





الجلد الاول مشحون الجامع الكبير للحيدري

109

هذا فهرست الجراول من شرح الجامع الكبير للشيخ الحصري

كتاب الصلاة • باب المستحاضه • باب السجدة • باب من يطهر في الثوب
 باب صلاة العيد وتكبيراتها • باب التكبير في أيام التشريق •
 باب الصيام والاعتكاف • كتاب الزكاة • باب زكاة المال •
 باب زكاة الأبل والغنم • باب زكاة الرقيق والحيوان وغير ذلك
 باب من الزكاة فيما يوجب الرجل على نفسه فيسقطها أو لا يسقطها
 باب زكاة الأجاره • **كتاب الإيمان** • باب الإيمان في الحنث
 في الطلاق • باب الحلف في إيمان ما يقع على بعض وما يقع
 على جماعة • باب الإيمان ما يقع بالوقت وما لا يقع • باب
 الحنث في الإيمان في الشرب الخافض والقام • باب الحنث في الفعل
 وغيره ما يقع على الخاص منه والقام • باب الحنث في الإيمان
 ما يكون على الخالف وما يكون على غيره • باب الحلف بالجماع وغيره
 ما يقع على الخاص والقام • باب الحنث في الأذن • باب الحنث
 في الشبهة وغيرها • باب ما يقع من الطلاق في التزوج في الموافقة
 ما حلت الحنث في الإيمان يكون فيها الوقتان والوقت بعد الوقت
 باب الحنث في الإيمان التي تقع بالامرين والتي تقع بامر واحد
 باب ما يحث في الإيمان التي يقع فيها على واحدة والذي يقع فيها على
 الجماعة • باب الحلف بعقوب ما في البطن ما يقع وما لا يقع • باب
 ما يقع به العتق على غير ما مور بالعتق وما يقع عليه • باب الحنث
 في الإيمان التي يكون فيها الاستئذان • باب الحنث في الإيمان التي يقع
 الطلاق على الأولى ثم على الأخرى • باب الحنث في الإيمان في الهدم
 والكسر في الحائط • باب الحنث في الإيمان التي يستثنى فيها صنف
 من الأصناف • باب الحنث في تقاضي الدار • باب الحنث في الإيمان
 التي يكون فيها الوقت بعد الوقت • باب الحنث في الإيمان ما يقع على
 مرة أو مرتين • باب الإيمان في الأيلا الذي يكون عينا واحدا
 وأيلاين • باب ما يكون إيلا من إيمانين يقعان في موطن واحد وما
 يقع متفرقا • باب الحنث في الحلف • باب الحنث في الخبر والبشارة
 والعمل • باب الحنث الذي يقع بالفعل وبالوقت وبغير ذلك • باب
 الحنث الذي يقع بالملك والشرا • باب في قوله أول عبد أمك فهو حر
 ما يملك الحنث في الإيمان الذي يستثنى فيها أو سطر • باب الحنث
 الذي يقع بالواحد والذي يقع بالاثنتين والذي لا يقع بالأول في طلاق السنة
 باب الحنث في الإيمان يقع على الواحد والذي يقع على اثنتين • باب

كتاب الزكاة ١٧
 كتاب الإيمان ٣٩

II

الحنث في الإيمان التي تقع حين يتكلم والذي لا يقع حتى يكون الذي حلف
 ما • باب الحنث في الإيمان بالحيف والفعل الذي يقع بعد الفعل أو قبله
 باب الحنث في الإيمان في اللبس والدخول • باب الحنث في الإيمان
 في المسأومة وفي الزيادة والنقصان • باب الإيمان في المسأومة
 والصدق والبيع والعارية والنكاح والحنث في ذلك • باب
 الحنث في المسأومة والصيام والفطر ودوية الملال والأضحية والنكاح
 والطلاق • باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف
 عليه • باب الحنث في ملك لعبد والمكان • باب الحنث في الإيمان
 ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة • باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه
 الفعل الذي يحلف عليه • فيما يفعل الرجل لصاحبه أو غيره • باب
 الاستئذان من الإيمان الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة • باب الإيمان
 الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة • باب الحنث في الإيمان التي تكون ذلك
 من الصنف ومن غيره • باب الحنث في الإيمان الذي يحلف على شيء فحلف عليه
 وفوقه غيره • باب الإيمان التي يقع فيها الخيار على واحد مرة
 أو مرتين أو ثلاثا • باب الاستئذان الذي يبدأ به قبل الإيمان والإيمان
 اللتين تنقض أحدهما صاحبه • باب في الإيمان الذي يعتق أحد عبدين
 إلى عبدين إلى أجل • باب الإيمان في الأيلا على أحدهما دون الأخرى • باب
 الرجل تحت حرة وأمة فبولى من أحدهما • باب الحنث في الإيمان ما يكون
 استئذان على جميع الكلام أو على البعض • باب الشهادة في الإيمان • باب
 الإيمان في طلاق السنة وغير السنة • باب الحنث في الإيمان ما يقع على
 جميع ما حلف وما يقع على بعضه في الجمل والكرم والشاة • باب الحنث في
 الإيمان ما يقع على الخاص والقام من الأكل ونحوه • باب الحنث في الإيمان
 على الحيوة دون الموت وما يقع على الحيوة والموت • باب ما تصدق فيه المرأة
 على الحيف وما لا تصدق • باب الإيمان التي يكون الاستئذان فيها على جميع
 ما استئثنى أو على بعضه • باب الإيمان في الطلاق • باب من الإيمان الذي
 يقع فيها الأمر جميعا أو أحدهما قبل صاحبه • باب من الإيمان فيما يوجب
 الرجل على نفسه • باب من الأيلا في الغاية • باب من الأيلا في اللسان أو
 الجماع • باب من الأيلا في الوقت الذي لا يدري أيكون أو لا يكون • باب من الطلاق
 الذي يقع فيه الخيار يوقعه على امرأته شاملا يبطل فيه الخيار • باب
 الرجل يحلف بالعتق في مائة ثم يموت قبل أن يبين وقد وطئ بعضهن
 باب من الطلاق الذي يقع بقوله أحرمتك أو تزوجتها • باب من الإيمان
 التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة • باب الرجل يجعل امرأته
 إلى غيره في الوقت وغير الوقت • باب من الإيمان التي يقع فيها التحبير والتي لا

٤١٩٣

باب من الطلاق ٢٢٥

يقع

باب من النكاح ايضا
باب من الصدق او ينقض

كتاب النكاح باب امر المولى بالتزوج . باب من نكاح العبد والامة
في ذلك والدين . باب من نكاح العبد وعليه دين . باب من النكاح والخلع .
باب تزويج المكاتب والامة على المكاتب والملاعة بعد لفي الولد . باب
من النكاح في الفقة في المجنون والعين وغيرهما . باب نكاح ما يقيم عليه
البينة من المرأة والزوج . باب من نكاح المخاطبة . باب من لو كالة في التزويج
وانتقض من الوكيل قبل الاجارة . باب من اجارة النكاح بزيادة الصدقات او بصدقات
باينها النكاح ايضا . باب من اجارة النكاح بزيادة الصدقات او بصدقات
الآخرين الصدقات الاول . باب من نكاح المراتين في العقد الذي يكون اوله جائز
يفسد . باب من الفقة في المرض الذي يتوارثان والذي لا يتوارثان .
كتاب الدعوى باب الدعوى والبينات . باب من الدعوى والبينات
باب من الدعوى ايضا . باب من الدعوى ايضا . باب دعوى الرجلين ولد
جارية بينهما . باب من الدعوى بالبينات الذي يكون بعضها اولي من بعض
والغصب وغيره . باب من يكون الرجل فيه خصما من النسب والولا وما لا يكون
باب من يكون الرجل فيه خصما ويدفع الخصومة عن نفسه بما يذكره لغيره
باب من يكون الرجل فيه خصما مما يدعي فيه الخصومة والوكالة من الذي
يقدر المدعى عليه انما كانت له . باب من يكون خصما فيما لو هلك في دين
باب من يكون الرجل فيه خصما لاقراره ان الاصل كان له . باب من يكون الرجل
فيه خصما لاقراره من غير مائة القبض . باب من يقضي لثا ضي
فيه بالبينة والاقرار وما لا يقضي به في العبد والدية . باب من يشهد
في الميراث الذي يقضي به للذي في دين . باب من الرجل يقضي ببعضه
عبد او لا يقضي ببعضه . كيف الحكم في جناية وشهادة **كتاب الاقرار**
باب الاقرار بالشركة . باب من الاقرار ايضا . باب الاقرار في المرض
لوارث او غيره . باب من الاقرار باستيفاء المال من وارثه او من كفله
في المرض او ابراء من غير قبض . باب اقرار المريض باستيفاء الدين والمكا
في الصحة وعلمه دين . باب الاقرار الذي يقربه المريض للمو ارث
فيقر به الوارث لغيره . باب من الاقرار بالمال الذي يكون قصاصا
وما لا يكون . باب من الاقرار ايضا . باب من الاقرار بالبيع في فساد
او غير فساد . باب من الاقرار بالعيب الذي يرد به والذي لا يرد
باب اقرار الوارث بالعتق بعد الموت ثم يموت بعض من اقر له .
باب الرجل يدعي ان بعض عبده ولد ثم يموت قبل اثنين . باب
من الاقرار في البيع الذي يرد والذي لا يرد . باب الرجل يقرب بالرق وقد
اعتق عبدا له يجده ما قال . باب من الاقرار بشري دار من احد الوارثة
ومن غريب في مرضه وطها شفع . باب اقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج

باب الدعوى
٣٠٩

باب الاقرار
٣١٠

٣٧٩ اقرار المريض
باستيفاء الدين وارث
اجارات والتبع والعتق
والمرض وعليه دين

محمد ما قالت . باب الاقرار في المرض للمرأة بالدين الذي يكون لها الاقلامته
ومن الميراث . باب من الاقرار بالبيع من البائع والامر والمأمور محمد
باب من الاقرار الذي يختلف فيه المنطق وهو جائز . باب اقرار المكاتب
للمولى والاجنب في صحته او في مرضه **كتاب الشهادات** باب ما يجوز
من الشهادة وما يبطل منها بالبراءة . باب الشهادة التي تبطل بعد قضا
القاضي . باب من الشهادة على الشهادة . باب من الشهادة في الجناية
والدعوى والاختلاف من الوارثة في ذلك . باب من الشهادات ما يجوز
منها وما لا يجوز في الموارث وغيرها . باب من اختلاف الشهادات .
باب من الشهادات ان بالقتل . باب من الشهادة في القتل ايضا . باب
شهادة ولد الملاعة لآبيه . باب من الشهادات في الحدود . باب
من الشهادات . باب من الشهادات في الحايط المائل . باب من الوكالة
والوصية فيما يكون فيه خصما في المصرو وغيره **كتاب الرجوع**
عن الشهادة باب الرجوع عن الشهادة . باب الرجوع عن
الشهادة في النكاح والطلاق . باب الرجوع عن الشهادة في الموارث
باب الرجوع عن الشهادة على الشهادة . باب الرجوع عن الشهادة بالمال
باب الرجوع عن الشهادة في قتل العبد والجناية عليه . باب من الشهادة
والرجوع عن ذلك **كتاب الطلاق** باب من الامر الذي
يجعله في يد غيره فيجوز ان يمضيه هو دون غيره او لا يجوز من
الطلاق والعتاق والبيع وغيرها . باب من الطلاق الذي يقع
بالوقت وما لا يقع وما يقع منه جميعا وما لا يقع . باب من الطلاق
الذي يوقعه قبل النكاح فيقع بعد النكاح والذي لا يقع . باب
من الطلاق الذي يقع منه واحدة في الاوقات وما يقع به الثلاث
ونظايره من الايمان . باب من الطلاق الذي يقع بالمال والذي لا يقع
فيقع او لا يقع . باب من الطلاق الذي يقع بالمال والذي لا يقع
من طلاق السنة وغيره . باب من طلاق المراتين اللتين
يرثان والذي يرث احدهما في مرض الزوج . باب من الطلاق الذي
يقع على واحدة او اثنتين بحنث او بغير حنث يرث او لا يرث
كتاب المناسك باب من الصيد يصاد في الحرم او يصيد
او يحرمه الحلال في الحرم . باب الصيد يحج عليه الرجلان في الحرم
والاحرام . باب من يحرم الصيد ثم يصف الى احرامه احراما
كتاب القضا باب ما ينفذ من قضا القاضي وما لا ينفذ .
باب ما ينبغي للقاضي ان يضعه على يد عدل وما لا ينبغي وما يجيز
على نفقته وما لا يجيز . باب اربعة المراه . باب

كتاب الشهادة
٤٢١
باب من الذر والشهادة
٤٢٩
باب من الشهادة على النصر
بعد موته في الدين للمسلم والنصر
٤٤٦

باب الرجوع عن الشهادة

كتاب الطلاق
٣١٠

كتاب الميراث
٥٩٠

كتاب القضا
٥٧٥

٦

تأليف الامام محمد بن الحسن رحمه الله

شرح الشيخ العالم العلامة

جمال الدين محمود بن أحمد بن

عبد السيد المحصي

البخارى رحمه الله

تعالی آمین

من الكتب التي وقفها فيما بنى وشاد
سألامنه ان يذكره بالخبر والرحمة

العبد الاقل من طغ العاطف
كفاه الله يوم لا عطف



100

الخادمة والغلام بيقام عليهما البينة فيوضعا ن علي يد عدل والنفقة
في ذلك . باب من الرقيق واليه يبيع يدعي **كتاب الضمان**
باب ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون . باب ما يكون الرجل
فيه خصما وما لا يكون من الوكالة والحوالة والحوالة وغيرهما . باب
الرجل يقول لغيره ما بايعت فلانا أو اقترضته أو ما كان لك علي
فهو علي **الانواع المتفرقة**

باب من الشفعة التي اُحق من الماسة . باب ما يكون من الشفعة
وما لا يكون من الميراث وغيره . باب العتق والتدبير
الذي يقع العتق في أحدهم دون التدبير والذي يقع على الاثنين
باب من الوصايا التي يوصي فيها بنصيب بعض الورثة
أو مثل نصيبه . باب ما يوجب لرجل على نفسه فيلزمه
أو يلزمه . باب من غصب الصبي والحرة والعبد ووديعتهما
وما يضمنان من ذلك وما لا يضمنان . والله أعلم بالصواب .
ثم الفهرست من الجداول ويليه الثاني .
وأول كتاب البيوع ثم .

[illegible]



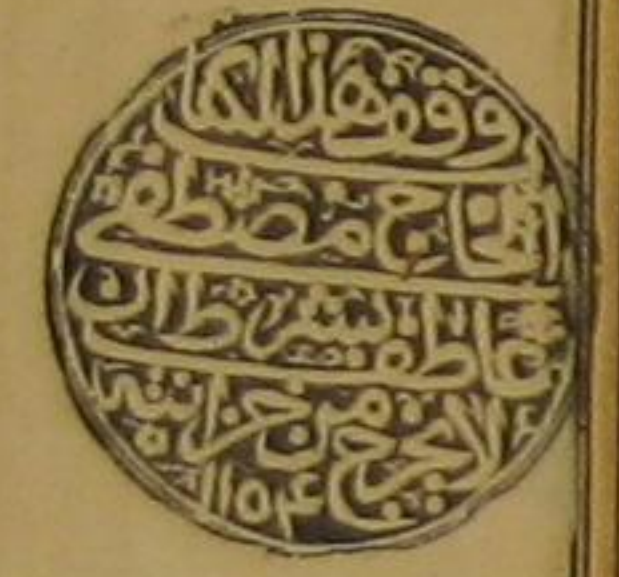
بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي وفقنا لدينه القويم. وهذا أنا إلى صراطه المستقيم. وانعم علينا
 يا نعيمه الغيم. وسهل علينا معرفة الحلال والحرام. المستخرج من كتابه الكريم
 وسنة نبوته المستحق للتعجيل والتكريم. والتشريف والعظيم. وجعل الانبياء
 صلوات الله عليهم اجمعين. إلى سبيل الحق هادين. وخلقهم على السنن مستقيم
 داعين. ولطريق الحق مبينين. ولازاله متشابه كتابه واضح. **احمد** من اقرب
 بوجه انيته. واشي عليه ثناء من اعترف بفردانيته. **واسهد** ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له شهادة اخص بها من سطوته. واتوسل بها إلى حصول جنته. **واسهد**
 ان محمدا عبده ورسوله المختار من انبيائه واهل صفوته. صلى الله عليه
 وعلى آله وصحبه وعترته. **وبعد** يقول العبد الفقير إلى رحمة ربه الراجي
 عفوه وغفرانه. محمود بن احمد الحصري. كنت سرحت هذا الكتاب. من غير اطمأن
 ولا اسهاب. بل هو صغير الحجم. كبير القدر. كثير المسائل. وافر الدلائل غير انه
 موجز نهاية الامحاز. معجز غاية الاعجاز. وكان من تقدم مني من الامة والسادة
 المشهورين الماضين. رضوان الله عليهم اجمعين **قد شجوا** هذا الكتاب شجوا
 لا انتهى لعدد دها. ولا ضابط لمدد دها. غير ان منهم من طول غاية التطويل
 ومنهم من اجمد عند الحاجة إلى التفصيل. ومنهم من اعني بالانزاع جميعا. غير انه
 لا يبالغ في التحقيق. ولا يلتزم الترتيب والتلخيص **فالتالي** من وجبت اجابته
 وحسنت لطريقته. وقوت فطنته. وعلت همته. إلى الحصول الامور الدينية
 والمناسبات الدنيوية. ان اكتب له شرح الجامع الكبير. المشتمل على كل علم
 شريف خطير. محتررا المعانيه ومقررا المبانيه. وان اضم اليه ما في الكتب من
 اجتناسه. ليكون ذلك سهلا لاقتباسه ومنه الاساسيه. وان اوضح
 المسائل الحسابية. بكسر الطرق وتوسيع العبارات. وان احقق المسائل
 الخلافية ومواضع الاختبارات. بالادلة المطولات والعبارات المحتررات

فاجية إلى مراده. وخلصت عنه صدا فواده. رجا الاجر الجزيل. والذكر الجليل
وسميت التحرير في شرح الجامع الكبير. والله الموفق لتمامه. والتمهل
 لأختامه وهو حسبتا ونعم الوكيل. وصلى الله على محمد واله.

كتاب الصلاة

اصل الباب ان الشريعة متى وقعت بين الامام والقدي او القديين في
 ابتداء التحريمية ينبغي ما بقي من فعال الصلاة لان التحريمية لا تتراد لعينها وانما
 تتراد لغيرها وهي الصلوة فما بقي من فعال الصلوة ينبغي التحريمية والشركة متى
 وقعت في انشاء الصلوة تنهين بانتهاء ما بقي من فعال صلاة الامام لان القديين
 التزام على نفسه ما على الامام وانما يتحقق الالتزام في المستقبل لا في الماضي **وحرر**
اخر ان اقتدا المفترض بالمتقل لا يجوز لان الاقتدا ينبغي سبيل المشاركة وانما
 يستقيم بنا الوجود على الوجود ولو صح اقتدا المفترض بالمتقل كان بنا الوجود على
 المعدوم في حق الفرضية وانه لا يجوز **وحرف اخر** ان الفقرة اذا د
 محلا قابلا للتعيين ليعمل عمله والا فلا **اعرفنا هذا** قال محمد رحمه الله المرأة
 المرأة اذا حاذت الرجل في صلاة مطلقة مشتركة او هي مستها بان ادركها اول الصلاة
 ثم احداثا وتوضا فلما تجا فزع الامام من الصلوة وجاذب المرأة الرجل في القضا فسد
 صلاة الرجل عندنا خلافا لقال الشافعي رحمه الله هو يقول المجازاة لا تجوز فساد صلاة
 المرأة فلا تجوز فساد صلاة الرجل والجامع ان المجازاة لا تحل شي من اركان الصلاة
 ولا شي من فعالها وصار كالمجازاة في صلاة المجازاة وحيدة التلاوة **واذا** فسد
 الصلاة بالمجازاة لكان الاولي ان تفسد صلاحها لانها منبهة عن الخروج إلى الجماعة
 والاختلاط بالصوف **وانا** نقول الرجل اخطأ مكانه ففسد صلاحه كما لو تقدم على الامام
وانما قلنا انه اخطأ مكانه لان مكانه امام المرأة لقوله عليه السلام اخر ومن حيث
 اخر من الله امر بتأخيرها عن المكان لان حيث من اتما المكان ولا مكان يجب التأخير فيه سوى
 الصلاة **اما** عندكم فلانه لا يجب التأخير في مكان ما ونحن نوافقكم في غير الصلوة
 ولين كان مكان اخر يجب التأخير فيه يتناول الكل بعزومه **ولان** حالة الصلوة حالة
 المناجاة فلا ينبغي ان يخطئ بالشي من معاني الشهوة ومجازاة المرأة اياه لا تنفك عن ذلك
 فصار الامر بتأخيرها من فرائض الصلوة فاذا تركه تفسد صلواته **ولهذا** لا تفسد صلاحه
 لانه هو مخاطب بتأخيرها وممكن ان يؤخرها من غير ان يتأخر بان يتقدم وهذا لا يفسد
 صلوة المجازاة لانها ليست بصلوة مطلقة مناجاة بل هي قضا الحق الميت ثم يسأل في الصلوة
 على المجازاة مقام لكونها منبهة عن الخروج في المجازاة وانما لا تفسد سجدة التلاوة لا تقدم
 الشركة **ولا يفتا** بان وجوب التأخير ثبت بالحديث وانه يوجب العمل دون العلم
 فلا يوجب فساد الصلوة كما لا تفسد بترك قراءة الفاتحة وتعديل الاركان وغيرها **انا** نقول

كتاب الصلاة



ما ثبت بكتاب الله تعالى ثم ورد الحديث بثبوت وصف زائد كقراءة الفاتحة ونحوه بل
الركان والتركيب وغيره فتركه لا يوجب فساد الصلاة ولا يلزم العمل به لانه يورث الي
سخر الكتاب اما ما عرفت ثبوته بالحديث فتركه يوجب فساد الصلاة كالكلام العمد والمهققة
والاشتغال بقضا ما سبق قبل متابعة الامام **ولانه** فرض في الصلاة وانما سميها واجبا
توسعا لانه ثبت بدليل مقطوع به لا شبهة فيه ان شرطية ثبت بالحديث المشهور وهو
في حق العمل بمنزلة التواتر والادليل القطعية ولهذا يجوز نسخ الكتاب والخبر المتواتر لانه
في الظرف الثاني بمنزلة التواتر لانه ثبت انه حديث النبي صلى الله عليه وسلم باجماع الامة
رحمهم الله **وهذا** اذا نوي الامام امامتها اما اذا لم ينو لا يصح اقتداؤها عندنا فلا
تفسد صلاته **وعند** زفر حمه نصيح كالرجل وكما في الجمعة والعيد **ولنا** ان الرجل
يلحق صلاته فسادا من جهتها على ما عرفت فينوقف على التزامه او التزام من ولي عليه
وفي الجمعة والعيد ينكح اكثر من شاة على انه لا يصح اقتداؤها ما لم ينو امامتها وان كان
الجواب مطلقا في الكتاب **ومنهم** من سلم فقال الضرورة في جانبها هنا فانها لا تقدر
عليها اذ اوجدها ولا تجد اما ما اخر تقتدي به والظاهر انها لا يمكن من الوقوف بحجب
الامام في هذه الصلاة لكثرة الازدحام فصحنا اقتداؤها والرفع المنع عنها بخلاف
سائر الصلوات **وروي** الحسن عن ابي حنيفة انها اذا وقعت خلفت بفساد صلاتها
الامام حاز اقتداؤها وان لم ينو امامتها ثم اذا وقعت الى جانبه فسدت صلاتها لا صلاته
وشروط الحداثة ان لا يكون بينهما فاصل فان كان بينهما فاصل لم يقدر فيه رجلا اخر
او اسطوانة لا تقصد **وعن** ابي يوسف رحمه الله انه ان كان بينهما مقدار ريوخة الرجل لا تقصد
صلاة **وان** ثوب التطوع خلف المفترض وحادثه تقصد صلاته لصحة الاقتدا فوجبت
الحداثة في صلاة مشتركة وعليها قضا التطوع لان الفساد بعد صحة الشروع بفساد صلاة
الامام **وان** فوت فرضا اخر لم يفسد صلاتها ولم تقصد صلاته لان تقاير الفرضين يمنع صحة
الاقتدا فلهذا ابدل علي انها تصير منارعة في صلاة الامام اصلها وهي رواية باب الحديث
ودكر في باب الاذان انها تصير منارعة في التطوع فعني ما ذكر في باب الحديث انه لم ينو
امامتها حتى لا تصير منارعة في صلاته **وقيل** ما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة
وابي يوسف بناء على صاحبها ان اصل الصلاة يتفصل عن الجهة ابتداءا او بنهاية كما قال في مصلي
للجمعة اذا خرج وقتها ثم فقهه وما ذكر في باب الحديث قول محمد بن علي ان الصلاة
عنده جمعة واحدة فيكون فساد صلاة بالمحاذاة على الراييين **وتكلموا** في حد الشبهة
قال بعضهم سبع سنين وقال بعضهم تسع سنين والاصح انه لا يعتبر بالسن ان
كانت عملية فحجة يحتل الجماع في مستنهاة والا فلا **اثبت** هذا فنقول وجبت المحاذاة
في صلاة مشتركة لان الاحق كانه خلف الامام لما قلنا ان الشراكة مني وقوت في ابتداء
الترجمة تبقى ما بقي شيء من افعال الصلاة ولهذا لا يجب عليه القراءة والسهو هذا اذا
كانا لاحقين ولو كانا مسبوقين فحادثه في قضا ما سبقا لا تقصد صلاته لانه كالمتفرد
لما قلنا ان الشراكة مني وقعت في اثنا صلاة الامام تنتهي بانتهاء صلاته ولهذا يجب

عليه

عليه القراءة والسهو **فان قيل** لو كانا المسبوق كما لمترد وجب ان يجوز الاقتدا
به **قلنا** الاقتدا بناخر عنه على ترجمه الامام وهو بان في الترجمة فلا يجوز الاقتدا به لكنه
مترد في حق الافعال والاقتوال فيلزمه ما يلزم المتفرد **فان قيل** اذا كان مقتدا بمنزلة وجه
وجب ان تقصد الصلاة بالمحاذاة احتياطا **قلنا** انما يلحق بالاتباع وجهه بالباب من كل
وجه في حكم ثبت على موافقة القياس بالنص والنص ورد في صلاة واحدة من كل وجه لا في
الصلاة الواحدة من وجه **ولو** خاذيا في الطريق اختلف المشايخ فيه والاصح انها لا تقصد وهو
اختيار الفقيه الى البيت رحمه الله لانها مستقلة باصلاح الصلاة لا بالصلاة **قال** محمد بن
ان المسبوق اذا سمي يلزمه السهو دون صاحبه عني بقوله لزمه السهو انه مترد
لانه لو كان مقتدا بالمالزمه ويقول دون صاحبه ان صاحبه ليس بمشارك له فانه
يجوز ان يكون متردا وغيره مشارك له كالا ما مر مع المقتدي فان المرأة لو اقتديت
وقد نوي امامتها ثم حادثته فسدت صلاته وان كان متردا لكونها مشاركة له وعمر
محمد بن النشاركة عن صلاة المسبوق باثبات الاثر ان مقتدا بقوله عليه السهو
ونفي الشراكة بقوله دون صاحبه والفرق بين اللاحق والسبوق مسابيل **منها** اذا
صلى بالتحريم وخلفه للاحق ومسبوق فعلا بالقبلة بعد فزاعه تقصد صلاة اللاحق
دون صلاة المسبوق **ومنها** ان نية اللاحق الاقامة بعد فراغ الامام المسافر لا
يعتبر في حق هذه الصلاة لانه نوي امامته الاقامة في هذه الحالة لا تعتبر ونية المسبوق
معبرة فكذا نية **ومنها** ان اللاحق اذا سبقه الحدث بعد فراغ الامام ودخل
مصره للوضوء لا يتغير فرضه ولو كان مسبوقا يتغير ويتم اربع **ولو** اقتديا به في
الشفع الثاني واما اذا حدثا وتوضأ وجا بعد فراغ الامام فان حادثته في الاولى او
الثانية وهي ثالثة الامام او رابعة تقصد صلاته لانهما لاحقان ولو حادثته في
الثالثة او الرابعة وهي الاولى او الثانية للامام لا تقصد لانهما مسبوقان فيها **والطائفة**
الاولى في صلاة الخوف يقتضون بغير قراءة لانهم لاحقون وتفسد المحاذاة صلاتهم والطائفة
الثانية يقتضون بقراءة لانهم مسبوقون ولا تقصد صلاتهم بالمحاذاة وهذه السبل
ندل على ان المرأة في البناء عند سبق الحدث كالرجل حتى لو كسفت ذراعها ولا يفسد
لا تقصد صلاتها لانه لا يمكن غسل الذراعين من غير كشف الذراع وغسلها فرض
فجعل عفوا اما في كشف العورة الغليظة لا يستنجح تقصد لانه سنة **ثم** المرأة
الواحدة تقصد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها ذات
صف تار من النساء وواحد صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها
استحسانا وفي القياس لا تقصد الا صلاة صف واحد خلفها كالمرأة الواحدة **فاما**
المراتان او الثلاثة فالمروي عن محمد ان الراييين يفسدان صلاة اربعة من علي يمينها ومن
علي يسارها والثلاث يفسدن صلاة من علي يمينهن ومن علي يسارهن وثلاثة
ثلاثة خلفهن الى اخر الصفوف لان الثلاث جمع متفق عليه فهو كالصف الثام بخلاف
المسوي وعن ابي يوسف انه جعل الثلاث كالاثنتين وقال لا يفسد الا صلاة خمسة لان

3

الاثر في الصف الثامن وعنه انه جعل المني كالثلث فيفسد ان صلاة من علي عينيها
ومن علي سيارها ورجلين رجلين خلفها الى احد الصفون لان المني حكمه الثلث في الاصطفا
حتى ينتقل الامام عليهما والحديث **اقتد** المقيم بالمسافر يجوز في الوقت وبعده لان
فرض المقيم الربع ركعات لا تتغير بالاعتداف يكون اقتد المتنفل بالمعترض او المعترض بالمعترض
والحديث واذا فرغ المسافر يقوم المقيم لاثنا عشر ركعة ولا يقار رواية واحدة لان فرض القراءة
في الاولتين وقد اتى به الامام في محله فيكون قراءة الامام قراءة له **ودكر** في الاصل ما يدل
علي وجوب القراءة وجعله كالمسبوق فانه قال يتابع الامام في سجود السهو ولو سمي فيما
يقضي بسجدة لانه غير مقتد فيما يتم فكيف يكون مقتد يا واصل الامام اخر اربعين يكون مستنفا
فلو جعلناه مقتدا يكون اقتد المعترض بالمتنفل **ودكر** الكرخي في مختصره انه يتابع الامام
في السهو ولا يسجد لسهو لانه ادركه اول الصلاة فيكون يتعاله فيما يودي كاللاحق **اقتد**
المسافر بالمقيم ان كان فرضا لا يتغير بالسفر يجوز في الوقت وبعده وان كان فرضا يتغير
ان كان في الوقت يجوز وان كان خارج الوقت لا يجوز لانه اذا كان في الوقت فرضه لم يتقرر
ركعتين فجاز ان يتغير غير وقت وجعل المعبر وهو الاقتد بالمقيم ولهذا يتغير بنية الاقامة
ولان المعبر متصل بالاداء فيتغير الاداء ان هذا اذا افسدت صلاة يصلي ركعتين لان بعد
الاقتد اتبع مسافرا وصلاة المسافر ركعتان وانما يلزمه الاربع بالتزامه المتابعة وقد
انقطعت بخلافه اذا اقتد به بنية التطوع ثم افسد حيث يلزمه قضاء الاربع لانه شرع ملتزا
وهنا شرع مستقلا لا تزجها انه لو توجب الامام المسافر الاقامة فهاهنا **وهذا** بخلاف
ما اذا احدث الامام المسافر واستخلف مسافرا فتوي الخليفة الاقامة لا تصير صلاة
المسافر من خلفه اربع الا انهم ما التزموا متابعتها وانما لم يهرم ذلك ضرورة اصلاح صلاتهم
فيما ورك ذلك ليس لهم متابعتها ولهذا لو استخلف مقيما لم يتغير فرضهم وهذا وان كان
يصير اقتد المعترض بالمتنفل لما ذكرنا وهذا ليس كذلك لان المسافر الذي يوجب الاقامة
او المقيم الذي هو خليفة المسافر يتوجب عليه اثنا عشر ركعة او لا حتى لو ترك القراءة في
الاولتين او في احديهما او ترك الفقرة الاولى فسدت صلاة وصلاة الفقرة اما اذا كانت
خارج الوقت فرضه تقرر ركعتين فلا يتغير بنية الاقامة فيكون اقتد المعترض بالمتنفل
في حق الفقرة ان كان في الشفع الاول وفي القراءة ان كان في الشفع الثاني ولان المعبر لم
يتصل بالاداء فلا يتغير فاذا لم يتغير الاداء الذي هو اصل لا يتغير القضاء الذي هو خلفه ضرورة
لا يلزم علي ما ذكرنا اذا ترك القراءة في الشفع الاول فقضاءها في الشفع الثاني فانه لا
يجوز وان كانت القراءة فرضا علي الامام لان القراءة فرض عليه قضاء فيلحق بمجملها في
الشفع الثاني عن القراءة كما انزى به لولم يترك في الاولتين ثم اقتدي به النساء
فقرا في الاخيرتين وقام المسبوق الى قضا ما سبق به يلزمه القراءة ولو لم يقرأ انفسد
صلاته لان الامام قرا قضا فكان ثلث في الاولتين بخلاف المقيم خلف المسافر فان
القراءة من الامام في الاولتين كانت اداء والمقيم يشركه فيها **لا يلزم** علي ما ذكرنا اقتد
المتنفل بالمعترض في الشفع الثاني فانه يجوز ويقرأ فيما سبق وانه اقتد المعترض

بالمستفل

بالمستفل في حق القراءة **لانه** لما اقتدي به والتفل تبع الفرض اخذت هذه الصلاة
حكم الفرض تحقيقا للتبعية ولهذا يلزمه قضا الشفع الاول وان لم يكن تركه مع الامام
واذا اخذت حكم الفرض صارت القراءة نفلا في حقها ايضا فكان اقتد المتنفل بالمتنفل
معني في حق القراءة ولانه التزم بالشروع صلاة لا قراءة فيها فليزيمه كذلك **وفرق** اخرات
بنا صلاة الاقامة علي صلاة السفر جاز فان المسافر لو توي الاقامة او شرع في الصلاة في
السفينة ودخلت السفينة مصره في خلال الصلاة صار فرضه اربع ركعات يجوز
بنا صلاة المقيم علي صلاة المسافر اما بنا صلاة السفر علي صلاة الاقامة لا يجوز فانه
اذا اقتتج الصلاة في السفينة وهو مقيم فحرف به السفينة لا تتحول صلاة الي صلاة
السفر فكذا لا يجوز بنا علي صلاة المسافر علي صلاة المقيم بخلاف ما اذا كان في الوقت لانه
لانه يتحول فرضه فكان بنا صلاة الاقامة علي صلاة الاقامة وانه **اعلم**

باب المستحاضة

اصل الباب ان المستحاضة ومن بمعناها ممن حدث داءه كلس البول واستطلاق
البطن والجرح الدائم والرعاف الدائم يتوضا لوقت كل صلاة ولا يتنقض طهارتها مادام
الوقت باقيا ويتنقض بخروج الوقت ويجعل الوقت مانعا ظهور حكم الحدث ويتقيد الوقت
مقام الاداء تيسيرا وتسهيلا **وقال** الشافعي المستحاضة تتوضا لكل صلاة وقال مالك
المستحاضة لا تتوضا وقد عرفت في موضع **وحرف** اخر ان الطهارة متى وقعت
للسيلان تنقضي بخروج الوقت وحدث اخر غير السيلان لا ينقض بالسيلان في الوقت
متى وقعت لحدثه اخر غير السيلان ينقض بحدثه اخر بالسيلان ولا ينقض بخروج الوقت
ويشترط وقوع الطهارة للسيلان ان يكون السيلان نقارا لها او طري عليها وهو يحتاج اليها
وحرف اخر ان زوال العذر اذا كان قبل الشروع في الصلاة يمنع الشروع
واذا كان بعد الشروع لا يمنع المضي ويوجب الاعادة واذا كان بعد الفراغ لا يوجب
بطلان ما مضى كالمقيم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب اذا عرفت هذا
قال محمد رحمه الله **مستحاضة** توضات علي السيلان وليست خفيها فحدثت
حدثا اخر في الوقت وتوضات فلها ان تفسخ لان الوقت مانع ظهور حكم الحدث فصارت
كالاصحاح ولو توضات خارج الوقت هل لها ان تفسخ **المسئلة** علي اربعة اوجه اما
ان كان الدم سائلا عند الوضوء منقطع عند اللبس او علي العكس او كان منقطعا
عند ما بقي لوجه الرابع يفسخ بالاجماع لان اللبس علي طهارة كاملة فصارت
كالاصحاح **في الوجوه** الثلاثة لا يفسخ عند نأ وعذر فيفسخ لان الوقت مانع
من ظهور حكم الحدث فكانت كالاصحاح وهذا لان خروج الوقت حدث حكا لاحيققة
وحكم المسح لا ينقض بالحدث الحقيقي فلان لا ينقض بالحكم اولى **وانا** نقول الوقت مانع
ظهور حكم الحدث ما بقي الوقت فاذ اخرج الوقت ظهر حكم الحدث لان خروج الوقت ليس بحدث
بل به يتبين انتفاء طهارتها بالحدث السابق فظهر ان اللبس كان مع الحدث المقارن
الا انه لا يظهر في حق الصلاة لضرورة ولا ضرورة في المسح **فان قيل** يجب

وجبه ان يظهر في فساد المودي احتياطا دل عليه انه لو شرع في تقوع ثم
خرج الوقت يلزمه القضاء ولو كان الامر كما قلتم لوجب ان لا يلزمه **قلت** هذا ليس بتبين
انا حكمنا بصحة الطهارة والشروع الا انه انتقض بزوال المانع غير مقصور على الحال عدم
التساقط حقيقة بل بسبب متقدم فكان بطريق الاستناد بينه والاستناد بينه وبين
واقضار فينتب ان مستند غير ان الانتقاض انما يظهر في حق حكم قائم لا في حق
حكم منتقض والمودي قد انقضى فلا يظهر فيه والشروع في النقل ممنوع ثم لا يلزم
لان الانتقاض لما دار بين التبين والاقتصار كان الشروع صحيحا من وجه دون وجه
فامر بالقضاء احتياطا وهذا امر نابذ عن الحنفية وعسل القدم احتياطا ايضا **صاحب**
العذر اذا توفى وصلي ثم انقطع الدم فهذه السبيلة على اربعة اوجه ان توفى
والدم منقطع ودام الانقطاع وقت صلاة كامل لا يعيد لانها ادت بطهارة كاملة
وكذا ان كان الدم سايلا وقت الوضوء والصلاة لانها معدودة مرة صلت بطهارتها
ذوي العذر وكذا ان كان منقطعاً وقت الوضوء سايلا عند الصلاة لا يرب
الوقت انما جعل ما نفا لاجل الاداء في حالة السيلان فيسقط اعتبارها ولا ينعذر
صلى بطهارة الا صحا وان كان سايلا وقت الوضوء منقطعاً وقت الصلاة **يجب**
الاعادة لانها صلت بطهارة ذوي العذر عند زواله العذر وكذا ان كان سايلا
وقت الشروع وانقطع في حالة الصلاة لا يفسد الصلاة بطهارة ذوي العذر
حال زواله نصار كالعاري اذا وجد الثوب في خلال الصلاة او المتيمم راي الما وكذا
اذا انقطع بعد ما قد قد رآه تشهد عند اي حنية خلافا لهما وهي مسيلة اثني عشرية
ولا يجب عليها اعادة صلاة صلتها بعد بان توفى وقت الظهر والدم سايل وصلت والدم
منقطع ثم توفى وقت العصر وصلت والدم منقطع ودام الانقطاع يجب عليها اعادة
الظهر دون العصر لانها ادت بطهارة كاملة فلو وجب انما يجب لاجل الترتيب
لانها ادت العصر على حساب جوار الظهر وما علمت بوجوب قضاء الظهر والموضع
موضع الاجتهاد لانه ربما يكون الانقطاع انقطاع برؤوسها لا يكون قضاء الظهر والموضع
هذا اذا استوعب الانقطاع وقت العصر فلو سال الدم في وقت العصر لا
يجب اعادة الظهر ايضا لانها تبين انما ادت الظهر بطهارة ذوي العذر
حال قيام العذر **مسحاة** توفى وقت العصر والدم سايل وشرعت
والدم سايل فغرت الشمس وهي في الصلاة استقبلت الصلاة لان طهارتها
تنتقض عند خروجه الوقت والمعنى فيه ان يخرج الوقت انتقاض طهارتها
بالحدث السابق ولهذا ينتقض وان لم يسلب بعده **والنكاح** عرفت نصا
بخلاف القياس في الحدث الطاري لا في الحدث المقتدر ولو كان الدم منقطعاً وقت الوضوء
والصلاة فدخل وقت المغرب مضى على صلاتها لعدم الانتقاض بخروج الوقت وهذا
لان عدم الانتقاض ما كان باعتبار جعل الوقت مانعا بل باعتبار عدم السيلان
وخروج الوقت لا يظهر السيلان فلا يبين الانتقاض فلو سال الدم في خلال الصلاة

٥
تدخل وقت المغرب استقبلت لانه لما سال ولم يفسد الصلاة كان الوقت مانعا
واذا خرج الوقت ظهر حكم الحدث الذي وجد في الصلاة فيفسد ذلك الجز فيفسد الكل ضرورة
ولو توفى وقت الظهر والدم سايل وصلت على السيلان ثم انقطع فدخل وقت العصر فتوفى
للعصر وصلت ثم سال الدم لم يفسد الوضوء لان الوضوء الواقع للظهر ينتقض بخروج
الوقت والوضوء الواقع للعصر ينتقض بالسيلان في الوقت لانها تحتاج اليه للسيلان
الذي كان في وقت الظهر فان كان الدم سايلا في اول وقت العصر ثم انقطع فحدث حدثا
احدا ولم يخلش وتوفى وقت الصلاة على الانقطاع فدخل وقت المغرب لم يعد الوضوء ويصلي على الصلاة
لو كانت فيها **طعن** عيسى بن امان رحمه الله تعالى وقال ينبغي ان يعيد لان هذا الانقطاع
ناقض فلا يمنع اتصال الدم التالي بالدم الاول فصار كالمستصل ولان ذهاب الوقت ينتقض
الوضوء الواقع للسيلان وهذا الوضوء واقع السيلان ولهذا لا ينتقض بالسيلان في
الوقت **والجواب** ان وضوؤها وضوء الطاهرات لانه في وقت الانقطاع لا نري انه
لولا بعد الدم لا وضوء عليها والوقت اقيم مقام الاداء في منع ظهور الحدث لا في جعل الحدث
المعدوم وحقيقة موجودا فقد براء وهي انما خالفت غيرها في التخفيف لاني التعليل
وانما ينتقض طهارتها بالسيلان في الوقت للتخفيف **خلاف** ما اذا كان الدم سايلا وقت
الوضوء لا يجب عليها الوضوء من غير معاودة ولا نظيره في الشرع فالمصير اليه اولى
وعند زفر رحمه الله في الوجه كلها لان عند ينتقض الانتقاض **فان**
توفى مع هذا وقت المغرب ثم سال الدم من بعد الوضوء لم يفسد به هذا الوضوء
لان عدم الحاجة اليه ولو احدث حدثا اخر وقت المغرب وتوفى لم يفسد له ثم سال الدم
اعاد الوضوء لان الوضوء لم يقع لخروج الوقت بل حدث اخر فلم يكن محتاجا اليه للسيلان
ومما ركا لوسال الدم من احد منخر به او من جرحه في يده فتوفاه ثم سال من منخر
اخر او جرحه اخرب يجب اعادة الوضوء لان الاول لم يقع لهذا الحديث **ولو** كان الدم سايلا
منها في الابتداء وتوفى لها ثم انقطع احدها فهو على وضوء لان الوضوء كان منها
وكذا اذا سال منخره دما فانقطع احدها فتوفاه ثم سال الاخر لا يجب الوضوء لانه
اذا كان قبل ذلك يسيل كلاهما كان هذا عذرا واحدا وانقطع احدها لا يفسد والله
اعلم **باب السجدة** اصل الباب ان سجدة التلاوة واجبة وسببها
التلاوة والسمع او لا خلافا للشافعي لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قرأ السجدة
على المنبر فنزل وسجد القوم معه ثم قرأ السجدة في خطبة اخرى فسمع الناس ه
بالسجود فقال لهم من هذا الم يكتب عليكم الا ان تشاءوا ولا يها لوكات واجبة
لما جازت بالركوع كما في سائر السجرات **لنا** ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال اذا قرأ ابن آدم السجدة وسجد اعتزك الشيطان بيك ويقول يا ويله امر
ابن آدم بالسجدة فسجد فله الجنة وامر بالسجدة فلم يسجد فله النار **ووجه**
التمسك به انه قال امر ابن آدم بالامر للوجوب والثاني انه قرأ السجدة التي امر بها
الشيطان بالسجدة التي امر بها ابن آدم وتلك واجبة فكذلك هذه فرسول الله صلى

عليه السلام حكى قوله ولم يعقبه بالانكار فدل ذلك على تفرقه واستصوابه
وعن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم عمر وعثمان وعبد الله بن عباس وعبد
الله بن عمر انهم قالوا السجدة علي من تلاها السجدة علي من سمعها وعلي كلمة **ابحار**
والزام ومعني قول عمر رضي الله عنه اي لم تكتب في هذا الوقت الا ان تبتا واواما
المعني **قلت** القياس ان تنادي الصليبة بالركوع الا انهم استحسنوا وقالوا الله تعالى
فصل بينهما لفظا بقوله عز وجل اركعوا واسجدوا وفي كل واحد منهم نوع خشوع وزيادة
تفظيم لا يوجد في الاخر فلا ينفرد احدها مقام صاحبه وقال في سجدة التلاوة والقياس
ناخذ لان الله تعالى جمعها في لفظ واحد في سورة ص فقام احدها مقام صاحبه
وحرف اخر ان اتحاد مجلس التلاوة واية السجدة توجب اتحاد التلاوات المتكررة
وحكمها في حق وجوب السجدة لان المجلس جامع لما يتكرر منه باعتبار الحاجة كما في الاية
والقول وقد وجدت الحاجة هنا لان الانسان يحتاج الي تلك اية السجدة في مجلس واحد
للمعنى او التعليم او للاعتقاد فلو قلنا بالتكرار يودي الي الحرج والله مدد فوع والاصل فيه
ان جبريل عليه السلام كان يقرأ اية السجدة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
يتلقن منه ويقرأ علي اصحابه وكان لا يسجد الا مرة واحدة **وعن** ابي موسى الاشعري
رضي الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يرجع الي هذا اولى
هذا وكان يقرأ السجدة مرارا ولا يسجد الا مرة واحدة ولا يأتى بها في كل مرة بالتلاوة ومرة
بالسمع ولا يجزى علي الثاني الا واحد مع اجتماع السببين فعلم ان منابه علي التداخل
الا اذا اختلف المكان او المجلس لان حكم هذا المجلس غير حكم المجلس الاول ولانه يودي الي
ان لا يجزى في العمرة مرة واحدة واختلفت الاية لان احدها لا تكون تيسرا لاخرى ولا
اختلف المقصود **ولم يذكر** الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم اذ انكر اسمه
او سمع اسمه في مجلس واحد مرارا **والمتقدمون** من اصحابنا يجعلونه بمنزلة السجدة
وبعض المتأخرين يقولون يصلي عليه في كل مرة لانه حق الرسول عليه السلام كما
قال لا تجعلوني تخفوني بعد موتي قالوا وكيف تخفي يا رسول الله قال ان اذكر في
موضع فلا يصلي علي وحقوق العباد لا تتله اخل وعلي هذا قالوا من عطس وحده
الله تعالى في مجلس مرارا ينبغي للسمع ان يشتمه في كل مرة لانه حق العاطس والاعم
انه يقول ان زاد علي الثلاث كما يشتمه حديث عمر رضي الله عنه قال للعاطس في مجلس
بعد الثلاث فمر فاسم فانك مذكور **وحرف اخر** ان السجدة الصلاة لا تودي
خارج الصلاة لانها من افعال الصلاة وافعال الصلاة لا تودي خارجا وغير الصلاة
لا تودي في الصلاة لانها ليست من افعال الصلاة الا اذا اقتدي به **ادعونا**
هذا قال محمد رحمه الله **ادعونا** السجدة مرارا في مجلس واحد يكفيها سجدة
واحدة لما ذكرنا وكذا الوعيد للاولي ثم قرأ لان السبب واحد وهو حرمة التلاوة
والقراءة الثانية تكرر محض بسبب اتحاد المجلس فلا يتجدد به السبب بخلاف
ما اذا اطر بعد التكبير فانه لا يلزمه كفارة اخري الا في رواية عن ابي حنيفة انه

يكفيه

يكفيه الاولي لاتحاد حرمة السهر **والفرق** علي ظاهر الرواية ان التداخل قبل
اد الاول لا بعده كما في الربا والسرقة وهذا لان السبب فطره هو خيانه علي الصوم ومرة
السهر محل تغلف به الحيانة والعبارة للاسباب دون الحال غير انه يتداخل قبل التكبير
لا بعده ولان التداخل هنا في السبب يجعل التلاوات سببا واحدا لانه لا يستقيم التداخل
في الحكم لانها عبادة والعبادات يجتا ط في اجتماعها ولو انفصل السبب لوجب عملا بالسبب
احتياطا بخلاف الحدود والكفارات لان التداخل في الحكم يجعل الحد الواحد والكفارة
الواحدة بمنزلة اقامة الحد ومع انقطاع السبب وتعدده لان في استيفاء الزيادة شبهة
عدم المقصود وهو الزجر لحصوله بالاول فالحق شبهة عدم المقصود بعد احتيالا
للداء ولهذا لو اقيم عليه الحد ثم رزنا او سرق يقام ثانيا لعدم حصول المقصود وكذا
في التكبير **وهذا** لانه يجوز ان يعتقد السبب ولا يثبت حكمه احتيالا للداء
بخلاف العبادات ولو تبدل المجلس حقيقة بان ذهب او حكا بان الشغل بعمل اخر ثم
عاد فقرأ يتكرر لانه لا حاجة الي الاتحاد عند اختلاف المجلس الا اذا قل العمل
بان شرب شربة ماء او كل لقمة او تكلم بكلام يسير ولو قام ثم قرأ او مشى ه
خطوة او خطوتين ثم قرأ لا يتكرر لان المعلم قد يحتاج الي ذلك **ولما روي** من حديث
ابي موسى بخلاف خيار الحيرة حيث يبطل بالقيام لان التعود اجمع للراي
فكان القياس دليل الاعراض ولهذا لا يبطل بالتعود وهذا التكرار يتبدل في
المجلس ولم يتبدل لان القيام محل القراءة ولو قرأ اكثر من مرة او قرأ ثم ركب
وقرأ قبل ان يسير الدابة لا يتكرر لاتحاد المجلس ولهذا لا يمنع التزول واليا والركوب
انما يمنع لتكرار الواجب لا لتبدل المجلس غير انه قرأ علي الدابة لا غير يوم بالحد
علي الدابة عنده **وقال** بعضهم لا يجوز لان السجدة واجبة فلا تجوز علي الدابة
بمنزلة المكتوبة والوزن **الانري** ان الراكب لو قال لله علي ان اصلي ركعتين لا يجوز له
ان يصلي علي الدابة الا انما يخرج ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقرأ
السجدة علي الدابة ويسجد ها بالاياء ولا سبب وجوب التطوع الا فتاح ونوه
افتتح التطوع علي الدابة بالاياء يجوز فكذلك السجدة بخلاف ذلك لانه انصرف الي الصلاة
المعروفة وهناك في حكم التلاوة وان قرأ علي الدابة ثم نزل وقرأ يكفيه واحدة
علي الارض وان قرأ نازلا ثم ركب لا يحزبه الايما ولم يذكر اذا قرأ علي الدابة ثم نزل
ثم ركب **ودكر** في اختلاف زفر ويعقوب ان علي قول زفر لا يجوز ان يسجد علي
الدابة ويجوز في قول ابي يوسف **وهكذا** روي ابن سماعة عن محمد وزفر يقول
لما نزل وجب عليه ادائها علي الارض فصار كما قرأها علي الارض لابي يوسف
انه حين قرأ وجب عليه بالاياء وبعد ما ترك ثم ركب ادي محراب **هذا كما**
قال علما وانما افتتح التطوع وقت طلوع الشمس ثم اسد ها وقصاها وقت
العروب جاز لانها واجب علي نفسه صلاة ناقصة وادائها ناقصة **ولو قرأ**
ثم قام وشعر في الصلاة واعادها ان يسجد للاولي يسجد للثانية لانها اقوي

خل

لانه تغلق بها جوار الصلاة ولها زيادة اثر واخصاص بالصلاة ولهذا يكون
 الحكم فيها حداً لا يختلف لو كانت خارج الصلاة وان لم يسجد في الصلاة لا يسجد لان
 الاولى لما دخلت في الثانية صارت صلاة واحدة فلا تدرى خارجها **ودكر** في النوادر ولو
 قرا ولم يسجد وقام ودخل مع الامام في صلاته فقرأها الامام وسجدها وسجد
 الرجل معه فعليه ان يسجد للاولى اذا فرغ من الصلاة **قيل** انما اختلفت
 الجواب لاختلاف الموضع وضع في النوادر فيما اذا اعد الامام فيكون هذا الرجل فيما
 يلزمه حكم المتابعة تبعاً والاولى وجبت بثلاثة مقصودة فلا تتأدى بالسمع وهذا
 وضع فيما اذا اشرع في صلاة نفسه ثم قرا فيكون كل واحد مقصوداً في حقه والموداة
 اكل **وقيل** على رواية النوادر لا يندخل ان يحالها بما يتلف في الحكم لان
 احداها صلاة تامة والآخرى لا فلا يندخل احدهما في الاخرى كالمكثرتين
 ولان الاول يغتفر بالسبق والثانية يكونها صلاة تامة فلا تستنبح احدهما الاخرى
وجه رواية الجامع ان المكثرتين واحدة والمكان واحد والموداة اكل ولو
 كانت مثله تدخل فيه فاذا كان اكله كان اكله **وفي** نوادر ابي سليمان ان
 الاولى تستنبح الثانية لان لها قوة سبق فكانت الثانية تكراراً **وقال** القاضي
 الامام ابو عامر العامري ان كل واحد يعتبر اصلاً لا اختصاص كل واحدة بقوة
وان قراها في الصلاة وسجد ثم فرغ من الصلاة فقرأها بسجدة اخرى **ودكر**
 في النوادر انه لا يسجد وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضع وضع في الاصل فيما
 اذا سلم وتكلم ثم قرا وبالكلام يقطع فوراً الصلاة ولهذا يمنع الاقتداء والبناء
 وضع فيما اذا انكلم فكانت الحرة باقية ولهذا يجوز البناء **وقيل** ما ذكر في الصلاة
 قول محمد وابي يوسف الاول وما ذكر في النوادر وقول ابي يوسف الاخر بناء على
 ما اذا قراها في ركعة ثم اعادها في الركعة الثانية لما ذكر **وان** قرا على الرأية
 مواراً وهي شيران كان خارج الصلاة يتكررا لانه سير الدابة مضاف اليه ولهذا
 يتفاوتت بتفاوت السوق ويضيق ما اختلفت برجلها فاختلف المكان بخلاف السفينة
 لانه سيرها لا يضاف اليه لانه لا يملكه ايها فها وتسيرها متى سلك **الانري** ان
 جبار الخيرة يبطل سير الدابة ولا يبطل سير السفينة ولان السفينة بمنزلة
 البيت الانري انه يجوز وجهه كيف ما دارت ويصلي قائماً بركوع وسجود غير ان
 البيت خلاف الدابة **وان** كان في الصلاة لا يتكرر لان الصلاة جامعة للامكان
 فكانت المعتبر مكانه من الدابة لا مكان الدابة ولا نعمان تعدد المكان في مرة الصلاة
 واحدة والسجدة من الصلاة لانه المطا فيعتبر فيها اتخاذه مرة الصلاة ولهذا
 لو صلى في الحبل وكرراية في السجدة فيها وسمع من عدله وهو ليس في الصلاة سجدة
 السجدة على المصلي ويتعد على السابعة **ولو كانا** في الصلاة وقرا كل واحد
 سبعة سجدة واحدة وكررها على كل واحد سبعة سجدة واحدة لقراءته في
 الصلاة وسجدتان لما سمع من صاحبه بعد الفراغ **ولو قراية السجدة في**

في ركعة ثم اعادها في تلك الركعة يكفيه سجدة واحدة لا اتحاد المكان حقيقة
 والتلاوة حكا **ولو قراها في الركعة الثانية** القياس ان لا يسجد للثانية وهو
 قول ابي يوسف الاخر وهو ما رجح ابو يوسف من الاستحسان الى القياس وفي قوله
 الاول وهو قول محمد بن يزيد يسجدتان **وجه** قوله الاخر انه قراها في حرة صلاة
 واحدة في مكان واحد ولو قراها في حرة صلاة واحدة في مكانين بان كان
 على الدابة لا يجب الا سجدة واحدة فهنا اولى ولان وجوب السجدة في الصلاة
 باحد من بين التلاوة او السهموم اذا كثر السهموم في صلاة واحدة لا يتكرر السهموم
 تكذيب التلاوة **وجه** قول محمد بن القزاة في كل ركعة حكا على حدة حتى يستقط
 به فرض القراءة فكانت الاعادة في الركعتين نظير الاعادة في الصلاتين ولانا لو قلنا
 بالاتحاد لحل احد الركعتين غير القراءة فتفسد الصلاة ولان السجدة من افعال
 الصلاة وافعال احدي الركعتين لا ينوب عن الركعة الا ضرب **قال** الصدر الشهيد
 وجه القياس اظهر لان هذا يمنع الجمع في حق جوار الصلاة لا في حق وجوب السجدة
ولو كان هذا في الصلاة على الدابة لم يذكرها وعلى قول ابي يوسف لا يشك
 انه يكفيه واحدة كما اذا كان على الارض اما على قول محمد بن قبايل ان يقول تتكرر وتقبل
 ان يقول يكفيه واحدة لان الاياما عمل قليل فلا يفصل بينهما اما الركوع والسجود عمل
 كثير فاجبه قطع المجلس **ولم** يذكر في الكتاب اذا اعادها في الثالثة او الرابعة
 واختلفوا على قول محمد **الامام** اذا قراية السجدة وسجدها والتور ثم احدث
 في الركعة الثانية وقد مر جلا جاسا عتيد فقرا تلك السجدة فعليه ان يسجد وا
 بالاتفاف اما عند محمد فلان الامام لو قراها في الثانية كان عليه ان يسجدها
 فكذا الخليفة واما عند ابي يوسف فلان الخليفة لم يسمع تلك السجدة فوجدت
 عليه وعلى التور عتيد بعتة له **الموتور** اذا قراية سجدة فسمعها الامام راجعوا انهم
 لا يسجد ونها في الصلاة لانه لو سجد وحده كان مخالفاً لامة ولو سجد
 الامام معه يودي الى مخالفة الموضوع لانه مقتدي بصير اما ما والامام مقتديا
 واذا فرغوا قال محمد رحمه الله يسجد ونها لوجود السبب وزوال المانع
 كالوسموا من الحجب والخائض ولان السجدة انما تجب بالتلاوة او السماع كالسجدة
 سمع من ليس معهم في الصلاة وعندنا لا يسجد ونها لان قراءته خطأ وفي السجدة
 انما الخطا والسبيل في الخطا رده ونقصه لا انقائه **وهذه** العلة فوجب ان
 لا يجب على من سمعها خارج الصلاة بخلاف الحجب والخائض لان قراءته ما يتعلق
 به السجدة وهو ما دون الآية ليس بخطا على ما اختاره الطحاوي ولانه مولي
 عليه بذيل نقادقراءة الامام عليه وعدم اعتباره قراءته في جوار الصلاة ونقص
 المولي عليه لا حكمه بخلاف الحجب والخائض لانه سري وليس محجوراً هذه سجدة
 صلاة تامة فلا تدرى خارجها وقولنا صلاة تامة لانها لو وجبت وجبت بقرعة حصلت
 في الصلاة عند البعض وهذا لم يفسد علم انها حصلت للصلاة والصلاة تامة

لا تؤدي خارجها **وهذه** العلة توجب ان يجب على من سمعها خارج الصلاة كما
لو سمعها من الامام وبه خرج الجواب عن قوله وجب لحق السماع **ولو** سمعوا من
رجل منهم في الصلاة فعليه ان يسجد واذا فرغوا لانه وجد السبب واسمى
وجوبها الي قراءة ليست للصلاة وكذا اذا كانت القراءة في الصلاة لان السبب في حقهم
السماع وانه ليس من افعال الصلاة وان سجدوا في الصلاة لم تجزهم لانها ليست بصلاة
واعادوها بعد الفراغ ولا تنفس الصلاة لان السجدة من افعال الصلاة كما السجدة
الثانية وزيادة ما دون الركعة لا يفسد الصلاة **ودكر** القاضي ابو طاهر
الرياسي في الجامع الصغير انها تنفس من مثايلها من قال ذاك قياس وهو قوله محمد
وهذا استحسان وهو قولهم انما علم ان السجدة الواحدة عنده قربة كسجدة الشكر
فقد ادخل في صلاته فعلا مقصودا ليس منها ففسد كزيادة الركعة وعندهما
ليست بقربة **والصحيح** انها لا تنفس وان قرأها الامام وسمعها من رجل ليس
بعضه في الصلاة يكفونهم سجدة واحدة **وروي** ابن سماعة عن محمد لا تكفيه
فان سجد في الصلاة ثم احدث فذهب وتوضا وعاد الى مكانه لم تكفيه فان
سجد في الصلاة ثم احدث ثم قرأ ذلك الاجنبي تلك السجدة فسمع فعليه ان يسجد
اذا فرغ من الصلاة لان بالذهاب والرجوع يجد له مجلسا اخر فيما لا يكون من
صلاته كما ذكرنا في الصلاة في الحمل والسماع به ليست من صلاته فكان في حقه
كانه لم يكن في الصلاة **وكذا** ان لم يقرأ الامام ابنة السجدة ولكن سمع من اجنبي
مرتين وتخلل الحديث فان لم يجد الامام ولم يسجد في الصلاة لما قرأ سقطتا
لان التي وجبت بالسماع اذ اوجها بعد الصلاة فكانت اضعف لوجهين احدهما
تأخر الاداء الثاني يكون ما ليست بصلاة فكانت تعال للوجبت في الصلاة
لانهما تفوت بالسبق وكونها صلاة بنية وعدم سقوط السماعية عند الانفراد
وسقوط الصلاة بنية لقوة الصلاة بنية ايضا لانه لا يمكن على الوجه الذي وجبت
وهو كونها فورية بحركة الصلاة وتعلق جوار الصلاة بها بخلاف السماعية **بخلاف**
ما اذا قرأ بنفسه خارج الصلاة ثم اعادها في الصلاة على رواية النوادر لانها
تفوت بالسبق والوجوب قبل الصلاة فلا تدخل في الصلاة بنية **ولو سمع** من الامام
من ليس معه فعليه ان يسجدها لتقرر السبب فان دخل في صلاة الامام قبل ان يسجد
سجد معه كما لو كان في صلاته عند القراءة وان دخل فيها بعد ما سجد الامام سقطت
عنده لانه لا يمكنه ان يسجدها في الصلاة حتى لا يكون مخالفا لمامه ولا بعد الفراغ لانها
صلاة في حقه كما في حق الامام في تلك الركعة الثانية لا يصير موديا للسجدة ولا يصير
فيودها خارج الصلاة **وقيل** لا يصير موداة ولكن نصير صلاته فلا يوديها **ولو**
تبدل مجلس الثاني دون السماع يتكرر الوجوب على السماع لان الحكم انما يضاف
الي السبب كذا ذكر بعض المأخرين في شرح الجامع الصغير **ودكر** القاضي الامام
المنتجب الى استحباب في شرح مختصر الطحاوي انه لا يتكرر على السماع لان سبب

الوجوب

الوجوب في حقه السماع ومكانه سجد وعليه الفتوى **ولو** تبدل مجلس السماع دون
التالي يتكرر الوجوب على السماع اما على قول ذلك البعض فلان الضرورة والحاجة
ابطلت العدد في حق الثاني فلا يظهر ذلك في حق غيره واما على قول القاضي الامام فلان
السبب في حقه السماع ومكانه متعدد **باب** **من الطهر**
في الثوب والوضوء وغير ذلك اصل الباب ان ترك القياس في موضع الضرورة
والخرج جازي لان المخرج منقضي وموانع الضرورة مستثناة عن قضيتات الاصول ثم
الجاسة على ضربين حقيقة وحكمة فالحكمة لا تتصور الا في البدن وانها لا تزول
الا بالما المطلق او بتبديله عند عدمه على الاختلاف المعروف او التراب والحقيقة
تتصور على البدن والثوب جميعا وانها تزول بالما المطلق والمقيد وكل ما يغيره
بالعصر سواء اصاب البدن او الثوب خلا فالمجد والثافي **وعن** ابي يوسف انه
فرق بين البدن والثوب فقال في البدن لا تزول الما الا بالما وفي الثوب يزول بكل ما يغيره
ظاهر ينقص بالعصر الما لا ينقص كالدهن والسمن لا يجوز **وحرف اخر** ان الجاسة
اذا وردت على الما تجتنب بالاتفاق ولحديث المستنقذ فان النبي صلى الله عليه وسلم
منع عن غمس اليد في الما وهو الجاسة فكذلك عندنا **وعند** الشافعي لا تجتنب
الما بالصبي لحديث الاعرابي الذي باله في المسجد ولو تجس الما بملاقاة الجاسة
لازدادت الجاسة ولانه لو تجس لتجس بأول الملاقاة فلا تزيل الجاسة الا اذا
صب بصير في معنى الما الجاري **وعن** نقيس على ورود الجاسة على الما والجامع اختلاف
اجزاء الجاسة بالما **وما الحديث** قلنا روي انه امر بالصبي ليدب راحته ثم امر
بصبه ثم امر بتقليب وجه الارض وروي انه كان له سفدة وصبوا الما من زاد فاحتج
بخرج الما من السفدة قوله بالصبي بصير في معنى الجاري **قلنا** بلي لكفة قليل والمال قليل
اذا جرى على الموضع التجس اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **ادع غسل** الثوب
التجس في ثلاث اجابات وعصر في كل مرة يطهر والقياس ان لا يطهر الب وهو قول بشر
والشافعي لان الما لا يزيل التجس بأول الملاقاة وتجتنب الاجابة وكذا الثانية والثالثة
فلا يطهر الا بصب الما عليه او بالغسل في الجاري **وجه** الاستحسان ان الناس فيه
ضرورة وبلوي فالتدابير بغسلها السا والخدم عادة وقد يكون ثوبا لا تقدر المرأة
على حملته لتصب الما عليه والمال الجاري لا يوجد في كل مكان فلو لم يطهر يودي الي
الحرج غير ان اقدرنا بالثلاث والعصر في كل مرة لان الجاسة قد اخلت اجزاء الثوب
فلا بد من المعالجة لتخرج وبالفعل لا يخرج وبالكثير يخرج فتدبرنا الكثير بالثلاثة لانها
اقل الجمع المتفق عليه اولاه غلبة الرأي توجد عندها هذا اذا كانت الجاسة
غير مريبة فان كانت مريبة فطهارها بزوال عيبها ولا يضرها الاثر بالحديث **وكان**
القياس ابو جعفر يقول بعد زوال العين يغسل مرتين لانه غير نجاسة غير مريبة
غسلت مرة **وعند** الشافعي في غير المريبة الغلبة للرأي فيما سوي ولو غلب الطلب
حتى لو غلب على فنه انه ظهر عثره بكعبه وفي المريبة لزوال الاثر فانه لم يترك لغرض

بالمقراض وعرف في موضعه هذا حكم التوب فاما حكم المياه فكلها نجسة حتى لو اصاب ثوبا نجس غير انه ان اصاب من الاجابة الاولى يظهر بالغسل من بين وان اصاب من الثانية يظهر مرة وان اصاب من الثالثة يظهر بالعصر والاجابات نجسة غير ان الاولى يظهر بالغسل مرتين والثانية بالغسل مرة والثالثة بالاراقة لان الحكم في الحل الثاني ما هو الحكم في الحل الاول وهذه رواية الطحاوي اما علي ظاهر الرواية وهو الاصح الما الاول ان اصاب ثوبا لا يظهر الا بالغسل ثلاثا والما الثاني لم يبين والثالث بمره وكذا الاجابة الاولى لا تظهر الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بمره **فعلى** رواية الطحاوي اعتبر حال اخراج الثوب من الاجابة وعلى ظاهر الرواية حالة الادخال لانه انتقل الى الما على التوب حالة الادخال **هذا** اذا اصاب نجاسة التوب فان اصابته العضو قابوا يوسف اخذ بالقياس وقال لا يظهر في الاجابة لان صب الما يمكن بالارجح ولان الاستحالة في العضو في تغيير صفة الما اقوي منه في التوب فانه العضو الطاهر اذا غسل صار الما مستحالة بخلاف التوب **ومحمد** سوي بينهما وهو قول ابي حنيفة لان المحترج حاجة الجبس وما ذكره حاجة الفرد على ان الحاجة في البدن اقوي لان الاعضاء لا يمكن صب الما عليه حقيقة بخلاف اخل الانف والعم والنف وفي التوب يمكن الصب حقيقة لانه يخرج فكان العضو او لا يعتبر **فان غسل** العضو في الاجابة الرابعة صار الما مستحالة لعدم اقامة القرينة لم يرض على الخلاف هنا في التوب وانما نص في العضو وذكر الخصاص عند ابي يوسف في التوب روايتان روي محمد عنه انه على هذا الخلاف وروي ابن سماعة وبشر والمعلارهم انه ان يخرج من الثالثة طاهرا وهذا **محمد** رحمه الله يقول الما اذا ورد على النجاسة الما سقط اعتبار النجاسة ضرورة ان كان الطهر لان الشرع كلفنا بتطهير التوب والعضو فسقط اعتبار النجاسة حال ورود الما عليها ضرورة ان كان اذا ما كلف به فوجب ان يسقط اعتبارها حال ورودها على الما دفعا لخرج لان الله تعالى في الخرج لا يثني تكليف ما ليس في الوسع وفي خلق الناس عن العادة خرج وهم اعتادوا غسل التوب في الاجابات **وابن يوسف** يقول بان الما نجس باول الملاقاة فخرج من الما يكون نجسا وما يثني به من البلية يكون نجسا الا انه سقط اعتبار حال ورود الما بالصب عليه لانه في معنى الجاري فلا يسقط حال ورود النجاسة على الما ودعوى الخرج ممنوع لان الناس اعتادوا الغسل في الاولى لكن انما يثبت الغسل بصب الما عليه على هذا جرت العادة فعلى هذا الوجه سوي بين العضو والتوب اما على الوجه الثاني فترقب بينهما فقال ان الله تعالى كلفنا بالتطهير والاصل ان كل مكلف شئ له طريق الى اخراج نفسه عن عهدة ما كلف به واقتامة ما كلف به بنفسه لا بغيره لان الغير لما لم يكلف باعائه وهو لا يقدر على اقامته بدونه وقد يوافق كان وقد لا يوافق كان في قدرته احتمالا **اذ اثبت** هذا في الثياب لو لم يسقط

اعتبار

اعتبار النجاسة حال وروده على الما يحتاج الى احوال يصيب عليه الما لانه لا يمكنه الغسل باحدى يديه والصب بالاحزاب بخلاف البدن **قوله** بان الما نجس باول الملاقاة ممنوع فان بعض الناس قالوا لا يوصف بالنجاسة ما لم تراه لانه انما يوصف بالنجاسة بالانتقال النجاسة اليه وانما يثبت الانتقال على الاطلاق عند الملاقاة ولين كان كذلك لكنه طريق تحصيل الطهارة فلا يمنع تحقيق الطهارة **وكذا** الاختلاف في النجاسة الكمية على البدن فان الخبيث اذا اغتسل في ثلاثة ابار او اكثر فسد المياه ولا يجزئ غسله في قول ابي حنيفة يوسف وعند محمد يخرج من الثالثة طاهرا **ثم** ان كان علي بدنه نجاسة حقيقة فالمياه في الابار الثلاثة نجسة وبعد الثلاثة مستعملة ان وجدت منه النية وان لم يكن على بدنه نجاسة جمعها فالمياه الثلاثة مستعملة وما وراء الثلاثة ان وجدت النية صار مستعملة والا فلا فالابار كالا حانات فكل لا تطهر العينين في الاجابات فكذا في الابار **قال** ولو كان يزول بالغسل في الابار وجب ان يخرج من الابار الاولى طاهرا كما اذا اصاب الما على بدنه مرة بعد اخرى **وعند محمد** العينين عن البدن يزول بالغسل في الاجابات ولما كان ثبوت هذا الحكم بالنسبة على النجاسة العينين شرطاعدد الثلاث كشرطها في غسل النجاسة بخلاف صب الما **وقال** بعضهم يخرج من الاولى طاهرا كما في الغسل لطلب الدلو ومنهم من فرق لانه حرج من ظاهره **ويروى** فيما د الما عنه عدم بنية القرية وهذا فسد الما فلا يحكم بزواله الا بالنكران وان ماتت قارة في جب خلد فادخل رجل يده فيه ثم ادخلها قبل ان يغسلها في جوابي ما فكدت في قوله ابي يوسف اما علي قوله ابي حنيفة ومحمد يخرج يده من الثالثة طاهرا بنا على غسل العضو في الاجابات الا ان يكون مراده ادخلها في الجاية الاولى الى الابط حتى نجس كله ثم في الثانية الى الوسع ثم في الثالثة الى الذراع هكذا في كل مرة بردت قبل **وان** كان في الجوابي خلد يخرج يده من الثالثة طاهرا عند ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي يوسف وفي احدي الروايتين عنه وهو قول محمد رحمه الله والشافعي لا يظهر وهي مسيلة ازالة النجاسة بما سوي الما بعات **قال** لا تزيب ان رجلا لو كان براسه قدر من دم او غيره فغسله بخطي في الطست ثم صب ما في الطست ثم صب فيه ما فغسله مرارا كان ينبغي على ابي يوسف رحمه الله ان لا يطهر ابد حتى يصب الما على راسه مرارا ولا يخذ من الطست فهذا قبيح لم يرد به الاثر على ابي يوسف رحمه الله فانه يقول بالفساد ايضا لكن غرضه ان يبين ان هذا اقل النجاسة من الصب لما فيه من زيادة معالجة ليس في الصب فتن حكم بالطهارة في الصب لان حكم الطهارة هنا كان اولى قال ابو يوسف في الاثلا اذا غمس الجنب يده او رجليه في البئر لم يفسده وقد اساء وهذا استحسانا في العضو وجوه وكان ينبغي في القياس ان يفسده الا صبح وان ادخل فيه بعض جسده الفسد

وان لم يكن عليه قدر **والاصل** فيه ان الما يصير مستجلا باقامة القرية
لا غير اصله الحديث اذا انغمس لطلب الدلو وليس على يده نجاسة غيبية ولو
اغتمس الطاهر في البير افسده بالاجماع لانه نوي التقرب الى الله تعالى بخلاف
المنغمس لطلب الدلو لانه لم يتقرب الى الله تعالى ولم يسقط القرض عنه
وروي عن ابي يوسف في الاملا في طلب الدلو ان الما يصير نجسا والرجل
خبت على حاله وهذا معني قوله ان القياس ان يفسده الاصبع على روايه الامالي
باب صلاة العبد وتكبيراتها اصل الباب ان راي المجتهد
خجة من حج الشرع وتبدل راي المجتهد بمنزلة انتساخ النص بعمل به في المستقبل
لا فيما مضى **وحرف اخر** ان القاضي فيما يقضي اعني المسبوق والمفتى عليه وهو
المفتدي يمتنع راي الامام لان المسبوق فيما يقضي كالمفتدي والمفتدي يمتنع للامام
بمتابع رايه كيلا يكون مخالفا له الا اذا اتفق بخطابه **وقد** اختلف الصحابة رضي الله
عنهم في تكبيرات صلاة العبد روي عن عمر وابن مسعود وابي موسى الاشعري
وحديفة بن اليمان رضي الله عنهم انه يكبر تسعا وتكبر الافتتاح وتكبيرات الركوع
منها فالزوائد ست ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية وثواب بين القرائتين في
الركعتين وبه اخذ اصحابنا عن علي رضي الله عنه انه يكبر في الفطر احد عشر
فتكون الزوائد ثمانية في كل ركعة اربع وتبدي في كل ركعة بالقراءة وفي الاضحية خمسا
فيكون الزوائد في كل ركعة واحدة واحدة وعن ابن عباس رضي الله عنه ثلاثة
عشر ثلاث اصليات وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية وتبدي
بالتكبير فيهما وعنه ثلثي عشر سبع زوائد خمس في الاولى واربع في الثانية
وعنه خمسة عشر فيكون الزوائد في كل ركعة ثانيا وعليه عمل الناس اليوم
وعنه كما قال ابن مسعود رضي الله عنه وعن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
انه يكبر خمسة عشر ثلاث اصليات وثم عشرة زوائد في كل ركعة سنة
وعن ابي بكر رضي الله عنه سنة عشر والثاني رحمه الله اخذ يقول ابي
بكر وعمر رضي الله عنهما وهذا امر لا يعقل بالري فالظاهر ان كلامهم بروي خبر ابي
رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان علما اخذوا بقول ابن مسعود
رضي الله عنه لا يفتن عليه جماعة من الصحابة فقد تواترت الاخبار في
الاقل والخير اذا كان في موضع الشبهة لا تقبل الا اذا كانت متواترة في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة العبد اربعاً ثم قال اربع كاربعة الجناز
فلا يشتبه عليكم واشار باصابعه وحسب ايهامه ففيه قول وعمل واشارة
واستدلال وتأكيد وانما يكون اربعاً متواليات اذا كان الزوائد ثلاثاً متواليات
القرائتين حتى يصير الزوائد في الاولى مع تكبير الافتتاح اربعاً وفي الثانية
مع تكبير الركوع اربعاً اقصى ما في الباب ان في الركعة الاولى يصير اربعاً بالضم
الى تكبير الافتتاح البق لانه اشبه به ولان الذكر المسنون في القيام يقدم على

القرأة في الاولى ويؤخر في الثانية دليله الاستفتاح مع القنوت الا ان الناس
اعتادوا في زماننا الصلاة على مذهب ابن عباس رضي الله عنهما لان الخلفاء
من آلهم قاموا والناس بالعمل بقول حدهم وكتبوا ذلك في ناسرهم فوجب علينا
متابعهم لاننا لم ننتفع بخطابه والناس اتباع الخلفاء فيجب متابعتهم فيما لم يظهر
خطا وهم كالمفتدي ولهم بين مقدار الفصل بين التكبيرات في الكتاب وقد روي
عن ابي حنيفة انه قال يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث تسبيحات ويرفع يده
في سائر هذه التكبيرات الا في تكبيرة الركوع **وحكي** ابو عصمة عن ابي يوسف انه
لا يرفع يده في شي منها وهو قول ابن ابي ليلى لقوله عليه السلام ما لي اراكم راقي
ايديكم كأنها ادباج حل تسمى اسكنوا في الصلاة والرفع ضد السكون **وحجتا** الحديث
المعروف لا ترفع الا يدي الا في سبع مواضع والراد بما روي رفع اليد عند
الركوع وعند رفع الرأس منه وهو السبب للمهرج **واذا كبر** الافتتاح باني بقاء
الافتتاح ثم يتعبد عند ابي يوسف ثم ياتي بالتكبيرات وعند محمد يقدم التكبير على
التعبد ببقاء ابي التعمود لاجل القرأة عند محمد بالنص وعند ابي يوسف لرفع وسنة
الشيطان **وعلي** هذا المسبوق لا يتعبد حتى يقوم الي قضا ما سبق عند محمد
والمفتدي لا يتعبد عند خلافا لابي يوسف **وقيل** قوله ابي يوسف في هاتين
المسبكتين كقول محمد اذا عرفنا هذا قال محمد **اذا ادرك** الامام في الركوع في صلاة
العبد فانه يكبر الافتتاح قائما ثم ياتي بالتكبيرات ان لم تحف فوات الركوع لانه القيام
محل التكبير فهد سنة لم تفت عن محلها في ايها كالبنا بخلاف ما اذا افتتحة ركعة
فانه يقضيها بعد فراق الامام لانها فانت عن موضعها **ولو** خاف فوت الركوع بركع
وبترك التكبيرات لان متابع الامام فرض والتكبيرات سنة او واجبة ولا تلوا استعمل
بالتكبيرات بقوته الركوع فيجوز عليه قضاوها مع التكبيرات فلا يستعمل الا بعد **ثم ياتي**
بالتكبيرات في الركوع ما لم يرفع الامام رايه لان للركوع حكم القيام حتى يصير مدركا
للركعة باذنه فان امكنه الا بتيان بالتكبيرات والتسبيحات ياتي بهما وان لم يمكنه
الحج ياتي بالتسبيحات عند ابي يوسف لانه في محله والتكبير في غير محله والاشتغال
بما هو في محله اولى دليله البناء ولانه سنة فانت عن موضعها لان محله القيام
والركوع ليس بقيام ولهذا الوكيل الافتتاح راكعا لا يصير يشارعا في الصلاة وكذا الوادرك
الامام في هذه الحالة ولم يتابعه لا يصير مدركا للركعة ولان التسبيحات واجبة
عند ابي مطيع فكان أقوى وعنه ابي حنيفة ومحمد ياتي بالتكبيرات دون التسبيحات
لانه من جنس المشرع في الركوع وحكمه اكده واقتوي بدليل انه لو سمي عنها
يجب سجدة السهو ولو سمي عنها يجب سجدة السهو ولو سمي عن التسبيحات
لا يجب بخلاف تكبيرة الافتتاح فانها لا تجوز في الركوع **ولان تكبيرات** العبد
ملحقة بتكبيرات الركوع في صلاة العبد حتى انه لو ترك تكبيرة الركوع لم يزمه
سجدة السهو بخلاف سائر الصلوات وتكبير الركوع يؤدي في الركوع الذي له

سنة بالقيام ليصير محلا لادابها ليحقق تكبيرة الافتتاح فانه لا يتأتى في
الركوع لانه يمكنه الا تبيان في محله الاصل ونقص الركن قبل التمام لا يثبت
واجب قبله مستقيم متى كان اذ آؤه ممكن في محله من كل وجه كالواحدة بالسورة قبل
الفاحة ثم تذكر **وقال** القاضي علي السعدي اذا سهر عن تكبيرات العبد وركع ثم
تذكر برفع راسه ويكبر اماما كان او موقعا لانه لم يثبت عن محله لان الركوع محل الذكر
خلاف ما اذا تذكر في الركوع انه لم يثبت فانه لا يعود الى القيام في اصح الروايتين
ولا يثبت في الركوع لانه ذات عدا موضعه لان القنوت قرآن عند بعض الصحابة قاله
عن القراءة في الركوع هي عن القنوت فيه وكأنه يشبه القراءة لانه دعا مولف منظوم
وهو ليس بركعة اذا كان عن موضعه لا يقتضي ما التكبير لا يشبه القراءة لانها ثبات وكلمات
مقطعة كالتبجعات وحالة الركوع حالة البناء **وان** محل القنوت يجتهد فيه وانه
خلاف معتبر حتى يتابع المقتدي راي الامام فلا يثبت بقواته على محله فلا يترك
الركوع لاجله **خلاف** ما اذا تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فانه يعود لانه ركن
واذا قرأ كان مفترضا فينتقض به الركوع ومحل القيام من كل وجه فيعود بخلاف
البناء لانه سنة والتبجعات سنة فكان لا يشتغل بما هو في محله اولى **وان** بعض
الناس قالوا لا ياتي بالناس وهو مالك ولم يقل احد لا ياتي بالتبجعات بل قالوا بالوجوب
على ما قلنا **خلاف** ما لو ادرك الامام في الركعة الثالثة من الوتر بعد ما ركع فانه
لا يثبت لان ما لا يكون الركوع محله فادركه بصير موديا كالقراءة ولهذا الوسم اية
السجدة من الامام واقتدي به بعد ما سجد في الركوع لا يسجد لانه بصير موديا
بادركه تلك الركعة كالقراءة **وخلاف** ما اذا قام الى الثالثة قبل ان يفقد لانه
سقطت القعدة لغوات محايها فلا يترك الفرض لاجله **واذا** كبر في الركوع لا يرفع
به به لان الرفع والوضع كلاهما سنة والوضع في محله ولان الركوع محل الذكر لا محل
الفعل فلا يجوز احداث فعل لم يشرع فيه **واذا** رفع الامام راسه وقد بقي على الرجل
ثلاثي من التكبيرات يرفع راسه ويتابع الامام لانه فرض ويسقط عنه ما بين فان
قيل لو ادرك الامام حالة الركوع ويرجو ادراك الركوع لو كبر فانه يكبر ويتابع
الامام في الركوع فرض **قيل** التكبير واجب وانه يودي في محله من كل وجه
فلو اشتغل به بغيره المتابعة في البعض دون البعض ولو اشتغل بالمتابعة بغيره
التكبير عن محله من كل وجه فكان اتيان التكبير اولى اما هذا التكبير مودي في
محله من وجه ولا معارضة بين القنوت من وجه وبين القنوت من كل وجه بل يخرج
بالفرضية اما اذا كبر في الركوع فقد ادى الواجب في محله من وجه وترك المتابعة
من وجه فتحققت المعارضة فترجحت المتابعة وكان متابعة الامام واجبة وكذا
التكبيرات والمتابعة في محلها من كل وجه **وكذا** المقتدي اذا لم يسجد ثلاثا في ركوعه
حيث رفع الامام راسه تركه الباقي لان التسبيح وان كان في محله لكنه ليس بواجب
والمتابعة واجبة بخلاف ما اذا قام عن القعدة الاولى قبل فراغ المقتدي من التشهد

فانه يتم

فانه يتم التشهد لانه ذلك في محله من كل وجه وهو واجب فكان الا تبيان به
اولي ولانه ذكر واحد لا حكم لبعضه لو تركه تبطل ما قبله بخلاف التكبيرات ولا ياتي
بها في القنوت لانها غير معتبرة بشرع حتى لا يصير بادراكها مذكرا للركعة ولانه
يأتي بها في الثانية لانها شرعت اعلاما وللثانية اعلاما على حدة ولا يات محل الاداء
فلا تكون محل القضا كما في القراءة **وكذا** الوادرك الامام في القنوت لا يكبر لانها غير
معتبرة ولانه وجب عليه قضا الركعة مع التكبيرات **المسبوق** بركعة اذا كان يركع
تكبير ابن مسعود رضي الله عنه وقد كبر الامام برأي ابن عباس رضي الله عنهما يكبر فيما
ادركه برأي الامام وفي قضا ما سبق برأي نفسه لانه سترد بالتكبيرات **وكذا** لو
سبق بالتكبيرات او كبر في الركوع عند ما يكبر برأي نفسه وهذا وان كان اشتغالا بقضا
ما سبق قبل فراغ الامام لكن ذاك انما لا يجوز في الافعال دون الاقوال وكان الفعل لا
يعتبره والقول يقويه ولانه انما لا يجوز لانه خالف امامه ظاهرا وامرا بالتأخير للموافقة
وهنا الوامر بالتأخير بقوت التكبير لغوات محله وهو الركعة ولا يمكن قضاها بعد
ما فرغ الامام لانه غير مشروع وفي الغيوب مخالفة الامام لان الامام اتي به وهو
لم يات به اصلا فكان مخالفا من كل وجه وفي الاشتغال بالتكبير موافقة الامام في
التكبير من كل وجه لكن فيه مخالفة في القراءة من وجه لانه لا يفوته السماع اصلا بل يغفل
والخلل دون الغوات فكانت الموافقة هنا في البداية بالتكبير فالعجز الذي لاجله
ثبت الفسخ يقتضي عدم الفسخ هنا وهذا لان الاصل فيه حديث معاذ رضي الله عنه
والحديث فيما يعدم الموافقة مع الامام وهنا لا يعدم الموافقة لانه قام مع الامام يستمع المثلة
قراءته **ولو اقتدي** به بعد ما شرع في القراءة ياتي بالتكبيرات وهل ياتي بالتشاري **روي**
عن الحصاص انه ياتي وعن عبد الله بن المبارك انه لا ياتي لانه سنة والاستماع واجب
وقيل ان كان في صلاة تخافت ياتي وهو اختيار الصلي وقيل يني حرفا عند سكتة
الامام **وان** ادركه في الركوع ان كان اكر راسه انه يركع في الركوع يني والافلاوان
ادركه في القعود منهم من قال يستفتح ثم يقعد ومنهم من قال لا يستفتح **وعن**
ابي حنيفة وابي يوسف في المسبوق مطلقا انه يستفتح ثم اذا قام الى القضا
يستفتح ايضا ذكره المعالي في المبسوط **ولو ادرك** اول الصلاة مع الامام يكبر برأي
الامام لان الامام كالقاضي والقاضي اذا قضى في مجتهد فيه ينفذ قضا **وخلاف** ما
اذ كبر على الجنازة خمسا فانه لا يتابعه لانه مسسوخ **وخلاف** ما اذا اقتدى بامام يركع
القنوت في الفخ فانه لا يتابعه وان كان مجتهدا لانه ثبت تسجده بيقين الا اذا جاوز
اقاويل الصحابة رضي الله عنهم لانه ظهر خطأه بيقين كما اذا ظهر خطأ القاضي
وهذا اذا سمع من الامام اما اذا سمع من المكبرين ياتي به وانكر والاحتمال ان الخطأ
منهم وما سبق لتكبير الامام غير محسوب له وما كبر مع الامام او بعده محسوب له فيكر
حتى يخرج عن عهدة ما عليه بيقين **وهذا** يعني تعليقه في الاصل ان هذا خطأ
من الناس وزيادة منهم فلا يمنع الرجل من التكبير شيئا فاني احثي ان يترك ما كبر الامام

وتكبير ما ترك الامام **ولهذا** اقالوا ان اكبر تكبير المنادي ينبغي ان ينوي الصلاة
عند كل تكبيرة لجوار ان ما تقدم منه كان خطا من المنادي فاكثرت مشايخنا على انه يتابعه
الي ثلاثة عشر ثم يسكت وقال بعضهم يتابعه الي ستة عشر لان فعله الي هذا
محمول للتاويل لعله ذهب الي رأي ابن عباس رضي الله عنهما ثلاثة عشر تكبيرة
زايدة وكذا لو شرع في الصلاة مع الامام ثم ناهى فانه بعد ما فرغ الامام يكبر برأيه
الامام لانه لاحق وقد مر **استشهد** محمد لبيان ان السبوق بمنزلة المنفرد واللاحق
كانه خلف الامام عسلا **منها** ان الامام اذا تلا السجدة وسجد ثم اقتدي به انسان
وقضى ما فاته لا يسجد **ومنها** ان الامام اذا كان من برى القنوت بعد الركوع والمقتر
براه قبل الركوع وقد اقتدي به بعد ما قنت اذا قام الي قضا ما سبق يقنت قبل الركوع
ومنها انه اذا ترك القعدة الاولى وسجد للسهم ثم اقتدي به انسان فانه لا
يترك القعدة ولا يسجد للسهم **بخلاف** اللاحق في هذه المسائل بخلاف ما اذا ترك
سجدة من الركعة الاولى فقتضاه في الركعة الثانية ثم اقتدي به رجل وقام للقتضا
فانه ياتي بالسجدة في موضعها وكذا اللاحق لان السجدة ركن من اركان الصلاة
وتقتضيه الصلاة بتكبيرها في موضعها بخلاف القعدة لانه ليس بركن **الامام**
اذا كان يري تكبير ابن مسعود رضي الله عنه والمقتردي كذلك فيسوق بركعة وقام
الي القضا يصنع ما صنع الامام في ثابته بقراءته يكبر ثم يقرأ هكذا ذكرها عامة
الروايات **وذكر** في النوادر انه يكبر ثم يقرأ قال الكرخي لسفي السبيل روايات
لكن المذكور في الجامع قول محمد والمذكور في النوادر قول ابي حنيفة وايد يوسف ولا
تظهر من الخلاف الا في هذه المسئلة **وقال** عامة مشايخنا في المسئلة روايتنا وهذا
اصح **وجه** رواية النوادر انه يقضي اول صلاة لانه يقضي ما فاته وهو القياس **وجه**
عامة الروايات وهو الاصح ان ما يقضيه اول صلاة كما قال لكانا واجب البداية بالتكبير
عليه من جهة المعنى ذلك المعنى بوجوب التاخير **وقوله** وهو انه يجمع بين التكبيرات
ما يمكن لانه شرعت اعلاما والضمير بين التكبيرات ابلغ في الاعلام الا ان في الركعة الاولى
بما روت تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع ولا بد من الضم الي احدهما ينضم الي الاسبق وفي
الركعة الثانية بعد من تكبيرة الافتتاح ينضم الي تكبيرة الركوع ولا بد لو كبر يكون موافقا
بين التكبيرات ولم يقل به احد ولو بدأ بالقرأة كان موافقا لقول علي رضي الله عنه
فكان هذا المولى ولا بد بالقرأة كان ايتا بالتكبيرات عقيب ذكره هو فرض جامع بينهما
وبين تكبير الركوع وهو اصل ابن مسعود رضي الله عنه **الامام** اذا كان يري تكبير
ابن مسعود رضي الله عنه فبدأ بالقرأة ساهيا ثم تذكر فانه يكبر لا المحل قائم وهو
القيام ثم ان تذكر قبل ان يقرأ السورة بعبد القرأة لانه تركها على وجه الرضا لعدم
الحام والمراعاة الترتيب في القرأة وان كان بعد قرأة السورة لا يفيد لانه انما فلا
ينقض الغرض من لاجله كما اذا ترك القعدة الاولى فان استتم فاما لا يعود وان
لم يستتم يعود وعليه سجود السهم في الحالين لتاخير الواجب **ولو كان** الامام

يبري

يبري تكبير ابن مسعود رضي الله عنه فلما شرع في القرأة تحول رايه الي رأي ابن
عباس رضي الله عنهما ياتي ببقية التكبيرات لقيام المحل ثم ان ذرا الفاتحة لا غير بعيد
وان قرأ السورة لا بعيد **فان قيل** في هذا انقض ما مضى بالاجتهاد فان المودري كان
كلا التكبير فلما زاد صار ذلك بعضا فيكون مقتضا الا نرى انه لو كبر يقول ابن عباس
ثم راي قوله علي رضي الله عنه فانه لا بعيد **قلت** هذا انقض ما ادي بالاجتهاد
وصحلا املا وتغيير الوصف بخلاف هذا لان زيادة علي الكتاب بخلاف الواحد اذا كان
منتهورا بخلاف ما ذكر لان ذلك بعض ما مضى بالاجتهاد اصل لما ذكر وان تحول
رايه بعد ما انزل الركعة الاولى بفعل في الثانية براه الحادث لان ما مضى كان على وجه
الصحة فلا ينقض بالقضا **ولو كان** يري تكبير ابن عباس رضي الله عنهما فلما كبر ثلاثا
او اربعا تحول رايه الي رأي ابن مسعود يترك ما بقي لان الزيادة خطا عنه وليس في
تركها نقض المودري ولو ان التكبير يفعل في الثانية براهي ابن مسعود رضي الله عنه
ولو تحول الي رأي علي رضي الله عنه وقد كان رأي ابن عباس او ابن مسعود
رضي الله عنهما وتذكر يقرأ ولا بعيد التكبير لان من مذهبه تاخير التكبير فكان موديا
في محله وانه يوجب نقض ما مضى بخلاف ما اذا تحول الي رأي ابن عباس رضي الله
عنهما **ولو كان** رأي علي رضي الله عنه فنحول الي رأي ابن عباس او ابن مسعود
رضي الله عنهما ان لم يقرأ السورة يكبر ويعيد القرأة وان انزل القرأة لا يرفق ذلك
وتكبر علي ما تحول اليه رايه **باب التكبير في ايام التشريق**
اختلف الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات ايام التشريق في البداية والختم واتفق
الكبار منهم نحو عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم يجتمع بعد العصر من اول
يوم الاحد وهو علي البداية عقيب صلاة العداة من يوم عرفة واختلفوا في الختم قال
ابن مسعود رضي الله عنه يجتمع بعد العصر من اول يوم الاحد وهي ثمان صلوات وبها أخذ
ابو حنيفة **وقال** علي رضي الله عنه يجتمع بعد العصر من اخر ايام التشريق وهي ثلاثة
وعشر من صلاة وبها أخذ ابو يوسف ومحمد وعليه الفتوى **وعن** عمر رضي الله
عنه روايتان في رواية كما قال علي وفي رواية بعد الظهر من اخر ايام التشريق
ولا رواية عن عثمان رضي الله عنه في الختم **واتفق** الثبان من الصحابة رضي
الله عنهم من غير عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعائشة
رضي الله عنهم انه يبدل صلاة الظهر من يوم الاحد واختلفوا في الختم قال
ابن عباس يجتمع بعد الظهر من اخر ايام التشريق وهو احدي الروايتين عن
عائشة رضي الله عنها وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بعد الغر من اخر
ايام التشريق وهو الرواية الاخرى عن عائشة رضي الله عنها **وهو** اخذ الشافعي
لهم ان الاثار تعارضت فلا اخذ بالاكثر اولا احتياطا ولا نه مسوب الي ايام التشريق
واحفظا انه يكبر في غير ايام التشريق فلا يكبر في ايام التشريق كان اولي بخلاف
تكبيرات العبد لانها تؤدى في الصلاة وادخال ما ليس من الصلاة في الصلاة

بوجوب النقصان فيها فوجب الاخذ بالمتيقن صيانة للصلاة عن النقصان
 اما تكبيرات التشريق تؤدى خارج الصلاة وقد امر بالذكر خارج الصلاة لقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا فوجب الاخذ بالكثر ولا يوجب ان
 الجهر بالتكبير بدعة بقضية الاصل الا ان بعد ما تفقت عليه الآية اخذنا به وما
 اختلف فيه برؤى الاصل وهذا على اصله مستقيم لانه لا يترك اليقين الا باليقين
 كما في دخول وقت العصر والعشاء والعصر وحريه بغير الناصح وسهم الفارس ولا يثقل
 البداية بغير عرفة مختلف لانا نقول ان خلاف الاصل والنص لا يرجع الى نفسه
 التكبير ووجهه وانما يرجع الى وصنه وهو الجهر وقد انعقد الاجماع على الجهر في
 ثمان صلوات فلا يزداد عليه ورحمنا الوقت بدليل اخر **فان قيل** التكبير عقيب
 الصلوات في هذه الايام واجب لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات وهي
 ثلاثة ايام التشريق والامر للجوب والفعل متى دار بين الواجب والبدعة كان
 اثباته اولى بخلاف تكبيرات العيد لما قلنا **فيل** بل الجهر بالتكبير بدعي كونه
 واجبا وبدعة كتكبيرات العيد ومع هذا لم يوجد بالزيادة ثمة ضرورة ان ادخال
 الزيادة نقصان وهذه التكبيرات تؤدى خارج الصلاة لكنها تؤدى في اثر الصلاة
 بها ولا اثر حكم الاصل من وجه فيمكن نقصان في الصلاة من وجه فوجب الاخذ
 بالمتيقن ولانه انما خصت هذه الايام بالجهر فيها بشبهها بالحاج في رفع اصواتهم بالتلبية
 ولهذا ايدى يوم عرفة لان الوقوف فيه لا بد من تقديم التلبية على الوقوف **وقيل**
 يوم عرفة قد يكون وقد لا يكون ثم يقطعون التلبية بعد رمي جمرة العقبة وبعد
 طواف الزيادة والسعي ولا يبقى بعد ذلك ذكر يخص به بالجهر **ثم** هذه التكبيرات
 انما تجب على الرجال المقيمين عقيب الصلوات المكتوبات المودعة جماعة متحدة
 في الامصار عند ابي حنيفة وعندنا هي على كل من صلى المكتوبة لانه تبع للمكتوبة
 فكل من يجب عليه التنبوع يجب عليه التبع كالتلبية مع الحج ولا يوجب حنيفة قوله عليه
 السلام لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع قال الخليل والنصر بن سميل التشريق
 في اللغة التكبير ولا يجوز ان يجعل على صلاة العيد فقد قال في حديثه على رضى الله عنه
 لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع فقد ثبت بالحديث انه بمنزلة
 الجمعة في اشتراط المصر فيه فكذلك في اشتراط الذكورة والاقامة والجماعة ولهذا
 لم يشترط ابو حنيفة الحربة كما لم يشترط في الجمعة الا انه لم يشترط السلطان
 لانه لا يؤدى بالجمع العظيم **وان** هذه عبادة مخصوصة بالزمان حتى يسقط بقوله
 فاستبدل الجمعة والعيدين فوجب ان تكون مخصوصة بالمكان كالجمعة والعيدين
 ثم الجمعة والعيد ان لا يجب على النساء والمساكين والمفقر كذلك التكبير **وان**
 الجهر بالتكبير بدعي فلا يصار اليه الا حيث انعقد الاجماع واجمعوا انه لا يكره
 في التطوع والعيد والوتر ويكره في الجمعة **اد اعرفنا** هذا قال محمد رحمه الله اذا
 اقتلج المسافر بالمقيم او المرأة بالرجل كبر تبعا ولهذا يتأدى بهم نرضى الجمعة تبعا

غير

غير ان المسافر يصلح للامامة في الجمعة والاصح انه لا يجب لان السفر مغير للنقص
 مسقط للتكبير ثم لا فرق في التعبير بين المصر وغيره فكذلك في التكبير **قوله** تسوا
 صلاة في ايام التشريق فقصوا في غير ايام التشريق او في ايام التشريق من السنة
 القابلة لم يكره واعندنا خلافا للشافعي لان هذه سنة فانت عن وقتها فلا تقضى
 كرمي الحج وغيره من السنن الا ترى ان الواجبات الموقوفة كالجمعة والعيد لا تقضى
 فالسنة اولى **فان قيل** التبع اذا فات مع المتنوع يقضى **قلنا** التكبير ليس
 بتبع للصلاة على الاطلاق فان الصلاة في غير هذه الايام تجزئ بدون التكبير وانما
 هو تبع للصلاة في هذه الايام خاصة فلا تقضى كالاصحى الا ترى انه لو فاتتهم الصلاة
 في غير ايام التشريق فقصوا في ايام التشريق لا يكرهون ايضا لان القضاء على وقت الاداء
وعن ابي يوسف انه يكره ان لا يكره على ما ذكرنا المرفوع اذا فاتته الصلاة
 بالامامة يراى بقضيتها بركوع وسجود لان الشروع الاصل الاداء بركوع وسجود
 الا انه سقط الركوع والسجود للمعز فاذا لم يوجد حتى قد ظهر استحقاق الاداء
 بركوع وسجود في استحقاق القضاء بركوع وسجود فلهذا قلنا ان القضاء بمثلها كالوفاته
 الصلاة عند عدم المأهالة القدرة اما الاداء بصفة الجهر بالتكبير لم يكن شرعا
 في غير هذه الايام لصلاة **ولو فاتتهم** صلاة في ايام التشريق فقصوا في ايام
 التشريق من تلك السنة فعليه التكبير لانه لم تفت عن وقتها من جميع الوجوه
 ولا يرد على وظيفة السنة فصار كرمي الحج اذا فات في يوم فانه يقضى ما دام
 في ايام الرمي كالاصحى اذا فاتت في اليوم الاول انه يصح في اليوم الثالث
 والثالث **الامام** اذا سمى عن التكبير فعلى العوام ان يكرهوا لا بها تؤدى خارج
 الصلاة فكان الامام سنة لا واجبا فان امكن انتظار الامام ينتظرونه وما
 دام في المسجد لم يقع اليأس فينتظرونه واذا خرج وقع اليأس فيكرهون مثل
 سجدة التلاوة لان التالي كالامام فيسجد ويسجد السامعون فان رجع
 هو يسجد السامعون بخلاف السهولة لانه يؤدى في الصلاة فاما يسجد الامام
 لا يسجدون الا ترى انه لو ادرك الامام في سجدة في السهولة يكون سجدة ركعا
 للصلاة ولو ادركه في التكبير لا **ثم** الامام ان تذكر في المسجد ولم يكن تكلم
 يعود الى مكانه ويكره الاصل فيه ان كل ما يقطع التبع يقطع التكبير والحديث
 العهد والخروج من المسجد والكلام يقطع التبع التكبير وسبق الحديث والخول
 عند القبلة لا يقطع التبع التكبير لان التكبير يؤدى على اثر الصلاة متصلا
 بها فاذا وقع الفصل بينهما يقع في غير حله فيسقط وسبق الحديث لا يفصل
 فلا يمنع ولا يجد الوضوء لانه يؤدى في حرمة الصلاة فلا يحتاج الى الطهارة
 كالاذان **وقال** بعضهم بنو نوحى يكرهون التكبير والاول اصح لانه لما لم
 يكن له حاجة الى الوضوء كان الخروج قاطعا لغور الصلاة فلا يمكنه ان يكره
وهذه المسئلة تدل على ان من سلم على من انه اتم الصلاة ثم تذكر بعد

بناء على الصلاة

ما اخبره القبلة واستدبرها ولم يخرج من المسجد انه يمين **ولا رواية في**
 هذه المسئلة **اما** الرواية اذا سال من الله نبي فظن انه عرف فاحرف واستدبر
 ثم ظهر انه مخاطب قبله من وجه من المسجد انه يمين **وذكر** الكرخي في الجامع الصغير
 وحكي الخلاف فيمن سلم على ظن انه اتم الصلاة فاحرف ثم تذكر انه يمين عند ابي حنيفة
 وعند محمد لا لان الاحراف يجب ان يكون مفسدا لا انه بقوت بقوت الاستغفار الذي
 هو بشرط لكن اذا قصد الاصلاح جعل عفوا لا نه وسيلة الى الصلاح وهذا
 الاحراف كان على قصد الترك لا على قصد الاصلاح فيكون مفسدا كالوقوف انه لم
 يسبح برأيه فاحرف ثم تذكر ولا يبي حنيفة انه لما سلم على ظن انه قد اتم الصلاة لم
 يكن الاحراف على قصد الترك ولا عرف فلم يجعل مفسدا كما في الدعاء ولهذا
 لو تحقق ما ظن لا يلزمه الاعادة بخلاف سماع الراي واذا ثبت ان الاحراف لا يمنع
 البناء لا يمنع الوصل **ولو** اقتد ابا امام لا يري التكبير غيب تلك الصلاة وهو يري
 بكبريائي نفسه لان الامام ليس بشرط فيتابع الامام ان اتي به والا تفرد وكذا
 لوراي الامام التكبير وهو لا يري لا يجب عليه ان يكبر لعدم التبعة قال في
 الاصل الا ترى ان رجلا لو اقر اية السجدة في غير الصلاة وسمع قوم يسجدون
 يسجدون وان لم يسجد هو يسجد القوم والارثي ان قوما يحرمون لو صلوا
 خلف غير محرم يمتنع لهم ان يلبوا اذا فرغوا من الصلاة وان لم يلب الامام **واذا**
اجتمع سجدة السهو والتكبير والتلبية بدالسهو لاها تؤدي في الصلاة
 ولهذا يقع بعدها ثريا التكبير لا نه يؤدي في حمة الصلاة ثريا تلبية لاها
 تؤدي خارج الصلاة مطلقا **ولو بد** بالتكبير لا نفسد الصلاة لا نه ذكر وثنا
ولو بد بالتكبير بالتلبية نفسد لانها جواب الدعاء فكان كلاما **والمسوق**
 يتابع الامام في سجدة السهو ولا يتابعه في التكبير والتلبية اما سجدة
 السهو فلما ذكرنا انها في الصلاة ولو لم يتابعه فيها ياتي بها في اخر صلاته
 استحسانا ولا يتابعه في التكبير لا نه في اخر الصلاة ولو تابعا بعد لا نفسد
 صلاته ويكبر في اخر صلاته لا الا اول حصل في غير موضع ولو تابعا في
 التلبية فنسدت لما قلنا والله تعالى اعلم **باب**
الصيام والاعتكاف اصل الباب ان موجب اللفظ ثبت باللفظ ولا
 يقتصر الى النية ومجتمعا للفظ لا يثبت الا بالنية وما لا يمتثل لفظه لا يثبت وان
 نوي **وحرف اخر** انه النذر من العبد ايجاب على نفسه فيما يحفل الاجاب
 كالا من الله تعالى والخروج عن العهدة اذا وافق الادا الواجب اما اذا
 خالف فلا لا نه عزه لان الغائب اعلم بما لو وصف والمتنوع في النذر عين ما
 تلفظ به اعني الكفارة **وحرف اخر** ان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم
 عندنا وعند الشافعي يصح لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما لي نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة فقال عليه

السلام

السلام اوف بنذرك والليل لا يصام فيه **وعن** علي رضي الله عنه انه
 قال ليس على المعتكف صوم الا ان يوجهه على نفسه والهاكتانية فينصرف
 الي ما تقدم وهو الصوم ولا اجماعا له لوقال له علي ان اعتكف رمضان لا
 يلزمه الاعتكاف بصومه وصوم رمضان مستحق عليه على اي وجه صامه كان
 عن رمضان عندكم فبقي الاعتكاف بغير صوم **وحديث** ما روي ابن عباس
 وعائشة رضي الله عنهم انهما قال لا اعتكاف الا بالصوم والمعني فيه انا اجمعا
 على صحة النذر بالاعتكاف والنذر لا يصح الا بالنية تعالى من جنسه واجب
 مقصود او الاعتكاف عبارة عن اللبث والقيام والجمعة فلا يكون قرية بنفسه ما لم
 ينضم اليه ما هو قرية ولا يجب غير الصوم بالاجماع فلو لم يجب الصوم لا يصح النذر
 به وقد صح يجب الصوم كالوقوف بعرفة لا يكون عبادة ما لم ينضم اليه ما هو
 قرية وهو الاحرام **وحديث** عمر رضي الله عنه روي في بعض الروايات
 انه قال نذرت ان اعتكف يوما فيجعل علي انه نذرت بعتكف يوما ليلة **ولان**
 النذر في الجاهلية بالعبادة ذات البدنية لا يصح فيقول له عليه السلام اوف
 علي الاستحباب والوفاء بالوعد لا على الوجوب **وحديث** علي رضي الله
 عليه معارض بالرواية عنه او معناه الا ان يوجب الاعتكاف على نفسه
 وهذا وان كان ابعد فالحل عليه اولى لانه اكثر فائدة لان وجوب النذر
 بالنذر معلوم بدليل اخر ولا خفا فيه اما وجوب غير النذر وبالنذر وكونه
 شرطا لغيره فيه خفا ومست الحاجة الى معرفته فكان الحل عليه اولى **واما**
المعني قلنا الصوم عندنا بشرط الاعتكاف فيعتبر وجوده عند الاعتكاف
 وان لم يكن الصوم له كالطهارة الا انه اذا لم ينضم اليه يصير الصوم املا
 في الاثر لا نه لما يلزمه واذا اضاف اليه لا يلزمه مقصودا **اما** التطوع
 يصح بغير صوم بان اعتكف ساعة ثم خرج وروي الحسن عن ابي حنيفة انه
 لا يصح بغير صوم وروي الحسن عنه ايضا انه ان كان اقل من يوم يكون معتكفا
 ويلزمه اعتكاف يوم لان صحة الاعتكاف متعلقة بالصوم واقله يوم **وج**
 ظاهر الرواية ان الاعتكاف غير مقدر في نفسه وصحة ما مضى غير متعلقة
 بما بقي كالوقوف بعرفة فقد اقام في المسجد كان قرية اما الصوم مقدر
 وصحة ما مضى متعلقة بالباقي فاذا شرع فيه يلزمه صوم يوم **وروي**
 عن ابن يوسف ان اقل مدة الاعتكاف اكثر النهار حتى لو شرع في صوم النطوع
 ثم نذر بالاعتكاف قبل الزوال يصح نذره ثم ايجاب الاعتكاف ايجاب للصوم
 حكاه للصوم نفع الايجاب لكنه متبوع في حق الجوار كالوضوء في حق ايجاب
 الصلاة متبوع في حق الجوار **وحرف اخر** ان ذكر الايام بلفظ الجمع يتناول
 ما بارها من الايام بعددها وكذا ذكر الايام بلفظ الجمع يتناول
 وقوله تعالى ثلاثة ايام الارض والقصص قصه

بالايام مرة بالليالي او نقول اذا استوي العددا ان يقتصر بدكر احدها
واذا اختلفا بدكر كل واحد منهما كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما **اذا**
عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **اذا قال** له علي ان اصوم شهرا او قال له علي
ان اعتكف شهرا يلزمه صوم شهر او اعتكاف شهر يصومه واليه التقيين لانه
التزم شهرا منكرا ولا ينصرف الى الشهر الذي يليه بخلاف اليمين والاجارة لان الوض
من اليمين منع نفسه لعبط لحقه فيستفيد بالخالف في الاجارة لو صرفناه الى شهر منكرا
لا يصح فصرفناه الى الشهر الذي يليه **ولان** جميع الاوقات تصلح للمنع ولتفقد الاجارة
وليس البعض باولي من البعض فلو عترو وقت العقد لانه جوارها بخلاف القياس
لاجل الحاجة اما جميع الاوقات لا يصح للصوم لانه لا يصح بدو الصوم فكان التقيين
اليه **ولان** الاجارة عقد مرسل والاصل في العقد المرسل وجود المحل ليثبت حكمه
في الحال وقد نقدر ايجاب النافع جملة فبما الخبز الذي يعقب العقد
الامكان **ثم** في الصوم ان شافرق وان شاتابع يلزمه التتابع لان
الصوم يقع منفردا على ما عليه الليالي والتتابع صفة زائدة فلا يلزمه الا
بالتنصيص عليه **وهذا** لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى وفي ايجاب
الله تعالى الصوم مطلقا لا يلزمه التتابع كما في قصار رمضان في قوله تعالى نفذة من
ايام اخر وكذا في جزا الصبي وصوم المسنة ولهذا نص على التتابع في الظهار وصوم
رمضان متجاوزا لا تتابع والنذر بصوم شهر بعينه بمنزلة رمضان **اما الاصل**
في الاعتكاف التتابع لان الليالي محل له تبع الايام واسم الشهر جمعها فلا يختص
احدها الا بدليل كما في الكلام والاجارة ولو قال عتيت الشهر دون الليالي او الليالي
هون الشهر لا يتصح بنية لان اسم الشهر حقيقة لها فلا يجوز صرفه الى احد ما بمجرد انية
كما لو قال له علي ان اعتكف ثلاثين يوما وثلاثين ليلة وقال عتيت الايام دون
الليالي وكما لو نوي بعض الشهر **ولان** لو اسقطنا الدليل لم يكن لليالي في اسم
الشهر فيبطل اللفظ اصلا فلا يصح ولانه ليس باسم عام حتى يصح فيه بنية التخصيص
بل هو اسم خاص لعدد خاص مشتمل على ثلاثين يوما وليلة او تسع وعشرين فلا
يتناول ما دونه لاحقيقة ولا يجازي لظن المعنى الذي لا حله سمي هذا العدد الخاص باسم
خاص حتى يصح فيه بنية التخصيص بل الشهر وهو اجتماع الافراد المخصوصة لانه
يتصور وجوده فيما دونه بوجه ما تجوز اطلاق الاسم عليه مجازا كالاسد للشيء
فلا يجفل هذا الاسم المجاز لانه يقر به الاستثنا فتبين بقوله الا لليالي ان اللفظ
تناوله المزمع قوله تعالى فلات على الفلاماية تبين الاستثنا انه ما اقر الاستثنا
لكن لها اسمان الا ان الاستثنا لا يثبت الامجد انية **ولو** نقدر اعتكاف ليلة لا يصح
لانها لا تقبل الصوم ولو نوي اليوم معها ذكر الكرخي انه لا يصح لانها لا تصح لان
ذكر الليلة لا ينصن ذكر اليوم لوجوده به **وروي** ابن سماعة عن
ابي يوسف انه يصح لانه نوي ما يجمل لفظ لان الليلة تذكر ويراد بها الوقت

كاليوم

كاليوم يذكر ويراد به الوقت **ولو نذر** اعتكاف يوم يصح ويدخل المسجد
قبل طلوع الفجر ويخرج عند غروب الشمس لان اليوم اسم لوقت محدد لا نري
انه لو نذر صوم يوم يلزمه هذا القدر ولا يخرج الا ليلا وغايط او وضوء والحجة
ويخرج حين زالت الشمس فقد اصاب ليلا قبلها اربعاً وبعد ها اربعاً وفي رواية
سنة **وعن** ابي حنيفة في المجر يخرج مقدار ما يصلي الحجة ثم يرجع وله برخصه فظهر
مقدار ما يصلي قبلها وبعد ها لانه انما برخص له الخرج الى الحجة لانه في بضة بايجاب الله
تعالى فلا يرخص لغيرها **وجه** ظاهر الرواية ان ما قبلها وبعد ها من نواحيها
والاذن بالمتنوع اذن بالمتع **ولو** نذر اعتكاف ليلتين يلزمه اعتكاف ليلتين
يومينها وكذا لو نذر اعتكاف يومين يلزمه اعتكاف يومين بليلتيهما فدخل المسجد
قبل غروب الشمس وعكف تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها **وعن**
ابي يوسف انه لا يصح النذر في الليلتين لانه ليس بمحل للصوم والنص ورد
في الجمع **وعنه** لا تدخل الليلة الاولى في السيلتين وجوبا وانما تدخل استحضانا
والليلة المتوسطة تدخل وجوبا لان الدليل ليس بمحل قصد او المقصود منه الهبات
والليلة المتوسطة دخولها بالضرورة ليكون الاعتكاف متابعا ولا ضرورة في الاولى وجه
ظاهر الرواية ان ذكر الايام والليالي مجموعا يقتضي عددها من الايام الا ان
ان تاريخ الشهر يكتب من الليالي وكذا التواريخ وكذا التسمية يقال لمارك سبويين
ومسند ليلتين ويقال ليلتان خلتا من الشهر ويراد يومين بليلتيهما **وفي** النذر
باعتكاف شهر يدخل المسجد حين يهل الهلال لما ذكرنا **ولو قال** له علي ان
اعتكف ثلاثين يوما يلزمه مع الليالي لما قلنا فلو قال عتيت به الشهر خاصة صدق
لانه نوي حقيقة كلامه بخلاف الشهر لانه اسم لها ولا يختص باحدها واذا صدق
ان شافرق وان شاتابع لان التتابع انما يلزمه في الشهر لتتابع الايام مع الليالي
واذا الزمه بالنها خاصة لا ضرورة فيخير كما في الصوم **ولو** قال له علي ان اعتكف
ثلاثين ليلة يلزمه ذلك مع الايام ولو نوي الليالي خاصة صح بنية ولا يلزمه شي لانه
نوي حقيقة كلامه وانما شرط وهو الصوم فلا يلزمه شيء **ولو** قال له علي ان
اعتكف شهر رمضان يلزمه الاعتكاف بصومه لان الصوم شرط والشرط يزاعى
وجودها في الجملة اما لا يرعى وجودها بقصودا كالظهار للصلاة ولانه اوجب
الاعتكاف بصوم رمضان فلا يلزمه صوم اخر كما لو قال له علي الشهر الى مكة حجة
الاسلام لا يلزمه احرام اخر كذلك **ثم** المسئلة على اربعة اوجه ان صام او
اعتكف خرج عن العهدة وان لم يصم ولم يعتكف فالجواب فيها واحد لان الاعتكاف
لا يصح الا بالصوم فليزله الفضا فاذا قضى شهرا واعتكف فيه جاز لان الفضا بدل
فاعتبر بالمبدل والصوم الذي هو شرط باق عليه وصار كما لو قال له علي ان اعتكف
رجب فلم يصم رجب فاعتكف قضى صوم رجب ولو صام متفقا لا يخرج عن
الاعتكاف ولو صام ولم يعتكف بصوم متابعا **وعنه** زفر والحسن بن زياد

لا شيء عليه وهو رواية عن أبي يوسف لان الاعتكاف تعلق بصوم رمضان فاذا
 مات صوم رمضان بقي الاعتكاف متعلقا عن الصوم فصار كانه واجب الاعتكاف
 بغير صوم ولان هذا النذر لا يوجب الصوم فلو وجب القضاء اما ان يلزم الصوم
 بدون الزامه او يعتكف بدون الصوم وكلما كان منتهى وجه ظاهر الرواية ان النذر
 قد صح وتعلق بالزمان الذي عينه فاذا لم يعتكف فيه انقطع التقيين وصار ديننا في
 الزمة مقصودا لانه من حيث ما يلزم مقصودا بخلاف ما لا يكون مقصودا بنفسه من
 القرب فانه لا يصير ديننا في ذمته كالظهاره والسبي **ولان** النذر سبب لان صوم
 رمضان مانع وقد زال ولا الاعتكاف هو الاصل والصوم تبع فلا يجلو اما ان
 يبطل الاعتكاف لعدم الصوم او يلزم الصوم وهذا الوجه لا يجاب البس لصيانة
 الاصل اولى من ابطال الاصل لمكان البيع ولهذا قلنا لو اعتكف في رمضان لم
 القابل لا يجوز لانه صار الواجب من سلاحيك للاعتكاف فلا يتبادر بصوم رمضان
فان قيل الصوم وان صار واجبا لكنه واجب لغيره وهو انصاف المعتكف
 بكونه صائما وقد وجد وصار كما لو قال له علي ان اصلي وهو علي غير صوم يلزمه
 الوضوء فلو نوى الظهور وادى به المذوورة جاز وان كانت هذه الطهارة واجبة
 لاجل المكتوبة لاجل المذوورة وهو قول **زفر** **قلنا** الصوم لاجل الاعتكاف وان
 لم يكن واجبا لعينه فصوم رمضان واجب لعينه فتي صار مستحق الاداء لعينه من
 كل وجه لا يخلل الوجوب لغيره فلا يمكن اذا الصوم الواجب شرطا **فالحاصل** ان
 الواجب عليه صوم واحد اذا تعلق بوقت معين والآخر قضاء تعلق
 بذمته فلا يخرج عنهما بصوم واحد كلون ذلك ان يعتكف رجب لزيم بصومه
 فلو فاته حتى دخل رمضان فاعتكف بصومه لم يجز **بخلاف** الطهارة لانها
 للمكتوبة واجبة لغيرها وكذا المذوورة وما يكون واجبا لعينه يخلل الوجوب
 لغيره ايضا لان الواجب لغيره لا يكون واجبا في نفسه فاذا قلت هذه الطهارة
 الوجوب لغيرها صارت واجبة للمذوورة ايضا ثم نادى الصلوات بطهارة واحدة
 لحصول المقصود **تطير** اذا دخل مكة بغير احرار حتى وجبت عليه حجة او
 عمره فاحرم حجة الاسلام في تلك السنة لا ينوب وزفر فرق بينهما فقال في الحج
 لا ينوب بكل حال وهذا لا يلزمه شيء لان هذا ما وجب عليه الصوم والاعتكاف
 حتى يلزمه القضاء ونحوه وجب عليه الحج بالجنك فلا يسقط حجة الاسلام كماله
 نذر اعتكاف شهر فاعتكف رمضان لم يجز **ولو نذر** ان يصوم شهر بعينه فجعله
 جازا عند أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وهو قول زفر وروي عن أبي حنيفة مثل
 قول أبي يوسف وعلى هذا الخلاف الاعتكاف والصلوة اما النذر بالاعتكاف
 فهو على وجه اما ان عين الوقت فيقول الله علي ان اتصدق بدينهم عند او
 بعين المكان فيقول الله في كل سنة او بعين المتصدق فله فيقول الله علي فلا
 المسكين او بعين الدين فيقول الله هذا الدينهم ربي الوجوه كلها يصح النذر

ويبلغو

منه

ويبلغوا القيد وعند زفر يعتبر القيد ولا يخرج عن العهدة الا بالاداء الزمة لانه
 لو امر غيره ان يطلق امراته للسنة نطقها بغير السنة لا يقع ولو اوصى ان يتصدق
 بدينهم على فلان فتصدق على غيره كان مخالفا وهذا الماعرف ان افعال العباد
 واوامرهم قد تخلوا عن حكمه وقابلية حميد فلا يمكن اعتبار المعاني فيعتبر اللفظ
 بخلاف اوامر الله وصار كالمعلق وانما نقول ما اوجبه العبد على نفسه معتبرا بما اوجبه
 الله تعالى عليه الا ترى ان ما لله تعالى من الصدقة يصح التزامه النذر وما لا فلا
 ثم ما اوجبه الله تعالى من الصدقة مضافا اليه وقت يجوز تعجيله كالزكاة وصدقة
 الفطر فكذلك ما اوجبه العبد **وهذا** لان صحة النذر باعتبار معنى القرينة وذلك
 في التزام الصدقة لا في تعيين المكان والزمان وعجزها وانما يعتبر من التقيين ما يكون
 مقيدا فيما هو المقصود ومعنى القرينة **شدة** **خلة** المحتاج واخراج ما يجزى فيه السج
 والصدقة عن ملكه انتفا من صفات الله تعالى ولهذا خرج الجواب عما ذكر من اعتبار اللفظ
 لان صحة النذر لم تكن باعتبار اللفظ بل باعتبار معنى القرينة **وبه** فارق الوصية
 لان صحتها لم تكن باعتبار معنى القرينة فصار فلان موصيا لغيره فاذا دفعه الي
 غيره كان مخالفا بخلاف التعلق لان المعلق بالشرط عدم مله فكان اذا قل السبب
اما الاضافة سبب فكان الاداء بعد واستوفى الفرق بين الاضافة والتعلق
 بالوقوع الاخر ما ادان لك علي فلان فهو علي وهو صحيح فدان عليه في مرضه لزمه
 جميع المال ولو كان الوجوب مقصودا على حاله لكان لا يعتبر من الثلث بخلافه
 اضافات الله تعالى الي الاوقات لانها تشعر بتفصيل الوقت يجعلها سببا او
 بشرطا والله تعالى ذلك بخلاف العبد لانه بما شره الاسباب الشرعية لا
 جعل ما ليس بسبب سببا وفي التعلق لم يبق صيغة الايجاب الا نزي انه
 يصير سببا اخر وهو اليقين وكونه يمينا ينفى كونه ايجابا في الحال **وعند** الثاني
 يجوز التعجيل في التعلق ايضا بناء على من ذهب في جواز التكبير بالماء قبل الحنث
ذكر المسألة عن أبي حنيفة في الجرد عن أبي حنيفة لو قال له علي ان اصوم رجب
 فحنث قبله وافاق بعهده عليه قضاءه بخلاف رمضان لانه وجب في شهر بعينه ولو
 صار قبله لا يجوز وهذا اوجب شهر بعينه نذرا والنذر رجب منه القرينة ولا
 يجب ما ليس بقرينة والصوم قرينة والشهر الذي اوجبه ليس بقرينة وليس بقرينة
 من البر في غيره فوجب الصوم دون الوقت كل ما يطلق بمرحبة **واما**
العبادات البدنية فحمد بنوك ما اوجبه الله تعالى من الصوم والصلوة
 لا يجوز تعجيله فكذلك ما اوجبه بغيره بخلاف الصدقة وهذا لان النذر جعل
 ما هو المشروع في الوقت فعلا واجبا ولهذا لا يصح اضافة النذر بالصوم
 الي الليل والى زمان الحدين لانه غير مشروع فيه نقلا والمشروع في وقت
 غير المشروع في وقت اخر والنذر تعلق بالصوم المشروع في الوقت المضاف
 اليه حتى يتبادر مطلق البنية والنية قبل الزوال ولو لم يتعلق لا يتبادر كما لو

لو اطلق ولهذا لو نذر بصوم يوم العيد يجوز الادافيه ولو اطلق لا يجوز
ولهذا لو نذر بصوم رمضان لا يلزمه شيء ولو لم يتقيد بالزمان **لهما** انه التزم
بنذره ما هو فريضة وتعيينه الوقت غير معتد في هذا المعنى فلا يعتبر كماله في الصدقة
ولا يقال الصوم في بعض الاوقات قد يكون افضل كما ورد الا شر في صوم ايام البيض
وعاشورا وعرفة وغير ذلك لا نقول هذا الا يصح من محله فانه لو نذر صوم يوم
العيد وصام يوم عرفة لا يجوز عنده وان كان المودي الحلال **ثم** نقول بالاجماع النذر
لا يتعلق بالفضيلة ولا يتقيد به ولا بالوقت المضاف اليه حتى لو نذر ان يصوم يوم
عرفة وعاشورا فصام يوم مريضه قضى جوارح خلاف صوم رمضان وصلاة الوضوء
لان الشارع جعل شهر رمضان سببا لقوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه
وهذا البيان السبب كما في قوله عليه السلام من يدرك دينه فاقبلوه ومن ملك ذا الرحم
بحرم منه فحجروا وكذا جعل الزوال سببا لقوله تعالى افم الصلاة لعلوكم الشمس
فما ادى قبله يكون قبل السبب اما الناذر ما جعل الوقت سببا لانه ليس ذلك بالعبادة
فيكون السبب متغيرا قبل وجود الوقت وان تأخر الاداء عند تجوز التحجيل كما لمسا فر
اذا صام في رمضان يكون موديا للفرض وان كان وجوب الاداء **وان** هذه العبادة
تضاف الى النذر لا الى الوقت والواجبات تضاف الى اسبابها والاضافة لا تقع كونه
نذرا في الحال بدليل ان النذر المضاف في الصدقة فانه لا فرق بين العبادات البدنية
والمالية في عدم جوازها قبل وجود السبب وجوازها بعده واذا وجد السبب جاز
الاداء كالمكفر بعد الحج في قتل المسلم او صيد الحرم وفي جواز التحجيل منقعة فربما لا
يقدر على الاداء في الوقت المضاف اليه كرض او موت وقصده من الاضافة التحفيف
على نفسه فاعتبرنا الاضافة في حق هذا الحكم وجوزنا التحجيل كما في الصدقة اذ
عين الدرهم فملكه لم يلزمه شيء ولو قصد في مثله يجوز واذا ثبت هذا اعتبر
التعيين من هذه الوجهة تجوز الاداء بطلق النية والنية قبل الزوال لما فيه من معنى
النظره ولو قال لله علي ان اصوم شهر عكة او اعتكف او اصيلي بها ركعتين تجوز
عندنا في عكة **وعند** زفر لا يجوز الا في المكان الذي عينه او في مكان هو
اعلى من المكان الذي عينه وافضل الا ما كان المسجد الحرام على ما روي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال صلاة في مسجدي افضل من مائة الف صلاة فيما سواه
وصلاة في سبيل الله افضل من مائة الف صلاة فيما سواه وصلاة الرجل ركعتين
في ظلة الدليل حيث لا يراه الا الله افضل من هذا كله فكله لك الاعتكاف في
المسجد الحرام افضل ثم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في
مسجد بيت المقدس ثم في المساجد الفظام التي ذكرها لها وعظم **وروي**
ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت
المقدس ولو قال لله علي ان اصوم شهر متشابعا ولم يبين شهر بعينه يلزمه بصفة

المتتابع حتى لو افطر يوما يلزمه الاستقبال ولو قال لله علي ان اصوم شهر متتابع
ويؤدي شهر بعينه او اوجب على نفسه صوم شهر بعينه لا يلزمه المتتابع حتى
لو افطر يوما يقتضي ذلك اليوم لما ذكرنا ان ايجاب العيد معتبر بايجاب الله تعالى وايجاب
الله تعالى صوم شهر رمضان لا يوجب المتتابع وفي المنكر كقراءة الظهار بوجبه
ولا نأول وجبا الاستقبال في شهر بعينه يقع كله في غير الوقت المضاف اليه
ولو اوجبا القضاء يقع بعضه في غير ذلك الوقت فكان هذا اوله بخلاف ما اذا لم
يعين لغو **ولو** اراد اليمين مع ذلك ولم يصم كغيره مع القضاء وعند اي يوسف انه
لا يلزمه القضاء ان اراد اليمين وان ارادها فعليه القضاء والكفارة لان لفظة
النذر حقيقة واليمين مجاز فلا يجمعان في لفظ واحد **ولهما** ان هذا ليس من
باب الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الوجوب على نوعين لعينه وغيره لان عند
الاطلاق يحمل على النذر لعينه الاستعمال اولان اللفظ موضوع له لفظة ناذرها
مع لانه من باب العمل بعموم اللفظ لان باب الجمع بين الحقيقة والمجاز كما لو حلف لا
يصنع قدمي في دار فلا قد دخلها راكبا او ماشيا بحيث وكذا العبادة بشرط العزم
والاقالة ونحوها **ولا** نؤمى التقليل وهو وجوب الكفارة والتخفيف وهو
سقوط القضاء فيصح فيما عليه لا فيما له **ولو** نذر صوم يوم بعينه لا يجوز الا بنية
من الليل ولو عين اليوم يجوز بنية من النهار ونية التطوع اعتبارا لما اوجبه على
نفسه بما اوجب الله تعالى عليه فكان الاول بمنزلة قضاء رمضان والكفارات
والثاني بمنزلة صوم رمضان والمعنى فيه ان عند تعيين اليوم مسما له في اول
النهار يتوقف على الصوم الواجب عند وجود النية فاذا نوي استندت النية
الى اول النهار كما في سائر النقرات الموقوفة وذلك لا يوجد في الاطلاق ولان في
التعين اذ انكر النية من الدليل تحقق عجزه عن الاتيان بصفة الحال كما التزمه
فجوز ناسع ضرب نقصان بطريق اقامة النية في اكثر النهار مقام النية في جميعه
لاجل العجز وذلك لا يوجد فيما اذا اطلق لانه قادر على ان يصوم يوما اخر
بصفة الحال واذا نوي بالنهار في المطلق ولم يحجز عن النذر كان صايما
عنه التطوع فاذا افطر لا قضاء عليه عندنا خلافا لغيره **وهي** فرع مسيلة
الظنون الا ان بين النذر المعين وبين رمضان فرق وهو ان في النذر المعين
لو صام عن واجب اخر تجوز وفي رمضان لا يجوز لان ايجاب العيد جعل فيما له وهو
المنقل لا في ابطال محليته ما عليه حقا للشرع وايجاب الله تعالى يعمل في ابطال
محليته كل الانواع لان ولاية الله تعالى لا تختصص بالبعد دون البعض
حيث ان في حق المسافر لما لم يكن الا اذا وجبا عليه في الشهر لو صام عن واجب
اخر تجوز عندنا في حنيفة **فعلى** هذا اخرج المسايلا اذا قال لله علي ان اصوم رجب
لم يظهر من اوائه فصام شهرين احدهما رجب بحوزة الظهار ولو نوي
اليمين لا كفارة عليه لان شرط الركوبة صايما في رجب وقد وجد وعليه قضا

المندور ولو صار شهرين أحدها رمضان لا يجوز عن الظهار لبطان الحلية
 يتعين الله تعالى **ثم** أو ينظر أن كان أحدها رمضان بصوم شهرين للظهار
 لأن رمضان صار فضلا وإن كان أو لهما رمضان بصوم بعده
 لأن يوم العيد لا يجوز الصوم فيه **ثم** ظاهر فصام شهرين
 عن الظهار جاز لا تزجيه أنه لو قضي رمضان فيما أوجبه على نفسه لا يجوز كالألو
 قضي صوم رمضان في رمضان في رمضان قابل ثم تقدي بصوم شهرين
 في الحال عند البعض وعند البعض في آخر العمر والله أعلم

كتاب الزكاة

باب زكاة الطعام **الزكاة** الباب أن إذا القيمة في الزكاة
 وصدقة الفطر والحقوق المالية جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **وطعن**
 بعض أصحابنا أن القيمة بدل غنة الواجب حتى لغتوا المسئلة بالأبدال وليس
 كالأطراف المصير إلى البديل لا يجوز مع القدرة على الأصل وإنما جاز الأبدال
 به أخذ المال بقوله تعالى خدمت أموالهم صدقة فهو نص على أن المأخوذ مال
 وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم اليك **علي** رباب الموابي
 لا تقتيد الواجب به فأنه **عنه** هم يبرر دل عليه قوله
 عليه السلام في خمس من الأبل شاة وكلية في للظرفية حقيقة والشاة لأم
 توجد في الأبل علما أن المراد قدرها من المال وهذا لا نها وجبت حق الله تعالى
 لتحقيق معنى الابتلاء بكونه شافعا على المودي وأبصلا للرزق الموعود إلى العقر
 كفاية له وأنه يتعلق بمطلق المال **الجزية** وحسبها للمال كفاية لهم فبعض
 في حقهم صلاحية الحمل للكفاية فكذا في حق الفقير خلاف القدايا
 والاعتاق فإن المستحق إراقة ليست بمنقومة ولا معقولة المعنى والاعتاق
 إزالة الرق ولا قيمة له وخلاف السجود على الخد والدقن لأنه ليس بقربة
 أصلا حتى لا يصار إليه عند العجز وما ليس بقربة لا يقوم مقام القربة **أما**
 التصديق بالقيمة قربة ويجعل به المقصود ثم لا بد من اعتبار القيمة فعند
 أبي حنيفة تعتبر القيمة يوم الوجوب وعندهما يوم الأداء بناء على أن عندهما
 الواجب هو المخصوص عليه عينا لقوله عليه السلام هاتوا ربع عشر أموالكم
 وقوله عليه السلام خدمت الأبل والأبل وقوله عليه السلام في أربعين شاة
 شاة النصاب وبقي ببقائه إلا أن يشرع
 الكفاية لما قلنا فبغير القيمة يوم منع حقهم في العين والمقل إلى غيرها كافي ولد
 المغرور والمقصود والمودع إذا جحد الوديعه واستهلكها ولهذا يعتبر في
 السائمة القيمة يوم الأداء بالاجماع ولأنه يسقط الواجب بالأداء فيعتبر حالة
 الأداء كافي الكفارات إذا كان معتبرا وقت الوجوب موسرا وقت الأداء وعلى العكس
 وعند أبي حنيفة الواجب أحدهما من الأبدان في تعيينه ولهذا

وليس للساعي جبره على أداء العين والواجب جز من النصاب من حيث أنه
 مال مطلق لأن حيث أنه مال فقيد **دل** عليه قوله عليه السلام في خمس من
 شاة **وكذا** في خمس وعشرين بنت مخاض وعنز كفي في حال لا يوجد ذلك في النفا
 علما أن المراد المالية والمحرمين سنين إذا اختار لحد هاهنا واستند إلى وقت
 ثبوت الخبر وكما في البيع بشرط الخيار إذا أجاز بعد مضي يوم الفطر أو بعضه
 الصلقة على من يصير له وكذا الأكسب لأن الأجارة تستند إلى
 الفضولي **وذكر** في الزيادة إذا قل
 وبين في الرض في كثير القيمة بعير ما جميع المال ولأن هذا مال وجبت الزكاة
 فيه باعتبار القيمة باعتبار قيمته بأول الوجوب كالرهن والغصب والبيع
 الفاسد وقد ذكرنا أن الوجوب للكفاية والابتلاء والامتحان وذلك إنما يحصل
 بالمالية لا بالصورة ألا ترى أن الواجب حيوان في الزمة بغير عينه والحيوان الذي يجب
 في الزمة لا يقصد

مستفاد بعد الحول فلا يضمن ولو أدى العين يودي ربع عشره بالاجماع ولو كان
 له جارية للتجارة قيمتها ما بين درهمين فارتدت في السعر أو انتقصت بعد الحول
 فهو على ما ذكرنا في الحنطة ولو كان النقصان في العين بانه عورت وصارت قيمتها
 ما بين أدري ما عينها يودي ربع عشرها قيمتها درهمان ونصف وكذا الوادي القيمة
 يودي درهمين ونصف وان زال العور فقلبه زكاهما صحبة ثم لا يسقط بحكم الغيب
 وقد زال فهو بمنزلة ما لو منعت أحدي الألفين وأدي زكاة الباقي ثم وجد الذي
 ضاع وهذا الماعرف أن الزيادة متى حدثت في محل النقصان يغير بها النقصان ويعد

بماض لا يصدر

ولو ان دانت بان كانت عورا يوم حال الكول ثم اقبل اليها وصارت قيمتها
 اربع مائة فان ادب القيمة بوزن خمسة وان ادب العين بوزن عشرها
 بخلاف الخطة لان الواجب عليه يوم تمام الحول خمسة دراهم ودرع الثمن لا يودي الى
 الربا لان ربع الحاربه يقيمها جازما في الخطة يودي الى الربا لان الواجب خمسة
 اقفة ملولة فلو دفع قفيزين ونصفا جيد امكن الحنسة المملولة لا يجوز ولو
 استهلك الحاربه ثم زاد سعرها او انتقص لا يعتبر ذلك ويعتبر يوم الوجوب بخلاف
 الخطة لان الواجب هناك المثل ما هنا الواجب هو القيمة وتقررت في الزمة وانما
 لا تتغير بتغير سعرها اذا كان له ما يتا قفيز خبطة ردية قيمتها ما تاذرهم فحال الكول
 فادى اربعة اقفة جيدة قيمتها خمسة دراهم لا يجوز الا عن اربعة اقفة لانه
 من جنس الواجب والجودة لا قيمة لها وكذا كل ما يكال او يوزن وقال زفر رحمه الله
 يجوز عند الكول ان الجودة انما يسقط اعتبارها لاجل الربا ولا ريب بين الرب والعبد
 وصار كالوادي شاة جيدة مكات شاتين وسطين ولان المقصود سد خلته الفقر
 وانه يحصل بالقيمة **وانا نقول** بان الله تعالى عاملنا معاملته المكاس والربا
 يجري بين السيد والمكاتب وسد خلته باعتبار القيمة ولا يجوز تقويمها باكر من
 ذلك **ولو ادب** من صنف اخر يجوز بالاجماع **وذكر** الكرخي انه انما لا يجوز اذا قصد
 ادائها عن الخطة اما اذا قصد الاداء عن المالية ينبغي ان يجوز لانه ادى مالبة م
 خمسة اقفة ردية وهو باعتبار الجودة غير منصوص عليه فصار كالوادي من
 صنف اخر ومرار محمد اذا ادب عن الخطة وعنه يقع عن القيمة بفرضه احتمالا
 للحوار **والصحيح** انه لا يجوز لانه مخير بين ادائها لينة خمسة اقفة بخس الخطة
 او جنس اخر فعند اختيار الخطة صار للوادي باعتبار الذات بعض الواجب فلو
 وقع عن البقية انما يقع باعتبار الجودة والقيمة لها **باب زكاة المال**
 اصل الباب ان بيع السائمة بعه بعد الحول جاز عندنا وعندنا في رجه
 اذ لا يجوز في قدر الزكاة وله في الزيادة قولان قال المصنف صار مستغولا
 بحق الفقرا فيمنع البيع كالعبد المذبوب والمكروهون ولما ان تغلق حوائجهم تعالى
 لا يمنع جوارا لبيع دل عليه حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه والمفسر فيه ان
 نقاد البيع يعقد الملك والقدرة على التسليم ولم يخل ذلك بوجوب الزكاة بخلاف
 الرهن لان اليد مستحقة للرهن فيمنع التسليم ومالته المذبوب مستحقة للرهن
 وجوار البيع باعتبار المالية ولان الزكاة لا تتعلق بالمال تغلقا نفس فيه حتى يملك
 الا من حال اخر فهو نظير حق اوليا الحناية بركة العبد الجاني فان حضر المصدق
 بعد البيع فالعناس ان ياخذ الصدقة من البائع لان السوايم مملوكة للمشتري
 ولا زكاة عليه لكن البائع يضمن بان لا حق الفقرا لبيع العبد المجاني لكنه استحسن
 فقال ان حضر بعد الاقراض فكذلك وان حضر قبله ان شأ اخذ من العين ورجع المشتري
 على البائع لان العلم اختلفوا في زوال الملك قبل التفريق وقد قال عليه السلام

المشترى

المشترى بان باختياره لم يتفرقا والساعي يجتهد فان شأ اخذ من ظاهر الحديث
 واحدة من العين وان شأ اخذ من البيع من لا يتفرقه واحدا من البائع **وروي** ابن
 سماعة عن محمد بن محمد ان العبرة لنقل الماشية ان حضر بعد ما نقلها المشتري لم ياخذ
 منها وان حضر قبل ان ينقلها بخير لانه انما يدخل في ضمان المشتري بالنقل بدليل الاستحقاق
 والتولية لنقل الضمان في حقها لاني حق غيرهما بخلاف ما اذا باع الطعام قبل اذ العشر فان
 المتصدق ياخذ من العين تفرقا او لم يتفرقا فنقل الطعام او لا لان العبرة
 في العشر بعين الطعام لا المالك والمالك وهذا العبرة للمالك والمالك حتى لو فقد
 المالك لا يجب كالموقد المملك **وهذا** لان علي احد الطرفين كالمثبت على الحقين
 عشر للفقر وتسعة اعشاره للمالك فلم ينفذ ببعه في نقد العشر وعلى الطريق
 الاخر يجب الا يتا من غير اعتبار من عليه فكان المقصود العين وفي الزكاة المعبر هو
 الفعل ولهذا يعتبر حال من عليه فكان الساعي باختياره انما تنفذ البيع واخذ العين
 من البائع وان شأ اجار واخذ الثمن **وحرف اخر** ان استدال مال الزكاة بمال الزكاة
 بغير مال الزكاة يكون استهلاكا حتى يصير مائتا وابتدأ ال السائمة بخسها
 او بخلاف جنسها استهلاكا عندنا وينقطع حكم الحول **وعند** زفر ان استدال
 بخسها لا يكون استهلاكا ولا ينقطع حكم الحول **وقال** الشافعي رحمه الله في القدم
 لا ينقطع حكم الحول بحال لان العين تبقى بقا البدل كما في العروض وزفر رحمه الله
 فرق فقال اذا باع بخسها حكم الزكاة في البدل لا يخالف حكم الزكاة في الاصل ولا
 وجه خلاف الجنس حكم الزكاة في الاصل ولا يمكن ابقاها مكانا فوجب الاستيفان
 الا ترى ان في ابتداء الحول يقيم الجنس الى الجنس ولا يضم الي خلاف الجنس فكذلك في
 الانتهاء **وعن** استدال مال الزكاة بمال الزكاة يتميز حق الفقرا لان المملوك
 انما لا يحصل الا بالمبادلة والتجارة وهو ما ذوب فيه ولا ينقطع حكم الحول لان
 الوجوب فيه باعتبار المالية وجميع الانواع كنوع واحد في حق المالية ولهذا
 يقيم البعض الي البعض بخلاف الاستدال بغير مال الزكاة لانه اخراج له عن
 محلبة الزكاة واستهلاكه حق الفقرا **بخلاف** السوايم لانها يحصل من غيرها
 فلا حاجة الي التصرف لتخصيل الما ولا يعتبر فيه المالية انما يعتبر العدد والصورة
 فالحق تعلق بالصورة والثاني غير الاول في الصورة والتعلق فكان استهلاكها
 وكان الاول هكذا ثم استغفاما لا اخر **ولا ان** البيع في المال لا يضاد التجارة
 وفي السائمة تضاد الاسامة ثم الاستدلال اذا كان بغير فاحش عيكن صيانة
 العقود عنه يكون استهلاكا بقدره وان كان بغير لا يكون استهلاكا
واختلفوا في الغنم اليسير قال بعضهم مقدار درهم وما وراه فاحسن اليه
 ان شار محمد في الكتاب فانه جعل قدر الحسين من الالف في مسيلة الكتاب
 يسيرا وذكر محمد في النوادر اذا اشترى بالالف جارية تساوي ثمان مائة
 فهلكت الجارية لا يضمن زكاة الما بين فقد جعل ما يتفان الناس فيه قدر الحسين

من الألف في مسألة الكتاب يسيرا وذكر محمد بن النوار إذا اشترى بالآلف
جارية تشاوي ثلثا ثمانية فهلكت الجارية لا يصح زكاة المائتين فقد جعل ما يتقارب
الناس فيه قد راجحين وقال بعضهم في العروض ده سم وفي الحيوان ده بارداه وفي
العقار ده وارده **والأصح** أن ما يدخل تحت نفقهم المقومين فهو يسير وما لا يدخل
فهو فاحش وقيل هو معنى قولنا يمكن صيانة العقود عنه وسواء علم بذلك أو لم
يعلم لأن حكم الشرع لا يختلف بالعلم وعدمه **وعن** أبي يوسف أنه إذا لم يعلم لا يصح
لأنه لا يكون مغرطا قال الصدر الشهيد ما قاله أبو يوسف صحيح لأن وجوب الضمان
أمر بينه وبين الله تعالى فيستقيم البناء على العلم ثم إذا انصرف حتى صار مستهلكا
ووجب عليه الضمان ثم عاد إليه عين ماله هل يبطل الضمان إن عاد بسبب انفساخ
العقد الأول يبطل وإن عاد بسبب آخر لا يبطل **وحرف** آخر إن الدين المطالب
من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة عندنا ولحق الدين لا يبطل الزكاة **وحرف** آخر
إن الدين أهم وألذ فأنزله لا يتعينان في عقود المعاوضات وقسموها عندنا والعرض
تعيين والمسئلة معرفة **وحرف** آخر أن بدل الشيء قائم مقام الكبدل تخفيفا لقلبه
مقامه **إذا عرفنا** هذا قال محمد رحمه الله **إذا حال** الحول على الف درهم ووجبت
فيه الزكاة ثم اشترى بها عبد أساوي شبع مائة وخمسين فان الزكاة تنتقل إلى
العبد تبقى بقاياه وتقوت بفوائده حتى إذا مات العبد قل إذا الزكاة بسفط لانه
يصرف تصرفا لا يقطع حكم الحول فيقوم مقامه ولا يصح زكاة الخمسين لانه يسير
لدخل تحت النفقهم **ولو اشترى** ما يساوي خمسمائة بالف يصح زكاة خمسمائة
وينتقل إلى العين زكاة خمسمائة تبقى بقاها وتقوت بفوائدها لانه غير فاحش
فيصير **فإن قيل** لم لا يسقط زكاة خمسين كقلتم في المسئلة الأولى **قلنا**
ثمة اشترى بما يشترى الناس عادة فلا يكون مستهلكا أما هذا اشترى بما
لا يشترى الناس فلم يكن قصده الاسترباح فبقي استغلا كما وهذا لأن
الغبن اليسير إنما يجعل عند الأفراد لانه لا يمكن صيانة العقود عنه فإذا انضم
إلى غيره فهو مما يمكن الاحتراز عنه فلا عمر وصار كالنجاسة القليلة على الثوب
فإنها غفولت عنها وإذا زادت على قدر الدرهم لا يميز قدر الدرهم حتى يكون
الباقى أقل من قدر الدرهم فلا يبقى مانعا وكذا الحكم في جميع المقدرات من الزكاة
والسرقة وغيرهما **ثم الغبن اليسير** من المال والوكيل بالبيع عندها ولا يتحمل من رب
المال من المضاربة إذا لم يكن في المال ربح وإذا كان يتحمل فيما يخصه وفي بيع الرقيق
من وراثته وفي بيع المريض في حق الموصي له في حق وجوب رب الدين وفيما
إذا أخذ النخلة من الغاصب بقوله ثم ظهر العبد وقيمته أريد بدائق المالك
أخذه والوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته له بغير يسير قال في المضاربة
لا يجوز المحاباة وجاز البيع بغير قيمته وقال في البيوع لا يجوز **فالحاصل**

انه إذا وجد التسلط من صاحب الحق يتحمل منه الغبن اليسير وفي الزكاة والاب
والوصي وغيرها وجد الادون من صاحب الحق وهو السرقة والتصرف وكذلك في الوكيل
وغيره وفي بيع المريض لم يوجد الاذن من صاحب الحق وهو الوارث أو وارثه الدين
أو الموصي له وكذلك لم يوجد الاذن من المضارب لرب المال **ولأن** الاب والوكيل وغيرهما
ينصرف لأجل العس في ماله فيتحمل منه الغبن اليسير لانه لا يمكن الاحتراز عنه فلو لم
يتحمل يستع عن التصرف فتقوت المصلحة المتعلقة بالتصرف أما المالك يتصرف ماله
من ماله نفسه فلا يمنع من التصرف بالتقيد بالمثل ولأن المريض لا يتصرف بغير
التحمل لانه ربما ينقص تصرفه بعد موته ولا يلحقه به عهدة بل يستع بزيادة ماله ومن
عامله راض فاصرا بذلك العين يتحمل قيمته فلا ضرر على أحد **خلاف** الوكيل والمضارب
وغيرهما لانه لو لم يتحمل منهم يلزمهم الضمان والمالك فكره في اخذ الضمان من الغاصب
حتى فكان له المنقوص **خلاف** بيع الوكيل من لا تقبل شهادته للمهمة وإذا التحمل
منهم الفاحش فإن كان ماله كذا وتعلق به حق الغير بغير تصرفه ويضمن كالزكاة وإن
لم يكن ماله كالا ب والوكيل إن كان بيعا لا يفتقر وإن كان شراي إن كان العاقد
من اهل التبرع يفتقر عليه وإن نقض الثمن من مال الصبي أو الموكل يضمن له وإن لم
يكن من اهل التبرع كالمكاتب والمأذون فالعين الفاحش غير متحمل عندها أصلا
وعند أبي حنيفة يتحمل من الوكيل بالبيع والمأذون والمكاتب والاب والجدي في
النكاح ما عرفت **ثم هذا** الحد فيما ليس له قيمة معلومة كالعبيد والحيوانات
أما ماله قيمة معلومة كالحل والخمر وغيرها فزاد الوكيل بالشرب ولا يفتقر
على الموكل لانه إنما جعل عفووا التقدر الاحتراز عنه الحاجة إلى التقويم وورثه
تحت نفقهم المقومين وفي هذا الاجتهاد إلى التقويم فلا يتحمل هكذا ذكره شيخنا
الاسلام جواهر زاده في شرح المضاربة **ولو اشترى** بالف بعد الحول عبدا
للخدمة أو فلويسا للنفقة أو ثوبا للمهمة يضمن الزكاة لانه تصرف تصرفا يورثي إلى
ابطال حق الفقر وابطال حكم الحول الأول أنزب انه لا يتكرر الزكاة بتكرار الحول فكان
انطلاقا باعتبار أن المحل الباقي ليس بمال للتجارة **وذكر** بعد هذا إذا اشترى
لعرض التجارة عرضا بغير ثمة التجارة يكون المشتري للتجارة لقيامه مقامه والفق
أن المشتري يصير خلفا للأول لكن فيما يصلح خلفا والعرض الأول كان للتجارة بعباده
والثاني كذلك فصلح الثاني خلفا عن الأول فقام مقامه بعقد التجارة لا بعقد
التجارة لأن عقد التجارة يتحمل الثاني خلفا عن الأول فيما يقبل الخلافة فإذا قبل
العرض الثاني ما يقبل الأول صار خلفا أما العرض فلا يصلح خلفا عن الدرهم
في قبول التجارة لأن العرض صار مال التجارة بأعده والدرهم مال التجارة
خلفه فلم يقبل العرض من صفة التجارة فابتنه الدرهم فلا يصلح خلفا ولو
أقرض من النصاب رجلا فنوب عليه لا يضمن لانه لم يخرجها عن حده الزكاة
رواه ابن سماعة عن حملة رحمها الله **وكذا** لو كان ثوبا فأعارة فذلك لانه

هلك من غير قد بنة فصار كالو هلك في يد **ولو** وهبه من رجل بعد الحول
يضمن قدر الزكاة لانه صار مستهلكا فلورجع في الهبة بغير قبض سقط عنه
الضمان وتعلقت الزكاة بالعين كما كان لان الرجوع في الهبة فسخ من الاصل
ولهذا كان للواهب الاول ان يرجع فيه ولو كان الموهوب عبدا او في عنقه
جناية او دين يعود كما كان والدراهم والدينارين يتعينان في الهبات فكان العايد
قديم ملكه ولو ملكه عند الموهوب له سنة ووجب عليه الزكاة ثم رجع في
هيبته بقبض او غير قبض سقطت الزكاة عن الموهوب له **وقال** زفر ان كان
بقبض فذلك وان كان بغير قبض لا يسقط لانه مختار في الرد فصار هبة مستقبلة
وكان الفسخ بالتراضي فسخ في حقهما عقد مبتدأ في حق غيرهما كالاقالة والزكاة تخوفا
فكانت هبة مبتدأة لا تزي انه لا يسري الى الزوايد والعقر والعقر على الموهوب له
وانه يعتبر من الثلث اذا كان الرد في مرض الموهوب له ولنا ان حق الواهب تعلق
بالعين ولهذا تبقى بقيتها وتنفوت بقواتها فبستوي فيه القضا وعدمه كالشفقة
او استرداد المالك القديم والاسترداد في البيع الفاسد **واما الزوايد** والعقر
يبطل بما اذا رجع بقبض فانه فسخ حتى ينسقط الزكاة بالاجماع ومع هذا لا يسري
الى الزوايد ولا يجب العقر **والدليل** عليه انه يمكن من الرجوع في النصف فيما
يحتل الغنمة ولو كان له حكم الهبة المبتدأة لما ملكه وانه صحيح بغير قبض الواهب
ولا يبطل بالافتراق من غير قبض **واما المريض** فذاك رواية ابي سليمان اما على
رواية ابي حنيفة يعتبر من جميع المال وفيه رواية ابي سليمان انه يصر في المريض
بمنزلة المكفوف ولهذا يعتبر من الثلث فصار كانه وصي برده وبعد الموت يبطل حق
الواهب في الرجوع فيكون ذلك تليكا مبتدأ اما هنا رجع الواهب في وقت كان له
حق الرجوع فكان نسحا وان الهبة غير لينة يستحق الواهب الرجوع فيستوي فيه
القضا وعدمه كالرد بخيار الرقبة والشرط **وهذا** لانه انما وهبه بشرط العوض عادة
فلا يلزم الا بوجود الشرط الا انه لما لم يقع اليأس عن اليأس عن القبول لا يترد
واليأس نارة يقع بالقضا ونارة برد الموهوب له بل هو في دالة اليأس فوق القضا
وفي الاضال الواجبة القضا وعدمه سوي **اقصى** ما في الباب ان عرضه العوض
فيكون بمنزلة المبادلة الا ان العوض لا يصير مستحق المطالبة لجهالة فصار عين
حقه في الفسخ واستيفاء عين الحق لا يحتل المبادلة لان البدل لا بد له من البدل
فلا يمكن جملة بيعا **بخلاف** الرد بالعيب لان حقه في المطالبة بالجزء الباقي
فكان بدل حقه وبخلاف الاقالة لانه ليس باستيفاء بل انتفاء تصرف بالتجارة وفيه
تلك وتلك بالتراضي **هذا** اذا رجع وقبض اما اذا رجع ولم يقبض حتى هلك
اختلف مثا بخلافه الموهوب له والعيب ان لا يضمن لانه وان صار مستهلكا بازال
الملك من غير رجوع ارتفعت الازالة لانه عاد قديم ملكه غير تنفع الاستهلاك
كما لو قبض **فرع** على هذا في النواذر فقال لو لم يجل الحول عند الموهوب له حتى

مستفاد الفاسد رجع الواهب بقبض او بغير قبض يترك الموهوب له المال المستفاد
اذا نزل الحول قال في الكتاب اذا مضى تمام الحول منذ ملكها من اصحابنا من يقول لان
بالرجوع يبطل ملك الموهوب له من الاصل فينقطع حكمه ذلك الحول فيعتبر كالحول
على المستفاد من حين ملكه **قال** ثمس الامية الترخيضي والاصح عندي
انه اذا نزل الحول من حين ملك الموهوب والمستفاد مضمون الى الاصل في حكم
الحول وبالرجوع صار كانه هلك ذلك القدر فيبقى الحول بقا المستفاد وهذا لان
الرجوع ينهي ملك الموهوب له فالملك ثابت له الى ان يرجع ولهذا لو كانت الهبة
جارية ووطيها لا يلزمه العقر ولو ولد له الولد لان الرجوع في حق الموهوب بمنزلة
الهلاك **ولو اشترى** بالالف جارية للخدمة بصر مستهلكا لما قلنا فلو وجد بها
عبدا فردا بقبضا او غير قبض واسترد دراهمه لم يسقط عنه الضمان لان وجوب
الرد لا يتعلق بملكه الدراهم لانها لا تتعين في الفسخ كما لا يتعين في العقد ولهذا
كان له ان يمسك تلك الدراهم ويرد غير هاتك من عنده تلك الدراهم حكما وان كان
حكما وان كان عينها حقيقة بخلاف الهبة لان حقه متعلق بالعين **ولو كان** مكان
الدراهم عروص التجارة فحال عليه الحول ثم باع بعبد الخدمة صارت الزكاة دينيا
في دمنه فلو وجد بالبعد عبدا ورده وقبض العرض فان كان بقبض سقط
الضمان ونحوه الزكاة الى العرض لانه فسخ والعرض يتعين في الفسخ كما
يتعين في العقد فعاد اليه قديم ملكه فيعود ما فيه من الحق وان كان بغير قبض
لا يسقط الضمان ولا يتحول الى العرض لان الرد بتراضيهما واصطلاهما فكل
كبيع جديد بخلاف الهبة **والفرق** ما ذكرنا ان حق الواهب مقصور على العين
فما في جهة بصل اليه وصولا بالجهة المستحقة **الا ترى** انه لو اشترى عبدا
وهو في يد غيره البائع يدعيه لنفسه وعجز البائع عن التسليم للمشتري ان
يرجع عليه بالثمن فلوان دا اليد وهب العبد منه او رهن عبده او اجرة منه
او اعارة او مائة فورثة المشتري بطل حقه قبل البائع **وكذا** العبد الكافي اذا
وصل الى ولي الجارية بطل حقه عن المولى باي جهة وصل **اما** في البيع ليس
حقه في الرد مقصورا بل حقه في المطالبة بالجزء الباقي ولهذا لو استنعى الرد بجمع
بالنقصان الا انه لما عجز عن رد الجزء الباقي بقي الرد مخلصا واذا رده بغير قبض فقد
رده بازاء الحق الذي كان له فكان له تراضيهما على ذلك بمنزلة البيع الجيد بدكونه
مبادلة **ولو باع** عبدا للخدمة بالالف درهم بعد ما تم الحول على الدراهم وتقابضا
فحال الحول ثم وجد بالبعد عبدا فرد بقبضا او غير قبض واسترد الف
بعينه لا يسقط عنه الضمان لان الدراهم لا تتعين في الرد فلم يكن العايد
قديم ملكه ويجب زكاة الدراهم على البائع لانه لما لم يتعين للرد صار
بمنزلة دين لحقه بعد الحول ولو باع العبد بوض ونوب التجارة في العرض فحال
الحول عنده ووجب فيه الزكاة ثم رد المشتري العبد واخذ العرض فان كان

بقضا سفلت عنه زكاة العرض لانه فسخ ملكه في العرض واخذ منه فخر
 وجبرا فصار كالملاك والاستحقاق ولا زكاة عليه فيما استرد وهو العبد لانه
 عاد اليه قد يم ملكه وهو كان بغير قضا فعلي بايع العبد زكاة العرض للمستنة
 الماضية لانه بمنزلة البيع المبتدأ فلا يسقط عنه الزكاة وهذا اذا نوب الخدمة
 عند الرد اما اذا نوب التجارة او لم يوسيا لا يصح زكاة العرض بل دخول
 الي العبد ويكون العبد للتجارة لانه يملك مال التجارة وحكم البدل حكم
 الاصل كالوباع ابتداء بعد الحول ولو يوسيا **ولو كان** مكان العرض بلا سائمة
 ونوب عند العقد التجارة فالحكم فيه ما ذكرنا فلوزادت في يدها حرا حتى تمنع
 الرد بالعيب لا يسقط عنه الزكاة بقدر ما نوب من نقصان لان الواجب عليه
 قدر النقصان فصار كدين لحقه بعد الحول **ولو تزوج** امرأة علي درهم
 ودفع اليها وحاله الحول ثم طلقها قبل الدخول بها وردت النصف لا يسقط عنها
 شئ من الزكاة لان رد عين المتبوض غير واجب فصار كدين لحقه بعد الحول
 وكذا لو وقعت الفرقة بسبب هو معصية من قبلها بان قبلت ابن الزوج وورث
 الكل لا يسقط عنها الزكاة ولو تزوجها على حيوان وقبضته ونوت الاسانء
 وحقت ذلك فحاله الحول ثم طلقها قبل الدخول برد نصفها ولا زكاة عليها
 بما ردت لنفسه للرد ويجب زكاة ما بقي وان لم يكن نصيبا لان هذه حالة
 النفا المحض لانه انما زال العقد عن ملكها بالرد ولا يتبين انه لم يكن ملكها
 والنصاب ليس بشرط في حالة النفا ولا زكاة على الزوج فيما ردت لانه لم يكن في ملكها
 في الحول انما عاد اليه بعده **ولم يذكر** في الكتاب اذا كانت الابلية في اعيانها
 وقبضتها ووجبت الزكاة ثم طلقها قبل الدخول بها والجواب فيه وفي المعين سوا
 لانه لم يطرزها رد نصف ما قبضت لانه وان لم يكن معين وقت العقد والمهر
 مثل المتبوض لا عينه الا انه لو لم يجب رد العين يجب رد قيمتها لانه لا مثله
 لها وعينها اعد له من قيمتها فوجب رد العين فكان هذا والمعين سوا ولان
 الحيوان بغير عينه لا يجب في الذمة وجوبا صحيحا فكان المتبوض عين ما ورد
 عليه العقد حكم **ولو طلقها** قبل الدخول والمهر غير مقبوض وهو عين كان
 الوحيقة رجما لهما ولا يقول اذا قبضت نصيبا كاملا بعد تمام الحول جعلها
 الزكاة كما مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول بعد القبض ولو كان
 نصيبا واحدا لا يجب على احدها شئ **وعند** اذا قبضت شيئا بغيرها اذا زكاة
 المتبوض فيما يعتبر ان كمال النصاب حاله الادا واعتبر هو البذل فلا ملك
 المداق ملكا تاما بالعقد بدليل نفاد التفرقات الا انه انقدم اليه وانه
 لا يمنع الوجوب كالمبيع قبل القبض والمقبوض في يد الغاصب المفتركة انها
 ملكته المالية بالنكاح ابتداء فلا يتم ملكها الا بالقبض كالدينه بخلاف البيع لان
 ملكه المالية لا يثبت ابتداء بل بخوله اليه من اصل كان مالا وهذا لان الوجوب

في الساعة باعتبار النما وقبل القبض انما متردد بين ان يسلم لها بالقبض
 او ينتصف بالطلاق بخلاف ما بعد القبض هذا الحول يوم الفطر على العبد
 المجهول ميرا وهو في يده ثم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر ولا
 عليه بخلاف ما بعد القبض **فالحاصل** ان بالعقد يحصل اصل الملك وما هو
 المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته مال الزكاة ينبغي علي تمام القبض
 لا على الملك بخلاف نفوذ التصرفات فانه ينبغي على الملك وعما يي يوسف في المبيع
 قبل القبض انه ليس بنصاب لعدم تمام الملك حتى لا يملك التصرف فيه **وهذا** لان الملك
 في المهر قبل القبض غير متأكد ولهذا يعود اليه بالطلاق من غير قضا ولا وصي
 ثم يسقط جعله كان لم يكن ولا يملك ملكته المهر بما يملكه البضع وقد هلكت المعقود
 عليه قبل التسليم فساد الملك في البدل والتمليك الفاسد يفيد الملك بعد القبض
 لا قبله فيتميز ان المرأة لم تكن بالتمليك السابق الا نصف المهر فيشرط تمام النصاب فيما
 بقي لبقا الزكاة غير ان هذا ليس بمعين حض لان التمليك كان صحيحا الا انه حكم الات
 بالفساد مستند او المستند مقتصر من وجه فلهذا لا يجب على الزوج فيما عاد
 اليه **واما صدقة الفطر** قبل هذا قول ابي حنيفة انما عدها يجب عليها صدقة
 الفطر قبل القبض كالعبد كما في الزكاة والاصح ان قولهم فرقنا ونالامدة الفطر عند
 الوكابة التامة لايجز الملك وذلك لا يحصل بدون اليد بخلاف الزكاة لانه وطيفة
 الملك وملكها قبل القبض تام **ولو كانت** الابلية زادة في يدها ثم طلقها فعملها
 زكاة الكل عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الزيادة المتصلة تمنع التصرف عند
 قبض عليها نصف قيمة الحيوان يوم قبضت فكان يتردد في حكمها بعد الحول وعند
 محمد لا يمنع التصرف فيكون الحكم ما ذكرنا وان كانت الزيادة متصلة كالولد والتمرة
 يمنع الرد بالاجماع فلا يسقط عنها شئ **وان قبلت** ابن زوجها بشهوة حتى فسد
 النكاح وعاد كل المهر الي الزوج سقطت الزكاة عنها لورود الاستحقاق على عين مال
 الزكاة وعند زفر لا يسقط لانها هي التي باشرت بسبب الفرقة فصارت مستهلكة
لكن نقول الفرقة غير مضافة الي فعلها لان التفتيل لا يوصف لم يوضع للفرقة
 بل الثابت بفعلها بطلان محلبة النكاح واذا بطلت المحلبة يرتفع النكاح من
 الاصل فلا يضاف الي فعلها **ولا يقال** بانها ميسية والحكم يضاف الى السبب قلت
 انما يضاف الى السبب اذ هو يوجد ما يمنع الاضافة اليه وقد وجدها وهو ضعيف
 السبب لان الملك في البضع قبل الدخول غير متأكد فزال الملك فيه بفساد الملك في
 المبدل وهذا لان فضيحة الدليل عدم وجوب شئ بالطلاق قبل الدخول لانه
 عاد المبدل اليها سليما كما خرج عن ملكها فوجب ان يعود البدل اليه قضية
 المعاوضة الا انا عرفنا وجوب النصف بالصلاق قبل الدخول بالنفس والطلاق
 يختص بالزوج فكل فرقة من جانبه ملحق بالطلاق اما اذا كانت من جانبها فلا
 فكان المسقوط مضافا الي ضعف السبب او فوات شرطه وهو التسليم كما ينفسخ

البيع بهلاك المبيع قبل القبض لغوات شرطه **ولان** الاصل ان لا يكون للغير
ولانه ابطال حق الغير فلو كان المسقط للمهر الطلاق كان الزوج مسلطا على
ابطال حقها فكانت الفرقة فتسحق للبعدد والسقوط مضاف الى الشرع كما في الاصل
فان وجوب المهر غير مضاف الى نصهما ولهذا يجب مع السكوت والبيع ويجب بصدور
العقد عن لا يملك التصرف في المال كالاخ والعلم فكذا السقوط تحقيقا للبيعة
بهما والدليل عليه انه لو تزوجها على غير مهر ثم جعل لها هذا العبد مهرها ورضيت فان
دخلها تأكد المسمى لتأكد السبب وان طلقها قبل الدخول سقط المسمى **ولان** الفرقة
وان جاز من قبلها الا ان ذلك لا يوجب بطلان الملك في المهر الا ترى انه لو وجد ذلك
بعد الدخول لا يبطل وكذا بعد حدوث الزيادة ولهذا لا يزول ملكها حتى ينفذ
نصفها لا تصرفا نه وانما يعود الى ملك الزوج بالقبض او الرضى والقبض لا يتعلق باختيارها
فكانت مضطرة في الرد لا بها لو لم يرد تجبرها القاضي فلم يربح امتناعها فادركت
فعلها كعمل القاضي لوجوبه شرعا كما ذكرنا في الرجوع في الهبة **ولو زاد** في المهر
حراره فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الطلاق ولو كان المهر مكيلا او موزونا فان
كان متعينا فهو كالحيوان وان لم يكن فهو بمنزلة النقود **وعلى هذا** اذا كان له الف
درهم فنزول امرأة بعد الدخول ودفع الالف اليها بضمن الزكاة فلو طلقها قبل الدخول
وردت النصف لا يسقط عنه شيء من الضمان لانه لم يعد اليه قديم ملكه وكذا لو
ارتدت او قبلت ابنة فردت الكل ولو حال الحول بعد التسليم اليها ثم قبلت
ابنة فردت الالف فعليه زكاة الالف للسنة الثانية وهي السنة التي في يدها
لانه لا يلزمها رد المقنوض بعينها فكان بمنزلة دين لحقها وعلى الزوج الزكاة للسنة
الاولى ولا زكاة عليه للسنة الثانية لانه في ملك المرأة ويدها **ولو كان** مكان
الالف عبد فان طلقها قبل الدخول سقط نصف الضمان وعقود الهبة بعد
المردود وفي الردة والتفيل سقط الكل الا اذا زاد في يده حرا على الاختلاف
الذي ذكرنا وان مكث عندها حولا ثم ارتدت او قبلت فلا زكاة على واحد منهما
للسنة التي في يدها **اجلان** لكل واحد منهما عيب للتجارة قيمة احدهما
الف وقيمة الآخر ما يتان مضمين على كل واحد منهما سنة اشهر ثم تقابضوا ثم
الحول يجب على كل واحد منهما زكاة ما في يده اما الذي في يده الالف فلان الحول
يجب على كل واحد منهما زكاة ما في يده انفق على المائتين وتمر على الالف
فيكون بمنزلة المستفاد واما الذي في يده الاوكس فلان الحول انفق على
الالف وتمر على المائتين فصار كانه استهلكه في اثنا الحول **فلوان** صاحب
الاوكس وجد عبده اعور وعرضه مائة درهم فلا زكاة على واحد منهما لعدم
كمال النصاب حولا في ملكه واحد منهما وكمال النصاب في طرفي الحول مع بقا شيء
عما انفق عليه الحول في اثنا الحول مستلزم لوجوب الزكاة **فان** تم الحول على نصاب
كامل من وقت انقضاء بضمنه زكاة على مشتري الالف لتمام الحول على نصاب

كامل

كامل في ملكه ولا زكاة على الآخر فان رد العبد بالعيب بعد الحول بغير قبضه
فلا شيء على الراد وعلى المردود عليه زكاة الالف زكاة المائة تحولت الى المردود وزكاة
تسهما يتوجب في ذمته لانه مختار فصار بمنزلة البيع المبتدأ وان رد قبضا فعليه زكاة
مائة درهمان ونصف درهم وتعلق برقبته المردود لانه استحق عليه بغير اختياره
فصار كالهالك **ولو رد** قبل مضي ستة اشهر من وقت البيع لم يرد كرهذا في الكتاب
وقيل يجب ان يكون على الراد زكاة الالف لان ماله في اول الحول الف وفي اخره
الف وانما انتقص في خلاله ولا شيء على المردود عليه لان ماله في اول الحول مائة وفي
اخره مائة والزيادة في خلال الحول غير معتبرة **هذا** اذا وجد مشتري الاوكس عبده
اعور فان وجد مشتري الالف عبده اعور بنقصه مائتين وقد مضت ستة اشهر
من وقت انقضاء بضمنه فولي صاحب الالف زكاة ثمان مائة وعلى الآخر زكاة مائتين
فان رده بالعيب بقبضه او بغير قبضه فعليه زكاة المردود وهو ثمان مائة لانه مختار
في الرد ولا يجب به حقا فكذا استبدل قد رالمائتين واستهلك ست مائة فتعلق
زكاة المائتين برقبته الاوكس ويضمن زكاة ست مائة وعلى المردود عليه زكاة مائتين
لان الحول تم على المائتين وهذه زيادة استيفادها بعد الحول **اجلان** تما بعدا
بعيد ولم ينوبوا بشا فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة
وان كانا احدهما للتجارة والاخر للخدمة فاما للتجارة فيصير للخدمة وما كان
للخدمة يصير للتجارة لان الخلف يكون على صفة الاصل الا ان ينوب عن ذلك لان
المعاوضة بقصد بهما اعراضا مختلفة فلا يتعين اخذها الا بدليل **خلافا** ما لو اشترى
بالمقود شيئا فانه لا يكون للتجارة الا بالبيعة لان الشئ غالبا يكون بالمقود ولو صار
كل ما يشترى للتجارة لم يطلق العقد بضرره ولا ان المبيع ليس بدل المقود لانه لا
يتعين بل هو بدل مال الذمة وما في الذمة ليس مال التجارة فلا يكون المبيع بدل
مال التجارة **فان كان** قيمة كل واحد منهما الف واحدهما للتجارة والاخر
للخدمة وقد مضت ستة اشهر ثم تقابضوا وثوبا للتجارة ثم مضت ستة
اشهر فلا زكاة على الذي كان عبده للخدمة لان الحول انفق من وقت المقايضة
وعلى الآخر زكاة الف درهم لتمام الحول على نصاب التجارة فان وجد
احدهما بعد عبده عيبا بنقصه مائتي درهم فرده فان كان الراد الذي وجبت
عليه الزكاة فعليه زكاة ثمان مائة سوار قبضه او بغير قبضه لانه باختياره
والزيادة حصلت له بعد الحول واما المردود عليه ان كان الراد قبضا عاد عبدا
للخدمة لانه فسخ ولا يجب عليه شيء اذا مضت ستة اشهر اخري وان
نوب التجارة لان البيعة تعتبر عند ابتداء التملك اعاء عند الفسخ فلا لانه
يدخل في ملكه شيئا او اني كالميراث وان رد بغير قبضه ان نوب الخدمة
فكذلك لانه نوب الخدمة في خلال الحول وان لم يكن له بيعة او نوب التجارة
فهو للتجارة لانه لا بد له كان للتجارة وانه بمنزلة البيع وان كان الراد الذي لم

تجب عليه الزكاة لا زكاة عليه في الحال وفي المال ان كان بقضا لعوده عبد
للمحرمة وان كان بغير قضا فهو للتجارة اذا لم ينو الخدمه وعلى الردود عليه
زكاة ثمانية ان رد بقضا لان الزيادة استختمت من يده بغير اختياره وان كان بغير
قضا فقد رتبة المردود عليه وهو ثمان مائة تغلعت زكاته بركبته ويضمن زكاة ما بين
درهم لانه مختار ولو استرجعها ولم ينفق بها حتى مضت سنة اشهر فكذا عند
كاي المبيع قبل القبض والمهور **وعن** ابي حنيفة روايتان والاصح انه يعتبر
نصا با قبل القبض لانه بدل المال والقبض عنده انما ينشأ فيما هو بدل عما ليس بمالك
كالمهر والله اعلم **باب زكاة الابل والغنم والذي يضم الى المال**
افضل الباب ان ثمن الابل والزكاة لا يضم الى ما عنده من النصاب عند ابي حنيفة وعند
صاحبه يضم لانها ما لا يختلفان سبب وجوبهما مختلف ومحلها مختلف وزكاة
فالاداعى احداهما لا يمنع الاداعى الاخر كما اذا باع عبد الخدمه والمودي صدقة
الفطر عنه او باع العشر او الارض مع ان صدقة الفطر مع الزكاة لا يجتمعان
وكذا العشر والزكاة **وبيان** الوصفان سبب احدهما درهم وسبب الاخر
سابعه وسبب وجوب احدهما الاسامة وسبب الاخر التجارة وزكاة احدهما
ربع العشر وزكاة الاخر النشاة ولانه مستفاد من جنس النصاب فيضهم كسائر
المستفادات واد الزكاة من الاصل لا يمنع الضم كما لو جعلها علوفة بعد اذ الزكاة
ثم باعها او ادى الزكاة عن عبده التجارة ثم يوي الخدمه ثم باع وكذا ما ذكرنا من المسائل
ولانه لم يرد زكاته لا باعتبار صورته ولا باعتبار ما لبيته لانه زكي الاصل باعتبار
الصورة لا باعتبار المالمية **ولان** الاصل خرج من ان يكون مال الزكاة بقبضه
الاستبدال لانه انما كان مال الزكاة بوصف الاسامة والاستبدال بزيادة
هذا الوصف فصار كما لو جعلها علوفة ثم باعها **وان** حنيفة يقول هذا مال
ادبنت زكاة ما لبيته حكم هذا الحول موقف فلا يودي ثانيا كليا بوجوبه الى التكالو
ادبنت زكاة العروض ثم باعها او ادى زكاة الاسامة ثم باعها بدرهم **وهذا**
لان وجوب الزكاة في الاصل باعتبار المالمية لا باعتبار الصورة لا يحتاج بطريق
الشكر والشكر انما يجب بالصفة والصفة انما تتحقق بالمعنى لا بالصورة وقد ادى
حق المالمية ولم يتجدد له بالمبيع ملك العين وملك العين بدون صفة المالمية
لا زكاة فيها ثم زكاة الزكاة باعتبار زيادة الغني ولم يستفد الغني بالمبيع لانه
كان عينيا باصل هذا المال حقيقة وشرا بخلاف المستفاد بهبة او ميراث فقد
استفادته زيادة الغني **بخلاف** ما اذا جعلها علوفة ثم باعها لانه خرج من
ان يكون ماله الزكاة فصار بمنزلة عين اخر عند بديل الوصف **وما قال** بانه
يصير هذا كذلك بمقتضى الاستبدال ليس كذلك فانه يثبت حكم الاستبدال
فكان المبيع مصادقا مال الزكاة والتمن مالمية **بخلاف** صدقة الفطر لانها ما وجبت
باعتبار المالمية ولهذا يجب عن الحر والعبد المستغرق بالدين وانما المالمية فضل

هنا

هنا ولا يعتبر بالحوال ايضا ولهذا المالك لبيعة الفطر وجبت **ولانه** لا تتعلق لها
بالعبد حتى يبقى في الدامة بعد هلاكه بخلاف الزكاة **وبخلاف** ثمن الطعام المعشور
لان وجوبه بسبب ملك الارض الثامنة لا بسبب ملك الطعام ولهذا لا يتكرر بتكرار الحول
وان بقي الطعام في ملكه سبب ولا يعتبر فحينئذ فيه المالك والمالك حتى يجب في ارض الصبي
والكاتب والمديون والمأذون والاراضي الموقوفة على المساجد والرباطات وبخلاف
مالو باع الارض فانه لا رواية فيه فيمنع **وان سئلنا** فلان المحل الطعام فاختلف المحل ولان
بعد الحصاد لا يبقى سببا بوصفه كونه ناميا وقد عدم هذا الوصف بعد الحصاد
ولهذا لا يتكرر بتكرار الحول ولان المبيع الثبات في الصدقة والعشر ليس بصدقة مطلقة
ولان في هذه المسائل الغني الشرعي غير ثابت قبل البيع فبا المبيع ثبت له صفة الغني
فيكون بمنزلة المستفاد بالهبة والادب **وحرف آخر** ان الدين المانع من الزكاة
يصرف الى ايسر الاحوال قضا وهو الدرهم والدرهم ثمانية **ماروي** عن عثمان رضي الله
عنه انه خطب الناس في شهر رمضان وقال الا ان شهر زكوتكم قد حضر فكن كما
عليه دين وله مال فليحسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله فلم يامرهم بغيره الذين
الي ماله القنية **ولان** ما ليس بمالك التجارة ليس بمالك على الإطلاق حتى لو حلف انه لا مال
له وله عرض لغير التجارة لا يجب **ثم** الي ما هو ملحق به وهو عرض التجارة لا ما عرضة
للمبيع **ثم** الي المال الفاضل عن حاجته وهو السوايم ويعتبر في السوايم اقلها وجوبا
نظرا للفقراء **وحرف آخر** ان المال متى اشتمل على النصاب والعفو يتعلق بالكلية
تتعلق الزكاة بالنصاب دون العفو حتى لا يسقط شيء من الزكاة بهلاك العفو عند
ابي حنيفة وعند محمد وزفر تتعلق بهما ويسقط حصنة المالك لقوله عليه السلام
في حسن من الابل نشاة الى تسع ولان المال النامي لا يخلو عن الزكاة والزيادة مال
نامي وبين وجبت بدونه فذاك لا يد لعل انه لا تتعلق به عند وجوده كالشمهارة
ونصاب السرقة وكذا اذا قتل جماعة عمدا والفرقة في الصلاة وحياتيات العبد
والمدبر والولد وجميع المقدرات كالنجاسة في الثوب وغيرها **ماروي** في
حديث عمر بن حزم رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حسن من
الابل السابعة نشاة وليس في الزيادة شيء حتى يكون عمدا فهذا تنصيص على ان
الوجوب في النصاب دون الزيادة ولانه الوقف تبع فالنصاب باسمه وحكمه
يستغني عنه وهو باسمه وحكمه لا يستغني عنه والمال يثبت اشتمل على اصل وتبع فما
هناك منه يصرف الى التسع كالمضاربة اذا هلك منه شيء يصرف الهلاك الى الربح
وهذا لانه لو صرف الهلاك اليه جعل كان لم يكن وهو في الحقيقة كان لم يكن فيكون
هذا احكام يدين بها والاصل ما لا يتعلق به الحكم فلا يدين به جعله كان لم يكن ومما اشتمل
على النصب فعند ابي حنيفة النصاب الاول اصل وما بعده تبع له ولهذا لو
عمل زكاة نصاب بعد وجود الاول يجوز فيجعل الهالك فيما زاد على النصاب الاول
كان لم يكن في ملكه لان الاول يستغني عن الثاني **وعند** ابي يوسف ومحمد يصرف

الى الكل وعند اذا لم يكن فيه عفو اما اذا كان فعند عمله يصرف الى الكل
وعند اي يوسف ومحمد يصرف الى الكل وعند اي يوسف يصرف الى العفو ثم
الى النصب كان العفو لم يكن في ملكه فحمله اعتبار الشيوع بكل حال و ابو يوسف نظر
للفقراء و ابو حنيفة الاصل في التبعية **وحرف اخر** ان اذا لقي بعد وجود
السبب جاز لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استسلف من
العباس رضي الله عنه صدقة غامنين وكما لو صار المسافر في رمضان والصلاة
في اول الوقت وسبب وجوب الزكاة المال المعين وسبب وجوب العشر ملك
الارض النامية وسبب وجوب صدقة الفطر راسد بكونه ويلى عليه **وحرف**
اخر ان اذا كان المال عن الكامل وعن الناقص يجوز كافي سائر الواجبات اذا اخرجها
او نالت عن وقتها و اذا الناقص عن الناقص يجوز عن الكامل لا يجوز كسائر
الواجبات **اذا عرفنا** هذا قال محمد رحمه اذا كان لرجل الف درهم واربعون عتقا
فادى زكاة الغنم ثوبا عتقا بالف ثم ثمر الحول على الالف التي كانت عنده لا يضم
التمن الي ما عنده لا يضم التمن الا ما عنده عند اي حنيفة وعند ما يضم وكذا لو باع
الغنم بالقبض ونوب التجارة لا يضم العبد الى الالف ولو نوب الخدمة ثم باعه يضم
التمن الى الالف ولو باع العبد الذي ادى فطرته او باع الطعام المعثور او
الارض يضم وكذا لو كانت له عتق وابل قباع الغنم بالابل لحال الحول على الابل الذي
كان عنده لا يضم الابل الذي هو عن الغنم الى الابل الذي هو عن الغنم الى الابل
الاول وعند ما يضم ولو جعلها علوفة ثم باعها او اسلمها ليضم على ما ذكرنا
واذا لم يضم عند اي حنيفة يكون لكل حكم نفسه في اعتبار الحول فلو استنقذ
مالا اخر بهيمة او اربيع يضم الي اقربها حولا حتى لو كانت قبل اداء الزكاة عن الالف
يضمه الى الالف ولو كان بعد اداء الزكاة عنه يضمه الى ثمن السائمة لانه استوى
المالان في علة الغنم وهي الجاسسة الا ان الغنم الى الاقرب اولى لانه
انفع للفقراء كما قومنا الفرق بين ما هو واقع لهم ولا نه اذا تم الحول الا قرب صار
الغنم مستحقا لانه او ان حكم الاصل والاستحقاق فيه والاستحقاق في الاخر ولا
معارضة بين المستحق وغير المستحق **ولو نزع** في احد النصابين او ولد احررها
يضم الى اصله وان كان بعد ما حوله لان الغنم جعله تابعا وجعله تابعا فيما هو
تابع له حقيقة اولى لان المنقزع عن الشيء تابع له والقريبه لا يكون تابعا له
ولا يما استويا في علة الغنم ووجد في احد ما الغنم وهو حال المال وفي الاخر
الاتصال بالذات والاتصال بالذات سابق على الحال **قال في الكتاب**
الانزبي ان احد المالكين اذا كانت جارية فتمت الف فصارت تساوي الفين
ثم حال الحول على المالكين فان الزيادة لا تنصرف الى ذلك المال وان كان
اقربها حولا لا لا فوضعت اليه كان عليه ان يركب نصف الجارية في نصف السنة و
الاخر بعد ستة اشهر وهذا محال واذا ثبت هذا في الزيادة المتصلة فكذا في

المفصلة

المفصلة اذا كانت متصلة متولدة متصلة في الاصل ففي ما رالفهم مستحقا
قبل الانفصال لا يتغير بالانفصال **اذا** كان للرجل دراهم ودنانير وسواهم من الابل والبق
والغنم وعروض التجارة وعليه دين فان كان الدين مستغرا للكل لا يجب شي وان كان
مستغرا للبعض تصرف الدراهم والدنانير او الا لان القضاء منها ما يسر بعد مر
تعلق المصلحة ببعضها ولو كانت معدة لقضاء الخواج ولا يتوقف القضاء منها على
واسطة خصوصا اذا كان الدين من جنسها بخلاف السوايم لانه معدة للاسالك
والدراهم والسيل ولذا العروض لا نه بعد اسالكها الى ظهور الرج فكان بيعه قبل
ظهور الرج امر ولها اذا كان يبيعا للقاضي ان يقضي الدين حراما من الدراهم والدنانير
لا من العروض فان فصل الدين على الدراهم والدنانير او لم يكن له دراهم
او دنانير يصرف الى العروض لانها معدة فكان قضاء الدين من ثمنها اغلب واليسر
لعدم تعلق المصلحة باعمالها بخلاف السوايم ولانه انفع للفقراء لان اذ اذكاة العروض
مفوض الى اربابها ولا مطالب لها فمنها يورث الادا بخلاف السوايم لان ولايته
الاخذ للساعي فان لم يكن له عروض او كان وفصل الدين حينئذ
يصرف الى السوايم فان لم يكن فالي العروض التي هي لجز التجارة فان لم يكن فالي
العقارات وانما البيت وعبيد الخزينة لان الحاجة الي قضاء الدين اهم من حاجة
الخرزينة ولا يباع في ذلك ثياب بدنه لانه مشغول بالحاجة الضرورية ولا دار
السكنى **وقيل** ان كان في الدار فضل عن حاجته يترك له قدر حاجته ويباع
الفاصل وفي الثياب يترك له دستين ويباع ما زاد عليه **ولو كان** له اجناس من
السوايم يصرف الى اقربها وجوبا فطر الفقراء حتى لو كان له اربعون من الغنم وثلاثون
من البقر وخمس وعشرون من الابل يصرف الى نصاب الغنم واما استغرق
الدين نصاب الغنم وتضمن عنه ولا يستغرق احدا الاخرين ينظر الى قيمة بنت فحاض
ايها كان اقل يصرف اليه ويزكي الاخرين ولو كانت قيمة التبيع اقل ولو صرف اليه يفضل
عنه ويدخل في نصاب الغنم ولو صرفته الى نصاب الابل لا يفضل ينظر الى قيمة التبيع
وقيمة الشاة والى قيمة بنت الفحاض ان كانت قيمة بنت الفحاض اقل يعرف اليه ويزكي
البقر والشاة وان كانت قيمتهما اقل يركب الابل **ولو كان** له خمس من الابل والاربعون
من الغنم والدين يستغرق احدهما يصرفه الى ايها مثلا لا يستواء الواجب من
وذكر في الزكاة انه يصرفه الى الغنم **وقيل** ان كان قبل حضور المنتصف
فهو حجير كما قاله هنا وان كان بعد حضوره فانه ياخذ الزكاة من الابل ويصرف
الدين الى الغنم لانه انفع للفقراء لانه لو اخذ من الغنم يشقق نصاب الغنم فلا
تجب الزكاة في السنة الثانية بخلاف الابل لانه لا ياخذ عن غيرها فوجب الزكاة
في السنة الثانية **وقيل** انما اختلف في الواجب لاختلاف الوضع موضع المسلم
في الزكاة فيما اذا كان الغنم مهازيل يكون الواجب واحدة منها وفي الابل شاة
وسبعة فكان الواجب في الغنم اقل **ولو حال** الحول على ثمانين من الغنم فذلك

ير

اربعون يجب في الباقي شاة عند ابي حنيفة وابي يوسف وجعل ما زاد على الاربعين
 كان له ركن وعند محمد وزفر يجب نصف شاة لانه لا يخلو اما ان وجبت الزكاة في
 ثمانية او في اربعين فان وجبت في الثمانية فقد هلك النصف فيستط نقد زه كالوكانت
 اربعين وهلك النصف **ودكر** في بعض النواذر اذا حال للمول على الف درهم ثم استغاد
 الف واختلط المستغاد بمال الزكاة وتعدر القيمة بغير هلك منها الف قال يركي خمسمية
 لان الف مال الزكاة والمستغاد ليس بمال الزكاة فاذا هلك الف بهلك من المالكين
 وما بقي بقي منهما وان وجبت في الاربعين صارت الاربعون مختلطة بالاربعين لا
 زكاة فيها كرجل له اربعون من الغنم فاختلطت بالاربعين بهي او كما في وهلك من
 الجملة اربعون فيسقط عنه نصف الزكاة **وكذا لو اشترى بعد الحول اربعين اخري**
 واختلط بها وهلك من الجملة اربعون فانه يسقط نصف الشاة لهما مادكر في اصل
 الباب واما الاربعون التي اشترىها بعد الحول او التي لم يصب او الكافر فلاحظ لهما من
 الزكاة اما هذا لكل واحد من الاربعين حظ من الزكاة فاذا هلك اربعون انصرف
 الزكاة الى الباقي وثمة نقد صرفة ابي الباقي كالوقال لعبد به احد كما حر ثمرات
 احدها انصرف العتق الى الاخر لان لكل واحد منهما حظ من العتق وعنده لوقال
 لعبد انت حر ثم اختلط بعبد اخر واستتبه محل العتق ثمرات احدهما لا يتعين
 الباقي بل يسعي في نصف قيمته لانه لا حظ له من العتق جزا **اما سبيلة**
 النواذر فذاك جواب الفيا س وهو قول محمد اما جواب الاستحسان وهو قول
 ابي حنيفة وابي يوسف يعني الاصل وهو انصاف الاول ويصرف الى ما ورأه
 لانه تبع الا ان التابع للنصاب الاول بفضه مال الزكاة وهو ثمان مائة وبعضه
 ليس بمال الزكاة وهو الف وكل واحد منهما تابع للنصاب الاول وليس ضرر
 الهلاك الى احدهما اوي من الاخر فعملنا الاصل وهو ما يشاء وجعلنا كل ما بين
 منهما فيكون ثمانية اربعة والمستغاد خمسة فاهلك بهلك على تسعة اسهم خمسة
 اشباع من المستغاد واربعة اشباع من مال الزكاة وما بقي من ثمانية يبقى
 على هذه السهام اربعة اشباع من الذي وجبت فيه الزكاة وخمسة اشباع
 من المستغاد فبضم اربعة اشباع ثمانية وهو ثمان مائة وخمسة اشباع
 وخمسة اشباع الى الثمانية الذي هو اصل فيصير خمسمية وخمسة وخمسون وخمسة
 اشباع فيركي هذا القدر في قول ابي حنيفة وابي يوسف نص على الخلاف في مثل
 هذه المسئلة في زكاة الا بل في النواذر **وفي** قول ابي يوسف في هذه المسئلة
 مع ابي حنيفة يوجب ما ذكر في الجامع من قول ابي يوسف مع ابي حنيفة **ولو كانت له**
 مائة وعشرون من الغنم هلك الكل الاربعين يجب شاة عند ابي حنيفة وابي
 يوسف وعند محمد وزفر يجب ثلاث شيا **ولو هلك ستون عندها يجب**
 شاة وعند محمد وزفر نصف شاة **ولو كان مائة واحد وعشرون هلك الكل**
 الاربعين يجب شاة عند ابي حنيفة وابي يوسف كذا ذكر محمد ولم يذكر قول

نفس

نفسه وقول زفر وقياس قولهما يقتضي ان يجب اربعون جزا من مائة واحد
 وعشرين جزا من ثمانين **ودكر** ابو يوسف قول نفسه في الامالي والتميمي في اختلاف
 زفر ويعقوب **قوله** في هذه المسئلة مثل قول محمد **من** مثلي من ذكر قول ابي يوسف
 مع ابي حنيفة في هذه المسئلة لا ذكر في الجامع **ومن** من ذكر مع محمد اقر ويعقوب
 وهذا الصحاح واليه مال الكرخي وابو حازم **وفي** ابو يوسف بين النصاب والعقود بين النصاب
 بين فقال ثمة جعل كالتزايده لم تكن يبقى الواجب بحاله كما كان اما في النصاب الزكاة
 واجبة في الجملة ولا فصل بينه ولا عقود فاذا هلك البعض هلك بخصه ولا العفو
 تمنع جلات النصابين **ولو لم** بهلك شي حتى حال حوله فعليه ثلاث شيا شاة ثمان السنة
 الاول وشاة للسنة الثانية ولو هلك شاة يورى عما بقي شاة عند ابي حنيفة
 كانه لم يكل الحول الا على مائة وعشرين وعند ثمان شاتان للسنة الاولى وشاة
 للسنة الثانية الاجزا من مائة واحد وعشرين جزا من مائتين **ولو كان له ثمانون**
 من الغنم فحاله عليها حوله حتى وجبت شاتان ثم هلك اربعون يجب فيها بقى شاة
 واحدة بالاجماع اما عند ابي حنيفة وابي يوسف فلان الزيادة كان لم تكن فصار كما
 لو كان له اربعون من الغنم فحاله عليها الحول مرتين يجب شاة واحدة وعند محمد وزفر
 فلان الواجب شاتان وقد هلك نصف النصاب فيسقط بقدر ما هلك **وحكي** عن
 الفقيه محمد بن ابراهيم المدايني انه قال ما ذكر من الجواب غلط على قول محمد والصحاح انه
 يركي الباقي بنصف شاة واربعين جزا من تسعة وسبعين جزا من شاة لان بقى
 الحول الاول وجبت شاة فصارت الواحدة مستحقة اذا بقي ماله الفارع تسعة
 وسبعون شاة فيجب في السنة الثانية شاة منقصة على سبع وسبعين شاة
 فاذا هلك اربعون كان الباقي نصف شاة واربعون جزا من سبع وسبعين جزا من
 شاة **والصحيح** ما ذكر محمد لان الشاة التي في الحول الاول وجبت في ثمانين
 نصفه كان في الثمانين ونصفه في الهالك والهالك اربعون نصف شاة منه مشغول
 بزكاة الحول الاول بقي تسعة وثلاثون ونصف فوجبت الشاة في الحول الباقي في
 تسعة وسبعين هلك نصفه وهو تسعة وثلاثون ثوبا ونصف فذهب نصف
 الشاة وبقي نصفه وهو تسعة وثلاثون ونصف الذي هو غير مشغول بزكاة
 الحول الاول فبقي نصف الشاة ضرورة فيكون جملة شاة **ولو هلك ستون**
 وبقي عشرون فعليه نصف شاة بالانفاق اما على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 لانه صار كان لم يكن عليك الاربعين وجب عليه شاة ثم هلك نصفه عند
 محمد فلا وجب في الثمانين شاتان وبقي ربع النصاب فيسقي ربع الواجب
وانه هلك عشرون وبقي ستون فعند ابي حنيفة وابي يوسف يجب شاتان
 كانه ملك ستين وحاله حوله وعند محمد شاة ونصف لان الواجب شاتان
 وقد هلك ربع النصاب فيسقط ربع الواجب **رجل** له عشرة من الابل حال
 عليها الحول مرتين قبل ان يركبها فعليه للسنة الاولى شاتان والسنة الثانية

وزعم

شاة وكذا ما بعد هالان في السنة الاولى له عشر من الابل وفي السنة الثانية
عشر من الابل الا قد رما بين **وان** كانت خمس وعشرين فعليه الحول الاول
بنت مخاض والثاني اربع شياه وكذا ما بعد هالان **ولو كان** له خمسة وثلاثون
ابلا هلك الحول خمسة عشر عند ابي حنيفة اربع شياه كان له عندك الا عشر
ابلا وعند ابي يوسف يجب اربعة اخماس بنت مخاض لانه يهرق الهلاك
اولا الى العنوق وهي العشرة الزائدة على خمسة وعشرين فصار كانم عليك
الا خمسة وعشرين وهلك خمسة **وعند محمد** يجب اربعة اسباع بنت
مخاض لان الواجب شايع والكل **ولو كان** له اربعون ابلا فلهك بعد الحول
عشرون عند ابي حنيفة يجب اربع شياه وعند ابي يوسف عشرون جزا
من ستة وثلاثين جزا بنت لبون لانه يهرق الهلاك الى العنوق وهي الاربعة
الزائدة على ستة وثلاثين فتبقى الواجب في ستة وثلاثين جزا بنت لبون
وعند محمد يجب نصف بنت لبون **ولو كان** الابل خمسة وعشرين وهلك عشر
فقد ابي حنيفة وابي يوسف يجب ثلاث شياه وعند محمد ثلاثة اخماس
بنت مخاض فعلى هذا القياس يخرج المسائل **مضارب** مع الفانثونين
ببعض المال طعاما للتجارة وببعضه عبيدا او بالبعض حولة للطعام والبعض
كسوة للعبيد فحال الحول والكل في يده فعلى رب المال زكاة راس المال وخمسة
من الربح وعلى المضارب زكاة حصته اذا بلغ نصابا او له نصاب اخر يصنع الى
اليه بخلاف رب المال اذا اشترى ذلك لنفسه فانه يجب عليه زكاة الطعام
والعبيد ولا يجب عليه زكاة الحولة والنصاب لان المضارب لم يورث الا بالتجارة
فلا يملك الشري الا بالتجارة فيكون ما يشترى للتجارة لا نال وجعلناه لغير
التجارة فيكون ما يشترى للتجارة لانا لو جعلناه لغير التجارة بصيرناه **اما**
رب المال يملك الشري لهما فلا يجاز احداهما عن الاخر الا بالنية بل عند
الاطلاق يكون لغير التجارة على ما ذكرنا **رجل** له علي اخر دين فوهبه من
المديون بنية الزكاة فهذا الاخلوا اما ان يكون المديون عينا او قفيزا فان كان
عينا لا يجوز ويضمن تدرا الزكاة في هذه الرواية **ودكر** في النوادر انه لا يضمن
لان وجوبه لا في الادا يضمن على القبض فاذا اتلفه كان هذا امتناعا من الوجوب
لا استهلاكا للواجب كذا لو استهلك النصاب قبل تمام الحول بيوم **وهو**
رواية الجامع انه اتلف حق الفقرا بالتملك من غيرهم فيضمن كالو وهب العين
من الغير بعد وجوب الزكاة وهذا لانه يتصرف بصير قاضيا حكما كالمشتري
اذا اعتق العبد قبل القبض **وان** اذا ان لم يجب في الحال لكن اصل الوجوب
ثابت فباعه باصل الوجوب بصير مستهلكا وباعتبار عدم وجوب الادا
يكوي متمنا فكان امتناعا من وجبه استهلاكا كانت وجهه فيضمن احتياطا وان
كان قفيزا بسقط عنه الزكاة البتة فيه حتى لو وهب الكل بسقط زكاته ولو

وهب

وهب النصف بسقط زكاة نصفه لان ما بقي بعرصه ان يصدق فلو جاز
عن اكل كان هذا الناقص عن الكامل وكذا لا يجوز عن دين اخر لان الزم
متقانا وتزني الا ستيقا ولا الدين الاخر يتعين بالقبض والموهوب لا يتعين ولا
مبادلة الدين بالدين لا يجوز بين العباد وكذا في حقوق الله تعالى وكذا لا يجوز من
العين **ولو وهب** الخمسة من المائتين للذي عليه الدين بنوي به زكاة المائتين
ثم استخرج البقية لم يذكر في الكتاب وجوابه انه لا يجوز عن كل المائتين هكذا اروي
عنا الفقيه ابي القاسم البجلي بن الشيخ الامام ابي بكر الا عمش لان المودعي عنه
صار عينا فتبين انه ادي عن المدين العين لكن يجوز عن زكاة خمسة وهو من درهم
لان بهذا القدر ادي الدين عن الدين والحيلة فيه ان تصدق على المديون بقدر
الزكاة من العين ثم يتردد من يده بحسب دينه ولكن الافضل ان تحل له
يومه ويأخذ الباقي وان الواجب في الزكاة التملك والقبض ممن عليه ان كان غلبا
من وجه حتى يرتد بالرد لكنه استألف من وجه حتى يتم من غير قبول ولا يشرط القبض
وكانه ليس بما لم يملك ولا يملك التصرف فيه مع من يشا بخلاف العين بخلاف القدر
الذي في الموهوب لان الموهوب لا يبقى حلا للقبض فلا يكون الواجب فيه ما لا
مطلقا فقد ادي ما يملك بالنصاب **ولو وهب** الدين منه ولم يورثه او يورث
التطوع القياس ان لا يجز به لان العبارة لا تنادي الا بالبيينة وفي الاستحسان
يجوز لان الهبة من الفقير صدقة لانه يراد بها وجه الله تعالى ولهذا لا يملك الزكاة
فكانت والصدقة سوا وان قدر الزكاة ستعين فيه والنية انما يشترط
للتعيين وقد وصل الحق الي المستحق فيجوز ولهذا اودع كل النصاب الى الفقرا
وهو خمس وخمسة ولم يورثه او يورثه التطوع يخرج عنه العهدة **خلاف** ما اروي
خمس فان ثمة ايضا لا يحتاج الى النية لاستقاط ما فيها وانما يحتاج الى النية لانه
يدل عن الواجب في المائتين **وعن** ابي يوسف اذا وهب البعض او ادي البعض
وقد بقي في يده مقدار الزكاة لا يسقط الزكاة حتى اذا وهب مائة وخمسة هو
وتسعين او دفع اليه بنية التطوع لا يسقط بنية تقابل الزكاة لان الخمسة
عن النصاب واجب حفاظا له تعالى والباقي خالص ملكه وحقه فاذا وهب من
غير بنية الزكاة فقد وجد منه اصل بنية الصدقة **وكذا** لو نوي التطوع لانه
يجب تصحيح قصده ولا يمكن تصحيحه الا بالصرف الى ما هو خالص ملكه وحقه
فوجب الصرف اليه بخلاف ما لو وهب الكل او ادي الكل بنية التطوع لانه لا يمكن
تصحيح قصده في الكل والخمسة سقيمة للفقرا **الا ان** تقول الخمسة الواجبة
شائعة في المائتين الا ترى انه لو هلك نصف النصاب بسقط نصف الواجب
ولو هلك الربع بسقط ربعه فكان قد راق في الخمسة سخطا الزكاة فاذا
وصل الى الفقير باي جهة وصل بجزيته الزكاة بقدره **رجل** له نخلة
في ارض العشر فعجل العشر قبل خروج ثمره لا يجوز **وروي** عن ابي يوسف

به يجوز ان يخرج من سبب خروج الثمن عادة فاقترع سبب خروج الثمن
 عادة فاقترع سبب الخروج من سبب الخروج ولهذا العمل عند الطعام بعد ما ثبت
 قبل ان يتحقق الجب يجوز وهذا لانه لم يبق بينه وبين الوجوب الا معنى الزمان
 ضار كتحجيل الزكاة بعد كمال النصاب **وجه** ظاهر الرواية انه ادي قبل وجوبه
 وقبل سبب وجوبه فلا يجوز كما اذا لفظ كلف قبل الاضطرار او الخرج او عمل الزكاة
 قبل كمال النصاب او زكاة العلوفة قبل ان يجعلها سائبة وقولنا قبل وجوبه ظاهر
 وقولنا سبب وجوبه لان الوجود ملك رقاب الخيل والعشر ليس فيه ولا هو
 سبب حتى لو قطعها لم يلزمه شيء بخلاف تحجيل العشر بعد النبات فانه ادي
 بعد السبب فانه لو قطع النبات يجزئ العشر ولو باع بغيره البيع فوجد
 السبب وهو ملك المال **وهذا** الوادي بعد خروج الظلع يجوز لان الظلع
 سبب الوجوب فتد ادي وجود السبب ولهذا الوباعة يجوز بيعه وبذلكه المشتر
وهذا النص على جواز البيع في اول ما يطلع وهو قول اكثر المشايخ **وعند**
 البعض لا يجوز لانه لا يستغنى به في الحال وجه قوله انما انما يستغنى به في
 حال الحال فجاز اذا باع طفلا صغيرا او مهورا صغيرا **ولو عمل** عشر زرعه ان كان بعد
 النبات يجوز ما ذكرنا وان ادي قبل الزراعة لا يجوز لان الارض ليس بسبب وجوب
 العشر لانه لا يجب في الزمة بل في الخارج وقد يقي بينه وبين الوجوب عمل سوي
 معنى الزمان **وان ادي** بعد الزراعة قبل النبات يجوز عند ابي يوسف لانه
 لم يبق بينه وبين وجوب العشر الا معنى الزمان وعند ابي حنيفة ومحمد لا يجوز
 لان العشر انما يجب في الخارج ولهذا لا يعتبر اهلية من عينه عليه ويستوفي بعد
 مونة فلا يجب في الارض كانه في الجب بخلاف ما لو عمل الخراج لسته او سنتين
 فانه يجوز لان سببه ملك الارض المنفعة ولهذا يجب بالتكليف بدون الزراعة
 ويجب في الزمة لا في الخارج وانه موجود فيجوز كما لو عمل صدقة الفطر لسته او
 اكثر والعشر وان كان مونة الارض السائبة الا انه لا يجب الا بحصول الخارج
 حقيقة فلا يتم السبب قبل الزراعة بخلاف الزكاة لان حقيقة النماء ليس بشرط
 ولا يجب في الزمة بسبب العتيق ولهذا يبطل بالموت **وهذا** عندنا ان تحجيل
 الزكاة بعلقام النصاب يجوز لسته او سنتين او اكثر وعند مالك لا يجوز التحجيل
 لانها عبادة فلا يجوز تحجيلها قبل وجوبها كالصوم والصلاة **ولنا** ما روينا
 من حديث عباس رضي الله عنه ولان السبب هو العتيق وشكر النعمة وجولان
 الحول بشرط تيسير الاداء فيجوز التحجيل كما في حقوق العباد لان فانه اذا عمل
 الدين الموجب يجوز ويكون تفضلا وتكرما بخلاف الصوم والصلاة لانه لم
 يوجد سبب وجوبها وانما جاز التحجيل عندنا بشرط كمال النصاب وقت العمل
 وعند تمام الحول وعدم القطاعه فيما بين ذلك لانه انما جاز التحجيل لانه
 وجبت عند تمام الحول مستند الى اول الحول وانما يستند الى اول الحول اذا

بعد

كان السبب موجودا في اول الحول وانما يجب عند تمام الحول اذا كان النصاب
 كاملا في اخر الحول وانما يمكن القول بالاستناد اذا لم ينقطع الملك في اثنا الحول
ولو كان له ما يتا درهم فجعل خمسة وعشرين زكاة المائتين ولما استغنى في السنة
 فاستغنى الف درهم يجوز عن زكاة الالف عندنا **وعند** زفر لا يجوز الا عن المائتين
 لان المائتين ليس بسبب لوجوب زكاة الالف فكان اذا قبل السبب فلا يجوز ولانا
 نقول المائتين يضلح ان تكون سببا للزكاة في الالف فيجاز ان تكون سببا للتحجيل
 لوجود السبب في الجملة وهذا لان النصاب الاول اصل وما وراءه تبع ولهذا يكتفي
 بحول الاول ويجعل المستغنى كالموجود عند ابتداء الحول لوجوب الزكاة فيه وكذا
 في جواز التحجيل **والدليل** على ان النصاب سبب في نفسه وفيما يستغنى
 بعده انه لو كان له اربعون من الغنم فجعل ثلثة فهلك بعضها وولد البعض
 حتى كمل النصاب عند تمام الحول فانه يجزئ عن الزكاة فلو لا انه سبب فيما يستغنى
 والا لم يجز **وكذا** لو عمل خمسة عن مائتين ثم استغنى خمسة ونحو الحول فانه
 تقع الخمسة زكاة ولا يجب عليه زكاة المستغنى ولو لم يقع عنه لوجب عليه زكاة بها
ولو كان له مائة درهم فجعل زكاة الف خمسة وعشرين ثم هلك الكل الا
 درهما ثم استغنى فاما يتم به الالف في اخر الحول يقع المودي زكاة ولو هلك الكل
 ثم استغنى فالفا لا تقع زكاة **وهذا** اذا دفع الى الفقرا اما اذا دفع الى الساعي
 تقع زكاة لان يد الساعي في العمل قبل الحول يد المالك فكان نقصان النصاب
 حتى لو هلك في يد الساعي او دفعه الى الفقير لا يقع زكاة **وامر** ان كمال
 النصاب في طرفي الحول مع بقائه مما افتقد عليه الحول بشرط الوجوب عندنا
 ومال التجارة والسوا به فيه سواء **وقال** زفر لا يجب الا بشرط كمال النصاب
 من اول الحول الى اخره **وعند** الشافعي في السائبة كذلك وفي مال التجارة بعينه
 كماله في اخر الحول خاصة لا في اوله **زفر** ان حولات الحول على المال شرط وجوب الزكاة
 وكل جزء الحول بمعنى اوله واخره الا نرب انه لو هلك الكل في خلال الحول يجعل
 كل ذلك هلاكه في اوله واخره **وكذا** اذا جعل السائبة علوفة في خلال الحول ينقطع
 حكم الحول كما لو كانت في اوله واخره وهذا لان ما دون النصاب ليس يحل
 للوجوب فيها كالعلوفة **وقال** الشافعي في السائبة كذلك الا ان زكاة القناس
 في مال التجارة لان النصاب فيها يعتبر بالقيمة ويتيق على صاحب المال تقويمه في كل
 يوم والرفع المشقة اعتبرته كمال النصاب عند الوجوب لا غير ولنا ان
 اشتراط النصاب ليحصل به صفة العتيق والعتيق معتبر عند ابتداء الحول لينقطع
 الحول على المال المعين وعند كماله يجب الاداء على العتيق فاما فيما بين ذلك فهو
 حال بقا الحول المنقطع فلا بد من بقائه من المحل بقا الحول واذا هلك الكل
 لم يبق شيء من المحل صا الحول الحول وهذا لان الزكاة تجزئ عند تمام الحول
 مستند الى اوله وهلاك الكل يمنع الاستناد بخلاف هلاك البعض وكذا

اذا جعلها علوفة لم يبق شيء من المحل صالحا لمعا الكول فاما بعد هلاك
 البعض بقي المحل صالحا لمعا الكول وهو نظير المضاربة يبقى على الأقل بقا بعض
 حتى اذا ربح يحصل جميع راس المال بخلاف ما اذا هلك الكل وما اعتبره الشافعي
 من المشتقة صالح لا سقط اعتبار الكال في خلال الكول لاني اوله لا يفتق
 عليه نقوبه ماله في اول الكول ليعرف به انقضاء الكول كما لا يفتق في آخره
 لو خوب الاد او على هذا اذا حقه دين في خلال الكول قال ابو يوسف
 لا ينقطع حكم الكول حتى اذا سقط قبل تمام الكول تحت الزكاة اذا تم الكول عند
 زفر ينقطع لان الدين يعدم الغني فهو نظير التقصيص في العيون بقوله محمد مع
 زفر **رجل** له مائتا درهم وعشرة مثقال من الذهب فعول زكاة
 احدها يكون عنهما وفي رواية النوادر يكون عما نوي روي عن ابي يوسف
 وهو رواية عن ابي حنيفة **وذكر** ابو عبد الله البجلي هذه الرواية في المسالك
 وكتاب حلة الخلاف ان في رواية الجامع يكون درهما ونصف عن الدراهم
 ودرهما ونصف عن الدنانير وعليه ربع مثقال من ذهب ان كانت قيمة
 كل مثقال عشرة ودرهما ونصف **وفي رواية** النوادر ان كان ادي
 خمسة عن الدراهم يقع عن الدراهم وعليه نصف مثقال من ذهب
 وكذا لو حال الكول على المائتين ثم هلك الدراهم في هذه الرواية عليه ربع
 مثقال من ذهب وان هلك الدنانير فعليه درهمان ونصف **وفي رواية**
 النوادر يقع عما ادي فان هلك ذلك بودي زكاة الاخر وان هلك الاخر
 لا شيء عليه **وجه** رواية النوادر رايها ما لان مختلفان بدليل اختلاف
 قدر نصيبها وواجبها والتعيين في الجنس المختلف صحيح كما بعد الوجوب
وجه ظاهر الرواية ان التعيين لم يصادف محله لان محله التعيين
 شرع للتعيين والتعيين انما يتصور في الاجناس المختلفة وجواز التعيين
 يبنى على قيام السبب والذهب والفضة وان كانا مختلفين حقيقة لكنهما
 في حق نسبتهما الزكاة صار احسبا واحدا بدليل الضم في تحصيل النصاب
 ونية التعيين في الجنس الواحد لفوقه يعتبر ما ينفذ في هويته الزكاة كن
 عليه قضايا من رمضان فغلبته نية القضاء ولا يقتدر تعيين اليوم بخلاف
 ما اذا كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فعول زكاة احدها وضاع لا
 يقع عن الاخر لانها حيسان في حق الزكاة بدليل عدم الضم فيعتبر نية التميز
 واذا التحق بالجنس الواحد لا تعتبر نية التميز الا اذا كان فيه فائدة في التميز
 بضم وبني جنسين ولا فائدة هنا لانه لا يخلو اما ان يكون قيمتهما على التسوية
 او على التفاوت فان كانا سواء لا يفيد لانه في جميع الاحوال يلزمه اذا قل
 الخمسة وان كان على التفاوت لا يخلو اما ان يكون قيمة نصف مثقال اقل من خمسة
 اربعة او اكثر من خمسة سنة فان كان اقل لو جعلنا المودي منهما يلزمه ادا درهمين

ونصف

ونصف عن الذهب فيكون حملته اربعة ولو جعلنا المودي عن الدراهم
 يلزمه زكاة الذهب نصف مثقال وهو قدر اربعة دراهم فلا يفيد وان كان
 اكثر لو جعلنا المودي عنهما يلزمه ادا درهمين ونصف عن الدراهم وقدر ثلاثة
 دراهم ونصف عن الذهب فيكون الحملته ستة ولو جعلنا عن الدراهم يلزمه
 زكاة الذهب نصف مثقال وهو قدر ستة **فدل** انه لا يفيد التعيين وهما
 لم يعتبر احسب فلا يصح نية التعيين بخلاف التعيين بعد الوجوب لاقول
 الواجب مختلف **وهذه** المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان ضاع احد المالكين
 قبل تمام الكول او مستحق او نهر الكول عليها **ففي** الوجه الاول يقع المودي عن
 الباقي على الروايتين لانه انما يحل ما يجب عليه من الزكاة عند تمام الكول وانما وجب
 عليه من الزكاة عند تمام الكول وانما وجب عليه زكاة الباقي فصار كالمودي
 بعد الكول خمسة عن الدنانير لما ذكرنا انها جنس واحد **ولو استحق** احدهما
 قبل تمام الكول لم يجز عن الاخر لانه انما يحل عن مال الغير فلا يجوز عن ماله
 وبالله لك لم يتبين انه لم يكن ملكا له فيجوز عما يلزمه عند تمام الكول **وفي**
 الوجه الثالث يكون المعجل عنهما على رواية الجامع وعلى رواية النوادر وهو رواية
 ابي سليمان عما ادي لانه لما بقي المالكان كان التعجيل مخرجة الاد بعد الكول وهذا
 لان المعاوضة تحققت فيهما فاعتبر فيه التعيين في ترجيح احد عما لا يقول له
 عليه السلام ولكل امرء ما نوي وكان التعيين على اعتبار القاصح بخلاف
 ما اذا هلك احدهما لعدم تحقق المعاوضة **وجه** هذه الرواية وهو الاصح ما
 ذكرنا انها جنس واحد فلا يعتبر التعيين ويجوز كانه قصد عنه الاد بتعجيل الزكاة
 فقط فيجعل من المالكين ادا وجبت الزكاة فيهما بخلاف الاد بعد الكول فانه يفرع
 المال عن حق الفقرا لان المال صار مستغولا بغيره فكان التعيين مفيدا باعتبار
 تفرع المال عن حقهم حيث يجوز بيعه والتصرف بهما معا بخلاف التعجيل فانه لا فائدة
 في التعيين لعدم الوجوب وانما يصح الاد القيام السببية وفي السببية
 هما شيء واحد فلهي التعيين الا ترى انه لو نوي الاد عن القام ثم حدث الزيادة
 يقع المعجل عنه وغما حدث ولم يعتبر تعيينه لاتحاد السبب **وعلى** هذا الدراهم
 السود مع البيض والعبد مع الجارية والدراهم جميع انواع العروض
 لان الزكاة في الكل المالية بخلاف السوايم وعلى هذا اذا كان له الف درهم
 عين والف درهم دين على اسنان فعول زكاة العين ثم ضاعت قبل تمام
 الكول يقع المعجل عن الدين ولو ادي زكاة العين بعد الكول ثم ضاعت لم
 يجز عن زكاة الدين لان بالاد بعد الكول قصد بظهور المال العين وقد حصل
 هذا المقصود فصارت بقاؤه وهلاكه سواء في التعجيل قصد اسقاطا يلزمه
 عند كمال الكول وانما يلزمه الزكاة في الدين واد الدين عن الدين جازي وعلى
 هذا لو كان له عبد وجارية للتجارة قيمة كل واحد منهما الف فعول زكاة احدهما

باعتبار

ثم مات الذي ادي عنه وتم الحول على الاخرى بحري المعجل عنه بخلاف
 ما لو ادي بعد الحول ولو عجل زكاة احد ما قبل الحول ثم مات الذي ادي عنه بعد
 الحول فعليه نصف زكاة الباقي على هذه الرواية لان المعجل بحري عنهما اذا
 وجبت الزكاة فيهما وعلى رواية النواذر يجب عليه زكاة الاخر ولا نه لو وقع
 الزكاة عن المالكين كان فيه الغنا وصف القيين ولو وقع عن المالك كان
 فيه الغنا الاصل فكان هذا اولى ولو كانت له ما يتا درهم فعجل زكاة خمسة ولم
 يستفد شيئا حتى تم الحول ثم استفاد ما يتا به النصاب وتم الحول لا يحريه عن
 زكاة السنة الاولى ولا عن السنة الثانية اما الاولى لا تنقضي النصاب في اخر
 الحول واما الثانية لا تنقضي النصاب في اول الحول ولا في السنة الاولى او اخرها بل
 نقضه فاحرر بذلك الاحرار في السنة الثانية فانه لا يجوز كذلك وهذا اذا
 وقع الى الفقير او الى الساعي وهو موصوفه الى الفقير قبل الحول اما اذا كان باقيا
 في يد الساعي عند تمام الحول بغير زكاة **ثم اذا دفعه** الى الفقير ولم يقع زكاة
 زكاة كان مطوعا ولا يملك الاسترداد لانه وصل الى كف الفقير ولم يقع زكاة
 بطريق القرينة فلا يملك الرجوع فيه وهذا لانه نوي اصل الصدقة والجهة
 فليست باعتبار رتبة الجهة حتي لا يجب معنى بنية الصدقة بخلاف ما لو كان
 له الف فعجل زكاة القيين وقال ان اصبحت الف اخرى قبل الحول فهي عنهما والا
 فهي عن هذه الالف في السنة الثانية فانه يجوز لانه يجوز التججيل عن ايهما
شأن في المنتهي لو ادي خمسة الى الفقير فوجد درهما سبوقا فجاء به ففقد
 المالك رد على الباقي فانه لا زكاة على ليس له ذلك لانه وقع قرينة **ولو حال الحول**
 على الماتين فادى زكاتها وعجل خمسة للسنة القابلة ثم استفاد في اخر الحول
 عشرة يجوز التججيل وعند زوال يجوز **وهو طعن عيسى** لانه انفق الحول
 الثاني على النصاب الناقص بقدر زكاة السنة الماضية وهو خمسة **الا ان**
 نقول الوجوب بعد تمام الحول فيكون مقارنا لدخول الحول الثاني والانتقاص
 حكم الوجوب فيناخر عنه فكان الانتقاص بعد دخول الحول الثاني فلا يمنع
 انقضاء الحول كرجل له ما يتا درهم في اول الحول ثم انتقص منها خمسة ثم
 عجل الزكاة خمسة ثم حال الحول وعنده ما يتا درهم كذلك **وان كان**
 الدين المطالب وذلك ساعة لطيفة لا يتصور فيها المطالبة فلا يمنع هو
 الانقضاء **وكذا** هذا الخلاف فيما اذا ادي عشرة خمسة عن السنة
 الاولى وخمسة عن السنة الثانية **وكذا** لو كان له اربعون من العثم فقال الحول
 فادى تساتين احداهما للسنة الماضية والاخرى على سبيل التججيل فقال الحول
 وعنده اربعون من العثم **في النواذر** لو كان له مائة وخمسة وتسعون درهما
 وثوب قيمته خمسة للتجارة فادى الثوب الى المصدق بنية الزكاة قبل الحول فانه
 باخذ نصف الثوب لان يده بيد صاحب المال **بخلاف** ما اذا ادي بهلك من الدرهم

سني لانه اذا هلك شيء يصير زكاة مقتضرا لنفسه لا لسناد اما اذا لم
 يهلك امكن جعله زكاة مستندة لخرج عن ملكه من وقت الاداء ولهذا لا يجب عليه
 زكاة الزيادة **قال** محمد لو كان له اربعون شاة فعجل منها شاة فولدت في يد
 الساعي ان حال الحول ولو لم ينتقص من النصاب شيء فيها صدقة وان نقص اخذ
 الولد والشاة صدقة لما قلنا من الاسناد وعدمه **هذا** كالوعمل خمسة عن
 ماتين ثم استفاد خمسة وتم الحول تقع الخمسة زكاة بطريق الاسناد حتى لا يجب
 عليه زكاة الخمسة المستفادة ولو لم يستفد نصير زكاة مقتضرا والله اعلم

باب زكاة الرقيق والحيوان وغير ذلك من الذهب والفضة وما يجعل له تعالى على نفسه اصل الباب ان الاعتبار في المنصوص عن النسي في
 غير المنصوص معناه التنصيص بشعركونه مقدرا وتقدر المقدر باطل **وهو**
اخر ان مال الزكاة ان كان مما يحري فيه الربا كالمكبلات والموزونات ان ادي من جنسه
 لا تعتبر القيمة بل يعتبر القدر عند ابي حنيفة وابي يوسف احراز اعيان الربا وعند
 زفر يعتبر القيمة لان الوجوب باعتبار المالية ولا بالما ذكرنا **وعند** محمد يعتبر ما هو
 الا نفع للفقران **حيثما طار وان** ادي من خلاف جنسه يعتبر القيمة لان الجودة معتبرة
 لان الجيد يشتري باكثر مما يشتري الردي الا ان الشرع اسقط اعتبارها عند
 المقابلة بحسنها ولا ربا عند اختلاف الجنس **وان كان** مما لا يحري فيه الربا
 يعتبر القيمة بالاجماع وما يحري فيه الربا بين العباد يحري بين الله تعالى والعباد
 لما ذكرنا **وهو** احزان هلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة عند
 خلاف الشافعي فانه يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وله قبل التمكن قولان هذا
 في اموال التجارة **اما** في السائمة اذا هلك وله قبل التمكن قبل طلب الساعي يسقط
 بالاجماع **قال** هذا حق ما لي وجب بايجاب الله تعالى فلا يسقط بهلاك المال
 بعد التمكن من الاداء صدقة الفطر ولا لو كان موسرا وجب خروج العاقل من
 بلده ثم هلك ماله انه لا يسقط عنه الحج ولان الخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير والكف
 له فاذا انتع بعد وجود الطلب عن له الكف يضمن كالا مافات ولان المطالبة ثابتة
 من الشرع فاذا منع بعد الطلب يضمن كما لو منع الوديعة بعد الطلب او ولد العفت
 لما ان محل الزكاة المال والحق لا يبري بعد فوات محله كالعبد الحاني او المديون
 اذا مات والشفص الذي فيه الشفعة اذا صار حرا ولا يجوز ان يضر صا مالا
 وجوبه بنقوبت ملك او يد كسائر الصمات وهو ما فوت على الفقرا ملكا ولا يدا
 بخلاف صدقة الفطر والحج لان محل الوجوب نفسه لا ماله وذمته باقية ولان
 وجوب الزكاة لمواساة الفقير وبعد الهلاك يستحق المواساة معه فلا يلزمه
 ان يواسي غيره والواجب قليل من كثير على وجه لا يكون الاداء خلفا الضرر به
 ولهذا اختص بالمال النامي حيي يجبر الخسائر بالنما وهذا لا يتحقق بعد الهلاك
 ولو استوفاه كان المستوفى غير ما وجب بخلاف صدقة الفطر والحج فان المال

شرط الوجوب لا شرط الاداء اذا تقرر الوجوب لم ينفط ولهذا لا يجب اذا
هلك قبل التمكن من الاداء اما اذا طالبه الفقير فهو ما تعين مصرفا وله رأي الشرابي
من شأ من الفقرا فانما تمنع ليصرفه الي ما هو احوح منه **اما اذا** طالبه الساعي
فالعراقبون من اصحابنا ومشايخ سمرقند يقولون بضمن لاداء الساعي بتعين الفقير
ومشايخنا والفقهاء ابو جعفر يقولون لا يضمن وهو الاصح فانه قال في الكتاب اذا
حبسها بعد ما وجبت الزكاة حتى ماتت لم يضمنها وليس مراده من هذا الحبس ان
يمنعها العلف والمافانه استهلكه وبصيرته ضامنا بل مراده الحبس بعد طلب الساعي
والوجه فيما ذكرنا انه ما فوت بهد الحبس على احد ملكا ولا بد اولا اختيار
في تعيين محل الاداء ان يشاء من السامية وان شئنا من غيرها فانما حبس السامية
ليؤدي من محل اخر فلا يصير ضامنا **بخلاف** منع الودعة الا انه يجب عليه
الثوبة والا يستغفار ومنه الثوبة اذا الزكاة كالسارق اذا قطعت يده وقد
هلك المسروق يجب ان يرد القيمة على المسروق منه بطريق الثوبة وهذا
لانها يثم يترك الاداء لان الزكاة وان وجدت موسعا لكن انما يباح التاجير
بشرط الاداء **ولهذا** وجبت الوصية اذا مات والمال قائم وان لم يقدر بعد
الموت على الاداء كما بعد الهلاك الا اذا فات الى خلف فحينئذ لا يسقط لقيا
الحلف مقام الاصل **ونقصان** الولادة ينجر بالولد اذا كان بالولد وفاعدا
خلافا لفراد اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله **اذا كان له** جارية للتجارة فحال
الحول ثم ازدادت قيمتها او انتقصت عند اي حنيئة يجزئ يوم الوجوب وعند
يوم الاداء ولو استهلكها ثم تغير السعر يجزئ يوم الوجوب بالاجماع وقد ذكرنا
في الباب الاول **ولو كان له** عشرة من الابل السامية فحال عليها الحول فادى
ثلاث نسياءه سمات تساوي اربعين الوسط يجوز لان المقصود سد الخلة
وقد وجد المنصوص عليه نسياءة وسط لهن النبي صلى الله عليه وسلم عن اخذ
كرايم اموال الناس فصارت الثلاثة باصلها واقعة عن نفسها وبوصف
الجودة عن الاربعة فانها متقومة في غير الاموال الربوية ولهذا اجاز هذا فيما
بين العباد **بخلاف** ما اذا ادى خمسة ائوب تساوي عشرة ائوب الى عشرة
ساكنين في كفارة اليمين حيث لا يجوز عن العشرة لان الله تعالى قال او كسوهم ذكر
في التفسير لكل مسكين ثوب ولم يبين مقدار ثوبه فادى ثوب ادى وان كان مرعفا
كان هو المنصوص عليه فام بود الى كل مسكين ثوبا كاملا لا يجوز وهذا ورد النص
بالوسط على ما ذكرنا **ولو وجب** في ابله بنت مخاض فادى مكانها بنتي لبوب
او نصف حقة فتساوي بنت مخاض جاز لا يودي الي الربا ثم ذكر في بعض
السمع ان المصدق بالخيار ان يشاء اخذ وان شاء باخذ لا الا شقيا من في الامانة
عيب فله ان لا يرضى به **وذكر** في بعضها انه لا خيار له لان المظن ان المالك
وليس فيها تشقيص كيف وقد جاز الاثر فان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب على

من وجب

من وجب في ابله سن ولم يوجد ذلك ووجد افضل منه ان ياخذ ذلك
ويرد الفضل على صاحب المال وان كان ودعيته دونه اخذ ذلك ورد فضل القيمة
دراهما او دنانير ومن فعل هكذا صار لما حوذ قايما مقام الواجب وهذا لان الحق
عليه فيكون الخيار له **رجل** له مائتا درهم جياذ نقد بيت المال فادى خمسة عشر
بمهرجة او مكرسة يجوز ولا يثنى عليه غيرها ويكره عند اي حنيئة واي يوسف
وعند محمد وزفر يودي الفضل لكن عند زفر لا اجل اعتبار الجودة لانه لا ربا بين الرب
والعبد بخلاف مالوا دي سه درهم مكان الحنسة فانه يجوز لان الزكاة تنفع بقدر
الحنسة والدرهم السادس يقع تقوفا كانه يودي الزكاة في الحنسة والتلوغ في
الاخر فلا يودي الي الربا **وعند** محمد لا اعتبار بالانفع لان الزكاة وجبت لضعفهم
ودفع حاجتهم ولهذا ابقوا النصاب بما هو ائتم لهم **ولو ادى** مكان خمسة ردية اربعة
جيدة قيمتها خمسة ردية لم يجز الا عن اربعة عند علمائنا الثلاثة **وعند** زفر يجوز
عن الكل فهو اعتبار القيمة وهما اعتبار القدر وهو ناقص ومحمد لا اعتبار بالانفع والافق
هنا اعتبار القدر **لمحمد** ان الجودة معتبرة باعتبار العرف والعادة والحكم ولهذا يعتبر
بمزية العين في بيع المريض والقاضي والاب والوصي والغصب فيعتبر هنا بنظر الفقهاء
واختلاف في العباد **لهما** ما ذكرنا ان الجودة في الاموال الربوية لا قيمة لها عند مقابلتها
بجنتها بالنص الا ترى انه لو باعه متفاضلا لا يجوز والربا يجري في حقوق الله
تعالى لقوله عليه السلام ان الله تعالى ينهاكم عن الربا فعمله منكم **وكذا** لو كان
له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمة ثمانية لصدفته اذ ادى من العين ادى
ربع عشرة وهو خمسة قيمتها تسعة ونصف احترازا عن ابطال حق الفقرا وعن الربا
كما في الغصب وان ادى خمسة جاز عند محمد وعنده محمد وزفر يودي الفضل والحجة
ما ذكرنا **وهذا** بخلاف المريض والاب والوصي لا لان ادعى ان الجودة غير معتبرة
على الاطلاق وانما يدعي انها غير متقومة عند مقابلتها بجنتها او ثمة لم يوجد المقابلة
بجنتها وقد نقلت بما يحصل به قضا الدين وحق الورثة في الاستغناء بماله وذلك
انما يحصل بالقيمة فكان يقربه مبطلا لحقهم ونصرت الاب والوصي القاضي فيعبد بشرط
الاحسن والمساواة للجودة ليس من الاحسن وفي الغصب القاضي ما موريات قصا لكان
الي المستحق ودفع الضرر فيقضي بالقيمة بخلاف جنسه هيمنة كحق المالك عن الفوات
وتجزا عن الربا فلا يتحقق الربا وفي الزكاة ايضا لو ادى من خلاف جنسه يعتبر للجودة
لان عند اختلاف الجنس انما يودي باعتبار القيمة والجودة يدخل في النقوم فانخذت
الصور ولا في البيع لا يسلو المبيع للمشتري فلا يتحقق الربا وهذا يسلو المبيع
للفقر عوضا عما عليه فلورج بالزيادة يودي الي الربا ولو كان وزنه ابريق مائة
وخمسين وقيمتها مائتان لا يجب شي لان القيمة تبع الوزن والوزن ناقص وانه
شرط لانفاذه نصا بالحديث وبه تبين انه لا عبرة للجودة فيه فيمكن
له اعتبار في النصاب لم يكن له اعتبار في الواجب فيه **رجل** قال الله علي ان

أهدي شاتين وسطين فاهدي شاة سمينة وشاوي شاتين لا يجوز
 إلا عن واحدة لأن المقصود إراقة الدم ولا قيمة لها إلا نزي أنه لو وجب على
 رجل إراقة دمين بأن كان موسرا وله ابن صغير فضحي بشاة شاتين
 لا يجوز **وكذا** لو قال لله علي أن اعتق رقبتين وسطين واعتق عبد أكثر القيمة
 بساوي عبدين لا يجوز إلا عن عبده واحد لأن المقصود إزالة الرق ولا
 قيمة لها إلا نزي أنه لو اعتق أكثر القيمة عن كفارتين لا يجوز فإذا لم يعتق
 القيمة في إيجاب الله تعالى فكله فيها أوجبه على نفسه **وقال** أبو يوسف في
 الأمان إذا قال لله علي أن اعتق هذين العبدين أو أهدي هاتين الشاتين
 فاعتق أو أهدي غيرهما يجوز لأن القرينة فيما بينهما واحدة فإب أحدهما عن
 الآخر **ولو** قال لله علي أن تصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة سمينة
 شياوي شاتين يجوز لأن المقصود سد الحاجة وذلك بقوم بالمالية ولهذا
 يقوم الواحد مقام الشاتين في إيجاب الله تعالى **وكذا** لو ذكر أن يصدق
 بعبد بن وسطين فتصدق بعبد فتمت قيمته وسطين **الأنبي** أنه لو قال
 لله علي أن تصدق بهذا العبد فقتل خطأ واحدة فتمت قيمته بتصدق بقيمة لأنه
 خلف عنه **ولو قال** لله علي أن اعتق هذا العبد لا يتصدق بقيمة لأن
 القيمة ليست خلف للعتق **ولو نذر** أن يصدق بغير ثمن فتمت قيمته بتصدق
 بنصف فقير فإربي قيمته مثل قيمة فقير دقل لا يجوز إلا عن نصف فقير عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف لما ذكرنا في الزكاة **وعند** محمد وزفر يجوز ولو أدى
 مثلهما أحز من الحنطة أو الشعير ما يساوي قيمته قيمة فقير عن دقل يجوز **بخلاف**
 صدقة الفطر إذا أدى مكان الحنطة أو الشعير نصف صاع من تمر يساوي
 عما من شعير أو نصف صاع من حنطة فإنه لا يجوز لأن كل واحد منهما
 منصوص عليه وإذا المنصوص عن المنصوص لا يجوز بالقيمة لأنه متعين
 بتعيين الله تعالى بخلاف إذا عجز المنصوص إلا نزي أنه في كفارة الخلق
 عن الأدي لم يتصدق بصرع ونصف مكان صوم ثلاثة أيام لا يجوز
 وكذا في كفارة البين عشق مسكين لأنه منصوص عليه فيقع عن نفسه
 ما عجز التمر غير منصوص عليه فينادي بالقيمة بخلاف ما إذا أدى في كفارة البين
 عشق مسكين ثوبا بعدل قيمته طعام عشرة مساكين عن الطعام أنه يجوز
 والمنصوص عليه لأنه إنما يجوز إذا قصد به الطعام أما إذا قصد به الأكس
 لا يجوز لأن فعله يصلح الطعام والأكس فيتعين بالقصد والمنصوص عليه
 الطعام والأكس دون الطعام والكسوة فلا يكون بادا المالية الطعام مقيما
 المنصوص عليه مقام المنصوص عليه ولأن المنصوص عليه ما يقوم به
 وعسر الثوب لا يصلح به الأكس فلم يكن يودي منصوصا عليه فتعتبر
 المعنى وهذا لأن في إقامة صف مقام صف آخر إبطال التقدير الشرعي

في كل صف وكل تغليل يتضمن إبطال النص فهو باطل وليس في الكسوة
 تغذير منصوص فإقامته مقام الطعام لا يودي إلى إبطال التقدير ولأن المقصود
 من الكسوة غير المقصود من الطعام فإقامة جواز إقامة أحدهما مقام الآخر
 والمقصود من أصناف الطعام واحد فيعتبر فيه غير المودي **فالحاصل** أنا لا نحمل
 الكسوة بدلا عما هو أصل فيه فيجوز أما التمر بدل عما هو أصل فيه فلا يجوز
 ولو قال لله علي أن تصدق بنصف فقير ثم جرد أو حنطة جيدة فتصدق
 بغير ردي قيمته مثل قيمة نصف فقير جرد لا يجوز إلا بتفاق **رجل** له مائتا
 درهم فلما كان قبل الحول يوم استقرض من رجل خمسة أفرجة حنطة
 لغير التجارة فتم الحول والحنطة عنده فلا زكاة عليه في المائتين ولا في الحنطة وقال
 زفر يجب زكاة المائتين وكذا لو كان له درهم ووصف لغير التجارة فترجح هو
 امرأة على وصيف وتم الحول لا يجب الزكاة في الدرهم عنده **عند** محمد بن
 علي أن الذين عنده يصرف إلى جنسه لأنه ليس بقضا والدين يقتضي بأنما لها
 فحلى النصاب عن الدين وعندنا يصرف إلى المال الفاضل عن حاجته لا إلى المشغول
 بحاجته الأصلية وهو محتاج إلى الحنطة للأكل وإلى التجارية للخدمة والمال
 الواحد لا يقبل قضا حاجتين فلو صرفنا الدين إليه لزمته أحدي الحاجتين
 على وجه لا يحجب عنه فينصرف إلى المال الفاضل أذنع حاجته بماله
 أو في من دفع حاجة غيره بماله وإذا صرف إليه انتقص النصاب فصارت كالحا
وكذا لو كان له أربعون من الغنم السائمة وعليه دين الحنطة وعنده حنطة
 لغير التجارة أو عليه وصيف دين وعنده وصايف لا يجب الزكاة في الغنم لأنه
 مشغول بالدين لأنه هو الفاضل عن حاجته فيصرف الدين إليه بخلاف
 ما إذا كان له مائتا درهم وعليه مثلها دين وله أربعون من الغنم السائمة
 فإن عليه زكاة الغنم لأن كل واحد من المائتين غير مشغول بحاجته الأصلية
 بدليل وجوب الزكاة فيما كان مصرف إلى الدرهم أو في مثل الدين وأيسر
 نضاضا وأنه مخلوق للتقلب والتصرف والسائمة معدة للاستيقا الملك فيها
 وقوله عليه زكاة الغنم قالوا يحمل على ما إذا حضر المصدق لأن له ولاية الأخذ
 من السائمة دون الدرهم فلهذا صرف الدين إلى الدرهم وأخذ زكاة
 السائمة أما إذا لم يحضر فالحيار لرب المال أن يشأ صرف إلى الدرهم أو ي
 زكاة السائمة وإن شأ صرف إلى السائمة وأدى زكاة الدرهم لا يفي حقه عما
سواء **وقول** محمد استقرض حنطة لغير التجارة بوجه من ثمة التجارة في الرض
 بجمع والأصح أنه لا يصح لأنه ليس بمبادلة والتجارة مبادلة فيكون معنى قوله
 استقرض حنطة لغير التجارة أنها كانت عند المقرض لغير التجارة فلاها أن
 كانت للتجارة فإذا ردت إليه عادت للتجارة وإن لم تكن للتجارة فإذا ردت
 إليه تعود لغير التجارة لأنه أعارة فيكون رد مثله في معنى رد عينه ذكره

الصدقة الشهيد **رجل** له جارية للتجارة تساوي الف درهم فحال الحول ثم
ولدت ولد ابساوي مايتي درهم وانتقصت بالولادة مايتي درهم بركي الالف كله
لانه نقصان الولادة انجبر بالولد نقصا كان له يكن ولو انتقصت بالولادة مائة وقيمة
الولد مايتان بركي الالف ايضا ولا يركي المائة الزائدة لانه استفادها بعد الحول
حيث لو ولد قبل الحول تجب ولو كان النقصان مايتين وقيمة الولد مائة بركي تسع مائة
لانه انما انجبر النقصان بقدر المائة وظهر بقدر المائة لعدم الجائز وكذا لو كان هو
النقصان ثلث مائة وقيمة الولد مايتان ولو مات قبل ان يركي يجب عليه زكاة الام لان
المانع من ظهور النقصان قيام الولد وقد ارتفع فظهر النقصان المتغير ولو ماتت
الام بالولادة وفي الولد وفا بغيرتها لا يسقط ثلثي من الزكاة للاجبار وبالولد قال
شيخ الاسلام ومن اراد ان لا يتوجه عليه فضل هلاك الام في مسيلة نقصان الولادة
ينبغي ان يرضى الكلام في الزكاة ولا حاجة الى هذا ان عن ابي حنيفة في الغصب ثلاث
روايات في رواية يبرأ الولد اذا كان فيه ونا بغيره الام كما في الزكاة وفي رواية
ينجبر من النقصان بقدر قيمة الولد ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام لان الولادة
لا توجب الموت فالنقصان يكون بسبب الولادة فيجبر به اما الموت فلا وورد القيمة
كرد العين ولو رد العين كان النقصان منجبرا بالولد فكذا اذا ارد القيمة وفي ظاهر
الرواية عليه فيمتتها يوم الغصب كاملة **واذا ضمن** فتمتتها يوم الغصب ملكها
بالضمان من ذلك الوقت وتبين ان النقصان حادث على ملكه فلا حاجة الى ما يجبره
بخلاف ما اذا رد الاصل فالخارج الى رد جابر النقصان فيجعل الولد خلفا في حكم الاجار
به **وهذه** السيلة ليست من جنس مسايل الباب وانما ذكرها محمد ليعين ان
العرف للمعنى لا للصورة فانه اذا كان علي رب المال دين كان ماله قابلا بصورة لكنه
هاك معني لكونه مستحقا حاجته فلم يعتبر نصا با وفي نقصان الولادة بعض النصاب
هاك صورة لكنه لما كان قابلا باعتبار خلفه اعتبر نصا با وقابلا حتى لا يسقط ثلثي
من الزكاة والله اعلم **باب من الزكاة فيما يوجب الرجل على نفسه فيبطلها**
اولا يبطلها اصل الباب ان الدين المطالب من جهة العبادات مع وجوب الزكاة وغيره
الطالب لا يمنع **وعند** الشافعي الذين لا يمنع وجوب الزكاة للعمومات القسضية
لوجوب الزكاة والمعنى فيه ان ملك المدين في المال تام يلد ليل نقاذ تصرفات
مع من ساء وكيف ساء ببدل وغير بدل وانه علامة تمام الملك ولا انها حقان مختلفان
وجبا لمستحقين في محلين فوجوب احدهما لا يمنع وجوب الاخر كالدين لا يمنع
العشر **وبيان** الوصف ان احدهما وجب له تعالى والاخر للعباد واحدهما
وجب في الزمة والاخر في المال **ولما** ما روينا من حديث عثمان رضي الله عنه
واما قال ذلك بين المهاجرين والانصار رضي الله عنهم ولم يترك عليه احد
والمعنى فيه ان ملك المدين ناقض فيمنع الزكاة كملك المكاتب ولهذا لو مات
لا يورث عنه ولا شفع وصباؤه وان صاحب المال باخذ منه جيرا وانه

لا يورث بنفقة الموردين على زوجته والعمومات مخصوصة فخص المتنازع
فيه بالمعنى **وما قال** بان ملكه تام **قلنا** ما ذكرنا دليل نقصان الملك والنقصان
يرد على التام بخلاف العشر لانه يعتبر فيه الملك والمالك بل كما يد ملك مشترك
والزكاة تعتبر فيها الملك والمالك وملكه ناقص والفرق بين المطالب وغير المطالب
انه اذا كان مطالبا كان محتجا جالبا له لدفع المطالبة والمجس في الدنيا والام في الآخرة
فلو امر بصرف بعضه الى الفقير يبقى في ورطة الحاجة وفيه عز وجلان الدين يصرف
الى المال الفاضل على ما ذكرنا والمالك الفاضل عن الحاجة الاصلية مال الزكاة ومضى
صرف حاجة قصا الدين اليه لم يبق غنيا بذلك المال والغني بشرط وجوب الزكاة
بالنص اما اذا لم يكن مطالبا لم يكن محتجا اياه عن مالبة الزكاة فيبقى غنيا باعتبار
فوجب الزكاة ودين الزكاة يمنع الوجوب عندنا وعند من لا يمنع كما ذكر **وهرف**
اخر ان المحتق متى نزل في عين واحد فاستوفى منها يكون عنهما وادار
احدهما في العين يكون عما فيه خاصة وكل حق تعلق بالماله يسقط بهلاك المال
وكل حق تعلق بالذمة فحسب لا يسقط بهلاك المال والنصاب متعين لاد الزكاة
منه فيسقط بهلاكه والفقير متعين لوجوب الصرف اليه حتى لو ادب النصاب اليه
يسقط عنه الزكاة نوي او لم ينفذ او نوي التطوع ولو ادب البعض يسقط زكاة
ما فيه على ما ذكرنا اعرافا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** له مايتان درهم فقال
له علي ان اتصدق بمائة منها ففعل بالمولد يجب عليه الزكاة خمسة درهم لان
بالنذر لا يورث عن ملكه لانه انما يملكه وايجاب التملك على نفسه يقتضي اقتصر
ما يكتبه لا اعداه وحاجته الى تملك هذا المال لا يعتبر في حق هذا المال لانه لا
مطالب له فلا يمنع وجوب الزكاة الا ترى ان لو كان له جارية فقال له علي ان انطق
بهذه الجارية لا يجعل ملكه فيها حتى يلد وطبها **ولانه** وجب بايجابه فكان نصف
بما اوجبه الله تعالى **فلو ادب** خمسة منها عن الزكاة فان درهمين ونصفا يكون
عن الزكاة ودرهمين ونصفا يكون عنها لان الزكاة سابعة في الكل ويتصدق
بثمنه وشعيرتين ونصف عنهما لانه استحق من المال المندور درهمان
ونصف ولانه ظهر انه في هذا المقدار اوجب على نفسه ما هو واجب بايجاب
الله تعالى لان وجوب الخمسة يستند الى اول الحول وايجاب الواجب محتق واختلف
المشايخ اذ درهمين ونصفا من المائة المشغولة بالنذر قد ادى به الزكاة والنذر
جميعا او الزكاة دون النذر **بعضهم** قالوا تادى الزكاة والنذر لا نهرا
حقا ن شفقان وجبا الواحد ومصر فاما واحد فجازنا ديها بمال واحد والاصح
انه تادى به الزكاة فقط لان السبب مختلف فلا يتأديان بمال واحد لكن
بوجوب الزكاة صار كالهالك فيسقط النذر كالهالك **ولو تصدق** بمائة عن
النذر هل يسقط عنه زكاة المائة ذكرها انه يسقط لانه تعلق حق الفقير بها
فعل اي وجه وصل اليه وقع عن المستحق كالمال لو وجب النصاب منه لا بنية الزكاة

او بنية التطوع **وذكر** في النواذر انه لا يسقط لانه بالتصدق عنه النذر
 نقل حق الفقرا منها الى مال اخر وله ولاية النقل فان نقل **ولو لم** نقل منها
 والمسيلة جالها وادي خمسة فعليه ان يتصدق عن النذر بما به لان النذر هنا
 في الزمة لا في العين فلا يسقط باءا الزكاة شي وفي المسيلة الاولى كان الكمان
 في محل واحد فيكون عنهما ولهذا الوهك المال ثمة يسقط النذر وره وهذا لا
 يسقط **واذا تصدق** بما به كره يودي للزكاة لم يذكر محمد **والاصح** انه يودي
 درهمين ونصفا حتى يتم خمسة ويتصدق للنذر بدرهمين ونصف قدر
 ما وقع حجة الزكاة عن المائة التي تصدق بها **في المنتقى** لو قال له علي
 ان تصدق بها ثمن المائتين بعد الحول ثم تصدق بخمسة عن نذره لم يكن
 شي منها من الزكاة ولو تصدق بالبقية عن نذره جاز عنه وعن زكاة ما فيها
 وعليه ثمن درهم زكاة الخمسة الموداة او لا قال الا ترى ان لا تصدق بالبقية
 كله تطوعا اجزائه عن الزكاة ولو تصدق ببعضه لا يجزئه وهذا يوافق
 قول ابي يوسف لو نذر ان يتصدق بعشرة من هذه العشرين في تصدق
 منها بعشرة ولا بنية له لم يجزه عن النذر ولو تصدق بعشرين ولم ينو
 اجزائه عن النذر لا نه توفى بمحل النذر ولو حال الحول على النصاب فتصدق
 بكلها ونوي التطوع جاز قد رخصت عن الزكاة والباقي يكون تطوعا لانه
 وحدر كن الزكاة وهو التليك على سبيل المنة ولان قدر الخمسة في المائتين كان
 مستحقا عليه للفقير فعلى اي وجه او صله اليه يقع بحجة المستحق كرد الوديع
 والفصوب **ثم اعلم** بان اصول الفرائض اربعة الصور والصلاة والزكاة
 والحج وكل واحد على ثلاثة اوجه اما ان ينوي الفرض او التطوع او لم
 ينو شي **الصحيح** المقيم اذا صار رمضان بنية الفرض او التطوع او واجب
 اخر او بنية الصوم مطلقا يكون عن رمضان لانه مستحق عليه بدليل انه لا يسع
 فيه غيره فعلى اي وجه صام يكون عن الفرض **والمسافر** لو نوي عن واجب
 اخر او تطوع فعلى قولها يقع عن فرض الوقت وعند ابي حنيفة يقع عن الواجب
 لانه الا هم عنده **واما** التطوع فقيه روايتان روي ابن سماعة عنه انه
 يقع عن الفرض لانه ترك المرحض وروي الحسن عنه انه يقع عن التمل
 لان رمضان في حقه كمشيئة في حق غيره **اما المريض** اذا نوي واجبا اخر
 فالصحيح ان صومه عن رمضان لانا ابا حه الفطر له عند التعز عن الادا
 فاما عند الفدية فهو الصحيح سوا خلاف المسافر **وذكر** الكرخي ان المريض
 كالمسافر عند ابي حنيفة وهو سهو او احوال ومراده من يصح تطبيق الصوم
 ويخاف منه زيادة المرض وفي التطوع يحتاج الى اصل النية لان الامساك
 مسوغ **واما الصلاة** اذا دخل وقتها لا يكون المودي عن الفرض الا
 بنية الفرض لان الوقتية غير مستحقة عليه بدليل انه تسع فيه غيره

واما

واما الزكاة اذا ادي المائتين كلها ونوي الفرض او التطوع او الصدقة
 او لم ينو يكون عن الفرض لانه ايصاله الى كف الفقر واختياره الاداء به بنية منه
ولو نوي واجبا اخر يكون بما نوي بخلاف الصوم لانه عليك صرف الزكاة الى مال اخر
 والذي نوي عنه لا يستغنى عن النية فجاز بما نوي ويصن الزكاة **وفي الصوم**
 عليك صرفه الى غيره فصار معصا من كل وجه بخلاف التطوع فانه يستغنى عن النية
 فبطلت بنية التطوع وبقي اصل النية والواجب لا يستغنى عن النية **واما الحج**
 ان نوي مطلقا يكون عن حجة الاسلام وان كان الوقت غير مستحق عليه
 لان العادة ما جرت بين الناس انهم يتحملون النفقة العظيمة والمشتقة الشديدة
 للمنفقة وعليهم الفريضة فصار كالمضي دلاله **وان نوي** التطوع يكون عن التطوع
 في ظاهر الرواية وروي الحسن عنه ابي حنيفة انه عن حجة الاسلام لان التطوع
 تفعل من الطاعة وذلك يكون باصل النية فبطلت بنية التطوع وبقيت بنية
 مطلقة **وجه** ظاهر الرواية ان وقت الحج مستع فصار كالصلاة الا انه اذا اطلق
 يقع عن حجة الاسلام بحكمه الغالب فاذا نوي التطوع فقد صرفه عن الغالب
اما في الزكاة لو تصدق بما به ونوي التطوع يسقط عنه زكاة لانه لا زكاة
 في جميع المائتين فاذا وهب البعض يسقط بقدره **وعن** ابي يوسف انه لو
 تصدق بالمائتين الا قدر خمسة لا يجوز عن الزكاة ما لم ينو لانه يجوز ان
 يصر الزكاة الى الخمسة الباقية وقد ذكرنا **رجل** له مائتا درهم وعليه
 كفارات ونذر وروح لا يمنع وجوب الزكاة لانه لا مطالب له من جهة العباد
وكذا نفقة الزوجات والحارم قبل فرضه القاضي لعدم المطالبة وما كان من
 جهة العباد تمنع وجوب الزكاة كتمن البياعات والاجرة والقرض وضمان
 الا ستهلاك ونفقة المرأة بعد الفضا ونفقة الحارم بعد الفضا لان نفقة
 الحارم نصير دينيا بالقضا حتى تستقط بعضي المدة فعلى ذلك الرواية
 لا يمنع وجوب الزكاة **قال** شيخ الاسلام جواهر زادة ما ذكر في الزكاة محمول
 على ما اذا لم يامر به بالاستدانة فلا يصير دينيا بعضي المدة وما ذكره هنا
 محمول على ما اذا امره بالاستدانة فيصير دينيا وقيل لا حاجة الى امر
 القاضي بالاستدانة بل العزم ادن بالاستدانة فيصير دينيا وهو اختيار
 الحاكم الشهيد ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا لم يستد بل اكل من حال نفسه
 او بالملء وما ذكره هنا محمول على ما اذا استدان فكانت الحاجة باقية ببقا
 الدين فيطالب المقتضي عليه وقيل ما ذكر في النكاح محمول على ما اذا طال مدة
 القرض فيسقط بعضي المدة وما ذكره هنا لا يمكنه الاستيفاء ولا فائدة في الرض
 وقد روي القاضي بالشهر ولان النفقة وان لم تكن دينيا باعتبار ما مضى من حيث
 انه يسقط ولا يطالب به لانه وجب كناية وانما يطالب بكفاية حاجته في المستقبل

حاجته في المستقبل لا فيما مضى لكن المطالبة بعد القضا متوجهة عليه
علي الاستمرار والرجوع له الي المال قيام المطالبة لا صورة الدين وريده الخراج
والعشر المستهلك تمنع وجوب الزكاة لان المطالبة متوجهة نحوه من السلطان
والعشر القاييم لا يمنع لانه عين ولو كان له ما يتا درهم فحال الحول لم ينف المائتين
حيث صارت الخمسة ديناً عليه ثم استقامت ما بين و حال الحول لا يجب الزكاة وروي
عن ابي يوسف انه يجب وهو قول زفر ولو لم يستهلكه ولكن حاله عليه حول
اخر قبل ان يودي زكاة الستة الاولى لا يجب الزكاة في السنة الثانية عندنا وعند
زفر يجب فعنده نفس الزكاة ودين الزكاة سوا في الاموال الباطنة لا يمنع وجوب
الزكاة لانه لا مطالب له من جهة العباد فان شبه النذر والكفارات **والفقهاء**
فيه انه ليس بدين علي الحقيقة ولهذا يسقط بالموت بخلاف زكاة المال القاييم
يمنع ودين المستهلك لا يمنع لانه اذا كان المال قايماً فقد رزقته الزكاة فيه متعين
لحق الفقرا فيصير النصاب كالمشترك وبين غيره وكان له مطالباً وهو العائش
اما دين المستهلك في ذمته فكان المال خالياً عن حق الغير ولا مطالب له من العباد
فلا يظهر حكمه في النصاب الا اننا نقول هذا دين مطالب له من جهة العباد
فانه كان مطالباً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عهد ابي بكر وعمر
رضي الله عنهما فلما كثرت الانشغال في عهد عثمان فوض الاداء الي ابيها فصار
الارباب كالوكل في صرفها فلا يخرج به من ان يكون مطالباً ولانه مطالب في الجملة
بكنى منع الوجوب كالدين الموجل **ذكر محمد** في الباب مسابيل ردا علي زفر فان كان
فيها اتفاق في حجة عليه فقال لا تربي انه لو كان له مائة واحد وعشرون وثلاثة
فحال الحول حتى وجبت عليه مائتان فاستهلك الكل الا احدي واربعين
ثم حال حول اخر لا يجب شئ لان عليه مائتين دين فانتقص النصاب عن
اربعين وهذا بلا خلاف لانه مطالب به **وكذا** لو كان له خمس من ابل المسائمة
واربعون من الغنم فحال الحول علي ابل ووجبت ثمانية ثم استهلكه الا بل ثم
حال الحول علي الغنم لا يجب الزكاة في الغنم لانه عليه مائة دين وهو مطالب من
جهة العباد فان استقام ما بين درهم و حال الحول لا زكاة عليه فيما استقام
وعند زفر يجب **ولو كان** له اربع مائة درهم فحال الحول حتى وجبت عليه
عشرة ثم استهلك الكل الا ما بين درهم وستة درهم ثم حال الحول الثاني
لم يجب الزكاة لان العشرة واجب عليه بعضه في العين وبعضه دين فكل
ذلك مانع من الوجوب فان نقص النصاب **وعلي قياس** قوله ابي حنيفة
يفتني ان يجب لان دين الزكاة لا يمنع ودين العين يمنع وزكاة العين خمسة درهم
وثن درهم وهو اقل من ستة فلم يدخل النقص في النصاب وزفر يخالف في هذا
وان كان الباقي مائتين وخمسة لا يجب في الحول الثاني عند ابي يوسف لان زكاة
العين خمسة درهم وثن درهم فدخل النقص في النصاب قبل ابي يوسف ما يجب

علي

علي زفر قال ما مجتي علي رجل بوجوب في ما بين درهم اربعة درهم ومرا
اذا ملك ما بين درهم و حال عليها ثمانون حول **رجل** له عشرين من ابل فحال
عليه حول فعليه للسنة الاولى مائتان ولثانية مائة بالاجماع **في النوادر**
له الف درهم حال عليها خمسة احوال ثم وضع نصفها بسقط نصف الواجب فعنده
ابي حنيفة يلزمه في الحول الاول خمسة وعشرون درهما وفي الحول الثاني اربعة وعشرون
لان مقدار خمسة وعشرين صار ديناً عليه ودين الزكاة يمنع وجوب الزكاة عنده
وهو لا يربي الزكاة في الكسور فانما يلزمه في السنة الثانية زكاة تسع مائة وستين
وهكذا في كل سنة لا يغني عن ماله ما وجب عليه من الزكاة للسنتين الماضيتين
والكسور او نقول بجعل الهالك كان لم يكن فيجعل كانه ملكه خمسة مائة وخمسين
فيجب في السنة الاولى وفي السنة الثانية اثنا عشر درهما وهكذا في السنة الثانية
وفي السنة الثالثة والرابعة والخامسة احد عشر درهما فكلوا الواجب سبعة وخمسين
درهما وهو الاصح لانه بجعل الهالك كان لم يكن والنقار بين الترخين درهم
ونصف **وما ذكر** في الكتاب سقط نصف الواجب فهو ثلثا و عند ابي حنيفة
من ماله ما وجب عليه من الزكاة للسنتين الماضيتين ويعتبر الكسور لا بما وجب
الزكاة في الكسور ولا يعتبران بعد النصاب الاول نصاباً وعند زفر يلزمه
في كل سنة خمسة وعشرون درهما لان دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة
في الاموال الباطنة لما ذكرنا **ولو حال** ثلاثة احوال علي ثلث مائة درهم ثم وضع
نصفها فانه يربي مائة وخمسين لسنة واحدة عند ابي حنيفة وهو احدى الروايتين
عن ابي يوسف لان النصاب الاول ما زاد علي النصاب الاول بالهلاك كان لم يكن
فكانه كان في ملكه في الاحوال الثلاثة مائتان فلا يجب الا خمسة الحول الاول ثم
هناك ربعاً فيسقط ربع الواجب ويبقى ثلاثة ارباعه وهو ثلاثة دراهم وثلاثة
ارباع درهم **اما عند محمد** وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف يجمع ما
يجب عليه في الاحوال الثلاثة ثم يسقط نصف ذلك يهلك نصف المال
ويبقى النصف وهو احد عشر درهما وربع درهم **ولم يذكر** هل ياتي بالتاجر
اولاً وكان الكرجي يقول ياتي وهكذا ذكر في المنتقى **وعن** محمد من اخذ الزكاة
من غير عذر لا تقبل شهادته و فرق بين الزكاة والحج فقال في الزكاة اضرباً فغيراً
بناخزتهم بخلاف الحج **وكان** ابو عبد الله البجلي يقول سعة التاجر في الزكاة لان
الا من يطلق عن الوقت وهكذا روي هشام عن ابي يوسف **وفرق** علي
قوله بين الزكاة والحج وقال ادالي موقت وفي التاجر عنه تقويت لانه لا
يدري هل يبقا في السنة الماضية او لا وليس في تاجر الزكاة فوت وكل
وفت صالح لا دايها والله اعلم **باب زكاة الاجارة** اصل الباب
ان الزكاة تجب في الدين اذا كان المديون متمكناً من الاداء والخطاب بالاداء
يتوقف الي حين القبض ثم الدوي علي مراتب عند ابي حنيفة **قوي** وهو

بدل مال التجارة يعتبر فيه حول الاصل فاذا تم حول الاصل على التثنية وهودين
 تحت الزكاة لكن لا يلزمه الاداء حتى يقبضه اربعين درهما فاذا قبضه اربعين
 درهما يودي درهما وكذا اكل قبضه اربعين لان عنده لا يجب الاداء من الكسور
 كما لا يجب الكسور وكذا غلته عند اصله للتجارة او اجره من اصلها للتجارة
وفي المنتقى اذا حال ثلاثة احوال على ثلثية دين فقبض ما يتبين فوجد ابي
 حنيفة يترك للسنة الاولى خمسة والثانية والثالثة اربعة عن مائة
 وستين **وموسط** وهو بدل مال ليس للتجارة ككتاب البدلة والمهنة ونحوه
 وغلته عند اصله لا للتجارة وحكمه انه لا يلزمه الاداء مما لم يحل الحول من وقت
 البيع ويقبض ما يتبين درهم فيودي حينئذ خمسة دراهم **وضعيف** وهو
 ما يكون بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد وحكمه ان
 لا تجب الزكاة فيه ما لم يقبض ما يتبين درهم وحول الحول عنده **وروي**
 ابن سماعه عن ابن يوسف عن ابي حنيفة ان الدين نوعان وجعل الوسط
 كالضعيف وهو اختيار الكرخي **وعند** ابي يوسف ومحمد الدين كلها سواء
 تجب الزكاة قبل القبض وكل ما قبض شيئا يجب الاداء بقدره قل او كثر ما خلا
 دينه الكتابية فانه لا يجب حوله الحول بعد القبض **ودكر** الكرخي ان المستثنى
 عند ثلثية دين ان الكتابية والدية على العاقلة **لها** ان الدينون كلها سواء
 من حيث ان المطالبة متوجهة بها في الحياة وبعد الممات ويصير مالا بالقبض
 حقيقة فيجب الزكاة في كلها ويلزمه الاداء بقدر ما قبض كائن السيل ولان
 الملك في الدين كمال بدلا لغيره بالتصرفات المختصة بالملك الا ان اليد قاصرة فقلنا
 باصل الوجوب وتاخر الاداء عما كان السيل ولان الدين مرة يبيع الزكاة ومرة
 يجب فيه وسائر الدينون في حق النع سواء قلنا في حق الوجوب بخلاف بدل الكتابية
 لانه ليس بدلين حقيقة حتى لا يتوجه المطالبة به ولا يصح الكفالة **وهذا**
 لان المولى لا يستوجب على عبده دينيا فكان بمنزلة احد الصرب من العبد والدين
 وجوبها ينطبق الصلة حتى لا يستوفى في تركه من مات من العاقلة وخلا
 السامية اذا كان مملوكا غير اعيانها لانه اسامة ما في الذمة لا ينصون **لا يحنيفة**
 ان ما هو بدل عما ليس بمال فملكه المالية يثبت فيه ابتداء وهودين والدين
 ليس بمال على الحقيقة حتى لو حلف صاحبه ان لا مال له لا يجنب في عبثه وانما
 يتم المالية عند نفيه بالقبض فلا يصير نصاب الزكاة ما لم يتم له صفة المالية
 فاما ما كان بدلا مال التجارة فملكه المالية كانت ثابتا في الاصل قبل ان يصير
 دينيا فيبقى على ما كان لان الخلف بعمل عمل الاصل فيجب قبل القبض وبتاخر الاداء
 ونصاب الاداء اربعة اربعين درهما ولان اصله مال يجب فيه الزكاة واداء
 قبض صار مالا لا يجب فيه الزكاة فالمقصود بينهما لا يعتبر ويجعل كانه في يده
 كالنقصان في ان الحول الا انه لا يربى الكسور فيشترط قبض اربعين درهما ولان

الوجوب

الوجوب بعقد الملك والاداء البديك بن السيل واما بدل ثياب البدلة فقد
 ذهب الكرخي الى ان اصله لم يكن مال الزكاة فهو وما لو لم يكن اصله مالا
 سواء لان الحاجة الى ابتداء الانفاق **وجه** ظاهر الرواية انه اخذ منها من
 الاصلين من غير غرض التجارة باعتبار ان اصله مال على الحقيقة ومن
 المهر باعتبار انه ليس مال الزكاة بشرعا فوفر حظه عليهما من حيث انه
 وجبت الزكاة فيه ابتداء يعتبر كون الغنوص نصابا ويجب الزكاة قبل القبض
 من حيث ان ملكه المالية لم تثبت في الدين ابتداء ولانه انما لا يجب الزكاة في
 الاصل مع كمال المالية لا بعد اتمام بنية التجارة وبالاقدام على البيع فيه للتجارة
 وهو قابل لها فصار مال الزكاة قبيل البيع فكذلك بدله الا انه يشترط قبض
 الماتين لان هذه اليد غير مثبتة على اليد الاولى لان بدله على الاصل
 لم تكن بدل الزكاة واصل الوجوب بعقد كمال النصاب فكذلك وجوب الاداء
 يستدعي اليد على النصاب الكمال ولان الاصل لم يكن مال الزكاة فكان
 عنه في حكم الزكاة اصلا مبتدأ ونصابا ابتداء معتدرا بما تين اما تين مال التجارة
 بنا في حكم الزكاة ونصاب البناء اربعة اربعين **وان كان** الدين وجب بميراث
 ففي كتاب الزكاة جعله كالوسط وقال اذا قبض ما يتبين بعد سسر يلزمه
 الزكاة لما مضى لان ملك الوارث ينشئ على ملك المورث وفي حقه بدل عما هو مال
 فصار كبدل مال اصله لم يكن للتجارة ولا يقوم الوارث مقامه في التجارة حتى
 يصير كالدائن القوي **وفي النوادر** جعله كالدين الضعيف لان الوارث ملكه ابتداء
 وهودين وهذا لان الميراث صلة شرعية والميراث صلة الله تعالى
 وانما النساء صدقاتهن خلة وما يستحق بطريق الصلة لا يتم فيه الملك قبل القبض
واما دين الوصية بان اوصى لرجل بالغ ثلثه بعد سسيتين تقبل الوصية واخذ
 فلا زكاة لما مضى لانه لا يملك قبل القبول **وعلى قياس** قول زفر بن يحيى ان يلزمه
 لان عنده الموصي به يدخل في ملك الموصي له من غير قبول بمنزلة الميراث فان
 قبلها فخر حال الحول ثم قبض فلا زكاة عليه عند ابي حنيفة لما مضى وعندهما
 يلزمه لانها بمنزلة الصلة **ومن** اصحابنا من يقول الوصية بعد القبول
 بمنزلة الميراث وفيه روايتان **والاصح** ان في الوصية لا تجب رواية واحدة
 لان ملك الموصي له غير ما على ملك الموصي حتى لا يرد بالعيب ولا يصير مورا
 فيما استراه الموصي بخلاف الميراث **وان كان** المورث والموصي به عينا
 وقبض بعد الحول فبطل الغيب والوصية يجب زكاة ما مضى وفي السامية وعرف
 التجارة او الاسامة يجب واه لم ينو قبل يجب لانه خلف الميت فيستقل اليه على
 الوصف الذي كان الميت وقبل لا يجب لانه زال ملك الميت وتجدد الملك للمورث
 والموصي له فيشترط البينة ودين الاسامة لا يعتبر باصله ان كان للتجارة فهو
 كالدين القوي وان لم يكن فهو كالدين المتوسط وهذا في الغصب اذا بقى او

عنده اما اذا قتل العبد فهو كالدين الضعيف بكل حال **هكذا** اروي هشام
عن محمد عن ابي حنيفة لانه القيمة فثمان القتل وثمان القتل عيني ضمان الاموال
الا ترى انه لا يصح اقرار الماذون بالقتل ويصح بالعصب وضمان عتاق العبد المشترك
ان كان العبد للتجارة فهو بدل مال اصله للتجارة وان كان للخدمة فهو على الروايتين
وان كان المعتق معسرا قال في الكتاب هو بعت له بدل الكتابة قيل هو قول ابي
حنيفة لان المستعني عنده بعت له المكاتب اما عندها حر عليه دين فيجب قبل
القبض كالدين على الحر بخلاف بدل الكتابة **وقيل** هو قولهم وعذرهما
ان سبب الدين له يمكن من العبد فكان صلة منه للمولى فلا يتم الملك قبل القبض
كالدين على العاقلة **وفي الاجرة** ثلاث روايات عن ابي حنيفة في رواية كالمهر
لان المنفعة ليست بمال حقيقة وفي رواية كبدل ثياب البذلة لان المنفعة مال من
وجه لكنه ليس بمال لوجوب الزكاة فيه فكان بعت له ثياب البذلة ولهذا يصح مهرها
ولا يجب الحيوان دينيا في الذمة بدلا عنها ويزداد ماليتها العينة باعتبارها وانما لا يصح
مضابا لانه لا يبقى حولا والاصح ان اجرة دار التجارة او غير التجارة بمنزلة ثمن
مال التجارة وكل ما ينقص اربعين يلزمه الزكاة اعتبارا ببدل المنفعة ببدل العين
لان المنفعة اخذت حكم المالية بالعقد حتى لا يحل الحيوان بمقابلة دينها وهذا
كله اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان فانه من الدين فهو بمنزلة المستفاد **وفي**
النواذر اذا كان له ما يتاخر به دين فانه يستفاد في خلال الحول مائة فانه يضم
الي الدين بالاجماع **واذا ثبت** ثم لكونه على الدين فوند ابي حنيفة لا يلزمه الا اذا
من المستفاد ما لم يقبض من الدين اربعين درهمها لان المستفاد بيع الدين في حوله
الزكاة حتى لا يشترط له حول ويجب بوجوب الاصل ويسقط بسقوطه فكذا في حق
الاداء **وعندها** يلزمه الاداء وان لم يقبض شيئا من الدين لانه لما جعل مضمونا
الي الدين لانه لما جعل مضمونا الي الدين صار كالوجود عند العقاد الحول وفائدة الخلاف
تظهر فيما اذا مات المديون مفلسا عندهما لا يسقط عنه زكاة المستفاد وعنده
يسقط **وحرف اخر** ان الاجرة لا تملك بنفس العقد وانما تملك باخذ الاشياء او
الثلاثة اما بالتجديد او بالتجديد او بالتجديد او استيفاء المنفعة **وعنده** الشافعي
ملك ويجب تسليمها عند تسليم الدار والاداء بناء على ان المنافع عنده مخلقة بالايدي
حتى يضمن بالعصب ويجوز مبادلة المنفعة بجنسها ويجوز اجارة المشاع ولا
يسقط بموت احدهما ولا يفسخ بالاعداء ويجوز ان يواجر بالكرما استاجر له
انما عقد معاوضة فطلقت بوجوب ملك البدل بنفسه كالبيع والنكاح وهذا
لان المعتود عليه المنفعة ومنفعة العين في حكم العين فكذا يملك بدل العين
في العقد الوارد على العين بنفسه فكذا في المنفعة **والدليل** على ان المنفعة
في حكم العين هي الاجارة باجرة موحلة وما ليس بعين فهو دين والدين بالدين
حرام والمنفعة وان كانت معدومة حقيقة فقد جعلت موجودة حكما بدليل

جوان العقد ولزومه وعقد المعاوضة على المعدوم ولا تعتقد ولا تلزم
والشرع ان يجعل المعدوم حقيقة موجودا لحاجة الناس اليه كاجل النطفة
في الرحم ولا حياة فيه كالحج حكما في حق الارث والعنق والوصية وكاجل المحي
حقيقة بشاكا وهو المرتد اللاحق بدار الحرب **واذا اصاب** موجودة حكما يصير مسلما
بتسليم الدار ولهذا يملك المستاجر انصرفه فيه بالاجارة والاعارة **ولو استاجر**
دارين فانه قد مات احداهما بعد القبض لا خيار له في رد الاخرى لتفرق الصفقة
بعد التمام بخلاف ما قبل القبض **ولو تزوج** امرأة على سكني دار سنة فسلم الدار
اليها لم يكن لها ان تحبس نفسها بخلاف ما قبل التسليم لا يلزم على ما ذكرنا اذا
انهدمت الدار ان المنفعة لا تملك في ضمان المستاجر لان جعلناها كالموجود
المسلم باعتبار عرصه الموجود في المدة وقد زال ذلك وهو كاجل النطفة في
الرحم كالحج لكونها معدومة لذلك فاذا زال ذلك بالانقضاء ميتا بطل حكم الارث والعنق
والوصية لانعدام المعنى الذي جعل لاجله كالموجود والدليل عليه ان الاجرة
تلك بشرط التعجيل ولو كانت موجب العقد تاخر الملك او لم تحصل المنفعة كالموجود
لما ملكت كما قلتم في الاجارة المضافة ولان الزمان في الباب ان يقام عين الدار مقام
المعتود عليه في حق الانقضاء فكذلك في ملك البدل كالسكنى فان الزمان اتم
مقام المعتود عليه في انقضاء العقد ولزومه ملك بنفس العقد **وجمعا** ان هذا
عقد معاوضة فيقتضي تقابل البدلين في الملك والتسليم كالبيع في احوال البدلين وهو
المنفعة لم يضر علوكة بنفس العقد فكذا الاجر وهذا لا يضره في نفسه والملك
من صفات الموجودات والمعدوم لا يوصف بشي سوي انه معدوم والملك
عبارة عن القدرة ولا يتحقق ذلك على المعدوم واذا لم يملك المعتود عليه فلو ملك
الاخر بدل يملكه بغير عوض وانه ليس فصصه المعاوضة ثم عند الحدوث يملك
المنفعة بعقد المعاوضة بغير عوض لان العوض كان مملوكا من قبل وملكه لا يكون
موضعا من ملكه **ولا وجه** ان يقال المنافع التي تحدث في المدة تجعل موجودة حكما
لانه انما يقدر الشيء حكما اذا انشأه حقيقة كما استشهد به فان الحي يتصور
فيه الموت والميت يتصور فيه الحياة ولا تصور لوجود المنافع حيلة فلم يكن جواز
العقد باعتبار جعلها موجودة حكما **وكيف يقال** هذا والموجود من المنفعة
حقيقة لا يقبل العقد لانها عرض لا يتصور تقاؤها وقتين والتسليم حكم العقد عقبيه
وما لا يتصور فيه التسليم حكم العقد لا يكون محل العقد المعاوضة ولو جعلناها كالموجود
لم يقبل العقد فلم يكن جوازها بالطريق الذي قاله بل يملكه باقائه عين الدار
المنفعة في صحة الانحجاب ثم انقضاء العقد في حق المعتود عليه في حكم المضاف
الي وقت الحدوث وهو معنى قولنا ان عقد الاجارة في حكم عقود منفردة يتجر
انقضاءها بحسب ما يحدث من المنفعة وهذا لان الانحجاب بعد الوجود
لا يتحقق وحكم العقد بعد الانحجاب يحتمل التاخير في حكم الحول كالطلاق المضاف والعنق

المصنف والوصية والمزارعة على أصله والمصارعة بالاتفاق أو باعتبار
 أنه لما نفذ ولا يجب بعد وجود المنفعة بسقط اعتبار الوجود فيه بشرط
 لا انعقاد العقد بغيره ويكون عرصه الوجود يكون العين منتفعا فيه يكن لانعقاد
كما لو تزوج رصينة صح باعتبار أن عرصه الوجود فيها هو المعقود عليه وهو
 ملك المحل فقام مقام الموجود وعلى الطرفين إقامة الشيء مقام غيره بطريق
 الضرورة فيقدر بقدرها ولا ضرورة في ملك المدل بنفس العقد لأن الملك حكم
 السبب والحكم قد يتأخر عن السبب إنما الشوط إلى الجلو السبب عن الحكم أما أن
 يقتزن به فلا باعتبارنا في ملك المدل ما هو الأصل وهو أن يتأخر الوجود الملك فيها
 بقايله **والدليل** عليه أن المنفعة لو جعلت كالعين كان أول التسليمين على
 المستأجر كالتن في البيع ولا نقول المنفعة دين فالدين محله الذمة وهو لا يلزمه
 المنفعة وإنما يتحقق العدم عند العقد وما يكون دينا فهو في حكم الموجود بوجود محله
ولهذا جعلنا السلم فيه مملوكا بنفس العقد بخلاف النكاح لأن المعقود عليه
 العين والملك في النكاح لا يحتمل التأخر عن السبب فلهذه الضرورة جعلناه كالوجود
 في حكم الملك أما إذا بشرط التجيل فنقول امتناع الملك مقتضى مطلق المعاوضة
 وذلك يعود من الشرط عبرة البيع بشرط الجبار ويحسن موجب الإطلاق
 ملك المبيع والثمن في الحال ثم يتغير بالشرط **خلافا** لاجارة المضافة فإن امتناع
 الملك ليس مقتضى العقد بل بالتصريح بالأضافة فالمضاف إلى وقت لا يكون
 موجودا قبله فلا يتغير هذا المعنى بالشرط وإذا ثبت أنه بملك بشرط التجيل ثبت
 أنه بملك بالتجيل لأنه فوق الاشتراط والملك يثبت بالقبض لأن له تأثيرا في إثبات
 الملك فيما لم يملك بنفس العقد كالهبة وتجيل نفقة المرأة فإنها تملك بالقبض ثم كما
 لا ضرورة في الملك لا ضرورة في التسليم لأنه قد يتأخر التسليم عن العقد فلا يجعل
 سلميا بتسليم الدار ولا تأثير التسليم حكم المعاوضة في نقل الضمان ولما لم ينتقل
 إلى ضمان المستأجر عرفنا أنه لم يجر سلميا إليه وجوز تصرفه من الوجه الذي يجوز
 فيه تصرف الجار لعمدة عن التصرف فيه بعد الوجود وكذا في حكم تقريب الصفقة لأنه لا
 يمكن إثبات ذلك عند القبض حقيقة فتقاربا لدارية نقامة كل في صحة التقرب
 وصحة تسميتها صدقا لأنه ليس من ضرورة صحة العقد ملك المسمى بنفس
 العقد فإنه في حكم البيع عندنا ولهذا لو تزوج امرأة على عبد الغير صح التسمية
 وبشرط التسليم إلى أن يملك الزوج **وأما بسقط** حكمها في الحبس بوجود الرضى فإنها
 لما جعلت الصداق المتأخر التي توجد في المدة مع علمها أنه لا يتصور تسليمها حلة
 فقد رخصت بسقوط حكمها في الحبس عند تسليم الدار فتجوز المنفعة على ملكها
 كالزوج وتحت نفسها بمجر **وحرف آخر** أن فوات الاشتناع بالمستأجر في جميع
 المدة يوجب رد ما قبض من الأجرة إن قبضها أو سقوطها إن لم يقبضها
 والفوات في بعض المدة يوجب الرد أو السقوط بقدره لقضية المعاوضة كالمبيع

وحرف آخر أن النصاب إذا كان مما يتعين بالتعيين في عقود المعاوضات
 فورد الاستحقاق عليه بمقتضى الهلاك وإذا كان مما لا يتعين فورد الاستحقاق عليه
 بمقتضى حق الدين وقد مر **إذا عرفنا** هذا قال محمد رحمه الله إذا كان للرجل ألف درهم
 لا مال له غيرها استأجر بها دارا عشر سنين فذبح ألف إلى آخر ولا مال للآخر غيرها ولم
 يسكن المستأجر الدار حتى مضت المدة فعلى الآخر في السنة الأولى زكاة تسع
 مائة لأن العقد انفسخ بقدر ما لم يسكن فيجب عليه رد حصته من الآخر ذلك
 مائة فصارت المائة ديناً عليه فيمنع الزكاة لأن الاستحقاق سابق لأنه بمقتضى
 فوات الاشتناع وذلك سابق على المحل فقدم المحل على ألف وعليه مائة دين وعليه
 للسنة الثانية زكاة ثمان مائة لأن زكاة السنة الأولى وهكذا في كل سنة يرفع زكاة
 المائة وزكاة السنين الماضية إلى أن يدخل الدين في المائة وإذا تمت العشرة
 السنين يلزمه رد ألف ولا يسقط عنه زكاة ما مضى لأنه لا يلزمه رد عين ألف
 ولا يسقط عنه زكاة ما مضى لأنه لا يلزمه رد عين ألف إنما يلزمه رد ألف ولا يسقط
 عنه زكاة ما مضى لأنه لا يلزمه رد عين ألف إنما يلزمه رد مثله فصار كالدين الطاري
وهذا عندنا أما عند أبي حنيفة يجب للسنة الأولى زكاة ثمان مائة وثمانين
 وفي السنة الثانية زكاة سبعمائة وثمانين وهكذا في كل سنة يرفع عنه زكاة المائة
 وزكاة ما مضى من السنين وزكاة الكسور أيضا وعندها لا يرفع زكاة الكسور بناء على
 أن الكسر لا يدخل له في ابتداء الوجوب عنده وعندنا له مدخل وهو قول الشافعي
 حتى إذا زاد على المائتين درهم يجب خمسة دراهم وجزء من أربعين جزءا من درهم
 عندهم وهو قول علي وابن عمر رضي الله عنهم وأبراهيم النخعي وقال طائفة من الإمامية
 لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتي درهم ويجب في كل مائتين خمسة دراهم حتى لو
 جددت على نصف درهم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وفي مائتي درهم
 خمسة دراهم وما زاد فبحسب ذلك ولأن نصاب المقادير لا تكون إلا بالتوقيف
 ولم يشترط إلا أن باعتبار النصاب بعد المائتين ثم اعتبار النصاب في الابتداء خصوص
 الغني للمالك ففي الزيادة الاعتبار بزيادة الغني وذلك حاصل بالقليل والكثير
وأخيرا أبو حنيفة جددت عمر بن حنظلة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل أربعين درهم واحد درهم ولم
 يرد به في الابتداء فعلم أن المراد بعد المائتين **وفي حديث** معاذ رضي الله عنه
 أنه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأخذ من الكسور شيئا وفي مائتي درهم خمسة
 دراهم فإذا زاد على ذلك ففي كل أربعين درهم واحد درهم **ولأن** في السواجم وقص بعد
 النصاب قلدا في النفوذ لعله أن الزكاة واجبة في الكل على وجه يحصل النظر
 للمنفق وأرباب الأموال **وحديث** علي رضي الله عنه أنه لم ينقله أحد من الثقات
 مرفوعا **وفي الذهب** عنده لا شيء في الزيادة على العشرين حتى يبلغ الربعة
 دينار ففيها بشرطان هكذا في كل أربعة مثاقيل وعندنا يجب فيما زاد بحسابه

ولا شيء على المتاجر في السنة الاولى لانه لم يعد اليه بحكم انتقاصه
 الاجارة الامانة ولا في السنة الثانية لانه وان ملك المائتين الا انه عدم بشرط هو
 حولان الحول وعليه في السنة الثالثة زكاة ثلثا لانه لان الحول الفقد على المائتين وتم
 ثلثا به **وهذا** عند ما اعد اي حبيفة يجب زكاة مائتين وثلاثين لانه لا يرى الكسر
 وهكذا في كل سنة يزداد زكاة مائة لانه استغنى في كل يوم شيئا حتى تم في آخر الحول وبيع
 زكاة السنين الماضية **وعند** اي حبيفة زكاة الكسور ايضا **ولو سكن** الدار ولم
 يسلم الاجرة فالمستاجر هنا بمنزلة الاجرة والآخر بمنزلة المستاجر في السنة
 الاولى زكاة تسع مائة وفي السنة الثانية زكاة ثمان مائة الا قدر ما وجب عليه من
 الزكاة في السنة الاولى هكذا في كل سنة يرفع عنه زكاة مائة وزكاة ماضية من السنين
 لان لم يلزمه شيء بنفس العقد ولا يملك الاجر شيئا وانما يلزمه وعليه على حسب
 استيفاء المنفعة شيئا فشيئا ولا شيء على الآخر في السنة الاولى ولا في السنة
 الثانية وعليه في السنة الثالثة زكاة ثلثا لانه تمت السنة ثلثا به
 وبين على المستاجر **ولو سكن** وعمل فزكاة الالف كلها على الآخر ولا شيء على
 المستاجر **ولو لم** يعمل ولم يسكن فالكل على المستاجر وهذا ظاهر **ولو كانت**
 الاجرة جارية تشاوي الفا ونوب الاخر التجارة وكان عند المستاجر التجارة
 ايضا وسلمها ولم يسكن الدار لانه زكاة على الآخر في هذه السنين لانه تعينت
 للفسخ كالتعينة للعقد فاذا رد العين سقطت الزكاة عنها لانها حذت منه فصار
 كالاستحقاق والهلاك **وهذا** يدل على ان بنية التجارة معتبرة في الاجارة ولو جدد
 عند عمل التجارة لانه الاجارة عليك المال بالمال فوجب الزكاة ثم تسقط بمنزلة
 الهلاك **ولا شيء** على المستاجر في السنة الاولى والثانية ثلثا وعليه في السنة
 الثالثة زكاة ثلثة اعشارها وفي الرابعة زكاة اربعة اعشارها الا قدر زكاة
 السنة الماضية وهكذا في كل سنة اي اخر المدة **وكان** ينبغي ان لا يجب عليه شيء
 لانه لم يملكها بعد لانها زالت عن ملكه الا انه انتقض العقد في كل سنة في عشرها
 وهي مقبوضة الاخر فلا يملكها المستاجر الا بالقبض وتعين على ملكه الاخر
 فلا يصح ما تتبع القابضة اذا قبض احدها وهذا الاخر في بد تابعه بقا القبول
 على ملك القابض الا انا نقول قدر ما قصد العقد منه يصير مضمونا على القابض
 بتمتعها الى ان ياتي على الكل فصار الصمان الذي يجب على الآخر نصبا ثم لا يسترداد
 بصير كالشئ في التجارة بذلك الصمان **وهو بمنزلة** ما لو باع الجارية بالف وبيعها
 الفان بيعا فاسدا ونوب المشتري التجارة ونقايضا وحال الحول فعلى المشتري
 ردها وعلى الباع زكاة الالفين لانها كانت مضمونة على المشتري بتمتعها فكان
 بمنزلة المعصومة وتبين ان ماله عند تمام الحول القابض **ولو سكن** الدار ولم
 يسلم الاجرة حتى تمت المدة فملكها حكم الدراهم لان الاجرة لملكه بالعقد
 وانما استحق عليه في كل سنة عشرها وان كانت الجارية اخذت منه بعينها

في

بعينها الا انها اخذت بيد فصار كأنه باعها ولو باعها لا يسقط عنه
 الزكاة الا انه اذا كان البدل يحال يصح لتعلق حق الفقرا انتقلت الزكاة اليه
 وان لم يصح ليضمن المنافع لا يصح لتعلق حق الفقرا ان يصير مستهلكا فيضمن
 ولهذا لو وجبت الزكاة في الجارية ثم استاجر بها دارا يسكنها لا يسقط الزكاة عنه
 ويضمن بخلاف المستاجر اذا اخذها من الاخر فانه لا زكاة عليه لانه اخذها منه بغير
 بدل فصار كأنه تزوج امرأة على ابل سائمة وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول عا ذل
 نصف السائمة ويسقط عنه زكاة النصف ولا شيء على الآخر في السنة الاولى
 ولا في السنة الثانية وعليه في السنة الثالثة زكاة ثلثة اعشارها ويزداد في كل
 سنة زكاة عشرها ويرفع في كل سنة زكاة السنين الماضية **وعند** زكاة المكسور
 ايضا والعروض بمنزلة الجارية **ولو كانت** الاجرة مكبلا او موزونا كان عينا فهي
 بمنزلة الجارية وان كان دينيا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير لان عينه سلعة وروضة
 عن **ولو تقابضا** وسكن الدار فعلى الآخر زكاة الكل في كل سنة لحال الملك والنصا
 الا انه يطرح عنه في كل سنة زكاة السنين الماضية لان ذلك القدر صار دينيا عليه
 ذلك القدر صار دينيا عليه وكذلك زكاة الكسور عند اي حبيفة **وقيل** لو يملك
 محمد في شيء من الكتب ان الاجر اذا نوب التجارة ويكون للتجارة عند المستاجر ونوب
 الا في هذا الكتاب **ثم ذكر** محمد وكان للتجارة عند المستاجر ونوب الاجر عند الاجارة
 لتكون الجارية للتجارة فهذا يدل على ان بدل منافع عين التجارة كبدل عين
 هو للتجارة فكان فيه روايتان **ومشايخ** يلح اخذوا بهذه الرواية لكن اتفقوا
 انه اذا نوب التجارة صار للتجارة بخلاف بدل الخلع فانه لا يصير للتجارة وان
 نوب لان الاجارة تجارة لكن قد يقصد بدل المال المنفعة فلا يصير بدلها للتجارة
 الا بالنية **اما الخلع** ليس بتجارة فاملك به لا يكون للتجارة **وفي النوادر** رجل
 له ارض اجرها ثلاث سنين كل سنة بثلث مائة درهم ولم يقبض الاجرة حتى تمت
 المدة ثم اخذها جملتها فاذا مضى ثمانية اشهر من وقت العقد انعقد الحول لانه
 لم يوجد التعجيل ولا استراطة وانما يملك بحسب ما يستوفي من المنفعة شيئا
 فشيئا فملك ما بقي درهم بمضي ثمانية اشهر فانفق الحول الان واذا مضى بعد
 اثني عشر شهرا وجب عليه زكاة خمسين لانه ملك في هذه المدة خمسين مائة
 النصاب الاول وثلثا به ثم مضى اثني عشر شهرا وذلك مستفاد في خلال الحول
 ثم اذا مضت سنة اخرى فعليه زكاة ثمان مائة الا مقدار ما وجب عليه من زكاة
 خمسين لانه ملك بمضي الحول الثاني ثلثا به الا انه يرفع عنه زكاة السنة
 الاولى **وعند** اي حبيفة زكاة الكسور ايضا وهذا على الرواية التي يوجب
 ابو حنيفة الزكاة في الاجرة قبل القبض وهو رواية الجامع والنوادر وهو
 الاصح على ما مر **وان كان** اجرها كل سنة بمائتي درهم لم ينفق الحول لم يملك
 السنة فاذا مضى سنة اخرى زكي اربع مائة واذا مضى سنة اخرى زكي

ويعاينة واذا مضى سنة اخرى زك ستمائة لانه انما عليك في كل سنة مايت
درهم الا انه يرفع عنه زكاة السنة الماضية وهو عشرة دراهم عندها وعنده
زكاة الكسور ايضا فانما يزك للسنة الثانية عنده خمسمائة وستين درهما والله اعلم
كتاب الايمان
باب الايمان في الحنث في الطلاق اصل الباب ان اليمين بغير
الله تعالى ذكر شرط صالح وجزا صالح معلق به ونعني بالشرط الصالح ما
يكون معد وما على خطر الوجود بدكر حكمة الشرط وبالجزا الصالح ان يكون شيقن
الوجود او غالب الوجود عند وجود الشرط ولا يكون فعلا اختياريا ووجوده داعيا
له وارجزا بحرف الجزا وهو الفاء **ومن** الناس من قال بان اليمين بغير الله تعالى
ليس بيمين وانما سميت يمينا مجازا لحصول معنى اليمين بالله تعالى وهذا لانه
اليمين انما تقع بما يستحق تعظيمه او يحوز تعظيمه ليكون ذلك حاملا له على البر غير
الله تعالى لا يستحق التعظيم **والصحيح** انه عين حقيقة فاما النبي صلى الله عليه
وسلم سيما عينا بقوله عليه السلام معلون من حلف بالطلاق او خلف به
وقال عليه السلام لا تخلفوا بايمانكم ولا بطواعيت والله تعالى اقيم في مواضع
بن القرآن بالتمس والفروع غير ما على ان عادة العرب انهم يقسمون بشيء له عظمة
عندهم وفي العرف يسمى يمينا وهو حجة **وهذا** لان اليمين في اللغة هو القوة سميت
الخارجة المخصوصة تيمنا لزيادة قوة فيها **وقال** الله تعالى لاخذ ناسه باليمين
اي بالقوة فالانسان اذا احتاج الى حمل نفسه على فعل او الامتناع عنه علق الجزا
المطلوب بالفعل فيكون ذلك داعيا الى اتخاذه فيتقوى جانبه الوجود او علق
المحذور به ليكون خوف الجزا واحرا له عند اتخاذه ويقوى جانب العدم فالحس
متم تقوى بما يحمله على ذلك او يمنع منه يسمى يمينا **الا** انه متى قرنه باسم الله تعالى
فالحامل على تحقيقه خوف هتك حرمة الله تعالى ومتى قرنه بفعل مندوب او مكروه
فالحاصل تحصيل المندوب واعداد المكروه فكان المقصود من اليمين تحقيق ما
قصدته من الاتباع والاعداد لا تعظيم المقسم به وفي هذا كلما دخل فيه حامل او
مانع سواء انه مشروع لجريان العادة بين الناس من غير تكرر والحاجة الناس
اليها في المواثيق والبايعات والخصومات **وقيل** يكره لقوله به عليه السلام ملعون
من حلف بالطلاق وقيل اذا اضيف الى الماصي يكره لانه غير مفيد بتركه يمين القوم
واذا اضيف الى المستقبل لا يكره وهو الاحسن **والحديث** محمول على الاضافة الى
الماضي او المراد الحلف بالطلاق بتكليف غيره لاهو عادة الظلمة والجهالة فانهم
يخلفون الناس بالطلاق والعناق حتى لا يمكنهم الامتناع عنها **وقوام** اليمين
بالقسم به لانها تعرف به وهو المؤثر في تحقيق معنى اليمين فان كان المقسم
به اسم الله تعالى او صفة من صفات ذاته يسمى يمينا بالله وان كان جزاء علقه
بالشرط فيسمى به حنثا لو كان طلاقا يسمى يمينا بالطلاق **وشرط** انعقادها عشر

ان يكون في المكسور علقته من علايقه او مضافا الى الملك او الي سببه لانه اذا
كان في الملك كان الظاهر واما الملك فيحصل المقصود منه اليمين وهو الحلف او المنع
وكذا اذا كان مضافا الى الملك لانه يقع في الملك لا محالة اما اذا لم يكن في الملك ولا
مضافا اليه لا يحصل مقصود اليمين لانه الاصل بقاؤه على العدم فلا يصح **وقال**
بشر المرسى يصح مضافا الى الملك ولا يصح مضافا الى سببه لانه الجزا يترك بعد وجود
السبب فيكون زمان الثبوت مقارنا للزوال والمزيل اذا طرأ على الثابت انقضى
فاذا قارته منع وجوده ولان الشرطي قد لا يكون سببا للملك كالشرط لغيره
للبايع او لغيره **ولهذا** لو قال لامرأة الا من والله لا اقربك حتى اشتريك لم يكن
مولى الا اذا نقول التزوج في الشرع والعرف براد به الحكم لا الصيغة ولهذا لا
يحنث بالنكاح الفاسد ونكاح الفضولي ونكاح المحارم فلم يوجد السبب قبل
ثبوت الحكم فصارت الاضافة الى الملك والى سببه سموا او ان تحقق بتقيد بالعرف
كما بعد ثبوت الحكم وهو الملك تحقيقا لمعنى اليمين كيلا يلفوا ولا ناخذ قوله حتى اشتريك
على عموم الشرط فصار كانه قال والله لا اقربك حتى اشتريك فاملكك او لا املكك فلم
تكن الفاية معنى لاسقى النكاح بعد هذا **ومسئلة** كانه قال ان اشتريك
فاملكك او لا املكك فانتهى حرم الشرط تحقيق في الملك وغير الملك لانه امر حتمي يتوقف
وجوده على انزاحك وليس يتصرف في الملك حتمي لو كان امرا شرعيا بان قال لا جنب فانه
طلعتك فبغيره حتى يتوقف على الملك والجزا لا يترك الا في الملك لانه تصرف شرعي فيشرط
الملك فان وجد الشرط حال قيام الملك ترك اليمين الى جزا وان وجد حال عدمه ترك
لا الى جزا **وحرف اخر** ان المعلق بالشرط لا يترك الا عند وجوده كمال الشرط لانه انما
يثبت عند وجوده والشرط جميعه لانه بمنزلة العلة لا يستحق الحكم به جزا والحكم
اذا ترتب على علته ذات اوصاف واجزا لا يثبت الا عند وجود جميع اوصافه **وحرف**
اخر ان النكرة في موضع الاثبات محتمل وفي التوقيف كقولك ما رايت رجلا يقتضي
تبرؤي جميع الرجال واذا قلت رجلا ثبتت العمدق روية رجل واحد والجزا في
موضع الاثبات محتمل النكرة فيه وموضع الشرط موضع البقي لانه لما كيد التبرؤف
لا ادخل الدار والادخلت فكذا فتم النكرة فيه **ومن اخر** ان كلمة كل نعم الاعيان هو
وتثبت عموم الافعال بتعاد كلما يعم الافعال ويم الاعيان بتعاد الله تعالى كلما
اصا لهم مشيئتهم يعني عند كل امارة بمشئوت وقال الله تعالى كل نفس
ذائقة الموت فالخاضعون كل للعموم والاحاطة فيما دخل فيه ان دخل في
الاعيان نعم الاعيان وان دخل في الفعل نعم الافعال وكلما تدخل في الفعل يعني
كل كلام حصل مني او كل تزوج حصل مني فكذا فكل فعل وجد في اي محل كان لزمه
جزاوه نعم المفقود بكلامين واحده لانه لا يتجدد انفقادها كل احنث في عينه
امرايان على رواية الجامع ايمان بغير بعضها بوجود الشرط ويبقى الباقي وعلى رواية
المسبوطينين واحدة ويتجدد انفقادها لانا ليمين نعرف بالجزا ولو ذكر الجزا

الامرة فكانت يميناً واحدة الا انه بتجرد انعقادها بتعدد الحث لا ينعقد
بكلمة توجب التكرار **ولهذا** لو قال لامرأة كلما دخلت الدار فانت طالق قد خلت
لا يقع الا واحدة ولو انعقدت ايماناً في الحال لوقع الثلاث كما لو عقد اليمين ثلاثاً مرة
ودخلت **وجه** رواية الجامع وهو الاصح ان اليمين انما تتكرر بتكرار الشرط والحيز
وقد تكررت لان كلما يقتضي تكرار الافعال وتغيرتها فكان كل فعل شرطاً ومن ضرورة
تكرار الشرط تكرار الحيز لان الشرط لا يصح بدون الحيز حقيقة كانت ايماناً فكذا
اذ تكرر حكم الا انه اخلت بعضها بالحث وتغيب البعض منعقدة فكانا الثابت
في الحال ايماناً منعقدة متعاقبة على حسب تعاقب الشرط كانه قال ان دخلت
الدار فانت طالق ان دخلت مرة اخرى فانت طالق هكذا ولو صرح بهذا الايجته
في الايمان بدخول واحد **وقرئ** تظهر بما ذكر في الفتاوى الصغرى اذا قال لامرأة
كلما تزوجتك فانت طالق ثلاثاً ثم تزوجها ورفع الامر الى قاضي يري صحة النكاح
وحلها له يقضي بالحل ثم طلقها ثلاثاً وتزوجها بعد زوج آخر هل يحتاج الى قضا
القاضي بحلها له ثانياً اختلف المشايخ فيه فمن مال الى الرواية الاولى قال لا يحتاج
اما اذا عقد ايماناً على امرأة فاذا قضى القاضي بصحة نكاحها يرتفع الايمان اما اذا
عقد على كل امرأة يميناً لا شك انه اذا افسخ اليمين على امرأة لا يفسخ على الاخرى
اذا عرفنا هذا اقل محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأة ولم يدخل بها ان كل ما
فانت طالق ان كل ما فانت طالق تنعقد اليمين الاولى وتخل بالثانية الى اخر
الوجود الشرط وهو الكلام في الملك وطلقت واحدة وتنعقد اليمين الثانية لانها
وجدت في الملك وتخل بالثالثة لا الى جزاء العقد ان الملك ولا تنعقد الثالثة لعدم
الملك والاضافة الى سبب الملك وقال زفر لا تنعقد الثانية لان الشرط في اليمين
الاولى الكلام المطلق وقد صار مستحلاً قبل ان يتلفظ بالحيز فترك الحيز وبانت
منه فصار الحيز وهو سبباً لا الى عدة فلا تنعقد الثانية والدليل على ان
هذا العقد رطلانه لو اقتص عليه بحيث كان الكلام ما بين الحرس والمستوت
وقد وجد الا ان نقول الشرط هو الكلام المعهود المتعارف بين الناس باللفظ
لان ذلك يمنع عادة فلا يكلف لاعداءه باليمين والمعهود هو الكلام المعهود
المحصل المقصود الا نزي ان لو جعل الكلام مع غيره شرطاً وكله بعد موته
لا يجزى لان المقصود الاسماع وحصل مصلحة تتعلق به ولم يوجد بعد الموت
الا نزي ان لو قال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار لا يقع في
الحال وان كان قوله انت طالق تطليق وكلام تام لانه لو وقع لخلع مقصود
وهو التعليق فينقض على التمام وكذا لو قال لها انت طالق ثلاثاً يقع الثلاث
ولو فصل لا يقع الثلاث **والدليل** عليه انه لو قدم الحيز فقال انت طالق ان
كل ما فانت طالق ثانياً لم ينفذ قوله انت ولم يبق يميناً وهو جعل الشرط
اليمين ولان الحيز مع الشرط من حيث الافادة كلام واحد فيكون احدهما بعض

الشرط الا نزي

الشرط الا نزي ان كلمة الشهادة كلام واحد لا كلامين حتى لا يقال بانه نقي
واثبت بل كله كلام واحد ونوجب لان غرضه التوحيد **وكذا** كل كلام معطوف
بعضه على بعض حتى انه لو قال تكلم فلان اليوم مرة مرتين يفهم منه المفيد الذي
قصد به غرضاً خاصاً لا الذي اشتمل على حروف منظومة **فعلى** هذه العلة اذا
سكت على الشرط لا يجت وهو اختيار الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ولان الشرط مطلق
الكلام والكلام قد يكون مركباً وقد يكون مفرداً ناقصاً فان اقتصر على المفرد علمنا ان
مراده الناقص فيجوز ان جاوزه علمنا ان قصده المركب والركب من اوله الى اخره
كلام واحد واسم كل بعض كلاماً كقولك للحجر مرمر اسم واحد ولو قلت مرمر سكت
يكون اسماً تاماً وكذا اسفر جل وغيرها **الا نزي** انه لو قال للدخولة مرتين كلما كنتك
فانت طالق لا يقع طلقتان ولا تنعقد الثالثة حتى لو تزوجها ثم كلفها لا تطلق **ولو لم**
يقول المقالة الثالثة حتى تزوجها ثم قال لها ان كل ما فانت طالق تطل الثانية الى اجزا
عندنا خلافاً لزفر وقاعدة الخلاف **وقال** ابو مطيع وجماعة من مشايخ بلخ الايمان
كلها منعقدة ولا يخل شي منها الا بكلام مبتدأ بعد ذلك فاذا كلف حثت ثلاث مرات
لانه قصد يمينه المنع من كلامها وبالكلام الثاني والثالث قصد تأكيد المنع اهانة لها
واظهار الزيادة الغيظ **والله** اسبق وهو ابي حنيفة حين سأل محمد في حال صغيرة
فقال ما يقول في رجل قال لرجل والله لا اكلمك والله لا اكلمك فقال ابوا
حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد وقال يا شيخ انظر حسناً فكسر ابو حنيفة راسه ثم
رفع وقال حثت مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اي قوله اوجع
لي قوله انظر حسناً ارفوله احسنت لانه احسنت انما يقال لمن يقل صوابه كذلك
خالع ابو مطيع وليث وغيرهما من ائمة بلخ وقالوا هذا محض تكرار لا نعي بالكلام
الممنوع عنه باليمين **اريت** لو قال والله لا اكلمك يا فلان هل يجت بقوله يا فلان
والجواب ان اليمين انما تنعقد على ما تلفظ به لا على ما في ضميره وهو انما
تلفظ بمطلق الكلام والثاني والثالث كل واحد منهما كلام تام يجت وان اراد به المنع
ولان لا توقف لنا على الاعراض **ولو كانت** المرأة مدخولة يقع تطليقتان لان الاولى
اخلت بالثانية والثانية بالثالثة وبقيت الثالثة منعقدة فاذا كلفها وهي في العقد
تطلق لوجود الشرط فيترك الحيز وتنعقد الثانية بالاتفاق **والزفر** لزم وهو
ان الشرط في المسئلة الاولى الكلام والشرط وحده كلام وهذا الشرط الخلع
بطلانها وماله متعلق الحيز بالشرط لا يكون حلفاً ولا تخلص الثانية بالثالثة لان الشرط
الحلف بالطلاق وانه لا يتصور الا في الملك او مضافاً الى الملك ولم يوجد وقت الثالثة
احدها وفي المسئلة الاولى الشرط الكلام وانه يتصور في غير الملك فانه تزوجها ثم قال
لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقت في الحال لوجود الشرط وهو الحلف بطلانها
في الملك ولو لم تزوجها لكان قال لها ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق ثم
تزوجها ثم قال لها ان كنت فلان فانت طالق لا يقع الطلاق حتى يكلم فلاناً او يدخل

الدار لانه البمين الثانية اخلت باليمين بالتزوج لا الى جزاء لعدم الملكة بقيت
اليمين الثالثة والشرط فيها التزوج والدخول وقد وجد التزوج بقي الدخول واليمين
الرابعة وهو البمين بالكلام فلا يطلق حتى يوجد الدخول في البمين بالتزوج والكلام
في البمين بالكلام ولو وجد احدهما او لا في الملكة يقع واحدة ويقبض الاخرى منعقدة
وتلبيقتان **وقوله** قد خلت الدار زيادة في حق بشرط اخلال الثانية لكن لمكنه
بنا البمين الاخرى عليه فيظهر ضرورة الاخلال ولهذا ذكره بالفادون والاولاد هذا
الغرض لا يحصل لا محالة لودكره بالاولاد لجمع المطلق لا المترتبة فلو وجد الدخول
او لا يقع الطلاق بنفس التزوج فلا يمكنه تنقيح البمين بالكلام ولا يظهر اثر
الاخلال باليمين لانه لا يمكن ان يقال البمين الثانية باقية لكن لا يعمل لعدم بقا
الحل فذكر الفالبشرط الدخول بعد الزوج فيمكنه تنقيح البمين ويظهر اخلال
الثانية لا بهالولم تكن مخلة لا الى جزاء لا خلت الى جزاء البمين بالكلام لوجودها
في الملكة **ولكانت** مدخولا بها يقع تلبيقتان لان الاول اخلت بالثانية والثانية
بالثالثة لانها وجدت في العدة ويقبض الثالثة منعقدة فاذا قال لها في العدة
ان دخلت الدار فانت طالق اخلت الثالثة ايضا الى اجزائتين بثلاث **واذا قال**
لا مراتبه وقد دخل باحداها دون الاخرى ان حلفت بطلاقا فانت طالق
طالقان قاله ثلاث مرات انقضت البمين الاولى والثانية واخلت الاولى حلفت
بطلاقها ان لا تخلف بطلاقها وفي المرة الاولى حلفت بطلاقها فيجزا
لوجود الشرط في الملكة ولا تغل الثانية بالثالثة لان شرط اخلالها الحلف بطلاقها
وفي المرة الثالثة وجد الحلف بطلاق المدخولة خامسة لانه لا يصح ادخال غير
المدخولة في الجزاء لعدم الملكة فصار كانه قال في المرة الثالثة ان حلفت بطلاق
المدخولة منك طالق ويصح ادخال غير المدخولة تحت الشرط لان الشرط
يصح في غير الملكة فكان الوجود لبعض الشرط والجزا لا ينقسم على الشرط فلو
تزوج غير المدخولة وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق فقد كل شرط الحث
في البمين الثانية فيقع على كل واحدة طلقة اخرى في الحال وهذا بعض شرط
اخلال البمين الثالثة في حق المدخولة لان الثالثة منعقدة في حقها خاصة
الان شرط وقوع الطلاق عليها الحلف بطلاقها وقد وجد الحلف بطلاق احدها
فهذه البمين وجد فيها ثلاثة اسباب انقضاء البمين على المنكوحة بدخول الدار
وقام بشرط الحث في البمين الثانية ووجود شرط بشرط الحث في البمين
الثالثة **فلو قال** للمدخولة بعد ذلك وهي في العدة ان فعلت كذا فانت طالق
ثم شرط الثالثة في حق المدخولة على ما ذكرنا **وهذه المسئلة** تلعب بالرد
عنه لان ابا سعيد البردعي بعد ما تفقه ودرس سبل عن هذه المسئلة
فلم يهتد الى جوابها فارسل الي بغداد وتعلم سبع سنين حتى صار من كبار اهلها

وتسمى بالعراق مسيلة مباركة لانها ازيجت البردعي الى بغداد حتى تعلم وصار
من ائمة الدين حكاة الفقيه ابو الليث عن الحاكم ابي الحسن السرخسي **ولو**
قال لمراتبه وقد دخل بها كلما خلفت بطلاقا فانت طالقان قاله مرتين طلقت
كل واحدة منها طلقة لان بشرط طلاقها الحلف بطلاقها وفي المرة الثانية وجد
الحلف بطلاقها لانه جعل الجزا طلاقها ولو قال في المرة الثالثة وقعت على كل واحدة
بتلبيقتين وبتين بثلاث لانها منعقدة بكلمة التكرار فانقضت الثالثة والاولى
والثانية منعقدتان فاخلت بالثالثة لان الشرط الواحد يصلح بشرط الايمان
كثيرة فتبين كل واحدة بثلاث **وكذا** لو قال كل حلفت بطلاقا فكل واحدة
منكما طالق لانه جمعها في الشرط وجمعها في الجزا يحث تكرار فاذ انكر الحث نكر
الطلاق **وكذا** لو قال كلما خلفت بطلاقا فكل واحدة منك فانت طالقان **ولو قال** كلما
خلفت بطلاقا فكل واحدة منك فانت طالقان قاله مرتين وقعت على كل واحدة
بتلبيقتان لانه جعل الحلف بطلاقا واحدة بشرط وقوع الطلاق عليها والحلف بطلاقها
لانه جعل الحلف بطلاقا واحدة بشرط وقوع الطلاق عليها والحلف بطلاقها
التي دخلت تحت الشرط وفي المرة الثانية حلفت بطلاقها لانه جعل الجزا طلاقها
وطلاق كل واحدة بشرط وقوع الطلاق عليها فاذا تكرر الشرط تكرر الجزا ولو قال
في المرة الثالثة اخلت البمينان فيكون على كل واحدة اربع مع الاولين لو
وقع اكثر من ثلاث لانه المنعقدتين لانه المنعقدة بكلمة كل والواقع بكل
يمين اربع طلقات **وكذا** لو قال كلما خلفت بطلاقا فكل واحدة منك فكل واحدة منك
طالق لانه جمع الجزا في الجمع وهو كل وانها وصفت الجمع حقيقة فصارت كانه قال
فانت طالقان **ولو قال** كلما خلفت بطلاقا فكل واحدة منك طالق مرتين فهو
بمثلة ما لو قال كلما خلفت بطلاقا فكل واحدة منك طالق لانه جعل الحلف بطلاقا كل واحدة
بالحلف بطلاقها فصار الحلف بطلاقا بشرط وقوع الطلاق عليها كما في تلك المسئلة
طعن على الرابي وقال ينبغي ان تكون هذه المسئلة بمثلة قوله كلما خلفت بطلاقا
واحدة منك فكل واحدة منك طالق لان كلمة كل بعد في موضع الجزا لا في موضع
الشرط لان فضيلة العموم وانها ثابت بدونه لانه تكرر في موضع الشرط ويعتبر
في موضع الجزا لانه في محل الالفاظ **والجواب** ان الشرط الحلف بطلاقا كل واحدة
لان الحلف بطلاقا واحدة فكان الحلف بطلاقا الواحدة بعض الشرط **الا ترى**
انه لو قال لتسايه انه دخلت واحدة منك الدار فانت طالق قد خلت
واحدة لا يقع الطلاق عليهن **قوله** لا يفيد قلنا لا بل يفيد لبصر الحلف
بطلاقها بشرط وقوع الطلاق عليها ولا يصير الحلف بطلاقا الواحدة شرطا
للووقوع عليها **فانه قيل** هذه الفاهية تحصل بقوله كلما خلفت بطلاقا
فانت طالقان **قيل** له لا يحصل لان ذلك تعم على سبل الاجماع حتى لو
قال لا احداها بعد هذه البمين ان دخلت الدار فانت طالق لا تطلق وهذا

نقيم على سبيل الانفراد حتى لو قال ذلك لاحدا مما طلقت والعموم بالصفتين
 جميعا متصودا لاعتباره **ولان** ذكر كلمة كل تعتبر في الشرط كما يعتبر
 في الجزاء ولم يعتبر في الشرط يقع على كل واحدة وتطليقتان ولو اعتبرناهما في الشرط
 يقع على كل واحدة واحدة واليمين يعرف بالجزأ فكان فيه تكثير اليمين بالطلاق وتكثير
 الطلاق والسبيل فيه اعدامه لانه انقص المباحات فلا بد من اعتباره وبصير الجمع
 بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع **ولو قال** كلما حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق
 قاله مرتين طلقت كل واحدة واحدة **وكذا** لو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منك
 فصاحبتها طالق او قال فالأخرى طالق طلقت كل واحدة واحدة **طعن** القاضي
 ابو حازم في المسائل الثلاث وقال ينبغي ان يقع طلقة واحدة بهمة وحس الزوج
 في النعيق لانه في المرة الاولى يجعل الحلف بطلاق واحدة بشرط الوقوع الطلاق
 على واحدة لان في كتابه عن الواحدة فصار كانه نص على الواحدة وفي المرة
 الثانية حلف بطلاق واحدة فيقع الطلاق على واحدة وهي بهمة فحس **والجواب**
 ان لفظة واحدة في قوله الاول كلما حلفت بطلاق واحدة منها نكرة في محل البقي فعم
 عموم الافراد على معنى انه تناول كل فرد كان ليس معها غيرها لا عموم التعمول وقوله
 في كتابه عما سبق ذكره لانه ناقص غير مفهوم المراد بنفسه فلا بد من تعليقه بما
 قبله فصار كانه قال كلما حلفت بطلاق واحدة منك فالمحلول بطلاقها طالق فلما
 كرر في المرة الثانية فقد وجد الحلف بطلاق كل واحدة على الانفراد فوقع
 على كل واحدة واحدة وهذا وقوله كلما حلفت بطلاقا فانتما طالقان سواء كان
 الفرق بينهما ان ثمة الحلف بطلاقا فانتما طالقان سوا الان
 كل واحدة بشرط وقوع الطلاق عليها حتى لو حلف بطلاق احدهما بتركه الخراصة
 لا يترك الا بالاحلف بطلاقهما وكذا الماحية والاحزاب لا تستقل بنفسها وكل واحدة
 تستحق اسم الماحية والاحزاب فيقع على كل واحدة واحدة **الان الفرق** ان في الاولى
 ان الاولى لو حلفت بطلاق احدهما على التعيين طلقت هي وهذا لو حلفت بطلاق
 احدهما طلقت صاحبتها **ولو قال** في المرة الثالثة وقعت على كل واحدة
 تطليقتان لبقا اليمينين فيصير مع الاول ثلاثا **ولو قال** كلما حلفت بطلاق
 واحدة منك فواحدة منك طالق او قال فاحدا مما طالق طلقت احدهما واحدة واليه
 الامارة بوقوعه على ايهما شاء لانه جعل الحلف بطلاق واحدة بشرط الوقوع الطلاق
 على واحدة وقوله فواحدة منك طالق نكرة في الاثبات فيخص وانه كلامنا مره
 مستقل بنفسه بخلاف الجزاء فاما واليمين تعرف بالجزأ فصار الحلف بطلاق م
 واحدة عامة لوقوع الطلاق على واحدة فيقع واحدة كما في التخيير اذا قال
 احدا مما طالق وتستعد اليمين الثانية والاوي بقيت منعقدة حتى لو قال ذلك
 في المرة الثالثة بخلاف اليمينين فيقع تطليقتان فيصير ثلاثا مع الاول وله الخيار
 ان شاء وقع الثلاث على امرأة واحدة وان شاء عليهما **الانزي** انه لو قال لامرأته

احدا مما طالق واحدة ثم قال احدا مما طالق ثنتين يقع الثلاث وله الخيار عليهما
 ذكرنا ان التعليق يعتبر بالتخيير **استشهد** محمد فقال الانزي انه لو قال كلما كنت رجلا
 من هذين الرجلين فامرأة من سداب طالق فكلمها معا بكلمة واحدة وقعت عليهما
 تطليقتان وله ان يصرح الي ابنته شاء وان شامع وان شاء فرق فهذا الاستشهاد
 في التخيير خاصة **وتخالف** المسئلة الاولى من وجه لان هنا يقع تطليقتان وثمة
 يقع واحدة **ولو قال** كلما حلفت بطلاق واحدة منك فاحدا مما طالق ثلاثا قاله مرتين
 يقع الثلاث واليه التعيين وليس له ان يعرف لان الثلاث وقعت جملة واحدة
 حرمة غليظة فلا يملك التفريق **ولانه** تغل الطلاق مع محل الى محل ورفع الحرمة
 الغليظة وصار كالموت اذا جاعل فاحدا مما طالق ثلاثا **بخلاف** المسئلة الاولى
 لان ثمة الطلاق وقع منفردا ولا يوجب الحرمة الغليظة **ولو قال** في المرة الثالثة
 يغل اليمينان فيقع ست والبيان اليه ان شاء وقع الكل على واحدة فمس ثلاثا
 وبسقط البواقي وان شاء وقع على كل واحدة ثلاثا **وصار** هذا كما لو قال لامرأته
 ثلاثا اذا جاعل فاحدا مما طالق ثلاثا فجاو وعك الكلي لوجود الشرط وكل يمين ثلاث
 طلقات فيقع التسع فان شامع الكل على واحد ويكون يعني المكر وان شافرق
 بين هذه ان التعليق بعد التعليق صحيح كالاضافة بعد الاضافة بلفظ احدا
 بخلاف التخيير لان حكم التخيير واقع الحال فصار قوله ثانيا حرا حرا فلا يعتبر
 اما الاضافة والتعليق لاحكامه في الحال فيكون كل واحد خارجا بين المتوحدتين وجزاء
 كل واحد في حرامه وحده **وهذا** ابو زيد ذهب الى حنيفة في العتق المبرم انه غير واقع في
 الحال لانه لو وقع الثلاث هنا في الحال لما كان له البقاء الست على واحدة ولو
 قال لامرأته وقد دخل باخذها دون الاخرى كلما حلفت بطلاق واحدة منك
 فانتما طالقان وكررتك ثلاثا وقع على غير المدخولة طلقتان لان الشرط تكر
 ون حنفا في المرة الثانية لا تمحلف بطلاقا فاما وطلاق صاحبها ويقع على المدخولة
 ثلاث لان اليمين الثالثة منعقدة في حقها والاوي باقية والثانية منعقدة م
 فانتما بالثلاثة **فكان ينبغي** ان يقع طلقتان باليمين الثالثة لان المحل لا يخلو الزا
 على الثلاث وان تزوج غير المدخولة ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقت
 واحدة ساعة حلفت لان الثانية منعقدة والاوي باقية فكان ينبغي ان يقع طلقتان
 لان المحل لا يخلو **ولو قال** لامرأته وقد دخل بها او دخل باحدهما دون
 الاخرى كلما حلفت بطلاقا فواحدة منك طالق او قال فاحدا مما طالق وكمر
 مرتين لا يقع شيء لان الشرط الحلف بطلاقا وفي المرة الثانية حلف بطلاقا هو
 احدهما لان الجزأ طلاق احدهما واليمين تعرف بالجزأ فلم يوجد الشرط ولم يذكروا
 الكتاب انه لو قال ذلك في المرة الثالثة وقالوا لا يقع الا اذا عني بالواحدة
 في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فحينئذ يصير خالفا بطلاقا

فاذا كان الخمر معلقا باسم الجنس يترك بادني ما ينطلق عليه الاسم ذكره معا
 او منكرا كالوقال اشترت الزاوتر او السمكة او السمكة او الطعام او طعاما
وحرف اخر ان اقل الجمع الصحيح ثلاثة وقال بعضهم ثلثان وقيل هو قول ابي يوسف
 لقوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة ولا فيه معنى الاجتماع **والدليل**
 عليه قوله تعالى اذ دخلوا على داود وكان له اخلائين بدليل قوله تعالى فعمل
 بنى بفضنا على بعض وابية المواريث وكذا الوصية والاصطفاة **والصحيح** ما
 قلنا لان الجمع الكامل لغة ما وضع له صيغة الجمع ولا خلاف ان صيغة الجمع وضعت
 للثلاث فما فوقه لان مادونه صيغة على حدة يقال درهم ودرهمات
 ودرهم فدل افراد المتبقي على حدة انه ليس بجمع مطلق ولان الجمع المطلق ما
 فيه الاجتماع المطلق عند الضم وتعدده وانه في الثلاثة لانه ضم الشفع الى
 الوتر وفي الاثنين ضم الفرد الى الفرد فلا يكون جمعا مطلقا وان صار
 جمعا بالضم ولا حجة له في النصوص فاما سئل الاطلاق اسم للجمع عليه بطريق
 الجاز لوجود معنى الاجتماع **وحرف اخر** ان الاسم والصفة في الحاضر لغو
 وفي الغائب معتبر وتضير الصفة بمعنى الشرط حيث يتعلق الحكم بوجوده لان
 الحكم انما يضاف الى محله واذا كان محله الموصوف ولا يعرف الموصوف الا
 بالصفة توقف الحكم عليه ضرورة فصار بمعنى الشرط اما في المعين محل الحكم
 معلوم به وبه الصفة وان وصفه بصفة فلا تضير الصفة بمعنى الشرط
 فلا يتوقف الحكم عليه ويكون ذكر الصفة اخبارا عن حاله فيه اما اذا اوردنا
 كالوقال بعثك هذه المرأة واسارا الى الاثنان يتعقد العقد على المشترا اليه ويكون
 مدها لو قال بعثك هذه الانثان واسارا الى الحمار يتعقد البيع عليه ويكون
 ذما ولو قال بعثك هذا الثوب الابيض فاذا هو ليس بابيض وكالوقال
 هذه الطويلة من نساي طالق وهي قصيرة يقع الطلاق عليها ولو قال
 الطويلة من نساي طالق لا يقع الطلاق على القصيرة ولو عارضا بغير حاجته
 عمرة فقال انت طالق طلعت ولو قال زبيب طالق لا تطلق ولو اشار الى امرأة
 وقال يا زبيب انت طالق طلعت هي وان كانت عمرة ان كانت امراته وان لم تكن
 امراته لا تطلق زبيب اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأة
 طالق ان تزوجت النسا او اشترت العبيد او كلت الرجال او الناس فتزوج
 امرأة او كل رجلا او مشقري عبد اجبت لانه اسم جنس بدخول اللام
 فينصرف الى الادبي دل عليه قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس
 قد جمعوا لكم والمراسمة الواحد ولانه الغرض من اليمين المنع وانما يمنع الانسان
 نفسه عن ما في وسعه عادة وليس في وسعه التكلم مع جميع الرجال
 والتزوج بجميع النساء وغيره فينصرف الى الادبي ولهذا لو حلف لا يشرب
 ما هذا البحر ينصرف الى قطرة منه ولو حلف لا يشرب ما هذا الكوز ينصرف

الى جميعه

الى جميعه **وكذا** لو حلف لا يشرب ما هذه الخابية فشرب بعضها حنت
 لانه لا يستطاع شربها في مجلس واحد وكذا لو حلف لا ياكل هذا الطعام
 وان كان يقدر على اكله دفعة لا يجتنب ما لم ياكل كله وان لم يقدر ربحته بكل
 بعضه وفي رواية ان كان يمكنه اكله في جميع عمره لا يجتنب ما لم ياكل كله والاول
 اصح **ولو كان** تمكنا الاكل والشرب بيعا فباع بعضه لا يجتنب لانه البيع
 يرد على جميعه **وفي الفتاوى** الصعري في المستقلى لو حلف لا يشرب من لبن
 هاتين الشاتين فشرب من احداهما او لا اشرب من ما هذه الايام فشرب
 من ما هنر واحد حنت ثم كل شئ اذ حلف على الواحد منه يجتنب في قليله
 فاذا جمع بين اثنين او اكثر يجتنب في قليله **وكذا لو قال** انا اكلت الطعام او
 شربت الشراب واكل لقمة او شرب قطرة يجتنب **ولو قال** انا اكلت المساكين
 او الفقراء فكل واحد منهم يجتنب **ولو نوي** جميع الرجال او النساء يصدق ولا
 يجتنب ابداهن كما قال محمد في الاصل دل اطلاق الجواب انه لا يجتنب ديانة
 وقضا لانه نوي حقيقة كلامه لان حقيقة كلامه الجمع **واما امرأته** الى
 الادبي فصحا لكلامه لعنه عن الاثبات بجميع ومن نوي حقيقة كلامه
 يصدق ديانة وقضا وان كان تحقيقا **ومن مشايخنا** من قال لا يصدق
 قضا لانه وان نوي الحقيقة لكنه حقيقة محصورة والحقيقة المحصورة بمنزلة
 المحار **وصار** كالوقال امرأته انت طالق ونوي الطلاق من الوثاق لا يصدق
 قضا وان نوي الحقيقة لا يهاجم محصورة **ويجمل** ان يكون اختلاف المشايخ بناء على
 ما ذكرنا في الاصل انما حقيقة لكل فينصرف الى الواحد بدليل او حقيقة
ولو قال ان تزوجت نسا او اشترت عبيدا او كلت رجلا لا يجتنب الا
 بشري فلا تاعبد وعنه لانه اسم جمع واقوله ثلاثة فينصرف اليها لانه
 متيقنة وما وراه مشكوك **ولو نوي** جنس العبيد والنساء يصدق
 ويجتنب بشري عبد واحد لانه شدد على بقصد الجمع يذكر ويراد به
 الواحد قال الله تعالى اذ اخذنا من نزلنا الذكر واناله لحافطون **ولو نوي**
 ما زاد على الثلاث هل يصدق لم يذكر محمد في الاصل لكن ذكر في السلة
 الاولى انه يصدق ولا يجتنب ابداهن لك دليل على انه يصدق هنا ديانة
 وقضا لانه نوي حقيقة كلامه وان كان تحقيقا **وعلى قول** اوليك المشايخ
 لا يصدق ولو قال ان كلت رجلا فعبدى حرقم رجلا غنيت غير لا يصدق
 قضا لانه ذكر رجلا منكرا فلا يصح بنية التحصيل فيه **ولو قال** ان كلت
 الرجل فعبدى حرقم يصدق في القضا لانه اسم جنس فينتاول الكل
 ويحتمل الادبي الا ان الادبي صار مراد لانه لا يمكنه الكلام مع الجميع فحين
 الواحد كما لو قال ان تزوجت النساء بخلاف ما لو قال لا اكل اللحم او شرا
 او الطعام او طعاما او اما لانه اسم جنس فيقع على الادبي **ولو**

قال ان كل بني ادم يغده حرقم واحد احتل ان بني ادم وضع الجنس كالارض
والسماء وهذا لان الغاية لاكثره فاقترن علي الواحد **او نقول** لا يمكن حمل
الاستغراق او الاستيعاب بحمل علي الاستحقاق **وهذا** لانه عرفه بالامانة الى
ادم عليه السلام وادم عليه كان جنسا فالامانة اليه لتعريف الجنس كالامانة
والامانة فكان الجزاء معلقا بمعرفة بالامانة يتصرف الي الادنى وكذلك الامانة
تجمع جنسا كبني نعيم وخو **ولو قيل** الكل يصدق لما قلنا **ولو قال** المرأة التي
انزوها طالق فتزوج امرأة طلقته كما لو قال ان تزوجت امرأة لما ذكرنا ان الصفة
في المسمى يعني الشرط لان الشرط ما يكون معدوما علي خطر الوجود فنصار الطلاق
معلقا بالزوج **فان قيل** لو صار في معنى الشرط لكان جزاءه مجرد الجزاء وبالجملة
لا حاجة الي ذكر حرف الجزاء فيما تعلق به قلنا هذا ليس بشرط صيغة انما هو في معنى
الشرط لتعلق الوقوع به وحرف الجزاء انما يشترط فيما هو شرط حقيقة او
يستعمل عادة وعرف في الشرط **ولو قال** هذه المرأة التي انزوها طالق
فتزوجها لا يقع لانها معرفة بالامانة فلا يعتبر الصفة فكان ايجبا بالحال انما
قال هذه المرأة طالق فلم يخلو **ولو قال** فلانة بنت فلان التي انزوها طالق فتزوجها
لا تطلق لانها تعينت بالاسم والسبب والصفة في المعين فهو **وهذا**
يشكل علي اصل ابي حنيفة ومحمد لانه ما ذكر الحد ونما التعريف عندهما بذكر الحد
لكننا نقول لم يرد به بيان حد التعريف بالشمية انما اراد به ان التعريف يحصل
بالشمية انما اراد به التعريف يحصل بالشمية كما يحصل بالاشارة بذكره ما ذا
يأتي في موضعنا ان شاء الله تعالى **ولو قال** لنسايه المرأة التي تدخل الدار منك
طالق يتعلق الطلاق بالدخول لانه وصف المنكر فاعين فكان ايجبا باعنه ولو
قال هذه المرأة التي تدخل الدار منك طالق او فلانة بنت فلان التي تدخل
الدار طالق يقع الطلاق في الحال لانه اوقع علي امرأة معينة معلومة فلم يخل
الوصف فتعينا عا للحال **ولو قال** فلانة بنت فلانة طالق ان دخلت الدار
وقال هذه طالق ان دخلت الدار او متى دخلت او قال ان دخلت امرأة في
الدار في طالق لا يقع ما لم تدخل لان كلمة شرط وقد دخل علي الكلام الطلاق
فتعلق الطلاق بالشرط مع الصفة المذكورة سواء كان معروفا او منكرا كما لو قال
ان دخلت هذه الطويلة الدار في طالق وهي قصيرة لا تطلق ما لم تدخل وكما
لو قال ان دخلت الدار ركنية بخلاف الفصل الاول لانه ليس بشرط لانعدام
حرف الشرط لكن فيه معنى الشرط من حيث انه يوجد وينعدم لعدم المعينة
غير محتاجة اليها فينتج الا ترى ان الامام لو قال انقل هذا الزاني واقطع
به هذا السارق وهو ليس بزان ولا سارق جاز له قتله وقطعه ولو قال انقل
الزاني واقطع السارق لا يجوز له قتل غير الزاني ولا قطع يد السارق والله اعلم
باب **اليمين ما يقع بالوقت وما لا يقع** اصل البلية ان الطلاق

المضاف

المضاف الي وقت موصوف بصفة لا يترك الا عند وجود ذلك الوقت تلك
الصفة كما ان الطلاق بشرط موصوف بصفة لا يترك الا بعد وجود ذلك الشرط
بتلك الصفة والجامع بينهما ان الحالف ما التزم الطلاق الا عند وجود ذلك
الوصف فلا يلزمه الا عند وجوده الا ان الفرق بين التعليق والامانة ان
المعلق بشرط موصوف بصفة يقع بعد وجود الصفة والمضاف الي وقت موصوف
بصفة يقع متارنا للصفة لان المعلق بالشرط ليس بسبب قبل وجود الشرط بل هو في
الشرط حال صيرورة سببا لم يثبت الحكم بعده لان الحكم لا يتقارن السبب اما الامانة
الي وقت سببا للحال لانعدام كلمة الشرط وانما يتاخر الحكم الي وقت مخصوص
فاذا وجد الوقت ثبتت مقارناته **ولا نه** ليس بشرط لانعدام كلمة الشرط لكنه في
معنى الشرط لا يتاخر الحكم عنه ومن حيث انه في معنى الشرط لا يترك في الحال ويقع
مقارناته وهذا لانه موجود للشرط والموجود للشرط ليس بشرط دل عليه ما ذكرنا
في الزيادات اذا قال ان تزوجت زينا قبل عمة لشهر فطال فان تزوجت زينا
فمضى شهر ثم تزوج بعمة يقع الطلاق علي زينا ولا يقع علي عمة لان تزوج
عمة موجود للشرط وهو تزوج زينا قبل تزوجها بشهر فيوقف الطلاق عليه
ووقع مقارناته والطلاق لا يتقارن الزوج بزمان اوقع عند وجود الوقت يقع
مقتصر او مستند الي اول الوقت **عند** زفر يستند بكل حال وعند ابي حنيفة
ومحمد يقتصر بكل حال **وعند** ابي حنيفة ان كان الوقت كايضا كالموت يستند
وان كان معدوما علي خطر الوجود كالقدوم وخو يقتصر وان كان الوقت او
الفعل مظهرا لا يستند بالاجماع ويثبت الحكم من ذلك الوقت بطريق الظهور **ومن**
شرط الاستئذان فيما المحلية الي وقت ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت
ثبوت الحكم الي الوقت الذي استند اليه كما في النصاب للزكاة والدليل تكرر
في خلال المسائل ان شأ الله تعالى اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا
قال لا جنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر فتزوجها قبل مضي الشهر لا
يقع الطلاق لانعدام الوقت المضاف اليه وهو شهر قبل الزوج لا نه لو وقع سابقا
علي الزوج والطلاق لا يسبق النكاح ولانه وصمها بالاطاقة قبله لشهر
وهي موصوفة بذلك فلا يقع كما لو قال انت طالق امس وقد تزوجها اليوم
وكذا لو تزوجها بعد شهر لا يقع لان الزوج ليس بشهر بشرط حتى يقع
بعده بل هو معروف للشرط وهو الشهر الذي قبله وانه يعرف باول الزمان
الذي يشتغل فيه بالتزوج فنصار الشرط وجود وهو كونه شهرا قبل الزوج قيل
الزوج فنصار الطلاق مقارناته والطلاق لا يتقارن النكاح لانه شرع
رافعه والرافع لا يكون مقارنا ولا نه اذا وجد قبله لم يقدح الاضائة
الي الملك فلا يقع وكذا لو قال انت طالق قبل ان تزوجك لان الطلاق لا
يسبق النكاح ولان القبلية المطلقة لا تقتضي وجود ما بعده ولهذا لو

قال انت طالق قبل ان تزوجك لان الطلاق لا يوم القيامة او قبل ان تدخل
 الدار يقع في الحال فكان ان يقع في الحال فنزل **ولو قال** اذا تزوجتك فانت طالق قبل
 ذلك بشهر تزوجها قبل شهر لا تطلق لانها لا تطلق الا بعد المصاف اليه ولو تزوجها بعد
 شهر طلقت لانه لما قال اذا تزوجتك جعل ذلك وقتا هكذا ذكر في رواية سليمان
 ولم ينسب هذا القول الى احد **وذكر** في رواية ابي جعفر انها طلقت في قول ابي
 يوسف **وذكر** في كتاب الطلاق من هذا الكتاب اذا قال لامرأة اذا تزوجتك
 او ان تزوجتك فانت طالق قبل ان تزوجك ولم يوقت ثم تزوجها لان طلق
 عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف تطلق **من** المشايخ من قال للخلاف
 في غير الوقت كما نص عليه في الطلاق والاصح ان الخلاف في الموصفين واليه
 ذهب الشيخ ابو بكر البجلي **ومنهم** من قاله الخلاف فيما اذا قال اذا تزوجتك
 لا فيما اذا قال ان تزوجتك والصحيح ان الخلاف بينهما **فرق** بين الوقت والمطلق
 قال اذا وقت صار الوقت معرا بالنزوح فصار الطلاق معلقا بالنزوح لا تري
 انه لو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر صار القدر مطلقا حتى لا يقع
 الطلاق الا بعده ولو قال قبل قدوم فلان يقع في الحال وفي ذكر القدر ومن
فرق بين اذا وان قال كلمة اذا الوقت فصار كالتكليف وقت التزوج انت طالق
 قبل ذلك بشهر فلا يقع لانها ام الملكة في الحال والوقت المضاف اليه اما كونه
 ان الشرط فصار قابلا بعد التزوج انت طالق قبل ذلك بشهر فتعلقوا الاضافة
 فيقع كما في قوله انت طالق امس والصحيح ان الخلاف في الكل **واجمعوا** انه لو قدم
 الجزاء بان قال انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجتك او وقت القبلية بالشهر
 بان قال انت طالق قبل ان تزوجك بشهر اذا تزوجتك فتزوجها يقع الطلاق
لاي يوسف انا اجمعنا على انه لو قدم الجزاء يقع فكذا اذا اجر لان الجزاء يتأخر عن
 الشرط وقوعه اذ لم اوخر لان النكاح مقدم على الطلاق فصار كما قال اذا تزوجتك
 فانت طالق بعد النكاح لانه قصد ان يكون الواقع في الحال واقعا قبله وانه مستحيل
 فيلغو قوله قبل ذلك وبقي التعليق صحيحا ولان وقت التزوج صار كالمذكور
 دليلا لان النكاح لا بد له من وقت يترك فيه وكذا الطلاق لا بد له من وقت
 يحل فيه فصار كالمذكور صرحا ولو صرح بان قال اذا تزوجتك فانت طالق في
 تلك الساعة قبل ان تزوجك فانه يصح ويلغو قوله قبل ان تزوجك كما لو قال
 انت طالق الساعة عند طلقت في الحال وكما لو قال انت طالق اليوم عند اوعدا
 اليوم وهذا لان الاصل انه اذا جمع بين الوقت والفعل يتعلق الطلاق بالفعل
 كما لو قال انت طالق عند اذا دخلت الدار يلغو اذكر العدة ويتعلق مطلق الطلاق
 بالدخول حتى لو دخلت في اي وقت كان بطلان الا تري انه لو قال انت
 طالق اليوم اذا جاء عند طلقت حين يطلع النجرا لان قوله اذا جاء عند شرط موصول
 بكلامه فخرج كلامه من ان يكون تأخير كما لو قال انت طالق اليوم اذا كلمت فلانا

او ان كلمت لم تطلق قبل الكلام وتبين بدكر الشرط ان قوله اليوم لبيان وقت
 التحسين التعليق لا لبيان وقت الوقوع **لها** انه متى قدم الجزاء بطل كلمة قبل لان كلمة اذا جعل
 الماضي مستقبلا فتبطل كلمة قبل ضرورة فاذا تزوجها يصير قابلا لها انت طالق فيقع
 ومتى قدم الشرط يتعقد اليقين لانه جعل التزوج بشرط هذه الجملة فيصير
 قابلا بعد التزوج او عذبه انت طالق قبل ان تزوجك مطلقا او موقتا فلا
 يقع كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق عند ان يتعلق طلاق الغد بالدخول كانه
 قال عند الدخول انت طالق عند اوان المعلق بالشرط والمضاف كالمخبر بعد
 فيصير قابلا عند الشرط انت طالق قبل ذلك بشهر فيبطل بخلاف ما اذا قدم
 الجزاء لانه وصف صورة الايقاع بالقبليية ثم دخل الشرط عليه فاحركه اما
 اجر الجزاء فقد وصف التعليق بالشرط بالقبليية فصار معلقا به طلاقا باطلا فيلغو
 ولان الجمع بين قضية التعليق والاضافة غير ممكن لاختلاف حكمها في الوقوع وعدم
 الوقوع والمقتضية والتأخر وغيره فاذا قدم الطلاق صار الطلاق مضافا الي وقت
 قبل التزوج فاذا جاء التعليق انقضى الاضافة فصار معلقا بالتزوج فيقع اما اذا
 قدم الشرط صار الطلاق معلقا فاذا جاء الوقت انقضى التعليق وصار الطلاق مطلقا
 الي وقت قبل النكاح فلا يقع **ولو يدكر** في الكتاب اذا قدم الجزاء اجر الوصف به
 بالقبليية بان قال انت طالق اذا تزوجتك قبل ان تزوجك **بعضهم** قال يقع
 الطلاق اذا تزوجها بخلاف لان القبليية داخلية فيما يليه وهو التزوج فيقع به
 التعليق صحيحا **وبعضهم** قالوا على الخلاف لان الظاهر انه اراد به القبليية
 في الطلاق لا في التزوج ولو قال لامرأة انت طالق قبل ان تدخل الدار بشهر فدخلت
 قبل مضي شهر لا يقع الطلاق لانها لا تطلق الا بعد المصاف اليه لانه اوقع الطلاق في
 شهر موصوف وهو ان يكون قبل دخول الدار في المستقبل فاذا دخلت قبله لم
 يوجد الشهر الموصوف ولانه لو وقع لوقع سابقا على التعليق بخلاف ما لو قال لها
 في النصف من شعبان انت طالق قبل رمضان بشهر تطلق في الحال لانه اضاف
 الطلاق الي وقت قد يتيقن بمضيته فيكون تأخير افعوله انت طالق امس **وا**
 هنا اضاف الي وقت معد ورميت طر فيكون تعليقا **ولو** دخلت الدار بعد
 شهر يقع الطلاق لوجود الشرط في الملك وكذا لو قال انت طالق قبل قدوم
 فلان بشهر او قال انت طالق قبل موت فلان بشهر فقدم او مات قبل شهر لا تطلق
 ولو قدم او مات بعد شهر تطلق لكن عند رجوعه اول الشهر حتى تعتبر العدة
 من ذلك الوقت ولو كان وطئها في الشهر صار مراجعا في الطلاق الرجعي
 ويلزم المهر ولو طئ في الباطن وعند ابي يوسف ومحمد يقع مقصورا في حال
 القدوم والموت حتى يعتبر العدة في الحال وقال ابو حنيفة في القدوم
 كما لو قال في الموت كما قال زفر وجه قوله زفرانه اوقع الطلاق في الشهر

الموصوف وهو الشهر الذي ينصل با حزه قدوم فلان او موته فيقع في ذلك الوقت وقد وجد ذلك الوقت بعد البين فيقع في الوقت المضاف اليه كالموت قال انت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق كما ينبغي رجب كذا هذا الا ان الفرق بينهما ان الشهر قبل رمضان معلوم في نفسه لا يتوقف على وجود رمضان والشهر قبل القدر ومو الموت ليس بمعلوم فينتوقف على وجوده فاذا وجد بين ان الشهر من اوله كان موصوفا بهذه الصفة فتبين ان الطلاق كان واقفا ولا نكته يتقنا ان رمضان يتعقبه فتبين بالشرط اما هنا قبل مضي الشهر لا يعلم انه موصوف بهذه الصفة لجواز ان يوجد هذه الحوائث قبل تمام الشهر وبعد مضي شهر لا يعلم انه موصوف بهذه الصفة لجواز انه لا يوجد فاذا وجد بين ان موصوف كان واقفا ولهذا وانقضى ابو حنيفة في الموت ولهذا الوقال ان كان في الدار زيد فانت طالق ثم تبين بعد مدة انه كان فيها وقت البين يقع من ذلك الوقت وكذا لو قال ان كان في بطنك غلام فانت طالق لا يحكم بالوقوع في الحال واذا اولدت غلاما تبين انه كان واقفا ولهذا اذا قال اذا خضت فانت طالق فزات الدم لا يحكم بالطلاق حتى يستمر ثلاثة ايام ثم يحكم انه كان واقفا عند رويته الدم والدليل عليه انه لو وقع عند مضي شهر بعد القدر ومو الموت لا يقع الا في ذلك الوقت فكذا اذا وقع قبله بشهر **ولو قال** لا جنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر لم يطلاق ولو انتصب الزوج شرطا وكان اوان الوقوع بعده طلقت وهما يتولان وقوع الطلاق توقف على وجود القدر ومو الموت بكلامه والحكم انها يتوقف على وجود الشرط فصار الحكم بطلان القدر ومو الموت فصار في معنى الشرط لتعليق الحكم به والجزء شاخز عن الشرط وهذا في القدر ومظاهره انه موقوف على خطر الوجود وفي الشرط معنى الخطر والموت وان كان كائنا لا بحالة ولكن مضي الشهر بعد كلامه قبل الموت لم يكن كائنا عنده يمينه لا بحالة ولهذا الوما قبل تمام الشهر لم يطلاق لان الموت قد يتقدم وقد يتأخر فكل شهر مضي بعد يمينه لا يعلم انه الوقت المضاف اليه الطلاق مالم ينصل الموت با حزه لجواز ان يتأخر عنه كما في القدر ومو لا يعلم ذلك لجواز ان لا يتقدم اصلا فكان في معنى الشرط ايضا وصار كما لو قال ان كان في علم الله تعالى ان فلانا يقدم الي شهر فانت طالق فقد مر فلان لتمام الشهر طلقت بعد القدر ومو علم الله تعالى محيط بالامساك كلها كما ان الموت كائنا لا بحالة لكنه لما لم يكن معلوما لنا توقف الحكم على ظهوره لنا وصار في معنى الشرط حتى اقتصر عليه بخلاف قوله انت طالق قبل ان تزوجك بشهر فان الاضافة هنا لقوا صلا لعدم ما يمكنه الطلاق في الوقت المضاف اليه واعتبار معنى القدر بعد صحة الاضافة وخلاف مسئلة الحيف لان الشرط وجد بروية فطرة من الدم لكن لا نحكم بالطلاق لجواز الانقطاع فلم يكن الوقوع موقوفا على امر مستظر

وكذا

وكذا انما يحل دكونه في الدار لان كلامه تنجز لان التعليق بالموجود تنجز فلم يكن الوقوع موقوفا على امر مستظر وعين الوقوف عليه حقيقة لكنها لا تحكم بالوقوع قبل الولادة لعدم علمنا فلم يكن في معنى الشرط والفرق لا يبي حنيفة ما اشار اليه في الاصل فقال ان موت فلان حق كائنا وقد ومه لا يدري ان يكون ام لا يكون وتقدر به من وجهين **احدهما** ان الشيء انما يكون شرطا بذكر حرف الشرط ولا يرد كحرف الشرط في الفصول كلها الا انه وجد معنى الشرط في الدخول والقدر لان وجوده على خطر وهو ما يصح الامر به والهي عنه وهو معنى الشرط فان الخالف يقصد بيمينه منع الشرط فاذا توقف الطلاق على وجوده وهو معنى الشرط انتصب شرطا اما الموت فلا خطر في وجوده بل هو كائنا لا بحالة ولا يصح الامر به ولا الهى عنه فلم يكن قصده مع الشقة واذا لم يكن فيه معنى الشرط كان معرا للوقت المضاف اليه واذا مضى شهر عرف وجوده قطعا بدونه الا انه لا يعرف موضع واذا عرف موضع عرف وجوده بدليل قبل هذا فصارت شهر قبل رمضان الا ان مئة الوقت معلوم قبل وجود رمضان وهنا لا يصير معلوما لم يتك اذا صار معلوما صار كالمعلوم من الاصل عنده العلم به فتبين ان الطلاق كان واقفا **ولهذا** لو قال لا مراثة انت طالق قبل ان اقبل او اموت من مرض كذا بشهر فانت مما قاله اوسن غيره بعد شهر لم يطلاق لان ما عرف الوقت به ليس بكان فصار بمعنى الشرط كالموت فلم يوقع لوقع بعده فلا يقع **والثاني** انه اوقع الطلاق في اول شهر ببطل اخره بقدر ومو فلان وفي مسئلة القدر ومو هذا الاتصال لا يكون الا بالقدر ومو لجواز ان لا يقدم ويبدون هذا الاتصال لا يقع اما في الموت هذا الاتصال ثابت لا ينافي فيعلم يتبين ان في الشهر التبعي الثاني شهر موصوف بهذه الصفة لكن لا يدري اي شهر ذلك فلا يحكم بالطلاق مالم يصير معلوما لنا فاذا صار معلوما تبين انه كان واقفا من ذلك الوقت **ولان** في القدر ومو الدخول صفة القبلية للشهر لا تثبت الا بالاتصال بهما لا يعلم قبل وجودهما فصارا الاتصال بهما شرطا ضرورة فتأخر عنه اما صفة القبلية للشهر تثبت قبل الموت بظهور اثاره لان الموت يعلم قبل تحققه باثاره فصارا المعروف لكونه شهر قبل الموت فكذلك اثار الموت فلا يكون له حكم الشرط **ولهذا** لا ينفع ايمان الناس بالعلم به قبله فصار الموت في الابتداء مبينا للشهر وفي الاثناء بشرط لانه توقف وجوده عليه فدار بين التبيين والتعليق فثبتا حكما بينهما وتلقا يقع في الحال ويستند الى اول الشهر عملا بهما **قال** الصدر الشهيد هذا هو الصحيح خلافا لما يتولاه بعض المشايخ على ما تبين **وهذا** بخلاف قوله ان كان في علم الله تعالى ان فلانا يقدم الي شهر لانه لا طريق للخالف الى معرفة علم الله تعالى وانما تبين الحكم

او وجود معنى الشرط

على حالنا طريق الى معرفته وكانه قال ان قد مر فلان الى شهر الانري ان احد
 الشريكين اذا عتق الحسن بغير نصف قيمته يوم الوكالة وان كان الاثنان سائعا على
 الولادة لما لم يكن لنا طريق الى معرفة القيمة في ذلك الوقت بعين اول اوقات الامكان
ومثله الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه يظهر فيما اذا قال لامرأته انت
 طالق قبل موتي بشهر او قبل موتك بشهر ثم مضى شهر وماتت عندها لا يقع لانه يقع
 معصوما على الموت وحالة الموت حال زوال النكاح واصنافه الطلاق الى حال زوال
 النكاح لا يصح كالموت قال انت طالق مع موتي او مع موتك ولان الموت اذا صار بشرط
 يقع بعده **وعند** ابي حنيفة يقع في اول الشهر لانه لما ظهر ثارا للموت يقع في هذه
 الحالة وفي تلك الحالة النكاح قائم ثم يستند ولا يبرأ له منها اذا علق بموتها وان
 كان جامعها في الشهر فعليه المهر **ولو قال** انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ونصف
 او باقل من شهرين فانت بعد مضي ذلك الوقت وقع الطلاق عند ابي حنيفة قبل موته
 كالموت ولها الميراث وعندها لا تطلق والمعني ما ذكرنا لانه عدتها لا تنقضي مادون
 الشهرين فكان لها الميراث وبصير الزوج فاراد ان الطلاق لا يقع ما لم تشر على الموت
 ويتعلق حكمها بماله **وان قال** قبل موتي بشهرين او اكثر ثم مات قبل مضي شهرين
 لا يقع وان مات بعد ذلك طلقت ولا ميراث لها لان العدة قد تنقضي في شهرين
 بثلاث حين **وكذا** لو كان وقت وقوع الطلاق مريضاً اذا كان الكلام في الصحة وان
 كانت آيسة او صغيرة فعدها ثلاثة اشهر ولها الميراث لان سمي من الوقت ثلاثة
 اشهر او اكثر وعندها لا يقع في الوجوه كلها ولها الميراث **وان قال** لها وهو صحيح
 انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ثم مات فجأة بغير مرض فلها الميراث لانه ذكر
 الموت فيما وقع عليها من الطلاق فيصير فارقاً وان استند الوقوع الى حال الصحة
 اذا مات قبل انقضاء العدة **ولو قال** انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فانت
 احدهما قبل مضي الشهر لا يقع الطلاق ابداً لان بعد ام الوقت المضاف اليه بعد
 يمينه وان مات احدهما بعد مضي الشهر طلقت عند ابي حنيفة مستنداً الى اول
 الشهر وعندها ينتصرا ولا ينتظر موت الاخر لانه كايين فيكون هذا الشهر اقل من
خلاف ما اذا قال قبل قد وم فلان وفلان بشهر فقد احدهما بعد شهر فانه لا يقع
 ما لم يقدر الاخر واذا قد مر عند زفر يقع مستنداً وعند علي ابنا الثلاثة مقتضراً
وبهذا يتضح فرق ابي حنيفة ان العدة وم ينتصب بشرط والفرق ان وقوع الطلاق
 في وقت موصوف بان قبل قد وم بها بشهر وذلك لا يصير معلوماً بقدر واحد
 لجواز ان لا يقدر الاخر اصلاً اما في الموت يصير ذلك الوقت معلوماً بموت احدهما
 لان موت الاخر كايين لا محالة **والقياس** فيها واحد وهو انه لا يقع الطلاق
 ما لم يموتاً معاً في ساعة واحدة او يقدر ما معاً وهو طعن على الراوي لانه اذا مات
 احدهما بعد شهر وقع الطلاق بكون الوقوع قبل موت احدهما بشهر وقبل موت
 الاخر بسنة وهذا خلاف ما اضاف اليه الطلاق الا نري انه قال لامرأته

انت

انت طالق قبل موت فلان بشهر ثم مضى شهر ولم يميت فلان لم يطلاق وان كان
 موبة كايين لانه انما اضاف الى شهر ينصل اخر مونة فلو وقع وعاش فلان شهر اخر
 لكان شهرين قبل موت فلان وهذا خلاف ما اضاف اليه الطلاق **وجه الاستدلال**
 ان الظاهر ان مراده بهذا شهر قبل موت اولها ومطلق القبلية على موت الاخر لا
 موتها في ساعة واحدة على صفة المقارنة بمنع عادة ولا يمكن الوقوف عليه
 والمقصود من الاضافة الوقوع لكونها سبباً في المالة فينقل بمالكين وذلك شهر
 قبل موتها على التقاب لا على سبيل الاجتماع فاذا مات احدهما علم ان هذا شهر
 قبل موتها على التقاب لان موت الاخر كايين فلم يكن لموت الثاني تأثير في اتحاد
 الشرط فلا يتوقف عليه خلاف القدر ولان لقد مر الثاني لا يثري في اتحاد الشرط
 لجواز ان لا يقدر الاخر فيتوقف عليه الا نري انه لو قال انت طالق قبل رمضان
 وسبعين بشهر ربه لا يقع الطلاق في غيره رجب وان كان قبل رمضان بشهر
 لانه لا يوجد شهر قبلها جميعاً فينشر ط الشهر على احدهما ومطلق التقدم على
 الاخر وكذا لو قال لعبد انت حر قبل الفطر والاضحى بشهر يعنى في اول
 رمضان فكذلك هنا لان المجتمع عرفاً وعادة كالمتمتع حقيقة لان الانسان انما
 يريد بكلامه العناد المتعارف **ولو قال** انت طالق ثلاثا قبل موت فلان بشهر
 ثم مات تمام الشهر ان مات فلان بعد انقضاء العدة بان لم يكن مذحولة
 او انقضت عدتها بوضع الحمل لا يقع الطلاق ولا يبطل الخلع لان الطلاق سوا
 وقع مقتضراً او مستنداً لا بد له من محل وبعد انقضاء العدة لم يبق المحلية
 وانه كانت في العدة فعندها كذلك لا يبطل الخلع ولا يجب على الزوج رد بدل
 الخلع لكن يصير ثلاثاً مع الخلع لانه وقع مقتضراً فلا يتيقن به الطلاق بطلان
 الخلع **وعند** ابي حنيفة يقع مستنداً ويبطل الخلع ويجوز على الزوج رد ما
 قبض من البدل لانه يتيقن ان الخلع صادق المطلقة الثلاث لان بالخلع لا يبطل
 محلية الطلاق ما دامت العدة باقية **فان قيل** ينبغي ان يمنع الاستناد بالخلع
 لانه بعد وقوعه لا يحتمل النقص وقيام المحلية بشرط الاستناد **قلت**
 نعم لكن لا يبعد منه محلية الطلاق فامكن القول بثبوت حكم الايقاع السابق
 ثم يستند ضرورة وجود الوقت الموصوف من اوله والمستند بين الميتين
 والمقتصر فكان سابقاً على الخلع من وجه فابطله ومن وجه يتاخر عنه
 فنصار حكم التعارض كالمقارن وصار كان الخلع وايقاع الثلاث واحد في حالة
 واحدة فلا يكون الخلع حينئذ حكماً لانه لا يظهر حكم الواحد مع الثلاث
ولا يقال انما يستند الثلاث ان لو وقع الثلاث في الحال ولم يقع لعدم بقا
 محلية الثلاث في الحال **لان** المشايخ من قال محلية الثلاث باقية لان الثلاث
 اذ في ما يثبت حرمة الحمل كنصاب السرفة لان يكون ما زاد عليه غير واقع
 وهذا على اصل ابي حنيفة ظاهر فانه لو ظلمها اكثر من ثلاث يقع ثلاث وعند

تقدم

الثلاث غير الجنس كما في الشهادة والتوكيل والتفويض فلو لم يكن ملوكا له لما وقع
وان سلمنا انه لم يقع بالتخيير لكن هذا لا يدل على عدم الوقوع بالتعليق كما لو قال لامرأة
ان دخلت الدار فانت باين وهو يوجب به الطلاق فاباينا ثم دخلت الدار يقع الطلاق
ولو جاز لا يقع وهذا لان في التعليقات ينظر الى وقت التعليق لا الى وقت وجود الشرط كما
اذا علق نكاحا بحد الشرط يترك الحيز **ولو كان** مجنونا عند التعليق ومع عدم وجود
الشرط لا يتركه وكذا الصبي وبعض مشايخنا رحمهم الله منهم الشيخ ابو القاسم الصغار
والفقيه ابو القاسم بن الشيخ ابي بكر الاعمش ذهب الى ان هذا ظهور محض حتى طعنوا
فيما ذكر محمد بن مخنف قوله ابي حنيفة ان العدة ان كانت قائمة كان الحكم باطلا وان لم تكن
قائمة لم يكن باطلا ويجب ان يكون الحكم باطلا كانت العدة قائمة او لم تكن لان قيام العدة
والملك انما يشترط في آخر جز من اجزائها لوقوع الطلاق والطلاق لا يقع في
هذه الحالة **ولا يقال** يقع ثم يستند لان الضرر يثبت على حسب ما ثبتته
المستصرف وهو انما ان الطلاق الى اول الشهر الموصوف به هذه الهيئة يقع هناك
لا في اخر الشهر ولهذا لو طهر في الشهر ثم مات فلان وجب عليه العقر
ولو لم يكن ظهورا محضا لما ظهر في حق المستوفي بالوطي ولهذا وجبت
العدة في اول الشهر **لكن** الصحيح ما ذهب اليه عامة المشايخ انه يثبت بطريق
الامسار ومسايل الباب تدل على هذا فانه قال **ان** كانت فلان وهي في غير
العدة لا تطلق ولا يبطل النكاح وكذا وجوب ارش العبد في مسيلة تلي هذه
واد المكاتبه لما تذكر والحقيقة تقتضي ذلك لما ذكرنا ان الشهر الموصوف
معدوم حقيقة قبل الموت ثم يحكم بوجوده عنده من اوله الى اخره بعد ان لم
يكن موصوفا فاستند الى اوله ضرورة بعد ان لم يكن ثابتا **واما** العقد
قلنا ملكه النكاح ملك ضروري فاذا ظهر من وجوده وجه لا يظهر
فيبقى منفعة البضع مصفونة بالضمان الاصل **واما** العدة اختلفت شايئا
فيه والصحيح ان عنده ابي حنيفة يجب من وقت الوتة وقال الفقيه ابو
الليث ان لم يقع عند الموت لكن يظهر عند الموت فوجب ان يكون المرأة
محلا لان المظهر حكم الا بتد كالتفصيل اذا باع عبدا غيره فذلك العبد
ثم اجازا لما لا يصح الاجازة لعدم محلبة الا بتد او كذلك امة تزوجت
بغير اذن مولاه ثم تزوج عليها حرة ثم اجازا للمولي النكاح فالاجازة باطلة
لها لم يصح ابتداء النكاح فكذا هذه لا يقع الطلاق بعد انقضاء العدة **ول**
قال لعبد انت حر قبل موته ميتا رخص بالاجماع حتى لو مضى شهر ومات
يعتق **ما فرقا** بين العتق والطلاق والفرق ان الطلاق والعتاق هو
يقعان مقصورا على الموت الا ان بالموت يزول ملك النكاح فكان اضافة
الطلاق الى حال زوال النكاح فلا يصح اما ملك الرقبة لا يزول بالموت اذا كان
عنا جاز اليه الا نرى انه لو قال لعبد انت حر بعد موته فلم يكن هذا اضافة

زوال

زوال ملك اليمين الى وقت **فلو انه** كانه بعد خمسة عشر يوما على الحالة
فادي وعتق ثمرات لتمام الشهر لم تبطل الكتابة بالاتفاق لغوات محل العتق ولا
يقع العتق يستند وهذا يتصل قول من قال بالظهور المحض ولو لم يوجد البذل
او ادعى بعضه ثمرات قال ابو حنيفة يعتق مستند الى اول الشهر وتبطل الكتابة
لانه يبين انه كانه بعد حصول العتق ويرد عليه ما اخذ منه **وقال** يعتق
من الثلث مقتضرا ويكون كمن اعتق مكاتبه بعد اذ العتق المكاتبه يسلم له
ما قبضه ويبطل عن العبد ما بقي **قال** في الكتاب يعتق بعد موت السيد من الثلث
عندها ومعناه مع مونة فانه قال في كثير من المواضع يعتق حين مات **اما** علي
قوله ابي حنيفة يعتق من جميع المال وانما يعتق من الثلث عندها لا يعتق
مقصورا على الموت كالمدر فصار كانه دبر عبده ثم كانه ثمرات **واما** عنده
ابي حنيفة انما يعتق من جميع المال لانه من حيث انه اقتصر بعتقه به حق الورثة
ومن حيث انه ظهر له بعتقه وحق الورثة لم يكن معلقا فلا يتعلق بالشك هذا
كما ذكرنا اذ فيها اذا قال لعبد به احد كل حر وبيد في مرضه في كبر القيمة يعتبر
من جميع المال لان البيان من حيث انه اظهر ان يتعلق به حق الورثة ومن
حيث انه انما يتعلق وحقهم لم يكن معلقا فلا يمنع صحة البيان وهذا اذا
كان الاجاب في الصحة اما اذا كان في المرض يعتبر من الثلث بالاجماع فان
كان الاجاب في الصحة ومات لتمام الشهر ولا مال له غيره عنده ابي حنيفة لا يسعي
وعندهما يسعي الا ان عند ابي يوسف في الاقل من جميع المكاتبه ومن القيمة
انه لم يوجد شيئا وان ادعى شيئا يسعي في الاقل مما بقي من المكاتبه ومن ثلث القيمة
وعند محمد يسعي في الاقل مما بقي من المكاتبه وثلث القيمة ان لم يوجد
شيئا وان ادعى شيئا يسعي في الاقل من ثلث ما بقي من المكاتبه ومن ثلث
القيمة وهو فرع ما اذا دبر عبده ثم كانه ثمرات ولا مال له غيره عنده ابي
حنيفة ان يسعي في ثلث القيمة وان يسعي في جميع المكاتبه لانه العتق
لا يتجزى بموت المولي لم يعتق منه بشي وقد تصدى لعتقه جفتا واحدا
موجلا والا خراجا وحكما مختلفا فالعتق بحمة الكتابة يودي سلامة الاولاد
والاكتساب وجهه التدين لا يختار لهما **وعند** ابي يوسف يسعي
في الاقل من ثلث القيمة وجميع المكاتبه لانه استحقاق الثلث وقت الكتابة
بالنكاح يبرئ ثابت فلا يلزم البذل بمقابله فكان جميع البذل مقابلا لا
يستحق به العتق بالتدين **وعند** محمد يسعي في الاقل من ثلث القيمة
وثلث المكاتبه لان البذل مقابل لجميع القيمة وقد عتق الثلث بالتدين
فيسقط حصته كلوا عتق الكل **قال** في الكتاب ولا يكون العبد مدرسا
وكان للسيد ان يبيعه وهذا ظاهر قبل ان يمضي شهر وان مضى شهر فكذلك
عند ابي حنيفة لان العتق يقع من اول الشهر من وجه والمدبر من يقع عتقه

عنتقه مقصودا على الموت من كل وجه ولهذا الوقال انت حر قبل موته بساعة
لا يصير مدبرا **اما** على قولهم ان يمشي لان عند معنى الشهر صار عنتقه مطلقا بطلاق
موت السيد وصار كما لو قال ان مات انا وفلان فانت حر تجوز بيعه ولو مات فلان
بصير مدبرا مطلقا **وهكذا** ذكر في النوادر انه يصير مدبرا مطلقا وهو اختيار
الشيخ الامام علي بن ابي طالب في ظاهر الرواية ليس له حكم المدبر المطلق
لان العتق غير معلق بالموت بل بانقضاء الموت ولهذا يعتق مضافا كما ذكرنا
في الطلاق **ولو قطع** رجل يد العبد في الشهر ثم مات المولى تمام الشهر فعليه
نصف القيمة للمولى ان لم يكن كما ثبت **وذكر** في الاصل وقال عليه نصف القيمة
للعبد عند ابي حنيفة فكان المذكور هنا قولهم **اما** عندها فلان العتق
يقع مقتصر **واما عند** ابي حنيفة فلا نه لما مات تمام الشهر ظهر انه مكاتب
لان العتق يقع عند الموت مستند اذ كان بمنزلة معتق البعض ومعتق البعض
عنده مكاتب وقطع يد المكاتب بوجوب نصف القيمة له الا انه تجوز للسيد بيعه
لان ظهور الكتابة تعلق بثبوت العتق عند الموت فاذا لم يثبت لفقد الملك
عند الموت لا يظهر الكتابة فلا يظهر فساد البيع **وبوجب** الارش للعبد
ببطلان من قال بالظهور لانه لو كان بطريق الاستناد لم يكن له كما اذا باع امته
فولعت في يد المشتري لا قلم من ستة اشهر ثم ادعى البايع شبهه بعد ما قطع
يده ببيع دعواه ويكون الارش للمشتري لا للولد **والجواب** عنه ما ذكرنا
ولان وجوب ارش العبد يدل على انه لا يعتق بغير بطريق الظهور **ومن** مشايخنا
من قال اراد بالعبد المكاتب وهو الظاهر لانه ذكره تعريفا بعد ذكر المكاتب فانه
اسم العبد اليه **وذكر** بعد قولهم ان كرم بكاتبه السيد فانه لا يدل على ان جواب
ابي حنيفة فيما اذا كانت **وبعضهم** اجروا المسئلة على الظاهر وقالوا لما يجب
الارش للعبد لان العتق عنده يثبت بطريق الاستناد والا فسادا لما يثبت
في القابلية في الغاية واليد فانت فلا يمكن اظهار العتق فيه الا انه فاته الى
خلف وهو الضمان فجاز ان يثبت فيه حكم بثبوت حكم يدين به ثم يستنتج لغيره
مما لو لم يثبت غير انه ليس بقابل حكم الحرية فلا يثبت ولا يستند لكنه قابل للارش والملك
المولى وظهور اختصاص العبد به فيثبت هذا الحكم ويستند بظهور اختصاص
العبد به من اول الشهر وان حكم ينفصل عن الحرية في الجملة فلا يمنع اسناده
عند نقله اسناد الحرية ولا يلزم من اظهارة حكم الحرية في حق المولى والعبد
اظهاره في حق غيره كما في المكاتب **ولانه** مردد الحال بين ان يعتق وبين ان
لا يعتق فانه شبه المكاتب له وارشه ارش العبد **فان قيل** المكاتب يعتق بعد
الكتابة وهذا يعتق سابقا عليه **قلنا** جاز ان يعتق سابقا ويجب ارش العبد
ويكون له فان المكاتب اذا مات وترك ولدا فانه يعتق بسبب سابق اذا ادعى
المكاتب بتمتع هذا الوقت بدينه يجب ارش العبيد ويكون له **رجل** قال لامة

انت حرة

انت حرة قبل موت فلان بشهر فولدت ولدا ثم مات فلان تمام الشهر فهو على
وجوه اما ان مات فلان وهما في ملكه او مات فلان وقد باعها او مات فلان وقد باع
الامردون الولد او على العكس **وفي الوجه** كلها لا يعتق الولد عندها الا اذا ولدت
بعد موت فلان لان العتق عندها يثبت مقتضرا والولد مفصل عن الامر حاله
العتق فيها فلا يسري الى الولد اما الامر ان كانت في ملكه وقت الشطر يعتق والا
فلا كما في سائر التعليقات **اما** عند ابي حنيفة ان مات فلان وهما في ملكه عتقا لان
العتق عنده يثبت بطريق الاستناد وفي ذلك الوقت الولد متصل بالام فيستحق
الحرية فلا يبطل بالاقتصال بعده **ولان** الاضافة الى الامر اضافة الى الولد لانه حر
من اجزائها فيعتق بطريق اضافة الاعيان اليه لا بطريق السراية من الامر **ولهذا**
لو عتق جارية ربه وهي تحت عبده لا حر فولدت لا قلم من ستة اشهر مع وقت الاعناق
ثم اعتق الاب لم تجز ولا الولد اليه نفسه لان مولى الامر عنتقه بطريق الاصل
خلاف ما اذا ولدت لستة اشهر فصاعدا ثم اعتق الاب فانه بحر ولا الولد لانه
عتق بطريق السراية بقا الامر **وفي الوجه** الثاني لم يعتق واحد منهما لان العتق
سواء ثبت مقتضرا او مستندا لا بد له من محل وهما بايع حرا عن محلته اعتاقه
وان مات فلان والامر في ملكه خاصة وهو الوجه الثالث عتقت بالاجماع لكن عند
ابي حنيفة مستند او عندهما مقتضرا **وفي الوجه** الرابع عتق الولد عنده خلافا لهما
لما قلنا ولا ان كانت مستحقة للعتق مستندا وظهر ان الولد ايضا مستحق مستندا
فان امكن تنفيذه كما استحق بغيره والا فلا وقد تقد رتفيعه في الام لفقد الملك
تنفيذه في الولد لقيام الملك فيه الا انه لا يظهر بطلان بيع الام لانه اذا لم يكن تنفيذه
بها كما استحققت يبطل الاستحقاق من الاصل لكن المظالم في الام انما يثبت بطريق
الضرورة فلا يظهر في حق الولد لعدم الضرورة **ولان** حالها متردد فكانت
كالمكاتب والمكاتب اذا مات عن ولد يعتق الولد بالاداء **فان قيل** المكاتب اذا
عجز لا يعتق الولد فهنا ايضا وجب ان لا يعتق الولد اذا رقت ام **قلنا** ثم انما
لا يعتق الولد لفقدان الشرط وهو الاداء اما هنا وجد الشرط وهو موت فلان في
حق الولد وان لم يوجد في حق الامر فيعتق الولد ويجوز ان ينود حكم الولد عن
الامر كما لو باع امته فولدت في يد المشتري لا قلم من ستة اشهر فاعتقها المشتري
ثم ادعى البايع الولد يثبت شبهه منه ولا نصير الجارية امواله ولا يبطل بيعها
ولو باع نصعها عتق النصف الباقي بالاجماع وهو بمنزلة عبد بين شركيين اعتقه
احدهما فهذا ينسب اليه ان يضمن نصيب المشتري وكان العتق اموال القاسم البني
ليقول لا يضمن لان العتق ثبتت حكم الكلام السابق على ملكه المشتري لا فسادا
منه تعليقا ونجيزا بعد ثبوت الملك المشتري فصار كالورث نصيب العبد
وهو قرينه فانه لا يضمن ولا انه صار بمنزلة عبد بين شركيين فالامانة حر قبل
موت فلان بشهر ثم باع احدها نصيبه ثم مات فلان عتق نصيب الباقي ولا يبطل

البيع في النصف المبيع ولا يضمن **فان قيل** اذا عتق النصف الباقي وعتق
 البعض مكاتبه كله وبيع المكاتب لا يجوز **قلنا** ما كان منه نصا لو ظهرت الكتابة
 انما يظهر ضرورة العتق في هذا النصف والثابت ضرورة ينفذ وتقدر
 الضرورة والضرورة في ظهور العتق في هذا النصف في حق نصيبه لا في حق غيره
 النصف الاخر مكاتب **كالمكاتب** اذا مات وترك ولدا ولدا في الكتابة ولدا حرا
 من الاصل فمات الولد الحر ثم ادعى بدل الكتابة فانه يحكم بحرية الولد المولود
 في الكتابة مستند الى اخر احواله الاب حتى يرث منه ولا يرث من اخيه
 لانه اسناد ضروري فظهر فيه حقه لا في حق غيره **وكذلك** مكاتبان لرجلين
 او رجل واحد كتابتهما مختلفة وبينهما جارية فماتت بولد فادعياه معا ثبت
 نسب الولد منهما ويكون مكاتبتهما معا فان ماتا واديت مكاتبتهما معا عتقا
 وعتق الولد منهما ولا يرث من احدهما لان نصف الولد ثبت لكل واحد منهما وعتق
 كل نصف لا يظهر في حق الاخر لانه ليس من احكام كتابته فكان عتق البعض
 في كل واحد منهما **علا** ما اذا كانا لرجل وكتابتهما كتابة واحدة والمسألة بجأها
 فانه يرث الولد منهما لا بهما بتمتلة شخص واحد فظهر عتق الولد في حق كل واحد
 منهما **ولو** انه باعها ثم اشتراها فماتت فلان تمام الشهر يعتق عند أبي حنيفة
 لان العتق عنده يثبت بطريق الاسناد ومن شرط الاسناد قيام الحلية من وقت
 الحكم الى وقت السبب وقد الغدوم ولا يهاو عتقت استند العتق فيسقط البيع
 وقد حكمنا بجواز البيع فلا يجوز الحكم باطله ولا وجه ان يحكم بعنقه في الحال لانه يوجب
 الى تغيير الشرط الذي شرطه المولى وهو عتقه قبل موته **وعندهما** يعتق لانه
 العتق عندهما يقتضيه فصار كما يحلون بعنقه اذا باعه المولى ثم اشتراه ثم وجد
 شرط العتق **باب الحنث في البمين في الشرب الخاص والعام**
 اصل الباب ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعملة في مجاز مستعمل على المجاز
 المستعمل بالاجماع لان الكلام يحمل على ما يريد به المتكلم والكلام دلالة الارادة
 بقريته الاستعمال لانه انما يستعمل لغرض الايهام والظاهر انه يريد الامر
 الذي استعملوا اللفظ له دون غيره ليحصل المقصود من الكلام وصار اللفظ
 الذي استعملوه كالحقيقة كما هم اعرضوا عن الوضع حتى لا يبينهم غيره عند الاطلاق
 كمن لم يسم الحج والصوم والصلاة وغير ذلك من الاسماء المستعملة فانها في حقيقة
 اللغة الغضد والصلاة الدعاء والصوم الامساك ثم عند الاطلاق لا يهتم بالامساك
 الخصوصية التي نقل اليها في الشرع ولهذا وحلف لا ياكل هذه الشجرة في كل من
 عينها لا يحنث ولو اكل من غيرها يحنث وكذا لو حلف لا ياكل من هذا الدقيق
 فاكل من غيره حنث ولو اكل عينه لا يحنث لانه محجور لا تنصرف الالهة واليه
 عادة وان كان له حقيقة مستعملة ومجاز مستعمل ان كان استعمال الحقيقة
 اغلب فالجوز الحقيقة لان الكلام لحقيقته حتى يتوهم الدليل على المجاز كالمو

حلف

حلفه لا ياكل من هذا الرطب فاكله بعد ما صار غرا لا يحنث وان كان قد يطلق
 اسم الرطب على الرطب مجازا لان استعمال الحقيقة في هذا اغلب واكثر فان اكل
 الرطب يسمى اكل الرطب عادة **وان كانت** الحقيقة مستعملة وله مجاز مستعمل متعارف
 ايضا عند أبي حنيفة ينصرف الى الحقيقة المستعملة وعندهما ينصرف الى المجاز المتعارف
 اصله اذا حلف لا ياكل من هذه الخنطة فاكلها فصاحت وان اكل من غيرها لم يحنث
 عند أبي حنيفة اعتبارا بالحقيقة المستعملة وعندهما يحنث اعتبارا بالمجاز المتعارف
 هما قالان ان الحقيقة صارت كالمجوزة بكثرة استعمال المجاز لان المرجوح باق
 الاعتبار بمقابلته الراجح خصوصا في الكلام لان المقصود الاعلام والافهام
 والا فهاهما يتسارع الى ما نكر استعماله ويتعارفون لا الى ما نقل استعماله كذكر الراجح
 عند البيع ينصرف الى ما نكر استعماله في البياعات لا الى غيره وان كان الاسم
 حقيقة للكلمة ولهذا يختلف معاني الاسماء في الطلاق والايان باختلاف البلدان
 لانهم ان افهام كل قوم الى ما استعملوه فيما بينهم مع اتحاد اللفظ حقيقة حكم
 الوضع ولهذا حملنا قوله لا اضع قديمي في دار فلان على الدخول لكثرة استعمال
 الناس هذا الاسم فيه وان كان حقيقته هو المولى بالقدم ولا يحنث انه متى
 استعمل في الحقيقة لا يجوز الا ضرورة ولا ضرورة لان الاستعمال هو الحقيقة
 وانما تحققت الضرورة اذا صارت مجوزة وكثرة الاستعمال لا توجب الترجيح
 لادراك دلالة كثرة وقوعها ولكن اذا استعمل على الاطلاق يقع التعارض بين المجازين
 فكان الحل على ما وضع له اولى الانزي ان ذكر اللفظ عند اكل يكثر استعماله فيما حل
 اكله لا فيما لا يحل لانه يقال اكله وذلك لا يوجب انصراف الاسم عنه حتى لو حلف لا
 ياكل لحم الخنزير والذئب وغيرها **واجمعوا** ان الجمع بين الحقيقة والمجاز لا
 يجوز **وحرف اخر** ان كلمة من اذا دخل في الفعل براديه ابتداء الغاية كما ان
 كلمة الى اليك لانها الغاية يقال سرت من مكان كذا الى مكان كذا وقد يدكر
 للتعويض كما يقال اكلت من طعام فلان وشربت من مائه وبراديه بعض
 طعامه **قال بعضهم** هو اسم مشترك لهما وفي كل الاصل لا يتد الغاية
 في الافعال لكت بدخل في ذلك المعنى التعويض فان قوله شربت يتناول
 الاماكن كلها فالمكان الذي عينه بعض تلك الاماكن فما استعمل لذلك مجازا
 اما حقيقة لا يتد الغاية في الافعال المضافة الى الاعيان **وحرف اخر** ان
 اللفظ المحتمل للمعنيين اذا اضيف الى محل يحمل على البق محتمل اللفظ بدلك المحل
 كاصرفنا لفظ الحرمة المضافة الى الاعيان الى حرمة بيعها والى النسا الى حرمة
 نكاحهن والى الطعام الى حرمة اكله **ادع** قلنا هذا اقل محمد لم يداق
 الكل امر ان طالق ان يشرب من العزات فان شرب منه كرهما يحنث وان
 استقى او استقى له غيره من ما يشرب منه قال ابو حنيفة لا يحنث وقال
 يحنث لان هذا الكلام لحقيقته مستعملة ومجاز مستعمل والمجاز اغلب لان

الحقيقة وهو الكرع عادة البعض والحجاز وهو الاعتراف عادة الكل فصار
الحجاز راجحا فافترق المطلق اليه كما لو كانت محجوزة **وهذا** لان الايمان محمولة على
معاني كل الناس والناس في العادة يشربون من الانا واليد ويقولون يشرب
من الفرات **الان** انما يقال اهل بغداد يشربون من حجلة ومن الفرات وانهم
يشربون بالاولا والى عادة ويقال في الحكاية عن الماضي شربنا من الفرات والراء
الشرب من ما به واذا شرب كراحت على قولها ايضا لا يستحق الاسم
وان شرب بالانما يجت باعتباره معاني كلام الناس وهذا عمل بعموم اللفظ من
مشايخنا من قال بصير مجازا عن ما يجري في القرآن وهذا غير سديد فانه لو شرب
من نهر واحد من الفرات لا يجت عندهم نص عليه في الاصل ولو صار مجازا
عنه حدث كل لو حلف لا يشرب من ما الفرات **لكن الصحيح** انه يصير مجازا عن
منسوب الى الفرات وهو ما يجوز به الفرات وبالترتيب الثاني ينقطع النسبة عن الاول
لانه مثله في امساك الماء بالكون واليد لا تنقطع النسبة لانه دونه فيجت وقال
بعضهم اذا كرع لا يجت عندها لا يكون جمعا بين الحقيقة والحجاز وقال بعضهم
يجت لان الجمع بين الحقيقة والحجاز لا يجوز عندهم وانما يجت بالكرع عندها
لان محل الحقيقة دخل في عموم الحجاز كما انه قال ان يشرب من ما الفرات لانه جمع
بين الحقيقة والحجاز انما لا يجوز على قوله اي حنيفة اما على قولها يجوز والصحيح
ان الجمع بين الحقيقة والحجاز لا يجوز عندهم وانما يجت بالكرع عندها لان محل
الحقيقة دخل في عموم الحجاز كما انه قال ان يشرب من ما الفرات لانه جمع بين
الحقيقة والحجاز كما في وضع القدم **وابو حنيفة** يقول لما اصاب الشرب الى الفرات
يكلمه من حنيفة ان يكون ابتداء فعل الشرب من النهر وهذا انما يكون بالكرع
لان الاعتراف ابتداء الشرب من اليد او الانية فلا يسمى شربا حقيقة **الان**
انه يجوز في الاسم عنه بان يقال شرب من الكوز لان النهر وهو متعارف
ايضا فان اهل البوادي يكرعون **وفي الحديث** ان النبي صلى الله عليه وسلم
مر بفنا قوم فقال هل بات عندكم ما في الشئ والاعتراف كان صرف الاسم
عند الاطلاق اليه اولى وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان نوي الحقيقة
على قولها صحت نية ذبابة وقضا وان نوي الحجاز على قوله صحت ذبابة
لاقتضاه لانه نوي ما يحمله لفظه لان الشرب لا يتحقق بدون الماء وكان مضرا فيه
ويجوز ويجعل ما نوي كالمصرح فيه وهو اختيار الفقهاء بكون الاعتراف
لا يصح بينه لانه غير مذكور اصلا وان صار مذكورا بطريق الاقتضاء والمقتضي
لاعمومه فلا يصح فيه نية التحصيل كالوقال لانه انت طائف ونوي التلذذ
لا يصح ولهذا لا يصح نية التحصيل في المقتضي كما في قوله ان اكلت او شربت او
لبت **ولو** شرب من نهر باخذ من الفرات لا يجت بالاجماع **اما** عند ابو حنيفة
فلان الشئ ان يضع فيه من الفرات لا يجد شربا من الفرات **ولو حلف** لا

يشرب

يشرب من ما الفرات فشرب من نهر باخذ من الفرات كراعا او اعترافا او
من الفرات كراعا او اعترافا فاجت عندهم لان شرط الحنيفة شرب ما شرب
الى الفرات وبالايمان التي ياخذ المأمنه لا ينقطع النسبة لانهما اتباع له وليس
فيه امساك المأمنه الا ترى انه يقال اهل بغداد اهل بغداد اهل بغداد اهل بغداد
الفرات وانما يشربون بانها ياخذ المأمنه لان ما الفرات معاجري بين حانتي
الفرات وقد يشرب ما يجري بين حانتي الفرات كن حلف لا يشرب ما زمر
وشرب ما به اي صفة كان يجت وكذا لو حلف لا يشرب ما السما فشرب ما
اجتمع من المطر في موضع على اي وجه شرب يجت **وانما** كان من الفرات يصب
في قادي اخر فيشرب من ذلك الوادي قالوا ان كان الغالب ما الفرات يجت
والا فلا لان المأمنه يستهلك بالغالب **كن حلف** لا يشرب من ما زمر
فشرب من ما زمر مخلوطا بغيره **وقيل** على قبايل قول محمد رحمه الله
بنيغي ان يجت لان الجنس لا يغلب الجنس عنده **نظيره** اذا حلف لا يطبخ على
هذا الماء قول الماء الى نهر اخر وعليه طاحونة ولها ما فطن فان كان هذا الماء
اقل لا يجت **وهذا** لان الجنس لا يغلب الجنس عند اتحادهما في الاسم والمقصود
والنسبة الا ترى انه لو حلف لا يشرب من لبن الشاة لمخلط بلبن البقر فانه يعتبر
الغالب بالاجماع لا اختلاف النسبة وان التقا في الاسم **بخلاف** الرضاع فان
الحكم يتعلق بشرب اللبن مطلقا ولا يختلف بالنسبة **في العيون** ابو سليمان عن
ابي يوسف رحمه الله انه يمين حلف لا يشرب من ما الدرجة وذرة الدرجة
من مطر كات فشرب من ذلك بعد ما جرى في الدرجة حنيفة لان المأمنه
المشروب من ما الدرجة انما له حلة ما يجري فيه العيون وما المشرب
والاسم انما ينطلق عليه بحرية في الدرجة فحنيفة **ولو حلف** لا يشرب من هذا
الكون فصب ما به في كون اخر وشرب منه لا يجت عندهم لان الثاني
مثله في امساك الماء فيوجب انقطاع النسبة عنه **بخلاف** ما اذا حلف لا
يشرب من الفرات عندها لان نسبة الشرب من الفرات لا ينقطع بالاعتراف
لان امساك ما الفرات هكذا يكون عادة ولو صب ماء في القدر او كفه وشرب
يجت لانه دونه في امساك الماء فلا ينقطع النسبة ولو حلف لا يشرب من هذا
الجب او من هذه الحرة او من هذا البئر لم يذكر هذا في الكتاب **وحكي** عن
ابي سهل السري رحمه الله انه قال ان كان الجب والحرة والبئر ملائمة
الشرب منه فشرب من هذه الاشياء يجت بالاجماع وان اعترف كان على
الخلاف وان كان غير ملائمة واعترف بجنت بالاجماع اما عند فلا يشكل
واما عند ابو حنيفة رحمه الله فلا العمل بالحقيقة غير ممكن بوجه ما
فكانت محجوزة فينصرف الى الحجاز فان تكلف وتزل البئر وكرع لا يجت لما
ذكرنا ان الجمع بين الحقيقة والحجاز لا يجوز وقال الفقهاء ابو حنيفة لا

رحمه الله خطر بيالي انه يجت لانه ذكر الماسك وجعل الفرات وصفا للماء
 واسم للعدو بة قال الله تعالى واسقيناكم ماء فرائنا اي ماعدا باقصار كانه
 قال لا يشرب ماعدا **بخلاف** الفصل الاول لانه اضاف الماء الى الفرات وعرف
 الفرات بحرف التعريف والمعرفة لا يكون وصفا للذكر لانه المتكرر يكون مضافا
 الى المعرفة وهذا المالكس بمضاف الى المعرفة **اذا** قال الاجنبية ان نكتك فانت
 طائفة فتر وجهها بجنت **ولو قال** ان نكتك فعبدي حرف فتر وجهها بعنق العبد
 ولو وطها لا يوفق **ولو قال** ذلك لامرانة اولامته بجنت بالوطي ولا بجنت بالعقد
 حتى لو اعنتها ثم تزوجه او ابانها ثم تزوجه لا بجنت لان النكاح حقيقة
 الوطي بما زمتعارف في العقد او حقيقة بهما للمعنى العام وهو الصم فان كان حقيقة
 للوطي فالعمل بالحقيقة ممكن في حق المرأة والامة فينصرف اليه وينتدري في حق
 الاجنبية فينصرف الى الجواز وان كان حقيقة بهما فالنكاح ينصرف الى ما هو مقتضى
 لا الى ما هو ممتنع والعقد في النكاح والامة محتج فالظاهر انه اراد به الوطي
 عنده الاضافة اليهما والوطي في الاجنبية ممتنع والعقد غير ممتنع فصرنا مطلق
 كلامه الى غير الممتنع في الوجهين **وان** الانسان لا يمنع نفسه عما هو ممنوع
 عنه ظاهرا فانصرف الى ما هو غير ممنوع عنه **نظيره** اذا قال الاجنبية ان
 راجعتك فعبدي حرف ينصرف الى العقد حتى لو راجعها بالقول لا بجنت ولو
 قال ذلك لنكوحته او مطلقة الرجعية في العدة ينصرف الى القول حتى
 حتى لو بانته منه ثم تزوجه لا بجنت ولو قال ذلك للمباعدة او المطلقة الرجعية
 بعد انقضاء العدة يكون على العقد والله اعلم **باب**

الحديث في الغسل وغيره ما يقع على الخالص منه والعام اصل
 الباب ان النية المتأمل في المذكور لا في غير المذكور لانها انما تصح في لفظ
 عام يحتمل الخصوص او يحتمل او مشترك يحتمل وجودها من المراتب والاضافة
 للتمييز والتعيين وذلك انما يستقيم في موضع الاحتمال للتمييز بوصف
 الوجوه فاذا لم تكن اللفظ محتملا بقيت مجرد النية ومجرد النية لا حكم لها شرعا
 ثم ان كان المعنوي يحتمل لفظا احتملا لا من جوارح النية فيه تغليب الامر على نفسه
 بصدق ايضا لانه غير مهم في الافراد على نفسه لكن لا يصدق في الصرف
 عما الظاهر حتى بجنت بايها وجد وان كان فيه تخفيف الا امر على نفسه
 بصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان الصواب عند الله تعالى فظاهر ولكن لا يصدق
 قضا لان القاضي يفرض بالظاهر وفيما لا يصدق قد القاضي لا يقبله في المرأة ايضا
اذا ثبت هذا نقول اذا ذكر الفعل واستعمل النية في المفعول لا يصدق في القضا
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان المفعول به غير مذكور ومتى ذكر الفعل والمفعول
 واستعمل النية في المفعول بصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه يجوز ان يذكر
 الشيء ويراد به بعضه قال الله تعالى ثم اجعل علي كل خيل منهن جزا وكان ذلك

الرابعة من الجبال الا انه لا يصدق قضا لانه تخصيص اللفظ وانه خلاف
 الظاهر لان العموم يقتضاه بقضية الوضع فصار كنية الجاز **وحرف اخر** ان دلالة
 الحال توجب قصر اليمين على الحال لانه بمنزلة النص كالوفا ان ركت ما يتك
 ولم اعطك دابتي فعبدي حرف ينشترط لا عطا على فور الركوب **وفي** المتنق بالغا
 كالوفاك الله غوثي ولما جيك او طلب مع امرانة ان تدخل الدار فانت حر
 فحلف بطلا فها ان لم تدخل الدار فان دخلت بعد ما سكنت شهوة تطلق
 وان لم تسكن شهوة جئت دعت لا ينطق **نظم** الدلالة نوعان دلالة حاله كما ذكرنا
 ودلالة لفظية كما اذا حلف لا يكلم فلان الاول لا يدخل عليه او لا يزوره قد حل
 عليه بعد موته او كله او زاره لا بجنت لان الكلام للافهام والاسماع وذلك لا
 يتحقق بعد الموت **وكذا** الدخول عليه لتطبيب القلب وخوفه فينقيد بالجماع
 وكذا اذا قال ان لم ارض بك بهذا السوط حتى يموت فعبدي حرف هو على
 المبالغة في الضرب ولو قال بهذا السيف فعبدي الموت **وحرف اخر** ان الظلام
 متى خرج جوابا للسؤال ان كان بقدر ما يحتاج اليه في الجواب يقتصر على
 السؤال وينتصن اعاده ما في السؤال كما لو قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال
 نفلت يقع الثلاث **وكذا** لو قال طلقك ولو قال انت طالق اختلفت للشايع
 رحيم الله فيه قال بضرب يقع الثلاث وقال ابلج يقع واحدة **وقال** سادات
 رحيم الله ان اراد الجواب قبلت وان قال نويت واحدة فواحدة وان زاد
 على القدر المحتاج اليه يصير كلاما مبتدأ مع احتمال انه جوب انه خلاف الظاهر
 حتى لو غشيت به الجواب يصدق ديانة لا قضا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه
 الله **رجل** قال ان اغتسلت الليلة في هذه الدار فعبدي حرف ثم قال
 عييت الاغتسال من الجنابة لا يصدق وهو على كل اغتسال وروي عن ابي
 يوسف انه يصدق ديانة لا قضا وهو قول الشافعي وهو رواية النواذر
 وهذه الرواية اعتمدتها الخصاص وبنى كتاب الحلال على هذه الرواية وعلى
 قياس هذه الرواية اذا قال لامرانة انت طالق ونويت الثلاث صح ووجهه
 انه نوي كمال لفظه لانه نوي تخصيص ما ثبت مقتضى كلامه لانه مفعول
 فعله وهذا العمل مذکور مقتضى ذكر الاغتسال فصحت نية التخصيص
 كما لو قال ان خرجت ونويت الخروج الى السفر يصدق لهذا انه يقتضي المصد
 لغة وانه يكره في محله النفي فيصح نية التخصيص كما اذا نص على المصد
وحده ظاهر الرواية ان الاغتسال فعل واحد لا عموم له لان العموم للاسم
 لا للفعل هكذا المنقول عن سيبويه لان الفعل وجوده بالمباشرة فاما
 يوجد بغيره ما يشره ولا تصح النية ارضا من حيث انه يتنوع الى فرض
 ونقل لان الاغتسال من حيث اللفظ لا يتنوع اما التنوع من حيث
 الشروع واحتمال اللفظ من باب اللفظ ولان الاغتسال نوع واحد وهو

اسالة الماعلي جميع البدن وتظهره وتنظيفه لكن بوصف بالوجوب
في حال ولا بوصفه في حال وبه لا يختلف لان ذلك ليس بوصف راجع الى ذاته
حتى يختلف **اما** اسم المصدر الذي وضع له من قبل سبابه وهو الغسل له
عموم وكلمته غير مذكور وان صار كالمذكور يصير مذكورا اقتضا وضرورة فلا يكون
له عموم لانه انما يصير مذكور بقدر ما يصح به الكلام وما يصح به الكلام لا عموم له
ولهذا قالوا في الشرع بمنزلة المضمر في اللغة والمضمر في اللغة لا عموم له كما في قوله
تقالي واسئل القربة فكذلك المقتضي **بخلاف** الخرج لانه متفوع في نفسه
لانه عبارة عن الاتصال الى مكان وقصده وذلك قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا
والشرع قد رتب على العبد حكم ولهذا اختلف الاسم حتى يقال سافر من
ذكر الخرج **ولانه** ذكر الفعل واستعمل النية في المفعول ولم يتكلم به فلا يصح كما
لو حلف لا يسكن هذه الدار ونوي السكنى بأجرة او بأجرة لا يصدق كذا هنا
وكذا ان قال ان تزوجت او شربيت او كملت او دخلت او لبست ونوي امرأة
دون امرأة او رجلا بعينه او شربا او دارا او نوبا بعينه لا يصدق ديانة وقضا
لما ذكرنا ان المأكول والمشروب والملبوس غير مذكور والمرأة محل الزوج وذكر
الفعل لا يكون ذكر المحل لغة وان لم يستغنى الفعل عنه اما ذكره يستغنى عنه
ذكره **بخلاف** ما لو حلف لا يسكن دارا اشترها فلان فسكن دارا اشترها
فلان لنفسه او لغيره بحيث فلو عني دارا اشترها لنفسه يصدق لان لفظ
الاشترعا مبنيا على اشتر لنفسه ولغيره فكانت هذه اية النوع **ولو قال** ان
تزوجت امرأة او كملت رجلا وحوه ونوي البعض يصدق لانه المرأة والرجل
والطعام وغيره مذكور في موضع النفي لانه مذكور في موضع الشرط والشرط
متبني لان الغرض تأكيد النفي ومعناه لا اكل وان اكلت فغدي خروا النكرة في
فموضع النفي تقع واردة الحاص من العام جازي لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق
قضا اما يصدق ديانة لان لزوم الكفارة والجزاء من دليله وبين الله
تقالي **وروي** عن ابي يوسف فممن يظن الى رجل قائم فقال والله لا اكل هذا
الرجل ونوي به ما دام قائما لا يقع نيته لان القيام مملووظ به ولو قال
لا اكل هذا القائم ونوي ما دام قائما يقع لان القيام مملووظ به فيصح نيته
التخصيص **ولو قال** لا ضربت فلانا خمسين ونوي سوطا بعينه لا يقع
النية ولو قال خمسين سوطا يقع النية **وعن** محمد لو حلف لا يترج ورجل
كوفية او بصرية ولو نوي حبسية او عربيه يصح نيته جوار تخصيص الحصر
ولو يجوز تخصيص الوصف وجعل الحبسية والعربية حبسا **ولو حلف** لا
يشترى جارية ونوي مولدة لا يقع النية لانه تخصيص وصف وعلى قول
الخصاف نفع النية في هذه المسائل حتى لو قال كل امرأة اترجها ففي طالق
في طالق ونوي من بيت كذا او بيت فلان يقع نيته ولو قال ان اغتسل في

هذه الدار اللبيلة فغدي حرو قال عني فلا لا يصدق لانه عقد اليمين على
فعل واستعمل النية في الفاعل وانه غير مذكور فبطلت نيته ولو قال ان
اغتسل في هذه الدار اللبيلة ثم قال عني فلا لا يصدق ديانة لانه ذكر الفاعل
في محل المقر **ولو قيل** له انك تغتسل اللبيلة من الجبانة فقال ان اغتسلت
فغدي حرو فاعتسل من غير جبانة لا يجت لانه خرج جوابا للكلام والجواب يتضمن
اعادة ما في الخطاب قال الله تقالي فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم اي وجدنا
ما وعدناك حقا **وكما لو قال** لا ضرب عليك الف فقال نعم يكون اقرا لان معناه
نعم كره على الف **وكما لو** قري صدك على رجل وقيل له انقر بجميع ما في هذا الصك فقال نعم
كان اقرا بجميع ما فيه **طهار** كانه قال ان اغتسلت اللبيلة وقال عني لا اغتسل
من جبانة لا يصدق قضا لانه زاد على الجواب زيادة غير محتاج اليها فيصير مبتدأ بلا
تلغو الزيادة **وهذا** لانه خرج عقيب السؤال فكان فيه معنى الجواب الا انه
غير ظاهر فكان صالحا للجواب ولا يبدأ اليمين لكن لو جعلنا حملناه على الجواب
تلغو الزيادة ولو حملناه على الابتداء والظاهر ان العاقل لا يتكلم باللعو
فحملناه على الابتداء بهذه الدلالة فاذا قال عني الجواب لم يصدق قضا
لكنه احتمال ان يكون جوابا قائم فصدقناه ديانة **فان قيل** الجواب قد يقع للكلام
عادة مع الزيادة كما في قصة موسى عليه السلام قال الله تقالي وما تلك
بيمينك يا موسى قال هي عصا اتيك كاعلمها الانية وقال الله تقالي لعيسى
عليه السلام انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الناس
قال سبحانه ما يكون لي ان اقول ما ليس لي بحق الاية واذا الجواب مستقبلا
لغة مع الزيادة ينبغي ان يصدق ديانة وقضا **قلت** قول موسى عليه
السلام هي عصا جواب وقوله بعد ذلك اتوكا عليها الى اخره كلام متبلا
ذكره الاستدراك لاضافة القصص الى نفسه انه له في حق الانتفاع لا بطريق
الحقيقة فانه لا شيئا كلها لله تقالي على الحقيقة وكذلك جواب عيسى عليه السلام
قوله سبحانه والزيادة عليه كلام مبتدأ اياه ان الله تقالي عالم بسره وصميره
وحيث نسلم ان الزيادة على الجواب جائزة لغرض ورا الجواب الحاجة اليه ولكن
لا يكون ذلك من نفس الجواب **ولو قال** ان اغتسلت اللبيلة من جبانة
فما لم يغتسل من جبانة لا يجت لانه اقص به واعاد جميع ما في السؤال صريحا
فصار المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يقتصر على حرف الجواب وامي تمام
الكلام **ولو قامت المرأة** لخرج فقال لها ان خرجت فانت طالق فجلست
لمخرجت لم تخرجت استحسننا **وعند** زفر والشافعي تحت قبا سا
وكن الواراد ضرب عبده فقال له احزان ضربته فغدي حرو فترج به لم
يجت **وكذا** لو قال لرجل تقال فقد بيعي فقال ان تغدي بيت فغدي حرو فخرج
الي نزل فغدي او معه في وقت اخر لا يجت استحسننا وجه القياس ان

الكلام مطلق فوجب العمل بالطلاقة ولا يجوز تقييده إلا بدليل **وجه الاستحسان**
 ان يمينه وقعت على تلك الخرجة بدلالة الحال ولدلالة الحال بالدلالة المتألف
الآتي ان المولى اذا قال لعبد ما استأجرني ثوبا يكون امرا والزما والعبد اذا قال
 لمولاه يكون التماسا وتنعفا واللفظ واحد **وكذا** او امر الله تعالى مع دعا العبد
 العبد فكان الخروج الثاني غير الخروج الذي انعقدت عليه اليمين **ولا** انما عند القيام
 للخروج قابلية اي اريد ان اخرج فكان قوله جوابا لها فينتقيد به ولان الداعي الى
 اليمين تلك الخرجة واليمين تتقيد بالداعي لانه هو الحامل على اليمين تلك الخرجة
 وللمولى لا سنان لا يخلط الا لداع بدعواه اليه وقصده الزجر عما قصدت من الخروج
 والضرب **الآتي** انه لو حلف لا يدخل دارا مرارة فباعته الدار ثم استأجر الزوج
 من المنزلة ودخل ان كان الحلف لاجل المرأة وكراهية الدخول في ملكها لا تحت
 وان كان لاجل الدار جئت وفي الغدي خرج جوابا فتقيد به على ما ذكرنا **وهذا**
 المسئلة تنمي بين الفوز ولو يستوي اوجهية في تسميته هذه المسئلة ولا
 في حكمها **وكان** الناس يقولون قبله اليمين نوعان مودة ومطلقة فقال هو بل
 هنا نوع ثالث وهو يمين العونة والناس كلهم عيال على ارحمة في هذا ولا
 يخالفه فيه احد الا شذوذا فليكن **وعلى** هذا لو كان في بيته صديق له واراد
 ان يخرج فقال صاحب البيت ان خرجت فتقدي حريقتك تلك الخرجة لانه اراد
 سعة عنه الخرجة التي قصد ها لاعت الخرجة في جميع العر لانه لا يريد ان يلازم
 صديقه بينه انا الليل والنهار ولا يخرج ابدا **الآتي** انه لو قال كل الخرجة
 اذا كنت فعدي حريقتك كل احدى هذه العقول انه يريد الجواب وتقييد
 اليمين بما دعاه اليه لا الاطلاقة والتأويل **ولو قال** ان اغتسلت غسل افجدي
 حريقتك ونوي من حنانه بصدق جنسية ديانة لا قضا لا نه ذكر المعقول
 واستعمل البنية فيه لان الفصل اسم لفعل الاعتسال وانه صار مذكورا
 على طريق العموم لانه نكرة في موضع التي فيتننا ول الاعتسال عن جميع اسباب
 الاعتسال فاذنوي البعض فله نوي تحصيل المعقود ولم يرد عليه ظاهر
 اللفظ فيصدق ديانة لا قضا ولا نه ذكر المصدر انه مفعول فوله ولهذا
 نصب المصدر يقال جلس بجلس جالوسا والمعقول ينصب ويثني ويجمع
 كالا سم يقال جلست وجلستان وجلسات وقال الله تعالى لا تدعوا
 اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا وصفه بالكثرة فيصير عاما كالاسم
 فيصح بنية التحصيل فيه اما ما يقع على الفعل فليس هو مفعول فعلم
 وانما هو مفعول به ولا عموم له لما ذكرنا كقوله انت طالق وانت طالق
 في صحة ثمة الثلاث وعدمها **باب الحث في اليمين ما يكون**
على الحالت وما يكون على غيره اصل الباب ان المعرفة لا تدخل تحت النكرة
 لانها صمد ان كان المعرف معلوما والمكسر والنكرة تدخل تحت النكرة فهو

المقرب

المقرب قد يكون كاملا وقد يكون ناقصا والكامل ما يقطع بشركة الغير
 من كل وجه وذلك بانقطاع سواد الاستغفار وانقطاعه بيا الاضافة الى
 نفسه المتكلم وبالاخبار عن نفسه وكاف الخطاب والها الراجعة الى المشار
 اليه وهو معنى قولهم الكتابات كلها معارف فانه لو قال قائل هذا عبد وأشار
 الى عبد بعينه لا يقطع سواد الاستغفار فانه يصح ان يقال من انت من هذا العبد
 اعلم لو قال عدي هذا او هذا عدي يقطع سواد الاستغفار وكذا لو قال عدي
 ودارك وكذا لو قال عدي هذا او هذا ونقول الغرغرة انما يحصل باضافة الفعل
 او المفعول اليه او بكونه منصلا به والناقص ان يكون بالاسم والنسبة لانه لا يقطع
 بشركة الغير لانه ربما يشار اليه غيره في الاسم والنسب فصار مع فاق وجه دون
 وجه فلا يدخل تحت المعرفة لوقوع الشك في دخوله لبقا التثنية والمنكر من كل
 وجه مالا يقطع الشك بيمينه وبين غيره بوجه من الوجوه الغرغرة كقولك اهدم
 المعرفة في الخبر لا يدخل تحت نكرة الشرط كما لو قال ان دخل داري هذه احد فانت
 طالق قد دخلت الدار طلقت انما المعرفة في الشرط لا يدخل تحت الاسم الذي هو
 نكرة في الشرط كما لو قال ان دخل داري هذه احد فامرأة طالق قد دخلت
 الحالت لا تحت لانه صار مع فاق باضافة الدار الى نفسه **وكذا لو قال**
 لها ان دخل دارك هذه احد ففقد حريقتك قد دخلت هي لا تحت **وذكر** الصمد
 الشهيد في الوافقات اذا قال ان فقلت كذا انما طالق ففعلت وقع عليها
 الطلاق وعلى غيرها لان المعاق بالشرط عند الشرط كما مر سبل ولوارسل فقال
 نسائي طالق طلقت هي وغيرها **ولو قال** طلق اي نسائي شئت او قاله امر
 نسائي بيدك ليس لها ان تطلق نفسها لانه فوض امر نسائه المنكر اليها وهي معرفة
 في هذا التقويض ولا تدخل تحت هذا التقويض بخلاف المسئلة الاولى لانها
 معرفة في الشرط فجازا لا تدخل تحت الخرا وتكون نكرة في الجزا اما ههنا لا يقص
 ان تكون نكرة ومعرفة في تقويض واحد **وذكر** في الفتاوى الصغرى ذكر في
 المتن قال ابو يوسف رجل له اربع بنوة فقال لاحد اهن امر نسائي بيدك
 يعني الطلاق فقال قد طلقت سكاك كلهن وقع عليها وعليهن **وفي** طلاق
 النوازل ان هذا على غيرها وعطف عليه قوله طلق اي نسائي شئت وكذا لو
 قال نسائي كلهن طالق ان شئت فقال شئت فعليا وعلى غيرها ولو قال
 امر امرأة واحدة من نسائي في يدك وهو سوي الطلاق طلقت نفسها
 او غيرها يقع **قال** انما اذا الشخ فخر الدين فاضل خان ليس لها ان تطلق نفسها
 لانها معرفة بخلاف المسئلة الاولى لان ذلك الخطاب عام وقوله بدل خاص
 والخاص لا يدخل في خطاب العام اما هذا الخطاب يتناول واحدة نكرة وهي
 معرفة والمعرفة لا يدخل تحت النكرة **والدليل** على ان الخطاب الخاص لا يقع
 الدخول في الخطاب العام انه لو قال لامرأة انت ومن دخلت الدار من نسائي طالق

طلقت المخاطبة الحال فان دخلته الدار وهي في العدة طلقت ارضي وكذا
لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وثلاثة طلقت فثلاثة في
الحال ولو دخلت الدار وهي في العدة طلقت ارضي **اذا عرفنا هذا** قال محمد
رجل قال ان دخل داري هذا احد او ضرب عبيدي هذا احد والدار والعبد
له او لغيره او ليس بتيص هذا احد او كمال غلامي هذا احد او كمال ابني هذا احد
فاليمين في جميع ذلك على غيره ولا بدخل هو في يمينه لانه عرف الدار وعرف
بيلا الاضافة ولفظة احد تكرر فلا بدخل المعرف فيه فان نوي الحالف نفسه
هل يدخل اشار محمد في الاصل الى انه يدخل فانه قال اذا دخلها الحالف لا يجتنب
اذا لم يكن له بنة فهذا يدل على انه اذا نوي بنفسه بدخل لانه نوي ما يجتنبه لفظ
لان قوله احد يقتضي شخصاً متكرراً وهو ايضا شخص من بني ادم وان لم يكن
متكرراً فوجد فيه بعض معاني الحقيقة وفيه تشديد وتغليظ عليه فيصدق
ولو قال ان دخل هذه الدار احد او ليس هذا العتيص احد فعبدته حر والدار
له او لغيره بدخل فيه الحالف وعينه لانه لم يوجد التعريف فجعل على العموم لان التكرار
في موضع النفي تعمر **وقال** الحسن بن زياد ان كانت الدار له لا يجتنب لان
الانسان لا يمنع نفسه عند حوله دار نفسه فانه رفته يمينه الى غيره كما في
الاضافة **الا انما نقول** لم يكن في كلامه دليل الاستشهاد والانسان ربما
يخلف على دخوله دار نفسه لسأمة وقعت له وحيلة الفيل على ذلك بخلاف
الاضافة لانه قصد تبعيد الداخل من دخوله الدار والاضافة الى نفسه
للتعريف فبالاضافة الى نفسه تبين انه استثنى نفسه فصار كما قال
ان دخل داري احد غيري فعبيدي حر لان التبعية والتعريف منه ان فلا يجتنب
الانري انه لو قال لعبد اعترق من عبيدي من سئلت ليس ان يعق نفسه
وفي العيون قال محمد في الرواب في رجل حلف لا يمس اليوم شعرا
فمس راسه لا يجتنب وان مس راس غيره حلف لان الايمان متبعية على
العرف وقد منع نفسه بهذه اليمين وانما يمنع نفسه من مس شعرا
غيره لان مس شعرا غيره نفسه حتى لو نوي العموم حث **وكذا لو عرف**
نفسه باضافة الفعل الى نفسه بان قال انك انت هذا التيمم احد اليمين حلف فيه
الحالف لانه صار معرفا باضافة الفعل اليه فلا بدخل تحت التكرار ولا في المنط
الالباس وفعله لا يسمى لباسا بل يسمى لباسا ولو عرف بالاضافة الى غيره بان
قال ان دخل دراك هذه احد او ليس فيضك هذا احد او ضرب عبيدك هذا
احد فعلم الحالف بحيث لانه بقي منكر القدم ما يوجب التعريف ولو فعله المصنف
اليه لا يجتنب لانه صار معرفا بالاضافة اليه فلا بدخل في التكرار **وفي مختصر**
الكرخي ابن سماعة عن ابي يوسف رجل قال لا خير واليه لا بدخل في دارك
هذه احد اليوم فهو على غير رب الدار ان دخل مر به الدار لا يجتنب وان دخل

غيره

غيره حث ايضا **وان قال** ان كلم غلام محمد بن عبد الله احد فعبدته
حر ومحمد بن عبد الله هو الحالف او قال ان كلم ابن عبد الله محمد احد فعبدته
حر فكل **عبد** او ابنه يجتنب **طعن** القاضي ابو حازم وقال ينبغي ان لا
يجتنب ويكون اليمين على غيره لانه عرف نفسه بما يقع به التعريف وهو الاسم
والنسب فلا يبقى اذا خلا تحت التكرار كما لو عرف نفسه بالامانة وكذا في ذكر
الحذر والبيع والطلاق والعناق وغيرها والحواب ان الاسم والنسب غير موضوع
للتعريف على الاطلاق لانه يجوز ان يكون بهذا الاسم والنسب رجلا او اكثر لان
انه لا ينقطع سؤاله الاستفهام فان قال هذا غلام عبد الله بن محمد يسع هو
السامع ان يقول من عبد الله بن محمد الا انه يكتفي به في حق الغائب لصورة نقد
التعريف بما هو ابلغ منه ولا ضرورة في حق الحاضر لا مكان التعريف لما هو منه وهو
الاضافة وقد قام دلالة التكرار وهو الاعراف عن الاضافة مع انه ابلغ في
التعريف واقتصر من النسبة **وكذا** لو قال ان كلم محمد بن عبد الله احد او هو
محمد بن عبد الله فكل من عبدته يجتنب لما ذكرنا من قيام التكرار الذي ذكرنا في
المفضل عن الشخص اما في الاجزاء المنفصلة به فالاشارة تكفي للتعريف حتى
لو قال ان قطع هذا اليد احد او شئ هذا الراس احد او مس هذا الراس احد
واشار الى يده او راسه او اضاف بان قال ان قطع يدي او مس راسي احد
لا بدخل هو في اليمين وهو على غيره اما في الاضافة فظاهر وكذا في الاشارة
لان الجزئية صار معرفا بالاشارة ومن ضرورة تعريف الجزئية الباقي لانه
مع جزئية بشي واحد والشخص الواحد يستحيل ان يكون بعضه معرفا وبعضه
متكرا والمعرفة لا تكون جزئية فكان التعريف ثابتا بالتركيب والمشاهدة
ولهذا ينقطع سؤاله الاستفهام لا يصح ان يقال من انت من هذه اليد ومن
هذا الراس بخلاف المنفصل كالدردخوها **وكذا** لو اضاف الى غيره بان قال ان قطع
هذه اليد احد او مس هذا الراس احد فحلفه نفسه الحالف يجتنب وان مسه
المخاطب لا يجتنب **باب الحلف بالجماع وغيره ما يقع على الخاص**
والعام اصل الباب ان الاصل في الحلف هو الحقيقة فيصرف اللفظ
المطلق اليها من غير نية وارادة لانها وصفت اعلاما على المسحيات فلا يتغير
ذلك بالنية والارادة وان كان اللفظ غير ظاهر المراد لاحتمال فيه او الاشتراك
ان كان محتملا احتملا لا على السواء لا بد من النية لتعيين احد المحتملين الا
اذا تعين بعض المعاني تكرار الاستعمال او دلالة الحال فحينئذ يلحق بالمصوح
والفصح به للعرف وان نوي غير الظاهر ان كان فيه تغليظ يصدق في الصرح
اليه ولا يصدق في الصرح عن الظاهر قضا حتى يجتنب ياها وحدها بالحقبة
والظاهر فله صرف اللفظ اليه واما بالبيان وغير الظاهر فلا قراره على نفسه
بشرط المحنتسوا يله عنيت طلقت كما لو قال امراتي زيد طالق وله امرأة

وبعضه

معروفة بهذا الاسم فقال لي امرأة بهذا الاسم واياها عنت طلفت
 العروفة بحكم الظاهر والاخرى باقراره ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
 وان كان فيه تخفيف الامر على نفسه يصدق ديانة لاقتضا **وحرف** اخرانه
 يجب قصر اليقين على عرض الحالت الا ان عرصته قد يعرف بدلالة الحال وقد
 يعرف بخروج اليقين تخرج الجواب للسؤال **اذا عرفت هذا قال** محمد رحمه الله
 رجل قال لامرأته ان اجامعتك فعبدي حر فهو علي الجماع في الفرج ويصير موليا
 حتى لو جامع فيما دون الفرج لا يثبت وان انزل **والغيباس** ان يثبت لانه حقيقة
 في كل فعل فيه اجتماع ولهذا يستعمل هذه اللفظة في المساعدة فانه ذكر محمد في
 في الكتاب في مواضع جامعنا كره على كذا اي وافقنا كره **الا** نقول حقيقة هو
 اللفظ وان كان للاجتماع الا انه كثر استعماله في هذا الاجتماع الخاص عند
 الاضافة الى النساء وصار يترتب الفرج والموضوع له حتى لا يفهم الناس غيره عند
 الاطلاق ولهذا اظهر النبي صلى الله عليه وسلم من قوله الاعرابي جامعة امراتي
 هذا حتى قال له اعتق رقية فنصرف اللفظ اليه عند الاطلاق **ولو** نوي الجماع
 فيما دون الفرج يصدق لانه نوي حقيقة كلامه او محتمل لفظه وفيه تشدد بد
 على نفسه ولكن لا يصدق في الصرف عند الاول حيث يثبت بالجماع في الفرج ولا
 يبطل الا بالانه خلاف الظاهر **وكذا** ان قال ان باضعك فهو علي الجماع في الفرج
 وقال الكرخي يقع هذا على مطلق مساس البضع لانه هذه مفاعلة فيقتض
 مس ذلك العضو بالالة مخصوصة **والصحيح** انه يقع على الفعل في داخله بالالة
 مخصوصة لانه تخصيصه بالذكر يدل على ان قصده الفعل المختص به والذي
 يختص به الابلاج في الفرج ولا نه اما ان يكون مساسا في البضع وهو القطع لان
 الانقضاء يقطع العضو وتسمى بذلك بالابلاج في الفرج او من البضع وهو قبل المرة
 فيكون الراد للجماع وكذا ان قال ان وطيتك فهو علي الجماع في الفرج ايضا من عهده لانه
 حقيقة وان كان للدوس بالرجل لانه اذا اضيف الى المرأة تعين وطئ اعضائها ثم
 تعين الوطي في الفرج لعلية الاستعمال ولهذا الوكيل في العرف هذه موطوءة
 فلان لا يفهم منه الا ما ذكرنا **ولو قال** ان وطيت غير مضاف الى المرأة يقع على الدوس
 بالقدر لانه هو الحقيقة والعرف في المضاف لا في غير المضاف بل غير المضاف يستعمل
 للوطي بالرجل قال الله تعالى ولا يبطؤون موطأ يفيض الكفار **روي** في حديث
 خلع النفل من رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وطئ حمله ونفاه
 ما زلنا نطأ السما حتى اتينا كره ولو نوي الجماع يصدق حتى يثبت به
 ولكنه لا يصدق في الصرف عن الحقيقة حتى يثبت بايها وحدها بالبدوين
 بالرجل فالحقيقة واما بالجماع فلا قراره على نفسه **ولو قال** لماريتي الكراب
 ان اقتضيتك فعبدي حر فهو علي الاقتضاء بالالة مخصوصة لان الاقتضاء
 افتقار من الفض وهو الكسر يقال بضم الكسر الباري اذا كسر وانه حقيقة

للاقتضاء

للاقتضاء بالالة مخصوصة ولغيره ولكن الناس تغاروا استعماله مضافا
 الى الانكار في فض خاص وهي العذرة بالالة مخصوصة فنصرف عنده لاطلاقه اليه
ولو قال ان اغتسلت منك فعبدي حر فهو علي الجماع في الفرج وذكر الكرخي انه
 يقع على استمتاع بها اذا انزل لانه اذا فعل ذلك فقد اغتسل منها حقيقة **الا** ان نقول
 الاغتسال منها انما يكون اذا كان متعلقا بمجرد الفعل بها وان لم يكن الاغتسال
 الفرجين بالتقاء الختانين اما الاغتسال بالجماع فيما دون الفرج والمس بغيره يكون
 بانزال الماء والفعل فصل فلا يكون منها ولان الاغتسال منها ما رعبارة عن الوطي
 في العرف **الانري** انه لو قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق فجامعها
 في المعادة وتيمم لا يثبت لان اليقين وقعت على الجماع **وفي الفتاوي** امرأة
 خلعت لا تغسل رأسها من جنبه زوجها فجامعها وهي مكنته قال ارجوان
 لا يثبت لان قولها كناية عن الجماع يعني لا تكتنه من الجماع ولم تكتنه **وفي**
 المنتقى اذا قال لامرأته ان اغتسلت منك من جنبه فانت طالق فجامعها وقع
 الطلاق وان لم يغتسل لان اللفظ صار كناية عن الجماع فصار كانه قال ان
 جامعتك **ولو قال** والله لا اغتسل من امرأتي هذه من جنبه فجامع هذه ثم
 امرأة اخرى او على العكس يثبت لان اليقين وقعت على الجماع **ولو نوي**
 حقيقة الاغتسال يصدق في الحث لا في الصرف **ولو قال** ان اتيتك او
 اصبحت منك ذكر في الاصل وفي بعض النسخ يعني الجماع وهو الصحيح ذكره الاثنا
 والاصابة يعني الجماع ولم يذكر مع المناصفة والجامعة وغيرهما لان الاثبات
 والاصابة يثبت كل واحد منهما وجوها تفرق محتملا فلا بد من التعيين بالنية
 وهذا لان الاثبات يذكر ويراد به الجماع قال الله تعالى فانوهن من حيث
 امركم الله ويذكر ويراد الاثبات للزيادة وان نواها تحت نيته لا لعدم
 عليه الاستعمال عرفاني احدها فان نوي الجماع فزارها لم يثبت لعدم الشر
 وان نوي الزيادة فوطئها يثبت لانه زاد وزاد وحقق المقصود من
 الزيادة **وكذا** الاصابة المضافة الى المرأة يراد بها الجماع ولهذا يقال في العرف
 للثيب مفصود مصابة واليكبر غير مصابة وقد يراد بها القبلة كحديث
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من بعض
 نسائه وكان يخرج الى الصلاة وارادت بها القبلة واستعمل في اصابة
 المال يقال اصاب من امرأة ما لا ويقال اصبحت من فلان ويراد به الغيبة
 وقال عليه السلام من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بريئة
 الله واذا احتمل وجوها ولا رجحان لاحدها على الاخر في العرف والاستعمال
 يرجع الى نيته وتعين ذلك بالنية حتى لا يثبت بغيرها **ولو قال** ان خرجت
 فعبدي حر ولا نية له او قال ان خرجت حر وجافه على كل خروج في سفر او
 غيره وان نوي الخروج الى بغداد ونحوه لا يصدق اصلا في الوجهين لانه

المكان غير مذكور أصلا فلا يصح نية فيه لما ذكرنا ولو نوي الخروج إلى السفر يصدق ديانة **د** أبو القاسم الصغار عن القاضي أبي حازم أنه يصدق ديانة إذا نذر على المصدر أما إذا نذر بغيره فلا لما ذكرنا في الاغتسال أنه المصدر صار من كونه ضرورة فلا يكون له عموم وقد ذكرنا أن هذا من باب النوع **ولو قال** إن مشيت فبدي حر فهو على المشي بالرجل وإن نوي استطلاق البطن صدق في الحب حتى يجثا بالمشي واستطلاق البطن ولا يصدق في الصرف عن الظاهر **وحكي** عن الفرغ قال لا يصدق إذا قال بفتح السين لأنه عبارة عن المشي بالرجل ولو قال بكسر السين يصدق لأنه عبارة عن استطلاق البطن وهكذا روي عن علامي تغلب أن قال عرضت أبواب إيمان الخاضع على مذهب فنفذ فيه وقال قسم منها لا أعرفه وقسم منها أعرفه وأوافق وقسم منها أعرفه وأخالفه ومن جملتها خالفه فيه هذه المسئلة **الآن نقول** الحقيقة ما قاله ولهذا يصرح اللفظ إليه عند الإطلاق إنما الكلام في جواز استعماله لا استطلاقه البطن وصحة الإرادة عند النية فتقول وجب أن يجزئ لأن الاستطلاق بجوجه إلى المشي عادة فصار بمنزلة الحكم مع العلة بحكم الملازمة فحوز إطلاق الاسم عليه مجازا كما في سائر الأسباب مع سببها **وهو نظير** بقوله نقالي أوجأ أحد منكم من الغايط وهو اسم المكان المظلم من الأرض وكفى به عند الحديث لأن الحديث يخرج به عادة **ولو قال** لرجل نقال تغد معي فقال عده حر إن تغدي ولا نية له فرجح إلى منزله في يومه ذلك وتغدي له تحت وكذا لو تغدي معه في زمان آخر لأنه خرج جوابا له فينبذ به كأنه قال إن تغديت هذا الغدا المدعو إليه وهذا لأنه جواب هوئين وجواب هوئين لا يكون أقصر من هذا لأنني إن المرأة إذا قالت لزوجها طلقني وطلقني فقالا طلقت أو فعلت يقع الثلاث لأنه جواب فيستغن عن إعادة ما في السؤال **ولو قال** إن تغديت اليوم أو تغديت معك فبجده حر فتغدي في بيته منفردا أو معه في زمان آخر يجزئ لأنه راد على الجواب وصار مبتدأ **فإن قال** عنيت الجواب صدق ديانة لأفنا وقد ذكرناه وأنه أعلم **باب الحث في الأذن** أصل الباب أن الحكم الثابت إلى غاية ينتهي بوجود الغاية ولا يبقى بعده كما في قوله نقالي وكلوا واشربوا حتى يبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود وقوله عليه السلام لا ذكاة في مال حتى يحول الحول وكلمة الاستئذان كناية عن الشهادة وقوله نقالي فسر بنوا منه الأقل منهم وقول الرجل فلان على عشرة أو خمسة وكلمة حتى للغاية كقوله نقالي حتى مطلع الفجر وقوله نقالي فاجره حتى يسمع كلام الله وكلمة لا يتي دخلت على ما يحل التوفيق تجعل غاية بمنزلة كلمة حتى أصله قوله نقالي لا يزال بنينا نهم

الذي

الذي بنوا نهم في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم أي حتى تقطع قلوبهم وقد قرئ بالي مخففا وقال الله تعالى وليست بأخذه إلا أن تغضوا فيه ومعناه حتى تغضوا فيه وقال الله تعالى في قصة يعقوب عليه السلام لنا نغني به إلا أن يحاط أي حتى يغلب عليهم **وهذا** لأن حقيقة الاستئذان التكلم بالثباني بعد إيساء الأخرى وذلك لا يصح إلا عند المجاورة بين المستئني والمستثنى منه فإذا لم يكن المستثنى من جنس المستئني منه فإن في الغاية معنى الاستئذان لأنه لو لا الغاية لكان الحكم ثابتا في الأزمنة كلها وبالغاية استثنى ما وراء الغاية عند دخوله تحت صدر الكلام وفي الاستئذان معنى الغاية أيضا لأن حكم المستثنى منه ينتهي بالاستئذان إلى المستثنى فإذا كان بينهما ما سمي من الوجهين يجزئ عليه نصحا لكلامه **ومتي** دخل على ما يقبل التوفيق يجعل بشرط بمنزلة أن له لأنه بتقدير حمله على الغاية لعدم قبوله لكن في الشرط معنى الغاية لأن حكمه ما بعد الشرط يخالف حكم ما قبله كأن حكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما بعده **وحرف آخر** الباء لا لصاق فيقتضي ملصقا به من جنس الفعل المذكور كما يقال ضربت بالسيف أي ضربا ملصقا بالسيف وكتبت بالقلم أي كتابة ملصقة بالقلم **إذا عرفت هذا** قال محمد رحمه الله رجل قال إن خرج فلان من الدار إلا أن أذن له فبدي حر فإن ذلك فلم يخرج حتى نفاه ثم خرج لا يجزئ وكذا لو قال حتى أذن له لأنه قد دخل الدار إلا أن أذن له لأن الاستئذان لا يستثنى الأذن من الخروج فمتنع فخرج على الغاية وهو حظر الخروج وأنه قابل له فصح والمضروب له الغاية تنتهي عند وجود الغاية فأنتهى حظر الخروج باليمين عند وجود الأذن والتمتعي لا يعود ولأن الغاية لا تنكر فلا يجزئ ولأن الأذن إذا ذكر مخففا لا يمكن حمله على اسم المصدر وهو الخروج لأنه يصير كأنه قال الآخر وجان أذن له أو أذن له خروجا وأنه لا يصح فادفعناه على الوقت فيصير وقت الأذن غاية لليمين **ونقول** إلا أن حقيقة الغاية إذا دخل على ما لا يتوقف لما ذكرنا من المخصوص وكما يقال في العرف لا يجب عليك الحج إلا أن تضرب ما لا أوحى تضرب ولا يجب عليك الصلاة إلا أن تزول الشمس أي حتى تزول فصار كأنه قال إن خرجت من هذه الدار حتى الليلة أو حتى الشهر ينتهي اليمين بمضي الليل والشهر كذلك هنا **وكذلك** في قوله حتى أذن له بل أولى لأنه صريح في الغاية **ولو قال** إلا أن يقدم فلان فهو بمنزلة قوله أن لم يقدم لأنه لا يتوقف فيكون للشرط فإن قدم فلان لا تطلق لا بعد الشرط وإن مات قبل القدوم طلقت عند تحقق الياس عن القدوم **ولو قال** إذا خرج فلان من الدار إلا أن يفيدي فبدي حر فإن خرج بانه لا يجزئ وإن خرج بغيره لا يجزئ ويحتاج إلى الأذن في كل مرة لأن حرف الباء لا لصاق ولا بد من اثنين ملتصقين بالة اللصاق وليس ههنا شيء مظهر بملصق

به الاذن فلا بد من الاضمار فاصرفنا ما يدل عليه اللفظ في صدر الكلام وهو قوله ان خرج وليس ذلك الا لخروج فصار كانه قال عبده حر ان خرج فلان خروج ما هذه الدار الا خروجاً باذني فيكون الخروج الاول عاماً لانه في محل النفي فاحتمل الاستثنا لانه المذكور لفظ لا اقتضا بدلالة حرف الا لصفات والثاني عام بعموم وصف الاذن فاذا استثنى خروجاً موصوفاً في كل خروج غير موصوف بالاذن تحت خطر الممن فبحسب كماله ان خرجت من الدار الا راكبا او بعمامة الا ترى انه يصح اظهار المصدر بان يقول الا خرجاً باذني لان هذا استثناء والاستثناء لا بد من الافعال لانه لا عموم لها وانما بدخل في الاسماء لانها عموما والاستثناء في معنى التخصيص فلا يصح الا من العام فيصدر الخروج مضمراً في كلامه ليصح الاستثناء كما مر **ولو اراد** ان يخرج ولا يجتنب فالحيلة ان يقول لها كلما نزلت الخروج فقد ادبت لك وكلما خرجت فقد ادبت لك فبقي خرجت فقد ادبت لك وسلكا الخروج فقد ادبت بعد ذلك لا يجتنب لوجود الاذن فان اذنا لها نزل خروج ثم نزلها بعد ذلك هل يعمل فيه **ذكر** في النوادر فقال على قول محمد يعمل فيه حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذن طلعت **وعلى** قول ابي يوسف لا يعمل حتى لا تطلق **محمد** يقول لو ان لها مرة ثم اذنت لم يعمل فيه فكذلك اذا اذن في كل مرة ثم نزلها يعمل فيه **ابن يوسف** يقول لما يصح العمل في مقيد لبقا البين ولهذا لو خرجت بعد ذلك بغير اذن عجزت اما ان يبعد الاذن العام لا يقيد لانه وحدت الغاية في حق الخرجات كلها وصار الشرط حال لا يبقى له وجود وهو الخروج الممنوع واليمن متى صارت بحال لا يبقى بشرطها متصورا فيبطل فاذا اذنت بعد ذلك فقد هي واليمن يرتفع فلا يصح النبي كما لو قال حتى اذن لك **قال** المصدر الشهيد وقول محمد اصح واليه ذهب الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل البخاري لان اليمن لا تنتهي بالاذن وانما تنتهي بالخرجات الحاصلة عند اذنه فبطل الخروج بين اليمن لانغذاهم الغاية فيصح النبي **خلافا** قوله حتى اذن لان الغاية الاذن وقد وجد وان عني بقوله الا باذني الاذن مرة يصدق لانه نوي صريح لفظه ان ليس في لفظه ما يقتضي التكرار لكن التكرار انما ثبت ضرورة ان التكرار في موضع النفي نعم لانه ليس مقتضي اللفظ فاذا نوي صريح لفظه يصدق وعن ابي يوسف انه لا يصدق في القضا لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف وهو اختيار المصدر الشهيد لان بين الاستثناء والغاية موافقة في المعنى فكان محتملاً لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق **وقد** في ايمان العميون انه يصدق قضا قال القدر وربي وهذا قول ابي حنيفة ومحمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله **وروي** عنه انه لا يصدق في القضا قال في الواقعات وعليه الفتوى لانه خلاف الظاهر لكنه نسويه

الرا

الفرايب قوله الا باذني وبين قوله الا ان اذن لما ياتي يدل على انه نيته ليست خلاف الظاهر **ولو عني** بقوله الا ان اذن الا باذني يصدق ديانة وقضا لانه محتمل لفظه وفيه تشدد بدليله **وحكي** عن الفراء انه سوي بين قوله الا ان اذن وبين قوله الا باذني في انه يحتاج الى الاذن في كل مرة لان حقيقة الاستثناء وانما العمل بحقيقته فلا يصح ان يجرى مجازاً وهو حكي وانما قلنا ذلك لان مع الفعل مصدر قال الله تعالى وان تصوروا حين كنتم يعني صومكم حين كنتم فصارت نقد برك الكلام الا ان اذن وادرج فيه الباء يحد في طريق الاقتصار فان الباء في الكلام ولهذا تحذف في القسم ويقال في العرف كيف اصبحتم فقوله خبر ابي حنيفة بشار نقد بركه كانه قال ان خرجت الا باذني والدليل عليه قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يكون لكم والمراد الخطر المكون والمستثنى دخول موصوف بصفة الاذن حتى يحتاج الى الاذن في كل مرة **الا ان تقول** العمل بحقيقة الاستثناء غير ممكن لما ذكرنا انه استثنى الاذن من الخروج والاذن ليس من جنس الخروج فعمل مجازاً عن حكي لما يسمي من المناسبة والكرام من قوله تعالى الا ان يكون لكم الغاية ايضا وانما عرفنا توقف ارتفاع الخطر الى الاذن في كل مرة لا يقتضيه الصيغة بل يقتضيه التقليل وهو قوله تعالى ان ذلكم كان يودي النبي الاية **ولان اصل** حرمة الدخول في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبيت غيره فلم يثبت لخطر هذه النص بل النص او اذا باحة الدخول عند الاذن فيبقى الدخول بغير الاذن على اصل الحرمة ولان التصحيح وان كان ممكناً من الوجهين ولكن ما قلناه اولى لانه عمل بظاهر اللفظ وفيما قاله عمل بمصنم اللفظ ولانه يحتاج الى اضمار وان وهو الباء والامانة الى نفسه والعمل على وجه يقع العمل بظاهر اللفظ وان وقع فيه ضريح تغيير اولى من ترك العمل بظاهر اللفظ من كل وجه والعمل بغيره **وكذا** لو قال عبده حر ان خرج فلان بغير اذني لان غير الا كلامهما استثناء وكان اذا قال الا برضاي او بهوي او بارادي او بامرني فهو بمنزلة قوله الا باذني **ولو قال** الا ان ارضي او اهوي او اريد او امر فهو بمنزلة الا ان اذن **انما الفرق** بينهما من وجه آخر وهو ان في الرضا والهوي والارادة اذا رضى او اراد ولم يسمع المخلوق عليه ولم يعلم يرتفع اليمن ولا يجتنب وفي الاذن بشرط عليه عند ابي حنيفة ومحمد **وعند** ابي يوسف والشافعي لا يشترط لان المقصود من الاذن هو الرضا بالخروج فاما ان يجعل الاذن عبارة عن الرضى وان يصدق بدون العلم ولا الاذن وحده صورة وان الغرض من الاجتناب بالشك **لها** ان الاذن هو الاعلام لانه من الوقوع في الاذن ولهذا سمي الاذن اذا اذن لانه اعلام ولا يحصل الا بوصول الكلام الى سمعها فيكون المستثنى خروجاً موصوفاً باذن يقع العلم به **الانري** انه لو اذن لعبد في التجارة ولم يسمع لا يصير ما ذواته بخلاف الرضى والهوي لانه عبارة عن ازالة الكراهة وعدم

وعده السخط وأنه يتحقق بدون السماع وفي الأمر بشرط سماع الأمر بالإجماع
لأن الأمر للآمر لغة ولا يصح إلا بمراد من سماع الأمور كما أمر الشارع بخلاف
الرضا لأنه ليس فيه الزام **وكذا** علي قول أبي يوسف ليس في الأذن الزام وعلى
هذا إذا أذن لها بلسان ألقه أو كانت نائمة أو أذن لها بحيث لا تسمع فخرجت
ففي الرضا والهوي لا يجزئ وفي الأذن بحيث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
هكذا ذكره الفقيه أبو الميث **وذكر** في إيمان النوازلة قوله فرمى إلى يوسف
فيما إذا أذن لها من حيث تسمع وعن البلخي لا خلاف في المسيلة وهو إذا أجمعا
أنما الخلاف في قوله لا يخرج إلا بمرئ لأن الأذن يكون إذا نادى دون السماع أما الأمر
لا يكون أمرا إلا بالسماع **الآن** **أبائكم** ذكر الخلاف في الأذن وهكذا ذكره القوي
أن الأذن النامية **أذن** **قال** ظهور الدين المرعسي وهو الأصح كل لو حلف لا يكلم
فلان فدهاه وهو نائم بحيث **قال** استنادنا لأن لا يكون بدون العلم بخلاف
الكلام لأن الكلام مع المرهون يقصده بالخطاب وإن لم يفهمه أما الأذن لا يكون إلا
بالعلم **ولو قال** لعنه أذن لها بالخروج فاذن لها فخرجت **وكذا** لو قال لها
اذن لك زوجك بالخروج وقال اذن لها بالخروج فاحضرها بذلك انسان فخرجت
لم تحن **ولو قال** ان خرجت بغير ابي فانت طالق فابانها ثم تزوجها وخرجت
بغير اذنه لم تنطق **وكذا** في العبد إذا باعه وكذا في الاجير إذا عزل ثم عاد امرأه في
السبب الكبير **ولو حلف** لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها ولم يمنعها لا يجزئ
لأنها خرجت بغير علمه فاذن لها في الخروج فخرجت بغير علمه **قال** محمد لا يجزئ لأنه
لما أذن لها فقد علم أنها تخرج فكان الخروج بعلمه **وفي** المنتقى لو قال عبده حران دخلت
الدار دخلت إلا أن يامرني بذلك فلان فامرته فلان سقطت اليمين وهذا على امر واحد
ولو قال إلا أن يامرني بها فلان فامرته فلان فدخل ثم دخل بغير اذنه حنث وهذا
على الأمر في كل مرة **وكذا** لو قال ان لعبت لك عبدا أبدا إلا أن يامرني فلان فهذا على الأمر
على الأمر مرة واحدة **ولو قال** إلا أن يامرني به فلان فهو على أن يامرني في بيع كل
عبد في العيون قال محمد في رجل حلف لا يدخل هذه الدار إلا ناسيا فدخلها مرة
ناسيا ثم دخلها ذكرا حنث **ولو قال** لا أدخلها إلا ناسيا فدخلها ناسيا
ثم دخلها ذكرا لا حنث لأنه في الأول في الدخول عاما واستثنى منه رجوعه لا موصوفا
وصفة وهو حالة النسيان لأن كلمة إلا للاستثناء وقوله إلا أن بمنزلة إلى فيكون
للغاية فقد بقي الدخول ومدة إلى غاية النسيان فإذا نسي انتهى والله تعالى أعلم
باب الحنث في النسيئة وغيرها أصل الباب أن الانسان متى عقد اليمين
على فعل أو صفة أو مكان أو زمان ينظر أن كان ذلك فعلا يتم بالفعل ولا يتعدى إلى غيره
بشترط وجود الفاعل في ذلك المكان أو الزمان لتزول حكم اليمين وإن كان فعلا لا يتم
بالفاعل وحده بشرط وجود المفعول في ذلك المكان أو الزمان لأن الفعل إنما يعرف
بأثره ويسمى به فانه لو رمى بحجر فاصاب قارورة بسهمي كسرا ومن اصاب انسانا ومات

بسم الله

بسمي فتبلا وإن لم يمت بسمي جرحا وضربا لا اختلاف في الأثر ولا في الفعل وإن الحنث
الفعل والتفصيل وإذا عرفت بأثره فإذا كان يتم بالفعل ظهر أثره بوجوده منه فبغير
كونه في ذلك المكان أو الزمان أما إذا لم يتم به وحده وإنما يظهر أثره في محل آخر بشرط
كون المحل في ذلك المكان أو الزمان ليكون فعلا في ذلك المكان أو الزمان وهذا لا يمتنع
المقصود من اليمين في أثر الفعل لا في ذاته لأنه إنما قصد بالمعنى لفعله وفساده ونجسه
وفساده باعتبار أثره لا باعتباره ذاته **وحرف آخر** أن الإيمان إنما يفعله على بشرط
في المستقبل لا فيما مضى لأن الغرض من اليمين الحيل والمنع وذلك لا يحصل إلا في المستقبل
ولهذا لو قال لا مرأته إن دخلت الدار فانت طالق لا يقع في الحال باعتبار دخولها في الماضي
إذا عرفت هذا **قال** محمد **إذا قال** لعنه ان شئتكم في المسجد فعبده حر فحنثته والحلف
في المسجد والمنشور خارج المسجد حنث ولو كان على العكس لا يجزئ لأن الشتم
يتم بالثناء وحده لأنه ذكر الشتم بالسوء وأنه يتم به شتم الاموات ولأن الفرض
من هذا تنزيه المسجد عن الفحش واللعن وذلك يكون فيه **وهذا** لأن المعنوم من
الأذكار والأقوال مدحا كان أو ذما عند الإضافة إلى المكان أو الزمان مكان الذكر
كما يقال ذكر الله تعالى في المسجد وذكر الله تعالى يوم الجمعة وقال الله تعالى
في قصة يوسف عليه السلام اذكرني عند ربك والمرا ذكره الذكر عند ولو
قال ان من يتك أو قتلتك أو شتمتك أو رمينتك في المسجد فعبده حر يعتبر كون المحل
عليه في المسجد سواء كان الحالف في المسجد أو لم يكن لأن هذه الأفعال لا تتم
بالفاعل وإنما تتحقق بالمفعول وهو التام أو بارهاق الروح والامتناع لا بارهاق
واهباقية بالمفعول وهذا لأن المقصود صيانة المسجد عن التلويث وأنه يتعلق
بالمفعول والمعتبر في هذه المعاني كلام الناس **الآن** انه لو دعي شتم في المسجد
والداع خارج المسجد يقال لا تنذج في المسجد وكذلك ان كان المصروب في المسجد
والضارب خارج المسجد يقال لا تنذج في المسجد وفي الشتم ان كان الشتم في
خارج المسجد والمشتوم في المسجد يقال له لا تشتم في المسجد فلانا وهو في
المسجد **ثم ان** **محمد** سوي بين الضرب والقتل هنا والخطا وي جعل الرمي كالشتم
لأن الرمي يتم به ولا أثر له في المحل **الآن** انه يصح ان يقال رमित فاحطت ولا
يصح ان يقال ضربت فاحطت **والصحيح** انه نظر القتل والضرب لأنه جعله مفعولا
فعله بقوله ان رمينتك ولا يكون مفعولا فوله إلا بالاضافة قوله يصح ان يقول
رमित فاحطت أو دهاه وما صابه قلنا ليس كذلك وإنما يستقيم ذلك في قوله
رمى اليه ما قوله رمية ولو اصابه خطأ ولو قال ان رमित اليك في المسجد فهو بمنزلة
الشتم وهذا لأن الرمي إذا لم يرد به الاصابة كان بمنزلة الشتم لأنه لا أثر له
في المحل وإذا ربه به الاصابة كان بمنزلة الضرب لأن له أثر في المحل فإذا ذكره
رمى بالرمي اليه لا يشترط الاصابة وإذا ذكره بمنزلة الرمي بالرمي بالرمي بالرمي بالرمي
وإذا قال ان قتلتك يوم الجمعة فعبده حر فحنثه فعبده حر فحنثه فعبده حر فحنثه

يوم الجمعة بحيث ولو ضرب يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يجت لانه فعل
لا يتم بالفاعل بل يتم بالمفعول لان صيرورة الخروج قتلها بالروح وذلك
انفعال في المفعول فيعتبر وقت الانفعال لثبوت الاسم فكذلك يعتبر الزمان
فان قيل الحياة ان فانت يوم السبت كذا القتل حفيظة اسم الفعل وان
سمي به باعتبار امر خاص ولكن انما سمي بذلك الاسم يوم الفعل لا يوم الاثر ويستند
الي الخروج الموجود يوم الجمعة لهذا اعتبر احكام القتل من يوم الجمعة في حق الكفار
وجوب الضمان الا ترى انه لو روي الي عبد فاعتقه مولا له ثم اصابه السهم يجب
تجنيته للمولى **ولو روي** الي مرند فاسلم ثم وقع عليه السهم فلا يثني عليه ولو
روي الي مسلم فارتد ثم اصابه فعليه الدية عند الخليفة وكذا اذا روي الي صبي ثم
ارتد ثم اصابه جلتنا وله قلنا لما مضى يوم الجمعة وهو حي عدم القتل فيه تنجّل
اليمن فيبعد ذلك اذا مات يوم السبت لا يظهر وجود القتل يوم الجمعة لو ثبت ثبت
بطريق الاسناد واليمن قد اختلف بعضي يوم الجمعة فلا يظهر الا بسناد الاثر
انه لو حلف ليفضين ذراهه اليوم ففضاها زبوا حتى يرتد منه ثم رد صاحب الحق
الذراهه لا سطل السر لان اليمن بعد ارتفاعها لا تقبل العود ولكن القتل وان كان اسما
للفعل المؤثر لكن الشرط انفعاله في المحل لسمي قتل فصار له نقلقا بالفاعل والمفعول
جميعا فاما ان يعتبر مكان الفاعل او مكان المفعول او الزمان الذي ظهر فيه الاثر
نعم فنقول اعتبار مكان المفعول او الزمان الذي ظهر فيه الاثر في المفعول اولي
لما ذكرنا انه يقصد بالثبوت اثره لاذاته لان القبح في اثره ولهذا اعتبر مكان
المفعول بالاجماع فوجب ان يعتبر الزمان الذي صار المفعول به مفعولا وصار
نقد من يمينه ان ذهبت روح فلان يوم الجمعة بفعل فاعدي حر ولو قلنا هكذا اعتبر
الزمان الذي يوجد فيه الاثر فكذلك هذا الاثر في احكام القتل من وجوب الدية
والكفارة او الفصا ص يعتبر يوم الموت الا انه انما جاز التكثير بعد الحرج لوجود
السبب وتنجيل الحق بعد وجود السبب جازي وهذا لان الكفارة نقلقت
بالقتل في حق القاتل والقتل في حق المجرى الغضبي الى زهوق الروح فاذ افضى
ثبوت ان فعله كان قتل من حين وجوده لاني حق المقتول لان الكفارة انما
وجبته جزاء فعله لرفع الذنب والذنب انما يتحقق بفعله فاعتبر بفعله قتل من
حين وجوده **ولو كان** ضربه قبل اليمن ثم مات الجمعة لا يجت وقال زفر
يجت لانه يثني اثر فعله يوم الجمعة وقد تحقق اثر فعله **الا اننا نقول** انه باليمن يثني
اثر فعله بفعل بعد اليمن لا قبله لان العرض من اليمن البر الحث وانما يحصل
هذا العرض بالعرض الي فعل اختياري بعد اليمن لثبوت من الامتناع عنه لا عن
ما يلزمه حكما **ونظيره** ما ذكر في الكتاب رجل جعل امرأته طالقاً عند ثم قال
ان طلقك عند فعبده حر فاعده طلق ولم يعتق عندنا وقال زفر يعتق
ولو قال ان طلقك عند فعبده حر ثم قال لها انت طالق عند فاعده طلق ولم

وعتق

وعتق عبده بالاتفاق وكذا الوصل لا يسكن هذه الدار فاخذ في النقل من
ساعته لا يجت عندنا لان الامتناع عن هذا القدر من السكني ليس في وسعه
وعنده يجت وكذا الركوب واللبس **وذكر** الاختلاف في غير رواية الأصول بين
ابي يوسف وحماد بن حلف لا يتزوج يوم الجمعة فتزوج امرأة يوم الخميس بعير
انها فاجرت يوم الجمعة يجت في قول ابي يوسف وقاسمها على مسيلة القتل فانه
ان كان زهوق الروح يوم الجمعة يجت والا فلا كذلك هنا صحة النكاح بالاجارة يكون
فاذا كانت الاجارة يوم الجمعة يجت **وعند** محمد لا يجت لان العقد كان يوم الخميس
وانما يعتبر صحته يوم العقد لا ترتيب ان الشهود يعتبر يوم العقد لا يوم الاجارة
وفي شرح الكرخي روي ابن سماعة عن ابي يوسف ان قالوا والله لا ادل علي صيد
في الحرم فدل عليه والدال خارج الحرم والصيد في الحرم يجت لان الامتناع
عنه الدلالة لحمة الصيد وذلك لا يكون الا في صيد الحرم والله سبحانه ونفالي اعلم
باب ما يقع من الطلاق في التزويج في المواقف اصل الباب ان تعليف
الطلاق بالنكاح صحيح عندنا وكذا كل ما يجوز تعليفه بالشرط كالعتاق والظهار ويجوز
امتناعه الي الملك عم او خص وهو قول عمر رضي الله عنه روي ذلك عنه في الظهار
وعند الشافعي لا يصح وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما فانه سئل عن
يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق قتله عليه قوله تعالى فانكتم المومنات ثم
طلقوهن وقال شرع الله الطلاق بعد النكاح فلا طلاق قبله **وعلى** قول ابن ابي
ليب ان خصل امرأة او قبيلة العقد اليمن وان عمر فقال كل امرأة انزوجه لا ينفق
وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه لما فيه من سد باب نكاح علي نفسه
والشافعي استدل بقوله عليه السلام قبل النكاح وروي ان عبد الله بن عمرو
ابن العاص رضي الله عنه خطب امرأة قايي او ولياوها ان يزوجهامنه
فقال ان نكحتها فهي طالق ثلاثا فسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
لا افعال عليه السلام لا طلاق قبل النكاح والمعني فيه انه غير مالك للمختار فلا
ملك تعليفه كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق فتزوجها ثم دخلت لا تطلق وهذا
لان تأثير الشرط في تاجز الوقوع الي وجوده ومنع ماله كان طلاقا وهذا الكلام
لولا الشرط لكان لغوا لاطلاقا ولا يستند في اهلوية في الموقع وملكا في المحل
ثم لا يصح الاضافة الي حالة الاهلية **كالصبي** اذا قال لامرأة اذا بلغت فانت
طالق قبل ملك المحل لا يصح اضافته الي الملك وبعد ان يثبت انه تصرف يختص بالملك
فايجابه قبل الملك يكون لغوا **كالرباع** الطير في الهوى ثم اخذه قبل قبول
المشترى ولنا ان التعليف بالشرط يمين فلا ينفق صحته على ملك المحل كاليمن
بالله تعالى وهذا لان اليمن تصرف من الخالف في ذننه نفسه لانه يوجب على
نفسه البر والمخوف به ليس بطلاق لانه لا يكون طلاقا الا بالوصول الي المرأة
وماد لم يمسها لا يكون واصلا اليها وانما الوصول بعد ارتفاع اليمن بوجوده

هو الشرط فنحن انما ليس بطلاق وثبنا الملك في المحل لاجل الطلاق والمحلوف
 به ما يصير طلاقا عند وجود الشرط بوصوله اليها **ونظير** من الحساب الربحي
 عنه ليس بقتل والترس ليس ببيع لما هو قتل ولا هو بيع بل هو ما يقع من عاصم
 قتلا اذا وصل الى المحل ولما كان التعليق ما يقع من الوصول الى المحل والتصرف
 لا يكون الا بركه ومجمله فكلما ان بدون ركه لا يكون طلاقا فكذا بدون محله
وبه فارق التعليق بالدخول فانه لم يتعلق به ما يصير طلاقا عند وجود
 الشرط لان الدخول ليس بسبب الملك الطلاق ولا هو ما يقع في المحل حتى يستدل
 به على بقا الملك عند وجود الشرط اما ههنا فنحن بوجود المحلوف به لان الزوج
 سبب ملك الطلاق ولو كان المحلوف به موجودا بطريق الظاهر بان قال لامرأة
 ان دخلت الدار فانت طالق تنقذ اليمن وان كان من الجاز ان يكون دخولها
 بعد زوال الملك فلان ينقذ عنه التيقن اولى وبان لم يملك التيقن لا يدرك على
 انه لا يملك التعليق **الا ترى** انه لو قال لماريته اذ اولدت ولدا فهو حر فانت
 ببيع وان لم يملك التيقن **ولو قال** لامرأته الخايف اذ اظهرت فانت طالق كانت
 هذا طلاقا لاسنة وان لم يملك التيقن بوصف السنة بخلاف اهلبة المتصرف
 لانه لا بد منه في اليمن كما لا بد منه في الطلاق اما الملك في المحل بغير الطلاق
 دون اليمن **وخلاف** البيع لان الاجاب احد مستطير العقد ونصرف البيع
 قبل الملك لغو والاجاب هنا نصرف احراز سوي الطلاق وتناوب الحديث ما روي
 عن مكولة والزهرى وسالهم والشعبي رحمهم الله انهم كانوا يطلقون في اهلبة
 قبل التزوج تنجيرا ويعدون ذلك طلاقا فبين رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذلك بقوله لا طلاق قبل النكاح **وحديث** عبد الله بن عمر وغير شهور
 وان ثبت معنى قوله ان تكتمها اي وطئها لان النكاح حقيقة للوطئ وبهذا
 لا يحصل اما في الطلاق الى الملك **وحرف اخر** ان اليمن مما يصح تعليقه هو
 بالشرط كما يصح تعليق الجزاء المحض فان من قال لامرأته ان ضربتك فوالله لا اقر بك
 ببيع هذا الكلام ويصير مولىا عند الضرب وهذا لان الجزاء ما يكون محقوقا
 مانعا عن تحصيل الشرط والانسان كما يمنع عن تحصيل الشرط مخافة وقوع الطلاق
 يمنع مخافة لزوم اليمن بالطلاق **والاصل** فيه قوله تعالى فاذا احصن وان
 اتين بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب فهذا شرط وحيزا
 معلق بالشرط الاول وهو الاحصان وكذلك قوله تعالى واذا ضربتم في الارض
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فهذا شرط وحيزا معلق
 بالضرب في الارض **وحرف اخر** ان الجزاء متى تخلل بين الشرطين وامكن تعليقه
 بالشرط الاول يكون الشرط الاول شرطا لا عقادا لليمن والثاني شرط الحث
 لان الانفاذ يسبق الاحلال في الوجود فكلما الاصل ان يكون سابقا في
 الذك تنجز الموضوعه واذا كان شرط الحث كان معني الفاية لا اليمن تخل

بوجوده ولا يبقى بعده وهو معني الفاية لكن انما جعل غاية مقتضى كلامه لا
 يفرج كلامه فانما يعمل به اذا لم يوجد التصديق بخلافه اما اذا وجد التصديق
 بخلافه فلا **وحرف** اخر ما ذكرنا ان كلمة كل تفصح الاسماء وتقتضي عمومها وكلما
 تفصح الافعال وتقتضي تكرارها **قال** ابو بكر الرازي الاصل في كلمة الشرط كلاما ثم
 ان لان خاصية الشرط ان تدخل على الافعال لان الشرط ما يصح المجازاة عليه والمجازاة
 انما تكون في الافعال دون الاسماء وكلما لا تدخل الا في الافعال فكان هو الاصل وكلمة
 ان قد تدخل على الاسماء كما في قوله تعالى ان امرؤ هلك وقوله تعالى وان امرأة خانت
 من عملها **فان قيل** في تأويله بالتقديم والتأخير وجها ان هلك امرؤا خانت
 امرأة لكن لما صح ادخاله على الاسم لفظا نزلت رتبة عند كلامه **ثم** اذا واداما وصح ما
 وهذه اللفاظ ليست للشرط المحض لانها قد دخل في الاسماء وفي الافعال التي يتحقق
 وجودها كما في قوله تعالى اذ الشمس كورت واذ السماء انقضت وايضا للوقت
 عند ابي يوسف ومحمد وقد تستعمل الشرط **وعند** ابي حنيفة للشرط وقد تستعمل
 للوقت وكل ليس من اللفاظ الشرط لكن فيه معني الشرط من حيث انه ابقاء الطلاق
 على المرأة الموصوفة بصفة التزويج والموصوفة بهذا الوصف لا تعرف الا بالزوج
 فيوقف الطلاق على التزوج فصار معنى الشرط من حيث توقف الحكم عليه غير كونه
 قوله المرأة التي تزوجها طالق الا ان ثمة لا يحتاج الى حرف الجزاء للتعليق وفي كل
 يحتاج اليه لوجود الصيغة المستعملة عرفا وعادة وان لم يكن في الاصل للشرط **وحرف**
اخر ان الشرط متى اعرض على الشرط بعدم الموحذ ذكر او موحذ المقدم اصله قوله
 تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم معناه والله
 اعلم ان كان الله يريد ان يغويكم لا ينفعكم نصحي ان انصح لكم لان الارادة لاغوا من الله
 تعالى سابق على ارادة نصحه لان النصح انما ينفع بعد ظهور ارادة الله لاغواهم
 وقال الله تعالى وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها
 معناه والله اعلم ان اراد النبي ان يستنكحها ان وهبت نفسها لان ارادة الله
 الاستنكاح سابق على الهبة والمعنى فيه انه لا يجوز ان يجعل كلاهما شرطا واحدا
 لا بعدا من حرف العطف ولا جعل الثاني مع جزاء جزاء الاول لا بعدا من حرف الجزاء فيقدم
 الموحذ لان الجزاء متى قدم على الشرط لا يحتاج الى الفا وسند كرهذا في
 موضع ان شاء الله تعالى **وحرف اخر** ان صيغة افعل يصلح للحال والاستقبال
 الا انها للحال اخذ لوجهين احدهما النقل عن اية اللغة والحواسم قالوا ذلك
 ذلك والثاني انها تستعمل في الحال بغير قرينة وفي الاستقبال بقرينة سين وسو
 بقاء سوف افعل وسانعل وهذا انه اختصاصه للحال عند الاطلاق ولا بد
 الاصل ان يكون لكل معنى لفظ موصوع له لغة وليس للحال صيغة موضوعة
 الا هذا الا ان اذ انوي خلاف ذلك فيصدق فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضا
وحرف اخر ان اكرامتي وصفت بالطلاق في وقتين لا يتجدد الطلاق

بقصد الوقت لا هنا اذا وصفت به اول الوقتين وصفت به في الوقت الثاني
 الا اذا تبدل التصرف بان كان الاول تنجيذا والثاني نفقا فبقي المخرج في اول الوقتين
 ويتعلق الثاني **اذا عرفنا** هذا قال محمد **رجل** قاله كل امرأة اتزوجها فهي طالق
 ان كملت فلان تزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام يقع الطلاق على المتزوجة
 قبل الكلام ولا يقع على المتزوجة بعده **وهذه وعند** زفر طلقا لانه لو ذكره
 الا بدو الوقت يقع الطلاق عليهما فكذا اذا لم يذكر الا انه المذكور في البيهقي المطلقة
 معني وصار كل ما اقتصر على قوله كل امرأة اتزوجها فهي طالق وهذا لانه ذكر
 شرطين واحدا من احدى وقدم على الآخر وكل ذلك مستقيم في البيهقي فصار
 الجزاء معلقا بهما والمعلق بالشرطين مركب عند وجودهما من غير مراعاة الترتيب
ولان الكلام شرط الحث فيما تزوج قبل الكلام وشرط الانقضاء فيما تزوج بعده
 كما لو قال كل امرأة اتزوجها ادا او الي ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلان صار
 الكلام شرطا في التي تزوج قبل الكلام وشرط الانقضاء في التي تزوج بعده وكما
 لو قال لامرأته مرتين ان كنت طالق كان الكلام الثاني شرط الحث في البيهقي
 الاول بشرط انعقاد البيهقي الثانية **وعن** ابي يوسف في الاما في انه يقع الطلاق
 على المتزوجة بعد الكلام لاعلى المتزوجة قبله **قال** بعض متأخرينا ما ذكر في
 الاما في قوله الاول وما ذكره من قوله الآخر **وقال** بعضهم عنه روايتان وجه
 قوله ان الكلام بشرط محض وقوله كل امرأة اتزوجها جعل بشرط ضرورة اقتران
 الزوج به فكان اعتبار الكلام شرطا اوجب واذا اعتبرناه شرطا كان مقيدا لا فرق
 بين تقديم الشرط وتأخيره لموقف الجزاء عليه ولو تقدم ذكر يقع على المتزوجة
 بعد الكلام ولا يقع على كل امرأة اتزوجها فهي طالق فحينئذ علق انعقادها
 بالكلام والمعلق بالشرط كالمجزع عنه كما في الجزاء المفرد فصار كما انه قال عند الكلام
 كل امرأة اتزوجها فهي طالق نطق الزوج به بعد الكلام **وهذه ظاهر** الرواية
 ان قوله كل امرأة اتزوجها فهي طالق كلام تام مستقل بنفسه والاصل في الكلام
 التام الانقضاء دون التوقيت فكان وقوع الطلاق بالكلام معلقا بالتزوج
 فصار الكلام بشرط الحث دون الانقضاء وصار غاية البيهقي فاذا كمل انحلت
 البيهقي فالتى تزوجها بعد الكلام تزوجها بعد انحلال البيهقي فلا تعلق والى التي
 تزوجها قبل الكلام تزوجها والبيهقي باقية فطلقت اما اذا قدم الكلام
 فقد علق انعقاد البيهقي بالتزوج بالكلام مما لم يوجد الكلام لا تتعمد البيهقي
 بالتزوج لان المعلق بالشرط لا يرد قبل وجوده فالتزوج قبل الكلام محال
 تزوجا قبل انعقاد البيهقي فلا يقع وما تزوج بعد الكلام تزوجا بعد انعقاد
 البيهقي فطلقت ولا فرق بين تقديم الشرط وتأخيره فيما اذا كان المعلق بشرط
 البيهقي اما اذا كان المعلق عينا تاما فلا لانه اذا قدر الكلام كان المعلق به انعقاد
 البيهقي واذا اجر كان المعلق به انحلال البيهقي واذا اجر كان المعلق به انحلال

البيهقي

البيهقي وبينهما مناسبة وبخلاف ما لو اقتصر لان يمينه وقعت على الابد لانه
 لم يوقت له وقتا اما اذا كان الكلام فقد جعل للبيهقي وقتا وغاية لان في الشرط
 معني الغاية فينتهي البيهقي به ولا يقع كل امرأة اتزوجها شرط وقوله فهي طالق
 حيز وقوله ان كملت بشرط فيجمل ان يكون قوله فهي طالق ان كملت فلان يميننا تاما
 معلقا بشرط التزوج فيصير عند التزوج قابلا للمزوجة انت طالق ان كملت فلان
 كما ذكر في الكتاب ويجمل ان يكون قوله كل امرأة اتزوجها فهي طالق يمين تام معلق
 بشرط كلام فلان كما قال ابو يوسف عزير المعلق في الفصلين يمين تام ولو جعلنا
 كما ذكر في الكتاب لعلقنا البيهقي بشرط متقدم عليها ولو جعلنا كما في قال ابو يوسف
 لعلقنا بها بشرط متأخر عنها والاصل في الشرط هو المتقدم فهما المكنى حله على
 الاصل لا على فان قيل فيما قلتم تقدم الشرط في البيهقي الكبرى لكن فيه تأخر
 الشرط في البيهقي الصغرى التي هي جزا البيهقي الكبرى وتأخير الجزا الشرط في البيهقي
 الكبرى فاستويا **قلت** البيهقي الصغرى التي هي جزا البيهقي الكبرى بشرط البيهقي الصغرى
 فكان فيما قلنا تغيير شرط البيهقي الكبرى وهو البيهقي الصغرى وفيما قاله تغيير كل
 البيهقي الكبرى بتأخير شرطه فكان ما قلنا اولى **واذا ثبت** ان البيهقي الصغرى جزا البيهقي
 الكبرى وكلام فلان بشرط الحث في البيهقي الصغرى صار غرض الغاية للبيهقي
 بطريق الدلالة واذا احاطا بها بدو التأقيت الي سنة وانه نص على الغاية في
 خرج الكلام مع ان يكون غايته لانه لا يستقيم كونه غايته مع ذكر التوقيت بخلاف
 المطلق لانه لم يترك شيئا بينا وبينه والكلام بجمله فحمل عليه واذا صار المصريح به
 غايته وجب ابقاء البيهقي الى تلك الغاية ولا وجه للبقاء الا بما قال من جعل
 الكلام شرطا للحث في التي تزوجها قبل الكلام وشرط الانقضاء في التي تزوج
ولو تزوج فثنتين او ثلاثا او اربعا قبله الكلام ثم كلم طلقا اذا كلم لوجود
 الشرط وانه عام في حبس ولو كله ثانيا لا يطلق التي تزوج بعد الكلام
 لانها البيهقي وكانت ينبغي ان يطلق لان عقد البيهقي بكلمة كل وانما وجبت
 للعموم بوجوب عموم النساء فتعقد البيهقي على كل امرأة فيصير قابلا عند كل تزوج
 انت طالق ان كملت فلان **الا انا نقول** متى صار الكلام شرطا للانحلال صار في
 معني الغاية والوقت فصار كما انه قال كل امرأة اتزوجها الي وقت كلام فلان
 لكل امرأة تزوجها قبل الكلام تعلق به البيهقي جزا له وكل امرأة تزوجها قبل الكلام
 تعلق بعده لم يعلق به البيهقي **وذكر القدر** وجه انه لو كلم فلان ثانيا
 بعد ما تزوجها طلقت النكوة بعد الكلام ايضا ووضع المسئلة فيمن قال
 كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان دخلت الدار فدخلت تزوج لا يقع خاف
 دخل بعد ذلك يقع وذكر في احزاب عطف الشرط بعضها على بعض اذا قال
 كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كملت فلان اذ كلم ثم تزوج ثم كلم تطلق تلك المرأة
 قال الصدر الشهيد كذا نظن انه لا يقع بناء على مسئلة الجامع وقال اخوه



المصدر المحمد انما اختلف الجواب لا اختلاف الموضوع موضوع الجامع انه
تزوج قبل الكلام واخرى بعد الكلام ولو كان هكذا في مسئلة الدخول بان
تزوج قبل الدخول واخرى بعده لا تطلق الاخير وان دخل الدانيا وموضوع
التدوير انه لم يتزوج الا بعد الدخول ثم دخل ثانيا ولو كان هكذا في مسئلة هـ
الكلام بان لم يتزوج حتى كلفه ثم تزوج تطلق اذا كلفه مرة اخرى والمعنى ما ذكرنا ان الكلام
يشترط انحلال البين الاولي فكان بمعنى الغاية فلا ينبغي التمسك به فاذا تزوج وكلم
انحل البين ولا ينبغي فلا يثبت بالكلام الثاني اما اذا كلف اول الكلام قبل التزوج
ليس بشرط للاعلاك سوى البين فتحل بالكلام الثاني **وكذا** اذا قال اذا كنت
او متي كنت يقع على التزوجة قبل الكلام والكلام فيه اظهر لان اذا ومتي للوقت ولو
قال ان كنت فلانا فكل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة قبل الكلام
ثم اخرى بعده طلقت التي تزوج بعد الكلام لانه جعل الكلام شرطا
لانفاد البين على التزوج لان قوله كل امرأة تزوجها فهي طالق يعني ثانيا
معلق بالكلام فيصير قابلا عند الكلام كل امرأة تزوجها فهي طالق والتي تزوجها
قبل الكلام تزوجها قبل انفاد البين فلا يقع والتي تزوجها بعد الكلام تزوجها
بعد الانفاد الا ترى انه لو قال اذا جاءك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج
امراة قبل مجي العدة وامراة عندا وامراة بعد عند طلقت التي تزوجها عندا وبعد عند
ولا تطلق التي تزوج ليور لانه تزوجها قبل انفاد البين وكذا لو قال اذا كنت
او متي كنت لان ذكر الوقت فيه اظهر ولو توفى تقديم النكاح على الكلام صححت
يثبت لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيصير كالمسئلة الاولى **ولو قال كل**
امراة تزوجها فهي طالق كلما كنت فلانا فتزوج امرأة ودخل بها ثم كلف فلانا ثم
تزوج اخرى فكلهم طلعت المتزوجة قبل الكلام وهذا مسئلة اول الباب
سوا الان ههنا اذا تكرر الكلام تكررا طلاق على المتزوجة قبل الكلام لان
البين انعقد بكلمة كل فصار كانه قال للمتزوجة كلما كنت فلانا فانت طالق
طعن على الرازي وقال ينبغي ان تطلق المتزوجة بعد الكلام اذا كلف
فلانا ثانيا لانه جعل غايته البين كلاما متكررا ولهذا تكرر الطلاق على
المتزوجة قبل الكلام بتكرار الكلام فكان الكلام مرة بعض الغاية فلا ينبغي
بالبين فكان البين باقيا بعد الكلام وقد وجد الشرط وهو الكلام بعد
التزوج فتطلق بخلاف مسئلة اول الباب لان هناك الغاية كلام غير متكرر
فكان الكلام مرة كل الغاية فينتهي به البين وهذا الطعن واضح على رواية
الاصول وهو اختيار بعض المشايخ فان المعقد عندهم بكلمة كلما يعني
واحدة وكلما انحلت واحدة انعقدت اخرى فاذا تزوج وكلم تحل البين
الاولي ونعقد الثانية اخرى فيصير كانه قال بعد الكلام الاول كل امرأة
تزوجها فهي طالق كلما كنت فلانا ثم تزوج امرأتين وكلما طلقتا كذلك هذا

والجواب

والجواب ان البين واحدة والداخلية تحت البين المتزوجة قبل الكلام وهذه
متزوجة بعد الكلام من وجه فلم تكن متزوجة قبل الكلام من كل وجه فلا بدخل
في البين وهذا لانه جعل كلام فلان غايته البين والغاية لا يجمل التكرار ويشترط
الحث بجمل التكرار فاذا تزوج وكلم انتهت البين غايتها فنسفت الا ان في حق الاولى
صار الكلام بشرط الحث وبشرط الحث بجمل التكرار وهذا الا في الغاية التكرار وغير
المكرر سواء الا ترى ان الكلام الثاني والثالث تكرر في البين المعقودة لا في غير
المعقودة وانما انعقد البين في الاولى ولا يمكن انعقاده في حق الثانية الا ان
يجعل بشرط مستل في الثاني ولا يستقيم ذلك الا بجعل البين كالمعقد ثم جعل الكلام
الثاني شرطا في البين وانه واحد صيغة فجعله متعددا خلافا لاصل وانما تكرر في حق
لانه تكرر الشرط في التي انعقدت عليه وبهذا خرج الجواب عما قال في كيفية الانفاد
بكلمة كلما لانه وان تكرر انعقاده على تلك الرواية لكن انما تكرر في حق من انعقد
عليه لا في حق غيره **الا ترى** انه لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتين طالق فدخل
حتى طلعت ثم تزوج امرأة اخرى ودخل يقع على الاولى لا على الاخرى لانها غير
داخلية تحت البين فلا يظهر التكرار في حقها **ولو قال** كلما انحلت فلانا فكل امرأة
تزوجها فهي طالق فهذا وقوله ان كنت فلانا فكل امرأة تزوجها فهي طالق سواء
وهي المسئلة الثانية من الباب الا ان ههنا اذا كلف ثلاث مرات ثم تزوج طلقت
ثلاثا لانه عقد البين بكلمة كلما وايضا للتكرار فيصير قابلا لكل كلام كل امرأة تزوجها
فهي طالق والتزوج الواحد يصلح بشرط الايمان كلما وقع ثلاث طلقات **استشهد**
محمد فقال الا ترى انه لو قال لامرأة كلما دخلت الدار البوم فانت طالق فدخلت
البوم ثلاث مرات ثم دخلت الدار تطلق ثلاثا اذا جاء عند والترى انه لو قال كلما ضربت
فلان فامرأة طالق ان دخلت الدار فضربه ثلاث مرات ثم دخلت الدار تطلق ثلاثا فان
كلم فلانا مرة ثم تزوج امرأة وطلعت ثم كلف فلانا ثم تزوج اخرى لم تطلق المطلقة
غير الاولى وطلقت الاخرى تثبت معا اما الاولى فلا ينفاد متزوجة قبل الكلام الثاني
والشرط التزوج بعد الكلام حتى لو تزوجها بعد الكلام الثاني طلقت ثانيا
واما الاخرى فلا ينفاد متزوجة بعد الكلام وقد انعقد بكل كلام بين واداء
تزوج يقع تطلبتان **علل** في الكتاب لعدم وقوع طلاق اخر على الاولى يقال
لانه ليست في ملكه ولو كانت في ملكه طلقت فهي في هذه السارة انه لو تزوجها
ثانيا ثم كلف تطلق **من** مشايخنا من قال هذا غلط بل الحكم انه لا يقع الطلاق
عليها اذا تكلم بعد التزوج ثانيا لان البين تناولت المتزوجة بعد الكلام لا قبله
وهو متزوجة قبل الكلام وبه تبين فساد العقل ايضا **ومن** مشايخنا من
صحح هذا الطعن واستغل بالتأويل فقال اريد بقوله ولو كان في ملكه طلقت
يعني صارت في ملكه بعد ذلك بالتزوج يعني تكلم مرتين ثم تزوج لانه اذا تكلم
مرتين انعقدت يمينان فاذا تزوجها طلقت ثنتين وكان يعني صار وعامة

مشا جئنا على ان الطعن مردود فسواء تكلم ثم تزوج ثم تكلم في المرة الثانية
 طلقت لانا انما راعينا الترتيب في الكلام الاول لانه لا يبتدئ الغاية وهذا معنى
 لا يجرى التكرار فصار لما بعده من الكلام حكم الشرط المطلق وفي الشرط المطلق
 لا يراعى الترتيب **قال** زفر ولا نه لما تكلم اولاً ثم تزوج فقد تعلقت لدخولها
 تحت البين لان قوله كل امرأة تزوجها في طالق يقع في امرأة منكورة معرفة بصفة
 ففقد وجود الصفة صارت كالغيب كما قال لعلنا علينا كذا كذا فلا تافاته
 طالق ولو قال هكذا طلقت ثانياً وثالثاً بشرط قيامها في ملكه **ولو** قال كل
 امرأة تزوجها ان دخلت الدار واذا دخلت الدار او متى دخلت فهي طالق
 فاليمين على كل امرأة تزوجها بعد الدخول لان الشرط اعترض على الشرط
 فيقدم الموقوف لان كلمة هي لا تسد بداً لها فصار كما اذا قال كل امرأة تزوجها
 ان كذا فلا تافاته البتة تزوجها طالق ولو قال هكذا صار الشرط مقدماً
 ولانه بعد رجوعها بشرط واحد وجعل الثاني مع جزائه جزاً للاول على ما قلنا
فان قيل وجب ان يصفى حرف الجزاء ليصير كانه قال كل امرأة تزوجها
 فان دخلت الدار فهي طالق **قلنا** لا يمكن لانه لو اظهر ذلك لا يجس من قوله
 كل امرأة اسم صريحاً لكنه في معنى الشرط فيكون جزاؤه اسماً ايضاً وقوله
 فان دخلت فعل فلا يصلح جزاً للاسم فلا يمكن انما ربي لا يجس اظهاره ففقد
 ذلك لا يخلو اما ان يوضح الثاني عن الجزاء فيصير كانه قال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق ان دخلت فيصير مسيلة اول الباب او بقوله الثاني على الاول
 ويصير حرف الجزاء في الاول لانه لو اظهر مجس فيصير كانه قال ان دخلت الدار
 فكل امرأة تزوجها فهي طالق فنصير المسيلة الثانية من الباب فنقول فقديم
 الثاني على الاول اولى من تاجز الثاني عن الجزاء لانه لو اظهر الشرط مقدماً في
 البين الكبرى موحراً في البين الصغرى ذلك ولو قدم بصير الشرط مقدماً في البين
 الكبرى والصغرى جميعاً والاصل في الشرط ان يكون مقدماً على الجزاء فيمكن حفظ
 الاصل لا يعرف ان النظم يستقيم في الوجهين وهو تقديم الجزاء وقاخره فبقا قلنا عمل
 من غير غير يعتبر النظم لانه يجوز تقديم الجزاء ذكره وان كان موحراً في الوجود وانه
 اقرب الى موافقة الاصل لان التقديم اولى من الادراج لانه عمل بالذكور وانه اقرب
 الى الفهم من غير المذكور والمدرج غير المذكور واذا صار جزاء صاعداً يعني الغاية على
 ما ذكرنا **ولو فوي** ان يكون الزوج بشرط لان فقد يصدق حتى لو تزوج امرأة
 قبل الدخول طلقت لانه محتمل كلامه **قال** بعضهم يصدق مطلقاً حتى لا
 يطلق من تزوج بعد الدخول لانه نوي الترتيب الظاهر **وقال** بعضهم
 لا يصدق في القضا لانه لا يصح ما نوي الا بالادراج وانه خلاف الظاهر وكذا
 لو قال كل امرأة تزوجها اذا دخلت الدار طالق وانما ذكره هذا ايضا حالما
 تقدم لا بقوله طالق يستقيم جواباً لكل امرأة لا لقوله اذا دخلت الدار لتعلم ان

الجزا المحض ينصرف الى الشرط الاول **ولو قال** كل امرأة تزوجها كذا دخلت الدار
 فهي طالق ينصرف الى المتزوجة بعد الدخول لما قلنا **الا** ان ههنا اذا تكرر الدخول
 ثم تزوج طلقت بعد الدخول لما ذكرنا وكذا كل امرأة تزوجها بعد ذلك **ولو**
 قال كل امرأة تزوجها ابد او الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كذا فلا تافاته البتة
 قبل الكلام وبعده بخلاف ما اذا طلق لانه متى آخر الكلام فقد جعلنا الكلام بشرط
 الاخلال في حق المتزوجة قبل الكلام بلعود ذكر الوقت وغرضه من الوقت ان يطلق
 الي تزوجها في الوقت فهي لم يطلق بلعوق لم يعتبر الكلام غاية واعتبر به شرط
 الحث في حق المتزوجة قبل الكلام وبشرط الانقضاء في المتزوجة بعد، حتى ينفذ
 ذكر الوقت معنى مجرد بشرط مدكور مع الشرط الاول فتعلق الجزاء بها من غير مراعاة
 الترتيب كما قال زفر لانه اعتبار الصريح اولى من اعتبار الدلالة بخلاف ما اذا
 طلق لان الثاني بشرط الاخلال فيكون المعنى الغاية على ما ذكرنا **ولو** قال ان كذا
 فلا تافاته البتة تزوجها ابد او الى ثلاثين سنة فهي طالق فهذا على المتزوجة
 بعد الكلام لانه جعل الكلام بشرط لانقضاء البين على الزوج مطلقاً لانه
 ادخل الشرط في طرف الانقضاء فتعد ان يجعل شرطاً للمخنة فلا تنفذه البين
 الا بعده ويستوي فيه ذكر الابد وعدمه لان الكلام لا يبتدئ الغاية وكذا
 بين اعتبار الكلام لا يبتدئ الغاية والابد والسنة لانها الغاية تناف بخلاف
 المسيلة الاولى لان بين اعتبار الكلام لانها الغاية وبين الابد والسنة لانها
 الغاية تناف **ولو قال** كل امرأة املكها فهي طالق ان دخلت الدار فاليمين على
 من كانت في ملكه يوم حلف من المسا لان قوله املكه للحال او ينصرف اليه الاتري
 انه لو حلف هذه الصيغة ينصرف اليه من كانت في مكانه فكذا اذا علق لان التعليق
 يدخل في الجزاء في الفعل الذي حلف عنه فبقي مقتضياً للحال بتمتلة قوله
 استشهد بالله واعرف كذا واعلم وتدل على صحة الشهادة **وهذا** **ولو قال** ما
 املكه في المساكن صدقة لا يلزمه المتصدق بما يستفيد من المال وقوله الرجل
 لا املكه الا عشرة عشتة ويكون صادقا في مقابلة اذا املكه في الحال الا عشرة واما
 ملكه بعد ساعة الوفا فلا يحمل على الاستقبال ضرورة بتمتلة قوله اقود واقعد
 ان كان قائماً او قاعداً يكون حكاية الحال وان لم يكن حمل على الاستقبال واذا
 حمل على الحال صار كانه قال كل امرأة انا مالها فان نوي ما يفيد لها صحة نيته
 لا نوي ما يحتمل لفظه وفيه تشديد الامر على نفسه فيطلق ما افاد من
 السك قبل الدخول باقراره ويطلق ما كان في ملكه يوم حلف نضاً لا دياناً
 ولا يطلق ما تزوج بعد الدخول الا ان ينيها ايضاً كالنص وقال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق ان دخلت الدار وهي مسيلة اول الباب وكذا لو قدم الشرط فقال ان دخلت
 الدار فكل امرأة املكها فهي طالق فاليمين على ما كانت في ملكه في القضا وعلى ما
 نوي دياناً لما قلنا **ولو** كل جارية املكها اذا جاعده فهي حرة او قال كل جارية املكها

فهي حرة اذا جاعده اذا جاعده فلهذا يقع على ما في ملكه يوم حلف لان قوله
 امك بيتنا ولا كمال وقوله اذا جاعده شرط واثره في تاجر الحزب فيقول ذكر الملك من سلا
 فيقع على الحال كانه قال كل جارية امكها في الحال فهي حرة اذا جاعده ولو قال كل مملوك
 امكها اليوم فهو حر فاليمين على كل مملوك يجتمع في ملكه اليوم بالانفاق **ولو قال**
 كل جارية امكها غدا فهي حرة فاليمين على كل جارية يشترط الملك فيها **عند**
 ابي يوسف الا ان ينوي غير ذلك فيكون على ما نوي **وعند** محمد علي كل جارية تجتمع في
 ملكه عند الان الغد في امتد اد الفاية بمنزلة اليوم فان القوم قد يجلسون للشو
 والمرء يشغل بامر ويجتهد الى الغد فصار الغد في امتد اد كمال بمنزلة اليوم واللفظ
 للحال اوله احوق فاما امر العمل بالحال يمكننا وجب الحمل عليه فصار كانه قال كل جارية
 انا امك لها غدا فهي حرة او كانه قال كل جارية انا امك لها اليوم وغدا فهي حرة
كما يصير في اليوم كانه قال كل مملوك انا امك اليوم واذا ما ملك له الساعة في اليوم
 فهو حر **ولهذا** لو قال لامرأته امرك بيدك اليوم وغدا يكون امر واحد اكلوا
 قال امرك بيدك اليوم **بخلاف** قوله امرك بيدك اليوم ونحوه **عند ابو يوسف**
 يقول بان العتق اضيق الى ملك في الغد والغدا اسم لوقت لم يوجد بعد والمستقبل
 زمان لم يوجد فكان العتق مضاقا الى زمان في المستقبل واذا صار الاستقبال
 مراد الا ببقى الحال مراد اكلا يكون جمعا بين الحال والاستقبال **بخلاف** قوله كل
 مملوك امك اليوم لانه اضاف العتق الى ملك اليوم واسم اليوم بيتنا والوقت
 القا به فصار مصصا العتق الى ملكه قائم فينتا وله باعتبار الحال ثم الحال عتد
 الى غروب الشمس فينتا وله الكلا باعتبار امتد اد الحال لانه جمع بين الحال بو
 والاستقبال الا ترى ان تقديره سا ملك غدا فصار هذا واسمها والسنة
 سوا **وقيل** الصحيح ما قاله ابو يوسف لانا انما جعلنا اليوم للحال لانضاله
 بالحالة الراهنة بخلاف مسيلة الامرفان ثمة اخذ الامر ما كان باعتبار اخذ
 الحال فانه لو قال امرك بيدك ثلاثين سنة فيكون امرا واحدا وانما كان باعتبار
 عدم تخلل زمان ليس الامر في يدها وهو ما يجتد **ولو** قال كل مملوك امك الى
 ثلاثين سنة فهو حر فاليمين على ما يستفيد في الثلاثين سنة لان الحالة الراهنة
 لا تمتد الى هذه المدة فتعين الاستقبال فصار قوله امك بحال الاستقبال غير له
 قوله افقر واقعد وهو ليس بقائم ولا فاع **رجل** قال لامرأته انت طالق اليوم غدا
 طلقت اليوم واحدة ولم تطلق غدا اخرى لان الواو للجمع فقد جمع بين الوقتين
 ووصفها بالطلاق والطلقة في اليوم مطلقة في الغد وبعد الغد ولا في قوله
 انت طالق وصف لها بطلقة الصفة الا انه اذا لم تكن الصفة ثابتة لها انقضت به
 وصفا اثنا عاسا بقا على هذه الصفة فصحا كلامه فصار باعتبار ثبوتها
 انسان وان كان اخبارا صيغة وهذه الضرورة في اليوم لا في الغد لانه
 يجوز ان تكون موصوفة بوصف واحد في اليوم والغد فلا حاجة الى اثبات

مستحق

مستحق اخر **ولا** جعل اليوم طرفا لكونها طالق فيه واليوم والغد
 بصلحان طرفا لطلاق واحد فلا يثبت انقاع اخر من غير ضرورة **الا ان ينوي**
 ان يطلق غدا اخرى فيصح ويقع اخرى في الغد ويرج فيه كلمة في وقربته كلمة
 في بيتنا ان قصد ان يكون الغد طرفا على حدة فاقضى شرطه فاعلى حدة وقد يكون
 الاول لا يتد **ولا** لما نوي قد جعله طرفا للواقع وللانقاع واليوم والغد بصلحان
 طرفا لانقاع واحد فوقع اخرى ضرورة **ولو قال** انت طالق اليوم واذا جاعده طلقت
 اليوم واحدة لان قوله اذا جاعده شرط لانه فعل والفعل لا يصلح طرفا في شرط محضا
 والشرط لا يصلح بدون الجزا والواقع لا يصلح جزا فاقضى طلاقا اخر حتى يصير جارا له ولا
 الشرط لا يليق بالصفات وانما يليق بالاحر به فاقضى الشرط حدوث الطلاق عند
 والواقع في الحال لا يتصور حدوثه في زمان اخر فاقضى طلاقا اخر ضرورة والله اعلم

باب الحث في اليمين بكون فيها الوقتان والوقت بعد الوقت اصل
 الباب ان الملك انما يشترط لصحة اليمين بالطلاق والعتاق حال انعقاد اليمين لان حال
 وجود السبب ليس بجزا حال الوجود عند وجود الشرط وحاله وجود السبب
 لانه حال مرور الجزا وان لا يترك الا في الملك ولا يشترط فيما بين ذلك لانه حال بقاء
 اليمين وانه يستغني عن بقا الملك لانه ليس حال السبب ولا حال بقاء الحكم كقولنا في
 نصاب الزكاة **وعند** ابن ابي ليلى يعتبر الملك وقت وجود الشرط او عند التعليق
 حتى لو قال لا جنبية ان دخلت الدار فانت طالق او ان كلمك ثم تزوجها ثم وجد
 الشرط يقع الطلاق لان الاعتبار لوقوع الطلاق وقت وجود الشرط فان الطلاق حينئذ
 يصل الى الحمل والملك موجود عنده لكننا نقول هذا بعد انعقاد اليمين ولا ينبغي بدون
 المحلوف به فاذا لم يكن هو والكل لم تنفذ اليمين لحلوها عن الفايده وهو الحال اولا
 لبقاية على عدم حكم الاستصحاب **وكذا** لو قال لا جنبية انت طالق غدا ثم تزوجها
 اليوم ثم جاعده غدا لا يقع وعنده يقع وان كان التعليق بشرطين فعندنا
 كذلك وعنده لا يشترط الملك عند وجود الشرط ان كان التعليق في ملكه وعند
 زفر يشترط الملك عند وجود الشرطين حتى لو قال لعبد ان دخلت الدار
 فانت حرفا غدا ثم دخل الدار غدا لا يقع وتخل اليمين لانه الى جرائعه يقع
 وبمطل البيع **ولو** قال لامرأته كلما ولدت ولدين فانت طالق قوله ثانيا في بطن
 واحد او في بطنين فهو سواء يقع الطلاق بالولد الاخر لان تمام الشرط
 به **ولو** ولدت الثاني وهي ليست في فكاحه ولا عده لا يقع شيء عندنا وعند
 يقع ولو ابانها فولدت الاولى في غير فكاحه وعده ثم تزوجها فولدت غدا
 يقع وعند زفر لا يقع وعلى هذا اذا قال لها اذا حضت حبضتين فاحضت
 الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه **وكذلك** ان تزوجها قبل ان تظهر من
 الحيضة الثانية بساعة او بعد ما انقطع الدم قبل ان يغسل واياهما

العشر فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلاة طلعت عندنا خلا فانه
 لان الشرط في ملكه وكذا اذا قال انا كملت هذا الرعي فانت طالق
 فاكملت عامته في غير ملكه ثم تزوجها فاكملت ما بقي لا من ابي بل من الطلاق
 يقع عند وجود الشرط بالتقليق السابق وقد صح في ملكه الا ترى ان الصحيح
 قال ٢ مرة ان دخلت الدار فانت طالق ثم حين وقت وجود الشرط
 وكذا العتاق **الا انا نقول** او ان وقوع الطلاق والعتاق عند وجود الشرط وعند
 ليست بحل لطلاقة لعدم الكا ح والعدة وبدون المحل لا يثبت الحكم **خلا**
 الحنونة لانه لا تقدم الحلية انما تقدم اهلية الايقاع بسلامه وذلك عند التقليق
 لا عند وجود الشرط وهذا لان الحنون اهل الحكم الطلاق والعتاق اذا صح السبب
الانري انه لو ملك قريبه بعثت عليه حتى يكون الوكالة ولو كان غيبا وعرف
 القاضي بينه وبين امراته تكون الفرقة طلاقا الا ان كلامه في حالة الحنون لا يصلح
 سببا لا لعدم آية التخيير ودلالة الرضا فلا يقع لانعدام السبب واذا كان التقليق
 في الصحة يتحقق السبب فيقع **وجه** قوله في ان الملك شرط عند وجود الشرط
 الثاني بالاجماع فكذا عند وجود الشرط الاول اذ خطما في تقليق الحكمهما على
 السوا وهذا لان التقدم والتاخر انما يظهر عند الوجود والمعتبر عند الغلق
 وقد تغلق بهما فلا يتغير بعد ذلك لان اليمين لا تغلق التغيير لانه ابطال من
وجه الانري انه لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قبل الدخول
 جعلت هذه التطليقة ثانيا او ثلثا لا يصح **وانا نقول** المحل انما يعتبر عند
 التقليق لصحة التقليق بوجود المحلوف به لما ذكرنا وعند تمام الشرط لرد الخراج
 كذا يكون تصرفا في غير الملك وفيما بين ذلك حال بقا اليمين فلا يكون الملك فيه
 شرط لان اليمين لا تغلق لها بالمحل فلا يكون المحل او وصف المحل شرط لوقال
 لعبد ان دخلت الدار فانت حر ثم بشره ودخل الدار عتق وهذا لان وجود
 بعض الشرط لا يبرئ من الخراج **الانري** لو قال لامرأته في رجب وهي غيبه حوله
 اذ جاء يوم الاضي فانت طالق ثم بانها تزوجها يوم عرفة فما الاضي طلعت وعالم الحن
 الشهر لا يتحقق وجود الشرط محي يوما الاضي ثم لا يعتبر قيام المحل في تلك
 الشهر **وكذا** لو قال لها انت طالق راس الشهر فانت سنة ثم تزوجها ثم
 جاز راس الشهر طلعت وهذا اذا كان الشرطان بشرط الاخلا لاما اذا كان احدهما
 بشرط الانقضاء والاخر بشرط الاخلا لا يثبت الملك فيها لان الانقضاء لا يكون الا
 في الملك او مضافا الي سبب الملك **وحرف** اخر ان المعلق بالشرطين لا يبرأ الا عند
 وجود اخرها لان المعلق بالشرطين لان المعلق بالشرط عدم فله فلو لم يبرأ عند
 اولها كان موجودا قبله ويكون معلقا باحدهما وهو ما علق الا بهما والمعلق
 باحد الشرطين يبرأ عند اولها لانه لو لم يبرأ كان معلقا بهما والمضاف الي

الوقتين

الوقتين يبرأ عند وجودهما لانه لو لم يقع في اخرها لا يكون الوقتان طرفا
 لكونها طالقا كالفعل والمضاف الي احد الوقتين يقع في اخرها حتى يكون احدهما طرفا كما
 قوله لا كلاهما **واذا علق** احد الجراس باحد الفعلين فانهما تقدم برأ جزاؤه
 ويبطل الآخر لانه علق احد الجراس باحد الشرطين **واذا** انضاف احد الجراس
 الي احد الوقتين فاذا وجد اخر الوقتين بغير ابي الجراس شأ وبطل الثاني
 لانه المراد الجراس في احد الوقتين فيناخر التزام الجزا الى اخر الوقتين
 واذا نأخرت فيهما بيا لانه الملتزم احدهما **وحرف** اخر ان اليمين مائة
 من قربان اربعة اشهر فصاعدا وموجب الحن في ما هو محموج تحت
 في الامانة كلها وموجب البر فيه وقوع الطلاق عند مضي المدة فاذا وجد
 في الملك انفق في حق الحكمين واذا وجد في غير الملك ينقذ في حق الحن وهو
 وجوب الكفارة لا في حق البر وهو وقوع الطلاق **وحرف** اخر ان حرق الوار والمطف
 والجمع بدل ليل انه الوصف فيقتضي بنا المعطوف على المعطوف عليه او التخيير بدل
 انه التكفير **اذا عرفنا** هذا قال محمد رجل قال لامرأته ولم يدخل بها اذا رخت
 هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ثلاثا فظلمها واحدة ثم دخلت اخرها
 الدارين ثم تزوجها فدخلت الدار الاخرى طلعت عندنا خلا فلهذا ذكرنا
 ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار الاخرى والمسلمة
 بحالها لا يقع الطلاق لان الشرط الثاني لما لم يكن معطوفا على الشرط الاول كان شرطا
 بنفسه فيعتبر دخول الثانية بشرط الحن اذ ليس له جزا على حدة ودخول الاولى
 بشرط الانقضاء فلا بد من قيام الملك وقت الدخول لتنعقد الثانية **ولو قال** لامرأة
 والله لا اتركك الا مرة لا يصير موليا في الحال لانه يمكنه قريباها من غير شي يلزمه
 والمولي ما لا يمكنه قربان امرأته الا بحسب يلزمه ليتحقق معنى الظلم يمنع حننها
 سغا موكدا باليمين فيجوز بالطلاق عند مضي اربعة اشهر ولم يوجد ذلك عند
 الاستثناء **فلو بانها** ثم قرنها ثم تزوجها صار موليا لان الايلا مرسل لا تغلق
 فيه الا ان الاستثناء كان مانعا بثبوت حكمه للحال فاذا زال المانع عمل الايلا
 المنقذ فلم يكن حال القربان حال الانقضاء فلا يثبت شرط الملك **ولو قال** ان قرنتك
 مرة فوالله لا اتركك والمسلمة بحالها لا يصير موليا لانه علق الايلا بالقربان
 فكان حال القربان حال الانقضاء الايلا وانه لا ينعقد الا في الملك او مضافا
 الي سبب الملك لا موجه طلاق موجب فكان الملك من شرطه وقد قال الله
 تعالى للذين يولون من سبابهم وهذه ليست بامرة مضافة اليه فلا يصير موليا
 فاذا جامعها في الملك الثاني تلزمه الكفارة لان اليمين منعقدة لان انقضاءها
 في حق الكفارة يستغني عن الملك انما الملك شرط صحة ايجاب الطلاق الذي هو
 معلق بالبر فهو كالموقوف لا جنية والله لا اتركك تنعقد اليمين في حق الكفارة
 لا في حق الطلاق ولو قال لامرأته وامنه والله لا اتركك لا يصير موليا حتى يبرأ

الامنة لانه يمكنه فزبان المرأة من شئ يلزمه فان لم يقرب الامنة حتى تطلق
المرأة قبل الدخول ثم قرب الامنة ثم تزوجها بصير موليا لان الابلا كان منعقد
الا ان مشاركة الامنة مانع من ظهور حكم الابلا فاذا زالت المشاركة بقيت اليمن من
فاذا تزوجها بصير موليا **ولو قال** ان قريت امي فوالده لا اقربك ثم عمل ما وصفنا له
لكيف موليا لان وقت قربان الامنة وقت انعقاد الابلا فكان الملك من شرطه لما ذكرنا
ولو قال لامرأته وابنه لا اقربكم بصير موليا منها حتى لو مضت اربعة اشهر ما قال
زفر لا يصير موليا حتى يقرب احدها بصير موليا من الثانية وكذا لو قال لاربعة نسوة
وابنه لا اقربكم بصير موليا من كل واحدة وكذا لو قال لمنه ان تركه اربعة اشهر جميعا
وقال زفر لا يصير موليا حتى يقرب الا ثمانين من بصير موليا من اربعة لانه يمكنه
قربان كل واحد منهن من غير شئ يلزمه الا اذا اقرب ثلثا منهن فوالده لا اقرب اربعة
ولهذا لو قال لامرأته وابنه لا اقربكم اربعة لا يصير موليا حتى يقرب الامنة لنا
لنا انه مضار متعيب في كل واحد منهن يمنع جميعا في الجماع فيكون موليا من كل واحد
منهن كالوعقد اليمن على كل واحد منهن على الافراد الا انه لا يلزم
الكفارة بقربان بعضهن لان الكفارة موجبة لحدث ومالم يتم الشرط لا يجزئ
لكن عند تمام الشرط لا يكون وجوب الكفارة بقربان الاخرى فقط بل بقربان
جميعا اما وقوع الطلاق باعتبار البر ودنك يحقق في حق كل واحدة منهن فلهذا
برخصي عدة **بخلاف** ما لو قال انه فزيت ثلاثا منك لانه ما عقد اليمن في الحال بل
علقته بشرط فلا ينعقد قبل وجود الشرط وبخلاف ما اذا جمع بين المنكوحه والامنة
لان الامنة ليست محلا للابلا فلا يتحقق الظلم لامحالة لان بقربان الحرة لا يلزم مد
يتمى واذا اقربها لا يصير موليا في حق الامنة اما ههنا استنوبيا في المحلية والظلم وقربان
احدهما موجب للظلم في حق الاخرى فان جامع بعضهن في الاربعة الاشهر سقط
الابلا عن الجأسة لوجود البني في حقها ولا كفارة عليه لعدم تمام شرط الحث واذا
نمت اربعة اشهر بابت من لم يجامعها بعد البني في حقها فلو لم يجامع واحدة
ولكن طلق احدا هن ثلاثا يبقى الابلا محالة لان شرط الحث جماعهن وهو منتظر
ان ليس في يمينه تعقيب الجماع بما قبل الطلاق **وان لم يطلق** ولكن ماتت احدهن
بطل الابلا لغوات شرط الحث وهو جماعهن **رجل** قال لامرأته انت طالق
عند او بعد غده في طالق بعد غده لانه اظناه الطلاق الى احد الوقتين من كل
عند اخرها لانه لو وقع في اولها كانت مطلقة في الوقتين ولا يقع الطلاق في احد
الوقتتين بتركة الايقاع باحدى الصفتين **ولو قال** انت طالق واحدة او ثلاثا
يقع واحدة فكذلك هذا **ولو قال** اذا جامعنا او بعد غده يقع في الغد وكذا اذا قال
ان قد مر فلان او فلان طلقت باولهما قل وما لانه علق باحد الفعلين **رجل**
قال ان دخلت هذه الدار فوجدت حرا وان كلمت فلانا فامرته طالق فان دخل الدار او لا عتق عبده
الدار فوجد حرا وان كلمت فلانا فامرته طالق فان دخل الدار او لا عتق عبده

ولم

ولم ينتظر الدخول لانه علق باحد الجارين باحد الفعلين فانهما تقدم تركه جزاؤه
لان كل واحد منهما يمين تام لوجود تركه وهو ذكر الشرط والجزا والملازم احدهما
فاذا تركه احدهما بطل الآخر ولو وجد الشيطان معا تركه احدهما والتعيين اليه بمنزلة
ما لو قال امرأته طالق او عبده حرا قبل وجود احدهما لا يملك تعيين احدهما لان الثابت
احدهما غير عين الا ان التعيين ضرورة من الحكم فلا يصح ولا يرفع حكم موجب اليمن
واليمن لا امر لا يقبل الدفع **ولو قال** انت طالق غدا او عبده حرا بعد غدا لم يقع شئ
حتى يجي بعد عتق ثم هو بخير يختار العتق او الطلاق لانه اذا ضاف لحد الجرس الى حد
الوقتين فيعتبر جزا واحد مصداقا الي احد الوقتين فاذا وجد احد الوقتين استتم الحث
فلا يجزئ بالشك فاذا وجد الباقي في يميننا بوقوع الحث بخير **قال** في الكتاب ولا يمين
هذا الوجه الاول لان في الاول انما وقع الحث على الفعل فاذا كان الجارين وقتين او في تعيين
او في طلاق او عتاق لم يقع الحث حتى يكون الامن مران جميعا وقوله في يمينين وقع
علقا من الكاتب فانه لو قال وابنه لا اخفل كذا وكذا او وابنه لا نعلف كذا او كذا ايها
وجد حث في يمينه وذكر في بعض النسخ او في نفسين وهو الاصح والاول تخفيف
اراد بالمقسط المرأة والعبد لان الجارين لم يخل في الوقت وما يذكر عند الوقت والمذكور
عنه الوقت المرأة عتاقها والعبد جزا به **رجل** قال لامرأته ان دخلت هذه الدار
او هذه الدار فانت طالق او قدم الحزاق فقلت انت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه
الدار او وسط الجار فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الدار فانت طالق
دخلت طلقت لانه علق الطلاق باحد الفعلين من كل عند اولي ولو قال لامرأته ان
دخلت هذه الدار وهذه الدار او قال فلهذه الدار او قال فلهذه الدار لا يعلق
الطلاق بدخول الدارين لانه عطف دخول الثانية على الاولى ولم يقرب به حرف
الشرط والعطف يقتضي الجمع والاشراك فصار دخولها بشرط واحد الا انه اذا
عطف بحرف الف او ثم بشرط ان يكون دخول الثانية بعد الاولى لان الفاء والفاء
بخلاف الواو لانه الفاء شرط للجمع المطلق **وكذا** لو قدم الحزاق بان قال انت طالق
ان دخلت هذه الدار وهذه الدار او وسط بان قال ان دخلت هذه الدار فانت
طالق وهذه الدار **ولو قال** ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانت
طالق لا تطلق الا بدخول الدارين ايضا **وعن** ابي يوسف انها تطلق بدخول
احدهما لانه لا فرق في الايمان بين تقديم الجزا وتاخيرها ولا يكره حرف الشرط فلو
علقنا الطلاق بدخول الدارين بلفظ حرف الشرط وانه لا يجوز فيعلق بدخول
كل واحدة من الدارين حتى لا يلفوا حرف الشرط الثاني **وجه** ظاهر الرواية انه
مبي اخر الجزا فقد ذكر الجزا عقيب شرطين معطوف احدهما على الاخر والعطف
يقتضي المشاركة فيبشر كانه في الشرطية فصار بشرط واحد لانه ذكر الثاني قبل
اكثر الاول بالجزا فصار كانه قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار وان دخلت
هاتين الدارين فانت طالق لانه لو اقتصر على قوله وان دخلت هذه الدار لا

جزا قال الله تعالى والموت قودة والمتردية الى قوله تعالى الا ما
 ذكرتم وقد رجع الاستثنا الى الجميع غير انه ان كان الاستثنا مستثني الله تعالى بطل الكل
 لانه فقد رجمه على التملك من التملك من الله تعالى لا يتصور بعد جعله تعليقا لانه لا
 يوقف عليها فتعين التقطيل وهذا اسمه الفقهاء استثنا تقطيل وان كان بمنشئة
 العبد كان تملكه لانه جعله حال يتكمن من التصرف بمنشئة نفسه وارادته وهو
 معي التملك واذا كان تملكه يقتضيه جوابه على المجلس كالبعض بخلاف التوكيل لانه ما
 جعله حال يتصرف بمنشئة وارادته قضية للقطعة بل منشئة وارادته باهليته لا يقتضيه
 اللفظ **وهذا** لان الامر بالامر والامر بالامر يقتضي سلب المنشئة والارادة الا انه
 اغا بلزمه ههنا لعدم الوكالة بخلاف المنشئة والتوكيل تفويض التصرف لا جعله
 حال **والشرط** يقتضيه على ما يليه من الجزا الا اذا كان الكل اخره فيتمتع الكل به
 على ما ذكرنا اذا عرفنا هذا اقل محله رحمه الله **رجل** قال لا امر به اذا دخلنا
 هذه الدار فانما طالق لا يجتنب حتى يدخلها جميعا الدار لانه اضاف دخولها
 الى دار واحدة فنصير الجمع مقابلا لفرع من الدار **ولو قال** ان دخلنا هاتين
 الدارين فانما طالق فدخلنا احداهما دارا والاخرى دارا اخرى طلقنا
 وكذا لو قال ان دخلنا هذه الدار وهذه الدار **وقال** ابو يوسف في الاملا لا
 يجتنب ما لم تدخل كل واحدة الدارين **وبه** اخذ زفر لانه جعل بشرط طلقها دخول
 الدارين لانه اضاف دخولها الى الدارين فصار كالواضحة دخولها الى دار
 واحدة بان قال ان دخلنا هذه الدار فانما طالق فدخلنا احداهما دون
 الاخرى **ولا يستنبه** هذا قوله ان كلنا هاتين الدارين الرغيفين فانما طالق فدخلنا
 فاكلت كل واحدة رغيفا يقع الطلاق لانه لا يمكن ان ياكل جميعا الرغيفين وههنا
 يمكن دخول الدارين منهما **وهذا** كاقوال سري البورخسكيين ويراد به سري
 كل واحد منهما فرسكين وهذا قياس **وجه ظاهر** الرواية وهو الاستحسان
 انه اضاف جماعة الافعال الى جماعة الاشخاص فنصرف كل فعل الى كل شخص
 وذكرنا من النص **الانري** ان الذي عاين ذلك يستحضر من نفسه ان يقول كلنا
 الدارين ولا يقال ما ذكرتم من الالة والاستعمال في أضواء محل الفعل الهم والكلام
 في ذكر الجملة من غير اضافة الى الجملة لا نقول ما ذكرنا من الدليل لا يفصل بينهما اذا
 كانت الجملة مضافا الى الجملة او غير مضافا بعد ان وقع التقابل لانه الاضافة
 غير موجودة في قوله عز وجل يخرجون من الاجداث وكذا قال الله تعالى في
 قصة يعقوب عليه السلام لا تدخلوا من باب واحد الالة ولم يكن مراده عليه
 السلام احتياهم على الدخول في كل باب بالاجماع وان كان ممكنا فلا مقابلته
 الجمع بالجمع يتنصفي تقابله الجمع بالجمع ويختل معابله الفرد بالفرد لان الفرد
 قول بالفرد مضمونا اليه فردا اخر يوصف بالجمع بانه مقابل بالجمع واذا وجد
 مقابلة الجمع بالجمع فقد وجد شرط الحث فثبت قال في الكتاب لا تري انه

لوقال لها

انه لو قال لها ان ملكنا هذين العبدين فانما طالق فان شئت كل واحدة
 عبيدا طلقنا ولا يحتاج الى ان تملك كل واحدة منهما العبدين ولا تري انه لو قال
 ان لستما شيئا فانما طالق او قال ان ركبتما دوابا فانما طالق فان شئت كل
 واحدة دابة او لست كل واحدة منهما ثوبا طلقنا وهذه المسئلة عين الاولى
 الا انها ذكرها تكثيرا للسبيل واستشهادا للايضاح ولان الجمع المضاف الى الجمع
 لو اعتبر جمعا في حق كل واحد يكون تغييرا وباطلا للعبد الذي ذكره لانه اضاف الجمع
 الى شيئين فلا يجوز اضافته الى شيء واحد **وكذا** لو قال ان ركبتما هذه الدابة او لستما
 هذا الثوب وهذه الثوب لان الجمع يجرى الجمع كالمجموع بلفظ الجمع **ولو قال** ان دخلنا
 هذه الدار ودخلنا هذه الدار او قال ان ركبنا هذه الدابة وركبنا هذه الدابة
 فانما طالق لم يطلقا حتى يدخل كل واحدة الدارين او يركب كل واحدة الدابتين
 لانه قابل الجمع بكل فرد فالمرجوح مقابلة كل جمع بكل فرد لا يقع **رجل** قال ان دخلنا
 الدار فامرنا طالق وعبدنا حران كلفنا فلانا فاما عيناها ايها وجد شرطه **وهذا**
 جزاوه لانه ان دخل كل واحد بالشرط والجزا فكل واحد منهما مستغلا بنفسه وذكر
 ابن سماعة عن محمد انه يمين واحدة والدخول بشرط الاعتقاد والكلام شرط الاختلال
 لانه لما ذكر الجزا يمين بحرف العطف يجعل الكل حرا واحدا اما يمكن ولا يمكن الا يجعل الشرط
 الاول شرطا للاعتقاد والثاني شرطا للاختلال فصار كل واحد جزا واحد بين
 شرطين **وجه** ظاهر الرواية ان الاصل في الكلام التام الاعتقاد لا التوقف ولانه ذكر
 الواو بين الواو بين جملتين تامتين فلا يثبت الاشتراك فاستوى الواو وعد **وهذا**
 فصار كانه قال انت طالق ان دخلت الدار عبيدي حران كلفنا **ولو ذكر** في اخره ان
 شئنا الله فالاستثنا عليهم لان الاستثنا في اليمين التام كالشرط في حوالها ثم ذكر
 ذكر اخره معطوفة بعضها على بعض وذكر في اخرها شرطا ينصرف الى الكل فكذا
 اذا ذكر ايمانا معطوفة بعضها على بعض وذكر في اخره الاستثنا **الانري** انه لو قال
 بعثت منك كذا واجرت منك كذا وافتررت لك بكذا ان شئنا الله انه يبطل الكل وهذا
 لان اول الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما يغير اوله لانه في معنى البيان لكلامه
 لانه باخوه تبين انه ليس عرضة من الكلام التحقيق الا انه لا يصح الا بشرط الوصول
 لانه معمر ولان اليمين الاولى محل الابطال بالاستثنا فلا يبطل مجلسه بالعطف **ولو**
 قال بعثت منك هذا العبد واجرتك هذه الدار على اني بالخيار يصح الخيار اليهما **وروي**
 عن ابي يوسف ان الاستثنا على اليمين الاخرى لان كل من العلامتين يمين تامة فوجب
 ان يتصرف بالاستثنا الى ما يليه كل واحد كما لا يستثنى شرطا **وجه ظاهر**
 الرواية ان الفصد من هذه الابطال دون التعليق فكله ابطالا معني والعبرة
 للمعاني والجملة الاولى وان كانت كاملة من حيث انها يمين لكنها ناقصة من حيث
 الابطال فكان الواو للعطف في حق الابطال كما في قوله امرته طالق وعبد هراي شئا
 انه تعالى بخلاف التعليق بشرط اخر لان ثمة لم يوجد في احدهما وصف لم يوجد

في الآخر فان كل واحد منهما معلق بالشرط وهو يعد ذكر الشرط الآخر كذلك الا
 ان احدهما معلق بشرط واحد والآخر معلق بشرطين **اما** اذا علق بمشئتين فلان
 ينصرف الى اليمين ايضا لان التعليق بمشئتين فلان تملكه وحسب معنى ان كان تعليقا
 صورة ولقد اقتصر على المجلس وفي سائر الشروط لا يقتصر **ولو قال** لعبر
 بعن منك هذا العبد بالف درهمان سئلت يوما الى الدليل كان صحيحا وكانت
 بمعنى البحر لا بمعنى التعليق واليمين الاولى تامة من حيث انها يمين لكنها ناقصة
 في حق التملك واليمين **فان قيل** هذا يشك بالافراقة لو قال لفلان علي
 الف درهم ولفلان علي الف درهم الامانة ينصرف الاستئنا الى ما يليه لان الجملة
 تامة **ولا يقال** بان الجملة الاولى في حق الحاجة الى الاستئنا ناقصة غير تامة
 فينصرف الاستئنا اليها **قلت** الاستئنا اخراج من حيث الصورة وان كان عينا
 معني ولهذا لا يصح استئنا الكل من الكل فلم يكن الكلام محتملا للاستئنا لكان اذا كان
 موصولا اعملناه لانه يتبين معني فاذا اعملناه فيما انضله لا يعمل في المتقدم **اما**
 الكلام بحمل التعليق لانه بالشرط يتركب فصا رشييا واحدا وقوله ان شاء الله فصعبه
 صيغة الشرط فتوقف اول الكلام عليه فاذن **ولهذا** لو قال لفلان علي الف درهم
 ان شاء الله صح ولا يلزمه شئ فاذا قبل الكلام التعليق بالشرط هنا توقف اول
 الكلام عليه فانصرفت المشئتين اليها فان قال فلان لا ان شاء بطلت اليمينان
 وكذا ان لم يشأ احدهما لانه ملكه شيئين فلا يملك الجواب في احدهما ولانه علق
 اليمينين بمشئتين لهما فالمرئوق حد مشئتيه لهما لا يصح **كما لو قال** لهما انت طالق
 ثلاثا ان سئلت فنشأت واحدة لا يصح لانها انت بمشئتين غير ما فوض اليها
 وان شأ في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخلت الدار طلق المرأة وان
 كلم عتق العبد لان المتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فصا كان
 قال عند مشئتين فلان ان دخلت الدار فامرته طالق وان كلمت فلانا فعبد حر
اجمع العلماء رحمهم الله ان الطلاق المعلق بمشئتين الله تعالى لا يقع لك اختلاف في العلة
قال ابو يوسف انما لا يقع لانه تعليق بما لا يوقف عليه لانه يمين لوجود ركنه
 وهو ذكر بشرط وحز الا انه لما لم يوقف عليه صار بمنزلة التعليق بسائر الشروط
 التي لا توقف عليها **وقال محمد** انما لا يقع لان الاستئنا ابطال الخرافا بطل
 اليمين لانه لرفع الظلام بدلالة انه لا يتوصل الى العلم بهذه المشئتين ولا يجوز
 ان يقصد بها الشرط وانما تذكر لرفع الظلام فلا يختص باحد **وروي**
 محمد عن ابي حنيفة مثله قوله وغيره لكلاف تظهر في مسائل اعداها ما ذكرنا
 فعند ابي يوسف لما كان التعليق كان بمنزلة التعليق بشرط اخر فيقتصر على
 الثاني وعند محمد كما كان ابطالا ينصرف الى الكل **وكذا لو قال** ان شاء الله
 انت طالق عند ابي يوسف يقع الطلاق لانه لم يتعلق بالمشئتين لا عند ابي
 القاسم لو علق بشرط اخر وعند محمد لا يقع لانه ابطال الكلام كالوعلق بشرط اخر

وعند محمد لا يقع لانه ابطال الكلام **رحل** قال ان دخلت الدار فامرته
 طالق وعنده حر لم يقع شئ الا بد خول الدار فاذا دخل وقع لان المشئتين ناقضت
 في حكم التعليق وكذا لو قد مر الخراج بان قال عبيد حر وامرته طالق ان دخلت
 الدار او وسط الشرط بان قال امرته طالق ان دخلت الدار وعنده حر **فريق بين**
 هذا وبينما اذا قال ان دخلت الدار فقلانة طالق وقلانة طالق فان طلاق
 الثانية لا يتعلق بالشرط وان كانت الجملة الثانية ناقصة في حق التعليق لانه
 يمكنه الا ستر اك حكم العطف بان يقول وقلانة فاذا قال وقلانة طالق فقد ذكر
 ما لا يحتاج اليه في عطف الثاني على الاول فذكر ذلك على الابدان لا يحتاج الى بلغوا
 الزيادة **بخلاف** العبد لانه لو قال وعبيدي كان لغوا فمست كالحاجة الى ذكر
 حره فلم يكن زيادة بخلاف ما لو قال زينة طالق ان دخلت الدار حره طالق
 ان كلمت فلانا لانه لم يعطف احدي الجمليتين على الاخرى فبقى كل واحدة منفردة
 بنفسها **وروي** بشرع ابي يوسف ان الجملة اذا عطف عليها الا يقع فقال عمر طالق
 ان دخلت الدار وزينة طالق كانت عينا واحدة وان دخل طلقا لانه يجزى ان
 يكون طلاق زينة في الحال ويجزى انه علق طلاقها بالشرط فلا يقع في الحال بالشك
ولو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعليه المشئ الى بيت الله تعالى وعنده
 حران كلمت فلانا ولا يثبت له والمشي والطلاق على الدخول والعناق على كذا فلان
 اما الطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان فلما قلنا واما المشئ على الدخول فانه
 يجوز ان يتعلق بالشرط الاول ويجوز ان يتعلق بالثاني الا ان تعليقه بالشرط
 الاول اولى لانه ذكر الاخره معطوفة بعضها على بعض فكان الاصل هو التعلق بالشرط
 الاول عملا بحقيقة الواو الا اننا علقنا الجزا الاخر بالشرط الاخر بطريق الضرورة
 حتى لا يلغوا الشرط الاخر ولا ضرورة في الجزا المتوسط ولانه حين ذكر الجزا الثاني
 فالشرط الاول مذكور والثاني غير مذكور فكان تعليقه بالشرط الاول لان الاصل شرع
 الانقاد وعد والتوقف **ولان اهل** اللغة اختلفوا ان تقدم الشرط في الذكر او في
 امرنا حيزه عند اهل البصرة تقدم الجزا اولى لانه لو قد لا يحتاج الى حرف الجزا
 ولو اخر يحتاج اليه وصيانة الكلام عن الزوائد اولى وعند اهل الكوفة وهو
 اختار محمد تقدم الشرط اولى لانه سابق في الوجود فالاولى ان يكون سابقا
 في الذكر **ولانه** لو بدأ بالجزا عسى يقطع فلا يتصل به الجزا فلا يتضرر ولهذا
 المعنى لا بشرط حرف الجزا عند تقدم الجزا لانه لا يصح ادخال حرف الجزا في الشرط
 فلم لم يتعلق بدونه يتجزى فينتصر بخلاف تقدم الشرط فلا يتعلق لان قبل
 ذكر الجزا يمكنه ان لا يكمل بالجزا فلا يتضرر بدو الشرط فلا يتعلق الا حرف التعليق
 فكان في الحاق الجزا المتوسط بالشرط الاول عملا بقول محمد **وكذا لو قال** ان
 دخلت الدار فامرته طالق وطالق ان كلمت فلانا فان دخل الدار يقع طلقان وانكلم
 فلانا لا يقع واحدة وحرف الواو لا يبدأ **ولو قال** امرته طالق ان دخلت الدار وعنده

حر وعليه المشي الى بيت الله ان كلمت فلانا فلان دخل فيهما فلما لمينان في
ظاهر الرواية فالطلاق على الحول والعنف والمشي على الكلام الحق الخ المثل
بالشرط الاخير خلاف ما تقدم لان ثمة عطف الاسم على الاسم فانفق الكلام
فصار الوصل اصلا وانما ينقطع لضرورة ولا ضرورة في المختل اما ههنا الكلام
منقطع لانه عطف الاسم على الفعل وانه لا يصح لانه لم يجانس فلا يلحق
بالاول الا لضرورة ولا ضرورة لانه يمكن الحاقه بالثاني ولا ما الفصل دليل هو
الاستيناف بخلاف ما لو قال انت طالق ان دخلت الدار وعنده حر وعليه المشي
الي بيت الله تعالى لان ثمة قدما الجزاء على الشرط ضرورة المجانسة ولان لا يختلف
الحكم لانا لو لم تقدم لشرط العتق ونفلق الطلاق ولا ضرورة ههنا **وعلى هذا**
الاضافه اذا قال انت طالق وعنده حر عند المرفيع شيء حتى يبيح عده ثم يقع الاثر
لان الوقت في اضافة الطلاق والعتاق اليه بمنزلة الشرط ولو كان بشرط انقلقت
الحكم لان به كذا هذا **ولو قال** امراته طالق اليوم وعنده حر عند المرفيع لانه
ذكر لك كلام وقتا على حدة فلا يشترط اهما صاحب كل واحد منهما بشرط
ولو قال امراته طالق غدا او وعنده حر لم يقع شيء حتى يبيح عده ثم هو مخير
في احواله وصار ذكر العتق مقديا على الوقت لضرورة كما لو ذكر مكان الوقت
فوق **ولو قال** امراته طالق غدا وعنده حر لم يقع شيء حتى يبيح عده ثم
يقع الطلاق والعتاق لما قلنا **ولو قال** امراتي طالق اليوم والعتق والمشي
عند كذا لو ذكر مكان اليوم فولا **وذكر** محمد في الاصل انه طلقت المرأة
وعتق العبد ووجب عليه المشي الى بيت الله تعالى عند الكفر لم يرد كراه
العتق يقع اليوم او غدا **بعض** من ائمتنا قالوا يقع اليوم وفروا بين محل الوقت
والفعل **وبعضهم** قالوا يقع عند كذا كذا كذا وهو الاصح ولو قال امراته م
طالق وعنده حر ان شاء الله تعالى فلا يستثنى عليهما **ولو قال** امراته طالق ان
دخلت الدار وعنده حر ان شاء الله كانه يمين واحد والاستثنى عليهما وكذا لو
قال ان شاء فلان وعن ابي يوسف انه ينصرف الى العتق ويبقى الطلاق معلوما
لما ذكرنا ان عنده ان شاء الله بمنزلة سائر الشروط ولهذا لا يقع في موضع
لا يصح فيه التعليق كما لو قال طلقتك امراتك ان شاء الله بلفظ التعليق ويقع
الطلاق **وعندها** هذه الصيغة مخالفة لسائر التعليقات ويراد به غير ما
اريد بالتعليق وهو التحير والتكليف لواصل الى العبد وبيان ان الاشياء كلها
لمشبهة الله وقوته عند الاضافة الى الله تعالى فصار معها انا حالف بهذا
ان كان الله قد شاء او انا حالف به ان شاء فلان فصار الاول في انتقاره الى
المشبهة فاقضا **ولو قال** والله لا اكل فلانا والله لا اكل فلانا لرجل اخر
ان شاء الله ينصرف الاستثنى الى الآخر لان الثاني مقطوع عن الاول لانه
واو قسم لا و اعطف كما في قوله تعالى والفجر والليل عشرين فيكون الثاني ابتداء

هو

يعين

يعين وان نوي واو العطف صدق لان القسم صحيح بدونه ذكر الواو كالموقال
الله لا افعل كذا وهذا امر بينه وبين الله تعالى فيصدق قبل انما صحت البينة
لانه نوي صرف لا يستثنى اليهما فكان نوي اضمارا واو العطف فصار كما قال والله
لا اكل فلانا وضمرا واو صحيح **كما لو قال** ان دخلت الدار انت طالق ونوي اضمرا
الواو **ولو قال** عتقه حر ان كلمت فلانا عتقه الاخر حر ان كلمت فلانا ان شاء الله يقتصر
الا يستثنى على الثاني ويبقى عتق الاول معلوما بالكلام لعدم العطف وان عني الاستثنى
على الثاني ويبقى عتق الاول معلوما بالكلام لعدم العطف وان عني الاستثنى في اليمين
يصدق ديانة لانه نوي اضمرا واو لا يصدق فضلا لانه نوي خلاف الظاهر
كما لو قال انت طالق انت طالق ان شاء الله بخلاف الاول لانه لا يدخل في القضا فلا
يستقيم التفصيل **في شرح** الكرخي قال ابن سماعه وبشر عن ابي يوسف فحين
قال لامرأة انت طالق ثلاثا او والله لا اضر بن هذا الخادم اليوم فضر بالخادم
اليوم برقي عليه وبطل الطلاق لانه خير نفسه بين الطلاق والضرب فاذا وجد
احدهما اتبني الآخر وان مضى اليوم قيل ان يضرب يحنك ويخير لانه حنك في احواله
وهو المجل **وان قال** في اليوم اخترت ان اوقع الطلاق لزمه وبطل اليمين ولو قال
اخترت التزام اليمين وبطل الطلاق فان الطلاق لا يبطل وان مضى اليوم
قبل الضرب حنك لان اليمين لا تجب على الاضرار بالالتزام فلم تتعين بالاختيار
فيثبت على حالها **ولو قال** انت طالق ثلاثا او والله لا اضر بن فلانة فماتت فلانة
قبل ان يضربها حنك وهو بخير ان شاء الله من نفسه الطلاق وان شاء الكفارة لانه
فات شرط الكفر بغيره فبحنك في احد اليمين **ولو مات** الرجل والمرأة حية فقد وقع
الحنك على الرجل او الطلاق وقد مات قبل البيان فلا يقع الطلاق ولها الميراث
لان التحير في هذه المسائل ليس بتحير الحكم انما هو تحيير الورع ولهذا لو قال
اخترت ولا اضر بغيره او امراته ولا اضر بغيره لانها كانت بخير ايمن الطلاق والتميز
الكفارة لم يجر ايقاع الطلاق بالشك **وقول** ابي يوسف ان هذا ليس باختيار
حكم فانه يسقطه عن نفسه باختياره الكفارة وهو معني بدينه وبين الله
تعالى **فلو كان** بدل الكفارة طلاق اخر يان قال انت طالق ثلاثا او هذه فهو
تحير حكم بغيره الحاكم على ان يبين لانه لا يمكنه اسقاطه عن نفسه بامر بدينه وبين
الله تعالى وعلى هذا قالوا فحين قال انت طالق او على حجة لم يحجر الحاكم على البيان انما
هي فتوى في الورع ان تعين احدهما **فان قال** انت طالق ثلاثا او فلانة على حرام سوى
اليمين فانه يحجر تحيير الفتوى فان مضت اربعة اشهر قبل ان يقرب تحير حكم
وبقال له اوقع طلاق الابلا على التي حرمت او طلاق الكلام على التي تكلمت بطلانها لانه
لا بد ان يقع الطلاق في احداهما فيحير الحكم والله اعلم **باب ما جئت في**
اليمين التي يقع فيها على الواحدة والذي يقع فيها على الجماعة اصل الباب
ان كلمة ابي يتناول واحد من الجملة على سبيل الانفراد قال الله تعالى اي الفريقين

التعويض لانه قال في سياق الآية واستغفر لهم وقال في الآية الاخرى
ان تغفرا عنهم ثلث انه لم يرد به التعويض وقوله تعالى **فاجتنبوا الرجس**
من الاوثان بدأ بما يتناول الاوثان وغيرها وهو الرجس تجاز ان يكون عمل كله
من في غيب الاوثان من غيرها من انواع الرجس وفي قوله من جالي ما سئلته لان
المراد اظهار الجود والسخاوة ليس من الجود استثناء لثمة واحدة وقولها يحمل على
تبيين الجملة من غيرها لا يصح لانه متى اضيف الى هذه الجملة يدعي ان يكون عمله التعويض
في هذه الجملة لا في غيرها ولو قال من شأ من عبيدي العتق فاعتقه او قال فهو
حرفتنا واعتقوا وكذا ان اعتقهم لان من وان كان كانت للتعويض الا انه
وصف البعض بوصف عام فيعمهم بعموم الصفة ذكر في الميسر اذ اقال لامتيه
ايكاشاة العتق في حرة فتشأ جميعا عتقا لان اي تحتل الخصوص والعموم
فان اضاف الى الجملة بمرادها العموم على ما ذكرنا فان اضاف اليها علم انه اراد به
العموم فان قال ائت احداها لم يصدق في الفضل لانه خلاف الظاهر وبصدق
فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما يحتمل لفظه لان كلمة اي تناو لها خلاف
ما لو قال لها ان شئتما فانما حريان فتا احداهما فهو باطل لانه علق العتق
بشئتهما فاما لم يوجد شئتهما للعتقين لا يقع وفي قول من اذا سئل كل
واحدة عتق لنفسها عتقت كذلك لو سئل احداهما عن نفسها عتقت هو وعلى
هذا الخلاف اذ اقال لامرأته ان شئتما وانما طالقان والله سبحانه اعلم
باب الخلف يعتق ما في البطن ما يقع وما لا يقع اصله **باب**
ما ذكرنا ان اليمين بالعتق لا يصح الا في الملك ومضافا الى سبب الملك واذا
علق عتق الولد بالولادة ان كانت الام في ملكه صح لانها اذا كانت في ملكه
فالظاهر بقاؤها ابى وقت الولادة وملك الام سبب ملك الولد فوجبت
الاضافة الى سبب الملك فيصح اما اذا لم تكن الام في ملكه لا يصح لان الظاهر
عدم الملك فيها فكان الظاهر عدم الملك في الولد لم يوجد الاضافة الى سبب
فلا يصح **وحرف** احراز الولد الميت يصلح بشرط النزول الحز المعلق بالولادة في
الغيب ولا يصلح لنزول العتق فيه وقال ابو عبد البردي الولد الميت ولد في حق
غيره حتى يصير الحاربة ام ولد له وتضمير نفسه وتقتضي به العدة وليس يولد في
حق غيره نفسه حتى لا يسمي ولا يفسل ولا يصلح عليه ولا يستحق الارث والوصية
ولا يعتق **اذا عرفنا** هذا قال رحمه الله رخل قال لامة الغير كل ولد
يولد له فهو حرة بشرط انها وولدت ولدا لا يعتق الولد لانه لم يوجد الاعتراف
في الملك ولا في الاضافة الى سبب الملك ولو كانت لامة في ملكه يوم قال
هذه المقالة فولدت ولدا عتق لان كون الحاربة في ملكه يغني عن الاضافة
الى الملك الا اني انه قال كل عبد يدخل الدار فهو حرة فخل عبده عتق
وان لم يصف العبد الى نفسه وقت اليمين فوفى بين هذه المسئلة وبينما

ذكر

ذكر في الجامع الصغير اذ اقال لامرأته كل ثوب السبه من عزلك فهو هدي
فان شئت فقلنا فقلته ثم شج فعليه ان يهدي عند ابي حنيفة وعند ما لا يبرمه
شئ من المشايخ من قال هذه المسئلة ايضا على هذه الخلاف وقال بعضهم هذه
المسئلة على الاتفاق وقرئوا لابي حنيفة والفرق ان ثمة وجدت الاضافة الى سبب
الملك لان عزل المرأة سبب ملك الرجل لان العادة انها تغزل لزوجها من قطن اما
هاهما لم يوجد الاضافة لان ولادة جارية الغير ليست بسبب لبثت الملك ولو
قال لفلان ملكه اولا بملكه بملكه كل ولد يولد لك فهو حرة فوج امته فولدت ولدا
وكانت الحاربة لم تكن في ملكه يوم حلت لم يعتق لانه لم يوجد الملك ولا الاضافة الى
سبب الملك لان ملك الاب ليس سبب ملك الولد لانه يبيع الام في الرق والحرة فوج
دون الاب فلم يصح اليمين **وكذا** لو قال كل ولد يولد لك وانت في ملكي ولو
ولو كانت الحاربة مملوكة له وقت اليمين ثم تزوجها منه فولدت وهي في ملكه
وقت الولادة عتق وصار كانه اضاف الى الملك لان الملك معها سبب ملك الولد
فيعتق باعتباره بثبوت الملك في الولد لا باعتبار ملك العبد **فان قيل** ان كان
ملك الام سببا لملك الولد لكنه لم يذكر ولادة الام فلا ملك الام فلم توجد الاضافة
عتق الولد الى سبب الملك **قلت** ان لم يذكر ولادة الام فلا ملك الام فلم توجد الاضافة
لان الولادة لا تنفك عن الولد والولد لا يتصور بدون الولادة فصار من كورا
دلالة **وعن** ابي الحسن الكرخي انه انما يصح اليمين اذا كانت الامة مملوكة ومملوكة
للعبد يوم حلت يكون اضافة الى سبب الملك **قال** الصدر الشهيد لكان الصحيح ان
لا يشترط ذلك وهكذا ذكر شيخ الاسلام على الاستحسان لان ذكر الولادة ذكر للوالد
لغة كذا ذكر الضرب كذا الضارب فصار كانه قال كل مولود يولد من امته فهو حرة ولو قال
هكذا يعتق ولدا لامة كانت في ملكه يوم حلت لما ذكرنا انه يكون مضيفا العتق
في حقه الى سبب الملك فافهم انما يفصل في الكتاب بينهما اذا ولد له من رثته
او رثا والصحيح انه انما يعتق اذا ولد له من رثته **اما** اذا ولد له من الرثا لا يعتق
وبه اخذ الكرخي لانه اضاف العتق الى مملوك ولد للفلان وولد الرثا
مملوك ولد للفلان وولد الرثا مملوك المولى لكنه غير مولود للفلان من كل وجه
ولو قال كل ولد يولد لك في ملكي فهو حرة فاشترى جارية وزوجها منه فولدت منه
اولاد اعتقوا لانه نص على الاضافة الى سبب الملك فصار كانه قال كل ولد
يولد لك وانا امته او هو في ملكي ولو قال كل ولد يولد لك وانت في ملكي لو قال
كل ولد يولد لك وانت في ملكي قال محمد هذا ولا في سوا اراد به حتى الام
انه يشترط وجودها في ملكه يوم اليمين ولكنك اما في حق الاب يفارق هذه
المسئلة الاولى لان هناك لا يحتاج ان يكون الاب في ملكه وههنا يحتاج وان
لم يكن الميزا تعلق به لكن لما جعله شرطا نصا لانه من مراعاة فالحاصل
ان في الفصل الاول يشترط كون الحاربة في ملكه يوم اليمين وكنت وفي الفصل

الثاني يشترط كونها في ملكه يوم الحنة وفي الفصل الثالث يشترط كون الجارية في ملكه وقت الحنة **رجل** قال لامته اذا ولدت ولد فهو حر او قال اول ولد تلديه فهو حر فولدت ولدا ميتا ولدت ولدا حيا عنق الي عند الحيضة وعند ما لا يعتق ولو قال ان ولدن ولدا فعدي الاخر حر وامراني طالق فولدت ولدا ميتا عنق العبد وطلعت المرأة بالاتفاق انه عنق العتق بولادة الولد الاول والميت ولد او فوجد الشرط فنخل اليين ودليل انه ولد اول ما ذكرنا ولد نخل اليين لوجود شرطهما اذ ليس بشرط الاخلال تزول الجزا اذا وجد الشرط في ملكه نخل الي جزا واذا لم يوجد في الملك او انعدم النخل نخل الي جزا **ك** اذا قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فاعده ودخل الدار نخل اليين لا الي جزا حتى لو اشتراه فدخل لا يعتق **وكذا** في الطلاق المعلق اذا وجد الشرط حال عدم الملك وكذا اذا قال ان اشتريت عبد فهو حر فاشتري عبد العترة او فاسد نخل اليين وان كان لا يعتق **وهذا** على اصل اي حبيبة الزمان عنده المكاتب او العبد اذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فانه يقتصر على الملك في حالة الرق ولا ينصرف الي الملك بعد الحرية نصيبا لكلامه **والدليل** عليه انه لو قال ان اشتريت جارية ففي حرة فاشتري جارية وشرى بها لا تعتق ولا يصير كانه قال ان اشتريت جارية ونسيتها وكذا لو قال لا حبيبة ان دخلت الدار فانت حر لا يهد بالمملوك ولا يبي حبيبة انه اعتق اول ولد حي هو الثاني فيعتق **وبين** انه اعتق اول ولد حي لانه وصفه بالحرية ولا يمكن تحقيق الحرية الا في الحي فالتنصيص على الحرية يكون تنصيصا على الحياة **ك** في قوله اعتق اول ولد حي عبدك عني على الف درهم لانه طلب الاعتراف منه ومحل الاعتراف الملك فافتقري هذا الاتجاب محله الا ترى انه لو قال ان ضربتك او دخلت عليك فعبدك حر فضربه بعد الموت او دخل عليه بعد الموت لا يعتق لان المقصود الابلا مر او الاسترضاء وذلك لا يكون الا بالحياة فصار بشرط الثاني اول موصوف واخر موصوف **م** قال لامته اول ولد تلديه ابيض فهو حر فولدت اسود ثم ابيض عنق الابيض لانه اول موصوف وان كان اخر موصوف **بخلاف** ما اذا علق به الطلاق او عنق عبد اخر لان تلك الاصره لا تنفع على حياه الولد فلم يشترط ذلك لزوال الجزا ولا يمتنع ان يعتبر الشئ الواحد بشرط بالنسبة الي شخص دون شخص اخر كذا لو قال ان حصت فانت طالق وفلان او فعدي حرقا لت حصت وكذا في الزوج طلقت هي خاتمة فوجد الشرط في جزا لا في حق غيرها ولان المعتقة ثمة بميثاق لا اليين نفقة بالجزا والشرط تنع الجزا فصار الشرط متعددا معني والضرورة الى التقبيد بالحياة ضرورة صحة وصف الولد بالحرية فلا يظهر في حق الجزا خلاف ما اذا قال لعبد كفر بملكك بالمال او تزوج ارجعا فانه لا يعتق وان كان التزويج بالاربع والتكفير بالمال لا يصح الا من الحر لاننا قلنا بالحياة ضرورة صحة اللفظ لغة وشرعا اخر اجال الكلام عن اللفظ وثمره الكلام صحيح لغة وان

لم يترتب عليه موجه شرعا ونصحيح اللفظ من باب اللفظ **وان** ثمة لو اثلثنا الحرية بطريق الاقتضا يبطل المفتضي لانه لو علق ببطل امر المولي ولا يجوز اثبات المفتضي على وجه يبطل المفتضي بخلاف ما اذا قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر ودخل في ملكه المشتري لان الكلام صحيح لغويا والمحلية وقت الدخول ولان العتق في غير ملكه صحيح ويتعلق به الحكم الا ترى انه لو اثار المشتري يعتق وهذا هو الفرق في سائر المسائل لان في سائر المسائل اللفظ صحيح لغة وههنا لا **واما المكاتب** او العبد اذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر قلنا تلك المسئلة كما يلزمها ايا حبيبة يلزمها لان ثمة عندها ينصرف بيمينه الي ملك قابل للاعتاق وههنا لا ينصرف الي اول ولد قابل للعتق **ثم العبد** له ان يملك مملوك المكاتب محل للاعتاق لانه مرفوق فاذا عتق يترتب عليه احكام العتق الا ان العتق لا ينفذ فيه لمعني في المكاتب فهو كعبد الصبي انه محل للعتق وانما امتنع لمعني في المالك حتى ان السبب اذا صح عتق كالمكاتب اذا كانت عبده فاذا المكاتب يعتق فاذا كان محلا لم يثبت فيه زيادة وصف ليصير محلا وقد ذكرنا انه ولد في حق غيره لا في حق نفسه **ولا** يقال وجب ان يكون ولدا في حق الولد الثاني ان لا يعتق وانما حقه في العتق ولا يقال وجب ان يكون ولدا في حق المولي حتى لا يعتق الثاني لانا نقول لو صار ولدا في حق المولي لعتق لوجود شرط يمينه فيؤدي الي ان يصير ولدا في حق نفسه وانه لا يصح ولانه ليس في حق المولي ان لا يعتق بل حقه ان يعتق تخصيصا للنفقة المتعلقة بالعتق والتقليق بما لا يقدر على الامتناع منه دليل عليه لان الحقوق التي تثبت للمعتق على الولادة حيا فاذا انعدم من الحياة جعل كان لم يكن ليكون الحكم كله للمعتق كما ذكرنا **الا ترى** انه لو اوصى بثلث ماله لما في بطن هذه فولدت حيا وميتا كان جميع الوصية للميت **وهذا** لان اليمين متى انقضت على الحرية لا تنحل الا بوجود محل الحرية كذا لو قال ان ملكك مملوكا فهو حر فملك بيمينه لا تنحل اليمين **قال** قال محمد رحمه الله في الاصل اذا قال اول عبد يدخل علي فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم حي عتق للميت ولم يذكر خلا فانهم من قال هذا فقول اي حبيبة لان العتق لما يصح الا بالحياة صارا كانه قال اول عبد يدخل علي حيا فهو حر كما في هذه المسئلة اما عندها لا يبرأ في شرط اليمين فلا يعتق ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح لان العبد عبارة عن الزفوف والرق يبطل بالموت فليس لعبد بعد الموت حقيقة فلم يعتق به فيعتق الثاني والله اعلم

باب ما ينفع به العتق على غير المأمور بالعتق وما يقع عليه

اصل الباب ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ان المعرفة لا تدخل تحت النكرة ومن اسباب المعرفة اصنافه الفعل او المحل اليه ومن حق الجواب ان يعتق بالسؤال وان اى يتناول نكرة شائعة في الجنس اذا عرفنا هذا قال محام

رجل قال لعبد اعنق ابي عبيدي شئت فاعتق نفسك لا يعتق لانه
امناف الفعل اليه فصار كانه حصه واستثناه من العتق لان المعروف لا يدخل
تحت ولا نه جعله معتقا وهو جعل نفسه معتقا فلا يصح كالموقال ان اكتسب
احد التوب فعبده حر وليس يؤبه بنفسه لا يجت ولا نه امره باعتاق مطلق
واعتاق نفسه اعتاق من وجه وقبول الاعتاق من وجه فلا يدخل تحت الامر
بالاعتاق المطلق **وكذا** الموقال ابي عبيدي زوجته فهو حر فزوج لا يعتق
لما ذكرنا **وكذا** المرأة اذا قالت زوجي فزوجها لم يجز الا ان يقول زوجي من
نفسه امرأة قالت لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق ثلاثا طلقت
المخاطبة لانه اوقع الطلاق على كل امرأة تضاف اليه على سبيل العموم وليس في
لفظه دليل للتخصيص وروي عن ابي يوسف انها لا تطلق لان الحال تدل على
ارادة الجواب لان الظاهر انما قال ذلك دفعا للتممة عن نفسه ودفعاً للعتبة
عنها فثبتنا اول غيرها وهو اختيار القاضي الامام علي الزدوي **وهو** ظاهر
الرواية انه زاد على الجواب لانه يكفيه ان يقول ان فعلته او تزوجت فلما اطلق
الكلام وهو يصلح لا ابتداء وجب الحمل على الابتداء ويجري على اطلاقه وهذا لان
الاصل في الكلام الاستقلال دون البناء الا ان يكون ناقصاً فيقيد بما قبله
لبصير كلاماً منوماً مفيداً وهذا انما يكون في الناقص دون التام فوجب
العمل بعمومه والطلاق صيانة للفظ عن اللفاظ **فان قيل** الحال يدل على ارادة
الجواب والزيادة لا تنفي الجواب لانه قصد نفلا تطبيق قلبها ولا يطيب
قلبهما بقوله ان تزوجت امرأة عليك ففي طالق لا بها فتقول اراد بيمينه كل
امرأة اخرى غير التي ارادت فاذا قاله كل امرأة لي طالق يدخل تحت ما قصدت
وغير ما قصدت فيجب ان يجعل جواباً قيل له زيادة اللفظ تدل على الابتداء
والحال لا يدل لان العادة مشتركة قد يريد الزوج تطبيق قلبها فيما في
لفظ عام وقد يريد اظهار التفرقة عنها لتناولها وكثرة خصوصتها وعنده
غيرها فيما في لفظ عام فاذا كانت العادة مشتركة يجب العمل بعموم اللفظ
وكذا الموقال انك تزوجت امرأة فقال كل امرأة تزوجتها في طالق ثلاثا خلافاً
ما لو قالت لزوجها لك امرأة غيري او قال له غيرها لك امرأة غير هذه فقال
كل امرأة لي ففي طالق لا تطلق هذه **والفرق** ان قوله بنا علي قولها فاعاد يدخل
تحت قولها والمذكور في قولها امرأة او اسم المرأة يتناول غيرها فتدخل
هي وان كان المراد غيرها اما قولها غيري وقول اجنبي غير هذه لا يجتفل هذه
المرأة فلا تدخل هي تحت قوله الزوج **وكذا** الموقال تزوجت علي
فقال كل امرأة تزوجها في طالق ثلاثا فطلق المخاطبة ثم تزوجها طلقت
ثلاثا وعلى قياس ما روي عن ابي يوسف لا تطلق ولو قال كل امرأة تزوجها
ما دمت حية او حتى توفى فاليمين على غيرها لا نه صارت معرفة بتأليف

فلا يدخل تحت اسم النكحة **ولو قال** مبتدأ كل امرأة تزوجها ما دامت
فلا نه حية او قال كل امرأة تزوجها حتى تموت فلا نه فهي طالق فاليمين على غيرها
لانها صارت معرفة باسم العلم فلا يدخل تحت الاسم النكحة ولان هذا العهد علم
انه اراد دفع العيرة والضرر عنها وذلك بالمصرف الي غيرها **وعامة** المتنازع على ان
تاويل هذه المسئلة اذا كانت متشرا اليها بان قال كل امرأة تزوجها ما دامت
فلا نه حية اما اذا لم يكن متشرا اليها فطلاق لان فلا نه معرفة من وجه
دون وجه فمن حيث انها معرفة ان كانت خرج عن قوله كل امرأة فن حيث انها
نكحت لا تخرج بالشك **ولو قال** انا دخلت الدار فكل امرأة تزوجها في طالق فدخلت
وطلمتها ثم تزوجها تطلق وكان ينبغي ان لا تطلق لانها صارت معرفة باضافة الجود
اليها فلا تدخل تحت النكحة كما في قوله كل امرأة تزوجها ما دمت حية او ما دامت
فلا نه حية الا انا نقول قوله ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها في طالق ان
كان يميناً واحداً صورة فها يمينان معني لان قوله ان دخلت الدار بشرط وحيد وه
قوله فكل امرأة تزوجها في طالق وهذا الخبر في نفسه يمين تام فثبتت اليها
يمينان معني وصبر ورتبنا معرفة في احدي اليمينين لا يمين دخولها تحت النكحة
في اليمين الاخرى كما لو قال ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها في طالق وفلا نه
هذه وانما راي امرأته ثم دخل حتى طلقت امرأته ثم تزوجها تطلق ايضا وان
صارت معرفة بقوله وفلا نه هذه ثم لم يمنع ذلك من دخولها تحت اسم النكحة
وهو قوله كل امرأة تزوجها لما كان الموجود يمينين كذلك ههنا **فالحاصل** ان المعروف
في شرط احدي اليمينين بدخل تحت نكحة اليمين الاخرى واذا كان الموجود
يميناً واحدة فالعرف في الخبر بدخل تحت نكحة الشرط كما لو قال لامرأة ان دخل
داري هذه احد فانت طالق فدخلت الدار طلقت انما المعروف في الشرط لا يدخل
تحت اسم الذي هو نكحة في الشرط وقد ذكرنا هذا في الابواب المتقدمة وفي
فتاوي النعماني ان اكلت من خبز والدي ما لم تزوج فلا نه فكل امرأة تزوجها
طالق ثلاثا ثم تزوج فلا نه بعد ما اكل من خبز والده قال ينبغي ان تطلق لانها
صارت معرفة بالاسم والتعريف بالاسم لا يخرجها عن اليمين **فان قيل** اليه جعلها
معرفة بجعل نكاحها غاية ليمينه فكان كتمتعها اياها باليمينين اد لا يمين نكاحها
غاية الا بعد ما صر معرفة قال انما جعل نكاحها غاية في النكح عن الحنث والبر لا
في الحنث فلا نصير معرفة في الحنث فقد دخل تحت النكحة **ولو قال** لامرأة امر
امرأة من نسائي في يدك بنوي فطلقت واحدة فقال الزوج عنيت اخرى
لم يصدق في القضا **ولو قال** طلقت ابي نسائي شئت فطلقت نفسها لا يقع وكذا
لو قال ان طلقت امرأة من نسائي **ولو قال** طلقت ابي ان دخلت الدار نسائي
طوالف فدخلت طلقت هي وغيرها ولو قال كل امرأة تزوجها باسمك في طالق
فطلتها ثم تزوجها لم تطلق وان كان نواها عن اليمين ولا نه يراه غيرها عرفاً

باب الحث في الميادين التي يكون فيها الاستئذان اصل الباب
 ان العمل بحقيقة كلامه واجب ما لم يكن فان نفذ ربحا لم يجزه تصحيا له بقدر
 الامكان وان نفذت جهة الجواز لم يربح باقربهما الى الحقيقة وكلمة الا ان اذا دخلت على
 ما يقبل التوقيت تكون للقبالة واذا دخلت على ما لا يقبل التوقيت تكون للشرط على ما
 ذكرنا في باب الحث في الاذن واذا كان للشرط يتعلق الجزاء بالفعل المفزوع بكلمة
 الا ان غير ان الفعل المفزوع به الجزاء ان لم يكن له تعلق بالقلب كالخول والضرب
 وغيرها يكون تعليقا محضا وان كان له تعلق بالقلب كالمشيئة والارادة والمحبة
 ونحوها فان تصنيف الى اجنبي يكون تعليقا منه لوجود معنى التملك وهو جعل
 الغير بحال يصرفه بآرادته واختياره ويستوي في ذلك التعلق بالمشيئة والارادة
 او بقدرهما لان كليهما لا يختلف وهو النقص بآرادته واذا صار تعليقا يقتصر على
 المجلس ويرتبا لرد من عاود لالة بالاعراض كسائر التمليكات وان اضاف الى
 نفسه لا يكون تعليقا لانه لا يمكن عمله عليه لانه ما كان للمفرد بدونه فيبقى تعليقا محضا
 فلا يقتصر على المجلس **ولو** اضاف الى غيره وقت له وقتا بان قال انت طالق
 ان تضاف الى اليوم في حق فلان العزم في حقه حتى لا يقتصر على المجلس لانه لو
 اقتصر على المجلس يبطل ذكر الوقت وهذا وان كان تعليقا معني لكنه تخلق
 بصورة لا يدخل كلمة الشرط من حيث انه شرط يصح توقيته ومن حيث انه
 تملك يقتصر على المجلس عند الاطلاق ولو خبرها وقت له وقتا بان قال هي
 بالخيار هذا المشهور **ذكر** في المواد رايها لو اختارت زوجها ثم ارادت ان تختار
 نفسها قبل مضي الشهر ليس لها ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قوله ابي
 يوسف لها ذلك وذكر يشرى الوليد عن ابي يوسف عكس هذا قال وعلى
 قوله ابي يوسف ليس لها ذلك وعلى قوله ابي حنيفة ومحمد لها ذلك وعلى
 ذكر في شرح الكرخي **فن** يقول لها ذلك قال بان اختيارها زوجها بمنزلة قيامها
 عن المجلس فكما لا يبطل خيارها في الامر الموقت بقيامها وانتقالها لغير ذلك
 باختيارها زوجها ومن يقول ليس لها ان تختار نفسها فالخيار واحد في جميع
 المدة وقد بطلت حين اختارت زوجها فلا تبقى بعد حتى تختار به نفسها ولان
 اختيارها زوجها رد لما جعل اليها والتملك يبطل بالرد **ولا** لها تصرف في احدي
 جهتي الخيار فابطل ذلك خيارها في جميع المدة كالمواختار لنفسها **وروي** ابن سماعه
 عن ابي يوسف الفرق بين قوله امرك بيدك هذا اليوم وبين قوله امرك بيدك في هذا
 اليوم فقال في الاول على اليوم كله حتى لا يبطل بالقيام وفي الثاني على المجلس لان
 كلمة في اللطيف تقتضي الخيار في جزء من اليوم بخلاف اليوم فانه صريح بالخيار
 في جميع اليوم لكن هذا الفرق ضعيف لانه جعل اليوم طرفا للطلاق في الوجهين
 لكن صرح بالطرف في احدهما دون الاخر والنص صريح بالطرف لا يغير معنى الكلام
 والمقصود في الوجهين توقيت الخيار **وحرف** اخر انه متى علق الطلاق بما لا

فاليوم

يوقت

يوقت عليه الا من جهتها كالمشيئة والهوا والكيف والطهر والقول قولها استئذنا
والقياس ان لا يقبل قولها اذا انكر الزوج لانها تدعي بشرط الطلاق وذلك منها كدعي
 الطلاق وكما لو كان الجزاء عتق العبد او طلاق غيرها **ولكنه** استحسن فقال لا طريق
 لنا الى معرفة هذا الشرط الا من جهتها فلا بد من قبول قولها فيه لان المحبة بحسب
 المالك في فصل كافي شهادة الغالبة وقول النساء في البكارة والشيعة والماعلق الزوج
 الطلاق بما في قلبه مع علمه ان ذلك لا يعرف الا بقولها صارت الطلاق معلقا بخيارها
 فكانه قال ان اخبرني انك تخيني وقد اخبرت فاقبنا نفس الجزاء حقيقة ما في
 قلبها **مسرا** وقضية هذا القياس في الحيف ان ينزل الجزاء في حق المرأة والعبد
 لان قولها حجة تامة في هذا الباب فمؤيد بقولها كدعي بتصديقه او بالبينة
 على شرط آخر **لكننا** ندع القياس فيه لان ذلك حق المرأة وانها ما سلطتها ولا
 رخصت غيرها في حق نفسها ثم قبول قولها فيما لا يعلم غيرها لاجل الضرورة وذلك
 في حق نفسها خاصة كما في حل الوطى وحرمة وانقطاع الرجعة والحكم ببيت بحسب
 الحجة **الترجي** ان المالك اذا ثبت للمستحق باقرار المشتري لا يرجع على البايع
 واذا ثبت بالبينة يرجع **وشهادة** رجل وامرأتين في السرقة حجة في المال
 دون القطع الا ان في المشيئة والارادة ونحوها يقتصر على المجلس لان هذه
 الاوصاف تلازمها فتعذر على الاخبار في المجلس فالتأخير يصير مفردة وفي
 الجبض لا يمكنها الاخبار بالمرئ الدمر فوجب قبول قولها متى اخبرت حتى لو
 فرطت في الاخبار بان قال حصنت وطهرت لم يقبل قولها **وحرف** اخر ان عدم
 الفعل يصح شرط يتعلق به الجزاء كالفعل لان الشرط ما يكون علما على الحكم والعدم
 يصح علما كالوجود لوجوده الا ان في عدم بشرط استمرار العدم لانه يحتمل
 الاستمرار لانه عبارة عن العدم الاصل **وفي** الوجود لا بشرط استمراره لانه
 لا يتصور كانه عبارة عن الحضور **ولهذا** لو قال لا مرنة ان لم ادخل الدار او ان لم
 اكل فلان فانت طالق لا يتركة الجزاء بالاستمرار لعدم الي وقت الموت ويقع في اخر
 جزء من اجزاء حياته ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق لا بشرط استمرار
 الدخول ولهذا بشرط استمرار العدم في المنهيات ولا بشرط استمرار الوجود
 في المأمورات من الله تعالى ثم ان ذكر العدم مطلقا غير موقت بان قال ان
 لم ادخل الدار او ات البصرة ولم يفعل حتى مات ينزل الجزاء في اخر جزء من
 اجزاء حياته لان بشرط البرقوت رجعية في يمين متقدمة فيحدث كما في صعد
 السماء او قلب هذا الجزاء **وان وقت** بان قال ان لم ادخل الدار اليوم ولم
 يدخل فانه يجنت بعد مضي اليوم بلا فصل ولا يجنت في شيء من الوقت
وكذا ان صار في اخر الوقت حال يعلم انه لا يقدر ان يفعل فانه لا يجنت حتى
 يخرج الوقت لان الميادين للوقت يتعلق انقضاءها باخر الوقت فاذا انقضى
 الفعل قبل الانقضاء لم يجنت واذا لم يتعد انقضاء في اخر الوقت وعدم

بشرط البرمجة اذا عرفنا قال محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأته انت طالق
 ثلاثا الا ان يقدم فلان او الا ان ادخل الدار لم تنطق في الحال فان مات فلان
 قبل القدر وما اولى الزوج قبل الدخول طلقت مع موته بلا فصل لان العمل
 بحقيقة هذا الكلام غير ممكن لان قوله الا ان حقيقته للاستثناء واستثناء
 القدر ومن الطلاق لا ينشور فيجعل وقت القدر مستثنى من كلامه لان صدق
 الكلام يقتضي وقوع الطلاق في الاوقات كلها فهو بقوله الا ان يقدم مستثنى
 وقت القدر ومنه فيستقيم الكلام صعب الا انه لا يستقيم شرعا لان حقيقته
 تقتضي ان يكون القدر مرافعا للطلاق والطلاق بعد وقوعه لا يحل الرجوع
 فتقدر العمل بهذه الجهة ايضا **ونقول** لما بقدر العمل بالحقيقة تصدق جهنما
 بما زادها الغاية وانها اقرب الى الحقيقة الا ان الطلاق لا يتوقف فتعذر
 نفعه بهذا الجواز فصحة جهة اخرى وهي الشرطية لان بين الاستثناء والشرط
 مقاربة لان الاستثناء اذا صح كان المستثنى مخالفا للمستثنى منه فكان الحكم ثابتا
 عند المستثنى مع عدم ما عند وجود المستثنى وهذا هو معنى الشرط فيجوز
 عليه نفعها لكلامه فصار عدم القدر موقفا للدخول بشرط وقوع الطلاق
 كانه قال انت طالق ان لم يقدم فلان او ان لم ادخل الدار فان قدم او دخل
 لم يتحقق العدم فلا يقع وان مات قبل القدر لم يتحقق العدم فوقع **ولان**
 حكم الرجوع لو تحققنا بصير القدر موقفا على عدم الطلاق وعدمه على
 وجود الطلاق فصار الشرط مناسبا للحقيقة من هذا الوجه فجعل مجازا عن
 الشرط **ونقول** يجعل الا ان غاية بمعنى الى لانه اقرب الى الحقيقة الا ان الطلاق
 اذا لم يكن رقع بعد وقوعه يكون علة لا ابتداء كما في قوله انت طالق الى شهر
 او الى سنة او الى الصيف او الى الشتاء يقع الطلاق بعد مضي السنة او الشهر
 فصار عدم القدر انتهاء غاية الوقوع ومثله لو قال انت طالق انكلمت
 فلانا الا ان يقدم فلان لرجل اخر **وقال** الا ان يدخل الدار فكلت قبل القدر
 القدر وما اولى الدخول طلقت ساعة كلمته وان دخلها او قد رفلان قبل ان يكلمه
 سقطت اليمن وصار بمنزلة قوله حتى يقدم فلان لانه بقدر العمل بالحقيقة على
 ما قلنا فاما ان يجعل على الشرط كما في المسئلة الاولى او على الغاية والحل على الغاية
 اولى لانه اقل تغييرا للكلام لان قضية كلامه ان يكون حاله في الحال ولو جعلنا على
 الغاية بقي حاله في الحال ولكن موقفا الى وقت ولو جعلناه على الشرط لا يكون خالفا
 في الحال بل يتعلق الحلف بالشرط فكان الحل على ما هو اقل تغييرا اولى وقد امكن جعله
 على الغاية لانه دخل على اليمن وانما يتوقف وفي المسئلة الاولى دخل على الطلاق
 وانه لا يتوقف **ولان** في الحل على الغاية عمل بالحقيقة من وجه لان في كل استثناء غايته
 على معنى ان حكم صدر الكلام ينتهي الى المستثنى وفي الغاية استثناء حقيقة على
 معني انه لو لا الغاية لكان الحكم ثابتا في الازمنة كلها وبذكر الغاية استثنى ما ورا

الغاية فاذا كان هذا استبه كان الحل عليه اولى **بخلاف** المسئلة الاولى لانه
 لا يمكن عمله على الغاية لانه لا يقبل التوقيت وهذا يقبل **ولان** في المسئلة الاولى
 الا ان دخل على القدر وما اولى القدر لا يتوقف ولا يدخل فيه الغاية وفي المسئلة
 الثانية دخل على الكلام وانه مما عتبه ويتوقف فانه يقال كل فلانا يوما وشهرا
 وسنة واعتبر الاقوال بالاقوال لو قال انت طالق الا ان يجي الليل صار كأنه قال انت
 طالق ان كلمت فلانا الا ان يجي الليل صار الليل غايته ليمنه ان كلمه قبل ان يجي الليل
 حيث وان كلمه بعد مجيئه لا يجتنب وفي المتن **رجل** قال لعبد له ان قمر يتك
 اليوم فانت حر الا انه لم يكلم فلانا غدا فصر به في يومه قال ان كلم فلانا في
 الغد لم تحت وان لم يكلمه تحت **ولو قال** عبده حر ان استغزيت النبت الا ان
 لم يرض او استرب دوالمريض **ولو قال** امرأته طالق ان لم اخرج اليوم الى الموصل الا
 ان اجد ركابا فابوا ان يجلوه او اغلوا عليه الكري فلم يخرج لا يجتنب **ولو قال** انت طالق
 ان سافلتان او اورد ارضي او هو ي اوجب لا يقع ما لم يقبل فلان في المجلس الذي
 علم به شئت اوردت حتى لو قام عن مجلس العلم قبل ان يقول شيئا لا يقع بطل
 اليمن ولو قال شئت يقع الطلاق لوجود الشرط ولو قال لا شيئا لا يقع لانه رد
 واعراض عنه وتبطل المشيئة ويخرج من يده **ولو علق** بفعل نفسه بان
 قال انت طالق ان شئت اوردت او احببت او رايت فهذا تعليق محض لما ذكرنا
 فيتعلق بجميع العمر لا لو قال ان دخلت الدار او كلمت فلانا فان سافلتان في حياته
 يقع الطلاق لوجود الشرط وان لم يقبل شيئا حتى مات لا يقع لوقوع اليأس
 عن الشرط **ولو قال** لا شيئا لا يبطل التعليق لان الشرط المشيئة في العمر بعد
 المشيئة للحال لا تتقدم المشيئة في العمر لانه ان يشأ بعد ذلك ولم يذكر في
 الكتاب كيف يقول بعد ذلك حتى طلقت قال عامة مشايخنا يقول شئت
 الذي جعلته الي اوجب ولا يشترط بينه الطلاق في قوله شئت ولا يشترط
 ان يقول شئت طلاق لان الطلاق لا يقع بقوله شئت لانه علق الطلاق
 بمشيئة معينة فاذا بقي به يقع بالايجاب الاول **ثم اذا** قال لا شيئا او لا احب او
 لم يقل شيئا حتى لا يقع الطلاق وهو مجيب في امراته يسعه ان يراها فيها
 بينه وبين الله تعالى ويسعه الما معه لان ما في قلبه لا يمكن الوقوف
 عليه حقيقة فاما يتعلق بالسبب وهو الاخبار فاذا اخرج خلاص ما جعله شرطا
 لا يقع والمحبة والمغض وجميع افعال القلوب فيه سواء وكذا الوعلق بفعلها
 بان قال انت طالق ان شئت كذا او احببت كذا لا احبه وهي كاذبة او قالت
 عن المجلس لا يقع الطلاق وهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى ويسعه
 الما معه **وهذا** اولى لان ما يعرف ما في قلبه حقيقة ومع هذا يدور
 الحكم مع السبب الظاهر وسقط اعتبار المعنى لكتفي وهذا لا يمكن معرفة
 ما في قلبه حقيقة فلا بد ان يدور على السبب كان اولى وكذا الوعلق الطلاق

محبة فعل يعلم لا يحب مثل الموت والبار فقال ان احب ذلك يقع الطلاق
 عنه اي حبيفة وايي يوسف **وقال** محمد فيما يعلم انها كاذبة لا يقبل قولها ولا
 تطلق كالأول لا امرأته استلحها حبالي او يفضا طالق فادعت كل واحدة انها
 استلح حبالي او يفضا لا يقع الطلاق لانا نثبتنا بالكذب فكذا هنا لان احدا لا يجب
 الموت والنار والمخرج عن النبي اذا كان متما لا يقبل قوله فعنده التيقن بالكذب
 او لم يقبلها بغيرها فليعلم ذلك لا يوقف عليه فيقام الجزم مقام الحقيقة
 يستراوصار كما انه قال ان اخبرني انك تخبين الموت والنار وقد اخبرت مع ان
 احتمال الصدق ثابت فانه قد يبلغ ضيق الصدر بالمروءة والاحمال درجة يثني فيها
 الموت وقد تحملها شدة بغض زوجها على ان يوتر العذاب والموت على صحته
 وذلك محسوس وقد يحملها شدة البغض والعيرة على ان تقبل نفسها وهل
 في ذلك الا انبار العذاب والموت على صحته وكذا لو قال ان كنت تبغضين لشي
 يعرف انها تحبه **خلافا** قوله استلح حبالي ان كل واحدة تدعي شرط الطلاق
 وهو ينكره وقد يكونان في ذلك سواء لا يحبان ولا يبغضان **فان قيل** لماذا
 لا يقيم احبار كل واحدة منهما مقام حقيقة كونها استلح حبالي وبغضها **قلت**
 لانه لا طريق لواحدة منهما الى معرفة ما في قلب صاحبتها وبدون ذلك لا يعرف
 انها استلح حبالي او يفضا فيكون في الاخبار مجازفة فلا يقام الجزم مقام حقيقة
 الشرط وهذا لاننا لو اقمنا الجزم مقام حقيقة الشرط جعلناهما طالقين ونحن
 نثبت انهما طالقان انما طلق استلح حبالي او يفضا ولا تصور ذلك في حقها
 جميعا **وروي** ابن رستم عن محمد انه قال ان كان فلان مومنا فانت طالق لا
 تطلق لان هذا لا يعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان ابن المسلمين يصدق
 ويصور ويحج **ولو قال** لها انت ستيت فانت طالق فقالت احب الطلاق او اردت
 لا يقع الطلاق **خلافا** ما اذا قالت انت طالق ان احببت فقالت ستيت الطلاق
 وقع لانها انت بما هو شرط بل اقوي لان الارادة والمحبة والهوي نوع ثمة من
 العباد فكما قالت ستيت الطلاق وهذا لان الزوج هو الموقوع ولهذا يشرط بنية
 الايقاع منه ولفظ المشية ملك الزوج الايقاع به فانه لو قال ستيت طلاقك بنية
 الايقاع يقع فكذا اذا فرض اليها يكون مملكا منها فيملكه لانه ملكها ما كان له فاما
 المفظ لفظ الارادة والمحبة والهوي لا يملك الزوج الايقاع به فانه لو قال
 اردت طلاقك او هويت او احببت لا يقع فكذا لا يصير مملكا منها بهذا اللفظ شيئا
 فاذا قالت هويت او احببت فقد انت بدون ما جعله شرطا في حكم
 الطلاق والمال يتم الشرط لا ينزل الجزم فلا يقع واذا قالت ستيت فقد انت
 بالشرط وزيادة فيقع هذا اذا علق الطلاق بوجود المشية والارادة اما اذا
 كان معلقا بعدمها بان قال انت طالق ان لم يمش فلان او لم يرض او لم
 لم يرد فهدا عليك ويقتصر على مجلس العلم فان قام قيل ان يقول شيئا طلقت

لوصو

لانه

لانه تحقق الشرط وهو عدم المشية في المجلس ولو قال لا استأطلفت لان
 المشية خرجت عن يده بالاعراض والرد فوقع بالاعراض لا بقوله لا استأ.
 وان كان في المجلس لانه تكلم بكلام لا يعينه فصار كالتكلم بكلام اخر فينقطع هو
 المجلس ولو قال في المجلس ستيت لا يقع ولو اضاف الى نفسه بان قال انت
 طالق ان لم استأ او ان لم ارد فقد بالعرفان مات قبل ان يقول شيئا طلقت
 لتحقيق الشرط وهو عدم المشية في المجلس **ولو قال** انت طالق ان لم ادخل
 الدار او ان لم ات البصرة ولو قال لا استأ فليس ذلك بشي لان له ان يشأ بعد ذلك
 كالأول لا ادخل الدار **ولو قال** انت طالق ثلاثا الا ان يشأ فلان غير ذلك
 او يري او يجب او يريد وله غير ذلك فقام من مجلسه قبل ان يري او يشأ او
 يريد وله غير ذلك طلقت لان الا ان دخلت على الطلاق وانما لا يتوقف فحمل
 على الشرط فصار عدم روية فلان غير ذلك شرط الوقوع الطلاق كانه قال
 انت طالق ان لم يري فلان غير ذلك ولو قال هكذا يكون تليها وان لم يعلم فلان
 فهو على المجلس الذي يعلم فيه لان التملك لا يصح مع الجهل فتصير ملكا له في
 مجلس العلم وذلك كله بلسانه دون قلبه يريد به ان شرط براءه ان يقول
 في المجلس رايت غير ذلك بلسانه لا بقلبه فان قال برون لم يقل ولكن
 شأ بقلبه حتى قام طلقت لان الروية امر باطن وله سبب ظاهر وهو العبارة
 فيقوم مقامه وقد وجد شرط الوقوع وهو عدم روية فلان غيره **ولو قال**
 في المجلس لا اري غير ذلك طلقت لانه اعرض عما فوض اليه فصار كقيام
 عن المجلس **ولو** اضاف الى نفسه بان قال انت طالق الا ان اري غير ذلك
 او استأ او احب او يريد ولي غير ذلك فهو على الا بد فان قال في عمره رايت
 غير ذلك بر في عينه لما ذكرنا ان في حقه تعليق وفي حق الاجنبي تملكه الا ترى
 انه لو قال لاجنبي امرائي طالق ان ستيت يقتصر على المجلس ولو قال ان ستيت
 لا يقتصر **وان قال** لم اري غير ذلك لم تطلق حتى يملكه ان يري غير ذلك
 فان مات قبل ان يري طلقت قبل موته لا فصل كما اذا قال انت طالق ان مات البصرة
 حتى لو كانت غير حولة لا تترك ولو طلقها واحدة بعد هذا القول لم يقع هو
 عليهما من الثلاث بشي ولا ينبغي ان يقع لان في مشية الطلاق عدم مشية
 غير ذلك وهو شرط وقوع الطلاق **لكن** نقول الشرط عدم مشية غير ذلك
 مطلقا في جميع العمر ولم يوجد لان له ان يشأ بعد ذلك فلم يوجد الشرط وكذا
 لو مات المرأة لا تطلق لان البرم رجوعا دام الزوج حيا فلا يتحقق العدم في
 العمر فلا يطلاق كالأول ما انت في قوله ان لم ات البصرة ولو تزوجها بعد ما باتت
 بموت وقع الطلاق مع موته لتحقيق الشرط وهو العدم في عمره فان لم يكن
 دخل بها في النكاح الثاني لا يترث لانها باتت قبل الموت لا الى عدة وان كانت
 دخل بها ورثت لقيام العدة ولو قال انت طالق ان كررت طلاقك او ايتت

اولست اشأ طلاقا طلقته لانه علق الطلاق باظهار الاباء والكرهية واذا قال
ابيت اولاشأ فقل اظهر ما هو الشرط فبقع خلاف قوله ان لم اشأ لانه علق
الطلاق بعد المشية لا بقوله لا اشأ والعلم لا يتحقق الا بالموت وهذا
لانه علق الطلاق بفعل الاباء ولهذا يقال ابى بابي ابا وله صد من النقي يقال له
بابه فصان عنزلة سائر الافعال فيعلق الطلاق بوجوده لا غير **دل** على النزق
بينهما ان في قوله ابيت او كرهت لو مات قبل ان يقول كرهت او ابيت لا يقع لفوات
بشرطه وهو ظهور الاباء والكرهية فاذا كان لا يقع بموت دل ان شرط حبه وجوه
فيقع بوجوده وفي قوله ان لم اشأ ان مات قبل ان يشأ طلق كما في قوله ان لم
افعل كذا ان لم يفعله فاذا كانت نفوات المشية يقع صا كقوله ان فانتني المشية
وفواتها بالباس عن الحياة **فان قيل** ان لا اشأ بمنزلة ابيت في اللوعة فاته
لا فرق بين قوله ابى وبين قوله لا يشأ **قلت** ليس كذلك فانه ليس من ضرورة
عدم المشية الاباء والكرهية فان المراد لا يكون شيا لشي ولا آيا ولا
يكون كارهاله بان كان ساهبا عنه اصلا فلم يكن من ضرورة عدم المشية الاباء
والكرهية **ولو قال** انت طالق ان لم يشأ فلان اليوم فقال لا اشأ لا تطلق
حتى يمضي اليوم ولو يشأ فلان بعد ذلك في نقيه اليوم لم يقع ما ذكرنا ان
اليوم في حقه كالعمر وحق الزوج وان لم يقل شي حتى يمضي اليوم طلقته **فيل**
قال لامرأة انت طالق ان شئت وابيت لا تطلق بهذا اليمين ابد لانه جعل
المشية والايضا شرطا واحدا واحتمالا يتصور **وكذا** لو قال ان ابيت
وشئت وكذا لو قال ان شئت ولم تشأي وهذا اذا لم يكن له نية فان نوي
وقوع الطلاق بكل حال في جميع ذلك فهو على ما نوي وكذا ابى هذا الكلمة لو اضر
الطلاق لان المعنى يجمع الكل **ولو قال** انت طالق ان شئت وان لم تشأي فان
شئت في مجلسها طلقته وان قامت عن المجلس من غير مشية طلقته ايضا
لانه جعل المشية وعدمها كل واحد منهما شرطا على حدة فايها وجد يقع
الطلاق كما لو قال انت طالق ان اكلت وشربت ثم لم يوجد الا يقع ولو قال انت
طالق ان اكلت وان شربت فايها وجد يقع ولو اضر الخبز بان قال ان شئت
وان لم تشأي فان شئت طالق لا تطلق بهذه اليمين ابد لانه لما اضر لم يكن قوله ان
شئت كلاما تاما فيوقف على ذكر الطلاق فصلا لشرط واحد افترضا اجتماعها
في حالة واحدة وانه لا يتصور **ولو قال** انت طالق ان شئت وان ابيت فان
شئت وقع وان ابى وقع وان سكنت حتى قامت عن المجلس لم يقع وان لم يعلم
باب الحث في اليمين التي يقع الطلاق على الاولى ثم على الاخرى اصل
الباب ان كلمة بل ولا بل اذا دخلت في الاثبات كانت لا تستدرك الفلظ واقامة
الثاني مقام الاول فنقول جاني زيد لا بل عمر ومعناه غلظت ما جاني زيد وانما
جاني عمر ونقول اضرب زيد لا بل عمر او بل عمر وهذا لانه مركب من لا وبل

ولا للثني

ولا للثني وبل للاثبات فوجب تحقيق المحينية **واذا دخلت** في النقي براديه
تغزير النقي في الاول تقول ما جاني زيد بل عمر وبل عمر براديه تغزير النقي في حق زيد وتحقق
الفعل في حق عمر **واذا ثبت** هذا فنقول ان كان الاول تصرفا يقبل الرجوع والابطال
صار لا بل غزلة كلمة العطف على صدر الكلام مع صدر الكلام كما كان معررا ولهذا
سمي هذه اعطفا على سبيل الاضراب وانما يجعل هذه الرجوعا عما يلزم من الضرب ويتضرر به
ويكون فعلة لا عن ما لا يلزمه ولا يتضرر به ويكون فعل غيره لان الظاهر ان الاسنان
انما يرجع عن فعل نفسه وعما لا يتضرر به لا عن فعل غيره وما لا يتضرر به مع هذا لو
نوي الرجوع عن فعل غيره وعما لا يتضرر به بل فيما يلزمه وبين الله تعالى في القضا
لانه نوي محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر **وحرف** اخرانه متى ذكر بعد كلمة لا بل من
هو محل للطلاق كان العطف على الطلاق ويقضي المشاركة بينهما في الشرط **وحرف**
اخر ان كل كلام يستقل بنفسه يوجد منه الحكم ولا يبنى على غيره وما لا يستقل بنفسه
يبنى على غيره لان التعليق بما قبلها لاجل الضرورة ولا ضرورة اذا كان مقيدا بنفسه
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذه
الدار لا بل هذه المرأة الاخرى فاليمين على دخول الاولى فان دخلت الاولى الدار
طلقت وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة لانه منهما لانه علق طلاق الاولى
بدخولها الدار ثم راد الرجوع بقوله لا بل هذه **وهذا** الكلام مجمل وجوها
احدها استند رآك الغلط في الجزا واقامة الجزا الثاني مقام الجزا الاول في حق
التعليق بالشرط كما اشار اليه محمد واستند رآك الشرط باقامة الدخول من الثانية
مقام الدخول من الاولى في حق الجزا تعلق الجزا به واستند رآك اليمين التام باقاة
الشرط الثاني والجزا الثاني مقام الشرط الاول والجزا الاول الا ان هذا الوجه يرجع
لان استند رآك الغلط في الكلام انما يستقيم بزيادة عليه او نقصان فيه ولا يستقيم
باقامة محله **ولان** في الوجه الثالث اثبات الغلط في كل اليمين وكلام العاقل
واجب الصيانة عنه لغا ما يمكن **ولان** في استند رآك الغلط بكلمة لا بل ضرب
اصناف فلو جعلناه استند رآك اليمين لاضرنا الشرط والجزا وفي الوجهين الاولين
اصناف الشرط والجزا والحاجة مبي انه فعت باضمار احدها لا يضار الى اصنافها ابى
الوجهين الآخرين ويرجع جهة الرجوع عن الجزا لانه اهم الامرين لانه يتضرر
به وانه فعلة ولم يترمه بخلاف الدخول **ولان** انما يحتاج لاستند رآك الغلط بطريق
الاصناف فيما لا يمكن استند رآك بالا فصاح وفي الشرط يمكن استند رآك بالا فصاح
بان يقول لا بل ان دخلت هذه الدار فيستقيم كلامه بلا ضرر وفي الجزا لا يمكن استند رآك
بالا فصاح فانه لو قال لا بل هذه طالق طلقته اثباتية في الحال فيتضرر به ولا يحصل
عزضه من الاستند رآك **ولان** المرأة الاولى مذكورة في محل الجزا باسم الكناية وهو
قوله انت طالق وليس مذكورة في محل الشرط انما المذكورة فعلها مصفاة اليها فبصر
به كالمذكورة ضرورة ذكر الفعل فلا يكون مذكورة مطلقا ومعلوم ان العطف

كه

على المذكور ادلي من العطف على ما هو كالمذكور ولهذا لا يستحسن عطف
 الفاعل على فعل مضاف اليه فاعل ما لم ينص على فاعله لا يقال ضربت وفلان لكن
 ضربت انا وفلان قال الله تعالى فاذهب انت وربك وقال تعالى يا ادم اسكن
 انت وزوجك الجنة قل هذا جعل عطف على الجزاء دون الشرط **واذا** حملناه عليه
 صار قاصدا الرجوع عن تعليق طلاق الاول بدخول ومثبتا تعليق طلاق
 الاخرى بيمين ذلك الدخول ومثبتا تعليق طلاق الاخرى فلم يقدر على الرجوع
 اما لا بهيمن لا تخلف الرجوع او لتعلق حق الاول به وقدر على الاثبات
 فتعلقا جميعا بدخول الاول **وان نوي** الرجوع عن الشرط صح لانه نوي
 ما يحتمله لفظه فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضا لان دخول
 الثانية صار بشرط الطلاق الاول وفيه تعليل وان دخلت الاولى طلقت
 الاولى ديانة وقضا لان الرجوع عن الشرط الاول لم يصح لتعلق حق الاول
 ولكن يصح اثبات دخول الثانية بشرط فتلحق الثانية بقضا لان طاهر
 الصيغة الرجوع عن الجزاء فيصدق في ابطاله ديانة لا قضا لانه خلاف الظاهر
 فيصدق في التعليل لا في التحقير **وكذا** لو قال انت طالق ان ثبتت
 لا بل هذه فهو على منية الاول لانه رجوع عن الجزاء كما قال انت طالق
 ان ثبتت لا بل هذه طالق ان ثبتت ولا بشرط منية طلاقها حتى لو
 شئت طلاق نفسها دون صاحبها طلقت هي خاصة ولو شئت طلاقها
 طلقتا بدخول الاول وهما طلقتا من شئت طلاقها لا غير لان الدخول
 ليس بفعل اصنافي فاذا وجد وجد في حق الاخرى اما المنية فعل اصنافي جاز
 ان يوجد في حق البعض **وان قوله** ان دخلت الدار لا بل هذه يعني لا بل هذه
 طالق ان دخلت الدار ولو نص على ذلك بتعلق طلاق كل واحدة بمطلق الدخول
 لانه شرط والشرط الواحد يصح بشرط ايمان كثيرة وفي المنية لو نص على هذا
 تنصرف المنية الثانية الى طلاق الثانية لا الى طلاق الاولى **وان** الدخول بشرط
 محض فصل شرط اخره كثيرة اما المنية في معنى العلة لانه عبارة عن تحصيل
 الطلاق **ولهذا** جعلنا قوله مثبت طلاقك عند المنية بمنزلة قوله حصلت
 طلاقك والتحصيل علة لمصولة والعلة تلازمها معلولها لا غير معلولها وان
 قوله انت طالق ان ثبتت فملك طلاقها ثم رجع بقوله لا بل عن التملك الاول
 وملكها طلاق الاخرى بقوله لا بل هذه فصارت ملكك الامر بين منها والتملك لا
 يتم الا بالقول فاذا ثبت طلاق نفسها فقد قبلت التملك في حق نفسها
 واثبات طلاق نفسها صاحبها فقد قبلت التملك في حق صاحبها ويقبول
 التملك في حق احداهما لا نصير قابلية في حق الاخرى **بخلاف** ما لو قال لا ادرى
 امرائي ان ثبت طلاقك وطلاق ضربك فان طالق ما لم تنشا طلاق صاحبها
 وطلاق ضربها لا تطلق واحدة منهما لان الاول والجمع المطلق والجمع محو كالمجمع

بلغة

بلغة المجمع فكانت مشيئتها الطلاقين شرطا لوقوع الطلاق لما لم يوجد لا
 تطلق اما كلمة لا بل وضع لا بطل الاول واقامة الثاني مقامه فان تعدا بطل
 الاول وجب اثبات الانفراد دون الشركة ما امكن فكانت مشيئتها طلاقها شرطا
 لوقوع الطلاق عليها لا مشيئتها طلاقها وهذا هو الفرق بين هذه المسئلة وبينما
 ذكرنا في الابواب المتقدمة اذا قال ان دخلت الدار فامرأة طالق وعنده حرة
 ان كلت فلا فان شافلان فشا احدها دون الاخر لا يصح ولو قال عنيت حرة
 المشيئة الي الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا بد بين في القضاء في حق
 التحقير لما ذكرنا **ولو قال** انت طالق ان شافلان فلا لا شفتنا عليهما ولا
 مشيئة للاخرى لانه جعل رجوعا عنه كانه قال انت طالق ان شافلان لا بل
 هذه طالق ان شافلان **وهذه** المسئلة عين المسئلة الاولى الا ان هذه اوضح
 لان الانسان لا يقصد رد مشيئة الله تعالى واثباته للعبد فدل ظاهر الحال
 على الرجوع عن الجزاء **فان نوي** الرجوع عن الشرط وهو المشيئة صحت نيته
 لانه محتمل كلامه وفيه تعليل عليه **ولو قال** لامرأة انت طالق ان دخل فلان
 هذه الدار فلان فايها دخل طلعت لان الثاني ليس محل الجزاء فعلمنا انه اراد
 به الرد في حق الشرط فجعل رجوعا عنه الشرط كانه قال انت طالق ان دخل
 فلان هذه الدار لا بل ان دخل فلان اخر هذه الدار فصار دخول كل واحد منهما
 شرطا على الانفراد لانه ما جعل دخول الثاني شرطا عطف على الاول مع تقرير الاول
 بل مع رد الاول الا انه لا يصح الرد لتعلق الجزاء به وصح افراد الشرط الثاني في الطلاق
 الاول فصلا كل واحد من الدخولين شرطا فايها دخل طلعت ولو دخل لم تطلق
 الا واحدة لانه تعلق بدخول الثاني ذلك الطلاق الذي تعلق بدخول الاول كالم
 قال والله لا اكل فلانا او فلانا فكل واحد منهما لا يجب الا كفارة واحدة
وكذا لو قال ان دخل فلان او فلان هذه الدار فانت طالق **وان عني** رد الجزاء
 يكون على ما نوي ويصير كانه قال انت طالق ان دخل فلان الدار لا بل فلان
 فان دخل الثاني لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلعت في القضا لانه خلاف
 الظاهر **وكذا** لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار لا بل فلان وفي شرح
 الكرخي لو قال لامرأة انت طالق ان كلت فلانا لا بل هذه كانه كان الكلام لا على
 الطلاق لانه يسعها على الكلام فتعلق طلاقها بكلام فلان او فلان **وان قال**
 ان كلت فلانا فانت طالق لا بل هذه فقوله لا بل هذه على الطلاق لانه سعيها
 على الجزاء فتعلق طلاقها بتعلق به طلاق الاخرى **ولو قال** انت طالق ان
 دخلت هذه الدار لا بل فلانة طالق طلعت الاخرى ساعة قال ذلك ولا يطلق
 الاولى حتى تدخل **وعن** ابي يوسف ان الاخرى لا تطلق حتى يدخل الاولى لانه
 عطف الثانية على الاولى وحكم المعطوف والمعطوف عليه سواء ثم المعطوف
 عليه لا تطلق ما لم تدخل فكذلك المعطوف والمعطوف عليه سواء ثم المعطوف عليه

لا بل فلان

مع ان الاقرار لا يحقل الرجوع **وعند** زفر يلزمه ثلثا مائة وهو القياس
 ووجهه ما ذكرنا ان الرجوع لا يصح واقتراره الثاني يصح فيلزمه المالا كالموقف
 له على مائة درهم لا بل مائة دينار **وجه** الاستحسان ان الاقرار اخبار
 والغلط يقع في الخبر والظاهر ان مراده بذكر المال الثاني استدراك الغلط
 بالزيادة على المال الاول لا ضم الثاني اليه الاول ان ترى ان الرجل يقول سبي عسوة
 لا بل ستون كان اخبارا عن الشين فقط ويقول حجة لا بل حجتين كان اخبارا
 بحجتين فقط بخلاف ما اذا اختلف جنس المالين لان الغلط في مثل هذا يقع في
 القدر عادة لا في الجنس وعند اختلاف الجنس لا يمكن ان يجعل كانه اعادة القدر
 الاول وزاد عليه لان الاول غير موجود في كلامه الثاني بخلاف ما اذا اتفق
 الجنس لا ترى انه لا يقال حجة لا بل عشرين وبقي حجة لا بل حجتين
 بخلاف الطلاق لانه وان كان بصيغة الاخبار فهو ايقاع وانشاء وفي الانشاء
 لا يقع المطلق الغلط ولا يمكن عمل الثانية على الاستدراك فيجعل كلاما متبدا حتى
 لو اخرج الكلام مخرج الاخبار يقع الاكثر بان قال كنت طلقته اسرا واحلة لا بل
 شفتين كان اقترارا بالشتين استحسانا كما في هذه المسئلة وادبه نقا في اعلم
باب الحث في اليمين في الهدم والكسر في الحايطة اصل الباب ان
 الكسر في اللغة هو التشقق وتفرق في الاجزاء وهو ابطال بعض التركيب مع بقا الاصل
 التركيب والهدم والنقض ابطال التركيب اصلا حتى لا يسمى بذلك الاسم لان الهدم
 ضد البناء فاد لمشي في البناء كما لا يكون هدم ما والنقض ضد التاليف فاد
 دار التاليف باقيا لا يكون نقضا والكسر ضد الجبر فاد كان الشيء فيه ادبي هشهر
 يكون كسر على مثال كسر الخاتم والعصا فانه اذا شقه يقال كسر الخاتم وخاتم
 مكسور اما اذا اذابه ونقض تركيبه لا يسمى خاتما **اد** عليه قوله تعالى هو
 لهدمت صوامع وبيع ومعناه انها هدمت حتى صارت غير صوامع **وكذا** النقض
 يقع على كلة قال الله تعالى ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها وكانت امرأة مخمولا
 تغزل جميع لبها ونقضت جميع نهارها حتى لا يبقى غزل **اد** عرفنا هذا قال
 محمد **رجل** قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان لم يهدم هذه الحايطة اليوم
 او قال ان لم تنقضه فاليمين على هدمه حتى لا يبقى منه ما يسمى حايطة
 لان الهدم والنقض ضد البناء واسم البناء بقاء وله الكل فكان البر
 في نقض كلة فاذا لم ينقض فان بشرط البر فحلت فان نوي هدم بعضه
 فهو على ما نوي لان الهدم وان اصبه الي الكل لكن العقل قد يضاف
 الي الشيء ويراد به بعضه فاذا نوي البعض فقد نوي ما يحمله لفظه
 لكنه خلاف الظاهر فيصدق ديانة لا نقضا وبعضهم قالوا بدين مطلقا
 لان الهدم لو يسعمل في التوهن يقال نوي هدم ابي خلق وشيخ هدم ادا
 ذهبت قوته لكن الصحيح هو الاول **وكذا** النقض اذا اصبه الي الحايطة

فالظاهر

والظاهر انه اراد نقض تاليف كلة ولو قال ان لم اكسر هذه الحايطة اليوم
 فكسر بعضه ثلثا او ربعا ومضى اليوم لم تطلق لان الكسر اخرج الشيء
 من الصحة وقد لم يتحقق برفع بعضه **الانزي** انه يسمى بعد الكسر حايطة ايقال
 حايطة مكسور ولا يقال بعد الهدم والنقض حايطة مهدوم بل يقال حايطة
 الهدم وانتقض وهذا اذا كسر شيئا له عربة او ثقبه اما اذا كسر شيئا ليس
 بان اخذ لبنه او نحوها مما لا يكون فيه بحث لان ذلك قدس وليس بكسر وان
 نوي بالكسر الهدم صدق ديانة وقصنا لا نه محتمل كلامه وفيه تشديد
 الامر على نفسه **وفي شرح** الكرخي قال اب سماعة سمعت ابا يوسف
 قال في رجل وابنه لا هدم من هذه الدار قال ان هدم سقوفها بئرا لا ينفك
 ان يزيل عنها اسم الدار بالهدم لا ترى انها اذا هدم جميع بنائها سميت
 دارا فحلت اليمين على الكسر **باب الحث في اليمين التي يستثنى**
فيها صنف من الاصناف اصل الباب ان المستثنى من اليمين غير داخل
 فيها لان الاستثناء اخرج المستثنى عن صدر الكلام او منع من الدخول تحت
 الصدر كانه تكلم بالباقي بعد التعليل لقوله فلان على عشرة الاخسة معا
 فلان على خمسة وكان شرط الحث وجود المسمى وهو المستثنى منه لا وجود
 المستثنى لانه خارج وحكم المستثنى بخالف حكم المستثنى منه **ولهذا** قلنا ان الاستثناء
 من الباقي اثبات ومن الاثبات نفي وانما تحقق المخالفة اذا لم يكن المستثنى داخلا
 في المستثنى منه واستثناء الشيء استثناء له ولا هو ودنه في العوض ولا يكون استثناء
 لما هو فوقه او مثله **نفي المستثنى** منه ان كان محذورا فيجعل من جنس المستثنى
 حقيقة المجاسنة لان المنع او الاخراج انما يتحقق عند المجاسنة **الانزي** انه لو قال
 فلان على الف الامائة درهم يجعل المستثنى منه دراهم اما اذا كان المستثنى
 منه مذكورا صريحا لا يجعل من جنس المستثنى لان تغير كلامه لا يجوز كالوقال
 فلان على دينار الا درهم او كرحنطة يجعل استثناء عن المالية مجازا وكذا لو
 كان مذكورا عرفا لان الثانية عرفا كالثانية نصا **وحرف اخر** ان عد في المستثنى
 منه يجوز في موضع النفي ولا يجوز في موضع الاثبات يقال ما جاني الاريد ولا يجوز
 ان يقال جاني الاريد لانه لو قد رقبه احد يكون استثناء الواحد من الواحد
 وانه لا يصح **وهذا** لما عرف ان النكبة في النفي نعم وفي الاثبات تحذف في
 الاول استثناء الخاص من العام فيصح وفي الثاني استثناء العام من الخاص
 او الخاص من العام او الخاص من الخاص فلا يصح **فان قيل** وجب
 ان يد رج القوم في موضع الاثبات نصحا بكلامه فيصير كانه قال جاني
 القوم الارجل قلنا القوم مجهول لا يدري أي جماعة واي قوم يرد به واحد
 معلوم وهو اسم جنس يقع على الاقل في الاثبات وعلى الكل في النفي
وحرف اخر ان دلالة النص معمول بها كعبارة النص كما في قوله تعالى ولا

تقل لها ان وكالاً لم يصعد السطح يكون امر انصب السلم دلالة **وحرف**
 اخر ان ذكر المال مقر ويا بالصدق في تصرف الى مال الزكاة استخسانا عند
 علمنا الثلاثة وفي القياس ينصرف الى جميع الاموال **وهو** قول زرارة
 اسم لكل ما يتوكل ومال الزكاة وغيره في ذلك سواء كان في الارث والوصية
 والهبة من ابنه الصغير **وجده الاستخسان** ان ذكر المال عند ذكر الصدقة
 يختص بمال الزكاة بدليل شرعي وهو ان ما يوجب عليه نفسه معتبر بما اوجب
 الله تعالى عليه والله تعالى اوجب الحق في المال بقوله حله من اموالهم صدقة
 وقال عليه السلام لها ثواربع عشر امواكلم وذلك يختص بمال الزكاة قلنا
 ما اوجبه علي نفسه **بخلاف** الميراث والوصية وهذا ان الصدقة شرعاً
 تكون عن غني قال عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غني والمعنى شرعاً يختص
 بمال الزكاة حتى لا يكون مال الفقار والرفيق لغير النجاسة عتياً شرعاً قلنا
 الدليل تركنا حقيقة اللفظ واوجبهما التصديق بخمس مال الزكاة بخلاف
 الميراث والوصية فان ذلك خلافه والحاجة اليها في مال الزكاة وغيره
ولا يشترط مقدار النصاب لوجود الصدقة بل يشترط كونه من جنس ما
 يجب فيه الزكاة قل او كثر وكذا ذكر الملك مقرراً بالصدق **قال** ستمس الامية
 السرخسي وزعم بعض مشايخنا ان في قوله جميع ما املك ينصدق بالكل
 قياساً واستخساناً وانما القياس والاستخسان في قوله مالي والاصح انهما
سواء في رواية ابي يوسف ينصرف الى ما يتعلق به الزكاة وما لا يتعلق لا ب
 الملك انتم من المال فان غير المال يملك كما يملك المال فوجب القول بعمومه وفي
 رواية الاصل هو مثل المال لان المال هو الذي يملك ويتصدق به لا غير فضلاً
 في حق هذه الحكم الملك والمال **وحرف** اخر ان معنى الايمان على العرف
 والعادة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال ان كان في هذا
 الدار ارجل فعبدته حر وليس في الدار احد لا يجتنب لان شرط الحنك كينونة
 غير المستثنى في الدار ولم يوجد وكذا لو كان في الدار رجل لم يجتنب لانه
 مستثنى وكذا لو كان فيه صبي لا غير لانه مستثنى ولهذا الوجه لا يطرأ رجلان
 صبياً **ولو** حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صبية يجتنب ولو كان فيها امرأة
 عتقت لا ينعى مستثناة ولو كان فيها رجل وصبي او رجل وامرأة عتقت لانه
 استثنى من النكاح لانه كان لتاكيد النبي فيه من تقدير كلامه ان كان في
 الدار احد الا رجل او ادي الارجل واسم الاحد والادي يتطابق على الصبي
 والمرأة لانه اسم جنس وكان ينبغي ان لا يجتنب لان المستثنى رجل فيجب ان
 يكون المستثنى من جنسه وهو الرجال تحقيقاً للحجاسة وليس ههنا وراء
 المستثنى من الرجال احد الا انه انما يجتنب لان المستثنى يجب ان يكون من جنس
 المستثنى منه لكن فيما تصدده الحالف والمتكلم قصد الموافقة بين المستثنى هـ

والمستثنى

والمستثنى منه في الكون والسكنى وبنوا دمر كلهم مقصودون بالسكنى واصل
 فيه فيكون المستثنى منه احد من بني ادم والمستثنى رجل **فكانه** قال ان كان
 في الدار احد من بني ادم الا رجل **ولو** ثوي الرجال خاصة صدق فيما بينه وبين
 الله تعالى لانه ثوي المبالغة في الجنسية وهو المجانسة صورة ومعنى فعنى
 بدينه لكن خلاف الظاهر وفيه خوف فلا يصدق قضاء **ولو كان** في الدار مع الرجل
 دابة او عرض لم يجتنب لانه الدابة لا تجنس ببني ادم في الكون والسكنى لان
 بني ادم اصل في الكون والسكنى والدابة تابعة لهم واستثنى الشيء استثناء
 له بتوابعه **الآثري** انه لو قال ما رايت اليوم الا رجلاً كان صادقا وان راى
 معه دابة وثيابه ولا يفرقهم من هذا الكلام في العرف خلوا الدار من جنس
 بني ادم فانه لو قال ما رايت اليوم الا رجلاً لم يفرقهم منه انه ما راى من الادميين
 الا رجلاً ولو قال ما في الدار الا رجل لم يفرقهم منه خلوا الدار من جنس الادميين
 الا عن رجل الا ان يعني ذلك فيجوز لانه ثوي ما يجمله كلامه وهو الموافقة
 في كون الحيوان كانه قال في هذه الدار حيوان الا رجلاً وفيه تشديد
 عليه فيصدق **وحاصله** ان بني ادم اصل في الكينونة في البيت والدواب
 تابعة له والعروض دون الدواب لان البيت لا يعني لحفظ الاقضية اجنبا
 وانما ينبغي للصيانة عنه يدعي الناس بخلاف الدواب لان البيت يعني له
 لدفع الحر والبرد الا ان هذا المعنى في بني ادم انهم فان كان المستثنى دابة دخل
 المستثنى منه بنوادى بطريق الدلالة ولم يدخل فيه الاقضية لانها دون
 الدواب ومضى نص على الاقضية دخل بنوادى والدواب والاقتضية على
 ما قلنا ولا يدخل في شيء من ذلك سواء كان البيت لا يخاله نراد عرفاً **اذ اثبت**
 هذا فنقول اذا قال ان كان في الدار الا رجل وفيها دابة او عرض لا يجتنب
 وان قال الا سائمة وفيها سائمة وادى او حيوان اخر يجتنب لانه دخل فيه سائر
 الحيوانات الا سواك البيت من الفارة والحية ونحوهما لانه قصد الموافقة
 في الكون والحيوانات كلها في حق الكون والسكنى بحجس المشاة وفي سكنى
 بني ادم ما في سكنى سائر الحيوانات وزيادة والزيادة لا تنفع الحنك فان كان
 مع المشاة ثوب لم يجتنب لان الثوب لا يجنس الحيوانات في الكون ولان شرط
 الحنك الكون في الثياب تكون ولا لانه لو قيل في العرف ليس في البيت الا سائمة
 يفهم منه خلوا البيت عن جميع الحيوانات الا المشاة لا يخلوه عن المشاة الا
 سائمة الا ان ينوي ذلك فيجوز لانه ثوي ما يجمله لفظه وهو الموافقة
 في اصل الوجود كانه قال ان كان في هذه الدار ثوب الا رجلاً او مشاة
 وفيه تشديد عليه **ولو قال** ان كان فيه الا ثوب فهو على كل شيء لانه قد
 اثبات الموافقة بين المستثنى والمستثنى منه في الكون والسكنى والامتناع
 بخاتمة الثياب في اصل الكون وفي الادي والحيوان وحده هذا وراى

ولو قال ان كان فيه شيء لا يدخل فيه سواكم البيوت استخسانا لانها وان كانت حيوانا وشيا الا انها لا تدخل تحت اسم الحيوان عرفا فان من قال في البيت حيوان او شيء لا يفهم منه نفي سكان البيت بل يفهم نفي ما سوي سكان البيوت من الموجودات **ولان** البيت يظهر عنها ولا يبين لها والظاهر من حاله انه لا يربى به ذلك بيمينه خزانة الخنزير لعدم امكان الوقوف عليه **فان قيل** لو حلف ان لا يأكل لحما فاكل لحم الادمي والخنزير يجتنب وان كان او همار الناس لا تذهب اليه لوجود بشرط الحنث حقيقة فلما لا يجتنب ههنا **قلنا** الناس لا يسحرون ان يقولون لمن اكل لحم الادمي والخنزير لم ياكل لحما ويسحرون ان يقولوا ليس في البيت احد او شيء وان كان فيه حيوان هذا معاني كلام الناس وعرفهم **ولو قال** عبد حر ان كنت امك المملوك او درهما ولم يملك الا عشرة دراهم لم يجتنب لانها بعض المستثنى وبوجود المستثنى لا يجتنب وبوجود بعضه اولى وانما يجتنب بوجود ما زاد على خمسين درهما فان ذلك خمسين وعشرون ذرايما او شيئا للتجارة او سائمة قد رانصا او اقل حنث وان ملكه عرضا لغير التجارة او رقبيا او دار لم يجتنب لان المستثنى منه المال لا الدرهم للعرف فانه اذا قيل فلان لا يملك الا خمسين درهما لم ياد به انه لا يملك من المال الا خمسين درهما لان الدرهم فكانه قال ان كنت امك مالا الا خمسين درهما ولو نص على هذا لا ينصرف الى غير مال التجارة لانه لا بعد ما لا مطلقا ولهذا لو قال كل ما لي صدقة يضرني الى ما يتعلق به الزكاة لما ذكرنا **ولان** الدرهم والدراهم خيس واحد من حيث غرض الملك وهو التسمية وكونها وسيلة الى الاعيان وقصا الحوائج ولهذا ايضا احدهما الى الآخر في حق الزكاة وعد ما انقطاع الحول بذهاب احدهما فكذلك في حق الفقار اليمن على الملك يعتبر جنسا واحدا فكذلك اسم المال على الاطلاق في الايجاب يقع على اموال الزكاة لا على غيرها فكذلك اني الاستثناء **في شرح** الدرهم رحمه الله اذا قال مالي صدقة ان فعلت كذا حنثت فهو على الاموال التي فيها الزكاة ولا فرق بين قدر النصاب وما دونه لان ذلك مما يتعلق به الزكاة اذا انضم اليه غيره فكانهم اعتبروا الجنس دون القدر **ولهذا** اقال اذا نذر ان يتصدق بماله وعليه دين يحيط به لزمه ان يتصدق به فان قضى به دينه لزمه التصدق بمثله لان المعتر حنث ما حث فيه الزكاة وان لم يكن واجبه وقد قال ابو يوسف قياس قول ابي حنيفة اذا حلف لا يملك مالا ولا يبيع له وليس له مال حثه فيه الزكاة انه لا يجتنب لان اطلاق اسم المال لا يثبت اول ذلك **قال** ابو يوسف ولا يحفظ عن ابي حنيفة رحمه الله انه ان نذر بهذا النذر جميع ما يملك واره يدخل في نذره وهذا صحيح لانه شدد على نفسه **قال** ابو يوسف رحمه الله ويجب ان يتصدق في ماله دون النصاب ولا يحفظه عن

ابي يوسف حنيفة وانما قسمه على قوله **واذا كان** له عشرة عشرة او غلة عشرة عشرة يتصدق بها في قولهم لانه مما يتعلق بها حق الله تعالى وهو **وقال** ابو حنيفة رحمه الله لا يدخل الارض في النذر لان حق الله تعالى لا يتعلق بها وانما يتعلق بالحراج منها وقال ابو يوسف يتصدق بها لانها من جلة الاموال النامية التي تتعلق بها حق الله تعالى **باب الحنث في تقاضي الدارهم** اصل الباب ان الحراج المعلق بالشرط لا يترك الا عند كمال الشرط واصناف الشرط مراعي كما ان اصل الشرط مراعي لان وصف الشرط من الشرط حتى لو قال لا ارض ان دخلت الدار رابكة فانت طالق فدخلت غير رابكة لا تطلق **ولو قال** ان حثت من باب هذه الدار فوبده خرج لامن بابها لا يجتنب **وحرف اخر** ان البيمين انما بعد لا يجاب البريما كان معتادا استعاريا لا في غير المعتاد المتعارف لان الغرض هو الحول والتمتع والاشنان انما يمنع نفسه باليمين المتعاد المتعارف ولهذا لو حلف لا يقتل فلانا فقتل رجلا لا يجتنب ولو حلف لا ياكل راسا لا يجتنب باكل راس العصفور والجراد اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله **اذا قال** لغريمي وله عليه مائة درهم ان اخذتها منك اليوم درهم دون درهم فبعده حرا فخذ منه خمسين ولم يخذ الباقي حثي غابت الشمس لا يجتنب لان الهاء في قوله اخذتها كناية عن المال وقوله درهمان دون درهم عبارة عن التفريق فصار كانه قال ان اخذت المائة اليوم متفرقة ولو قال هكذا لا يجتنب مالم يوجد قبض المائة في اليوم بصفة التفريق وكذا الوقبض المائة دفعة واحدة لغوات وصف التفريق فان اخذ منه في وسط النهار خمسين وفي اخره خمسين يجتنب لوجود الشرط وهو قبض المائة بصفة التفريق فان وجد في الدرهم المقتبضة زبنا او هرجة فالحنث على حاله لا يرتفع سواردا واستبدل او لم يرد ولم يستبدل او رد ولم يستبدل لان الزيف والبهرجة من جنس الدرهم ولهذا لو خور بها في باب الصرف والسلم حتى جان فيها لرد لا يمين ان قبض الدرهم لا يوجد فلا يمين ان شرط الحنث لم يوجد الا انه اذا رد ينقضي الاسبعا لكت انما ينقضي حكم يقبل الانتقاض والحنث والبر لا يقبل الانتقاض في حكم يقبل الانتقاض والحنث والبر لا يقبل الانتقاض فلا يظهر في حقه **وكذا** لو وجدها مستحقة لانه عيب كالزبافة ولو كانت سيوفه او رصاصا ورد واستبدل لم يجتنب لانه ليس من جنس الحق **استشهاد** محمد رحمه الله فقال لا تترك ان لو كان لرجل علي رجل درهم فوجد درهم المطلوب زبونا او بهرجة له ان ياخذها بغير رضاه ولو وجد سيوفه او رصاصا ليس له ان ياخذها والا تترك ان لو حلف لا يفارق غريمه حتى يسبق في ماله عليه فاسبقوا فوجد فيهما ريفيا او بهرجة او مستحقة بعد ما فارقه لا يجتنب وان وجد فيهما رصاصا او سيوفيا يجتنب والا تترك ان المكاتب اذا ادبى المكاتبه وعنت ثم وجد المولى فيها

زيفاً او بخرجة او مستخفة ورد فالعقود على حاله وان وجد فيها رصاصاً
او سبواً لم يفتق حجة بيده ولهذ الوجوه رب الدين بالزيف والبنهرجة
ولم يرض به المدبون يجوز ولو يجوز بالرصاص والسبوة لا يجوز بغير رضا
لانه مبادلة لا اسعاف **فان قيل** اذا وجد راس مال السلم وبذلك الصرف
زيفاً او بخرجة فرد له ولم يستبدل به نفسه الصرف والسلم عند ابي يوسف
ومحمد وعند زفر بطل العقد استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل
وحله الكل زيفاً او البعض **وابو حنيفة** رحمه الله اخذ بالقياس اذا كان
المردود كثيراً وبلا استحقاق اذا كان الردود قليلاً ولو استخف الدراهم
بطل الصرف والسلم بالاجماع والبايع اذا وجد الثمن زيفاً او بخرجة قبل
تسليم المبيع بقي له حق حبس المبيع كما كان وكذا لو استحق الثمن من يده فقد
جعل الزيف بمنزلة الرصاص ولو سلم المبيع ثم وجد زيفاً او بخرجة ليس له
ولاية الاسترداد لعمه لا سيما الثمن ولكنه يردده وبأخذ الجهاد **وفي رواية**
عن ابي يوسف وهو قول زفر لمان يسترد المبيع ولو وجدها سبوة يسترد
بالاجماع **وذكر في الزيادات** اذا رهن جارية بالثمن ففني عسماية ثم راد
عبد ابيساري الفاء ثم وجد الدرهم رصاصاً او سبوة فالجارية مع العبد
كل واحد منهما رهناً خمسمائة كما لو زاد قبل القضا ولو وجدها زيفاً
او بخرجة فردها كالمعبد مع نصف الجارية رهناً خمسمائة كالوكات
المقبوض جيداً **وقيل** هذا قولهما اما علي فقول ابي حنيفة الجواب فيه كما
في السبوة فان عنده المسلم اليه اذا وجد راس المال زيفاً او بخرجة ورده
بعد الافتراق يبطل الصرف والسلم كما يبطل في السبوة والرصاص **وقيل**
هذا قول الكل **قلت** قبض الدراهم قد وجد لكن ينقض بالرد بعد وجوده
لانه باعتبار الوصف ممتنع عن قبض حقه بالرد فاذا تحقق الامتناع في حق الوصف
بطل القبض في حق الاصل ضرورة ولا يظهر ان القبض لم يكن واذا كان هذا انتقاضاً
للقبض بعد وجوده ينظر الى الاحكام المتعلقة بالقبض ان كان حكماً قابلاً
لانتقاض بعد الصحة ويتعلق صحة القبض بنقض وان كان حكماً لا يقبل
الانتقاض لا يبطل بانتقاض القبض لانه لو بطل كان البطلاق بطل بطريق
الظهور لا بطريق الانتقاض وهذا لا يجوز **اذ ثبت** هذا فالمتعلق ههنا
الحث وفي نقاضي الغريمالبر وفي المكاتب الفتق وهذه الاحكام بعد تحقيقها
وثبوتها لا قبل الانتقاض **اما** الصرف والسلم يتعلق صحتها بالقبض ويجوز
الانتقاض بعد الصحة فيبطلان بانتقاض القبض فيبعد ما انتقض زفر يقول
الرد يعيب الزيادة بنقض القبض بدليل انه يرجع بموجب العقد والعقد لا
لاوجب القبض من يمين فلو لم ينقض الاول من الاصل لما كان له ان يرجع بدليل
انه لو لم يستبدل في المجلس بطل العقد وثبنا القبض ليس بشرط لبقاء العقد فاذا

بطل

بطل من الاصل يبطل العقد كما لو استحق الا انه اذا تجوز به يجوز لانه ابطال حقة
في الجودة واذا رد بين انه لم يقبض حقة لان حقة في الجيد **وهذا** اذا استبدل
بقي العقد لانها افتراقا عن قبض صحيح حتى لو تجوز به جاز فاما انتقض ذلك بالرد
فصار العقد عند الرد موجياً قبض الجيد وهما مجتمعان في المجلس فيجعل اجتماعهما في
مجلس العقد كالوراد في راس المال واذا بعد القبض **بخلاف** الاستحقاق لان قبض
المشتري موقوف على اجازة صاحبه **الا** ترى ان المسلم اليه لو اراد ان يرضى به لم يكن
له ذلك والموقوف اذا بطل صار كأن لم يكن واذا جاز نفسه من الاصل فاذا استرده
بطل العقد **وابو حنيفة** فرق بين القليل والكثير لمكان الحرج والبلوي لان الدراهم
لا تخلو عن زيف وتخلو عن الكثير واقامة مجلس الرد مقام مجلس العقد لدفع
الحرج **ولان** الموجود في المجلس شرط بوجه المطالبة بموجب العقد وهو الدار
لسمه واقامة الشرط مقام السبب لدفع الحرج وذلك مما يتحقق فيه البلوي
وذلك في القليل والكثير كالمستحق قل او اكثر لان مرهم الناس لا تخلو عن
المستحق عادة بخلاف الزيادة لان اصل العقد ما كان موجياً لهذه الزيادة وانما صار
لان موجياً فكان هذا المجلس في حق الزيادة محل السبب بمنزلة مجلس العقد في حق
اصل راس المال **ثم اختلف** الروايات عن ابي حنيفة في الفرق بين التليل والكثير
ففي كتاب البيوع يقول ما دون النصف قليل وفي كتاب الصرف يقول النصف
وما دونه قليل وفي رواية عنه المسلم كثير واما البايع اذا وجد الثمن بهذه الصفة
قبل تسليم المبيع فلان الرد بهذه الاسباب ينقض البيع من الاصل فالحق بالرد له
يقبض لان حق الحبس كان ثابتاً له الى ان يقبض حقة ولم يقبض **واما** اذا وجد
سبوة بعد التسليم او استحق له ان يسترد لانه انما رضي بالتسليم على ان المقبوض
ثمن فاذا بين انه لم يكن ثمناً لم يكن راضياً بالتسليم فكانه قبضه بغير اذنه والستحق
واذا كان من حبس الدراهم الا انه انما رضي بالتسليم بشرط ان يسلم له المقبوض
ولم يسلم واما اذا وجدها زيفاً فوجه روايته ابي يوسف وقوله زفر ما لنا
انه انما سلم بنا على ان المقبوض حقه وقد بين انه لم يكن حقه لان حقة في الجيد
ولان الثمن كين في الزمة فيختلف باختلاف الاوصاف فاذا لم يكن المقبوض حقه
لم يتم الرضا بالتسليم ووجه قولنا انه سلم المبيع بعد قبض الثمن قبض تسليمه
وبعد صحة التسليم لا يعود حقة لان من ضرورة التسليم سقوط حقة في الحبس
وسقط والساقط لا يعود ولهذا قلنا لو اعاره او اودعه منه او اخذه في الثمن
سقط حقة في الحبس فلا يعود فلا يعود بعد ذلك فكان هذا من احكام الاحكام
التي لا تغفل الانتقاض وخروج الرهن من كونه رهناً لا يتعلق بالقبض فاءت
المرقن لو ابر الرهن من الدين بطل الرهن فلا يظهر انتقاض القبض في
حق هذا الحكم ويجعل هذا بمنزلة رد دين حوث وجوب بعد الاستيفاء فكانت
الكارية مع العبد الزيادة رهناً خمسمائة فلو استحق الدراهم المقبوضه

علي المرتبة فكذلك الجواب جعل المستحق في الرهن بمنزلة الزبوت
 وجه الصرف والسلم يتعلق بما يالقبض فكان المستحق فيه بمنزلة السيوف
 والرصاص أما بطلان الرهن بتعلق بفراغ الذمة والظاهر دفع درهم الغرض
 عما في ذمته فذلك ما في ذمته لأن بدل المستحق مملوكه فيبطل الرهن ضرورة فكانت
 المستحقة بمنزلة الزبوت **ولو قال** عبده حران أخذت منها اليوم درهمان دون
 درهم فأخذت في ذلك اليوم خمسين حنث حين أخذت هذا لأن شرط حنثه أخذ
 بعض المائة في اليوم وقوله وجد وهذا استحسنان **والقياس** أن لا يحنث لره
 بل كنه القياس والاستحسنان ههنا لكت كان الفقيه أبو جعفر يقول هكذا
 وجه القياس أن يشترط الحنث أن يكون المأخوذ من الدراهم بعضا متفرقا
 وقد قبض بعضها جملة فلا يحنث الأنزب أن في المسئلة الأولى إذا لم يأخذ
 جميع ما عليه متفرقا لا يحنث فكذلكها ههنا إذا لم يأخذ بعض ما عليه متفرقا
 لا يحنث فكذلكها إذا لم يأخذ بعض ما عليه متفرقا وجب أن لا يحنث وجه
 الاستحسنان أن الشرط قبض البعض في اليوم وقوله وجد وهذا لأن البعضية
 ما استنفذنا بقوله منها حتى يشترط التقريب في البعض بل فقوله درهمان دون درهم
 لأن من ليس للتبعض لغة بل هو للانزعاج وإنما الموضوع للتبعض قوله درهمان
 دون درهم وقوله منها للأنزاع والتبذير من المائة فبقي البعض مطلقا كما
 كان **الأنزب** أنه لو أخذه من مائة قال أن قبضت منك درهمان دون درهم منها
 كان المفهوم ما ذكرنا فكذلك إذا قدم **ولأن** قوله منها إذا كانا يقتضي بعضا لكن بعضا
 منكر فيقع على أن البعض أو على مطلق البعض وهو نفس مسمى البعض لأنه
 متيقن وذلك لا يتصور فيه التفرقة فكان قوله درهمان دون درهم لئلا يكد ذلك
 البعض لا لاثبات صفة التقريب فبقي بشرط الحنث أخذ البعض لا بصفة التفرقة
 بخلاف المسئلة الأولى لأن فعل الأخذ واقع على المائة والمائة تقبل التفرقة فصح
 هذا صفة لها **فإن قيل** وجب أن يحمل على بعض يقبل التقريب حتى لا يبلغوا
 قوله درهمان دون درهم **قلنا** لا يبلغوا لأنه بعيد التأكيد ولأنه لو لم يقل درهمان
 دون درهم فلو أخذ الكل ينبغي أن يحنث وإذا قال لا يحنث فكان عقيد أفايد
 جديدة غير مستفادة من قوله **فإن لم** يأخذ شيئا في ذلك اليوم لم يحنث
 لفقد شرط الحنث **ولو قال** أن قبض المائة التي له عليه في يومه وهذا وسيلة
 أول الباب سواء إلا أن ههنا صرح بذكر المائة ولم يصرح **ولو لم** يوقت وقتا
 بأن قال عبده حران قبضت منها درهم دون درهم فقبض خمسين حنث
 حين قبضها لأن شرط الحنث قبض بعض المائة في مطلق الوقت وقوله وجد
 ولو قال أن قبضها درهمان دون درهم فوزن له خمسين فدفعها اليه وزن
 خمسين في ذلك المجلس **ففي القياس** وهو قوله فربعتك لوجود قبض المائة
 متفرقا وإن قل الزمان وفي الاستحسنان وهو قوله فربعتك لوجود علمنا

الثلاثة لا يحنث ما دام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي
 يحنث لأنه إذا لم يشتغل بعمل آخر يكون كالمجلس الأيضا **الأنزب** أنه يقال قبض
 ماله بنقد واحد وإن كان التفرقا إذا كان القبض في مجلس واحد لأن المجلس
 الواحد وإن طال كزمان واحد ولا نه ما دام مشغولا بالأيضا كانت التفرقة من ضرورات
 فيكون حكمه حكم الأيضا فإن التفرقة قد يكون عديدا فلا بد أن يعده شيئا قسريا وسلكه
 إليه شيئا قسريا وقد يكون مالا كثيرا فيحتاج أن يزنه شيئا قسريا فصارت التفرقة
 من ضرورات الاستيفاء والأيضا بخلاف ما إذا قبض المائة في مجلسين لأنه لا يعده
 جمعا في العرف **استشهد** محمد فقال الأنزب أنه لو حلف لا يلبس هذا القميص
 وهو لا يلبسه فأخذ في النزاع لا يحنث وإن طال زمان النزاع لأن اليمين تقفد للبر
 لا للحنث وإن ترك النزاع ساعة يحنث **وكذلك** لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو
 راكبها فأخذ في النزاع من ساعته لا يحنث ولو دأب عليه يحنث وكذلك لو حلف
 لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها أو حلف لا يسكن فلانا وهما في دار واحدة فأخذ
 من ساعته في النقل لا يحنث وإن طال زمان النقل لأن المشتغل بالنقل
 والنزع والنزول لا يسمى راكبا ولا يسا ولا زاعرا فاحتج لو اشتغل بعمل آخر
 يحنث **وعند** وفري يحنث في هذه المسائل أيضا لوجود الركوب واللبس هو
 والسكنى وإن قل فهو اعتبر الحقيقة وعين تعتبر العرف الأم من عادة محمد
 الاستشهاد بالمختلف نقلا للظاهر ما هو الأوضح **وعن** أبي يوسف أنه لو قال
 لغزيمي وأبوك أفا فارقك حتى نقطيني حتى اليوم وذيته إن لا يترك ملازمته ففني
 اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يحنث وإن فارقته بعد مضي اليوم وحنث وكذا
 لو قال حتى أقدرك إلى السلطان أو قال حتى يخلصك السلطان مني ففني اليوم
 ولم يفارقه ولم يعطه لم يحنث لأنه لم يخلصه منه لا يتركه ومعارفته ولو قدم اليوم
 فقال لا أفا فارقك اليوم حتى نقطيني حتى فارقته بعد مضي اليوم لم يحنث لأنه وقت
 الفراق باليوم وفي الأول ما وقت الفراق باليوم بل وقت الإعطاء باليوم فكان
 شرط حنثه المفارقة مطلقا **ولو حلف** لا يقبض المصوب من الفاصب فجاء
 الفاصب وقال سلمته اليك فقال هو لا أقل لا يحنث وبرئ الفاصب لأن شرط
 الحنث القبض ولم يوجد وشرط البراءة الرد وقد وجد **ابراهيم** عن محمد لو
 قال والله لا أجده ما لي عليك الأمرية أو دفعة فوزن له درهمان وبعطيه بعد
 أن تفرق في رزنها لم يحنث لأنه بعد الوزن أخذها بدفعة واحدة وإن أخذ
 بعمل آخر غير الوزن في ذلك المجلس حنث لأنه متى تبدل المجلس اختلف الركن
باب الحنث في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت أصل
 الباب ما ذكرنا في الأبواب المنقذة من أن الشرط متى أعرض على ما غير حرق العطف
 أو لم تقدم المؤخر قبل المأخول هكذا بقول فإنه ما في اللغة فجوز أن يؤخر
 بقوله في اللغة الأنزب أن نعلمنا احتج بقوله في اللغة مواضع كثيرة وكذا

في
 قوله

المبرد حتى سئل عن الفزالة فقال هي الشمس قيل له من اين قلت
هذا قال من قول محمد بن قيس قال لغلامه عند غروب الشمس انظر باغلام
هل دلتك الفزالة **وقال** بعضهم هذا شئ اخذناه من كتاب الله تعالى وضرب
من الفقه **اما الكتاب** فاذا ذكرنا من قوله تعالى ولا ينبغي نصيحتي وقوله تعالى وامارة
مومنة **والفقه** ما ذكرنا انه لا بد من التقديم والتأخير فبعد ذلك ان كان الجزاء
عن الشرطين في الذكر يوجب الشرط الاول عن الجزاء حتى يصير الجزاء متحلا بين الشرطين
فيتميز كل واحد من الشرطين بالجزء كما مر من قوله كل امرأة ان تزوجها ان دخلت
الدار فهي طالق وان كان الجزاء مقدر ما على الشرطين فانه يقدم الشرط الاخير على الجزاء
حتى يصير الجزاء بين الشرطين **لا** لانه لو لم يجعل كذلك يفتي احدنا مفصولا عن الجزاء
بتحليل الشرط الاخر فيلغوا والظاهر يحل التقديم والتأخير ولا يحل الالفاظ كان تأخير
الشرط عن الجزاء اولي من تقدم به الجزاء على الشرط لان الجزاء غير محتاج الى التقديم لانه متصل
بالشرط الثاني والشرط الاول محتاج الى التأخير عن الجزاء حتى يتصل به ولا يلغوا وان
كان الجزاء مقدر ما على الشرطين فالشرط الاخر هو المحتاج الى التقديم لئلا يتصل
بالجزاء الا بتكرار الشرط **وفي الاستفسار** لا يشترط تكرار الشرط لان التكرار في شئ
واحد اذا تكوّن للتاكيد والتفهم عادة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
رجل قال ان دخلت الدار فقلت فلانا او اذا اكلت او حتى قلت فلانا او اذا قدم
فلان فعبده حر ولا يثبت له فاليقين على دخول الدار بعد كلام فلانا وتعد قدوم
فلان واذا دخل ثم لم لا يفتق لان الكلام بشرط انعقاد اليقين فكان الدخول قبله
دخولا قبل الانعقاد ولا يثبت وان كلف ثم دخل بحيث لو جرد الشرط بعد الانعقاد
فلا يثبت وان كلف ثم دخل بحيث لو جرد الشرط المعلق لانه اخر الجزاء عن الشرطين فهو جز
الشرط الاول عن الجزاء لانه تعدر نصيحه بتقديم الثاني على الاول لانه يصير كأنه قال ان
قلت فلانا ان دخلت الدار ولو قال هذا لا يمكن نصيحه فكان نصيحه بقاءه خارجا عن
الجزاء فكان تأخير ما ليس في موضعه وليس يصح في دأبه اوي والاول ليس في موضعه
لما قلنا فتأخر عن الجزاء فصار كأنه قال ان قلت فلانا فعبده حر ان دخلت الدار ولو قال
هكذا كان الكلام مشروطا لانعقاد اليقين الصغوي بالدخول بشرط لا خلا فيصير
قائلا عند الكلام ان دخلت الدار فعبده حر **والفتن** فيه ان الشرط الاول صار
معلقا بالثاني والمعلق به ابد يكون اول المعلق ثانيا وانما جعلنا الثاني معلقا به
لان المعلق في معنى الجزاء والشرط الثاني بالحقه الجزاء المترح فلا يمكن ان يجعل معلقا
لانه في حكم الجزاء فصار معلقا به والاول معلق والمعلق به يتقدم على المعلق ابرا
كن قال لامرأته انت طالق ان دخلت فالطلاق يقع بعد الدخول لانه معلق والدخول
معلق به فاعتبر التعليق بالافعال بالتعليق بالاوقات اذا قال ان دخلت الدار اذا
جا عند فعبده حر يعتبر الدخول بعد مجي الغد كذلك هذا **قال** الا ان يعني غير ذلك
اراد به اذا عني به ان يعني الشرط المقدم ذكره في موضعه يعني مقدما واذا بقي

الشرط

الشرط الاول مقدما صار الشرط الثاني مؤخرا عن الجزاء ضرورة لما بينا والظاهر
يجعل هذا فانه اذا حملنا جزاء الشرط الاول حملنا جزاء الشرط الثاني الا انه خلاف
الظاهر لانه في موضعه او اراد به تقرير الترتيب الظاهر فيكون الاول مشروطا بالثاني
ويستقيم ذلك بادراج حرف الجزاء في الشرط الثاني لكنه خلاف الظاهر فيصير
ديانة لا قضا **ولو قدم** الجزاء على الشرطين فقال عبده حر ان دخلت الدار ان قلت فلانا
بشرط ان يكون الدخول بعد الكلام لانه يصير الشرط الاول مع الجزاء حرا للثاني لان الثاني
غير متصل بالجزاء والاول متصل به وهو يمين تام فكان يعتبر الثاني اولى فصار كأنه قال
قال ان قلت فلانا فعبده حر ان دخلت الدار يصير الكلام بشرط الانعقاد والدخول
غاية اليقين وهو مثل قوله تعالى ولا ينبغي نصيحتي فان ثمة الجزاء مقدر على الشرطين
الا ان يعني غير ذلك اراد به عني ان يعني الكلام احرا واذا بقي الكلام اجزا صار الدخول
مقدما ضرورة الا انه خلاف الظاهر **وروي** محمد رحمه الله لا يباح هذا الاصل
مسائل فقال الرجل اذا قال ان قلت فلانا ان دخل على فعبده حر بشرط الدخول
او لانه المعنوي وهذا لانه ما لم يدخل عليه كيف يكله وكذا ان قال ان شربت ان
اكلت يكون الاكل قبل الشرب **وكذا** لو قال ان اتيته فلانا ان ركب يكون الركوب
اولا ثم الاثنيان **وقال** الفراء لما تقدم المؤخر وتوخر المقدم اذا كان المعنوي
والمعارف ذلك كما في هذه المسائل اما اذا لم يكن برأي التقديم والتأخير في الامر
وهكذا روي عن ابي يوسف والاصح ما ذكرنا **وروي** عن ابي يوسف انه يفتي
ذكر شرطين من غير حرف العطف ان كانا مرتبين من حيث العرف نحو قوله ان اكلت
ان شربت فتقر كل واحد في موضعه ويعتبر هذا الترتيب الظاهر ويشترط وجوب
الاكل قبل الشرب لانه لو توفى الترتيب على هذا الوجه يصح فاذا دلت العادة على
الترتيب استغني عن نية الترتيب وقام العرف الدال على الترتيب مقام نية
الترتيب ومحمد لم يرد كره في الكتاب الشرطين المرتبين عرفا فيجوز ان يكون مذهبه
كذلك ويجوز ان يكون علي خلافا لما قلنا ان تغيير الشرط بالتأخير صار مستحشا
صيانة للكلام عن اللغو فلا يتغير منتضى الكلام بالعرف **الانري** انه لو قال لامرأة
ان دخلت الدار انت طالق طلقت المالة وان دل العرف على ارادة التعليق دون
التجيز **وروي** ابن سماعه عن ابي يوسف ان كانا مرتبين عرفا فكل واحد
في موضعه وان كانا غير مرتبين عادة ان كان الجزاء مؤخرا او خيرا الشرط الاول عن
الجزاء وان كان مقدما تقدم الشرط الثاني على الجزاء كما ذكرنا حجة لو قال ان اكلت
ان شربت يعتبر الاكل قبل الشرب ولو قال ان شربت ان اكلت فعبده حر
ان شربت **ولو قال** ان دعوتني ان اجبتك فعبده حر بعد كل شرط في موضعه
لان الاجابة تكون بعد الدعوة عرفا ولو قال ان اجبتك ان دعوتني فوجز
الاجابة الى ما بعد الجزاء وكذا لو قال ان لبيت ان السبي فعبده حر بعد كل شرط
في موضعه لان اللبس يقدّر على الاثنيان ولو قال ان اتيته ان لبيت فوجز

الايمان عن الجرا وكذا لو قال ان ركبتي ان اثبتني بقيد والركوب لان الركوب
 عادة قبل الاثبات ولو قال ان اثبتني ان ركبتي بوجع الاثبات لان الشرطين اذا
 كانا مرتين عرفا وعادة كان كماله شرطا بين الشرطين عرفا وعادة والثابت
 بالعرف كالثابت ذكر كافي نقول البعد فصار كانه ذكر كلمة شرطا اذا لم يكن شرطا
 عرفا لم يصير كلمة ثم ذكر كونه اصلا فحق فزنا كل بشرط في موضعه لا يتصل
 الجزا باحدهما فيلغوا فوجب التغيير **ولو قال** في دار واحدة ان دخلت هذه
 الدار فعبدت حرا لا يجتنب الا بدخولها مرتين في القياس لانه ذكر بشرطين
 من غير حرف العطف فيكون احدهما بشرط الا تعقاد والاخر بشرط الا تخلو
 كما في الدارين ويحدث في الاستحسان باول دخول لان الدار اذا كانت
 واحدة فالظاهر انه لا يبريد النفاير بين الشرطين لان ذلك انما يتحقق عند
 اختلاف المحل لا اختلاف العزم لاني فعلين في محل واحد فكان الظاهر انه
 اراد التاكيد وانه معتاد في موضع التخيير قال الله تعالى اولى لك فاولى
 وكذا قوله قباي الاربعاء كذا بان وقال عليه السلام لا تغلق الرهن الا تغلق
 الرهن ومثي عمل على التكرار كان بشرط واحد الا ان ينوي دخلتين لانه
 محتمل كلامه وكذا لو قال ان كالت فلانا ان كالت فلانا لرجل واحد **وحكي**
 عن الكرخي انه قال على قيايس قوله ابي حنيفة يحفظ يجب ان يعتق العبد
 في الحال لا في المكره هو الثاني دون الاول فيصير الثاني هدر او لغوا فاصلا
 بين الشرط والجزا عنده فلا يتعلق وعندها لا يصير فاصلا فيتعلق وهذا
 بناء على ما اذا قلنا قال لامرأة انت طالق ثلاثا وثلاثا ان دخلت الدار طلت
 عند ابي حنيفة لان قوله وثلاثا لما كان مكررا صار فاصلا بين الشرط والجزا
وعندها لا يصير فاصلا وكذا لو قال لعبد انت حر وحران ثنا الله لا يصح
 الاستثنا عنده وعندها يصح وقال عامة مشايخنا لا يصير فاصلا وكذا
 لو قال لعبد انت حر وحران ثنا الله فقل لا يصح الاستثنا عنده
 وعندها يصح هذا غلط والصحيح انه مذهب الكل والفرق لابي حنيفة انما
 احتجنا الى الظاهر الشرطين وجب الفاء الاول لانه ليس في موضع لعدم انضاله
 بالجزا على ما ذكرنا واليه اشار محمد في الاصل حيث قال وهذا ازدرته لليمين اي
 للشرط الاول لانه سكت عليه فزده وابطله واستأنف الكلام بالشرط الثاني
 واذا صار هكذا اعلى نفسه والعبرة للفظ فاذا لم يكن مكررا لفظا كان حسوا
 فيصير فاصلا اما في سبيلنا الكلام الثاني غير معطوف على الاول فامكن
 ان يجعل مكررا فكانا شيئا واحدا من حيث المعنى فلا يصير فاصلا فلو كان
 ان لو قال لعبد حرا وحران ثنا الله ولو قال هكذا لا يعتق لا يصير فاصلا وان
 لم يكن لهذه المسئلة رواية عن ابي حنيفة لكن ذكره على قيايس مسئلة
 الكتاب اما اذا اوسط الجزا بان قال ان دخلت الدار فعبدت فلانا او قال

ان كالت فلانا فعبدت حرا ان قد مر فلان فاليمن علي ان يفعل الفعل الاول
 ثم يكون الفعل الثاني بخلاف الشرط المعترض لانه ثمة الضرورة هي الداعية الى
 التغيير بالتقديم والتأخير وقد افقدت الضرورة هنا فبقي كل شرط موضوعة
 وكان الشرط الاول بشرط انعقاد اليمين فكانه قال عند الدخول عبده حرا
 كالت فلانا لانه يستقيم ان يكون الشرط الاول مع الجزا معلقا بالشرط الثاني
 ويستقيم ان يكون الشرط الثاني مع الجزا معلقا بالشرط الاول جزا له الدخول حرف
 الجزا في الجملة الثانية الا ان هذا اولى لما فيه من نقد بر الترتيب **الظاهر الا ترى**
 ان في الاوقات كذلك فانه لو قال اذا دخلت الدار فعبد حرا اذا جاء عند يكون
 الدخول تنقده ما على العبد كذلك **وفي شرح** الكرخي بشرع ابي يوسف
 اذا قال ان تزوجت فلانة او اذا تزوجت فلانة فله طالق فاما اعتد اليمين
 بالقول الثاني والقول الاول لغو وكذا اذا اراد ميث وان ان ميث وذلك
 لان الشرط لا يتعلق به حكم الا بانضمام الجزا اليه وقد ضم الجزا الى الشرط الثاني
 وهو منقطع عن الاول فيبقى الاول بغير جزا فيسقط حكمه والشرطان من جنس
 واحد فتعد بالتقديم والتأخير **وان** قد مر الطلاق على الكلامين فقال انت طالق
 ان تزوجتك ان تزوجتك افقدت اليمين بالكلام الاول والثاني لغو لان الجزا
 تغلق بالشرط الاول والثاني غير معطوف عليه فبقي بشرط اخر قلني **وان** وسط
 الجزا فقال انت تزوجتك وانت طالق ان تزوجتك افقدت اليمين الاولى ولغو الثاني
ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فاما افقدت اليمين بالكلام الآخر
 والاول لغو لان ان بشرط محض فاذا بشرط فيه معنى الوقت ولا بد من التعليق
 باحدهما وكان تعليقه بالشرط الاول اولى **قال** بشرع ابي يوسف وان كان في
 الكلام واو او فافقاه ان تزوجتك فان تزوجتك او ان تزوجتك وان تزوجتك
 او ان تزوجت فان تزوجت او اذا تزوجت ومثي تزوجت فلهذا لا يقع عليها
 الطلاق حتى يتزوجها مرتين لانه لما عطف احد الشرطين على الآخر وللعطوف
 غير المعطوف عليه تغلق الجزا **ولو قدم** الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك
 فلهذا اعلى تزوج واحد لان الكلام ثم بالجزا والشرط فاذا اعاد الشرط بعد
 تمام الكلام لم يتعلق به حكمه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق انت وكذا
 لو وسط الجزا لانه اعاد الشرط بعد تمام الكلام الاول يمينيا لوجود الشرط والجزا
 فلا يتعلق بالثاني **ولو قال** ان تزوجتك فان تزوجتك او وسط الجزا لم يقع
 حيث يتزوجها مرتين **ورق** بين الفاء والواو في الواو جعله اعادة للشرط
 الاول وفي الفاء شرط امتداد لان الفاء للتعقيب وكذلك انما يتحقق في شيئين
 فتعد رجول الثاني نكرارا اما الواو فقله تذكرا لعادة الاول للتاكيد والتشديد
 كما تذكروا للعطف الاتري انه لو قال عبده حرا كالت فلانا فكلت فلانا لم يعتق
 حتى يكلمه مرتين **ولو قال** ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت بكل

واحد من الزوجين لانه عطف الزوج على الخراج فصار الزوج مضرا فيه فكانه
 قال وان تزوجتك فانت طالق **ولو قال** انت طالق ان تزوجتك فانفصل الشرط
 الثاني عن الخراج **ولو قال** ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت طالق انفقت على الاخير
 لما قلنا والله اعلم **باب الحنف في البين ما يقع على مرة او مرتين اصل**
 ال ما ذكره ان كلمة كل نعم الاسما على سبيل الانفراد بخلاف كلمة جميع فانها نعم
 الاسما على سبيل الاجتماع وكلمة كلما نعم الافعال على سبيل الانفراد وفي الحقيقة
 كلما نعم الاسما على سبيل الانفراد بمنزلة كل لانه ذكر كلا وترن به ما وما اذا دخل في
 الفعل صارت في معنى المصدر اسم فصار كلما متنا ولا الاسم وهو كل دخول وكل تزوج
 يوجد على سبيل الانفراد بمنزلة كل **وحرف اخر** ان الخراج المحض متى تعلقت بشرط
 منكر يتكرر الشرط لانه متى تعلقت به كان تابعا له في الوجود فيثبت على وفقه وعلاوة
 الخراج المحض ان يكون من جنس ما يلتزم بالانتماء اما ما كان من باب الاشياء لا يتكرر
 يتكرر الشرط لان وجود الاشياء بصيغة الانشاء فلا يصح تكرره مع اتحاد الصيغة
 اما نقد المعطوف عليه لا يقتضي نقد المعطوف لانه العطف للاشتراك في
 الحكم وذلك يتحقق بين الجمع والفرد كقولك جاني القوم وزيد فالقوم جمع وزيد
 فرد الا اذا كان المعطوف مضافا الى المعطوف عليه حينئذ يتعدى بتعده لانه
 العين الواحد لا يضاف الى هذا اعلى الكلام والى هذا اعلى الكلام جهة واحدة فتعد
 المضاف اليه يقتضي تعدد المضاف من ورة وهذا لانه اذا لم يكن مضافا كان معرفا
 بنفسه فيوجد حكمه من صيغة نفسه وميتي كان مضافا كان معرفة بغيره فيوجد حكمه من
 غيره ان كان المعرف به عاما كان المعرف عاما وميتي كان خاصا يكون المعرف خاصا وهذا
 لان الاضافة للمعرف فكل من صار معرفا بالضافة دخل تحت الاضافة **وحرف اخر** احرار البين
 متى عقدت على طلاق مملوك للحال ينحصر وينتهي بالثلاث لان صحتها باعتبار الملك
 القائم والملك القائم ينتهي بالثلاث لان صحتها باعتبار الاضافة الى الملك وما يملك في
 الثاني غير مختص مادام حيا وهذا عندنا وعند زفرها سوا ولا تنحصر البين
 فيها على الثلاث لان التعليق في الملك قد صرح والشرط وحده في الملك فيترك
 الخراج لو قال لعبد اذ دخلت الدار فانت طالق حر فباعه ثم اشتراه ثم دخل
 الدار وهذا لان المعلق بالشرط ليس بطلاق على ما ذكرنا والذي اوقفه طلاق
 فكان غير المتعلق بالشرط والمتعلق بالشرط غير واصل الى المحل فلا يعتبر لبقائه متعلقا
 قيام المحل وانما يعتبر المحل عند وجود الشرط لان عند ذلك يصل اليه وهو
والدليل عليه انه لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق على ظهر امرئ ثم ظلمها
 ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج يكون مظاهرها ما اذا دخلت الدار ولو طلقها
 فنتن في التعليق ثم عادت اليه بعد زوج اخر فدخلت الدار فانت طالق ثلاثا
 فاذا كان وقوع بعض الطلقات لا يمنع ثبوت التعليق في الثلاث فكذا وقوع الثلاث
 فكذا وقوع الثلاث وهذا لان ما يملك على امراته غير محصور بالعدد وانما لا

يقع الا الثلاث لان المحل لا يبيع الا لذلك حتى ان باعتبار ان يحدد العقد يقع اكثر
 من ثلاث **ولو قال** لها انت طالق الفايق الثلاث ولو كان المملوك هو الثلاث
 لم يقع شيء عند ابي حنيفة رحمه الله كما لو قال لها انت طالق العاطل في نفسك ولحد
 فطلقت ثلاثا وانا نقول بوقوع الثلاث عليها خرجت من ان تكون محلا للطلاق
 لان الطلاق مشروع لرفع المحل وقد ارتفع المحل بالثلاث وفوت محل الخراج يبطل البين
 كفوت محل الشرط بان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فعملت بسنانا ف
 حاما لا تبقى البين فلهذا امثلة بخلاف ما بعد بيع العبد لانه بصفة الرق كان محلا للعقد
 وبالبين لم يفت تلك الصفة حتى لو فانت بالعقد لا تبقى البين كما لو قال لامته ان
 دخلت الدار فانت حرة فاعنتها ثم ارتدت ثم لحقت به الحرب وسببت **ثم**
 اشتراها فدخلت الدار لا تقوى **وخلاف** ما لو طلقها شتين لان المحل باق بعد الشتين
 فان المحلية باعتبار صفة المحل وهي قائمة فتبقى البين ثم قد استفاد من جنس
 ما كان العقد عليه البين فيسري اليه حكم البين كما لو ملك مال المضاربة الادرها
 يبقى عقد المضاربة على الكا حتى لو تصرف ربح يحصل جميع راس المال بخلاف ما لو ملك
 الكل **وهذه** اختلاف الظهار فان المحلية هناك لا تنعدهم بالطلقات الثلاث لان الحرمة
 بالظهار غير الحرمة بالطلاق فان تلك حرمة الى وجود التكفير وهذه حرمة الى
 وجود ما يرفعها وهو الزوج الا انها اذا دخلت الدار بعد الطلقات الثلاث الملام
 بصير مظاهرها لانه لا حل بينهما في الحال والظاهر تشبه المحلة بالحرمة وذلك لا يوجد
 الا اذا دخلت الدار بعد الزوج بها **وما قال** بان المحل لا يقتضي التعليق بالشرط
 ضعيف لانه ايجاب وان لم يكن واصل الى المحل فلا بد لبقائه متعلقا بالشرط
 من بقا المحل ولم يبق بعد التطبيقات الثلاث ولان الخراج قد فات بالتخيير
 لان الخراج هو الطلاق المبطل للمحل القائم في الحال لانه لم يقصد بيمينه الطلاق
 في المحل الذي سجدت لان الخراج ما يكون متيقن الوجود او غالب الوجود
 الشرط ليحصل ما هو العوض المطلوب من البين وهو المحل والنع والحل الذي
 سبوجه غالب العدم فلا يحطربا له اذا لا يخاف زواله لان الاساءة لا يخاف
 زواله نعمة سبوجه فلم يكن مقصودا بالبين فلم يصلح جزا فكان الخراج بطلان للمحل
 القابض في الحال وقد فات فلا يبقى البين بخلاف ما اذا طلقها واحدة او شتين لان
 المحل القابض كان غالب الوجود ثم صار محتمل الوجود في حالة البقاء لزوال
 ملكه الطلاق واحتمال الجزا يكفي لبقا البين دون ابتداءها لانه وقع الشك
 في بطلانها فلا يبطل الشك في بطلانها فلا يبطل وفي الابتداء وقع الشك في
 انقضاءها فلا تنفقه كما ان احتمال القدرة على التسليم يكفي لبقا العقد ولا يكفي
 لانقضاء البيع **اذا عرفنا** هذا اقال محمد رحمه الله رجل قال كل امرأة لي ثلث خلة
 الدار في طالق وله اربع شوة فابتن من دخلت طلقت لانها كلمة اطاعة وتعميم
 بعم الاسماء فيبطلون بها طلاق كل امرأة بد حول الدار على سبيل الانفراد بخلاف

ما لو قال له ان دخلت الدار فانت طالق فانه لا يقع ما لم يدخل الدار
 لانه كلمة جمع فينتاول الكلي على سبيل الاجتماع وكل يتناول الكلي على سبيل
 الانفراد ولو دخلت واحدة مرتين لم تنطق الا واحدة لانها لم ترد على الفعل
 فلا تقع بها الفاعل ولو قال لكلا دخلت امرأة هذه الدار فطالق فدخلت فطالق لان
 الدخول وصف التكرار وانه عام فعمت بعموم الوصف كالتوقاة كل امرأة في ملكة او طالع
 او طابقا وسودا او بيضا في طالق يعتبر هذه الاوصاف لوقوع الطلاق ولان كل فعل
 صار شرط لوقوع الطلاق فاذا وجد يقع وتغير الاسم من ضرورة ان يقع الفعل لان
 من ضرورة الفعل وجود الاسم فانه لا يتصور فعل بدون الفاعل فاذا جمع الفعل
 جمع الاسم ضرورة **مخلاف** كل لانه يعم الاسم ويتصور الاسم بدون الفعل فلم يكن من
 ضرورة تعميم الاسم تعميم الفعل فاذا دخلت واحدة من ارار طلقت بكل دخلة ان كانت مدخلا
 بها لان كل فعل شرط والفعل كما تكرر في محال يتكرر في محل واحد فانه طلقت ثلاثا
 ثم عادت اليه بعد زوج اخر ودخلت الدار لا تطلق عندنا خلافا لفرز علي
 ما ذكرنا **ولو قال** كل امرأة انزوجهما في طالق فاي امرأة تزوج طلقت لما ذكرنا
 فان تزوج واحدة فطلقت ثم تزوجها لا تطلق لما ذكرنا فان تزوج واحدة
 في الدخول **والعرف** ما ذكرنا ان في الدخول صحة اليقين باعتبار الملك القابض
 وفي الزوج باعتبار ما يملكه من الطلقات المبطل للمحل وقت الزوج ولو قال كل
 امرأة في ذلك خلة هذه الدار في طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت امرأتان
 طلقا ولا يعتق الا عبد واحد واليه خيار النقيين لان قوله عبد من عبيدي حر
 كلاما مستقلا بنفسه فلا يوجد حكم من غيره وانه كره في محل الاثبات فيخص
 وكل دخلت على النساء اعلي العبيد والدخول فلا يقتضي تعميم العبيد ولا تعميم
 الدخول **فان قيل** وجب ان يعتق عبد ان لان قوله وعبد معطوف على
 المرأة الداخلة عليها كلمة كل وكلمة كل تزوج تعميم العبيد ضرورة الحكم العطوف
قلت ليس من ضرورة نقلة المعطوف عليه نقلة المعطوف لان المعطوف يقتضي
 المشاركة في الحر لا في الصفة وعطف الخاص على العام جائز لان العبد ليس هو
 معطوف على المرأة الداخلة عليها كلمة كل لانها مخصوصة بالاضافة والعبد رفع بالابتداء
 لكنه معطوف على قوله في طالق وقوله في طالق فرد بصيغة لكنه غير اعتبار
 الكتابة عن المرأة الداخلة عليها كلمة كل والكتابة لا تستقل بنفسها فاذا عم المكتني
 عنه عم الكتابة بطريق الضرورة وهذه الضرورة معدومة في قوله وعبد
 لعدم الكتابة فلا يظهر عموم قوله في حق العبد في حق عطف العبد
 عليه فردا فيكون عطف الفرد على الفرد كانه قال ان دخلت واحدة
 من نسائي هذه الدار فيعبد من عبيدي حر ولهذا الوارسل فقال كل امرأة
 في طالق وعبد من عبيدي حر طلقت نسائه ولا يعتق الا عبد واحد فكذا اذا علق
 ولو قال كلما دخلت امرأة في الدار في طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت امرأتان

او واحدة مرتين طلقا وعقد عبيد ان كان كلما اوجب تعميم الفعل فصار
 كل فعل شرطاً وعقد العبد متعلق بالدخول كالطلاق ومن ضرورة تكرار
 الشرط تكرار الجزاء حتى يفيد تكرار الشرط ومن ضرورة تكرار الجزاء تعميم
 الاسم لان الجزاء هو وهو عقدان لا يوجد الا في عبيد والموجب لتعميم
 الفعل بوجوب تعميم العبد بخلاف كل لانه يعم الاسم لا الفعل فيفيد تعميم الاسم
 في حق النساء لا غير ما ذكرنا **وفي شرح** الكرخي لو قال كل امرأة انزوجهما في طالق
 وفلان لامرأة فان بشرنا وبساعة روبا عن ابي يوسف رحمهم الله ان امرأة
 تطلق الساعة ولا ينتظر التزوج لان كل ليس بشرط على ما ذكرنا وانما هو
 صفة وقد يكون ارجل الصفة على من ادخل عليه كلمة كل ثم عطف فلان غير
 موصوفة فوقع الطلاق عليها في الحال وانفصلت اليقين على من سواها **ولو**
 قال كل امرأة من نسائي تدخل هذه الدار في طالق وفلان لامرأة طلقت
 فلان قبل الدخول فان دخل وهي في العدة طلقت ايضا لانها دخلت في الشرط
 بقوله كل امرأة فلما استنفذها على الجزاء اقتضي ذلك طلاقا عليها غير متعلق
 بشرط لانه لم يصغرها فدخلت في الصفة بقوله كل امرأة كل امرأة من نسائي
 ذكرنا **ولو قال** لامرأة انت طالق وفلان ان تزوجهما لم يقع الطلاق على امراته
 حية يتزوج فلان لان ان شرط فلما عطف على الجزاء الشرط تعلق به لانه لا فرق
 بين نقد الجزاء وتأخير فكانه قال انت وفلان ان تزوجهما طلقا ولو
 قال لعبد انت حر ومن دخل الدار من عبيدي حر عتق الاول وان عتق
 عتقه لم يثبت في القضاء لما بينا ان من ليس بشرط وانما هي صفة فقد اوقع العتق
 على عبد غير موصوف ثم اوقع على عبد موصوف فعتق الاول **رحل** له جوار
 وله اولاد وله عبيد فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار في حره وانها عبد
 من عبيدي حر فدخلت عتقت واولادها وعبد واحد اما نقد الجواري والحداد
 العبد فلما ذكرنا واما نقد الاولاد فلان الاولاد مضاف الى الامهات والمضاف
 انما يعرف بالمضاف لما ذكرنا ثم لا يعتق لكل جارية المولود واحد لانه يصير كانه قال
 لكل جارية انت حره وولدك ولونص على هذا لا يعتق المولود واحد ولو كان العبد
 ازواج الاما فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار في حره وزوجهما وولدها فدخلت
 عتقت وازواجهن واولادهن وصار لان وازج الاولاد عاما حكم الاضافة ضرورة
 تعميم المضاف ولو قال كلما دخلت جارية في هذه الدار في زوجها وولدها
 وعبد وعبد من عبيدي حر فدخلت عتقت واولادها وازواجهن وعتق
 بعد ذلك جارية عبد اعتبار الجميع **ولو قال** كل دار ادخلها فعلي حرة قد
 دارين لم يجب الاحية واحدة لانه ذكر الحية متكررة في موضع الاثبات فيخص ولم
 يعرف بها ما بوجوب التعميم وهو كل كلمة كل ولم يعلقها بشرط متكرر بل علقها
 بالدخول والدخول ليس بعام فيتعلق بالدخول الواحد في اي دار كان على سبيل

وتنقل وانزلت تنقله
 وتكون كذا قال انت
 طالق وتكون من دخلت
 الدار من نسائي

العموم كانه قال ان دخلت دارا من الدور ففعلت حجة فاذا دخلت لزمه حجة وانتهت
 اليهين ولو قال فعلي بها حجة والمسئلة جالها فعليه حجتان لان قوله بها ليس بكلام
 تام مستقل بنفسه وهي كناية عن دخول الدار لان الحزب انما يتعلق بالشروط والظا
 انه اراد الصاق الحزب بالشروط وهو الدخول ثم ذكر الدخول مضافا الى الدور
 فهو مجموع الدور واذا صار الشرط عاما عم جزاؤه ضرورة فصارت كانه قال
 علي بدخول كانه حجة ولو قال هكذا يتكرر الحزب بالدخول ولانه علق الحجة بالدار
 الموصوفة بصفة الدخول لانها والالف كناية عن سالو موند والدار هي التي
 توصف بالتأنيث دون الدخول فيها وانما عامة بادخال كلمة كل فاذا كان الشرط
 عاما كان الحزب عاما ايضا ويثبت عموم الفعل وهو الدخول ضرورة نفي الاسم
 المفروق بالفعل **ولو قال** كلما دخلت دارا فعلي حجة او فعلي بها حجة فهما سواء دخل
 دارين فعليه حجتان لان الحجة متعلقة بالدخول وانه عام بكلمة فبتكرار جزاؤه ولو
 قال كلما دخلت هذه الدار فعلي حجة ان ضربت بك قد خلتا ثم ضرب به فعليه حجة فلو
 عاد فدخل ثم ضرب به فعليه حجة اخرى لان قوله فعلي حجة ان ضربت بك يعني تام علق
 بنشيط متكرر وهو الدخول فيصير قابلا عند دخول علي حجة ان ضربت بك فاذا ضربت بك
 ولم يدكر في الكتاب انه لو دخل مرتين ثم ضرب به هل يلزمه حجتان وقال الفراء لا
 يلزمه الا حجة واحدة ولا بد من تكرار الشرطين حتى يتكرر الحزب لان الحجة متعلقة
 بالشرطين بالدخول والضرب فلا بد من تكرارهما كالوقوف علي الدخول
والصحيح انه يكفي بضره واحدة ويتكرر الحزب بالدخول لان الحزب متعلق
 بالضرب فصارت عينها تعلق اليهين بالدخول فصارت الدخول شرط انعقاد اليهين
 فيصير قابلا عند كل دخول ان ضربت بك فعلي حجة ولو كرر هذه المقالة ثم ضرب به
 مرة حثت في الايمان كلها لان الشرط الواحد يصلح بشرط الحث في الايمان بخلاف
 ما لو دخل ثم ضرب ثم دخل لا يلزمه حجة اخرى ما لم يضرب ثانيا لان اليهين الثانية انقضت
 عند الدخول الثاني فالضرب الاول وجد قبل انعقاد اليهين الثانية فلا يعتبر وكذا لو
 قال كلما دخلت الدار فامرته طالق او عبده حر ان ضربت بك فدخل مرارا وضرب مرة
 طلعت بعد الدخولات ويعتق من العبيد لانه علق بنشيط متكرر وهو الدخول اليهين
 بالطلاق والعناق **وكذا لو قال** علي نذر او نذرت له او يمين او يمين الله او عهد الله
 او ذمة الله او هو يهودي او نصراني او مجوسي او بري من الاسلام ان ضربت بك لان اليهين
 متعلق بنشيط متكرر بخلاف ما لو قال كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضربك قد خلتا
 مرارا وضرب مرة بعد دخلة لم يثبت الا في يمين واحدة وكذا لو قال ان شئت او
 ان شئت بالله او اقسم او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او احلف او احلف بالله
 ان لا اضربك **والفرق** ان انعقاد اليهين بالله تعالى متعلق بالدخول والضرب لان اليهين
 بالله تعالى ليس الا ذكر الله تعالى فهو ناسخا لغيره وذكر اسم الله تعالى ليس الا ذكر الله
 تعالى وهو متعلق بالدخول والضرب وكما ان الانعقاد اليهين متعلقا بالدخول كان لها خلفا

دار ص

بالضرب

بالضرب بدليل انه لو قال ان دخلت الدار والله ولم يقل لا اضربك لان انعقاد
 اليهين فلم يكن نصحيح اليهين بالله تعالى متعلقا بالدخول وحده بل بالدخول
 والضرب والدخول متكرر بكلمة كلما والضرب غير متكرر والمتعلق بنشيط متكرر
 وغير متكرر لا يتكرر اما اليهين باليمين والعناق والطلاق متعلق بالدخول وحده الا
 نرب انه لو اقتصر على قوله كلما دخلت الدار فعلي حجة او عتق يصح فلم يكن لانعقاد
 اليهين متعلقا بالضرب فيقع متعلقا بالدخول وحده والدخول متكرر فيكرر المتعلق
 به ولان اليهين بالله تعالى ليس جزاء محض لما ذكرنا في اصل البلبان الحزب المحض باليمين
 بالالتزام واليمين بالله تعالى صيغة صيغة الانشاء ولم يوجد صيغة الانشاء
 الا مرة واحدة وجوب الكفارة بها معلول بهتك حرمة اسم الله تعالى ولانه لم
 يذكر اسم الله تعالى ولم يستشهد به الا مرة واحدة فلا يحقق **اما** النذر والعتق
 مما يلزم بالالتزام ويتعلق بالشرط ويصلح جزاءا على الانعقاد فتعلق به ثم يتعلق بالشرط
 ايضا فبقي اخذ متعلقا بالاول يتكرر وباسم الله تعالى لم يباخذ متعلقا بالاول فلما تكرر
 وكذلك لو قد ملخصا بالله تعالى فقال والله لا اضربك كلما دخلت الدار قد خلتا
 دخلتين وضربه بعد كل دخلة لان التقيد به والتناخير سواء في شرح الكرخي
 لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا او تكلمت مع فلان فعبيد من عبيده
 حر فدخل الدار دخلات وكلم مرة لا يعتق الا واحد لانه جعل الشرط دخول
 الدار وكلام فلان فاذا انكر احد الشرطين ووجد الاخر مرة فقد تشرطين
 واحدة ووجد بعض الشرط الاخرى فلا يعتق الا واحد **ولو قال** كلما دخلت هذه
 الدار فان كلمت فلانا فانت طالق فدخل الدار ثلاث مرات ثم كلم فلانا طلعت ثلاثا
 لان ما بعد الفاء جواب لما قبلها فصارت دخول الدار شرطا لانعقاد اليهين وقد
 انقضت عليه بتكرار الدخول لثلاثة ايمان والشرط الواحد يصلح شرطا لايمان وقال
 ابن سماعه عن ابي يوسف لو قال كلما دخلت الدار وكلت فلانا فانت طالق فهذا
 عليها جميعا فان دخلت ثلاث دخلات ثم كلمت فلانا مرة طلعت واحدة لان الواو جمع
 فصارت الدخول والكلام شرطا فان عادت وكلت فلانا قبل ان يدخل رابعة طلعت
 وكذا لو بدأت بكلام فلان فكلته ثلاثا ثم دخلت الدار قال وسمعتة يقول لو قال
 كلما دخلت هذه الدار فكلما كلمت فلانا فانت طالق فهذا عليها ويكون الفاجز اذ ان
 بدأت فدخلت ثلاثا ثم كلمت فلانا مرة طلعت ثلاثا ولو دخلت دخلت ثم كلمت فلانا
 ثلاث مرات طلعت ثلاثا لان اليهين انقضت بدخول الدار فاذا انكر بشرطها انكر
 الحث **باب اليهين في الابل التي يكون مينا واحدة والابل** اصل الباب
 ما ذكرنا في الباب المتقدم ومسائله من جنس مسائل الباب المتقدم الا ان ههنا
 وضع المسئلة في الابل فلا بد من معرفة معني الابل ومعرفة حكمه فمما قيل
 الابل في اللغة هو اليهين قال القائل قليل الابل اياها حافظ ليهينه وان بدرت
 منه الاله برتت وفي الشريعة عبارة عن يمين ينع جاعة المتكوبة هكذا نقل

عن ابراهيم النخعي وقد كان الايلا طلاقا في الجاهلية مجعلا فجعله الشرع
طلاقا موحلا بقوله تعالى للذين يولون من نسائهم نزيهة اربعة اشهر الابية
وحكمه في حق الحنث ما هو حكمه ساير الايمان وهو وجوب الكفارة وسقوط
الايلا لان نبوت حكم الايلا بقصد الاضرار والتعيب منع حتمها في الجماع منعها
باليمين وقد زل ذلك حين اوفاهما حقها وهو الذي المذكور في قوله تعالى فان فاوا
لان البعارة عن الرجوع يقال فالطلاق اذ ارجع وقد رجع عما قصد من الاضرار حين
جامعها **ولهذا** قال بعض الناس لا كفارة عليه لان الله تعالى وعد له المغفرة بقوله
فان فاوا فان الله غفور رحيم لكن نقول حكم الكفارة عند الحنث ثابت بقوله
تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته
الابية **وحكمه** عند البر وقوع طلاقه باينة عندنا وكان معنى الايلا ان مصمت
اربعة اشهر ولم اجمعه فانت طالق باين هكذا نقل عن علي وابن مسعود
وابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم قالوا عزمة الطلاق مضي المدة وعند
الشافعي لا يقع الطلاق بمضي المدة ولكنه يوم بعد المدة ان ياتي بها او يفارقها فان
ابي فرق القاضي بينهما وكانت تفرقة بطلقة باينة والحنث في ثلاث فصول احدها
ان عنده البني بعد مضي المدة لان الله تعالى قال للذين يولون من نسائهم نزيهة
اربعة اشهر فتبين ان هذه المدة للزوج لا عليه وانما تكون المدة له اذا كان الامر
فيه موسعا عليه والتضييق بعده وانما اذا كان مطالب بالجماع في المدة لا يكون المدة له
ثم قال الله تعالى فان فاوا وحرف الفاء للتعقيب ففرقنا ان الذي يولون من نسائهم
بعد مضي المدة **وعندنا** البني في المدة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فان
فاوا فيهن وقراءة لا يحلف عن سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
والتنظيم في قوله تعالى وان عزمو الطلاق دليل على ان البني في المدة وعزيمة
الطلاق بعدة كما في قوله تعالى فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف والمسالك
بالمعروف المراجعة في المدة والشرع بالا حسان الترك حتى تبين بمضي العدة
وهذا التريض مشروع للزوج فيه مدة اربعة اشهر لان الايلا كان طلاقا
مجعلا فجعل الشرع للزوج فيه اربعة اشهر حتى يمكنه من التدارك في المدة
وجعل الطلاق موحلا الى ما بعد المدة والفصل الثاني ان العدة عند لا
تقع الا بتفريق القاضي او بايقاع الزوج لان الله تعالى قال وان عزمو الطلاق
فان الله سميع عليم وهو شارة الى ان عزمة الطلاق بما هو مسموع وذلك
بالايقاع او بتفريق القاضي والمعنى فيه ان التفريق بينهما لدفع الضرر عنها عند
فوت الامساك بالمعروف فلا يقع الا بتفريق القاضي كقصة العينة فان بعد مضي المدة
لا تقع العدة الا بتفريق القاضي بل اولى لان الزوج هناك معزوم وهذا ظاهر
والقاضي منصوب لادالة الظلم قيامه بان يوفيهما حقها او يفارقها فان ابى
عنه في ايقاع الطلاق كالتفريق بسبب العجز عن النفقة وحجتنا قوله تعالى وان

عزموا

عزموا الطلاق فذكر عزمة الطلاق بعد ذكر المدة **وقد روي** عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال عزمة الطلاق مضي اربعة اشهر وقد
اضاف الى الزوج فدل ان الطلاق يتم به من غير حاجة الى قضا القاضي ومعنى قوله
تعالى فان الله سميع عليم لا يلايه عليه بقصد الاضرار لان هذه المدة مضي
بعد ما اظهر الزوج من نفسه انه غير يريد لها نسيان بمضيها كدة العدة بعد
الطلاق الرجعي ولا فرق لان هناك الزوج بالطلاق مظهر كراهية مصبتها فيصير
في المعنى كانه علق البيونة بمضي المدة قبل ان يفي اليها ولهذا جعلنا الواحدة تطليقة
فيصير كانه علق البيونة بمضي المدة قبل ان يفي اليها ولهذا جعلنا الواحدة تطليقة
ثابتة لان المقصود دفع ضرر التعلق عنها وذلك لا يحصل بالرجعة لكن العدة
ههنا يجب بعد وقوع الطلاق بمضي المدة لان وقوع الطلاق بعده وهناك الطلاق
كانه واقعا فجعلت الاثر محسوبة من العدة لان الايلا كان طلاقا مجعلا وقد صار
موجعا بالشرع فاذا مضى الاجل ثبت حكمه بغير فعل احد كالمو اجل الزوج والاجل
في ساير الاحكام **والفصل الثالث** في المدة فعندنا فقرة اربعة اشهر وعنده
اذ عقد علي اربعة اشهر لا يكون موليا وعند ابن ابي ليلى ان حلف على اربعين اربعة
اشهر فهو مول ان تركها اربعة اشهر يانت ينطليقة وهو قول اصحاب الظاهر وهكذا
كان يقول ابو حنيفة في الايتد اقل المدة فتوي ابن عباس لا ايلا في دون اربعة
اشهر رجوع عن قوله فهو استدلال بظاهر الآية فان الله تعالى قال للذين يولون
من نسائهم نزيهة اربعة اشهر والايلا هو اليمين فتعنيده بمدة اربعة اشهر يكون
دباية لكن نقول المولي لا يملكه قريان امراته الا بشئ يرضه واذا عقد ليمه على
شهر فهو تمكن من قرياتها بعد مضي الشهر من غير يمين والظلم مع الشافعي رحمه
الله بنا على ما بينا ان يصح المدة بعد مضي المدة واذا كانت المدة اربعة اشهر يمتد
المدة بمضيها **اذ ثبت** هذا فنقول الايلا يمين من وجه ولهذا يصح الايلا
من الاجنبية والامة المملوكة في حق الكفارة لان افتقاد اليمين في حق الكفارة
لا يقتضي ابي الملك وتعلق الطلاق بمضي المدة من وجه حتى لا يصح في حق الامة
والامة في حق الطلاق لا بعد ارمالكية الطلاق من حيث انه يمين لا تعلق له بالشئ
فلا يتكرر بتكرره ومن حيث انه تعلق الطلاق له تعلق بالشئ فيتكرر بتكرره ثم
الايلا انما يتعدد بتعدد المدة لا بتعدد المانع في مدة واحدة لما ذكرنا انه تعلق
الطلاق بمضي المدة فكان الشرع مضي المدة فلا يتعدد الا بتعدد المدة ولا يصح
طلاقا لعينه وانما جعل طلاقا لدفع الظلم عنها والظلم انما يتعدد بتعدد المدة لا بتعدد
المانع في مدة واحدة لان المانع في المدة حق واحد والحق الواحد لا يصير حقوقا
وان يتعدد المانع فاذا كان الحق واحد كان مانعا حق واحد وهذه الواحدة
صار ظاهرا لم يوجد الا سبب طلاق واحد بخلاف ما لو اختلفت المدة لان المانع
حقوق فان الحق في زمان غير الحق في زمان اخر فاذا اختلف الحق اختلف المانع فتعدد

سبب الطلاق ففي حق الحنت يعتبر تعدد البين واتخاذ ان اتخذ بتعد وان تعد
 بتعد وفي حق البر يعتبر تعدد المدة واجبا ذهات تعددت سعد دجزا الظلم وان
 اتخذ بتعد ولا ينظر الي البين **وحرف اخر** ان كل كلام يكون تمامه بما قبله فكل
 التكرار فيه اثر وكل كلام يكون تمامه بما بعده فليس لكلمة التكرار فيه اثر **اذا عرفنا**
 قال محمد رحمه الله **رجل** قال كلما دخلته واحدة من هاتين الدارين فوالله لا اترك
 فدا خلتها ثم ضربها لم يجز في الا مرة واحدة **ولو** قال فليعلم ان من ترك فدا خلتها
 او واحدة مرتين يلزمه بكل دخلة كفارة لان في الاولى تمام البين بما بعده فلما ذكرنا
 فلم يؤثر فيه كلمة التكرار وفي الثانية تمام البين بما بعده فلما ذكرنا
 الله هذا الباب ما ختم به مسال الباب الاول وهي ليست من الايلا الا انه ذكر ايضا
 لما بعده من مسال الايلا وثمة وضع المسئلة في الدار وهما في واحدة
 من الدارين فان تكرار الدخول في واحدة من الدارين او في الدارين والحزما بل
 بتكرار وان كان الحزما انشالا بتكرار على ما ذكرنا **رجل** قال لامرأة كلما دخلت هذه
 الدار فوالله لا اترك فدا خلتها فهو مولي لانه علق الايلا بالدخول فترك عند وجوده
 فان جاء معها بعد الدخول حنت وبطلت البين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون موليها
 حتى لو جاء معها ثانيا لا يكون كفارة اخرى ولومضت اربعة اشهر من الدخلة
 الثانية لاس لان الحزما وهو انفق البين متعلق بشروط متكرر وبشروط غير متكرر
 وهو الغزبان فليبتكر فان يجامعها حتى دخل الدار ثانيا لا تترفع الكفارة اخرى ولو
 مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية فهو مولي فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة
 الاولى بانت باخرى **فان قيل** لم جعل البين متكررا في حق البر وهو الطلاق بكلمة
 كلما حتى يقع طلاقا ولم يجعله متكررا في حق الحنت وهو الكفارة حتى لو جامعها
 مرتين لم يلزمه الا كفارة واحدة وكان ينبغي على قياس المسال المتقدمة ان
 يكون ايلا واحدا لان صحة البين بقوله والله لا اترك ولم يصفق اليه كلمة
 التكرار وانما اضافها الي الدخول **قلنا** وقوع الطلاق حكم البر في البين فان
 قوله والله لا اترك تفديده في حق البر ان لم اترك فانته طالق فما يضمنه البين
 شرعا جعل كالمصريح به ولو صرح وقال كلما دخلت الدار فانت طالق لم اترك
 بتكرار الطلاق بتكرار الدخول لان الحزما وهو الطلاق متعلق بشروط متكرر وهو
 الدخول وحده فيبتكرر ولا الايلا له طرفان الحنت وطرف البر والبر فيه بتكرار بدو
 كلمة كلما الا ترى انه لو قال لامرأة والله لا اترك فلم يبقها حتى مضت المدة
 وبانت ثم تزوجها ومضت اربعة اشهر بانتها خري فلا بتكرار مع كلمة كلما
 اولى ولو تزوجها لا يلزمه الا كفارة لان البين واحدة وقد جنت كفارة لا بايلاين كما
 لو قال لامرأته والله لا اترك واحدة متكررا فهو مولي منها حتى لو مضت المدة ثانيا
 ولو تزوج احداهما وحنت ثم تزوج الاخرى لا يجزى **فان قيل** وجوب الكفارة ايضا
 حكم الحنت فيما يتعلق بالحنت يجب ان يجعل كالمصريح به ينصير كانه قال كلما دخلت

الدار

الدار فعلى كفارة ان تترك ولو صرح بهذا التكرار الكفارة بتكرار الدخول
قلنا وقوع الطلاق حكم البر والبر حكم البين فيبقى معه ما تضمنه البين في حق
 البر كما مع البين فان كان ان يجعل ثابتا مع البين فجعل كالمصريح به اما وجوب الكفارة
 حكم انفساخ البين فلا يجامع البين فلا يمكن ان يجعل ثابتا مع البين فلا يجعل كالمصريح
 به فوجب اعتبار البين بنفسه معلقا بالدخول لا الكفارة واذا اعتبر بالبين تعلقا انفا
 بشروط متكرر وغير متكرر فلا يتكرر بخلاف الطلاق **والطلاق** مع الكفارة حكم منفصلان
 كما قلنا في الاجنبية والامة وكذا الذي اذا قال لامرأة والله لا اترك الغد الايلا
 في حق الطلاق دون الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله ولو قال لا اربع سنة لله والله
 لا اترك بيصير موليها منته حتى لو مضت اربعة اشهر طلقت ولو جامع ثلاثا منهن لم
 يلزمه شيء واذا تكررت في حق الطلاق فاذا مضت اربعة اشهر طلقت ولو جامع ثلاثا
 منهن لم يلزمه شيء واذا تكررت في حق الطلاق فاذا مضت اربعة اشهر من وقت الدخلة
 الاولى بانت فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانت باخرى
خلافا ما اذا قال ان جاعد فوالله لا اترك فان ذلك من نيتين ثم جاع الغد ومضت
 اربعة اشهر يقع تطليقة واحدة لان المدة متحدة فلا يتكرر الظلم وبواسطة الظلم
 صار الايلا طلاقا **اما ههنا** المدة مختلفة لان احز المدة اختلفت فصير المدة مختلفة
 ضرورة **ولو قال** فليعلم ان من ترك فدا خلتها دخلت به فهو مولي الاين فان جاعها
 بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت اربعة اشهر من الدخلة
 الاولى بانت فاذا مضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة
 بانت باخرى لان الحزما وهو انفق البين ههنا متعلق بشروط متكرر وهو الدخول
 فبتكرار بتكرار الشرط فيصير قايلا عند كل دخلة على عين ان تترك وتكر
 الغزبان لتاخير الحزما في وقت وجوده لا لتعلق البين على ما ذكرنا ولو قال
 كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا اترك فدا خلتها فهو مولي
 فان مضى يوم دخل الاخرى فهو مولي ايضا ولو تزوج الا كفارة واحدة لما
 قلنا **ولو قال** كلما دخلت احد هذين الرجلين فوالله لا اترك فلجواب فيه كل جواب
 في الدخول الا انه وضع المسئلة في الكلام لفائدة وهو ان دخول الدارين
 اودار واحدة مرتين لا يتصور الا نفا فادا وجد نفا فيمن تعدد الايلا
 في حق الطلاق اما وجود الكلامين يتصور معا ومتا قيا فان كانا ايلاين في
 حق الطلاق وان وجد معا كان ايلا واحدا عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله
 وقال زفر يكون ايلاين وعلى هذا اذا قال لامرأة مرتين اذا جاعد فوالله
 لا اترك كان ايلا واحدا عندنا وعند علماءنا في حق الطلاق والكفارة لان سبب
 وقوع الطلاق قد تكرر وهو الايلا لان تفسير قوله والله لا اترك ان لم اترك
 اربعة اشهر فانت طالق قال ذلك مرتين فقد كرر الا لا تكرر حكمه على حسب
 ذلك وهو الكفارة والطلاق ولنا ما ذكرنا ان الايلا انما صار سببا للطلاق بمنع

تعا قياص

حقها دفعا للظلم وقد اتحد ذلك باتحاد المدة والكفارة بصيغة اليمين باعتبار
 الفتك وقد نفد بخلاف ما توقعه من المدة لتعدد الظلم لان القصد امر باطن
 لا يمكن الوقوف عليه فعلقنا الحكم بالسبب الظاهر وهو نفد المدة واتحادها
وفي المسبوط ادنا ثلاث مرات في مجلس واحد فان كان مراده نكرا رعيين
 واحدة فعليه كفارة واحدة وان قرنها ولا يقع بمضي المدة الاطلاق واحدة ان لم
 يقرنها لان الكلام الواحد قد تكرر ولا يزداد حكمه بالنكران وان كان مراده التخليط
 والتشدد بان قرنها فعليه ثلاث كفارات لان معنى التخليط لتعدد عقد اليمين
 فكان حالها بثلاثة ايمان وبالقربات مرة يتم بشرط الحنث في الايمان كلها **وان لم**
 يقرنها حتى مضت المدة ففي القياس تطلق ثلاثا يتبع بغيرها بعضها وهو قول
 محمد وزفر رحمهما الله حتى اذا لم يكن مدخولها لا يقع الا واحدة **وفي** الاستحسان
 وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهم تبين بتطبيقه واحدة تسوا
 دخلها او لم يدخل **وجه** القياس ان ابتداء مدة الايلا من الوقت المتصل
 باليمين وفي الايلا المعتبر اول المدة وقد انعقدت باعتبار ركلي يمين مدة فيف
 عند تمام كل مدة تطبيق حتى تبين ثلاثه كما لو كانت الايمان في مجلس مختلفة
وهذا لانه لا يتاخر انعقاد اليمين الى حال اقترانها بل ليل انه لو خلف يمينه
 واحدة ثم رعا في المجلس يوما او اكثر وتمت المدة من حين حلف بانته فعرنا
 ان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعلها كالوجوده جملة بدل الاجاب
 مع القول في البيع والنكاح وغيرها **وكذا** لو قالت لزوجها طلق ثلاثا باللف
 طلقها واحدة وواحدة وواحدة في مجلس واحد يجعل كانه اوقع الثلاث جملة
 حتى يسحق جميع الالف واذا كان حالة المجلس كماله واحدة ولا تنفقد في حالة
 واحدة الامدة واحدة في حكم الطلاق وان تعدت الايمان صار الكل كلفظ
 واحدة كما اذا قال اذا غدا فوالله لا افر بك ثم قال ذلك ثانيا وثالثا ثم رجعا عد
 تنفقد ثلاثة ايمان في حكم الكفارة ومدة واحدة في حق الطلاق وبهذا تبين
 ان احد الحكمين غير معتبر بالآخر **وعلى** عكس هذا لو قال كل دخلت الدار
 فوالله لا افر بك فدخلها ثلاث مرات في ثلاثة ايام تنفقد ثلاث ثلاث في حكم
 الطلاق وان قرنها لا يلزمه الا كفارة واحدة بخلاف ما اذا اختلف المجلس لانه
 لم يوجد ما يجمع الاحوال فاعتبرنا كل حالة على حدة **باب** ما يكون اليمين
من اليمينين بقعان في موطن واحد وما يقع متفرقا اصل الباب ما ذكرنا
 في الباب المتقدم ان نفد الايلا في حق الطلاق بنفد المدة **وهو** احزما
 ذكرنا ايضا ان الشرط متى اعترض على الشرط تقدم المؤخر الا اذا انحلت بينهما
 حرف الفا والواو وحسن هذه المسائل اربعة اقسام ما يتعدد بواحد حدثا
 وما يتعدد بواحد حدثا وما يتعدد بواحد حدثا وما يتعدد بواحد حدثا
 الباب بالقسم الرابع فقال محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأته اذا غدا فوالله

لا افر بك ثم قال في مجلس اخر قبل حي الغد مثلك ففوا بواحد في حق البر
 لاتحاد المدة متعدي في حق الحنث لتعدد اليمين حقيقة فاذا مضت اربعة اشهر
 من العد طلقت واحدة ويستأنف المدة حتى لو مضت اربعة اشهر اخرى وهي
 في العدة بانته باخري وان كان البائن لا يلحق البائن لانه انما لا يلحقه فصد اما
 يلحقه حكم التعليق السابق في حالة النكاح ولو قرنها يلزمه كفارتان لوجود الاستحسان
 مرتين هكذا ذكره علي الاستيعابي وهو قول بعض المشايخ اما في ظاهر الرواية
 لا تنفقد مدة اخري قبل التزوج لما ذكره **واما القسم** الاول اذا قال اذا غدا فوالله
 لا افر بك نفد الايلا في حق البر والحنث لتعدد المدة واليمين فاذا مضت اربعة اشهر
 من اليوم الاول بانته فاذا مضى يوما اخر طلقت ايضا واذا قرنها يلزمه كفارتان **واما**
القسم الثالث رجل قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا ان قرنتك فدخلها
 دخلتين فهو مولى بكل دخله في حق البر لنفد المدة فان قرنها في المدة طلقت ثلاثا
 وان لم يقرنها حتى مضت اربعة اشهر بانته بتطبيقه واذا مضت اربعة اشهر من
 الدخلة الثانية بانته باخري لكنه لا يلزمه اكثر من ثلاث لاستحالة نفد المدة وهو
 الثلاث **وكذا** لو قال كلما دخلت هذه الدار فله على عتق هذا العبد ان قرنتك
 او قال هذا العبد حر ان قرنتك فدخلها دخلتين فهو مولى بكل دخله وان قرنها
 حنث في يمين واحدة **وكذا** لو قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان قرنتك ثم قال لها
 بعد يوم انت طالق ثلاثا ان قرنتك فهو ايلان في حق البر وان قرنها حنث في يمين
 واحدة فيقع الثلاث **وكذا** لو قال لامرأته فلينت طالق ثلاثا ان قرنتك ثم قال لها
 بعد يوم انت طالق ثلاثا ان قرنتك فهو ان قرنتك فله على عتق هذا العبد ثم
 قال بعد يوم مثلك **استشهد** محمد بهذه المسائل لبيان انه يجوز ان
 تنفقد ايلا وان كانت اليمين واحدة **واما** القسم الثاني ما ذكرنا في الباب
 المتقدم اذا قال كلما كنت واحد من هذين الرجلين فوالله لا افر بك فكلهما
 معا لا يثبت الا ايلا واحدا فاذا مضى اربعة اشهر لا يقع الا طلاق واحد واذا
 قرنها لا يلزمه الا كفارة واحدة **ولو قال** كلما دخلت هذه الدار فان قرنتك
 فعلى حجة او فعلى عتق او على نذر كل دخلها دخلتين وقرنها بعد كل دخله
 فعليه بيمين او حنثان لان النفقة يمين والتاخير فيه سواء ولو اقرن القران على
 الحجة كان الجواب ما قلنا في الباب المتقدم **وهذا** ليست من المسائل المعترضة
 والله لا كشرطا عقيب بشرط لانه ذكر بينهما حرف الفاء فيقدم المقدم وكذا
 لو قال كلما دخلت هذه الدار فقرنتك فعلى حجة فدخل ثم قرنتك ثم دخل ثم
 قرنتك بلزمه حنثان لان القران ههنا بشرط كالدخول لانه معطوف عليه ولم
 يذكر له حرف الشرط فصار مع الدخول بشرط واحد قد خلا حنثا كل حجة
 لو دخل الدار مرارا وقرنها مرة لم يلزمه الا ايلا واحدا لان الحجة جزء الدخول
 والقران فلا يكرر بنكر احداهما وفي المسئلة الاولى لو دخل مرارا وقرنت مرة

يلزمه بكل دخله ايله لانه متعلق بالدخول فيتركه ويتركه **ولو قال** كلما دخلت
هذه الدار لم اقربك بالله هذا قوله والله لا اقربك سوا الاجنت الامرة واحدة
ولم ان جعل الفعل الذي دخل عليه ماضيا ولكن الفعل الماضي صبغة تجل على هـ
الاستقبال في شروط الايمان **ولو قال** والله لا اقربك كلما دخلت هذه الدار فهذا
وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اقربك سوا ولو قال ان قرتك فانت طالق
كلما دخلت هذه الدار فليس يقول ان قربانك بشرط الايقاد بشرط الحث فيصير
كانه قال عند قربانك انت طالق كلما دخلت هذه الدار فهذا لا يكون ايله لانه
تعلق بالطلاق بالدخول لا بالقران **طعن** فيه الفقيه ابو احمد العياشي وقال
يجب ان يصير مولى لانه لا يمكنه القران الا بشي يلزمه وهو صبر وورته حالفا
بطلائها فيعد ذلك اما ان لا يدخل الدار حتى لا يلزمه الطلاق فتقوته منفعة
السكنى او يدخل فيلزمه الطلاق فلا بد من لزوم شي في الحالين فصار كلا **ولو قال**
ان قرتك فعبد حر يصير مولى لانه اما ان يسمع حتى لا يعقوب او لا يسمع فيعقوب وكذا
لو قال ان قرتك فهذه العبد حر او فعلى عتق هذا العبد يصير مولى لهذا **والجواب**
ان المولى من لا يمكنه القران الا بلاءه يلزمه وهو هذا يمكنه لان الذي يلزمه حب
لا يمكنه الدفع اما نفس الطلاق او نفسه ومعلوم انه لا يلزمه بالقران نفس الطلاق
لانه لم يلزمه ولا يلزمه سببه ايضا لان التعلق بالشروط ليس بسبب في الحال عندنا
وانما يصير سببا فلا يلزمه عند وجود الشرط ويمكنه ان لا يحصل الشرط حتى يصير سببا
فلا يلزمه بالقران حث فلا يكون مولى بقوله بمو به السكنى قلنا لا تقوته في الجملة
فانه لو حمل وادخل الدار لا تقوته السكنى بخلاف تلك المسائل لان ثمة يلزمه وجود
العقود او وجوب الاعتاق والازالة عن ملكه وكلما دخل الدار بعد ما قرت بها
طلعت فطلبه لان قوله انت طالق كلما دخلت الدار بمن ثامة تعلق افتقادها
بالقران فيصير قابلا عند انت طالق كلما دخلت الدار **ولو قال** ان قرتك كلما
دخلت الدار فانت طالق ان قرتك وهي من المسائل المعترضة لانه ذكر شرطين
ليس بينهما حرف العطف فيؤخر المقدم وتقدم المؤخر فصار تقديره كلما دخلت
الدار فانت طالق ان قرتك فيكون افتقاده ايله معلقا بالدخول فالمرجوح
الدخول لا ينعقد الا بلاء **باب الحث في الحلف** اصل الباب ان الجزم متى
تعلق بالشروط لا يترد الا عند وجود كمال الشرط ومعناه ان يوجد بصورة ومثناه
وقد ذكرنا ان اليمين بغير الله تعالى ذكر شرط وجزا الا اذا تضمن معنى التملك او
تفسير الطلاق النسي فلا يكون يمينا لان حمل كلام العاقل على وجه فيه اعدام
المحذور او جعله اولى ولو حملناه على التعلق يلزمه المحذور لان الحلف بالطلاق
محذور ولو حملناه على التملك او التفسير لا يلزمه فكان اولى **وحرف اخر** ان
اليمين بكل اسم من اسم الله تعالى يمين ومتى حلف به وحث تلزمه الكفارة
ومن اصحابنا من قال اسم الله تعالى يمين ومتى حلف به وحث تلزمه الكفارة

على ضربين منها ما لا يشترك فيه مثل الله والرحمن فالحلف بهما يمين
بكل حال **ومنها** ما هو مشترك مثل الحكيم والعزيز والقادر فان اراد بها
اليمين كانت يمينا وان لم يرد **وعامة** المشايخ لم يفسلوا وقالوا اليمين باسم
الله تعالى يمين لان تعظيمه واجب وهتك حرمة اسمه لا يجوز فالظاهر انه
قصد يمينا صحيحة فجل على ما يصح الحلف به الا ان يقصد به غير الصواب وهذا
امر ديني وبين الله تعالى لا مدخل فيه للقضا وهذه الان النص ورد بالحلف
بالله لقوله تعالى لا كيدن اصنامكم والله اسم من اسمائه فيكون واردا بالحلف
في غيره من الاسماء دلالة تعاريف الناس الحلف به او لا ادلة للعرف عند قضاة
دلالة النص **وحكي** عن بشر المريسي رحمه الله فيمن قال والرحمن ان قصد به
اسم الله فهو يمين وان اراد سورة الرحمن فليس بحالف وكانه حلف بالقران
واما الحلف بصفات الله تعالى قال عامة مشايخنا رحمهم الله ان تعارف
الناس الحلف به كان حالفا والا فلا سوا كان صفة الذات او صفة الفعل
والعاصل ان ما لا يجوز نفيه عن الله تعالى ولا يوصف بصفته كالسبح
والبصير والعالم والقادر فهو صفة الذات وما يجوز نفيه ويختلف بالله
ويوصف بصفته فهي صفات الفعل كالرحمة والعصبة فان صفات الذات
قد يبرك كذا انه فان تعرف الناس الحلف به صالحا لمحق بالاسم والذات فيكون يمينا
وان لم يتعارفوا الحلف به لم يصير لمحق بالاسم فلا يكون يمينا **وقال** مشايخ
العرفاء رحمهم الله الحلف بصفات الذات يمين الا قوله وعلم الله فانه لا يكون
حالفا استحقاقا لان صفة الذات لما لم تكن معني غير الله صار ذكرها
كذكره فاذا قال وقدره الله فكانه قال والله القادر والوفا في العلم
كذلك لانه من صفات ذاته وهو قول المشايخ في رحمه الله وانما استحسنوا
لان العادة ان العلم يذكر ويراد به المعلوم يقال في الدعاء اللهم اغفر لي
فينا اي معلومك ويقال علم اي حبيبة رحمه الله والمراد معلومه وقد
يلزم ويراد به الصفة وقد غلب استعماله في المعلوم كغلب في الصفة
واليمين بمعلوم الله تعالى ليست يمين لان معلومه اشياء كثيرة فلا
تتفقد اليمين بالمشك وان توجب صفة الذات فيقول عامة المشايخ
لا يكون يمينا لعدم التعارف وعلى قول مشايخ العراق رحمهم الله يكون
يمينا لان حلف بصفة من صفات الذات **فان قيل** هذا قلتم في القدرة
كذلك فانهم يقولون للشي المستعظم هذا قدرة الله وانظر الى قدرة الله
في هذه القدرة **قلنا** المراد اثر قدرة الله وانما حثوا المضاف واقاموا المضاف
مقامه لان اثره في القدرة لا تشابهه ولانه لا يخلو اما ان يكون المراد بالقدرة
الموجود او المعد وما لا يجازي ان يكون المراد الموجود لا يخرج من ان يكون المراد
بالمعد وما لا مقدور الله تعالى ولا يجازي ان يكون المراد المعد ولا ذلك لا يحلف

به فلم يبق الا ان يريد القدرة التي هي صفة بخلاف العلم لا يتم بريدون بالمعالم
الموجود ووجوده لا يخرج من ان يكون معلوم الله تعالى ولا القدرة لا يستعمل
في المقدور والاعلى سبيل القدرة في اللفظ للصفة خفيفة والمقدور
مجازا ومطلق الكلام يحل على حقيقته حتى لو نوي المقدور لا يكون يمينا ثم
ان ذكر اسمين مغروبا بالخير وادخل بينهما حرف الواو كانا يمينين لان المعطوف
غير المعطوف عليه فكان كل واحد منهما مستقلا بنفسه ومثلي لم يذكر بينهما حرف
الواو كانت يمينا واحدة وهذه رواية الحسن عن ابي يوسف رحمه الله **روى**
الحسن عن ابي حنيفة وروى رحمه الله ابا يمين واحدة في الوجهين وهي رواية
ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله لانه يجوز ان يكون هذا او القسم
لا او العطف فلا يكون الخبر المذكور للاسم الثاني خبر الاول ولهذا يجوز الابتداء
به وحرف العطف لا يجوز الابتداء به ففي الاول بلا خبر فلا يكون يمينا ويجوز ان
يكون واو العطف فيصير خبر الثاني خبر الاول فيصير يمينا فلا يصير يمينا
بالشك **ولان** العطف يستعمل في الصفة كما يقال هو الفاضل والعالم واحتمل
ان يريد به الصفة فلا يصير يمينين وجه ظاهر الرواية ان جعله واو العطف
اولي كيلا يلفظ بعض كلامه فيصير الخبر المذكور للثاني خبر الاول بحكم العطف
فكانا يمينين بخلاف ما اذا لم يذكر حرف العطف لانه قد ذكر ان يجعل خبر الثاني
خبر الاول لان حرف العطف واحد الاسمين يصلح نعتا وصفة للاسم
الاخر فيجعل نعتا للاول مبالغة وتأكيد او الفتحة مع المنعوت شئ واحد فكانت
يمينا واحدة كما اذا قيل مررت برجل وصالح كان صالح غير الرجل ولا يكون نعتا
له لدخول حرف العطف بينهما ولو قيل مررت بزبد صالح بكا يكون الصالح نعتا
للزبد فيكون المذكور شخصا واحدا واذا قلت مررت بزبد كانا اسما واحدا ويكون الثاني
لان الثاني لا يصلح نعتا للاول واذا قلت مررت بزبد كانا اسما واحدا ويكون الثاني
تكرارا **ولهذا** يستعمل الفاضي بالاسماء والصفات على وجه التأكيد من غير
حرف العطف ولا يجوز ان يستعمل بادخال حرف العطف لان المستحق عليه يمين
واحدة وبادخال حرف العطف يصير ايمانا **ولو كرر** اسما واحدا مع حرف
العطف يكون يمينين في ظاهر الرواية كما لو ذكر اسمين **وفي** رواية ابن سماعة
عنه محمد رحمه الله يكون يمينا واحدة ويكون الواو للفتحة ولو لم يذكر حرف
الواو يكون يمينا واحدة ويكون الواو للقسم ولو ذكر واو العطف مع واو القسم
يكون يمينا واحدة استحسننا اذا عرفت ان هذا قاله محمد رحمه الله **رجل** قال
عنده حران حلف يمين ابدان قال امراته طالق ان نكحت او ذهبت او فقدت
او حلف على ذلك نجح او عتق او نذر او غيره حنت في اليمين الاولى لانه رجب بشرط
الحنت وهو الحلف باليمين لوجود ركنه وهو الشرط والجزا وكذا لو قال انت طالق
اذا جاعد او اذا جارس الشهر او اذا اهل الهلال وهي من دوات الحيف واذا

حضت

حضت لوجود الحلف باليمين وهو تعليق الجزا بما يصلح شرطا وهو فعل المجي فصار
كالالتعليق بمجي زيدا وعمر **وعند** الشافعي التعليق بما لا يمكن الامتناع عنه لا
يكون يمينا **فان قيل** ليس في قوله اذا جاعد وما يشأ منه معنى اليمين وهو الحلف
او المنع فكيف يكون يمينا **قلنا** لوجود ركنه من حديث الصورة وهو ذكر الشرط
والجزا والحلف والمنع حكم اليمين والحكم يتعلق بالصورة لا بالحكمة لان العتود اليمين
يتعلق بوجودها لوجود ركنها وانما يعرف ذلك بالصيغة التي وضع لها لوجود حكمها
لان ذلك معنى الترتيب **الان** وجود البيع والاجارة وعيها يعتمد وجود ركنها
مضافا الى محل قابل لها لوجودها هو المطلوب حتى يجتث في البيع القاسد والبيع
بشرط الخيار فيما اذا حلف ان لا يبيع وان كان المطلوب غير ثابت **فان قيل** ان
ما يكون معد وما على خطر الوجود ولا خطر في تحج الغد وطلوع الشمس **قلنا** بل هو على
خطر لا احتمال قيام الساعة قائم في كل زمان قال الله تعالى وما امر الساعة الاكل
بالبصر او هو اقرب لانه ان لم يكن في وجوده خطر ولكن في تونه شرط لخطر الحلف
ما يكون علما على نزول الجزا وهذا لا يتصور الا بترول الجزا وفيه خطر بان يموت
احدهما قبل حي الغدا ويطلقها ولو قال لها انت طالق ان شئت او اردت او هو
احببت او هويت او رصبت لم يجتث في اليمين الاولى لان هذه الحكمة تفسر لقوله
اختاري لا نه عليك ولهذا يقتصر على المجلس وقوله اختاري عليك وليس يتعلق
وذكر التفسير كذكر الفسر فلم يكن يمينا وهذا لان النبي عليه السلام خير
نساء وقد روي موقوفا من روعا ملعون من حلف بالطلاق وحلف به وهذا
يمنع من ان يكون التخيير حلفا **فان قيل** ركن اليمين واحد من حيث الصورة
فوجب ان يكون يمينا كما في قوله اذا جاعد **قلنا** لما كانت هذه الصورة
لا التعليق بل يمينانا للتخيير كما في الصورة تصور فلم يكن يمينا وهذا صحيح هذا
النوع من التعليق في البيع بان قال بعت منك هذا العبد ان شئت ولو كان هذا
هذا تخليا محضا لما صح وهذا لان العبرة للمعنى لا للصورة **الان** ترى انه لو قال
لعبد له ادب الى الفافات حروا وعجزت رد ذلك في الرق يكون كناية لا يمين او
وجد الشرط والجزا لانه تفسير الكناية وكذا لو قال لعبد انت حر ان شئت لا يكون
يمينا ولو اضاف الى نفسه بان قال انت طالق ان شئت لا يجتث لانه مشيئة المالك
بالتجارة واحدا انه فانه لو قال لامراته شئت طلاقك يقع كالوقال طلاقك فصار
كانه قال انت طالق ان طلقك وهذا ليس يمين **وكان** ينبغي ان يكونا يمينا لانه
تعد رجعله فليكن لانه ما لك فكان تعليقها ولهذا لا يقتصر على المجلس الا ان
تقول بوصفه يستدعي التملك الا انه لما تعد رجله على التملك في حق حمل
على التعليق فاحيل معنى اليمين نظر الى الصيغة واما لو قال ان اردت ان او
احببت ذكر في بعض الروايات انه يجتث وفي بعضها انه لا يجتث وانما تختلف
الروايات لاحتمال في اللفظ انه حكما بقا لكتبة نفسه وتعلق الطلاق بفعله ان

كان حكاية المالكية لا يكون مقيداً فلا يكون يمينا وان كان مراده تعليق الطلاق صار كالنقل بغير افعال فيكون يمينا **واختار** شيخ الاسلام جواهر رآه انه لا يكون يمينا لانه هذه الالفاظ وان لم تصلح للابتعا حجة كوقال لامرأة اردت طلاقك او احببت لا يقع ولكي يمكن التخصيص في الشر من حيث انه بشرط محض فان الشرط المحض ما يكون شرطا في حق الاستحسان والاحوال وهذا لا يصلح شرطا في حق غير المال بل يكون تمليكاً وتفويضاً يمكن التخصيص في المنظرية فاحيل معنى اليمين **وكذا** اذا قال اذا شئت او متى شئت او متى ما شئت او كلما شئت او اذا شئت او متى شئت او متى ما شئت او كلما شئت **وكذا** لو قال علي حجة او عمة ان شئت لانه حكاية عن المالكية كانه قال الحجة تجب علي ان انشأت ايجابها باللفظ فلم يكن تعليقاً من هذا الوجه **ولو** قال انت طالق اذا حضرت وظهرت لا يجزئ لانه هذا تفسير لقوله انت طالق للسنة وقوله انت طالق للسنة تجزئ وليس بتعليق **وكذا** اذا قال اذا حضرت حبضة لان الحبضة اسم للكمال والوجود للكمال لا بوجوده جزمت الطهر فيقع في الطهر وكذا اذا قال اذا حضرت حبضتين لان ما بعد الحبضتين وقت طلاق السنة فامكن ان يجعل تفسير لقوله انت طالق للسنة ولو قال اذا حضرت ثلاث حبض يجب ان لا يجزئ ايضا لان ما بعد ثلاث حبض وقت الطلاق السني الانزوي ان من قال لامرأة في حالة الحيض او في طهر جامعاً بينه انت طالق ثلاثا للسنة تقع الثالثة بعد مضي الحبضة الثالثة فامكن ان يجعل تفسيراً ولو قال اذا حضرت اربع حبض او عشرين حبضة هل يجزئ في يمينه **حكي** الخصاص عن الكرخي انه يجزئ ويكون يمينا لان ما بعد مضي اربع حبض في هذه النكاح ليس بوقت لوقوع الطلاق السني فان من قال لامرأة في طهر جامعاً بينه انت طالق ثلاثا للسنة لا يقع عليها بعد مضي الحبضة الرابعة تنجز ولا مرد لوقوع السنة علي الثلاث فلا يمكن ان يجعل تفسيراً **وقال** عامة مشايخنا لا يجزئ لان ما بعد الحبضة الرابعة في هذا النكاح في الجملة وقت الطلاق السني فان الطلاق السني لا يقع في طهر لا جامعاً بينه وفي هذه الاوقات بين الطهر الاول او الرابع فان من قال لامرأة انت طالق للسنة وهي طاهر من غير جامع وقع عليها واحدة فان راجعها ونزكها حتى حاضت اربع حبض ثم قال لها انت طالق للسنة يقع واحدة سمه بعد مضي هذه الحيض والطهر بعد مضي اربع حبض وعشرين حبضة **وكذا** لو قال لعز المذخولة انت طالق ثلاثا للسنة يقع في الحال واحدة فاذا تزوجها بعد ذلك بعشرين حبضة او اكثر يقع بذلك الكلام احرى الا انه اذا قال انت طالق ثلاثا للسنة انما لا يقع بعد الحبضة الرابعة لانه لم ينفذ طلاق هذا النكاح لان لا يكون بعد الحبضة الرابعة وقتاً للطلاق السني ولان الطلاق السني قد يتاخر الي ما بعد عشرين حبضة والتمسك به يجامعها في كل حبضة فلا يقع حالم بوجود طهر حال

عن الجماع واذا كان وقتاً للطلاق السنة في الجملة امكت ان يجعل تفسيراً ولو قال لها اذا حضرت فانت طالق حنت في اليمين الاولى لانه ذكر بشرط واحد وليس بتفسير للطلاق السني فكان يمينا **فان قيل** يصلح تفسير للطلاق البدعي لان الطلاق في حالة الحيض بدعة فصارت اذا قال انت طالق للبدعة فلا يكون يمينا **قلنا** لا يمكن ان يجعل تفسيراً لان البدعي مسوع فالابتعا في طهر جامعاً بينه بدعي وفي طهر لا يمكن بدعي والجمع بين الطلاقين في طهر واحد بدعي والباين علي احدى الزوايتين بدعي ولا يمكن اثبات الكل للثبوت في مكان المراد احدها وهو محمول فلا يمكن ان يجعل تفسيراً بخلاف السني لانه نوع واحد وهو الذي يوقعه في طهر لا جامع فيه والطلاق عقبيه حبض خالي عن الجماع فامكن ان يجعل تفسيراً ولو قال اذا جارس الشهر فانت طالق او اذا اهل الهلال فانت طالق وهي من ذوات الشهر لا يجزئ في يمينه لانه تفسير للطلاق السني في حقها فان الابتعا في وسط الشهر سني في حقها فكان متبوعاً فلا يجعل تفسيراً كالحيض **قلنا** راس الشهر ثمين وقتاً في حقها تفسير الحساب عليها فاذا وقع في وسط الشهر فذ كر راس الشهر محله لم يكن متبوعاً في الحقيقة فامكن ان يجعل تفسيراً **ولو** قال انت طالق راس الشهر او غدا لا يجزئ لانه اضافه وانه سب في الحال فكان ابتعا موحلاً فيعتبر بالابتعا المحل بان قال انت طالق اليوم **بخلاف** قوله اذا جارس الشهر واذا جاع غدا لانه تعليق وانه ليس بسبب الا تزي ان الطلاق المضاف يقع مئراً فالاول جزء من الغد ليكون واقعاً في جميعه والمعلق بالي يقع بعد وجود جزءه فكان شرطاً **وفي** شرح الكرخي قال المعلي عن ابي يوسف ان قال انت طالق في نفر الحاج او ذبح الناس فهو يمين لانه ادخل حرف الطرف علي الفعل فصارت شرطاً ولو قال في الامني لا يكون يمينا لانه ادخل حرف الطرف علي الوقت وانه يصلح ظرفاً فيكون مطلقاً بصفة **ولو قال** ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله لم يكن يمينا عند محمد لان الاستثناء ابطال الجزأين بطل اليمين **وعند** ابي يوسف يكون يمينا لوجود الركن وهو ذكر الشرط والجزأ الا انه لا يقع الطلاق لانه علقه بما لا يقع عليه كما لو قال ان ساجراً او ميكلاً او لحي وقد ذكرناه وعلي هذا الوقال انت طالق ان شاء الله لا يكون يمينا عند محمد خلافاً لابي يوسف **في النوادر** وذكر ابن سماعه عن محمد رجل قال ان لم اطلق امرأتي اليوم فعبد حرق قال لامرأة انت طالق علي الف درهم فقلت لا اقبل لا يعتق العبد لوجود البر وهو التطليق منه وعن ابي يوسف انه لو قال لامرأة ان طلقتك فقلت طالق ثم قال لها والله لا اقر بك فبانت بالايلا طلقت فلانة ايضاً ان الايلا طلاق موحل **وفي السبوط** اذا حلف بطلاق عمة لا يحلف بطلاق زينة ثم حلف بطلاق زينة لا يحلف بطلاق عمة طلقت عمة لانه بالكلام الاول حلف بطلاق عمة وشرط حنته الحلف بطلاق زينة وبالطاهر الثاني حلف بطلاق زينة لان الجزأ بينه طلاق زينة فوجب شرط الحنت في اليمين

عدم العلم لانه لو كان عالما لا يحصل التغيير ولا يتكرر لانه التغير حصل بالاول
ولا يحصل بالثاني **والاصل** فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
مر بابن مسعود ومعه ابوبكر وعمر وكان ابن مسعود يقرأ القرآن فقال عليه
السلام من اراد ان يقرأ القرآن عضطا طريقا انزل فليقرأ بقراءة ابن ابي
قاسم ابوبكر وعمر يجرا به ذلك فسبق ابوبكر رضي الله عنه وكان سافرا
فاخبره بذلك ثم اخبره عمر بعده وكان ابن مسعود رضي الله عنه كلما حكى هذه
الحكاية يقول ينشئ ابوبكر واخبرني عمر وانها كانت تكون بالمسابقة فكانت
بالكتابة والرسالة قال الله تعالى وينشأه فعلا مرحليهم ورسول الله صلى
الله عليه وسلم بعث مبعوثا ومنه راو قد بشر البعض بالمسابقة والبعض
بالرسالة والكتابة **والاعلام** بمقتلة البشارة كان العلم هو معرفة الشيء على
ما هو عليه وذلك لا يحصل الا بالصدق والاعلام رفع الجهل والجهل لا يرتفع
بالثاني بل بالاول ولان الاعلام احداث العلم فيشترط ان لا يكون عالما حتى يكون
احدا انا والاخبار والكتابة يقعان على الصدق والكذب سواء كانت الخبرية المكنونة
اليه عالما او لم تكن لان الخبر هو الكلام الذي لا يصدق وجود الخبر به ولو لا لا يصدق
على الصدق وعدم العلم **والكتابة** جمع الحروف المنقولة وتا ليفها بالعلم مأخوذ
من الجمع ولهذا يسمى الجنس كسمة لانضمام بعضه الى بعضه الى بعض وسميت
الكتابة كتابة لانه ينضم العبد الى المولى في حرية اليد والاختصاص بالكتابة
وحصول العلم من ثرائه كما في الخبر وبالفعل لا ينعدم الاصل اذا عرفنا
هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال ان اخبرني ان فلانا قد قدم او ان امراتي في
هذه الدار او ان هذا الشهر من رمضان والشهر شهر ثمانين ففقد ه حرقا ليمين
على الاخبار صدقا كان او كذبا لانه علقها بالاخبار والاحبار تكلم بظلام يسمى
خبرا وقد وجد العلم من ثرائه **وكان** ينبغي على الصدق كالاعلام لانه مشتق
من الخبر وهو العلم فصار هو الاعلام سواء الا نرى ان الخبر من اسم الله تعالى
كالعلم بل ابلغ منه لانه يقال بانه اسم للعلم بالاشارة الحقيقية ولهذا يسمى الاخبار
خبر العلم تحيا بالارض ويسمى الامتحان الذي يحصل به العلم اخبار الا انه
استعمل في العرف لما يصلح دليل العلم حصل به العلم او لم يحصل لا حقيقته ولا انه
مشتق من قوله خبرت فلانا عن حالة ما ذكرنا وسمى العلم خبرا
لانه يبحث في العلوم والبحث عن الشيء يكون بحثا حصل منه المقصود او
لم يحصل المقصود منه وهو العلم ولهذا يقال في العرف اخبرني فلان كاذبا
كما يقال اخبرني فلان صادقا الا نرى الى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان
جاكم فاسق بنبا الآية والنبا والخبر واحد سماه خبرا وان كان كذبا فصار
حكم العرف علما على ما يصلح للدليل وعثرته العلم كالبيع اسم لما هو علم ما يصلح
مغيب الملك حصل به الملك او لم يحصل ولا انه اذا قال ان اخبرني ان فلانا

قد قدم

قد قدم فكله قال ان قلت ان فلانا قد مر فاذا وجد القول ثبت العنق
صدقا كان او كذبا لانه القول يتناولها **الان** نرى الى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
فقال انما ركبكم الا على سماء قولا وان كان كذبا **ولو قال** ان اخبرني بقدر وفلان
فعبده حرا وقال بئس كان امراتي في هذه الدار ففقد علي الاخبار بالصدق علم الخبر
له ام لا لانه علق العنق هنا خبر موصوف بصفة وهو ان يكون ملصقا بقدر ومه
ومكانها لان البال لاصاف فانتضي ملصقا بقدر وفلان فانتضي وجود القدر
لا محالة كقوله ضربت بالسيف وكتبت بالقلم **وهذا** لان الالصاف انما يتحقق بالقدر
لا بالمعدوم فيشترط وجود القدر ورجي يتحقق الالصاف بخلاف المسئلة الاولى
لان الشرط الخبر عن قد ومه مطلقا وقد وجد **فان قيل** القدر موهوان وجد
كيف يتصور الالصاف الخبرية واحدها قول والاخر فعل **قلت** لو كان الالصاف
متصورا لكان يشترط وجودها فلا بد ان تغدرا الالصاف حقيقة امكن اشتراط
الوجود حتى يوجد ما يقتضيه الالصاف بقدر لا مكان **فصار** كانه قال ان اخبرني
ان فلانا قد قدم موقد وفلان موجود وقت الخبر فعبده حرا ولو نصد على هذا
كانت اليمين على الاخبار بالصدق **ولو نوي** بالاخبار الاعلام في المسئلة الاولى
صدق ديانة لا فضا لانه تخفيف ولو قال ان اعلمني ان فلانا قد مر واعلمني بقدر
او اعلمني بان هذا الخبر ذهب او ان هذا الرجل امرأة او ان هذا الشهر شهر رمضان
والشهر شهر ثمانين فاليمين على الصدق الذي لا يعلمه المعلم له حتى لو اذبح هذا
لا يثبت العنق لان الاعلام ارتفاع العلم وذلك لا يتصور الا بالصدق الذي لا يعلمه
المعلم لانه لو علم كان ايقاع الواقع وانه مستحيل **الا ان** يكون اراد به الخبر فيجوز
اذا اخبره لان في الاعلام اخبار وزيادة ثني وهو ايقاع العلم به فاذا نوي احد
المعنيين كان نويا بعض ما يجمله اللفظ ينصح بطريق الجاز وفيه نقل على
نفسه فيصدق **فان قيل** وجب ان يجعل قوله ثوله ان اعلمني ان هذا الخبر
ذهب وغيره مجازا عن قوله اخبرني لان تصحيح الكلام واجب بقدر الممكن ولا
يكن تصحيحه اعلاما لانه لا يجمله ويمكن تصحيحه خيرا الا نرى انه لو نوي
الاخبار يصح كما لو قال لمحاربه ان نكحتك فعبده حرا ينصرف الى صورة العنق
لما لم يكن المحل محتملا للحقيقة **وكذلك** لو قال لعبد وهو الكبر سنا منه هذا
ابني جعله مجازا عن الحرية لما لم يكن المحل محتملا **قلت** حقيقة الاعلام رغبة
ايقاع العلم وايقاع العلم بان يكون هذا الخبر ذهبا وهو حرج ويكون هذا
الرجل امرأة وهو رجل ويكون هذا الشهر شهر رمضان وهو شوال لا يصح
والنقل على بشرط لا يتصور براد به النبي والاعداد من الاصل كما في قوله
تعالى حتى يبلغ المحل في سم الحياط **وهذا** لان العرف من النقل النبي وهو
نفي الخبر ان علق لا يتكون كفي الآية او نفي الشرط ان كان عما يتكون ليستقي
الخبر بانتفايه لان الخبر لا يعلق بالشرط لوجود الشرط وانما يعلق حتى لا يوجد

النشيط فلا ينزل الجزاء فاذا علق بشرط لا يتصور مكان الغرض بقي الجزاء فلا يكلف لانزاله يجعل الشرط وهو الاعلام مجازا عن الاخبار بخلاف قوله ان تكلمك لان النكاح بحقيقته لغة وهو الضم يتحقق في الحارم وان كان لا يتحقق موجب شرعا فيكون تعليق الجزاء بالنكاح لغويا يقتضيه اللفظ بحقيقته لغة وان متصور فاذا وجد نزول الجزاء **بخلاف** ما لو قال لعبد هدا ابني لان قوله هدا ابني وضع لتحقيق معناه فيجب العمل بمجازه لتحقيق معناه ان نقدر العمل بحقيقته **اما اليمين** وضع للمنع فيكون تعليق الجزاء لتحقيق المنع فاذا كان الشرط ممموعا عنه وانه غير متصور طحيقته لغة لا يتكلف لوجوده بجمله مجازا **فان قيل** الاعلام بايقاع اليقين للشي على ما هو به فكيف يحصل باخبار الواحد وان كان صدقا **قيل** له قد يقع باعلام الواحد الاتري الى قوله عليه السلام لما ذرني امة عنه حين بعثه الي اليمين اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم حقا في اموالهم وانما امر بذلك الواحد ولا ما اضاف الاعلام اليه كان المراد القدر الذي يتصور منه **ولو قال** ان بشرتي قد وفلا ان او بشرتي ان فلا نأقدم فعبد حرق بشرته كما ذبا لا يجتنب لما قلنا وكذا اذا بشره وهو عالم بقوله ومه لا يجتنب قال الاتري انه لو اجزاه رجل قبل قدومه ثم حلف ثابيا ان بشرتي فلان اجزاه ان فلانا قد مر فعبده حرق اجزاه فلان بعد ما قدم فلان عتق عبده ولو كان الاول بشارة لم يكن الثاني بشارة لان البشارة لا تتكرر **فان قيل** اذا كانت البشارة اسما لخبر تغير بشرته الوحيد من العزج وقد وجد وان كان كاذبا الا انه زال بعد ذلك لما ظهر الكذب ووقف المسألة على خلافه وبما شرط الحلف ليس بشرط لبقا الحنث كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق قد حلفت ثم خرجت **فيل** له بل ان لو وجد بشرط الحنث من كل وجه ثم زال ولم يوجد لانه وان تغير بشرته الوجه لكنه قبل الوقوف على حقيقته الصدق وفي السرور وتغير البشارة قصور لاحتمال الكذب وانما يتم بظهور الصدق فاذا ظهر الصدق والوصف الخلق بالموصوف فكان التفسير تاما وقت وجوده فيحتمل واذا لم يظهر لم تكن البشارة موجودة من كل وجه فانعدم لانه وجد ثم زال بخلاف الدخول فورا في مسيلنا ما اذا دخل احدى رجله في الدار وحلف لا يلبس السر او يلبس او الحلق فاذا دخل احدى رجله لا يجتنب الا اذا اراد به الحرق فيصدق ويجتنب اذا اخرج لانه شهد على نفسه **ولو قال** ان كنت الي ان فلا نأخذ قد مر فعبده حرق كذب اليه قبل قدومه فلم تضل الكتاب اليه حتى قدم او وصل قبل القدر عتق العبد لانه علق العتق بمطلق الكتابة وقد وجد لما قلنا ولو قال ان ان كنت الي فقد ومه والمسيلة مجازا لم يمتنع لانه علق العتق بكتابة ملصقة بالقدر ومه لم توجد فاد كذب اليه بعد قدومه والمكان لا يعلم به عتق العبد بلغ الكتاب الي الكالف او لم يبلغ لان الشرط ان تكون الكتابة

ملصقة بالقدر ومه وقد وجد وكذا لو علم المكتوب اليه بقوله لان الكتابة اليه تتحقق مع علمه كالاخبار **ولو قال** ان اجزيتني ان هذا الحجر ذهب او كتبت الي ان هذا الحجر ذهب فاجزاه بذلك او كتبت اليه حنثا بخلاف ما لو قال ان اعلمني او بشرتي علي ما ذكرنا **وفي** العيون اذا قال ان رايت فلانا فلم اعلمه فعبده حرقه مع الرجل لم يجتنب لانه ليس هذا موضع الاعلام وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجتنب بمنزلة قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكون وليس فيه ماء **وفي** الزيادة اذا حلفت لا يعلم بكاه فلا فيقول له افلان في موضع كذا فاشترى رطله بنعم يجتنب في يمينه لوجود الاعلام لان الاعلام فعل بلان من العلم وجتنب بالكتابة والاشارة والرسالة وبدهابه معه اليه يقال علمت ما في قلب فلان من الحب والبغض لانه قول كذا وان نوي به الاخبار بالكتابة او الرسالة بصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما هو محتمل لفظه وهو الاعلام على اتم الوجوه ولا يصدق في القضا لانه خلاف الظاهر وقيل بصدق الاول اصح وكذا الاظهار والافتاء والاخفاء والكتابات والاسرار والدلالة **ولو حلف** لا يخبر بمكان فلان او بشرته او لا يخبر به فاجزى بكتابه او رسالة حنث لان الاخبار كما يتحقق باللسان يتحقق بالكتابة والبيان صح ان يقال اجزنا الله بكذا وان كان ذلك بالكتاب واجزاه الله تعالى رسوله بالامور المصينة وكان ذلك برسالة جبريل عليه السلام وقال الله تعالى فبشرناه باسحاق وكان ذلك على لسان الملك **ولو قيل** له افلان في موضع كذا فاومي براسه بنعم او ذهب به واوقعه على راسه لا يجتنب لان الاخبار والافترار نوع من الكلام ولهذا القوي الصك بين يدي انسان وقيل له اهو كذا كتب فاشترى براسه بنعم لا يكون مفرا ولا مجزرا وكذا لو حلف لا يقر فلان بما قال فليل له الفلان عليك الف درهم فاشترى براسه بنعم لا يصبر مفرا ولا يجتنب ولو قري كتاب بين يدي انسان وقيل له اهو كذا قرأت عليك فاومي براسه بنعم ليس له ان يروي عنه باجزنا ولا حد ثنا وكذا البشارة لانها قسم من الخبر **وان نوي** بالاخبار الاعلام والاظهار صدق لان الاخبار سبب العلم والظهور وبه تعليل وان حلف لا يخبر ولا يقر فخرس فاومي براسه اي نعم بعد السؤال عنه او كتبت كتابا حنثا ويكون اقرا لان الاشارة من الاخرس اقيمت مقام العبارة الاتري انه لو اخذ بها في الاحكام **وعن** ابي يوسف فيمن حلف لا يدعوا فلانا فكتب اليه ودعاه لا يجتنب لان الكتابة ليست يدعا ولا فلانا **وفي** عرفنا حنث لان الدعا بالاشارة والكتابة والرسالة بمنزلة الدعاء بالمشافهة يقال دعاء الامير عامل كذا الي بابك ورسوله الله صلى الله عليه وسلم حنث داعيا لكل ولو حلف لا يسترده فاستخدمه بشارة او غيرها حنث وان لم يخدمه لوجود الشرط ولو حلف لا يتكلم بكذا لا يجتنب بالكتابة والرسالة بخلاف الاخبار لان التكلم يكون بلا واسطة صح ان يقال اجزنا الله بكذا ولا يصح ان يقال كلنا الله وموسى عليه السلام كان

مخصوصا بكلام الله تعالى من بين سائر الانبياء عليهم السلام مع استوائهم
في الاخبار والاولياء وكذا الحديث لا يكون الا بالمشاهدة لا يصح ان يقال حدثنا الله
تعالى **ولو قيل** له اقلان في موضع كذا فقال نعم حدثني في بيته لان نعم يتضمن اعادة
ما في السؤال وانه كذا قال الله تعالى قالوا نعم **وان** قري على اسباب كتاب وقيل
له اهو كقري عليك فقال نعم مع ان يقال حدثنا واخرنا وان حرس بعلمه بعد
ما حلف فاشترى او كتب لا يجتنب لانه ليس بكلام وكيف يكون كلاما والحرس
بناء في الكلام بخلاف الاخبار والاقراء والبيارة وفيما يجتنب بالاشارة اذا اشار
عقيب السؤال عن المحلوف عليه وقال لم ارد به المحلوف عليه بصدق ديانة
لما كان الاحتمال ولا يصدق فضلا لانه خلاف الظاهر وان لم يكن بالاشارة عقيب
السؤال فضلا لانه لم يوجد ما يكذب به وفي شرح الكرخي وروي ابن سماعة
في نوادره عن محمد اذا قال والله لا اقول فلان كذا قال هو عندي مثل الخبر
والاشارة **الا ترى** ان رجلا لو قال لا اقول فلان صيحه الله بخبر ثم ارسل اليه
رسولا فقال قلت لفلان يقول لك صيحه الله بخبر فانه حانث الا ترى ان القائل
هو المرسل لا يجتنب الا ترى ان الرجل يقول قال الله تعالى لنا في الكتاب كذا اذ قال ابن
رستم عن محمد لا ابلغك مثله الا حرك وكذا لا اذكر شيئا ولا اذكر لك شيئا فانه يجتنب
بالكتاب ولو قل لا اذكر كذا فهو على المواجبة والمشاوكة ولا يجتنب بالكتاب عموما
محمد رحمه الله عن رجل فارسي حلف بان يقول الحمد لله بالعربية فقراها فحلف
قال لا يجتنب وان حلف رجل فصيح ان يقول الحمد لله بالعربية فقراها فحلف
اذا لم يكن لاحدهما نية لان العجمي انما اراد بيمينه ان يقول بوضوح العوب وذلك
غير الملحون واما العربي فانما يريد به اللغة العربية دون العجمية والملحون بعد من
العربية في **الاصل** لو قال ابي عبد بن شريك فقد وقران فهو حريصه واحد
بعد ما خذ عتق الاول وان بشره معا عتقوا لانه وصفه بصفة عامة فنع **وفي**
المستقى ولو قال ابي عبد اخبرني فاجزه جميعا واحدا بعد واحد عتقوا **وفي المستقى** روي
ابن سماعة عن ابي يوسف رجل قال اول من بشرني بقدوم فلان من عبيده فهو حر
فارسل اليه بعض عبيده عبيده اخبره قال نك للموذي ان فلانا يقول لك قد قدم فلان
فالبعث ذلك العبد قال يعنى المرسل دون المرسل وهو غير له الكتاب ولو قال
المرسل ان فلانا قد قدم ولم يقل ارسلني فلانا عتق المرسل دون المرسل
والله اعلم **باب الحث الذي يقع بالفعل وبالوقت وبغير ذلك**
اصل الباب ان الكلام يعمل بحقيقته ما كان فان تعذر رجلا بجازه وكلمة في الظرف
لغة وهي مستعملة فيه عرفا فقال زيد في الدار وثوب في الجراب وحظنة في
الجوالق وغير ذلك فعند الاطلاق يعرف اللفظ اليه الا اذا قدر بان دخل
على ما لا يصلح ظروفا كالانفعال فيبذل على التعلق لما بينهما من المناسبة
فان بين الشئ والخبر اتصال كما ان بين الظرف والمفروق ايضا اتصال ولا ينفك

شتمل

لشتمل للمقارنة بمعنى مع **ك** في قوله تعالى فادخلني مع عبادي اي مع
عبادي المتقين ويقال دخل الامير في جندته اي مع جنده ويستعمل مكان كلمة
قال الله تعالى لاصليكم في جند وع الخلق اي على جند وع الخلق وهو ان معني
التعلق كما لو قال انت طالق مع دخوله الدار فتعلق بالدخول وكذا لو قال على
دخولك الدار يتوقف على القبول **وقال بعضهم** يجعل في جازا عن مع ثم جعل
بجازا عن كلمة بعد لانها مستعملة فيه كما في قوله تعالى واسلمت مع سليمان اي بعد
سليمان فيصير بشرط **ثم** الظرف على نوعين ظرف مكان وظرف زمان فان ادخلها في المكان
يقع في الحال في ذلك المكان او في غيره لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان فيكون
تخييرا وان ادخلها في الزمان فان كان ماضيا وقع في الحال كما لو قال انت طالق في امس
او في العام الماضي لانه لا يملك الا بقاء في الزمان الماضي الا انه وصفها في الحال بطلاق
وقع عليها فيما مضى وهي عن توصف به في الحال فوقع وكذا ان كان الزمان حاضرا
ان يقول انت طالق في هذه الساعة او في هذا الوقت لانه وصفه بصفة موجودة
فيتبع **وان** كان الزمان مستقبلا لا يقع ما لم يجي الوقت كما لو قال انت طالق في غدا او
في الشهر الا ان الطلاق يجوز ان يختص بزمان دون زمان فاذا وصفه بزمان
لم يقع قبله كما اذا وصفه بشرط **وحرف اخر** ان الحيف اسم لدور الدم ثلاثة ايام
فصاحك فصاعدا فاذا علق الطلاق به لا يحكم بالوقوع ما لم يسفر ثلاثة ايام لكن
يمنع الزوج من غشيانها **ولو كانت** غير مدخولة تمنع من التزوج بزواج اخر
لا صحت الا استمرار ولو عانت قبل ان يسفر ثلاثة ايام لا يحكم بوقوع الطلاق حتى
ترب الزوج وان استمر حكم بالوقوع من حين رأت الدم بطريق الظاهر لوجود الشرط
من ذلك الوقت **والحيضة** اسم للمكان من قول الله عليه السلام في سبأ او طاس
ولا الحياي حتى يستبرأ من حيضته والمراد به الكامل ولا به للمصدر وان كان كاملا لانه
كاللها لا يفتت جز من الطهر **وحرف اخر** ان الشرط بعينه وجوده في المستقبل
لا فيما مضى لان الفرض من البمين الحمل او النزع وذلك انما يحصل في المستقبل لا في الماضي
ويجي الزمان بوجوده وله ومضيه بوجوده وانتهى به اذا عرفنا هذا قال محمد بن
الله **رمل** قال لا مراة انت طالق في دخولك الدار لا يقع ما لم تدخل الدار لانه
تعذر حمل كلمة في علي الظرفية لانها دخلت على الفعل وهو الدخول وانه لا يصلح ظروفا
لان الظرف ما يحتوي على جواب المظروف فيجعل على مع وحرف الطلاق يتاخر بعضها
مقار بعضه فصار كأنه قال انت طالق مع دخولك الدار فتعلق بالدخول ووقع
مقارنا له ولهذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك فزوجها لا يقع لا لو قال
انت طالق في قيامك او في قعودك او في الحيا لك او في شريك **وروي** ابن سماعة
عن محمد اذا قال انت طالق في ذهابك الى مكة فهذا على الذهاب لانه ادخل
في الفعل فصار بشرط وكذا لو قال في ذهابك لان الباء لا تصاق فاصطنع الصاق
الطلاق بالفعل ولو قال انت طالق في الدار طلقت ساعة تكلم به سواء كانت في الدار

اولم تكن لانه وصفها بالطلاق وحضه بالمكان والطلاق لا يختص بالمكان
لان الطالق في المكان يكون طالقا في الاماكن كلها **الانري** انه لو قال انت طالق
عكة يقع ههنا ولو قال انت طالق في الظل وهي في المصلا الشمس يقع الطلاق
لانه ان كان المراد مكان الشمس والطلاق لا يختص به وان اراد به الطريقة
فهي لا تصلح طرفا فليقع فيقع ولا نه اضاف الطلاق الى الدار وهي موجودة ه
والخلق بالوجود تحقيق ولانا لو جعلنا في معنى مع طلق في الحال كما
لو قال انت طالق مع الدار لانه قرن الطلاق بما هو موجود **ولو قال** عنت
به اذا دخلت الدار دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه قد يذكر المكان ويراد
به الفعل الذي يحل فيه قال الله تعالى بل مكر الليل والنهار اي مكر كرم
بالليل والنهار وقال الله او كما احد منكم من الفايضا ذكر المحل واولاد ما
يجل فيه الا انه خلاف الظاهر وفيه تخفيف فلا يصدق قضا **وفي** المسبوط
اذا قال انت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلق لان وصفه اياها بالطلاق
لا يختص بثوب دون ثوب ولو قال عنت اذا البست ذلك الثوب دين فيما بينه
وبين الله تعالى لانه جعل ذكر الثوب كناية عن الفعل فيه وهو نوع مجاز
ولو قال انت طالق في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك لان الفعل
لا يصلح طرفا فجعل شرطه وكذا لو قال انت طالق في مرضك او في وجعك
او صلاتك لم تطلق حتى يكون منها ذلك الفعل الا انما لان في معنى مع او
لانها لم يصلح طرفا فجعل على الشرط تصحيا للكلام **ولو قال** انت طالق ثلاثا
في ثلاث حيض لا يقع شئ ما لم تحض ثلاث حيض وتطهر لانه علق الطلاق بثلاثة
افعال والطلاق متى علق بافعال لا يقع الا عند وجودها معا **ولو قال** انت طالق
اذا قد مر ثلاث وفلان ولا تطلق ما لم تظهر من الحيضة الثانية لان الحيض جمع
حيضة والحيضة اسم للمكان ولو كانت حاضيا وقت الحيض لا يقع منك الحيضة
لانه قد حصي بعض الحيضة **ولو قال** انت طالق في حيضة او في حيضتك او
مع حيضتك لا يقع ما لم تحض وتطهر لانه اسم للكامل وهذا لا يجزئ ببعض
الحيضة من الاستبراء **ولو قال** انت طالق في حيض او حيضتك او مع حيضتك
طلعت حين ترى الد و يني في القياس ان لا يقع ما لم ترى ثلاثة ايام
لانه يحتمل الانقطاع فلا يكون دوما في الحيض فلا يقع ويحتمل ان يستمر فيكون
دوما في الحيض فلا يقع بالشك **وفي** الاستسنان يقع اذا رأت الدم بشرط ان يستمر
ثلاثة ايام رأت الدم تعالى علق بالحيض احكاما ما حوثر في الصور والصور ثلاثة
والاعتزال عنها وهذه الاحكام تنطلق باول ما رأت فكذا هذا لانه يشترط
الدوام لانه لا يكون اقل من ثلاثة ايام **ولو** نوي حيضة الحيض او بالحيض الحيضة
يصدق لان الحيض يذكر ويراد به المصدر يقال حاضنت حيضها كذا بقا الحيضة
والحيضة لما كانت اسما للكل يحتمل ان يراد به بعضه وهو دم ورا الدم ولكن فيما

فيه تشدد بد يصدق مطلقا وفيما فيه تخفيف يصدق ديانة لا قضا **وفي**
شرح الكرخي لو قال انت طالق في صوتك يقع حين يطلع العجلان المصور فعل
فصار بشرط وهو عبارة عن الامساك مع البنية في زمان مخصوص من شخص بصفة
وهذا المعنى موجود في الجزء الاول فوجد به المنفرد **ولو قال** في صلاتك لم تطلق
حتى تترك وتسلم سجدة لا بها عبارة عن الافعال المختلفة فالر يوجد جنسها
لا يستحق الاسم فلا يقع **ولو قال** انت طالق في حيضك او في طهرتك فان كان ه
موجود يقع في الحال **ولو قال** انت طالق في ثلاثة ايام طلقته من ساعتك لانه
جعل الايام طرفا للطلاق فيقع من ساعتك حتى تستوعب الايام كلها ولان الايام
ان لم تصلح طرفا لا تصلح بشرط لانه ليس بفعل فليقع فينتج الطلاق ولان الطلاق
اذا اضيف اليه وقت تمتد يقع في اوله كما لو قال انت طالق عند او في غده **ولو قال**
انت طالق في ثلاث ضربات او في ثلاث دخلات او في ثلاث كلمات لا يقع الطلاق حتى
يكون الثالثة لانه لا استكمال ان يكون طرفا صار بشرط فقد علق الطلاق بثلاثة
افعال فلا يقع الا بوجود الكل بخلاف الوقت لانه الزمان يصلح طرفا فصار وصفها
بكونها مطلقة في ثلاثة ايام ولان يكون كذلك الا بتوقع الطلاق في اولها بخلاف
ما لو قال لا تحض طرفة امراتي في ثلاثة ايام حيث لا يقتضي الايقاع في اول الوقت بل
ستفرق على الايام لان الايقاع لا يقبل الامتداد حتى يكون الايقاع في اول الايام
الفا عا في كلها وذلك بالايقاع في كل يوم **ولو قال** انت طالق في مجي يوم يقع عند
طلوع العجلان المجي اسم لاول النهار **وكذا** لو قال انت طالق في مجي ثلاثة ايام يقع
عند طلوع العجلان اليوم الثالث لانه علق الطلاق بالمجي والمجي يوجد اوله وعلي
هذا استعمال الناس يقال جاء شهر رمضان كما اهل الهلال لوجود اوله
والمجي فعل والمعلق بالافعال لا ينزل الا عند وجودها وهذا اذا قال ذلك
ليلا اما اذا قال في بعضه اليوم لا يقع حتى يطلع العجلان من اليوم الرابع وفي اليوم
حتى يطلع العجلان من اليوم الثاني ولا يعتد بذلك اليوم لانه تقدم مجي على الحلف والمجي
ينعلق بما يوجد في المستقبل لا بما مضى **ولو قال** انت طالق في مجي يوم فان
كان ذلك بالليل يقع عند غروب الشمس من الغد لان مجي يوم منكم يقتضي
مجي يوم فارو ذلك بانها به وجود اخر ليصير ما ضيا وان كان ذلك بالنهار
يقع في تلك الساعة من الغد لانه علقه بمجي يوم منكم والمجي يوم منكم
فقد خل اللبلة في ذلك **وبعض** ذلك لمسمع المقيم ان ذلك مقدم بيوم وليلة فان
تومنا في بعض النهار وليس معه ثم احدث بعض الي تلك الساعة من الغد كذا
ههنا فقد قال بتكميل اليوم الاول ببعض الثاني وقال بتكميل الحيضة التي
هي فيها بعض الحيضة لان اليوم وقت معلوم وقد مضى كل حقيقة بعضه
في اليوم الاول وبعضه في اليوم الثاني اما الحيض عبارة عن فعل الدم والحيضة
اسم للمجتمع والمنفرد لا يسمى باسم المجتمع بخلاف ما لو قال في بعض النهار انت

طالق في معنى اليوم حيث يقع بغروب الشمس لأنه ذكر اليوم معرفا فيصرف إلى
اليوم الموجود كما لو قال لا أكثر فلا يشهدا ينصرف إلى شهر كامل ولو قال
الشهر ينصرف إلى بقية الشهر وكذا لو أجرد أو شهرين ينصرف إلى شهر كامل
ولو أجرد الشهر ينصرف إلى بقية الشهر **وكذا لو قال أنت طالق في معنى ثلاثة**
أي مرات قال ذلك بالليل يقع عند غروب الشمس من اليوم الثالث لأن ذلك معنى
الثلاثة في الحقيقة وإن قال ذلك في النهار استكمل ثلاثة أيام وليأمن إلى
مثل ذلك الساعة من اليوم الرابع لأن الصيرة في المعنى للأيام الكاملة وفي الخبر
لا وأياها استشهد في الكتاب فقال لا تزني إلا رجلا لو قال لامرأة في نصف
النهار أنت طالق في معنى يوم يقع الطلاق بطلوع الفجر من الغد ولو قال في معنى
يوم يقع في تلك الساعة التي حلف فيها وذلك استحكال يوم كذلك ههنا وفي
فتاوى الفضلي روي عن محمد بن الرقات في كتابه ابن سماعة يسأله
عن قال لا امرأة بالنهار أنت طالق في معنى يوم فقال محمد أن قال في معنى يوم وقع
هذا على اليوم القابل فإذا طلع الفجر من اليوم الثاني طلقت امرأته وإن قال
في معنى اليوم وقع ذلك على معنى اليوم الذي هو فيه لأنه المعنى فكل هذا رجل على
الطلاق بفعل لا يوجد أبدا لأن معنى ذلك اليوم قد مضى فلا يوجد أبدا فصار كرجل
قال لامرأة إن صعدت السماء فانت طالق لم يطلاق أبدا وهذا بخلاف قوله
أن لم يصعد السماء لأنه هذا إطلاق معلق بفوت الصعود والصعود متعذر
في الحال وقال روي عن محمد بن نوادر ههنا من حين قال ليل لا صوم من اليوم
أن قال هذا في آخر الليل وقع على اليوم القابل ولزمه أن يصوم فيه وإن قال
في أول الليل وقع على اليوم الماضي ولا يلزمه الصوم قال القاضي علي السعدي
وإن نوي شيئا فهو على ما نوي وقال إذا قال الرجل في النهار لا فعلن الليلة كذا
فأعرف عندنا أنه إنما أراد به الليلة القابلة سواء قال ذلك في أول النهار
أو آخره والله أعلم **باب الحنث الذي يقع بالملك والنشر أصل**
الباب أن معنى الأيمان على العرف ولهذا لو حلف لأيا كل راسا لا يحنث
بكل راس الصغور والحج وأوصفة المالكية لا تنفي بعد رثاله الملك عرفا وصفة
كونه مشتريا بمعنى أن لا تزني أن الوكيل مشترى وإن لم يكن الملك ثابتا له وذكر
الملك على الأيمان يقتضي الإجماع دون التعريف إلا إذا انشأ إلى شيء بعينه لما
عرف أن الصفة في الحاضر فعولاه التعريف والحاجة إليه في الحاضر بخلاف
الغائب المجهول ولهذا كان الوصف في المسلم فيه بمنزلة العين والشرار
يقتضي الإجماع والتفريق والمطلق يجري على إطلاقه إلا إذا مر دلالة القبيح
اعنبا لا بنصوص الشرع إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **إذا قال الرجل**
أن ملك عبد فهو حر فاشترى نصف عبد لا يعتق لأن العبد اسم للكل مثل
الأنثى أنه لا يحنث بحد صدقة الفطر ملك نصفه لعبد فلم يكمل الشرط

قال ملكه النصف الآخر ينظر إن كان النصف الأول في ملكه حنث لأنه
ثم ملكه في العبد فوجد بشرط الحنث وإن خرج النصف الأول عن ملكه في القياس
يعتق هذا النصف في الاستحسان ما لم يجتمع جميع العبد في ملكه لا يعتق وجه
القياس أن شرط حنثه ملك عبد فإذا وجد ملكه عبد مجتمعا ومتفرقا فقد وجد
شرط الحنث لأن في ملكه لو حلف لا يكلم زيدا وعمرا فكلهما مجتمعا ومتفرقا حنث لأن في
أنه لو قال إن ملكك هذا العبد فهو حر فاشترى نصفه وباعه ثم اشترى النصف
الآخر عتق النصف الآخر ولا تزني إن يمينه لو كانت على الشرا فاشترى بصفه
ثم باع ما اشترى واشترى الباقي عتق الباقي وجه الاستحسان أن الملك
المسئل عبارة عن المعنى فاللفظ وإن كان مطلقا لكن قارم دلالة العبد عرفا بصفة
الاجتماع وهو أن عرضه في الغنا فإنه يقال فلان يملك كذا كذا من المال ويراد به
الغنا والغنا لا يكون بملك متفرق بخلاف ما إذا قال هذا العبد لأنه إنشأ إلى
العين والاجتماع صفة والصفة في الحاضر فعولاه ما ملكه مجتمعا ومتفرقا
حنث وهذا لأن اليمين متى عتقت في عين العين وهو مسمى باسم يتعلق بالملك
به لأنه إنما يعرف باسمه وفي العين يتعلق الحكم بدان من غير أن يسمي اسمه لأنه يعرف
بالإشارة فكان شرط حنثه ملك هذه الذات التي وقعت الإشارة إليه بخلاف
النشر لأن لفظ النشر لا يدل على الاجتماع فصار حكمه حكم سائر الأفعال
دل على العرف أنه لو اشترى لنفسه أو لغيره حنث والملك لا يقتضي إلا أنه
خاصة فكان النشر أعم من الملك فلم يقتضي الاجتماع ولا أنه لا يراد به نفي
الغنا وهذا لأن اللفظ وإن كان مطلقا إلا أنه قيد الاجتماع في ملكه غير المعين
فأثبت عرفا **الأنثى** أن الرجل يقول والله ما ملكته في عري قط عبدا وإن ملكه
عبدا على التفريق ويكون صادقا فيما أخبر أنه يريده ملكه الاجتماع في ملكه
وهذا العرف معدوم ومخالفة القبيح فإنه لا يستحيز أن يقول ما ملكته هذا
العبد قط إذا ملكه متفرقا فوجب إجراؤه على إطلاقه في المعين وتقييده في
غير المعين بالعرف وكذا في النشر لا عرف في المعين فإنه لا يقولون ما اشترى
فلان يحرره عبدا قط إذا اشتراه متفرقا والرجل يستحيز أن يقول اشتريت
الف جارية وإن كان اشترى من على التفريق فإذا لم يكن في الشرع عري متعذر
إجراؤه على إطلاقه في المعين وغير المعين فسواء اشترى مجتمعا ومتفرقا يحنث
وضرب لهذا أمثلا فقال الأنثى أنه لو قال إن ملكك مايتي درهم فعبده حر فملك
درهما والفقه حتى ملك مايتي درهم متفرقا وينفقها لا يعتق عبده وأنه لا يقال
في العرف أنه ملك مايتي درهم لأن ملك مايتي درهم يعد من الأغنيا وهذا لا يقع
له الغنا ولو قال إن اشتريت مايتي درهم فعبده حر فاشترى بدرهم ثم درهم
حتى اشترى مايتي درهم عتق عبده لأنه يقال في العرف اشترى مايتي درهم
وإن كان متفرقا الأنثى أنه يستحيز أن يقول ما ملكك مايتي درهم وإن ملك

الوفا متفرقا ولا يستجيز ان يقوله ما اشترى بما بقي درهم ان اشترى متفرقا
 ولو اشترى رايا الدرهم فقال ان ملكته هذه الدرهم فبعده حركتها درهمها
 ويترك عتق عبده لانه يجوز ان يقال ملكها كلها اعتبر عرف الناس ولا ان المصفاة
 في الحاضر لغو وقال بعضهم القياس في الميسلتين ان لا يجزئ ان شرط حشته ملكه
 ما يسمى عبدا او لم يملكه في الحالين ما يسمى عبدا او لم يملكه الا اذا حشته في
 المشر لان المشر الاول قائم باعتبار اثره فانه صفة بيعه ما اشترى من آثاره
 ما اشترى بقي حتى كان قابلا فله وجب بشرى ما يسمى عبدا الحث وفي مسيلة الملك
 الملك عرفا ثم يتبع باع لانه عبارة عن نقص الاثر وهو قيام النقص من التصرف
 شرعا وقد زال ذلك حقيقة وحكم بالبيع فقد ملكه الباقي والذي كان في ملكه
 لم يبق فلم يملك ما يسمى عبدا اجماله فلا يجزئ فلو عني بالملك المشر او بالملك
 ليهلك لانه بينهما مناسبة لا رتبة فيجوز ان يستعلا اسم احدهما بالآخر الا ان فيما
 فيه تخفيف وهو بشرى عبده كاحل في قوله ان اشترى يتبعه ديانة لا قضا
 وفيما فيه تقليد وهو ارادة المشر بالملك يصدق ديانة وقضا وكان ابو جعفر
 يحكي عن ابي بكر الاسكاف انه كان له خادم يقال له ابو اسحاق فكلما قرب هذه
 المسيلة كان يقول يا ابا اسحاق هل ملكك ما ياتي درهم فبقول والله ما ملكك
 خمسين درهما ثم يقول هل اشتريت بما ياتي درهم فبقول اشتريت بالف واكر فكان
 حث في المشر في الملك المتصرف وفي الملك حث في الاجتماع وكان اصحاب ابي
 بكر يسمون هذه المسيلة ابا اسحاقية وفي شرح الكرخي قال ابو يوسف
 لا اكل مما ملكته او مما يملكه او من ملكه فاذا خرج من ملكه المحلوف عليه الى ملك
 غيره فاكل منه لاله لم يحن لان الملك اذا جدد على الملك بطلت الاضافة الاولى
 وكذا اذا اكل لا اكل ما يشترى فلان او ما اشترى فلان فان اشترى المحلوف عليه
 لنفسه او لغيره فاكل منه الحالف حث فانه باعه المحلوف عليه من غير ما اشترى
 له ثم اكل منه الحالف لم يحن لان المشر اذا اظهر على المشر بطلت الاضافة الاولى
 وتجددت اضافة له ثانيا ولها البين وقوله ما اشترى لنفسه ولغيره سواء
 لان الحقوق تتعلق بالمشتري فالاصافة اليه دون المشتري له وكذا الوحلف لا
 باكل من ميراث فلان شيئا فان اكل من ميراثه حث وان مات وارثه فوارثه
 اخر فاكل لا يحن بنسخ الميراث الا في الميراث الاول بخلاف ما اذا حلف لا
 باكل مما زرع فلان فباع فلان زرع فاكله الحالف حث لان الاضافة لا تبطل
 بالبيع وعلى هذه الوحلف لا باكل من طعام يصنعه فلان او من جز بحجره فلا
 فلان او لا يلبس ثوبا من سنج فلان هذه الاوصاف لا تبطل بالبيع حتى لو
 كان ثوب من خنز فنفق ثم سجن ثم لبسه لم يحن لان السنج الثاني ابطال الاضافة
 الاولى والله اعلم **باب في قوله اول عبد ام ملكه فهو حر اصل**
 الباب ان الاول الكرم في المعه ودان لفرد سابق لم يسبقه مثله اما الفرد فانه

بشرى

بشرى وتجمع يقال اول واولان واولون واما السبق فلانه لو سبقه من
 جنسه لا يقال انه اول والواحد اسم للاول من المعه ودان يقال واحد واثان
 وهو اسم لذات لا يشترى غيره في ذلك الاسم والوحدة صفة فانك لا تقول
 واحد واثان وهو اسم لحال الذات لا يشترى غيره ذات اخرى في تلك الحالة والوسط
 اسم لفرد متوسط بين عددين متساويين وهو اسم لما تقدم مثله ما تقدم عنه
 والاخر اسم لفرد لاحق لم يتبعه مثله فاذا ذكر الفرد ثم الحق وصفه اريد ابيني عن
 معنى الاول ولا يقيد الا ما افاده الاول لان ذكره وعدمه بمنزلة فلا يتغير صدر
 الكلام وان ذكر صفة ليست ثابته له وافاد غير ما افاد الاول كان معتبرا وبغير
 به صدر الكلام **الانزي** انه لو قال رايت اسدا ابعد واوبعد وبقيت لا يتغير
 به اول الكلام **ولو قال** رايت اسدا ابري يتغير به اول الكلام ويصير بخلاف
 مجازا عن الشجاع **وهو في اخر** ان النصف بياض الكل في صفة الفردية في الكليات
 والصور وان كان بالضم يصير شيئا اخر ويجوز له اسم اخر ولا يراجه في العبيد والاشياء
 لان نصف العبد او الثوب لا يقبل الضم الى الكامل ولا يجد له اسم اخر اذا عرفنا هذا
 قال محمد رحمه الله **رجل** قال اول عبد ام ملكه فهو حر فملكه عبده اعني لو جود
 الشئ ولو ملك عبدين معا لم يفتق واحد منهما لانه وان وجد السبق لكن
 لم يوجد الفردية فانفردا بشرط خلاف ما لو قال ان اشترى عبدين
 ه صفة واحدة او عبدين معا فان اشترى ثلاثة يفتق اثنان منهم والآخر
 اليه لو جود بشرط وهو بشرى الاثنان كل واحد ان تزوجت امرأة فهم طالق
 فنزوح امرأتين طلعت احداهما واليه البيان لو جود الشئ لا يزي الى لو قال ان كنت
 رجلا فعبده حر فكل رجلين معا عتق عنده اما ههنا الشرط اول عبده والله اسم
 لفرد سابق فله عقد عليه علي عبده سبق ملكه ملك سائر العبيد ولم يوجد
 فلو اشترى بعد ههنا عبدا اخر لا يفتق هذا ايضا لانه فرد لكنه سبقه ملكه
 مثله والشرط الفرد بوصف السبق **الانزي** انه استحق اسم الاخر به اذا لم
 يملك بعد عبدا اخر فكيف يكون اولا **وكذا** ان قال ان ملكت عبدا واحدا او اول
 عبد ام ملكه واحد الا ان قوله واحد المريد الا ما افاده الاول لانه صفة
 العبد بالانفراد يقال عبدا واحدا والآخر اذا ثبت بقوله اول عبده فقوله واحد
 المريد الا ما افاده الاول لانه صفة للعبد فيكون مقرا احد وجوب اللفظ فصفه
 بمنزلة المكرار فلا يتغير به الحكم الا ان يعني بقوله واحد او حده فيعتق الثالث
 لما ذكر لان الواحد وان كان اسما لم يجوز ان يراد به صفة لمعنى الوحدة
 يقال واحد زمانه كما يقال متوحد ووحيد فصار الشئ حليلا للفرد والسبق
 في الحال لانه محتمل كلامه وفيه تقليد عليه **ولي قال** اول عبده ان ملكه وحده
 فهو حر عتق الثالث لان قوله واحد يقتضي الانفراد في الذات ولا يوجب صفة
 ينقطع بها مشاركة الغرضان كل واحد من الجماعة واجد في ذاته وقوله وحده يقتضي

الانفراد في العفل المقرون به لا في الذات وجوب حالة تنقطع بها مشاركة
 العزلة له صفة وليس بعد ذلك وجوب الموصوف وان كان احدا في الوجود **الانفراد**
 ان الجماعة اذا دخلوا الدار يصح ان يقال دخل كل واحد منهم الدار ولا يصح ان
 يقال دخل كل واحد منهم الدار فلان الدار وحده ولو قلنا في الدار رجل واحد
 فاذا فيها رجل وامرأة وصبي كنت صادقا ولو قلنا رجل وحده فاذا فيها رجل
 وامرأة كنت كاذبا وتقولنا في الدار رجل واحد لان افراد في الذات وتقولنا في الدار
 رجل وحده لان افراد وبنى المشاركة في الصفة وهي الكيفية فصار من قوله وحده
 الشطر الاول والانفراد في حالة التملك وهو اول موصوف بهذه الصفة فيعنى
 كما لو قال اول عبد امك انبعض فهو حر فلكم اسود بغير بعض عنق الا ببعض ذلك
 هنا فصار فيه مصنف الفتنق الى اول عبد مطلق فيراعي الاول في الذات
 ولم يوجب في الثاني صار مضيقا الفتنق الى اول عبد موصوف بصفة وهو
 وهو ان يكون منفردا لا يشترك عبد اخر في التملك فيراعي الاول في الصفة وقد
 وحده **فان قيل** صفة الوحدة وان كانت ثابتة في المسئلة الثانية بصرح
 كلامه فهي ثابتة في المسئلة الاولى بفتنق كلامه لان الاول لا تثبت الا بالوحدة
فان قيل نعم الاولى تقتضي الوحدة لكن الفتنق اذا ثبتت اذ ثبتت مقتضي فاذا لم
 تثبت الاولى كيف ثبت مقتضاه **فان قيل** قوله واحد اذ ذكره بالنصب وهذا
 لا يحمل الا على ان يكون عبارة عن الذات واذا حمل على الحال كان قوله واحد
 واحدة سواء **فان قيل** بل ذكره على طريق الحال وهو نصب على الحال
 ان الحال موصوف لا في تذكر تأكيد التذكور وان كان تأكيد لا يغير ولا الكلام
 لان قوله اول عبد اذا كان لا يتناول الا الواحد لا يغير حكمه بل ذكر الواحد فان
 التأكيد لا يغير الاول فاما الوحدة لا تذكر تأكيد الاول فتعبر به حكم الاول فيكون
 الاول في قوله وحدة عبد استغزا لا يشترك غيره في التملك الا ان يفتي بوحده
 واحد فيصح **ولو قال** اول عبد امك فهو حر فلكم عبد او نصف عبد فاعتق
 الكامل لان نصف العبد لا يشترك العبد في اسمه ومناه لان نصف العبد لا يسمى
 عبد اذ اذ التسمية في اسمه ومعناه لم يبطل تسمية العبد ولا صفة الانفراد
 عنه فبقي متعلقا اول عبد عنق كما لو اشترى عبد حمارا او ثوبا **ولو قال** اول
 كرم امك فهو هدي فلكم كرم او نصف كرم بل يرد به شيء لان الكرم اسم لا يعين قفيزا
 وهو عبارة عن قفيز ان جمعة وهو ما يتوقف فصار كانه قال اول اربعين
 قفيزا امك فهو هدي فاذا ملك اثنين قفيزا لم يوجب الشطر لانه يحكم بالانفراد
 صار شيئا واحدا او سلب عن الاربعين صفة الانفراد **الانفراد** انك لو ضمت
 اليه العشرين الاخرى يصير كرا لانه اجزائا متساوية فيكون ان يضم بعضها الى
 بعض بخلاف العبد فانه لا يضم بعضه الى البعض مثاله من العبد ان لو قال
 اول اربعين عبد امك فهو هدي فلكم اثنين لا يعنون كذا هديا وانما اعلم

بغيره

باب الحديث في اليمين التي يستثنى فيها اوسطهم اصل الباب ما ذكرنا
 من حد الاول والاوسط والاخر بشرط الحديث وجود المسمى لان المستثنى لا يدخل
 تحت الايجاب لما عرفت ان الاستثناء بيان ان مراد المتكلم ما وراء المستثنى فان علم كونه الشيء
 داخل تحت الاستثناء لا يدخل تحت الايجاب وان علم انه غير داخل تحت الايجاب وان
 الشك في توقف حتى يتبين الامر كيلا يكون حكم بالشك ما عرفت هذا فقال محمد رحمه
 الله **رجل** قال كل محمول امك فاما استثنى فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبد
 عنق ساعة ملكه لانه ليس باوسط ولا له احتمال الوساطة فكان داخل تحت
 الايجاب فان اشترى اخر لا يعتق لانه يتوهم انه يصير اوسطا بان يشترى عبد
 اخر فان لم يشتر حتى مات عنق لانه زال احتمال صيرورته اوسطا فان اشترى
 ثالثا لا يعتق واحدهما لان الثاني صار اوسطا والثالث له احتمال الوساطة
 بان يشترى آخرين فان اشترى رابعا عنق الثاني **فالحاصل** انه اذا اشترى من
 العبد عدد اهور زوج فكل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه يتصور
 ان يصير اوسطا وكل من وقع في النصف الثاني فحكمه موقوف حتى لو اشترى
 ستة اعب واحد بعد واحد يعتق الثلاثة الاول وحكم الباقيين موقوف فان
 اشترى اخر لا يعتق الرابع لانه دخل في النصف الاول **فان** مات وقد ملك من
 العبد شفعا يعتق لانه ليس لهم اوسط ولو ملك وتراعتقوا الا الاوسط ولم
 يذكر انهم يعتقون عند وقت الشراء او قبل الموت وكان الفقهاء يوجبون ذلك عن
 الشيخ اي بكر بن بكير ان علي بن قيس قول ابي يوسف ومحمد يعتق
 قبيل الموت بالافضل **وعند** اي حنيفة يعتق من وقت الشراء وكان يرد الى
 مسيلة الطلاق والعتاق اذا قال اخر امرأة تزوجها فهي طالق او قال اخر عبد
 امك فهو حر عبد امك او تزوج امرأة فهو امرأه ثم ياتي عند اي حنيفة
 يعتق الاخر من وقت الشراء حتى يعتبر من جميع المال وعند ما يورث الموت حتى
 يعتبر من ثلث المال لما ذكر **وقال** بعضهم الاصل ان هذا يعتق مقصورا عند
 لان شرط وجوبه من الاستثناء انتفا صفة الوساطة وانما بعد ذلك بشرط
 ما بعده فبقتصر الحكم عليه **ولو ملك** عبد امك عبد امك يعتقوا الا
 ان الاول يعتق حين الشراء والثاني حين اشترى الاخرين لانه دخل في
 النصف الاول والعبد بين حين الشراء لان الاوسط اسم لفرد وقد
 ملكها معا ولو قال كل عبد اشترى فهو حر الا اوسطهم فاشترى عبد الا
 لانه مستثنى وما سواه يعتق كيف ما اشترى لانه لا يتصور ان يصير اولا **ولو**
 اشترى اولا لعبد بين نعم اعتق الا لما ليس باول لان الاول اسم لفرد سابق
 ولو توجب الفردية **ولو قال** الا اخرهم فاشترى عبد اعتق لانه لا يتصور ان
 يصير اخر او لو اشترى عبد اخر لا يعتق لانه يحتمل ان يصير اخر او لو اشترى
 اخر عنق الثاني على هذا القياس **ولو** اشترى عبد امك عبد بين عتقوا اما الاول

فلما قلنا واما الاخران فلان الاخر اسم لزوج لاحق وقد انعدمت الغريبة **ولو**
قال اخر عبد الشترينته فهو حر فاشترى عبد الله عبد الله ثم مات عتق الاخر
اشتراه حتى يعتق من جميع المال عند ابي حنيفة وعندهما ابو الموت حتى يعتق
من الثلث لان صفة الاحرية لا تثبت الا بعد شتر غيره وذلك لما ثبت بغيره
عن الشرا وان لا يتحقق الا بالموت **لو** اشترى عبد الله ثم قال ان له اشترى عبد
اخر فانت حر فاما يعتق قبل موته فلا فصل وهما في المعنى سواء لانه لا يكون اجرا
الا بشرط ان لا يشترى احر **ولو** حنيفة يقول لا كما اشترى بعد الاول فقله نصف
بالاحرية لكنه هذه الصفة صرح بعصية ان تزول بان يشترى غيره فلا يحكم
بالعتق فاذا لم يشترى فقتل فيه صفة الاحرية من حين الشراء فاعتق من
ذلك كالوقال لامرأته اذا حصلت فانت طالق فزات الذم لا يحكم بالطلاق
لجواز الانقطاع بحالان بالوقال ان لم اشترى عبد اخر لانه جعل عدم الشراء
شرطا مفسحا للعتق ولا يتحقق هذا الشرط الا عند موته فاما يتحقق الشرط
لا يزول الجواز **ويعجز** ان يقتل الفصلان لاختلاف اللفظ مع التقاوت في المعنى
كما لو قال لامرأته ان لم اشأ طلاقك فانت طالق ثم قال لا اشأ لا تطلق فاما دام
حيا ولو قال ان ابنت طلاقك ثم قال قد ابنت طلاقك تطلق وهما في المعنى
سواء واختلفا لاختلاف لفظ الشرط وكذا الوقال لامرأته والله لا افر بركت
اربعة اشهر ثم قال كنت فيئة الهيا في المدة لم يقبل قوله وان كان الطلاق
معلقا بعد مائة الفربان لكن لما لم يصرح به لم يكن شرطا **الان** لو
صرح وقال ان لم افر برك اربعة اشهر فانت طالق وذكر في الزيادات
اذا قال لامرأته المدخولة انت طالق للسنة وهي حايض او في طهر
جامعا فيه لا يقع فقال الدروج كنت جامعها في الحيض وانكرت فالقول قولها
ويقع الطلاق ولو قال ان لم اجمعك في حيضك فانت طالق فقال بعد ملأها
وطهرت قد جامعتها في الحيض وانكرت كان القول قوله وان كان الطلاق في
الصورتين معلقا بعدم الجماع في الحيض **الا ان** في الصورة الثانية صرح
بالشرط فاذا انكر الشرط كان القول قوله وفي الاولى شرط معي لا صريحا
وعلى هذا اذا قال اخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلاثا فزوج امرأة
ثم امرأة ثم مات **عند** ابي حنيفة يقع يوم تزوجها حين لا يرت ولا
تجب العدة ان لم يكن دخل بها وان كان دخل فلها مهر ونصف مهر
بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول **وعند** ما نطلق قبل الدخول
سوي مهر النكاح وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد وعند ابي
يوسف ليس عليها عدة الوفاة **اصل** ان امرأة الفار تعتد باحد الاجلين
عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ليس عليها عدة الوفاة لان حكمنا بانقطاع
النكاح بينهما بالطلاق وسبب وجوب عدة الوفاة انها النكاح بالموت

فاذا طهرت صح

ولم يوجد فلا يجب كما لو طلقها في الصحة وانما اخذت الميراث بحكم الفدر
وكذلك لا يلزمها عدة الوفاة كما مرتد اذا مات او قتل على ردة ترك زوجته
المسلمة وليس عليها عدة الوفاة لان النكاح زال بردة لا بموته وهما قالا لاخذ
الميراث الزوجان بالوفاة فليزما عدة الوفاة كما لو طلقها نطقه رجعية وهذا
لانها انما اخذت الميراث باعتبار ان النكاح قائم بينهما حكم الي وقت موته او
باعتبار اقامة العدة مقام الميراث والميراث لا يثبت بالشك والعدة يجب
بالشك فاذا جعل الميراث النكاح كالميتي بالموت حكمنا في حكم العدة اولى
وسبب وجود العدة بالحض منتقرا حكما فالزمناها الي بينهما واما المرأة
المرتدة فقد انشأ رالكوفي في كتابه انه يلزمها عدة الوفاة **وان سلمنا** فنقول
هناك ما استحقته الميراث بالوفاة لان عدة الوفاة هي سبيلة والمسلم لا يرث
من الكافر ولكل بسبب استحقاق الميراث الي وقت الردة وبذلك السبب
يلزمها العدة بالحض فلا يلزمها عدة الوفاة وههنا استحقاق الميراث
عند الموت لا عند الطلاق فعرنا ان النكاح قائم بينهما الي وقت الوفاة والله اعلم
باب المخت الذي بالواحد والذي يقع بالاثني والذي لا يقع
بالاول في طلاق السنة اصل الباب ان كلمة او اذا دخلت بين شيئين
يتناول احدهما نكرة والتخير من ضرورياته ولهذا يدخل في الاخبارات
كما يدخل في الحجاب والاحبار لا يقبل التخير غير ان النكرة في الاثبات
تخص كفي آية التكفير وفي التخيير كفي قوله تعالى ولا تقطع منهم انما
او كفورا معناه ولا كفورا فاذا دخل في الاثبات يفيد احدهما ويرجع في
البيان اليه لانه هو المحمل **قال** شمس الائمة السرخسي ومن يقول كلمة
اول المشك فهو مخفي لان التشكيك لا يكون مقصودا ليوضع له حرف ولكن
حقيقته ما ذكرنا ان موجب اثبات احد المذكورين **وهو** احزاب
الطلاق السنة لا يقع الا في طهر خال عن الجماع والطلاق عقيب حيض خال
عن الجماع والطلاق في حق المدخول بها اما اشترط الطهر فلحديث ابن
عمر رضي الله عنه فانه لما طلق امرأته في حالة الحيض قال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما هكذا امرت بك يا ابن عمران من السنة او اما
السنة ان تستقبل الطهر المستقبلا فتطلقها لكل طهر تطليقة فتلك العدة
التي امر الله تعالى ان تطلق لها النساء برده اليه الاشارة الي قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن **وفي** رواية قال لعمران انك اخطا السنة مرة فليبرأ جميعا فاذ
حاضت وطهرت فليطلقها ان شأ طهر من غير جماع او حاملا قد استبان
حملها فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء **وعن** ابن عباس
وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم في تفسير قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
بطلن طاهرة من غير جماع والمعين فيه ان اباحة الطلاق للتفني عن عهدة

في حكم صح

النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وذلك لا يظهر بالانقياع حالة الحيض
لانه حالة نفقة طبعه عنها وكونه ممنوعا عنها بشرعا فوجبا بحمله ذلك على
الطلاق **وكذلك** في الطهر الذي جامعها فيه لانه قد حصل مقصوده منها
فتقل رغبته فيها فلا يكون الانقياع دليل على عدم موافقة الاخلاق وكذا الوطئ في
حالة الحيض موجب للادنى فتقل رغبته فيها او قد حصل مقصوده منها
فتقل رغبته فلا يدل على عدم موافقة الاخلاق اما في الطهر الذي لم
يجمعها بعظم رغبته اليها فلا يقدم على الطلاق لعدم موافقة الاخلاق
فيختص الانقياع به **ولهذا** قال زفران ذكره الانقياع في الحيض في حق المدخولة
لان معنى نفقة الطبع والمنع شرعا لا يختلف بالدخول وعدمه ولا موافقة
الاخلاق امر باطن لا يوقف عليه فاقام الشرع السبب الظاهر الدال مقامه
وهو الانقياع في حال كمال الرغبة ومثي قمار السبب الظاهر الدال مقام البطن
دار الحكم وجودا وعدما **ولان** الوقوع في الحيض اضرارها من حيث
تطويل العدة لان هذه الحيضة لا تكون محسوبة من العدة وفي الانقياع في
طهر جلتها فيه اضرارها من اشتباه العدة **ولهذا** قلنا لا بأس بالانقياع في
الحيض في غير المدخولة لانه ليس فيه معنى تطويل العدة وفي الابسة والصغيرة
بعد الجماع لانه ليس فيه اشتباه العدة لان رغبته فيها كانت بالنكاح فلا
يقل ذلك ما لم يحصل مقصوده منها فكان الانقياع دليل على عدم موافقة الاخلاق
بخلاف المدخول بها فان مقصوده بالنكاح قد حصل وانما رغبته فيها
في الطهر لم تكن فيه من غشائها وينعزل عن ذلك بالحيض **بوصحة** ان ابا جابر
الطلاق ينتظر ان ياب من الدم كما قال تعالى لعن الله المحيض بعد ذلك امر في
الانقياع على المدخولة في الحيض لا ياب من الدم اذا جازها في الطهر والرغبة
فيها وكذا في الانقياع في طهر جامعها فيه او في حيض قد جامعها فيه لا ياب من
الدم ولا نهى ما يظهر حبل فيجمله شفقة على الولد على تحمل سوء خلقها والى
خوفه ان يشار به مسعود رضي الله عنه فقال لعن شفقته على الولد انه لم
قله ذكره الانقياع في هذين الوقتين **وحرف** اخر ان الحامل لا تطلق للسنة
الا واحدة عند محمد وزفر وعندي حنفية وابي يوسف له ان يطلقها ثلاثا
للسنة ويفصل بين التطليقتين بشهر قال محمد وزفر بلغنا ذلك عن ابن
مسعود وجابر والحسن البصري وقيل الصحابي اذا كان في حقها مقدر على
القباض **والمعنى** فيه ان الاصل في طلاق السنة ان يفصل بين التطليقتين
بفصل محسوب من فصول العدة كافي ذوات الاقتران والابسة والتمهر
في حق الحامل ليس محسوب من فصول العدة فلا يفصل به بين طلاقه في السنة
وهذا لان الطلاق مقابل فصول العدة **الاثري** ان عدة الامه لما تقدمت
بحيضتين ملك عليها تطليقتين وان سبب عدم الدخول لما انفرد فصول

العدة

العدة الغد ملكه التفريق الا ان النكاح يعقد للدخول فلا يؤثر في
ملك اصل الطلاق ومدة الحبل طالت او قصرت بمزلة فصل واحد **الاثري** ان
الاستبراء بقدرها وفي الفصل الواحد لا يملك تفريق الطلاق على الوجه المستوفى
ولان هذا شهر في حق ذوات فرق فلا يصلح للفصل بين طلاق في السنة كافي في المدة
طهرها بخلاف الابسة والصغيرة **الاثري** ان الاستبراء **ولا في حنفية** وابي
يوسف ان هذا النوع عدة فيكون محلا للتفريق الطلقات المملوكة على وجه
السنة كالاقتران والشهر وهذا لان الله تعالى جعل محل انقياع الطلاق العدة
لغوله تعالى فطلعتوهن بعدتهن وعدة الحامل نوع من انواع العدة بل هي
الاصل فيما هو المقصود وهو تبيين فراغ الرحم وذلك يحصل بوضع الحبل على
الحمل الوجه فيستحيل ان يقال لا يملك التفريق على ما هو الاصل في العدة وفي
حق ذوات الاقتران فصول العدة انما يقع انقياعا لا قصدا انما الاعتبار بحد زمان
الرغبة وذلك لا يحصل الا بمضي حيضة وفي حق الابسة والصغيرة لا يوجد
هذا المعنى لان الاوقات في حقيهما سواء ولا بد من اباحة التفريق في حقيهما فلما
الشهر في حقيهما مقام الحيضة في حق ذوات الاقتران باعتبار انه فصل من فصول
العدة وينعزل عن هذا المعنى في حق الحامل فلا بد من اباحة التفريق في عدتها
فالما الشهر في حقيها مقام الشهر في حق الابسة باعتبار انه شهر في عدة
لاحيض فيها **والدليل** على انه لا يعتبر بفصول العدة انه لو قال للصغيرة
انت طالق ثلاثا للسنة يقع عليها الحمار واحدة وبعد شهر خرب وبعد شهر
اخرى ثم اذا احضنت يلزمها استئناف العدة والتطليقات وقعت على
وجه السنة نعرفنا انه لا يعتبر بفصول العدة **ش** الحامل لا تحيض والشهر
في حق من لا تحيض فصل من فصول العدة في حق القضا العدة وتفرق
الطلاق لكت ههنا في حق القضا العدة وحدها ما هو اقرب من الشهر يبقى الشهر
فصولا من فصول العدة في حق التفريق وان لم يبق في حق القضا العدة
كما في الصغيرة اذا احضنت **وهذا** لان الحبل يؤثر في اباحة انقياع كان مجزئا
قبله وهو الطلاق عقيب الجماع فيستحيل ان يؤثر في المنع مما كان سببا قبله
لا يلزم على ما ذكرنا اذا بقي من مدة حملها يوما لان التعليل لمدة الحبل فلا يتصور
ان يكون ذلك يوما الا ان التفريق جاز قبله حين اخر الانقياع حتى لم يبق
المدة فلا يخرج به من ان يكون اصل المدة قابلا للتفريق وهو كالحاضر اذا
اسلم وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكن ان يصلي فيه تدرج الصلاة لان التفريق
جائز قبله حين اخر الاسلام ولا معنى لما قال ان مدة الحبل كحيضة واحدة
بل هي منزلة ثلاث حيض حتى تنقضي بها العدة لكن الانيسة انما لا يقدر
ببعض مدة الحبل لان المقصود تبيين فراغ الرحم وذلك لا يحصل بتقل
الوضع فزيد في مدة الاستبراء لهذا لان يجعل مدة الحبل كحيضة واحدة ولا

نسلم ان الكامل من ذوات الاقتران انما له صفة متافية
 للمحض حتى انها وان رأت الدم لا يكون حبسا بخلاف الممتدة **وطرها وحرف**
 احزان النفاس من الولد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند
 محمد وزفر رحمهما الله النفاس من الولد الثاني والعدة تنقضي بالولد
 الثاني بلا جماع قالا بعد وضع الاول وهي حامل والحامل لا تنصير نفسها كما
 لا تخيض والدليل عليه انقضاء العدة **ولا يبي حنيفة** وابي يوسف رحمهما
 الله ان النفاس من تنفس الرحم بالدم او من خروج النفس الذي هو
 الولد او من خروج النفس الذي هو عابرة عن الدم وقد حصل ذلك
 كله بالولد الاول وانما لا يخضع لاسداده فمهرهما وقد انفخ بالولد
 الاول فكان الدم مكرري بعده من الرحم واما انقضاء العدة انما عرفنا ذلك
 بالنقل عن علي وان عباس رضي الله عنهما والتعبي رحمه الله **وهذا**
 لان الله تعالى قد قال ان يضمن حامله وذلك اسم لجميع ما في بطنها ولهذا
 لو قال لامرأته ان وضعت ما في بطني فانت طالق لم يقع الا بولادة الاخر
 ولان المقصود هو العلم بفراغ الرحم ولا يحصل ذلك ما لم تضع جميع ما في
 بطنها **فان** كان بين الولدين عشرة ايام تركت الصلاة بعد الاول ونفاسها
 بعد الثاني ثلاثين يوما وعند محمد وزفر رحمهما الله لا تترك الصوم
 والصلاة ما لم تضع الثاني ونفاسها بعد اربعين يوما وحكي ان ابا
 يوسف رحمه الله قال لا يبي حنيفة رحمه الله ان كانت بين الولدين اربعون
 يوما قال هذا لا يكون قال فان كان قال لا يبي حنيفة من الولدين ان
 لانه لا يتوالي نفاسان ليس بينهما طهر كما لا يتوالي حيضتان ليس بينهما
 طهر اذا عرفنا هذا قال الرجل والله لا اكلم فلانا او فلانا فاليمن
 علي ان يكلم الاول وحده او يكلم الاخرين حتى لو كمل الاول ويحتمل ولو كمل الاخرين
 جئت ولو كمل احدهما لا يجئت بمنزلة ما لو قال والله لا اكلم فلانا او فلانا **وقال**
 الفراء رحمه الله ان كمل الثاني جئت وان كمل الثالث لا يجئت مالم الاول وكذا لو كمل
 الاول لا يجئت مالم يكمل الثالث فالتالي عنده مضموم الى الاول **ولو**
 قال والله لا اكلم فلانا او فلانا فاليمن علي كلام الاخر وحده او كلام الاولين
 جميعا عند هو حكي لو كمل الاولين جئت وان كمل الاخر جئت وان كمل احدهما لا يجئت
 لا يجئت الفراء يقول كلمة او اذا دخل بين نقيين كان بمعنى ولا لما قلنا واذا صار
 الثاني متفيا كما لا اول صار الثالث معطوفا اما علي الاول واما علي الثاني
 فكان المعطوف على الاول وقد دخل عليه حرف الهمزة فيضربا اولي من القطف
 على الثاني فصار كأنه قال والله لا اكلم الاول والثالث ولا اكلم الثاني
 ولو قصد علي هذا كان الجواب ما قلنا **وعامة** العلماء رحمهم الله قالوا بان
 جمع بين الثاني والثالث بحرف الجمع فصار كما لو جمع بين الجميع وما قاله

محمد رحمه الله
 اذا قال
 سمع

الفراء

الفراء ليس بصحيح لان عطف الثالث على الاول مستلزم لان الثاني يصير
 فاصلا بينهما لان او كما صار يعني ولا صار الثاني متفيا بنفي على حدة ينصير
 معطوفا على الاول واذا صار الثاني معطوفا على الاول صار فاصلا بين
 الاول والثالث فتعد رطفت الثالث على الاول فصار معطوفا على الثاني
 ضرورة **فرق** بين هذه المسئلة وبينها اذا قال لعبيده الثلاثة هذا خراو
 هذا او هذا يعنى الثالث ويجوز بين الاولين **وعلي** فبما من هذه المسئلة
 يجب ان يجزى بين الاول والاخرين **ولو قال** هذا خراو وهذا وهذا اعتق الاول
 وله الخيار في الاخيرين وذكر في الطلاق اذا كان له ثلاث نسوة فقال هذه طالق
 او هذه وهذه انه يطلق الثالثة ويجزى بين الاولتين **وعلي** فبما من هذه
 المسئلة يجب ان يجزى بين الاقتران على الاول او علي الاخرين **ولو قال** هذه طالق
 وهذه او هذه طلقت الاول ويجزى في الاخرين **ونكر** في الاقتران اذا قال فلان
 علي الف او فلان وفلان فلان ثلاث نصف الف والنصف بين الاولين اذا اصطحا
 او الخلف اذا ادعى كل واحد منهما لوقال لرجلين احدهما علي الذرهم ولفلان
 وعلي فبما من هذه المسئلة يجب ان يجزى بين ان يجعل الف الف والالف ولين
 ان يجعله للاخرين **ولو قال** فلان علي مائة درهم ولفلان ولفلان
 فلان نصف المائة والنصف الباقي تجلف لكل واحد من الاخرين الا ان
 يصطحا فيكون بينهما **ولو قال** فلان علي الف درهم ولفلان ولفلان
 فلان ثلث الف والاربع ثلث الف وفي حق الثاني والثالث الاصطلاح او الا
 ستخلاف في ثلث الف لانه ادخل حرف او بين الثاني والثالث ولم يفرق
 بالاول ولا بالاربع فكان مقرا للاول والاربع وواحدما الثاني والثالث
 فيقسم الثلاثة **والعرف** ما ذكرنا في الاصل ان كلمة او اذا دخلت بين اثنين
 يتناول احدهما نكرة الا ان في الطلاق والعتاق والاقتران الموضع موضع الاثبات
 فيخص فتناول احدهما فوق الطلاق والعتاق والاقتران في احدهما منكر فلما قال
 وهذا صار هذا معطوفا على احدهما منكر الا انه لا حظ لهذا في الاستحباب وانما الخط
 لاحدهما والعطف يكون على محل الخبر وذلك احدهما غير عين فصار معطوفا
 على احدهما ضرورة وهو الذي ثبت فيه الخبر فصار كأنه قال احدهما حر
 وهذا او احدهما طالق وهذه او احدهما علي الف درهم ولفلان ولو نصب
 علي هذا كان الجواب ما قلنا واذا عطف الثاني على الاول فقد جمع بينهما في
 وصف الطلاق فلما قاله او هذه فقد ادخل كلمة المشكك بين هذه والتي يليها
 وهو يتناول احدهما فصار كأنه قال هذه طالق او هاتين **وفي مسئلة**
 الجامع او فكل من البيعتين فيقتل كل واحد على سبيل الاقرار لانه نكرة في
 محل النفي نعم فوجب العموم لكن عموم الافراد لان او تقتضي الاقرار فصار كل
 واحد متفيا بنفي على حدة كأنه قال والله لا اكلم فلانا ولا اكلم فلانا فلما قال

بعد ذلك وفلاننا صار جامعاً الاخر الى الثاني وهو منفي على حدة بشارك
 الثاني في النفي دون الاول فصار كأنه قال والله لا كلم فلاناً ولا هدين ولا ن
 في الطلاق والعتاق والاقرار ثبت الحكم في الحال في احدها والثالث معطوف على
 محل الخبر ولا حاجة الى معرفة المصنوع ما لم يثبت الحكم لان الحكم لا يختلف في حقه
 سبعة بنبوت الحكم فيه مع الحياريين الاولين وفي الكلام الحكم غير ثابت في الحال
 لانه فيحتاج الى معرفة المصنوع لانه ان كان مضموماً الى الاول فشرط الحنث
 كلام الاول والثالث وان كان مضموماً الى الثاني فالشرط كلام الثاني والثالث
 فكان الضم الى ما هو متصل به اولى **الاثر** انه لو قال والله لا كلم فلاناً ولا فلاناً
 لا حنث الا بكلامهما **ولو قال** لامرأة واجنبية انك طالق طلقت امرأتها ثبت ان في
 الطلاق لا يتعلق صحة احدهما بالآخر وفي اليمين صحتهما بوجودهما جميعاً **ولان**
 في الطلاق والعتاق الخبر لا يصلح خبراً لها فانه من اعادة الخبر نصيحاً للكلام لانه لو
 قال هذه وهذه طالق لا يصح واذا صار الخبر بعد اصداره كأنه قال انت طالق وهذه
 وهذه طالق فطلقت الثانية في الحال **اما** في الكلام لاحاجة الى اعادة الخبر في
 خبرهما والعطف على ما يليه اولى **ولو قال** والله لا كلم فلاناً ولا فلاناً بحلف
 احدهما وكذا الاكلم فلاناً او فلاناً بحلف احدهما لانه لا اعادة كلفه البقي صار
 كل واحد منفياً كما في قوله تعالى فلا رقت ولا نسوق ولا جعلنا في الح والحراد
 نفي كل واحد **ولو قال** هذه طالق هذه لامرأة له اخرج طلقت الاولى دون
 الثانية لان لفظ الطلاق لم يتصل بالثانية ولم يعطف الثانية على الاولى
ولو قال هذه طالق طلقت الاخرى دون الاولى **ولو قال** لامرأة واحدة
 لا يقع الا واحدة في الوجهين **رجل** قال لامرأة واحدة كلما ولدت ولد افا
 طالق للسنة فلو ان ثلثة اولاد في بطن واحد اطلق الطلاق بالهرت بغير نفاس
 واذا ظهرت بغير نفاس واحدة ثم اذا احضت وطهرت بغير نفاس اخرجت بثلث
 وقلة مضي من عدتها حيضتان وبقيت حيضته واحدة وهذا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله لان عدتها نفاس من الولد الاول فاذا اولدت
 وحده الشرط لكنها ليست بحل للطلاق السني فيتاخر لان الابقاع في حالة النفاس
 كما لا يقع في حالة الحيض فان النفاس كالحيض في حق الاحكام بخبر حرمة الصلاة
 ومن المصحف والوطي وغير ذلك فكذلك في حق الطلاق لما ذكرنا انه حال النفقة
 وقلة الرعنة فاذا اولدت الثانية صار كأنه قال انت طالق للسنة فتاخر ايضا وكذا
 الثالث فاذا اظهرت من الحيض دفقت اخرج واذا اظهرت من الحيض الثانية
 دفقت اخرج وقد مضى من عدتها حيضتان لان انتهاء العدة من التطليقة الاولى
والثاني قول ان انتهاء العدة من اخر التطليقات اذا تكرر الايقاع لان
 الطلاق بعد الدخول موجب العدة كما حدث بعد الطهارة موجب للوضوء فكذلك اذا
 انه اذا حدث بعد غسل بصفه لعضها يلزمه استئذان الوضوء فكذلك اذا

تكرر وقوع

تكرر وقوع الطلاق عليها يلزمه استئذان العدة وصار كما لو راجعها لكن انقضى
 السبب الموجب للعدة الدخول فانهما يصير تنازعه في العدة حين يصير
 الزوج غير مريد لها وقد حصل ذلك بالمطلقة الاولى ثم الثانية والثالثة
 فقرر ذلك المعنى وبصير مريد لها وهذا لان المقصود بنبوت فراغ الرحم وذلك
 لا يتغير بتكرار الطلاق وعدهما التكرار **وعلى** هذا اتفاق اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعلى هذا اذا قال كلما حصنت حيضته فانت طالق فحاضت اربع حيض
 طلقت ثلاثاً بكل حيضته واحدة لتكرار الشرط في اليمين المعقود بكلمة كل وانقضت
 العدة بالحيض الرابعة لان الحيض الاول غير محسوب من العدة لانهما سبقت وتوقع
 الطلاق وكذا لو قال كلما حصنت حيضتين فانت طالق فحاضت حيضتين طلقت
 ثم اذا احضت حيضتين طلقت اخرجت بثلث بيمين الحيضتين من عدتها فاما
 حاضت اخرجت بثلث عدتها **اما عند محمد** وزفر النفاس من الولد الاخر
 فاذا اولدت ولداً وحده الشرط والمرأة محل للطلاق السني فيقع واحدة فاذا
 ولدت الثاني لم يقع بشي لان الشرط وان وحدها حامل والحامل عند لها لا تطلق
 للسنة الا واحدة فتاخر الوقوع الى وقت السنة فاذا اولدت الثالث انقضت
 عدتها فصار كأنه قال بعد انقضاء العدة او مع انقضاء العدة انت طالق للسنة
 فلا يصح **وان تزوجها** تزل الطلاق الثاني لوجود وقتها كذا لو قال في حالة الحيض
 انت طالق للسنة فتاخر الى الطهر ويقع فيه فان عاد فتروجها لم تطلق اخرج
 لعدم انعقاد اليمين لانهما لا تتعقد الا في الملك او مضافاً الى سبب الملك هذا
 كله اذا كانت الاولى في بطن واحد اما اذا كانت في بطون مختلفة فحوا بها لم
 يذكر في الكتاب وجوابها ان يقع تطليقة بالولد الاول اذا طهرت من نفاسها
 وبصير مراجعاً لها بالوطي ثم يقع تطليقة اخرج بولادة الولد الثاني اذا طهرت
 نفاسها ثم يصير مراجعاً لها بالوطي ثم يقع تطليقة بالولد الثالث وعليها
 العدة ثلاث حيض بالانقاع والله اعلم **باب الحنث في اليمين الذي**
يقع على الواحد والذي يقع على الاثنين اصل الباب ان الطلاق متى علق بفعل
 واصفاً الى شخصين لا يقع ما لم يوجد الفعل منهما هذا هو كحقيقة كما لو قال
 ان دخلتما الدار وان كلمتما فلاناً الا اذا كان فعلاً بغير وجوده منهما فحينئذ
 يقع بوجوه من احدهما بطريق المجاز وتجعل الاضافة اليهما اضافة الى احدهما
 مجازاً كما في قوله تعالى يا معشر الكون والانس اهدوا الصراط المستقيم والرسول من الانس
 لان كل واحد في نفسه المولود والمرحان وهما الناجحان من احدهما
 وهو المالح لان العذب وقال الله تعالى لساحوتها والناسي احدهما وهو
 يوسف صلى الله عليه وسلم لقوله فاني نسيته الحوت وقال عليه السلام لما كان
 ابن الحويرث وابن عمر له اذا سافرتا فاذنا واتيا وليومكما اكرحاسنا والمراد
 احدهما وقد ظهر التعارض بين اهل اللسان والناس انهم يصنعون الى

النسب ويبدون مباشرة من أحدهما والاعانة من الآخر لانه لما اعانه الآخر صار كأنهما مشتركان في المباشرة الا ترى ان الرد واللعين في الجهاد وقطع الطريق والسرقة بمنزلة المباشر **وحرف** اخر ان طلاق المرأة اذا علق بحضنها يتبع باخبارها مدتها الزوج او كذبها ومضى علق طلاق غيرها لا يقع الا بتصديقه وقد ذكرنا هذه **وحرف** اخر ان الحيضة اسم للكل والكل للتكرار وقد ذكرنا هذا فلا يفيد **وحرف** اخر ان ولد المفترضة ثابت بالنسب كولد النكاح الا ان الطلاق اذا كان ثانيا بشرط يوم العلوق قبل الطلاق لانه ان لم يتوهم العلوق قبله كان ولد الزنا فلا يثبت النسب وان كان رجعا لا يشترط ذلك لانه لا يجرى الوطى فيمن وطئها يصير من رجعا فيكون ولد النكاح لكنه انما يصير من رجعا اذا جات بالولد اكثر من سنتين من يوم الطلاق اما اذا جات به اقل من سنتين لا يصير من رجعا لانه يتوهم ان العلوق كان بوطئ قبله وانما يعرف توهم العلوق قبل الطلاق لمعرفة اقل مدة الحمل والكره فلا بد من بيانه **فقال** اقل مدة الحمل ستة اشهر لما روي ان رجلا تزوج امرأة فولدت ولد السنة اشهر فوهم عثمان رضي الله عنه ان يرجعها فقال ابن عباس رضي الله عنهما اما انما قالوا خاصتمكم بكتاب الله لخصتمكم قال الله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وقال الله تعالى وفضاله في عامين فاذا ذهبا لفضال عامين لم يبق للحمل الا ستة اشهر فدل على ان رضي الله عنه عنها بالحد وان ثبت النسب من الزوج **وهكذا** روي عن علي رضي الله عنه ولانه ثبت بالنسب ان الولد ينفع فيه الروح بعد اربعة اشهر كما ذكره في حديث ابن مسعود رضي الله عنه يجمع خلق احدكم في بطن امه الحديث وبعد ما ينفع فيه الروح يتم خلقه بشهر فيتحقق الفضال الستة اشهر مستوي الخلق وانما اكثر مدة الحمل سنتان عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه اربع سنين لما روي ان رجلا غاب عن امراته سنتين ثم قدم وهي حامل فوهم رضي الله عنه ان يرجعها فقال بعد ان يكن لك عليها سبيل فلا سبيل لك علي ما في بطنها فزكها حتى ولدت ولد اقل بلبسها يشبه اباها فلما رآه الرجل قال انبي ورب الكعبة فقال عمر رضي الله عنه يعجز النساء تلدن مثل معادن لولا معاد لهنك عمر فقد وضعت هذا الولد لاكثر من سنتين ثم انبت نسبه من الزوج **وقيل** ان الضحك ولدته امه لاربعة سنين بعد ما بلبسها وهو يصنع في الضحك وعبد العزيز الماحشون ولدته امه لاربعة سنين وهذه عادة معروفة في سائر الماحشون بلين لاربعة سنين ولنا حديث **عائشة** رضي الله عنها قالت لا يفتي الولد في رجوع امرأة اكثر من سنتين ولو فلكة نعل ومثل هذا لا يعرف بالراي قاننا قالته سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان الاحكام تنبئ على العادة الظاهرة وفيما الولد في بطن امه اكثر من سنتين في غاية الندرة فلا يجوز

بنا الحكم عليه مع انه لا اصل لما يحكي في هذا الباب فان الضحك وعبد العزيز ما كان يعرفان ذلك من انفسهما وكذلك غيرها كان لا يعرف ذلك لان ما في الرحم لا يعلمه الا الله تعالى **ولا حجة** في حديث عمر رضي الله عنه لانه انما اثبت النسب بالغرائض القايمة بينهما في الحال او باقرار الزوج وبه نقول ويجعل ان معنى قوله انه غاب عن امراته سنتين اي قريب من سنتين **اذا ثبت** هذا فنقول اذا كانت الحلق قايما بين الزوجين يستند العلوق الى اقرب الاوقات الا ان يكون فيه اثبات الرجعية بالشك او النكاح بالثبوت فيستند الى استند الي بعد الاوقات لان الطلاق والرجعية لا يحكم بهما بالشك فمضى لم يكن للحل فانما يستند الى بعد الاوقات للحاجة الى اثبات النسب وهو مبني على الاحتياط فالمكتوحة اذا جات بالولد ستة اشهر من تزوجها يثبت النسب والمطلقة الرجعية اذا جات به اقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت النسب ولا يصير من رجعا بل يحكم بانقضاء العدة ويستند العلوق الى بعد الاوقات وهو ما قبل الطلاق حتى لا يصير من رجعا بالشك وان جات به اكثر من سنتين ولم يكن اقرب بانقضاء العدة ثبت النسب وان طال الزمان ولا يصير من رجعا حلا لامرها على الصلاح وان اقرت بانقضاء العدة ان جات به اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب لانا نيقنا بطلان الاقرار وان ولدت لاكثر من ستة اشهر فصاعدا لا يثبت **والملامة** اذا جات بالولد لاكثر من سنتين يثبت النسب منه ان لم يكن اقرب بانقضاء العدة وان ولدت لاكثر من سنتين وان ولدت لاقل من سنتين وقد اقرت بانقضاء العدة فان فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت **اذا عرفنا** هذا قال محمد رحمه الله **رحل** قال الامريه ان ولدتا ولدا فانتما طالقان فالشرط ولادة احدهما لان ولادة الولد الواحد لا يتصور منهما فجعل ذلك اضافة الى احدهما مجازا فانه قال انما ولدت وله **وكذا** اذا قال ان حضنتا حيضتنا فانتما طالقان والقياس ان لا يصح هذه البيهين لانه علق الطلاق بشي مستحيل فيلغوا كما لو قال لامرأة ان مسست اليها فانت طالق **الا** انما استحسننا وحكما بوقوع الطلاق بولادة احدهما وحيضتها احدهما لان الظاهر انه اراد بكلامه الصصح دون الباسد واللفظ ولو حملناه على ولادتهما ولد ابلغوا ولو حملناه على ولادة احدهما يصح فوجب حملنا عليه وانه سايع في اللغة على ما ذكرنا **ولا** يقال انما اصيف العقل اليهما فيما ذكر من البواضع باعتبار ضرب شجرة من الاخر فان صاحب موسى عليه السلام انما وقع في السبات بترك ذكر موسى اياه والجر العذب كاللقاح للمالح وفي الاذان والاقامة والامامة كل واحد يشرك فيما يقوم باحدها من الاستماع والاقامة ونحوه الامامة اليه وهما لا يتوهم الشك

فانما طوالق فهذا وقوله اذا حصنن فانته طوالق سوا وقد ذكرناه
ولو قال لامرأته له زيب وعمره كذا ولدنا ولد زيب ولدنا ولد
عمره اخر وذلك كله في بطن واحد طلقت زيب طلقت وعمره ثلاثا والاولاد
ثابتوا النسب لانه لما ولد زيب وقع الطلاق عليها وعلى عمره فلما ولد عمره
وقع عليها وعلى زيب ايضا لوجود الشرط في الملكة لانه كل واحدة معتدة
ولا تنقضي عدتها لان كل واحدة حامل فلما ولد زيب الولد الثاني لا يقع
عليها بشئ لان كل واحدة حامل فلما ولد احد النقصا العدة ويقع على عمره لوجود
الشرط فلما ولد عمره انقضت عدتها لانها معتدة وصفت جميع ما في بطنها ولا
يقع على زيب هذا الولد سمي لان عد امر الملكة وبنت نسب الاولاد اما ولدي
زيب فلان احدها ولد النكاح والثاني ولد العدة واما ولدي عمره فلان
كل واحد منهما ولد العدة وقد ذكرنا ان ولد العدة ثابت النسب كولد النكاح
ولا نعلق الاولاد في النكاح **هذا** اذا كان الولد ان في بطن واحد وهو ان
يكون بين الولد اقل من ستة اشهر اما اذا كان البطن مختلفا بان يكون بين
ولادة كل ولد ستة اشهر فصاعد الي سنتين طلقت زيب تطليقتين
وتنقضي عدتها بولدها الاول وبنت نسب ولدي زيب اما ولدي عمره
بنت نسب الاول دون الثاني لان زيب لما ولدت ولدا اوليا طلقت لوجود
الشرط ويجب عليها الاعتد اذ بثلاثة اقرا لانها حامل فاذا ولدت عمره انقضت
عدتها بولدها الثاني لانها حامل وصفت حملها ولا يقع عليها بشئ لانه حال النقصا
العدة ويقع على زيب طلاق اخر لانها مكروه لانها جعلت الثاني حلا حديدا
صار مراجعا فتكون مكروه فلما ولدت زيب الولد الثاني انقضت عدتها ولم يقع
عليها بالولادة بشئ والولد الاول لزيب علق بالنكاح علق والثاني علق بعد الطلاق
الرجعي فبنت نسبهما والولد الاول لعمره علق في النكاح فبنت نسبهما والولد الثاني
علق بعد البينة فلا بنت وقوله في الكتاب تنقضي عدة زيب بولدها الثاني
ويقع عليها طلقان تاويله اذا كانت راجعا ثم وقعت عليها الثانية صارت معتدة
فبولايتها تنقضي عدتها ولا يقع الثالثة اما اذا علم ان علقها بعد التطليقة
الثانية يكون مراجعا لها بعد التطليقتين فترقع العدة تقع عليها الثالثة بهذه
الولادة ويجب العدة بالاقراء وان لم يعلم يكون في التطليقة الثالثة شك فلا يقع
لكن الاحتياط والتحرر ان ياخذ بالثلاث ولا يزوجها الا بعد زوج اخر لاحتمار وقوع
الثلاث **ولو قال** لامرأته اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية
فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولا تدري
اهما اولي لا يحكم الا بوقوع واحدة للشك وياخذ هو بالتطليقتين احتياطا وكذا
نوقال لامرأته اذا حملت فانت طالق فولدت اقل من سنتين من وقت البينة
لا يقع الطلاق ولا يجال بالعلوق الي اقرب الاوقات بالشك وقد حكم بالرجعة

في اقل من سنتين بالولد الثاني وقد ذكر في الدعوي ان المطلقة الرجعية
اذا جات بالولد اقل من سنتين لا تكون رجعة لاحتمال العلوق قبل الطلاق
فلا تنبت الرجعة بالشك لان ثمة لم توجد امارا للحدون بعد الطلاق **اما هنا**
وجد امارا العلوق بعد الطلاق وهو ولادة ولدين بينهما مدة حمل تام فكان
الشك في اتحاد البطن فلا يثبت الاتحاد بالشك **هذا** كان كذا في الجامع الصغير
اذا قال لامرأته اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ثلثت بولد اخر
فهو رجعة سوا ولدت الثاني اقل من سنتين او اكثر لان الثاني من علوق
حادث بعد الطلاق لان النوامن لا يكون بينهما حمل تام **وفي** المبسوط اذا
قال لامرأته اذا ولدت ولدين فانت طالق فولدت ثلاثة اولا في بطن واحد
ثم ولدت بعد ذلك لستة اشهر ولدتا فقد وقعت عليها بطلقة بولادة
الولد بين الاولين لقام الشرط بهما وانقضت عدتها بالولد الثالث لانها معتدة
وصفت جميع ما في بطنها فان الولد الرابع من حمل حادث يقيم لان النوامن
لا يكون بينهما مدة حمل تام ولهذا لا يثبت الرابع لانها علفت بعد انقضاء العدة
ولو قال اول ولد تلده بنة غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد
لا يعلم اهنا اولي لم يقع بشئ في الحكم بجواز ان يكون ولدت الجارية اولاد في التنزي
طلقت واحدة لجواز ان يكون ولد الغلام اوليا وانقضت عدتها بولادة الجارية
غيره لان كل الزوج حتى يوقع عليها طلاقا مستقبلا ونقده بعدة مستقلة
لانها في الحكم امرأته فانت الطلاق لا يقع بالشك في الحكم **ولو قال** اذا ولدت
غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما
وجارية في بطن واحد فان علم انها ولدت الجاريةين اولاد في بطن ثنتين بولادة
الاوليين وانقضت عدتها بولادة الغلام وان ولدت الغلام اوليا طلقت
واحدة بولادة الغلام وتطليقتين بولادة الجارية الاولى وانقضت عدتها
بولادة الاخرى وان ولدت احدي الجاريين اولاد الغلام ثم الجارية طلقت
تطليقتين بولادة الجارية الاولى والثالثة بولادة الغلام وانقضت عدتها
بولادة الجارية الاخرى وان لم يعلم كيف كانت الولادة فنقول في وجه هي
طالق ثنتين في وجهين هي طالق ثلاثا وفي لا يقع الا ثنتين وفي التنزي
ينبغي ان ياخذ بثلاث وقد انقضت عدتها بيقين **ولو قال** انها كل ولد
غلاما فانت طالق فولدت غلاما وجارية في بطن واحد فان علم انها ولدت
الغلام اوليا وقعت تطليقة وانقضت عدتها بولادة الجارية وان علم انها ولدت
الجارية اوليا وقعت عليها واحدة بولادة الغلام وعليها العدة بثلاث حتى
وله ان يراجعها في العدة وان لم يعلم انها ولدت اولاد فليعلمها الاخذ بالاحتياط
في كل حكم قلنا انما لا عند بثلاث خيل له ان يراجعها لجواز انها
ولدت الغلام ولومات احدها لم يتوارثا لجواز انها ولدت الغلام اوليا وانقضت

عدها بولادة الجارية والميراث لا يثبت بالشك **ولو قال** لها كلما ولدت
ولدي فانت طالق فولدتها في بطن واحد او في بطنين فهو سوا ويقع عليها
الطلاق بالولد الاخر لوجود تمام الشرط به **ولو قال** لها اذا حملت فانت طالق
ثلاثا فوطئها فالأصل ان لا يقع بها حتى يستبين بها حيضة لجواز ان تكون
حملت فوقع الثلثة وفراغ الرحم يحصل حيضة واحدة كالاستبراء وهذا حاله
وحالها ما دامت عنده وهو جواب التفرقة **اما** في الحكم لا يمنع من وطئها ما لم يظهر
حمل لان قيام النكاح بينهما فحين وفي الطلاق بشك **واقفا** ولدت بعد هذا
القول لا قل من سنة اشهر لم تطلق لانا نيقنا ان هذا الحمل كان قبل البين
وان جاز به لاكثر من سنتين وقع الطلاق وانقضت العدة بالولادة لانا
نيقنا ان هذا الحمل حادث بعد البين وانما وقع عليها الطلاق من حين حملت
وانقضت العدة بالولادة ولو جاز به لسنة اشهر او لاكثر ولكن لاكثر من سنتين
لم تطلق ايضا لجواز حد وث الحمل قبل البين وما لم يتيقن بالشرط لا يترتب
الجزا والحكم وان كان قائما بينهما بسند العلوق الى البعد الايجاب وقات
تخر زاعدا ايقاع الطلاق بالشك **ولو قال** لها كلما حملت فانت طالق فولدت
من حمل حادث بعد البين فقد وقع عليها نكاحا وانقضت عدتها
بالولادة وان كان جامعها بعد الحمل قبل ان تلد كان ذلك رجعة فان حملت
مرة اخرى طلقت لانه عقد البين بكما **ولو قال** ان كان حملك هذا جارية فانت
طالق واحدة وان غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية لم يقع شيء لان
الحمل اسم لجميع ما في بطنها قال الله تعالى اجلهن ان يضعن حملهن ولا تنقضيه
عدتها الا بوضع جميع ما في بطنها فكان الشرط ان يكون جميع حملها غلاما وجارية
ولم يوجد **الا تزك** انه لو قال ان كان ما في هذه الحواشي حنطة فامرأة طالق
وان كان ما فيه شمر فمعه حنطة او فيه شعير وحنطة لم يلزمه طلاق ولا عتق
ونظير هذه المسئلة امتح ابو حنيفة فظنه الحسن بن زياد فيقال ما تقول في غير
ولدت ولدين لا ذكرا ولا انثى ولا اسودين ولا ابصين كيف يكون هذا
فتأمل معاذة ثم قال احدهما ذكر والاخر انثى واحدهما اسود والاخر ابص
فنجب من فطنته والله اعلم **باب الخث في البين التي تقع حين
ينكح والذي لا يقع حتى يكون الذي حلف** اصل الباب ان الطلاق اذا اصنف
الى الموجود ينزل من ساعة واذا اصنف الى المعدور ينظر وجوده لان التوقف
انما يكون بشئ معدور فاذا كان موجودا استغنى عن التوقف **وحرف** اخر ان عدة
الحامل تنقضي بوضع الحمل اذا كان الطلاق واقفا قبل الولادة اما اذا كان متعلقا
بالولادة يقع بالولادة وتغير العدة بعد ما بالحيف **وحرف** اخر ان اللفظ
المطلق يدل على البق محتمل اللفظ بالحمل ولهذا لو قال لمنكحة البير او لمطلقته
ثلاثا ان تزوجتك اليوم فمعهدي حريق على صورة النكاح ولو قال لمن حمل له

نكاحها يقع على نكاح صحيح **وكذا** الطلاق **وكذا** لو قال لامرأة الحايض
ان حصنت غذا فانت طالق يقع على استمرار الدم في الغد بعد منقصوراتها
الحيف **ولو قال** لعن الحايض يقع على الابتداء ولهذا يعتبر هذه المعنى في جانب
الكلف ايضا حتى لو حلف لا يرتكب حراما يقع على الزنا عرفا فان كان خصنتا
او مجبوا فهو على العتلة والمس الحرام وما استنبه ذلك اذا عرفنا هذا قال
محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأة وهي حامل اذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين
ثم قال لها ان كان الذية تلد بينه غلاما فانت طالق واحدة فولدت غلاما طلقت
ثلاثا بعد الولادة وعدها ثلاثا حيف لان بشرط الحنث في البين الاولى ولادة
ولد مطلق وفي الثانية ولادة الفلام وقد تحقق الشرطان معا والشرط الواحد
يصلح بشرط الايمان كما لو قال ان دخلت الدار فاملت طالق وعده حريق عليه المي
الميت تعالى يلزمه الحكم بالدخول مرة واحدة فيترتب الجزا معا **ولو قال** لامرأة
ان كلمت انسانا فانت طالق وان كلمت ثمة قال ان كلمت زيدا فانت طالق ثنتين
فكلمت زيدا اطلقت ثلاثا لانها كلمت زيدا وانسانا **وكذا** لو قال ان كلمت زيدا
فامرأة طالق وان كلمت انسانا فمعه حرق فكلم زيدا اطلقت المرأة وعتق العبد
وكذا لو قال ان كلمت فمعهدي حرق ثم قال ان كلمت رجلا فامرأة طالق
فاكل رجلا يقع العتاق والطلاق لانه كل رجلا وهو طعام **وكذا** لو قال ان
كلمت فلانا فانت طالق ثم قال اذا كلمت انسانا فانت طالق فكلم فلانا اطلقت ثنتين
لانه انسانا وفلان **وكذا** لو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة
اتزوجها فهي طالق فزوج فلانة طلقت ثنتين لانها فلانة وامرأة **ولو** ولدت
جارية لم تطلق الا ثنتين لانه وجد الشرط في اخذ البينين **ولو قال** كلما ولدت
ولدا فانت طالق وقال اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت جارية يقع واحدة
بالكلام الاول فان ولدت بعدها غلاما في ذلك البين انقضت عدتها
لانها مقدرة وصفت جميع ما في بطنها ولا يقع بولادة الفلام بشئ **وان** ولدت
الفلام او لا وقوت نكاحا فانت طالق واحدة **ولو قال** ان كان غلاما فولدت
بالكلام الثاني لا غلام **ولو قال** اذا ولدت فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان
الولد الذي في بطنك غلاما فانت طالق واحدة فولدت غلاما لا تكل من سنتين
اشهر طلقت واحدة يوم قال وانقضت العدة بالولادة لان بشرط الحنث في
البين الثانية كون ما في البطن بوسيد كان غلاما ثنتين اما الطلاق كانت
واقفا ما في المسئلة الاولى بشرط الحنث في البين الثانية ولا ذكرا ولا انثى
لانه بلفظ الولادة وولادة الفلام مستقر والشرط ما يكون بلفظ معدوم
على خطر الوجود والمعلق بالشرط انما يترتب وجوده **اسلم** محمد بن محمد بن
بن المسيلمين ما اذا قال الذي يدخل هذا الدار اليوم رجل فانت طالق
فدخل رجل في آخر النهار يقع الطلاق بعد الدخول وان كان الدار رجل في

اول النهار **ومثل** لو قال ان كان في الدار رجل ثم علم بعد مدة انه كان
 فيها رجل وقت اليقين يقع الطلاق من وقت الحلف لانه تبين انه كان نعليها
 بالشرط الكاين فكان تميزا **فان قيل** هذا بشكل بما لو قال لامرأته انت
 طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم فلان بعد شهر طلقت بما رنا للقدوم
 ولا يقال لما قدم مرتين ان هذا كان شهرا قبل القدوم فيجب ان يقع الطلاق
 من اول الشهر **وكذا** لو قال ان كان في علم الله تعالى ان فلانا يقدم الي شهر
 فانت طالق فقدم فلان بعد تمام الشهر طلقت بعد القدوم وقد تبين
 بقدومه بعد تمام الشهر انه كان في علم الله تعالى انه يقدم الي شهر فيجب
 ان يقع قال ذلك **وكان** المعنى فيه وهو انما عرفنا كونه هذا الشهر شهرا
 قبل قدوم فلان بالقدوم وعلم الله تعالى بقدومه الي شهر يعرف بالقدوم
 فصار القدوم بشرطا يقتصر الطلاق عليه كذا كونه في العلم في البطن
 انما يعرف بالولادة فيجب ان يحفل الولادة بشرطا يقتصر عليه **فيل** له كون
 العلم في البطن يعرف في الجملة بغير الولادة بشق بطنها فلا ضرورة الي جعل
 الولادة بشرطا وهو لم يعلقه بالولادة ولا كذا كونه هاتان المسيلتان
 لانه لا يعرف ذلك الا بالقدوم وفصار القدوم بشرطا **فان قيل** كونه العلم
 في البطن اذا كان لا يعرف الا بالشق او الولادة وجب ان يجعل احدهما
 شرطا ويقتصر الطلاق على احدهما **فيل** له الشق وان لم يوجد لكن لما كان
 إمكان الشق ثابتا وفي يده ذلك كان طريق معرفة كون العلم في البطن ثابتا
 فلا ضرورة بنا الي جعل غير المصرح به شرطا امامة طريق الوقوف على كون
 هذا الشهر شهرا قبل القدوم وعلم الله تعالى بقدوم فلان ليس بقيام
 فمست الضرورة الي جعل القدوم بشرطا **رجل** قال لامرأته بعد ما طلقها
 رجعيان راجعتك فعبدي حريق علي مراوحة الزوج حتى لو انقضت عدتها
 ثم تزوجها لا يحث وان راجعها في العدة يحث وان كان الطلاق ثابتا يقع علي
 الزوج **وكذا** لو كان رجعيان وحلف بعد ما انقضت عدتها لان الرجعة علي
 ضربين رجعة ينفردها الزوج وهي المهودة المتعارفة سوار صبت او سخطت
 لانها عبارة عن الرد والاعادة الي الحالة الاولى قال الله تعالى ونقول لهن
 احق بردهن ورجعة تقوم بها وهي ابتداء النكاح برضاها قال الله
 تعالى فلا جناح عليهما ان يتراجعا والمراد به العدة ولان الرد والاعادة
 الي الحالة الاولى وحده في الوجهين ففي الرجعة المهودة بردها من حالة
 التزلزل الي حالة القرار وفي ابتداء النكاح بردها من حالة الحرمة الي حالة الحل
ولان العدة رجعة من وجه لاها لوزوجت نفسها من غيره في العدة
 لا يجوز ولوزوجت نفسها من زوجها جاز ثقت ان العدة عليها نوع من الرجعة

محل

فيحكم الحال ان كان الطلاق رجعيان والعدة باقية يقع علي الرجعة هو
 المهودة دون ابتداء النكاح لانها هي اللابينة بالحل وهي حقيقة اللفظ
 والظاهر انه اراد الزوج هذا **ولان** ابتداء النكاح لا يصح فيها ولا يصير مراجعا
 بالنكاح عند اليه حينئذ وابي يوسف لا يراها امرأته وعند محمد يصير مراجعا
 هكذا قال القاضي لا امر علي السعدي وذكر الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل البخاري
 ان من طلق امرأته طلاقا رجعيان ثم تزوجها قال صارا بالنكاح مراجعا لها ولا يلزم
 من المهر شيء **وقال** اختلف المتأخرون من علمائنا فقال بعضهم لا يصير مراجعا
 والنكاح لا ينعقد عليها لانها امرأته وقال بعضهم يصير مراجعا لها وبه اقول
 فكان الظاهر اعادة الرجعة المهودة وان كان الطلاق ثابتا او انقضت عدتها
 فاللايق بالحل التزوج للقدوم بالحل علي الرجعة المهودة لا يفسد لانها لا تفسد
 الحال يدل علي ارادة ابتداء النكاح **ولو** قال ذلك لا جفينة لم يكن بينهما
 نكاح فقط ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في آخر الباب الرابع من هذا الكتاب
 وفي الفتاوي المصنوعة انه يقع علي ابتداء النكاح وقد ذكرنا وذكر شيخ الاسلام
 علاء الدين السمرقندي انه لا ينعقد اليقين لان الرجعة هي الرد والاعادة الي
 الحالة الاولى والحل لا يحتمل ذلك اصلا الا اذا اوجبه ابتداء النكاح فيصح لانه
 يحتمل لفظه لان الرجعة منقبة للنكاح والتزوج مثلب فكان بينهما مقارنة
 فيصح والله اعلم **باب** **لكنث في اليقين بالحيف والفعل الذي**
يقع بعد الفعل او قبله اصل الباب ما ذكرنا ان الطلاق المضاف الي وقت
 موصوف لا يترك الا عند وجود الوقت بتلك الصفة وان ذكر الايام بيتا ولو
 لما بازيها من الليالي **وحرف** اخرا ان ذكر نصف تطليقة بعض ما لا يخفى
 كذكر كلة ضرورة التصحيح كما لو طلق امرأته نصف تطليقة وكذا لو اضاف الطلاق
 الي جزء سابع من المرأة **وقال** نقاه القياس اذا اطلق نصف تطليقة لا يقع
 بشي لان نصف التطليقة غير مشروع وانقاع ما ليس بمشروع من الزوج
 باطل **لكننا** نقوله ما لا يحتمل الوصف بالجزءي ذكر بعضه كذكر كلة فكان موقعا
 تطليقة كاملة بهذا اللفظ وانقاع التطليقة مشروع وهذا لانه وحيد
 المتعصي لنبوت النصف وهو اللفظ الدال علي الانقاع ويمكن الاثبات كلة ولا
 مانع من اثبات كلة ولا معتجبي لابقا النصف الاخر فكذا حل ضرورة **وحرف**
 اخرا ان اليقين اذا وقعت بوقت وتحلل في الوقت زمان ليس منه يدخل ذلك الوقت
 يجب اليقين لانه لو لم يدخل لم يضمن القول باليقين وعوده واليقين
 لا يحتمل العود بعد الانقاع والمنع من الفعل اذا كان موقفا بوقت لا
 يقع المنع ما لم يوجد الوقت اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل
 لامرأته انت طالق قبل ان تحيضني حبضة بشهر فزات الدم قبل مضي
 الشهر لا يقع لما مر ولوران بعد مضي شهر يوما او يومين في اياها لم تطلق

رجعيان

حتى تراه ثلاثة ايام وليا لها لانه علق الطلاق بشهر قبل الحيضة ولا بدري ان هذه هي حيضة امر لا يجوز ان ينقطع قبل ذلك فلا يكون حبيضا فاذا راته ثلاثة ايام وليا لها طلقت حين تمت ثلاثة ايام وليا لها ولا ينتظر ان يقع الدم والطهر لانه اضاف الطلاق الى شهر موصوف بصفة وهو ان يكون قبل الحيضة وصفة القلبية تلحق بالانصال بالحيضة فصلا لا اتصال بالحيضة بشرط ايقارنه الطلاق ولا يتأخر عنه لانه ليس بشرط لكن التوقف عليه ضرورة وجود الشرط وليس كما في الثلاث ان في ايجاد الشرط فلا يتوقف عليه **خلاف** ما اذا قال ان حصلت حيضة فانت طالق فانه لا يقع حاله نظر لانه علق الطلاق بوجود حيضة ولا حيضة الا بعد الطهر فيتوقف عليه اما ههنا لم يعلقه بالحيضة وانما علقه بالشهر الذي قبلها والحيضة معروفة وقد وجدت لان هذه الحيضة تنقطع كالحالة **وتكرار** انه يقتصر او يستند الى اول الحيضة والصحيح انه يقتصر لان الحيضة في ابتداءها شرط على خطر فاستبه القدوم والذي بعد الثلاث كاي فاستبه الموت فيثبت الحكم عنده **واستشهد** محمد رحمه الله بما لو قال انت طالق قبل موت فلان وقد مر فلان بشهر فمضى بشهر ثم مات فلان لم ينطلق لانه لا بد رجب ايقارنه ثلاث ايام لا يكون هذا شهرا قبل القدوم والموت ولو قد مر فلان بعد شهر يقع الطلاق ولا ينتظر موت الثاني لانه اذا قدم تبين ان هذا الشهر قبل قدومه وقبل موت الاخر لان الاخر يموت لا محالة كذلك ههنا اذا حاضت ثلاثة ايام مرقع الطلاق لانه يعلم يقيناً ان الدم ينقطع **ولو قال** انت طالق اذا قد مر فلان ومات فلان فقلت مر فلان ولتخرج فلان فلا يقع لانه جعله شرطا فاقترن باليمين الشرط وبين الموت **رجل** قال لا مراة اذا حاضت اذا حاضت نصف حيضة فانت طالق لم ينطق حتى يظهر من الحيض لان الحيضة لا تتجزى اليه اشار عمر رضي الله عنه بقوله عدة الامهات حيضتان ولو استطعت لجعلتها حيضة ونصفا وما لا يتجزى يكون ذكر بوضعه ذكر كله كما اذا طلقها نصف تطليقة او عني عن نصف النكاح او سلم نصف الشفعة وكما اذا اضاف الطلاق الى الجزء السابع **وعند** زفر اذا مضى خمسة ايام طلقت لان الحيض لا يزيد على عشرة فاذا حاضت خمسة ايام فقد يقبض بوجود النصف فتطلق كما اذا قال اذا مضى نصف الشهر فانت طالق طلقت بمضي خمسة عشر يوما لوجود النصف بيقين **وكان** ينبغي ان تنقضي عدة الامهات بحيضة وعني خمسة ايام من الحيضة لكنها كلها ما بالنصف بقوله عليه السلام طلاق الامه ثنتان وعدتها حيضتان وانا نقول بان الحيضة لا تتجزى فابكون حبيضا يكون حبيضا كاملا وما ليس بحيض لا يكون حبيضا اصلا وهذا لان الحيضة ليست باسم الزمان الذي يدركه بل هو اسم للمورد

مكرر

مقدر ولا يعرف وجود نصفه قطعا بمضي نصف الايام لانه قد يقفل في بعض الايام ويكثر في البعض ولان بمضي خمسة ايام وجد نصف الحيضة عرضا اما لم يوجد طولا ومطلق النصف ينصرف الى النصف طولا لانه ذكر النصف مطلقا فينصرف الى النصف الكامل وهو النصف من كل جزء من اجزاء الحيضة وانما يتعلق بنصف كل جزء من اجزاء الحيضة اذا اتفق بالنصف طولا ولم يوجد او ينصرف الى النصف عرضا وطولا ولانه علق الطلاق بنصف حيضة مستاع فيكون ثابتا في الكل فالمرجوح ان لا يوجد النصف ولو اوقعنا بمضي خمسة ايام يكون ايقاعا بنصفه مقسوم وان خلاف ما اوقع **خلاف** ما اذا قال اذا مضى نصف شهر فانت طالق وخلاف ما اذا جعل نصف الشهر اجلا في البيع او الاجارة او اليمين بالكلية لانه يحكم العرف صار عبارة عن خمسة عشر يوما ولان الزمان في الاجارة والاجراء واليمان ولهذا ينقسم الاجرة على اجزاء الوقت وكذا الاجال كل جزء من الزمان يصلح ان يكون اجلا ويتعلق به الحكم فيكون افراد البعض عن البعض **اما الحكم** المتعلق بالحيض لا يقبل الا لنفسه والتجزي بل يتعلق بكلفة فالتعلق به الحكم يكون كاملا بنفسه وما لا يتعلق عدما **ولو قال** اذا حاضت نصف حيضة فانت طالق واذا حاضت نصفها الاخر فانت طالق لا يقع ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت طلقت من لوجود شرط اليمين لانه قال مرتين اذا حاضت فانت طالق **ولو قال** اذا حاضت حيضة فانت طالق واذا حاضت نصف حيضة فانت طالق فقلت لك لا يقع ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت بيق طلقا **وفي المبسوط** اذا قال لها اذا حاضت حيضة فانت طالق وقال لها ايضا كلما حاضت فانت طالق فزات الدم مجزئ طالق واحدة باليمين الثانية لان الشرط فيها وجود الحيض لا الحزج منها فاذا طهرت بقي طالق اخرى باليمين الاولى لان الشرط فيها الحيضة الكاملة والامهات بهذه الحيضة هي العدة لان وقوع الطلاق كان بعد مضي جزء منها واذا حاضت اخرى بقي طالق اخرى باليمين الثانية لانها عقدت بكلمة طالق **ولو قال** اذا حاضت حيضة فانت طالق ثم قال ايضا اذا حاضت حيضة فانت طالق فحاضت وطهرت بيق واحدة باليمين الاولى لان الشرط فيها حيضة واحدة فاذا حاضت حيضة اخرى طلقت اخرى لوجود الشرط في اليمين الثانية فان الحيضة الاولى كمال الشرط في اليمين الاولى ونصف الشرط في اليمين الثانية وتحتسب بالحيضة الثانية من العدة لانها حصلت بعد وقوع الطلاق **ولو كان** قال اذا حاضت حيضة فانت طالق ثم اذا حاضت حاضت حيضتين فانت طالق فاذا حاضت حيضة طلقت واحدة ثم لا تطلق اخرى ما لم تحض حيضتين سواها لانه جعل الشرط في اليمين الثانية حيضتين سوي الاولى فان ثم التفتيح مع التراخي وعليه اذا

يكون

قال اذا دخلت الدار دخلت فانت طالق فان طالق اذا دخلتها دخلت
فانت طالق بخلاف ما اذا قال اذا دخلت الدار فانت طالق فاذا دخلت
فانت طالق فدخلت دخلت واحدة طلقت تطلقا لان الشرط في اليمين
الدخول مطلقا وقد وجد ذلك بدخلة واحدة وفي الاولى الشرط دخلا بعد
الدخلة الاولى في اليمين الثانية **رجل** قال في بعض النسخ والله لا اكل
يوما لا ياكل الي مثل الساعة من الفة لان التبع موثقة بالوقت فالمر بطل الوقت لا
ينتهي باليمين واليوم واقع فوجب تحريمه من الفة بقدره فدخل الليلة كما في
المسح **ودكر** في النوادر انها لا تدخل لان اليوم ذكر بعد فلا بد من
تحت الدخلة والصحيح انها لا تدخل لان اليمين المطلقة تقتضي المنع من الكلام
ابدا فاذا قال يوم ما فقد جعله غايه فخرج ما وراء اليوم للفاية فبقى ما قبل الفاية
داخلا تحت اليمين فتبقى الليلة داخلة ولانه دخل فيه بعض الفة وهو بعد
فلان تدخل الليلة اولى لان المنع يراد به الدوام ولا نه عود اليمين بعد
الارتقاء وانه لا يجوز **ولو** قال ذلك ليل لم ياكله حتى تغيب الشمس من يوم
تلك الليلة لان اليوم الكامل موجود فلا حاجة الى شيء من الفة ولا بدخل
الليلة لعد الضرورة واختلف مستأجنا انه لو اكله بعد اليمين قبل طلوع
الفجر هل جنت قال بعضهم لا جنت لان اليوم لا يفتا ولا الليلة لعد ولا مروة
الي ادخالها لان تحريم اليوم ممكن من غير ادخال الليلة **والصحيح** انها لا تدخل تحت
على الفقه الذي بينا واليه اشار في الكتاب بقوله لم ياكله حتى تغيب
الشمس اي لم ياكله بعد اليمين حتى تغيب الشمس وفي المنتقى عن محمد لو دخلت
بالليل لا ياكل فلا يابوم فهو من حين حلف الى ان تغيب الشمس **ولو حلف**
بالنهار لا ياكل ليلة فهو من حين حلف الى طلوع الفجر ولو حلف لا ياكل يومين
فان قال نهارا لا ياكل حتى ياتي تلك الساعة من اليوم الثالث وان قال ليلا لم
ياكل حتى ياتي الليلة الثالثة من الفة وقد ذكرنا في الصور **بخلاف** ما اذا قال
لا اكله اليوم او الليلة فان اليمين تقع على ما في اليوم والليلة لانه ذكره
معرفا والثمة لا تدخل فيه **بخلاف** ما اذا ذكر منكرا الا ان اليمين اذا انقضت
بوقت مطلق فانتهت اوها عقيب اليمين الاتري ان الله تعالى حكم بمسحة
الا يلا واجعت الامة عليه وهو الحلف على ترك الوطي اربعة اشهر فصاعدا
ولو لم تختص اليمين بعقيب السب لم يكن موبئا كن قال والله لا اقربك
اربعة اشهر في عمر **وفي** شرح الكرخي لو قال والله لا اكله اليوم
ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غدا ولا تدخل الليلة التي بينهما في
اليمين **روي** ذلك عن ابن سماعة عن ابي يوسف لانه انما كل وقت بالتبع
الا تزي ان تقدره لا اكله في اليوم ولا اكله عند او لو قال لا اكله اليوم وغدا
دخلت الليلة في اليمين لان الاول الجمع فانه قال لا اكله يومين وروي بشر

الساعة من صبح

ابن الوارد عن ابي يوسف ان الليلة لا تدخل لانه عقد على النهار وليس بنافذ وروى
الي ان خاله الليلة فلا تدخل **وقال** بشر عن ابي يوسف لو قال لا ادخل الدار
ويوما فهو مثل حلفه على يومين ولا يشبه هذا قوله لا ادخلها اليوم وعذله قوله
يوما ويوما عقد على زمان منكر فصار كقوله يومين وقوله اليوم وعذله على زمان
معين وكافروية الي ادخال الليل **وقال** ابن سماعة عن محمد بن عيسى قال والله لا اكل
يوما بين يومين ولا يشبه له قال فكل يوم بين يومين وهو عند يمينه قوله لا اكل
يوما **وفي** المنتقى روي بشر بن عمار لو قال والله لا ادخل هذه الدار اليوم
وعذله او قال لا ادخلها اليوم ولا غدا لا تدخل الليلة المحتملة الا ان يكون ابتداء اليمين
بالليل فكان الليلة التي حلف فيها داخلة في اليمين **ولو قال** والله لا اكله يوما
بعد يوم او قال لا اكله يوما قبل يوم فهو بمنزلة قوله لا اكله يومين وكذا لو قال
سنة بعد سنة او بعد السنة او شهر بعد شهر او بعد الشهر وعن محمد لو قال
لا اكله يوما يوما فهو على يوم من ساعة حلف لانه لما لم يذكر حرف العطف
صار بمنزلة قوله لا اكله يوما **باب الحنث في اليمين في اللبس والدخول**
اصل الباب ان اليمين اذا انقضت باسم مشار اليه يبقى بقاء الاسم وبزواله
ولا تغير واصفاه اذا لم تكن الصفة داعية الي اليمين لان الوصف يذكر التعريف
والاشارة ابلغ اسما بالترتيب فلم يعتبر الوصف معها لانه دونها ولا يتقيد اليمين
بها والوصف الذي هو داع الى اليمين يعتبر لانه ان كان لا يفيد التعريف تقيد
اليمين به الا ترى انه لو حلف لا ياكل هذا الرطب ذاك لم يعد ما صار ذكر الرطب لان وصف
الرطوبة داعية الي اليمين لان الاسم اذا ذكر ما يفرضه اكل الرطب دون التمسك
الرطب بزيادة الحرارة ولو حلف لا ياكل هذا الاصبى او هذا الشاب فكله بعد ما صار
حنث لان صفة الصبر لا تصلح داعية الي اليمين لانها سبب الرحمة والاحسان فلا يقع
سبب للمحرمان والامتناع عن كلام الشاب للاستغفار به وذلك لا يختص بكونه شابا **وقد**
لانه عقد اليمين على عين مسمى وتغير الصفات لا تؤثر فيها ولا في المقصود بها فعلى اي وجه
وجد الفعل حنثا واذا انقضت باسم غير مشار اليه يعتبر كل اوصافه لان الغايه
بوصفه بدل بقا الوصف على بقا الموصوف وزواله **وهذا** معنى قوله اصحابنا
ان الوصف على بقا الموصوف وزواله على زواله في المعين لا يعتبر لانه لا يفيد وفي
غير المعين يعتبر لانه يفيد ولهذا لو حلف لا ياكل ما حجب هذه الطليسان فكله بعد ما
باع الطليسان جنت لان امتناعه عن كلامه لا يجوز ان يكون لما كنية الطليسان فيقع
اليمين على العين فتكون الاضافة للتعريف فاما اليمين المطلقة فيعتبر فيها الصفة لانه
ليس هناك عين يتشار اليه فصارت الصفة هي المقصودة فكانت شرطا في اليمين وكذا
لو حلف لا يلبس هذه العمامة فطرحها على ثقبه حنث ولو حلف لا يلبس عمامة لا جنت ولو
حلف لا يلبس هذا القميص فارتد به او ارتد في جنت وان لم يوجد القميص المقتاد
وان كان يعتبر عينه لم يحنث الا باللبس المعتاد ولو حلف لا يلبس قبا فوضعه

على كنفه ولم يله خلد به في الكمين فعمل قيا من ماد كونا في باب ليس المخطط من
 المناسك ان الحمر اذا قول ذلك لا كفارة عليه يجب ان لا يجنت قالوا والصحيح انه
 يجنت لانه كذا ليس عادة وان قال هذا القائل يفتل ان ليس المعناد في المشار اليه
 لا يعتبر للمجنت **وفي** القدوري اذا حلف لا يمين فيصا او سيراويل فانه يمينه او تفر به
 لا يجنت ولو اشار اليه القيس او السراويل او العمامة فيقول ايا حال ليس حنت اما انما
 الاسم بشرط لبقا اليمين في الحاضر والغايب جميعا لان الاسمي جعلت علما على المسماة
 فبقا الاسم يدل على ثباته كسيمي وزواله يدل على زواله الا ان الزوال على نوعين
 قد يكون على وجه يعود بزوال المانع لا باجداث صفة جديدة فيكون الثاني
 عين الاول فيعود اليمين يعود الاسم لزوال المانع لان العود لا يضاف الى زوال المانع بل الى
 العلة السابقة وقد يكون على وجه لا يعود الاسم الا بصيغة جديدة فيكون الثاني عين
 الاول فلا تعود اليمين لان عود الاسم بسبب حادثة لصلاحيته لا كسباب هذا الاسم
 لذلك فكان اسما جديدا فصار كالمجيع اذا زال عن ملك المشتري ثم عاد اليه اذ كان
 بسبب الفساد الاول كان العايد عين ملكه حتى يعود حق الرد وغيره من الاحكام
 وان كان بسبب جديده صالح لثبوت الملكة يعتبر ملك جديد **وحرف** اخر ان اليمين
 المنعقدة في محل بعينه لا يتطل بانقضاءه من كل وجه وان كان بغير عينه لا تنفقد
 اليمين الا ان يعرف وجوده فقد عرف انقضاء اليمين فيه فلا يبطل بانقضاءه من
 وجه لان انقضاءه من وجه ان كان بوجوب البطلان فتقاربه من وجه بوجوب
 البقاء فوقع الشك في البطلان فلا يبطل وان كان بغير عينه احتجنا الى معرفة
 الدخول تحت الاسم ابتداء فلا بد من الدخول تحت الاسم الا الموجود المطلق ووجوده بالشي
 يعرف بصورته والمعنى المطلوب منه فان العلة من كل معانيه عرفه انه ليس بيقام
 وان كان بعض معانيه فانما عرف انه قائم من وجه من حيث انه قائم بدخل تحت
 اليمين ومن حيث انه ليس بيقام لا بد من فلا بد من الدخول تحت اليمين بالشك **اذ اعر**
 هذا اقل محله رحمه الله اذا حلف لا بدخل هذا الدار فهدمت قد خلعها
 او بليت دارا اخرى قد خلعها بجنت **ولو حلف** لا بدخل الدار قد خلعها بعد الهدم
 لم تجنت والعرف ان الدار اسم للعرضة والبناء الات العرضة اصل والبناء تبع
 وهو كثر لثمة الصفة لان قوام البناء بالعرضة ولهذا بدخل في البيع بغير ذكر الاتري
 ان المزارع لا يسمي دارا ولو كان اسم الدار يتناول العرضة لا يغير لسمي كل عرضة
 دار القعة ولهذا فصل في اليمين بين المعين وغير المعين ولو كان اسم الدار
 يتناول العرضة لا يغير كما فصل بين المعين وغير المعين وبعد الهدم لم يسمي دارا
 يقال دار مبنية ودار مهدومة ولو كان يتناول البناء لاسميت دارا بعد
 الهدم لم يدل انه يتناول البناء على سبيل الصفة والتبع **الان** في اسم الموضع
 يسكن فيه ومن افق السكنى وفوائه بالعرضة وكما له بالبناء لانه لا يتا
 في بعض الاوقات الا بالبناء فصار البناء من باب الحال فادام الاصل قائما

كان الاسم باقيا فكانت اليمين المتعلقة به قائمة ضرورة واسم الدار بعد
 الهدم باق يقال دار عامرة ودار غامرة والعرف يسمي موضع الزوال دارا
 ويسمونه الابار دارا يقال ديار عاد وثمود فاذا كانت بعينه لا يعتبر فيه الصفة
 الا اذا كانت الصفة داعية اليمين على ما ذكرنا وصفة كونها مبنية لا يصلح داعية
 الى المنع عن الدخول فلا يعتبر فتعلقت اليمين بالاصل دون الصفة فتدل
 الصفة لا بوجوب ارتفاع اليمين **اما** اذا كانت بغير عينها فتعلق اليمين بالصفة
 وهو صفة تعرف بها كنهها دارا لان كل صفة تسمى دارا وذلك هو البناء والحكم يتعلق
 بالوصف الذي يعرف به الغايب **وقال** الفقيه ابو الليث هو اذا حلف بالربنية
 اما اذا حلف بالفارسية وعرفها ثم لم يدخل دارا مبنية لا يجنت لانها بعد
 الهدم لم تسمى دارا بالفارسية او يقول الدار اذا الهدمت ما زال كل مقاصد
 الدار باهدامها انما كانت بعضتها وقد عرفنا دخال تحت اليمين فلا يحكم بطلان
 اسمه وبطلان الحكم الذي تعلق به واذا كانت بغير عينه احتجنا الى ادخاله تحت
 اليمين ابتداء فلا يثبت الاسم ولا بد من الدخول تحت اليمين الا الموجود من كل وجه ولهذا
 لو حلف لا يكلم هذا البناء فكله بعد ما شاع بجنت ولو حلف لا يكلم شأبا
 فكل شئ لا يجنت وكذا لو حلف لا ياكل من كرم هذا الجبل او من كرم هذا الحدي
 او لا يجامع هذه الصبية فاكل بعد ما صار كسبا او تلبسا او جامعا بعد ما صارت
 كبرى بجنت **ولو حلف** لا ياكل كرم جمل او جدي او لا يجامع صبية تفعل بعد
 ما كبر لا يجنت قال ابو يوسف ولا يشبه كسبان غيره لان هذا هو الذي بعينه
 بخلاف ما اذا حلف لا يدق هذا الخبز فصار خلافا له فانه لا يجنت لانه تقير
 وخرج من تلك الحالة لان هذه الصفة داعية الى اليمين ولو حلف لا يدخل
 هذا البيت فصار صرحا قد خله او بني بيتا اخر قد خله لم يجنت لان البيت
 اسم ما حو من البيوت والعرصة انما تصير صالحة للبيوت بالبناء فكان
 البناء من اصله وذاته لا من اوصافه ولو بني بيتا اخر فانما جرت له هذا
 الاسم بصيغة جديدة فكان الثاني غير الاول ولو رفع سقفه وبقي حيطا
 قد خله حنت لان السقف من صفة الحال فيه لان البيوت تبنى على
 عدمه فصار السقف في البيت في البناء كالدار ولو حلف لا يدخل هذه
 الدار فصار بيت صرحا ثم جعلت مسجدا او حاما او بيتا او بيتا
 واجدا او صارت بهرا فدخلها لم يجنت لان العين قد تبدلت بدليل
 الاسم والصفة والكناف فان الاعيان الموجودة انما تعرف بانسابها
 التي هي اعلام عليها وسماعها المقصود من هذا يدل على ان اسمي والمعاين
 على تبدل العين وكذلك ان اعدت دارا قد خلعها لم يجنت لانها اعدت
 بصفة حادثة فكانت غير الاول وبهذا تبين ان الولد لم يثبت اسما
 للعرضة وحدها اذ لو كانت اسما للعرضة وحدها والعرصة ما اعدت

نه

ما اعيدت بصيغة واحدة يجب ان لا تكون دارا اخرى وكذا لو دخلها
بعد هدم المسجد او الحمار قبل البناء لا يجت لزوال الاسم فانه لا يسمى دارا
وانما يسمى مسجد اسمها ما او حمارا منه ما **ولو حلف** لا يدخل هذا المسجد
فان هذا من قبلي دارا ثم اهدم فبني مسجدا فدخل لم يجت لانه صار مسجدا
بصيغة واحدة فلا يقود اليه من غير قول محمد بعبود المسجد الي المالك اذا
خرب ما حوله واستغنى عن الصلاة فيه **وعند** ابي حنيفة وابي يوسف كايقود
اليه من غير قول محمد بعبود المسجد الي المالك اذا خرب ما حوله واستغنى عن
الصلاة فيه **وعند** ابي حنيفة وابي يوسف لا يعود لكن يزول الاسم وان
كان لا يعود في الحكم فتكون المسئلة على التقاوت وقبل على الاختلاف بخلاف
ما اذا حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعد ما هدم او بني مسجدا اخر حيث
يجت لان اسم المسجد وحله لا يزول بالهدم فصار كالدار **ولو حلف** لا
يلبس هذه المحفة فقطعت قبضا وخبطة فلبسها لا يجت لزوال الاسم
والمعنى ولا يلزم على ما ذكرنا ان الشرط في المحفة واتخذها في صا ثم زاد في اليه
فانه يجوز ولو صار شيئا اخر ينبغي ان لا يجوز لان قيام المبيع بشرط جواز الزيادة
الا نرى انه لو اشترى حنطة فطحنها ثم زاد فانه لا يجوز وكذا لو اشترى
عصير افطر ثم زاد لا يجوز **لانا** لا نسلم جواز الزيادة وبعد التسليم لا يلزم لان
شرط صحة الزيادة قيام المبيع فانه مبيع من حيث انه ثوب منتفع به وانه
قائم بخلاف الحنطة لان المعقود عليه ليس بقاءم ولهذا انقطع حق المالك في
العصب وفي الحنطة يكون زيادة في غن الحراما هذا المعقود عليه قائم من حيث
انه ثوب وانما ينقطع حق المالك باعتبار احداث صيغة هي متغومة ولهذا لو حلف
لا يلبس ثوبا فلبس هذا القيص يجت اما شرط الحنث لبس المحفة وانه
ليس بالمحفة في هذه الحالة فان فتق الثوب فلبسها لا يجت لانه لا يسمى محفة
بل يسمى قبضا غير محف فانه اعيدت محفة فلبسها لا يجت لانها محفة جديدة
لانها انما صارت محفة بصيغة جديدة **ولو حلفت** امرأة لا تلبس
هذه المحفة فخطب حجابها وجعلت درعا وجعل لها حجابا والحق بها
كان ثم لبسها لم يجت لزوال اسم المحفة ولو فتقها حتى عادت محفة ثم
لبسها لم يجت حنث لانها عادت محفة بنقص الصيغة لا بصيغة جديدة
خلاف القيص لانه لا يصير قبضا الا بالقطع لانه يحتاج الى الذخيرة والدريل
واذا انقصت فلا بد ان يخط حتى يعود محفة ودرع النساء لا يكون له ذخير
فتصير المحفة درعا اذا خط حجابها والحق بها حجابا وكين واذا فتق حياطينها
عاد كما كان وايصال الجيب والكين بها كان ايصال مجاورة لم تعد محفة بصيغة
وكذا لو حلف لا يركب هذه السفينة فترعت حتى صارت الواحا وحششا
فجلس عليها في البحر لا يجت ولو اعيدت سفينة فركبها لا يجت ايضا

لها

لانيها عادت سفينة بصيغة واحدة **ولو حلف** لا يلبس هذا الثوب الخ
فتقصه واعيد ثوبا اخر يعني ينقص ثم يغير ثوبا فلبسها لا يجت لانه
عاد ثوبا بصيغة واحدة **وكذا** لو حلف لا يجلس على هذا البساط فخط حجابا
وجعله خرا فجلس عليه لا يجت **ولو** حلف لا يجلس عليه بعد ما فتق وعاد بساطا
يجت لعود الاسم بزوال المانع **ولو** قطع وجعله خرجين او ثلاثة ثم فتق
وجعله بساطا لا يجت اذا جلس عليه لانه انما صار بساطا بصيغة جديدة
وهي الخياطة فكان الثاني غير الاول **وفي** الزيادات اذا قال عبده حران لم
يجعل من هذا الثوب ثوبا وسراويل فجعل احداهما ثوبا بقصه وجعله الاخر
لم يجت لان بشرط البر جعل القبا والسراويل من الثوب وجعله احدهما
بذلك اسم الثوب فوجد بشرط البر ومن المتاخرين من قال بجنت لان المقصود
من هذا سعة الثوب او حذائفة الخياط وذلك بان يجعل البعض قبا والباقي
سراويل **ولو** نوي ذلك في ظاهر الرواية يصدق لانه يجت كلامه وفيه
تشبه به عليه **ولو حلف** ليجعل من هذه المحفة قبا وسراويل فجعلها
احدهما ثوبا بقصه وجعله الاخر يجت لانه لما جعله احدهما زال اسم المحفة
فقاب بشرط البر وهو جعل القبا والسراويل من المحفة فكان بشرط البر
الجمع بينهما فكان بشرط الحنث عدم الجمع وعدم الجمع كما يتحقق بانفصالهما
يتحقق بانفصال احدهما **وكذا** لو حلف ليجعل هذه الدار بيتانا او حمارا
فجعلها احدهما حنث لزوال اسم الدار فان جعل البعض حمارا والبعض
بيتانا لم يجت لوجود شرط البر **ولو** حلف ليجعل هذه الدار بيترا
وحمارا وجعلها بيترا حمارا لم يجت ولو جعلها بيترا او حمارا لم يجت لزوال
اسم الدار ليجعلها حمارا وبقاها بعد ما جعلها بيترا لان اسم المترل يقع
على الدار يقال حنث مترل فلان ودان فلان الا ان المترل اضيف من
الدار **ولو** حلف ليجعلها بيترا وحمارا فجعلها احدهما حنث لزوال اسم
الدار ليجعلها احدهما **وفي** شرح الكرخي لو حلف على قسطاط مضروب
في موضع لا يدخله ثقل وضرب في موضع اخر قد خله حنث وكذا لكان
القنينة من العيدان وكذا تلك المنزلة الاسم في هذه الاشياء لا يزول بالنقل
من مكان الى مكان **ولو** حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة وهي مبنية
او الى هذه الحايطة فهو لم يجت ينقصها وجلس اليه لم يجت لانه
الحايطة اذا هدم زال الاسم عنه وكذا الاسطوانة فاذا اعيدت عاد
حايطة اخر لم يجت عليه فلا يجت وكذا لو حلف لا يكتب بهذا القلم
فكسره ثم براه فكتب به لم يجت لانه اذا كسره لا يسمى قلم وانما يسمى
بعضا او ثوبا فبطلت اليه لزوال الاسم وكذا لو حلف على يقص
فكسره ثم جعله مقصا غير ذلك لزوال الاسم وكذا السيف والتسكين

اذا كسر ثم اعاده **ولو** نزع مسما را لمقص ولهم يكسره ثم اعاده فيه
 مسما را اخر تحث لان الاسم لم يزل بزوال المسما وكذا ان نزع نصاب
 المسكين وجعل مكانه نصابا اخر لان المسكين اسم للحد **ولو** حلف على شيء
 لا يلبسه او قبا محشوا ومبطن او حبة مبطنة او محشوة او قلسنوة او
 او حبة مفتوحة ووجه مفتوحة وتغير الصفة مع بقا الاسم لا يبطل اليمين
 وكذلك السرج خلاف السكين المستقيمة لانها لا تبقى سقيمة بعد التقض
 وكذا الوحلف لا ينافي على هذا الفرائض ففتحه وغسله ثم حشاه وخطاه
 ونام عليه لان فتح الفرائض لا يزيل الاسم عنه **ولو** حلف لا يقرأ في هذا المصحف
 فحلفه ثم الف ورقه وحرر دفتيه ثم قرأ فيه حدث بقا الاسم بعد التقرير
ولو حلف على قيص لا يلبسه فقطعه وجعله حبة محشوة وليس له لا يجزئ
 لزوال الاسم **ولو** حلف على فعل لا يلبسه فقطع شرأها وشركها بغيره
 ثم لبسها حدث بقا اسم الفعل بعد قلع الشرأ **قال** ابن سماعة عن سماعة
 في رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزبد فيه طائفة فدخلها لم يجزئ لانه
 اليمين وقعت على بقعة معينة فلا يجزئ بغيرها **ولو** قال مسجد بني فلان ثم
 زبد فيه فدخل ذلك الموضع حدث **وكذا** الدلالة عقد يمينه على الامانة
 وذلك موجود في الزيادة **وقال** ابن رستم عن محمد في رجل حلف لا يدخل
 هذه الحجرة فدخلها قال لا يجزئ وليت الحجرة كالدلالة اسم لما حلفه بالينا
 فهي كالبيت فاذا انهدمت زال الاسم **باب الحث في اليمين في**
المساومة وفي الزيادة والتقصان اصل الباب ان اللفظ القائم بحجور
 تخصيصه وتقيده بالعرف لان تخصيصه الخارج بزيادة الحالف كما
 اذا حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب شرابا ولا يلبس ثوبا ونحوي البعض يصدق
 ديانة لانه مما يحمله كلامه وصرف اللفظ الى ما يحمله عند قيام الدليل جاز
 لما قدم من اعتبار الدلالة واللفظ جميعا ولهذا حملنا قوله لامرأة عند ارادتها
 الخروج ان خرجت فبعد يجر على الخروج المعين لانه عمل باللفظ والدلالة واذا
 جاز تخصيصه بالنية جاز تخصيصه بالعرف لانه ارادة جميع الناس فلما جاز
 تخصيصه بزيادة فحده جاز تخصيصه بزيادة جميع الناس كيف وقد دل
 الدليل على ارادته ايضا لان المقصود الافهام وتخصيص المقصود من الكلام
 والافهام عند الاطلاق ينصرف الى المتعارف ولهذا حملنا اللفظ على المجاز
 المتعارف ولهذا لو حلف لا يشترى راسا فاشترى راس عصفور او راس
 جرادة لا يجزئ لان ارادة ثابتة بالعرف لان الحكم يثبت باللفظ لا بالنية
 واللفظ لا يصير موجودا بالنية والارادة ولهذا انصرف عند ابن حنيفة الى
 راس البئر والنعيم لان المتعارف بينهم ذلك وعندنا الى راس النعم لان المتعارف

في زمانها

في زمانها ذلك فاذا نوي الخاص يكون الحكم في الخاص ثابتا باللفظ لا بالنية
 لكن بالنية كالملفظ نعمين مجمله بالارادة اما الزيادة على بشرط الحالف بدلالة العرف
 لا يجوز لانه لا تأثر لها في جعله باليسر بالمعقود **وحرف** احزان الحث انما
 يثبت بما ينافي الضرورة وهو تخصيص ما هو بشرط الحث صورة وله في الاصل او على
 اليمين عرض وان فان عرضه بما فعل فقد فات شرط برة من كل وجه فيحدث اما اذا
 فان عرضه من غير الفعل الذي بشرطه صورة او بفعل الذي بشرطه في الحث صورة
 من غير فوت عرضه لا يكون حثا مطلقا فلا يرتب عليه حكم الحث ولهذا لو حلف
 لا يضرب عبدا اليوم عشرة اسواط فضربه تسعة اسواط ففرضه بمقرعة
 او عصي كثيرة لم تحث وان فان عرضه من البر وهو الامتناع من الايام والايام
 لكن لما لم يوجد صورة بحدث **وكذا** لو قال لامرأة ان حرجة من هذه الدار
 هذا الباب فان طالق فخرجت من جانب السطح او فتح باب اخر وخرجت منه لم تحث
 وان كان عرضه ان يقر في الدار وقد فاته هذا العرف **وكذا** اذا قال لها ان
 الشترية لك بفلس سنيا فان طالق فاشترى بدنيا لم تحث وان كان المقصود
 ايداوها وعدم الانعام وقد فاته **وحرف اخر** ان كلمة الاستثناء وكله حتى الغاية
 وحرف البالد لصاق هكذا نقل عن ائمة اللغة الا ان من شرط الاستثناء ان ينفي ما
 سوى المستثنى تحت الكلام لانه اخر اجزاء بعض ما تناوله صدر الكلام لولا الاستثناء
 لم يقد اخلاقيه **كما** لو قال فلان علي عشرة الا خمسة يكون اخر اجزاء الخمسة عن
 دخولها تحت صدر الكلام ومنعنا عن دخولها تحت صدر الكلام **وليس** من شرط
 الغاية دخوله غير الملقوط في الغاية لان حكم الغاية بقى الحكم الممدود له الغاية الى وقت
 وجود الغاية وعدم بقا النفي بعد الغاية كما في قوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول
 عليه الحول وغير ذلك وهذا يمكن تحقيقه في شيء واحد **وحرف اخر** ان الشيء يكثر
 بحسنه ويقل بفساده لا بفوات غير جنسه والدرهم والدنانير جنسان قياسا
 ولهذا لا يجزي الدرا بينهما ولو غصب دراهم وتصرف ورج وضار دنانير قيمته
 اكثر من المقصوب لا يلزمه التصديق **والضم** في الزكاة لا يدل على الاتحاد لان
 وجوب الزكاة باعتبار العني وانه ثابت وان اختلف ولهذا يضم العبد الى الجارية
 والنتاب في تكميله النصاب مع انهما جنسان وحنس واحد استثنانا لان المقصود
 منهما باصل الخلقة شيء واحد وهو الثمنية والمالية ولهذا يضم احداهما الى الآخر
 في تكميله النصاب واستبدال احداهما بالآخر لا يقطع حكم الحول **وليس** هذا
 كله كالعبد والجارية لان الوجوب فيهما بمعنى واحد وهو المالية القاعية
 بالذات لا بالصورة وقد اتخذت المالية اما ههنا الوجوب باعتبار الصورة
 بالنسبة فلو لم يتجدد امت حيث الحكم والمعني لا يضم كما في السواجم ولهذا كان
 الواجب فيهما ربع العشر بكل حال ومعرفة كمال النصاب لمعرفة مقدار
 الواجب فاذا كان الواجب فيهما على السوا لا حاجة الى معرفة مقداره ولهذا

اعتبر الضم بالأجزاء **وابو حنيفة** إنما اعتبر القيمة لأنها معتبرة عند
مقابلتها أحدها بالأجزاء كسوقه فقيمة جيدة لا شأن يجب عليه قيمته من
الذهب فلما اعتبرت القيمة في حق الوعاء عند مقابلتها أحدها بالآخر فكذا في حق
الله تعالى عند الضم **وحرف** أحزاب التسمية لا فلا تقتضي وجود البيع لأنه
من نفس خصائص البيع أما تسمية الثمن فيقتضي وجود البيع لأنه من خصائصه
وحرف أحزاب الخط عن الثمن نقصان شيء من الثمن مع بقا أصل الثمن وحط الكل
لا يكون خطا بل يكون هبة وإبرالان الخط يلحق بأصل العقد إذا أمكن الحاقه به
وإنما يكون الحاقه بأصل العقد إذا بقي العقد وإنما يبقى العقد إذا بقي الثمن وحط
الكل لا يلحق لأنه يكون بيعا بلا ثمن فيفسد أو يصير ملكا بغير عوض فيكون هبة
وهذا قصد البيع وإذا انعقد الحاقه بقيت هبة **ولهذا** لو اشترى شيئا ثم باعه من
غير حاجة ثم حط البائع الأول ببعض الثمن عن المشتري الأول بسقط ذلك عن
المشتري الثاني وحصلته من الربح ولو حط الكل لا يسقط عن المشتري الثاني
شيء **وكذا** لو باعه ثوبا بثلثه بسقط المحطوط عن الثاني ولو حط الكل لا يسقط عن
المشتري الثاني شيء وبأخذ الشفع من المشتري بما وراء المحطوط إذا حط
البعض وبجميع الثمن إذا حط الكل والبائع إذا حط عن الوكيل بالشرع بعض
الثمن يرجع على الموكل بما وراء المحطوط ولو حط الكل يرجع على الموكل بالنصف الثاني
دون الأول **وهذا** لما عرفت في مسئلة الزيادة إنما يملك برفع العقد فيمكن تغييره
لأن العقد قد يقع خاسرا فيحتاج إلى تغييره لأن العقد من وصف الخسائر
إلى وصف الربح أو العادلة فيلحق بأصل العقد لهذا المعنى وهذا المعنى معدوم
في حط الكل لأن الإنسان لا يكون معنونا بجميع الثمن فيقتصر على الحال **وقد**
روي عن القاضي الجليل السجزي أنه قال لأصحابه هلموا بطارح مسائل
الجامع فسالوه عن مسائل هذا الباب فقال ابنو بني باليمن وروى عن الساسي
الذي كان من أصحاب الكرخي أنه قال قرأنا كتاب الجامع على الكرخي فلما انتهينا
إلى هذا الباب وضع فكتة فخرج مسائل الباب فانتقض بمسئلة ثالثة من الباب
ثم وضع فكتة أخرى فانتقضت بالرابعة فقام **وزكي** الدرس يومئذ
دس مشايخنا هاتين الحكايتين لبيان الصعوبة إذا عرفنا هذا **قال**
محمد رحمه الله **رحل** ساء ومرجلا ثوبا فباعه البائع أن ينقصه من ثمنه عشر
فقال المشتري عبده حران اشتراه بثلثي عشر فاشتراه بثلثة عشر أو بثلثي
عشر فقال المشتري عبده حران اشتراه بثلثي عشر فاشتراه بثلثة عشر أو بثلثي
عشر فيجيبه لأنه اشتراه بماسمي وزيادة الزيادة على شرط الحث لا يمنع الحث كما
لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودار أخرى أو حلف لا يكلم فلانا فكله
وأجز معه **فان قيل** وجب أن لا يجنب لأنه منع نفسه عن الشر بثلثي
عشر وما اشترى بثلثي عشر لأن الشر بثلثة عشر غير الشر بثلثي

عشر

عشر ولهذه الوستهد أحد الشاهدين بثلثي عشر وأجز بالشر بثلثة عشر
عشر لا تقبل لأنهما شهدا على بشرائين مختلفتين ولا يشترط الحث بشيء كله
بثلثي عشر ومتى اشترى بثلثة عشر فقد اشترى بعينه بثلثي عشر فلم يوجد
بشرط الحث **قلنا** الشر له حقيقة وهو العقد بثلثي عشر ومجاز وهو التزام بثلثي
عشر بمقابلته هذا الثوب لأن الشر عقد وفيه التزام الثمن فجاز الحث على الالتزام
بمجازا وقد دل الحال على إرادة المجاز لأن الحامل على اليمن معنى التزام اليمن فحمل
عليه بدلالة الحال لما مر أن دلالة الحال ما لصرح المقال **فصار** كأنه قال أنا زمت
بثلثي عشر درهم سبب هذا الثوب فعنده حر فاذا التزم بثلثة عشر فقد التزم
بثلثي عشر وزيادة فيجنب كل لو وهلف لا يضرب عبده بثلثي عشر سوطا فضره بثلثة عشر
عشر أو حلف لا يعطي فلانا بثلثي عشر فاعطاه بثلثة عشر فيجنب لأن الشر أثار الشيء
قال الله تعالى أولئك الذين اشترى الحياة الدنيا بأخرى فهو بهذه اليمن منع نفسه
من أثار الثوب على بثلثي عشر فاذا اشتراه بثلثة عشر فقد أثره على بثلثي عشر
وزيادة فيجنب **ولأن** الفصد من اليمن يقر ما يتوقع من الخالف والتوقع من
المشتري التزام اليمن وإزالة الثمن عن ملكه لا نفس العقد لأنه لا ولاية له على
المعقود عليه إنما ولايته في التزام الثمن فكانه قال أنا التزمت بثلثي عشر وقوله بشرط
الحث بشرط الكل بثلثي عشر **قلنا** المنع عن شر الكل بثلثي عشر منع عن شر
البعض بثلثي عشر **ولأنه** منع نفسه عن التزام بثلثي عشر فحلف بالكل الثوب وأن
عشر مقابل بثلثه وإن اشتراه بثلثة عشر لأن كل جزء من أجزاء الثمن مقابل بالبيع
تسمية وهو اسم لكله ولهذا يمسك البائع بكل جزء من أجزاء الثمن ولو أن معنى
المقابلة في كل جزء والأما كان له حق الامساك به **ولو** اشتراه بأحد عشر دينار
وأحد عشر وثوب لم يجنب لأن الحقيقة لم ترق جد وهو العقد بثلثي عشر
ومجاز له لم يوجد وهو التزام بثلثي عشر بسبب شر الثوب لأنه لم يشر بثلثي عشر
فلم يوجد بشرط الحث ولأنه لم يشر بثلثي عشر على بثلثي عشر **فان قيل** عرض
الخالف من اليمن والنقصان من بثلثي عشر ولم يوجد بل وجدت الزيادة من حيث
القدر والمالية فوجب أن يجنب **قيل** له الحكم لا يثبت بمجرد العرض لما ذكرنا
في الأصل وإنما يثبت باللفظ والذي تلفظه لا يحفل الشر بأحد عشر ودينارا
وأحد عشر وثوب لأن المليون اثنا عشر درهما والدرهم لا يحفل الدينار والوثوب
ولا يمكن أن يحفل الشر بثلثي عشر بمجازا عن الشر بما يبلغ قيمته بثلثي عشر درهما
باعتبار العرض والقصد في العرف لأنه لا يجوز الزيادة على ما ليس في لفظه
ولهذا لو حلف لا يشتري هذا الثوب بدرهم فاشتراه بدرهم لم يجنب ومن
رغب عن الشر بدرهم كان رغب عن الشر بدينارا لكن لما نص على الدرهم
والدرهم لا يحفل الدينار لم يجنب لأن الزيادة لو اشترى بعبد أو كرخطة
لنساوي مائة أكتا حثته وهذا محال **ولو** قال البائع عبده حران باعه بعشر

فباعه باحد عشر او بعشرة ودينار او بتسعة ودينار لا يجت لان هذا بشرط
 بولان عرضه ان يزيد على عشرة وقد وجد **وكذا لو باعه بتسعة لانه بقي ثمانية**
 البيع بعشرة والبيع بتسعة غير البيع بعشرة **فان قيل** وجب ان يجت في الصور
 الثلاث الاول لان البيع باحد عشر او بعشرة ودينار يبيع بعشرة وزيادة فيجت
 وان اعتبر ثلث العرض والعرف وجب ان يجت في المسئلة الرابعة لان المنع عن الزيادة
 الملك بعشرة منع عن الازالة بتسعة كما ان المنع عن التزام اثني عشر منع عن التزام
 ثلاثة عشر **فيل** البيع باحد عشر بعشرة وزيادة كان الشرا بثلاثة عشر
 شرا باثني عشر وزيادة لكت بشرط لكت البيع بعشرة بزيادة لان البيع بعشرة بزيادة
 ببيع بعشرة بزيادة وبيع بعشرة بزيادة بالزيادة وقد تعين النوع الاول مراد
 وهو البيع بعشرة بزيادة بدلالة الحال لان عرضه ان يزيد على المشتري على عشرة
 ولم يوجد البيع بعشرة بزيادة فلا يجت **بخلاف** المشتري حيث الشرا باثني
 عشر مطلقا لان اللفظ مطلق وليس في لفظه دلالة بوجوب تعيين احد النوعين
 وان كان حكم العرف فهو طالب للنقصان فيكون الشرا باثني عشر مطلقا فياي صفة
 كان يدخل تحت اللفظ او يقيد بالزيادة عرفا **واما** لا يجت في المسئلة الرابعة لان
 المفوظ هو العشرة فطلب الزيادة على العشرة ليس في لفظه ولا يجت لفظه
 واسم العشرة لا يجت التسعة لتعني بفرصه لان اسم العدد لا يجت عددا
 احز والزيادة على اللفظ بالعرف والعرض لا يجوز **اما** العشرة في جانب المشتري
 يجت بعشرة بزيادة وعشرة بزيادة فيتعين احدهما بفرصه ولانه ينصرف في
 كل واحدة منهما الي ما يملكه فالبايع يملك المعقود عليه فيعتبر العقد في حقه والبيع
 بعشرة غير البيع بتسعة والمشتري لا يملك المعقود عليه وانما يملك الثمن فلا يفت
 العقد في حقه وانما يعتبر بدل الثمن فاذا بدل ثلاثة عشر فقد بدل اثنا عشر
 وزيادة **ولو** حلف لا يبيعه بعشرة حتى يزيد فباع باحد عشر او بعشرة وثوب
 او بعشرة ودينار لم يجت لانه وحيد بشرط بيه وهو الزيادة المطلقة على عشرة
 ولانه جعل ليمينه غاية وهو ان يزيد على ذلك مطلقا فاذا زاد لم يبق اليمين
 فلا يجت **ولو** باع بعشرة بزيادة وحيد بشرط لكت واليمين باقية لفظه
 الغاية **ولو** باعه بتسعة لا يجت لانه منع نفسه عن بيع معين وهو البيع
 بعشرة وانما ذلك الي غاية فاذا باعه باقل مما ابي بالبيع الذي منع نفسه
 منه **اف** في الباب انه فان عرضه ولكن ما هو بشرط لم يوجد صورة
 ولو حلف لا يبيعه بعشرة الا باكثر او بزيادة فباعه باحد عشر لا يجت وكذا لو
 باعه بتسعة لان شرط لكت ههنا البيع المطلق كانه قال ان بعث الا هو
 بالزيادة على عشرة وفي حق البيع بعشرة لان العشرة المذكورة في
 المستثنى منه ملغاة او موزعة ومحولة الي المستثنى ضرورة انها لو كانت
 مقررة في المستثنى منه ببيع واحد والمستثنى انواع وهو البيع بالزيادة

علي

علي العشرة واستثنى انواع من النوع لا يبيع والفا العشرة المفروقة
 بالبيع او تاحيها اولى من اللفظ الاستثنى **اما** التاحي فلا نه اهو من الابطال **واما**
 اللفظ فلا لوالغي العشرة المصرفة المقررة بالبيع تقدر العشرة المكنية المضمرة
 في الاستثنى فان قوله الا باكثر او بالزيادة اقتضى عشرة لانه لا بد للزيادة من
 المزد عليه وليس ذلك الا عشرة فاعلم ان لكت جميع البياعات الا البيع باكثر من
 العشرة فصار كانه حلف ان لا يبيعه الا بالزيادة على عشرة فكان بشرط لكت
 البيع المطلق والمستثنى البيع بالزيادة على عشرة **بخلاف** قوله حتى لانه غاية هو
 ويستقيم الغاية لبيع واحد وثبت العشرة مقررة في المستثنى وكان بشرط لكت
 البيع بعشرة فاذا باعه بتسعة لم يوجد بشرط لكت **ولو** باعه بتسعة
 ودينار في العتاس يجت لانه منع نفسه من البيع المطلق واستثنى بيا
 واحدا وهو البيع باكثر وازيد والبيع بتسعة ودينار لا يوصف بالاكثر والازيد
 في الغالب لانه يستعمل في الجنس الواحد لا في الجنسين لا يقال هذه لكمة اكثر
 من هذه الدراهم او هذا الدنانير اكثر من الدراهم فلم يوجد المستثنى
وفي الاستحسان لا يجت لان الدراهم والدنانير ان كانا جنسين
 حقيقة الا انها في حق البياعات والتمنية لكت واحد وهذا لانه العرض
 والداعي الي اليمين ان يزيد في ثمنه على عشرة لا عين الدراهم وقد زيد في ثمنه
 عرفا وعادة والتجاسة بينهما ثابتة في التمنية والزكاة **ودكر** في العين
 والدين ان صاحب الدين اذا طهر بدنانير المديون وحفر في الدراهم كان
 له ان ياخذ الدنانير **واذا** كانا جنسا واحدا تكرر الدراهم به فقد باعه
 باكثر وازيد فلا يجت ولم يذكر في الكتاب اذا باعه بتسعة وثوب هل
 يجت فعلى هذه القلة يجت لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان فلا
 تكرر الدراهم به فقد وجد البيع المتي **وقيل** لا يجت لان في العرف يعد
 هذا بيعا بالزيادة فانه يقال باع بالزيادة على عشرة وان لم تكن الزيادة
 من جنسها **فان قيل** هذا باطل لما ذكر في اول الباب اذا حلف المشتري
 لا يتري هذا الثوب باثني عشر فاشترى باحد عشر ودينار لم يجت ولو كان
 الدينار مع الدراهم جنسا واحدا ابي بالبيع وجب ان يجت **فيل** له ذلك جواب
 القياس اما على جواب الاستحسان يجت وما ذكر من القياس والاستحسان
 ههنا يكون ذكراثة **فان** كان ذلك جواب الاستحسان ايضا فالفرق بينهما
 ان بشرط لكت هو البيع باكثر وازيد من عشرة فاذا صار جنسا واحدا
 في حق البيع فقد وجد البيع باكثر وازيد من عشرة فلا يجت **اما الدينار**
 مع الدراهم وانما صار جنسا واحدا لكت التسعة مع الدينار لا يصير اثني عشر
 لان اسم اثني عشر لا يتناول الا جنس الدراهم وبعينه فلم يوجد بشرط
 لكت فلا يجت **ولو قال** المشتري عبده حرانا شراة بعشرة حتى

يقبضه ان اشتراه بعشرة بجنت لانه بقي بثمنه الشرا بعشرة وان اشتراه
بأحد عشر بجنت لا ايضا لان قبضه ان لا يبدل عشرة وقد بدل وان اشتراه
بثلاثة بجنت لانه وجد النقصان عن العشرة ولو اشتراه بثلاثة ودينار
لم بجنت **قيل** هذا جواب القياس لان وصف النقصان عن العشرة لا ينعقد
بالدينار لانه ليس من جنس الدراهم **اما** على جواب الاستحسان بجنت لان
المراد بالنقصان عن وصف الثمن على ما ذكرنا ثم ان كان هذا اجابة الاستحسان
فالوجه ما قلنا في مسئلة اول الباب **ولو** قال عبده حر ان اشتراه بعشرة
الاباقل او بالانقص فاشتراه بعشرة او اكثر بجنت **وان** اشتراه بثلاثة ودينار
او بثلاثة وثوب القياس ان لا بجنت لما قلنا ان الدراهم والدينار جنسان والقلعة
والكثرة لا تكون الا في جنس واحد وهذا لان النقص على وزن افعول وهو من
نفوت التفاضل والتفضل انما يجري **واحد يقال** هذه الدراهم اكثر
من هذه الدراهم ولا يقال هذه الاثواب اكثر من هذه الدراهم **وي**
الاستحسان بجنت لانها لما جعلت كجنس واحد في الثمنية فم أحدها الى الآخر
فصار مشتركا باكثر من غيره الا ان اسم القلة والكثرة يتناول اعتبار الجائز من حيث
المعنى واسم العدد وهو عشرة دراهم او اثني عشر دراهم لا يتناوله الا باعتبار
الجائز صورة ومعنى فبهذا الحرف تخرج المسائل **ولانه** حطر على نفسه
الشري حلة واستثنى شرا موصوفا بصفة وهو ان يكون اقل مما سمي وهذا
اكثر من المسمى في عرف التجار والمعرف كالمشروط بالشرط **ولو قال**
البائع لا ابيعك بعشرة حتى تزيد في قايه بثلاثة ودينار قيمته خمسة لا بجنت
لانه لا يخلو انما ان يقم الدينار الى الدراهم كما هو وجه الاستحسان او لا يقم
كما هو وجه القياس فان ضمن كان هذا ابعا باربعة عشر وان لم يقم كان هذا
بيعا بثلاثة وقد ذكرنا انه لا بجنت في هذه الصورة **وفي** امان القدر **روي**
عفا ابى يوسف حلف لا يبيع عبده الا بعشرة فباعه بخمسة ودينار جنت ولو
باعه بدينار وعشرة لم بجنت **رجل** ساوم رجلا بعبده فاراد البائع
الفا وسأله المشتري بخمسة فقال البائع هو حر ان حططت عنك من
الالف شيئا ثم قال بعثك بخمسة فقبل المشتري او لم يقبل عنق العبد
لان شرط جنته الحط عن الالف والالف يكون الفا وان لم يكن ثمنا فقد وجد
شرط جنته **فان قيل** الحط بعد الوجوب يكون ولم يجب ابتداء الاخص
ماية ان قبل المشتري وان لم يقبل لم يجب شيئا فكيف يتصور الحط قبل الوجوب
قلنا حقيقة الحط ما ذكرنا ثم لا لانه قد يستعمل ايضا في المساومة مجازا
لان العقد سبب وجوب الثمن وقد فانت الدلالة على المجاز وهو الحط
عن الالف الذي قصد ان يكون ثمنه المساومة لا عن حقيقة الثمن
الانزبه لانه لو ضبط الحط الى الثمن وانما اضاف الى الالف والداعي الى اليمين

الاختلاف

الاختلاف في المساومة فصارك انه قال ان نقصت شيئا من الالف الذي
قصدت ان يكون ثمننا او نقصت شيئا من الالف المسمى عند المساومة وقد
نقص والعبد يعد في ملكه **الانزبه** انه لو تزوج امرأة فكا حادسا ثم
ان طلقته فعبده حر ثم قال لها انت طالق بجنت وان لم يكن طلاقا لان يمينه
وقعت على ذلك النوع من الكلام بدلالة الحال كذلك هنا **ولو قال** هذا
العبد حر ان حططت عنك من ثمنه شيئا ثم قال لا ابيعك الا بالالف ثم باعه
بخمسة لم بجنت لان حقيقة الحط استقطا بعد الوجوب وانما يجعل على المجاز
بدلالة الحال فاذا اعدمت الدلالة وجب الحمل على الحقيقة وهو الحط عن
الثمن فاقتضي ذلك ثمننا واجبا قبل ذلك حتى يتصور الحط منه ولم يجب انما
الاخص ماية وكذلك لو حط عنه بعد البيع شيئا من ثمنه لم بجنت لانه جنته
بعد ما خرج العبد عن ملكه حتى لو كان المزاعنق عبدا اخر يعقوك وكذلك لو
له بعض الثمن قبل القبض او بعده لان هبة البعض حط **فان قيل** اذا
وهب بعد القبض وجب ان لا يصح الهبة لان الثمن ليس بقاي بعد القبض
فيما عدا المطالبة لان البقا في حق المطالبة لا يوجد اما فيما عدا المطالبة بعد
والهبة حكم اخر في حق الدين في حق صحة الهبة فاذا صح الهبة وبسقط
الدين ظهر ان المقبوض الذي هو مثل الدين كان قبضه بغير حق فيلزم
رده **وهذا** لما عرف ان الدين يقتضي باعنا لها بطريق القايصة فوجب
للمشتري على البايع مثل ما له على المشتري فيتقاضان ولهذا لو قبض الثمن
ثم وهب البايع الثمن منه كان له ان يرجع على البايع بما قبض واذا كان الدين
با قايصة صح الهبة **واما** اذا ابراه عن بعض الثمن ان كان قبل القبض يعقو الخلو
بفنته ايضا كالهبة لوجود الشرط وان كان بعد القبض لا بجنت بخلاف الهبة
والفرق ان الابر قد يستعمل في الاستقاط وقد يستعمل في الاستيفاء يقال
ابراه براءة قبض واستيفاء اذا كان الابر ملائما للقبض والاستيفاء بشرط
الحث براءة تثبت للمشتري بسبب الابر براءة تثبت بسبب القبض والاستيفاء
فوقع الاحتمال في شرط الحث فلا بجنت فاما الحط والهبة لا يطلقان الا على
براءة تثبت للمشتري بسبب الابر فوجد شرط الحث فلا بجنت فان وهب
الثمن كله او حط كله قبل القبض او بعده لا يعقو الخلو عليه لانه لم
يوجد الحط لانه عبارة عن قبض الثمن واخراج البعض عن كونه ثمننا
والنقصان انما يكون بذهاب بعضه لا بذهاب كله فاذا حط الكل يكون
هذا مجازا عن الابر فيكون استقطا للحال فلا يلحق باصل العقد ما ذكرنا
في اصل الباب والله اعلم **باب الميسر في الهبة والصدقة**
والبيع والعارية والتكاح والصلاة والحج في ذلك اصل الباب
ان الاثمان مبي عقده يمينه على الامتناع عن فعل يشترط الحث وجوده

كحنت ينطلق عليه الاسم عرفا ولا يشترط الحث بثبوت حكمه شرعا لادن
 الد اخل تحت اليمين هو الفعل دون الحكم واسم القيود تقع على الكامل
 والتا قص منها لان الكمال والنقصان قيد في الوجود والمطلق من الاسامي
 لا ينغرض للقيود لانه اسم للذات فحسب علي اي وصف كان الا اذا كان
 ناقضا ذاتا ونعني به ان لا يكون شيئا مطلقا بل سيبيا من وجه دون وجه
 فحينئذ لا يتنا وله لان اسم الشيء ينطلق على الوجود من كل وجه لا على الوجود
 من وجه دون وجه **الترجي** ان اسم الرجل لا يتنا ولا الخنزير ويتناول الخبي
 والصبي واسم المملوك يتناول المدين وامر الولد ولا يتناول المكنان ومفق
 الصبي للبيعت لثمة العقود الشرعية نوعان نوع هو عليك بغير بدل كالهبة
 ونوع هو عليك ببذل كالبيع فالنوع الاول يتم بالواحد وذلك الهبة والصدقة
 والقطعة والحلي والعرب والبذل والاعارة تسوا وجد القبول اوله يوجد
وقال لا فدية يتبع بدون القبول والقبول لا فدية عقد عليك فلا يتم بدون
 القبول كالبيع والنكاح والاجارة وهذا لان موجب التملك بثبوت الملك
 وهذا لا يحصل الا بالقبول فما لم يوجد لا يتحقق شرط الحث كما في البيع هو
والدليل علي ان القبول شرط ان حضره الموهوب له شرط ولو لم
 يكن قبوله شرط لم يكن حضرته شرط كما في الخلع والاعتاق علي ما لولهذا اذال
 في رواية لا يحث ما لم يقبض لعدم الملك وعلي هذه الرواية نقول لا يحث
 بالبيع الفاسد قبل القبض وفي البيع بشرط الخيار وقيل اسقاط الخيار وفي
 رواية يحث لان العقد قد تم وانما يتراخي الملك لاخلال في العقد بل لا يلزم
 الي تغير حكم الشرع وهو لزوم المتبرع شيئا لم يتبرع به ولا ان التصرف المألوف
 حكمه ولا وجود له حكم الاجحك ولا حكم له الا بالقبول والقبض فبقعه وجوده
 شرعا عليهما **الا انا** نقول بشرط الحث فعل يسمي به واهبا ومتصدقا
 وقوله تحقق قبل القبول فان فعله يسمي هبة وهذه فدية قبل القبول بالنص
 والمعقول اما النص ماروي عن مصعب بن كنانة النبي انه اهدي الي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو حرم فقال عليه السلام
 ما نبارد لهديتك الا انا فوم حرم سماه هدية قبل القبول **وقال ابو**
 بكر لعائشة رضي الله عنها في مرضه الذي مات فيه اني خلعتك حين اذعنتين
 وسقمت ما لي بالعالية وانك لم تكوني قبضتيه ولا خزننتيه سماه خلي
 قبل القبض ولان الهبة اسم لعقد شرعي كما قال وهو عليك المال بطريق
 الشرع وهو امر يقوم به انا القبول بشرط عمل التملك كبل لا يلزم غيره حكمه
 تصرفه بغير رضاه وعند الرضا الحكم يضاهي تصرفه لا الي قبول غيره
 فصار السبب الشرعي المعبر شرعا فعل الواهب وان لم يفد حكمه الا انه
 اذا افاد كان سببا كاملا وتسميته علة واذا لم يفد كان سببا قاصرا

وقد ذكرنا ان العقد الشرعي يقع علي المسمى ولا نه بقي بمبنيه البذل دون
 الاستبدال وقد وجد البذل في حث كما اذا خلت لا يوصي لفلان او لا يقتر
 فاصوله او اقتر ولم يقبل بحيث لان الهبة عليك من جانب واحد وهو اثبات
 الملك او مباشرة سبب الملك وهذا يتم بالواهب والمعطى انا القبول والقبض
 بشرط بثوب الحكم وهو المذكور فاعا للضرع عن الموهوب له كبل لا يلحقه الهبة بغير
 اختياره ولو كان قريبا له لا يفتقر عليه ولا يلزمه **ولو كانت** زوجة له لا يفد
 النكاح ولا يتطل الاجارة ولو كانت احريرة عينا ووهبه قبل استيفاء النفقة منه
 ولو كان علق بملكه حر لا يترك الجزا وهذا يقتضي توقيف الحكم وهو الملك علي
 القبول الا ان له ولاية الردد فاعا للضرر **وقال** بعضهم لا يثبت له لانه لو ثبت
 رعا يكون امراته فيفسد النكاح او قريبه فيعتق ولا يمكن دفع الضرر فتراخي
 الملك الي وقت القبول لاخلال في الصيغة كما تراخي بعد القبول الي وقت
 القبض واذا ثبت ان السب قاصر وان لم يثبت الحكم كان بشرط الحث موجودا
 بخلاف البيع والنكاح لان كل واحد منهما عقد معا وصلة لا يتم الا بهما تمام
 القبول لا يكون بيعا **الترجي** انه لو قال بعت منك هذا العبد امس فلم يقبل
 فقال المشتري قبلت فالقول قول المشتري **ولو قال** طلقتك امس بالف فلم
 تقبل فقالت قبلت فالقول قول الزوج والكثارة بمنزلة البيع الا ترى انه
 يصح ان يقال وهبت من فلان شيئا ولم يقبل ولا يصح ان يقال بعت من
 فلان شيئا ولم يقبل فلا يشترط القبول في البيع لا فدية الحكم وانما يشترط لوجود
 المسمى ولهذا يحث بالفاسد وبشرط الخيار لم يفد الحكم فكان نظير الهبة
 وانما شرطنا حضرته الموهوب له لصحة الخطاب **الترجي** انه لو حلف لا يكلم فلانا
 فكله وهو غايب لم يحث الا ان بين البيع والنكاح فرقا وهو ان اسم البيع ينطلق
 علي الجائز والفاسد والموقوف واسم النكاح لا ينطلق الا علي الجائز في اليمن
 لان البيع الفاسد عندنا بيع حقيقة سبب تارخي الحال فبعد الملك
 اتصال القبض وبيع الفضولي سبب الملك في الحال الا ان حكمه وهو الملك
 يوقف علي الاجارة ولهذا لو حلت الاجارة ترجع الحقوق الي العاقد
 بخلاف النكاح لانه عبارة عن العقد المفيد للحل والفاسد لا يفيد الحل
 وكذا الموقوف ولهذا عند الاجارة ترجع الحقوق الي المجيز لا الي العاقد
وهذا لان النكاح اصله غير منعقد فالسبب الفاسد لا يفيد الا الملك
 الحرام وموجب النكاح هو الحل وبين الحل والحرم مناسفة فاذا انعدم اربعة
 الملك للحلال بالسبب الفاسد والملك الحرام بالنكاح لا يكون خلي السبب عن
 الحكم والاسباب الشرعية انما تقتضي احكامها فكل سبب خلا عن الحكم كان لغوا
وهو احزان الصلابة في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشرع عبارة
 عن الاركان والصومر في اللغة عبارة عن الاساك وفي الشرع عبارة عن

الاسماك عن المفطرات مع البنية واقل ما ينطلق عليه اسم الصلاة ركعة وادنى ما
 ينطلق عليه اسم الصوم صوم ساعة وهذا لم يذكر المصدر اما اذا ذكر بان قال
 صوما او يوما ينصرف الى صلاة ركعتين والى صوم يوم لان ذكر المصدر لصفة
 الحال وذلك فيما قلنا **وروي** اخزان ادراكه التمس يقع على ادراكه اخره ولذا يقال
 ادراكنا من فلان ويجلس فلان وعهد فلان اذا ادركه اخره واد الصلاة باذا
 جميع اجزائها اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال لعنه ان وهبت له
 هبة او شيئا ابدت عبده حرقه هبة فلم يقبل حنت عندنا وكذا الصدقة
 والعطية والخلي والعري والعارية وغير ذلك على ما ذكرنا وكذا الوهب
 له هبة وكذا القرض رواه ابن سماعه عن ابي يوسف **وروي** ابن سماعه
 عن ابي يوسف ايضا انه لا يكون قرضا الا ان يقبل المستقرض لانه معاوضة
 معينة لانه يلزم المستقرض مثله في الذمة فصار كالبيع **ولهذا** لو قال اقترضني
 فلان درهم فلم يقبل لم يصح في خلاف الهبة فانه لو قال وهبني الفان لم يقبل
 يصح **وفي المتن** عن ابي يوسف اذا قال اقترضني الفان لم يقبل بصدقة او ودعني
 او اعطيتني فلم يقبل فالقول قوله وذكر المصدر الشهيد في الفتاوى السعدي اذا
 قال اقترضني الفان لم تدفعها الي فان قال موصولا لا يصح وهو ضامن وان
 كان موصولا فالقول قوله وهو اختيار اسناد **وروي** ابن سماعه في نوادر
 عن محمد انه اذا اقترضه فلم يقبل فليس بقرض وجه الرواية الاولى ان
 القرض لا يقف على تسجية عوض فكان كالهبة **قال** ابو يوسف على هذه الرواية
 لو حلف لا يستقرض من فلان شيئا فاستقرضه فلم يقضه فهو حائن لانه
 لا يستقرض طلب القرض وهو كالشوم في البيع وذلك بتحقيقه وان الاقرض
 وهكذا **ابروي** ذكر في المتن **ولهذا** لو قال استقرضت منك الفان لم تقترضني
 موصولا لان القول قوله **قال** **شمس** الامة السرخسي وهذه من اعجب المسائل
 فان اقراره بفعل الغير هذا اللفظ موجب للمال عليه بان يقول اقترضني
 مائة درهم واقراره بفعل نفسه لا يكون موجبا بان يقول استقرضت منك
ولو حلف لا يهب عبده هذا الفلان فوهبه على عوض حنت لانه هبة لفظا
 ولو قال لعنه العبد وهبك مولاك ميني فانت حر فوهبه منه والعبد في يد
 الواهب لا يعتق سلم اليه او لا لان البمين انحلت بنفس الهبة ولا ملك وان
 كان في يده الموهوب له ان وهبه من غير طلبه لا يعتق لما قلنا **وان قال** ذو
 اليد هبه منه فقال وهبت عنق لانه لما سبق القول ووجدته الهبة
 انحلت البمين والملك موجود لوجود القبول والتسليم وان قال ان بعثت لك
 شيئا فقبله حرقا لا يعتق ان لم يقبل لما قلنا ولو باعه ببيع فاستد
 حنت **وروي** عن ابي يوسف انه لا يعتق لانه ناقص لانه لا يعتق الحكم في الحال
 وعند القبض لا يعتق ملكا كاملا فانه لا يعتق لانه وجه ظاهر الرواية ان البيع الفاسد

كامل

كامل فانا لوجود ركنه من اهله في محله وقد افاد الحكم في المجلة وبعد جميع
 النقصات المختصة بالملك الا انه لا يجز الوطي والانتفاع كلوا شترية اخته من
 الرضاع بحيث وان لم يثبت به لكل **وقد** ذكر شمس الامة الكاوي في ادب
 القاضي ان وطى المبيع ببعاء فاسد احلال للكنه مكره الا ترى ان العرب وضف
 الاسم لهذا النوع من العقد وهو باء المال بالماء مع انهم لا يعرفون الاحكام
 والصحيح والفاسد **ولو** باع بشرط الخيار للبائع او المشتري بحيث هلك اذكر في
 الجامع مطلقا **وفي** شرح الكرخي انه يكت عند محمد ولم يثبت في قوله ابي يوسف
 لان شرط الخيار يمنع كعلق الاستحقاق بالعقد فهو كالاجاب بغير قبول هذا
 لان شرط الخيار استثنى حكم العقد فلم ينعقد السبب تاما في حق الحكم فيكون
 ناقضا في ذاته فلا يتناول مطلق اسم البيع **محمد** ان البيع كامل في ذاته لوجود
 حده وهو صمد وركنه من اهله في محله وان شرط الخيار في استثنى حكم العقد
 لا في العقد لانه كان في العقد لكان العقد معلنا بشرط الخيار فلا يصح ولهذا
 لومات من له الخيار ان يبرم العقد ويكون الاكساب والاولاد الحاصلة في مدة
 الخيار للمشتري الا ان حكم العقد وان يبرمه موزر الى وقت سقوط الخيار وتا
 حكم العقد لا يوجب اختلال العقد كافي بيع الفصوني وسنرا مال بر **قال**
 محمد سمعت ابا يوسف يقول ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه
 على ان البائع بالخيار رفعت المدة ووجب البيع يعتق لان اسم البيع عنده
 لا يتناول ما شرط فيه الخيار فاغصا ر مشتريا بسقوط الخيار والعبد في ملكه
 فيعتق عليه **ولو حلف** لا يشتري اليوم شيئا فاشترى عبدا غمرا وه
 ختري وقبضه او لم يقبضه حنت لان حده قد وجد وهو عليك المال
 بالمال بصيغة وضعت له لان الحز والخز بر مال لا مال ما يضمن به الناس
 في العادة والناس يصيبون بالخز والخزير لا بالخز بوض ان يصير خلا فكون
 ما لا يتقوما في حق جميع الناس والخز والخزير مال متقوم في حق بعض الناس
 الا انه بيع فاسد لا شراطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فاشبهه سائر
 البيوع الفاسد فكان السبب تاما ولهذا يبيد الملك بعد القبض ويراعى
 الحكم لا يمنع تاما السبب **وعن** ابي يوسف انه لا يعتق لما ذكرنا ولو اشترى
 بمينة او دم لم يعتق لان المينة والد لم يبيها بمال ولهذا لا يجري فيها البيع
 والصحة فلم يوجد حد البيع ولهذا لا يملك المشتري بالبيع فلم يكن السبب
 تاما بخلاف الخنزير والخز لا كل واحد منهما مال وان لم يكن متقوما الا ترى
 انه لو باع بالمينة او الد ربحا مستحق يدعي على المشتري لا خصوصية بينهما
 لان المشتري لا يملكه فلا يكون خصما **ولو** اشترى بالخز والخزير شئ
 البينة عليه لانه ملكه **ودكر** في الماذون الكبير شيخ الاسلام جواهر زادة
 ان البيع بالمينة والد ربحا ينعقد فانه قال في باب حجر العبد الماذون اذا بيع

لوصح

خير

بالمبتقة والد مرفق بفض المشتري فهو على اذنه لانه لم يزل عن ملكه **ولو باع**
 باخر والحزب فقبل القبض هو على اذنه وبعد به بصير محجورا **ولو باع**
 الحزب او الحزب لا يثبت لانه باطل ولهذا لا يملك بالقبض ولو اشترى عبد
 من فصولي لم يملكه صاحبه بالبيع بحت لان الاجارة شرط الحكم دون
 السبب لان البيع ثم يملكه في محله لا يملكه بحت حكمه مانع وهو دفع
 الضرر عن المالك ولهذا عند الاجارة يثبت الملك الحكم به لا بالاجارة حتى يكون
 الاولاد والاكساب المشتري ومثي كان بيعا معتبرا شرعا يثبت به وان تراجى
 الحكم **وعن** ابي يوسف انه يكون حشرا عند الاجارة لما ذكر **ولو اشترى**
 مدبرا او دكتبا او اولاد لم يثبت لان شرط الحث البيع المنقذ بصفة التمام
 لان السبب انما ينقذ بصفة التمام اذ المالك في المحل ما ينافي الفقدان وفي المدبر
 ما ينافي الفقدان البيع وهو حق للثمة المثلثة للحرية من وجهه ولو كانت الحرية
 ثابتة من كل وجه لم تكن الانقضاء أصلا فاذا كانت ثابتة من وجه سقطت الانقضاء من
 وجه وهو معنى قولنا ان البيع غير منقذ بصفة التمام وكذا في المكاتب واراولد
 بل الماني فيهما اظهر وقال في البيوع ان هو كيد خلون في البيوع حتى لو اشترى
 مملوكين بثل واحد فاذا احدهما مدبرا ومكاتب او اولاد يبيى البيع في الفقه صحيحا
 لانه ابتداء البيع في الفقه حصته من الثمن وانه مجهول فبفسد العقد كما لو كان احدهما
 حرا وهما لم يحكم بالحق في بطلان العقد **وبعض** المستأجر سقوا مبيعة البيع فلا
 يحتاج الى الفرق ثم الفرق ان فسخة الفقه بعد صحة المالكية غير مفسدة لانه خلاف
 الظاهر كما لو اشترى عبد بين فوجده باحدهما عيبا فزده بقي العقد في الآخر حصته
 من الثمن وهما القسمة بعد صحة المقابلة لان صحة المقابلة يعتمد قيام
 المالكية والمدبرة وغيره مال وان لم يكن محلا قابلا للتقليد كشرع في قسم الثمن
 عليه ثم يسقط ما بازا المدبر والمكاتب لانه لا يستند به في المقابلة سيما فصار
 الجهالة طارئة والجهالة الطارئة لا توجب فساد العقد كما لو اشترى عبد بين فاستحق
 احدهما وكما لو جمع بين عبده وعبد غيره ولم يجر المالك فاستحق للمدبر بقسمة
 لم يزل استحقاق العبد وعد الاجارة بخلاف الحر ولا هذا الرقاب اموال متقومة
 الا ان السبب انما ينقذ اذا كان يفيد الحكم في الجملة فاذا كان وحده لا يفيد
 حكما كمال فلا ينفذ السبب بعد رالفائدة فاما اذا ضم الي غيره افاد العقد السبب
 وهو تقسيم الثمن وصحة العقد في الآخر **وذكر** الصدر الشهيد في الفتاوى
 الصغرى اذا جمع بين ماله وما لغيره وباع من ذلك الفرض لا يجوز ذلك لان
 البيع أصلا وبه كان يفتى ظهير الرين المرعشاني وذكر في بعض المواضع انه لا
 يبطل البيع وهو الاصح ذكره برهان الدين رحمه الله في تنقيح الفتاوى الصغرى
 فان قيل اذا كان وحده يفيد العقد السبب في الجملة فان الحكم يثبت اذا اتصل
 به قضا القاضي او اجارة المكاتب فكذا صحة العقد لا يثبت على رأي سديد

القاضي

للقاضي واغابني على الدليل القاطع والبناء على الدليل القاطع لا يفيد لا نقلا
 فاشترى القاضي بجواز بيع المدبر في ازالة المناقبة عن السبب لا في اثبات الحكم فاذا
 زال المناقبة عن السبب لا في اثبات ان ينقذ بصفة التمام فيثبت حينئذ اما قبل
 ذلك فلا وهذا لان قضا المناقبة في المحل بحت فاذا ادعى احتجاده الى انه ليس فيه
 ما ينافي وقضي صح قضاؤه وعلى تقدير صحة القضا يتبدل حال المحل فيثبت
 انه باع شيئا ليس في المحل ما ينافي فيه وعلى هذا التقدير لا يكون بيع المدبر بل بيع الفقه
وكذا في امر الولد على قول من يجوز القضا في ازالة المناقبة اما على ظاهر الرواية
 القضا به باطل **واما** المكاتب اذا اجاز بيع نفسه لا يجوز عند عامة الشافعية
 وانما ينقذ اذا بيع برضاه بعد الفسخ على البيع فيثبت بحكمة العقد سابقا
 عليه فيجوز البيع في الفقه ولانه يمس بيبعا او يملك المشتري المبيع
 بالسبب الذي حرى بينهما والمالك ههنا لو وقع لوقع بالقضا وليس ذلك
 من امر المتبايعين فلا عبرة به **بخلاف** ما اذا باع عبد الغير انه اذا بيع عبد الغير
 اجاز صاحبه بملكه بالوقد السابق وبصير كالاذن في الاتية الماعرف ولهذا
 لو اعتقه المشتري ثم اجاز المالك ينقذ اعنائه **ولو اعتق** المدبر ثم قضى
 القاضي لا ينقذ **ولو قال** عبده حران تزوج امرأة ابدا فتزوج امرأة كاحها فاسدا
 او بغير شهود او تزوج امرأة بغير امرها زوجها الفضولي منه لم يثبت وهذا المستند
 والقياس ان يثبت ذكره في كتاب الايمان **وجه** القياس ان النكاح قد وجد وفسد
 لا يمنع من ثبوت احكام النكاح من ثبات النسب ووجوب العدة وثبوت حرمة
 المضاهرة فصار كالبيع الفاسد **وجه** الاستحسان ان النكاح فيه معنى الديانة
 بدليل انه لا يجوز الا بشهود ويجب الدليل بغير شتمية والديانة تقع على الجائر
 خاصة كالصور والاملاء وهذا لان العقود الشرعية انما تعرف بانقضاءها
 في حق الحكم في الحال او في الثاني والبيع الفاسد ينقذ في حق حكمه في الحال
 او في الثاني لان حكمه في المالك وان يثبت بالمالك الفاسد بل ليل جواز بيعه
 واعنائه **اما النكاح** الفاسد ليس بسبب لثبوت الاحكام لان في المحل ما ينافي
 الاحكام الا ان الشرع اسقط اعتبار المناقبة في حاجة الناس الى ذلك ضرورة
 تحصيل مصالح النكاح وحاجتهم منقذة بالعقد الجائر فلم يسقط اعتبار المناقبة
 في الفاسد فيبقى العقد ملائما غير محله فلا ينقذ سببا ولهذا لم يثبت الحكم
 ولم يثبت الملك ايضا حتى لا يقع الطلاق ويبطل الا حصان بالوطي الا ان قلنا
 بانقضاءه في حق المستوفي بالوطي ضرورة صيانة ما به عن الضياع والثبات
 من وجه لا يكتفي بشرط الحث ولا ثبات النسب وغيره حكم الوطى بالشبهة
 لاحكام النكاح وكذا انكاح الفضولي غير منقذ في حق الحكم لقضا المناقبة وانما
 حكما بالانقضاء بطريق الضرورة لئلا يمتنع من الاجارة والضرورة تنفذ بانقضاء
 في حق المتعاقدين لا في حق المحل **فان قيل** وجب ان يثبت ههنا لان نكاح

الفضولي سبب الملك والحل فلهذا ثبت الملك والحل عند الاجارة والاجارة
 ليست سبباً إنما السبب هو العقد ولهذا يشترط اليهود وقت العقد لا وقت
 الاجارة واذا كان سبباً في الحل وجب شرط كحث بيع الفضولي **فيل** بشرط
 الحث انعقاد السبب في حق المجل فانه قال ان تزوجت امرأة والنكاح غير منعقد
 في حق المجل لقيام المتناهي ولا حاجة الى سقوط اعتباره قبل الاجارة فلم
 ينقذ في حق المجل وإنما ينقذ في حقها عند الاجارة واذا لم ينقذ في حقها
 قبل الاجارة لم ينقذ سبباً في حق المجل **خلاص** البيع لا يفسد في الحل ما ينافي
 الحكم بل الاصل فيه انعقاد لورثه على محل الاصل فيه الولاية والتمليك والتملك
 الا انه لم يظهر في حق المالك وتوقف على الاجارة دفعا للضرر عنه مع قبول الحل للملك
 فانقذ سبباً في الحال لانه لا ضرر له في انعقاد السببية بل ربحه فيه منفعة
 فان اجازت المرأة النكاح حثت لان الاجارة ليست بعقد مانع من عمل السبب
 وعند زوال المانع ثبت الحكم من وقت السبب فيصير كأنه كانت لذي العقد
 بحيث من ذلك الوقت **استشهد** محمد فقال لا تزي انه لو حلف لا يتزوج امرأة
 بالكوكة فتزوج بها امرأة بغير امرها فاجازت وهو بالبركة حثت لان الاجارة
 تلحق باصل العقد فيكون النكاح بالكوكة فاعتبر زمان العقد ومكانه لان زمان
 ومكانها **وروي** عن ابي يوسف انه لا يجتنب لان النكاح انما صح بالاجارة هـ
 والاجارة وقعت بالبركة **وعلى** هذا لو حلف لا يتزوج امرأة بغير امرها فتزوج امرأة
 يوم الخميس زوجها منه فضولي واجازت الوثنية يوم الجمعة **وهذه** المسائل
 استدلت من يقول فين حلف لا يتزوج فزوجته فضولي امرأة ثم اجاز الخالف النكاح
 بالقول او بالفعل لا يجتنب لان محمد لم يعتبر الاجارة بالفعل والقول تزويجا اذا لو
 اعتبره تزويجا لا اعتبره نكاحا **في** العيون قال ابو يوسف لو وكل رجلا
 ان يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجها ذكرا صحيحا لم يجز لانه لم يبرأ منه بالتزوج
الانثري ان طلاقه وظهاره لا يجوز وليس هذا كالبيع اذ النكاح يقصد به الحل
 والفاسد لا يفيد اطلاقا فانه لم يبرأ منه وزوجه بغير امره **ولو** حلف لا يصلي
 صلاة فضلي بغير وضوء يجتنب في القياس لان **في** تناوله الانثري ان الناظر
 اليه يقول فلان يصلي او في الصلاة **وفي** الاستحسان لا يجتنب لان الصلاة
 مشروعة حكمها وهو التقرب الى الله تعالى والثواب في الآخرة والمصل بغيره
 طهارة آتية وليس عتاب فلا ينطلق عليه اسم الصلاة **وكذا** الصوم والحج
 والعمرة ولو قدر الكلام تدبر يعني اجز عن الماضي وحلف على ذنب الفعل فثابت
 عبده حر ان كان اشترى اليوم او تزوج امرأة او صلى صلاة او صام وقد فعل
 ذلك على وجه الجواز او الفساد حثت لان الجزع عن الماضي انما يبرأ به بالحكمة
 عن الماضي ولا يبرأ به المقصود الذي شرع له واذا كانت المراد به قدر ما يصلي
 الحكاية عنه والصحيح والفاسد في صحة الجزع عنها سواء ولا بد بعض ما ينطلق

عليه

عليه اسم الصلاة والنكاح وكما تجوز الحكاية عنه الشيء لو وجد كله يجوز
 الحكاية عنه لو وجد بعضها لان الحكاية بقدر الموجود وصحتها تتعلق بالمد
 لا بالفعل الحكيم عنه والفائدة المطلوبة منه وفي المستقبل انقضاء العقد وم
 ويتوقع وجوده من كل وجه دون وجه فكان الصرف الى الموجود المطلق اولى
 ولا تقارض في الماضي فيتمتعين ما وقع للحكمة عنه **ولان** الماضي يعرف والصفة في
 المعرف لغو والمستقبل معد ومعتبر فيه الصفة **وهذا** الاستحسان والقياس
 ان لا يجتنب في الماضي ايضا لما ذكرنا انه ليس بنكاح ولا صلاة من كل وجه فان نوى
 صلاة صحيحة ونكاحا صحيحا في الماضي يصدق ديانته وقضا **فان قيل** وجب ان
 لا يصدق تخفيفا على نفسه **فيل** له نوي حقيقة كلامه لا حقيقة ما يقيد
 المقصود وانما صرحا الى الجواز لان القادة دلت على ان المراد بالحكمة عن الماضي
 لا تحقيق المقصود فاذا الحقيقة وهو ما يفيد المقصود صدق قضا وان كان فيه
 تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضا وان نوى الجواز لان فيه
 تعديطا ويجتنب الجواز ايضا لان في الجواز ما في الفاسد وزيادة **وفي** شرح
 الدرر جري قال ابن سماعه عن ابي يوسف في رجل قال ان كنت تزوجت اليوم
 امرأة فعنده حر وقد تزوج في ذلك اليوم نكاحا فاسدا اقال لا يجتنب **وان**
 قال ان لم تكن تزوجت اليوم امرأة فعنده حر وقد تزوج في ذلك فاسدا اقال
 يجتنب **وكذلك لو** صلى ركعتين بغير وضوء وقال ان كنت صليت اليوم ركعتين
 فعلاهما حر وهو يعني ان الصلاة لا يصلي ركعة لا يعتق علامه **وان** قال
 ان لم تكن صليت اليوم ركعتين فعلاهما حر ولا يبرأ منه علامه فكانه اعتبر
 لفظ اليقين فاذا كانت على الاثبات اختصت بالصحيح وان كانت بلفظ المتري
 بيناء الصحيح والفاسد **ولو** حلف لا يصلي صلاة فضلي ركعة نطقها لا يجتنب
 لان ادبي ما يسمى صلاة شرعا ركعتان لان التبرأ لبيت بصلاة وحديث ابن مسعود
 انه قال والله ما احزرت ركعة قط **ولان** ذكر المصنف فيمنعوا الى المعهور شيئا
ولو حلف لا يصلي فضلي ركعة ثم قطعها يجتنب لانه عقد يمينه على قول الصلاة
 وقد وجد لان بشرط حثته ان يفعل فعلا يسمى به مصليا الانثري انه يقال صلي
 فلان ركعة بخلاف قوله صلاة لانه لا يكون صلاة الا بركعتين الانثري الى قوله
 تعالى فاذا كنت فيهم فافقت لهم الصلاة واقل ما يكون من صلاة الخوف ركعتين
 ثم قال ولما كانت طائفة اخرى لم يصلوا اقبلصوا موك سما مصليا بركعة واحدة
ولان افعال الصلاة لا توجد الا بركعة واحدة وما بعد ها تكرار واعادة الا انه
 اذا تكلم فقد انتقض بعد الصحة وبالا تنقاض لم يظهر انه لم يكن فلا يظهر في
 حق حكم لا يقبل الا تنقاض وهو كحث ولو اقمته وقرأوكم ولم يسجد حتى قطعها
 لم يجتنب والقياس ان يجتنب لان اسم الصلاة في الظاهر لانه انما يسمى
 فاعلان فعل الصلاة من اول افتتاحه ولان المأمر اليه يقول فلان يصلي

عني صح

استحسج

وجه الاستحسان ان الصلاة اسم تستعمل على افعال مجتمعة فاما يوجد من كل فعل جز وهو القيا م والركوع والسجود لا ينطلق عليه اسم الصلاة وهو كالبناء اسم لشئ مركب من اجناس مختلفة لا ينطلق اسم البناء على بعضها ولهذا لا يقال فلان صلي قيا ما او صلي ركوعا او صلي سجدة ويقال صلي ركعة **الاثري** انه لو قال لله علي ان اصلي ركعة صح النذر ويلزم ركعتان ولو قال لله علي فوجة واحدة لم يصلي بها او ركوع واحد لا يلزم شي **ثبت** ان بالركعة الواحدة يسمى مصليا وبما ذكرناه **ولهذا** قلنا انه لو شرع في الصلاة في الاوقات المكرهة يقطعها ويجب عليه القضا بخلاف الصوم **فان قيل** لم لا تنشئ ركعة الفقد في وقتي من افعال الصلاة **فيل** السجود يكون في حالة الفقد فاذا وجد السجود تفقد وجه الفقد ولا تستراة فلا يكون من الافعال المنقضة بالصلاة توفي المتقال وقال لعبد عبد حراب صليت ركعة فصلي ركعة ثم تكلم لا يفتوا لها ليستجابه في شرعا وان صلي ركعتين وقعد قدر التشهد عتق بتمام الركعة الاولى **ولو قال** لعبد به ان صليتا ركعتين فصلي كل واحد ركعتين وقعد قدر التشهد او امر احدهما الاخر عتق فتمام ركعة ركعة **ولو حلف** لا يصوم اليوم او يوما او صوما فاصبح صايما ثم افطر لم يجز لان الشرط صوم اليوم ولم يوجد له اسم لوقت تمت من طلوع الشمس الى غروب الشمس **ولو حلف** لا يصوم ففعل ما ذكرنا حنث لانه عتق عينه على فعل الصوم وقد وجد وما بعدة **ولو في الحقيقة** لا فرق بينه وبين الصلاة فضلا ركعة بمرتبة صوم ساعة فكما ان الركعة الثانية تكرر اذا لمساك في الزمان الثاني تكرر **ولو حلف** لا يصلي الجفنة مع الامام فادركه مع الامام ركعة ثم قضى ما فات له لم يجز لانه عتق عينه على اداء الجفنة مع الامام والجفنة اسم لركعتين ولم يصلي ركعتين مع الامام وان ادرك الركعة الاولى مع الامام حنث لانه صلي الجفنة كلها مع الامام **الاثري** انه يفرغ من الصلاة بفرغ الامام وهذا لان الاصل في الصلاة الركوع والسجود والقيام وانتاج ولهذا لو عجز عن السجود لا يلزمه القيام **وكذلك** اذا افتتح الصلاة مع الامام ثم نام حتى فرغ الامام او احدث فذهب ونصا في وقت فرغ الامام وادي ما فانه يجز لان اللاحق كان خلف الامام وكلمة مع ههنا ليست لحقيقة القرآن لان الغراب يجب ان ينفذ مولا يتاخر مستقذ فسقط للنقد ويكون المراد المناجعة في الافعال او الاقتداء **الاثري** انه لو صلي معه وفعت افعاله بعد افعاله الامام بحيث والحمل على الاقتداء اولي لان كل مقتد متابع له مطلقا اذا المناجعة المطلقة لا تنشئ الا بالاقتداء فوجب الحمل على الاقتداء والتايم مقتد بالامام بخلاف المسوق وان نوب ان يتابعه في افعال الصلاة على سبيل المقارنة صدق ديانة لانه لو نوب ما يجمله لفظه لان المناجعة مقارنته من وجه لكن لا يصدق قضا

لانه خلاف الظاهر لان الظاهر انه يراد به الاقتداء او فيه تخفيف وان نوب المتابعة على سبيل المقارنة يجب ان يصدق ديانة وقضا لانه نوب حقيقة كلامه بقصد قطع مطلقا **وروي** عن ابي يوسف انه قال لو حلف لا يصلي الظهر مع الامام وخلف فلان قضا خلفه بعد ما افتتح الصلاة ثم صلي بعد نراعه لا يجز لان له لم يصلي معه ولا خلفه **ولو قال** لا اصلي بصلاة فلان حنث لانه قد صلي بصلاة ثلاثا وما قاله ابو يوسف هو القياس وما قال في هو الاستحسان ولو حلف لا يصلي معه الجفنة ثم احدث الامام فتقد من الحالف فصلي بهم الجفنة لم يجز لانه لم يصلي الجفنة معه وانما صلي بهم لانه منفرد **ولو حلف** لا يصلي الظهر الا بصلاة فلان قد حلف في الظهر فاحدث الامام وقد مره او بعد ثلاث ركعات فصلي ما بقي مع القوم وسلم لم يحنث لانه صلي الظهر بصلاة ثلاث لانه قايما مقامه **ولو قال** عبده حر ان ادرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد ودخل معه حنث لانه عتق عينه على ادراك الظهر وقد ادرك لان ادراك الشئ لحوق اخره لما قلنا بخلاف قوله عبده حر ان صلي الظهر مع الامام وانما انتقل من الجفنة الى الظهر حتى يكون الجواب على قول الكل لان عتقه في الجفنة لا يكون مدركا مطلقا وفي شرح الكرخي لو حلف لا يجز حجة او قال لا اجمع ولم يقل حجة لم يجز حتى يطوف اكثر طواف الزيادة لان كل عبارة عن احباس من الفعل كالصلاة فتناولت اليمن جميعا وذلك لا يوجد الا بالكثر الطواف فان جامع فيها لم يجز لان المقصود من الحج القرينة تناول اليمن الصحيح كالصلاة **ولو حلف** لا يغتفر فاحرم وطاف اربعة اشواط حنث لانه قد وجد ما هو ركعت في العمرة فصار كوجود اركان الحج والله اعلم **باب** الحنث في المساكاة والصيام والفطر وروية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق **اصل** الباب ان الفعل اذا اضيف الى الوقت فان كان الفعل متداصلا الوقت معيارا له وان كان غير متداصلا الوقت فظا له لان الوقت يصلح معيارا لكن المعيار يختص بما يمتد كالامر باليد ونحوه فجعل استداده دليلا على كونه الوقت معيارا واذا لم يمتد لم يصلح معيارا له فجعل طرفا كافي الزوج ونحوه مثال المعيار وقت الصوم للصوم ومثال الطرف وقت الصلاة للصلاة **او تقول** اذا بقي يمينه فعلا في وقت ان كان من شرط صحة الوقت فذكر الوقت للائتمار فيه وان لم يكن من شرط صحة الوقت فذكر الوقت ليقى الفعل او الكون في ذلك الوقت **وحرف** احزان ميني الايمان على العرف والفطري ذكر مضافا الى مكان واريد به يوم الفطر بشرط كونه في ذلك المكان يوم الفطر سواء افطر ولم يفطر يقال افطرا هذه السنة في ذلك الاي كفا فيه يوم الفطر اما اذا اراد به الا فطار عن الصوم بالاكل والشربة وقت الافطار بشرط حقيقة الافطار وهو الاكل والشرب هذا هو المتعارف يقال افطرت الليلية عند فلان والمراد ما ذكرنا **وروية** الهلال اذا اضيف الى

مكان يراد به كينونة في ذلك المكان حين يهل الهلاك وان لم يره ويقال
 رايها الهلاك في بلد كذا ويراد به ما ذكرنا ونقول الا عريانا هلاك رمضان
 في بلد كذا وان لم يره ولو جرد عن الاضافة الى مكان كان المراد حقيقة الروبة
 والتضيحة يراد بها حقيقة الفعل وهو اراقه الدمسوا اطلقوا اضافة الى زمان
 او تقول متى نفي يمينه فعلا عما واصله الى الوقت يراد به نفي الكون وان كان الفعل
 حاصلا يراد به التفتيق او تقول ان كان الفعل قرينه يراد به التخصيل وان لم يكن يراد به
 نفي الكون لان في القرينة يراد به الحكم المتعلق به نفي او اثباتا ولهذا يصر في العبادات
 الى الصحيح دون الفاسد بخلاف غيرها من الافعال اذا عرضا هذا قال محمد رحمه الله
رجل قال عبد حرا نساكنتك او جالسك في هذه الدار شهر رمضان ولا
 نية له فاليمين على مساكنته ومجالسته ساعة من الشهر وكان ينبغي ان لا يجنت
 لان المساكنة مفاعلة من فعل السكني والسكني محتمل الامتداد او قيل شرط اشتغاف
 الوقت كما لو حلف لا يسكن هذه الدار شهر الترمي حيث حتى يدوم سكنا فقهه الا
 اننا نقول الحقيقة وان كانت ذلك الا انها لم تفت بغير المدة **احد** ان
 اداة المساكنة في جميع الشهر ليس في وسعة لانه على وزن المفاعلة والمفاعلة ه
 تجري بين اثنين فقد حلف على فعل نفسه وفعل غيره وهو لا يملك اداة فعل غيره
 فوقع يمينه على وجوده ولا يتأتى منها ايضا الا بالتقاع عن اسباب المصالح وعن
 العزايض فلا بد ان يفارقه المصلحة والحاجة فالنفي بالذي لا امتداد له حقيقة
 والحالف انما يقصد بيمينه ما يخاف وقوعه لا ما لا يخاف فينتقل الحنث باصل المساكنة
 لا بقدرها لانه يخاف من التقدير لعدم وقوعه فتعلق بالاصل **وان** الظاهر في
 العرف ان يراد به منع النفس عن اصل المساكنة ويريد بذكر الوقت توقيف اليمين
 لا نقد الفعل به لان الداعي الى اليمين المحافظة بينهما وذلك بحمله على المنع من
 اصل الفعل لان الفعل بصفة الامتداد **وان** المساكنة فعل ليس من شرط صحته ه
 الوقت فذكر الوقت لنفي الفعل فيه **فاذا** لا يسكن هذه الدار شهر رمضان او قال
 ان سكنت هذه الدار شهر رمضان فعبده حرجت بالسكني ساعة او بترط
 الاستيعاب لم يذكر ذلك في الاصل واختلف مشايخنا فيه **وكان** الشيخ ابو بكر بن
 سعيد يقول لا يجنت ما لم تنسك جميع الشهر لانه حلف على فعل نفسه خاصة
 وهو يملك اداة فعله فيمنع على جميع الشهر والداعي اليه التقييد قد العدم وهو
 الكفا بظنة فذكر الوقت يدعي على انه اراد به تقرير السكني بخلاف المساكنة وكان
 الشيخ الامام ابو بكر لا سكا ف يقول جنت اذا سكن ساعة لان مثل هذا الكلام
 يراد به حسم الباب فكانه ناله لا سكن فيها ساعة فلان الكلام قد ينصب للزعم
 حرجا كفا في قوله تعالى واختر موسى قوم يعي من قومه كذلك ههنا
 معني قوله ان سكنت شهر رمضان يعني في شهر رمضان ولو قال هكذا
 جنت في يمينه سكتي ساعة وانما اختلفوا في الحكم لاختلافهم في العلم المتكلم

في المساكنة معه قال لا يجنت هاهنا بالسكني ساعة لان فعله امر العلة لا **نفي**
 قادر على قوله **ومن** قال بان العلة ثمة شيان احدهما هذا والثاني ان الداعي المظا
 وهذه لا يوجب الفصل بين القليل والكثير قال ههنا يجنت بسكني ساعة لانه
 ان عدمت العلة الاولى وجدت الثانية **ولو قال** عبده حرا نساكنتك بالكو فقهه شهر
 رمضان فهو على ما هو المشهور كذا لان الصور فعل محدد مقدرا بالوقت
 معيارا له فيشترط استيعابه فكانه قال ان صمت جميع شهر رمضان بالكو فقهه
ولانه حلف على نفسه وهو يملك اداة فعل نفسه فوقع يمينه على جميعه
الآتي انه لو حلف لا يشرب الماء الذي في هذا الكون لا يجنت ما لم يشرب جميعه
 ولو حلف لا يشرب ما هذا الموضع فشرط منه شربة بحيث لا ما الكون يمكن شرب
 جميعه وما الموضع لا يمكن شرب كله فوقع يمينه على بقضه فكذا ههنا اذا لم يملك
 اداة فعل غيره فوقع يمينه على وجوده وفي الصور يملك اداة فوقع
 على جميعه **وان** الصور من شرط صحة الوقت فذكر الوقت للتخصيل والتحقيق
 ولانه لو قيل في العرف فلان يصوم شهر كذا يراد به الصوم في جميع ذلك الوقت
وفي المساكنة الفرق بخلافه والمساكنة هو القرب والاختلاط فاذا سكنا في
 موضع يصلح للسكني يجنت والا فلا ذكره في شرح الكرخي **شرح** مسيلة المساكنة
 اذا عني مساكنة فلان في جميع الشهر قال في الاصل صدق ديانة لا فضلا
 فيه تحقيقا وقال بعض مشايخنا منهم الفقيه ابو بكر العمري والفقيه ابواليت
 انه يدين في القضا ايضا لانه نوب حقيقة كلامه لان المساكنة اصلها الامتداد
 وانما حمل على القليل بدلالة العجز والمغايضة فاذا نوي حقيقة كلامه وجب ان
 يصح ق وان كان فيه تخفيف كما ذكرنا في قوله ان تزوجت النسا وغيره وكما لو قال
 يوم اعمل كذا افا مرته طالق فوقع يمينه على الوقت لئلا كان اوها را ولو قال
 عني بياض النهار صدق ديانة وقضا الا ان ما ذكر في الكتاب اصح لان المساكنة
 وان كان اصلها الامتداد لكت باعتبار النسبة اليه والي غيره صارت بمنزلة الذي
 لا امتداد له وبطلت حقيقتهما واذا تركت الحقيقة بليل طاهر واجب تركها صارت
 محجورة عما فلا يصدق قضا **وفي** شرح الكرخي اذا حلف لا يسكن فلانا
 فسكنته في بيت او دار او عرفة حفت لان المساكنة هي القرب والاختلاط فاعدا
 سكنا في موضع يصلح للسكني فقد وجد الفعل المحلوق عليه فيجنت فان ساكنه
 في داره في حجرة وهذا في حجرة او هذا في مترك وهذا في مترك حنث الا ان
 تكون دارا كبيرة فيها مقاصير ومنازل **قال** ابو يوسف مثل دار الوليد بالكو فقهه
 فانه لا يجنت وقال هشام عن محمد لا يجنت الا ان يسكنه في حجرة واحدة
 قال هشام فقلت فان حلف لا يسكنه في هذه الدار فسكن هذه في حجرة
 منها وهذا في حرج قال يجنت لاني يوسف ان المساكنة هي الاختلاط والقرب
 فان كان في حرج في دار صغيرة وجد القرب وهو كليلين من دار وان كانت الدار

عظيمة لم يوجد للاختلاط والقرب وهو كدارين في حله **الحمد** ان الحنين المختلف
كالدارين يدل ان السارق من احدهما ان نقل الى الاخر قطع ولا كذلك اذا
حلف لا يساكنه في داران البين علي ان لا يجتمعهما دار واحدة وقد جمعتهما
وان كانا في حجرها بخلاف البين من دارا احلفت لا يساكنه ولم يسم دارا
لانه بيوت الدار الواحدة كالبيت الواحد **الانزي** ان السارق اذا نقل من احد
البيتين الى الاخر لا يقطع **وقال** ابو يوسف فانه ساكنه في حانوته من السوق
يجلان فيه عملا او يبعان فيه تجارة فانه لا يحلف وانما البين علي المنازل التي اليها
المأوي وفيها اهل والعيال اما الكوفة فلا الا ان يثوبها او يكون بينهما كلام قبل
البين نذر عليها فيكون علي ذلك لان السكنى عبارة عن المكان الذي ياتي اليه الناس
في العادة **الانزي** انه لا يقال فلان يسكن السوق وان كان يتجر فيه وان قال
نويت السوق ايضا فقد شدد علي نفسه فيصدق **واذا** حلف لا يساكن فلانا بالكوفة
ولا ينافيه فساكن احدهما في دار والاخر في دار اخرى في قبيلة واحدة او درب واحد
فانه لا يحلف حتى يجتمعهما السكنى في داران السكنى المقاربة وذلك لا يوجد اذا كانا في دارين
ودكر الكوفة لتخصيص البين بها حتى لا يحلف بمساكنته في غيرها **فان** قال عني
ان لا اسكن الكوفة والمخوف عليه بالكوفة حلف لانه شدد علي نفسه **وكذا** لو حلف
لا يساكنه في الدار فالبين علي المساكنة في دار واحدة **ولو** ان ملاط حلف لا يساكن
فلانا فساكنه في سفينة مع كل واحد منهما اهله ومتاعه واتخذها منزله فانه
يحلف **وكذا** لك اهل البادية اذا اجتمعهم خيمة وان تفرقت الخيام لا يحلف وان تفرقت
لان السكنى محمولة علي العادة وعادة الملاحين السكنى في السفن وعادة اهل البادية
السكنى في الاخبية وان كانت الخيمنتان عليهما باطوا وكل واحدة منهما عظيمة
تجمع متاع صاحبيها واهله فانه يحلف بمنزلة تقصورت في دار وان كان هذا الخابط
خيا ما كثيرة لم يحلف بمنزلة الدار العظيمة **وان** كان الرجل ساكنا مع اخر في دار حلف
احدهما لا يساكن صاحبه فان اخذ في التقله والا حلف وهو بمنزلة ما لو حلف لا
يسكن صاحبه هذه الدار وهو ساكنها لان المساكنة ان يجعها منزله واحد فاذ لم
ينتقل في الحال فالبقا علي المساكنة مساكنة فحلف فان وهب الخالف متاعه للمخوف
عليه او اعاره او اودعه فخرج في طلب منزله فلم يجد منزلا ياما ولم يات هذه الدار
قال محمد ان وهبه المتاع وقبضه منه وخرج من ساعته وليس من رايه العود
اليه فليس يساكن **وكذا** ان اودعه المتاع او اعاره او خرج لا يريد العود لانه
ليس يساكن لا بنفسه ولا بما له لانه في يد المستعير والمودع **ولو** كان له في الدار
زوجة وارادها علي المخلوك المزوج فامتنعت واجتهد فلن تقبل لا يحلف لانه
لو بقي في الدار لم يحلف لعدم اختياره للسكنى فاذ ابق فيها ما يسكن به بغير
اختياره فكذلك **ولو** حلف لا يساكن فلانا فخاب فلان فساكن الخالف مع امراته او
سافر الخالف فساكن المخوف عليه مع امرأة الخالف **قال** ابو حنيفة يحلف لانه ساكنه

حقيقة

حقيقة باعتبار اهله ونقله **وقال** ابو يوسف اذا خرج المخوف عليه الي
مسيرة ثلاثة ايام او اكثر لا يحلف لانه لا بعد حروجا وسفر فكان مساكنة معني
اما خروج السفر فنقل به حكم فلا يكون مساكنة حقيقيه ولا حكا **وفي العموم**
ابن سماعة عن محمد في رجل حلف لا يساكن فلانا فلان منزلا فحلف فيه يوما او
يومين قال لا يكون مساكنة حتى يقم معه خمسة عشر يوما في منزله وهذا
بمنزلة رجل حلف لا يسكن الكوفة فساكن بها مسافرا فتوي ان يقم خمسة عشر يوما
لا يحلف وان توي خمسة عشر يوما حلف لان المساكنة معني المقام معه في محل
الاقامة ومنقذ اريو او يومين ليس باقامة فلم يساكنه **ابو يوسف** في رجل حلف
لا ينزل بالكوفة شهر فتر في شهرين حلف **وكذا** لو حلف لا يسكن **ولو** حلف لا
يقم بالكوفة شهر لا يحلف حتى يقم شهر تاما لانه بقي التزول والسكنى بالكوفة
ومدة الي غايه وهو الشهر فاذا نزل يوما فقد وجد المنقضي بمجيئه في الوقت
المردود لان التزول قد يكون يوما وقد يكون سنة فيكون الشهر للغاية بخلاف
الاقامة لانها لا تكون يوما فصار ما نفا نفسه عن الاقامة شهرا كاملا **ولو**
حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان داره فحلفا فان لم يخذ في التقله حلف لان
المساكنة تحصل في الدار المضمومة **ابن سماعة** عن محمد في رجل حلف لا يساكن
عبد فلان فساكن فلانا والعبد يخدمه بالهار ويبيت بالليل في موضع اخر
يحلف فان كان للعبد منزلا اخر وكان يسمى ذلك منزلا لعبد ويكون في الهار في
خدمة مولاه لا يحلف اذ هو تبع للمولي في المساكنة فيتعقد بمجيئه علي المساكنة المقتضى
وهي المساكنة مع مولاه لانه يحصل به مساكنة العبد ولا يعتبر بيئونه بالليل
في موضع اخر لانه ليس بمنزله **وكذا** لو حلف لا يسكن هذه الدار وانتقل منها الي
السكة او المسجد يحلف وفي الصورة الثانية عقد بمجيئه علي المساكنة المهرقة
سعه **ولو** حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة وهو في شهر رمضان الا انه
كان مريضا ولم يصم لم يحلف لان الصوم الشرعي بالكوفة لا يوجد ما لم يوجد
الامساك مع البنية ولم يوجد ولا نفي بمجيئه فعلا هو قرينة في رايه التخصيل
ولو حلف لا يفطن بها فكان بها يوم الفطر ولم ياكل شيئا في يومه ذلك ولم يشرع
لان الافطار قد يراد به الدخول في وقت الفطر قال عليه السلام اذا اتممت الليل
من هاهنا وادبرتها من ههنا فقد افطر الصائم معناه دخل وقت الفطر
وقد يراد به من الصوم بئنا اول ما يوجب الفطر والتقيد ببلد من البلاد
ببلد علي ان المراد الوجه الاول لانه هو المعتاد يقال افطرا ببلد كذا اي عبدا
فيها وقد وجد الكيفية بها فحلف وان الفطر ثبت بغير فعل بترك الصوم فيه في
وقته فان من يترك الصوم في وقته لا يكون صائما وميتي لم يكن صائما **كان**
عظما لان الانسان لا يخلو في زمان الصوم من ان يكون صائما او مفطرا ولان
الفطر ليس بقرينة في رايه بقي الكون **ولم يذكر** في الكتاب اذ اتوي من الليل

منه

بصور يوم الفطر ولم ياكل هل بحث اختلف المشايخ فيه **قال بعضهم** لا بحث لانه لم يصير مفطرا لا بالاكل ولا بترك نية الصوم ولا بد لحصول الفطر من اكله **وهما الصحيح** انه بحث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب ان بحث **وكذا** لو حلف لا يرى الهلال الشهر الداخلى بالكوفة فكان بها ولم ير الهلال بحث لانه عبارة عن الكيفية في هذا الوقت بالكوفة عرفا وهذا لان الروية قد تذكر ويراد بها الروية بالمصن وتذكر ويراد به العلم قال الله تعالى الرزالي ركب والمراد به العلم وقال عليه السلام صوموا الروية وافطروا الروية والمراد به العلم فيعمل عليه عند الاضافة الى مكان لتعارف الناس فانه يقال اهلنا العام ببلد كذا اي كفا فيه وقت روية الهلال وان لم يروا بعينهم فزجت هذه الحجة حكم العرف او هذا مجاز متعارف به فتصرف اليه ولا نه لا قرية فيه او في فعلا عما فكان المراد الكيفية **ولو نوي** حقيقة الروية يصحق لانه نوي حقيقة كلامه وليست بمعمولة **ولو كان** بالكوفة حين اهل الهلال لكن لم يعلم به هل بحث **قال** بعضهم بحث لانا جعلنا هذا مجازا عن الكيفية وقد تحققت بدون العلم **وقال** بعضهم لا بحث لانه لا بد من وجود ما يسمى باسم الروية اما حقيقة او مجازا ونفس الكيفية لا يسمى باسم الروية **ولو لم** يضيف الى مكان بان قال ان رايت الهلال فعليه حر فهو على حقيقة الروية لانه لا عرف عند علمه والاضافة في غيره **ولو قال** عبده حر ان ضحي العام بالكوفة فكان فيها يوم الاضحية ولم يضح لم يثبت لانه عقد يمينه على فعل التضحية ولم يوجد لانه لم يصير عبارة عن الكيفية فيها لعدم العرف فيه ولانه اسم لنسك معلوم وهو اراقة الدم فلا يصير فعلا له بدون تخصيصه وهذا لان التضحية ما حوذة من الاضحية وهو الحيوان الذي يذبح في ذلك اليوم قرية لله تعالى وقت الاضحية الضحية فسمي هذا الذبح تضحية والذبيحة اضحية لانها بذلك الوقت عرفا وشراعا فنصرت اليه عند الاطلاق للاستعمال ولا نه لا قرية فوقعت يمينه على الفعل دون الوقت كما في الصوم ولا نه نوي يمينه فعلا خاصا لان الاضحية لا يجب على كل احد فيراد به التحقيق ولو نوي الكيفية بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوي لان بين هذا اليوم وبين فعل التضحية مجازة من حيث انها عبادة لها تعلق بالوقت فيكون الوقت طرفا له فيجب ان يسمى الوقت مجازا حكم المجازة واذا علمناه على الوقت صار كانه قال ان كنت يوم الاضحية بالكوفة **وقال** ايضا في العرف للقاء معين من موضع ابن محم وقية فتشدد بد علمه فيصدق **ولو حلف** لا يفطر عند فلان الليلة فغابت الشمس وهو في منزله ثم اتي الخلو ف عليه وتغشى عنده بحث لان الفطر متى اضيف الى منزله انسان فالظاهر انه اراد الفعل المعهود **الآتي** انه قبله بالليلة وهذا يبيح عمله على الوقت المعهود ولا ان افطار متى اضيف الى شخص ينج

ذلك

ذلك على القرية لان قوله ان افطرت عندك يعني من الصوم ولا يريد كونه عنده وقت الفطر ولا كذلك قوله ان افطرت بالكوفة لان معناه ان كنت يوم الفطر بالكوفة وكونه بها يوم الفطر لا قرية فيه فلا يريد التحقيق **اما الاضحية** من الصوم فيه قرية لقوله عليه السلام من افطر صائما كان كفارة له بوجه **وروي** ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ضيفا عند بعض الانصار فلما فرغ قال افطر عندكم الصائمون وصليت عليكم الملائكة ونزلت عليكم الرحمة وانما اراد به الفطر الحقيقي **ولو شرب** شربة ماء في منزله ثم تغشى عند الخلو ف عليه لا بحث لانه لم يوجد منه الفطر الحقيقي ولا الحكمي عنده لانه متى غابت الشمس صار مفطرا حكما واذا شرب الماء فقد وجد الفطر الحقيقي **او نقول** نفي يمينه فعلا خاصا لانه لا يفطر عندك فلان كل احد فكان المراد التحقيق **ولو قال** لا خته من الرضاة او لامرأة لا لجل له نكاحها ابد او قد علم بذلك ان تزوجت فعدي حر فزوجهها بحث لانه لما اضاف اليه بالزوج الى محل لا يقبل النكاح الصحيح وقد علم بذلك علمنا انه اراد النكاح اللائق بهذا المحل وهو صورة النكاح واسم النكاح مما يجوز اطلاقه على الفاسد **وهذا اظهر** على قوله اي حنيفة لان نكاح الحارم عند من فقد من وجه بوصف العناد **وعندهما** ان كان باطلا الكمي ايضا انه الى محل لا يقبله علمنا انه اراد به صورته وهو التلطف به بتمثلة ما لو قال حر نعتك فعدي حر وان هذا النكاح لا قرية فيه فوقع اليه على نقي الكون كما لا فوال التي لا قرية فيها فتجانبست هذه المسئلة مع مسائل الباب من هذا الوجه **بخلاف** ما اذا كانت المرأة ممن يجل له نكاحها لان فيه معنى القرية لقوله عليه السلام من تزوج امرأة فقد حصن نصف دينه فيقع على التحقيق لا على نقي الكون **ولو قال** لها بعد ما تزوجها نكاحا فاسدا ان طلقك فعدي حر فهو على الطلاق باللسان وقع ولم يقع لانه لما اضاف الى محل لا يقبل الطلاق حقيقة علمنا انه اراد به المجاز وهي المتاركة واللفظ بخلاف ما اذا ذلك لنكوحته لتصور الحقيقة في الحال **وبخلاف** ما لو قال لا حنيفة ان طلقك فعدي حر فانه يقع الطلاق الصحيح وهو ما بعد النكاح نكاحا خاصا صريحا لان الطلاق في الاجنبية يتصور حقيقة بواسطة النكاح ويتصور مجازا بواسطة النكاح الصحيح لكنه ليس بظاهر والطلاق الذي هو متاركة ظاهر كما يمكن تحقيقه بلا واسطة فكان الحمل عليه اولى **وهذا** بخلاف ما اذا قال لا حنيفة ان دخلت الدار فانت طالق لا يتقيد بالدخول بعد النكاح لانا انما قبلنا ثمة ليصح الشرط لان الشرط وهو الطلاق لا يصح الا في النكاح فيتقيد به انما هذا الشرط الدخول وانه يصح في الملك وغيره فلا يتقيد ولو تقيد به انما يتقيد لزوال الحر لا محالة وعرض الخلف ليس نزول الحر بل عزه النع من نزول الحر فلا يجوز التقيد مع ان فيه ابطال عزه اما النكاح بشرط صحيح عزه له فجاز التقيد به وله الو

قال ان طلقك واحدة فانت طالق ثلاثا لا يتقيد بنكاح يظهر في حقك
مالكية نفس الطلاق تصحح بالشرط وفي شرح الكرخي قال ان سماعة عن اب
يوسف قال ابو حنيفة لو ان رجلا قال والله لا يبيع امرأته او هذه المرأة
الحرة او هذا الحر المسلم فباعهم بغيرها فاسد امره في بيعه **وقال** ابو يوسف في
الرجل الحر مثل ذلك وخالف في امر الولد والحرة فقال البيهقي ان يبرئ او يسا
اما الرجل لا يتصور عليه الا بيع باطل ومضى انك حمل على الحقيقة كان ذلك اولى
من الجواز **وابو حنيفة** يقول بانها تباع في الحال بغيرها جازا وتباع بغيره النسبي بغيرها
صحح في الحال اخذ باليمين فحملت عليه **بشر** عن ابى حنيفة رجل قال لامته
ان لم ابعك فانت حرة قد برها او ولدت منه قال ابو حنيفة يفتق لانه لا يتصور
بيعها فتحقق شرط الحنث واليمين ههنا وقعت على البيع الصحيح لم يتصوره وقد
فان **وقال** ابو يوسف لا يعتق لانه يتصور بيعها بان يعتقها فترتد
فيمس فبشرتها ثم رجح الى قول ابى حنيفة **والعرف** انه ان ههنا امكن
العمل بالحقيقة وقت اليمين فلا يتقيد بما بعد الارتداد والنسي وقد فات
المالك الذي عقد عليه اليمين وقمة تعدر الحمل على الحقيقة في الحال فينصرف اليه
ما بعده **في المبسوط** اذا كانت له امراتان احدها نكاحا صحيحا والاخرى نكاحا
فاسدا واسمها واحد فقال ثلاثة طالق ثم قال غلبت الذي نكاحها فاسد
لم يصدق في الفضا لانها بالنكاح الفاسد لم تنصر محلا لوقوع الطلاق عليها
فهي كالاجنبية والتي نكاحها صحيح محل لوقوع الطلاق عليها فطلق الاسم يتناولها
ولا يصدق في الصرف عنها فضا وصدق فيما بينه وبين الله تعالى كلونوي اجنبية
وكذا لو قال احدي امراته طالق لانه اوقع على امراته وهي التي يبيع نكاحها دون
الاخرى لان النكاح الفاسد لا ينصر امراته وهي التي يبيع نكاحها فانه ليس في
نكاحه الا امرأة واحدة فكانه قال احدي امراتي طالق **ولو قال** احدا طالق
لم يطلق امراته الا ان يعينها لانه اوقع على احدي اللتين خاطبهما وانما هما
واحدة اهل البيت محلا للطلاق فلا تنعبد امراته الا بالنية كالوجه بين امراته
واجنبية وقال احدا طالق **بخلاف** ما لو كان في يده عبدان وقد اشترى به
احدهما صححوا والاخر فاسدا فقال احدا طالق او احدا عتقه حر فهو سواء
والقول قوله في البيان لان المشتري بشر فاسدا صار مملوكا له بالقبض ومحلا
لعتقه كالمشتري بشر صححوا فكان كلامه ايقاعا بخلاف الطلاق والله اعلم
باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف
عليه اصل الباب انه الفعل المضاف الى وقت موصوف بصيغة يثبت حكمه
مع تلك الصيغة ونصير الصيغة بمعنى الشرط فيما يصلح جزا لا يصلح لانه
لم يوجد في الصيغة صيغة الشرط لكان الحق بالشرط لتعلق الحكم به وانما يحلف
به فيما يصلح جزا لا يصلح **وحرف اخر** ان المذنب لا يصلح الا بما هو مقرر

وطاعة

وطاعة لله من جنته واجب مقصود امر سلا كان او مضافا او معلقا
الا ان في المرسى والمضاف يجب الوفا به وهو الايمان بغير المذنب ولو فاته
يجب القضا اعتبارا بما اوجبه الله تعالى ولغوله عليه السلام من نذر يسمى
فعله الوفا بما سمي وجبه المعلق كذلك بعد وجود الشرط لان المعلق بالشرط كالمرسل
عند وجوده وكذلك قبل وجوده في ظاهر الرواية ولا تجزبه الكفارة **وعن** ابى يوسف
انه رجع عن هذا قبل وفاته بنسبة ابيه وقال ان نذر الوفا به وان شاكرو وهو رواية
عن محمد وهو قول الشافعي وهو اختيار عامة المشايخ ان كان الشرط موعضا عنه كالعق
او حوله الدار وان كان موعضا بغيره كقوله ان شفا الله مربي اوقد مربي فغلي
حجة او صور بلزيم الوفا به ولا تجزبه الكفارة والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله
عنهم روي عن عابشة وحفصة وعمر وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم انهم
قالوا بوجوب الكفارة **وروي** عن علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما انهما
قالا لا عليه الوفا بما سمي **وجه** ظاهر الرواية قوله تعالى او فوا بالقعود وقوله تعالى
وليوفوا نذرهم وهو وقال عليه السلام من نذر نذرا سما فعليه الوفا به فلا تجزبه
الكفارة عيين ولا نه علق بالشرط اما تمكنه الوفا به فلا تجزبه الكفارة كل لوعلق به
الطلاق والوفات وكما لو حلف قال ان فعلت كذا فله علي ان اعتق عبدي ولا نرجح
يعني النذر على معنى اليمين لان النذر ثابت باعتبار الجزاء ومنح صيغة الاجاب
وهو كلمة علي ومعنى اليمين ثابت باعتبار الشرط والجزاء اصل والشرط تبع
ولهذا يسمى باسم الجزاء ويتعدد بتعدد فسيقط معنى اليمين فنصار المعلق
سوا وصار كالمعلق بشرط مرغوب عنه **قال** ابو يوسف القول بالكفارة بوجوب
الي وجوب الكثير بايجاب القليل وبوجوب القليل بايجاب الكثير **الا قري**
انه لو قال ان فعلت كذا افعل صوم سنة او اطعم الف مسكين لزمه صوم ثلاثة
ايام او اطعام عشرة مساكين **ولو قال** ان فعلت كذا افعل صوم يوم او اطعام عشرة
مساكين مسكين لزمه اطعام عشرة وصوم ثلاثة ايام **وجه** قوله الاخر قوله
عليه السلام النذر عمين وكفارته كفارة عمين ولا نه في معنى اليمين فتجوز الكفارة
به **وبيانهم** انه اذا حلف بالله فقد تصدق بالشرط الذي علق به الاجاب
وايجاد الشرط فمراعاة الحنث وهتك حرمة اسم الله تعالى وهذا المعنى موجود
ههنا لانها اذا قال ان فعلت كذا افعل حجة فقد قصد اعدا الشرط فمراعاة
بلزيم ذمته فكانت في معنى اليمين بالله تعالى والمراد من الحديث النذر الميم الذي
لا يبين النوع **ولان** هذا خلف بالنذر وليس ينذر كتحقيق العتق بالشرط لا
يكون عتقا بل خلفا بالعتق وما قاله انه في معنى اليمين بالله تعالى فليس كذلك
لان في اليمين بالله تعالى الاجاب ليس بصرح في لفظه وههنا صريح في لفظه
ولان الكفارة في اليمين بالله تعالى وجبت جبرا لهنك حرمة اسم الله تعالى
ولا هنك ههنا في الحنث فلا يكون في معناه وقد اوجب الطاعة على نفسه

فيلزمه كما لم يسل وهذا هو معنى قولهم المتزوج في الذر عين ما تلفظ به وفي
اليمين غير ما تلفظ به وهو الكفارة **الترجي** انه لو قال لله تعالى علي صوم الغد ولم
يضم يلزمه القضاء ولو قال والله لا صوم من غد او لم يضم يلزمه الكفارة والعقوبتين
ما يريد كونه وبين ما لا يريد كونه معنى اليمين وهو المنع لان الشرط مرجو فزال
عما يلزمه من الجزاء لئلا يعتار الجزاء لانه قربة خاصة لله تعالى فيميل الى اي
الجهتين شا خلاص ما لو علق بما يريد كونه لانه الغد معني اليمين فيكون
نذر ايسر كل وجه واليمين تنعقد على المعصية كما تنعقد على الطاعات واللباحات
لان موجباتها قنات البر وذلك لا يتعلق باحد النوعين لكن ان كان على المعصية
يلزمه ان يحسن نفسه ويكفر **وقال** الشعبي لا شيء عليه لنا ما روي في حديث
عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف
على عيب ولا يغيرها خير امها فليأت الذي هو خير ولم يكره عن يمينه **وحكي**
ان ابا حنيفة سأل الشعبي عن هذه المسئلة فقال لا كفارة عليه فقال ابو
حنيفة اليس قد جعل الله الظهار منكر من القول وزوايا ووجب فيه الكفارة
وحرف آخر ان التكفير قبل الحنث لا يجوز عنه **وعند** الشافعية يجوز بالمال
دون الصوم لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على عيب ولا يغيرها
خير امها فليكن من يمينه فليأت الذي هو خير منه **والمعنى** فيه انه كفر بعد
وجود سبب الوجوب فيجزيه كالكفر بعد الحنث قبل الموت ولهذا يضاف اليه
وانه دليل التشبيه بقولهم صوم رمضان وصلاة الظهر وكافة المال وقد قال
الله تعالى كفارة ايما نكاح اذ اخلقتم فكان السبب هو اليمين والحنث شرط وجوب
الكفارة باليمين السابقة ولهذا تغيرت الاهلية حاله اليمين لاحالة الحنث ولو
كان الحنث سببا لا يجب عليه شيء حتى يكون من اهله وقت الحنث والدليل
عليه اليمين بالطلاق والعتاق حتى لو شهد شاهدان بالتخليق واخران بالشرط
وقضي به ثم رجعا فالحكمان على شاهدي التخليق لا شاهد بالشرط ولهذا اولى
بوجود الكفارة في اليمين الغفوس لوجود السبب ولانه بالاقدم على اليمين
ولانه بالاقدم على اليمين عرض اسم الله تعالى للهتك فتلزمه الكفارة رجلا
ودفع الجناية الا انه يوقف على الحنث لان الظاهر هو البر فاذا حنث نصير اليمين
حناية من وقت الوجوب فنحن الكفارة بذلك السبب **وانا نقول** كفر قبل الوجوب
وقبل سبب الوجوب فلا يجوز كالكفر قبل الافطار في رمضان وقبل الخروج
في القتل وقبل الظهار في الظهار وقولنا قبل الوجوب ظاهر وقولنا قبل سبب
وجوبه لان الموجود وهو اليمين وانما ليست بسبب لانها ما بعد عن وجوب
الكفار فيستحيل ان يكون سببا للوجوب لان السبب هو الطريق الموصول الى الشيء
فاذا كان بينها وبين الوجوب مانع لم يكن طريقا اليه فلم يكن سببا له كونه
الما يبطل التيمم لانه سبب للوصول اليه فاذا كان بينه وبين المانع لم

تكن

تكن الروية سببا للوصول اليه فلم يبطل التيمم **والدليل** على ان اليمين
مانعة قوله تعالى ولا تنقضوا ايمانكم توكيدها يعني عن النقض فيكون مانعا عن الوجوب
لانعدام ما يوجب وهو النقض ولان اليمين ينبغي بشرط الحنث وعدم الحنث يمنع الوجوب
فلم يكن اليمين سببا وهذا الا انها موجبة للمبر والبر يمنع وجوب الكفارة ولا بد
سبب الشيء ما ينبغي عند وجود حله **كالنصاب** لما كان سببا لوجوب الزكاة لم يجب
الزكاة ما لم يكن النصاب منتقرا على حاله **وكذا** الجرح سببا للموت لا يضيف الموت اليه
ما لم يكن الجرح منتقرا وهما لا ينصرون وجوب الكفارة الا بعد انتفاء اليمين بالحنث
والدليل عليه انه لو كفر بالصوم لا يجوز ولو كان سببا لا يفرق الحال كالكفر بالحنث
كما في الجرح فانه لا فرق بين التكفير بالمال او الصوم **واما الحديث** قلنا الحديث روي
اخره فليأت الذي هو خير منه ويكفر بيمينه وروي ثم ليكفر بيمينه والعمل بما روي اولي عملا
بحقيقة الامر وهو الانجاب **ثم** نقول يحمل ما روي على الكفينة اذا راي الحنث حيرا
يلزمه ان يحنث نفسه ويكفر بيمينه لان ظاهر الامر وما رواه ان الحنث ما روي
بشرط التكفير لا على بيان معين التزنيب كما قال الله تعالى واستغفروا ربكم ثم توبوا
اليه ولا تستغفروا انما يتبع بعد التوبة لكت المفصود من الآية التوبة والتوبة لا تستغفر
للمحسوات التي لا على سبيل الترتيب وكذا بك قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا وليس
لمراد منه التعقيب كذلك ههنا قصد النبي صلى الله عليه وسلم بيان ابا حنيفة التخييل
بشرط التكفير لا ثبات الترتيب واما بيان الرواية بالواو فلا حجة فيه لانه لا يوجب الترتيب
الترجي انه لو قيل للرجل اذا دخلت السوق فاشتر لي خيرا وحيا ونصدقة بدينهم
ثم اشترى جازنا لفا لتخليق الحيلة به لا للشرا وحده وقوله بان اليمين سبب
قلنا لا سلم وجهه ما ذكرنا والاضافة لا تدل على السببية **الترجي** انه يقال
كفارة رمضان وكفارة الاحرام وكفارة الصبيد وكفارة الاذي وهذه الاشياء ليست
بسبب ولهذا لو كفر بعد وجود هذه الاشياء قبل وجود ما هو السبب لا يجوز وكذا
يضاف الكفارة الى الظهار وليس بسبب اما عندنا فلا بد لاجب الا بالامر على الواو
الذي هو امساك معروف وعنده السبب عدم التطبيق بعد الظهار فالآية قلنا
الحنث مصر فيه بدليل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه اذ اخلقتم وحنثتم وهو
قراءة قرانا فان لم يثبت كونه قرانا فقد شرط وهو المتواتر فلا اقل من ان يكون خرا
مشهورا والزيادة على الكتاب بالحيز المشهور جائز وهذا لان قوله عز وجل ذلك
كفارة ايما كنتم كتابه عما سبق ذكره وذلك قوله عز وجل ذلك كفارة وانه مصدر
في موضع الجر فيراد به الامر كما في قوله تعالى فضرِب الرقاب والامر للوجوب ولا وجوب
قبل الحنث **وانا** لا ندعي ان اليمين ليست بسبب اصلا وانما ندعي انها ليست سببا
قبل الحنث لانها ما نقتة على ما ذكرنا لكنها بعد الحنث سبب لانه ارفع المانع فصارت
سببا من ذلك الوقت فانما اعتبرنا حالة اليمين لانه حنث بتلك اليمين السابقة
وتلك اليمين صارت سببا في هذه الحالة ولان الاهلية تعتبر لما بشره الشرع واذا

مع ذلك ثبت الحكم مع عدم اشتراط الاهلية حالة الحكم بل الشرط صحة السبب
ولهذا لو رث الصبي قربة لم يفتقر عليه لتقرر السبب واليهين بالطلاق والعتاق
ليس بسبب ايضا وانما يجب القضاء على شأ هدي اليهين لانها نقلا كلمة التلف او
لانه يصير سببا عند الشرط وقوله فيه تغير نص حرمه اسم الله تعالى على
الهتك وليس كذلك بل فيه تعظيم اسم الله تعالى حيث فزت الحزبه ليكون حرمه
اسم الله تعالى ما نعاله من الاقدام على الفعل هذا هو المقصود الاصل من
اليهين الا انه اذا وقع في الحديث تقارض ما حصل الدب بهتك حرمه اسم
الله تعالى فنجب الكفارة سنن او لم يظا **بخلاف** كفارة القتل لان الحرج سبب
مفض الى زهوق الروح ولا يها تغلف بالقتل في حق القاتل والقتل في حقه
الحرج المقتضي لانها وجبت جزا الفعل وتكفيرا لذنبه والذنب يتحقق بفعله فيقتل
فعله قتلا من حين وجوده **وكذا** النصاب سبب لوجوب الزكاة اذا عرفناه هذا اقال
محمد رحمه الله **رجل** قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدر فيه فلا فقلع
في يوم قد اكل فيه الخالف او قد مرت بعد الزوال فلا يثني عليه لان النذر تغلق
بالقدوم معني لانه اضاف الى يوم موصوف بالتقدم وقرينه ولا ينصف الوقت
بهذا الوصف قبل القدوم وهو معدور على حظر الوجود فيصالح شرط الصور
صالح جزا فصار كالمعلق بالقدوم فلا يلزمه الا بعد القدوم فصار كانه قال
بعد القدوم ربه على ان اصوم هذا اليوم ولو كان كذلك لم يلزمه شيء لان المذكور
به ليس بقربة مقصودة كذلك ههنا بخلاف ما اذا قدم الزوال والاكل قربة هو
لان الصوم بالنية قبل الزوال والاكل قربة مقصودة فصار كانه قال قبل القو
له ان اصوم هذا اليوم فانما يحجج عن العهدة وان لم يلزمه القضاء
ولو قال والله لا صوم اليوم الذي يقدر فيه فلا تقدم فلا ان قبل الزوال
والاكل فان صار فيه لا يلزمه الكفارة وان لم يلزمه الكفارة ايضا كالحال
كانه قال عند القدوم والله لا صوم هذا اليوم لانه لا يشترط لانفا
اليهين كون المحلوف عليه قربة فترق بين اليهين والنذر والفرق ان النذر
وضع لا لزاما اذا المنذور به لغيبه فيشترط تصوره في نفسه والقدرة على
ادائه بنفسه مقصوده او لم يوجد فلم يصح اما اليهين لم يوضع لا لزاما اذا
ما حلفت عليه لغيبه وانما وضع لا لزاما تعظيم اسم الله تعالى والتعظيم
في البر فليزعم البر ضرورة فاذا كان البر يعم لا يشترط تصوره في نفسه نقص
بل يشترط تصوره في الجملة وانه متصور فان اختلفا في لو شرع الصوم
بعد الاكل عامدا كما شرعه بعد الاكل ناسيا لم يكن مستحيلا فصلا لزاما
فان قد علم على ادائه حرج عن العهدة وان لم يقدر حرج عنه بالكفارة فيصير
معظم اسم الله تعالى بالكفارة كما في مثل السما وخويل الحرج ههنا وعلى
اصل اي يوسف ظاهر لان عنده تصور المحلوف عليه ليس بشرط لانفا

اليهين

اليهين كما في شرب الماء الذي في الكون وليس فيه ما والفرق لا يحنيفة ومحمد
ان شرط انعقاد اليهين موجبة للكفارة تصور البر في الجملة كما في سدا السما وهذا
البر متصور في الجملة لاحتمال ان يقدر فلا قبل الزوال والاكل فكان الصوم الشرعي
متصور الوجود فانفقدت اليهين للتصور في الحال الا انه يحجز عن اثباته لغوان
شرط الاداء شرعا فيجوز حتى لو تصور شرعا بان قال بعد الاكل والزوال والله
لا صوم هذا اليوم يقع اليهين على الصور المعقولة حتى لو اسك بقية يومه
لا يجز **كل** قال كنت لا اجل له تكا حها ان تكنتك فبدي حرج **وكذا** لو قال والله
لا صوم من هذه الليلة تتعقد بيمينه على صوم لغوي اما شرب الماء المعدور لا
يتصور اصلا فلا يتعقد اليهين ولو خلت الله تعالى فيه المالا يكون هذا الماعليه
ولان ههنا صوم اليوم الذي اكل فيه متصور بان اكل ناسيا فالاكل لا ينافي الصوم
وكذا يتصور الصوم بعد الزوال بالصوم قبله ويتصور مشروعية الصوم بعد
الزوال كشعبته عداة الاضي وعند اي بن كعب رضي الله عنه وابن ابي ليلى
رحمه الله يجوز الصوم بالنية بعد الزوال فلم يكن الصوم مستحيلا فتعقد
اليهين الذي يقدر فيه فلا ابد ايقدر فلا ليل لم يلزمه شيء لان اليوم حقيقة
لياصف النهار ولم يوجد ذلك عند قدوم فلا بخلاف ما لو قال لا امر انما انت
طالق في اليوم الذي يقدر فيه فلا لان اليوم يحتل معنى الوقت لكن اذا قرن
به ما يختص باحد الوقتين وهو بياض النهار علم انه ليس مراده الوقت المطلق بخلاف
الطلاق لانه يختص باحد الوقتين ولانه اذا قرنه بما يمتد علم انه اراد به بياض
النهار لانه اولى به ليحصل مجاز الدكا في الامر بالبد واذا قرن به بالامتد حمل
على الوقت المطلق كالزوج وخوه فان قد مر فلا في يوم قد اكل فيه فليعلم ان يصوم
ذلك اليوم فيما يستقبل ولا يقضي هذا اليوم الذي اكل فيه **وعن** اي يوسف ان
عليه قضاء لان السبب هو النذر والوقت شرط فيه فعند وجوده يستند
الوجوب الى نذره فكانه قال الله على ان اصوم غدا فاكل في الغد **وجد**
ظاهر الرواية انه اضاف النذر الى وقت قدوم فلا فغدا قدوم يصير
كالحد للنذر كما هو الاصل ان المعلق بالشرط عند وجوده كالمنحى ولو جرد عنه
فعليه ان يصوم فيما يستقبل وليس عليه قضاء ذلك اليوم كذلك ههنا وكذا لو
قد مر بعد الزوال وجواب اي يوسف في غير محفوظ ويجوز ان يفترق بينهما
فعليه ان ما بعد الزوال ليس بوقت لان لزاما الصوم من احد وعاء قبل الزوال
انه لم يكن وقتا في حق الاكل فهو وقت في حق غيره والاظهر انه سوى بينهما
وفي العيون لو قال الله على ان اصوم اليوم الذي يقدر فيه فلا شكر الله تعالى
واراد به اليهين قد مر فلا في يوم من رمضان فقلبه كفارة اليهين ولا قضاء
عليه ولو نوى الشكر ولم يتوبه اليهين فصام رمضان برقي يمينه واجراه
من رمضان وليس عليه قضاء لانه اذا اراد اليهين فقد نوى ما يليق به فليزعمه

ههنا

كفارة اليمين واما اذا نوى المشرك فقد نوى ما يلزمه كفارة
اليمين واما اذا نوى الشكر فقد نوى ما يلزمه كفارة
ولا قضاء عليه لانه لم يخالفه ولو قال والله لا اكلمك في اليوم الذي يقدر فيه
فلان فكله في اول النهار ثم قد فلا في اخره حنت لان شرط حنته ان يكلمه
في اليوم الذي يقدر فيه فلا ينفذ كلفه فيه **ولو** يكلمه حتى قد فلا في كل
لربك هذا في الاصل وذكر في بعض نسخ الزعفراني انه يحنت وقال بعض
مشايخنا لا يحنت وهو الصحيح لانه لم يجعل القد وشرط لانه لم يقرب به
حرف الشرط لكنه جعله مع ما هو شرط الحنت وهو الكلام لكنه صار شرط
معنى لما ذكرنا وانما يكون معنى اذا اذ التبريق حال وجوده فاذا لم يوجد الشرط
قبله كيف يجعل التبريق وهذا لان من ضرورة كون الشيء معقدا تقدم ذلك الشيء
عليه لا لو قال لامرأة انت طالق قبل رمضان بشهر كان رمضان معقدا لا بشرط
وكذلك لو قال قبل قدوم فلان بشهر ولو قد فلا في كل عام الشرط لا يتحقق لان
القدوم معرف للوقت المضاف اليه لا شرط **وكذا** لو قال والله لا اكلمك في الشهر
الذي قبل قدوم فلان بشهر فكله ثم قد فلا في تمام الشهر من وقت اليمين حنت
لانه ثبت ان كلفه في الزمان الموصوف ولو كلف يمينه بعد الكلام قبل القدوم لا يجوز
لان الحنت انما يوجد بالقدوم ولا يستند كما لمعلق بالشرط استشهد في الكتاب
بقول الا ترى انه لو قال لعبيده انت حر قبل قدوم فلان بشهر فحنت شهر ثم قدوم
فلان فان العبد يعتق بعد القدوم ولا يستند ولا يقال الشرط هو الكلام وقد
كرر بعد الكلام فحينئذ ان كلف بعد الحنت لا نقول الحنت لا يثبت بالكلام فحسب
انما يثبت به وبالقدوم وما ذكرنا انه انما يحنت بالكلام في اليوم الموصوف وهو اليوم
الذي هو ظرف القدوم ولا وجود له الا بالقدوم ولا يقال ينبغي ان لا يحنت بالكلام
قبل القدوم ولا نقول حنت لا حنته بالكلام قبل القدوم ولكن به وبالقدوم
لانه ثبت عند القدوم انه كلام في يوم صفته ذلك ولا يجعل القدوم في معنى
الشرط في حق الحنت لانه ليس بشرط حقيقة وحيلناه في معنى الشرط في حق
حكم بصلح جزا او الكفارة وعنى العبد والطلاق وكونه بصلح جزا فينتقل به اما
الحنت وكونه امر حقيقي اختياري لا يصلح جزا فينتقل القدوم معقدا في حقه كما هو
قضية الكلام والى هذه الاشارة محمد في الكتاب حيث قال كل امر يوجب على نفسه
من عتق وعيره وجعل ذلك قبل قدوم فلان بشهر فتم شهر ثم قد فلا انما
يحنت مع القدوم وكل فعل حلف ان يفعل في الشهر الذي قبل قدوم فلا
فهذا يقع على الفعل في ذلك الشهر فان فعل حنت وان لم يفعل لا يحنت ولا يشبه
الكفا على ما اوجبه على نفسه يعني الذي اوجب على نفسه بيق وجود الوقت
من غير ايقاع جديد **اما** الا ناعيل يعني اليمين المعلقة بالفعل لا يحنت بوجود
الوقت ما لم يوجد الفعل في الوقت وفي الحقيقة لا فرق بينهما لان ما اوجبه يلزم

ان مح

بعد

بعد القدوم ولا يستند وكذلك اليمين انما يحنت فيها بوجود الفعل بعد القدوم
حتى ان الكفارة تجب بعد القدوم ولا تستند **وكذا** لو قال عبده حران كلك في الشهر
الذي قبل قدوم فلان فكله ثم قد فلا في تمام الشهر من وقت اليمين عتق
العبد حين قدوم ولو قد مر قبل تمام الشهر لا يعتق لما قلنا **ولو** ان رجلا قال
والله لا اكلمك ثم كلف يمينه ثم كلفه الكفارة ولا تجز به تلك الكفارة لانه
قبل الحنت **واستدل** محمد لبيان ان التكفير قبل الحنت لا يجوز بمسيلة
الا يلا وهي ان الرجل اذا اذ لا من امر انه ثم كلف ثم قد فلا فلو قلنا بان لا يلزمه
الكفارة يودي الى خلاف النص لان الله تعالى جعل للولي احد شيئين اما الكفارة
بالذي لقوله تعالى فان قاتلناه الله عفو رحيم والي هو الحجاج او الطلاق عند
القضاء المدة بقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سمع عليم وعزيم
الطلاق اربعة اشهر فلو جازت الكفارة قبل الحنت لسقطت اليمين بغير طلاق
ولا يفي لان المدة اذا انقضت لا يقع الطلاق ولو جامع لا يلزمه الكفارة فيؤيد
الى خلاف النص **الا** هم يقولون عند ما يقع الطلاق الا عند القران فيكون
كونها كفارة موفقة على القران كنسج الزكاة وهذا غير صحيح لان التوقف
انما يكون في تصرف لاجته له في التقاد والتكفير في نفسه صدقة او اعتق
وهو تصرف فائدة في نفسه اذا لم يجد جهة في وقوعه تكفيرا ينفذ غير مكفر
ومتي وقع غير مكفر لا يتصور وقوعه تكفيرا بعد ذلك الا ترى انه لو جعل الزكاة
الى الفقير ثم هلك المال لا يلزمه الاسترداد لوقوعه صدقة **ولو جامع في**
رمضان وزعم انه وقع بعد الفجر واعتق رقبة ثم بين انه كان تحت
لا يملك انما الملك في العبد ولا استسعا ولا لا يقول بالتوقف في التصرف
في ظل كلامه والله اعلم **باب الحنت في ملك العبد والمكاتب**
اصل الباب ان الاعناق لا يبيع الا في الملك من كل وجه لقوله عليه السلام
لاعتق فيما لا يملكه ابن ادم واسم الملك يقع على الموجود من كل وجه ولهذا
لو قال كل مملو له فهو لا يعتق المكاتب ولا العبد المشترك بينه وبين عب
ولهذا لا ينفذ اعتناق الفاضل وان ملكه باء الضمان ولانه لا يمكن تحقيق
العتق الا بزوال ما يضاها وهو الرق الذي هو الضعيف في المرفق للمرفق
ولا وجه لانا لانه ما يقي من الملك في التحل **وحرف** اخر ان الادراج
في الكلام لتصحيح التصرف لا يجوز لانا لو فتحنا هذا الباب لا يفتقر تصرف ما
في علم الله تعالى فاسد لان ما من تصرف الا ويصح بادراج شيء فيه الا ترى
انه لو قال والله افعل كذا اليوم او اصوم غدا لا يكون يمين حنث لا تلزمه
الكفارة ان لم يفعل وان امكن تصحيحه بالحاق النون بآخره اما اثناء التقي
وبفسد الكلام ببعض الاحوال دون البعض جائز عند الامكان بشرط
ان لا يكون للكلام صفة بدونه تصحيا لكلامه واخرجه من اللغو والعب

لا تضحك كلام العاقل واجب ما امكن **وحرف** احزان المستحق بحكم الملك
 اذا استوفى مرة لا يمتنع واذا ثبت بعد ذلك كان الثابت غير ما كان ويكون اثبات
 اثبات بسبب جدي لان المستوفى لا يعود اما الزايل بدون الاستيفاء جاز
 ان يعود لان السبب قائم الا انه امتنع حكمه مانع فاذا عاد حكمه بقا السبب كان
 عود الاختلاف وصار كل لوقال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم
 طلقتها ثلاثا وتزوجها بعد زوج اخر فدخلت الدار تطلق لانه استوفى المملوك
 له في هذا الملك فلا يبقى **ولو** طلقتها واحدة وانقضت عدتها حتى لا يملك تطلقها
 ثم تزوجها فدخلت يقع لان السبب قائم والمحلية قائمة الا انه اذا امتنع مانع
 وقد زال المانع **وكذا** الا بلا على هذه وكذا لو قال لامرأة ان دخلت الدار
 فانت حرة ثم اعترضا فارقته ولحقته بدار الحرب ثم سبيت فاستراها
 فدخلت الدار لا تعتق لاستيفاء العتق ولو باعها ثم استراها فدخلت تعتق لو
 الاستيفاء الا انه امتنع مع قيام السبب وقد زال المانع **وحرف** احزان الحكم
 الثابت في الامر يسري الى الولد المتصل دون المتصل وسواء استند الحكم الى
 سبب قبل خدوثة او بعده **وعند** زفراد الاستند الى سبب قبل خدوثة
 يسري اليه **مثاله** اذا استقبل امرأته العنبر بالطلاق وكان لها ولد من زوج
 قبله ثم طلقتها وتزوجت بآخر فولدت منه ولدا ثم استنزلها الزوج الثاني مع
 الولدين صارت الحارثية ام ولد له ويجوز بيع الولدين عندنا وعنده يجوز
 بيع الولد الا ولدون الثاني لا يهاصرت ام ولد بالعلوف السابقة والولد حدث
 بعد ذلك فتعلق به حق الحرية بخلاف الولد الاول **ولما** ان حكم الاستيلاء
 ثبت فيها حين ملكها والولد منفصل في تلك الحالة فلا يسري اليه **وحرف**
 احزان ابا حنيفة يعتبر في النفقات حال الشخص وقت التعليق ويثبت
 الحكم في المستنقل على ما يقتضيه الحال وكذا في حق اعتبار الحمل الا انصر على العبد
 ولهذا لوقال لامرأة ان دخلت الدار فانت بائنة ونوي بطلاق ثم بارها فدخلت
 الدار يقع الطلاق **والصبي** لوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حرة فبلغ ثم
 دخله لا يعتق ولا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجان اذا تناولت المجاز انتفت
 الحقيقة وعندها نتا ولها عملا بالاطلاق او ينصرف الى الحقيقة وان كان العبد
 اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **عبد** او مكاتب قال كل مملوك املاكه
 فيما استقبل او قال استتر به فهو حر فعنق ثم ملكه عبد لا يعتق عند ابي حنيفة
 وعندهما يعتق **وهذه** على ثلاثة اوجه في وجه جيتنق بالاجماع وهو ما اذا قال
 اعتقت فكل مملوك املاكه فهو حر او قال كل مملوك املاكه بعد ما عتقت فهو
 حر لانه نص على اضافة العتق الى ملكه قابل للاعتاق فيصح لان المعلق بالشرط
 كالمخبر عند وجود الشرط اذ اصح التعليق بخلاف الصبي اذا قال كل مملوك املاكه
 بعد ما بلغت او بعد ما احتلمت فهو حر حسب يبطل لان القنسا ليس له لعل في الملك

بل لخلل في الاهلية لنقصان عقله فلا يصح تصرفه لا تجيز او لا تغلب اذا كان
 ضارا ظاهرا يثبت لا تجيز له حال وقوعه **وفي العبد** والمكاتب عدم الفسخ ليس
 لخلل في الاهلية لكمال العقل ولهذا يصح منهما التصرفات الضارة في حقهما كالقنسا
 والا فزرا لا بد من ذلك لا ينفذ حق المولي واخلل في الملك وقد انعدم هذا المعنى هو
 بلاضافة الى ما بعد الملك العتق وفي وجه اختلافوا فيه وهو ما اذا قال كل مملوك
 املاكه فيما استقبل او ابدى الى ثلاثين سنة **لهما** ان المكاتب والعبد في المستقبل
 نوعا ملك ملك يقبل الحرية وهو ما بعد العتق وملك لا يقبل الحرية وهو ما قبل
 العتق فاما ان يعمل بعموم اللفظ ويتناولهما اوصح منه التعليق فانه من اهل
 التعليق ولهذا لو اضاف الى ما بعد الحرية يصح الا ان الملك قبل الاعتاق لا ينفذ
 لا يملك العتق فيه لان هذا الملك لا يقبل العتق فاما ملكه بعد العتق يعتق
 لانه قال وصار كانه قال كل مملوك املاكه قبل العتق وبعده فهو حر الا ترى ان
 الحر له شتران شتر يقبل الحرية وشتر لا يقبلها وهو الشتر لغيره ولو قال
 كل مملوك استتر به فهو حر صح التعليق وما استتر به لغيره ترك اليقين لا اليك
 جزا وما استتر به لنفسه ترك اليقين الى جزا او يقيد بالملك بعد الحرية فيصح
 لتصرفه وصار كانه قال كل مملوك يملكه بعد العتق **لو** قال لاجنبيه ان طلقته
 فبعد ه حر يقيد بالطلاق بعد النكاح ولهذا لوقال اول عبد يدخل على
 عبيدي فهو حر فادخل عليه عبد عمت بكرا دخل عليه عبد جى يعتق لاني
وهذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله اظهر فانه يقيد الولد المدثور مطلقا
 بالولد الجاني فصح بالتصرف **فما** يحتاج الى الفرق بين الولد وبين قوله اول
 عبد يدخل علي والفرق ان اسم العبد انما يتناول به باعتبار الملك والمالك
 فيه فكان العبد اسم الشخص قائم به الملك والمالكة وبالموت خرج من ان يكون
 ما لا يتناول اسم العبد على الحقيقة فصار كانه قال اول عبد يدخل علي وهو
 جى وانما سمي عبد اجمالا بالصفة الموجودة بحال الحياة كبقائه هذا زوج
 فلا به وهذه زوجة فلان ويجوز ذلك بعد ما ارتفعت الزوجية بخلاف الولد
 لان حقيقة اسم المولود وانه مولود حقيقة ولا العرف والعادة حيث بارخال
 الاحياء على الاموات اذا ارادوا اللقا والزبارة لا ادخال الاموات على الاحياء
 فتقيد الشرط بالعرف كانه قال اول عبد يدخل علي وهو جى ولم يخالفه بان
 المرأة لا تلد الاحياء بل تلد جيا وميتا وكل واحد منهما يسمى ولدا فلا يقيد ولا
 قوله كل مملوك املاكه يقع على الملك من كل وجه لان اسم المطلق يقع على
 الموجود المطلق ولا وجود له الا بالملك فيستفيد به ضرورة ولا يوجب حقيقة رحمه
 الله ان هذا الكلام لا يتناول الملك بعد العتق لانه لو تناوله اما ان يتناول
 مع الملك للمال وهو ملكه اليد والتصرف او وحده لا وجه الى الاول لان ملكه
 الحالي مضاد اليه حقيقة وهو ملكه مجازي فانه يقال في العرف ملك المكاتب وكذا

كسب العبد المأذون مضاف اليه قال عليه السلام من باع عبدا وله مال
ويضاف اليه في العرف ايضا ويصح تصرفاته فيه ويقضي منه ديونه ولهك الوكيل
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد مأذون له لم يجز والملك بعد الاعتراف ملك
حقيقة والجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد لا يجوز ولانه صار المجاز مراد لانه
لا من احمله فثبت اوله الاسم **ولهذا** لو قال المكاتب كل مملوك املكه فهو حر يتناول
الملك القابض في الحال حتى لو عتق وملك مملوكا لا يعتق ولا اذا صار المجاز مراد لا
تبقى الحقيقة مراده **كما** لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم قال لها ان طلقتك فعد حر
ينصرف الى المتاركة لانه هو المملوك في الحال وانتهت الحقيقة لانه هو الموجود
والمستوفى في الحال ولهذا لو قال لامرأة ان تكتك فعد حر ينصرف الى الوطء ولو
قال الاجنبية ينصرف الى العقد اعتبارا للتصور في الحال في كل واحدة منهما
والنكاح مستتر مستعمل فيهما وكن الوقول المطلقة الرجعية في العدة ان راجعتك
ينصرف الى الرجعة ولو قال للمائة ينصرف الى ابتداء النكاح صرفا للكلام الى ما
يلحق بالملك والحال بخلاف ما لو قال لاجنبية ان طلقتك لانه لا يملك الطلاق لا
حقيقة ولا مجازا فلا بد من صرفه الى المستقبل فصرفنا الى الحقيقة والصحيح
باختبار الظاهر ولا وجه الى الثاني لانه لو تناوله وحده انما يتناول بطريق
التقييد او الاقتصار فيجوز التصرف وهذا الكلام صحيح في خرج خال عن اللغو
لانه تكلم بشرط صحيح وجز صحيح لما ذكرنا مضاف اليه والعقد قابل للحرية بخلاف قوله
كل مملوك املكه قبل العتق وبعد العتق لانه نص على المكين فلا يكون جمعا
بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وبخلاف قوله املكه بعد العتق لانه نص
على الملك الحقيقي فلا يتناول غيره بخلاف قوله اول ولد تلد بيته لان الكلام لا يخرج
عن اللغو الا بالتقييد لان الميت لا يقبل الحرية وكذا في قوله اول عبد يدخل
علي فيعتقه به اما ملك المكاتب فيعتق الحرية ولهذا لو كانت عبده فادما لم يرد
اداه بعتقه وكذا لو جمع بين عبده وعبد المكاتب وقال احركا حر لا يعتق عبده
كالو جمع بين عبده وعبد اخر ولو لم يكن محلا لعتق عبده كالمو جمع بين عبد
ومعتق وقال احركا حر عبده فوصف العبد بالحرية فيقتضي صفة الحرية لا محالة
اما وصف عبده بالحرية لا يقتضي حرية له لا محالة **ولان** اسم الملك قد يطلق على الملك
من وجه وقد علق به الحر وهو الحرية فيثبت به الحرية من وجه وهو الاذن في
المتابعة فاذا المطالب اذا قال لعهده انت حر يصير مأذونا في التجارفة والحرية
الى التقييد بخلاف المثبت الى التقييد بخلاف الميت لتعذر تصحيحه لقوة شرعا
بدون التقييد وبخلاف قوله لاجنبية ان طلقتك فعد حر لان مئة قد تنا
لتصحيح الشرط وههنا لو قيدنا لقيد بالزول المجاز انما لا يصح على ما ذكرنا
ولا نه عقد الجمين على ملك المكاتب وملك الحرية لم يكن موجودا ولا مذكورا وانه
لا يصح لا يصح على ما ذكرنا ولو ادركنا في عينه كذا على لفظه وهذا لا يجوز

ودكر

ودكر في الزيادات المكاتب اذا اوصي بعين من اعيان ماله فعتق نظرات لا
لا تصح الوصية للاجماع **ولو** اوصي بثلاث ماله فعتق ومات لا يصح عند ابي حنيفة
وعندهما يصح **فابو حنيفة** مر على اصله في اعتبار ملكه الحالي وملكه الخالي لا يجزى
التبرع وهما مرقا فقالا في الوصية بالعتق بعين حالة الوصية ولهذا الوصي
بعين من ماله غيره ثم ملكه لا يصح وملكه الخالي لا يجزى التبرع اما في الوصية
بالثلاث بعين حالة الموت حتى يد حل في الوصية بما يملك بعد ها وملكه حالة
الموت يجزى التبرع **ولو قال** اذا عتقت فقلت مالي وصية لفلان فعتق يصح
بالاجماع ولو مات عن واما لا يصح الوصية لانه عتق في حال لا يصح منه ابتداء
الوصية كما لو قال اذا عتقت فعد حر ثم مات عن وفا واديت كتابته لا
يعتق عبده ولان عتقه ثبت ضرورة فلا يظهر في حق كمال الملك ونفاذ
الوصية والاعتاق كما لو كان له وله حر من امرأة حرة ماتت امه وتركته مالا
فاوصى الى رجل ثم مات عن وفا واديت كتابته بحكم حرية ولا يثبت
للموصي ولا يه سكاملة كط يثبت لوصي الحر على اولاده لثبوت حرية بطلان
الضرورة في اخر جز من اجز حياته في زمان لا يصح فيه التصرف **ولو قال**
حررة ان ملكتك او اشتريتك فانت حرة فارتدت وتكف بدار الحرب
وسلمت وان اشترتها لم تعتق عند ابي حنيفة وعندهما يعتق بناء على
ما ذكرنا ان عنده لفظ الملك والشر ينصرف الى ما يليق بها وهو ملك
والحرية ينصرف الى ما يليق بها وهو ايضا وهو الطلاق وميتي انصرف
الى المجاز لا يفتي الحقيقة مرادة **ولاها** اذا لم تكن محلا حالة التبرع تناول
التجارة فلو ادركنا الحالة الاخرى زدنا على لفظه **والدليل** على ان له
ملكنا محاز قوله عليه السلام من باع خرا واكل ثمنه سماه بيعا وعندهما
ينصرف الى ملك ما يسمى ملكا في هذه الحال من غير فرض لنوع دون نوع
ان وحده ملك النكاح يدخل الى جزاه هو طلاق وان وحده ملك الجمين
يدخل الى جزاه هو عتاق او تقييد بحالة لقبيل الملك والحرية وهو ما بعد
الارتداد والسيبي ولو قال ان ارتدت وسبيت واشتريتك او
ملكته فانت حرة ثم كان ما وصفت عتقت عبده لانه علقه بالشرط
فصار كالمقروط عنده **قال** الصدر الشهيد وهذه المسئلة
تنصيص على ان البمين بالحرية تنقذ حال فداء الحرية فاذا كانت
الحرية محلا لا تنقذ البمين بالحرية ابتداء كيف لا يكون محلا لقبال البمين
بالحرية **دل** على ان من قال بان البمين بالحرية يطلبت لبطلان هو
الحمل بنبوت الحرية فقد ابعد **ودكر** ابو يوسف مسئلة شبيهة هات
المسئلتين وهما ان الحرب اذا قال كل مملوك املكه فما استقبل فهو حر
فخرج البينا واسلم واشترى عبد المير يوتق عند ابي حنيفة وعندهما

يعتق ولو قال ان اسلمت فكل مملوك امكده فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا
 عتق بالاجماع ولو قال لامة لا يملكها اذا اشترى منك فانت حرة بعد موته او قال
 ان اشترى منك وموت فانت حرة فاشترىها نصير مدبرة لانه عتق الذئب بالملك
 وصار حراً عند وجوده كالوعق العتق به فان اعتقها ثم ارتدت وحقت
 بدار الحرب ثم سببت فاشترىها لم تكن مدبرة حتى لو مات لا تعتق لان
 التدبير وصية بالعتق فلما اعتقها فقد جعل وصيتها فصار المستحق مستوفي
 كتحصيل الدين الموعود وقد ذكرنا ان المستوفي لا يعود ولا له ملكها بوقوع عتقها
 وهو قد جعل عتقها بعد الموت بذلك الرق فاذا بطل ذلك الرق بطلت الوصية
 فاذا ملكها برق اخر لا نفوذ الوصية كما اذا علق المطلق الطلقات الثلاث بدخول
 الدار ثم خرج ثم تزوجها بعد زوج اخر **استشهد** محمد فقال لا ترى
 انه لو قال لامة اذا جاء يوم الاضي فانت حرة ثم اعتقها ثم ارتدت وحقت بدار
 ثم سببت ثم اشترىها ثم جاء يوم الاضي لا يعتق وكذا لو قال لامرأة اذا جاء
 يوم الاضي فانت طالق ثم طلقها ثم اشترىها بعد ما تزوجت زوج اخر ثم جاء
 يوم الاضي لا يقع شيء لما ذكرنا **خلاف** ما لو استولد امته بالزواج ثم اشترىها
 حتى ثبت لها حق الحرية ثم اعتقها فارتدت وحقت بدار الحرب ثم اشترىها بعد
 السبي نصير ام ولد له ثانيا لان علة امومية الولد قائمة في المرة الثانية كالو
 كانت قائمة في المرة الاولى الا انه امتنع حكمه لما ع و هو عدم الملك فثبت عاد
 الي ملكه والعللة قائمة بمحلت عملها الا ترى انه لا يحتاج الي الملك لفظ العللة في
 المرة الثانية بخلاف المدبر لان السبب هو التدبير وقد بطل لاقتقاره الي
 الملك **هذا** كما لو قال لامة ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت وحقت
 بدار الحرب فسببت فاشترىها فدخلت الدار لا تعتق خلافا للرخصة لانه عقد البين
 في هذا الملك فاذا زال بالعتق ارتفعت البين لما عرفت في الخبر **رحل** تزوج
 بامه الحرة فولدت بنتا ثم طلقها فزوجها المولى من اخر فولدت منه بنتا ثم ات
 الزوج الاول اشترىها وابنتها صارت بكارية ام ولد وهو قول ابراهيم
 الخفي ولورنا بها فولدت منه ثم ملكها لا نصير ام ولد له بالاجماع **وجه**
 قول الشافعي ان هذا الاستيلاء لو ثبت الحق لها لا يثبت في اولادها الحارثين
 من زوج اخر كما لو كان في ملكه وهذا لان الاستيلاء لا يمنع ثبوت استيلاء
 اخر فلا يثبت لها الحق بهذا الاستيلاء كالاستيلاء بالزنا **وبين** ان
 تلك الكارية لو استولدها مولاها او غيره صارت ام ولد ولما انه اجتمع
 الملك مع الاستيلاء يعني ثبوت النسبة فيثبت امومية الولد كما لو كانت
 في ملكه بخلاف ما لو ولدت من الزنا لا يثبت بولده لقوله عليه السلام
 الولد للفراش وللعاهر الحجر واذا لم يكن هو ولده لامة لا نصير الحارثية
 ام ولد له لانه لم ينجب سبي لولده الزنا من احكام اولاد الا العتق فلا نه لا

الاول فكله
 بوضع

يستحق

يستحق النفقة والميراث ولا يثبت نسبه واذا لم يثبت له شيء الا العتق لم
 يثبت لها حكم امهات الاولاد ان ليس حكم امهات الاولاد الا العتق بعد الموت فلو
 جعلناها ام ولد لا يثبت لها جميع ما اثبتت للولد واثبتت لها جميع الاحكام من غير
 ان تثبت للولد جميع الاحكام ولا يجوز اثبات الحكم في البايع من غير ان يثبت في المبيع
 وانما عتق الولد لان العتق لا ينفذ بثبوت النسب بل بتعلق بالسيار من جعلها ان
 يكون المملوك بعض المالك مخلوقا من ماله والامانة لا يسترق نفسه فلا يستر
 بعضه **ولان** ما يستحق من العتق بالاستيلاء ليس بواقع بل هو معلق بثبوت النسب
 فيكون بيعا للسبب لتعلقه به فوجب ان لا يختلف حكمه بوجوده في ملكه او في غير
 ملكه كما لم يختلف حكم النسب وهذا جواب الاستحسان **اما** القياس اذا قرأناه زنا
 بها وهي ام ولد له من الزنا نصير ام ولد له اذا ملكها لان امومية الولد تتبع لقائه
 النسب واقراءه حجة عليه **والجواب** عن كلامه الاول ان الاستيلاء ههنا
 العتق على الصحة بدليل ثبات النسب كما في المملوكة الا انه غير مقتر في حق الحكم
 فالاولا دالين انفصلوا قبل تقرب الحق جاز ان لا يسري الحق اليهم بخلاف
 ما اذا كان في الملك لان الحق مقتر فيها فليسري الي الولد **واما** الثاني فقلت
 هذا يشكل بخبر الولد فان ثبوت حق الحرية في الولد لا يمنع ثبوت حق اخر فان جلا
 اخر لو اشترى واعتقه او اعتقه المولى جاز مع ثبوت حق الحرية في الحال وكذا
 لو اقر بذلك ومولاها بغير ثم ملكها فهو على الخلاف لان اقراره على نفسه صحيح
 وعتق بدنه للملك والنسب ويجوز بيع البنت الا حري لانها انفصلت على حكم
 الرق ولم يوجد بينهما ما يوجب العتق ونقد القول بالسرية لكونها منفصلة
 حال ثبوت الحق في الامر وعند زفر لا يجوز بيعها لما ذكرنا **ولو** انه زوجها من غيره
 وولدت بنتا كانت بمتركة امها لا يجوز بيعها لانها ولدت في حالة قد حكمنا بكون
 الحارثية ام ولد له حرة من وجه فليسري الحكم اليها حال كونها منفصلة بالام فلا
 يبرأ بالانفصال فلو اعتقها فارتدت وحقت بدار الحرب ثم سببت فاشترى **هذه**
 عن ذكر عنده الي يوسف **وقال** محمد يجوز بيع البنتين ولا يجوز بيع الام
 وبنته لان الحق الثابت للبنت الثانية قد بطل وهذا حق مستجد يثبت للام
 بناء على اسبب القاييم للحال والابنة الثانية يوم ثبوت هذا الحكم منفصلة عن
 الام فصارت الابنة الثانية والاولى نسوا وصار هذا كمن ملك عمته حتى هو
 عتق عليه بالقرابة ثم ولدت بنتا كانت البنت حرة فلو ارتدت العمة والبنت
 وحقت بدار الحرب ثم سببتا ثم اشترىها فعتق العمة لوجود القرابة ولا
 تعتق البنت لان البنت انما عتقت في الملك الاول لانها انفصلت عن الحرة
 وهذا الملك غير ذلك الملك فلا تعتق فعتق العمة في هذا الملك لانها منفصلة
 لابي يوسف ان الحق يثبت في الولد وصار يحال بعتق من جميع المال كالا
 فتعود الي الحالة الاولى بالشر وهذا لان حق الاستيلاء كحق النسب لا يثبت

العنف ولا يبطل الا ترى انه يكون ثبوته في غير الملك حتى ينفذ في الملك
 ويستحق به العتاق والولد ههنا بمنزلة الام لانه ثبت لها حق عتق بالاستبلا
 كما ثبت للام وهذا الا الحق الثابت في الامر سر الى البيت فبسر على الوصف الذي
 ثبت لها وقد ثبت لها حق يتجدد بتجدد الملك عليها فيثبت ثبوتها على هذا الوصف
 ليكون الثابت في العزم على وقف الثابت في الاصل فيستحق العتق ثابتا لا يحكم
 السببية من الحق المتجدد بل لانه حين ثبت ثبوتها على هذا الوصف واذا لم يكن متجدد
 لا يشترط كونها متصلة بالامر **وقيل** الاصح قول محمد لان الحكم في غير محل الفعلة
 لا يثبت الا بطريق التبعين وحال ثبوت الحكم في الامر حال سري الثاني لان الاول
 بطل بالسري والتبعين حال سري الثاني **باب الحث واليمين**
ما يقع على الابد وما يقع على الساعة اصل الباب ان من عقد يمينه
 على نفي الفعل في زمان مقدّر حث بوجود الفعل في جزء منه لان اليمين
 على النفي الوفاء في زمان مقدّر صار بشرط البرعد من الفعل في جميع المدة
 فاذا فعل في بعضها لم يوجد شرط الحث **اما** اذا حلف على ابتاع فعلى في
 زمان موقت فهو على وجوه ان كان يمكن وجود الفعل في كل الوقت فهو على ذلك
 الا ترى ان الله تعالى اوجب الصوم مضافا الى الشهر بقوله عز وجل فث
 شهركم الشهر فليصمه فاقتضى ذلك وجود الصوم في جميعه وكذا صور
 الكفارات **وان** كان فلا لا بد وم في جميع المدة فاليمين على المد او مة
 عليه على الوجه الممكن لان الانسان انما يحلف على ما يقدر على الاحتراز
 عنه او على اتحاده وان كان فلا لا يقبل الا عند ادلا لا يشترط وجوه فيه
 ويكون ذكر الوقت لظرفية الفعل **نظير** الاول اذا قال لا اسكن هذه الدار
 الابد فمكنتها ساعة حث لانه عقد اليمين على الفعل بشرط الاستيعاب
 القدم الا ترى ان الله تعالى بها نعت افعال ووجب علينا الانتهاء عن كل
 وعن كل شيء منه **ونظير** الثاني لو قال ان الله تعالى امرنا بافعال ووجب
 علينا ان نفعل كل الامور **ونظير** الثالث اذا قال والله لا جالس فلانا الابد قال
 بحالسه حتى يعرف بحالته يعني الى الممات لانه لا يمكنه ان يجالس غيره ابدا فغير
 مغارقة فعله ان المراد من اليمين مد اومة الحبالسة في الاوقات التي تجالس
 في مثلها من غير اعراض عن مجالسته **وكذا** لو قال والله لا اكلن فلانا الابد
 فهذا على ان لا يمتنع من كلامه اذا التقى لانه لا يقدر على مواصلة الطعام ابدا
 فحمل على اتصال الطعام اذا التقى **ونظير** الرابع اذا قال لا ادخلن الدار الابد
 او اليوم او لا حين الابد او اليوم او لا تزوجن الابد او اليوم ومثي عقد
 اليمين على الامتناع عن فعل موصوف بصفة لا يلزم الامتناع الا عن الفعل هو
 الموصوف بذلك الصفة لانه ما التزم الا ذلك **وحرف** اخر ان المرجح في بيان
 الحمل الى الجمل لانه لا وثوق لغيره على ما في صيغة الا لا انفك الرجوع اليه

عنه

بموجبة او بعد مدتها فيرجع في الرجوع الى المتعارف وعليه الاستعمال ما
 عرفنا وصفا او عرفا يستوي فيه لا التعريف وعده لان فائدة اللام التعريف
 وعده وهو معرفة في نفسه فلا حاجة اليه وما كان منكرا وصفا او عرفا
 فذلك لا اثر للام التعريف فيه وما كان منكرا وصفا او عرفا فذلك لا اثر
 1. التعريف والتكثير بعلم فيه لا التعريف **ثم مسائل** الباب تدور على الفاظ
 لا بد من معرفة معانيها وهي الابد والدهر والحين والزمان والسنين
 والشهور والايام والجمع والمساكين وقد تذكر معرفة وقد تذكر منكرا
ما الابد اسم لزمان في المسئلة لا غاية له سواء ذكره معرفة او منكرا قال
 الله تعالى خالدين فيها ابدا وقال الله تعالى ولا تقبل على احد منهم مات ابدا
 لكن في القرون صان عبارة عن العمر لانه ان لم يكن الابد غاية فله غاية والظاهر
 انه اذا ذكره مقرونا بالفعل يريد به مدة عمره والمعرفة منه يقع على جميع العمر
 ونفي الفعل يراد به كل جزء من اجزاء العمر فيقع على العمر على سبيل الاجماع
نقول والله لا صوم من الابد او لا صوم الابد يقع على جميع العمر حتى لا يصوم
 الا بصوم جميع العمر ولا يجب الا بصوم جميع العمر **ولو قال** لا صوم من ابدا يقع
 على جميع العمر ولو قال لا صوم ابدا يقع على كل جزء من اجزاء العمر حتى يثبت
 بصوم ساعة **فالحاصل** ان ابد يستعمل للتاكيد في الزمان الذي يصنف
 اليه الفعل نفي او اثباتا بمنزلة قط الا ان قط يستعمل في الماضي والابدي هو
 المستقبل والتاكيد في الفعل اثباتا في الاستغراق بوصف الاجتماع حتى لا
 يسمح تركه محال وفي نفي الفعل التاكيد في الاستغراق بوصف الافراد حتى لا
 يسمح تحصيله محال **واما** الدهر فعن اي حنيفة انه قال لا ادري ما الدهر
 وان كانت له بنية فهو على ما نوي **وعندها** اذا ذكره معرفة فهو على الابد وان
 ذكره منكرا فهو على ستة اشهر من اصحابنا من قال لا خلاف في الدهر انه الابد
 واما قال ابو حنيفة دهرا لا ادري ما هو **وروي** بشر عن اي حنيفة انها
 سواء **اما الموعود** يقع على الابد قال عليه السلام لا صبار لمن صار الدهر واراد
 جميع العمر ونحوه ان ثبت الدهر في هذه العمل هو اي العمر وان الحين بعض الدهر
 قال الله تعالى هل لي على الانسان حين من الدهر والمراد منه الا نوس سنة
 وقيل اربعون سنة **والمعنى** عنه يقع على ستة اشهر لانه يذكر بعينه
 الحين يقال المر انك منذ دهرو منذ حين او ما رايتك منذ دهرو منذ حين
 على السواء وقد قامت الدلالة على ان الحين على ستة اشهر لثلاثة الحين لانه
 مثله في الاستعمال ويقال ما رايتك منذ حين ومنه زمان وعن ثعلب
 وابن الاعراب ان الزمان عند العرب ستة اشهر واما حملنا الحين على ستة
 اشهر بالنقل عن ابن عباس رضي الله عنه ولا يذكرو براديه المدة القصيرة
 قال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون والمراد به الوقت

في

وقته الصلاة ويعني أربعين سنة قال الله تعالى هل اتى علي الإنسان حين
من الدهر ويعني قيام الساعة قال الله تعالى قد رهق في غمره حتى حيث
يعني قيام الساعة ويعني سنة أشهر قال الله تعالى توتى أكلها كل حين باذن
ربها **قال** ابن عباس رضي الله عنهما المراد منه سنة أشهر لأن اسم الأكل
يقع على الطلع والرطب ومنه وقت الطلع الي وقت الرطب سنة أشهر وقد علمنا
انه لم يرد به ساعة لطيفة لأنه لا يحتاج اليه اليه لمنع نفسه في ساعة ولا في
المدة القريبة لا تكون مرادة عادة **الانري** ان من رآه انسانا ثم لقيه بعد ذلك
بساعة او يوم لا يقول ما رايتك منذ حين او زمان ولا يرايه قيام الساعة ايضا
ولا أربعون سنة لأنه كما لم يردنا من ذلك لاطلاق اليه فتعبد
ان يكون المراد سنة أشهر ولذا **قال** ابو حنيفة لا ادري ما الدهر لأنه يحترق
عن اشياء مختلفة لا يمكن الجمع بينهما فان الله تعالى جعل لكل حين بعض الدهر ولو
كان معناه واحد الذي يجعله بعضا منه **وقال عليه السلام** لا يشبه الدهر
فان الله تعالى هو الدهر يعني خالف الدهر وقال الله تعالى حكاية عن القوم
وما يهلكنا الا الدهر ومما ادرانا ساءم واللفظة انما تثبت لسماعا وتوقيفا
لا قياسا ولم يرد نص من الشرع في تقديره ولا يشبه واحد من اهل اللغة
فوجب التوقيف فيه والتوقف عند الفقه ام الدليل او تفارض الادلة اماردة
كل العلم وغاية التوسع والاحتياط في امرا الدين ولا عتب علي العالم ان يقول
فيما لم يثبت عنده لا ادري **وفي رواية** يخبرني لا بن عمر لا تدري فقال لا ادري
وعن علي رضي الله عنه انه قال لا يسبحي جاهل ان يعلم ما لم يعلم ولا يسبحي
عالم اذا سبيل عما لا يعلم ان يقول لا اعلم **وسئل** النبي صلى الله عليه وسلم
عن افضل البقاع فقال لا ادري فلما نزل عليه جبريل تسالة فخرج الي السماء
ثم هبط فقال سمعت ربي عن افضل البقاع فقال المساجد وافضل اهلها
من جاها اولا وانصرف اخرها وسر اهلها من جاها اخرها وانصرف اولها وليس
الدهر يعني الحين **الانري** ان الدهر المعرف ينصرف الي العرو والحين والزمان
ينصرف الي سنة أشهر ذكره معرفا او متكررا فاذا اختلف معرهما يختلف متكررها
ايضا لان لفظة الحين تستعمل في الساعة يقال رايتك حينا ويراد به ساعة
ولا يقال رايتك دهره دهر في هذا المعنى والا يامر والشهور والسنين
ولجميع تقع متكررا علي ثلاثة بالاجماع والعرف عند ابي حنيفة علي عشرة
وعندها في الايام علي السبعة وفي الشهور علي اثني عشر وفي السنين
ولجميع علي العرو والحين في خلاف السنين ان شاء الله تعالى اذ عرفنا هذا
قال محمد رحمه الله **رجل** قال ان صمت ابد فعبده حرقا يوما او ساعة
حش في يمينه لا يتبينه الصور وقد وجد وقوله ابد التاكيد التولا ه
للتاكيد فيت لأنه ذكره متكررا والابد مبي ذكره متكررا يراد به التاكيد في

المستقبل

المستقبل منزلة فقط في الماضي فقال ما فعلت كذا فقط ولا افعل كذا ابد من الابد
الانري انه يقال يصح دخول الابد علي الوقت من غير ان يبطل به الوقت كما
لو قال ان صمت يوما ابد فعبده حر **الانري** انه يقال ابد من الابد وذلك
يقتضي وقتا مجهولا والتوقيف بالوقت المجهول باطل فكذا التاكيد بالنفي
والتاكيد لا يغير حكم الكلام **دل عليه** قوله تعالى ولا تصل علي احد منهم
مات ابد ولو لم يذكرا لكان كلاما تاما لكان ذكره لتاكيد النفي قال الله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة ابد وقال الله عز وجل لن يخرجوا مني ابد والمراد
تاكيد النفي منزلة فقط لان الافعال لا تقبل التاكيد فتفي الصوم سمران الوقت
وبدون التاكيد بحيث يصوم ساعة فعنه التاكيد اولي **ولو قال** ان صمت ابد
او الدهر لم يثبت الا بصوم جميع العرفان افطر يوما بر في يمينه وان لم يفطر
حيث مات عنق العبد في اخر جز من اجزائه لان الشرط تحقق عنده وتعتبر
من الثلث لان الابد والدهر معرفا بالالف واللام يراد بهما العر لا نه للتعريف
والمعروف العر قال عليه السلام من صام الابد فلا صيام وقال عليه السلام
لا صيام من صام الابد **وروي** ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم
الابد واراد به صوم العر الذي لا يفطر ايام التشريق وغيرها **ولهذا** لا بد حل
الابد مع الالف واللام علي الوقت لا يقال ان صمت عربي **ولو قال** ان كلمتك
الابد او ابد او صرتك الابد او ابد او ساكنتك او جالسك الابد او ابد او انشئت
سك او بعتك او سارتك الابد او ابد او الدهر او قال لامرته ان قرنتك الابد
وابد فعمل ذلك ساعة بحيث لان هذه الافعال تقع في جميع الاوقات فلا يكون
ذكر الوقت لتقدير الفعل بالوقت بل التقدير الحرمة الثابتة باليمين فيكون
الوقت ظرفا ويكون ليقول لكون فيه **الانري** انه لو قال ان كلمتك او ساكنتك ه
شهر فكله او ساكنه ساعة في الشهر الذي يلي اليمين بحيث ولا نه هذه
الافعال بعضها مما لا يمتد فكان الوقت ظرفا فاذا وجد في الوقت بحيث ه
خلاف الصوم لأنه يمتد ولم يمتد مما لا يمتد ولا يصح في جميع الاوقات
فيشرط الاستغراق لكل المدة علي ما ذكرنا **ولو قال** ان صمت دهر فعبده
خرقان نوي شيئا فهو علي نوي وان لم ينو شيئا قال ابو حنيفة لا ادري
ما الدهر وعندهما اذا صام سنة اشهر في عمره حتم او متفرقا حدث في
يمينه وان لم يصم سنة اشهر حتى مات لم يثبت لا فله امر بشرط الحنك
ولو قال ان كلمتك دهر فعبده حر فهو علي سنة اشهر حنك واعتبر ابتداءه
من وقت اليمين لان جميع الاوقات صالحة لمنع الكلام وصار كانه لا حل في
الديون والاجارة بخلاف الصوم **واما الحين** والزمان فهو علي سنة أشهر
سواء ذكره معرفا او متكررا لانها اسمان لطلق الوقت هكذا قاله الزحاج فاذا
عربا عن الية حمل علي سنة أشهر علي ما ذكرنا غير ان يمينه ان كانت علي الصوم

يقع على ستة اشهر في عمره مختلفا كان او متفرقا ولا يعتبر ابتداءه من وقت البين وان كانت على الكلام وغيره يقع على ستة اشهر من وقت البين فرق في الدهر بين المعرف والمنكر ولم يفرق في الحين والنفان والاعتماد فيه على اللغة والنقل وفرق بين الصور وغيره من وجهين احدهما ان في الصور لا لا تعتبر المدة من حين خلقه وفي غيره تعتبر والثاني ان الحث في الصور معلق بصوم ستة اشهر وهما بايدي ما ينطلق اسم الظلام والفرق ما ذكرنا **ولو** قال ان صمت اربعة اودهورا او احيانا او لا اكمل اربعة فهو على ثلاثة ايام منها وهو ثمانية عشر شهرا الا ان في الصور ينشطر الاستيعاب وفي الكلام **ولو قال** ان كل تلك الاربعة او الدهور والجمع او السنين او الايام او الشهور او قال ان صمت او قال اياما او شهورا في المنكر يقع على ثلاثة ايام وثلاثة اشهر بالاجماع لانه اقل الجمع وذكر في الاصل انه على عشرة ايام عند ابي حنيفة كما في المعرف لما ذكر **والصحيح** ما ذكرها هذا لان الجمع المعرف اكثر من الجمع المنكر لان الالف واللام تذكر للزيادة والتكثير على ما يقتضيه الجمع فينصرف الجمع المنكر الى اقله وهو ثلاثة والعرف الى اكثره وهو العشرة لانهما اقل الجمع له وفي المعرف ينصرف الى عشرة اربعة وعشرة ايام وعشر سنين وعشرة دهور وعشر جمع وعشرة اشهر **وعند** **ها** الاربعة عشر لان الالف واللام للتعريف في الاصل فاذا وجد منه معهود وجب الصرف اليه والسبعة في الايام معهود لان حساب الايام ينتهي بالاسبوع والاثني عشر في الشهر معهود وليس للاربعة واما الها معهود فوجب الميراث الى الجنس الا انه لا يراد به ابي الجنس عرفا فينصرف الى الكل وهو العمر ولان الالف واللام للجنس عند اقله امر المعهود واسم الجنس ينصرف الى الادب او الى الكل وتقدر جعله للادب لان اللام في جميع الاوقات تذكر للزيادة والتكثير بل لاجوار ان تراعى الجمع المنكر من الجمع المعرف فيقال هذه ايام من الايام واشهر من الشهور واربعة من الاربعة فيجعل لكل الجنس وكل جنس الايام سبعة لان حساب الايام ينتهي بها ثم تقاد والشهور اثنا عشر والسنين تسعة بالعموم ولا يحنف ان جمع الايام والشهور تنتهي به بالعشرة لانه يقال ثلاثة ايام واربعة ايام وبعد العشرة لا يقال احد عشر ايام بل يقال يوما واسم الجنس ما ينتهي اليه ذلك الاسم واسم الجمع ينتهي بالعشرة كما ينتهي بالعموم فينصرف الى العشرة لانهما اقله وهي مستقيمة ولان المعهود لا ينصرف في الاربعة والايام وغيرهما لان المعهود ما عاهدته ثم عاودته وهذا لا يقتضي في الاربعة والايام وغيرهما لان المعهود ما مضى من الاربعان والايام لا يعود ابدا وانما يعود اسمه فينصرف الى جنس ما ينتمي باسم الجمع وادناه ثلاثة ايام

ايام واقصاه عشرة فاما ان يصرف الى الادب او الى الاقصى والصرف الى الاقصى اولى في الادب ضرب يتكرر ولانه لا شك ان المعرف منها اكثر من المنكر ولهذا يستقيم اخراج المنكر من المعرف يقال سنين من السنين كما ذكرتم واسم الجمع المنكر يقع على ثلاثة فليزما اسم الجمع المعرف يقع على اكثر من اربعين لايين الادب والاقصى قد رجعوا فيصرف الى الاقصى فاهو الاسم في الاسماء الخماس والاقصى من صبغة الجمع في الاربعان عشرة وكذا في غيرها **ولان** المعهود لهذا الجمع هو العشرة لانه ينتمي اليها هذا الجمع فان بعد ها لا يسمى اياها مطلقا ولا مقرونا بالعدد من المتأخرين فن قال هذا الاختلاف في الايام وانما يجي بلسانهم اياها بلساننا ينصرف الى ايام الحقة وهي سبعة ايام بلا خلاف **واذا ثبت** هذا في الايام فكذلك في الدهور **فان قيل** الدهور جمع دهر فكل واحد من دهر من لادن المعرف عبارة عن العمر والعمر لا يتصاعف وابو حنيفة لم يقصر الدهر فكل من يصرف الى عشرة دهور **فان قيل** اجاب على قياس قوله ان لو كان يعرف الدهر المنكر كان عواما سبيل المزارعة على قول ابي حنيفة ان لو كان يرى الجوار او يمتل انه اراد جمع الدهر المعرف **فان قيل** كيف يستقيم تعدد ايامها وواحد ها يستغرق العمر **فان قيل** يستقيم تعدد ايامها صبغة كالعلم والاعمار والاند والابا مكانه اراد به عمره وسبعة امثاله على سبيل المبالغة وهذا كله اذا لم يكن له بنة فاذا توب بشيا فهو على ما توب الا ان فيما فيه تقليد يصدق ديانة وقضا وفيما فيه تخفيف يدب فيما يدب وبين الله تعالى لا قضا **وفي** شرح الكرخي لو قال اياما كثيرة فعلى عشرة ايام في قياس قول ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف مثله لانه اذ حل الكثرة على اسم الجمع فصار كالا دخال على لفظ الجنس ولم يذكر قول محمد في الجامع الصغير وذكر ان علي بن ابي يوسف ومحمد علي سبعة ايام ولو حلف لا يكلمه الجمع فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان الجمعة اسم ليوم مخصوص سميت جمعة لما فيها من اجتماع الناس لصلاة الجمعة فاذا اضاف اليها اليه على الخصوص لا يدخل فيه غيره وكذا لو قال والله اكلمه الجمعة او لا اكلمه جمعا **استشهد** محمد بن النضر انه لو قال لله على صوم الجمعة او قال صوم جمع لا يلزمه صوم سائر الايام الا ان ثبوته كذلك **وفي** النوادر لو قال لله على صوم جمع هذا الشهر فعليه ان يصوم كل جمعة ثم عليه في ذلك الشهر لان الجمع جمع جمعة وهو اسم ليوم خاص كالجنس وغيره **وروي** عن ابي يوسف انه يلزمه صوم جميع الشهور لان الجمعة تذكر بمعنى الاسبوع والاصح ما ذكرنا في ظاهر الرواية لانه لا يلزمه بالنداء يراد به الاسبوع وكل واحد من هذين المعنيين من محتملات كلامه الا القول بالمتيقن به وكل واحد من هذين المعنيين من محتملات كلامه فليزما المتيقن ولو قال لله على صوم ايام الجمعة كان عليه صوم سبعة ايام

لفظ الجمع جمع جمعة فعلى من يحنف لصوم جمع هذا الشهر عليه صوم كل جمعة في ذلك الشهر

ايام لان الايام اسم جمع فيه تبيين ان مراده الا سبوع دون اليوم الزنوي
تقار فيه الحجة خاصة **ولو** قال لله علي صوم جمعة فهذا قد يقع على ايام الجمعة
السبعة وقد يقع على الجمعة بعينها فاي ذلك نوي عملت بنية وان لم يكن له بنية فهو
على ايام الجمعة سبعة ايام وهذا ابو بوب روي في نسخة في الفصل الاول فان لم
يغير المتبعين ههنا واعتبر ما نفا فيه الناس **لكن** الفرق بينهما في ظهور الرواية ان ههنا
ذكر الجمعة مطلقا ولو كان المراد اليوم الذي تقام فيه الجمعة لعقد بذكر اليوم وترك
التقييد دليل على ان مراده الايام السبعة **وفي الفصل** الاول وان لم يذكر
اليوم ففي لغة ما يدل على انه هو المراد لانه اضاف الجمع الي الشهر وذكر دليل
على ان مراده ايام الجمعة التي تدور في الشهر **فقول** محمد في هذه المسئلة
وان لم يكن له بنية فهو على ايام الجمعة سبعة ايام ينبغي في سبيله الجامع ان لا
يكلم فيما بينهما ويلزمه الصوم فيما بينهما فصارت رويان **وجه** رواية النوادر
ان الجمعة سبب ذكرت مطلقا بمرادها سبعة ايام لما ذكرنا ومطلق الكلام ينصرف
الى الغناد **وجه** رواية الجامع ان الجمعة حقيقة لا اسم يوم خاص من الاسبوع
وانما سرك الحقيقة فلا استعمال والعرف والاستعمال فيما اذا ذكرت الجمعة مطلقا
على سبيل الوحد انه دائما اذا ذكرت على سبيل الجمع ليس فيه عرق فتنبي
العرة الحقيقة وفي الحقيقة الجمعة اسم ليوم مخصوص بقصره اجمع اليه وعلى
هذا اذا نذر ان يصوم اياما او اشهر او اشهر او اشهر او اشهر او اشهر او اشهر
وعنه فالجواب فيه كالجواب في اليمين **ولو قال** لله علي اطعام مساكين
او المساكين يقع على عشرة وقال استحسن ذلك ولم يذكر القياس والقياس
ان يقع على ثلاثة مساكين في المنكر لانه اقل الجمع على ما ذكرنا وفي المعرف يقع على
سكين واحد لا نعلم معهود للمساكين فينصرف الي الجنس وفي بعض النسخ ان عدد
اي حنيفة يقع على عشرة **وفي الاستحسان** يقع على عشرة فيما عنده لان احكام
العبد معتبر بايجاب الله تعالى والله تعالى اوجب طعام المساكين واقله عشرة
في كفارة اليمين فعليه ان يطعم عشرة لانه المتبعين لكل مسكين نصف صاع قاله
استحسن ذلك ولم يذكر جواب القياس وينبغي في القياس انه لو اطعم
مسكينا لقة واحدة او خفية انه يجوز لانه استحق طعام مسكين الا اننا جئنا
نصف صاع اعتبارا بالاحتياج العبد في حق المفد ار بايجاب الله تعالى كما في العبد
فان قيل لم يوجد هذا التقدير من كفارة الخلق وانه مقد رسته نسبه
لثلاثة اصوع **قلت** لانه كفارة الخلق واجب باسم الاطعام وانما واجب باسم
الصدقة والصوم غير مقد ر بالمساكين وههنا هو واجب باسم الاطعام مقد
بالمساكين فكان تطير كفارة اليمين حتى لو قال لله علي صدقة المساكين يوجد
بقدره من كفارة الخلق **ولو قال** لله علي اطعام مسكين او اطعم مسكينا القياس

ان يكون التقدير باليه **وفي** الاستحسان يلزمه اطعام مسكين وهو نصف
صاع من حنطة او صاع من شعير اعتبارا بايجاب الله تعالى ولانه يتناول الا
المعهود والمعهود لا يكون اقل من هذا ولان الذر زعين وكفارته كفارة يمين بالمع
ثم هناك يجب نصف صاع كذلك ههنا وكذا لو قال لله علي صدقة لانه لا واجب
اقل منه **وقال** ابو يوسف لو قال لله علي طعام فله ان يطعم ما شاء
ولو لقة ولو قال لله علي صوم يلزمه صوم يوم واحد لانه اقل ما يصوم
بالاعتبار والمقد ر شرعا **قال** الفقهاء ابو الليث ينبغي على قياس قولهم
ان يجب الصوم ثلاثة ايام لان اقل الصوم في باب الكفارة ثلاثة ايام لا ترب
انهم قالوا في كتاب الايمان اذا قال الرجل على نذر نوي الصيام ولو لم يوعده افعليه
صوم ثلاثة ايام فكذا نكده ههنا **الا اننا نقول** يلزمه صوم يوم واحد لانه اخرج الكلام
مخرج المخصوص حيث قال علي صوم يوم فبصرف الى ما يستحق هذا الاسم
وهو صوم يوم واحد اما ههنا نوي الصيام والصيام لفظ عام يصلح للجماعة
والواحد كما في قوله خيل صيام وخيل غير صائمة **وعن** ابي يوسف في الامالي
وقال لله علي قيام يلزمه صوم ثلاثة ايام لانه اقل ما اوجب الله تعالى في كفارة
اليمين وقال ابو يوسف لو قال لله علي عتق عبيد لا يجزه الا ما يعتق في
الوصية **ولو قال** لله علي عتق عبد من عبيدي فهو لا وفيهم مدبرون
وعثمان اجزاه ما اعتق منهم لانه التمرافضا في نوادر الصوم لو قال لله علي
ان اصوم هذا اليوم شهر افعليه ان يصوم ذلك اليوم كلما دارا في ثلاثين
يوما منه قاله هذا القول فيكون صومه في اربعة ايام او خمسة ايام لان معنى
كلامه لله علي ان اصوم هذا اليوم كلما دارا في الشهر فحين له الشهر الذي
يتم له ما لو قال احذر ان يصوم هذا اليوم كلما دارا في الشهر الذي
يوما كان له ان يصوم ذلك الشهر متى شاء وهي في سعة بينه وبين
ان يموت لان معنى كلامه لله علي ان اصوم هذا الشهر وقتا اي وقتا من
الاقوات فيكون موصيا عليه في عمره وحقيقة الفرق ان اليوم قد يكون بمعنى
الوقت كما في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ نذرا والرجل يقول انتظر يوم فلان
اي وقت اقباله او ادباره وقد يكون عبارة عن بيان النهار فاذا قيل
بالصوم عرفنا انه اراد ببيان النهار لانه وقت الصوم ومعياله **في المسئلة**
الاولى قرن اليوم بالصوم فقال اصوم هذا اليوم فله ان يصوم في النهار
ثم ذكر الشهر لبيان مقدار الايام التي تناولها نذره **وفي** المسئلة الثانية
قرن الشهر بالصوم فصارت مقدار الصوم بذكر الشهر معلوما ثم ذكر اليوم بعد
ذلك من غير ان جعله معيارا للصوم فعرفنا ان المراد به الوقت فجعلنا كانه
قال اصوم هذا الشهر وقتا **ولو قال** لله علي ان اصوم هذا اليوم عندا فان
قال قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فعليه صوم هذا اليوم وان قال بعد

الزوال او بعد ما اكلف فلا ينشئ عليه **ولو قال** لله علي صوم عند اليوم كان عليه الصوم عند الاكفانه ذكر الوقتين من غير ان يذكر بينهما حرف العطف فكانت المعنى اول الوقتين كما في قوله انت طالق اليوم عند او عند اليوم في الاول المعنى من كلامه ذكر اليوم كانه اقتصر عليه وفي الثاني ذكر العند **ولو قال** علي صوم كذا فانطوي عدد ايامه من محتملات لفظه فهو علي ما نوي **فان لم يكن** له نية فهو علي احد عشر يوما **وان قال** كذا وكذا فهو علي احد وعشرين يوما كما في الاقرار **ولو قال** لله علي صوم بضعة عشر يوما لزمه صيام ثلاثة عشر يوما لانه البضع اثنائه الثلاثة علي ما روي انه لما نزل قوله تعالى وهم من بعد علمهم سبعة ليون في بضع سنين خاطبوا بكر رضي الله عنه مع قريش علي ان الروم تغلب فارس في ثلاث سنين الي ان قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر تغلبون البضع فيكم فقال من الثلاثة الي التسع فقال عليه السلام رد في الخطر والبعد في الاجلين فقد بين ادبي ما يتناول اسم البضع ثلاثة فاما يلزمه القدر المتيقن به **ولو قال** حقا قال ابو يوسف حديثه الطلي في التفسير انه ثمانون **وفي** العيون **ولو قال** لله علي صوم العصر فعليه صوم الاندلس العصر اسم لاشيا لكنه اذا اصبغ الصوم اليه نية انه اراد به المدة والعصر اذا اراد به المدة انصف بالابد **ولو قال** لله علي صوم عمر قال ابو يوسف في احدي الروايتين يلزمه صوم يوم وقال في رواية يلزمه صوم ستة اشهر مثل الحين والزمان **وذكر** في الصوم املا رواية يشرى من الوليد في العمر يلزمه صوم االابد وفي عمر يلزمه صوم يوم لان في الاول ادخل الالف واللام فاستغرق العمر وفي الثاني نكر فانصرف الي اقله واقلم يوم **وجه** الرواية الاخرى انه اذا نكر نية انه لم يرد به الا بد فانصرف الي مدة من العمر فاعتبر بحسنه وذلك الحين والزمان **ولو قال** لله علي ان اصوم اول يوم من اخر الشهر واجز يوم من اول الشهر فعليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر **وفي** نوادر هشام **ولو قال** انيك اول شهر رمضان والشهر تسعة وعشرون يوما فانااه في الخامس عشر والسادس عشر قبل الزوال لم يجز وبعد مجز **وفي شرح** الكرخي **ولو قال** لا اكلك اليوم عشرا ايا ما اكثر من سبت واحد وهو في يوم السبت فهذا علي سبتين لانه لا يدور في عشرة ايام اكثر من سبت واحد وكذلك **ولو قال** لا اكلك يوم السبت يومين فعلم ان المراد به مرتان وكذلك **ولو قال** لا اكلك يوم السبت يومين لان السبب لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم ان المراد به مرتان **وكذا** **ولو قال** لا اكلك يوم السبت ثلاثة ايام كان كلها يوم السبت لما بينا **ولو قال** لا اكلك يوما او لا اكلك يوما فافله ان يجعله في اي يوم شالا انه عقد اليه علي يوم السبت يوما فله ان يجعلها في اية يوم شالا لا تعتد اليه علي يوم شاي في الايام فكان له تقييده في شالا

وقال

وقال ابن سماعه قال اصحابنا اذا قالوا والله لا اكلك احد يومين او لا يخرج احد يومين او احد اليومين او قال احد ايامي فهذا كله علي اقل من عشرة ايام ان هذا نذكر علي طريق التقريب ولا يراد به يومين باعيانها وما دون العشرة بمنزلة الزمان الحاضر **ولو قال** والله لا يخرج احد يومين هاذين فهو علي يومين ذلك والعند لانه اشار الي اليومين والاشارة تقع علي معين **وقال** ابو يوسف اذا حلف لا يكلم ايامه هذه فهذا علي ثلاثة ايام ومثله لا يكلم ايامه فهذا علي ما نوي وان لم ينو فعلي يوم واحد لان كذا اسم لعدد مجهول من الواحد الي العشرة من الساعات والايام او المشهور فان نوي شيئا يصح وان لم ينو شيئا ان ينصرف الي ساعة واحدة الا ان الساعة صارت مستثناة عن يمينه بدلالة حاله لانه لا يمنع عن كلامه ساعة باليمين فانصرف الي يوم واحد لانه اقل العدد وانه متيقن **وان قال** كذا فعلي ما نوي وان لم ينو فعلي يوم وليلة لانه ذكر عدد دين مجهولين ولم يذكر بينهما حرف العطف واقله احد عشر فعملناه علي احدي عشرة ساعة لانه اقل واحدي عشرة ساعة ربما لا يوجد في يوم واحد فعملناه فلا بد ان يدخل تحته شي من الليل ويسق معرفة الساعة فيدخل الليل بغير **ولو قال** كذا وكذا ولا نية له فعلي يوم وليلة لانه ذكر عدد دين مجهولين بينهما حرف العطف فيدخل علي احدي وعشرين ساعة الا انه ينصرف معرفة الساعة فعملناه يوما وليلة **وتيسر** **ولو قال** كذا وكذا ولا نية له فعلي يوم وليلة **وفي** المتقي لو حلف لا يكلم قريبا فهو علي اقل من شهر يوم وان نوي اكثر من شهر دين في القضا لان مدة الدنيا كلها قسمة فقد نوي ما يجمله لفظه وادبي القريب ما دون الشهر لانه في حكم العاجل **ولو قال** لا اكلك قريبا من سنة فهو علي ستة اشهر ويوم لانه اقرب الي السنة **ولو قال** لا اكلك قريبا من سنة فهو علي اكثر من شهر عند اي حنيفة لانه في حكم العاجل الاجل **وروي** ابن سماعه عن ابي يوسف ان البعيد مثل الحين **وقال** ابو يوسف قوله تسريعا علي شهر عن يوم وقوله اجلا علي اكثر من شهر وعاجلا علي اقل منه لان ادبي الاجل هو الشهر كما في السلم واليمين اذا حلف بقضن حق فلان عاجلا **ولو قال** لا اكلك مدينا او طوبلا فهو علي شهر واكثر وان نوي اكثر من ذلك لم يدب في القضا لانه جازي في تفسير قوله تعالى واخرجني مدينا اي طوبلا فهو علي شهر واكثر وان نوي اكثر من ذلك لم يدين في القضا وهذا يقتضي ما زاد علي الشهر وعن ابي يوسف انه يصدق في القضا **ولو قال** ان لم اسكنك او ان لم اكلك او ان لم اجلسك او ان لم اهر بك شهر فعليه حر فهذا علي ترك هذه الافعال بوصف الامتداد من حين حلف الي ان يفيض الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يجز وان تركه شهرا جاز



من حين حلف حدث لان هذه اليمين ظاهرة بالنفي لكنها الاثبات معني
لان نقدر برها اسالك انك شهر فان لم اسالك فبعد خرفك ان المتعلق بالمساكنة
والحنث ترك المساكنة ولو تعلق الحنث بالمساكنة والبرتركها بان قال ان اسالك انك
شهر فبعد حرجت بوجود المساكنة في ساعة من الشهر ولا حنث تركها
ما بقي من الشهر سبي لان البرموجود ما بقي من الشهر وما دام البرموجود لا
حنث كما لو قال ان لم ات البصرة في هذا الشهر فبعد حرجت ما بقي
الشهر وتعتبر المدة من وقت اليمين كذا كنهنا **واما** شرطنا الاحتداد في الترك
خلاف الفعل لان هذه الافعال ان لم تقدر تركها بحقل الاحتداد وكان ذكر الوقت
لتقدير اليمين به كافي لا مبالاة وغيره من الافعال الممتدة وينصرف الى الشهر
الذي يليه كافي الكلام وكونه **لان** هذه الافعال عما تحقق في كل زمان وكذا ان تركه
فانصرف الى الزمان الذي يليه اليمين فاذ لم يساكن فلانا حنث بمعنى شهر من
حين حلفت لكنه لم يحول شاعه هل حنث **قال** الصدر الشهيدي يجب ان لا حنث
لانه لو قال ان ساكنت فلانا في هذه الدار فبعد حرجت الا انه ترك شاعه
حنث فاعتبر ساكنام فلان باعتبار الاهل والنقل فكذا في حق البرموجب
ان يعتبر ساكننا باعتبار الاهل والمتاع حتى لا حنث **ولو** قال ان لم ام شهر
فبعد حرجنا اليمين على صوم شهر متفرق او متتابع في عمره ولا يتعين الشهر
الذي يليه فان مات قبل ان يصوم شهر حنث لان شرط الحنث عدم الصوم
والعدم لا يتحقق الا بالموت فاذ مات وقع الياس فحنث **قال** محمد ولا يشترط الصوم
ما وصفت لك من الكلام والضرب والمساكنة **والصوم** يفارق الكلام واليمين
احدهما ان البر في الكلام والضرب والمساكنة تعلق بادني ما ينطلق عليه اسم
اسم هذه الافعال وفي الصوم تعلق البر بصوم شهر كامل بالبرموجب شهر
كاملا لا ببر في غيره والثاني ان في الكلام وكونه نعتا لمدة من حين حلف
وفي الصوم لا يعتبر من حين حلف لان اعتبار الاثبات بالنفي وما كان من
شترط الحنث في النفي كان بشرط البر في الاثبات وما كان من شرط البر في
النفي كان شرط الحنث في الاثبات لان الاشياء تعرف باصدا دها وفي اليمين
المعقودة على النفي في الصوم بان قال ان صمت شهر ينحط الحنث بصوم شهر
كامل متفرقا او متتابعا ولا تعتبر المدة من حين حلف فكذا في الاثبات بخلاف
الكلام وكونه فانه لو قال ان كنت فلانا شهر حنث بالكلام في الشهر مرة وتعين
الشهر الذي يليه **ولو** قال ان تركت كلامك شهر فبعد حرج اليمين على
ترك الكلام حتى يمضي شهر من حين حلف لان شرط حنث ترك الكلام كان
شرط بره الكلام يعني لا تركه كلامك ان تركت فبعد حرج اذا كان شرط بره
الكلام بشرط حنث تركه كما كقولك ان لم اكلمك شهر **وان** الصوم لا يصح
في كل وقت فتأخر عن وقت اليمين فيكون اختيار الصوم اليه اما المساكنة وكونه

نصف في كل وقت فيعتبر من وقت اليمين كالاكل والكلام لان الصوم
معروف بالوقت كان المراد تقدير الصوم به لانه يختص بالوقت فصار الوقت
مقدرا ومعتبرا داله لا لتقدير التمسويه فيتناول شهر مطلقا كافي اجاب الصوم
في الكفارات من ابد نقاي **وفي** المساكنة وغيرها لتقدير التمسويه فيتنقيد الشهر
الذي يليه وقد ذكرها غير مرة ولو قال ان تركت الصوم شهر ينصرف الى الشهر
الذي يليه فان ما مرموعا او ساعة قبل مضي الشهر لم يحجب ما لم يترك الصوم
في جميع ذلك الشهر كالمساكنة وغيرها بخلاف قوله ان لم ام شهر او ان صمت
شهر لان الشرط ههنا ترك الصوم وانه متصور في الاوقات كلها فصار نظير
ترك سائر الافعال وقوله ان لم ام يعني اموم فانه لا ينصرف في الاوقات كلها
على ما مر **وقد** بين هذا وبين قوله ان تركت صوم شهر فانه يقع على شهر
متكبر حتى لو ترك صوم شهر متفرقا او متتابعا قبل ان يموت حنث فرق بينهما
من وجهين احدهما انه علق البر ههنا بصوم شهر كامل ونعمة بادني ما ينطق
عليه اسم الصوم ونعمة اعتبر المدة من حين حلف وههنا لم يعتبر والعرف
ان في قوله ان تركت الصوم شهر الشهر اجل للترك لا للصوم لان الاجل
للأفعال لا للاسماء والصوم ههنا اسم بدالة الحظا اذ لا الالف واللام والاجل
يدخل على الافعال يقال افعل الى شهر واني سنة ولا يدخل على الاسماء يقال
زيد الى شهر واذ لم يصير الشهر اجلا للصوم بقي الصوم متقاي عن الوقت
فصار كانه قال ان لم ام او ان تركت الصوم فيتعلق بادني ما ينطق عليه اسم
الصوم واما تعتبر المدة من حين حلف لانه لو افتصر على قوله ان تركت
الصوم كان الترك مستقولا لا بد لانه كلام تام لا حاجة الى انضمام شهر اليه
والترك بما يتد فظان ذكر الشهر باخراج ما وراءه فيقول لا يطلق حكم الا بطلان حكم
الاجل الا بطلان حكم الاطلاق اما في قوله ان تركت صوم الشهر اجل للصوم لا
لتركه لانه لم يجعل الصوم اسما بدحوله الا لغيره لانه كان فعلا فصم باجله
واذا صار اجلا للصوم تعلق البر بصوم شهر في عمره اي شهر كان كانه قال
لا ترك صوم شهر ان تركت فبعد حرج اذا تعلق البر بصوم شهر متكبر
فتعلق الحنث بترك صوم متكبر ولا تعتبر المدة من حين حلف **وان** قوله ان تركت
صوم ليس بكلام تام معتد فلا بد من انضمام الوقت اليه ليصح الكلام وكان ذكر
الشهر لتقدير الصوم به فكان الشرط ترك الصوم بتقدير بالشهر والشهر متكبر
فكان الصوم المقدم به نكرة ضرورية ولا نه جعل الشهر وقتا للصوم
باضافة الصوم اليه وكل وقت لا يصلح للصوم فتأخر عن وقت اليمين
ولا نذكر الشهر متكبرا والصوم متقاي بالالف واللام والموقف لا ينعت
بالنكرة وانما ينعت بالعرف لا يقال الرجل عاقل وانما يقال الرجل العاقل
فلا يصلح الشهر اجلا وصفه ويصح اجل وصفه للترك لانه متكبر والشهر

عليه بغيره فتعذر اعتبار معنى التملك في قول الضرب فحمل على محل الضرب
وهو العبد **ولان** في العرف اذا قيل ان ضربت كذا عليه اي يديه وبنيه ضرب عبد
مملوك للمخوف عليه واختصاص العين بالمخوف عليه ومنفعة التاديب تقاض
الى ان جاز المضروب لا الى الضارب وهو قول المختار في التاديب انما لا يضاف اليه الا ضرب
انه لو قال ان ضربت كذا عليه افاقرته طالق فامر به المخوف عليه ان يضرب
عبد الاملاكه وضربه لا يجنب لان الامر ههنا لا اختصاص العين بالمخوف عليه
عز فافترق على عبد يملكه ولم يوجد ضرب عبد يملكه الا اذا نوى الضرب بامر
فيكون على ما نوى وبصير معناه ان ضربت لاحل امره او شفاعته وكذا لو قال
ان مت لك ثوبا او دخلت لك دارا او اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا
فموجب له ضرب العبد لان هذه الافعال لا تحتمل النيابة والوكالة لان احل
لا يملك ولا يشترط لغيره فلا يمكن حمل اللام على اختصاص الفعل فحمل على اختصاص
العين ويجعل قوله لك موجزا عن الفعل وقوامه في قوله ان بعت لك ثوبا
ببيع ثوب لغيره فباع له حيث لان اللام تقتضي اختصاص البيع به اذ باع له
والبيع له انما يكون بامره وقد وجد في الفتاوى الصريح لو قال لامرأته
ان بعت غزلك فانت طالق فباع غزلها لغيرها حيث وان لم يعلم بذلك
وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد بن حنفية لا يبيع لفلان ثوبا بغيره كالحالف
ثوبا للمخوف عليه فاجاز المخوف عليه البيع بحيث لان الاجارة اللاحقة
كالوكالة السابقة ولو باعه كالحالف لنفسه لا للمخوف عليه لا يجنب لان
البيع لم يقع للمخوف عليه **ولو** ان المالك هو الذي حلف ان لا يبيع اولاه
بضرب او غيره من الافعال فامر به غيره فهو على وجوه اما ان يكون فعلا له
حقوق وتتعلق الحقوق بالفاعل كالبيع والشراء والاجارة والقبضة او جعل
يتعلق حقوقه بالامر كالنكاح والطلاق والعتاق والهدية والصدقة والكتابة
والكحل والوديعة والعارية والقرض والاستقراض او فعل ليس له حقوق
كالضرب والذبح والقتل والكسوة والقضاء والافتقار والخصومة والشركة
اذا حلف لا يشارك فلان فامر غيره بها بقي الوجه الاول لم يجنب لان حقوق
هذه العقود لما تعلقت بها قلها وهو المباح بشرط حقيقة لم يكن نفس
العقد مضافا الى الامر وانما يقع للامر حكم العقد والشروط نفس العقد
ولم يوجد منه **وصار** كانه قال لا الزم هذه هذه العقود ولم يلزمها ولهذا
قال لو ان الوكيل اذا كان هو الحالف بحيث في عينه لانه التزم الحقوق ويضاف
العقد اليه الا اذا كان الحالف ممن لا يلي العقد بنفسه كالسلطان والقاضي
وغيرهما في حينه ينصرف عينه الى امرية لانه انما يمتنع به مما يفعله عادة
وذلك هو الامر وان كان يباشر بنفسه تارة وتغيب وتنفوس الى غيره
اخرى تعتبر الغلبة وفي الوجه الثاني والثالث اذا فعل بنفسه او امر غيره

بذلك

بذلك ففعله المأمور به حيث لان فعل المأمور به يضاف الى الامر كالحال الامر
والحقوق ترجع الى الامر فكان المأمور به صغيرا ومعيرا فيكون رسولا وعبارة
الرسول عبارة الخرس ومباشرية كباشرية الاتربة ان الوكيل لا يقول بوجه
وانما يقول زوجت فلانا او زوجت لفلان وطلقت امرأة فلان او اغتفقت عبد فلان
واختلفت الرواية عن ابن يوسف في الصلح فروى بشر بن الوليد ان من
حلف لا يبيع فلو كل رجلا بالصلح لم يجنب لانه عقد مفاوضة كالبيع وروى
ابن سماعة عنه انه يجنب لان الصلح استقاط كالا بر او ولو كل رجلا بان يزوج
امراة ثم حلف ان لا يزوج فزوجها الوكيل يجنب **وكذا** لو جعل امرها بيد
نفسه حلف ان لا يطلها **وكذا** لو جعل امرها لوكيل بالاعتاق **حلف** ان لا
يتزوج بعد ما روجه الفضولي بعد اليقين فاجاز بالقول حيث لان الاجازة
بالقول بمنزلة التوكيل في الايمان **حلف** لا يضرب فلانا فامر غيره بالفرقة
لا يجنب اما السلطان او القاضي فانه يملك ضرب غيره حد او تعزير لا فسخ
منهما الامر فان نقل اليهما الفعل فصار الحرف في حقهما كالعبد في حق المولى فاما
لا يتعلق بالحقوق بالفاعل اذا قال الحالف نويت ان لا اتولي ذلك بنفسى
دين فيه ديانة لا قضا لا نوي غير الظاهر **وقال** ابو يوسف ومحمد اذا حلف
لا يضرب عبدا ولا يذبح سائمة فامر انسانا ففعل حيث **ولو** قال عبدي ان لا اتولي
ذلك بنفسى فلا شيء عليه في القضا لانه نوي حقيقة كلامه **وفي النكاح**
والطلاق يصدق ديانة لا قضا **والفرق** ان النكاح والطلاق والعتاق امر
شرعي يعرف بانته وهو ان يوجد من المكرام يثبت به وقوع الطلاق عليها
والامر بغيره كمثل النكاح به فاذ نوى النكاح بنفسه فقد نوى لخصوصه فلا
يصدق قضا اما الضرب والذبح فكل حسبي لا يفتقر الى الملك والولاية والامر
فيعرف بانته لا بامره وهو لم يباشره حقيقة الا انه يضاف اليه حكم السلب
محارفا اذا نوى حقيقة ما يعلم به صحت نيته **فم** فرق بين الولد والعبد
اذا حلف لا يضرب ولده فامر غيره يضرب به فضره لا يجنب وبي العبد يجنب
لان منفعة ضرب العبد يحصل للامر لانه باخر بامره اذا ضرب فالحق
الاصلي من ضربه عادة منفعة العبد فكان عمله كعمله في حق
المنفعة **اما** في الولد منفعة الضرب تحصيل للولد وهو المقصود
الاصلي من ضربه الا ولاد فلم يكن عمله كعمله فلا يجنب ولهذا قلنا العمل
اذا ضرب الصبي للتاديب باذن الاب او الوصي لا يضمن لانه لا منفعة
له في ضربه بل المنفعة نفوذ الى الصبي فصار كفعله بنفسه وكذا الاب
اذا ضرب الصبي للتاديب فان لم يضمن عنه لانه ضربه لمنفعة **وعن** ابن
حنيفة انه يضمن لانه يمتنع برخصة ابده وباديه كما يمتنع بضرب الزوجة
والاصح رجوع ابن حنيفة الى قولها ذكره شمس الالية السرخسي في باب

ميراثا لقاتل ولهذا عليك ضرب الابن بنزك الصلاة لانه ما موربه فصار فعلمه
كفعل الصبي بنفسه وفي الفتاوى اذا قال لامرأته ان لم تغسل هذه الفضة
فانت طالق فامرت خادمتها بالغسل فغسلت قال ان كان من عادتها ان يغسلها
بنفسها لا غير يقع الطلاق وان كان من عادتها ان يغسلها بنفسها وخادمتها
وعرفت الزوج ذلك لا يقع وان كان من عادتها ان يغسلها بنفسها وخادمتها
فالظاهر انه يقع الا اذا عني الزوج الامر بالغسل فلا يقع **وعلى** هذا اذا حلف
لا يزوج او لا ينسج وعنده ذلك من الاقوال **وفي شرح** الكرخي قال العلامات
محمد اعني امرأة حلفت ان لا تزوج نفسها من فلان فزوجها رجل منه بامرها
قال هي حائنة **وكذا** لو زوجها رجل تزوجت وكذا لو كانت بكرا فزوجها ابوها
نسكت لان العقد لما جاز برضاها وحقوقه تتعلق بها صار كما لو عقدت
وكذا لو حلف لا يزوج العبد في القارة فزوجه بشتر ببيع فسكت بحث لانه
لانه اذن كان له نطق بنفسه **وعلى** ان يوسف انه لا يحث لانه ليس باذن لعبد
انما هو اسقاط حصة لتزويجه في طلبه **قال** عمر وعنه محمد في رجل حلف لا يزوج عبده
فزوج العبد فاجاز بحث **ولو** حلف لا يزوج بنته فزوجها عمها فاجاز لان
لم يحث لان غرض المولى ان لا يتعلق برفقة عبده حقوق النكاح وتعلق بالاجاز
اما الاب غرضه ان لا يفعل ما يسيئ كما حلف ولم يفعل **ولو** انكر حلفه لبيان في تزويجه
فزوجها ابوها فسكت لا يحث ولزم النكاح لان السكوت ليس باذن وانما اقيم مقام
الاذن بالنسبة قال ابن سماعة عن ابي يوسف في نوادره رجل قال والله لا زوج
بنتي الصغيرة فزوجها رجل غير امره فاجاز بحث لانه حقوق العقد لا تتعلق
بالعاقبة فتعلق بالحيز **وروي** هناد عن محمد انه لا يحث لان الاجازة ليست
بعقد **ولو** حلف لا يزوج ابنا له كغيره فامر رجلا فزوجه واجاز لابن او زوجه
رجل فاجاز الاب وروى ابن لهيثة لانه حقوق تتعلق بالحيز فينسب العقد
اليه **ولو** حلف لا يزوج امرأة فزوجه ابها ابوها بحث لان الحقوق تتعلق
بالمعقود له فهو المزوج فيحث **وذكر** في موضع اخر انه لا يحث بخلاف ما لو وكل
انسانا بالتزوج فزوجته حيث **والفرق** ان الوكيل في النكاح سفير ومبرر
فقام بمباشرة ما مر بمباشرة الموكل فاقترع على الاب **باب**
الاستثنائ من اليقين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة اصل الباب
ان الاستثنائ من النفي اتي بالاثبات في موضع الاثبات تختص لانه نردسوا وصفت
بالوحدة او لم توصف لانه وان لم يصفها بالوحدة كما في واحدة اذا وصفت
بصفة عامة فحده قد وصفت بصفة نعم الجنس فلهذا ذلك على انه اراد به
واحدة وهو كل الجنس لان كل الجنس من حيث انه جنس واحد فيحمل على كل
الجنس لانه ليس ببعض الاقرار بالصدق اليه او ليس ببعض وما بينهما عدد
واسم الفرد لا يحمل العدد الا اذا وصفت بالوحدة لانها اذا وصفت بالوحدة بتبين

انه ليس المراد كل الجنس بل المراد واحد من الجنس موصوفا بهذه الصفة
مثال اذا قال والله لا اكلم الناس الا رجلا كان المستثنى رجلا واحدا **ولو**
قال الا رجلا كوفيا كان المستثنى جميع رجال الكوفة **ولو** قال الا رجلا ما دونها
كان المستثنى جميع الارغفة المأذومة **ولو** قال الا رجلا واحدا ما دونها كان
المستثنى رجلا واحدا **وكذا** لو قال ان اكلت الا ثمرة من ربه او الا ثمرة واحدة
من ربه ونشترط الحث وجود المستثنى منه دون وجود المستثنى لانه خارج عن
اليقين **قال** لو حلف قال ان كان لي الامانة درهم فعبد حر وله مائة او اقل لا يحث
وان كانت الاثمرة لانه علفه بباطل كما بين فكان تجزئا وان كانت بالله تعالى فهو
كاذب فان كان عالما بمجنون الغوس وان لم يكن عالما فهو عيب اللغو **ولو** قال ان
كانت هذه الحلة الاحنة فامرأته طالق ثلاثا فكانت كرا وحنة او الكل حنة
لا يحث **وقال** ابو يوسف يحث في الوجه الاول لانه عقد اليقين على حلة
واستثنى منها حلة واحدة وهي الحنة فاذا كانت الحلة غيرها يحث **لم**
ان الدخول تحت اليقين المستثنى منه فباعتبر وجوده لا وجود المستثنى فاذا
لم يعتبر وجود المستثنى ولا يعلم وجود المستثنى منه وعدمه فلا يحث لانه
الشرط ان تكون الحلة غير الحنة **الان** انه لو قال ان كانت هذه الحلة حنة
فامرأته طالق فاذا هو حنة ونحو لا يحث **وهو** اخر ان المولى لا يملكه قربان
امرأته الا بدار مملوكة والوطي بعد انفاد الا بدار **اذا عرفت هذا** قال محمد
رحمه **اذا قال** الرجل لعبد به ان يزوجك ابوما واحدا او الا في يوم واحد
او الا يوما واحدا امري بك فيه او الا في يوم واحد امري بك فيه او الا يوما واحدا
في يوم فلان يضمنهما في ابي يومين فاحتما او متقرا لانه يضمنهما في عمر
الاوقات فيخص **اما الاول** فلان قوله يوما واحدا او في يوم واحد ظرف والظرف
يقضي فعلا مطروفا واثباته الضرب مطروفا واولي بدالة صدر الكلام عليه
وصدر الكلام يقتضي ضمهما فيكون الاستثنائ في ضمهما وما كانه قال ان ضربتك
الا يوما واحدا امري بك فيه او الا في يوم واحد امري بك فيه فصار اليوم الواحد
الذي يوجد فيه ضمهما مجتمعا او متقرا مستثنى من اليقين اما الواحد
في اليوم لانه تكية في الاثبات وقوله امري بك فيه ان دل على العموم الواحد
نص على الخصوص فكان اعتبار النص اولى واما الاجتماع والاقتران فلا نه
استثنائ من المقي فكان الاثبات والمنفي كان ضمهما في اي وقت كان مجتمعا
او متقرا فيكون الميثاق في يوم الاستثنائ ضمهما ايضا مجتمعا ومتقرا فانه
يكفي الميثاق في يوم الاستثنائ ما هو المنفي في غير الاستثنائ فصار اليوم الذي
يجتمع فيه ضمهما مستثنى فاذا وجد لا يحث وفيما عدا المستثنى يحث اذا
وجد ضمهما واما الثاني فلما قلنا واما الثالث فلان قوله لا يوما واحدا او الا في يوم استثنائ
يوم واحد يضمنهما فيه فصار كانه نص على الواحد **وقال** **وسيل** اذا لم يصف اليوم

بالوحدة يجب ان يكون المستثنى كل يوم بغيرهما فيه لان المنفى لما كان بغيرهما
كان المثنى في الاستثناء ضربهما كما قال ان ضربتكما الا يوما ضربتكما فيه او الا
في يوم ضربتكما فيه فصار كل يوم بغيرهما فيه مستثنى لان اليوم الذي
هو تكملة وصف بصفة عامة ولم يوصف بالوحدة وهذا لا يكره الطرف
فيقتضي ذكر المظروف لغة وصار كما لم يوصف ولو نص بغير فكذا اذا جعل المصنوع
قيل هو هكذا ان لو كانت الصفة منصوبة عليها والخالف ما نص على الصفة
وهو قوله امر بك فيه وانما صار مذكورا ضرورة ان الاستثناء من البقائبات
فيكون المثنى على وفق المبتدأ فلا يظهر هذه الصفة في حق تعميم اليوم المستثنى
لان التعميم انما يقع بالنصوص لا بغير المنصوص **فان ضرب** احدهما يوم الخميس
والآخر يوم الجمعة لم يجز حتى تقرب الشمس من يوم الجمعة لانه ضربهما في غير يوم
الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجمع ضربهما فيه **وهو** بمنزلة ما لو حلف لا
يكلم زيد او عمرا الا في يوم بارد فكل واحد من يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يكن
الربيعين باردا حتى في عيونه كذلك **فانما شرط** غروب الشمس لانه ما
دأبوا باليوم باردا كان احتمال ان يصر في الآخر قايما وانما يقع الناس عند الغروب
الشمس **فان لم تقرب** الشمس حتى عاد لضرب الاول لم يجز لانه صار يوم
الاستثناء فان ضربهما بعد ذلك في يوم واحد او في يومين او ضرب الذي
ضربه يوم الجمعة حدث ساعة ضربه لانه ضربهما في غير يوم الاستثناء حيث
ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهما في غير يوم الاستثناء
فاما ان اضربهما في يوم واحد فلا المستثنى يوم واحد بغيرهما فيه وقد
ضربهما في يوم واحد نصي المستثنى بغير ما وراه غير المستثنى **ولو لم** يضرب
لورد ذلك الا بالي ضربه يوم الخميس وحده لا يجز لانه تكرار لنصو الشرط
وفي شرح الكرخي لو حلف لا يكلم فلانا فلا هذه السنة الا يوما واجاب
على نحو ما ذكرنا ثم قال ولو استثنى يوما مع فاعلم احدهما فيه والآخر في
الفعل لم يجز لانه لا يجز في غير اليوم المستثنى الا بكلامهما فكان الموجود
بعض الشرط **ولو قال** لا اكلم بعد شهر الا يوما او غير يوم فانه على ما نوي وان
لم يكن له نية فله ان يتجرب اي يوم يشاء لانه استثنى يوما متكررا **ولو قال**
الاقتضاء يوم فله ان يتجرب اي يوم يشاء لانه مقتضات الشيء لا يكون الامن
اخره **ولو قال** ان ضربتكما الا في يوم ضربتكما فيه او الا يوما ضربتكما فيه فكل يوم
يجتمع فيه ضربهما فذلك اليوم مستثنى فلا يجز لان هذه تكرر موصوفة فتم
بعموم الصفة الا اذا صرح بصفة الفرد **استثنى** محذوف فقال الا
ترب ان لو قال عده حران ضربتكما الا يوما اتقيد فيه او الا يوما اجمع امراني
فكل يوم وجد فيه الفدا او اجمع دخل تحت الاستثناء كذلك ههنا فان ضربهما
في يومين متفرقين يجز حين تقرب الشمس من اليوم الثاني لانه ضربهما في

غير الاستثناء فان عاد وضرب الا في اليوم الثاني لم يجز لانه صار يوم
الاستثناء وان ضرب الذي ضربه اخر اجزته حين تقرب الشمس لانه ضربهما
في غير يوم الاستثناء **ثم** ان محمد بن علي هذه المسائل مسائل الا لا فقال
لو ان رجلا قال لا امرتني والله لا اقر بكما الا يوما ضربتكما فيه لم يكن مولى له اليمن
البل لانه استثنى يوما موصوفا بصفة وهو ان يجتمع قريبا منهما فيه فيصير
عاما بعموم الصفة فيمكنه قريبا منهما في كل يوم ياتي من غير شيء بلزوم
فقات علامة الا فلا فان جاسعها في يومين حيث جازع يجرى الشمس
من اليوم الثاني لان شرط الحث اجماع في غير يوم الاستثناء
فقد وجد فحذف **ولو قال** والله لا اقر بكما الا يوما او الا في يوم او الا
يوما واحد اقر بكما فيه لم يكن مولى حتى يغيرهما في يومين من اليوم
المستثنى ما دام قايما لا يتحقق علامة الا فلا فانه يمكنه قريبا منهما من
غير شيء بلزوم فاذا نصي ذلك اليوم صار مولى منها لوجود علامة
الا فلا وصار كانه قال بعد بضرب اليوم والله لا اقر بكما **ولو** قريبا من يومين
متفرقين بان قرب احدهما يوم الخميس والآخر يوم الجمعة حدث وسقط
اليمن لانه وصدر شرط الحث وهو قريبا منهما في غير يوم الاستثناء وكذا لو قررها
في يوم الخميس ثم قريبا في يوم الجمعة فان قريبا في يوم الخميس ثم قرب احدهما
في يوم الجمعة فهو مولى من التي لم تقربهما في يوم الجمعة وسقط اليمن لاجل الخزي
لان المستثنى نصي فيقتضي مولى لكن صار وظي التي وطرها في غير يوم
الاستثناء وهو يوم الجمعة فبطل عنها الا فلا فيبقى في حق الخزي **ولو**
قرب احدهما يوم الخميس ثم قريبا في يوم الجمعة كان مولى من التي لم تقربها
يوم الخميس اذا عرفت الشمس من يوم الجمعة لانه اذا قربهما في يوم الجمعة
نقض ذلك اليوم للاستثناء فصار مولى منها لانه صار كمالا لو قررها حيث
في عيونه ولا يكون مولى من التي قريبا يوم الخميس لانه لو قررها حيث
لانه تكرار بعض الشرط كالوقا واليوم الاقرب كما تم قرب احدهما سقط
الا فلا في حقها ويكون مولى من الباقية كذلك ههنا وهذا لانه نصي المستثنى
فبقي حلف الا انه صار وظي التي وطرها في غير يوم الاستثناء وهو يوم
الخميس فبطل عنها الا فلا **طعنوا** في هذا الجواب في قوله انه لا يصح
مولى من التي قريبا يوم الخميس ووجهه انه قال اليها فبطل معنى مدة الاستثناء
والا فلا فبطل معنى مدة الاستثناء بمنزلة المعلق بالشرط من حيث انه يمكنه
قربا منها من غير شيء بلزوم ولهذا المدة تعتبر من وقت رواه المستثنى
بالاجماع والوطي انما يعتبر فباعد انعقاد الا فلا في المدة لا قبله كما لو قال
لا امرتني ان دخلت الدار فوالله لا اقر بك فبطل الدخول لم يعتبر ذلك
فباجب لو دخل الدار يصير مولى **والجواب** ان الا فلا التي فيها المستثنى

مرسل حقيقة لان اليقين مرسل غير معلق بالشروط حقيقة **ولهذا** لو قلنا
 في يومين متفرقين بحيث في يمينه الا انه لما قرن به الاستثنا صار معلقا
 من غير فادان الال استثنائا تعتبر المدة لان الظلم الان يتحقق لكن يصير
 ذلك الكلام يعيبه الامس غير معلق بالالفقار الا باليومين فاعتبرناه مرسل
 حقيقة في حق جعل الوطى فيا واعتبرناه معلقا بالشروط في حق الفقدان مدة
 الا بالان من وقت ذواله الاستثنائا عملا بالدين وتوفر على الشهرين خطها
 والفعل على هذا الوجه اولي من العكس لان الفاعل اعتبرناه مرسل في الفقدان المدة
 لزمنا ان نحمل الوطى بعده فيا لانه حصل في هذه الايام فينقطع العمل بالحد
 الشهرين بخلاف المعلق بالشروط لانه عدمه مطلقا **فان** قرب التي قريبا
 في يوم الخميس بعد ذلك لا يحدث وان قرب الاخرى حدث وسقط الا بالاعتماد
 عند الاخرى لانه فالها يوم الخميس وعند الاخرى لانه فالها يوم الخميس
 ولو قربا جدا هما يوم الاربعاء فترتيبها يوم الجمعة حدث وسقطت اليقين
 لوجود قربا منها في غير يوم الاستثنا **ولو** قرب يوم الجمعة التي كان قربا يوم
 الاربعاء لم يحدث لان الشرط قربا بها لا قربا بها واحداها وقد قرب احدهما
 مرتين والابلا باق في حق التي لم يقربها يوما الاربعاء واستشهد بمحمد في الاصل
 برجل قال لا مراثية والله لا اقربكم الا يوم الخميس لا يكون مولى حتى يمضي
 يوم الخميس ثم هو مولى لان المستثنى خميس واحد وهو الذي يأتي اول مرة
 لانه ذكره معرفا بالام التعريف فيقع على اول خميس يأتي لتعريف الام التعريف
 كالوقال ان كلمتك اليوم او الشهر او السنة ينصرف الى بقية اليوم والشهر
 فاذا مضى هذه الخميس مضى الاستثنائا في مطلقا **فان قيل** اذا مر فناء الى
 اول خميس ياتي بيطل فائدة ذكر الصفة لان التمرة اذا وصفت بصفة عامة
 نصير عامة **قلت** لو صرفناه الى كل خميس تلفوا الام التعريف اصلا ولو صرفناه
 الى هذه الخميس المعرف بيطل العموم فكانا اعتبا لامت التعريف حتى لا يلغوا اصلا
 او لي لان الكلام لا يحتمل الالفا اما العام يحتمل الخصوص **ولو قال** الا لو
 خميس لم يكن مولى ابد لان المستثنى كل خميس ياتي لانه ذكر اليوم منكرا
 ووصفه بصفة عامة وهو كونه خميسا فيعم معنى فلا يتحقق الا بالوقال لانه
 والله لا اقربكم سنة الا يوما لم يكن مولى عندنا في الحال وقال زفر هو مولى
 لان اليوم المستثنى من اخر السنة كما في الاجارة والاحال واذا صرف
 الى اخر السنة لا يمكنه قربا بها اكثر من اربعة اشهر الا بلا زمر بلزمه والليل
 عليه انه لو قال سنة بنقصان يوكان كان مولى فكذا اذا قال الا يوما الا ان
 لقوله استثنى يوما منكرا فاما من يوم بعد يمينه الا يمكنه ان يجعل اليوم المستثنى
 فقربها من غير ان يلزمه شيء وما قال بانه يصرف الى يومين اخر السنة غير
 صحيح لانه المستثنى منكرا ولو جعلناه من اخر السنة لم يكن متمكرا ويعتبر كلامه

من غير حاجة لا يجوز **وفي** الاجارة والاحال دعى الحاجة الى ذلك لانا لو جعلنا
 اليوم منكرا فيها لم يصح العقد للمهالة ولا يقصد المقصود وهو تاجر المطالبة
 والتمكن من استيفاء المنفعة وههنا لاحالة لان الجهة لا تمنع انقضاء اليقين فقي
 منكرا **علا** قوله بنقصان يوم لان النقصان لا يكون الا من اخر المدة فذلك
 تنصيص على ان المستثنى اخر يوم من السنة **واذا ثبت** انه ليس بمولى قلنا اذا
 قربها في يوم فهذا اليوم المستثنى فلا يكون مولى حتى يمضي ذلك اليوم ثم
 ينظر ان يقرب منه الى تمام السنة اربعة اشهر او اكثر فهو مولى وان
 كان اقل فليكن مولى **باب** **اليقين التي تقع على الواحد وعلى**
الجماعة اصل الباب ان الجزاء المعلق بالشروط لا يترك الا عند وجود كل
 الشرط والجزاء المعلق بالتمكن من الشرط لا يترك الا عند وجود كل
 وتصوره يلحق لانقضاء اليقين الا ان كان متمكنا عادة بحيث غفبه اليقين
 واذا امكن حمله على الجزاء يحل عليه عند تعدد الحقيقة ويكون الشرط هو الجزاء
 او المقتد بدلالة العرف والعادة واردة المتك **وحرف** اخر ما ذكرنا ان كلمة
 اية تناول واحد من الجماعة الا اذا وصفت بصفة عامة **والعموم** وجهان
 عموم بوصف الاقوال وعموم بوصف الاجتماع والاصل هو العموم بوصف
 الاقوال لان العمل بحقيقة الكلام فيه الا اذا انفرد **وحرف** اخر ان الثاني
 بدلالة العرف كالثابت بدلالة المطلق اصله فقد البلد والصفة في الحاضر لغو
 سوا كانت الصفة مذكورة او معدولة بدلالة العرف **اذا عرفنا** هذا
 قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لعبيد هاء رجل هذه الخمسة فهو
 نفوس فحملوها والخشبة بقدر على حملها واحد لم يقتض واحد منهم حتى
 يحملها واحد بعد واحد فكل من حملها غنق فان كانت الخشبة لا يقدر على حملها
 واحد غنقوا لان كلمة اي تجتمل العموم والخصوص والخشبة حقيقة
 اسم لكل خصوص صالة الصان اليها فيجب فيه بدالة الحال فان كان حاله على
 حملها واحد كان الشرط حمل الواحد ولم يوجد اذا حملوها **وصار** كانه قال
 اي واحد منكم يحمل هذه الخشبة او كل من يحمل هذه الخشبة منكرا وان كانت
 كاله لا يقدر على حملها واحد صار كانه قال اي جماعة منكم يحملوها **هـ**
 الخشبة فان حملوها غنقوا لان الحال مثلا فود انه اراد به الجماعة
 وحملهم على وجه المتكرا واعانة بعضهم بعضا **ونظير** لو قال ابيكم
 يشرب هذا الماء وهو وادي كثير فشربو جميعا غنقوا لان المراد شرب
 البعض عرفا لان شرب الكل متعد من فضا وكانه قال ابيكم يشربون
 هذا الماء ولو قال ابيكم يشرب ما هذا الكون وكان الا حالك لم يكن شرب
 لواحد بدفعة او دفعين فشربو جميعا لم يغنقوا وكذا لو قال لعبيد
 ابيكم اكل هذا اليوم فهو حرا فكل لم يغنقوا ولو كان حاله لا يطيق احدهما اكله فاكله

الغنية

عنقابلة لانه الحال وعلم انه اراد به اكل البعض من كل واحد منهما
ولا نقول انكم جعل هذه الخشبة بغير ان اراد به التقاوت ويحتمل ان اراد
به امتحان القوة وان كانت بحال تقدر على حملها واحد وقعت يمينه على
امتحان القوة فاذا حملوها بيمينين قوة واحد منهم وان حمل واحد بعد واحد
عنتقوا لانه ظهر قوة كل واحد منهم اما اذا كانت بحال لا تقدر على حملها واحد
وقعت يمينه على التقاوت لان ضرب اليمين الى امتحان القوة بحال فاذا حملوها
جميعا عنتقوا لوجود التقاوت وان حملها بعضهم عنتقوا لان اي تناول واحد
منكم من الجملة لكنها صارت عامة معني بعموم الوصف وهو الحامل فتناول كل
واحد على سبيل الانفراد لا على العموم والشمول **خلافا** فوله ان علمته هذه
الخشبة فانت اخر ارادها بعضهم لم يفتق لان اللفظ عام بصيغة فتناول
الكل وان كانت الخشبة يطبق حملها اثنين او ثلاثة وهم عشرة فحملوها
عنتقوا لانه صار مجازا عن حمل كل واحد بعض الخشبة وليس بعض المقادير
وهو الثلث او الربع او من غيره بيجمل على بعض بطلان لان البعض من حيث
انه بعض لا فصل فيه بين قدر وقد روي المسبوطلوقا لسنوة ايتكن
اكلت من هذا الطعام في طالق فاكلته طلق لان كلمة اي يتناول كل واحد من
المخاطبين على الانفراد وخرج من التعريض فصار معلقا طلاق كل واحدة منهم
بتناولها شيئا من الطعام وقد وجد منهن وكذا لو قال ايتكن دخلت هذه
الدار في طالق قد خلتها طلق لوجود الشرط من كل واحدة منهن وكذا لو قال
ايتكن شئت الطلاق في طالق فتشدين وكذا لو قال ايتكن بشريتك بكذا في طالق
فتشتر جميعا طلق لوجود الشرط من كل واحدة منهن **ولو** قال لامرأته
ايتكما اكلت هذه الرمانة في طالق فاكلتا لم تطلقا لانه سمي شيئا مجعولا
وعرفه باكل الرمانة ولم يتعرف احداهما باكل جميعها فلا يقع ولو قال ايتكم
اكل هذا الرغيف فهو حر فاكلوا لم يقع واحد منهم سواء كان الرغيف يقدر
على اكله دفعة او دفعتين لان الحقيقة في افراد احداهما باكل الرغيف وهذا
ممكن وان كان لا يقدر على اكله دفعة لانه بشرط اكل الرغيف لا اكله دفعة
واحدة واكل كل واحد من الواحد في الجملة ممكن فلا ينصرف الى البعض بخلاف
الخشبة لانه لا يقدر على حملها بحال فانصرف الى حمل البعض **رجل**
قال ان ليبت قميصين او ثوبين فراشيين او ثوبين برغيفين فبيده حر
ولا ينفق له فاليمين على ان يجمع بين لبس القميصين احدهما فوق الاخر ويضع
على الفراشين معا ويتخدي برغيفين على تسيل الجمع حتى لو لبس قميصا
وتزع ثوبا لم يفسد قميصا اخر لا يجتنب **والفلاس** ان يجتنب لان الشرط لبس
القميصين وقد لبس وليس في كلامه ما يوجب التقييد بوصف الاجتماع لانه
افاض الفعل اليهما اضافة واحدة فوجب ان يكونا بمنزلة شيء واحد في حق وجوب

الفعل عليهما وانما يكون هذا عند الجمع لا عند الانفراد والتفريق **الا** جعلنا
هكذا في حق فعل معناد وقوعه جمعا واللبس بوصف الجمع معناد بين الناس في
الدرع تدفع مضرة السلاح كاجاب في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر بين
درعين يوم احد وكذا لبس القميصين معناد لدفع الحر والبره والشم والتقاوت
وانما يحصل ذلك بلبسهما معا واحد فوق واحد وروي عن ابي يوسف انه كان
لبس سبعة اقصة بوتر واحد **وان** في العرف يراد به لبسهما معا والمطاهرة
بينهما لا متفرقا **الانزي** انه يستحيز ان يقول منذ خلقت ما لبست قميصين
وان كان لبس قميصا كره اذا لم يكن اللبس بصفة الاجتماع **وهكذا** روي
عن علي رضي الله عنه انه كان يقاتل بسيفين والمراد المقاتلة بهما معا
لا متفرقا لانه يذكرك ذلك لاظهار شجاعته فتقيدت اليمن بلبسهما معا
وفي اليوم على الفراشين ايضا كذلك لان صفة الاجتماع فيه مقصود للين
الوطا فيفيد اليمن به ولهذا يستحيز ان يقول ما كنت على فراشين فطراوان
كان نام على فراش كبير العدي لانه في العرف اسم لا كل يكتفى به في الغدوات
وذلك بلفظان مجتمعة مسبعة والمقصود التعمير وزيادة السع ولهذا قيل
ثلاث يتخدي بالجنز والدمر والخيض يفهم منه الجمع بين هذه الاشياء وتعمه
وسعه حاله **وكذا** التفتيش اسم لا كل مستبح وذلك بتحقيق بارعة فينتقد
به ولهذا يستحيز لاسنان ان يقول ما تنقذت برغيفين قط ولا غرضه
الا حذر ان عن كثرة الاكل وذلك انما يكون في الجمع بخلاف ما لو اشار روي
ان لبست هذين القميصين او ثوبين على هذين الفراشين او ثوبين بهذين الرغيفين
فلبسهما مجتمعا ومتفرقا يجتنب لانا انما قيدنا بالاجتماع للعرف ولا عرف حالة
التقييد **الانزي** انه لا يستحيز ان يقول منذ خلقت ما لبست هذين
القميصين اذا لبسهما متفرقا **وكذا** في الفراش والتخدي ولان التفريق
والاجتماع صفة وانما تقتضي الغايب دون الحاضر ولانا عرفنا موضع
خشيته بالاشارة فاعطانا عن اعتبار معاني كلام الناس الا نري انه لو حلف
لا يدخل بيتا فدخل مسجد لا يجتنب ولو اشار اليه حدث **ولو قال**
لا اكل لحما فاكل لحم السمك لا يجتنب ولو اشار اليه حدث **ولو قال**
لا اضرب كذا فضرب ادميا لا يجتنب ولو قال هذا الكتب يجتنب لان اليمن
اذا عقدت على شيئين باعيا فالتظاهر ان المانع قيام معنى بخبر بالحل والحق
المعنى قائم حالة الاجتماع والافتراق اما اذا عتق على غير العين لا يكون
المانع معنى يقوم بالحل فينتقد بحالة الاجتماع **ولو بوي** في شيء من ذلك
غير ما ذكرنا يعني الجمع فاقبض لفظه الاطلاق اذا اطلاق فيما يقتضي لفظه
الجمع بصدقه لانه محتمل لانه لكن فيما فيه تعليظ ديانة وقضا وقضا فيه تعليظ
بصدقه ديانة لا قضا **ولو قال** انا اكلت رغيفين او اثنتين عبد بن

اوكلت رجلين فنقل ذلك مجتمعا او منفردا بحيث **فرق** بينه وبين التفرد
 برغبين **والفرق** ان في التفرد يرا دبه الجمع بين الكل غدا واحدا في العرف
 اذا اضيف الى رغبين غير معينين لما قلنا هذا المعنى بعد ومحاذاة الاكل
 واما اضيف الى غير المعينين وكذا في الشر والكل امر الا ترى ان الرجل لا يقول
 منذ خلقت ما اكلت رغبين وكلمت رجلين او ما اشتريت عبدتي اذا
 كلمها او اشتراها مجتمعا او منفردا فاذا العدم العرف يحوي على اطلاقه وان
 قصد من هذا ان الفعل دون السمع لا يربط ان كل اكل لا يكون غدا فانه لو اكل
 لعة لا يستحق اسم العبد ويسمى ذلك اكلا فوقع يمينه على الاكل فكان شرط
 الحث وجود اكلها وكلاهما وقد وجد **والقياس** ان يكون هذا والعدا سوا
 لاستواءهما الا انه افرقا من حيث العرف **ولو** قال لرجل ان يملكك او اشتري
 عبدا فعبد به حر فلما عكس بينهما حثت لانه اضاف العبد اليها واصافة
 العبد اليها اضافة النصف الى كل واحد منهما وقد وجد وليس في كلامه ما
 يوجب التقييد بصفة دون صفة لا لفظا ولا عرفا **وكذا** لو ملك احدهما
 عبدا ثم باعه من الاخر لان شرط الحث ان يملك كل واحد منهما نصف
 العبد وقد ملك كل واحد منهما نصف العبد وزيادة لا بصفة الاجتماع
 والتقييد بصفة الاجتماع عرفا كان في الامرين فان الانسان ما يستجيز
 نفسه ان يقول ما ملك فلان وفلان عبدا منذ خلقا اذا كانا ملكا على
 التقاريق كما لا يستجيز ان يقول اذا ملكا جملة **تخلاف** ما لو قال
 لو احد ان ملكك عبدا لانه اضاف الى ملكه واحد فاقضى الاجتماع دون
 التفرد لان الملك عبارة عن العتي ولا يوصف به تملك متفرق وههنا اضا
 الى ملكين هذا لا قلنا في الاعتكاف اذا اضافه الى شهرين بزمه بوصف
 السابع لان الاصل فيه السابع ولو اضاف الى الصور الى الشهر لا يلزمه
 بصفة السابع لان الاصل فيه عدم السابع وفي قوله اذا اشتريتهما عبدا
 لو اشتري احداهما بصفة وباعه من الاخر او من غيره ثم اشتري صاحبه
 من ذلك المشتري لم يجز لانها لم يشتري با عبدا تاما ولو اشتري الاخر
 النصف الثاني حثت لانها اشتري با عبدا تاما **وكذا** لو اشتري كل العبد
 احدهما فباعه من الاخر حثت لانها اشتري با عبدا تاما فان كان مشتريا نصف
 العبد وزيادة **الا ترى** انما لو اشتري نصفين نصفين حثت فهنا اولي
 الا ترى انه لو قال ان تزوجت امرأة فعبدني حر فتزوج امرأتين حثت
وكذا لو قال ان اشتريت عبدا فاشترى عبدتي او كلمت رجلا فكل رجلين
 ولو قال ان اشتريت عبدا فعبدني حر فاشترى نصف عبدا وباعه
 ثم اشتري النصف الباقي فبقيت الملك لان صفة الاجتماع في الواحد
 ثابت عرفا في الملك غير ثابت بالشر فيعقده الملك بصفة الاجتماع دون

الشر

الشر على ما ذكرنا **في شرح** الكرخي قال ابن سماعه فمن قال لا اشتري
 من هذين الرجلين فانه لا يجزى حتى يشتري منهما ولا يشبه هذا قوله
 لا اكل من هذين لان من يمكن حملها في الاكل على التقييد ولا يمكن حملها
 على الشر على التقييد لان البايع لا يتبعه قلم يبق الا ان يحمل على الطائفة
باب الحث في اليمين التي يكون ذلك من الصف ومن غيره
افضل الباب ان الاستثنا تكلم بالباقي والمستثنى من جنس المستثنى
 منه وحروف الاستثنا الاوسوا وخلا وطاشي وغيره ورواها وما عداها ولا
 والاكثر للتقليل والتكثير دون الاستثنا والتقليل والكثير من جنسه
وهو احزاب اليمين متى عقدت على العدة افا لمعتبر في حق كل بايعا فافرو
 غدا لان مبني الايمان على العرف فاما كان غدا عند ضم الغد في علمه اليمين
 حتى لو ان اهل الحضر اذ حلف على ترك العدة فاشترىوا اللين لم يعتنوا
 لانهم لا يفتاؤون ذلك للمشيعة عادة **ولو** حلف البدي فاشترى اللين حثت
 لانه غدا في البداية **وقال** ابو يوسف ومحمد وليس الغد في مثل الكوفة
 والبصرة الا على الحز **وقال** الكرخي اذ حلف لا يتفدي فاكل غير الحز بعز
 من ارز او من غيره حتى يشبع لم يجز في قول ابو يوسف ومحمد وروى
 هشام عن ابي يوسف في اكل الهريسة والارز انه حثت **قال**
 الفضل بن عامر عن ابي يوسف في الهريسة والارز حثت لانها حثت
 الا ان يكون ذلك عادة **وان** حلف على ما مضى بان قال والله ما تغدث اليوم
 وقد تفدي باوز وسمن قالوا لا ينبغي ان يجزى وعدا كل بلد على ما توافوه
وروي ابن سماعه عن ابي يوسف انه وقف من طلوع الفجر الى الزوال
 لانه عبارة عن اكل العدة وما بعد نصف النهار لا يسمى عدة والعشاء
 من الزوال الى نصف الليل لانه ما حوز من اكل العشاء واول اوقات العشاء
 ما بعد الزوال **وقد** روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في العشاء
 ركعتين بربيه الظهر والعصر والسجود ما بعد نصف الليل الى طلوع الفجر
وروي المعلى عن محمد بن محمد رحمهما الله فحين حلف لباي يمينه عده قال اذا انما بعد
 طلوع الفجر الى نصف النهار فقد **ولو** قال لباي يمينه صخرة فهو من بعد طلوع
 الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار لا تشهد او وقت صلاة
 الصبح **قال** محمد اذ حلف لا يتصيح فالتصيح عندي ما بين طلوع الشمس وبين
 ارتفاع الصبح الاكر فاذا ارتفع الصبح الاكر ذهب وقت التصيح لان التصيح
 يقع في الصباح فيزيد زيادة على ما يقيد به الاصبح **حي** لو حلف لا يتصيح فقام
 ثم نطق بالفجر ونقضا وصلى ركعتين ثم نام في قدامه قبل ان يصلي الفجر
 حثت **وكذا** لو نام جالسا بعد ما صلى الفجر ولو نام بعد ما طلع الشمس في
 قدامه حثت **وروي** المعلى عن محمد بن محمد فحين حلف لا يملكه الى السجود قال اذا

يب

اذا دخل تلك الليل الاخر فليكله لان وقت السحر ما قرب من الفجر قال
هشام عن محمد والمسا مسأ ان احدهما اذا زالت الشمس انزى انك تقول
اذا زالت الشمس كيف اسبغت والثاني اذا عزبت الشمس فاذا حلف بعد
الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي كان ذلك على غيبة الشمس لا على نكيت حمله
على المسا الاول فحمل على الثاني ولو قال قبل الزوال بنوي ومقدار الفدا
والعشا الاكل الذي يقصد به الشبع في العادة **فانه** روي ابن رستم عن
محمد اذا حلف لا يتغذى او لا يتغذى فاكل لقمة او لغمة لا يجتنب حتى ياكل
اكثر من نصف نسخة وروي ابن سماعة عن ابي يوسف فتمن قال
لا منه ان لم يتغذى الليلة فودي حر فاكلت لقمة واحدة لم يزد عليها
فهذا ليس بعشا قال ولا يجتنب حتى ياكل اكثر من نصف نسخة وهذا
صحيح لان من اكل لقمة يقول في العادة ما تغذيت وما تغذيت فان
اكل اكثر اكله يسمى ذلك عدا وعشا في العادة فلو عقد اليمين على
العدا واستثنى منه الحيز فابوكل تبعا للحيز ولا يוכל مقصود الكحل
والزيت والمالح يصير مستثنى باستثنائه لان تشبيهه الشئ تشبيه له
ولما هو تابع له عرفا تحقيقا للنعبة كالوقيل دخل الاثر البلدة بفهم منه
دخول حيزه واشاعة ولو قال ما رايت اليوم لارجلا يكون صادقا
وان راى فرسه وثيابه وسلاحه ويقال ما رايت في هذه البلد الارحلا
براد به ما اختص به ذلك الرجل من الكرم والعلم كانه قال ما رايت كريا
الافلا فلما اوفى فيها الافلانا والمستثنى يدل على المستثنى منه في المقصود
من الكلام **الانزي** انه يقال في العرف اكل ثلاث رغيفات او اكل الارغيف
والا اكله بادم الانزي الى قوله نقالي هديا بالغ الكعبة والمراد به الحرم
لان تابع لها وان كان يוכל مقصودا ولا يוכל تبعا للحيز عادة كالحيف
والارحيفت ولا يصير مستثنى لانه ليس بمتبع **وان كان** يוכל مقصودا
ويوكل تبعا للحيز عادة كالسك والالح والحزن **قال** ابو يوسف يصير
مستثنى تبعا للحيز ولا يجتنب وقال محمد لا يصير مستثنى فوجئت اذا عرفت
هذا قال محمد رحمه الله اذ قال الرجل ان اكلت اليوم الارغيف فوعده
حر فاكل رغيفا ثم اكل بعد فاكله او غرا او حبيصا او ارزا يجتنب لان
قوله ان اكلت عام تناول جميع المأكولات فاذا قال الارغيف فقد استثنى
الرغيف فصار كانه قال ان اكلت مأكولا الارغيف وهو من جنس المأكولات
فاذا اكل الرغيف زال المستثنى فبقيت اليمين من غير استثناء كانه قال
ان اكلت اليوم فوعده حر ولو قال هكذا اجتنب يا كل هذه الاشياء فان
قال عنيت الاستثناء من الحيز صدق ديانة لا قضا لانه نوي المجانسة هو
صورج فكان المني من محملات كلامه لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضا

فرق

فرق بين هذه المسئلة وبينها اذ قال ان اكلت فوعده حر وقال
عنيت به طعاما دون طعام حيث لا يصدق اصلا **والفرق** ان ثمة الطعام
غير مذكور اصلا والتخصيص لا يعمل في غير المذكور اما ههنا المأكولات
مذكورة لالة لانه استثنى منه ومعرفة فعمل فيه التخصيص **فان قيل**
لما استثنى الرغيف والمستثنى يكون من جنس المستثنى منه لان
المستثنى منه من جنسه وهو الحيز **قال** لو قال عده حر ان كان في هذه
الدار رجل وصبي او امرأة يجتنب ولو كان فيها رجل وداية لا يجتنب
لما قلنا فانصرف الى جنس المستثنى من غير ثمة وهذه لا ينصرف الى الحيز
من غير ثمة واذا نوي بصدق ديانة لا قضا **قلنا** قوله ان اكلت كلام تام
لواقتصر عليه تناول المأكولات اجمع على العموم فلوله يحمل على هذا
انما لا يحمل ضرورة الاستثناء لان من بشرط المجانسة وقد انكسر جعل
المستثنى من المستثنى منه مع بقا عموم المستثنى منه لان المستثنى
ما كوله سحان المستثنى منه مأكول فالكل في كونه مأكولا لا في كونه
رغيفا وحيزا حتى لا يبطل العموم بخلاف تلك المسئلة لان قوله
ان كان في الدار فوعده حر ليس بكلام تام مفيد مستقل بنفسه الا
بالضماء فوله الا رجل فكان المستثنى مع المستثنى فلما استثنى
الرجل دل ان المستثنى منه من جنسه في الكون ويؤادهم كالم في الكون
على النعمان اما الدواب لا تجالس بني ادم في الكون على ما مر في الاصول
المتقدمة فحمل على كون بني ادم تحقيقا للمجانسة **ثم** تجتنب بالكل الفاكفة
والترسوا اكلها بعد الرغيف او معه زما بعده فلا يشك واما معه
فلا يشك ليس بتابع للرغيف لان الفاكفة والترس لا يוכל مع الرغيف
عادة تبعا له فلم يكن مستثنى بطريق النعبة وكذا لو قال ان تغذيت
الارغيف فتغذي برغيف فمأكول فاكفة او غرا يجتنب وكذا اذا اكل
خبثا **فان قيل** لما صد على التغذي واستثنى الرغيف دل
ان المستثنى منه شئ يتغذي به والفاكفة والترس لا يتغذي به
عادة فوجئت ان لا يجتنب الا نزي انه لو لم يستثن الرغيف لم يجتنب
ياكل هذه الاشياء فكذا اذا استثنى **قلنا** المستثنى التغذي برغيف
فبقي ما وراء شرط المجتنب وهذه الاشياء لا يتغذى بها قصد القتل
وتغذي بها تبعا للرغيف يقال فودي فولي برغيف وعرا فادرا
اكل مع الرغيف يصير تبعا له فيصير مستثناة باستثنائه فلا يجتنب
اما اذا اكل بعده لا يكون تبعا له وقد عرفت العادة بالتغذي بالفاكفة
والترس بعد الاكل فيجوز حتى قال مشايخنا انما يجتنب بالكل هذه الاشياء
بعد الرغيف اذا اكل هذه الاشياء في قور اكل الرغيف اما اذا اكلها

لا يوجب صرف مطلق الرغيف دون غيره اذا ذكره ابتدأ على ما ذكرنا لكن
يوجب صرف كلامه الى السؤال المحتاج اليه في الجواب ولانه ما زاد على الجواب
فهو لا ان القائل بالهم بالكل رغيفين في كل يوم ولا يكتفى للحلف على الاطلاق
لانه ربما لا ياكل اليوم رغيفين ثم يزداد حاجته بعد ذلك ويحتاج الى ان
ياكل اكثر في غرض من الايام فيحتاج الى تفقيد الجواب باليوم **ولو قال** ان تقديرت
فعبده حرقا كل الارز او غزرا او كرا غير لم يحث لان الايام محمولة على معاني
كلام الناس والناس لا يعرفون في دربارنا القديس بهذه الاشياء
وعدا اهل كل بلد ما تقارفوه في ابادية اللين وبنو البشر السويقي
وفي خراسان وما والاها من الجبلين وكذا بالكوفة وفي طبرستان الارز وفي
الترك والهم واللين وليس هذا كما اذا قال ان تقديرت اليوم لا برغيف
فعبده حرقا كل غير الرغيف من التمر والفاكهة حيث يمينه لان اللفظ
اذا كان عاما يخص بالعرف واذا كان خاصا لا يخص وفي قوله ان تقديرت
اللفظ عام فيخص بيمينه على ما عرفت وفي قوله ان تقديرت الا
برغيف ففي لفظه تخصيص فلا يخص بالعرف فاذا اكل غير الرغيف حيث
هذا الكلام حلف لا ياكل الا بيمينه يقع على بعض الدجاج ويخص بالعرف ولو قال
ان اكلت الا بيمين الدجاج فعبده حرقا يقع عليه على غير بعض الدجاج
لان في لفظه تخصيص فلا يخص بالعرف ولو حلف لا ياكل راسا بحيث
ياكل راس الفم والبقر عند ابي حنيفة ولا يقع بيمينه على غيرها وعندنا
يقع على راس الفم خاصة ويقيد بالعرف **ولو قال** اذا اكلت الاراس
الفم يقع بيمينه على غيره لان في لفظه تخصيص ولو حلف لا ياكل اولا ياكل
اداما فالادام عند ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف هما
يصطنع به الحز في الفادة كاللين والزيت والخل والتمر والماء والعسل
روي عن ابن عمر وعن محمد بن ابي حنيفة وما لا يصطنع به الحز وهو
على الحز واللين والسر والجبن والبيض فليس بادام **وعن ابي يوسف**
في الامالي وهو ما قول محمد بن ابي حنيفة بالاكل والاكل هو
وروي ابن سماعة عن ابي يوسف ان الجوز البابس ادام وهو ادام
محمد التمر والجوز ليس بادام والجوز ليس بادام لانه يزداد بالاكل في
القالب والجوز يفسد به لحد قوله عليه السلام سيد ادام اهل الجنة
الهم واخذت بيدة وعمره بيدة الاخرى وقال هذا ادام وهذا
وتابع هذا الاشياء يسمى اداما ميا وبقالا كلها ايتكم ولا نه ما حود
من الموافقة فنقول الرز ادم الله بيننا اي اكلها بينهما ونقول البسب
لا يادم من الامور ما يعني لا يوافقن الا من وافقهم وروي ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال للغيرة رضي الله وقد تزوج امرأة هل نظرت اليها

قال

قال لا قال لو نظرت اليها كانا احري ان يودم بيننا وهذه الاشياء توافق
الحز فالادام في العرف اسم لما يصلح الحز وبطيبة وتجب اليه الاكل والماء والطين
في اصلاح الحز وبطيبة وتجب اليه الاكل البالغ من سائر انواع الادام فكان اطلاق الاسم
أحق وبه اخذ الفقهاء ابو الليث **ولا ي** حنيفة ان حنيفة الموافقة ان يصير
اشيا واحدا فيكل ما احتاج فيه الاكل الى موافقة غيره فهو ادام لانه يصير تبعا له
وتصير اشيا واحدا باللائمة والملازمة وما امكن اقراره بالاكل فليس
بادام لانه محاوره وليست بموافقة حنيفة كما لو اكل الحز مع الحز لم يكن
اداما وقد بقيت الحنيفة مراده بالاجماع فيبطل الجواز كالشكاح لما كان الوطى
مراد الهريق العقد مراد **واما** العنب والبطيخ فقد ذكر بعض المتأخرين
في شرح الجامع انه على هذا الخلاف **وذكر** شمس الامية السرخسي في
شرح المختصر انه ليس بادام بالاجماع وهكذا ذكره في شرح الكرخي لان
بايعه لا يسمى اداما ولا يقال لاكله موتد موكذا سائر الفواكه حتى لو كان
موصفا بواحد تبعا للحز غالبا يكون اداما والمعتبر فيه العرف شرح الكرخي
وسيل محمد عن رجل حلف لا ياكل حزا ادا وما قال الحز الماد وما الذي
الذي يبرد شرابا يعني في المرق والخل وما اشبهه لان ذلك يصير صفة
له وتابعا **فقيل** له انه شرابي ما ولفلم يبر ذلك ما وما لان العرف
معتبر ومن اكل حزا بما لم يسم موتد ما في العادة وقال ابن سماعة عن ابي
يوسف وانما تسمية هذه الاشياء على ما تقر اهل تلك البلاد في كلامهم والقنا
والجبار ادا **باب** **الذي يحلف ان لا يجلس على شيء يجلس عليه**
وفوقه غيره اصل الباب ان من منع نفسه عن الجلوس او التور على شيء جلس
على شيء جعل فوق ذلك الشيء الذي حلف عليه ينظر ان كان سعاله بحيث
لا يقصد الانسان الجلوس او التور عليه لا تنقطع سببه الجلوس عليه
فيحتمل لانه لا يقصد الجلوس عليه ولا يقصد الجلوس عليه وانما يقصد الجلوس
على الاصل ويقعد جالس على الاصل الا ان الجلوس على الاصل هكذا عادة
بل يكون عليه تابع **الان** انه لو حلف لا يركب على الدابة فجلس على
النسيج او الاكاف بحيث وكذا الوضغ على السرج او الاكاف شيئا وجلس عليه
وان كان اصلا بان كان يقصد الانسان الجلوس عليه وبعد جالس عليه في العرف
لا يجتنب وكذا الوضغ على السرج او الاكاف كاف شيئا وجلس عليه وان كان اصلا
بان كان يقصد الانسان الجلوس عليه وبعد جالس عليه في العرف لا
يجتنب لانه اذا كان اصلا كان جالسا على الاعلا على الذي تحته **الان**
ان لو حلف لا يجلس على الاكاف فوضغ عليه سرجا وجلس عليه لا يجتنب
اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله رجل حلف لا يجلس على هذا الفرس او لا
يبار على هذا الفرس فجلس عليه فزاد سائر الفرس فجلس عليه او ناله لم يجتنب لانه

يسمى جالسا ونائما على الاعلى الانزي ان الاعلى اذا كان ديبا جالسا لا يسفل
 من كذا باس يقال جلس على الديباج ولا يقال جلس على الكرسي وللهذا
 الجولس على الاعلى عند هذا ان كان ديبا جالسا لا يسفل ديبا جالسا
 قرأ الاعلى على الاسفل وهذا لان مبنى الايمان على العرف والعادة لانا الموفق
 فيما بين الناس كالمصنوع الحقيقى وفي قلع المعروف وترك العادة اهدار
 الحقيقة العرفية وانما بمنزلة الحقيقة الحسية **الانزي** انه لو حلف لا يجلس
 على هذا السباط فجعل فوقه فراشا وجلس عليه لا يجت لان يسمى
 جالسا على الفراش لا على السباط وكذا لو حلف لا يجلس على الارض فبمنزلة
 عليه سباطا وجلس عليه لا يجت وان كان جالسا على الارض حقيقة ولهذا
 يقال في العرف لا يجلس على الارض واجلس على السباط ويقال اجلس الاعلى
 فلا على الارض وفلان على السباط وان كان كل واحد منهما فوق الارض **قيل**
 قد ذكرتم قبل هذا انه لو حلف لا ينار على فراشين انه لا يجت حتى يجعل
 احدهما فوق الآخر ونا عليه فقد جعلته نائما على الاسفل ثمة وهذا لا يحول
 جالسا عليه **قلت** انما اختلف الجواب لا اختلاف الصورة لان ثمة اضاف
 الفعل اليها والفعل فيها هكذا يكون عادة وهذا اضاف الفعل اليه خاصة
 فقد قصد ان يكون مفعوله هو خاصة وقد حال بينه وبين الفاعل ما هو
 مثله في المفعولية فانقطعت النسبة اليه ضرورة وان العادة انما تزداد باليوم
 عليها بين الوطأ وذلك انما يكون باليوم عليها نصارى مضافا اليها اما الجولس
 وضافة اليوم الي احدهما لا يبرأ هذه المعنى فكذلك انقطعت النسبة الي
 الاسفل وكذا لو حلف لا يجلس على هذا النوري فيسقط فوقه سباطا او
 نوبها احراق حصير فجلس عليه لا يجت لان الاعلى مثل الاسفل وكذا لو حلف لا يجلس
 على هذه الطائفة فوضع فوقها سباطا او طائفة اخرى فجلس عليه لا يجت
وكذا لو حلف لا يجلس على هذا اللبد فوضع فوقه مفعورا وجلس عليه
 ولهذا يقال اجلسني الامير على السباط واجلس فلانا على النوري والحصير
 وينقطع نسبة الجولس الى الاسفل وروي عن ابي يوسف في جميع ذلك انه يجت
 لان جلس على فراشين وجوه فقد ابي عابى بهيمة وزيادة وفي شرح الكرخي
 وخالف ابو يوسف في الفراش خاصة **ولو نوي** في هذه الوجوه كلها ان لا
 يجلس عليها وان كان فوقها شيئا اخر فهو على ما نوي لانه شدد على نفسه
 فشدد عليه ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش او لا ينار عليه لم يجز
 عليه محضا فجلس عليه وانما يجت لان المجلس تبع الانزي انما ينار على
 الفراش بالمجلس والمقصود وهو النور على الفراش دون المجلس وفي العرف
 تعد باجماع على الفراش فلا ينقطع النسبة ولهذا يقال جلس على فراشه ديبا
 وان كان المجلس كتابا او ثوبا فربما جلت مالوكان المجلس كتابا او ثوبا

ما لو كانت المجلس طاهرا وما تحتها من الفراش حسن لانه يجوز صلته اذا
 كان لا يصف ما تحتها ويجعل مصليا على المجلس لا على الفراش لان شرط صحة
 الصلاة طهارة المكان فصارت المجلس اصلا والفراش تبع في حق الصلاة باعتبار
 قصد المصلي اما قصد الحالف بالجلوس الفراش الذي تحت لانه المجلس فصار
 المجلس تابعا للفراش باعتبار قصد له ولو حلف لا يجلس على هذا السرير
 او على هذا الدكان فبسط فوقه فراشا وجلس عليه لا يجت لان في العرف يسمى
 يسمى جالسا على السرير والدكان ويقال جلس الامير على السرير وان
 كان عليه سباطا يقال جلس فلان على السرير والدكان وفلان على الارض
 ولان السرير والدكان بفعل التعود عليه والفراش زينة له كالمجلس
 للسباط وكذا لو حلف لا يجلس على السطح او لا ينار عليه فبسط سباطا او فراشا
 ونا وجلس عليه لا يجت لانه يسمى جالسا ونائما على السطح ويقال الناس
 يبيتون على السطح وقال عليه السلام من نام على سطح بلا حار يبيت منه الزمة
 والهي بيتا وله سوا كان عليه فراش او لم يكن **والارض** تخالف السطح في هذا
 لان الارض نراب اذا فرشت وجلس عليه لا يسمى جالسا على الارض والسطح
 اسم موضع مرتفع فلا ينعدم معناه بالفراش فاشتبه السرير والدكان لان
 الدكان والسرير والسطح لا يجلس عليه عادة ولا ينار عليه عادة الا بفراش
 فلا ينقطع نسبة النور والتعود عليه بالفراش **ولو** وضع على السرير سبطا
 احرا او بني على الدكان دكانا او على السطح علوا فناما وجلس لا يجت لانه
 مثل الاول في المقصود ولا يبعد في العرف جالسا ونائما على الاول فانقطعت
 النسبة الى الاسفل وقال محمد وان كان نوي ما شترته وليس فوقه شيء
 لم يدين في القضاء يعني اذا حلف لا ينار على السرير فناما على فراش فوقه
 لانه نوي عن ظاهر كلامه **وفي** الاصل لو قال وانه لا انار على الواح هذا السرير
 او الواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراشا ونا عليه لا يجت لانه لم يمت
 على الواح ولو حلف لا يمشي على الارض فشيء عليها وفي رجله خذ او فعل
 تحت لان المشي على الارض هكذا يكون الانزي انه لم يتخلل بينهما ما هو منفصل
 عنه **ولهذا** لو حلف لا يجلس على الارض فجلس عليها لا يجت وان كان شيئا به
 فاصلا بينهما لانه تابع **ولهذا** يكره الحنبل اخذ المصحف بكمه لانه تابع له
 وان مشى على سباط لم يجت لانه منفصل عنه فلا يكون تابعا له ويقال
 في العرف فلان مشي على السباط وفلان على الارض ولو مشى على السطح لم يجت
 لانه ارض عرقل لانه يقال هذه ارض السطح ويقال لمن نام على السطح لا ينار
 على الارض ونور على الفراش واقعد على السباط ولا تقعد على الارض
ما من الايمان التي يقع فيها الخيار على واحدة مرة او مرتين او ثلاثا
 اصل الباب ان كلمة او اذا دخلت بين اسمين او فعلين تناول

احد المدكورين في الاشياء والخبر تقول في الخبر جازي زيد او عمر واوانه
 للتخيير غير انه اذا تناول احدهما ادي الى التشكك ضرورة لان الموضوع
 للتشكك لان الكلام لا يوضح للتشكك دلالة التشكك ليس موجب هذا اللفظ
 وانما ثبت في الخبر ضرورة وانما ثبت انه تناول احد المدكورين فانما يتحقق
 هذا في شئين مختلفين اما في الشئ الواحد لا يتصور فانه لا يستقيم ان يقال
 انت زيد و زيد وانما يستقيم ان يقول انت زيد او عمر وهذا لان في
 الشئين افاد الثاني غير ما افاد الاول فيظهر فائدة التخيير اما في الشئ الواحد
 لا يفيد الثاني الا ما افاده الاول فلا يظهر فائدة اذا افاد التخيير يرجع
 في البيان اليه لانه هو المحال اذا قلنا رفع الاحمال من جهة فمختلج
 الى تنزيل الاحوال فاذا استويا في الاحوال استويا في الاصابة وان تفاوتا
 في الاحوال تفاوتا في الاصابة كان اصحاب الديون لو تساوا في الدين تساوا
 في الاستحقاق فان تفاوتت الديون يتفاوت في الاستحقاق **وروي** ان رجلا
 اقام بينة على دعوى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصيبين
 لتساويهما في السبب الموجب للاستحقاق وكذا في دعوى الكسب في الحارثة
 المستزكة **وعند** الشافعي يفرع بينهم من خرجت فرعته يقضي له في
 العتق ودعوى النسب في الحارثة المستزكة الملك وولد الحارثة المستزكة
 عند عدم القاييف **حديث** عمران بن الحصين رضي الله عنه انه اذا رجلا
 اعتق ستة اعبده له عند موته ولا مال له غيرهم فاقترع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واعتق اثنين وارقا اربعة **وعن** عماره عليه السلام
 بعت عليا الى اليمن فاته ثلاثة بدعون غلاما كل يقول انه ابي فاقترع بينهم
 وقضي بالغلام للذي خرجت فرعته وجعل عليه الدية لصاحبه والدليل
 عليه الفرعة في قسمة الاملاك بين الشركاء وقسمة الغنائم والمساقرة بالمرأة
 على ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر افرع بين منبأيه قالت
 عائشة رضي الله عنها فاما بيني الفرعة في المسيرة التي اصابتني فيها ما اصابتني
 بربك به حديث لا فك وكما لو تزوج بامرأة مشقة فله ان يفرع بينهم
 للبدية بالقتل والدليل عليه قصة بونس عليه السلام واستعماله
 الفرعة مع اصحاب السفينة واستعماله كرايا عليه السلام الفرعة
 مع الاحبار في صميمهم الى نفسه **وانقول** المشاوي في سبب الاستحقاق
 بوجوب التساوي في الاستحقاق وقد تناوبوا العبد انه في سبب الاستحقاق
 اما اذا اعتقهما فظاهر لان الايجاب تناولا ولها ملكة على السوا وهذا يتفق
 بوجهين فيهما ويجل له وطبها لو كانتا اثنين ولله الوصية لرجل او اوصى
 لهما رجل جاز ذلك في ثلث كل واحد منهما ولو احق الورثة عتقا بغير سعاية
 الا انه لمراعاة حقهم في السعاية في الثلثين ولهذا الوير من كرض

عتقا كمالا وهما ثم يربى فقلت هبته فيهما والبر لا يوجب عتقا ليرجع
 فتثبت ان العتق كان واقفا في المرض في جميعهم وبالاجماع العتق الواقع
 لا يجوز رفعه بالفرعة واما اذا اعتق احدها فذلك لان احدهما بالاستحقاق
 ليس باري من الآخر وهو ما كملت كل واحد منهما لقوله عليه السلام ان الله
 جعل لكم ثلث امور الكرم في اخر اعماركم فقد اضاف العتق الى ملكه فيصح الا ان
 الشك مبني وقع في المحل الذي صادفه الدليل وجب توزيع الحكم على
 المحال الذي احتمله الدليل لا نالوا ثلثا بعد ثبوت الحكم لا بطلنا الدليل
 مع ثبوتنا بوجوده وانه لا يجوز وفي الفرعة ابطاله **والاصل** فيه ما
 روي انه عليه السلام بعت جيشا على حصن فحاصروهم في حوا فلاذوا
 بالسجود فقتلهم الجيس مع ذلك فاحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بملك
 فوداهم بنصف دياتهم لانه اشكل عليهم انهم سجدوا واستغوا دين اوله
 نقالي فان كان له حقيقة يكون على الايمان فقد قتلوا نفسا معصومة
 فعند الشك اعطاهم نصف دياتهم **ولاحظة** له في حديث عمران بن حصين
 لانه فضاع من النبي صلى الله عليه وسلم في شئ يقينه وليس باسم عام حجة
 يتناول جميع ما تناوله الاسم **وقول** الراوي فاعتق اثنين يحتمل ان يريد
 به شايعة في الجميع لا باعياها كما قال عليه السلام في اربعين شاة شاة
 وهي شايعة في الجميع **والدليل** على ان الثلث الذي اعتقه النبي صلى الله
 عليه وسلم كان ساعا انه قل ما ينفق ان يكون الايمان من الستة ثلث ثلث
 الميت سوا لا يزيد ولا ينقص ولا يوجد ذلك عادة فكان المراد ثلثا شايعة وهو
 الذي يجوز وصيته فيه **وبدل** عليه ما روي عن عمران بن حصين ان رجلا
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اعتق اعبده له ستة عند موته ولم يكن له
 مال غيرهم فاسهم النبي عليه السلام فاعتق ثلث ذلك الرقيق وقوله ثلث
 ذلك حقيقته ثلث شايعة في الجميع كما لو اقر فقال ثلث هذا الرقيق فلان كان
 شايعة في الكل ولا يصدق انه اراد واحد ابعينه وعنه ايضا انه جزاهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واعتق **وعنه** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لو اركبته فاصليت عليه وكذلك ابو زيد الا يضاري رضي الله عنه روي
 فدل انه انما اعتاظ عليه لانه امن بالورثة في عتق جميعهم لا نجعل حقهم
 في السعاية ونجعل لنفسه عتق الثلث ولانه حكاية حال فيحتمل ان يكون
 في حال كان استرقاقا لغير جازي علي ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 باع رجلا يقال له شرق بالدين وكان حرا او كان قبل تخير الغار والمسلم
 فصار مسبوخا لانه ما احبار الاحاد وقد ورد مخالفا للاصول وبيان
 مخالفته انه لا خلاف بين الامة ان ثقل الحرية عن من وقعت عليه
 بالفرعة لا يجوز ولا خلاف انه مالك لثلث كل واحد منهم جازي التصرف فيه

ويوجب ذلك نفاذ عقبة في ثلث كل واحد منهم والفرقة تنقله عن
استحقاقه وجعله لم لا يستحقه ولأنه من جسد القمار والميسر الذي
حرهما الله تعالى وحقيقته ان يستحق بالفرقة ما لم يستحقه لولاها من
الحرية التي استحقها غيره وانه اعترض على ايجاب النبي صلى الله عليه وسلم
العقوبة فيما يملكه المعتق وعلى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى جعل
لكم ثلث امور لكم كان معنى الفرقة انما هي الضرب اي ضرب لكل واحد منهم بقيمة
من الثلث ونسب الثلث بينهم على ذلك ولا حاجة له في حديث علي رضي الله عنه
في دعوى النسب لانه لم ينقل ان فعله هذا بعد حرمة القمار وقبله وانه عرض
ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضي به او لم يرض عليه او لم يعلم
ففي حجة اقامها وكان استعمال الفرقة لتطبيب القلوب وانما رجه من يد او
غيره **وقوله** ففرضي للذي خرجت فرقة مذكور على سبيل التبريد لانه لا يستحق
لان بالفرقة كما يقال قضى القاضي لصاحب الطبلسان **والدليل**
على ضعفه قول الراوي وجعل عليه الدية لصاحبه وانه مخالف للاجماع وهو
مخالف للحديث العرفي عن عمر وعلي رضي الله عنهما هو ابرهما ورتانه
وهو الباقي منهما **واما** الفرقة في القسمة والمساخنة والقسمة والقياس
ان لا يجوز لانه في معنى القمار فانه تخليق الاستحقاق بخروج الفرقة بغير هذا
في معنى الاستقسام بالاذلة الذي كان يعتاده اهل الحاشية وقد حرر
اسمه تعالى ذلك ونص على انه رجب ونسب لكانا نركنا هذا بالنسبة والتقابل
الظاهر فيه من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير
تكبر منكر وهذا ليس في معنى القمار لان في القمار اصل الاستحقاق يتعلق بما
يستعمل فيه وههنا اصل الاستحقاق لكل واحد منهم لا يتعلق بخروج الفرقة
فان القاسم لو قال عدلت في القسمة فخذ استه هذا الخاب وانت هذا الخاب
كما مستقيما الا انه رعايتهم في ذلك فكانت الفرقة لتطبيب قلوبهم
وبقي تمة المثل عن نفسه وله ان يخرج من شام من سباه الى السفر لانه
لا حق له في القسمة حالة السفر وانما افرغ النبي صلى الله عليه وسلم ليلالا
يشق الى طن بعضهن انه قصد ايثارها على غير هيجورها ذلك وحشة
وليس في الفرقة في شيء من ذلك اسقاط حق احد ونقله الى عشق **وفي** العبيد
اسقاط حق واحد واخرجه ونقله الى من لا يستحقه وتطريها في القسمة
ان يفزع على ان من خرجت فرقة فله جميع المال لا حق للاخر فيه وهذا
لا يجوز بالانفاق وقرعة يوسف عليه السلام مثل ما ذكرنا لانه علم انه
هو المقصود ولكن لو ابقى نفسه في النار بما ينسب اليه لا يليق بالانديا
عليه السلام فاستعمل الفرقة لذلك وكذا ذكرنا عليه السلام كان
علم انه احق بها منهم لان حالها كانت محسنة ولكن استعمال الفرقة

تطبيبا

تطبيبا لقلوبهم واذا وجب تنزيل الاحوال فنقول لكان النخالان حال
الاصابة وحالة الحرمان واجمعوا ان احوال الحرمان احوال واما احوال الاصا
بته حالة واحدة هكذا ذكر ههنا وفي المبسوط وذكر في الزيادات ان احوال
الاصابة احوال ايضا **فتل** ما ذكر في الزيادات قول محمد وما ذكر ههنا قولها
والصحيح ان المذكور هنا قول الكل وجه ما ذكرته ان في حال اصابة العتق
حرمان الورثة واحوال الحرمان احوال ولا حالة الحرمان حالة الرق فانه
لا يتصور الا بسبب واحد واحوال الاصابة حالة الحرية وانما يتصور
بالسبب فتي جاز اعتبار الاحوال فيما له سبب واحد لا يجوز فيما له اسباب
وجه ظاهر الرواية ان احوال الاصابة تقتضي الثبوت والشئ الواحد
يضيئ عن الثبوت مرتين اذ الملك لا يتصور بثبوته بالبيع والهبة والارث
اما احوال الحرمان احوال العدم والملك يتغير باسباب بالعد ام الشري
والارث والهبة والاستيلاء لا تزي ان الحرمان يتغير باسباب بكونه حر او ملك
الغير وبكونه ضابطا والخلق على ان لا يشترطها قال العتق اذا ثبت بسبب لا يتصور
ثبوته بسبب آخر ويتغير باسباب بل لا يتغير الا بالعد ام بالاسباب
ولان في اعتبار احوال الحرمان اتفاق ما كان على ما كان فلا حاجة الى دليل متفق
للعدم اما باعتبار احوال الاصابة اثبات حر لم يكن فلا بد من وجود الدليل
ولان للرق احوالا قد يكون عبدا وقد يكون مديرا او مكاتب اوام ولد فيعتبر
احواله والحرية ليست لها الاحالة واحدة فجعلت احوالها حالة واحدة
وحرف اخر ان حرف الواو للعطف عن ان العطف على نوعين عطف الكا
على الكامل وعطف المتناقص على الكامل فالاول ان يذكر لكل واحد منها
حرفا على حدة والثاني ان لا يكون المعطوف خبر فالاول لترتيب الكلام ونظمه
والثاني لاثبات حكم المعطوف عليه في المعطوف ونشريكه فيه **وحرف**
اخر الاعتناء في سر من الموت يعتبر من الثالث لانه يتبرع كسائر الوصايا
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل له ثلاثة اعبد سام وسريع ومبارك
فقال في وصيته سام حر او سام وسريع حران او سام وسريع ومبارك احرار
لان كلمة او خير لان كلمة او افاد فادبها لا بها دخلت بين احاديث مختلفة
كل واحد افرد حكمه وخير لان الخبر في الكلام الاول حروف في الثاني حران
وفي الثالث احرار **ولانه** وان دخل او بين سام وسام لكن عطف
عليه سريع في الثاني والزيادة في الكلام توجب بعبته لما عرف ان الزيادة
على نسخ وكذا في الكلام الثالث واذا اتفقا يقال له اوقع العتق على
اهم شيئين فان اوقع على سام عتق وحده لانه داخل في الايجابات
الثلاث فكان متيقنا وما زاد عليه مشكوك وان اوقع على سريع
عتق سام معه لان سريع يعتق بالاجاب الثاني والثالث وسام

معها فكانا متفقين وما زاد علمهما مشكوك وان اوقع على مبارك
عفو الاله لا يفتق الا بالاجاب الثالث فكان تقييده اختيار الاله اجاب
الثالث وكذا لو قال اخذت الكلام الاول او الثاني او الثالث وان لم يكن
حيات لا يخرج الوارث بخلاف ما لو قال اخذت عبد بن علي انه بالخيار باخذ
اخذها ويرد الاخر فانه يخرج الوارث لان ثبوت الخيار للميت يبا خلاط
ملكه بملك غيره وهذا المعنى موجود في حق الوارث اما ههنا الوارث لا
ملك شيئا من العود لان كل واحد منهم بين الحرية والرق بالسبب السابق
فكان في معنى المكاتب فلا يورث **واذا لم يثبت** الملك في محل الخيار لا يثبت
الخيار فانه لا يتقدر ان يبارك يصار اليه التوزيع على الحال الذي يحتمل الدليل
حيث يكون عملا بقدر الامكان فنقول عتق كل سالم لانه ذو حظ من الاجابات
ونصفه ربع لانه يفتق في حالين ويرق في حالة غير ان احوال الامانة حالة
لان امانة العتق ربع محقق لا يتصور لان المتكاتب ما عني الا اجابا واحدا
فلا يتصور ان بسبب العتق يجهن فصار كانه يفتق في حال ويرق في
حال فيعتق نصفه وثلاث مبارك لانه يفتق في حال ويرق في حالين وحوال
الحرمان احوال **وان كان** القول في المرض ان كان له مال غيرهم يخرج
رقبة وحمسة اسد اس رقبة من ثلاثة فكذلك الجواب وان لم
يكن له مال غيرهم واجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا ضرر بواقد
حقوقهم في الثلث **وطريقه** ان يجعل ثلث مال الميت على ستة فف
لما جعلنا الي النصف والثلث فينصب سالم في كله وربع في نصفه ثلاثة
ومبارك في ثلثه اثنان فينصب احد عشر فيجعل ثلث المال احد عشر
لان الاصل ان سهام الوصايا اذا بلغ مبلغا يجعل ذلك السهم هو الموصي
ثلث المال ليكون تنفيذ الوصايا من الثلث حتى لا يودي الى الضرب
في اثنين الثلث وثلثي المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فينصب جميع
المال ثلاثة وثلاثين ومالنا ثلاثة اعيد فصار كل واحد احد عشر
فيعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن ربع ثلاثة ويسعى
في ثمانية ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا
احد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون فاستقام
الثلث والثلثان **ولو قال** سالم حر او ربع وسالم حران او مبارك
وسالم حران غير وقيل له اوقع العتق على ايم شئت لان الاجابات
مختلفة فعلى ايم اوقع عتق من ثمانية ذلك الاجاب **وان مات**
قبل البيان عتق كل سالم لانه داخل في الاجابات الثلاثة وثلث كل
واحد من الاخرين لان كل واحد منهما يفتق في حال ويرق في حالين وان كان
القول في المرض ويخرج رقبة وثلثا رقبة من ثلث ماله اولم يخرج ٥

واجازته

واجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا يضاربوا بحقوقهم في الثلث
فحق سالم في كل الرقبة وحق ربع في ثلاثة وكذا حق مبارك واول حساب
له ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهم في سهم فبلغ
سهام العتق خمسة ففي ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبة خمسة
فيعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن ربع سهم ويسعى في ربع
وكذا مبارك يبلغ سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة وكذا
لو قال سالم حر او سالم وربع حران او سالم ومبارك حران ولو كان
له عبدان فقال سالم حر او سالم وربع حران لثلاث من غير بيان
عتق كل سالم ونصف ربع لان خبر الثاني يخالف جزا الاول فاعتبر في خبر فاذا
مات عتق سالم لانه داخل في الاجابات ونصف ربع لانه يفتق في
حال دون حال **وان كان** القول في المرض وكما مال له غيرها في الثلث
بقدر حقهما وحق سالم في كل الرقبة وحق ربع في نصفه فصار حق
سالم في سهمين وحق ربع في سهم فصار ثلاثة وهو ثلث المال وجميع
المال تسعة كل رقبة اربعة ونصف عتق من سالم سهمين ويسعى في
سهمين ونصف ومن ربع سهم ويسعى في ثلاثة ونصف **ولو قال**
سالم حر او ربع وسالم او مبارك وربع وسالم فهذا الجزل قوله سالم
حر او ربع وسالم حران او مبارك وربع وسالم احرار وفي سلية اوله
الباب لانه ادخل كلمة او بين اسمين مختلفين فينقيد الخبر ولا يظهر
فايدة الخبر الا باعادة الجزل في الكلام الثاني في الكلام الثالث فصار
كانه قال سالم حر او ربع حر وسالم او مبارك حر وربع وسالم **ولو قال**
سالم حر او سالم حر او ربع حر وسالم او مبارك حر وربع وسالم **ولو قال**
سالم حر او سالم وربع ومبارك عتقوا جميعا لان كلمة او لغي لانه دخل
بين اسم سالم وسالم والخبر المذكور حران وجزا اوله يصير خبرا
للثاني والجزا اوله حر فكان الاسم متحد والخبر كذلك بلغى كلمة او لانه
لا يفيد شيئا قوله وربع ومبارك معطوفين على قوله سالم حر فيكون
خبرا اول جزا للثاني بحكم العطف فصار كانه قال سالم حر وربع ومبارك
مختلفا الفصل الاول لان كلمة او دخل بين اسمين فكان الاسم
مختلفا ان كان الخبر متحد افامكن جعل خبر الاول خبرا للثاني وهذا لا يمكن
ولا يمكن ادراج قوله حران لانه غير مذكور وادراج الخبر الصحيح الكلام
لا يجوز فبقي هذا عطف التناقض على الكامل فجعل خبر الاول خبرا
للثاني فكذا الثالث وخلاف قوله سالم حر او سالم وربع حران لانه
مئة الخبر مختلف وان كان الاسم متحد افعي ادخال كلمة او فيه لان
المعطوف انما يشارك المعطوف عليه في الخبر اذ لم يفرده خبر على حدة

اما اذا اراده فلا **فان قيل** لما عني قوله او سالم صار قاصدا بين برع
وسالم فيجب ان لا يعتق برع عند اني حبيبة لتحلل الفاعل كما لو قال لعبد
انت حر وحران دخلت الدار او قال لامرأة انت طالق ثلاثا وثلاثا انت
دخلت الدار او ان سئلا الله ما عني قوله حر وثلاثا صار قاصدا بين الحر
والشرط حتى يمنع التعليق **قلنا** الم عمل من الكلام اذا تحلل صار كالسكون
والسكون يمنع التعليق لكن لا يمنع العطف في المجلس لان التعليق يعبر
لانه يخرج من ان يكون نجيما والتعليق بمثابة الله تعالى ابطال فلا
يصح الا بوصول **اما** العطف فغير لازم للكلام وليس بتغيير فيه
مضمونا الا انه بعد القيام عن المجلس لا يعطف ما لم يقل ويرجع
لانه لا يدرب في اي شيء عطف برع على سالم اما ما دام في المجلس فلا
الحال يدل على ارادة العطف على سالم في حق الحرية فينقطع عليه روي
عدي يوسف انه اذا عطف على نفسه بعد السكوت ما يوسع على نفسه
لم يقل قوله كما يقل في الاستئذان بعد السكوت وان عطف بما يشهد
على نفسه جاز لانه بذلك الايقاع واليمين التي لم تكن حلف بها **قال**
ابن سماعه سمعت ابا يوسف قال في رجل قال ان دخلت فلا تترك الدار
فهي طالق ثم سكنت سكنت ثم قال وهذه هي امرأة له اخرج فانها
تدخل في اليمين لان الواو الجمع فكانه قال هذه طالق ان دخلت تلك
الدار وفي هذا التردد على نفسه قال وكذلك اما قال وان دخلت
هذه الدار لانه عطف على الشرط وهذا يقتضي وقوع الطلاق على الاول
بدخول كل واحدة من الدارين وفيه تردد يد عليه فيقبل **وكذا لو**
قال هذه طالق وسكنت ثم قال وهذه او قال لعبد انت حر وسكنت
ثم قال وهذا لانه جمع بينهما في الايقاع وفيه تردد يد **ولو قال** وهذا
لانه انت طالق ان دخلت الدار ثم انه سكنت ودخل الدار ثم قال
وهذه يعني دار اخرى فليس له ذلك فان دخل الاولى طلقت لان
العطف يقتضي زيادة في شرط اليمين الاولى **الترتيب** انه اذا علق
الطلاق بدخول دارين لا يقع بدخول احداهما وهو لا يملك تغيير شرط
اليمين بعد السكوت ولانه توسعة على نفسه فلا يجوز بعد السكوت
كالاستئذان وعلى هذا لو كان له عتق ففقال سالم حر او سالم ويرجع
حران عتق كل واحد سالم ونصف برع اذا مات من غير بيان على ما هو
ذكرنا **ولو قال** سالم حر او سالم ويرجع عتقا لما قلنا وان كان القول
في المصنوعات قبل البيان ولا حال له غيرهم ففي الثلاثة عتق رقبة
بينهم وفي الاثنين عتق ثلثا رقبة بينهم وبين كل واحد في ثلثي
قائمة والصحة والرض فيه سوا **ولو قال** لسالم ويرجع احدكم حر او

سالم

سالم حر و يقال له وقع لانه اوجب العتق لاحدهما منكم او لسالم معينا والمكرر
غير المعين فاختلف الاجاب فيثبت التحريم كما لو قال لعبد انت حر الساعة او بعد
موتك لما اختلف العتق فثبت التحريم كما ذكرنا فان اختلف الاجاب الاول بوجوب
بالبيان ثانيا لانه يصير كانه قال احدكم حر **فان مات** قبل البيان عتق ثلاثا
ارباعا سالم ويرجع برع اما سالم فلا باعتبار الاجاب الاول يعتق نصفه وباعتبار
الاجاب الثاني يعتق كله وكل واحد من الاجاب يثبت في حال دون حال
فيثبت له ربع من العتق بالاجاب الاول وهو يثبت في حال دون حال
فيثبت نصف ما يقتضيه بينهما فكان له الربع **ولان** نصف سالم حر يمين
وقع الشك في النصف الثاني فينصف ونصف برع رقيق يمين وقع
الشك في النصف الاخر فينصف **فان** مات قبل البيان ولا مال له غيرها
صراحتهم في الثلث وحق احدهما في ثلثي الارباع وحق الاخر في الربع
فاجعل كل ربع سهم فصار حق احدهما في ثلاثة وحق الاخر في سهم
فيصير اربعة وهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبة ستة فيعتق
من سالم ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن برع سهم ويسعى في خمسة **فان**
قيل في هذا اعتبار احوال الاصابة احوال الاجاب اعتبرتم الاجاب
الاول والثاني في الاصابة بالاجاب الاول والنصف والثاني الربع وهذا
خلاف ما تقدم **قلنا** ما اعتبرنا احوال الاصابة احوال الالات انما تكون
احوالا ان لو ان زادت الاصابة ولا تزداد هنا فانه ان عني الاجاب الثاني
عتق سالم كله وان عني الاول عتق نصفه فالنصف بايت باي الاجاب
كان ولا تزداد الاصابة والاستحقاق لهذا النصف وانما قد اسباب اصابته
فذلك انما اعتبرناها احوالا واما النصف الاخر نصيبه بالاجاب الثاني دون
الاول فثبت نصفه وذلك هو الربع **فالحاصل** اننا اعتبرنا بالاجاب الثاني فيما
لا يستحقه بالاجاب الاول والمانع اعتبار احوال في محل واحد وهذا
اعتبرنا في مجلس **بخلاف** المسئلة الاولى لان ثمة برع استحق عتق الكل
بالاجاب الثاني فلو اعتبرنا الاجاب الثالث استحق عتق كله ايضا
فاجمعت احوال على محل واحد وكذا اني سائر مسائل الباب **ولو قال**
سالم حر او برع او سالم عتق نصف كل واحد منهما لان قوله او سالم لغو
لانه لا يفيد الا ما افاد الاول وهو ثبات العتق لسالم وحده او لبرع
وحده **وكذا** الثاني فيقوله سالم حر او برع فيعتق من كل واحد منهما
نصفه **بخلاف** قوله اخذكم حر او سالم لان الثاني افاد العتق وحده
والاول يثبت العتق المكر والمكرر العين فافاد كل واحد منهما غيرهما
افاد الاخر فيعتبران في حق احوال **فان قيل** وجب ان يعتق ثلث برع
لان الاجابات ثلاثة فيصيبه العتق في حال ولا يصيبه في حالين وقوله

او سأل ثانياً يعني في حق استحقاق سألهم لان احوال الاصابة حالة
 واحدة يجب ان لا تلغوا في حق حرمان ربع لان احوال الحرمان احوال **ثلاثة**
 او سأل ثانياً وضع لا يثبت العتق لسأله الا حرمانه غيره فلما لم يفي في حق رتبة
 سألهم لعدم العاقبة بلغوا في حق حرمان ربع ضرورة **ولو قال** سألهم حر او
 ربع وسألهم او مبارك وسألهم من غير بيان عتق سألهم وثلاث ربع وثلاث
 مبارك لان سألهم في حفظ في الكلمات كلها وربع يعتق في حال ولا يعتق في
 حالين وكذا مبارك ولهذه الكلام وجه اخر وهو ان يجعل او داخلاً بين سألهم
 وربع وسألهم ومبارك وسألهم عطف على احداهما فصار كأنه قال سألهم حر او ربع
 واقتصر عليه وابند بقوله وسألهم او مبارك وسألهم فصار صد الكلام متناولاً
 احدهما سألهم او ربعاً والكلام الثاني سألهم او مبارك وقوله سألهم في المرة
 الثالثة عطف على محل الخبر فيعتق بالكلام الثالث ما ذكرنا في الابهام المتقدمة
 اذا قال هذا حر او هذا وهذا فاذا عتق بالكلام الثالث خرج من ان يكون تراخياً
 لربع في الكلام الاول وللمبارك في الكلام الثاني فعتقاً فعتقوا جميعاً لكن
 اذا وقع الشك في الوجهين وكل واحد منهما محتمل كلامه ويصلح ان يكون مردداً
 وجب حمله على أقل الوجهين لانه يفتقن وما وراءه مشكوك وفي الزيادات اذا قال
 سألهم حر او ربع او مبارك وربع مراراً حيز المولى فان اختار الكلام الاول
 عتق سألهم وان اختار الثاني عتق ربع وان اختار الثالث عتق مبارك
 وربع وان قال عتقت سألهم عتق سألهم وان قال عتقت مبارك عتق ربع معه
 وان قال عتقت ربعاً يقال له بين ياي الكلامين غيبته لانه داخل في الكلامين
 وان عناه بالكلام الثاني عتق وحده وان عناه بالكلام الثالث عتق مبارك معه
وان مات قبل البيان عتق ثلث سألهم وثلث مبارك لان كل واحد منهما لم يدخل
 الا في احدي الاجابات الثلاثة فكل واحد منهما يعتق في حال وربع في حالين
 فيعتق ثلثة ويعتق من ربع ثلثاه **او يقول** في حالين يعتق رتبة وفي
 حال رقتان فيثبت عتاق وثلث بينهم وسألهم استحق الثلث ومبارك كذلك
 بقي ثلث عتق لربع لعصل حاله **وان كان** في الموصى وخرج رتبة وثلث من
 الثلث او اجازت الورثة فكذا له وان لم يجز واقسم الثلث بينهم على قدر
 حقوقهم وسألهم اربعة سهم لسألهم وسألهم مبارك وسألهم لربع فجعلنا ذلك
 المال اربعة فصار لكل عبد اربعة على ما مر **ولو قال** لعبد من سألهم حر او ربع حر
 او ما حران صحت الاجابات وتخير قايماً بيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإجابة
وان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما ثلثه اربعة وعطفاً سألهم
 فقدم ينبغي ان يعتق من كل واحد منهما ثلثاه لوجهين احدهما ان سألهم
 يعتق في حالين ان اراد الكلام الثاني او الثالث ولا يعتق ان اراد الاول
 واحوال العتق احوال على هذه الرواية فيعتق ثلثا كل واحد منهما ولا يعتق

رتبة ثابت بيقين والآخر يعتق في حال ان اراد الكلام الثالث ولا يعتق
 ان اراد الكلام الثاني والاول او الثاني فيعتق ثلثها فصار عتق رتبة وثلاث بينهما
 وجه جواب الكتاب انه لم يدخل معهما غيرها وما خص احدهما باعادة الكلام بل
 سوي بينهما في الافراد والجمع وفي مثله يعتق الحاصل كما لو قال سألهم حر او ربع
 وكرر ذلك غير مرة فانه لا يعتق ويعتق الحاصل ويجعل كأنه قال احد كل ذلك
 ههنا قوله سألهم حر او ربع حر في الحاصل لا بعد الاخرية واجده فصار كأنه
 قال احد كل حر وانما حران ولو صرح بذلك يعتق من كل واحد منهما ثلاثة ارباعه
 لما قلنا **ولو قال** لثلاثة سألهم حر او ربع حر او سألهم وربع ومبارك احراً فاعتق
 حصص فان مات قبل البيان عتق ثلثا سألهم وثلثا ربع وثلث مبارك لانه
 ادخل معهما في الجمع غيرهما فيعتق فيه اعادة الكلام فسألهم يعتق في حالين
 ان اراد الكلام الاول او الثالث ولا يعتق ان اراد الثاني وكذلك ربع يعتق ان اراد
 الاول فيعتق من كل واحد منهما ثلثاه ويعتق مبارك في حالة واحدة ان اراد
 الكلام الاول او الثاني فيعتق ثلثاه **ولو قال** لثلاثة انت يا فلان حر وانما ثلث
 وانت يا فلان او كلكم احراً فهو في الاستحسان كأنه قال احد كل حر او كلكم
 احراً **ذكر** الطحاوي ان من قال لعبدية احد كاحر لا يبيح واحد منهما بيمينه عتق
 احدهما والحيار اليه في تعيين العتق في احدهما **وذكر** الطحاوي ان من قال محمد
 في الكتب في مواضع وذكر في بعضها يقال له اوقع العتق وفي بعضها يقال له بينهم
 من ذكر الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فقالوا عند ابي يوسف العتق يتعلق
 بذمة فيقال له اعتق او اوقع وقالوا هو قول ابي حنيفة **والصحيح** من مذهب
 محمد ان العتق يتعلق باحدهما ويقال له بين **ابي** يوسف ان العتق انما يتعلق
 بالذمة او بالعين وهما لم يعين فتعلق بالذمة والعتق مما يتعلق بالذمة كما
 في الكفارات والنفقة **والدليل** عليه انهما على ملكه وساقعهما له وارثهما
 له وعقرهما له ولو كان العتق واقفاً على احدهما لم يستحق ارثه غير الحق
 يتعلق بالذمة على وجه يلزمه الايقاع في احدهما فاذا خرج احدهما عن
 محلبة الايقاع بقيت الاخر ضرورة فلا فائدة في انما الحيار فيعتق الثاني كما
 لو باع فقيراً من صبرة يجب فقير في ذمته ولو هلك الكل الا فقيراً بقيت ذمته
 للبيوع وكسائر الحقوق الواجبة في الذمة المتعلقة بالاعيان كالزكاة
 والعبد الحار **خرج** على هذا اذا قلنا واحداً او ثلثان على التفات
 حتماً حيث يجب على الاول الفدية للمولى وعلى الثاني الدية للورثة لان
 بالقتل تعيين الثاني في الخلف القطع لان بعد يتي محال لكرية فلو
 القطع وارداً على العبد **محمد** يقول لم يلزم العتق في ذمته وانما يتعلق
 بالذمة اما بالنداء او بايجاب الله تعالى ولم يوجد فلا يجوز اثباته على
 غير الوجه الذي اثبتته الا انه وان وقع على احدهما لكنه غير متعين قبل البيان

وكان يغدر علي ان يعيب في غيره فكان التقيين كالاثبات فلهذا لا يجب عليه ارتش الحرو كان للمو لي الا ان يقول كنت عنت عند الايقاع هذا فيصير في حق نفسه حيث يكون الارش للعبد ولا يصح في حق الخاني حيث لا يجب عليه ارتش الحرو ولهذا لو اعتق احدهما بعتق الثاني للعتق اليهم ولو كان واجبا في الزمة لما تعين **ولان** العتق المعلق بالزمة لا يختص به عبيد دون عبيد فلما لم يجر ايقاع هذا العتق على غيرهما دل انه غلق بهما الا ان ابا يوسف يقول وجب في الزمة في احدهما على وجه يتقيد بالبيان وقد فات هذا باعتاق احدهما الا انه لو قال كنت عنته بالمهم لصديق قضا لا لقوله هر حر جئت انه اراد به ابتداء العتق ويحمل انه اراد به بيان المهم فاذا قال اردت به البيان كان القول هو حر عتق انه اراد ابتداء العتق ويحمل انه اراد به بيان المهم فاذا قال اردت به البيان كان القول قوله لا انه اخبر عن شيء كان واجبا عليه وقد كان لزوم الايقاع وقد اوقع **وعند** محمد وان كان يلزمه البيان ولغظه الايقاع اختارا فيجوز ان يكون سائيا **والكرخي** يفصل بين الطلاق والعتاق فقال الطلاق لا يثبت في الزمة لانه لا يصح ايجابه والعتاق يثبت وغيرهما صحاينا سموي بينهما فنقول الطلاق ان لم يثبت في الزمة يصح ان يوصف بالوجوب **الانزي** ان فرقة العتق طلاق وهي واجبة وكذا الفرقة بالحب وردته وانما وكذا اللعان **وفي شرح** الكرخي قال ابو يوسف في عتق بين رجلين قال احد كما حر وهو فقير ثم استغنى ثم اخبر بالايقاع على احدهما ضمن نصف قيمته يوم العتق وكذا الومان قيل ان يختار وقد استغنى قبل موته ضمن ربع قيمته **كل** واحدهما انظر الى حاله يوم اوقع العتق بمثل من كانت نصيبه من العبد ثم ادي فعتق انه ينظر الى حاله بولا يوم بعتق لا الى حاله يوم كانت **وهذا** صحيح على اصله لان العتق تعلق بدسته وانما يوقع على احدهما فاذا كان الاختيار ايقاعا بعتق حاله يوم الاختيار **ولو قال** لعبد مشترك انت حر انت دخلت الدار ضمن نصف قيمته يوم مشترك دخلت حران دخلت الدار ان كان يومئذ غنيا لان العتق لا يقع باليمين وانما يقع بالشرط **وقال** محمد في السبلة الاولى اعتبر صفة العتق في البسار والاعسار يوم تكلم بالعتق **وهذا** صحيح على اصله ايضا لان العتق يقع على احدهما وانما يثبت بالاختيار من وقع عليه **قال** بشر عن اي حنيفة اذا كان له ثلاثة عبيد فقال احد عبيدي حر احد عبيدي حر احد عبيدي حر عتقوا لان احدهم عتق باللفظ الاول ثم باللفظ الثاني اعتق عبيده وقد خرج الاول منهم بعتق احدا لباقيين ولم يبق الا عبد واحد فيعتق باللفظ الثالث **ولو قال** احدكم حر احدكم حر احدكم حر لم يعتق الا واحد لان احدهم عتق باللفظ الاول ثم جمع بين حر وعبد بين

خقال

فقال احدكم حر فلم يتعلق باللفظ الثاني والثالث حكم لانه صادق فيعتق مذكوره في المسوط اذا تزوج امرأة وابنتها في عقد متفرقة ولم يدخل بواحدة منهما حتى قال احد اكن طالق فهذا الكلام لغو لانه السابق لمهن امراته والا جديتان ومضى جمع بين امراته واجنبتين فقال احد اكن طالق لم يقع على وان قال احد نسائي طالق يقع على امرأة مهن لانه اضاف الطلاق الي امراته في نكاحه امرأة واحدة ومن كان في نكاح امراته فقال احدي نسائي طالق طلعت امراته **باب الاستئناس الذي يبدأ به قبل اليمين واليمين المنع** **تنقضي حلالها صاحبها** اصل الباب ان التعليق لا يثبت الا بلفظ موضوع للتعليق لان لكل موضوع له لغة واللفظ الموضوع للتعليق ذكر الخراج عقيب شرطه صالح يرف الفان كان الجزا اسما قال الله تعالى ان تعدنهم فانهم عبادك وان تعدنهم فانك انت العزيز الحكيم وقال الله تعالى ومن يلق موثنا قد عمل الصالحات فاولئك لهم الدرجات العلى والحرمان كان الجزا فعلا قال الله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما وقال الله تعالى ان يكونوا فقراء يغنم الله من فضله وقد يدخل في الافعال حرف الفاء في موضع الجزا قال الله تعالى ومن عمل صالحا من ذكرا وانثى وهو مومن فلننجينه حياة طيبة **فالحاصل** انه لا بد من علامة الجزا اذا فاجز عن الشرط لتعلق به وذلك الفاء في الاسما والحر في الافعال يقال ان زرني ازرك وان اكرمتني اكرمتك وان تضربني اضربك **ويصح ايضا** نازورك وفاكرمتك وفاضربك واذا قد مر الجزا يقول ازورك ان زرني اضربك ان ضرتني من غير حرف الفاء وانما جعلنا العلامة شرطا عندنا خير الجزا لانه يصلح كلاما تاما مستقلا بنفسه والاصل في الكلام هو الاستقلال وعدم التعلق ولو علفنا لصار ناقضا واما يمكن حمله على التمام لا يجعل على النقصان بخلاف ما اذا قدم الجزا لان حرف الشرط مذكور في الشرط فعليه ان شرط لما قبله فينتعلق به ضرورة اما اذا اخر لا يدخل على التعلق بما قبله فلا بد من علامة حتى يعرف انه جزا لما قبله ولانه ان كان فعلا فقد اثر هذا الشرط فيه ان كان فعلا ما ضا جعله مستقبلا وان كان فعلا مستقبلا فقد جزمه فلما اشر فيه انفصل به من غير حرف اما اذا كان اسما لم يؤثر الشرط فيه بوجه ما فلا ينصل به من غير حرف الفاء الموضوع للانفصال كيتعلق به فلو لم يذكر حرف الفاء لكان نوي اضراره لاه بصديق قضا لانه خلاف الظاهر لان ظاهر كلامه ارسال وهل يصح في ديانة ان كان بحال لظاهر ما اظهره والافلا لان المضمرة مظهر فقد يرا فادالم يصح ويؤيده اظهارة حفيظة كيف يجعل مضمرة تقديره وروي عن ابي يوسف انه يصح في مطلقا لانه اذا ذكره عقيب الشرط فالظاهر انه اراد به الجزا فاذا نوي اضراره ما دل عليه ظاهر كلامه صدق مطلقا **وحرف اخر** ان الشك متى وقع

ختان

في نفس الدليل لا يثبت الحكم لانه الشك ما استوفى فيه جانب الوجود والعدم
 فلا يترجح احد على الاخر فيبني ما كان على ما كان وهو العدم اما اذا وقع الشك
 في المحل الذي صادقه الدليل وهو جهالة المعتق مع تعيين المعتق بان اعتق
 احد عبده لا يمنع نزول العتق لانه لا شك في نزول العتق الا انه جهل محل
 وقوعه **والدليل** على نزول العتق قوله عليه السلام لا عتق الا فيما يملكه
 ابن ادم من غير فصل بين المعلوم والمجهول ولانه يصح تعليقه بالشرط فيصح
 تعليقه بحظر النيابة بالطلاق ولان الجهالة اكثر تأثرا في البيع من الاعتاق وقد
 اجمع المسلمون على جواز بيع قفيز من صبة في الاعتاق **اول** وكذا جهالة المعتق
 عند تعيين المعتق لا يمنع نزول العتق بان كان العبد الواحد بين اثنين فاعتقه
 احدهما ولا يدري الذي اعتق لانه لا شك في وقوع البيع انما جهل من
 وقع العتق من جهته **اما** جهالة المعتق والمعتق يمنع نزول العتق
 بان كان العبد عبدا بين المولى ومولاه فاعتق احدهما لا يمنع نزول العتق
 يدري المعتق والمعتق لانه وقع الشك في نزول العتق في كل واحد من
 الطرفين وكل واحد من الموقفين ولا يمكن القضاء على المجهول للمجهول وهذا
 لان في القضاء ثلاثة اشياء المعقوله والمقتضى به والمقتضى عليه فان كان الاتيان
 معلوما والواحد مجهولا يترجح جهة العلم فيفرض اما اذا جهل اثنان يترجح جهة
 الجهل فلا يفرض ثم اذا ترك العتق من احدهما في العبد المشرك ولا يدري
 المعتق يقضي بعتق نصفه وبسعي في النصف لهما موسرين كانا
 او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا عند ابي حنيفة **وعند** ابي
 يوسف ومحمد ان كانا موسرين فلا يسعي وان كانا معسرين يسعي لهما وان
 احدهما موسرا والاخر معسرا يسعي للموسر ولا يسعي للمعسر **اصل** ان
 يسار العتق هل يمنع السعاية عند لا يمنع وعندهما يمنع ولو ادعى احدهما
 الاعتاق على صاحبه وهو موسر كان ابر للعبد عن السعاية عندهما لانه
 زعم ان حقة قبل صاحبه فاعتبر زعمه في حقة حتى لا يستعني العبد في وجوب الصمان
 على صاحبه **وعند** ابي حنيفة رحمه الله لا يكون ابر للعبد لما مر الا اذا ادعى
 يمنع الاستسعا بان ادعى عليه الثمن فحينئذ يسار العبد عن السعاية بنا على
 ما ذكرنا فالخامس ان اخذ الشريك من اذ اعتق العبد ان كان معسرا ففقد
 ابي حنيفة للسكوت خيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استعني العبد في
 قيمة نصيبه والولا بينهما وليس له تضمين الشريك وان كان موسرا فله مع
 ذلك خيار التضمين فان اختار العتق او السعاية فكذا وان اختار
 التضمين رجع المعتق على العبد والولا للمعتق خاصة وقال ابو يوسف
 ومحمد ان كان موسرا يضمن نصف قيمة وان كان معسرا يسعي العبد ولا
 يرجع المعتق على المعتق ولا المعتق على المعتق والولا للمعتق

خاصة

خاصة **وقال** ابن ابي ليلى يرجع المعتق على المولى لانه هو الذي اوقعه
 في هذه الورطة فكان له الرجوع عليه كالراهن اذا اعتق المرهون وهو
 معسر يسعي العبد في الدين ويرجع على المولى وكلوا اعتق عبده في مرضه
 ثم مات ولم يترك حالا غنيا وله ديون على الناس وعليه ديون فان العبد
 يسعي للغنا ثم اذا خرج ديون الميت يرجع في ذلك الا ان يقول ادنى
 السعاية لسلامة بشي له من غير ان قضانا دينا وجب على غيره فلا يرجع
 بخلاف الرهن فانه قضى دينا على الراهن وهو مضطر فيه فكان له ان
 يرجع عليه كغير الرهن **وفي المسئلة** الثانية من جهة العبد ان يقول
 لو كان اموالي الفانية حاضرة لكان يسلم في جميع رقبتي فاذا لم تكن
 حاضرة لم يظهر في ان ارجع فيه من اوصى لا انسان بعبد وله ديون وعليه
 ديون فيقع العبد للغنا ثم ظهر له مال كان الموصى له ان يرجع بمن العبد
 لانه لو كان المال حاضرا لسل له العبد فاذا ظهر بقدره يرجع فيه **والخلاف**
 بين ابي حنيفة وصاحبيه يذني على مسئلة تجزى الاعتاق عند ابي
 حنيفة تجزى فيبقى نصيب الساكن على ملكه فكان له ان يعتقه وعندهما
 لا تجزى وعتق كله فلا يملك اعتاقه وهو بناء على ان الاعتاق مع جملة حقيقة
 او تجارته عند ابي حنيفة تجارته وهو ازالة الملك وعندهما حقيقة وهو
 ازالة الرق **راجع** اصحابنا ان العتق يورث في المحل لا تجزى وعند الشافعي
 تجزى ان كان المعتق معسرا يعتق نصفه ويبقى نصيب الساكن بحاله
 بملكه بيعة وهبته وقال لا اعرف السعاية وان كان موسرا فمور عليه
 نصيب الساكن وكذا اذا اعتق نصف عبده **الحديث** ابن عمر رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اعتق نصف صفا في مملوك
 فغليه عتقه كله ان كان له مال يبلغ ثمنه بقوم عليه فمعه عدل وان
 لم يكن له مال عتق منه ما عتق **وفي** لفظ اخر من اعتق نصيبا من عبد كلف
 عتق ما بقي **وفي** اخر كلف ان يته عتقه وفي لفظ فقد وجب عليه ان يعتق
 ما بقي فلهذا الالفاظ كلها تدل على بتعيين العتق وقوله عليه السلام
 لا عتق الا فيما يملكه ابن ادم افاد ان عتق احد الشريكين نصيبه لا
 يوجب عتق نصيب الاخر ولانا اجمعنا على انها لو اعتقا معا عتق منهما حتى
 كان الولا بينهما فدل ان عتق كل واحد واقع في نصيبه دون نصيب
 شريكه واذا ثبت هذا في الشريكين فكذا في المالك الواحد اذا اعتق
 بعضه لانه اذا ثبت انه عما يتبعض صار صار ازالة الملك بساير وجوه
 التملكات من البيع والهبة وقوله في الموسر كقولها كما ذكر **وقال**
 في المعسر لوجه الى تصفية الشريك لا عساره ولا الى السعاية لعدم
 الحاجة للحماية منه وانفد امر الرضا ولا الى اعتاق الكل لاضرار الساكن

ولانه اعتق بعضه فلا يعتق كله لان الحكم ثبت بقدر السب هذا هو
 القياس في الموصوفين الا انا اوجبنا الصمت ثمة بالنص **وجمنا** ما روي
 نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 في رجل يعتق نصيبه في المملوك ان كان عبداً ممن وان كان فقيراً
 يسمى العبد في حصته الاخر في الجزد ليل على ان العبد اذا اعتق بعضه
 اخرج الباقي الى الحرية **وماروتيا** من الاخبار من قوله كلف عتق بافته
 ونحوه دل على انه لا يجوز ابقاء الرق والملك وقوله لا اعرف السعاية ذات
 لم يعرفه من حيث اللفظ وجب الرجوع اليهم وان لم يعرفه في الشرع فالجدة
 عليه ما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من اعتق شقيقاً من مملوك فله ان يعتقه كله ان كان له مال وان لم يكن
 له مال استعفى العبد **وماروتيا** من حديث ابن عمر رضي الله عنه والعمري
 فيه ان العتق عبارة عن القوة في اللفظ وفي الشريعة عبارة عن قوة
 بظهور أثره في الولاية كالقضاء والشهادة والملك والروح بالاربع وغير ذلك
 من الاحكام والرق في اللفظ عبارة عن الضعف وفي الشريعة عبارة عن
 الضعف الذي يظهر أثره في العجز عن دفع مودات سباب الملك وعدم
 اهلية القضاء والشهادة والملك وغير هذه الاحكام وبينها ثنائ ولا
 يتصور ان يكون الشخص بعضه قوياً واهلاً لهذه الاحكام وبعضه
 ضعيفاً غير اهل لذلك هذه الاحكام فاذا ثبت في بعضه ثبت في كله ضرورة
 وان حق الحرية بالاستنبال لا يتجزئ فحقيقة الحرية اولى **واما الكلام**
 بين ابي حنيفة وصاحبيه احتجوا بقوله عليه السلام من اعتق شركاً
 له في عبد فقد عتق كله ليس له فيه شريك وفي رواية ان رجلاً
 اعتق شقيقاً له في مملوك واعتقه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ليس
 له فيه شريك ولهذا لا يصح جعل نصف ابدار مسجداً او انه اثبات العتق
 وانه لا يتجزئ على ما ذكرنا وما لا يتجزئ اذا ثبت بعضه ثبت كله او
 يكون ذكر بعضه كذكر كله لانه لا يتخلوا اما ان يمنع اصلاً او يتكامل والقول
 بالتكامل اولى لانه عمل بالمقتضي لثبوت البعض ولا دليل يقتضي
 الاعداد في تكامل كالطلاق والعقود عن القصاص وولاية النكاح والحج
 في عدة الامنة وله ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم كلف ان يمتعتك وغيره
 من الالفاظ وكان الاحتياق اثبات القوة بازالة الملك او عبارة عن ازالة
 الملك لانه صرف ماله في العبد اليه والذي كونه الملك دون الرق لانه
 حق الله تعالى ضربه عليه جزاً على استنكافه من ان يكون عبد الله ه
 تعالى ولهذا قال ابو حنيفة الكفار ارقا في دار الحرب وهو الضعيف الذي
 يعجز عنه دفع الملك وانه سابق على ملكه وليس بحق له وحكم التصرف

ما يدخل تحت ولاية التصرف بكونه مملوكاً له والرق حق الله تعالى وقصته
 ان يزول بالاسلام الا ان ملكه المسلم معصوم والملك في الادبي لا يثبت
 الا بواسطة الرق فلورال بالاسلام يبطل ملك المسلم فينقضي الرق والاعلى
 زوال الملك فاذا زال ملكه بالاعتق زال المانع عن زوال الرق فيزول ه
 بالاسلام السابق لانا بالاعتق الا انه سمي هذه الامة لانه اعتاقاً لانه
 بجعله يجب اخراجه الى الحرية فيقول الى الحرية او يستحق قسماً به كما في قوله
 عليه السلام اعتقها وولدها اولى المقصود منه الحرية وزوال الملك
 يتجوز كما في البيع والهبة ولان الاضافة الى البعض توجب الحرية
 ونفا الملك في البعض يمنع من ذلك فحقيقة حرابه الارقبة كالمكاتبة
 وتكون السعاية بمنزلة بدل الكتابه عملاً **وقوله** عليه السلام ليس
 له فيه شريك بيان حاله عتق النبي صلى الله عليه وسلم اياه وقد يجوز
 ان يكون اعتقه بايجاب الصمان على المعتق وقوله عليه السلام فقد عتق
 كله محتمل الاخبار عما يؤول اليه واستحقاقه الحرية **وليس** هذا كالسجد
 لانه لم يصح فيه حاقبة لانه لم يصير مسجداً فاعتبر جعله خالصاً لله تعالى
 ولهذا العتق قد صح في نصيبه لا محالة وصح فترية والنصف الذي عتق
 لاحق فيه لاحد فيكون النصف خراجاً له ماله نقلي واذا تجزئ
 عنده كان للمالك ان يعتقه لبقا الملك وتضمينه لانه جني على
 ملكه بالافساد واستسعا العبد لانه ملكه ويرجع المعتق على العبد
 بما ضمن لانه قام مقام الساكن باء الصمان ولانه ملكه ضمناً باء
 الصمان فصار كأن الكل له واعتق بعضه وعنده المالم تجزئ عتقه
 واما الصمان حاله اليسار والسعاية فلفظه عليه السلام في الرجل
 يعتق نصيبه ان كان عبداً يصح وان كان مسجداً في حصته
 الاخر والفتحة بناء على الشركة واذا ضمن لا يرجع على العبد لانه قام
 مقام الساكن وليس له فيه نصيبه ولا ملكه باء الصمان فصار
 كأن الكل له واعتق بعضه واما السلام حاله الاعسار فلفظه ماله
 نصيبه صار محتسباً عنده فله ان يصفيه كما اذا وهبت البرج بثوب
 اسنان والفتة في صبيع غيره واذا كان ضمان الاجناس لا يشترط
 كفاية وكالراهن اذا اعتق الموهون وهو معسر وقال عثمان البتي
 وبشر المريسي يصح في حالة الاعسار ايضاً **فن** اصحابنا قال
 القياس ما قال لانه ضمان الاثلاث فلا يختلف باليسار والاعسار
 الاثر كذا القياس بالخبر الذي روي ولان هذه صفة ولا اعسار اثر
 في عدم وجوب الصلة كفتحة الاقارب ولانه غير جاني لانه لا يمكنه
 ان يتقرب الي الله تعالى بالاعتق الا بهذا العبد بخلاف الموصوفين

اصحابنا من قال القياس ما قال لانه ضمان الاتلاف فلا يختلف بالميسار
والاعسار الا اذا ترك القياس بالجزء الذي رويناه ولا هذه صلة
وللاعتبار ان في عدم وجوب الصلة كنفقة الاقارب ولا نه عزجان
لانه لا يمكن ان يتقرب الي الله تعالى بالاعتاق الا بهذا العبد بخلاف
الموسر **ومن** اصحابنا من قال القياس ان لا يصح للموسر ايضا لانه
نصرف في ملكه كالواحد داره فاحترق دار جاره الا ان تركناه بالجزء
ولا نلته احترق دار الجار غير لازم والعناد هنا لا زعم على قول ابي
حنيفة اذا كان المعتق موسرا واختار نفسه منه ثم رده الموارث استسعا
العبد لم يكن له ذلك لانه لما اختار التضمن فقد ملك نفسه منه و
وابر العبد عن السعاية وما ركا لما لك اذا اختار تضمين الفاضل
بري غاصب الفاضل **وروي** ابن سماعة عن محمد بن ابي ذر ان له ذلك ما لم
يرض المعتق باء الصفا او يقضي القاضي به لانه بالضر بالتضمن
نقل الملك اليه وذلك لانه لا يملك الا بالقضاء او الرضى فولي هذا قالوا في
في الفاضل ايضا كذلك وهو اختيار شيخ الاسلام جواهر زاده **واقفت**
الروايات انه لو اختار السعاية بطل ولاية التضمن بدون القضاء
والرضا لانه ليس فيه نقل الملك اليه بعوض فلا يشترط الرضا اذا علم
هذا اذ لمحمد رحمه الله **رجل** قال لامرأة ان دخلت الدار انت طالق
طلعت ساعة نكلم لان قوله انت طالق كلام تام بنفسه فلا يتعلق
بغيره الا بما مازة وذلك الفاق في الاسماء والجزء في الافعال ولم يوجد
وروي عن ابي يوسف انها لا تطلق حتى يدحل لانا نضم حرف الفا
فيه صيانة للشرط المذكور عن الالف وان نوي التعليق بصدق ديانته
لانه يجمله باصناف حرف الف لان الشرط قد جحد عنه الفاك في قول
تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام اي فيشرح وقال
القائل من يفعل الحسنات الله يشكرها اي قال الله او التقديم
والتاخير لكنه خلاف الظاهر فلا يصح قضاء **ومن** ابي يوسف انه
يصح ق مطلقا لانه لما ذكر عقيب الشرط والظاهر انه اراد به الجزا فاذا
نوي صار ماحل عليه اللفظ صح مطلقا **ولو** قال ان دخلت الدار ه
وانت طالق او قال انت طالق وان دخلت طلقت في الحال وان نوي
التعليق لا يصح اصلا اما **الاول** فلانه لا يحتمل اتمار الفا اله
باستقاط الواو والا يصير كانه قال وفانت طالق او فوانت طالق
واغلبنا راي الاصمارة اذ لم يحل الكلام لو اظهره اما اذا اختل فلا ولا
جناح الي استقاط الواو واما اختيار الفا فان **قيل** ان لم يصح باصناف
الفا يصح بالتقديم والتاخير كانه قال وانت طالق ان دخلت الدار

قيل

قيل البديهة بالواو من غير سابقة لا يحسن فلا يقدر **فان قيل**
وان كان لا يحسن البديهة لكن يصح اذا بدا به الا ترى انه لو قال وان دخلت
الدار فانت طالق ونوي التعليق صح فيها ايضا وجب ان يصح فيه التقديم
ويتعلق **قيل** يصح اذا نوي التقديم وان وقعت البداية بالواو ويتعلق
اما اذا نوي التعليق باصناف الفا لا يصح واليه انشأ في الاصل فانه قال اذا
نوي وقوع الطلاق بعد دخوله الدار لا يصح يعني به اذا نوي اتمار حرف الفاء
ومتى اتمار الفا لا يثبت التقديم بها اذا نوي التقديم صح ولان حرف الواو
ليس حرف الجزا بل هو حرف الفصل وانما استعمال اللفظ تخفيفا للفصل بين
الكلامين الا انه يشترك المعطوف عليه في خبره اذ لم يفرده بذكر لكن مع
قيام المغايرة بينهما **ودليل** انه الفصل ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه
مر على اعرابي بعير فقال اتبع هذا المعير فقال لا بارك الله فيك فقال لا ابو
بكر رضي الله عنه قل لا وبارك الله فيك امر به احترارا عند الدعاء التبع وبقي
لم يتعلق به وحرف الفصل فعه **اول** **واما الثاني** فلاون الواو فاصل
لانه لا يحتاج اليه فصا ركا نه سكت ثم قال ان دخلت الدار فلا يتعلق **فان**
قيل وجب ان يصح بنية التعليق بالتقديم فيصير كانه قال وان دخلت الدار
انت طالق **قيل** وانما قد مر لا يصح التعليق الابنية اخري وهو اتمار الفاء
والتعليق لا يماثل هذه الكلام يذكر للتاكيد والتخفيف عادة كما يقال اكرم
اخاك وان ما واك يعني بكل حال عداك او والاك واعط ثولا ن درهم وان دخل
الدار فصارك كانه قال انت طالق بكل حال دخلت الدار **وذكر** الكرخي انه لو
نوي بيان الحال يعني انت طالق في حال دخولك الدار بصدق ديانته فلا نواو
في هذا قد نذكر للحال **لو** قال انت طالق وانت راكبة اي حال ركوبك انت طالق
ولو قال انت طالق ان ولم يذكر فعلا ذكر في الموارد على قوله محمد يقع الطلاق
لحال لا التعليق لانه لا يفعله العفل المتعلق به فيبقى ارسالا **وعلى** قوله
ابي يوسف لا يقع لان قوله ان اخرج هذا الكلام من ان يكون ارسالا وبين
ان لم يرد الا رسالا فالنقل ان لم يتم فاحترجه من ان يكون ارسالا قد تم
ولو قال انت طالق ثم ان دخلت الدار يقع للحال وان عني التعليق لا يصح
لانه لا يحتمل اتمار الفا لانه لو قال فتم ان دخلت الدار لا يصح ولا يصح التقديم
لانه لو صرح وقال ثم ان دخلت الدار انت طالق لا يصح في ارسالا ولا نثم
للتقريب مع الفصل والتعليق للوصل وبينهما مضادة **ولو** قال انت طالق
فان دخلت الدار لم يذكر في الكتاب واختلف المشايخ قال بعضهم هو تعليق
وقال بعضهم ايقاع الحال **في شرح** الكرخي قال ابن سماعة سمعت ابا يوسف قال
لو قال انت طالق لو دخلت الدار لم تطلق هذا بتملة قوله ان دخلت فكل من يقع
فيه الطلاق بقوله ان فانه لا يقع اذا كان مكان ان لو ولو تملته ان واذا ومتى والاصل

فيه ان لو تذكر لزقب النبي في المستقبل عند وجود ما يدخل عليه
حرق لو وهو معنى الشرط وهو ليس بشرط حقيقة وانما يوقع على الدخول
لما في اللفظ في معنى التزقب وقوله ان لو غير ان لا يريد بذلك انها شرط وانما
يريد انها كفي في ان الطلاق لا يقع قبل الدخول **ولو قال** طالق ولو دخلت في
الرجعة فان الطلاق يقع الساعة لانه لو دخل علي تزقب الرجعة كما لو قال انت
طالق ان دخلت الدار راجعتك **وليس** هذا بيمين وانما هذه عدة وصر ومعاينة
بعضه **ولو قال** انت طالق لو دخلت الدار لطلقتك لم تطلق الساعة وانت
دخلت لم تطلق حتي يطلقها فان لم يطلقها حتي مات طلقت قبل موته او موته بلان
لا نه طلق بطلاقها لطلعت اذا دخلت الدار فهو كقوله عدي حر لو دخلت الدار
لا ضربتك فهذا حلف يعتق عنده ليمين بها فاذا دخلت الدار لا ضربتك فهذا
خلف لزمه ان يطلقها فاذا مات او ماتت فمات شرط البر في اخر حزم من اجزاء الحياة
فيقع كما لو قال انت طالق ان لمات البصرة **ولو قال** انت طالق لدخلت الدار
قال فهذا خبر انه قد دخل والكد باليمين بمنزلة قوله ان لمات دخلت الدار
فان كان قد دخل لم تطلق لان هذا ليس بشرط وانما هو خبر عن الماضي كده
باليمين بمنزلة قوله ان لمات دخلت الدار فان كان قد دخل لم تطلق لان
هذا ليس بشرط وانما هو خبر عن الماضي فان كان قد دخل لم تطلق
ولو قال انت طالق ان دخلت الدار فهذا مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار
لان لا حرف في كده بالدخول فكاكها عن الدخول والكد بذلك بتعليق الطلاق
بدخولها **ولو قال** انت طالق دخلت الدار فانها تطلق الساعة لانه قد دخلت
دخلت الدار اخبر عن دخول جعله علة في تطلقها ومن طلق وعلم
بعلة لم يوجب لا يمنع ذلك وقوع الطلاق **وقال** ابن سماعة عن محمد في رجل
قال لامرأة انت طالق وان دخلت الدار فهي طالق الساعة لانه عطف الشرط
على الطلاق ولم يعلقه **ولو قال** انت طالق الساعة وان دخلت الدار كانت
طالقا الساعة واحدة وان دخلت الدار اخرجي لانه طلقها بتطبيقه متعلقة
بوقت وعطفه عليها وقتا اخر فالظاهر انه علق بالوقت الثاني **ولو قال**
انت طالق لدخول الدار فهي طالق الساعة واحدة لانه جعل عدم الدخول
علة للوقوع ومن علق الطلاق بعلة سابقة وقع وحيدت العلة او لا
وكذا لو قال كحيضتك فان قال كحيضتك او في حيضتك او بدخولك او في
دخولك فهذا اوقت لا تطلق حتي يدخل ويحيض لان المانع من تعلق الصفة
بالموصوف وحرق في اذا دخل علي الفعل يجعله شرطا وذكر ابن سماعة عن
محمد في نواذر فين قال ان شاء الله انت طالق او ان شاء الله انت حرق قال
هذا كلام منقطع ويعتق وتطلق في القضا وقد ذكرنا فيما تقدم على عكس هذا
قال محمد وروى عن ابن يوسف اذا قال ان شاء الله انت طالق او ان شاء

الله وانت طالق او فانت طالق فهو مستثنى لانه عطف الطلاق علي المشية
فتتعلق به في قول ابن يوسف ومحمد **وقال** محمد اذا قال ان شاء الله فانت طالق
فهو مستثنى لان الفاعل لم يبعد عما قبلها **وقال** ابو يوسف وان قدم الطلاق
تقال انت طالق وان شاء الله او قال انت طالق فان شاء الله لم يكن مستثالا
او وقع الطلاق وعطف عليه المشية ومن حكم الطلاق ان يتعلق بها والمعطوف غير
المعطوف عليه **قال** يعلى رحمه الله قال محمد اذا قال انت طالق لولا دخولك الدار
الدار او انت طالق لولا مراك او انت طالق لولا شرفك فهذا كله استثناء ولا يقع الطلاق
وكذا لو قال لولا الله **والاصل** فيه ان لولا يمنع الشيء لوجود غيره قال الله تعالى
ولولا رهطك لرجمناك ويقال لولا سقاية فلان لضربتك ولولا المطر لجيتك
فصار كما قال لولا دخول الدار لطلقتك ولانا لو قلنا بذلك يكون نقل العتق
من محل عين الي محل عين بعد النزول وانه غير ممكن بخلاف العتق المبيهم
فان ثمة العتق غير نازل في العين **لها** ان القاضي علم براءة العبد عن نصف
السعاية بيمينين والفضا بالشغل مع العلم بالبراة لا يجوز والجهالة ترتفع
بالتوزيع **قوله** لا يمكن القول بالتوزيع قلنا لما يتقنا براءة العبد عن نصف
السعاية ولا وجه للعمل الا بالتوزيع فلم نقل بالتوزيع عليها بطل العمل به
اصلا وليس في التوزيع ابطال حق المستحق من كل وجه بل فيه ابطال من وجه
فكان القول بالتوزيع اولى **بخلاف** الشهادة لان ثمة ما يتقنا براءة العبد
عن شيء من السعاية لجواز ان يكون كل واحد منهما كاذبا الا ان العبد استحق
الخروج الي العتق بالسعاية لا قرار كل واحد منهما بالعتق من جهة صاحبه
وحرمة الانتفاع بنصيبه فيعتبر زعمه في حقه لا في حق صاحبه فيعتق بالسعا
كامر ولد النحر اذا اسلمت ولا المقضي له بسقوط السعاية معلوم فيصير القضا
له لما ذكرنا من تعدد جهة العلم **الانبي** انه لو طلق احدي نساياه الاربع قبل
الدخول بثلث نكحات فان نوزع سقوط نصف المهر عليهن ويسقط من مهر
كل واحدة الثلث وان كان المقضي عليهما مجبولا الا ان المقضي له وهو الزوج
لما كان معلوما صح القضاء قوله نقل العتق ليس كذلك بل فيه قسمة السعاية
الواجبة بيمين عليهما لا استوائهما في احتمال الوجوب والسقوط الاتري
انه لو اعتق جارية من جواريه بعينها ونسبها نكحات سورع سقوط سعاية
رفية واحدة بينهما وينوزع بما بقي من السعاية عليهن لا استوائهن في
الاستحقاق والحريمان وليس فيه نقل العتق كذلك هذا ولا نه ليس فيه نقل
العتق كذلك هذا ولا نه ليس فيه نقل العتق اصلا اما علة اي حليفة فلا
شيء من العتق غير نازل علي ما ذكرنا وانما ينزل في الكل جملة باء السعاية ولهذا
كان الولا بينهما واما عدها فلا نه عتق الكل في الحال لعدم الجري الا ان
كل واحد منهما يستحق نصف السعاية في حال ولا يستحق شيئا في حال

فبتوزع ولهذا كانت الولا موتوفا لان كل واحد يدعي الولا لصاحبه وهو
يكره ولو كان لكل واحد من المولىين عبد على حدة فقال اصددها ان كان دخل
فلان هذه الدار فعبدى سالم حر وقال الاخر ان لم يكن دخلها اسر فعبدى بريم
حر ولا يعلم ادخل ام لا لم يفتق واحد منهما وهما مملوكان جالها لا يمنع المولىان
من التصرف بهما لان كل واحد منهما يكره عتق عبد نفسه وزعم صاحبه لا
يعتبر بصفته لعدم ابطال ملكه بملك صاحبه بخلاف ما تقدم لا ائمة كل واحد
منهما ان انكر العتق من جهته لكت يزعم ان صاحبه حث وعتقه من جهته وتعديه
الى نفسه فكان مراعى لمرأى لا تنفع بنصيبه **ولان** ثمة المعصية والمقصي له
معلوم وهذا المقضي له والمقصي عليه مجهول وان كان المقضي به معلوما
فكان الرجحان لجانب الجهالة فلا يمكن القضا **هنا** كرجل له عشر جوار
فاعتق اصداهن ثم نسبهن لا يتباح له وطهرهن لان الجهالة قد كثرت فقلت
لانها في جانب المقضي له ومثله لو كان عشر جوار لعشر نفق فاعتق واحدا
جارية ثم نسبى لا يدري من اعتق بياح لكل واحد ان يطا جاريته لان الجهالة
قد كثرت وهو جانب المقضي له والمقصي عليه يمنع القضا **فان قيل** قد علم القاضي
ان احد العبدتين حر فكيف يمكنهما من التصرف فيهما واسترقاقهما **قلت**
القاضي قد علم ذلك والمالك في كل واحد منهما بعينه والاول لا يعلم العتق والمعتق
لمنع من التصرف والاسترقاق فلا يتوجه عليه الخطاب ولو وجب المنع في
هذه الايدي الى ان رجلا لو اعتق عبدا له ثم نسبته ان يجب على القاضي
ان يمنع اهل البلد بل كل اهل البلد بل الدنيا عن استخدا امر عبده هو وهذا
محال **الا نرى** ان رجلين لكل واحد منهما امرأة واحد منهما احب الى احدهما
من الرضاغة ولا يدري من هي منهما لا يجوز ان يفرق بين واحد منهما وبين
امرأته بخلاف ما لو كانتا تحت رجل واحد فان اشتراهما رجل صفقة واحدة
او صفقتين جازا الشراء ويلزمه فتمهما ويجز على اعتاق احدهما اما اذا اشتراها
صفقة واحدة لان اكثر ما في الباب ان في زعم اكثر شري ان احدهما حر فيصير
مشترا بعبده او حران صفقة واحدة الا ان الباعين يزعمان انهما عبيدان
وجوان البيع يفتني على زعم الباع كلواقر بفتق عبد انسان ثم اشتراه
صح الشراء ويلزمه الثمن لان الباع يقول انما بعنت العبد وانما عتق بزعم المشتري
بعد دخوله في ملكه ولانا لو قلنا بفساد البيع بزعم المشتري بوجدي الى الدور
لاننا اذا فسد يفتي على ملك الباع وكونه عبدا بوجب صحة البيع هل هذا
الى ان لا ينقطع فحكمنا بالجوان **واما اذا** كانا في صفقتين فكذلك **وروي**
عن ابي يوسف انه لو اشتراها صفقة واحدة لا يجوز لان احدهما
حر يفتن فصار جارا معا بين حر وعبد في صفقة واحدة ولو اشتراها في
صفقتين يجوز شري الاول ولا يجوز شرا الثاني لان احدهما حر يفتن لكانا

لا يعلم

لا يعلم ذلك واذا حكمنا بجواز شري الاول خلا ليعرفها على الصحة كان من ضرورة
جواز تعين الاخر للحرية كما لو اعتق احد عبدين ثم باع احدهما او اعتق تعين الاخر
للحرية وكذا لو طلقا احدي امرأته ثلاثا لابعينها والاخرى واحدة لابعينها يوم
ما لبيان ما دامتا في العدة واذا انقضت عدهما معا لا يملكه البيان ولو تزوج احدهما
ثم الاخرى بجوز فكاخ الاولي دون الاخرى لاننا لما حكمنا بجواز فكاخ الاولي ففتن
الاخرى للمطلقات الثلاث كذلك **هنا** لو كان له ثوبان احدهما نجس
والاخر طاهر ففترى وصلى فيه العصر بجوار الطهر ودون العصر لاننا لما حكمنا بجوار
الطهر فتقن الثوب الاخر للنجاسة كذلك **هنا** لما حكمنا بجوار بيع الاول فتقن
الثاني للحرية **والصحيح** ما ذكر في ظاهر الرواية لان صحة البيع تنبني على
زعم الباع لا على زعم المشتري لانه زعم غير المالك اما مسألة البيع فلان
العبد ينسب للبايع وهو مالك للبيان فاذا اقدم على بيع احدهما يكون سببا للعتق
في الاخر **اما هنا** العبدان لرجلين والبايع الاول غير مالك للبيان في الاخر
فلا يكون اقدامه على بيع عبده بيانا للعتق في الاخر ولو بين صريحا لا
يصح **واما** مسألة الطلاق ان كان بعد القضا عدهما لا يملكه البيان نصا لكن
حين طلقوا اجل كان مالكا للبيان نصا ودلالة ضرورة الا انه لما انقضت العدة
لم يملك البيان نصا ودلالة لغوان شرطه بقى ولاية البيان ضرورة فاذا اصر فكاخ
احدهما فتقن الاخرى ضرورة **اما هنا** التابع وقت الاحتجاب لم يكن مالكا للبيان
اصلا بطريق ما لا نفد امر ملكه فيهما فلا يصح فيه البيان اصلا وضرورة **وكذا في**
مسألة الثوب وانما جاز شرا الواحد ان كان القاضي عالما بالحرارة او الشري
عالما او مقرا فحلف الباعين يقول له اعتق احدهما واسك الاخر لان القاضي
من يعتق احدهما الا انه لا يمكنه القضا بجهالة المقضي له والمفتي عليه واذا
اجتمعا في ملك واحد فتقن المقضي عليه فيمكنه القضا ولانه ارتفع الشك
بقبح جهالة المحل وانما لا تمنع القضا ولانه ارتفع الشك بقبح جهالة المحل وانما
وهذا بمنزلة عتق لكل واحد منهم جارية اعتق احدهما جارية ثم لا يدري الذي
اعتق ولا التي اعتقت ثم اجتمع في ملك واحد ثم ماتت بفتقهن ويسعى
كل واحد في شقة اعشار فتمتها بمنزلة من اعتق جارية بعينها ونسبى ثم
مات **فان قيل** وجب ان لا يؤمر بالبيان لكن يمنع من التصرف فيهما
الى الا يقم احد العبدتين البيينة على عتقه لا العتق غير تارك في المنكر
لنومر بالبيان وانما تترك في المعين والاجمال ما جاز جهته فكيف يؤمر بالبيان
فصار كما اذا اعتق احد عبدين بعينه ثم نسبته يمنع من التصرف حتى يتذكر
او يقيم العبد البيينة ولا يؤمر بالبيان **قلت** هذا في معنى اعتاق المنكر لان الحالف
وات اضاف العتق الى المقتق الا انه حين وقع العتق لا يدري انه على ايها
وقع فكان بمنزلة اعتاق المنكر بخلاف ما اذا اعتق عبدا بعينه ثم نسبته لان العتق

ترك في المعلوم ولا ماره ببيان المبيع ولهذا قال محمد يقال له اعتق احدهما
واسمك الآخر وكان هذا خيرا واثبت له ابتداء الاختلاط الحرم العبد في
ملكه منزلة خيار التعيين للوارث لا اختلاط ملكه بملك غيره ولو تقابض
الحالف بهما اعتقا وصفت كل واحد منهما لصاحبه قيمة عده فقد صح محمد
هذا العقد حتى قال عتق العبدان **وحكي** عن الفقيه ابي جعفر الهندواني
انه كان يقول يجب الا يصح البيع لانها اذا بفساد البيع لان في ربح كل
واحد منهما انه باع عبد اجر ولهذا وجبت القيمة ولو صح البيع لما وجبت
الا انقول هذا اعتبارا من غير المشتري فيما اشترى وقد ذكرنا ان ربحه
لا يصح لان اعتبارا من المشتري لا يمنع صحة الشراء فكان العقد ملائقا للعقد
لانه قيل وقوع الشراء اذا دخل في ملكه لان اعتبر ربحه وصار له حكم
بيع العبد بالحر في هذه الحالة وقد اتفقا عليه فيجب على كل واحد منهما
رد ما قبض وقد نقدر الرد بالعتق فله ربحه قيمته **ولان** اقرارها بالفساد
صح في حقها لا في حق غيرها وكل واحد من العبدين المستحق العتق
بزم من اشترى فلو حكمنا بالفساد يبطل حق العبد او يترتب الى ما
بعد القبض فاعتبرنا العقد جازا في حق الحالفين حتى يثبت العتق
بنفس الشراء واعتبرناه فاسدا في حق العائد من حيث يغير كل واحد
منهما قيمة ما اشترى عملا بالدين **ولو** اشترى احدهما عبد صاحبه
ولم يشر الآخر عتق المشتري لانه اشترى عبدا اقر بحريته ويلزمه
اليمين لانها لم يتفقا على الفساد بل المشتري يدعي الفساد والبايع ينكر
غيره من اشترى عبدا ثم ادعى ان البايع كان اعتقه بخلاف المسئلة الاولى
لان ثمة اتفقا على الفساد **عبد** وانه بين رجلين قال احدهما ان كان فلان
دخل هذا الدار فاعبد حر وقال الآخر ان لم يكن دخلها فلامه حرة لا
ينزكان فتعين بل يخرجان الى العتق بالسعاية بخلاف المسئلة الثانية لان
هنا سهل لكل واحد منهما على صاحبه بالعتق واقر على نفسه بالفساد
والاقرار بالفساد صحيح لانه على نفسه ولكل واحد منهما نصيب في
المملوك الذي شهد بعتقه فصاح الاقرار بالفساد كما للمسئلة الا انه تغذر
النصيحة لان الحالف بعتق العبد يقول ما اعتق شريك حتى اضمنه لكنه
فسد ملكي باضافة العتق الي وكذا الحالف بعتق الامة بخلاف المسئلة
الثالثة لانه لا ملك لكل واحد منهما في العبد الذي شهد بعتقه فلم يكن
اقرارا بل كان شهادة فلم يصح واذا لم يتركا رقيقين سعيهما في جميع
يقتضيان في العبد الذي ان كانا معسرين بالاتفاق **فرق** ابو حنيفة وابو
يوسف بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى والفرق ان ثمة تمن بعتق
القاضي بعتق نفسه بخافا وامكنه الفضالة لان الجاهالة تكونت في موضع

واحد والعلم ثابت في موضعين وهما وان تيقن بعتق احدهما جازا
الا انه عجز عن القضاء لثبوت الجاهالة في موضعين واذا انقذر القضاء لم
يسقط شيء من السعاية **وان كانا** موشرين او احدهما موسرا والآخر عسيرا
فعتق اي حنيفة كذلك وعندها ان كانا موسرين يسمى العبد الحالف بعتقه
في نصف قيمته ولا يسمى الحالف بعتق الامة وسعت الامة للحالف بعتقها
في نصف قيمتها ولا يسمى الحالف بعتق العبد اما العبد فلا للحالف بعتقه
مشمهود عليه بالعتق وبسائر الشاهد لا يمنع الاستسعاء العبد لانه المشهود
عليه لا يدعي على الشاهد الصخات بل يقول ما اعتقت العبد ولم يعتق
صاحبي لكن حررت علي سترقات نصيبني باقرار صاحبي باضافة العتق الي
وقد نقدر تضمينه لانه لم يعتق ولم يقر بالاعتاق من نفسه فكان لي
استسعاء وه لان ملكي صار محتسبا عنده كام ولد البهراني اذا سلمت
واما الحالف بعتق الامة شأ هذا على الحالف بعتق العبد والمشمهور عليه
موسر وبسائر المشهود عليه بالعتق يمنع استسعاء العبد لانه يدعي
الضمان بدعوى الاعتاق عليه فيكون نكرا بركة العبد واما الامة فلا قلنا
في العبد **وان** كان احدهما موسرا فان كان الحالف بعتق العبد موسرا
يسمى العبد له في نصف قيمته ولا يسمى الحالف بعتق الامة لان الحالف
بعتق الامة شأ هذا والحالف بعتق العبد مشهود عليه وهو موسر وبسائر
المشمهور عليه يمنع الاستسعاء والامة تسعى في جميع قيمتها يسما اما الحالف
بعتقها فلما ذكرنا واما الحالف بعتق العبد لان الحالف بعتق العبد شأ هذا
بعتقها لكن المشهود عليه معسرا فلا يمنع الاستسعاء ولو كان الحالف بعتق
الامة موسرا والحالف بعتق الامة موسرا والحالف بعتق العبد معسرا
يسمى الامة للحالف بعتقها في نصف قيمتها ولا يسمى الآخر والعبد يسعى
في جميع قيمته بينهما لما قلنا **وفي** شرح الكرخي قال ابو يوسف في عتقين
بين رجلين قال احدهما لا احدهما انت حران لم تدخل امتنا هذه الدار
البور وقال الآخر ان دخلت امتنا هذه الدار البور فانت حر ولا يدري
دخلت او لا بعتق من كل واحد منهما ربعه ويسعى في ثلاثة ارباع قيمته بينهما
لانا بعتقنا بعتق نصف احدهما وليس احدهما اولى من الآخر فيكون بينهما
وقال محمد قياس قول ابي حنيفة ان يسعى كل واحد منهما في جميع قيمته
قيمتها بينهما لان الحنف معلوم الا ان المستحق والمعتق عليه مجهول فلا
يقضي بالحري مع الجاهالة في الطرفين **عبد** بين رجلين قال احدهما
لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك امس فهو حر وقال الآخر ان
اكن بعتك نصيب امس فهو حر فان العبد بعتق لان كل واحد منهما يزعم
ان صاحبه حانت فقول اتفقا على العتق وان اختلفا في الحقة على ما ذكرنا

مدعي المبيع يدعي البيع على صاحبه وهو ينكر فيقال له اقم البينة
 فان اقام قضي بالبيع والتمن وعققت العبد على المشتري بغير سعاية لانه
 بين انه حانت وانه معتق للعبد بعد ما اشتراه وان لم يكن بينه واراد ان
 يحلف المشتري فله ذلك لان الدعوي وقع فيما يجري فيه البذل فيجوز فيه
 الاستحلاف فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يتركه رقيقا لان من زعم
 البائع ان صاحبه حنت وعققت كله ومن زعم المشتري ان صاحبه حنت وعققت
 وقد اتفقنا على حرمه الاستزقاق **ثم عند اي حينة** يعني العبد في نصف
 قيمته للمكرهين او مومنين او معسرين او كان المدعي للمبيع معسرا
 او مومنا **وعندها** ان كانا معسرين او كان المدعي للمبيع معسرا فكذلك
 وان كانا مومنين او كان المدعي مومنا لا يسعي لان من زعم منكرا لشر ان
 صاحبه حنت وعققت نصيبه ولي عليه ضمان وبسائر المعتق بيع الاستسعا
واما مدعي البيع فقد ذكر في رواية اي حفظ ان العبد لا يسعي له سواء
 كانا مومنين او معسرين او احدهما مومنا والآخر معسر عندهم وذاكر
 في رواية اي سليمان انه يسعي وان كانا مومنين عندهم وهو المذكور
 في هذا الكتاب فكان المذكور ههنا رواية اي سليمان **ووجه** ان من زعم
 مدعي البيع ان العبد عتق على ملكه المشتري قبل القبض فكان لي حق حبس
 العبد لاستيفاء الثمن واذا عجزت عن الوصول الي الثمن من المشتري لانكاره
 والمبيع المحبوس سلم للعبد بالعتق كان لي استسعا وكالراهن اذا اعتق
 العبد المرهون وهو معسر كان للرهن حق استسعا **ولهذا** قلنا ان يسأ
 المشتري لا يمنع السعاية عندها لانه ضمانا للعتق وان دعوي الثمن قد انقطعت
 بيمين المشتري فبقي العبد مشتركا بينهما فظاهر وان زعم انه قد نصيب
 بزعمه صاحي فلهذا اقتضت ان نصيبه بناء على زعمه الفساد لا بناء على
 الاعتاق ومثل هذا الفساد يوجب التخرج الي العتق بالسعاية في الحالين
والصحيح رواية اي حفص لا مدعي البيع مقر براءة العبد عن السعاية
 ويدعي الميمن الثمن ودعوي الثمن بعد البيع يكون فكيف يدعي السعاية ويدعي
 الثمن ودعوي الثمن بعد البيع يكون فكيف يدعي السعاية بعد زوال العبد
 عن ملكه في زعمه واقرار براءة العبد صحيح ودعواه الثمن لا يصح الا بيمين
 وما ذكر ان العبد محبوس في الثمن نص في المازون ان المشتري اذا اعتق
 المبيع قبل القبض وهو مومنا او معسرا ليس للمنايع استسعا العبد بالثمن
 استحسننا خلاف الراهن فيجعل على ان يكون المذكور في رواية اي سليمان
 هنا جواب القياس وما ذكر في رواية اي حفص جواب الاستحسان فاما
 في القياس المبيع قبل القبض والمرهون سموا ان للبائع حق استسعا
 العبد متى نفذ استيفاء الثمن من المشتري كالمرهون **وفي** العيون ههنا

قال ساكت محمد عن رجل اشترى عبدا فلم يعقته حتى اعتقه وهو مفلس
 قال لا سبيل للمبايع على العبد في قوله اي حينة ومحمد وهو قول اي يوسف
 الاول ثم رجع ابو يوسف وقال يسعي في قيمته للمبايع ثم يرجع بها على المشتري
 كالراهن **وذكر** في غير هذا الموضع وسوي بين المبيع والمرهون من غير خلاف
 لاي يوسف ان البائع استحق حبسه المبيع كما لم يقض ثم هناك وجبت السعاية
 وكذا ههنا **وجه ظاهر** الرواية ان المبيع لا توجب حق الحبس للمبايع مقصودا
 بل المقصود من المبيع غيره فضعف معنى الحبس من حيث انه غير مقصود فلم
 توجب السعاية بخلاف الراهن لانه وجب الحبس مقصودا فكان ثقل حر
 المرفق برقيقته اقوى **ثم اذا حلف** منكرا لشر على دعوي البائع كان له ان يحلف
 البائع اذا كان مومنا لانه يدعي على مدعي البيع نصف القيمة بالاعتاق اذا
 كان مومنا فيحلف فان نكل لزمه وان حلف كان الجواب في السعاية على ما ذكرنا
وليس للقاضي ان يحلفه الا بطلب منكرا لشر لانه لو حلف انما يجعله بجلته لحقة
 وحق الانسان لا يستوي في الا بطلبه وفي مدعي البيع لم يدكر انه يحلفه القاضي
 منكرا لشر بطلب مدعي البيع فيجوز ان يكون هذا وان لم يدكر لوصو **وجه**
 ويجوز ان يكون بينهما فرق لان ثمة يحلف المشتري كحق العبد فلا يكون طلب
 مدعي البيع شرطا وفي حق منكرا لشر يحلف صاحبه كحق نفسه وهو
 الضمان فجاز ان يكون طلبه شرطا **وذكر** **المصدر** **والشهاد** في الفتاوي
 الصغرى ان القاضي يبيع البينة على الطلاق وعق الامه حسه من غير دعوي
 وهل يحلف حسه من غير دعوي ذكر محمد في اخر الحرف اذا طلق امرأته من نكاح
 بيمينها ثلثا ثم نسى ثم ميرا واحدة لا يحل له وطهرها والفاضي لا يحل بينهما
 حتى يجيز الزوج انها غير المطلقة ثلاثا فاذا اخر استقله بانه ما طلقها ثلاثا
 ولم يشترط دعواها **ونص** شمس الائمة الحسبي وجواهر زاده انه يستطوع
 من غير دعوي اداهم **وذكر** شمس الائمة الحسبي في اول باب السلسلة انه لا
 يستحلف فان نفذ والدعوي شرط **وفي** اخر الدعوي من هذا الكتاب ان الدعوي
 شرط للحلف على عتق العبد بالاجماع اما الاختلاف في اشتراط الدعوي على
 قبول الشهاد فلهذا يدل على انه لا يحلف في موضع ما لا بعد له دعوي **في باب**
 السلسلة قبل القسم الثالث وذكر شيخ الاسلام على الاسيحي في باب
 السلسلة فان ادعاه العبد يحلف والا فلا على قياس قول اي حينة وعند
 حلف من غير دعوي وذكر المصنف في هذا الباب وانما يحلفه العبد اذا ادعي الولا
 عليه **وذكر** في النسخ في هذا الباب ولكن يحلف لحق العبد ليعلم ان الولا عليه
 لمن يكون وان لم يوجد الدعوي من العبد **ثم** **في** **نسخ** على هذه المسئلة في
 في رواية اي حفص احدها اذا قال البائع ان كنت بوقت نصيبك من هذا
 العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعيتي نصيبك فهو حر يوم مدعي

الشري باقامة البينة فان اقام مرتين انه بار في يمينه والعبد رقيق لان
صاحبه حنت فيما لا يملك فلا يبره فان لم يكن له بينة هل يحلف القاضي المدعي
عليه **حكمي عن الفقيه** ابي اسحاق انه لا يجبره على الحلف لكت لو حلف لا
يكنه اما لا يجبره لان الاستحلاف للنكول ولا يمكن الفضا بالنكول بعين ما وقع فيه
الدعوى هنا وهو الشرا لانه يصح ابطال حرية تثبت للعبد باقرار المنكر للبيع
لانه يزعم ان المشتري لم يشتر وحنث وعنت نصيبه فلو حلف ونكل والنكول
مبترلة الاقرار يصير مقرا انه باع واذا باع فقد استبرأ المشتري فيصنع ابطال الحرية
باقرار المدعي عليه فلا يجبر على الحلف لهذا لكت لو حلف لا يكنه القاضي
لانه لما ينكل فيفيد نكوله براءة العبد عن السعاية في رواية ابي حفص وبرائة
خلاصه يريد به براءة العبد وخلاصه بادآيه قد راى في رواية ابي سليمان وهذا
لعمد اذا كان الثمن اقل من القيمة فيفيد الحلف في الجملة فلا يمنع بخلاف المسئلة
الاولى لان ثمة اذا نكل لا يتطل الحرية الثانية للعبد باقراره من قبل فيجبره القاضي
على الحلف **واذا حلف** المدعا عليه لم يثبت البيع فيسعي العبد في كل
القيمة بينهما عند ابي حنيفة موسرين كانا او معسرين لانه لم يثبت البيع
صار لعبد بين شريكين شهد احدهما على صاحبه انه اعتقه وانكر صاحبه لان
المنكر للبيع يقول لم ابع وقد حنث المشتري وعنت نصيبه ونقدى الي
نصيبه فصار شاهدا عليه بالعنت **والجواب** في تلك المسئلة ما قلنا وعند
ان كانا معسرين يسعي لهما لان منكر البيع شاهد العنت والاخر مستهود عليه
والعبد يسعي للشاهد والمستهود عليه اذا كانا معسرين وان كانا موسرين
او مدعي الشرا موسرا ومنكر البيع معسر يسعي في نصف قيمته لمدعي الشرا لانه
مستهود عليه بالعنت وليس بشاهد لانه زعم ان منكر البيع حنث بعد ما باع
فلا يثبت العنت فلا يكون مدعيا للضمان الا انه يقول ففسده نصيبه لا قرار
صاحبه بالعنت في وايضا اعتقت فكان لي ان اسنعي العبد بكل حال ولا يسعي
لمنكر البيع لانه شاهد بالعنت على مدعي الشرا فكان مدعيا للضمان عليه
وهو موسر فيكون مقرا براءة العبد عن السعاية وان كان مدعي الشرا
معسرا ومنكر البيع موسرا يسعي العبد لهما في كل القيمة اما يسعي في النصف
لمدعي الشرا لانه مستهود عليه وليس بشاهد فيصار صاحبه لا يمنع الاستماع
ويسعي في النصف لمنكر البيع لانه شاهد لكن المستهود عليه معسر **الثانية**
اذا ادعى كل واحد منهما شرا نصيب صاحبه وانكر كل واحد منهما بيع نصيبه
فقال احدهما اشتريت نصيبك ان لم يكن اشتريته فهو حر وقال الآخر لم ابع منك
نصيبي وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعتته فهو حرا مرها القاضي باقامة
البينة فان اقاما ظهرا ان كل واحد منهما ناويا حلف من الشرا وانما حنث في البين
الذي حلف انه لم يبع وقد باع وباحت تعد زوال العبد عن ملكه لا يعنتق

العبد

العبد فبني رقيقا وان اقاما حنثا البينة فالعبد كله رقيق لانه اثبت الشرا
من صاحبه فظهر ان صاحبه حنث في حلفه انه لم يبع وقد باع فله بعتق العبد
فان لم يبقيا البينة لا يجانها القاضي لما بينا ان الحلف ينصنع ابطال حرية
نفس للعبد باقرار كل واحد منهما لكت لو حلف جان لما قلنا من الفايده لهذا قال محمد
في الاصل يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه **وفي** بعض النسخ ولكل واحد منهما ان
يحلف صاحبه ولم يقل ان القاضي يستحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان نكل بقي العبد
بينهما كالواقا ما البينة وايضا نكل لزمه دعوى صاحبه فيقتضي للعبد بالذي
حلف وتبين انه حنث الاخر بعد زوال العبد عن ملكه وانما حلفا جميعا يخرج العبد
الي العتق بالسعاية **فان قيل** ينبغي ان لا يعنتق لان في زعم كل واحد منهما
انه بار وان صاحبه حنث بعد زوال العبد عن ملكه فصار كل واحد منهما مقرا على
صاحبه بعتق باطل فكان منكر اعناق صاحبه وكيف يستقيم ادعاء السعاية بنا
عليه وهو قياس رواية ابي سليمان **فان قيل** له بلي لكت المقر عليه زعم ان
ذلك الاعناق الذي حكمي عنه اعناق صحيح لانه يقول لم ابعه واحد الشريكين اذا
اخر ان صاحبه اقتر عليه بعتق صحيح حررا الاسترقاق عليه لان المقر بذلك موثق
استرقاق نصيبه الاخر **وهذا** لان دعوى كل واحد منهما انقطعت بيمين صاحبه
بقي العبد مشتركا بينهما وكل واحد يزعم ان صاحبه يزعم اني بعت نصيبه ثم اعتقته
وايضا بعتته في زعمه اعناق في ملكي ففسده نصيبه فبدي الي فساد نصيبه فهذا
الزعم منه زعم الفساد على صاحبه وموجب هذه السعاية بكل حال يسعي
لها في جميع القيمة عند هدم موسرين كانا او معسرين او احدهما موسرا والاخر
معسرا **استدل** رحمه الله بمسئلة فقال الا ترى ان العبد اذا كان بين شريكين
فادعى احدهما ان صاحبه باع نصيبه من رجل ثم اعتقه وانكر صاحبه ذلك او اقر
بالبيع وانكر الاعناق فانه يحكم بفساد الملك ويسعي العبد لهما **هذا** انما السد
بثبت البيع صار من زعمه ان المدعي يدعي عليه الاعناق والعبد لم يخرج عن ملكه
وبقي على ملكه ظاهرا وحكم ذلك الفساد فقد اعتقه ان صاحبه اعتقد فساد نصيبه
ثم نقدي ذلك الى فساد نصيبه فليحق السعاية بنا على هذا الزعم لانه
احدهما لا يدعي الضمان على صاحبه فيخرج الى السعاية **فان قيل** ينبغي ان
لا يسعي عند هدم اذا كانا موسرين لان كل واحد منهما صار شاهدا على صاحبه
بالاعتناق وانكر صاحبه في تلك الصورة لا يسعي عندهما اذا كانا موسرين
فان قيل له في تلك الصورة انما لا يسعي لان كل واحد منهما ادعى صفات على صاحبه
فيصير مقرا براءة العبد عن السعاية اما ههنا ما ادعى كل واحد منهما صفات لانه
كل واحد منهما شهد على صاحبه بعتق باطل لكت حررا الاسترقاق لهما
فلما فلا يصير كل واحد منهما مقرا براءة العبد عن السعاية فيسعي لهما بما
نقد ر النصين والاسترقاق لما ذكرنا في مسئلة الاستسقاء في الاصل

اذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد في مرضه ثم مات وهو مريض
 لم يضمن من حصه شريكه شيئا قبل الصمان يكون في مال الورثة وهذا قول ابي حنيفة
 حنفية **وعندهما** الشريكة ان يضمنه وعتقه في المرض والصحة **سواء** **واذا الم**
 يجب الصمان عند ابي حنيفة بخلاف السعادية علي العبد لهما انه معتق موصرا فسد
 علي شريكه ملكه فوجب ان يضمن كما في حالة الصحة **وبين** انه موصرا ان الركاكة تجب
 في ماله ويجب عليه نفقة ذي الرحم المحرم ويجب لزوجة نفقة الموصرين وتحرم
 عليه الصدقة ولا ضمان العتق بغير عوضا عن المصنف الا ان يملك الركاكة
 تجب من حين الوجوب مئة قبضه وانما وجب من حين الوجوب عند ابي حنيفة اذا
 وجب بدلا عما هو مال اما ما يجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع يعتبر الحول
 بعد العتق **واذا ثبت** انه عوض لا يسقط بالموت كسائر الديون التي هي
 اعراض **وكا** لو اعتق في الصحة **ولا في** حنفية ما اشار اليه ان الصمان يكون في مال
 الورثة ونفس هذا الكلام ان ضمان زيد لا يكون علي عمره فلم يجز تخمين الميت وذلك
 بوجد ويستوي في مال الورثة **وبين** انه ان ضمان العتق يجب صلته
 لا عوضا ثم يتقلب بعد الوجوب معاوضة كالمهنة بشرط العوض هبة ابتداء
 حتى يبطل بالتبوع ولا يفيد الملك قبل القبض ولا تجزئ الشفعة وتقلب معاوضة
 بالقبض حتى يرد بالقبض وتجب الشفعة **والدليل** علي انه صلته لا عوض
 لانه لا يجب مع الاعشار والعشرة لا تمنع وجوب الدين الذي هو عوض دين
 كصمان الثمن وكالمهر والخل وبدل الفضا والفضب والاتلاف والتدبير والاستيلاء
 سواء كانت عوضا ما هو مال او غير مال وقد تمنع ما لا يجب عوضا كالزكاة ونفقة
 الاقارب **واذا ثبت** هذا في كمال الدين الذي وجب لا عوضا كالزكاة ونفقة ان لا
 يمنع الارث كالزكاة والنفقة التي تقي بها عليه المرأة والحرية والخراج والوارث
 يملك التركة كالوالم يكن هناك دين فلم يجب الفضا صلا التركة لانه ملك الوارث
 وهذه العلقة توجب ان الصمان يجب الا انه لا يوجد من التركة كالزكاة **بخلاف**
 ما لو اعتق في الصحة لانه تفترسب وجوب الصمان عليه في حالة الصحة
 لا ان العتق في حال الصحة متقرر ويعد التقرير تنقلب معاوضة ولهذا
 يلزمه الزكاة من حين الوجوب والاعراض لا تسقط بالموت **اما** اذا اعتق في
 حالة المرض فانقرض عليه لانه جعله موقوفا في شهادته والجنابة عليه ولا ان
 العتق في المرض غير له المعلق بالموت بدليل انه يعتبر من الثلث فصا كما لو
 العتق بعد الموت فلم يضمن كالمواصي بعتقه وكالمدين بين اثنين اذا مات
 احدهما وعتق نصيبه لم يوجد من تركة الصمان وقولها انه موصر قلنا
 ليس بموصر علي الاطلاق بل لانه لا ينفذ جميع تصرفاته فانه لو اقر لو ارثه
 لا يصح ويعتبر بترعه من ثلث ماله بخلاف حالة الصحة **وفي** شرح الكوفي وذكر
 ابن سماعة عن ابي يوسف عن عبد بن ربه عن ابي حنيفة ان صاحب العتق

منه سنة وانا اعتقته اليوم فقال شريكه لم اعتقه منذ سنة
 وقد اعتقته انت اليوم فاضمن لي نصف القيمة فلا ضمان علي الذي زعم
 ان صاحبه اعتقه منذ سنة لانه لما ابتد او اعترف علي صاحبه بالحرية فقد
 ثبت حق الحرية للعبد بالقول الاول علي وجه لا يلزم المقرض ان فلا
 يلزمه بعد ذلك بالاتياع قال وكذلك لو قال اعتقه صاحبي منذ
 سنة واعتقته انا امس واذا اقام بينة انه اعتقه امس فهو ضامن
 لشريكه لانه عتق باعتاقه قبل ان يثبت له حق الحرية باقراره فوجب عليه
 الصمان فدعواه علي شريكه العتق المتقدم لا يسقط الصمان وليس كذلك
 اذا لم يبق البينة لان العتق ثبت باعتاقه وذلك ظهر بعد اقراره علي
 شريكه **واذا كان** العبد بين جماعة فاعتقه احدهم فاختار بعضهم
 الصمان وبعضهم العتق فلكل واحد منهم ما اختار في قول ابي
 حنيفة لان العتق اوجب لهم الخيار بين ثلاث معان وحق كل واحد
 غير متعلق بحق الآخر فان مات بعض من لم يعتق وله ورثة فاختار بعضهم
 العتق وبعضهم الصمان وبعضهم السعادية فذلك لهم في رواية
 محمد في الاصل **قال** الحسن بن زياد ليس لهم الا ان يعتقوا او يبيعتوا
 او يضمنوا وجه رواية الاصل ان نصيب الميت علي ملكه وقد انتقل
 اليهم بالموت لانه نقل حكمه وان كان لا ينتقل بالعتق كالتضمن واذا
 انتقل اليهم نصيب الميت صاروا كالتشرك في الاصل **فاما** الذي ذكره
 عن الحسن انه العتق لا يبيعت بعض فلا يصح ان يفرع فالظاهر انه رواية
 عن ابي حنيفة لان المروي عن الحسن ان العتق لا يبيعت فلا يصح
 ان يفرع هذا الفرع ووجهه ان الورثة انتقل ما كان للميت من الحق وليس
 له تبعه الاختيار فذلك لهم **قال** الحسن واذا عتق احدهم
 كان باطلا وكان له السعادية الا ان يفتوا علي العتق فاذا اختلفوا
 حاز العتق وكاب الولا للميت لان من اصل ابي حنيفة ان معتق البعض
 مكاتب والمكاتب لا ينتقل الملك فيه بالارث فاذا اعتق كان عتقهم
 براءة من السعادية فيعتق علي ملك الميت والولا له **واذا** عتق بعضهم
 لم يعتق كالمكاتب وقاعدة كون الولا للميت انه ينتقل الي الذكور
 من ولده دون الاناث وسنونة وان وجد الاعتاق منهم **وان**
 مات العبد في اعتاق احد الشريكين قبل ان يختار الذي لم يعتق شيئا
 فله ان يضمن العتق في رواية محمد عن ابي حنيفة وهي رواية الحسن
 عن ابي حنيفة واحدي روايتي بسند عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ورواه
 ابن سماعة وبنسبة عن ابي يوسف في عبد بين رجلين اعتقه احدهما
 وهو موصر مات العبد قبل ان يضمن المولى الذي لم يعتق صاحبه

فان ابا حنيفة قال لا ضمان له على المعتق وقال ابو يوسف هو ضمان
وهو قيا من ابن ابي ليلى فان عتده اذا كان في ثلث ماله وفاق جميع قيمة
العبد فمن نصف قيمته لانه يضمن لمعتق او لبيعتي وكل واحد منهما
تبرع فان الشئ له الثلث يضمن والا فلا **وجوه** رواية محمد ان المعتق قد
صار في حكم الغاصب للعبد بالمعتق فتلف العبد لا يوجب سقوط الضمان
كونه المضمون بعد الغصب ولا ان الضمان مستند الى حالة العتق فلو
كان المعتق حيا صح زوال الملك فيه فصار كمتضمن المثلقات بعد التلف
وجه رواية ابن سماعه ان نصيب الذي لم يعتق على ملكه وبه ثابتة
عليه ولهذا يملك وانما ثبت له حق الضمان بشرط النقل فاذا مات تغدر
النقل فاذا مات تغدر النقل فيه فلم يجز ايجاب الضمان **وقيل** انما اختلف
الرواية بينه لاختلاف الرواية ان الضمان يجب على العبد ثم يحمله المولى
عند اوجبه على المولى ابتداء وله تضمين العبد وعند ابي يوسف
العتق يوجب ضمانا مستقرا والنقل الملك الى المعتق فان على ملكه
فلا يسقط عنه الضمان **شعر** فرغ في الاصل وقال لا يخلوا امانا ترك
العبد مالا او لم يترك العبد مالا او لم يترك فان ترك كان ذلك من
كسبه كسبه قبل العتق فهو بين المولين بصفان لانه كسب عبد بينهما
وان كان من كسبه بعد العتق فالشريك الذي لم يعتق بالخيار عند
ابي حنيفة ان يشأ اعتقه او ابراه عن السعاية وان شأ استسعاه يعني
اتبع تركته فيما خذ منها وان شأ ضمن شريكه فان اعتقه او استسعاه
فابق فهو بينهما لان الولا بينهما وان ضمنه كان الباقي للذي اعتق
لان الولا كله له فان اختار تضمينه رجع المعتق بما ضمن في تركه العبد
كافي حال حياته وان لم يترك العبد مالا فهو بالخيار ان يشأ اعتقه يعني
ابراه وان شأ ضمن شريكه فان اعتقه كان الولا بينهما وان ضمنه كان
ذلك دينيا في رتبة المعتق وان كان المعتق معسرا فلا ضمان عليه
وللذي لم يعتق ان يرجع في تركه العبد ان كان له مال وان لم يكن
يكون دينيا له في ذمة العبد واما عندنا ان كان المعتق معسرا يضمن
وان كان معسرا يوجب تركه العبد والولا للمعتق والميراث له دينيا
على التجزي وان تركه كسبا فاختلعا فيه فقال احدهما اكسبه قبل العتق
وهو بيننا وقال الآخر اكسبه بعده فهو بمنزلة ما اكسبه بعده لان
الكسب قد ظهر في الحال والقول قول من يدعي حصوله في اقرب الاوقات
اصل في البين الذي يعتق احد عبده الى عبده الى الحل
باب ان المعتق بالشرط كالمعتق عند وجود الشرط وانما
يجعل كالمعتق البين ان المعتق بالشرط كالمعتق بالصيغة التي وقع التعليق

بها

بها وينظر الى الصحة والفساد عند التعليق لا عند وجود الشرط
والمولى يملك الاعناق معينا وبها لان الاعناق استقاط يقبل التعليق
كسائر الشروط فيقبل التعليق بغير البيان في المعين كالطلاق فان كان
المعتق اعتناق عبد معين ترك العتق فيه وان كان اعتناق عبد منكر يترك
مبينما ويرجع في البيان اليه ولا يملك البيان قبل نزول العتق لانه لو جاز
به قبل نزول العتق ادى ذلك الى تغيير شرط المولى لان شرط يمينه ان اذا
كان احدهما في ملكه لا غير وقت نزول العتق انصرف العتق اليه
فلو جاز نيابة قبله فله ان يقع الذي صرف العتق اليه قبل يمينه لانه
بيع المحلوف عليه بالعتق جائز فاذا جاعل والاخر في ملكه لا يعتق
وذلك يعود الى الرجوع عن البين ولا يجوز المحالف تغيير حكم البين
لانه ابطال من وجه **الاشري** انه لو قال ان استأثرت هذا العبد
فهو حر لم يشره ونوي عن كفا رة يمينه لم يجر لان شرط عتقه ان
يكون نطوعا ولا يجوز تغييره وكذا العبد ان دخلت هذه الدار او
هذه الدار فانت ثم قال صرفت العتق الى دخول هذه الدار خاصة لم
يلتفت الى قوله واي الدارين دخل عتق ولانه انما يصح نيابة من حيث
انه مبهم وقبل وجود الشرط هو معين ولا ايمه رفيه من حيث انه يمين
لان حكمه ثابت في محل معلوم من حيث انه يمين فلا يفتقر الى البيان
اجاز من حيث انه ابتاع عند الشرطية ايمه وانما يصير ابتاعا عند
نيو من حكمه بالايمه حينئذ لا قبله والبيان لا يسقط الايمه ولان
البيان انما يثبت ضرورة الحكم النازل في المحل اما ايضا لا الحق الى
مستحقه ولينمكن من ادا ما نوجه عليه من التكليف او صيانة للمولى
عن ارتكاب المحذور وقبل الشرط لم يوجد شيء من هذه المعاني ولا
وجد سببه لان التعليق ليس باسباب في الحال عندنا وانما يصير
سببا عند وجود الشرط فلا يصح التضمين الا بعد وجود الشرط هذا
اذا كان المحل قابلا للمعتق عند وجود الشرط فاما اذا خرج احدهما
من ان يكون محلا قبل وجود الشرط يتعين ان كان للمعتق لانتفا المزاحمة
وكذا اذا خرج بعض احدهما ان يكون قابلا لتعين الآخر لان اسم
العبد الذي خرج بعضه عن ملكه صار مجازا في حق اضافة المعتق
اليه ولهذا لو قال كل مملوك لي فهو حر او كل عبد لي حر وله عبد مشترك
بينه وبين غيره لا يعتق وصرح الكلام الى الحقيقة اولى ولو خرج بعض
كل واحد منهما عن ملكه ترك العتق منكر لا يستوي بهما في قبول الحكم
بغيره المجاز ولو خرج احدهما بين ان يكون قابلا ثم صار قابلا عند وجود
الشرط فالزوال فيما بين ذلك لا يضر ولهذا لو قال لعبد ان دخلت

لوقال

الدار فانت حر ثم باعه ثم اشتراه ودخل الدار بعثت اذا عرفناه
هذا قال محمد رحمه الله **اد** قال الرجل لعبد به اذا جاء غدا فاحر
ثم جاء غدا وهما في ملكه عتق احدها واليه البيان كانه قال عند مجي غدا
احدها حر ولو عين احدها الحرية قبل ذلك لا يصح لما بينا ان المعلق عتق
المكبر بالشرط ولو صح التعيين كان هذا تغليب عتق المعين وانه تغير اليقين
فلو مات احدها ثم جاء غدا عتق الثاني لانه علق عتق احدها **فان**
بالشرط ولو ارسل في احدها منكر ثم مات احدها فعتق الآخر لزال المزا
فكذا اذا علق وكلا لومات احدها فعتق الآخر لزال بعد وجود الشرط وكذا
وكذا لو باع احدها او عتق او وهب وسلم لما قلنا فان **فان** المعلق
بالشرط كما مرسل عند وجود الشرط ولو ارسل عبد لغدا واتخذها ميت او زال
عن ملكه فقال احدها حر لا يتعين عنده الا بالنية **قلت** هذا الكلام وقت
التعلق انشا العتق في احدها عند الشرط صحها فانه اذا اصاب مرسل
عند الشرط يصير **ان** انشا الصحيح النافذ مرسل ولا يتصور ولا انشاء
الصحيح النافذ الا في عبده فتعين عبده اذا كملت او عبده غيره لا يصلح مزاحما
في فتوى **ان** انشا الصحيح النافذ خلاف ما لو قال ابتداء احدها حر لانه هذا الكلام
نزددين ان يكون انشا موقوفا في عبده غيره او انشا نافذ في عبده وبين ان يكون انشا
في الميراثين **وبين** ان يكون حرا في الجزاء والميت فلا يتعين لاحدها الا
بالنية **وان** هذا الكلام خبر كحديثه فلا يجعل انشا بخلاف التعليق لان
تعليق لان تعليق الاخبار بالشرط لا يصح فكان انشا لا محالة فتعين انشا
النافذ وقت التعليق فيصير ذلك مرسل ولا يتصور ذلك الا في عبده فصار
فقد بره كانه قال اذا جاء غدا واحدها في ملكي فهو حر ولو بص عليه عتق الباقي
ولانه المنصرف صح في نفسه يميننا لخروجه بين عبد بن جبين فيبعد ذلك
الحاجة الي بنا الحكم عليه من حيث انه يمين واحدها عينا يصلح لبقاء
اليقين لانه يجوز ان ينزل حكم اليقين فيه بواسطة التعيين كما ينزل في غير
المعين وميت بقي اليقين ووجد الشرط واحدها في ملكه ينزل حكم اليقين فيه ضرورة
خلاف ما اذا جمع بين عبده وعبد غيره ابتداء لان اللفظ خرج من خارج العباد
حيث اضاف الي عبده غيره فلا يعتق عنده بالشك وهنا صح اللفظ ولا يصح
يبطل الا باليقين وكذا في الميت **فان** اذا مات احدها قبل مجي
الغد حصل العتق في احدها بعينه وهو خلاف مقتضى اللفظ **فان**
الموت يمنع حصول العتق على حسب ما اوقفه في ذمته فاذا وقع على هذا
الوجه لم يبق من يستحق الحرية غير هذا فيعتق هو في شرح الكرخي لو قال
عبد حر وهذا الحار او هذا الحار احدها حر عتق عبده عند ابي
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق **وروي** ابن سماعة فيمن قال لعبد

انت حر او هذا الحار فالتعق يقع على عبده في قول اصحابنا واما اننا فلا
اري ان يعتق عبده في قول اصحابنا واما اننا فلا اري ان يعتق عنده **ولو قال**
احدها حر عتق **وجده** قول ابي حنيفة انه وصفا احدها بالحرية والمضموم
الي العبد لا يوصف بها فلم يقع من يستحقها الا العبد فكانه قال انت حر ولا
اذ عيناه تعلق بالكلام حكم وان لم يعينه في الكلام حكم وان لم يعينه في الكلام
ولا يجوز الا لتمام امكان تغليب الغايده به ولانه لو اوقع الحرية على احدها به
فصار احدها بحيث لا يعتق لغيب الا حر فكذا اذا وقع انتا على احدها لهما
انه حين نفسه بين عتق عبده وبين صرف العتق عنه فكانه قال انت حر او لا
ولا كذلك اذا قال احدها حر لانه لم يخر نفسه وانما وصف احدها بالحرية
ثم ثبتت الحار بنا على بئوته في احدها ولا يجوز ان يوصف بها الا العتق
وخلاف ما اذا جمع بين عبده وعبد غيره وقال احدها حر لان عبد الغير
يوصف بالحرية من جهة مولاه فيجوز ان يكون مراده ان يوقع عليه حرية
موقوفة على الاجارة فلم يكن في الصرف عن عبده الفا الكلام وعلى هذا اذا جمع
بين امته حية وميتة وقال انت حر او هذه او احدها حر لم تقتض
لان الميتة يوصف بالحرية فيقال ماتت حر وماتت امه فلم تختص الحرية وقال
عمر بن عن محمد قال ابو حنيفة اذا قال لجد ارا انت حر او عبدي عتق
العبد لانه حين نفسه فيما فلا فرق بين نطق به العبد او الحار **وفي** المسبوط
اذا كان في يده عمله ان فاشترى احدها بشر صحيحا واشترى الآخر شرا
فاسد فقال احدها حر او احدها عبيد حر فهو شرا والعقل قوله في البيان لان
المشترى شرا فاسدا صار مملوكا له بالقبض وصار محلا لعتقه كالمشترى
شرا صحيحا وكان كلامه ايقاعا سوا قال احدي عبدي او احدها حر خلاف
ما لو كانت له امراتان احدها نكاحها صحيح والاخرى نكاحها فاسد او اشهما
واحد فقال فلانه طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسد لم يصدق في القضا
لان بالنكاح الفاسد لم يصحح الا لوقوع الطلاق عليها فهي كالاجنبية والتي
نكاحها صحيح محل فطلق الاسم يفتا ولها ولا يصدق في صرفه عنها في
القضا ولكن يصدق فيما بينه وبين امته تعالى كاللويث اجنبية **وكذا** لو قال
احدي امراتي طالق لانه اوقع على امراته وهي التي صح نكاحها لان بالنكاح
الفاسد لا يصير امراة له فكانه ليس في نكاحه الا امراة واحدة فقال
احدي امراتي طالق ولو قال احدها طالق لم تطلق امراته الا ان
يعنيها لانه اوقع على احدي اللتين خاطبهما واسار اليهما واحداهما ليست
بمحل لطلاقه ولا تتعين امراة الا بالبيعة كما لوجع بين امراته واجنبية
وقال احدها طالق ولو باع احدها ثم اشتراه ثم جاء غدا قبله اوقع العتق
عليها شئت لان اليقين لم يتغير بمبيع احدها لان الملك ليس بشرط لبقاء اليقين

كالوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حرة فباعه ثم اشتراه ثم دخل
 الدار **وكذا** لو باع احدها ثم اشتراه ثم باع الاخر ثم اشتراه فباعها
 في ملكه **وكذا** لو باعها معا ثم اشتراها **ولو باع** نفسه احدها عتق الكامل لانه
 عتق عتق احدها واحدها اسم للعبد الكامل حقيقة فنصف العبد لا ينطلق
 عليه اسم العبد حقيقة فلا يصح من جماله في حكم الابعاد **قال** محمد في الاصل الا
 نزع انه لو قال ان كان في يدي عتق احدها فهو حر ثم باع نصفه احدها عتق الكامل
 لانه اشتبه بهذا اللفظ ولو باع نصف احدها عتق الكامل كل واحد منهما
 ثم جاعده فله الخيار لانهما كانا مستويين وقت البيع ووقت الحث وليس احدهما
 به اولى من الاخر **وكذا** لو باع نصف احدها وثالث الاخر ورابعة لان اطلاق
 اسم العبد على البعض مجازا فمكن القول ببقاء اسم بطريق المجاز واذا
 وجد الشرط وقع التزام في حكم الابعاد لانه لا فرق في عدم اطلاق الاسم
 عليهما بطريق المجاز بخلاف ما اذا بقي احدهما **فان قيل** اذا لم يشر
 كل واحد منهما اسم العبد وجب ان يبطل البيوع كالوقال ان اشتريت عبدا
 عتق فهو حر فاشترى نصف العبد لا يعتق **قلت** في مسيلنا قد صحت
 البيوع فانعتقت في الملك فلا يبطل الا باليقين وذلك بزوال العبد عن
 ملكه وهذا العبد غائب وانما يتناول البيوع باعتبار الاسم والصفة وهو
 ان يكون كاملا اجزا لانه العبد اسم للكامل فلا يجزئ بالمجاز وهو نظير ما ذكرنا
 في قوله ان دخلت هذه الدار وقوله ان دخلت دارا **رجل** له اربعة اعباد
 اسودان وابيضان فقال هذا ان الابيضان حران وهذا ان الاسودان
 مات احدا الابيضان او باع عتق الاسودان لزوالة اسم الثنية عن الابيضان
 وبقيته في الاسودين **وكذا** لو اضافه الى الوقت بان قال هذا ان الابيضان
 حران وهذا ان الاسودان اذا جاعده فمات احدا الابيضان او باع
 ثم جاعده عتق الاسودان ولا خيار له **ولو مات** احدا الابيضان واحد
 الاسودين ثبت له الخيار لاستيفاء الفريقتين في بقاء الاسم مجازا وانعدام
 الترجيح ولو مات الابيضان عتق الاسودان لتعيينهما بزوال المزاح كما ذكرنا
باب البيوع في الاطلاق على احدها دون الاخرى اصل الباب
 ان اضافة الاطلاق الى المجهول صحت لان موجبه احد بشيئ اما وقوع
 الاطلاق عند مضي المدة عند عدم القربان او وجوب الكفارة بالقربان
 وكل واحد من الكمين يقع في المجهول فانه لو قال اذا جاعده فاحد الاطلاق يصح
 ولو قال ان دخلت هذه الدار او هذه الدار فله عتق رتبة بهج ويلزم
 واذا صح الاطلاق عن المجهول بان احداهما بعض المدة والية البيان كما لو قيل
 طلاق احدها بعد المدة واذا عين احدها تعيينت الاخرى بالاطلاق في
 المستقبل لزوال المزاح فاذا مضت المدة بان الثانية ولو تزوجها قبل مضي

المدة الثانية يصير موليا من احدها كما كان لعود المراجعة ولا يصح تعيينه
 لاحدهما قبل مضي المدة لانه فسخ البيوع على ما ذكرنا **وحرف اخر** ان الاطلاق يبطل
 بقربان احدهما في المدة لانه حث واليمين لا يبقى بعد الحث ولا يبطل بوقوع
 الطلاق مرة اخرى وما لم تنقث الثلاث لان اليمين انقضت على طلاق هذا الحل فالمر
 ترتفع طلاق هذا الحل لا يرتفع البيوع **ادعونا** هذا قال محمد رجل قال لامرأة
 له وابنه لا اقرب احدا كما كان موليا من احدها غير عتق كانه قال اذا مضت
 اربعة اشهر ولما قرب احدا كما فاحدا كاطلاق لان احدها مستقرة وهي عتق
 المعرفة بالامانة ايها فلم يعم فتناول احدها وابنهما قريب حث في يمينه وبطل
 الاطلاق لوجود شرط الحث لانه لو لم يثبت صار موليا منهما فان لم يقرب احدها
 لكنه عين للاطلاق احدها لا يصح لان الاطلاق معلق بالشرط
 وهو عدم القربان في المدة فيكون عدم ما قبل الشرط فلا يحتمل التعيين ولانه
 تغيير البيوع على ما ذكرنا **فان قيل** الطلاق بالاطلاق ان تغلق بالشرط
 فاليمين نازلة في الكفر فاحتمل التعيين **قلت** له البيوع نفسه وحكمه قائم
 بالخالف اما نفسه فلا شك واما حكمه فلان حكم المنع وذا يظهر في حواله الخالف
 لا تنقل له بالمرأة والخالف معين فلا يحتمل التعيين **فان** مضت اربعة اشهر
 ولم يقرب واحدة بانت احدها والية البيان لان الطلاق نزل في المهر فحكم
 التعيين فاذا لم يقرب حقت مضت اربعة اشهر اخري باينا جميعا كل واحدة بتطبيق
 لانه لما بانت احدها لم يبق محل حكم الاطلاق الاخرى فبانت ضرورة وعن
 ابي يوسف في الامالي انه لا يصير موليا من الاخرى لانه الا من
 احدها ولو وقع الطلاق على احدها ولا يحمل الا هذه الاخرى فطلعت
 ومنه من غير تغيير الصيغة بمنزلة ما لو قال كلما لم اقرب احدا كما ارى
 اشهر فاحدا كما طالق ثلاثا حتى اربعة اشهر بانت احدها ولو مضت
 اربعة اشهر اخري باننا بثلاث لتعين الاخرى لمحلية الجزاء مع غير تغيير
 الصيغة ثم ذكر محمد ان التطليقة الثانية تقع على الباقية من
 غير فصل ان المتي وقع عليها الطلاق اولا مدخولة او غير مدخولة
 ولو كانت مدخولة انقضت العدة اولا فهذا الاطلاق يدل على
 ان المباشرة بالاطلاق لا تكون محلا للاطلاق وان كانت في العدة ما لم
 يتروجها وبه اخذ عامة المشايخ وهو اختيار الكرخي المحكي لها
 لو بقيت محلا لانقضاء المدة المستأنفة ووقوع الطلاق بمضي المدة
 لبقيا الا انها في حوق المدة الثانية فانما وقع الطلاق عليها وانما
 خرق واستثنى لو اعمال من احدها ولم يرد حلها ثم طلق احدها
 واحدة كان موليا من الثانية وفيه دليل ان المباشرة ليست محل
 حكم الاطلاق **وقال** بعضهم في محل والية ذهب ابو سهل السرخسي

فعلى هذا القول لامرأة المدخولة بها والده لا اقربك فمضت اربعة
اشهر وبانت ثم مضت اربعة اشهر اخرى وهي في العدة لا يقع الطلاق
وعلى قول ابي سهل يقع لان الايلا يعتبر له تعليق الطلاق بالشروط فانه
قال كلما مضت اربعة اشهر ولم اقربك فيهن فانت طالق بتطبيق بابت
ولو صرح به كان الحكم ما قلنا لان الثاني عندنا اذا كان التعليق بلفظ
سابق على البيوتة وفي مسيلتنا يصير كانه قال كلما اقرب احدكما
اربعة اشهر فاحداكما طالق باين والمعنى فيه ان انعقاد المدة من حكم بقاء
اليمن هذا واليمن لا تنقضي الا بعد البيوتة ولكنها تبقى بعد البيوتة
الا ترى انه لو مضت اربعة اشهر وهو محتون ثم روجها ولية منه انعقد
مدة الايلا وان كان ابتداء اليمن من الحيضة لا يصح والاول اصح
لانه لو بقينا محلا حتى تنقضي مدة اخرى في حقتها كان هذا ابتداء
ايلا في حقتها وابتداء الايلا غير مشروع في حق الميانة لانه مشروع في
حق التكو حاشية المطلقة لقوله عز وجل للذين يولون من نسائهم وهذا
لان انعقاد ابتداء المدة لا بد له من اعتبار المعنى الاصرار حتى يفوت
الامساك بالمعروف فيستحق التقرب بالاحسان وذلك لا يفتر بعد
البيوتة ما لم يتزوجها لانه لا حق لها في الجماع بخلاف ما اذا عرفت
الابانة في المدة حيث عليها طلاق الايلا اذا كانت في العدة لان الظلم
قد تحقق في بعض المدة الا ترى ان النبي كان واجبا فهو فوت على نفسه
التي يجوزي بوقوع طلقة ثانية بخلاف الميانة في جميع المدة وعلا وقال
قال كلما مضت اربعة اشهر ولم اقربك فيهن فانت طالق لان وقوع الطلاق
ثمة ما كان باعتبار الظلم بل باعتبار رخص الشرط بمترلة ما لو قال كلما مضت اربعة
عند انعقاد المدخول ثم في مسيلتنا اذا مضت اربعة اشهر وبانت احداها
تحول الايلا الى اخرى اما على قوله عامة المسماح فظاهر واما على قول
اليه سهل فلان صفة اليه المطلقة اولى لان المحلية بالنكاح فلا تقع المراجعة
بينهما الا قبل النكاح المطلق في احداها كاذكرنا في الباب المتقدم اذا
باع نصف احدها ينصرف العتق الى الكامل ولو تزوجها بعد ما بان ثلثا
بالايلا في عقد واحدة يصير موليا من احداها لان الايلا لم يبطل
بالجري على موجب البر فاما مضت اربعة اشهر بانت احداها واليه
اليمن ولو تزوجها على التقاطع بان تزوج احداها يوم الخميس
والاخرى يوم الجمعة يكون موليا من احداها ولا يتعين الاولي للمنيق
فكاحا لو ان انقضت وتبقى الاخرى فيكون فيه تغيير موجب اليمن
فكلا لا يملك التقيين لا يتعين بالسبق الا اذا مضت اربعة اشهر من
يوم الخميس بانت المتزوجة يوم الخميس لان وقوع الطلاق في احداها

يلحق بالابن صح

تعلق

تعلق بعدم قربانها اربعة اشهر وقد تحقق في حق السابقة فتعينت
للطلاق واذا مضت اربعة اشهر من حين بانت الاولي بتطبيق اما
الطلاق فلان الميانة ليست محل الايلا واما اعتبار المدة منذ بانت الاولي
لانها لا من احدها ولو اعتبرنا المدة من وقت نكاح الثانية لاجتماع المدان
فيصير موليا منها وعلى رواية ابي يوسف لا يخول الايلا الى الثانية لانها
تقيمت بحكم اليمن كما توعدت الاولي بحكم الايلا لقوله هذا الا يثبت لك
لان بالحنف يبطل اليمن وبالب لا يبطل واذا بقيت اليمن بقي في حله
وقوله تقيمت الاولي بحكم اليمن فليس كذلك لان وقوع الطلاق من حكم
الظلم في المدة لا من حكم اليمن وهذا امر يقبل الفصل عن اليمن في الجملة وان
كان الظلم يعينها في حكم اليمن ولو لم تكن واحدة منها جيت بانت اليمن
تزوجها ولا طلقت الاخرى اذا مضت اربعة اشهر من يوم تزوجها وكذا
لو طلقها وكذا في مسيلة اول الباب اذا مات احداها قبل مضي المدة او
طلق احداها بعينها الاخرى بالايلا وتنت اليمن واذا بانت بمصبي
المدة تقيمت الاخرى ما بانت والعرف ان هذا ما مضى من المدة بعد نكاح
الاخرى لم يعتبر في حق ايقاع الطلاق على الاولي فلو اعتبر في حق
الاخرى لا نصير المدة الواحدة معتبرة في حقها فلا يصير موليا منهما فيما
اذا بانت بالايلا المدة معتبرة في حق الاولي ولو اعتبر في حق الثانية
يصير جميعا يمينها في مدة واحدة فيصير موليا منها لان في الموت والطلاق
لم يثبت حكم الايلا في حق احداها اصلا بل هو موقوف فاذا مات احداها
او طلق تزوجت الاخرى لغير المحلية ويرتفع التوقف ويثبت من الاصل
كسائر تصرفات الموقوفة اذا تزوج احد الجانبين منها بخلاف طلاق الايلا
لان يقين الاخرى باعتبار الاستسعا وذلك بقوله البيوتة ولو قال والله
لا اقربك ابدا ولم يذكر الا بد يصير موليا فان قريها بطل الايلا ولم يرد
الكفا وذوان لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر بانت بتطبيق فان تزوجها
يصير موليا فليست بطل الايلا فاما مضت اربعة اشهر بانت بتطبيق
فان تزوجها يصير موليا فاذا مضت اربعة اشهر بانت وكذا في المرة
الثالثة ولو تزوجها بعد زوج اخر لم يكن موليا لكن ان تزوجها كزوجة
وقال **و** فتركها موليا وعلى هذا الخلاف اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجها
وهو فرع مسيلة التخيير الا ان الايلا ان لم يبق في حق الطلاق لزوال
ذلك الملاك يبق في حق الكفاية لان انعقاد اليمن في حق الكفاية لا يقتضي
الي الملاك كذا لو قال لا جسمية والله لا اقربك ثم تزوجها ولو قال لا اقربك
لستة يقع واحدة بمضي اربعة اشهر من حين تزوجها ولم يقر بها لبقاء
اليمن ولو تزوجها بعد ذلك لا يقع المتصان المدة في المرة الثالثة وهو

لما تخطل الزوج وان طلقا تطليقة ثانية فان تمت المدة وهي في
العدة طلقت وان انقضت عدتها لا يقع شي لان الوالي كالمعلق تطليقة
ثانية بمعنى الاربعه اشهر قبل الف وقد صح في الملك فلا يبطل بالبيونة
لكل الطلاق لا يقع الا في العدة فان تزوجها بعد انقضاء العدة فهو مولي
ويستأنف المدة من حين تزوجها ولا يجنب بما مضى قبل ذلك لان ابتداء
المدة لا تتعقد بعد انقضاء العدة لعدم الملك والحلية وان كان تزوجها في
العدة يجنب بما مضى لانها ما دامت في العدة فهي محل الطلاق فيبقى حكم
المدة اربعين لو تزوجت بزوج اخر اكان ينبغي حكم مدة الايلا وكذا انعقد ما
جئت للزوج بالانقضاء العدة **باب الرجل تحت حرة واحدة**
في قول من احدها **اصل** الباب ما ذكرنا في الباب المتقدم الا ان الخاص
في هذا الباب احدي المراتين اللتين اضاف اليهما الايلا امة ومدة ايلا امة
المكسوة على النصف من مدة الحرة لانها مدة ضربت لعمل السب المبطل عمل
ابانة لحظر الحمل والملك في الحمل فينتصف بنصف الحمل كالعدة وسواء كان الزوج
حرا او عبدا **وقال** الشافعي مدة ايلا امة اربعة اشهر لظاهر الاية
وهو بناء على اصله ان المدة فضة للزوج لا عليه ولا يتغير ذلك برقها ولا
عجزتها ولكنها تقول مدة الايلا مذكور بلفظ المرض وهو مختص بالنكاح كما في
قوله تعالى والمطلقات ينز بصن فكان للرق كما تقرر في نقصانها كالعدة
ولانه من آثار النكاح لانه ثابت به وينبغي على حلية النكاح فينتصف بالرق
كالقسم والطلاق وفي العدة معنى الفضة للزوج خصوصا في عدة
الطلاق الرجعي ومع هذا ينتصف برقها اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه
الله **رجل** تحت امة وحرة فقال واصبه لا اقرب احدا الا فهو مولي من
احدها لان كل واحدة منهما محل للايلا وقد اضاف الى احدها منكره
فيصير مولى من احدها كالوكالاتا حريتين فان قرب احدها احتد وبطل
الايلا ولا يملك تعيين احدها قبل مضي المدة لكنه اذا مضى شهران بانت
الامة لسبق مدتها ولا بمنزلة الطلاق المعلق باحد الشرطين فيترك عند
اولها فكان ينبغي ان تتعين الامة للايلا من الايتد اترجى باختيار
سبق المدة الا ان انفصال عنه ما ذكرنا ان السابق لا يصح للتعيين
ونزبه وصنوحا فنقول الترجع بالسبق لوقوع الطلاق عند الشفا
وذلك لانه يقف على بقاها امة على بقاها حرة وعلى بقاها فرسما
نفق الامة تنصير مدة الايلا اربعة اشهر مدة ايلا الحرة او يموت
او تطلق قبل مضي المدة فلا يتعين الايلا في الحال واذا مضى شهران حيا
او ان يموت الحكم في حيا وهي محل فتعينت للطلاق وصار الزوج مولى
من الحرة لان اليقين قايمة ويعتبر مدتها ما حين بانته الامة لعدم

بقا

بقا الامة محلا لطلاق الايلا وهذه المسئلة تؤيد قول عامة المشايخ ان
الامة بالايلا لا تكون محلا لا ابتداء الايلا اذ لو كانت محلا ومدة الايلا سابقة
في الحرة فاذا مضى شهران من حين بانته وجب ان يقع عليها اخرى ثم قال
في الكتاب بانته الحرة وقال محمد في الاصل طلقت الحرة اخرى ولم ينص على الخلاف
وروي يخصص على عن ابي يوسف ان احدي المراتين اذا تعينت الايلا
بطل الايلا في حق اخرى على ما ذكرنا ولم يذكر في الكتاب اذا مضى شهران
هل يقع طلاق اخر على الامة اذا كانت في العدة ام لا لكن الحكم بوقوع الطلاق
عند مضي اربعة اشهر على الحرة اشكارة الى انه لا يقع اذ لو بقي محلا وسبق
مدتها على مدة الحرة لما استقام وقوع الطلاق على الحرة لمضي اربعة
اشهر من حين بانته الامة ولانه يصير جمعا بينهما في الايلا فمدة واحدة
فان لم يمض شهران حتى عتقت الامة صارت المدة في حيا اربعة اشهر وكذا
الحرة لان النصف وهو الرق قد زال قبل يموت الحكم فصار كالو عتقت في العدة
من طلاق رجعي انه ينتقل عدتها الى عدة الكراير وهذا لان الايلا لفظ كتابية
تتعقد به المدة للبيونة عند انقضاء المدة وهو كذلك رفعه وتنمية فصار
كالعدة في الطلاق الرجعي الامر على معنى ان الحمل لم يزل بعد وهو كذلك اذ امة
الحمل وان زالت فاذا جلت الحال بالحرة يحكم ما ينبغي عليه فاذا عتقت اربعة
اشهر من حين حلفت فبطل له اوقع الطلاق بالايلا على ايهما شئت للترام
بينهما في حكم الايلا كالوكالاتا حريتين في الايتد او ان لم تقف الامة حيا
بانت بالايلا لم عتقت فترجى يصير مولى من احدها لان تعيين الحرة
انما كان لزوال المزاحم فاذا عادت المزاحمة واليمين المانع من قرابة احدها
قائمة يصير مولى من احدها هي الامة اذا مضت اربعة اشهر من حين بانته
الامة بانت الحرة الاصلية لسبق مدتها على مدة المعققة لان مدة الايلا في حق
المعققة من حين تزوجها لبطالة الايلا قبل ذلك واذا مضت اربعة
اشهر من بانته الحرة الاصلية او ماتت قبل مضي اربعة اشهر من حين
تزوج المعققة بانت لان الايلا معها معتبر من وقت الزوج لما ذكرنا **ولو لم**
يمض شهران حتى استتري الامة بطل الايلا عنها وتعينت الحرة للايلا
لان امة لم يبق محلا للايلا لغسار نكاحها وصحة الايلا باعتبار قيام
النكاح لان الايلا المطلقة وقد خرجت عن محليته الطلاق وكانت في هذا
الحال بمنزلة امرأته بانته من زوجها وهي غير مد حولة او كانت مد حولة
وانقضت عدتها فاذا مضت اربعة اشهر من وقت اليمين بانت الحرة بقاها
الايلا من الاصل **فان** لم يمض اربعة اشهر حتى اعتقها لم تزوجها فهو مولي
من احدها لان تعيين الحرة وسقوط الدوران لبطالة الحلية في حق الامة
فاذا تزوجها عادت الزاحمة والحلية فعاد الدوران الا انه اذا مضت اربعة

اشهر من حين حلف بانته الحرة الاصلية تغيبت المعتقة لحكم الايلا
وتعتبر المدة في حقها من حين تزوجها سقوط الايلا قبل ذلك **ولو لم تكن**
الحرة لكانت طليقة بآية فهو مولد من احدهما غير عين لان محلبة الطلاق
لا يبطل مادامت العدة باقية فلا تتعبر المعتقة فاذا مضت اربعة اشهر
من حين حلف والمطلقة فهو في العدة وقعت عليها تطليقة اخرى بالايلا
ما دامت في العدة **فوق** بين المباشرة بالتطليقة والطلاق وبين المباشرة
بالايلا **والفرق** انها متى بانت بالايلا احتجنا الى استيفاء المدة فيصير
كانه استأنف الايلا والا يلا على المباشرة لا يصح وانما كانت في العدة اما اذا
بانت بالطلاق كانت الحاجة الى بقا المدة والنكاح ان زال من وجه فقد بقي مزوجه
والبقاء من وجه يكتفي لبقا الايلا واذا بقيت محلا ومدة سابقة طلقت
وكان ينبغي ان يبطل الايلا عنها لان حكم الايلا هو الطلاق البائن والمباشرة
لبيت محل الطلاق البائن ولهذا لو قال المباشرة انما لا يلحقها البائن في العدة
اذا كان الوقوع بلفظ اساء بعد البيوتة لانه وصف بالبيوتة وهو صادق في
في خبره اما اذا كان اللفظ الموجه للبيوتة سابقا على البيوتة يلحقها البائن
والمعنى ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ان العامل عند الشرط اللفظ الموجه
حالة التعليق فيعتبر صحة اللفظ وفساده بالنظر الى تلك الحالة وهذا
اللفظ حين وجد كان ابانة المنكحة لا ابانة المباشرة المنكحة لا ابانة المباشرة
نظير هذا ما اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت باينة وهو يريد به
الطلاق فانها لم تدخل الدار وهي في العدة يقع الطلاق المعلق عندنا
خلافا لفرقنا ذكرنا ان المعلق بالشرط كالمنجز عند وجوه الشرط ولو عجز في
هذه الحالة لا يقع فكذا اذا وجد الشرط وهي محل لوقوع الطلاق عليها فيزل
ما تعلق كالوقوع لها ان دخلت الدار فانت طالق وهذا لان هذه الالفاظ
انما تحالف الصريح في الحالة الى بيته الفرقة ارفع النكاح بها والحاجة الى
النية عند التلفظ بها فاذا كان التلفظ بعد البيوتة لم يصح النية واذا كان
قبل البيوتة يقع النية وتعلق بالشرط ثم لا حاجة الى النية عند وجود الشرط
فكانت هذه الالفاظ عند وجود الشرط فكانت هذه الالفاظ عند وجود الشرط
في وقوع الطلاق بها كالصريح وانما الحاجة الى وجود المحل وباعتبار العدة بقى
المحل **وبه فارق** الطهارة فانها لم تنفخ محلا للظهار باعتبار العدة لانه تنفخ
المحللة بالحرمة وموجبة حرمة موفية الى التكفير وبعد ثبوت الحرمة بزوال الملك
على الاطلاق لا يكون محلا لحرمة الموفية **وبخلاف** التحريم لانه الوقوع باختبارها
نفسها لا يحرم الزوج ولهذا كانت الضمان على شاقدي الاختيار دون
التخير واختبارها نفسها بعد الفرقة باطل لانها صارت احو بنفسها اما
هنا الوقوع عند الشرط بالبين المسابق ولهذا كان الضمان على ساء هدي البين

دون ساء هدي الشرط والبين قد صحته كما ذكرنا واذا بانت الحرة بالايلا
تغيبت المعتقة للايلا في المستقبل وتغير المدة من حين بانت الحرة لوجه
التقصية عدتها وكما نطقها ثلاثا فاذا مضت اربعة اشهر من حين تزوج المعتقة
بانت بلايلا لتغيرها من ذلك الوقت ولو الا من امراته الامة ثم اعتقت يصير
الرابعة اشهر كما ذكرنا **ولو طلقها** في الشهرين تطليقة باينة ثم اعتقت
فيها كان عدتها للطلاق عدة الاحل انما اعتقت بعد البيوتة ومدة الايلا بها
مدة الحرة لانها اعتقت قبل تمام مدة الايلا فكان في حكم الايلا هذه وما لو كانت
حرة حين الاية سوا **وقد طعن** بعضهم في هذا الجواب وقالوا لم يتم ملكه
عليها بهذا العتق لانها اعتقت بعد البيوتة فينبغي ان يكون مدة الايلا بها
لشهرين كما في العدة **لكننا** نقول الطلاق ينشأ من الواقع ليس من حكم فالبائن
والرخصي فيه سوا ولو كان رجعا صار مدة الايلا اربعة اشهر فكذا اذا كان
بائنا بخلاف العدة لانها تنقب الطلاق فيعتبر فيها مدة الطلاق ولان في مدة
مدة العدة بالعتق امر راها لم ينعها من التزوج في العدة وليس في زيادة
عدة الايلا بالعتق امر راها فلذلك كان المعتق حصول العتق مع بقا المدة
رجل قال لامرأة واحدة وانه لا اقرب احدكم لم يكن موليا الا ان يعين
امرأة لانه اضاف الايلا الى احدهما غير عين وغير العين انما يجعل محلا للحكم
اذا كان كل واحد منهما محلا لذلك الحكم والحرة محل للايلا والامة ليست محل فلا يكون
المجهول محلا للرجوع بين امرأة واجنبية وقال رابعه لا اقرب احدكم
او قال احدكم طالق لا تتعين امرأة كذلك **فان** قل ان كان احدا
محلا يجب ان تنفذ في المعينة تصحبا لنصفه وان كان فيه ضرب تغيير
لانه اولي من الا بطل كل لوجع بين عبده ودابته وقال احدكم طالق
او جمع بين رجل واحد وجه اروقاه لا حد كل على عشرة **قلت** الايلا
بين والبين صحبة من غير تعيين احدا حتى لو قرب احدهما العور البين
لزمت الكفارة فلا حاجة الى التعيين وبينه تغيير بخلاف ما لوجع بين عبده
او امراته ودابته لانه لا محبة ثمة الا بالتعيين فلا بد من التعيين تصحبا
فان قرب احدا من خات لا الايلا ان لم تنفذ لعدم محلبة الطلاق فالبين
قد انقضت لغيره محلهما فيلزمه حكم الكنت كالوقوع لاجنبية وانه لا
اقربك لم يكن موليا ولو قرب بها يلزمه الكفارة **فان قيل** اذا لم يكن
قربا الا بكفارة فكيف كان موليا منها وهو محل الايلا **قلت** المولى لا يمكن
القربا بالابتنى يلزمه واذا ترك القربا يقع الطلاق وهذا اذا ترك القربا
لا يقع الطلاق لانه تردد بين امرأة وامته فلا يقع ولا يصير موليا **الان** انه
لو قال اذا مضت اربعة اشهر ولم اقرب احدا كما طالق لا يقع الطلاق فان
اعتق الامة ثم تزوجها لم يكن موليا ايضا لان الايلا من حيث انه نطق الطلاق

بعد م الطلاق الفزان لا يصح قبل النكاح فوجود النكاح من بعد لا ينفع كالوقال
لامته والد لا اقربك ثم اعتقها ثم تزوجها **ولو** قال والله لا اقرب واحدة
منكم فهو مول من الحرة استحسننا **والقياس** ان لا يكون موليا ولم يذكر القياس
والاستحسان هنا ولا في المبسوط وانما ذكرهما ابو يوسف في الامالي **ودكر**
في المبسوط لو قال لا ربع نسوة والله لا اقرب واحدة منكم فهو مول منهن فان
مضت اربعة اشهر بين جميعها وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يكون
موليا من واحدة منهن حتى اذا مضت المدة طلقت واحدة منهن بغير عيبتها
فيكون المذكور هنا قولها وهو الاستحسان والقياس قول محمد **فصل في هذا**
مولى من الحرة عند محمد المستحب الا ترى ان الموقوف **وجه القياس** انه من
نفسه عن قربان واحدة منهن الا ترى انه لو قرب واحدة منهن بغير
الكفارة وحكم الطلاق ينسب على الكنع من القربان فعند مضمي المدة يقع الطلاق
على احدهما كالموقال والله لا اقرب احدا من ولوقال هكذا لا يقع الطلاق
في مسيلتنا **وجه** الاستحسان ان الواحد منكم في موضع الكنع لان
القربان منفي وانما المذكور في موضع الشرط فيمن صار كانه قال لا اقرب كل
واحدة منكم او كل واحدة منكم ولهذا يستقيم فزان كلمة كل بالواحدة يقال
كل واحد ولهذا لو قال لا تنكح واحدا من هذين يكون نصبا عن مشراهما وقد عرفت
ان الواحدة المذكورة في محل النفي عامة وهذا لان معنى التنكير لا يتحقق
الا بالجمع فبما ينسب على بقى القربان وهو وقوع الطلاق عند مضي المدة
بنسب ولهن جميعا كلامه وفيما ينسب على وجود القربان وهي الكفارة بنسب اولي
كلامه احدها لانه نكرة في موضع لا يثبت فيجوز فلهذا اذا قرب واحد
بغيره الكفارة وسقط الايالا لانه اليقين لا يتيق بعد وجود الشرط بخلاف
قوله لا اقرب احدا منكم او احدا منكم لان معنى النعم هنا لا يتحقق لانه نكرة
في محل النفي ولهذا لا يصلح ادخال كلمة كل احدا **وهذا** لانا احدا
ليس بنكرة في محل المعارف لانه مضاف الى الكناية والاضافة من اسباب
التعريف واذا لم يعبر صار كانه قال ان مضت اربعة اشهر ولم اقرب احدا
فاحد اكما طالق ومن جمع بين امراته وامته وقال هكذا ووجد الشرط
لا تطلق امراته الا بالنية **الا ترى** انه لو قال للحريتين والله لا اقرب احدا
يصير موليا منهما حتى لو مضت اربعة اشهر بانكاه لوقال ولعه لا اقربكما
وهذا جواب الاستحسان لكن نقضه اقرب احدا **وهو** يلزمه الكفارة لما
قلنا ولو قربها لا يلزمه الكفارة واحدة لانه لم يستشهد بالاسم الامرة
واحدة ولانما خلت اليقين بقربان الاول فكانت اليقين مقدمة عند قربان
الثانية **واذا** صار موليا من الحرة فلو اعتقها لامته ثم تزوجها لا يصير موليا
منها لما قلنا **ولو قال** لامرأته واحدا منكم ان قربت احدا كالاخري على

كظهر

كظهر امي يصير موليا لانه لو قرب احدا في المدة يلزمه الظهار في الاخري
والكفارة وان لم تقرب يلزمه الطلاق لان كل واحدة منهما محل للطلاق وكان
موليا لان المولي من لا يمكنه القربان الا بشي يلزمه فان لم يقرب احدا حتى
مضت شهران بانت الامة لسبق مضيها لا تنعينا ويبطل الايالا عن الحرة
لانه صار كحال لو قرب بها لا يلزمه بشي لان المعلق بقربان الحرة ظهار الامة وقد
صارت مبانة وظهار المبانة لا يصح معلقا كان او مرسلا ولهذا لا يصح ظهار
المبانة وابلاوها لانها لا يخرج الوطى بخلاف طلاق الايالا حيث يقع بعد البيونة
لانه لا زالة حل المحلية اذا تم ثلاثا لا مجرد تحرير الوطى في المبانة **وكذلك** لو قال
صاحبها على كظهر امي **وكذلك** لو قال الحريتين ان قربت احدا كالاخري
على كظهر امي او فصا حبسها على كظهر امي فلم يقرب احدا حتى بانت احدا هما
بعضي اربعة اشهر يبطل الايالا فان لم يختر ابقاع الطلاق على احدا حتى
مضت اربعة اشهر اخري لم يقع على الاخري لان الايالا قد بطل **فان قيل**
اذا كانت الطلاق الواقع على احدا في دمنة غير متعين في احداها وجب
ان يقع بمضي المدة تطبيقا اخري **قلنا** وان كان في الدمنة لكن احداها
بالبينة تمنه بذلك الطلاق لا محالة **الا ترى** ان اصحابنا قالوا ان له ان يتزوج
ثلاثا اخر فلم يجعلوها في حكم نسائه فالبينة التي هي امراته لو وطئها احداها
تقيد الطلاق في الاخري فاذا وقع الطلاق فيها تقرر انقضت مدة الايالا
لم يلزمه بهذا الوطى ظهارها لان البيونة مقدمة على الظهار فلم يحصل
بمضي المدة فيها طلاق ولانه لو وطئ احداها تقيد الطلاق في الاخري
فاذا وقع الطلاق فيها يوم انقضت مدة الايالا لم يلزمه بهذا الوطى ظهارها
لانا البيونة مقدمة على الظهار فلم يحصل بهذه اليقين طلاق الاقرب واحد
ولو قال ان قربت احدا كالاخري على كظهر امي واحدا منكم كالمكره قوله والله
لا اقرب احدا كما يريد به انه لو بانت الامة بعد شهرين بقى موليا من الحرة
لان المعلق بالقربان ظهارا من بقربها والحرة بقيت محلا للظهار بخلاف المسيلة
الاولي **وكذا** لو قال ان قربت احدا كالاخري على كظهر امي وبانت الامة
بعشر شهرين يبقى موليا من الحرة حتى لو مضت اربعة اشهر من حين
بانت الامة بانت الحرة لان احداها تقيد محلا للظهار لان الامة لما لم
تصلح مزاحمة الحرة وقت قربان الحرة تقيدت الحرة **وكذا** لو كانتا حريتين
الان هذا لا يقع الطلاق على احداها الا بمضي اربعة اشهر من وقت اليقين
ولو قال لامرأته كالاخري من فاحدا كالاخري وقد دخل بها فطلع العجز من
العقد وقع على احداها ويقال له اوقع الطلاق على ايتهما ستيت كانه قال
عند طلوع العجز احدا كالاخري فان عبت احداها ويومر بالبيان ايضا لان
محلية الطلاق لا تنعدم في حق العويضة للطلاق فلا يتعين الاولي للطلاق

الثاني باختباره الاول لان الخيار اذا يعتبر لتعيين محل الواقع والثاني
لم يقع عند تعيين الاول وهذا لان اللفظ يصير كالمحدد عند كل يوم فلم
يصير موجب اللفظ مستوفي فلا يعمل التعيين كما لو عين قبل وجود الشرط
وعلى قياس ما روينا عن ابي يوسف في الايلة وجب انما بتعيين الاول
للمطلاق الثاني ولو لم يعين المطلق الاول في احدها حتى جاء يوم آخر
يقع نظليته احزاب وله الخيار ان يشأ او فعما على امرأة واحدة وان شاء
اوقع على كل واحدة لما ذكرنا من قيام المحل **ولو** قال ان الشئيت جارية
فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه غنقت وانما تسري جارية فتسري
بها لم تغنق **وقال** رافعة غنقت لان التسري لا يبيع وجعل الا في الملك
فكان ذكره ذكر الملك كما لو قال لاجنبيه ان طلقتك فبعد حريصير فترله
قوله ان تروجنك وطلقك كذا هنا يصير كما قال ان ان تترينك وتترك
ولما ان اليمين لم يبيع الا في الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد كان
التسري يبيع من اسباب الملك وانما هو شئ لا يملك الا في الملك فصار كالمو
قال ان جاعتك فانت حرة فانتزاهها وجامعها لا تغنق كذا هنا
وكذا لو قال لامته العبرات حرة من مالي وانتزاهها لا تغنق لان بعد ام
الملك والامانة الى سببه وهذا لان التسري يبيع وعمل في ملك النكاح
فكان من ضرورة حل التسري ملك المنعة لا ملك الرقبة وعائدت
ضرورة يعتبر فيها المحل ولا يصير ذكره ذكر الملك بخلاف الطلاق لانه
لا يبيع الا في النكاح فيصير ذكرنا للنكاح وبيان ان التسري يوجد في غير
ملك اليمين لانه عبارة عن الوطى والتعديين فيجوز ان يوجد الوطى
والخصين في ملك الغير فلا يصير للملك مذكورا وان صار مذكورا يصير
مذكورا ضرورة واقتضا فلم يعد عنه الى صحة الحرام **وسيلة** الطلاق نظير
هذه المسئلة يعني يصير الملك مذكورا في حق قوله ان طلقتك لا في حق قوله
نفدي حرجي لو لم يملك عند التملك لا يغنق لكن متى صح الشرط والعبد
في ملكه يغنق لان ذكر الطلاق ذكر النكاح الذي لا يستغنى عنه الطلاق لا ذكر
النكاح ما لا يستغنى عنه الحرام حتى لو قال لاجنبيه ان طلقتك واحدة
فانت طالق ثلاثا فتم طلقها واحدة لم يقع الثلاث لان الملك
صار مذكورا ضرورة فلم يعد عنه الى صحة الحرام اما العبد انما يغنق
لقيام الملك في الحال **ثم التسري** عند ابي حنيفة ومحمد ان يخصنها
ويجامعها وان يبوها بنتا ولا يدعها ان تخرج وطلب الولد ليس بشرط
وعند ابي يوسف طلب الولد شرط مع ذلك وهو ان يطاها ولا يغول
عنها ولو طلب ولدها من غير ان يخصنها ويمنعها من الخروج فليس ذلك
بشرط تسريا بالاجماع لابي يوسف ان التسرية برادها ما لا يراد في غيرها

من الخصمين والجماع وعنده ذلك فوجب ان يراد فيها طلب الولد المعروف
والعادة ولان التسري مشتق من السري وهو الشرف وانما تصير شريفة
اذا جعلها خراشا حتى تصير عند ذلك بمنزلة المنكوحات ولها ان السرية ما
اعدت للوطى ذان التسري مشتق من السر وهو الجماع فان قيل لو كان
الاشتقاق من السر ينبغي ان يسمى تسريا قلنا اصلها التسري الا انه
انما يدل مكان احد الران الباتحيفا وكراهة اجتماع الحرفين فيه من حين
واحد والعرب تفعل مثل ذلك كقولهم تقضي البازي واصله نقص
ويقال غطي ونقط وندي وعدد فابدل احد الضادين بالبا بطريق
التخفيف وكذا في غير وقد يكون التسري عبارة عن الاختفاء والتوري ولهذا
يسمى الليلية الاخيرة من الشهر ليلة السرار وقد يكون عن السرور فان
كان المعبر هو الجماع فقد وجد وان كان الاختفاء والسرور فقد وجد اذا
حصنها **واما** طلب الولد فلا يفتنه منه اللفظ وان كان مشتقا من السر
والسري الشريف ولكن معنى التسري لا يفتنه له بالتفا للولد بل بالاعذار
وهذا انما يحصل بالتحسين وترك البتة لها في الكواج خارج البيت **ولو** قال
لامرأته احداها حرة والاخرى امه ان قرنت احداها لا اخرى طالق
يصير مولى لانه لا يمكنه قرنت احداها الا بطلاق الاخرى فاذا مضى
شهر انا بابت الامة ولا يسقط الا بلاء الحرة ويعتبر المدة في حقها من حين
بانت الامة حتى لو مضت اربعة اشهر من حين بابت الامة وهي في العدة
بانت الحرة لانه لا يمكنه قرنت الحرة الا بطلاق الامة **وان** انقضت عدة
الامة قبل ذلك سقط الا بلاء الحرة لانه يمكنه قرنتها من غير تسري بل
لبطلان محله الامة للطلاق ولو كانتا حرتين بابت احداها يصح
اربعة اشهر وبغير الزوج في البيان ويصير مولى من الباقية فانت
مضت اربعة اشهر والاوي في العدة طلقت الثانية والاخرى وانما لم
يبين حتى مضت اربعة اشهر اخرى بانها لانه لا يمكنه قرنت احداها الا
الا بطلاق يلزمه في الاخرى **ولو** قال حرة وامه ان قرنت احداها
طالق فهو مولى من احداها وبانت الامة بمضى شهرين فاذا مضت اربعة
اشهر مضت بابت الحرة سوا كانت الامة في العدة او لم تكن لانه لا يمكنه قرنت
الحرة الا بشئ يلزمه لان الجزا طلاق احداها وروي قد تعين طلاق
مذني بخلافه اذ انقضت عدة الاولى فصار كانه قال لها ان قرنت
فانت طالق وكذا لو كانتا حرتين الا ان المدة اربعة اشهر **ولو** قال
ان قرنت واحدة منها لا اخرى طالق فهو مولى منها لان الواحدة في الشرط
تعم فطلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران اخرى والامة في العدة
طلقت الحرة لانه لا يمكنه قرنت الحرة الا بطلاق الامة فبقى مولى من الحرة

كما

وان انقضت عدة الامة قبل ذلك لم يقع على الحرة شيء لانه صا
بحال يمكنه قربان الحرة من غير شيء يلزمه ولو كانتا حرتين بانجابوا
اربعة اشهر لانه الامن كل واحد منهما ولو قال ان قريت واحدة منكما فواحدة
عنها طالق فهو قول منهما وبانت الامة بعد مضي شهرين فما دام في شهرين
اخران بانت الحرة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن لانه الامن جميعا الا
ان مدة احداهما اطول والآخر اقصر وكذا هنا طلاق واحدة والحرة واحدة
وتعبدت للطلاق لفقد المزام فصار حالها لا يمكنه قربان الحرة الا بشئ يلزمه وهو
طلاقها لان المسببة الاولى لان المعلق بقربانها طلاق الامة **وان كانتا حرتين**
بانت كل واحدة بتطليقة بمعنى اربعة اشهر **ولو قرب** احداها حنت ولكن
لا يقع الا بتطليقة واحدة على كل واحد لان الواحدة في محل الجزاء وبطل
اليمين لانه بعد ما نزل الجزاء وحنت لا يتصور الحنت مرة اخرى الا اذا قال
ان قريت واحدة منك فمطلقا فانه اذا قرب احداها يقع الطلاق عليها ولا
يبطل اليمين حتى لو قرب الاخرى طلقت ايضا لان قوله فهي كتابة عن الدخلة
تحت الشرط فيعم بعموم الشرط بخلاف قوله فواحدة **ولو قال** ان قريت واحدة
منكما فواحدة منكما على كل واحد او واحدة منكما طالق او احداكما طالق او
احداكما على كل واحد او واحد منكما من كل واحدة منهما ثم تبين الامة بمضي شهرين
ولا يسقط الا بلاء في حق الحرة **فالحاصل** ان في كل موضع بقي المانع بقي الابدان
كل موضع ارتفع المانع سقط الا بلاء وقربان احداها حنت في كل موضع
سواء قال احدا او واحدة منك لان الواحدة في موضع الشرط يقع عموم الافراد
فصار الشرط قربان كل واحدة نكاحا كان اليمين بالله تعالى يلزمه كفارة واحدة
وان كان اليمين بالطلاق او الظهار يلزمه ظهار واحد وطلاق واحد وان كانت
المرأة معينة يصير مظاهرها **وكذا** الطلاق وان لم تكن معينة قال محمد
فيما له اوقع الطلاق على ابنتها شيت ووقع الظهار على ابنتها شيت فان
وقع الظهار على الامة بصير مظاهرها من الامة مثل ظهار من الحرة وكان عرصه
من هذا ان يبين ان الظهار يصح من الامة المنكوحه ولا يصح من غير المنكوحه
باب الحنت في اليمين ما يكون استثناء على وجه الكلام او على
البعض اصل الباب ان اليمين ذكر عقيب الخطاب وكان ملائما
بان ذكر اعلام الخطاب اوليا كذا ما خطبها به بمعنى قايما في المبادي كما يقال
يا قايما قبل لا يصح فاصلا بين الشرط والجزاء ويكون مؤكدا للخطاب وان لم
يكن ملائما له بان لم يكن من جنس كلامه صارا فاصلا ويخرج الجزاء والخطاب
منه ذكر عقيب النداء لا يجعل مؤكدا للنداء ويكون فاصلا بين النداء وبين
يعقبه من الكلام لان الخطاب والنداء كلاهما للاعلام والتفصيل لان الخطاب
ابلع من النداء لانه النداء يذكر للاسم كقولك يا زيد ويا عمر وهذا لا يقطع شركة

اليمين

العين والخطاب بالكاف او الباء وهذا يقطع شركة العين والاقوي يستتبع
الادني فيجعل تأكيدا له والادني لا يستتبع الاقوي فلا يمكن جعله تأكيدا
فينصير فاصلا وسواء في ذلك النداء المفرد كقولك يا زيد والنداء المضاف
كقولك يا زيد بن عمرو **وحرف اخر** ان النداء لا يتعلق بالشرط الا لضرورة لان
النداء خبر عن عينه او عن صفة قائمة والخبر عن الوجود لا يتعلق بوجود الشرط
لان التعليق للوجود عند وجود الشرط وصحة الخبر بوجوده فاذا كان
الخبر به موجودا مع الخبر به فلا يتعلق صحة الشرط فلا يصح التعليق الا
لضرورة لانه لا يوجد بوجوده **وحرف اخر** ان النداء المعلق بالشرط لا
يوجب كد لانه لو وجب اما ان يجب في الحال او عند وجود الشرط لا وجب
في الاول لان المعلق بالشرط ليس بمتعلق بسبب في الحال عندنا وانما يصير سببا
عند وجود الشرط ولان الموجب الاصل والمقصود من التعليق الاعدام والوجود
عند الشرط لزواله باللفظ السابق ولا وجه الى الثاني لان وجود الشرط لا يثبت
فيما تعلق به كد وهو حقوق الصار بالمقدور لان دخول الدار لا يثبت له في
جعل غير الزاوية نكاحا والحد ويحتمل لدراستها ما يمكن اذا عرفنا هذه اقاويل
محمد اذا قال للرجل لامرأة انت طالق يا زينة ان دخلت الدار تعلق الطلاق
بدخول الدار ولا يجب حد ولا لعان اما تعلق الطلاق فلا فانه قوله يا زينة
نداء والنداء ليس بفصل كما لو قال انت طالق يا زينة ان دخلت الدار وتكون
اي يوسف انه يقع الطلاق في الحال لان قوله يا زينة قد نكح وليس من جنس
الطلاق وله حكم على حدة وليس بشئ مقصود فصار فاصلا بينهما كما لو قال
انت طالق وانت زينة ان دخلت الدار **وجه** ظاهر الرواية ان هذا نداء
بصيغة وجهاء فكان من جنس كلامه فلا يصير فاصلا لانه يراد بالنداء اعلام
المخاطب تبيينها له في حق ما يريد بان كان بين يديه امرتان فيقول
يا عمرة او يا زينة او لتأكيد الخطاب اذا لم يكن بين يديه الا امرأة واحدة
ليبين ما يقول لها فصار من نفس الكلام كما كان لتأنيدها والتأكيد ولهذا
لوزادها باسم العلم بان قال انت طالق يا فاطمة ان دخلت الدار او باسم
يبي عن معنى قايما بها بان قال انت طالق يا فاطمة اوقعا عدة ان دخلت
الدار لا يكون فاصلا **ودكر** في الاقرار لو قال لفلان علي مائة يا فلان الا
عشت ذراهم كان استثناء جازا لان قوله يا فلان نداء للمخاطب ليس به
فيسمع كلامه فكان راجعا الى تأكيد الاقرار فلا يفصل **واما** كد واللعان
فلا نكاح في تعلق بالشرط لانه تعلق بما قبله وهو الطلاق ومن المحال
ان يتعلق بما قبله بشرط متاخر ولا يتعلق ما بعده لانه لو لم يتعلق
بصير فاصلا فان قيل القذف اذا لم يصح تعليقه بالشرط كيف يتعلق
قلت ان لم يصح تعليقه بالنسبة الى احد اشريه وهو الوجود عند وجود

الشرط يقع تعليقه بالنسبة الى الاثر الاخر وهو ان يفد امه عند الفد ام
 الشرط فصار كما انه لم يتكلم به قبل الشرط وهذه ايجع الحد واللغة ولا تعلق
 بالشرط صورة لا معنى اما صورة فلا تعلق من ثمار الجزاء وقد تعلق الجزاء بالشرط
 فيتعلق ما هو من ثماره واما انه لا يعلق معنى فلما مر انه خبر لا يجمل التعليل
 فلو جود التعليل صورة تمكن شبهة العدم من الحال ولعمري التعليل معنى لم يصح
 موجودا **فان قيل** هو لم يعلق القذف بالشرط بل ناداه به فيكون القذف
 مرسل **قلت** لم يعلقه بالشرط نصا لكن تعلق به حكما لان الكلام واحد
 فاذا ذكر الشرط في آخره انصرف الى جميع الكلام فانه لو جعل كلامين يصير فاصلا
وروي ابن سماعة عن محمد انه يجب اللعان ويتعلق الطلاق لانه ذكر الشرط
 عقيب بتبيين صح تعلق احدهما ولم يقع تعليل الاخر فعلقنا ما يتقبل التعليل
 ولم يعلق ما لا يقبل التعليل **ولان** خبر والخبر لا يجمل التعليل ففيه مجزأ وصار كما لو
 قال انت يا زينة طالق او يا زينة انت طالق ان دخلت الدار **ولان قوله** يا زينة
 صفة لها كقوله يا زبيب وبافأ طمة فلا ينفصل فلا يكون في حكم من علق القذف لانه جعل
 القذف صفة لها وصفات المطلقة لا تتعلق بالشرط واذا ثبتت الطلاق **الا فاقول**
 وجد صورة التعليل فصارت الصورة شبهة في درجتي ما يدري بالشبهة
ولان المهور في مثل هذه الصفة التي دوى التحقيق كان قد تعلق في قصة
 ابراهيم عليه السلام فلهذا كبر هو هذا الالبنة يعني لم يقع **ولهذا قلنا** ان من قال
 لا خير لك علي الف درهم ان دخلت الدار لا يلزم المال لانه ما اقر انما اقر اذا دخل
 الدار ولم يدخل كذلك هنا ما قد اذا دخل الدار لم يدخل **وروي** عن ابي يوسف
 انه يتجزأ الطلاق ويصير ملاءنا للحال لانه تخلف بين الشرط والجزء كلام تام
 وانه مما لا يتعلق بالشرط قال الشيخ الاسلام علي الدين والى هذا حال
 المسد الامام الشهيد وقال هذا اختيار والدي **وكذا لو قال** انت طالق يا
 زينة ان شاء الله لا يقع الطلاق ولا لعلنا لما ذكرنا ان الله من جنس
 الكلام الذي قصد تحقيقه عند الشرط فلا يصير فاصلا ويكون هذه اكلها منظوما
 الحق الاستثنائي باخره فيصرف الى الكل **وكذلك لو قال** انت طالق يا زينة بنت
 الزانية ان دخلت الدار لم اذكر ان الله المفسر والمضاد سبوا وهذا لان
 الزيادة على الله انما تذكر لعلام المنادي او لتأكيد الخطاب فيصير من الله
 فلا يصير فاصلا **لو قال** انت طالق يا فاطمة بنت عمرة ان دخلت **وكذا**
لو قال ان شاء الله ينصرف الى الكل **استشهد** ببيان ان الشرط الحث الكلام
 فيشرط وجوده بعد واللعان من نفس الكلام لانه لا لها من التأكيد فصار مع
 ما تقدم كلاما واحدا ولو قد مر المنع فقال يا زينة انت طالق ان دخلت
 الدار فهو قاذف لها حين تكلم به بلاعنها لان القذف لم يتعلق بالشرط لا صورة
 ولا معنى لان قوله انت طالق كلام مبتدئ غير القذف وليس يعطو عليه ولا

من صورة الى

ضرورة الى تعليل الله بالشرط لانه اذا توسط انما يعلق صورة ضرورة
 لانه لا يصير فاصلا لانه لا يعلق الجزاء بالشرط ولا يتصور تعلق الجزاء بالشرط من غير
 تعلق المتوسط فتعلق ضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكن تعليل الطلاق بالشرط ومن
 غير تعلق القذف في غير تجزئ معبرا في حكمه لم يجعل الطلاق من جنس الله الوعد
 وجعله من جنسه لو تاحر فان المجامعة ان كانت ثابتة من حيث انه نداء لا مجامعة
 من حيث انه قذف فاستقام القول بالتعليل معنى اذا تقدم على الله او التعليل
 من حيث المعنى لا يتحقق في القذف انما يتحقق صورة وقد دخل ما بعد من التعليل
 صورة فلا يعلق **ولان في المسئلة الاولى** القذف بناء على الاثر فلما تعلق
 المبتدئ بالشرط تعلق البتة ضرورة ولا كذلك هنا **واذا صرح** القذف ينظر ان
 لا عنهما ولا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقا المحلية وان دخلت الدار
 او اشرضا صحتها في القذف ان كان الطلاق رجوعا بلاعنها وان كان باينا لان المفسر
 من اللعان اليسيرة وقد حصلت كل لوقد في امراته ثم ابانها **وكذا لو قال** يا
 زينة انت طالق ان شاء الله يكون الاستثنائي على الطلاق خاصة وبلاعنها **وكذا**
ولو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله طلقت واحدة بالاول وينصن الاثنى
 الى الثلاث **وكذا** لو علق بالشرط بان قال يا طالق انت طالق ثلاثا ان دخلت الدار
 طلقت واحدة في الحال وتعلق الثاني بالشرط لانه فادها بوصفها اثباته فيكون
 اثباتا له **كما لو قال** لعبد ه يا حرائر حران شاة الله او ان دخلت الدار **ولو**
 قال انت طالق يا طالقان شاة الله او ان دخلت الدار لم تطلق في الحال
 ويتعلق لان الله التأكيد الخطاب فلا يجعل فاصلا **ودكر** في النوادر عن
 ابي حنيفة انها تطلق واحدة وينصرف الاستثنائي والشرط الى ما يليه ولا ينصرف
 الي ما تقدم في الوجهين لان قوله باطلاق وان كان نداء لفظا فهو يقع شرعا
 كقوله انت طالق يصير كانه قال انت طالق انت طالق ثلاثا ان شاء الله او
 ان دخلت الدار ينصرف الى الاخر لانه كرر الابقاع من غير حرف العطف فينصرف
 الى الاخر لانه كرر الابقاع من غير حرف العطف فينصرف الاستثنائي او الشرط الى ما
 يليه لانه يصير فاصلا بخلاف قوله يا زينة لانه نداء واخبار حقيقة وشرعا
 وليس في وسعه اثباته فلا يصير فاصلا **وفي ظاهر الرواية** انصرف اليها اذا
 نادر الله ما ذكرنا انه نداء والله قد يقع المعنى في المنادي كما في قوله
 تعلق يا قاتيل ويا قاعد ويا عا لم وقوله ايقاع ترعا فهو خبر صيغة والمجمل
 انما يجتمعنا فيبقى ندا مسع كانه **ولو قال** يا زينة بنت الزانية
 انت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفا لها لا مراهي في الحال وتعلق الطلاق
 بالحقول كما ذكرنا فان كانت الامرحية فلها الخاصة في نذرها والمراة الخاصة
 في اللعان فان خاصية المراة اول وتلاعننا ثم خاصية الامرحية لا يجد لها لاحد
 القذف يقام على الملاعة وان خاصية الامراة واحدة لها ثم خاصية المراة

لها انت اخت طالق يا زانية ان دخلت الدار كانت طالق ولا حول ولا
لعان لان قوله يا زانية لما فصل بين الشرط والايقاع تعلق القدر بالحدوث
فلم يكن قادرا **قال** ابو يوسف ولا يشبه هذا المدخولة بها اذا قال لها
انت طالق يا زانية ان دخلت الدار كانت طالق ولا حول ولا لعان لانه
قوله يا زانية لما فصل بين الشرط والايقاع تعلق القدر بالحدوث فلم
يكن قادرا لوقوله ثلاثا الهاتين ثلاث ولا حول ولا لعان لانه لو قال
لها انت طالق وسكت فقبل له كفر فقال ثلاثا كانت ثلاثا فكذا اذا فصل
بقوله يا زانية لا يكون اكثر من الفصل بسكوته **باب** الشهادة
في الايمان **اصل** الباب ان اتلاف مال الغير سبب لوجوب
الصمان دحا للضرر عن المالك غير ان الاتلاف على نوعين حقيقي كالقتل
والحرق والكسر وغيرها وحكي كالغصب وعوه والكر في سببه الصمان
على المسوا لان المعنى الداعي الى ايجاب الصمان بغتة قدرة الانتفاع
على المالك او اخراج العين عن كونه منتفعا به في حقة ولهذا لا يفرق الحال
بين ان يكون المثلث عاقلا وبالغا او صبيبا او مجنونا او اجنبيا لتحقيق
العلة من الظلم وهو ازالة يد المالك والاضرار به والشهادة نوع اتلاف
كالغصب بل فوقه لان انتزاع المالك من يد الغاصب عكس في الجملة
باعادة السلطان والقاضي وسائر والاقتراع من المشهود له بعد
الشهادة التي انفصل بها القضا غير عكس فاولى ان يكون سببا للصمان
عند تحقيق الاتلاف بالرجوع ولهذا المروجع الا ترى ان في الغصب لو اقام
العقار واوجب في الشهادة عند الرجوع الا ترى ان في الغصب لو اقام
البينة انه ملكه **فقبل** بينته وقضى له بها وكان امتناع الا سترداد
بتقصير من جهة وفي الشهادة لو اقام البينة انه ملكه لم يقبل
بينته فكان التقويت هنا فوق التقويت في الغصب **وكان** ابو حنيفة
اولا ينظر في حال المأهدين يوم رجعا فان كان حالهما احسن من
يوم تشهدا صدقهما القاضي في الرجوع ورد القضا وان كان حالهما
يوم رجعا مثل حالهما يوم تشهدا او دونه لم يصدقهما ولم يقبل
بالظلم المتناقص ثم جانب الصدق فحين في الشهادة وثانك
في القضا في حق المقتضي له فيه فحين جانب الكذب في الرجوع
واذا كان ثمة الكذب عند الرجوع لغسقة يمنع القاضي من ابطال
القضا فتعين الكذب فيه بل ليل شرعي لان كنهه من ابطاله كان
اولى ولو ابطال القضا باعتبار هذا المعنى ادعي الى ما لا يتناهي لانه
يرجع بعد ذلك عن هذا الرجوع يجب اعادة القضا الاول ثم يوم
ولكن يجب الصمان عليه لاقراره انه اتلفه الحال على المشهود عليه

أولا وتلاعنا ثم خاصمة الامر اولا وحدها ثم خاصمة المرأة لا يلاعنا
بينهما لان اللعان شهادة والمحدود في القذف ليس من اهل الشهادة ولا يجد
لان قذف المنكوح لا يوجب لكرا وان كانت الامر حبيقة فللمراة المطالبة بقذف
الامر وقد فيها فان خاصمت في احدها فهو على ما ذكرنا وان خاصمت فيهما بيد المحدث
احتسابا لسقوط اللعان لانه في معنى **الحكم كالوقال** لامرأة يارانية فقالت لا بل
انت فانه بيد المحدث حتى يسقط اللعان **وكذا** لو قال يارانية بنت الزانية
انت طالق ان شئت الله فالاستسنا على الطلاق **في شرح الكرخي** قال ابن سماعة
عن ابي يوسف فيمن قال لامرأة ان خرجت من الدار فانت طالق ثلاثا
فاعلى ذلك الا ما دنى او ان شئت الله فانه لا تطلق وهذا كلام واحد لان
قوله فاعلى ذلك يقتضي تعليق الكلام الثاني بالاول بحرف العطف فصار كلاما
واحد انتهى فيه الاستسنا **ولو قال** اعلى ذلك او ان شئت الله فانت طالق
لانه لم يعلقه بالكلام الاول فصار كلاما مستانفا فقطع الاستسنا وينبغي
على قول ابن حنيفة ان يرفع الطلاق في الفصلين بناء على اصله فيمن قال
انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شئت الله وقد ذكرنا **قال** محمد في الجامع اذا قال
لها انت طالق يارانية ان دخلت الدار فعلق الطلاق ولا حد ولا لعان
قال بشر بن ابي يوسف قال ابو حنيفة لان اللعان تعلّق بقذفه وبانت
به حوله الدار فسقط اللعان من طريق الحكم فلم يجب الحد **وقال** بشر بن
ابن يوسف قال ابو حنيفة اذا قال لامرأة ولم يدخلها انت طالق يارانية
ثلاثا قال لا حد عليه ولا لعان **وكذا** قال ابو يوسف ولم يفصل لا يقول
يارانية بين الايقاع والعدد لانه صفة لها فوجب اللعان بقذفه وبانت
بقوله ثلاثا فسقط اللعان من طريق الحكم **وقال** ابو حنيفة وابو يوسف
اذا قال لها ولم يدخلها انت طالق ثلاثا او قال انت طالق اذا دخلت
الدار فانت بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلاثا وان دخلت الدار فهذا
باطل لا يلزم طلاق لان الطلاق يقع باجر الكلام وقد حصل ذلك وهو
اجنبية **ولو قال** انت طالق ثلاثا بامرأة فانت قبل قوله بامرأة فالطلاق
لها لان قوله بامرأة ليس بشرط ولا عدد فلا يقف المرفوع عليه واذا
وقع الطلاق بقوله انت طالق لم يسه الموت **قال** وقال ابو حنيفة لو قال
لامرأة ولم يدخلها انت طالق يارانية ثلاثا فهي ثلاث ولا لعان
قال ابو يوسف هو طالق واحدة وعليه الحد لا يوجب حنيفة ما ذكرنا ولا ي
بوسف ان قوله يارانية لما لم يكن شرطا فصل بين الطلاق والعدد فبانت
بقوله انت طالق وصار قال لو قال لها انت طالق ثلاثا لم يلزمها الا واحد
الا ترى ان ابا حنيفة قال لو قال لها انت طالق ثلاثا لم يلزمها الا واحد
وقوله يارانية قد تعلّق به حد اشد من ذلك فهو اولى به فصل **ولو قال**

كالحاقه مع الملقى والفاتل مع المحسك ولان قوله انت حر هو الموتر
في الحرية والتلف وها نقلا قوله انت حر هو الموتر في الحر بقوله التلف وها
مركبا بالشرط والمركب بالشرط وان لم يكن علة لكذا اذا وجد الشرط صار
علة لانه صار معزدا والمركب اذا انقضى كان ذاته عين الذات الاول ضيق
عند الشرط قوله انت حر وهذا عين ما ثبتته بشاهد اليقين لا غير
هذا الكلام صار مسببا والعلة والسببية صفة لهذا الكلام والاصل
ثبتت بشهادتها فصارت الصفة بواسطة الاصل مضافة الى سببها
فكانت متبعية علة التلف ولهذا يشترط الاهلية عند اليقين لا عند
الشرط بخلاف الحرف فالعلة هناك نقل الماشي وذلك ليس من مباحث
الاتلاف في شيء فلهذا يجعل الاتلاف مضافا الى الشرط وهو ازالة المسئلة
بطريق التعدي ولهذا لو قال لعبد ه ان ضربك فلان فانت حر فغيره
يعتق ولا ضمان عليه ولو كان الاتلاف بالشرط نصن ولو كان العبد بين
شترين فقال احدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر فغيره يعتق ويعتق
الحالف المضارب نصف قيمته ان كان موسرا وسعي العبد له ان كان معسرا
ولو كان العتق مضافا الى الشرط لكان الحكم على العكس ولا يجب الضمان
على الحالف اذا عرفنا هذا قال محمد **جلا** يشهد ا على اخر انه قال
لعبد ان دخلته الدار فانت حر وشهد اخر ان دخل وقضي بعقته
ثم رجعا فالضمان على شاهدي اليقين لانهما اثبتا عليه التلف فرق
بين هذه المسئلة وبينها اذا شهد شاهدان انه تزوج هذه المرأة
بالف درهم وشهد اخر ان دخل بها وقضي القاضي بالنكاح والمهر
رجعوا حيث يصح شأنا هذا الدخول دون شاهدي النكاح وعلة وجوب
المسئ العقدة دون الدخول لان شاهدي الدخول ابرأنا شأنا هدي النكاح
عن الضمان لانهما اثبتا ان الزوج استوفى عوض ما عزم من المهر وهو
مقتضى البضع فوقعت المرأة لمشا هدي النكاح لانه الاتلاف بموضع
لا يوجب الضمان كما لو شهد ا على رجل انه باع عبده بالف وقيمة
الف وقضي به ثم رجعا لا يضمنان شيئا اما هذان شاهد الدخول
ما ابرأنا شأنا هدي اليقين عن الضمان لانهما ما شهدا بوصول العوض
الى المولى بانما تلف من مالبة العبد ولم يدكر في الكتاب ان يشهد
الدخول اذا رجعوا وحدهم في هذه الصورة او كانت اليقين ثابتة
باقرار المولى وشهد شاهدان على الشرط ثم رجعا هل يضمنون بعض
محتاجا قالوا لا يضمنون لان الدخول بشرط محض فلا يضاف الحكم
الى شهوده بحال واستدلوا بالمسئلة الاجصاصات اذا رجعوا او حرم
لا يضمنون واكثر مشايخنا انهم يضمنون لانهم ان لم يشهدوا علة التلف

فقد تنسبوا للتلف بغير حق لان قوله انت حر انما يصير علة التلف
عند الدخول فالحق السبب بالعلة نظرا لصاحب الحق بخلاف الاحصان لانه
ليس ملحقا بالعلة بسبب هو معنى العلم لانه مانع من الربا فلا يصح سببا
ملحقا بالعلة اما الدخول ليس مانع وجود العلة فامكن الحاقه بالعلة عند عدم
ولان المضاف الى شرط العلة عند بقوله الاضافة الى العلم وقد تعدت الاضافة
الى العلة لانها ليست بنقد اما اذا ثبت باقرار المولى قطاهر وكذا اذا ثبت بالشهادة
لانها لم يثبت التعدي لبقائهم على الشهادة فتضاف الى الشرط على ان الشرط
يجعل خلفا علة العلة باعتبار ان الحكم يضاف اليه وجودا عنده والعلة مالكا
تعلق به وجوبا ووجودا فحق اخذ منها بالعلة جاز ان يلحق بالعلة بخلاف الاحصان
وصار كغير البير هكذا ذكره الصدر الشهيد ونسج الاسلام على الاسباب
وذكر تنسج الامية السرخسي في الرجوع عن الشها دان ان هذا غلط والصحيح
من المذهبية انه شهو بالشرط لا يضمنون بحاله بعد عليه في الزنا دان وهذا
لان قوله انت حر مباحرة الاتلاف للمالية وعند وجود مباحرة الاتلاف الحكم بضاف
اليه دون الشرط سواء كان بطريق التعدي او لا بطريق التعدي بخلاف الحرف
لما ذكرنا ان العلة هناك نقل الماشي وليس ذلك من مباحرة الاتلاف في شيء
ولو شهد شاهدان انه قال لامرأة ان دخلته الدار فانت طالق وشهد اخر
انها دخلت الدار والمراة غيرة مدخول بها وقضي القاضي بالطلاق والزم الزوج
نصف المهر ثم رجعوا يرجع الزوج بنصف المهر الذي عزم على شهود اليقين وكان
بينهم ان لا يرجع عليهم بشي لانهم ما اتلفوا عليه شيئا بل سقطوا عنه نصف المهر
كان واجبا عليه فبالطلاق قبل الدخول سقط عنه نصفه لانه وجب عليه
شيء مشها دهم **الا** نقول كل المهر وان كان واجبا لكنه بعرضية السقوط
برده المرأة وبصلها ابن الزوج فهو بهذه الشهادة اكذوه ومنعوه من
السقوط وبني التاكيد زيادة ايجاب فالجواب اصل الاجاب في حق الضمان الا
ان في هذا الوجه نوع نظرفان المرأة اذا كانت لها على رجل الف درهم موجد
فشهد شاهدان على انه معجل واستوفت ثمنه اربعة وخمسة بدراجر
والعيا ذبا منه تعالى وسليث واسلمت ثم رجع الشهود عن شهادتهم
لا يضمنون وهذه الدية على شرف السقوط لانه لو كان موجدلا كما كانت
للسقط بارتدادها **والدليل** عليه انه لو قتلها رجل حتى تأكل جميع المهر
على الزوج لا يرجع على القاتل شيئا وانما كده ومنعه من السقوط ولان ضمان
العقد وان عقيد بالمثل ولا مماثلة بين ابتداء الوجوب وتاكيد الوجوب لكن
الصحيح ان نقول الفرقة قبل الدخول مسقطه كل الصداق اذا لم تكن مضافة
الى الزوج ولا متبعية للنكاح لانه قابل المهر بالبضع على ان فاته تسليم
البضع على وجه لا يثبت به النكاح فلا شيء عليه منه وقد تحقق ذلك بالفرقة

فهما باضافة الفرقة الى الزوج مع العلم المسقطه من ان يعمل عملها
في النصف فكانها الزما الزوج ذلك النصف شهدا بهما فيصفا ذلك
له وفي هذا ايضا نوع شبهة وان الابن اذا اكره امرأته حتى زناها قبل الدخول
يغير المهر لان نصف المهر ويرجع به على الابن ولم يوجب اضافة الفرقة
مضافة اليها وذا موجب نصف الصداق على الابن فكانه الزمة ذلك ولا يقصده
الفرقة قبل الدخول احريشين احدها وجوب جميع المسمى لانه هو الذي قوة الملك
على نفسه باختياره فلا يسقط حقها في البذل كالتكليف اذا اختلف المبيع قبل
القبض او ان لا يجب بشي لان المعقود عليه عا د الى ملكها سلبا كما خرج وذلك
مسقطا للبذل كما قلنا ان فسخ البيع بخيار او اقالته الا انا عرفنا وجوب
نصف المسمى شرعا بالنصف والنص ورد في الطلاق والطلاق يختص
بالزوج فكل فرقة جاءت من قبلها قبله كالج و العنة فهو في معنى الطلاق
والحق بها فيكون مسقطا حقها كردها وتقبلها ابن الزوج نعم باضافتها
الفرقة الى الزوج اوجبا عليه نصف المهر **فما اختلف** مشايخنا في
طريق وجوب نصف المهر قال بعضهم الطلاق قبل الدخول يسقط جميع
المسمى كما يسقط مهر المثل لانه رفع العقد ثم وجب لها نصف المسمى بطريق
المنفعة **فان قيل** لو يسقط المسمى ووجب النصف بطريق المنفعة
لما وجب عليها الزكاة اذا تزوجها على حتم من الابل السائبة وقبضها ثم
ظلمها قبل الدخول بها لان الملك استحق عليها بغير اختيارها فوجب ان يسقط
عنها زكاة الكل **قلنا** السبب الموجب للسقوط غير متقرر لان الوجوب يعود
في الحال فصار كان السقوط لم يكن **الانري** ان الوكيل اذا اشترى قريب
او امرأته لموكله لا يعتق عليه ولا يفسد النكاح وان ملكه بالعقد لان ملكه
غير متقرر بل كما يثبت بيزوله الى الموكل فكانه لم يكن **وكذا** رجل اخته امه لرجل
فتزوج جرة على رقبتهما باذن مولاهما لم يفسد نكاح الامه وان ملكها ثم
ينتقل منه الى المرأة لعدم القدر **وقال بعضهم** يسقط بالطلاق نصفه
ويبقى نصفه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولا نه متأكد بالعقد والنسبية
جميعا بخلاف مهر المثل **قال** شمس الابه السرخسي وهو الامح **ولو شهد**
شاهدان انه امر فلانا ان يجعل عبده حران دخل الدار وشهد اخران
ان المامور فعل ذلك وشهد اخران ان العبد دخل وقضى بعقده ثم رجعوا
فالضمان على الذين شهدوا على فعل المامور وهو التقويض لان الفريق
الاول اثبتا الامر بالانكاح والامر بالانكاح ليس باتلاف بالفريق الثاني
على ما ذكرنا **وعلى** قول زفر بن يحيى وكذا لو شهد شاهدان انه حمل
امرأته في بلد فلان يوم الجمعة كلم او جعل امرأته ببد ها او قال لها طلق
نفسك وشهد اخران ان فلانا طلقها يوم الجمعة او طلقته هي نفسها

والمرأة

والمرأة غير مد حوله بها وقضى القاضي بالفرقة والزمة نصف المهر ثم رجعوا
فالضمان على الذين شهدوا على طلاق المامور وعلى تظليلها نفسها لان الامر
بالطلاق ليس بطلاق انما التطليق قول المامور فنزل منزلة التطليق بالدخول
في ان الدخول شرط والتطليق سبب **فرق** بين هذه المسئلة وبين ما ذكر في
الاكره او اكره رجلا بالقتل على ان يجعل امر عبده ببد فلان او طلاق امرأته وهي
غير مد حوله ببد فلان ففعل فاعتق فلان العبد او طلق المرأة **وفي القياس**
القياس لا يضمن المكر لانه ما اكرهه على السبب المختلف فان السبب
قوله المجهول اليه انت حر انما التقويض شرط عمل هذا اللفظ فكان اكرها
على شرط العتق فلا يضمن **كما** لو قال ان دخلت الدار فعبده حر ثم اكره
على الدخول يعتق العبد ولا يرجع على المكر **والدليل** عليه مسئلة الشهادة
وفي الاستحسان يرجع المكر بقيمة العبد ونصف المهر **والفرق** ان التقويض
ما شهد به وعلى الاعتراف نصا ولا دلالة وضرة لانه ليس بضرة التقويض
الامساك فلا يكون الشهادة بالتقويض شهادة بالاعتناق **اما** الاكره على التقويض
اكره على الاعتراف معني ان لم يكن اكرها على الاعتراف نصا لان المكر قصد
بالاكره الاضراء به وذلك يحصل بالاعتناق لا بالتقويض وحده فجعل الاكره
على التقويض اكرها على الاعتراف ضرورة **وهذا** لانه الشاهد يجب
في ادراك ما نة فلا يتعدى الاكره الى ما يتحقق فيه الضرر **الانري** ان شهرو
الاحصان اذا رجعوا بعبه الرجم وقالوا شهدنا بياطل لم يكت عليها عزم ولو
لم يشهدوا بالاحصان وقال القاضي علمت انه غير محصن وانه لا رجم
عليه وليكن رجمه واكره الناس حجة رجمه كان ضامنا جهدها بيمينه الف
بين المتشهادا والاكره **ولو شهد** اشاد انه قال لها انت طالق ان
شئت او قال لعبد انت حران شئت وشهد اخران انه شأ وقضى به ثم
رجعوا فالضمان على شهود التقويض لانه ليس في لفظ الفريق الثاني
الافوله شئت وانه لا ينعى عنه الطلاق والعتق كاله حوله **وفي المسوط**
لوقيد رجل عبده ثم حلف بعقده ان في مده عشرة ابطال ثم حلف بعقده
ان حله احد من الناس هو او غيره فشهد شاهدان ان في مده خمسة
ابطال فاعتقه القاضي شهادهما ثم حله القاضي فاذا قيد عشرة ابطال
فعند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف على المشاهدين قيمة العبد وفي قوله
الآخر وهو قول محمد لا يثبت عليها وهي مسئلة قضا القاضي بشهادة الزور
فعند ابي حنيفة لا نقض القضا تحقيق الاتلاف وعند محمد لا ينفذ ضمير العبد
رقيقا وانما عتق العبد بعد ذلك حل القيد لا يثبتها دثما **الانري**
انما لو حله بانفسها عتق ولا ضمان عليها ولا يقال كيف ينفذ القضا
باطنا ههنا وقد ينفذ بكيفية معرفة وذن القيد فيكون بمنزلة ما لو ظهر

نص بخلاف الفضا او ظهر ان الشهود عبيد وكفار لاننا نقول القاضي
حيث قضى بالعتق لم يكن مخاطبا بمعرفة وزن القيد حقيقة لانه لا طريق له
اليه ما يكمل القيد وحل القيد معتق للعبد وقضاؤه انما ينفذ باطنا باعتبار
انه سقط عنه مالا طريق له الى معرفته وهذا موجود هنا وانما يجب الصلح
عند ابي حنيفة بدون الرجوع لتحقيق الكذب لان الاصل ان الشهادة اذا وقعت
في الفعل فاذا تحقق عدم الفعل ظهر كذبها بيقين كالشهادة بالقتل وجا
المشهود يقتل حيا واذا وقعت على القول لا يظهر كذبها الا بالرجوع ولا ضمان
علي الذي حله لان العتق حصل باليمين السابقة والحل بشرط غير تلة وحول
الدان ولو لم يحله وعلم انما شهد ابي اظلم رد في الرق عندهما لعدم نقاد الفضا
باطنا **باب اليمين في طلاق السنة وغير السنة اصل**
الباب ما ذكرنا ان الطلاق السني لا يقع الا في ظهر لم يجز معها فيه ولم يطلقها
فيه عقيب حيث خال عن الجماع والطلاق الا اذا تخلت كملت الرجعة
بالقول او المس أو التقبيل عن شهوة عند ابي حنيفة وزفر واحد
الروايتين عن محمد له ان يطلقها اخرى لكسنة لا ارتفاع العدة بالمرحوة
فكان بمنزلة الايقاع المبتدأ **وعند** ابي يوسف واحدي الروايتين عن محمد
ليس له ان يطلقها اخرى في هذه الظهر لان الفاضل لحيضة الكاملة
وصار كالورا جعها بالجماع وعن ابي حنيفة اذا كان احد ابدا امراته
عن شهوة وقال لها انت طالق ثلاثا للسنة يقع عليها ثلاث نظائفات
في الحال يبيع بعضها بعضا لانه كذا وقع واحدة يصير مراجعا واما اذا راجعها
بالجماع فان لم تحبل ليس له ان يطلقها اخرى بالجماع لانه ظهر جامعها فيه
وان حبلت فعند ابي يوسف كذلك لانه ظهر واحد وعيا ابي حنيفة ومحمد
طور وزفر له ذلك لتسقوط العدة الاولى والطلاق عقيب الجماع انما لا
يجل لا شئنا امره العدة وذلك لا يوجد اذا ظهر الحبل **وحرف** اخر ان
من اوقع الطلاق على وجه السنة ان حبل السنة وصفا للواقع يقع في الاحوال
كلها وان جعلها وصفا للايقاع يقع في وقت السنة لانه اذا جعله وصفا
للواقع وهو حكم الشرع يكون سببا مطلقا وان لم يوافق وقت السنة
فقد دخل فيه البدعة من وجه فلا يكون سببا مطلقا وهذا لان قولنا
سني او بدعي وصف الفعل حقيقة وان وصف به المحل لان معنى قولنا
سني انه لا يقع على الاثبات به وقولنا بدعي وحرار اي بعاقبه عليه
والعاقبة وعدمها على الفعل بالزنى والارسال الافعال وان وصف
المحل بالحرمة والاباحة ومعنى قولنا الحرمة المضافة الى العين عبارة عن
حرمة الفعل المعتاد في العين الا ان وصف العين بالحرمة اذا كانت لمعنى
في ذاته لا يختلف بالسنة الى لا يتخاض كما في قولنا الخبز حرام والحمر حرام

لمع

واذا

واذا كان لمعنى في غيره كقولنا مال المسلم حرام ودمه حرام يختلف
بالسنة الى الاشتخاص فاذا وصف الطلاق بصفة لا ينتظر وجود تلك
الصفة لان الصفة تقتضي وجود الموصوف لا حرة الا اذا كان وصفا
لا يتصور انضاف الطلاق بتلك الصفة الا بالاضافة الى وقت تحليته
تدرج الاضافة الى ذلك الوقت نصحيا وهذا اذا لم يتصف الطلاق
بتلك الصفة اصلا بدون الاضافة اما اذا وصف به كذا بوصف النقضات
وكاله يقف على ذلك الوقت ولا ينتظر الى وجود ذلك الوقت لانه لا
ضرورة حينئذ الى ادراج الاضافة وانما امر ضروري ثم الصفة اذا
تخلت بين الطلاق والشرط ان كانت الصفة تصح وصفا للطلاق دون
المرأة يجعل صفة للطلاق ولا يمنع تعليق الطلاق بالشرط وان كانت
تصح وصفا للمرأة دون الطلاق يجعل وصفا لها وينع تعليق الطلاق
بالشرط لان المرأة معينة والصفة في المعين لغو وتخلل العقبين الخ
والشرط يمنع التعليق اما الطلاق عات ذيقع ذلك الوصف له فلا يتخلل
اللعوق فلا يمنع التعليق فان كان يصح وصفا لها يجعل وصفا لا قريتها
وان كان المرأة والتطليقة وذكر عقيبها وصفا بوصف به المرأة والتطليقة
غالبها يجعل وصفا للتطليقة وان كان اطلاق ذلك للنساء اهل لان
التطليقة اقرب الى الوصف فيجعل وصفا لها حتى لا يصير فاصلا وان
ذكر المرأة وحدها ان كان وصفا توصف به المرأة غالبها يجعل وصفا لها
لان التطليقة غير مذكورة نصا ولا ضرورة الى جعلها مذكورة وان كان
وصفا بوصف به التطليقة غالبا دون المرأة يجعل وصفا للتطليقة
ويجعل مذكورا اذا عرفت ان هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال لامرأة
انت طالق السنة او قال انت طالق تطليقة للسنة ان كانت ظاهرة
عن غير جماع يقع في الحال واحدة رجعية وان كانت في الحيض او في
ظهر جامعها فيه لم يقع في الحال شي حتى يظهر من حيثها فاذا ظهرت
يقع واحدة وهذا ظاهر فيما اذا لم يذكر التطليقة وكذا اذا ذكر لانه
ما اخرج الكلام مخرج الصفة بل اخرج مخرج الاضافة والاضافة تقتضي
اختصاص المضاف بالضاف اليه كما في قوله تعالى ان الصلاة له كوك
الشمس انه يقتضي اختصاص الصلاة به وذلك بموافقة وقتها
فكانه قال اقم الصلاة لوقت دلوك الشمس وكذا قوله عليه السلام
صوموا لرويته وافطروا لرويته يقتضي توقيف الوجوب على الروية
وانما يكون الطلاق مختصا بالسنة اذا وافق وقت السنة وان قوله
انت طالق ايقاع وقوله للسنة اي لوقت السنة والوقت يصح سنة
للايقاع فكان ايقاعا ووقت السنة وهو الطهر على ما ذكرنا بخلاف ما لو

قال انت طالق لدخولك الدار او طالق تطليقة لدخولك الدار
حيث يقع في الحال لانه لا يراد به الاختصاص ههنا لانه لا اختصاص
لطلاق بالدخول وبوقتته ولكنه يراد به التقليل واللام قد تذكر للتقليل
وتصلح للتقليل ههنا لان الدخول فعل مجزى به المراه كما يفهمها
اذ اكره ذلك فصار كانه قال انت طالق لا دخل دخولك الدار او لانك دخلت
الدار فيقتضي هذا دخولا في الماضي لا في المستقبل لان التعليل انما
يستقيم لعله يتحققه فيبقى قوله انت طالق ايقاعا لانه خلاف قوله للسنة
لان الطلاق الذي يفهم المراه لا يصح جزا السنة فلا يمكن ان يجعل اللام للتقليل
فصار للوقت تحقيقا للاختصاص فيما خسر الي وقت السنة ولو نوي الثلاث
محت بنية كما لو قال انت طالق للسنة او للمهرين ونوي ثلاثا يكون ثلاثا
لانه اضاف الطلاق الى ماله عدد فيجوز تعدد تعدد المضاف اليه بخلاف
ما لو قال انت طالق ونوي به الثلاث لان قوله انت طالق بفتة فرد فلا يحتمل
العدد الا ترتيبا لانه يقال للمثنى طالقان وللثلاث طوالق فيكون نوعا للمثاني
لا للمثلاث وكذا قوله طلقك لانه ذكر فعله فلا يحتمل العدد كقوله قد تعدد
بجلاء قوله طلق نفسك لانه لا يحتمل العدد ايضا ولهذا لو نوي الثلاثين
لا يصح وانما يصح بنية الثلاث باعتبار معنى العموم لانه تقويض والتقويض
قد يكون عاما وقد يكون خاصا والمفوض اليها لهذا اللفظ اطلاق وذلك
ثابت في هذا اللفظ لغة والطلاق بمنزلة الاحناس يحتمل العموم والخصوص
فيعمل فيه بنية العموم واما اذا قال انت طالق طلاقا فقد روي ابو يوسف
عن ابي حنيفة انه لا يصح بنية الثلاث لان المصدر يذكر للتأكيد يقال
اكلت اكلًا وفت قها فلا يصح فيه بنية الثلاث ولا من سلفا فلا بد
المصدر يحتمل الكثرة واما قوله انت طالق الطلاق لان الالف واللام
لا تستغراق الجنس في المعهود فيه وفي قوله انت طالق الطلاق لان الالف
واللام لا تستغراق الجنس في المعهود فيه وفي قوله انت طالق الطلاق معناه
انت طالق الطلاق حيث ليس بنية الثلاث فيه وقد يذكر المصدر ويراد
به الفعل يقال انما هو اقبال وادبار على سبيل التعليل والمدبر
وهذا هو طريق وقوع الطلاق لان المفعول يوصف بالمصدر وقال الله
نقالي واعذر بك حتى ياتيك اليقين اي الموقت به ويقال في الدعاء
اللهم انت رجاونا واملنا اي مرجونا واملنا ولهذا لو قال انت
الطلاق يقع الطلاق غير ان قوله انت طالق وان نوي واحدة باينة
في قوله انت طالق للسنة لا يصح لان التصريح لا يصير ثابتا باللفظ
فيقتضيه فالسنة لا تقتضي وقوع البيسوة بل عنهما على رواية الاصل
فلم يجز ان يصير باينا بلفظ ايضا البيسوة **وروي** ابن سماعة عن محمد

ان اراد اثنتين لم يكن اثنتين لان اوقات السنة ثلاثة اطهار فلما ان
يجل كلامه على اول الوقت يقع واحدة او جميع اوقاتها يقع الثلاث
اما اثنتين فلا يقتضي اطلاق اللفظ ولا اوقات السنة فلا يصح وقال محمد
لو اراد بقوله طالق واحدة ويقول للسنة اخري لا يصح لانه لو قال انت
للسنة ونوي الايقاع فكذا اذا نوي به بخلاف ما لو قال انت طالق طلاقا
او قال طالق الطلاق وقال اردت بقولي انت طالق واحدة ويقول طلاقا
الطلاق اخري حيث يصح لان لفظة الطلاق يقع به الطلاق فقد اتي بلفظ
يقع بكل واحد منهما طلقه فصار كانه قال انت طالق وطالق ولو قال انت
طالق ثلاثا للسنة يقع عند كل طهر تطليقة فان نوي وقوع الثلاث حيلة
صحت بنية عندنا وقال زفر لا يصح لانه نوي ضد السنة وانه يقتضي
وقوع الثلاث في ثلاثة الاطهار فكانه قال انت طالق ثلاثا في ثلاثة
الطهار ونوي وقوعهن معا وانا نقول لما نوي الثلاث حيلة فقد نوي به
السنة من طريق الوقوع دون الايقاع والوقوع سبي لا حيلة لانه حكم الشرع
اولا انه عرف وقوعه بالسنة ولا الاقتصار على ايقاع الثلاث سنة فان
في الجاهلية كانوا يطلقون عدد الغيوم ويطلقون الفلجيات المربعة
بالاقتصار على الثلاث **وان** قوله للسنة كناية عن اوقات السنة والكناية
تتصرف بالسنة من وجه الى وجه فكان المنوي محتمل لفظه فيصح بخلاف
قوله انت طالق للسنة وهو نوي ثلاثا لانه اذا نوي وقوع الثلاث حيلة
لا يصح لان بنية الثلاث انما صحت باعتبار عدد الوقت فاذا نوي الجمع بطل
العدد فبطلت الاضافة الى الوقت متعدد بقيت البنية في قول انت طالق
وانه لا يحتمل الثلاث **ولو** قال انت طالق تطليقة سنة وهو باين حين
قال ذلك يقع واحدة رجعية ولا يتأخر الوقوع الي وقت السنة لانه جعل
السنة وضعا للمواقع وهو سبي في الاحوال كلها **وروي** عن ابي يوسف
انه يقع في وقت السنة وهو النكاح لانه وصف الطلاق بصفة ونكاح
الصفة لا توجد الا بوجود وقت السنة فيصير كانه قال انت طالق للسنة
والعرف على ظاهر الرواية ان الوقت غير مذكور نصا في قوله لسنة لانه
ليس ههنا ما يدل على الوقت لغة وهو اللام لو ثبت الوقت ثبت مقتضى
وصف التطليقة بكونها سنة وليس من ضرورة وصف التطليقة بكونها
سنة ذكر الوقت لان الواقع في الحال يوصف بكونها سنة من حيث انها
واحدة رجعية وان لم تكن سنة من حيث انها واقعة في زمان المهرين
واذا وصف بها في الجملة لم نفس الضرورة الى جعل الوقت مذكورا فيقع
في الحال اما في قوله للسنة ما روي الوقت مذكورا لان اللام للوقت ولان
قوله انت طالق ايقاعا **الحال** وقوله سنة صفة للمواقع والصفة لا

تزيل الموصوف الا انها اذا كانت حاوية فقد وصفها بخلاف صفتها
 قلبي الوصف وبقي قوله انت طالق بخلاف قوله السنة لان اللام للتاخير ولو
 قال لها وهي حاوية انت طالق وهي حاوية انت طالق اعدل الطلاق او احسن
 الطلاق او اجل الطلاق لم يقع عليها شيء حتى يظهر ان افعال المبالغة فيما يقبل
 التفاوت لا بها كلمة ترجيح فقال حسن واحسن وعدل واعدل وانما
 يستقيم هذا في الافعال لان بعضها بوصف بالا فاحية وبعضها بالندب
 وبعضها بالفرض ولهذا قال محمد احسن الطلاق ان يطلق الرجل امراته
 والهبة في العدة هي الاستقامة على الحق وانما يتحقق ذلك اذا التفت
 عنه صفة البدعة من كل وجه وبصير مولى موافقا للدليل الشرعي من كل وجه
 لان حسن النكاحات الشرعية لا تكون من حيث الصورة وانما تكون الموافقة
 الدليل الشرعي من كل وجه والموافقة من كل وجه الاتباع في وقت السنة
 فتاخر اليه وصار الوقت كما لم يذكر مقتضى المبالغة اما الحسن الذي هو راجح
 الحكم الشرعي لا يتفاوت وانه حسن ايضا بالسنة الى البين والثلث ولو كان
 الوقوع في الحال يقع لان افعال قد يستعمل لغير المبالغة كما في صفات الله تعالى
 لا ذلك يعني عن التفاوت وذلك لا يليق بصفاته وذلك سابع في
 اللغة كالأعرج والامرد والاحمر والاصفر وفيه تغليب عليه فيصدق ولو
 قال تطليقة عدلة او حسنة او جميلة يقع في الحال لا قلنا وفي قوله سنة
وفي شرح الكرخي اذا قال انت طالق عدلة او عدلية او سنة او سنة
 وقع عند ابي يوسف للسنة وان قال حسنة او جميلة وقع في الحال فاعتبر
 ابو يوسف ما كان في الغالب من صفات الطلاق كالعديلة والسنة فلم يقع
 الا على تلك الصفة فاما حسنة او جميلة فهي من صفات المرأة فلا يختص
 للطلاق بالشك ويحتمل بقوله هذه الصفات لما جاز ان توصف بها المرأة
 ويوصف بها المرأة الطلاق لم يجعل صفة للطلاق ولا يتاخر الاتباع منه غير
 يقين فيقع في الحال **ولو** قال انت طالق تطليقة حسنة في دخولك الدار
 او سنة او عدلة او بانية في دخولك الدار لم تطلق حتى تدخل لان كلمة في
 دخل في الفعل وانما لا يصلح ظرفا فعمل على الشطر وهذه الاوصاف تصح ووصف
 المرأة وللطلاق والتطليقة افرهما ذكر افكان صرف الصفة اليها اولى والطلاق
 اذا تعلق بالشطر تعلق بصفته لان الوصف لا ينفارق الموصوف فيصير
 الطلاق الموصوف معلقا بالدخول قال هذا اذا ذكره منصوبا اما اذا ذكره
 مرفوعا طلقت الحال لا تبع الرض لا يصلح صفة للتطليقة بحال لانه خلاف
 التطليقة في الاعراب فصار وصفا للمرأة فيكون فاصلا اما مع النصب
 يصح صفة للتطليقة لا المرأة فلا يمنع التعلق ولو قال انت طالق حسنة
 في دخولك الدار طلقت الحال لان الحسنة صفة للمرأة لا انها هي المذكورة

فكان صرف الصفة اليها اليها اولى فيصير فاصلا كما لو قال انت طالق فاحية
 او بانية في دخولك الدار **وقيل** هذا اذا ذكر غير معرب او اعرب بالرفع اما اذا اعرب
 بالنصب ينبغي ان يتعلق الطلاق بالدخول لانه نصب على المصدر والصحيح ان
 الجواب المرفوع وغير المرفوع سواء لان المصدر رقد بدل على مصدر محذوف قد
 على الحال اي انت تكونين حسنة او نصيرين حسنة حال دخولك الدار
 والمرأة المذكورة فكان يجب ان يكون اولى فمعلق حسنها بدخول الدار
 وحسنتها يصح جزا للدخول لان النساء يمدحن بالقرار في البيت واذا تعلق
 الحسن بالدخول بقي قوله انت طالق مرسل فوقع في الحال وكذا لو قال انت
 طالق جميلة او حسنة في بقائك او قونية في بطشك او معتدلة في قيامك او عدلة
 في ضربك او طريفة في دخولك يقع في الحال لان قوله حسنة بالنصب وانما لها
 تفعل لغتها المرأة اي انت نصير برحمة بقائك او تكونين قونية حال بطشك
 ويصح لغتها التطليقة الا ان التطليقة غير مذكورة والمرأة مذكورة فوجب
 كاقها بالمذكور ولو قال انت طالق تطليقة حسنة في دخولك الدار وتطليقة
 معتدلة في قيامك او تطليقة قونية في بطشك لم تطلق في جميع ذلك حتى تدخل
 او تبسبب او تفسد وغير ذلك وبصير الطلاق بوصف القوة والسنة معلقا
 بفعلها لاما لغتها اقرب الى التطليقة وفي الشطر نصار كانه قال ان ضربت
 وبطشنت **ولو** قال انت طالق سنة او عدلة او بانية في ذلك دخولك الدار لا
 يقع حاله تدخل الدار وينصرف هذا الى التطليقة وان لم تكن مذكورة لا الى المرأة
 لان الغالب في هذا انه يريد ان يوصف الطلاق لا وصف المرأة **ولانه** ذكر
 الوصف مقرونا بها الثانيك والمرأة لا توصف بها الثانيك في العدل والبيان
 فان الرجل والمرأة في هذا السؤال يقال رجل عدل وامرأة عدل ولا يقال
 رجل عدل وامرأة عدلة وامرأة ناسه والمرأة ان كانت توصف بالسنة بها
 الثانيك الا انه لا تعلق لهذا الوصف بالدخول لانها اذا لم تكن سنة بالدخول
 فلا يصلح وصفها لاجلها وصفها للطلاق **بخلاف** ما ذكرنا من الحسن
 والحال فان لها تعلقا بالدخول في الحكم فان المرأة قد تكون حسنة وطريفة في
 فعله الدخول او جميلة او قونية في ذلك لان من النساء لا يكون الحسن والحال
 في ذاتهن وانما يكون في افعالهن فيصير موصوفة به عند الفعل لا قبل
 ذلك **ولا** انما توصف بما يجتص به عند ذلك الفعل عادة او يليق بها والشك
 تليق بالضرب والقوة بالبطش والحسن والحال عند الدخول والعدالة والسنة
 والبيوت لا يليق بها عند الدخول ولا اختصاص بها ايضا فالظاهر انه اراد
 به صفة التطليقة **ولو** قال لها انت طالق معتدلة في قيامك طلقت في الحال
 لان الظاهر انه اراد بها صفة المرأة لانها قد توصف بالاعتدال في حالة القيام
ولو قال انت طالق تطليقة معتدلة في قيامك لم تطلق حتى تقوم وانما

فصل في صفة الطلاق ايضا وهي افرها ذكرها **ولو نوي** في الوجهه كلها نيا غير
ما ذكرنا ان كان فيه تقليط الامر على نفسه بصدق ديانة وقضا وان كان فيه
تحقيق بصدق ديانة لا قضا **وفي شرح** الكرخي قال بشر عن ابي يوسف
اذا قال لامرأة انت طالق السنة ولا ينقله او طلاق العدة او طلاق العدل او
طلاق الدين او طلاق الاسلام فهذا كله للسنة وكذا لو قال طلاق عدلا او
طلاق سنة او طلاق عدة او سنة او عدله او عدليه فهذا كله للسنة يقع
اذا كانت المرأة طاهرة من غير جماع او حامله استبان حملها **وقد ذكر**
بشر عن ابي يوسف هذا النوع على ثلاثة اقسام القسم الاول ما يجعل على
اوقات السنة من غير سنة وهو ما ذكرنا واجل الطلاق او حسن الطلاق او
طلاق الحق او طلاق القرآن او طلاق الكتاب او انت طالق للسنة او في السنة
وذلك لان طلاق السنة والعدل والدين والاسلام هو ما اقتضاه الدين
والسنة وذلك لا يكون الا في المأمورية **واذا** قال طلاقا عدلا او طلاقا
سنة فقد جعل هذا صفة للطلاق **واذا** قال طلاق احسن فهو المأخوذ
وذلك لا يكون الا في المأمورية **واما النوع الثاني** اذا قال انت طالق في
كتاب الله تعالى او بكتاب الله او مع كتاب الله فان نوي طلاق السنة
وقع في اوقاتها وان لم ينو شيئا وقع في الحال لان كتاب الله تعالى دل على
وقوع الطلاق للسنة والبدعة فلما احتل كلامه الامرين وقف على نيته
والثالث اذا قال انت طالق على الكتاب او بالكتاب او على قول القضا
او على قوله العقه او طلاق القضا او طلاق الفقهاء فان نوي للسنة وقع
فيما بينه وبين الله تعالى في اوقاتها ووقع في القضا لانه قول القضا
يقضي وقوع الطلاق على كل واحد من الامرين فاذا خصص عموم لفظه
بصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضا لانه غير الظاهر
وقال ابن سماعه عن محمد اذا قال انت طالق للبدعة ونوي ثلاثا فهو
ثلاث لان يقع الثلاث المحققة بدعة فاذا نوي مجمل لفظه يقع **وروي** هشام
عن محمد انها واحدة بذلك لرجعة لان البدعة لم يجعل لها وقت بالشرع لتتفرق
الاضافة اليه فتلفوا الاضافة وبقي قوله انت طالق **وقال** ابن سماعه
عن محمد اذا قال لها وهي لا تحيض انت طالق للشهر في طالق عند كل شهر
واحدة لان الشهر الذي يضاف اليها الطلاق شهر العدة فكانه قال انت
طالق للعدة **ولو** قال انت طالق للحيض وهي تحيض وقع عند كل حيض نظا لصفة
لان الحيض الذي يضاف اليها الطلاق شهر العدة فكانه قال انت طالق للعدة
ولو قال انت طالق للحيض وهي تحيض وقع عند كل حيض نظا لصفة لان
الحيض الذي يضاف اليه الطلاق هو العدة وان كانت ممن لا تحيض
لم يقع عليها شيء لانه اضاف الطلاق الى ما ليس بوجوده فصار كانه علقه بشئ

لا يوجد

باب الحن في اليمين ما يقع على جمع ما حلف وما يقع على بعضه في الجمل والكرم والشاة اصل الباب ان الكلام يعمل بحقيقته ولا يعدل عنها الى الجواز الا عند التقدير او العرف ومتى عقد اليمين على عين ما كره يتناول عينه لا ما يتولد عنه لانه هو الحقيقة فلا يهتج في الجواز ومتى اضيف الى ما يتولد عنه لانه تقدير العمل بالحقيقة وان كان جازا عن المتولد منه باعتبار كونه الجاوزه وان لم يتولد ولم يحدث منه شيء يصرف الى الاكل المعتاد فيما بين الناس للعين المضاف اليه **وان كانت العادة مشتركة فعند ابي حنيفة يجعل على الحقيقة المستعملة وعندهما على الجواز المتعارف وقد ذكرنا ادعاء عرفنا هذا قال محمد اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة شيئا فاكل من ثمرها او جازها قالوا الجواز شحم النخلة او طلعها او رطبها او بصرها او كل الكرم وهو اول ما يخرج مثل لسان الثور فيشتق ويخرج الطلع او دبسها الذي يخرج من ثمرها غير علاج حنث لانه منع نفسه عن اكل ما يتصور اكله ويؤكل عادة واكثر عين النخلة لا يتصور فصار جازا عن اكل ما يخرج ويتولد منه وهذه الاشياء حدثت وخارج منه واسم الشيء ينطلق على ما يخرج منه وتولد منه لانه في معنى السبب له او يصرف فيه ما يخرج منه ويذكر في التولد انما يقع اليمين على اول ما يخرج من النخلة بدلالة ذكر الاكل وهذا جاز متعارف يقال فلان يا كرم من شجرة فلان ومن نخلة ومراة ما يخرج منه وذكر في النوادر انه يقع اليمين على اول ما يخرج منه لان ذلك خارج منه اما التمر والبسر خارج مما يخرج من النخلة فلا تكون النخلة في معنى السبب له والصحيح انه على الكل جميع ما يخرج منه ابتداء وانتهى وينتسب اليه لان كل ذلك مضاف وجوده الى النخلة ويسمى كل كلمة الكلام من النخلة **وكذا** الدبس الذي يخرج من عين الرطب فهو كعصير العنب لانه بعض ما يخرج من التمر لان الرطب اسم المركب من القشر والحم والما يمكن فيه ويطهر بالانقصار او بالعصر فصار كملح الجوز من الجوز ولت اللوز من اللوز وذلك يسمى ثمرة الشجرة حيث في ميمنه وان تناوله على الانفراد كذلك ههنا **وان** الانسان اغتصب نفسه من اكل ما يخرج من النخلة وانما يخاف من اكل ما يخرج من النخلة لانه اكل عينها كالوطف لا يأكل من هذا الثمر شيئا ولا يأكل من هذه القدر او من هذا الحب شيئا فلا يمينه على ما يطبخ في الثمر والقدر وعما في الحب لا يمينه كذلك ههنا **وكذا** الوطف لا يأكل من هذا الكرم شيئا فاكل عنبه او زبيبته او عصيره فانه يحنث لان الكرم بمنزلة النخلة لا يؤكل عنبها وانما يؤكل ما يخرج منها وهذه الاشياء خرج منها لان العنب اسم مركب من القشر واللحم والما اذا صار زنبيا وعصير فقد ذهب بعضه وبقي بعضه وهو خارج منه حقيقة **ولو** اكل من ما طعمه او نبيذه او دبسه لم يحنث وكذا لو اكل من نبيذ القدر**

او باطف احد منته لم يجز لان ذلك مضاف الى فعل حادث ويعبر عنه المفعول
 الذي كانت عليه بصيغة جديدة فانقطعت النسبة عن الشجرة ولانه اقتلط
 بغيره وزال عنه فانقطعت النسبة عن الشجرة ولانه اختلط بغيره وزال
 عنه الاسم بخلافه بسبب الرطب لانه يخرج منه من غير علاج وهو عين ما
 كان متكاملا فيه الا انه يظهر بالعصر ولهذا قال مشايخنا لو حلف لا يأكل من
 لبن هذه النخلة انه لا يجزى باكل السمن والزبد ولو اكل من خل جعل من عنب
 الكرم او غير الخلل لم يرد في الكتاب قال بعضهم يجزى لانه عين ما فيه كالعصير
 وقال بعضهم لا يجزى وان كان العصير قد يصير خلا من غير صنع احده لانه ليس
 بخارج منه اعتبرا لان الخارج منه ان يوجد كذلك متصلا به والخل لا يوجد
 كذلك متصلا به بخلاف العصير **ولو قال** عبيد حران اكل من هذه الشاة شيئا
 ولا يئنه له فاكل من لبنها او من بدنها او سمنها لم يجز لان عينها ما كمل ولو
 قيل في العرف فلان اكل شاة لا يقهر منه الا اكل عنبها **فان قيل** اللبن من
 اجزائها كالحليب **قلنا** ليس من الاجزاء التي تركبت منه الشاة وانما هو مودع
 فيها بخلاف اللحم لانه من الاجزاء التي تركبت منه الشاة ولان المراد في العرف جز
 يتصل بها لا الذي ينفك عنها **ولو حلف** لا يأكل من هذا الرطب او من هذا العنب
 او من هذه اللبن شيئا فاكل من غير الرطب او من سمنه او زبد العنب او عصيره
 او سمن اللبن او بشره لم يجز لان ما اصنف اليه عنه لو كمل فاصير
 بخارجا عما جرد منه وقد زال الاسم وانه يدل على تبدل الذات **فان قيل**
 وجب ان يجزى لان شرط الحنث اكل بعضه لان كلمة من المتبعين كل لو اكل
 بعضه قبل التغير ولا انفصال **قلنا** بل يكتفى بجمع المركب حتى يسمي بعض
 العنب وبعض اللبن اما الحز والمقرد منها على التقييد لا يسمي بعض العنب
 وبعض اللبن ولا بعض الرطب **فان قيل** وجب ان يجزى لان عين الرطب
 وعين العنب ما كمل والغايب بالجفاف صفة الرطوبة وتبدل وصفه العين
 لا يوجب تبدل العين **قلنا** الصفة لا تغتفر مع الاشارة وهذا هو الحلف
 لا يأكل من هذا الخلل فاكل منه بعد ما صار كيشا او لا يكمل هذا الصبي فكله بعد ما صار
 شيا يجزى **قلنا** بل الغايب وصف الرطوبة الا ان وصف الرطوبة داعية
 الى التغير فتعلق التغير بالعين والوصف والتسمية انما لا تغتفر الاشارة
 اذا كان للمعرفة لانه الاشارة ابلغ والمقصود متخذه اما اذا كان وصفها حايلا
 او حائلا معتبرا وهذا الان الاسامي وصفه اعلم على المسماة ونتج كل اسم معتبر
 بقصد اليه لا حله ويمتنع عنه لا حله لان شهورات الناس مختلفة واغراضهم
 مختلفة في العترة والتبع بعضهم يشترط في اكل بعضهم يتفق هذا ويصير ذلك
 وبعضهم على العكس فاذا زال الاسم زال المعنى الذي يقصد اليه لا حله ويمتنع
 عنه لا حله فنزول الحنث بنزوله ولا كذلك الشاة والعنب لانه عين وقعت على

قلنا

الشخص

الشخص ولا معنى تحتة والشخص ياق الا اذا كانت بمعنى لمعني فاذا زال
 المعنى وكله بعد زواله لا يجزى كذا لو كان بين شاة وبين زوجته تمة
 فقال والده لا اكل هذا الشاة فاذا شاح زالت التهمة فاذا اكله لا يجزى
 لان صفة الصبي لا تضاف داعية الى الحجر باليمين سبب الرحمة والشرع امر
 بتحمل اخلاق الصبيان وعدا انهم فلا يجوز اعتباره شرعا وانما استلحاذا الى
 ذلك بسوا الادب يوجب على ذلك وتجمع منه اما باليمين فلا ومن حلف على ذلك
 بلا مرتبة العرف فلفقت الصيغة وبقي قوله لا اكل هذا وكذا في الحلف لا يئنه نفسه
 عن الاكل لاجل الحلية لان هذا الوصف يدعوا الى الاكل عادة بخلاف الرطب
 مع المزولان في الصبي والحل البين وقعت على العين والعين باقية الا انه
 زال وصفها وفي الفصل الاول زال العين لانه اذا صار سمن او اسرارا
 زال اسم العين الا ترى انه يصح ان يقال هذا الكتاب حمل هذه النخلة ولا
 يصح ان يقال هذا الرطب هذه النخلة وهذا الرطب عنب هذا الكرم
 وهذا السمن لبن هذه النخلة بل يقال هذا عنب هذه النخلة وزبد هذا الكرم
 وسمن هذه النخلة **الترتيب** انطواوصي يحمل فصار كيشا قبل موت الموصي لا
 يتطرق الوصية وكذا الواصي بوصيفة فكبر ولو اوصي بالعنب فصار كيشا
 يتطرق الوصية **ولو اوصي** بالرطب فصار كيشا يتطرق الوصية قبا سوا انما يتطرق
 لقبها الاسم من وجه واحد وث اسم اخر اما باليمين يتقيد بالداغي فيقتد
 بالوصف اذا كان داعيا الى اليمين ويتقيد بدلالة الحال **ك** اذا خلف السلطان
 رجلا لم يرفع اليه كل داعية تفرقة في البلد يتقيد بقيا من السلطنة لان
 المقصود من الرفع التاديب فيقتد به كذا هذا ولهذا ينقطع في الغضب
 حق المالك في اللبن اذا جعل سمن او اسرارا وفي العنب اذا جعله زبدا
 ولا ينقطع في الصبي اذا شاح **وكذا لو حلف** لا يأكل من هذا العنب
 فاكل من زبدية او حلة لا يأكل هذه الحرجة فاكل بعد ما صار بطيخا لا يجزى
ولو حلف لا يأكل من هذا فاكل سمن مطبوخا لم يجز لان اسم النخلة لا يتناول
 وان نوي ذلك يجزى لانه حلتس التمر حقيقة ولهذا لا يجوز بيعه بالتمر
 الا متساويا ولو اكل حيا حنث لانه التمر يعينه لم يغلب عليه بشي لانه الحيس
 تمر يلقى في اللبن وهو حال ما يوركل عمر على صفة الا انه يلففت **وكذا لو**
 حمله عصيدة فاكلها لم يجز لانه صبرة نجال خرج به عن اطلاق اسم
 التمر لتغير الاسم والوصف والمعنى حتى لو راي فيها التمر حنث **ولو حلف**
 لا يأكل من هذه البيضنة فاكل من فراريجها لم يجز لان عنبها ما كمل **وكذا**
 لو حلف لا يدوق من هذا الخمر فصار خلافا فاكل من خمره لا يئنه ولا اسم والمعنى
 قد تبدل فتبدل الذات **وكذا لو حلف** لا يأكل من هذه الشجرة فاكل من ثمرها
 لا يجزى لتبدل الاسم والمعنى **ولو حلف** لا يدوق من هذا التمر فشرب من

نبينه بجنث لان شرب الخمر لا يتصور فيصرف الى التبيد بخلاف
 الذوق **ولو حلف** لا يأكل مما يخرج من هذه الشاة فاكل من لبنها أو زبدها جئت
 لان اللبن يخرج منها جئت لان اللبن يخرج منها والزبد منتزق في اللبن مثل الزيت
 في الزيتون بل فوقه لا يرى فيه **ولو اكل** من سمنها أو سرارها لم يجز
 لانه حاد بصنعة جديدة وتغير عما كان عليه **ولو حلف** لا يأكل التمر فاكل
 القصب لا يجز لان اسم لبس البسر وهو حصرم التمر فصار كما لو
 حلف لا يأكل زببيا فاكل حصرم ما يابس **ولو حلف** لا يأكل من هذه الحنطة
 شيئا فاكل حصرم ما يابس من خبزها لم يجز عند ابي حنيفة وعندهما جئت
 الا ان يعين الحب بعينه **ولو اكل** عين الحنطة جئت عندها لانه ذكر في الجامع الصغير
 وان اكل من خبزها جئت ايضا فقوله ايضا دليل على انه يجز باكل عنبها لها
 انه اكل الحنطة في العرف والعادة يتناول اكل خبزها وما في ضمنها **فقال** اهل بلد
 كذا يا يكون الحنطة واهل بلد كذا واهل القرية يا يكون الشعير والمراد اكل
 خبزها ويقال اكلنا اجود حنطة فانصرف اللفظ الى ما غلب استعماله
 والاستعمال يتناول العين وما يتخذ منها فتناولها كما في موضع العدم **وكما**
 لو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دارا يسكنها بالملك او بالاجارة او بالاعارة
 جئت لانه صار عارضا عن دار يسكنها وانما يسكنها الامرين **ولا يبي حنيفة**
 انه هذا كلامه حقيقة مستعملة وهو الاكل قسما بعد الفل والطح وبما زنتها
 فكانت الحقيقة اولي كن حلف لا يتك فلاذة وهي امرارة وقع على الوهي دون العقد
 كذا هنا **وكما لو حلف** لا يأكل من هذه الشاة فاكل من لبنها لم يجز ولو حلف
 لا يأكل من هذه التمرة فاكل من ثمرها جئت **واذا بقيت** الحقيقة مرادة لا يكون
 المجاز مراد **وليس** هذا كوضع القدم لان الحقيقة متر وكنه بالاجماع جزي
 لو وضع القدم لا يجز ما لم يدخل فصار كناية عن الدخول والدخول
 غير ملفوظ به والدخول غير ملفوظ تناول الامرين مخذتها **وكذا في**
 دار فلان صار كناية عن دار يسكنها فلان والسكنى غير ملفوظ به وهذا
 يقال فلان اكل الحنطة اي عنبها لا لفظ له في العرف غير ذلك فبقيت الحقيقة
 مرادة بالعرف **ولو اكل** من سويقها لم يجز عند ابي حنيفة وابي يوسف
اما عند ابي حنيفة فلا يسكل واما عند ابي يوسف فلا يبراد في العرف
 بخلاف الحنطة **ولم يذكر** قول محمد وهو مثله **ولو حلف** لا يأكل من هذا
 الدقيق شيئا فاكل من خبز جئت وان اكل عنبه لم يجز لانه ليس له
 حقيقة مستعملة فانه لو اكل كذا فانه صرف الى المجاز المستعمل كما في الشجر
 ولو توي اكل عنبه جئت لانه نوي حقيقة كلامه **ولو اكل** من عصبه
 جئت لانه قد يوكل كذلك وهو معتاد بين الناس **باب**
الحنث في البين ما يقع على الخاص والعامة من الاكل وحده اصل الباب

ان الاسماء على نوعين اسم جنس واسم نوع فاسم الجنس يقع على الخاص
 والعامة والذكر والانثى كما اسم الادبي والاشيان ويتناول الذكر والانثى
 واسم النوع لا يتناول الجنس كما اسم الانثى لا يتناول الحيوان واسم الذكر
 لا يتناول الانثى والها على ضربين هاتانيت وهاتانيت فيها التانيث يقع على
 الاناث خاصة مثل حاجة وناقعة وجارة وها الافراد يقع على الذكور كالغلة
 والحراة والتمرة **وقول محمد** حجة في هذه الباب لانه امام في الفقه واللغة
 جميعا **واحتج** ابو عبيدة بقوله في كثير من المواضع وكذلك الاصمعي وعلام يعلى
 وكذا اقول غيره من اهل اللغة **اذا عرفنا** هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال العبد
 انت حر ان اكلت لحم دجاج فاكل لحم ديك جئت لان الدجاج اسم جنس يقع على
 الذكر والانثى قال جرير لما مررت بدار القند ارقت صوت الدجاج وضرب بالنواقيس
 والصوت الموقظ للديك يكون وكذا في العرف يقال فلان يملك كذا من الدجاج
 ويراد جنسه وقيل هو مشتق من الدج **ولو حلف** لا يأكل لحم دجاجة فاكل
 لحم ديك لا يجز والدجاجة اسم للانثى خاصة والها للتانيث كالمراة في الحز
 والحجارة في الحار والديك اسم للذكر خاصة ويقال هو مشتق من الدك وهو
 الفهر وانه يختص به الذكر فيكون لكل نوع اسما خاصا والجنس ايضا اسم خاص
ولو حلف لا يأكل لحم رجل او ابل او غير او جزور فاكل لحم ذكر او انثى جئت ويد
 في هذه الاسماء العربي والنجي لانه اسم جنس فيتناول الكل **الانثى** انه قايد
 الكل يسمى جمالا وقال عليه السلام في جنس من ابل السائمة شاة وانه يتناول
 الذكر والانثى والعربي والنجي وكذا البعير اسم جنس يقال فلان يملك كذا
 كذا بعيرا ويراد به جنسه وقيل هو مشتق مما يسقطه وهو البعر ويستوي فيه
 الكل **وكذا الجزور** اسم جنس قال عليه السلام الحزور عن سبعة ويدخل فيه
 الكل ولانه اسم لما يجر واسم الحزير يقع على بحر الكل وكذا يسمى الذي غره جزرا
ولو حلف لا يأكل لحم ناقعة فاكل لحم ذكر لا يجز لانه اسم للانثى خاصة لا اسم
 للانثى غير **واسم النجى** لا يتناول العربي لانه النجى نوع وهو ما يكون امة عربية
 وابوة هندي او تركي **ولو حلف** لا يأكل لحم بقرة او بقرة فاكل لحم ثور جئت
 لانه اسم جنس يتناول الذكر والانثى والها للأفراد لا للتانيث **الانثى**
 انه يقال فلان يملك عشرة بقرة ويراد جنسها دل عليه قوله تعالى ان الله يامركم
 ان تذبحوا بقرة وكان ذلك ذكرا الانثى انه وصفه بما يوصف به الذكور في قوله لا ذلول
 تثير الارض والذي يثير الارض الذكر ولا يقال وصفه بوصف الاناث بقوله
 صفوا فاقع لونها قلنا انما قال ذلك اتباعا للفظ الموت قال قابلهما
 ابو بكر خليفة ولده اخرى وانت خليفة ذاك الكمال
 وانما قال ولده اتباعا للفظ وفي الحديث لا لعل احدكم ياتي يوم القيامة وعلي
 عانة بقرة لها ثغاء وهذا يتناول الذكر والانثى **ودكر** ابو يوسف في الامالي انه لا يجز

وكذا لو وكل رجلا بان يشتري له بقرة فاشترى بغير ايجور في ظاهر الرواية
وهو قول محمد وقال ابو يوسف يكون مخالفا **ابو يوسف** يقول الها للثانث
ومحمد يقول للافراد لما ذكرنا **الانثري** انه لو قال عبده حرانا ملكه عشرين بقرة فملك
عشرين ذكورا وانثا يجنب واسم الثور يقع على الذكر خاصة لانه اسم نوع مشتق
من انازة الارض وهذا يختص بالذكور ولو اكل لحم جاموس لا يجنب وكذا لاسم
البقرة لا يتناول للجاموس في الوكالة والعرف ان بينهما مشابهة وبجانبه من وجه
دون وجه والزكاة عبادة فيحتاج في اكلها فيلحق بالثابت من وجه بالماب
من كل وجه احتياطا في العبادة واما الايمان والوكالة مبنية على العرف معاني
كلام الناس واسم البقرة في العرف لا ينطلق على الجاموس **الانثري** ان المعز تنضم
الى الضان والكبش في باب الزكاة مع انها جنسان مختلفان في البهائم والوكالة وقيل
انما جاب به هذا لان مبنى الايمان على العرف وفي ذلك الزمان لم يكن للجاموس
وجودا عندهم حتى لو كانت في موضع يغلب وجوده عندهم بحيث ولا
لا يוכל عادة فلا ينصرف اليه بل اكل اليه بخلاف الزكاة والوكالة **ولو حلف**
لا ياكل لحم شاة فاكل لحم ذكرا وانثى يجنب لانه اسم جنس يتناول الذكر
والانثى والها للافراد دل عليه قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة
وقد دخل تحتها الذكر والانثى واسم النجعة لا يتناول النجعة واسم الشاة
لا يتناول المعز ولو حلف لا يركب فرسا فركب فرسا عربيا ذكر او انثى يجنب
ولو ركب برذونا او برذونة لم يجنب لان الفرس عندهم اسم نوع وهو العربي
فصار كالحلف لا يركب رجلا عربيا فكل رجلا عربيا لا يجنب والبرذون اسم للمعاري
والتركي وكذا الكودن ويقع على الذكر والانثى وذكر في السير في المدة اذ ركبه
الافراس في اليوم والكودن صهي الفرس فرق بينهما والفرس نوع والبرذون
نوع لا يدخل احدهما في الاخر **وقيل** هذا في عربهم اما في عرفنا ينبغي
ان يجنب لان كل ذلك يسمى فرسا ويسمى راكب الكل فارسا ويستحق سبهم
الفرسان **ولو حلف** لا يركب خيلا فركب عربيا ذكر او انثى او برذونا ذكر او
انثى او كودنا يجنب لانه اسم جنس قال الله تعالى ومن ربنا الخيل يذهبون به
عنه والله وعد وهم وقال الله تعالى والخيال والبغال والحمير وقال عليه
السلام الخيل في نواصيها الخير الى يوم القيامة والمراد به الجميع **وسئل**
سعيد بن المسيب عن صدقة الرازي فقال او في الخيل صدقة وكذا لو حلف
لا يركب خيلا فركب عربيا ذكر او انثى بخلاف تركب ذكر او انثى يجنب لانه اسم جنس
وكذا البغلة والها للافراد والها للافراد دل عليه ما روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان له بغلة يقال لها دلدل وهم بالجمع الطيار رضى الله عنه واجمع
اهل الحديث ان بغلته كان ذكرا **الانثري** انه يقال ملكه عشرين بغلة كائنا
عشرين بغلا وبراد به جنسه **ولو حلف** لا يملك احد عشر بغلة فملك احد

عشر

عشر منها ذكور وانثا حنثه في عيئه **ولو حلف** لا يركب حمارا فهو على
الملك ولا يفي لانه اسم جنس او نوع من الذوات والحجارة للانثى خاصة لان
الها للثانث **وكذا** الاثان للانثى خاصة والحملة اسم جنس والها
للأفراد **وهذا** اكله اذا لم يكن له بنة فان نوي شيئا فهو على ما نوي **والدابة** في
اللفظ اسم لما يدب على الارض لكن في العرف عند ذكر الركوب يصير عبارة عن الفرس
والبغل والحمار **حي** لو حلف لا يركب دابة فهو على الدواب التي يركبها
الناس في حوائجهم في مواضع اقامتهم وذلك ما قلنا **ولو ركب** بغير اوقعة
لم يجنب الا ان ينوي ذلك **وكان العباس** ان يجنب في ركوب كل الحيوان
لانه عبارة عن كل ما يدب فانه الله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله
رزقها **وقال** عز وجل ان بشر الدواب عند الذين كفروا **الاسم** استحسنوا
وقالوا يحل اليهم على ما يركبه الناس في الامصار لقضا الحوائج والاسفار ولان
نقله لم يقصد ركوب كل حيوان فحل على ما يركب في العادة وخلق له والفيل
والبعير والبقرة لا يركب لقضا الحوائج في الامصار غالبا بل تركب في الاسفار على
شال على الاثقال دل عليه قوله تعالى والخيال والبغال والحمير ليركوها ونية الى
قوله تعالى والافعام والنشي لا يعطف على نفسه فان نوي الخيل او البغل يصدق
ديانة لانه نوي التحصيل ولو حلف لا يركب مركبا ولا بنة له فركب سفينة
او محملا او دابة باحاف او سرج يجنب لانه المركب اسم لما يركب عليه قال الله
تعالى فاذا ركبوا في الفلك وقال الله تعالى وقال اركبوا فيها **وفي الفناي**
قال في عرف بلا دناي يقع على ركوب الفرس خاصة لان الناس اذا ذكر واحد
الراكب بلفظة العربية في بلا دناي فهمون منه راكب الفرس والله اعلم
باب لكنت في البهائم على الحياة دون الموت وما يقع على الحياة والموت
اصل الباب المطلق يجري على العلاقة ما امكن ويجوز تقييده بدلالة
الحال والعرض كالحلف لا ياكل من طعام فلان او لا يلبس من ثوب فلان
وفلان بايع الطعام او الثوب يقع بيمينه على الطعام الذي يبتاعه فلان
بيعه وعلى الثوب الذي يبيعه فلان حي لو اشترى منه واكل او لبس
جنب لانه المقتضود الشرا من في العادة وان لم يكن فلان بايع ذلك
يقع على ثوب او طعام مملوك له حتى لو اشترى منه واكل او لبس لا يجنب
وكذا لو حلف لا يلبس من ثوب فلان فليس من ثوب فلان او اجارته
ان كان فلان يبيع بنفسه عادة لا يجنب وان لم يبيع بنفسه جنب
وكل شيء يختص به الاحياء دون الاموات يقع اليه على حالة الحياة وكل
شيء يشترك فيه الحي والميت يقع على الحالكين ويعتبر الاطلاق او يقول كل
ما سرونه ولبه ولبه دنع عليه الحياة دون الوفاة وما سواه يقع
على الحالكين وعرض كالحالف معتبر في بقا البهائم كما اذا خلف السلطان رجلا

البر عن اليه كل داعي عرفه في البلد اورب الدين عن عه ان لا يخرج من
البلد الا بانه يتقيد بحال قيام السلطنة والدين لغواة العرض المطلوب
من الرفع بالعرف وهو التاديب وانما يحصل عرضه باجر التني على العرف لادن
الظاهر ان عرضه هو المعتاد المتعارف وهو معني قولنا ان سبي الامانة على
العرف والعادة الاتري انه لو حلت بطلاق امراته ليعزبها حتى يقتلها او
حتى ترفع ميتة ولا يبيد له انه اذا ضربها ضربا ممتدا كما عند الضرب برية فبيد
لان العادة التهمير يدون به بشدة الضرب دون الموت **ولو** قال امراته
طالق ان لم يكن لقي فلان المرة وقد لقيه مرارا كثيرة الا ان ذلك لا يكون الف
مرة لا يجتنب لان ذلك يذكر في العادة على طريق التكرير دون العدد المحصور
اذا عرفنا هذا قال **محمد بن رحمه الله** **رجل** قال عده حران ضرب فلانا
ابدا او كله او دخل عليه فضربه بعد مائة او كله او دخل عليه بعد مائة لا
يجتنب لان الحد متى تعلق بشرط بشرط وجوده بكماله وذلك بوجوده صورة
ومعني ولهذا لو حلف لا يفعل حرانا فزوج امراته فاسدا ودخل بها
لا يجتنب لانه ليس حرار مطلق وكذا لو حلف لا يطا امراته وطا حراما فوطا
في الجسد او ما ظاهرا لا يجتنب الا ان يغوي ذلك ومعني الضرب لا يتحقق بعد الموت
ولا يحصل العرض المطلوب منه لان معني الضرب الايلام والالام لا يتحقق عادة بعد
الموت من جهة العباد وان كان ذلك من الله تعالى لان عذاب القبر حق عندنا
ولهذا اختلفوا فيه فقال بعضهم يوضع فيه الحياة ثم يعذب وقال بعضهم يوضع
فيه الحياة وبعد وضع الحياة يتحقق معني العذاب وذلك لا يتصور من ان لا يتحقق
الضرب من الزمن المعلق بالضرب التاديب وتطبيب القلب عادة وذلك لا
يجعل بعد الموت وايضا معني الكلام الاسماع والافهم والاسم والهي وذلك
لا يتحقق بعد الموت قال الله تعالى انك لا تسمع الموتى وقال عز وجل
وما انت بسمع من في القبور وما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم الى
قلبي من قلبه بدر فسلم عليهم فقال وقال هل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقل
له انهم يسمعون قال نعم يسمعون كما تسمعون هذا كلام ذكره علي سليل
العبادة للاجبا لا للتخفيف وقوله يسمعون كما تسمعون ليس بثابت فانه روي
عن عائشة انها ردت هذه الزيادة وان ثبت بحمل ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان مخصوصا بذلك وان كان بخلاف العادة معجزة له الاتري ان
الحدائق من اهل العربية والحق نحو سيبويه والحليل ابن احمد لم يجدوا
المهل من اقتسام الكلام نحو لانه لا فائدة فيه وان كان ذلك عبارة لان
العبارة اذا الحرف بالتأليف والله حاصل في المهل لكن لما لم يجد اخرجه من
الكلام وكان المعني اخذ بموضوع الكلام والدخول عليه بزيارته وتقطيع
والكرامة وتطبيب قلبه وهذا انما يتحقق اذا دخل عليه وهو يعلم به وبعد

كاصم

الموت

الموت لا يزال عينه وانما يزار قبره وقال عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة
القبور الا فنزروها وقبره في معني بيته ومن زار بيته انسان لا يكون زائرا
له وكذا لو قال لا مرانة ان جاسقك او قتلتك او باشرتك او قال ان جاسقك
فهو على الحياة لان معني الجماع قضاء الشهوة وهو الغرض المطلوب او النسل وهذا
انما لا يتحقق بالميتة لغوات المعاني التي تحصل بها قضا الشهوة وتحقق النفقة
وكذا التقيل المضاف اليها والمباشرة المضافة اليها لا يتحقق معنيها بعد
الموت فصار شرط الحياة كالثابت في البين من طريق الدلالة فان قيل
البي ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد
ما اذرج في الكفن وكذا ابو بكر رضي الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين عينيه بعد ما غسل **قلت** التقيل الذي يراد به الشفقة
والتقظيم او التبرك قد يتحقق بعد الموت ولا كلام فيه انما الكلام في التقيل
المضاف الى الناس في حالة الحياة **ولو** حلف لا يفعل فلانا او لا يجله او لا يمسسه
او لا يوضيه او لا يفسل راسه فهو على الحياة والموت لان هذه الافعال تحقق
بصورتها ومعناها بعد الموت ويحصل الغرض المطلوب منها لان الصورة
السائلة اما على العين وبزيل الدرن والوسخ ويحصل المعني وهو الطهارة
حتى تجوز الصلاة بعده والميت محتاج اليه لاجل الصلاة عليه ولهذا قلنا
ان من صلى وهو حامل ميتا قل غسله لا تجوز صلاته ولو كان بعد ما غسله
جازت صلاته ولهذا يكون غسلا الميت خمسة كفسالة الحي والميت متحقق
صورة والميت محتاج اليه للفصل ويتحقق معناه وهو التطهير والتطيف
والحمل يتحقق بعد الموت وهو ميمر ومرة محمولة على حاجة الميت اليه للدفن
والصلاة فلم يوجد ما يوجب التقيد وكذا لو قال ان البين فلا نأفقه حر
فالبيد بعد موته حيث لانه وجد صورة البين وتحقق معناه وهو السر
والتحسين فعمل الشط في حيث بخلاف ما لو حلف لا يكسو فلانا فكساه بعد
الموت لا يجتنب الا اذا اراد به السر فيصدق لانه تغليب عليه لان المراد من
الكسوة التملك بدليل قوله تعالى او كسوتهم ويشترط فيه التملك بخلاف
الطعام والتملك من الميت لا يتحقق ولهذا اذا نزع على ميت بالكفن فلبس
الكفن يكون ملكا للميت لا للورثة وكذا لو اشترى ميتا فلبس الكفن فلبس
الكفن ثم وجد به عبدا له ان يرد به عليه ولو كان ملكا لما كان له حق الرد
كالوابع او وهب ثم اعاد اليه والله اعلم **باب ما يصدق فيه المرأة على**
الحبيب وما لا يصدق **قلت** الباب ان المرأة متى ادعت بشرط وقوع الطلاق
وانكسر الزوج وج ان كان الشط مما يطلع عليه غيرها كما لو اذنت لزوجها الا يصدق
وان كان مما لا يطلع عليه غيرها كالحبيب والظاهر ان اجرت بوجودها وانما يصدق
وقت الجز بقدرت فيما يبينها وبين الزوج لان الشرع جعلها امينة في الاخبار

عما في ربحها لقوله تعالى ولا تجعل لهما ذكورا ابنا يكرهن ما خلف الله في ارحامهن قيل المراد
الحيض والحبل نبي عن الكتمان والنهي عن الكتمان غامرا بالظهار وقائده الاظهار
القبول ولانه جعلها امينة في الاخبار كالمودع غير ان الايمان ثبت ضرورة
الامر بالخيار وقد تعلق بها احكام متعديها الى غيرها وهو الزوج من حل الوطى
وحرمته وانقطاع حق الرجعة ونقايه وحل الزوج باختها واربع سواها
وحل الزوج لها بغيره وانه لا توقف عليها الا من جهتها فيلزمها ان تخبر بذلك
لكن انما يلزمها ذلك في حال قيامها لان حال العمل بها لا يمنعها من انقضائها لانه لا
يكن العمل بها ولا يثبت موجب الاصل وهو حرمة الصوم والصلاة وحل الوطى
وحرمته عليها فلا يثبت ما يثبت عليها قلها جعلنا لها امينة شرعا في حال
قيام تلك الحالة لا بعد انقضائها **ولهذا** يقبل قول الزوج في الرجعة حال قيام
العدة لا بعد انقضائها والقول قول الوكيل في البيع حال قيام الوكالة لا بعد العزل
وكان الطلاق تعلق باخبارها لما ذكرنا في الابواب المتقدمة فصار متمركا
المتعلق بما في قلبها كالامارة وخوها الا انه لا يتغير بالمجلس لانه لا يمكنها
الاخبار في المجلس لجواز العدم بخلاف الارادة والهوى وكانت معدومة في
التأخير الى وقت وجودها فخصيصة ان يشترط الاخبار كارات الدم ويطلب
بالقيام الا ان الروية ايضا محتملة لاحتمال الانقطاع وجميع وقت الحيض متمركا
زمان واحد حكما كزمان المرض والاذن فكان الاخبار في اخره كالأخبار في اول جزء
حكما كان اقرار المريض بالدين في اخر جزء من اجزاء حياته كاقتراره في اول المرض
حيث يشتركان في التركة واقترار الماذون بدين التجارة بعد تعلق حق الفرج
بكبسه كاقتراره قبل التعلق اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال امرته
ان خضنت فانتي طالق فقالت بعد عشرة ايام قد خضنت وظهرت
واغتسلت وكذبها الزوج فالقول قولها ويقع الطلاق لان الطلاق يتعلق
بالحيضة الكاملة وذلك بالظهر ولا وقوف لغبرها عليها فاذا اخبرته بذلك
في الحالة التي يلزمها الاخبار عنها شرعا وجب قبول قولها لان الحالة
الراهنه لا يكذبها **ولو قالت** بعد شهر قد خضنت وظهرت ثم خضنت
وانا حايض الساعة لا يقبل قولها لانها اخبرته عند الطهر الذي هو شرط
الحث وانه غير قائم الساعة فلا يقبل قولها لزوج الامانة من يدها وهذا
لان الاصل عدم قبول قولها في حق الزوج ولهذا لا يقبل في طلاق الصرة وعق
العبد وانما يقبل حال قيام الطهر او الحيض ضرورة تعلق احكام الحيض والطهر
فجعلت اسمها بطريق الضرورة حال تعلق تلك الاحكام والضرورة في حالة
المقابلة في حالة الانقضاء فالإيمان بالانقضاء وقول غير الامين لا يقبل هذا
كقوله المودع اذا اخبر عن رد الوديعة بعلما بام تقبل وقد خرجت الامانة بعد
بده بالرد لانه لا يقبل في حالة الامانة ايضا لان رد الامانة من باب الامانة

لا بد

لانه سلطه على المال امساكا ورضا فني اخبر عن كونه مردودا على صاحبه
قبل قوله كما لو اخبرته هنا عن الحالة التي هي فيها **ولو قال** لها اذا خضنت فانتي
طالق فقالت بعد خمسة ايام خضنت وظهرت لم تطلق لان الطلاق معلق باصل
الحيض والحالة الراهنه كذا **ولو قالت** خضنت وانا حايض الساعة بغير قولها
لان الطلاق معلق بالحيض وقد ثبت ذلك باخبارها والحالة الراهنه لا
يكذبها **باب** **اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما**
استثنى او على بعضه اصل الباب ما ذكرنا ان كلمة او اذا دخلت بين اسمين
او فعلين يتناوذا احد المذكورين فان كان استثناء تحريروا كان اخبارا اقضي
الى الشك ضرورة لا انها موضوعة للشك وانما تناوذا احداهما فان دلالة الدلالة
على العموم صارت عامة والافلا والنفي دليل العموم وكذا الاباحة **اما**
النفي فلانه يكثر في موضع النفي قال الله تعالى ولا تقمع منهم اثما او كفوا يعني
الواحد ومن ضرورة نفي الواحد نفي الكل فيع بطريق الضرورة واما الاباحة فللقوله
تعالى ولا يبدن رءسهن الا ليعولنهن او ابائهن الى اخر الآية وقد حل الابدان
لجميع المذكورين ويقال جالس الحسن او ابن سيرين والبراد كذا ويقول
الطبيب للمريض كل الساج او الرمان والمراد الاطلاق بينهما فانه لا يصح
احدهما **وكذا** اذا دخلت على الاستثناء في قوله تعالى قل لا اجد شيئا اوجب
الى محرم الاية والمراد الاجتماع واذا دخل في الاثبات يخص كافي اية
التكفير **لا اذا** وصفته بصفة عامة فتعم بعموم الوصف ويصير متمركا
اسم الحسن وتكلم ان العموم في موضع الاباحة بخصيصة الصيغة او بدليل الصيغة
والاصح انه بدلالة الصيغة لان قصديته التحجير والتحجير بين الشين يدل على
المساواة بينهما وبين الاقدار على احدهما وانما اطلق لمصلحة تعلق بها فصار
ذلك دلالة الاطلاق في الاخر لان الاطلاق لاجل المصلحة وهما في المصلحة سوا
الانبي ان المفهوم من قوله كل هذا هو هذا او صار هذا او هذا التعميم حتى
كان له ان ياكلها او يصارعها واذا صار عاما في موضع النفي انما يحل على العموم
اذا لم يوجد الدليل على التخصيص والتخصيص على الوحدة اما اذا وجد فلا
وحرف اخر ان اللفظ اذا جعل لا عن غيره كانت العبرة للبدل لا للبدل
كافي قوله فلان على الف درهم زبوت والصفة في الحاضر لغو وفي الغائب
معتبرة والمستثنى من جنس المستثنى منه **اذ عرفنا** هذا قال محمد رحمه
الله **رجل** قال والله لا اكل احد الا فلانا او فلانا فله ان ياكلها او
احدهما لان كلمة او دخلت في موضع الاباحة لان الاستثناء من الخطر اباحة
فصار كانه قال الا فلانا وفلانا ولا يقال ينبغي ان يحث باكلها لان هذا
استثناء من النفي فكان للاباات فيكون هذا تكملة في موضع الاثبات يخص لانه لا تقبل
الاستثناء في موضع النفي اعني في المذكور في المستثنى منه ونفي التكلم به في

المستثنى الا انا جعلنا حكمه للنفي اذا كان من الاثبات وللا ثبات اذا كان
 من النفي ضرورة المضادة بين المستثنى والمستثنى منه فنفي للنفي والمنع في وضعه واذا
 كان موضوعا للنفي كان نكارة في موضع النفي فعمد دل عليه ما ذكرنا من الآية بخلاف
 ما لو قال والله لا اكلهم فلانا او فلانا انه يتصرف بيده الى احدهما حتى لو كان احدهما
 يجتث لان ذلك ايجاب فصار كاجاب الطلاق والعتاق لقوله هذه طالق او هذه
 او هذا حر او هذه افا له لا يجعل على الجمع **اما هنا** دخلت على الاستثنائيين فجمعتهما
 وكذا الوفا لا ارجلا كوفيا او بصريا كان المستثنى جميع رجال الكوفة والنفي
 لما ذكرنا **ولانه** وصف المستثنى بصفة عامة وهو كونه كوفيا او بصريا
 فيعمر العموم **وكذا** الوفا لا اكلهم من عبيد فلان الا فلانا او فلانا
 فكلهما لا يجتث وكذا الوفا لا اكل طعاما الا لما اوجز له ان ياكلهما لما قلنا
وكذا الوفا لا ربع نسوة له والله لا اقرب امرأة من نسائي الا فلانة او فلانة
 لم يكن موليا من فلانة وفلانة لانه ذكر كلمة او في موضع الاباحه فعم وبصير
 موليا من الباقيتين واذا قرب احدهما حثت لان قوله امرأة من نسائي نكرة
 في محل النفي فيعمر كونه عموم افراد **وكذا الوفا** الا فلانة او فلانة
 بصير موليا من الباقي **استشهد** محمد فقال الا تزني ان رجلا الوفا لا
 والله لا تزني امرأة الكوفية وكان له ان يتزوج بربع كوفيات وان كان
 هو لعمري كوفية فكله في محل الاثبات الا انها موصوفة بصفة عامة فنعم
 وكذا الوفا لا اركب دابة الا بفلانا مستثنا على الجمال كلها لان العمل
 اسم جنس واسم الجنس عام يتناول الكل فصار كانه قال والله لا اركب من الدواب
 الا دابة وهي بفل او مركوبها هو بفل فقد استثنى مركوبا او دابة موصوفة
 بكونه بفلانا مستثنا لانه ان النكرة الموصوفة اذا صار لعني الجنس
 لصيرورتها معرفة بكونه عاما ايضا **ولو قال** والله لا اكل احدا من الناس
 ايه الا احدهما من الرجلين ان كل احدهما لا يجتث لانه مستثنى وان كلما
 يجتث لان قوله احدهما من الرجلين معرفة لانه مضاف الى المعرفة فصار خاصا
 ولانه وصف المستثنى بالتوحيد ولم يوجد ما يوجب اسقاط اعتباره
 فصار المستثنى احدهما **وكذا** الوفا لا ارجلا واحدا من اهل الكوفة وكذا
 لو قال والله لا اكل احدا الا واحدا من هذين الرجلين لما ذكرنا ان
 معرفة **ولانه** نص على التوحيد في الاستثنائيين فيبطل العموم الثالث بفضية
 الوصف او العموم الثالث بفضية النكرة في محل النفي وقوله من اهل الكوفة
 وقوله كوفيا سوا **ولو قال** والله لا اكل احدا ابدا الا احدا رجلا كوفي
 او بصريا دخل كالمستثنى في الاستثنائيين لو كلفه لا يجتث وكذا الوفا لا
 الا احدا رجلا كوفيا او بصريا او قال الا واحدا من رجلين كوفيا او بصريا
 وان وصف المستثنى بوصف التوحيد لانه جعل كوفيا او بصريا بدلالة

لانه ليس بمفهوم مالم يصفه فاذا قال كوفي بصريا او كوفي كانه الصفة نفسا
 وبدل عن قوله رجلين فسقط اعتبار المبدل واذا سقط اعتبار قوله رجلين سقط
 اعتبار قوله واحد او اثنان الا انه لو قال الا احدا كوفي او بصريا او الا احدا من كوفي او
 بصريا لم يكن كلاما مستثنا فسقط اعتبار لفظ التوحيد ايضا فصا ركانه قال
 لا اكل احدا الا كوفيا او بصريا ولان قوله احدا رجلا ليس بكلام تام مستقل
 مفهوما المراد بنفسه بل هو محتاج الى البيان والوصف لكونه عابيا فاذ
 وصفه بكونه كوفيا او بصريا مع الوصف وتعلق الحكم به فصا ركانه رجلا فصلا
 وتعلق الحكم به بنفسه كقول الا كوفيا او بصريا وقوله احدهما من كلام
 صحيح لمصولة التعريف فلا يشاره فصاع الاستثنائيين من غير اعتبار الوصف وقد
 نص على التخصيص ولا يثبت العموم **ولو قال** والله لا اكل احدا الا رجلا
 واحدا من اهل الكوفة فكل رجلين من اهل الكوفة يجتث لان قوله الا رجلا
 واحدا كلام تام بنفسه وان كان نكرة لكان نصا على الوحدة فيبطل العموم
 الثالث بفضية الوصف **ولو قال** الا رجلا من اهل الكوفة فكل الكل لا يجتث
 لانه قوله رجلا وان كان نكرة لكنه موصوف بعموم الوصف لعدم ما يوجب
 بطلان الوصف **وفي المسئلة** الاولى نص على التوحيد والعمل بالنص اولى
 من العمل بالدلالة **ثم اورد** محمد في الباب مسائل لبيان ان كلمة او في النفي
 بمنزلة الواو فقط لوان رجلا قال برقي الى فلان من كل شيء لي قبله الا الذي
 او الذي اوردنا وقال الا درهم او دراهم او دراهم كان له ان يدعي ما به من الدراهم
 والله لا يترك قوله الا درهم او درهم او درهم لانه خفي على نفسه العموم
 في الاموال كلها واستثنى الدرهم لوانه ما به في قبضه فيعمر العموم وكذا
 لو قال بري الى من كل شيء لي قبله الا ما في هذا الصك او في هذا الصك كان
 له ان يطالب بالصكين ولو قال لا اخذ هذين الصكين لم يكن له ان يدعيهما لان
 اخذ هذين الصكين معرفة وقد نص على الوحدة **ولو قال** الا احدا من
 دراهم او دراهم كان له ان يدعيهما لان قوله احدا من الدراهم وقد وصفه
 بكونه دراهم او دراهم فعمما **ولان** قوله احدا من ليس بكلام مفهوما
 يفهمه وصارت العبارة للتفسير فصا ركانه قال الا درهم او درهم او درهم
باب من الايمان في الطلاق اصل الباب ان الشرط
 الواحد يكفي للحث في ايمان كثيرة لان الشرط علم ولا يتأيق في كونه الشيء
 الواحد على الشيء وهذا لان الشرط برابي وجوده للشرط لا لغيره وما
 شرط لغيره لا لغية يجوز ان ينوب الواحد عن نفسه وعن غيره كحصول
 المقصود كالصوم في الاغتسال بشرطه وينوب صوم رمضان عنه فيقع
 عن نفسه وعن غيره وصلاة الوضوء تقع عن نفسه وعن الطهارة وعن غيره **وحرف** احدا

ان المهر يتكرر بتكرار بشرط انعقادها والمعلق باحد الشرطين يتول
عند اخذها وقد ذكرنا اذا عرفنا هذا اقل محدد رجه **رجل** له امرأة
لم يدخلها فقال كل امرأة لي وكل امرأة تزوجها الى ثلاثين سنة في طالق ان
دخلت الدار فتزوج امرأة ثم طلقها والى كانت عنده قبل ان يدخلها واحدة
ثم تزوجها في ثلاثين سنة ثم دخلت الدار طلقت التي كانت عنده تطليقتين
بدخول الدار سوى التطليقة الاولى وبانت ثلاث وطلعت الاخرى واحدة
بدخول الدار وبانت بثلثين لانه انقضى على القدمة بمينان احداهما بين
والاخرى على الكون لكونه يقول كل من لا تزوجها الكون لئلا يقول
كل امرأة لي والاخرى بين الزوج عند الزوج يقول كل امرأة تزوجها طاعة
طلقها وقع على كل واحدة تطليقة ولم يطل المينان المعقودة في حق القدمة
واذا دخل الدار والقائم في حق القدمة بمينان بين الكون وبين الزوج
في كل المينان الى جزا وقت كان طلقها واحدة فتبين ثلاث واما الجديدة
فلان المعقود في حقها ممين واحدة وهو ممين الزوج في المرة الاولى
ولم تنقذ بالتزوج الثاني عليها بين لانه ما عقدت بلفظة التكرار
فتنحل المينان الاول فيقع واحدة وقد كان طلقها واحدة فتبين بثلثين
ولو لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت القدمة واحدة
بدخول الدار وثلثين بثلثين ولم تطلق الجديدة لانه لا دخل اعلمت
بين الكون في حق القدمة الا الى جزا لا بعد اتم الملك عند الدخول ولم تنحل
بين الزوج لانه تعتقد بعد الزوج ولم يوجبه الزوج في حقها فاذا ه
تزوجها فقدت بين الزوج وجبت بالدخول السابق لان الدخول وان جعل
بشرط والتزوج بشرط او لا لانه ذكر فيه التوقيت وهو قوله الى ثلاثين
سنة فلا يصح الشرط الثاني غاية ولا يوجب الترتيب فيكون الطلاق معلقا بالشرطين
من غير مراعاة الترتيب فاذا دخل او لا ثم تزوج انحلت بين الزوج ويقع به
الطلاق لانه وجب الشرطان والى عند الشرط الاخر في ملكه وطلعت ساعة
تزوج لانه يصير قابلا عند الدخول ان تزوجك فانت طالق واما الجديدة
فلان المعقود في حقها بين واحدة وهي بين الزوج فاذا دخلت بالدخول
لا الى جزا لعدم الملك وبالتزوج ثانيا لم ينعقد عليها بين اخرى لانهما
عقدت بكلمة كل فالخاص **صل** ان الدخول اذا وجد قبل الزوج في المدة
المضروبة للممين يكون بشرط الانقضاء الممين واذا وجد بعده يكون
شرطا لا انحلال الممين وفي حق القدمة وجد قبل الزوج المضاف اليه
الطلاق فيكون شرطا لا انعقاد وفي حق الجديدة وجد بعد الزوج
المضاف اليه الطلاق فيكون شرطا لا انحلال وقد ذكرنا في باب الحنت في
التزوج بالمواثيق ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الى ثلاثين

سنة ففي طالق ان دخلت الدار والمسيلة بحالها في الوجه الاول طلقت
كل واحدة تطليقتين بدخولها الدار سوى الاولى وتبين ثلاث اما القديمة
فلما قلنا واما الجديدة فلانه انقضى عليها بكل تزوج ممين لان كلما تزوجت تكرار
الفعل فاذا دخل الدار والقائم عليها بمينان انحلت الى اخر القلم المذكور عند
وجود الشرط وفي الوجه الثاني طلقت كل واحدة واحدة بدخول الدار
سوى الاولى اما التي كانت عنده فلما قلنا واما الجديدة فلان المينان المعقود
عليها بالتزوج انحلت الى جزا وانقضى عليها بين اخرى بالتزوج الثاني وقد
حنث بالدخول السابق كما ذكرنا ان الترتيب ليس بشرط وانما وقت المينان
ثلاثين سنة لانه لو لم يوقت لا يقع الطلاق على المتروكة بعد الدخول لان
الدخول يصير غاية الممين **ولو** قال كلما تزوجت امرأة في طالق ان دخلت
الدار فتزوج امرأة وبانت منه قبل ان يدخلها بغير طلاق بالردة ثم تزوجها
وبانت منه بالردة ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت ثلاثا لان المينان معقود
بكلمة كلما فتكررت بتكرار الزوج فيصير قابلا عند كل تزوج انت طالق اما
دخلت الدار فانقذت ثلاثة ايمان والشرط الواحد يصح بشرط لايمان
كثيرة فيقع الثلاثة **ولو** قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار في طالق
والمسيلة بحالها طلقت واحدة لانه عطف الدخول على الزوج وقد
ذكر كلمة كلما في الشرط الاول فتعمل فيهما جميعا فيصير كلما في الدخول
بكل العطف لان المعطوف مشترك المعطوف عليه في خبره فاقضي تكرارها
فاذا تزوجها ثلاث مرات تكرر بعض الشرط فلما دخلت الدار وجد شرط
واحد فلا يقع الاطلاق واحد فان دخل بها بعد الزوج الثالث فعادت
و دخلت الدار وهي طالق في العدة طلعت اخرى ولذا ان دخلت
الدار ثالثة وهي في العدة طلعت اخرى لتمام الشرط الطلاق الثاني والثالث
وهي في العدة **نظم** به اذا قال لامرأته كلما اكلت حبة وحوزة فانت طالق
فاحلت ثلاث مرات وحوزة لا يقع الا واحدة ثم اذا اكلت حوزة اخرى
وهي في العدة طلعت اخرى واذا اكلت حوزة اخرى وهي في العدة طلعت
اخرى **ولو** قال كل امرأة تزوجها في طالق ان دخلت الدار وقال كل امرأة
تزوجها فدخل الدار وهي طالق والمسيلة بحالها طلقت واحدة والعطف
فيه سواء اما المينان لم يتكرر بتكرار الزوج لان كلما لا يوجب تكرار
الافعال فانقضى عليها بين واحدة فلا يقع الا واحدة والله اعلم

باب من الابان التي تقع فيها الامران جميعا واحدهما قبل صاحبه
صل البان ما ذكرنا ان الاول اسم امرئ سابق وان الطلاق
سني يعلق بشرط موصوفه لا يقع الا عند وجود الشرط بتلك الصفة ومن
اذبح خلاف الظاهر لا يصح في قصا الا اذا كان دعواه على نفسه لانه

غير متهم في حق نفسه ويصدق فيما بينه وبين تعالى ولا
اليمن متى ضربت لها الغاية لا يبقى بعد القاية والا ان من دخلت فيما
يتوقف تكون القاية **وحرف** اخر ان من انكر شرط الطلاق كان القول قوله
اما اذا اقر بوجود شرط وقوع الطلاق ثم ادعى صرف الطلاق من المعلوم
الى المجهول لا يصدق في الصرف لانه لما اقر بوقوع الطلاق ولما ترك
في المحل المعروف ظاهرا كان الظاهر شاهدا للمعروفة باقرار الزوج فاذا
ادعى الصرف الى غيرها فقد ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق ويقع على الاخرى
باقراره على نفسه اذ اعرفنا هذا قال محمد **اذا قال** الرجل لصاحبه ان ابتداء
بسلامة ابدا وان كلمتك قبل ان تكلمني او ان سبقتك بالسلام فعبده حرته
التقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معا لم يجز لان شرط الحث البدا
بالسلام ولم يوجد لان البداية عبارة عن السبق وهو وجود الشيء قبل
غيره وبين المتاركة والسبق بياقي وكذا القبلية والسبق فان كلمة بعد
ذلك لم تجز ايضا لان الكلام الثاني وجد بعد كلام المحلوف عليه فلم
يتصف بالسبق والقبلية وكذا لو قال عبده حر ان ابتداء انك تتزوج
ابدا فتزوجا امرأتين معا ثم تزوج الخالفة اخرى لم يجز لانه لا تزوج
الثاني وجد بعد تزوج المحلوف عليه فلم يتصف بالسبق واوصاف
الشروط امر اعني في المتغير لو قال لامرأته ان كلمتك البلية قل ان تكلمني
فان طالق وقال ان كلمتك قبل ان تكلمني فعبدني حرته قال لها عطي السائل
شيئا لا تطلق ولا تعق **اما الطلاق** لانه كلما يودها كلمته باليمين
بالعتق ولم يوجد الشرط وهو كلامه قبل كلامها **واما العتق** فلاء تها
كلمته بعد ذلك فقد كلمته بعد ما امرها الزوج باعطاء السائل فلا يوجد شرط
الحث ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او حتى تكلمني فعبدني حرته فالتقيا وسلم
كل واحد منهما على صاحبه معا حث الخالف **وروي** عن ابي يوسف انه
لا يجز لان منعه نفسه ان يكلم المحلوف عليه قبل كلامه ولم يوجد كلامه فهو
كقوله ان ابتداء انك وان كلمته قارن سقوط اليمين ولم يكن اليمين قرار في ذلك
الوقت فلا يجز **ك** لو قال لوعده ان يفتك فانت حر ببيعة لا يعق لان العتق
صادف الحث وقت سقوط اليمين لا يجز **وح** ظاهر الرواية انه
يجز كلام فلان غاية اليمينه لان كلمة حث الغاية والا ان من دخل
على اليمين النامة التي برادتها الغاية فيصير بمنزلة حث فيكون كلام
فلان غاية خطه عينه فما لم يوجد الكلام مع كل وجه لا يثبت الخطر الثاني
ببقين ولم يوجد فاذا كلمه فقد وجد كلامه وصحة الخطر باقية فتزك
لغير ضرورة **وكذا لو قال** والله لا اكلمك حتى تكلمني وهذا كما لو حلف لا
يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان ودخلها لم يجز عند ابي يوسف

وعند

وعند محمد يجز وكذا لو حلف احدهما وحلف الاخر على مثل ذلك فدخل
جميعا لم يجز عند ابي يوسف وعند محمد حثا **ولو قال** اول امرأة اتزوجها
فطلق فاقرب بعد اليمين بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انها اوله فقال
قد تزوجت فلانة قبلك وصدقتك فلانة او كذا بینه لم يصدق في القضاء
على التي اقر بها حثا وتزوجها معاينة وطلعتا لانه اقر بوجود الشرط وهو
الاولية في الزوج فكان مغزا بوقوع الطلاق والطلاق لا يقع الا على المنكوحه
وقد ظهر نكاحها دون غيرها فكان مغزا بوقوع الطلاق عليها ظاهرا فادعى
صرفه عنها لا يصدق في الصرف لانه لم يثبت على ما ادعى قبلت بيمينته
وطلقت تلك دون المعروفة لانهما في الاولى ونطق الاخرى ايضا لا يروى
نفسه بحثها **ثم الاخرى** ان صدقتك عليه نصف المهر لانه اقرانه طلقها قبل
الدخول وان كذبته في النكاح فلا شيء لها لانها ردت اقراره هذا كمن كان
له امرأتان زينب فاجابته عمرة فقال لها انت طالق طلقت عمرة فان قال
عنيت زينب طلقت ايضا وان صدقتك المعروفة ان المجهولة كانت هي الاولى
لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية لان الزوج انما لا يصدق لاجلها فاذا
صدقتك صار كما امر الظاهر **وروي** عن ابي حنيفة انه لا يصدق ان
الطلاق حقا الله تعالى فيهما اما بابطال حق الله تعالى فلا يصدق فان
تزوجتها وفلانة في عقد واحدة وكذبته المرأة فالقول قوله ولا نطق لان انكر
شرط وقوع الطلاق وهو الاوليه فكان القول قوله بخلاف الفصل الاول
لانه اقر بوقوع الطلاق لا محالة الا انه ادعى الصرف ونكاح فلانة ان صدقتك بینه
والا فلا **ويبين** في قوله من فزان يكون القول قوله المرأة **واصل** الاختلاف في رجل
قال ان لهذا حل هذه الدار اليوم فامراتي طالق ثم قال قد دخلتها وانكرت
المرأة فالقول قوله لان الدخول لم يظهر والا صل عدمه وعندنا القول
بقوله لانه انكر شرط الحث والتمسك بالاستصحاب لا يصح لا يثبت امر لم يكن
كذلك هنا الزوج ادعى تزوج غيرها ولم يظهر ذلك والاصل عدمه **ولو**
قال ان كانت فلانة اول امرأة اتزوجها فطلق فاقرب بعد اليمين بتزوج امرأة فادعت الطلاق
فقال تزوجت قبلها اخرى فالقول قوله مع يمينه لانه انكر الشرط وهو
الاوليه لهذه المعينة وبدونها لا يقع الطلاق فكان منكر الشرط وقوعه
الطلاق **بخلاف** المسئلة الاولى لانه اقر بوجود شرط الطلاق وهو
الاوليه لامرأة مطلقة **ولو قال** لامرأتين اول امرأة منك اتزوجها فمهي
طالق او قال ان تزوجت احدكما قبل صاحبتها فمهي طالق فتزوج احدهما
فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلها لم يصدق الا بيمينه لانه اقر
بشرط وقوع الطلاق وهو الاوليه لاحدهما فكان مغزا بوقوع الطلاق الا انه
ادعى الصرف عن هذه الى الاخرى **ولو قال** تزوجتها في عقد فالقول قوله

ولا يقع الطلاق لانه انك وجود الشرط اصلا وهي الاولى فكان منكرا
 الوقوع اصلا **ولو قال** ان تزوجت عمرة قبل زنيك فمطلق فتزوج عمرة فادعت
 الطلاق فقال تزوجت زنيك قبلك فالتقول قوله لانه انكر الشط وهو القبلية
 بعمرة وكان منكرا الطلاق اصلا **ولو قال** ان تزوجت احدكما قبل الاخرى فهي
 طالق فتزوج احداهما وقال تزوجت الاخرى قبلها لا يصدق **ولو قال** تزوجتها
 معا فالتقول قوله لما ذكرنا **في شرح** قال ابن سبعة سمعت ابا يوسف قال
 في رجل قال ان تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فتزوج واحدة ثم ثنتين
 في عقد فانه يقع الطلاق على احدي الاخرتين لانه قد تزوج امرأة وان كان
 معها غيرها فوقع على احداهما واليه التعيين **ولو تزوج** امرأتين في عقد
 او لم تزوج امرأة بعدها فملك الاخرة لانه تزوجها بعد امرأة والاوليان
 كل واحدة منهما لا توصف انها بعد الاخرى **ولو قال** ان تزوجت امرأتين في
 عقد فمهما طلقان فتزوج ثلثا في عقد فانه يطلق امرأتان من الثلاث لانه
 تزوج ثنتين وان كان معهما ثالثة وليست احداها بالطلاق باولي من
 الاخرى فيرجع الى تعيينه **ولو قال** ان بعته غلامي احد افعلى صدقة كذا
 فباعه من رجلين يلزمه الصدق **وكذا** لو قال ان اكل هذا الزعيف احد
 فاكله اثنان الا ان يعثر واحد واحد لان اسم الواحد يتناول الواحد
 والاثنين فصاعدا **ولو تزوج** امرأة لا يعلم انه تزوج امرأة غير هانثر قال
 اول امرأة تزوجتها فمطلق فادعت المرأة الطلاق فقال قد تزوجت الاخرى
 فمطلق لا يصدق وتطلق للمروفة **والاصل** في هذه المسئلة الى احزاب
 ما اشار اليه محمد وهو انه اذا اقرب بالطلاق ثم اراد الصرق من المعلوم
 الى المجهول فهو على ربيعة اوجه اما اذا اقرب بطلاق قائم في نكاح قائم مثان
 يقول طلقت امرأة في امرأة في طالق او امرأة من نسائي طالق او طلعت امرأة
 من نسائي اول امرأة وطلقتها او في امرأة فاشهد وانها طالق او اشهدوا
 ان امرأتين طالق يقع الطلاق على المعروفة **ولو قال** في امرأة اخرى واياها لم يثبت
 لا يصدق لانه اضاف المرأة الى نفسه وارسل الطلاق فاقضي على **الحال**
 والمروفة فتعينة لذلك لان شرط صحة الايقاع قيام النكاح حالة الا يقع
 ومنكوحته حالة الايقاع من حيث الظاهر هذا فكان مغاير الوقوع الطلاق
 على هذه فلا يصدق في الصرق **او يقر** بطلاق قائم في نكاح ماض كذا لو قال
 طلقت اول امرأة تزوجتها او قال قد طلقت اول امرأة تزوجتها او قال
 قد طلقت اول امرأة كنت تزوجتها او قال طلعت امرأة كانت في فم او قال
 اول امرأة تزوجتها فهي طالق او قال كانت في امرأة فاشهدوا انها طالق او قال
 كانت في امرأة طلقتها يقع الطلاق على المعروفة ايضا لان الطلاق في الحال لا
 بدله من محل وقوله طلقت وقوله فهي طالق ايقاع شرعا وقرنا وقوله صدق

الحال

تقرر الحال وكذا بقوله طلعت لان قوله طلعت ايقاع وقوله قد نقرن بالفعل
 اذ ان الفعل بشرط صحة الايقاع قيام المحل في الحال فكان هذا الوجه الاول
 سوا **او يقر** بطلاق ماض في نكاح قائم كذا لو قال كنت طلقت امرأتين او كنت طلعت
 احدي نسائي او كنت طلعت زنيك يقع على المعروفة ايضا وان كان هذا اخبارا
 عن طلاق ماض وليس من شرط صحة الاخبار قيام المنكوحه حالة الاخبار الا انه
 اضاف الطلاق الواقع من قبل الى امرأة مضانة اليه كالحال بقوله امرأتين فاذا لم
 يكن المضاف اليه في الحال الا المعروفة كان هذا اقرا بطلاقها فانه لا يقر
 انه طلق امرأتين من قبل يقع الحال ولا يصدق في الاسناد ولهذا وجبت النفقة
 والسكنى ولا يحل له التزوج باختها واربع سواها **قال** في الكتاب ارايت لو
 قال قد تزوجت امرأة فاشهدوا بها طالق لم يطلاق المرأة التي كانت عنده
 فكذا الوجه الاول لانه ايقاع الحال **او يقر** بطلاق ماض في نكاح ماض كذا لو قال
 كنت طلقت اول امرأة تزوجتها او قد كنت طلعت امرأة كانت لي قبلها زنيك ثم
 تزوجتها او كانت لي امرأة طلقها او قد كنت طلعت امرأة كانت لي قبلها زنيك ثم
 قال هي غير التي عندي يصدق ولا يقع على المعروفة لان هذا اخبار عن طلاق
 ماض في نكاح ماض وليس من شرط صحة هذا الاخبار قيام المنكوحه حالة الاخبار
 فلم يكن متزا بوقوع الطلاق على المعروفة **فرق** بين قوله كنت لي امرأة فطلقها وبين
 قوله كانت لي امرأة فطلقها **والفرق** ان قوله طلقتها عليه استعماله للايقاع
 وشرط صحة الايقاع قيام المحل في الحال فتعينة المروفة ضرورة اما قوله
 فطلقتها والفا للعطف على سبيل التعقيب فاذا كان قوله كانت لي امرأة جازعا
 فنكاح ماض كان قوله فطلقتها جازعا ايضا عند طلاق ماض ضرورة كذا محل ماضي
وكذا لو كان له عبد فقال قد كنت اشتريت عبدا فاعتقته فهو مصدق في انه
 غير المعروف **ولو قال** اعتققت لا يصدق على ما ذكرنا في الطلاق **في العيوب**
 عن ابي يوسف في رجل قال امرأتين طالق ولا امرأتين على الف درهم ثم قال
 لي امرأة اخرى فانه لا يقبل قوله في الطلاق ويقبل في الحال فاخذنا بالمال
 بالناس وفي الطلاق بالاستحسان لانه اوقع الطلاق فوقع على المعروفة
 فاذا قال عني عني غيرها لا يقبل لانه عدل عن الظاهر الى خلاف الظاهر
 ويصدق في المال وهو القياس لان الوجوب ثبت بقوله تخرج في اليان
 اليه وقد فسره بتفسير محتمل فيصدق **ولو قال** امرأتين طالق ولها على الف
 درهم وله امرأة معروفة فقال في امرأة اخرى ولم اعد هذه فانه لا يصدق
 والطلاق والمال يلزمه لانه اطلق في الايقاع واجاب المال فانصرف الى
 المعروفة ولا يصدق على خلاف الظاهر ولانه اضاف المال الى الداخلة في
 الطلاق وهو المعروفة **باب** من الايمان فيما يوجب
 الرجل على نفسه اصل الباب اما من التزم شيئا موصوفا بصفة لا تلزمه الا

الابتك الصفة وان الاستحقاقا تكلم بالباقي بشرط الحث وجوده
 المستثنى منه لا وجود المستثنى لانه خارج عن الميزان واصل الجمع الصحيح
 ثلاثة وقد مر غير مرة **وحرف** اخر ان النذر اذا اصبغ في الملك او مضافا اليه
 سبب الملك واذا اصبغ ولزمه المنذور ثم هذه الحال التي اصبغ اليه النذر
 سقط النذر وكذا اذا استحق بعد الحول اما اذا وجب عليه مثله في الزم
 ولا يستحق عنه لا يستحق النذر كما لا يستحق الزكاة بلحق الدين بعد الحول
وحرف اخر ان الدرهم والدنانير لا يتعينان في عقود المعاوضات ونسبها
 عند علمائنا الثلاثة وعند زفر والمشافق يقيان حتى لو اشترى بدينار
 معينة فحسبها واعلى مثلها ليس للمبايع ان يمنع عن قبضها عندنا وعندنا
 له ذلك ولو هلكت تلك الدرهم واستحققت الدرهم لم يبطل البيع ويجب
 على المشتري قبضها عندنا وعندنا يبطل ولو تقاضى ثمنه استحق المبيع او
 رد بالعيب او سلم الدرهم وهلك المبيع او رد بالعيب قبل القبض لا يجب على
 الباع رد عين ما اقتض عندنا وعندنا يجب لان هذه النقرة صدر من اهله
 في محله فيصح التعيين كما في السلع او هذا بدل في عقد معاوضة فيتعين
 بالتعيين كالمبيع ويبان الوصف ان العقود تلك اعيانها وموجب
 عنه معاوضة الملك فيما يملكه عنده من المال يكون محلا لوجوب العقد
 فكان التعيين مصادفا محله والى دليل عليه انه يتعين بالقبض حتى ان
 الغاصب لو اراد حبس الدرهم المقصود ودمها لم يكن له ذلك
 وكذلك لو حبس في الهبة حتى لو كان الواهب الرجوع في عينها ويقتصر حق
 الرجوع عليها وكذا في الصدقة والوصية فكذا في عقود المعاوضات وهذا
 لان في التعيين فائدة لها اما للمبايع فلا انه اذا ملك العين كان احق به من
 سائر غير المشتري بعد موته ولا يملك المشتري ابطال حقة بالنظر فيه
 وربما يكون ذلك من كسب حلال فربما فيه ما لا يرغب في غيره ولما منع
 المشتري من حيث انه لا يبطل بشئ اخر اذا هلك العين في يده وان يكون
 دفعه خالية عن الدين ولهذا الطريق تعين الدرهم في الوكالة حتى
 لو دفع اليه الدرهم ليشتري بها شئ فهلكت تبطل الوكالة وسعس
 في النذر والزكاة ايضا والدليل على انها تعين في البيع ان الغاصب
 اذا اشترى الدرهم المقصود بعينه طمأنا وتقدمها لا يباح له تناولها
 ولو لم يتعين بطلان ذلك كما لو اشترى بدرهم مطلقه ثم نقد تلك
 الدرهم والدليل عليه ما ذكر في الباب اذا قال ان يوتي هذا العبد
 هذه الالف وبهذه الكسر فما صدقة فباعه بها لزمه التصديق بالكر ولو
 لم يتعين تلك الدرهم لما لزمه التصديق كما لو باعه بالف مرسلة
 وبذلك الكر ولا جله هذه المسئلة كان الكرخي يقول العقود تعين في

العقود حوازا لا استحقاقا حتى لا يملك عينها بالعقد ولهذا لا يلزمه
 التصديق بالدرهم وتعتبر تقييدها حتى يتصلق بالكر وحجتنا في ذلك
 ان الاستدلال بالعقد قبل القبض يجوز وان عينت ولو عينت حتى
 ملك عينها لم يرقبها مستحقا وفي الاستدلال تقويت القبض المستحق
 بالعقد فلا يجوز ذلك كما في السلع وبيع الصرف والمسلم فيه ولو كان العقد
 يبطل بهلا كما بعد التعيين لم يجز الصرف فيها قبل القبض لئلا يفرق في
 الملك المطلق للتصرف كما في السلع فان منع الشا في هذه المسئلة يتبدل
 بحديث ابن عمر رضي الله عنهما حيث قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 انا نبيع الابل بالتقبيع فرما يبيعه بالدينار نأخذ مكانها الدرهم
 او نبيع بالدرهم ونأخذ مكانها الدينار فقال عليه السلام لا بأس اذا
 افترقتم وليس بينكم عمل ولم يفسد انهم يبيعون الدرهم المعينة
 او غير المعينة والمعينة فيها ان تعين العقد غير مفيد فيما هو المقصود بالعقد
 فيكون لغو التعيين السحاب والمكيل وهذا لانه انما يراعى في العقد ما يكون
 مفيد الاثر في ان اصل العقد اذا لم يكن مفيدا لا يعتبر فكذا في الشرط في العقد
 بيان الوصف ان التعيين لا يفيد جواز العقد فان العقد جاز يقتضيه الدرا
 المطلقة من غير تعيين والمقصود بالعقد الزم وذلك بقدر الدرهم
 لا بعينها وليس في عين الدرهم والدنانير مقصودا انما المقصود المالمية
 وما واد ذلك في الاحجار وسواها المالمية باعتبار الدراج في الاسواق ومثلها
 وعينها لا يختلف في هذا المعنى فعرنا ان التعيين غير مفيد فيما هو المطلوب
 بالعقد وبه فارق المكيل والموزون والتعيين هناك مفيد جواز العقد
 لا بد من التعيين لا يجوز الا بد كالموصف وربما يعجز عن اتمام الوصف هو
 فيسقط ذلك عن نفسه بالتعيين ولا ان اعيانها مقصودة وهي تتفاوت
 في النوع والحجم واتخاذ المهر بصفة ولا يدخل ذلك في الوصف فكان تعيينها
 مفيد في الجملة وما ذكر من القواعد ليس من مقاصد العقد وانما بطلت
 فائدة التعيين فيما هو المقصود بالعقد وفيما هو المقصود وهو ملك
 المال ليس افضل من العين لان بدون التعيين لا ينتقض العقد وبه
 وبالتعيين ينتقض فانه اذا استحق العين او هلك بطل ملكه فيه واذا
 ثبت دينيا في الذمة لا يتصور هلاكه ولا بطلان الملك فيه بالاستحقاق
 ولا انه لو اعتبر التعيين في العقد يبطل به العقد وباجماع العقد صحيح
 عرفنا ان التعيين لغو ويبان من وجهين احدهما ان العقود لا يستحق
 في المعاوضات الاثنا والتمن ما يكون في الذمة كما قال العراقي قوله تعالى
 وشروه بتمن عيسى عند الوعد ما يثبت دينيا في الذمة واذا اعتبر التعيين
 امتنع ثبوت المسمى في الذمة ثبنا وذلك ينافي موجب العقد فيكون مبطلا

والثاني هو ان حكم العقد في الثمن وجوبه ووجوده معا بالعقد
 بخلاف السلع فحكم العقد فيها وجوب الملك المشتري فيما كان مملوكا للبايع
 ولهذا يشترط للعقد على السلع قيامها في ملكه البايع الا في موضع الرخصة
 وهو السلم فهناك يتعين بالتعيين دون الثمن حتى لو اقر قايده تعين
 راس المال قبل القبض لا يجوز ولا يخبر ذلك القبض بتعيين ما يقابل في
 المجلس وهو السلم فيه فرقا ان تعين الدراهم هناك بالقبض باعتبار
 الضرورة لان ذلك لا يثبت بالتعيين وكذلك الفرق بعد التعيين من الجانبين
 يبطل بالافتراق من غير قبض واظهر من هذا كله جواز الاستدلال بالثمن
 قبل القبض بخلاف المبيع عينيا كان او دينيا فكان التعيين في الثمن ابطالا للحكم
 وجبلا لاهول الحكم بشرط وهذا قبيح محض فيكون مبطلا للعقد وبالاجماع
 العقد صحيح بفرقا ان التعيين لغو وبطلان اظهر الجواب عن قوله التعيين هو
 يصر في غنكه والفرق بين الثمن والسلعة واعتبار العقد بالقبض ساقط
 لان القبض لا يرد الا على العين فكان التعيين ركنا فيه والعقد لا يرد على
 الثمن انما يجب الثمن بالعقد ولا يحقق ذلك الا اذا كان دينيا في الذمة وفي
 الوكالة عنه لا يتعين حتى لو اشترى الوكيل مثل تلك الدراهم حتى
 ذمته كان مشتربا بالموكل ولو هلكته بعد الشراء يرجع على الموكل بمثلها
 اما قبل الشراء اذ هلكته انما بطلت الوكالة لانها غير ذمته والموكل لم يوصف
 بكون الثمن دينيا في ذمته فلو بقيت الوكالة لا يستوجب الوكيل الدين في
 ذمة الموكل وهو لم يرض به وفي الشراء بالدراهم المفضوعة لا تتعين تلك
 الدراهم حتى لو اخذها المفضوب منه كان على الغاصب مثلها دينيا ولا
 يبطل العقد ولكنه استعان في العقد بالنقل بما هو حرام فيمكن فيه الحث
 ولهذا لا يحل تناوله وفي مسئلة المذر لا تتعين الدراهم ايضا بليل
 انه لا يلزمه التصديق بها لكنه لما اضاف المذر اليها مع ان الدراهم لا تتعين
 في المعاوذات صار نقله بركامه كما انه قال ان سميت هذه الدراهم وهذا
 الكرم بنفس العقد والشروط في الاثنان تعتبر بحسب الامكان الا نرى انه لو
 جمع بين من يحل له نكاحها وبين من لا يحل وقال ان تزوجتها فوجدته حري
 فزوجها بعتق عبده وان لم يصح النكاح في احدهما لوجود صورة الاضافة
 والتسمية كذلك والعروض تنعقد بالتعيين ولا يجوز بيعها بدون الثمن
 الا في السلم والمكيل والموزون ان تعين يتعين والا فلا لان المكيل والموزون
 نسبة الاعيان من وجه ونسبة الاثمان من حيث انه يثبت الشاوي بها
 قطعا **وحرف** احزان المعلق بالشرطين لا يترك الا عند وجودهما والمعلق
 بعدم الشرطين يترك عند عدم احدهما اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **حل**
 قال ان كان في يدي دراهم ثلاثة او غير ثلاثة او سوي ثلاثة فجميع ما في

يدي صدقه في المساكين او قاله جميع ما في يدي من الدراهم صدقة
 وفي يده خمسة دراهم او اربعة لا يجب عليه شي لان جعل شرط حثه
 ان يكون في يده ورا الدراهم المستثناة ما ينطلق عليه اسم الدراهم
 واقوله ثلاثة ولا يوجد هنا ما ورا المستثنى ثلاثة فلا يترك الجزا وهو
 وجوب التصديق بما في يده ولو كان في يده ستة دراهم او سبعة
 يلزمه التصديق بالكل لوجود شرط حثه ولو قال ان كان في يدي من
 الدراهم الثلاثة فهي صدقة وفي يده اربعة او خمسة او اكثر تصدق
 بها لانه جعل شرط حثه ان يكون في يده ورا المستثناة بعض الدراهم
 لان كلمة من المتعريف وقد وجد تحت بخلاف المسئلة الاولى لان
 الشرطية وجود الدراهم سوي الثلاثة ولم توجد بخلاف ما لو قال
 المرأة لزوجها اجعلني علي ما في يدي من الدراهم وفي يدها دراهم
 او درهمان حيث يجب عليها ثلاثة دراهم ولو جعل كلمة من المتعريف
 للمالك الخلع واقعا على بعض الثلاثة فلا يجب عليها الثلاثة والفرق ان
 كلمة من المتعريف في الفصلين الا ان في الخلع بدأت بقولها خالعتني
 على ما في يدي وكلمة ما عامة في غير الخلع فصار قولها من الدراهم تميزا
 للدراهم من غيرها فيكون تبعية من الجملة فاذا عمل من في تميز الدراهم
 والدراهم بعض الجملة لا توجب التبعية في نفس الدراهم فصار
 كلمة من وعدمه في حق الدراهم سواء ولو عدم يبقى ذكر الدراهم فلا
 يتناول الاقل من الثلاثة اما هنا لم يذكر كلمة تتناول الدراهم وغيره
 الدراهم حتى يعمل في تميز الدراهم من غيرها فانه لم يقل ان كان ما في يدي
 من الدراهم الا الثلاثة وانما قال ان كان في يدي من دراهم ولم يدخل
 كلمة من الا في الدراهم فوجب التبعية في الدراهم وكان شرط الحث
 وجود بعض الدراهم وقد وجد فقيل من مسئلة الخلع من مسئلة ان لو
 قال ان كان ما في يدي من الدراهم ثلاثة فجميع ما في صدقة ولو قال هكذا
 وفي يده خمسة لا يلزمه شي لان من عمل في تميز الدراهم من غيرها فلا يعمل
 في تبعية الدراهم وقيل من مسئلة الخلع في مسئلة ان لو قال ان
 كان في يدي من دراهم الا الثلاثة فخالعتني على ذلك ففعل وفي يدها
 خمسة او اربعة نكحت للمزوج درهم او درهمان ولا يكون له ثلاثة فلا فرق
 بينهما من حيث المعنى وانما الفرق باختلاف الموضوع وقال بعضهم انما
 اختلف الجواب باختلاف الوضع مع وجه اخر وهو ان في الخلع قالت خالعتني
 على ما في يدي من الدراهم وهذا قال ان كان في يدي من دراهم وكلمة من
 تستعمل للتبعية وتسمي لانا به الجنس كما في قوله تعالى فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان والمراد الاجتناب من الكل وقال الله تعالى ليغفر

لك الله ما تقدم من ذنبك والمراد الكل فاذا ادخل الالف واللام والها
 التعريف صار كلمة من لآبانه الجنس دونه التبعية واذا لم يدخل صار
 التجزية والتبعية **ولان** في الخلق قامت الدلالة على ارادة الثلاثة لان البيع محل
 محترم فالظاهر انه لا يرضى بواحدة من ملكه الا بمقتضى كثر الا ان نهايتها الكثرة
 لا غاية لها فاعتبرنا اصل الكثرة وهو الجمع الصحيح ولم توجد الدلالة هنا لان
 الانسان كما يلتزم التصديق بالقليل **ولان** مبني الخلق على الوسط كما اذا خالها
 على عبد او ثوب هروي فانه ينصرف الى الوسط والثلث جمع وسط لان
 اقله اثنان والكثرة اربعة لا غاية له والثلث جمع وسط **اما النذر واليمين**
 يقع على استحقاق الاسم وهو كونه من الدراهم **ولو** قال ان كان في يدي اكثر من
 ثلاثة دراهم فجميع ما في يدي صدقة في المساكين وفي يده اربعة او خمسة فانه
 ينصدق بالكل لانه قوله اكثر من ثلاثة ليس باستثناء وانما هو انجاب التصديق على
 نفسه بدراهم موصوفة وهو ان يكون اكثر من ثلاثة والكثرة لا تنوقف على
 القدر بل على مطلق الزيادة فاذا وجد وان قل تصديق بالكثرة **رجل** قال ان
 بعث عبد الى فتمنه في المساكين صدقة صح النذر لانه اذا فاد الى سبب
 الملك وهو البيع لان البيع سبب تلك البايع التي قاله انه انشئت عبدا
 فله على ان تصدق به الا انه يلزمه التصديق بالبعد القصد لانه
 انما التزمه بما هو ممكن التصديق بعد القصد لانه انما يلزمه بما هو ممكن التصديق
 وانما يمكنه التصديق بعد القصد لان التصديق بعينه التي على غير المديون
 لا يجوز فلا ينصرف النذر بالتصدق الى عين الدين لعدم إمكان التصديق
 به فانصرف الى ما يمكن التصديق به وهو ما يقض به لا عن الثمن وثبوت الملك
 فيه بالقصد دونه العقد لا يصح الا بما هو مال والدين ليس بماله حقيقة وانما
 يعطيه حكم المالك اعتبار عاقبته فاذا قبض اعطيه له حكم المالك حينئذ من الاصل
 فحكم بمحكمة النذر حينئذ واذا لم يتصل به هذه القامه بينه انه ليس بمالك
 وانه النذر به باطل ولا تالوا وجنا عليه التصديق قبل القبض ولا ينصرف
 التصديق به على غير المشتري يبقى في ورطة الواجب ولو اوجبت
 التصديق في ذمته لا يكون هذا التصديق بالثمن لا حقيقة ولا حكما وهو
 ما التزم ذلك فاذا قبض حينئذ يلزمه لوجود الامكان **فان قيل**
 المفتوض ليس بثمن وما ملك بسبب البيع لانه الثمن ما وجب في ذمته
 وهو ايضا في النذر الى الثمن وانه اسم لما وجب بالعقد **قلنا** هذا في
 الحكم عين ما ملك بالبيع ولهذا يسمى استيفاء ولا يربط لاستيفاء الديون الا هذا
 فاذا لم يمكنه قبض ما في ذمته الا هكذا انصرفت اليه لانه قصد بكلامه
 دون الفساد ولا يصح كلامه الا وانصرف النذر الى المفتوض **فان قيل**
 البايع العبد قبل ان يسلمه الى المشتري فهو على وجهين اما ان قتله قبل

بالكثر يلزم
 التصديق

قبض الثمن

قبض الثمن او بعده وكل وجه علي وجهين اما ان يكون الثمن من النقود
 او مكبلا او موزونا بعينه فان كان بعينه لا يلزمه التصديق بمقتضى ما كان او
 غير مقبوض لانه انتقض البيع وجب عليه رد عينه فصار بمثابة الهلاك او
 الاستحقاق **فان قيل** البايع هو الذي ائلف باختياره فوجب ان يقض كالتلف
 مال الزكاة او وهبها او كما لو نذر ان يتصدق بهذه الدرهم ثم ائلفها **قلنا**
 انه ليس بمكلف بل هو ممتنع عن القبض وانما يلزمه الاداء اذا قبض الثمن واذا
 كان ممتنعا عن القبض كان ممتنعا عن التزام الاداء في الحقيقة لا بلفظ وهذا
 الجواب موافق لرواية النوادر انه لو كان له على عتي دين فوهبه له يقض اما
 على رواية الجامع بضمه فلا يصح على رواية الجامع والفرق ان العبد
 والا يستهلك تناوله المحل الذي تعلق به حق الفقرا وهو الدين في مسئلة
 الزكاة والمنذور والنصاب العبد ينصب ضامنا اما قبل العبد لم يتناول
 محلا تعلق به حق الفقرا لان الاستهلاك العبد لم يوضع لاستهلاك الثمن
 وليس باستهلاك الثمن بكل حال لان استهلاك العبد يفك عن الاستهلاك
 الثمن كالتنازل له بعد التسليم فكان فعله ائلا فالبيع لا للثمن الا انه المبيع
 متى هلك قبل القبض يسقط الثمن ضرورة فوات تسليم المبيع الذي هو شرط ثبوت
 الثمن فيسقط الثمن لا ممتنع المبيع لان يسقط باستفاضة كما اذا فتح باب اصطبل فخرج
 الدابة وتلفت لا يجب الضمان عليه لان فتح الباب لا يكون استهلاكا على كل حال فلم
 يقض كذلك ههنا وكذا اذا حل قبل عتي حتى ابقى او امسك رجلا حتى ادركه
 خصمه وقتله وهو نفي ما ذكرنا في الزكاة اذا تزوج امرأة على صداق بعينه هـ
 وقبضت ثم قبلت ابن زوجها بعد تمام الحول **وكذا** اذا مات العبد في يده
 والجواب فيه اظهر وان كان الثمن مما لا يتعين او يتعين ولكنه لم يتعين في
 العقد ولم يقبض الثمن حتى قتل العبد او مات كذلك لغوات القبض **وان قيل**
 ثم قتل العبد او مات قبل التسليم والثمن من النقود او مكبل او موزون بغير
 عينه لا يسقط عنه لصدقه لانه لا يتعين في الفسخ كما لا يتعين في العقد
 فلم يرد الاستحقاق على عين المنذور بل على مثله في الذمة فصار كالتلف في
 فلا يمنع البقا **الترتيب** انه لا يمنع بقا الواجب فيما وجب بايجاب الله تعالى وهو
 الزكاة فكذا فيما وجب بايجابه **ولو وجد** المشتري بالعبد عيبا ورده قبل
 ان يتقبضا بقضا او غيره لا يتصدق بشيء لانه الفسخ العقد من الاصل ولو
 تقاضى بعد ما تقاضا الثمن دراهم او ذنبا او مكبلا او موزونا بعينه فان رد
 فعليه ان يتصدق بمثله فان كان غرضا او مكبلا او موزونا بعينه فان رد
 بغير قضا يتصدق بقيمة العروض ومثل المكبل والموزون لانه مختار وان كان
 بقضا لم يتصدق بشيء لانه حبر عليه **ولو قبض** المشتري العبد ولم يسلم
 الثمن حوّر العبد يعقب بقضا لا يتصدق البايع وان رد بغير قضا تصدق بمثله

او قيمته لانه ملكه وهو بالرد ونسخ ملكه فكانه وهبه **ولو قال** ان
 اشتريته بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة في المساكين
 فاشترى بها شيئا لزمه التصديق بها لانه حث والدراهم باقية في ملكه لانهما
 لا تنعني في العقد **ولو قال** ان اشتريته بهذه الدراهم او بهذا
 القلبي شيئا فهو في المساكين صدقة فاشترى بها لا يلزمه شي لان بنفس الشرا صار
 ملكا للبايع لا يفتقر في العقد **ولو نظر** الى كونه حنطة ودرهم فقال ان بعته
 هذا العقد بهما فاما في المساكين صدقة فبايعه بهما وقبض الدرهم والدرهم
 فعليه ان يتصدق بالدرهم خاصة ولا يلزمه التصديق بالالف لان النذر في الكر
 الصنف الى سبب الملك فان البيع بالكر العين سبب لثبوت الملك فيه اما
 فيه اما في حق الدرهم لم توجد الاضافة الى سبب الملك لان لا يملك
 بالعقد وان عينت فلم يوجد الملك ولا اضافة الى سبب الملك فلا يصح وكان
 ابو الحسن الكر حجة يقول الدرهم والدنانير شيعتان في العقد فعلقا وان
 كانا لا يتعينان استحقاقا يعني ان العقد يقع على الدرهم المعينة لكن المشتري
 ان يدفع غير هاتئذ التفاوت بين المشار اليه وبين مثله وكان يجتزى بهذه
 المسئلة ونقول ان الدرهم لو لم يتعين لا يجب عليه ان يتصدق بالكر
 لان شرط حثه البيع بهما لو لم يصر حتى لو باع بالكر وغير تلك الدراهم او
 بدرهم مطلقا لا يجب عليه التصديق بها لان المشتري ان يدفع غيرها فصار
 كرجل قال ان اشتريته هذا العقد فهو حر فاشترىه على ان البايع بالجبار
 ثلاثة ايام لا يعتق كذلك هنا **الا** ان الصحيح ان الدرهم والدنانير لا يتعينان
 في المعاوضات لا تعلقا ولا استحقاقا **ولا دليل** له في المسئلة لان شرط وجوب
 التصديق البيع بهما وقد باع بهما لان البيع بهما ان يضيف البيع اليهما وقد
 اضاف البيع اليهما وهذه الاضافة افادت فائدة في حق القدر والنوع حتى
 لو كان في البلد يعود لمصلحة بعض النوع بهذه الاضافة الا ان الاضافة في
 حق الكر معتبرة في حق الاستحقاق والقدر روي عن حق الدرهم معتبرة
 في حق القدر والنوع لا في حق الاستحقاق وانما يبرأ من الشرط ما يليق بها
 عند الاضافة والكر لا يليق بالدرهم هذه القدر لانه اذا لم يملكه ان
 يبيع بتلك الدرهم الا هكذا صار بشرط حثه الاضافة وقد تحقق
الان انه لو حلف لا يبيع هذا الكر وهذا الحلف ينصرف الى صورة
 البيع لانه هو اللابق بالحمل ولو حلف لا يبيع هذا العقد ينصرف الى البيع هو
 المتعقد المعين للملك **ولو جمع** بين حروجه وقال ان بعته فقهه حريص
 الى البيع الحقيقي في العقد والصور في حق الحر **ولو قال** ان اشتريته بها
 فها حران فاشترىها فافتق العقد لهذا ان اضاف الشرا اليهما واحدهما
 قابل له حقيقة والاخر ليس بقابل علمنا انه اراد به الحقيقة في حق احدهما

وصورة

وصورة الاضافة الى الآخر **وكذا** لو قال ان تركت فلانا يدخل هذه
 الدار فعبده حر فان كانت الدار مملوكة له وله ولاية المنع فهو على عدم
 الزك حفيقة وان لم يكن فهو على قوله لا يدخل **ولو قال** لغريمي والله ما ادع مالي
 عليك اليوم وطالبه ثم تركه ثم تصدى اليوم بعته ولو قدمه الى القاضي وحلف
 برغبته يمينه لانه لم يدعه وان لم يحل ماله عليه فقال اعطني مالي وطالب به برغبته
 يمينه **واما** لا يلزمه التصديق بالدرهم لاختيار المشتري على ما ذكرناه
امراة قالت ان تزوجت فلانا فزيت صدقة في المساكين فتح النذر لوجوب
 الاضافة الى سبب الملك **ولو تزوجت** ولم يدخل بها حتى ارتدت عن
 الاسلام والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت لا يجب عليها التصديق بشي سوا
 كان المهر عينا او دينيا مقبوضا او غير مقبوض لانها بالردة صارت ككافرة اصلية
 فبطل نذرها لان نذر الكافر لا يصح لانه لا يصح الا بالقربة وهو ليس من اهل
 القربة **ولو لم يترد** لكان قبلة ابن زوجها شبهة فان كان عينا بطل
 النذر مقبوضا كان او غير مقبوض لان العين تعين للعقد فتعين للفسخ
 كالا استحقاق وان كان دينيا لم يقبض فكذلك الجواب لقوات الثمن من القبض
 لبراة الزوج من المهر فصار كالا استحقاق وان كان مقبوضا فعليه ان يتصدق
 بمثلها لانه لم يتعين له العقد فلا يتعين للفسخ فصار كدين حقه بعد صحة
 النذر **ولو طلقها** قبل الدخول بها ان كان المهر عينا فعليه ان يتصدق به
 بالنصف ويبطل النصف لان النصف سلم لها والنصف الاخر تعين للفسخ
 سواء كان مقبوضا او لم يكن وان كان دينيا ان كان غير مقبوض فعليه ان يتصدق
 وان كان مقبوضا فعليه ان يتصدق بكلمة او مثله لانها لا تنعني للفسخ فصار
 كدين حقه وان كان المهر عينا او عرضا بغير عينة واعطى قيمة العقد او
 العروضة يجب عليها التصديق بما قبضت من القيمة او بمثلها فهو كلو تزوجها
 على الدرهم لان العقد اذا وقع على عرض بغير عينة كانه الزوج بالجبار
 ان نشأ اعطى عبدا وسطا او عرضا وسطا وان نشأ اعطى الفينة والخير
 بين شيئين اذا مال الى احدهما يجعل كانه الواجب من الايتد افاذا اخذ
 اعطى القيمة صار كانه تزوجها ابتداء بالدرهم **وفي النواذر** لو قال ان قولت
 كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل وهو لا يملك الامانة درهم لم يلزمه
 الامانة ما ذكرناه ان النذر لا يصح الا في الملك او مضافا الى سبب الملك وفيما
 زاد على الماية لم يوجد الملك ولا الاضافة الى سبب الملك فلا يصح كالتوقا
 مالي صدقة ولا مال له لا يلزمه شي **رجل** قال ان كنت ضربت هديت
 السوطين الا في دار فلان فعبده حر وقد ضرب احدهما في دار فلان والاخر
 في غيرها لم يجز لان شرط الحث وجود ضرب السوطين في غير دار
 فلان لانه استثنى منهما في داره فبقى غير داره فخلعت العين ولم يوجد

ضربهما في غير داره **ولو قال** ان لم اكن ضربت هذين السوطيين في دار
فلان والمسيلة جالها حيث لان بشرط الحث عند ضرب السوطيين في دار فلان
لا غير لم يوجد ضرب السوطيين فيها فتحقق عدم ضرب السوطيين **قال المصدر**
الشهيد وانما ينظر في هذا الى البرزخ الحث لان شرط الحث هو الفرق
بينهما من حيث الصورة وفي الحقيقة لا فرق **قال** شيخ الاسلام علي الاسحاق
وهذا لان شرط حثه في المسيلة الثانية ان لا يكون ضاربا سوطيين في دار
فلان وانه هكذا **الانري** ان معنى هذا الكلام اني قد ضربتهما ان لم اكن
ضربتهما وانه لم يضربهما في غير داره فحده حر فكان شرط البرزخ وجودها
ولم يوجد فانه شرط البرزخ متى فاته شرط البرزخ حث ضرورة وانما
راعي جانب البرزخ المقصود هو البرزخ وفي قوله ان ضربت هذين السوطيين
يعني ما ضربتهما وانه يضربهما في غير داره **وانما** يستلزم هذا باليمين في
المستعمل اذا قال ان كلت هذين الرجلين اليوم او دخلت هاتين الدارين
اليوم فعبده حر فكلم احدهما او دخل احدهما لم يضرب وجبت ثم لم يحرك
اطلاق اسم الوجود على السبب بوجوه احدهما وازا فلاح اسم العدم
عليهما بوجوه احدهما لان الاصل هو العدم فاذا وجد احدهما لان الاصل
هو العدم فاذا وجد احدهما دون الاخر يبقى الامر على ما كان والا اصل
هو العدم والوجود بعارض فلا يثبت وصح الوجود عند التزدد في
المسيلة **ولتقرير** من وجه اخر وهو ان في المسيلة الاولى بشرط الحث وجود
المسبة دون المستثنى والمستثنى الضرب في الدار كالي السوطيين والمسمى
ضرب السوطيين خارج الدار ولم يوجد وانما وجد شرط الحث وفي
المسيلة الثانية بشرط بوجه ضرب سوطيين في دار فلان ولم يوجد فثبت
فان قيل اذا كانا شرط بوجه ضرب سوطيين في دار فلان علم ان شرط
حثه عدم ضرب السوطيين في غير دار فلان فوجب ان يكون كالمسيلة الاولى
قلنا هنا بشرط بوجه ضرب سوطيين في دار فلان فلا يكون شرط حثه
كلاهما في غير دار فلان لان بشرط حثه اما ان يكون عدم السوطيين في دار
فلان او عدم واحد منهما والاصل ان السبب اذا كانا بشرط الحث لا يثبت
الا بوجوه احدهما وان كانا بشرط البرزخ بوجوه احدهما كما لو قال والله لا كلم
زيد او عمر فكلم احدهما لا يثبت لان كلاهما اجمعا بشرط الحث فلا يثبت الا
بهما **ولو قال** والله لا كلم زيدا وعمراني هذا اليوم فكلم احدهما ومصبي
اليوم حث لان شرط بوجه كلاهما فاذا علم احدهما ومضى اليوم حث
لان شرط بوجه حث كذلك هذه المسيلة الاولى معقودة الحث فلا يثبت
الا بوجوه احدهما والثانية معقودة للبر فاذا علم احدهما ووجد الاخر حث
في يمينه وفي شرح الكرخي قال ان سماعه عن ابي يوسف في نوادره لو

قال لرجلين والده لا يبيتان الا في هذا البيت فبات احدهما فيه والاخر
في غيره لم يثبت لان بشرط الحث ان يبيتا في غيره فقد وجد الشرط **ولو**
قال والده لا يبيتان الا في بيت والمسيلة جالها حيث من قبل انه
بيتا في بيت واحد لا نه حلف على كل بيت واستثنى بيتا بصفة
وهوان يثبتا في بيت واحد فاذا تفرقا في بيتين حث ولا في المسيلة
الا باليمين لم تنعقد على اجتماعهما وانما انقضت على بيتي يمين
فاذا بات احدهما دون الاخر فقد وجد بعض شرط الحث فلا يثبت
وفي المسيلة الثانية اليمين انقضت على عدم اجتماعهما على البيوت
في بيت واحد ولم يثبتا فتم الشرط **ولو قال** والله لا اشترى هذه
الدرهم الا ثلاثة ارطال كح فاشترى ببعضها لحا اقل من ثلاثة
ارطال وبعضها غير كح حث لانه حلف على كل شري واستثنى شرا
بصفة وهو ان يشترى به ثلاثة ارطال فاستثنى الاستثناء دخل
في اليمين فثبت به **ولو قال** والله لا اشترى هذه الدرهم الا
غير كح فاشترى ببعضها لحا وببعضها غير كح حث في القياس لان
بشرط الحث ان يشترى بجميعها غير اللحم ولم يوجد وحيث استثنى
لان المراد بهذه النقطة ان يشترى بجميع الدرهم اللحم فاذا اشترى
ببعضها غيره فقد وجد بشرط الحث فان عني ان يشترى بكلمة غير اللحم
لم يكن حائقا ودين في الفضل لا يفي ظاهر كلامه **ولو قال** لا اشترى
هذه الدرهم الا لحا لا يثبت حتى يشترى بالدرهم كالحا غير اللحم
لان حلف على كل شري يكون بجميع الدرهم الا ان يكون كح فاذا اشترى
باللحم غير كح فلم يدخل في اليمين فلا يثبت فالتى المحيط وهذا
يخرج على وجه القياس لا على وجه الاستحسان فانه لا فرق بين كلمة
الا وكلمة غير **ولو خلف** لا يكلم فلانا وقلنا الا في هذه الدار فكلم احدهما
والاخر في غيرهما لم يثبت حتى يكلمهما في غيرهما لان بشرط الحث كلاهما
في غير هذه الدار ولم يوجد انما وجد في كلام احدهما **ولو قال** ان كان
هذين المؤمنين الا هروين فعبده حر فاذا احدهما هروين والاخر لم
حث وكذا لو قال ان كان حرك او ما في بطنك الا غلاما فاذا هو غلام
وجارية حث لان شرط الحث ان يشترى بالدرهم كالحا غير اللحم
ولم يوجد وهذا الشرط ان لا يكون المؤمنان هروين ولا يكون جميع ما
في بطنها غلاما وقد وجد والله سبحانه والله اعلم بالصواب

باب

من الايمان في الغاية **اصل**
ان من عقد يمينه على الامتناع عن الزنا الى غاية ان كانت الغاية
شيئا لا يتصور بقاء النكاح بعده كقتل احد الزوجين او موت احدهما

او التمامة وخو ذلك بصير موليا لانه لا يمكنه في مدة النكاح الا
 بلزوم موجب اليقين فصار كقولك والله لا اقربك مادمت امرأتك وان كانت
 الغاية شيئا يتصور بقا النكاح بعده ان كان شيئا لا يجلف به ولا يلتزم باليمين
 فاذن فلان وقد مر فلا بد من قتل العبد وكونه لا يصير موليا بالاجماع لانه يمكنه
 قربانها من غير لزوم وكذا ان كانت شيئا يجلف به ويلتزم في الذمة ولكن يتحقق
 وجوده في المدة كصوم شهر بعينه اذا تخلل في المدة لا يصير موليا لانه
 يمكنه القربان بعد وجوده بغير لزوم وان كان شيئا يجلف به ويلتزم ولا
 يتحقق بوجوده او علمه في المدة كالمعتق والطلاق وصوم شهر منك
 بصير موليا عند اي حنيفة ومحمد وعند اي يوسف لا يصير موليا لانه
 يمكنه قربانها من غير لزوم بان يقدم الغاية وهو ان يعتق العبد مثلا
 ثم يقربها فلا يلزمه شي والمولى من لا يمكنه القربان في المدة الاجزا يلزمه
 حتى يتأكد المنع فيحقق الظلم والتعدي واذا أمكنه القربان من غير شيء
 لا يتحقق الظلم فلا يكون موليا بخلاف ما لو قال ان قربتك فعدي خراف
 قال علي عنق عدي هذا حيث يكون موليا لانه انما يكون موليا اذا ابتاع العبد
 على ملكه واذا بقي لا يمكنه القربان الا بوجوب العتق او بوجوده وذلك
 واجب باليمين وبخلاف ما اذا قلل الى من اربع سنوه حيث يصير موليا من
 وان أمكنه قربان الثلاثة من غير شيء يلزمه لان الكفارة تلزمه بقربان
 الاربعة وقربان الثلاثة تقرب الكفارة من الوجوب فكان القربان من الوجوب
 واحراله وهذا انما يعتق العبد باختياره لا باليمين ولهما ان المولى ما ذكره
 ولكنه وجد لانه لا يمكنه قربانها الا بصيرها لانه ان قربها قبل حصول
 الغاية لزمه الكفارة وان اراد ان لا تلزمه الكفارة بالقربان يلزمه
 ضرر تحصيل الغاية فاذا احدى الطرفين لا راعى سبيل البعد فصار
 كانه قال ان قربتك فعلى كفارة او عنق عدي لان جهاتهما لهما يلزمه لا
 يمنع الا بالكلية قال ان قربتك فهذا العبد حرا وهذا **فان قيل** المولى
 من لا يمكنه القربان الا بالان يلزمه بالقربان والعتق والطلاق لا يلزمه
 بالقربان ولا تعلق له بالقربان بل يلزمه بفعل اختياره قبل القربان الا ترى انه لو قال
 والله لا اقربك حتى اقتل عدي او حتى اضربه او حتى ادخل الدار فانه لا يصير
 موليا **قلت** انه كان لا يلزمه بالقربان لكن يلزمه لاجل القربان والمكترمة
 لاجل الشيء كالمكترمة لحقيقته وهذا لان الشرع انما حكم بوقوع الطلاق عند
 حضي المدة دفعا للظلم عنها بمنع حقها في الجماع منع موكدا باليمين والظلم والمنع
 كما يحصل بلزوم شيء بالقربان يحصل بلزوم شيء لاجل القربان لتحقيق المانع في
 الفصلين ولان الاقرب ضرر الغاية بل نقول اخذ الضرر من لازم القربان على
 وجه لا يحصل عنه فيحقق المانع واذا انقلب القربان كما صار كالمكترمة

والملوك

والملوك فيه نصا وامكنه ان يجعل هكذا لانه من جنس ما جلف به ولو
 حلف به نصا بان قال ان قربتك فله على ان اعنق عدي يصير موليا فكذا اذا
 صار كالمملوك فيه ويتعلق به معنى **بخلاف** قول حنيفة اقتل عدي وكونه لا يصلح
 جزا للقربان ولا يلزمه به لو نص عليه بان قال ان قربتك فله على ان اقتل عدي
 او اضربه فكذا اذا انقلب به **وحرف اخر** ان تصور المملوك عليه شرط
 لا نفقاد اليقين وبقيها عند اي حنيفة ومحمد ورفررهم الله وعند
 اي يوسف ليس بشرط اصله اذا قال والله لا شربن الماء الذي في هذا الكور
 وليس في الكور ما لا يعتق اليقين عند فهم وعند تنعقد ويجوز
 لغوات البراءة بشرط الحنث عدم الشرب وقد وجد والبر بالشراب وقد
 الغدوم وقد كان قول محمد مثل قول اي يوسف ثم رجع فقال دخل علي قولي شيء
 وهو ان قوله لا شربن الماء كقوله لا تركت شرابه فاذا لم يكن فيه ما فليس يترك
 شرابه لما وانما يكون نارا اذا كان فيه ما **ارابت** لو قال ان لم احوط لعمالي في
 هذه القدر اكون محولا وليس فيه شيء روي ذلك عن ابن رستم لابي
 يوسف فان البر الواجب باليمين يتأدى بالكفارة فوجب ان تنعقد اليمين في
 في حق البر في حق وجوب الكفارة وهذا لان المقصود من تحقيق الفعل
 وعدمه ليس الا لتحقيق الصدق وتخصيل البر والقدر على تحقيق الصدق
 ونقص البر ليس بشرط انفقاد اليقين كما في صعود السماء وتحويل الحجر ذهب
 وعود ذلك فكذا ان تصور البر لا يكون شرطا وهذه لان عدم الما يوجب تأكد
 بشرط الحنث فهو بوقوع الحنث اولى **وهذا** لان موجب اليمين البر والكفارة
 عند فوات البر وقد تحقق فوات البر فتجب الكفارة ولها ان هذه اليمين غير
 معقودة فلا تجب الكفارة كاليمين الغموس **ولها** ان هذه اليمين غير معقودة
 فلا تجب الكفارة كاليمين الغموس وانما قلنا ذلك لانه ليس هنا معقود عليه ولا
 متوقفا للوجود وعدم المعقود عليه يمنع انقضاء العقد كسائر العقود ولان
 بسبب الخلاف انه فتنه عن الانقضاء كما في الرضاع والبر في النكاح وهلاك
 المبيع ويجوز ان يكون الشيء ما لا يكون رافعا كالا باق وتخير العسر والعدة
 فاما ما كان رافعا كان مانعا بطريق الاولى **وهذا** لان اليمين انما تنعقد لتحقيق
 البر فان من اخر بغيره او وعد بوعده يوكده باليمين لتحقيق الصدق فكان
 المقصود هو البر ثم تجب الكفارة خلفا عنه لرفع حكم الحنث وهو الاثم
 ليصير بالسكون كالبار فاذا لم يكن البر متصورا لا يفيد الانقضاء فلا ينعقد
 فلا تجب الكفارة خلفا عنه وهذا لان الكفارة حكم اليمين وحكم الشيء انما يثبت
 بعد انقضاء كسائر العقود بخلاف صعود السماء وتحويل الحجر ذهب والظمان
 في الهواء وشرب ما دخله لان البر متصور في الجملة كحوا ان يقد رايه نقالي عدي
 من عباده على صعود السماء وسقطها وغيره لانه غير محسوس فيتموه وجوز

موجود

لا تزي انه بعد الانبياء عليهم السلام والملائكة عليهم السلام تصعد
في كل وقت وكما اكرم الله ورزقهم سليمان عليه السلام حيث قال انا انبى
به قبل ان يزد اليك طرفك ولكنه خلاف العادة فباستمرار التصور في الجمل
انفقدت اليقين وباعتبار العجز الثالث عادة حث الحال وهذا العجز غير
العجز المقارن اليقين لان هذا العجز هو العجز عن البر الواجب باليقين وهذا
لا يتصور مقارنا لليقين فيكون الطاري غير المقارن فماذا يكون الطاري
رافعا والمقارنة غير مانعة **هذا** اذا اطلق اما اذ وقت بان قال والله لا صعدت
السما اليوم فعند هذا حث في اخر اليوم لانه لما وقت كان عزه تسعة
الامر على نفسه حتى يتحتم الفعل في اي وقت شاء ولا يحث ترك الفعل في بعض
الاقوات فلا يتعين عليه الفعل الا في اخر اجزاء الوقت المعين فاذا لم يحث
الفعل قبل ذلك لا يحث بخلاف المطلق لانه ليس في كلامه ما يوجب التوسعة
فوجب عليه البر كما نزع من اليقين فاذا عجز يحث وليس في تاجر الحث الى
اخر جزء من اجزائه فائدة سوى تحقيق البر فاذا كان العجز باعادة
لم يفد القول بالتأخير بل نظيره في الحث لانه لو حث في اخر جزء من اجزاء
حياته وربما لا يمكنه التكفير اما حقيقة بان كان معسرا او موسرا وذلك
من لا يمكنه الوصية والتكفير قبل الحث لا يجوز تبقي في ورطة الائم والعقاب
ولو حث في الحال يمكنه التكفير واسقاط الائم والواجب عن نفسه فيحث
في الحال **وعن** اي يوسف روايتان والاصح ان عنده يحث في الحال في الموقنة
ايضا لتحقيق العجز في الحال واما اذا قال لا شرين الما الذي في هذا الكور اليوم
وليس فيه ما قلد لك عنده اي حنيفة ومحمد ورفيع وقال ابو يوسف يحث
الساعة اما على اصلهم فلا ان اليقين الموقنة تتعلق انعقادها باخر الوقت فكانه
قال عند غروب الشمس والله لا شرين الما الذي في هذا الكور فلا تتعذر
بمينه وكان اصحابنا يقولون ان عنده اي يوسف اليقين الموقنة تتعذر في الحال والذي
فيحث في الحال والذي روي عنه انه يتعلق انعقادها باخر الوقت فيكون
ان يكون عنه روايتان ويجوز ان يفصل فيقول ان اليقين الموقنة التي يتوهم
فيها البر ببقاء انعقادها على اخر الوقت وهذه اليقين لا يتوهم فيها البر فيجعل
الحث **وان كان** فيه ما فاقه راق قبل الليل بطلت اليقين عندها وعنده حث
في الموقنة لا فرق بين ان لا يكون في الكور ما او يكون ولا يفرق لا تتعذر ولا يفتي
عندها وعنده تتعذر وينبغي **فالحاصل** ان اليقين اما ان يكون مطلقة او
موقنة فان كانت مطلقة وقته ما فاداهم الحالف او المحلوف عليه قايما لا يحث
واذا هلك احد ما يحث عزانه ان هلك المحلوف عليه يحث وقت الهلاك
وان هلك الحالف يحث في اخر جزء من اجزائه لان الحث لغوات البر في جميع
عمره وقد تحقق لوقوع الناس عن الفعل وان كانت موقنة ان كان الحالف والمحلوف

عليه

عليه قايما وعصى الوقت حث في قولهم لوقوع الناس عن الفعل في
الوقت المشروط وان هلك الحالف والمحلوف عليه قايما وعصى الوقت لا يحث
عنده هم لانه اذا يحث في اخر جزء من اجزاء الوقت لان شرط الحث ترك الفعل
في جميع اجزاء الوقت الا تزي انه لا يحث ما دام الوقت باقيا فاذا كان مشا
في اخر الوقت فالميت لا يوصف بالحث **ولو هلك** المحلوف عليه والوقت باق
والحالف قايما بطلت اليقين عندها وعند اي يوسف يحث وعلى قايما
هذا اذا حلف لياكل هذه الطعام اليوم فما كله غيره لم يحث عندها وعنده
يحث وعلى هذه الرجل ليقصص دين فلان عند انقضاء اليوم او ابداه
رب الدين او قال لا تقتل فلانا عند اقتل او مات في اليوم وكان الوكان اليقين
بالطلاق او العتاق **ولو حث** ليقطن فلانا وهو ميت ان علم بموته حثه بالا
لان يمينه انموتت الى حياة حياة الله تعالى فيه وانه متصور واذا اجابه الله
تعالى فهو فلان بعينه فيكون البر متصورا لكنه خلاف العادة فيحث كما
في صفود السما وان لم يعلم بموته لم يحث عنده اي حنيفة ومحمد ورفيع لانه
عند يمينه على الحياة التي عرفها وقد فانت قلبه عنه وعدم المعقود عليه
يمنع الانعقاد عند هم وعند اي يوسف تليز الكفارة كل في الكور قال
الشيخ ابو الحسن الكرخي وهذه رواية للجامع الصغير وقد روي ابو يوسف منه
ذلك فقال ان كان لا يعلم بموته حث وان كان يعلم لم يحث **وقال** ابو يوسف
يحث في الوجهين ووجه ذلك انه اذا لم يعلم بموته فقد عقد اليقين على
عمره وهو موقر **وقر** بين العلم وعدمه في القتل والفرق في الكون من المشايخ
من قال في الكون ايضا على هذا التفصيل والاصح انه لا تفصيل فيه لانه
البر متصور لان الله تعالى لو خلق فيه الحياة كان عين الشخص الذي
انفقد عليه اليقين اما في الكور لو خلق الله الما لا يكون هذا عين الما الذي
انفقد عليه اليقين فلا يتصور البر اصلا فكان الما هنا نظير الشخص ثم لا
نظير الحياة **في المنتهي** لو قال ان تركت مس السما فعدى حر محث ولو قال
ان لم امس السما فعدى حر حث من ساعته لان في الاولى الشرط هو الترك
والترك لا يتحقق في غير المقدور عادة وفي الثانية عدم المس والعدم يتحقق
في غير المقدور **وقال** الكرخي واذا حلف ان لا يفعل ما لا يقدر على فعله مثل قوله
لا صعد السما او لا جيت هذا الميت فهو آثم في يمينه لان اليقين انما تعقد
للوفا والتمزام فعل المحلوف عليه او تركه كحق الله تعالى فاذا حلف لم يمس
تاركة ليطم الا سم ياتم **وروي** الحسن بن زبارة عن رفر عن قال والله لا تين
هكة اليوم وهو مسيرة شهر او قال لا مس السما اليوم ولا جيت هذا الميت
اليوم انه آثم في ذلك ولا كفارة عليه فكانه لم تتعذر عليه اليقين عنده الا على
ما يجوز ان يوجد فيه شرط البر ولم يعتبر التوهم وجعل هذا كقوله لا شرين

جماع

الما الذي في هذا الكون ولا حافيه قال ابو يوسف في رجل حلف لبشر
 ما وجلة كاله اليوم قال ابو حنيفة لا يجنت حتى يمضي اليوم وقال ابو يوسف
 تطلق الساعة لا نأخذ علما انه لا يقدر على ذلك ولو قال غدا لم تطلق حتى
 يمضي غدا في قول ابو حنيفة لان الافتقار بتعلق باحر الوقت عنده اما ابو يوسف
 قال تطلق في اول خبر من اجزاء الغد لا تستطاع الرجوع منتظرا فانه قال انت
 طالق في غدا اذ عرفنا هذا قال عبد رجل قال لامرأته والله لا اقر بك
 حتى اعتق عبدي او حتى اطلق امرأتي فلانه فهو مولي في قوله الى حنيفة
 ومحمد وليس عولي في قول ابو يوسف ولو قال والله لا اقر بك حتى اقتلك
 او حتى تقتلي او حتى اقتل او حتى تقتلي او حتى تموت او حتى يموت بصير
 مولا لان هذه الغاية لا تتصور بقا النكاح بعدها وان تصور وجودها
 في المدة فكان للناية كانه قال ابد او ادام النكاح بيننا **ولو قال**
 لامرأته وهي امة الغير والله لا اقر بك حتى تستر بك لا يكون مولا عندنا
 وقال زفر يكون مولا لان الشتر سبب الملك فكان التخصيص على الملك ولو
 نص على الملك بصير مولا الا انا نقول هذه غاية يرجى وجودها في
 المدة مع بقا النكاح لانه يمكن ان يستتر بها الغيرة او لنفسه بشرط الخيار للمبايع
 فلا يفسد النكاح واسم الشتر اعلم ببقاها كما لو حلف لا يدخل دارا اشتراها
 فلان قد دخل دارا اشتراها فلا لنفسه او لغيره يجنت وصار نقول والله لا
 اقر بك حتى يقدم فلان او حتى يدخل فلان الدار ولو قال حتى تستر بك لنفسك
 لم يذكر فيها لكت روي عن محمد فيه روايتان في رواية يكون مولا لانه لو
 اشتراها لنفسه يفسد النكاح فقد جعل لهيبته غاية لا يرجى وجودها
 مع بقا النكاح **وفي رواية** لا يكون مولا لانه لو اشتراها فاسد او لم يفسدها
 حنت في نفسه ولا يفسد النكاح فيمكنه ان يقر بها بعد ذلك فيجنت **ولو قال**
 حتى تستر بك لنفسك واقبضك ذكر الطحاوي انه يكون مولا وقيل لا يكون
 لانه لو اشتراها بغير الخيار لم يبيع ويقبضها لا يفسد النكاح **ولو قال**
 حتى املكك او املكك شقيقا منك يكون مولا لا يخرجه وجوده في المدة مع
 بقا النكاح فصا ركانه قال ما دام النكاح بيننا **ولو قال** والله لا اقر بك
 حتى تبا دن لي فقلت او حتى اقتل فلانا لا يكون مولا بالاتفاق لكن لو قررها
 قبل اذن فلان يجنت في يمينه لانه لا يتصور وجود الغاية في المدة مع
 بقا النكاح فان مات فلان قبل الاذن سقطت اليمين في قوله الى حنيفة
 ومحمد حتى لو قررها بعد ذلك لا يجنت فبطل الايلا **وعند** ابو يوسف بطلت
 الغاية وصارت اليمين رسالة فيصير مولا من حين مات فلان لاء ان
 الغاية صارت ما يؤمنه الوجود في الاثنا فيعثر بما لو ذكر في الاثنا لغاية
 ما يؤمنه الوجود ولو قال في الاثنا والله لا اقر بك حتى ياذن لي فلا

وهو ميت وهو يعلم موته الفقد لا يلا بالاتفاق وكان ذكر الغاية التي
 لا يتصور وجودها وتركها سواء ينفقد اليمين مطلقة فكذا في الاثنا
 تعينت مطلقة وهما قالان بان اليمين الفقدت موقته ولا يجوز ان تعين
 مطلقة لان النكاح لا يثابت الا بتعينة مطلقة بعد ما الفقدت موقته
 كان الباقي بخلاف الاثنا وهذا لا يجوز ولا يمكن البقاؤها موقته فبطل
 بخلاف تلك المسئلة لانه لما ذكر فيها غاية ما يؤمنه في ذكر الغاية والفقد
 في الاثنا مطلقة اما هنا صح ذكر الغاية فانفقدت ولو لم يقر بها حتى
 مضت الربعة اشهر قبل الاذن لا يصير مولا لان اليمين وقت وجوده لم
 ينفقد الا فلا يصير ايا بعد **ولو قال** والله لا اقر بك حتى تخرج
 الدابة او حتى تطلع الشمس من مغربها فهو مولي استحسانا وفي القياس
 ليس بمولي لان ما جعله غاية يتوهم وجوده قبل يمضي الربعة اشهر
 لكن نقول مقصوده من هذه المبالغة في النفي لا التوقيت فيتحقق به معنى
 الايلا **ولو قال** حتى القيامة فهو مولي قياسا واستحسانا وهذا او قوله
 ابد اسوا لانه لا يتصور بقا النكاح بعد وجود ما جعله غاية **ولو حلف**
 لا يقر بها حتى يفسط صبيها ويدينه وبين الفطام اقل من الربعة اشهر لم
 يكن مولا لانه يمكن من قربانها في المدة بعد الفطام من غير شيء يلزمه
 فكان بمنزلة ما لو حلف على اقل من الربعة اشهر او الزواجر وهو ينوي ذلك
 للفطام لا دونه فهو مولي لان اليمين الفقدت موجبة للمنع عن القران
 في المدة فلو مات الصبي قبل ان يمضي الربعة اشهر سقط الايلا
 لقوات ما جعله غاية واليمين لا يمتنع بعد فوات الغاية الاعلى قول ابو
 يوسف **ولو حلف** بوقت عده لا يقر بها فهو مولي الارواية عن ابو يوسف
 فانه يقول يملك قربانها في المدة من غير شيء يلزمه بان يبيع العبد وفي
 ظاهر الرواية لا يملك قربانها الا بعتق يلزمه ولا يغير يمكنه من البيع لانه
 لا يتم بوجه وحده وربما لا يجد مشريا فان باع العبد سقط الايلا لانه
 صار خال يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه فان اشتراه عاد الايلا من وقت
 الشراء لان المدة الاولى قد بطلت وبستانق من وقت الشراء **ولو كان**
 جامعها بعد البيع ثم اشتراه لم يكن مولا لسقوط اليمين بوجود
 شرط الجنت بعد زوال العبد عن ملكه **ولو حلف** العبد قتل مضي
 المدة سقط الايلا لانه يمكنه من قربانها بغير شيء يلزمه **ولو قال** ان قرنتك فكل
 عمولك ملكه فيما استقبل فهو حر فهو مولي عند ابو حنيفة ومحمد وعند
 ابو يوسف لا يكون مولا لانه لا يلزمه بالقران شيء وهو يمكن من ان
 لا يملكها وهما قالان لا يمكن من قربانها الا بشيء يلزمه فيكون مولا **ولو قال**
 ان قرنتك فهذا المدبر ان دخل الدار وهذا لان الانسان يمتنع عن

اليمين بالعق كالميتع من موجب اليمين فيصير به ما نفا خفها او
 لان الملك في المستقبل قد يحصل من غير صفة بالميراث ولا يمكن من رده
ولو قال ان قريتك فعل حجة بعد ما اقرتك بسنة او قبله بيوم فهو مول **ولو**
 قال ان قريتك فعل طعام مسكين او صوم يوم او صدقة او حج او هدي فهو مول
 في قول ابي يوسف وهو قول محمد وفي قوله الا حر وهو قول ابي حنيفة لا يكون
 موليا وجه قول محمد انه علق بالقربان الزام ما هو قربة فيكون موليا كما
 في الحج **قال** محمد في الامالي ولا معنى لقول من يقول لا يتوصل الى الحج الا
 بالمال ويتوصل الى الصلاة بدون المال لانه لو قال ان قريتك فله على
 صلاة ركعتين في بيت المقدس لم يكن موليا عندها وهو لا يتوصل الى ما الزم
 الا بالمال وجه قوله ابي حنيفة ان هذا اللفظ لا يتحقق منع القربان المستحق
 لان الانسان لا يكون متمتعاً من الزام صلاة ركعتين ولا يلحقه في ادائها
 مشقة ولا حشر ان في مال بخلاف سائر القرب بوضعه انه ان علق
 بالقربان اطعام مسكين فهو موجب اليمين وكذلك الصدقة والصوم
 والعق وكذلك الهدي والحج فانه لا يتوصل الى ادائها الا بالمال والتكفير
 بالمال موجب اليمين عند الحنفية فهو كما لو علق اليمين بالقربان امّا
 الصلاة ليست موجب اليمين وكذا الوفاق في بيت المقدس لان المكان لا
 يتعين لاداء المندور **ولو** قال ان قريتك فبدي فلان حرعت ظهاري فهو
 مول لانه لا يمكن قربانها الا بعق مخز في العبد وتنجيز العنق ليس
 موجب الظهار بخلاف ما لو قال ان قريتك فله على ان اعنق فلان اعنق
 ظهاري وهو مظاهر وليس بمول لانه علق القربان بتوجب العنق عليه
 عن الظهار وهو واجب عليه قبل القربان فلا يكون ملتزماً بالقربان شيئا
ولو قال لامرأته والله لا اقرتك حتى اقتلك او اقتل فلانا لا يصير موليا
 في الحال لانه ما جعل قتلها على اليقين غايه ليقال ان الغايه تبقى ولا
 يتصور بها النكاح بعد قتلها بل جعل احدها غايه بكلمة او وان لم يتصور
 بقا النكاح بعد قتلها بعد قتل فلان ويتصور وجوده في المدة
 فانتهت اليمين فيمكنه قربانها من غير لازم ولا قتلها بوجوب التائب
 وقتل فلا يتوجب فلا يثبت التائب بالمشك فان مات فلا فساد
 موليا منذ مات عند نكاحها عند ابي يوسف فلان اليمين لا تسقط
 بموت الغايه بل يصير مرسلة كما انه ما ذك الغايه بل ساسد الا انه
 محزر عن قتل احدها وكان محرايين القتلين فاذا مات احدهما تحول
 اليمين الى الآخر واما عندها فلان اليمين لا تبقى على غير الممكن فتعين
 قتلها غايه لزوال المراجعة فصار كما انه قال والله لا اقرتك حتى
 اقتلك فاتفق الجواب واختلف التخرج نظيره ما اذا قال لعبيده

انت حر بعد موتك وموت فلان لا يصير مدبر في الحال لجوار موت
 المولي قبل فلان ولومات فلان يصير مدبر النقيض مونة **ولو** قال والله لا
 اقرتك حتى تموتي او يموت فلان لا يصير موليا لجوار موت فلان قبلها وان
 مات فلان سقطت اليمين عنده لانه جعل موت احدها غايه وقل
 وجد فتنتي اليمين بخلاف القتل لان الغايه فعل القتل في احدهما
 وبالموت لم يوجد لكن فاة الامكان وبه لا يوجد الغايه فزانه ان لو قتل
 فلانا سقطت اليمين ايضا ونظيره ما لو قال والله لا اقرتك حتى ادخل
 هذه الدار وهذه ان دخل احدها بطلت اليمين لوجود الغايه وان جعل
 احدها حاما او بيتا فان بقي دخول الاخرى غايه ومسيلة بشرط الما
 الذي في الكون على الاختلاف الذي ذكرنا اما اذا قال ان لم اشرب مائي هذا
 الكون او مائي هذا الكون الا حرمين الما اليوم فامرات طاعة فاهرب
 احدها بقي اليمين على الاخر في قولهم اما عندها فلانه لما هرب احدها
 خرج عن اليمين وسقطت اليمين في حقة لانها لا تبقى على غير المتصور
 فتعين الباقي الذي فيه الما لليمين وجعل كانه لم يقع في الاصل الا على
 الباقي وعند ابي يوسف بقي الحال بعد اراقة ما احدها كما قبل الاراقة
 لان فوات الما في اليوم لا تسقط اليمين عنده واذا بقي اليمين عندهم
 فان شرب الما الذي في الكون الباقي قبل الليل برعندهم وان لم يشرب
 قبل الليل حنث عنددهم اما عند ابي يوسف فلان الخالف بعد الاراقة
 كالحال قبلها واما عندها فلا نفيع الذي فيه الما الزوال المزاحمة فصار
 كانه قتل لم تنفقد اليمين الا على الباقي ولو كان احد الكورين لا مافيد
 فيمينه في قياسه قول ابي حنيفة ومحمد على الكور الذي فيه الما لان احد
 الكورين محل لا نفقاة اليمين والاخر لا فانصرفت اليمين الى الذي فيه
 صيانة كلامه عن الكور المنفرد قال ابو يوسف يمينه عليهما يريد به
 على احدهما لا كل واحد من الكورين محل انقضاء اليمين واليمين مضافة
 الى احدهما لا بعينه فان شرب الما بر في يمينه اما عندها فلان اليمين عليه
 بعينه واما عنده فلان بعينه على احدهما وقد وجد شرط البر وهو
 الشرب من احدها ولو لم يشرب سحنت عندهم فاتفق الجواب واختلف
 التخييج وكان ينبغي ان لا تنفقد اليمين على القائم عند ابي حنيفة لانه
 اماني اليمين الى ما هو غير قابل للعقد والي ما هو قابل وشكر فيهما
 فينبغي تنفقد بالمشك كما لو قال لامرأته واجبيته احدا طالق او هذه
 وهذه فانه لا تطلق امرأته الا بانقول المشك انما يتحقق اذا صحت
 الاضافة الى كل واحد منهما اما اذا لم يصب بقتيت الاضافة الى ما هو
 محل كالوجه بين من اجل له نكاحها وبين من لا يجز وتزوجهما في عقد

كان كل المهر عقابله من اجل عده بخلاف الطلاق لان اضافة
 الطلاق الى الاحدية ليست بلفظ بل هي معتبرة فانه لو كان لها زوج
 على اجازته وان لم يكن يقع اخبارا او مني مع وقع الشك في كونه نافذا او
 موقوفا او انشا او اخبارا فلا يجعل انشا بالشك الا تريب انه لو جمع
 بين رجل واحد او قال لآحدة ما على عشرة او بين عبد وحر او قال
 احدهما حر ينصرف الى الرجل والعبد عده كذا هنا ومحمد رحمه الله
 يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبينها اذا جمع بين عبد وحر او قال
 انت احرا وهذا الكا بط فانه لا يفتق العبد عده لانه دار بين ان يكون
 اعتاقا وبين ان لا يكون فلا يكون اعتاقا بالشك كذلك هذا ارباب ان يكون
 البراءة للشرب او الكفارة وبين ان لا يكون فلا يكون التزاما بالشك والفرق
 ان محل العتق العبد ولم توجد الاضافة اليه جزما ومحل وجوب البر
 او الكفارة باليمين الذمة وانما موجوده الا ان التصور شرط الوجوب
 والتصوير ثابت للاضافة الى احدهما والتصوير هنا فوق التصور في صورة
 السما وتقلب الحجر ذهبا فانقعدت اليمين موجبة فاما ان تقول فأت
 بشر البر بعد الانقضاء من غير ان يمين محلا فتلزم الكفارة او تقول لما
 انقعدت وتعين الذي فيه الما اولى حتى يوجد البر اولا لا محل الاصل والخلف
 والذي لا ما فيه ليس محلا للاصل وان كان محلا للخلف فكان بعينه اولى
 فصار كانه عقد علمه اليمين عينا **ولو** قال في رجب والله لا اقربك حتى
 اصوم شعبان فهو ليس بمول في قولهم اما على قوله اي يوسف فلا في الغاية
 بتصوير تخلفها في المدة مع قيام النكاح فيمكنه ان يصوم شعبان فينتزيم
 اليمين لوجود الغاية ثم يقر بها فلا يلزمه شي واما على قولهم فلا في الغاية
 عما لا يتوهم بقاؤها الى تمام مدة الا بلاء فيمكنه ان يصوم شعبان حتى يسقط
 اليمين ثم يقر بها من غير جزم يلزمه لكن لو قر بها قبل شعبان تلزمه الكفارة
 بالاتفاق للقران بعد انقضاء اليمين **ولو** طلع الحز من اول اليوم من
 شعبان فعمل شي لا يستطاع الصوم معه سقطت اليمين في قول ابي
 حنيفة ومحمد فانطوي بها بعد ذلك لم يكن لان الغاية صوم كل شعبان
 وقد صارت ما يوسعة فتسقط اليمين عندها وعند ابي يوسف هو مولي ما
 الساعة التي صنع فيها ما لا يستطاع الصوم معه في هذه الكلمة الساعة
 يجب ان لا يقر بها الى اربعة اشهر كما اليمين صارت مرسلة عند ذلك على ما
 هو اصله فاما ان يصنع شي حتى زالت الشمس من اول يوم من شعبان
 سقطت اليمين عندها وان قر بها بعده لا حنيفة لان الغاية صارت ما يوسعة
 وان قر بها قبل الزوال حنيفة لا على يمينه غير مولى وعند ابي يوسف يصير
 مولى من وقت الزوال فان قر بها يلزمه الكفارة وبطل الا بلاء وان لم

فيقر بها حتى مضت المدة بانته هكذا ذكر الزعفراني قول محمد مع ابي حنيفة
 ولم يذكر قول محمد في الاصل في هذه المسئلة الا في رواية ابي سليمان قال
 قال محمد فاما ان اري ان يكون مولى من حين حلف ان قر بها حنيفة وان قر بها
 اربعة اشهر بانته لان من اصله انه اذا جعل ما يحلف به وينذر غايته
 ليمينه يكون مولى والصوم مما يحلف به وينذر غايته ليمينه يكون مولى
 فقال اخذ يقول ابي حنيفة في الغاية التي تصلي جزا للصوم وغيره فاحله
 مولى فقال اخذ يقول ابي حنيفة في الغاية التي واخذ يقول ابي يوسف
 اذا مضت الغاية قبل ان يصوم كان مولى عندي لانه قال والله لا اقربك
 حتى اصوم ولا بيرا الا بالصوم فصارت كمال لا يمكنه قربانها الا بلاء هكذا
 ذكر في رواية ابي سليمان وهو مشكل لانه لا يري انقضاء اليمين على المعلوم
 ولا نفاها عليه قال الكرخي وعامة مشايخنا هذه البيس ثابت عن محمد لانه
 يناقض مذهبه الظاهر الا ان يجعل على الرجوع عن قوله الى حنيفة الى قوله
 اي يوسف في مسئلة الكوز وغيرها في بقا اليمين على غير المتصور وبعضهم
 صححوه قوله من غير رجوع فقالوا هذه الغاية كالمترم بالقران كانه قال
 ان قر بك فعلى صوم شعبان وهذا لان صوم شعبان ذو بدله وبدله
 يقوم مقامه ولو لم يكن له بدل لطلب اليمين بقوات الغاية كما قال ابو
 حنيفة فاذا كان له بدل يقوم البدل مقامه فادام يكن صوم شعبان
 تعلقته يمينه فصار مولى لانه لا يمكنه قربانها الا بصوم يلزمه وبعد فوات
 الغاية ساء له لان يمينه تحولت الى البدل مقامه فادام يكن صوم شعبان
 تعلقته يمينه فصار مولى لانه لا يمكنه قربانها الا بصوم يلزمه وبعد
 فوات الغاية ساء له لان يمينه تحولت الى البدل مقامه فادام يكن صوم
 شعبان فهذا معنى قوله اخذ يقول ابي يوسف في الفوات ولو صام شعبان
 قبل مضى مدة الا بلاء برقة يمينه لانه وجدت الغاية عنده وهذا
 غير صحيح لانه اذا قر بها بعد ما مضى شعبان صار كانه قال لله على ان اصوم
 شعبان بعد ما مضى فلا يلزمه شي فتثبت انه لا صحة لما ذكر في رواية ابي
 سليمان الا ان يجعل رجوعا او اخطا الكا **وقيل** هو قول محمد بن الحسن
 الواسطي وظن الطائفة انه قول محمد بن الحسن السعدي او لم ينسبه ففهم
 عند الاطلاق انه قول محمد فكان الصحيح ما ذكرنا من قول محمد مع ابي حنيفة
 في قوله في اول المسئلة انه لا يكون مولى في قولهم جميعا ثم نص على
 الخلاف بعده ومعناه انه لا يكون مولى في قيامهم قولهم جميعا ثم نص
 على الخلاف بعده ومعناه انه لا يكون مولى لان عند ابي حنيفة واي يوسف لا
 يكون مولى في الحال وعند محمد يكون موقوفا فلا يثبت حكمه فلهذا قال في قولهم
 ولو قال حتى اصوم المحرم يكون مولى عند محمد لان هذه الغاية لا يتصور

تخللها في مدة الايلا فلا يمنع انفقاده الايلا فيكون في معنى التابيد والله اعلم
باب من الايلا في النكاح باللسان او الجماع اصل الباب ان النكاح
باللسان او الجماع مبطل حكم الايلا وهو وقوع الطلاق عند مضي المدة لقوله
تعالى فان فارقا فان الله الله غفورا وهو عبارة عن الرجوع يقال قال الفل
اذا رجع والمولى قصد منع حقتها في الجماع منعاً مؤكداً باليمين فالشرع جازاه
بوقوع نكاحه فاذا فارقا وطئها او فارقا بقول كان الوطئ رجوعاً عما فصله فسمي
فيما وانه على نوعين احدهما بالوطئ عند القدرة عليه والثاني بالقول عند العجز
عنه الفعل في حق القادر لا يكون النكاح بالجماع لان الظلم بالمنع عن الفعل
حقيقة فلا يكون الرجوع الا بالفعل وذلك يروي عن علي وابن مسعود
وابن عباس رضي الله عنهم ومسروق والشعبي وسعيد بن جبير والحكم
رحمهم الله وفي حق العاجز النكاح باللسان وذلك يروي عن علي وابن مسعود
وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وعند الشافعي رحمه الله النكاح
باللسان ليس بشئ والمه ذهاب الطل وي رحمه الله لان المتعلق بالنكاح
خطان وجوب الكفارة وامتناع حكم الفرجة عند مضي المدة ثم النكاح باللسان
ولا يعتبر في حق الكفارة فكذلك في حق الحكم الاحز وهذا لان النكاح هو الخروج
كما وقع فيه من الالهم والرجوع عنه وذلك انما يكون بما ينقضه والناقض
له الحث دون الاعتذار وهذا لان اليمين مادام باقيا كان الامتناع
قائماً بخاتمة الكفارة فكان الضرر باقياً فلا ينفعها الاعتذار الا نكاحاً باجماع
الصحابة رضوان الله عليهم انهم قالوا في المريض في الايلا بالنكاح
وهذا لان الايلا كان موجبا وقوع الطلاق عند مضي المدة لذاته لكن لمعنى
فيه وهو الظلم لمن حقتها في مدة مقدرة شرعاً والضرر يقع بالغي باللسان
عند العجز عن النكاح بالجماع اصلاً وباللسان خلفاً لان النكاح في الرجوع
فاذا كان قادراً فالظلم بالمنع الحقيقي فكان الرجوع به واذا كان عاجزاً فلم
يكن قصده الاضرار بمنع حقتها في الجماع حقيقة لعجزه لانه لا حق لها في الجماع
في هذه الحالة وانما قصد الاضرار بمنع حقتها في الجماع في هذه الحالة وانما
قصد الاضرار بها باللسان فنية بالرجوع عن ذلك بان يرضيها باللسان
لان النوبة بحسب الجناية واذا انتفى عنه وصف الظلم لعنت يميناً بالظلم
لمنولة الايلا قبل النكاح واليمين على اقل من اربعة اشهر فاذا اقر بها يلزمه الكفارة
لان الكفارة تجب بالحث والحث لا يتحقق في النكاح باللسان ثم العجز عن
نوعين عجز بطريق المشاهدة وهو ان يكون مريضاً لا قدره على الجماع او يكون
المرأة مريضة او ضعيفة لا يجامع مثلها او ربيها او قرناً او يكون عجزاً او بينهما
مسافة لا يقدر على قطعها في مدة الايلا او يكون ماسرعة محجدة في مكان
لا يعرفه او محبوساً في مكان لا يقدر ان يذهب منها عليه وحكي مثل ان يكون حراً

رجيم

او

او صاعياً في رمضان ولا يكون فنية الا بالوطئ عندنا وقال زفر رحمه الله فنية
بالقول لان المنع تحقق الله تعالى كالمنع من طريق المشاهدة بدليل ان الخلوقة
لا يصح مع الاحرام والصوم كالا بهج مع الكرم وانما نقول انه قادر على الوطئ فصار
كغير المحرم والمعنى فيه ان الوطئ حق المرأة والحرة حق الشرع وحق الشرع مع حق العبد
اذا اجتمعا تقدم حق العبد على حق الشرع لانهما وبالحق الشرع لكن لا يستغناء
الشرع وحاجة العبد بخلاف الخلوقة لان الموجه للنكاح التسليم والتقصير
منها حيث سالت نفسها في وقت لا يقدر على الاستيفاء الا بحظوظ فلام
يعتبر هذا التسليم لان حقتها ان اوجب التاكيد فحقه منع فتقارضا والتاكيد
لم يكن فلا يثبت مع انه ناكح حقه بحق الله تعالى وشرط صحة النكاح باللسان
استقرار العجز جميع مدة الايلا حتى لو صح يوماً من المدة بطل النكاح باللسان فقد
على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وبشرط ايضا ان يكون في المدة حتى لا
يبيع في غير المدة بخلاف الجماع لما ذكره في حال المسائل وصفه النبي باللسان ان يقول
فبنت اليك او راجعتك او سمع وعزمت ان لا اسي اليك لانه بدل على رجوعه
نما عجز عليه وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقول ان شهدوا
ان بنت اليك او راجعتك او سمع وعزمت ان لا اسي اليك لانه بدل على رجوعه
للمزوج حتى اذا ادعى العجز بعد مضي المدة وكذا بقاها المينة عليه كما يشترط
الا يشهد في الحايض المأيد وفي الرخصة وحق اخرانه اذا زالت عرضته لزوم ما يلزمه
بالقربان بسقط الايلا يعني لاسي لمضي المدة لزوال المانع عن القربان
في المدة لانه لو قهرها لا يلزمه شيء كما اذا ظلال امراته ان قهرت هذه المرأة
الاخرى طالق او هذا العبد حر فبانها وانقضت عتقها او باع العبد ثم مضت
لمدة لا يقع الطلاق لا مكان القربان من غير مانع واذا عادت عرضته لزوم
عاد الايلا كالواشترى العبد او جدد النكاح لعود المانع وتعتبر المدة من وقت
العود لان الام صار يحال لا يمكنه القربان الا يلزمه اذا عرفت هذا قول محمد
رحمه الله **مريض** قال لامرأته والله لا اقربك او كانت هي مريضة او
صغيرة لا يجتمعا في نكاح فنية ان يقول فبنت اليك او راجعتك فان قال لا يقع
الطلاق بمضي المدة وان لم ينف حتى مضت المدة بانته بنطليقة فان صح
بعد ما بانته ثم مرضت ثم تزوجها فهو مول لبقا اليمين ولا يكون فيه الا بالجماع
لانه لما صح انتقل النكاح الى الاصل وهو الجماع وذكرنا لك في رحمه الله في مختصر
ذكر في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان فنية باللسان اذا استوعب
العجز جميع المدة كما في المرأة الاول وهو قول زفر رحمه الله لان كل اربعة
اشهر مدة على حدة في حكم الايلا واختصها حكم على حدة وهو وقوع نكاحه
اخرى بالقدرة في بعضها لا يمنع الحصر الى الخلف فيما عجز كما يتم في الصلوات فانه
لا يعتبر لوجود المأين الصلوات الا نكاح ان القدرة في المدة الثانية لا يعتبر

لوجوده لما في ابطال حكمه باللسان في المدة الاولى فكذلك في
المدة الاولى او بعد ما لا يعتبر في حكمه باللسان في المدة الثانية وهذا لا
لاحق لها في الجماع بعد مضي المدة والابانة فلا يكون ظاهرا في هذه الحالة وهو يقدر
على الدلالة على انفا حقا وجه ظاهر الرواية ان مدة الابلا كلها مدة
منع والمانع واحد فيكون المنع واحد فيكون المنع واحد ضرورة فصارت كالركعة
الواجبة بتخييم واحدة في ان القدرة على الاصل في بعضها كالقدرة على
الاصول في كلها واذا كانت المدة واحدة يعتبر العجز في جميعها وقد علم الا اذا
مضي حكم الاصل ولم يخيل لا ينتقض كالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة
فان قيل العجز عند في مسيلتنا في بعض المدة حقيقة وفي بعضها سزا
بالحرمة والحرمة الشرعية في حق العجز نظر الحصة في كلوة **قلت**
لا يمكن اعتبار الحرمة هنا لان الواجب ان يكون ادي الى نسخ حكمه بالجماع
لان الحرمة ملازمة للابلا لان اليمين توجب حرمة القربان وهذا لان الابلا لا
في هذه الحالة واليمين تناولت هذا الزمان ولهذا اقال بعض مشايخنا لو مضت
المدة الثانية وهي في العدة طلقت ارضي على ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ولهذا
لو تزوجها بغيرت حكم الابلا السابق وانه ظاهرا بالمنع عن ايقاعها باليمين السابقة
وبما لا يدل على بقاء حقها ولو كانت السطة القدرة الشرعية لما بقي حقها ولا سيما
يعتبر العجز بالحرمة اذا كان لا بتقصير اما اذا كان بتقصير فلا يترك قادرا
الا ترى ان السكران اذا زال عقله بمعصيته يعتبر عاقلا في الاحكام وهذا
بتقصير لانه لو فاقلسانه في المرض لكان لا يحصل العجز الشرعي فاذا لم
يفق هو الذي عجز نفسه بالكتاب سبب الحرمة فانه قادرا **وكذا** لو وطئها
قبل البيوتة لا يحصل العجز الشرعي فلا يعتبر عذره في ابطال حقها **قال** في الكتاب
الا ترى ان الحرام اذا اتي من امراته ووليدته وبينه الحي اربعة اشهر فصاعدا
لا يكون فيه الا بالجماع وان كان لا يقدر على ايقاعها الا بمعصية لانه هو الذي
عجز نفسه حيث احرم قبل اشهر **والا ترى** ان رجلا لو قال لامراته
وهو صحيح وانه لا اقربك فصنت المدة وبانت ثم مرض مرضا لا يستطيع
الجماع معه ثم تزوجها لم يعتبر في باللسان لكن لا ينسل **ابو يوسف** هذه المسئلة
لما ذكرنا ان هذه مدة احريم وصار كانه ابتداء الابلا من وقت التزوج صحيح
قال لامرأة ان تزوجتك فوالده لا اقربك فمرضت تزوجها في مرضه او
قال لامرأة ان دخلت الدار فوالده لا اقربك فدخلها في مرضه فانه يصير
مولىا وفيه باللسان لان الابلا تغلق بالشرط فكان ابتداء النكاح بها بعد
وجود الشرط كانه قال بحرف في هذه الحالة فتعتبر القدرة والعجز في تلك الحالة
وهذا بخلاف مسئلة الاستسهاد والمسئلة الاولى لان الابلا لا تنقضي في الوقت
الذي كان صحيحا فالأدي كان واقفا بمنع الفعل وقد ورد على الفعل بعد

وجود الشرط كانه الابلا في وقت لو وجد الفعل ارتفعت اليمين فصارت
صحته في ذلك الوقت كالصحته في المدة **مريض** قال لامرأة وانه لا اقربك
فكثرت عنق ايام ثم قال وانه لا اقربك يصير مولىا ابلاين وانقضت مدتان
مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان قال بالقول قبل مضي المدين صح وار
المدتان كل لوجها معها فان دام المرض حتى تمت المدتان نكاح ذلك النبي ولو صح
قبل مضي المدة الاولى بطل ذلك النبي ويكون فيه بالجماع لانه قد رعى
الاصول قبل تقدر حكمه البطل **فصار** كالتيمم اذا وجد الماء قبل فراغه من الصلاة
فان لم يف بالفعل وقع الطلاق بمضي المدين واحدة بمضي اربعة اشهر من اليمين
الاولى والاخرى بمضي عنق ايام بعده وان جامع بغيرت في اليمينين وبالله
كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم يف بالقول حتى مضت المدة من الابلا الاولى
بانت بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الابلا الاولى فبانت بتطليقة
فان صح في العشرة الباقية من الابلا الثانية فبانت من الابلا الثانية بالجماع
وان لم يقدر بالجماع ابدان مرضه بعد ذلك لانه هو الذي عجز نفسه بالكتاب
سبب الحرمة فانزل قادرا **وعلى قياس** ما روي الكرخي عن ابي يوسف يكون فيه
عنه الابلا الثانية باللسان حتى اذا تم مدة الثانية وقد فاقها باللسان لا
يقع تطليقة اخرى **وان لم يصح** في العشرة الباقية ان فاقلسانه في العشرة
بطلت الثانية لوجود اليمين وان لم يف بانت بتطليقة اخرى وان فاقلسانه
في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بمضي المدة فان صح في العشرة
بطل حكم ذلك النبي ويكون فيه بالجماع لانه تمت المدة الاولى والعدو فاقليم
فصح النبي في حقه اما المدة الثانية لم تمت حتى ارتفع العذر فبطل النبي
كالو تيمم وصلي ثم شرع في صلاة اخرى ثم وجد الما جازت الاولى وبطلت
الثانية **فلم** يف بالجماع حتى بانت ثم تزوجها وهو من بعد فهو مولى بالابلا
الثاني لان الابلا الاول ان بطل في حقه فالابلا الثاني باق
لانعدام النبي في حقه فاذا مضت اربعة اشهر بانت لان اليمين باقية الا
انه لم يعمل لعقد المحل فاذا تزوجها عاد المحل فعملت ولو قرضها خذت في
اليمين ولزمه كفارتان لوجود الكنت في اليمين لان الابلا الثاني باق في
حق الطلاق والكنت لعدم النبي او صحته والابلا الاول ان بطل في حق
الطلاق لوجود النبي المعترف في حقه بقر في حق الكنت لا بعد ام يتطاولت
شرط الكنت وهو القربان وقد يجوز ان يرتفع حكم الابلا في حق الطلاق
ويبقى في حق الكنت كالوالي من امراته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد
ما تزوجت بزوج اخر ففي الابلا في حق الكفارة دون الطلاق **مريض** قال
لامرأة وانه لا اقربك ولم يف اليها حتى بانت بمضي المدة ثم فاقها باللسان
فهو باطل حتى لو تزوجها يكون مولىا وفيه بمضي المدة وبمثل لو

كان صحيحا وقت الايلا ولم يف حتى بائته فجامعها بطل الايلا حتى لو تزوجها
 لا يكون موليا **فصل** ان الغي بالجماع لا يتقيد بالمدة وباللسان بتقيد لاءه
 الغي باللسان برفع المدة اذا صادف المدة اما اذا لم يصادف فلا لا تعود المدة
 وليس موجبة بطلان البين لانه ليس بحث ولهذا يلزمه الكفارة اذا قربها
 بعده وانما اعتبر شرعا في حق الطلاق لانه ثوبه عن الجناية وهو عاية ما
 يقدر عليه وزمان التيمونة ليس زمان الجناية لانه لا استحقاق
 لها فلا يكون زمان الثوبة فلا يعتبر خلاف الجماع لانه شرط الحث وشرط
 الحث لا يتعلق به بالملك والحث يبطل البين اصلا في اي وقت وجد
 فيبطل الايلا **وفي** المسبوط ان كان صحيحا حين الى وبقي صحيحا بعده منقلا
 ما يستطع فيه ان يجامعها ثم مرض لم يكن فيه الا بالجماع **وقال** زفر فريده
 باللسان لا يتحقق عجزه عن الجماع فالمعته عند اخر المدة كالمرأة واحدة
 لما في اول الوقت في يتوضا حتى عد ما لما جازله ان يصلي بالنيم ولكننا
 نقول لما قلنا من جماعها فقد تحقق منه الاضرار والتعيب يمنع حقها في الجماع
 فاما اذا كان مريضا حين الى فتصح قبل تمام المدة لم يكن فيه الا بالجماع وذكر
 في اختلاف زفر ويعقوب ان الزوج اذا كان مريضا حين الى ثم مرضت المرأة
 فصح الزوج قبل مضى اربعة اشهر ففيه باللسان عند زفر لان مرضها قبل سرد
 الزوج في جواز الغي باللسان كمرضه ولو دام مرضه كان فيه باللسان وحين زال
 عجزه اخلل المحل والفعل يتعد رخلل في المحل كما يتعد رخلل في الفاعل وعند
 ابي يوسف لا يكون فيه الا بالجماع لان العجز الذي كان لاجله في الرضا باللسان
 قد زال قبل تمام المدة فصارت كالمعد وما صلا **وان الى** ما امراته
 وهو في سجن او حبس لم يكن فيه الا بالجماع لانه ان كان لا يقدر على الخروج
 اليها فهي تقدر ان تدخل عليه لجامعها والسجن موضع المجامعة ومع القوة
 على الاصل لا غير البذل **ولو قال** لا مراة ان قربتك فبذلها هذا حران
 صار موليا لانه لا يمكن قضاها لا بعق بلزمه **وعلى قياس** ما روي عن ابي
 يوسف في الاما لا يصير موليا لما ذكرنا فلو باع احدها بطل الايلا في حقة
 لانه لو كان متزنا او باعه بطل الايلا كذلك هنا وبقي في حق الذي لم
 يبع لقائه محلا لعنقه ولو اشترى الذي باعه ثم باع الاخر او باع الاخر
 ثم اشترى الاول او باعهما ثم اشترى احدهما بطلت المدة الاولى لانه
 يعود ويعود العبد الى ملكه فيكون موليا من وقت المشرا بغيره ثم عسل
 واحد حلف بعفته ان لا يقرب امراته فباعه ثم اشترى **فان قيل**
 ان يكون موليا من حين حلف لانه لا يحسد وما من حين حلف الى تمام
 اربعة اشهر الا ويلزمه بقرانها عتق فانه لو قربها قبل ان يبيع الاول
 يلزمه عتقها وبعد ما باع الاخر واشترى الاول يلزمه عتق الاول فيكون

موليا من حين

موليا من حين كالحال ان قربتك فاحد هذين العبدين حر فباع احدهما
 فانه يكون موليا من حين حلف وقيل هو قيا من قول زفر لانه لم يقض وقت الا
 ويلزمه عتق بالقران بخلاف العبد الواحد اذا باع والرواية عنه في المسئلة التي
 ذكرنا انه لو كان مريضا وقت الايلا ثم مرضت ثم بطل ان يقرب باللسان لقيام
 العذر من اول العدة الى اخرها وان اختلف المدة فكذا في اختلاف المانع
 قلنا المولي من لا يمكنه قربان المرأة في المدة الى اخرها لان الاصل فيه البين
 بانه تعالى وهو قوله والله لا اقربك وعنته الا زمرتي واحد وهي الكفارة
 وهناك ان كان يلزمه شيء من القران ولكن لا يلزمه شيء واحد لانه يلزمه عتقها
 قبل البيع وبعد البيع يلزمه عتق الباقي وبعد الشرا يلزمه عتق المشتري
 وانما يلزمه شيء واحد في تمام مدة الايلا من حين الشراي الاول وليس فيما
 اذا لم يملك قربان امراته في اربعة اشهر الا بشي يلزمه ما يدل على انه يكره
 موليا الا نرى انه لو قال لا مراة والله لا اقربك شهرين ثم قال لا والله لا
 اتركك شهرين بعد شهرين الاولين وان كان لا يمكنه القران في المدة الاخر
 يلزمه كذلك هنا بخلاف قوله احدهذين العبدين حر لانه لا يمكنه قربانها
 في المدة الا بشي واحد يلزمه من اول المدة الى اخرها وهو عتق احدهما
 وهو الملتزم وان شرط اعتبار المدة من وقت الايلا امته اذ المانع من
 وقت الايلا والذي جعله مانعا ليس بممتد لان المانع عتقها او عتق احدها
 هذا عينا او هذا عينا لا عتق احدها على التيقين لان المانع ما جعله المولي مانعا
 وهو جعل المانع ما قلنا وعتقها ليس بمستدام وعتق الذي باعه او ليس مستدام
 لخروجه عن ملكه فتعد تحقيق ادامة المانع الذي جعله مانعا فلا يستقيم
 اعتبار المدة الا من الوقت الذي يمكن تحقيق الاستدامة وذلك في الذي
 باعه او لا من وقت شرايه **باب** من الايلا في الوقت الذي لا يري
 يكون او لا يكون **اصل** الباب ان الطلاق المضى الي وقت قبل فعل مخصوص
 يتعلق بوجود ذلك الفعل ضرورة انه لا يتصف الوقت بالقبلية المخصوصة
 الا بوجود ذلك الفعل ويشترط وجود ذلك الوقت متصلا بذلك الفعل بعد
 البين لان الايمان يقتضي شرطا في المستقبل **وحرر** اخر ان القبلية المطلقة
 لا تقتضي وجود ما بعده حتى لو قال لا مراة انت طالق قبل ان تدخلي الدار يقع الطلاق
 في الحال قال الله تعالى امنوا بما نزلنا مصداقا لما علم من قبل ان نخلص وجوه
 ثم لا يتوقف صحة الايمان على وجود النفس وكيف يتوقف والمقصود التحذير
 واعدا منه والامان منه وكما يقال في العرف اعتذر الى فلان قبل ان يباع فبك
 واعطه حقة قبل ان يباها فباها او تجسك وصل قبل ان يضر بك لا يبرأ به من
 وجود ما بعده بل اعداه بما طلب منه فلا يقف الامر على وجود ما بعده
 ولا يقال انه من اسم الامانة وانما يوصف الشيء بالقبلية مضافا الى شيء اخر

اذا كان بعده ذلك الشيء الا ترى انه لا يوصف بالبعد بمضاف الى شيء
احد الا اذا كان الشيء قبله فكذا القبلة لا نقول ليد الامر كذلك لما قلنا ذلك
عليه قوله تعالى فتحرر رقبته من قبل ان يماس ولا يتوقف وقوع التحريم على
وجود المسبب وقال الله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وان
كانت الحقة ما ذكرتم لكن في العرف لا يتوقف القبلة المطلقة المضافة الى شيء
على وجود ذلك الشيء اذا كان الامر ان علي وجه يكون السابق بينهما راجعا او مائعا
لما تبعه عادة بل المراد منه اعدام ما بعده لا حقيقة لما ذكرنا **بخلاف** بعد لا
صفة البعدية والقبلة منافاة لان القبلة اسم للسابق والبعد اسم للمسبق
فالوجود او لا اذا وصف بالقبلة لا ينصور انضافه بالبعد فيقع على
المسبوق اما المسبوق ولا ليس فيه ما ينافي انضافه بالقبلة فيثبت الحكم فيه عند
وجوده **ولهذا** لو قال ان تزوجت زينا قبل عمره فها طالقان فتر وجهي كذلك طلقا
لان زينا كان زينا بعد عمره لا يكون الا بعد عمره فصار نكاح عمره مذكورا
ضرورة فصاع التعلق بخلاف القبلة الموصوفة لانه لا يجب اعتبار اهل
الشرط يجب اعتبار وصفه ولا يوصف بالقبلة الموصوفة الا بوجود ذلك الغير
متاخر عنه فيتوقف عليه ضرورة فاما القبلة فتسواء ذكره مطلقا او مقرونا بوقت
او فعل بشرط وجود ذلك الوقت او الفعل متصلا به ويتعلق الحكم به لانه اسم
لساعة لطيفة تنصل بدلك الفعل فلا يعرف الا بانصاله بدلك الفعل ولهذا
يقال هذا اليوم قبل يوم القيامة ولا يقال قبيل يوم القيامة ويقال صلاة
البحر قبل صلاة العصر ولا يقال قبيل صلاة العصر ولهذا لو قال ان تزوجت زينا
قبل عمره فها طالقان فتر وجهي طلق ولا يتوقف على تزوج عمره بعد متصلا
به الا انه لا يطلق عمره لان نكاحها وقع في الشرط فلورقم وقع مائة نكاحها م
والطلاقة لا يقاتل التزوج اذا عرفنا هذا قال محمد رجل قال لا مراثة انت طالق
ثلاثا قبل ان اقربك بشهر فليس يورث حتى يمضي شهر لانه اضافة الطلاق الى وقت
موصوف وهو شهر قبل القربان فيمكنه قربانها قبل مضي الشهر من غير جزا
يلزمه لان بعد ام الوقت الموصوف لان اتصال الشهر بالقربان بشرط لثبوت
القبلة له يقع الطلاق مقارنا له الا ترى انه لو قال والله لا اقربك قبل قدوم
فلان بشهر فقد مر فلان قبل شهر لا يصير موليا ولا يحد اذا قربها والاشهر
انه لو قال كما انت طالق قبل قدوم فلان بشهر فقد مر فلان قبل الشهر لا يقع
الطلاق لان البين وقعت على شهر في المستأنف بلبه القربان والقدوم وفي
الزيادات لو قال ان تزوجت زينا قبل عمره فها طالقان فتر وجهي
لم تطلق في الحال لان الشرط هو التقدير بشهر وان لا يبعد في الوجود الاخر
فانه لو تزوج الاخرى بعد عشرة ايام او اكثر من شهر لا يوجب ذلك القبلة
فيتوقف على نكاحها كما لو قال انت طالق ان دخلت الدار قبل قدوم فلان

بشهر

بشهر لم يقع ما لم يقدم فلان بعد الدخول الى شهر من غير زيادة ولا نقصان
فاذا مضى شهر ولم يقربها يصير موليا من حين مضى الشهر الموصوف قبله لا محالة
وهذا المانع له تعلق بالقربان لانه الشهر الموصوف سابقا على القربان لا يوجد
الا بالقربان فاخذ تعلقا بالقربان ومضى تعلق وجوده بالقربان تعلقا ما تعلق
به بواسطة القربان ايضا فصار كانه قال ان تزوجت زينا طالق قبله بشهر
وان قربها قبل شهر بعد البين بطل الا بلاء لغو الوقت المضاف اليه الطلاق
وكذا لو قال انت طالق قبل ان اقربك بشهر اذا قربتك لا فرق بين ان انص
على التعلق او لم ينص لانه تعلق به على ما ذكرنا **من** الناس من قال لا يصير
موليا وان مضى شهر ما لم يقربها لانه علق الا بلاء بالقربان فصار كانه قال والله
لا اقربك ان قربتك **والصحيح** انه يصير موليا لان قوله ان قربتك خرج محج
التفسير لان الحكم ههنا لا يقع الطلاق ما لم يقربها سواء قال ان قربتك او لم
يقبل فصار قوله ان قربتك تقرير لما يقتضي كلامه فلا يجعل تعلقا **بخلاف**
قوله والله لا اقربك ان قربتك لان ذلك يمين وضعه لواقترع عليه يكون يمين
فاما اذا علقه يكون يمين معلقا وقوله انت طالق قبل ان اقربك ليس يمين
وضعا وانما يصير يمين بقضية تعلقه بالشرط الذي اقتضاه كلامه وهذا صرح
بما اقتضاه كلامه والتصرح بما اقتضى مطلق الكلام لا بعد الكلام ولا يعتبر
به **الاشهر** انه لو قال لا مراثة انت طالق واحدة ان دخلت الدار او قال واحدة
رجعية ان دخلت الدار لا يعتبر ههنا فاصلا وان لم يتعلق به حكم ولا تقيد لانه
لانه تصرح بما اقتضى صدر الكلام فيكون تأكيده وتقريره له ولهذا قال ابو يوسف
اذا وهب داره من رجلين من كل واحد منهما نصفه لانه موجب الاجمال فصار
كانه لم يفصل ولو قال لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لا يصح لانه لا يوجب الاجمال
فاعتبر فظهر الشيوخ ولو قال لا مراثة له انما طالقان ثلاثا قبل ان اقربك
بشهر لم يكن موليا منهما حتى يمضي شهر والحكم في المراتب كالحكم في الواحدة
فاذا مضى شهر صار موليا منهما فان تزكيا اربعة اشهر ثانيا وانما قربها
بانت كل واحدة ثلاث **والعياش** انه لا يصير موليا من الاخرى وهو
قول زفر ورواية الحسن عن ابن حنيفة لا يمكنه قربان احداهما من غير
حمت فانه لو قرب احداهما لا يقع الطلاق على واحدة منهما لانه نصف الشرط
الا ان نقول لو وكل واحد منهما ثلثا في طلاقهما لانه ان كان لا يقع به طلاقهما
لكنه لونه الى طلاقهما وانه مكرهه فصار بحال لا يمكنه قربان احداهما الا
بخطور يلزمه فيكون موليا ولا ينعقد الزوج بنفسه موقرا
لان قربان كل واحدة منهما والمنع عنه ثابت وهو نظر ما ذكرنا فيما اذا قال
لا مراثة والله لا اقربك يصير موليا عند خلافه وقد ذكرنا ولو قرب احداهما
قبل مضي الشهر او قربها بطل الا بلاء لما قلنا من فوات المانع بفوات الوقت المضاف

بشهر

اليه طلاقهما ولا يثبت لان الشرط لان الشرط قربانها بعد الشهر وانما وقعت
على اول قربان بعد البمين وقد فات قربان احدهما بعد الشهر وفوات بعض
الشرط يسقط البمين ولو قرب احدهما بعد شهر سقط الايلاع منها
لوجود البمين بعد انقضاء الايلاع ولم يثبت لان شرط الحنث قربانها وبصير
مولها من الباقية لانه لا يمكنه قربانها الا بحزب بلزمه فان قرب الباقية طلقا
ثلاثا لانه ثم بشرط الحنث والمعلق به ثلاث تعليلات في كل واحدة **وكذا**
لو قال انما طالق ثلاثا قبل ان اقرب بيا بشهر ان قربت لانه تفسير الاول
على ما ذكرنا **ولو قال** انت طالق ثلاثا قبل ان اقربك ولم يوقت بان من ساعته
لان الطلاق في هذه الحالة ينصف بكونه قبل القربان **ولو قال** انت طالق
ثلاثا قبل ان اقربك فهو بطل لانه اضاف الطلاق الى زمان متصل بالقربان
ولو مضى الفصل الزمان بالفعل الا بعد وجوده بصير الطلاق معلقا
بالقربان كانه قال انت طالق ثلاثا ان قربت فان قربتها طلق ثلاثا بعد ما
قربها **باب** ما يبطل فيه الحمار **مسألة** الباب ان ما يصح تعليقه بالشرط
امرانية شادما يبطل فيه الحمار الذي يقع فيه الحمار يوقعه على اى
كالطلاق والعنق وتخوها يصح اضافته الى المجهول لان الاضافة الى المجهول
تعلق في المعين بشرط البيان فيقبل التعليق بهذا الشرط فيقبل سائر
الشرط بخلاف اضافة النكاح الى المجهول لانه لا يقبل التعليق بسائر الشروط
فكذلك بالبيان لان اضافة الطلاق الى المجهول مستلقة ببدته الطلاق لان
انزله الحرة والامتناع ويمكنه الامتناع عن ولي المطلقة بالامتناع عن وطئها
يصح اما اضافة النكاح الى المجهول لا يفيد فائدة النكاح الحرة والطلاق
ولا يمكنه وطئها بصير وطئها المنكحة واذ اقم اضافة الطلاق الى المجهول يرجع
في البيان اليه لانه هو المحمل والبيان على وجهين صريح ودلالة والصريح لا يصح
الا في حال ملك الانثى لان انشا من وجهه لانه في حق المعين فكان انشا
من هذا الوجه ومن حيث انه محل الطلاق فيها لا بعد وطئها والبيان يقين للضرر
الواقع كان اظهارا على هذا كل نضر افاد حكم في المحل لا على التعيين ثم عين محلا
سها **فان باع من قفيل** **قفاير** **امير** من قفيل ثم عين قفيل منها يكون بمنزلة انشا
التمليك في القفيل المعين وباعتبار البيع السابق انشا زكوا فضا الدين بالاعيان
وفي السلم ولهذا لو قال لا مرايته قبل الدخول في احد طالق ثلاثا والاخرى
واحدة ناسا ولهذا يحجر على البين والانثى لا يجبر الا على انشا الطلاق
فكان البيان اظهارا لان قوله احد الحكم نكرة من وجه معرفة من وجه
من حيث الاضافة ومن حيث ان محل الطلاق فيها نكرة من حيث انه لا يعلم

بعبينه

بعبينه فلما كان البيان منزه دابين الانثى والاظهار جعلناه انشا فارجع
الى المحل لان الجارية جات منه فلا يملكه البيان بعد فوات المحل وجعلناه اظهارا
في حق الرجوع الزوج لانه معين لا ينكر فيه او نقول بجعله انشا فيما كانت
الاحتياط في جعله انشا واظهارا فيما كان الاحتياط في جعله اظهارا او نقول
بجعله اظهارا في غير موضع النعمة كما في الرجعة والمولي والوكيل انشا في موضع
النعمة لانه غير متمكن بالانثى فيهم في الاستناد او نقول لما كان هذا انصرفا
واقفا في نفسه في كل حكم ترتب على تقرب القرب جعلناه اظهارا وفي كل حكم
ترتب على العين جعلناه انشا لانه غير واقع في العين واعتبار العدة من
وقت البيان للاحتياط عنه انما يستقيم على قول محمد لان عده الطلاق وقع
من وقت الايقاع واني يوسف الطلاق في الذمة والما وقع في المحل وقت
البيان فتكون العدة من وقت البين روي ابن سماعة عن ابي يوسف
ان العدة من يوم اوقع فان رجع بعد ذلك صحت الرجعة وروي عمرو
ابن ابي ليلى اي عمرو بن محمد ان الرجعة لا تصح اذا خاضت قبل البيان
ثلاث حيض وهو مجمع على اصلها وبه تبين الخلاف لان عند ابي يوسف
الطلاق يقع بالليل ويجب العدة بعده فتصح الرجعة وعند محمد وقع بالايقاع
والعدة بعده وانما جرت العدة من وقت البيان بطريق الاحتياط فلا تثبت
الرجعة لانه الاحتياط فيه ولهذا الواجبنا العدة من وقت البيان لانه حكم
يرجع الى المحل والاحتياط فيه وبصير فاد الوين في الموضع لان الحرمان حكم
يرجع الى المحل اولانه منهم فيه فيجعل انشا لا يحرم ولو كان له اربع نسوة لم
يدخلهن فقال احد ان طالق جاز له نكاح الخامسة واخت احدا هت
لان حل النكاح حكم يرجع اليه ولا يمكنه ذلك بالانثى في الحال على احوال
او على الاخت فلا يكون منها ولو دخل بها لم يترجح خاتمة بعد مضي مدة
العدة او اخت احدا هت لا يجوز لانه لا يقبل من ذلك بالانثى فاعينبت النعمة
ودكر في الزيادة رجل غتته حرة وامة فقال بعد ما دخل بها احدا طالق
ثلاثين فاعتقت الامة ثم مرضت الزوج وبين الطلاق في الامة حرمت
حرمت غليظة فاعينبت رجعة الاظهار لان الاحتياط فيه او في الحرمة حكم يرجع
الى الزوج اولانه غير متمكن لانه يمكن من ذلك بالانثى او بغيره فيه الزوجان
وان مات الزوج من مرضه ذلك ترك المعتقة لان الحرمان حكم على المرأة
خاصة وهو متمكن فيه او لا يملك ذلك بالانثى وعليها الاعتداد باربعة اشهر
وعشر فيها ثلاث حيض لان الحنثا البيان بالانثى في حق العدة فتقتل
بابود الاجلين احتياطاً وكذا لو كانتا متين فاعتقت احدهما ثم بين
في الموضع ولو كانتا تحت امراتنا وضعتان فقال احد ان طالق ثلاثا
ثم رضعتهما امرأة ناسا لم يجعل الطلاق واقفا في حق المحل احتياطاً في الحرمة

اولا كل واحدة معينة والمهمة غير تارك في المعينة خلاف ما ذكرنا من
تزوج الخامسة والاحتساب لان فساد نكاحهما بسبب الجمع بين الاختين ،
وعدم فساد نكاحهما بسبب الجمع بين الاختين وعدم فساد نكاحهما بسبب
وفوق الطلاق كذا يصير جاسما بين الاختين حكم يرجع اليهما فلا يظهر الطلاق
في حق هذا الحكم اما جواز نكاح الخامسة امر يرجع الي الزوج والى الخامسة
امر يرجع الي الزوج والى الخامسة لا الى الرابع فاعتبرنا الطلاق نازلا في
حق هذا الحكم ولو قال لعبد به احدكم حر فحني احداهما لم ينفى العتق فيه
بصير مختارا للعبد الا في الانشاء مكان المهمة **ولو** قطعت به احداهما لم ينفى
العتق فيه يجب ارشاد العبد لما ذكرنا وفي البيان الحكم لا يعتبر قيام محمية
الانشاء لان البيان حصل حكم وصفا ضرورة حكم الشرع ونفاذ تصرف
شرعي فلا يعتبر ولاية الزوج لانه حكم الشرع والمشرع ولا ية عامة وكره من
تصرف يصح ضمنا ولا يصح قصد اكمل الوكيل واقرض الحيوان والقضا
علي الغايب والقضا علي المسلم بشهادة الظاهر علي السب وتكمل الحد
وصرف احزان القاضي لا يقضي بالشك لان الشك ينفي العلم وقد قال انه
نقالي ولا تفنعا ليس لك به علم اذا عرفت هذا قال محمد اذا قال الرجل
لامراتي وقد دخل بهما اثما طالق طلقت كل واحدة منهما واحدة عليك
الرجعة فان لم يراجع حتى قال لهما في العدة احدكم طالق ثلاثا او قال
ثلاثة ثلاثا وثلاثة طلقت احدها ثلاثا واليه البيان لان المحلية قايمة
والجمالة لا تمنع الاضافة ولو لم يبين حتى انقضت عدتها لم يبق محل الانشاء
والاهام لقيام المحلية في كل واحدة منهما فاذا بان ان احداهما زالت للزوجة
ارزاه المحلية كالومات لان ولاية البيان تستلزم ديوالية الانشاء وفك
زالت ولاية الانشاء كالوقال لعبد به احدكم حر ثم صر باع احدهما او ما
ولو انقضت العدة عدتهما معا لم ينفى احداهما للثلاث وليس له ان يقع
الثلاث علي احدها لبطان محمية الايقاع الا ترى ان الفصولي لو باع
عبد غرة فأت العبد في يد المشتري ثم احرار صاحبيه المبيع لم يجز لانه
صار جاك لا يملك ابتداء العقد عليه وكذا لو كانت له امرأتان رضيعتان
فقال احدهما طالق فارضعتهما امرأة فاسأله ولا يملك البيان قال محمد
وقد قال بعض فقهاء **بيان** انه يملك البيان ولم يبين من قال هذا واختلفوا
في هذا القابل وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يقول اراد به زفر وقال
بعض مستأجرا اراد به عاقبة القاضي وهو من كبار اصحابه ابي حنيفة وعامة
مشايخنا يقولون اراد بالقاسم بن معن وهو من اولاد عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه وهو من كبار اصحاب ابي حنيفة وهو يقول الطلاق واقع
ولهذا يكلف بالبيان والقاضي لا يجبر احد علي الايقاع فكان بياننا محضا

والبيان

والبيان لا يشترط له المحلية والصحيح ما ذكره محمد لما قلنا انه ايقاع في
الحال علي المعينة فكان في حق المعينة ابتداء ايقاع ولهذا لومات احدها
تعلقت الاخرى وكذا لو انقضت عدة احدها ومحمد لم يحكم خلافا في هذه
المسئلة فكان مسكونة عن ذكر الخلاف ولعلنا ان المسئلة مسئلة فان تزوجها
معا لم تجز نكاح واحدة منهما لان نكاح احدها فاسد ينفى لانهما طلقتا ثلاثا
وهي غير معلومة فصار نكاح كل واحدة دايما بين الصحة والفساد فلم يجز بالثلاث
ولانه لا يمكن تصحيح نكاحهما ونكاح احدها لان احدها ليست باولي من
الاخرى ولا نكاح احدها غير عين لانه لا يحتمل التعليق بخبر البيان فيطل وي
كن وكل رجلا بان يزوج امرأة فزوج امرأتين في عدة واحدة لم يلزمه
واحدة منهما الا ان ثمة يجوز بالاجارة لانه بمنزلة الفصولي وعلي قياسي قول
ابي يوسف الاول ينبغي ان يجوز نكاح احدها في الميسلتين ويؤثر بالبيان فانه
ذكر في الزيادات اذا كان تحتة ثلاث رضيعات فقال احدها كن طالق ثلاثا
ثم ارضعتهن امرأة معا بطل نكاحهن ولا يملك البيان فان تزوج ثنتين في
عدة واحدة بطل نكاحهما **وعن** ابي يوسف انه يجوز نكاح احدهما واليه
التعيين وعلي هذا الخلاف اذا اذن لعبد ان يتزوج امرأة لم يملك ان يتزوج
الا واحدة عندنا فان تزوج ثنتين في عدة واحدة يجوز نكاح واحدة منهما
وعلي قياسي قول ابي يوسف الاول يجوز نكاح احدها والبيان الي العبد
وجه قوله ان هذا خيار ينفين المكنوحة من غير المكنوحة فجاز ان يثبت
كالوطق احدي امرأتي ثلاثا كان له ان يعين المكنوحة الا ترى انه لو تزوج
امراة في عدة وثنتين في عدة وثلاثا في عدة كان القول قوله **فمن**
الثنيتين او الثلاث انه الاول ولانه صاحب ملك فاليه بيان على ملكه والمحقق
يقع في المعين بل هو في حق المعين معلق بخبر البيان والطلاق يحتمل التعليق
اما النكاح لا فلو صح في الجهولة كان تعليقا للنكاح في المعينة بشرط
البيان وانه لا يصح الا نكاحا لو تزوج اخيه في عدة واحدة لا يجوز
ولا يملك البيان في احدها وكذا لو زوجها كل واحد من الوليين من رجل
احد معا او زوجها المولي بوضاهما من رجل وهي نفسها من رجل اخر وفي
الثنيتين والثلاث نكاح احد الفريقتين صحيح ينفى فكان البيان لرفع
الاستثناء الواقع بسبب السان **وانما** يكون هذا بيان المالك اويان
من عليه الحق ان لو ثبت الملك والحق ولو تزوج احدها جاز كان النكاح
صادف المعينة والطلاق غير واقع في الاحكام الراجعة الي المعينة لان
النكاح موجب لكل في هذا المثل عينا ودليل الحجة غير ثابت في هذا المثل عينا
فلا يصح معارضته لدليل الموجب في الحكم في المعين ولان النكاح صادق

علم ظاهرا وهي الاثني من بني ادم فلو امتنع انما يمنع بعار من الحرمة
وفيه شك فلا يبطل بالشك واذا صح نكاح هذه تعينت الاخرى للطلاق
الثلاث لانه لا بعد وها من ضرورة جواز نكاح هذه تعينها المطلقات الثلاث
وهذا بيان ضرورة جواز نكاح هذه تعينها المطلقات الثلاث لانه لو قال لامرأته
قبل الدخول احدا طالق ثلاثا والاخرى واحدة **بابا** ولا يملك البيان ولو
تزوج احدها جاز وتعينت الاخرى المطلقات وكذا ما ذكرنا في مسألة الرضا
واذا ثبت ثم تزوج واحدة صح ويجعل المطلقة غيرها ولو طلق الاول ثم تزوج
الثانية جاز وتعين الثالثة المطلقات الثلاث لا يجعله الا بعد الزوج بزوج
اخر وكذا رجل معه ثلاثة اثواب احدها بحس والآخرى وصلي الظهر
مع احدها ثم عرج وصلي العصر مع الاخرى ثم عرج وصلي المغرب مع الثالثة
وصلي العشاء مع الاولى يجوز صلاة الظهر والعصر ولا يجوز المغرب والعشاء لانه
لما صلي الظهر والعصر في التوبين تعينت **الثالثة** للحجاسة فلا يجوز الرب
لحجاسة التوب والعشاء لاجل الترتيب وفي رواية يجوز العشاء لانه لمعني
الناسي وكذا لو تزوج امرأة في عقدة وابنتها في عقدة ودخل عن ثمر
مات ولا يدري من دخل بها ولا ولا من سبق نكاحها فلا مجميع المهر استحسن
لانه يجعل كانه دخل بالامر او لا لا فاعله محمول على الحل واول قوله يمكن ان
يجعل على الوجه لئلا يجعل عليه ثم لا يحكم بعده وكذلك على قول بعض الفقهاء
بل اولى لان عندهم يملك اليان قصد ابيك ضرورة ولو لم يتزوج
بواحدة منها حتى تزوجت احدها بزوج ودخل بها الزوج بطلانها
ثم تزوج اخر بعده اولى **ولو** تزوجها معا واحدا قبل الاخرى صح نكاحها
لوجهين احدهما ان دخول الزوج الثاني ينصرف الى المطلقة الثلاث بشرعا
دفع الحاجة العبد كما اذا اشترى قلبا وزنه عشرة وثوبين بعشرين ونقله
في المجلس عشق بصرف المنقود الى القلب تنصحا للعقد كاحد العبد
وكذا لو اشترى سيفا محلا بمائة وعشرون سنة بصرف النقد الى القلب وكذا
لو اشترى سيفا محلا بمائة وحلته خمسون ونقله خمسين بصرف النقد
وبصرف المنقود الى حصة الحلية الا انهما يفرقان من وجه وهوان في الثوب
والقلب لو قال المنقود من ثمنها في الثياب من القول قوله وبفسده العقد
في نصف القلب وفيه الاستحسان لا يقبل قوله لبقا احكام المرفق لانه
يجوز ان يدكر سببين ويراد بهما احدهما اما لو قال هو من ثمن الثوب
يقبل قوله لا تنفكا لاختلال وفي السيف لو قال المنقود من ثمن السيف
لا يلتفت اليه لانه لو جعلناه من السيف يبطل العقد فيخرج من انه يكون
غنا بخلاف الثوب ولان نكاح احدها جاز بيقين وكذا نكاحها على احد
التقديين وهو ان يكون الثلاث واقفا على التي تزوجت لاثبات ان

بالت

بالت لم يتزوج صح نكاحها وحكمنا على الاخرى لانها تزوجت فان بدانا بالت
تزوجت صح نكاحها ونكاح الاخرى على تقدير ان يكون الطلاق على التي تزوجت فلم يتبين
بفساد نكاح واحدة بل شككتا فيه فلا يفتي بالفساد وهذا لان النكاح انما يجرى قبل
هذا المتيقن بالحرمة والاف وقع بالشك فلا يصح معارضته بالدليل المعترض للحكم في
المعينة **فان قيل** الحرمة كانت ثابتة وقع المشك في الزوال فلا يزول
بالشك **قلت** هذه انما يستقيم لو ادعى على هذا الزوال حكم ابتداء ونحن لا
ننفي حكم ابتداء بل ندعي ان دليل الحل مقطوع به فانما يعارضه دليل الحرمة اذا كان
مثله مقطوع به فانما اذا كان مشكوكا فيه فلا وهذا ما روي عن المشركين فلا
فلا يصح معارضته كما لا يصح في محل واحد هذا حكمنا فجزله ثوب فاطاب طرفا من اطرافه
خاتمة مانعة من الصلابة واشتبه عليه موضعها فغسل طرفا من الثوب بعد ما
تجري حكم بطهارة كل الثوب استحسننا لانه اذا وجد المطهر يتيقن صارت الخاتمة
بعد مشكوكا وكذلك لو اكل الكلب بعض علف العنب حتى يتجسس وخطب بالباقي
ولا يعلم بعينه فاحل منه البعض واكل ارباع حكم على الباقي وطهارة عصية
ولو انقضت عدتها معا ثم ماتت احدها جاز له ان يتزوج الباقية لان الحوا
اصل فلا يبطل بالشك وقد وجد الشك في الجواز ان الميتة هي المطلقة الثلاث
لان الموت لا يقع على غير المطلقة يقع على المطلقة الثلاث بخلاف ما اذا تزوج احدها
حيث تعينت الاخرى للطلاق لان جواز النكاح لا ينصرف الا في غير المطلقة
فكان من ضرورة جواز نكاح هذه بعين الاخرى للطلاق وبخلاف ما اذا ماتت
احدها قبل انقضاء عدتها حيث تعينت الاخرى للثلاث لان المزاحمة وقت
الموت ناسه لتمام حلية الايقاع فيها وثبوت الخيار للزوج لما ماتت احدها
ولم يبق محلا انقضت مزاحمتها والخبر بين السمس اذا تعد عليه احدها
تعين الاخرى تعينت الاخرى لقيام الحلية فيها اما هنا لا حلية في حق الميتة
ولا في حق الميتة ولا خيار للزوج فكان موت تلك وجباها سوا **وعلى قول**
بعض الفقهاء المحلنة باقية بعد انقضاء العدة فزال المزاحمة بالموت فتعينت
الباقية للمثلاث لا لثبوت احدها قبل انقضاء العدة وقبل انقضاء العدة لو بين
في احدها او وطئ احدها او قبلها او لمسه او حلف بطلانها او طاهر
منها او طهرها فتعينت الاخرى للطلاق المهم لانه هذه الاحكام تصرف في
المسكوحة فصار كالتجاع فكذلك الوفاة احدها لان من خبر بين سببين امرين اذا فوات
احدهما ففوت الاخرى بخلاف ما لو باع احد عبدين على ان المشرك بالخيار فوات احدهما
ان البيع يفتي في الميت لانه صار مبيعيا قبل الموت يبطل الخيار فيه ودخل في ملك
المشرك بخلاف الطلاق لان التقية لا يوجب تعين الطلاق ولان البيع ثبت
في احدها فلو جعلنا المبيع الذي مات لا يمكن نقضه لغوات المحل ولو جعلنا المحل
نقضه فلا ينقض بالشك وهذا يتفق بالحرمة ولو تعين الطلاق التي ماتت يرتفع

الحكمة على هذه ولو لم يتعين لا يرتفع فلا يرتفع بالسك والافرق والحقيقة
فان في صورتين الهاكك يهلك على ملكه ولو قال اردت المهر التي ماتت
لم يرتفع وطلقة الباقية لان المهر يوجب تعيين الاخرى من حيث الحكم فيصدق
في ابطاله حق نفسه لا في صرف الطلاق **وكذا** ان ما يتعلق بالتعاقب وقال اردت
الاولى لم يرتفع من واحدة منهما لان ميراثه سقط عن الثانية من طريق
الحكم وعن الاول باعترافه وانما تضافا ورت من كل واحدة منهما
نصف الميراث لانه استحق ميراث كل واحدة في حال دون حال فيثبت
نصفه **فان قال** اردت احدا فقد اسقط حق ميراثها ويرث من
الاخرى نصف ميراث زوجها لانه لا يصدق في زيادة الاستحقاق **باب**
الرجل علف بالعتق في امانة ثم يهرب قبل ان يبين وقد وطئ بعضهن
اصل الباب ان الوطئ في العتق المهم ليس ببيان عندنا في حنفية للعتق في الاخرى
وعندها بيان والاغلاق بيان بالجماع واذ لم يكن بيانا عنده كذا الجواب
في مسائل هذا الباب عنده كالجواب عندهم فيما اذا كانت له اربع امات فقال
كلما طئت واحدة منهن فواحدة منكم حرة ثم كل ثنتين او ثلاثا او اربعة
ومحمد رحمه الله خرج مسئلة الباب على قوله وقول ابي يوسف ولم
يذكر التخرج على قوله ابي حنيفة وانما ذكره المشايخ والاصل عنده في التخرج
المسائل انه متى ترك العتق بجماع واحدة ثم جامع بعد ذلك اخرى لا تكون الحرة
الثانية من العتق الواقع قبل جماعها نصيب لان جماعها اخيرا ثنتين اهل لم
تكن مرادة بالعتق الاول **وروي** ابن سماعة عن ابي يوسف ان النظر
الى الفرج بشهوة او التفتيل بشهوة بمنزلة الوطئ وجه قولهم ان الوطئ
نصف فيفتقر حركته الى الملك فوقعه في محل الالهام بدرا على احتيا ر الملك
في الموطوعة كل في الطلاق والبيع والتدبير والكتابة وقولنا يفتقر حركته الى
الملك فلا يهر وقولنا في محل الالهام لان العتق بآل في احداها نكرة بقتنية
الصيغة ويعتول عليه السلام لا عتق الا فيما ملكه ابن ادم ولهذا اجمروا
على البيه والاشياء لا يجبر على الاشياء ولهذا لا يجوز بيعها ولا وطئها ولو
قتلها رجل بغيره ودية حرة وقيمة امة ولو ماتت شاع العتق فيها ولو ماتت
احداها عتقت الاخرى والحاجة الى تعيين المعتقة والوطئ بصلح معين
من حيث انه لا يحل بدون الملك وقد حكنا محل الوطئ اجماعا والحكمة حكم على
الموطوعة ضرورة ومن ضرورة الحكم بالملك فيها تعيين الاخرى للعتق كما لو قال
هذه مملوكة ولان الظاهر من حال المسلم ان لا يقدم على وطئ غير المملوكة فكان
الحال دليلا على ابقاء الملك فيها وتعيين الاخرى كما هم في الطلاق وكما
لو كان الوطئ معلقا فان البيه بالوطئ لا يعلق لانه الوطئ متعلقا فان الساء
بالوطئ لا يعلق لانه الوطئ من صيغة العتق ليس من صيغة فكانت

الاضافة

الاضافة اليه اولى ولهذا الوباغ احداها او اجرا ورهن او تزوج
عليها امرأة او زوج او دبر او كاتب او علق عتق احداها بالشر او عر
على البيع او باع ببعافا سدا وقبضه المشتري او باع بشرط الخيار له او
المشتري ثم ذكر القبض في البيع الفاسد وانه ليس بشرط بل نفس البيع
اختيارا لانه لا يكون اقل من العرض على البيع ولهذا كان البيع بشرط الخيار للبايع
بيانا وان لم يزل ملكه لانه انما جعلنا خيارا لانه اقل من اقله حلالا له على الصحة
والحل ولهذا لو باع احدي امتيه بشرط الخيار ثم وطئ احداها تقينت
الموطوعة للبيع وكذا لو باع امة بشرط الخيار ثم وطئها بتعسف البيع ولو
اشترى بشرط الخيار ووطئها يلزم البيع **وروي** ابن سماعة عن محمد بن علق
عتق احداها بالشرط ثم قال احداكم حر ثم عتق بقدره وجود الشرط عتق
الاخر لان ملكه زال عن احدها بسبب من جهة فضا ركا الوباغ ولا يلزم في
هذه ما ذكرنا الاستخدام لاننا نقول ان كان عن اكره يكون ما بالانه لا يحل الا في
الملك والاعا عن اختيار لا يفتقر الى الملك فلا يكون بيانا ولا يلزم اذا جني على
احدها لان الحناية لا تخل في الملك فلا يبدل على تفرير الملك ولا يلزم على ما ذكرنا اذا
وطئت احداها بشبهة او قطعته يدها واخذ المولي الارش او العقر فانه
لا يكون بيانا مع انه ليس له ولاية اخذ عقر المعتقة والارش ولا بد منافع
البضع او اليه واستيفاء البدل تدل على ملك المبدل ومن ضرورة تعيين الاخرى
لاننا منع في العتق يلزمنا يلزمكم لا يتم لو وطئنا بشبهة كان عقرها المولي ولا
يحل له وطئها ثم نقول ان كانت الموطوعة امة فعقرها له وان كانت حرة
فالمولي استيفاء عقر معتقة اذا لم تكن معينة ضرورة لنوع ولاية له عليها
ولحق له في العقر فاذا بين العتق فيها رده عليها والاشياء له ولان عنده
البيان يثبت العتق فيها مستندا الى وقت الابقاع من وجه فتبين انه
وطئ الحرة من وجه فوجب ان يجعل بيانا خيرا عنه المحرم كما قلنا في البيع
بشرط الخيار للبايع او المشتري ودليل بثبوت مستندا ما ذكر في الزيادات
اذا قال لعبديه في صحنه احداكم حر ثم يبين في مرضه في كثير القمه يعتبر
من جميع المال ولو اقتصر وجب ان يعتبر من الثلث ولو كان خنثى امثله فقال
احداكم طالق ثنتين ثم عتق المولي احداها ثم بين الزوج الطلاق والعتق
حرمة حرمة غليظة ولو اقتصر لا يجرم حرمة غليظة ولهذا الولد احداها
في العتق المهم ثم بين في التولية يبري الى ولدها ولو اقتصر لا يبري
ولا يحنث لانه لم يفتق المعينة فلا يبرل العتق في المعينة وانما
قلنا انه لم يفتق المعينة لانه لم يوجد منه الا قوله احداكم حرة وانه لا
يوجب عتق المعينة في الحال لا وضعا ولا شرعا بل موجه فليق العتق
بشرط البيان ولم يوجد لان الوجود منه الوطئ وانه ليس ببيان لا وضعا ولا

شرعا اما وصفا فظاهر لانه لا اصطلاح من اهل اللغة عليه والفعل
 او القول انما يكون دالا بواحدة الاصطلاح او العرف ولا اصطلاح ولا عرف على
 دلالة الوطى على ارادة العتق في الاخرى ولهذا ايوحه منه الوطى من غير ان يخط
 بياله البيان والحال ثابت في هذه الصورة **واما** شرعا فلان الاصل ان الشرع
 لا يرد خلاف الوضع الا لضرورة ومن ادعاه فعليه البيان ولا يملك عليه
 بالعتق واراد به البيان مع انه صرح بخلافه وانه لا يجوز ان نقول لا ضرورة
 هنا سوى حل الوطى وحل الوطى في الامة ينقل عن ملك الرقبة بل حل
 بالكناح وهما متصلان بثبوتها وتقاليد ليل الملك في الاخت من الرضا والمجوبة
 والحرمة بالمصاهرة مع انتفاك الحل وحل بالكناح مع انتفاك ملك الرقبة فليكن من
 ضرورة الحل قيام ملك الرقبة لان التثبيات بطريق الضرورة اذا كانت
 ملازمة له لا ينفك عنه لو ثبتت الملازمة هنا انما يكون بحكم الحال لا بحكم الاصل
 فيظهر كونه سببا للحل فيما يرجع الى حل الوطى لان الضرورة فيه لا في حق تعيين
 الاخرى لعدم الملازمة وبالنسبة الى الاخرى لا يجعل الحل مضافا الى ملك
 البين كما لو قال لامرأة اذا حصلت فانت طالق وضررتك فقلت حصلت وكذا
 الزوج يقع عليها دون ضررتها ويجعل في حقها كانه وحل الشرط في حق
 ضررتها كما انها طلقت بسبب اخر وكذا لو اشترى لحما فافترسه مسلما لله ذبيحة
 مجوس ثبتت الحرمة لتحس الذابح ولا يثبت حق الرد ويجعل كانه حرمة يثبت
 بسبب اخر بخلاف حل الوطى في الحرمة لانه لا ينفك عن ملك النكاح فكان
 من ضرورة الحكم حكمه بقيام النكاح **ولا يلزم** على ما ذكرنا اذا كان
 تحتها اثبات فقال طأخذ الطالق لانه ان كان الطلاق واحدا فقد
 روي الحسن عنه اي حنيفة انه لا يكون بيانا وان كان سببا فالامة والحرمة
 سواء لانها لا تخل بملك البين ولا بالنكاح فكان كالثلاث في حق الحرمة ولانه
 لا منافاة بين حل الوطى وانتفاك ملك الرقبة اما المناقاة ثابتة بين انتفاك
 ملك النكاح وحل الوطى او المني في هذا اقرب لان محل الطلاق ما هو محل النكاح
 وحل الحرمة ما هو محل الحل وهما صدف فلا يمتنع ان يحل واحد اما
 محل الاعتاق ملك الرقبة وحل الوطى منافع البضع فليجتمعا في محل واحد
 فصار الوطى في الطلاق كالبيع في العتق والوطى في العتق كما لا يستخدام
 في الطلاق لان الطلاق نازله في المحل لا محالة بدليل انه لو كان قبل الدخول
 جاز له التزوج بثلاثة سواها واحدا ووطيها وتعلوها لانه لا يحل له وفي
 الخمسة والعتق هذا ليس بنازل حتى كان ارشها وعقرها للمولى ويجل في
 البيع لان محل البيع ملك الرقبة وكذا محل العتق فاحل محلها ولا لاه الوطى
 لا يثبت في انشاء العتق فثبتت محلبة العتق كما كانت اما في البيع انشاء

الحكم

العتق

العتق فثبتت محلبة فزال المزاومة بالبيع فتعيلت الاخرى كالموت
 احدا **هـ** والرهن ايضا بر د على محل الاعتاق لانه عليك مالبة الموهون ولهذا
 يصير مستوفيا دينه وانشأ العتق بيا فيه ايضا ولا يملك جعل بيا بيا بيا
 الرهن فيبطل حق الرهن ويصير ماعيا فيقتص ما اوجبه وهو الجواب عن
 الاجارة والهبة بيا في انشاء العتق وانشأ العتق بيا فيه وفيه ابطال الحق
 الغير والعرض على البيع دلالة محلبة البيع فيه وانشأ العتق بيا فيه وكذا
 البيع الفاسد لانه يفيده الملك عند القبض والمائة تنافيه **واما** وطى المشتري
 بشرط الخيار لان الشراء لم يوجب له ملك الوطى لانها لم تدخل في ملكه عند
 ان حنيفة في استباحة وطىها دليل اختيار الملك ووطى البائع انما كان
 فنتحا لانه تعلق به حق الغير وانه يمنع المالك من الوطى كالرهن والاجارة وثبوت
 حق العتق لا يمنع الوطى كالتدبير والاستيلاء **واما** البيع بشرط الخيار فلانه
 قصد صحة البيع ولا صحة له الا بالبيان ولان انشاء العتق بيا فيه اما
 الوطى بيا في انشاء العتق وانشأ العتق لا ينافيه لانه لو اعتق الموطوءة
 لا يثبت ذلك الوطى ولا يبطل **والحديث** والكثافة تعليق العتق بالاداء او الموت
 والعتق المخرى بيا فيه وذلك بيا في المخرى ايضا وكذا التعليق ولانه قصد
 التصحيح ولا صحة مع العتق المخرى **واما** الوطى المعلق قلنا ليس بيا ايضا
 انما الدعوى بيا ايضا انما الدعوى بيا لانها توجب حرمة معلقة بالموت والتخيير
 بيا فيه ولانه الاعلان دل على اختيار الملك فيها لاجل الولد فتعلق حق الولد بعمله
 فنتحا كالتعليق في المشتري والموهوب له وغيرها ولان الوطى محض استيفاء
 المنفعة فلا يكون بيا كما لا يستند امر وبيانه من حيث كفتة والحكم
 اما كفتة فلان الوطى لا يتناول حزا من رقبته وانما يمتنع بيا فيها كالان
 واما الحكم فلانه لا يمنع به بيع المراجعة ولو اشترى جارية وقبضها قبل نفقه المهر
 دفرا ان الباع ووطيها ثم اشترى بها الباع فهلكته عنده لم يملك عليه شي
 منه المهر كما لو اشترى منها خلاف ما لو قطع بها ولانه استوفى من احداهما
 حاله فيها فلا يصير مختارا كما لو قطعت يدها فاختار راسها **والدليل** على
 ان منافعتها جميعا مملوكة له انه لو وطىها رجل بالمشبهة كان عقرها له
 وكذا لو قطعت يدها كان الارش له ولو لم تكن المنافع مملوكة له لم يكن
 البطلان له لان البطلان انما يكون لمن له المبدل وعلى هذا نقول بحل له وطىها
 وهو مروي عنه اي حنيفة الا انه لا يفتى به قولي الوطى لا يحل بدو
 الملك قلنا بدو ملك المنفعة مسلما اما بدو ملك الرقبة فلا وقوله
 العتق بيا في احداهما قلنا لا سلم بل معلق بالبيان والبدل عليه
 ما ذكرنا انما لو وطىها بالمشبهة على التفاضل او قطعت يدها كانت العقر والارش
 للمولى وهذا لانه العتق عبارة عن القوة وفي الشبهة عبارة عن القوة المحلبة

التي تظهر في دفع في دفع استيلاء العير عليه واهليته للكنه دة
وجزها من الاحكام وكل ذلك لا يمكن اثباته في المجهول بخلاف الطلاق
لان موجبه الاصل الحرمة وان لم تكن تحقيقة في المجهول لان انزلها في
الاستماع وبكيفية الاجتماع عليها في المنكر وعلى هذا القول يحل وطبها ولهذا
لم يجعل الاغتياق المتهمة منضمنا في العير حتى لا يقتل المتهمة دة عليه من
غير دعوي كافي حق العبد وان لم يسلما كانه نزل العتق منكر ولكن لا
يبد من البيان لزوله في المعين والوطي ليس ببيان لما ذكرنا ولا في
اللفظ المذكور من وجه معتمدين وجه على ما في الباب المتقدم فنزل
في حق احكام نفع في المنكر لا يصح في المعين دون المنكر والوطي لا ينفرد
في المنكر وقوله نزل العتق مستند فليس كذلك بل ينزل مقتضرا كما
في سائر المقليقات ولهذا اعتبر العدة من وقت البيان وقوله يبري
الى الولد موع وان سلما فلا يثبت لكل واحدة حق الحرية وانما يبري
الى الولد كالتدبير والاستيلاء والكثابة لكنه لا يوجب حرمة الوطى
كالتدبير ايضا وقد ذكرنا ان العتق غير نازل في المحل والوطي يفرق بمقتضى
المحل واما ثبوت الحرمة الفليضة بالبيان في المعتقة موع وان سلما فلا
ما ذكرنا من نزل الطلاق وعدم نزل العتق واما اذا بين في كبر القيمة
فلا بد ان لا يصح ابتداء لانه متبرع مختار وهما محر عليه ولا تصرف المرفوع
ملحق بالعدم ولو جعلنا البيان عدما يفتق من كل واحدة منهما نصفه
وهو اكثر من الثلث ومتقنة الورثة في صحة البيان لانه لو لم يصح يفتق من
كل واحد منهما نصفه ووجبت السعاية في ذمة مغلصة ولو صح سلب المهر
العبد الباقي مكان متقنتهم في صحة البيان او تقارصت المنفعة مع المهر
والنكاح صار ملكه فلا يمنع حكمه بالشك والدليل على ان العتق غير نازل
في احداها لانه لا يمنع من وطى احدها وان كان نازلا يمنع احتياطا عن وقوع
في المحرم كالواعتق احداهما بعينها ثم سلبها او طلق احدي امراتيه بعينها ثم
سلبها ولهذا الوقت لم اعد عبدا لا يباع احداهما ولكن عتبت الساعة هذه
صح ولو كان نازلا في احداها لما صح ما فيه من احتمال ارقاق الحرية وكذا اشوع
العتق بعد الموت بل عليه لان فيه احتمال ايجاب السعاية على الحرية
وعدم ترتيب احكام الحرية وانه لا يجوز **محرر** اخر ان الوطى في تيمم الملك لا
يجوز اعدا الحد والعقوبة لغيره البتة اذ اعرفنا هذا اقا المحدث رحمه الله **رحل**
له اربع اجزاء يقال في صحة كل جماعة واحدة ممكن فواحدة ممكن فواحدة
تثبت ولم يبين في حالة الصحة لانه لو كان في حالة اعتبار من الثلث وان كان
التعليق في الصحة لان العدة حال وجود الشرط لا حال التعليق فنقول
اذا جامع ثنتين في حالة الصحة ومات عتق ثلث الجماعة ثانيا ومن كل

ينزل في جماعة

واحدة

واحدة من البواقي خمسة النساء لان بجماع الاولى وجب عتق واحد
وحرمت الثانية عن هذا العتق لان وطبها بيان فيكون هذا العتق بين
الجماعة والنتين لهما بجماعها فنصيب كل واحدة ثلاثة وجماع الثانية
وجب عتق اخر بينهما وبين اثنتين لان احدي الثلث عتقت بالجماع الاولى
فيكون بينهما اثلاثا فتكون الجماعة ثلاثة ثلثة والثلاثان بين الثلاث البواقي
فيكون عتق بينهما فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه ثلث واقله تسعة
فصار كل عتق تسعة فيكون عتق وثلثا عتق خمسة عشر وذلك بين الثلاث
لكل واحدة خمسة فيعتق من كل واحدة خمسة التساع وتسعي في الرابعة
انساها ومن الثانية ثلثها وتسعي في ثلثها فان في **س** ينبغي ان لا يجب
عند وجود الشرط ولو قال وقتت جماعة الثانية اذ كان حرة لا يفتق واحدة
منهن من غير ثبوت لانه عتق بجماع الاولى واحدة فصار جماعة بين حرة وثلث
اما قابلا اخذ ان حرة **ف** له المعلق بالشرط كما ذكرنا عند وجود الشرط
لكن على الوجه الذي تعلق بالشرط وعند التعليق الملك قائم في الكل فيعتبر
نازلا بجماع الثانية من حيث الحكم كذلك كما ذكرنا ان المعتقة صحة اللفظ وقما
بالنظر الى حالة التعليق لان الملك يثبت به وقد مر هذا في الابواب المتقدمة واما
التجريح على قول اي حصة وان لم يذكر محمد وهو انه يفتق من كل واحدة
نصفها ويسعي في نصف قيمتها لانا الوطى ليس ببيان فنزل عتقان بين اربعة
بالشبهة هذا اذا كان القول والوطى في الصحة اما اذا كان في المرض او الوطى
وحده في المرض ومات ولا مال له عتقت قسم الثلث في خمسة وحق الثانية
في ثلاثة فيكون ثمانية عشر فهو ثلث المال والثلثان نصفه فيكون حصة المال
اربعة وخمسين والجوازي اربعة فصا لكل رتبة ثلاثة عشر ونصف انكس
فصنعنا فصا المال مائة وثمانية وكل جارية سبعة وعشرين وثلث المال
سنة وثلثين كان حق الاولى في خمسة فيكون الثلث عتق صا وعشرة يفتق
منها ستة وسعت في احد وعشرين فبلغ سهمها والوصايا ستة وثلثين
وهو ثلث المال وسهمها والسعاية اثنا وسبعون وهو نصف الوصية فكسقام
الثلث والثلثان وعلى قول اي حصة يفتق من كل واحدة سهم وتسعي
في سهم وكان حصة في اربعة جمعي ثلث المال وجميع المال اثنا عشر يفتق
من كل واحدة سهم وتسعي في سهمين فاستقام ولو جامع ثلاثا منهن
عتق من الجماعة الاولى ومن غير الجماعة من كل واحدة سهم اثنا عشر
وتسعي في ربعها ومن الجماعة ثالثا نصفها وتسعي في نصفها لان بجماع
الاولى نزل عتق واحد وخرجت الجماعة ثانيا وثالثا يفتق بين الجماعة
والثاني بجماعها يفتق من كل واحدة نصفها وجماع الثانية نزل عتق
اخر وخرجت الثالثة بجماعها فيكون هذا العتق بينها وبين واحدة سواها

اما التي لم يجامعها او التي جاعها اولاً لان احدها عتقت بجماع الاولى
 فلا تعتق ثانياً او يقول في حق الثانية في جميع الرقبة وحقها في رقبة فكلوا
 النصف للجامعة باسار النصف منها لا يستويان فاصاب كل واحدة الربع وقد
 اصاب كل واحدة من الجماع الاول النصف فيعتق من كل ثلاثة ارباعها ومن
 الثانية نصفها وجماع الثالثة نزل عتق اربعينها وبين واحدة سواءها
 لانه عتق اثنتان بجماعين فاصابت نصفه والنصف الباقي يكون مقسوماً
 بين التي جاعها ثانياً والتي لم يجامعها في النصف كل حق كل واحدة في الربع
 فكان النصف للجامعة ثانياً وهو ربع العتق والربع بين الجامعة اولاً والتي
 لم يجامعها لكل واحدة الثمن فحصل للجامعة اولاً ونصف الجامعة لكل واحدة
 نصف عتق بالايجاب الاول وربع بالايجاب الثاني وعن بالايجاب الثالث
 وحصل للجامعة ثانياً نصف بالايجاب الثالث وربع بالايجاب الثالث وحصل
 للجامعة ثانياً النصف بالايجاب الثالث فهذا معنى قول محمد يفتق من
 الجامعة اولاً ومن التي لم يجامعها من كل واحدة سبعة اثمانها وتسعي في ثمن
 قيمتها ومن الجامعة ثانياً ثلاثة ارباعها وتسعي في ربع قيمتها ومن الجامعة
 ثانياً نصفها فنجعلنا كل عتق على ثمانية اثمانها الى الثمن فصارت الجملة اربعة
 وعشرين كان الحاصل من العتق ثلاثة عتق من الجامعة اولاً مرة النصف
 اربعة ومن الربع سهمان ومرة الثمن سهم وتسعي في سهم وكلاهما الجامعة
 ويعتق من الثانية مرة النصف اربعة ومرة الربع سهمان فيصير ستة
 وتسعي في سهمين ويعتق من الثالث اربعة وهو الباقي من اربعة وعشرين
 وتسعي في اربعة واما التخرج على قول ابي حنيفة وان لم يذكر محمد وهو
 انه يعتق من كل واحدة ثلاثة ارباعها وتسعي في ربع قيمتها لان الثالث
 ثلاث غناقات والوطي ليس ببيان فكان حقن على تسويها واد اقصت الثلاثة
 على اربعة اصاب كل واحدة ثلاثة ارباع وهو بمنزلة ما لو قال كل ملك واحدة
 منكن فواحدة منكن حرة ثم كل ثلاثة ارباعها وان كان القول في الموضع ولا
 ماله غيرهن قسم الثلث بينهما على قدر حقوقهن وحقن في اربعة وعشرين
 فهو ذلك المال والثلثان ضعفه وجميع المال اثنان وسبعون وماله اربع
 حوازي فكان كل واحدة ثمانية عشر عتق من الجامعة وعتق من الثانية
 ستة وتسعي في اثني عشر ومن الثالثة اربعة وتسعي في اربعة عشر فبلغ
 سهام العتق اربعة وعشرين وسهام السعاية ثمانية واربعين فاستقام
 الثلث والثلثان وعلى قول ابي حنيفة ان كان القول في الصحة يفتق من
 كل واحدة ثلاثة ارباعها فيصير كل جارية اربعة وسهام العتق اربعة عشر
 وسهام السعاية اربعة وان كان في الموضع يجعل سهام العتق وهو اثنان
 عشر ثلث المال والثلثان ضعفه فصار جميع المال ستة وثلاثين كل رقبة

تسعة فيعتق من كل واحدة ثلاثة وتسعي كل واحدة في ستة فبلغ سهام
 العتق اثنان عشر وسهام السعاية اربعة وعشرون فاستقام الثلث والثلثان
 وان جاعهم عتقن عندهم فاتفقوا واختلف التخرج **اما** على قولها فلان
 كل واحدة عتقت موطيها لان جماع الاولى نزل عتق واحد والثانية والثالثة
 والرابعة خرجن عن هذه العتق فتعتبت الاولى وكذا بالثانية نزل عتق اخر
 وخرجت الثالثة والرابعة والاولى حرة فلا يستحقن لاهي فتعتبت وكذا
 الثالثة والرابعة **واما** عند ابي حنيفة فلانه نزل بجماعهم اربع حوازي
 بليهن فنصيب كل واحدة حرة وان كان في الموضع ثوبين من كل واحدة ثلثها
 وسهام العتق اربعة وسهام السعاية ثمانية **ولو قال** كل جامعة واحد
 منكن فواحدة منكن سواء حرة في مانع ثنتين عتق ثلاثة ارباع كل واحدة
 من غير الجامعة وتنفذ نصف التي جاعها اولاً والجامعة ثانياً لانه جماع
 الاولى نزل عتق واحد وهي غير مرادة لان محل العتق غيرها والجامعة
 ثانياً خرجت عن الاستحقاق ايضا للوطي فيكون هذا العتق بين
 اللتين لم يجامعها فيعتق من كل واحدة نصفها وجماع الثانية نزل عتق
 اخر ومحل الجزاء غيرها فيكون بين الجامعة اولاً واحدي اللتين لم يجامعها
 لان احدها حرة فيكون النصف للجامعة اولاً والنصف للجامعة ثانياً لان
 الاعتق رقبة والاولى كذلك فحصل لكل واحدة من غير الجامعة حرة
 النصف ومرة الربع والاولى النصف **وان كان** القول في الموضع فالثلث
 بينهما على قدر حقوقهن وحق كل واحد من غير الجامعة ثنتين في ثلاثة
 الارباع وحق الجامعة اولاً في النصف فيحتاج الى حساب له ربع ونصف واقله
 اربعة حق كل واحدة في ثلاثة وحق الاولى في سهمين فيصير ثمانية فهو ثلث
 المال والثلثان ضعفه ست عشرة والثلث اربعة وعشرون وماله
 اربع حوازي فصار كل رقبة ستة عتق من كل واحدة من غير الجامعة ثنتين
 ثلاثة وتسعي في ثلاثة ومن الاولى سهمان وتسعي في اربعة فبلغ سهام
 الوصية ثمانية وسهام السعاية عشرة وسهم للورثة الجامعة الثانية
 وقيمها ستة فيسمل لهم ستة عشر وهو ثلث المال فاستقام **واما**
 التخرج على قول ابي حنيفة ان يقول عتق من الاولى ثلاثة اسباعها وتسعي
 في اربعة اسباعها ومن الثانية ثلثها وتسعي في ثلثها ومن كل واحدة من غير
 الجامعة اربعة اسباعها وثلث تسبعها وتسعي في سبعها وثلثي سبعها
 لان جماع الاولى نزل عتق بين الثانية والعتق لم يجامعها لان الوطي ليس ببيان
 ومحل الجزاء غيرها فيعتق من كل واحدة ثلثها وجماع الثانية نزل عتق اخر
 الجامعة اولاً وهذه اللتين لم يجامعها لانه لم يعتق واحدة منها لعتق الاول
 وانما عتق من كل واحدة ثلثها ومعتق البعض عنده بمنزلة المكاتب محل

للعتق فيقسم هذا العتق بينهما على قدر حقوقهن وحق الاول في كل
 الرتبة لانه لم يعتق منها ثلثي وحق كل واحدة من غير المجامعين في ثلثي رتبة
 فكان حصة في رتبة وثلث فعملنا كل ثلث رتبة بينهم فصار حق الاول في ثلث
 وحصة في رتبة فيصير سبعة وقد عتق بالجماع الاول من الثانية ثلثها فانكسر
 بالثلاث فضرنا ثلاثة في سبعة فيصير احد وعشرين فكان كل رتبة احد وعشرين
 يرجع الي اول الحساب فنقول بجماع الاول في نزل عتق رتبة وذلك احد وعشرين
 بين الجماعة اولا وبين الذين لم يجامعها على سبعة ثلاثة اسباعه وذلك تسعة
 للجماعة اولا فيعتق منها تسعة ونسعى في اثني عشر واصاب الجماعة ثانيا من العتق
 الاول ثلثه وهو سبعة ونسعى في بقية ذلك اربعة عشر ولكل واحدة
 من غير المجامعين من العتق الاول سبعة ومن الثانية ثلثي ستة فحصة
 ما عتق من كل واحدة ثلاثة عشر وسعى كل واحدة في ثمانية **وان كان القول**
 في الميراث ولا مال له غيرهن قسم الثلث عليهن فحقهن وحق كل واحدة من غيرهن
 من غير المجامعين في ثلاثة عشر فكان حصة في ستة وعشرين وحق الجماعة
 ثانيا في ثلثها سبعة وحق الاول في تسعة فيكون الحصة اثنتين واربعين وهو
 سهم الوصايا وهو ثلث المال والثلثان ضعفه اربعة وثلاثون وجميع المال مائة
 وستة وعشرون وماله اربع جوارير فصار كل رتبة احد وثلاثين ونصف
 ضعفنا للكسر فصار المال مائتين واثنين وخمسين وكل رتبة ثلاثة وستين
 وحكم التضعيف صار كل واحدة ضعف ما كان فصار حق كل واحدة من غير
 المجامعين في ستة وعشرين فيعتق من كل واحدة ستة وعشرون ونسعى
 في الباقي وذلك سبعة وثلاثون وكان حق الجماعة ثانيا في سبعة بعد التضعيف
 صار اربعة عشر فيعتق منها اربعة عشر ونسعى في الباقي وذلك تسعة واربعون
 وحق الاول كان في تسعة بعد التضعيف صار ثمانية عشر فيعتق منها ثمانية
 عشر من ثلاثة وستين ونسعى في الباقي وذلك خمسة واربعون فبلغ سهام
 الوصايا اربعة ومائتين وسهما السقاية مائة وثمانية وستون فاستقام **ولو**
جامع ثلاثا منهن فعندما عتق الجماعة ثلثا لجماع الاول عتقت واحدة
 غير الجماعة وخرجت الثانية والثالثة بالولي فقبضت غير الجماعة وجماع
 الثانية نزل عتق اخر وهو غير مرادة والثالثة خرجت بالولي وغير الجماعة حرة
 فقبضت الجماعة الاول وجماع الثالثة نزل عتق اخر وهو غير مرادة والاولى
 وعين الجماعة حرة فلا امة الا الثانية فتعبدت هي وبقيت الثالثة
 مملوكة **وان** كان القول في الميراث قسم الثلث بينهما على ثلاثة لاسموا بهن
 في الاستحقاق فحتاج الي حساب له ثلث وثلثه ثلث واقله تسعة فجميع
 ماله تسعة وماله اربع جوارير فكان كل رتبة اثني عشر وربع فانكسر بالارباع فضرنا
 اربعة في تسعة فيصير ستة وثلاثين كل رتبة تسعة والثلث اثنا عشر

يعتق

يعتق من كل واحدة اربعة ونسعى في خمسة فبلغ سهم الوصايا اثني
 عشر وسهما السقاية خمسة وعشرون وسلم المورثة الجماعة الثالثة
 وقبضها تسعة فيكون اربعة وعشرون فاستقام الثلث والثلثان وعلي قول
 ابي حنيفة بجماع الثالثة نزل عتق اخر وهو غير مرادة فكان بين الباقيات علي
 قدر ما بقي من حقهن وقد حولنا كل عتق على احد وعشرين فكان العتق الثالث
 على احد وعشرين ايضا وقد عتق من الاول تسعة وبقي حقها في اثني عشر وقد
 عتق من الاول تسعة وبقي حقها في اثني عشر وقد عتق من الثانية تسعة وبقي
 حقها في اثني عشر وقد عتق من الثانية تسعة وبقي حقها في اربعة عشر
 وعتق من كل واحدة من غير المجامعين ثلاثة عشر وبقي حقها في ثمانية الا ان
 بين السهام موافقة بالنصف فحكم الرد الي الجزاء الموافق صار حق الاول في ستة
 وحق الثانية في سبعة وحق غير الجماعة في اربعة فيكون الحصة سبعة عشر
 وقبضه احد وعشرون على سبعة عشر لا يستقيم ضربا سبعة عشر في احد
 وعشرين فيصير ثمانية وتسعة وخمسين فيكون كل رتبة ثلثا مائة
 وسبعة وخمسين وقد كان حق الاول في تسعة من احد وعشرين مضرها
 في تسعة عشر فيكون مائة وثلاثة وخمسين وحقها في العتق الثالث في ستة
 عشر مضرها في احد وعشرين فيكون مائة وستة وعشرين فحصة ما يصيبها
 مائتان وتسعة وسبعون فيعتق منها هذا القدر ونسعى في الباقي وذلك ثمانية
 وسبعون وكان حق الثانية في الثلث وذلك سبعة من احد وعشرين مضرها في
 تسعة عشر فيكون مائة وتسعة عشر وحقها في العتق الثالث في تسعة مضرها
 في احد وعشرين فيصير مائة وسبعة واربعين فحصة ما يصيبها مائتان
 وستون وستون ونسعى في الباقي وذلك احد وتسعون وكان حق الثالثة
 في ثلاثة عشر من احد وعشرين مضرها في تسعة عشر فيصير مائتين واحد
 وعشرين ولا يستحق هي بجماعها ثلثي فبقي الي تمام ثلثا مائة وسبعة وخمسين
 وذلك مائة وستة وثلاثون وحق غير الجماعة كان في ثلاثة عشر ايضا مضرها
 في تسعة عشر فيكون مائتين واحد وعشرين فيكون اربعة ومائتين فحصة
 ما يصيبها ثلثا مائة وخمسة ونسعى في الباقي وذلك اثنان وخمسون ولو كان القول
 في الميراث ولا مال له غيرهن قسم الثلث علي قدر حقوقهن وحق
 الاول في مائتين وتسعة وسبعين وحق الثانية في مائتين وستة
 وستين وحق الثالثة في مائتين واحد وعشرين وحق غير الجماعة
 في ثلثا مائة وخمسة فحصة اربعة وسبعون فهو ثلث المال والثلثان
 ضعفه وذلك الفان ومائة واثنان واربعون فحصة ثلاثة الاف ومائتان
 وثلاثة عشر وماله اربع جوارير فكان كل رتبة ثمانية وثلاثة وربع
 الكسر الارباع ضربنا اربعة في ثلاثة الاف ومائتين وثلاثة عشر فيصير اثني

عشر الفا وثمان مائة واثنين وخمسين وثلاث المائات اربعة الاف
وما يتان واربعه وثمانون والثلاث صنفه وذلك ثمانية الاف وخمسمائة
وثمانية وستون وصار كل رتبة اربعة امثال ما كان وذلك ثلاثة الاف
وما يتان وقلادة عشر مرجعنا الي اول الحساب فنقول كان حق الاول
الاول في مائتي وسبعة وسبعين ضربناه في اربعة فنصير الفا ومائة
وستة عشر يعني ثمانية هذا القدر ويسمى في بقا بقى الى تمام ثلاثة الاف
وما يتان وثلاثة عشر وذلك الفا وسبعة وتسعون وذلك حق الثانية في
مائتين وستة وسبعين مضروباً في اربعة فيكون الفا واربعه وستين يعني الى تمام ثلاثة
الاف وما يتان وثلاثة عشر الفاان وللمائة وتسعة وعشرون فيسمى فيه وكان
حق غير المجامعة في ثلثمائة وخمسة مائة في اربعة فنصير الفا ومائتين وعشرون
فيعنى ثمانية هذا القدر ويبقى الى تمام ثلاثة الاف وما يتان وثلاثة عشر الف وتسع
مائة وثلاثة وتسعون فبلغ سهمها الوصايا اربعة الاف وما يتان واربعه وثمانين
هو ثلث المال وسهمها السعادية ثمانية الاف وخمسمائة وثمانية وستون فاستقام
الثلث والثلثان ولو جاعل عتق وجب المهر للاربعه عند لان جماع الاول
نزل عتق بغيره بين الثلاث والوطى ساد فكم شروع في وطى الثالثة زالت مزاحمتها
للاربعه فتعبدت الاربعه كل الوصايات وجماع الثانية نزل عتق اخر وخرجت الثالثة
والاربعه حرة فتعبدت الاول وجماع الثالثة عتقت الثانية لتعبدت وجماع الوصايات
عتقت الثالثة وكان ينبغي ان يجب الحد لجماع الاربعه عندها لانها حرة حال ما
وطى الا ان عندنا في حنيفة الوطى ليس بحد فيصير شبهة فيسقط فيجب المهر وان
كان القول في المهر يعني من كل واحدة ثلثها ويسمى في ثلثي قيمتها واما عند ابي
حنيفة فلانه نزل اربع حريات بين اربعة فيصير كل واحدة عتق رتبة الا انه
لا حظ للاربعه من هذا العتق فعليه السعادية فيما بقى منها وذلك اثنان وخمسون
او نقول نزل لجماع الاربعه عتق رتبة وقد جعلنا كل رتبة ثلثمائة وسبعة
وخمسين والباقي من رتبة الاولى ثمانية وتسعون ومن رتبة الثانية احدى
وتسعون ومن الثالثة مائة وستة وثلاثون ومن الرابعة اثنان وخمسون
فجعلنا ثلثمائة وسبعة وخمسون وهو مقدار رتبة واحدة فيعنى بمنهن على
ما بقى من حقوقهن وانه اعلم **باب** من الطلاق الذي يقع بقوله
اخر امرأة اتزوجها **اصل** الباب ما ذكرنا ان الاول في المهر ودان اسم
لفرد سابق والاخر اسم لفرد لاحق فحق عقد اليمين على الامتناع عن فعل
موصوف بصفة الاخرية مضافاً الى شخص وانصاف الفعل بصفتها الاولى
لا يمنع انصافه بصفة الاخرية لان الفعل مما ينكر فكان الثاني غير الاول فجاز ان
يجاز في الوصف اما اذا اضاف اليمين الى شخص موصوف بصفة الاخرية فانصافه
بصفة الاولى منع انصافه بصفة الاخرية لان الشخص الواحد لا يتصور ان

يكون

يكون شخصين ويكون اولا واخر التناوب بينهما **وحرف** اخران الحراميتي
تعلق بشرط او وصف لا يتحقق الا بالموت بترك الجزاعنده كالوقال انت طالق
ان لمات البصرة او ان لم اطلقك يقع الطلاق في اخر جز من احرار حيا بغيره
ان كان معلقا بالشرط يقتصر كما ذكرنا وان كان مضافا عند ابي حنيفة بسد
وعندها يقتصر وقد مر هذا اذا عرفنا هذا قاله محمد **رحم** قال اخر
امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة يقال لها زين ثم تزوج امرأة
يقال لها عمرة ثم طلق زين قبل الدخول ثم تزوجها ثم مات طلقة عمرة
دون زين لانه اضاف الطلاق الى امرأة موصوفة بصفة الاخرية
وزين انصفت بالاولية فلا تنصف بالاخرية الا ترى انه لو كان هذا
في شخص واحد مات تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوجها ثم مات لا يقع الطلاق
عليها لانها لما تزوجها استخفت اسم الاولية فلا تستحق اسم الاخرية بعد
ذلك الا ترى انه لو قال اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم مات
مات طلقت زين واذا كانت اولا لا تكون اخرا وهو بمنزلة ما لو قال اخر
عبد امرته فهو حر ففرض عبد اثم مات عبد التعداد وضرب الاول ثم مات
فانه يعني الذي ضربه مرة بعد موت الذي ضربه مرتين وكذا النظر
الى عشر لسوة وقال اخر امرأة اتزوجها سكن طالق فتزوج امرأة ثم
اخرى ثم طلق الاول قبل الدخول ثم تزوجها ثم مات طلقت التي تزوجها
مرة لما قلنا وعشر لسوة في اضافة اليمين متى لم نسا جميع العالم في
حق التوقف على الموت وانما يتوقف على الموت لان الشرط اخر امرأة تزو
وذلك لا يتحقق الا بالموت لحوال ان يتزوج غيرها ولو نظر الى امراتين
فقال اخر امرأة اتزوجها سكن في طالق فتزوج امرأة ثم الاخرى طلقت
الثانية في الحال لانها وصفت بكونها اخرا في الحال واليمين لم تكن اول غيرها
فالزوج بالاخرية لا يمنع صفة الاخرية لزوجا بخلاف ما اذا اضاف
وصفه الاخر الى حيلة النساء او الى العتق لانه يتوهم وجود الاخر بعد ها
ولو قال اخر تزوج اتزوجها فالتى اتزوج طالق ثم لم يمتها وصفت بمات
طلقت التي تزوجها مرتين لانه جعل الاخرية صفة الفعل والى وجد فيها
النكاح مرتين وجعل فيها النكاح بصفة الاخرية ولا تمنع ثبوت هذا الوصف
فيها بوجوب النكاح فيها اولا لانها فعلان في ازان توصف احدها بالاولية
والثاني بالاخرية في محل واحد وفي الاول وصف الذات بالاولية وعين
هذه المرأة وصفت بالاولية فلا توصف بالاخرية الا ترى ان هنالو
طلقها ثم تزوجها ثم مات يقع الطلاق عليها لان هذا اخر تزوج بخلاف
الاول وكذلك لو قال ذلك لعشر لسوة او لمراتين يقع الطلاق على التي
تزوجها مرتين ولو قال ذلك لمراتين وتزوج احدها ثم الاخرى

جها

لم يقع الطلاق حتى تموت لان اليمين تناول الفعل واحتمال ان تطلق الاول
ثم تزوجها مانع ان تصاف الفعل بالآخرية فالمرجع الناس عنه بالموت لا تطلق بخلاف
قوله اخر امرأة لان ثمة اليمين تناولت العين على ما ذكرنا **ولو قال** اخر تزوج اتزوج
او تزوج فصاحبة التي اتزوج طالق تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوجها ثم طلقها
طلقت لان المراد صاحبة العقد او صاحبة الزوج والمالكية عن النكاح فقد
علق الطلاق بوصف الاخرية للزوج وقد انصف الثاني بذلك في عند
ابن حنيفة في هذه المسائل اذا مات يقع الطلاق مستند الى خروج الوقت
الزوج وعندها مقتضرا فان كانت غير مدخول بها يجب نصف المهر بالطلاق وان
كان بعد الدخول يجب نصف المسمى بالطلاق ومهر المثل بالدخول عند ابن حنيفة
وعندها يجب المسمى لغير **ولو تزوج** امرأة ثم طلقها ثم تزوج اخر بمهر
تزوج التي طلق ثم تدبر الكلام تدبر يعني اضاف الطلاق الى فعل في الماضي فقال
اخر امرأة تزوجها طالق ولا يثبت له طلق التي تزوجها مرة لانه اصناف الطلاق
الى شخص بوصف بالآخرية والموصوفة بالآخرية التي تزوجها مرة الا ترى
ان صاحبها موصوفة بالاولية حتى لو قال اول امرأة تزوجها طالق طلقت التي
تزوجها مرتين فلا تنصف بالآخرية **ولو قال** اخر تزوج تزوجته فالتى
تزوجها طالق طلقت التي تزوجها مرتين لانه اضاف الطلاق الى التزوج
النكاح فيها بوصف بالآخرية فكل ما عرفت من الجواب والعللة فيما اذا قلنا
اليمين على التزوج فهو الجواب فيما اذا اخرا لاني فصل واحد وهوان هنا لا ينظر
الوقوع الى وقت الموت وهناك ينتظر لان هناك علق الطلاق بوصف بالآخرية
في الماضي وهو كانه ينتج الطلاق لتحقيق الشرط وعدم رتقاعه
وثمة علق بوصف في المستقبل وذلك لا يتحقق الا بعد الموت **ولو نظر**
الى عشرة اعبد فقال اخر كم تزوجا حر فتزوج عبد ثم تزوج الاول
اخرى ثم مات المولى وذلك كله بامر المولى لم يعتق واحدهم لان كونه المولى
لم يحقق الشرط لان احتمال الاخرية لغيره ثابت لانه ينفذ رعي ان تزوج
امرأة بعد موت المولى فلم يكن هو اخرهم الا اذا تزوج كلهم بادن المولى فحينئذ
يعتق العاشر في الحال ولا يتوقف على موت المولى لانه اخرهم ولا يتوقف
دوال وصف الاخرية عنه **وكذا** لو مات العبد قبل موت المولى سوى
الذين تزوجا عتق الذي تزوج مرة ولو وقت وقتا فقال اخر كم تزوجا
وجا اليوم حر عتق الثاني اذ مضى اليوم وهو الذي تزوج مرة لان الذي
تزوج مرتين انصف بالاولية فلا ينصف بالآخرية لان اليمين تناولت الذات
ولو قال لعبد بن اخر كم تزوجا حر فتزوج اخرها بعد الاخر عتق الثاني
ساعة تزوج لانه انصف بالآخرية سيما في الحال والوقت وغير الوقت فيه سواء
ولو قال اخر تزوج يكون من احدكم او من احدكم اليوم فصاحبه حر فتزوج

عبد

عبد ثم تزوج الاول بادن المولى عتق الذي تزوج مرتين اذا
غابت الشمس لان شرط العتق فعل النكاح بوصف بالآخرية وقد وجد
الذي تزوج مرتين الا انه لا يعتق في الحال لاحتمال الاخرية في فعل الآخر
ولو كانت اليمين مطلقة لم يعتق واحدهم لان الشرط لا يتحقق ما لم يموت الا
اخر التزوج يوجد منهم بعد موت المولى وبعد عتقهم فلم يوجد بشرط
لكن ابدا الا ان يموت العبد قبل المولى فحينئذ يعتق من تزوج اخر في اخر
جز من اخر احبائه اذ انك هو الملت **باب من الإيمان التزوج**
بها الرجل على نفسه الصدقة اصل الباب ما ذكرنا غير مرة ان كلمة
كل وضعت لتعظيم الاسماء دون الافعال وكل التكرار الافعال والحال في هذا
الباب ان كلمة كل اذا اضيف الى اليوم وعقد عليه اليمين فانه يقتضي تجديد اليمين
بتجدد اليوم لانه يقتضي عمورا باليوم ومن ضرورة ذلك عموم الفعل لانه لو لم
يتعمم الفعل في كل يوم لا يظهر فائدة تعميم الايام لانه لا يصبر الفعل في كل
يوم بشرط ولكن لا يقتضي تكرار اليمين في يوم واحد حتى لو حدث في يوم مرة لا يجب
ثانيا وان وجد بشرط الخت فيه كما لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فانه
يقتضي عموم العتق وضععا وعمر الفعل وهو التزوج ضرورة تعميم الاسم حتى صار
التزوج في كل امرأة بشرط ولا يتعمم الفعل في امرأة واحدة حتى لو تزوج امرأة
وطلقت ثم تزوجها لا يقع الطلاق وكلمة كل يقتضي تكرار الفعل وتعظيم
الاسم المضاف اليه سعيا من ضرورة لانه لو لم يتعمم الاسم والفعل كما تكرر
في الحماك يتكرر في محل واحد تمتنع قضية كل فيما دخل عليه كما لو قال كل
تزوجت امرأة فهي طالق فانه يتناول نساء جميع العالم حتى كان التزوج بكل
امرأة بشرط ويقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها وان كان كلما تدخل على
الاسماء ولو تزوج واحدة وطلقت ثم تزوجها تطلق ثانيا **وحرف**
احزن اليومين اذا عطفت على اليوم لا بدخل اليوم في اليومين لان العطف
لان العطف يقتضي المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه ولهذا الوقال
بعت منك هذا العبد الى شهرين وشهر يكون بمترلة قوله الى شهرين ولو
الى شهرين وشهرين يكون بمترلة قوله الى ثلاثة اشهر **وكلمة الحد** هي
دخلت بين اليومين ويكون اليومين من اليومين وينتهي الحكم بمضي
يومين لانه لا تمتنع ان يكون اليوم احد اليومين لانه لم يوجد ما يوجب المقابلة
وصار كل واحد من الوقتين متقيا بنفي على حدة صار مستقرا عند الاول ويصير
بمترلة كلام من بعد او كلمة من وقت التكلم فيكون اليوم الاول كل مدة الا ان
وبعض مدة اثنا في هذا الوقال لامرأة والله اقر بك شهرين وشهرين
بصير موليا كانه قال والله لا اقر بك اربعة اشهر ولو قال لا اقر بك شهرين
ولا شهرين لا يصير موليا وبصير كانه عقد كل يمين على حدة على شهرين فيعتبر

حرف

المدتان من وقت اليمين فلا يصبر موليا وتجتمع بيمينان في شهرين ولو
قال والله لا اكل لحما ولا حنزا الا بحتن الاباكلها ولو قال لا اكل لحما ولا حنزا بحتن باكل احدها
كانه قال والله لا اكل لحما والله لا اكل حنزا اذا عرفنا هذه اقال محمد **رجل** قال كلما
كلت فلانا يوما فله على ان تصدق بدرهم كلما كنت فلانا يومين فله على
ان تصدق بدرهمين كلما كنت فلانا ثلاثة ايام فله على ان تصدق بثلاثة
درهم كلما كنت فلانا اربعة ايام فله على ان تصدق بأربعة دراهم كلما
كلت فلانا خمسة ايام فله على ان تصدق بخمسة دراهم ثم كمل في اليوم الرابع
والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما لانه عقد خمسة ايمان وجعل جزا
اليمين الاولى التصديق بدرهم وكذا الى اخره وهذه الايمان لا تنتهي بمضي وقتها
ولا بوجود شرط حصر لانه عقدت بكلمة كلما فصار ذكره الوقت وعده بمنزلة
فيما يرجع الى الحنث ولهذا لو كلف في اليوم الاول او غيره من الايام مرتين
يلزمه ثلاثون درهما فاذا اكل في اليوم الرابع حنث في الايمان كلها ووجب عليه
خمسة عشر درهما لان موجب الحنث في الايمان كلها خمسة عشر درهم باليمين
الاولى ودرهتان بالثانية وثلاثة بالثالثة واربع بالارابعة وخمسة بالخامسة
والشرط الواحد يكسب الحنث في ايمان فاذا اكل في اليوم الخامس فقد كلف
والايمان كلها ثمانية فليزمنه خمسة عشر درهما فيصير ثلاثين **التركي** انه لو قال
كلما كنت فلانا يوما فليس فله على ان تصدق بدرهم بمحدد الوجوب
بتحدد الكلام في كل خمس ولو كلف في يوم الخميس مثلا يلزمه بكل كلام درهم
فلا فرق بين ان يكلف مرتين في يومين وبين ان يكلف في يومين في تكرار
الوجوب **طعن** على الرازي وقال ينبغي ان يلزمه التصديق بأربعة عشر
درهما لان كلما يدخل على الافعال لا على الاسماء فيقتضي عموم الكلام في يوم واحد
ولا يقتضي عموم الايام والمدة فصارت ايمانا موقفة فيقتضي بانقضاء وقتها فلما
مضي اليوم الاول انتهت اليمين الاولى بمضي مدتها ولم يضي يوما انتهت
اليمين الثانية وبمضي اليوم الثالث انتهت اليمين الثالثة فلما اكل في اليوم
الرابع كلف والايمان الثلاثة منتهية فلا يحنث فيها ويحنث في اليمين الرابعة
والخامسة لنفا وقتها فليزمنه تسعة دراهم واليمين الرابعة ينتهي بمضي اليوم
الرابع فاذا اكل في اليوم الرابع الخامس واليمين الا الخامسة يلزمه خمسة
اخرى فيكون جملته اربعة عشر **والذي** نقله هذا ما روي عن محمد بن حلف
وقال كلما كنت فلانا شهرا او سنة فله على ان تصدق بدرهم فكل يوم
مضي الشهر او السنة لا يلزمه بشئ لانها اليمين عند مضي السنة او الشهر فكذا
اذا قال يوما الا افرق بين الصبيحتين ولا يقال بان قوله يوما منكر او التكرار
في النفي نعم لانه وان كان تكلف صيغة فهو معرفة معني لانه يقع على اليوم الذي
يليه اليمين فصار هذا وقوله والله لا اكل فلانا اليوم سوا هذا وقع

في

في

في السنة والشهر على الوقت الذي يلزمه فكذا في اليوم والي هذا
الطعن مال الكرخي والخصاص واكثر مشايخي بل لم يشتغلوا بالجواب واستحسنوا
وعلى الدقائق وغيره من المشايخ صحوا ما ذكر محمد وقالوا ان كلمة كلما دخل على
الفعل وهو الكلام واجوب عمومه بوجب نعيم ما كان من ضروراته والوقت
من ضروراته لان الكلام لا بد له من وقت فيصير الوقت عاملا ضرورة
تغير الكلام تبعاله وكل كلمة تفعل في شئ تفعل فيما هو تابع له الا ترى انها توجب
عموم المجال في قوله كلما تزوجت امرأة حتى لو تزوج امرأة ثلاث مرات او تزوج
جميع نساء العالم طلقن لانها لما اوجب عموم فعل الزوج اوجب عموم ما يقتضي
فعل الزوج وهو النساء وكل لا يتصور الفعل بدون الحل لا يتصور بدون الوقت
فيعمل في عموم الا زمنة والوقت المخصوص عليه هو اليوم فيصير عاملا
بعموم الكلام فلا ينتهي اليمين بمضي اليوم **ومسئلة** الشهر والسنة ممنوعة
فان اياها كبر الخصاص والفقيه ابا بكر البجلي قال ما روي عن محمد في السنة هـ
والشهر جواب القياس والجواب في اليوم هكذا انه لا يتجدد بتجدد كل يوم وما
ذكر في الكتاب في اليوم جواب الاستحسان والجواب في الشهر والسنة هكذا انه
يتجدد بتجدد كل شهر وكل سنة الا انا اخذنا بالاستحسان في اليوم واليومين
وتحوى لانه لغلبة الاصل وفي اليمين عادة فحملناه على الوقت والاجل
ولان ذكر اليوم في حال ذكر الفعل يراد به الوقت **كن** قال عبد الله بن عمر
فيه فلان فقدم كذا لعنق عده فصار كذا لو قال كلما كنت فلانا وقتا او كل
وقت اكل فيه فلانا **ولو** قال كل يوم اكل فيه فلانا فله على ان تصدق بدرهم
كل يومين اكل فيهما فلانا فله على ان تصدق بدرهمين حتى قال ذلك
على خمسة ايام ثم كلف في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنا عشر درهما
قال الصدر الشهيد وذكر في كثير من النسخ زيادة لفظه في فقال كل يوم
اكل فيه فلانا فله على ان تصدق فيه بدرهم كل يومين اكل فيهما فلانا فله
ان تصدق فيه بدرهمين هكذا واختلف مشايخنا فيه منهم من قال
الصحيح مع هذه الزيادة وجواب مسئلة الكتاب جواب هذه المسئلة
الا ان كلمة في سقطت من بعض النسخ لفظ الكاتب اما بدون كلمة في يجب
خمسة عشر درهما بالكلام في اليوم الرابع ولا يجب بالكلام في اليوم الخامس شي
ومنهم من قال لا يلزمه في الكتاب صحيح بدون كلمة في وهذا اصح وانما يلزمه
اثنا عشر وعشرون لانه عقد خمسة ايمان وجعل جزا اليمين الاولى التصديق بدرهم
وجزا اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين مائة وسمت الفقهاء
كل مدة دورا وهذه اليمين الاولى يوم ويوم ويتجدد في كل يوم ودور
يمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة
ايام ودور اليمين الرابعة اربعة ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام

ولا يجتنب في كل دور الامرة واحدة لا يعتقد بكلمة كل وانها لا توجب التكرار
والتكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليقين
فهو جميع مدة اليقين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فاذا اكله في اليوم الرابع
واليوم الرابع الدور الرابع من اليقين الاولى وهو ثمانية وثلاثون يوما والثاني
من اليقين الثانية وهو ثمانية وثلاثون يوما من الاول من الدور الثاني لليقين الثالثة
وهو ثمانية وثلاثون يوما من الاول من اليقين الرابعة وهو ثمانية وثلاثون يوما من
الدور الاول لليقين الخامسة ولم يجتنب في هذه الا دورا واحدا والشرط الواحد
يصح بشرط الايمان بجنته في الايمان كلها فيلزمه باليدين الاولى درهم وبالثانية
درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة اربعة وبالخامسة خمسة وبمجمعة خمسة
عشر فاذا اكله في اليوم الخامس يجتنب في اليقين الاولى والثانية والرابعة
ولا يجتنب في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس من الدور الخامس
اليقين الاولى ولم يجتنب في هذا الدور فيجنته واليوم الاول من الدور
الثالث لليقين الثانية لم يجتنب فيه واليوم الاول من الدور الثالث
اليقين الرابعة فيجنته فيلزمه سبعة اخرى فيصير اثنين وعشرين ولا
يجتنب في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليقين
الثالثة وقد جنته فيه وثمعة الدور الاول لليقين الخامسة وقد جنته
فيه فلا يجتنب فيه ثانيا **فالحاصل** ان تجد الدور وعده لا اثر له في الكلام
في المرة الاولى حتى لو كلف بعد هذه الايمان في اي يوم كلف في عمره يلزمه خمسة
عشر درهما وانما اثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلف في اليوم الاول والثاني
يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر وبالثاني درهم لا غير لانه لم يتجدد الا دور
اليقين الاولى والثانية **طعن** على الرازي وقال ينبغي ان يلزمه خمسة
عشر درهما لا غير لان كلمة كل توجب عموم الاسم لا عموم الفعل ولا عموم الصدقة
لانها لم تدخل فيها فكل عين جنت فيها مرة لا يجتنب ثانيا كل لو قال كل دار
رفقة واحدة او على غنق رفقة فدخل دورا لا يلزمه الا حجة واحدة او غنق
رفقة واحدة كذلك هنا لان الجواب عنه ان محمد اذكر المسئلة بحرف الفا
فانه قال كل يوم اكل فيه فلانا فلهذا علي ان اتصدق فيه بدرهم وذكر
في موضعين عند ذكر الكلام وعند ذكر الصدقة الا ان الكاتب غلط وترك
كلمة في فعل هذا لا يحق الطعن لانه لما اصاب الصدقة المترتبة الى الاوقات
بحرف الظرف فقد جعلها تابعة للاوقات لا تصالها بالآوقات وقد ذكرنا
ان كلمة كل تعمل في عموم الاسماء وما هو تابع لها الا ترى ان في مسئلة المحل
قال علي ما حجة او به حجة يتعدد وجوب المحل بتعدد الدخالات لا تصال
المترتبة ما دخل فيه كلمة كلمة العموم والاتصال بحرف الظرف فوق الاتصال

بحرف

بحرف الباء والثاني ان لم يدكر كلمة في صرخة لكنه ذكره دلالة ان الوقت
في مثل هذا ايدكر للظرفية فصار كانه ذكره لفظا ولا ان الفعل مطروف الوقت
فاذا عمل في عموم الافعال عمل في عموم الافعال عمل ما يتعلق به كما قلنا في التزوج
ولا يقال بان عموم الفعل من وزعيه فلا يظهر في حق غيره وهو ما يتعلق به لانه
ليس بعام حقيقة كما في الحج الا اننا نقول بان الصدقة مطروف الاوقات
وجوبا لا افعال فكانت في التبعية مثل الافعال فاشرك كلمة كل في عمومها بالاول
كل في الافعال بخلاف قوله كل دار ادخلها فانه ليس بظرف للحجة لا وجوبا ولا
وجودا فلو قلنا انما يتعمد لعموم الافعال بواسطة فلا يتعمد انكرنا وقيل ان
محمد اذكر المسئلة بحرف الفا فانه قال كل يوم اكل فيه فلانا فلهذا علي ان اتصدق
به بدرهم الا ان الكاتب تركه وكما نبهنا قوله عليه حجة هذا اذا لم يخاطبه
اما اذا خاطبه بان قال كل كلمة يوما فلهذا علي ان اتصدق بدرهم كما قلنا
بوعين فلهذا علي ان اتصدق بدرهمين الى خمسة يلزمه عشر درهما وبيان
من وجهين احدهما انه حث في كل عين بعدد ما بعدها من الايمان لانه
عقد بكلمة كل وكل عين شرط لكانت فيما قبلها وبعد اليقين الاولى وجد
اربعة ايمان فيلزمه اربعة دراهم وبعد اليقين الثانية ثلاثة ايمان
فيجنته فيها ثلاث مرات فيلزمه ستة وبعد اليقين الثالثة وجد عيمان
فيجنته فيها مرتين فيلزمه ستة وبعد اليقين الرابعة وجد عين واحدة
فيجنته فيها مرة واحدة فيلزمه اربعة فجملته عشرون والثاني ان المحل
الحرف في اليقين الاولى اتصدق بدرهم وشرطه الظلم معه وباليقين
الثانية تكلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليقين منعقدة بحالها
لانها عقدت بكلمة كل وانفقدت اليقين الثانية فاذا خاطبه باليدين الثالثة
وجد شرط اكلاك اليقين فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان
وبقيت اليقين منعقدتان وانفقدت الثالثة فلما خاطبه باليدين
الرابعة وجد شرط اكلاك الايمان فاجلت الايمان كلها فيلزمه بالاول
درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة
بحالها وانفقدت الرابعة فلما خاطبه باليدين الخامسة اجلت الايمان فيلزمه
بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة اربعة
وبمجمعة خمسة عشر ولا يجتنب في اليقين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام
حتى لو كلف بعد اليقين الخامسة يجتنب في الايمان كلها فيلزمه خمسة
وثلاثون ولو قال كل يوم اكل فيه فلهذا علي ان اتصدق بدرهم هكذا
الى خمسة ايام وسكنته فويله عشرة دراهم لان الايمان لا تتكرر في هذه
المسئلة في وقت واحد لانها ما عقدت بكلمة التكرار وانما تجد
يتجدد الادوار فاذا حلف في المرة الثانية وجد بشرط الايمان

فدخلت ولزمه درهم وباليمن الثالثة حنت في اليمن الثانية
 فيلزمه درهمان ولا حنت في اليمن الاولى لعدم تجديد دورها وباليمن الرابعة
 حنت في اليمن الثالثة فيلزمه ثلاثة وباليمن الخامسة حنت في اليمن
 الرابعة فيلزمه اربعة فيكون جملة عشرة وقبعت الخامسة منعقدة فلو كلفه
 في اليوم الثاني يلزمه ستة اخري درهم وباليمن الاولى لانه الدور
 الثاني لليمن الاولى ولم يحنت فيه مرة وخمسة باليمن الخامسة ولا
 حنت في سائر الايمان لان اليوم الثاني تقية الدور الاول لليمن الثانية
 واليوم الثاني من الدور الاول لليمن الثالثة واليوم الثاني من الدور
 الاول لليمن الرابعة وقد حنت في هذه الادوار مرة فلا حنت ثانيا
 ولو كلفه في اليوم الثالث لزمه ثلاثة درهم لانه الدور الثالث لليمن
 الاولى ولم يحنت فيه فيلزمه درهم واليوم الاول من الدور الثاني
 لليمن الثانية ولم يحنت فيه فيحنت فيه ثلثة ولا حنت في سائر
 الايمان لعدم تجديد دورها ولو كلفه في اليوم الرابع يلزمه اربعة درهم
 لانه الدور الرابع لليمن الاولى ولم يحنت فيه ولا حنت في اليمن الثالثة
 لانه اليوم الاول من الدور الثاني لليمن الثالثة ولم يحنت فيه فحنت
 فيه اربعة ولا حنت في اليمن الثانية لانه تقية الدور الثاني لليمن
 الثانية وقد حنت فيه ولا في اليمن الرابعة الخامسة لانه تقية الدور الاول
 لليمن الرابعة ولا في اليمن الخامسة لانه اليوم الرابع من الدور الاول
 لليمن الخامسة وقد حنت في هذه الادوار مرة فلا حنت ثانيا
ولو كلفه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة درهم لانه الدور الخامس لليمن
 الاولى ولم يحنت فيه فيلزمه درهم ودوران باليمن الثانية لانه اليوم
 الاول من الدور الثالث لليمن الثانية ولم يحنت في هذه الادوار مرة
 فيحنت فيه وباليمن الرابعة اربعة درهم لانه اليوم الاول من الدور
 الثاني لليمن الرابعة ولم يحنت فيه فيكون جملة سبعة ولا حنت في اليمن
 الثالثة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمن الثالثة وقد حنت
 فيه مرة ولا في اليمن الخامسة لانه من تقية الدور الاول لليمن الخامسة
 وقد حنت فيه فلا حنت ثانيا فيكون جملة ثلاثين **ولو** كلفه في اليوم الاول
 بعد الايمان يكون خمسة درهم باليمن الخامسة لا غير لعدم تجديد الدور
 في ثلثة من الايمان **رحل** قال والله لا اكل فلانا يوما ولا يومين فكله
 في اليوم الاول او الثاني حنت ولو كلفه في اليوم الثالث لا حنت لانه
 لانه لما عا دكله التي ولا عطف في الفعل دون الوقت دلالة قصد بقى
 الكلام عن كل مدة يمين على حدة فصارت لكل يمين مدة على حدة والمدة في

الرابعة

اليمن

اليمن معتبة من وقت الحلف ولا تنافي بين انعقاد اليمينين على مدة واحدة
 فكان اليوم الاول مدة اليمن الاولى وبعض مدة اليمن الثانية فان كلفه
 في اليوم الاول حنت في اليمن فيلزمه كفارتان وان كلفه في اليوم الثاني يلزمه
 كفارة واحدة فاما معنى اليوم انقضت مدة اليمن الاول وانقضت
 مدة اليمن الثانية لم يبق اليوم الثاني فانتهت اليمينان ولو قال والله
 لا اكل فلانا يوما ويومين فكله في اليوم الثالث حنت لانه لما بعد كلمة
 البقي لا تقوم بالدلالة على انه قصد بقى الكلام عن كل مدة على حدة فلا
 يكون يمينين فبقي يميناً واحدة وقد ذكر مدنيين وعطف احدهما على الاخرى
 بحرف الجيم فصارت الجمع بلفظ الجمع وقال والله لا اكل فلانا ثلاثة ايام نظير
 ما لو قال والله لا اكل فلانا وقلنا فكل احدهما حنت لانه لما بقى كلام كل
 واحد منهما بقى على حدة فصارت كل كلام شرطاً على حدة ولو قال والله لا اكل
 فلانا وقلنا فصار شرطاً واحداً حتى لا يحنت الا بكلامهما وفي شرح الكافي
 لو قال والله لا اكل في اليوم ولا غداً قال يمين على بقية اليوم وعلى غدا
 ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمن روي ذلك ابن سماعة عن ابي
 يوسف ومحمد لان اذا دخلت بين تعيين تناولت كل واحدة منهما على
 الاثر فقد افرد كل كل واحدة منهما يمين فلا يدخل الليل في ذلك
 قال ابن سماعة ولو قال لا اكل في اليوم وغدا دخلت الليلة في يمينه
 لانها يمين واحدة لانه الواو للجمع فكانه قال لا اكل في يومين فروي
 بشر عن ابي يوسف ان الليل لا يدخل لانه عقد على النهار وليس
 بنا ضرورة الى ادخال الليل فلم يدخل قال واذا قال والله لا اكل
 يوما ولا يومين فهو مثل قوله لا اكل في ثلاثة ايام في قول ابي يوسف
 ومحمد ولو قال والله لا ادخل الدار يوما ويوما فهو مثل خلفه على يمين
 ولا يشبه قوله لا ادخلها اليوم وغدا لان قوله يوما ويوما عقد على
 زمانا متكررا فصار كقوله يومين وقوله اليوم وغدا عقد على زمان
 معين لا ضرورة بنا الى ادخال الليل فيه فلا يدخل قال ابو الحسن اذا
 قال والله لا اكل زينة ابوما والله لا اكله يومين والله لا اكله ثلاثة
 ايام فاليوم الاول من حين فرغ من اليمن لان كل يمين يختص بعقيب
 السبب فكانت اليمن الاولى على يوم عقيب اليمن الثانية على يومين
 عقيبه اليمن والثالثة على ثلاثة ايام عقيبه اليمن فعلى اليوم
 الاول ثلثة ايمان وعلى الثاني يمينان وعلى الثالث يمين ونظير
 مسأله الباب ماري داود بن ربيعة عن محمد بن محمد بن خالد والله لا
 اكل في اليوم سنة او لا اكل في اليوم شهر او عليه ان يدع كلامه في ذلك
 اليوم شهرا وفي ذلك اليوم سنة حتى يحل كلامه في ذلك اليوم في

ذلك الشهر والستة التي حلف لان اليوم الواحد لا يكون شهرا ولا سنة
فعلم ان المراد باليمين انه لا يكله في مثله شهرا او سنة والله تعالى اعلم
باب من الطلاق الذي يجيزه الزوج فيجوز اولا يجوز **امسك**
الباب ان كل تصرف صدر من غير المالك ان كان له بحيز حال وجوده بقف
على اجازة من له الاجازة اعني به من له ولاية المصاكن وان لم يكن له
بحيز حال وقوعه لا يتوقف لان فائدة الانقضاء والتوقف المتأخر عند
الاجازة فاذا لم يكن له بحيز لا يحفل النفاذ فلا يتوقف لعدم الفائدة اما
اذا كان له بحيز ففي انعقاده فائدة النفاذ عند الاجازة فيتوقف وينفذه
عند الاجازة لان الوكالة السابقة لما اشترى وجود التصرف فافدا اجاز
ان تؤثر الاجازة اللاحقة في نفاذ التصرف موقوف وعند الشائع
تصرفات النكحولي غير معتدة اصلا واجتنب النبي صلى الله عليه وسلم
عن بيع ما ليس عند الانسان ومطلق النبي يوجب فساد المني عنه وعنده
الفاسد من العقود غير مشروع ونبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
ما لم يقبض فلا يبيح ما لم يملك وما لم يقبض منها اولى والمقبض فيه ان تصرف
صا دف محلا لا ولاية له عليه فليقبض الجميع الطير في القوي والتمسك في الما
ذاته لا ينعقد وان اجازة بعد ذلك وتقليقه طلاق الاجلنية وعقود عبد
الغير بالشرط اذا اجاز بعد المالك وهذا لان انعقاد العقد يستدعي محلا
ويختص بمحل للعاقدة عليه ولاية فاذا انقضت الولاية على المحل ترك ذلك
منزلة العقد ام الاهلية في المتصرف عند العقد فليقبض كما نصي والمحجوب
اذا اطلق امرأته او اعنتق او اعنتق عبده او باع ما لم يقبض فاحس وان
يلقب ولا ينفذ باجازة وليه او اجازة بعد الملوغ والافاقه بخلاف قول
المشترى قبل ايجاب البايع اشترى منك بكذا فان ذلك تصرف في ملك نفسه
بالترام اليقين اذا اوجب البايع البيع وهو محل ولا ينفذ عليه ان
المشترى اذا باع المبيع قبل القبض لم يقبضه لا يتعد ذلك البيع وكذا لو
اجاز البايع لا يقبض ام ولا يقبض على المحل فاذا انقضت الولاية على المالك او
له اولى ان لا ينفذ وكذا لو باع ما لم يقبض اشتراه او وانه او باع الفاضل
صب ثم اشتراه لا ينفذ فاذا لم ينفذ من جهة العاقد باعتباره ملكه فلا
لا ينفذ من جهة غيره باجازه كان اولى وحجتها في ذلك ما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم دفع الى حكيم بن حرام رضي الله عنه دينارا
وانتوان يشترى له اصحبة فاشترى شاة ثم باعها بدنيارين ثم
اشترى شاة بدنيارين وجابا لشاة له والدنيارين رسول الله صلى الله
عليه وسلم واخبره بذلك فقال عليه السلام بارك الله في صفقتك
واما الشاة فطبخيها واما الدنيارين فتصدقي به فقد باع ما اشترى له

غير

غير امره ثم اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيع ولا يجوز ان يقال كان
هو وكلا مطلقا بالبيع والشرا لان هذا شيء لا يمكن اثباته بغير نقل ولو كان لنقل
على سبيل المدح له فالمنقول امره ان يشترى له اصحبة وله لا يبيع وكلا مطلق
التصرف ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا الى عمرو الباري رضي
الله عنه وامره ان يشترى اصحبة فاشترى بالدينارين ثم باع احداهما
بدنيارين وكما لا يخفى مع الدينارين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضر عليه
السلام ذلك ودعاه بالخبر فلو لم يكن البيع موقفا على اجازته لاسناده
والمعنى فيه ان هذا تصرف صدر من اهله في حله فلا يلغوا كل لو حصل
من المالك وكالوصية بالمال من عليه الدين وبالكثير من الثالث ممن لا دين عليه
وهذا الا ان التصرف كلام وهو فعل المسار فله ما هو وحده سائر الافعال
وتحقق الفعل بتفصيل من فاعل في محل يتفعل فيه فلهذا احد التصرف باللسان
واذا صدر من اهله في حله يتحقق وجوده ثم قد تمتع نقوده شرعا لما منع
فيتوقف على زوال المانع وبالاجارة يزول المانع وهو عدم رضى المالك وبيان
الاهلية في المتصرف ان التصرف كلام والاهلية للمكلم حقيقة بالتمييز واعتبار
شرعا بالخطاب وبيان المحل ان البيع يملكه فالحال والطلاق ازالة العينة
القيد او لثبات الحرمة والاعتناق ازالة الملك او الرق والمحل انما يكون محلا
لكونه ما لا متقوم او مقبلا او محلا او محلو كما وبانعدام الملك للمتصرف في
المحل لا تنعدم المالكية والتقوم والقيد والمالك **الانري** انه لو باع او طلق
او اعنتق باقائه المالك والزوج جائز وما ليس بمحل فبالاذن لا يبيع
محلا ولو باع المالك بنفسه جائز والمحلية لا تختل بكون المتصرف مالكا
او غير مالك **فان قيل** اعتبار التصرف شرعا بحكمه لا بعينه والمطلوب من
الاشياء الشرعية احكامها واشتراط الحكم في المحل لا جلد الحكم والتحكم لا يتحقق
الا من المالك فاذا لم يكن مالكا لم يملكه **قلنا** لا نسلم ان الحكم لا يثبت
بهذا التصرف بل يثبت حكم يلبق بالسبب المات حكايته ولهذا لو اعنتق المشتري
ثم اجاز المالك البيع بعد غنقه **وهذا** لانه لا ضرر على المالك او الزوج في ثبات
حكمه موقوف بهذا السبب كما لا ضرر عليه في انعقاد السبب وانما الضرر عليه
في زوال ملكه ولهم بزه بغير اجازته **والثاني** ان السبب انما يلغوا داخلان
الحكم شرعا اذا اناخر عنه الحكم فلا يلزم تارة ينصل بالسبب وتارة يتاخر
كل في البيع بشرط الخيار وهذا الحكم يتاخر الى اجازة المالك ولا يعود اصلا
لان انعدام الحكم له مع الضرر على المالك في تاخر الحكم الى وجود الاجازة
توقير المنفعة عليه طارة صار مستبدا بالتصرف ان شاء اجازة وان شاء اظلم
فيكون منه محض منفعة له فينعقد السبب على ان يجعل اجازته في الانتها
كاذبة في الابتداء بخلاف بيع الغير والتمسك فلهذا لغي العقد لا فدا ام محله والمحل

غير مملوك أصلا فلا يكون قابلا للتخليك وكذا اطلاق الصبي والمجنون وعقارهما
 وبيعهما بالعين انما يلفوا لانعدام اهلية المتصرف لان اعتبار عقل الصبي
 وتمييزه لتوفير المنفعة عليه وما يتخصص ضررا ينعقد فيه هذا المعنى فلا يجوز
 اهلا **ودليل** تحضه الطلاق ضررا عدم ملكه الولي هذه التصرف فانما يلفي
 لانعدام حكمه أصلا فامراة الصبي ليست بحمل لا يقع الطلاق عليها بالابتناء الا ترى
 انه لا يقع عليها باذن الولي ولا بايقاعه فاما مال الغير وامراة البالغ محل
 حبه يثبت حكمه عنده اذ لا مال له او مباح شرعا بنفسه وهذا الاثر شرط
 المتوقف عنده ان يكون له مجيز حال وقوعه فكلما لا مجيز له حال وقوعه لا
 يتوقف وهذه التصرفات لا مجيز لها حال وقوعها وكذا في بيع الابن والبيع قبل
 القصد ولا يلفوا البيع بل ينعقد فاسدا لانعدام شرط الصحة وهو القدرة
 على تسليم المفعول عليه ويجوز ما اذا اشترى العاقد ما بعه لان حكم
 ذلك السبب لا يمكن اثباته باعتبار الملك الحادث في حكم السبب ثبوت الملك المشتري
 من وقت العقد وانما يثبت ذلك باعتبار ملكه من كان مالكا وقت العقد وقد
 وقد زال ذلك الملك فلو نفقه باعتبار الملك الحادث نفقه مقصورا على
 الحال وليس هذا حكم السبب فاما عند الاجازة يثبت الملك للمشتري
 من وقت العقد وانما يثبت ذلك باعتبار الملك الحادث نفقه مقصورا على
 الحال وليس هذا حكم السبب فاما عند الاجازة يثبت الملك للمشتري
 من وقت العقد ولهذا يستحق الزوايد المتصلة بالمفصلة وهذا هو
 تأويل النهي عن بيع ما ليس عند الانسان ان المراد اذا باعه ثم اشتراه
 واراد تسليمه بحكم ذلك العقد بدليل قصة الحديث فان حكمه بن حرام
 رضي الله عنه قال يا رسول الله ان الرجل ليايتني فيطلب مني سلعة
 ليست عندي فاسعها منه ثم ادخل السوق واشترىها فاسلمها فقال عليه
 السلام لا تبع ما ليس عندك **وحرف اخر** ان المصير يجري على اطلاقه الا
 اذا وجد المقيده او دل الحال على التقييد وهو محتمل وقد ذكرنا اذا
 عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **امراة** قالت لزوجها قد طلقته نفسي
 او حرمت نفسي عليك او حرمت نفسي فقال اجزته وهو بنوي به الطلاق
 لان هذه من الفاظ الطلاق بقرينة البنية ولهذا لا يقع لو كان من
 الزوج لغيره فكذا من غيره اذا كان لا يقع لو كان من الزوج بقرينة
 بنية خلاف قولها طلقته لانه لا يحتاج الي البنية لو صدر من الزوج فكذا
 من غيره ولم يذكر في الكتاب انه هل يشترط نيتها ام لا قالوا يجب ان
 يشترط حتى يقع التصرف تطلقا فيتوقف على الاجازة اما بدون نيتها
 يقع احبا داعن ببنوته الشخص او بنى اخر لو كان من جانب الزوج
 فلا يجزى الاجازة ولو بنوي الثلث صحت النية كما لو قال انت باين او حرام

ولو بنوي في قولها طلقته نفسي لا يصح كالولم ينوي في قولها حرمت نفسي
 يكون موليا كالوقال هو ابتد الان بالاجازة يقتصر تصرفه على اليه ويجزى
 كانه باشر بنفسه ويحترى به الحلال بيمين فيصير بمنزلة قوله والله لا اؤتيك ولو
 قال قد اجزته نفسي فقال اجزته ونوي الطلاق لم يقع شي لانه لو اشترى بنفسه
 ونوي الطلاق بان قال لها اجزتك او اجزتك نفسي ونوي الطلاق لم يقع شي لانه
 نوي ما لا يجزى لفظه لان قوله اجزتك واخترت نفسي نفسك استدامة النكاح
 كالمراة اذا قالت اخترت زوجي بعد ما قال الزوج اختاري كان ذلك منها استدامة
 للنكاح ولم يكن طلاقا فكذا من الزوج فصار كما قال استدامة نكاحه
 ونوي الطلاق ولو قال ذلك لا يصح لانه نوي ما لا يجزى لفظه بخلاف المراة
 اذا قالت اخترت نفسي بعد ما قال الزوج اختاري ونوي الطلاق لان
 اختارها لنفسها مما لا يجزى الطلاق لان الاختيار يثبت عن الخالص وانما
 يخلص لها نفسها اذا بان من زوجها فاذا فوض الزوج اليها ذلك ونوي الطلاق
 فقد نوي الطلاق بلفظه بخلافه فيقع ولانه ليس من الفاظ الطلاق ولهذا لا يصح فيه
 نية الثلاث ويحتاج الي ذكر التفسير وانما عرفنا كونه طلاقا بالسنة واجماع
 الصحابة رضي الله عنهم والاجماع فيما اذا كان اختيارها بعد ما جعل
 الزوج اليها ذلك ليشتمل طلاقا بتخير الزوج ولم يوجد ذلك هنا ولو لم
 قالت قد جعلت امري بيدي فقال اجزته صار الامر بيد ها اذا نوي الزوج
 الطلاق وكذا لو قالت قد جعلت الخيار لي والي نفسي فقال اجزته صار الخيار اليها
 اذا نوي الطلاق لان هذا تصرف يملكه الزوج فيتوقف على اجازته **ولو قالت**
 قد جعلت امري بيدي فقال اجزته صار الامر بيد ها اذا نوي الزوج لطلاق
 وكذا لو قالت قد جعلت الخيار لي والي نفسي فقال اجزته صار الخيار اليها
 اذا نوي الطلاق لان هذا تصرف يملكه الزوج فيتوقف على اجازته ولو قالت قد
 جعلت امري بيدي فطلقت نفسي او جعلت نفسي مختارة واخترت نفسي فقال
 اجزته صار الامر بيد ها في مجلسها ولا يقع الطلاق الا بتطبيق مبتدئ منها
 لانها انت بنصرتين احدهما لو صدر من الزوج بنفسه وهو الامر باليد
 والتخير فيتوقف على اجازته والاخر لو صدر منه لا ينفذ وهو قولها
 احبب فلا يتوقف فان قيل وجب ان يقع في قولها فطلقت نفسي لانها
 انت بامرين يملك الزوج كل واحد منهما وهو التوقيض والطلاق قلنا
 ما انت بامرين لانها ذكرت الطلاق بحرف الغاء فيكون الوجه والتفسير
 فكانت مطلقة نفسها بحكم الامر قبل ضرورة الامر بغيرها فلا يصح حين
 لو قالت وطلقت نفسي يقع الرجعية عند اجازة الزوج لانه ايقاع مبتدئ وليس
 في اللفظ ما يوجب صرفه اليه **ولو قالت** قد كنت جعلت امري بيدي
 واخترت نفسي فقال اجزته او جعلت امري بالخيار لي واخترت نفسي فقال

اخترت ونوي الطلاق او قال صدقت وقد اخترت ذلك الساعة لم تطلق
ويصير الامر بيد الساعة **ولا يقال** صيرورة الامر بيد ما مستند الى وقت
لعمل فتيين انها اختارت نفسها او طلقت بعد ما صار الامر بيد هذا لان هذا
امر لا يقبل الاستناد لانه ما لكية التصرف في الماضي لا يتصور فلا يمكن تصوير
المالكية فيما مضى فيكون مقصورا على الاجازة ولهذا لا يبطل بنية المجلس
قبل الاجازة لانه تصرف في وقت فتيقن على الاجازة مطلقا وينفذ عندها
بخلاف ما اذا قال الزوج امرك بيدك لانه عليك تفويض فيقتصر على المجلس
ولو قال قد كنت قلت امس امرى بيدى اليوم كله او كنت جعلت امرى
بيدي امس اليوم كله واخترت نفسي فقال صدقت واخترت ذلك وهو
يريد الطلاق لا يقع شيء ولا يصير الامر بيد هذا ايضا بخلاف المسئلة
الاولى **والفرق** بينهما ان ذكر الامس في المسئلة الاولى لغاية بيان وقت
الطلاق لا لتوقيت جعل امرها بيد هذا فبقي العمل بطلانها فانه موجودا موقوفا على
الاجازة فاذا وجدت الاجازة نفذ وفي المسئلة الثانية وقت كون الامر
بيدها بالامس والامر الموقت ينتهي عن وقت لان قولها جعلت امرى
بيدي امس اليوم كله عبرة قوله امرك بيدك اليوم كله فلم يكن موجودا
بصفة التوقف وقت الاجازة فلفظ الاجازة لا بعد امه وكذا الخيار ولو قال
لامرأتي ان امرض بك فانت طالق فهو على الا بد ما لم يمت هو او هي لا يقع الطلاق
لان الشرط عدم المرض وذلك لا يتحقق الا بالباس عن الحياة كما في قوله ان لم
اطلقك اوان لم ات البصرة ولو نوي ساعة حلف فهو كقوله لاني لان هذه اللفظة
مختلطة الحال والاستقبال ولهذا يجعل على الحال بدالة الحال لكن الظاهر انه اراد به
الاستقبال المطلق لان العدم المطلق عنده فيجعل عليه عند الطلاق فاذا نوي
الحال وفيه تشدد بد عليه بصدق **وان** نوي ما بينه وبين الليل او غدا
فاليمين على الا بد ونيته باطله لانه نوي ان يكون اللفظ للاستقبال والامتناع
غيره كونه فلا يحتمل التخصيص والتنوع فيقربا ما لا يحتمل لفظه فلا يصح
ولانه نوي بعض الاوقات وليس في لفظه ما يبين عن الوقت فبطلت النية وبقي
كلامه محمولا على ما يقتضيه ظاهر اللفظ بخلاف الساعة لان الساعة كانت
موجودة فالاستغناء عن ذكرها كرجل قال لعبد له ان دخلت الدار
فانت حر فانه يعتقد ان دخل وان لم يدرك المالك لوجوده ولا يترك بدلالة
الحال عن فاعود لانه في تعيين بعض الاوقات نظيره اذا حلف لا ياكل طعاما فان
لم يصب شيئا بنصرف الى كل طعام وان نوي طعاما بعينه بصدق ديانة وان
نوي لقمته او لقمته لا تضع البنية اصلا وكذا اللبس والركوب وغيرها من
الافعال **باب** الرجل يجعل امر امراته الى غيره في الوقت وغيره
الوقت اصل الباب ان المعلق بالشرط كما مرسل عند وجود الشرط وحرف

أمر

احزان الزوج يملك جعل الامر في الطلاق بيد المرأة او غيرها لانه
مالك امرها فانما ملكه بهذا اللفظ ما هو مملوك له فصح كالبيع والشراء وغيره
من التصرفات ويلزم حجة لا يملك الرجوع عنه لان الطلاق اذا نفذ لا يحتمل الفسخ
فاجابه بتلك الحجة بحسب جملته بخلاف البيع فانه يلحقه الفسخ بعد ثمانية فصحفه
اجابه بخلاف الرجوع عنه ولا نه تعليق الطلاق بتعليقها ولا نه لزم كسائر القليات
لما فيه من معنى اليقين ويصح فيه بنية الثلاث لانه تفويض الامر اليها وهو محتمل
العموم والخصوص كما في قوله طلقني نفسك ولا يصح بنية الشئين حتى لا يقع
الواحدة لانهما نوي العدد ولا يحتمل هذا اللفظ فيكونا واحدة باينة كما
لوقال لهما انت باين ونوي الثلاث يصح لانه بنية النوع وعند عدم البنية يقع
واحدة ولو نوي الشئين لا يصح فكذلك الامر باليد لانه في معنى الكتابات ولهذا
يتوقف على النية وهو لفظ محتمل الطلاق وغيره الا اذا كانت امة فصح بنية
الشئين لانه بنية العموم فالشئان في جميعها كاللثلاث في حق الحرة وبخلاف ما اذا
كانت الحرة عنده بشتين لان في جميعها بنية العدد لانه باصل النكاح يملك عليها
ثلاثا فكان هذا البنية العدد ولانه ليس من الفاظ الطلاق وانما عرفنا وقوع
الطلاق به بالسننة فيقتصر على ما جمعت عليه لصحابة رضي الله عنهم بخلاف
قوله طلقني نفسك لان المفوض اليها طلاق وانما ثابت في اللفظ اللفظ والطلاق
بغيره اسمي الاحتماس يحتمل العموم والخصوص فيعمل بنية في العموم
وان لم يوصى بشيء فهي واحدة باينة عنك نأ وعنه ابن ابي ليلى رحمه الله
ثلاث ولا يصدق في القضا اذا قال نويت واحدة لانه قرض اليها جنس
ما يملك وان لم تكن ثلاث لكن نقول التفويض قد يكون عاما وقد يكون خاصا
فاذا نوي الواحدة فقد قصد تفويضا خاصا وهو غير مخالف للنظام وكذا
اذا نوي الطلاق فقط لانه لا يثبت الا العقد المتيقن عند الاحتمال ولهذا قيلنا
ان الوكيل المطلق وكيل بالحفظ لا غير لانه متيقن بامر باليد قد يكون مطلقا وقد
يكون موقوتا وقد يكون مرسل او قد يكون معلقا بالشرط وكل ذلك صحيح لانه
في معنى اليقين لكون الطلاق معلقا بايقاعه وفي معنى التوكيل والاستعانة
وكل ذلك يحتمل هذه الوجوه **فان كان** موقويا وارسله كان الامر بيد هذا او بيد
فلان مادام الوقت قائما ولا يبقى بعد مضي الوقت علم المفوض اليه او لم يعلم
لان فائدة التوقيف فيما يقيد التوقيف ان لا يبقى بعد الوقت كما في الاجازة
والايمان وغيرهما ويقف نقا وتصرفه على العلم بجعل الامر بيده لانه ما
طريقه طريقه الا قول يقف على العلم كقول صاحب الشرع ومكر وذكر
في المستفتي اذا قال امر امراتي بيد هذا فلم يعلم حتى طلقت نفسها لم تطلق
في قول ابي حنيفة واني يوصي رحمه الله والفتوى الذي ذكره ليس بشرط
لكن اذا رد المفوض اليه يجب ان يبطل وان كان مطلقا فانما يصير الامر

في يد الموقوف من اليه يجب ان يبطل وان كان مطلقا فاما يصير الامر
في يد الموقوف اليه اذا علم به ويكون الامر في يده في ذلك المجلس لانه
تلك المطلق والتقليد يقتصر على المجلس وان كان غائبا فله الخيار في المجلس الذي
يعلم به فاذا علم ما كانه فوض اليه لان فيقف على مجلس العلم بخيار المعتق وان
كان معلقا بشرط فانما يصير الامر بيده اذا وجد الشرط ويعلم به ويصير كما رسل
وحرف اخر انه اذا فوض الى اثنين ما يحتاج فيه الى الرأي يستند به احدهما
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه **رجل** قال امر امرائي بيد فلان فمضى امرائي
شهر بعينه فالامر بيد شهر منته قال فاذا مضى شهر خرج الامر من يده
لانها الوقت كانه قال امر امرائي بيد فلان هذا الشهر لانه وان ذكر الشهر
مكرا الا انه يجب ان يكون الامر بيده في زمان معلوم يتمكن من التفرق عما لا يكتفي
وتعيين الشهر الذي يليه او ليستعمله لان الداعي الى التوقيض هو الحالة
الى الخلاص وانما قايمة الحال فواجب تعيينه كل في الاجارة وتأجيل الدين
فان الامر باليد يقع على اليد لولا ذكر الشهر لانه الاوقات كلها سواء في حق
التوقيض كالظلم فصار ذكر الشهر لا حرج ما وراه فيبقى الشهر الذي يليه
داخل كما في الاجارة واليمين على الظلم وغيرها **ولو قال** اذا مضى هذا الشهر
فامر امرائي بيد فلان فامرها بيده بعد مضي الشهر في المجلس سنة او اكثر
وان قام من مجلس على حرج الامر من يده لانه علق التوقيض بمضي الشهر فصار
مضي الشهر شرطا لثبوت التوقيض فاذا وجد الشرط نزل المعلق فصار كانه
قال بعد مضي الشهر امر امرائي بيد فلان ولو قال ذلك ثبت التوقيض مطلقا
لكن مقصورا على مجلس العلم كالوقوف الى المراء يقتصر على مجلس علمها
كام باجماع الصحابة رضوان الله عليهم ولو قال امر امرائي بيد فلان وقلنا
شهر فمضى شهر قبل ان يعلم يبطل الامر وان علم في الشهر وطبقا يقع الطلاق
وان علم احدهما وطلق لا يقع لان رضي برأيها فلا يتفرق احدهما وان علم الاخر
بعد الشهر وطلق ايضا لا يقع لخروج الامر من يده بانتهاء الوقت **ولو قال**
اذا مضى شهر فامر امرائي بيد فلان وفلان مضى شهر ثم علم احدهما فقام عن
مجلسه قبل ان يطلق يبطل الامر لان الامر خرج من يده بالقبول عند المجلس
والاخر لا يتفرق بالتفريق فبطل الامر **فرق** بين هذا وبين الوكيلين بالطلاق
والعناق حيث يتفرق احدهما لانه توكل بما لا يحتاج فيه الى الرأي لانه عز
الطلاق برأيه لكن فوض اليهما الايجاب والايجاب لا يحتاج فيه الى
الرأي فينفرد احدهما اما هنا فوض اليهما الغرض بالرأي ومعناه ان
راي الصواب فطلقا وفي مثل هذا لا يتفرق احدهما كالوكيلين بالطلاق
او العناق سدد وكالوكيلين بالبيع والاجارة فانه لا يتفرق احدهما
وان سمي البطل لان تنحية البطل لمنع المتصان اما لا يمنع الزيادة

وهو

وهو رضي برأيها ومن الحايان يزاد الدل عند اجتماعهما فكان في اعتبار
قايمة فلا يتفرق احدهما فان علم احدهما وطلق في المجلس فهو موقوف فان علم
الاخر بعد ذلك وطلق في المجلس الذي علم وقع الطلاق لاجتماع رأيها وان
قام عن مجلسه قبل ان يطلق يبطل لما قلنا والله اعلم **باب**
من الايمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع **اصل** الباب ان كلمة او مضي
دخلت بين اسمين تنال احدهما غير عين الا انه في موضع الحيز وجب الشك لانه
تناول التكرار وفي موضع الاثبات اوجب التخيير حتى يخرج عن العدة بتخصيص
احدهما كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفولا سعة ولا كفورا لاجتماعنا انه لا
يجوز طاعة احدهما ولو اطلق احدهما ولم يطع الاخر كان اثما والمعنى فيه ما ذكرنا
انه لما تناول احدهما كان متكررا والتكرار في الشيء نعم فعموم الافراد وفي
الاثبات يخص ولا فرق في الحقيقة فيما هو المقصود المخالف من اليمين لان
المقصود من يمين النفي العدم فاذا وجد احدهما لم يتحقق عدمها بشرط
الحث وجود احدهما وقد وجب احدهما اما المقصود من يمين الاثبات الوجود
فكان شرطه وجود احدهما وقد وجد احدهما لكنها مختلفة في المقصود
والحكمة من شرع اليمين لان المقصود هو البر وفي يمين النفي لا يبر الا
بعدمها وفي يمين الاثبات يبر باحدهما هذا اذا دخل بين كلامين بينهما
ازواج بان كانا تقيين او اثباتين اما اذا دخل بين اثبات كلامين ليس بينهما
ازواج بان كان احدهما تقييا والاخر اثباتا ان صلح ما ذكر اخر الاول جزاء
يحمل على الغاية لان التخيير يناسب الغاية على معنى ان احتمال ارادة المتكلم
ينتهي عند ارادة المعين او يستعمل في الغاية كما في قوله تعالى ليس لك من
الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم معناه حتى يتوب عليهم وحتى يعذبهم
وقال الله تعالى لا عذبة عندنا بشد بد او لان يحنه او لياتيني سلطان
مين وقال الله تعالى في قصة اولاد يعقوب عليه السلام فلن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي او يحكم الله لي ويقال في العرف لا ابرح من يالك او تقطيفي
حتى واصرك او تقطيفي د رها حتى تقطيفي وقال القائل لا استطيع تزوغا
عقدودتها او يصنع البين في غير الذي صنفوا وان لم يصلح غايته حمل على
التخيير وهو الحقيقة من غير ازدواج بينهما وعند بعض الفقهاء رحمهم الله ه
يدرج حولا في الاثبات ليمتد الازدواج فيحقق التخيير اذ اعرفنا هذا
قال محمد رحمه **رجل** قال والله لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار
الاخري فان دخل احدها حث لان ادخل في يمين نفيين فصار كل واحد
منهما منفيا على الاخر فادخل في يمين نفيين فصار كل واحد
الحث عند وجود البر عند عدمها ولو قلنا بانه لا يحث الا بدخولها لكان

ملتم ما حكمها وانه المتبر لا يجوز ولو لم يدخلها حتى مات بر في يمينه ولو
 قال لا دخل هذه الدار او لا دخل هذه الدار الاخرى فليهما رجل بر لانه
 دخل بين اثباتين فاقضى احدهما فليهما رجل بر وان لم يدخلها حتى مضى
 اليوم ان كان موثقا او مات ان كان مؤبدا حث لانه ذات البر وهو دخول
 احدهما ولانه التزم حكم احد الشرطين البر عند وجوده والحث عند عدمه
 ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار الاخرى لانه دخل
 بين يمينين فليصير في حق النفي كانه دخل بين نفيين فيحتمل باحدهما
 وفي حق الاثبات كانه دخل بين اثباتين فيبر باحدهما لان اول التخيير وقد اختار
 الاثبات حين دخل احدهما فيبر ولا في التزم احد الشرطين النفي او الاثبات
 فالبقي شرط الحث والاثبات بشرط البر فان دخل الاول فيفقد اختيار النفي
 فيحتمل وصار النفي مع الاثبات معتزلة النفيين في حق كلمة النفي وان دخل الثانية
 بر وان مضى اليوم قبل ان يدخلها فليحكم في حقها حث لانه تحقق شرط الحث فنوت
 بشرط البر ولو قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار الاخرى
 فان دخل الاول فيقبل ان يدخل الاخرى حث ولان دخل الاخرى اول سقطت
 اليمين وهو معتزلة ما لو قال والله لا ادخل هذه الدار حتى ادخل هذه الدار
 الاخرى فان دخل الاول فيفقد دخل حال قيام اليمين فيحتمل وان دخل الاخرى
 ولا فقد انتهت اليمين فلا يحتمل بعد ذلك فرق بين هذه المسئلة وبين
 المسئلة التي قبلها حيث جعل كلمة او هناك للتخيير وهذا للغاية والفرق ان
 هناك لا يمكن حملها على الغاية لان اليمين قرنت بلفظة الابد ولا يستقيم
 الغاية مع الابد وهذا انما يفتقر لفظ الابد فانك الحمل على الغاية وهذا
 الفرق في الطريق لا في الحكم فان الحكم في المسئلتين غير مختلف ولان او انما
 تجعل غاية فيما يحسن ذكر الغاية فيه صريحا وهذا يحسن ذكره صريحا لانه يصير
 كانه قال حتى ادخل هذه الدار فانه عني التخيير ذكر في الاصل انه على ما نوي
 فكانت اليمين منعقدة في احدهما اما في الاولى بالنفي واما في الثانية بالاثبات
 هذا قول عامة المشايخ رحمهم الله واليه ذهب ابو عبد الله الزعفراني
 رحمه الله وهو الاصح حتى يكون عملا بالمدكور لا بغير المدكور لان جعل غير المدكور
 مذكورا لا يجوز الاضرورة ولا ضرورة كان التخيير مستقيما بين فعل وترك
 فعلة اخر كما يستقيم بين فعلين او تركين وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله
 ان كلمة او في هذه المسئلة للتخيير كما في المسئلة الاولى لانه الموجب الاصلي يسمى
 محمدا رحمه الله الثانية غاية تجاز لان في التخيير معنى الغاية لان الغاية
 ما لا يفي بعده ما ضربت له الغاية وبعين النفي لا سعي بعد دخول الدار الاخرى
 فكان فيه معنى الغاية فاطلوا اسم الغاية عليه مجازا وناويل قوله ان عني

الدار

التخيير

التخيير كان على ما نوي انه في الظاهر حر نفسه بين يمين النفي ويمين
 الاثبات ويختار ايها شيئا فلو اراد ان يختار نفسه بين النفي ويمين الاثبات
 ويختار ايها شيئا فلو اراد ان يختار نفسه بين النفيين كان له ذلك ويصير
 كلمة لا انا به بطريق الادراج حكم العطف كانه قال ولا ادخل هذه الدار
 الاخرى فيصير غيرا بين النفيين كما في مسئلة اول الباب فكان الجواب الثاني
 بعد البينة غير اختيار الثابت فلان النية وقد قام دلالة الحذف وهو قوله
 او ادخل هذه الدار لانه لو كان المراد الاثبات لقال لا ادخل الفعل لا يدرك
 الاثبات في الايمان في المستقبل الا بكونه وهو البور قال الله تعالى وتالله لا كيد
 اصنامكم وفي الحديث والله لا غش ولا غش ولا غش وقوله تعالى يجعلون بالله انهم
 لمنكم والحلف عند العرب في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون
 كقوله والله لا فعلن كذا او والله لقد فعلت كذا حتى لو قال والله افعل كذا
 اليوم فلا يفعل لا يلزمه الكفارة ويكون بمعنى لا افعل كذا او يصير فيه كلمة لا واما
 يصير لا ولا يصير النون في اخر الكلمة لانه اصمرا الكلمة جازية عند العرب كما في قوله
 تعالى واسئلكم القرية وقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا
 اصمرا بعض الكلمة غير جازية وما استعملوه لان المظهر لا يدل على الحرف المضم
 فلا يمكن اصمرا فاذا استعمله من غير موكد علمنا انه اراد اصمرا فعلى هذا القول
 اي الدارين دخل حث وعلى قول العامة ان دخل الاول او احدث وان دخل
 الاخرى وكذا فرق بين الغاية والتخيير في حالة الحياة لانه يبر بدخوله الثانية في الوجهين
 انما يقع الفرق بعد الموت على تقدير انه غاية لولم يدخلها حتى مات لم يحتمل
 وعلى تقدير التخيير يحتمل على ما ذكرنا **ولو** قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا
 او ادخل هذه الدار الاخرى اليوم فقبلي اليوم قبل ان يدخل واحدة منهما حث
 وبطلت اليمين وهذا محمول على التخيير من غير نية لانه لا يصلح غاية فلو
 علم الخلاف انه يمين انشائي او يدرج فيه كلمة النفي لقيام دلالة الحذف ولو قال
 والله لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار الاخرى ولا نية له فان دخل
 احدي الدارين الاخرتين او لا بر في يمينه وسقطت اليمين وان
 دخلت دخل الاول قبل ان يدخل احدي الاخرتين حث اما على قول عامة
 المشايخ فلان كلمة او في الثانية بمعنى حتى والثالثة معطوفة عليها
 فكان تخييرا في الغاية بين الثانية والثالثة وصارت يمين النفي موقوفة
 بدخول ايها كان فليهما دخل انتهت اليمين واما على قول اي بكر فلان
 كلمة او هي للتخيير بين يمين النفي ويمين الاثبات وبشرط النية
 يمين الاثبات دخول احدي الدارين الاخرتين لا بعينها ولو نوي التخيير فهو
 على ما ذكرنا في الدار الواحدة في شرح الكرخي رحمه الله قال في رجل
 قال عمدا حران لم يدخل هذه الدار اليوم فان لم يدخلها اليوم ادخل

كتاب النكاح

باب ٩ امر المولى بالتزوج اصل الباب ان تصرف

له لرح

له لزوج دعواه وملك احد الزوجين صاحبه مناف للنكاح سواء ملكه
الكل او البعض ابتداء وبقا وعلى قوله تعاد القياس يجوز للعبد ان يتزوج مولاه
ولان يتزوج امته لقوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء ولقوله تعالى فما ملكت
ايماكم من نساءكم المومنات ولما قوله تعالى وانكروا الايامي منكم الآية فانما خالف
انه تعالى المولى بالنكاح الا ما ينكحهم ولا العبد اذا تزوج مولاه فهي مستوجبة
عليها النفقة بالنكاح وهو يستوجب عليها النفقة بملك البهين فينفقها وان
فيمنوان جوعا وفيه من الفساد ما لا يخفى ولكن اذا تزوج امته فهذا العقد غير
مفيد لان موجبه ملك لكل وانما مات تبعاً لملكه الرقبة ولا النكاح انما شرع
في الاصل لضرورة الحاجة اليه وعند ملكه رقبته لا حاجة فلم يكن مشروعاً اصلاً
وهذا لان الله تعالى اباح الفرج بلعد امرين بقوله تعالى الاعلى ازواجهن او ما ملكت
ايماهم فلا يستباح بهما جميعاً فلا يجوز نكاح المحار ولا يجوز لما لم يفد اباحة المولى
ولان النكاح لا يصح بدون المهر والمولى لا يستوجب على مولاه وسواء كان له ارادة
تزوج امته يودي الى التضاد لان الحل الثابت بالنكاح يرتفع بالطلاق فإذ دا
طلعتها ففقدت حرمة المولى وفيما ملكه الرقبة يفتضي الحل او ايلاً للنكاح
وظاهرها يصح وغير المملوكة لا يصح وفيما ملكه في الشقص منها ترك منزلة الملك
في جميعها في حرمة النكاح احتياطاً وان كان لا يترك منزلة في كل المولى لما حق
الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع بقاءه لان الحق ثابت من وجه دون وجه ففي
الا مبتدأ وقع الشك في الثبوت فلا يثبت بالشك وفي البقاء وقع الشك في
الزوال فلا يبرر بالشك الا ثبت ان المكاتب اذا اشتري زوجة مولاه لا يفسد
النكاح ولو تزوج بامته مكاتبه لا يصح ولو اشتري المكاتب امرأة نفسه لا يفسد
ولو تزوجها ابتداء لا يصح ولو كفله رجل عن المكاتب بالمال لا ين مولاة فهو جائز فان
مات المكاتب كانت الكفالة على حالها ولو كفله بمال مستقبل عنه بعد موت أبيه لم
يجز وعند الشافعي اذا تزوج المكاتب بامته مولاة ثم مات المولى ففسد النكاح
بما عدا ان رقبته المكاتب لا تورث عندنا وعندنا وعندنا عندنا عندنا عندنا عندنا
المورث لا يملك المورث عندنا كالشركة المستغربة بالدين والمكاتب مشغول بحلجته
وعندنا كل ما كان مملوكاً للمورث ولم يخرج بموته من ان يكون مملوكاً وعلى سبيل الابتداء
يقول لو تزوج بها ابتداء لا يصح فكذلك لا يثبت في العبد وهذا لان الورثة خلافه
ورقبة المكاتب مملوكة للمولى فيجعله وارثاً فيه بعد الموت لانهم يمانه لو غير يكون مملوكاً
للمورث وعجزه ليس بموجب ملكه الرقبة ابتداء للمورث فعرفنا انه كان مملوكاً قبله
وانا نقول المكاتب لا يملك بساير اسباب الملك فلا يملك بالارث كما قد يراد اولى
دعنا عليه انه لو ادى المكاتبه كان المولى والمولى وانما يثبت الوكالت بهن على ملكه
فيثبت به انه باق على ملكه الى حاجته الى الملك واستحقاقه ولاوه بالعقد
والدليل عليه ان المولا لا ولادة المذكور دون الامانة ولو انتقل اليهم لكان

الولايتهم كالواعثوا عبد من التركة ولهذا يملك بعد العجز لان المانع حق
المولى وقد زال فيكون ذلك السبب عاملا في ايجاب الملك بعد زوال المانع وانما
لا يجوز النكاح ابتداء لان له ثلث لها حق ان يملك رقبته عند زوال المانع فيمنع
الابتداء وهو لا ياتي بالطاري لا يبيع بقا البيع ويمنع الابتداء **وجرى اجل** ان الدين
مضى بحق العبد برضى المولى او بحايصة صدرت منه بواحد به في الحال ومصلحة غيره
رضاه ومن غير حايصة صدرت منه بواحد به بعد العتاق كافي دين الاقرار والكفالة
لان الدين واجب في الحال لوجود سببه الا انه منع من المطالبة بحق المولى فاذا
زال حق المولى والدين قائم بواحد به اذا عرفنا هذا اقال **محمد** رحمه الله
عبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه ثم اذن له المولى في التزوج فاجاز ذلك
النكاح جازا استخسانا في قول ابي يوسف ومحمد ولو حر قياسا اضاف الجواب
اليها ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله في المسئلة اختلاف بينهم لكن لم يذكر
لانه لم يحفظ الرواية وجه القياس وهو قوله زفر رحمه الله ان المأمور بالتفريق
انما يملك ما فوض اليه لا غير وقد فوض اليه النكاح والاجازة مع الانشاء
يختلفان لان الانشاء عبارة عن الايجاب والقبول والاجازة ليس فيها هذا المعنى
ويختلفان معني وحكما ايضا لانه يقصد بالانشاء اثبات الحكم في المستقبل
وهو بالاجازة قصد اثبات الحكم في الماضي لان حكم العقد عند الاجازة يستند
الى وقت العقد ولا يقتصر ولهذا اعتبر المحلنة والاهلية عند العقد حتى
لو كانت مغلوبة وقت العقد او معقوبة وانقضت المدة عند الاجازة او اجاز
في حالة العقل لا يتقد والرضي باثبات الحكم في المستقبل لا يكون رضى باثباته في
الماضي الا ترى ان المشهود بشرط عند العقد لا عند الاجازة فلا بد خل
الاجازة تحت الاذن كما لو اذن له ان يتزوج امرأة بعينها فتزوج غيرها لا يجوز
ولان هذا العقد يوقف على اجازة المولى وكل عقد يوقف على اجازة شخص
مقتضى الحكم عليه لا يتقد باجازه شخص اخر كالعبد المحرر اذا باع شيئا من
الكسابة او من مال المولى ثم اذن له المولى في التجارة فاجاز ذلك لا يتقد وكذا المقتضى
اذا باع مال غيره ثم باعه المالك من غيره او مات فوريته ابنه واجاز بيع المقتضى
لا يتقد وكلاهما اذا تزوجت بغير اذن مولاهما بغيرها المولى على محله وطبها او مات
فوريته ابنه وقد حل للابن وطبها فاجاز ذلك النكاح لا يتقد وجه الاستحسان
انه مأمور بزيادة العقد وتنفيذه لانه مأمور بالعقد مطلقا بصفة التمام
وقام العقد بالتنفيذ وهو المقصود من الاثر لانه هو المحصل للصيانة وقضاء
الشهوة وتنفيذ العقد بوضف العقد لان العقد ايجاب وقبول مع التقاد والنفاد
وليت بالاجازة فكان يفسد النكاح وحصولا المقصود وهو الحل والملك فاذا تزوجت
عليها جميع مقاصد النكاح وهو بعض النكاح ووصف من اوصاف رجل تحت
الاذن ضرورة ولا بد له لما اذن له بالنكاح فقد جعل وليا فيه والمولى اذا اجاز

العقد يجوز الا ترى انه لو باعه او مات فاجاز الوارث او المشتري
العقد يجوز الا ترى انه لو باعه او مات فاجاز الوارث او المشتري
جاز لانه صار وليا في النكاح كذلك هذا الا ان زفر رحمه الله منع هذه
المسئلة وقوله يثبت النكاح في الماضي قلنا الحكم يثبت عند الاجازة في
المستقبل في حق المولى ولهذا هو وطبها قبل الاجازة يجب انهم المثل بواحد
به بعد العتاق ان لم تجز المولى وان اجاز فذلك في القياس قوله العتق
يوقف على اجازة المولى فلا يتقد باجازه غيره قلنا اجازة العبد اجازة المولى
لانه نائب عنه المولى وقد ذكرنا ان الامر بالعقد امر بالتقييد فكانت الاجازة
باذن من يوقف عليه بخلاف المحرر اذا باع ماله المولى او كسابه ثم اذن له
لان الاجازة انما تعمل في محل يملك الانشاء وهو لا يملك بيع ماله المولى وكسابه
في حالة الحر بعد الاذن وانما يملك التصرف فيما اكتسبه بعد الاذن فلم يكن مال
المولى داخل تحت الاذن فرق بين هذا وبين ما لو اعنته المولى فانه يتقد العقد
من غير اجازة عندنا وهنا يحتاج الى الاجازة لان الاذن لم يسقط حق المولى
وكان موقوفنا لغير ملك المولى في الرقبة وحقه في كسابه وملك المولى وحقه
باق بعد الاذن فكان الموجب للتوقف باقيا فلا يزول التوقف مالم توجد
الاجازة من المولى او من قائم مقامه او نقول ما توقف على اجازة المولى وانما
امتنع بقوفه بحق المولى وانه باق بعد الاذن اما في العتق النكاح موقوف على
اجازة المولى لحق المولى لا لحق العبد لانه وجد فيه الرضى والالتزام وقد منع
ذلك منه لانه من اهل الالتزام ولهذا يصح كفايته واقضاه بالدين في حقه واذا
زال حق المولى بالعقد فقد عليه الالتزام كالمراهن اذا باع المهر فمقتضى
الدين لقد البيع من غير اجازة مستقبلة وكذا لو باع الاجر المستاجر ثم
انقضت مدة الاجازة وكذا لو باع المأذون المديون يتوقف القاذ على
اجازة الرعا ثم لو ادي ديونهم يتقد او نقول ما توقف على اجازته وانما
وانما امتنع نقاده لحقة وقد ذكرنا حقة الا ترى ان المحرر اذا اقر على نفسه
بالدين ثم اذن له المولى في التجارة لا يتقد ذلك الاقرار بقيام حق المولى
ولو اعنته بعد لزوال حقه وهذا بخلاف الصبي العاقل اذا تزوج امرأة
او باع ماله او تزوج امته فانه يتوقف على اجازة المولى فلا يبلغ قبل ان
يجيزه الولي فانه لا يتقد مالم يوجد من الرضى اجازة مستقبلة وان كان
التوقف لحق الولي وقد زال حقه والفرق ان ثمة حق الولي ان زال الا انه
لو تفقد على الصغير انما يتقد برضاه والزام احكام النكاح ورضاه
والزوجة غير معتبرة في حكم النكاح متردد بين النفع والضرر واذا لم
يكن رضاه معتبرا صار فعله كقول الاجنبي ولو قوله الاجنبي لا يتقد الا
برضاه بعد البلوغ فكذا كذا هنا بخلاف العبد لانه قوله ملزم وهو من اهل

التصرف على نفسه لا ترى انه لو قال اذا اعتقت وكل مملوك ملكه حر
 او تلك مالي وصية يصح والصبي اذا قال اذا بلغت فبعدي حر او اوصيت
 تلك مالي ثم بلغ لا يصح ويجوز ان لا يشترط العبد شيئا ثم اعتقه المولى
 فانه يبطل الشرا لان العقد انعقد موجبا للملك للمولى فلو نفذ بعد عتقه
 كان موجبا للملك له ولا له لا يجوز لانه لا يكون مفعولا لذلك العقد ولا ينفذ
 باجازه ايضا لان حكم عقده كان واقعا للمولى فلم يكن المولى ماسيا في الاجازة
 فلو نفذ باجازه العبد كان تنفذا باجازه غير من توقف على اجازته
 بخلاف الصبي لان حكم العقد وقع للصبي فكان العقد واقعا له من كل وجه
 وانما اعتبرت اجازة المولى بطريق النيابة عنه فاذا اخل ربه بالبلوغ وقع
 الاستغناء عن النيابة فيعتبر اجازته وفي النكاح العقد وقع موجبا للحكم
 له وبعد العقد يثبت هذه الصفة بخلاف مالور كل العبد رجلا بالشرع
 فاشترى بعد عتقه لان العبد اهل للشرا فكان اهلا للتوكيل به والوكالة
 قبل الشرا لا حكم لها في حق المولى فلم يكن في بثوته للعبد تغيير بخلاف الفصولي
 اذا باع ثم اشترى او مات المالك فاجاز ورثة لانه طرأ الملك اليه
 على الملك الموقوف فابطل الموقوف لان بين المالكين في الحال منافاة فنفس واحد
 في الحال يبطل الآخر وهذا لان بالعقد اوجب حق الملك المشتري فاذا
 انتقل الملك الى غيره لا يجوز امانا ان ينفذ او لوجه اليه للاستحالة او سطلا
 ولا وجه اليه لانه خلاف الاجماع او الفاء التصرف ولان الثاني وقع صحفا بطريق
 فلا يجوز ان يظلم له فلم يبق الا تصحيح احدهما وتصحيح الصحيح اولى مما تصححه
 للموقوف وهذا لانه انما رضي بزوال ملك غيره لا بزوال ملك نفسه والاميل
 فيه حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه على ما ذكرنا وما في الائمة اذا كان
 حبل وطيهما للوارث او المشتري انما لا يجوز لطريانه الحال النافذ ومنافاة
 الحبلين في المحل حيث لو باعها من اجل له وطيهما او كانت موطوءة الادب او كانت
 الوارث امرأة ينفذ النكاح باجازه المشتري والوارث وقد قال بعض اصحابنا
 رحمهم الله اذا دخل بها الزوج في ملك الاول ثم باعها او وهبها من حبل
 له وطيهما فاجاز النكاح ينفذ لانه لما دخل بها في ملك الاول وجبت عليها
 العدة والعدة لا يحل لغير المعتدة منه فلم يصح محلة الثاني فلا يفسد
 النكاح الموقوف الا ان المذكور في الكتاب انه لا ينفذ لانه وجوب العدة انما
 يكون بعد التزويق بينهما اما قبل التزويق فليست بمعتدة فاعراض المالك
 اليه يبطل الموقوف وان كان هو ممنوعا من وطيهما وجعل هذا قياسا
 المنع بسبب الاستبراء فانه لا يمنع بطلان النكاح الموقوف بخلاف
 الفصولي اذا باع ثم باعها المالك من اجل له وطيهما او اجلا او ورثها
 من اجل له وطيهما او اجلا فانه لا ينفذ باجازه لانه لا يجوز عليه منافاة

البضع

البضع فاذا كان المشتري او الوارث ممن لا يحل له وطيهما لم يدخل الموقوف عليه
 في ملكه فلم يخرج العقد عن حد التوقف وعلى هذا الفصولي اذا باع مال انسان
 ثم وكله المالك ببيعه فاجاز ذلك البيع او الصبي اذا تزوج امرأة او باع ماله ثم
 اذن له الوصي بالتجارة او النكاح فاجاز ذلك العقد ثم المولى اذا امر عبيده بالنكاح
 لا يملك الزوج بالكثر واحدة عندنا وعندنا السامعي رحمه الله يملك نكاح امرأتين
 ولو قال تزوج ما تشاء منهن ان تزوج بثنتين بالاجماع وهذا بناء على ان النكاح
 مملوك للمولى على عبيده عندنا حيث كان له اجازة النكاح ولا يجوز نكاحه
 بغير رضى المولى وفيما لا يملك العبد مباشرته بنفسه ينفذ تصرف المولى
 عليه لا ترى انه يملك ببيعه واجازته لانه لا يملكه من نفسه ولا يصح
 اقراره عليه بالقصاص والدين الا بقدر ما يتيه فيه وبصح اقرار العبد
 بالقصاص وان كان فيه ابطال ملك المولى لانه غير داخل في ملك المولى في حق
 الدم واذا لم يصح نكاحه بغير اذنه علم انه مملوك في حق النكاح كالامة فهو
 كالحر بامر غيره الا يزوجه امرأة لا يزوجه بمطوق الوكالة الا واحدة لان
 الامر لا يقتضي التكرار وعندنا النكاح غير مملوك للمولى على عبيده حتى
 لا يملك اجازته والعبد هو المالك له الا انه لا ينفذ منه بدون رضى المولى لان
 تصرفه يتعدى اليه فاذا اذن له زال حقه لانه رضى بالتزام هذه الضرر هو
 واسقط حق نفسه فكان له ان يتزوج ثنتين وهذا لان تصرف المولى
 انما ينفذ في العبد فيما يملكه لا فيما لا يملكه ولهذا الواقع عليه بالقصاص لا يصح
 لانه لم يملك دمنة ولو اقر بالبيع يبيع لانه يملك ما يتيه فكان المولى فيما لا يملك
 منه كاجنبي اخر والمملوك في النكاح البضع وانه غير داخل في ملكه بخلاف الامة
 فكان النكاح عنده كالاذن في التجارة عندها ولهذا قال ابو حنيفة رحمه
 الله اذا اقر على عبيده بالنكاح لا يصح ولو كان النكاح مملوكا له لصح كالأقر
 على اتمته ولو تزوج امرأتين في عقد لا يجوز نكاح واحدة منهما الا في قول ابي
 يوسف الاول وقد ذكرنا فان قال المولى عنيت نكاح امرأتين جاز نكاحهما
 لانه لو اجاز نكاح امرأتين جاز فكذا اذا قال فويت ذلك عنده الا ان كان
 المولى من محملات لفظه وهو غير متم في البيان ولانه اذا لم يتناول
 الا ذناب العبد فمضوا ليا قصا وكالو تزوج امرأتين قيل ان المولى **رجل**
 امر عبيده ان يتزوج امرأة على رقبته فهذا لا يجوز اذ ان كان الزوج قننا
 او مدبرا او مكاتباً والمرأة حرة او قننة او مدبرة او ام ولد او مكاتبه فان
 كان العبد قننا تزوج امة او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز لانه وجد
 ركن النكاح باذن المولى وانفرد المانع وهو ملك المرأة رقبته زوجها لانه
 يصير ملكا لولاها لانه هو المالك لهما وملك مولاها في العبد لو كان سائقا
 على النكاح بان زوج امته من عبيده جاز فاقادنه والمالك القارن حال

من صح

وقوع النكاح غير ثابت للزوج ولا لغيره من كل وجه كان اولى فان قيل
ملك في المهر يثبت للامة او لا ثم ينتقل الى المولى حلما الا نزي انه لو كان عليها دين
يقض منه ولو وهب لامة انسان متبا فقيل وقع الملك للمولى ولا يشترط قول
وملك المرأة رقبته زوجها اذا طرأ على النكاح يرفعه فاذا قارنته منع وجوده قالوا
مرة قلنا نعم الملك يقع لها والا الا ان ما يقع لها من الملك لا قرار له ولا ملك به شيئا
من المقررات فيكون وجود هذه الملك وعدمه بمنزلة الا نزي انه لو وكل رجلا
بان يشتري امرأته او قريبه له فاشترى لا يفسد النكاح ولا يمتنع عليه
وان كان يجب للوكيل ان يقتل الموكل لكن لما كان ملكا حكما غير متقرر ولا
يظهر في حق العتق وفساد النكاح كذلك هنا وان تزوج حرة او مكاتبة
فمولا لانه وجد المان من الصحة لانه لو صح ملكه المرأة رقبته زوجها وملك
المرأة رقبته زوجها اذا طرأ على النكاح يرفعه فاذا قارنته اولى ان يمنع وجوده
وهذا في الحرة ظاهر وكذا في المكاتبة لانه يثبت لها ملكا بيدي والنقص
وانه ملحق بملك الرقبة في حق منع الجوار ابتداء وان كان لا يمكن مطلقا
اذا طرأ عليه طرأ وان غوب عدة لا يوجب رفع النكاح ويمنع انعقاد
عليه ما ذكرنا ولا وجه لابطال التسمية وتصحيح العقد لان النكاح لا يعبر
عن المال قلوا بطلان التسمية يجب من المثل ومهر المثل ما يجب عند عدم
التسمية وهنا وحده فلا بد من تصحيح المسمى واذا صح المسمى وملكته
بطل العقد فان قيل فساد التسمية لا يوجب بطلان النكاح كما في نكاح النكاح
وتسمية النكاح والخير بمهر او كما لو جعل الفضايل او عتقها او عتق غيرها
مهر وانما يقع النكاح وان بطلت التسمية وكذا الزوج على عبد او غير
ولم يحز المالك وهذا لان فساد التسمية لا يكون اعلى حالا من عدم التسمية
ويانقد امر التسمية لا يفسد النكاح قلنا النكاح ما شرع الا عقابا للبعث
بالمالك بقوله تعالى ان ينفوا باموالكم الا ان المسمى اذا لم يكن ما لا يوجب مهر
المثل لعدم صحة التسمية والتخالف بالودع وهذا الفضايل لا جل
فساد الملك لان رقبته من حيث انه مال مملوك يصلح ان يكون مهر او فساد
النكاح من حيث انه بدل صحيح لانه حين دخل في العقد صار بد لا فقصية
ان تملك المرأة ولا يمكن ابقاء النكاح مع ملكها في رقبته فاشنع حوان العقد من
اجل صحة البدل لا باعتبار فساد هذه وهذا لان المصير الى مهر المثل او غير المسمى
من فضايل فساد التسمية لا يكون مقتضاها انتفاء النكاح لو تحقق اما لو ذكر شيئا
مقتضاها انتفاء النكاح لو تحقق كان حكمه انفسام النكاح لان المتباينين لا يجتمعان
وهذا لانه لما نص على الشرط المتباين علمنا ان عرضه انتفاء النكاح لا وجوده
فلا يستفاد الوجود به بخلاف الشرط الفاسد الا نزي ان نكاح المتعة
باطل لان التصحيح عليه مناف للعرض المطلوب من النكاح لو تحقق بخلاف

مسائل

سائر الشروط الفاسدة فانه لا ينافي العرض المطلوب لو تحقق فادام
يدخلها فلا شيء لها وان دخل بها فلها الاقل من مهر مثلها ومن قيمة المسمى
لان هذا دخول في نكاح فاسد ويكون دينيا في رقبته يباع منه الا ان
يقضيه المولى لان تصرفه صدر بابتدائه المولى الا ان الفساد حكم الشرع فلا
يلغى ظهوره في حق المولى من مشايخنا رحمهم الله من قال هذا قول ابي حنيفة
اما على قولها فواخذ به بعد العتق اصله ان اذن المولى لعبد بالنكاح يضر
الي الجايز والفساد عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ينصرف الى الجايز
دون الفاسد فلما لم يكن فادوا عنه لها لا يواخذ به في الحال الا ان يقول
له المولى تزوج حرة على رقبته ومنه من قال هذا قول الكل وقالوا
بين هذه المسئلة وبين تلك المسئلة والفرق ان هناك امره بالتزوج مطلقا
فانصرف الامر الى نكاح معروف وهو الجايز اما هنا امره بالنكاح المقيد وهذا المقيد
يقع جايز في بعض المحال فاسدا في البعض فوقع الامر عليها والا صح
هو الاول لانه يقدر على الاثبات بالنكاح الصحيح هنا فانصرف الاذن اليه
كما في تلك المسئلة وقوله يجب الاقل من قيمته ومن مهر المثل بالغا مطلقا
في جميع الانكحة الفاسدة له ان الواجب عند فساد العقد بدل المثل فاما
ان المتنوع بحكم الشر الفاسد يكون مضمونا بالقيمة بالغة ما بلغت عنده
عند الخلاف فكذا المستوفي بالنكاح الفاسد لكننا نقول المستوفي
بالوحي ليس عمال فاما يتقوم بالمال بالتسمية الا ان المسمى اذا كان الرهن
مهر المثل لم يجب الزيادة لعدم صحة التسمية فاذا كان اقل لم يجب الزيادة
على المسمى لا بعد ام التسمية فيه ولتمام الرهن بالمسمى بخلاف البيع لانه
مال متقوم بنفسه فله مقدرا بالقيمة وانما يتحول الى المسمى اذا صح
التسمية فاذا لم يصح لفساد العقد كان مضمونا بالقيمة ولو كان العبد
مدبرا او مكاتب او ابن امر ولد بجوز النكاح في الفصول كلها لان النكاح
وجد بان المولى واندر المانع وهو ملك المرأة رقبته زوجها لانه لا يقل
النقل من ملك الى ملك فقد سمي في العقد مالا متقوما وقد نقد رقبته
لحق مستحق لفساد العقد وفي مثل هذا ينعقد النكاح بقيمة المسمى كما قد
لو تزوج امرأة على عبد الغيب ولم يجز صاحبه بخلاف ما اذا كان فتا
وتزوج حرة او مكاتبة على رقبته لان هناك العجز كان لفساد العقد وفي
مثل هذا لا يجوز النكاح بقيمة المسمى كما لو تزوجها في شهر ويكون قيمته دينيا
في ذمته ليسعى فيه كالمدين المان فون اذا الحق دين وهذا في المهر ظاهر
لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك وان رضى به وانما يشك في المكاتب
نفسه برضاه يجوز وينص ذلك في الكتاب فاذا اقدم على امره
رقبته ولا نصير رقبته مهر الا بعد نسخ الكناية فعادتنا فيصير

محلا للملك فوجد المانع وهو ملك المرأة رقبته زوجها الا ان نقول
 المكاتب لا يقبل الملك ويبع المكاتب برضاه الاصح انه لا يجوز ولا يجوز اذا
 فسحا الكتابة ثم باعه ولا الفسخ لو ثبت يثبت بطريق الاقتضا ليعمل المقتضي وهو
 المقتضي كافي البيع وهذا لو ثبت الفسخ بطريق الاقتضا ليعمل المقتضي وهو
 النكاح ولا يجوز اثبات المقتضي عليه وجه يبطل المقتضي هذا اذا امره بالنكاح
 على رقبته ولو امره بالنكاح ولم ير امره بامرها ورقبته فزوج امرأته على رقبته
 فالنكاح جائز في جميع ذلك لوجود الاذن من المولي وعدم المانع لانه امر
 بالنكاح لا بامر رقبته فكان فصوليا فيه فلم يضر رقبته ملكا لحره ولا مولي
 الامة وهذا لانه انما هو ما مورده وهو النكاح وبما هو غير ما مورده وهو
 حول رقبته مهرا وليس من ضرورة صحة ما امر به لزوم ما لم يورده لان
 النكاح يقع بغير تسمية المهر فلا يمنع جوارحه لعدم صحة التسمية لانه تابع
 وصار كالزوج امرأته على عبد الغير وتسمية الرقبة مهر من العبد لنفقة
 المهر به لان المولى لما امره بالنكاح وهو يعلم ان النكاح لا يصح الا بالمهر كان
 الامر به امرأته بالامهر رقبته فقد على قيمته لا بما اقل جهالة من مهر المثل
 وكان الفقيه ابو حنيفة رحمه الله يقول هذا جواب الاستحسانه وينبغي في
 القياس ان لا يجوز النكاح اذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج امرأته
 على عبد لانه امر في القياس لا يجوز لانه خالف حين امره فزوجها رقبته
 سمي ما لم يورده بغيره فكان امره بالتزوج بغيره فقد بالعين وفي الاستحسان
 يجوز لانه لم يخالف ما امره به نصافا لانه كما لم يورده بغيره بغيره فقد
 لم يورده عنه ولكن امتنع صحة التسمية في حق العبد لما قلنا وذلك لا يمنع
 جواز النكاح بخلاف الالفين لانه خالف ما امر به نصافا اليه وهذا اعلى اصل
 ابي حنيفة رحمه الله فلا يهر لانه عند الوكيل بالبيع يملك البيع بالعرض
 اما عندنا فيعتد بالنقد فيمنع ان يتقيد في النكاح بالنقد ايضا الا ان
 في البيع انما يتقيد بالنقد عندنا بدلالة العرف في الصدقات مشتركة
 فصحة تسمية النقد وغير النقد حتى لو وكل رجلا ان يزوجه امرأة
 فزوجها على بنت او خادم او وصيف او عشرة اكرار حنيفة موصوفة
 او غير موصوفة جاز وكذا الزوج على جراحة جرح الزوج له عليها
 فيها ارش فعلي وجه القياس فرق بينهما اذا تزوجها على عبد بعينه وبنها
 اذا تزوجها على وصيف بغيره لانه صحة هذه التسمية باعتبار المالية
 ولهذا لو انا بالعين اجرت على القبول وجوب المال على الزوج من
 ضروران ما امر به لان النكاح لا يصح بدون المال وفيه تحصيل النكاح
 من غير ان يزول عنه شيء من اعيان ماله وهذا اذا كان قيمته مثل
 مهر المثل او اكثر مما يتغلب الناس فيه اما اذا كان اكثر مما لا يتغلب

والعرف

الناس فيه فالنكاح باطل قاله عامة مشايخنا رحمه الله المذكور
 في الكتاب قولهم اما على قول ابي حنيفة يجوز لان الماذون له في النكاح اما
 ان يلحق بالماذون له في التجارة او بالوكيل بالنكاح فان الحق بالماذون له
 فعنده الماذون له اذا باع او اشترى بالمحابة الفاحشة جاز وان الحق
 بالوكيل بالنكاح مطلقا اذا باع النكاح بغير فاحشة يجوز عنده فكان
 المذكور قولهم ومنهم من قال هذا قولهم جميعا لانه بمنزلة الوكيل بالشر
 لانه يملك لنفس المرأة بما في الذمة والوكالة بالشر لا تنقذ مثل الثمن
 وهذا لان العقد وقع للولد لان مقاصده راجعه اليه فكان بهما في الزنا
 على المعروف وفي الالفاظ المطلقة بينتني موضع التهمة ولهذا الوكيل بالبيع
 اذا باع من لا تقبل شهادته له بالعين لا يجوز وقاله الصمد الشريفي
 رحمه الله والاول اصح ودكر في الوكالة لو وكل رجلا ان يزوجه
 امرأة بعينها فزوجها اياه بالكر من مهر مثلها جاز عند ابي حنيفة رحمه
 الله بناء على اصله ان المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام دليل التقيد
 وعندنا لا يلزمه التقيد بدلالة العرف فرق ابو حنيفة رحمه الله بينه
 وبين الوكيل بالشر لان ثقة له يصف العقد الى الموكل انما اضاف الى
 نفسه فتمكنت التهمة فيه من حيث انه قصد الشر لنفسه فلما علم بالعين
 حوله الى الامر وفي النكاح يصف العقد الى الموكل فلا يمكن فيه التهمة
 ولو اضاف الى نفسه كانت امرأته دون الموكل لان ملك النكاح لا يثبت
 لغير المضاف اليه بخلاف ملك اليمن لا تركي ان ملك اليمن يثبت للمولي به
 بسبب مضاف اليه بعده ولا يثبت مثله في النكاح وان اجاز المولي التسمية
 ان كانت المرأة حرة او مكاتبة ينبغي ان لا تنفذ هذه الاجازة مستعملة
 ابطال المقصود من الاجازة فنظرت فان لم يمنح المولي حتى دخل بها وقيمت
 اكثر فعليه مهر مثلها اذا اعتق وهذا يجب ان يكون على قولهم لان هذا النكاح
 عندنا خل تحت اذن المولي لان الفساد انما جاز من مخالفة امر المولي فكان
 دينك لزمه بخراذنه فلا يوافق به ما لم يوافق ولا يقال بان الفسخ انما يجب
 بالقبول وهو المولي فلا يقف لزومه المولي على ان لا يفي له منه بل لا انما
 نقول هذا العقل انما يصير لسيما للضمان بواسطة القول وهو العقد
 لا لقوله لكان موجبه لحد فكان بمنزلة ضمان الا نقول الا نرى انه لو
 تزوج امرأة بغاوان المولي ووطئها بواحد بالمهر بعد الوثاق اما على قول
 ابي حنيفة رحمه الله عليه المهر في الحال لانه صح النكاح لدخوله تحت
 الاذن فكان هذا دينا لزمه بادن المولي فيباع فيه الا ان يرد به المولي الا
 نرى انه لو تزوج فكا حافسا سد ادخل بها يباع بالمهر فهذا اولى ولو ان
 المولي لم ير امره بالنكاح اصلا فزوج حرة او مكاتبة على رقبته فهو باطل لا

د

يتوقف على اجارة المولى لان الاجازة في الانتها كالاذن في الابتداء ولو اذن
 له بهذا النكاح في الابتداء لا يجوز على ما ذكرنا فلا يتوقف على اجازته في الانتها
فان دخل بها قبل الاجازة فلا يتوقف على اجازته في الانتها اتبعته المرافعة
 من قيمته ومن مهر مثلها اذا اعتقد ان المهر في النكاح الفاسد يستحق بالعقد
 والدخول والدخول اخرها فكان الزوج مضافا اليه ولم يوجبه لان بالدخول
 فكان هذا حيا لزمه بغير اذن المولى فلا يفتقر بين الاجازة وعدمها بعد الدخول
 لان الاجازة غير عاملة لانها تتعلل في الموقوف لا في غيره ولا يقال اذا اجاز
 وجب ان يواخذ به في الحال لان الاجازة تستند الى وقت العقد لا في النكاح
 الصحيح لان حكمه ملك العين في حق الانتفاع في اذنه يظهر حكم الاستناد
 في حق العين لقيامه من وقت العقد الى وقت الاجازة اما حكم النكاح
 الفاسد ملكه ضروري يظهر في حق الانتفاع وسقوط الحد لا غير غير
 ان يقتضي اختصاصا بالحل واذ كان حكمه في حق الانتفاع لا يظهر في المستقبل
 لا فيما مضى لا بعد امر ما يظهر فيه اثر الاجازة وهذه الاقسام يظهر في
 الغاي لا في الغايته ولهذا اجل الوطى ثمة وهذا لا يصير ذلك الدخول حلالا
 بالاجازة ولو وقعها بعد الاجازة يبيع في ذلك الا ان يفديه المولى لانه طهر في حق
 المولى لوجود الاجازة وان لم يظهر اثر الاجازة في نقاد العقد لا في حق الشرع
 لاحق المولى ولهذا لو اذن له في الابتداء لا يجوز ولا يوجب اجازة وهذا هو حاصل
 حصل بنا على انه فاعترفت الاجازة في حق التعلق برقبته ان لم يعتبر في نقاد
 العقد **ولو تزوج** امته او مذبذبة او امر ولد على رقبته او تزوج امرأة من غير
 ان يجعل رقبته مهر العقد النكاح ويتوقف على اجازة لانه لو اذن له بجوز
 فيتوقف على اجازته **وقال** مالك رحمه الله بجواز نكاحه بغير اذنه المولى لان
 الرق لم يوتر في مالكية النكاح فستبد به بالطلاق وملك الدم بالقرار بالعقد
 ولهذا يملك الزوج الاربع عنده كالحرة ولما قوله تعالى ضربا له مثلا عبد امر
 عمو كالانثى رقبته في النكاح شئ فلا يملكه العبد بنفسه وهو مروي عن عمر
 رضي الله عنه فانه قال انما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر والمعنى فيه ان
 النكاح فعيته وشغل ما لبيته بالمرء والتفقه وما لبيته ملك مولاه فلا يملك
 تشغل ذلك بتصرفه بغير اذن **الانثى** انه لو باع رقبته او رهنه مال لم يجز
 وان كان منفعة ذلك تزوج الى المولى فاذا تزوج ولا منفعة في عنده للمولى اولى
 ان لا يجوز **ويروى** عن عمر رضي الله عنه انه قال لا يتزوج العبد الا من
 تشين ولا لرق يوتر في تصفيف ما كان متعديا في نفسه كالحملات في الحدود
 وعدد الطلاق واقر العدة وهذا لان ملك النكاح يعني على الحل الذي
 يصير به اهلا للنكاح وذلك الحل يتسع بزيادة الفضيلة ويتحقق بنقصان
 الحال الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا باباحة

نشر

تسع سنوة لفضيلة النبوة التي اختص بها فكان الحل في حقه منسحا فلما
 يتسع بفضيلة الحرمة **وان** الرق يوجب تصفيف احكام السفاح وهو الحل فكذا
 يوجب تصفيف احكام النكاح **وهنا** لانا النكاح نفقة والسفاح نفقة لم يعقوبة
 على النصف من عقوبة الحر فكذا نفقة في النكاح على النصف من نفقة الحر
 اصله قول له تعالى في ارجاج اليه عليه وسلم بوثها ارجها مرتين وقال
 في العقوبة بضاعف لها الوذاب ضعفين قابل النعمة بالعقوبة فصار
 هذا اصلا ان العقوبة مقابلة بالمشوبة وهذا لان العقوبة بغير النعمة اكثر
 فبقي كانت النعمة اكثر كان الكفران الحشر فنقصان العقوبة يدل على
 على نقصانها الخالية به النعمة الا ترى ان في جانب الامة يقتضيه حلها نال
 حتى ان ما ينبغي على الحل وهو النعم يكون خالفها فيه على النصف من حال
 الحر فكذا حال العبد منه على النصف من حال الحر **وقول الشافعي** رحمه
 الله في هذا مثل قولنا ان في حق العبد نكاح الامة اصل وليس يبدل اذا
 لم يبد منه تعريض شئ منه لذلك فانه رقيق يجمع اجزاه فيجوز له نكاح
 الامتنين بخلاف الحر ولهذا اقال يجوز العبدان يتزوج امته على حرة واذ اتوقت
 على اجازة المولى فلم يوطها فلا يخلوا اما ان وطها قبل الاجازة او بعد ما فاته
 وطها بعد الاجازة يجب المسمي وهو رقبته ان جعل رقبته مهر او يكون
 لمولاها وان سمي شيئا اخر يكون ذلك دينيا في رقبته ببيع فيه الا ان يفديه المولى
 كالكران له المولى في الابتداء لان المسمي يجب بالعقد عند الاجازة كالزوجه
 فضولي واجاز المولى وان وطها قبل الاجازة فكذا له ايضا لان الاجازة في
 الانتها كالاذن في الابتداء اهله اذكره هنا ولم يذكر القياس والاستحسان
 وذكر في النكاح مثل هذه المسئلة وهي ان الامة اذا تزوجت بغير اذن المولى
 فدخل بها ثم اعتقها جاز النكاح وفي القياس عليه مهران للمولى
 بالدخول بشبهة النكاح ومهر لها نفوذ العقد بعد العتق فلا يجوز
 اثباته بغير مهر **وفي** الاستحسان لا يجب الامهر واحد للمولى لا وجوب
 المهر بالرخول انما يكون باعتبار العقد **الانثى** انه لو لم يبق العقد لا يجب
 المهر والعقد الواحد لا يوجب الامهر او اذ اوجب للمولى لا يجب لها وهذا
 لان الاجازة وان كانت بعد العتق تحلها تستند الى اصل العقد **الانثى** ان
 اليهود يشترط عند العقد وشروط اليهود اختص به ملك العقد يعني عن
 اعتباره عند الاجازة فكذا وجوب المهر للمولى عند العقد يعني عن اعتبار
 مهر اخر لها عند الاجازة **وقال الصمد بن الشهاب** رحمه الله انما
 اختلفت الاطراف باختلاف الموضوع فكان المذكور في الجامع قبا ساوا استحسانا
 وذكر في شرح الكرخي رحمه الله اذا تزوج العبد امرأة بغير اذنه
 مولاه حر ودخل بها ثم اجاز المولى فالقياس ان يلازمه حر بالرخول لان

المدخول في النكاح الموقوف كالدخول في النكاح الفاسد يجب مهر المثل ثم
 اذا اجاز زوج بالعقد الصحيح مهر اخر كما لو تزوج امرأة وفي الاستحسان
 لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجد لخلق حكم العقد الا ترى لو لا العقد
 لوجب المسمى يجب بالعقد ايضا فلو اجمعا لا وجب العقد الواحد
 مهرين وهذا الاصح وهذا لان الاجارة تليق باصل العقد ويكون المهر
 الوكالة السابقة فتفقد العقد من ذلك الوقت فكان الوطى بعد صحة النكاح
 ونفاذ فيجب المسمى لان المسمى عوض عن كل الوطى بعد العقد فعلى هذا
 يكون مسيلة لكانع ايضا قياسه واستحسان ولو لم يجز المولى النكاح حتى
 طلقها العقد لا يقع ويكون شراكة لان وقوع الطلاق يختص بنكاح
 صحيح وحله المثل ونكاحه ابعثر ان المولى لم يكن صحيحا الا بوثر في هذين
 الحكمين لكنه بوثر في رفع الشهادة حتى لو وطئها قبل الطلاق لا يلزمه الحد
 ولو وطئها بعده يلزمه الحد فان لم يجز المولى ذلك العقد لكن اذن له ان
 يتزوجها فلا بأس بان يتزوجها لان حرمة التحل بوقوع التطليقات ولم يقع
 كالتصبي والجنون اذا طلق امرأته ثلاثا لا ينفيت به الحرمة ولا نهى يصح النكاح
 كما هو هذا اطلاقا قبل النكاح **وقد قال عليه السلام** لا طلاق قبل
 النكاح ولو اجاز المولى ذلك النكاح فاجازته باطلة لان الاجارة انما تقبل في
 حال بوقف العقد وقد ارتفع عما وقوعه العبد لانه يستبد بالطلاق لو اوقفه
 في النكاح الصحيح يرتفع النكاح فاداء الوقف في العقد الموقوف اولى ان يرتفع
 العقد به الى هذا الشك في اصل فقال لان العزقة بيد العبد الا ترى انه
 لو اقر بان النكاح فاسد بقرت بينهما **فان ادله** ان يتزوجها بعد هذا
 كرهت له ان يتزوجها ولو فعل لم يفرق بينهما في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
وفي قول ابي يوسف لا يكره له ذلك لان الطلاق غير واقع على التحل وحرمة
 التحل باعتبار وقوع الطلاق ولان اجازته باطلة فوجوده كعدمه ولو لم يجز
 كان له ان يتزوجها باذنه فكذا بعد اجازته **وجه** قولهم ان الطلاق نص في
 ينسب على النكاح واجارة العقد تنسخ اجازة ما ينسب عليه فاعتبار
 هذا المعنى بوجوب نفوذ الطلاق وحرمة التحل فاعتبارا في الكراهة
 وان لم يكن معتبرا في حقيفة حرمة التحل لكن هذا على اصل محمد رحمه الله
 غير صحيح فانه عند الشك من العناصير اذا اعتق ثم اجاز المولى لا ينفذ عنه
 وعلى اصل ابي حنيفة رحمه الله انما يصح ان لو كان الطلاق يتوقف على اجارة
 المولى لكان الوجه ان يقول الاجارة في انتها كالاذن في الاذن ولو كانت موجبة
 ثبت به حرمة التحل حقيقة فكذلك بوجود صورة الاجارة في انتها يثبت الكراهة
 وهذا لان العبد اهل للنكاح في حق نفسه ولهذا لو اعتق قبل اجارة المولى فقد
 نكاحه فاعتبار هذا الجانب بوجوب نفوذ طلاقه واعتبار جانب حق المولى

يكن

يمنع نفوذ طلاقه فليعارض الادلة قلنا واعتبر جانب حق المولى لا يثبت
 الحرمة حقيقة لكنه تثبت صفة الكراهة لاحتياط لان ان تركه نكاح امرأة
 تحل له كان خيرا من ان يتزوج امرأة لا تحل له الا ترى ان العبد لو كان نظريا
 فاذن له مولاة في النكاح فقامت عليه امرأة نصرانية شاة هذين نصرايين
 انه تزوجها وهو محمد ذلك احترت ذلك عليه لان الخصم هو العبد على قس
 الاصل فقال لان اقراره جاز فكذا تلك الشهادة عليه الا ترى انه لو شهدوا
 عليه ببيع او بشرا وهو ما دون له في التجارة كانت الشهادة مقبولة فكذا
 النكاح **فان قيل** النكاح مملوك للمولى على عبيده لانه شهادة قامت
 على المولى وهو مسلم قلنا اصل النكاح مملوك للمولى عليه لكنه حكم وهو
 ملك لكل يثبت العبد مقصود او الشهود يشهدون بذلك على العبد فيعتبر
 دينه **ولو كان** المولى كافرا والعبد مسلما لم يجز قول ان العبد اصل في الحكم والطلاق
 يرفع الحكم على ما ذكرنا واذا الزوج امته من رجل ثم خلعها سيدها على رقبته فهذا الخلع
 اما ان يكون الزوج حرا او مملوكا او مملوكا او مملوكا فان كان حرا فخلعه واقع معناه
 ان الطلاق واقع وثابت منه بغير جعل وهي كمولاه على حالها لانه نفذ رخص صحيح
 الطلاق بالجعل لانه لو وقع بالجعل تلك الزوج رقبته فمقارنا لوقوع الطلاق لاء
 الملك في اليه لينفقان معا في المعاشات ومثل ذلك الزوج رقبته امرأته لو كان سابقا
 على الطلاق بان تشتترها تنزع وقوع الطلاق فكذا اذا فارت لانه لو ملكها
 بهذا النكاح ولو بطل النكاح يبطل الخلع فلا يمكن نفي صحته جلفا لى لفظه الخلع وانه
 من كناية الطلاق فيقع طلاقه ثابته الا ان في لفظه الخلع يحتاج الى النية وهذا
 لا يحتاج لان ذكر البدر يدل على ارادة الطلاق وان لم يجب البدر كما لو خالع
 على غيره او خسر الا انه لو قال ما اردت الطلاق يصدق ديانة لا قضا لانه خلاف
 الظاهر ولو لم يذكر البدر وقال ما اردت الطلاق يصدق ديانة لا قضا لانه خلاف
 كما في مسابر الكنايات **وروي** عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يقع الطلاق
 ويطلق الخلع اصلا لا يبطل التسمية باعتبارها بالنكاح وهذا لانه شرط شرط
 ينافي ملك النكاح وهو ملكه رقبته متى كان منافيا للنكاح كان منافيا للطلاق
 ضرورة لانه وضع لرفع النكاح ورفع النكاح في حال العقد اسلا بتصوره والتنا
 لا يمتنعان **وروي** عنه انه يقع الطلاق بقيمة رقبته لانه خلع يبدل كما يمكن
 تسليمه مع قيام المالية باعتبار المناقاة فكان يجر له بدل فبعد تسليمه
 لا يستحق **وهذا** لان سبب وجوب تسليم الخلع وقد صح وان لا
 يحتمل الرفع فكان السبب قايما وقد تعدر تسليمه والعقد متى تعدر تسليم
 البدر فيه وهو قابل للفسخ كالبيع ويصح وان لم يكن قابلا للعقود والطلاق
 والخلع يجب قيمته كالأعتق عده على جارية واستحققت الجارية وعند محمد
 وروى رحمه الله انه يجب قيمة البدر وان لم يكن للبدر قيمة يجب قيمة البدر

فيان

عند أبي حنيفة وأبي يوسف ان كان المبدل قيمة كالواضع عند علي
جارية واستحققت الجارية وعند محمد وزفر صهما الله بجهة المبدل وان لم
يكن للمبدل قيمة يجب قيمة المبدل بالاجماع ولا قيمة للبضع عند الخرج فيجب
قيمة المبدل بخلاف النكاح لانه متقوم حالة الرجوع وكان الشيخ ابو بصير
ابن سعيد يقول هذا قول محمد رحمه الله اما علي قول أبي يوسف ينبغي
ان يقع الطلاق ويملكه الزوج رقبته لان ملك البعينة ليس بمناف للطلاق
بل فساد النكاح مناف وهذا امر متاخر عنه وردة الى مسألة ذكرها في آخر
ايمان الاصل وجوز ان الرجل اذا قال لامرأة امة اذا ماتت مولاك فانت طالق
ثنتين فمات المولى ولا وارث له الا الزوج وقع الطلاق عند أبي يوسف وملك
الزوج رقبته لا مع وقوع الطلاق وعند محمد رحمه الله لا يقع كذلك هنا وجه
ظاهر الرواية ان ملك البعينة مناف للطلاق لان من كان منافيا لملك النكاح
صار حال ملك البعينة حالة المناقاة وحال انعدام النكاح والطلاق لا يتصور
وقوعه في حال انعدام النكاح لان انعدام المحدث لا يتصور غير ان محمد رحمه
الله يقول وهو ظاهر الرواية عن أبي يوسف اذا تحققت المناقاة فاما
ان يقع ما او ينعدم احدهما حتى يقع المناقاة بافدام احدهما اذا كان
المناقاة في القوة على السوا كما في النكاح تقارضا فتساقطا وان كان احدهما
اقوي دفع الاقوي الادنى والطلاق اقوي من الشرط الذي شرطه لانه زائد
في الخلع الا ترى انه يتصور وقوع الطلاق بدون المال فكان رد الزايد
اولي وكان الطلاق مما لا يجمل الرد بعد وقوعه والشرط مما يحتمل الرد بعد
وجوده فكان جعل الشرط عدما اولي وتبين انه اوقع الطلاق بيد لا يمكن
ايجابه نصا كالمواضع على حمز او خنزير او خالع الصغيرة على مهرها او عين
من اعيان ما لها او قالت اخلفني على ما في يدي او ما في دارتي ولم يكن في
يدها ولا في الدار شي ثابت بغيري الا ترى انه لو طلق المأنة على مال نقلت
يقع الطلاق ولا يجب المال بخلاف النكاح لان المهر فيه اصل وتقدر ايجاب
مهر المثل لصحة التسمية في تقسيمها باعتبار ان مال متقوم وتقدر ايجاب
المسمى باعتبار التناهي على ما مر فلا يصح الا ترى انه لو تزوج علي حمز
او خنزير او علي ان لا مهر لها يصح النكاح ويجب مهر المثل بخلاف الاعاق
لانه اذا قدر تسليم المبدل يجب رد المبدل والعقد بعد وقوعه لا يحتمل
المعص وريقته مال متقوم فيجب قيمة المبدل لكون رد له معنى احدا
البضع عند الخرج ليس بمتقوم حتى يرد له الا ترى ان المريضة اذا
اختلفت بمال يعتبر من الثلث لانها بذلك المال بمقابلته ما ليس بمال فكان
تقريبه على ثلثه فليس بمثل المهر فيكون اذا تزوج امرأة بمهر مثلها بغير مهر
جميع المال لانه مقابلة المالد بالمتقوم فكان بمنزلة المعاوضة والدليل

عليه

عليه ان الاب لو خلع ابنته الصغيرة بما لها لم يخرج ولو تزوج ابنه الصغير
وجب المهر ولا يصح من مولي امة بشي شيئا لانه لم يحرره بخلاف ما لو قال المرأة
اخلفني على ما في يدي من المال او على ما في يدي من المتاع او على ما في يدي من
عرة ولم يكن في يديها ولا في البيت شي ولا على النخل عرة فانه يرجع عليها
بالمهر الذي اخذته لانها عرته بالتسمية المتاع لانه اسم لما هو مستغنى متقوم
فاذا تزوجت بشي يكون معزرا والمعزور يرجع على الغار اذا كان في ضمن عقد
المعاوضة كالو تزوج امرأة على انها حرة فوجدها امته ولا يمكن الرجوع
بقيمة المتاع لانه مجهول الحسب والقدر ولا بقيمة البضع لانه غير متقوم
عند الخرج لانه لم يملكها بشي انما يسقط حقه عنها فكان بمنزلة المصلح على
نفسه الشفعة فكان اولى لاشي ما يشاء اليها من المداق فان المعزور
يندفع عنه بالرجوع بذلك بخلاف ما لو خالعها على ما في يديها العلم فان
المرث فله ذلك وان لم تنزل شي له في قول أبي يوسف الاول لانها لم
تغيره بشي لكن اوجبت له ما في يديها فكان بمنزلة الايجاب بطريق الوصية
وهذا لانها سميت المعدوم بدلا فكان بغير ارضيا بالخلع محانا على تقدير
عدم حصوله بخلاف تسمية المتاع وما في يديها لانه تناول الموجود في قوله
الاخر وهو قول محمد رحمه الله يرجع عليها بالصدقا لانها تلتزم بدلا للخلع
عوضا وان لم يكن بمقابلته ما هو متقوم والثمار المعدومة لا تصلح
بدلا في شي من العقود فبني مجرد تسمية ما هو متقوم مستغنى به وذلك
يلتزم حق الرجوع بما اعطاه وهذا لان الفرو ثابت معنى لما تعذر تسليم
المسمى له بشرعا فهو بمنزلة ما لو وجد العزور صورة بتسمية المتاع واما
مسئلة الايمان فنقول المالك مناف للطلاق في الوجهين لكن في مثلثا
المالك يثبت بالشرط فامكن ان يجعل عدما وجعله عدما او لي على ما مر وتمة
النافي يثبت حقا لامر لا مرد له وهو الموت ومع المناقاة لا يتصور وقوعه
لان ثمة الطلاق لا يقارب المالك فان الطلاق يقع بالموت وبه يزول ملك
المورث ثم يثبت الملك للمورث في الزمان الثاني بناء على الزوال فيكون
مناخرا عن الطلاق ويكون الطلاق نقارنا الزوال ملك المورث لا يثبت
الوارث وهو الزوج اما الخلع معاوضة فيقتضي بثوت الملك من الجانبين
مع الا ترى ان الطلاق على مال يكون ثابتا ولو وقع الطلاق ثم وجب المال
يكون رجعا لعدم وجوب المال حال وقوعه والا ترى ان النكاح الشفعة
لانها متغلقة بزوال ملك البائع فوجب ان لا يثبت اما لانه غير بدل كالبعنة
او يثبت بغير بدل لان وجوب المال بعد تعلق حق الشفع لا يظهر في
حقة كالو زادت في الثمن ولهذا فرق ابو يوسف رحمه الله بين مسألة الايمان
وبين مسألة الكتاب على ظاهر الرواية ولو اده طلقا على رقبته فكذا

الا انه هنا يقع رجوعا لانه اتي بصريح الطلاق وسمى فيه البطل فكان
تقليقا بشرط القبول وقد وجد وصريح الطلاق اذ الترخيب فيه المال يكون
رجوعيا كما لو طلعت علي حرة او خنزير وعتلت ولو كان الزوج مكا نيا او مديرا
او قنا صم الخلع ويصير رقبته ملكا كولي الزوج او المكاتب لان ملكه مولى
العبد او الكدبر في الامة لو كان سابقا على الخلع بان اشتراها قبل الخلع ثم انة
خالها لا يمنع صحة الخلع في حق وقوع الطلاق فكذلك ان كان مقارنا وكان الطلاق
لا يقارن ملك الزوج وهو المنا في وكذا ملك المكاتب قبل الخلع لا يمنع صحة الخلع
في حق الطلاق بان اشترى امراته ثم خالها يصح فكذلك اذا قادت لها ذكرنا ان
الثابت للمكاتب حق الملك وانه يبيع الا ابتداء البقا بخلاف الحرة ولا بشرط
رضي مولي العبد لصحة الخلع لان العبد يملك الطلاق بغير بدل فلان ملكه يبدل
كان اولى وهو نظير قبول الهبة في حق البذل ولهذا لو اجر نفسه وسلم من العمل
لصح الاحارة وتكون الاجرة المولية مع انه لا يملك اصل العقد فهنا اولى ولو كان
تحت الحرامتان خالها سيدها على رتبة احداهما بعينها صح الخلع في حق التي
لم يخلعها على رقبته ويسقط في حق التي خلعها في رقبته لا يملك تصحيح الخلع
في حق التي لم يخلع على رقبته لان الطلاق فيها لا يقارن ملك الزوج فيها ولا
يكن في الاخرى لان الطلاق فيها يقارن ملك الزوج بعين رقبته فيقسم
رقبته فيقسم بعض رقبته التي خلعها عليها على مهرها فاصاب مهر التي خلعها
فهو للزوج من الاخرى وما اصاب التي خلع على رقبته بقي للمولي لانه سمي البذل
مقابل اساس ومقتضى هذه التسمية الانقسام كما لو اشترى عدي بن علي
الف او خال امراته على الف فانه يقسم الف على مهرها الذي تزوجها
عليه والبضع عند الخرج ليس بمتقوم فوجب المصير الى اقرب الاشياء
وهو المهر الذي تزوجها عليه بخلاف البيع الا تربي ان في الكتابة الفاسدة
على العبد قيمة نفسه بعد ما عتق لان ما هو المعتقد عليه وهو ملك البذل
والمكاسب ليست بمتقومة فيصار الى اقرب الاشياء اليه وهو الرتبة بخلاف
ما اذا خال احداهما على رقبته فانه لا يجب شي لانه لو وجب المال يرتفع فيؤدي
الي الدور والتناقض احاهنا انما يملك البعض بطلاق صاحبتها وليس
فيه ما يمنع وقوع الطلاق على صاحبتها فلا يؤدي الى الدور والتناقض
ولان ثمة امكننا رفع الملك عن رقبته بان يوقع الطلاق عليها بغير جعل
فلا يجب الجعل فوقع الطلاق وهذا ما يقع للزوج من الملك على رقبته بد لا عن
طلاق الذي لم يخلعها على رقبته لا يمكن رفعه لان الخلع مع في حقها بما يخصها
من رتبة هذه كالموجعل بدل الخلع شي اخر وقيل على قيا سقول اي حبيفة
يجب ان يبيع كل الرتبة للزوج لان المولي قابل رقبته التي خلع عليها تسير
احدها قابل المقابلة والاخر لا والاصل عند ان من قابل بد لا اساس

لا يقابلان العتق واحداهما غير قابل للعقد يكون كلا البذل مقابلا ما هو قابل
له كما لو تزوج امرأتين بالف واحداهما لا يخل له يكون المهر كله مقابلا لمن يخل
نكاحها والعرف لا يوجب رجمه الله ما اشار اليه في الكتاب فقال ضم التي لا يخل
له الي التي يخل له في عقد النكاح لغو فهو غير ملزمة فم جدار او اسطوانة الي المرأة
في النكاح فيكون البذل بمقابلتها ويبيانه ان النكاح يختص بمحل الحرة وبين الحرة
والحل في المحل من اداة فالعقد مضاف الي غير محله وانقسام البذل من حكم المعاوضة
والمساواة في الدخول في العقد فاذا تقدم لا يثبت الانقسام الا تربي لانه
لو طلق امراته ثلاثا كان باءا لكل تطليقة ثلاثا الف ولو كانت عتقه
بتطليقة كانت الف بمقابلته الواحدة بخلاف ما اذا خالها امرأتين يخل نكاحها
فاجابته احدهما لا يخلها استويا في الايجاب حتى لو اجابته بغير نكاحها يثبت
حكم الانقسام وبخلاف المدبر وام الولد مع الف لانه يدخل تحت العقد ثم
يستحق نفسه ولهذا الوقضي القاضي يجوز البيع بقدر اما هنا قابل البذل
ليس قابلين للمقابلة ولهذا لو سمي بد لا اخر تلت المقابلة وانما جاز الانقسام
من قبل المعاوضة وهذا من قضايا الدخول تحت الايجاب كما في الفق والمدير
فثبت الانقسام ثم يسقط بقدر ما يمكن فيه المعارض بخلاف ما لو اشترى
عبد ابيه وبين عير بالف درهم فانه يجوز البيع في النصف بحصة لاء
النصف الذي هو ملكه محل الشراء كما لا يصح في حق المالك لانه لا يملك
حتى لو اذ بان اشترى من مضاربه او عبده المازون المديون يصح
وهذا لان احكام البيع لو ثبت لثبنت له عليه فان قيل الولم يخل
الحرة في العقد فلو وطها وجب ان يجب عليه الحد او جميع ممر المثل بالفنا
ما يلزمه عند اي حبيفة لا يجب الحد ويلزمه ممر مثلها لا يجاوز به حصتها من
الف نص عليه في الزنا حاد وادعي الناقضة على اصل اي حبيفة قلنا انما
لا يجب الحد لان سقوطه من حكم صورة العقد لان حكم النكاح وقد وجدت
الصورة في حق التي لا يخل له اما الانقسام من حكم الانقضاء ولان سقوط الحد
لا يتوقف على الدخول تحت العقد فان من زفت اليه غير امراته ووطها لا
يجب الحد مع انقضاء العقد واما المهر فالصحيح ان عند اي حبيفة رجمه
انه يجب ممر مثلها بالغاما بلغ نص عليه في المبسوط وقاد كفي الزيادة
فهو قولها ثم الفرق ان النفع من الحيوة مجرد التسوية ورضاها بالقدر
السمي لا بافتقار العقد اما الانقسام للاستحقاق باعتبار الدخول
في العقد والتي يخل له هي المختصة بذلك فكان جميع البذل لها ولو خال كل
واحدة منها على رقبته صاحبتها معا وقع الطلاق في كل واحدة ووقع الملك
للزوج في رقبته لان رتبة كل واحدة مقابلة بوقوع الطلاق على صاحبتها
ان لم يكن مقابلا بوقوع الطلاق فتحقق المنا في فصار كل واحد على

رقتها ولو طلق كل واحدة على رتبة الاخرى وقع الطلاق عليهما بغير جعل
امراة لها ابناعم وهما وارثاها لا وارث لها غيرها فيزوجهما احدهما ثم اختلعت في
مرضها على مهرها ثم ماتت على في عدها ولا مال لها غير المهر فالحكم باطل
والطلاق واقع لان الخلع في مرض الموت يكره بمقتضى الوصية لانه التزام
المال بمقتضى ثبوت غير متقوم فابسته التبرع والتبرع في المرض باطل بخلاف
ما اذا خلعت مع الزوج الاجنبي في مرضها انه يصح من الثلث لان الزوج خرج من
ان يكون وارثا وهذا ان خرج من ان يكون وارثا بسلب النكاح في وارثا القرينة
بالقرينة تبقى وصية للوارث فرد وصار مهرها الذي على الزوج بالزوجية
لانه ابطر حقه بالانابة وان كان لها مال اخر فهو بينهما ايضا ولو انه طلقها على
مهرها والمسئلة بحالها فتركها بينهما ارباعا ثلاثة ارباعه للزوج والربع
للأخر لان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح ولا يوجب حرمان الميراث فكان النصف
للزوج بحكم الزوجية والباقي بينهما حكم التعصب وفي المبسوط اذا اختلعت في
مرضها بمهرها الذي كان على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها
ومن المهر ان كان خرج من ثلث ما لها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله
الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر
من ثلث ما لها **والاصل** انها اذا اختلعت في مرضها فله الخلع بعينه من ثلث
ما لها عنه **وقال** رفر من جميع المال واعتبر الخلع بالنكاح فان لم يرضى الزوج
امراة تبصره في مثلها من جميع المال لانه من حوائج فكذا الخلع من حوائجها
ليتخلص به من اذى الزوج ولكن نقول البضع عند الخروج عن ملكه غير
منقول وعنده الدخول متقوم حتى ان الابه ان يزوجه ابنه وليس له ان يخلع
بنته بما لها والخلع ليس من اصول حوائجها فكان بمقتضى الوصية منها للزوج
والنكاح من اصول الحوائج لا ينفك السمل وصيانة النفس فيعتبر المال ومن
عليه القصاص اذا صاح على المرض على الدية عندنا يعتبر من جميع ما له لانه
يحتاج اليه لاحيا نفسه وكان من اصول حوائجه وعنده يعتبر من الثلث
بخلاف الخلع لان القصاص عفوقة فلا يفتاض عنه بالمال حقيقة فيكون التزام
المال بمقتضى الصلة المستندة والمملوك بالنكاح مما يفتاض عنه باعتبار الاصل ومما يمس
للزوج هنا يكون عوضا فيعتبر من جميع المال اذا عرفنا هذا فنقول اذا ماتت
قبل انقضاء العدة فسبب ميراثه باق بيتا العدة ويجوز ان يكون قصدها
بهذا الخلع ايضا لالمنفعة المالية الى الزوج ولكت هذه التهمة في الزيادة
على قدر ميراثها في الاقل فلا نفقة فلهذا كانت له الاقل من ميراثه ومما سمعت
له واذا ماتت بعد انقضاء العدة فليس بينهما سبب التوارث عند موتها فيكون
له جميع المسمى من الثلث كالواوصة له او اقربت له بمشي بعد ما طلقها ثلاثا
وهو نظير الاختلاف في الميراث اذا طلق امراة ثلاثا بمهرها ثم اقرها بدين او اوصى

لها

لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث عندنا وعنده لها جميع ما
اقر وجميع ما اوصى وان كان لم يرد خلع بها فاختلعت منه في مرضها بمهرها فنقول
اما نصف المهر فقد سقط عنه بالطلاق قبل الدخول لامن جهتها والنصف الباقي
له من ثلث ما لها لان ذلك القدر بمنزلة الوصية منها له وليس بينهما سبب التوارث
فلا يمسى لا اعتبارا الاقل وكذا ان اختلعت منه باكر من مهرها فنصف المهر سقط
بالطلاق والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث ما لها فان برات فلم يجمع
المسمى بمنزلة الخلع في جهتها وان اختلعت وهو صحيح والزوج من يرضى فالحكم جائز
بالمسمى قل او كثر لانه لو طلقها بغير عوض كان صحيحا فيما لعوض اولي ولا ميراث
لها لان الفرقه بقبولها فكانه طلقها بسو الها وان تبرع اجنبي في مرضه
باختلاعها من الزوج بمال صغره له جاز من ثلاثة ثلثه اذا مات من ذلك المرض
لانه التبرع بالمال من غير عوض فكان تبرعا فيعتبر من الثلث وان كان الزوج مرضيا
حين فعل الاجنبي هذا ما عدا رضاءها فلها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها
لان الفرقه وقوتها بغير رضاها فصار **باب** **من نكاح العبد**
والامة في ذلك والدين اصل الباب ان تصرف المالك في مملوكه ان لم يكن متصرفا
لحق الغير بالابطال مع مطلقا وان كان متصرفا لحق الغير بالابطال بغير
حقه لا يفي حق ذلك الغير لان تصرفه في حق الغير بغير رضاء اهله فيمنع
منه ما يمكن فبعد ذلك ينظر ان كان التصرف قابلا للتقص والابطال
كان لهما حب الحق ابطاله مادام حقه باقيا كالراهن اذا باع المهرهون
والاخر اذا باع المستاجر على احدي الروايتين **واذا الركن قابلا للتقص**
بضم المولى قيمته لصاحب الحق او حقه كالراهن اذا اعتق المهرهون **واذا تعدد**
الوصول الى حقه من قبل المولى بان كان مملوكا له ان يستسمى في الاقل من
قيمته ومن الدين والمولى لا يملك عليك عيدا لما ذون المديونية من احدا
بدوي الغرما والاكساب سبب وجوب الدين عليه لكونه مستغولا لحق
الغرما فكان تصرفه بملكه واجاب الدين عليه على الغرم من وجه وعلى نفسه من
وجه فان صح على نفسه لغيره ولا يثبت عليه نفسه لا يصح على الغرم ان للغرما
الخيار بين تنفيذ تصرفه ونقضه ان كان التصرف قابلا للتقص والا
فيمن اذا وجب المال حقا لتصرفه بملكه ولا يثبت عليه لا يبرر ولا يبرر
وجوبه مضاف الى السبع لا اليه وما وجب سري لا يبرر **الان** ان المريض
الحرا اذا اقر على نفسه بدين لا يصح اقراره في حق غرما الصحة ولو تزوج امرأه
بمهر مثلها يظهر ذلك في حفرهم **وحرف** احزان المال الواجب له لا عن البضع
عند الدخول في ملكه بغيره سائر الديون في الاستيفاء الاستيفاء
والمال الواجب عن البضع عند الخروج عن ملكه لان سائر الديون
في الاستيفاء في الوجه الاول وجب عن البضع وان عند الدخول

في ملكه متقوم بلحق بالاموال ولهذه الميراثية غلظة الابعال سوادهم
 المال اوله يذكر ويجب المال عند استيفائه بغير عقد كما في الوطير بالشبهة
 مع ان المتأخر لا تنقوم الا بالعقد فكان ملحقا بالاعيان او بالاموال ولهذه اقلنا ان ولى
 البنت يمنع الرد بالعيب ولم يكن ملحقا مانع الرد كالا ستخدم وفي الوجه الثاني
 وجب عوضا عما ليس بمتقوم لانه عند الخروج عن ملكه غير ملحق بالاموال
 لانه لم يخصص ملكه مال فان الخلع يدونه المال يصح ومنافع البضع ليست بحال
 في الاصل لانها مع الاذي ملحقه باجزا الاذي وانما اعطينا لهم ما حكم المالك به
 والنقوم اظهر الخطر وسرفه فلا يظهر ذلك حالة المخرج **اولا** الخطر والسرف
 في عدم وجوب المال حالة الخروج وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله متقومة
 عند الخروج ايضا وقايدة الخلاف نظير في مسائل منها اذا شهد شاهدان
 بالنكاح اثلاث بعد الدخول ثم رجعا بعد الفضا بالفرقة لم يضمنوا شيئا عند
 وعندنا يضمن الزوج مهر المثل **وكذا** لو قتل المرأة رجل لم يضمن القاتل للزوج
 شيئا من المهر عندنا وعندنا يضمن مثل المهر **وكذا** لو ارادت بعد الدخول
 لم تغير للزوج شيئا عندنا وعندنا يضمن بغير مهر المثل **وكذا** لو سبي صبي
 وصبيته ثم اعتقا وكبر افتروا بالصبي بالصبيته ثم جازي مسلما واقام ببلدة
 انما ولداه وقضى به وقرق بينهما ثم رجعا عن الشهادة لم يضمنوا شيئا وعندنا
 يضمنان له مهر المثل لان البضع متقوم بدليل انه متقوم عند دخوله في ملكه
 الزوج فينتقم عند خروجه من ملكه لانه انما يخرج من ملكه لانه عين ما دخل
 في ملكه من ضرورة التقوم في المالة الاخرى كملك العين فانه يتقوم عند ثبوته
 ابتداء ويتقوم ايضا عند الزالة بطريق الابطال وهو العتق حتى يضمن شهود
 العتق القيمة اذا رجعوا والى دليل عليه انه شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا
 ضمنوا نصف المهر ولو لم يكن متقوما فالتقوم مصفون بالانكاح مالا او غيرها
 كالنفس ولما اع البضع غير متقوم بالمالك عند الانكاح لان ضمان الانكاح
 يتعدر بالمثل ولا مماثلة بين المال والبضع صورة ومعنى فاما عند الدخول
 المتقوم هو المملوك دون المالك الوارد عليه وكان لغومه فلا يظهر خطر المخرج
 يكون موصونا عن الابتداء ولا يملك مجانا فان ما يملكه المرحمنا لا يعظم
 خطره عنده وذلك محل له خطر مثل خطر النفوس لان التسليم يحصل به وهذا
 المحرم لا يوجد في طرف الزالة فالانكاح على الزوج شيئا لكن يبطل ملك الزوج
 عنها **الانثري** انما ما هو مشروط لمعنى الخطر عند التملك كالشهود والولي لا يشرط
 شيء منه عند الزوال وان الاب لو زوج ابنة الصغير يصح ولو خلع ابنة الصغرة
 ما تم المخرج لاجب المهر على غير الزوج ويجب بدل الخلع على غيره بخلاف
 ملك العين لانه ملك ماله فلا كمال مثل كمال صورة ومعنى فبعد الانكاح يضمن
خلاف ما اذا شهد بالطلاق قبل الدخول لانها لا يضمنان قيمة البضع لان

لها مع

تضمنه مهر المثل

قيمة مهر المثل ولا يضمنان ذلك عندنا وانما يضمنان نصف المهر لان الفرقة قبل
 الدخول مسقطه جميع الصداق اذا لم تكن مضافة الى الزوج ولا منهية للنكاح
 فيما بامضافة الفرقة الى الزوج منعا لليلة المسقطه من ان يعمل عملها في النصف وانما
 الزمان الزوج ذلك النصف بشهادتهما فيضمنان ذلك بالرجوع لا يلزم على ما ذكرنا
 ان اكرامه ابيه حتى زنا بها قبل الدخول بغيره الا ان نصف المهر يرجع به على
 الابن ولم يوجد ما نصير به الفرقة مضافة الى الاب لانه باكرهه اياها مع ميراث
 الفرقة مضافة اليها وذات وجه نصف الصداق على الاب فكانه الزم به ذلك وعلى
 هذا يشهد العفو عن القصاص اذا رجعوا المهر بضمه او اعده يضمنون
 الدية ان القصاص ملك متقوم للمولى الا نزي ان القاتل اذا صاح في مرضه على
 الدية يعتبر من جميع المال وقد اتفقوا ذلك فيضمنون وان لم يكن مالا كما يضمن
 النفس بالانكاح حالة الخطا لكن اتفقوا ملك القصاص ملك البضع من حيث
 انه لا يظهر الا في حق الاستيفاء والمتقوم المحل المملوك لا الملك الا ان الصالح التزم
 المالك بمماثلة ما هو من اصول حوائجه فهو محتاج الي الصالح لا يفي نفسه وحقا
 مقدمة على حق الوارث فصار كالمهر بخلاف الخلع لانها ما التزم من المال بمماثلة
 ما هو من اصول حوائجها ولانه لا يسلم للقاتل المحل المملوك وهو نفسه
 وذلك متقوم وهنا بطل ملك الزوج من غير ان يسلم لها شي كان قد اشرف
 على الزوال عنها ولا قيمة للملك الوارد على المحل وهذا لا يوجد في ملك القصاص
 لان العنونه وبه اليه فيكون اهداه حسنا بهذا الطريق لان القصاص حياة
 حيا وفي العنونه حقيقة فلا يملك ايجاب الضمان على المتلف هنا بمعنى الصيانة
وحرف اخر ان المولى اذا خلع امته على عين من اعيان ماله ثم استحق ذلك
 العين ان كان لم يضمن الزوج الدرهم وسلامة العين يقع الخلع على قيمة ذلك
 العين ويكون في رتبة الامه على المولى لان بدله وهو زوال ملك النكاح
 حصل لها والمولى متبرع في شعبة العين كالا جنبي فلا تلحق العدة وان
 ضمن الدرهم يضمن قيمة العين للزوج بحكم الضمان وصار كالفضولي في الصلح
 ان ضمن يرجع عليه والانكاح اذ اقر **ف** هذا اذ لم يجد رحمه الله **اذا اذن الرجل**
 لعبده في التجارة فله حقه ديون ثم امره ان يتزوج امرأة على رقبته فزوج امه
 على رقبته صح النكاح ولا تسلم رقبته لمولاه **اما** صحة النكاح فلا يستجاء به
 شريط الجوار ولو زوج امراه بنفسه جاز ذلك اذا اذن له لان رقبته لا تزول
 عند ملكه بالدين **الانثري** ان له ان يفتقه وينفذ اعتاقه وله ان يستخيره
 ويستغله ولو كانت امته بحاله وطهرها وليس فيه ابطال حتى حفرها لان حقهم
 في ماله العبد والنكاح يختص بالامه مية ولا يتعرض للمالية فهو بهذا الاذن
 لم يتعرض لحق الزمان بابطال وضعها بل ينصرف في العبد بتخصيصه عن
 الزنا وتهديب احواله ليكون اقدر على اكتساب المال باعانة زوجته صاحبة

على امور معاشه ومعاده لكن لا تسلم رقبته لمولى الامة لان فيه ابطال
حق الغرما لان حقهم في المالية وفيه ابطال بعض العزماء على البعض ولا يجوز للمولى
ان يوتر بعض غرما العبد دون البعض ولانه انما ثبت بالنكاح ما هو من ضروراته
وجوب المهر في ذمة الزوج من ضرورات النكاح اما الاستحقاق عين من
ليس من ضروراته الا انه اذا صادف التعيين محلا فارغ عن حق العتيد
الاستحقاق فيه واذا صادف محلا مشغولا لا يعتبر في حق الاستحقاق
وانما يعتبر في حق التقدير كالموتزوج امرأه على عبد الغير او على عبد وسله
اليها ثم استحق من يدها فانه يصير قيمته العبد مهر الا ان احاب قيمته اولى من
ايجاب مهر المثل لانه اقل جهالة فيسقط العقد على قيمته ويكون مولى الامة اسوة
لغير العبد في القيمة وكان حق الغرما في العبد المأذون في احد شيئين اما في
البيع او في الاستسعاء وكل واحد من الحقتين لا يبطل بجواز النكاح على قيمة
العبد **فان قيل** فيه ابطال حقهم في رقبته لان الرقبة الى الان كانت
الكمل لهم والانه يشتركهم مولى الامة فيؤدي الى تنقيص حقهم كما اذا صالح
المولى على رقبته من دم عمد او خلع امرأته على رقبته **قلت** انتفاض الغرما
غير مضاف الى تصرف المولى لانه امره بالنكاح وهو غير احاب المال وضعا
لان النكاح متى صح وجب المال شرعا حكما لا تجا به ولهذا لو سكت عن
ذكر المهر لم يوجب ولو نفاه لا ينتفى ولهذا لا يفتقد ولاية النكاح كولاية علي
المال حتى لو تزوج العبد من اخيه الصغير او زوج الاخ احاه الصغير
صح وجب المال مع انه لا يملك التصرف في ماله فعلم انه سكت وجب حكم الحرة
الا بضاع لامضافا الى المتصرف فلا يمنع صحة التصرف باختياره وجب حكم الحرة
الى مقاصده الا صلب فكانه دين وجب حكم ضرر ودية لصحة تصرف رجل تحت ولاية
من جهة الشارع فلا يضاف اليه بخلاف الصلح والخلع لان وجوب المال ثمة مضاف
الى تصرف المولى لانه يخلع والعقود من الفضل يصح بدو المال ولهذا الوفاء ينبغي
ولو سكت لا يجب فكان مضافا الى تصرف المولى فيكون له عدم ما في حق الغرما لعدم
ولايته عليهم **فان قيل** هذا العبد المأذون المديون رجلا عمد اقتل به
لاستجماع الشرائط وحق الغرما لا يمنع الاستيفاء لان حقهم في المالية والفضل
يختص بالادمية الا انه اذا استوفى الفضل يبطل حقهم ضمنا وضرورة
فلا يبالى به **الان** ان ملك المولى لا يمنع استيفاء الفضل فحقهم اولى **فان**
قتلوه فضا صاسقط الدين فان صالح المولى اوليا القتل على رقبته وقد علموا
بالدين او لم يعلموا صالحيه لانه عفو للمولى يملك العفو بالمال وبغير المال والمولى
له ولاية قبول الصلح على عهده **الان** ان اجنبي يملك ذلك فالمولى اولى الا
انه لا يشاء رقبته ولا وليا الجناية لكونها مشغولة لحق الغرما ذلك ان ملك الرقبة
منهم تعرضا لحق الغرما بالابطال فلا يجمع في حقهم كتحسين الرقبة مهر في النكاح

ولان

ولان عليه دين مستغرق فلا يملك المولى قبله من غيره كالبيع ويكون هذا
بمنزلة اقتران المولى على عبده بالدين فانه لا يصح في حق الغرما بيع العبد ونقص
دين الغرما او لا فان فضل شيء فهو لا وليا الدم لان تصرفه مع حق وفي حق
المحل انما امتنع نفاذه لمحل الغرما فاذا صار حقه منقضا ظهر تصرفه في حقه
كما لو اقر عليه بدين وكان حق المولى في بدل الدم فانه دين ضعيف لما ذكرنا في
في الزكاة **الان** لو كان با على العبد دين وجناية فانه يدفع الجناية
بمبيع بالدين كما ان الدين اقوى بقيمة العبد وثمانه كنز كالحرا اذا كان
فيها دين فانه يبيد ابا لا قويم كذلك **فان قيل** بين ولي الدم ومولى الامة جعل
مولى الامة اسوة الغرما وولي الدم موصو **والفرق** ما ذكرنا ان وجوب المهر
غير مضاف الى المولى وبطل الصلح مضاف اليه ولان المهر وجب بسبب معين
بأذن المولى لانه ثمة فيه لان النكاح في العبد عيب فانقعت التهمة عن النكاح
لان العاقل لا يقصد الاضرار بنفسه تضرر الحق بالغير فاذا انتفت التهمة
عن النكاح مع النكاح في حق الغرما والتحق هذا بدين بدين العبد اما
المولى في الصلح منهم في حق الغرما لانه قصد اصلاح ملكه بدين وجب على
العبد واثبت المزا حمة مع الغرما لمنفعة نفسه والانسان قد يصير لغيره
لتقع يرجع اليه فكانت فيهما فلا يصلح يصح في حقهم الا انه اذا فضل من ثمة شيء
بعد دينهم فهو لا وليا الدم لانه بالصلح على رقبته اقام اوليا الدم مقام نفسه
وما فضل من الثمن بعد دينهم يكون له فكذلك يكون اوليا الدم **والاصلاح** على
المولى في شيء من ذلك ولا وليا الدم لانه لم يلزم شيئا وانما يصح تصرفه على عهده
بحكم الولاية **فصار** كالوكيل بالصلح اذا صالح ولم يصح لا يوجب به اكلانهم
يرجعون على العبد الى تمام قيمته اذا عتق لان صلح المولى عليه صحيح بحكم
الولاية فصار كانه صالح بنفسه **وان** منقعة صلح المولى تحصل له وهو احيا
نفسه فصار كاعتناق احد المشركين اذا كان معسرا او اعتناق الرهن
وكذا الواذن المولى للعبد بالصلح على رقبته فصالح **ولو** ابر الغرما العبد عن
الدين ان كان قبل البيع سلمت الرقبة لمولى الدم وان كان بعد البيع سلم
الدين له لان تصرف المولى مع في حقه وفي حق المحل انما امتنع نفاذه لحق الغرما
وقدر الحق كالمراهن اذا باع المهر من ثمة نفسي الدين او ابره المرفق عن
الدين يفسد البيع وكذا المولى اذا باع عبده المأذون المديون ثم سقط الدين
ولا ان قاموا مقام المولى في ملك رقبته العبد وبأمر الغرما سلمت الرقبة للمولى
قبل البيع والتمن بعبده فلهذا الاول **ام** تحت عبده خلعها مولاه
على عهده في يده وقبل العبد ذلك جازسوا كان بأذن المولى او غير اذنه
لان العبد يملك الطلاق بغير بدل فلان يملك بدل كان اولى لانه يتركة
قبول الهبة ولا يشترط قبول الامة لان المولى اضاف الخلع الى عين من اعيان

ماله فلا يشترط قبولها ولا نه لو وجد هذا من الاجنبي يجوز من المولى
اولي فلو استحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فخلع ماض لا نه لا يقبل الفسخ
ولا ضمانا على المولى لا نه متبرع لم يلزم الضمان والمتبرع في الخلع اذا ارسل
المبتذل رسالا ولم يصفه الى نفسه لا اضافة ملكه ولا اضافة ضمانا ثم استحق
البدل لا يضمن وانما قلنا انه متبرع لان النكاح الذي هو رقبته من امة
لا عند المولى ومنافع البضع انما تحصل للمولى بتعاله النكاح الذي هو رقبته
عف الامنة وفي حق زوال النكاح كان المولى متبرعا فكذلك في حق ملكا بتعاله
التبع لاحكامه بنفسه واذا كان متبرعا كان العاقد امة حكما والمولى كالوكيل وحقوق
العقد في الخلع لا ترجع على الوكيل ولهذا يشترط قبولها لو كانت حرة لا قبول
المتبرع فصار المولى بمنزلة الاجنبي الا انه لا يشترط قبول المتبرع فصار المولى
الامة بخلاف ما اذا كان الخلع من الاجنبي لانه لا ولاية للاجنبي عليها او على امراته
ولا ملك ايجاب الماله عليها ولهذا اوافق عليها بالمال يصح حتى يوافقها بعد العقد
فاستغنى عن قبوله لقبولها واذا لم يضمن المولى قيمة العبد المستحق كانت قيمته
في رقبته امانة ببيع فيها الا ان يفدي بها المولى لان هذا دين ظهر في حق المولى
ولا يقال لما اضاف الخلع الي عبده في يده وهو دالة الملك صار مملوكا اذ ابدل
الخلع من ماله نفسه وانه بمنزلة الضمان والعاقد في الخلع يوافق بالبدل عند
الضمان او الاضافة الى نفسه كما لو قال اخلع امراتك علي عيدي هذا لاننا نقول
كون العبد في يده ليس دالة الضمان لانه يجتمعا لانه عدي وجتمعا لان لا يكون
الانثري ان الاجنبي اذا قال اخلع امراتك علي هذا العبد يشترط قبول
المرأة ولا ضمان عليه لو استحق **اقص** ما في البات ان الظاهر انه له لان البدل
دليل الملك لكن الظاهر لا يصلح لا بايجاب الضمان بخلاف ما لو قال لاجنبي اخلع
امرأتك علي عيدي ثم استحق فانه يرجع عليه لانه لا ولاية له عليها فلم يكن
خطابه لخطابها **اما** هنا حكم الولاية خطابه لخطابها **والاشكال** على هذا من
وجهين احدهما ان القبول لم يوجد منها والخلع مما يصح بغير بدل فلماذا لا يصح
هذا بغير بدل حتى لا يجب القيمة في رقبتهما والثاني ان هذا الزام القيمة على
المولى وقد ذكرنا انه اذا لم يضمن لا تلزم المهددة الا اننا نقول ان لم يوجد
القبول فيها حقيقة وجد حكم لان المولى عليها ولاية فكان قبوله كقبولها بخلاف
الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على ما لها لانه لا ولاية له عليها في ايجاب المالك
بغير بدل واما الثاني قلنا الزوج ما وصي بالطلاق بغير بدل فلو زله ملكه
بغير بدل لا لزماه الضرر والمولى لم يلزم الضمان ولو طال البتة بالضمان لا لزماه
ما لم يلزمه وانه لا يجوز نقلنا بوجوب الضمان في رقبته امانة وبقيتنا مطالبة المولى
رعاية للحمين بقدر الامكان وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه

بحكم

بحكم الضمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع يباع ويقتضى دين الغرماء فان
يضمن ثمنها بشي كالملوك الزوج جعل مولى العبد موحزا عن الغرماء في الصلح هو
بخلاف النكاح والعرق ما ذكرنا الا نرب انه لو اقر عليها بالدين لا يصح في حق
الغرماء فكذا ابدل الخلع بخلاف النكاح وان كان مابق من ثمنها لا يفي بقيمة العبد
المستحق ضمن الامة تمام القيمة اذا عتقت **اطلق** ولقد يفصل بينهما اذا كانت
قيمة العبد مثل قيمتها او اكثر لان هذا دين وجب بايجاب المولى ولها فيه
منفعة فان النكاح الذي هو رقبته من امة فكذا ايجاب المولى كاجابها كالمزوج
عبد كرهها باكثر من قيمته بخلاف الاقرار باكثر من قيمته لانه ضرر محض فيصم
بقدر حاله فيها من الما لامة وذلك قدر قيمتها ولو ان الغرماء ابرواها عن الدين
قبل البيع او بعده يوافق بقيمة العبد كما قبل الاب ولا يضمن رقبته المولى الزوج
بخلاف بدل الصلح لان هناك الصلح وقع على الرقبة فاذا فرغت رقبته سكت
المولى اما هذا الخلع ما وقع على رقبتهما وانما وقع على عبد اخر وبالا ستمها فصار
قيمتها دينيا في رقبتهما **ولو** ضمن مولاها الدرك في العبد بيعت هي في دينها وضمن
المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة وان عتقت لان هذه
متبرع ضمن بدل الخلع والمتبرع اذا ضمن بدل الخلع كان هو العاقد والمرأة اذا خالعت
قبول المرأة لو كانت حرة واذا كان هو العاقد كان بمنزلة المرأة والمرأة اذا خالعت
على عبد ثم استحق ضمنته قيمته كذلك هذا **واذا** وجب عليه حكم الضمان
لا يتبع الامة بعد العتاق كالفضولي في الخلع اذا ضمن ولا يرجع المولى عليها
ايضا لان المولى لا يستوجب على مملوكه دينيا وكذا بعد العتاق لانه بمنزلة كفالة
وقعت عليها عنها في حالة الرق لانه لا يرجع عليها بعد العتاق لانها وقعت
غير موجبة فلا يصير موجبة بعده **والدرك** في الما دون اذا باع الصبي
المحجور شيئا وكفل رجلا بالدرك واستحق المبيع ورجع المشتري على الكفيل
فان كان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يرجع الكفيل عليه لان قبض الصبي
لم يجب عليه الضمان لان قبض الثمن باذن المشتري فيكون امانة في يده
الا نرب انه لو هو ذلك في يده لا يجب عليه الضمان وان كفل قبل الدفع يرجع كانه
قال ادفع اليه الف درهم علي اني ضامن فيصير مستقرضا والصبي وكفلا
عنه في القبض **اما** الفصل الاول وقع الثمن امانة في يده فلا يضمن مضمونا
الا نرب انه لو قال لرجل ادفع الي هذا الصبي الف درهم ينفقها علي نفسه
علي اني ضامن لك فدفع يكون قرضا علي الا مرويكون امانة في يد الصبي
ولو نجات دفع او لا الي الصبي وامره ان ينفقها علي نفسه ثم ضمنه الرجل كانت
الضمان باطلا لانها وقعت في يده امانة ولو ان المولى المزوج خلعا علي رقبتهما
ولا دين عليهما ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليا دين يبعث
في الدين فان فضل من الثمن بشي اخره مولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم

يفي الفاضل بقيمتها لانه متبرع ولم يصفه البذل الى نفسه لا اضافة
صفا ولا اضافة ملك بل ارسل فانه قال علي رقبته ولهم قبل على اي
صفا من ولم يقل على امتي هذه واختير في هذه الحالة لا يصح بذلك
الحكم اذا استحق لان العاقل في هذه الحالة لا يصح بدل الحلق اذا استحق
لان العاقل في هذه الحالة المراه حتى يشترط قبولها لا قبول المتبرع ويكون
على الامة اذا اعتقت لما قلنا وان ابر العزما الامة عن الدين قبل البيع
الرقبة لمولي الزوج لانه بدل محل تعلق بمحقه او بملكه لان تصرف
المولي صح في حقه وفي حق المملوك الا انه لا يسلم لغيره من النساء وقلد زال فان
كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له لانه بدل ملكه كانه بيع باذنه
كالواو صبي بعده لرجل وعليه ديون وله ديون على الناس فانه يباع
العبد ويقضي ما عليه من الديون فان خرج ما له على الناس يدفع
الى الموصي له ثمن عبده وان كان فيه فضل كذا هذا وان كان فيه نقصان
فالنقصان على مولي الامة ان كان ضمن الدرك لان هذه النوع درك الحق وان
لم يضمن فعلى الامة لانه قد استحق بعض حقه فيعتبر بما لو استحق كله
ولا يقال بان من جعل كانه بيع على ملكه وقد صح البيع ينبغي ان يكون النقصان
عليه كالبيع بامر **الانبي** ان النقصان له فكذا النقصان ولهذا في العبد
الموصى به لو بيع باقل كان النقصان على الموصي له لان قول البيع ما نفذ
بامره ولا من هو نائب عنه حقيقة او حكما لما نقله يبيع من هو مالك له يومئذ
وهو لم يبيع من يبيعه وقد ظهر النقصان في حقه فكان له ان يرجع على المولي
ان ضمن او عليها ان لم يضمن لان حقه محرم فلا بد ان يكون مضمونا بخلاف
الوصية لان ثمة ولاية البيع للقاضي اما نيابة عن الميت او عن الموصي له
لانه عاجز عن الوصول اليها له الحق العزما والقاضي ولاية بيع ما لمن عجز
عن حفظ ماله والتصرف فيه فكان يبيعه كبيع وانه تعالى اعلم
باب جنابة العبد وعليه دين اصل البات ان موجب
جنابة الخطا من العبد صيرورة رقبته حر الجنابة بشرعا لانه هو الماني
والمولي مختار العاقل له فيخير بين الدفع والفداء ان حق المجني عليه في
في الغايب جبر المافات عليه او في الجاني والمولى مستحق عليه وملكه في الذات
قائم فيخير نظرا له وايضا لا موجب الجنابة الى المجني عليه فان نذر وصل
اليهم حقا وان دفع خرج عن كونه عاقلة فان اختار الفداء وامسك العبد
نقضا او غير نقضا وهو مفسد فالعبد عبده والارش دين عليه عند
اي حبيثة رحمه الله وعند اي يونس ومحمد ان ادى الدية فكانه اخذ
عده والا دفع العبد الا ان يرضى او ليا ان يبيعوه بالدية فان رضوا بذلك
ليس لهم ما يرجعوا في العبد بعد ذلك لان الواجب عليه احدا من ابا

الدفع حالا او الفداء حالا فلا حبسه وليس عنده ما يودي بدله لم يصح
امساكه ويومر بدفعه ولا ان الموجب الاصلي هو الدفع ولهذا الوما لا يطالب
المولي بشي الا انة بخير المولي نظرا له رعاية ملكه بشرط ان يصل الى ولي الجنابة حقه
كما اتبنا للورثة في الزكاة المستغرقة بالدين ان يمسكوا الزكاة ويقتضوا دين الميت
مع نفي الزكاة لقضا الدين حتى لو هلك لا يطالب الورثة بشي ولا يبيح حبيثة
رحمه الله ان المولي كان مجبرا بين الدفع والفداء فيهما اختار فحين عليه ذلك
كانه هو الواجب كما اذا اعتق عبده على الف درهم او ما يفيدي بئار وقيل العبد
واختار احدهما فعين ذلك ولهذا الواختار الدفع مع اختياره فكذا اذا اختار
الفداء ولا هذه الجنابة فوجب المال على مولا لانه عاقلة فاذا دفع بخلص
بالدفع لانه خرج عن كونه دينيا في ذمته فان كان موصلا ينظر الى البسار كما في
سائر الديون وقولها الدفع هو الواجب الاصلي بشكل بالزكاة فان عند هذا
الواجب جزء من النصاب وله خيارا الدية والقيمة ولو هلك النصاب لسقط ولا يتعين
زمان ما بعد الحول للاداء ولا يتعين زمان ما بعد الحول للاداء ولا يتعين عليه
اداء العين العين بتأخير الدية والقيمة وعند اي يوسف رحمه الله احد الموحدين
متعلق بالذمة والاخر بالعين وهو مخير فيه فاذا عجز عن احدهما سقط كل
في الزكاة بخلاف ما اذا كان كل واحد من الحقين متعلقا بالذمة لان عجزه عن
احدهما يعينه لا يتحقق لاختياره احدهما فيبقى خياره كما كان **وختلاف** الزكاة
ما اذا كان كل واحد من الحقين متعلقا بالذمة لان عجزه عن احدهما يعينه لا
يتحقق باختياره احدهما فيبقى خياره كما كان المستغرقة لان حق العزما بالموت ينتقل
الى المال ولهذا لو كان من جنس حقهم لهما ان ياخذوه بغير رضى الورثة ولهذا
لا يصح بيعهم واعتاقهم ولا قسمتهم الا انه لما كان للناس رغبان في هور الاموال
وحق العزما سادى بالمعنى انبت الشارع لهم ولا به استخلاص الزكاة لاقتهم
فكان يعنى المبادلة بشرط وصول الدين اليهم وهذا الان فراغ المال عن حاجة الميت
بشرط ثبوت الملك للورثة في الزكاة وما دام الدين باقيا كان مستغولا حاجته
فلا يثبت الملك لهم وهنا ملك المولى لا يجزى بالجنابة الا نرى ان الدين يسري
الى زوايد الزكاة وحق ولي الجنابة لا يسري الى كسب الجاني والى الزيادة للحاجة
منه فعلى ان المحل فارغ عن حقه وصار كالعبد الماذون كالدون لان حق
العزما يتعلق به والمولى حق استخلاصه بالفداء ولو مات بسقط دينهم
وكذا العزما حق استخلاصه بالفداء لان له حق متأكد في العين ولهذا
يباع لاجلهم فيثبت لهم الاستخلاص نظرا لهم لانه ربما يكون الاستخلاص
انفع لهم وصار بمنزلة العبد المرهون اذا جني عثر الزاهن والمرهون بين
الدفع والفداء وايضا قد ظهر العبد عن الجنابة وصار كما لم يكن ولو
اختار المولى الدفع ودفع قاتل الجاني مقام المجني عليه ويصير ذمته

خلفا عن ذمته حتى ان ما كان علي المحني عليه من الدين ينتقل الي الجاني
لقيامه مقامه الا انه اذا بيع بيد ابيته ثم بالدين الذي انتقل اليه من
المحني عليه لان دينه اقرب واسبق فغلقا برقبته فكانت البداية به اولى كما اذا
مات وعليه ديون ونزك عبدا مديونا تغلق دين المولي برقبة العبد واذا
بيع بيد ابيته ثم بيد المولي لان دينه اقوي لانه وجب بمباشرة وعقد ه
وتغلق برقبته وقت التصرف ودين المولي انما يغلق برقبته بدمونه فيبدل
بالاقوي والسابق كما في دين الصحة مع دين المرض وكذا في المهرقة مع سائر
ديون الميت وكذا في الشراء الفاسد اذا مات البائع وعليه ديون كان المشتري
احق بثمن المبيع من غرمائه كما لو اشترى عبدا وعليه ديون كان ورده بالعيب
وحبس الاستيفاء الثمن فان البائع وعليه ديون هذا اذا كانت الجناية على النفس
فان كانت على الطرف فالجاني بمنزلة الكسب للمحني عليه لانه بدل طرفه فيصير
فيصير كبديل منافعه **وحرف اخر** ان القصاص في الاطراف لا يجري بين الحر
والعبد ولا بين العبد بن وان تساوبا قيمة لان الاطراف يسلك في ما يسلكه
الاموال المحضه حتى لا تقطع الصلحة بالتشلا ولا يد الرجل بيد المرأة والقيمة
انما تعرف بالحزر والظن وذلك يجري فيه التقاوت فيصير مانعا فيما ينبغي
بالشبهة **وحرف اخر** ان من قضى دين غيره بغير امره وهو غير مضطر فيه
ولا مجبور عليه لا يرجع عليه لانه مختار مشرع فيه وان قضاه بامر او جبره
او بغير امره وجبره لكنه مضطر فيه يرجع عليه ويصير كانه استقرضه وهو
اقضه نظرا له وهو كصاحب العلو اذا بني السفيل لبني عليه علوه يرجع على
صاحب السفيل لانه مضطر فيه للانتفاع اذا عرفنا هذا اقاله محمد رحمه الله
عبدان ما ذواتا لها وعلوها دين فحقا احدها عبيد صاحب بغير المولي
بين الدفع والفداء وكذا العزما بخير و لان المولي حقيقة المالك والعزما
حق المالك فصار كعبد مشترك جني جنابة وعبد الرهن والخطاب بالدفع حقيقة
انما يتوجه على المالك الا انه لا يملك من الدفع الا برضى العزما لما لهم فيه من
من الحق وابطال حقهم في الاستسعا فلا ينفذ كل واحد منهم بالدفع اما المالك
فلما ذكرنا واما العزما فلانه يملك من مولى المحني عليه وليس له ولا لاية التملك
وينفذ كل واحد منهما بالفداء فان فداء المولى فهو مشرع لا يرجع به على
احد لان موجب الجناية عليه لان العبد في ملكه وضمانه لاني ضمان العزما فهو
ادى حضا عليه فلا يرجع على غيره وان فدى على غيره العزما فهو متطوعون
ايضا لانهم اذا واحقا على غيرهم وهم غير مضطرين في ذلك ولا يجبرين
نفسه والعزما ظنوا حقهم فكانوا بمنزلة عبيد لان المولى بالفداء اظهر ملكه
ولا ية الاستسعا فانهم لا يملكون الاستسعا في ملك المدفوع اليه وان كانوا

يملكون

يملكون البيع لان لهم ولاية الاستسعا في ملك المدفوع اليه وان كانوا يملكون
البيع لان لهم ولاية الاستسعا في ملك الاذن لاني ملكه غيره لان في الاستسعا
الاستحقاق كسبه وانما يصح ذلك بنا على اذن من له الحق في الكسب ولم يوجد
الاذن ولهذا المعنى سلطانا رصا هم يالدفع فكانوا مضطرين في الفداء كما قالوا
في العبد الموصي بخدمته اذا جني جنابة موجبة للمال ففداه الموصي له بالخدمة
بغير اذن صاحبه الرقبة فانه لا يكون مشرعا لانه مضطر فيه وكذا ان يعير
الرهن اذا فقي الدين بغير اذن الراهن لم يكن مشرعا لانه يحتاج الى الانتفاع
عليه ولا يمكنه الانتفاع الا بقضا دينه فكان مضطرا وكالحمار المشترك والظاحف
اذا اشترى فانفق احدهما في غمارته لا يكون مشرعا لكونه مضطرا فانه كذلك
هنا **قلت** ولاية الاستسعا قد يكون منتفعا بان يشتغل العبد بالسعاية
وقد لا يكون بان ينكاسل والحق المنتفع به يكون معتبرا وغير المنتفع به يجعل
عدما فكان حق الاستسعا دايما بين الوجود والعدم حتى حيث انه موجود
يرك الفادي مضطرا فيه لصيانة حقه فيثبت له ولاية الرجوع ومن حيث انه
معدوم لم ير له ولا يثبت ولاية الرجوع وولاية الرجوع غير ثابت فلا يثبت
بالشك ولا لانه لا ضرورة الى الفداء لان الضرورة انما يتحقق في صيانة حق
قائم لا في صيانة حق موهوم وحق الاستسعا حق في اكساب موهومة
قد يكون وقد لا يكون والوا قد لا يتلف ماله عادة بعرض موهوم فلا يتحقق
الضرورة ولا لانه غير مضطر في الفداء لانه يصل الى حقه بدون الفداء اذا
دفع بالجناية تسعة دينه وبيع في دينه ويبيلا من الثمن بقضا دينه بخلاف
مغير الرهن لان بقضا الدين يصل الي الانتفاع في الحال ولو لم يقض الدين
يفوته الانتفاع في الحال فكانا مضطرا فيه ولا يصل اليه حقه من محل اخر وكذا
الموصي له بالخدمة ولا لانه قضى ما عليه فان الفداء على صاحب الخدمة لانه هو
المنتفع به في الحال فان فداءه خدمه على حاله فان مات صاحب الخدمة بطلت
وصيته وقيل لصاحب الرقبة ادا الي ورثته ذلك الفداء فان ابي بيع العبد
وكان بمنزلة المدين في غنقه فان ابي العدا او قيل لصاحب الرقبة ادفعه
او ادفعوا بهما فعمل بطلت وصية صاحب الخدمة وكذا الحمار المشترك
وصاحب العلو لان معير الرهن معرض ماله الرهن من المستعير لان
المستعير يصير قاصدا دينه يد امن ماله الغير ويصير مستقرضا ماله
المالية فيملك تلك المالية على وجه يملك العين في الزمان الثاني كالمهرقة
فقصديته ان يرجع المعير عليه في الحال بما اقضاه الا ان ملك المالية يد ابرو
ملك الرقبة لا يعلم عقداه فيوقوف الرجوع الي ثبوت الملك رغبة فصار المعير
ما مورا بقضا دينه من ماله ولا فرق في حقه بين ان يقضي دينه من مالية
الرهن او من غيره فاذا قضى دينه وملك المدين ما دفعه بقضا ما موره كان

له ان يرجع عليه واذا اشترى الرجلان عبداً وغاب احدهما ونفذ الحاضر
جميع الثمن انما يرجع امالانه مضطراً لانه يحتاج الى الانتفاع في الحال ولا يتوسل
اليه الا باءاد جميع الثمن اولا وكل واحد منهما بمنزلة الوكيل عن صاحبه في شري
لان شري كل واحد لا يتوكل ولا يفيد الملك له الا بقبول صاحبه لان الصفقة واحدة
فلا ينفرد احدهما بالتوكيل وان كان ثبوت الملك لصاحبه لقبوله العقد كونه بمنزلة
الوكيل عنه فعملنا بحجة الاصلالة حال حضرته فلا يطالب كل واحد منهما بما
عليه صاحبه وجعل متبرعا لو ادي لعدم الضرورة وعملنا بحجة الوكالة حال
غيبته لمكان الضرورة والاضطرار وعملنا بحجة الاصلالة في اسقاط المطالبة
وعملنا بحجة الوكالة في صحة الاداء وثبوت حق الرجوع وايضا اختار الفداء لور
بنصف قيمة المفقودة لان العين من الادبي بصفة والقيمة في العبد بمنزلة
الدبة في الحر فكان ان ارش عين الحر نصف الدبة فكذا ارش عين نصف القيمة
وان دفعوا دفعوا كل الفاق في لان في الدفع الجناية البسيطة والكثيرة سواء فاع
قد واطهر العبد من الجناية وصار الجناية كالحر فكيف يباع في دينه كما كان
ويصرف الفداء الى دين المفقودة عينه لانه بمنزلة كسبه فان لم يقبل بدله يباع
المفقودة عينه بدينه وان دفعوا ثمنه دينه ولا يكون اختيار العزما الدفع
رضي بسقوط حقهم بخلاف ما اذا باع المولي برضاهم حيث كان رضي
بسقوط حقهم حتى لو لم يقبل الثمن بائنه العبد عند المشتري **والفرق** ان
الدفع موجب اصلي بجناية العبد وانه حكم جبري ثبت شرعا ولهذا لو
امتنع لو امتنع العزما عن الدفع والفداء كان المولي ولا يباع الدفع بغير رضاهم
الا انه يشترط رضاهم لتعلق حقهم فاذا امتنعوا بغير المولي فلم يكن اختيارهم الدفع
ولحالة هذه رضى بسقوط حقهم **اما** المولي لا يملك البيع الا برضاهم ولا يطالب به
احد بالبيع لانه لا يتعلق به حق احد فكان اختيارهم البيع رضى بسقوط حقهم
وما بقي من دينهم يبيع العبد به بعد العناق وهذا الا انهم استوفوا بدله المالبة
فاتقطع حقهم عن الرقبة وفي الدفع لم يستوفوا شيئا فلا يقطع حقهم وكان
المشتري انما التزم الثمن لبسليم له العبد والسبب في ثبوت حق العزما في الرقبة
لا يجوز البيع ولا يسلم الثمن المقبوض للعزما الا برضاهم وحققهم عن الرقبة فزال
حقهم عن الرقبة وبقي في الذمة وبقي الدين في الذمة لا يبيع جواز البيع كالعبد
المجور اذا اقر على نفسه بدله فاذا عتق ندم بما بقي لان المانع حق المشتري
وقد زال وكان ملك المدفوع اليه ملكه خلا فبمنزلة ملك الوارث ولهذا
يدفع اليه مثله واني فلا يتبدل الملك فصار كانه عين الملك الاول بخلاف
ما اذا بيع لانه تجدد الملك من كل وجه وهو بمنزلة مالوردهن عبد ايساوي
العين بالثمن فبجناية يجبر الراهن والمرتهن بين الدفع والفداء فاذا دفعوا
يسقط الدين لهلاك الرهن في يد المرتهن بخلاف ما اذا باع بانه لان في البيع يقدم

الفكاك

الفكاك بل يدفع بالجناية وهو من هون لانه جني وهو كونه له وانما يستحق دفعه
على الصفة التي كان عند الجناية منه وهذه الات بالبيع بقوت الملك الى يدك
فيبقى حق المرتهن بتقابل صالح وفي الدفع لا يوجد ذلك كذلك هنا وفي الجناية
يستحق عبدا مدبونا لانه عند الجناية كذلك ولهذا لا يرجع على مولي الجاني
شيئاً وان لم يسلم له شيء بهذا الدفع ولم يسلم للعزما شيء بالدفع فيبقى دينهم
اما بالبيع يسلم لهم حقهم فلا يبقى لهم حق المالبة **وقد ذكرنا** ان العزما ان
امتنعوا عن الدفع والفداء كان المولي ولا يباع الدفع بغير رضاهم بخلاف المرهون
الا جني فانه لا ينفرد بالرهن بالدفع لان مالبة المرهون ملك المرتهن ورقبته
ملك الراهن لانه قبض استيفاء ولهذا يعتبر قيمته يوم الرهن ولورهن يبدل
الصرف وراس مال السلم وهلك قبل الا فتراق يبيع مستوفيا حتى يبقى
الصرف والسلم ولو اعتقه وهو معسر يجب السعاية كل في العقد المشترك
ولو وطها وقال علمت انها علي حرام يجب الحدي في رواية كتاب الحدود وبشرى
الي الزايد وهما ملك المالك لا يحمل بالجناية ولهذا اجل له وطها وسعد
وعتقه من غير سعاية على العبد فاذا امتنعوا بغير بدله فاذا دفعوا قام
مقام نصف المفقودة عينه فيتحول نصف دين المفقودة اليه فاجتمع في الفاق
بمنزلة الكسب للمفقود ودين الكسب معتد مر على دين الكاسب لان دين الكاسب
الذاته ثابت في ذمته ورقبته حتى لو عتق بواحدة ودين صاحب الكسب
في الكسب ثابت في رقبته ومالينه لا في ذمته حتى اذا عتق لا يواخذ به فكانت
البدالة به اولى ولا نه اسبق تغلقا برقبته على ما ذكرنا لان الفاق بمنزلة
ولد ولد له المفقودة لانه بدل حرره وقد صار منفصلا فكان بمنزلة ولد
المديونة اذا كان عليه دين فانه يبدل بدله ولهذا يبدل بين المرتهن
فرق بين الرهن والوكالة فانه لو كان لرجل على رجل الف درهم فاحال
رب دينه على غريمه بالالف حوالة مقيدة بالالف التي عليه فانه يتعلق
حق المحتال بما عليه حتى لا يفتي للحيل ولا ية مطالبة بالدين الذي عليه فلو
مات المحتال وعليه ديون يؤخذ الدين من المحتال عليه ويكون بين العزما
بالخصص المحتال احدهم ولا يكون هو اخص به وان كان تغلق به حقه
وهو اسبق من حق سائر القريا **والفرق** ان ما على المحتال عليه مال للحيل
ولم يثبت لغريمه عليه يد الاستيفاء وبيانه انه ما هلكه ملكه من المحتال
لان تملكك الدين من غير من عليه الدين لا يصح لكن بالحوالة وجب
للمحتال دين في ذمة المحتال عليه مع بقا دين الحيل لوملك ما في ذمته
للمحتال له بالاد او الهبة يملك ما في ذمته الحيل لا يودي الا احدهما
ولهذا لو توي ما على المحتال عليه يهلك على الحيل ولم يثبت
عليه ايضا يد الاستيفاء لان ثبوت اليد على ما في ذمة الغير لا

ينصوّر وانما لم يكن للمحلات ياخذ الدين لان ثبوت الدين عليه من الخصال
عليه لانه ما قبل الحوالة الا لئلا يملك ما في ذمته فلو اخذ المحل دينة بقوة الرمي
فتبطل الحوالة بخلاف الرهن لانه ثبت عليه بد الاستيفاء للرهن ولهذا لو رهن
علي المحل ولم يثبت عليه ايضاً بد الاستيفاء لان ثبوت الدين عليه في الغير لا يتصور وانما لم يكن للمحلات
ان ياخذ الدين من المحتال عليه لانه ما قبل الحوالة الا لئلا يملك ما في ذمته فلو اخذ محلي المحل
د بینه بقوة الرمي فتبطل الحوالة بخلاف الرهن لانه ثبت عليه بد الاستيفاء ولهذا لو رهن
علي الرهن فكان هو الحق به من غيره وكان ينبغي ان لا يكون للمحتال له حق المراجعة لان ذمته
تقول الرجوع من المحتال عليه الا لا تثبتا على المراجعة لان الحوالة كانت معتدة بذلك المال فاذا
اخذ ذلك من المحتال عليه فأت الرمي فتبطل الحوالة فيجوز الدين على الي جهة المحل
فصار من غير المحل الا نرى انه لو احال على المودع ليوذبهما من د بعه في يده تبطل الحوالة
بقوات ما قبل الحوالة كذلك هذا المعهود له خاصة فان بقي من مئة شي بعد قضا
د بینه وكان دين العاقل اكرم من مئة لم يكن لغرماء العاقل من ذلك شي لان دين الكسب
لا يقضي من مال الكاسب ولانه لم يعم هو مقام غيره فقلنا احدهما عن صاحبه وعلى كل واحد
منهما ما بين كثير بخير المولى والغرماء بين الدفع والعدا على ما ذكرنا وايضا اختارنا الذي يهدي بقيمة
عيناها لان ضمان العايب مقدر بالمثل واذا اذني المولى باحد المفقوة عيناها وكان له
لان المضمونات يملك عمدا او الضمان بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يكون له على المفقوة
سبل والترك وهو انما يجب بايجابه على اطلاق العيب دون ضمان مال من وجه وضمان حياته
من وجه ومما اذا مال من كل وجه يفيد الملك في المضمون اذا كان المضمون للنقل من ملك
الي ملك كما في الغصب وضمان الحسانه من كل وجه لا يفيد الملك في المضمون كما في الحسب
وقبل العبد والعمل بالشبهين متعذر في كل حال فعملنا بهما في الحالين فاعتبرنا شبيهه
ضمان المال فيما اذا مضمون كل القيمة لانه يملك بمقتضى شيا واعتبرنا شبيه ضمان الحياة به
فيما اذا مضمون بعض القيمة لانه لا يملك بمقتضى شيا عملنا بهما فاذا اذاه بجميع قيمته واخذ
المفقوة يقضي من العدا دين المفقوة فان فضل شيء من العدا من د بینه يكون للمولى
المفقوة وان بقي شيء من د بینه يكون هل يبيع المفقوة به في ملك مولى الغاني لم يذكر محمد
رحمه الله في الكتاب واختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يبيع لان دينهم
لم يبطل عن رقيته بالعدا وذلك بعضهم لا يبيع وظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على
هذا الا قال فكان له وانما يكون له على الاطلاق اذا لم يبيع عليه يد بینه في ملكه
وهذا لان غرماء المفقوة باخذ العدا رضوا بانقطاع حقهم عن الرقبة وصار حقهم
مقتضيا لانه بدل المفقوة بحاله لانه قيمته وقد سلم له لانه لا امر احرم لهم فيه ولا يجوز
ان ياخذوا من بدل الرقبة شيئا لانه يكون جمعاً بين البدل والمبدل فكان القيمة
والثمن سواء وكذا لو فداه الغرماء وان اختار الدفع دفعوا الغاني الي مولى المفقوة
واخذ المفقوة وبيع كل واحد يد بینه نفسه لان الدفع لا يسلم لغرماء المفقوة لانه تبعه
د بینه وبيع يد بینه نفسه ويبدأ يد بینه نفسه وفيه فلم يصير حقهم مقتضياً يدفع

الفاخ

فلم يكونوا راضين بانقطاع حقهم عن المفقوة فقلنا ما بهم لو اختاروا العدا يسلم
لهم رقبة المفقوة ظاهرة عن الديون وباختيار الدفع لا يسلم ظاهره ولانه لا يوردي
الي اجتماع البدل والمبدل فان بيع الغاني بالغني ود بینه الف وبيع المفقوة عيناها
ثمانية ود بینه الف وما به يغرم الغاني ياخذون الف من عن الغاني لانه خفيهم
بغير اخذ ون المائة التي هي عن المفقوة لانه خفيهم بغير اخذ ون الف الفاضل من
عن الغاني بما بقي من دينهم وهذا اقول اني حنيفة والي يوسف رحمهما الله وقال
محمد رحمه الله يقول للمفقوة عيناها مصححاً ويقول راعي فانه كانت قيمته صححاً
الفا وقيمتها اعي مصححاً ويقول راعي فانه كانت قيمته ما به كانت تسعة اعتبار
الف للمعزاة والعقل للمولى وهذا ينبغي على مسئلة جثة العميان عنه الي حنيفة
هذه الفاتحة مقابل بالعبيد وتسليم الجثة شرط لسلامة ذلك حتى لو اراد المولى
امساكه للجثة والرجوع بنقصان العيب له ذلك وعنده الي يوسف ومحمد رحمهما
مقابل بالعبيد والجثة جميعاً حتى لو اراد المولى امساكه للجثة والرجوع بنقصان
العيب له ذلك وللخلق في هذه المسئلة في فصلين احدهما ما ذكرنا والثاني انه
اذا اخذ كمال القيمة لا يسلم له الجثة عنده نا ويصير مملوكه للجاني وقال الشافعي
رحمه الله يسلم له الجثة ولا يسبل عليها للجاني اجمع اصحابنا رحمهم الله انه لو اخذ
كل القيمة لا يسلم له الجثة لكن اختلفوا انه هل يملك امساكه للجثة والرجوع بنقصان
العيب عنده اني حنيفة رحمه الله ليس له ذلك وعنده ما له ذلك **وجه** قول الشافعي
ان الواجب به لا عن الحناية يجب بان العبيد لا غير لان ضمان الحناية على الغنى
يجب بان القاييت والمثقف دون القاييم لان ما يجب بان القاييم يكون مباداة
الان في الموقوفات عيناها واحدة يضمن نصف القيمة ولا يملك شي من العبد وهذا
لان الاستيلاء كمال القيمة لما اوجب ملك الكل في الاستيلاء الاب جارية ابنه
نصف القيمة اوجب ملكه النصف في الاستيلاء احد الشرطين الجارية المشتركة
وهذا لان الغايب حر كمال من الادبي يضمن بما يضمن به المقتدر والنفس يضمن
بكمال القيمة وكذا الجزاء الكامل فكان الضمان مقابلاً بالجزء القاييت فلا يزول الجثة
عن ملكه كالموقوف ثم يدي مدبر او مكاتب او امر ولد حتى وجبت كمال القيمة لا يزول
الجثة عن ملكه وهذا لان الضمان وجب لجزء القاييت لا لتقويت القاييم فلو جعل
بدلاً عن الجثة يكون لتقويت القاييم وانه لا يجوز واذا ثبت هذا فما هو المبدل
قد زال وما هو القاييم فليس بمبدل فلا يزول عن ملكه صيانة الحق معصوم
علما ونا رحمهم الله قالوا بانه ملك بدل كل الجثة والجثة قابل للنقل والتملك
في زول عن ملكه كما في سائر اللبا دلات وكلوا استولد جارية ابنه وانما قلنا
انه بدل كل الجثة لانه صلح ان يكون بدلاً ومست الحاجة الي جوده بدلاً والامكان
ثابت فيجعل بدلاً اما بيان الصلاحية فانه لو قتل لا يجب الا القيمة وانما بدل

ادلوله يمكن به لا يكون ظاهرا باجاء الزيادة او بخسها بايجاب الناقص وهذا لان
 بدل الشيء قيمته وقيمته معناه ومعني الشيء مما يرجع الى المالمية واذا كانت
 بدلا عن الكل لا يكون بدلا عن البعض لان ما يماثل الكل يبريد على البعض واما ما
 الحاجة لان السبها لك من وجه لان هلاك النفس من كل وجه بتقويت جميع
 النافع فلهذا من وجه لغوات جنس المنفعة وقد فوت جنس المنفعة فمست
 الحاجة الى جبر القايين ولا يمكن جعله بدلا عن القايين لانه مجهول فعمل بدلا عن
 القايين والحاجة القايية ولا يمكن جعله بدلا عن القايين والحاجة الانزوال الحجة عن ملكه
 فيزول ضرورة وما ثبت ضرورة غير لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم غيره وهو
 ضرورة القايين فكان الضمان واجبا بما يماثل القايين حقيقة والقاعدة حكم تحقيقا
 للمعادلة **اقص** ما في الباب ان الحجة تنزول عن ملكه بغير رضاه لكن الى بدل يعمله
 وهذا اولى من ايجاب الضمان على الثاني من غير بدل **وبيان** انه ممكن لانه تحت
 العمل بالدليل ولا يجب العمل الا بالامكان فثبت الامكان ضرورة ولا بد لما صرح
 يكون بدلا عن الحجة ومست الحاجة اليه امكن ان يجعل بدلا لانها قابلة للزوال
 بخلاف المدبر لانه لا يقبل الزوال ولان الواجب في المدبر النقصان دون القيمة
 فلما اسلكه مضطرا عن مختار يرجع بالنقصان وكذا في الوالد والمكاتب **وروي**
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله في المتن اذ افق عين مدبر يجب نصف القيمة
 واذا افق عينيه يجب النقصان **وبخلاف** ما اذا عصب المدبر وايق وضمن القيمة
 لانه لا يقبل النقل وهذا لان العبد مال والحناية على الطرف حناية على المال
 فاجاب جميع القيمة بالحناية على البعض يودي الى ان يضمن بالحناية على
 بعض المال مثل ما يضمن بالحناية على جميع المال مع بقائه منه وانما لا يجوز بخلاف
 ما اذا قطع احدي يديه او فقا احدي عينيه وضمن نصف القيمة لا يملك النصف
 لان من ضرورة وجوب كل القيمة زوال كل الشيء عن ملكه وبذلك لا يودي الى
 اجتماع البدل او ايجاب موجب الكل بمقابلته البعض فاذا كان هذا مقتضاها لم
 يمكن الحكم باستيفاء الجميع الا ويثبت مقتضاها وهو زوال الكل عن ملكه بخلاف
 ضمان عين واحدة ويد واحدة لانها اوجب من بعض القيمة وليس من ضرورة
 وجوب بعض القيمة زوال ملكه عن الباقي كما في باب الاموال اذا خرق ثوب انسان
 خرقا فاحشا بنقص النصف بضم النقصان والثوب يكون لصاحبه وهذا المأذون
 من العمل بالشبهين ولا بد لو ملك نصفه اما ان يملك النصف الذي من جانب
 اليد المخطوطة ولا وجه اليه لان الادبي لا يقبل هذا واما ان يملك النصف مشايخا
 فيكون بمقابلته الا اربعة ارباع لان نصفه فالت بالقطع والباقي نصفه وانه
 لا يجوز **واما الكلام** معهما قال لا ان ارش العينين بدل عن العينين والحجة
 حتى توافقنا انه استوفى القيمة بكماله لم يسلم له الحجة فاذا كان بدلا عنهما

كان بالخيار ان شاء اخذ كل القيمة وازال الملك عن الاصل وان شاء اسي
 الملك في الاصل وضمن النقصان كما اذا خرق ثوب انسان خرقا فاحشا ولا بد
 هذه حناية بتقويض حقيقة الا انه فاحش وفيه اتلاف من وجه فان شاء مال الى
 جهة الاتلاف واخذ موجه بشرطه وان شاء مال الى النقصان ولا حاجة فيه الى
 اخذ الحجة كما في تحريق الثوب **وهذا** لان الضمان مقابل بالتقويض لانه هو الفا
 وتسليم الحجة بشرط وبفوات الشرط لا يمنع وجوب الضمان كل لو عصب مدبرا
 وايق من يده او مان يضمن القيمة وان كان اذا الضمان يوجب الملك في المضمون
 لكن لما قلنا ان ثبات هذا الشرط هنا علمنا بالسبب واجبا للضمان ولا ينظر
 الى الشرط **وكذا** الوفا عيني عبد ثم قطع اخر يده كان على الفا في ما نقصه وعلى
 القاطع نصف قيمته منقول القيين **ولا ي** حنيفة رحمه الله ان الضمان بدل القايين
 ولكن بشرط زوال الحجة عن ملكه لان حق المولى في القيمة والمالمية لا في الادمية
 فاذا وصل اليه كالمالمية باز القايين وجب ان يزول عن ملكه لانه لو بقي
 حقة في الحجة لغدد حقة وانه متحد غير متعدد واذا زال عن ملكه يزول
 الى ملك من وجب عليه الضمان لانه هو الذي اقترم موثته وادى ضمانه
 بخلاف المدبر وامر الولد والمكاتب لانه ملحق بالاحراز من وجه لان هذا
 شخص يفر للمالك يقطع احدي يديه نصف البدل ويقطع يديه كل البدل
 فلا يرجع عليه بالنقصان دليله لكر **والبلز** ما اذا قطع يديه دابة واسكرها
 المالك انه يفر من النقصان وان كان له ان يتركه عليه ويغرمه القيمة لادن
 هناك يقطع احدي يديه لا يفر من النصف وانما يفر من النقصان فكذا في قطع
 اليدين بخلاف العبد لان الادبي يقطع طرف منه لا يصير مستهلكا لبقائه
 صالحا لامة ما كان صالحا له من قبل والدابة تضمر مستهلكة يقطع طرف
 منها فانه لا ينتفع بها بل هو المقصود منها من الجمل والركوب جود القطع فكانت
 اليد الواحدة واليد من منها سوا في خيار المالك في تضمين القيمة او النقصان
 وهو بقرينة الدخ في الشاة وكذا في خرق الثوب لان في الاحوال كلها الواجب
 النقصان لا قيمة مقدرة وكذا في المدبر وامر الولد في الاحوال كلها بلز منه
 النقصان وهذا لانه ضمان الادبي وانه مقدري في الشرع ولهذا وجب
 بقطع احدي اليدين نصف القيمة فكذا في قطعها واذا كان ضمانا مقدرا
 لا يجوز استيفاءه الا بشرطه واذا امتنع من له الحق عن تسليم بشرطه
 يتاخر حقه الى ان ياتي بشرطه كالو باع عبدا يقف استحقاق الثمن على تسليم
 المبيع فان امتنع عن ذلك والراد ان ياكل شيئا من الثمن ليس له ذلك وتحملك
 البضع مقابل بالمهر شرعا فلو امتنع عن تسليم المهر والراد استيفاء منفعة البضع
 ليس له ذلك بخلاف المدبر وامر الولد لانه ليس بحال للنقل فكان مضطرا في سلكه
 غير مختار فكان له حق الرجوع بالنقصان وهنا يمكنه الدفع واخذ القيمة

فلما أسكه مع القدرة على الدفع صار راضيا بسقوط حقه فلا يرجع عليه
شيء **واما** اذا قاعني عبد وقطع احزبه وذاك جواب الاستحسان رواه
ابو يوسف عن ابن حنيفة رحمه الله والقياس ان لا يكون على الفاني لانه تغذ
ملك العين بالقطع العارض فاشنع تضمن كمال القيمة والحكم انما يثبت على وقت
السبب فتغذ رتبته الحكم الحكم **وج** الاستحسان ان الجناية تغذرت موجب
للضمان وفي الحري على القياس نفي السبب عن الحكم واحدا للجناية فيغير
النقصان ويبسط اعتبار القياس ولا يلزم من اسقاط اعتبارها في صورة التغذ
اسقاط اعتبارها في صورة الامكان اذا ثبت هذا فنقول ابو حنيفة مر على
اصله في مسيلة الكتاب فقال المائة التي اخذها غرضا المفقود من ثمنه بدل الجثة
والفاضل من ثمن الفاني مقابل بالعبدين وهو لم ياحد واحد من ضمان العبدين
شيا وهذا يدل على تعلق به حقه فباخذون الى ثمار حقه وهو الالف
فحصل لهم الف ومائة الا ترى انه لو لم يكن عليهما دين كان الفاني لمولي المفقود
لانه قائم مقامه فاذا كان عليهما دين وجب ان يصرف الفاضل من بدل رقبته
الى غرضه المفقود لانه لما دفع الفاني مقاما للمفقود لا مكان للمفقود نصارا بالقتل
ولو قتل عبد وضع ودفع به في دينه يعرف الفاضل الى دين المفقود كذلك
هنا ومحمد رحمه الله مر على اصله لان الالف الفاضل من ثمن الفاني مقابل بالجثة
وهي عشر الالف ولان الدفع والقد التام يجب على تقدر بالانكلاف معني فيعتبر
هذا بالانكلاف الحقيقي وفي الانكلاف الحقيقي الضمان مقابل بالذات جميع احرازه
فكذا في الانكلاف المعنوي الا ان في الانكلاف المعنوي قصورا لانه انكلاف من
وجه دون وجه فشرطنا زوال الجثة عن ملك المجني عليه حتى يصير الانكلاف
من كل وجه فوجب ترتيب حكم الانكلاف المطلق عليه وحكم الانكلاف المطلق
المقابل بالذات بجميع الاجزاء فيجب قسمته على الذات والطرف وعن الجثة
وهي عشر الالف وان الدفع والقد التام يجب على تقدر بالانكلاف معني فيعتبر
هذا بالانكلاف الحقيقي وفي الانكلاف الحقيقي الضمان مقابل بالذات جميع احرازه
فكذا في الانكلاف المعنوي الا ان في الانكلاف المعنوي قصورا لانه انكلاف من
وجه دون وجه فشرطنا زوال الجثة عن ملك المجني عليه حتى يصير الانكلاف
فوجب ترتيب حكم الانكلاف المطلق عليه وحكم الانكلاف المطلق المقابل بالذات بجميع
الاجزاء فيجب قسمته على الذات والطرف وعن الجثة عشر الالف فيحصل فيحصل
الفاضل من ثمن الفاني على عشرة اسهم كل عشرة مائة سهم منها بمائة الجثة وقد
سلم لهم مرة فلا يخذون فانيا احترازا عن الجمع بين البدل والمبدل ونسعة
اسهم غنابة العبدين ولم يصل اليهم من بدل العبدين شيئا فباخذون ذلك
فكأن جملته الفاء ابو يوسف رحمه الله يقول الدفع او القدر ضمان العبدين
لانه هو المتلف الا ان الشرط جعل ضمانه كل القيمة اعتبارا بالاجل ونفيها الادبي

الا ان شرطنا تسليم الجثة تحقيقا للعادلة من غير ان يكون داخل في
المقابلة فاذا كان بدل العبدين لا غير وقد فان واظف به لا يسلم لهم البدل
من زورة الا انكلاف الجاني اصله في الجثة العمد وينبغي ان يكون قوله مع قوله
محمد رحمه الله الا انكلاف هذا الضمان بدل الجثة والعبدين جميعا في حق ما
بين الموليين وفي حق ما بين الموليين وعرضا المفقود ل عن العبدين لا غير
لان هذه الضمانات يمتثل بها المال من وجه وينسبه ضمان الجناية على النفس
من وجه اما ينسبه ضمان المال لان هذه جناية على طرف العبد وطرف العبد
مال بل طرف الحر الحق بالاموال فانك في طرف العبد وله الوجني الحر على طرف
العبد لا يتحمل العاقلة واما ينسبه ضمان الجناية على النفس لانها جناية على
طرف الادبي حقيقة والمالية في العبد لا تبطل معني النفسية فاعترنا شيه ضمان
المال بما بين الموليين وجعلنا الفاني بدلا عن الجثة والعبدين جميعا واركتنا
الجثة عن ملك المولي المفقود واعتبرنا شيه ضمان الجناية على النفس في حق ما بين
الموليين والعرضا وجعلنا الفاني بدلا عن العبدين دون الجثة لان الادمية
قائمة بحد في الجثة بغير اعلي الشبه من خطم ما يقدر الامكان الا ان اعترنا شيه
ضمان الجناية على النفس في حق ما بين الموليين لاننا لو اعترنا شيه ضمان
المال في حقهم لزمنا ان نعبر بتمثيل ضمان المال في حق الموليين لان المعنى حقيقة
الملك وليس للفرق حقيقة الملك بل مجرد حق فيقتطع العمل باحد الشبهين
وانه لا يجوز وبعضهم جعلوا هذه المسئلة مبنية على مسيلة فكرها في الخارج
الصغيرة والديان وهو رجل عصبه عدا فقتل عنده فتبلا خطا ثم رده على
مولاه ثم قتل فتبلا اخر عند المولي فاذا دفع المولي العبد الى ولي الجانيين
ورجع على الغاصب بنصف القيمة فلي الجناية الاولى ان ياخذ ذلك منه عند
ابن حنيفة وابي يوسف رحمه الله ثم هو يرجع بذلك على الغاصب وعند
محمد رحمه الله ليس لمولي الجناية الاولى على نصف القيمة سبيل ويسلم
ذلك للمولي وقد وضع المسيلة في الكتاب فيما اذا باع الفاني بالنفس موهوم
ودين كل واحد الف درهم ولا يتبين ثمة الخلاف هنا لانه انما يبيع بالفين ويرى
الفاني دين الفاني يبقى الف وقد بيع المفقود بما به يبقى من دينه مستعانة
في دفع الى غرضه تنجاية على اختلاف المذهبين انما يظهر ذلك فيما ذكرنا ان
دين المفقود ومائة **ع** قل رجل اخذ خطا ثوبا عيني امه بمائة الف
فخبر مولي العبد ان شيئا دفع وان شيئا ندى ذكر محمد رحمه الله في هذه
المسيلة المتقدمة وفي المسيلة المتقدمة خيار مولي الجاني ولم يذكر خلاف
خيار مولي المجني عليه والحكم ان خيار مولي المجني عليه اولاني المسلمين فان
قال ان اسك الجثة واصمته النقصان فلي قول ابن حنيفة رحمه الله بكون
له ذلك ولا يشي له واخياره اسك الجثة ابل المولي الجاني عن ضمان الجناية

وعند هاله ذلك وغير المولى والعزما في المسئلة المتقلدة والمولى في هذه
المسئلة ان شأ اعطى التقصا وان شأ اعطى العبد بالتقصا وان قال مولى
الامة ومولى الفاي اذ دفع الحجة واضمنه جميع القيمة فله ذلك وكذا لو كان المولى والفرع
في المسئلة المتقلدة والمولى في هذه المسئلة بالخيار كما قال في الكتاب لكن محمد رحمه
الله لم يذكر هنا الخيار لان غرضه بيان الكثرة من ثبت له الخيار فان قد عي
بقية الامة الف درهم وبديهة الحرة عشرة الف درهم لان العدا انما يكون بارش
الحناية وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان شأ فعل ذلك وان شأ اعطى مولاها
ما نقصها العبي ولا يأخذ الامة **وتأويله** اذ ارضى مولى الامة بذلك اما اذا لم يرض
ليس له ذلك لان هذه الحارة لمولى المولى عليه المولى الحاربي وعند ابي حنيفة
رحمه الله ليس له ذلك رضي مولى الامة او لم يرض لما ذكرنا فان دفع العبد الى
اوليا الخاتين بقسم بين اوليا القتل ومولى الامة على احد عشر سهما عشر
لاوليا القتل وسهم لمولى الامة لان حقا اوليا الحرة في عشق الافدية الحرة حق
مولى الامة في قيمتها وذلك الف يجعل كل الف سهما فيكون حقا اوليا القتل في عشر
وحق مولى الامة في سهم وتسلم الحجة لمولى العبد الفاني في قوله ابي حنيفة وابي
يوسف وعند محمد يدفعها الى اوليا المقتول وكان ينبغي ان لا يشترط اخذ الحجة
لاحد هذا المقدار من الضمان لانه ليس ضمان كل الحارة بل ضمان بعضها وصار
بغير ضمان احدى اليد بين الاثنا نقول هذا ضمان كل الحارة لان ضمان كلها ما
جعله الشارع ضمانا والشارع جعل ضمانها عند المراجعة هذا القدر ويصلح كل
ضمانها الا ترى انه يصبر كما لم يملك لها بهذا القدر ولو لم يملك كلها حقيقة بجرم
العبد يصح فكذا اذا صار مملوكا لها حقا وصار كان الحاني عليها عبد قليل القوة
وهذا الاثنا المبادلة انما تقع بوصف المالية لا بقدر اثار المالية لان الواعترضا
مقتدر المالية لفسد اكثر العقود بل كلها لتحقيق الربا باعتبار التفاوت في مقدار
المالية ثم ذكر هنا انه يقسم العبد بينهما على احد عشر سهما وذكر في الخبايا
والجامع الصغير عبد قتل رجل عمدا واخر خطأ والمقتول عمدا اوليا ففعل احدهما
ودفع العبد يقسم بينهما اثلاثا عند ابي حنيفة وعندهما ارباعا **والفرق** لها
ان في مسيلتنا الحق لها ثبت في وقت واحد على سبيل الشروع وهو وقت
الدفع لان موجب جنابة الخطا او على اطراف المملوك لا يملك قبل الدفع كذا به
لانه بمنزلة الصلوة ولهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا يصح به الكفارة
وانما يملك بالشروع ووقت الدفع واحد والحق متى ثبت في وقت واحد على
سبيل الشروع كانت القسمة عولية كفي الميراث والديون المجتمعة في الميراث
اذا ضاق عن الوفا بها وفي مسئلة الديات وقت ثبوت الحجة مختلف لان حق
السكك من ولب الدركان في القصاص لانه مثل المال بدل عن القصاص
وجوب البدل مصداق الى سبب الاصل فكان وقت ثبوت حصة القتل وحق

ولي الخطا في القيمة او العبد المدفوع يثبت عند الدفع لا قبله لما ذكرنا انه
صلية فكان وقت ثبوت الحجة مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وموضع الرضا الزيادة
فقال محمد رحمه الله يدفعها الى اوليا القتل بناء على ما ذكرنا ان الفاني بدل عن
العبدين والحجة وحق اوليا القتل ثابت في جميع رتبة العبد وقد فان جز
من احد عشر جزا واخلف بدلا لان الامة بدل عن بعض الفاني لان جزا من
احد عشر جزا منه كان باز اعينها وبارا حسمها وحق اوليا القتل كان اثنا في جميع
الفاني فينتقل بما كان بدلا عن بعضه **الترجي** ان عبد ا لوقت اخطا ثم قطعت
جارية يده ودفعت بالهد واختار مولى العبد دفعه بالجناية يدفع الجارية معه
لان الجارية بدل عن بعض العبد كذلك هذا **وتأويله** يوسف رحمه الله يقول بان
الضمان فيما بين المولى وغيره كله باز العبدين وتسليم الحجة شرط لما ذكرنا فقد
فان الحارة المدفوع في حق ولي الحرة من غير ان يخلف شيئا فم تملك الامة في حق اوليا القتل
بدلا عن شيء من العبد فكانت في حقهم بمنزلة كسب الفاني وحق اوليا القتل
لا يتعلق بكسب الحاربي وان انتقص حرمهم عن رقبته بسبب المراجعة بخلاف ذلك
المسئلة لان الجارية بدل عن شيء من العبد فتعلق بها حرمهم ولا جناية
كل واحد منهما انطلقت الجناية الاخرى في حصنة **الترجي** ان عبد ا لوقت اخطا
فغدا احدهما فانه يدفع النصف الى الآخر او يغدي بجميع الدية ولا يجامد بدفع
الكل ولان فقهاء العبدية يوجب اخلاصا كان الا ترى ان الاعمي يسترد من
مولاه ويخلو امكانه فصار كالقتل ولو قتل حرا وامة يدفع اليها ولم يكن لورثة الحرة
ما وصل اليهم من العبد كذلك هذا وقول ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف قال
مشائنا رحمهم الله ما ذكر في الكتاب من قول محمد رحمه الله غير صحيح
لانه لو دفع الحجة الى ولي الحرة يبين انه ضرب في الابتداء باكثر من حقة **وكان** ينبغي
له ان يصرف بعشر الامة درهم لاقية الحجة حتى لا يودي الى الدور والتناقض
لانه اذا عادت الحجة اليه يزاد حقه فينتقص القسمة ثم يقسم ثانيا على ما قلنا
ثم ينقص الى ما لا يتناهي وهكذا روي عن محمد رحمه الله في نوادر من سماعة
انه لا يفرق والاوجه انه يضرب الى ولي الحرة بعشر الامة درهم لاقية الحجة
وهذا اتفاق ولا ريب في القسمة الواقعة بينهما فصار كالخاين والله اعلم

باب من النكاح واللعن اصل الباب ان القبول في الخلع انما يشترط
كوجوب اولا اعتبار صورة المعاوضة نظر الى اللفظ لا الوقوع الطلاق لان الزوج
قادر على اتياع الطلاق بغير رضها وبدل الخلع يجوز ان يجب على الاجنبي
بطريق الاصاله كما يجب على المرأة بخلاف بدل العتق والمهر لان المهر وجب
معاينة الكل للزوج ولانها سلمت المبدل اليه فيجب عليه تسليم المبدل وقد
قال علي رضي الله عنه الصداق على من اخذ النكاح وبدل العتق صحت
يجب بمقابله ثبوت الحجة وسلامة الرقبة والاكسب للعبد فيجب البدل

على من يسلم المبدل له كالمبيع فإنه لو باع بشرط ان يكون الثمن على المشتري
فبفسد العقد اما المبدل الخلع يجب بمقالة بشرط سقوط ملك الزوج والمسا فقط
تتلاشي ولا يسلم لاحد فكان حال المرأة والاجنبي فيه سواء وقد عرفنا وجوبها
فكذلك عليه وهذه الالة اذ الميسلم لاحد بمقابلة شئ كان بمنزلة التبرع بالكفالة
والتبرع بالزيادة على الثمن حيث يصح من الاجنبي ومن المضارب لانه لا يسلم
للمشتري بالزيادة شئ بخلاف التزام الثمن ابتداء فكان الخلع نظير صلح الفضولي
وهذا لما عرفنا ان المهر انما يجب اقلها لخطر البضع وسنشره وعمره ولا يقدم على
ازالة وهذا المقصود انما يحصل باختصاصه بالوجوب عليه اذا ثبت هذا
فتقول خطاب الخلع متى وقع حري بين الزوج والمرأة كان القبول اليها سواء كان
المبدل مرسلا او مضافا اليها او الي الاجنبي اضافة ضمان او اضافة ملك اما اذا
كان مرسلا لانه لو حري الخطاب بين الزوج والاجنبي والمبدل مرسلا كان
القبول الي المرأة لان الحكم الاصل هو الفراغ من شغل النكاح يحصل لها فاذا
كان الحكم يقع لها وهي المخاطبة كان اولي ولان الاصل بشرط القبول من الخطاب
كما في سائر العقود وانما اذا كان مضافا الى المرأة اضافة ملك او اضافة ضمان
لانه لو كان مضافا الى الاجنبي اضافة ملك او اضافة ضمان كان القبول الي المرأة
لان شروعهما في الخلع والمبدل يحصل لها بمنزلة الشرط الضمان على نفسها كما
في الشريك فان كان من قال لا خير بعدك مني بالف درهم على ان يضمن او
بالف درهم سواء اذا كان كذلك فقد وجد منها الشرط الضمان من حيث الحكم
او الحقيقة وفي الاجنبي اضافة المبدل الى نفسه من حيث الحقيقة والاجنبي كما
يجوز ان يكون عاقدا في باب الخلع حتى يجب عليه المبدل ابتداء حكم العقد متى
كان المبدل مضافا اليه اضافة ملك او اضافة ضمان والمرأة يجوز ان تكون
عاقدة يجب عليها بدل الخلع ابتداء في هذه الحالة فاذا صلح كل واحد منهما عاقدا
مع الزوج كان جعل المرأة عاقدة اولي لانه متى جعلنا المرأة هي العاقدة حتى
يكون القبول اليها المخرج الى اثبات عقد لم يوجد من الاجنبي حقيقة فكان
جعلها عاقدة اولي فجعلناها عاقدة وجعلنا الاجنبي كغيرها حتى لا تلغوا
اضافة العين الى الاجنبي حقيقة والاجنبي كما يجوز ان يجب عليه بدل الخلع
ابتداء حكم العقد يجوز ان يجب عليه حكم الكفالة عن المرأة فصارت قد يره كانها
قالت لزوجها خالعي بالف درهم على ان فلانا كغيري يبيع المبدل الخلع ولو
صرحت بهذا كان القبول اليها وان كان الخطاب حري بين الزوج والاجنبي
والمبدل مرسلا بان قال اخلع امرأتك على الف درهم فالقبول الي المرأة لانه
الاجنبي يجوز ان يكون عاقدا بان يراه على الف درهم على والمرأة يجوز ان تكون
عاقدة بان تقول على الف درهم على امرأتك فكان خلعها عاقدة اولي لوجهين
احدهما ان المنفعة حكم العقد يحصل لها والعاقدة من ينفع حكم العقد هذا هو

الاصل والبيان

الاصل والثاني ان ايجاب المبدل عليها حالة الاحتمال اولي لان المبدل يحصل
لها فكان التزجيج بجانب الاجنبي من وجه واحد وهو ان يحتاج الى اثبات العقد من
المرأة مع الغداه حقيقة وفي جانبها لوجهين فرج جانبها فصارت قد يره كانه
قال خالع امرأتك على الف على المرأة ولو صرح بهذا كان العاقدة هي المرأة فكان القبول
اليها **وان كان** المبدل مضافا الى الاجنبي اضافة ملك او اضافة ضمان بان قال خالع
امراتك على الف على او علي النسي او علي الف من مالي كان القبول الي الاجنبي لانه اولي
لوجهين احدهما حتى لا يحتاج الى اثبات عقد المرأة والثاني حتى لا يحتاج لكون
ايجاب المبدل مع الاحتمال فكان التزجيج بجانبه من جهتين واذا صار عاقدا كان
القبول اليه ولان الاصل في العقود وجوب المسمى والذي يقدّر على تسليم المسمى هو
هو الاجنبي فكان العقد معه وهذا لان قوله الزوج خلعت هو المعنى المحكم لانه صالح
لايقاع الطلاق ولهذا قلنا لو قال خالعتك ونوب الطلاق يصح ولو قال لامرأة
خلعتك فقالت قبلت لا يلزمها شئ ولا يستلزم شئ من المهر لان الطلاق يقع بقوله لا
لقبولها وكان بمنزلة التخليق بقبولها ولهذا انصح الاضافة ولا سطل بالرجوع
ويتوقف على ما ورد المجلس **والحكم فيه** شيان احدهما الفراغ عن شغل النكاح و
وذلك راجع اليها والثاني استحقاق المبدل وذلك يرجع الى الزوج والاجنبي
يصالح عاقدا اذا ضمن المبدل فكان اشتراط الجواب من ينصرف اليه الضمان اولي من
ينصرف اليه الفراغ لان توقف العقد على القبول لا يوجب المبدل وارزومه لا اجل
الفراغ بخلاف ما اذا لم يلزم المبدل لانه لم يوجد المعارض بغير المعنى المحكم الاصل وهو
الفراغ فكان تعيين من حصل له الفراغ اولي **وحرف اخر** ان حقوق العقد في باب
الخلع يرجع الى عقد له العقد لا الى الوكيل كما في النكاح وحكم الوكيل فيه حكم الرسول
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد
او هذه الالة او هذه الدار ففعل فالقبول الي المرأة لان الخطاب حري بين الزوج
والاجنبي والمبدل مرسلا ولم يوجد الا لزاما لانه لا نص ولا دلالة ومنفعة العقد ترجع
اليها فيكون المرأة هي العاقدة فيكون القبول اليها فان قبلت الخلع طلقت وعليها
تسليم المبدل المسمى فان استحق المبدل ضمننت لان سبب وجوب المبدل هو الخلع
وانه لا يقبل الا بفساد فبقي الموجب لتسليم المبدل وقد عجزت عن تسليم المسمى
فيجب تسليم المثل في ديوات الامتثال والقيمة في ديوات القيم كما في النكاح والفتق على
مال بخلاف البيع لانه الفسخ بالاستحقاق او فساد فله بقى الموجب للتسليم ولو قال
اخلعها علي عبيدي هذا او داري هذه او الف هذه ففعل وقع الخلع ولا يحتاج الى قبول
المرأة لان الخطاب حري بين الزوج والاجنبي والمبدل مضاف الى الاجنبي اضافة
ملك او اضافة ضمان وانه التزام المبدل دلالة لانه اضاف الى مال هو يسلم من
تسليمه واقتضى الخلع الى القبول لاجل هذا ثم يتم الخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج
الى ان يقول الاجنبي قبلت فرق بينه وبين البيع اذا قال لا خير بعدك مني



بالفدر هم فقال بعت فانه لم يتم البيع ما لم يقبل المشتري قبلته والفرق
 ان الواحد في الخلع يصلح ان يكون عاقد من الجانبين اذا كان البدل مقدرا لانه
 لا يودي الى التضاد والتناقض لان الحقوق لا تزج الى العاقد لانه صغير ومغير فصار
 الزوج عاقد من الجانبين لانه ما مور بذلك من جهة الخطاب واصيل من جهة
 نفسه والعاقد متى كان واحدا يترتب بقوله فعلت كمن تزوج بنت عمه وهو وليها
 او زوج بنت عمه من ابن عمه وهو وليها يترتب العقد بقوله تزوجت هذه او زوجت
 هذه من هذا بكذا وكذا لانه اذا اشترى مال له الصغير يكتفي بقوله بعت
 مال ولدي من نفسي بكذا او لا كذلك البيع لان الواحد لا يصلح عاقد من الجانبين
 لانه يودي الى التضاد لان الحقوق تزج الى العاقد فيودي الى ان يكون الواحد
 مطالبا ومطالبا مسلما ومستسلما هذا هو القياس في بيع الاب الا ان باعتبار كمال
 الشفعة بقا مراه مقار مراهين وعبارته مقار مراهين وللحقوق من جانب
 الصغير تزج اليه نيابة عن الصغير لغيره ولهذا اوجب تزج الحقوق اليه
 فرق بين البيع والخلع والنكاح فان الواحد لا يتولى طرفي العقد في البيع
 سواء كان الثمن مقدرا او لم يكن والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح قدر المهر
 املا وفي الخلع اذا قدر بدل الخلع يتولى الواحد طرفي العقد وان لم يقدر لا
 اما البيع فلما ذكرنا من رجوع احكام متضادة واما الفرق بين الخلع والنكاح
 ان المال مقصود في الخلع ولا يجب المال الا بالذكر فلو تولى الواحد يودي الى ان
 يكون الواحد مستريدا ومستغنيا فلا يجوز كالباع اما المال تابع في النكاح
 ولا يحتاج الى ذكره فلا يودي الى ما قلنا وبخلاف ما اذا كان البدل مذكورا في
 التوكيل لانه لا يحتاج فيه الى الراي والتقدير والزيادة والنفصان نولي هذا
 نقول اذا قال اختلعي فقالت اختلعت يقع باينا اذا نوي الزوج ولا يبرأ عن المهر
 عن غير قول طلق نفسك ثانيا **ولو قال** لا جنبي اخلع امراتي ولم يذكر البدل فالتكليف
 بالخلع صحيح كالباع ولو قال لها اشترى نفسك مني فقالت اشتريت لا يقع ما لم نقل
 نقل بعت بخلاف قوله اختلعي لان قوله اختلعي امر بالطلاق بلفظ الخلع والمرأة
 تملك الطلاقه بامر الزوج اما قوله اشترى امر بالخلع والمرأة تملك لانه
 ليس من الفاظ الطلاق فلا يصح الامر اذا كانت البدل مقدرا ولو قال
 اختلعي على مال ولم يقدر فقالت اختلعت لا يقع الطلاق لانه اذا ذكر المال
 كان خلعاً وانه لا يصح بدون المال والبدل مجهول والواحد يصلح مستريدا
 ومستغنيا فصارت هي والوكيل سوا ولو قال اختلعي في رواية لا يصح ما
 لم يقبل الزوج قبلت او خلعت وهو رواية الطحاوي وفي رواية لا يصح
 ويلزمها الالف وبراء الزوج عن المهر واذا صرح الخلع في مستقبلات الزوج
 البدل المسمى فان استحققت من ذلك ضمنه نصا بان قال اخلعها علي الف او كذا
 علي ابي صامن فرق بين الخلع وبين الفضولي اذا صالح مع صاحب الدين عن

دين له علي غيره او عن دعوي له علي غيره بعين من اعيان ماله باب
 قال ما كني علي عبدي هذا واستحق العبد فانه لا يضمن بدله وفي الخلع
 يضمن لا يخلع الا جنبي متى كان البدل مضافا اليه بعينه المديون والمدعي
 عليه والمرأة الا ان المدعي عليه لو صالح علي عين من اعيان ماله ثم
 استحق لا يضمن بدله ولان الصالح عن الدين مما يحتمل الغنى بساير اسباب
 الغنى فيمنع ايضا باستحقاق البدل واد الغنى لم يبق الموجب للتسليم
 فيعود الدين وكذا في الاجنبي وفي الخلع يجب علي المرأة تسليم بدل المسمى لانه
 لا يقبل الغنى ونقي الموجب فكذا في حق الاجنبي **امرأة** قالت لزوجها اخلعني
 علي دار فلان او علي عبد فلان ففعل وقم الخلع معها ولا يحتاج الى قبول
 صاحب الدار والعبد لان الخطاب جري بينهما فيكون هي العاقدة سواء كان
 البدل من سلا او مضافا وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان نقدر
 كان عليها القيمة **فان ابتد** الزوج بان قال قد طلقتك او خلعتك علي دار فلان
 كانت القبول اليها لا الي صاحب الدار ولو خاطب الزوج صاحب العبد والمرأة حاضرة
 فقال خلعت امراتي علي عبدك هذا او قلت المرأة لم يقع الخلع حتي فعله صاحب
 العبد لان الخطاب جري بين الزوج والاجنبي والبدل مضاف اليه اضافة ملكه
 فانظروا ههنا بريد القبول والزام الماله منه لانه هو القادر علي التسليم والقبول
 انما يشترط لاجل المال فكان تعيين من يقدر علي التسليم المال اولى **ولو كانت**
 البديهة من الاجنبي والبدل لغير الخطاب بان قال اخلع امراتي علي عبد فلان
 هذا او دار فلان هذه او علي الف فلان هذه فالقبول الي صاحب الدار والعبد
 والالف لا الي المرأة لانه ليس هنا مخاطبة فكان المعتبر جهتي الحكم احدى راجح اليها
 وهو الفراغ والثاني راجع الي صاحب العبد والظاهر ان الزوج يريد الجواب
 من يقدر علي تسليم المشروط في العقد لان توفقه علي القبول لاجل هذا فكان
 تعيينه اولى **استشهد** محمد رحمه الله في الكتاب للفرق بين خطاب المرأة
 وبين خطاب الاجنبي ان في خطاب المرأة لا يتوقف علي قبول صاحب الدار وفي
 خطاب الاجنبي يتوقف **فقال** الا تربي ان الاجنبي اذا قال اخلع امراتي علي
 الف درهم علي ان فلانا صامن لها ففعل كان القبول الي الصامن وليس الي
 الخطاب ولا الي المرأة في هذا قبول ولو كانت المرأة هي المخاطبة بان قالت
 اخلعني علي الف علي ان فلانا صامن فخلعها كان الخلع واقفا معها فان ضمن
 فلان المال اخذ الزوج ايهاا وشاوان اي الضمان اخذ المرأة بالمال لاء ان
 القبول شرط لاجل المال وفي الوجه الاول وجد الضمان فكان تعيين الضمان
 اولى وفي الوجه الثاني الخطاب جري بين المرأة والزوج وحكم العقد يرجع
 اليها والي فلان ايضا فيجوز ان يتوقع الجواب منها بحكم العقد ويجوز ان يتوقع
 من فلان بحكم الكفالة لكنه لو جعلنا البدل وهو العبد والالف علي فلان

بحكم العقد لغيرنا العقد عن مو صنع منوعه لان المخاطب على وجه حكمه
 العقد الي المخاطب دليل ظاهران المعصود بالجواب العاقد **الشرعي** انما لو لم
 يشترط الضمان كانت هي العاقبة وينتظر القبول منها فلو قلنا ان غيرنا قلنا
 بدلالة الضمان وهو تخلف للاصالة والكفالة عنها فلا ينقل بالشك فيكون
 شرط الضمان على الاجنبي بطريق الكفالة عنها فان رضي بطلب به وان ابي لا
 يبطل الخلع **بخلاف** البيع بشرط ضمان الغير اذا ابي الغير الضمان حيث يفسد
 البيع لانه شرط فاسد الا ان البيع يفسد بالشرط الفاسد واذا فسد لم
 ينق المنشترط مطابقا اما الخلع لا يفسد بالشرط الفاسد فتوجهت المطالبة
 على المرأة **ولو قال** رجل اخلع امرأتي على هذا العبد فقال خلعت فاذا العبد
 لرجل اخر فبطل مولي العبد لا يلتفت الي قبوله ويكون القبول الي المرأة لان
 البطل لم يصعد الي احد علي ما ذكرنا **امراة** وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها
 بالف فهذا علي وجهين اما ان يرسل الوكيل البطل بان قال اخلع امرأتي على
 الف او علي هذه الف او اضاف البطل الي نفسه اضافة ملكه او ضمان بان
 قال خالعتها علي الف من مالي او بالف علي اني ضمان وفي الوجهين ينع الخلع
 بقبول الوكيل لانه نائب عنها وقبول الوكيل كقبول الموكل الا ان في الوجه
 الاول البطل واجب عليها وهي المطالبة لا الوكيل لان الوكيل في الخلع صغير
 ومعتبر لان احكام العقد في الخلع وفي كل عقد هو مبادلة مال بغير مال يرجع الي
 من عقده العقد لا الي العاقد لانه لا يستغني عن الاضافة الي الموكل ولا
 يشتهه علي الزوج او المولي او العبد انه يعقد لغيره فلا يوجد حقوق العقد
 بخلاف البيع والاجارة لا يستغني عن الاضافة ويشتهه علي من عاقده هـ
 والاصل هو الاضافة دون النيابة فيؤدي الي الغرور ولو لم يطالب هو باحكام
 العقد وفي الوجه الثاني الوكيل هو المطالب بحكم الضمان لا المرأة ويرجع الوكيل
 علي المرافقة بحكم الضمان وان لم يامر به فرق بينه وبين الوكيل بالنكاح اذا ضمن
 المهر للمرأة فان المرأة بالخيار ان تنسأ طالبت الزوج بالمهر وان نسأت الوكيل
 بحكم الضمان وهذا ليس للزوج ان يطالب المرأة بالبطل والوكيل بالنكاح
 اذا ضمن وادي لا يرجع بما ضمن وهذا يرجع **والعرف** وهو ان ما يجب علي الوكيل
 بالخلع اذا كان البطل مضافا اليه حسب ابتداء حكم الخلع لا حكم الضمان وقد كانت
 الوكيل مالكا لهذا النوع من الخلع بدون الوكالة وقد دخل تحت مطلق الوكالة
 فكان فائدة الدخول تحت الوكالة الرجوع بما ضمن وله ان كان له ان يرجع
 قبل الاداء لانه يرجع بحكم الوكالة لا حكم الضمان **فاما** الوكيل بالنكاح اذا
 ضمن فاعا يلزمه حكم الضمان عن الزوج لا حكم الوكالة والنكاح ابتداء فكانت
 باختيار ان تنسأ طالبت الزوج وان نسأت الوكيل ولانه اذا ملك الخلع بغير امرها
 لا يعتبر امرها في حق نقاد الخلع فلو لم يعتبر في حق الرجوع لا يفيد الامر شيئا

فكان لغوا بخلاف الوكيل بالنكاح لانه لا يملك التزام العقد بغير امر شيئا فكان
 فائدة الامر بتنفيذ النكاح ولزومه ولانه عند الضمان او الاضافة يجوز ان يجب
 البطل عليه حكم الاضافة ويجوز ان يجب حكم الكفالة ايضا لكن ايجابه حكم الاضافة
 عند الاحتمال او ليجب لا الواو جبا بحكم الكفالة لا وجبا فمابين معني فلا يجب
 الزيادة علي اصل الضمان بالشك واذا ثبت انه ضمان العقد لانه من حقوق
 العقد وقد دخل العقد بحقوقه حسب الامر فيرجع به علي الامر وصار غنزة الوكيل
 بالشرعي غير انه الحق به في موضع الضمان لانه انما يملك بنفسه في موضع الضمان
بخلاف الوكيل بالنكاح ولهذا قلنا ان الوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر بالمر الزوج
 لا يرجع بما ضمن علي الزوج ماله لم يولد لان الضمان وجب عليه حكم الكفالة والوكيل
 لا يرجع علي الاصيل قبل الاداء او ملكه ما في ذمته وانما يملك ما في ذمته بالاداء
 والوكيل بالخلع يرجع علي المرأة قبل الاداء لانه يرجع بحكم العقد وهو في حق العقد كان
 العقد وقع بينه وبين الزوج فكانه واقع عليها فيما بينه وبين المرأة كالوكيل بالشرعي
رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه علي عبد الوكيل او عرضه بان قال
 زوجتك فلان علي عبدي هذه او علي عرضي هذا فهو جاز واذا سلم العبد الي المرأة
 لا يرجع علي الزوج بشي فلو هلك العبد قبل التسليم الي المرأة فلا ضمان علي الوكيل
 ويرجع المرأة بقيمتها علي الزوج **بخلاف** الوكيل بالخلع اذا خلع علي عبده وهلك
 قبل التسليم فانه يرجع عليه بقيمتة **والعرف** ما ذكرنا ان تسليم العبد وجب
 علي الزوج بالنكاح والوكيل متبرع عنه في الاداء ومن تبرع بعين لا يلزمه تسليم
 عين اخر فاذا عجز عن تسليمه بالهلاك وتقدر الرجوع عليه وجبت قيمته
 علي الزوج وفي الخلع تسليم العبد علي الوكيل بحكم العقد ابتداء والعقد ظاهر
 وانما الرجوع بحكم التوكيل فاذا عجز عن تسليمه بالهلاك وجب تسليم قيمته
 عليه **وان** في الخلع لو بطل المال يبطل الخلع لانه تطبيق بوجوب المال فاذا
 لم يبطل الخلع علمنا بوجوب المال والوكيل هو الذي عقده وضاف الي مال
 نفسه فيطالب به **وفي** النكاح لا يبطل لو بطل المال لان النكاح بوجوب المال نفسه
 فاذا كان بطلان المال لا بوجوب بطلان النكاح يجب المال علي الزوج لا علي
 الوكيل الا اذا ضمن صريحا **ولو زوجه** الوكيل بالف من ماله بان قال زوجتك
 فلان بالف من مالي او بالفني هذه فالنكاح جاز والمال علي الزوج لا يطالب
 الوكيل بشي الا ان يسلمه متبرعا لانه لم يلتزم وبالاشارة لا يتعين خلاف العرض
 لانه يتعين فقوله بالف من مالي بحقل انه ضمان ويحتمل انه وعد ان يودي به
 من مال نفسه فلا يثبت الضمان بالشك بخلاف الوكيل بالخلع حيث يطالب بتسليم
 ما ضمنه اليه من ماله سواء كان مما يتعين او مما لا يتعين بنا علي ما ذكرنا
 ان المواخذة بحكم العقد لان حاجتنا الي تعيين احد وجهي العقد وهو ان يكون
 سفيها او اوصيلا والاضافة الي ماله اي مال كانت دلالة اختيار جهة الاضافة لانه

الترم تسليم الغه ولا يلزمه ذلك الا اذا كان العقد معه فصار الضمان
واجبا بحكم العقد لا بطريق التبرع فلزمه التسليم بنفسه بشرط **اما الوكيل**
بالنكاح انما يواخذ بحكم الضمان وانما يصير ضامنا بما هو واجب على الزوج فان كان
المسمى شيئا معين صار فاذا كان ماله الوكيل فقد التزم تسليمه بموجب الاضافة
الي نفسه فيؤخذ به وان كان مالا يتعين له بصير المعين من المالا لا يتعين في
عقود المعاومات فيكون المهر ما في ذمة الزوج وهو لم يلزمه لانها ولا دالة
ولو الزمانه بحكم الاضافة لا وجبا عليه تبرعا ابتدا لانه نزع ولزمه وان
لا يجوز لان البذل في الخلع انما صار بدلا لقبوله واصافته الي نفسه فيكون
عليه خلاف النكاح لانه يوجب المال بنفسه فيجب ان يكون علي من ملك المبدل
ولا انه قد يكون بمال وقد يكون بغير مال ويقبوله وجدنا محلا تثبت عليه فلا
يتحول الي غيره اما النكاح لا يعري عن المال اما المسمى او مهر المثل فاذا ضمن الوكيل
صار هذا زيادة الضمان لان المهر كان في ذمة الزوج **وان ضمن** الوكيل بالنكاح
المهر يطالب به بحكم الضمان على ما ذكرنا **ثم** ان محمد رحمه الله جعل الجواب في
الصالح عن دهر العقد كالجواب في الخلع لا بما يستقربان من حيث ان كل واحد
منهما استغاط ببدل فيجوز ايجاب المال على الاجنبى عند الضمان او اضافته
الي نفسه كما في الخلع على التفصيل الذي ذكرنا والله اعلم **باب**
تزوج المكاتبة والامة على المكاتبة والملازمة بعد نفى الولد اصل الباب
ان قضا القاضي مبي وقع على وجه اظهار الحق بالسبب السابق ثبت الحكم
من وقت السبب كما في البينة على التنازع والمالك المطلق والمورخ حتى يسري الي
الزواج الحارثة بعد التنازع ومن الاصل وعلى وقع لا يجاب الحكم في المكاتب
ثبت الحكم في الحال لا قبله **وحرف اخر** انه الزيادة المتصلة من المهر قبل
القبض يتنصف الطلاق قبل الرجوع والزيادة بعد القبض لا تنصف والمأصل
ان الزيادة في الصداق قبل القبض نوعان متصلة كالسمن والخلل البياض
والجمال والبر من المهر ومن منفصلة وهي علي ضربين متولدة من الاصل كالولد
والارض والعقار والثمار بعد الحضانة والصنوف بعد الحضانة والزرع اذا حصد
اما قبل الحضانة والجزاز حكمه المتصلة وغير متولدة كالكسب والغلة وذلك
كله يسلم للمرأة اذا دخل بها او مات عنها لانها ملك الاصل وملك الاصل كان
نسلا وقد تقرر بالموت والدخول فكذا في الزيادة وان طلقها قبل الدخول
بها فالمتولدة منفصلة كانت او متصلة تنصف مع الاصل بالاجماع لانه
في حكم جز من العين والحادث بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت العقد
حتى ان تم العقد كان الكل للمشتري وان الفسخ يكون للبائع ويصير بمقابلها
شي من الثمن عند القبض وهذا لان هذا الزيادة جزء من اصل متفرع
عنه وحققا يتقرر في الاصل ولهذا ينتقل الي القيمة عند الهلاك والموقوف

المستقرة

المستقرة في الامر يسري الي الولد والثمر كما نفس المهر كالولد والارض
بدل العقبو والعقب بدل ما هو في حكم الحر وحكم البذل حكم المبدل **واما اذا**
لم تكن متولدة كالموهوب والغلة لا تنصف بالطلاق قبل الدخول بل يسلم
الكل لها في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
تنصف مع الاصل وكذا لو جأت الفرقة من قبلها قبل الدخول حتى بطل كل
الصداق يسلم لها الكسب عنده وعندهما يدون الكسب مع الاصل وكذا المبيع
قبل القبض اذا اكتسب كسبا ثم الفسخ المبيع هلاك المبيع قبل القبض او تم غلا
المشتري بكل حال وعندهما يدور مع الاصل لها ان الكسب زيادة منفصلة فيكون
كالولد فكلا يسلم لها الولد بعد ما بطل ملكها عند الاصل فكذا الغلة وهذا
لان بطلانها ملكها عن الاصل بحكم انفساخ السبب منه والزيادة انما ملكه
ملكه الاصل متولدة او غير متولدة تبعه ما الفسخ السبب في الاصل لا يبقى
سبب الملك في الزيادة وهذا لان السبب قبل القبض غير تام بل ان الزيادة
المتولدة تدخل في العقد والبائع لو ائلف الكسب المبيع قبل القبض لا يصح
ولو تم السبب لما سري العقد الي الولد ولحقن كما بعد القبض فاذا كان السبب
غير تام سري حكم العقد الي الاكساب كما في المتولدة **وهذا** لان الاكساب
اكثر نفعية للاصل من الولد لا تزويج ان الغاصب يملك الكسب باء الضمان
ولا يملك الولد وانما زوينة اذا اولدت قبل وجوب الدين ثم كفا الدين لا يصير
الولد مستقولا بالدين والاكساب قبل الحوف الدين يصير مستقولا بالدين المتأخر
ولا في حنيفة رحمه الله ان السبب الذي ملكته به الكسب لم يفسخ قبلي
ملكها في الكسب كما قيل الطلاق **بيان** ان سبب ملكه الكسب اما قبل
العقد الهبة او اجارته لنفسه او الاحطاب او الاحتشاش وشي من هذه
الاسباب لا تنفسخ بالطلاق وتاثيره ان الكسب يوجب الملك للكسب
الا انه اذا لم يكن اهلا للملك فن يخلفه وهو يولاه بقوم مقامه في الملك ذلك
السبب لو صلة بينهما وقت الاكساب وبطلان ملكه في الاصل لا يثبت انه
لم يخلفه بذلك السبب **وان** الكسب كالولد لا يري ان ولد المكاتبة والملازمة
وامر الولد بمنزلة امه وكسبها لا وولد المبيعة قبل القبض مبيع يقابل الثمن
عند القبض وكسبها لا وان قبض مع الاصل **وان** الكسب ليس بموقوف
عليه لاحقيقة ولا حكم فانفساخ الملك في الاصل لا يوجب الانفساخ
فيه كما بعد القبض وسائر احوالها اما حقيقة فظاهر لعدم اضافة العقد
اليه واما حكمه فلان العقد لم يسر اليه حتى يصير مقفودا عليه حكمه بل
انه لا يخصه شي من الثمن على ما ذكرنا **وهذا ان** حكم العقد انما يسري الي
اخر المبيع قبل القبض المبيع ثم الفسخ المبيع لم يتركه عليه شي من الثمن
ولو ائلف البائع لم يسقط عن المشتري شي من الثمن ولو كان مقفودا عليه

وجب ان يتأكد على المشتري حصته ويبسقط على البائع كالأصل في
الولد **ولو قبضت** الأصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل الدخول ينصف
الأصل والزيادة لأن حكم التنصيف عند الطلاق ثبت في الكل حين كانت الزيادة
قبل القبض فلا يسقط ذلك بقيضاها **ولو كانت** قبضت الأصل ثم حدثت الزيادة
ثم طلقها قبل الدخول فإن كانت غير متولدة فهو سلام لها وان لم يرد الأصل
بالردة أو التقبيل أو بعينه بالطلاق كما لم يرد إذا اكتسب في يد المشتري ثم رده
بالعيب يبقى الكسب سالما له لقوله عليه السلام للخارج بالصمان وقد كان الصداق
في صمانها فتعقبت سئل اليها والكسب بدل المنفعة وأما إذا كانت الزيادة متولدة
فإن كانت منفصلة عن نصف الأصل بالطلاق وعود الكل اليه إذا جازت الفرقة
من قبلها لكن الزوج عليها نصف قيمة الأصل وجميع قيمته يوم دفع اليها **وعند**
زفر رحمه الله ينصف الأصل مع الزيادة بالطلاق ويعود الكل اليه بالطلاق
في الردة والتقبيل لأن قبضها لا يملكها ما لم تدخل بها التوهم العوالب
بالطلاق أو الردة فيسري حق العود إلى الزيادة كالزاد من المشتراة سري
فأسد الزيادة منفصلة في يد المشتري كان البائع ان يستردها بزيادة
وروي ابن سماعة عن أبي يوسف أن في الطلاق يرجع عليها نصف قيمة
الأصل وفي الردة يسترد الأصل مع الزيادة لأن الردة تقبض السبب من الأصل
فيكون الرد حكم انقضاء السبب بمنزلة الرد بعينه بالبائع فيسري إلى الزيادة
وكما لو باع عبد أجرة وقبض الجارية ولم يدفع العقد حتى ولدت ثم مات
العبد قبل التسليم فإنه يرد الجارية وولدها أما الطلاق حل العقد وكسب
يفسخ فلا يثبت حصة في الزيادة التي لم تكن في ملكه ولا في يده ويتعذر
ينصف الزيادة يتعذر تنصيف الأصل **وجه** ظاهر الرواية أنها ملكة
الصداق بالعقد وتملكها بالقبض فالزيادة حلت على ملك تام لها
والتنصيف عند الطلاق إنما يثبت في الموقوف في العقد والزيادة غير
مسماة في العقد لا حقيقة ولا حكما لأنه لم يرد عليها القبض المستحق بالعقد
فتعذر ينصفها يتعذر تنصيف العين كالزيادة المنفصلة في الكهوب لم
يغير عوض فيجوز أن يسلم الزيادة أيضا بغير عوض أما التخياع والبيع معا
فيجوز رد الزيادة لو أثبتنا حكم الرد في الأصل بقيت الزيادة سالمة
بغير عوض وهو حر من الأصل فلا يجوز أن يسلم للملك بغير عوض بعد ارتفاع
عقد المعاوضة بخلاف الكسب لأنه لم يتولد من الأصل وليس فيه معي
العوضي فيجوز أن يبقى الملك فيه بغير عوض **وأما** إذا كانت الزيادة
منفصلة كالسمن والحجاز فطلقها قبل الدخول عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله والمنفصلة سوا وعند محمد وزفر ينصف الأصل بزيادة
لأنه عقد معاوضة والزيادة المنفصلة لا عبرة بها في المعاوضات كما لو

المشتري

المشتري جارية بعبد وقبض الجارية وأردت زيادة متصلة ثم هلك
العبد قبل التسليم أو رده بعيب تسترد الجارية بزيادة **وهذا** لأن الطلاق
قبل الدخول سبب التنصيف فلا يمنع زيادة لا عبرة بها بخلاف المنفصلة
وهذا لأن الزيادة المنفصلة بمنزلة تغير السعر لا تزي أيها لو حدثت قبل القبض
لا ينقسم الثمن باعتبارها كما في زيادة السعر وهذا بخلاف الموهوبة فإن
الزيادة المنفصلة فيها يمنع الرجوع لأن الهبة ليست بعقد ضمان والقبض حكم
لها لم يوجب ضمان العين على الموهوب له لم يبق للمواهب حق في العين حتى
تسري إلى الزيادة وإذا قدر الرجوع في الزيادة تعذر في الأصل للشعور
أما قبضها الصداق قبض ضمان وثبوت ضمان الحق الزوج فيه يوجب
بقا حقه في الأصل فيسري إلى الزيادة كما في البيع **وأبو حنيفة** وأبو يوسف
رحمهما الله قالوا هذه زيادة حصلت من ملك صحيح تام لها قبيلها وكل
حال كالمنفصلة وإذا قدر تنصيف الزيادة تعذر تنصيف الأصل كما قال
محمد رحمه الله والدليل عليه أن الصداق في حكم الصلة من وجه لا يملكه
لا عوضا عن حال يستحق عليها وتأثير الزيادة المنفصلة في الصلات أكثر من
تأثير المنفصلة حتى أن المنفصلة في الهبة لا تمنع الرجوع والمنفصلة تمنع
المنفصلة هنا تمنع تنصيف الأصل فالمنفصلة أولى **أما** البيع فالصحيح أن
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله الزيادة المنفصلة تمنع فتح العقد
من الأصل كالمنفصلة وعاد ذكر في المأذون فهو قول محمد وقد نص في أبي يوسف
عليه أن الزيادة المنفصلة تمنع الفسخ بالتخالف عندها كالمنفصلة ولو حدثت
الزيادة في يدها بعد الطلاق قبل الدخول تنصف الأصل مع الزيادة لأن
رد نصف الأصل صار مستحقا عليها فيسري إلى الزيادة كما لم يشر إلى
فأسد أي رده بزيادة المنفصلة والمنفصلة بخلاف ما قبل الطلاق وإن هلك في
يدها بعد ما ازدادت زيادة متصلة ثم طلقها قبل الدخول فإنه يرجع عليها
بنصف قيمة الصداق يوم قبضت وكذا إذا استهلكتها لأنها ألتفت ملك نفسها
فلا يلزمها بالتلاف شيء لكنها بالقبض نصير ضمانا نصف قيمتها للزوج ولو
هلكت الزيادة المتولدة المنفصلة في يدها ثم طلقها قبل الدخول ينصف الأصل
لأن المانع هو الزيادة وقد زالت ولم يخلف بدلا كما في البيع لأنه إن كانت
الزيادة ولدا وقد نفقت الوفاة يثبت للزوج الحيز إن شاء أخذ نصفها
ولا يثنى له غير ذلك وإن شأنتها نصف قيمتها يوم قبضت وإن لم يثنى نقصان
سبب الوفاة فلا خيار له إلا أن تكون المرأة هي التي استهلكته الولد فيجب
له الخيار بمنزلة المبيعة أو ولدته فاستري المشتري وولدها ثم أرده الأصل
بالعيب ولو ولدته في يده فملك الولد لم يضمن شيئا لأنه حدث بغير صنوه
وهلك بغير صنوه بمنزلة ولد المفضولة لكن إن ملك نقصا بسبب الوفاة يثبت لها

الحيار وان اتلف الزوج الاصل والزيادة ضمن لها قيمتها لان الزيادة
امانة في يده فيصونها بالامانة فكولد الغصوبة وان طلقها قبل الرجوع ضمن
لها نصف الاصل والزيادة ثم في الموضع الذي يتنصف ان كان قبل القبض يعود
الى ملكه بغير قضا ولا قضي وان كان بعده تنبذ له حق الاسترداد لكن لا يعود الى
ملكه الا بقضا او رضا حتى ينفذ بقرائها دون نكاح فانه كما في البيع الفاسد
وحرف اخر ان قلنا في المحصة موجب للحد الا اذا وجد فيها اماراة الزنا غير ان حد
الزوجين اللعان وحده الاجنبي للحد **وعند** الشافعي رحمه الله موجبه للحد
لكنه يتمكن من السقاطه باللعان حتى لو امتنع من اللعان بقا عليه حد القذف
وعندنا يحبس حتى يلتفت واستدل بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
في اية اللعان بيان المخرج للزوج بان بقا كلمات اللعان مقام اربعة من الشهادة
لان فيها لفظة الشهادة وهي شهادت مؤكدة بالايمان من كاة باللعن مؤكدة بالظا
وهو انه لا يلوث فراشه كاذبا وله اقلت بلعانة يجب عليها حد الزنا ثم هي يتمكن
من اسقاطه بلعانة معارضا بحجة الزوج لانها شهادت مؤكدة بالايمان من كاة
بالترام الغصب موبدة بالظاهر وهوان المسلمة تمتنع من ارتكاب المحرم وفي
كتاب الله تعالى ارشادة الله فانه قال ويد راعنها العذاب اي يسقط الحد
الواجب باللعان **وحجتنا** قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم فانه
يقضي ان يكون المذكور في الآية جميع موجب قذف الزوجة وذلك يعني
ان يكون الحد موجب اللعان ولو وجب الحد لا يسقط الا بحجة وكلمات اللعان
قلنا ايضا فكيف يصح ان يكون القذف مستقلا موجب القذف فترقا
انه هو الموجب لما فيه من التزام اللعن فاذا امتنع يحبس لان من امتنع من
ابفاق مستحق لا تجري النيابة في ابقائه يحبس حتى ياتي به ولا يجب عليها
بلعانه حد لان شهادته المرة لنفسه لا تكون حجة في استحقاق ما يدري
بالشهادت وهذا لان الشهادت وان تكررت من واحد ليس بحصم لا يتم
الحجة بهائن الخصم اولى والعجب منه انه يقول لو شهد الزوج مع ثلاثة نفذ
علي زوجته بالزنا لا يجب الحد عليها فكيف يجب بشهادته وحده لكن اللعان
مستحق عليها كما هو عليه فاذا امتنع يحبس والمراد من درء العذاب درء
الحبس لا درء الحد وفي الابتداء موجب قذف الزوجة الحد بالنص ثم انسخ ذلك
جديث ابن مسعود رضي الله عنه قال كنا جلوسا في المسجد ليلة الجمعة
ادخل انصاري فقال يا رسول الله عليك السلام ارايت لرجل يجد مع امراته
رجلا فاذ قتل قتلتوه وانتكلم جلد عقه وان سكنت سكنت على عيظه ثم قال
اللهم افنق فترلة اية اللعان **نثر المعتبر** لبيان العهد الاهلية حالة القذف
فان وجد كس والافلا وذلك بان يكونا مسلمين حرين غير محرمين ودين
في القذف وهي محصنة اي عفيفة ليس فيها امة الزنا عما قلين بالعين

ناطقين

ناطقين وكوفها من اهل الشهادة علي الاطلاق **وعند** الشافعي رحمه الله
كل من هو اهل الطلاق اهل اللعان لانه كلام من الزوج موجب للفرقة فيكون بمنزلة
الطلاق وهذا منه تنافض لانه يجعل كلمات اللعان شهادت في وجوب الحد بها ثم لا
يشترط اهلية الشهادة وحجتنا ما به اجماع محمد رحمه الله به الباب فقال بلغنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا لعان بين اهل الكفر واهل
الاسلام ولا بين العبد وامرأته وقد ذكر صاحب المشافهات في تفسيره
اربعة لاللعان بينهم وبينه تساهم المسلم اذا كان غنما مائة والعبد اذا كان تحت
حررة **وفي** الآية اشارة الى اشتراط اهلية الشهادة فانه قال ولم يكن لهم
شهادة الا انفسهم والمراد بالشهادة ان يكون اهل للشهادة وقال الله تعالى فشهادة
احدهم في هذا بيان بشهادة شرعية ولا يتحقق ذلك من ليس باهل للشهادة ثم
المسلم اذا كان تحت كافرة فهي ليست بمحصنة وكذا اذا قذف الاجنبية اذ لم تكن محصنة
لا يوجب الحد قذف الزوجة لا يوجب اللعان وكذا الحر اذا كان تحت امة والكافر
اذا كان تحت مسلمة بان اسلمت فقد نفى قبل ان يعرض عليه الاسلام فهو ليس
باهل للشهادة عليها وكذا العبد اذا كان تحت حررة فلا يكون قذفه موجبا لللعان
لكن يكون موجبا للحد لان القذف لا ينفك عن موجب فاذا لم يجز اللعان لمعني
في القاذف يجب الحد كما لو امتنع عن اللعان والكذب نفسه وما في قطع النسب ان كان
من اهل اللعان من وقت العلوق الى وقت الولادة يقطع والا فلا لان القطع لا يقع
علي الحال بل بيان ان العلوق اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **امراة** جات
بولد فتناه الزوج ولاعت القاضي بينهما والزوال ولد امة فزوجه نزوج اخر
ثم ادعي الاول صحت دعوة ويثبت النسب لان السبب الموجب لثبات النسب
قائم وهو العلوق كشذا العلوق الا انه امتنع لما منع وقد ارتفع بالكذب وضرب
حد القذف لانه اقر بكذبه واللعان حد ضروري صير اليه عند اشتباه الامر
ففي الكذب نفسه زال الاستنباه فصار الى الاصل وليس هذا اجماع بين الحرين
لان اللعان بطل من الاصل في حق الاحكام وصار كان لم يكن **فان قيل** وجب
ان لا يجد لان اللعان حد الزوج وقد وجد الحد فلا يجد ثانيا بخلاف الاجنبي
اذا قذف ثم رجع او الزوج اذا رجع قبل اللعان لانه لم يجد الاقامة **قلنا** اللعان
اللعان شهادة من وجه حد من وجه وجهة الشهادة فيه اصلية لانا الاصل
في كلامنا القائل الصدق ومن حيث انها صدق فهي شهادة ومن حيث انها
كذب فهي حد والكذب عارض فيكون جهة الحد بانك فاذا الكذب نفسه بطل
الصدق الذي هو جهة الشهادة فيبطل الشهادة والشهادة متى بطلت جعل
كاهما لم تكن واذا بطلت الشهادة بطل الحد الذي هو تبع لها واذا بطل الحد بطلت
الشهادة لا يمتنع اقامة الحد ولهذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لو تلاقا
فقبل القضا بالفرقة عزله القاضي ونصب اخر بعبد اللعان ولو كان حد من كل

وجهه لما اعاد فان قيل وجب ان لا يصح دعوة الولد لانه متناقض والتناقض
يمنع صحة الدعوي كمن اقر بعين لا سنان ثم ادعى انه له لا يصح دعواه ولا القاضي
قضي بقطع نسبه حيث الزمه امة وقد نفذ قضاءه ولو صحت دعواه يبطل القضاء
وهذا لا يجوز قلنا التناقض انما يمنع صحة الدعوي اذا تعلق بالكلام الاول حق
الغير ويضمن ابطال حق مستحق عليه للغير كما ضرب من المثال اما اذا تعلق
به حق الغير وابطال حق عليه فلا اثر في ان رجلا في يده لعقب فقل ليس هو
بولدي ثم ادعى انه ولده صحت دعوة كل لو كان في يده عين فقال انها ليست لي
لم يثبت لغيره فيه حق وفي مسيلنا لم يثبت لغيره في الولد حق ولهذا لا يصح دعوى
احد منه ولان السبب مناه على الحق وهو العلوق والتناقض في مثله عفو كما
لرباع غلاما ولد في يده ثم ادعى انه ابنه صحت دعوته وينقض البيع الا
ترب ان المرأة اذا اقامت البينة انه كان طلقتها ثلاثا قبل الخلع يقبل بينهما وستر
بدل الخلع وكذا المكاتب اذا اقام البينة ان مولاه كان اعتقه بول وبستر بدل
الكتابة ان كان ادعي ويسقط عنه ان لم يوجد وقوله فيه نقص القضاء قلنا
الغضا بالقطع بعد طاهر الا باطنا لانه ليس من العقود التي تدخل تحت ولاية
القاضي فيجوز نقصه كما في الاملاك المرسله اذا اقر المدين بعد القضاء بطلان
دعواه او كذب بشهوده فانه يفسخ القضاء فان ولد من الزوج الثاني ولدا
فتناه ان كان قبل الكذاب الاول فللعان بينهما ولزمه الولد اما للعان لانه
لو قد زنا اجنبي في هذه الحالة لاحد عليه لانها غير محصنة فظاهر القيام ولد
لا ب له وهذا اشارة الزنا واما ثبوت النسب لوجود الفرائس المستدعي
لثبات النسب فلو انقطع انما ينقطع بالعان ولا لعان وان كان يوجد الكذاب الاول
يجري للعان بينهما لعود صفة الاحصان لان الموجب لاعدامه نكحة الزنا
بقيام ولد لا ب له وقد ارتفع بالا كذاب الا ترى انه لو قد زنا اجنبي في
هذه الحالة تحدد واذا تلا عنها هل يقطع النسب من الزوج ان جات به لا قلن
سنة الشهر من وقت الكذابة الاول لزم الولد الثاني اما لا يقطع لان نسبه
يثبت من الثاني على وجه لا يحتمل القطع بالعان فلا يقطع كلواقر بالولد
ثم نقاه وانما قلنا ذلك لان شرط قطع النسب بالعان ان يكون النسب ثابتا
وقت العلوق لان حكم اللعان في حق قطع النسب غير مقصور على كمال لانه ليس
للقاضي ولاية قطع النسب ولا للزوج بل هو مستند الي وقت العلوق وبيان
انه ما علق منه والشرع صدقه فيه بنا على جريان اللعان بينهما وادالك ان
مستند الاب من الاهلية وقت العلوق وعلوق هذا الولد في وقت لا يجوز
اللعان بينهما لانها غير محصنة فظاهر فلا يحتمل القطع بالعان فان قيل
لما استند القذف الي وقت العلوق وجب ان لا يلائم لعدم الاهلية في تلك
الحالة كل لو قال لها اولا جنسية زنت صبية قلنا لا يعتبر الامانة بعد صحة

القدن

القدن بالنسبة الي الربا كل لو قال لذي اسلم او عبد ابني اغتق زنت في
الكفر والرق انه يجد وكذا لو قال لرجل زنت منذ اربعين سنة وله عشر وثا
سنة انه يجد بخلاف الصغير لان اقصى ما في اباب النكاح وطبقت تلك الحالة لكنه
ليس بزنا وان جات به لاكثر من سنتين من وقت الاكذاب ذكر في الكتاب انه يقطع
نسب الولد من ابية وقيل هو استحسان والقياس ان لا يقطع ذكر النكاح
والاستحسان في نظرها في كتاب الطلاق في الرجل اذا كان تحت نصرانية او امه
فاعتقت او اسلمت ثم ولدت فتناه الزوج يجري اللعان بينهما لقيام اهلية اللعان
في كمال وهو اهلية الشهادة في الطرفين والمعتبر في اللعان والمدة حالة القذف
وهو يقطع النسب ان كان من وقت العتق او الاسلام اقل من ستة اشهر لا
لا يقطع وان كان اكثر من سنتين يقطع وان كان اكثر من سنتين يقطع وان كان
اقل من سنتين واكثر من ستة اشهر القياس ان لا يقطع لاحتمال العلوق قبل
الاسلام والعتق فلا يقطع بالشك وفي الاستحسان يقطع لان العلوق
في الوطى الحلال يضاف الي اقرب الاوقات لانه متيقن به فكان العلوق في وقت
يحتمل القطع بالعان والموجب للقطع قابله وهو اللعان والشك فيما يارض
هذا الدليل فلا يمنع الحكم بالمعارض المحتمل **وقول محمد** رحمه الله في الكتاب
والزمر الولد امة دليل على ان النسب لا ينقطع بالعان وتقريب القاضي بينهما
وهذا روي بشرع ابن يوسف رحمه الله انه لا بد ان يقول القاضي
فرق بينهما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينبغي النسب
عنه **قال** متمس الا بمة السرحني رحمه الله وهذا صحيح لانه ليس من
ضرورة التقريب باللعان في النسب كما بعد مودة الولد يفرق القاضي بينهما
ولا ينبغي نسبه عنه فلا بد ان يصحح بنفي النسب **رجل** تزوج مكاتبة با دن
سيد ها على جارية بعينها فلم يقبضها حتى زوجها من الزوج علي فاية درهم
فهو جائز لانه تزوج امة غيره علي امة حور نكاح المكاتبة وهذه
مسائل المكاتب والاب والجد والوهمي والمفاوض والقاضي وامه على كون
تزوج الامة لان تصرفه هو لا عام في كل ما هو اكتساب ويعود نفعه الي
المالك وتزوج الامة من الاكساب فانه يكسب به المهر ويسقط به دفعها
عنه ويمك به الولد والمكاتب منفك لحره في الاكساب والاب وغيره
مامورا بالنظر للمعيز واكتساب المال من النظر والمفاوض انما عقود المفاوض
لاكتساب المال **الانري** انهم يملكون الكتابة وان لم تكن كتابة فمرفعا ان تصرفهم
غير مقصور على التجارة ولا يملكون تزوج العبد لانه ليس فيها اكتساب
المال بل فيه تعبيد العبد وتشغل رقبته بالدين والنفقة من غير منفعة
لهم فيه ولو تزوج الاب او الوصي امة الصبي من عنده لا يجوز ايضا فصح
عليه في الماذون وعن ابن يوسف رحمه الله انه يجوز لانه لا ضرر فيه

على الصبي فإنه لا يجب المهر بهذا العقد وتفتتها عليه بعد النكاح،
 كما كان قبله وفيه منفعة من حيث النسل فيجوز كإلزام العمل من مال الصبي على
 آباءه **وجه** ظاهر الرواية أنه تعيب لها ومنفعة النسل موهومة والمنفعة
 الموهومة لا يجزى الضرر المحقق ويجوز أن يبيع الأمة فيستحق رقبته **أما العبد**
 المأذون والمضارب والصبي المأذون وشريكه العيان إذا تزوج واحد منهم
 الأمة لا يجزى عند أبي حنيفة ومحمد رجبهما الله **وعند** أبي يوسف يجوز لأنه اكتساب
 المال وهو لا يملك ذلك ولأن المستوفى بالوطي في الحقيقة منفعة ولهذا سمي الله
 تعالى المهر اجزا وهو لا يملك الإجازة فكذلك التزويج وهما قالا المأذون مشتق
 من جازة في التجارة والتزويج ليس من التجارة ولأن ضرورات التجارة أما حقيقة
 فظاهر لأن التجارة مبادلة المال بالمال لأجل الاسترباح والتماويل في العرف ما اعتاده
 تزويج الأما لا كسب المال وأما حكمه فإن المرأة تزوجت نفسها من رجل
 جعبد وبوت التجارة عند العقد لا يصير العبد للتجارة ولو كان النكاح من
 التجارة لصار العبد للتجارة لأن بنية التجارة متى أقررت بعمل التجارة وإذا كان
 فيها اكتساب المال فعلم أن نضره مقصود على التجارة بخلاف الإجازة لأنه
 من الاكتساب لا تربي أن أرباب الأموال يسيرون المستغلات ويمشرون
 أموالهم بالإجازة ثم جاز النكاح قبل قبض الأمة لأنها لو باعت المهر قبل
 القبض جاز لا يفسد أمر الغرر في الملك المطلق للتصرف فلا يجوز النكاح
 أولي لأنه أسرع جوارزا **الأنثى** أن تزوج المبيعة قبل القبض جائز مع امتناع
 بعض التصرفات وبيعها لا يجوز ولا تصير المكاتبه قابضة لها بالتزويج
 والغياص أن يبيع قابضة لأن النكاح تغيبت فصار كل نوعيها يعيب آخر
وجه الاستحسان أن هذا تعيب قولي بثبوت حكم شرعا وفي الحسنى إنما
 يصير قابضا بالحمل والاستيلاء عليه وهذا معدوم في الحكم ولا
 يلزم الاعتناق فإنه تصرف قولي ومع هذا يصير قابضا لأنه استهلاك البيع
 وبالأستهلاك يتأكد الملك على مغيته أن كل منفعة الملك صارت موهومة إلى
 المستهلك ولا يبقى محل لطلاق الملك فيه ويباهي الملك فإذا أكد له الملك
 في البيع تأكد للتبايع في بدله أما أن يصير قابضا فلا فإن لم تقبضها
 حتى تطلقها ثلاثا قبل الدخول بها فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما أن تطلقها
 معا في كلمة واحدة أو تطلق الجارية أولا ثم المكاتبه أو على العكس ففي
 الوجه الأول يقع الطلاق عليهما فإن قبلي ينبغي أن لا يقع على الجارية لأن
 وقوع الطلاق عليها تاركة ملك الزوج في نصفه فنع وقوع طلاق الزوج
 إنما ملك نصف الجارية حكم الطلاق المكاتبه لا بد لأن طلاقها وحكم النسب
 ثبت بعد تمام النسب فيكون ملك الزوج في نصف الجارية متاخر عن طلاق
 المكاتبه وطلاق الأمة مع طلاق المكاتبه مترابن فيكون متاخر عن طلاقها

أيضا

أيضا فلا يمنع وقوع الطلاق عليها بخلاف الخلع لأنه معاوضة وإذا وقع
 الطلاق عليهما فللمكاتبه نصف الأمة وربيع مهرها لأن بطلان المكاتبه
 صار نصف الأمة ملكا للزوج وسقط نصف مهر الأمة بطلاقها أيضا وبقي
 النصف إلا أن هذا النصف زيادة منفصلة حصلت قبل القبض بدلا عما هو
 عين حكمه فينتصف مع الأصل فيبقى للمكاتبه نصف الأمة وربيع مهرها وسلم
 للزوج نصف الجارية نصف الجارية وسقط عنه ثلاثة أرباع مهرها وكذا
 في الوجه الثاني بل هو أظهر وفي الوجه الثالث طلق المكاتبه وينصف
 مهرها وهي الجارية وعاد نصفها إلى الزوج من غير قضا ولا رضا وفسد
 نكاح الأمة بغير طلاق وبطل مهرها لأن الزوج ملكه نصفها ومن ملك شيئا
 من أمراته فسد النكاح وكانت فرقة بغير طلاق وبطل المهر كما لو باعت منه
وهذا لأن الفرقة جات من قبل من له المهر وهي المكاتبه لأنها تخرج عن
 ملكها أولا ثم يدخل في ملكه فصار كرجل باع أمته من زوجها قبله أن يدخل
 بها **الأنثى** أن في بيع المولي نصف العبد من نفسه يكون العتق نصفا إلى
 البائع يجعله راضيا به بالبيع منه حتى لا يجب الضمان ولا السعابة وفي تعليق
 العتق بفعل الشريك لا يضاف إليه وإن كان راضيا به حتى يجب الضمان أو العتق
 ولأن المهر حق المكاتبه ولما زوجتها منه مع علمها أنه راعا يطلعها فيفسد
 النكاح بينهما وسقط المهر كانت راضية به **كالمرأة** إذا زوجت نفسها من
 صغير وقتله غير الأب أو الجد قلع واختار الفسخ سقط حقها في المهر فلو أن
 قتل وجب أن يبطل نصف مهرها لا كل مهرها لأن الفرقة جات من قبل
 الزوج قبل الدخول لأن الفرقة انحلت بطلاق المكاتبه وأنه من قبله والفرقة
 متى جات من قبله لا يبطل كل المهر سواء كانت بطلاق أو بغير طلاق كالردة والمصاهرة
 فلنا بل هذه فرقة من قبله لكت هذه فرقة وفقت حكم الفسخ من كل وجه قبل
 الدخول لأن الفرقة بين الزوجين باحد أمرين أما بالفسخ أو بالطلاق
 وقد تقدرا أن يجعل هذه فرقة بطلاق لأنه لم يوجد لا لفظا ولا حكما أما لفظا
 فظاهر وأما حكما فلأن حكم اثبات الحرمة أما خفية أو غلظة أو نقصان
 العدد ولو ثبتت وإنما لا يحل للزوج وطهرها للشركة لا للفرقة حتى لو اشترها
 من المكاتبه حل له وطهرها وإذا انفرد أن يجعل طلاقا يجعل ضمنا والفرقة متى
 وقعت بحكم الفسخ من كل وجه قبل الدخول يبطل كل المهر وإن جات من قبله
 كالفرقة بخلاف البلوغ الثابت للزوج **بخلاف** الردة والمصاهرة لأنها وإن كانت
 ضمنا فمعه لكتها طلاق معنى لأنه يثبت بها الحرمة فاعتبر طلاقا معنى في حق
 المرأة فأوجب سقوط نصفه لأنه وهذا لأن النكاح يبطل في حق المتكوبة
 في حق استحقاق المعقود عليها لأن المعقود عليه صار حلالا لكتنه التسليم
 كأنه ملك والأصل في المعاوضات أنه متى تولد تسليم أحد البدلين

فيفسد الملك في البدل الا حرك في المظابضة اذا هلك احد هاتين القنص
 او استحق واذا فسد يجب عليه تسليم ما يقابل به وبصير المملك بمنزلة الملك
 والمملك بمنزلة المملك فيصير المكاتبه الجارية من الزوج بهذا الطريق واليه
 الشار في الكتاب وقال يصير كان المكاتبه باعته الجارية منه فتكون الفرقة
 مضافة الى المكاتبه قبل الدخول او ان لم تكن الفرقة مضافة الى المكاتبه فهي
 غير مضافة الى الزوج ايضا لان الفرقة انما وقعت بفساد النكاح وانه مضاف
 الى ملكه المحل وملك المحل غير مضاف الى الطلاق لان الملك انما يثبت بسبب
 طلاق المكاتبه فسحا باعتبار العجز عن تسليم المبدل ومن كان قسحا كان مضافا
 الى السبب السابق على النكاح لا مع مضافا على النكاح حتى يضاف اليه واذا
 لم يكن الفرقة مضافة اليه يسقط المهر اصلا وهذا هو القياس في الطلاق
 ايضا ولهذا كان هو الحكم في النكاح الذي لا نسمة فيه الا ان عرفنا وجوب
 نصف المهر بالنص بطريق للتعة اذا كانت الفرقة مضافة الى الزوج تطبيقا
 لقوله دفعنا للابحاش والا حاش عند اضافة الفرقة اليه وقوله قدمت
 الا مضافة لان طلاق المكاتب ليس يتصرف في المهر وصعابا لا يسقط هذا اذا لم
 يقبض المكاتبه الا منه ولو كانت قبضتها ثم تزوجها منه على مائة درهم وطلقها
 ففي الوجوه كلها سلت الجارية المكاتبه وينصف مهرها وهي الجارية وغرت
 للزوج نصف قيمة الجارية يوم قبضت لان مهر الجارية ينصف بطلاقها بقي
 النصف زيادة منفصلة بعد القبض فنع نصف الاصل كالولد وقد وجب
 عليها رد النصف وقد عجزت فيغير القيمة الا انه لو لم يطلق الا انه لا يفسد نكاحها
 ويجل له وطها بالنكاح لان عيبتها لا تفقد اليه بطلاق المكاتبه لقيام المانع من العود
 ولو لم يقبضها حتى تزوجها زوجها منه ودخل بها ثم طلقها قبل ان يدخل
 بالمكاتبه ففي الوجوه الثلاثة تنصف الجارية لانها مهر المكاتبه وقد طلقها قبل
 الدخول والزوج بالخيار ان يشاء اخذ نصف الجارية وبطل عنه نصف
 مهرها وان شاء اخذ نصف قيمتها يوم وطها وسلمت الجارية ونصف
 مهرها المكاتبه فصار مهر الامة بينهما نصفين في الاحوال كلها لان
 مهرها وجب قبل القبض لانه تزوجها قبل قبض المكاتبه وبالزوج وجب
 المهر وتالك بالخلوة فكان مهرها زيادة حصلت في مهر المكاتبه قبل القبض
 فلا يمنع التنصف بخلاف المسئلة الاولى لان الزيادة حصلت بعد القبض فمنع
 النصف الا ان الوطى من الزوج بمنزلة وطها لانه حصل بتسليمها وان
 نقصان وتغيب في الجملة **الانثري** ان المشتري لو وطى الجارية ثم اطلقها على عيب
 لا يمكن من ردها الا برضى البائع ولا به تسليط على المحل فساد تسليط الزوج
 كتسليطه فيصير قابضة بخلاف النكاح لانه ليس فيه تسليط على المحل الا
 تزويج المشتري اذا تزوج الجارية قبل القبض لا يصير قابضا استخسانا ولو

وطها الزوج يصير قابضا فينقبر الزوج ان سارضى بالنقصان ويأخذ نصف
 الجارية وان سار لم يرض ويأخذ نصف قيمتها يوم وطها كما لو قطعت المكاتبه
 بدوها فان قيل كيف جعل ووطى الزوج كوطى المكاتبه ولا يتصور الوطى منها
 ولانه هو الذي وطها والنقصان حصل بفعله فكيف يثبت له الجارية قلنا في
 الوطى بيان تغيب الجارية واقضا شهوة الزوج وطها فان لم يتحقق هذا
 منها قال تغيب والجارية يتحقق منها فجعل ووطى الزوج كوطى الجارية في حق التغيب او في
 حق الاستيلاء على المحل لان حيث انه ووطى وانها من اهل التغيب والاستيلاء
 واما الثاني فلان الوطى مباح للزوج فلا يعتبر فعله وصار كالنقصان باقة
 سماوية فان قيل اذا كانت الزيادة حاصلة قبل القبض وانها لا تمنع هو
 التنصف وجب ان لا يقع الطلاق على الجارية فيها اذا طلق المكاتبه ولا لانه ملك
 نصف الجارية بطلاق المكاتبه كلا اذا المراد خلوها الزوج قلنا بل الزيادة
 حصلت قبل القبض وانها لا تمنع التنصف لكن وقت طلاق المكاتبه المهر
 مقبوض والمهر اذا كان مقبوضا لا يتنصف بنفسى الطلاق ولهذا ينبغي تصرفا
 من البيع والهبة والاعتاق لا تصرفا **وعند** زفر رحمه الله ثبت النصف بنفسى
 الطلاق ويعود النصف الى ملكه بعد عتقه في النصف كما قبل القبض لكننا نقول
 سبب ملكها في النصف تعبد بالطلاق حتى يجب عليها الرد لكن لا يبطل
 ملكها في شيء الا بالرد لان فساد السبب في الابتداء لا يمنع ثبوت الملك بالقبض
 فلان لا يمنع النفاذ في الزيادة غير مانعة للتنصف لان المكاتبه صارت
 قابضة بدخول الزوج لما بيننا فلم يملك بطلاق المكاتبه شيئا من الجارية فيقع
 الطلاق عليها ثم اذا جاء او ان التنصف بخير فان قيل اذا اختار الزوج اخذ
 نصف قيمة الجارية وجب ان لا يسقط عنه نصف مهرها لانه لو سقط اما ان
 يسقط بطلاق الجارية او ضرورة ملك الجارية لا وجه الى الاول لانه
 الطلاق بعد الدخول ولا وجه الى الثاني لانه لم يملك الجارية والزيادة
 المنفصلة قبل القبض انما يتنصف اذا تنصف الاصل ولم يتنصف والمهر
 منع الجارية وقد سلت الجارية المكاتبه فسلم المهر لها قلنا لا يسقط بطلاق
 الجارية لما قاله لكن هذه زيادة حصلت قبل القبض والزيادة الحاصلة قبل
 القبض يلحق باصل العقد ويجعل كالوجود لذى العقد لانه يربى اليها حكم
 العقد متى بقيت الى وقت القبض كما في البيع فصارت كانه تزوج المكاتبه على
 الجارية ومائة والمكاتبه عتبت الجارية ثم طلق المكاتبه قبل الدخول بها ولو
 كان كذلك تنصف الجارية والمائة وتخير الزوج كذلك هذا لان الجارية لما سلمت
 لها لاجل النقصان وليس في الزيادة معنى يوجب السلامة وقوله طلقها
 ثلاثا قال بعضهم وقع غلطا لان كلاهما امة وطلاق امة لا يزيد على الثنتين
 وقال بعضهم اراد به ان يطلق احدها لثنتين والاخرى واحدة ولو قبضتها

ثم زوجها منه ودخل بها ثم طلقها ثلاثا ففي الوجود الثلاثة الحاربية
 ومهرها المكاتبية وعزيت للزوج نصف قيمة الحاربية يوم قبضت حال الحاربية
 فلان مهرها زيادة حصلت في مهر المكاتبية بعد القبض وامهرها لانه طلقها
 بعد الدخول وهذه والاولى سوا في وجوب نصف القيمة الا ان عتة بخر الزوج
 لان الامتناع حكم الشرع لاجل الزيادة وعتة تعتبر القيمة وقت الدخول وهذا
 يوم القبض لو جرد القبض الحقيقي والدخول قبض حكم وعند وجود القبض
 لا يعتبر الحكم وتعد مطلقا المكاتبية لا تمنع وقوع الطلاق على الامة لانها مقبوضة
 فلا يعود اليه بنفس الطلاق فلا يفسد النكاح **ولو لم يقبضها حتى زوجها**
 منه ثم قبضها ثم طلقها قبل الدخول بهما ففي الوجه الاول والثاني للزوج
 نصف الامة ورابع مهرها وسقط عتة ثلاثة ارباع مهرها لانه نصف مهرها
 لعدم الدخول بهما ولا مانع من تنصف مهر المكاتبية لان مهر الامة زيادة حصلت
 قبل القبض وهي عين مسئلة اول الباب الا انه اذا دعا ليفزع عليها القبض
 بعد النكاح **وفي الوجه الثالث** وهي اذا طلق المكاتبية او لا يفسد نكاح
 الامة حتى يقبض للزوج بنصفها او يدفع المكاتبية اليه لان نصف الحاربية ما
 عاد اليه المكاتبية القبض غير الحق ثبت وانه يمنع الابتداء لا البقاء فان لم يقبض
 له حتى طلق الحاربية وقع عليها الطلاق ويقضي له بنصفها ويبطل عنه ثلاثة
 ارباع مهرها النصف بطلانها والربع لان الباقي زيادة في مهر المكاتبية وقد حصلت
 قبل القبض على ما ذكرنا **ولو لم يطلها حتى قبض** له بنصفها بطل عنه مهرها
 وكانت الامة بينهما نصفين لان هذه فرقة وقعت بحكم الفسخ من كل وجه قبل
 الدخول فبطل المهر على ما ذكرنا ولو تزوجها قبل ان يقبض المكاتبية فولدت اولاد
 ثم طلق المكاتبية قبل ان يدخل بها فالجارية واولادها للمكاتبية لان المكاتبية صار
 قابضة للجارية بدخول الزوج بها والاولاد حرة بعد ذلك والولد الحرة بعد
 القبض تمنع التنصف ومهر الجارية بين الزوج والمكاتبية نصفان لانه وجب
 بنفس النكاح فانه قبل القبض فكان المهر زيادة حصلت قبل القبض فتتنصف
 وصار كالو تزوج امرأة على شأني فولدت اولاد من احدها قبل القبض والاخر
 بعد ثم طلقها يتنصف الولد الحاصل قبل القبض لا الذي حصل بعده وعلى
 المكاتبية نصف قيمة الجارية يوم وطئها الزوج لان جماعه دخلت في صفاتها
 وكذا لو قبضت ثم وطئها الا ان هذا يعتبر بنصف قيمتها يوم القبض لو جرد
 القبض الحقيقي **وكذا لو قبضت ثم وطئها فان قيل** انكم تنصف الجارية
 وجب ان لا يتنصف مهرها لما ذكرنا **والجواب** ما قلنا ولان طلاق المكا
 يقضي تنصف الجارية وتنصف الجارية يقضي تنصف مهرها الا انه امتنع
 تنصف الجارية كانه فيبقى تنصف الجارية اعمالا للوجوب لتنصف الاصل بقدر
 الممكن كن عصب مدبر انه في يده او ابق منه ومن قيمته يملك اكسابه لان

هادأ الصفات بوجوب الملك في المصنوع فيوجب ملكه الكسب الا ان من ملك
 المدبر قد اختنع لانه لا يقبل النقل من ملكه الى ملكه فيثبت الملك في الاكساب عملا بالوجوب
 بقدر الممكن كذلك فان لم يقبض الاصل لما منع وجب ان يتنصف الزيادة عملا بالمقتضي
وكذا لو قبضت بعد الوطئ فولدت منه الامة لان هنا يرجع عليها بنصف قيمتها يوم
 قبضت **رجل تزوج** مكاتبية على جارية ودفعها اليها ثم طلق المكاتبية قبل الدخول بها
 فلم يقض له بنصف الجارية ولم يدفع المكاتبية اليه حتى تزوج لها باذن المكاتبية
 فالنكاح باطل ولو كان تزوج بها قبل الطلاق لم يطلق المكاتبية لا يفسد النكاح لان
 ملك المرأة بعد القبض بالطلاق لا يبطل بل يفسد في نصف المهر لانه بدل المستحق
 لما ذكرنا وبطل المستحق مملوك الا انه يلزمه الرد بغيره الملك الفاسد فصارت له
 الملك الفاسد من وجه لانه يثبت له ضرب اختصاص بالحمل يتوصل به الى حقيقة
 الملك وانه يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع النكاح في حاله الابتداء الشك وقع في البتة
 فلا يثبت وفي حاله البقاء الشك وقع في الزوال فلا يزول **الاستشهاد** محمد رحمه
 الله في الكتاب بعد ان سأل عن من اشترى جارية بعد قبضه بشري الحاربية
 الجارية وزوجها من ما يغيا ولم يدفع نافع العلام الفلام حتى هلك في يده فان
 العبد يبطل في العبد ويقصد في الجارية حتى يكون لها مهر ان يستردها ولا يفسد
 به نكاحها ولو زوجها منه بعد موت الفلام لا يصح ومهرها ان لو اشترى جارية م
 شراها فاسد او قبضها ثم زوجها من البايع لا يجوز لغيرها مرقع الملك له فيها ولو
 زوجها من ابن البايع لا يجوز لغيرها مرقع الملك له فيها ولو زوجها من ابن البايع كان
 فان مات الاب حتى يثبت حق الفسخ للابن فالنكاح باق بحاله حتى يرد عليه ولو لم
 يزوجها الابن حتى مات الاب لا يجوز **ومنها** اذا تزوج بمكاتبية ابيه ثم مات الاب
 لا يفسد النكاح ولو تزوج بها بعد موت الاب لا يصح **ومنها** المكاتب اذا اشترى
 زوجة مولاة لا يفسد النكاح ولو تزوج بامته مكاتبية لا يصح ومنها لو تزوج
 المكاتب بامته من اكسابه لا يجوز ولو اشترى زوجة لا يفسد النكاح ومنها
 المكاتب اذا تزوج ابنة مولاة بعد موت ابيه لا يصح ولو تزوج بها في حياة المولى
 ثم مات المولى لا يفسد النكاح وهذا الماعرف ان المقال يسر من الابتداء الا ترى
 ان سبق الحديث لا يفسد الصلاة ولو شرع في الصلاة وهو محله لا يجوز
 ولا يات بمنع ابتداء البيع ولا يمنع البتة وكذا الحكم والردة يمنع ابتداء النكاح ولا
 يمنع البتة كما ذكرنا بخلاف الاب يتزوج عمارته ابنة فانه ليس له فيها ملك ولا حق
 ملك وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز للاب ان يزوج بجارية ابنة لانه تزوج
 بجارية له فيها حق الملك فلا يجوز كالولي اذا تزوج بامته مكاتبية بل اولي
 لان حقته في مال ولده اظهر الاتري انه يصح استيلاء جارية الابن وملك
 ماله عند الحاجة ولا يصح ذلك في اكساب المكاتب ونفي حق الملك الملك
 منه وجه وهو ملك يظري في حق قبض الاحكام والدليل عليه النص والمعتول

والحكم اما النص قوله عليه السلام انت وما لك لا يملك الاضاف مال
الابن الى الاب بلام التملك الا انه لا يثبت الملك للاضافة الى الابن ايضا فثبت
لكل واحد منهما الملك من وجه عملا بالاضافتين وقال عليه السلام ان
الميت ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فكلوا من كسب اولادكم
واما العقول وهوانها كسبه فلا يملك التزوج بها كامة عبده ومكاتبه
واما المالك وهوانه يصح استيلادها مع انه لا يصح الا في محله ملك او حق
ملك ولو وطئها مع العلم بالحرمه لا يجب الحد والحمل لا يسقط الا اذا احتلت الحرمه
وذلك بالملك او حقه ولهذا يملك ما له بغير رضا ولو لم يكن فيه حق لما ملك ذلك
وحل الولي للابن لا يدعي انتفاعه حق الاب لا حقه لا يظهر في هذا الحكم لحق ام
الولد والمدة في الحرمة لا تظهر في حرية الولي وان ظهر في حق الاعتناء وعن الكفا
لا يزوج بقا نكاح الاب مع حذوث ملك الابن بانا شترت زوجة اسه لا ب
الدوام اسهل من الابتداء ونقول الدوام اقوى من الابتداء لانه يقتضي ان يكون
الدافع اقوى حتى يرفع الحكم الثابت للفرع كما يصح للمنع لا يصح للرفع وانما انه
لا يملك له فيها ولا حق ملك فحرمه التزوج بها كامة ابيه وقولنا لا يملك
له فيها ظاهر وقولنا لا حق ملك وجهان احدهما انه يحل للات وطئها ولو كان له حق
ملك حتى يحرم بحري حقيقته في منع النكاح لمنع المالك في حق الولي كالمولي مع
المكاتب لما كان له في مال مكاتبه حق المالك حتى لم يحرم نكاحها منع المكاتب عن وطئها
وعلى اصلنا لما كان للبائع بيعا فاسد لا حق فيها حتى يمنع من نكاحها منع
المالك وهو المشتري من وطئها **وكذا** العدة لما كانت اثر المالك وجب بحري
حقيقته في منع النكاح بحري حقيقته في منع المالك عن الولي كالمكاتب
اذا وطئت بشبهة تعالى هذا الشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله
المرة احق بكسبه من ولده ووالده وسائر الناس جميعين **والد لسل**
عليه انه يملك النصف من التي لا يبقى معها حق الاب كالا عتاق والتدبير والاستيلاء
والانكاح من غير ضمان ولو كانت له فيها حق ملك لما ملك من غير رضا او ضمان
بخلاف المكاتب لانه لا يملك تصرفا لا يبقى معه ملك المولي بل ينتقل الحق من محل
الى محل لخصيص موجب العقد وقوله حق الاب لا يظهر في حرية الولي لا يصح لان
الحق لو كان ثابتا كان لا ين واطيا ملك الاب من ذلك الوجه فيمنع اي يمنع
والمالك في امواله والمدة بكمال ولها ابدخلان في قوله كل مملوك لي فهو حر
الا انه لم يخرج البيع لانفقاد نسب الحرمة لا يثبتها من وجه او نقول الملك ابل
من وجه لكن لم يظهر في حق حل الولي على خلاف الأصل فما ادعى مثله ههنا
معلوما لبيان **والوجه** الثاني وهو ان حق الملك انما يثبت بوجوده
وليس له نسب الملك في حال الابن بدليل انه لا يملك الا بسبب جديد من
شرا او هبة وغيرها والتملك عند الحاجة منه جملة الاسباب بخلاف المكاتب

فان المولي

فان المولي يملك ماله من غير سبب بالعجز وانه ليس بسبب الملك
بل هو سبب لغنى الكتابة وانما يملك بالسبب السابق وصار كانه كان مازونا
فحصل الملك للمولي من غير سبب جديد لزوال المانع ولهذا المولي ان يرد اليه
ويرد عليه **وكذا** في البيع الفاسد يعود الى البائع بغير سبب جديد فاعتن
الغنى ليس بسبب جديد **بخلاف** المشتري اذا تزوج بالجارية المشتراة
بشرط الخيار للبائع لان امتناع جواز النكاح ما كان له حق التملك بل لان الملك بقي
ثبت يثبت مسند الى وقت العقد ولهذا يظهر في حق الزايد والخيارية
فيظهر انه تزوج بامة نفسه ولا نسلم ان حق التملك ثابت بل انما يثبت عند
الحاجة وان كان ثابتا فلا يمنع جواز النكاح **الان** ان المولى ان يتزوج عبدا
بجارية وتقايا فوجد بالعبد عيبا قد بما جاز له ان يتزوج بالجارية وان يمكن
من ملكها يرد العبد بالعيب ويسقط الحد ليس بحق الملك بل لظاهر الاضافة
في قوله عليه السلام انت وما لك لا يملك وهذه الاضافة وان لم يكن معمولا
بها في حق الملك تفسير شبهة في اسقاط الحد **وكذا** النكاح الفاسد يسقط الحد
وان لم يثبت حق الملك في هذا لان الحد يدور بالنسب انما بالكدب
بان يقول الرجل هذه امراتك فوطئها بقوله يسقط عنه الحد بصورة الاضافة
الكاذبة فهذا الولي ولانه يجمل ان يكون الولي معلقا على هذه التقدير يصير
متملكا فيصير واطيا ملك نفسه ولانه ولاية تلك ماله عند الحاجة فيثبت له
حق الملك قبيل الولي لحاجته الي سقوط الحد وصحة الاستيلاء ما كان باعتبار
حق الملك بل بولاية التملك عند الحاجة وتقرر حاجته الى صيانة ماله وعدم
سقوط عدالة وسقوط الحد ولهذا اثبتنا الملك قبيل الولي حتى لا يلزمه
العقر فصار كانه اشتراها ثم استولدها ثم هذه اجهة عليه لانه وجب عليه
كل القيمة بالمعاق والعقر عند كره ولو كان ملكه ثا بتاس كل وجه لوجب ان
يسقط عنه من القيمة والعقر بقدر ماله من الملك كافي الامة المشتركة واما
الحديث قلنا قضية الاضافة الاختصاص الا ان الاختصاص من متون والذليل
علي ان الملك غير مراد هنا انه اضاف الابن كما اضاف المال بلام واحد ثم
في حق احد هما ليس المراد به الملك فكذا في حق الاخر كما يقال في العرف
انا وما في يدي لك وعملك ولا يراد به الملك ولانه لو حمل على الملك لوقع التعارض
لانه اضاف الى الابن كما اضاف الى الاب فوجب حمل على الملك في حق الابن هم
والاختصاص وحق التملك عند الحاجة في حق الاب حتى لا يبقى ماله معصوما
في حقه عند حاجته الى احاسن نفسه لكن قبلا التملك لا حقه والولد وان كان
كسبه فهو كسب جاري الى اهل الملك فلا يثبت له حق في كسبه بالحديث بمنزلة
ماله المعتق لاحق للمعتق فيه وان كان المعتق كسب ماله بخلاف العبد لان عدم
اهلية الملك **باب** من النكاح ايضا ما يزوج من الصداق

أوبتقص أصل الباب ان وجوب المهر حق الله تعالى والبتاحق المرأة واقل المهر عشرة دراهم من الفضة او ما يكون الفضة فيه غالبية على العشرة ويعتبر قيمة المهر عشرة يوم العقد لا تقديره بعشرة حق الله تعالى فيعتبر قيمته يوم تزوج حقا لله تعالى وان سمي اقل من عشرة او عرضا قيمته اقل من عشرة بكل عشرة **وعند** النساء في رخصه الله لها ما سمي وهو غير مقدور شرعا فاجاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون مهورا في النكاح **وعند** زفر رحمه الله لها مهر مثلها ان دخل بها والمتعة ان طلقها قبل الدخول اما الكلام مع الثاثير رحمه الله فهو استدله بقوله تعالى فنصف ما فرضتم من غير فضل وقال عليه السلام المهر جازين قليله وكثيره وقال عليه السلام المهر ما نزلني عليه الاهلون وفي رواية من استحل بدهر فقد استحل وروي ان امرأة اعرضت نفسها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ير فيها رغبة فقال ما بي حاجة الي النساء فقالت زوجني عن شئت فقام رجل فقال زوجني منها فقال ما ذا ه نضله بها فقال ان اري هذه فقال اذا فعدت ولا ازارك القدر ولو فليس المتى ولو خافنا من حديد ففك لا أحد فقال هل تحسن شيئا من القرآن فقال نعم سورة كذا فقال زوجتك بما عندك من القرآن فهذه الاثار تدل على جواز النكاح بغير مال وبالمال القليل وفي كتاب الله تعالى استارة اليه قال الله تعالى ان تبتغوا بما هو لكم فتيقنوه بالعشر زيادة على النضر **ولانه** مال يصلح ان يكون بدلا في البياعات والاجازات فيصلح ان يكون مهر كالعشرة ولانه لو لم يسم لها مهر اوجب مهر المثل ولا يجب العشرة ولو كانت وجوب العشرة موجب الشريعة وجب ان يصار اليه عند الاطلاق كالموقد لله على اطعام المساكين يجب عليه اطعام عشرة لانه اقل ما يجب في الشرع ولان هذه تسمية صحيحة بدليل عدم وجوب مهر المثل **ولنا** ما روي جابر رضي الله عن النبي عليه السلام الا ان تزوج النساء الا اوليا ولا يزوجهن الا من اكلها ولا مهر اقل من عشرة دراهم **وفي** حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في اقل من عشرة دراهم ولا مهر اقل من عشرة دراهم **وعن** العبادلة باجمعهم وعلي رضي الله عنهم انهم قالوا لا مهر اقل من عشرة دراهم وهذا لا يعرف قياسا فانما قالوا اسماعيل بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا عن ابن عمر وعائشة وعامر وابراهيم رضي الله عنهم والمعنى فيه انه بدل في عقد لم يجعل انتحاب اصله الي المتعاقدين فيكون مقدرا شرعا كالحربة **وبانه** ان النكاح لا ينعقد صحيحا الا موجبا للعوض اما في الحال والثاني اظهره الحظر هذا الملك لا يخلل التاخر عن حالة العقد فكذلك وجوب البدل الا في حق من قصر عن حكم الخطاب وهم اهل الذمة ولا يحصل هذا المقصود باصل المالبة فاسم

المال

المال يتناول الحظر والحظر وانما يحصل اظهره الحظر بما لا يقدر عليه استار الله تعالى بقوله قد علمنا ما فرضنا عليهم في ارضهم اي ما قدر رفاقا من القرض عبارة عن التقدير والبضع من وجه في حكم النقوس حتى لا يسقط حكم الفعل فيه بالبدل وكان الوطى سبب لاغلاق النفس واذ كان بغير ملك يصعق لانها من ينفق عليه فكان بمعني الخطر هنا كعني الخطر في النقوس والمال الذي هو بدل عن النقوس مقدور شرعا وهو الدية وهذا الاصل كل مال اوجبه الشرع يولي بيان مقداره كالزكاة والجزية والصدقات فما اوجبه الشرع على ما ذكرنا فيكون مقدرا وكذا اوجب في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة قلده ذلك على انه وجب حقا لله تعالى فكان تقديره اليه الا ان في الزكاة والجزية الايجاب والواجب كلاهما حق الله تعالى فلا يملك الامار الزيادة والنقصان عند التقدير الشرعي وهنا اصل الايجاب حق الله تعالى لك الواجب حق المرأة فلا يملك النقصان عن حواله تعالى وتملكان الزيادة لانهما في حكم الامان حق الشرع ولهذا يملك الاستقاطات البتاع حقا **ولانه** مال يستباح به ما لا يستباح بالبدل فيكون مقدرا لما لا خطر شرعا كما في نصاب السرقة واما قوله تعالى فنصف ما فرضتم قلنا الفريضة عبارة عن مال مقدور وهو مقدور بعشرة عندنا وتسمية الخمسة تسمية العشر لما تبين ولان المراد من الآية تنصف المهر وقد ذكرنا ان المهر عشرة **وتأويل** الاثار ما تجعل لها بالبدل وذلك مقدور شرعا لا تزوج انه امر ذلك الرجل بالالتزام والصدق يمكن اثباته في الذمة فعرفنا ان المراد المحل او محققه كان في وقت يستباح الا بضاع بغير مهر وانما امر بالاهل ان يطيبوا لقلوبهم او المراد من قوله عليه السلام ما تراضى عليه الاهلون ما زاد على العشرة لان ذلك الي الاوليا **وجوب** مهر المثل عند عدم التسمية لا يدل على ان العشر ليست حق الشرع لان العبرة عندنا ما وجب العقد اذا سمي ما دون العشرة اما اذا لم يسم فوجه مهر المثل بخبر ابن مسعود رضي الله عنه وهذه الاثار مهر المثل قيمة بضعا وهي امر نرضى بطلانها حقا عند قيمة البضع فيجب قيمة البضع وعدم التسمية لا تدل على الرضى بطلان حقا بل على الرضى بحكم الشرع والشرع جعلها معاوضة وانما صحت تسمية ما دون العشرة لانها تسمية العشر حتى لو طلق قبل الدخول يجب خمسة **واما** الكلام مع زفر رحمه الله هو يقول سمي ما لا يصلح صداقا لها شرعا ففسدت ويجب مهر المثل كالمثل لو سمي لها خرا او خنزير او ولد ليل على الفساد وعدم الاقصاء عليه اجماعا والاستحسان **وهنا** احد هاتين العشرة في كونها صدقا لا يتجزى وتسمية ما لا يتجزى تسمية كله كالطلاق وكما لو تزوج نصفها والثاني ان الاقرار بالغير حق الشرع وما زاد عليه حقا فاذا رضى بالخمسة فقد استقطت ما هو حقا وبعض ما هو حق الشرع فيعمل استقاطها بما هو حقا وهو الزيادة على العشر ولا يعمل في حق الشرع

وحرف آخر ان الزوجين اذا اختلفا في وصف المهر فالقول قوله الزوج مع يمينه ولا يتخالفان لان الاختلاف في الوصف ايقاف على ما يوجب سقوط اعتبار مهر المثل ثم المرأة تدعي الزيادة والزوج ينكر فكان القول قوله مع يمينه ومضى اختلفا في جنس المهر او قدره كان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول حكم مهر المثل فان شهد لاحدها فالقول قوله مع يمينه وان كان بينهما يتخالفان شهد يقضي به المثل لان المصير الي التخالف عند عدم ترجيح قول احدهما على الاخر بشهادة الظاهر اما عند الامكان فلا **وكان** الكرخي رحمه الله يقول يتخالفان في المبدأ فحكم مهر المثل قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله والاصح ما ذكره الكرخي رحمه الله لان ظهور اعتبار مهر المثل عند عدم التسمية وذلك انهما يكون بعد التخالف فانهما يدعي كل واحد منهما يميني يمين صاحبه فيبني بطلان التسمية فيكون موجه مهر المثل واصل النكاح ان كان لا يجتمع الغشخ بالتخالفه والتسمية تحتل الا تنقلا فاذ اتخافا نظرا الى مهر مثلهما جيلينه فان كان الغني او اكثر فلها الفان لا قرارها باسقاط الزيادة وان كان الف او اقل فلها الف لا قرار الزوج وان كان الف وخمسها فلها مهر المثل وانما نكل عن اليمين لزمه دعوي صلحيه وايضا اقام البينة تقبل بيمينه لانه نور دعواه بالحجة وان اقاما البينة فيبينها اولى لانها تثبت الزيادة **وهذا** ظاهر فيما اذا ادعي انه تزوجها بالف وهي تدعي الغني ومهر المثل الغامض اذا كان مهر مثلهما الغني فهو قول بعض المشايخ لان الاغني وان ثبت بقولها كذا مع اليمين فهي هذه البينة اسقطت اليمين عن نفسها واثبتت الاكثر واثبتت المسمى **والاصح** ان في هذه الصورة البينة بيمينه الزوج لانه يثبت الخط عن مهر المثل وهي تثبت صفة المتعين فكان الاثبات في بيمينته **وقال** ابو يوسف وابناي ليلى رحمه الله القول قوله الزوج مع اليمين الا ان باي بشي مستكره او اختلفوا في تفسيره قال بعضهم اراد به ان يدعي ما دون العشرة لانه مستكره شرعا لا مهر اقل من عشرة والاصح ان مراده ان يدعي شيئا قليلا يعلم انه لا يتزوج مثل تلك المرأة على ذلك المهر عادة فانه ذكر هذا اللفظ في البيع ايضا اذا اختلفا في الثمن بعد هذا ذلك السلعة القول قول المشتري الا ان باي بشي مستكره او ليس في الثمن نقد بشرعا وهذا لان قوله انما يقبل بشهادة الظاهر له فاذا ادعي خلاص الظاهر لا يقبلها قال لانها اختلفا في بدل عقد لا يجمل الغشخ بالا فانه فيكون القول قول النكر للزيادة كما لو اختلفا في بدل العنق والخلع والصلح عن دماء العدة وهذا لان التخالف الماعرف شرعا بخلاف الفاس في عقد يجل الغشخ وهو البيع حتى لو امتنع الفسخ في البيع ايضا بهلاك السلعة لا يجري التخالف ولا معنى لتكليم مهر المثل لان وجوبه عند عدم التسمية وهذا اتفاقا على اصل المسمى وذلك مانع مهر المثل والدليل عليه انه لو طلقها قبل الدخول كانت لها نصف ما يقوله الزوج ولا يصار الي تحكيم النعمة

فكذا

فكذا في حال قيام النكاح لان النعمة بعد الطلاق موجب نكاح لا تسمية **وهو** المثل قبله وابو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالوا لصحة النكاح في المشرع موجب وهو مهر المثل لا يقع البراءة عنه الا بتسمية صحيحة فعند الاختلاف في المسمى يجب المصير الي الموجه الاصل كالصباغ من رب الثوب اذا اختلفا في الاجر يصار الي قيمة الصبغ والقول قول الصباغ الي قيمة الصبغ الذي زاد في الثوب فيجوز الصباغ بالله ما رضي به الاجر الذي بدعيه صاحب الثوب وان كان قيمة الصبغ مثل ما يقوله صاحب الثوب فالقول قوله مع يمينه بالله ما رضي به الاجر الذي بدعيه الصباغ وان كان قيمة الصبغ وان كان قيمته فيما بين ذلك يجلف كل واحد منهما على دعوي صاحبه وانكلا حكم ما زاد الصبغ فيه لما ذكرنا ان الاجر لم يظهر بالتكاذب وقيام الصبغ يوجب المطالبة بقيمة الا فري انه لو هبت الزرع بثوب انسان والفتة في صبغ غيره يجب على صاحب الثوب قيمة الصبغ **وكذا** الفاضل اذا صبغ الثوب **وهذا** بخلاف الفاضل ورب الثوب اذا اختلفا في الاجر فان القول قول صاحب الثوب لانه ليس لعمل الفاضل موجب شرعا بدون التسمية فان من عصب ثوب انسان وقصره لا شيء على صاحب الثوب ولو هبت الزرع بثوب انسان والفتة في ما غيره وانفسل لا يجب شي فصار كالطلاق والعنق والصلح لانه ليس لهذه العقود موجب شرعا يصار اليه فكان القول قوله القابل **ثم** النكاح عقد يجل الغشخ فانه يقسخ بخيار العتق والبلوغ وعد ما لكفاة ويستحق فيه التسليم والتسليم فلسبة البيع من هذا الوجه واداه اختلفا في البدل وجب التخالف بخلاف الطلاق بما لا يصلح عن الدم واما اذا ه طلقها قبل الدخول حكم المتعة ايضا نص عليه في الجامع لما ذكره على انه يجوز ان يصار الي مهر المثل قبل الطلاق ولا يصار الي المتعة بعده اذا تزوجها على الف وكرامتها يكون لها نصف الف بعد الطلاق ومهر المثل قبل الطلاق اذا لم يف بالشرط **ثم** الاختلاف في درعان الثوب وقيمة العبد وجوده المكيل او الموزون فيما يقدره التبعيض اختلفا في الاصل لانه لا يتغير حال غيره به وله حصته من الثمن **والاختلاف** في صفة الدين بخو الجوده والرداة كالاختلاف في الجنس لان الوصف في الغايب بمنزلة الاصل في الخاص لانه يعرف به كالمثل في السلم **وحرف آخر** ان المصنوع بالعقد يعتبر قيمته يوم العقد والمصنوع بالقبض يعتبر يوم القبض اذا عرفنا هذه اقال محمد رحمه الله **رجل** تزوج امرأة على ثوب قيمته عشق فلم يقبضه حتى رجعت فيتمه الي ثمانية بنقصان السعر فليس لها غيره لان قيمة المهر عشق دراهم انما يعتبر يوم العقد وقد وجد ولا خيار لها لان حقها لم ينقص حقيقة انما هذه فتره اخذها الله تعالى في قلوب الناس ولهذا لا يكون مضمونا على الفاضل ولا على الكريفن ولا يثبت الخيار للمالك ولو كانت قيمته عشرة فانما اخذ الثوب ودرهمين لان ذكر العشرة مهر الا يتجزئ فصار كأنه قال تزوجتك على هذا الثوب ودرهمين وكذا لو سمي مكيل او موزون

وروي الحسن عن أبي حنيفة ان في الثوب يعتبر قيمته يوم القبض وفي المكيل
والموزون يوم العقد لان المكيل والموزون يثبت في الذمة بثبوتها صحاحا بنفس
العقد والثوب لا يثبت بثبوتها صحاحا بل يتردد بينه وبين القيمة فيعتبر قيمته يوم القبض
لانه يصير مهنرا حينئذ ولو تزوجها على ثوب قيمته مائة فعلم في يده من غير
فعل احد ورجعت قيمته الى خمسة فاذن ثبات اخذته وان ثبات اخذته فبمنته
يوم تزوجها لانه عيب فاحش سماوي فيجوز خلاف المسئلة الاولى لان العيب
لم يكن في عين الثوب والماعن في قلوب الناس فلم يكن نقصان الشعر عيبا ولا
لا يجزئ المشتري اذا تغير السعر في يده البايع فاما العفونة فتغير عكس في عين الثوب
فاوجب نقصانه فكانه عيبا فيوجب الخيار **الاربي** انه يثبت الخيار للمشتري ولو
مضمونا على الفاصب والمرتم فان اختارت عين الثوب لاشي لها غير ذلك لانه
الخاص مضمونا على الزوج بالعقد لانه لم يوجد سبب يوجب الصفات سوى
العقد والافصاف لان فرد بالعقد فلا تفرد بصمائه سوى بين العيب البير
والفاحش في البيع وفرق بينهما في النكاح لان مبني البيع على الماكسة والاشارة
والمقصود منه الزوج والعيب البير على وجهه ولهذا يشترط الروية للرؤية ويثبت خيار
الروية بخلاف المرو النكاح لان مبناه على الساهلة وموافقة الاخلاق وعصم
المصالح العربية والسكن والازدواج والرد بالعيب البير يحل لهذه المقاصد
عرفا ولهذا لا يثبت خيار الروية **وخلاف** لان الرد في البيع مفيد لانه ينفع
العقد فيعود اليه ملكه وهنا بالرد لا ينفع النكاح فيخرج بغيره ولا فرق بين
عين الشئ وبه عيب يسير وبين قيمته فلا يستردك به فابده فانه يرجع
بقيته صحاحا وهذا هو الفرق بين العيب البير والفاحش ان كل عيب ينقص
من المالية مقدارا لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو عيب فاحش واذا كان
ينقص مقدارا لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو عيب يسير فاذا لم يستردك
به فابده وعين الشئ اعدل من قيمته لا يرد ولهذا لا يرد المهر بخيار الروية
لان فائدة اعادته الغرض الذي خرج عن ملكه اليه وذلك لا يحصل بالرد لعدم
انفساخ النكاح ولكن يجب قيمته والقيمة غير مره ايضا ولهذا لا يرد في كل ما هو
مضمون بنفسه كدرك الخلع والصلح عن دم العمد وبدل العتق ونحوها اما
البيع وكل عقد هو مبادلة مال بمال فانه يكون مضمونا بما يقابل به فيرد بخيار
الروية والبير من العيب والفاحش وكذا الاستحقاق والهلاك لان المهر
في يده مضمون بنفسه لان ما يقابل به بضع وذاك ليس بمال فلا يملكه الرجوع
به فوجب عليه قيمته بخلاف البيع فانه مضمون بغيره فان المبيع اذا هلك في
يد البايع يرجع بما يقابل من الثمن لانه مال وهذا عندنا وعند الشافعي
رحمه الله كل عيب يرد به المبيع يرد به الصداق بناء على اصل بيننا وبينه ان
عنده بالرد يبطل التسمية فيجوز المهر المثل وعندنا لا يبطل التسمية لكن يجب

قيمة

قيمة المسمى له ان الصداق مال مملوك لعقد الما وضته وهو مما ينفصل عن
اصل العقد فيبطل التسمية بالرد كما يبيع لكن يطلان التسمية لان النكاح كان فاعلامها
في الاصل فيجب مهر المثل لكن نقول السبب الموجب للمسمى هو العقد فلا يجوز الحكم بطلان
المسمى مع بقا السبب الموجب لكن بالرد يتعدر تسليم العين كما التزم فيجب قيمته كالعقد
اذا انقضى وعلى هذا اذا هلك الصداق قبل التسليم عندنا لا يبطل التسمية لكن
يجب على الزوج مثله او قيمته وعندنا يبطل التسمية كما يبطل البيع فيجوز المهر المثل
وبعض اصحابه يقولون بالهلاك لا يبطل التسمية ويجب قيمة المسمى لتعدر تسليم
العين بخلاف الرد بالعيب لانه يرفع التسمية **وعلى** هذه الخلاف اذا استحق المهر
وعند زفر رحمه الله اذا انقضى الصداق في يد الزوج نقيب يسير فلهما الخيار فيبني
على قوله في العيب الموجود قبل العقد ان يثبت لها الخيار ايضا ثم العيب الحادث في يد
الزوج على خمسة اوجه احدها ان يكون العيب بانه سماوية فيكون لها الخيار على
ما ذكرنا وعن زفر رحمه الله ان لها ان تبطل الزوج النقصان مع استرداد العين
لانه مضمون في يده بنفسه كالمقصود في يد الفاصب لكن نقول المقصود مضمون
بالقبض والافصاف يضمن بالقبض بخلاف العقد وان طلقها قبل الدخول فلهما الخيار
ان ثبات اخذت النصف باقصا ولا يضمن لها من قيمة النقصان وان ثبات تركت
على الزوج وضمت نصف قيمتها يوم العقد والثاني ان يكون التعيب بفعل الزوج
فيكون لها الخيار للتغير الفاحش فان اختارت الاخذ ضمن الزوج النقصان وروي
ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه ليس لها حق تضمن النقصان لانه
مضمون على الزوج بالعقد وكان بمنزلة المبيع والبايع اذا عيبه المبيع قبل القبض
لا يضمن شيئا فلهذا مثله **وجه** ظاهر الرواية ان الزوج ائلف جزا من الصداق
ولو ائلف الكل ضمن قيمة الكل فكذا اذا ائلف البعض **ثم المعنى** فيه ان المبيع
مضمون وفيما هو مضمون به فصلنا بين العيب بفعل البايع وباقة سماوية حتى
اذا انقضى بفعل البايع سقط حصته من الثمن بخلاف ما اذا انقضى باقة سماوية
فهنا ايضا ينفصل بينهما كما كان الصداق مضمونا به وهو القيمة وهذا لان الخلاف
من الزوج تناول تحقق في الاوصاف كما يقتض في الاصل بخلاف ما اذا انقضى
بغير فعله لان الصمان هنا بالعقد والعقد لا يتناول الاوصاف مقصودا ولا نه لو
وجب الارش على البايع لوجب تسليمه بقصد البيع وما وجب تسليمه بالبيع
يكون مبيعا والارش في الزمة لا يجوز ان يكون مبيعا وهذا لو وجب
مهر والارش في الزمة يجوز ان يكون مهنرا وكذا لو طلقها قبل الدخول ان
ثبات اخذت النصف ونصف النقصان وان ثبات اخذت نصف قيمة الثوب
يوم العقد والثالث ان يكون التعيب بفعل الصداق بنفسه ففي ظاهر الرواية
هذا كالعيب السماوي لان فعله بنفسه **ههنا روي** عن ابي حنيفة انه
لمنزلة نقيب الزوج لانه مضمون عليه وفعل المضمون كفعل المان في هـ

استحقاق موجه عليه كما في الغصب والرابع ان حصل التغيب بفعل الاجنبي
تجب عليه صفات النقصان ويكون الصمان بمنزلة الزيادة المتولدة قبل القبض فثبت
لها الخيار للتغير فانه اختارت الاخذ رجعت على الجاني بصمان النقصان لان الجانية
حصلت على ملكها وان اختارت تضمين الزوج ترجع الزوج على الجاني بصمان
النقصان ولو ارادت اخذ العين وتضمن الزوج الارش لم يكن لها ذلك لانعدام
الصنع منه **وان ظنتم** قبل الدخول فلها الخيار في النصف فان اخذت المهر يرجع
على الجاني بالارش لان الجانية حصلت على ملكها والحامس ان يكون التغيب بفعل
المرأة فتصير قابضة لانها التفت جزا منه فتصير قابضة كذلك الجز بالانقاف ولما
ولما وراه بالحله ولا خيار لها في ذلك كما في البيع وان كان العيب بسيرا فلا شيء
لها في ثلاثة اوجه ولها ان ترجع بالنقصان في الوجهين وهو ما اذا كان بفعل
الاجنبي او بفعل الزوج لان الفعل قد اتصل بالوصف وان تغيب في يد المرأة بعد
ما قبضته فهو على خمسة اوجه ايضا اما اذا انقبت بأداة سماوية ثم طلقها قبل
الدخول بها فهو بالخيار ان يشا ضمنها بنصف قيمته يوم قبضت لتقدر رد النصف كما
قبضت وان شا اخذ النصف ناقصا ولا شيء عليها من صفات النقصان لان الصداق
كان مملوكا لها ملكا تاما فتعيبه في يدها لا يلزمها شيئا ولا ان حقت معها عند الفسخ
لكنها معه عند العقد والعيب السماري غير مضمون عليه فكذلك عليها وقال زفر
للزوج ان يضمنها الارش لان المهر مضمون عليها بالقبض والاتباع يضمن بالقبض
وان لم يضمن بالعقد ولو كان التغيب بفعل الصداق او بفعل المرأة فكذلك لانه
مفعله بنفسه هدر وفعله صادق ملكا صحيحا لها فلا يكون موجبا صفات النقصان
عليها بخلاف فعل الزوج قبل القبض لانه صادق ملكا فيصالح ان يكون موجبا للضرر
عليه واما اذا كان بفعل اجنبي فالاجنبي ضامن للنقصان وذلك بمنزلة الزيادة
المتصلة المتولدة لانه بدل جز من عينها فيمنع بنصف الاصل وانما يرجع الزوج
عليها بنصف قيمة الصداق يوم قبضت وكذلك ان كان التغيب بفعل الزوج لانه
لمنزلة الاجنبي في جنايته على الصداق بعد التسليم اليها فكان كفعل اجنبي اخر في
احجاب الارش وذلك لمنع التتبع بالطلاق وان كان العيب في يدها بعد الطلاق
كان للزوج ان يخذ نصف الاصل مع نصف النقصان لان السبب فسد في التتبع
بالطلاق وصار مستحق الرد على الزوج فكان في يدها في هذه الحالة بمنزلة العيب
حكم شرعا فاسد فيلزمها صفات النقصان اذا انقبت بأداة سماوية او بفعله بنفسه
او بفعلها لانه مضمون عليها بالقبض والوصف تحقق بالقبض كالمقصوب
وان كان التغيب بفعل الاجنبي فالارش بمنزلة الزيادة المتصلة وقوله بينا
حكم ولو تزوجها على ثوب قيمته عشرة فتقبضته وقيمته عشرون فهلك
في يدها بفعلها او بغير فعلها ثم طلقها قبل الدخول فعليها عشرة دراهم بنصف
قيمة الثوب يوم قبضت لانه دخل في ضمانها بالقبض فيعتبر القيمة يوم القبض

فعله

وكذا

وكذا لو انتقصت قيمته فصار يساوي خمسة مذهب او سعر فثبت به وقبضت
ردت نصف قيمته يوم القبض **رجل** تزوج امرأة على عبد بعينه فأتت في يده
ثم اختلفا في قيمته فقال الزوج كانت قيمته الف درهم وقالت المرأة كانت قيمته
الف درهم فالقول قول الزوج مع يمينه لانها اتفقا على وجود المسمى فسقط اعتبار
مهر المثل لان هذا اختلاف في الوصف لان القيمة انما تختلف باختلاف الوصف وذلك
ليس بمنع من تقبل التسمية فالمرأة تدعي الزيادة والزوج ينكر فكان القول قوله واليمين
بينهما **ولو** اختلفا في اصل المهر فقال الزوج تزوجتك على عبد عبي الاسود
هذا وقالت تزوجتني على عبدك الابيض هذا فالقول قولها الي مهر مثلها
والقول قول الزوج فيما زاد لان هذا اختلاف في الماهل لان العبد الابيض مع
الاسود حسان مختلفان الا ترى ان الاختلاف في البيع على هذا الوجه موجب
للتخالف وكذا لو هلك العبد في يده ثم اختلفا فقالت تزوجتني على العبد الابيض
وقدمت وقيمتها الفان وقال الزوج تزوجتك على العبد الاسود حكم مهر المثل
ان كان مثلك ما تقول هي او اكثر فالقول قولها وان كان مثلك ما تقول هي او اكثر فالقول
قولها وان كان مثلك ما يقول هو فالقول قوله وان كان فيما بين ذلك الف وخمسة مائة
يتخالفان فايهما نكل لزمه دعوي صاحبه وان حلفا لم يثبت ما ادعا طاحدهما
فيبقى نكاحا بلا تسمية فيبقى الموجب الاصيل وهو مهر المثل **ولو** تزوجها على ثوب
خزيعينه فضاع في يده فاختلفا في الدرغ بعد ما اتفقا على قيمة الدرغان
بان قالت كان الثوب عشق اذرع كل ذراع يساوي عشرة وقال الزوج
كان الثوب ثمانية اذرع كل ذراع يساوي عشرة فالقول قوله وليس لها
الاثنانون درهما لانها اتفقا على المعقود عليه واختلفا في صفته لان الدرغ
يجري مجرى الوصف لانه عبارة عن طول الثوب والطول والعرض صفة لان
ازالة عن الثوب توجب نقصانا في الباقي كازالة الجودة وازالة اليد والعين
من الادب ولهذا لو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجده ازيد فكون الزيادة
للمشتري بغير ثمن ولو وجده انقص لا يسقط شيء من الثمن **وكذا** لو تزوجها
على ابريق فضة او طوف ذهب او حلي مصوغ فضاع واختلفا في الوزن والحجر
فالقول قوله لان الوزن في هذه الاشياء بمنزلة الصفة لانه مما يضره التبعض
لانه شيء واحد يترادف ثمنها بزيادة وزنها كما ترادف بالجودة الا ترى انما اختلفا
في البيع على هذا الوجه لا يتخالفان ولو كان معقودا عليه لتخالفوا وكذا لو
تزوجها على ثوب فضة بعينها او على صبرة بعينها فضاعت واختلفا في الجودة
لان هذا اختلاف في الوصف **ولو** اختلفا في الوزن او الكيل حكم مهر المثل لانها
اختلفا في المعقود عليه لان الوزن فيما لا يضره التبعض والكيل في الكيلان
اصل لانه لا يضره التبعض والزيادة فيها لا يكون صفة لانه زيادة عين فكون
اعيانا واحدا العبدين لا يكون وصفا لآخر كاحد العبدين واحدا الثوبين وهذا

بالقيمة اجبرت ايضا بركة العبد المطلق لان الثوب الذي هو غير موصوف لا
يثبت عليه في الذمة بثبوتها صحيحا وانما صحت هذه التسمية باعتبار المالية
والثوب في ذلك والقيمة سواء بين صفة الثوب وهو الوجه الثالث فعلى
قول زفر رحمه الله لا يجبر على قبول القيمة وحكي اصحابنا رحمهم الله قوله ان
حبيفة كقول زفر وعلى قول ابي يوسف رحمه الله انه ذكر الاجل لا يجبر وان لم
يذكر اجبر عليه لانه الثياب لا تثبت في الذمة بثبوتها صحيحا الا موحلا **الا**
نري انه لا يجوز استقراضها ويجوز السلم فيها لان القرض لا يكون الا بالوالم
لا يكون الا موحلا فعند ذكر الاجل تثبت الثوب بثبوتها صحيحا دينا فلا يجبر على
قبول القيمة وعنده عدم ذكر الاجل لا يثبت بثبوتها صحيحا **ورفر**
رحمه الله جمع يقول الثوب يثبت في الذمة موصوفا بثبوتها صحيحا لانه بالمائة
في ذكر الصفة بالجنس بدوان الامثال ولهذا يجوز السلم فيه واشترط الاجل هنا
من حكم السلم لا من حكم ثبوت الثياب دينا في الذمة فيستوي ذكر الاجل
وعدمه هنا لكننا نقول لو باع عبد ثياب موصوفة في الذمة لا يجوز الا
موحلا **ولو تزوجها** على مكيل او موزون فله سمي جنسه وصفته ومقداره
لم يجبر على قبول القيمة لانه المكيل والموزون ثبت في الذمة بثبوتها صحيحا
حالا كانت او موحلا بدليل جواز الاستقراض والسلم فيهما **وان لم يترك**
الصفة بقي ظاهر الرواية اذا اتي بالقيمة اجبرت على القبول لانها بتسمية
الجنس دون الصفة لا تثبت في الذمة بثبوتها صحيحا **وروي** الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله انها لا تجبر على قبول القيمة لان التسمية بني صحت
بدل الجنس بعين الوسط من ذلك الجنس كما في العبد والثوب الهروي لما
تعين من الوصف شرعا يكون كالمذكور نصا ولو نص على الوسط لا تجبر على
قبول القيمة بخلاف العبد لانه لو نص على الوسط لا تجبر على تسليمه فكذا
اذا تعين الوسط **رجل** طلق امراته قبل الدخول بها فقلت تزوجتني على
مائة درهم وقال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم ومنفعة مثلها
عشرون درهما فقلت قولها الي منفعة مثلها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وفي قول ابي يوسف رحمه الله يتنصف ما يقوله الزوج هكذا ذكرها
وذكر في كتاب الطلاق والنكاح انه يتنصف ما يقوله الزوج ولم يذكر الخلاف
فالواضح ما ذكرته لان اعتبار المنفعة اعتبار مهر المثل والطلاق قبل الدخول
يسقط اعتبار المنفعة ايضا وقال بعضهم انما اختلف الجواب لاختلاف الوضع
وضع المسئلة في النكاح في الالف والالفين فكان الزوج مقررا لجنس مائة ومنفعة
مثلها لا تبلغ ذلك في غالب الاحوال فلا يصح تخيير المنفعة لانه اقل لها بذلك وزيادة
وضع المسئلة هنا في العشرة والمائة فيكون الزوج مقررا لجنس دراهم وانها
اقل من منفعة مثلها في الغالب والعادة فيكون لها منفعة مثلها وهذا كله قول ابي

حنيفة

حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف القول قول الزوج في الأحوال
كلها سواء كان الاختلاف في اصل المسمى او صفة المسمى الا ان ياتي بشئ مستنكر وقد
قال ذكرنا ثمر المنفعة اذناها درع وخمار ومنفعة هكذا روي عن ابن عباس
وعائشه رضي الله عنهما ان المنفعة ثلاثة الثوب لان المرأة تصلي في ثلثة اثواب
عادة فتكون ذلك منفعة لها تدكره من الزوج اذا فارقتها قبل ان يدخل بها **وعند**
الشافعي رحمه الله المنفعة شئ تقيس من ثوب او خادم او فرس او حمار او غيره
ثلاث ثبوت درهما وهذا لا يصح لان الله تعالى قال والمطلقات متاع واسم المتاع
لا يتناول الدرهم الا ان يكون نصف مهر مثلها اقل من قيمة المنفعة فيزيد يكون
لها نصف مهر مثلها لا يتقص من خمسة دراهم عنه ثا وعندها لها المنفعة ولا
معتبر بمهر المثل لانه سقط بالطلاق قبل الدخول فلا معنى لاعتباره بعده
لكننا نقول النكاح الذي فيه تسمية في حكم الصدق اقوي مما لا تسمية فيه فاذا
كان في العقد الذي فيه التسمية لا يجب لها بالطلاق اكثر من نصف ما كان واجبا
قبله فكذا في النكاح الذي لا تسمية فيه وقد كان الواجب قبل الطلاق
مهر المثل فلا يزداد على نصفه بل يجب الاقل من المنفعة ومن نصف مهر المثل
وان كانا سوفا فالواجب هو المنفعة لانها فريضة بكتاب الله تعالى فعند المساواة
تترجح المنفعة وكانت ابن عباس رضي الله عنهما يقول له مع المنفعة الخادم واسم
المنفعة كسوة وادناها نفقة مهر المثل في المنفعة حال الزوج لقوله تعالى علي
الموسع قدره وعلي المقتر قدره **وكان** الذكر رحمه الله يقول هذا في النكحة
فاما في الواجبة بعين حالها لانها خلف عن مهر المثل وفي مهر المثل بعين حالها
فكذا في المنفعة وهذا لا يصح لان الاعتبار بحاله او حالها فيما يكون واجبا ويدخل
تحت الحكم وفي المستحب هذا لا يكون لان الله تعالى قال علي الموسع قدره وعلي
المقتر قدره وكله على الموجب **باب من النكاح في الفاقة في المحرم**
والعينين وغيرهما اصل الباب ان سبب الفاقة متى تحقق وقد طلب من له
حق التفريق وجب التفريق الا اذا تقرر كما في سائر الحقوق وولي الصبي
في الحقوق المستحقة له وعليه اسما وانما الحاجة الي ذلك وينبغي مقامه
في التفريق بينه وبين زوجته اذا توجه التفريق بان كان بسبب برجي زواله
لانه لا فائدة في الشاخص وان كان بسبب برجي زواله لا يفوق كالموه عن الفاقة
ظاهرا ومحتملا ولكن بشرط ان يكون بحال يجرب فيه النكاح والفرقة التي
يحتاج فيها الي الفضا خمسة احداها الجب والعنة ويكون فرقة بطلاق لان
الواجب عليه الاسساك بالمعروف وهو اني حق في النفقة والجماع والشرع
بالاحسان وهو الطلاق فاذا عجز عن الاسساك بالمعروف مع استغنايه عنها
فما هو المطلوب والمقصود الاصل من شرع النكاح ويغوت عليها مصالح
النكاح ويغوت عليها مصالح النكاح والتحصيل وقضا الشهوة يجب لتنع

عليه المشرع بالاحسان فاذا امتنع صار ظاهرا والقاضي نصب لدفع الضرر والظلم
فان مناه في التفرق فيكون طلاقا والي فوق القاضي فيجمع اصحاب النكاح من
الطلاق وصحة الظاهر واللعان بينهما قائم والثاني الفرقة بخيار البلوغ وهو فسخ
والخلاف في فصلين احدهما في ولاية النكاح والثاني في ثبوت الخيار اما الاول
فعندنا لغير الاب والجد من الاوليا بخلافه والم ولاية تزوج الصغير والصغيرة
وعند مالك رحمه الله ليس لغير الاب ولاية تزوج الصغير وعند الشافعي
رحمه الله ليس لغير الاب والجد ولاية **وجه** قول مالك ان القياس ان لا يجوز
تزوجهم بالعدو الحاجة كما قال ابن شبرمة رحمه الله وموجبه ما ذهبنا
منافهم بعد البلوغ فكانه عقد بعد البلوغ الا اننا نرى ان ذلك في حق الاب
للاثار المروية فبقى ما سواه على اصل القياس والشافعي رحمه الله استدلل
بقوله عليه السلام لا يمتنع بعد الحكم في نكاح البتية حتى تبلغ فتستامر وفيه
الحديث ان اقدامة ابن مطعون زوج بنت اخيه عثمان بن مطعون من ابن عمر
رضي الله عنهم فردد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انها بتيمة
وانها لا تنكح حتى تستامر وهو المعنى في المسئلة فنقول هذه بتيمة فلا يجوز
تزوجها بغير رضاها كالبالغة **وقائمه** انه قاصر الشفقة ولا جملته لا يثبت ولاية
في المال مع ان حاجتها الى التصرف في المال حالة الصغر اكثر لحجزها وحلجتها
الى المال فاذا لم يثبت له الولاية مع الحاجة فلا لا يثبت به وهناك اولي وهذا
لان القياس ما قاله مالك رحمه الله الا اننا اثبتنا الاب لانه وافر الشفقة ينظر
لولده ما لا ينظر لنفسه ومع وفور الشفقة هو تامل الولاية فان ولايته تغير
النفس والمال ولهذا لا يثبت الخيار في عقده ولا نظر في نكاح غيره لقصور
الشفقة وفي اثبات الولاية له ترك النظر وهذا لان في الاستبداد بالولاية
ضرر انظر الى ذنبه لكنه ينقلب نظرا عند تحصيل مقاصد التصرف واعراضه
وانما يحصل ذلك بالرأي الكامل والشفقة القاهرة فاذا انقلب لا يتقلب
الضرر ينظر ابقى على اصل الامتناع ولهذا لا يثبت للاجانب ولغير القاصب
مع وجود اصل الشفقة ولا يلزم القاضي لان على احد القولين لا ولاية
القاضي لان الداعي في صحة وصلة الدين وفي حق الاب الدين والعقابة هو
وانما يثبت له الولاية في المال لانه محتاج الى النفقة والمال لا يتم الا بالجمعة
وفي قول يثبت لآل الظاهر انه اتقى واعلم عدالة فينظر على اتم الوجوه ولاننا
اجمعنا على ان رضاها شرط اما عندى فلا لانه لا يتعد بغير رضاها وعندكم
يثبت الخيار طلبا لرضاها لو كل عقد يشترط فيه الرضا لا يتعد من غير رضاي
كالاجنبي ومجتنا على مالك وابن شبرمة رحمهما الله قوله تعالى واللائي
لم يحضرن بين الله تعالى عدة الصغيرة وسبب العدة شرعا هو النكاح وذلك
دليل لقصور نكاح الصغيرة ورسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة

رضي الله عنها وهي صغيرة بنت ست سنين وبني لها وهي بنت سبع سنين
وكانت عنده فتعا وقد امة بن مطعون تزوج ابنة الزوج بن رضي الله عنها
يوم ولدت وقال ان مت في خير ورثتي وان عشت في ابنة الزبير وزوج عمر
ابن الزبير رضي الله عنهما بنت اخيه ابن اخيه وهما صغيران وزوجت امرأة ابن
مسعود ابنتا لها صغيرة للمسيب بن حبه فاجاز ذلك ابن مسعود رضي الله
عنه ولان النكاح من جملة المصالح وصفا في حق الذكور والاناث جميعا وهو
يشتمل على اعراض ومقاصد لا يتوفر ذلك الا بين الاكفا والكفو لا يتفق في كل
وقت فكانت الحاجة ماسة الى اثبات الولاية للولي في صغرهما لانه لو انتظر البلوغ
ربما ينفوت الكفو ولا يوجد مثله ولما كان هذا عقد العروبة باعتبار العرق
الحاجة الى مقاصد هذه العقد فيجعل تلك الحاجة كالمحققه للمال لاثبات
الولاية وما قال من استحقاق المنافع بعد البلوغ يبطل بالبيع لانه ملكه على التأييد
ولا يجعل كانه عقد بعد البلوغ **وعلى الشافعي** رحمه الله قوله تعالى
وان خفتن ان لا تقسطوا في اليتامى الاية معنا في نكاح اليتامى وانما يصح هذا
اذا كان يجوز نكاح البتية وقد نقل عن عائشة رضي الله عنها في ثواب الاية
انها نزلت في بتيمة تكون في حجر وليها مرغب في مالها وجباها ولا يقسط في
صدقتها فتزوجها عن نكاحها حتى يبلغوا اهن على سمن في الصدق وقالت
في ثواب قوله تعالى في يتامى النساء الآية انها نزلت في بتيمة تكون في
حجر وليها ولا يرغب في نكاحها لم امنها ولا يزوجه من غيره كى لا يشاركه
في مالها فانزل الله تعالى هذه الاية واموالا وليا تزوج اليتامى او تزوجه
من غيرهم والاثار في جوانه مشهورة عن عمر وعلي وعبد الله بن مسعود
وابن عمر وابي هريرة رضي الله عنهم **وروي** عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا نكح الوليان فالاول احق وهذا لا ينصو الا في غير الاب
والجد والمعنى فيه انه وليها بعد البلوغ حتى يقترض عليه تزويجا بطلبها
ولوزوجهما وهي ساكنة يصح وهذا على اصله اظهر لان عنده لا يصح النكاح
الا بولي وقد صح منه فدل انه ولي ولهذا كان القاضي ان دعوى من على نكاحها
بالابطال ولو كان بولي لم يكن له ولاية الا عراض فيكون وليا قبل البلوغ كالاب
والجد وهذا لان تأثير البلوغ بهما للمسيب في زوال الولاية فاذا جعل وليا
بعد البلوغ بهذا السبب عرفنا انه ولي قبله وبع فارق المال لانه لا يستفيد
الولاية في المال بحال والمعنى فيه ان المال يجري فيه الخانات الخفية وقصور
شفقة ربما يحمله على ترك النظر الى حياته في النفس من حيث النقص في
المهر والكفاة وذلك ظاهر بوقف عليه ان فعله برد عليه تصرفه وفوان الكفاة
ونقصان المهر يرجع اليه وبلمحة العارية لك بخلاف المال ولانه لا حاجة الى
اثبات الولاية له ولا في المال فان الوصي ينصرف فيه والاب يتمكن من نصب

الوصي فيما عتبار به بعد مجازتها اما التصرف في النفس لا يجزئ
 الا بصحة الى الغير فيثبت لها ولها بطريق القيام مقام الاب والمراد من البتة
 في الحديث البالغة كما في قوله تعالى وانما التباي اموالهم والمراد بالبعين بدل
 انه مدة الى غاية الاستبراء وانما تستأمر البالغة لا الصغيرة ولا ينهي الخطر
 باستبراء الصغيرة **وتأويل** حديث قدامة انها بلغت فخيرها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فاختارت نفسها الا ترى انه روي عن ابن عمر رضي الله عنهما
 انه قال والله لقد اتترعت مني بعد ان ملكتها ولا نه حكاية حال فيحتل ان يكون
 بالغة وكان سبب الولاية القرابة لكونها داعية الى النظر وشرطها غير المولى
 عليه عن النظر بنفسه وحاجته الى ذلك التصرف وانه موجود في حق الاخ
 يثبت ودليل الحاجة ثبوت الولاية للاب فان الاصل عدم ثبوت الولاية على
 الحر لك سقط اعتبار الحرمة لما كانت الحاجة فلو ان الحاجة ثابتة والامانة
 للاب وما ذكرنا من مصلحة احراز الكفو **وبين** ان القرابة سبب لان السبب
 هو النظر والشفقة لكثرة الشفقة والنظر لما كان باطنا لا يمكن الوقوف عليه
 اقنا السبب الداعي الى النظر والشفقة مقامه وهو القرابة فكل قريب
 ينظر لقريبه على ما هو الاصل خصوصا فيما يرجع ضرر التقصير اليه قوله
 لا يثبت الاجاب وغير العصبات لا تسلم بل يثبت لكافة المسلمين لوجود السبب
 في حق الكل من غير ترجيح ثم يقولون نأبهم وهو القامى لثقل راجعاً عن هذا
 اخبرناه عن الاقارب لانه باب الاجاب وهم موخرون عن الاقارب وتقديم
 الجد على الاخ لا يقدح في السببية كتقديم الاب على الجد وتقديم وهي الاب
 على الجد في المال وهذا لان السبب نفس القرابة لكن الترجيح بالقرابة لانه مؤ
 في زيادة النظر والشفقة والمقصود هو النظر وهو كاهلية الامامة والفقهاء
 قانه نأب لكل مسلم ثم ينفرد البعض على البعض بخرج **وفي** الاخ الكافر
 السبب موجود لك انتفع لما في الاب **فالحاصل** ان اصل القرابة موجب
 للولاية وتنفيذ التصرف وفيه كمال النظر للصغير وولاية الاثر اتمت
 بالحروية على خلاف القياس اظهر الكرامة وتجرأعت اجاسته بتقصير
 تصرفه وعز الاب بخالفه في هذا فورد المشرع ثمة لا يكون ورودها فاعنا
 لا يثبت الولاية في المال لما كان العقد رلان الثابت له ولاية التنفيذ دون
 اللزوم وفي النكاح امكن التنفيذ دون اللزوم لانه عقد عمر فالظاهر
 يقاوه الى وقت البلوغ ليتخير بخلاف المال لان المقصود فيه الثقل والتصرف
 وقصا الخواج فلا ينفذ دون اللزوم ولا يمكن اثبات اللزوم لان عدم
 سببه فيثبت للقاضي والثاني ثبوت لخير فعند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله لهما الخيار اذا ادركا وهو قول ابن عمر وابي حنيفة وعامة الصحابة رضي
 الله عنهم وبما كان يقول ابو يوسف والاخر رجح وقال لا خيار لهما وهو قول

عروة ابن الزبير رضي الله عنه قال هذا عقد عطف بولاية مستحقة
 بالقرابة فلا يثبت فيه خيار البلوغ لعقد الاب والجد وهذا لان القرابة
 سبب كامل لما ذكرنا وهو قايماً بمقام الاب في التصرف في النفس بالتصرف في
 المال كما ان تصرف الوصي يلزم ويكون عقده مقام عقد الاب فيما قام فعله مقام
 فعله فكذلك عقد الولي ولهذا ثبت احكام النكاح من حل الوطى والتوارث
 وغيرها وهذا لان الاصل في النكاح اللزوم بدلالة الاجماع والمعقولات اما
 دلالة الاجماع فلاننا توافقنا على انه يستوي فيه الكره والطوع والجد والهر
 والمعيب والسليم ولا يصح فيه اشتراط الخيار ولو لان الاصل فيه اللزوم والا
 لاختلف كالبيع والمعقولات وهو انه شرع لمقاصد لا يحصل الا باللزوم دل عليه
 ان نكاح القاصي والامريقع لازماً مع تاخرها عن الاخ فلان يلزم نكاح الاخ كان
 اولى بخلاف المعتق لان ثمة حدث ما لم يكن وهو زيادة الملك فيثبت لها الخيار
 لدفع الزيادة ولهذا ملك الفسخ من غير قضا وهذا بالبلوغ لم يحدث عليها
 بالملكين وبخلاف ما اذا تزوجت نفسها من غير كفولانه انما لا يلزم لمعارض وهو
 دفع الضرر عن الاوليا ولا معارض هنا **وجه** قولهما انه زوجها من هو فامر
 المشفقة عليها فاذا ملكته امر نفسها كان لها الخيار كما لمعتقة وهذا لان
 اصل الشفقة موجود لكنه ناقص بالنسبة الى شفقة الاب وقد ظهر تأثير حكم
 حتى امتنع ثبوت الولاية في المال فلا اعتبار اصل الشفقة ثبوت العقد لان النظر
 فيه وباعتبار النقصان اثبتنا ولاية الفسخ بخلاف الاب لانه وافر الشفقة تام
 الولاية فلا حاجة الى اثبات الخيار وكذا الجد لانه منزلة الاب حتى يثبت ولا يثبت
 في المال **قوله** الاصل في العقد اللزوم **فلسا** نعم اذا صدر عن ولاية الاثر
 الا ترى ان الاب لو زوج بنته من غير كفولانه كان لها ولاية الفسخ عند ابي يوسف
 رحمه وكذا الواكراه الاب حتى زوجها من غير كفولانه لها ان يفسخ بالاجماع
 واما القاضي ففي ظاهر الرواية لها الخيار لانه قال وله الخيار في نكاح غير الاب
 والجد اذا ادركا **وروي** خالد بن صبيح المروزي عن ابي حنيفة رحمه
 الله لا يثبت له الخيار لان للقاضي ولاية فامة في النفس والمال فيكون
 كولاية الاب وجه ظاهر الرواية ان ولاية بنته مؤخره عن ولاية الاخ والع
 فاما الامر ففي اثبات الخيار لها عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في
 احدهما لا يثبت لان شفقتها وافرة كشفقة الاب او اكثر والاصح ان يثبت
 لها قصور الراي مع وفور الشفقة ولهذا لا يثبت ولا يثبت في كمال تمام
 النظر وفور الراي والشفقة بمفوات احدهما لا يثبت الخيار والمعقولات
 اذا زوجها الابن ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها الاب او الجد فلا خيار لها
 ذكره محمد رحمه الله في الرقيات وان لم يكن لها اب ولها جد فالجد اولى بالرفع
 والصلاة عليها عنده وعند ابي يوسف هو اولى من الجد والاب ومحمد رحمه

الله اغاقد مالا اب ولجده لان مبنى الولاية على الشفقة ونظايرها وشفتيها
او فر مع وجود قرب القرابة **وروي** الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان
الولي هو الابن والثالث الفرقة لعدم الكفاة والنقص في المهر فستحيا لان التزويج
على سبيل الغنى لاصل النكاح والطلاق يهرق في النكاح فليكون مستحيا لاصله
لا يكون طلاقا ولا طلاقا في الزوج فتتفرق القاضى متى كان على وجه
النيابة عنه كان طلاقا وهذه التفريق ليس على وجه النيابة عنه لانه
محتاج اليها مؤ في حقها واذا كان مستحيا **فان كان** قبل الدخول فلا مهر لها
وان كان بعد الدخول او الحلو فلهما المسمى **والرابع** اذا سلمت امرأة الذي
يعرض الاسلام على الزوج فان اسلم بقاء على النكاح وانما في فرق القاضى
بينهما ويكون طلاقا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله **والخامس** اذا تلاقعا
وطلبت التفريق ورف القاضى تكون فرقة بطلاق **وحرف** احزان ما كان طرفة
طريق الحدود فاذا اعترض بعد القضا قبل الامضا ما يمنع القضا يمنع
الامضا لان الامضا فيه من القضا **وحرف** احزان دين الولد الصغير دين
الابوين ان امكن وان تغذ ريعن الدار وذكر في الزوائد انه يحكم بالاسلام
شعنا للمالك حتى لو وقع صبي في سهم رجل بالقسم او بيع من مسلم فأت بصل عليه
اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله **صبي** زوجه ولبه امرأة بالغة والصبي
محبوب وطلبت المرأة التفريق بفرق القاضى بينهما ولا يشترط بلوغه لانه سبب
التفريق قد تحقق وهو الحب وقوات مقصودها من النكاح بسبب لا يرجي
زواله فلم يكن في الانتظار فائدة ولهله الا بوجله في البالغ بخلاف العنين
وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يفرق بينهما ما لم يترك الصبي لان
فرقة المحبوب والعين طلاق والصبي ليس من اهل الطلاق وكذا قابله
وهو القاضى ولهذا قال بعض مشايخنا رحمه الله لا يكون هذه الفرقة
طلاقا لانا انما نجعله طلاقا في حق من هو اهل للطلاق **الا** انقول ان سبب
الطلاق قد تحقق وهو الحب ولا يحتاج في الانتفاع الى عبارة الصبي فصار
الصبي في هذا كالبالغ ولهذا المولى كتره يفتق عليه وهذا لانه لما يجب
التفريق بوجه مشروع والمشروع عند العبر عن الجماع التيسر بالاحسان
وهو الطلاق قوله ليس من اهله لاسلام لانه عبارة عن رفع النكاح في تصور
النكاح في حقه تصور النكاح في حقه تصور ارافعة الا انه لا يقع ابتداء العلم
حقق السبب وهو اللفظ الدال على الارادة والرعي او لدفع الضرر عنه
فاذا صار بقا النكاح بينهما ظمما في حق المرأة وانه واجب الدخول وجب دفعه
وان تضرر الصبي لان دفع الظلم اوجب من دفع الضرر لان القاضى لا يفرق
ما لم يكن عن الصغير خصم لان الخصم الصغير وان كان حاضرا فهو كالتائب كونه
عاجزا والقضا على الغائب باطل وانما يحتاج منه ابوه او جده او وصي الاب او

يكون

وهي

وهي الجد او رجل جعله القاضى خصما عنه ان لم يكن له احد ممن ذكرنا
فان حاجته يبطل حق المرأة من رضى او علمها بعيب الزوج لم يفرق بينهما
كما في المتن اذ ارضى بالعيب او علم به وقت العقد لم يفرق محمد رحمه الله عن
رضي او غيره يريد به انها لم تبلغ بوجدها حتى يتأخر حقها الى ان تبلغ بخلاف ما
اذ لم يكن محبوبا فانها لا تستحق الفرقة مع عجز الصبي عن ايقاضها في الحال
لان حقها الا مساك بالمعروف على وجه يحصل مقصودها من العقد في جميع العر
لا في الحال فتى كان العجز بسبب تيرجي زواله لم يفت ما هو المستحق لها ولا
يوجب ايضا لان للصبي اثر في العقد امر الشهوة فيؤخر الى البلوغ اما اذا كان
بسبب لا يرجي زواله فأت المستحق لها في جميع العر فوجب التفريق ولو كانت المرأة
صغيرة والمسئلة بحالها فطلعت فطلب والدوها التفريق لم يفرق بينهما حتى تبلغ
لجارية كجواز انها ترضى بذلك والوطى حقها وليس في التأخير ابطال حقها في الفرقة
لان البلوغ له غاية معلومة وتأخر الحق الى غاية معلومة لا يعود ابطالا ولهذا
قلنا ان المستحق اذا ازرع في الارض الشقوعة لا يعلق بل يترك الى وقت الحصاد
وكذا اذا انقضت مدة الاجارة او مات رب الارض وفيها زرع لم يترك ولان حق
التفريق غير ثابت لانه انما يثبت بطلبها ولم يوجد وليس في التأخير اضرار بها
لانه لا حاجة لها الى الجماع بخلاف ما اذا اشترى الاب عبد للصغيرة لم يوجد
به عيبا له ان يرد في الحال ولا ينتظر بلوغه وان كان احق بالرفق ثابت بعد
البلوغ وكذا لو ورثت هذه الصغيرة مالا قد اشترى مورثها وقد اطلع ولبها
على عيب كان عنه باع مورثها حيث كان له ان يخامم البائع ويرد عليه ولا يضر
الى بلوغه **وكذا** لو كان له القصاص على انسان كان للاب ان يبتوي قبل ان يبلغ
لان الرد بالعيب حق الاب لان حقوق العقد في الشري يرجع الى العاقد وهو
مطالب في الحال اما في النكاح المحقوق ترجع الى من وقع له العقد فكان الطلب اليها
ولان في المشتري يحتاج الى الانتفاع بالتسليم او يبدله في الحال ولو انتظر بلوغه
ربما يهلك الماله او يحدث به عيب يمنع الرد فيبطل حقه مع تحقق حاجته للحال وفي
النكاح لا يحتاج الى تحصيل مقاصد النكاح في الحال وليس في التأخير ابطال حقه
لان الظاهر بقاؤه الى وقت الحاجة وهو ما بعد البلوغ وفي المسع الموزون ابطال
حق الصغير والحاق الضرر به في الحال لانه لا يخلوا اما ان يبيع المولى بعد وجود العيب
او لا يبيعه فان لم يبيعه يحتاج الى نفعه للشفقة عليها فينتصرر وان باع بطل
حقها في الرد بالعيب فكان في التأخير ابطال حقها او اضرارها بالحال **وكذا** ان
في القصاص فان في التأخير فهو الضرر فان القاتل يسعى في اهلاكها حتى
لا تعلم اذا بلغت فكان بمنزلة اخذ بالشفقة فانه لا يوحز الى ان تبلغ ولا ت
الحق ثابت في هذه المسائل فيستوفي وهذا انما يثبت بالطلب ولم يوجد ولو كانت المرأة
بالغة والمسئلة بحالها فطلعت وكذا لو غابت هل يفرق بينهما بمضومة الوكيل لم يذكر

محمد رحمه الله هذا وكان ذكر في هذا النوع من المسائل عقوبة كل مسألة
الوكالة مسيلة ولم يذكر في هذه المسئلة **واختلف** المتأخرون رحمهم الله في ذلك
منهم من قال لا يفرق بخصوصية الوكيل كما لا يفرق بخصوصية الأب في هذه المسئلة
ومنهم من قال يفرق وفتوا **وجه** الفرق أن المرأة إذا كانت بالكفر والزواج جبراً
قد تحقق سبب الفرقة وهو الجلب وعدم رضى المرأة فلواخرنا التفريق إلى أن يحضر
وليس حضورها وقت معلوم كان في التأخير بطلان حقها في التفريق في وقت
مخصوصة الوكيل كما في مسألة أول الباب لما كان في التأخير إلى وقت بلوغه
الحاق الفرقة عند ذلك بطلاناً ما في مسيلتها ليس في التأخير إلى أن تبلغ
الصغيرة بطلان حقها في التفريق ولا الحاق الضرر بها في أجل وإذا تأجل لم يكن
إقامة الأب مقامها في استيفاء الحق قبل مضي أجل غير الأب والجدة إذا زوج
الصغيرة من صغورها دركت قبل التزوج وأجازت الفرقة لم ينتظر بلوغ الزوج
ولكن يفرق بينهما بخضرة خصم الصبي لأن سبب التفريق قد تحقق وهو خيار البلوغ
لفضوره ولأنه الزوج وهذا يعني لا يرجي زواله فلواخرنا بالتفريق إلى أن يفرق
لجواز أن يبدل ولها وترجيح وليس لوجود الرعي منها غاية معلومة فيكون التأخير
ابطالاً فلا يوجب بطلاناً يفرق بخضرة الخصم لما ذكرنا إذا جازت بدفع التفريق
وكذا امرأة تزوجت بغير إذن أو لياها صبياً غير كفوف طلب أولياؤها الفرقة
لأن سبب الفرقة قد تحقق وذلك نقصان لا يرتفع **صبي** تصورات زوجة أبوه
نصرانية كبيرة فأسلمت وأرادت الفرقة لم يفرق حتى يعقل الصبي الإسلام
فإذا عقلت عزم عليه الإسلام فإن أبي فرق بينهما لأن التفريق يتعاقب
بأب الزوج الإسلام لا بالإسلام أحد الزوجين والأب لا يتحقق إلا بعد بلوغه
أو صيرورة عاقلاً وهذا بناء على أصلنا أن المرأة إذا أسلمت والزوج من أهل
الكتاب أو من غيرهم فهي امرأة حتى يعرض عليه الإسلام حتى تحب النفقة
وتقع طلاقه عليها فإن أسلمت فهي امرأة وإن أبي فرق بينهما **وقال** الشافعي رحمه
الله إن كان قبل الدخول تقع الفرقة بالإسلام أحدهما وإن كان بعده يتوقف على انقضاء
ثلاث حيض ولا يعرض الإسلام على الآخر كما تمنا بعدد الزمة أن لا يفرق لهما
في الإخبار على الإسلام وذلك يقطع ولأنه الإخبار والتفريق عند الأب لا يقطع
قبل الدخول غير متأكد فينقطع بنفس اختلاف الدين إذا كان على وجه يمنح
ابتداء النكاح وبعد الدخول فأكده فلا يرتفع بنفس اختلاف الدين حتى ينفذ الله ما
يؤثر في الفرقة وهو انقضاء العدة وقاس بالطلاق قبل الدخول مع الطلاق بعده
فإن في الأول تبين بنفس الطلاق دون الثاني **وجنتا** ما روي دهقان
نهر الملك أسلمت فأقر رضى الله عنه أن يعرض الإسلام على زوجها فإن أسلم
ولا فرق بينهما وإن دهقاناً أسلم على عهد علي رضي الله عنه فعرض الإسلام على امرأة
فأبى ففرق بينهما والمعنى فيه أن النكاح كان صحيحاً بينهما فلا يرتفع إلا بعد وجود

السبب

السبب الموجب له وإسلام المسلم منهما لا يصلح سبباً لأنه سبب لاثبات
المصحة وتأكيد الملك له وكذا كفر من أصر منهما على الكفر لأنه كان موجوداً قبل
هذا وما كان مانعاً لا يندأ النكاح ولا ينافيه وكذلك اختلاف الدين لأن عتيبه
ليس سبباً كما لو كان الزوج مسلماً والمرأة كتابية فلا بد من أن يفرق السبب الموجب
للفرقة لما تعدد استدامة النكاح بينهما وذلك عرض الإسلام على الكافر منهما
لا بطريق الإخبار عليه ولكن لأن النكاح وجب عليه الأسس بالمعروف أو به
الشرع بالأحسان والأسس بالمعروف أن يساعد على الإسلام فإذا أتى
بغير الشرع بالأحسان فإذا امتنع من ذلك ناب القاضى متابعه وإذا ثبت
أن التفريق يتعلق بالأب أو لم يوجد لا يفرق فإن قيل وجب أن يجعل أبو
الصبي خصماً ويعرض عليه الإسلام فإن أسلم بغير مسلم يتعاقب به فيبقى النكاح
قلب البلوغ الصبي أو صيرورة عاقلاً غاية معلومة يثبت عنده لا محالة
ولا ضرر في إبقائها تحتها لأنه لا يحاسبها ولا يستغفر عنها فلا يودي إلى أن يستبد لها
الكافر فلا تمس الحاجة إلى إقامة الأب مقامه **علل** في الكتاب فقال في كل موضع يقوم
الوكيل مقام الموكل لو غاب الموكل ثوب الصبي يقوم مقامه وفي كل موضع لا يقوم
الوكيل فيه مقام الموكل لا يقوم الوكيل مقام الصبي **ففي** الفرقة بخيار البلوغ والحب
وعدم الكفاة تجري فيه الوكالة إذا غاب ويفسخ القاضي حضرة وكيله فكذا
حضرة من جعله الشرع نايباً عنه والفرقة بالأب لا تجري فيها النيابة إذا
غاب فإن امرأة النصراني إذا أسلمت وطلبت الفرقة من القاضي فوكل وكلاً
وغاب لا يقضي القاضي على الوكيل لأن هذه الفرقة يحتاج فيها إلى عرض الإسلام
على الزوج والإسلام لا يجري فيه النيابة فلا يجري فيه التوكيل وعليها
صليبة ذميمة تحت صبي ذي فاسم أحدهما وهو يعقل الإسلام صحيح إسلامه عند
استحساننا ويعرض على الآخر الإسلام إن كان يعقل فإن أسلم لهما على نكاحهما
وإن أبي فإن كان الزوج هو الذي أسلم والمرأة كتابية لم يفرق بينهما كما لو كانا بالعين
وإن كانا على العكس **ففي** القياس لا يفرق بينهما لأن الأب إنما يتحقق موجباً للفرقة
من الخطاب بالأب أو الذي لم يبلغ وإن كان عاقلاً غير مخاطب به **ولكنه** استحسن
فقال كل من صح منه الإسلام إذا أبي صح منه الأب إذا عزم عليه وعند تفريق السبب
الموجب للفرقة الصبي يستوي بالبالغ كما لو وجد به مجبوراً ولا نه مخاطب بالإسلام
عند بعض مشايخنا رحمهم الله إذا عطل ولا يجوز تركه ولا عزله لا بعد ما عقل
وعند البعض أن لم يكن مخاطباً بالبلوغ لكن إنما لا يخاطب الحق الشرع وهذا
الخطاب بحق المرأة لأنها تتحقق عليه الأسس بالمعروف ولا يتأتى ذلك إلا
بالإسلام فمواخذ به كما في سائر حقوق العباد وقيل هذا على قول الجنب
ومحمد رحمه الله فاما أبو يوسف يأخذ بالقياس وهو يفرق بينهما ففرق
الصبي أنها توجب الفرقة عندها بالقياس خلافاً له والاصح أنه فو لهما والفرق

لا يري يوسف رحمه الله ان الابا تمسك بما هو عليه فيكون صحيحا منه اما
الردة المشا لما لم يكن موجودا وهو بغيره فلا يصح منه الا ترى ان رده الهبة
بعد ما قبض لا يصح وامتناعه من القول في الاصل اصح ثم اذا تزوج بابا الزوج
وكان صغيرا فبعض اصحابنا يمتنعون ان يزوجهم الله يقولون لا تكون الفرقة طلاقا لانه
ليس من اهله بخلاف البالغ والصحيح انه طلاق لان السبب قد تقرر فهو بغير
الفرقة بسبب الحب الا ترى ان العتق يثبت من جهته اذا تقرر سببه بالارث
فكله الطلاق معتق لا يرجي برونه وزوجه ابوه امرأة ولم يصل اليها فرافعه
الي القاضي فان القاضي يقيم عنه خصما ويوجه سنة فان وصل والا فرق
بينهما كافي العاقل لان العتق لا اثر له في الغد امر الشهوة فكان عدم الوصول
بسبب العتق فيوجز ثم يفرق ولانه ليس لزوال العتق غايية معلومة فكان
التأخير البطلان لا ولو كان صبيبا غير محبوب ولا يصل الي امراته لا يفرق
بينهما لان المصبي اثر في الغد امر الشهوة والبلوغ غايية معلومة ويثبت
القدرة عنده غالبا والتأجيل مقرر في العجز بسبب العتق حتى كبر انه
هل يزول بموافقة طبع من طباع السنة او لا وبعد ما مضت المدة ولا يقدّر
ليس له حالة معلومة يثبت عندها القدرة غالبا فتفرق اما هذا العجز
بسبب اخر وذلك مما يزول عادة غالبا فيوجز الى ذلك الوقت وليس في
التأجيل كبير ضرر بها لما ذكرنا ان استحقاقها في جميع العروبة لا ينفذ فان بلغ
ولم يصل حينئذ يوجز سنة **معتق** نصراني لا يرجي برونه وزوجه ابوه المصري
امرأة كبيرة نصرانية فاسلمت المرأة ورفعت الامر الي القاضي فان القاضي
يعرض الاسلام علي ابويه فان اسلمت او اسلم احدها بقاها علي النكاح لانه ليس
من اهل الاسلام ولا يصح اسلامه فلا وجه للعرض عليه ولا وجه الي ابطال المسئلة
تحت الكافر لانه يستقرشها ويستبد لها وليس لزوال العتق غايية معلومة
بخلاف الصبي فلا وجه الي ابطاله لان اسلامه يثبت بالتبعية كما يثبت اسلام
الصبي فان كان الوالدان قد ماتا جعل له خصما ثم يفرق بينهما لغوات الاساك
بالمعروف لانه لا يرجي منه الاسلام ولا اسلام من قام مقامه وانما ينتصب
لانه لا يصلح خصما ويجوز ان يثبت ما يدفع به التفريق بان يدعي اسلامه قبل
العتق فيحتاج الي القضاء ولا يحكم بالفرقة يعني ثلاث حيث خلاف ما اذا اسلمت
المرأة في دار الحرب لان الاصل هو الفرقة بالتفريق لانه علة حصول الفرقة وهو
عكت في دار الحرب لان الاسلام ولا يمكن في دار الحرب لفقد الولاية فافتنا
شروط الفرقة وهو معنى ثلاث حيث مقام التفريق فان الطلاق الرجعي لا يوجب
الفرقة مالم تنقض ثلاث حيث مقام التفريق فان الطلاق الرجعي لا يوجب
الفرقة ما فان الطلاق الرجعي لا يوجب الفرقة مالم تنقض ثلاث حيث واقامة
الشروط مقام العلة بطريق الضرورة عند تقدير العمل بالعلة **رجل** وامرته

التعنا

التعنا ولم يفرق القاضي بينهما حتى عتق احدهما فانه يفرق القاضي بينهما
وان كان العتق على باهلية اللعان لانهما قد فرغا من اللعان ولو كانا غائبين لا يخرج
الي كلامهما بل يفرق بينهما فكذا اذا صار احدهما معتقها **الا ترى** انما لو طلبا من القاضي
ان لا يفرق بينهما لا يلتفت الي كلامهما ويفرق لانه حق الشرع والحكمة الي اهلية الحكم
وهو الفرقة وانه ما سب وهذا لان اللعان شهادات مؤكدة بالايان والا كذاب رجوع
ورجوع الشاهد يبطل الشهادة ولم يوجد فلا يبطل اللعان فلا يبطل حكمه وهو التفريق
فان **قيل** اللعان شهادات عندنا وهي شهادة لم يتصل بها القضاء والعتق
خرج في الشهادة وهذا المخرج يمنع القضاء باللعان كالوكان مقاربا للعان او طاريا
علي البعض فاذا كان طاريا علي الظل مقاربا للفظ وجب ان يمنع القضاء ولان اللعان
حد في حق الزوجين واقامته بالتفريق بينهما فلهذا عارض اعرض بعد وجود الحد
قبل الاستيفاء في الحد ومن تمام القضاء فما يمنع القضاء يمنع الاستيفاء **قلت** العتق
اذا كان مقاربا للعان لم يمنع القضاء باللعان المخرج وانما منع لغوات آة الشهادة
لان آة الشهادة بالكلام فلا بد من المعرفة والقياس وقت الكلام حتى يصح فاما بعد
الفراغ فلا حاجة الي الادا حتى يمنع القضاء لغوات الآد وهذه شهادة اتصل بها
الحكم فان حكمها حرمة الاستمتاع وقد ثبتت الحرمة عند الفراغ من اللعان نص
عليه محمد رحمه الله في المتفق والتفريق من القاضي بناء علي هذه الحرمة لانه
بالحرمة فوات الاسماك بالمعروف فتعين التفريق من القاضي بناء علي هذه الحرمة
لان الحرمة فوات الاسماك بالمعروف فتعين الشرع بالاحسان فاذا امتنع صار
ظالما فينبوب القاضي منابه فكان العارض بعد ثبوت حكمه ولان نفس اللعان حد
واثره اللعن والغضب واحدهما نازل علي احدهما يبين فكان العارض بعد
ثبوت حكمه ولو لم يفرق القاضي بينهما حتى زنت او قدت فحدت حد القذف
او قذف الرجل لحد لم يفرق بينهما لانهما صارا بحال لا يتوهم منهما اللعان مرة
اخرى ذلك علي الفرق بينهما انه لو فرق بينهما ثم عتقت لا يجوز له نكاحها
ولو زنت او ضربت حد القذف او ضرب الرجل حد القذف كان له ان يزوجها
عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله كزوجها عن اهلية اللعان هنا وبها
اهلية اللعان في العتق لان بناتها او اقامته حد القذف علي احدهما يثبت
الاكذار حكم لانه يثبت به حكم الاكذار بحقيقة وهو عدم ريق اهلية اللعان
في المستقبل وعدم قبول الشهادة والا كذاب يبطل اللعان واذا بطل اللعان
بطل حكمه وهو التفريق ولانها بالزنا صارت مصدقة للزوج فولا فصار
كالنصف بقى قولنا هذا اذا عتق احدهما او زنت او ضربت حد القذف او ضرب
الزوج حد القذف قبل التفريق فان وجدت هذه العوارض بعد
التفريق لم ان يتزوجها الا في العتق في قول ابني حنيفة ومحمد وعند ابني يوسف
والشافعي لا يجوز وعليه هذا الاكذار كاذب كالحقيق وهذه ابنا علي ان

عند ابر حنيفة ومحمد رجمها الله هذه الفرقة طلاقا وعندهما فرقة
بغير طلاق ويثبت بها حرمة مودة لقوله عليه السلام لا تلاعنوا ولا يجتمعا
ابدا وهكذا نقل عن عمرو بن علي وابن مسعود رضي الله عنهما والمعنى فيه ان
سبب هذه الفرقة يشترك الزوجان فيه والطلاق يختص به الزوج فاشتراك
الزوجان فيه لا يكون طلاقا ومثل هذا السبب متى كانت مودة كالحرم
بالرضاع والمصاهرة يوضحه ان ثبوت الحرمة باللعان تظهر حرمة قبول الشهادة
بعد الحد في ذوق الاجنبي وذلك بآبائ فكذلك هذا ولا يثبتة ومحمد رجمها
الله ان ثبت بالنص اللعان بينهما فلو اثبتنا الحرمة المودة كان زيادة
على النص وذلك لا يجوز خصوصا فيما كان طريقه طريق العقوبات ثم هذه
فرقة تختص بمجلس الحكم ولا يتقرر سببها الا في نكاح صحيح فيكون فرقة
بطلاق كما في الجب والعتة وهذا لانه فان الامساك بالمعروف فتعين الترخ
قنا بقاء ما فيكون فعله كفعله واذا ثبت انه طلاق فالحرمة بسبب
الطلاق لا يثبت **واما الحديث** فلنا حقيقة هذا اللفظ انما يتناولهما حال
تتساغلهما باللعان كما لم يتناول بينهما والمتنازعت ومن حيث المجاز انما سمى
متلاعنين ما بقي اللعان بينهما محكما وعندنا لا يجتمعان ما بقي اللعان بينهما
حكما وانما يجوز اذا لم يبق الحد ومن ضرورة اقامة الحد عدم بقاء اللعان واهليته
وكذا اذا اقر بالزنا او قننت وحدث لانها خرجت عن اهلية اللعان فكان
حل المناكحة بعد ما بطل حكم اللعان فلا يكون اثبات الاجتماع بين المتلاعنين
وحاصل مذهب ابي حنيفة ومحمد رجمها الله ان التفریق بينهما والحرمة
والحرمة للفرقة عن تكرار اللعان وقد رآه ذلك حتى صار الى حال لا يتلاعنان
فيه الى هذا الشأن في الكتاب يقال يكره ان يترك الرجل مع امراته لاعتها
فيجتمعا ويتوارثا ولانه يودي الى تكرار اللعان في نكاح واحد فانه لو
قد فيها بعد الافاقة يلاعن ثانيا واجمعوا انه لا تلاعن بين الزوجين الا مرة
واحدة واثار ايضا فقال لو قلنا لا يعرف فيثبت اما ان يفرق بينهما باللعان
السابق فتبين انه لم يؤثر اللعنة في بطلانه فلا يستقيم الا انتظار حبيد
وبلاعن ثانيا فيؤدي الى تكرار اللعان في نكاح واحد وهذا باطل
فان الميرود الى التكرار في الزنا والقدح لا يفرق ويجوز التزوج
ولو التلعن الرجل ولم تلعن المرأة على عتقت او عتقت قبل فراغها
عن اللعان او عتت الرجل بعد ما فرغ قبل ان تلعن المرأة لا يفرق بينهما
ولا تلعن المرأة باللعان لان التفریق حكم تمام اللعان وقد نقلنا ما عتقت
لعدمه وقالوا اهلية والتفریق حكم تمام اللعان منه فلا يصح الاعلى الخصم والزوج
بالعنة خرج من ان يكون خصما ولا لعانها كلاما على سبيل الخطابية لانها
نشر اليه ويقول اشهد بالله انك لفي الكاذبين والخطاب والخطاب انما يجري

بين العاقلين فلا بد من قيام اهليتهما بخلاف ما اذا عتتها او احدهما بعد
تمام اللعان قبل التفریق لان ما كان منهما قد وجد وقد ثبت حرمة الاجتماع
بنزول اللعان او الغضب على احدهما يثبت والتفریق حق الشرع فيستوفى
وهنا لم يثبت حرمة الاجتماع لاننا تثبت بنزول اللعان عليه كما ان
يكون صادقا ولو تلاعنوا كل الرجل او المرأة وكلا بالفرقة وغاب يفرق القاض
لان بعد تمام اللعان الحاجة الى التفریق وانه مما يجري فيه النيابة **صليبة**
مسلمة تحت مسلم ارتد ابوها عن الاسلام لم يمس من زوجها ويصلي عليها لو ماتت
لانها كانت مسلمة تتعالي ابوين والدار فان الدار احد اسباب الاسلام
ولهذا لو اهرم الكفار من المسلمين ودخلوا بلدة او قرية من قري المسلمين
فتبعهم الغزاة وكل من اخذ منهم يدعي انه مسلم كان التوك قوله ولا يسترق
والغزاة اذا جاءوا يباي ساري فقالوا اخذونا في دار الاسلام ونحن مسلمون
وصدقهم الغزاة اهرم اخذ وهم في دار الاسلام لكن قالوا هم كفار من اهل
الحرب لا امان لهم لا يسترقون ولو قالوا اخذونا في دار الحرب لكانوا مسلمون
دخلنا للتجارة لا يقبل قولهم ويسترقون ولهذا كانت اللقيط الموجود في دار
الاسلام مسلما تتعالي الدار وتتبعه الابوين وان زالت فتتبعه الدار باقية
فتتبع مسلمة في دار الاسلام بخلاف ولد الذي في دار الاسلام فانه لا يجعل تتعا
لدار لان تتبعه الابوين اقوي من تتبعه الدار باعتبار التولد والحروبه والحضنة
ودين الابوين بخلاف دين اهل الدار فتعند النفاذ بمرج الاقوي وهذا لا يفرق
فان دين الابوين موافق لدين اهل الدار فيكون مسلما تتعالي ابوين والدار اقص
ما في الباب انه زال الاقوي بقي الحكم بالدين لان الدليل وان ضعف لا يكون ادين من
ضعف لعلة واذ بقي الحكم بضعف العلة فلان بين الدليل الرجوح عند فوات الرجح
كان اولى مما بقي علة من علق الاسلام تبقى مسلمة ترجيح الاسلام وسوا
لحق الابوان الحرب او لم يحقا فانه لخطابها الى دار الحرب بان من زوجها حين يوصل
لها الى دار الحرب لانه لم يبق علة من علق الاسلام فصارت مرتدة تتعالي ابوين
الا تربي انها تنسب ولو ماتت لا يصلي عليها اقصى ما في الباب ان احكامنا بالاسلامها
وقال الحكم يستغنى عن بقا السبب لان اسلامها لا يثبت باعتبار بقا الحكم
بل الدليل بل يحكم في كل ساعة بالاسلامها بالاسلام عنها حكم التبعية وانما
يستقيم ذلك عند اسلامها لاعتد عدمه لان الدار سبب التبعية ويجعل
دينه دين اهل الدار فانما يثبت الاول فانه لم يثبت في حقها ما يوجب التبعية
على ضد الاول وقد وجد فاذ بان من زوجها وان لم يكن دخل بها فلا مبر
لها لان الفرقة انما جاءت بسبب الحكم بربها تتعالي ابوين والتبعية بسبب
صغرهما والصغر يعني قائم بها فكانت مضانة الى معنى من قبلها وان كانت
دخل بها فلها جميع المسمى وهذا اذا كانت صغيرة لا تغرب عن نفسها لانها تتبع اما

اذا كانت تعرف عن نفسها ينبغي ان لا تبين بتبعية الابوين او الدار الا اذا
ارتدت فتبين عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله وهي فرع ارتداد
الصبي العاقل فانه ذكر في الزيارات اذا سبي المسلمون اهل بيته ولم يحررهم
دار الاسلام حتى ادعى رجل من السبي صغيرا لا يعرفه اسمه صرح دعواه وكون
على دينه حتى لو مات لا يصلي عليه الا اذا علم انه سبي ولم يكن في يده احد من بيته
يصنع دعواه ولكن لو مات يصلي عليه استحسانا وكون مسلما تبعا للدار لصاحب
البيد ولو كان الصبي يعقل ويعبر عن نفسه لا يثبت النسب الا بتصديقه فان صدقه
يثبت وكان على دينه حتى لو مات لا يصلي عليه سواء كان في يده او في يد مسلم او حربي
اخر لان الصبي العاقل بمنزلة البالغ وقوله مقتول في الديانات الا ترى ايصح اسلامه
وارتداده فيصح اقراره بانه على دينه قال بعض مشايخنا رحمهم الله الصحيح من
مذهبننا ان الصبي العاقل لا يجعل تبعا للابوين في الدين كما لا يجعل البالغ تبعا
لنحو التبعية في حق من لا يعرف عن نفسه واستدلوا بهذه المسئلة الا ترى انه
لا يبيع الدار فكذلك لا يبيع الاب ولو ماتت امها من تدة او مسلمة في داره
الاسلام ولو بالصبية ابوها لم تبين من زوجها ولم يقع عليها السبي
لان الام اذا ماتت من تدة لان المرتدة لها حكم الاسلام مادامت في دار الاسلام
ولهذا يجبر على الاسلام ولا يسارق فكذلك الوالد وان بقى حكم
الاسلام لما بقي في حق الام والولد يتبع خير الابوين دينيا فكونا تابعة للام
بوجب بقاها على الاسلام وكونها تابعة للاب بوجب كونها فترجح ما بوجب
الاسلام بقيت مسلمة صلبية نصرانية تحت مسلم تحبس ابوها وقد
وقد ماتت الام نصرانية او هي حرة لم تبين من زوجها وهي على نصرانيتها لان
الاب يتبع خير الابوين دينيا والتجسس من النصرانية ولو تحبس ابوها بات
وان لم يلحقها بها الى دار الاسلام والدار لا تثبت التبعية مادامت بتبعية
الابوين قايمة بخلاف ولد المسلمين فصارت بخوسية تبعا للابوين ولا
مهر لها لان الفرية من قبلها ولو تزوجها مسلم بعد ما تحبس ابوها لم
يجز لان حكم تحبسها بخلاف ولد المرتدين اذ ازاوجها القاضي او ولي
مسلم حيث يجوز لانها بقيت مسلمة تبعا للدار صفة مرتدة مسلمة
من دار الحرب ليس معها احد ابوها فهي مسلمة ان ماتت بصبي عليها
لان تبعية الابوين انقطعت من كل وجه فحكمها اسلاما تبعا للدار وكذا
المراة اذا بلغت معتوهة فهي بمنزلة الصبية في كونها تبعا للدار مادامت
في دار الاسلام وان لحقها بها الى دار الحرب صارت مرتدة تبعا لها لانها
تبغ لابوها في الدين ولو كانت ادركت وهي عاقلة مسلمة فتم صارت
معتوهة فارتد ابوها ولحقها بها الى دار الحرب لم تبين من زوجها
ولم يقع عليها ثبني لانها بالبلوغ عن عقل خرجت عن التبعية في حق

الاسلام فكانت مسلمة باسلامها واسلامها باق بعد العتة فان قيل
التبعية ان زالت بالبلوغ فباعتقه يجب ان يعود كما في حق ولاية النكاح والتصرف
في المال قلت الحاجة الى اعادة التبعية في حق الدين لان بعلة العتة يترتب لها
دين نفسها وهو الاسلام بخلاف الولاية لانها بحاجة الى اعادة الولاية
لحاجتها الى النكاح والتفقة وكذلك الصغيرة اذا عقلت الاسلام ووضعت
نفسها تحت معتوهة لانه مع اسلامها في حالة الصغير بطريق الاصل وصارت
كالبالغة في حق هذا الحكم مسلم تزوج نصرانية صغيرة فبلغت وهي لا تعرف
النصرانية ولا دينها في من الاديان ولا بصفة بات من زوجها لانه لم يبق
لها دين الابوين لروا التبعية وليس لها دين نفسها فهذه كافر ليست
لها ملة وانما شرط حوان النكاح وكذلك مسلم تزوج صغيرة مسلمة فقلت
ولم يصف الاسلام ولم يعرفه لانه لم يبق لها دين الابوين وليس لها
دين نفسها فكانت مرتدة قال الفقيه ابو الميث رحمه الله قد شرط
شرطين ان يعرف الاسلام لا يمكنه ان يصفه ان اذ لو وصف وان يصفه
وكثير من الناس لو طلب منه وصف الاسلام بين يديها وهي تعرف ذلك
فالنكاح بينهما على حالة ولو كانت حال لو وصف بين يديها فيقول لم اعرفه
تبين من زوجها لانه لا دين لها قالوا والسبب في الاستتفاف فيمن تزوج
بصبية قبل البلوغ ان يستوصف على سبيل الاستتفاف فيقال الله تعالى
واحد قد يهرع عا لم قد را هو هكذا حتى يسهرل عليها الجواب فيقول نعم تصيد
بمتركة وصفها بنفسها ولا حاجة الي تكليفها وهذا اذا لم يصف الاسلام
فقل البلوغ اما اذا وصفته لا يفسد النكاح لاننا حكمنا بالاسلامها بطريق
الاصالة ثم سمي محمد رحمه الله هذه المرأة مرتدة في الكتاب ومن الناس
من قال بان هذه زندقة لا مرتدة لان المرتدة من انكرت الصانع بعد
المعرفة بان عقلت واقرت وهذه لم تعرف الصانع ولم يصفه والصحيح
ما ذكره محمد رحمه الله لان المرتدة من كفرت بعد الاسلام وهذه كفت
بعد ما اسلمت فانها كانت مسلمة قبل البلوغ باسلام الابوين فلما بلغت ولم
تصف صارت كافر تبين ان المعرفة قد حصلت من حيث الحكم لانها صارت
مسلمة باسلام الابوين حكما واسلامها كان عين معرفة فيكون المعرفة
ثابتة في حقها حكما لان حكم الاصل وان كان رجلا بلغ ولم يصف الاسلام
لا يقول لان ردة ناقصة لان اسلامه كان باسلام غيره فكان ثابتا حكما
لا حقيقة فكان بمنزلة المكره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد لا يقبل لنقص
دينه فان قالت انا عقلت الاسلام واقرت على الوصف ولا اصفه لم يذكر
محمد رحمه الله هذا قال بعض مشايخنا تبين لانها تركت ما هو ركز
الاسلام من غير عذر وهو الاقرار باللسان فتكون مرتدة كما اذا بلغت عاقل

ولم تقبل الاسلام ولم تصفه **ودلت** هذه المسئلة على ان الاسلام اقرب
باللسان ونصديق بالقلب خلافا لما يقول بعض الناس انه قصد بقى القلب
لا غير فان قالت اعقل الاسلام ولا اقره رعاي الوصف لم يذكر محمد رحمه الله
هذا ايضا واختلف المشايخ فيه منهم من قال بيمين لان الجمل في دار الاسلام
ليس بعذر ومنهم من قال بقوله ربه لك لان السكر لما اعتبر عذرا في
اجزائ الكفرة وان كان بمصيبة فالعجز عن الوصف وان كان في دار الاسلام
يجوز ان يعتبر عذرا لانه قال محمد رحمه الله لا مهر لو احدى منهما ان لم يكن
دخل بها لان الفرية جاءت من قبلها قبل الدخول وان دخل بها في صغر فلها ما
سمي لها لان الدخول حصل في نكاح صحيح فانها كانت نكاحا في صغرها وهما
مسلمان او نصرانيان فيكون هي مسئلة او نصرانية وقت النكاح والدخول في نكاح
صحيح يوجب النسيئة فان وضعت الجوسية ورايت بها وهي تغفل ذلك ولم
تبلغ بانته في قول اي غيبته ومحمد رحمه الله ولم تبن في قول اي يوسف
رحمه الله تعالى ان ردة الصغير الفاقل صحيح عندها خلافا له والله اعلم
باب نكاح ما يقام عليه البينة من المرأة والزوج اصل الباب ان
القضاء على الغائب بالبينة لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر وانما يصير
الحاضر خصما عن الغائب باحدى ما نثلاثة احدها ان يكون الحاضر وكيل له
الغائب فائما مقامه وهذه اظهر والثاني ان يكون المدعى على الحاضر والغائب
شيا واحدا وما يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر فينصب
الحاضر خصما عن الغائب ثانيا للمدعي عليه من دفع الخصومة نظيره رجل ادعى
دارا في يد غيره انها له فانكره والبد فاقام المدعي البينة انها داره اشتراها
من فلان الغائب وهي ملكها فانه يقضي بها في حق الحاضر والغائب لان المدعي
شي واحد وهو الدار وما ادعى على الغائب وهو الشراء بسبب لثبوت ما يدعي
على الحاضر لان الشراء من المالك سبب لاحالة المدعي على الغائب تبع لما
يدعي على الحاضر لان المدعي على الحاضر المالك وعلى الغائب الشراء وانه سبب
المالك والسبب تبع للمالك في حالة البقاء لان المقصود هو الحكم والسبب تبع له
وكذا ان لم يكن للمدعي بينة واقام ذو البينة انها داره اشتراها من فلان
وانه غلبها يقضي على الحاضر والغائب ومنها اذا ادعى على اخر انه كفل له عن فلان
بما يدوب له عليه فاقام المدعي عليه بالكفالة وانكر الذوب فاقام المدعي البينة
انها داره اشتراها انه ذاب له فلان انكرهم فانه يقضي به في حق الكفيل
الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الي انكاره ومنها اذا ادعى
الشفعة في دار في يد غيره وقال ذواليد الدار ادري ما اشتريتها من احد
فاقام المدعي البينة ان ذواليد اشتري هذه الدار من فلان بالدرهم وهو
غلبها وانه شفيعها يقضي بالشراء في حق ذواليد البند والغائب جميعا بخلاف

عليه

مالو

مالو ادعى على انسان انه فقا عين عبد له وادعى الارش واقام البينة
لا تقبل ببينته لا على الحاضر ولا على العبد لان المدعى شيئا وهو ملك الرقبة
والارش وما يدعي على الحاضر شئ لما يدعي على الغائب لان المدعي على الغائب
ملك الرقبة وعلى الحاضر الارش وانه تبع لملك الرقبة فامكن ان يجعل نايبا
عنه والثالث ان يكون المدعى عليهما شيئا وذلك على وجوه اما ان يكون ما يدعي
على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لاحالة او قد يكون سببا من غير
اعتبار البقاء الى وقت الدعوى وقد لا يكون سببا ولا يكون سببا لثبوت ما يدعي
على الحاضر الا على اعتبار البقاء الى وقت الدعوى **ففي** الوجه الاول ينصب
الحاضر خصما عن الغائب لانهما في المعنى شئ واحد ولا يمكن المدعي من اثبات
حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب ولا المدعي عليه من دفع الخصومة
الا به **ب** انه في مسائل احدها رجل قذف محصنا حتى وجد عليه الحد
قال القاذف انا عبد وعلى حد العبيد وقال المتدعي لا بل كان اغتفل مولاه
ولي عليك حد الاحرار واقام البينة تقبل البينة ويقضي بالعنف في حق
الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكر العنف لا يلتفت الى انكاره
وان ادعى سببا مختلفين وهو العنف على الغائب وتكليف الحد على الحاضر
لكن لما كان العنف سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لاحالة لان تكليف الحد لا
يفتق عن العنف والعنف لا يفتق عنه بخلاف ما يستحيل ثبوت الشئ بدون
لازمته نقضي بالعنف في حق الحاضر والغائب والثانية يشاهدان شهدا على
رجل بمال فقال المشهود عليه هما عبدان واقام المدعي البينة ان مولاهما
قد اغتفما قبل هذه او هو ملكهما تقبل هذه البينة ويثبت العنف في حق
المشهود عليه والغائب لان العنف لا يفتق عن اهلية الشهادة فصارا
شيا واحدا معني وكذا لو اقام الشاهد البينة على الاعناق تقبل والثالثة
رجل قتل رجلا عمدا وله وليان غاب احدهما فادعى الحاصل على القاتل ان
الغائب قد عفا وانقلب بصبي بالاول وانكر القاتل فاقام المدعي البينة على
ذلك بقبول ويقضي بها على الحاضر والغائب فان قيل سطر هذه عما اذا كان
العبد بين حاضر وغائب فادعى على الحاضر ان الغائب اعتق نصيبه وهو
موسر وادعى قصريه الحاضر عن نفسه لصرو رنة مكنتا عند اي حبيبة
واقام البينة لا تقبل البينة اصلا واعتناق الغائب نصيبه سبب لقصر
يد الحاضر لاحالة قلنا ليس كذلك فانه نص في المختصرا انه تقبل ببينته
في حق قصر البند اما لا يقضي بالعنف لان عند الاعتناق يجزي فلم يكن
من ضرورة عتق نصيب الغائب عتق نصيبه لكن يمنع من استرقاقه
ويوقف الي ان يحضر الغائب فيعبد البينة عليه كما في الوكيل سأل العبد
لما ذكر اما على قولها يقضي بالعنف لان عتق نصيب الحاضر من كوار عتق

نصيب الغائب وان سلمنا فنقول هذه الشهادة لا تقبل عنده لالعدم
 الحضم عن الغائب بل لجهالة المفتي عليه بالكتابة لان السالك ان اختار
 تضمن المعنى بصير العبد مكانا له وان اختار الاستسعا بصير مكانا
 من جهة السالك فكان المفتي عليه بالكتابة مجهولا فلا يقبل حيث لو اقام
 البينة ان الغائب اعتقه وان الحاضر استسعى وادى اليه السعاية او
 هنك الشريك نصف قيمته ورجع الشريك على قانه تقبل لان هذه شهادة
 قلمت على سبب الحرية فتقبل وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يكن سببا
 لاحالة بل قد يكون سببا وقد لا يكون تقبل البينة في حق الحاضر دون الغائب
 وبيان في مسلتين احدهما رجل جاء الى عليه الشبان وقال ان مولاه وكلني
 بان احملك اليه فاقام العبد البينة ان مولاه اعتقه فتقبل في حق قصري الوكيل
 ولا يقبل في حق العتق على الغائب حين لو حضر وانكر محتاج العبد الى
 اقامة البينة **الثانية** رجل جاء الى امارة وقال ان زوجي وكلني بان احملك
 اليه فاقامت البينة انه طلقها ثلاثا يقضي بقصر يد الوكيل لا بالطلاق لان
 المدعي بسان الطلاق والعتق على الغائب وقصر يد الحاضر والطلاق والعناق
 يتحقق بدون العزل بان لم يكن هناك وكالفة وقد يتحقق موجبا لان الغزال
 بان وحده بعد التوكيل فلا يكون الانعزال حكما اصليا للطلاق والعناق ولا
 ملازمه فمن حيث انه ليس بسبب حقه الحاضر في الجملة لا يكون الحاضر فيه
 خصما عن الغائب ومن حيث انه يكون سببا قبلنا البينة بما يرجع الى
 الحاضر في حق قصريده وانعزاله عن الوكالة لان انتصابه خصما في حقه نفسه
 لا يقتصر الى التشبه وليس من ضرورة انزال الوكيل تحقيق الطلاق والعناق
 ولا من ضرورة تحقيق الطلاق والعناق وانعزال الوكيل **وفي الوجه الثالث** وهو
 ما اذا لم يكن سببا الا بشرط البقاء لا تقبل البينة عليهما اصلا بانه في مسائل
 احدها اذا اشترى جارية ثم ادعى ان البائع كان زوجها من فلان الغائب
 وقد اشترىها وهو لا يعلم بذلك وانكر البائع المشتري البينة على ذلك لا يقضي
 بها لا في حق الحاضر بالرد ولا في حق الغائب لان المدعي بسان الرد بالغيب على
 الحاضر والنكاح على الغائب وما ادعى من النكاح على الغائب نفسه ليس به
 بسبب لما يدعى على الحاضر من غير اعتبار البقاء لو ان يكون طلقها وان اقام البينة
 على البقاء بان شترها وانما امراته الحاله لا يقبل ايضا لان البقاء نتج للابتداء
 والثباتية المشتري شترها فاسد اذا اقام البينة انه باع من فلان الغائب
 لبطلان الحق البائع في الاسترداد لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب
 لان نفس البيع ليس بسبب لبطلان حق الاسترداد لجواز انه باع ثم انقضى
 فبعد حق البائع في الاسترداد فاذا لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم
 يكن خصما في اثبات البقاء لانه نتج للابتداء **الثالثة** رجل في يده دار بيعت

تدعى

فاقام

نجبها

نجبها دار فاراد ذوالبلدان يا خذها بالسفينة فقال المشتري الدار
 التي في يده كلبت لك وانما هو لفلان فاقام الشفيع البينة انها داره اشترى
 من فلان الغائب لا يقضي بالشرا لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعي
 شيان والشرا ليس بسبب لشبهة حق السفينة فالمرتبث البقاء ولا تقبل البينة
 على النقا ولو اقامها ايضا على البقاء لا تقبل لما مرانه **ولو** كان المدعي على الغائب
 بشرط الثبوت في حق الحاضر فيقتضى المناخير من اصحابنا يقولون تقبل البينة
 في حق الحاضر والغائب لان الانسان ينتصب خصما عن الغائب واثبات شرط
 حقه كما ينتصب خصما في اثبات سبب حقه لانه محتاج الى اثبات حقه وكما
 لا يمكنه اثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكنه الا باثبات شرطه واليه مال القاضي
 الامام علي البردوي وشمس الاسلام القاضي محمود الاورخدي وحل
 القاضي الامام علي البردوي رحمه الله اقامة البينة على حرية العبد في القذف
 اقامة على الشوط لان الحرية شرط تكميل الحد وشيخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله
 ذكر ان الاعتاق ثبت لتكميل الحد لعدم الانفكاك عنه بحال وكل ما لا ينفك عنه
 بحال مما يكون سببا والاصح ان الشرط ان كان مما يتضرر به الغائب لا يقبل فان
 كان لا يتضرر يقبل فانه ذكر في الجامع الاصغر رجل قال ان طلق ثلاث امراعات
 طالق فادعت عليه امراته ان فلانا طلق امراته وفلان غائب واقامت البينة
 لا تقبل ولا يقضي بوقوع الطلاق عليهما ولو قال ان دخل فلان الدار فانت
 طالق فاقامت البينة ان فلانا دخل الدار وهو غائب تقبل ويقضي بوقوع
 الطلاق وهذا كله مذهبنا **وقال** الشافعي رحمه الله القضاء على الغائب
 بالبينة يجوز وبمسئوي ان كان غائبا عن البلدة او عن مجلس الحكم الحاضر
 في البلدة هو الصحيح من مذهبه واحتج بقوله عليه السلام البينة على
 المدعي واشترط حضور الخصم لاقامة البينة يكون زيادة ولا يعارض
 هذا بقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا يقضي لاحد الخصمين حتى
 كلام اخر فانك اذا سمعت كلاما اخر عرفت كيف يقضي فان اول الحديث اذا
 جلس لك الخصمان بعرض القضية وحد ثنا مطلق والمفيد لا يعارض الطلق
 ولما قالت هذه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان اباسفيا ن رجل شحج
 لا يعطيني ما يكفيني وولدي قال عليه السلام خذي ما يكفيك وولدك
 بالمعروف من مال ابى سفيان فقد قضيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالنفقة وهو غائب ولان هذه بينة عادلة مسعومة فيجب القضاء بها ولو كان
 الخصم حاضرا وسكت وبيان الوصف ان عند كمر شمع هذه البينة الكتاب بها
 وتاريخ ان بغيبة الخصم ما فات الا انكاره وانكاره غير موثر في اتصال المدعي
 الى حقه وشرط سماع البينة بحج المدعي عن الوصول الى حقه باقراره وقوله
 تحقق الياس عن لا قرار في هذه الحالة والقاضي نصب لا اتصال الحق بالسفينة

ما

هو لا الأصل هو لا نكار فيجب التمسك به ولهذا جعلنا السكوت انكارا
 وادانته انكاره يقصو عليه ولو كان مقرا كان القضا متوجها عليه لاجتماع
 ان القضا على الغائب بالاقترار جائز فعليه تقيس بوجه انه لا يحد في القضا
 وعلموا بهذا فقالوا اما ان يكون مقرا او منكرا وعلى التقديرين يجوز القضا
 ولنا قوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا يقضي لاحد الخصم من حتى
 يسمع كلام الآخر الحديث يبين ان الجملة تنعم من القضا وانما لا ترتفع الاثبات
 كلامها واحتجنا به بوجه الحديث لا يصح لان كل واحد منهما حديث وعن تمسك
 بهذا ولنا اجمعنا على انه لو كان حاضرا وسكت فانه يقضي عليه وان لم
 كلامه ثبت ان المراد حالة الغيبة وقوله عليه السلام البينة على المدعي
 دليلنا لان البينة اسم لما يحصل به البيان وليس المراد في حق المدعي
 لانه حاصل بقوله ولا في حق القاضي لانه حاصل بقول المدعي اذا لم يكن له
 منازع انما الحاجة الى البيان في حق الخصم لكا حد وذلك لا يكون الا بحضور
 وهذا لان البينة اسم للحجة ولا يكون حجة عليه ما لم يظهر عجزه عن الدفع
 والطعن والقران صار حجة على الناس حين ظهر عجزهم عن المعارضة
 وظهور عجزه الا بحضور منه ولا حجة في حديث هذا لان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان عالما بسبب استحقاق النفقة وهو النكاح الظاهر لا ترب
 انها لم تقم البينة والمعني فيه انه احد المتداعيين في شرط حضوره
 للقضا بالبينة كالمدي بل اولى فان المدعي يفتن بالقضا والمدعي عليه ينظر
 به وتاثيره ان دعوى المدعي وانكار الخصم شرط للعمل بالبينة حتى لا يسمع
 البينة على المغزول يقضي بها اذا اعرض الاقرار قبل القضا بها وبغيبه
 المدعي عليه يفتن بشرط الاقرار وهو الاقرار وفوات شرط الشيء كقوات
 ركنه في امتناع العمل به وانكاره ان كان ثابتا بطريق الظاهر فالشرط بطريق
 الظاهر لا يثبت عندنا ما لم يثبت به ولهذا اذا قال لعبد ان لم ادخل
 الدار اليوم فانت حر فبقي اليوم فقال دخلت وقال العبد ما دخلت لم يفتن
 وان كان عدم الدخول ثابتا بطريق الظاهر وعلى هذا قال ابو يوسف رحمه
 الله لو حضر وانكر فاقم عليه البينة ثم غاب يقضي عليه لان انكاره سمع
 نصا وقال محمد رحمه الله لا يقضي عليه لانه امراره على الانكار الى وقت القضا
 بشرط وذلك ثابت بعد غيبته فاستصحاب الحال لا ينافي وقوله انها
 مسموعة عند غير مسموعة للقضا بها حتى لو حضر الخصم لا يجوز القضا
 بها واذا سمع لشكها القاضي المكتوب اليه بمثلها شهادته الاصول
 عند الفروع مسموعة لتقل شهادتهم لا للقضا بها واعتبار البينة بالاقترار
 لا يصح لان الاقرار موجب للحق بنفسه بدو القضا بخلاف البينة الاثر
 ان الاقرار للغائب صحيح بخلاف البينة وهذا لانه ليس للمقر حق الطعن

في اقرار نفسه فليس في القضا عليه مع غيبته بالاقترار تقويت حق الطعن
 عليه بخلاف البينة وفي السكوت جعله القاضي منكرا لانه صار ظاهرا خائفا
 فجعله محسنا دفعا للظلم والانكار اذ في الجوابين تقتل البينة عليه وهذا لا يمكن
 جعله منكرا بل الظاهر هو الاقرار نظرا الى دين المدعي ونهيه وادانته
 كان معزافات بشرط القضا بالبينة وقوله اما ان يكون مقرا او منكرا قلنا
 لا بد من ان يكون سبب القضا معلوما وهذا لا يعلم بما يقضي ويجوز ان يحضر
 ويقر وعلى هذا التقدير يقع القضا باطلا اذ اعترفنا هذا قال محمد رحمه الله جل
 ادعى على امرأة نكاحا واقام البينة واقامت هي شاهدين انه تزوج اختها
 قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها وانها امراته على حالها وانكر الزوج ذلك
 فانه يقضي بنكاح الشاهدة في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يلتفت الى
 بينة المرأة لانها ليست بحصم عن اختها ولهذا الوحضت وادعت النكاح
 يحتاج الى اقامة البينة فثبت بينة الزوج بلا معارض فيقضي به وهذا
 قياس وقال ابو يوسف ومحمد بوقف الامران فان حضرت الغائبة واثبتت
 البينة على ما ادعت الشاهدة قضي بنكاحها ودفرت بين الشاهدين وبين
 الزوج وتواكفت الغائبة ما ادعت الشاهدة فثبت بينة الزوج
 على الشاهدة وهذا استحسان وعن ابي يوسف رحمه الله في الاصل
 انه يبطل بينة الزوج ببينتها حتى لو حضرت الغائبة وانكرت ما قالت
 الشاهدة جتاج الزوج الى اعادة البينة فيقضي ببطلان نكاحها
 ولا يقضي بنكاح الغائبة لان في بينتها معنيين احدهما على الغائبة
 وهو اثبات نكاحها ولا حق لها فيه والثاني ببطلان نكاحها وقصر يد الزوج
 عنها وهو خصم فيه فيقبل في حقها لا في حق غيرها كما في لو كسر رجل عبد
 والمرأة وروى بشر بن عمار رحمه الله انه يقضي ببينة الحاضرة ويثبت
 نكاح الغائبة حتى لو حضرت وانكرت لا يلتفت الى انكارها لان الحاضرة
 ادعت حقا وهو حرمته نكاحها بسبب ينقل بالغائبة فانقضت خصما
 في اثباته فنقض الغائبة يقضي عليها ضرورة كما ذكرنا في الشر والفا
 وكرجل مقطوع اليد ادعى عليه قصاصا ويقول ان يولاك اعتقك ثم
 قطعت يدي عمدا وانكر العبد فاقام البينة على ذلك تقبل ببينة العبد
 وبصير المولى يقضي عليه بالعنق الا ان هذا غير صحيح لان الحاضر
 انما يتصحب خصما عن الغائبة اذا كان ما يدعى على الغائبة بسبب
 حقة وهذا ليس كذلك لما بين لا في حنيفة رحمه الله ان نفس نكاح
 الغائبة ليس بسبب نفسها نكاح الشاهدة لانه ان كان طلوعها به نكاح
 الشاهدة فلا يمكن ان يجعل خصما عن الغائبة في ثبوت نفس النكاح
 ونكاحها ان كان سببا لحرفها لكن لا يمكن ان يجعل خصما عن الغائبة

في ثبوت نفس النكاح وبفانكاحها ان كان سببا لحقها لكن لا يمكن ان يجعل
خصما عن الغايبية في حق البقاء ايضا لانه نتج لا ابتداء وان الشهود لم يتعرضوا
للمنكاح ولو تعرضوا كان خارجا عما الشبهة لان البينة انما تقام بما هو مصنوع
للمنكاح وهو اثبات الشيء لا بقاءه الا ان الشيء ثبت ينبغي حكم الاستصحاب
وما يكون محتملا في نفسه لا يصلح معارضا للدليل الموجب للحال الا ان يثبت انه لو
اقر بنكاح الغايبية وانكر البقاء كان القول قوله فاذا انكر اصلا كان اولي فلم يكن
بينة الحاضرة فادخلت في بينة الزوج بوجه من الوجوه ولان بينتها قامت من غير
خصم لانها ليست بوكيلة عن الغايبية وبينة الزوج قامت عن خصم حاضر
فكانت اولي بالقول كرجل مات وترك جارية لها ولد قامت البينة ان هذا الولد
من المولي واقامت الورثة البينة انه من زوج كان زوجها المولى منه والزوج غايب
فبينة الامة اولي كذلك هنا وهما قالا القياس ما قاله ابو حنيفة الا ان تركت
القياس لمنع ضرر وموران الشاهدة ادعت حرمة فرجها على الزوج والحرام بجنائنها
فلو خفرت الغايبية وادعت نكاحها واقامت البينة نيزان نكاح الحاضرة كان باطلا
فوجب الاحتياط فيه وبوجه الانزبي ان المرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا
او ادعت الامة على مولاه انه اعتقها فقامت شاهدين ولم يعد لاحد او قامت
شاهدة واحدة وقالت شاهدي الاخر في المصروفة بحال بينه وبينها استخفافا
احتياط الامر الفرج فكذلك هنا جاز ان يحال بينهما حتى تجوز الغايبية
وان لم يقض بما ادعت والجواب له ان في مسألة الطلاق والعتاق وان لم يقض
بما ادعت والجواب له ان قامت البينة من خصم على خصم لان شهادة المستور
وشهادة الواحد حجة في حق الله تعالى ان لم تكن حجة في حقوق الناس
فكانت حجة من وجه فوجب الجبلولة وفي سبيلنا الشهادة قامت لامي
خصم فلا تقبل فلا يجب الجبلولة ولو كانت الشاهدة اقامت البينة على اقرار
الزوج بنكاح الغايبية وهو ينكر كان هذا والا اول سوا فان قيل وجب
ان تقبل هذه البينة لانها قامت من خصم على خصم لانها قامت على اقرار
الزوج بسبب فساد نكاح الشاهدة وهو نكاح الغايبية والمرأة خصم
الزوج فيما يدعي عليه من الاقرار قلنا امتناع قبول هذه البينة عند
ابي حنيفة رحمه الله ما كان لغوات الخصم بل لغوات شرط اخر وهو ان من
شرط قبول البينة ان يكون المستشهد به حقا لا زما على المستشهد عليه لا
تري انه لو ادعي على اخيه وهبه هذا العين واعا رهنه ولو بسل الله
وانكر الاخر فقام البينة لا تقبل ببينته وان قامت من خصم على خصم لان الشهود
به اقراره ولا يلزمه هذا الاقرار شي لان له ان يقول كنت طلقها ثم تزوجت
هذه بعد ما انقضت عدتها فان اقر الزوج ان الغايبية كانت في نكاحه
يقال له هل كانت بينك فرقة فان قال لا فرق بينه وبين الشاهدة لانه اقر

بفساد نكاح الحاضرة وان قال مات او طلقها قبل الدخول بها وبعد
الدخول واخبرني بانقضاء العدة وكذبت الشاهدة في الطلاق او الموت
يقضي بنكاح الحاضرة لان نكاح الغايبية لو ثبت معاينة وادعي الزوج هذا
في حق حل الزوج باختها واربع سواها ان كانت حاضرة وكذا ببنه وان
نسكتت ثبت مطلقا فاذا كانت غايبية ولم يعرف بكذبها اولي قوله وهذا
يبين ان الصحيح فيما اذا اقامت البينة قول ابي حنيفة رحمه الله لان
البينة ليست حجة الا بالقبض والاقرار حجة بنفسه فاذا لم يوجب اقراره
حقيقة قد حاق في بليته بنكاح الحاضرة فبينتها اولي فان حضرت الغايبية
وكذبته في الطلاق او صدقته في الطلاق وانكرت انقضت العدة وقطع
الطلاق عليها عند اقرار الزوج بطلاقها ولم يبطل نكاح الاخرى لان الغايبية
لما صدقته في النكاح صار كالثابت معاينة ولو عاينها نكاحها ثم ادعي
الزوج انه كان طلقها في وقت ما مضى وقال اخبرني ان عدتها قد انقضت
وكذبته بجعل في حقها كانه طلقها في الحال حتى يكون لها النفقة والسكنى
وفي حق الزوج بجعل كانه طلقها من وقت الاقرار حتى يحل له الزوج
باختها عند ما وعند زفر رحمه الله لا يعتبر رابطة في حق الزوج باختها
وعلى هذا الخلاف اذا انصافا على وقت الطلاق والزوج يدعي انها
اخبرته بانقضاء العدة في مدة تحتل الانقضاء وكذا ببنه عند ما يحل الزوج
باختها واربع سواها وعنده لا والساق في رحمه الله مع زفر في الطلاق
الرجعي اما العدة عن طلاق باين لا يحرم نكاح الاجنة عنده فلا يتصور
الخلاف له ان عدتها باقوة فانها امينة في الاجار عما في رحمها وقد
اجتنب بقا عدتها والزوج اخبر عنها وقد كذبته فسقط اعتبار قوله
كشاهد الاصل اذا كذب سا هذا الفرع وراوي الاصل اذا كذب الراوي
عنه والدليل عليه بقاء النفقة والسكنى وثبوت السب ان جات به
لاقل من سنتين واجماعنا على بطلان النكاح بالولادة فكذا في النفقة
الا نري انه لو قال اخبرني امس انك قد طهرت من الحيض وكذبته
لا يقبل قوله ولا يحل له وطئها ولهذا المراء كان المراء لا ولي دون
الثابتة ولنا انه اخبر بما بينه وبين ربه عز وجل فكان امينا
بقبول القول فيه اذا احتمل كقولنا صليت او صمت وبيانه انه
اخبر بحل نكاح اختها ولا حق للطلقة فيه فانه حق الشرع وحق العباد
فيه باعتبار حق لهم في محله ولا حق لها في محل نكاح اختها فلا يعتبر
تلك بينهما فانها لو طلقته كانت غايبية يحل فلو بطل ذلك انما يبطل بتكذيبها
وتكذيبها يصلح حجة في ابقا حقها لا في ابطال حقها حقها والنفقة والسكنى
حقها فليكون باينا والنكاح حق الزوج لان الحكم بحسب الحجة الا نري

انه لو كان في يده رجل مال فقال انا وكيل فلان في بيعه يصح الشراء
منه وان لم يثبت في حق الغائب بقوله شي وكذا المطلقة لو قالت تزوجت
باخر ورجل بي وطلقني وانقضت عدي وكذا الثاني في الدخول فان
خبرها يقبل في حقها حتى يحل التزوج لا في حق وجوب كمال المهر على الثاني
وكذا اثبتوا النسب من حقها وحق الولد لانها تدفع به ثمة الزنا في حق نفسها
وابقا احصائها فانه لو لم يثبت النسب لوقد فيها رجل لاخذ ويتصرف به
الولد ويقوم بتربيته ثم من ضرورة القضا بالنسب الحكم باستثناء العلوق
الى ما قبل الطلاق واذا استند ما صار للحري بالنفسا العدة مستكرا فبطلانكاح
الاخت بخلاف القضا بالنفقة فانه يقتصر على الحال وليس من ضرورتها
الحكم ببقاء العدة مطلقا فان المال يكثر اسباب وجوبه في الجملة وهذا لان
من ضرورة القضا بالنسب القضا بالفراش فبين انه صار جامعا بين هو
الاختين في الفراش وليس من ضرورة القضا بالنفقة استحقاق النفقة
للاختين وذلك جاز كما في ملك البهين ولان القضا بالنفقة يقتصر على الحال
ولا يبين انه قضى بشي كان في صلب النكاح فلا يبين انه تزوج باختها
وهي مستغولة بحقه وفي النسب استند فبين انه تزوجها واختها مستغولة
بحقه ولان النفقة حقها ولهذا يسقط باسقاطها وحل التزوج حق الشرع
وحقه ولهذا لا يعمل رضاها وسخطها ولان ثمة عرف كونها معتدة بتولها
فلا يصدق في ابطال حق غيرها وفي النسب يثبت الفراش مشاهدة ومعاينة
فيظهر في حق الكل بخلاف ما اذا قال اخبرني انك قد طهرت لانه الحكم بمحمد
وهو محتمل فلا يمكن القول بالحل دونها وهذا الاحكام مختلفة فيعمل بكل
دليل في حق من له الحق كما في قوله ان حصن فانت طالق وضررتك وقوله
بطل الاستناد بتكذيبها قلنا نعم في حقها اما في حقها فلا واما شاهد الفرغ
والراوي قلنا ثمة تيقنا بكذب احدها وفسقه والعدالة تسقط القبول
اما الفسوق لا يمنع صحة الاخبار في حق **واما الميراث** قلنا ذكر في النكاح
ان الميراث للثانية وذكر في الطلاق ان الميراث للاولى لكن وضع المسئلة
فيما اذا كان مريضا حين قال اخبرني وانما يتحقق اختلاف الرواية في
الميراث اذا كان الطلاق رجعيا اما اذا كان بائنا او تلاقا وكان في الصحة
فلا ميراث للاول سوا اخبر الزوج او لم يخبر فاذا كان الطلاق في المرض
او الاخبار في المرض وقد تعلق حقها بماله لم يعتبر قوله في ابطال حقها كما
في النفقة وفي النكاح وضعها في الصحيح ولا حق لها في ماله فيقبل قوله
بوضعه ان يقوله وضعها اخبرني الوفاة ما راينا فكا نعلم بانها في صحة
فلا ميراث لها واذا اخبر في مرضه فكا نعلم بانها في مرضه فكا نعلم بانها
وقبل هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان عندهما

له ان يجعل الرجعي بائنا خلا فالحمد رحمه الله فيكون لها الميراث عنده
وقبل هو قولهم ولا ميراث لها لان هذه ابا نة حكا والخلاف في ابا نة قمار
وميت كانت الميراث للاولى فلا ميراث للثانية ولان بين ارث الاختين منه
بالنكاح منافاة وميت لم يرث الاولي ورثت الثانية هذا اذا قامت الشهادة
البينة انه كان تزوج باختها فان اقامت البينة على نكاح امها وابنتها
قبل الدخول الوقت الذي ادعي نكاحها فهذه اوال باب الاول سوالا تقبل البينة
وبقضي نكاح الشاهدة عند ابي حنيفة فان قيل يجب ان تقبل البينة على
نكاح البنت لان تعيين نكاح البنت بسبب لفساد نكاح الام لا محالة والمردعي
على الغائب اذا كان سببا لثبوت المدعى على الشاهدة لا محالة ينتصب الشاهد
خصما عن الغائب بخلاف نفس النكاح الامر قلنا اصل نكاح البنت ليس بسبب
لفساد الامر لانه لو كان فاسدا بصر نكاح الشاهدة فلا يمكن ان يجعل خصما
عن الغائبة في ثبوت اصل النكاح ولا يصير خصما في اثبات الصحة وان كان
سببا لحكمها لان الصحة تبع للفقده وكذا لو قامت البينة على اقرار الزوج
بنكاح امها لانها ان قامت من خصم على خصم لكنها لا تثبت على الزوج حقا لانا
لانه يجد مخلصا بان يقول طلقها قبل الدخول بها الا ان تشهد واعلى اقراره
انه تزوج امها وابنتها امراته الحال فحينئذ يقبل **ولو اقامت** البينة على
اقراره بنكاح بينهما بطل نكاحها لانها قامت من خصم على خصم واثبت حقا
لا زما على الزوج لان مطلق اقراره بالنكاح ينصرف الى نكاح صحيح كمال
تصادقا على النكاح ينصرف الى نكاح صحيح حتى لو اختلفا بعد ذلك فلقول
قوله مدعي الصحة ونكاح الشيب ميت صحيح كان سببا لفساد نكاح الامر
لا محالة بخلاف ما لو اقامت البينة على النكاح لانها قامت على غير خصم لان
نكاح الشيب لا يتم بالزوج وحده وما يوجد منه احد شرط نكاح فانه
لا يكون سببا لفساد نكاح الشاهدة فلا يكون الزوج خصما في ذلك وقد
نقد القبول في حق الغائبة لانه ليس عنها خصم ولا يمكن ان يجعل الزوج هو
خصم لانه بعد رجعه خصما في حق داة النكاح فتعد رجعه خصما في
حق الوصف وهو وصف الصحة فصار وصف الصحة ههنا بمنزلة البقا في
نكاح الاخت اما الاقرار يتم بالمعتر وحده فيكون الزوج خصما فيما يدعي عليه
من الاقرار فاقراره لا يعدي الى غيره فلو قضينا بفساد النكاح لا
يلزم منه القضا بنكاح الغائبة اما القضا بالبينة على النكاح يثبت النكاح
مطلقا في حق الزوجين فيكون قضا على الغائب **التيه** اشار في الكتاب
نقال لانا لو قضينا بصحته لقضينا على الغائب يريد به قضا يظهر في
حق الزوجين لانا النكاح الصحيح المحرم هذه الخلاف الاقرار لانه
يقتصر عليه الاتري انه لو باع جارية ثم اقام المشتري البينة ان لها

زوجا لا يقبل ولو اقامها على اقرار البايح به يقبل ولو اقامت البينة
انه تزوج امها او ابنتها وجامعها وقبلها ولم يثبت بشبهة او نظرا في فوجها
بشبهة فرق بينهما ولم يقض بنكاح الفايبة لانها اقامت البينة على
نكاح الفايبة وجامعها والزوج في النكاح ليس خصم وفي الجماع خصم لانه
فعل يتم به وحده بان يجمعها وهي نائمة او يقبلها وهي نائمة وانه سبب
لفساد النكاح لا محالة على اي وجه يقبل على جماعها ولم يثبت بشبهة
ولا يقبل على نكاحها فكانت البينة قائمة على حقين حق الحاضرة وبطلان
النكاح وهو خصم فيه فيقبل وحق الفايبة في اثبات المهر وهي ليست خصم
فيه واذا قضى بجماعها فيما اذا اقامت البينة على الجماع هل يقضي لها بالمهر
حتى اذا جازت وادعت هل لها ان تاتخذ المهر بغير اعادة البينة اختلف
المشايخ رحمهم الله فيه منهم من قال لا لان المهر حق الفايبة وليس
عنها خصم حاضرا لانه لا حاجة للحاضرة الى اثبات جماع موجب للمهر
لا ثبات فساد نكاحها بل جماع غير موجب للمهر فالحكم بفساد نكاحها
لا يترتب انه لو كانت بامر الشاهدة وهي حريصة في دار الحرب يحرم عليه
الشاهدة وان لم يجب المهر ولا لكذلك واذا لم يكن اليه حاجة لا يقضي
بالمهر وانما يقضي بالجماع الا ترى انه لا يقضي بالنكاح وان اقامت
الشاهدة البينة على النكاح والدخول لعدم الحاجة الى القضاء
بالنكاح كذا ههنا ومنهم من قال يقضي لها بالمهر لان الجماع لما ثبت
لكون البينة على الجماع قائمة في حق الخصم والجماع في دار الاسلام لا ينفك
عن وجود المهر اذا لم يجب الحكم فاذا صارت الشاهدة حفيضا في اثبات
الجماع صارت خصما فيما لا ينفك عنه الجماع في دار الاسلام **ومحمد** رحمه
الله في الاصل اشار الى هذا فقال النكاح على الفايبة فاما المهر
حق الفايبة فان سئلت اخذته وان سئلت تركته ولم يامر بها باعادة
البينة فان قبل كيف تقبل الشاهدة على التقبيل والسد بشبهة
والشبهة امر باطن لا يمكن الوقوف عليها قلنا يمكن الوقوف عليها بانفساد
الاله او بنسب يظهر على وجهه عند المس او بخبايره فاذا كان يمكن
الوقوف عليه جازت المشاهدة عليه **رجل** تزوج امرأة ثم اقران فلما
كان زوجها فانه طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة هو زوجي
على حالة لا يقبل قولها ولا يفرق بينهما لان الزوج الحاضر لم يقر بفساد نكاحها
نصا واقتضا بل اخر محتمل واقدامها على النكاح تصديق له واقرار بصحة
النكاح فدعواها بعد ما طلقا تناقض منها فلا يلتفت الي قولها
الا ترى ان رجلا لو باع عبدا او باع العبد شيئا ثم ادعى ان العبد
لغيره باعه ثم امر باله او ادعى العبد انه محجور لا يقبل قوله والبيع

نفاص

عبرهم

جابر

جايز ما لم يحضر المالك او المولي فان حضر الفايب وانكر الطلاق فقبض
له بها وفرق بينهما وبين الاخر لان النكاح ثبت بتصادقهم والاخر يدعي
عليه الطلاق وهو منكرف فان كان الثاني قد دخل بها لم يقر بها الا وحده
تتقضى عدتها لانه وطئها بالنسبة فيكون موجب للعدة فيمنع القريان
وان اقر الفايب بالنكاح والطلاق وانقضا العدة وكذا بینه في الاسناد
وقع الطلاق باقراره يوم اقر وعليها العدة من يوم الاقرار وفرق بينهما
وبين الاخر **اما** الطلاق والعدة فلان الفايب اقربا لطلاق واستند
الى وقت ما صدق في الطلاق لا في الاسناد لما فيه من ابطال حقها
في النفقة والسكنى فصار كانه طلقها في الحال فان قبل المرأة صدقة في
الاسناد معتضى الاقدام على العقد فوجب ان يثبت الاسناد كالقول
صدقة صريحا قلنا بلى لكن التصديق قبل اقراره بالطلاق والاسناد فيكون
وجوده وعدمه معتبرا لانه وجد في غير اوانه **واما** الفرقة فلانه ظهر انه
انه تزوجها وهي امرأة الغير فان قبل العدة ان اعتبرت واجبة في حق
النفقة والسكنى وجب ان يعتبر بتقضيه في حق فساد النكاح حتى
لا يفرق بينهما كما اعتبرت بتقضيه في حق جواز نكاح الاخت قلنا العدة
تعتبر باقية فيما هو حرم متقضيه في المسحق لها وفساد نكاح الاخت فيها
حتى يتبين بطلان حاله فكان فساد نكاح الاخت هنا كالنفقة والسكنى
ثم قلنا تختلفان صورة متفقان معني ولان هناك ظهرت عدة الاخت وهذا
ظهرت عدة نفسها وعدة الاخت ليس من عدة نفسها فان العلم بمر
الله اختلفوا في فساد نكاح الاخت في عدة الاخت فاذا اشتبه الامر
لا يبطل النكاح واجمع المسلمون على ان نكاح المرأة في عدتها لا يجوز ولو
صدقه في الاسناد يثبت الاسناد بتصديقها ويجوز نكاح الثاني قال
بعض مشايخنا رحمهم الله لا يصح ان في اسناد العدة لان العدة
حق الشرع والولد فلا يصح ان على ابطاله ولا يجل له التزوج باختها والبيع
سواها وجزاله حيث كتم طلاقها ولا نفقة لها ولو كان دخل بها بعد الوقت
الذي استل الطلاق اليه يجب عليه المهر ثانيا لا قراره وتصديقها اياه ولو
انكرت المرأة نكاح الاول فهي امرأة الثاني لانه لو فرق بينهما انما يفرق حكما
لنكاح الاول فانه لم يثبت وان اقر الزوجان به كما انكرت هذا اذا كان القول
بالنكاح معلوما فان كان مجهولا بان قال كان لك زوج قبلي ولم يسمه
وصدقته وقالت لم نطلقني وادعى الزوج الطلاق وانقضا العدة
كان القول قوله فاذا كان مجهولا كان اولي فاجاز رجل وادعى انه
الزوج الذي اقر به الزوج الاخر وصدقه المرأة وانكرت الثاني فالقول
قوله ولا يفرق بينهما لان الاقرار وقع للمجهول وانه باطل لانه ان يقول

عنيت غيرك فكان وجود الاقرار في حقه وعدمه غير له بخلاف المسئلة
 الاولى لان ثمة الاقرار وقع للمعلوم فصيح ولا يمكنه ان يقول عنيت غيرك
 كالوثائق حاضرا واشتار اليه ولا يمكن عليه في قياس قول ابي حنيفة رحمه
 ويكون القول قوله من غير يمين ويبين خلف عندها بانه ما تعلم ان تزوجتها
 قبلك فان نكل فرق بينهما وكانت امرأة الاولى وان خلف بقية امرأتين ولو انك
 المرأة ايضا نكاح الغائب فارد ان يخلف المرأة له ليس له ذلك ما لم يخلف الزوج
 او لا على علمه لان المقصود من اليمين النكول وانه بدله او اقراره وكلاهما لا
 يصح على الزوج الثاني فلا واردة في تخلفها فان خلف برى وان ذلك خلف
 المرأة على الثبات فان خلفت برى عن دعوتها وان نكلت فرق بينهما بين الثاني
 وهي امرأة الاولى وهكذا في كل موضع ادعى نكاح امرأة لها زوج وهذا كله
 قياس قولهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يخلف في النكاح ولا في الرجعة
 والى في الثلاث والرفق والنسب والولا وامومية الولد وعندها تستحق
 جميع ذلك واجمعوا انه لا يخلف في المدة ودخل الخلف بنا على ان النكول بدل او
 اقرار عنده بدله فيه شبهة الاقرار وعندها اقرار فيه شبهة البدل لهما
 ان هذه الحقوق تثبت مع الشبهات فيكون القضاء بها بالنكول كالاقرار وهذا
 لان النكول قائم مقام الاقرار بدله عنه لكنه شبهة لانه سكونه وانه
 محتمل فاما يثبت به ما يثبت مع الشبهات ولهذا لا يثبت القصاص في النفس
 به لانه يرد بالشبهات واما يثبت بالنكول ما يثبت بالابدال من الخصال فما
 على الشهاددة وكتاب القاضي وشهادة النساء مع الرجال وهذه الحقوق
 تثبت بدله فيثبت بالنكول ولانه اقرار ولهذا يلزمه القاضي والبدل
 لا يصلح حجة للالتزام والاقرار يصلح ولهذا يقضي بنكول الصبي المأذون
 والعبد المأذون والمكاتب لا يلزمه على ما ذكرنا رد المبيع على الوكيل بالعيب ان كان
 باقراره لا يرد على الموكل وان كان بالنكول يرد ولو كان اقرارا وجب ان لا يرد ولو
 اشترى عبد اكل نصف بصفقة على حدة فظعن المشتري فيه تعيب او حصة
 في النصف الاول فاقربه يرد العبد عليه ولو نكل يرد النصف الاول
 دون الثاني لان نكول الوكيل اقرار لكنه مضطرب فيه لان الانسان قد لا يعلم
 بعيب ملكه فكيف يمكن غيره فلا يمكنه الخلف فكان مضطربا فيه وهذا الاصل
 جامد عمل علم غيره فكان له الرجوع عليه بخلاف صريح الاقرار لانه غير
 مضطرب فيه **واما البيع** قلنا النكول ليس باقرار صريح الا ان القاضي
 جعله مقرا ضرورة دفع الخصومة وجوب الجواب عليه والضرورة
 بما جري فيه الخصومة بخلاف صريح الاقرار و ابو حنيفة رحمه الله يقول
 هذه الحقوق لا يجري فيها البدل فلا يقضي فيها بالنكول كالقصاص في النفس
 وبيان الوصف ظاهر ان المرأة لو قالت لانكاح بيني وبينك ولكن بدلت لك

نفس لا يعمل

نفس لا يعمل بدلهما وكذا لو قال لست بآب لك ولا مولد ولكن
 ابدل ذلك من نفسي او قال انا حر الاصل ولكن ابدل لك من نفسي فني
 لا يعمل بدله بخلاف المال فانه لو قال ليس هذا المال لك لكن ابدله لك
 لا تخلص من خصومتك كان بدله صحيحا وتأثيره ان النكول بمنزلة
 البدل لا بمنزلة الاقرار لانه لو جعلنا اقرارا جعل المدعي عليه مطلقا
 في انكاره وذلك لا يجوز الا حجة ولانه لو جعل مقر كان متناقضا ولو
 جعل با دلا لا يكون متناقضا لان التناقض لا يكون في الافعال ولان النكول
 سكون فهو الى ترك المنازعة اقرب منه الى الاقرار لانه رفع المانع فاما
 يثبت به ادنى ما يثبت به ترك المنازعة وهو البدل فرق ابو حنيفة رحمه
 بين هذه الاشياء وبين القصاص في النفس فانه يستخلف وان لم يقض
 بالنكول لان اليمين به مقصود تعظيما لاسر الدم **الانثري** ان الايمان في
 النفسامة شرعت مكررة وانه يحبس لاجلها في اللعان وتجب المال
 مع اليمين وفي هذه المسائل غير مقصودة انما المقصود القضاء بالنكول
 فاذا لم تجز القضا لا فائدة في اليمين ولا في قضية القياس ان يستوفي
 لان استيفائها بالبدل ليس بمنزلة استيفائها من غير بدل **الانثري**
 انه لو استوفي البدل لا يجب القصاص وانما يجب الدية حقا للمورثة
 وانما استعظموا امر النفس فقالوا يحبس حتى يغز او يخلف فلم يمكنه استا
 ط اليمين عن نفسه من غير يمين يلزمه فلم يكن حقا بخلاف الطرف فانه يجري
 فيه البدل فانه لو قال اقطع يدي فقطعه لا يجب يتي ويباح قطعه اذا
 وقعت في يده كله وكذا لو استكت سنة يباح قطعها وانما لا يباح بالبدل
 لانه متسفه في البدل ولم يتعلق به عن صريح ومثل هذا البدل
 في المال ايضا لا يفيد الا باحة كما لو اباح له تخريق ثوبه او القامالة في
 الحر **وفي** النكول فائدة اما اذا كان كاذبا فظاهر وكذا ان كان صادقا
 لان فيه دفع القتل والقال وربما يصيبه بكره فيقال انما يصيبه بشئ
 عينه فكان فيه مبنية العرض وبان كان يثبت هذه الاشياء بالابدال
 من الجنة فذاك لا يدل على انه يستخلف فيه كقصد بق المقدوف والقاذف
 يثبت بالابدال من الحج ولا يجري فيه الاستخلاف وانما يلزمه القاضي
 لان معنى البدل ليس هو التملك بل هو ترك المنازعة واذا ترك
 المنازعة يستحقه بالسبب السابق والسبب السابق يصلح للالتزام
 ولانه بدل بالنسبة الى المدعي عليه ايقا بالنسبة الى المدعي كافي الصلح
 على الانكار بدله حق المدعي عليه ايقا في حق المدعي **واما** الصبي
 والقيد ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله قال نصر بن يحيى رحمه
 الله لا يخلف لانه لا يثبت في يمينه ولا يلزمه الدين الا بالاقرار واليمين

وهكذا في واقعات النافقة رحمه الله في رواية وفي رواية انه
يجلف وعليه عامة العلم ارحمهم الله فيجوز ان يكون اختلاف الروايتين
بناء على ان النكول بدل او اقرار وما ذكرناه لا يجلف قول ابي حنيفة
رحمه الله وما ذكرناه يجلف قولها ولا نه ليس يصح بدل وانما اجري مجرى
البذل وبدل في حقة ايقا في حق المدعي وهو لا يصح منهم البذل من كل
وجه صريحا ما يصح ما اجري مجرى البذل كالمجاجة ولا نه من ضرورات
التجارة لانه لا يمكن لكل احد الاشهاد في كل عقد مع كثرة التحالف فلو لم يكن
لكو لهم حجة يمتنع الناس عن التجارة معهم فيكون العرض المطلوب
من الاذن ولهذا يجوز اتخاذ الضيافة البسيطة والاعارة منهم وادكان
تبرعا ويصح الاقرار وان كان فيه معنى التبرع حتى لا يصح من المربض
وبغيره من الثلث ثم هو حجة عليهم فان نكول المادون بعد الجحيرة يتعلق
به حكمه وان كان لا يصح اقراره فلو قام مقام الاقرار لم يصح منه لا يصح منه
الاقرار **رجل** تزوج امرأة على انها حرة وعقق الاب بنفس العقد كان
المهر يملك بنفس العقد فان استخف رجل بالبينة وقضى القاضي له
بين انه لم يعقق وعلى الزوج قيمته للمراة كل لو تزوج امرأة على عبد الغير
ولم يحر صاحبه فان لم يقض القاضي لها بالقيمة حتى اشتراه الزوج
من المستحق لم يكن له ان يمتنع عن تسليم الاب اليها ولا لها ان تمتنع من
القبول لان الموجب للدفع النكاح وانه لا يفسخ باستخفاف المهر بخلاف
ما اذا باع عبدا واستحق ثمنه اشتراه البائع لا يجب عليه دفعه لان الموجب
للدفع البيع وقد افسخ ولكنه لا يعتق الاب حتى يدفع اليها الزوج او هو
يقضي القاضي لها به لانه لما كان مستحقا وقت النكاح فالنكاح لم يوجب
الملك لها في الاب وقت العقد والعقد اذا لم يوجب الملك بنفسه لا يوجب
الملك بعد ذلك الا بقرينة تنضم اليه كالهبة والبيع الفاسد فلهذا
يتوقف على الدفع او القضا فان اعتقه الزوج او باعه او كاتبه جاز
جميع ما صنع وعليه قيمته لانه بصرف في حاله ملكه الا انه وجب عليه
التسليم الي المرأة لانه اعدل من القيمة او لانه امكن انضار المعنى
والصورة وفي القيمة اتصال المعنى دون الصورة بخلاف المشتري
اذا تصرف في الدار المشفوعة ينقض تصرفه لان حق الشفعين مقصور
على العين فلو لم ينقض يبطل حقة اصلا وحق المشتري يبطل الي
خلف وهو البين وهنا حق المرأة غير مقصور على العين فلو لم ينقض
يبطل اليها حقتها معني وهو المالمية ولو نقض يبطل حق الزوج في النظر
اصلا وصار كالمشتري شرا فاسدا اذا باع لا ينقض بيعه رعاية لحقة في

التصرف

التصرف بالتصالح القيمة الي البائع بخلاف ما اذا باع الراهن المرهون
فانه ينقض تصرفه كفى المرفق فانه لا ينقض بل يوجب الي الفكاك الا ان
المشتري حق النقض لتغير بشرط العقد عليه ولو قضى القاضي على
الزوج بالقيمة حين استحق ثمنه اشتراه الزوج لم يكن لها الا القيمة
ولو اراد الزوج ان يدفع الاب وابت هي فلها ذلك وان طلعت اخذ الاب
واستنع الزوج له ذلك لا بالقاضي نقل حقتها من العين الي القيمة في موضع
الطلاق له الشرع ذلك لان العجز مستحق للمال والزوال موهوم فلا يعود حقتها
الي العين بعد ذلك وان زال العجز كالمشتري مثرا فاسدا اذا كانت
العبد وقضى القاضي بالقيمة لا يعود حقة في العبد بعد ذلك وان بطلت
الكثابة كل لو فسخ القاضي البيع بسبب الا بان قبل القبض ثم عاد العبد من
الاباق وكما لو غصب شيئا من ذوات الامثال فانقطع عن ايدي الناس فقضى
القاضي عليه بالقيمة ثم قد رجع على المثل لا يعود حقة في العين كذا **هنا**
باب من نكاح المخاطبة اصل الباب ان الايجاب والقبول
اذا صدر من الوليين او الاصليين او الوكيلين ينفع العقد فان صدر
من الفضوليين او من اصل وفضولي او وكيلا وفضولي
ينعقد العقد ويتوقف تصرف الفضولي على اجازة من عقده وانه صلا
من شخص واحد ان كان في غير النكاح لا ينعقد اصلا وان كان في النكاح
ان كان وليا لها او وكيلا عنها يجوز وقال زفر رحمه الله لا يجوز وقال
الشافعي رحمه الله ان كان وليها جاز وان كان وكيلا لا يجوز زفر رحمه الله
يقول انه عقد معاوضة فلا يباشره الواحد من الجانبين كالبيع وهو قياس
توافقه الاثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام كل نكاح لم يحضره اربعة
فهو سفاح خاطب وولي وشاهد اعدل والشافعي رحمه الله بخلافه يستبدل
في الوكيل من الجانبين بخلاف الولي وان في تنفيذ العقد بعبارة ضرورة
لان اكثر ما في الباب ان يامر غيره من احد الجانبين فيكون ما يورثه قابضه
وهو الولي من الجانبين شرعا فيملك مباح شرته وهو نظير ما قلتم في الاب اذا
باع مال ولده من نفسه بمثل قيمته يجوز ولا يجوز ذلك من غيره **ومن**
اصحابه من يقول بخلافه في تزويجها من نفسه فقط لانه منهم فيه بخلاف
تزوجها من غيره ولا يلزم على هذا بيع الاب مال ولده من نفسه لانه
لكال شفعته يورث ولده غيلة نفسه فلم يحقق التهمة **وجه** قول علماء ابنا
رحمهم الله قولهم تعالى فان خفتهم الا تقتلوا في البتاي اي في نكاح هو
البتاي فهو دبل على ان الولي ان يتزوج وليته من نفسه وكذا قوله
فقال وترغبون ان تنكحوه دليل على ان الولي ان يتزوج موأبته من نفسه
وفي الحديث ان شرط علي رضي الله عنه ابوة لم يبيع مع جارية نساها عن

قصتها فقال انها بنت عمي واني خست بها اذا بلغت ترعب عني
 فتزوجتها فقال خذ يد امراةك والمعنى فيه ان الواحد يصلح ان يكون
 معراة اثنين ودليل الوصف انه لا يستغنى عن اضافة العقد اليه
 الزوجين كالرسول واذا جاز ان يكون رسولاً جاز ان يكون وكيلاً لان صحة
 العقد تقتضي الصيغة الصادرة عن ولاية في محل قابل لحكمه وقد وجد
 فلو اشتمل الجواز فاما ان يمنع لمعني راجع الى نفس العقد او الى حكمه وحقوقه
 لا وجه الى الاول لانه ايجاب وتبطل ولا تناقض بينهما علي انه يكتفي
 بالاجاب بان تزوجت فلانة او يقول تزوجت فلانة من نفسي ولا وجه
 الى الاول لانه ايجاب وتبطل الثاني لانه اجنب عن الحقوق وبه فارق
 البيع فانه يستغنى عن الاضافة الى الموكل فيكون مباحاً بشرط لا معبراً
 وحقوق العقد تنقل بالعاقد فاذا باء بشرط من الجانبين يودي الى
 تضاد الاحكام لانه يكون مطايا مطايا مسلياً مشلياً تخافاً تخافاً
 ولهذه اقلنا يمنع مال ولله من نفسه لانه في جانب الصغير يكون
 ملتزماً اياه وحكم العقد وحقوقه بولاية عليه حتى اذا بلغ كانت
 الخصومة على مطالبة الثمن والرد وغيره من الاحكام عليه فيكون
 الاب قائماً مقام شخصيه بخلاف بيعه من غيره فان الحقوق ترجع الى
 الاب بعد بلوغه غير ان الوكيل فلا يودي الى تضاد الاحكام وهذا لان
 البيع لا يصح الا بشبهة الثمن فاذا نوله من الجانبين كان مستريداً
 مستقصاً وذلك لا يجوز اما النكاح يصح من غير شبهة المهر فلا يودي
 الى هذا اذا باء بشره الواحد وعليه هذا روي ابن سماعة عن محمد رحمهما
 الله في الكتابة انه لا يباشرها الواحد من الجانبين لانه لا يصح الا بشبهة
 البذل اما علي فانه الرواية يجوز لان حقوق العقد في الكتابة لا تنقل
 بالعاقد بل هو معرأ في النكاح ولا حجة لهم في الحديث لان هذا النكاح
 قد حضره اربعة معني فاذا اجتمع وصفان في واحد كان بمنزلة المثنى
 من حيث المعنى لا اعتبار كل صفة على حدة كانه اذا تزوج بنت عمه
 صار بمنزلة شخصين ويستحق نصف ميراثها بالزوجية والنصف بالعضو
 وما ذكر من النعمة لا يصح على اصله لان عيني الاب والجد لا يملك تزوج
 الصغير والصغير فلا يملك ان يتزوج بها في صغرهما لو بعد ما كبرت لوم
 امرته ان تزوجها من نفسه وقد رت المهر لا يجوز وان كان هذا الواحد
 ولياً او وكيلاً او املاً من احد الجانبين فصولياً من الجانب الاخر فصولياً
 من الجانبين لا ينفصل العقد ولا يتوقف على الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد
 وهونك ابي يوسف الاول رحمهم الله وجاز في قوله وكذا الواسع
 استشهدوا ابي تزوجت فلانة وهي غايبة فبلغها فاجازت او قال المرأة

استشهدوا

استشهدوا ابي تزوجت نفسي من فلان فبلغها فاجاز فهو على هذا الخلاف
ابو يوسف رحمه الله يقول الاجازة في الاثنتا عشر لادن في الاثنتا
 وكلام الواحد في النكاح عقد تام باعتبار الاذن فكذا باعتبار الاجازة في
 الاثنتا لان اثر الاذن في العقود لا في الانقضاء وما كان من كل جانب
 فضولي **فصار** كالخلق فانه لما تقدم من الجانبين اذا كانت امرأتهما العقد
 اذا كانت فضولياً من احد الجانبين بان قال خلعت امرأتي علي الف درهم
 وهي غايبة يتوقف على قبولها وكذا الطلاق بمال والعناق بمال ولهما ان
 هذا شرط العقد فلا يتوقف على ما ورا المجلس كالبيع وانما قلنا ذلك لان
 العقد ايجاب وتبطل وتعليك وتلكه واذا باء بشره اثنتان كان كل واحد
 منهما شرطاً فكذا عند التفرّد ولهذا يملك الرجوع قبل تبطل الاجر وشرط
 العقد لا يتوقف على ما ورا المجلس لان التوقف لحكم العقد لا للعقد لانه
 كلام لا يتأله وشرط العقد لا حكم له فلا يتوقف اما العقد التام له حكم
 فما زان يتوقف حكمه الا اذا صار كماله كل العقد حكم الولاية والامر
 لان كماله حكم الولاية والامر صار بمنزلة كمالين وصار هو كشخصين لان
 عبارته تقتضي اليهما لانه الوكيل في النكاح سعة ومعرف يكون تمام العقد
 بالمس من حيث المعنى وهنا لا ينفصل عبارته الى الغير لعدم الولاية
 والامر في مقتضوا عليه فيكون شرط العقد بخلاف الفضولي لان
 العقد جري بين اثنين فيكون عقد تاماً وانما يتوقف حكمه على الاجازة فيتنو
 على ما وراة المجلس بخلاف الخلع لانه معاوضة وتعليق والتعليق يمين
 ولهذا لو اراد الزوج ان يرجع قبل قبولها لا يملك ذلك واليمين يتم بالخالف
 فامكنه تصحيحه من حيث انه يمين ومن هذا الوجه فهو كل العقد امسا
 النكاح معاوضة محضة ليس فيه معني اليمين ولا يصح تعليقه بالشرط
 فكان الوجود بشرط العقد قتيلاً مسيلة الخلع من مسيلتنا ان لو بدلت
 المرأة فقالت اختلعت من زوجي بالف درهم والزوج غايب فانه لا
 يتوقف عليك الرجوع قبل قبولة لان الوجود من جانبها الزام المال وانه
 لا يقبل التعليق بالشرط فكان معاوضة وكذا الطلاق والعناق علي مال
 يمين ولهذا لا يخفى الفسخ والرجوع فكان تعليقه بالشرط لا يلزم علي ما ذكرنا
 اذا قال لها طلقك بكذا فقامت قبل القبول فانه يبطل ولو كان تعليقه
 بالشرط لا يبطل لان من التعليلات ما يقتضيه على وجود الشرط في المجلس
 كما لو قال لها انت طالق ان شئت وهذا لانه علق الطلاق باختيارها
 الالف والتخير يقتضيه على المجلس **وحرف اخر** ان من عقد عليه
 العقد بولاية الغير ثم ملك امر نفسه في حال يوقف العقد بخير بين الفسخ
 والا مضوا وان وجدت الاجازة من يوقف العقد على اجازته بعد ما ملك

هو امر نفسه لا يبطل خياره وله الفسخ الا اذا وجد الرضي منه حالة
العقد وقد اجاز ذلك الغير بعد ما ملكه هو امر نفسه فانه لا خيار له واذا
يعتبر الرضي من العاقل البالغ او من حل محل البالغ كالمكاتب **وهو آخر**
ان ملك المفقود عليه لغيره في توقف عليه بغير العقد على اذنه بوجوب بطلان
التوقف لانه طري الملك البات على الملكة الموقوف فانيظله على ما ذكرنا اذا
عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** روج رجلا امرأة فمحصن من الشاه
بغير امرها فبلغها فاجاز له بغير عقد ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند
ابي يوسف يجوز ما ذكرنا ولو خالف عند الزوج رجل وعنها رجل فبلغها
فاجاز اجاز ولو كان الواحد وكلا من الجانبين جاز ايضا ولو زوج ابنة
بنت اخيه وهما صغيران جاز ولها الخيار اذا بلغت عندها لانه ولي من
الجانبين الا ان في حقها هذا انكاح غير الاب فكان لها خيار البلوغ وكذا
لو زوج بنت اخيه من ابن اخيه جاز لانه ولي من الجانبين ولها الخيار اذا
بلغت **ولو** وكل رجلا ان يزوج امرأة ووطئت المرأة الرجل بان يزوجها
من رجل فزوجها منه جاز ولو كان فصوليا من احد الجانبين لا يجوز عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف وكذا لو زوج نفسه امرأة
غائبة بغير امرها فبلغها فاجازت ولو وكلت رجلا بان يزوجها رجلا فزوجها
لا يجوز لانها امرئة بالتزوج مطلقا وتزوجها من نفسه تزوج باعتبار
جانبها بزوج باعتبار جانبها فكان تزوجا من وجه فكان ناقضا وانما قص
لا يدخل تحت مطلق الاسم اذا لم يكن متشارا اليه ولا من معرف فلا يدخل
تحت المنكر فلو بلغها الخبر فرضيت فهو على الخلاف لا قبل الوكالة ولو وكلت
بان يزوجها من نفسه فزوجها جاز لانه اضيل من جانب ووكيل من جانب
وقد نصب عليه **ولو** تزوج بنت عمه الصغيرة ولا ولي لها اقرب منه جاز
ولها الخيار اذا بلغت خلافا لابي يوسف ولو كانت كبيرة فقال لها اريد
ان ازوجك من نفسي وهي بكر فسكنت فزوجها من نفسه جاز لان سكوت
البكر عند استئجار الولي اذن منها ولو لم يستأمرها فزوجها فبلغها
الخبر فسكنت فهو على الخلاف الذي ذكرنا **رجل** روج امته من رجل
برضاها وقبل عن الزوج فصولي فلم يعلم الزوج حتى اعنتها المولى ثم
بلغه فاجاز فهو جاز لان الموجب للتوقف عدم رضى الزوج لان العقد
تم في جانب المولى والامة لانه كان برضاها فكان التوقف لاجل الزوج وانه
باق بعد العتق بقي التوقف فاذا اجاز جازوا مهرها ولا خيار لها اما
الخيار فلان الاجازة من حيث اوجدها بعد العتق وللإجازة حكم الايتا
لان الحكم ثبت بها فلا يثبت لها الخيار كالحرة اذا زوجت نفسها ومن حيث
ان الاجازة متى ثبتت ثبت الحال مستندا وثبت النفاذ من وقت العقد

كان لها الخيار بالاقتال واما المهر فلانه باعتبار الاجازة يكون لها من كل وجه
وباعتبار حالة العقد يكون لها من وجه لانه يتر لئلا تسبها ولها ان كان عليها
دين يقضي منه دينها والمولى من وجه لانه كسب مملوكة فكان جعله لها
اولي وجه عمل بالدليلين وان كانته نقصت النكاح بعد العتق قبل بلوغ
الخبر الى الزوج فقد انتقض كالحرة اذا زوجت نفسها من رجل وقبل
عنه فصولي ثم نقصت قبل ان يجيز الزوج صح نقصها حتى لو اجاز
الزوج بعد ذلك لا يصح ولو كان المولى زوجها بغير رضاها ثم اعنتها بغير الزوج
فاجاز لم يجز الا باجازها جلا في ما اذا زوجها برضاها لان رضاها تعتبر
لانها من اهل الرضي فيعتد ذلك بعد العتق اما هنا صارت حرة وقد كان
النكاح بغير رضاها فاذا ملكت امر نفسها وزالت ولاية الغير عنها توقف
على ايجازتها ولا فرق في الحقيقة لانا نعتبر الاجازة من الزوج في المثلين
بنكاح مبتدأ ولو زوجها المولى بعد العتق برضاها لا خيار لها ولو كانت
بغير رضاها كان لها الخيار ولان العوارض في العقد الموقوف يتر لئلا
الموجوه عند العقد كما لو تزوج امرأة بغير رضاها ثم وطئت بنسبها
ثم اجازت النكاح لا يجوز وصار كأنه تزوجها في العدة وكذا لو تزوج
امته بغير اذنها كان مولاها ثم تزوج حرة ثم اجاز مولى الامة او تزوج
امراة بغير رضاها ثم تزوج اختها ثم اجازت الاولي لم يجز لانه قسم الامة
الي الحرة او الجمع بين الاثنين وقد امرت ما يمنع العقد فيمنع الاجازة
كذلك هنا صار كأنه تزوجها بعد الحرية وكذا رجل تزوج ابنته الصغيرة
من رجل وقبل عنه فصولي فبلغت الصغيرة قبل ان يجيز الزوج ثم اجاز الزوج
فالنكاح موقوف على رضاها سواء زوجها برضاها او بغير رضاها لانه لا عرة
لرضي الصغيرة بخلاف الامة فان بلغها فسكنت جاز وان ردت فلها ذلك
كما لو زوجها بعد البلوغ ولو اجاز الزوج قبل بلوغها ثم بلغت فلا خيار
لها لان العقد تم بولاية متكاملة واستدل برحمه الله بما اذا باع عبد
ابنه الصغير بشرط الخيار ثلاثة ايام لم نفسه قبل الان في مدة الخيار
قبل ان يجيز الاب فالبيع باطل الا ان يجيزه الاب لان نفاذ البيع الموقوف
على الاجازة له حكم بيع متبدأ فصار كأنه باعه بعد بلوغه على انه
بالخيار ثلاثة ايام ثم اطلق الجواب هنا وذكر في الزيادات وقال على قول
ابي يوسف رحمه الله يتم البيع وعلى قول محمد رحمه الله يبقى موقفا
على الاجازة الا ان ابو يوسف رحمه الله يقول انقطع ولاية الاب
وعجز من له الخيار عن التصرف بحكم الخيار فيتم البيع كالومات ولا ي
تحوّل الولاية الى الابن وتحوّل الولاية كتحول الملكة وتحوّل الملكة

البيع فكذا يتحول الولاية ومحمد رحمه الله يقول لبقا الموقوف على الاجاز
 حكم العقد الا ترى ان ما يمنع ابتداء العقد من هلاك المعقود عليه او هلاك
 احد العاقدين يمنع النقاد واذا كان لها حكم الابتداء صار كانه انشا البيع
 بعد بلوغه فتوقف على اجازته ثم اختلفت الرواية عن محمد رحمه الله
 ان البيع اذا بقي موقفا بقي موقفا على الاجازة مطلقا غير موقوفة بمدة
 الخيار بمنزلة بيع الفضولي او بوقت مدة الخيار وفي النوادر قال يبيع
 موقفا الى ثلاثة ايام لانه التوقف كان لاجل الخيار فثبتت بثلاثة ايام
 وهذا لان الاب بمنزلة الوكيل عن الابن والوكيل اذا باع شيئا على انه
 بالخيار ثم عزله او مات تحول الخيار الى الموكل وعنه انه يتوقف على الاجازة
 مطلقا وفي رواية بقي خيار الاب على حاله **رحل** تزوج امه له صغرة
 ثم اعتقها وهي تعقل فلا خيار لها في المال لان الصغيرة ليست من اهل الاختيار
 فاذا بلغت ولم بالخيار في مجلسها الذي تعلم فيه بالخيار كان سبب الخيار قد وجد
 وهو ملكها بضعها لان السبب انما ثبت للحكم في حق الاهل وهو ليست باهل
 الاختيار وان كانت عاقلة لانه تصرف بين المزر والنفع فلا بد له من اهلية
 كاملة فاذا عجزت عن التصرف بحكم الخيار مع وجود السبب يتاخر ابي وقت
 حل وثا لاهلية وهو بعد ما يبلغ بعد البلوغ كالصبي اذا تزوج امرأة
 او زوج امه يتوقف النقاد على اجازته بعد البلوغ او اجازة من هو كامل
 الراي في المال وهل ثبت لها خيار البلوغ اختلف المشايخ رحمهم الله فيه
 قال بعضهم ثبت الا انه لا يظهر ثمرته لان خيار العتق اقوي لانه يمتد الى اخر
 المجلس وتعدر الجهل فيه وخيار البلوغ مبطل بالسكوت في حق البكر ولا
 يمتد ولا يجوز بالجهل والاصح انه لا ثبت خيار البلوغ لانه زوجان هو كامل
 الولاية لان سبب ثبوت الولاية للمولي الملك ولا نقصان في ملكه لانه ملكها ربة
 ومنفعة فلا ثبت لخيار ركابي نكاح الاب والجد ولزوج عبده وهو صغير ثم
 اعتقه فبلغ فلا خيار له اما خيار البلوغ فلان العقد صدر عن ولاية متكاملة
 او فر من ولاية الاب والجد وهذا الشارح الى ان الامة لا ثبت لها خيار البلوغ
 اما خيار العتق فلانه لا ثبت للعبد على ما تبين بعد هذا ان شاء الله تعالى
صغرة تحت محبوب اراد ابوها ان يفرق بينهما ينتظر بلوغها وان كانت
 معنوفة كان الوالد خصما وقد ذكرنا **موجبة** صغرة نفق الاسلام
 اسلم زوجها عرض عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما في قولهم
 وهذا الاستحسان والقياس ان لا يفرق بينهما لان اسلامها لا يضيئ تاسسا
 فلا يصح اباؤها وفي الاستحسان يصح اسلامها فيصح اباؤها واذا عقل الغلام

الاسلام فاسلم فهو مسلم واذا مات لم يرث ابواه اذا كانا كافرين وان
 كفر وهو يعقل الاسلام فهو من نسل **ويقتل** ولا يقتل ويجبر على الاسلام
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون كفره كفرا وجه القياس في عدم
 صحة اسلامه وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله وهو انه حكم باسلامه
 تبعا فلا يحكم باسلامه املا كغير العاقل وبيان الوصف انه حكم باسلامه
 تبعا لا بواين وناسه ان تبعضه يشتركونه موليا عليه وهذه الامارة
 عجزه عن تحصيل الاسلام بنفسه فلا يكون قادرا لما بينهما من التناهي
 او لان تصرفه الولي عليه غير معتبر في حق الحكم ولانه حكم باسلامه تبعا مع
 اعتقاده الكفر حقيقة على ان اعتقاده غير معتبر بقي الاقرار تبعا
 بغير اعتقاده فلا يصير مسلما ولانه اذا كان موليا عليه امكن تحصيل
 النفع من كامل العقل وهو الولي فلا حاجة الى اعتبار النقص ولهذا
قال الشافعي رحمه الله لا يصح منه قبول الهبة وان كان نفع
 محض لانه يتولي عليه فيه **واما الردة** فهو من رخص والصبي
 ليس من اهله كالطلاق والعتاق والهبة وغيره وبهذا افرق
 ابو يوسف رحمه الله بين الردة والاسلام وجه الاستحسان
 انه امل بالله تعالى عن عيب فيصح اسلامه كالبالغ **وبانه**
 ان الايمان عبارة عن التصديق وهو الاقرار باللسان والاعتقاد
 عن عيب وقد وجد اما الاقرار فظاهر واما الاعتقاد فلانه لا يمكن
 الوقوف على حقيقة فكان المعبر وجوده بالدليل الظاهر وذلك هو
 الاقرار ولهذا كان هذا القدر من البالغ اسلاما والحقيقة لا
 تختلف بالغايل والفاعل واذا كان اهلا للاسلام كان اهلا للانا
 والارتداد لانه ليس الا ضد ذلك الاعتقاد وكونه موليا عليه لا يفي
 صحة اسلامه لان فيه نظره وهو توسعة طريق النفع ولهذا اصرق قبول
 الهبة وقبضها مع كونه موليا عليه فهذا اولى لان نفعه اعم وتصرفاته
 في المال صحيح عندنا لان نفاذه يتوقف على اجازة الولي تحصيل
 لزيادة النفع والنظر والاسلام لا يقبل التوقف فاذا اصرق ثبت
 عليه موجه **رحل** كانت امه له صغرة وهي تقول فقلت جازت
 الكتابية لان الكتابية عقد تزددين المزر والنفع واذن الصبي
 العاقل في التصرفات النافعة او الدائرة بين المزر والنفع جاز
 وقد قال الله تعالى فكانتوهما ان علمت فيهم حيرا فاذا راي في كتاب الصبي
 حيرا له جاز فان زوجها غير اذنها يتوقف على رضاها لانها التحقت
 بالاحرازين لك كالبالغة ونكاح الكتابية البالغة لا يجوز بغير
 رضاها فكذا الصغرة وهذا لان بالكتابة زال بوضوئها ملك

المكاتب ذلك البعض فصار عترة امة بين اثنين زوجها احدها
وفيل هي المرادة من قوله عليه السلام تنبت من البينة فان لم ترد
النكاح حتى ادت فعتقت فالنكاح هو قوف لان الموجب للتوقف حرية
البد وقد ناكه فيبقى التوقف فان اجاز للمولي ولاولي لها افرز منه
جاز والقباس ان لا يحتاج الى اجازة المولي لانه رضي به حيث زوجها
وجه القياس الاستحسان ان العقد موقوف على اجازتها فاذا اعتقت
وهي ليست من اهل الاجازة يوقف على اجازتها ولها والمولي وان رضي
في الابتداء الا ان تلك الولاية كانت تخم الملك وهذه الولاية تحكم
الولاية فاذا احدثت الولاية بغير شرط يحدد الرضي كن ان لعبد اسه في
التجارة فمات الابن وورثه الاب يحتاج الى اذن جديد فان اجازت هي
لا يجوز لها صغيرة غير مكنته بالغة والحرة الصغيرة لا تلك اجازة
النكاح ونسبه بخلاف ما لو اجازت قبل العتق لهما مكنته والمكنته
الصغيرة في الاحكام كالكبيرة والاجازة تضع من الكبيرة ولهذا تنفذ
جميع تصرفاته قبل العتق ولا ينفذ بعده ولهذا لو غضب مكنتا صغيرا
وقربه الى المسعة وافترسه لا يضمن كل واحد بالغا وقربه الى المسعة
فا فترسه لا يضمن ولو غضب مكنتا صغيرا وقربه الى المسعة
وافترسه لا يضمن كل واحد بالغا وقربه الى المسعة ولو امر مكنتا
صغيرا بقتل رجل فقتل فالدية في عتق القاتل وذلك قيمته ولا
يرجع على الامر كان الامر حرا كبيرا ولو كان المأمور حرا صغيرا
تحت الدية على عاقلة ثم عاقلة الصبي ترجع على عاقلة الامر ولو امر
صبي حرا صغيرا بقتل رجل فقتل لا يثنى على الامر ولو امر مكنتا صغير
صبي بذلك فقتل فالدية على عاقلة الصبي ثم عاقلة بوجهين على
المكنته حال لانه حكم العقد الحق بالبالغ واذا اجاز المولي حتى ينفذ فلها
خيار البلوغ لان الاجازة لها حكم نكاح مستداما ذكرنا فصار كالزوج
حين الاجازة ولو زوجها حين الاجازة كان لها الخيار لانه زوجها
حكم الولاية وانما نثر الملك فكانا فصاعترنة الاخ والع وكذا الزوج
بعد ما عتقت فلوله تفتق لكنها عجزت وزدت في الرق بطل النكاح ولو
اجاز المولي لم يجز لان الاجازة كانت عقد مفسوخا لانها بالبحر حلت
للمولي فقد طري على الحل الموقوف حل بات فابطله لهما لم يثبت للمولي
لان العتود عليه في النكاح هو الحل فاذا بطل الحل انسخ النكاح وكذا
رجل زوج امته من رجل وقبل عنه فضولي ثم باعها فاجاز المشتري
النكاح لم يجز ولو كان مكنت المكنته الصغيرة مكنت صغيرا روجه موك
ولم يجز حتى عتق لم يجز النكاح حتى يحجزه التوك فان اجازت لما قلنا

وكذلك

وكذلك لو عجز لانه لم يطرأ حل نافذ على حل موقوف فبقي النكاح موقوفا
لان محل النكاح بالمرأة ويجزى لا يتغير حالها وكان ينبغي ان ينفذ بحجز لان
التوقف كان لحق المكاتب لا للمولي لانه رضي به وقد ناك حقه كالمزوج العبد
امرأة ثم عتقه الا انه بقي موقوفا لان المولي حين زوج انما رضي به على ان
يكون المهر والنقعة في كسب المكاتب وكسبه غير مملوك للمولي من كل وجه
فلم يكن راضيا بتعلق حقها بكسبه فلا بد من الرضي **مكنته** فبغيره
زوجها مولاها برضاها ثم ادت فعتقت فلها خيار لها في الحال لانها صغيرة
فصار كالامة الصغيرة اذا عتقت ثم لها خيار العتق عندنا وقال
زفر ليس لها خيار العتق لانه زوجها برضاها ولرضاها غيره فلا يكون
لها الخيار كما لو زوجها بعد العتق برضاها وان ثبوت الخيار لنفوذ
العقد بغير رضاها وسلامة المهر كولاها وان غيره موجود هنا لان
المهر لها والنكاح برضاها وكان ابن ابي ليلى رحمه الله يقول ان
اعانها على ابدل الكنتية لا خيار لها **لكن** الصحيح الموافق لتقليد
صاحب التشرع ما ذكرنا ولا يها رصنت بعتد واراد على ملكها وملك
المولي وبعد العتق صار على ملكها من كل وجه وهي لم ترض به فكان
لها الخيار وليس لها خيار البلوغ لانه زوجها من هو كامل الولاية لان
سبب الولاية هنا الملك ولا نقصان في ملكه المولي الا انه امتنع البقاء
لما فيه من الاضرار بها فاذا رضيت نفذت بالولاية الاصلية وهو الملك
ولو لم يرض حتى ادت فعتقت فالاجازة الى المولي لا اليها فلو اجاز
المولي فلها خيار البلوغ لما قلنا **باب من الوكالة في التزوج**
والنقض من الوكيل قبل الاجازة اصله الباب ان الوكيل على
وكالته ما لم يعزل او تنهي الوكالة بتحصيل ما وكل بتحصيله كحصول
مقصود الموكل جنى لوبا شر عقدا موقوفا لا يخرج عن الوكالة لان
الوكيل يحصل بعتد نافذ لانه هو المحصل للمقصود فلا يات بكل ما وكل
به فلا يخرج عن الوكالة وما بقيت الوكالة فيصرفه كصرفه الموكل هو
بنفسه فاذا ملك العقد بملك الفسخ بالقول وبعقد اخر هو وولي فيه
ومن ملك العقد ملكه الاجازة **وحرف اخر** ان عبارة الوكيل تنقولة
الى الموكل في باب النكاح لانه صغير وموثر بعترة الرسول وكذا
لا يثبت عتق عن الاضافة الى الموكل وبصرف الفضولي بغيره عليه
لانه لا ولاية له على من عقده العقد حتى يصير عبارة منقولة
اليه فالعقد المتأدر من الفضولي لا يكون رق للعقد الموقوف
لانه عدمه في حق المحيز فاذا ارعك العقد لا يملك الفسخ بالقول هو
وبعد اخر بخلاف الوكيل **وحرف اخر** ان المتأينين لا يجمعان

لكن ان الاستحالة بعد ذلك اذا اقتربنا لا يثبت احدها اذا امكن اثبات
كل واحد منها لو انفرد لو استوفينا في القوة وان ترجح احد هاتين الراجح
وان امكن اثبات احدهما دون الآخر على تقدير الاثبات يثبت الممكن
منها لترجح بالامكان والمحلية وان وحيداً على التعاقب ان كان الاول
مما يقبل الانقضاء بنفسه ويثبت الثاني وان كان مما لا يقبل الانقضاء
بطل الثاني **ومرر اخر** ان الاجازة انما تعمل في العقد الموقوف
لا في العقد المفسوخ لان الاجازة تنفد العقد فيقتضي قيام العقد
ولهذا قلنا ان في بيع الفصولي يشترط لنفاذ العقد عند الاجازة
قيام الموقوف عليه وقتيا من المتيقن ومن توقف على اجازة ولو
كان البيع مقايضة يشترط قيام المبدلين والعقد الموقوف كما ينفسخ
بالفسخ مقصودا لينفسخ حكمه كغيره كالبيع الذي يشترط فيه الجار للبايع
كما ينفسخ بفسخ الفسخ بنفسه ببيع من غيره **ومرر اخر**
ان تصرف الفصولي انما يتوقف اذا كان له بحيز حال وقوعه اما اذا لم يكن
فلا اثر له ان الصبي اذا باع ماله بغير فاحش لا يتوقف على
الاجازة لانه لا يحيز له والمكاتب اذا ازوج عبده لا يجوز لانه لا
يحيز له الا اذا كان تصرفا ينفذ بلفظة الاجازة فحينئذ يكون الاجازة
اشتيا ينفذ بطريق الاشتيا لا يلزم على ما ذكرنا المكاتب اذا كفل
بمال يصح حتى يواخذه بعد العتق وان لم يكن له بحيز حال وقوعه
وكذا اذا وكل رجلا باعتاق عبده ثم اجاز الوكالة بعد العتق قلنا
الوكالة وان لم يكن لها بحيز حال وقوعها وكذا الوصي ببيع من اعيان
ماله واجازها بعد العتق يصح وان لم يكن لها بحيز حال وقوعها لان
كفالته فائدة في حقه لانه التزام المال في الامنة وخدمة مملوكة له
قابلة للتزام ولهذا يواخذه بعد العتق من غير اجازة واما لاه
يظهر في الحال لما منع وهو حق المولي وقد زال بالعتق واما التوكيل
والوصية فالاجازة بهما ايضا لانهما ينفذان بلفظة الاجازة
والاشتيا لا يستدعي عقدا سابقا الا تركي ان لو قال اجزت ان يطلق
امراي او يعتق عبدي او اجزت ان يكون وكيلي في ذلك كان توكيلا صحيحا
وكذا لو قال اجزت ان يكون مالي وصية فلان كانت وصية صحيحة
مخلاف غيرهما من التصرفات فانه لو قال اجزت عتق عبدي او اجزت
فلان من مالي كذا او اجزت ان تكون فلانة امراي او قالت اجزت ان
اكون امراة فلان لا يصح فانه نقل رجلا مضافا وانفسا فائدة في
الانقضاء اذا عرفت ان هذا قال محمد رحمه الله **رجل** وكل رجلا ان
يزوجه امراة فزوجها امراة بغير ان زوجها ابوها او غيره فلم يسلحها

او يسلحها ولم تجز حتى تنقض الوكيل العقد جاز لانه قام مقام الموكل
فيه لانه اليه بعض ما فوض اليه لانه فوض اليه العقد بصفة التفاد
فكانت اليه بعض ما فوض اليه ولم يوجد العزل ولا تحصيل ما وكل به بصفة
التمام بنقبت الوكالة فكان تصرفه كتصرف الموكل ثم الموكل قادر على ابطال
ما يقبل البطلان من العقود فكذا الوكيل **الانثري** ان الوكيل بالبيع ملك
البيع بشرط الجواز لا مطلق التوكيل ويمتد فسخه في مدة الخيار لبقاء الوكالة
ولا يشترط حضرة المرأة ولا حضرة الموكل ولا حضرة امه لان عقد المظهر
في حقها اصلا فكان امتناعا عن الاتمام في حقها فلا يشترط حضرته في العقد
زوجتك من فلان ثم قال رجعت قبل قبولها مع الرجوع علية المرأة او لم
تقبل وهو قائم مقام الموكل فكان نقضه كنقضه **استشهد**
محمد رحمه الله فقال الاثر انه لو ازوج ابنته الصغيرة من رجل
وقبل عنه فصولي ثم نقض الاب النكاح قبل ان يجيز الزوج ان نقضه
حايز بغير محضر من الزوج او غير محضر منها **استشهد** بالولي على
الوكيل ولانه لما بنقت الوكالة احتاج الى الامتثال وربما لا يمكنه الامتثال
لا بنفسه الاول لعدم رغبة الاخر في نكاحه مع توقفه الاول فكان الفسخ
من ضرورات الامساك ثم هذه المسائل على أربعة اوجه في وجه يجوز
نقضه قصد او حكا وفي وجه لا يجوز نقضه قصد او حكا وفي وجه
قصد او لا يجوز نقضه حكا وفي وجه يجوز نقضه حكا ولا يجوز نقضه
قصد اما الاول فما ذكرنا من النقص القصدى واما النقص الحكمان
بزوجها اختها برضاها او بغير رضاها لانه وكيل في العقد الثاني فيكون
قائما مقام الموكل ولو فعل الموكل بنفسه يكون فسخا للاول دلالة حتى لا
يتحقق الحرج بين الاختين عقلا كذلك هذا ان لم يصح جامع بينهما ملكا
ولانه ان لم ينفذ على المرأة فقد على الموكل **ولو روجه** امراتين احدا
اخته الا ولي او اربا في عقدة لا يفسخ نكاح الاول لانه فضولي في الثاني
لان الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزوجه اكثر من امراة فلا ينتقل تصرفه
الى الموكل فانقصر عليه فلا يكون كباشره الموكل بنفسه واما الوجه
الثاني فضولي زوج رجلا امراة وقيل عنه فضولي او زوجها برضاها
ثم نقض قبل ان يبلغ الزوج فنقضه باطل لان الفضولي في باب
النكاح لا يملك الفسخ لانه ما قام مقام المالك في مباشرة العقد بخلاف
الوكيل بخلاف الفضولي في البيع اذا نقض العقد قبل اجازة المالك
لانه يربى الفزار عن العهدة ودفع الفزار عن نفسه لان الحقوق يرجع
اليه وللعقد هذه الولاية في العقد الموقوف على البيع الموقوف

وجه

اذا فسخه المشتري قبل اجازة المالك اما العاقد في النكاح سفير
ومعبر لا تزج الحقوق ولا ضرر له فيه فليس له ابطال حق اجازته الا
تري انه لو قال الرجل لفلان علي فلان مال فاعقل به او بنفسه فقال
فعلت فبلغ الطالب فاختار يجوز والكفيلة ان يخرج منه الكفالة قبل اجازة
الطالب لانه يدفع اللزوم عن نفسه عند اجازته وليس للمخاطب
ان يبطل هذه الكفالة قبل اجازته لا لانه يدفع عن نفسه شيئا وعليه قول
ابي يوسف الاخر رحمه الله بهم فسخه كالايجاب قبل القبول **المهر** رحمه
الله ان العقد تم من جهة العاقد وانما يوقف الحق المفقود له فتم من
جهته لا يملك الفسخ كما يبيع بشرط الخيار اذا فسخ من لا خيار له **ولو**
زوجه اختها لم ينتقض نكاح الاولى ويتوقف نكاح الثانية لانه لا مضيق
في التوقف فخير بينهما شاء وهذا لان التوقف بمنزلة احتمال التباد وان
ثابت في كل واحد من العقدين لان عقده لما لم يظهر في حق الموكل لا يصير
جائعا بين الاختين لا عقد او لاملكا فلا يفسخ الاول **اما الوجه**
الثالث اذا وكله رجل بان يزوجه امرأة بعينها فنزوحها منه بغير رضاها
وقيل عنها ففصولي فلم يبلغها حتى تقض الوكيل العقد جاز نقضه لقيامه
مقام الموكل كما ذكرنا ولو تزوجته اخذها لا ينتقض نكاح الاولى لانه
فصولي فيه فاقترع عليه **واما الوجه الرابع** اذا تزوج امرأة بغير
رضاها وقبل عنها ففصولي ثم انه وكل رجلا بان يزوجه امرأة فنقضت
الوكيل النكاح لا يجوز نقضه لانه اجنبى عن هذا العقد ولو تزوجه
اخذها برضاها او بغير رضاها كان ذلك منه نقضا لانه في نكاح الثانية
قيام مقام الموكل ولو فعل الموكل بنفسه كان ذلك دالة على فسخ نكاح
الاولي **فصولي** زوج رجلا امرأة برضاها ثمران الزوج وكله بان
يزوجه امرأة او وكله بتزويج تلك المرأة فاراد ان ينقض ذلك العقد
ليس له ذلك لانه بالتوكيل صار قائما مقام الموكل في العقد وصار كالو
تزوجها بنفسه والفسخ ثبت ضرورة صحة الثاني بخلاف ما لو نقضه
قصد **ولو وكل** رجلا بان يزوجه فلانة بعينها فنزوحها منه بغير
رضاها ثم نقضه صح نقضه وكذا لو تكلمها نكاحا ثانيا يفسخ الاول لانه
بغير وكيل فصار كعمل الموكل بنفسه في هذا انما يستقيم اذا تزوجها
اولا بالف درهم ثم تزوجها بمائة دينار حتى ينتقض الاول بالثاني كما
لو بائنا الموكل العقد بنفسه اما اذا اخذ المهر لا يظهر غرر هذا
كما لو باع بالف ثم باع بالدين ينتقض الاول اما لو باع بالف ثم
الف بغير الثاني ويبقى الاول وقيل لا حاجة الي اختلاف الموكل بفسخ

الاول حتى لو قالت اجزت الاول لا يصح لا نقساحه ولو قالت اجزت
الثاني يصح **في العيون** قال ابو يوسف رحمه الله لو ان امة تزوجت
بغير اذن المولى ثم فسخت قبل ان يجيز المولى جاز فسخها ولو زوجت
نفسها من اخر صار فسخا ولو فسخ المولى جاز فان وطئها المولى او باعها
او وهبها او قبلها بشهوة صار فسخا علم به او لم يعلم ولو رهنتها او اجرها
لم يكن فسخا ولو اعنتها كان اجازة وانما صح فسخها فسخا لانها هي العا
والنكاح فسخ دالة والوطئ والتقبيل فسخ دالة بخلاف الرهن والاجارة
وبالاعتاق ملكها امرها والمنازع من النفاذ حق المولى وقد زال ثم وضع
المسئلة في الفصوليين فقال رجل يعني فصولي زوج رجلا امرأة بغير
امرها خاطب عن المرأة ابوها او جد فها ثم جدد النكاح فبلغها النكاحان
فابها اجازا لان الثاني انما يوجب فسخ الاول دالة اذا كان العاقد
قائما مقام المالك ليصير عقده كعقد المالك وهذا لم يغير مقامه لانهما فصولي
ولو خاطبت المرأة فقالت زوجت نفسي من فلان وقبل عنه ففصولي ثم
خاطبته ثانيا وقبل عنه ففصولي فقد انتقض الاول بالثاني لانها تنفرد بالفسخ
وعليك الفسخ بالقول فكذا بالعقد فان اجاز الزوج النكاح الاول لم يجز
لانه مفسوخ ولو اجاز الثاني جاز لانه موقوف **رجل** وكل رجلا ان
يزوجه امرأة على الف درهم فنزوحها على خمسين دينار اباد منها او بغير
اذنها ثم تزوجها ثانيا بغير اذنها بالف درهم فهذا فسخ للاول لا يفسخ
في النكاح الاول للمخالفة في المهر فيتوقف على اجازة الزوج الا انه وكيل
في العقد الثاني فصارت كبا شربة الموكل فيتوقف الثاني على اجازتها
فلو كانت الف بالف بغير اذنها والثاني خمسين دينار بغير اذنها والنكاح
الاول على حاله يوقي فافا على اجازتها لانه فصولي في الثاني عرفايم
مقام الموكل فلم يصح دليلا على فسخ الاول فاذا اجاز الزوج الثاني
جاز لانه فصولي في حقه فيتوقف على اجازته ولو كانت الثاني برضاها
الفسخ الاول لانه موقوف على اجازتها فاذا باشرت الثاني انفسه الاول
وبقي الثاني موقوف على اجازة الزوج فان اجاز جاز لانه فصولي في
حقه **رجل** وكل رجلا ان يزوجه فانها امرأة ووكيل اخر مثل
ذلك فنزوحه كل واحد منهما امرأة بغير اذنها ووقع النكاحان معا واما
اختنا من الرضا عة فالنكاحان باطلان لان الوكيلين قائما مقام الموكل
فكانت عبارتهما منقولة اليه فيصير كأنه جمع بين الاختين في عقده
وكذا لو كانت احد النكاحين برضي المرأة والاخر بغير رضاها لان النكاح
تم من جهته واجتمعا في العقد وهو المخاطب بالتحريم **الا تري** انه لو
زوج حرة وامة بغير رضاها والامة مادن مولاها جاز نكاح الحرة وبطل

ما يشتر

نكاح الامة لا يثبت بمحل حالة الفهم الى الحرة وان كان نكاح الحرة بغير
وبطل نكاح الامة لا يثبت بمحل حالة الفهم رضاها لان كل واحدة منهما
محل محقق الفهم بخلاف ما لو تزوج خمس مرات واربع اما في عقد واحدة
جاز نكاح الاما دون الحرة لان نكاح الحرة لو انقرد عن نكاح الامة لم يصح
هنا وليس البعض باولي من البعض وبلغوا ضمنهم الى الامة فيبقى المعتبر
نكاح الامة وهن اربع فيجوز نكاحهن **وكذا** لو تزوج حرة واحدة في
عقد واحدة والحرة زوج لان نكاح المتكوحة باطل اما في سبيلتنا
نكاح الحرة صحيح لو انقرد فيحقق الفهم **فالحاصل** انه متى كان لا يصح
نكاح الحرة وحدها فصحها الى الامة وجود او عدمه سواء ما اذا كان
يصح نكاح الحرة وحدها يتحقق الفهم ببطل نكاح الامة ويجوز نكاح الحرة على
قول ان ابي ليلى حرة لا يجوز لان العقد واحد فاذا بعضه بطل كله
كما في الجمع بين الاختين لكننا نقول نكاح الحرة اقرب من نكاح الامة الا ترى
انه يصح تقدم او تأخر والضعيف لا يدفع القوي بل يدفع به بخلاف
الاختين فانهما مستويا في دفع نكاح كل واحدة بنكاح الاخرى وهذا
لان الامة من المحرمات مضمومة الى الحرة والحرة من المحلات فيصير
جامعا بين محرمة ومحلة في العقد فيجوز في المحللة دون المحرمة **ولو**
تقدم احد النكاحين جاز نكاحه لانه يمثل امره ولم يجز نكاح الثانية
لانه يخالف امره ولكن لان الموكل لو فعل بنفسه لا يجوز لانه يصير جامعا
فكذلك الوكيل وكذا الوكيل خمسة وكالات متفرقة ان تزوجه كل واحد امرأة
تزوج كل واحد امرأة ووقعت العقود معا لانه يصير كأنه جمع بين
خمس سنوة في العقد ولو لم يوكلمها ولكنهما زوجا رجلين اختين في عقدتين
ورقع العقدان معا وقد خاطب كل واحدة منهما خالفا بوقف العقدان
حتى كان له ان يختار ايها النساء لانهما فنصوليان وكلاهما في الاصل منفصل
واما اجتماع عبارة الوكيلين لغيرهما مقام الموكل وقد عدم هنا تقييما
منفصلين فلم يوجد الجمع بين الاختين في عقدية وكذا هذا في الخمس
لان العقود كلها توقفت على الاجازة وهذا ان التضاد بين نكاح الاختين
والخمس اذا كان نافذا لا موقوفا لان العقد الموقوف لا يوجب لكل ولا يثبت
الفراسخ فلا يكون من ضرورة توقف الاول لا يوجب لكل ولا يثبت
المرامتناع الثاني ولا من ضرورة توقف الثاني ابطال الاول وكذا اذا
وقعت العقود في حالة واحدة واذا توقفت كلها كان له ان يختار ما شاء
على وجه لا يحصل في حظه الجمع بين الاختين او الخمس ولو تزوجه الاختين
او الخمس في عقدية واحدة فهو باطل لان الاحتجاب وقع لغو لانه وقع جمعا

وعند

وعند الاجازة يصير كلاهما سوا وانما يتوقف على الاجازة ما يتصور
تفوز به بالاذن السابق وما يجوز لو باشر بنفسه وهذا العقد لا ينفذ
نمنا بشرته بنفسه ولا يسبق الاذن بخلاف العقود المتفرقة **ولو ان**
اختين خاطبتا رجلا فقالت كل واحدة زوجت نفسي منك بالف وخرجت الا
منهما فقبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو قال الزوج يتزوجا كل واحدة
بالف فقبلت احدهما لم يجز نكاحها لان كلاهما منفصل لان كلام كل واحدة
قائم بها والجمع انما يتحقق بالقبول ولم يوجد القبول الا في احدهما اما كماله
واحد يصير جامعا بينهما في العقد ولا نه الخاطب بالتخييم فكان كلامه
فاسدا **وكذا** لو قال خمس سنوة تزوجكن علي الف فقبلت واحدة
فنكاحها باطل لانه جمع بينهما في العقد ولو كانت البداية منهن فقبل
نكاح احدهما جاز نكاحها **رجل** له بنت كبيرة وانه فقال لرجل زوجتك
كل واحدة بالف وذلك بغير اذن البنت فقبل نكاح الامة فهو باطل لما قلنا
فان قيل بعد ذلك نكاح الحرة جاز لانه يوقف على قبوله وقبول نكاح
الامة لم يكن رد النكاح لانه هذا القول فاسد فلما رد نكاحها انما رد
صمالة والفاسد لا يتضمن غيره فيبقى موقوفا فاذا قبل جاز **رجل** وكل رجلا
ان يزوجه امرأة وكل احزن مثل ذلك فزوجه احدهما امرأة بغاذهما
ثم تزوجه الاخر اختها بغاذهما النقص الاول لانه قام مقام الموكل في
هذا النكاح فجعل دالة على فسخ الاول **ولو لم يزوجه الثاني** لكن قال
فسخت نكاح الاول لم يكن فسخا لانه اجنبي عنه وهو وكيل في العقد
لا في الفسخ والفسخ في الاول انما يثبت ضرورة صحة الثاني **فصوليان**
زوجا رجلا امرأة بالف خاطب احدهما عن الزوج والاخر عن المرأة
ثم اتفقا جدد النكاح فجمعين دينارا حتى توقف العقدان على الاجازة فبلغ
المرأة فاجازت الاول فقد بطل الثاني لانها مالكة للفسخ والاقدام على
اجازة الاول دالة فسخ الثاني فان اجاز الزوج الثاني لم يجز لانه
مفسوخ وانه اجاز الاول جاز لانه موقوف ولا يصح اجازته الثاني دالة
فسخ الاول حتى لو وافق المرأة واجاز ما اجازته جاز لان الاصل ان لا
يجعل الاجازة ردا وانما يعتبر رد احالة الثبوت ضرورة التضابق
فاذا لم يثبت لا يجعل ردا لان الفسخ دالة انما يكون اذا اشتغل ذو
بالتقييد ما يتصور نفاده من جهته ولم يوجد ذلك **وكذلك** ان بدا
الزوج فاجاز احدهما ثم اجازت المرأة الثاني لا يصح اجازتها ولها ان
يجز ما اجاز احدهما ثم اجازت المرأة الثاني لا يصح اجازتها ولها ان
الزوج احدهما جاز واجازت المرأة النكاح الاخر وخرج الكلامان
منهما ما بطل النكاحان لان اقدم كل واحد منهما على اجازة احدهما

ملان

لان اقد امر كل واحد منهما علي اجازة احد النكاحين دلالة فسخ
الاخر منهما زاد لما اجازة صاحبه ولا نه اجتمع في كل واحد من النكاحين
الاجازة والفسخ معا فكان الفسخ اولى لان كل واحد منهما يفسخ بالفسخ
ولا ينفذ بالفسخ ولا ينفذ بالاجازة فكان الفسخ سابقا معني **ولو كان**
احدهما قبل صاحبه ان علم ذلك فهو الموقوف حتى لو واقفه الاخر جان
وان لم يعلم ذلك ولكف نصا دقا علي احدهما جاز لان الجهالة حات من
جهتها فكان البيان اليها وهذا امر بينهما وبين الله تعالى كل لو طلق
احدي امراتيه ثم عيين او تصادق رجل وامرأة علي النكاح لا ينفذ
لها **وان لم يتصا** دقا علي تقدم احدهما ولكن اراد ان يجتمعا علي اجازة
احدهما لم يجر لان الاجازة تناولت نكاحا عينا فلا يملك التخييل والفسخ
الي محل اخر لان الاجازة كل لو اعتق احدي امتيه بعينها ثم تنسبها
واراد ان يعين واحدة **ولو اجازت** المرأة النكاحين معا ثم اجاز الزوج
احدهما جاز الذي اجازة الزوج وعليها المهر المسمى في ذلك العقد
لانه متى تقرر الجمع بين الاجازتين لم يضر راد لاحدهما فاجاز
الزوج فقد وجد اجازة ما اجازته المرأة فيصح ولا نهما اجتمعا علي اجازة
احدهما وتزداد احدهما بالزيادة فلم يثبت الزيادة وبقيت ما اجتمعا عليه
وهذا لان الاجازة وان كانت فسحا لكنها فسخ دلالة وقد صرح
باجازة كل عقد فاجمع في كل عقد صريح الاجازة ودلالة الفسخ ولا تقوم
للدلالة مع الصريح ولا تدفع بين الاجازتين لان التدافع في الحكم وانه
لم يثبت لان موجب العقدين واحد وهو حل المحل لرجل واحد انما
التدافع والاختلاف في المهر وانه زائد فيه فثبت النكاح بخلاف ما
لو زوجها كل واحد من رجل اخر واجازت النكاحين لان بين المكنين ساقاة
ودكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمهما الله ان المبكر
اذا زوجها ولبان كل واحد منهما من رجل قبلهما العقدان فان اجازت
احدهما جاز ذلك وان اجازتهما معا بطلا للمنافاة بينهما ولو سكتت
لم يكن سكونها بواحد منهما **وروي** عن ابن سماعه عن محمد رحمهما الله
ان سكونها بغير رضاءها بالعقد ينظر العقدان والاصح رواية ابن
سماعة رحمه الله انه لا يمكن ان يجعل سكونها رضي باحد العقدين
اذ ليس احدهما باولي من الاخر ولا يفي بها لان السكون انما يقام مقام
الرضي لتصح العقد وفي الرضي هنا بطلانها فلا يجعل رضي ولو
اجاز الزوج النكاحين ايضا جاز لان احدهما النكاحين قد نفذ غير
عين والمرأة واحدة فصارت منكوبة وجهالة المهر لا يمنع المنفاة
وانما نفذ احد النكاحين فعند ابن خنيفة رحمه الله حكم مهر المثل

ان كان اكثر من المهرين فليها الاكثر وان كان اقل منهما فليها الاقل
وان كان بينهما فليها مهر المثل **وقال** ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لها
الاقل بكل حال وان طلقتها قبل الدخول فليها نصف الاقل بالاجماع **اصل**
اذا تزوج امرأة علي الف او الفين او علي الف وخمسين دينارا وهي مسيلة
كتاب النكاح **وعلي** هذا لو وكل رجلا بان يزوجه امرأة بعينها ووكلا اخر
ايضا تزويجهما منه ووكلت المرأة ايضا وكيلين بذلك فالتقي الوكلا فزوج
احد وكيلي المرأة بالف وقبل احد وكيلي الزوج وزوجهما الوكيل الاخر بمائة
دينار وقيت الوكيل الاخر ووقع العقدان معا جاز النكاح لانه صدر
بانها فصار كأنه تزوجها علي الف او مائة دينار فحكم مهر المثل وان طلقها
قبل الدخول فليها نصف الاوكسن **وقد** ذكرنا قبل هذا انه حكم المتعة وذكرنا
ان اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع **ولو وقع** احد النكاحين قبل الاخر
ان علم ذلك فعليه المسمى فيه وان لم يعلم فعليه نصف المهر بخلاف ما اذا
وقع العقدان معا لان ثمة الشك في ابتداء ثبوت المسمى وان دعا في الثبوت
فلم يثبت احدهما فلم يبطل مهر المثل فبقى حكما ما هنا يتنفا بثبوت المسمى لان عدم
المزاحم في الثبوت فبطل مهر المثل والخفاة حكم النكاح بعد ذلك فيجب رفعها
بالتوزيع لاستواءهما في ذلك **فان ادعت** المرأة ان النكاح بالمدناير
كان او لا وادعي الزوج ان النكاح بالمدراهم كان او لا فالقول قول
المرأة الي مهر مثلها والقول قوله فيما زاد **وعند** اي يوسف رحمه الله
القول قول الزوج الا ان ياتي بشي مستكبر جدا وقد ذكرنا من قبل ثم
عاد محمد رحمه الله الي مسيلة الفضوليين فقال فضوليان زوجا رجلا
امرأة بالف درهم ثم اتيا جردا النكاح علي مائة دينار فبلغ الزوج فقال
اجزت احد النكاحين او قال اجزت هذا او هذا وقالت المرأة مثل ذلك
وخرج الظلام منهما معا فانها لم تجز شيئا وبقي التوقف حتى كان لهما
ان يجتمعا علي اجازة احدهما لان التوقف لا يرتفع الا بتعيين احدهما
وان كل واحد منهما لو اجاز ما اجاز صاحبه ولو اجاز غير ما اجاز
صاحبه بطل النكاحان فاذا لم يثبت احدهما وقد عرفنا النكاحين موقوفين
هنا علي جالهما فان اجتمعا علي احدهما ثبت ذلك وظهر ان الاخر مفسوخ
وان بين كل واحد منهما نكاحا الفسخا كما لو اجاز احدهما الاول والاخر
الثاني معا **ولو قال** الزوج اجزتها وقالت المرأة اجزت احدهما
او قالت اجزت هذا او هذا فان النكاح جائز لا يجتمع علي اجازة
احد النكاحين علي الايهما بخلاف مسيلة الاولى ولكن لو بدأت
هي واجازتهما ثم قالت الزوج اجزت احدهما او هذا او هذا وحكم المهر
ما ذكرنا ولو قال الزوج اجزت هذا او هذا او اجزت احدهما وقالت

قد اجزت الذي اجازة الزوج فكذلك لثبوت الاجازة لاحد النكاحين
على الايام وكذا لو بدلت المرأة **ولو قال** الزوج اجزت احدهما ثم قال
المرأة مثله ذلك فلهذا الاول سوا يريد به قولها اجزت الذي اجازة الزوج
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله **وعند** ابي يوسف ومحمد رحمهما
هذا وما لو خرج الكلام منهما معا سوا ولها ان يجتمعا بعد ذلك على احدهما
وهذا افرع مسئلة العتاق اذا جمع الرجل بين عبد وشي لا يقع عليه
العتق كالحايطة والحمار وغيره وقال احمد كما حرق وقع العتق على العبد عند ابي
حنيفة رحمه الله وعندهما يلفوا بالحياب **وكذا** لو جمع بين رجل وحيار
وقال لاحدكم على عشق ووجه البيان ان الزوج لما اجاز احدهما جاز وانسخ
الاخر دلالة والمرأة لما اجازت احدهما فقد جمعت بين المفسوخ والموقوف
فانصرف اجازتها الى ما يقبل الاجازة عنده لا في تلك المسئلة فصار هذا
وقولها اجزت الذي اجازة الزوج سوا **بخلاف** ما اذا خرج الكلامان معا
لان كل واحد منهما جمع بين الموقوفين واجاز احدهما مجزولا فرجع الى كل
واحد منهما في البيان وهذا يرجع في البيان الى الزوج **وعند** ما اجاز
احد النكاحين وانفسخ الاخر صارت امرأة جامعة بين الحايض والمفسوخ
قابلة اجزت احدهما قبل فلو كلامها فكان لها ان يجتمعا بعد ذلك على احدهما
فان اجتمعا على الذي اجازة الزوج جاز وانفسخ الاخر ويجعل ذلك
اجازة مبتدأة وما سبق من الكلام لفوا وتجعل هذا بيانا ان المراد من
قولها اجزت احدهما هذا المعنى فانه يجوز ان يقال احدهما من الشئين
وبرادبه احدهما عينا لان قوله احدهما يتعرف بالاصالة الى المعرفة وانما
الجهالة بعارضة المراجعة **اذا زوج** رجل عبد رجل امرأتين في عقد
واحدة بغير اذنه وبغير اذن مولاه ثم زوج امرأتين في عقد بغير
اذنه واذن مولاه فلم يملكه حتى عتق وذلك بوضعي السنة فله ان يحجز نكاح
الاوليين او نكاح الاخيرتين او واحدة من الاوليين وواحدة من الاخيرتين
لان نكاح كل واحدة موقوف على احوال الحواير فانيقن اجاز جاز فان
اجاز نكاح الثلاث بطل التوقف في حقهن لانه ما انعقد موقوفا على اجازة
النكاح البنين فاذا اجاز على الوجه الذي شرع صار مضمنا بطل
التوقف ولو اجاز نكاح الرابعة جاز لانه موقوف ولم يوجد الاعراض عنه
ولو كان نكاح الاربع في عقد واحدة ثم عتق لا يملك ان يحجز واحدة
لاب الابطال **وعند** ابي حنيفة رحمه الله لثلاثة نسوة او لاربع
والاجازة تلحق بالكلام السابق **وعند** مالك رحمه الله للعبد ان
يتزوج اربعاً لان الرق لا يؤثر في مالكية النكاح حتى لا يخرج به من ان يكون
اهلاله وما لا يؤثر فيه الرق فالمرء والعبد فيه سوا كملك الطلاق والافترار

بالقود ومذهبا

بالقود ومذهبا مروى عن عمر رضي الله عنهما قال لا يتزوج العبد
اكثر من اثنتين ولان الرق يؤثر في تنصف ما كان متعده كالجارات والمدة
والطلاق واقرار العدة ولا ملك النكاح ينشئ على الحل الذي يصير به
اهلال النكاح وذلك الحل يتسع بزيادة الفضيلة وينقض بنقصان الحال الا
نرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا باباحة نكاح سنة لفضيلة
السنة التي اختص بها فكذلك يتسع بفضيلة الحرية **ولان** الرق ينصف
الا نرى انه ينصف الحل في جانبها حتى ان ما ينشئ على الحل وهو النفس
ينصف وكذا ما يجب على المستوفي لهذا الحل بغير طريقة كالمدة ينصف
بالرق وعليه ينشئ عدد النكوحات قلنا حال العبد فيه على النصف من حال
الحر وكذلك رجل ختمه امرأة زوجته فصولي اربعاً في عقد متفرقة
ثم ماتت التي عنده او ابانها وانقضت عدتها فاجاز نكاح الاربع لا يجوز
لانه لم يتوقف على اجازة النكاح الثلاث فهذا عقد لا يحجز له حال وقوعه
حتى لو اجاز نكاح الثلاث بحون ولو كان النكاح في عقد واحدة لا يملك
اجازة نكاح واحدة لان الاجاب وقع لغيره لانه جمع بين خمس نسوة وكذا لو زوج
اكثر امراته او ابانها وانقضت عدتها فاجاز نكاح لا يجوز لان الاجاب
وقع لغوا **في العيون** الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله قال
لو تزوج العبد اربعاً في عقد واحدة فاجاز المولي نكاح الثالثة والرابعة
وبطل نكاح الاولى والثانية ان لم يدخل بهن وان دخل بهن ثم لجاز
المولي فانه لا يجوز لان العبد لا يجوز له التزوج باكثر من اثنتين فاذا عقد
على الاربع بطل الكل ولم يقع موقوفاً على اجازة المولي وجعل اجازة المولي
لمنزلة الاذن السابق واما اذا فرق لانه لما تزوج الاول بوقف نكاحها وكذا
الثانية لانه لو سبق الاذن صح نكاحها فاذا تزوج الثالثة والرابعة
بطل التوقف في العقدين لان العبد لا يتزوج اكثر من اثنتين ويوقف عقد
الثالثة والرابعة فاذا اجاز لخصتها الاجازة **وروي** ابراهيم
ابن رستم رحمه الله في رجل حر تزوج عشر نسوة في عقد متفرقة
زوجهم رجل بغير امرهت قبلهن فاجاز جميعاً جاز نكاح التسعة
والعاشرة وبطل ما سوي ذلك لان نكاح الاربع او لا وقع موقوفا
فاذا تزوج الخامسة بطل التوقف في الاربع فلما زاد على الاربع الثانية
بطل التوقف فيها ايضا فيوقف نكاح التسعة والعاشرة فاذا اجازت
فاجاز الثمان منهن طرقت على عقود باطلة فلم تؤثر فيها واجازة التسعة
والعاشرة وردت على عقدتين لم يحكم بطلانها فان ثرت في جوارهما ونقضت
عند تزوج حريتين قد دخل باحداهما ثم تزوج امته ثم اجاز المولي
فان قول ابي حنيفة رحمه الله جاز نكاح الامتين خاصة لانه تزوج

الامة في نكاح الحرة وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله جاز نكاح
الامتنين لان عقد الحرتين وقع موقوفا فلما تزوج امة ثم امة بطل العقد
السابق لان العبد لا يتزوج اكثر من ثنتين فنظير التوقف بقى نكاح
الامتنين موقوفا **لا** حنفية رحمه الله انه لما تزوج حرتين توقف
نكاحها على اجازة المولى والعقد الموقوف منعقد فادان تزوج امتين
فتد اذخل الامة على الحرة عقدا فلم ينعقد اصلا فلا يتوقف على اجازة
باب من النكاح بين العبد والامة والخيار
اصل الباب ان خيار العتق يثبت للامة المعتقة سواء كان زوجها حرا او
عبد او كذا المكاتبه وقال الشافعي رحمه الله ان كان زوجها حرا فلا خيار لها
وان كان عبدا فلها الخيار وقال زفر رحمه الله لا خيار للمكاتبه ان كان النكاح
في الكتابة قيل الخلاف بيننا وبين الشافعي نزع مسيلة اعتبار الطلاق فان
عندنا الطلاق يعتبر بالنسبة فيزداد الملك عليها بالاغتاف فثبت الخيار دفعا
للزيادة وعند الطلاق معتبر بالرجال فلا يزداد الملك باغتافها **وعلى**
وجه الابتداء هو بنفسك بما روت عابشة رضي الله عنها ان بريرة اعتقت
وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حرا
لما خيرها ومثل هذه الابحاث الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وروي انه
كان لعائشة رضي الله عنها زوجان مملوكان فارادت عتقهما وسالت رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها بالبداية بالفلام وقتها **قال**
وانما امرها بذلك لكيلا يثبت لها الخيار **والمعنى** فيه انه ملك مطلق معصوم
فلا يجوز ابطاله بغير رضي المالك كملك البهي ودليل الاطلاق اطلاق سببه
وهو النكاح العاري عن قيد الزمان والحالة ولهذا لو رخصت به بعد العتق
لا يحتاج الى تجديد العقد فلو انه امتناول لهذه الحالة والا لا يحتاج الى تجديد
ودليل العصة عصمة المالك فانها هي الموجبة لعصمة الملك ولا يلزم اذا
كان الزوج عبدا لان العتق انما كان بركة الذي هو بوجوب فوات الكفاءة
ومثله الضرر في حرمها من نقصان النفقة والعجز عن تربية الاولاد والاحلال
بالاستمتاع لشغل خدمة المولى وهذا الضرر انما يظهر عند حريتها لا بها قبل
الاغتاف كانت مستخدمة بمنزلة الزوج المتاحمتان في وقت الفراغ عن
خدمة المولى وبعد الاغتاف تمكنت من تحصيل مصلحة الاستمتاع في
جميع الاوقات ليلا ونهارا والعبد عاجز عن ذلك ولان بالعتق يثبت
المساواة بينهما فلا معنى لاثبات الخيار كالكتابة بينت مسلم اذا اسلمت
او المعسرة اذا اسلمت والزواج ميسرا والعتقة اذا ثبتت نسبها هو
وللزوج نسب ثابت بخلاف ما اذا كان عبدا فان حريتها يظهر النفاوة
وتنعدم الكفاءة فصارت كالكتابة بينت اذا اسلمت وزوجها كتابي وهذا

لان

لان النكاح صدر عن ولاية كاملة فلا يثبت الخيار في الاب والجد بل
اولي لان ولاية المولى اقوى من ولاية الاب ولهذا يقدر المولى على الاب في
النكاح والمولى ولاية الجبر بالاجماع وليس للاب ذلك عند ثم نكاح الاب
لان نكاحهما ولي والعارض وهو الحرة لا يناسب الخيار لانهما لوجب
المساواة وعليها يبنى امر النكاح ومصلحه **خلاف** الصمد ولهذا يجوز له
السب اذا اقرت بالرق ثم اعتقت لاحيا رها ولو تزوجت بغير اذن مولاهما
ثم اعتقت فلا خيار لهما **والريض** اذا تزوج امته وقيمتها مائة درهم
ولا مال له غيرها بمائة درهم ولم يدخل بها الزوج حتى اعتقها انه لا خيار
لها **واصحابنا** رحمهم الله احتجوا بما روي ان عابشة رضي الله عنها لم
اعتقت بغير رق قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ملكك بضعك
فاختاري وكان زوجها معسرا بمشي خلعها وبكي وهي تائه فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لا صحابه رضي الله عنهم لانهما يوثق من شدة حبه وتفضله
له ثم قال لها انتي الله تقاي فان زوجك وابي ولدك فقالت انا امر في فقال
عليه السلام لا انما انا شافع فقالت اذا لاحاجة بي اليه فاخترت نفسها
وهو المعنى في المسيلة انما ملكك نفسها فثبت لها الخيار ولو كان زوجها
عبدا وكذا آخر عبده ثم اعتقه وبيان الوصف لو وطئت بشبهة بعد
العتق كان المهر لها وبطل الخيارية على طرفها له وملكها بضعها سبب لثبوت
الخيار بتعليق النبي صلى الله عليه وسلم بالخيار ملكها بضعها بحرف الخافان
الخيار يستحق بما علق به كبقا له سرقة فاقطعه فيهم منه الامر بالقطع بسبب
السرقة **وكما** روي انه عليه السلام سري فسيحداي بسبب السرقة هو
ولا بها اذا ملكته نفسها صار الوطئ في محل مملوك لها بعد ان لم تكن حرة
لم ترض به فكان لها الدفع كل في سائر الملاك **والجامع** ان ظهور نص في الخبر
على الغير اضرا به بهذا الطريق يثبت الخيار اذا كان الزوج عبدا ولان الملك
اذا ادعياها بالعتق فان قبل العتق لا يملك عليها الا بتطليقين ولا يملك
مراحتها الا في قرابين وعدتها حبس ثمان او شهر ونصف وكل ذلك م
يزداد عليها بالعتق وهي لا تنوصل الى دفع هذه الزيادة الا برفع اصل
العقد عليها بالعتق وهي لا تنوصل الى دفع هذه الزيادة الا برفع اصل
العقد فان ثبت لها المشرع الخيار فها لهذا الضرر لو كان الزوج عبدا
وهذا اولى من الايقان الا ايضا لعدم المنزل والرفع والدفع لك ليل موجب
ولهذا اثبتنا الخيار في نكاح غير الاب والجد وان ثبت الرد بالعيب والعجز
عن النفقة لدفع الضرر ولانه وجد الموجب للخيار وهو زيادة الملك
وملكها نفسها وفي اثباته فابده فثبت كالوكان الزوج عبدا لان ملكا
سببا للخيار لانهما لا يفرق الحال بينهما كالعتنة ومضي مدة الايلا والرواة

اختلفوا في زوج بريرة فروي انه كان عبدا وروي انه كان حرا وهو
رواية ابن عباس والاصل في هذا الاصل هو المراد
وان كان عبدا فاذا انفارضت الروايتان في حريته وقت عتقها فالاحد
برواية الحريية اولى لانها عارضة حادثة على الرق فزواه الرق بنوعه
الا يستصحبه والظاهر ورواية الحريية بنوعه الدليل ولانا عملنا بالروايتين
فنقول كان عبدا في ابتداء العقد حرا عند عتقها عملا بالروايتين او لما
تعارضت الروايات في صفة زوجها جعل كانه لم يتقلبه شي فبقي الاعتماد
على تقليد صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم ملك بضعه فاختراري
ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا ولو ثبت انه عبد نحن نقول
به ايضا ونقول عاتقته ولو كان حرا لما خيره الم تنقله عن النبي صلى الله
عليه وسلم فكان موقوفا عليها **واما حديث** اعتاق عاتقته قلنا
انما امرها بذلك لانه لا يظهر فضيلة الرجال على النساء فانها لو اعتقتها لم يثبت
لها الخيار ايضا وقوله مطلق معصوم من امتحاننا من يقول نافذ لا ريب بالنسبة
الى حالة الحريية لان شرط النفوذ الولاية وانما ثابتة في حالة الرق غير ثابتة
في حالة الحريية فعلى هذا يكون الرد والتفويض نظيره بنكاح غير الاب والجد وبليل
مالو كان الزوج عبدا **الا يلزم** على ما ذكرنا العبد اذا اجبر على النكاح ثم اعتق
لانه مجبر في الابتداء بخير في البقاء والدوام لانه قادر على ازالته وبطلان
فاذا لم يطل صارا راضيا ولم يوجد السبب وهو زيادة الملك عليه
ولا يلزم اذا رخصت الامة بالنكاح لانه لا عير لرضاها **بخلاف** العبد في حالة
النكاح **ومنه** من يقول العقد لازم مطلقا ولكن يفسخ لزيادة الملك
وملكها بضعها على ما ذكرنا **وقوله** في العبد انما يثبت الخيار لعدم الكفاة
قلنا هذا لتقليد يثبت الخيار لمعني فيه النبي عليه الصلاة والسلام جعل
العلة بمعنى فيها وهو ملكها وفي هذا التعليل لا فرق بين ان يكون الزوج حرا
او عبدا ثم نقول الخيار لا اجل لبعض اى ثبت اذا كانت المرأة جاهلة به
اما اذا كانت عالمة فلا كما لو وضعت نفسها تحت غير كفوم علمها بحاله او
كانت عالمة بعنة الزوج او حبه وقت العقد والمشتري اذا كان عالما
بالغيب وقت العقد وهنا يثبت الخيار مع علمها علم ان المعني ما ذكرنا ولان
الخيار انما يثبت بيقين قائم وقت العقد لانه العقد يقتضي السلامة
عن النفس فيشرط الكفاة وقت العقد لا بعده **الانزي** انه وان اعسر
الزوج او انتفى نسبه لا يثبت الخيار وهذا استقويا في حالة العقد فلا يثبت
الخيار لنقص حدث بعده **واما المسائل** فلا يلزم لان غرضنا التسوية
بين الحر والعبد وعة لا فرق عندنا ايضا ثم نقول اذا زوجت نفسها فانما
بعد النكاح بعد الحريية بوصف الزيادة لانها من اهل مباشرة العقد على ما ذكرنا

في الابواب المتقدمة وانما امتنع النقاد لحق المولى فاذا زال حقه بالاعتق
نقله على الحرة فانفذت العلة الموجبة لثبوت الخيار **وفي جملة** النسب
لا يصح اقرارها في حق الزوج فلا يثبت العتق بالنسبة اليه فلا يثبت الخيار
واما المريض فعندنا لها الخيار لانه تغذ واستبقاوه لاننا لو اثبتنا
لها الخيار واخترت نفسها سقط مهرها واذا سقط المهر تبين ان مال المولى
ما يدرهم وهي قيمتها عليها السعاية في ثلثي قيمتها **والاستسعاة** عند
اي حنيئة رحمه الله غير تامة الكفاية فمثل خيارها البقاء الرق واذا بطل خيارها
بقي النكاح وان بقي النكاح بقي المهر واذا وجب المهر خرجت من ثلث ماله
فعتقت ولها الخيار فيه ورهكذا وحكمه الدورساقط وانما حصل الدورساقط
لخيارها فبطل الخيار ونقد العتق حتى لو ظهر للميت مال تخرج رقبته
من الثلث يثبت الخيار والخيار انما يثبت بالعتق لا بغيره **وكذا**
لو كان الاعتاق بعد الدخول يثبت الخيار لانه لا يسقط والدخول لا وجب
الخيار فان اختارت نفسها بعد ما دخل بها الزوج فالمسمى للسيد لا بد
الدخول حصل بنكاح صحيح في ملكه وان لم يدخل بها فلا يملكه لانه لم يفتق فيها
فيسقط به جميع المهر كالفسخ لعدم الكفاة وان اختارت زوجها فالمهر
لسيدها لان المسمى وجب بنفس العقد بمقتضى ما ملكه الزوج وابا
ملك ذلك على المولى فكان البطل المولى **ثم خيار** العتق بخلاف خيار البلوغ في
الربعة فصول احد هاتين الفرقتين بخيار العتق لا يتوقف على الفضا بخيار
البلوغ يتوقف لانه سبب خيار البلوغ فصور الشفقة ولا يتوقف على حقيقة
بل هو موهوم وفي ثبوت اختلاف بين العلم ارحم الله مختار فيه الى الالزام
وولاية الالزام للمقاضي وترجع عدم الشفقة وانعدام المصلحة فيه بسبب
خيار العتق قوي ظاهر وهو زيادة الملك والدفع لا يقتضي القضا ومئة
النكاح فلا يجمع اثاره واحكامه ولا يزداد شي بالبلوغ فكان رضاء فتحتاج
الى القضا **وبخلاف** خيار الخيرة لان السبب هنا قوي ايضا وهو كونها غائبة
عن الزوج في ايقاع الطلاق او مالكة امر نفسها بتمليك الزوج ونقاد تنصرف
واحدة منهما لا يفتقر الى القضا وبينهما فرق من وجه اخر وهو ان الخيرة فرقة
بطلاق لانه بتسليطه وهو فلكه الطلاق وخيار العتق يثبت لمعني فيها والثاني
ان خيار المقتنة لا يبطل بالسكوت بل يثبت الى اخر المجلس خيار الخيرة كخيار البلوغ
في جابها يبطل بالسكوت اذا كانت بكر لانه خيار العتق يثبت بتمليك الشرع
وهو قوله عليه الصلاة والسلام ملك بضعه فاختراري وكان كالتاب تخير
الزوج وبني الكرامة يثبت لا يعلم تمام الرضى ورضي الكرامة يسكنها شرعا
كما في حالة الاثنية ولهذا اوجبتم انما لا يبطل خيارها بالسكوت اعتقلا هو
بالابتداء ايضا ولهذا لا يبطل خيار الغلام بالسكوت لان السكوت منه لم

يجعل رضي والثالث ان خيار العتق ثبت للامة دون الغلام وخيار
البلوغ ثبتت لهما جميعا لان ثبوت خيار العتق باعتبار زيادة الملك وذلك في
الامة دون الغلام وخيار البلوغ لقصور الشفقة وذلك موجود فيها ولان في تزويج
الغلام المولي ينظر له لا لنفسه وفي تزويج الامة ينظر لنفسه بالنسبة المهر واسفا
النفقة فلهذا اختلفا في حكم الخيار ونظر المولي لا يختلف في الصغير والصغيرة فيثبت
الخيار لهما ولا يقال بان الصغير بعد البلوغ يتمكن من التخلص بالطلاق كالعتق
لانه لا يتخلص عن المهر بالطلاق ولم يتمكن من التخلص عند العقد بخلاف العبد
فانه كان عند العقد متمكنا من التخلص بالطلاق وجوب المهر يومئذ كان في
مالية المولي وباعتبار ملك المولي اختاره علي النكاح والبراع ان المقتنة اذا علمت
بالعتق ولم يعلم بالخيار لا يسقط خيارها ويتوقف على مجلس علمها به عند الكرخي
وعامة المشايخ رحمهم الله الا عند احمد بن ٢ وابي طاهر الدياس رحمهما
الله وخيار البلوغ يبطل وان لم يعلم لان سبب الخيار في العتق وهو زيادة
الملكية لا يعلم الا لخاص من الناس فيعذر بالجهل انا خيار البلوغ فلا يهر
يعرفه كل احد وظهوره فان بعض الناس انه يثبت في نكاح الاب ايضا فلا
يعذر بالجهل وما كانت مشغولة بشئ قبل البلوغ ودار الاسلام دار الاحكام
ولا يعذر بالجهل **وان** خيار العتق يثبت بالتخيير من صاحب الشرع هو
عليه الصلاة والسلام فلا يثبت الا بعد العلم بالتخيير وخيار البلوغ
انما يثبت لنقصان في اصل الولاية **واما** المكاتب فوجه قول زفر رحمه
الله ان ثبوت الخيار في الامة لتعود العتد عليها بغير رضاها وسلامة المهر
لمولاها وهذا غير موجود هنا فان النكاح لا ينفذ الا برضاها والمهر لها كالحقة
اذا زوجت برضاها وكان ابنها يولي يقول ان اعانها علي اداء بدل الكتاب
لا خيار لهما وان لم يعينها فلها الخيار لكن الصحيح الموافق لتقليد صاحب
الشرع صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
رجل زوج امته من عبده مجارا لنكاح لا يستجاء بشرابط الكواز ولا
يجب المهر لانه لو وجب له علي نفسه وانه لا يجوز وقال بعضهم يجب ثم
يسقط لانه يجب حقه له تقاي وفيه فائدة حتى لو كان عبدا لم يستوفي
ويقتضي دينها قالوا والاول اظهر قلوبا عنقها المولي ولم تعلم بالخيار روحانا
ثم علمت فلها الخيار في مجلس علمها فان اختارت لنفسها باتت بغير طلاق
وان قامت من مجلس علمها بطل خيارها فان لم تعلم بالخيار حتى ارتد امها ولحقا
بدار الحرب ثم رجعا مسلمين ثم علمت بالخيار فلها الخيار في مجلسها لان النكاح
باق علي حاله لم يتغير فبقي احكامه ولان سائر حقوقها لا تبطل بارتدادها
فكذا اختيارها الا ترى بان الزوج لو خيرها فلم تعلم به حتى ارتد وكذا بدار الحرب
ثم اسلما وعلمت كان لها الخيار وهذا لان الخيار لم يثبت بعد لانه انما يثبت بعد

يجب

العلم

العلم ودليل ثبوته ان كان قايما لكان حكمه موقوف على بشرطه وهو العلم فان
قبل الحق بدار الحرب له حكم الموت والخيار يبطل بالموت قيل له
يلي اذا انفصل به القضا ولم يذكر القضا هنا الا ترى انه لا دخل ديونه ولا تنفق
امهات اولاده ومعه قبل القضا **وكذا** لو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار
في مجلسها كالحقيرة اذا علمت في دار الحرب لتحقق العلم مع الموجب للخيار ولا يقال
ان دار الحرب ليست بدار الاحكام فكيف يحكم بثبوت الخيار في دار الحرب لانا
نقول بان دار الحرب ليست بدار الزمان الاحكام لقصور ولا يتنازعهم اما الاحكام
التي ثبتت شرعا بثبت وبغيرها **الا ترى** انا تقضي بجواز النكاح واشترط
في دار الحرب وانهم احرارا وارقا وحكما بنبوت النسب وامومية الولد تنفي هذا
ايضا وكذلك امه حريية تزوجها حرا وعبد بادن مولاها في دار الحرب ثم
اعتقت وهي حريية فلها الخيار في مجلسها قال مشايخنا رحمهم الله ما ذكر محمد
رحمه الله في الجامع رواية ان اعتاق الحربي الحريية في دار الحرب نافذ الا ترى
انه اثبت لها الخيار وقد ذكر في السير الكبير والصغير والعناق ومواضع انه
باطل قالوا وليس في المسئلة اختلاف رواية وانما اختلفت الجواب لاختلاف الموضع
فموضع ما ذكر في عامة الروايات انه اعتق ولم يخل سبيلها فيكون مشرفا بده
مقارنا للاعتاق وموضع ما ذكره في حلي سبيلها ولو لم يعلم بالخيار حتى حرا
مسلمين ثم علمت فلها الخيار **زوجان** حران حريتان سبيهما معا علي نكاحهما
عندنا لا بعد ام تبين الدارين وعند الشافعي رحمه الله تقع الفرقة اما اذا
سبي احدهما بقع الفرقة اما اذا سبي احدهما تقع الفرقة بالاتفاق عندنا لتبين
الدارين وعند لسبي احدهما فلهما مسيلتان احدهما تبين الدارين بوج الفرقة
عندنا وعند لا بوج حتى اذا اسلم احدهما وخرج الي دارنا فان كانت المرأة
هي التي خرجت مزمنة لزوجها وقعت الفرقة بالاتفاق عندنا لتبين وعند
للقصد الي المزاومة والاستيلاء علي حق الزوج فان خرجت بغير مزاومة او خرج
الزوج مسلما او ذميا تقع الفرقة بالتبين عندنا ولا تقع عندنا لعدم
السبي والملك **احد** حديث ابي سفيان رضي الله عنه فانه اسلم بغير طهران
في معسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يجد النبي عليه الصلاة والسلام
والسلام النكاح بينه وبين امراته هند وظافق رسول الله صلى الله
عليه وسلم مكة هرب عكرمة بن ابي جهل وجكيم بن حرام حتى اسلمت امرأة
كل واحد منهما واخذت الامانة لزوجها وذهبت فجات بزوجها ولم تجد النبي
صلى الله عليه وسلم بينهما وان ربيب بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم هاجرت الي المدينة ثم تزوجها زوجها ابو العاص بعد سنين فزدها
عليه بالنكاح الاول والمعني فيه ان اختلف الدار عبارة عن تبين الولايات
وذلك لا بوج ارتقاء النكاح كاختلاف الولاياتين في دار الاسلام الا ترى

ان الحربي لو خرج اليها مستمنا او المسلم دخل دار الحرب بامان لا تقح
الفرقة وكذا الخارج من نصر اهل العدل الي منعه اهل البغي او امرأة المباع
اذا دخلت في دار الاسلام **واما ما** رحمه الله احتجوا بقوله تعالى يا
ايها الذين امنوا اذا جازيتموها جرات الي قوله فلا ترجعوهن الي الكفار
مهاجرات الاية وليس في الاية بيان يقصد المراجعة فاستلزامها يكون
زيادة على النص وقال الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر والكي افر
جمع الكافرة ومعناه لا تقدر وان خلفتموه في دار الحرب من سبائك ولما اراد
عمر رضي الله عنه ان يهاجر الي المدينة نادى عتبة الكنانة اريد ان تنه
امرته منه او تبين امرته فليفتقني اي فليصحبني في الهجرة الا ترى
ان المرتد الاخر بعد الحرب في حق من هرب في دار الاسلام كالميت قال
الله تعالى يجعل كالميت حتى يتنعم ماله ويعتق امراته اولاده ومديروه
فكما لا يبقى عصمة النكاح بين الحربي والميت فكذلك عند تباين الدارين
حقيقة وحكم **وهذا** ان النكاح شرع لمقصود لا يحصل ذلك
الا بالالفة والسكن والاختلاط وتباين الدارين اما ردة ظاهرة لا تقطع
المودة فصار بمنزلة الموت الموجب للاختلاط لا محالة **اقصى ما في الباب**
ان وهم العود ثابت لكنه في غاية الندرة فينقطع النكاح ضرورة فوات
مقاصده وثمراته ولهذا ينقطع بسبب الزوج وحده ولا يجوز ان تكون العلة
الملكية لانه لا يملك من حيث ملكية النكاح ولهذا لا يجوز ان يحاربه على
النكاح اما اذا خرج اليها بامان فتباين الدارين لم يوجد حكمة لانه
من اهل دار الحرب فتكون من الرجوع اليه بخلاف ما اذا اسلم او قبل الذمة
وكذا اذا دخل المسلم دار الحرب فهو من اهل دار الاسلام حكم **ومنع**
اهل البغي من حيلة دار الاسلام كن فيه لا يجعل بمنزلة الميت حكم وامامه
زينب رضي الله عنها فالصحيح انه ردها عليه بنكاح جديد هكذا
روي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده **وقول** الراوي ردها عليه
بالنكاح الاول اي بجرمة النكاح الاول الا ترى انه ردها عليه بعد
سنتين والعدة تنقضي في مثل هذه المدة عادة **وقد روي** ان
الكفار يتبعوها وضرر يوهها حتى اسقطت فانقضت عدتها بذلك
وعنده ان كان لا تقح الفرقة بالتباين تقع بانقضاء العدة **واما**
اسلام ابي سفيان قال الصحيح انه لم يحتم اسلامه يومئذ علي بن ابي
في قضية انه قال يوم الفتح للعباس رضي الله عنه ان ابن اخك اصبح
في ملكك عظيم فقال ليس عليك انما هو بنوه فقال اوداك وانما اجازة رسول
الله صلى الله عليه وسلم يستفاد منه العباس **وعلم** وحكم بن
حرار انما هربوا الي المسلمين وكان من حد ومكة فلم يوجد تباين الدارين

وقد قال الزهري رحمه الله ان دار الاسلام انما تميز من دار
الحرب بعد فتح مكة فلم يوجد تباين الدارين يومئذ فلهذا لم يحدد
النكاح قوله اختلاف الدارين بوجوب اختلاف الولاية قلنا لم قلتم ان هذا لا
يوجب ارتفاع النكاح وقد قررنا والمسئلة الثانية اذا سبي الزوجان معا
لا يفسد النكاح بينهما عندنا وعندنا يفسد وتقع الفرقة بينهما لقوله تعالى
والمحصنات من النساء الا به مغناه ذات الارواح من النساء الامكنة ايمانكم
فانما محلكم لكم وانما نزلت الاية في سبايا اوطاس وقد ناري ساري رسول
الله صلى الله عليه وسلم يومئذ الا لا يوطا الحياي من الفتي حتى ينعن
والحياي حتى يستبرئ بحبشة وانما سبي ارفاجهم معهن وقوله تعالى
الا على ازوجهم او ما يملكنه ايمانهم وهذا يقتضي حل الوطى مطلقا الا بما خض
عت النص **والعني** فيه ان السبي يقتضي صفا المشي للنسابة ولهذا
يسقط الدين الذي كان واجبا على السبي وانما تصفوا فالتمسك بالنكاح وهذا
لان السبي سبب للملك ما يحتمل الملك وحمل النكاح وحمل الملك لا يصير
مملوكا للسباي لان ملك الرقبة علة للملك المنفعة كما في الشرا لو اشترى كذا الزوج
وهو ليس بدين حق محترم الا ترى انه يمسقط به ما يملكه عن نفسه وعن ماله
ولهذا قلنا لو كانت المسيبة منكوبة مسلم او ذمي لا يبطل النكاح لان ملكه
محترم الا ترى ان المسي لو كان مستأجرا يبطل الاجارة فكذلك النكاح لا يلزم
علي ما ذكرنا اذا اشترى امه منكوبة لانا نقول قضية النسب تثبت ملكه
المنفعة المستمرة الا انه انما لا يثبت حق الزوج المحترم حتى لو كان الزوج غير
محترم بان اشترى امه الحربي وهي منكوبة الحربي يبطل النكاح ولا يلزم
علي ما ذكرنا القصاص على الحربي فانه لا يسقط بالسبي لانا نقول محل
القصاص الدم وان لم يمسح محل للملك بخلاف المنعة ولهذا لا يصح اقرار الولي
عليه بالقصاص ويصح بالنكاح وله ان يحجزها على النكاح ولان القصاص
لا يجب الاحترام لا يلزم على هذا الدين فانه يسقط بالسبي وان كان محله
وهو الذمة لا يملك بالسبي حتى لا يملك الاقرار عليه بالدين لا قال لا نسلم ان الذمة
لا تملك بالسبي حتى لا يملك الاقرار عليه بالدين ولانه لو بقي الدين لتعلق
بالرقبة فسقط دفعا للضرر عن السباي وانما نقول السبي سبب للملك
الرقبة مالا فلا يبطل النكاح كالشركة وهذا لانه المملوك بالنكاح ليس
فلا يثبت فيه التملك بالسبي مقصود لان ملكه البضع مقصود استيه
يختص بشرائط من الشهود والولي وعرضا اظهار الخطر المضع وشروط
لانه محل خلق الادبي المكرم ويستوي فيه بضع المسئلة والكافة حتى لا
لا يملك بضع الكافرة الا بما يملك به بضع المسئلة الا بطريق السبي ولم
يوجد شيء من الشرايط في السبي فانما يثبت الملك بضع الملك الرقبة وذلك

لا يثبت الا عند فراغ الحمل عن حق العتق كما في الشراء ونفس السبي
ليس عتاقا للنكاح كالوكان النكاح محترما والمناق اذا انقضى لا يفرق الحال
بين المحترم وغير المحترم كما اذا انقضى بالمجربة والرضاع وهذا لان السبي
لم يوضع لابطال النكاح شرعا ولا ينافيه حكمه فلا يبطله كالشراء لانه
لو كان موضوعا لما وجد معتبرا غير مبطل لان هذه قضية السبي الموضوع
للاحكام فكان موجبه ملك الرقبة فقط وانه لا يضاف النكاح كالزوج
امته من غيره او ان شئني منكوه الغير كدته له الملك مع بقاء ملك المقتة
واما الدين فان كان على عبد قسي لم يبيح نفسه عليه في المأزون وان
كان على حريسي سقط لانه لما صار عبد او الدين لا يجب على العبد الا شاعلا
لالمالبة الرقبة فكذلك لا يبقى الا شاعلا للمالبة وحين كانت واجبا على
الحري لم يكن شاعلا للمالبة الرقبة اذ المالبة في رقبة فلا يمكن ايقاؤه
الا بملك الصفة وتقدر ايقاؤه بتلك الصفة فلا يبقى ولانه اذا لم يكن
الدين في رقبة ملك رقبة صافية عن الدين فلو بقي لتعلق برقبة
فقات الصفا او ايجاب في رقبة ابتداء الا نزي انه لو كان الدين محترما لا
يبقى خلاف النكاح ولا كذلك العبد لانه متعلق برقبة ملكه السابق
مشتقوا لان الامتد يثبت كذلك وهكذا يقول في النكاح **واما الاجارة**
قلنا بقاؤها على الصفا لانه يجب لتسليم الذات اليه بخلاف النكاح لانه لا
يوجب التسليم فقاروه لاجل يصفى الرقبة لانهما انما يطلت لانه عجز عن
تسليم نفسه ان كان حرا وعجز المولى عن تسليمه ان كان عبدا فكان السبي
مزايا للاجارة بحكمه لانه يوجب كون السبي احق بالرقبة وهذا يمنع
غيره من التسليم وبغا القدرة على التسليم بشرط لبقا الاجارة بخلاف
النكاح لان العجز فيه لا يبطله لا يلزم على هذا القصاص فانه لا يبطل وان
كان في بقائه ابطال حق السبي في الرقبة لانه ان كان في الاطراف
يسقط لانه بالرقبة لا يبقى محلا لبيان القصاص في الاطراف فلو بقي لا يخلط
ولا سبيل اليه فيبطل ولحقا في النفس ايضا يبطل كسائر الدبوت
وفي النفس لا يبطل لانه لا يتعلق بالمالية بل بالذمة فيبقى المالا خالصا للسبي
لكن بقوت ضرورة استنباط القصاص لا ضرورة وجوبه فلا يعتبر كالواقف
العبد على نفسه بالقصاص بخلاف ما لو اقر بالمال وقوله السبي يقتضي الصفا
لاشتم **الانزي** ان مال النكاح اذا كان محترا يبقى النكاح وكذا اذا انشئ
الزوج وحده وقعت الفرقة وهذا الملك له لا عليه واما الابنة والخير
فالابنة دليلنا فان الله تعالى حرر ذوات الارواح فما لم يثبت انقطاع
الزوجية بينهما كانت محرمة على السبي ولا نه خص منها اذا كانت محرمة
على السبي او كان الزوج محترا فيخص المتنازع فيه بما ذكرنا ونحوها

علي

علي ما اذا اسلمت وحدها **وفي سببا او طاس** روي ان الرجال
هزلوا الي حصونهم وانما سبي النساء وحدهن فقد وقعت الفرقة بقبولين
الدارين وادالهم تقع الفرقة عند نأب السبي فلو اعتقها المولى قلها الخيار
وعن ابي يوسف رحمه الله في الامالي انه لا خيار لها لان ما زاد عليها من
الملك كان مستحقا عليها بال عقد السابق لانها كانت حرة فلا يثبت لها الخيار
لرفع هذه الزيادة لان الاعتناق عاد الي الملك الى ما كان ولا ان العقد وقع
غير موجب للخيار فلا يتعلق به خيار لم يثبت سببه حالة العقد كالوزنات
الكفاة **وجه** ظاهر الرواية ان تلك الزيادة بطلت بالرق وهذه زيادة
جديدة حدثت بحرية جديدة لكنها من جنس الاول وما كانت راضية لهذه
الزيادة فبشرط الرق وان نكاحها صار لولاها فاذا اعتقت ملكته امر
نفسها واراد الملك عليها وهو الموجب للخيار **ودكر شمس الامة**
السرخسي والكرخي رحمهما الله الخلاف على العكس فقالا عند ابي حنيفة
يوسف يثبت الخيار وعند محمد رحمه الله لا يثبت وكذلك مسلمة تحت مسلم
ارتدا معا ولحقا بد الحرب ففسلها معا واسلما نهما على نكاحها والرجل
حر لان المرتد لا يسترق والمرأة امته للمساوي فان اعتقت قلها الخيار في
ظاهر الرواية ولوان مسلمة تحت مسلم اعتقت فلم يعلم بالخيار حتى ارتدا
وكفا بد الحرب معا ثم سببا فاسلما معا فالرجل حر والمرأة امته للمساوي
وايضا الرق خيارها حتى لو علمت انه كان لها الخيار في العتق الاول لا يملك
ان يختار نفسها فانه بطل ما يثبت به خيارا وهو ملكها امر نفسها فاذا زال
المعنى الذي لاجله ثبت الخيار يبطل الخيار **كالشفيع** اذا باع ما يستحق به
الشفيع قبل العلم ثم علم لزوال ما يستحق به فان اعتقها المولى قلها الخيار
بالا اتفاق للملكا امر نفسها وكذا لو علمت بالخيار قبل الردة فاخترت زوجها
او قامت عنه مجلس علمها او اختارت زوجها في دار الحرب لانهما حلكت امر نفسها
في الرق الجديد مع جواز النكاح فكان لها الخيار **صغيرة** لها ابوان مسلمان
ارتدا الاب وحقق بد الحرب فزوج الصغيرة عنهما وهو مسلم من مسلم
جازا لنكاح لان ولاية الاب قد بطلت بالارتداد وصار ولها عمه العبد
فان لم تبلغ الصغيرة حتى لحقت الامر بها وحقق الزوج معها بد الحرب
فارتد اجمعيا معا في دار الحرب فلحقها بالصغيرة لا يبطل النكاح
بينهما لان الزوج والامارتد بعد ما لحقا بد الحرب بالصغيرة فصار
الصغيرة مرتدة بارتداد ابويها فصار كان الزوج والمرأة ارتدا معا
فلا يبطل النكاح فان سببا جميعا فالاب والزوج حرا فمجران
على الاسلام والام الصغيرة اثنتان للمساوي النكاح على جلاء فان
اعتقت الصغيرة ثم ادركت فلها خيار العتق وليس لها خيار البلوغ

وان كان المزوج هو العمد لان بالرق لم يبق النكاح حقا لها بل صار
حقا للمولي فلا يبقى الخيار لدفع شبهة الضرر في النكاح وصار كان المولي هو
الذي زوجها ولو كان هكذا كان لها خيار العتق لزيادة الملك ولين لها
خيار البلوغ لكان الولاية ولو كان مكان الجارية غلام صغير روجه غمته
والمسيلة جالها فلا خيار له اما خيار البلوغ فلا يطل بالرق وصار كعبد
صغير روجه مولا ثم ادركه وهذا لان بالسبي تبدلت رقبته بنطل كل حق
كان له قبل ذلك واما خيار العتق فلا يثبت للفلان وللأمر الجائر
اذا اعتقت لما قلنا والله اعلم **باب من النكاح ايضا اقل**
الباب ان البدل الاصيل في باب النكاح مهر المثل كالقيمة في باب البيع
وانما يصار اليه المسمى اذا صحت التسمية من كل وجه عند أبي حنيفة رحمه
الله وعند أبي يوسف ومحمد البدل الاصيل هو المسمى وانما يصار اليه مهر
المثل اذا فسدت التسمية من كل وجه اذا ثبتت هذه فتقول كلمة او اذا دخلت
بين التسميتين فسدت من وجه الجهالة فحكم مهر المثل وعندهما المفسد
من كل وجه فيجب الاقل لانه متيقن **اصل** اذا تزوج امرأة على الف
او الفين او على هذا العقد وقيمة احدهما اكثر عند أبي حنيفة رحمه الله حكم
مهر المثل فان كان الفين او اكثر فلها الالفان لانها رصبت بسقوط
الزيادة وان كان الف او اقل فلها الالف لانه رضى بالتزام وان كان
بينهما فالها مهر المثل وعندهما الالف بكل حال او اقل العبدان قيمة
هما بقولان تسمية المال في النكاح منفصل عن العقد بدليل انه لا يتوقف
صحته على ذكره فكان بمنزلة التزام المال بغير عقد فيجب القدر المتيقن كما
لو اقر بالف او الفين او اوصى بالف والعين ولان النكاح لا يحتتمل الفسخ عا
والتعق عا وهذا كمن تحت الاقل ولانه هو الملتزم للمال فكان البيان اليه
كأن الخلع والعتق والاوجه الى الرجوع الى مهر المثل لانه موجب نكاح
لا تسمية فيه والتخير لا يبعد في التسمية ولهذا لو طلقها قبل الدخول بها
وجب نصف الاقل بالاجماع وهو غنيرة ما لو قال علي ان اعطيك ايتها شيت
او ايتها شيت ولو قال هكذا كان له ان يعطيها ايتها شيت ان شرط الخيار لنفسه
واذا ان تاخذ ايتها شيت ان شرط الخيار لغيرها او بحقيقة رحمه الله يقول
النكاح عقد مقاوضة يستحق فيه التسليم والتسليم بالخيار في المسمى فيه
بين الاقل والاكثر يمنع صحة التسمية كالبيع **بيان** ان الزوج يملك المثل عليها
بالمهر والمراة غلظت كمر يد لاعت المثل ثم الزوج يطالب المرأة بتسليم البضع
عند التسليم الاقل والمرأة تمنع نفسها ما لم تأخذ الاكثر وحظهما في العقد
سوا وليس الحكم باولي من الاخر وهذا لان كلمة او اوجبت شيئا فيه
ثم الالف الزائدة لا تجب عليها بقبض الالف بكلمة الشك ايضا رعايته

لحق

لحق المتعاقدين وهذا لان الملك البضع موجب معلوم وهو مهر المثل الا
ترب انه لو تزوجها بغير مهر تجب مهر المثل وانما يتحول الى المسمى بالتسمية
ففي وقع الشك بين التسميتين يصار الى موجبه لا ينقص عن الاقل ولا يزداد
عليه الاكثر ولو استأجر رجلا لتبضع ثوبه بدينهم او بدينهم من حكم ما زاد
الصنع فيه لا ينقص عن دينهم ولا يزداد على الدين لانه ان الملك الصنع هو
فيه لا موجبا معلوما وهو قيمة ما زاد الصنع فيه كل لو صنع ثوب غيره بغير
امره الا انه يتحول الى الاخر بالتسمية فاذا وقع الشك فيه يصار الى موجبه
خلاف الطلاق والعتاق لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بل كل وقع مسلما
بالعتاق ثم المنازعة العقد يصير مسلما لانها في نفسها والعبد في بد نفسه
والرق وقع مسلما بالعتاق ثم المنازعة انما وقعت في المال لا غير فكان القول
قول من عليه وهنا يحتاج الى التسليم والتسليم فكان كالبيع الا ان الغد امر
التسمية في البيع يمنع صحة العقد فكذا جهالة المسمى **خلاف** النكاح ولان
هذه الجهالة مثل جهالة مهر المثل او اقوي منه فان اوتدخل في الاجناس
المختلفة القدر تارة وبين المقادير المختلفة تارة ومثل هذه الجهالة تمنع
صحة التسمية واذا لم تنصح التسمية بصار الى الموجب الاصيل وبه
فارق الطلاق والعتاق لانه لا موجب لذلك العقد في الاصل حتى لا يجب
شيء عند عدم ذكر البدل فلهذا اوجبنا الاقل الا ترب ان هذه
الجهالة في البيع عند العجز عن رد العين بوجب البدل الاصيل وهي
القيمة فكذا في النكاح لان باعتبار عدم قبوله الفسخ صار غنيرة المعقود
عليه الها لك **خلاف** الاقرار والوصية لان المال المقرب والوصية
لان المال المقرب والوصية ليس بقوض طوع عينا الاقل لا يكون فيه
نقصا لحق المقرب والموصي له فوجبنا الاقل لانه متيقن اما الصداق
عوض عما يستحق عليها وفي تعيين الاقل خمس لها والنظر واجب من الجانبين
فحكمنا بمهر المثل بخلاف ما لو طلقها قبل الدخول لان الزيادة هنا يجب باعتبار مهر
المثل والطلاق قبل الدخول يسقط اعتبار مهر المثل ولا يربد على المتعة
عالمنا بخلاف قوله لعطيك ايتها شيت لان بشرط الخيار لا حد لها تعد
المنازعة ويستند من له الخيار بالتعيين اما عند عدمه يتحقق المنازعة
وليس الرجوع الى قول احدهما باولي من الاخر لا ترب انه لو باع احدا العبد
لا يجوز ولو سمي لطل واحد منهما بشرط الخيار فيه لا حد لها جاز كذلك
هذا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** تزوج امرأة على الف
حالة او الى ستة فمقياس قول أبي حنيفة رحمه الله ان كان مهر مثلها
الف او اكثر فلها الف وان كان اقل من الف فلها الف الى ستة لان الموجل
دون المعجل والحلول والسيعة وصفان للالف والالف غايته والغاي

انما يعرف بالوصف فالجهاالة في وصفه كالجهاالة في قدره فصار
 كالو تزوجها على الف او الفين **والدليل** على انه الموجل دون المعجل
 خزيه النسبة في بيع المثل بالمثل ولو ارشترى شيئا بالف نسبة ليس له
 ان يبيعه مراحة على الف حالة وكذا لو باع بالف حالة فاراد شراؤه فليقتد
 القن بالف موحلة لا يجوز لانه يشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن
 ولهذا اعتبرنا انما جيل من المريض تيرعا كالشروع بالعين نصار سبيلنا
 لانه تزوجها على الف او تسع مائة وفيه الحكم على الاختلاف الذي ذكرنا
 ولو تزوجها على الف حالة او الفين الى ستة فقي قيا من قوله ابي حنيفة
 رحمه الله ان كان مهر مثلها العين او اكثر فلهما اي المهر ينشأت لان الفزر
 عليها لان مهرها الفاد رهم حالة الا انها الترت احد النقصان اما نقصان
 القدر واما نقصان الوصف فكلها الخيار وان كان اقل من الفين واكثر من
 الف فلهما مهر مثلها لان الضرر عليها وان كان اقل من الف فلهما اي المهرين
 شأ الزوج لان الضرر عليه لانه التمر احد الزيادةين لان الواجب
 هو الاقل فكان الخيار له وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجب الاقل
 في جميع ذلك لان يرضى الزوج باعطاء الاكثر والله اعلم **باب**

من اجازة النكاح بزيادة المداق او بصدق اخر عن المداق

الاول اصل الباب ان الزيادة في المهر بعد العقد جائزة وتلك التي يصل
 العقد وعند زفر رحمه الله لا يصح الزيادة اصله الزيادة في الثمن بعد
 العقد **ودليلنا** الجوار هنا قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيت
 به من بعد الفريضة معناه من فريضة بعد الفريضة لكنها معتبرة بما
 المثل في كل موضع امكن اعتبار مهر المثل بان دخل بها او مات عنها يجب
 الزيادة الا على قول ابي يوسف الاول رحمه الله فانه ينصف الزيادة
 وكذا الحكم المقروض بعد العقد بالتراضي او بقضاء القاضي **وجه**
 قول ابي يوسف الاول رحمه الله ان الزيادة تلحق باصل العقد وتصح
 كالموجود ذلك العقد عند ناحي يتعلق الاستحقاق بجميع ذلك وكذا المقروض
 بعد العقد بمنزلة المقروض بالعقد ولهذا لو دخل بها او مات عنها جاز
 ذلك والمقروض في العقد ينصف فكذا هذا **وجه** قوله الاخر
 وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله قوله تعالى فنصف ما فرضتم اي
 سميت كذا العقد والزيادة ليست بمسمى في العقد وقضية الدليل
 سنوط المسمى بالطلاق قبل الدخول الا انا عرفنا بنصف المسمى بهذا
 النص فبقية المسمى على قضية الدليل وكذا المقروض بعد العقد
 ليس في معنى المسمى بالطلاق قبل الدخول الا انا عرفنا بنصف المسمى بهذا
 النص فبقية المسمى على قضية الدليل وكذا المقروض بعد العقد ليس

في معنى المسمى لانهم وان استنحل حكمه الى وقت العقد لا يصير مسمى في
 العقد بل هو نقد برلمر المثل وتعيين له ومهر المثل يستقط بالطلاق
 فكذا اما كان تعيينا ونقد برلمر الا نزيه انه لو طلقها بعد الدخول لا يجب
 لها الا ذلك فلو انه تعين ونقد برلمر والا لوجب كلاهما مهر المثل والمقروض
 كالوراد ثم طلقها بعد الدخول ولهذا لو تزاجنا على دار لم يجب الشفعة
 ولو كان هذا عوضا عن مهر المثل ولم يكن تعيينا لوجب الشفعة
 كلو سمي ثم اعطاها دارا عوضا عنه **وحرف** ان تعليق الاجازة في
 النكاح الموقوف بقبول الزوج زيادة مال على المهر المسمى في اصل
 العقد او بقبول مال اخر سوى ما كان مسمى في العقد صحيح ولا يصح
 تعليقها بما بر الشر وطول الاجازة شرعت لتفصيل العقد فبغير
 باصل العقد واصل العقد يصح تعليقه بقبول الزوج اصل المال
 ولا يصح تعليقه بشرط اخر كذا هذا وخلوه عن المسمى في اصل العقد
 لا يمنع صحة الاجازة لان صحة النكاح لا يقف على قبول وجوب المال بل
 وجوب المال من ضرورات صحة **وحرف** اخر ان الجعل يستعمل في الاقبا
 والانشاء والاجازة تستعمل في البناء والامضاء قال الله تعالى وجعلنا
 الليل والنهار ايتين ولهذه الاوقات لغيره جعلت هذا المال لكونه
 عليك وليست ط القبط اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل**
 تزوج امة بخير اذن مولاها على مائة درهم ثم قال الزوج للمولي
 اجز النكاح بيننا فقال اجزت على ان تزيدني في الصداق او على
 ان تزيدني في الصداق خمسين درهما لم يكن هذا اذ اول اجازة لا عت
 على ان يقبض الزيادة لان على كلمة شرط والمعلق بالشرط عدم قبول
 وجوده فمما وجدت الزيادة بعد العقد والمولي ان يجز بعد ذلك
 وكذا الوفا لا اجيز حتى تزيدني خمسين دينارا او الا ان تزيدني خمسين
 او الا بزيادة خمسين لان كلمة حتى للقاية فقد بقي الاجازة قبل وجود
 القاية واشتبهت بعد ها وفيه معنى الشرط كما في قوله تعالى حتى تنكح
 زوجا غيره فان اصابه الزوج الثاني شرط للمال على الاول وكله الا
 للاستثناء فقد بقي الاجازة عاما واستثنى حالة الزيادة وكذا الوفا
 اجزني على مائة وخمسين او لا اجزني الا على مائة وخمسين او قال
 لا اجزني حتى يجعل الصداق مائة وخمسين فليس هذا برود ولا
 اجازة فان رد بعد ذلك ارتد وان اجاز خيار وان رضى الزوج جاز
 ويكون الصداق مائة وخمسين في الفصول كلها ان دخل بها او مات
 ناكدا الكل وان طلق قبل الدخول تنصف المسمى وتنسقط الزيادة
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف الاخر رحمهم

اسمه وعند ابي يوسف رحمه الله اولا ينصف الاصل والزيادة لان ما شرط
المولى على الخلاف الذي ذكرنا والمعنى فيه ان المسمى تأكد بالتسمية والعقد جميعا
فلنا كذا لا يسقط كله لا بالطلاق ولا بالموت والنفقة ضعيفة من كل وجه لانها
لا تجب بالتسمية ولا بنفس العقد فيسقط بالطلاق والموت جميعا وهو المثل
ضعيف من وجه لانه غير مسمى في العقد وقوي من وجه لانه يجب بنفس العقد
من وجه لا يسقط بالموت ولضعفه من وجه يسقط كله بالطلاق قبل الدخول
والزيادة معتبرة بمهر المثل دون المسمى لما ذكرنا ان سبب وجوب المسمى بشان
العقد والتسمية وسبب وجوب المهر المثل العقد دون التسمية وسبب
سبب وجوب الزيادة ثبتي واحد وهو الزيادة فيسقط بالطلاق قبل الدخول
كمهر المثل ولو قال لا اجيز لك زديني خمسين في المصداق او قال لا اجيزه
واجيزه ان زدني خمسين درهم بطل النكاح رضي الزوج بالزيادة او لم
يرض لانها قال لا اجيز فقد نفى الاجازة مطلقا غير معلق بالشروط ثم
استأنف كلاما اخر فلا يوجب هذا العادة العقد بعد بطلانه بعد وجود
ما يبطله لان العطف يقتضي تقرير المعطوف عليه ولكن للاستئناف وتقرير
الاول كما في قوله تعالى وما كفر سليمان ولكنه الشياطين كفروا ولو قال المولى
اجزت النكاح علي خمسين دينارا ورضي الزوج جاز لانه الموقوف على اجازة
المولى النكاح والتسمية فاذا اجاز النكاح دون التسمية جاز النكاح وبطلت
التسمية وصحة النكاح لا تقف على التسمية فصار كانه تزوجها ولم يسهر
لها مهر ثم ان المولى فرض مهرها خمسين ورضي الزوج به او بصبر كما هما ابطلا
التسمية الاولى وفرض مهرها اجزوها بملكان ذلك فوق بين هذا وبين البيع
الموقوف بما ية اذا اجاز المالك خمسين دينارا فانه يبطل لانه البيع لا يكون
الابطل فاذا اجاز ببدل اخر خلا البيع الاول عن البدل فيفسد اما اخلا
النكاح عن البدل لا يوجب فساد النكاح فان قال المولى اجاز عقدا
اخر غير العقد الموقوف لان العقد على الدائري غير التقيد على الدراهم
له لبل لانه لو وكل رجلا بان يزوجه امرأة بمائة درهم فزوجه على خمسين
دينارا لا يجوز لانه اني بغير ما امر به **وكا** لو شهد احداهما انه تزوجها بمائة
والاخر انه تزوجها بخمسين دينارا فانه لا يقبل سوا كان المدعي الزوج
او المرأة **قلت** الوكيل لا يملك الا ما فوض اليه وقد فوض الموكل اليه
فكاحا بصفة فاذا اجاز بغير تلك الصفة لا يجوز اما المولى يملك النكاح الامة
بالدراهم والدائري وقد اضاف الاجازة الى ذلك النكاح الا انه غير
التسمية فاذا رضي الزوج صار كانهما الغيا التسمية وسميا ما لا اخر
وذلك جائز وفي الحقيقة لا فرق بينهما فان ثمة نكاح الوكيل يتوقف على
اجازة الموكل وهنا ايضا اجازة المولى يتوقف على رضي الزوج واماسيلة

الشهادة

الشهادة فقد ذكر في الجامع الصغير ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله
يقبل ويقضي بالنكاح باقل المالكين سوا كان المدعي الزوج او المرأة وذكر
شمس الائمة السر حنيفة رحمه الله في الشهادات لو كان المدعي هو الزوج
لا يقبل لانه يكذب احد شاهديه وان كانت المرأة هي المدعية وتدعي النكاح
بالف وخمسماية يقبل علي الافلان دعواها دعوي المال وعندهما لا يقبل
لانه عقد معاوضة فاختلا فهما يمنع القضا كالبيع **ولا** حنيفة رحمه
الله ان المهر فيه تابع يستغني عن تسميته بخلاف البيع فثمة لم يوجب
الاتفاق علي عقد واحد وانه بشرط القبول وهذا المولى اضاف الاجازة الي
العقد الموقوف فلم يخله العقد ولهذا يشترط حضرة الشهود وقت العقد
لا وقت الاجازة لان الشهود بشرط العقد والاجازة امضاه فان دخل
بها او مات عنها فالصداق خمسون دينارا وان طلقها قبل الدخول بها
قله المتعة في قيام قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاخر
رحمهم الله وفي قوله الاول ينصف ما شرط المولى لان المسمى في العقد للم
يجب صار هذا كالمقروض بعد العقد فكان علي الاختلاف وفقه ما بيننا
الوحدة دون المسمى وكل جواب عرفته في الامة اذ ازوجت بغير اذن
مولاهما فهو الجواب في الولي اذ ازوج موليته البالغة بغير رضاها واجازت
النكاح بزيادة صداق او يصد اق اخر لان الولي في حقها بمنزلة الفضولي
رجل تزوج امته بانه مولاها علي مائة درهم ثم اعتقت فلها الخيار
لما قلنا فلوقال لها الزوج لك خمسون دينارا علي ان تختار بيني ففعلت فقد
بطل خيارها ولا تنبي لها من الخمين الا ما التي لها لانهما اعتاضت عمالا
بصح الاعتبار عنه بحاله لان خيار العتق ليس بمالك ولا له حكم المال ولا
يؤول ما لا يحال والاعتراض عما هذا صفة لا يصح كالكفيل بنفسه
اذا اعطي بالاحتية يبريه عن الكفالة والمجزة اذا بدل لها زوجها مالا فاختار
زوجها وبطل خيارها وكالمشتري اذا بدل للشفيع مالا ليس الشفعة
يصح ولا يجب للمال وهذا لان الزوج لم يستفد بهذه المال ملك البضع
استدال باستنفاد المتاع علي النكاح وذلك لا قيمة له الا ترب الهمال وشهدا
بالطلاق بعد الدخول وقضي به ثم رجعا لا يصحان شيلا لانهما اتلفا عليه
النكاح لانه ليس بمنقوض بخلاف الخلع والصلح عن دم العمد فانه يجب
المالك لان الخلع ابطال النكاح فانه يتضمن المال فيجوز ابطاله بالمال
والقضا ص ايضا مال من حيث انه يؤول مالا وله المريض اذا
صالح عن دم عمه عليه علي له بيقبوز ويعتبر من جميع المال بخلاف
الخلع ويؤول مالا ايضا كذا انين اذا عني احدهما اما الاختيار لا يتضمن
المال ولا يؤول مالا ولا هذه الحقوق مجزى حق لا يوصف بالملك وانه

اسقاط محض واشترط العوض بمقابلته فاسد **بخلاف** العتق
 بماله والطلاق عاا فانما اعتياض عن الملك الثابت في المرأة هـ
 والعهد ومن عليه القصاص الا ترى ان ملك النكاح لا يثبت
 الا بالمال فيجوز ومن عليه القصاص الاعتياض عن ازالته ايضا بالمال
 لانه كما يجوز التزاور العوض بسبب الملك يجوز ان ياخذ العوض ليطل
 ملكه اما بالحيا لا يثبت مقابلا بالمال وكذا الشفعة والكفالة حتى لو
 اخذ منه ما لا يكتفي له بنفس فلا يصح فكذا لا يصح التزام المال
 عوضا عن الابلا واما بطلان حيا رها لا يما اعتياض عما لا يصح الاعتياض
 عنه والاعتياض عما لا يصح الاعتياض عنه والابطال بلا عوض سواء
 لان صاحب الحق يكون راضيا بطلان حقه مجانا الا ترى انه لو طلق هـ
 امراته او خالها على جز او خنزير يقع الطلاق بغيره كذا كذا هنا
 ثم انفقته الروايات في خيار العتق وتسليم الشفعة انه اذا لم يجب
 المال بطل الحق اما الكفالة بالنفس هل يبطل اختلاف الروايات ذكر
 في كتاب الشفعة انها اسقاط واشترط العوض بمقابلته فاسد
 كما في الشفعة لكن الاسقاط لا يبطل بالشروط الفاسدة لانه
 لا يتعلق بالحيا بزمع الشرط فلا يكون الشرط الفاسد مبطلا له
وجه رواية الكفالة ان الكفالة بالنفس حق قوي لا يسقط بعد
 ثبوته الا باسقاط تام ولا يسقط الا بعد تمام الرضي ولهذا لا يسقط
 بالسكوت عن الطلب وانما تم رضاه يسقطه اذا وجب المال اما سقوط
 الشفعة لا يعتمد الاسقاط وغنا الرضي الا ترى انها تسقط بالسكوت
 بعد العلم بوضوح ان الوجوب لم يكن بغيره وانما كان شرعا لدفع الضرر
 وقد صار راضيا بهذه الضرر وان سلمه عال اما وجوب النفس بالكفالة
 كان بقبوله العقد فلا بد من اسقاط يكون منه وهو اذا اسقط بمال
 فانما يجوز حقه الي المال فلا يسقط أصلا والحويل لم يصح فثبت
 وهذا بخلاف ما لو قضى الرين او بعضه على ان يبريه من الكفالة بالنفس
 كان جائزا وبسبب له المال لانه متبرع في قصدا الدين وقد قبله ثم ابراه
 عن الكفالة بالنفس وذلك حقه وهذا لان الطالب لا يتمكن بملكه
 ما يقبضه منه بان الا برأ عن الكفالة وانما بملكه ذلك بل لا عن أصل
 حقه على المطلوب كما يملكه من جهة متبرع اخر ثم هو يسقط حقه
 من غير عوض فاما اذا ابراه عن الكفالة عاا بشرطه عليه بمقابلته المرأة
 فلا يملكه عوضا عن أصل حقه فيكون اعتياضا عما ليس بمال وهو شقة
 على ما ذكرنا ولو قال زدتك في صداقك خمسين على ان تختاريني ففعلت فقد
 بطل حيا رها والخمس للمولي على الزوج لان الزوج جعل الخمسين بازاء

نصفها بقوله زدتك في صداقك وبازاء خيار العتق بقوله على ان
 تختاريني والبضع مما لا يجوز الاعتياض عنه وخيار العتق مما لا يجوز
 الاعتياض عنه فصدا والخمسون كله بازا ما يجوز الاعتياض عنه وهو نصفها
 فصحت الزيادة ولا يزدني الصداق وجعل شرط ثبوت الزيادة اختيارها
 زوجها وقد وجد **واذا صحت** الزيادة كانت للمولي لاها التخت باصل
 العقد وصار للمقروض لذي العقد والاصل له فكذا الزيادة كالوابع شيئا
 ونقايضا ثم ان الباع فقال المشتري للوارث زدتك في الثمن مائة درهم
 صحت الزيادة ويكون تركه الميت حتى يقضي بها بونه وشفقة وصاياه
 كذلك هنا **حاصل** تزوج امته بغير ان يولها وبغير شهود علي
 مائة درهم فبلغ المولي فقال اجرت ذلك النكاح خمسين دينارا ورضي
 الزوج وحضر هذا القول شهود فقال النكاح باطل لان الشهود يشترط
 لذي العقد وقد العلم فكان فاسدا ولا جارة عملها في تنفيذ الوقوف
 دون تصحيح الفاسد **ولو قال** جعلت ذلك النكاح ثلثا وخمسين
 دينارا وقبل الزوج بحضرة الشهود فهو جائز ما ذكرنا ان الجعل للثلاث
الآثر انه لو قال ابتداء جعلت نكاح امي لك خمسين دينارا وقبل الزوج
 بحضرة الشهود يكون نكاحا صحيحا **ولو قال** جعلت امي لكيا لدرهم
 وقبل كان بيعا ولو قال لامرأته جعلتك طالق اول بعد جعلتك حرا يكون
 طلاقا وعتاقا ولهذا قال محمد رحمه الله في الماذون اذا اعتق انسان
 عبد صبي او طلق امرأته او اعتق الصبي عبده او طلق امرأته ثم قال بعد
 البلوغ اجرت ذلك الطلاق او الوفاق لا يصح ولو قال جعلت ذلك هـ
 الطلاق طلاقا او جعلت ذلك الفناق عتاقا فصح كانه انشا وهذا اذا
 قال جعلت ذلك النكاح نكاحا اما اذا قال جعلت ذلك النكاح ولم يقل
 نكاحا لا يصح لانه تقرير الاول لا انشا غيره **فان قيل** انه ما انشا
 النكاح بل جعل ذلك النكاح نكاحا بالاضافة اليه وذلك فاسد فكيف
 يصح **قلت** نعم اضاف اليه لكن الاضافة قد بطلت وبقي انشا وهذا
 لان ذلك النكاح معروف وقوله نكاحا منكروا المنكر غير المعرف فيبطل
 الاضافة ويجعل ابتداء تخريا للمجوز وذكر ايضا في الماذون اذا طلق
 رجلا امرأته صبي او اعتق عبده فقال بعد البلوغ قد اوقعت الطلاق
 الذي اوقعت فلان عليها او اوقعت ذلك العتق الذي اوقعت فلان طلقته
 وعتق وذكر الطلوي واليكي ومحمد بن مقاتل الرازي رحمه الله
 اذا قال لامرأته انت طالق خمسين نطقا فقلت يكفيني من ذلك ثلاث
 نطقيات فقال له ثلاث سنة اخرئك الثلاث والوفاقي لهن طلق
 هي لا البواقي لانه لما طلقها خمسين لا يقع اكثر من ثلاث وانما اضاف الي

الى سايرهن نطلقات لم تقع علي هذه وكان باطلا فلا يقع عليها
فعل هذا ينبغي ان لا يصح ايقاع الضمي بعد البلوغ لان ذلك كان باطلا
وقد اشار الي ذلك وقيل انما اختلف باختلاف الوضع لان في الجامع والمأذون
جعلت او اوقعت ذلك الطلاق وثمة لم يقبل وقعة ولو قال اوقعت يصح ايضا
باب نكاح المراتين في العقد الذي يكون اوله جائزا
بفسد اصل الباب ان الاجازة اذ اطلقت العقد الموقوف كان حالة
الاجازة حكم الانسان لان العقد لم يتم قبل الاجازة وانما تم ويقدر بالاجازة
فكان لها حكم الانشاء فيكون الطاري على العقد الموقوف يجعل كالمقارن
للعقد لا به سبق النفاذ الذي هو المقتضى بالعقد يجعل في العقد به
سابقا على ما هو وسيلة لاستنباع المقاصد اذ اعرفنا هذا اقال محمد رحمه
الله **رجل** زوج رجلا امرأتين رضيعتين في عقدة واحدة بغير
اذنه وبغير اذنه ابينهما وخطب عنه محاطب فارضعهما امرأة معا وعلى
التعاقب ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح احدها واجاز ذلك ابوها واجاز
نكاحها واجاز ابوها ذلك لم يحز لان الاجنبية لو كانت مقارنة للعقد لم يصح
العقد فاذا طرأت على العقد الموقوف بطل التوقف ونقض الاجازة ولان
النكاح لو كان صحيحا ثم صارنا اختين بفسد النكاح فاذا كان موقوفا
اولي ان يفسد لان النكاح الموقوف اصنف من النكاح البات ولو ارضعت
احدهما فانت الصبية ثم ارضعت الاخرى لا يبطل نكاح الاخرى حتى لو اجاز
حاله لم يتحقق الجمع بحال لانه لا اختية عند ابتداء النكاح وحين تحققت
الاختية لا جمع الا ترى ان الاختية على هذا الوجه لا تمنع الابتداء بان
ماتت امرأة المزوج الرجل ثم تزوج اختها فانه يجوز كذلك **ولو روجه**
كبيرة وصغيرة في عقدة واحدة فارضعت الكبيرة الصغيرة ثم بلغ الزوج
فاجاز نكاح احدهما لم يحز لان الامية والبنية طرأت على العقد
الموقوف ولو كان العقد نافذا بفسد فهذا اولي الان هنا لو تزوج باحدهما
بعد ذلك تجوز وفي العقد النافذ لو كان بعد الدخول بالكبيرة لا تجوز
نكاح واحدة منهما وان كان قبل الدخول تجوز نكاح الصغيرة لان مجرد العقد
على الامر لا يجرم البنت ولا يجوز نكاح الامر لان مجرد العقد على البنت يجرم
الامر **رجل** زوج امته من رجل برضاها وقبل عن الزوج فضولي
اولا من جانب الولي فضولي ايضا حتى يوقف على اجازتها ثم اعتق
المولى احدها ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح الامة لم يحز لان الامة ليست بمحل
حالة انضم الي الحرة ولو كان هذا عند ابتداء العقد لا يجوز فكذا اذا اعرض
حالة التوقف وبقي نكاح المعتقة موقوفا على اجازته حتى لو اجاز قبل اجازة
نكاح الامة او بعد جاز واجازته نكاح الامة لا يكون رد النكاح المعتقة

لان نكاح

لان نكاح الامة مفسوخ فلا يقبل الاجازة فكان وجودها وعدمها
مبترلة ولو ان المولى اعتقها معا ثم اجاز الزوج نكاحهما معا واحدهما بعد
الاخر او نكاح احدهما جاز لانها في ابتداء العقد اثنان وعند الاجازة جرتان
وحريتهما لو كانت موجودة وقت العقد بوقت النكاحان فاذا لم يتحقق
الجمع بين الحرة والامة بحال تمايق التوقف **ولو اعتقها** على التعاقب بان
اعتق احدها وبسكت ثم اعتق الاخرى او وصل بينهما بان قال هذه حرة
وهذه حرة بقي نكاح المعتقة او الموقوفا وبطل نكاح الاخرى اما اذا
فصل فلانه تحقق السبق والتأخير وعند سبق احدهما بطل توقف الثاني
واما اذا وصل فكذلك لان اول الكلام لا يتوقف على وجود اخره اذا لم يكن في
اخره ما يغير موجب اوله لان الاصل عدم التوقف وانما يتوقف ضرورة اعمال
المغير فاذا لم يكن مغيرا لا يتوقف وموجب اول الكلام عتق الاول وبقاء
التوقف في نكاحها وهذا لا يتغير باعتاق الثانية او بعدد واجازة نكاح
الثانية لا يكون رد النكاح الاول لانه مفسوخ **هذا** اذا كان النكاحان في عقد
واحدة ولو كان النكاحان في عقدتين فهذا اعلى وجهين اما ان كان مولي
الامتين واحد او كانا اثنين فان كان واحدا فهذا الاول سواء لانهما قد
اجتمعا في العقد وهو يملك الرد والاجازة فاقدمه على اعتاق احدهما
نقص لنكاح الاخرى وانه بسبيل من ذلك ولو كان لكل واحدة مولي على حدة
يوقف العقدان لان الطاري على العقد الموقوف كالمقارن لذي العقد ولو
كان مقارنا بان زوج احدا المولين معتقته من رجل بغير امره وزوج
الاخر امته منه بغير امره وخرج الكلامان معا توقفا لانه لا يقضي في
الافتقار والتوقف وكل واحد منهما كالمالك التقض والاجازة في عقد الاخر
صحيحا فلا يملك بالاعتاق ايضا **الا ترى** ان الفضولي اذا زوج رجلا
امراه ثم روجه امته بغير امره توقف العقدان على اجازته لان الفضولي
لا يملك تقض العقد صحيحا فلا يملكه ولا لانه **ولو اجاز** الزوج العقدين
معا جاز النكاح الحرة وبطل نكاح الامة لانها اجتمعا في الاجازة
فصارا كائنا اجتماعا في العقد ولو اجاز نكاح الامة جاز وبطل نكاح
الحرة لانه لا وجه ان يجمع بينهما فاجازة احد العقدين فسخ الاخر كالمولى
زوج فضوليان كل واحد منهما رجلا امرأة على حدة وبها اختان او مولا
يجوز لهما بينهما فاجاز نكاح احدهما جاز ذلك وبطل الاخر وكذا لو اجاز
نكاح الحرة جاز وبطل نكاح الامة وهذا الظاهر لانه لو اجاز نكاح الامة
بعد ذلك يكون ادخال الامة على الحرة وانه لا يجوز **افصى** بابي الباب ان
في المسئلة الاولى ادخال الحرة على الامة لا يوقف وانه جائز الا ان
القاد يستند الى وقت العقد فيكون جمعا بين الحرة والامة في حالة الابتداء

او التنازل وكذا لو اعتق مو علي الترتيب فأي النكاح حين أجاز جاز
ولو أجاز نكاحاً معاً جاز نكاح المعلقة الأولى وبطل نكاح الثانية
لأنه يصبر جميعاً بين الحرة والأمة في حالة النكاح **وكذلك**
ينشأ عيم وليهما واحد أو صغيرتان فزوجهما من رجل في عقدة أو في
عقدتين وقبل عن الزوج فزوجي فزوجها امرأة بطل نكاحها الأولى
لما كان واحدًا كان كالمشترى في كل ساعة والعقدان والعقد الواحد سواء وقد
صارتا اختين في حالة التوقف والولي إذا كان واحداً يملك نسخ الأولى بالثاني
وصار كأنهما دوناً معاً ولو كان لكل واحدة ولي على حدة بقي النكاحان على التوقف فأيهما
أجاز جاز لأن أحدهما لا يملك نسخ نكاح الآخر ولو أنشأ العقد بعد الاختية وقتاً فهذا
أولى لو كان النكاحان في عقدية واحدة بطلاً لأن الرضا يرضى على العقد الموقوف
كالمتارن وكأنه جمع بينهما في النكاح **رحل** تزوج امتين في عقدتين بغير إذن
المولي فاعتقتهما على التعاقب بسلام موصول أو مفصول فالجواب فيه كالجواب فيما
أزواجهما المولي في عقدتين على التعاقب لما ذكرنا أن عقاق الأولى تفرض نكاح
الآخرى وأنه بسبيل من ذلك وإن رجلاً تزوج اختين في عقدتين بغير إذن
قتل أحزمت نكاح هذين وهذه لم يجز نكاح واحدة منهما وبطل العقدان كما لو قال
أحزمت نكاحي فزوجي هذه المسئلة وبيننا تقدم أن المولى إذا قال هذه حرة
وهذه حرة فإنه لا يجوز عتقهما معاً حتى لو أجاز النكاحين حراً نكاح الأولى دون
الثانية قال بعضهم إنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع وضع المسئلة هناك
فيما إذا أزد لكل واحد منهما خبراً فقال هذه حرة وهذه حرة فلا يتوقف عتق
الأولى على عتق الثانية فإذا اعتقت الأولى سابقاً بطل نكاح الثانية لأنها
أمة على الحرة أما هنا لم يفرق لكل واحد منهما حراً لأنه قال أحزمت نكاح
هذه وهذه فتوقف الأولى على الثاني فصارت كأنه أحزمت نكاحهما فصار
جميعاً بين الاختين بطلاً حتى لو قال أحزمت نكاح هذه وهذه فتوقف الأول
على الثاني فصارت كأنه قال أحزمت نكاحهما فصار جميعاً بين الاختين بطلاً
حتى لو قال أحزمت نكاح هذه وهذه وأحزمت نكاح هذه مع نكاح الأولى دون
الثانية ولو قال ثمة هذه حرة وهذه عتقت معاً وبوقف نكاحي على
الأجارة حتى لو أجاز نكاحهما جاز **وبعضهم** يزعمون من حيث المعنى نقلوا
في الامتنين حكم أول الكلام لا بتغير باخره لأن باعتراف الثانية لا يبطل اعتاق
الأولى ولا توقف نكاحها فلا يتوقف لأنه لضرورة العزوف في الاختين
حكم صدر الكلام بتغير باخره لأن نكاح الثانية متى مع بطل نكاح الأولى
فيوقف على آخره فصارت جميعاً بين الاختين والله تعالى اعلم
باب من الغرة في المرض الذي يتوارثان
والذي لا يتوارثان أصل الباب أن أحد الزوجين إذا وجد منه

الفرار

الفرار عن ميراث صاحبه بعد ما يعلق صفته بما لم يغير رضاه يرد عليه
قصده ويرث ما دامت في العدة استحيماً وهو قولنا **والقياس** أن لا يرث
وهو أحد أقوال الشافعي رحمه الله وقال ابن الجليل رحمه الله أن مات بعد انقضاء
عدتها رث منه ما لم تزوج بزوج آخر وهو قول الشافعي رحمه الله وقال مالك
رحمه الله والبعثات بعد ما تزوجت بزوج آخر أيضاً **وجه** القياس
أن سبب الإرث أنها النكاح بالموت ولم يوجد لارتقائه بالتطبيقات والحكم
لا يثبت بدون السبب كما لو طلقها قبل الدخول وانقضت عدتها وكذا إذا جازت
الفرقة من قبل بآبات قتلت ابن زوجها في مرضها أو ارتدت انقطع النكاح ولهذا لو
وطئها مع العلم بالحرمه يجب الحد مع أنه يسقط بالشبهة فلا ينقطع في حق الأثر
أولى ولهذا لو طلقها بسواها يبطل الإرث ولا معنى لقول من يقول إنما يبطل
لرضاها لأن الميراث لا يبطل بالرضى **الآثر** أن الوارث لو رضى به قبل الموت
لم يعمل رضاه فكان الرضى والسخط بمنزلة واحدة ولهذا لا فرق في عمل الطلاق
في سائر الأحكام وينفرد الزوج به فكذلك في حق الإرث ولهذا لو انقضت عدتها
لا ترث ولو لم يكن الطلاق واقعاً في حق الإرث لما وجد القضا العدة في حق
الإرث فثبتت منكوحة فيما يرجع إلى الإرث أبداً **ولأن الميراث** يستحق
بالنسب تارة وبالزوجية أخرى ولو انقطع النسب بان نفى أو ولد أم الولد لا
يسقط استحقاق الميراث به سواء كان في الصحة أو في المرض فكذلك إذا انقطعت
الزوجية **وهذا** لأن القياس نافي جريان الميراث بالزوجية لأن أوان
الميراث بعد الموت ولا وصلة بينهما بعد الموت لك الشارح جعل الزوجية المتناهيته
بالموت مستعينة للإرث لقيام الاسم والحكم عند الموت وقد ارتفع ذلك بالآبانية
لكننا استحسننا اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين **فدروني**
ابراهيم رحمه الله قال جاعرة الباري إلى شريح من عند عمر رضي الله عنه
تجسس خصال عمن إذا طلق المريض امرأته ثلاثاً ورثته إذا مات وهي
في العدة **وعن الشعبي** رحمه الله أن أم البنين بنت عبيدة
ابن حصن الفزاري كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله عنه ففارقها
بعد ما حوصر فمات إلى علي رضي الله عنه بعد ما قتل وأخبرته بذلك
فقال تر كهاجتي إذا أشرقت على الموت فارقها وورثها منه **وان** عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه طلق امرأته ثماناً من التطليقات الثلاث من
مرضه فورثها عثمان رضي الله عنه وقال ما اتهمته ولكني أردت السنة
وعمر عيشة رضي الله عنها إذا امرأة الفارث ما دامت في العدة
وعن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سبى بين رحمه الله
كانوا يقولون ولا يخلعون من زمن كتاب الله تعالى رد إليه يعني هذا
الحكم والقياس نزل بأجماع الصحابة رضي الله عنهم فأن قيل

لا اجماع هنا فقد قال ابن الزبير رضي الله عنه في حديث ثمال بن ابي اسحق
 الامري لما ورثها وقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ما طلقتها صراحا
 ولا فرارا قلنا معنى قوله ما ورثها اي لجهلي بوجه الاستحسان فتبين انه
 كان يجمع عليه ما روي عن عثمان رضي الله عنه **وفي بعض** الروايات انها سالت
 الطلاق لمعنى قوله ما ورثها لانها سالت الطلاق و به نقول ولكن تورث
 عثمان رضي الله عنه اياها بعد سوال الطلاق دليل على انه مورثها قبله
وقد قيل ما سالت الطلاق ولكنه كان قال لها اذا ظهرت فاذيني
 فلما ظهرت اذنته وبهذا لا يسقط ميراثها **وابن عوف** رضي الله عنه
 لم يكر التورث اذ انما في نفسه نفقة الزوارحي روي ان عثمان رضي
 الله عنه عادة فقال لو متت ورثتها منك فقال انا اعمل ذلك ما طلقتها صراحا
 ولا فرارا والمعنى فيه ان قصد ابطال حقها عن الميراث بقوله فر عليه قصد
 كالموت وهب جميع ماله من انسان وانما قلنا ذلك لان مرض الموت تغلق
 حق الورثة بماله ولهذا يمنع عن التبرع عارا وعلى الثلث واستحقاق
 الميراث بالنسب والمحل فاذا كان تصرفه في المحل يجعل كالمضاف اليه بعد
 الموت حكما فيحق الوارث فيصرفه في النسب بالرفع يجعل كالمضاف اليه ما بعد
 الموت حكما لان صيانة الحق يقتضي ان لا يخرج عنها ثلثا ولو كان الحكم يقتضي
 اليه السبب دون المحل فاذ انظر لها يمنع عن ابطال المحل كان اولي ان ينظر
 لها يمنع عن ابطال السبب وقد امكن بناخير عمل الطلاق الي ما بعد انقضاء
 العدة كما في الطلاق الرجعي لان المالك ماله نظري الشرع ولهذا قال
 ابن ابي ليلى رحمه الله ان عدها في حق الميراث لا تقتضي حتى ان لها الميراث
 ماله تنزوج فاذا تزوجت فيه الترتيب يستقوا حقها ولها ذلك كالموت
 سالت الطلاق في الابتداء او كما نقول لما انقضت عدتها حل لها ان
 تنزوج وذلك دليل على منافع النكاح الاول من جميع الوجوه حتى لا يمنع
 رجلان على امرأة واحدة فلا يبقى معه النكاح كالموت تزوج وهو نظر
 وجوب الصلاة على التي تقطع دنها فيما دون العشرة بمعنى الوقت
 ويجعل كاد الصلاة بانقضاء العدة وما قاله مالك رحمه الله بعيد
 لان المرأة الواحدة لا ترث من زوجين حكم النكاح وما قاله يودي
 الي هذا بل الى الارث من عشرة والكثير **ثم بعد** انقضاء العدة يكون
 مستقطبا حتى تعرض فانها تقدر على ان تنزوج بزواج اخر فتستحق
 ميراثه وذلك صحيح من كل وجه كالموت باع ماله بثمن قيمته فاما قبل انقضاء
 العدة يكون هذا ابطالا لحقها بغير عوض وهذا بخلاف النسب فانه
 لا ينقطع بمجرد قوله انما ينقطع بقضاء القاضي باللعان وذلك امر حكيم
 لئلا ينقطع بعد ثبوته لا ينقطع لكنه تبين بغيره ان لم يكن باينا في قوله

ام الولد فتبين انه لم يكن له حق في ماله **وان** النكاح باق في حق الارث
 ما بقيت العدة فيبقى الارث كما في الطلاق الرجعي **وبما** ان النكاح في هذه
 الحالة سبب حقها في حق الارث لا نه يقضي اليه ويقصد منه الارث غالبا
 في هذه الحالة فوجب ان لا يطل بالطلاق من هذه الجهة دفعا للضرر عنها
 وصيا تحفظها وقد امكن بناخير عمل الطلاق الى غاية انقضاء العدة لان
 المالك ماله نظري الشرع وقد ورد الشرع بناخير عمل الطلاق في بعض
 الاحكام فوجب القول به **وبما** الطريق ينقض تركة الا ان الطلاق
 لا يقبل الانقض فقلنا بناخير عمله **لا يلزم** على ما ذكرنا هبة النصاب قبل
 الحول والافرار بان اذا كان له اخ معروف والزوج باسرة اخري لا نقول
 التركة حق الله تعالى وقد اذن له في ابطاله فوزا انه ان يسال المرأة الطلاق
 والافرار بالابن والزوج باخري يلا في حق نفسه من كل وجه ثم ضروره
 بطلان حق الاخ اما الطلاق يلا في النكاح مقصودا وهو حق باخر حيث
 انه سبب الارث ولا حاجة الى النسب حاجة اصلية فيمكن مطلقا وحاجته
 مؤدنة على حاجة الورثة كما في النفقة والدين والكف **بخلاف** الطلاق
 لانه يحتاج اليه حاجة اصلية ولانه لا يلزم من ثبوت نسب لابن حرمان
 الاخ فلا يمنع صحة الاقرار ولا كذلك الطلاق لو كان مطلقا قوله النكاح
 يرتفع بالطلاق **قلنا** في حق الارث ممنوع والطلاق برضاها ينقض مطلقا
 لان المنع كان لحقها فاذا ارضيت زال المانع بخلاف الشرع برضى الوارث
 لان المانع تنقضي بالرضى بل الظاهر انه ساخط لكنه اظهر الرضى بخرا عن
 اجانس المانع فجعل الشرع اوان الرضى بعد الموت وهذا المعنى
 لا يوجد في الطلاق لسوالها **قوله** القياس ياي الارث بالزوجية لا
 نسلم وهذا لان النكاح وصلة يوجب اختصاص كل واحد منهما بالآخر
 كالقربة والارث ضرب اختصاص يتميز به الوارث عن غيره ولهذا يقدم
 الاقرب فالاقرب قوله الارث بعد الموت لا نسلم بل قبل الموت في اخر حيز
 من احيائه وهو وثقة استغنا به عن ماله والنكاح قائم في هذه
 الحالة ولهذا الطريق يورث بالنسب لان النسب ينقطع بالموت كالزوجية
 قال عليه الصلاة والسلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الا سببي
 ونسبي اذكر فانه هذا قاله محمد رحمه الله **اذا اعتقت الامة ووهب**
 لها مال ولها زوج فاخترت نفسها وهي مريضة ثم ماتت وهي في العدة
 ورثها الزوج لان العدة جات من قبلها بغير رضا ولهذا لم تكن طلاقا
 وهذا استحسان وفي القياس لا ميراث له وهو قول ابي يوسف
 رحمه الله في رواية الامام ابي لان الميراث بالفرار عنه بالاثار جات
 في الطلاق ولا طلاق من قبلها فلا تكون فلاة من ميراثه وجه الاستحسان

انما قصدت الاضرار بالزوج بابطال ميراثه بعد ثقل حفته بما لها نصيب
 غير ان الزوج اذا طلق في مرضه ولهذا لو كان بتقيل بنتها في مرضه ترك
 وان لم تكن الفرقة طلاقا وكذا لو ارتد في مرضه حتى بان **الزري**
 انه لو اقر في مرضه انه جامع امرأته في الصحة او ان بينهما رضاعا او
 تزوجا بغير شهود او في عدة من زوج كان لها وقعت الفرقة بغير طلاق
 ولها الميراث لقصد به ابطال حقها فكذا في جانبها وكذا غير الأب
 ولحد اذا زوج الصغيرة قبلت فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت
 وهي في العدة او ارتدت في مرضها او طاعت ابن زوجها او اباه او
 قلت بشهوة ثم ماتت في العدة لما قلنا ان الفرقة مضافة اليها ولهذا
 لم يكن طلاقا **ولو وجدت** زوجها عينا واجله القاضي سنة فلم
 يصل اليها وجزها القاضي فاختارت نفسها في مرضها وورث القاضي
 بينهم ثم ماتت وهي في العدة لم يرث الزوج لان الفرقة جات من قبله
 ولهذا كان طلاقا وهذا لا نه وجب عليه الامساك بالمعروف وهو
 الباعث في النفقة والجماع او التمتع بالاحسان وقل عجز عن الامساك
 فتعين التمتع فاذا امتنع باب القاضى بناه شرعا نصا بانه وكيله
 بذلك **وكذا** لو خيرها او جعل امرها بيدها واختارت او
 طلقت لانه مضاف اليه ولهذا كان طلاقا **وكذا** لو تزوج امرأة ودخل
 بها ثم طلقها تطليقة باينة ثم رخصت فزوجها في العدة في حقها القاضي
 فاختارت لنفسها لان فرقة المحبوب طلاق عند أبي حنيفة ومحمد كالمعتن
 وعند أبي يوسف وان لم تكن طلاقا الا ان سبب هذه الفرقة من
 جانبها فصار كالجماع اهما وهي مريضة وانما وضع المسئلة في المدخولة
 والنكاح الثاني لتحجب العدة في النكاح الثاني لان الدخول في النكاح
 الاول دخول في النكاح الثاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد
 لا يكون دخولا في النكاح الثاني **وهذه** مسائل منها هذه المسئلة
 فعلى قولها لما كان الدخول في النكاح الاول دخوله في النكاح الثاني كانت
 هذه فرقة قبل الدخول فلا تحجب العدة فلا ترتب والثانية اذا طلق الزوج
 امرأته واحدة باينة ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فعليها
 عدة مستقلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لانه طلاق
 بعد الدخول ولها المهر كامل والميراث وله عليها الرجعة مادامت في العدة
 وكذا لو كان الطلاق الاول في الصحة وعند محمد رحمه الله لا رجعة له
 عليها ولها نصف المهر وتتم بقية عدتها من الطلاق الاول ولا ميراث لها
 وانكأته لو طلقها تطليقة باينة في النكاح الاول ثم تزوجها في العدة
 فطلقها قبل الدخول عند محمد رحمه الله لا وجب العدة وعند محمد

وزفر جهنما انه يجب المهر الثاني ولا عدة عليها الا عند محمد يلزمها
 بقية العدة الاولى وعند زفر لا يلزمها شيء لظاهر قوله تعالى وان طلقتموهن
 من قبل ان تمسوهن فما لهن عليهن من عدة تعتدونها وفي النكاح الثاني
 الطلاق حصل قبل المسيس لان العقد الثاني غير مبني على الاول والدخول
 في الاول لم يجعل دخولا في الثاني **الزري** ان صرح الطلاق يمينها فصار في حق
 العقد الثاني كان الاول لم يوجد اصلا الا ان محمد اوجب بقية العدة
 الاولى احتياطاً لان تلك العدة كانت واجبة وبالطلاق قبل الدخول
 صار النكاح الثاني كالعدد ومورث يقول العدة الاولى سقطت بالنكاح
 الثاني والساقط من العدة لا يعود وتحدد وجوب العدة يستدعي
 تحديد السبب وهما قالا العقد الثاني يتأكد بنفسه والفرقة متى حصلت
 بعد تأكد العقد يجب كمال المهر والعدة **وبيان** التاكيد ان اليد والفرش
 يبقى بقية العدة قائما بزوجه والمعتقود عليه في يده حكما فصير قايضا
 بنفس العقد كالفاسد اذا اشترى المصنوع من المصنوع منه ومنه
 في حكم النكاح سواء وجد الدخول او لا كما يتأكد بالخلوة وبه يبطل اعتماد
 على حصول البيونة بصرح الطلاق فان بعد الخلوة صرح الطلاق يمينها
 ويكون النكاح متأكدا في حق المهر والعدة ولا وجوب العدة لنزوح اشتغال
 الرحم بالما عند الفرقة وهذا قائم في العقد الثاني لانه لا تأثير لتحديد العقد
 في براءة الرحم وقد كان توهم الشغل ثابتا حتى اوجبا عند الفرقة الاولى
 وهذا على محمد رحمه الله الزم لانه يلزمها بقية العدة الاولى باعتبار
 توهم الشغل والعدة لا تخبر في الوجوب واما النص قلنا هذا اطلاق
 بعد المسيس حقيقة الا ان النكاح الاول اذا لم يبق بعلايقه وصارت
 اجنبية لا تعتبر ذلك المسيس اما حال بقا النفقة والسكنى وحقه الزوج
 باختها وعز ذلك بان بقي حكم المسيس واثره كما يبقى غيره من الآثار
 فكان طلاقا بعد المسيس والرابعة اذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها
 وورث القاضي بينهما بمحض موعة الولي والزيم المهر والزيم العدة **وهذه**
 تزوجها في العدة بغير الولي وورث القاضي بينهما قبل الدخول عند محمد
 عليه المهر الثاني في العقد وعليها عدة مستقلة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وعند محمد لا مهر عليه وعليها بقية العدة الاولى **وعند زفر**
 لا عدة عليها ولو طلقها في النكاح الثاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 عليه المهر كاملا وقال محمد لها نصف المهر وعليها بقية العدة الاولى
وقائ زفر لها نصف المهر والعدة عليها الخامسة تزوج هو
 صغيرة ودخلها ثم طلقها باينة ثم تزوجها في العدة قبلت واختارت
 نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها والسابعة

كامله

تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بآئنه ثم تزوجها في العدة ثم
ارتدت قبل الدخول بها **التاسعة** تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت
فاختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها
العاشر تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بآئنه ثم تزوجها في العدة
ثم اعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول بها **الحادي عشر** تزوج
امرأة فكانا فاسدا ودخل بها ففرقة بينهما ثم تزوجها في العدة فكانا
صحيحا ثم طلقها قبل ان يدخل بها وكذا لو كان دخل بها بشبهة ثم تزوجها
فكانا صحيحا في العدة وان كان الاول صحيحا والثاني فاسدا افرق
بينهما قبل الدخول لا يجب المهر بالانفاق لان صيرورته قابضا باعتبار
ملكته من القنص شرعا وذلك في العقد الفاسد لا يكون الا تزويج الخلو
في النكاح الفاسد لا يوجب المهر والعدة فكذلك هنا والعدة الاولى
لم يسقط بمجرد الفاسد بقيت معتدة كما كانت ولا امر لها عليه اذا فرقت
بينهما قبل الدخول وعلى هذه الفرقة باللعان هذا اذا كانت المرأة مريضة
ولو كان المريض هو الزوج فكل فرقة جات من قبله ثم مات وهي في العدة
ورثته الا في حضلة وهي ان كل طلاق جعل الا مرفية اليها فاختارت نفسها
لم ترضه بريد به الفرقة بسبب الحب والعنة والامر باليد والتخيير هو
والطلاق بمشيئتها لرضاها به بخلاف الفرقة بسبب اللعان فانها تبرئة
لانها اذا كانت مريضة فالفرقة في هذه الفصول جات من قبل الزوج
فلا تصير هي فارة وميت كان الزوج هو المريض فالفرقة في هذه الفصول
ايضا جات من قبل الزوج الا ان في الحب والعنة جات برضاها لا بها غير
مضطرة في طلب الفرقة لانه يمكنها المقام مع الحب والعنة وتصبح حتى يموت
فيتخلص فانه لا يلحقها تبس وعار فلم يصير الزوج فلم يصير الزوج فاذ اذكر
في التخيير والتفويض **وفي اللعان** ان جات برضاها الا انها مضطرة في اقامة
اللعان دفعا للعار والسمن عن نفسها وهذا الاضطرار جامع جهته
فيصير فارا ولهذا كان طلاقا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو آتت منها
وهو مريض وبانت وهو مريض ثم ماتت وهي في العدة ورثته لان الايلا
تعلق الطلاق بمضي اربعة اشهر والتعلق بخبر بعد تعلق خبرها بماله
كما فيصير فارا باعتبار التعلق وان كان الايلا في الصحة وبانت في المرض
لم ترض لانها لم يوجد منه الصنع بعد تعلق خبرها بماله لا باعتبار التعلق
ولا باعتبار الحنث **ثم الفرقة** اذا كانت معلقة بالشرط لا يخلوا اما ان
علقها بفعل نفسه او بفعل الاجنبي او بفعل احد او بفعلها وكل ينصل على
وجهين اما ان يكون التعلق والوقوف في المرض او التعلق في الصحة
والوقوف في المرض **اما الفصل الاول** وهو ما اذا علق بفعل

ثم ارتدت
نقلا حتى وقعت الفرقة
بينهما ثم اسلمت فترزوجها في
العدة ثم ارتدت قبل ان
يدخل بها والثامنة تزوج
امرأة ودخل بها

العقد صحيح

نفسه

نفسه بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا بغير وقت الحنث
ان كان وقت الحنث مريضا ترض **اما** اذا كان في المرض فلا نهيهتم بالفرار
والقصد الى ابطال حقها وان كان التعلق في الصحة والوقوف في المرض
فلا نه لما اقدم على الشرط في المرض علمه ان التعليلات تقع عنده
صار قاصدا الى ابطال حقها فيجعل ذلك كتخيير الطلاق في هذه الحالة وهو
كان فعلا له منه بد اول لا نه وان لم يكن له من الفعل بد فله من التعلق
الف بد واما اذا علق بفعل اجنبي يعتبر كلاهما اما اذا كان التعلق
في المرض يرض لان قاصدا الى ابطال حقها عن ماله فهو كالمتخيير وان
كان التعلق في الصحة والفعل في المرض فلا ميراث لها الا على قول زفر
لان المعلق عند وجود الشرط كالمتخيير من المعلق فيصير كانه طلقا عند
فعله لكننا نقول لم يوجد منه قصد الفرار لانه حين علق لاحق لها فيه
في حاله ولا صنع له في وجود الشرط ولا كان متمكنا من المنع لانه ما كان بعد
على ابطال التعلق ولا على منع الاجنبي عن انحاء الشرط واما اذا كان
التعلق بمضي الوقت بان قال اذا جارس السهر فانت طالق ان كان
التعلق في المرض فلم يملك له لوجود قصده الى ابطال حقها بعد التعلق
بماله وان كان التعلق في الصحة والمجي في المرض لم يرض عندنا وعند زفر
يرث لما قلنا وكذا لو قال انت طالق غدا ثم مرض قبل مجي الغد اما اذا
علق في المرض بفعلها والفعل فعل لها منه بد كدخول الدار وكلام اجنبي
ففعلت فلا ميراث لها لانها لما اذنت على اتخاذ الشرط مع استعانة بها عنه
صارت راضية بسقوط حقها عن ماله كالمسالة الطلاق وان كان فلا
لا بد لها منه كالاكل والشرب والتمسك بالملكوته وكلام الا بويها واحد
من ذوي الرحم المحرمين فلها الميراث لانها مضطرة الى اتخاذ هذا الشرط
فلا تضرب بالاقدام عليه راضية بسقوط حقها وتقاضي دينها من الفعل
الذي لا بد لها منه اذا كانت تخاف فوات حقها بترك التقاضي اما اذا كان
التعلق في الصحة وفعلت في المرض ان كان فعلا لها منه بد لا ميراث لها
لا ترض وان لم يكن لا بد لها منه بد فلها الميراث في قول ابي حنيفة وابي
يوسف وفي قول محمد لا ميراث لها لانه حين علق لم يكن لها في ماله حق
فلا يترتب تفصيله الفرار ولم يوجد بعد ذلك صنع اكثر عا في الباب انه يعلم
رضاها او فعلها باعتبار ان لم يجد منه بد فيكون بمنزلة التعلق بفعل
الاجنبي او بمجي السهر وما يقولان هي مضطرة الى الاقدام على هذا الفعل
فانها ان لم تقدر تخاف على نفسها او ماله او تخاف العقوبة وان اقدم
سقط حقها فكانت مضطرة لحماة وهو الذي كلفها الى ذلك والاصل
ان المتخيير يصير الة المهي والفعل في الحكم كالموجود من المتخيير كالمكره على

اتلاف المال فيصير كان الفعل وحده منه وعلى هذا اذا قد فيها في الصحة
 فلا عناية في الموضع لان الفلذ في تعليق الطلاق بفعلها الذي لا بد له من فصار
 كانه اكرهها بان تطلق نفسها ونحوه ترك بالاجماع ولو كان القذف واللعان
 في المرض ترك بالاجماع **وفي** الميسوط لو كانت المرأة امه او كذا بيضها بانها
 في مرضه ثم اعتقت الامة فاسلمت الكتابية فلا ميراث لها لانه لم يكن قارا
 حين تطلق اذ لم يتعلق حقها به فلو ورثت كان فيه اقامة العدة مقام
 النكاح في استحقاق الميراث ابتداء بعد العتق والاسلام وذلك غير
 ما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم **ولو قال** لها وهو صحيح اذا
 مرضت وانت طالق ثلاثا ثم مرضت ومات ورثته لانه كما لم يخبر عند
 الشرط ولما جعل الشرط مرضه مع علمه ان مرضه يتعلق حقها به لانه فقد
 قصد الفرار وكان ابو القاسم الصغار رحمه الله يقول لانه لا يترد لانه
 الطلاق يقع عليها عند ابتداء مرضه وعند ذلك هو لا يكون صاحب فراش
 لا يتعلق حق الوارث بماله **ولو قال** لها وهي امه انت طالق عدا ثلاثا وقال
 لها الوالي انت حرة عدا في الغد وقع الطلاق والعتاق ولا ميراث لهما لانه
 حين نكح بالطلاق لم يقصد الفرار ولا الطلاق والعتاق وفقا معا
 العتق تضاد فيها وهي امه فكذا في الطلاق **ولو قال** لها اذا اعتقت
 فانت طالق ثلاثا كان قارا لان الطلاق انما يقع بعد العتق وبعد ما
 تعلق حقها بماله ولما اضاف الطلاق اليه ما بعد العتق وبعد ما تعلق حقها
 بماله فقد قصد اسقاطه حقها وان قال لها الوالي انت حرة عدا وقال
 الزوج انت طالق ثلاثا بعد الغد فان كان عالما بمقالة المولي فهو قار
 وان لم يعلم فليس بقار لانه لاحق لها في ماله حتى علق ولكنه اذا اضاف
 الي وقت يعلم انها تكون حرة في ذلك الوقت وان حقها يكون متعلقا بماله
 كان قاصدا لابطال حقها فاذا لم يعلم لم يكن قاصدا فلا يرث وان اعتقت
 المولي ثم تطلقها الزوج وهو مريض ولا يعلم بالعتق فلها الميراث لانه
 حين اعتقت في مرضه تعلق حقها بماله فلو سقط انما يستقطب بقاعدة الثلاث
 وذلك غير مستقطب مادامت في العدة وجهله غير متعين في اسقاط
 حقها بخلاف ما تقدم في التعليق لانه علة لاحق لها في ماله حين نكح لا
 ترث انه لو خسر في ذلك الوقت لا ترث فلم يكن مستقطبا حقا ثانيا بتأثيرها لكن
 اذا كان عالما بمقالة المولي فقد اضاف الي وقت يعلم حررتها فيه فكان قاصدا
 الاضرار بها واذا لم يكن عالما بقصد الاضرار ولو كانت المرأة حرة كتابية
 فقال لها انت طالق ثلاثا عدا ثم اسلمت قبل الغد او بعده فلا ميراث
 لها لانه لاحق لها في ماله حين نكح ولم يقصد الاضرار بها هذه الاوصاف
 لانه ما كان يعلم انها نسلم قبل عدا **ولو قال** لها اذا اسلمت فانت طالق
 ثلاثا

ثلاثا كان قارا لانه قصد الاضرار بالاضافة الي وقت التعليق
ولو اسلمت ثم تطلقها ثلاثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث لان
 الايقاع بعد تعلق حقها بماله **واذا اسلمت** امرأة الكافرة ثم تطلقها
 ثلاثا وهو مريض ثم اسلمت ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها لانه حين
 اوقع لم يكن قارا لانه لا ميراث لها منه فان اختلف الذين يمنع الارث
 بخلاف ما لو اسلم قبل الطلاق وهو يعلم باسلامها ولا يعلم لانه اوقع بعد
 التعليق وكذا العبد اذا طلق امراته في مرضه ثم اعتق واصاب مالا
 فلا ميراث لها بعد ماله الحق وقت النكح وكذا لو قال لها المولي انت حرة
 عدا وقال الزوج انت طالق ثلاثا عدا الان وقوع الثلاث بهذا اللفظ
 قيل ان يثبت حكم التوارث بينهما فان حكم التوارث بعد العتق والطلاق
 يقتضي بالعتق **ولو قال** انت طالق ثلاثا بعد الغد فالقيا ميراث
 لها لانه حين نكح لاحق لها ولا ينفق بعتقها بعد القذف لحوارات
 يبيعها قبل مجيئه لكنه استحسن فقال ان علم بمقالة المولي فلها الميراث
 وان لم يعلم لا لان الظاهر بعد مقالة المولي انما يقتضي ان يبيعها فان
 الاصل بقاؤها في ملكه واذا ارتدت وهي مريضة ثم ماتت او حلفت بدار
 الحرب وهي في العدة في القياس لا ميراث له وهو رواية عن ابي يوسف
 لانه لا عدة عليه ونوريك الباق في من الميت بشرط بقا العدة الا ترى
 انه لو طلقها قبل الدخول في مرضه لا ميراث لها لكنه استحسن فقال
 له الميراث لان حقة تعلق بما لها فكانت باقية فكانت قاصدة ابطال
 حقه فكيف جازيه بخلاف ما اذا كانت صحيحة حين ارتدت فتغير قيام
 العدة يوم الموت وهي كانت في عدة يوم الموت **ولو كانت** في نكاحه
 يوم ماتت كان له الميراث فكذا اذا كانت في عدة وان اطلق المريض
 امراته ثلاثا ثم ارتدت ثم اسلمت ومات وهي في العدة فلا ميراث
 لها لانها بالردة ابطلت حقها في ميراث زوجها عن اهلية الميراث فلا يعود بقدر ذلك
 بخلاف ما اذا طاعت ابن زوجها لانه لا تأثير لعلها في الفرقة فانها قد
 وقعت بالطلاقات الثلاث وهذا الفعل لم يخرج من اهلية الارث وبقي
 ميراثها بقا العدة ولا يثني لهذا الفعل في اسقاط العدة بخلاف ما لو
 طاعت قبل الطلاق لان الفرقة ونحوه بفعلها وتعلق حقها بماله يوم
 بسبب النكاح وفعلها مؤثر في رفع النكاح وكذا ان اكرهها
 الابن وعلم عليها لان الفعل ينفذ من جانبها ولما يقع الفرقة
 حكم الموت الحرة من غير ان يصير مضافا الي الزوج وبقي الميراث
 بعد الفرقة بسبب الفرار وذلك عند اضافة الفعل الي الزوج ولم يوجد
 وان كان الزوج امرأته بذلك فلها الميراث لانه قاصد الي ابطال حقها

الباق

حين امر ابنه ان يكرهها **وان** كان الزوج هو الذي ارتد بعد ما
طلقها لم يتطلق ميراثا لانه لم يوجد منها ما يسقط حقها وانما تكره
سبب الفرار من الزوج وبهذا يتقرر حقها فلا يسقط والله اعلم

باب الدعوى والتبائن

أصل الطلب ان الاستيلاء ودعوة النسب لا يقع الا اذا كان
العلوق في ملكه لانه لا يوجب حريه الاصل للولد وحق الحريه
للام فلا بد من قيام الولاية عند العلوق فان كان الملك ثابتا عند الدعوى
منعد ما عند العلوق كانت الدعوة دعوة غير حق لا تبصر الجارية
ام ولد كالمعتق في الحال الا في الاستيلاء والاب جارية ابنه فانه
يكفي بتاويل الملك الثابت بقوله عليه الصلاة والسلام انت وما لك
لايك وبشرط صحة دعوة فيما مر الولاية من وقت العلوق الى وقت
الدعوة على الاستمرار حتى لو انقضت الولاية في احد الطرفين او هو
انقطع فيما بين ذلك لا يصح دعوة لانه دعوة انما تقع باعتبار انه
يبصر ملكا لآرية على الابن وقت الدعوة مستندا الى وقت العلوق
حتى لا يلزم العقد وانما عين الثبوت على هذا الوجه بما ذكرنا من الشروط
واذا وجد هذا الشرط وصحة دعوة ثبتت السب منه وصارت الجارية
ام ولد له وعليه القيمة للابن لا بالاشع اضاف مال الولد الى الاب
وانتبت له حق ملكه ماله عند الحاجة ولهذا كان له ان ينفق من ماله
بالمواف وحاجته الى النفقة لا يقا بل نفسه والى الاستيلاء لا يقا بل
الا ان حاجته الى انفا النفس اصيل فنبت له ولاية صرف ماله الى حاجته
من غير عوض وحاجته الى انفا نفسه ليس من اصول الخواج فلا يبطل حق
الولد عن حاله الجارية فكان له ان يتملك بانضمام القيمة نظرا من الجانيين ولا
يجب عليه قيمة الولد لان دعوة استندت الى وقت العلوق كان الولد
ما مهيئا لقيمة له في استيلاء الجارية المشتركة ولان ضمان الولد
ليدخل في ضمان الام ولا نه استولد ملك نفسه وروى بشرحه انه
ان اخرا استقر عليه قول ابي يوسف ان الجارية لا تصير ام ولد له
ويكون الولد حرا بالقيمة غير انه ولد المورث في غير الاب عقرها وقيمة الولد
لان حق ملك الاب في مال ولده لا يكون اقوي من حق ملك المولى في كسب
مكاتبه فانه يملك رقبة المكاتب ولا يملك الاب رقبة ولده ثم لو ادعى ولد
جارية مكاتبه لا يصير ام ولد له ولكن ان صدقه المكاتب يكون
الولد حرا بالقيمة كذلك هنا الا ان هناك يحتاج الى تصديق المكاتب
لانه يجب على نفسه عن التصرف في كسب مكاتبه ودعوة السب ثم

منه فلا ينفذ الا بتصديقه ولانه استولدها بنا على ظاهر الاضافة بالنص
فقد وطهرها بنا على الدليل وصار غير له المورث واذا ثبتت النسب بالعرف
وحصلت حريه الولد بالقيمة اندفعت الحاجة الى ملك الجارية فلا يملكها
كلوا استولدها بنكاح او بشبهة نكاح وجه ظاهر الرواية وهو الفرق
بينها انه ليس الاب في مال الولد ملكه ولا حق ملكه وكذا يملك الابن
وطهرها ويملك التصرفات التي لا تبقى بها حق الغير ضمان وانما له ضمان
بحد اضافة لا تاثير لها الا في اسقاط الحد فلا يثبت النسب الا بملك الجارية
صيانة لما يه عن الضياع فيصير متملكا سابقا على الوطى فيصير واطيا
ملك نفسه اما المولى له حق في السب المكاتب اعني سب المكاتب وهذا
لو تزوج بامه مكاتبه لا يجوز ولو تزوج بامه ابنة جوزه واذا كان سبب الملك
ثابتا لا حاجة الى تقديم الملك الا انه لا يصدق في الوطى والاعلاق فاذا ثبت
ذلك بالتصديق لا حاجة الى التملك فلا يملكها فلا تصير ام ولد له ويلزمه
العقد واذا صار متملكا الجارية لا يلزمه العقد عندنا وقال الشافعي
ورفع رجها اليه يلزمه العقد لانه وطى جاريته غيره وسقط الحد فيجب
العقود اذا لم يكن معلقا وكل لو وطىها ولم يعلق ثم وطىها وطى معلقا وهذا
لان القيمة اغاوجبت لملك الجارية على الاب والعقد انما يجب بالوطى بنسبه
ولها سيما متملكات فلا يمنع احدهما الاخر كما استيلاء الجارية المشتركة وكلوا
كانت الجارية مشتركة بين الاب والابن فاستولدها الاب وكلوا استولد
جارية عدة المازون المديون فانه يغير القيمة والعقد كما استيلاء امه
المكاتب والوارث اذا استولد امه من التركة المستغرقة بالدين والعقد
لا يدخل في القيمة لانه لو دخل كل الفقير في كل القيمة يدخل البعض في
البعض ولم يدخل البعض في البعض كما في الجارية المشتركة بين الاب
والابن او الاجنيين **الترجي** انه لو شئ رجلا موصحة فتناثر شعره
من ذلك دخل ارضه الموصحة في جميع الدية ولو تناثر بعض شعره
دخل اقلها في اكثرها وكذا لو قطع يد انسا ثم حررت بعت بعد الرجوع
الدية مع الارش وهذه لان الفقر يجب باول الفقر والقيمة يجب بالاغلا
ووقت وجوب القيمة ما وجب به الفقر فانت لانه تلاشي وانفدام
ولا يبقى حر والمأوخت به القيمة فلا بد من كافي قطع اليد وكل لو شئ
راس انسان ثم حلق راسه والمالك وان تقدم على العلوق لئلا يضع
حاره يبقى اهل الوطى حاصلا في ملك الغير لا ترى انه يسقط به احصائه
ولما ان ملكه اياها مقدم على قول الاستيلاء فلا يجب العقد كلوا استولد
امه لنفسه لانه يملكها لم يبق لاحد فيها حق فصار اوطيا خالص ملكه
فلا يجب العقد وانما قلنا انه يملكها انا اجمعا على صحة الاستيلاء وثبوت

النسب لا بد له من الفل بن علي ما قال عليه السلام الولد للفراش والفل للفراش
انما يثبت اما بالنكاح او بملك اليمين ولم يوجد النكاح هنا فتعين ملك اليمين
ولا نلاب تناول مال ولده عند الحاجة وقد احتاج هنا لا بقاء عند الله
وان لا يضيع ما وه ولا يحصل ذلك الا بعد سبق الملك واصل الوطى اذا انفصل
به الاغلاق يكون استيلاذا كالجرح اذا انفصل به زهوق الروح يكون قتلا
من الاصل فاذا تقدم ملكه صار واطيا ملك نفسه غير ان تقديم هذا
الملك ضرورة صحة الاستيلاء فلا يعود وموضع الضرورة ففي حكم الاحكام
لا يظهر هذا الحكم الملك لا بعد امر الضرورة فيه ولحد يستقطب باذي كسبه
ولا المستوفى في حكم جز من عينها وقد عزم بفعله جميع بدل نفسه هو
فيستقطب اعتبار بدل الخزوك لوقطع بد عبد فاته من القطع الا نرب انه
لوقطع بد انسان خطا لم يقتله خطا قبل البر ولا تجب الادب و واحدة وان
كان الفعل متعدد حقيقة لا تخاد الغرض والمنصوص فيها اولى وهذا
لان الايلاحة الاخيرة انما كان معلقا بواحدة الاولي والثانية فكان
الاستيلاء جملة الايلاحات او بقوله الاستيلاء الوطى المعلق وهو الايلاحة
الاحقة ولكن الايلاحة الاحقة مما لا يمكن الوقوف عليها ولا يمكن التميز
بين الايلاحة والايلاحة والناس يتفاوتون في سرعة الاتزال وبطءة هو
فجعل الاقدار على الوطى المعلق استيلاء اول هذا المرفصل بين الايلاحة
والايلاحة في وجوب العرق فعمل ان السبب واحد غير مختلف وهذا لان
الضمان انما يجب بفعله وفعله الوطى والاغلاق حصل بد لك الفعل والوطى
من صنعه والاغلاق ليس من صنعه انما هو من صنع الله عز وجل فيضمان
الي ما هو صنعه اما اذا وطى مرة ولم تعلق ثم وطى واعلق لان العويج بالفعل
الاول والقيمة بالثاني وهما مختلفان حقيقة وعنصرا وانما يملكها قيل الوطى
الوطى الثاني بخلاف الجارية المشتركة بينهما لان الملك ثابت له في البعض
وذلك كاف لصحة الاستيلاء فلم يجز الى تقديم الملك لصحة الاستيلاء لانها صارت
ام ولد فلا ينصور ان يكون للغير فيها ملك فيزول فتبين ان وطىه وقع في
ملك الغير فوجب العقر وهو الجواب عن المشتركة بين الاجنيين ولانه ليس
له ولاية التملك على الشريك فلا يتقدم الملك في صل الوطى في ملك الغير ولا يجب
الحكم للشبهة فيجب العقر يزول ملكه بما ذكرنا وكذا جارية عبده المازونة
لان له حق الملك في ماله عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا حقيقة الملك
فلم يجز الى تقديم الملك ولانه ليس له ولاية تملك هذه الجارية لهذه الجارية
لحق الغنا وكذا في الوارث **وحرف آخر** ان الاب اذا مات او فانت ولاية
بسبب من الاسباب بقوم الحد مقامه في ثبوت حق الاستيلاء كما بقوم
مقامه في النكاح والتصرف في المال الا اذا عادت ولاية الاب فيبطل ولاية

الحكم

الحكم اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **اداباع** الرجل جاريته لخال
فولدت له في يد المشتري وصدقه المبيع لاق من ستة اشهر فادعي ابو
البائع الولد وكذا به المشتري وصدقه البائع ندعوة با طلة لا تعد ام
شروط صحة الدعوى وهو قيام ولاية التملك وقت الدعوة لان حق التملك له
في مال الابن وقد خرجت الجارية عن ملكه فلم يبق له حق التملك **مخلاف** مالو
ادعي البائع نفسه حيث يصح لانه وجب حقه شرط صحة الدعوة وهو قيام
الملك عند العلوق وهذا لان الثابت له بعلوق الولد في ملكه حق استلحاق
النسب وانه مما لا يخفى للنقص حقيقة النسب وملكه المشتري مما يحتل النقص
فاذا تعدد مراعاة الامرين كان مراعاة ما لا يحتل النقص اولى اما الثابت للاب
بعلوق الولد في ملكه الابن حق التملك وان كان لاجل استلحاق النسب لكن ثبت
بسبب مقتضود في نفسه وهو النقل فاعطى له حكم نفسه وقد ثبت للمشتري حقيقة
الملك بالمبيع من حيث الظاهر وكل واحد من الامرين قابل للنقص فان الحق للحق
بالحقيقة وقد تعدد مراعاة الحقين فكان مراعاة حقيقة الملك للمشتري اولى
ولان الملك في الجارية انتقل الي المشتري ظاهرا والاب يدعي انتقالا باطنا فلا
يبطل الملك الظاهر بالباطن هذا اذا كذب المشتري وصدقه البائع ولو
صدق المشتري وكذبه البائع كانت ام ولد للمدعي وولدها ابنه وهو حر لانه
انما لا يصدقه على المشتري حقه فاذا صدقه زال الممان فظهر انه كان تملكها
الجارية قبل الاستيلاء فصحت الدعوة ولا تثنى عليه من قيمتها وقيمة الولد
لانه اقرب بتمتعها لابه وهو كذبه فيه ولا يبرر المشتري من الثمن لان اقراره بقوله
في حقه لا يفي سقط حق البائع ولا يرجع المشتري بالثمن على الاب لانه اقرانه تملكه
الاب لا عليه ولا يرجع عليه بالقيمة ايضا لان من حجة الاب ان يقول لك عدلي البائع
الثمن وللبائع على القيمة فصار كرجل عليه دين وللمعتم على خرددين ليس للمطالب
ان ياخذ الدين من غريم المملوك كذا كذا **ولو صدقناه** ثبت النسب لان
البائع والمشتري تضادقا عليه ويرجع المشتري على البائع بالثمن لتضادقهما
على تضاد البائع ويرجع الاب على الاب بقيمة الجارية لتضادقهما على الاستيلاء
لما لو لم يرجع ولو ادعي البائع صحت لما قلنا وهذه المسئلة على ثلاثة اوجه
اما ان علم ان العلوق كان في ملكه البائع او علم انه لم يكن او وقع المشك
فيه فان علم بان ولدت لاق من ستة اشهر من وقت الشراء ثبت النسب
وهو ام ولد له والولد حر الا صدق عليه رد الثمن على المشتري استخسنا با وفي
القياس لا يثبت النسب ما لم يصدقه المشتري وبه اخذ زفر والشافعي
رحمهما الله لان الدعوة حصلت في ملك الغير فلا يصح كالمولود لست اشهر
فصاعدا ولا نأجعتنا ان اب البالغ لو ادعي لا يصح الا بتصدقه المشتري
فكذلك البائع لان قبل البيع كان لكل واحد منهما ولاية الدعوة وقد انقطع احدهما

فكذلك الآخر ولأن البايع متناقض في كلامه ساع في نقض ما تم به وهو
البيع فلا يقبل قوله كالموقوف كنت اعتقته أو برزها قبل أن يبيعها وهذا
لأن أقدمه على البيع إقرارها بأنها ليست بأم ولد له فلو ثبتنا حصول
العلوق في ملكه وذلك بتزك من تركه البينة في إبطال حق العز عنها
كالمرضي إذا أقر جارية في يده أنها أم ولد له وقد ولدت في ملكه ببيع
إقراره ويعتبر من جميع المال ويرث الولد من الميراث بخلاف ما إذا لم يكن معها
ولد وتفسير الوصف أن أدنى مدة كجل ستة أشهر فإذا جازت به لأقل
من ذلك فقد ثبتنا حصول العلوق قبل البيع وحصول العلوق قبل البيع في
ملكه ثبت له حق استحقاق النسب بالدعوة وذلك لا يحتمل الإبطال بالبيع
وإنما يبطل به ما يحتمل الإبطال فاما لا يحتمل الإبطال الحال قبل البيع وبعده
سواء إذا بقي حقا استحقاق النسب بقي ما كان ثابتا له وهو التقدير من غير
حاجة إلى تصديق المشتري فإن عند التصديق لا حاجة إلى قيام الحق أو
سبقه الأتري أنه لو ادعاه اجنبي وصله قد المشتري ببيع وخفا أمر العلوق
لكن عند رآله في إسقاط اعتبار التناقض وقبول قوله في إبطال البيع
لأن الزوج إذا الكذب نفسه بولد قضا القاضي يبقى النسب منه بيمين
النسب وبطل حكم الحاكم ولا ينظر إلى التناقض وهذا لأن الإنسان قد يظن
بديان العلوق ليس منه ثم يبين لعامة منه ولا يوجد مثل هذا في دعوى الأختان
والتيير ولأن حقة لما كانت ثابتا لا يبطل بما يحتمل الفسخ وهو ملك المشتري
كما لو أجزها أو رهنها وهذا لأن المعترف في دعوة الاستيلاء وقت العلوق لا
وقت الدعوة بدليل أن المطلقة الثلاث إذا ولدت إلى سنتين يثبت النسب
وإن سقط الملك بالطلقات إلا أن هناك لا يحتاج إلى الدعوة لأن الفرائض كان
متغيبا وهذا يحتاج لأنه لم يكن متغيبا فاحتجج إلى الدعوة ليتعين دل عليه
حال قيام النكاح والملك بخلاف ما إذا اعتق المشتري الولد ثم ادعاه لآلته
ثبت للمشتري بالاعتناق ولا لا يحتمل الفسخ كالنسب في حق البايع فاستويا
الآن الولد للمشتري تزج بالثبوت فلا يجوز إبطال الثابت بحق لم يثبت وليس
هذا كدعوة الأب لأن دعوته ليست دعوة استيلاء وإنما تصح دعوته لأن
له تأويل في مال ولده فكان له حق التملك وقد زال ذلك بالبيع أما دعوة البايع
إنما تصح لقيام الملك له وقت العلوق وذلك لا يبطل بالبيع وإنما علم أن العلوق
لم يكن في ملك البايع بآن ولدت لأكثر من سنتين من وقت البيع لا يصح دعوة
الأ بتصديق المشتري لأنه كاجنبي آخر في هذه الدعوة فذكره لم يثبت
وإن صدقه ثبت ولكن لا يغير الجارية أم ولد له ولا يستحق البيع وحمل
على الاستيلاء بالنكاح وفي الوجه الثالث وهو ما إذا ولدت لأكثر من سنة
أشهر من وقت البيع وأقل من سنتين لا يثبت النسب أيضا لا بتصديق المشتري

لأننا

لأننا لم نثبتنا حصول العلوق وفيما للحق له وقت البيع فلم يكن دعواه دعوى
الاستيلاء ويتوقف على تصديق المشتري فإن كذبه لم يثبت وإن صدقه ثبت
والحكم فيه كالحكم في الوجه الأول لنضادتهما والاحتياط في الوجه الأول
إذا ادعى المشتري الولد بعد دعوة البائع فعلى طريق التماس ثبت
النسب منه لأن دعوة البائع لم تصح وعلى طريقة الاستحسان لما ثبت
النسب من البائع لم يصح دعوى المشتري لأن البيع النقض فصار هو كاجنبي
آخر ولأن الولد قد استغنى عن النسب بثبوتة من البائع وإن كان المشتري
ادعاه أو لا ثبت نسبه لأنه مملوك في الحال يملك اعتناقها واعتناق ولدها
فتصح دعوته أيضا لحاجة الولد إلى النسب والحريفة ويثبت لها النسب الولد
بإقراره ثم لا يصح دعوة البائع بعد ذلك لأن الولد قد استغنى عن النسب
ولأنه قد ثبت فيه ما لا يحتمل الإبطال وهو حقيقة النسب فيطلحق من
الاستحقاق الذي كان للبائع ضرورة وإن ادعياه معانثت النسب من
البائع عندنا وقال إبراهيم النخعي يثبت من المشتري لأنه حقيقة
الملك فيها وفي ولدها وللبائع حق والحق لا يعارض الحقيقة كالوجات
جارية رجل بولد فادعاه هو وأبوه معا ثبت النسب من الولد لأن له
حقيقة الملك وللأب حق **ولنا** أن دعوة البائع دعوة استيلاء لأن
أصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير لأن أصل العلوق لم
يكن في ملكه ولا يعارض دعوة التحرير دعوة الاستيلاء كما لا يعارض نقض
الاعتناق دعوة الاستيلاء معني أن دعوة الاستيلاء يستند إلى وقت
العلوق ودعوة التحرير يقتصر على الحال فكان دعوة البائع سابقة
معين فكانها سابقة حقيقة بخلاف دعوة الأب مع الابن لأن شرط صحة
صحة دعوة الأب يملك الجارية من وقت العلوق فافتقران دعوة الولد
بدعوة الأب تمنع تحصيل هذا الشرط فلهذا أثبتنا من الولد ولأن أثر
دعوة الاستيلاء في إبطال ملك الغير بدليل استيلاء الجارية المشتركة
فإنه يبطل ملك الشريك ولهذا يضمن نصف قيمتها ولا يضمن من قيمة
الولد شيئا ولو كان العلوق قبل ملكها ضمن نصف قيمتها ونصف قيمة
الولد فدعوة الاستيلاء أثرت في إسقاط نصف قيمة الولد ولو أن
المشتري اعتق الأم أو استولدها أو برها ثم ادعى البائع الولد صحته
دعوى لأن الولد يحتاج إلى النسب بعد عتق الأم وهو مقصود بالدعوة
وحق الاستيلاء في الأمر يثبت تبعاً فلا يمنع ثبوت النسب أمية الولد
للامر كافي ولد المرد ثم ترد للبائع حصته الولد من الثمن لأنه تولد
فسخ البيع في الأمر ما جري فيها من العتق فإنه لا يجوز أن يزداد ثبوتها
بالملك بعد العتق ولم يتعد رالفسخ في الولد وقد صار مقصودا

فلا سترداد فيصير له حصته من الثمن يعتبر قيمة الام يوم العقد قيمة
الولد يوم الولادة لانها كانت موجودة اوقت العقد وصارت له قيمة يوم الولادة
فيعتبر قيمته في اول حال يمكن تقويمه **ولومات** الامم اذعي البايع الولد
صحت دعوته ويرد البايع جميع الثمن عند ابي حنيفة وعندهما عسك
حصته الام من الثمن لتعذر فسخ البيع فيها بالموت **وع** فزع تقوم
حالبه ام الولد وقد زعم البايع انها ام ولد ولا قيمة لها وزعمه حجة
في حقه فزع ابو حنيفة بين الموت والعق والفرق ان هناك القاضى
كذب البايع فيما زعم حين جعلها معتقة من جهة المشتري او مدبره او ام
ولد فلم يبق لزعمه غيره اما عوتها لم يجز الحكم بخلاف ما زعم فبقى معتبرا
في حقه **ولو كان** المشتري باعها او رهها او وهبها او اجرها او كان بها
انطل جميع ذلك ووردت على البايع لان هذه التصرفات محتملة للنقض
كما يبيع الاول ولو كان اعتق الولد او مدبره ثم ادعي البايع لم يصدق
فيه اذا كذبه المشتري لان الولد مقصود ومشروع في الدعوة وقد
ثبت للمشتري فيه ما لا يحقل النقص وهو الولا فيبطل حق الاستحقاق
الذي كان للبايع كما لو ثبت النسب من المشتري **وكذا** لو قتل الولد
عنده واخذ قيمته كالومات **وهذا** لان بالقتل والموت استغني
عن النسب وصحة دعوة التايح كاحية الولد الى النسب ثم لا ترد الام
على التايح لان حقا يتبع حق الولد في النسب ولم يثبت الاصل فلا يثبت
التبع لانه لو ثبت كان مقصودا لانبعا **ولو** ولدته الجارية المبيعة بثمن
لاقل من ستة اشهر ثم ولدت بنها ابنا فاعتق المشتري الابن ثم
ادعي البايع البنت فهي ابنته لان العلق في ملكه ودعوتها رغو
استيلا د يثبت حرية الامل فيها ومن ضرورة بطلان عتق المشتري
في الابن لان من ضرورة كونها حرة الاصل ان يكون ولدها حرا **قال**
الانزي ان رجلا لو ولدته جاريته غلاما ثم ولد للغلام ابن فباع المولي
ابن الولد الذي عليه فاعتقه المشتري ثم ادعي الولد الذي كان العلق
في ملكه صحت دعوته وبطل بيع الابن وعتقه لانه بين بصحة دعوته
حرية الاصل للاب وذلك بوجب حرية الابن لانه مولود منه امه
كانت كدعي الاب فثبت ان ملك ابنه وعتق عليه قبل ان يبيعه وبطل
به بيع المشتري وعتقه **ولو لم يبيع** الابن ولكن باع الابن فاعتقه
المشتري ثم ادعا له فزع دعوته لان المقصود بالدعوة الابن **وقيل**
انصل به من المشتري بالاجتم النقص فيبطل به حق الاستحقاق وعتق
ابن الابن لانه اقرب جريته حين زعم انه ابن ابنه والافزار بالنسب ان لم
يجل في ثبات النسب لما منع كان عاملا في الحرية كالوقال لعبد وهو معروف

النسب

النسب من الغير هو ابني يعتق عليه **ولو ولدت** الجارية عند البايع ولدت
في بطن واحد فباع احدها ثم ادعي ابو البايع الولدين تصح دعونه وان كذبه
البايع والمشتري وتصير الجارية ام ولد له ويغرم لانه يثبتها لان شرط
صحة الدعوة قائم وهو حق التملك من وقت العلق الى وقت الدعوة والاولا
انها لانهما توامان خلقا من ما واحد فاذا ثبت نسب احدهما ثبت نسب الآخر
لانه لا ضرر على المشتري في ثبات النسب فيثبت لكن الولد الذي باع يكون
عبد للمشتري لانه يجوز ان يكون ولده عبدا لغيره والولد الذي لم يبيع حر
الاصل **فرق** بين هذا وبينما اذا ادعي البايع بنفسه بعد ما باع احدها
حيث يثبت نسب الولدين وينتقض البيع **والعرف** ان صحة دعوة البايع
تثبت على العلق في ملكه وعلق الولدين لان من ما واحد وفي ملكه حقيقة
فكان دعوته دعوة الاستيلا في حقها وكانا حريين من الاصل فواجب
انتفاض سئري المشتري اما صحة دعوة الاب فتثبت على قيام حق التملك من
وقت العلق الى وقت الدعوة لا على وجود العلق في ملكه وله حق عتق الذي
لم يبيع من وقت العلق الى وقت الدعوة وليس له حق تملك الذي باع وقت
الدعوة فكانت دعوته في حق الذي لم يبيع دعوة الاستيلا فيملك الجارية
سابقا على الولد فيصير العلق خاصلا في ملكه فتعلق حرا الاصل وفي حق الذي
باع دعوة حر فلا تعلق حرا الاصل فلا ينتقض البيع **فان قيل** لما كانت
دعوتهم دعوة استيلا في حق الولد الذي لم يبيع حتى كان حرا الاصل من عب
ولا وهما بومان فتصير دعوتهم دعوة استيلا في حق الذي باع ضرورة وان
عدم شرطه في حق الذي باع مقصودا وهو قيام حق التملك من وقت
العلق الى وقت الدعوة **الانزي** انه يثبت نسب الذي باع ضرورة
ثبوت نسب هذا الولد فكذلك الحرية **قيل** له شرط صحة دعوة هو
الاستيلا وهو قيام حق التملك موجود في الولد القائم بعد وم في الولد
الذي باع فيجعل دعوتهم دعوة استيلا فيما يرجع الى الولد القائم ودعوى
حرية فيما يرجع الى الولد الذي باع وليس من ضرورة حرية احدهما بالحرية
حرية الآخر **وهو بمنزلة** امه ولدت ولدين في بطن واحد ولم يكن اصل
الحمل عنده فباع احدهما واعتقه المشتري ثم ادعاها البايع فبها انباء لانه
لما بقي احد التوامين عنده فدعوتهم فيه صادف ملكه فثبت نسبه ومن
ضرورة ثبوت نسب الآخر ولكن لا ينتقض عتق المشتري ولا البيع لان
اصل العلق لما لم يكن في ملكه كانت دعوتهم دعوة حرية وليس من ضرورة
عتق احدهما بدعوتهم ابطال التبع والحق والعتق بخلاف ما اذا كان العلق
بهما في ملكه وكذا لو ادعاها المشتري ثبتت نسبهما منه لقام ملكه في المشتري
وقت الدعوة والذي عند البايع بقي مملوكا هذا اذا كذبا وان صدقاه

ابنهم

صار كأم ظاهر ويطل البيع في الولد الآخر وعق الوالدان ويرجع المشتري
بالثمن على البائع ولو صدق البائع خاصة فهو كالوجه الأول ولا يعتبر في
ابطال حق المشتري **ولو صدق** المشتري خاصة عنق الوالد الذي عند
المشتري أيضا ولا يرجع على البائع بالثمن لأنه عنق باقاره **ولو باع** الجارية
مع أحد ولديها ثم ادعاها الأب وكذا به لا يصح الدعوة عند محمد وعند
أبي يوسف يصح والأمة والولد الذي في يد المشتري مملوكا له والولد
الذي في يد البائع ثابت النسب من الأب وهو حر وعلى الأب قيمته لأنه
لمحمد أن يشترط صحة دعوة الأب حق تلك الجارية من العلوق إلى وقت
الدعوة فيكون مستولدا ملك نفسه وقد فات بالبيع **الأنثى** أنه لو
اشترى جارية وولدت في يده لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء
فادعاه الأب لا يصح لا بعد أم الملك وقت العلوق ولهذا لو ادعى ولد
مدبرة الابن أو ولد مكاتبته أو ولد أم ولد له بعد ما قناه الابن لا يصح
دعوته لتغلغل ذلك الأمر **أبي يوسف** أن حق تلك الجارية كان قابلا
قبل البيع وثبت له حق الدعوة ولو بطل إنما يبطل ضرورة زوال الملك
فيبطل بقدر ما زال والشروط لم يزل في حق الولد القائم ولأن الملك
في الأم إنما يشترط لثبوت الحكم في الولد والولد هو المتبوع في نبات
النسب والأم تبع بدليل قوله عليه الصلاة والسلام اغتربها ولدها وبالآل
ضافة عرفا ومن حيث الغرض والمقصود فكان الحكم في الولد أصلا وفي الأم
تبعاً وامتناعه في التبع لا يمنع ثبوته في المتبوع **الأنثى** أنه لو باع الجارية
فولدت في يد المشتري لأقل من ستة أشهر فاعتق المشتري الجارية أومات
شراء دعي البائع صحة دعوة ولو اعتق الولد أومات لا تصح دعوة فكان
الحكم في الولد أصلا ومحلله قائم والاحتمال ثابت **الآن** اعتبرنا هذا في حق
المولود حتى يثبت النسب منه ويثبت نسب الذي باع ضرورة ولكن لا
يستثنى البيع ويعتق الذي لم يبع بالقيمة لأنه اتلفه على الابن كالجارية
المشتركة إذا ولدت في بطنين مختلفين فادعى كل واحد منهما ولدا أثبت
نسب كل واحد من ادعاه ويصنف مدعي الأصغر مدعي الأكبر نصف قيمة
الأصغر لأن الاحتمال لما كان قابلا وقت الدعوة اعتبر في حق المولود أما في
حق سقوط القيمة فلا خلاف ما إذا لم يبع الجارية لأن ثمة تلك الجارية
وقت العلوق تتعلق الولد حر ولد لأنه ضمن قيمة الأم فيدخل في ضمان
الولد أمهما لم يملك الجارية وقت العلوق لتعلق الولد حر الغير
قيمة فتعلق حر بالقيمة كولد الغرور ولا يصح قيمة الأم ليدخل فيه
ضمان الولد كمدبرة بين اثنين جات بولد فادعاه أحدهما ثلثت نسبه
منه وعليه نصف قيمة الولد لأنه لا يجب عليه نصف قيمة الأم فانقرضت الولد

لنفسه

بنفسه وكذا أم الولد بين اثنين إذا ولدت وادعاه أحدهما بخلاف
ولد المدبرة والمكاتب والمكاتبية وأم الولد لأن ولد المدبرة مدبر وولد المكاتب
مكاتب وولد أم الولد بمنزلة أمه فلم يكن الولد محلا قابلا للملك كالأم أما
هنا الولد القائم قابل للملك فصحت الدعوة فيه **ويروى** ابن سماعة عن
أبي يوسف في المدبرة أن دعوة الأب صحيحة ويثبت نسب الولد منه
وبضمن عقرها وقيمة الولد مدبر **وهذا** على الأصل الذي ذكرنا لأبي يوسف
أنه لا يملك الجارية وهو بمنزلة المغرور وفي هذه الفتنة والمدبرة سواء إلا
أنه يضمن قيمته مدبر لأنه كل انفصل عن أمه انفصل مدبرا فأنما يضمن قيمته
على الوجه الذي اتفقه بدعوة **وعلى** هذه الرواية فرق بين ولد المدبرة
وولد أم الولد فقال ولد أم الولد ثابت النسب مملوكا لها ماله عليها من
الغرائش فيمنع ذلك صحة دعوة الأب وإن قناه المولى كافي ولد المملوغة
فأما ولد المدبرة غير ثابت النسب من مولاها فيصح دعوة أمه فيه
وأما ولد المكاتبته فإن ولدته وهي مكاتبته أو كاتبتها بعد ما ولدت أو
كانت الولد لم يصح دعوة الأب لأن الولد هو المقصود وقد تقررت فيه ما بين
نقله إلى الأب وإن كانت أم ولد ما ولدت يصح دعوة الأب لقيام المحلية
في الولد **بخلاف** المدبرة وأم الولد لأن المانع هناك في الولد فوزا أنه إن
لو كانتهما ولو صدق الأب ثبت النسب وانتقض البيع وعلى الأب قيمة
الجارية لأنها إذا صدقاه صار كأم ظاهر وصار كأنه ادعى قبل البيع ولو صدق
المشتري وكذا به البائع فالجارية أم ولد له بغير شي والابن الذي في يد
المشتري حر أيضا بغير شي عند محمد وثبت نسب الأنثى لأن المشتري
لما صدق الأب فقد أقر أن الجارية كانت أم ولد له ولم يصح البيع ولي على
البائع الثمن لكنه لا يصدق في حق الرجوع بالثمن ويصدق في تلك الأب
وعتق الولد بغير شي لا قراره أنه علق حر ومن ضرورة ثبوت نسب الولد
المبيع ثبوت نسب الآخر فصار البائع مالك أخاه فيعتق عليه بالقرابة
مجانا **وهذا** قول محمد وهو بمنزلة رجل اشترى عبدا أو اشترى
ابن أخا العبد وهما بواحد دعي أحدهما الذي في يده ثبت نسبهما
منه لأن أحدهما ملكه فصحت دعوته فيه ويصح في الآخر ضرورة ويعتق
الذي في يد الآخر إن كان الأب هو المدعي فلأن الابن ملك أخاه وابن
كان الابن هو المدعي فلأن الأب ملك ابن ابنه ولا ضمان لواحد منهما على الآخر
لأن عتقه كان بسبب مقصود عليه غير متقد إلى صاحبه **أما عند**
أبي يوسف القيمة كانت واجبة قبل تصديق المشتري فلا يبطل تصديقه
هذا إذا صدق المشتري وكذا به البائع فإن صدق البائع وكذا به المشتري
فالولد إن أنباه أما عند أبي يوسف فلأن نسب الولد يثبت وإن كذباه

فإذا صدقه البايع ثبتت نسب الولد الذي لم يبعه ومن ضرورة
ثبات نسب هذا ثبات نسب الآخر والابن الذي في يد البايع حر
بغير قيمة لا قرار ملكه بذلك والامة والولد الآخر مملوكان المشتري لان
اقرارها مقبول في حق انفسهما وليس من ضرورة الحكم بتحرير الولد في يد البايع
من الاصل الحكم بتحرير الولد الا حر لان هذه الدعوة دعوة تحرير في حق
المشتري ولان من جهة الاب ان يقول للابن اي صادق في دعواي بنفسي
ايامه ذلك على قيمة الجارية اذا سلمت الجارية الى سواها ففقدت قيمتها
مبي فلا يثبت له على **نمران محمد** ارجحه الله لم يذكر في الكتاب حكم الام
وكان القاضي ابو جازم يقول على قياس قوله ابي يوسف ومحمد يضمن
البايع قيمة الجارية وهي ام ولد للمدعي ويضمن المدعي قيمة الجارية
قنة للبايع وعندهما ام الولد مصقونة بالغصب ويتقاضيان **وعلى**
قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن شيئا وقال اكثر مشايخنا هو
رحمهم الله لا يضمن البايع قيمة الولد للمدعي عندهم ولا المدعي قيمة
الجارية قنة لان ثمنها سالم للبايع كما نفى البيع بينهما في حق المشتري
والثمن عوض الجارية فلو ضمن المدعي للبايع ايضا اجتمع له عوضان
بارا معوض واحد وانه لا يكون **واما** البايع لا يضمن قيمة ام الولد عندهم
وان كان ام الولد تضمن بالتسليم عندها لان البايع وان زعم ان الجارية ام
ولد للاب فقد كذب القاضي حيث قضى بصحة البيع وكوفا قنة المشتري
ولو ادعى الاب ولد جارية ابنه ضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل بالبيعة
فانه باخذها وعقرها وقيمة ولدها لان الاب بمنزلة المورث لانه مملوك
الابن ظاهر والاب حق الاستيلاء في ملك الابن فاذا ظهر الاستحقاق
تبين انه كان مغرورا كما لو استولدها الابن ثم استحققت الا ان ثمة
يرجع على البايع بقيمة الولد والثمن وهذا لا يرجع بقيمة الولد لان الابن
لم يغيره واما الاب اعز بنفسه حيث ادعى او استولد وثمة المشتري
مغرور من جهة البايع ويرجع على الابن بالقيمة التي دفعها اليه لانه ظهر انه
لم يملكها على الابن وانه اخذ القيمة منه بغير حق ولا به دفع القيمة بدلا
عن الجارية فاذا لم يسلم له الجارية يرجع بالنقد وكذا الوطى امة مكاتبة
فولدت وارعا المولى وصدها المكاتب ثم استحقها رجل قضى للمستحق
عليه بالعقر وقيمة الولد لانه بمنزلة المورث فان له في نسب مكاتبة
حق ملكه يكفي لصحة الاستيلاء ولهذا يعقر العقر للمكاتب ويرجع
على المكاتب بما غرم له من العقر وقيمة الولد لانه تبين انه ما تلف عليه
سألكم اذا ادعى جارية ابن ابنه فان كان الاب حيا لا يصح لادن
شرط صحة الدعوة فيما حق التملك وحق التملك حاجة الاستيلاء انما

ثبت

ثبت له اذا كان بحال ثبت له ولاية التصرف في ماله لو كان صغيرا
لان الولاية انما يثبت حالة الصغير لكن الثابت حالة الصغورية التصرف
لحاجة الصغير وولاية التملك حاجة لنفسه وهو صبياته ما به عن الضياع
فما ثبتت من الولاية الى حاجة الصغير يزول ببلوغه لعدم بقا الحاجة اليه بقاء
الولاية وما ثبتت من ولاية التملك حاجة لنفسه يبقى لان حاجته لم تنعدم
اذا ثبت هذا فنقول الجدل ليس له ولاية التصرف في ماله خافده وان كان
صغيرا حاله قيام الاب فلا يكون له ولاية التملك ايضا فلا يوجد شرط صحة
الدعوة وهو في هذه الحالة غير له العلم والاخ وغيرهما وان كان الاب ميتا
فالجد في الولاية قام مقام الاب فيصح دعواه ان جات به لا كثر من ستة
اشهر من وقت موت الاب لغنا م الولاية في الطرفين **وان** جات به لا قل
من ستة اشهر لا يصح دعوته لانعدام الولاية في طرف العلوق **فان**
كان الجد من قبل الام لم يخرب دعوته في الوجهين لانه لا يثبت له في مال ولد
ابنته ولا في نفسه فانعدم شرط صحة الدعوة **فان ملكه** بوماء وقده
ارعاها من جهة نكاح صحيح او فاسد لو ملكه عين ثبتت نسبه منه لانه
عنده الملك بصير كالحمد لذلك الاقرار فان النسب لا يحتمل الا بطلان بعد
ثبوت قبل الملك بثبوت يتوقف على وجود الملك وكذا الوادي انه ابن
ولم يذكر انه تزوجها لان مطلق اقراره محمول على سيد صحيح شرعا والا
المشينة للفراسك التي يثبت عليها النسب كثيرة **ولو ملك** امة معه او دونه
صارت ام ولد له لانه اقر لها بامته الولد حين اقر بنسب الولد فان اقراره
بالنسب مثبت لها الفراسك وذلك ملك اليمين او النكاح صحيحا كان
او فاسدا وذلك موجب امية الولد اذا ملكها **وان** ملك الولد البوا
المدعي وثقو بحكمه مقالة الابن لم يثبت نسبه من الابن ولا يثبت لانه لو
كان في ملكه الاب حيا دعي لا يثبت نسبه مع وجود الاب فعند انعدامه
اولي واذا لم يثبت النسب لم يثبت على الاب لان عتقه عليه باعتبار
انه ابن ابنه وذلك لا يكون الا بعد ثبوت نسبه من الابن وان كان **الاب**
نصرانيا او مكا تبا او عبدا والجد وان ابنه حران مسلمان من وقت العلوق
الي وقت الدعوة فدعوة الجد جارية لغنا م الولاية له وعليه قيمة الجارية
ولا عقر عليه كالأب **فان** كان الاب معنوها فلم يدع الجد حتى افاق
الاب ثم ارعاها لا تصح دعوته لانعدام الولاية في طرف الدعوة ولو
ادعي قبل افاقته صح لغنا م الولاية له كما لو كان الاب كافرا او عبدا ولو ادعي
الاب بعد افاقته وقل جات به لا قل من ستة اشهر من وقت افاقته
الغنا م ان لا يصح لانعدام الولاية في طرف العلوق كما في العبد اذا اعتق
والنصراني اذا اسلم **وجه** الاستحسان ان الولاية في نفسها قابلية

لانه حر مسلم والكنون لا يبعده من مال ولده **الانثري** انه يجزي التوارث
ويغني له بالنفقة عليه ان كان معتبرا الا انه يحجر عنه الاستيفاء لما
كان المحض لا قول له فصار كالمعدم فان ثبتت الولاية للمدعي اثبتنا حال
غيبية الاب غيبية منقطعة مع قيام الولاية للاب فاذا افترقا صار لسلامه
حكم الصحة وظهر حكم الولاية السابقة ولا كذلك الرق والكفر لان ذلك بعد عن
ماله **الانثري** انه لا توارث بينهما ولو كان الاب مكاتبا او عبدا فلم يدع
الحاكم حتى عتق الاب فادعاه فدعوه باطله لانعدام الولاية في طرف الولاية
فدعوه باطله لانعدام الولاية في طرف الولاية دة ولو ادعاه الاب لا يصح
ايضا لانعدام الولاية في طرف العلوق ولو ولدت لستة اشهر فصاعدا
من وقت الاختناق صحّت دعوة الاب لقيام الولاية في الطرفين لاصابة
العلوق الي اقرب الاوقات وكذا هذا في النصارى اذا اُشتم ولو كان
الاب مرتدا فدعوه لحد موقوفه عنده ابني حنيفته رحمه الله ان اسلم
الاب بطلت وان مات او قتل على ردة او لحق بدار الحرب وقضي بالحاقه صحّت
وعندها دعوه باطله لقيام الولاية للاب ولو ادعاه المرتد عند ابني حنيفته
موقوفه ان اسلم صح والابطل لان الدعوة بمنزلة العقد الانثري انه يضمن
فيمنها ويملكها لو صحّت دعوته وعقود المرتد موقوفه وعندها نافذة
وهي فرع مسكينة نصرفات المرتد **فان قيل** علي اصلها ولاية المرتد
علي نفسه وماله ان كانت باقية اما في مال الولد ونفسه موقوفه بالاجماع
ذكره في الوكالة في الجامع الصغير **والتملك** بالاستيلاء بصرف في مال الابن
فوجب ان يتوقف **قلنا** ولاية التملك بالاستيلاء واقع له لابن
ولهذا لا ينزل بالبلوغ عن عقلهما ذكرنا فكان بمنزلة ولادته في مال في مال
الابن فلان يتوقف لهذا ولان مبني ثبوت النسب على السهولة ثمانية ثبتت
في الملك وتناوب الملك والمراد لا يخلوا اما ان يكون له حقيقة الملك او
حق الملك بخلاف عقده عليه في مال ولده لان ذلك يثبت على الولاية وولادته
موقوفه فكان عقده فيه ايضا موقوفا وعقده على مال نفسه جائز
لانه مبني على الملك وملكه قائم لانه لو زال لزال الي ورثته ولم يزل اليهم
ففي علي ملكه وفي المسموع اذا وطئ المكاتبته امه ابنة وهو حر او مكاتب
فقد علي حدة لم يثبت النسب اذا كذب الابن لان ثبوت النسب بدعوة
اب شرطه ولاية نقل الجارية الي ملكه وليس للمكاتب هذه الولاية فان
ملكه يوما ثبت النسب وقد ذكرنا وان كانت الجارية لابن له ولد في مكاتبته
او اشتراه فولدت فادعاه المكاتب جائز دعوته وصارت ام ولد له

ولم يضمن مهر ولا قيمة لان كسب المولود في كتابته ومن مكاتب عليه بشرايه
بمنزلة كسبه الاثري انه يضمن من اخذ ذلك كله ليسغين به علي اقا
المكاتبه فكانت هذه الامة في حقه بمنزلة امته فلهذا ثبت النسب ولم يضمن
عقرا ولا قيمة ولو ادعي ولد جارية ابنة والا بن حر مسلم والاب عبد او مكاتب
او كافر لم يضمن دعوته لان شرط ثبوت النسب ولاية النقل الي نفسه بضمات
القيمة والرفيق والكفر لا ولاية له علي ولده فلو كان الاب مسلما والا بن
كافرا صحّت دعوته **طعن** عيسى في هذا الجواب فقال كل ليس للكافر ولاية
علي ولده المصغر المسلم فليس للمسلم ولاية علي ولده الكافر حتى لا يرت
احدهما صاحبه ولا يثبت له ولاية التزويج والنفقة في ماله في صغره فلا
فلا يملك بالاستيلاء **والقصاص** ما ذكر في ظاهر الرواية والفرق من
وجهين احدهما ان التملك بالاستيلاء انما اثر الولاية التي كانت في حال
صغره فاذا كان الابن مسلما فلا يكون الابن مقرا علي كفه الا بعد ان يكون
اسلام الاب طاريا وقد كانت ولايته قبل اسلامه ثابتة في اثره في حق
التملك والاستيلاء **اما الابن** اذا كان مسلما فهو مسلم اصلي باسلام
امه ولم يكن للكافر عليه ولاية قط فلا يبقى اثر ولايته في الاستيلاء
ولان التملك بالاستيلاء لكرامة الاب فيثبت للمسلم علي الكافر الولاية
التي ترجع الي كرامة المسلم كولاية الشهادة ولا يثبت للكا فر علي المسلم
مثل هذه الولاية فلو كانا جميعا من اهل الذمة وملكتهما مختلفت جازت دعوة
الاب لان لبعضهم علي البعض ولاية مع اختلاف الملك **جارية** جلبت
في ملك رجل فباعها فقبضها المشتري ثم اشترها وولدت في يده
لاقل من ستة اشهر منذ باعها ثم ادعاه الجدا لا يصح دعوته لان
زال ملكه ازال ولايته وله له لو ادعي بعد زوال الملك لا يصح منع
الدعوة وهذا لان يملكها وقت الدعوة مستنده الي وقت العلوق
فلا بد من قيام ولاية التملك في كل مدة الحمل بلا انقطاع في اليمن حيث
يكن الاستيلاء وقد تحلل القطع **فان صدق** الابن في ام ولد
وعليه قيمتها والولد ولده وهو حر بغير قيمة لان الملك للابن وقد
اقر بكونها ام ولد ابنة وان يبعه كان باطلا والحق للحال لما فنقل قولها
ولا يصد قال علي المشتري حتى لا يبطل البيع الذي جري بينهما وكذا لو
رد عليه نجس شرط او روية او عيب او فساد بيع او تقايلا لان في
بعضها في حكم البيع المبتدأ ولهذا ثبت للمستضع حق الشفعة ويمنع
الرد علي باييه وفي بعضها ان كان قسما حتى لا يثبت به حق الشفعة
ويرد علي باييه لكن به لا يس ان القاطع لم يكن فيمنع الاسناد وادعيه
اعلم **باب** من ادعوي والبيانات ايضا

اصل الباب ما ذكرنا في كتاب النكاح ان الفضا على الغايب وله
لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر **وحرف** اخر ان ظاهر البدن
توجه الخصومة ولا يندفع عنه بطلان حاله اليد الى غيره الا بحجة يقيمها
لان مجرد قوله ليس بحجة في ابطال حق الغير الا اذا ثبت ذلك بالحجة
لانه يرتد دفع الخصومة ولا يمكنه ذلك الا جعل الحاضر خصما عن الغايب
فينتصب الحاضر خصما وهذا اذا كان المدعي لا يدعي الاستحقاق
ففعل من جهة ذي اليد اما اذا ادعى بفعل من جهته لا تندفع عنه
الخصومة وان اقام الحجة لانه انتصب خصما بفعله لا باليد فلا يخرج
عن الخصومة باحالة اليد لان دعوى الفعل يصح على غير ذي
اليده الا ترى انه يصح الدعوى على الغائب بعد هلاك العين في
يده او حال قيامها في يده غاصب الغاصب وهذا لان له ولاية
احالة الخصومة الى غيره لا ابطال حق المدعي فاذا لم يدع الفعل
يمكنه الدعوى على الغايب فيكون احالة فيصح اما اذا ادعى الفعل
لا يمكنه ان يدعي هذا الفعل على غيره فيكون ابطالا **وحرف** اخر ان
الفضا بالعتق وفروعه قضا على الناس كافة لان فيه حق الله
نقالي فجميع الناس خصما وولاه ما يتعلق به يرجع الى العامة هو
كالولاية والشهادة وغيرها فالقضا بها بتلك الاحكام فيتعدي الى
الكل وينتصب البعض خصما عن البعض كاثبات طريق العامة على
وجه يكون اثباتا في الكل بخلاف القضا بالملك المطلق فانه يقتصر
على المقضي عليه الا اذا تلقى الملك من غيره فيتعدي اليه ايضا ولا
يتعدي الى غيرهما لان ذا اليد ليس بخصم عن غيره لعدم الولاية وهذا
لان القضا على ذي اليد قضا بعدم الملك له وليس من ضرورة عدم
الملكية عدم الملك لغيره الا اذا ادعى التلقي فيعلم ملكا بغيره
ضرورة ولا نه لو لم يصير باي وجه مقصبا عليه يقبل بنية ويقضي له فظهر انه
صح بعبه ويومر بالتسليم الى المشتري فيصير مقصبا له بعدما صار
مقصبا عليه لعدم الرق والرق اذا تقدم في حق شخص يتقدم في حق
الكل اذ يستحيل ان يكون الشخص رقيقا في حق زيد حرا في حق عمرو واما
الفضا بالاستحقاق قضا بعدم ملك ذي اليد ويجوز ان يكون الملك
عدم ما في حق شخص دون شخص اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
رجل في يده دار او ثوب فادعى رجل انه ملكه وقال ذو اليد
انها ملك فلان الغايب وهي في يده ودعوى او غصب او اجارة او رهن
بايداعه او اعارته او رهنة او ائنه وكله كحفظها واقام على ذلك بيينة
فلا خصومة بينهما واما لم تقم بيينة فهو خصم هذه المسئلة نسبي

محمدة وهي دواره في الكتب لان فيها حمسة اقاويل عندنا ان اقام
البيينة تندفع والا فلا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله تندفع الخصومة عند
مجرد قوله وقال بشيرة لا تندفع وان اقام البيينة وقال ابو حنيفة وابو
يوسف ان احال على رجل مجهول تندفع وقال محمد لا تندفع الا بالاحالة الى
معرفة وعن ابي يوسف ان القاضي يحكم براه اما ابن ابي ليلى قال
كل من ذي اليد اقرار منه بالملك للغايب والا فقرار موجب للحق بنفسه لولاية
عن التهمة فالحق بالبيينة فيثبت ما اقر به بنفسه الاقرار وتبين ان يده
يد حفظ لا بد خصومة الا ترى ان من اقر بعين الغايب ثم اقر به الحاضر فخرج
الغايب وصداقه يومر بالتسليم اليه وكذا الواقر لغيره بشي ثم مرض فصدقه
المقر له كان اقراره اقرارا للصحة وكذا الواقر ثم غاب يقضي عليه بما اقر ويؤجل
من ماله الا ترى ان المقر لو كان حاضرا وصدقه يومر بالتسليم اليه وتندفع
الخصومة عنه كذلك هنا وهذا لانه لا يحلوا اما ان كان صادقا او كاذبا
فان كان صادقا فلا خصومة بينهما وان كان كاذبا فقد اقر على نفسه
فيصح اقراره **وانا نقول** بان الخصومة توجهت عليه بظاهريته لانه
حال بين المدعي والمدعي ولهذا كان للقاضي احضاره وتكليفه بالجاب
فهو بدعي الوديعه وبغيرها يريد ابطال الخصومة المتوجهة عليه فلا يقد
على ذلك بغير حجة قوله بانه اقر على نفسه قلنا هذا اقرار على نفسه بالملك
لغيره ولنفسه بابطال الخصومة فيصح على نفسه ولم يصح لنفسه وب
تبيين انه متم في الاقرار بخلاف ما لو كان حاضرا وصدقه لانه انفق هو
التهمة لانه يزول يده في الحال ويمكنه محاصمة المقر له الا ترى انه لو وكل
رجلا بالخصومة جاز وتحويل الخصومة اليه كذلك هنا واما ابن شبرمة
بقول لما صار خصما بظاهر اليد لا اليد دليل الملك فالمر بوجده بحول الملك
الي غيره لا يخرج من ان يكون خصما وانما يتحول الملك الي المقر له بتصديقه
وهو ليس بخصم في اثبات الملك للغايب وليس لاحد ولاية على غيره
في ادخال شي في ملكه بغير رضاه وخروجه عن الخصومة في ضمن
اثبات الملك لغيره فاذا لم يثبت ما هو الاصل لا يثبت ما في ضمنه كالوصية
في ضمن الحاباة اذا ثبتت في ضمن الوصية بالبيع تطل بطلانه **وانا**
نقول بان ذا اليد ما اثبت الملك للغايب بالبيينة ولو اقام البيينة له
لغايب لا تندفع الخصومة وانما اثبت الوصول اليه من جهة القاضي
وهو اثبات الملك للغايب ليس بخصم فلا يثبت لانه لا حاجة له
اليه فان مجرد دفع الغايب اليه كاف لدفع الخصومة وفي اثبات
دفع الغايب خصم لانه يدعي على المدعي سقوط حقه في الخصومة
وسبب سقوط حقه في الخصومة الدفع من الغايب وما يدعي

بني

على الغائب اذا كان سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر لا محالة فينصب
الحاضر خصما عن الغائب كالأدعي عينا في يد انسان انه استتره من
فلان الغائب ان نصب الحاضر خصما عن الغائب في اثبات الشر وكالو
ادعي القاتل على احد الوليين ان الغائب قد عفي ينصب الحاضر خصما عن
الغائب وتقبل البينة على امرين على ملك الغائب وهو ليس بخصم فيه وعلى
رفع خصومة المدعي وهو خصم فيه فكانت مقبولة فيما وجدت خصما فيه
كن وكل ولا ينقل امراته او امته فاقامت البينة ان الزوج طلقها ثلاثا
او ان المولى اعتقها تقبل البينة في قصر يد الوكيل ولا تقبل في حق الطلاق
والعتاق وهذا لان مقصوده ليس اثبات الملك للغائب بل مقصوده رفع
الخصومة فيقبل في حق المقصود وهذا اذا لم يكن الرجل معروفا بالافتقار
والسرور اما اذا كان كذلك **الجواب** في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
ان كان الرجل معروفا بالكيل لم تدفع الخصومة عنه وان كان صالحا
تدفع رجع اليه حين ابتلى بالقضا وعرف احواله الناس فقال قد
يحتمل المحتال بهذه الحيلة لا يبطال حقوق الناس فيدفع ماله الى من
يريد او يفتصب شيئا ويدفع الى غيره سيرا وبامره بان يورده على البينة
بمحض من الشهود حتى اذا ادعاه انسان بيقول البينة على انه مودع لم يدفع
الخصومة عن نفسه ومقصوده من ذلك الاضرار بالمدعي يستعمل
عليه الوصول الى حقه والقاضي نصب ناظر المسلمين فحتم في ذلك فان
وقع عنده انه احتمال لا يقبل بينته والاثقل **وجه** ظاهر الرواية
ان الثابت بالبينة العادلة كالثبات معاينة ولو عاين القاضي
ذلك يندفع عنه الخصومة وما ذكرنا من الحيلة فذلك امر باطن لا يمكن
الوقوف عليه فلا يعلق الحكم به وهذا اذا شهد شهود ذي اليد ان هو
فلانا او دعه عرفا باسمه ونسبه فان قلنا لا تعرفه لا تقبل هذه البينة
بالاجماع ولا تدفع عنه الخصومة فذلك الرجل هو الذي بناه لان
الخصومة انما تدفع عن ذي اليد اذا حوله الى غيره بالبينة والاحالة
انما يتحقق اذا حوله الى رجل يمكنه اتباعه ليخاصمه فاذا احتال الى مجهول
لا يمكنه اتباعه كانه ابطالا وان لا يجوز **وان قال الشهود** او دعه
رجل يعرفه بوجهه اذا رايته ولا تعرفه باسمه ونسبه تقبل الشهادة
عنه ابي حنيفة وابي يوسف واندفعت عنه الخصومة وقال محمد
لا تقبل ولا تدفع الخصومة توجهت عليه من حيث الظاهر فلا هو
تدفع عنه الا بالحوالة على رجل معروف بوجهه حي يكون محويا
لا ابطالا لان الغائب لا يعرف الا بالاسم والنسب والمدعي لا يعرفه فاذا

لان

لم

لم يذكر الشهود اسمه ونسبه لا يعرفه المدعي فلا تتحقق الحوالة على معلوم
يمكن طلبه فهذا او ما قالوا ودعه رجل لا تعرفه سوا الا ترى انه اذا ادعي
انه احاله بالدين على رجل معروف عنده بوجهه وشهدوا بذلك
تقبل وهذا لان المعرفة بالوجه لا يكون معرفة على ما روي عنه النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال لرجل اتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه
فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام اذا لا تعرف ومن حلف لا يعرف فلانا
وهو يعرفه بوجهه دون اسمه ونسبه لا يجتنب ولا يبي حنيفة وابي يوسف
انما شهدوا بالحمل والحمل كان على ابداع صحيح فكذا الادعاء عليه
قياسا على سائر الشهادات وانما قلنا ان الحمل حصل على ابداع صحيح
انه ليس من ضرورة صحة الابداع ان يعرف الشهود اسم المودع ونسبه
ولكن من ضرورة ان يعرفوه بوجهه لان الحمل لا يصح بالاستدلال والتمسك
ولا انه اثبت ببينته انه ليس بخصم للمدعي فانا نعلم ان مودعه ليس هو المدعي
وليت يده يد ملك وهو المقصود في هذه الدعوى ثم ان نضر المدعي بان
لم يقدر على اتباع خصمه فذاك الضرر بالحكمة من قبل انه جهل خصمه لان من
جهته ذي اليد وعن مسلم ان المعرفة بالوجه لا يكون معرفة باسمه لان الغائب
لا يمكن استحضار وجهه لكن لا يمكن ان يعرف خصم المدعي وانما عليه
ان يثبت انه ليس بخصم له **فهر** رجه الله راجع جانب المدعي حيث اعتبر
الحوالة الى معرفه يمكن اتباعه حتى لا يبطل حق المدعي وهما اعتبر الوصول
من غير المدعي بيقين لان الدفع يتعلق به لا بد لك واجا حواله الدين
فلا رواية فيه ويجب ان يقع بالخلاف لان الحوالة على رجل غائبية الشهود
ولا بد ان يقال بان الحال له قد عاينه ايضا والشهود يشهدون على كل ما
فيكون المعلوم لها معلوما له فلا يوجب الي ابطال حقه بخلاف ما اذا قال
لا تعرفه بوجهه لانها شهدا على ابداع فاستدل انه لا يمكن التحمل قبل
معرفة الوجه فان اقام الذي في يده البينة ان المدعي اقرا له فلان
وقال ذي اليد او دعي فلان فلا خصومة بينهما لان الثابت بالبينة
كالثابت بالمعاينة ولو ثبتت الاقرار معاينة اندفعت الخصومة لانه
ثبت ان الخصم غيره لا هو فكذا اذا ثبتت بالبينة ولو ان ذي اليد بعد ما
اثبت اقرار المدعي بذلك لم تقبل فلان ذلك او دعي بل سكت هل تدفع
عنه الخصومة لم يذكر محمد رحمه الله ويجب ان تدفع لانه ثبت باقرار
المدعي ان خصومه كانت مع الدافع بظاهر يده وان حوله الى المدفوع
اليه ملك الدفعية تحولت لخصومة اليه وان لم يتحول لا يتحول لخصومة اليه
فلا يتحول بالشك وكذا لو اقام البينة على اقرار المدعي فلان دفعها
اليه ولم يشهدوا له بالملك لانه اثبت اقراره انه ليس بخصم وان اقام

ذوال اليد البينة ان فلانا دفعها اليه ولم تقدر بيعة انه ملك فلان او قال
 الشهود لا تدري انه ملكه لكننا نشهد ان فلانا دفعه اليه نقبل الشهادة
 ولا خصومة بينهما لانه ثبت الوصول اليه من جهة الغير وانه يكفي لدفع هو
 الخصومة كالواثر المدعي بذلك وان قال المدعي هو فلان ان ثبتت منه
 وقبضته وتقدية القن وقال ذوال اليد فلان ذلك او دعيه فلا خصومة
 بينهما لانها اتفقا على الوصول اليه من جهة فلان والشاهد يثبت لا
 يكاد ذي اليد فصا كان له لم يدع الشرا ولو لم يدع الشرا لا يكون
 خصما للمدعي **ولو قال** ذوال اليد او دعيه رجل لا اعرفه وشهد شاهدان
 ان رجلا او دعيه لا يعرفانه فهو خصم لجواز ان يكون المدعي هو المودع وكذا
ولو قال الشهود او دعيها اياه فلان وقال ذوال اليد او دعيها رجل لا اعرفه
ولو قال المدعي ان رجلا دفعها اليه فلا خصومة بينهما فرقي بين الشهادة
 والافزار والفرق ان الدافع مجهول وجهالة المشهود عليه مانعة صحة
 الشهادة فاما جهالة المقرب والمفزع لا يمنع صحة الاقرار ولو شهد
 الشهود على اقرار المدعي ان رجلا دفع اليه فلا خصومة بينهما وان كان
 الشهود لا يعرفونه الدافع فرقي بين هذا وبينما اذا شهدوا ان رجلا
 دفع اليه والفرق ان المشهود به في المسئلة الاولى اقرار المدعي بالدفع
 وانه دفع معلوم فكان المشهود به معلوما وفي المسئلة الثانية دفع
 الرجل والدافع مجهول فكان المشهود به مجهولا ولو قال الشهود او دعيه
 غير الذي يدعي ذوال اليد لا تقبل لانه كذب شهوده وكذا لو اقام ذو
 اليد البينة ان الدار رهن عنده لانه اثبت ان يده يد حافظة لا يده
 خصومة فالمرهون عينه امانة في يده غير ان الوديعة وان كان ما لديه
 مصفونة ولهذا كان الكف والنفقة على الراهن ولين كان مضمونا
 فهذا ضمان لا يوجب الملك له في العين بحال ولو كان مضمونا ضمانا يوجب
 الملك اذا تقدر لم يكن خصما للمدعي الملك المطلق فهذا اولى وكذا لو
 ادعي على الراهن والدار في يد المرتين لا تسمع دعواه لان دعوي العين
 لا تسمع في العين الا على ذي اليد واليد فيها مستحقة المرتين وهو غايب
 والا حارة والعارية فالرهن ولو اقام البينة ان الدار في يده هو
 بشرها فاسللا تندفع الخصومة لانه مالك رقبته وكل من يملك الرقبة
 او يد غيرها فهو خصم ولو ادعي المدعي انها داره او عده اخذه منه
 الذي في يده او اتزعه منه او غصبه منه او غلبه عليه فاخذه
 منه او اسله في حاجته فاعرضه هذا في الطريق او ابقى مني
 واخذه هذا الرجل او انه اجرها ورهنها او اودعها او وصلت
 اليه من قبل المدعي بالشرا او بالهبة بوجه من الوجوه واقام البينة

واقام ذوال اليد البينة انها دار فلان بن فلان او دعيها اياه او اجرها وغير
 ذلك فانه لا تندفع الخصومة ويقضي بردها الى المدعي فرقي بينه وبين دعوي
 الملك المطلق والفرق ان هنا اثبتوا سبب رد المال بدفعه فصار ذلك كالمعاين
 للقاضي والاثبتوا ان وصوله اليه يد ذي اليد كان باخذه فعليه رده لقوله عليه
 السلام علي اليد ما اخذت حتى نزل واخذه من حق ظاهره في الماخوذ
 عد وان فوجبت فستجبه شرعا وذلك بالر دعليه **وكذا** اذا ثبت الشرعي
 او الاجارة وغيرها من العقود فقد اثبت قوله انها صارت للمدعي ووجب على
 التسليم اليه والمدعي اذا اثبت قوله ذي اليد انما صار خصما بيده فاذ
 اثبت ان اليد في يد غيره صار الخصم ذلك الغير اما دعوي الفل انما انتصب
 خصما فعليه بدليل توجه الخصومة عليه تدويره وهذه البينة لا
 يظهر ان الفعل لم يكن صدر منه فان قضى عليه ثم حضر المقر له واقام البينة
 انها داره ففني له بها لان القضا انما وقع على صاحب اليد خاصة لان القضا
 بالملك المطلق لا يتعدى من المقتضي عليه بل بالقضا يبطل دعوي المقتضي عليه
 ودعوي مدعي تليق الملك من خبطة المقتضي عليه وانعدم المعنيات هنا
 وكذا لو لم يقم ذوال اليد البينة ان فلانا دفعها اليه فاقام المدعي البينة
 انها داره غصبها الذي في يده وقضى له ثم حضر المقر له واقام البينة
 انها له وهو الذي كان دفعها اليه الذي كانت في يده فانه نزل عليه وكذا
 لو كان المدعي اقام البينة انها له ولم يدع الغصب وادعي ذوال اليد
 ان فلانا او دعيها ولم تقدر البينة او لم تدع الا يداع وقضى بالدار للمدعي
 ثم حضر المستودع واقام البينة انها داره او دعيها اياه او انكر الايداع
 قبلت بيئته ويقضي له لما قلنا **عبد** في يد رجل اقام العبد عليه
 البينة انه عنه اعتقه واقام الذي في يده البينة انه عنه فلان او دعيه
 اياه فانه يقضي بجنته لانه انتصب خصما باقامته البينة على الوصول
 اليه من غير المدعي كل في الغصب والاجارة فان حضر المفزع واقام
 البينة انه عبد او دعيه اياه لم يثبت اليه بخلاف الملك المطلق والفرق
 ما ذكرنا ان القضا بالحق قضا على الناس كافة لانه لا يتعلق به احكام
 متقدمة الى الناس كافة فكان القضا بالحق قضا بتلك الاحكام في حق
 الناس كافة فكان قضا عليه حكاما للملك لا يتعلق به احكام متقدمة
 الى الناس كافة فلم يكن القضا ينقل الملك ثانيا في حق غير المقول عنه
 حتى لو قدي بان ادعي التلقي من غيره لا تقبل بيئته ايضا والثاني وهو
 الذي اعتمد عليه الشيخ الامام برهان الدين وهو ان البينة حجة شرعية
 يجب العمل بها لما لم يثبت العمل بها ابطال بيئته اتصل بها القضا لا انها حجة
 باتصال القضا بها وصارت حجة وهذه لا ولهذا لو مات رجل وادعي

اثبات نسبه واقام كل واحد منهما اليه يفتي بالميراث بينهما
وكوسبق احدهما بالدعوي وقضي له ثم اقام احرا البينة انه ابنة
لا تقبل بيته وكذا الوكا وفي العتق لو قضينا للغايب تبطل تلك البينة
ضرورة لان العتق بعد ما ثبت لا يفي المحل لاحتمال حدوث الملك فيه ولو
قضينا بالملك يظهر ان العتق لم يكن فيبطل العمل بتلك البينة ضرورة
وهذا لا يجوز اما في الملك المطلق لو قضينا للغايب لا يبطل تلك البينة
لانه لا يبين ان الملك لم يكن ثابتا للقضي له الاول بل كان ثابتا بتلك
البينة وما للغايب بهذه البينة لان الملك المطلق يحفل بمجرد في
عين واحدة **ولان** البينة على العتق لو قارنت البينة على الملك
كانت بينة العتق اولى لانه اقرب وبطلت بينة الملك وكذا الوقايت
البينتان على الملك واخرهما كذب بالعتق او التدبير والاستنلاب
يترج البينة المؤكدة بالعتق وفروعه فاذا قامت البينة على الملك
بعد ما اتصل القضا ببينة العتق كان العتق اولى بالبطالان اما في الملك
اذا اجتمعت البينتان الا انه اذا تضايقت الحتان والمحل لا يفي بهما يقضي بينهما
فاذا حضر بعد ذلك واقام البينة تقبل ايضا واذا خلت ثبتت ان بينة
الاول قامت على غير الخصم فيقضي بالكل له وهذا خلاف ما لو شهد
شاهدان لرجل على رجل انه مولا اعتق امه ثم ولدت بعد العتق
لمسنة اشهر من فلان وهو عبد فلان فقضي القاضي له بالولا ثم جاء
مولى العبد واقام البينة انه كان اعتق اباه فلان قبل موته وهو
وارثه لا وارث له غيره جعلت له الميراث والولا وان كان فيه نقص الولا
لقوم الام لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عيانا ذلك حكنا بحر
الولا الى قوم الاب فكذا اذا ثبتت بالبينة **وهذا** لانه ليس في هذه
البينة ابطال القضا الاول فان الاول كان قضا بالولا لمعتق الام لانه
لا ولا له من قبل الاب وهو صحيح ثم يفي ذلك الوكا عند الموت لعدم الدليل
المحول لا لوجود الدليل المتيقن فاذا اثبتت الثاني الدليل المحول ببينة
وجب القضا بالميراث والولا كونه بخلاف ما لو اقام رجل البينة انه اعتق
وانه مولا وقضي له ثم اقام احرا البينة انه اعتق وان مولا لانه
البينة لان البينة قامت لا بطل القضا الاول بطريق المعارضة
وعند المعارضة يترج بالفضا فان نقص القضا بدليل محتمل لا
يحوز الا ترى انه لو اقام البينة على رجل بالدين وقضي له ثم اقام المدعيون
البينة على الابن او الابن لعيل وان كان فيه نقص القضا صورة الا انه
لما كان محال لو اقامها في الابن وحقت المعارضة بينهما يفتي ببينة
الابن فكذا اذا اقامها بعد ذلك الطاري كالمقترن وفي العتق مع

الملك

الملك لو اقترنا يفتي بالعتق فاذا طرئ لا يلتفت اليه **رجل**
في يده عبد اقام رجل البينة انه له وقضي له ثم جاء احرا واقام
البينة انه له فانه ياخذ من المقضي له ولو كان المدعي الاول اقام
البينة انه عبده اعتقه وقضي بعتقه ثم جاء احرا واقام البينة انه
له لا يلتفت اليه لما ذكرنا من الفرق ثم اوضح محمد بسبيلة العتق
بمسبيلة الشرا فقال رجل اقام البينة على عبد في يد رجل ثم
اشتراه بالف ونقده الثمن واقام الذي في يده البينة انه وديعة
لفلان فانه لا يدفع الخصومة عنه لانه انتصب خصما بدعوي
الفعل عليه وهو الشرا كما انتصب خصما بدعوي العتق عليه ثم ذكر
محمد في الشرا بعد الثمن ولم يذكر قصص المبيع ولا شك ان في هذا
لا تندفع الخصومة لانه ادعى فعلا وهو الشرا وهو باق حقا لبقا
حكمه وهو وجوب التسليم فكان فعلا معينا تبرعا ولم يذكر انه اذا
ادعى الشرا والقبض هل تندفع الخصومة واختلف المشايخ رحمهم
الله فيه **حكم** القاضي ابو الهيثم عن القضاة رحمهم الله ان الخصومة
تندفع لانه ادعى فعلا استوفى احكامه فكان عدما فصار كدعوي
الملك المطلق وهكذا محمد بعد هذا وقال غيرهم من مشايخنا رحمهم
الله لا تندفع لان الفعل المذكور وهو الشرا بقي معينا ولم يصير بمنزلة الملك
المطلق بل لبل انه لا يقضي للمدعي بالزوايد المتصلة ولا يرجع في
الباعة بعضهم على بعض وكذا اذا ادعى انه وهبه الذي في يده وفي
او تصدق به عليه وانه قبضه او رهنه اياه وقبضه او اجره اياه
وقبضه واقام الذي في يده البينة انه وديعة لفلان فانه لا تندفع
الخصومة لانه انتصب خصما بدعوي الفعل عليه **وروي** القاضي
ابو الهيثم عن القضاة رحمهم الله ان ما ذكره محمد من الجواب جواب
في دعوي الرهن مع القبض ودعوي الاجارة مع القبض اما في
دعوي الهبة والصدقة مع القبض تندفع الخصومة لان في الرهن
والاجارة ان وجد القبض لكف امانة القبض من احكامهما بدليل
بطلانها بطلان روافد القبض فاذا كان الحكم باقيا لم يلحق بالعدم
فيحقق دعوي الفعل من المدعي فلا تندفع الخصومة اما في الهبة
والصدقة ادعى فعلا استوفى احكامه فصار عدما فصار كدعوي
الملك المطلق وقال غيرهم من مشايخنا لا بل هو جواب الكل لان الفعل
فيها بقي معينا ولم يصير بمنزلة الملك المطلق لما ذكرنا وقال الفقيه ابو
الليث ينبغي ان يكون هذا جواب الاستحسان وكان القياس ان
يدفع الخصومة عن نفسه لانه ذكر بعد هذا في البيوع ان المدعي

اذا اقام البينة ان فلانا الغائب او دعيه فانه يدفع الخصومة عن نفسه
 لما ذكرنا ان بعد القبض لا يدعي في يد حقا فصار كدعوى الملك المطلق
وقال غيرهم من مشايخنا لا بل هو جواب الاستحسان الكل لان الفعل
 فيها بقي معتبرا ولم يصح منزلة الملك المطلق لما ذكرنا **وقال** الفقيه ابو الليث
 ينبغي ان يكون هذا جواب الاستحسان وكان القياس ان يدفع الخصومة
 عن نفسه لانه ذكر بعد هذا في الميعود ان المدعي اذا البينة انه استقره
 من ذي اليد وقبض منه ودوا ليد اقام البينة ان فلانا الغائب او دعيه
 فانه يدفع الخصومة عن نفسه لما ذكرنا ان بعد القبض لا يدعي في يد حقا
 فصار كدعوى الملك المطلق فكذلك ان الهبة والصلقة اذا ادعي القبض لم
 يبق له على صاحب اليد حق بذلك العقد فصار بمنزلة الملك المطلق فاما ان
 يقال فيه روايتان او يقال استحسانا وهذا وجه الاستحسان ان الهبة
 لا تنسخ الا بالقبض فصارت البينة على الهبة والقبض بمنزلة البينة على
 الشراء بدون القبض ولو اقام على الشراء بدون القبض يصير صاحب
 اليد خصما ولا تندفع عنه الخصومة كذلك هنا ولو ادعي على اخر الي
 استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان بتأخير كذا قبل ان تستأجرها
 انت منه فهو على وجهين ان ادعي عليه فلا يثبت انك استأجرت هذه
 الدار من فلان وقبضتها وانت اخذتها بغير حق وعصيت مني شتم بيته
 اما اذا لم يبيع فلا بان قال ان استأجرت من فلان قبل ان تستأجرها منه
 وقوله سلم اليك لا يثبت لان المستأجر لا يثبت حقا لا في اثناء الملك
 ولا في اثبات الاجارة على الغائب الا اذا ادعي الفعل **وذكر** في باب اجارة
 الدورات من المسبوط اذا تكاري ثلاث دورات ثم اجر واحدة من غير واعار
 واحدة من اخر وباع او وهب الثالثة لآخر فوجد المستأجر الدواب في ايديهم ان
 كان باع من عدل جارا وانقص الاجارة لما عرفت وان باع من غير عدل فالبيع
 مردود **وكذا** في الهبة لانه يدعي لنفسه ملكا ومن يدعي لنفسه ملكا
 يكون خصما لمن يدعي فيه حقا والتي في يد المستعير فلا خصومة بينه وبين
 المستعير حتى يحضر صاحبها واما الاجارة فالمستأجر احق به حتى يثبت في
 الاجارة قال شمس الابية السجيني قوله المستأجر احق بها جواب مبهم فانه
 لم يبين انما احق بها لمن اصحابها من يقول مراده الاول والثاني يكون خصما
 له والاصح ان المستأجر الثاني لا يكون خصما للاول حتى يحضر رب الدابة
عبد في يد رجل واقام البينة انه عند فلان وانه اعتقه واقام الذي
 في يده البينة انه عبد فلان وانه اعتقه واقام الذي في يده البينة
 ان فلانا ذلك او دعه او ادعي الا يداع من رجل اخر فانه لا يقضي بعتقه
 لان العبد اقرانه ليد خصم فالبينة قامت على الغائب ولم ير عنه خصم

حاضر

حاضر لك بقتله ويحول بين العبد وبينه ويستوفى العبد بكفيل استخسنا
والقياس ان لا يلتفت اليه بينة العبد ولا يحول بينها لان الحيلولة حكم العتق
 فاذا لم يثبت العتق لا يجب الحيلولة ولانه اثبت ان يده يد الغير كمن وجبه
 الاستحسان ان البينة قامت على العتق قامت على قصر يد الحاضر
 وتكون اثباته بدون اثبات العتق فان من لا يبرهن ان يكون الشخص عبدا
 ولا يكون لذي اليد ولاية الاساك فكانا امرين فلا يثبت مالهم تقم دليل
 ثبوتهم ويثبت ما قام دليل ثبوتهم كقولنا في الوكيل بنقل العبد والملاحة
 الا انه يستوفى منه بكفيل نظرا للغائب فان حضر مولاه يقال للعبد اعد
 بينتك ان اعاد قضي بعتقه والا يدفعها الي مولاه لان البينة الاولى ما
 قامت على العتق وانما قامت على الحيلولة وكذا لو اقام العبد البينة
 ان فلانا اعتقه واقام ذو اليد البينة ان اخر دفعه اليه عارية او اجره
 او رهنه فانه لا يقضي بعتقه وفي الحيلولة قياس واستحسان **عبد**
 في يد رجل اقرانه فلان او دعه او اعاره او اجره وقال العبد كنت عبد
 فلان ذلك او لرجل اخر فاعتقني لم يلتفت الي قوله لانه لما اقر بالرق فقد
 اقر بثبوت اليد على نفسه ثم ادعي رزاه فلا يصدق كمن اقر بالدين ثم
 ادعي الا بر **ولو** قال انا حر الاصل كان القول قوله لانه انكر بثبوت اليد على
 نفسه والظاهر شاهد له فان الداردار الا حرار والناس في الاصل حرار
 وان اقام صاحب اليد البينة على ما ادعي من الملك والا بداع تقبل بيته
 ونزك في يده لان الاصل يقبل التبدل وقد اثبت انه تبدل ولان ذا
 اليد ادعي عليه اليد بسبب صحيح وهو محدد فيصير خصما ولو حضر
 الغائب فهو له لانه قضي بكونه ملكا له ولو شهد وانه او دعه فلان ولم
 يشهد وانه لم يلتفت الي هذه الشهادة بخلاف الدار اذا شهدوا
 ان فلانا او دعه اياه يكتفي بذلك لان الابداع في الادعي لا يقتضي الي الملك
 لا محالة فان الحر الصغير يودع كالعبد فلم تكن الشهادة على الابداع شهادة
 على الملك اما الدار مملوكة لا محالة والاشهاد يودع ملكه نفسه لا ملك
 غيره فكانت الشهادة على الابداع شهادة على الملك وهذا ان الملك في
 بني آدم لا يثبت باليد اذا كان يعبر عن نفسه الا ترى انه لو راي غيره
 في يده غلاما يعبر عن نفسه لا يجوز له ان يشهد بانه ملكه بام يسمع
 اقرار العبد بانظر فحق او يبري منه ما يدل على الرق ولو اقام في يده
 البينة انه عبد فلان او دعه او اجره او رهنه او اعاره واقام القيد
 البينة انه حر الاصل لا يقضي بالعتق وفي توقيف العبد قياس في
 واستحسان لا لو ادعي عتقا عارضا من الغائب واقام البينة على ما ذكرنا
 ما ذكرنا فان حضر الغائب يقال له اعيد البينة فان اعاد يقضي به

له

بحريته من الأصل وان لم يعد قضي بكونه عبدا ولم يكلف المولى إعادة
البيعة انه عبده لان المودع خصم عنه في اثبات الملك لا به يحتاج اليه
ليتهيا له لقطه وهذا خلاف ما لو شهد لنا هذه ان بحق فطعن المشهور
عليه بانها مملوكات فقال لا نحن احرار لم نملك قط او قال لا اعتقنا المولى
واقاما البيعة بغيره يعتقها وان كان المولى غائبا لانها المشهود عليه
انتصب خصما عن المولى فانه لا يملك من دفع المشهود به عن نفسه
الا بانكار حريتها **والاصل** ان حق الحاضر متى كان متصلا بحق الغائب
فان الحاضر ينتصب خصما عن الغائب والقاضي متى قضي بالبيعة على
خصم حاضر فذلك قضا على من انتصب هذا الحاضر خصما عنه والنهي
قد ثبت حكا وان لم يثبت قصد البيع الشرع وغيره فاذا جاز المولى وانكر
اعتاقه لم يلغى انكاره لان الحاضر بمنزلة الوكيل عن الغائب اما هنا
لا ضرورة الى الحكم بالحرية لانك كقصر اليد عن الحرية وقال زفر لا يقضي
بالعتق حتى يحضر المولى ويقم عليه البيعة لان العتق ملغى وليس
عنه خصم **واستدل** محمد علي زفر فقال ارايت لو ادعي قبل رجل
انه قطع يده عمدا وادعي عليه قذفا او ميراثا واقام البيعة ان مولاه
اعتقه وان هذا قطع يده بعد ذلك او قذفه الميراثا حكم عليه بما احكم به
للحر على الحر وبكون ذلك قضا على مولاه وان كان غائبا وكذا لو اقام
رجل البيعة على عبد ان مولاه اعتقه واستدان منه ديناً بعد ذلك
او بايعه اجرت ذلك وتقبل بيئته في حق نقاد البيع ووجوب الدين
والقضا من قصد او في حق العتق حكما حتى لو حضر المولى وانكر عتقه
لم يكلف إعادة البيعة وزفر في هذا يخالف الا ان من عادة محمد الاستسقاء
بالمختلف على المختلف لا يصح الكلام **عبد** في يد رجل اقام رجل البيعة
انه اشتراه منه بالف ونقله الثمن واقام الذي في يده البيعة انه ودبعت
فلان او لم يقم على ما ادعي من الودبعة البيعة لا ترفع الخصومة عنه
فلو لم يقم به المذعي حتى حضر الغائب يدفع العبد الى الغائب لا
اقرار ذي اليد صحيح في حقه وتصادفهما في حتما حجة ولم يظهر ملك
المذعي بعد ولا ضرر عليه في دفعه الى الغائب ثم ان كان حاضرا اقامة
البيعة من المذعي ينتصب الغائب خصما للمذعي فاذا اقام البيعة على
المشتري من صاحب اليد تقبل بيئته لان الغائب استغاد الملك واليد
باقرار المقر فصار كانه وكله بالخصومة وله هذه الولاية اما على قولهم فظاهر
لا يجوز التوكيل بغير رضى الخصم واما على قول ابي حنيفة فلا يصح الاقرار
لم يبق احدا صمه غرة بخلاف التوكيل ولانه اذا اقام البيعة بين ان اقراره
كان باطلا فذلك تقبل بيئته على الغائب وان لم يدع الشكاسة وان كان بعد

ما اقام المذعي البيعة يقضي للمذعي بتلك البيعة ولا يكلف إعادة البيعة
لانه قامت على الخصم ظاهرا واقرارا في اليد لا يقبل في حق المذعي كيدا
يتضرر باعادة البيعة وصار كانه اقام البيعة على المولى فغاب وحضر الوكيل
يقضي على الوكيل بتلك البيعة وان اقام رب العبد البيعة انه عبده
او دعه الذي كان في يده او انه عبده ولم يزد على ذلك تقبل بيئته
وبطلت بيعة المشتري لانه بهذه البيعة اثبت ان المذعي اقام البيعة
على غير الخصم وبيئته ذي اليد على ابطال بيعة المذعي صحيحة كالموا اقام
البيعة ان شهود المذعي عبيد او محذودون في القذف فان اعاد المشتري
البيعة على رب العبد فان كان قبل القضا بيعة رب العبد تقبل بيئته به
ويقضي له بالعبد لانه يصير في الحاصل خارج وصاحب يد تارعا في الملك
مطلق في عبده واقاما البيعة فيقضي به للخارج وان كان بعد القضا بيعة
رب العبد لا تقبل بيئته لانه صار متصفا عليه فان رب العبد اقام البيعة
عليه والمقضي عليه متى اقام البيعة في عين ما قضي عليه لا تقبل بيئته
الا ان يدعي تلقي الملك من جهته ولم يدع هنا وهذا دليل على ان القضا
بيئته ذي اليد قضا بالملك حقيقة لا قضا ترك لانه لو كان قضا ترك
لا يصير متصفا وتقبل بيئته كالموا دعي عينا في يد اسنان ولم يبق البيعة
او اقام ولم يزل حتى لا يقضي على ذي اليد ثم اقام المذعي البيعة يقضي
له وكذا لو خلف ذواليد خلف ثم اقام المذعي البيعة تقبل بيئته لانه
قضا ترك لا قضا استحقاق وكذا الخارج مع ذي اليد اذا ادعى التلج واقاما
البيعة يقضي لصاحب اليد ويكون قضا استحقاق لا قضا ترك **وكان**
عيسى بن انا يقول الطريق عندي في التناج انها البيعتين لتيقن
القاضي بكدب احدهما اذ لا تصور لتناج دابة من دابتين فلما يقضي بها
لذي اليد لكتها لتهاتر ولا مقصود ذي اليد من اقامة البيعة دفع بيعة
الخارج لان قصده الاثبات فيقبل في حق الاثبات الا ان هذا غير صحيح فقد
ذكر في الخارجين اذا اقام البيعة على التناج يقضي بينهما ولو كان الطريق
التهاتر يترك في يد ذي اليد وكذا لو كانت الشاة المذبوحة في يد رجل
وسقطها في يد اخر واقام كل واحد منهما البيعة على التناج فيها يقضي
بها وبالسقط لمن في يده الشاة ولو كان الطريق التهاتر يترك في يد كل
واحد منهما في يده ولا معنى لقوله القاضي تيقن بكدب احدهما لا
الشهادة على التناج ليس بجارية الا بقضال وحده بل يزمه وبايعاع
الفصل الشاة او شرب اللبن منها فكل واحد من الفريقين اعتمد
شيئا صحيحا لاداء الشهادة فيجب العمل بهما ولا يصلح ان يتهاتر بغير

منها دة الغريقين علي الملك المطلق الا ان الفرق بين التناج وبين الملك
 المطلق ان الخارج لو اقام البيعة علي التناج ولم يقر صاحب اليد حتي قضى
 به الخارج ثم اقام صاحب اليد البيعة علي التناج بقضي له وان صار مقضيا
 عليه بخلاف الملك المطلق لان في التناج لو اقام البيعة قبل القضاء بقضي له فكذلك
 اذا اقامها بعده القضاء ولا نه لا يوردي الي التسلسل اما في الملك المطلق لو اقام
 قبل القضاء لا يقضي له فكذلك بعده ولا نه يوردي الي التسلسل ولو اوجع
 المدعي اقام البيعة علي الذي كان العبد في يده علي المشتري فلم يتركوا
 حتي حضر المقر له فانه يدفع اليه ويقضي عليه ببيعة المدعي اذا ركنتم
 قلنا انه بمنزلة الوكيل لصاحبه اليد فان اقام المقر له بعد ذلك ببيعة
 ان العبد له كان او دعه من الذي كان في يده قضى ببيئته لانه لم
 يهر مقضيا عليه لان المدعي ما اقام البيعة عليه **وكذا** لو اقام
 البيعة انه عبده ولم يقل انه او دعه ولا تقبل بيعة المدعي بعد ذلك
 لانه صار مقضيا عليه **وحكي** عن محمد بن سماعة ان كتبه محمد ان هذا
 لا يستقيم وينبغي ان يكون بينهما نصفين لما ذكرنا بعد هذا في هذا
 الباب ولما ذكرنا في آخر الكتاب في مسألة ابن الاخ وما الفرق بين هذه
 المسائل فرد الجواب ان لافق والعبد بينهما نصتان في هذه المسئلة
 ايضا وهذا روي عن محمد بن سماعة خاصة والرواية المعروفة ما قاله
 هنا انه يقضي به للغايب لان المدعي اقام البيعة علي صاحب اليد لا علي
 الغايب والغايب اقام البيعة علي المدعي فالبيعة التي اقيمت عليه
 اولي من البيعة التي اقيمت له **واما** وجه تلك الرواية ان الغايب اذا
 قبض العبد صار تده كيد صاحب اليد لانه لو لم يجعل كيد صاحب اليد
 لا تقبل بيئته لانه اقام البيعة علي يده في يده واذا صار تده كيد صاحب
 اليد صار كانه اقام البيعة علي صاحب اليد فكانت بينهما قاطبة علي شخص
 واحد فاستويا فيجعل بينهما او نقول بان اقرار ذي اليد للغايب كالعدم
الترجيح انه يصير خصما لانه يدعي الشرا عليه ولو جعل اقراره معتبرا
 يخرج من ان يكون خصما فاذا جعل عدما صار الغايب كالحارج والذي
 يدعي الشرا ايضا خارج فصار بمنزلة خارجي اقام البيعة علي عبده
 في يده **ثالث** **والدليل** علي ان اقراره غير معتبر ان الغايب لو اقام
 البيعة علي ذي اليد تقبل ولو صح الاقرار كان لا يقبل لان البيعة علي المقر
 باطله هو **الحصل** **وقيل** بان هذه الرواية هي الاصح هكذا ذكر
 في نسخة ابي حفص فلوان المدعي اعاد البيعة علي الغايب بعد ما حضر

ورفع

وردفع اليه قبل القضاء يقضي له لانه الغايب صار صاحب يد فقد اعرض
 عن الخصومة مع الاول واستأخر الخصومة مع الاول الثاني وجعله خصما بيده
 فان بعد علي الغايب حتي قضى للغايب بطلت خصومة المدعي بعد ذلك
 لان البيعة لم تمت عليه وكذا لو اعاد هو قبل القضاء للغايب قضى له
 وتبطل دعوي الغايب لانه اذا اعاد عليه كان الغايب مقضيا عليه
وفي الفصل الاول اذا لم يقر البيعة وقضي له لا يكون الغايب
 مقضيا عليه حتي لو اقام البيعة بعد ذلك ان العبد له قبلت بيئته
 لان البيعة لم تمت عليه وانما سمعت علي ذي اليد **ولو حضر** الغايب
 بعد ما ركنت بيعة المدعي لا يدفع العبد اليه لانه توجه القضاء عليه
 وهذا ثلاث مسائل احدها اذا اقام المدعي شاهدين وقد ذكرنا
 والثانية اذا اقام شاهدا واحدا علي ما ادعي من الشرا ثم حضر المقر
 فانه يدفع العبد اليه لما ذكرنا بل اولي فان اقام شاهدا اخر علي رب
 العبد قضى له به لان اقامة الشاهد الاول علي ذي اليد صحيح فلا تبطل
 باقراره لما فيه من الضرر باعادة الشاهدين ويكون المقضي عليه
 المقر دون المقر له ويجعل كانهما شهدا علي المقر لا الاول فقام علي المقر
 وامكن جعل الثاني ما عاله بان يجعل المقر له كالغائب عن المقر لانه رضي
 بنقويض الخصومة اليه ولم يجعل علي حيل الاول ما قاله الثاني في جعل المقر
 ثانيا عن المقر لانه لم يرضه بكونه تابعا عنه في الخصومة فكان العمل
 بالممكن اولي لما قلنا والثالثة كونه يقر المشتري الشاهد اصلا حتي
 حضر المقر له ولم يترك محمد المسئلة الثالثة في الكتاب فنقول اذا حضر
 الغايب وصدقه رفع اليد اليه ولو اقام المشتري البيعة علي المقر وقضي
 له به كان المقضي عليه هو المقر له حيث لو اقام البيعة بعد ذلك انه عبده
 وكان او دعه من ذي اليد لا يسمع ببيئته لان اقرار ذي اليد قبل اقامة البيعة
 اصلا من مدعي الشرا صحيح في حق المدعي لانه ليس في تصحيحه اضرار
 بالمدعي فصح وصار الثابت بالاقرار كالثابت بالبيعة ولو ثبت بالبيعة
 ان الملك كان المقر له ثم ادعي المدعي ان العبد كان لفلان استأذنه منه
 يقضي له ويصير المقر له هو المقضي عليه دون ذي اليد كذلك هنا خلافا
 للمسئلة الثانية والثالثة والاولى لان اقرار ذي اليد لم يصح في حق
 المدعي لانه لو صح بطل ما اقام المدعي من البيعة فينضمربا عارة البيعة
 ولو قضى به المدعي ثم اقام هو البيعة علي الايداع لا تقبل لانه صار هو
 مقضيا عليه وهو يريد بنقض القضاء فلا يمكن من ذلك ثم اذا حضر

المقرلة واقام البيعة علي انه عبده او ادعي اياه تقبل لانه لم يصر مقصيا
عليه فيسطل القضاء والشر لا نه تلقى الملك من جهته وقد وقع الاستحقاق
عليه **رجل** في يده عبدا دعاه رجلا اقام كل واحد منهما البيعة انه عبده
او دعه الذي في يده وهو ينكر دعواها او قال ما ادري لا يكاد هو غير لي
اعلم انه لا حد لكل فان اقاما البيعة فالعبد بينهما وعليه قيمته بينهما لان كل
واحد منهما اثبت منسلم كل العبد اليه ولم يصل اليه الا بصفة وان لم
يكن لهما بيعة يحلف لكل واحد منهما اما اذا انكر الا به ادع اطلاقا هروا اما اذا
قال لا ادري لا يكاد هو لانه اقربا يدع احدها بغير عينه منه والمنكر غير
المعين فكان منكر لدعوي كل واحد منهما فان نكل فالعبد بينهما وبغير
قيمتهم بينهما لانه اقربا انه اخذ العبد من كل واحد منهما ولم يدفع اليه الا
النصف ولانه صار مجهولا في حق كل واحد منهما وانه موجب للضمان **شعر**
يصير مقررا لكل واحد منهما بالنكول **الانري** انه قال او دعه به هذا ثم
قال اخطات بل هو هذا كان عليه ان يدفع اليه الاول لانه صح اقراره
ورجوعه بعد ذلك باطل ويصير للاخر قيمته لانه اقربا للثاني وقد صار
مستهلكا علي الثاني باقراره للاول فيصير وهذا اذا دفعه الي الاول
بغير قضا وكذا ان دفعه بفضا في قول محمد وهو عند ابي يوسف لا يضمن
لان لمجرد اقراره لم يثبت علي الثاني بشي وانما القنات بالدفع الي الاول
وانه بالفضا لك محمد رجة الله يقول هو الذي سلب القاضي علي القضا
باقراره وقد اقر انه مودع من الثاني فيصير بالسلب وان حلف لهما فلا
بشي لهما وان حلف للاول ونكل الثاني يضمن به للثاني ولا شي للاول
ولو نكل للاول وحلف للثاني يضمن به للاول ولو لم يقض القاضي لهما
بعد ما اقاما البيعة حتي اقربا لهما صح اقراره لانه ملكه ظاهرا
ولا ضرر فيه علي صاحبه ويدفع اليه والبيعتان علي حالهما ان عدلت
احدهما يقضي به لصاحبه وان ركنيا يقضي بينهما لان اقراره لا يصح في
ابطال بيعة الاخر الا ان المقر له هو المص في التركة بمترلة الوكيل علي ما ذكرنا
ولو اقر بعد ما ركنيت البيعتان لا يصدق لاني تخويل الملك ولا في تخويل
الخصومة لان بعد التركة لا يحتاج الي الخصومة فصار اقراره لغوافات
قبل يجب ان يقضي بالجميع لغير المقر له لان المقر له لما صدق المقر ثبت الملك
واليه له بتصادفهما فصار حاصل المسئلة خارج ووالبيعتان زعما في ملك
مطلق في عبده واقاما البيعة قبل له بالتركة ظهرت عدالة الشهود ووقته
الشهادة فظهر الاستحقاق من ذلك الوقت فظهر ان الاقرار كان باطلا

لانه ظهر

لانه طهرانه اقر ولم يكن مالكا وبطل بطلانه التضديق لانه يثبتني
عليه فصار وجود الاقرار وعدمه بمنزلة **ولو** اراد احدهما ان يقيم البيعة
علي صاحبه لم يثبت اليه لان كل واحد منهما صار مقصيا عليه في النصف الا
اذا اعرض الذي لم يقبله عن الشهادة الاولى قبل القضاء بها وتجعل المقر
له خصما واعاد البيعة عليه لانه ملكه فيقضي بالكل له لانه اعرض عن
الخصومة مع الاول واستأنف الخصومة مع الثاني ولا تقبل بيعة المقر له
بعد ذلك لانه صار مقصيا عليه بيده فلو اقام كل واحد منهما شاهدا
واحد ثم اقر لاحدهما يدع الي المقر له ويقال للاخر ان شاهدا اخر فاءن
اقام يقضي له لان الشاهد الثاني منضم الي الاول لان اقراره لا يصح في
ابطال شهادته الاول فصار كانه اقام شاهدين ولم يقيم الاخر فان لم
يقض له حتي جاء المقر له بشاهد اخر فقي بينهما لان اقراره ملحق بالعدا
في حق ما اديت من الشهادة وان اقراره في تخويل الخصومة لا في ابطال
ما ثبت لكل واحد منهما من الحق ولو انعد اقراره حقيقة واصابت كل
واحد منهما الي شاهد شاهدا اخر يقضي بينهما كذا هنا الا ان يعيد غير
المقر له الشاهد الاول مع اخر علي المقر له او اقام البيعة عليه شاهدين
مستقلين فحينئذ يقضي لكل العبد له لانه انشأ الخصومة معه وابطل
ما اقام علي المقر وعدم نفوذ الاقرار في حق غير المقر له كان نظرا له فاءذا
رضي بالدعوي علي المقر له مع الاقرار وهو د والبيد غير المقر له خارج
نفذه اقامتهما البيعة يقضي للخارج ولا تقبل بيعة المقر له بعد ذلك
حتى لو قال المقر له قبل ان يقضي له او بعد ما قضى له اعد شاهدي
الاول لم يثبتت الي ذلك ولو قال غير المقر له قد مات شاهدي الاول
فقبل له هات شاهدا اخر علي المقر له ويقضي لك بالعبد لان شهادته
الاول لم تبطل بالموت واذا اقام شاهدا اخر فقد اقام شاهدين علي ما ادعي
والمقر له لم يقم لاشاهد او احدا فيقضي له بالعبد الا ان يقيم المقر
له شاهدا اخر فيقضي بينهما قال في الكتاب او يقيم المقر له شاهدين
مستقلين علي المقر له حيث يقضي بالكل له والفرق ان لغير المقر له
ان استأنف الخصومة مع المقر له لانه خارج والمقر له صاحب يد فاذا
استأنف فقد ابل المقر الخصومة وجعل المقر له لا يمكنه ان يجعل غير المقر
خصما ويستأنف الخصومة معه لانه صاحب يد وهو خارج فاعتبرا
اقامة الشاهدين بناء علي الخصومة الاولى فانضم الي الاول فبقا خارج
الا ان لاحدهما شاهدين ولا اخر لانه فيقضي بينهما فان قيل ان
لم يمكن ان يجعل اقامة شاهدين مستقلين من المقر له استئناف
الخصومة مع المقر له يجب ان يجعل اقامة شاهدين يبطلان اقامان

عنهم

الشاهد الاول علي ذي اليد من حيث يظهره ان المدعي اقام شاهد
 لا تربي انه قال **قبل** هذا في دعوي الشراء اذا حضر المقر له قبل القضا
 يدفع العبد اليه ولا يطلق المشتري إعادة البيعة الا ان يقيم المقر له
 البيعة انه عنده اودعه فتسقط البيعة المشتري وتقبل بيعة المقر له
 ابطال بيعة المشتري من حيث انه اثبت ان المشتري اقام البيعة
 علي مودعه وهو غائب لما تعدد قول هذه البيعة منه علي سبيل
 استئناف الخصومة لما لم يكن العبد في يده كذلك هنا وهي المسئلة التي
 كتبها ابن سماعة الي محمد رحمه الله قيل له في مسئلة الشراء ان يقول
 بيعة المقر له علي ابطال بيعة المشتري لان المقر له يبيته اثبت ان
 المشتري اقام البيعة ان شهود المدعي عبيد او محذودون في قذف
 اما مسيلتنا لا يمكن قبول بيعة المقر له علي ابطال ما اقام من الشاهد
 الاول لانه لا يمكن للمقر له ان يقول اقامت الشاهد الاول علي المقر وانه
 غائب لان المقر له كان حاضرا وقت الدعوي ووقت اقامة البيعة الاولى
 فبيته المدعي علي مودع المقر له والمقر له حاضرا وانما مقتول ويكون الا
 الاقامة علي مودعه كالاقامة عليه **عبد** في يد رجل اقام عليه
 البيعة رجلان كل واحد منهما انه له فقضي بالعبد بينهما ثوران احدهما
 اقام تلك البيعة او غيرها ان العبد له لم يلتفت اليه لانه صار مقصيا
 عليه في النصف لانه يبيته اسحق كل العبد لولا بيعة صاحبه فاذا
 حرم عن النصف الذي قضى به لصاحبه ببيته صار مقصيا عليه من
 جهته فان قيل كيف يصير مقصيا عليه في ذلك النصف وليس له
 فيه ملك ولا يد قبل القضا **قبل** له ان لم يكن له ملك في ذلك النصف
 قبل القضا لصاحبه كان له حق ملك لانه اقام البيعة ان جميع العبد له
 والبيعة توجب حقيقة الملك متى انضم اليها القضا وقبل انضمام اليها
 بوجوب حق الملك وحق الملك معتبر بالحقيقة ولو ثبتت الحقيقة صار
 مقصيا عليه في النصف الذي صار لصاحبه فكذا اذا ثبت الحق ولو اقام احد
 البيعة انه له وزكيت بيته واما الاخر البيعة انه له فلم يزكو او اقام
 شاهدا واحدا فقضي به للمدعي زكيت بيته معاولة قضاه به لانه لم يصير
 مقصيا عليه من جهة صاحبه لانه لم يكن صاحبه لانه في العبد حقيقة
 ملك ولا حق ملك لانه لم يقر له بيعة موجبة للقضا ولا تقبل بيعة المقر
 له او لا بعد ذلك **ولو كان** احدهما اقام البيعة فلم يزكو احدهما في يده
 انه للمدعي لم يقر البيعة قضاه لما قلنا وتجعل صاحب اليد وهو المقر خصما
 لصاحب البيعة ولا يكلف باعادة البيعة فان قضى لصاحب البيعة ثم اقام

نحو ما يبيته

المقر له

المقر له البيعة انه عبده اودعه الذي كان في يده قضى له به علي
 المقضي لانه لم يصير مقصيا عليه لان القضا وقع علي المخرصة وكذا
 لو لم يقض ببيعة الاول حتى اقام المقر له البيعة علي ما وصفنا يقضي له لان
 ببيعة قامت علي ابطال بيعة المدعي لما ذكرنا اقصى ما في الباب انه في يده
 ساله الا ان سبب الاستحقاق ثابت للاول فصار صاحب يد معني
 فان **قبل** بيعة المدعي متى قامت علي مودع المقر له انما يتطل اذا كان
 المقر له غائبا وقت اقامة البيعة علي مودعه فاما اذا كان حاضرا وقت
 اقامة البيعة علي الذي كان العبد في يده حقيقة فلا قبل له المقر له وان
 كان حاضرا حقيقة الا انه غائب حكلا لانه لم يكن المقر له خصما للمدعي وقت
 اقامة البيعة لانه لم يكن في العبد ملك ولا حق ملك ولا خصوصية في
 هذه العبد من بين ساير الاجانب فصار غائبا حكلا بخلاف ما تقدم لانه
 وان لم يكن المقر له حقيقة الملك ولا حق باقامة الشاهد الواحد لان
 الجحد لم يطل لكن له زيادة خصوصية في هذا العبد من بين ساير الاجانب
 لانه صار حال مستحق هذا العبد باقامة الشاهد الواحد من هذه الوجه
 كان حضوره معتبرا وقت اقامة البيعة علي مودعه فلم يكن غائبا حكلا
 من كل وجه بل حاضرا حقيقة واعتبارا اما في مسيلتنا المقر له غائب حكلا
 واعتبارا فان قال المدعي انا اعيد شهودي علي المقر له فلهذا علي وجه
 اما ان قال ذلك بعد ما قضى ببيعة المقر له علي المدعي او قبل ذلك ففي الوجه
 الاول لا شمع ببيعة لانه صار مقصيا عليه ببيعة المقر له لان المقر له اقام
 البيعة عليه بعد ما ثبت في العبد حق الملك باقامة بيته وفي الوجه
 الثاني شمع ويقضي بجميع العبد اما سماع البيعة لانه لم يصير مقصيا عليه ببيعة
 المقر له واما القضا بجميع العبد لانه انما اعاد البيعة علي المقر له بعد اقرار ذي
 اليد فصار حاصل المسئلة خارج ودوا اليد تنازعا في ملك مطلق وانما
 البيعة **رجل** ادعى عبدا في يد رجل وقضاه الي القاضي فدعي القاضي
 المدعي بشهود فلم اقام ما من عند القاضي باع صاحبه اليه من اثبات
 وتقابضا ثم اودعه المشتري الباع وغاب فلما اعاده المدعي الي القاضي
 ليقم عليه البيعة او ليقضي له القاضي اقام البيعة علي ما صنع وذكر
 انه ودية عنه لفلان الغائب فلهذا اعلي ثلاثة اوجه اما ان علم القاضي
 بما صنع ذواليد او لم يعلم واقربه المدعي او لم يعلم ولم يقر به المدعي لكن اقام
 ذواليد البيعة علي ذلك ففي الوجه الاول لا شمع ببيعة المدعي علي ذي اليد
 ولا يقضي له عليه لانه علم بزوال ملكه وبده لانه غاب عن البيع وقد صدر من
 المالك ظاهرا فلا بد منه القول بالنفاذ بخلاف ما لو ادعى البيع لانه يحتمل الكذب
 وفي الوجه الثاني كذلك لان المدعي اقر ان ذواليد ليس بخصم وفي الوجه

الثالث لا يسمع القاضي بينة ذي اليد ويسمع بينة المدعي ويقضي له
 لأن بينة ذي اليد قامت على البيع من الغائب والبينة في حقوق العباد إنما
 تسمع عند الدعوى والانتكار من الخصم ودعوى البيع أن وجد من الغائب
 حكماً لأن ذي اليد انتصب نائبا عنه في دعوى البيع لأن البيع سبب
 لما يدعى ذواليد على الحاضر وهو سقوط دعواه كدعوى الغائب لكن
 الانتكار لا يسمع لم يوجد من الخصم لأن الانتكار البيع وجد من المدعي والمدعي
 ليس خصم فيما ينكر من البيع أصلاً ولا ينتصب نائبا عن البايع في دعوى
 البيع فلو انتصب المدعي نائبا عنه في الانتكار البيع بهيمة الشخص الواحد
 حينئذ منكر ومدعي فإن قيل في كل شكل هذا بما لو ادعى ذواليد
 أن العبد لفلان الغائب أو دعه أياه وانكر المدعي ذلك فأقام ذو
 اليد البينة على ذلك فانه يقبل ويصبر الشخص الواحد حينئذ منكر
 ولا بداع ومدعي غائب **قوله** ثم ذواليد انتصب نائبا عن الغائب
 في الأبداع فصار الغائب مدعياً الأبداع حكماً والانتكار من المدعي هو
 للأبداع مسموع بطريق الإصالة لأن حكم هذا الانتكار يخصه ولا يتعدى
 إلى الغائب لأن الأبداع الغائب متى ثبت مع الانتكار المدعي والغائب متى
 حضر وانكر الأبداع فما يلزمه من الآخر وموتة النقل ليس يلزمه بالأبداع
 وإنما يلزمه حكم ملكه وملكه ما ثبت بالأبداع بل كان ثابتاً قبله فامكن جعل
 المدعي أصلاً في الانتكار ما هنا ما يلزم الغائب من الملك وموتة الملك
 إنما يلزمه بالبيع فإن الملك لم يكن ثابتاً قبل البيع فلا يمكن جعل المدعي أصلاً
 في الانتكار ولو كان مكان دعوى البيع من الغائب وأبداعه دعوى
 الهبة والصدقة فكذلك الخطب ولو أقام الذي في يده العبد بينة على
 اقرار المدعي بذلك تقبل لأن البينة صحت لهما قامت على الخصم فكان
 الثالث بالبينة كالثبات معاينة ولو قضى القاضي للمدعي ثم حضر
 الغائب وأقام البينة على الشئ لا تقبل لأنه تعلق الملك من جهة المقتضى
 عليه وقد بطل ملكه فلا تسمع دعونه وبيئته كما لا تسمع بينة المقتضى
 عليه ولو أقام المدعي شأناً أو شأناً هذين فقاما عند القاضي ثم
 رجعا فأقام المدعي عليه البينة على ما صنع من البيع والهبة لا تقبل ويقضى
 بالعبد للمدعي لما قلنا ولو كان القاضي لم يقض بشهادة الشهود على
 البايع حتى حضر المشتري دفع العبد إليه وقضى عليه بشهادة الشهود
 الذين شهدوا وأعلى البايع ولا يكلف المدعي إعادة ما قلنا ويستقص
 البيع ويرجع المشتري بالثمن على البايع لأنه استحق من يده بالبينة
 وكذا لو شهدوا على البايع رجل آخر قضى له بالعبد وبالثلث للمشتري
 على البايع لأن الثاني يضاف إلى الأول **رجل** في يده عبد أقام

رجل

لما قلنا

رجل البينة أنه عبده وأقام الذي في يده البينة أنه عبده باعه
 من فلان ولم يسمع اليه فهو خصم للمدعي ولا يصدق على البيع واليد
 أعلم **باب من الدعوى أيضاً** أصل الباب أن البينة على حقوق
 العباد لا تقبل إلا بعد الدعوى لأنها خاتمة وحق الإنسان لا يوفي إلا بطلبه
 أو طلب من يفور مقامه في خالف الدعوى البينة في المعنى الذي يحتاج
 القاضي إلى القضا به لا تقبل لأنه لا مدعي لها والمعتبر اتفاق الدعوى والشأ
 من طريق المعنى لأن طريق اللفظ لا تترك أن المدعي يقول ادعي كذا والشاهد
 يقول ما شهد بكذا ففي كل موضع خالفت الشهادة الدعوى صورة ومعنى لا
 تقبل قبل التوفيق سواء كان التوفيق ممكناً أو لا كما إذا ادعى العا وشهدوا
 بالثمن وخمساً به لأن المخالفة ثابتة صورة ومعنى فإن كان ما ثبت به التوفيق
 ثابتاً يزول الخلاف وإن لم يكن ثابتاً لا يزول فلا يزول الخلاف بالشك
وقال الكرخي في كل موضع أمكن التوفيق بين الدعوى والشهادة لم يطل
 وإذا لم يمكن أن يوفق بينهما بطلت ذكر في الجامع الصغير إذا ادعى على آخر
 ما لا فقال لم يكن لك على شيء قط فأقام البينة المدعي على المال وأقام
 هو البينة على القضا أو لا ترا قبلت ولم يشترط دعوى التوفيق ولو قال
 لم يكن لك على شيء قط ولا أعرفك قط لم تقبل بينة المدعي على القضا
ودكر القدروري عن أصحابنا أنها تقبل فحمد ذكر في بعض المواضع
 دعوى التوفيق ولم يذكر في البعض وفي الكل يشترط هكذا قال الشيخ
 إلا سلا مروجوا هرا زاده والتناقص بين الدعوتين على هذا وذكر جواهر
 زاده في باب من القضا الذي يكون من الوارث أكد أبا بالشهادة من آخر
 الجامع إذا كان التوفيق ممكناً بين الدعوتين يصح ولا يردده وإن كان
 المدعي لا يدعي التوفيق لأن تصحيج كلام العاقل واجب **ودكر**
 هو أيضاً في كل موضع لا تصح الدعوى إلا بالتوفيق لا بد من دعوى التوفيق
وقال بعضهم أن كان التوفيق ظاهراً بين الكلامين لا يحتاج إلى دعوى
 التوفيق وإن لم يكن ظاهراً يحتاج إلى دعوى التوفيق عملاً بالروايتين
 وفي الأجناس قال هشام سالت محمد عن من أقر أنه ليس له بالري في
 رستاق كذا في يد فلان دار ولا أرض ولا دعوى ولا حق ثم أقام البينة
 أن له في يده في ذلك الرستاق ذلك فقال محمد لا تقبل إلا أن يعيده
 البينة أنه أخذ هامة بعد الإقرار **وحرف آخر** أن المشهود له
 إذا كذب المشهود في كل ما شهد به أو بعضه لا تقبل شهادته بخلاف
 تكذيب المقر له في بعض ما أقر لأن التكذيب يفسد والتمسك بمنع
 قبول الشهادته أما لا يمنع صحة الإقرار وأذا كذب في عين ما أقر به
 بطل الإقرار لأنه رد أقراره إلا إذا وقف ويرتفع التكذيب فيقبل

والقرية اذا اقر بالمقر له لغيره لا يكون رد للاقرار بل هو قبول الاقرار
ويصرف منه فيه حكم الملك **وحرف اخر** ان الكلام لا حكم له ما لم يقته
الي اخره اذا كان في اخره ما يغير موجب اوله الا ترى انه لو ذكر بعد
اول الكلام منطوقا او استثنى به اذا كان موصولا في كلمة الشهادة
وحرف اخر ان الشك متى وقع في نقص القضا لا ينتقض وبقي وقع
في جوارحه لا يجوز بالشك لان البقعة لا يزول بالشك لا في سائر
الاحكام اذ اعرفنا هذا قال محمد دار في يد رجل ادعى احزانه
انتهى بها من فلان وهو يملكها وحده الذي في يده فاقام المدعي البيعة
انفاله ولم يشهد واعلى الشري بالشهادة ناطلة لا بهم شهدوا بالكثر
مما ادعاه لانه ادعى الملك الحادث بسبب والشهود شهدوا بالملك
المطلق وانه اقوى من الملك بسبب ولهذا يظهر في حق الزواجر
ورجوع الباعة بعضهم على البعض والملك بسبب لا يظهر في ذلك
فصار كالمواضع الفاشية والشهد وبالل وحسمانية لا تقبل الا اذا وفق
فيقول كانت لي عليه الف وحسمانية الا اني استوفيت حسمانية وهم
لا يعلمون به وبعد التوقف له بقي له حسمانية ولو قال لم يكن لي عليه
الا الف لا تقبل لانه فسقهم حيث كذبهم بخلاف ما لو ادعى الملك مطلقا
وشهد بالشري حيث يقبل منهم لا بهم شهدوا بالكثر مما ادعاه المدعي
كالو ادعى الفاشية والشهد واجسمانية وقد اتفقا على ما هو المقصود وهو
وجوب الجسمانية والملك في الدار فقبل **وقال** بعضهم بسبب المدعي
عن السبب فان بين ما شهد به الشهود يقبل والا فلا وهو المختار
ملك في الكتاب فقال لان المدعي اقر بها كانت له فلو جوز شهدا بهم
حيث يشهدوا بها خرجت من يد الذي اقر بها كانت له البعد وكذلك
لو ادعى انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له فاقام البيعة انفاله ولم
يشهد واعلى الوراثة لما قلنا وكذا لو ادعى الشرا واقام على الهبة والعقب
لانها خالفت الدعوى صورة ومعنى الا ان يوقف فيقول استثنى بيعة
منه فيجري الشرا فتشفعت اليه لهبتها في فوهها في وقبضت وبعد
البيعة على الهبة والقبض فيقبل لانه زالت الخلفة بالتوفيق وكان النسخ
الا ما ابرأ القاسم الصافي يقول لا تقبل ما لم يأت ببينة انه اشتراها
من فلان ثم جده ثم وهبها له وقبضها الا ان مشاكتنا قالوا هذا غير
صحيح لانه لو وجد من يشهد له بالشرا لا ينتفى عن اقامة البيعة
على الهبة الا انه يجب ان يعيد البيعة على الهبة والقبض لان الشهادة
بالهبة حين وجدت فلا دعوى فلا يعيد بها فان قيل لو قبل الشهادة

على

على الهبة وقد ادعى هبة فاسدته وانه ملكه بالشري وانه لا يفسخ
بمجرد احد المتبايعين قيل له بخود المتبايعين يفسخ البيع فاذا اجمد فكانه
قال ففسخت البيع فصح منه ويتوقف على قبوله المشتري فلما استشهد
منه المشتري فقد اجابه بما لا يصح الا بعد قبول الصبح فتضمن هذا فسخ
كن قال لا خربت منك هذا العهد فقال المشتري فهو حريصون ويكون
قبولا للبيع وكذا لو قالت المرأة زوجتي نفسي منك بالف درهم فقال فانت
طالق يكون قبولا للنكاح ويقع الطلاق حتى يجب عليه نصف المهر فكانت
الهبة صحيحة وكذا لو ادعى الهبة او لا وتشهد واعلى الشرا لا تقبل
الا اذا وفق فيقول وهبها لي وقبضتها ثم جدي فاشتريتها منه ولو
ادعى انها دار ابية مات وتركها ميراثا له منذ سنة وشهد انه اشتراها
من ذي اليد كسنتين لم يقبل لان شرط قبول البيعة بعد المدعي وما
يشهد به شهوده لم يتقدم المدعي منه ولا يتمكن من ان يدعيه للتناقض
فان ما ورثه عن ابية منذ سنة لا يتصور ان يكون مشتريا منذ سنتين
والتناقض يعدم الدعوى ولا بد دعوى الميراث الكذب شهوده وكذا
لو شهدوا بهبة او صدقة منذ سنتين وكذا لو ادعى ان دارا لم يقصد
بها عليه منذ سنة وشهد واعلى الشرا منذ سنتين وكذا لو ادعى الشرا
منذ سنة ثم اقام البيعة على الصدقة او الهبة منذ سنتين ولو ادعى
الصدقة منذ سنة ثم اقام البيعة على الشرا منذ سنة لم يقبل الا اذا وفق
لامكان التوفيق بخلاف الفصل الاول لانه لا يمكنه التوقف لانه لا يمكنه
ان يقول جدي الصدقة منذ سنة فاشتريتها منه سنتين وكذا لو
ادعى الميراث من ابية منذ سنة وشهد اعلى الشرا منذ سنة لم يقبل اذا
وفق وكذا لو ادعى الميراث منذ سنة ثم جدي بالبيعة انه اشتراها منه بعد
ما قاما من عند القاضي وقال لما جدي الميراث اشتريتها منه ولو ادعى امة
في يد رجل وقال اشتريتها منه بغير عهد امة منذ سنة فشهد انه
اشترها بالف درهم مطلقا او منذ سنة لم يقبل اذا وفق فقال محمد في
الشرا بالبعد واشتريتها منه بالف درهم منذ شهر او حين جدي في
الشرا بالبعد واشتريتها بالف درهم منذ سنة او اكثر لم يقبل لان اختلاف
الميراث يوجب اختلاف العقد والتوفيق غير ممكن ان تشهدوا بالشرا
بالف منه منذ سنة لانه لا تاريخ بين العقد المدعى والمشهد به وان شهدوا
بالشرا منذ اكثر من سنة لا يمكنه القضا بالعقد الذي شهدوا به لانه
العقد المدعى كان بعده برغم المدعي وهو ينقض العقد الاول ولا يمكنه

القضا بالعقد المدعى العدم الشهادة عليه ولو ادعى عينا في يد رجل انه له وشهدوا انه اشتراه من ذي اليد وفقدته التثنية او وهبه ذواليد او تصدق به عليه او ورثه من ابيه قبلت الشهادة لان المعنى الموافقة بمعنى لا لفظا لما ذكرنا والموافقة معني موجود هنا لانه ادعى الملك وقد شهدوا له بالملك مع بيان سببه ولا بد للملك من سبب بيان سبب الملك من الشهود ان لم يوكده شاهد اتم بالملك لا تشفع بها ولو ادعى انه له ثم ادعى انه لفلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة تقبل لانه لا منافاة بين الدعوتين فالوكيل قد يضيف العين الي نفسه على معني ان له حق المطالبة به **ولو ادعى** او لا انه لفلان وكله بالخصومة ثم اقام البينة انه له لا تقبل لانه ما هو مملوك له لا يضيفه الي غيره عند الخصومة فلا يتمكن القاضي من القضا بالمشهود به وهو الملك له بعد ما اقترانه وكيل فيه بالخصومة ولا يتمكن من القضا بالملك الموكل لان المشهود له يشهد وانه **وكذا** لو اقام البينة انه لفلان وكله بالخصومة لان الوكيل بالخصومة في العين من جهة زيد لا يضيفه الي غيره فيمكن التناقض بين الدعوتين علي وجه لا يمكن التوفيق بينهما ولو ادعى لرجل زعم انه وكله بالخصومة فيه ثم قال انه باعه من فلان وهو مملوك له ووهده كله فلان المشتري بالخصومة واقام البينة على ذلك قبلت بينته وتضمنه الموكل الاخر ومعا اذا شهدوا بالملك بالشر اما اذا شهدوا بالملك المطلق لا تقبل ولو ادعى الفاني صكه باسمه ثم جابدينه ان ذلك المال لغيره وانه وكله بالخصومة فيه قبلت لما بينا ان الوكيل بالخصومة قد يضيف المال الي نفسه فيتم كبح القاضي من القضا بالشهادة في شرح الكرمج قال شيرازي عن ابي يوسف في رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريتها منه في شهر رمضان بالف درهم ويغديه الثمن فجد الاخر البيع والخصومة منه الي القاضي في ذي الفعدة فيايبينه فشهدوا ان هذا تصدق بالدار علي المدعي في شفعان وقبضها فان القاضي لا يقبل هذه الشهادة لان الشرا المتأخر الذي ادعاه في رمضان تنقضي الصدقة في شعبان ولو اقام البينة على الصدقة في شوال قبل ذلك اذا وفق لا بدعوى الشرا في رمضان لا ينفى الصدقة في شوال ولو لم تقم البينة على الصدقة وجا بالبينة على الشرا لا تقبل لان الصدقة الاجرة تنقضي الشرا المتقدم فلم تقبل مع كذا به بالدعوى الاجرة ولو ادعى دارا في يد رجل انه له فشهد له رجل انه ورثها من ابيه وشهد اخر انه ورثها من امه لم تجز شهادتهما لان التوفيق بين الشهادتين غير ممكن فلا بد للمدعي ان يدعي الملك باحد السببين فيصير مكذا باحد الشاهدين وكذا لو

هذا مقدم عن محله

شاهد

شهدا احدها انه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد اخر ان فلانا وهبها وقبضها وكذا لو شهد احدهما بالشر والآخر بالملك المطلق فان قبل الشاهد ان وان اختلفا في سبب الملك فقد اتفقا على الملك فيجب ان يقضى بما اتفقا عليه ويلغى ما اختلفا فيه كما في الاقرار فانه لو قال فلان علي العتق درهم من قرض وقال المقر له لا بل من غصب وجب الالف على المقر قبل له السبب انما يلغى اذا كان حكم السببين متحدا كما في الاقرار فان الالف الواجبة بالقرض والغصب متحد وهذا حكم السببين مختلف لان المورث من جهة الاب يتضمن حقوقا لا تتضمنه الموروث من جهة الامر من قضا دينه الاب وتنفيذ وصاياه وارث الامر منه وكذا من هذا الجانب الا ترى انه لو شهد احدهما بالف من عن عبد وشهد الاخر بالف من عن عبد ارش اصبع لا تقبل وكذا لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالصدقة او بالرهن او بالمرث او الوصية وكذا لو شهد احدهما بالمرث والاخر بالوصية لان لحد السبين غير الاخر وليس علي واحد من السبين حجة فانه لا ترى انه لو شهد احدهما انه طلق امراته بالبصرة يوم الجمعة واخر انه طلقها في ذلك اليوم بفتة بعينه بالكو فقه لم تقبل شهادتهما لثبوتنا بكذب احدهما وكذا لو ادعى انه ورثها من ابيه فشهد احدهما بذلك وشهد اخر انه ورثها من امه لا تقبل لما ذكرنا ولو ادعى دارا في يد رجل اياه واقام البينة وقضى له ثم اقر اياه فلان لاحق له فيها في المغزله اذا صدقه في الاقرار ولا شيء علي المرث لان القضا صرح من حيث الظاهر وقع الشك في تقضيه لان اقراره يحتمل انه لاحق له من الاصل فيكون تكذيبا لغيره وتخطئه للقاضي انه لاحق له لان ملكها من فلان يبيع او هبة بعد القضا فلا ينقض بالشك وكان الفقهاء ابو جعفر يقول هذه الجواب انما يبيع اذا اقر بعد ما غاب عن مجلس القاضي اما اذا كان القاضي في المجلس الذي قضا له ينبغي ان يبطل القضا لانه لم يوجد بعد القضا سبب يحتمل الملك الي فلان فقد اقر انه قضى له وهو غير مملكه وغيره من شائنا قالوا لا يبطل القضا وان اقر في مجلس القضا لا يحتمل انه لا يملك عليه بعد القضا في ذلك المجلس بان كان باع منه قبل القضا على انه بالخيار ثلاثة ايام وعصب المفتي عليه بعد البيع قبل مضي مدة الخيار ثم انقضت المدة عقيب القضا او باع بعباياتا ولم يقدر علي تسليمه لقيامه بيد القاصب الي الان فان يبيع المقتضوب اذا كان له بينة صحي فامكن الجمع بين الاقرار وبين الدعوى والشهادة ولو قال المفتي له هذه الدار لفلان ولم يكن لي فط وصدقه المغزله احدها المفتي عليه لان بعد الاقرار ذكر ما يبطل اقراره وهو قوله ما كان لي فطلأها

معي لم تكن له قط لا يصح اقراره انها لفلان وقد صدقة المقر له
في ذلك والحق له فيصع تصديقه فيسقط الاقرار ويرد الى المقضي
عليه لانها تضاد قان الدار لم تكن للمقر وان الشهود يشهدوا بالثبوت
وان القضا وقع باطلا ولو قال هي لفلان لم يكن لي قط وقال المقر له
قد كانت المفزقوه هي الي وتبضتها فهي المفزلة ويضمن المفزقة الدار
للمقضي عليه لان قوله ما كانت لي فقط يضمن ابطال الاقرار للمقر له
وتكذيب شهوده وبطلان القضا والاقرار حق المقر له والشهادة
حقه فيسقط ما كان له دون ما كان عليه من مستحقين من قال قوله
يضمن المقر له قيمة الدار للمقضي عليه قول محمد وهو قوله ابي يوسف الاول
والبيه ذهبي الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل لان المقضي عليه زعم انه
عاصبه الدار وغاصب الدار اذا عجز عن رد المقتضوب كان عليه ثبوتها
عندها كما لو اقدمت ومنه من قال لا بل هذا قول الكل وهو
الصحيح لان عند ابي حنيفة وابي يوسف الاقرار الفقار ان كان لا يضمن
بالفصل بضمن بالتلاف للملك والقول كما يضمن الشاهد اذا رجع والمؤنة
اذا احمدها اذا ابدى بالاقرار ثم بالنفي فان يدى بالنفي ثم بالاقرار
بان قال في المسئلة الثانية ما كانت هذه الدار لي فقط اولا فقد كذب
شهوده فيما شهدوا فيها شهدوا به لا هم شهدوا به والدار من الاصل
وقد اقرها ليست له من الاصل واقر ببطلان القضا فاذا قال بعد ذلك
لكنها لفلان حصل مقر ملك الغير وهو ملك المقضي عليه فينبغي ان لا
يصح اقراره قبل له الاقرار وان كان موخرا عن التي صورة فهو مقدم
معنى لان المفزق صدقة الاقرار وانما يصح اذا صار مقدما والكلام
جمل التقديم والتأخير ولا يجمل الا بطلان فيصع فيجعل الاقرار مقدما
ليصح لكن يجب ان يكون قوله ولكنها لفلان موصولا بالنفي لانه انما
تقدم الكلام وبوضوح صورة صحة الكلام اذا كان الكلام موصولا بضمه
ببعض كقولك لا مراثة ان دخلت الدار انت طالق وهو يعني اذا دخلت
صحة عاينه ديانته لانه نوي التقديم والتأخير وانما يجمل الكلام
ولو قال ان دخلت الدار وسكت ثم قال انت طالق وهو يعني ما قلنا
لا يصح نيته اصلا الا ان في مسئلة الطلاق انما يقدم ويؤخر اذا نوي
لان الكلام يصح بدون التقديم فان قوله اذا دخلت الدار يكون اخبارا
انه يدخل الدار في المستقبل وانما صح من غير ان يعلق به الطلاق
وقوله انت طالق صح من غير ان يعلق بالدخول فاحتيج الى النية
اما هنا تقدم من غير نية لانما لم تقدم بلغوا فان قيل قوله ولكنها
لفلان كلام مبني على غير متصل بما قبله فيصير بمنزلة السكوت الا ترى انه ذكر

قبل

قبل هذا في النكاح اذا قال لا اجيز النكاح لكن زديني حسين درهما
لا تصح الاجازة كما نه سكت عقيب قوله لا اجيز قيل له ان نصحي الاقرار
باعتبار التقديم يمكن فانه لو قدم الاقرار وقال هذه الدار لفلان
ما كانت لي فقط صح الاقرار فقد منالبيع امانة فلان نصحي الاجازة
باعتبار التقديم فانه لو بدا وقال اخبره بحسين ولا اجيز النكاح لا يصح
قالوا وانا بل ما ذكر محمد ان المقر له قال وهما لي وتبضتها منه فهو لي
بالهبة انما يصح هذا القول من المقر له اذا غابا عن مجلس القاضي حتى
يكن القاضي تصديق المقر له فيما ادعى فاما اذا قال هذا في مجلس
القضا لا يحكم بصحة الاقرار لان القاضي يعلم انه لم يجز بينهما فبطل
القضا فكان كذا يبين فلا يتعلق به حكم فكان وجوده وعدمه
بمترلة ولو لم يقض القاضي للمدعي على الذي كانت في يده بشهود
المدعي حتى قال المدعي هي دار فلان لا حق لي فيها او قال ليست لي هذه
الدار ولكنها لفلان وضدقة فلان فالقاضي لا يقضي من اب المقضي له
وصدقة المقضي له فانها تزدعي المقضي عليه الزبي كانت لفلان ويقال
للمدعي الشرا اقم بدينك على الذي عرفت عليه بها كانت لفلان وانك
اشترتها منه لان المقضي له بهذا التصديق كذب شهوده لانه
اقر بشي لا يمكنه الجمع بينه وبينه الدعوى الاولى لانه ادعى اول مرة
انه ورثها عن ابيه ثم اقر بعد ذلك ان اياه باعها من مدعي الشرا
في حال حياته وميت باعها لابن ثمان من ابيه فصار مكذبا فيسقط
القضا وبني الخصم للمقضي عليه فاذا اقام البينة اليها كانت ملكه فلان
وانه اشترهاها منه يقضي له والا فلا **رجل** في يده دار اقراها
لفلان لا حق له فيها فقال المقر له ما كانت لي قط ولكنها لفلان وصدقه
فلان القياس ان يبطل الاقرار وهو قول زفر لانه متى انكر الملك لنفسه
فقد كذبه في جميع ما اقر به فاراد اقراره وفي الاستحسان يكون المقر
له التاخي ولا يخفى رد الاقرار الاول لان اقراره يقضي امرين نفي
ملك نفسه والاقرار يكونا للتأني والتأني صدقه في نفسه عن نفسه
حتى قال انها للتاخي وكذبه في اقراره له وتكذيب المقر له المقر في
بعض ما اقر به لا يوجب بطلان الاقرار فيما صدق فاشقت عنه
بنضاد فها ولم يثبت للتأني فتعيب الثالث ملكها لانه يدعيها
ولا منازع له فيها فلان المقر بالاقرار سلط المقر له الاول على
التصرف فيها واقر بفسوخ نضره فيها فاذا قال هو لفلان جاز ثمره
خلاص المقضي له بالدار اذا قال بعد القضا ما كان لي فيها حق
قط ولكنها لفلان وصدقه المقر له في قوله ما كانت لي قط ولكنها

فلان وصدة المفزلة في قوله ما كانت لي قط حيث لا يكون الدار
 المفزلة لان المقضي له صار ملكا مشهودا في بعض ما شهد واوهو
 كون الدار له مصدقا في بعض ما شهد وا او كون الدار ليس للمقضي عليه
 لكنه تكذيب المشهود له المشهود في بعض ما شهد وا به بوجوب بطلان
 الشهادة في كل ما شهد وا به **ولو** قال المفزلة الاول لم يكن في قط وكت
 ثم قال هي لقفلان لم يصدق وهي للذي لم يتردد في يده لانه ما صدقه
 في النفي لان التصديق في النفي كان لضرورة الاقرار الثالث ولم يتردد
 لثالث لان الكلام ثم ردا بالنسكوت وان شهد في الكتاب بمسئلة
 وهي ان رجلا لوقال لا خير لك علي الف درهم من ثمن غنم فقال لا ولكن
 لي عليك الف درهم قرصه له ان ياخذها منه لانها تصادقا على
 الصمان واختلفا في السبب فلا يبطل به الصمان ولو قال لا وسكت
 ثم قال لي عليك الف درهم قرصه كان هذا ابتداء الدعوى لانه بالسكوت
 ارتد الاقرار كذلك هنا وهذا خلاف ما ذكرنا في النكاح اذا قال المولي
 لا اخير النكاح ولكن زديني حينئذ يتردد النكاح لان في سبيلتنا
 وقع لا نكار في السبب لان في المال وثمة وقع الرعي على النكاح لانه ما قال
 لا اخير النكاح بما يتردد في بل قال لا اخير النكاح علي الاطلاق ثم
 ابتداء بقوله ولكنه حتى لا اخير النكاح بما يتردد ولكن زديني لم يكن بينهما
 فرق **رجل** اقام البينة ان ابناءه مات وهو ساكن في هذه الدار
 او لا بسن هذه القيص او هذه الكائنه او اركب هذه الداية او حامل
 هذه النوب او هذه المتاع او هذا الطير والذي في يده بحمد ذلك
 كله فانه يقضي للابن بهذه الاشياء لان هذه الافعال دليل الملك فان
 دليل الملك في النقل فعلا لا يتصور بدون النقل كالحمل والبسر او فعل
 يحصل به النقل غالبا كالركوب لقيام الفعل الذي يحصل به النقل
 غالبا ويفضد به النقل مقام الفعل فيما لا ينقل فعلا يوجد من
 المالك غالبا كالسكنى ولهذا يصبر غاصبا بالسكنى عند من يترك
 غصب العقار لان اليد المطلقة على الشيء انما تثبت اذا اراد اليد الاول
 عند ذلك الشيء وانما يرد عما ينقل بالنقل وعما لا ينقل بالاثبات اليد
 والاستيلاء عليه على وجه الكمال فكان هذه الافعال دليل اليد
 فكانت الشهادة على هذه الافعال شهادة على اليد والشهادة
 على اليد عند الموت شهادة على الملك لان اليد عند الموت
 تنقل به ملك لانه لا يخفى اما ان يكون يد ملك او يد غصبا او يد امانة
 باليد اع او الاجارة فان كانت يد ملك فظاهر وان كانت يد غصبا يتردد
 غلبة الصمان بالموت مجهلا فتصير يد ملك ولذلك في الامانة اذا مات

مجهلا

مجهلا يجب الصمان فتصير يد ملك ولانه لو لم يكن يد ملك وجب عليه
 ان يبين حين لا يصبر مجهلا فتصير متلفا فيلزمه البيان والظاهر
 هو البيان خصوصا في حال استغنايه عنه وعدم حاجته اليه والشهادة
 على الملك للموت عند الموت مقبولة لان ما يملكه المورث عند الموت
 ينتقل الى الورثة لا محالة **والحاصل** ان بينة الوارث لا تقبل الا باحد
 معا في ثلاثة اما ان يشهد وابا لميراث متزا و قالوا مات ابوه وتركها
 ميراثا او شهد وابا ليد للمورث بان قالوا مات وهي في يده او شهدوا
 بعمل للموت يدل على اليد بان شهدوا انه مات وهو ساكن وهذا
 لان الموت جهة لنقل الملك فكل شيء في يد الميت ينتقل الي ورثته الا
 ان يستحق عليه لانه لا طريق لاثبات الاملاك الا ظاهرا اليد والنظر
 فاذا شهد وابا ليد مع جهة الانتقال فكأنهم شهدوا بالملك وعلى
 هذا قالوا اذا شهدوا ان هذا الشيء كان في يد فلان الي ان باعه منه
 الهاشمية دة باليد لانهم شهدوا بالملك مع جهة انتقال الملك ثم اطلق
 الجواب في الحام **وحكي** القاضي ابو الهيثم عن القضاة رحمهم الله انهم
 كانوا يفصلون الجواب في ذلك تفصيلا وقالوا ان شهدوا انه كان
 في خنصرة يوم ماتت تقبل هذه الشهادة وان شهدوا انه كان في
 السبابة والوسطى والا بهما لا يقبل علي قياس الودعة والرهن
 فان التودع او الرهن اذا جعل الخاتم في خنصرة فهلك بضمي قيمته لانه
 استعمال وان جعله في اصبع اخر ففي الودعة لا يصح لانه حفظ
 وفي الرهن يهلك بالدين لانه حافظ لا مستقر والصحيح ان الجواب
 يخرج علي اطلاقه كما ذكره محمد لانه اقيم الفعل الذي لا يتصل بالانتقال
 والاحتياط في التقلبات مقام النقل وقد وجد وهذا كما انهم ذكره في النقل
 الفعل من الميت وكل فعل يثبت به اليد يثبت به الملك وكل فعل لا يثبت
 به الملك لا يثبت به اليد وهذا الفعل يثبت به الملك يثبت به اليد
ولو شهدوا ان هذه الدار كانت لابيه لا تقبل هذه الشهادة عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في الامالي يقبل وكذا لو شهدوا
 انها كانت لابيه مات فيها ولم يشهدوا انه مات وتركها ميراثا وقول
 ابي يوسف مثل قولهم ثم يرجع وقال يقبل من مستأجنا من قال
 الخلاف فيما اذا شهدوا انها كانت لابيه اما اذا شهدوا انها لابيه
 بالانفاق لانها اثبتا الملك للميت والميت ليس باهل الملك فلازم
 يقبل الا بالخبر ومنهم من قال الخلاف في الفضلين وهو الاصح فالجواب
 ان خبر الميراث شرط في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف احرار ليس شرط
 لانهم اثبتوا ملكه الاب في الرضات الماضي وما عرف ثبوته فلا ضل

صل

بقاؤه الى ان ينتهي سبب زواله ولم يبين لزوال ملكه سبب سوي
الموت وهو ناقص الى الوارث فكانت هذه شهادة بالملك له فيقبل كالموت
مرحوا بها لان الثابت يقتضي الظاهر فيما يرجع الى تصحيح الكلام كالمرح
به بوضوح انه لو اقرده اليها كانت لا يبيد او قامت البيعة على اقراره
بذلك يومه بالنسبة اليه فكذلك اذا ثبت بالبيعة وجه ظاهر الرواية
انهم شهدوا عليك عرف القاضي زواله ولم يثبتوا سبب الزوال فلا
يقبل كالموت ادعي ملكا بالشرع فيشهدوا انها كانت له سابقا وهذا لان
القاضي لا يتمكن في الحال ان يقضي بالملك لابييه لعلمه بزواله ولا يمكنه
ان يقضي بالملك للمدعي لان خلافته لا يبيد بطريق الميراث افعاله ملغاة
ثابتا لابييه لان يوجب اثبات الملك ابتداء ولا قيام ملكه الا بوقت الموت
شرط الانتقال الى الوارث والشرط لا يثبت بالظاهر بل بالنص فاذا
شهد الشهود على انتقاله اليه بالميراث يثبت الشرط واذا لم يثبتوا
عليه لم يثبت ما هو الشرط والملك الذي كان في حياته لا يكون دليل
ملكه عند موته نصا فلا يثبت بكونه حيا فكانت البيعة قاطعة من
غير خصم ولان الميت قد يكون عليه دين فلا يفتقل اليه بخلاف الاقرار
فانه يوجب الحق بنفسه وفي الكتاب اشار الى الفرق وقال اذا اقر
ذو اليد بهذا فقد اخرجها من نصيبه فخرجها من يده الا ان ياتي
ببيعة حق له فيها واذا اخرجها من يده فلا مستحق لها سوى المدعي
فندفع اليه **وفي التحقيق** يرجع الى ما ذكرنا ان الاقرار حجة بنفسه
لان من زعم المقتضى المدعي احق بها منه واقراره يقتصر عليه ولا
ينبغي اليه غيره فكانت يجب اقراره فساد انكاره في الحال اما البيعة
تتعدى اليه غيره فلا يد لها من خصم وخلاف ما اذا اقام البيعة انها
كانت له لان الملك قد ثبت له وقع الشك في زواله فلا يزول بالشك
فلا فرق بينهما في التحقيق وعليه هذا لو شهدوا وادعى هذا المدعي
وحظه وقد ادركوا الحد لم يجز شهادتهما في ظاهر الرواية الا ان يقولوا
هذه الدار كانت لحده فأت وتركها ميراثا لابييه ثم ماتت الاب
وتركها ميراثا للمدعي وعند ابي يوسف اجزاء تشهدوا وانها دار
حده وعلم ان اباها مات بعد موت الحد فيقبل ويقضي له **ولو شهدوا**
لرجل انه كان في يده اسن لم يقبل وروى عن ابي يوسف في الامالي
انه يقبل لان اليد حق مقصود كالملك ولهذا يجري فيه الميراث ويقبل
البيعة وكما لو شهدوا وانما كانت في يده عند الموت وكما لو شهدوا
على اقراره انما كانت في يده وكما لو شهدوا وبالاخذ منه او انه اجر
منه او اعارة او اودعه او اسكنه **وجه** ظاهر الرواية انهم شهدوا

بيد عرف القاضي زوالها ولم يثبتوا سبب الزوال ومثل هذه
الشهادة غير مقبولة لان الشهاداة على ما كان في الزمان الماضي انما يقبل
بطريق ان ما عرف بثبوته فالأصل بقاؤه واستصحاب الحال انما يجوز
العمل به فيما لم يثبت بزواله وهذا لانهم شهدوا وانما يجوز
لانهم شهدوا وبيد منقطعة ويحتمل انها كانت يد ملك او يد غصب او يد
امانة بالاجارة او الاعارة او الوديعة فلا يجب اعادتها لانه من وجه ان
كانت تحت اعادتها من وجوه لا تجب الاعارة بالشك بخلاف اليد عند الموت
لانهم شهدوا وباليد مع بيان جهة الزوال فصارت كالوقا لومات وتركها
ميراثا له كالموت شهدوا انه اشتراه من فلان وكان في يد فلان من ذلك
الوقت لان البيع سبب الملك وخلاف ما لو شهدوا بالاقرار لما ذكرنا
ان الاقرار حجة بنفسه ولان الشهاداة قامت بمعلوم وهو الاقرار
بالمجهول ولان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة **وخلاف** الاخذ والاجارة
وتحويها لانهم شهدوا وبيد كانت مع جهة زوالها فيكم بوجوب اعادتها
لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى تبرد وعلى هذا قالوا اذا
شهدوا ان هذه الدار كانت في يد فلان الى ان مات فقتل بها لورثته
لانهم شهدوا وانهم شهدوا باليد مع جهة انتقال الملك هكذا
ذكر المسيلة في الجامع الصغير وغيره من الكتب وذكر شمس المنة
السرخسي وروى اصحاب الاملا عن ابي يوسف ان الشهاداة
تقبل بنا على اصله لانهم لو شهدوا انه كان في ملكه اسن تقبل عنده
ولكن هذه القياس غير صحيح فان الملك غير معاين ولا يثبت القاضي
بزوال ما شهدوا به في الحال فكان لا يستصحب الحال بطريق بخلاف اليد
فانه معاين قد علم القاضي النسيان يده باليد الطاهرة للغير
فلا طريق لاستصحاب الحالف فيه **واذا ادعى** رجل دارا في يد رجل
واقام البيعة ان اباها اشتراها منه بالف درهم وقد مات ابو
والبائع ينكر فاني لا اكلفه البيعة ان مات وتركها ميراثا له ولكن
اسأله البيعة انه لا يعمل لابييه وارثا غيره فاذا اقام على ذلك بيعة
امرته ان ينفذ الالف ويعتض الدار لان الابن قائم مقام الاب بعد
موته ولو حضر الاب في حياته واقام البيعة انه اشتراها منه بالف
درهم امره بتسليم الثمن وقبض الدار فكذلك الابن الا ان من الجائز
ان معه من يراجه في الميراث فيومر باقامة البيعة انه لا يعمل له
وارثا غيره وان لم يتم البيعة بل زعم القاضي زمانا على قدر ما يراى
ثم يسلم الدار اليه ولو كانت الدار في يد رجل اخر عن البائع سأل

البينة انه مات وتركها ميراثا له لان هذا هو حضرا الاب في حياته
 واقام البينة على ذي اليد انه انشأ في هذه الدار من فلان وذو
 اليد بتركها يستحق شيئا ما لم يثبت انه ملكه الباي فكذا في حق الوارث
 لا تقبل ما لم يثبت وان تركها ميراثا له قال في الكتاب وليس هذا الاول
 لان في الاول هي في يده رهن بالثمن عشرة رجل اقام البينة ان اباه رهن
 هذه الدار عند هذا بالف درهم وقد مات الاب ولا وارث له غيره وجا
 بالف ومعني هذا ان الدار اذا كانت في يد الباي فالوارث باقامة البينة
 على الشرا يثبت اقرار ذي اليد بالملك لمورثه ولكنها محبوسة في يده
 بالثمن كالمهونة فيومر بآء الثمن وقبضها اما اذا كانت في يد غيره
 فالوارث باقامة البينة ما اثبت اقرار ذي اليد بالملك لمورثه انما
 اثبت اقرار الباي بذلك والملك للباي غير ثابت فيها حتى يثبت باقراره
 الملك لمورثه فلا بد من اقامة البينة على ملك مورثه عند موته وهذا
 لانه لم يثبت لنفسه حق الافتكاك بالثمن اذ لم يجد ثكن الدار في يد
 الباي انما اثبت لنفسه الميراث وجز الميراث بشرط عند ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله على ما ذكرنا ونشهد وان اباه مات في هذه الدار وان
 اباه مات وهو قاعد على هذا الغرض او قائم على هذا البساط او مات
 وهذا الثوب على راسه او عاتقه او هذا الطير واقع على راسه لم يقبل
 هذه الشهادة على فعل يدل على الملك او اليد اما الموت في الدار فلا بد
 ليس بفعل هو فعل الملاك غالبا فان الدار قد يموت فيها المالك وقد يموت
 فيها النصف والزائر ولهذا لا يصير بدخوله دار الغير غاصبا بخلاف
 السكنى فانه يصرف في الدار وكذا اليوم والعقود على الغرض والقيام
 على السباط ينصرون بدون النقل وليس ينصرف فيه والنيات اليد عليه
 ولهذا لا يصير به غاصبا وكذا كون الثوب على راسه او عاتقه ليس ينصرف
 منه ومنه الجايز انه هبت به الريح والفتة على راسه استشهد محمد بن
 ابيه بمسيلة الاقرار فقال رجل قال كنت امس ساكنيا في هذه الدار او
 لا بسا هذا القيص او راكبا هذه الدابة او حاملا هذا الثوب على عاتقي
 وقال المقل له صدقت هذه الاشياء فانه ياخذها لان الاقرار بهذه
 الافعال اقرار باليد والجواب في الاقرار باليد هكذا لما ذكرنا انه
 اقر بالوصول اليه من قبله فيؤثر بالنسليم اليه ولو قال المقر كنت امس
 جالسا على هذا السباط او على هذه الوسادة او نائم في هذه الدار
 لم يستحق المقل له بهذا القول شيئا لان الاقرار بهذه الافعال ليس
 باقرار باليد ولو تنازع رجلان في دابة احدهما راكبا والاخر ممسك

بالحامها

بالحامها فالراكب اولى لان الركوب له ليل ملكه من ان يتركه لو كان لاحد
 عليها حمل والاخر كوز معلق او خلاة كان صاحب الحمل اولى لان اليد له
 ويومر الاخر برفع الكوز او الخلاة بخلاف ما اذا تنازع اثنان في حائط ولا
 لاحدهما اتصال ولا اخر جندوع فانه يقضي لصاحب الاتصال ولا يومر
 صاحبه برفع الخدوع بل يكون له موضع جندوعه لان صاحب الانتماءات
 انما استحقه بالنظر والظاهر حجة للدفع دون الاستحقاق فلا يستحق
 عليه الرفع وقد يجوز ان يكون له حق وضع الخدوع على حائط الغر
 بان كان ذلك مشروطا في اصل القسمة فملم يكن من ضرورة الحكم لصاحب الاتصال
 استحقاق رفع الخدوع على الاخر اما موضع الخلاة على دابة الغير او تعليق
 الكوز لا يكون مستحقا له في الاصل بسبب فكان من ضرورة القضاء بالادلة
 لصاحب الحمل امر الاخر بالرفع بخلاف ما لو اقام احدهما البينة ان الحائط له
 عند الاتصال او عدمه فانه يومر الاخر برفع جندوعه لان البينة حجة
 للاستحقاق فيستحق صاحبها رفع الخدوع عن ملكه قال المعلى سالت
 ابا يوسف عن رجلين على دابة احدهما راكب في السرج والاخر زينة
 فادعيا الدابة قال لربي لراكب السرج وان كان راكبا في السرج فله
 بينهما وكذا قال هشام عنه فله هذه المسألة لان تصرف الراكب في السرج
 ويرد في غيره فاما اذا كانا في السرج فبعضهما سوا والتساوي في
 بسببه الاستحقاق بوجب المتساوي في الاستحقاق وكذا لو تنازعا
 في ثوب واحد لابسهما والاخر متعلق به فالابس اولى ولو كان احدهما
 جالسا على سباط والاخر متعلق به كان بينهما وكذا لو كانا قاعدين على
 بساط فلا بد لاحدهما وانما صار بينهما نصفان بدعواهما لا غير لانه لما
 لم يجد القاضى اقرب منهما ولا تنازعا بينهما غيرهما يقضي لهما او يترك في بينهما
 فيكون فضا ترك فرق بين هذا وبين الدار فان القاعدين فيها لو ادعى كل
 واحد منهما الهالة وانها في يده لم يقض بقعودهما لهما وكانا انفقوا
 ليس بليل اليد في الدار فكذا الجلوس في السباط والعز ان السباط
 لم يكن في ايديهما علم القاضى انه ليس في يد غيرهما لان اليد على السباط
 انما تثبت اما من حيث القيام بالفعل او بكونه في يده وتدخل القاضى
 انه ليس في يد غيرهما ولا في بيت غيرهما فانه يراه موضوعا على قارعة
 الطريق فاذا علم بان شفايد غيرهما وهذا ان يدعيان فحكمه لانسوا لهما
 في الدعوي اما في الدار فالقاضي ان علم انهما ليست في ايديهما لم يعلم انهما
 ليست في يد غيرهما لان اليد على الدار انما تثبت بالسكنى فيها او بالاختلاط
 والقاضي ان علم انه ليس فيها ساكن لم يعلم انه ليس لها محط لم فلام
 يقضي للمدعين الذين لا يد لهما ولو كان احدهما ساكنيا في الدار والاخر

فأعد فهي في يد الساكن والله اعلم **باب من الدعوي ايضا**
اصل الباب ان اقرار الانسان حجة عليه لا على غيره لقصور ولايته على نفسه والبيينة حجة على الناس كافة لانها انما تصير حجة بالقضاء والقباض ولا به عامة والمفترضة متى استحق على المقر بطل حكم اقراره لانه لو لم يبطل يظهر في حق غيره فاذا عاد اليه يظهر حكم اقراره السابق **وحرف اخر**
ان احد الورثة يقوم مقام جميع الورثة في الحقوق المستحقة للميت وعليه لان كل واحد منهم خلف عن الميت قائم مقامه ولهذا الوادي الشر من الميت على احد الورثة وقضي له يكون قضا على الكل وكذا الوادي الذين على الميت حضرت وارث واحد فاقام البيينة عليه وقضي به يكون قضا على الكل ولو غاب الوارث الذي اقام البيينة عليه واحضر وارثا اخر قضى عليه بتلك البيينة كالمو اقام الموكل البيينة وغاب قضي للموكل بتلك البيينة او اقام على الموكل فغاب قضي على الموكل ولو ادعى الوارث دين الميت وقضي له يكون قضا لجميع الورثة وهذه اذا اتفقا على الارث واتحاد السبب والجهة اما اذا اختلفا فالقضا لاحدهما فاضا للميت وعليه لا للوارث الاخر وعليه وجعل في التدبير كان مورثهما مختلف فيما وقع فيه الدعوي الا ترتب انه لو ادعى احدهما ان لا يثبت عليه فلان الف درهم فرفضه واقام البيينة وكذبه الاخر واقام البيينة ان لا يثبت عليه الف من ثمن بيع بقضي لكل واحد منهما بخمسة مائة بالجهة التي ادعى حتى يشارك احدهما صاحبه فيما قبض وكذا الوادي احدهما ان فلانا قتل باثنا خطأ او ادعى الاخر انه قتله عمدا واقام البيينة بقضي لمدعي الخطا بنصف الدية على الواثلة ومدعي العمد بنصف الدية في ماله ولا يشارك احدهما صاحبه فيما قبض ولو توفى على الواثلة او القاتل توفى على المقضي له به خاصة ويكون ما ادعى كل واحد منهما للاب حتى يقضي منه ديونه وتنفذ وصاياه **وحرف اخر** الاجباية المملوك على ماله ان كان موجبا للقصاص بعينه والا فلا لان اعتبار ما يوجب القصاص يوجب حقا لم يكن وهو باحة الدم لان المملوك في حق الدم مبيى على اصل الحرية ولهذا تقبل الحرية وبصح اقراره على نفسه بالقصاص ولا يضح اثر المولى عليه واعتبار ما لا يوجب القصاص لا يوجب الاما كان ثابتا وهو استحقاق الرقبة فلا يعتبر لعدم الفائدة وحرف اخر ان المولى اذا قتل مولاه عمدا فان لم يكن له امته ولد ترثه تقتل به لقوله عليه السلام المولى قود وما ذكرنا ان المملوك في حق الدم مبيى على اصل الحرية فان كان له امته ولد يرثه لا تقتل لان نصيب ولدها قد سقط ضرورة ان المولى لا يستحق القصاص على والدته فيسقط الباقي ضرورة ان لا يجزى كغير واحد الاوليا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اقام بيينة على دار

في يد رجل انما له ورثها عن ابيه واقام ارجح الذي في يده والذي في يده الدار ينكر دعواها ويُدعي كلها لنفسه فانه يقضي بثلاثة ارباع الدار للاجنبي وربعها لادى اليد ولا شيء لذي اليد من مشاينا من قال هذا الجواب على قول ابي حنيفة رحمه الله فاما على قولها يجب ان يقضي بالدار بينهما الاثنا وجعلوها فرعاً للمسئلة ذكرها في الدعوي من الاصل قال دار في يد رجل ادعى رجل جميعها واخذ نصفها واقام البيينة بقضي بالدار بينهما ارباعا على طريق المنازعة في قول ابي حنيفة والا على طريق العول والمصارفة عندها وكذا في مسئلة الجاه يجب ان يكون كذا لان للاجنبي يدعى جميع الدار واخذ اليد يدعى النصف **ومنهم** من قاله هذا الجواب على قول الكل وهو الظاهر لان الجاه من تصريف محمد رحمه الله فيبعد ان يدكر قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يدكر قول نفسه فكان ما ذكر قول الكل **وحكي** عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يقول كان عند اب هذه المسئلة على الخلاف والمذكور في الجاه قول ابي حنيفة حتى رايت في نوادر ابن سماعة عن محمد انه قال يقسم الدار بينهما ارباعا على نحو ما ذكر في الجاه **روجه** ذلك ان دعوي الوارث كدعوي المورث فيكون الخارج مع اخي ذي اليد كل واحد منهما يدعي جميع الدار لمورثه ثم يدعي المورث التلق من ولده المورث على مورث الاخ دين مستغرق يقضي بالدار بين المدعين نصفان ويبيع النصف بدينه فصار لكل موقع الدعوي بين الابوين وادعى كل واحد منهما جميع الدار فيقضي بينهما نصفان فتكون النصف لادى الاجني فيكون لاديه ونصفها لادى اخ ذي اليد الا ان اخ ذي اليد لا يدعي من هذا النصف الا نصفه وهو الربع فبقى الربع خاليا عن دعواه لانه لا يقوم مقام ذي اليد لانكاره انتصابه خصما عنه فيستحق الخارج بيئته لانه اثبت بيئته المالك في جميع الدار وانما ينتقص لمزاحمة اخ ذي اليد ولا مزاحمة له في هذا الربع فيسب له بخلاف مسئلة الدعوي لانه ثمة مدعي الكل يدعي الكل ومدعي النصف بالنصف فيقسم الاثنا وهذا كل واحد يدعي الكل او يقول يقضي بالنصف للاجنبي والنصف للاخوين لان احد الورثة يقوم مقام الكل الا ان الربع الذي قضى لذي اليد استحق عليه الاجني فصار له ثلاثة ارباع والاخر الربع وليس لذي اليد ان يشارك الاخ في الربع الذي قضى له به بناء على زعمه ان هذه شركة ابنا وهو مشترك بينهما فاورد الاستحقاق عليه فله على الكل وما بقي يقضي بين الكل لان الاخ يقول الاستحقاق ورد عليك لانك تدعي اليد فاما القاضى لبس له ان يقضي بتصيب للاجنبي لا سنوا بيا في كوننا خارجين فما كان نصيبك فهو في يد الاجني لا ترتب

انه لو مات نصراني وترك دارا او الف درهم وان شين نصرانيين
فاسلم احدهما ثم جاء نصراني او مسلم وادعى على الميت الف درهم دينار
واقام شاهدين نصرانيين يقضي على الابن النصراني دون الابن المسلم
فيؤخذ خمسمائة من الابن النصراني او يباع نصف داره في الدين ولو اراد
الابن النصراني او يباع نصف داره في الدين ولو اراد الابن النصراني ان
يشترك الابن المسلم فيما في يده من الدراهم او نصف الدار بناء على زعمه
ان المشترك بينهما وقد استحق بعض السيد له ذلك لانه انما استحق حصة طهر
في حصة الابن في حق المسلم فكان التوب عليه كذلك هنا ولا يحد الميراث
وادعى لنفسه لا يسمع دعوى الميراث منه بعد ذلك للتناقص وكذا لو اقر
ذواليد بعد ما اقام البينة انما دارا يده مات وتركها ميراثا لهما لانهما استحقا
الدار ارباعا بينهما باقامة البينة فلا يبطل حصة باقراره بعد ذلك ولو اقر
بذلك قبل اقامتهما البينة يقضي بكل الدار للاجنبي لان باقراره بالميراث
صار حصما في الميراث والقضا على واحد من الورثة فضا على الكل ويترك واحد
من الورثة قائم مقام يد الكل لان كون الدار في يد احد الورثة وهو مقر
بكونها ميراثا لكونها في يد المورث ولو كان في يد المورث وادعى هو واجنبى
واقام البينة يقضي للاجنبي لانه خارج كذلك هنا فيصير الاخ المدعى مقضيا
عليه ولو ادعاه الاجنبى واقام البينة انما له والاخ غائب وادعى ذواليد
انما له تقضي بها للاجنبي ثم حضر الاخ واقام البينة على الاجنبى انما مات
وتركها ميراثا له والذي كانت في يده فضا للاخ ينصفها لانه لم يصير مقضيا
عليه لان ذواليد لم ينتصب خصما عنه لانه لا يدعى الميراث فنصار الاخ
مدعى على الاجنبى وهو خارج **ولو كان** مكانه خارج اخر يقضي له بكل
الدار الا ان هنا يدعى الاستحقاق من الميت وهو لا يستحق من الميت الا
النصف وليس لذي اليد ان يشترك الاخ فيما يقضي له من نصف الدار
لان نصيبه استحق عليه لما ذكرنا وكذا لو كان الذي في يده اقر انما له
ولا حبه ميراثا بعد ما سمع القاضي بينة الاجنبى قبل ان يقضي بشهادتهم
لان الاجنبى باقامة الاجنبى باقامة البينة استحق القضا على ذي اليد
خاصة بجميع الدار على وجه يكون بينة الاخ عليه مقبولة فهو باقراره
بريد ان يجعل الاخ مقضيا عليه وفيه ضرر على الغائب فلا يثبت ذلك
باقراره ولو اقر انما ميراث له ولا حبه لم يقض له بشي لان اقراره صحيح من
كل وجه لانه لم يبطل باقراره حقا على الغائب فنصار ميراث ظاهر ولو كان
الميراث ظاهرا صار الغائب مقضيا عليه لما ذكرنا ان احد الورثة ينتصب
خصما عن الكل وبينة المقضي عليه لا يقبل الا اذا ادعى التلقي من المقضي
له او التنازع **عبد** في يد رجل اقام البينة ان اباه مات وتركها ميراثا

له لا يعلمون

له لا يعلمون له وارثا غيره واقام اخر البينة ان اباه مات وتركها ميراثا
له لا يعلمون له وارثا غيره يقضي بالعبد بينهما نصفان لان كل واحد من
الوارثين خصم عن مورثه فكان المورثين خيين واقاما البينة على ملكه مطلق
لها في يد ثالث وعلى قول مالك يقضي باعدل البنتين لان الشهادة انما
تصير حجة بالعدالة فلا عدل في كونه حجة اقوي والصغير لا يراحم
القوي وعنده الاوزاع يقضي لاكثرهما عددا في الشهود لان طائفة القلب
الى قول الجماعة اكثر منه الى قول الكثر فيخرج اكثرهما شهودا بزيادة طائفة
القلب في قولهم **وفي احد قول** السامعي تنها نز البنتين وفي القوت
الاخر يفرع بينهما او يقضي لمن خرجت قرعته **وجه** قوله الاول ان
القاضي يثبت تكذيب احدهما ولا يعرف الصادق من الكاذب فيمتنع من العمل
بالشهادة بهما كما لو شهدا ثمان انه طلق امراته يوم الخميس وخرجه
اعتق عبده بالكوفة في ذلك اليوم وهذا لان تهمة المكذب تمنع من العمل بالشهادة
فالتيقن به اولى ولهذا التنازع اثبات في امرأة واقام كل واحد منهما البينة
انما امراته لا يقضي لواحد منهما واستدل لقوله الثاني بحديث سعيد
ابن المسيب ان رجلين تنازعا في امة بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم واقام كل واحد منهما البينة انما اتمته فاقرع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما وقال اللهم انت تقضي بين عبادك بالحق
ثم قضى بها لمن خرجت قرعته **وروي** ان رجلين تنازعا في بغلة بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم على واقام احدهما شاهدين والاخر
خمسة من اليهود فقال علي رضي الله عنه لا يصح ماذا ترون فقالوا نطق
لا كراهة لليهود اقال فلعل الشاهدين جرم من خمسة نطق في هذا قضيا
وصح اما الصالح ان يجعل البغلة بينهما سهما ما على عدد شهودها واما القضا
ان يخلف احدهما وناخذ البغلة فان تشاحا على الخلف اقرعت بينهما هو
وقضيت بها لمن خرجت قرعته ولان استعمال القرعة لتعيين المستحق
اصل في الشرع كما في قسمة الغنائم والمال المشترك **ولنا حديث** يميم بن
طرفة رضي الله عنه ان رجلين تنازعا في عين بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم واقاما البينة فقال ما احوجكما الى سلسلة تسلسلة
بنينا اسرائيل كان داود عليه السلام اذا جلس لفصل الخصومات تزلت
سلسلة من السماء فخذت يوقظ الظالم ثم قضى به بينهما نصفان **وما**
روي عن استعمال القرعة فقد كان في وقت كان التنازع فيه مباحا ثم
التفتيح بحكمة التمازك لتعيين المستحق يمتثل الاستحقاق ابتداء فاما
ان نقل الاستحقاق بخروج القرعة يكون قارا فذلك تعيين المستحق
بخلاف قسمة المال المشترك فللقاضي هناك ولاية التعيين وانما يفرع هو

تطليبا لقلوبهم ونفيا للمتهم فلا يكون في معني التمار وحديث علي رضي
الله عنه بغير رضى ما روي عن عمر وعلى رضي الله عنهما في رجلين تنازعا
ولداهما قضيا بانه ابنيهما ولم يستعمل القرعة فيه وقلنا على رضي
الله عنه استعمال القرعة في مثل هذه الحادثة واليمين في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد دل انه عرف انفسا حجة تحريمه القمار والمعني
فيه انهما استويا في سبب الاستحقاق والمدة عاديا بل لا يشترك ه
فيستويان في الاستحقاق كالفرسين في التركة اذا كانت التركة بقدر
حق احدهما فالموصي لهما كل واحد منهما بالتك بقتسما ذلك الثلث بينهما
بضعتين وبيان الوصف ان المدعى الملك العين وهو يحتفل الاشتراك
بخلاف ملك النكاح وهذا الالبينات حج يجب العمل بها بحسب الامكان
وكيف يترك في يدي اليد وقد اتفق الفريقان على استحقاق الملك
عليه وعدم الملك له وقوله القاصي يتيقن بكذب احدا الفريقين
صفتين فكل واحد منهما اعلمه سببا اطلق له اداء الشهادة وهو
معينة اليد كمن شهد له وبه فارق مسيلة مكة والكوفة فقد علمنا هناك
ان احدهما كاذب بيقين لان التخصصة الواحدة في يوم واحد لا يكون عكسة
والكوفة وقد يتوالت يدان لتخصيص علي عين واحد في وقتين
فالله واجب القضاء وكذا الوقت شهود احدهما سنة ولم يوقت
شهود الاخر فيقضي بينهما لان تنصيص احدهما على الوقت لا يدل على
سبق ملكه فلعل ملكا لاخر اسبق وان لم يوقت شهوده **ودعوى**
النوار في دعوى الملك من خارجين اذا وقت شهود احدهما ولم
يوقت شهود الاخر ان عنده ابي حنيفة يقضي بينهما وعند ابي يوسف
يقضي للذي وقت شهوده وعند محمد يقضي للذي لم يوقت وجه
قول ابي حنيفة ان التاريخ ليس بسبب للملك وتنصيب احدهما
عليه لا ينبغي مساواة الاخر او سببه عليه فكان ذكره وعدمه بغير
لا ابي يوسف المنازعة بينهما في الملك الحال والذي وقت شهوده يثبت
الملك له من حين ارج شهوده ولا مانعة له في ذلك الوقت فلا هو
يسحق عليه بعد ذلك الا بسبب من جهته كالواقار البينة على النتائج
محمد يقول البينة على الملك المطلق يثبت الاستحقاق من الاصل
ولهذا يستحق به الزوائد ويرجع الباعة بعضهم على بعض فكان
تاريخ الذي لم يوقت شهوده اسبق من هذا الوجه لكن هذا مبطل
بفصلين احدهما اذا قام احدهما البينة على النتائج والاخر على الملك
المطلق فصاحب النتائج اولى ولو كانت البينة على الملك المطلق يثبت
الاستحقاق من الاصل لا استويا والثاني اذا ادعى عبد على مولاه انه

ملوكه

ملوكه وانه اعتقه وادعى رجل انه ملكه واقاما البينة فبينة
العق اولى ولو كان الاستحقاق يثبت لمدعي الملك المطلق من الاصل
لصار هو اولى من مدعي العتق ولو وقتت بينة احدهما سنة وبينة
الاخر سنتين قضى به لصاحب السنتين في قول ابي يوسف الاخر وهو
قول محمد وفي قوله الاول العبد بينهما والوقت وغير الوقت فيه سواء هكذا
ذكر في نسخ ابي حنيفة وقاله في نسخ ابي سليمان في قوله ابي حنيفة والي
يوسف الاول وهو قول محمد يقضي به بينهما نصفان فاستدبه منه هبة محمد
لاختلاف النسخ وجه قول ابي يوسف الاخر ما ذكرنا انه اثبت ملكه في وقت
لا ينافيه الاخر فيه وهو كالواقار المدعى الملك بالشر كل واحد منهما
من رجل اخر او من واحد وارخا وتاريخ احدهما اسبق يقضي
لا سبقهما تاريخا **وجه** قول الاول ان التاريخ ليس بسبب فوجوده
كعدمه ثم كل واحد منهما ينتصب خصما عن مورثه في اثبات الملك ولا
تاريخ في ملك المورثين فيقضي بينهما حتى لو ارخا ملك المورثين يقضي
لا سبقهما هكذا ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله اما سببه
المشراق فقد ذكر في الاملا عن محمد انهما اذا لم يورخا ملك الباعين يقضي
بينهما على هذه الرواية لا فرق بينهما والفرق على ظاهر الرواية ان ملك
المشتري لا يثبت على ملك البائع بل هو ملك جديد بسبب جديد فاستدبه
تاريخا اثبت ملكا مجددا لنفسه في وقت لا ينافيه فيه غيره فكانت
هو اولى اما ملك الوارثين يثبت على ملك المورثين لان الوراثة خلافة
ولا تاريخ في ملك المورثين فاستدبه وان اقام رجل البينة ان اياه مات
وتركه ميراثا سنة واقام ذواليد ان اياه مات وترك ميراثا له منذ
سنة او لم يوقتوا او وقتوا اقل من سنة فانه يقضي به الخارج اما اذا وقت
شهود ذي اليد اقل او لم يوقتوا او وقتوا اقل من سنة فانه يقضي للخارج
فلا شك لان الخارج اثبت ملكه في وقت لا ينافيه فيه ذواليد واما
اذا وقتوا ملكه فقد استوت البينتان وبينة الخارج ترجح على بينة
ذوي اليد عند التساوي في دعوى الملك وذكر التاريخ لم يثبت شيئا
فكانما قولهم بورخا وان وقت شهود ذي اليد سنتين فهو له في قول
ابي حنيفة وابي يوسف الاخر وهو قول محمد وفي قوله الاول هو الذي
لما ذكرنا ان عنده ابي يوسف الاول لا عرق للتاريخ فيقضي للخارج
وفي قوله الاخر اسبق التاريخ اثبت الملك في وقت لا ينافيه غيره
فهو اولى خارجا كما اوصاحب يد **وهذا** لان اليد يدل على الملك ولكن
لا تدل على سبق التاريخ فوجب قبول بينة علي التاريخ كما يجب قبول
بينته على النتائج وذكر ابن سماعة في نوادره ان محمد ارجع عن هذا القول

بعد انصرافه من الرقة وقال لا اقبل من ذي اليد بيعة على تاريخ ولا غيره الا التناج وما في معناه لان التاريخ ليس بسبب لاولية الملك بخلاف التناج ولواقا ما احدهما البيعة ان اياه مات وتركه ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره قضى بينهما ان التمهاده على السيد عند الموت بمنزلة التصديق عليه انه مات وتركه ميراثا له لما ذكرنا فاستقيا وكذا الواقام احدهما البيعة ان اياه مات وتركه ميراثا واقا ما اخر انه قضى بينهما لانه الوارث ينصيب خصما عن مورثه فكان مورثه كان حيا مدعيا للملك والآخر خصم عن نفسه في دعوى الملك فاستقيا فان اقام احدهما البيعة ان اياه مات وتركه ميراثا له واقا ما اخر انه اشتراه من اب المدعي بما يدره من ثمنه ونقله الثمن قضى به للمشتري لان الوارث خصم عن مورثه في اثبات الشرا عليه وما ثبت شراؤه عنه في حياته لا يصير ميراثا بالوراثة فاما بخلاف الوارث في ملك قائم له عند الموت فكانت بيعة المشتري طاعة في بيعة الوارث **وكان** الوارث مدعي هبة او صدقة مغنونة من الميت في صحة واقا ما البيعة واقا ما البيعة ان اياه هذا تزوج امه عليه وان اياه مات وتركه ميراثا له لانه خصم عن امه وقد اثبت سبب تملكها على امه في حياته **دار** بين ثلاثة نفر غير مقسومة ثلث واحد منهم واقا ما رجل البيعة انه احوال الميت لا يعلمون له وارثا غيره فقضى له بنصيب الميت ثم ادعى اخر انه ابن الميت وكذا به الاخ وصدقه الشريك كان ذكر محم في الاخ لا يعلمون له وارثا غيره وهذا شرط فيمن يجب بغيره بخلاف الاب والابن والزوج والزوجة وما لا يجب بغيره فانه لا يشترط ان يقولوا وارثه لا وارث له غيره بل اذا شهدوا على السبب بكنى وليس للابن ان يدخل مع الشريكين في نصيبهما لان قضا القاضى للاخ انصرف الى نصيب الميت خاصة بخريا لصحة القضا فصار نصيب الميت كله في يد الاخ فصار الشريكان موقوفين للابن بما في يد الاخ لا بما في ايديهما ولم تثبت البتة بقولها ليتنقص ذلك القضا لان وضع المسئلة انما صدق الاين في دعوى البتة ولم يوجد منها الشهادة بالبوة لتثبت البوة الا ترى انه لو اقام رجل البيعة انه اشترى نصيب الميت في حياته وكذا به الوارث وصدقه الشريك لم يكن له ان يدخل في نصيبهما لانصراف البيع اليه فكذا القضا ولو كان الشريك مع الاخ اقتسموا الدار قضا او بغير قضا واخذ كل واحد منهم منزلا ثم ادعى اخر البتة والمسئلة بها فان الابن باخذ من كل واحد من الشريكين ثلث كل منزل لان القسمة في مختلف الاجزا مبادلة في حق الثالث معني والمقر له ثالث فصا دكل واحد منهما في حق المقر له بالبوة مقر ان ثلث المنزل الذي في يدي كان ملكا لامي واشترينه من اخ الميت

يثلث

بثلث المنزل الذي في يدي وليس له ولاية البيع فبقي على ملكه الابن فيومر بالتسليم اليه بخلاف الفصل الاول لان قبل القسمة بقي في يد كل واحد منهما نصيبه شايعا وكذا ولو كان الميراث سوي الدار من الغنم او الابل او العروص غير الدراهم والدنانير والمكيلات والموزونات ولو كان دراهم او دنانير او مكيلات او موزونات فاقسموا الميراث بين الابن في نصيب الشريكين لان قسمة هذه الاشياء اقرارا بحسن فكان عين ما كان للميت في يد الاخ لا ترى ان لكل واحد ان ياحد نصيبه عين من غير قضا ولا رضي ولو اشترى باكر من طعارة كان لكل واحد منهما ان يبيع نصيبه مراجة على نصف الثمن ولو كان مكانه دار او عروص ليس له ذلك لان في مقابلته ربع الثمن وربع البيع وهو نصف ما في يده صاحبه واذا كانت مبادلة ماركات كل واحد منهما اقر بالغير لغيره ثم ملكه فيومر بالتسليم فان قبل قسمة الدار او الايضالا ترى ان اخذ الشريكين لو يبي في قسمته بنا ثم جاسق واستحقه بعبه ونقصناه لم يكن له ان يرجع على صاحبه بقيمة البناء ولو اعتبرت مبادلة كان له الرجوع كالواشترى وبني ولهذا الواشترى نصف الدار وقاسم البايع باخذ النصف النصف الذي صار للمشتري وليس له ان ينقص القسمة ولو كانت مبادلة لكان له حق النقص كالوبايع قيل له الرجوع بقيمة البايع **و** المقاسم وقسمة ما لا يكال ولا يوزن اعترا قرارا في حق المقاسمين مبادلة في حق الثالث لامكان العمل بمعنى الاقرار والتبادلة وهذه القسمة مشتملة على هذين المعنيين ولان الرجوع بقيمة البناء لاجل العز وروا كانت القسمة بقضا لا بتحقيق العز وروا لو كان بغير قضا لانه لما لا يخاصه لانه لا يرب فيها فائدة فكان بمعنى المجبور كما في الرجوع في الهبة بغير قضا واذا لم يتحقق العز وروا لا يرجع كالواشترى النصف واستحق لا يرجع على الماحوز منه وان سلم اليه برضا **واما** نقص القسمة من النصفين فلان القسمة من ثمة القرض لان قبض المبتاع ناقص وليس له نقص قبض المشتري فلا يكون له نقص قسمة ولانه لو نقص يحتاج الى اعادة في الحال لان البايع مطالب بالقسمة فلا يشتغل بما لا يفيد وروي الحسن عن ابي حنيفة هذا اذا قسم بينهما بامر القاضى فان كانت القسمة بالتراضي فللمشتري ان ينقص القسمة لان القسمة بالتراضي معنى المبادلة وقته يفيد النقص فربما يقع نصيبه في القسمة الثانية فيما يجاوز ملكه فاما اذا قسم القاضى فليس فيها معنى المبادلة ولكنه تعين المبيع بالقضا فيما خذ ذلك وانما لا ياخذ المشتري بالنقص لان حق النصف ثبت على خلاف القياس في البيع من كل وجه وهو اقرار من وجه ولو كان الاخ دخل في نصيب الميت بغير قضا باذ غلب على نصيب الميت باء

قاله انا احواليت ووارثه ولم يكن له عليه بيعة ثم ادعى اخوانه ابن
الميت وصده الشريكان وكذبه الاخ لا يقضي له بشي مما في يد الاخ لانكار
بنوته وياخذ ثلث ما بقي في يد الشريكين فرق بين هذا وبينما نقل من
والفرق ان هناك القضا انصرف الى نصيب الميت تحريا للصحة فحصل من
الشريكين الاقرار بما في يد الاخ اما هنا الموجود من الاخ الغصب والغصب
اذا ورد على مال مشترك لا ينصرف الى نصيب الذي ورد الغصب عليه
لانه فعل خفيقي والفعل الحقيقي لا يرد على معين من الشايع ولهذا لا يجوز
هبة المبتاع لعدم امكان قبضته ولا انه لو صرف الى نصيبه لا الى الانصاف
كلها يكون غاصبا محتملا فانصرف الى الانصاف اذا كان المأخوذ مأخوذا
من الانصاف فالباقى يبقى على الانصاف فكان ما في يد كل واحد من الشريكين
ثلث نصيب الميت وثلث نصيب شريكه فحصل لكل واحد من الشريكين
الاقرار لابن ثلث ما في يده واستشهد به في الاصل لهذه المسئلة فقال
ارايته لو قال الذي في يده الثلث هذا الثلث لي ورثته من ابي ولم
يكن للميت وقال الشريكان قد كان لاحبه وهذا ابن احبه لا وارث
له غيره اتم يكن لابن ان يدخل معها في نصيبهما فيأخذ منهما ثلث ما في
ايديهما والمعنى ما ذكرنا ان الذي في يده الثلث صار غاصبا في حقهم فكان
على جميع الشرك لا على بعضهم **رجل** مات وترك دارا فقام ثلاثة البيعة انهم
مواليه اعتقوه لا وارث له غيرهم فقضى بها لهم ثم مات احدهم فقام
رجل البيعة انه اخوه لايه وامه لا وارث له غيره فقضى له بنصيبه معا
فاعة وقبض المشتري واودعه رجلا وغاب واودعه عبد البايع
ثم جازلا قام البيعة انه ابن الميت ووارثه لا وارث له غيره وصده
الشريكان والقاضي الذي اختصوا اليه غير القاضي الذي قضى للاخ
بالميراث فانه يقضي على الاخ ببيعة الابن لان البيعة قامت على خصم
جاخذ وهو الاخ فقبلته كالوكان نصيب الميت في يد الاخ فاعز
قبيل اذا كان نصيب الميت في يد الاخ انما تقبل ببيعة الابن لا بدعوى
البنوة بل لانه يدعي الميراث الذي في يده من جهة ابيه فلم يجرد دعوى
النسب عن دعوى المال ودعوى النسب متى لم يجرد عن دعوى المال
تقبل البيعة عليه اما اذا لم يكن نصيب الميت في يد الاخ تجرد عن دعوى
المال والبيعة على مجرد النسب لا على خصم جاحد في غيران يستحق عليه
مالا باطل **قبيل** له شرط صحة دعوى النسب دعوى المال لا وجوب
المال وقد وجد هنا دعوى المال لا تربي انه لو ادعى النسب والمال واقام
البيعة على النسب ولم يرفع على المال تقبل ببيعة ويقضي بالنسب ولم
ولو اقام شهادتين على النسب وشا هذين على المال ورثته مشهود

النسب

النسب ولم ترك شهود المال يقضي بالنسب وهذه ثلاث مسائل
النسب والوكالة والوصاية فانه لو ادعى النسب والوكالة او الوصاية
ولم يدع المال لا يصح ولو ادعى المال يصح الدعوى فبعد ذلك ان اقام البيعة
عليها يقضي بها ويقدم القضا بالنسب والوكالة والوصاية على المال وادع
اقام على الوكالة او الوصاية او النسب يقضي به لا بالمال وان اقام بالمال
لا غير لا يقضي بشي لانه لم يثبت كونه خصما والبيعة لا تقبل الا من خصم ولانه
ان لم يستحق مالا على الاخ للمال لان نصيب الميت ليس في يده او يده
به اما انه يستحق في ثلثي الحال بل يحصل الميت تربي فيقرانه الشريكين
الاخ وانه مما ورثه من الميت والسبب كما بعينه اذا افاد حكمه للحال يعتبر
اذا افاد حكمه في ثلثي الحال تباع الفضولي وبشروط الجوار اذا قبلت البيعة
وقضى بنسب الابن لا يقضي له بالثلث الذي قضى به للاخ لان القاضي لا يعلم
كون المشتري غاصبا فانه لا يعلم ان البايع باي سبب ملكه فلو قضى به يكون
قصدا على الغايب وهذا اذا علم القاضي انه مودع المشتري او اقام البيعة على ذلك
اما اذا لم يعلم ولم يقر البيعة يقضي لابن لانه لغصب خصما يظا هرا ليد
ولا يقضي له على الشريكين بشي لان نصيب الميت قضى به للاخ فصار اقرب
له بما في يد الاخ لا بما في ايديهما فاذا حضر المشتري اخذ منه ويدفع الى
الابن يريد به اذا اعاد البيعة على المشتري او اقرانه اشترى من الاخ
وانه كان موزونا من الميت لان البيعة في حق المال قامت على غير الخصم
فكان وجودها وعدمها بمنزلة **ولو كانت** الخصومة عند القاضي الذي
قضى به للاخ لم يدرهنا وذكر في الاصل انه يقضي له بالثلث الذي
قضى به للاخ حين قبل البيعة على النسب وقضى بنسبه لانه علم بخطابه
في القضا الاول وعلم بكون المشتري غاصبا ومودعه غاصب الغاصب لانه
يعلم انه لم يكن للمشتري فيه ملكه فباخذ منه ويدفع الى الابن **رجل**
مات وترك ثلاثة اعبدة يمتهم سوا مال له غيرهم وترك ابنا فقام
رجل البيعة ان الميت اوصى له بهذا العبد واقر الوارث انه اوصى
بهذا العبد الاخر لهذا الاخر ولم يوص للملوك وصده المقر له فانه
يقضي لصاحب البيعة لانها حجة مطلقة فكانت اقوى من الاقرار
ولا يقضي للمقر له بشي لان الاقرار حصل بالوصية وحل تنفيذها الثلث
عند عدم الاجارة وجميع الثلث صار مستحقا بالبيعة فصار ملكا في
اقراره كالواشترى الوارث للعبد عدا واقرانه للبايع ثم استحق من يده
يرجع على البايع بالثلث لانه صار ملكا في اقراره فانه اشترى الوارث
العبد الذي قضى عليه بالعبد الذي اقر به جاز الشريكين لان القضا
لما وقع بالبيعة بقي العبد المقر به على ملكه ومن زعم المقضي له هـ

له انه فاع ملكه فيجوز ويغير الوارث المقر له قيمة العبد الذي
اقربه لان في زعمه ان العبد في يده بغير حق وانه حق المقر له فلما وصل
اليه العبد المقتضى به وفي زعمه انه وصل اليه لا بالشري بل بالميراث
من جهة الميت فقد دعا اليه جميع التركة التي يخرج المقر به من ثلثها
فزال المانع من تنفيذ الوصية وهو سلاسة الثلثين له وقد فوت
المقر به بالدفع الي بايع المقتضى به فبعض قيمته يوم التسليم الي البايع
للمقر له **ولو لم** يشتره بالمقر به ولكن اشتراه بالف درهم او رجع
اليه بميراث او صلة فداووهية او وصية يدفع المقر به الي المقر له لانه
سلم للوارث ثلثا ماله الميت بالميراث في زعمه فيسلم الثلث للموصي له
ولو مات وترك عبدا واحدا لاهل له غيره فاقر الوارث ان الميت
اوصى بهذا العبد لفلان وانه اجاز وصية بعد موته فاقام رجل
البيينة ان له على الميت الف درهم دين والوارث منكر فصاحب
الدين اولى من الموصي له فيبايع العبد في دينه ويدفع الثلث اليه لان
الدين مقدم على الميراث والوصية فلو بيع العبد ثلث الوارث اشترى
العبد او وصل اليه بميراث او هبة او وصية فلا سبيل للمقر له بالوصية
على العبد بخلاف المسئلة الاولى والفرق ان للقاضي ولاية بيع مال
الغريم عند حاجته الى الحفظ بان كان غائبا او صغيرا والموصي له عاجز
عن الحفظ بنفسه لان القاضي حال بينه وبين العبد لثبوت الدين و
ظاهرا فينفذ البيع في زعم الوارث والمقر له ظاهرا وباطنا وتختول
الوصية الي ثمنه فلا يومر الوارث بتسليم العبد اليه وفي المسئلة
الاولى لم ينفذ باطلا لانه عنة القاضي لم يقض بالبيع بل بقي بالوصية
لصاحبه فلا ينفذ باطلا لان الوصية شرع وليس للقاضي ولاية التبرع
في مال المقر فينفذ القضا ظاهرا وباطنا فيحق المقر له بالوصية
في عين العبد في زعم المقر فيومر بالتسليم اليه قال في الكتاب الا ترى
ان القاضي لو وجد شهودا الدين عبدا لا يبطل البيع ولو وجد
شهودا الوصية عبدا يبطل الوصية فدل على الفرق بينهما ولو لم
الغريم والوارث المقر بالوصية وارثه نوره الاله التي اخذها من
عن العبد او غيرها من العوض او الميراث وغيره فللمقر له ان ياخذ
الالف بعينها لان من زعمه وزعم الوارث ان بيع القاضي نقد وانتقل
حقه من العين الي الثمن وكان الواجب على القاضي دفعه الي
المقر له فاذا دفع الي صاحب الدين فقد دفع بخرق والمال في يده
عنزلة المضمون في يده الغاصب فاخذها بعينها ان كانت قائما
وان كان هالكا فهو دين في تركته فيباع تركته به وان لم يكن وارثا

لكن

لكن اوصي له بتلك الالف او غيرها فكذلك لان الدين مقدم على
الوصية ولو لم تمت ولكن ذهب للوارث الف درهم او تصدق عليه
فلا سبيل للمقر له عليها لانه لم يصل اليه ما اقر له به ولا ما تعلق حقه
به لان في زعمها ان المتبوض دين على الغريم والدين في حالة الصحة
لا يتعلق بالمال الا ان يكون الالف الهبة او الصدقة لكن العبد بعينه
في يده ياخذها المقر له لانه وصل اليه عين ما اقر له به وفي زعمه
ان هذا العين غصب في يده فيومر بالتسليم اليه وان كانت الهبة
في الرض فالحجوب فيه كالحجوب في الوصية لانه الهبة في الرض وصية
ولو لم يبع العبد الدين ولكنه جعله للغريم بان قال بعتك منك بدنيك
او جعلته بدنيك فهو بمنزلة بيعه من الاجنبي لا يبيع القاضي منه
نقد في زعم الوارث والمقر له ظاهرا وباطنا وتختول الوصية الي
الثمن كما لو باعه من اجنبي فلو رجع الي الوارث بميراث او سبب من
الاسباب لا سبيل للمقر له عليه كما لو باعه من اجنبي ولو لم يجعله و
بدنيك بتلك ماله من دينه على هذا العبد ثم رجع الي الوارث ببعض
ما ذكرنا فهو للموصي له لان من زعم الوارث والمقر له صلح القاضي
غير صحيح لان الصلح عند دين مظنون باطل لانه اسقاط الدين عند
الدين وفي زعمها ان لا دين الا ترى انه لو صلح من دين على عين
ثم تصادقا ان لا دين يبطل الصلح بخلاف البيع لانه لا يتعلق بالمال
الا ترى انه لو باع عينا بدين ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل البيع و
يجب على المشتري ثمنها واذا لم يصح الصلح بقي العبد على ملك
الموصي له فاذا وصل الي الوارث يلزمه الرد عليه **ولو مات وترك**
ثلاثة اعبده فمقتضىهم على السوا لاهل له غيرهم فاقر الوارث ان الميت
اوصى بهذه العبد لهذا الرجل واقام رجل البيينة انه اوصى له بهذا
العبد الاخر وحده الوارث فلم يقض بشهادة الشهود حتى اعتق
المقر له العبد الغريم جازعته لانه ملكه ظاهرا ولم يثبت و
استحقاق صاحب البيينة بعد وشرط صحة الوصية سلامة
صنف ما ينفذ فيه الوصية للوارث وقد سلم له ظاهرا وباطنا فيسلم
العبد للمقر له فجازعته فلوركت البيينة قضى لصاحب البيينة
بعينه لان البيينة حجة في حق الناس كافة والاقرار حجة في حق
المقر فوصية المدعي تثبت في حق المقر له ووصية المقر له تثبت
في حق المدعي وعلى المقر له قيمة العبد الذي اعتق للمقر لان القاضي
لما قضى لصاحب البيينة فقد بطل وصية المقر له لغوات شرطه
فوجب عليه رده ولو لم يعتقه فاذا اعتقه وعجز عن رده لزمته



فبينه ولانه ظهر انه اعتق عبدا ملكه ملكا فاسد الفار عتقه
 ويغرم القيمة ثلث الوارث ان كان يزعم انه محق في الحق ولا ممان
 عليه لكنه القاضي كذب في هذا الزعم فالحق بعدم وصار كالنكاذيب
 الحفني كالبايع اذا اقام البينة على المشتري بزيادة الثمن وقضى عليه
 ببيع المشتري على الشفيع بالزيادة وان كان مكرها كذلك هنا فلو عاد
 العبد الى الوارث في حياته المستحق او بعد موته بميراث او وصية وكفى
 ذلك يوم يرد القيمة الى المقل له لانه عاد اليه محل الوصية فثبت
 انه اخذ القيمة بغير حق ولو لم يعتقه حتى قضى القاضي لصاحب البينة
 ثلث عتقه المقل له لم يجز عتقه لانه لما قضى القاضي بالوصية الاخر الى
 العبد عن ملك الوارث فلا هرافات محل الوصية فلا يجوز عتقه وان وصل
 العبد الذي قضى به الى الوارث بوجه من الوجه يسلم العبد المقل له لانه
 سلم العبد للوارث ظاهرا وباطنا ولا ينفذ الاعناق السابق لان سلب
 الملك لم يكن منقذا اصل الفوات محل الوصية ولانه ملكه ابتداء باقرار الوارث
 لان الاقر في حق المقل له ولا يرد عليه مصر على اقراره فكانه الاقر ومن اعتق
 عبدا لا يملكه ثم ملكه لا ينفذ اعناقه الا ترى انه لو اشترى عبدا واعتقه
 ثلث اسحق بالبينة وقضى به للمستحق حتى بطل اعناقه ثم ملكه بوجه
 من الوجوه لا ينفذ اعناقه السابق بخلاف الوارث او الموصي له اذا اعتق
 العبد في التركة المستخرقة بالدين فانه لا ينفذ ولو قضى الدين او ابرأ
 العزما الميت عن الدين ينفذ لانه ثمة محل حقة قائم وسبب الملك وهو الوارث
 والموت موجود ولو يرد عليه الرد والمنقذ وانما امتنع التفاد لحق الوارث
 فاذا انك حقه نقد لظهور المالكية من الاصل اذ ليس للتركة ما كسواه
 اما هنا اذا قضى القاضي لصاحب البينة فقد ابطال ملكه ومحل حقة وهو
 الثلث فلا ينفذ بظهور المحل الا ترى انه المشتري اذا اعتق العبد في البيع
 بشرط الخيار للبايع لا ينفذ مع ان البيع سبب الملك ولم يوجبا بيقضه
 فقد اولى ولان هنا في التركة مستحق سوي الموصي له وهو الوارث والعتق
 متى توقف على مالك ظاهر الملك لا يتوقف على غيره كالمشتري من القاص
 اذا اعتق عند حقه فكذلك هنا والفرق لا يبيح حقة وانما يوسف رحما
 انه بين هذه المسئلة وبين المشتري من القاص ان هذا يطل ملك
 المقل له بقضا القاضي لصاحب البينة فيبطل اعناقه المبني على الملك وقيمة
 الملك ثابت له فيحق توقف العين فتوقف العين المبني على الملك لا ينفذ
 ما يبطله ولا نعمة سبب الملك تار لانه لا تصور في السبب لكنه
 امتنع حكمه مانع فاذا ازال ظهر حكمه من الاصل وهنا لا ملك ولم يوجد
 سببه لما قلنا ان الاقرار صحيح بشرط سلامة الصنف للوارث ولم

يوجد

يوجد ذلك الا عند عود المقضي به الى الوارث هذا اذا اقر له بعبد اخر
 ولو اقر له بذلك العبد بعينه قبل القضا بالبينة فاعتقه المقل له ثم
 قضى القاضي بالعبد للمدعي برد العبد الى المقضي له وبطل اعناقه بخلاف
 ما تقدم لان هذا يبين انه اقر بعبد غيره فيبطل اعناقه لبطان اقراره من
 الاصل وقيمة لم يبين انه اقر بعبد غيره لكن يلزم المقل له ان يرد العبد على المقل
 لاستحقاق الثلث وقد تقرر فرد القيمة وفي الزيادة ان رجل مات وترك
 ثلاثة ابناء اعيد قيمتهم على السوا لا مال له غيرهم وترك ابا لا وارث له غير
 فاقرا ابن انه اوصي بهذا العبد لهذا فلم يقض القاضي به حتى شهد
 مع اجنبي انه اوصي بهذا العبد لهذا فلما اقر له بالآخر لهدا الاخر يقبل شهادة
 ويقضي بالمشهود به المشهود له لان اقرار الوارث بالوصية اقرار على
 الميت فلا يوجب الحق قبل القضا بتملة الشهادة التي لم يتصل بها القضا
 فلم يكن بشهادته محولا شيئا الي نفسه فقبلت وتبطل وصية الاول
 لان الثانية ثبتت بالبينة وانما اقرب من الاقرار وصاحب ادعى
 الحجتين لا يبارى الاقرب ولو كان القاضي قضى للاول باقراره وقبضه
 او لم يقبضه حتى يملك ابا قلنا لا تقبل الا بالوقت والاثبات بالبينة
 اقرب يبطل القضا فيصير ساعيا في نقض قضا قضى عليه دافعا عن
 نفسه ما وجب عليه من التسليم واذا بطلت الشهادة تسلم العبد
 الثاني للوارث لان محل الثلث صار مستحقا بالقضا فبطلت الثانية
 ضرورة ولا يصح الوارث للثاني شيئا لانه لو ضمن لا يخلو اما ان يقض
 باقراره الاول او بالقضا لا وجه اليه الاول لان الحق لا يثبت للاول
 بمجرد اقراره فلم يكن اتلافا على الثاني ولا وجه اليه الثاني لانه فعل
 القاضي فلا يضمن **وكذا** لو شهد الثاني بالعبد الاول فامتنع
 كان الثلث للوارث حين اقر سمل العبد الى الاول ثم شهد انه لاخر
 لا تقبل لانه ساعى في تسليم ثم به وبضمن نصف قيمة العبد المشهود
 له لانه اقران العبد كان وصية لكل واحد منهما لان وصية الاول لا تمنع
 وصية الثاني وانه سلم الى الاول بغير حق وان دفع الى الاول بقضاء
 لا يضمن لانه محمول عليه من القاضي ولو كان الوارث اقر بثلث المال وصية
 لرجل ثم شهد مع رجل بوصية الثلث لاخر فان كان قبل القضا الاول
 تقبل وان كان بعده لا لما ذكرنا ولو شهد مع اجنبي انه اوصى بثلث ماله
 لهذا وقضى به ثم شهد الاخر بالوصية بثلث ماله فثبت لانه لا
 منافاة بين الوصيتين لما قلنا فلم يكن في الشهادة الثانية ابطال القضا
 بل فيها اثبات الوصية للثاني ويتخاصم خلاف ما لو كان اقرارا للاثبات
 بالبينة اقرب وكان فيه ابطال القضا الا ترى انه لو شهد الوارث

مع رجل بدين علي الميت وقضي به ثم شهد / بالدين لآخر ولا وفاء
في التركة بهما يقضي بهما لا نه ليس في هذه الشهادة نقض القضا بل
بتحصان ولو اقر بالدين اولا وقضي به ثم شهد الثاني لا يقبل لانها لو قبلت
والثابت بالبينة اقوي بيقول القضا ولو كان الوارث اقر بالدين وسلم
بفقيه ثم شهد بالدين لآخر لا تقبل لانه سماع في بعض تسليم ثم
وانه متناقض لانه حين دفع الي الاول فقد اقر انه ليس في التركة دين
آخر والمتناقض لا شهادة له لكن يصح للثاني نصف المال اذا كان دين
كل واحدة منهما الف درهم والركة الف لانه اختلف النصف علي الثاني
ولا يصح اذا كان التسليم من القاضي ولو شهد اجنبيا انه اوصي
بهذا العبد لهذا ثم شهد وارثا انه اوصي بهذا لآخر لهذا فلهذا
علي وجهين اما ان شهدا بذلك العبد او بعد اخر وكل ذلك علي وجهين
اما ان ذكر الرجوع ولا وكان ذلك قبل القضا او بعده وان شهدا
بعبد اخر قبل القضا للاول قبلت لا بهما شهدا بالوصية للثاني ولم يحج
الي اقسامهما معفا ولا دفعا مغفرا ولا نقضا فضا فقي عليهما فانفتحت
التهمة فتقبل وان لم يذكر الرجوع فقي لكل واحد منهما بنصف عبده لان
كل واحد منهما اثبت وصيته بالبينة والوصايا اذا اجتمعت لا تنفذ الا
من الثلث كما لو ثبتت عيانا ولا يقال لولا شهادتهما لا يستحق الاول كل عبده
فاما عاد نصف الاول الي الورثة شهادتهما فكانا متفقين لانا نقول بنفس
الشهادة لا يثبت الاستحقاق بل التركة قبل القسمة متباعدة علي حكم ملك الميت
حتى يقضي منها ديونه فكانت شهادتهما علي المورث حقيقة فتقبل لو شهدا
في مرضه تعين من اعيان ماله وان ذكر الرجوع عنه الاول قبلت ايضا
والعبد الثاني للموصي له الثاني ولا شيء للاول وعود الاول الي
ملك الورثة لا يمنع القبول لما ذكرنا ان حق الاول لم يثبت قبل القضاء
الا نزي ان الوارثين لو شهدا وان الميت اعتق هذا الاخر في مرضه
قبلت لا بهما يشهدان للعبد بالعتق ويبطل الاول وبسبب للورثة
وان لا يمنع القضا ولو شهدا بعد القضا للاول لا يقبل لان استحقاق
الاول ثبت بالقضا والوارث صار مقصبا عليه خلافة عن الميت حتى
لو ادعاه لنفسه بعد ذلك ملكا مطلقا لا يسمع فاذا شهدا فان ذكر
الرجوع فقد اعاد اكل الاول الي القسم بالعبد الثاني وان لم يذكر
فقد اعاد نصف الاول فتمكنت التهمة وفيه ابطال القضا ولا شيء
للموصي له الثاني باقرارهما لان العبد الاول تعين محلا للوصية بالقضا
وزال عن ملك الورثة وكذا لو شهدا بعد القضا انه اعتق هذا
الاخر في مرضه لانا لو قبلنا والعتق مقدم علي غيره من الوصايا يبطل

القضا

القضا لكن يعقبا العبد باقرارهما لانهما كانا اقرارا بحريته ويسعي لهما
في قيمته لان محل الوصية صار مستحقا بالقضا والعتق بعد وقوعه
لا يجتمع القضا في السعاية رداله من حيث المعنى فان شهدا انه
اوصي بذلك العبد للثاني ولم يذكر رجوعا قبلت قبل القضا وبعده
وبعد ذلك ويكون العبد بينهما اما قبل القضا فظاهر واما بعده فلا
لا يجوز ان ياتي القسم شيئا ولا يبطلان القضا وانما ساء حق الثاني
ولا تاتي بينهما لان اجتماع الوصيتين لكل واحد منهما علي الكمال في عين
واحد جاز حتى لو رد احدهما كان الكل لآخر بخلاف الاول لانهما يجوز ان
الي القسم نصف العبد او كله ويبطلان القضا وان ذكر الرجوع لا
يقبل لانهما يسان خطا القاضي في القضا الاول فلا تقبل شهادتهما علي
الرجوع وتقبل علي الوصية الثانية لانه ليس فيها ابطال القضا وهما
شهادتان منفصلتان فبطلان احدهما لا يوجب بطلان الاخر فيكون
العبد بينهما ولا يضمن الورثة شيئا لما قلنا ولو كان القاضي فقي للاول
ودفع العبد الي الورثة ثم شهدا لا تقبل شهادتهما وان لم يذكر
الرجوع لان فيها ابطال القسمة التي هي في معنى القضا وفيه بعض تسليم
القاضي في النصف وتسليمه فضاوة وكذا لو شهدا انه اعتق العبد
المقضي به في مرضه ولو شهد اجنبيا انه اوصي بذلك ماله لهذا اوصي
به ثم شهد وارثا انه اوصي لهذا الاخر بذلك ماله قبلت ان لم
يذكر الرجوع ويكون الثلث بينهما لانه ليس فيه نقض القضا بل فيها
استحقاق الثاني وان ذكر الرجوع لا تقبل لانه يصح ابطال القضا
وكذا لو شهدا انه اعتق هذا العبد في مرضه لا تقبل لما قلنا ولكن يعقبا
العبد ويسعي في قيمته ويكونا ثلث السعاية للموصي له بالثلث لان حقه
في ثلث مال الميت شافيا والسعاية ماله فان قال الموصي له ان العبد حكم
الوصية مشترك بيني وبين الورثة وقد اعتقه الوارث فله ان يصحها ليس له
ذلك لانها ما اعتقاه بل اضافا العتق الي غيرها فلا يصح ان يجامعة اشتروا
عبد ثم افراده وانما البايح كان اعتقه قبل الشراء ولو شهدا وقبل القضا
للموصي له قبلت لا بهما لم يجز مغفرا ولا دفعا يغفرا ولا يبطلان القضا وبطلت
الوصية لتقدم العتق فان لم يكن له مال سوى العبد يسعي في ثلثي
قيمته للورثة ولو كان القاضي فقي بشهادة الاجنبيين وقسم التركة واعطى
الثلث للموصي له ثم شهد الوارثان بالثلث لآخر لا تقبل وان لم يذكر رجوعا
لانها تضمنت ابطال القسمة التي هي في معنى القضا ولا يصح ان ياتي
وان اقر له بالثلث لان الثلث الذي هو محل الوصية تعين للاول بالقضا
واستشهد رحمه الله لبيان الفرق بينهما قبل القضا وبعده فقال (لا

نرى ان وارثي لو اقر الرجل بدين على الميت ومعهما وارث
احد لم يقر بشهد المقران على الميت بذلك الدين قبلت ولو قضي
عليهما باقرارهما لم يقر بشهد الا تقبل وهذه مسئلة اخج بها الشافعي علينا
في مسئلة احد الورثة ان اقرب بين علي الميت عندنا يستوفى في كل الدين
من نصيبه وعنده يستوفى منه قدر نصيبه من الزكاة اخج وقال
لو كان يلزم جميع الدين في نصيبه لكان هو محولا لبيته بدينه بقض ما لزم
الي غيره فلا يقبل كل لو شهد بعد القضا وهذا لان الاقرار ملزم بنفسه
فكان قبل القضا الامر متردد يحتمل ان يجد بينه او شاعده الورثة
فلا يجب ذلك الدين في نصيبه وانما ينقطع هذا الاحوال بالقضا فاذ لم
يجد بينه ولم تساعده الورثة يا موه القاضي بقضا الدين من نصيبه
لان الدين يقضي من ايسر المالكين قضا وله الزك الميث عرضا وعينا
ورنيا يقضي من النقود ومن العين وايسر المالكين قضا نصيب المقر
فيستوفى ذلك لقضا الدين ويجعل نصيب الورثة عزلة المعدوم وان
كان الدين منقلا بكل الزكاة فكانت شهادته قبل القضا تقر به الما
اقر به لا تحولا اما بعد القضا فشهادته تحول عن نصيبه الي جميع الزكاة
فلا يقبل ونظيره ما لو قذف رجلا بمزاج مع نقر يشهدون عليه بالرق
فان كان بعد ما قضي عليه كد القذف لا تقبل شهادته عليه بانرا فان
كان بعد ما قضي عليه جحد القذف لا تقبل شهادته وان كان قبله تقبل
واستشهد ايضا فقال ارايت لو ان رجلا مات فشهد شاهدان
ان الميت اوصي الي هذا فلم يقض حتى شهد وارثان انه رجع عن
الاول واوصي الي هذا الاخر والثاني يدعي حازمت شهادتهما في
وان شهدوا بقدم ما قضي الاول لا تقبل لانهما قامت لابطال قضا
قضي علي الميت وورثته واذ لم تقبل علي الرجوع هل تقبل علي الا ايضا
للثاني كما قلنا قبل هذه **قال** مننا يجنب ان تقبل عندنا يوسف لادب
عنده كل واحد من الوصيتين ينفر بالنصرف فلم يكن في رجل الثاني وصيا ابطال
القضا اما عندهما لا ينفر بالنصرف الا في النساء مخصوصة فكان في رجل الثاني
وصيا ابطال القضا اما عندهما لا ينفر بالنصرف **رجل** له ثلاثة
بنين وام ولد مات ولدها فقتلته الجارية عمد عتقت لان ام الولد تقتل
بموت السيد وفي القتل موت ولا سعاية عليها بخلاف المدبرة لانها لا تقتل
بطريق الوصية ولهذا يسعي في ثلثي قيمتها للورثة وفي جميع قيمتها اذا كان
علي الميت دين ولا وصية للقاتل بالنفس فليزها رد الوصية ورد العتق
متغير فسمي في قيمتها رداله بقدر الامكان واما ام الولد تقتل بولدها
ولهذا لا يسعي في الدين ولا للورثة والبنين ان يقتلوا قضا صرا

لان

لان موجب العمد هذا بخلاف ما اذا كان ولدها حيا لان نصيب ولدها لا
تلك استيفاه فتعذر استيفاء الباقي فيسقط ضرورة فان اقر احد همر انه
كان لها ابن مان بعد موت الاب وكذبها الباقيان سقط القضا ص لان اقر
بسقوطه كما لو اقر احد الاوليا بعنوا بعضهم لث هو علي وجهين اما ان
صدقة الجارية او كذبته فان كذبته فلا شيء للمقر لانه اقر بسقوط حقه في
القضا ص وادعي انقلاب نصيبه حالا فلم يقضدق عليها كما لو شهد اثنان من
من الاوليا انه قد عني وكذبهما القاتل يسقط حقهما اصلا كذا هذا
وسعي للمكرين في ثلثي قيمتها لان القضا ص لما سقط بهما الاقرار
انقلب نصيب الآخرين مالا ونصيبها كان في ثلثي القضا ص يسعي لها
في ثلثي قيمتها كل لو عني احد الاوليا الثلاثة يسعي للباقيين في ثلثي الدية
لان السقوط عن مضاف اليهما الا ان هنا يسعي في ثلثي القيمة كما ذكر
وان صدقته الجارية يسعي للمكرين في ثلثي قيمتها ايضا لان حقهما كان في ثلثي
القضا ص فلا يختلف بتصادقهما وتقسيم الثلث بينهما وبين المقر على ستة
وعشرين جزا فاصاب ثلاثة فهو لها بطرح عنها وتسعي للمقر في ثلاثة
وعشرين لان في زعمها وزعم المقران السعاية كانت بين البنين الاربعة
فاذا مات هذا الابن صار نصيبه وهو الربع ميراثا بين الام واخوة الثلاثة
على ستة سهم للام بقية خمسة لا يستقيم على ثلاثة فينصب ثلاثة في ستة
قصر ثمانية عشر واذ صار نصيب الميت ثمانية عشر صار نصيب كل ابن
ثمانية عشر فيصير الكل اثنين وتسعين فقسمت ثمانية عشر التي هي
نصيب الابن الميت علي الام والاخوة الثلاثة للام وخمسة لكل اخ وقد كانت
للمقر ثمانية عشر وهو الربع نصار له ثلاثة وعشرون لان الجاحدين لما احدا
ثلثي العتقة لبطال اقرار المقر في حقها وذلك ثمانية واربعون من اثني
وتسعين فقد اخذوا زيادة علي حقها سهمين فجعل ذلك في حقها والابن المقر
كالها لك والها لك من المال المشترك يكون من الحقين والباقي علي الحقين
وقد كان حقهما في الاصل ستة وعشرين من اثنين وسبعين ثلاثة للام
وثلاثة وعشرين للابن المقر فاذا هلك من ذلك سهمان وبقى اربعة وعشرين
يفسّم ذلك علي ستة وعشرين منها ثلاثة لها فيسقط وثلاثة وعشرون
للابن المقر فسمي فيها **فان قيل** كان يسعي ان يسعي في الدية لاني
القيمة لان الجناية انتقلت مالا وهي حرة وهذا لان لو وجب السعاية
في القيمة اما ان يجب باعتبار حالة الجناية او باعتبار حاله الاقرار لا وجه
الي الاول لانها جنت وهي رقيقة وام الولد اذا جنت حيا بية موجبة للمال
تكون موجها علي المولي لا عليها ولا وجه لا يحاب المال عليها لان الوارث يستحق
المال بطريق الخلافة والورثة عن الميت ولهذا يقضي منه دية وبطل

منه وصاياه وحماية المملوك اذا كانت موجبة للمال لا يعتبر كالمو
 كان خطأ ولا وجه الى الثاني لان وقت الاقرار هي حرة فصارت كالحرة اذا
 قتل حرا وله وليان ففما احدهما **قلنا** انما اوجبت السعاية في القيمة
 لان هذا المال وجب خلفا عن القصاص وحكم الخلف حكم الاصل يجب بسببه
 عند الغد ام الاصل والمولى يستحق القصاص من جناية ام الولد فيستحق الخلف
 ولان المولى انما لا يستوجب المال على مملوكه بالجناية لمكان الاستحالة
 وعدم الفائدة وذاك في مال يجب قبل الحرية لا في مال يجب بعد الحرية
 لا في مال يجب الحرية والسعاية يجب بعد العتق وهذا لانه ولا وجه
 الى اهدار الجناية وامكن ايجاب المال للمولى على مملوكه كما في الكتابة ويعتق
 البعض عند ابن حنيفة فكان هذا الوجه اقرب الى الامكان وانما قدرنا
 بالقيمة لانها وجبت بجناية وجدت قبل العتق فيقدر بالقيمة لاعت
 جناية المملوك توجب القيمة وان حصل التلف بعد العتق كالموت قتلته
 خطأ ثم اعتقت وكالعبد اذا اعتق بغير وقوع فيها انسان بعد عتقه ولا
 ان نظرننا الى السبب فالسبب وجد في حالة الرق فوجب ان لا يسمى
 اصلا كالمو كانت الجناية خطأ وان اعتبرنا طرف الانقلاب ووجوب
 المال يجب ان تسعى في الدية فوفرنا على الشبهين حفظهما وقد رنا
 الواجب من القيمة اغتبارا للسبب واوجبتا المال عليها نظرا الى حالة
 الوجوب توفيرنا على الشبهين حفظهما واعتبارا للمالين ولو كان البنون
 اربعة مات احد فم بعد موت السيد فاقر احد الثلاثة ان الجارية
 امر الميت وهذا العلام ابن الميت الاخر سقط القصاص لما قلنا ثم
 المسئلة على اربعة اوجه اما ان كذبه الجارية والعلام او صدقاه
 او صدقه الفلام وكذبه الجارية او كذبه الفلام وصدقته الجارية فان
 كذبا او صدقه الفلام وكذبه الجارية سعت المنكرين في ثلثي قيمتها وبطل
 حق المقر لما قلنا ولما تبين وان صدقاه سعت المنكرين في ثلثي قيمتها
 لان من رغبهما ان البين كانوا اربعة فصارت القصاص بينهم ارباعا
 فاذا مات واحد منهم ولا وارث له سواهم صار نصيبه ميراثا
 لهم بينهم اثلثا كالمو كانوا ثلاثة من ابتدا فكان نصيبها ثلثين فلا
 ينقص نصيبها باقرار غيرها ويسمي المقر في ربع قيمتها لان من زعم
 المقر ان نصيب الابن ميراثا بين الام والابن فلا يكون للاخوة
 في نصيبه شيء بقي حقه في الربع ويقسم ما بقي من رقبته وهو نصف
 سدس بنتها وبين الفلام على ستة يبطل عنها سهم وبودي خمسة
 الى الفلام لان من رغبهما ان نصيب الميت صار ميراثا بينهما اسداسا
 السدس لها والباقي للفلام فكان حقه في الاصل ثلاثة لان حق الميت

الربع

الربع ثمانية عشر الا ان الجاحدين لما اخذوا ثلثي القيمة فقد اضرار زيادة
 على حقهما فجعل ذلك كالمالك فيقسم الباقي على ستة سهم لها فيسقط وحصة
 للفلام فيودي فان كذبه الفلام وصدقته الجارية سعت المنكرين في الثلثين
 والمقر في الربع لما قلنا وما بقي يقسم بينهما وبين المقر على ثمانية فيبطل عليها
 ثلاثة وبودي اليه خمسة لان من زعم المقر والجارية حين لم يثبت نسب
 الفلام لا نكاه ان يصيب الابن الميت وهو الربع صار ميراثا بين الام بين
 الام والاخوة الثلاثة للام من ذلك السدس وهو ثلاثة من ثمانية عشر
 ولكل اخ خمسة فكان حق المقر والام في الاصل من نصيب الميت ثمانية
 الا ان الجاحدين لما اخذوا ثلثي القيمة فقد اضرار زيادة على حقهما فجعل
 ذلك في حقهما كالمالك فيقسم الباقي على ثمانية على قدر حقهما الثلاثة لها
 وخمسة للمقر **فان قيل** ينبغي ان لا يقضي للمقر فيما بقي شيء لانه اقران
 للميت ابنا والاقرار بالنسب لا يبطل بالتكذيب خصوصاً على اصل ابن
 حنيفة **قلنا** هذا اقرار بالنسب بعد الموت ومثل هذا الاقرار اقرار
 بالمال كالمسألة حالة الجناية والاقرار بالماله تبطل بالتكذيب فان ارادت
 الجارية ان تدخل مع الابن المقر في ربع ما ظلمها المنكران لم يكن لها ذلك لان
 الابن المقر انما اخذ الربع من ميراث الاب ولا حق لها في ميراث الاب والجاحد
 ان اخذ الزيادة من ميراث الاب لا نكاهها الابن بخلاف المسئلة الاولى
 لان ثمة اقران الجاحدين اخذوا من المال المشترك وهذا لان القاضي لما قضى
 المنكرين بالثلثين انصرف القضاء على النصف الى الثلثين الى هو
 نصيبها ونصيب المقر من نصيب الابن الميت تخريفا لجوار القصاص فانتقض
 نصيبها من نصيب الميت وبهذا الحرف صارت هذه المسئلة مشاكلة في
 المعنى لمسائل الباب **باب دعوة الرجلين ولد جارية بينهما**
 اصل ليا ب ما ذكرنا دعوة الاستيلاء ثبت مستند الى وقت العلوق
 فيغير قيامه والولاية من ذلك الوقت ودعوة التبرير يثبت مقتضرا على
 الحال ودعوة الاستيلاء مع دعوة التبرير اذا اجتمعا فدعوة الاستيلاء
 اولي لانه اسبق في المعنى ودعوة الاستيلاء ان يكون العلوق في
 ملكه وهذا خلاف مالومات وترك ابين وجارية فظهر بها حبل فادعي
 احدهما ان الحبل من الاب وادعي الاخر ان الحبل منه وكانت الدعوة
 منهما معا فالحبل من الذي ادعاه لنفسه وان كان الذي يدعي الحبل
 من الاب اسبق فينبغي ان يترجح بالسبق لان الذي يدعي لنفسه يحمل
 النسب على نفسه واخوه يحمل على الاب وقد قال عمر رضي الله عنه لا
 يورث الحبل الا ببيته ومجرد قوله ليس بحجة في اثبات النسب على الاب
 فلم يثبت بقوله العلوق من الاب فلا يثبت السابق اذا عرفنا هذا

قال محمد رحمه الله جارية بين رجلين ولدت في ملكهما لستة
اشهر فادعي احدها الجارية انها ولده وادعي الاخر ولدها انه
ولده وكل واحد منهما يولد كنهله الذي ادعي فالدعوة دعوة الذي
ادعي الولد لانها دعوة استيلاء فان علوق الولد كان ملكه فكانت مسئلة
والاستدلال سابق تاريخا في المعنى ولو سبق احد الدعوتين الاخرى
حقيقة كانت السابقة اولي كذلك هنا وبطلت دعوة الاخر لانه دعوة
خبر في غير الملك واذا صحت دعوة مدعي الولد صارت الجارية ام ولد
له والابن ابنه وعليه نصف بركة الجارية ونصف غيرها فان قيل
ينبغي ان لا يغرم شيئا من بركة الجارية وعقرها لان شريكه يزعم انها
ابنته وهي حرة فيصير اقراره ابراه مما اقر قلنا بلى اقرتك بعد
ما كانت الجارية زانية عن ملكه حكما واعتبارا لانها جعلت زانية
عن ملكه من وقت العلوق فلم يصح الاقرار ولم يصح اقراره ابراه
كالوفاة عند اقراره كالحرة وانك المشرق لا يبرأ المشتري
عن الثمن ولا انه اقر بذلك الا ان الشرع كذبه في هذا الزعم
حيث حكم بكونها ام ولد والحكم بكونها ام ولد يبطل اقراره بحرية
الجارية قبل ذلك فصار كالتكذيب الحقيقي لا تري ان جارية بين
رجلين ادعي احدها انها ام ولده وقال الاخر كنت اعتقها قبل
اقرارك وكذب مدعي الاستيلاء بضمن مدعي الاستيلاء لشريكه نصف
بكرتها لان اقراره بائنة الولد نقد وصار ملكا نصيب صاحبه بالضم
وقضا القاضي جعلها ام ولد له يبطل كل عتق قبله فكان ذلك تكذيبا
لصاحبه لحريتها قبل ذلك وان كانت ولدت لاقبل من ستة اشهر عند
اقرارها فالولد ابن الذي ادعاه وهو حر والجارية بنت الذي ادعاه
وهي حرة لان الدعوتين جميعا دعوة خبر لان علوقه لم يكن في ملكها
فوجدنا معا حقيقة وحكم فزال المرح ومدعي الابن لا يضمن نصف
بكرتها لانه وان اقر بملك نصيبه بالاستيلاء الا انه كذبه فيه فانه
فيه فانه يقول بانها حرة وصح اقراره بحريتها فان القاضي ما كذبه
بل قضى بحريتها وبات نسبها منه وصار ميراثا اباه عن الضمان ولا انها
عتقت وتخلصت عن ذل الرق بثبوت نسبها من الاخر فلا ترد رقبته
بخلاف المسئلة الاولى وكذا لا يضمن عقرها لانه بدعي الابن صار
مفرا بالوطي حال علوق الابن وعلوق الابن لم يكن في ملكها بل في ملك
الباع او رجل اخر مجهول فصار مفرا بالعقر المجهول فلا يصح ولان دعوة
دعوة خبر غير عتق الاعتراف فلا يضمن الاعتراف بالوطي وكذا لا
يضمن بركة الابن لا تقاها على حريته من الاصل فان احدها يقول

هو

هو ابني والاخر يقول ابن ابني واما مدعي الام لا يضمن نصف بكرتها
عند ابني حبيفة رحمه الله موسرا كان او معسر ويضمن عند نصف
بكرتها ام ولد ان كان موسرا وان كان معسرا سعت هي من لان في زعم
مدعي الابن انه بدعوة نسب الام اتلف ام ولدي وحال بيني وبينها
وام الولد لا يضمن بالقصيب وبالاغتاف عند ابني حبيفة رحمه الله خلافا
لها ولا يضمن العقر لانه اقر بوطي امها وهي لم تكن مملوكة لمدعي الابن ولو
ولدت في ملكها لستة اشهر يفتا وكبرت البنت وولدت بنتا فادعي احدها
الكبرى والاخر الصغرى معا والجدة حية او ماتت قبل ذلك او قتلت واحدا
القيمة بينهما صحت الدعوتان ويثبت نسب كل واحد منهما من ادعاه اما
نسبة الكبرى فظاهرا لانه ادعي نسب ولد جارية مشتركة حال حاجة
الولد الى النسب فيصح واما نسب الصغرى فالقياس ان لا يثبت لان كل
واحد منهما دعوة استيلاء لان علوقهما حصل في ملكها فيستند دعوة
مدعي الكبرى الى وقت العلوق فصار مملوكا للجارية من ذلك الوقت ولهذا
يغرم قيمتها يوم العلوق فظهر ان مدعي الصغرى ادعي ولد ولي الغير فلا
يصح لعدم الملك له فيها الا نزي انه لو سبق مدعي الكبرى حقيقة لا يصح
دعوة مدعي الصغرى فكذا اذا سبق حكم الا ان الاستحسان وان ثبتا نسبهما
استدل لا بما ذكر في الدعوي وهوان الجارية المشتركة بين اثنين اذا
ولدت ولدين في بطنين فادعي كل واحد منهما وكذا صحت دعوتها ونبت
نسب كل واحد منهما من ادعاه استحسانا لان وقت الدعوة كان الاصح
مشترا بينهما في الظاهر محتاجا الى النسب وكذلك الجارية حين علق
بالاصغر كانت مشتركة بينهما في الظاهر وان ظهر في السابق باعتبار
الاستيلاء انها زانية عن ملكه والملك من حيث الظاهر يكون لشريكه
النسب وصورة الولد حر الاصل الثاني ولد المفرور وكما مدعي الاصغر في
الاستيلاء غير ليرة المفرور الا ان في المفرور بضمن قيمة الولد المستحق
وهنا لا يضمن لان ثمة لولا الدعوة مع الحكم بحالة الجارية كان الولد مملوكا
للمستحق فصار بالدعوة متلفا عليه معني وهذا لولا دعوة مدعي الصغرى
لولا دعوة مدعي الصغرى لما حصل الولد مملوكا لمدعي الكبرى لان من زعم
انها ولد ابنته وانها حرة ويضمن مدعي الكبرى اشريكه نصف بركة
ونصف عقرها ان كانت حية او ميتة لان الجدة علقها بالكبرى وهي في
ملكها فصار مدعي الكبرى مستقولا جارية مشتركة بينهما ولا يضمن
فيه الكبرى بخلاف الفصل المتقدم لانه ضمن نصف قيمة الام ومن ضمن
قيمة الام لا يضمن قيمة الولد لانه دخل فيه ويكون الولد حر الاصل

ولو كانت الحدة قتلت واخذ القيمة بينهما نصفين لم يصح نصف قيمتها
قيمة الحدة وبضمن نصف عقرها لان مدعي الصغري لما اخذ نصف قيمتها
من القاتل وصل اليه بدلها مرة فلو اخذ من شريكه ثانيا يصير اخذ
بدل نصيبه مرتين وذلك لا يجوز وكان القاتل لما عثر قيمتها صارت الجارية
في الحكم كأنها خرجت عن ملكها بخلاف الفصل الاول ولم يصح نصف قيمة
الكبرى في قول ابي حنيفة رحمه الله موسى كان او معسر او بضمن عندها
ان كان موسى نصف قيمتها او ولد وان كان معسرا سعت هي فيه وابو حنيفة
رحمه الله سوى بين هذا وبين ما تقدم لان رق ام الولد لا يتفوق بالاعتناق
عنده وهما فرق والفرق ان الحدة متى كانت حية او ميتة فمدعي الكبرى
يضمن قيمة امها وهي الحدة فدخل صما فيها وميت كانت مغنولة لم يضمن
حيث يدخل فيضمن نصف قيمتها واما مدعي الصغري لا يضمن نصف قيمة
الصغري لا تفادها على حريتها من الاصل بخلاف ولد المعزور ولا يضمن نصف
قيمة الكبرى وان اقرتها ام ولده وقد علك على شريكه نصيبه لان مدعي
الكبرى كذب فيه فانه اقر حريتها وقد صرح اقراره فانه يثبت نسب الكبرى
منه ويضمن الكبرى نصف عقرها على رواية الجامع لانه اقر بنصف العقر
لشريكه وهو يقول انها حرة وهي احق به ومن اقر لسان مالك فقال المعزور
له ليس لي وإنما هو لفلان وفي بعض الروايات نصف كاله عقرها لا يوطئها
بعد ما حكم بحريتها لان دعوة الكبرى تستند الي وقت علونها وعلوق الصغري
بوطي بقية وجه رواية الجامع ان دعوة مدعي الصغري وعلونها واجدة
والجارية في ملكها ظاهرا فكان موجبا نصف العقر فلو كمل انما يحل باسناد
الحري والاسناد انما يثبت الي وقت العلوق في حق النسب وما لا بد منه
لا في حق غيره فلا يظهر في حق المنافع المستوفاة بالوطي لا بعد امها وقت البتة
لما عرف ان الاسناد يظهر في القايم لا في الغايب وقيل ليس في المسئلة
اختلاف الروايتين بل ما ذكرهنا انه يجب نصف العقر جوابا لما حصل لانه
وجب مدعي الصغري على مدعي الكبرى نصف العقر ووجب على مدعي الصغري
جميع العقر ووجب فينفاضان بالنصف ويبقى عليه النصف وهو التوفيق
فيما ذكر في الدعوي جارية بين رجلين ولدت ولدين في بطنين فادعي
احدهما الاكبر والاخر الاصغر صححت دعوتها وهي ام ولد مدعي الاكبر لتسببه
بالدعوة معني وعلى مدعي الاكبر نصف العقر لمدعي الاصغر وعلى مدعي
الاصغر جميع العقر لمدعي الاكبر وفي بعض النسخ نصف العقر وهو
التوفيق في مسئلة ذكرها في الزيادات جارية بين رجلين ولدت
ولدين في بطنين فقال احدهما الاكبر ان شريكى والاصغر ابني وصدة

الشريك

الشريك فالجارية ام ولد مدعي الاكبر وبضمن لشريكه نصف قيمتها
ونصف عقرها وبلت نسب الاصغر من المعزور وبضمن قيمته لشريكه موسى
كان او معسرا كما في المعزور وبضمن جميع العقر في رواية الزيادات لانه اقر
بوطي ام الولد المعزور وفي رواية يضمن نصف العقر فان قيل امكان
المقاصة فيما ذكر من المسيلتين موجود لا يجاد من له وعليه ولا امكان في
مسيلتنا لاختلافهما فان نصف العقر يجب لمدعي الصغري على مدعي
الكبرى وما وجب على مدعي الصغري فهو حق الكبرى فكيف تنقسم المقاصة
قلنا مدعي الصغري اقر بالعقر لمدعي الكبرى لان من زعم ان الكبرى مشتركة
بينهما الا ان الكبرى انما استخفت ذلك باقر ام مدعي الكبرى فلا يظهر ذلك
في حق مدعي الصغري فاحتمل من له ومن عليه فتتبع المقاصة **ولو** ولدت
الجارية الاولى منذ ملكها لاقول من سنة اشهر والمسئلة بجالها فالدعوة دعوى
مدعي الصغري لان دعوة استيلاء لكون العلوق في ملكه ودعوة
مدعي الكبرى دعوة تحرير لان بعد ام الملك وقت العلوق فكانت دعوة الا
استيلاء اولى لانها سابقة حكما الا انهما الجارية المشتركة اذا ولدت ولدت
في بطنين فادعي احدهما الاصغر اولا ثم ادعي الاخر الاكبر صارت الجارية
ام ولد مدعي الاصغر لتسببه بالدعوة واذا صحت دعوة ثبتت نسب
الصغري منه ويصير الكبرى ام ولده وبضمن نصف قيمة الكبرى ونصف
عقرها لا استيلاء الجارية المشتركة ومدعي الكبرى ان زعم انها حرة
وانها ابنته الا انه صار ملكا بشرعا على ما ذكرنا فان كانت الحدة حية
فهي ام ولد مدعي الكبرى بخلاف المسئلة الاولى حيث كانت الحدة ام ولد
له حية كانت او ميتة حتى يضمن نصف قيمة الحدة لان حق ام الولد انما
يثبت تبعا للولد في المسئلة الاولى دعوة مدعي الكبرى دعوة استيلاء
فاستندت واستند حريته الولد الي وقت العلوق فيثبت حق الحرية
للأم من وقت العلوق تبعا للولد وفي ذلك الوقت كانت هلا لمقتبة العتق
فكانت محلا لحق العتق بطريق التبعية فيثبت حق العتق وان لم يثبت فيها
منه لوجود الاقرار بالاستيلاء في الملك وليس من ضرورة ثبوت امومية
الولد بآثار النسب **وفي** المسئلة الثانية دعوة مدعي الكبرى دعوة
تحرير فيعتق الكبرى وقت الدعوة فيثبت حق العتق للام باقراره ايضا
وقت الدعوة فيثبت كانت حية كانت محلا لمقتبة العتق فكانت محلا
لحق العتق وميت كانت ميتة لا تكون محلا لمقتبة العتق فلا يكون محلا
لحق العتق لان الحق معتبر بالحقيقة فاذا كانت حية حتى صارت ام ولد
ضمن نصف قيمتها لشريكه موسى كان او معسرا لانه اقر بملك نصيب
صاحبه ولهذا محل له وطئها وبعث بموته والولاه والاكتساب له وثمن

التملك لا يختلف باليسار والعسار بخلاف الجارية المشتركة اذا ولدت
 ولدين في بطنين فادعي احدهما الا صغيرهما ادعي الاكبر حيث يصح
 دعوة مدعي الاكبر وان صارت الجارية ام ولد لمدعي الا صغير لانهما كانت
 مشتركة بينهما حين علفت بالا صغير والاكثر منفضل عنها قبل ذلك
 فاذا ادعاه مدعي الاكبر وهو محتاج الى النسب يثبت نسبه منه الا انه
 يصح نصف قيمته لشريكه ان كان موسرا لانه مقصود بالدعوة هو
 والاختلاف فيكون دعوته بمنزلة اعتاقه ولم يترك ادعي الاكبر هل
 يغرم شيئا من العقر وينبغي ان يغرم نصف العقر لانه اقرب بوطى الامة
 حال كونها مشتركة فيغرم نصف العقر وان لم يثبت لها امية الولد من
 جهته وهو نظير ما ذكرنا في رجل مات وتركه اثنين وجارية فظهر
 لها حمل قبل الذي اقرب بالحمل للاب لم يثبت الحمل من الاب بقوله ولكن
 يعتق عليه نصيبه من الام وما في بطنها لا قراره بحريتها ويجوز دعوى
 الآخر ويثبت نسب الولد منه لانه محتاج الى النسب والنصف منه
 باق على ملكه فان اقرار الاول ليس بحجة في ابطال ملكه واكرما فيه
 صار كما يستنعي عند ادعي حبيفة فيصح دعوته فيه ولا يصح من قيمة
 الام شيئا لانه لا يملك على شريكه نصيبه من الام فقد عتق نصيبه
 بالاقرار السابق ويصح نصف عقرها ان طلب ذلك اخوه لانه اقر
 بوطيها سابقا على اقرار اخته وهي مشتركة بينهما في ذلك الوقت فيكون
 مقرا بنصف العقر لاخته بسبب لم يبطل ذلك السبب باقرار اخته
 فكان له ان يصدقه ويستوفيه منه ولو ولدت الجارية ولد الاقل
 من ستة اشهر من ملكها فادعي احدها الولد صح دعوته والولد
 ولده لانه يملك اعتاقه فملك الدعوة لانه اسرع بثبوت دليل ان
 الاب يملك دعوة امته الاب ولا يملك اعتاقه والولي اذا ادعي ولده امته
 المكاتب يصح اذا صدقه المكاتب ولا يصح اعتاقه ويصح نصف قيمة الام
 يوم ادعي الولد موسرا كالب او معسرا لانه يملك نصيب الشريك بالاستيلاء
 لانه ثبت امومية الولد باقراره فصار مملوكا عليه ولا يصح نصف
 عقرها لانه اقر بوطيها سابقا على ملكه والحكم في الولد حكم عبد بين
 شريكين اعتقه احدهما لان الدعوة في حق الولد دعوة تحرير لبل
 ثبوت الولد المدعي عليه **فان قيل** المدعي لما ملك نصيب الساكن
 في الام بالقيمة ينبغي ان لا يصح قيمة الولد كادعي دعوة الاستيلاء **قلنا**
 في دعوة الاستيلاء يملك نصيب شريكه من الجارية وقت
 العلوق ولهذا اعتبرت القيمة وقت العلوق والولد يوم العلوق
 في بطنها وهو بها يملك نصيبه بملك نصيبها كالواشترى نصيبها

والولد

والولد في البطن فيكون ضمان نصيبها كالواشترى نصيبها وضمان نصفه
 نصفه فلا يصح ضمان نصف الولد مرة اخرى اما في دعوة التخيير انما يملك نصيب
 الساكن من الا من يوم الدعوة الولد منفصل يوم الدعوة فلا يملك نصيب
 الشريك الشريك فيه كالبيع فيبقى الولد مشتركا والمدعي اعتقه بالدعوة
 فيثبت للشريك ثلاث خيارات عند ادعي حبيفة وعند ما خياران **عبد**
 صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعاه الآخر فهو ابنه في قول ادعي حبيفة
 رحمه الله لانه عنده العتق يتجزى نصيب الآخر باق على ملكه فيصح
 دعوته ونصف ولا يملك العتق باعقائه فان ثبوت نسبه من الآخر لا يقي
 ما صار مستحقا من الولد الاول ويستوي ان كان ولد عبدا او لا وان كان
 الفلام كبيرا فاقر بذلك فهو ثابت النسب من المدعي يسوا ادعاه الذي لعتقه
 او الآخر وان جحد ذلك لم تجز دعوة الذي اعتقه لانه لم يبق له فيه ملك
 ويحوز دعوة الذي لم يعتقه لان نصيبه باق على ملكه وهو غير المالك
 له ولما عتق ادعي يوسف ومحمد رحمهما الله العتق لا يتجزى فلا يجوز دعوة
 واحد منهما الا بتصديق الفلام له في ذلك وان كان صغيرا لا يصح دعوة
 الذي لم يعتقه لانه عتق كله فالاحد ادعي مولي غيره فلا يصح **وان**
 ادعاه الذي اعتقه صح دعوته استحقاقا لانه اذا كان صغيرا
 فيه باقية عليه وان زال ملكه **باب من الدعوى والبيئات**
الذي يكون بعضها اولى من بعض والنصب وغيره اصل الباب
 ان الخارج محقق مع ذي اليد اذا ادعى ملكا مطلقا واقاما البينة يقضي
 ببينة الخارج عندنا وعند الشافعي رحمه الله يقضي ببينة ذي
 اليد في قول وفي قوليتها تر البينتان ويكون المدعي الذي اليد كافي
 بده له على القول الثاني ان بينة الخارج حجة يجوز دفعها بالطعن فيها
 فيجوز دفعها بالمعارضة كالدالة الشرعية واذا تحقق التعارض قالوا
 يتحقق بكدب احدهما لان العين الواحدة في وقت واحد لا يكون كله
 ملكا لكل واحد منهما فيظل البيئتان ويبقى العين في يد ذي اليد
 حكم اليد وحجة للقول الثاني انما استويا في الدعوى فيترجح بينة
 ذي اليد لان الحجة اليد والبينة ولهذا كان اليد حجة ذي اليد قبل
 اقامة الخارج البينة وذو الحجتين يترجح على ذي حجة واحدة كما
 في دعوى النكاح والنتاج ودعوى يلقى الملك من ثالث وله الو
 ادعي العبد الحرة او التذبير يلقى الملك من ثالث او الامة الاستيلاء
 واقاما البينة تقبل بينة العبد وان كان في يد نفسه وكون القول
 قوله لا يمنع قبول بينة كالمودع اذا ادعي رد المودع كان القول
 قوله ولو اقام البينة تقبل والقول قول العبد في حريته الاصل

في

ولو اقام البينة تقبل والمستاجر مع الظير اذا اختلفا فقال المستاجر ارفعته
بلين الدابة وقالت ارفعته بليني فالقول قولها ولو اقام البينة والبينة يثبت
وكذا لو مات وترك اثنين احدهما مسلما والاخر ذمي فادعى المسلم انه مات مسلما
والذمي انه مات ذميا فالقول قول المسلم ولو اقام البينة والبينة يثبت المسلم
وبين ان استؤبها في الدعوى اما كفة فلان المدعي من نصيب الشيء الى نفسه
ويقول هو لي وهو كذلك واما شرعا فلان المدعي شرعا من يحتاج الى الاضافة
الى نفسه وهو يحتاج الى الاضافة بعد اقامة الخارج البينة ان لم يخرج اليه
قبله واذ كان مدعيا تقبل ببينة بالنقص واذ قبلت ببينة بالنقص يخرج على
الخارج لاجتماعنا ان ببينة ذي اليد متى قبلت يخرج على ببينة الخارج كما ذكرنا
من المسائل ولان اليد نوع دلالة ليست مرجح البينة فاذا انقضت الى
البينة اوجب الترجيح كالقياس من الحرف وقراءة الام يتنضم الي قرانه الاب
ولا يقال البينة حجة من لا يشهد له الظاهر والظاهر يشهد لذي اليد ولهذا
كان القول قوله فلا يكون البينة حجة له ولان النبي صلى الله عليه وسلم
فتم الحجة قلنا الظاهر يشهد له قبل اقامة الخارج البينة فلا جرم لا يقبل
ببينة قبل اقامة الخارج اما بعده فالظاهر يشهد للخارج فيقبل ببينة
ذي اليد وهو منكر قبل اقامة الخارج البينة لان بكفيه ان يقول ليس لك
اما بعد فلا يكفيه الا تكاريل يحتاج الى الدعوى فكانت البينة حجة لصحة ورة
مدعيا محتاجا الى اقامتها باقامة الخارج **ولنا** ان البينة ذي اليد تقوم على ما
يشهد له الظاهر به فلا يكون حجة كبينة المدعيون على ان لا دين عليه الا
تربى انه لو اقامها قبل اقامة الخارج لم يقبل على قول اكثرهم وهو محتاج اليها
لا سقطت اليمين عن نفسه والبينة تقبل لهذه الحاجة كالأوقاف المودع
البينة على هلاك الودعة او ردّها فكذلك بعد اقامة الخارج البينة على
هلاك الودعة او ردّها فكذلك بعد اقامة الخارج البينة وهذا لان البينة
انما تقبل اذا صدرت بعد دعوى صحيحة والدعوى هنا فاسدة لوجهين
احدهما انه يدعي الاثبات لنفسه وهو ثابت قبل دعواه بدليل اليد ولما كان
ثابتا قبل دعواه فقد دعواه ولا يصح البينة على المدعي من غير دعوى في حق
العباد ولان اقامة البينة على اثبات ما كان ثابتا لغيره والثاني انه لو عجز عن
اقامة البينة على ثبوت لا يخلف الخارج ولو صحت الدعوى لاستحقاق اليمين
فلم يجزئ البينة كالأوقاف الخارج عن اقامة البينة بخلاف المدعي عليه لا يلزم
عليه ما ذكرنا المودع لو اقام البينة على الرد يقبل ولو عجز عن اقامة البينة
لا يخلف المودع وكذا تقبل ببينة على الرد وعلى براءة ذمته وذمته بريئة
بقوله فلا حاجة له الي اثباته بالبينة لان دعواه صحيحة لانه لو سلمت
بعد ما صار مودعا ولم يدع الرد كان ضامنا فكان دعواه صحيحة واذا كان

البينة على الرد تثبت البراءة والبراءة لم تثبت بكونه مودعا لانه اذا لم يثبت
كان ضامنا فكانت البينة مقيدة وانما لا يخلف المودع لانه سلطه على الرد
فاذا ادعى ما هو مسلط عليه من جهته فكان صدقه حقا وسقوط اليمين
لاجل التصديق لا يدل على فساد الدعوى الا انه وان صدقه حقا يجب
اليمين على المودع ثبوت التهمة فهو بهذه البينة تنفي التهمة واسقط اليمين
فكانت مثبتة امر لم يكن ثابتا من قبل اما هذا لم يوجد من الخارج التصديق
مترحا وحكما لا يجب اليمين لفساد الدعوى وهذا لان شهود ذي اليد
ببينة ولو له باعتبار براءة الفاعلة اذ لا طريق لمعرفة الملك الا اليد وبينة
الخارج لا تدفع بيد ذي اليد وان كان القاضي يعاينها فكذلك لا تدفع ببينة
لعمد تلك اليد بخلاف النتائج فان باعتبار اليد لا يجوز له الشهادة
على النتائج وانما اعتد واسببا اخر ذلك غير ظاهر عند القاضي فلا بد من
قبول البينة عليه وبخلاف بينة مجهول الحال على حريته لان الشهود لا
يجوز لهم ان يشهدوا بحريته بسبب الدار فاما اعتمد واسببا اخر غير
ظاهر عند القاضي وكذا شهود المشتري فوجب قبول ببينة ثم تخرج اليد
والثاني ان البينات تخرج بزيادة الاثبات والاثبات في ببينة الخارج اكثر
فيترجح به كالبائع مع المشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما البينة والمراة
مع الزوج اذا اختلفا في المهر واقاما البينة تترجح بينة البائع والمراة
بكثرة الاثبات وبيان ان الاثبات في ببينة اكثر وجهان احدهما انه يثبت الملك
على خصم هو ملك وبينة ذي اليد لا تثبت الملك على خصم هو ملك لاعتد
بمجرد اقامة البينة لم يثبت الاستحقاق له قبل القضاء فلا يصير هو
مقتضيا عليه لوقضي ببينة ذي اليد ولهذا قالوا على القولين بترك في
يد خصما ترك ولو قضي ببينة الخارج صار ذو اليد مقتضيا عليه فلزيادة
الاثبات رجحنا ببينة الخارج بخلاف النتائج لان كل واحدة من البينتين
تثبت اولية الملك لصاحبه وذاك لا يكون استحقاقا على غيره ولهذا
لا يصير ذو اليد مقتضيا عليه اذا اقام البينة على النتائج حتى لو اقام ذو
اليد البينة على النتائج بعد القضاء للخارج تقبل ببينة فلما استؤبها في
الاثبات رجحنا ببينة ذي اليد وكذا في دعوى تملك الملك استؤبها في
في الاثبات لان استحقاق كل واحد منهما على البائع رجحنا ببينة ذي
اليد لتأكد شرائيه بالقبض وهذا بخلاف الادلة الشرعية فادعى
حجة في النقص والاثبات فتحقق القارض وهذا البينتان للاثبات
لا للنقص وحاجة ذي اليد الي بقى استحقاق الخارج فلم يتحقق القارض
والثاني ان ببينة الخارج تظهر الملك له من كل وجه رقبة وبينة
ذي اليد تثبت الملك له من وجه دون وجه لان اليد اظهرت الملك له

من وجهه وبقد رما ظهر باليد لا تثبت بالبينة فكانت البينة مظهرة
من وجه دون وجه او تثبت ملك الرقبة دون ملك اليد فكانت بيته الخارج
الترافها را فكانت اولى لانه لا معارض لها بقدر الزيادة فيجب العمل بها
ولا يمكن العمل بها الا بالعمل بالكل فيعمل بالكل ولا يقال اليد ليس دليل الملك
بدليل الحقيقة والحكم اما الحقيقة فلا يمكنها محتملة قد تكون بيد ودعيه
او اعاره وغيرها واما الحكم فلا يتم لو قالوا شهدنا لا نأرا في يده
لا يقبل ولو كانت دليل الملك لقبيلته لانه لو كد ما شهد انه كان لو قالوا
راينا اننا شترى او ورثه ولهذا لو شهدنا باليد المأصية لا تقبل ولو كانت
دليلا لقبيلته كما لو شهدنا بالملك الماضي ولهذا لا يستحق الشفعة بالبند
عندكم ولا يجب الدية بها ولا نأيد ان دلته على الملك لانه لا تدل على
اولية الملك وبالبينة تثبت اولية الملك حتى يستحق الزوايد ويرجح
الباعه بعضهم على بعض فتخرج بيئته كما في النكاح لا نأقول اليد
دليل الملك ظاهر الان الظاهر ان النسيب اذا كان في يد انسان يكون
ملكه لان الاصل هو الاصل دون النيابة وهذا على اصله اظهر
فان عنده يستحق الشفعة باليد مع انها لا تستحق الا بالملك ولهذا
لو ادعى شيئا في يد انسان يتصرف فيه تصرف الملاك حل له ان يشهد بالملك
له والملك لا يعرف عيانا وانما يعرف بدليله ودليله اليد ولهذا كانت
السرا دليل الملك ودلالته بناء على يد البائع وكذا سائر اسباب الملك
قوله محتملة قلنا الظاهر ما ذكرنا ولا نأيد ان يدعي بها علة بل تدعي الدلالة
وفي جميع الصور هي دالة لكن قلنا بتجلف المدلول لمعارض وان كانت
محتملة لكنها ترجح بالتحري والمحملة ترجح بالتحري فان كان يقع في قلبه
انه ملكه محل له الشهادة والا فلا **واما** اذا قالوا راينا بيعه ويقبل تقبل
وان سلمنا فلا نأيد ان يدعي بها دليل الملك ظاهرا وانه لا يكفي للاستحقاق والالزام
ويكفي للدفع والابقا وهذا لو ثبت لثبت استحقاقا وانما لا يكفي والثاني ما ذكرنا
ان اليد دليل الملك بالتحري والتحري فعل الشاهد وفعله لا يثبت بقوله عند
القاضي وحالته الي اليد دليل على عدم وقوعه في قلبه انه ملكه فيبقى
محتملة وانما لا يستحق الشفعة ولا يجب الدية لان هذا الزام والظاهر لا يفي
للالزام واما الشهادة على اليد المأصية ممنوعة والشهادة على الملك
الماضي ايضا ممنوعة على ما ذكرنا ونحن نسلم انها ليست دليل اولية الملك
المطلق دعوي اولية الملك ولو كان لا نسلم ان دعوي الملك المطلق دعوي
اولية الملك بل دعوي الملك مطلقا لان دعوي اولية الملك دعوي ملك
معيه والمطلق غير المعنى وان كان في الملك مؤيد لكن كما يدخل فيه هذا العبد
يدخل فيه غيره والذي **لي** عليه ان في دعوي الملك المطلق لواقام

البينة

وقضي له ثم اقام الموقفي عليه البينة لا تتم ولو كان دعوى اولية
الملك تتم كالواقام المدعي النكاح وقضي له ثم اقام ذو اليد البينة على
النكاح ولو اقام المدعي اولا البينة على النكاح وقضي له ثم اقام ذو
اليد البينة على الملك المطلق لا تتم ولو كان موجبا اولية الملك تقبل
كما في النكاح ولو اقام احد الطرفين البينة على النكاح والاخر على
الملك اقام الخارج مع ذي اليد احدهما على النكاح والاخر على الملك
المطلق يقضي لمدعي النكاح ولو كان موجبا اولية الملك يقضي بينهما
وكذا لو ادعى شيئا مطلقا ثم قال انشترى بيته واقام البينة تقبل ولو كان
هذا دعوى اولية الملك لا تقبل للنكاح كالمواضي النكاح او لا نأيد السرا
واما استحقاق الزوايد فلا يفتي بملكه تبعاً لملك الاصل فيملك حكم الملك
المطلق لا حكم اولية الملك وهذا لان ملكه في الاصل يثبت باليد وحكم
النكاح حكم الاصل والذي في يده النكاح لم يثبت ملكه بالدليل فكانت
هو اولى ورجوع الباعه ايضا حكم الملك المطلق لانه لا يمكن القضاء بالملك
المطلق الا وان يكون التابع باسما ملك الغير وما ذكر من الاحكام فمخ
نسلم انه يجوز ان يكون القول قول انسان والبينة بينته انما السنان
في ان بينة الخارج اولى ام بينة ذي اليد **وحرف اخر** انه من صار
معتقاً عليه في حادثة لا يصير مقتصاً له في تلك الحادثة الا اذا
كان في بيته ما يكون خلاصاً عن بينة المستحق كالمواضي دينا على
انسانه واقام البينة فقضي له ثم اقام الموقفي عليه البينة على
القضا او لا ير تقبل وكذا لو قضي للمدعي بالنكاح ثم اقام الموقفي عليه
البينة على النكاح او اقام الرجل البينة على النكاح وقضي له ثم
اقامت المرأة البينة على الطلاق **وحرف اخر** ان الدار مبيعت كانت في يد
اثنين كانت بمنزلة دارين متجاورتين لان حكم كل نصيب يخالف حكم
النصف الاخر فاذا ادعى يكون كل واحد منهما مدعياً لما في يد
صاحبه فيما في يده فيحلف كل واحد منهما على ما في يده وتقبل
بينة كل واحد منهما على ما في يده وتقبل بينة كل واحد منهما في يد صاحبه
اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله **دار** في يد رجلين اقام كل واحد منهما
بينة اقاله واقام اجنبي البينة اقاله يقضي بنصف الدار للاجنبي
والنصف بينهما لكل واحد منهما الربع لان في يد كل واحد منهما نصف
الدار فيجعل كل نصف كدار على حدة ويسمى احدهما الكبر والآخر
الكبر الصغر فيقول النصف الذي في يد الاصغر ادعاه الكبر وهو
خارج في حقه وادعاه خارج اخر واقاموا البينة تقبل بينة
الخارجين دون بينة فيقضي بينهما نصيب والنصف الذي

في يد الاكبر ادعاه الاصغر وهو خارج في حقة وادعاه خارج
 اخر واقاموا البيعة فيقضي بينهما نصفين تجعل الاجنبي نصف ما
 في يد كل واحد منهما فصار له نصف جميع الدار وحصل لكل واحد منهما
 نصف ما في يد صاحبه وهو الربع **ولو كان** الاجنبي يدعي على احد
 بعينه وهو الاكبر مثلاً انه غصب منه الدار والمسيلة بحالها فلا يجزي
 ثلاثة ارباعها ولا اصغر ربعها ولا يتيم للاكبر لان الاجنبي مع الاصغر
 يدعيان ما في يد الاكبر فيقضي عما في يده بينهما نصفان ثم الاجنبي
 مع الاكبر يدعيان ما في يد الاصغر فيقضي جميع ما في يد الاصغر للاجنبي
 لان الاجنبي اثبت على الاكبر انه غاصب فصار له بيته دافعة لبيته
 الاكبر فصار كأنه لم يدع هذا النصف الا الاجنبي فيقضي بجميعه له
 الا ترى انه لو ادعى دار في يد رجل واقام البيعة واقام اخر البيعة ان
 هذا المدعي غصب منه هذه الدار وانه ادعى اياه فقي له بجميع
 الدار وبطلت بيعة الاول ولان الاجنبي اذا اثبت الغصب على الاكبر
 صارت ثبات الغصب عليه كاثبات الشراء من جهته ولو اثبت الشراء
 من جهته كان الاجنبي احق لها بخلاف النصف الذي في يد الاكبر لان
 الاجنبي لم يثبت على الاصغر حقاً فاستويا فيما في يد الاكبر كرجلين ادعيا
 دار في يد ثالثه اقام احد هما البيعة على الملك المطلق واقام اخر
 البيعة انه غصبها منه صاحب اليد او دعتهما عند يقضي بينهما
 نصفين **وكذا** لو اقام احد هما البيعة على الايداع والاخر
 على الغصب فيقضي بينهما نصفين كذلك هنا بخلاف ما لو كانت الدار
 في يد رجلين فاقام كل واحد منهما البيعة اياه داره غصبها منه
 صاحبه فانه يقضي بينهما نصفين لان كل واحد منهما يثبت على صاحبه
 انه غصب ما في يده منه وفي يد كل واحد منهما نصفه وليست في
 بيته احد هما يدفع بيته الاخر فكانت بيته كل واحد منهما فيما في
 يد صاحبه اولى بالقبول ولو اقام احد هما البيعة انه ثوبه استوفى
 الميث الذي هذا وارثه واقام اخر البيعة انه ثوبه غصبه اياه الميث
 قضى به بينهما لان كل واحد منهما اثبت الملك لنفسه في جميع الثوب
 وان وصوله الى الميث كان من جهة ولا ترجح مدعي الغصب في بعض
 الثوبان للاخر ثابت ايضا فانه المودع اذا مات ميراثاً للمودعة يضمن
 ولان المقصود لثبات الملك في العين ولا معتبر بصفات القيمة مع بقا
 العين بخلاف ما لو اقام احد هما البيعة ان هذا ثوبه غصب منه ذو
 اليد واقام اخر البيعة ان هذا اليد اقر انه له وانه يقضي به لمدعيه
 الغصب لانه اثبت الملك لنفسه بالبيعة واثبت ان هذا اليد كان غاصباً

والاخر

والاخر اثبت اقرار الغاصب بالملك له واقر الاغاصب ليس بحجة في
 الاستحقاق على المالك وبخلاف ما لو اقام البيعة على دراهم بعينها
 ايتها مال غصبها اياه الميث فهو احق بها من غيرها الميث لانه اثبت بالبيعة
 ملك العين لنفسه فانه الدراهم تنقبن في الغصب ولهذا لا يملك هو
 الغاصب امساك العين ورد المثل وحق العذر به انما كان في ذمة الميث
 فتعلق بوجه موته بماله لا بماله الغصب منه **وكذا** لو اثبت الاجنبي
 على الاكبر فعلاً اخر كالابداع او الاعارة وغيرها لانه اذا اثبت عليه
 فعلاً فقد ابطال بيته واستحق جميع ما في يده ولو اقام الاجنبي البيعة
 اياه غصبها منه الاكبر واقام الاكبر البيعة ان الاجنبي غصبها منه
 واقام الاصغر البيعة اياه له ملكاً مطلقاً كان للاجنبي نصف الدار
 والنصف الاخر بينهما لانه دعوى الغصب وحدها فاستويا لادن
 دعوى الغصب كما يصح على صاحب اليد يصح على غيره فصار كما لو
 الفدم دعوى الغصب وعند عدم نصها للاجنبي ونصها بينهما
 وهي مسلية اول الباب ولو اقام الاجنبي البيعة اياه غصبها منه الاصغر
 واقام البيعة اياه له غصبها منه الاكبر واقام الاكبر البيعة اياه غصبها منه
 ثلاثة ارباعها والاكبر ربعها مما في يد الاصغر ولا شيء للاصغر وهي
 المسلية الثانية لان الاجنبي مع الاصغر ادعيا في يد فيقضي جميع ما في
 يده للاجنبي لانه اثبت غصبها على الاصغر فيما وقع فيه الدعوى والاصغر
 لم يدع عليه شيئاً فخرج الاصغر عنه من اجتهه فسلم ما في يد الاكبر له ثم
 الاجنبي مع الاكبر ادعيا ما في يد الاصغر وليس في بيته احد هما يدفع
 بيته الاخر فيقضي بما في يد الاصغر بينهما كما لو ادعيا عينا في يد ثالث
 ادعى احد هما عليه الغصب والاخر ملكاً مطلقاً واقام البيعة يقضي
 بينهما كذلك هنا ولو اقام الاصغر البيعة اياه له غصبها منه الاكبر واقام
 الاكبر البيعة اياه داره غصبها الاصغر فلا جزي النصف الذي في يد
 الاكبر ولا الاكبر النصف الذي في يد الاصغر ولا شيء للاصغر لان ما في الاكبر
 ادعاه الاجنبي مع الاصغر ودعوى الاصغر باطل لانه مشهود عليه
 بالغصب من جهة الاجنبي فيقضي بهذا النصف للاجنبي وما في يد
 الاصغر ادعاه الاجنبي مع الاكبر ودعوى الاجنبي باطل لانه مشهود عليه
 بالغصب من جهة الاكبر فيقضي به للاكبر ولو اقام الاجنبي البيعة على
 الاكبر انه غصبها منه واقام الاكبر البيعة على الاجنبي انه غصبها منه
 منه واقام الاصغر على الاجنبي ايضا انه غصبها منه فلا جزي للاجنبي
 النصف الذي في يد الاكبر من غير استوياهما في البيعة لان كل واحد منهما
 يدعي الغصب على صاحبه والنصف الذي في يد الاكبر للاصغر

الا صفر

لان في البيعة ما يدفع بيعة الاجنبي لان الاصغر ادعي الفص على الاكبر
وهو لا يدعي الفص على الاصغر وانما يدعي على الاكبر فاندفعت
بيعة الاجنبي ببيعته ولو ادعي الاكبر الفص على الاصغر وادعي الاكبر
الفص على الاكبر ايضا وادعي الاجنبي ملكا مطلقا فالنصف للاجنبي
والنصف بينهما لان الاجنبي مع الاكبر ادعيا ما في يد الاصغر وبيعة احدهما
لا تدفع بيعة الاخر لان يدعي الفص على صاحب اليد فيكون ما في يد
الاصغر بينهما ثم الاجنبي مع الاصغر ادعيا ما في يد الاكبر وبيعة احدهما
لا تدفع بيعة الاخر ولو ادعي كل واحد منهما الفص على الاصغر وادعي
الاكبر الفص على الاكبر ايضا وادعي الاجنبي ملكا مطلقا فالنصف
للاجنبي والنصف بينهما لان الاجنبي مع الاكبر ادعيا ما في يد الاصغر
وبيعة احدهما لا تدفع بيعة الاخر لان يدعي الفص على صاحب
اليد فيكون ما في يد الاصغر بينهما ثم الاجنبي مع الاصغر ادعيا ما في يد
الاكبر وبيعة احدهما لا تدفع بيعة الاخر لان يدعي الفص على صاحب
اليد فيكون ما في يد الاصغر بينهما ثم الاجنبي مع الاصغر ادعيا ما في يد الاكبر
وبيعة احدهما لا تدفع بيعة الاخر ولو ادعي كل واحد منهما الفص على
صاحبه وادعي الاجنبي الفص عليهما واقاموا البيعة فللاجنبي نصفها
والنصف بينهما لان الاجنبي مع الاكبر ادعيا النصف الذي في يد
الاصغر ولا يدعي احدهما الفص على صاحبه فيه فيقتضي عا في يده
بينهما ثم الاجنبي مع الاصغر ادعيا النصف الذي في يد الاكبر فيقتضي
بينهما ولا يدعوي الاجنبي على الاكبر بالفص ودعوي الاكبر على
الاصغر بالفص استوفيا فلفي اعتبار الفص وصار كما لم يكن فبقى كل
كل واحد منهما مدعيا ملكا من سلا وكذا الاجنبي مع الاصغر فان قيل
لم لا يكون للاجنبي جميع الدار وقد اثبت الفص عليهما قلنا اذا اقام
البيعة انما غصبا فقد اثبت على كل واحد منهما غضب النصف لا غضب
الجميع فانصرف غضب كل واحد منهما الى ما في يده خاصة لا الى ما في يد
صاحبه بخلاف ما تقدم لان هناك يثبت الفص على احدهما ودعوي
الفص على غير صاحب اليد صاحبة فقله ابطال بيعة من يدعي عليه
الفص في كل الدار وهذا ادعي عليه غضب نصف الدار وصاحبه
ايضا يدعي غضب نصف الدار عليه فاستوفيا ودعوي الاجنبي
غضب نصف الدار عليه ينصرف الى ما في يده فلم يوجد دعوي الفص
فيما وقع فيه القضا بينهما لان القضا بينهما وقع فيما في يد صاحبه
والله اعلم **باب ما يكون الرجل فيه خصما من النسب والولاء وما لا يكون**
اصل الباب ان القضا على الغائب لا يجوز الا ان يكون عنه خصم حاضر

وقد مر **وحرف** اخزان من ادعي حقا على انسان بطريق الاصاله
ان كان ممن يجوز اقراره ويثبت المدعي بتصديقه ثقل البيعة عليه
لانه خصم وان كان ممن لا يجوز اقراره ولا يثبت المدعي بتصديقه
ثقل البيعة عليه لانه ليس بخصم فيحتاج الى معرفة من يصح
اقراره ومن لا يصح فتقول اقرار الرجل يصح بأربعة نفر بالاب والابن
والمرأة والمولى وفي بعض النسخ بالخمسة والخامسة الامم واقرار
المرأة يصح بثلاثة بالاب والزوج والمولى ولا يصح بالولد اذا كان
لها زوج وان لم يكن لها زوج فاقترت بالولد اذا كان لها زوج واب
لم يكن لها زوج فاقترت بالولد من الرضا يصح وفي بعض النسخ بأربعة
وهي الوالدة وبين شرط في صحة اقرار الرجل ان يولد مثله لمثله وليس
له نسب معروف وتصدق بالاب او الابن ان كان غائبا لان اقرار المرء
على نفسه مقبول وعلى غيره لا فالرجل بالاقرار يقر على نفسه ان
الولد ينسب اليه لقوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش والمرأة
لثقل على الغير وهو صاحب الفراش وفيه حل النسب على الغير وقد قال
عمر رضي الله عنه لا يورث الحبل الابيبيته واصل هذا ما روي عن الشعبي
ان امرأة سلبت ومعهما صبي فاعتقوا فكر الصبي واكتسب مالا ثم
مات فقالوا للمرأة حذري ميراث ابنك فقالت ليس هو ابني ولكنه ابني دهن
المرء وكنت طهر له فكتب بذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب لا يورث
الحبل الابيبيته قال محمد الحبل عنه تاكتسب كان في اهل الحرب وليس
هذا يختص باهل الحرب فان الحبل من حمل النسب على الغير فبطل يعني فاعل
كصبي من معنى من اومس بحمل نسبه على الغير فبطل يعني مقول كالقبول
معني المقتوك الا انه انما وضعه على اهل الحرب بناء على العادة لانه لا
يكن اثبات اسماهم بالبيعة في دار الاسلام وقلنا يتعذر ذلك فيما
بين المسلمين فلهذا اوضحه في اهل الحرب ولا نسيب بثبوت النسب
من الرجل مضطرا لالعلاق وهو خفي لا يقف عليه غيره فيقبل فيه قوله
وسلب ثبوت النسب من المرأة ولا ذمة يطلع عليه غير ما لا يقبل قوله
فاما الاقرار بغير هؤلاء من الاخ والمولى والحرة لا يصح لان فيه حمل النسب
على الغير فلا يقبل البيعة عليه الا اذا ادعي مالا او خفا نسبه فيجوز
لنصيب خصما ويقبل البيعة عليه لانه ادعي شيئا لا يمكن اثباته الا
باثبات النسب على الغائب فينصب الخصم على الغائب على ما ياب على
ما مر غير مرة وهذا اذا اقر به في حال الحياة اما اذا اقر به بعد
الموت يصح وفي الاقرار في حق المشاركة في الارث لا في ثبوت النسب
واذا لم يثبت النسب بالاقرار في حالة الحياة ذكر في الزيادات انهما

لا يتوارثان **وذكر** في القرايض ويعمن روايات الدعوي
 انما يتوارثان **فيل** ما ذكر في الزيادات محمول على ما اذا كان للمتر
 وارث معروف وما ذكر في الدعوي على ما اذا لم يكن له وارث معروف لان
 كل واحد منهما اقر لصاحبه بالنسب والميراث فاذا لم يكن له وارث لم يكن
 في اعتبار الاقرار في حق الارث ابطال حق احد فيصح ويجوز ان يصح الاقرار
 بالميراث وان لم يثبت النسب كالوارث باخ بعد موت الاب **وقيل** لا يل في
 المسئلة روايتان **وجه** رواية الزيادات ان الاقرار بالميراث ما ثبت
 قصد او ايمان ثبت في ضمن النسب فاذا لم يثبت النسب لم يثبت ما في
 ضمنه اذا ثبتت هذه قال رحمه الله **رجل** ادعى علي رجل انه اخوه لآبيه
 وامه او انه عمه او ادعى علي امرأة انها اخته ولم يدع ميراثا فلا خصومة
 بينهما ولا تقبل يمينه لان هذه يمينه قامت على الغايب وهو الاب
 لان الاخوة تنفرد عن الابوة لانه عبارة عن الاجتماع في صلب
 الاب او رحم الام وليس عنده خصم لا قصدي ولا حاكمي **ما المقصد** في
 فلان المدعي عليه ليس بوكيل ولا وحي عنه في هذا الدعوي واما الحكمي
 فلان الاب لا تقوم مقام الاب فيما يدعي من النسب حال حياته ومماته لانه
 ليس بمالك ولا اثر من اثار المال ولهذا لو اقر به لا يصح فان ادعى ميراثا
 فهو خصم ويقضي بيمينته ويكون ذلك نضما على جميع الناس لان الحاضر
 انتصب خصما عن الغايب حكما لانه ادعى حقا على الحاضر بسبب يتصل
 بالغايب فينتصب الحاضر خصما عن الغايب حكما ولهذا لو اقر به ثبت النسب
 لان المشاركة في الميراث ولا يثبت في حق النسب لان المشاركة في الميراث ترجع
 اليه والنسب يرجع الي غيره الاروائية عن ابي يوسف انه قال يثبت النسب
 وكذا الوادي انه ابوة لانه يدعي فعلا عليه وهو انه ولد منه ولما ولد منه
 يتعلق بنفس الدعوي حكم وهو عدم وجوب القضاء عليه يقتل
 ولهذا لو اقر به يصح الا ان الصبي اذا كان ممن يعبر عنه نفسه او بالعام
 يثبت النسب الا بنقص لفته لان الاقرار يتوقف على قصد يق
 المقتر له اذا كان التقصدي متائما منه ولا من وجه يدعي عليه وهو
 الا لتسايب اليه قال عليه السلام من انتسب الي غير ابيه او
 انتسب الي غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 لا تقبل الله منه ضرا ولا عدلا فلا يثبت المدعي به الا بنصديق او
 التينة ولو ادعى الاب وانكر المدعي عليه ولا يثبت المدعي ولا يمين علي
 احدهما عنه ابي حنيفة رحمه الله الا ان يدعي ميراثا او نفقة قبل
 صاحبه فيثبت يستخلف على الميراث دون النسب واذا استخلفه
 فنكح قضى بالمال دون النسب لان احد الحكمين يتفصل عن الآخر فقد

وجه رواية الدعوي
 ما ذكرنا في

النكول

النكول انما يقضي بما يحكي فيه لا يستخلف كما لو ادعى سرقة
 على انسان فاستخلف فنكح قضى بالمال دون القطع وكذا لو ادعى
 ميراثا ولا فهو ودعوي الميراث بالنسب سواء ولو ان رجلا ورث دارا
 من ابيه فادعى حصة اخوة لآبيه قد ورث معه هذه الدار ووجد
 دوا ليد لم يستخلف على النسب هنا بالا اتفاق اما عند ابي حنيفة رحمه
 الله فلا يشك فاما عند ما كل نسب لو اقر به لم يصح لا يستخلف على
 ذلك النسب اذا انكر والاخوة لا تثبت باقراره بخلاف الابوة والنسب
 ولكنه يستخلف بالمدعي له في هذه الدار نصيبا كما يدعي لانه
 يدعي المال والاستخلاف يحكي في دعوي المال الا انه استخلف على
 فعل الغير لانه يدعي الارث على الميت نسب بينهما والا يستخلف على
 فعل الغير يكون على العلم واذا ادعت امرأة انه ابنها وصدقت لم يثبت
 النسب ولكنها يتوارثان ان لم يكن لها وارث معروف لان المقرب يعمل في
 حقه فان ما اقر به حق وانه لا يصدق في حق الغير المهمة فان كان هناك
 وارث تمكن تامة المواصفة واذا لم يكن وارث معروف لا تمكن التامة لان
 كل واحد منهما يمكن من الشا سبب يجعل ما له لصاحبه كالوصية وعقد
 المولاة فلا يمكن التامة وقد يتفصل حكم الميراث عن النسب ولهذا قال
 ابو حنيفة رحمه الله لا يستخلف في النسب ويستخلف في المال المرعا
 به وهو الميراث فان شهدته كما امرت على ذلك ثبتت نسبها لان
 شهادتها القابلة يظهر في النسب وهو الوالد لانه مما لا يطلع عليها لجال
 لكنه يشترط تصديق الابن لانه اذا كذبها لم يثبت النسب الا بجملة ثامنة
 وشهادة المرأة الواحدة ليست بحجة ثامنة وان لم يشهد لها امرأة
 لكن صدقتها الزوج يثبت النسب منهما اما من الزوج بما قرره على
 نفسه واما منها لغيره لان الفراش له عليها وهو سبب لثبوت
 النسب منهما فانما يجال بالنسب على هذا النسب الظاهر **فيل** ليس في
 يد احد فادعى رجل حرمه ان انه ابنه فهو ابنه استخفا فاقوال القياس
 ان لا يثبت نسب لانه حق يكرهه فلا يثبت بدعواه كسائر الحقوق
وجه الاستحسان ان هذه الدعوي في معنى الاقرار في معنى
 الاقرار على نفسه بحق الحصانة والنفقة ولا في فيه منفعة للصبي
 لانه يحتاج الى النفا هذا والحفظ والانتساب والتناصر والنفقة والرجل
 غير منهم في دعوة قبلت فان النقطة رجل وادعى انه ابنه لا تقبل دعوي
 غيره لان الولد استغنى عن النسب بدعوي الاول فلا يقبل دعوي غيره
 بغير حجة **ولو ادعاه** دوا ليدع الخارج معا فهو ولد دعي اليه لانه
 استويا في الدعوي ولا حد في يد وخول الانسان فيما في يده معتبول

وقول غيره غير مقبول وان لم يدع ذوال اليد وادعاه غيره فهو ابن
 المدعي صدقه الذي هو في يده او كذبه **والقياس** ان لا يقبل دعوي
 الخارج لانه يستحق بدعواه يد غيره فلا يقبل كما لو اراد اخذه لم يحفظه
وجه الاستصحاب ان يد الملتقط يد صغيفة بدليل ان الحاكم انما لها
 وتسليمه الي غيره اذا اراد في ذلك مصلحة ودعوي الخارج فيها زيادة
 حق للصغير وهو وجوب الحضنة ويد الملتقط لا تتعلق بهما وجوب
 الحضنة واحكام النسب فكان لا يقع للصغير اولى بخلاف ما اذا اراد الخارج
 اخذه من غير دعوي النسب لان اللقيط في حكم المباح الذي يجوز لكل واحد
 اخذه واسأله من سبقت يده اليه كان اولى ولو ادعي ذوال اليد انه
 ابنه فاقام رجل البينة انه ابنه قبلت بيئته وتبطل دعوي ذي اليد
 لان البينة حجة مطلقة الا ترى ان صاحب اليد في المال محكوم له بالملك
 فيه من حيث الظاهر فلا يمنع استحقاق الخارج له بالبينة فكذا
 النسب **ولو ادعي** ذوال اليد انه النقطه ولم يدع نسبه واقام رجل
 او امرأة البينة انه الملتقط اخوه قبلت بيئته ويقضي بالاخوة ويدفع
 اليه لانه اثبت لنفسه حق الحفظ والحضانة ولا يتوصل الي اثبات
 هذه الحق الا باثبات النسب فصار كدعوي المال وكذا لو ادعي الذي في يده
 انه عبده واقامت امرأة البينة انه اخوها حرا لا صل فصنعت باخوتهما وخبرته
 كما اثبتت لنفسها حق الحضانة ولا يتوصل الي ذلك باثبات النسب
 والحريه ولو اقام البينة تبينتها اولى لانها تثبت كريمة كما لو ادعي عبدا
 واقام احدها البينة انه ملكه واقام الاخر البينة انه ملكها ملكه اعتقه
 او دسه كانت البينة المثبتة للعنق او التدبير اولى ولو ان رجلا
 من العرب مات وله ابن فادعي رجل انه كان عبدا لابنه وانه اعتقه
 وانكر الابن فاقام البينة تقبل بيئته وكذا الوصية المعتق وترك ابنا
 وبناتا فادعي ابن العربي انه اعتق اب هذا الابن وهذه البنت واهما
 مولا مولاي وحده ذلك او احدها واقام البينة تقبل بيئته وكذلك
 لو ادعي المعتق الولا على المعتق او المعتق على المعتق واقام البينة
 تقبل لان الولا يترتبة النسب ويدعي عليه فعل الاعتناق او وصول
 رقبته ومال بيته اليه من جهة وجوب الاستصحاب اليه فرق بين الولا
 والنسب فانه لو ادعي انه مولي ابنة من اعلم او من اسفل يقبل بيئته
 وفي النسب لو ادعي انه حده او ابن ابنة لا تقبل بيئته الا بدعوي المال
 لان في الولا لو صدقه انه مولي ابنة او ابن المعتق صدقه انه اعتق
 اياه فصح تصديقه فكذلك اذا اقام البينة وهناك لو صدقه لا يثبت
 النسب وكذا اذا اقام البينة وهذا لان النسب انما يثبت بواسطة

فكان

فكان فيه تحصيل النسب اما الولا لا يثبت بواسطة بل يجعل في الحكم
 كانه هو المعتق ولهذا لا يرث النساء الولا ولو كان بواسطة لثبت
 الا بنى كما يثبت للذكر الا ترى انه لو اعتق عبدا ثم مات وترك اثنين
 ثم مات احدهما عن ابن والاخر عن عشرين سنين ثم مات المعتق كان المال
 بينهم على احدى عشر سهما كما هم اعتقوه ولو كان بطريق الارث كان النصف
 لابن ميراثا عن ابيه والنصف للعشرة ميراثا عن ابيهم وانما العقيق
 ابو بكر البكر الي فرق اخر فقال الولا من اثار المال فانه اثر ملك اليمين
 لانه يثبت بالعنق ولا هبة للعنق الا في ملك اليمين فكان من اثار ملك
 المال ولهذا لم يحوز ابو حنيفة رحمه الله المشاهدة على الولا بالشهادة
 الحاقا له بالاموال ثم الابن قام مقام الاب الميت فيما يدعي على الميت
 من المال وفيما هو من اثار المال وان كان المدعي لا يدعي قبله مالا في الحال
 بان ادعي دينه على ابيه وليس في يده مال من تركته ابيه يريد بذلك
 اثبات الدين على ابيه حتى لو ظهر مال يستوفي دينه ولا يحتاج في
 اثباته بالبينة فكذلك يقوم مقام الاب الميت فيما هو من اثار الملك والمال
 وان كان لا يدعي قبله مالا في الحال بخلاف الاخوة والجد ودة وخوهما
 لانه ليس باثر من اثار المال انما الولا من اثار ملك المتعة والابن لا
 يقوم مقام الاب في ملك المتعة كما فكذلك انما كان من اثاره **وهذا** اذا كان
 الرجل اصله غريبا والاب والابن كلاهما معتقات لقبيلة واحدة لان
 الابن يقدر على اكتساب الولا لتلك القبيلة فانه لو اشترى عبدا هو
 واعتقه يثبت منه الولا ويكون الولا لجميع العشيرة فهو غير متم في
 دعواه واقراره اذا كان يقدر على استيفاء الولا في ما اذا كان الاب
 من قبيلة معتقا لهم والابن معتقا لقبيلة اخرى فاقام البينة
 ان هذا مولا ابيه ينبغي ان لا يقبل بيئته لانه اراد اثبات الولا لقوم
 ابيه وهو لا يقدر على كسب الولا لهذا لانه لو اعتق عبدا كان ولا وه
 لقومه لا لقوم ابيه وهو نظير ما ذكرنا في الاقرار بالاخ وله وارث اولا
 وارث له وكذا ولا الموالاة غير تامة ولا التبنية لان كل واحد منهما يدعي
 العقول على صاحبه فكان مدعيا عليه فعلا فان نصب خصما بقوله
وكذا الوادعي انه والي مع ابيه لانه حكم عقد مولا لانه الاب لا يثبت
 المال وانه مما لا يتنقص بقوة العاقلة فاشبه البيع والابن يقوّم
 مقام الاب في حقوق البيع واحكامه كالرء بالعيب وخيار الروية
 والشرط وانما لم يكن في يده مال فكذلك في ولا الموالاة ولهذا الواقف
 به يثبت وكذا لو ادعي على امرأة نكاحا او ادرعت المرأة عليه
 نكاحا لانه يدعي الفعل عليه والنكاح يتعلق به احكام مقصورة

ولهذا لو اقر به بئبب امرأة ادعت علي رجل انه ابنها او ادعي رجل
 علي امرأة انها امته او ادعت امرأة علي رجل انه ابوها واقامت البينة
 ثقيل بئببها وبقيضي بانها امته لا بها اقامت البينة علي الفعل وهو
 الولادة لانه فعل بئبب به النسب فيقبل ادعت حقا ولم تدع لان النسب
 مقصود في جانبها كما في جانب الاب وانما اورد هذا الاشكال وهو ان
 المرأة او الرجل هنا يحمل النسب علي الغير فان النسب يثبت من الاب
 علي ما ذكرنا الا ترى ان امرأة لو كانت في يدها صبي لا يعرج عن نفسه
 فقالت هذا ابني لا يثبت النسب بخلاف الرجل فكان ينبغي ان لا تقبل
 البينة كما في الاخ والعم وغيرهما الا ان هنا قال يقبل لانها تثبت الفعل
 والنسب يثبت من الام بالولادة وان لم يثبت من الاب كولد الزنا والملاعة
 ولو ادعت انه ابن ابنها ان ادعت ميراثا او نفقة فهو خصم وتقبل البينة
 والا فلا واذا قضى بالبينة يكون علي الناس كافة لانها تدعي حقا علي
 غيره لانه ما لم يثبت نسب ابنه منها لا يثبت نسبه منها فصارت الاخوة
 واهله اهل ما لم يثبت نسب ابنه منها لا يثبت نسبه منها فصارت الاخوة
باب ما يكون الرجل فيه خصما ويدفع الخصومة
عن نفسه مما يذكر انه لغيره اصل الباب ان توجه الخصومة
 في الملك المطلق يستقر الي اليد دون الملك لا بالوفاق فتعطي علي الملك
 لا تقض الدعوي لمنى احوال اليد الي غيره تدفع الخصومة علي ما ذكرنا
وحرف اخر ان علم القاضي في حالة القضا في باب الاموال حجة بحور
 له ان يقضي به كالبينة بل او في لان معاينة المسب تفيد له علم
 البين وسهارة الشهود لا تفيد ذلك لاحتمال الكذب فاذا جاز
 له ان يقضي بالشهادة فلا يجوز له ان يقضي بعلم نفسه او بخلاف
 الحدود كخالصة لله تعالى فانه لا يجوز له ان يقضي بها بعلم نفسه
 استحسانا وفي القياس يجوز له ايضا لما قلنا وجه الاستحسان
 ان الحدود التي هي من حاله حق الله تعالى يستوفيه الامام علي
 سبيل النيابة من غير خصم بطلبه به من العباد فلو اتفق بعلم
 نفسه في الاقامة زعمائهم بفض الناس بالجور والاقامة بغير
 حق وهو ما مور بان يصون نفسه عن ذلك بخلاف القضا وحده
 القدر وغير ذلك من حقوق الناس لان هناك خصم بطلبه به من
 العباد وبوجوده يلغى التهمة عنه فكان مصداقا فيما زعم انه راي ذلك
 ولان ولاية الاستيفاء للولي فلا يثبت لنفسه حقا بخلاف الحدود الخالصة
 لله تعالى لان ولاية الاستيفاء فكان متمما في اثبات الحق لنفسه بوضع
 الفرق ان المقر بالحدود كخالصة لله تعالى اذا رجع صح رجوعه ولم
 يكن للقاضي ولاية الاقامة للتقاضي بين خريه نكدا اذا اجبر القاضي انه

راي ذلك وانكره ولم يكن له ولاية الاقامة للتقاضي بين الخرين فكل
 مسلم امين فيما يخبر به من حق الله تعالى ولهذا ضمنه في السرقة لان
 ذلك حق المسروق منه ولا يعمل الرجوع فيه فاما حد القذف والقصاص
 وغير ذلك من حقوق الناس فالرجوع فيه بعد الاقرار باطل وللقاضي
 ان يلزمه ذلك باقراره فكذا ذلك معاينة النسب لا بها اقوي في افادة العلم
 من الاقرار بخلاف ما اذا عين ذلك قبله تقبل القضا او في غير مصر الزنا
 الخزي هو قاض فيه لانه حين عاين النسب فقله استغادته علم الشهادة
 وبان استقصي بعد ذلك لا يزد ادعاه بله ذلك وعلم القضا فوق علم الشهادة
 فان علم القضا ملزم والشهادة بدون القضا غير ملزم بخلاف ما اذا علم
 حالة القضا لانه استغاد علم القضا معاينة السبب والدليل عليا
 ان ما يستقبله من العلم معاينة السبب وما يستفيد به بشهادة
 الشهود عنده في الحكم سواهم شهادة الشهود عنده بعد ما استقصي
 يفيد علم القضا وقيله لا يفيد ذلك حتي لو استقصي بشاهد الفرع لم يكن له ان يقضي
 بما كان من شهادة الاصل عنده ما لم يشهدوا به بعد ما استقصي
 فكذا عند معاينة السبب اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
رجل اقام بينة علي دابة في يد رجل ابهاله واقام ذواليد البينة
 انها ملكه فلا اوردعه اياه او غصب منه او اعاره او سرق منه او وصلت
 منه فوجد به او وصلت اليه بسبب لا يفيد ملك الرقبة تدفع عنه
 الخصومة لما ذكرنا وكذا لو شهدوا بالوصول اليه من جهة فلان ولم
 يشهدوا بالملك له لانهم احوالوا اليه الي غيره ولو اقام البينة علي انها
 ملك فلان ولم يشهدوا وعلي هذه الاشياء الذي في يده خصم لادان
 هذه البينة لم يثبت الملك فلان لانها قامت لاثبات الملك للقاضي
 وهو غير محتاج اليه فان دفع الغائب اليه يكفي لدفع الخصومة لان به
 يثبت ان يده يده حافظة فلم ينتصب خصما عن الغائب في اثبات الملك
 له فصارت اقامة البينة ولا اقامة بمنزلة ولو لم يقيم كان خصما فكذا اذا
 اقام بخلاف ما اذا اقام علي الوصول اليه من جهة لانه اثبت لنفسه
 اليد كحافظة بخلاف ما لو اقر المدعي انها لفلان وقال الذي في يده
 او ذعنيها فلان حين تدفع الخصومة لانه الاقرار للغائب صحيح
 فثبتت الملك واليد لفلان فاذا راينا في يده فالظاهر انها وصلت
 اليه من جهته وزوال اليد يدعي الوصول اليه من جهته فثبت الوصول
 اليه من جهته بتصديقنا اقرار الذي في يده قضا وباقرار المدعي
 ظاهرا فانه قوت عنه الخصومة بخلاف البينة فانها غير صحيحة

للعنايب وكذا الواقعة بالبينة على اقرار المدعي انها فلان فلا خصوصية
بينهما لان اقراره ينفذ عليه خاصة ولا يتقدم الي غيره فلما شهدوا
على اقراره انها فلان بطلت دعواه انها له هذا اذا ادعى ملكا مطلقا
ولم يبين سبب زواله اما اذا بين سبب الزوال بان ادعى انها فلان
اشترى منها منه وقال الذي في يده او دعيتها فلان او عصبتها منه وغير
ذلك تندفع الخصومة عنه من غير بينة لانها توافقا ان اليد كانت لذلك
لذلك الفروان الظاهر وصوله اليه من جهته الا اذا قال المدعي
اشترى منها منه واسري بالقبض منك واقام البينة على ذلك تقبله
ببينة وقضي له على ذي اليد لانه اثبت ببينته انه احق بحفظها منه
وان له حق نقلها من ذي اليد الي يد نفسه با مرصا حيا اياه بذلك
وخصومة العنايب لا تندفع عنه فكذلك خصومة ناييه **ولا** اعانها ذلك
كان له حق قبضها فكذلك اذا اثبت بالبينة ولو قال ذي اليد هذا المال دعي
عندي ولا اعرف ما لكها في رجل ادعى انه له واقام البينة ان نصب المدعي
خصما لان الامين ينتصب خصما لغيره ولو ادعى فعلا ولم يسم فاعلم بان
قال هذا العين لي غصب مني او سرق مني او اخذ مني واقام ذو اليد
البينة بها وصلت اليه من جهة العنايب بسبب لا يوجب به الملك
اجمعوا ان قوله اخذ مني او غصب مني تندفع الخصومة لان الفعل غير
مدعي عليه لان هذا قول عالم بسم فاعلمه فكان المدعي عليه مجبولا
ودعوى الفعل على المجهول لا يصح فانما كان ذو اليد خصما باعتبار يده
وقد اثبت ان يده تد حفظ تندفع الخصومة كما في دعوى الملك المطلق
واما قوله سرق مني فالجواب كذلك في القياس وهو قول محمد وزفر
رحمهما الله لانه لا يصير الفعل مدعي على ذي اليد كما في الغصب
والاخذ ولكن استحسن ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله فقالا
لا تندفع عنه الخصومة لوجهين احدهما ان قوله سرق مني غير ملزم بقوله
سرقته مني الا انه اختار هذا اللفظ ابتداء الى ما بدت اليه في الشرع
من الخبر عن اظهار الفاحشه والاحتيال لدرء الخلاف اذا الامر
الي ان يبطل حقه بعود فبمدعي السرقة فجعلنا هذا دعوى على
صاحب اليد حكما واعتبارا فلا تندفع عنه الخصومة باحالة اليد الي
غيره كل لو ادعى عليه حقيقة وهذا الا انه يحتمل ان يكون هو السارق
ويحتمل ان يكون غيره الا انه لم يصرح لما ذكرنا من جهة كونه سارقا
احتيا لا لا سقوط القطع لانه لو ثبت هو سارقا توجهت اليه الدعوى
وبو حنيفة العين فلا يجب القطع على السارق بعد ذلك وان علم
ببقين لان ظفر بالسارق بعد وصول العين الي يده ولو لم يثبت هو

سارقا لا تؤخذ العين منه فيجب القطع على السارق لو ظفر به لعدم
وصول العين الي المالك فرجنا جهة كونه سارقا لهذا خلاف الغصب
والاخذ لان الغاصب بظاهر ما صنع ولا يندب الي السير على من يجاهر
بفعله فلا يحمل كفه على السير وليس في تقييده اخذ او غاصبا احتيال
ذو اليد ايضا والثاني ان السارق في العادة يكون بالعد من السرقة
منه فيستحب عليه في ظلمة الليل انه فلان او غيره فهو بقوله سرق مني يحرم
عن توهم الكذب وله ذلك شرعا فكان هذا معي قوله سرقة مني
خلاف الغصب لان السارق قل ما توقف على انهم لم يوقع من اقامة
الحكم عليهم ولو اندفعت الخصومة عن ذي اليد فهذا كان ابطالا لدعوى
لا تخويل لا غير ما لو اقام البينة على انه او دعه رجل لا يعرفه بخلاف الغاصب
فانه يكون ظاهرا فيكون هذا من ذي اليد نحو بالا لخصومة اليه لا ابطالا
لحق المدعي **دار** في يد رجل اقام البينة انه اشترىها من الذي في يده
وقبضها ونقد الثمن واقام الذي في يده البينة ان فلانا او دعيا اياه فلا
خصومة بينهما لانه ادعى عليه فعلا استوفى احكامه فكان عدم افضار
كدعوى الملك المطلق لانه لم يبق له عليه ولا ية دعوى الفعل وهذا
تتصحب على ما حكاه القاضي ابو الهيثم على ما ذكرناه في الباب الثاني وان
لم يشهد واعلى قبض المشتري فالذي في يده خصم ويقضي له بالشر
ويدفع اليه لانه ادعى فعلا لم يستوف احكامه فكان معتبرا لانه يدعي عليه
فعلا التسليم فلا تندفع الخصومة باحالة اليه الي غيره كل لو ادعى الغصب ولا
المدعي متى اثبت المشتري صارت اليد لغيري فلعلمك اخرجتها من يدك ثم
وصلت الي يدي با بداع الغير فلا يكون ناقضا لخلاف ما اذا لم يدع القبض
ولو ان الباع صدق المشتري في الشراء والقبض ولكن قال او دعيتها
فلان واقام على ذلك بينة تندفع عنه الخصومة لانه وان اقر ملك الدار
للمدعي لكانت البينة لنفسه بد حافظه ومما الجائز انه اجرها او رهنها
من غيره ثم ان المشتري او المرفق او دعيا اياه فكانت يده بحقة فلا يؤخذ
منه ولو ادعى دارا في يد رجل انها له واقام الذي في يده انها كانت
للمدعي وقال فلان او دعيتها فاقام ببينة على الوديعة فلا خصوصية
بينهما لانه امكته التوقيف بين الدعوى والا فقراره بقوله كانت له
فما مضى من الارملة ثم زالت منه الي غيره بوجه من الوجوه ثم او دعيتها
فان لم تغير ببينة اخذها المدعي لانه اقر اول المدعي الحاضر ثم للعنايب
ووجه التمسك بقدر الحاضر وانعدم من العنايب وهو هو هو
عسي بصدقه وعيسى بكذبه فيومر بالتسليم الي الحاضر لا عرو هو م
فلو سلم اليه ثم حضر العنايب المقر له بالادعاء وصدقه لا ياخذها

من المدعي حتى يقيم البينة انما له لا كان اقرله اولا واتصل به التصديق منه فلا يبطل حقه بتصادقها **وكذا** لو بد افقاله او دعنيها فلان وفي لهذا المدعي فان اقام البينة على الوديعة تتدفع الخصومة وان لم يبق احدا المدعي وان اقر الغائب اولا لان تصديق الحاضر اتصل به ولم ينصل به تصديق الغائب فلا يجوز تعطيل هذا الاقرار والتصديق لا موهوم وان سلم اليه ثم حضر الغائب المنزله بالوديعة وصدقه اخذها من المدعي حتى يقيم البينة انما له لان زالا اليه هنا اقر الحق الغائب والا ان التسليم الي المدعي لغيبته وعدم علمنا بالتصديق والتصديق بالاقرار فاد اصدقة ظهر صحة اقراره من حين وجوده وظهر ان اقراره للحاضر كان باطلا ولو صدق المدعي الذي في يده الدار فيما ادعى من الوديعة فلا خصومة بينهما الا ان الثابت بالتصادق كالثابت بالبينة **وكذا** لو علم القاضي انما المدعي فصارت في يده الذي في يده واقامه واليد بينة انما وديعة لآخر لم يخرجها من يده لان امكان التوقيف ثابت اذ من المحتمل انما ازاله عن ملكه بعد ما علم القاضي الى اخر فادع عند هذا لان علم القاضي بمنزلة البينة **ولو اقام** المدعي البينة لا تنزع من يده فكذا اذا علم القاضي **وكذا** لو علم القاضي ان الغائب المقر له بالوديعة او دعها الذي في يده لان كون يده به امانة ثابت عند القاضي وهذا الثابت فوق الثابت بالبينة **الانزلي** ان القاضي لو عاين البيع او اقر الرجل لاخر حتى او عاين الفصيص يجبر على اتصال الحق الى المستحق عند طلبه كذلك هذا **ولو علم** القاضي ان الغائب غصبها من الذي كانت له ودفعها الى الذي في يده اخذها منه ودفعها الى صاحبه كالوثيق بالبينة ولا يلتفت الى غيبته لانه اذا علم بطلان يده الغائب وفساد قصده فقد ظهر بطلان يده الحاضر ايضا والقاضي نصب لا اتصال للحقوق الى اربابها فعليه بوصول الحق الى مستحقه بخلاف ما اذا علم انما المدعي ولم يعلم بالفصيص وصاحب البينة اقام البينة على الوديعة لا تنزع من يده لانه لم يعلم بفساد يد الغائب كجواز انما وصلت اليه من جهة المدعي لانه لم يعلم فاذا لم يعلم بيقين حمل امر المسلم على الصحة ولم يجعلها المدعي حتى يحضر الغائب **وذكر** في الاقرار اذا اقر الرجل فقال دفع الي هذه الالف فلان وهي لفلان وادعي الالف كل واحد منهما في الدافع لانه اقر له بالمال او لحين اقران وصوله الي يده من جهة ثم اقراره للثاني حصل بما هو مستحق لغيره بيده فلا يكون ملزما اياه شيئا والمال للدافع فاذا دفعه اليه بري المقتضا لما كان او غير ما لك الانزلي ان المودع من الغاصب يبرأ برده اليه كالمودع من المالك وان قال هذه الالف لفلان دفعها الي فلان ففي المقر له الاول لانه سبق اقراره بالملك للاول فاققراره بعد ذلك بالثاني

لا يصح في

لا يصح في حق الاول فان ادعاها الدافع فغلبه اليمن او لا ما هي لفلان ان المقر يقول وان اقررت بانك دفعتها الي ولكن المالك كان لفلان وقد دفعها اليه فليس لك شك على شي فلهذا اتوجه اليمن على الثاني فان حلف ما هي لفلان ضمن المقر له الغاصب والوديعة والغاصب في هذا سوا اما اذا دفعها الي الاول بغير قضا فهو ضامن في قولهم لان اقراره حجة في حقه وقد زعم ان المال وصل اليه من جهة الثاني فاذا دفعها الي غيره باختياره كان ضامنا له مثلها **وان** دفعها بفضا فلا ضمان عليه للثاني عند اي يوسف لانه بنفس الاقرار الاول اتلف للثاني شيئا ولا اختيار له في الدفع وعند محمد يضمن الثاني الغال لانه باقراره الاول سلط القاضي على القضا وقد زعم انه مودع فيها من الثاني والمودع بهذه التسليط يصير ضامنا كما لو دل سارقا على سرقة الوديعة **ولو قال** هذه الالف لفلان اقرضنيها فلان اخر فادعها في يده الذي في يده الذي اقر له اولا لتقدم الاقرار له والمقرض عليه الف درهم لانه اقرانه قبض من الثاني بجهة المقرض وانه يوجب ضمان المقرض على القاض **ولو كان** في يده عبد فقال هو لفلان باعنيته فلان اخر بالف درهم فادعي كل واحد منهما ما اقر له به فالعبد المقر له اولا يدفعه اليه اذا حلف انه لم ياذن للاخر في بيعه له وقد اقر بالعين له ويقضي بالثمن للبايع عليه لانه اقرانه من الثاني وثبت هذا النسب باقراره في حقه وقد تم قبضه فيقضي عليه **قال** ولا يشبه البيع والقرض والوديعة وفي بعض النسخ ولا يشبه القرض والبيع والوديعة ما سواها وهذا اقرب الى الصواب على ظاهر ما تقدم لانه اجاب في هذه الثلاثة بخواب واحد وانتارا الى الفرق بين هذه الثلاثة وبين المسئلة الاولى من الباب حيث قال يدفع المال الي الدافع ولا يثني عليه للثاني **اما** اللفظ الاول فهو مستقيم على اصل اي يوسف في الوديعة فانه قال اذا دفع الى الاول بقضا لم يغيرم الثاني وفي القرض والبيع وان دفعه بفضا فهو ضامن للثاني ويحتمل ان يكون المراد بيان الفرق بين القرض والبيع والوديعة في ان الوديعة لا تكون مضمونة عليه للثاني ما لم يدفع الى الاول وفي القرض والبيع المال واجب عليه للثاني وان لم يدفع الى الاول شيئا وهذا فرق ظاهر فان المبايعة والاقرار سبب ضمان بخلاف الايداع ولو اقر ان هذا العبد الذي في يده لفلان غصبه فلان المقر له من فلان اخر فانه يقضي به المقر له ولا يقضي للمقضوب منه شي لانه مقر بالملك الاول شاهد عليه بالفصيص للثاني وشهادته عليه بالفصيص غير مقبولة وفي بعض الروايات في لفظ اسواك لفلان غصبه من فلان وليس فيه ذكر المقر له فيكون المقرض منه اقراره على نفسه بالفصيص للثاني

وجوابه ان العبد للاول وللغصوب منه عليه قيمته قال الاثري
 انه لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبه من فلان اخروا دعي ابو الصبي
 انه ابنه وا دعي المغصوب منه انه عبد ففني به للاب وهو حراثت
 السبب منه لتقدم الاقرار له الا نزي انه لو قال هذا الصبي ابن فلان هو
 ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول لتقدم
 الاقرار له وفي جميع هذا اذا ادعي الرسول ذلك كان له على المقر مثل الاقرار
 انه وصل الي يده من جهته وتقدم الروعة عليه بما اقربه للاول ودفع اليه
 باختياره ما خلا الابن فان كان يعبر عن نفسه فاقراره ابن الذي اقربه
 المقر فلا ضمان على المقر للدافع لان من يعبر عن نفسه في يد نفسه وليس
 للمغير عليه بد موجهة للاستحقاق اذا لم يقر بارق على نفسه وان كان
 صغيرا لا يتكلم ففعل المقر قيمته للرسول اذا ادعي انه مملوك لان الذي
 لم يتكلم يثبت عليه بد موجهة للاستحقاق كالتياب وغيره وان قال اهذه
 الالف فلان ارسل الي بها مع فلان ودفعه وا دعاه كل واحد منهما فهو
 للاول فان قال الاول ليست لي ولما ارسل بها فهو للرسول لانه اقرب الكلام
 الثاني ان وصولها الي يده كان من الرسول وانما كنا لا نأمره بالرد
 اليه لتقدم الاقرار الاول وقد بطل ذلك بتكذيبه وان كان المقر له
 غاليا لم يكن للرسول ان ياخذها لانه ان كان يدعيها لنفسه فقد
 صار ملكا بما اقر له وهو كونه رسولا بالدفع اليه وحق الغايب فيها
 ثابت لان الاقرار يلزم بنفسه ما لم يكذب المقر له وان كان الرسول ممدا
 له فيما اقرانه كان رسولا من جهة فلان فقد انتهت الرسالة بانقضاء
 المال اليه فلا سبيل له على الاسترداد واذا اقر الخياط ان الثوب
 الذي في يده لفلان سلمه اليه فلان وكل واحد منهما يدعيه فهو للاول
 ولا ضمان عليه للثاني لانه لم يقر على نفسه بما هو سبب الضمان
 للثاني فان تسليم اليه لا يكون سببا لاستحقاقه كاترسالة وكذا
 ما بر الصاع وتواقرانه هذا الثوب سلمه اليه فلان ليعطيه ففرضا
 وهو لفلان وا دعاه فهو للذي سلمه وليس للثاني بئني وهو نظير مسيلة
 اول الباب ولو اقر انه استعار هذا الثوب من فلان فبعث اليه مع
 فلان فهو للذي اعاره اياه لانه صار مقرا بالملك والبعد للمغير دون
 الذي اوصل اليه بطريق الرسالة وان اقر ان فلانا اياه بهذا الثوب
 عادية من قبل فلان فادعاه فهو للرسول لانه اقرب الابلان وصل الي
 يده من جهته وذلك يلزم الروعة عليه فلا يبطل ذلك عينه باقراره
 لغيره **باب ما يكون الرجل فيه خصما بما يدعي فيه**
الخصومة والوكالة من الذي يقر المدعي عليه انما كانت له اصل

الباب

الباب ما ذكرنا ان المدي يوجب بوجه الخصومة ومسائل الباب
 من جنس ما تقدم ذكره اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله دار في يد
 رجل ادعي رجل انه اشتراها من عبد الله بالغ ونقله الثمن واقام
 البينة وقال الذي في يده او دعينا عبد الله فلا خصومة بينهما اقام
 البينة او لم تقدم لانه ثبت الوصول اليه من جهة عبد الله بتصادقهما باقراره
 نضابا وقرار المدعي ظاهر فان كذبه للمدعي في الوصول اليه من جهة عبد
 الله وطلب من القاضي ان يحلفه على ما ادعي من الوديعه يحلفه القاضي
 بالله لقد اودعها اياه عبد الله لانه ادعي عليه فلا كواربه يلزمه فاذا
 انكر يستحلف عليه واقرار المدعي بذلك ثابت من حيث الظاهر لا نعدم
 يد ثالث فان بدعت الخصومة فاما الوصول اليه من يد ثالث فهو
 بان غصب انسان من عبد الله او كان في يد وكيل عبد الله فوصلت اليه
 منه لمن عبد الله ولا به الاستحلاف انما يثبت لمن يدعي خلاف الظاهر
 فكان التحليف بقيد التحلفه وانما يحلفه على الثبات وان كان الايداع فعلى
 الغير لان تمام الايداع بقبوله وهو قول فان حلف فلا خصومة بينهما وان
 نكل فهو خصم كلواقرانه وصل اليه من غاصب غصبها من عبد الله
 فانه يكون خصما لان الاقرار بقبول النضاد فكله اذا نكل الا اذا اقام
 البينة انها وصلت من وكيل عبد الله او من غيره فيلزم تدفع الخصومة
 ولو قال حين استخلف لم يودعنيها ولكن اغتصبتهما منه فهو خصم
 ويقضي عليه ويكون فرضا على عبد الله لان دعوي الغصب بعد الاقرار
 بالوديعه تناقض منه فتبطل الدعوتان جميعا وصار كأنه سكت ولم يقل
 شيئا ولو لم يقل شيئا كان خصما وكان القضاء عليه فرضا على عبد الله فكذا
 هذا **طعن** عيسى بن ابيان وقال ينبغي ان تدفع الخصومة لانه جمع بين
 دعوتين كل واحد منهما باقراره بدفع الخصومة فايها ثبت هنا يدفع به
 والجواب نعم ان لو ثبت احدها ولم يثبت لاث التناقض يوجب ابطال الكلام
 فيما له ان كان لا يوجب ابطاله فيما عليه واذا قضى عليه يكون فرضا على
 عبد الله حتى لو حضر لا يكلف اعادة البينة عليه لان البينة قامت على
 خصم حاصر فتعدي الي الغايب ولو اقام المدعي البينة على الشرا من عبد
 الله وقال الذي في يده او دعينا عمرو وكيل عبد الله بامر والبري
 في يده خصم لان الوصول اليه لم يثبت من جهة عبد الله بتصادقهما
 لان المدعي يقرب وصولها اليه من جهة عبد الله وهو يكذب به فنه وهو
 يقرب وصولها اليه من جهة غير عبد الله والمدعي يكذب به فنه فلم يثبت
 النضاد فاقام البينة فتشهدوا عبد الله دفعها الي عمرو وقالوا
 لا ندري دفعها عمرو الي الذي في يده ام لا قال الذي في يده خصم لان الخصومة

انما تدفع عنه بدفع عمر واليه لا يدفع عند الله الى عمر ولو لم يثبت
وله ان يستخلف المدعي علي عليه ما دفعها اليه عمر ولا له لو اقر بذلك
ان دفعته الخصومة عنه فان حلف فالذي في يده خصم وان نكل فلا حصة
بينهما وانما يحلف علي العلم لانه على فعل العزم ونما لم يتعلق به ولو اقام
ذوال اليد البينة ان عمر اودعها اياه وقالوا لا ندرعي من دفعها الي عمر فلا
خصومة بينهما لانه ثبت الوصول اليه من جهة غيره ولا يمين على ذي اليد
لانه اثبت ما ادعي بالبينة كما لمودع اذا ادعي الردوا ثبت بالبينة والله اعلم
باب ما يكون خصما فيما لو هلك في يده اصل الباب ان من ادعي
علي اخر ديننا بسبب عين كان في يده واقام المدعي عليه البينة ان العين
كانت في يده ودفعه او اعاره وغير ذلك لا تدفع عنه الخصومة لانه لا تو
يدعي الملك في العين وانما يدعي نسب كون العين في ضمانه وهو في معنى
دعوي الاستهلاك عليه وهو شيء يخصه فلا يمكنه التحويل الي غيره كدعوي
الفصص بخلاف دعوي العين لان توجه الخصومة باعتبار قيام يده عليه
وقد احال الي غيره ودعوي الضمان باعتبار هلاكه في يده وهذا لا يتحول
الي غيره **وحرف اخر** ان من عمل لغيره بامر وحلف ضمان يرجع به على الامر
كالوكيل بالبيع وكونه لان منفعة عمله تحصل لغيره فيكون غرضه عليه وان عمل
لنفسه لا يرجع **وحرف اخر** ان الجز المتصل لا يتصل بغيره تصور الاتصال وحكم
البدل حكم الاصل اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **عبد مانت**
في يد رجل فاقام رجل البينة لانه كان عبده واقام الذي كان في
يده البينة انه كان لفلان في يده ورعية او عارية او اجارة او رهن
او غصب فعلى الذي كان في يده قيمته المدعي لانه يدعي القيمة في رسته
فلا تدفع عنه الخصومة كما ذكرنا ولان من زعمه ان ذاك المدعي غاصب او
مودع الفاضل ووجب عليه الضمان بالهالك في يده على كل حال والمدعي
عليه وان اثبت ان غيره اودعه لكنه لا يظهر انه ليس مودع الفاضل
فلا ينبغي عنه الضمان فان لم يكن في اقامة البينة فائدة فلا تقبل فاذا
فرضي عليه بالقيمة ثم حضر الغائب واقربا ادعاه الذي في يده يرجع
الذي كان عليه في يده بما عزم في الوديعة والاجارة لانه بهذا القبض
عامل كانه لان منفعة الحفظ في الوديعة تحصل للمودع ولهذا كانت مؤنة
الرد عليه وكذا في الاجارة منفعة القبض تحصل للاجر في الحقيقة
لان منافعه انما تنصير متفومة بالعقد والذي يحصل للمالك عين والذي
يحصل للمستاجر منفعة والعين جز من المنفعة ولهذا يلزمه مؤنة
الرد وكذا في الرهن لان المرتفع في حق العين بمنزلة المودع فكان قرار
الضمان على المودع ولا يرجع عليه في الفصص والعارية لانه عامل

لنفسه

لنفسه لانه امسكها لمنفعة نفسه فكان قرار الضمان عليه الا ترى
ان الفصص والعارية والوديعة والاجارة لو كانت معاينة لا يرجع في
الفصص وكونه ويرجع في الوديعة وغرها كذلك هنا وان جحد الغائب
ذلك كله فاقام صاحب اليد البينة على الوديعة او الاجارة يرجع عليه
بما ضمن والا فلا لان قوله ليس بحجة في وجوب الضمان عليه وان لم يكن له
بينة له ان يحلف في الوديعة او الاجارة فان حلف بريء وان نكل يرجع عليه
ولو كان العبد حيا وابق والمسئلة محالها فهو خصم لما قلنا انه يدعي القيمة
في ذمته لانه هلاك حكمه بحجب الضمان كالهلاك الحقيقي ولهذا يضمن الفاضل
بالا باق كما يضمن بالهالك فان قضى عليه بالضمان ثم حضر العبد في الفصص
والعارية سلم العبد لصاحب اليد لان قرار الضمان عليه لانه لا رجوع له على
الغائب والمالك في المضمون انما يثبت لمن تقدر عليه الضمان وفي الوديعة
والاجارة والرهن برده على صاحبه ويرجع عليه بما عزم لانه عامل له فكان
قرار الضمان عليه فيثبت الملك له والمودع بمنزلة الوكيل عنه بالشري لان
المالك له بنفس التصديق حتى لو اعنق الغائب يتفقد اعنقه ولو اعنقه
المودع لا يتفقد ولو كان قريبا لم يعتق على الغائب لا على المودع والمودع ان
يرجع عليه بالضمان قبل الادا كالوكيل بالشرا **وان قال** المودع بعد ما
عاد منه الا باق انا اخذته بالقيمة التي ضمننت ولا ارجع على الغائب ليس له ذلك
كالوكيل لا يملك تحويل العين الى نفسه وان هلك في يده بعد العود يهلك
امانة كالموكل يهلك في يده الوكيل وكذا اذا ذهبت عينه عنده تذهب امانة
كالموكل يهلك في يده الوكيل وكذا اذا ذهبت عينه عنده تذهب امانة
المودع من غير ان يودي الضمان فله ان يحبس كما في الوكيل فان هلك بعد
الحبس يهلك بالقيمة بالا جماع وفي الوكيل بالشرا اذا حبس المبيع لا ستيقا
التمن يهلك في يده يهلك بالتمن عند اي حبيفة ومحمد رحمه الله وعند
ابي يوسف يهلك باقل من قيمته ومن التمن كالرهن وهذا التمن والقيمة واحد
فلا يظهر الخلاف وان ذهبت عينه عنده بعد الحبس لم يكن مضمونا
كالودع عين المبيع في يد الوكيل لان الغائب وصف والا وصاف لا يقابلها
التمن اذا كان القوات باقية سماوية ولكن يغير الغائب ان شا احد وادي جميع
القيمة وان شاترك كما في الوكيل **عبد** في يد رجل ذهبت عينه فاقام
رجل البينة انه عبده واقام الذي في يده البينة ان فلانا اودعه قبل
ذهاب عينه فلا خصومة بينهما في العبد فلما ذكرنا غير مرة واما في الارش
لا تمنع لا يملك الا يملك الاصل فاذا اندفعت الخصومة في الاصل تنلغ
في البيع لانه لا يمكن القضا بالارش الا بعد القضا بالشخص لانه لا
يجوز ان يكون الشخص لواحد والارش لآخر ولو كانت جارية فولدت

في يده ثم ماتت فاقام المدعي اليها جاريتها ولدته في ملكه واقام
الذي كانت في يده البينة ان فلانا اودعها اياه قبل الولادة فولدت عنه
فلانه يقضي للمدعي بقيمة الجارية لما قلنا انه يدعي القيمة في دفعته ولا
يقضي في الولد شيئا حتى يحضر الغائب لانه الولد قائم والمالك فيه يقبل
الفصل عن الاصل بخلاف الارش الا ترى انه يجوز ان تكون الجارية لرجل
وارشها لآخر الا ترى انه لو اشتري جارية شرا فامساها فولدت في
يده ولد او ماتت فليبايع ان يخذ الولد وقيمة الام ولو فقيت عينها
فاخذ المشتري الارش ثم ماتت فان البايع ياخذ قيمتها ويبقى الارش
للمشتري لانه لا يصلح ان تكون الجارية للمشتري والارش لغيره ويصلح ان
يكون الجارية للمشتري والارش لغيره لرجل والولد لغيره **جارية**
في يد رجل قبلها عبد لرجل فاقتر الذي كانت في يده اليها امة لفلان الغائب
اودعها اياه فهو خصم لصاحب العبد وجير مولى العبد بين دفع العبد
اليه بالجنانية او الفداء لان اللودع انه يخامم لانه مأمور بالحفظ وهذا من
الحفظ الا ترى انه يقطع المسارق لخصومته ولو غصب منه كان له ولادة
الدعوي والاسترداد فان دفع العبد بها ثم اقام رجل البينة ان الجارية
كانت له واقام الذي كانت في يده البينة على ما ادعي من الودعة
فلا خصومة بينهما ان اراد المدعي اخذ العبد الكافي لان العبد قاصر مقام
الجارية الحرة ودعا ويجوز ان يكون الجارية قايمة حرة ولو كانت قايمة حقيقة
واقام ذوا اليد البينة على الادعاء اندفعت الخصومة وتضمن في ذي
اليدين قضى له بها ولا تندفع الخصومة باجالة اليد الى الغير على ما ذكرنا
واذا حضر الغائب فان اقرب الودعة اخذ العبد لانه قائم مقام ملكه
ويرجع ذوا اليد عليه بما ضمن من قيمة الجارية لانه عامر له وهو غير كثر
ما لو ادعي عينها في يد رجل فاقتر انه ملكه فلان او انها ملكه ولده الصغير
ولا يثبت للمدعي فقال المدعي للقاضي انه استهلك ملكي باقراره فحلف في
انه ملك فلان او ملكه ولده فان طلبت خليفه لياخذ العين لا تجيبه
القاضي الى ذلك لان فائدة الاستحلاف التناول وهو لو اقر انه للمدعي
بعد ما اقر به لغيره او لولده لا يصح فليحلف لعدم الفائدة وان اراد
استحلافه ليضمنه القيمة يحلفه القاضي على ذلك ولو ادعى العبد له
يقبل الجارية لانه قطع بدنها ودفع يدها والمسئلة بما لها فلا خصومة
بينهما في الجارية ولا في العبد حتى يحضر الغائب لان العبد بدل اليد
هنا كالارش فكان ييفا فاذ اندفعت الخصومة في الاصل تندفع في
البيع والله اعلم **باب ما يكون الرجل فيه خصما لا قراره ان**
الاصل كان له اصل الباب ما ذكرنا غير مرة والمدعي عليه متى اقر بكونه

خصما

عنه

خصما ثم ادعي اخراج نفسه عن الخصومة بتصرف احده فيما وقع فيه
الدعوي كالبيع والهبة مع التسليم واقام البينة على ذلك لا تندفع الخصومة
لخصمه لانه يبطل حقا اقر به فلا يتمكن من ذلك الا بتصديق المدعي
والمدعي متى اقر بخروجه عن الخصومة لانه لا يبطل حقا اقر به فلا يتمكن
من ذلك الا بتصديق المدعي والمدعي متى اقر بخروجه عن الخصومة
ثم خصمه لا يصح اذ عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **باب** في يد رجل
اقام رجل البينة عليه انها داره واقام الذي في يده البينة انها
كانت لي بعثتها من فلان او وهبتها منه وسلمها اليه او تصدقت بها عليه
ثم اودعها وغاب لم تندفع عنه الخصومة ويقضي عليه لانه اقر انه
كانت لي بعثتها من فلان او وهبتها منه وسلمها اليه او تصدقت بها عليه
ثم اودعها وغاب لم تندفع عنه الخصومة ويقضي عليه لانه اقر انه
كان خصما ثم ادعي اخراج نفسه ببيع حري بيته وبين الغائب
والقضا على الغائب لا يجوز الا يحضر من قام مقامه ولم يوجد اما
صاحب اليد فلانه يثبت تنعجا جري بيته وبين الغائب والاسنان
فيما يدعي لنفسه على الغائب لا يكون خصما عنه ايضا لانه ليس بينهما اتصال
بسبب حتى يكون خصما فيقضي بالدار للمدعي وهذا لان المقصود من هذه
البينة يفي بكونه خصما والبينة للاشياء لا للبيات الا ان كان في ضمن
الاشياء يثبت بطريق السبعية فاذا انعقد الاشياء فلو قيلت يكون القول
لاجل الشيء مقصودا وانه لا يجوز ان قضى له ثم حضر الغائب وادعي ان الدار
له واقام البينة بساله القاضي من اي وجه صارت له فان قال اشترتها
من ذي اليد لا شفع دعواه لان القضا على ذي اليد قضا على من تملك الملك
من جهته والمدعي عليه لو اقام البينة على الملك بعد القضا لا تقبل فكذا
من تلقى الملك من وان لم يرب شيئا او ادعي الملك بحقه اخري واقام هو
البينة تقبل لان القضا على ذي اليد لا يتعدى الى غيره اذا لم يتلق الملك
من جهته الا ترى انه لو ادعي واحد من عرض الناس على القاضي له
واقام البينة على الملك المطلق تقبل بيته وان صدقه المدعي فيما ادعي
من البيع تندفع عنه الخصومة لانه اقر ان يده يد الودعة وكذا لو
علم القاضي بذلك ما ذكرنا وان حضر الغائب قبل القضا للمدعي لم يدكر
في الكتاب والحواب انه لو ادعي ملكا مطلقا صار كالحا حين وان ادعي انه
اشترها من ذي اليد منذ شهر واقام البينة فثبت بيته لدفع
بيته المدعي لانه يثبت ان البينة المدعي قامت على خصم ويقال
للمدعي اعد الشهود على الحاضرين ثبت ولو اقر المدعي انها كانت
في يد فلان ولكن قال لا ادري انه دفع الي هذا ام لا ودرا اليد يقول

دفع الى فلان فلا خصومة بينهما لان اليد ثبتت لغرضها بنقض دفعها
فيثبت الوصول اليه من جهة الغير وفي الزيادة رجل في يده دار ادعي
رجل انما اشتراها منه منذ سنة وقال ذوالبيد هي لفلان بعثتها
منه منذ شهر وسلمتها اليه ثم ادعى عليها ان صدقة المدعي في ذلك او
علم القاضي به فلا خصومة بينهما وان اراد صاحب اليد ان يقيم البيعة
على ما ادعى لا تقبل لما مر فان اقام المدعي البيعة على ما ادعى ثم
حضر الغايب قبل القضا و اقام البيعة على ما قال صاحب اليد قبلت
بيئته لانه ثبت ان بيعة المدعي قامت على غير خصم فتبطل بيئته
المدعي فان اقام المدعي بيعة على الحاضر فيضي له بسبق شرابه وان
حضر الغايب بعد ما قضى المدعي لا تقبل بيئته لان قضا القاضي بشري
المدعي منذ سنة يبطل كل بيع كان بعده الا ان يدعي بشرا قبل سنة فيضي
له لانه اسبق **رجل** اشترى دارا و قبضها فجاء الشفع و طلب الشفعة
فقال بعثتها من فلان بكذا وسلمتها اليه ثم ادعى عليها فان صدقة الشفع
او كذب به وعلم القاضي لا تقبل بيعة الشفع لانه مودع وان اراد ذوال
اليد ان يقيم البيعة لا تقبل بيئته لما قلنا فان قضى بالشفعة ثم
حضر الغايب و اقام البيعة على الشرا لا تقبل لان القاضي لما قضى
بالشفعة وحق الشفع مقدم على حق المشتري صار المشتري مقضيا
عليه حتى يساق على شرابه فيبطل البيع الثاني ضرورة **وان** حضر
الغايب قبل ان يقض الشفع و اقام البيعة على انه اشترىها من المشتري
قبلت لانه ثبت ان بيعة الشفع قامت على غير خصم فان اعاد الشفع
البيعة قبلت بيئته و يا خذ يا اي البيعة نشا كما لو ثبت ذلك عيانا وكذا
لو صدق الشفع المشتري فيما قال قبل القضا بالشفعة ليطالب بيعة
الشفيع لانه اقراهما قامت على غير خصم وان صدقة بعد القضا هو
بالشفعة لا يبطل القضا لان القضا بالشفعة نقض لكل عقد باشره
المشتري فانما اقر بشري منتقص فلا يعتبر وهذا على اصله خيفة
ظاهر لان القضا بالشفعة بمنزلة القضا بالبيع وهو قضا بنقض البيع
الثاني الذي يدعيه المشتري فينفذ ظاهرا وباطنا واما على قولهما
ببني ان يرد القضا لانه اقراهما وقع بغير حق وانما لا يرد لان فيه
قضا بنقض البيع الثاني على الغايب وانه محتمل فيه **دار** اختصم
فيها رجلان الى القاضي فقام عند القاضي الباقي المدعي بشهر و ثم
اقام الذي كان في يده البيعة انه وهبها من فلان الغايب وسلمها
اليه بعد ما قاما لم يشع بيئته لانه كان خصما بيده فهو بر بئله
بهذا اخرج نفسه من ان يكون خصما وكذلك البيع والصدقة الا اذا

علم القاضي بذلك او اقر المدعي او اقام ذوالبيد البيعة على اقرار
المدعي لما ذكرنا في الابواب المتقدمة **وكذا** لو اقام المدعي شاهدا
واحدا اول ما ادعى ثم صنع ذوالبيد شيئا من ذلك لان الشاهد
الواحد لا يوجب الاستحقاق ولو اقام شاهدين فعلا ولم يقض
بشهادتهما حتى كان بعض ما وصفتا فهو خصم ولا تدفع عنه الخصومة
وان علم القاضي او اقام البيعة لان المدعي انما عليه من الحجة وصار
المحل مستحقا له الا ان التأخير يكون من القاضي فلا يوجب ذلك بطلان
حقه والله اعلم **باب ما يكون الرجل فيه خصما بالاقرار**
من غير معاينة القبض اصل الباب ما ذكرنا غير مرة وان الحكم
ثبت وقد ثبت سبق بسببه كالماله الى السبب السابق كما اذا عاينا هو
المخرج للرجح ثم مات قبل الرجح كالماله الى الجرح السابق وان التصرف يدل
على اليد لا من تصرف وتقلب في شيء فهو في يده في الحكم فاذا ثبت تصرف
الغايب حكما او حقيقة فقد ظهرت بيده ولظهور بيده اندفعت الخصومة
عن الحاضر اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اقام البيعة على
دار في يد رجل انما له واقام الذي في يده شاهدين فقالا لشهد
ان فلانا اشهدنا ان الدار التي في يدي فلان هذا داره وانه اسكنها
هذا الذي في يده ولم يره دفعها اليه وقد علمنا انها كانت يومئذ
في يده هذا الذي في يده فلا خصومة بينهما لان شهادتهما بالاسكان
والدار في يده الساكن يومئذ بالاسكان تشهدا بالنسليم لان اليد اذا
ظهرت عقيب بسبب حاله اليه فيثبت الوصول اليه من جهة
الغايب فاندفعت الخصومة عنه **وكذا** لو شهد وان فلانا اقر
انه اسكنها ولم يشهدوا انهم اقره لما ذكرنا ان اندفاع الخصومة
تتعلق بالوصول اليه من جهة الغير لا يملكه **وكذا** لو قال لا تعلم
في يد من كانت يومئذ الا ان فلانا اسكنها فاعلمنا انها كانت في يده
انها اليوم في يدي هذا الذي في يده لانما تشهدا بالاسكان الصحيح
لان الاسكان الصحيح ان يكون فيه تسليم وتسلم وقد شهدا بالاسكان
والقبض كالحال موجود في حال اي الاسكان لانه ظهر عقيب الاسكان
فكانت الاضافة اليه واجبة ولان الاسكان ثبت بالشهادة والقبض
ظهر بالمعاينة فصارتا ثبتت كلاهما بالشهادة هذا كل ما قال في كتاب
الهبة اذا اقام البيعة انه قد وهب مني والشيء في يده فبني القاضي
له بالهبة وان لم يشهدوا بالقبض لان الهبة تثبت بالبيعة والقبض
ظهر بالمعاينة كذا ذكره فان قال المدعي انما اقيم البيعة ان الدار يومئذ
اسكنها هم الغايب كانت في يده احراز في يدي لم تقبل لانه اقام على يد

منقضية لنفسه او الغايب والغايب لو حضر واقام البينة ان الار
كانت في يدي لا تقبل ولا تنقض به هذا الا انها ثابتة للحال معاينة
وعجتل انها حق ويحتمل انها غير حق فلا ينفذ بالشك فاذا اقام غيره
البينة كان اولي بعدم القبول ولو شهد بشئ هو ذبي اليد وقالوا ه
اشهدنا فلان بما اخبرناك ولم تكن الداعي ذلك اليوم في يد الذي
اشهدنا يوم اشهدنا ولا في يد الساكن وكانت في يد اخر الذي
في يده خصم لان اقراره بدسليم شئ لم يكن في يده فاسد والشهاد
على الفاسد لا تقبل ولان الاشكاح من الغايب يد ويد لا يتصور
كالهبة والاجارة فلم يثبت الوصول اليه من جهة الغايب فلا تدفع عنه الخصم
باب ما يقضي القاضي فيه بالبينة والاقرار وما لا يقضي
به في العبد والدية اهل الباب ما ذكرنا ان القاضي على الغايب لا يجوز
الا اذا كان عنه خصم حاضر والادعي في يد نفسه ماله يعلم ثبوت يد
غيره عليه ولهذا كان القول قوله في الحرية وعبد الادعي لا يد له على نفسه
والارث يتبع الذات لما ذكرنا **وحرف آخر** ان الظاهر يصلح حجة
للدفع دون الاستحقاق كاليد وحياة المفقود وكما في النصارى اذا
ماتت فحان امراة مسلمة وقالت اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت
الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة ولا ميراث لها حكما للحال
في معرفة الماضي ولو مات مسلم وله امراة نصرانية فقال اسلمت قبل
موته فالقول قول الورثة ايضا ولا ميراث لها ولا يجعل الحال حكمة لان الحال
ظاهر في دلالة على الماضي فيصح التمسك به في معرفة الماضي والدفع
لا في الاستحقاق والورثة هم الذين في المسئلة **اذا عرفنا**
هذا قال محمد رحمه الله **رجل ادعي على اخيه فقأ عين عبد له**
غائب وانكر المدعي عليه والمدعي مقر بان العبد حي واقام البينة انه
عبد وان هذا فقأ عينه لا تقبل بيبنته ولا يقضي له بشئ حتى يحضر
العبد فيقيم البينة انه عبد وان هذا فقأ عينه فيقبض له بالارث
حيث قال محمد قال بعض فقهاءنا تقبل بيبنته ويقضي له بالارث
العين وان لم يحضر العبد واختلف المشايخ رحمهم الله في قوله بعض
فقهاءنا قال بعضهم اراد به زفر وقال بعضهم اراد به عاقبة القاضي
وقال بعضهم اراد به القسم بن حبيبي معن وكل ذلك محتمل وجه
قوله ذلك البعض انه ادعي سبب ارث العبد دينا على القاضي ومالك
العبد الا انه لا يجوز القضاء بالارث الا بعد القضاء بالعبد وقد اقام
البينة عليها والباقي حاضر والعبد غايب والقضاء على الحاضر جائز
وعلى الغايب لا يقضي بالارث دون العبد كما في الوكيل بتقيل العبد

ه والامة فلهذا الواقع به يقضي بالارث وان لم يقض بملكه العبد فكذا
اذا اثبت بالبينة فان حضر واقر بالرق له كان القضاء ماضيا وان قال
انا حر الاصل كان القول قوله وبطل القاضي ذلك القضاء الا ان يعيد المدعي
البينة ان العبد عبده لان العبد في يد نفسه والقضاء عليه في حال
غيبته لم يكن نافعا قبله اعادة البينة وجه ما ذكرنا في الكتاب ان الارث
يتبع ملكه الرقبة لانه لا يتصور ان يكون الاصل ملكا لاسنان والعين او يبدل
العين ملكا غيره والملك في البيع يثبت بملك الاصل وملك الاصل لم يثبت
بعد لان العبد في يد نفسه من حيث الظاهر حتى كان القول قوله انا حر
الاصل فكان القضاء عليه قضا بالرق على الغايب وانه متعذر فتعذر
القضاء بملك الارث ضرر ورق بخلاف الاقرار لانه حجة قاصرة فامكن
ان يجعل بالاقرار كان العبد في حق استحقاق الارث ملك المدعي
وان لم يجعل كذلك في حق العبد بخلاف البينة لا بها حجة متعدي فلا
يمكن القضاء بها على الوجه الذي شرعت لانه قضا على الغايب ولا يمكن
القضاء بها على وجه الاقتضار على الارث لانها حينئذ تصبح حجة قاصرة
وهو يعتبر المستروع الا ترى انه يجوز الاقرار بغير خصم ولا يجوز البينة
من غير خصم **ولو ان المدعي** اقام البينة انه فقأ عين برذون له قيمته
الفرد وهم تقبل بيبنته ويقضي له بالارث وهو ربع قيمته وان كان
البرذون له قيمته الفرد وهم تقبل بيبنته ويقضي له بالارث وهو ربع
قيمتهم وان كان البرذون غائبا لانه ادعي ملك البرذون ولا مباح
له لان يد الثالث غير ظاهرة والبرذون لا يد له على نفسه فهو في
الحكم كانه في يد المدعي لا بعد امر يد غيره فلا يكون القضاء بالارث قضا
على الغايب لان الدابة لو كانت حاضرة لا يكون خصما فحضرها كغيرها
بخلاف العبد لانه في يد نفسه ولو كان حاضرا وحده الرق ان نصب
حصما فاذا كان غائبا يحتاج الى حضوره وهذا لان في العبد لا ينفق
بحوز الحكم لانه ان كان مقر بالرق يجوز الحكم وان كان منكرا لا وهو المعنى في
عدم القضاء على الغايب لانه لا يعلم ان الغايب مقر او منكرا فان كان منكرا فالبينة
حجة للقضاء عليه وان كان مقرا لا يكون البينة كذلك هنا بخلاف الدابة
ربع القيمة وهو من هنا ففي العبد يجب نصف القيمة بالاجماع الا
ان يرد قيمته على عشرة الاف درهم فيجب خمسة الاف الخمسة
وعند ابن يوسف والمشافعي رحمهما الله يجب نصف القيمة بالغة
ما بلغت وفي المشاة يجب النقصان وفي عين بقر الخزاز وعين جزرة
ربع القيمة وكذا في عين الحار والنعل والفوس وقال المشافعي رحمه الله
يفقن النقصان في جميع ذلك لان الواجب ضمان المال فيتقوله النقصان

المالية وعنه في العبد ايضا النفقات واصحاب ارحم الله
احتجوا بما روي خارجة بن زيد بن ثابت رضي الله عنهم عن ابيه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوجب الربيع وعن عمر رضي الله
عنه انه قضى عن فريش الغرس ربع القيمة ولم يكر عليه منكر فصار اجماعا
فتركنا القياس في عين الجزور بالاثار ولان المقصود من الساة المجر
وانه لا يوجب فيه نفقاتا فاحشا اما المقصود من الجزور والبقرة الركوب
والحمل والحراة وذلك لا يحصل الا بالقوام والعبدان فيكون نصف البدل
للقابلة العبدان فاذا ذهب احدهما يجب الربيع خلاف الادبي لان منفعة
البصر مقصود على حدة وكذلك منفعة البطش والمشي بخلاف ما لو قطع
احدي قواجر الدابة فانه يحن جميع قيمتها لان ذلك بقوت منفعة الاستعمال
اصلا فيكون استهلاكا اما ذهبا احدي العينين لا يحن ذلك وذلك
القاضي الامام علا الدين صاعدا النيسابوري في هذه المسألة ان العين
من الادبي نصفه ومن الذوات على ثلاثة اوجه ان كان مركوبا مأكولا كالبقرة
وحماره فالعين منه ربع وان كانت تركب ولا تؤكل كالحمار وحماره فالعين
منها نصفها وان كانت تؤكل ولا تركب كالساة والطير ففيه النفقات
اما الادبي فلما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فيها بنصف
الدية **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى في العين بنصف
الدية وفيها جميع الدية واما الدابة المأكولة فلما روي من حديث
عمر رضي الله عنه ولان الانتفاع بها يقع بنوعين الاكل والركوب والنفق
فان نصف الانتفاع الاكل فصار الفاني ربع منافعه فيغرم ربع القيمة
واما تركب ولا تؤكل فالانتفاع بها يقع بنوع واحد وهو الركوب والنفق
فان نصف ذلك فيجب نصف قيمته ولكن هذا لا يصح ويجب ان يقال
الواجب فيه النفقات وهو الصحيح واما الذي ينتفع بالاكل لا غير فيغرم
النفقات لانه لو بقيت بشي من منفعة لان منفعة الاكل باقية فصار هذا
عينا حله فيغرم بنصف العيب **ودكر** في العصب اذا عصب دابة
فقطع يديها ورجليها فلما حبها ان يحن الفاصب قيمتها بخلاف ما لو كان
المقصود عيدا او جارية فقطع منه لا يصير مستهلكا لقابله صلحا العامة
ما كان صالحا من قبل والدابة تصير مستهلكة بقطع طرف منها وان لا
ينتفع بها بما هو المقصود من الحمل والركوب بعد القطع فكان لصاحبها
ان يتركها للفاصل ويحن قيمتها وكذلك لو كانت بقرة او جزور فقطع
يديها ورجليها او كانت ساة فلما حبها فاذا قضى عليه ربع القيمة
ثم حصر رجل وبيده البرذون المعقوفة عينه وقال هو برذون فانه
لم يثبت في قوله وان كان البرذون في يده والقول قوله فيما في يده

لان

لان اليد حجة من حيث الظاهر وان يصلح حجة للدفع للاستحقاق
فان اقام البيينة ان البرذون ملكه وان ادعى عليه فقا عينه وهو
بوميد له اخذ الارش من المدعي الاول لانه اثبت الملك بحجة لا معارض
لها لانه بين ان البيينة الاول قامت على خصم غائب فطلبت واثبت الملك
له في البرذون ثبته في التبع فان اقام البيينة على هذا فاقام المدعي الاول
البيينة ان البرذون له وان هذا المدعي عليه فقا عينه وهو بوميد له
كانت بيئته اولى من بيئته الذي في يده البرذون لانه في البرذون خارج
والاخر ذواليد فيقضي له بالبرذون ثم يتبعه الارش ضرورة عدم تصو
الانقصان هكذا ذكر في عامة النسخ **ودكر** في بعض النسخ اذا حضر في
يده البرذون فانه يوجب منه ويدفع الى الذي قضى له بالارش لان القاضي
اذا قضى له بالارش فقد قضى له بملك الدابة فلا يكون لصاحب اليد ما لم تقم
البيينة فاذا اقام البيينة يقضي له مع ارشته وهذا السكال في مسألة
الخارج مع ذي اليد فانها تثقل بيئته صاحب اليد وهو اولى **والجواب**
ان هذا الاستيفاء الدعوي لان البرذون وان كان في الحقيقة في يده
فهو في الحكم كانه في يد المدعي الاول حيث قضينا بالارش له بيئته لانها
قامت على ما في يد الغير فلو كان صاحب الارش اقام البيينة ان البرذون له
قبل ان يقضي للذي هو في يده كان اولى لانه لما استأنف الدعوي صار كانه
اعرض عن الخصومة الاولى فصار هذا بعد الخصومة واحدا لصاحب
يد والاخر خارج فبيئته الخارج اولى **باب الشهادة في الميراث**
الذي يقضي به للذي في يده الفصل الباب ما ذكرنا في الاواب
المتقدمة ومسائله من جنس ما تقدم في الباب الثاني قال محمد رحمه
الله **اذا كانت** الدار في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي
انها دار ابيه مات وتركها ميراثا له واحدهما ابن اخ ذي اليد ووارثه
لا وارث له غيره واقاما البيينة فلم يقض بشي حتى مات العم الذي في يده
الدار فالبيئتان على حالهما ان تركت احدهما قضى بها لصاحبها وان تركتا
فقضى بينهما كما قبل موته لانه لما تركت البيئتان ظهر ان الاجنبي اقام البيينة
العادلة فثبت له حق الملك وتنازع حقيقة الملك الى وقت القضاء وكون
التركة مشغولة بحق الاجنبي تمنع الارث كما لو كان عليه دين مستغرق
واذا امتنع الارث تعيب الدار على حكم ملك الميت وعلى حكم يده كانه
حي فبقي ابن الاخ خارجا ايضا فيقضي بينهما ولا بها استحقاق القضاء
نصفين فلا يبطل ذلك بكونه ولان لابن الاخ بالبيينة من المنفعة ما لا يكون
له بالميراث لانه لو قضى له بالميراث ثم ظهر على الميت دين يقضي الدين من

الدار ويقدر عليه صاحب الدين ولو قضي له بالبينة لا يقضي الدين
من الدار فلا تصير الدار في يده كيلا يبطل حقه كما ذكرنا في رجلين
اقاما البينة على عين في يد ثالث فافترقا والبيد لا حد لها ودفع اليه لا تبطل
بينته **واذا قضى** القاضى بالدار بينهما ثم قال الاجنبي ان اعيد البينة
على ابن الاخ لا حد لها في يده لا يثبت اليه ولا تقبل بيئته لانه لما قضى بالدار
بينهما صار كل واحد منهما مقتضيا عليه في النصف من جهة صاحبه وبيئته
المقتضى عليه لا تسمع فيما صار مقتضيا عليه الا ان يدعى التلقي من جهة ولو
ركبت شهود الاجنبي بعد موت المم ولم تركه شهود ابن الاخ فقي
بها للاجنبي ثم ركبت شهود ابن الاخ فالقضا ما من للاجنبي وبطل شهود
ابن الاخ لانه لما قضى بكل الدار للاجنبي ولا يجوز القضا بكل الدار له
مع قمار ما يوجب القضا بالنصف لابن الاخ يضمن القضا بالكل للاجنبي
ابطال شهود ابن الاخ والقاضي ولا ية ابطال الشبهة اذا جاعة
بدليل الا بطلان والقاضي متى رد شهادته في قضيته ينادي الرد
في تلك القضية كالورد شهادته الفاسق في قضيته ثم ثاب وشهد
في تلك القضية لا تقبل **وكذا** اذا شهد الزوج لزوجته او
الزوجة لزوجها وردت ثم اتاها بغير شهدها لا تقبل بخلاف العبد
او الكافر اذا شهد على مسلم او الصبي اذا شهد وردت ثم
شهد بعد الاسلام والحرية والبلوغ تقبل لانه في الفصل الاول المردود
شهادته لان الفسق والنكاح لا يخرج من اهلية الشهادة وانما لا تقبل
لثمة الكذب في الفاسق وثمة الكذب في الزوجين كيلا يكل واحد
منهما بما لا صاحبه فاذا كان المردود شهادته في شهادته حكم القاضي
ببطلانها بدليل شرعي فليس له ان يصححها بعد ذلك بخلاف العبد
والكافر والصبي لان المردود لم يكن شهادته لانهم ليسوا من اهل الشهادة
والردمي كان طعني في الشاهد ثم شهد بعد زوال ذلك المعنى
تقبل حتى لو شهد كافر لكافر وردت شهادته ثم اعادها بعد ما انسل
لم تقبل لان المردود وشهادته لانه من اهل الشهادة على الكافر وانما
ردها لثمة الكذب فيعديما رجح جانب الكذب في تلك الشهادة بحكم
الحاكم لا يجوز الحكم بها فقط **ولهذا** قلنا الذي اذا قذف مسلما وحده
لم يحرم شهادته لان بطلان بغيره اذ القاذف من تمام الحد وهو من اهل
الشهادة على اهل الزمة فتبطل الاهلية ولو اسلم جازت شهادته
والعبد لو قذف في حرم اعتق لم تقبل شهادته لانه ليس من اهل الشهادة
وقته الاقامة فيوقف البطلان على حد وركا اهل به وصار كانه حد بول

الاعتناق

الاعتناق اعاد ابن الاخ البينة على الاجنبي تقبل وقضي بهاله لانه لم يصير
مقتضيا عليه ببيئته الاجنبي لانه تلك البينة قامت على العم وهذه قضية
اخرى لانه المشهود عليه في المرة الثانية غير المشهود عليه في المرة الاولى
كما لو شهد فاستعان فردت شهادتهم ثم ثابا وشهد المسلمون له الاول
على انسان اخر او على المسلمون عليه الاول ثم مال اخر قبلت شهادتهما فذلك
هوها فان اراد الاجنبي بعد ذلك ان يعي البينة على ابن الاخ في كل الدار
ولو ركبت شهود ابن الاخ او لا ولم تركه شهود الاجنبي وقضي بهاله لابن
الاخ ثم تركه شهود الاجنبي لا يقضي له وان اعادهم الاجنبي وقضي بهاله ولا
تقبل بيئته ابن الاخ عليه بعد ما ذكرنا **ولو اقام** الاجنبي على العم شاهدين
في جنابة ولم يعيهم ابن الاخ فقامت العم وصارت الدار في يد ابن الاخ ثم
اقام ابن الاخ شاهدين بما ادعى قبلت بيئته لان الدار بقيت على
حكم ملكه العم وعلى حكم يده كانه حي فقي ابن الاخ خارجا ايضا وفي
قبول بيئته فايدة على ما ذكرنا فاذا ركبت البيئتان فقي بينهما نصفين
ولا يكون بيئته ابن الاخ اولى **فان قيل** وجب ان يكون ابن الاخ اولى
لانه اقام البينة على الاجنبي والاجنبي واقام البينة على العم ولو لم
تقم البينة على ابن الاخ لصار ابن الاخ اولى كما ذكرنا في الباب الثاني اذا
ادعى عبد اني بذر حمل انه عبده اشتراه من صاحب اليد بالذره
واقام صاحب اليد البينة انه عبده فلان اودعه اياه فانه لا تنفع
الخصومة عنه ويومر بتسليم العبد الي الغايب اذا حضر وصدقه
فيما ادعى من الابداع واذا ركبت شهود المدعي يقضي له على المقر له
ولو ان الغايب اقام البينة قبل ان يركب بيئته المدعي يقضي بطله له
وتبطل بيئته مدعي الشرا لان المدعي اقام البينة على المدعي فكان
هنا اولى كذ لك هنا ولان سبب الاستحقاق لما ثبت للاجنبي
صار هو صاحب يد وابن الاخ بقي خارجا فيقضي به عليه كافي
تلك المسلمة **قلنا** ذكرنا ثمة رواية ابن سماعة عن محمد بن محمد بن ابيه
انه يقضي بينهما نصفين كافي هذه المسئلة وقال بعضهم يقضي
لكلها لابن الاخ هناك قضى هناك للغايب اما في ظاهر الرواية فرق
بينهما والفرق ما اشار اليه محمد في ظاهر رواية الجامع فقال الشهود
هنا شهدوا وعلى العم انشأوا ما قلنا ان الاجنبي وابن الاخ خارجان
والمدعي عليه العم فصار كأنهما اقاما البينة على العم حال حياته فيكون
بينهما وان الاجنبي وان اقام البينة على العم لكن ابن الاخ كان حاضرا
بدعي معه فقد سمعت بيئته الاجنبي عليه فصار كأنهما اقاما معا
امافي تلك المسئلة بيئته المدعي سمعت على صاحب اليد لا على الغايب

فاذا حضر الغائب واقام بالبينة كان هو اولى لانه لم يقع البينة عليه وصار
 كأنه تغرد باقامة البينة ولو لم يقر ابن الاخ بالبينة بعد موت العم حتى
 قضى بها للاجنبي ثم اقام ابن الاخ بالبينة على الاجني انما اراد ورثها
 عن ابيه فانه يقضي بالدار لابن الاخ لان الاجني صار صاحب يد بقضا
 القاضي وابن الاخ صار مدعيًا فتقبل بينة عليه ويقضي له لانه
 لم يصر مقصيًا عليه ببينة الاجني ولا تقبل بينة الاجني عليه بعد
 ذلك لانه صار مقصيًا عليه ببينته **ولو كان** ابن الاخ هو الذي اقام
 البينة على العم في حياته واقام الاجني بعد موت العم يطلب بينة ابن
 الاخ وقضى بها للاجنبي لان بينته ابن الاخ وان ماتت الدار
 مستغولة بحقه الا ان كون التركة مستغولة بحق الوارث لا يمنع الارث فورث
 ابن الاخ لانعدام الاستحقاق في الاستحقاق التركة فصار ذا اليد والاجني
 خارج فيقضي بها للخارج بخلاف ما اذا اقام الاجني في حال حياة العم وابن
 الاخ بعده لان ابن الاخ صار منسبًا للخصومة وضع منه ذلك لانه خارج
 اما هنا لا يمنع منه انساب الخصومة لانه صاحب يد **وكذا** لو اقام
 كل واحد منهما البينة بعد موت العم لانهما مدعيان في الحال وابن الاخ
 صاحب يد والاجني خارج **ولو اقام** كل واحد منهما شاهدًا او احدًا على
 العم ثم مات فورثه ابن الاخ ثم اقام كل واحد منهما شاهدًا اخر قضى
 بينهما نصفين لان الشهادة الثانية استندت الى الاولى فصارتا نهما
 اقاما شاهدين على العم ولان كل واحد منهما استحق الفضا بضم شاهد
 اخر فلا يبطل ذلك بموت العم ولان ابن الاخ ما صار بموت العم ذا اليد
 فيبقى خارجا لان شغل الاجني يمنع الارث لان الشاهد الواحد لا يثبت
 حق الملك لانه ينتظر العلة وتنتظر العلة لا يثبت شيء من احكام
 العلة بل المعنى اخر وهو انه لو ورثها ابن الاخ وصار ذا اليد لا بد ان يجعل
 القول قوله في اية ورثها عن ابيه لان ذا اليد من يكون القول قوله فيما
 في يده ومتى جعلنا القول قوله في اية ورثها عن ابيه يبطل ما
 اقام الاجني من الشاهد الواحد ويلزمه الاعادة ثانيا لان ذا اليد
 لم يخلف عنه فيما وانما يجعل اياه ولم يقع الاجني من الشاهد الاول على ابيه
 فيبطل حينئذ ما اقام الاجني من الشاهد الواحد بمجرد قوله اني
 ورثتها من ابي وانه خير محتمل وهذا لا يجوز فلهذه الضرورة انتفع
 الارث فيقضي بينهما ولا يلتفت الى بينة من ادعى بعد ذلك لانه لا كل
 واحد منهما صار مقصيًا عليه في النصف على ما مر ولو كان كل واحد منهما
 صار مقصيًا عليه في النصف على ما مر **ولو كان كل واحد منهما** اقامه
 شاهدين بعد موت العم يقضى بها للاجنبي لانها عرضت عن تلك الخصومة

وهذه

وهذه خصومة مستأنفة غير مبنية على الاولى فصار ابن الاخ ذا
 اليد فيقضي للاجنبي ولا تقبل بينة ابن الاخ بعد ذلك **ولو اقام** كل
 واحد منهما شاهدًا على العم ثم اقام الاجني شاهدًا اخر بعد موته
 تقضى به له ثم جاء ابن الاخ بشاهد اخر لا يلتفت الى ذلك لانه لو كان اقام
 شاهدين على العم ورثت بينة الاجني وقضى له بطل شهود ابن الاخ
 فاذا اقام شاهدًا واحدًا او اولى الا انه على حجة حتى لو جاء بشاهدين اخرين
 قضى له على الاجني لانه لم يصر مقصيًا عليه لانه لم يسمع كلتا البينتين
 عليه ولان شهادته الاولى ما ردت للثبوت ولكن ضرورة القضا للاجنبي فاذا
 اعاد فقل انساب الخصومة وان اعاد الاجني بعد ذلك لم تقبل لانه صار
 مقصيًا عليه كما لو اقام شاهدين ورثت بينة الاجني ثم اقام هو شاهدًا
 وقضى له على ما ذكرنا **وفي الدعوى** دار في يد رجل وابن اخيه فادعى
 العم ان اياه مات وتركها ميراثًا له لا وارث له غيره واقام البينة تقضى
 بينهما نصفين لان كل واحد منهما خصم عن مورثه قائم مقامه فكانا حيان
 اثبت كل واحد منهما الملك لنفسه يقضى بينهما نصفين لان الاب مع
 الابن في الخصومة في الملك عتلة الاجنيين فاذا استأوى ياتي سبب
 الاستحقاق وجب القضا بينهما **بخلاف** الجارية المشتركة بين الاب
 والابن اذا ولدت ولدًا او ادعيها معا فان رعوة الاب او ابنة الاب ولاية
 تلك جارية الابن بلا استبعاد وليس للابن ذلك فكانت دعوة
 الاب اقوى اما ههنا ليس للاب ولاية تلك مال الابن فاستوى فان قال
 العم كانت الدارين اخي وابي نصفين وصدقه ابن الاخ بذلك الا انهما
 اتفقا اختلعا في تاريخ التوث فاقام العم البينة ان اخاه مات قبل ابيه
 واقام ابن الاخ البينة ان حده مات قبل ابنه ثم مات ابوه فورثه فانه
 يقضي لكل واحد منهما بالنصف الذي كان لابييه لان معنى هذه المنازعة
 ان العم يقول مات اخي ولا عن اب واب لاب السدس من نصيبه والباقي
 لابن ثم مات ابي عن ابن وابن ابن فكان ماله لابييه فليسعة اسهم من
 اثني عشر سهمًا من الدار وابن الاخ يقول مات اخي ولا عن اب وابن فصار
 نصيبه بينهما نصفين ثم مات ابي عن ابن واخ فصار نصيبه له وذلك
 ثلاثة ارباع الدار فاذا ظهرت هذه المنازعة بينهما وقع التعارض
 بين البينتين في اثبات التاريخ لموت كل واحد منهما ولا ترجح احدهما
 على الآخر فجعل كانهما ماتا معا لتعدد رايات الترتيب والتاريخ من غير
 حجة ولو ماتا معا لم يرث واحد منهما من صاحبه لان بقا الوارث حيا
 بعد موت المورث شرط جريان الارث واثبات الخلافة في ملكه فصار نصيب
 كل واحد منهما لوارثه كحي في العرفا ولهذا فلهذا قضى بالدار بينهما

على جانب الكذب فيه لانه غير متهم فيما يقربه على نفسه بل ربما ينجح
الطبع والنفس الامارة بالسوء عن الاقرار بالصدق فليظهر دليل
الصدق فيما يقربه على نفسه جعل حجة عليه وفي حق الغير بما يحمله الطبع
على الاقرار بالكذب فكان منها فيه فلا يجعل حجة في حق غيره والله اشر
الله تعالى في قوله عز وجل بل الانسان على نفسه بصيرة قال ابن
عباس رضي الله عنهما اي شاهد بالحق ورجم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما عزا حين اقر على نفسه بالزنا **وقال** عليه الصلاة والسلام
في حديث العسيف واعدا يا انليس الى امرأة هذا اذ اعترفت فارجمها
فيكون الاقرار حجة في الخلافة التي تندرج بالنيابة دليل على انه حجة
فيما لا يدري بالشبهات بطريق الاولي **وحرف آخر** ان المال المشترك
توي منه يتوي على الشركة وما بقي يبقى على الشركة اذ ان نصيبين
يصرف الهلاك اليه ليس باولي من الآخر وان استهلك احدهما ضمن نصيب
صاحبه **وحرف آخر** ان المال المشترك اذا كان في يد اثنين يجعل في يد كل
واحد نصفه وان كان في يد ثلاثة يجعل في يد كل واحد منهم ثلثه وكذلك
الاربع والخمسة تنسوبة في الاستحقاق بناء على التساوي في سبب
الاستحقاق ولهذا **قلت** اذا كانت الدار في يد رجلين فادعي هو
احدهما كلها والاخر نصفها واقا ما البينة يقضي بكل الدار لمديي الجميع
لان مدعي النصف لا يدعي الا النصف والنصف ساهم له حكم يده هو
فانصرف دعواه الي ما في يده ولا يكون مدعي شيئا مما في يد صاحبه فاجتمع
فيما في يده دعوي الخارج وصاحب اليد فيقتضي به الخارج **وحرف آخر**
ان اقرار احد الشريكين بقدر من المال المشترك ينصرف الى النصيبين
جميعا لا الى نصيب المفترضة بخلاف بيع احد الشريكين قدرا من المال
المشترك مطلقا حيث ينصرف الى نصيبه لان الاصل ان يجري المطلق على
اطلاقه وينصرف الى النصيبين في البيع والاقرار الا ان في البيع لو صرفناه
الى النصيبين يبطل البيع عند عدم اشارة صاحبه فيصرف الى نصيبه
فتصح ان تصرف وصاية له عند الابطال اما في الاقرار لو صرفنا الى
النصيبين لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو وصل اليه يوما من الدهر
يومه بتسليمه الى المفترضة ويوم بتسليم نصيبه في الحال ولا ي
المقصود من البيع ازالة المبيع عن ملكه بترجماعه او الوصول الى
الفن والاسترباح وهذا لا يحصل الا بالصرف الى نصيبه فيصرف اليه
بدلالة الحال والاقرار جز عن امر ماض وليس المقصود منه الاعلان
والصدق وانه لا يتعلق بالملك ولهذا لو قال بعت منك عبد اوله
عبد واحد ينصرف البيع اليه نصيبا لتصرفه ولو اقران لفلان

في يد عبد

في يد عبد اوله بعة او غصبا او اجاره او غصب منه عبد او اودعه عبد
لا ينصرف اليه لان صحة الخبر لا تعلق له بهذا العبد فلا ينصرف اليه اذا
عرفنا هذا **قال محمد رحمه الله كس** في يد رجلين فيه الف درهم اقر
احدهما لاجنبي بنصفه وانكر شريكه فلهذا علي اربعة اوجه احدها ان
يقول نصف الكس لك ولا يزيد علي هذا وثانيها ان يقول نصف الكس
لك والنصف الاخر بيني وبين شريكك نصفان وثالثها ان يقول نصف الكس
لك والنصف لي **وقال** ان يقول الكس بيني وبينك نصفان ففي الوجه
الاول والثاني يقسم ما في يد المفترضة وبين المفترضة اثلاثا ثلثا للمفترضة
وثلثه للمقر والوجه الاول هو الثاني من حيث المعنى كما قال نصف الكس
لك والنصف الاخر بيني وبين شريكك نصفان فيصدق في حق نفسه ولا
يصدق في حق شريكه فبقي النصف له كما كان والنصف الاخر يقسم بينهما
اثلاثا لما ذكرنا ان اقراره ينصرف الى النصيبين وكان مقر ان المفترضة
النصف والنصف بينه وبين شريكه فكان مقر ان حصة نصف حصة
وصصف حق شريكه ولهذا لو صدقه شريكه كان للمقر النصف
والنصف بينهما الا انه لم يظهر في حق شريكه لتكذيبه فيظهر في حقه
وهذا لان من زعمه ان شريكه غاصب ظالم في احد الربع رايد اعلي
حقه والمال المشترك اذا توي منه شي يكون على الشركة وانما يكون
كذلك ان لو قسم الباقي على السهام التي قبل التوي وقبل التوي القسمة
بينهم ارباع سهام للمقر له وسهم له وسهم لشريكه فعند التوي
يقسم الباقي على هذه السهام بخلاف ما ذكر في الجامع الصغير اذا مات
الرجل وترك اثنين والفا واقسما فاقرا احدهما ان الميت اوصى لهذا
ثلث ماله وكذبه الاخ فان المفترضة ثلث ما في يده وان اقران حقه
مثل حقه لا نه انما اقر له بالثلث في التركة ونصيبه بالقسمة ما قررا
متميزا عن نصيب صاحبه فاما اقر له بنصف الثلث في نصيبه ونصف
الثلث في نصيب صاحبه الا ان اقراره لم ينفذ في نصيب صاحبه
فينفذ في حقه والمكذب لم يخذ شيئا من المال المشترك حتى يكون
التوي عليهما لا بعد ام الشركة وقت الاقرار وكان اقرارا بمعين
فلا يخذ من نصيبه **وفي الوجه الثالث** والرابع ياخذ منه
نصف ما في يده لانه انكر شريكه صاحبه وادعي ان الكس بينهما وان
حرقا فيه على السوا ولهذا لو صدقته كان بينهما فاذا كذب كان في
رغمه انه غصب نصف الكس فيكون التوي عليهما بالتسوية
لا تسوية حرقا فيه فيكون الباقي بينهما نصيبين ولو اقر احداهما لاجنبي
بنصف الكس بيني وبينك نصفان واقرا الشريك الاخر انه بدين

وبين المقر له اثلا ثلثا له لي وثلثه للمقر له فهذا علي وجهين
اما ان كذب المقر بالثلث فيما ادعاه لنفسه وقال لا شيء لك من الكيس
وصدق المقر بالنصف او كذبا جميعا وادعى الكل لنفسه حتى الوجه
الاول ياخذ المقر له من المقر بالثلث خمس ما في يده ويضعه الي ما في يد
المقر بالنصف فيقسم ما به نصفين وهذا قول محمد وقيل هو قول ابي حنيفة
رحم الله ايضا وعند ابي يوسف ياخذ من المقر له ثلث ما في يده ثم
يصنع كما قال محمد لا يبي يوسف ان اقرار كل واحد منهما يصح فيما في يده
وقد اقر له بثلث ما في يده وله لوانفرد ولم يقر شريكه له بشيء يكون
له ثلث ما في يده وكذلك اذا اقر له بالنصف لان حق المقر له لا ينتقص
ببطلان شريكه الا ترى ان دارا بين رجلين اقرار احدهما لرجل بنصفها
ينصرف الي نصيبه خاصة وبسبيل جميع ما في يده اليه لهما انه اقر له بالثلث
من جميع الكيس شيئا وهو سهم من ثلاثة نصفه في يده ونصف في يد
شريكه على ما مر فضعنا للكسر بالنصف فصار ستة فقدر اقر له بسهمين
من ستة أسهم في نصيبه وسهم في نصيب شريكه ونفسه باربعة
وقد صدقه شريكه في ذلك وزيادة فلم يبق له خصوصية في ذلك فيبقى
حقه في سهم وحق المقر في اربعة فيقسم ما في يده منهما علي خمسة فيبقى
حقه في سهم وحق المقر في اربعة فيقسم ما في يده منهما علي خمسة فيبقى
انما اقرت لك بثلث الكيس ان لو كذبني شريكك فلما صدقتي فقد رفع عني
نصف مونتك بخلاف ما اذا انفراد لا يصل اليه شيء من جهة غيره وقد
اقران حقه نصف حقه وبخلاف مسئلة الدار ان ثمة ايضا لم يصل اليه
شي من جهة غيره وكان ثمة يودي الي الاضرار بالشريك لا نالوا صحاحا اقراره
في النصف شيئا وناخذ منه الربع وهو نصف ما في يده والشركة
في الامعان عيب يتضرر الشريك بزيادة الشكة وجناح الي القسمة
مرتبة ويتفرق ملكه ولهذا لو باع نصف بيت معين من دار مشتركة
لا يصح ولا ضرر في الشركة في المكيلات والموزونات بخلاف ما اذا باع نصف
نصيبه يصح وان كان فيه ضرر بالشريك لانه لا ثمة في البيع لانه انشا
نصرف مضاف الي محله فيصح وان نقدي الي الضرر بالشريك وبخلاف
الراهن اذا اقر بالمرهون لغيره يصح الاقرار وان ثبت له ولا ية الاعناق
لان اقراره لا يودي الي الضرر لا محالة لحوالته لا ينتصرون تصرفا
يودي الي الضرر اما هنا نفس الاقرار بالصرف الي نصيبه فلا حاجة الي
الصرف الي الشايع بخلاف الاقرار بالرهن لانه لو لم يصح بطلان اقلنا
بالصحة صيانة عن اللغو وتلك بينه الا ترى ان في الدار في موضع لا يمكن
تصحيح اقراره الا باضرار باثبات الشركة يصح الاقرار ايضا ولا يكون المقر

له جميع ما اقر به بان قال له ربع جميع هذه الدار ولي وشريكك ربع
ونصف وخذ شريكه فانه يقسم النصف الذي هو حصنة المقر بقية
وبين المقر له علي خمسة ثلاثة له وسهمان للمقر له وان زعم ان حقه في سهمين
من ثمانية وحقة في ثلاثة وحق شريكه في ثلاثة الا انه زعم ان شريكه ظلمها
واخذ زيادة علي حقه فلا يكون ذلك عليه خامسة بل يكون عليهما بخلاف ما
اذا صدقه وفي الوجه الثاني ياخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده
ومن المقر بالنصف خمس ما في يده اما المقر بالثلث فلما ذكرنا واما المقر
بالنصف فلما ذكرنا اقر له بالنصف وهو ثلاثة من ستة شيئا وقد وصل اليه
من جهة شريكه سهم من الثلاثة التي اقر بها في حقه في سهمين وحق المقر
في ثلاثة فيكون خمسة سهمان المقر له وثلثه للمقر له من جهة ان يقول اقر
لك بالنصف ولو كذبني صاحبي ادفع اليك نصف ما في يدي فلما صدقتي بالثلث
فقد وقع عني ثلث مونتك فحتاج الي حساب له ثلث ونصف وذلك ستة
اجعل ما في يده ستة فيقول كذبني صاحبي كذبني لك ثلاثة فلما صدقتي بحمل عني
ثلث مونتك وذلك سهمين بقي لك سهمان ولي ثلاثة ولا يضم ما اخذ من يد
احدهما الي ما في يد الاخر لانه انكر شريكهما في هذا المال فلا معنى للضم
بخلاف المسئلة الاولى **قال في الكتاب** وهذا قياس قول ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله وهذا الشارة الي ان علي قول ابي يوسف ينبغي ان
ياخذ من المقر بالثلث ثلث ما في يده ومن المقر بالنصف نصف ما في يده
اعتبارا لحالة التضاد بحالة النكاذب وانما بدأ بالحساب باقراره احتجنا
للموتة وتيسيرا للحساب اولاهما تضادا علي هذا المقدار انه حقه فدا ناه
لنفوتة **ثم اخرج** محمد لما يبد قوله انه لو اخذ من كل واحد منهما مقدار
ما اقر به صار للمقر له اكثر من نصيبه قال الا ترى ان كل واحد منهما لو اقر له
بالثلث ياخذ من كل واحد من الثلث يكون نصيبه مثل نصيب كل واحد
منهما فيكون خلاف اقرارها لان كل واحد منهما اقر بالثلث له وبالثلثين
لنفسه فقل اقر لنفسه بنصف نصيب المقر له فلا يجوز ان يكون نصيبهما
علي السوا ولو اخذ من كل واحد منهما خمس ما في يده كانت له سهمان وبقي لكل
واحد منهما اربعة فيصير نصيب المقر له اذا قابله بنصيب كل واحد منهما
يكون نصيبه نصف ذلك ثبت ان هذا اولي والجواب عند ابي
يوسف ان من حجة ان يقول لكل واحد منهما نصيب ان الزيادة
حصلت من جهة غيرك لا من جهة غيرك جهتك واقرارك جاز في نصيبك
لا في نصيب شريكك فكلما لم تقرب الا بما في يدك وقد سلم لك شرطك
او تقول ياخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده لما ذكرنا والمقر بالنصف
يقول موجب اقراره انما جئ مثل جهتك وقد اخذت سهمان من شريكك فاخذ

فاخذ مما في يدي سهمي حتى اساو بك فاذا اخذ سهمي بقي في يدي سهم
بينهما لكل واحد منهما سهمان وهو خمس ما في يدي واما البدلية باكرها
اقرار ان يقول اقر له بالنصف وهو ثلاثة من ستة الا ان المقر بالتك
يجعل عنه سهمين لا اقر له ليسهمين سهم في نصيبه وسهم في نصيب المقر
بالنصف ولانه اقر له بالتك شافيا فيجعل عنه السدس بقي حق المقر له
في سهمين وحق المقر في ثلاثة ثم المقر بالتك يقول حق نصف حقه وقد
اخذت من صاحبي سهمين الا ان سهمي مما دخل في اقراره فاحذف مما في
يدي سهمين بمقابلته مما اخذت مما دخل في اقراره فاذا اخذ ذلك
بقي في يدي ثلاثة يقسم بينهما الثلاثة سهم المقر له وسهم المقر ولو
قال احدهما له الثلث ولي الثلثان وقال الاخر له الثلثان ولي الثلث والمقر
له يدعي الكل باخذ من المقر بالتك خمس ما في يدي ومن المقر بالثلثين
ثلاثة اجناس ما في يدي واما المقر بالتك فلما ذكرنا واما المقر بالثلثين
فلانه اقر له بأربعة ولتقسيمه بسهمين الا ان سهمي من اربعة وصل اليه
من جهة شريكه بقي حقه في ثلاثة وحق المقر في سهمين فيصير حقه ما
في يد المقر له اربعة ثمانية احدها من المقر بالثلثين ومائة من المقر
بالثلث وبقي في يد المقر بالتك اربع مائة وفي يد المقر بالثلثين مائتان
وهذا قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اما على قياس قول ابي يوسف
فينبغي ان ياخذ من المقر بالتك ذلك ما في يدي ومن المقر بالثلثين ثلثي
ما في يدي على ما مر ونقول اذا اخذ من المقر بالتك سهمين من خمسة
يقوله له المقر بالثلثين اقررت لك بأربعة ولتقسمي بسهمين فكان
حق نصف حقه وقد اخذت سهمي فانا اخذت مما في يدي نصف سهم
بقي في يدي اربعة ونصف يقسم الثلاثة ثلثاه وهو ثلاثة المقر له
وهو ثلاثة اجناس ما في يدي واما البدلية بالاكتر المقر بالثلثين
يقول اقررت لك بأربعة في النصيبين وقد جعلني شريكك سهمي بقي حقه
في ثلاثة وحق في سهمين ثم المقر بالتك يقول اقررت بان حق نصف
حقه وقد وصل اليك من شريكك ثلاثة سهم مما دخل في اقراره فاحذف مما
في يدي ضعفه وهو سهمان بقي من يدي ثلاثة يقسم بينهما الثلاثة سهم
للمقر له وسهمان للمقر ولو اقر احدهما له بنصف الكيس والاخر ثلثيه
وهو اقر احد يدعي الكل او صدق المقر بالثلثين باخذ من المقر
بالنصف ثلث ما في يدي ومن المقر بالثلثين خمسة اشباع ما في
يدي وروجه انا احتاج الى حساب له وثلث ونصف واقله
ستة ما المقر بالنصف اقر له بثلاثة من ستة نصفه في يدي ونصفه
في يد شريكه وقد صدقه شريكه في ذلك واربعة بقي حقه في سهمين

ونصف

ونصف وحق المقر في ثلاثة فيكون اربعة ونصف ضعفنا بنصير شفع
للمقر له ثلاثة وهو ثلث ما في يدي وللمقر ستة ويصير ما في يد المقر
بالثلثين تسعة ايضا فان صدقه بقية ذلك الى ما في يدي فيصير
اثني عشر يقسم الثلاثة ثلثاه المقر له وذلك ثمانية وان كذبه لا يضم الى ما
في يدي الا ان المقر بالثلثين يقول اقررت لك بستة وقد وصل اليك كمن
شريكك ثلاثة سهم مما دخل في اقراره فسقط عني سهم وبقي حقه خمسة
وهو خمسة اشباع ما في يدي وحق المقر في اربعة واما البدلية بالاكتر
ان يقول المقر بالثلثين يقول اقررت لك بأربعة ولتقسمي بسهمين
الا ان شريكك صدقني في ثلاثة فتجعلني نصفها وهو سهم ونصف بقي
حقه في سهمين ونصف وحق في سهمين فيصير اربعة ونصف ضعفنا
فصار تسعة المقر له خمسة والمقر اربعة والمقر بالنصف يقول اقررت
لك بثلاثة وقد جعلني شريكك نصفها بقي حقه في سهم ونصف وحق في
ثلاثة فيصير اربعة ونصف ضعفنا فصار تسعة وعلى الطريق الآخر
اذا اخذ من المقر بالنصف ثلث ما في يدي وهو ثلاثة يقول المقر بالثلثين
اقررت لك بستة ولتقسمي بثلاثة فكان حق نصف حقه وقد اخذت من
شريكك ثلاثة فاحذف مما في يدي مثل نصفه وذلك سهم ونصف بقي في يدي
تسعة ونصف يقسم الثلاثة ثلثاه وذلك خمسة المقر له بنصير له ثمانية
وسهمان ونصف للمقر وقد اخذ سهمي ونصفا فصار له اربعة والمقر
بالنصف ستة واما البدلية بالاكتر المقر بالثلثين شافيا وذلك
اثني عشر وشريكك صدقني في ثلاثة اربعة وذلك تسعة شافيا
فيجعل عني نصفها اربعة ونصف بقي حقه في تسعة ونصف وحق
في ستة وحق الموافقة صار حق المقر له في خمسة وحق المقر في اربعة
فيكون تسعة ثم المقر بالنصف يقول حق مثل حقه وقد اخذت
ما دخل في اقراره ثلاثة فاحذف مما في يدي ثلاثة فاذا اخذ ذلك بقي في
يدي ستة سهم يقسم بينهما نصفان كس في يدي ثلاثة ثلثي اقر
احدهما ان لا احد الباقين ثلاثة ارباع الكيس وله الربع واقر الآخر
ان له خمسة اسداس الكيس وله السدس والمقر له يدعي كله
ياخذ من المقر بثلاثة ارباع خمس ما في يدي ومن المقر خمسة
الاسداس الثلاثة اجناس ما في يدي فيكون له مع الثلث الذي
كان في يدي قال محمد لا يرد الثلث الذي في يد المقر واجله في
ايديهما يريد به على وجه الاعتبار ليسهل الحساب لان يترفع من يدي
ويُدفع اليها ثم يؤخذ منها وهذا لانها اقر له بشي من الكيس فلا بد

فلا بد ان يجعل ما في يده في ايديهما نقديا حتى لا يضرب بشيء
هو سائر له ووجهه ان يجعل الكيس على اثني عشر لاجلنا الى الربع
والسدس فيكون في يد كل واحد منهما ستة فالمقر بثلاثة الارباع اقر له بثلاثة
الارباع وذلك تسعة ثمانية ولنفسه ثلاثة الا ان يشريه لما اقر خمسة
الاسداس يجعل عنده نصفه وذلك اربعة ونصف وبقي حصة في اربعة ونصف
وحق المقر في ثلاثة فيكون تسعة ونصف ولو لم يكن في يد المقر شيء من
الكيس كانت القسمة على تسعة ونصف لكن في يده ثلث الكيس في طرح
ثلث هذه الحصة من حصة وذلك سهمان ونصف يبقى خمسة اسهم ثلاثة
للمقر وسهمان للمقر والمقر خمسة الاسداس اقر له بعشر ولنفسه
بسهمين واقراره ايضا سابع في الصيديين وقد وصل اليه من حيث حصة
بشريكه اربعة ونصف في حصة في خمسة ونصف وحق المقر في سهمين
فيكون تسعة ونصف الا انه يطرح ثلث ذلك لما قلنا انه قد تم ملكه فيبقى
خمس سهمان للمقر وثلاثة للمقر فصار الكيس في الاثني عشر على خمسة للمقر
له من ذلك عشر خمسة باعتبار يده وسهمان اخذ من المقر بثلاثة الارباع
وثلاثة اخذ من المقر خمسة الاسداس فيكون جلته عشرة وبقي خمسة
للمقرين ثلاثة المقر بالارباع وسهمان للمقر بالاسداس وعلى قياض قول
ابي يوسف ينبغي ان ياخذ من المقر بالارباع ثلاثة ارباع ما في يده ومدة
المقر بالاسداس خمسة اسداس ما في يده على عامر واما البدائية
بالاكثر المقر خمسة الاسداس فقول اقررت لك بعشرة وفي سهمين
الا ان شريكك تخلف عني نصف ما اقر وهو اربعة ونصف يبقى حصة في
خمس ونصف وحق في سهمين فيكون تسعة ونصف يطرح ثلثه
على عامر ثم المقر بالارباع يقول اقررت لك بتسعة اربعة في يدك يحكم قد
تم ملكك وقد اخذت من شريكك ثلاثة يبقى حصة في سهمين وحق في
ثلاثة فيكون خمسة وعلى الطريق الآخر يقول المقر بثلاثة الارباع
فيقول موجب اقراري ان حقي مثل ثلث حصة وفي يدك اربعة بقدر
ملكك فاخذ مما في يدي مثل ثلثه وذلك سهم وثلث يبقى في يده
سهمان وثلث سهم ثم يقول اقررت بثلاثة الارباع وذلك تسعة
وفي يدك اربعة يبقى اقراري خمسة ثمانية في الصيديين وشريك
صديق في ذلك وزيادة يبقى حصة في سهمين ونصف وقد
كان حقي في ثلاثة وصل الي سهم وثلث يبقى حقي في سهم وثلث سهم
بالجنيس يصير خمسة حصة في ثلاثة وحق في سهمين او يقول

انكسر

انكسر بالثلث والنصف فنضرب مقار كسر احدها في مقام كسر الآخر
وذلك الثاني في ثلاثة فبصير ستة حصة في سهمين ونصف كل سهم
سبعة فيكون خمسة عشر وحق في سهمين وثلاثين فيكون عشرة وبحكم
الموافقة ياخذ من يده الى خمسة والباقي من المال سهمان وثلثان بسطنا فيصير
ثمانية واذا قسمنا ثمانية على خمسة يكون الخارج سهما وثلاثة اقسام سهم فيكون
للمقر اربعة اسهم واربعة اقسام سهم فيكون المقر اربعة اسهم واربعة
اقسام سهم والمقر ثلاثة اسهم وخمس سهم انكسر بالاقسام ضربنا خمسة
في اثني عشر فيكون ستين يعود الى اول الحساب فيقول في يد كل واحد
منهم ستون فالمقر بثلاثة ارباع ياخذ مما في يده مثل ثلث ما في يد المقر
له وذلك عشرون وهو سهم وثلث كل سهم خمسة عشر في يده
اربعون وعشرون وهو خمسة ما في يده وستة عشر المقر اذا قسم
الى ما اخذ اول ذلك عشرون بصير ستة وثلاثين وهو ثلاثة اقسام
ما في يده والمقر خمسة الاسداس يقول موجب اقراري ان حقي مثل
خمس اثني عشر يبقى في يدي ثمانية واربعون وقد اخذت من شريك
اربعة وعشرين فاخذ مما في يدي مثل خمسة ايضا وذلك اربعة واربعة
اقسام سهم بقي في يدي ثلاثة واربعون وخمس يقيم بينهما على ستة
فالخارج تسعة وخمس ستة اسهم للمقر وذلك ستة وثلاثون وهو
ثلاثة اقسام ستين وسهم للمقر وهو تسعة وخمس وقد اخذت
اثني عشر ومرة اربعة واربعة اقسام فيكون جلته اربعة وعشرين
وهما خمسة ما في يده ~~الكيس~~ في ايدي ثلاثة اقر احد هذان لفلان
الاخبري ثلاثة ولي ثلثه وقال الآخر للمقر ذلك نصفه ولي نصفه
وقال الثالث لفلان ذلك ثلثه ولي ثلثه والمقر له يدعي الكل
لنفسه فان المقر ياخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ويجعل
نصفه في يد المقر بالنصف ونصفه في يد المقر بالثلثين ثم ياخذ
من المقر بالنصف ثلث ما كان في يده وما ضم اليه من نصف التسع
فيكون جملة السهام مائة وستة وعشرين المقر بالثلث ستة وثلاثون
والمقر بالنصف ثلاثون والمقر بالثلثين عشرون والمقر اربعون
ووجه ذلك ان المقر بالثلث اقر له سهمين من ثلاثة سابع
في الاضبا كلها فيكون في يد كل واحد منهم ثلث ذلك السهم والمقر
يقول حصة في ثلث سهم وحق في سهمين الا انها تخلف عني ثلثي سهم
لاقرارها بذلك لك وزيادة يجعل كل ثلث سهم يصير تسعة
والكيس احد وعشرون او يقول اقر له بالثلث سابع ما في يده

ثلث الكيس فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث واقله
تسعة اقرله بثلاثة من تسعة شايها سهم في يده وسهمان في يده
شريكه وقله اقراله بذلك فبقي حصة في سهم وحق المقر في ستة
ويجعل نصف هذا السهم في يد كل واحد منهما لان هذا القدر حصة
باتفاقهم فيكون بمثل شريك معروف لهم كذا ذكرنا في المسئلة المتقدمة
فانكسر بالانصاف فصاعدا فصار كل ثلث من الكيس اربعة عشر ومجملته
اثنتان واربعون ياخذ من المقر بالثلث سهمين وهو سبع ما في يده
ويضع الى كل واحد من الاخرين سهمين فيصير في يد كل واحد منهما خمسة
عشر ثم ياخذ من المقر بالنصف ثلث ما حصل في يده لانه اقران حصة
مثل حصة في الكيس شايها وقد وصل اليه نصف ذلك من المقر بالثلثين
فبقي حق المقر في نصف سهم وحصة في سهم فيقسم ما في يده بينهما
الثلثا ياخذ منه ثلاثة وذلك خمسة ويضعه الى ما في يد المقر بالثلثين
وكان في يده خمسة عشر فصاعدا في يده عشرون فباخذ منه ثلثي ذلك
وليس لعشرين ثلث صحيح فيضرب ثلثه في اصل الحساب وذلك اثنتان
واربعون ياخذ من المقر بالثلث سبعة وذلك ستة ويدفع الى كل
واحد منهم ثلاثة فصاعدا في يد كل واحد منهما خمسة واربعون ثم ياخذ
من المقر بالنصف ثلثه وذلك خمسة عشر ويضعه الى ما في يد المقر
بالثلثين فيصير ستين فباخذ ثلثي ذلك وذلك اربعون خمسة عشر
ماض الى ما في يده بقي الماخوذ من يده خمسة وعشرين وهو خمسة
التساع خمسة واربعين كل تسع خمسة فصاعدا حصل ما اخذ من المقر
بالثلثين اثنتان وعشرون الا ان محمدا اعتبر احد المضمومين دون الآخر
ولا فائدة فيه سوى تسجيل الحاضر وهذا قول محمد اما علي فياسر قول
ابي يوسف فليبلغ ان ياخذ من كل واحد منهما قدر ما اقرته علي مامر
ومن غير الضم يقول ياخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده وعن المقر
بالنصف سبع ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة اسباع ما في يده
وثلثي سبعة اما ياخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ما ذكرنا ثم
المقر بالنصف يقول حق مثل حصة وقد وصل اليك سهم من شريكك
فاخذ ما في يدي سهمين بقي في يده ستة ثم يقول موجب اقرارني
ان حق ان حق مثل حصة الا ان المقر بالثلثين تحمل عني نصف مونتك
ياقراره فبقي حق في سهم وحصة في نصف سهم فيقسم ما في يدي بيننا
الثلثا وفي يده ستة فيكون سهمان المقر له واربعون المقر فحصل المقر
له ثلاثة وبقي في يد المقر بالثلث ستة وفي يد المقر بالنصف خمسة

ثم المقر بالثلثين يقول حق مثل نصف حصة وفي يدي ثلاثة فاخذ
مما في يدي مثل نصفه وذلك سهم ونصف فانكسر فصاعدا
اثنتين واربعين في يد كل واحد اربعة عشر فصاعدا في يد المقر له ستة
سهمان من المقر بالثلث واربعون من المقر بالنصف وبقي المقر بالثلث اثنا
عشر والمقر بالنصف عشرون ياخذ من المقر بالثلثين مثل نصف ما وصل
الى المقر له وذلك ثلاثة يبقى في يده احد عشر فيقسم بينهما الثلثا لا
يستقيم ميزنا ثلاثة في اصل المسئلة وذلك اثنتان واربعون فيصير
مائة وستة وعشرين في يد كل واحد اثنتان واربعون ياخذ من المقر
بالثلث سبع ما في يده وياخذ من المقر بالنصف اثني عشر وهو سبع
ما في يده ويبقي في يده ثلاثون وهو خمسة اسباع ما في يده وقد حصل
للمقر له ثمانية عشر فباخذ المقر بالثلثين مثل نصفه وذلك تسعة
يبقي في يده ثلاثة وثلاثون فيقسم بينهما الثلثا وذلك اثنتان وعشرون
للمقر له وذلك ثلاثة اسباع ما في يده وثلثا سبعة وقد اخذ المقر
لتسعة ومرة احد عشر فمجملته عشرون وهو ثلاثة اسباع ما في يده
وثلث سبع ككيس في يد رجلين فيه الف درهم فقال احدهما
لعلان الاجنبى ثلثه ولي ثلثاه وقال الآخر للمقر له ذلك ثلثاه ولي
ثلثه وقال المقر له صدقتهما يعني قال لكل واحد منهما ما في يدي
بيدي وبليك علي ما قلت فانه ياخذ من المقر بالثلثين ثلاثة الخماس
ما في يده لما قلنا فيما تقدم اذا اقراله بذلك وهو كذا ويضعه الى ما
في يد المقر بالثلث لانهما انصافا على الشراكة ثم يقسم ما حصل
في يده الثلثا لانه اقران حصة على النصف من حق المقر ثم يداني هذه
المسئلة بالقسمة من اكثرها اقرارا وفيما تقدم من المسائل بدافا فلها
اقراران فيما تقدم لا يفرق الحال بين البداية باقلها او باكثرها فبدان
باقلها تخفيفا للمؤنة ونسبها للحساب اولفوة حق المقر له لان الاقل
حقه باتفاقهما اما هنا يختلف حال المقر بالثلث البداية او بشريكه
لانه يرفع ينتفع بالبداية بالقسمة بشريكه وينتفع بالبداية
بالقسمة منه لانه لو بد بالقسمة بشريكه منه يوخذه منه خمس ما
في يده على ما ذكرنا ولو بد في القسمة بشريكه يجعلها احد من
بشريكه وهو ثلاثة الخماس في يده لتصدق المقر له بشي مما
في يد شريكه فلهذا لو بد بالقسمة باكثرهما اقرارا وكان فيما
تقدم لو بد ان بالقسمة باقلها اقرارا لا يحتاج الى رد ما اخذ منه
وزيادة بشي فيسقط فائدة الاخذ يعني اشكال وهو انه وضع
المسئلة فيما اذا صدقتهما وهذا لا يتصور لان كلام كل واحد منهما

بضاد كلام الآخر فكان في تصديق كل واحد منهما كذلك الأخر الأنا
نقول ان صدقهما حقيقة لكن تصديق المقر بالثلثين صانع وجوده وعدمه
منزلة فصار كانه صدق صاحب الثلث وكذب صاحب الثلثين لأن ما للملك
الثلثين لا يختلف بل له خمس ما في يده صدقة أو كذب ما إذا كذب وصدق
المقر بالثلث فلا يخذل من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر
بالثلثين ثم يقيس انه اثلاثا فكان المأخوذ منه في الحالتين ثلاثة أخماس
ما في يده وهو ثمانية فاما تصديق المقر بالثلث فيقع له في يده خمس
ولو لا تصديقه يأخذ منه خمس ما في يده وهو مائة ويبقى في يده اربع مائة
فاذا صدقه يأخذ من المقر بالثلثين ثلث مائة وبقيته في يده فصار
في يده ثمان مائة وبقيته ثلثا تصادقهما فصار المقر بالثلث ثلثا
ثمان مائة وذلك خمس مائة وثلاثة وثلاثون وثلث فاعتبرا تصديقه
لما كان القابضة والغني تصديق المقر بالثلثين لعدم القابضة هو
والأصل في هذه المسائل ان يندم بالمنازعة وتختص بالابقاف فني صدق
احدهما وكذب الآخر يندم بالذي كذب به ويضيقه الى الذي صدق به لا بالذي صدق
بالذي صدق به فحتاج الى القسمة من ثبوت لانه لو أخذ منه كان لصاحبه الثلث
ان يشا ركه لانه يقول قد صدقت في الشك فلهذا يندم بالمنازعة وتختص
بالابقاف كيلي يودي الى نقص القسمة **كيس** في يد رجل فيه الف
برهه اقرانه بينه وبين فلان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقر
ان الكيس بينه وبين رجل آخر نصفان فلهذا **علي** وجهين اما ان دفع النصف
الى الاول بقضا القاضى او بقض القاضى ففي الوجه الاول يدفع الى
الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني
يدفع اليه النصف الذي في يده والفرق وهو ان المدفوع بامر القاضى
غير مضمون عليه فكان بمنزلة التاوي لانه لا وجه ان يضمن بالاقرار
لان من اقر بما ل انسان لغيره لا ضمان عليه ولم يوجد منه الفعل لانه
مخبر عليه من جهة القاضى واحدا من كرهها فكان بمنزلة الهلاك فيكون
عليها اما المدفوع بغير امر القاضى مضمون عليه لانه دفعه باختياره فكان
استهلكه الا نرى ان القابضين رجلين أخذ أحدهما نصفه واستهلكه
كان النصف الباقي للشريك كذلك هنا وهذا كله قول علماءنا الثلاثة
وعند زفر يندفع الى الآخر النصف الذي في يده وان دفع بالقضا
لانا القاضى انما امره بالدفع الى الاول باقراره فكانه الحاق القاضى **عليه**
الدفع الى الاول فيضمن كالشئ هذا اذا رجع عن الشهادة بعد القضا
فانه يغرم وان كان التلف حصل بالقضا وان تقول لا يجوز ان يضمن بالاقرار
لانه زعم انه ما تلف باقراره شيئا الا نرى ان الملك لو كان ظاهرا للثاني

فاقر

فاقر به للاول لم يضمن له شيئا لان اقراره فاسد فلا يضمن باقراره القاضى
كما لو شهد وفسدت شهادته لم يضمن للشهود عليه شيئا ولا يجوز
ان يضمن بقضا القاضى وقوله القاضى يقضى باقراره فليس كذلك الا نرى
انه لو اقر ثم رجع كان للقاضى ان يقضى به ولو كان يقضى باقراره لكان
ينبغي ان لا يقضى اذا رجع ونهاه عن القضا كالورجع الشاهد قبل القضا
وهذا لان اقراره بنفسه موجبا قبل القضا ولهذا الواقع وغاب يقضى
القاضى الا نرى انه لا يتعلق بمكتبه بمجلس القضا وانما يقضى القاضى لانه
شاهد سبب الحق وهو لا اقراره فلهذا ان يوفيه حقه بقلده القضا كالو
عائنه البيع له ان يقضى به وان كان البايع جاحدا لانه شاهد سبب الحق
له بخلاف الشهادته فانها غير موجبة الا بالاتصال القضا وانما موجبة
للقضا فصار كانه الشاهد من اكرها القاضى على القضا ولهذا يختص بمجلس
القضا بخلاف الاقرار الا نرى انما لو رجعا قبل القضا لا يقضى له لعدم الاكراه
وقت القضا بخلاف ما لو دفع بغير قضا لانه يضمن بدفعه وجبايته لانه
اقرار حقه وصل الى الاول بفعله وفعله اتصل بالعين هذا كله لو باع
مال انسان لا يضمن بمجرد البيع ولو سلم يضمن وهذا لان القاضى بالقضا
اعانه له اما الشهادة ليست بحجة قبل القضا فكان القاضى عاملا للشاهد
فا صنف الى الشهود **والدليل** على الفرق بين الدفع بقضا وغير
قضا ان الوضو اذا قضى دين بعض الغرماء من التركة بقضا القاضى لم
يضمن شيئا لسائر الغرماء ولو قضى بغير قضا كان صادقا حصنة لسائر الغرماء
وكذا لو كان الوارث هو الذي قضى دين بعض الغرماء بقضا او بغير
قضا **وكذا** الرد بالعيب وعينه وكذا في جنابة اخرى المدبر وار
الولد اذا دفع القيمة الى ولي الجنابة ثم جنى جنابة اخرى فيفصل بين الدفع
بقضا او بغير قضا في قوله ابي حنيفة وعندنا هناك لا فرق بين الدفع
بقضا وبغير قضا والفرق لهما وهو انه متى دفع الى الاول وليس هناك
حق واجب كغيره لم يكن صادقا سواء دفع بقضا او بغير قضا لانه فعل
بنفسه عين ما يأمره القاضى به لو دفع الامر اليه ونبي كان حق الثاني
ثابتا عند الدفع الى الاول فيفصل بين الدفع بقضا وبغير قضا بيان
في رجل زوج امته واستوفى صداقها ثم اعتقها في صحته ثم مات
قبل ان يدخل الزوج بها فيصرف الوارث في التركة ثم اختارت الامة
نفسها حتى صار الصداق ديناً على المولى وهو مستغرق للتركة فان تصرف
الوارث في التركة يكون نافذا ولو اختارت نفسها قبل تصرف الوارث
في التركة لم ينفذ تصرفه لان في الفصل الاول الذي لم يكن واجبا حين

نصرف وكذا لو كان الوارث هو الذي اعتق الجارية واختارت نفسها
حتى صار المهر ديناً على الميت لا يبطل اعتاقه لا بعد ام الدين وقت الاعتاق
ولو اختارت نفسها ثم اعتقها لا ينفذ اعتاقه **وكذا لو كان الميت**
حزباً في الطريق ثم تلف فيه اسنان بعد موته حتى صار ضمناً ديناً
على الميت فانه لا يبطل النصف الذي تم من الوارث ولكنه يصير ماضياً
ولو تصرف بعد الوقوع لا ينفذ في الجارية لهم بلتين ان حق الثاني كان
تأبناً وقت الدفع الى الاول بل سبب ابتداء الجارية فلا يقع الفرق بين
الدفع بقضا او بغير قضا وفي مسيلتنا تبين باقراره ان حق الثاني كان
تأبناً حين دفع الى الاول ففصل بين الدفع بقضا وبغير قضا لا تزي ان
ان الوارث اذا رهن شيئاً من التركة او كان الوارث صغيراً هذه الوصي
لحاجة الصغير ثم ردت عليهم سلعة بعيب كان الميت باعها فهلكت في ايديهم
وصار الثمن ديناً في مال الميت وليس له مال غير ما رهنه بالنفقة كان
الرهن جائزاً ماضياً لانه حين سلم الرهن الى الميراث لم يكن على الميت دين
والعين كان ملكاً للوارث فارغا عن حق الغير فله حق الميراث فيه فلا
يبطل بعد ذلك بل هو الدين كل لو اقر الوارث بد بين على الميت بعد الرهن
بخلاف ما اذا استحق العبد الذي باعه الميت او وجد جزاً حيث هو
يبطل الرهن لانه تبين ان الدين كان واجباً على الميت حين رهن الوارث
فالجز لا يدخل بالعقد ولا يملك عنه وبالا يستحق في بطل البيع من الاصل
فيبطل تصرف الوارث اما بالرد بالعيب لا يتبين ان الثمن كان مستحق
الرد قبل رد السلعة بالعيب فكان هذا ديناً حادثاً بعد تمام الرهن
هذا الذي ذكرنا في الاقرار بالمال المرسل فاما في الوديعة بان قال هذه
الالف وديعة عندي لفلان ورفع اليه ثم قال هي وديعة لفلان
اخر فنفذ ابي يوسف كذلك وعند محمد يضمن للثاني سواء دفع الى الاول
بقضا او بغير قضا والعرف له ان في الوديعة ما مور بال حفظ والاقرار
للاول صدك لحفظ فصار كالودع سارقاً على سرقة خلاف الاقرار
بالمال مطلقاً لانه لم يلزم الحفظ وانما شاهد بالملك للثاني على
الاول والشاهد اذا ردت شيها دته لم شيها فلو ضمن الما يضمن بالتسليم
وانه بفعل القاضي لا **ابي يوسف** ان مجرد اقراره لم ينفذ على
الثاني شي والذئع بفعل القاضي فلا يجب الضمان عليه لا لو قال هذه
الالف لفلان لا بل لفلان ودفع الى الاول بقضا القاضي فانه لا يضمن
لثاني شي وهذا لان القاضي لا يقضي باقراره وانما يقضي بمنعه عن
التسليم الى الاول بقضا القاضي فانه لا يضمن للثاني شيئاً وهذا لان

القاضي

القاضي لا يقضي باقراره وانما يقضي بمنعه عن التسليم الى الاول فكان
سبب القضا المنع فصار كالودع سارقاً على سرقة ثم منعه منه وكذا
لو قال هذه الالف وديعة عندي لفلان ثم قال موصوفا او موصولا
لا بل هي وديعة عندي لفلان لا بل فلان او قال هذه العبد لفلان الا
انه لفلان عندي وديعة عنه كان الاول وبغير الثاني قيمته عند محمد
خلاف ابي يوسف وكذا في العارية بخلاف ما لو قال غصبت هذه
العبد من فلان لا بل من فلان فان العبد للاول ويضمن للثاني بالاجماع
لان الرجوع عن الاقرار لا يصح وقد اقام الاقرار للثاني بالغصب
مقام الاقرار للاول وذلك منه صحيح في حق نفسه فاذا صار مغراً
بالغصب وبعد رده عليه ضمن قيمته بكل حال ولو لم يغير للثاني بالنصف
ولكن اقر له بالثلث فقال الكيسد بيني وبينك وبين الاول اثلاثاً وبين
الثاني بالاول فان كان دفع الى الاول بقضا فانه يدفع الى الثاني
نصف ما في يده لان في زعمه ان الاول اخذ سد سارقاً يد على حقة
الا انه غير مضمون عليه لانه اخذه بقضا فكان تاوياً عليها فيكون
الباقى بينهما لا استواحقهما فيه وان كان الدفع الى الاول بغير قضا يدفع
الي الثاني ثلث جميع المال لانه لسد سد الزايد مضمون عليه فكانه
في يده وقد اقر ان حقة مثله حقة وان كان دفع النصف الى الاول بغير
قضا والثلث الى الثاني بقضا ثم اقر اخذانه سارقاً ثم بالربع وكذا
جميعاً يعني كذبه الاول والثاني بالثلث وكذبه الثالث بالاولين
فانه يدفع الى الثالث سد من جميع المال وثلث سد سد لاءن
الثلث الذي دفع الى الثاني بقضا تاوي غير مضمون عليه والنصف
الذي دفعه الى الاول بغير قضا مضمون عليه فكانه في يده حكم والسد
في يده حقيقته فكان الثلثان في يده وقد اقر ان الباقي بينه وبين
الاول خارج عن القسمة لانه وصل حقة اليه وزبادة بقي حق
الثالث في سد من وثلث وبقية سد سد يدفع اليه ذلك ويضمن
ثلث السد من ماله لا يستهلاكم وان كان دفع الى الاولين بغير
قضا يدفع السد من الذي في يده الى الثالث ويغفر له نصف السد
من ماله حتى يكون له ربع الكيس لانه اقر له بالربع وجميع الكيس
في يده حكماً باستهلاكم فكان للثالث ان يأخذ منه ثلثاً وحقة ولو دفع
الى الاول النصف نقضاً والربع الى الثاني بقضا ثم اقر للثالث بدفع اليه
نصف ما بقي في يده وهو الثمن لان المدفوع الى الاولين كالهالك فيكون
عليهما وما بقي بينهما ولو دفع النصف الى الاول بقضا والربع الى الثاني
بغير قضا ثم اقر للثالث يدفع الى الثالث سد من الكيس ويبقى له

نصف السدس لان المد فوع الى الاول غير مضمون عليه والمد فوع الى
 الثاني وهو الربع مضمون عليه فعمل كانه في يده وفي يده ربع الكيس هو
 فصار النصف في يده حكما وقد افترانه بينهما اثلاثا لكل واحد السدس
 الا ان الثاني خارج عن القسمة لانه وصل اليه حصة وزيادة بقي حق الثالث
 في السدس فيه فنع اليه ذلك ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف
 الى الاول بغير قضا والتك الى الثاني بقضا ثم افتر الثالث فصدقه الاول
 بالثالث وكذبه بالثاني والثالث صدقه الاول وكذبه بالثاني والثاني كذبه
 بهما فان الثالث ياخذ من المقر نصف ما في يده فينصفه الى ما في يده الاول
 فيقسمه نصفين في قياس قول ابي يوسف وقال محمد وهور وابنه عن
 ابي حنيفة ياخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال ابو يوسف
 لا يبيع يوسف ان المد فوع غير مضمون عليه وان دفعه بغير قضا لانه
 صدقه في الاول والاو صدقه فيه ايضا فيصل اليه حصة من جهته فبيرا
 عند ضمان ما دفع بقضا وقد افتر الا حصة مثل حصة فياخذ منه نصف ما بقي
 في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقتسمانه نصفين لقضا فقام على السوا
 لمحمد انه يقول افترت لك بسهم شايح نصفه في يدي ونصفه في يد
 الاول وقد صدقني فيه فتعلم عني نصف موزنك فبقى حق في سهم
 ونصفه وحقك في نصف سهم فاني في يدي بينهما اثلاثا فياخذ ثلث ما
 في يدي وله كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضا ايضا ثم افتر الثالث
 والمسئلة بحالها **كر** في الكتاب ان الثالث ياخذ من المقر ثمن
 جميع المال وهو ثلاثة ارباع ما في يده فيقسمها نصفين لان المقر يقول
 للثالث حقك في الربع ونصف للكيس غير مضمون علي ما في يدي فلكم لقضا
 ذكرا والثلث مضمون علي وفي يدي سدس الكيس حقيقة فكان
 النصف في يدي ولك ربعه والنصف عن الكل او نقول محتاج الى حصة
 له ثمن وسدس وذلك اربعة وعشرون سدا سدس اربعة وعشرون
 ثلاثة وهو ثلاثة ارباع السدس وذكر ابو بكر الخصاص عن ابي
 سعيد البرقي انه قال هذا قول ابي سعيد البردي انه قال هذا
 قول ابي يوسف اما علي قياس قول محمد ياخذ منه عشرين جميع المال
 وهو ثلاثة ارباع ما في يده ويضمه الى ما في يده الاول فيقسمها نصفين
 نصفين لان المقر يقول للثالث نصف الكيس في يدي نقديرا ولك
 سهم من كل الكيس وهو الربع ولو كذبه في الاول كان حقه مثل حقه فيما
 في يدي الا ان الاول لما صدقني فقد تخلف عني نصف موزنك فبقى حقه في
 نصف سهم وحقني في سهم وحق صاحب الثلث في سهم لاننا لم اعتبرنا
 ما اخذه في يدي وجب ان تعتبر فيه سهمين يصير لك نصف سهم مسا

ربع سهم

سهمين

سهمين ونصف فقد افترت اثنيون لك بخمس النصف وخمس النصف
 عشر الكل او نقول في يده السدس وحقه في الخمس فاضرب خمسة
 في ستة يصير ثلثين فقسها ثلاثة وهو خمس نصف المال خمسة
 عشر وفي يده السدس وهو خمسة من ثلثين فلك ثلاثة ارباع
 ما في يده **وهذه المسئلة** فرع مسئلة ذكرها في كتاب الاقرار **دا**
 بين رجلين اقرارا هما انها بينهما وبين فلان اثلاثا واقر الاخر انها بينهما
 وبين هذا المقر له وبين اقرارا عا فاننا سنجي الذي افتراله متفقا عليه
 والذي اقر به احدهما بمحمدا والذي اقر لهما معا ونسبريكه فلك يا فتقول
 علي قول ابي يوسف يا لي المتفق عليه الى المقر ياخذ منه ربع ما في
 يده ويضمه الى ما في يده المكذب فيقسمها نصفين وما بقي في يد المقر
 يكون بينه وبين المحمدين نصفين فيحتاج الى حساب فيقسم نصفين ثم
 ربع نصفه فيقسم نصفين واقله ستة عشر فيجعل سهمها م الدار ستة
 عشر في يد كل واحد منهما ثمانية ياخذ المتفق عليه من المقر ربع ما
 في يده سهمين لانه اقران الدار بينهما ارباع فينصفه الى ما في يده المكذب
 وهو ثمانية ونصف عشره بينهما نصفان لكل واحد منهما قال هذا قول
 محمد ابي يوسف الذي قاسه علي قول ابي حنيفة رحمه الله فاما علي
 قول قياس قول ابي حنيفة المتفق عليه ياخذ من المقر خمس ما في يده
 والباقي كما قال ابو يوسف قال في الاصل وهذا قول ابي يوسف الذي
 قاسه علي قول ابي حنيفة رحمه الله اراد به ان الرواية عن ابي حنيفة
 في الميراث في رواية ابي يوسف عنه كما قال ابو يوسف وفي رواية
 محمد عنه كما قال محمد وكل واحد منهما قاس علي الميراث واصل ما ذكر في
 الفرائض **رحل** مات وترك ابنتين فاقتر احداهما بابن اخيه للميت وصلة
 اخوة في احداهما وكذبة الاخر فعلي قول ابي يوسف الذي قاسه علي قول
 ابي حنيفة ياخذ المتفق عليه من المقر ربع ما في يده وعلي قول محمد خمس
 ما في يده وابو يوسف رحمه الله ينظر في نصيب الذي اجتمعا عليه
 من حصة المقرهما لو كانا اقرارا فيعمل ذلك مما في يد المقرهما فيضمن
 ذلك الى ما في يد الذي صدق به ويقتسمانه علي قدر نصيبهما في
 الاصل لو كانا معا وفين باعتبار ان في حق المقرهما جعل كانت
 الاخر صدقة فيهما وفي حق المحمدين جعل كان الاخر كذبه فيهما وجه قوله
 الخطا هو لان المتفق عليه يقول للمقر قد افترت بان الدار بينهما ارباعا
 فلي ربع كل نصف منهما وفي يدك النصف فاعطين ربع ما في يدك باقرارك
 فاذا اخذ ذلك يضمه الى ما في يد المكذب لانه يقول له قد افترت بان
 حقا في الدار علي السواء وان المقر ظالم في ادخال شرك آخر فاني هو

فاني ايد بنا فهو مقسوم بيننا علي ما اتفقنا عليه وما بقي في يد المقر
 بينه وبين المحرور نصفان لا قراره ان حقه علي السوا واقراره ما لم يرد في
 حقه وجه قوله محمد ان المقر يقول للمقر عليه ان اقررت بان حقي في سهمي وحق
 المحرور في سهمي وحقك في سهمي ولكن السهم الذي هو حقك نصفه في يدي
 ونصفه في يد شريكك وهو مقر لك بذلك وزيادة فلا يصير ما في يدي
 الا بما اقررت لك به وذلك نصف سهمي وكذلك في مسئلتنا المقر له الاول
 الذي اخذ نصف الكيس بمخرطة اخذ الاثني والمقر عترة ابن اخر والمقر
 له الاول اقربوا حد خاصة وهو الثالث والمقر اقرب الثاني والثالث وفي
 العين والدين اذ اقامت وترك ابنا لا وارث له غيره فاقربا بن اخر لم يمت
 فانه لا يصدق علي النسب الا في رواية عن ابي يوسف انه قال اذا كان
 الابن واحد اثبت النسب باقراره لانه قايمة مقام ابيه فاقراره ك
 كقرار الاب وجه ظاهر الرواية ما ذكرنا في الدعوي انه هل النسب لكن
 المقر له يشارك المقر في الميراث فياخذ منه نصف ما في يده لانه اقرب
 بشيئين بالنسب والشركة في الميراث وفي الميراث النسب اقرار علي
 غيره فلا يصح وفي الشركة اقرار علي نفسه فيصح ولا يبعد ان تثبت الشركة
 في الميراث وان لم يثبت النسب كما لو قال لعبد وهو معروف بالنسب من
 غيره هذا ابني يعتق عليه وان لم يثبت نسبته منه فان دفع النصف
 اليه ثم اقر بان اخذ ابيه وكذبه الاول فيه وكذبه الاخر بالاول فان رفع
 النصف الي الاول بقضا اخذ الاخر نصف ما في يده وان دفع بغير قضاء
 اخذ الاخر نصف ما في يده علي ما ذكرنا في الكيس وان كان دفع النصف الي
 الاول بقضا ودفع الربع الي الثاني بغير قضاء ثم اقر بان اخر والتك الاولات
 وانكسها الثالث فان الثالث ياخذ منه ثلثي ما بقي في يده وهو سدس
 ثلث المدفوع الي الثاني لما كان محسوبا وهو نصف السدس جعل كالقيام
 في يده فكان الباقي في يده ثلثي النصف وهو اربعة من اثني عشر فيلزم
 الي الثالث نصف ذلك وهو سدس جميع الميراث ولو كان دفع النصف
 الي الاول بغير قضاء ودفع الثلث الي الثاني بقضا ثم اقر بان الثالث وقصد في الاول
 وكذبه الثاني وكذا جميعا بالثاني فان الثالث ياخذ من الابن المعروف
 نصف ما بقي في يده فينصفه الي ما في يد المقر له الاول فينصفه الي نصفين
 قال في بعض النسخ وهذا قول ابي يوسف اما علي قوله محمد ياخذ منه
 ثلث ما بقي فينصفه الي ما في يد المقر له الاول فينصفه الي نصفين ورحم
 كل واحد منهما ان يخرج قياس قول ابي حنيفة وذكر الخصاف يخرج اخر
 اخر الحسن هذه المسائل ورحم انه هو الصحيح علي اصل ابي حنيفة واجاب
 في هذه المسئلة ان الثالث ياخذ منه حصة ما بقي في يده فينصفه الي

ما في

ما في يد المقر له الاول فينصفه الي نصفين وهذه المسئلة تنبغي علي ما
 ذكرنا في مسئلة الفريضه اذا ترك اثني ووجه البناء عليها ان المقر له الاول
 هنا بمخرطة المصدق لانه لما اقر له في وقت لم يكن اقر لعينه بشي صار كالابن
 المعروف والثالث بمخرطة المقر عليه لان المعروف قد اقر به وصدقه
 الاول فيه ووجه قول ابي يوسف ومحمد ما ذكرنا ووجه تخرج الخصاف
 ان المقر يقول للثالث اقررت لك بانك رابع اربعة ولا يجزئ غير ذلك
 علي في شئ مما دفعته الي الاول لان حقه في ذلك النصف يصل اليك
 باقراره بقي حقه في سهم من اربعة من النصف الذي هو في يدي والباقي
 وهو ثلثه بيني وبينك وبين الثاني نصفين لكل واحد منهما سهم ونصف
 وما دفعته اليه زيادة علي حقه انما دفعته بقضا فلا يكون محسوبا علي
 فانا اضرب فيما في يدي لحقي وهو سهم ونصف وانت تضرب بحقه وهو
 سهم فانكسرا بالتضام فضعفنا فيكون للثالث سهمان والمقر ثلاثة فصار
 ما في يده بينهما علي حصة فلهذا ياخذ منه حصة ما في يده ولو كان المقر
 له الاول انكر الثاني والثالث واقر الثاني بالثالث وانكر جميعا الاول
 فان الثالث ياخذ ما في يد المعروف سدس جميع المال وهو جميع ما
 بقي في يده فينصفه الي ما في يد الثاني فينصفه الي نصفين لانه اقربا
 المال بينهما اربعا وان حق الاول كان في ربع المال وقد دفع اليه النصف
 بغير قضاء فالربع الذي دفع اليه زيادة علي حقه يكون من نصيبه خاصة
 او يجعل ذلك كالقيام في يده فكان في يده ثلاثة ارباع المال فيلزم له
 يدفع الي الثاني والثالث كل حقهما وهو نصف المال وقد دفع الي
 الثالث ثلث المال فيدفع الي الثالث السدس حتى يجمع في يدها نصف
 المال فينصفه الي نصفين لتضامهما ويصير كل واحد منهما مستويا في المال
 حقه بزمعه ولولم يصدق واحد منهما بالثالث والمسئلة بحالها فاء نه
 يدفع الي الثالث ما بقي في يده وهو سدس المال ويوزع له ايضا ثلث
 سدس جميع المال لانه اقربا للمال بينهما اربعا الا انه دفع الي الثاني
 الثلث بقضا القاصي فلا يجزئ شيئا من ذلك للثالث وقد دفع
 النصف الي الاول بغير قضاء فينصفه الي الثالث ما دفعه الي الاول بزيادة
 علي حقه ويجعل ذلك كالقيام في يده فكان في يده ثلثي الميراث فعليه
 ان يدفع الي الثالث ثلث الثلثين وفي يده سدس فيدفع ذلك
 ويوزع ثلث السدس ولوما ترك اثني والباقي درهم فاحد كل واحد
 منهما القيام اقرارا له من ابيه فانكر الاخر فانه ياخذ من الثلث نصف
 ما في يده لا اقراره بالمساواة بينهما فان اعطاه ذلك ثم اقر باخ له اخر من ابيه

وصدقة الخ المعروف وانكر له الاول فان كان دفع النصف الى الاول
بقضا اخذ منه الثاني خمس ما في يده ويضمه الى ما في يده الا ان المعروف
الاخر فيقسمانه نصفين وان كان دفع بقضا اخذ الثاني ربع جميع نصيبه
وهو ثلث جميع المال فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمانه نصفين في قول
ابي يوسف وقال محمد ان كان دفع بقضا اخذ الثاني ثلث ما
في يده وان كان دفع بقضا اخذ منه خمس جميع ما كان في يده وفيهم
الى ما في يدي المعروف الاخر وجه يخرج ابي يوسف ان المقر لو اقرهما
معا وصدقة المعروف في احدهما لكان المتفق عليه ياخذ منه ربع ما
في يده في قول ابي يوسف لانه يقول انا اقرت بان حقت في ربع الزكاة
ونصف الزكاة في يدي اخي وهو مقر بنصيبك وانما بقي حقت فيما في يدي
في الربع وهو سهم من اربعة وما بقي وهو ثلاثة بيبي وبين المحرور
نصفان واذا اقرت به او لا ودفعت اليه نصف ما في يدي فما دفع
اليه زيادة على حقه لا يكون مضمونا علي لا في دفعته بقضا القاضي
فبقي حقت فيما في يدي في سهم وجبتي في سهم فلهذا يعطيه خمس
ما في يده واما اذا دفعه بقضا فما دفعته زيادة على حقه يكون
محسوبا عليه ويجوز ان لا يقيم في يده في دفع الى الثاني جميع حقه كما لو
اقر لهما جميعا معا وذلك ربع النصف من جميع المال ثم يضم الى ما
في يده الاول لتصادقهما وجه يخرج محمد انه لو اقرتهما معا لكان المتفق
عليه ياخذ من المقر خمس ما في يده لانه يقول حقت في سهم وحق المحرور في
سهم الا ان السهم الذي هو حقت نصفه في يدي ونصفه في يد شريك
فبقي حقت في نصف سهم فصار خمسة اذ اقر بالمحور او لا ودفع اليه نصف
سهم فصار خمسة فاذا اقر بالمحور او لا ودفع اليه نصف ما في يده بقضاه
يكن ذلك مضمونا عليه فانما يثبت هو بما بقي في يده بسهم والمتفق
عليه بنصف سهم فلهذا اخذ منه ثلث ما في يده وان دفع بقضا
فما دفعه زيادة على حقه محسوب عليه فبقي دفع الى المتفق عليه جميع ما كان
في يده ان لو اقرتهما معا وذلك خمس نصف المال فيضمه الى ما في يده المعروف
فيقسمانه نصفين ولو تصادق المقر بهما فيما بينهما اخذ الثاني
من الاين المعروف الذي اقر به صاحبه خاصة ثلث ما في يده فيضمه
الى ما في الاول والاين المعروف الذي اقر بهما فاقسموه اثنان وانما
ياخذ في هذا الفصل الاول من الذي اقر له خاصة لانه يحتاج الى قسمة
ما ياخذ من الاخرين لتصادقهم فيما بينهم ثم ياخذ منه ثلث ما في يده
وذلك الثلث عن لة ابن المني اقر بابيه ثم في مسيلة الكيس اذا

دفع المقر النصف الى الاول بخير قضا ثم اقر للثاني والثالث معا وصدقة
الاول في الثالث وكذا به في الثالث في اخذ الثالث ربع ما في يده المقر فيضم
اليه ما في يده الاول فيقسمانه نصفين لان المقر يقول للثالث حقت في الربع
بنصفه في يدي ونصفه في يد الاول وقد صدقتي الاول فيه فلم يكن ذلك
النصف مضمونا علي باقي في يدي النصف فلك ربعه وهذه اقوال الخ
وعنه محمد ياخذ الثالث خمس ما في يده لما مر في المسئلة الاولى وياخذ
الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول ربع جميع المال لانه اقر له بالربع
نصفه في يده ونصفه في يد الاول الا ان الاول كذبه فيه فصار ذلك مضمونا
عليه فكانه في يده ولانه اقر له بالربع ولم يصل اليه بشيء من حقه غير قوله
الي ربع المال قال وعلي هذا جميع هذه الوجوه في قياس ابي حنيفة وابي يوسف
ومحمد رحمهم الله **باب من اقر ان يضا اصل الباب ان من**
اقر بسبب موجب للضمان ثم ادعى البراءة عنه لا يصدق الا بالبرائة او
بتصديق المدعي عليه ومتى انكر سبب وجوب الضمان كان القول قوله
مع اليقين لان في الوجه الاول مدعي وجوب الدعوى لا تصلح سببا للاستحقاق
لقوله عليه السلام لو اعطى الناس بدعواهم الحديث الا ترى انه لو اقر
بالدين ثم ادعى البراءة والبراءة لا يقبل الا بالبرائة ولو اقر بالبيع وادعى الابرار
العيب لا تقبل الا بالبرائة والموجب اذا ادعى الي بعد معنى المدة لا يقبل قوله لو
الطلاق ظاهر بعينه المدة وفي الوجه الثاني منكر والقول قوله المني لقوله
عليه السلام في هذا الحديث ولكن على من انكر وهذا لان مدعي البرائة الا بر
يدعي خلاف الظاهر لان الاصل انما ما كانت فلا يقبل قوله كما في سائر الحقوق والمنكر
يتمسك بالاصل وهو فراغ ذمته او عدم تعلق حق الغير به وبوجه الخصم
مخو فكان القول قوله **وحرف** اخر ان المرجح في بيان المهم الى المهم
اذا عرفناه هذا انك محمد رحمه الله **رجل** قال لعنه اخذت منك الف
درهم الفاضل والفا ودبغة او قال اخذت منك الف ودبغة والفاضل
فصاعت الودبغة وهذه الالف المخصوصة وقال رب المال اخذت الالف
عصبا فصاعت الودبغة وهذه الالف او قال هلك المخصوصة وهذه الالف
فالقول قول رب المال وبغير المقر الف الا ان يقيم البرائة على ما ادعى او يجلف
رب المال فينكر لانه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرهن عن
الضمان فلا يصدق الا بحجة الا ترى انه لو ادعى غضب الالفين كان القول
قوله فاذا صدقه بوردبغة احداها فقد ابراه عن ضمان احداها فكان القول
قوله ولو قال او دعيتي الفاء وعصبتك الفاء والمسئلة بجملها فالقول قول
المقر لانه ما اقر بسبب الضمان بل انكر لانه اقر بسبب الضمان بل انكر لانه
اقر بفعل الغير وهو الايداع وفعل الغير لا يصلح سببا لوجوب الضمان عليه

واما اقرب سبب وجوب الضمان في احدهما فانه البيان اليه ويكون
القول قوله مع اليمين الا ان ينكر بحيلته بلزومه الضمان ولو استأجر دابتين
احدهما الي الحرة والاخرى الي القادسية فنفتت احدهما في القادسية
فقال المالك نفقت التي استأجرها الي الحرة وعليك ضمانها وقال المستأجر
بل نفقت التي استأجرتها الي القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر
لانه اقرب سبب وجوب الضمان وهو الحمل علي دابة الغير المأنة ادعي غرضه
ببريه عن الضمان وهو الاجارة والمالك منكر ولو انكر الاجارة اصلها كان
القول قوله فاذا انكر في احدهما كان القول قوله ولو اقر انه اخذ من دار
فلان درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت معي باجارة لم يصدق لانه
يدعي سبب ثبوت يده في الدار فلا يصدق الا نحية فان اقام البينة انها
كانت في يده باجارة او انه تركه ارض فلان ابرأته من ذلك لانه اثبت
سبب ثبوت يده في المكان بالحجة ولان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة
ولو علم ان الدار في يده باجارة او كونه نازلا فيه وعائنه اخذ منها متاعا كان
القول قوله فكذا اذا ثبت بالبينة ولو اقر انه قبض من بيت فلان الف
درهم ثم قال هي لي او قال لفلان اخر بلزوم الرد الي صاحب البيت لان
ما في بيت فلان في يده لان اصل البيت في يده واليد الثانية علي مكان
ثابتة علي ما فيها الا نكر انه لو نازعه انسان في شيء من متاع بيته
او في زوجته وهي في بيته كان القول قوله باعتبار يده وبزجر باليد
بيئته في الزوجة فاقراره بالقبض من بيته بمنزلة الاقرار بالقبض من
يده فعليه ان يرد ما لم يثبت لنفسه حقا لقلوبه عليه السلام علي اليد
ما اخذت حتى نرد وفي رواية جدي يوديه والقول له فيما اقربه لغيره بعد
ان صار مستحقا لصاحب البيت فان زعم انه لاخر وانه قبضه منه ضمن
له مثله لان اقراره علي نفسه صحيح وقبضه مال الغير موجب للضمان
عليه ما لم يرد بمنزلة قوله غصبته منه او اخذته **وقال** الشافعي اقراره
بالقبض من غيره لا يوجب الضمان عليه بخلاف اقراره بالفصل والاخذ لان
لفظ الاخذ يطلق علي قبض بغير حق ولفظ القبض يطلق علي قبض بغير حق
المبيع وخوّه وهذا ليس بصحيح فان لفظ الاخذ قد يطلق علي ما يكون بحق
قال الله تعالى اخذها بقوة وقال الله تعالى اخذ ما ابتغى وكن من الشاكرين
ومع ذلك كان الاقرار به موجبا للضمان فكذا القبض وكذا القول بقبض
من صندوق فلان الف درهم او من كيس فلان او من سبط فلان ثوبا
او من قربة فلان كرسية او من غل فلان كرسية او من راع فلان كرسية وكذا لو
قال قبضت من ارض فلان عدل رطل فهو بمنزلة الاقرار بالقبض من يده ولو
اقراره اقتضى من فلان الف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان اخذت

معي هذا

معي هذا المال ولم يكن لك علي شيء فانه يجبر علي الرد بعد ان يجلف ما
كان له عليه شيء وروي ابو يوسف عن ابن ابي ليلى انه لا يثبت علي المقر لانه ما اقر
بشيء علي نفسه لغيره اما اقرب وصول حجة اليه وذلك غير ملزم اياه شيئا لكانت
الاقتضا عبارة عن قبض مال مضمون من مال الغير لان مقتضى يستوفي من مال
المدينون مثله عليه فبغير فضا صايد يده والقبض المضمون من مال الغير سبب
لوجوب الضمان عليه وقد اقر به ثم ادعي لنفسه دينا علي صاحبه ولا يثبت
الدين بدعواه لكانت توجهه عليه اليمين فاذا حلف لزمه ردّه وكذا لو اقر انه
قبض من فلان الف درهم كانت ودعيه له عنده او هبته وهبها له وقال
فلان بل هي مال قبضته مني فعليه ان يردّه باقراره بقبض المال من يد الغير
وعلي اليد ما اخذت حتى نرد ولم يثبت ما ادعي فيه من الحق لنفسه فعليه
الرد ولا نه اقر باليد له حيث اقر بلاخذ منه فرده عليه ولو قال اسكتت بي
فلان هذا او اقرته منه ثم اخرجته منه ودفعه الي وادعي الساكن انه له فالقول
قول صاحب البيت استحسننا او علي الساكن البينة في قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الساكن وهو القياس وعلي هذا الخلاف
اذا قال اعرت دابتي هذه فلان او ثوبي هذا فلان ثم قال قبضتها او قال
ردّها علي وقال فلان الدابة دابتي والثوب ثوبي وكذا لو قال خايط فلان
ثوبي وكنت هذا بدرهم ثم قبضته منه وقال الخياط الثوب ثوبي اعرتك
وكذا في الصباغ وجه قوله هو القياس انه اقر بوصول الشيء الي يده
من حفته وادعي لنفسه ملكا قد عاين ولم يثبت ما ادعاه فعليه ردّه كما
في الوديعه وكذا لو قال اقتضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه وقال
المقر له لم يكن لك علي شيء وكذا لو قال اقرضت فلان الف درهم ثم اخذتها
منه وانكر الاخر فالقول قول المقر له كذا كذا هنا ولا يبرح حنيفة وجهان احدهما
انه ما اقر للساكن والمستعير والمستأجر يده اصلية لان اليد غير مقصودة
في هذه العقود واما تثبت اليد من ضرورة الممكن من الانتفاع فلا يظهر في
غير ذلك فلا يكون اقرارا باليد وقوله ردّها علي اقرار بفعل الغير وليس هو
اقرارا علي نفسه بما يوجب الرد بخلاف الوديعه لان المقصود هو الحفظ
وذلك لا يكون الا باليد ولا نه احراز يده كانت بيده لان يد الساكن
يثبت علي يد المسكن ولهذا لو كان غصبا في يد المسكن يكون غصبا في يد
الساكن والحكم باليد الاصل لا كما هو هنا فلم يصح اقرارا بما يوجب الاستحقاق
بخلاف الاقتضا لانه اقرار بيد املي كان له فيما استوفاه وخلاف الوديعه
ولان الاجارة والاعارة معروفة بين الناس وفي القول بالقياس قطع
هذه المسئلة لان المعبر يتحذر عن الاعارة اذا اعاد لا يقبل قوله عند
الاسترداد قرض القياس لتوفير هذه المسئلة علي الناس اما في الوديعه

منفعة الابداع يعود الي المالك فلو اخذنا المالك باقراره لا ينقطع الا
الابداع ولا العين في يد المقر في الحال وادعى انها كانت له الا انه اقر
انه اثبت للغير عليها يد افكان القول قوله في بيانه وكيفية كذا كانت
معروفة اذ المقر كان القول قوله في كيفية بالاجماع كذلك هذا ولا فرق بينهما
لان اليد مع دعوي صاحب اليد تدل على انها له فلا فرق بين ان يكون
معروفة يد عوا او بسبب اخر كما لو قال بعت داري هذه بالف درهم ولم
استوف الثمن فاسترد منها كان القول قوله كما لو قال بعتك داري هذه
بالف درهم وادعى الاخر الهبة او الصدقة لم يصدق الاخر بخلاف ما لو قال
اخذت منك الف درهم كانت لي عندك ودعوتك لا له لم يقر له بانها في يده
من يده جهته حتى يصار اليه في البيان وانما اقر له باليد مطلقا وقد يكون ودعوت
في يده من غير فعل احد بان هبت الريح به والفتة في يده فانها تكون امانة واذا
لم يقل قوله في بيان اليد يثبت اليد المقر له فليزيم الضمان باقراره بالاحد عروص
لك المسئلة من مسيلتنا ان لو قال اخذت من فلان الف درهم كنت اودعها
او قال اودعت فلانا الف درهم لم اخذتها منه ولو قال هكذا فهو علي
الخلاف هكذا قال بعض مشايخنا **وذكر** الفقيه ابو الليث رحمه الله
في مختلفه ان في هذا الفصل اتفاق ان القول قول المقر له لكن قالوا الاصح انه
علي الاختلاف بخلاف ما لو قال اقتضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه
او قال اقرضت فلانا الف درهم ثم اخذتها منه ان القول قول المقر له
لانا وان جعلنا القول قوله لا يفي الضمان عن الاخذ لان استيفاء الدين
مضمون عليه المستوفي لكن تقع المقاصة فهو يدعي انه لا يلزمه الضمان
لما ثبت له عليه مثله بالافرام فلم يصدق بالانحيا بغيره ولو قال رب الثوب
خاط لي الخياط قصي هذا بنصف درهم ولم يقل فيصنعه منه لا يرد علي الخياط
في ثوبه امانته اي حنيفة فظاهروا ما عندها فلانه لم يقر به الخياط
هنا في الثوب لانه قد يخط الثوب وهو في يد صاحبه بان كان اخر وحده
في بيته يعمل له بخلاف الاول لان ثمة اقر بالقبض منه وذلك اقرار يكونه
في يده والله اعلم **باب** الاقرار بالمرض لو ارث او غيره

باطلة

باطلة فلا يمكن ان يجعل كل واحد منهما مستوفيا حقه بطريق المبادلة
لانه مبادلة الدين بالدين وانه مني ولا يمكن ان يجعل مستوفيا باعتبار
انه عين حقه لان ما في ذمته حق غيره ولما ان مطالبة كل واحد منهما صاحبه
بدراهمه اشتغلا بما لا يبيد لانه يستوفي من صاحبه ويرد عليه من ساعته
مكان ماله قبله وانه لا يجوز تخلف الدين لان في الاعيان للثمن من اعراضنا
لا يوجد مثل ذلك الغرض في الدين فان الدين ثمنه يضمن بامثاله لا باعيانها
فلا فائدة لواحد منهما في مطالبة صاحبه لان التفاوت بين العيدين متحقق
في معنى من المعاني وانما يتحقق التفاوت اذا اختلفا في صفة الجودة بان
كان له على صاحبه عشرة جياذ وصاحبه عليه عشرة ديون او كان
احدهما مؤجلا والاخر حالا فلا جرم عند ذلك لا تقع المقاصة الا بتراضيهما
ومبادلة الدين بالدين انما لا يجوز فيما يحتاج الي قبضه في المجلس وهنا
لا حاجة الي القبض الا ترى انهما لو تراضيا على المقاصة كان جائزا ومبادلة
الدين بالدين حراما حقا للشرع فلا يجوز بالتراضي لهما ان يرضيا به عليه
وسلم عن بيع الكاكي بالكاكي واذا وقعت المقاصة او تقا ما يصير اخر
الدين **باب** قضاء اولهما واولها لا يكون قضا عن اخرهما لان القضا لا
يسبق الوجوب **وذكر** ان المريض مرض الموت اذا كان عليه ديون
وماله لا يفي بالكل لا يملك ائثار بعض الغرض على البعض الا اذا رضيه
الباقون لان حق الكل تعلق بماله في اول مرضه على السواء فلا يملك ابطال
حق البعض الا برضاه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **باب** له
علي رجل الف درهم قرضه حالة فباع المستقرض من القرض عبد ابا الف
درهم الى ستة وقبض القرض العبد لا تقع المقاصة بينهما ما لم يجل الثمن
لانها اتفاقا جنسا لا وصفا لان الموجل لا يكون مثل الحال ولهذا لو اشترى
شيئا بالف الى ستة لم تجز له ان يبيعه حالا مراعاة على ذلك الثمن
فصار كما جرد مع مع الردية فان مرضه المستقرض وعليه ديون
كبيرة في صحته يخط بماله في اجل الثمن في مرضه وقعت المقاصة
لان المانع من المقاصة اختلاف الوصف باعتبار الاجل وقد زالك فان
مات المستقرض ولم يترك مالا اخر فالغرامة السورة المشتري في ثمن
العبد وفي ترك الميتم من المالك لان ثمن العبد اخرها وهو مال الميت
متعلق حق الغرامة واخرها لدينين يغير فضا عن اولها فيصير قاضيا
حق القرض خاصة بطل ولم يسلم له كل لو قضى دينه حقيقة كان له ان
يسترد وانه **باب** فان قيل المستقرض انما صار قاضيا دينه بالبيع
والبيع وحده في الصحة قلنا البيع وان وجد في الصحة لكن المقاصة
وقعت في حال المرض وهو عند حل الاجل فكان ائثار بعض الغرض وبطل

لو كان البيع سابقا ثم استقرض من المشتري مثل الالف الف والمسيبة
بحالها فالمشتري احق بما عليه من الثمن من سائر الغرماء لان اخر الدينين
هنا هو القرض فصار المشتري به قاضيا والمريض مقتضيا والمريض غير
ممنوع من الاقتضاء لانه لا يثار فيه بل فيه نفعهم فيصح كلواستوفاه
وكلوا باع ماله في مرضه على قيمته واستدل محمد رحمه الله بمسيلة الصلح
ليبان ان اخر الدينين يكون قضا عن اولهما فقال لا تربي انه لو كان لرجل
على رجل خمس مائة درهم دين ان الغريم وشريكه اقرضاه ضارب المال الفا
فالخمس مائة التي كانت على احد الشريكين يصير قضا صا بدية وليس
لشريكه ان يرجع عليه بشئ لان الذي عليه الخمس مائة صار قاضيا دية
لا مقتضيا وعنده لو كان القرض منهما سابقا ثم باع المستقرض من احد
الشريكين جارية مجتمعة الى سنة فخل ثمن الجارية قضا صا بحق
الشريك فللمشرك ان يرجع على شريكه بنصف الخمس مائة التي تطلب
عنه لانه صار مقتضيا هنا باخر الدينين واحده الشريكين اذا قبض ثوبا
من الدين المشترك فلشريكه حق المشاركة **ر** اودع اياه الف درهم
بعباية اليهود في مرضه موت الاب او في صحته فلما حضرته الموت افترسه
استهلكها فهذا على الثلاثة اوجه اما ان يفترسه استهلكه الوديعه وثبت
على ذلك حتى مات والثانية اذا اقرض الوديعه واقرضه استهلكها ثم قال
ضاعت الوديعه مني او ردتها علي صاحبها والثالثة ان يقول ضاعت
الوديعه مني او ردتها فلما طوت بالثمن اقرض بالاستهلاك او نكل عن الثمن
ففي الوجه الاول صارت الوديعه دينيا للابن في ماله ولا يكون هذا اقرارا
من المريض لو ارادته لان تصرف المريض انما يرد للثمن ولا ثمنه هنا لان الثمن
انما يدخل من قبل حكم الاقرار وقد صار ذلك الحكم مستحقا بوجه لا مرد له لانه
اقرضني لو لم يفترسه كان الضمان واجبا عليه الا ترى ان اذا كذبناه مات وجب
الضمان في تركته لانه مات مجهلا للوديعه فيطلب الثمن فوجب تصديقه
الا ترى انه لو اقرضها في مرضه فقامت هذه البينة صار ضمانا وانما وجب
الضمان بخجوده لانه لو لا الجود يضمن بموته مجهلا وهذا عندنا ان
المودع يضمن بالموت مجهلا وعند ابن ابي ليلى لا يضمن حتى لو مات وعليه
دين وعند وديعة ومضاربة وصناعة فان عرفت باعياها فاربها
اولي وان لم يعرف باعياها قسم المال بينهم بالحصص واصحاب الوديعه
والمضاربة والبضاعة تعتبر الغرماء وعنده الغرماء احق بجميع التركة لان
حق الغرماء كان في ذمته ويحول بالموت الى ماله وحق اصحاب الامانة
لم يكن في ذمته في حياته فكيف يزاحمون الغرماء في ماله وحق اصحاب
الامانة لم يكن في ذمته بعد موته ولا بها انما تصير دينيا اذا علم قباها

عند

عند الموت ولا يعرف ذلك ولنا ان الايدي تثقل بيد ملك عند الموت
ولهذا لو شهد وانها كان ذلك بمنزلة الشهادة بالملك حتى يقضي به للوارث
على ما ذكرنا في الدعوي والمودع بالتملك يصير ضمانا ولا به بالتجمل بصير
مسقطا غرماء وورثه على اخذها والمودع بمثل هذا التسليط يصير
ضامنا كالودع سارقا على سرقتها ولا به التزاما ادا الامانة ومن ادا الامانة
ببائنها عند موته وردها على المالك اذا طلب فكل يضمن ترك الوديعه بعد
الطلب بضمن ترك البان عند الموت بضمن ترك الوديعه بعد الطلب وقوله
ليرجع قايمة قلنا قد علمنا بقاوها وانفسك بما هو المعلوم واجب ماله
يتبين خلافه وقوله حقهم لم يكن في ذمته قلنا صار حقهم ايضا في ذمته
قبل موته حين وقع الياس عن بيانه ثم حق اصحاب الامانة من وجه اقوي
لعلمنا انه كان في عين المال الذي في يده وحقهم في ذمته ولا يتعلق بما في يده
الا باعتبار كونه ملكا له ومن له حق في العين فهو مقدم على سائر الغرماء كالمقرض
في الرهن فان كان لا يستحق صاحب الامانة الترجيح فلا اقل من ان يزاحم الغرماء
ومن زوعهما ما ذكرنا في الدعوي اذا ادعى ثانيا عينا في يد واحد كل واحد
منهما يدعي افضاله او دعيا اياه فادعي ان يكتف له يد في العين اليها ويضمن لكل
واحد منهما نصف قيمتها لانه جهل المودع وعنده ياخذ ان العين بينهما ولا يضمن
سواء وفي الوجه الثاني لا يلتفت الى قوله وجب عليه الضمان وان حلف
لان دعوي الاستهلاك اول الجود بكنهه في دعوي الرد او الهلاك لكان التناقض
بقي مجردا لا قرار بالاستهلاك او الجود فيصير ضمانا وفي الوجه
الثالث يبطل عنه الضمان ولا يوجد من تركته لانه يزني بقوله ردتها
او ضاعت وانما البمين لثمن التهمة لا للبراة الا ترى انه لو مات لا يضمن مجهلا ولا
يوجد ثمن من تركته فالاقرار بالاستهلاك او التناول صار مقرا للوارث لانه
باطل ولو اقرض المريض المديون انه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده او
غاربية او مضاربة فهو مصدق لانه لم يبين في اقراره منفعة مالية فانه لو قال
رددت صدق وان حمد المريض لكونه امينا فاذ لم يكن في اقراره براءة له
صدق **و** كان الواعطاء المريض دراهم ليشترى له حاجته فقال
اشتريت ودفعت الي المريض او دفع اليه دراهم ليعيشها غريمه فقال دفعتها
وكذب الغريم فهو مصدق في براءة نفسه كذبه المريض او صدقة لانه امين
في المال المدفوع اليه **وفي ما في الباب** ان تصديق المريض استنفذ
البمين عن الوارث لكن البمين ليست بمالك لكن لا يصدق على ابطال
حق الغريم لانه لو ادعى المديون بنفسه ذلك لا يصدق فكلوا وكيله ولو
وكله بقبض دين لم يلى اجنى نقال تبصت ودفعت اليه فهو مصدق
واطلو به برية اما في حق المظلوب فلان اقرار الوكيل بالقبض كقرار

الموكل الا تزجبه انه لو كان الوكيل اجنبيا صح اقراره فالوارث اولى لان فيه مزا عليه واما في حق نفسه فهو امين في حق المقتول والقول قولنا ايضا الى المريض **باب** من الاقرار باستيفاء المار من وارثه او من كفيله في المرض او ابراءه من غير قبض **اصل الباب** ان المريض ممن الموت يحجج على ايصال النفع اليه وارثه بالاقرار او بتلك شئ منه بغير عوض كالتهمه او الوصية او عليك شئ باقل منه قيمه الا باجازه بقية الورثة واما التملك بقوض يما تملكه او يزيد عليه فذلك عندنا في حنفية لا حقه الله وعندنا غير محجج عنه وهو غير تامة الاجنبى وعند الشافعي رحمه الله يجوز اقراره لوارثه بدين او عين بناء على اصله ان الحجر بسبب المرض عن التبرع بما زاد على الثلث مع الاجنبى وعن التبرع بشئ مع الوارث ولا حجر عليه فيما يرجع الى السعي في فكاه رقبته فكان اقراره في الصحة والمرض سواء الدين الثابت بالاقرار عنده كالثابت معاينة او بالبيبة حتى قال بمشاهدة المقر له في المرض عزما الصحة فكان الاقرار في المرض والصحة سواء قال اجمعنا على انه لو اقر للاجنبي يصح فكذا اذا اقر للوارث والمبايع بينهما ان الاقرار انما صار سببا لرجحان جانب الصدق على جانب الكذب بناء على الامارات الداعية الى الصدق المانعة عن الكذب وهو العقل والدين خصوصا في المرض لا خالة الانابة والمتقوي والاعتمال الى الخبرات والتجرب عن الكذب فالظاهر ان لا يقدم على الكذب في هذه الحالة ولهذا صح الاقرار بالثب وان كان فيه ابطال حق الوارث المعروف او تنقيضه وانما اقرار الوارثه معني ولا قرار غير معتبر بالوصية بدليل جواز الاقرار للاجنبي بجميع ماله وان كان لا يجوز له الوصية باكثر من الثلث فكان قد ركن الثلث في حق الوارث بمقتضى ما زاد على الثلث في حق الاجنبى ولا معني لقولهم فيه تامة ايثار بعض الورثة على البعض لان هذا ايثار الغير على نفسه واحده لا يورث الغير على نفسه لانه اذا صح ينتفع به غيره فيبقى هو في عهدة الدين وعقوبة الكذب والعاقلة لا يعمل ذلك على ان لا يدار على نفس التهمة لانه باطن بل على دليله وهو انقرابة او الزوجية وانه قائم في حق كل واحد منهما فصالحا لهما لو تكن وجبتا في ذلك قوله عليه السلام الا لا وصية للوارث ولا اقرار بالدين الا ان هذه الزيادة شاذة غير مشهورة وانما المشهور قول ابن عمر رضي الله عنهما اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارثه فانه جائز وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارثه فهو باطل الا ان يصعد به الورثة فاخذنا به في الفصلين لانه قول الواحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم اجمعين مقدم على القياس

في صح

والمعنى

والمعنى فيه ان ابر بعض ورثته بشئ من ماله بمجرد قوله فلا يصح كالموكل او صبي له بشئ او وهب وكما لو اوصى لاجنبى بما زاد على الثلث او وهب وهذا لان محل الوصية الثلث فانه خالص حق الميت لقوله عليه السلام ان الله تعالى نصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة على اموالكم ثم لم تجز وصيته به للوارث مع انه خالص حقه فيكون ذلك دليلا على انه محجج بحججه عليه لا يصح كاقرار الصبي والمجنون وكالحجج عليه بالسفاهة اذا اقر في مرضه لوارثه الا ان هذا الحجر ثبت بحق الورثة فاذا صدقوه جاز كما لو اجاز وصيته وهذا لان جميع المال محل للاقرار بالدين لان الثلث محل الوصية لم يجز تصرفه مع الوارث بالوصية في محلها فكذا تصرفه معه بالاقرار في محله وهذا لان حق الورثة يتعلق بماله بمرضه وكذا اقراره لبعضهم ايثارا منه للمقر له بعد ما تعلق حق جميعهم فلا يصح في حقهم وتحمل اقراره على الكذب في حقهم الا ترى ان حق الغريم كما تعلق بماله لا يصح هيبته ووصيته في حقهم فكذا هذا وان النبي صلى الله عليه وسلم سماه تصدق والتصدق انما يكون بعد زوال الملك عن المورث ليكون التقاوة عليه تصدقا معني واذا زال عن ملكه تعلق به حق الورثة ولان الاقرار وان كان اختيارا في الحقيقة فقد جعل كالاجاب من وجهه حتى ان من اقر لاسنان بحارية لا يستحق اولادها فاذا كان كالاجاب من وجهه فهو اجاب مال لا يثابله مال والمريض ممنوع عن مثله مع الوارثه اصلنا نحننا هذا لكانت مع الوارثه ورجحنا جانب الاقرار في حق الاجنبى وصحنا في جميع المال لفازة التهمة وعده اوصية اقراره للاجنبي بصحة وصيته له لان الاصل ان كل تصرف يتمكن المير من تحصيل المقصود انشا لا يتم في اقراره فيصح ومثلي لم يفد رعي تحصيل مقصوده بطريق الانشا كان متها في الاقرار به فلا يصح اقراره في حق الغير الا تزجبه ان الوكيل بالبيع اذا قال قبل العزل كنت بعوت يصح اقراره بخلاف ما بعد العزل والمطلق اذا قال بعد انقضاء العدة كنت راجعتها لا يقبل قوله بخلاف ما بعد انقضاء العدة والمولى اذا ادعى البقي في المدة لا يقبل قوله بخلاف ما بعد انقضاء العدة ادانت هذا فنقول هو مال لا يجاب مقدر الثلث للاجنبي بطريق الهبة او الوصية فتستفي التهمة عن اقراره له في ذلك القدر وادامح اقراره تبين ان ذلك القدر ليس من حمله ماله فيصح اقراره في تلك ما بقي باعتبار انشائات الحق فيه بطريق الانشا ثم لا يزال يدور هكذا حتى ياتي على جميع المال فلهذا صححنا اقراره وهذا لا يوجب في حق الوارث ولا في التهمة بدينه وبيننا الاجنبى بخلاف الوارث اما الاقرار بالوارث فلم يلاق محلا تعلق به حق الورثة لان حق الورثة يتعلق بالمال قال عليه السلام

ان تدع ورثتك اغنيا حركك من ان تدعهم عالة يتكفون الناس
ولا نه تحمل النسب على نفسه و يلزم حقوقه ثم حق الاحوة انما يتطل
لا باقراره بالنسب وانما يتطل لكون الابن وارثا وحجته ايا هو الا ترى
انه لو كان عبد او كافرا لم يجزهم مع ثبوت النسب اولان الارث يضاف الى
الموت لا الى النسب متى ثبت النسب في حالة الحياة وهذا كما يقول في
العبد اذا اقر على نفسه بالقصاص يصح وان ادى الى ابطال حق المولى لانه
في الحال يقر على نفسه ودمه ولا حق للمولى فيه وانما يبطل حق المولى
بالموت وذلك يضاف الى الاستيفاء دون الاقرار الا ان الاقرار سلب
بفضي اليه فلا يعتبر موجبا اما هنا نفس الاقرار بالدين هو الذي يبطل حقوقهم
فان يصح وان الاقرار بالنسب من حوائج الميت كبايضا يصح ما واه فكان مقدما
على حق ورثته كالدين والكف لا تترى ان الحجر بسلب الرق لا يمنع الاقرار
بالنسب ومنع الاقرار بالمال في حق المولى فكذلك الحجر بسبب المرض وقوله
ايتارا بعينه على نفسه قلنا هذا يبطل بالتشهاد فانه لو شهد لاحد الابنين
على الاخر مال لا يصح وان كان الظاهر هو الصدق في الشهادة فكذلك لما وجدت
الثقة معت كذا هنا والتمتة امر باطن فينبغي الحكم على دليله وهو يمكنه من
الانشاء وعدم تمكنه منه واما اتصال النفع الى غير الوارث ان كان عليه دين
حسب بما له فكذلك وان لم يكن عليه دين يعتبر من الثلث **وحرف** اخر
ان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل و براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل لادن
قيام الدين على الاصيل بشرط صحة الكفالة ولهذا لا تنضم الكفالة بالامانات
وعا هو غير مضمون على الاصيل اما بقا الكفالة ليس بشرط كوجوب الدين او بقا
على الاصيل واستيفاء الدين من ايهما كان يوجب براءة اياهما اذا عرضا هذا
قال محمد رحمه الله **رجل** له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل
به او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيل بامر الوارث او بغير امره فرض
دب الدين واقر باستيفاء الدين من اخذها فكان ابقاء الموارث فلا يصح
كالوصية له وبكلا لا يصح الاقرار للوارث لا يصح الاقرار باستيفاء الدين من
الوارث الا في رواية عن ابي يوسف فانه فرق بينهما فقال الوارث لما
عامله في الصحة فقد استحق براءة ذمته عند اقراره بالاستيفاء فلا يتغير
ذلك الاستحقاق بمضنه الا ترى ان دينه لو كان على اجنبي فاقرا باستيفاء
في مضنه صح اقراره في حق عمرها الصحة وان كان اقراره بالدين لا يصح
في حق عمرها الصحة وجه ظاهر الرواية ان الاقرار بالاستيفاء في
الحاصل اقرار بالدين لان الدبوت يقتضي بانما لها في الدبوت على صاحب
الدين عند القبض مثل ما كان له عليه ثم يصير قصاصا بدنه فكان هذا
متملة اقراره بالدين ولهذا جعلنا اقرار احد الورثة باستيفاء الميت

الدين من مديونه بمنزلة الاقرار بالدين على المورث حتى يصح اقراره
في مضينه بخلاف اقراره بالاستيفاء من الاجنبي لان المنع هناك لتعلق حق عمرها
الصحة وحق عمرها عند المرض لا يتعلق بما يمكن استيفاء ديونهم منه والدين
ليس بمال على الحقيقة ولا يمكن استيفاء ديونهم منه فاقراره بالاستيفاء
متعلق بالعين والدين جميعا لان الورثة خلافة والمنع من الاقرار
للمورث انما كان في الورثة واقراره بالاستيفاء في هذا كما اقراره بالدين
لانه يصح اقراره بماله هو مشغول بحقوقهم او لا فاما بقا البعض بالايقاع
فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فانه كان اصيلا لا يصح اقراره براءة توجب
برائة الكفيل وهو رواية وان كان كفيلا يصح من الثلث لان براءة لا توجب
برائة الاصيل الذي هو وارثه فكان بترعا من الاجنبي فيعتبر من الثلث
فانه كان للميت ماله يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل من
ثلثه وللمورث الجبار في ثلثه الا ان يشاء اخذه من الاصيل وان شئت
اخذه من الكفيل والثلث الباقي يوحى من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث
لا يصح كيف ما كان لانه ايضا لا النفع الى الوارث لا يصح ولكن الوارث انه
قبض من اجنبي تطوع به عن الوارث او بحواله اجنبي منه ولو وكل رجلا
ببيع عبده فباعه من اهل البيت ابن الامير ثم من من الاثر فاقبض الثمن
من ابيه او اقر الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق لانه منفعة
الوارث فان قيل ليس الوكيل بمنزلة العاقل لنفسه وهو صحيح
قلنا في حقوق العقد نعم اما في الواجب من الثمن فلا حق له بل هو حق
الموكل فان كان المريض هو الموكل والامر صحيح فهو مصدق وان
جحد الامر لان المشتري اجنبي من الموكل واقرار المريض بالاستيفاء دين
له على اجنبي صحيح فباستيفاء دين واجب لغيره اولى وقد تصرف
مع اجنبي في محل لم يتعلق به حق عمرها به فيصح وان كان المشتري وارثا
لها وهما من نصيب لا يصدق الوكيل لان مرض الامر يمنع الصحة فيهما
اولي وان كان وارث الوكيل دون الامر وان اقرانه قبض ودفعه الى
الامر او هلكت في يده يصدق وان اقر بقبضه فقط لا يصدق لانه
اذا اقر بالقبض لزمه ضمانه اذ امانات مجعلا فكان اقراره بما يبري ذمته
الوارث ويلزمه المال فهو بمنزلة قبول الحوالة والكفالة عن وارثه
او بترعه بالقضاء عنه اما اذا قال صاع مني فليس فيه الزام شي في ذمته
لانه أمين والقول قوله وان انتفع به الوارث فليس هذه المتقعة
في مال فعلق بحق الورثة ولو ان الكفيل احال المريض والمختال
عليه ثم ماتت ان كانت الحوالة نطلة لا يجوز لها ان توجب نقل الدين
وفيه ابرأ الوارث للحال وان كانت الحوالة بشرط براءة الكفيل دون

الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح ايضا لانه يوجب براءة الوارث
 وان كان الكفيل اجنبيا يصح من الثلث لان الذمم متفاوتة في الاستيفاء
 تبرع مع الاجنبي فكان للورثة الحيازة ان يشاءوا اجازوا والحوالة وان يشاءوا
 نقصوا لان ذمة المحتال عليه قد تكون امل من ذمة المحتال امل فيكون
 نظرا فلا يكون لهم نقصانها وقد تكون ذمة المحتال امل فيكون ضررا فكان
 لهم نقصانها فكان لهم الخيار فان اجازوا ان يشاءوا اخذوا والذين من المحتال
 عليه وان يشاءوا اخذوا من الوكيل الاصيل الوارث لانه لحوالة صحته
 ولهم براءة الوارث وان لم يجزوا فان كان الميت مال يخرج ذلك من
 الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الآث فهو صحيح في ثلثه هو
 والورثة الخيار ان يشاءوا اخذوا والمحتال عليه بالثلث لانه صحته لحوالة
 في الثلث والكفيل بالثلثين لعدم صحة لحوالة فيما زاد على الثلث وان
 يشاءوا اخذوا وكل الدين من الوارث لانه لم يبرأ على ما مر جعل لحوالة
 حكم التبرع مع انها ابرأ بتدليل متله خصوصاً اذا كان المحتال عليه امل
 من الكفيل ولهذا يصح ذلك من الابه والوصي والقاضي وان كانوا لا يملكون
 الا براءة لا براءة حقيقة واثباته شغل ذمة غيره لا يخرج من ان يكون
 تبرعا لان الدين لا يصلح عوضا عن الدين الا نزعاً انه ايقاع في حق
 حقيقة وان كان في معنى العوض لكنه موهوم قد يصل الى الورثة
 من قبل الحال عليه وقد لا يصل وفي الحال الذي لا يصل ان كان يعود
 الدين الى ذمة الكفيل لكنه دخل فيه معنى التاجيل من هذا الوجه
 فدخل فيها معنى التبرع وانما يجوزنا ذلك من الابه والوصي لانه من
 ضرورات التجارة ولا حاجة للمريض الى هذا على ان لحوالة ليست بمعنى
 المبادلة لان عليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز في هذه الوثاق
 الجيل وعليه ديون يقسم ما على المحتال عليه بين الوثاق بالمخصص
 المحتال له من احد هم ولا يختص هو به ولو ان المريض لم يبرأ بالاستيفاء
 ولم يبرأ الكفيل ولم يجز لها ولكل اقربا له درهم او مائة دينار
 او جارية في يده انها ودعة او غصب للكفيل وهو وارثه والذي
 اقربه قائم بعينه او لا يدري ما فعله فقراره باطل اما الاقرار بالاله لانه
 اما ان يكون اقرا بالاستيفاء لانه ظفر بحسن حقه من مال المدعي او
 اقرا لوارثه بعين من اعيان ماله وكل ذلك باطل وكذا اذا كان الاجنبي كفيل
 لانه اقرا بالاستيفاء والاقرار بالدين والجارية فلان كان الاقرار
 للوارث لا يصح للانتفاع وان كان للاجنبي فان لم يجعل بعينها حقه مات
 بجهل صاحب الضمان عليه فيصير ماله بالدين فيكون بمنزلة الاقرار
 بالاستيفاء وان كان قائما كان للكفيل ان ياتى خلة ذلك ويتبعها فيتوصل

اما

الي

الى فضا الدين الذي يحصل به البراة للوارث من غير الحاجة الى قضاء
 الدين بعين من اعيان ماله وفيه نفع للوارث ولان براءة الوارث على
 التقديس والودعة وان كانت قايمة وقت الاقرار لكن وهم الجهيل قائم
 عند الاقرار فلا يصح لما فيه من وهم المنفعة على تقدير وجوب الضمان
 ووقوع المفاصلة واذا وقع الاقرار باطلا لم يجز بعد ذلك وكذا ان اقر
 بهذا كله للاصيل لما قلنا **رجل** كاتب عبده في مرضه على الف درهم وقيمته
 الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه باستيفاء المكاتبه بقراره
 من الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته لانه اقره باستيفاء المكاتب بقراره
 له بنفسه وهو العتق لانه تنفيذ العتق فكان كاشا العتق فيعتبر من
 الثلث بخلاف ما لو باع من اجنبي شيئا من ماله في مرضه ثم اقر باستيفاء
 ثمنه حيث يصح من جميع المال لان الاقرار باستيفاء البديل بمنزلة
 الاقرار بالمبدل ولو اقر بالعين للاجنبي يصح من جميع المال لما ذكرنا فكلما
 اذا اقر باستيفاء البديل الذي يوجب سلامة البديل له بخلاف الكفالة لانه
 لو اقر بالمبدل ليعتبر من الثلث فكذا اذا اقر باستيفاء البديل ولان الاقرار
 بالعين او الدين من جنس التجارة ولهذا يصح اقرار المادون والمكاتب
 وبالمريض لا يلحقه الحجر عن التجارة مع الاجانب فكان اقراره للاجنبي
 بدلين او عين في المرض غير ملزمة في الصحة فيكون من جميع المال وهذا
 لانه من خواص الميت فانه يحتاج الى اظهار ما عليه باقراره ليفك رقبة
 وحاجته مقدمة على حق الورثة ولهذا اعتبر استيفاءه من جميع ماله
 واعتبر الدين والجهل زوال الكف من جميع ماله لانه من اصول خواصه
 ويحتاج الى المتابعة مع الناس وكل احد لا يقدر على الامتناع وعند ذلك
 عقد فيكون الاقرار من ضرورات التجارة مع الورثة فيلحق بها اقرار المادون
 والكفارة منه بخلاف اقراره للوارث لان التجارة مع الوارث بقول وجودها
 فلا يكون لكافة ثمة مثل الحاجة هنا بخلاف الكفالة لانها لا توجد الا بغير
 نادر وليس من ضرورات التجارة ولهذا لا يصح من المادون بخلاف
 اقراره للوارث لان التجارة مع الوارث ما اذا كان عليه دين الصحة
 فاقرا باستيفاء ما باعه في المرض حيث لا يصح في حق الغرما الصحة لانه
 جعلنا الاقرار باستيفاء البديل ملحقا بالاقرار بالميت واقرار المريض
 الذي عليه دين الصحة لا يصح بالميت فكذا بالمبدل ولا الاقرار
 بالاستيفاء اقرار بالدين ومن عليه دين الصحة لا يصح اقراره في المرض
 بالدين في حق غرما الصحة بخلاف ما اذا كان البيع في الصحة فاقر
 باستيفاءه في المرض حيث يصح من جميع المال وفي حق الغرما الصحة لان
 حق الغرما لم يكن متعلقا بالبيع فلا يتعلق ببطلان ما دام ديناً وقوله

وقد استحق المشتري براءة ذمته عند اقراره بالاستيفاء منه عند المباشرة
فلا يبطل استحقاقه لمرض المستحق عليه وحق عزما الصحة انما يتعلق
بماله في اول مرضه وكان حق المشتري سابقا على حقه فمنع تغلق حقهم
عما في ذمته بخلاف ما اذا كان البيع في المرض لان حق الغرماء تغلق بالمبيع
باول مرضه فمنع تغلق حق المشتري وحقهم متعلق بالمبيع فبمعاقب بطله
وعليه هذه الوكالات المكتوبة في الصحة فاقتربا استيفاء الكفاية في المرض
يصح من جميع المال لان العبد استحق الفسخ باقراره بالاستيفاء فاذا مرض
وهذا الحق قابض منع تغلق حق الورثة اما اذا كانت في المرض فحق الورثة
سابق فمنع تغلق حق المكاتب ولو لم يقر بقبض المكاتبه ولكن اقر
بالف درهم وديعة او مائة دينار او جارية وديعة المكاتب ان كانت
المكتوبة في المرض يصح من الثلث لانه بمنزلة الاقرار بالاستيفاء اما حقيقة
او معنى على ما ذكرنا والله اعلم **باب** اقرار المريض باستيفاء
الدين والمكاتب في الصحة وعليه دين **الكتاب** ان المريض
يعرض حاله لاحقا عليه لانه سبب الحجر واثر الحجر في ابطال ما كان الحجر
قبل الحجر لا في ابطال ما كان عليه فبصح اقراره باستيفاء دين ثبت على
احيي في حالة الصحة سواء كان عليه دين او لم يكن اما اقراره باستيفاء
دين ثبت له في حالة المرض غير صحيح في حق عزما الصحة صحيح في حق
الورثة والوجه فيه ما بينا ان الدين اذا كان في الصحة فقد استحق
المدينون الرضا فمنع ذلك تغلق حق الغرماء اما اذا كان في المرض فقد
تغلق حق الغرماء باول المرض فمنع حق الغرماء الذي اقره والمعنى ما ذكرنا
ان الاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين واقرار المريض بالدين لا يصح في حق
غرماء الصحة وهذا عندنا وقال ابن ابي ليلى والشافعي رحمهما الله ما اقر
به في الصحة والمريض من الدين سواء لان الاقرار من جنس التجارة لما ذكرنا
وبسبب المرض انما يلحق الحجر عن التبرعات لا عن التجارات الا ترى
ان سائر تصرفاته من البيع والشراء والنكاح صحيح على الوجه الذي يصح
في صحة فكذا اقراره وهذا لان الاقرار اظهار الحق الواجب عليه وذلك
من اصول حواشي وقد بينا ان حاجته مقدمة في ماله بخلاف البيع لانه
ليس من اصول حواشي ولهذا يعين من ثلث ماله والاقرار من جميع
ماله وهذا لان الاقرار جزم بين الصدق والكذب وانما جعل حجة ترجيح
جانب الصدق باعتبار ان عقله ودينه يدعوانه الى الصدق وتنعاناه
عن الكذب وهذا المعنى لا يختلف بين الصحة والمرض بل يزداد معنى رجحان
جانب الصدق لان في حالة الصحة الامر كان موصفا عليه فربما يورثهواه
على ما هو المستحق عليه فيقر كادبا وبكره بصيق الامر في الخروج عن

المستحق

المستحق عليه وهو معنى ما قيل ان المرض حالة التوبة والانابة فصدق
فيه الكاذب وببرهنية الفاجر فينتفي ثمة الكذب عن اقراره ويكون الثابت
بالاقراره في هذه الحالة كالثابت بالبينة او المعينة ولهذا اصح الاقراره
بالمهر ويصح اقراره في حق الوارث وكذا الاقرار بدين في المرض ولذا ان
احد الاقرارين وجد في حالة الاطلاق والآخر في حالة الحجر لا يعد اذا
اقر بدين في حالة الاذن ودين في حالة الحجر وانما قلنا ذلك لانه سبب
المرض يلحق الحجر لتغلق حق الغرماء والورثة بماله حتى لا يجوز تبرعه بغيره
اذا كان الدين محبطا وعما زاد على الثلث اذا لم يكن عليه دين لتغلق
حق الورثة ولا تقول الحجر يلحقه عن التبرع لانه تبرع بل لانه يبطل حق
الغرماء من بعض ماله وكما يبطل حقهم من بعض ماله بالتبرع فكذلك يبطل
حقهم باثبات المزاحمة للمقر له في المرض معهم فكان يجوز اقراره
لحقهم وبیان تغلق حق الغرماء بماله لانه وجب عليه ملك هذه الالف
من الغرماء وهذا التملك حق الغرماء لانه ينتفع به ولهذا يستقطب باسقاط
وهو امانة لكف وبيان وجوب عليك هذه الالف لانه وجب عليه فضا
الدين وانما يجب عليه فضاؤه بما يقدر عليه لا بما لا يقدر عليه وهو
انما يقدر على القضا من ماله لا من مال غيره فتعين هذا المال حقا له ولهذا
قلنا بعد وجوب الرضا فيه او ان تغلق حقهم بطلاق ماله فطلاق ماله حق
عزما الصحة لانهم ينتفعون به فلو صح اقراره يبطل حق عزما الصحة الذي
تغلق بطلاق ماله فوجب ان لا يجوز بخلاف سائر التجارات لانه ليس بمتبطل
حق الغرماء بما يتعلق حقهم به فان حقهم يتعلق بماله والتجارة لا سيما المالا حتى
لو كان البيع بمحابة لم ينقض المحابة في حقهم ولان حق الغرماء وان تغلق
بالموت بماله يستند حكم الفسخ الى اول المرض لانه ثبت الموت والحكم
يستند الى اول السبب ولهذا جاز التكفير بعد الخروج قبل الموت ولهذا
البيع بشرط الخيار اذا اجبر الاستد حكم الملك الى اول البيع حتى يستحق
المشتري الزوايد فتبين ان حق عزما الصحة تغلق بماله باول المرض وهذا
ماله كالمكروهون فلا يصح اقراره فيما يرجع الى ابطال حقهم كاقترار الرهن
بالمكروهون والمكاري بالداية التي اكرها وهذا لان الاقرار بحول على الصدق
في حقه حتى يكون حجة واما في حق الغير فهو محمول على الكذب لكونه منتهيا
في حق الغير بخلاف السبب المعاني من غضب او استهلاك لانه لا يفتك فيه
الهمة فيظهر السبب في حق عزما الصحة كما يظهر في حق المريض ويكون
بمنزلة الدين الثابت في مرضه وبخلاف الاقرارين في المرض لان الاقرارين
جميعهما حالة واحدة فكأنما واحدا معا كاقترارهما كاذبون لان حق
الغرماء يتعلق بموته ويستند الى اول المرض لما ذكرنا فاسموا فيه والبل

طه

عليه انه لا يصير بسبب الدين الاول مجورا عن الشرع عند الاقرار
 الاول فانه لو اقر دين ثم ذهب شيئا لم يصب حتى يفتني الدين وكذلك
 لو ذهب شيئا لم اقر دين لم يصب هيبته حتى يفتني الدين فتميز بهذا
 استويا في القوة فان بسبب كل واحد منهما يثبت الحق عند التبرع عند
 الاقرار فتجاسان اما هنا الدين الواجب في حالة الصحة اقوي لانه في حالة
 الاطلاق ولهذا الوثيق بجميع ماله صح وفي حالة المرض لحقة الحق وهذا الا
 مجور التبرع والبدابة بالقوي اولى ولهذا يبد بالتكليف وما يحتاج اليه
 تقربا لدين ثم بالوصية ثم بالميراث **وكان** ايدي في الوصايا بالعقود ثم
 بسائر الوصايا ويعتبر في تنفيذ الوصايا الغرايب اولا وخلاف الميراث لانه
 لا يجب باقراره بل بقولها لان القول قولها في مقدار مهر مثلها حتى لو اقر بزيادة
 على مهر مثلها لا يصح وانما يصح في حق الورثة لانهم لم يتعلق بماله على الاطلاق
 بل بشرط فراغه عن الحاجة الاصلية وهذا لانه خليفة الميت فانما يثبت الحق
 له عند استغنا الاصل فاذا اقرت بين انه لم يتعلق حقهم بماله لم يحتاج
 خلافا حق غرض الصحة وهو غير محتاج الي صحة الاقرار الثاني لانه لو صح فرغت
 من مبر عن بعض دين الثاني ويثبت مشغولة بعض دين الاول ولو لم
 يصح فرغت ذمته عن كل دين الاول ويثبت مشغولة بكل الثاني فعلى
 تقدير كان لا يحتاج الي صحة الاقرار الثاني فنخرج الاول بتعلق الحق بخلاف
 الصحة في حق الوارث لانه يحتاج الي الصحة لغرض ذمته ولان الانسان
 لا يؤثر الاجنبى على وارثه فليدل على القصد بخلاف الاجنبى وقوله المرض
 دليل الصديق في الاقرار **قلت** هذا في حق من تزوج امرئته على هواه فامره
 في حق من يتزوج هواه على امرئته فهذه الحالة المبادرة الى ما كان به هواه ولا
 ما كان قد تم نفسه فيها فلما ايسر من نفسه اثر من هواه على من هو الحق
 كماله وليس معناه دليل على احد الحالتين من الاخرى فعملنا الدليل معني
 شرعيا وهو انه اذا كان متمكنا من تحصيل مقصوده بطريق الانشاء لا يمكن
 التهمة في اقراره في حالة الصحة كان متمكنا من تحصيل مقصوده بطريق الانشاء
 فلا يمكن التهمة في اقراره فاذا مرض وعلمه دين فهو غير متمكن من تحصيل
 مقصوده بالانشاء لان الدين مقدم على تزوجه فتجوز ذلك على الاقرار كادنا
 لتحصيل مقصوده فلهذا لا يصدق في حق غرض الصحة ولهذا يظهر
 الفرق ايضا بينه وبين الوارث لانه في حق الوارث يمكن من تحصيل
 مقصوده بالانشاء فلا يتم في اقراره اذا غرضنا هذا اقاله محمد رحمه الله
رحم كاتب عبده على الف درهم في صحة او كان له على رجل اجنبى
 الف درهم دين فرض ولا ماله له غيره وعلمه ديون كثيرة فاقر يا سنيك المكاتب
 او الدين وكذا به الغرض مع اقراره مطلقا لان المكاتب او المديون استحقق

البراء

البراء بالابغا في حال صحته فيستحق البراءة بالاقرار بالاستيفاء لتمكنه
 الا شهاد علي الاستيفاء والمرض لا يغير حقا عليه فيجعل في حق الذي عليه
 الدين كانه بقي على الصحة فلم يتعلق به حقيقة حق غرض الصحة ولا نه اذا ثبت
 له حق الاستيفاء لا يكون حاله ذون حال العبد المأذون فانه اذا حجج عليه بولا
 فاقربا سنيقا حق وجب له في حالة الاذن جارا اقراره وان صار مجورا فلهذا
 اولى **وكان** الولي يقر بالاستيفاء صريحا ولكن اقر بالف درهم في يده وهو
 مثل الدين والمكاتب ثمة ودبغة في يد المكاتب او الغريم او غرضه احدى
 اقرضه الغايعينها مثل الدين او المكاتب فهو مصدق وتكون الدبغة فضا
 بالدين وتقسم بين غرضه وعق المكاتب وبرمي الغريم لانه متى كان
 مصادقا صار هذا افضا صا بالدين لا تخادها جنسا ووصفا فكان هذا اقرارا
 بالاستيفاء اذا الاستيفاء ليس الا هذا **اقضي** ما في الباب ان فرض المكاتب
 لا يجوز ان يصر بصغورنا على المستقرض وهو معني الاستيفاء فان كانت الكاتبة
 التي اقرتها ودبغة للمكاتب او الغريم قائمة او لا يدري اين ذهبت فالغريم يرب
 والمكاتب حر لانه اقر بدبغة في مثل الدين وزيادة صفة فيصح الاقراره
 بما هو مثل الدين لانه اقر بالاستيفاء لتعلق الاستيفاء به ولا يصح في حق الزيادة
 لعدم تعلق حق الاستيفاء بالزيادة ففي اقراره يقين في يده او دين في ذمته
 ودين الصحة يمنع صحته ولانه اقر بالاستيفاء الجيد مكان الذي وانه جازم
 عند تراصينها وقد وجد الرضي لان المريض رضي بالاستيفاء الجيد بالودي
 لا شك فيه والمكاتب او المديون ايضا راض بطريق الدلالة لانه لو لم
 يرض لا يملك استرداد الدبغة لان المريض اذا كان عليه دين الصحة
 لا يجوز اقراره لغرضه بالدبغة وانما صدقنا باعتبار الاستيفاء حتى لو لم يكن
 فيه معني الاستيفاء لا يصح ولو لم يرض بذلك يكون مضرا بنفسه لانه
 لا يعتق ولا تتراد منه عن الدين ولا يمكن من اخذ العين لانه لا يصح
 اقراره في حق تخصيص المقر له بشي من ماله فكان الظاهر هو الرضي
 فيكون اقرارا بالاستيفاء فان قال الغريم او المكاتب اخذ الدبغة لو
 واودي ما علي لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة وان
 كانت الدبغة اذوتها على الغريم او المكاتب لا يصح اقراره سواء كانت
 الدبغة قائمة بعينها او حطت وتقسم الدراهم التي اقر بها بين الغرض
 ولا يرا المكاتب والغريم لان استيفاء الردي الجيد مخاياة منه والمريض
 الذي عليه الدين لا يملك المخاياة ونقدرا غنارا كجودة بالترادف لانه لا
 قيمة لها واذا نقدر اعتبارا بالاستيفاء بقي اقرارا بشيوت الحق للغريم والمكاتب

فيصح

في عين في يده او دين في ذمته والله باطل منه لان فيه ابطال
حق عزما الفحة في ذلك المال بعد ما ظهر حقه فيه وكان الواجب ان يدين
او جارية في يده انها ودبغة للغير او المكاتب لا يصح اقراره **وكذا**
اذا جعلت لان المقاصد لا تنفع بها اما اذا كانت قائمة فظاهر لا خلاف
الجنى بقوله اقرار بالوديعة قصد اودالك باطل لما ذكرنا واما اذا جعلت
فلان في الدنانير يجب مثلها دنائير فلا تنفع المقاصد وفي الجارية القاصي بخير
بين ان يقتضي بغيرها ذراهم فيصالح الاستيفاء فوقع الشك في صلاحيتها
للاستيفاء فيبقى مقررا بالوديعة قصد اودالك باطل لما ذكرنا وفي هذا الباب
بين الاقرار بالوديعة هي جنس الدين وبين الاقرار بالوديعة هي خلاف جنس
الدين وسوي بينهما في الباب المتقدم حتى منع صحة الاقرار اذا كان الدين
على الاجنبي والوارث كغيره والفرق ان في الموصفين هذا الاستيفاء من
وجه دون وجه لا على تقدير تقويمه بالدرهم عند التجهيل ان كان
استيفاء في تقدير تقويمه بالدنانير لا يكون استيفاء الا في الباب المتقدم
سواء كان اقرارا بالاستيفاء او لم يكن فيه ايصال النفع الى الوارث والمريض
ممنوع عن ذلك ولهذا الواجب بالاستيفاء صرحا لا يصح فكذلك ما يتضمن الاستيفاء
وهذا لو كان فيه نفع كان لغريم ثبت دينه في صحة والمريض غير محجور
عن ايصال النفع الى غريمه بسبب الاقرار بالاستيفاء كما لو اقر به مريضا وان
كان محجورا عن ايصال منفعة اخرى او نقول ثمة فهو محجور عن ايصال النفع
الا بما كان استيفاء من كل وجه فاذا لم يكن هذا الاستيفاء من كل وجه لا يصح
هـ اذا اقر بما في يده ولم يصف الاستيفاء الى الغريم او المكاتب
اما اذا صاف بال قال اخذت من غريمي او مكاتبتي هذه الف الف البهرجة
او هذه المائة الدينار او هذه الجارية فضا حقي او شري بحقي فان كانت
الف مثل حقه نوعا ووصفا صح اقراره صدقة المكاتب او الغريم او
كذبه لانه لو اقر بالاستيفاء الدين من غير الاضافة الى عين يصح فعند الاضافة
اولى وان كانت الاضافة الى يده جاز او حقة على الغريم او المكاتب زبوا
لم يذ كر محمد رحمه الله في الكتاب **والجواب** انما ان صدقاه يصح
الاقرار لان استيفاء الجيد بالوديعة يجوز عند الرضا وقد وجد الرضا من
المطلوب بقصد بقره وان كذبا لا يصح لانه لم يوجد الرضا فلا يكون
استيفاء فيبقى هذا اقرارا بهذا العين للغريم او المكاتب ودين الصحة يمنع
من ذلك **واما** في الدنانير والجارية ان صدقة الغريم او المكاتب
وقيمة الدنانير او الجارية مثال الدين او اكثر فهو مصدق لانه اقر بالدين
بالاستيفاء بسبب الشري وقد ثبت الشري بنصا دينا والاحكاما به فيه
فكان هذا اقرارا بالاستيفاء فيصح وان كذبا وقالوا دينا عليه وما اقر

به فهو لنا ولم يكن بيننا بيع فالدين على حاله وما اقر به لغيره فهو
لغيره لانه اقر بالاستيفاء بسبب الشري ولم يثبت الشري فلم يثبت ه
الاستيفاء هذا اقرارا بالعين قصد اودالك باطل **وكذا** الواجب بالاستيفاء
البهرجة المعينة مكان الجارية وكذبا او صدقة لا يصح اقراره كما ذكرنا انه
محابة وقد راجع بالجودة فيبقى هذا اقرارا بعين من اعيان ماله فلا يصح
و **من** المسابح رحمهم الله من قال هذا الجواب يصح في الجارية ولا يصح
في الدراهم لان من له على اخر درهم جاز فله ان يستوفي البهرجة اذا
ظفر بها وان لم يبرهن الغريم بذلك ويكون ذلك استيفاء فكذا هنا يكون
اقرارا بالاستيفاء **ومنهم** من قال التصحيح ما ذكر في الكتاب لاء
الاستيفاء لم يظهر فيه بالقبض انما يظهر بالاقرار في حالة المرض والظاهر
ان هذا اقرارا بالعين في المرض لان الغريم لما كذبه فقد رد اقراره بالاستيفاء
والاقرار بغيره بالرد فصار اقرارا له بالعين وذلك باطل وان صدقاه وقد
ينص بهرجة او جارية فيمنها اقل من الدين فان الدرهم نزل على الغريم
او المكاتب وبوخز منها مثما كان عليها لانه لا يصح الاستيفاء الا
باطال حقه عن الجوة فاذا لم يصح الاستيفاء وجب تسليمها الى المقر
بخلاف الاقرار بالوديعة اذا لم يصح الاستيفاء لا يجب تسليم المال الى المقر
له والفرق ان هناك اقرار بالوديعة قصد اودالك بالاستيفاء عليه فان ثبت
الاستيفاء صح وان بطل الاستيفاء بقى الاقرار بالوديعة قصد اودالك فاما
هنا اقرارا لا فتضا قصد اودالك داخل تحت ولا يتضا اذا صدقه المقر لم تثبت
الملكة للمقر لم يقتضاه فاذا انتقض من بعد لم ينتقض به يقتضي الاول
لانه ليس من ضرورات النقص فيبقى الملك بخلافه ما اذا كذبا واما الجارية
فان شا المكاتب او الغريم دفع ثما مرا عليها او ما زاد عليه قيمة الجارية وان
شا نقص البيع واخذه الجارية واعطى ما عليه لان المريض جاني وانما
لا تنص مع الدين فيعتبر على الغريم او المكاتب شرط عقده بما لم يمت
الزيادة فوجب تخييره كما لم يمت احايه بالترامس الثلث ولم يمت الورثة
او جاني ينبغي بسير وعليه دين فانه يجبر المشتري ان شا نقص البيع وان
شا عصي والترامس كمال القيمة في الدين او تمام المثلثين للورثة كذا
هنا ولم يمت كذا في الكتاب ان الدنانير اذا كانت اقل من قيمة الدين كيف يكون
حكمه وقال الشيخ الامام ابو بكر البجلي الجواب فيه كالجواب في الجارية والله
اعلم **باب** اقرار المرتفق بالاستيفاء الدين وارث الجارات
والشري في الصحة والمريض وعليه دين **الحكم** **باب** ما ذكرنا
ان اقرار المريض بالاستيفاء دين له على اجنبي في حالة الصحة صحيح واستيفاء
دين وجب عليه في المرض غير صحيح وهذا اذا كان الدين بدلا عما هو مال

اما اذا كان بدلا عما ليس بماله كالمهر وبدل الخلع والدم ببيع اقراره
مطلقا سوا وجب في حالة الصحة او في حالة المرض لان المانع من الصحة فتلحق
حق عرفا الصحة وحققه لا يتعلق بالبدل فيتعلق بالبدل الا تزعم انه لو
استوفى القضا صلا يتنفع ورثته وعزما وه بعد موته منفعة مالية فلا يكون
بالا سقاط او الصلح على مال قليل مبطلا لحققه او على ورثته منفعة مالية
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل عليه دين الصحة فقطعت يده او**
رجله او اقر رجل بحراجه خطأ في المرض فاقرب باسنيقا ارثه ثم مات
ولا مال له غيره صح اقراره لان هذا بدل مال ليس بماله وهو الحناية وحققه
لا يتعلق بالميتة فلا يتعلق بالبدل **وكذا لو كان القطع عمدا او صلحه**
على مال ثم اقر باسنيقا به ومات وكذلك لو قتل رجل عبده عمدا
او خطأ او اقرب به او قامت الميتة عليه بذلك او قطع يده عبده ووجب
الارث او صلحه من ذلك على مال ثم اقر باسنيقا الارث او بدل الصلح
جاز وكذلك لو صلح من قتل عبده عمدا على اقل من قيمته جاز اما
اما في العمد فلا يبطل لانه بدل وكذا لو صلح من قتل عبده بخلاف الاب
او الوصي اذا صلح عن قتل عبده الصبي على اقل من قيمته حيث لا يجوز لان
تصرفهما مقيد بشرط الاحسن وهذا بخلافه ولهذا اعلمك العفو فبذلك
الصلح على الاقل بطريق الاولى فان قيل دية العبد مقابل بالعبد
وهو مال وقد تعلق به حق الورثة والغرماء وكذا بدل طرفه بل هو اظهر
لان اطراف العبيد يبطل فيها مسلك الاموال المحضة حتى لا يجري القصاص
فيها فيتعلق حق الغرماء به قلنا حق الورثة والغرماء متعلق بالرقبة وقد
فانت والواجب بدل الدم او بدل الحناية وانه ليس بماله والدليل
على ان الواجب على الحناية بدل الدماء لا يبلغ الي ثمان مائة لانه لا في النفس
ولا في طرفه اذا زادت قيمته على عشرة الاف ويجب القصاص في العمد ويجب
القصاص بين العبد بين مع تفاوت قيمتهما ويجب الكفارة في الخطا وبطل
الواقلة في ثلاث سنين ولو كان بدل المكتبة الماله لكانت الاحكام بخلافها
الا اننا اظهرنا بعض احكام المالية في حق المولي في حق الاستحقاق وبقي
البيع والرهت ونحو ذلك والاقرار انما يصح في حق الحاي وهذا بدل الدم
والحناية في حقه وروى هشام عن محمد بن محمد عن محمد بن محمد عن محمد بن محمد
رجل خطا فاعبد للفقارة فلم يأخذ المولى العتمة منه الا بعد سنة فلزكاة
عليه في قوله ابي حنيفة رحمه الله ماله يفيض ويحول لغيره فله
بمنزلة الدين الضعيف الا ان الفرق بين العمد والخطا في حكم اخر وهو
انه لو صلح في العمد على اقل من الارش يجوز وفي الخطا لو صلح على اقل من
الارش لا يجوز اذا كان عليه دين وانه لم يكن عليه دين جاز لانه لو

عق

عقاعن العمد جاز فكذا اذا صلح على اقل وفي الخطا اذا ابرأ لا يجوز
فكذا اذا صلح على اقل وفي الخطا اذا ابرأ لا يجوز فكذا اذا صلح على اقل هو
رجل اقرت باسنيقا مهرها وقد تزوجها في الصحة او في المرض ثم مات
وعلمها دون الصحة ان كان قبل الطلاق لا يصح اقرارها لانه اقرار للوارث
وهو محجور عن ذلك على ما ذكرنا وان اقرب بعد الطلاق ان كان الطلاق قبل
الدخول صح لانها اقرت للاجنبي باسنيقا دين وجب لها عليه بدلا عما ليس
بمال فان كانت الالف قلبية او هائلة وتركته ما لا يقال الزوج انا اقرت مع المهر
بنصف المهر لانها استوفت المدة او قد طلقها قبل الدخول فصارت نصف المهر
دينا عليها ليس له ذلك لان اقرارها انما يصح في حق الاستنيقا وثبوت المرأة
للزوج لا في استحقاق شيء من يدها لان اقرارها بالدين في المرض وعلمها دين
الصحة غير صحيح على ما ذكرنا وكذلك لو تزوجها في مرضها ودخل بها فاقترت
بالا سنيقا ثم طلقها طلاقا باينا او رجعي وانقضت عدتها ثم ماتت لانه وقت
الموت ليس بتوارث والمعتبر لصحة الاقرار وعده وقت الموت كما لو اقر لاجنه
بدين وهو وارثه ثم ولد له ابن او كانت الابن كافرا او رقيقا ثم اسلم او عتق
حتى صار الاخ محجورا به جاز اقراره له لان المانع من صحة اقراره كونه وارثا
والورثة انما تثبت عند الموت فاذا لم يكن من ورثته عند الموت كان هو
والاجني سوا الا تريب انه لو تبرع عليه بهيمة او وصية جاز من ثلثه
ولان الاقرار من المقر صحيح في حقه حتى اذا لم يكن وارثا سوى المقر له جاز
كان موحدا نما اقرب ما ثبت لان بطلان اقراره بمرض الموت ولا بدري
انه يموت او يبرأ فصح الاقرار في الحال وانما يبطل عند موته باعتبار الورثة
فاذا لم يموت جده محجورا وجعل حرج المقر له من ان يكون وارثا منزلة من لم
يغير في مرضه وان كان اقرله وهو غير وارث ثم صار وارثا بوفاته بطل
اقراره ان كانت الورثة بالقرابة بان اقر لاجنه وكذا ابن فاته الابن حتى
صار الاخ وارثا وان كانت بالزوجة او المولاة لم يبطل اقراره كما لو اقر لاجني
ثم تزوجها او لاجني ثم وراه وعند رفر رحمه الله سوا ويصح الاقرار
لان الاقرار موجب للحق بنفسه فينظر الى حالة الاقرار وقد حصل
ان ليس بوارث فلا يبطل بصروته وارثا كما لو اشترى اقر في صحة ثم مرض
وكا لو تزوجها بخلاف الهبة والوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت حقيقة
او حكا الا تزعم انه لو وهب لاجنه ثم تزوجها ثم مات لم يصح الهبة هو
وينظر الى وقت الموت لا الى وقت الهبة بخلاف الاقرار كذلك هنا ولما انه
ورث بسبب كان قائما وقت الاقرار فتبين ان الاقرار حصل للوارث وانه
باطل وهذا لان الحكم يضاف الى السبب فاذا كان السبب قائما وقت
الاقرار ثبتت صفة الورثة للمقر له من ذلك الوقت فثبتت الهبة وقت

الاقرار بخلاف الزوج لانها صارت وارثة بسبب حادث بعد الاقرار
والحكم لا يسبق سببه فلا ينبغي ان الاقرار حين حصل كان للوارث فلم يملك
التهمة وقت الاقرار بخلاف ما لو اقر في الصحة ثم مرض لان المومن حدث بعد الاقرار
فالحج سببه لا يستند الى وقت الاقرار ثم الفرق بين الاقرار والوصية والتهمة
في حق من صار وارثا بسبب حادث من مولاة او زوجية ان الاقرار يملك بنفسه
وتبين ان العريه ليس من تركته فالورثة الثابتة بعده لا تكون مؤثرة في
التهمة والوصية كالصانفة الى ما بعد الموت فاذا صار من ورثة بسبب حادث
كان المانع قابلا وقت لزومه فلا يصح وان كان يوم اقرار زوجته او مولاة
ورثة وبوموات وارثه وقد خرج فيما بين ذلك بان ابائها اوفض المولاة
فالاقرار باطل عند اي يوسف رحمه الله جاز عند محمد لانه انما ورث بسبب
حادث بعد الاقرار فلا يؤثر ذلك في بطلان الاول كما في الفصل الاول وهذا
لان العقد الاول قد ارتفع وزالت التهمة والارث به فكان وجوده عند
الاقرار كعدمه والعقد الثاني صحيح دولا اثر له في ابطال الاقرار وصار
كالواقر في مرضه ثم صرح بمرض ثم مات ولا ينفك يوسف رحمه الله ان هو
الاقرار حصل للوارث وتثبت له هذه الصفة عند الموت فبطل كما لو
ورث باخوة كانت عند الاقرار وهذا لان الاقرار للوارث انما لا يصح لتمكن
تهمة الاثارة فاذا كان سبب الورثة قريبا وقت الاقرار كانت التهمة متمكنة
والعقد المصدق مقام الاول في تقرر صفة الورثة عند الموت فيجعل
كان الاول قابلا بخلاف ما اذا اقر بصفة الورثة عند الاقرار لان تهمة
الورثة غير متوفرة غنة فصح الاقرار مطلقا هذا اذا ماتت بعد القضا
العدة ولو ماتت قبل القضا العدة ان كان الطلاق رجعا لا يصح وبوجه
من الزوج جميع المهر فيكون بين الغما لانه وارثها عند الموت واقرار المريض
باستيفاء الدين الذي له على الوارث لا يصح وان كان بدلا عما ليس بمالك
وان كان بابنا فكذلك لان المانع عند هذا الاقرار هو النكاح وانه قائم من
وجه ولا يزول المانع ما دام المانع قابلا من وجه واذا لم يصح الاقرار
يستوفي من اصحاب ديون الصحة ديونهم فان استغرقت الديون تركتها
وما اقرت باستيفاء من المصراخذ من الزوج جميع المهر وان فصل بيني
بينظر الى المهر والي ميراث منها فيسأل الاقل منهما قال مشا بخلاف جمهور
انه وهذا الجواب على قول ابي حنيفة واما على قولهما يجب ان يكون
اقرارها صحيحا في حق التقديم على الورثة في جميع ما اقرت به اصله
ما ذكرنا في الطلاق اذا اطلق المريض امراته بسؤالها ان اقر لها بد بين
فلها الاقل من نصيبها من الميراث ومما اقر لها به عند ابي حنيفة رحمه
الله وعندهما جميع ما اقر لها به لانها اجنبية لا ميراث لها منه

فيصح الا

فيصح الاقرار له انه متهم في الاقرار لاحتمال الموانعة بينهما حتى يفتح باب
الاقرار فكان منها فيما زاد على ميراثها في حق سائر الورثة فلا يصح **مريض**
عليه دين الصحة غصبه رجل عبد افاق وقضي عليه بالضم ان فاقربا يستغايه
فهذا على وجه ثلاثة اما اذا كان الغصب والقضا بالضم ان في حالة الصحة او كانا
في حالة المرض او كان الغصب في الصحة والقضا بالضم ان في حالة المرض او
كان الغصب في الصحة والقضا بالضم ان في حالة المرض وكل وجه على وجهين
اما ان عاد العبد من الاباق او لم يعد ففي الوجه الاول جاز اقراره في الوجهين
لانه لما ضمنه فقد ملكه العبد بالتضمن فصار كانه باعه اياه في الصحة واقر
باستيفائه في المرض وفي الوجه الثاني لا يجوز اقراره في الوجهين لان
حق العزما تعلق بالعبد في اول المرض فلا يبطل الا بمشاهدة الاستيفاء كما لو
باع حقيقة وفي الوجه الثالث ان لم يعد العبد من الاباق او كان ميتا
حين قضى فهو مصدق فان ظهر العبد لم يصدق لانه اذا لم يظهر استند
الضمان الى وقت الغصب ولهذا يعتبر قيمته يوم الغصب فصار كدين الصحة
اما اذا ظهر ثبتت الملك في الحال مستند الى وقت الغصب لانه محل التملك
في الحال فاعتبار الحال يكون هذا ابطال حق الغرماء عن عين العبد فلا يصح
في حقهم وهذا لانه اذا لم يظهر لم يصل الي مالكه فجعلها كاعلى المالك
من وقت الغصب لكونه هالكا حكم حكم العجز عن الانتفاع بضمير الضمان
منقرر عليه من ذلك الوقت لتقرر الهلاك من ذلك الوقت وتقدر انبات
المالك في الهالك وفي ذلك الوقت كان المالك صحيحا فكان هذا دين الصحة
من جميع الوجوه اما اذا ظهر لم يتقرر وجوب الضمان من وقت الغصب لعدم
تقرر الهلاك من ذلك الوقت وانما يتقرر عند القضا لقيام محلية الملك وقت
القضا فكان هذا دين المرض من وجه فلا يصدق باستيفاءه في حقهم واذا
لم يصدق يقال للغاصب ادفع قيمة العبد مرة اخرى او رد العبد لان بالقضا
ثبت سهمها بيع في حالة المرض حكما فصار كانه باعه منه حقيقة ثم اقر باستيفاء
الدين منه وعليه ديون الصحة فيجوز المشتري على نحو ما ذكرنا لانه لم يرض
بلزوم زيادة الثمن فيجوز كالمخير في البيع بالحباة **قال** في الكتاب ولا يشبه
هذا اما كان مالا للريفي في صحته اراد ان يجعله في مرضه لغرض دينه بقدره
بان كان دينه وهو مذكور التمثيل وجب له في الصحة فاقربا يستغايه فهو
مصدق في الاقرار بالاستيفاء وليس بمصدق في ان يجعل ماله لغيره
اذا كان عليه دين الصحة يحيط بماله والفرق ما ذكرنا انه اذا مرض وفي
يده مال تعلق حق الغرماء به اما اذا كان الدين في الصحة فحق الوارث له
يتعلق بالعين والدين ليس الا حق المطالبة وانه قول فخاز ان يبطل بالقول
اما العين لا يبطل بالقول **مريض** في يده عين اقراره لرجل او باعه

واقر بقبض الثمن وعليه دين الصحة يحيط بماله لا يصدق لان وجوب
 الثمن بالقبض وقد وجد في حالة المرض فكان دين المرض ولو كان البيع
 في حالة الصحة جازا قراره وان كان العبد في يده لان الدين ثبت في حالة
 الصحة وزال ملكه عن العبد فلا يتعلق به حق الغريم وانما بقي حقه في الحبس
 وحق الحبس لا قيمة له فصارت بمنزلة العفو عن القصاص واصل الكفيل
 بالنفس وكذا لو كان له دين على رجل في صحته وعنده رهون به فاقترع
 باستيفائه في المرض مع ما ذكرنا ولا يقال بان هذا الاقرار يقتضي الاقرار
 بالعين الذي في يده وهو الرهن ودين الصحة مانع من ذلك لان قول
 الرهن لا يسلم له بالاقرار بل كان ثابتا له بعينه المستهودة بغير الاقرار
 بالاستيفاء الا ترى انه لو اقر بدين في يده اياه ودبغة لفلان وفي ثابته
 بعينه المستهودة مع اقراره كذا هذا **مريض** باع عبدا قيمته الف بالعين
 لامال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقرا باستيفاء الثمن ثم مات
 لم يصر اقراره بشيء في قياس قوله ان يوسف رحمه الله وغيره في
 دفع الثمن مرة اخرى او في بعض البيع فان اختار الثمن فهو لغرماء الصحة
 وقال محمد رحمه الله المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة
 العبد ويجوز المشتري بين ان يدفع الباقي او يفتقن البيع ويباع
 العبد لغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة وذكر مشايخنا رحمهم الله قوله
 مع قول ابي يوسف اصله مسيلة ذكرها في كتاب الشفعة والمكاتب
 وهي ان المريض مرض الموت اذا باع دارا باكثر من قيمتها بثن موجب
 ليصح الاجل في قدر الثلث من الثمن ويبطل في الثلثين عند ابي حنيفة
 واني يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يصح الاجل فيما زاد على
 قدر القيمة مطلقا وفي قدر القيمة يعتبر من الثلث والمريض اذا مات
 عند علي الفين الى سنة وقيمتها الف ثم مات فعلى قولها يودي ثلثي
 الا لعين حالا والباقي الى اجله او يرد رقيقا والخلاف بينهم راجع الى خرف
 وهوان زيادة الثمن على قدر القيمة وجب بالعقد بدلا عما هو مال
 عندهم فلا يصح الاقرار بالاستيفاء وعنده يجب بالعقد لا بازا ما هو
 مال فاستبه المهر وبلل الدم والمخلع واجمعوا على ان تاجله فيما
 زاد على ثلث ماله لا يصح لانه بمنزلة الاسقاط لانه يوجب الحيلولة
 بين الورثة وماله ولهذا يضمن شهود التاجيل اذا رجعوا كما يضمن
 شهود الاستيفاء والا بل لمحمد رحمه الله ان الزيادة خالية عن العوض
 حقيقة وان كانت مقابلة به صورة من حيث التسمية الا ترى ان
 له ان يبيعه او يكتبه على قدر قيمته ولا تعتبر الزيادة من ماله فاذا
 كان له ان ينزل ما زاد على قيمته كان له ان يوجه بطريق الاولى وهذا

لان السع يرد على المال لاعلى وصف المانية وكل جزء من اجزاء المبيع
 ينقسم على اجزاء الثمن ولهذا صبح بيع المازوت والمكاتب والوصي بالعين
 ولو كان مقابلا بالمالية كان تبرعا ويجوز بيع ما يساوي الف مائة ولو كان
 البيع بمقابلته المالية كان ربا والزائد هنا ما لية لو خلى عما يقابل له لفسد
 لفسد العقد لانه استحقاق مال لا بازا مال في عقده المعاوضة وهو
 حقيقة الربا فحيث جاز علم انه مقابل بالمال الا ترى انه لو صرح وقال
 بعيت منك علي ان قدر القيمة ثمن والباقي ليس بثن لا يجوز وبان كان
 له ولاية الترك لا يدل على انه اذا وجله لا يتعلق به حقه الا ترى انه لو قيل
 الهبة لا يجوز له ثمنه من غيره لتعلق حقههم ولو باع ما يساوي مائة
 بالف وقبض الثمن لا يجوز له ثمنه من غيره الزيادة من غيره وتبرعاته فيها
 الا انه يجز المشتري لانه لزمه ما يتغير به شرط عقده وهو جميع
 الثمن عند محمد وذلك بمنزلة العيب والمريض ما لك للتخيير لانه
 فقير لصحة العقد من اللزوم الى التزلزل بخلاف ولاحق للغرماء في العقد
 وانما حقه في البذل فبعد ذلك كان بطلان حقه بملك الاختيار ولا منع
 عما يثبت حقا فصدق لان موجب اقرار العبد بخير المشتري **مريض**
 عليه دين الصحة قال لرجل العبد الذي في يديك كان لي بعته منك
 في صحتي بالف درهم واستوفيت منك الثمن وصدقه ذوالبدر ثم مات
 المريض فهذه المسئلة على وجهين اما ان كان العبد الذي اقر ببيعه مريضا
 انه كان للبايع او كان مجهولا لا يدري انه له ولا في الوجه الاول المسئلة
 على اربعة اوجه اما ان كان العبد قائما في يد المشتري كما ذكرنا او كان
 في يد البايع ونصاد فان المشتري قبضه ثم اودعه عند البايع او كان
 هالكا في يد البايع او في يد المشتري لكن علم انه كان قائما بعد المرض
 او علم هلاكه قبل المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يعلم انه هلك قبل
 المرض او بعد هـ وهذا الوجه لم يذكره محمد رحمه الله في الكتاب
 ففي الوجه الاول لا يصدق ويجز المشتري بين ان يدفع الثمن او يفتقن
 التبع لان البيع ظهر في الحال والحوادث انما تنضاف الى وقت ظهور عا ولا
 يصدق ان في استناد البيع الى حالة المصدق الصحة لما فيه من ابطال حق
 الغرماء بعد تعلقه بالعقد ظاهرا وكذا في الوجه الثاني لانه عرف يده بالمشا
 وهو ماله ظاهرا الا ترى انه لو انكر البيع كان القول قوله ويبقى على ملكه
 لان العبد اذا كان قائما امكن اثبات البيع حاله الاقرار فلا يصدق ان
 في الاستناد وكذا لو كان مات في يد المشتري بعد مرض البايع او في يد
 البايع قبل هذه المقالة او بعد هـ الا انه مات بعد مرضه لانه امكن اثبات
 البيع في حالة المرض لهلاكه قبله فيثبت البيع حالة الصحة فصار اقرارا

بالاستيفاء من الصحة وفي الوجه الرابع يجب ان يكون الجواب كما اذا علم قيام
بعد المرض لان الموت حادث فيضاف وجوده الى اقرب الاوقات كما هو الاصل
فيثبت البيع في المرض واما اذا كان العبد مجهولا يصح اقراره مطلقا كيفما
كان لانه بمنزلة دين وجب بدلا عما ليس بمال لان حق العزما لا يتعلق بعبد
لا يعلم انه ملك المريض فلا يتعلق ببدله ايضا وكذا لو قال انشترى
مني عبدا في صحتي وثقا ايضا فهو مصدق علي قبض الثمن لانه لما جعل العبد
لم يتعلق حق العزما به وكذا لو قال لرجل كان بيني وبينك خلطة في صحتي
فوجب لي عليك الفدر هم يقبضها بصدق لانه اذا لم يكن اصل ذلك مالا
للمريض في مرضه صدق في استيفائه لعدم تعلق حق العزما به **مريض**
عليه دين في الصحة اقر يقبض عن عبده باعده في الصحة صدق لما قلنا فان
مات فوجد المشتري بالعبد عيبا فرده بقضا القاضي حتى انفس العقد
في حق الكل فاراد ان يرجع في الزكاة بالثمن ويضرب مع عفا الصحة ليس
له ذلك لان قبض الثمن ظهر في المرض فصارت دين المريض فيخرج عن دين
الصحة واقراره بالاستيفاء انما يصح في حق براءة المشتري لا في مشاركة
العزما علي ما مر وكذا لو رد علي المريض بالقضا لما قلنا ولو قال المشتري
للقاضي بعد الرد انا احبس العبد حتى استوفي الثمن كان له ذلك وبيع
العبد ويكون المشتري احق بثمنه من سائر العزما لان اقراره بالاستيفاء
في حق العبد وبدله صحيح بدليل سلامة العبد له ولو لم يرد لا يجبر علي
ذلك فلا يتعلق به حق العزما ولا ان اقراره لما صح في حق براءة ترك هو عند
الفسخ بمنزلة البائع كدعي العقد والمبيع اذا كان في يد البائع وقد مات
المشتري مفسدا فانه يباع بماله ويتقدم هو علي العزما وكذا المرفق
احق بثمنه من سائر العزما لقيام بده عليه وكذا المشتري بشرائه
فا سدد اذا نقض البيع بعد موت البائع يتقدم علي عفا البائع
بعد موته كما يتقدم عليه في حياته فاذا كان احق بالعبد كذا احق
ببدله فان فصل شي من الثمن الثاني شي علي الثمن الاول فهو للعزما لانه
مال البائع وقد فضل عن دين المشتري كان في الموهون وان نقص
الثمن الثاني عن الاول لم يرجع المشتري بشي في الزكاة حتى يستوفي
عزما الصحة ديونهم لان دينه ثبت في المرض فلا يظهر في حق المشاركة
مع عزما الصحة فان بقي شي من الزكاة استوفي المشتري منه تمام
الثمن الاول لانه مال البائع وقد فضل عن ديونه واقراره صحيح في حق
الورثة ولو لم يحبس المشتري العبد ورده علي المريض او علي وصيه بعد
موته بقضا فزما الصحة اولي بتركه الميت بقي بدون عزما الصحة يسار
الثمن للمشتري وان بقي من ديونهم شي يضرب العزما في ثمن العبد بما بقي من

ديونهم

ديونهم والمشتري بالثمن الذي اقر المريض بقبضه لان الاقرار صح في حق
العبد ونقد منه انما كان بسبب يده وقد ابطالها فصار عزما الصحة
اسوة له في ثمن العبد لظهور دينه في الثمن في حقهم وصار كما لو ثمن
اذا رد الموهون علي الراهن او علي وصيه صار شرطا لغزما به في ثمنه
كذا هذا ولو باع عبدا في صحته وقبضه المشتري فرض البائع وعليه
ديون الصحة فاقراره كان ابرا للمشتري في صحته من الثمن لم يصدق
لانه اقربا لبرا وانه يترع ولا يصدق في الاسناد لحق العزما والورثة
وجعل كانه انشا الا بر خلاف الاقرار بالاستيفاء لانه ليس يترع وهو
ما دون فيه فيملك الاقرار به بخلاف الاقرار لانه غير ما دون فيه فان مات
وعليه دين محيط عزما للمشتري الثمن كله ولا خيار له لانه لم يتغير عليه شرط
عقده بخلاف ما لو باع في المرض واقر بالاستيفاء الثمن وان لم يكن عليه دين
يصدق في الثلث كسائر التبرعات وكذا لو قال في مرضه وهبت لهذا
الرجل عبدا في صحتي قيمته الف وقبضه مني ومات في يده وصدقه المرفق
له لان الهبة شرع ويضمن قيمته لانه لا يملك الهبة في الحال فلا يملك الاقرار
به **وكذا** لك لو قال كان غصبي فلان عبدا في صحتي ومات في يده
واقراره من قيمته **وكذا** لو قال كانت عدي ههنا في صحتي علي الف
فادها بعثي لان اقراره بهذا اقراره بتقصه لغير عوض فكان كالهبة
والا برا ويسعي العبد في جميع قيمته ان كانا عليه دين وان لم يكن يسعي
في ثلثي قيمته كذلك ههنا ولو كانت الكتابة معروفة الههنا في الصحة يصح
الاقرار بالاستيفاء كما في البيع علي ما ذكرنا في الابواب المتقدمة والله اعلم

باب الاقرار الذي يقرب المريض للورث فبقربه الوارث

أصل الباب ان تصرفات المريض علي نوعين منها ما يقبل النقص
بعد النفاذ كالهبة والبيع وغيرها ومنها ما لا يقبل كالعتق ونحوه فاقبل
النقص ينفذ في الحال لقيام ملكه ثم يقبض ترعائه لحق الورثة ودفعها
للمضرر عنهم وما لا يقبل النقص يتوقف لانه لو نفذ ينقض الورثة
ولهذا قلنا انه لو اعتق العبد وهو لا يخرج من ثلث ماله ولم يحجز الورثة
يسعي في ثلثي قيمته وهو عبدا في حالة السعابة لانه يسعي لزول العتق
بخلاف الراهن اذا اعتق العبد الموهون وهو معسر فانه يسعي وهو حر
في حالة السعابة لانه يسعي لزول العتق بخلاف الراهن اذا اعتق
العبد الموهون وهو معسر فانه يسعي وهو حر في حالة السعابة لانه
يسعي لزول العتق وان حاله متردد بين ان يتعقبه بر فكان بمنزلة الصحيح
فينفذ تصرفاته لقيام ملكه وبين ان يموت فتبين ان حق الورثة كان

متعلقا بما له وقت التصرف فليوفق حاله فلنا يتوقف ما لا يجتمعت النقص
ونفاد ما يجتمعت النقص حتى يثبت الملك لله وهو له ويبقى نظرا
فيه فاذا مات بضمن مثله ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا ويبقى
نقص المريض ويبقى لانه مع كونه مالكا يثبت ان حق الغرما والورثة
كان متعلقا بقلنا بالنفاد في الحال لقيام الملك المطلق للتصرف في الحال
وتوهم المانع وبالفساد والنقص بعد الموت برعاية حق الغرما والورثة
عمل بالليلين اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **من يبيع** اقراره بعد
لاماله له غيره فقال الوارث ليس العبد لي ولكنه لفلان وصدة الاجنبي
ثمنان المريض فالعبد للاجنبي وبضمن الوارث المقر له قيمة العبد ويكون
بينه وبين ساير الورثة لان الاقرارين قد صحا اقرار المريض فلما ذكرنا
ان تصرف المريض نافذ في الحال وانما ينقص بعد الموت الا ترى انه لو صدقه
واخذ العبد وباعه او اعتقه فقد ذلك ولو كانت جارية تجل له وطها
واذا صح اقرار المريض صح اقرار الوارث للاجنبي وقوله ليس لي لكنه لفلان
ليس رد الاقرار الاول لما ذكرنا في الدعوي انه ذكر في اخره ما يغير اوله
فصار كانه قال كان لي ولكنه صار لفلان ببيع او هبة مبي ولان اقرار المريض
تسليط للوارث على التصرف فيه وهو من اهل التسليط فيصح الا ان
لساير الورثة حق الفسخ بعد الموت وقيام حق الفسخ لا يمنع نفاد
التصرف فوهه اولى الا انه اذا مات وجب نقض اقراره لانه للوارث
فصار مستحق الغنى بخرقة العقد الفاسد اذ هو العقد المستحق بنقصه
فيصير اقراره فاسدا فوجب على الوارث رد العبد كما فساده الا ان اقراره اذا
عجز عن رده يتصرف احدته كان عليه قيمة كما في المشتري شرافا سدا اذا
عجز عن رده يتصرف احدته الا انه يرفع من ذلك حصته لا تقا الورثة
انه ليس عليه ضمان حصته لان دعوى ان الميت كاذب والوارث باقراره
ابطل حقه وحقه لانه لو لاه كان له اخذ عين العبد وهو ضمان بانلاف
حقهم وحقة صانعة وصار كالوباع من وارثه عدا ببيعا فاسدا
وباع هو من غيره او اقر لغيره ثمنات المريض فانه لا ينقص نصرة وبضمن
حصته غيره من الورثة كذا ذكرنا وكذا الوارث المقر له الاول لو ارث اخر
والمسئلة كما لها سلم العبد للثاني وبغير الاول قيمته الا ان هذا يرفع عنه
حصته و حصته المقر له الثاني اما سلامة العبد للثاني لان العبد
وصل اليه من جهة المقر له لا من قبل الوارث واما الضمان فلما قلنا
واما حصته الثاني فلان من زعمه انه صادق ولا حق للميت في هذا العبد
وانه لا ضمان عليه فيسقط حصته ايضا ولو كان على الميت دين كتنيز

حط

يحيط بحاله سلم المقر له الاخر في الفصلين وبضمن الاول للغرما جميع
قيمة العبد لان الدين مقدم على الارث وقد عجز عن رد العبد اليهم بضمن
قيمه ولوان المريض وهب لبعض ورثته عدا فنقصه ثم وهبه لوارث اخر
وقيمه الثاني ثمنات المريض سلم العبد للثاني وبغير الاول قيمته لبقية الورثة
لما ذكرنا ويرفع منها حصته لنفسه خاصة ولا يرفع حصته الموهوب له الثاني لان
قيمة العبد وجبت على الاول في زعمه وزعم بقية الورثة لانهم تصادقوا انه
ملك العبد من جهة الميت بالهبة وقد فسدت قبل رده وقد عجز عن رده
فيغير قيمته والثاني لا يثبتهم في ذلك فيغير حصته بخلاف الاقرار لان الثاني كذا
فيه حيث ادعي انه له فان **من يبيع** لا يضمن لا بضمن حصته الثاني لوجهين أحدهما
انه لو ضمن انما يضمن قيمة العبد والعبد سلم له فيؤدي الى اجتماع البدل والمبدل
في ملك واحد وهذا لا يجوز والثاني ان الموهوب له الثاني وصل اليه عين حقة
من العبد الموروث بينه وبين ساير الورثة لان كل الصدا سلم له فكيف يستحق
شيئا اخر الا ترى انه لو تزوج امرأة على الف فوهبتها له قبل القبض ثم طلقها
قبل الدخول بها لا يرجع عليها شي وكذا لو تزوجها على عرض فوهبت له قبل
القبض او بعده ثم طلقها قبل الدخول بسلامة عين حقة له كذلك هنا قلنا
اما الاول يجوز اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد بسببين مختلفين وانما
لا يجوز بسبب واحد الا ترى ان المشتري شرافا سدا اذا باع المبيع من غيره
ثمنان المشتري الثاني وهبه من البايع الاول وقيمه او مات فورثة او
اوصى له به كانه ان يضمن المشتري القيمة مع وصول العين اليه والسبب
هنا مختلف لان الثاني ملك العبد بالهبة من الاول لان هبته جازية على ما ذكرنا
ويرجع عليه بقيمة حصته من العبد بالارث من الميت **وكذا** لو تزوج
امرأة على عيب فاستحق العبد فانها ترجع على الزوج بقيمة العبد ولو قبضت
القيمة ثم ملك الزوج العبد وهبه منها سلم لها القيمة والعبد لا خلاف
السبب وكذا لو عصب عبد او ابق من يده وقضى عليه بالقيمة وقبضها
الحالك ثم عاد العبد من الاباق وهبه الفاصب من المالك سلم له العبد
والقيمة وهذا لما عرفت ان اختلاف سبب الملك يترتب من اختلاف العين
اصلة حديث بريدة رضي الله عنها انه كان يتصدق عليها وهي تهب
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتلها ولها وكان يقول هي لها صدقة
ولها هدية واما الثاني مع وصول اليه عين ما استحقه لكن لان جهة
من استحق عليه لانه استحق الميراث من الميت وقد وصل اليه بالهبة
من غيره فصار كما اذا وهبت المرأة الصداق من اجنبي ثم وهبه (لاجنبي
من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها بضمن المرأة نصف قيمة الصداق للزوج
وان وصل اليه عن استحق عليه وفي الزيادات عبد في يد زيد يدعي انه

ملكه فاشتره رجل من عمرو وهو يدعي انه ملكه فوصل العبد
 الى المشتري من ربه ببيع او هبة او ارث او وصية او اجارة او اعارة
 او ودية فانه لا يرجع المشتري على البايع بالتقن ويجعل هذا وصولا
 بجهة البيع وان وصل من جهة غير من استحق عليه لان ثمة البايع مع
 المشتري على البايع بالتقن ويجعل هذا وصولا بجهة البيع وان وصل من جهة
 غير من استحق عليه لان ثمة البايع مع المشتري اتفقا ان العبد ملك البايع وهو
 في يده يدعي البايع حق وتصرفات ذم البايع فيه غير صحيحة وهو يستحق
 القبض بالبيع فاذا وجد القبض ولا معارضة بين المستحق وغيره يجعل هذا
 قبضا بالجهة المستحقة اما هنا للوهوب له الثاني مع الاول تضاد فان
 هبته صحيحة والقبض غير مستحق له من جهة الكبريت وقت قبضه فيجعل
 قبضه بجهة الهبة لعدم استحقاق القبض بجهة اخرى فكان الملك حاصلا
 له لان جهة من استحق عليه وانه لا يمنع الرجوع بالقيمة ولو ان الوهب
 له الاول لم يهبه بعد ما قبضه ولكنه اقر ان الميت كان وهبه واقربه لهذا الوارث
 الاخر قبل هبته له وصدق في ذلك ثم مات المريض فان العبد يورث من الثاني
 ويكون ميراثا بين ورثة لانهما اتفقا ان العبد وصل الى الثاني من جهة المريض لا من
 جهة الوارث فطال اقراره او هبته اذا مات من ذلك المرض وكذا لو كان المفز
 له الثاني اجنبيا وعلى الميت دين في الصحة يجيب بماله بوجه من العبد
 وبياع في الدين لانه وصل اليه من جهة المريض وان لم يكن عليه دين
 لم يترد منه الثلثان لحق الورثة وان كان العبد قد مات في يد الآخر
 ثم مات المريض فالورثة او الورثة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الوهب له الاول
 وان شاءوا ضمنوا المقر بجهة العبد اما الاول فلا نه قبض ما لهم اولا نه سلب
 الثاني على قبضه بغير حق فيصير صانعا واما المفز فلا نه قبض لنفسه
 بجهة الملك واما ضمنوا الا يرجع على صاحبه بشي ما اذا ضمنوا الثاني
 لان من زعم ان الميت ملكه ولا يصح الاول فيه ولا نه ضمن بقبضه لنفسه
 فلا يرجع على غيره واما اذا ضمنوا الاول فلا نه اقران قبض الثاني كان بحق
 خلا ل غاصب الغاصب **وذكر** في بعض الروايات انه اذا ضمن
 الاول يرجع على الثاني لانه لما ادي الضمان فله ملك العبد من وقت القبض
 ولم يوجد منه الرضى بملك الثاني عليه وانما رضى بملكه على الميت فاذا
 ادى الامر الي ان يملك عليه كان له ان لا يرضى بذلك ويضمنه
 قيمته بقبضه على سبيل التملك كما لو اكره غيره على الهبة ثم ضمن المكره
 يرجع به على الموهوب له لانه رضى بملكه على المكره لا عليه فكان الثاني
 في حقه بمنزلة غاصب الغاصب فيرجع عليه والصحيح ما ذكرنا في عامة الروايات
 لان ما زعم الاول والثاني انه ملك الثاني والورثة ضمنوا الاول ظاهرا ومثلا

هذا لا يفيد الملك في المصفون ولان الاول اقر ان الملك كان للثاني
 فاذا ملكه بالضمان لم يرجع عليه لانه لو كان قايما في يده وجب عليه
 تسليمه اليه المتي ان من اقر بعهده في يد اخر لرجل وكذبه صاحب
 اليد ثم ملكه المقر بالشري او الهبة او غيرها كان المقر له ان يأخذ من
 يده باقراره المتقدم فاذا اقر انه كان له وقد ملكه بالضمان نفذ اقراره
 عليه هذا اذا صدق المقر له الثاني الاول فيما اقر له اما اذا كذبه وقال
 العبد عدي وليت اعرف بشي مما يقول فالعبد عدي ولا سبيل عليه
 من ضمان ولا غيره والاول ضامن للقيمة لانه الاول اقر بالملك للثاني
 وادعي عليه فساد ملكه بموت المورث وجوب رد القيمة او العبد عليه
 فيصح اقراره له وبطل ما ادعي عليه اذا كذبه وصار كالتواقر له به او وهبه
 له بعد ما وهبه المريض له ولانه انكر تلقي الملك من جهة الميت والملك
 ثابت الاول فيصح اقراره فيما عليه لا فيما له ويضمن الاول لانه صار مستقلا
 باقراره اقصى ما في الباب ان الاول اقر له بالملك من جهة الميت وهو كذبه
 في ذلك لانهما تضاد فاعلى الملك للثاني الا انهما اختلفا في الجهة وذلك لا يمنع
 الفصل بما اتفقا عليه في باب الاقرار وان لم يكن على الميت دين يضمن
 لسائر الورثة الا قدر حصته وحصته للثاني لانهما اتفقا ان العبد
 غير موزون عن الميت بخلاف ما اذا وهب الاول للثاني لان من زعم الثاني
 ان الميت ما اقر لي وانما صار لي باقرارك فصار عليك منه اياه ولو اقر
 الميت بالعبد للوارث فقبضه او لم يقبضه حتى اقر ان الميت كان اقربه
 لهذا الوارث الاخر قبله وصدق في الآخر وقبض العبد ثم مات المريض
 وعليه ديون الصحة كالهبة احق به ببايع في دينهم لا بما اتفقا على
 تلقي الملك باقرار الميت فيرد وان لم يكن عليه دين فهو ميراث بينهم فان
 مات العبد في يد الثاني ثم مات المريض فالغرم بالخيار ان شاءوا ضمنوا
 قيمته وان لم يقبضه لانه باقراره ائلف عليهم ملكهم او يدهم وهم سلب
 الثاني على القبض باقراره وان شاءوا ضمنوا الثاني لما ذكرنا وان لم
 يكن عليه دين فالخيار للورثة في التصديق فان ضمنوا الاول يطرح عنه
 نصيب الاول والثاني اما نصيب الاول فلا يشكك واما نصيب الثاني
 فانه مقر بان اقرار الميت غير جائز لانه للوارث وان الاول لم يقر بابطال
 حقه فلم يكن ذلك تملك من جهة الاول والثاني اما نصيب الاول فلا
 يشكك واما نصيب الثاني فانه مقر بان اقرار الميت غير جائز لانه
 للوارث وان الاول لم يقر بابطال حقه فلم يكن ذلك تملك من جهة الاول
 للثاني وان ضمنوا الثاني بطرح عنه حصته خاصة دون حصته الاول
 لان الاول لم يقر بابطال حقه لان في زعمه ان العبد وصل اليه من جهة

الميت وانما صار من وان لي فيه نصيبا وقد صدقه الثاني ولو قال الثاني
العبد عدي وليست اعرف شيئا مما يقول سلم العبد الثاني باقرار الاول
لما ذكرنا وبجمن الاول قيمته للورثة وان لم يكن عليه دين يطرح عنه
حصته وحصته المقر له الثاني لما قلنا انه انكر الارث ولو كان عليه دين
يغير الاول جميع قيمته لما قلنا ولو ان المقر له الاول لم يغير لغيره حتى
مات المريض لم يقض القاضى بنقص هبة المريض او نقض اقراره ثم اقر
لغيره قبل القبض او بعدة او وهبه لغيره او قبضه في الهبة ثم وهبه لغيره
فهو بمنزلة ما لو فعل ذلك قبل موته من جميع ما ذكرنا لان الموت يثبت حق
النقص اما لا ينقص بدو النقض فصار نقصه قبل موته وبعد موته
سواء وهذا لان الملك يثبت للوارث بنفس اقراره الا ترى انه لو منح من
مرمى لا سبيل له على الغريم فصار كالمشتري شرا فاسد اذا انصرف
في البيع ينقل تصرفاته وان كان للبايع حق النقض وكذا الوهب لبعض
ورثته ثم مات ونصرف الموهوب قبل القبض ينقل تصرفاته
وكذا الوبايع بعد الموت قبل القبض وهذا لان حق الغرماء والورثة
في المالمية لا في العين لان حتم في استيفاء ديونهم والاستغناء عما له
وهذا ينقل بالمالمية لا بالصورة ولهذا الملك البيع عثل قيمته والوصية
بالبيع عثل القيمة فاذا كان حقه يتاوى بالقيمة لا يحتاج الى نقص
نصرفاته بخلاف تصرف المشتري في الدار المنقوعة لان حقه متعلق بالعين
لا بالمالمية ولا ينصور الاستيفاء من محل اخر ولو قلنا بانه لا ينقص تصرفاته
لمحب الدار من بعض ولده او ممن يتوكله او يتزوج عليها امرأة فيبطل
حق الشفعين اصلا فيثبت حق الشفعين اصلا فيثبت له ولاية النقض دفعا
للمفرض عنه وايضا لا يجرى حقه ولو اقر المريض بعبد في يده لا جني فقال الاجنبي
بل هو لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف الاول
رحمه الله اقرار المريض باطل لان المقر له لما حوله الى وارث المريض
صار كان المريض انوارثه ابتداء بخلاف ما اذا ملكه بسبب اشتراح
بان باعه منه لان ذلك ملكه اخر حدث للوارث بسبب تجديد غير الملك
الحاصل باقرار المريض فاما هنا انما يحصل ذلك للملك الثابت باقرار المريض
لانه حوله بعينه الى وارثه ونفاه عن نفسه وفي قوله الاخر وهو قول محمد
رحمه الله الاقرار صحيح لان الوارث لم يملكه باقرار المريض انما ملكه باقرار
الاجنبي له وانما صحيح قال شمس الامة السرخسي رحمه الله وقوله الاخر
اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالاحتياط لم تكن قيمة الموصغة بين
المريض وبين الاجنبي على ان اقر المريض له لغيره هو لوارثه يحصل مقتضى
في الاثار بهذا الطريق وتوافق لوارثه ولا جني ثم مات المقر له ثم مات

المريض

المريض ووارث المريض ووارث المقر له من ورثة المقر المريض
لم يجز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف الاول رحمه الله وهو جائز في
قوله وهو قول محمد رحمه الله وجه قوله الاول انكار اقراره حصل بسبب
الوراثه بينه وبين المقر له قائم وحكمه عند الموت انما يتكلم هو وارثه فلم
يجز لم تكن قيمة الاثار ووارث المقر له خلف عنه قائم مقامه فيما هو حاكم
الاقرار لان كان هو وارثا للمقر جعل بقاؤه عند موت المقر كفا المقر له وجه
قوله الاخر ان حياة الوارث عند موت المورث بشرط ليحقق الوراثة
وههنا المقر له لما مات قبله فقد تبين ان الاقرار حصل لغير الوارث فكل من
صحح اقراره ووارث المقر له ليس بملكه من جهة المقر انما ملكه بسبب الوراثة
بينه وبين المقر له وذلك غير مبطل للاقرار الا ترى انه لو اقر بعين لا جني
فباعه الاجنبي من وارث المقر او وهبه له او تصدق به عليه كان الاقرار
صححا فكذلك هنا ولو اقر بعبد لا جني فاجر الاجنبي انه حر الاصل وان
المريض كان اعنته في صحته عنق ولا شيء عليه في القولين اما على قوله
الاخر فغير مشكل وعلى الاول كذلك لان اعتاقه من جهة المريض نفسا
غير ممكن فانه يعقب الولاء وليس المقر له ان يلزم الولاء للمقر فلا بد ان يجعل
كالتقابل لا قراره ثم العتق بخلاف الاقرار الى الوارث على ان يبتدئ عليه
فيحصل الملك له باقرار المريض من غير ان يحصل المقر له الاول واقراره
بالتدبير والكثابة بمنزلة اقراره بالعتق من حيث انه يجعل كالتقابل لاقرار
المريض ثم المنشي للمكتابة والتدبير من جهته وهذا لان العتق اقوي
من الاقرار لانه بعد وقوعه لا يحتمل النقض والرد والاقرار مما يحتمل
الرد فلما اعتقه الاجنبي بتسليط المريض فقد عليه ولا يكون عن غيره
لقوة العتق بخلاف الاقرار لانه اصعب فجاز ان يكون عن المقر المريض
فلا ينفذ من جهة الاجنبي **باب** من اقرار بالمال الذي
يكون قضا صا وما لا يكون **فصل** الباب ان تكذيب المقر له المقر في بعض
ما اقر به لا يمنع صحة الاقرار فيما بقي لو قال غصبت منك عبد بن فصدقه
في اخيه هو وكذا لو اقر رجل انه قتل ولده عمدا او قال الولي لا بل انت قتلته مع فلان
وكذبه فلان كان له ان يقتل المقر فينتق المقر له على العين او الدين
واختلغا في السبب كان المقر له ان يأخذ ذلك من المقر وان اختلغا في
العين لا يثبت ما اقر به المقر لان الصمان لا سبيل له عليه وان اتفقا
على السبب لا يثبت ما اقر به المقر لان العين لا يثبت ما اقر به لان المقر له كذبه
في ذلك والاقرار بمرتد بالرد ولا يثبت ما ادعاه المقر له لانكار المقر اما
اذا اختلفا في السبب اكثر ما في الباب انما يثبت السبب لما ذكرنا من العلة
بقي هذا الاقرار اعمال مطلق وذاك قبول لا مال مطلق فيصح ولا بالرد لم

يكن على اصل الاقرار اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** قال الرجل
لغيره هذه الالف التي في يدي ودبغة عندي فقال المقر له ليست بـ ودبغة
ولكن لي عليك الف في يدي ودبغة عندي يعني قال المقر له درهم فزادوا وزن
مبيع وانكر المقر الدين والودبغة ايضا فادار المقر له ان ياخذ ذلك الالف
فصا صاعا عليه من الدين لم يكن له ذلك لانه اقر له بالعين فاذا كان به
تقدر اقراره فيه ثم ادعى عليه دين في ذمته ورد الاقرار جازا للدين
لا يصح الا بالبينة وهذا اختلاف في السبب والضمان جميعا لا بالعين غير
الدين فقد اختلفا في نفس المقر به فان عاد المقر له وصده في الودبغة
ان كان المقر مصرا على اقراره له ان ياخذها ويجعل كاقرار مبتد او ان لم
يكن مصرا عليه ليس له ذلك لان اقراره ارتد بملكه بيه وهذا دعوى
مبتد او كذا كذا المضاربة وكل مال اصله امانة ولو قال المقر له علي الف
درهم قرض وقال المقر له ليس بقرض ولكن لي عليك الف عن بيع له
ياخذ منه الف لانهما اتفقا على الالف الدين الواجب في الذمة واختلفا في
السبب وانه لا يبطل وصف الضمان لا تربي انه لو قال هذه الالف ودبغة
لك عندي فقال لا ولكن غصبت مني له ان ياخذ لانهما اتفقا على ملك العين
كذلك هنا ولو اقر بالودبغة فقال المقر له ليست بـ ودبغة لكن قد اقرتكم
بغيرها وحمل المقر القرض له ان ياخذها بغيرها لانهما اتفقا ان الالف امانة
كانت ملكا للمقر له لكن المقر له ادعى عليك منه وهو منكسر فلم يثبت
فكان له ان ياخذها الا ان يصده في القرض فلا ياخذها وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف ياخذها بغيرها
بنا على ان المستقرض عليك القرض بنفس القرض وجب عليه مثلها
عندها وعند مثلها عندها وعند ابي يوسف لا يملكه الا بالاستهلاك
فلا يكون له ان يعطيه غيرها ولو قال هذه الالف اخذتها منك غصبا
وقال المقر له لم ياخذها مني غصبا لكن لي عليك الف من ثمن بيع وجذ
المقر له الدين والغصب فلا سبيل للمقر له على تلك الالف لانهما اتفقا
ان تلك العين له وصار راد الاقراره في حق العين الا لانهما اتفقا على وجوب
الف دين في ذمته اما المقر له فلا يشكك واما المقر فلان وان اقر بالف مشار
اليه لكنه عجز عن رد عين الغصب لتكذيب المقر اياه في الغصب فوجب
الضمان في ذمته لان موجب الغصب وجوب رد العين عند القدرة
وقوته عند العجز فكان مقررا بيمين فقد صدقه في اخذها وهو وجوب
الضمان في الذمة لكنهما اختلفا في السبب فيقضي بما اتفقا عليه وبطل
ما اختلفا فيه ودلت المسئلة على ان الغصب يوجب الضمان بنفسه
ولو اقر المقر له البينة على الغصب او الودبغة بعد ما كذب واراد

اخذ

اخذ العين لا تقبل بليته لان البينة انما تقبل بعد دعوى صحيحة
وقد بطل الدعوى بالتناقض فلا تقبل البينة ولو قال اخذت منك هذا
الثوب عارية وقال المقر له بل اخذت مني بيعة فالقول اخذت مع يمينه
لانها تصادقا ان اخذ حصل باذن المالك وذكر لا يكون سببا لوجوب
الضمان على اخذ الا باعتبار عقد الضمان فالمقر له يدعى عليه عقد
الضمان على وهو يتكرر فكان القول قوله ولان الاختلاف وقع في سبب
وجوب الضمان فكان القول قوله المتكرر فان لم يسه فذلك كان ضامنا لان ليس
ثوب الغير سبب لوجوب الضمان الا ان يكون باذن صاحبه فهو يدعى
الاذن وصاحبه متكرر فان قيل ليس كذلك فان بيع الثوب تسليط
منه على نفسه فلما اقر بالبيع فقد اقر بالاذن بالبيع فينبغي ان لا يضمن
كافي الاخذ اذا قال اخذت منك هذه الدراهم ودبغة وقال المقر له بل
اخذتها فزاد في القول قوله اخذت ولا ضمان عليه لانها تصادقا ان
القبض باذنه **قلت** التسليط بايجاب البيع من حيث التملك ليس
ملك نفسه فاذا لم يثبت الملك له لا نكارة لم يثبت الملك له لا نكارة
لم يثبت تسليط صاحبه اياه على نفسه وهو في اللبس عامل لنفسه
وذلك سبب موجب للضمان عليه في ملك الغير بخلاف اخذ فذلك يكون
في الاخذ عاملا لا اخذ منه كما لو نزع ياخذ الودبغة ليحفظها فلا يتقرر
الضمان عليه ولو قال اقرضني الف درهم وقال المقر له لا بل غصبتني
فالمقرض من لانهما تصادقا على كون المال مضمونا عليه للمقرض وان
اختلفا في سببه والاسباب مطلوبة لاحكامها لا لاجبائها فعند
النصارى على الحكم لا ينظر الى اختلاف السبب وهذا لان قوله لا بل
غصبتني لا يكون راد الاصل الواجب انما يكون راد للسبب فيقضي الاقرار
معتبر في وجوب المال لتصديق المقر له وله ان ياخذ تلك الدراهم
بوعينها ان كانت قائمة لانها تصادقا على ملك العين للمقر له والمقر
بدعوى القرض بدعوى عي التملك وهو يتكرر فلا يصدق عليه الا بجهة
في وصايا العيون **نصارى** مات فاقروا رثه مسلم وقال انت وارث
ابي وقال المسلم بل علي النصارى في الف درهم قال محمد رحمه الله ليس
له ان ياخذ الالف بالدين لانه قال صدقة لم يكن له شيء لان المسلم
لا يترك من الكافر وكل شيء لو صدقه كان له ان ياخذها فاذا ادعى من
من وجه اخر كان له ان ياخذها من جهة واقرار بالورثة وقع هو
باطل من الاصل فكان وجوده وعدمه معتزلة فلم يبق الا مجرد الدعوى
والاقرار بالورثة لا يتجوز اقراره بيمينه **الدرهم** والركبة ولو صدقه
لا يستحق شيئا فاذا ادعى من وجه اخر كيف يستحق فاما اذا كان له

أخذه بالتصديق فالأقرار عمل عمل له أخذه بالتصديق
فله أخذه بجهة أخرى قال ههنا ما يعني إذا مات وتركه أنا فقال هذا
امرأة الميت فقالت بل لي على الميت دين بقدر الثمن فليها أن تأخذ فصاحبها
ثمنها لا يلو صدقة كانت لها ذلك وإنما صور في المرأة لأن تصدق فيها
موافق لأقرارها بالزوجة إذا ما استحققت من الكفر بالزوجة صادرة
على الزوج ودعوى الدين لما لها من الحق قبل الميت **باب**
من الأقرار أيضا **اصل** الباب أن كل كلام يستقل بدالة لا يحتاج إلى
ربطه بغيره لأن ربطه بغيره إنما كان للأفادة لنفسه فإذا كانت
مستقلة بنفسه لا حاجة إليه وكل كلام لا يستقل بدالة يربط بغيره لما كان
الحاجة والمدعى عليه متى اجاب المدعى بما يصلح تصديقا وردا يعتبر فيه
العرف إن حكم بكونه تصديقا لا رد أو أن لم يصلح جوابا ولا رد يعتبر كلاما
مستدرا وفي الباب خمسة ألفاظ الحق واليقين والصدق والبر والصالح
فالحق واليقين والصدق في الأقرار يصح بحمل التغيير والبر محتمل
بحمل البينة والصالح محتمل لا يحتمل التغيير إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه
الله **رجل** قال لا خير لي عليك الف درهم فقال له لا خير حقا أو يقينا
أو صدقا فلهذا إقرار منه بالمال لأن هذا كلام لا يستقل بنفسه فلا بد
من رده إلى الكلام الأول ويصلح جوابا لأنه مما يوصف به الدعوى فيعمل
جوابا ويكون تأكيد لما مضى من الكلام كأنه قال حققت فيما قلته
حقا وهذا لأن انتصاب المصدر لا بد له من أفعال صدره وهو الفعل
ويحتمل أن يكون معناه قل حقا على معنى يشبه إلى الكذب فيما ادعى
الأن ما قلنا أظهر في الصدق واعتل في الاستعانة وقال بعض
مناجنا رحمهم الله هذا إذا ذكره غير معرف أو قال بالرفع أما إذا قال
بالنصب لا يكون تصديقا لأنه أمر معناه عليك بالحق والصدق
الأن الصحيح ما ذكرنا لأن عرف الناس هذا من غير فصل إلى هذا أشار
محمد فقال إنما ينظر في هذا إلى معاني كلام الناس وكذلك لو قال الحق
واليقين أو الصدق وهو تعريف المصدر وهو قول والرواية في
الألفاظ كلها النصب بدليل أنه نصب المذكر منها فكذلك المعرف
وكذا لو قال حقا أو يقينا أو صدقا صدقنا أو قال الحق
الحق أو اليقين اليقين أو الحق الحق أو اليقين اليقين أو الصدق الصدق
أو قال الحق اليقين أو الصدق اليقين أو الحق الصدق لأن الأول أقرار
وتصديق والثاني تأكيد لما دل عليه الأقرار وأوله الكلام فكل من
نالكه الصدق ولو قال الحق حقا أو اليقين يقين أو الصدق صدق
لم يكن شيء من هذا إقرارا لأنه كلام تام من المبتدأ والخبر فكانه قال

الحق

الحق حقا أبدا حيث ما كان وهذا لأنه لو جعل جوابا لا اعتبار بدلالة
الحال ففي هذه الجملة المقيدة واحتيج إليها سقاط الخبر ونصب الحق ولو
جعل ابتداء أخبار كما تقتضيه اللغة لا لغيت دلالة الحال والغاؤها أولى
من الغالط منطوق به وكذلك لو قال البر أو قال البر أو قال بر أو قال البر
البر لا يكون إقرارا لأن لفظة البر محتمل فأنها تذكر ويراد بها الصدق يقال
فلان بر في يمينه ويذكر ويراد بها الخبر ولم يغلب استعمالها للتصديق فثبتي
وجوه الأية وتذكر ويراد بها الخبر ولم يغلب استعمالها للتصديق فثبتي
محتملا ولا أنه يستعمل للدلالة في العرف أي عليك بالوقفة والطاعة ومعناه
هنا لا تؤذي نبي بالدعوى الباطلة ولو قال الحق البر أو الصدق البر أو اليقين
البر فهو إقرار لأن الحق واليقين والصدق نصب في الأقرار والبر محتمل
فإذا أقرن بالتصديق صار ذلك بيا ناله كما في قوله ذاري لك غاربه وقول
نزوجتك شهرًا أنه منعه وأعاره ولو قال الصدق البر أو الحق البر
أو الحق البر أو البر الحق بالرفع لم يكن إقرارا لأنه مبتدأ وخبر وكذلك
لو قال الحق الصالح أو الصالح الحق أو ضم الصالح إلى اليقين أو الصدق قد
أو آخر لأن الصالح محتمل في أنه لا يصلح إقرارا فإنه لا يقال صدقة وصلت
فصار أولى من النص فحمل على الأمر بالصالح والاجتناب عن الكذب وهذا
لأن الصالح ضد الفساد وليس من الأقرار في شيء لأنه لا يستعمل
في النفوت فإنه لا يقال قول صراح لك يقال قول صراح وعمل صراح فلا
يكون إقرارا **وكذلك** لما الوضو الصالح إلى البر قدّم أو آخر لأنه النص لما
حمل على الحكم فالمحمل إلى البر قدّم أولى وعن القيد إلى جوف من أراد
أن يحفظ مسائل هذا الباب وجب أن يعلم أنه متى دخل الصلاح جاء
الفساد والمعتبر فيه العرف ومعاني كلام الناس في الميسر **وإذا قال**
أقضي ألف الذي لي عليك فقال نعم فقد أقر بها لأن نعم لا يستقل بنفسه
وقد أخرج مخرج الجواب وهو صراح الجواب فيصير حاقا قدّم من الخطاب
كالمعاد فيه فكانه قال نعم أعطيك ألف التي لك وعلم هذا الأصل
ببعض مسائل الباب والتبع من حيثة على أنه متى ذكر في موضع
الجواب كلاما مستقلا بنفسه ويكون معنوم المعنى فجعل مبتدأ
فيه لا محبة إلا أن يذكر فيه ما هو كناية عن المال المذكور في بيته
فحمل على الجواب وبيان ذلك إذا قال سأعطيكها أو عدي أعطيكها
لأنها ألف كناية عن ألف المذكور فصارت أعادته بلفظ الكناية
كأعادته بلفظ الصريح بأن يقول سأعطيك ألف التي لك وكذا
لو قال أقر بها أو اتقدها أو فاقضها أو خذها إذا قضاه
أنه أراد به السخيرة والاستهزاء لا لئلا لها والألف كناية عن المال

المذكور بخلاف ما لو قال انترن او انتقد او خذ لان هذا الكلام يستقل
بنفسه وليس فيه كناية عنه المال المذكور فيقال على الابتداء وهذا
لانه مبتدئ بالكلام حقيقة فترك هذه الحقيقة الى ان يجعل كلامه
للجواب كان ضرورة ولا ضرورة هنا فعملنا ابتداء ومعنى قولنا انترن او انتقد
اي اتعد وزانا ونقادا للناس واكتسب به ولا توثيق بدعوى الباطل
وقوله خذ اي خذ خذرك مني فلا اعطيك شيئا بدعوى الباطل ولو
قال لم تكل بقدر فهو اقرار لان التاكيد كناية عن الالف فكان جوابا وهذا
منه دعوى التجليل ولان يكون الاجل الابد وجوب اصل المال فصح
الاقرار دون دعوى الاحل وكذا لو قال خذ لانك غير مفهوم المعنى
بنفسه فلا بد من حمله على الجواب وهذا لانه اسمها كلف القضا الى
العدوان لا يكون الابد الوجوب **وكذا** لو قال ارسل عدا من
يتربها او من يقيضها وكذا البيت اليوم عندي او لبيت عمه او لبيت
عمته وفي بعض النسخ ليست بمبتدئة لان التاكيد كناية عن المال
المذكور والتجليل بالعسرة انما يكون بعد الوجوب **وكذا** لو
قال احلني فيها كذا او اخرها عني او نفسي فيها لان طلب التاجيل
لا يكون الا بعد وجوب الاصل والها والالف كناية عن المال المذكور
وكذا لو قال ما اكثر ما تتقاضا بها او غميتني بها او ابرمتني بها
او اذيتني فيها لان التبر من كثرة المطالبة لا يكون الا بعد الوجوب
فانه لا يتجدد هذا الا في ولا يتجدد هذه المطالبة الا اذا كانت واجبا
وكذا لو قال والله لا افضيكمها او لا ارضيكم اليوم او لا تاخذها
وكذا اميني اليوم للكناية بوقوع القضا او الوزن في وقت بعينه لا يكون
الا بعد وجوب الاصل لانه لم يكن واجبا كان القضا مستقبلا ابدأ فلا يحتاج
الى التاكيد وتاكيد النبي باليمين **وكذا** لو قال حتى يدخل علي مالي او
تقدم غلامي لانه غير مستقل بنفسه وحقي للمغاية فلا بد من شيء اخر
ليكون ما ذكرناه وتيسر ذلك الا مال المدعي فكانه قال لا افضيكمها
حتى يدخل علي مالي **وكذا** الواجل عزالي علي او من شئت منهم
او احوال علي منها للكناية والتزام الحوالة المفيدة **وكذا** لو قال قد
قد قضيتكمها للكناية ولانه ادعي القضا وانه لا يسبق الوجوب وكذا
لو قال ابرأني منها او حبستنيها لانه في الحقيقة دعوى القضا وكذا
قوله حللتني منها او وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذا قوله احللتكمها
لان الحوالة نحو بل الدين وذلك ينضم الاقرار بوجوبها وكذا لو قال
عصيتني هذا العبد فادفعه الي او قال هذا العبد ودية في يديك او
عارية فادفعه الي فقال خذ فهو اقرار لان ما ذكره في موضع الجواب غير

مهم

مهموم المعنى بنفسه وكذلك لو قال سا عطيكمه لان التاكيد كناية عن
العبد والله تعالى اعلم **باب** من الاقرار بالبيع في فساد
او غير فساد **افضل** الباب ان كل قول يلزم حقا على قائله يكون
اقرارا فصحا اذا كان اهلا للاقرار وكل قول يلزم قولاً على غيره كان دعوى
او شهادة والدعوى لا تختم به الا بالبينه او التكرار بالحديث المعروف
وشهادة الفرد غير مقبولة والعقود والتدبير لا تختم به التفتيش والملك
والكناية بقبولان التفتيش والعجز عن ادانته الكناية الى من وجب الادا
اليه بوجوب فتح الكناية عن ادانته الهدل اذا عرفت ان هذا اقرار بمحل رجه
رجل له غلام ولا خراج رية فتشهد كل واحد منهما على صاحبه
انه اعتق فملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوك
صاحبه بمملوكه جازا لشري وعق كل واحد منهما على من اشتراه قض
او لم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى وان كانت
قيمتها على السوا وقتت المقاصة ولم يرجع احدهما على صاحبه بشئ وان
كانت قيمة احدهما اكثر يرجع على صاحبه بالفضل اما جواز الشري لان
لان اقرار كل واحد منهما بالعقود غير معتبر لانه لا يلزم حقا على غيره فكان
شهاده فيجعل كانه ما اقر بالعقود والاقرار بنفسه بالبيع يثبت ضرورة
الاقرار بالعقود فاذا التفتي ذلك بعدم التفتي هذا ايضا بالعدم فجاز
البيع واما عتقها لانه كل واحد منهما اقر بحرية عبد الغير فلم ينقل لعدم الملك
وامتناع صحة دعواه على غيره فاذا ملكه صار خلافا لقراره على نفسه
فكانه اقر به في الحال او اعتقه او اعطاه وما عدم التفرقة بين القبض
وعدمه لان البيع صحيح في حق المجل لان كل واحد من العدين استحق
الحرية على من اشتراه بنفسه الشرا فيكم بصحة البيع واذا ملك
قبل القبض رعاية الحق العبد بين ولانه كما اشتراه عتق لان تقوده لا
يحتاج الى القبض كما لو اعتقه واما وجوب القيمة لان العقد وقع فاسدا
برغمهما لان ذلك الكلام يصير ملزما علي قائله فصار اقرار الحال فصار كل
واحد منهما بعد العقد مقر بملك مال صاحبه فعقد فاسد فكانا
متفقين على الفسخ فثبت له ليعتد ردا العين بالعقود وكذلك لو
شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه لان التدبير
يثبت حق الحرية وانه ملحق بحقيقة الحرية في حق هذه الحكم ويتعلق عتق
كل واحد منهما بموت بايعه لا بموت المشتري لا قرار كل واحد منهما بذلك
ويتوقف الاول لان كل واحد منهما يدعي الولا لصاحبه وصاحبه ينكر
ولم يترك في الكتاب اذا كان كاذبا في الشهادة او في الاقرار هل
يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ام لا **وكذا** في كتاب الاقرار اذا اقر

الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كما ذبح عتق في القضا والم
يعتق بما بينه وبين الله تعالى لان الاقرار خبر مصل بين الصديق
والكذب لكن ذبح المقر وعقله يدعوه الى الصدق والقاضي
ما مور بانواع الظاهر فاذا ترجح جانب الصدق باعتبار الظاهر
يقضي بعتقه لكن الله تعالى عالم بحقائق الاشياء فاذا لم يثبت من المقر
فيه عتق كان خبره في الحقيقة كذبا والكذب بالاختيار عنه لا يصبر حقا
كفرية المقرين لا يصبر حقا باخبارهم فلا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى
استشهد في الكتاب فقال لا تري ان رجلين لو اشترى كل واحد منهما
من صاحبه جارية جارية فلما تقابضا اعتق كل واحد منهما ما اشترى ثم
ادعى كل واحد منهما على صاحبه فساد البيع وقال انك بشرط في
جاريته ان لا اباع ولا اهب فانه يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة جاريته
لانها مصدقات على انفسهما في وجوب القيمة غير مصدقين في نقص
العتق كذلك هنا ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه ان المملوك الذي
في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما مملوك صاحبه
مملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشترى الى المقر له اما جواز
البيع فلان في زعم كل واحد منهما انه اشترى مملوكا مملوكه لان بيع
مال الغير جائز الا انه يوقف نقاده على الاجارة واما الامر بالنسبة
الى المقر له لانه اقراره بعد ما ملكه صار معتبرا كالواشئ في هذه الحالة
وهذا اذا صدق المقر له اما اذا كذب لا يور بالنسبة لان الاقرار في ملكه
يرتد بالتكذيب فلهذا اولى ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى
لانفسه ام الاقرار بالفساد لان بيع مال الغير صحيح بخلاف الاول ولا
يرجع احدهما على صاحبه بقيمة ما باعه لان البيع سله حكم البيع الا انه
احد من يده حكم اقراره واقراره ليس بحجة على غيره قال الا تري انه لو اشترى
جارية بغير علم وتقابضا وباع كل واحد منهما ما اشترى من صاحبه ملك
فلان فانما يضمن المقر له قيمة ما اشترى ولا يرجع واحد منهما على صاحبه
بقيمة ما باع لما ذكرنا ولا يضمنان على نقص البيع الثاني والبيع الاول كان
جائزا فكذلك اذا كانت الاقرار قبل الشراء ولو شهد احدهما على صاحبه
انه يدير مملوكه وشهد الاخر عليه ان الذي في يده ملك فلان وفلان
يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تابعا ثم تابعا المقر له ياخذ
المقرية من مشتريه والذي اقر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولا
اعتبار الزعم كل واحد منهما في حقه والبيع جائز فيما بينهما ولا يرجع احدهما
على صاحبه بشي لانها لم يتفقا على فساد العقد بل احدهما يدعي لجوان
والاخر الفساد فلا يحكم بالفساد بدعوى احدهما ولو شهد كل واحد منهما

على

على صاحبه انه كان مملوكه ثم تابعا وارفعوا الى القاضي فان انكر
المملوك كان الكتابة بقباق موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتاب
فان القاضي يبالي الفلاحين البيعة على الكتابة لان كل واحد منهما يدعي
الكتابة على يولة فلا بد من اثبات ما ادعى بالبيعة والعبد من اهل الخصومة
حيث اقر ان البايع كان كاشفا وهذه الاثبات لا تحصل لها في ملك
المشتري بحكم اقرارها لان ثبوت الكتابة من المشتري غير متصور بدون
اقرارها عقده والبايع منكر لذلك ولا وجه الى اثبات كتابة موقوفة لان
جهالة مستوفى بدل الكتابة تخرج الكتابة عن حد الاداة بخلاف التلخيص
والعتق فلو اقام كل واحد منهما البيعة يقضي بكتابة بيته ويفسخ البيع لانه
يثبت ببيئته انه باع من المكاتب بغير رضا وان لم يكن لها بيعة خلف كل
واحد من البايعين للعبد الذي باعه بالعه ما كان له لانه لو اقر به لزمه فوج
تخليفه فان حلفا جازا البيع وكان كل واحد منهما عبد الذي اشتراه لاعت
كتابة كل واحد منهما لم تثبت من يابعه ولا وجه الى جعله مكاتب على مشتريه
لما انه لم يكاتبه ولا وجه الى الحكم بكتابة موقوفة وان نكلا يقضي بكتابة
كل واحد منهما ويفسخ البيع لان النكول بمثلثة الاقرار والبيعة ولو شهد
احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الاخر عليه بالكتابة ثم تابعا
فالذي تشهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق
بموقفه يابعه باقراره وكلاوه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشترى
يكون مملوكا له عند فسخ الكتابة بحلف البايع اذا لم يكن له بيعة ولا
يرجع احدهما على صاحبه بشي لان الكتابة لما انفسخت يطل الانقاف
على الفساد وان نكل البايع يرد العبد على يابعه ويفسخ البيع على ما بينا
استشهد له الله تعالى الا تري ان رجلا لو اشترى من رجل
عبد ابا لفرهم وقبضه ثم ان المشتري اقر ان البايع كان كاشفا
يبينه وحلف البايع فالعبد عبده ولا يكون مكاتب باقراره ولو اقر
البايع كان اعتقه او دبره وحلف البايع عتق في حقه ولا يصدق
في نقص البيع والغرق ما ذكرنا **باب** من الاقرار بالبيع
الذي يرد به والذي لا يرد **اصل** الباب ان الكلام بتحقيق الاداة
على استعمال محاربه وهو المتعارف فيصرف مطلق اللفظ اليه
والله لا يوجب التحقيق في المتاري لانه يقصد به الاعلام والنظم
او التحقيق دون التحقيق ولهذا ينادى من بطون في السوق بما يبيع
لاحضاره لا لتحقيق المعينة الا ان الخرج النذاعلى وجه الصفة عرفا
او صفة عين اثباتا من جهة فيجعل وصفا للمحل واثباتا لها والصفة
توجب التحقيق في الموصوف اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا

بني

قال الرجل بجاريته يا سارقة او يا ابنة او يا مجنونة
ثم راعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فارد ان يرد بالعيب فقال
البائع حدث عندك فالقول قوله لانه ينكر الرد فان اقام المشتري البينة
على مكان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له ان يرد هاهنا لان المتعارف
في الله ان يرد به الشتم دون اثبات الحقيقة في المشتوم فحل على ما هو
المتعارف الا نرى ان الرجل قد بني بالكلية ولا يكون فيه من الحكمة شيء
وينادي بالكلب والحمار للتخثير وينادي بالاب والعم للنقمة خلاف قوله
يا حرا ويا طافلا لانه يراد به اثبات الصفة لا النكاح فلو كان عليه اثبات
هذه الصفة والاصل ان يسمى باسم قائم فيه الاعداء التعداد فيجعل اثباتا
للموصف وخلاف قوله يا زاني لان الحد انما يجب لدفع العار عن المتزوج
وانما يلحقه العار بالنسبة لاثبات الوصف لانه لو تعلق بالوصف الثاني
لا يجب ولا يرد به القدح والتغيير عرفا وكذا لو اقام البينة
انه قال قبل البيع هذه الحبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة فقلت
كذا وكذا لانه اخرج الكلام مخرج البغت والمتعارف فيما اخرج مخرج البغت
انه يراد به الشتم دون الحقيقة فيجعل على ما هو المتعارف ولا يرد به اخرج الكلام
مخرج المجازاة ولا يرد بالجازاة التحقيق بخلاف ما لو قال هذه المطلقة فقلت
كذا او هذه الحر فقلت كذا لانه لا يراد به الشتم بل يراد به التحقيق عرفا ولا يمكنه
اثبات الوصف ولو شهد وانه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه
الانفة او هذه المجنونة ولم يقربه بالفعل او هذه سارقة او هذه ابنة او زانية
او مجنونة فليس المشتري ان يرد بهذه الشهادة لانه لا يرد المبتدأ والخبر وهو قد
يكون معرفة وقد يكون نكرة فكان المراد منه الاخبار بوجود هذه الصفة لها
لا التثنية فحل على ما هو الحقيقة لعدم دليل يوجب حمله على الجاز فكان
اعتزافا واحدا لا عنه **باب** اقرار الوارث بالعقبة بعد الموت
ثم تكوت بعض من اقر له **اصل** الباب ان الجمع بحرف الجمع بلفظ الجمع
وان اول الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره كلاما صحيحا غير موجب اوله
ولهذا اصح الحاق الاستثناء بالعدد والشرط به واذا كان الثاني مفصولا
عن الاول لا يتغير موجب اوله لان الاول تم بالسكوت فكان الثاني كلاما
مستندا ولهذا لا يصح الاستثناء والشرط مع تخلف السكوت بينهما وهذا لان
التوقف امر ضروري جواز عند الوصل الى حجة الناس الى التكلم بالشرط
والاستثناء ولا نشترط انما اذا انضل المغير باول الكلام يبطل اول الكلام
اما اذا فصل لم يصح الكلام الثاني او يصح كلاما مستندا فلا يتغير الاول غير انه
ان كان في كلامه الثاني ما يوجب الحق عليه بغير حجة وان كان لا يعتبر في
ابطال الاول **وحرف** اخر ما ذكرنا ان ما اقره انسان بمال ورفق اليه بغير قضاء

الحرف في الجمع
كأن بلفظ الجمع

تفاوت

تفاوته للثاني او ببعضه يضمن للثاني ما اقر له به **وحرف** اخر ان
الوصايا تنفذ من الثلث وسلامة الثلث للموصي له يتوقف على سلامة
الثلثين للورثة والمال المشترك اذا توي منه شيء يكون التوي على الشركة
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** مات وترك ثلاثة ابناء فبقيت له اربعة
واحد ثلثا بية درهم لا مال له غيرهم وترك ابنا واحدا الا وارت له غيره فقال
الا بن اعنق ابي في مرضه هذا وهذا وهذا فانه يعتق من كل واحد منهم
ثلاثة ويسعى في ثلثي قيمته لانه جمع بينهم بحرف الجمع وهو الواو ولو جمع
بينهم بلفظ الجمع بان قال اعنق هؤلاء اعتقوا من الثلث ويسعى كل واحد في
ثلثي قيمته وكذا اذا جمعهم بحرف الجمع فرق بين هذه المسئلة وبينها وقال
لا مراته قبل الدخول بها انت طالق وطالق وطالق وانما يقع التلاك والفرق
واحدة ولو جمع بلفظ الجمع بان قال انت طالق ثلاثا يقع التلاك والفرق
ان الجمع بحرف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع اذا صح الجمع وصحته يتوقف اول الكلام
على اخره ويتوقفه انما يكون اذا كان اخره بغير اوله وفي مسيلتنا اخره بغير اوله
لان اوله بوجب كل العتق للاول لانه يخرج من الثلث وتاخر الكلام لا يحصل
له كل العتق فكان معيرا فيتوقف ولان الثاني اذا انضل بالاول صار الاول
مكنا على قوله ابي حنيفة ولم يثبت فيه شيء من العتق ويتوقف العتق
على اذا السعابة ويقر احكامه احكام العبد وازدادت السعابة وعندها
وان كان حرا الا انه تزداد السعابة ايضا فتتوقف وفي الطلاق اخره كانه
بغير اوله فلا يتوقف عليه الا نرى انه لو مات وترك ابنا واحدا درهم فقال
الا بن في كلام موصول لهذا ابي الف درهم وهذا الف درهم كان الالف
بينهما لانه عطفت الثاني على الاول وموجبه المشاركة وفي اخره ما هو
بغير اوله وهو سلامة وهو سلامة كل الف فيتوقف بخلاف ما لو قال هذه
الالف وربعة لفلان ولهذا علي ابي الف درهم فان صاحب الوديعه
احق بالالف لانه لما قدم الاقرار بالوديعه صار له في عينها مستحقة المقر
له فاقراره بالدين بعد ذلك لا يصح فلا يتوقف على اخره لان اقراره انما
يصح في تركه الميث والوديعه ليست من التركة في شيء فكان الموصول
والقطوع فيه سهوا لا ليس في اخره ما يغير اوله فان موجب اول كلامه
ان الوديعه ليست من التركة ولم تكن مملوكة للميت وهذا لا يتغير بالاقرار
بالدين فلا يتوقف كما في الطلاق وهذا لان الاقرار بالوديعه بعينها ليس من
حسب الاقرار بالدين لان موجب احدها استحقاق ملك العين وموجب
الآخر استحقاق الدين في الزمة على ان يستوفي من العين فلا ينعقد له
المجا سعة بينهما لم يتحقق العطف فكان الموصول والمفصول فيه سواء بخلاف
ما ذكرنا فان المجا سعة بين الكلامين هناك ثابت فيتحقق العطف وهذا

عليه

خلاف ما لو بد بالدين بان قال لفلان فانها تخصان لانه لما قدم
الاقرار بالدين صار الالف مستحقا للغير بالدين فلا قرار بالوديعة صادف
محلها مستغولا فتح ذلك اختصاص المودع بالوديعة لما فيه من ابطال حق
الاول وانقلب هذا اقرار بالدين لانه اقرب بديعة مستهلكه او بوديعة
جهلها المودع عند موته فهو والاقرار بالدين سواء فكان اقرار بالدين
ور في الزيادة غلام صغير بين رجلين قال احدهما هو ابني
وابني فهو ابني الاول صدقه الثاني او كذا به ولم يتوقف اول الكلام على
اخره وان كان في اخره ما يغير اوله وهو ثبوت النسب من الاول والفق
ما ذكرنا ان اول الكلام انما يتوقف اذا صح احراز الكلام وثمة لا يصح لما قال
ابني ثبوت النسب منه لانه اقرب على نفسه بالنسب لمن يحتاج الى النسب
حال قيام ولايته عليه واذا ثبت النسب منه بطل اخر كلامه لان النسب
لا يحتمل الشركة لان تشبيه اخلاق الولد من ماله وذلك لا يحتمل الشركة
وانما يضاف الى الرجلين اذا ادعى احدهما لثبوت رجلين احدهما فيه نفاذ
اليهم والنسب في الحقيقة من احدهما واذا بطل اخر كلامه كانه التصديق
والتكذيب سواء الا ترى انه لو قال هو ابني ثبوت النسب منه ولا
يتوقف على تصديق شريكه وهذا لو قال اعتقها عتقا ولا ترى انه لو
بد بالشريك وقال ابني يثبت النسب منه ولا يتوقف على التصديق
لامكان الثبوت منه ولا نه هنا اضاف العتق الى محلين ولا ينافي فيه
بصحة الكلامان واجتمعا وثمة اضاف الى محل واحد وبينهما منافاة
فلا يصح الثاني فورا من سبيلتنا من تلك ما ذكر في الدعوى اذا اولدت
الجارية المشتركة ولدين في بطنين مختلفين فقال احدهما الاكبر ابني
لشريك والاصغر ابني وصدقة الشريك كانت الجارية ام ولد له ويثبت
نسب الاكبر من مدعي الاكبر ونسب الاصغر من مدعي الاصغر ولو بد اد
بنفسه وصدقة الشريك كانت الجارية ام ولد لمدعي الاصغر ويثبت
نسب كل واحد من الولدين من مدعيه لان الدعوى والاقرار واحد
من محلين فثبت نسب احدهما منه ما يجمع توقف نسب الآخر على التصديق
لجواز ان يكون احدهما منه والآخر من غيره فصح اخر الكلام فيتوقف فان
مات احد هـ قبل ان يودي شيئا يسعي كل واحد من الباقيين في ثلاثة
ارباع قيمته لان الذي مات صار مستوفيا وصبيته ونوعه ما عليه من
السعاية وذلك مال الميت فلو قلنا بان الباقيين يسعيان فيما كانا يسعيان
قبل ذلك لا يسعيان للورثة ثلثا مال الميت بشرط سلامة الثلث الموصي
له سلامة الثلثين للورثة فوجب ان يكون التوي على الورثة والموصي
لهم على قدر حقوقهم وانما يحصل ذلك ان لو قسم الثاني على السهام التي

كانت

كانت قسمت قبل التوي وقبل التوي على الورثة والموصي لهم على
قدر حقوقهم وانما يحصل ذلك كان حق الورثة في ستة وحق العبد
في ثلاثة لانا نحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث واقله تسعة حق
الورثة ستة وحق كل عبد سهم فاذا مات احد هـ توفي ما عليه وذلك ثمانية
فيجب ان يقسم الباقي وذلك رقبته على قدر حق الورثة وحق الباقيين
وحق الورثة كان في ستة وحق كل واحد منهما في سهم فصار ثمانية كل
رقبة اربعة اسهم سهم للعبد وثلاثة للورثة لتسعي في ذلك فصار للورثة
ستة وللعبد من الباقيين سهمان وقد استوفى الميت سهمها قبل سهم
الوصية ثلاثة وسهام السعاية ستة فاستقام ولو مات اثنان منهم
وبقي واحد تسعي الثاني في ستة اسباع قيمته وسقط عنه السبع لان
حقه في سهم وحق الوارث في ستة فيقسم على ذلك فيكون التوي عليهما
واعبر هذا بالوصية بالمال فانه لو مات وترك ثلاثة الاث درهم
فاوصى لثلاثة ثلثا ثلثا ثلثا الف فاجعل كل ثلث الف سهمها
فبصير الالف ستة وثلثا الالف سهمان فيقسم على ذلك ولو ان احد
الباقيين اخذ الف اخر واستهلك ولم يقدر عليه فان الف الباقي يقسم
بين الوارث والموصي له الاخر على سبعة كذلك هنا الا ترى انه لو اعتق
عبد بن في مرضه وكامل له عرقها وقيمة كل واحد منهما ثلثا ثمانية فأت
احدهما بقدوم الولي فان الباقي يسعي في اربعة وحق الخامس قيمته لان
الميت منهما المستوفي وصبيته ونوعه ما عليه فانما يضرب كل واحد منهما
فيما بقي حقه ولو كان حق الورثة في اربعة وحق كل واحد منهما فيما بقي حقه في
سهم فبصير له الخمس ويسعي في اربعة الخامس ولو ترك العبد الميت
مائة درهم أصيغت المائة الى قيمة الباقي ثم جعل له الخمس من ذلك لانت على
الميت من السعاية فوق ما تركه فيجعل ما ترك مال المولي فيكون ماله اربع
مائة يضرب فيه الورثة اربعة والعبد الباقي بسهم فبصير له الخمس
من ذلك وذلك ثمانية وتسعي في مائتين وعشرين من قيمة يحصل
للورثة اربعة اسهم ثلثا ثمانية وعشرون وقد نفذ الوصية التي في
ثمانين والميت في مثله فحصل تنفيذ الوصية لهما في مائة وستين فاستقام
التخريج ولو قال اعتق والذي هذا في مرضه وسكت ثم قال اعتق والذي
هذا الاخر وسكت ثم قال لثلاث مثل ذلك عتق كل الاول ونصف الثاني
وثلث الثالث لانه لما اقر الاول وسكت فقد اقر جميع الثلث له لانت
العتق في مرضه الموت وصبيته فيعتبر من الثلث وهو يخرج من ثلث ماله
فيعتق ثلثه من غيبة سعاية الا ترى انه لو لم يقر الثاني والثالث بوجه لا
سعاية عليه فكذا اذا اقر لان المعير انما يعمل بشرط الوصل فاذا اقر الثاني

فقد اقران الثلث بين الاول والثاني نصفان الا انه لا يصدق في الرجو
 في حق النصف الثالث له واثبات النصف الثاني صحيح لانه اقرار علي
 نفسه فاذا اقر للثالث فقد اقران الثلث بينهم اثنان لكن لم يصدق في
 ابطال حق الاول والثاني ومدق في اثبات الثلث للثالث هذا الحكم
 في الاقرار بالماله اذا مات وترك العاقلة لهذا على ابي الف وسكنت ثم
 قال لهذا على ابي الف فالالف الاول لانه صار مستحقا لجمع الف حين اقر له
 بعدم المزاحم فاقتراره للثاني صادف محلا مستحقا لغيره لان صحة اقراره
 على المورث بالدين باعتبار العين الذي في يده وهو بمنزلة ما لو اقر بعين
 في يده لزيد وسكنت ثم اقر به لعم وخلاف المريض بقدر على نفسه بدين
 ثم بدين او اعتق ثم اعتق او اقر بعتق ثم بعتق لان اقراره بالدين
 بلا في نفسه وبوجوب الدين الاول عليه لا يتغير صفة الذمة وهنا صحة
 اقراره باعتبار ما في يده في الزكاة فاقتراره الاول صادف محلا مشغولا
 فلم يصح في حق الاول واذا صح اقرار المريض للثاني وحال التعليق عند
 الموت يتعلق الدينان بحالة دفعة واحدة وكذا اذا اعتق ثم اعتق او اقر
 ثم اقر لان صحة تصرفه باعتبار ملكه وعقله ونسب من ذلك لا يزول بالمرقة
 فصح الثاني كما مع الاول ويوقف التفاد على البرء فاذا مات فقد بقدر
 الثلث دفعة واحدة وحالة المرض كحالة واحدة فكالماله وجد امعا
 فيستويان اما هنا كما اقر فقد بقدر الاول لانعدام المانع الا ان
 بينهما فرقان وجه وهو انه ان دفع اليه الاول لا يصح اقراره الثاني
 ولا شيء له لما ذكرنا ان صحة اقراره باعتبار ما في يده من الزكاة وليس في
 يده شيء لاحقيقة ولا حكم لان الدفع بالقضاء وان دفع بغير قضاء يضمن للثاني
 لان المدفوع مضمون عليه فكان في يده حكم وهذا العبد الثاني والثالث
 من الزكاة وبده عليه ما باقية فلان مات الاول فاسعاية على الثاني
 والثالث بحاله لانه لا سعاية عليه فلم يكن في حياته متعنة للوارث
 وموتة لا يتوب شيء فكان موتة وحياته تسوا بخلاف المسئلة الاولى
 ولان من جهة الآخرين ان يقولوا للوارث الاول عتق كله باقراره والتلف
 حصل بعتقه فكان مضمونا عليه فلا يتغير حكم في حقهما وان مات الاوسط
 لم يفتح الاول في يده لما ذكرنا وبعتق من الثلث ثمانية وسبعون
 واربعه اسباع درهم من قيمته ونسعى فيما بقي من قيمته وذلك ما بينات
 واحد وعشرون درهما وثلاثة اسباع درهم لان من جهة الثالث
 ان يقول للوارث انك ابلغت ثلثي قيمة الاول باقرارك وذلك ما بينات
 والوارث صدقة في ذلك لان من رعه ان الثلث بينهم ونصيب كل
 واحد منهم مائة وانما عتق كل الاول باقراره لا من جهة الميت فكانت

الزيادة

الزيادة على الثلث مضمونة عليه وذلك ما بينات وقد ابلغ نصف
 الثاني ايضا وقيمته مائة وخمسون ومن رعه ان نصيبه مائة فيجعل
 كان تلك الخمسين في يد الوارث ايضا فكان القايم في يد الوارث حتما
 مائتين وخمسين وقيمة الثالث ثلث مائة فيكون الجملة خمسمائة وخمسين
 وقد توفي شيء من السعاية بموت الاوسط عليه فيقسم الباقي بينهما على
 قدر حصة كل واحد التوب عليهما وحق الوارث في ستة وحق الثالث في
 سهم لان السهم في رعهما تسعة الا ان الاولين استويا وصيتهما
 فيقسم الباقي على سبعة سهم للعبد الثالث وذلك سبع خمس مائة وخمسين
 وهو ثمانية وسبعون واربعه اسباع درهم وتسعي في الباقي وذلك ما بينات
 واحد وعشرون وثلاثة اسباع درهم ونسب ما تلفه الوارث من حصة
 وكذا الوماة الاول والاوسط يسعي الثالث فيما ذكرنا لان الاول لا
 سعاية عليه فكان موتة وحياته غيرت وان مات الاخر لم يسع الاول
 شيء ونسعى الاوسط في نصف قيمته ولا يتغير حكمه لان الاخر لا حوله في
 حقهما لان في حقهما العتق بينهما ويكران عتقه فكان حياته وموتة تسوا
 في حقهما ولان الوارث ابلغ ثلثي الاول باقراره وذلك ما بينات فيضم
 ذلك الى قيمة الاوسط فيصير ماله خمسمائة ونصف قيمته مائة وخمسون
 وذلك اقل من ثلث ماله ولوماة الاوسط والاخر لم يسع الاول في شيء لما
 ذكرنا انه غير صدقة في حق الاول والله اعلم **باب الرجل**
 يدعي ان بعض عبده ولده ثم يموت قبل ان يبين اصل **اصل** الباب ان
 دعوة السب اذا كان بحال لا يتصور ثبوت السب بحمل بحازن عن الخبر
 غير له قوله هذا حر عند ابي حنيفة كما في قوله لعبد وهو الكبريت اسمه
 هذا ابني وعندها في كل موضع لا يتصور ثبات السب بلغوا اصلا كما اذا
 كان الكبريت منه وفي موضع يتصور ثبوت السب ثبت العتق بنا على
 ثبات السب اما مطلقا او في حق العتق فيعتبر احوال ثبات السب لثبوت
 العتق والصحيح عندهم ان جهة السب اذا اختلفت صحها لم يجعل لغوا
 وان نفذ العمل بها كن قال لعبد وهو معروف السب من غير هذا
 ان يبعث وتصوره ام ولد له لاحتمال ثبات السب منه حقيقة وان
 نفذ العمل بها **اصل** ما ذكر في الدعوي والعتاق **رجل** له جارية
 فولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة فقال احدهم ولدي ثم مات قبل البيان
 عند ابي حنيفة رحمه الله يفتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمة
 لانه نفذ العمل بهذا الكلام في حق السب لمكان الجارية لان المقر
 بالنسب مجهول والنسب لا يثبت في المجهول فان الاجاب في المجهول انما يصح
 فيما عتق العتق بالشر فان الاجاب في المجهول في حق المعين كالمعتق

بشرط البيان والنسب لا يحتمل التعليل بالنسب فلا يصح إيجابه في الجرح
وأذا لم يثبت النسب بقي كلاً من أقرار بالعتق لأن الأقرار بالنسب أقرار
بالعتق كانه قال أحدهم حر وعنده محمد رحمه الله يعتق ثلث الأول
ونصف الثاني وكل الثالث لأنه يمكن أن يكون أحدهم علق منه فيترك
العتق بناء عليه وإن لم يثبت النسب لمعنى الحالة ومبنى ترك العتق بناء على
العلوق كانت الحرية من نتائج النسب ولو كان المراد هو الأكبر عتق ولو كان
المراد الثاني أو الثالث لا يعتق هو فيعتق في حال ولم يعتق في حالين
وأحوال وأحوال الرق أحوال والأضحية حالة واحدة على رواية
الجامع على ما ذكرنا فيعتق ثلاثة أو نقول له من أحوال الأوسط والأصغر
لأن كل واحد منهما يقول أنا الابن أو أنك فيقسم على قدر المنار عين فيكون
له الثلث وأما الأوسط فلأنه يعتق كله إن عناه أو عني الأكبر لأنه ولد
أم الولد فيعتق بموت السيد كالعتق أمه ولا يعتق إن عني الأصغر فيعتق
في حالين ولا يعتق في حال إلا أن أحوال الأضحية حالة فصارت كانه في حال
دون حال فيعتق نصفه أو نقول له من أحوال الأصغر يعتق كله لأنه لا شك
الذي يبارعه أما الأكبر يبارعه فيعتق نصفه والأصغر يعتق كله لأنه لا شك
في عتقه لأنه إن كان هو المقصود فلا شك وإن كان غيره فهو ولد أم
الولد فيعتق بموته وتصير الحاربية أم ولد له لأنه أقر لها بأمية الولد
وهي معلومة فتعتق بموته من جميع المال إلا أن أبا حنيفة رحمه الله لم
يعتبر هذه الأحوال لأنه مبني على ثبوت النسب فلم يثبت النسب ولا
جهة الحاربية مختلفة وحكم مختلف فانه إذا كانت المقصود غيره كانت
حرية بطريق التبعية للام بعد موت المولي وبين كونه مقصوداً أو تبعاً
منا فاة وكذا بين حرية الأصل وحرية العتق من أمانة ولا يمكن اعتبار
الحقيرين ولهذا قال يعتق من كل واحد منهم ثلثه بناء على اللفظ الظاهر
من غير اعتبار العلوق لصبر ورة اللفظ كناية عن الاعتاق كما في قوله
لا كرسنا هذا ابني وروى عن أبي يوسف مثله قول محمد إلا في حرف
واحد وهو أنه قال يعتق من الأكبر نصفه لأن حاله متردد بين اثنين
فقط أما إن يكون ثابت النسب منه فيكون حراً كله ولا يكون فلا يعتق
منه شيء فلهذا يعتق منه نصفه ويسمي في نصف قيمته واستشهد
لقول أبي حنيفة بما لو كان لها ولد واحد فقال المولي قد ولدت هذه
الأمه مني والمولي إنما ولد ابين هذا هو وغيره لا يثبت منسبه
منه لأنه معروف والمولي إنما أقر بنسب المنكر والمنكر غير المعروف
وتصير الحاربية عتق أم الولد لأنه أقر بأمية الولد وبكون
الولد عبدك لا يعتق يعتق أمه إذا مات المولي لأنه ما أقر بنسبه ولا

بالقصاص

بالقصاص عنها بعد أمية الولد بينها والرق فيه ثابت يبقين فلا يبطل
بالحتمال ووجه الاستشهاد أن العتق لو كان يقع بطريق العلق وجب
أن يعتق نصفه لأنها كانت ولدت قبل هذا ولذا فهذا ولد أم
الولد فتعتق بموته ولو كان الولد الذي أقر به ولدت بعد هذا لا يعتق
هذا من قال بقول محمد يلزمه أن يقول هذا يعتق نصفه وهذا قبيح من
طريق المعنى أرايت لو قال قد أسفطت هذه الأمه مني أسفطت من
الخلق كان يعتق به ثلثاً من أنها الكبير لا يعتق منه شيء فكذا ما سبق وقيل
على قول محمد في مسألة الاستشهاد ينبغي أن يعتق نصفه ثم الفرق فلهذا
لأن ثمة اللفظ لم يتناول هذا الواحد فيستحيل إثبات العتق فيه واللفظ
لم يتناول أمه في مسيلتنا فاما من أحد منهم إلا وقد تناول لفظ الدعوة
بحال فجاز اعتبار العتق على اعتبار العلوق إلا أن أبا حنيفة قال في مسيلتنا
لفظة العتق تناول كل واحد منهم في حال دون حال فاستحال إيجاب
العتق في كل حال فلا يكون باعتبار العلوق بل باعتبار أنه صار كناية
عن العتق فيعتق ثلث كل واحد منهم وكذا لو كان كل واحد من
الأولاد من زوج معروف كان لها يعتق كل واحد ثلاثة لا أنهم يحتاجون
إلى العتق والنسب كما لم يثبت بدعوة كانه هذا أقرار بالعتق لأحد
فيعتق من كل واحد ثلثه لأن اعتبار الأحوال هنا غير ممكن إذا عرفنا
هذا قال محمد رحمه الله **رجل** له عبد ولعبد ابن ولا ابن عبد
اثنان ولداً في بطنين وكلهم يولد شلماً كمثل المول فقال المولي في صحة
أحدهم ولد في يوم بالبيان ما دام حياً لأنه هو المحل ففي أيهم بين
ثبث نسبه منه وعتق ما بعده لأنه ابن أمه وإن مات قبل البيان فالعبد
يسمي في الثلاثة أربع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الأصغر
في ربع قيمته **وأما النسب** فلا يثبت إذا مات قبل البيان لمكان
الجهالة **قال** **مسألة** بجنا رحمة الله المذكور في الكتاب قولها
فأما عند أبي حنيفة يعتق من كل واحد ربعه لأنه لما نفذ إثبات
النسب جعل الأقرار بالنسب أقراراً بالحريية كما في مسألة الدعوي
فصار كل لو قال أحد هؤلاء **وقال** بعض مشايخنا لا بل المذكور
قول الكل **قال** **الصدر** الشهيد وهذا أصح لأن جهة النسب إذا تحقق
الصحة لم يجعل لفوا عندهم وليس هذا كحيلة الدعوي لأن هناك
العتق الثابت على احتمال النسب ثابت لهم على السواء وإنما التفوت
فيما يثبت بطريق السراية من الأم وذلك بمنزلة المجاز من الحقيقة
فلم يجمع أبو حنيفة رحمه الله أماً هنا الوجه كليهما سواء هو نسب

كله فوجب الجمع فاذا ثبت هذا قلنا ان عني الاول عتق وان
عني احد الثلاثة النافية لم يعتق فيعتق في حال ويرق في ثلاثة
احوال واحوال الرق احوال فيعتق منه ربعه واما الثاني ان عناه او
عني الاول يعتق لانه ابوه او ابه ابيه وان عني احد الاصغر لم يعتق
فيعتق في حالين واحوال الحرمان احوال واحوال العتق حالة واحدة
فصار كل عتق في حالة ويرق في حالين فيعتق منه ثلاثة واما الاصغر
فلان احدها حر يفتن لانه ان عناه فهو حر وان عني الثاني فها حران
لانه ابوهما وان عني الاول فكذلك لا حدهما فكان احدهما حرا يفتن والاخر
يعتق ان عناه او اباه او جداه وان عني اخاه لا يعتق فيعتق في ثلاثة
احوال ويرق في حال واحوال الحرمان احوال فيعتق نصفه فصار
لها عتاق ونصف لكل واحد منها ثلاثة ارباع عتق ولان للعبد
خصوص وهو رابعهم فنصيبه الربع والابن خصمان وهما الاصغران
لان الاب اذا عتق عتق هو وهو ثلثا لهما فنصيبه الثلث والاصغر
الاخر ليس له الا خصم واحد وهو اخوه لانه لا يخاصمه ابوه وجده
فلم يبق له الا خصم واحد فيعتق نصفه هذا اذا كان القول في
الصحة وان كان القول في المرض وما قلناه يخرج من الثلث فذلك
الجواب وان لم يكن له مال غيرهم واجازة الورثة فذلك لان
الوصية بالثمن من الثلث يجوز باجازه الورثة وان لم يجز وافهم الثلث
على قدر حقوقهم ونفسه ان يضرب كل واحد منهم في الثلث بما
يخصه من العتق في حالة الصحة فيضرب الاول في الثلث بربع قيمته والثاني
ثلث قيمته وكل واحد من الاصغرين ثلثا اربع قيمته فيجعل كل رقبته
على اثني عشر حاجتنا الى الربع والثلث فيضرب الاول في الثلث بربع قيمته
والثاني ثلث قيمته وكل واحد من الاصغرين ثلثا اربع قيمته فيجعل
كل رقبته على اثني عشر حاجتنا الى الربع والثلث فيضرب الاول في الثلث
بربع قيمته وهو ثلاثة اسهم والثاني بالثلث وهو اربعة اسهم وكل واحد
من الاصغرين ثلثا اربع قيمته وذلك تسعة اسهم فيصير مجموع سهام
الوصية خمسة وعشرين والاصل ان سهام الوصايا اذا بلغ مبلغا يجعل
ذلك ثلث المال ليكون تنفيذ الوصايا من الثلث فصار الثلثان خمسين والكل
خمسة وسبعين فصار كل عبد غائب عشرين اسهما وثلثة ارباع سهم انكسر
بالارباع فيضرب فخرج الربع وهو اربعة في اصل الحساب وهو خمسة وسبعون
فيصير ثلثا اربع كل رقبته خمسة وسبعون وكان يعتق من الاول ثلثه
فاضربها في اربعة يصير اثني عشر فيعتق هذا القدر منه ويسمي فيما

بقي

بقي وهو ثلثا تسعة وسبعون وكان يعتق من الثاني اربعة فاضربها في
اربعة يصير ستة عشر فاعتق منه هذا القدر ويسمي فيما بقي وهو
تسعة وخمسون وكان يعتق من كل واحد من الاصغرين تسعة فاضرب
في اربعة فصار ستة وثلاثين فاعتق منه هذا القدر ويسمي فيما
بقي وهو تسعة وثلاثون فاذا جمعت بين سهام الوصايا يكون مائة
وسهم السعابة مائتان فاستقام الثلث والثلثان وعلى قول من
يقول على قولنا في حصة رحمة الله يعتق من كل واحد منهم ربعه لا
فرق بين حالة الصحة والمرض لان سهام الوصايا اقل من ثلث المال
ولو كان له عبد ولعبد هاتان ولكل واحد من الاثنين ابن فقال
احدهم ولدي وكلهم يولد مثلهم لئلا يكون يوم يرثان وان مات
قبل البيان فليقول ابي حصة رحمة الله عند عامة المشايخ يعتق من
كل واحد منهم خمسة كان قال احدكم حر وعلى قوله البعض وهو الاصح
وهو قولنا يعتق من العبد خمسة ويسمي في اربعة اجناس قيمته ويعتق من
كل واحد من ابنيه ربعه ويسمي في ثلاثة ارباع قيمته ويعتق من كل واحد
من الاصغرين ثلثاه ويسمي في ثلث قيمته اما الاول فلانه يعتق في حال ان
عناه ولا يعتق ان عني غيره وهما اربعة واحوال الحرمان احوال فصار يعتق
في حال ويرق في اربعة احوال فيعتق خمسة ويسمي في اربعة اجناس لان
المنازع له اربعة واما ابنا فلان كل واحد منهما يعتق ان عناه او عني اباه ولا
ولا يعتق ان عني اخاه او احد الاصغرين واحوال العتق حالة واحدة فصار
كانه يعتق في حالة ويرق في ثلاثة احوال فاعتق ربعه ويسمي في ثلاثة
ارباع قيمته ولان المنازع لكل واحد منهما ثلاثة واما الاصغران فاحدهما
حر يفتن سوا عناه او اباه او جداه الاخر يعتق ان عناه او اباه او جداه
ولا يعتق ان عني عمه او ابن عمه واحوال العتق حالة فصار كانه يعتق
في حال ويرق في حالين فيعتق ثلثه وليس احدهما باولي من الاخر
فصار عتاق وثلث بينهما لكل واحد منهما ثلثاه ويسمي في الباقي
او نقول احدهما حر والمنازع للاخر اثنتان فيعتق ثلثه فان كان
القول في المرض وله مال يخرج هذه السهام وهو رقبتان وثلث عشر
رقبة من ثلاثة او اجازة الورثة فذلك وان لم يكن مال غيرهم
ولم تجز الورثة يفتن الثالث على قدر حقوقهم ونفسه انا نحتاج
الى حساب له خمس وربع وثلث فيضرب خمسة في اربعة فيصير عشرين
ثم يضرب عشرين في ثلاثة فيصير ستين حولنا كل رقبته على ستين
حق العبد في خمسة وذلك اثنا عشر وحق كل واحد من ابنيه في ربعه
وذلك خمسة عشر فيكون حقه في ثلثين وحق كل واحد من الاصغرين في

ثلثه وذلك الربون فيكون حقهما في ثمانين فبلغ سهام الوصايا
مائة واثنين وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعفه مائتان
واربعون واربعون والكل ثلثمائة وستة وستون وصار كل عبد ثلاثة
وسبعين وخمسا انكسر بالاحاس فيضرب مخرج الكسر وذلك خمسة
في ثلثمائة وستة وستون وكان حق العبد في اثني عشر فاضربه في
خمس فيصير اثنين فيعتق منه ذلك ويسعى الى تمام قيمته وذلك ثلثمائة
وستة ووصية كل واحد من الاولين خمسة عشر فاضربه في خمسة
وسبعين فيعتق من كل واحد منهما خمسة وسبعين ويسعى في الباقي وذلك
مائتان واحد وسبعون ووصية كل واحد من الاصغرين اربعون فاضربه
في خمسة فيصير مائتين فيعتق من كل واحد منهما قدر المائتين ويسعى
فيما بقي من قيمته وذلك مائة وستة وستون فبلغ سهام الوصايا ثمانمائة
وعشرون وسهام الورثة الف ومائتان وعشرون فاستقام الثلث
والثلثان ولو كان العبد سبعة كان لكل واحد منهم سبعة كافي
من حياج الاعتاق وعندها وهو الامح علي قوله يعتق من الاول سبعة
ويسعى في ستة اسباع قيمته لانه يعتق في حال وهو ما اذا اعناه ولا يعتق
في ستة احوال وهو ما اذا اعني كل واحد من الباقيين فيعتق سبعة
ولان المنازع له ستة وهو سابعهم ويعتق من كل واحد من ابنيه
سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته لان كل واحد من ابنيه
يعتق في حالين وهو ما اذا اعناه او اباه ولا يعتق اذا اعني الباقيين وهم خمسة
فيعتق سدسه ويعتق من كل واحد من ابني ابني الابن خمسة ويسعى
في اربعة احاسه لان كل واحد منهما يعتق في ثلاثة احوال وهو ما اذا اعناه
او اباه او حده ولا يعتق اذا اعني الباقيين وهم اربعة فيعتق خمسة
ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثه
اثمانه وان كان القول في المرح ولا مال له غيرهم فكل ذلك الجواب لان سهام
الوصايا اقل من ثلث ماله لان ثلث ماله رقبتان وثلث وجملة ما اعتق
منهم اقل منه وطريق معرفته وتخرج المسئلة انا محتاج الى حساب له سبع وسبع
وخمس وثمان فيضرب بعض الخارج في بعض الا ان بين مخرج السدس
ومخرج الثمن موافقة بالنصف فيقتصر على نصف احدها ويضرب سبعة
في ثلاثة فيصير احد وعشرين ثم يضرب احد وعشرين في خمسة فيصير
مائة وخمسة ثم يضربه في ثمانية فيصير ثمان مائة واربعين فيجعل
كل رقبة ثمانمائة واربعين فيعتق من الاول سبعة وذلك سبعة وعشرون
ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه وذلك مائة واربعون ويسعى كل واحد
منهما فيما بقي من قيمته وذلك سبعة مائة ويعتق من كل واحد من ابني ابني الابن

خمس وذلك مائة وثمانية وستون ويسعى كل واحد منهما فيما بقي من
قيمته وذلك ستمائة واثنان وسبعون ويعتق من كل واحد من الاصغرين
خمس اثمانه وذلك خمس مائة وخمسة وعشرون ويسعى كل واحد منهما
بقي من قيمته وذلك ثلثمائة وخمسة عشر فبلغ سهام الوصايا الف وسبع
مائة وستة وثمانين وهو اقل من ثلث ماله لان ماله سبعة اعد وقيل جعلنا
كل عبد ثمان مائة واربعين فيكون الجملة خمسة الاف وثمانمائة
وثلثة الف وثلث مائة وستون وهو اكثر من سهام الوصية وهما
وسهام السعاية اربعة الف واربعون وثلثون فلهذا كانت الصحة
والمرض سواء الا اذا كان عليه دين تحل له تجب السعاية لان الدين مقدم
على الوصية والميراث وفي المستوط اذا اولدت امه من غير زوج فلم يدعه المولي
حينئذ كبر وولده ولد من امه المولي ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولي احدهما
فقال احدهما بن ابني يعني الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف
الاصليين اما عند ابني حنيفة رحمه الله لان دعواه لما لم يقل في حق النسب
انقلب اقراره بالعتق فكانه قال احدهما حر ومن جمعت بين حبي وميت وقال
احدهما حر عتق الحبي عنده واما عند محمد رحمه الله فلانا نعتق بحرية
الاسفل لانه ان كان هو المقصود فهو حر وان كان المقصود الاكثر عتق الاسفل
لانما كان هو المقصود فهو حر ايضا لانه من امه المولي فيكون مملوكا
له ومن ملك ابن ابنة عتق عليه وتسعى امه في نصف قيمته لانه ان كان المقصود
هو الاسفل فيحرر امه ولده فيعتق بموته وان كان هو الاكبر لم يعتق فلهذا يعتق
نصفها وتسعى في نصف قيمتها لهذا وكذا على قوله ابني حنيفة رحمه الله
لانه يعتق الحر في حق من خالفهم وفي الامر بعقبة النسب كان كذا في الاصل
ونسب كل ابن يثبت في حاله دون حاله فيعتق نصف كل واحد منهما انة لرجل
ولدت بنتا ثم ولدت بنتها بنتا فقال المولي في حكمه احدهما الثلاثة ولدي
ثم مات قبل ان تبين فانه يعتق نصف العليا وجميع الوسطي وجميع السفلي
لان العليا تعتق في حالين فانها ان كانت مقصورة فهي حرة وان كان المقصود
بنتها فيحرر امه ولدت فتعتق بموت المولي وان كان المقصود السفلي لا يعتق فلهذا
فلهذا يعتق نصفها والوسطي حرة ببقين لانها وان كانت مقصورة فهي حرة
بالنسب وان كانت بنتها فهي حرة بامه المولي وان كان امها فلانها يثبت
بنت المولي وكذلك السفلي ولهم ذلك قول ابني حنيفة وقيل
على قوله يعتق ثلث كل واحدة منهن لانه بمنزلة قوله اخذك حرة وقيل
الجواب المذكور قوله لان العتق هنا بجهة النسب كيف ما كانت وقيل
مقصود سواء كان بالبنية او بامية المولد فوجب اعتبار الجاهة بخلاف
ما تقدم ولو ولدت ابنتا من غير زوج ثم ولدت ابني في بطن اخر

ولدت ابنا في بطنه اخر ثم قل المولي الي الكبرى والي احدي الاثنين
في صحته فقال اخذ هذين ولدي ثم مات قبل ان يبين لم يثبت نسب
واحد منهما وعقته الامة بامية الولد ويعتق من الكبرى نصفها ويسعى
في نصف قيمتها ويعتق من الاوسطين من كل واحدة منهما نصفها في ظاهر
الرواية عند اي حبيفة رحمه الله وفي غير رواية الاصول قال يعتق
من كل واحدة منهما ربعها والا صغر حر كله وكذلك عند محمد رحمه الله
في الكبرى والا صغر ويعتق الا وسطان قال لا خلاف في الاوسطين وجه
ما قال في غير رواية الاصول انه لما لم يثبت النسب بهذه الدعوة انقلب
اقرار بالحرية فكانه قال احدهما حرف يعتق نصف الكبرى بقي النصف وحظ
الاوسطين فيه علي السوا لا يها قوام لا يفصل احدهما عن الآخر فيصير
هذا النصف بينهما وجه ظاهر الرواية نصف الكبرى التي بقي للعتق من هـ
الاوسطين الا ان احدهما لم يفصل من الآخر في حرية الاصل ولا في النسب
والاقرار بالنسب لا احدهما بمثله الاقرار لهما فاعتق من احدهما حكم هذا
الاقرار وهو نصف رقة يعتق من الاخر في مثله ولا يها لم يفضل
صار ذكر احدهما كذا ذكرها فانه قال هذا الاكبر جزاؤها بان الاوسطان
ولو قال هكذا يعتق نصف الكبرى ونصف كل واحدة من الاوسطين كذلك
هنا والا صغر حر كله لا ثا ثقتا بانه ولد ام الولد فاعتق ما جميع المال كما
يعتق امه وجه قول محمد رحمه الله ان اللفظ لو تناول احدهما اعتقت
لا يها قواما ولو تناول الكبرى اعتقت ايضا لانها صار ولد ام الولد فاعتقا
جونه ولو نظر الي الابن الاكبر الابن الا صغر فقال احدهما ابني ومات
قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه في قول اي حبيفة رحمه الله لانه
اقرار بالحرية لهما كما قال احدهما حر وعنده محمد رحمه الله يعتق الا صغر
كله لانه حر بيمين اما لانه ابيه او لانه ابن امه وولد وقال يعتق من الاوسطين
نصف كل واحد منهما ويسعى في نصف قيمتها في قول اي حبيفة رحمه الله قبل
هو قول محمد فانه ان كان المقصود الاكبر فها حران بالاشهاد وان كان المقصود
الا صغر لم يعتق واحدة منهما لا تفصلا لهما قيل صيرة الجارية ام ولد فاعتق
من كل واحدة نصفها وقيل علي قول اي حبيفة رحمه الله ينبغي ان لا يعتق
من الاوسطين بشي لان كلام المولي لم يتناولها وعنده هو مجاز عن الاعناق
وقيل الجواب صحيح علي قوله ايضا لان جهة العتق لهما واحدة وهو التوليد
والتبعية فاعتق لهما لان في حقيهما كما اعتبره محمد رحمه الله ويعتق الام كلها
بالايقاف لانها ام ولد يمين ولو كان لرجل جارية ولها بنت ولا بنت بنت
وله عبد وجميع هؤلاء بولد مسلم مثله فقال في صحته احد هؤلاء ولدي ثم
مات قبل ان يبين يعتق من العلام ربعه ويسعى في ثلاثة ارباع قيمته

لانه يعتق في حال وهو ما اذا اعياه ولا يعتق اذا اعين الباقيين وهو ثلاثة
ويعتق من الجارية ثلثها ويسعى في ثلثي قيمتها لا يها فاعتق في حالين وهو ما
اذا اعياه او اعين بنتها لا يها ام ولد ولا يعتق اذا اعين الغلام او ابنت البنت
لكن احوال الاصابة بحالة واحدة فيعتق ثلثها ويعتق من كل واحدة من البنين
نصفها ويسعى في نصف قيمتها لا يها العليا منها فاعتق في ثلاثة احوال وهو ما اذا
عناها او ابنتها او امها ولا يعتق اذا اعين الغلام واحوال الاصابة بحالة فيعتق
نصفها وكذلك الصغري ان كانت هي المقصودة او امها او جدتها في حرة وان
كان المقصود الغلام لا وان كان القوك في المرض ولا مال له غيرهما فقتسموا
الثالث علي ذلك فيضرب الغلام فيه ربع قيمته والجارية بثلثها وكل واحد من
الولد بن بالنصف واقله اثنا عشر يضرب الغلام بربع ثلاثة والكارية بثلثه
اربعة وكل ولد بن نصف ستة فبلغ سهام الوصايا تسعة عشر فقلت الما
والثلثان نصفه ثمانية وثلاثون والكل سبعة وخمسون كل رقة اربعة عشر
وربع انكسر بالارباع فربما خرج الكسر وذلك اربعة في سبعة وخمسين فيصير
ما بين ثمانية وعشرين كل رقة سبعة وخمسون وقد كان حق العبد في
ثلاثة ضرباته في اربعة فيصير اثني عشر فيعتق منه هذا القدر ويسعى في
الباقى وهو خمسة واربعون وحق الجارية في اربعة اضربه في اربعة فيصير
سبعة عشر يطرح عنها هذا القدر ويسعى في واحد واربعين وحق كل بنت في
اربعة وعشرين يطرح من كل واحدة هذا القدر ويسعى في ثلاثة وثلاثين فبلغ
سهام الوصايا ستة وسبعين وسهام السعاية مائة واثنين وخمسين فاستقام
الثلاث والثلاثون **باب** من الاقرار في البيع الذي يرد والذي لا يرد **اصل**
الباب ان القاضى ما مور بالنظر والاحتياط لانه نصب لدفع الظلم وابعاد
الحقوق الي اربابها فيحفظ لا يباها ويتحرر عن تعطلها والموهوم لا يبارض
المحقق فلا يبوخر لحق الثابت بيقين لحق عسي يكون وعسي لا يكون لان الثابت
ابطال من وجه فلا يجوز لحق موهوم الا تريب انه لو اشترى نصف دار هو
وصاحب النصف الاخر عايب كان الجار ان ياخذ بالنسعة ويقضى القاضى له
لان حقه ثابت وحق الاخر موهوم عسي يطلب وعسي لا يطلب فلا يبوخر
حقه لحقه وان كان مقدما عليه وكذا الواقر بعين لغايب ثم اقر به لحاضر
وصدقة الحاضر يوم التسليم اليه لانه ظهر حقه بالصدق والغايب ربما
يصدقه وربما يكذبه فلا يبوخر حقه لاحله **وكذا** الوقطع رجل من الفضل
الاعلى وقطع اصبع رجل اخيه بيدا بالقصاص لصاحب الفضل ولو كان
غائبا وطلب صاحب الاصبع استيفاء القصاص بيقين له وان كان غيبه
ابطال الحق صاحب الفضل في القصاص لان حقه موهوم عسي يدعي وعسي
يعفو وحق صاحب الاصبع محقق **وحر** اخر ما ذكرنا ان العتد الموقوف

اذا اتصل به الاجازة او الاقرار اذا اتصل به التصديق يستند الى
 وقت وجود العقد والاقرار لان الحكم ثبت بالعقد والاقرار والنفاذ
 والتصديق صفة له يستند الى وقت وجوده لان الحكم يستند الى وقت وجود
 السبب لا لصحة اذ الحكم لا يدرك او بما داب له علي فلان ثمرة الحق في الدرك
 او قضي عليه لزمه ذلك من جميع المال ويواخذ به صاحبه عند ابي حنيفة
وهذا اخر ما ذكرنا ان القضا على الغائب وله لا يجوز الا ان يكون عنه
 خصم حاضر او يكون ما يدعي على الغائب او عليه فلا اوله حقا له مقصودا
 اما اذا كان اصل حقه في عالم يدعي للغائب او عليه فلا اذ اعرفنا هذا
 قال محمد رحمه الله **رجل** اشترى من رجل حارية ببيع فاسدا
 وقبضها المشتري فحضر البايع يريد الاستردادها فقال المشتري
 وهبتها من فلان وقبضها ثم ادعى عدي وانكر البايع ذلك لم يقبل
 قوله وللبايع ان ياخذها لان حق البايع في الاسترداد ثابت بيقين
 لوجود سميته وهو البيع الفاسد فلا يجوز له ان يخرجه فهو قد ثبت له
 تصدق الغائب وقد لا يثبت نكذ بيه ولا ان المشتري اقر بكونه حصما
 ثم اراد دفع الخصومة تنصرت فلا يقدر على ذلك لما ذكرنا في الدعوى
 فان اقام المشتري بيته على ما ادعي لا يقبل لانها قامت على اثبات
 فعله على الغائب وليس عنه خصم حاضر ولو علم القاضي بما ادعاه
 المشتري او صدقه البايع او اقام البينة على اقرار البايع او حلفه المشتري
 فتكفل اندفعت الخصومة عنه وبغير قيمتها للبايع للحز عن الرد كلومات
 في يده او باعها من غيره ولو لم تغفر البينة على ما ذكرنا واستردوها
 البايع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الحارية للبايع وان
 اقر بما قاله المشتري اخذ الحارية من البايع لان تصد بيه استند
 الى حالة الاقرار فصار كل لو كان وقت وجود الاقرار فثبت ان البايع
 اخذ الحارية بغير حق فيسترد منه وبغير المشتري قيمتها لان الرد
 كان واجبا عليه وقد عجز عنه وقضا القاضي بفسخ العقد هنالم ينفذ
 باطنا لكونه محل مشغولا بحق الغير وهو الغائب كل لو قضى بنكاح
 منكوحة الغائب ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضتها ثم ادعى
 ثم اعتقها او دبرها او اسنولها في راي البايع ذلك فلا سبيل له عليها
 وبأخذ منه قيمتها لانه بطل حق الاخذ بيقين لان المشتري اذا كان
 صادقا او حضر المفزلة وصدقه فقه بطل حق الاخذ وان كان كاذبا
 او حضر المفزلة وكذبه في ذلك فكذلك لان المشتري حين اقر ببيتها
 او دبرها او اسنولها كان باقية على ملكه من حيث الظاهر هو
 فعتقت ونصير مدبرة كلوا واشترى عبد الم اقر ان البايع كان اعتقه

او دبره وكذبه البايع ويكون موقوفه الولا وبصير مدبرة موقوفه او
 امر ولد موقوفه بعتق عبوت الموهوب له لاقراره بتعلق غنقها به فيبطل
 حق الاخذ بيقين فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ الحارية
 وكانت مدبرة او ام ولد كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر
 الاعناق وغيره فهي امته له وله ان ياخذها من المشتري لانه اقر بالملك
 وانه اقرار على نفسه فيصح وادعي عليه الاعناق او التدبير وانه دعوي
 على الغير فلا يصح ولو قال المشتري ان الموهوب له كانها وكذبه البايع
 كان له ان ياخذها ويكون في يده حتى يحضر الموهوب له لانه لم يترنما
 يقطع حق البايع لا محالة لان الكتابة قابلة للفسخ فصار اقراره بالكتابة
 غير كتم اقراره بالبيع ولا يله ان كان كاذبا او حضر المفزلة وكذبه في ذلك
 كله لم يبطل حق الاخذ لانه لا نصير مكانه موقوفه بل تنسخ الكتابة
 لان بقاها موقوفه لا تقبل للعجز عن ابد الابد الى من وجب الادا اليه
 فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الحارية للبايع الا اذا قامت
 الحارية البينة انه قد كان باعها وان المشتري كاتبها تخمينه بقبض مكانها
 لان الكتابة حرة فاذا اقامت البينة على صاحبها يقبل وان صدقته في الهبة
 وكذبه في الكتابة اخذها وكانت امته له وان صدقته في ذلك كله اخذها
 من البايع وكانت كما قال المشتري وبغير قيمتها فان كان البايع حين
 ردت عليه باعها او دبرها او اعتقها كان ذلك باطلا اذ اصدق الغائب قبل
 وجود هذه التصرفات من البايع لما مر ان التصديق يستند الى وقت
 وجود الاقرار وظهر انه تصرف في ملك الغير وينفذ فيما اذ كذبه لانه
 ظهر انه تصرف في ملك نفسه **رجل** وكل رجلا يبيع حارية له وسلمها
 اليه ثم جاء الموكل يريد الاستردادها فقال للموكل قد بيعتها من فلان
 بالف درهم وقبضها وقبض الثمن وهو هذا ثم ادعى البايع وكذبه الموكل
 لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بيته الوكيل على ما ادعى لما ذكرنا
 فان حضر المفزلة وانكر سلمت الحارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل
 اخذ الحارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قابلا في
 في يده وان هلك في يده لا ضمان عليه لانه ظهر ان بيعه كان في
 حالة الوكالة لا يستند التصديق الى وقت الاقرار فكان الثمن امانة
 في يده وان لم يقبل الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المفزلة
 الثمن وتاخذ الحارية وهذه المسئلة والمسئلة الاولى في جميع ما ذكرنا وكذا
 الحارية والماسورة اذا اشترىها مسلم بالثمن واخرجها الى دار الاسلام
 في الملك القديم لبأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان
 وقبضها مني ثم ادعى فيها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها الى ملك الغريم

لما قلنا ولا يقبل بينة المشتري على ما ادعى لما ذكرنا فان حضر المقر له
وانكر ذلك سلمت الجارية للمولى القديم بالثمن وان ادعى ما افترقه المشتري
احد الجارية من المولى القديم واخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن
على المالك القديم كما لو كانت العتة ظاهرة وعلى هذا الوجه من رجل شيئا
وسلمه اليه ثم اذ الرجوع فقال الموهوب له وفقته من فلان وسلمته اليه ثم
يومر بالتسليم اليه لان الهبة سبب لنسبته حق الرجوع فلا يجوز حرقه حتى
الغايب ولو اقام البينة لا تقبل على ما ذكرنا وان دفع اليه ثم حضر الغايب
فان كذب به فيما ادعى فالرجوع ماض وان صدق به يومر الوهاب بالتسليم اليه
وكذا لو ادعى انه اخوه او عوضه وعبره مما يمنع الرجوع كان له ان
يرجع لوجود السبب الا ان يثبت المانع عبد الذي يدعي رجل انه
قتل ولبي له خطأ واقام على ذلك بينة فقال ذوالبيد ليس لي وانما هو
ودبعة لفلان واقام على ذلك بينة انه دفعته الخصومة عنه لان خصومة
مدعي ملك رقبة العبد تنفذ بهذا على ما ذكرنا في الدعوى فلان يندفع
خصومة مدعي حتى في رقبة اولي قرني بين هذا وبينها تقدم فادان
ثمة لا تندفع الخصومة وان اقام البينة والقرن وهو ان البينة ما قامت
لا ثبات الملك للغايب لان الملك للغايب ثابت باقراره لانه اقر له ملك
مطلق لا يتملك من جهته بصير مدعي الغايب فلا يحتاج الى اثبات
فعل على الغايب فكان دعواه انه ملك الغايب اقراره من كل وجه فيصح
فلم يحتاج الى اثبات الملك له بالبينة وانما حاجته الى ابطال حق المدعي
وخصومة معه فكانت البينة قائمة عليه فقبلت لانها قامت على خصم
حاضر وفيما تقدم من المسائل فاقامت البينة على الغايب لانه يدعي
اثبات الملك للغايب بتملك من جهته وهو البيع او الهبة فيقيم البينة
على تملكه على الغير وهو غايب فلا يمكن من ذلك واذ لم يثبت ذلك لا يمكن
من اثبات ادعاءه لنسبته الخصومة عن نفسه لانه بناء عليه ولا نه لما ادعى
الا به اعقد انكر بوجه الخصومة واثبتته بالحجة وثمة افرقت الخصومة
ثم ادعى اخراج نفسه عن كونه خصما بنصف انشائه فلا يمكن من ذلك
وقد ذكرنا هذا في الدعوى فان لم ينفذ ذوالبيد بينة على الودعة لم يصدق
ولا تندفع الخصومة عنه ويخاطب بالدفع والعدا لان حق المدعي ثابت
في الجناية بالبينة وحق الغايب موهوم فان دفع ثم حضر المقر له فانه
كذبه كان الدفع ماضيا وان صدقته لم يكلف ولي الجناية اعادة البينة
لان اقامته على ذي اليد صحت من حيث الظاهر فلا يبطل بتصديقها
ويجوز المقر له ان يشأ ان يدفعه وان شأنا داه واخذ العبد لانه ظهر
انه هو المالك لاستناد التصديق الى حالة الاقرار الا في حق البينة

فظهر

فظهر ان ذالبيد دفع ملكه بغير رضاه ولو ان ذالبيد كان اختار العتة
باخذ المقر له العبد وهو متطوع في العتة لانه قد ملك غيره بغير امره
فلا يرجع عليه كما لو قضى دين غيره بغير امره عبد قتل رجلا خطأ
ولم يعلم موته حتى اقرانه بآعه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذب به
ولي الجناية لا يقبل قوله ولا يثبت ويومر بتسليم العبد الى ولي الجناية
او العتة اعلى ما ذكرنا فان دفع ثم حضر الغايب فانه كذبه فالدفع ماض وان
صدق له ان ياخذ العبد لاستناد التصديق الى وقت الاقرار ويعزم
صاحب العبد العتة لولي الجناية كما هو الحكم فيمن باع العبد لكان وهو
لا يعلم بالجناية وان قال نعم وانما اعلم بالجناية فلا سبيل لولي الجناية
على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه لانه بهذه المقالة صار
محررا لانه اختار العتة فصارت مختارا له كما لو قال اخترته مني ولا رجوع له
على المقر له اذ اصدقته لانه ما تحمل عنه شيئا عبد ما ذون له في
التجارة ادعى عليه رجل دينا يحيط برقبته وانكر المولى والعبد ذلك
فارتفعوا الى القاضي فادعى المولى انه باع العبد من فلان الغايب
او وهبه منه وسلمه اليه ثم رجع او دعه اياه ان صدقته المدعي في ذلك
فلا خصومة بينهما لان المدعي لما صدقته فقد اقرانه ليس بمالك فثبت
وان لم يثبت البيع والهبة في حق الغايب فصارت مقررا بان ليس بخصم
وان انكر المدعي ذلك فهو خصم لانه انتصب خصما بظاهر اليد فلا ينقطع
عنه الخصومة بمجرد اقراره فان اقام البينة على ما ادعى لا يقبل لانها قامت على
غايب لا خصم عنه واذ لم تندفع الخصومة عنه واقام المدعي البينة
على الدين وطالب من القاضي بيع العبد يقول القاضي له اما ان يبيع العبد
بالدين او يقضي الدين لان الدين قد ظهر وهذا الحكم في الديون الثابتة
على العبد فان قضى ثم حضر المقر له وصدقته في البيع والهبة دفع العبد
اليه وهو متطوع في القضا لانه قضى دين عتده بغير امره وان
لم يقض يبيع القاضي العبد بالدين فان حضر المقر له بعد ذلك وصدقته
في البيع والهبة لم يثبت الى ذلك والقضا ماض ويجعل قضا القاضي مستحقا
نه العقد الاول لانه لو كانت حاضرا وقت الاقرار وصدقته لا ينقطع حتى
الغير من العبد وكان للقاضي ان يبيع العبد بينه وبين نفسه ببعده
وهبه فكذا اذا استند تصديقه الى وقت الاقرار لان بيع المولى
العبد المذنب موقوف على اجازة الغير ما لم يهر ان ينقصوا البيع فاذا
باعه القاضي كان ذلك فسخا لنصرف المولى بخلاف ما تقدم من المسائل
لان هناك لو كان حاضرا وصدق بطل حق البائع في البيع الفاسد
وحق الموكل وولي الجناية فكذا اذا استند تصديقه الى وقت الاقرار

ولا يبيع المولي العبد المذنبون موقوف على اجازة العفو والهمان
 ينقصوا البيع فاذا باعه القاضي كان ذلك فسخا لنقص المولي بخلاف
 ما تقدم من المسائل لان هناك لو كان حاضرا وصدف بطل حق البائع في البيع
 الفاسد وحق الموكل وولي الجناية فكذلك اذا استند بصدقة الى
 وقت الاقرار ولا ينصرفهم تاقذ غير موقوف وكذا لو اقر الفاعل بالثبوت على
 ما ادعي ذوالبد واذا بقي بيع القاضي نافذ الفسخ ما احدث المولي من البيع
 او الهبة لانها مستحق المبيع او الموهوب بحق سابق على البيع والهبة وهودين
 الغريم والحق معتبرا بحقيقة ولو كان مكان الحق حقيقة كان الجواب ما قلنا
 فكذلك هذا ولو كان المدعي حين فسخي له بالدين لم يطلب بيع العبد وطلب من
 القاضي ان يستنسخه فله ذلك لان المدعي قد ينفع بالبيع لتحويل وصول
 حقة النية وقد ينصرف لان ثمنه ربما لا يفي بدينه وقد ينصرف بالاستسعاء لآخر
 وصوله حقة وقد ينفع به لوصول تخال حقة اليه وكان له الخيار فاء ن
 استسعاء القاضي فسعى وقضى دينه ثم حضر المقر له وصدقه في البيع
 والهبة انقل القاضي البيع او الهبة لان القضا بالسعاية لا يتضمن
 فسخ بيع المولي وهبته لانه بالاستسعاء لم يستحق رتبة العبد انما
 يستحق كسبه لكت لم ينقل لقيام المانع وهو الدين وقد زال المانع وهو
 الدين وقد زال فنقد الا ترى ان المولي لو باع العبد الماذون كان للموا
 حق الفسخ فان قضى المولي بدينهم من الفسخ او من مال اخر فنقد البيع كذلك
 هنا وكذا الكراهة اذا باع المرهون بوقف على اجازة الميراث فان قضى
 دينه ينقد وان كان قد بقي لصاحب الدين ثبتي اداه المقر له والبيع فيما بقي
 ان طلب صاحب الدين ذلك وان طلب استسعاء في ذلك له ذلك لانه لو لم
 يكن عليه الا هذا القدر كان له الخيار فان طلب البيع فسخ بيع المولي وهبته
 وان طلب استسعاء بقاء ما بقي من الاول في حق الغرما بين ان هو
 يستسعه في الملك الاول او في ملك الثاني فلا يمنع من صحة تضادهما
 ولا يتضمن نقص ما مضي من التصرف والمقر له الخيار في البيع لانه
 الدين عيب **رجل** اشترى دارا وقبضها فاراد الشفع فانه ياخذها
 بالشفعة فقال المشتري بعتي من فلان الفايك او وهبته لاني وقبضها
 نثر او عيها لا تدفع عنه الخصومة ولا تقبل بيبته على ما ذكرنا لكن
 ان صدقه الشفع لم يقض له بالشفعة حتى يحضر المقر له لانه اقر انه
 ليس خصم وان كذب يقض له بالشفعة لانه حقه مستحق ظهور حضر المقر
 له وصدق المشتري بقبض القضا بالشفعة لانه لو نقصنا القضا وقضينا
 بها للمشتري الثاني كان للمشتفع نقص تصرف المشتري الاول واحدة
 بالشفعة بالشري الاول وما لا يفيد لا يشتغل به ولا لانه لو كان حاضرا

ومدته

ومدة قد كان له ان ياخذها وينقص ببيعته وهبته فكذلك اذا استند
 بالتصديق الى وقت الاقرار ويبطل القضا للمشتفع نقص البيع الذي
 اخذ به المشتري وهبته في الدار قبل ذلك لان المبيع استحق بحق سابق
 على البيع والهبة والله اعلم **باب** الرجل يقر بالرق وقد اعتق
 عبد له فمجد ما قاله **اصل** الباب ان اقرار الانسان على نفسه صحيح
 وعلى غيره لا الا اذا كان من ضرورات المقر به لقيامه ولا يثبت على نفسه
 وغدم ولا يثبت على غيره **وجوه** اخر ان الثابت باستصحاب الحال يصلح
 للدفع لا للاستحقاق على الغير لان الثابت لا يزول بالشك وغير
 الثابت لا يثبت بالشك والثابت بدليله هو تجوز ابطاله بدليل
 اقرب منه كما في سائر الدلائل الشرعية والاصل في الادبي الحربية
 فكانت هي الثابتة بالاستصحاب فاذا اقر بالرق لغيره يصح اذا لم
 يكن به اصل اخر او حكم الشرع حتى لو اقر رجل او امرأة او صبي بعقل
 او لغيره بالرق لرجل فهو جائز ويصنع المقر له ما يصنع بمملوكه
 اما البالغ فغير مشكل لانه اقر على نفسه با من محتمل وليس هنا
 دليل يكذب به تتوعا حتى لو وجد حتى وجد ما يكذب به شرعا بان
 حربي عليه الحق بعد الاقرار او القصاص في الطرف او بشي مما يجوز في
 الحدود والعبد فانه لا يصح اقراره لانه صار مكذبا في اقراره شرعا
 والمقر اذا كذب به الشرع لا يعتبر اقراره وكذا لو كان خرا اصل مع وفا
 بذلك لانه مكذب بجه شرعا فيكون اقراره ابطالا لحرية وابطاحا
 للرق على نفسه وذلك ليس يجب ولا يثبت احد ولهذا لا يجوز استرقاق
 الحر رضاه وكذا لو كان معتقا لرجل فاقتر بالرق لآخر لا يصح لان ولاه
 ثابت للذي اعتقه والولا كالنسب قال الا ان يصدقه الذي اعتقه فصح
 يجوز اقراره لان المانع حقة وقد زال بتصديقه بخلاف النسب فانه
 لو صدقه صاحب النسب المعروف لا يصح اقراره لان النسب لا يحتمل
 الا بطل بعد الثبوت بحال بخلاف الولا فان المعنقة اذا ارتدت
 وحقت بدار الحرب فالسرقه واعتقت كان الولا عليها الثاني دون
 الاول فتصدق المعنق الاول عامل في ابطال حقة فكان مملوكا للثاني
 واما الصبي اذا اقر به كان يلغى ان لا يصح اقراره لان قول الصبي
 معتبر فيما ينفعه لا فيما يضره والاقرار بالرق ليس مما ينفعه لكنه قال
 لما صار عاقلا فلا وجب اعتباره بقوله في نفسه بمنزلة البالغ الا ترى
 انه لو ادعي انه حر والذي في يده يزعم انه عبد جعل القول فيه قول
 الصبي واذا وجب اعتباره بقوله اذا ادعي حرقة نفسه وجب اعتبار
 قوله في صدقه ايضا كما انه اعتبر قوله واعتقاده اذا سلم اعتبر ذلك

اذا ارتد ايضا ولا ان هذا اقرار بنفقة عاجلا لانه يستوجب النفقة
على مولاة ولا ان اقراره بالرق سكوت منه عن دعوى الحرية وانقيا للفر
له حتى يثبت عليه بده فاذا ثبتت بده عليه وهو يدعي رقبته وجب
قبول قوله كما اذا كان متبعا لا يقول اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
نقالي **رجل** لا يعرف له نسب وله ابن احزاب شري المجهول عبد
واعتقه ثم اقر بالرق لا نسب وصدقه المقر له ومحمد المعتق صح
اقراره في حق نفسه حتى صار رقبته للمقر له لانه اقر بما لم يملك وحرية
ثابتة بالنسب كالحال فيحمل البطلان ولا يصح اقراره في حق المعتق
حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك ما لا يملكه لمولي المعتق وهو
المقر له ان لم يكن له عصبة لان تركته في حكم الظاهر للمقر لانه هو الذي
اعتقه فهو مولاة وعصبته فيكون ميراثه له ثم هو اقر بانه مع الميت
عبد المقر له وان ماله له وهذا اقرار على نفسه وان حجة عليه بجملة
اليه كمن اقر بعبد لرجل واقر المقر له به لاخر يكون للشاني فان كانت
للميت عصبة خفي الا بن والاخ او الممولى احق بالميراث من المقر له
لان المقر له لا يستحق ملكه في حق الميت باقراره لانه اقرار على الغير لكن
المقر يستحقه فيما بينه وبين الميت لتسبب التعصيب بالتولا عليه
ثم هو مقر فيما بينه وبين المقر له ان هذا ماله واقراره على نفسه حجة
فيصرف اليه والمولي اخر العصباء فصلا الاخ او غيره احق قاله
يسخته بالتعصيب لم يصح اقراره على نفسه لعدم الملك له ولا على
غيره لانه ليس بحجة وان لم يكن للميت الا ابنه فلها النصف والباقي للمعتق
بالولا ثم يصير للمقر له باقراره فيصرف اليه ولو لم يمت المعتق لكنه جني
جناية يسعي فيها ولا يقول احد لان حرية ثبتت ظاهرا والظاهر لا
يصلح للاقرار ولا عاقلة له اما المعتق فلانه عبد والعبد لا يصلح
عتقه عاقلة واما المقر له فلانه يتصل به بالملك والمولي لا يصلح عاقلة
لمملوكه حكم الملك فلذا لم يتصل به حكم الملك واما بطلان المال فلان
ولا من خيل الظاهر ثبت من المعتق ومن ثبت ولاه من احد ثبت
المال لا يصلح عاقلة له ولا نسب مجهول لا يدري انه حر او عبد
فصار في حق العاقلة كالمملوك واعتقه لوجبي لا يجب على العاقلة
شي نال المعتق اولى ومن لا عاقلة له جناية بته في ماله لا تزي ان الحر
اذا قتل انسانا خطأ ولا عاقلة له تجب الدية في ماله وكذا المرنه
اذا قتل انسانا وله عاقلة يجب في ماله فهذا اولى واختلف المشايخ رحمهم
الله انه يسعي في قيمته او في دية المقتول قال بعضهم في قيمته لان
حرية ما يثبت بنا على حرية المعتق وحرية المعتق تثبت ظاهرا بنا

على ان الحرية

علي ان الحرية هي الاصل في بني آدم فلم يجعل ماله في حق الجاني الدليل
عليه انه قال في الكتاب اذا جني عليه في الجناية على المملوك جعله عبدا في حق
الجناية عليه فكذا في الجناية منه وقال بعضهم يسعي في الدية قال الصدر
الشهيد رحمه الله وهو الاصح والله مال الكرخي حتى عنه الخصاص رحما
الله لان في زعمه انه حر وكما لالدية واجب عليه فيؤخذ بزعمه فاما غيره
في الجناية عليه لا يؤخذ بزعمه وحرية ثابتة ظاهرا فلا يصلح الاستحقاق
مزياء علي غيره ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتق الاول فإ
له للمقر له لان الميت مولي للمقر في الحكم وهو عصبة ظاهرا فله ميراثه
ثم هو مقر ان الميت كان عبدا له وان لم يمت له لان اعتاقه لم يصح وهذا
وهذا اقرار على نفسه فيصح ولذا لو كان المقر ابن حر لانا الاب اذا كان
حيلا لا حق للابن في تركه معتقه فلو مات المقر ولا وترك ابنا ثم مات المعتق
الاول ولم يترك عصبة فميراثه لابن المقر للمقر له لان المقر حين اعتق
صح اعتاقه ووجب له الولاء ووجب الحق في الولاء لعصبته من بعده فاذا
اقر بالرق لم يصدق في ابطال الولاء في حق عصبته لكن اقراره اقرار بالمال
للمقر له فوجب نقله اليه وان لم يقر به فاستقر على ملكه ولانه اذا لم يصح
اقراره في حق الابن بقي حرا في حقه لانه من زعمه ان اقرار الاب بالرق باطل
وانه حر والميراث له الا انه ما دام الاب حيا فهو محجوب بالاب فاذا مات
زال الحجب فصار للمال له لان الولاء يحول اليه وكذا لو كانت له عصبة سوى
الابن كان المال له **باب** من الاقرار بشري دار من احد الورثة
ومن غريب في مرضه ولها شفيع **اصل** الباب ان اقرار المريض
لوارثه ولا جني به بين او عين مشترك وقد نصا دقا على الشركة باطل
في حق بقية الورثة اما في حق الوارث فلما ذكرنا في الابواب المتقدمه
واما في حق الاجنبي فلانه لو كان الوارث ان يشاركه فيما قضى فهو
اليه الاقرار للوارث والاتفاق له وذلك لا يجوز بخلاف ما لو اوصى لوارث
والاجنبي فان الوصية تنسخ في حصص الاجنبي لا يشاركها عقد فاذا اطلنا
عقده في حق الوارث وصحما في حق الاجنبي لم يمتنع به الوارث لا بعد ادم
الشركة بينهما اما الاقرار اختيارا عما مضى وانما يثبت على معنى انه كان في ظهوره
بلا قرار حتى لو كان كاذبا لم يحل للمقر له شي من ذلك واعتا يثبت على الوجه
الذي اخبر ويظهر باقراره وقد اقر بما لم يملك فلا يسلم للاجنبي شي ولا
يثبت للوارث حق المشاركة معه وهذا بخلاف ما لو اوصى لحي وميت فاذن
جميع الوصية لحي لان الميت ليس باهل للوصية فلم تثبت المشاركة بينهما وبين
الحي جعل وصية كمن تفصيحا للوصية اما الوارث من اهل الجاه الوصية
لانه من اهل الملك حتى لو اجازة الورثة بعد موت المورث يصح فاذا كان

اهلا تفلت في حصنة الاجنبي وتوقف في نصيب الوارث ثم يسطر بالرد
وبطلانها في حق الوارث لا يوجب بطلانها في حق الاجنبي وان كانا على الشركة
او كذب الاجنبي فكذلك عند أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد
رحمه الله يصح الاقرار في حصنة الاجنبي لانه اقر لها بالمال وادعى عليها هو
الشركة في الغزاة وقد صدقاه فيما اقر لها على نفسه وكذا باه فيما ادعى
عليهما او كذبه الاجنبي في الشركة التي ادعى عليه فلم يثبت الشركة بقولته
واذا لم تثبت الشركة بقي الاقرار للاجنبي صحيحا لان المنافع منفعة الوارث وعند
انتفاء الشركة لا منفعة له في صحة اقراره للاجنبي وصار كالوصية بخلاف
ما اذا تصادقا لهما اذ لا قرار وقع فاسد المعنى من جهة المقر وهو فاسد
الى اتصال النفع الى الوارث فلا يثبت بنقله صحيحا معني من جهة
المقر لانه فسادا من مانع من صيرورته دينيا في دقته وليس المقر له
ولا به على نفسه في التزام الدين في ذمته الا نزي انه لو خاطب اخيه فقال
نزوجتك على ألف درهم فقبلت اخذها دون الاخرى لا يصح في
حق القابلة لان خطابه خرج على وجه الفساد فلا يصح قبولها
بخلاف ما لو اقر بعد في يده لهذا او لهذا فاصطحا كان لها حق الاحت
لان فساد الاقرار هناك ليس معنى من جهة المقر بل معنى من جهة
المقر له وهو عجز المجهول عن المطالبة به وقد زال ذلك بطلانها
واذا كان المعسر لكونه من جهتها ولتفاداة على نفسها مع منهما
ادالة المعسر باصطلاح وليس هذا الاقرار لاحد من بالف فقبل احدهما
ورد الاخرى لان هناك مع الاقرار مشترك بينهما كما اقر الا نزي ان الاخر
لو صدقه كان مشترك بينهما فلما كذبه صار كانه صدقه ثم ابراه اما هنا لو
صدقه الوارث لا يصح فكان فاسدا في نفسه وهذا لانه ما اقر لها بالمال
الابصقة الشركة بينهما ولا يمكن اثباته مشترك لما به من منفعة الوارث ولا
يمكن اثباته غير مشترك لانه غير ما اقر به بخلاف ما لو اقر بالمال موجلا وكذبه
في الاحل لان الاجل ليس بصفة المال وكيف يكون صفة له وهو حق من
عليه المال الا نزي ان بعد حلول الاجل يبقى المال كما كان فاما هنا كونه مشترك
بينهما صفة لهذا الدين فلا يمكن اثباته بدون هذه الصفة لان الدين
انما وجب بسبب واذا وجب مشترك كان كذلك السبب لا يصير غير مشترك
مع بقا ذلك السبب مادام دينان ارتفاع الشركة يكون بالقسمة وقسمة
الدين لا يجوز واذا ثبت انه لا يمكن اثباته غير مشترك كان محالهما لو تصادقا
على الشركة سوا الا نزي انه لا يصح عند تصادقهما ولو امكن اثباته
يصح في نصيب الاجنبي لانه لا حق للوارث في النصف الذي للاجنبي فوجب
ان يصح في النصف للاجنبي وان بطل في نصيب الوارث كالوصية اذا

عرفنا

عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله **حل** في يده دار وله ثلاثة
بنين فقال في مرضه الشترين هذه الدار من ابني هذا ومن هذا
الغريب بالف درهم وقبضتها ولم اقلدهما الثمن وصدقه بذلك
وانكر الابناء الاحزان ما اقر به ثم مات المريض وللدار شفع فالقرار
باطل في ثلث الدار وباخذ الشفع الثلث ثلث الثمن ان شاء لانه هذا
الاقرار باطل في كل الدار بالاجماع لانه اقر بالوارث الا انه لما بطل الاقرار
قسمت الدار بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلثها فما اصاب الابن المقر له
باخذ الشفع ثلث الثمن ان شاء لانه يفرج حق الشفعة فيعمل باقراره
في حقه ويكون ثلث الثمن بين الابن المقر له وبين الغريب نصيب لانه
ثمن ما باعه ولتصادقهما على ذلك لانهما تصادقا ان لها على الميت الف
درهم بين وهذا بدل ما تركه الميت فيكون بينهما اثلاثا ثم ما اصاب
الابن المقر له بينه وبين الغريب حتى الغريب دينه وما بقي بعد دينهما
يكون له حكم الميراث ولا يقدم الغريب على الابن في قضاء دينه لان المقر
له اقر على ابيه بدين الف درهم لنفسه والغريب والدين مقدم
على الميراث لان الاقرار اذا كان بشرط يراد بشرطه وقد اقر بدين
مشتركا هذا اذا صدقاه وان كذبه الغريب في الشركة بان قال بعت نصف
هذه الدار من الميت ولا ادري ان النصف الاخر من كان وصدق الابن
فهذا والاول سوا عند أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانه اقرار
باطل في كل الدار فتقسم الدار بين البنين اثلاثا كما ذكرنا وينبغي
ان يدفع كل الثمن الى الغريب هنا لانه مقر للغريب بخمسائة والغريب
غير مقر له بشيء لكنه انما يسلم نصفه اليه لانه اقر كذلك فبراعى شرطه
واما عند محمد رحمه الله الاقرار للغريب بخمسائة ويقضي للغريب
بخمسائة وباخذ الشفع نصف الدار بخمسائة ويقضي من الدين الغريب
ويقسم نصف الدار بين البنين اثلاثا فما اصاب الابن المقر له وذلك
سدس الدار باخذ الشفع ان شاء سدس الثمن ويسلم ذلك
له لفرار الركز عن دين الاجنبي ولو ان الابن المقر له كذب الاب في ذلك
وصدق الغريب وقال لم يكن لي في هذه الدار حق وانما اقر لي الاب
بباطل فعند أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الاقرار للغريب باطل
وتقسم الدار بينهم اثلاثا فما اصاب الابن المقر له وهو الثلث ياخذ
الشفيع نصفه وهو سدس الدار بسدس الثمن ان شاء وفيما
تقدم ياخذ منه ثلث الدار لان الابن المقر له هنا اقوان الاب الشترين
نصف الدار من الغريب وللشفيع فيها نصفه والنصف الاخر على
ملك ابينا في القديم ورثنا من ابينا ولا شفعة للشفيع فيه والثلث

الذي اصابه بالقسمة نصفه من المشرق ونصفه من قديم الملك
فيكون مفرقا بنصف ما في يده وذلك سدس ما في يده وذلك سدس
الدار وفيما تقدم اقر يكون جميع الدار مشتركي نصفه من
الغريب وياخذ الغريب من الابن المفضل مما ورث من ابيه من الدار
وبغيره جميع دينه خمسمائة لانه ثبت دينه في نصيبه باقراره لصحة اقراره
في نصيبه وعدم دعواه الدين على الميراث وفيما تقدم اقر بد ين مشترك
فاما عند محمد رحمه الله الاقرار للغريب جاز في اخذ الشفعة نصف
الدار بنصف الثمن ان شئ لا ان البيع ظهر في النصف ولا ثمة فيه والنصف
الآخر بينهما ثلاث ولا شفعة فيه لانه لم يثبت البيع فيه ويكون للغريب
في مال الميت خمسمائة درهم دين يدين بها قبل الميراث من جملة الزكاة
ثم ذكر هنا اذا لم يصح الاقرار في حق الوارث بالاجماع او في حق هو
الاجنبي على الاختلاف لا يصح ايضا في حق الشفعة والمسئلة مسطوية
ان من اقر بدار في يده انه باعها من فلان بكذا او ان فلان ان الشفعة
ياخذها لانه اقر بدار والملك والشفعة تتعلق بدار ملكه البايع
وكذا اذا اقر بدار في يده انه اشتراها من فلان وانكر فلان كان هو
للشفعة ان ياخذها بالشفعة باقراره والفرق ان الاقرار في مسئلة
بطل لمعنى من جهة المقر وهو كونه نهما في الاقرار في مسئلة الوارث وبطل في
حق الاجنبي لعدم امكان اثبات القرينة بيع البطلان وهناك انما بطل
بحجج المفزلة فاختص البطلان به دون غيره **باب** اقرار المرأة
بالرق وهي تحت زوج محمد ما قالت **اصل** الباب ما ذكرنا ان اقرار الانسان
على نفسه صحيح وعلى غيره لا الا اذا كان من ضرورات ما اقر به وان لم يكن
الثابت باستصحاب الحال قابلية البطلان **ومر** اخر انه انما يجب دفع المقر
عن الغير اذا لم يوجد الرضى من صاحب الحق اما اذا وجد فلا ومتى لم يمكنه
تدراك ما خاف فواته من جهة الغير بعد ذلك الغير بطلان حقه فلا يصح
في حقه وميتي امكته التدراك بضاف القوات الى تقصيره لا الى الغير فينبغي
حقة الا ترى ان الصحيح لو علق طلاق امراته بفعلها التي لها منه يد ففعلت
في مرضه تحريم عن الميراث وان كان الطلاق منه لوجود الرضى منها
ولو علق لا بفعلها ووجد في مرضه لا بجرم اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله
رجل تزوج امرأة لا يعرف احره هي او امه فالنكاح جاز بناء على ظاهرها
فلو ولدت اولادا ثم اقرت بالرق لرجل وصدها المقر له وجحد الزوج صدق
في حقه حتى صارت امه المقر له وما له الا بصدق في حق الزوج حتى لا يبطل
النكاح لعدم الاذن من المولى لان تحت اقرارها شيان بطلان حريةها
الثابتة ظاهرا وهي محتملة للبطلان وانما حقه وبطلان النكاح وانه حق

الزوج

الزوج فيصدق في حقه لا في حقه فرق ابو حنيفة رحمه الله بين
هذه المسئلة وبينها اذا اراد الزوج ان ييسر امراته فاقترت بالدين
لاسان مع اقرارها مطلقا حتى كان المقران يجسدان ويمنع الزوج عن
المسافرة بها وكذا الاخر اذا اقر بد ين مع اقراره ويظهر في حق المستأجرة
حتى يفسخ الاجارة ويباع في الدين والفرق ان الاقرار بالدين صادفه
خالص حق المقر لانه صادف ثمنه وذمته خالص حقه وانما ينصرف الزوج
او المستأجر بفعل اختياري يحدث بعد الاقرار من الحبس وتقص الاجارة
بالبيع فلا يمنع صحة الاقرار ويظهر في حق الكل كالبعد المحجور اذا اقر على نفسه
بالقصاص وانكر المولى او اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج ويكون الثابت
بالاقرار كالثابت بالبينة اما هنا بطلان النكاح لصدوره بغير اذن المولى
متعلق بصحة الاقرار ولا يتوقف على واسطة اختيارية فيضاف اليها فلا يصح
ولا نعمة محل الحقتين مختلف فتعلق الحق باحد المحلين لا يمنع نقل حق غيره
بالحمل الاخر وهما الحمل واحد فاذا صار مستغولا بحق محرر يمنع نقل حق
الاخر به حتى لو اقر برقبة الارض لا يجوز في حق المستأجر ولا يفسخ به
الاجارة لان الاقرار انما يرد لاجل التهمة وذلك انما يتحقق فيما لا يقدر على
النشابة فاما فيما يقدر على النشابة لا يرد لاجل عدم التهمة او الخاوة عن
الفايدة والمرأة تقدر على اكتساب سبب ثبوت الحبس بالاستقرار
مشاهدة او بشرب سببا لا يقدر على ايقاعه فيحبس فلا يثبت في الاقرار وكذا
الاخر يقدر على اكتساب سبب الدين اما هنا المرأة لا تقدر على اكتساب
الرق ولا على ابطال النكاح فيثبت في ذلك لجواز ان يتواضعا على ذلك ليتخلص
عن حالته الا ترى ان المريض لو اقر بالدين بصدق وان كان فيه ابطال حق
الورثة لانه قادر على اكتساب سبب الدين وابطال حقهم فلا يثبت في
الاقرار ولو كان الزوج اعطاها المهر قبل الاقرار فهو برعي منه لانا حكمنا ببرائة
عنه المهر بالدفع اليها فلا يصدق في ابطال برائة لانا لو صدقناها فيه
كفارة من رايك دفعه فكان مضافا اليها ولو اعطاها المهر بعد الاقرار لم
يصح ولا يبرأ منه لانا لو صدقناها في حق الزوج هنا يمكن من دفع الصور
عن نفسه بالدفع الى المولى فاذا دفع اليها فقد ابطال حق المولى والا فلا
الدين ولدتهم قبل الاقرار وبعد ذلك من سنة الشهر احرار لان حرية
حقهم واستوجبوا الحرية ظاهرا وهم من اهل الاستحقاق فلا يصدق في
ابطال حقهم واما الذين ولدتهم بعد الاقرار لسنة الشهر فصاعدا عبيد
للمقر له عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله احرار بمنزلة
المنفصل لان رقبته لا يمنع الزوج عنه غنيما فلا يصدق فيه كالا
يصدق في ابطال النكاح ولا استحقاق حرية الا ولاد بنفسه الفقه

فلا يصدف في ابطال الحق الثابت له لانه لو صح اقرارها في حق الولد
الحادث ينصرف صرا لا يمكن دفعه ولا يبي يوسف انه لما جرى عليها الرق
فالولد الذي حدث بعده يكون ولد الامة وولد الامة رقيق ولا يكون
حر الا بالاعتاق او الغرور ولا اعتاق هنا ولا غرور لانه وطهرها مع العلم
برقها فصار كما لو ثبت رقها بالبينة بخلاف الوجود قبل الاقرار ولا يمان
امة في سائر الاحكام في المستأنف من الطلاق والعدة وعزها فكذا
في حكم الولد ولا ضرر على الزوج في قبول قولها في حق هذا الحكم لانه
ان يعزل عنها وهي رقيقة في حق نفسها فلا يشترط رضاها وكان الولد ثرة
فلا يستحق بالنكاح وهذا الوجه عاجزا او عقما او رقنا لا يثبت له
الجوار فلا يكون صفة حرية الولد مستحقة له بالنكاح فلهذا قبلنا اقرارها
في حق هذا الحكم ولا يقال يحتمل ان العلوف كان قبل الاقرار لاننا نقول انها ولدت
وهي امة وولد الامة في الظاهر رقيق فلا يبطل بالشك ولان الاصل في المحدثات
انما تنتمي الى اقرب الاوقات بخلاف ما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر وليس للمر
له ان يمنعها من زوجها وله ان يمنع المقر له عن استحقاقها دفعها للمقر
عن نفسه ولا نه استحقاق خلوصها له بالنكاح فلا يبطل باقرارها ولو
جني عليها يجب ارسل الاما الولي لان الزوج اجنبي عن ارشها ولو جلت
هي بخير المقر له بين الدفع والغدا كما هو الحكم في جنابة القن اذا منر
للزوج في ذلك اما اذا اختار الغدا فظاهر واما اذا اختار الدفع فكذا
لان المدفع البهيم لانه المقر له في حق الزوج فلا يكون له ان يمنعها
منه ولو اعتقها المقر له صح اعتاقه لانها امة وليس لها جوار العتق
لانها يودي الى ابطال حق الزوج ولا نه استحقاق بقاء النكاح ان
لا جوار لها في هذا العقد ولو باعها المقر له جاز بيعه لان الملك ثبت
له فيها باقرارها والملك مطلق للمنفقات ولو ادعت بعد ذلك انها حرة
لا يقبل قولها للتناقض وكذا لو كان مكانها عبد فان اقرارها ببيئته
على اعتاق البايع قبل البيع او على حرية الاصل قبلت البينة استحسناسا
وفي القياس لا تقبل لانها انتقلت للمبيع والتمسك وذلك اقرارها
بانها لم تجز من البايع عتق قبل هذا فيكون مناقضة في دعوي العتق
قبله واذا ادعت حرية الاصل والتناقض ظاهر فتقدم اقرارها بالرق
على نفسها ومع التناقض في الدعوي لا تقبل البينة لكنه استحسن فقال
التناقض بعدم الدعوي والبينة على عتق الامة تقبل من غير دعوي
فكذا مع التناقض على الكتاب فقال لان هذا اقرارها بحرية
الفرج من حق الله تعالى فيكون البينة عليه مقبولة حسنة ولكن
هذا لا يصح فان التناقض في الدعوي كما لا يمنع قبول البينة من الامة لا

يمنع

يمنع من العبد وان كما بالغد امر الدعوي من العبد يمنع قبول البينة
على حريته عند ابي حنيفة رحمه وهذا لان التناقض انما يورث في محقق
الابطال وكذا العتق بعد ثبوته فلا يكون التناقض فيه مانعا قبول البينة
كالسب فان التناقض في دعوي السب لا يمنع صحته حتى اذا كذب الملاهي
نفسه ثبت السب منه ولان العبد ظهر منه كلاما في احداهما الحرية وفي
الآخر الرق فتغلب الحرية على الرق وانما يتناقض الكلامان اذا كانا
مستوفين فاما اذا كانا أحدهما اقوي فانه يغلب على الآخر قال في الاصل
ارابت لو كانت معروفة السب اکت بتقيد عليها اقرارها بالملك بالملك
لا اعتق عليها وكذا كذا العبد معناه انها اذا كانت معروفة السب لا يقبل
اقرارها بالرق فكذا كذا اذا قامت البينة على الحرية لا يقبل اقرارها
بالرق وكذا كذا هذه في العبد وهذا التكليف يحتاج على قول ابي حنيفة
رحمه الله اما على قولها الشهادة على عتق العبد يقبل من غير دعوي
كالامة فلا يكون التناقض مانعا ولو ان الزوج الى منها قضى شهر ثم
اقرت بالرق مدة ايكلامها مدة ايكلام الامة شهران ولو مضى شهران ثم
اقرت فمدة ايكلامها مدة ايكلام الامة اربعة اشهر لان في الوجه الاول لا
ضرورية ضرر للزوج في صحة اقرارها بقامدة الابلا وامكانه التدارك بالقي
في المدة وفي الوجه الثاني ينصرف لعدم امكان التدارك بالقي بمضي المدة
نقرا في الكتاب في الوجه الثاني علم الزوج باقرارها ولم يعلم فهو
سوالان التدارك غير ممكن ولم يذكر السنوية بين العلم وعدم العلم
في الوجه الاول وذكر محمد رحمه الله في الاصل وسوي وفي
الزيادات فرق بين العلم وعدم العلم فانه ذكره هناك ان هذه هي
المجهولة لو اقرت بالرق لانسان ثبوتها زوجها تبين ان كان عالما باقرارها
حرمت بالبنتين وان لم يعلم لم يجز فعلى هذا ينبغي ان يفرق بين العلم
وعدم العلم فمن مشايخنا رحمهم الله من قال في كل واحد من المسائل روايتان
والصحيح ما ذكرنا في الزيادات لانه ان علمه التدارك وان لم يعلم لا فاذا لم
يراجع او لم يعرف مع الامكان كان راضيا بتكشاف الفرقه اليه لا اليها اما اذا
لم يوجد منه التقصير والرضي بالفرقة فلو ثبت كان مصافا اليها وان
لا يجوز وقيل هو اجواب الاستحسان وما ذكر في الجاهل جواب القياس
ووجهه ان مضي المدة بعد اقرارها بالرق انعقد سببا لوقوع الفرقه
فلا يعذر بالجهل وبوصف الرضي كما اذا آلى منها وهو لا يعلم حكم الابلا او
طلقها لانا وهو لا يعلم انه محرم والجواب عنه ان اقرارها صحيح في حق
نفسها دون غيرها فجاز ان يعذر بالجهل حتى لا يثبت حكم اقرارها في حق
وايسر من احكام الشرع حتى لا يعذر بالجهل بحكم الابلا الا ترى ان الصغيرة

اذا بلغت ولم يعلم بالنكاح بعد زواجه لانه ليس هذا حكم الشرع
ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالحيا لا بعد زواجه لانه جهل حكم الشرع ومنه
من فرق بين الايلا والطلاق وغيره من المسائل وقال في الايلا يستوي بين
العلم والجهل وفي غيره يفرق لان الايلا حر الظلم لا يتوقف على العلم الا ترى
ان من اتلف ماله اسنان فتمته كان للثلف صبيا او كبيرا عالما او جاهلا
قاصدا او خاطيا وان طلقها تطليقة رجعية ثم اقرت بالرق قبل ان
تستحل عدة الا ما فعدتها عدة الا ما لانه يمكنه التدارك ولو استحل
عدة الا ما ثم اقرت بعد عدة المهر لغوات امكان التدارك وعلى
هذا لو طلقها ثنتين ثم اقرت بالرق ملك الثلثة لانه لو ظهر الاقرار
في حقه لا يمكنه التدارك ولو لم يكن طلقها او طلقها واحدة ثم اقرت بالرق
يصير طلاقا طلاقا الا ما ثنتين لا يمكن التدارك ولو اقرت في شهر
ثم اقرت في شهرين ثم اقرت بالرق فمضى الايلا الاول مدة اربعة اشهر
لحرة اربعة اشهر لانها اقرت بالرق ثم مضى المدة فلا يمكنه التدارك ومدة
الايلا الثاني مدة اربعة اشهر لان المدة باقية فيمكنه التدارك فاذا مضى
شهر بعد الاقرار بان يتطليقة بالايلا الثاني فاذا مضى شهر اخر بان
يتطليقة اخرى بالايلا الاول وكذا لو اقرت في شهرين ثم اقرت في شهرين
فمضى الايلا الاول ثم مضى شهرين ثم اقرت بالرق فالايلا الاول حرة
والثاني اربعة اشهر فاذا مضى شهرين بعد الاقرار ولم يف اليها بان
يتطليقتين معا ولو قال لها اذا دخلت الدار او اذا كلمت فلانا او اذا
صليت الظهر او اذا جازى من الشهرة فانت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم
وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لا بالرجوع عن التعليق
لا يصح فلا يمكنه التدارك وهو انما علق بشرط الرجعة فلو حرت حرمة
غليظة يتصرف بقولها وكذا الوجه لانه لا يفسد الرجوع فلا يمكنه
او يبدل اجنبي ثم اقرت بالرق لان التفويض لا يفسد الرجوع فلا يمكنه
التدارك ولو وكل رجلا بان يطلقها ثنتين ثم اقرت بالرق وطلقها هو
الوكيل بغير حرمة غليظة لا يمكنه التدارك بالعدل بخلاف التفويض
الا ترى انه لو وكل رجلا بان يطلق امراته ثلاثا ثم مرض ثم اطلقها الوكيل
يصير فارا ولها الميراث لانه قادر على فعله فصار كانه هو الذي طلق ولو
امرت بالرق ولم يعلم الزوج حتى طلقها ثنتين له ان يراجعها ولو علم
ثم طلقها لا يمكن الرجعة لامكان التدارك بالاعتناع في الوجه الثاني
دون الاول قال محمد رحمه الله في الزيادات اقرارها باطل فيما بينها
وبين الزوج في الطلاق والعدة والايلا وغير ذلك اذا لم يعلم الزوج
ولو قال اذا صليت انا الظهر او دخلت الدار فانت طالق ثنتين فاقرت

بالرق

بالرق ثم فعل الزوج ذلك طلقت ثنتين ولا يجز له حتى تنكح زوجة لا به
التدارك فصح اقرارها بالرق في حقه والطلاق وقع بفعله فهو راض به فان
قبيل لا يمكنه الاحتراز عن صفة الطهر فلا يمكنه التدارك قبله هو الذي
اوقع نفسه في ذلك باختياره فلم يستوجب التخفيف استثنى رحمه الله
فقال الا ترى انه اذا قال لامرته وهو صحيح اذا صليت الظهر فانت طالق
طالق واذا اكلت او اذا شربت ثم فعل ذلك في مرض موته كان فارا ويكون
لها الميراث وان كان لا بد له منه لان الطلاق وقع برضاه كذلك هذا اذا تزوج
الرجل امرأة لا يعرف لها نسب فاقرت انها بنت اب الزوج او بنت حده او امر
ابيه وصدقها الاب او لجد وكذا بها الزوج فاقرارها جازي وبنت المقل
لانها اقرت على نفسها بامر لا تمت فيه لانه يصح اباها وليس لها اب معروف
ويفرق بينهما وبين الزوج بخلاف ما اذا اقرت بالرق لانسائها حيث لا يحرم
يفرق وكذا لو اقرت بعد وقوع تطليقتين لا يحرم حرمة غليظة لان الزوج
هناك يتنكح بظاهر يصح لك دفع فجعل الرق في حقه كانه غير ثابت لها
لمكن ابطال الرق بعد ثبوتها وليس للزوج هنا ظاهر دفع للقول ببلوت
النسب وبعد ثبوت النسب لا يقبل قول الزوج ولا نه ليس من ضرورة القول
بالرق بطلان النكاح ورضه الاولاد فان نكاح الامة بان مولاها صحيح
وولد المهر وحرمة رقة الام وكذا لو قال لامرته كل ولد تلد بينه فهو حر
والاولاد احرار دون الامة اما النكاح لا يحل مع النسب حال فكان من ضرورة
النسب انتفاء النكاح وما نكحت بوجود الدنيا في ضرورة لا يكون محال بما الى
اقرارها قصد الا ترى انها لو اقرت بالرق وهي محصنة فانها تزوج وان كانت
فيه فسخ النكاح ولما لم يكن من ضرورة الرق فساد النكاح فلو ثبت ذلك
انما ثبت باقرارها لاحكام الشرع واقرارها ليس بحجة عليه افضى بان
الباب ان اقرت امها على النكاح اقرار بصحة فيكون مناقضة في دعوى
النسب والاقرار به الا ان التناقض في دعوى النسب ليس بما في لان مناه
على الحق على ما ذكرنا في الدعوى وكذلك اختان معروفتان انهما تواف
تزوج احدهما رجل فاقرت الاخرى بانها ابنة ابي زوجها الاخرى وصدقها
الاب فانما جميعا ابنتاه فيعرف بين الزوج وبين المرأة وان كانا يتكرران
ذلك لان نسب المرأة قد ثبت من الاب ومن ضرورة ثبوت نسب الاخرى
فصار باختي الزوج وفساد النكاح ثبت خطا فان الاختية مع الزوجية
لا يجتمعان ولو ان رجلا يهود الامم له اولاد وامهات اولاد ومديرون
ومكاتبون فاقرب بالرق لرجل جازي في نفسه وماله لكونه ما اخرجه بمخزلا
ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريته ومكاتبته لانهم استحقوا الحرية
او خفتا وليس من ضرورة رقة بطلان هذا الحق عليهم فلا يصدق في حقهم

ولوان امرأة مجهولة في يدها ابن صغير من فجور فافترت انعامه لفلان وان
ابنها عبد له في مصلحته على نفسها وابنها لان ان اذا لم يعبر عن نفسه
كان القول فيه قوله من يده الا ترى انه لو لم يعرفنا صله فادعت انه عبد لها
كان القول قولها لانه في يدها فكذا اذا افترت بالرق لغيرها وان كان الابن
يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله لان من يعبر عن نفسه بمنزلة
البائع لا يقوى بد الغير عليه بل يده على نفسه اقوي فكان القول قوله
وكذا لك رجل وامرأة مجهولتين لهما ولد صغير لا ينظر اقرار بالرق لرجل
على انفسهما وابنها جاز وان قال اخن مملوكين لفلان وابنتا هذا مملوك
لفلان اخر وكذبهما مولاها في الابن فالابن عبد له معها لان اقرارها بالرق
على انفسهما يسقط اعتبار ريدها ويجعل يدها مولاها فكما لا قول لها بعد
الاقرار بالرق في ابطال الاستحقاق الثابت لذي اليد عليهما كذلك لا يقبل
قولها في بطلان الاستحقاق الثابت للمقر له في ولدها ولوان رجل قال
امي كانت امته لفلان ولم اولد انا فظا احرا كانت القول قوله لانه اقرار بالرق
على امه واقراره عليها بحجة تزيل من ضرورة رقة امه رقة فان ولد الغير
حرا الاصل وامه رقيقة والدليل عليه انه لو اقربا امته لانسأت
ولها ولد في يده فان الولد يكون للمقر دون المقر له فلم يجعل اقراره
بالام اقرارا بالولد فكذلك لا يكون اقرار الولد برق الام اقرار برق هو
نفسه بوضوحه ان من يكون معروفا بحرية الاصل اذا قال حدي
كانت امته لا ينقض ذلك منه اقرار بالرق على نفسه ولا على احد من
ابويه فكذا اذا قال امي كانت امته لفلان فاذا ادعى فلان رقة فعليه
البينة ولوان رجلا ادعى امته انها امته وادعت الامة انه عبد لها ولا
يعرف اصلها وليس واحد منهما في يده صاحبه وصدق كل واحد منهما
صاحبه في دعواه معا فذلك باطل لان تصديق كل واحد منهما لصاحبه
اقرار بالرق على نفسه **وبين** الاقرار منافاة لا يستحال ان يكون كل واحد
منهما ملكا لصاحبه ومالكه فان تحقق التناقض بينهما نفيهما نفي العمل
باحدهما اوي من الاخر وان كان اقرارا قبل الاخر فالذي اقرارا حر
مملوك للاول اذا صدقه ثانيا لان اقراره بالرق له على نفسه يصح
رد اقرار صاحبه له وذلك صحيح منه فله ذلك الاقرار له ويبقى
اقرار الثاني بالرق على نفسه فان صدقة المقر له في ذلك كانت عند الله
وان لم يصدقه ولم يكن يده لم يكن واحد منهما مملوكا للاخر لان اقرار الاول
قد بطل بالرد ولم ينقض باقرار الثاني تصديق المقر له وهو كرجلين
في يدهما عين كل واحد منهما تقر به لصاحبه ان اقرارا معا بطلا وان اقرارا
على التعاقب يبطل الاقرار الاول وبوحد الثاني ولو قال انا عبد

لك

لك فقال لا ثم قال نعم انت عبدي فهو عبده لان الرقة الثابتة لا يبطل
بالجود ولا ينتقض بالاقرار مني حصل بما لا يرتد بالرد يبقى المقر به موقفا
على تصديقه كالاقرار بالنسب ارايت لو كان في يده فقال انا عبد فقال
لا ثم قال نعم الممثلة عبده فكذلك اذا لم يعرف يده فيه الا ترى انه لو قال
لعبد له ليست تبعد لي لا يبطل رقة العبد بهذا القول فكذا هذا ولو قال ذو
اليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال هو عبدي وقال ذو اليد
هو عبدي فهو عبد ذي اليد لانه اقرار لفلان بالملك والملك مما يبطل الاقرار
فيه بالرد والتصديق بعد ما يبطل الاقرار بالرد لا يوجب شيئا بخلاف
ما سبق فانه اقرار بالرق والرق لا يبطل بالرد لانه انما يبطل بالرد
ما يحتل النقل من شخص الى شخص فلهذا عمل التصديق هناك بعد الرد
والجمله في هذه المسائل ان رد الاقرار على ثلاثة اوجه في وجه يبطل
رد المقر له وفي وجه لا يبطل برد المقر له مالم يرد المقر وفي وجه لا يبطل
وان رد اجمعها اما الاول اذا قال المقر هذا الثوب لك او لك علي كذا
كذا درهم فقال المقر له لا يبطل اقراره لانه لما رد اقراره لم يظهر له
حق وهو خالص حقه فيبطل الاقرار واما الثاني ان يقول المقر جئت
منك هذا الثوب او انا عبدك وقال المقر له لا فان الاقرار لا يبطل
الا ان يقول بعد ذلك لا قبل ان يعود المقر له الى تصديقه لان البيع
لا يبطل بخود احد المتبايعين فاذا اتخاذا صا من غير الاقالة منهما
وكذا الاقرار بالرق واما الثالث اذا تناكر الطلاق والعنف
لانها لا يجعلان النقص والرد وكذا اذا اتخاذا النكاح لانه لا
يقبل الغش بعد تمامه ولو قال ذو اليد هو عبدك يا فلان فقال
فلان بل هو عبدك ثم قال بل هو عبدي يا فلان فقال فلان بل وجاه
البينة لا تقبل بيته لان قوله بل هو عبدك رد لاقراره واقراره على
العبد له فاذا ادعى لنفسه بعد ذلك كان متناقضا فلا يسمع والله اعلم
باب الاقرار في المدة للبراة بالدين الذي يكون لها الاقل
منه ومن الميراث **اصل** الباب ما ذكرنا ان اقرار المريض لو اقرته لا
يصح بسبب التهمة فقيما لا تثمة فيه يصح لا بعد ام المانع والوارث في هذه
الحالة بمنزلة الاجنبي اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله من يرض
له امر اثنان سألته احداها ان يظلمها ثلاثا ففعل ثم اقر لها بدين
مائة درهم من ماله وقد كانت استوفت ماله ثم ماتت
ونزلت الربعين درهم فان كانت الموت بعد انقضائها اخذت المرأة
الاربعين يدها لان اقراره بالدين قد صح لانها خرجت من ان
تكون وارثة من جميع الوجوه بعد انقضاء المدة فكان بمنزلة اقراره

للأجنبي وان مات قبل انقصا عدتها اخذت من الأربعين خمسة واحدة
 المرأة الاخرى خمسة والباقي للاخ لانها بقيت وارثة في حق بقية الورثة
 لا نه امكن انقاوها وارثة في حقهم لبقا العدة التي بقيت بقاها النكاح من
 وجه ولهذا لا يقبل شهادتها احدتها لصاحبه في حالة العدة كما في حال
 قيام النكاح ولا يحزن الزوج باختها واربع سواها لبقا العدة التي هي
 من علايق النكاح واثاره والموجب للبقاء على التهمة في سواها اذا
 من المحتمل انما تواضعوا انفسا له الطلاق ثم يقر لها بزيادة بشي لقتل
 اكثر من نصيبها من الميراث لكن هذه التهمة تكون عند كون المقرنة اكثر
 من نصيبها من الميراث لا عند كون المقرنة اقل فيقضي لها باقل
 المالين واذا بطل الاقرار بقيت وارثة في حق بقية الورثة فيقسم
 الاربعون بين الاخ والمراة اربعة ارباعا ثلاثة ارباعه له والربع للمراة
 فتنصيب كل واحدة خمسة فتأخذ هي ذلك من الدين في رعيها
 ومن الميراث في رعي الورثة وانما يتبين اثره في المسئلة الثانية وانما
 قال وقد استوفت مهرها لا ينالوه تستوفى يصح اقرار الزوج لها
 بمقتل مهر مثلها وان كان قبل الطلاق لانه لا تثمة فيه لان وجوده
 غير مضاف الى الزوج الا ترى ان العبد المدبون اقرار الزوج امرأه
 بمهر مثلها باذن المولى كانت المرأة اسوة الغرما والمريض اذا تزوج
 امرأة بمهر مثلها كانت اسوة لغرما الصحة والمعنى ما ذكرنا ان فيها
 يمكن من انشابه لا يمكن التهمة الا ترى ان عبد المارعة في المرض
 يجعل القول قولها الى مقدار مهر مثلها ويظهر ذلك في جوع ما الصحة
 فصار الاقرار بالمهر عترة دين وجب عليه لو ارثته بمعاينة الشهود
 لانه لا تثمة في النسب المعاري ولو ترك الميت ثوبا بقيته اربعون
 درهما فلغير المطلقة ثمن الميراث ويباع عنه الى طلقة الا ترى ان
 يترضى بان تأخذ بحقها لانها تأخذ ما تأخذ في رعيها من الدين وحقها
 في الميراثهم دون الثوب لان ميراثها قد بطل بنسبها ولو كانت ستة
 اثلاث الثوب للاخ لانه يستحق ستة اثمان عين الزكاة **رجل** حضره
 الموت وله اخ لاب وام وامرأة فسألته ان يظلمها ثلاثا ففعل ثم
 اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها واوصى لرجل بثلاث
 ماله ثم مات وترك ستمين درهما فهذا ايضا علي وجهين اما ان مات
 قبل انقصا عدتها او بعده فان مات بعد انقصا العدة اخذت
 جميع الستمين بدنيها لانه لم يبق بينهما سبب التهمة فصح الاقرار
 لها بالدين والدين مقدم على الميراث والوصية وان مات قبل انقصا
 عدتها لموصي له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على

الوصية

الوصية لان دينها غير ثابت في حق الورثة والموصي له تمكن التهمة ثم للمرأة
 ربع ما بقي وهو عشرة لان هذا القدر كان ثابتا لها قبل الطلاق فلا تمكن فيه
 التهمة بقي للاخ ثلاثون ولو ترك مكاة المستين ثوبا يساوي درهمي
 وقد مات قبل انقصا عدتها فلموصي له ثلث الثوب وبيع ربع ما بقي
 للمرأة الا ان يترضى ان تأخذ بحقها وما بقي للاخ ولو مات بعد انقصا عدتها
 تباع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بحقها ولا شيء للموصي له لصحة الاقرار بدين
 الدين على الوصية ولو كان اقر مع ذلك لأجنبي بدين والمسئلة بحالها
 فان مات بعد انقصا عدتها فالمرأة تحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا
 دينهما لانه صحح الاقرار لها فاستوفيا في المراجعة فاذ بقي شيء اخذ للموصي
 له ثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقصا عدتها بدين بدين الاجنبي
 لانه لا يصح الاقرار للمرأة بالدين في هذه الحالة فان فصلتني اخذ الموصي
 له ثلث ما بقي لان الاقرار في حق الموصي له لم يصح ثم يعطى المرأة الاقل
 من ربع ما بقي وما اقر لها به وما بقي فهو للاخ على ما مر فان قيل فرقم
 في الفصل فكلها بين حال انقصا العدة وحاله بقاءها باعتبار التهمة والتهمة
 قائمة في الفصلين لان انقصا العدة انما ترفع باخبارها فربما كذبت
 في الاخبار بالاقتضا لتصل الى اكثر من ميراثها **قلت** اقرار المريض
 انما يردلته من جهته لا التهمة من جهة المقر له وهذه التهمة ليست
 من جهة المريض ولان هذه التهمة غير معتبرة لان الشرع جعلها
 امينة في الاخبار عما في ربحها وانبت لها ولاية الاخبار بذلك فصاوغلا
 اما النص قوله تعالى ولاجل لهذا ان يكتم ما خلق الله في ارحامهم
 واما العقل فلانه لا وقوف لغيرها على ما في ربحها وقد علق الشرع
 به احكاما فكانت هذه التهمة ملحقة بالعدم الا ترى ان باخبارها
 يحل له الزوج باختها واربع سواها وعمل لها الزوج بزواج اخر
 مع ان الاصل في البضاع للمنة ويحتاج فيه ملاجئاط في الاموال فلا
 يثبت باخبارها المالك او كفي والمعتبر في المرض الذي لا يصح فيه
 التبرعات ويصير فارا ان يكون صاحب فراشه قد اضناه المرض ولا
 يقوم بحواجه فاما الذي تجي ويدن هب في حواجه فليس له حكم المريض
 وان كان يشك ويحتمل لان الاشياء في العادة فكلما تجلوا عن نوع مرض
 في باطنه ولا يجعل بذلك في حكم المريض بل المريض انما يفارق الصحاح
 في ان الصحاح يكون في السوق ويقوم بحواجه والمريض يكون صاحب
 فراشه في بيته وهذا لان ما لا يمكن الوقوف على حقيقة بعينه
 السبب الظاهر وبقام ذلك مقام المعنى الحق تبسيرا فكان الاعتبار
 في حق الرجل هذا وفي حق المرأة ان يجز عنه القيام بمصالح البيت حتى

قالوا من اخذته وجع البطن لا يصير مرضا من الموت وقد تكلف
بعض المتأخرين رحمهم الله قالوا اذا كان بحال يخطوا ثلاث خطوات
من غير ان يستعين باحد فهو في حكم الصحيح في النضرقات قال شمس
الائمة السرخسي رحمه الله وهذه ضعيف فالمرضى جدا لا يجوز هذا
الفذر اذا تكلف وقد ذكر في الكتاب صاحب فراس وصاحب الفرائض لا يجوز
عن هذا فكان المعتمد ما قلنا وقال بعضهم مرض الموت ما يكون خوف الهلاك
فيه غالبا وهو اختيار الشيخ الامام الاجل برهان الدين رحمه الله واختاره
المدرسة الشريفة رحمه الله في الوقفات ولهذا قالوا المرأة اذا وهبت
صدقتها في حالة الطلق لا يضر بالطلاق وذكر في كتابنا مع الصغير اذا
خرج للمبارزة او قدم لقتل في قصاص او دم فطلق في تلك الحالة بصر
فان كان القالب من حاله الهلاك قال شمس الائمة السرخسي في الطلاق
فالحاصل ان المريض مشرف على الهلاك فكل سبب يعرض عما يكون
الغالب فيه المسلمة الهلاك فهو بمنزلة المرض وما يكون الغالب فيه
السلامة وقد يخاف منه الهلاك ايضا لا يجعل عثرة الموت فالحاصل
للمرحوم او القتل والمواقف للعدو وراكب السفينة والحامل ليد الغالب
من حاله الهلاك واذا خرج للمبارزة او قدم لقتل او غرقت السفينة او
تلاطمت الامواج وجفت العروق او ضرب بها الطلق كان بمنزلة المرض والموت
والملوح مادام يزداد ما به فهو كالمريض وان صار قدما لا يزداد فهو
كالصحيح لانه مادام يزداد فالغالب ان اجرة الموت واذا صار بحيث لا
يزداد لا يخاف منه الموت وصاحب الفروع او فرجة او وجع لم يصير
على الفرائض بمنزلة الصحيح وان طلقها في المرض او اقترن قتل
او مات من غير ذلك المرض غير انه لم يصح فهو بمنزلة ما لو مات من ذلك
المرض وكان غيبسي ابن ابا بن يقول لامرأته لها لان مرض الموت ما يكون
سببا للموت وما ثبت سبب اخر فقد علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت
فكان بمنزلة الصحيح وقت النضر لكننا نقول قد انقضت الموت بمرضه
حين لم يصح حتى مات وقد يكون الموت سببا فلا يثبت بهذا
ان مرضه لم يكن مرض الموت **باب** من الاقتران بالبيع
من البايع والامر والامر بموت محمد **اصل** الباب ان الوكيل بشرى
شيء بعينه لا يملك المشتري لنفسه مع امتثاله امره الا اذا خالف
امر به بان يشترطه بان يد ما امره او خلاف جنس ما امره او بملك
وكيلا لمرأته فان شراها الثاني حال غيبة الاول لان المشتري بما امر
به فقد قصد عزله نفسه لو اتفق امر الامر والعزل يكون بالخالف
لا بالموافقة فلا يعمل فضده وهذا لان الوكيل لا يملك عزله لنفسه

بغير

بغير محضر من الموكل كما ان الموكل لا يملك عزله بغير محضر منه لما في فعل
كل واحد منهما من الاضرار في حق صاحبه وذلك لا يثبت بدون علمه
كخطاب المشرع لا يلزم المخاطب ما لم يعلم الا اذا كان عزلا فصفا كالو
بايع الموكل بنفسه ما وكل ببيعته لان من ضرورة نفاذ نصرة تحت الملك
عزله الوكيل وقد يثبت الشيء ضمنا وان كان لا يثبت قصد الاقتران
الحيوان وخوفه فكذلك الوكيل اذا اشترى بزيادة او جلسها خروجه
تتفقد عليه لان المشتري اذا وجد نفاذا على العاقد ينفذ ويقدر
تتفقد على الموكل المخالفة **وكذلك** اذا وكل به عزله لان الموكل
رضي بزيادة لا يبرأ من عزله حتى لو كان حاضرا ينفذ على الامر بحضور
رايه وذكر في الكتاب الوكالة لو قدر الاول الثمن الثاني جاز على
الامر وان غاب الاول لحضور رايه والمقصود من الوكالة الانتفاع
برايه لا بغيره **وحرف** اخر ان الملك اذا كان ثابتا للانسان في عين
كان القول قوله في الزالة اذا كان محتاجا الى ذلك القول ولهذا لو انكر
الزالة اصلا كان القول قوله فكذلك اذا انكر الهبة اما اذا لم يكن محتاجا
ولا ينفذ له بالعين لا يقبل قوله لانه بمنزلة سائر الاحباب **وحرف**
اخر ان الوكيل مع الموكل بمنزلة البايع مع المشتري فيما يقبل النقل من ملك
الى ملك ويصير كانه اشترى لنفسه ثم يبعه من الموكل بخلاف النكاح
لانه لا يقبل النقل هذا لفظ الكرخي حيث يقول الملك يقع للوكيل او لا
فاما على طريقه اي ظاهر الديا سر الملك يقع للموكل بفقد الوكيل على
سبيل الخلافة عنه وملك النكاح لا يحتمل هذه الخلافة اما ملك المال
بحتمله لا ترى ان يعقد العبد يبيع الملك المولي ويعقد المولى يبيع المورث
بعد موته فكان الوكيل بمنزلة العاقد لنفسه فيما هو من حقوق
الفقد والموكل يملك التسليقة يعقد الوكيل يعرض يستوجب الوكيل عليه
والبايع مع المشتري يستوجب الوكيل عليه والبايع مع المشتري
اذا اختلفا في الثمن والحكم فيه ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اختلف المتبايعان فالقول ما يقول البايع او يزداد ان قال شمس الائمة
السرخسي وحاصل الجواب ان بقوله ههنا معنيان احدهما ما بيننا
وذلك موجب للتخالف والثاني ان الوكيل امين يخبر عما جعل مسلطا
عليه وفي مثله القول قوله مع اليقين كما في الودع فيكون للموكل الخيار
ان يشأ ما الى هذا الجانب ورضي باخذه بما قال الوكيل فيمنع
حلف الوكيل على ما يدعي من مقدار الثمن كما هو الحكم في حلف الامين
واذا حلف اخذه بذلك بما قال الوكيل فيمنع بخلافه والذي يدا
به في اليقين الامر لانه بمنزلة المشتري فكل ان البايع والمشتري اذا

اختلفا في الثمن بين البيهقي المشتري لان اول المسلمين عليه فكل ذلك
 هنا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** امر رجلا ان يشتري له
 جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها وقبضها او لم يقبضها حتى
 قال ان يشتريتها بالف وحسمائة وضرب بخالفا والجارية لي وقال الامر
 ان يشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البايع الامر بالقول قول البايع والامر
 ان لم يقبض الثمن لان التملك يستفاد من جهة وقد قال عليه السلام
 اذا اختلف المتبايعان والسلعة قايمة بالقول ما يقول البايع ولان الجارية
 ملك البايع في الاصل وكان القول قوله في ان التملك الي ملك الامر دون المأمور
 وقوله معتبر لانه محتاج اليه لطلب الثمن فيعطي الامر الف درهم الي البايع
 ويأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يجلف البايع على ما ادعي ليس له ذلك
 لان قايمة الا سئل التكلول وانه عتله الاقرار ولو اقر صرحا انه باع بالف
 وحسمائة بعد ما اقر به باع بالف لا يقبل قوله لانه متناقض ولانه يقول
 بكلامه الاول حق الامر فلا يقبل قوله في ابطال حقة وان اراد ان يجلف
 الامر له ذلك لانه ادعي عليه ثمنيا لو اقر به يلزمه ووقع الشرب للمأمور ولكن
 يجلف على العلم لانه على فعل الغير فيجلف بالعلم بما يعلم انه اشتراها بالف وحسم
 مائة فان اخذ الجارية واعطى البايع بالثمن والعهد بينه وبين البايع ولا
 يرجع بشي من العهد على المأمور لانه يزعم انه المهر العهد بشرط سلامة
 الجارية فاذا لم يسلم للعهد عليه وصار تضاد فها تكثر انشا البيع في
 حقة واذا انقضى راجعا الي العهد على المشتري ترجع الي الموكل باللو كانت
 رسولا او كان الوكيل ضييا او عبدا محجورا عليه او مات الوكيل بعد الشرب
 لانه اقرب الناس اليه وهو المنتفع بهذا التصرف وان نكل صار
 الجارية للمشتري ويؤدي المشتري الي البايع الف درهم ويأخذ الجارية
 لان البايع يدعي عليه الف وهو مقر بذلك فان رجع البايع الي تضديقه
 اخذ حسمائة اخري لوجهين احدهما ان البايع وان كذب اوله لكن المشتري
 لما طلب بين الامر فقد اعاد اقراره به فصار كمن اقر لرجل بالف درهم
 وكذبه ثم اعاد اقراره كان له ان يصدق والثاني ان المشتري اقر له بالمال
 بجهة العقد والاقرار بالمال بجهة العقد لا يبطل بالتكذيب لان احدهما
 لا ينقض بالفسخ فبقي السبب الموجب للمال فاذا صدق قد يصح القول بالآخر
 ان يشتري منك هذا العبد بالف درهم وكذبه ثم صدقته جاز ذلك هنا ولم
 يذكر في الكتاب لو اراد ان يطالب الامر بالف درهم هل له ذلك ام لا
 وحكي لقضاء من عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة رحمهم
 الله ان له ذلك وهو الجواز ان سأل طالب المشتري بذلك وان سأل طالب
 الامر لان البايع كانت له مطالبة الامر قبل التكلول فلا يسقط بكتوله لان

التكول

بكتوله لا يفسد الاقرار ويصدق في حق نفسه لا في حق ابطال الحق عن
 نفسه وقال عامة المشايخ رحمهم الله ليس له ذلك لان البايع والامر والمشتري
 تضاد فقول علي ان العهد على المشتري لانه هو العاقد الا انه كان لا يطالب
 بالعهد عند حلف الامر لانه يزعم انه التزم العهد بشرط سلامة
 الجارية فاذا لم يسلم فلا عهد عليه فاذا سلم عند تكوله زال المانع
 فتوجهت العهدة عليه وسقط عن الامر لا باقراره لكن بثبوت العقد
 من جميع الوجوه المشتري به وهذا كمن وكل عبدا محجورا عليه بالشرب يرجع
 العهد على الامر لقيام المانع من لحاق العهد على العاقد وهو عدم رضى
 مولاه فلو اعتقه تكون العهدة على العبد لزوال المانع وكذا لو تاه المشتري
 ان يشتريتها بامانة دينار والمسيبة تجا لها كان الجواب في هذه المسئلة وفي السئلة
 الاولى سواها في فصل واحد وهو ان في الاول اذا اخذ الامر الجارية
 وادى الالف الي البايع ثم استخلف المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية
 من الامر مجانا فيغير بشي في القبا من وفي الاستحسان ياخذها بما ادعي من
 الالف وكانت الامر حقيق حسمائة عند المشتري الي ان يودي اليه الالف وفي
 هذه المسئلة ياخذها بما تغير بشي قيا واستحسانا وجه الفناس في
 المسئلة الاولى ان الامر كان نكل فقد زعم ان الملك في العبد وقع للمشتري
 ووجب عليه الثمن وانا نكرت عنه حيث قضيت عنه بغير امره فليس عليه
 بشي كما لو ادعي اجنبي آخر وجه الاستحسان وهو ان في المسئلة بين جبر علي
 قضا ذلك الدين لانه كما انكر المشتري الشرب بالف درهم وتعد راجيا
 العهد عليه وجب على الامر واجبر على قضائه والاخبارتنا في الشرع فلم
 يبق متعللا لان من كان عقالا لا يكون متعللا لانه مطالب بل يقوم مقام البايع
 حتى ادعي اليه الثمن عن اضطرار الا ان في الاول ادعي ما وجب على المشتري
 وهو الدرهم وهو مضطرب فيه وكانت له ولاية الرجوع وولاية الحبس
 لقائه مقام البايع ومما قضى دين غيره بغير امره وهو مجبر عليه او مضطرب فيه
 يرجع كالوكيل بالشرب ومما الرهن وفي المسئلة الثانية لم يودد بنا على
 المشتري لان الواجب عليه دينه وهو ادعي الدرهم فلا يكون له ولاية الرجوع
 ولا ولاية الحبس لقيام مقام البايع لان البايع كان له حق الحبس بالدرهم
 والامر لو حبس حبس بالدينار فلم يقع مقامه ولا هناك اقر على نفسه اقر
 على نفسه من حبس الثمن الذي يدعي البايع الا انه اقر بالزيادة فتوقفت
 الزيادة على التصديق اما هنا اقر بخلاف حبس ما ادعي البايع والبايع اراه
 عما اقره وادعي عليه الالف واربعة من الدينار جازير ودعواه الالف باطلة
 وللبايع ان ياخذ من الامر الف درهم لا يمان تضاد فبا على البيع بالف درهم
 لانها تضاد فبا على البيع بالف درهم وتضادتها جازير في حقه فصار كأنه

التكول

ولي الشري بنفسه ثم يكره له صار مقرا المشتري الوكيل فصار عترة
رجل الشري بجا ربة بالقدوم ثم افترقا فلما ان تسلم الجارية الى المخر
له بغير شيء ولا يسقط الثمن عن المشتري كذلك هذا اذا اقر بالشري
اما اذا انكر الشري اصلا وقال الامر بالشري بها بالف وصدقه البائع كان القول
قول البائع لانه افترق بملك الجارية من الالف بالف وصدقه في ذلك فقول
نصا دقا على خروج الجارية عن ملك البائع الى ملك الامر وتصادفهما حجة في
حقوقهما والعهد على الامر كانهما انشا العقد فلو قال البائع انا استخلف المشتري
بالله ما اشتري له ذلك لانه يدعي عليه العهد وهو ينكر ولو اقر بالعهد بغير
فاذا انكر يحلف فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهد فيؤدي الثمن
ويرجع فيه على الامر ويرجع عليه قبل الاكراه في الوكيل بالشري
واذا كان قد اقر انه لا حق له قبل الامر حين انكر الشري كان القاضي رده
اقراره حين قضى عليه بكونه ولا من حجة ان يقول الامر انك ملكك الجارية
بعقد في فصار الحكم بيني وبينك كالحكم بين البائع والمشتري فاذا سلمت
الجارية لك فليان اخذ الثمن منك الا ترى ان رجلا لو ادعى على اخيه بانه باعه
هذه الجارية وانكر البائع فاستخلف فنظروا ان ياخذ الثمن من المشتري
وان كان ينكر الا لا والمشتري لو ادعى الرد على البائع بالعيب وانكر البائع
العيب فرد عليه بالقضاء كان له ان يرد على باعه وان كان ينكر حق الرد له
ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلة الخلاف
بالكره والخلاف بتقابر الحكم من متجانسا رحمهم الله من قال لا يستخلف عترة
لان الاستخلاف للكنول لتكره العهد وهناك هو مقدر بلزم للعهد
لانه ادعى انه اشتري فلا معنى للاستخلاف ومنهم من قال هناك ايضا
يستخلف اذا حلف الامر بالله ما علم انه اشتري بالف وحسم اية او ثمانية
ديار لان هناك ايضا في هذا الفصل لا عترة على المشتري فيستخلف
بالله ما اشتريته بالف ليلزمه العهد ولو كان البائع في هذه الوجوه
قبض الثمن ثم قال كان الثمن الف او مائة دينار لا يلتفت الى قوله لانه لما
قبض الثمن خرج من ماله وصار كواحد من عرض الناس فيبطل قوله بين يدي الخلاف
بين الامر والماور والمأور يدعي انه اشتري بنفسه والامر يدعي انه هو
اشتري فكما في القول قول المأور مع يمينه لانه هو الذي يولي العقد
فكان البين اليه قبل وجب ان لا يقبل قوله لانه اقامه على قبول الوكالة
دليل على الاساك والموافقة قبل له قبول الوكالة ان دل على الاساك
فيما الوكالة الاصلية يدل على الاختصاص والاستخلاص وتلك انوي
فلذلك جعل القول قوله مع يمينه فان حلف ثبت الشري لنفسه وان
نكل ثبت الشري للامر وهذا اصل محمد ظاهر لانه يقدم ولاية الملك ويرج

جته الا ماله كما في الوكيل بمشري شيء بغير عينه اذا عقد ولم يحضر هو
البتة عند محمد رحمه الله يقع للوكيل وعند أبي يوسف رحمه الله بحكم العقد
وكذا في الوكيل بالسل اذا دفع اليه عشرة ليلتها في طعام فاسلم فان اضاف
الى دراهم امركات العقد للامر وان اضاف الى دراهم نفسه كان عترة لنفسه
لان الظاهر يدل عليه ولا نفع له محمول على ما يحل وفيما يعقد لنفسه لا يحل له
امانة العقد الى دراهم غيره وان عقد بعشرة مطلقه فان نوي الامر فالحق
له وان نوي لنفسه فالحق له وان لم يحضر فيه فان دفع دراهم نفسه
فالحق له وان دفع دراهم الامر فهو للامر في قول أبي يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله هو عترة لنفسه ما لم ينو عند العقد ان لا امر
وان نكل في البينة فقال الامر بوثقه له وقال المأور بوثقه لنفسه في الطعام
للذي نقد دراهمه بالتكافؤ محمد رحمه الله يقول الاصل ان كل واحد يعمل
لنفسه الا ان يقر بعمله دليل على انه يعمل لغيره وذلك باضافة العقد الى
مأور الغير او البينة لغيره فاذا اقدم كان عاملا لنفسه ولا يمكن ان يجعل نقد
الدرهم دليل لانه لا يقرن العقد بل يكون بعده وبعد ما وقع العقد له لا
يتحول الى غيره وان نكل في دراهم غيره وبه فارق حالة التكاذب لان العقد
موجود عند التكاذب فيمكن ان يجعل دليلا من حيث شهادة الظاهر
لا حدها لان الظاهر انه فيما يعقد لنفسه لا ينفذ دراهم غيره فاذا كان
المقود دراهم الامر فالظاهر شاهد له فكان القول قوله بوضوح ان
يقبول الوكالة لا يحل ولا يثبت على نفسه وقيله كان مطلقا عقده لنفسه
فكذلك بعده لان تلك الوكالة بآية بآية كما كان قبله وان موجب العقد وقوع
الحكم للمأور لانه اذا نوي للوكيل فالوكيل جليعه في ذلك الملك كان كذا من
طريقة أبي ظاهر قال **تمثل** الآية السخيس وهو المصير الى
الحلف عند فوت ما هو الاصل وعند الاطلاق ما هو الاصل فيمكن الاعتناء
فلا يصار الى الحلف وابو يوسف انه يقول العقد والتكاذب شيء واحد
حظ لان العقد وان كان بعد العقد صورة فهو كالمقترن بالعقد خصوصا
في السل اذا جعل لذكر كان دينارين وذلك لا يجوز والدليل عليه ان
بعد ما نقد الدرهم لو ابدان بغيره لم يعطى غير ما لم يعطى كما لو اقرت
التعين بالعقد بان اضاف العقد الى دراهم الامر ثم اراد ان يدفع غيرها
ويجعل العقد لنفسه لم يملك ذلك فاذا اصرار كشي واحد فهو دليل ظاهر
على من وقع العقد له فيجب تحكيمه في حالة التكاذب بوضوح ان بعد
قبول الوكالة لم يعقد الموكل بولاية امه لا صلبه كما يعقد لنفسه ولهذا انقلب
به حقوق العقد في الوجهين فاذا استقر بامرار الى ترجيح احد هو بالتكاذب
كما يصار اليه عند التكاذب فرتبة ابو يوسف رحمه الله بين هذا وبين المأور

بالج عن الغر اذا اطلق النية عند الاحرام فانه يكون عاقلا لنفسه لا عن
للمعبادة والعبادات لا تنادي الا بالنية فكان مأمورا بان ينوي عن المحج عنه
ولم يفعل نصارى الفان ترك ما هو الركن اما في المعاملات النية ليست بركن فلا
يصير تركها لنية عن الامر مخالفا لني حكم عقده موقوف على التقدير في مسئلتنا
لم يوجد دليل وقوع العقد للمرتفق للمأمور حتى لو قلنا ان الامر له ركن على الخلاف
هذا اذا صدق الامر وان صدق المأمور وقد سمي الامر الثمن او لم يسم فاشترى
وقال اشترى بالف وقال الامر اشترى بخمس مائة وصدق البائع بالمأمور
فالقول قول المأمور مع يمينه قاله الفقيه ابو جعفر رحمه الله انما فارقنا
هذه المسئلة ما اذا امر رجلا ان يشتري له جارية بالف درهم ودفعها
اليه فاشترى وقال اشترى بها بالف وقال الامر اشترى بها بخمس مائة فان
كانت الجارية تساوي خمسمائة فالقول قول الامر ويلزم المأمور لان من دعى
الامر ان الامر تناول جارية تساوي الف ولم يتناول هذه فصار مخالفا
سواء اشترىها بالف او بخمس مائة لان الوكيل بالشراء لا يملك الشراء بعينه
فاحش فليزيمه وان كانت تساوي الف فالقول قول المأمور ويلزم الامر
لان الامر يدعي عليه ضمان خمسمائة وهو منكر وان لم يكن دفع اليه الف
واختلفا على هذا الوجه فالقول قول الامر ويلزم المأمور اما اذا كانت تساوي
خمسمائة فلا يشك لان مخالفا واما اذا كانت تساوي الف فالقول قول الامر
ايضا فيخالفان وتلزم الجارية المشتري اطلق الجواب ولم يفصل بينهما
اذا كانت الجارية تساوي الف او اقل وكان ينبغي ان يلزم الامر في هذا الفصل
اما اذا اشترىها بالف فلموافقة ما اذا اشترىها بخمس مائة فليوافقة
او المخالفة الى جرفا من وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف فاشترى
جارية تساوي الف وخمس مائة للمأمور انما كان كذلك لان الوكيل بالشراء
مع الموكل نزل منزلة البائع مع المشتري فالخلاف بينهما فوجب الخالف
واذا خالفنا ففسخ العقد الذي جري بينهما فتلزم الجارية المأمور لان في مسئلتنا
البائع حاضر مصدق للمأمور فصار كاشترى البائع فبطل الاختلاف بخلاف
تلك المسئلة وقال الشيخ الامام ابو منصور الماندي رحمه الله
بل يجب الخالف ايضا وجواب الكتاب بحمل لانه ذكر خلف المأمور والمأمور
عثر له البائع وعين البائع هي المخصوصة بالخالف لانه في الخالف بطل
بمين المشتري ويتم بيمين البائع فيكون ذلك عبارة عن الخالف وهو صحيح
لانها اختلفت في مقدار الثمن ونصدق البائع لقول كان استوفى
الثمن وكذلك يتم بيمينه في حق الموكل لانه لا ينتقل بين البائع والموكل
فلا يصدق البائع على الموكل قاله استاذنا رحمه الله في الجامع الصغير قول
الفقيه اصح ذكره في الكتاب وصدق البائع ولم يفصل بينهما اذا بين الثمن

اولا ثم اقر

اولا ثم اقر بالا ستيقا او اقر بالا ستيقا ثم بين الثمن وذلك في الشفعة
اذا اختلف البائع والمشتري والشفيع في الثمن قبل ثلثه الثمن والدار مقبوضة
او غير مقبوضة فالقول قول البائع في الثمن ويثبت حكم الخالف بين البائع
والمشتري بالنص والشفيع ان يأخذ بما قال البائع ان شاء لانه لشرع لما جعل
قوله البائع ظهر مقدار الثمن بخبره في حقه وانما لم يظهر في الزام المشتري
بل هو خير فاما خذ بما قال البائع ان شاء وان كانت الدار في يد المشتري فقالت
البائع بعثتها بالف واستوفيت الثمن وقال المشتري اشترى بها بالفين وتقدره
الثلث وللشفيع ان يأخذ بالف درهم ولو قال البائع بعثتها اباه واستوفيت
الثلث وهو الف درهم وقال المشتري اشترى بها بالفين وتقدره الثلث لم يأخذ
الشفيع الا بالفين لان حكم البيع في حق البائع ينتهي بوصول الثمن اليه فاذا
بدأ فاقرب بقبض جمع الثمن قبل ان يبين مقدار ثلثه انتهي حكم العقد في حقه و
هو كما جنى اخر ولا قول له بعد ذلك في بيان مقدار الثمن ونفي الاحلاق بين
الشفيع والمشتري وكان القول قول المشتري ما اذا بدا ببيان مقدار الثمن
قبل ان يقر بقبضه فقد ظهر ان الثمن ذلك المقدار بخبره لان الشرع جعل القول
قوله ما لم يصل اليه الثمن ويثبت حق الشفع بالخذ بذلك الثمن فلا يبطل
ذلك عليه باقر البائع بقبض الثمن بعد ذلك وهو نظير ما لو قال الوصي
استوفيت جميع ماليت على غريم فلان وهو الف درهم وقال الغريم بل
كان على الف درهم وقد اوفيتك جميع ذلك فالوصي ضامن للالفين ولا
يشمله على الغريم ولو قال استوفيت من الغريم الف درهم وهو جميع ما
لميت عليه فقال فلان كان على الف درهم وقد اوفيتك الكل فلو وصي ان
يرجع عليه بالف احزم والعرق ما بيننا فرفع ابو يوسف رحمه الله
في الامالي على هذا فقال لو كانت الدار في يد البائع وقال بعثتها بالف
واستوفيت الثمن واخذ الشفع من يده بالف فالمشتري على حقه
فيما بينه وبين البائع يرجع عليه بالفين ان اثبت ان الثمن الفان كان البيع
الفسخ فيما بين البائع والمشتري فخرج عما اوفاه من الثمن ولو قال البائع
بعثتها بالفين ولم تقدر الا الف الكبريا خذها الشفع ولا المشتري الا بالفين
لان القول في بيان مقدار الثمن قول البائع ما لم يصل اليه كمال الثمن **رجل**
امر رجلا ان يشتري له اخاه من فلان بالف درهم فقال المأمور نعم واشتراه
وقال اشترى به بالف وخمس مائة او قال بمائة دينار وقال البائع بعت
بالف وصدقه الامر كان القول قول البائع والتعبد للمأمور لما قلنا وعتق
عليه للقرابة لانه ملك اخاه فان اراد المشتري بيمين البائع ليد له ذلك
لما قلنا وان اراد بيمين الامر بنظره كان قلب عين العبد لم يستخلف لاه
لواقربه لم يصدق كما فيه من ابطال حق العبد في العتق وان اراد فحقة

العبد لانه صار مستهلكا له بالعقد عليه فيستحق له ان اقر ببلز
قيمته لانه احتبس عنده وامتنع رده لا اعتناقه لولا ذلك لروى على المشتري
اذا اقر فاذا امتنع بقوله وهو الاعتراف ضمنه قيمته فاذا انكر يستحق
وهو كالمشتري قربه حتى عتق عليه ثم اقر انه فلان لا يبطل العقد ويضمن
قيمته للمزله وكذا لو اشترى عبدا واعنته ثم اقر انه فلان وكذا لو اشترى
قربه او عبدا واعنته فادعاه غيره واراد استحقاقه لبا حدة العبد لا يحلف
عليه ولو اراد تضمين القيمة يحلف وقد ذكرنا نظيره في الدعوى فان حلف
فلا يثبت عليه وان نكل غرم قيمته والتمس للبائع على الامر لان المشتري يزعم
انه التزم العهدة بشرط سلامة العبد له ولم يسل ما قلنا وان اراد الامر
ان يرفع من القيمة التي تضمنها المشتري التمس الذي ادعى الى البائع وليس
له ذلك في القياس لانه اذا نكل فقد ظهر ان العبد للموكل وان التمس
واجب عليه وان قضى بين الوكيل بغير امره فكانت عينا وانما يجرم القيمة
لا تلازم عند الوكيل وتجب الاستحسان له ذلك وبطرح قديم التمس لان القيمة
قامت مقام العبد والوكيل مقر بان العبد لا يسل له الا بالتمس فكذلك القيمة والبائع
لما ضمن الموكل فقد اقامه مقام نفسه وكان للبائع ان يأخذ التمس من
المشتري فلي اقام الموكل مقام نفسه والتمس لم يقصر قصاصا بما وجب
عليه من القيمة ان قضى على الامر بالقيمة من حبس ما ردي الي البائع لا بخاد
الدينين حبسا وصفة ويؤدي ما بقي الي المشتري ان فضل من القيمة شيء
وان قضى عليه من خلاف حبس ما ادعى البائع لا تقع المظنة لاختلاف
الدينين هنا واذا لم تقع المقاصد هل له ولاية حبس القيمة من المشتري
حيث يؤدي اليه ما ردي الي البائع فان الاختلاف في مقدار التمس له حق
الحبس لما قلنا استحسننا وان كان الاختلاف في الحبس لانه ليس له حق الحبس
لان القيمة قائمة مقام العبد ولو كان العبد قائما كان الجواب على التفصيل
لما قلنا لا تزعم انه لو غضب مدير الموضع منه اضر بملك في يد الثاني
بخير المالك بين تضمين الاول والثاني فان ضمن الاول يرجع على الثاني
لانه قام مقام المالك في التضمين وان كره بملك نفسه المدين وهذا لان التمس
واجب على المشتري فلا بد من الاستيفاء وقد اقر به البائع فيقوم الامر
مقامه كما في المدير فان الضمان واجب على الثاني فيقوم الاول مقام المالك
في الاستيفاء ولو كان البائع اقر بقبض التمس ثم اختلفا في التمس لا يقبل ثور
البائع وكان القول قول المشتري مع يمينه والعبد له ما قلنا هذا اذا سمي
له التمس فان امره بان يشتري له اخاه ولم يسم التمس فاشتري ثم اختلفا
فقال المأمور اشتريته بماية دينار وقال الآخر اشتريته بالف وصدق
البائع كما مر بعد ما اقر بقبض التمس لا يلتفت الي قول البائع لما قلنا والعبد

حر لانهم اتفقوا ان العبد وقع للامر وهو قربه فوثق عليه والعهدة على
الوكيل لانه ادعى حق البائع بخلاف ما تقدم لان ثمة قربه التمس فاذا اشتري
بخلاف حبسه او باكثر مما سمي يصير مخالفا اما هذا لم يسم التمس فياخذ المشتري
يقع للامر بعد ان لم يكن بعينه فاحس فكان الاختلاف هنا من الوكيل والموكل
في حبس التمس فكان القول قوله الموكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
ويأخذ منه ما قربه لان الوكيل يدعي عليه الزيادة وهو يكثر في قول محمد رحمه
الله يتخالفان واذا اختلفا غرم الموكل قيمته لان الوكيل مع الموكل من لان منزلة
البائع مع المشتري فالاختلاف بينهما يوجب التخالف الا ان هذا هو المبيع
بالعقد وعندهما هلاك المبيع يمنع التخالف وعند محمد رحمه الله لا يوجب
البائع اقر بقبض التمس وقال بقتنه بالف درهم وصدقته المشتري وقال
الامر اشتريته بخمس دينار فاذا لم يبق له من التمس فله ان يبيع العبد وقطعه للامر
والعهدة على الوكيل فيأخذ البائع منه ما نصا ذقاعليه وهو الف درهم
في الاختلاف بين الوكيل والموكل في حبس التمس فكان القول قول الموكل
مع يمينه في قول ابي حنيفة وابي يوسف فيأخذ منه ما قربه ان شأنا وعند
محمد رحمه الله يتخالفان واذا اختلفا غرم الموكل القيمة لانها اختلفا في التمس
بعد هلاك المفقود عليه وان قال البائع بقتنه بالف درهم وصدقته الامر
وكذا به المشتري حلف على ما ادعاه البائع لانه يدعي عليه العهدة على
ذكرنا فان نكل يطالب بما ادعاه البائع لانه العاقد وان حلف لم يخذل المشتري
يشي لان المبيع ظهر في حلفها بنصا دقهما كانا اشترا العقد وقولهم ليس بحجة
في حقه وهو انكر التمس امره هذه العقد فتقدر راجب العهدة عليه
فصارت العهدة على الامر ولا خصوصية للوكيل مع احد لانه لا يدعي العقد
لنفسه بخلاف المسائل المتقدمة وعلى قياس قول محمد يجب ان يتخالف الامر
والماور ويتراد ان القيمة فيغرم الامر للمشتري قيمة العبد ويوسع البيع على
القيمة لما ذكرنا وهو عند ابي حنيفة وابي يوسف بمنزلة من وكل رجلا ببيع
عبد ه ثم ادعى الموكل انه باعه من فلان بالف درهم وصدقته فلان ويحلف
الوكيل فالعبد لفلان بالف درهم لان ملك الامر باق بعد الوكالة وهو مالك
لان التمس البيع فيه فيصح اقراره بذلك سواء اضافه الي نفسه او الي وكيله
عمران الامر مع المشتري لا يصدق فان في التزام العهدة على الوكيل ومي
تقدر راجب العهدة عليه يتعلق باقرق الناس اليه وهو الموكل كما ذكرنا
في اول الباب والله اعلم **باب** من الاقرار الذي يخلف فيه
المنطق وهو جائز **اصل** الباب ان شرط قبول البينة اتفاق الشاهدين
على المعنى الذي يحتاج القاضى على القضاء به وتصدق المشهود له فان
اختلفوا في المعنى الذي يحتاج القاضى الي القضاء به او كذبه المدين بوجه

فالشهادة باطله والشطر انقضا على المشهود به لا على لفظة الشهادة
ولهذا الوشيد احدهما بالعرف والاخر بالتركي او بالفارسي يقبل لان الحكم
هو المشهود به دون لفظة الشهادة فان اتفقا فيما هو المقصود والحكم هو
فقط وان اختلفا فيما وراء ذلك وان اختلفا فيما هو المقصود والحكم لا يقبل بان المدعي
ملك مطلقا بشرط اتفاق الشاهدين عليه لانه هو المقصود والحكم هو
المدعي ملكا بشرط اتفاق الشاهدين على السبب **وحرف** احراز الاستيلاء والشرع
ونابحي مجراه من اسباب الملك اقرار بان لا ملك له قطعا واقرار عليك الاظهار
لان الظاهر مما شره التصرف بحجة الاصل وحكم الملك لا بحجة النيابة واقرار
بصحته التصرف لان اقدم العاقل على التصرف بالملك المتعلق به فيكون طلب
للصحة والجواز والظاهر يصلح الدفع دون الاستحقاق والاقرار متى ثبت
في ضمن البيع يبطل بطلان البيع لانه تبع له كالبيع في ضمن الاجارة لا تري ان
الوكالة والكفالة الثابتة في ضمن العقد عقد الكفالة تبطل ببطلانها وكذا
الوكالة الثابتة في ضمن شركة العنان واذا ثبت مقصود الانبطل ببطلانه
اذا عرفنا هذا اقول محمد رحمه الله **ع** في يد رجل ادعاه اخر واقام
البينة فشهد احدهما على اقرار ذي اليد البينة عند المدعي واخر على اقراره انه
اشتراه من المدعي بالف فقال المشهود له قد اقر بما شهد به لكني لم ابر
العبد تقبل شهادتهما وفتي المدعي لا تقبل على اقرار المدعي عليه انه ملك
المدعي اما الاول فلا يسقط واما الثاني فلانه شهد على اقراره بالشرع
منه والاقرار بالشرع عنه اقرار بالملك لانه كالمبيع اقدم على الشرع من غير
كان مقرا بالملك له وان كان الانسان قد يشترى من نائب المالك كما يشترى
من المالك لان الاصل في اطلاق التصرف الملك دون النيابة اذ هي تغاير
التمثيلية الاثابة والاصح **ل** نزح على العار من بسط اعتبار المروج
والثقة بالعدم ولهذا قلنا ان من راي شيئا في يد انسان يتصرف فيه تصرف
المالك جاز له ان يشهد بالملك له وان كان الانسان قد يتصرف في النيابة
والاجارة والاعارة لما قلنا باعتبار المروج وسقوط اعتبار المروج فان
قبل لو كان المشتري مقرا بالملك للبائع يذبح انه اذا ورد الاستحقاق
على البيع ورجع المشتري بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري يوما من الدهر
ان يومه بالنسبة الى البائع كما لو اقر قبل الشرع بكونه ملكا له قبل له الاقرار
هنا ثبت في ضمن الشرع يبطل ببطلان الشرع قل يومه بالثمن الى البائع
خلاف ما لو اقر به صريحا ولانه اقرار بالملك للبائع فانه لا قطع والظاهر
لا يكتفى للاستحقاق بخلاف ما لو اقر به صريحا وفي مسئلتنا الاقرار بالملك
ثبت في ضمن الاقرار بالشرع لا في ضمن الشرع والاقرار بالشرع لم يبطل
فلا يبطل ما في ضمنه واذا كان كذلك ثبت اتفاق الشاهدين على اقراره

بالملك

بالملك المدعي وانما اختلف اللفظ وذلك غير مانع وهذا لان اتفاقا على اقراره
ان العبد له الا انه احدهما تنذر بزيادة وهو دعوى الشرع وذلك لا يندرج في
شهادته لان المقصود من الشهادة اثبات الاقرار دون اثبات الشرع
فاذا اتفقا على المعنى الذي احتاج القاضي الى القضا به يقبل الاثر فيهما والاتفاق
على القرض وشهد احدهما على القضا يقبل على القرض لانه هو المحتاج الى القضا
وقد اتفقا عليه وكذا لو شهد ابي النكاح واحدهما على الطلاق يقضي
بالنكاح وعلى رواية الزيات اقدم المشتري على الشرع ومساوئته لا
تكون اقرارا بالملك للبائع لكن مع هذا يكون اقرارا به ليس بملك له اذا انبطل
لا يشترى ملك نفسه حتى قالوا لو ارادني بعد المساومة انه ملكه لا تقبل بدينته
ولا تسمع دعواه الا اذا ادعى تملك الملك من جهة ذي اليد واذا كان كذلك فقد
ثبتت شهادتهما انهما ان لم يثبت بملك له فطلب من اذنته والمدعي يدعي ولا منازع
له بيقضي له ولهذا اقاله اصحابنا ان رجلا لو ارادني على انسان شيئا ملكا مطلقا
واقام علي ذلك شاهدين ثم ان المشهود عليه اقام شاهدين ان هذا
المدعي يساومه وهذا المدعي به كان هذا دفعا لدعواه لان علي رواية
الحاج مخ تان مغزاة ملك ذي اليد وعلى رواية الزيات فان حذر ان
ليس له فلا تسمع دعواه فثبت باتفاق الشاهدين في مسئلتنا ان لا منازع
المدعي في هذه الدعوى وانما اختلف اللفظ وذلك غير مانع فاذا اقدمت
المنازعة يقضي للمدعي وهذا بخلاف ما لو شهد احدهما انه قال لامرأته
بريقه وشهد الاخر انه قال لها خلية حيث لا يقبل وانه اتفقا على الحرمة
وكذا في سائر الفاظ الكتابات لانه ثمة اختلاف في اللفظ والمعنى لانه معنى
كل واحد منهما غير معنى الاخر لان معنى البراة النزاع عقيب الشغل ومنه
الحكموا الفراغ المطلق سواء كان قبله شغل او لم يكن فاذا اختلفا في اللفظ
والمعنى فلا يثبت فلا يتبع الحكم وهو الحرمة اما هنا اتفقا على الاقرار وانما
اختلفا في اللفظ لا غير وذلك غير مانع الا ترى انه لو شهد احدهما انه
وكل فلانا وشهد الاخر انه جراه فثبت اتفاقهما معنى وكذا لو شهد احدهما
انه وكله في حياته وشهد الاخر انه اوصى اليه فثبتا انه اوصى له احدهما
انه اوصى اليه والاخر انه وكله بعد موته لانه اتفقا معنى لانه الوصاية
في حالة الحياة والوكالة في حالة الموت وصاية فتقبل وان اختلفا في اللفظ
ولو قالوا انهم هو وله لم تقبل انهم اثنان مني لم يقض له حتى يشهد اخر
على قرار الذي في يده انه لم لانه قد اكد به احدا الشاهدين وكذا
لو قال الاثني انهم اثنان فثبتا لو قال اقراره اشتراه الا انه لم يقر انه لم يقر
لو شهد احدهما على الاستينار لانه لا يصح الكف المالك او التقدير
او لا يصح من غير المالك او من غير المالك بخلاف ما لو شهد احدهما على المالك

للمدعي والاخر على اقرار المدعي عليه بالملك للمدعي حيث لا يقبل لان
احدهما شهد على نفسه الملك والاخر على اقراره بالملك وهما مختلفان حقيقة
وحكم وبصير المدعي مكذبا احدهما الاحالة وفي الزيادات رجل اشترى
طبلستانا وتقا بضاير ادعى ان الطبلستان كان لابيه يوما اشترى مات ابوه
امس وترك ميراثا له ولا وارث له واراد ان يرجع بالثمن لا يستمع دعواه ولا
تقبل بيئته لان الاقدام على الشراء اقرار ملكه البايع ظاهرا والظاهر
بصلح حجة للدفع فان اقام الاب البيئته ان الطبلستان له سمع دعواه ونفي
له لعدم التناقص منه فاذا قضى له وزجح الابن على البايع بالثمن ثم مات
الاب فورثة الابن سلمه ولا سبيل للبائع عليه في استرداد الثمن وعجزه
لان المشتري وان اقر بصحة الشراء الا ان القاضي لما قضى عليه فقد
كذبه فيه فالخبر اقراره بالعدم ولو قال بقي هذه الطبلستان فلم يفتق بينهما
بيع او باع بشروط الجوار احدى ثم اقام المشتري البيئته ان الطبلستان
كان لابيه يوما ساومه وان اباه مات امس وترك ميراثا له لم يستمع
دعواه ولا تقبل بيئته لان المساومة والشراء اقرار بان لا ملك له
واقرار ملك البايع من حيث الظاهر والظاهر بصلح حجة للدفع فبصير
دافعا لدعوي المدعي ولو ادعى والده سمع لعدم التناقص منه
فان قضى له ثم مات وورثه الابن المساومة او المشتري لا سبيل عليه
لذي كان في يده لما ذكرنا ان المساومة اقرار من حيث الظاهر فلا يصح
للاستحقاق وروي هشام عن محمد رحمهما الله ان من ساءم رجلا
بشيء ثم اشترى ذلك الشيء من اخر وقبضه فللاول ان ياخذ منه
لان المساومة اقرار بالملك والصحيح ما ذكرنا في ظاهر الرواية انه
اقرار بالملك من حيث الظاهر فلا يصح الاستحقاق ولو ادعى طبلستانا
في يد رجل انه اشتراه منه بمائة درهم واقام شاهدين فشهدا ان
الذي في يده باعه من هذا المدعي بمائة درهم فقضى القاضي
له او لم يقض حتى ادعى الشاهد ان الطبلستان كان لا يبيعهما يوم شهدا
ثم مات ابوه امس وترك ميراثا له لا يستمع لان شهدائهما بالبائع اقراره
ملك البايع واقرار ان البايع كان بسبيل من البيع فكانا متافضين فان
استحق رجلا اخر ثم وصل الى الشاهد بن سبب من الاسباب لم يكن
للبايع ولا المشتري سبيل عليهما لان الشاهد ابا البيع بضاير حرا
بالملك للبائع او المشتري لو ثبت ذلك انما يثبت ذلك في ضمن البيع فاذا
بطل البيع بفضا القاضي لم يستحق بطل ما في صفته ولما ذكرنا ان الظاهر
لا يصلح حجة الاستحقاق ولو شهد احد شاهديه على اقراره بان
المدعي وهبه له وشهد اخر على اقراره ان المدعي يصدق به عليه
والمدعي

والمدعي يقول قد اقرنا قالا ولم اهبه ولم تصدق قضى بالعبد
له لان الاقرار به ان اقرار بالملك فثبت الاقرار على اقراره بالملك للمدعي
فوجب القضاء به وهذا لان القاضي لا يحتاج الى القضاء بالهبة او الصدقة
لان المدعي له وانما الحاجة الى القضاء باقرار صاحب اليد ان العبد للمدعي
وقد اتفقنا على ذلك وكذا لو شهد احد على اقراره انه اشترى من المدعي
بالف درهم وشهدا اخر على اقراره انه اشتراه من المدعي بمائة دينار
لما ذكرنا ان القاضي به ليس هو الشراء وكذا لو شهد احد على اقراره
انه اشترى منه فبشرى درهم وشهدا اخر على اقراره انه اشترى منه
بالف درهم لما قلنا وكذا لو شهد احد على اقراره انه قال للمدعي هب لي هذا العبد
وشهدا اخر انه قال له تصدق به علي لان سوال الهبة والصدقة
اقرار بملك الميسر للمسؤول وكذا لو شهد احد على اقراره انه قال آجره
مبي وشهدا اخر انه قال له بعد مبي وكذا لو شهد احد على اقراره
الاستباع منه بالف درهم وشهدا اخر انه استباع منه بمائة دينار لما
ذكرنا وهذا كله اذا قال المدعي انه اقرنا قالا ولكني ما فعلت اما اذا كذب
احدهما لا يقبل لما ذكرنا هذا كله اذا كان الخارج يدعي ودوا ليد بملك
ولوان ذا اليد اقراره بملك المدعي ولكنه ادعى انه وصله شهدا احد على
ان المدعي وهو الخارج اقراره وهبه من الذي هو في يده وقبضه وشهد
اخر انه اقر تصدق به عليه وقبضه لا يقبل شهدائهما والفرق وهو
انه لما اقر بان العبد كان للمدعي احتاج الى اثبات الانتقال اليه نفسه ولا
انتقال الاسباب الانتقال فاحتاج الى اثبات النسب ولم يثبت لانه
اذا ادعى احد السببين انكر الاخر فصار ملكه بالاحد ولا انه لم يظهر
احد السببين وهو الهبة او الصدقة لانه شهد على كل واحد منهما
شاهدا واحدا وهما غير ان يدل قوله عليه السلام في قصة بريرة
رضي الله عنها هي لها صدقة ولنا هدية وفي الفصل الاول المدعي لم
يفر بالملك لذي اليد لاحتاج الى اثبات الانتقال اليه نفسه بل حاجته
الى اثبات اقراره بالملك له وذلك ثابتهما بين العيارين الا انه نقر
احدهما بالزيادة في التناقص عليه يثبت وما اختلفا فيه يتوقف ولو
شهدا احد على اقراره بالهبة والقبض وشهدا اخر على اقراره بانه
عله او امره وانه قبض يثبت لهما التناقص على اقراره بالهبة لان العبد
والخلى والهبة واحد انما اختلف في اللفظ كالنكاح والتزويج بخلاف
الاول لان الهبة مع الصدقة مختلفان لانه يراى بالهبة وجه الكوهوب
له وطلب المكافاة من جهته وفيها الرجوع ويراد بالصدقة وجه الهبة
المدعي ونوايه ولا رجوع فيه قال محمد رحمه الله في الاصل والصدقة

غير الهبة وان كان من ذي رحم محرر فان هناك لا يوجب الرجوع
كالصدقة لكن مع هذا يختلفان لان الهبة في اصل الوضع يوجب الرجوع
والصدقة لا يوجب وانما امتنع في حق ذي الرحم المحرم لعارض له وكذا
لو شهد احد هما على العطية والقبض والاخر على الهبة والقبض وكذا
لو شهد احدهما على اقراره انه باعه من الذي هو في يده وقبض الثمن
ذو اليد يقول الشريفة منه بالف ونقدته قبلت شهادتهما لان اتفاقا
على الاقرار بالبيع وقبض الثمن وهو المحكوم به لانهما اتفقا على العقد
وانتفا ان العقد استوفى في حقوقه والثمن غير مقضى به لاحتاج الى اثباته
والقاضي يحتاج الى التسليم بحق البيع وقد ظهر البيع وان سكونت من سكت
عن بيان قد لا يثبت كمال الموافقة والمخالفة فلا يثبت المخالفة فيما اتفقا
عليه لوهو الخلاف لان المتبقي لا يزول بالمشكوك هذه الا قال ابو
حنيفة اذا ادعى اثنان عينا في يد اخر واقاما البينة وارض احدهما
واطلق الاخر يقضي بينهما لان الذي اطلق لو ارجع رعا يتقدم على المورح
ورعا يتاخر فيثبت الشهاداة على المالك فيفرض بينهما وكذا لو شهدا
جميعا على اقرار المدعي انه باع وقبض من الثمن وذو اليد يقول ان شريفة
بالف ونقدته الثمن لانه لا حاجة الى القضا بالثمن انما الحاجة الى
اظهار العقد وقد انتفا عليه بخلاف ما لو شهد احد على اقرار البايع بالبيع
ولم يسمي ثنا ولم يشهد ابا لقبض حيث لا يقبل لان حاجة القاضي الى
القضا بالعقد ولا يمكنه ذلك اذا لم يكن الثمن مسمي ولا لادعوى ان كانت
بصفة الشهادة فمجرد فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود لهم
بشهادتهم وانما ادعاء المدعي وكما لا يصح البيع بدون تسمية الثمن فكذلك
لا يظهر بالقضا دون تسمية الثمن ولا يمكنه القضا بالثمن لا بعد ام الشهاد
خلاف الاول لان الحاجة الى القضا بالملك لا غير وكان الحال انما تقرر لانها
تقضي الى المنازعة المكافئة من التسليم والتمسك الا ترى ان ما لا يحتاج الى
قبضه فجهالة لا تضر وهو المصالح عنه بخلاف ما يحتاج الى قبضه وهو
المصالح عليه فاذا اقر با سببها الثمن فلا حاجة الى تسليم الثمن فجهالة
لا تمنع القاضي من القضا كما لا قرار واذا لم يقبض الثمن لا يجب على البايع
تسليم المبيع فالم يصل اليه الثمن فجهالة الثمن في هذه الحالة تمنع القضا
بوجوب اقراره وفي الموضعين جميعا اثبات من الاقرار بالبينة كالثبات
بالمعينة ولو قال بوجه منه واستوفيت الثمن امر بتسليمه اليه ولو قال
بعته منه واستوفيت الثمن تسليمه اليه فكذا اذا ثبت بالبينة ولو اقر انه
باع هذا العبد من فلان ولم يسم الثمن فقال فلان اشترته منك بمائة
وحده البايع ان يكون باعه فالقول قول البايع مع يمينه لان اقرار البايع

بالبيع

بالبيع من غير تسمية الثمن ليس بشي كما يحابه البيع بغير تسمية الثمن
لان الاقرار ما عين العمل به والا لزام حكمه ولا يمكننا ان نذكره بغير ثمن
مسمى بهذا الاقرار ما عين العمل به والا لزام حكمه ولا يمكننا ان نذكره بغير ثمن
ولا يكون البيع الا بثن مسمى فلهذا كان اقراره باطلا بقى دعوى المشتري
البيع بمسمى وبالبائع منكر فالقول قوله مع يمينه وكذا لو اقر المشتري بالشري
بغير تسمية الثمن والبائع ادعى ببعه منه ثمن مسمى بخلاف ما لو اقر بالبيع
وقبض الثمن فانه يصح من غير تسمية الثمن لان العمل بموجب ذلك الاقرار
مكن فان موجه الزام تسليم المبيع لايها حكم العقد في الثمن بالقبض
خلاف ما لو قال بعته هذا العبد من فلان بالف درهم وقال فلان ما اشتريته
منك بشي ثم قال بلي قد ابتعته منك بالف درهم وقال البايع ما بعتهك
فالف درهم قال المشتري وله ان ياخذ به بالثمن لان اقرار البايع بالبيع مع تسمية
الثمن صحيح كما لو انشأ البيع والبيع لم يبطل بانكاره الشري لان يجوز
احد المتبايعين لا ينفسخ العقد الا ترى ان البايع لو اقام البينة قضى
القاضي بالشري فانما وجب له العقد يقض من المشتري حال قيام المبيع فثبت
به البيع بينهما ولا يعتبر نحو البايع بعد ذلك والد ليس عليه ان يود
جود المشتري لو استخلفه البايع فاني ان يملك ثبوت البيع بينهما حتى
يقضي به القاضي فاذا اقر به المشتري اولى ان يثبت البيع ولو كان
حين حمله المشتري الشري قال البايع صدقت لم يشتره ثم قال
المشتري قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك لان
البايع حين صدقه في انكار المشتري انتقض البيع بينهما تصادقا فافهما
بل كان الفسخ فتجاخذا له يكون فسحا الا ترى ان البايع لا يمكن من
اثبات البيع بعد ذلك ولا يكون له ان يملك المشتري فكذلك لا يصح دعوى
المشتري بعد ذلك ولم يقبل منه بينة على ذلك لا يثبت قض في كلامه
الا ان يصدق البايع على ما ادعى من الشري بعد ذلك فحينئذ تصاد
على الشري بغير ثمن البيع المستفاد كما كان تجاخذها بغير ثمن الفسخ ان
التجاخذ لم يكن فسحا في الحقيقة وانما جعل ذلك بغير ثمن الفسخ في الحكم
فاذا تصادقا على اقرار البيع كانت معتدا بينهما حقيقة ظهر البيع فلهذا
التصادق وعلى هذا لو اقر انه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم
حمل هذا الاقرار باطل فلهذا لم يرد الا لزام حكمه فان الاقرار بالبيع
في عبده بغير عبده كما يحابه البيع في عبده بغير عبده وكذا لو اقر انه باع
عبده من فلان غير ان الشري لا يعرفه بعبده ومراة انهم شهدوا
على اقراره ببيع عبده وقالوا لا يعرفه بعبده او اشهدوا بعبده على اقراره
بذلك وهم يعرفون العبد بعبده فلهذا باطل لتعذر الا لزام حكمه

فهما

ولو شهد أحدهما على إقراره بالبيع بالف وقبض الثمن وشهد الآخر
على إقراره بالبيع بمائة دينار وقبض الثمن وذواليد يقول ارشتر بينه
وتعدت الثمن لم تقبل الشهادتين بشهد له أخرا بشهد به أحدهما وهو
بدعي ذلك لأنه يحتاج إلى اثبات الانتقال وكل ما صدق أحدهما كذب
الآخر لأنه لا يحتمل الموافقة فلم يبق له إلا شاهد واحد بخلاف الأول
لأنه لا يحتمل الموافقة فإنه لو استفسر الساكن ربما فسر على موافقة
الناطق فإن قيل **ل** إذا كان البايع قبض الثمن فلا يحتاج إلى القضا
بالثمن فوجب أن يقض له بالملك كما فيما تقدم قلنا وإن كان القاض لا
يحتاج إلى القضا بالثمن لكن يحتاج إلى أن يقضي بالعقد والعقد لا يظهر
لأن العقد بالدرهم غير العقد بالدينار ولا يمكنه القضا بأحد العقدين
لأنه قد أمسأ هذين عليه بخلاف الأول لأن ثمة لم تعدد العقد
ولأن هنا كل واحد من الشاهدين مكذب صاحبه والمدعي كذب
أحدهما لا محالة بخلاف ما تقدم قال في الأصل إلا أن يأتي صاحب اليد
بشاهد آخر على موافقة أحد الشاهدين فيجوز يقضي له معناه
إذا اتفق الشاهدان على الشهادتين بالدينار والدرهم وشهد أحدهما
قبض الثمن وصاحب اليد يدعي الشراء وتعد الثمن وبين الثمن كما
بين الشهود أو لم يبين لكن يدعي العقد لأنه حينئذ لا يحتاج إلى
القضا بالثمن لأنه مستوفى وإنما يحتاج إلى القضا بالعقد وقد اتفقا
عليه ولو شهد أحدهما على إقراره منه بالبيع وقبض الثمن وشهد
الآخر على إقراره بالهبة والقبض لم تقبل شهادتهما لأنه لا يحتاج إلى
إثبات الانتقال بسبب وكل ما صدق أحد الشاهدين كذب الآخر
لأنه لا يحتمل الموافقة ثم عاد إلى مسألة أول الباب فقال **ع**
في يد رجل أعماه آخر فشهد له شاهد على إقراره الذي في يده أنه
للمدعي والآخر على إقراره أن المدعي أودعه إياه فإنه يقضي به للمدعي
لأنهما اتفقا على الإقرار بالملك للمدعي لأن أحدهما شهد بضمح الإقرار
والآخر يدليه لأن الأيد أعقد شرعي لا يصح إلا من المالك في الملك
وكان الإقرار به إقرارا بالملك بغير ثمن الإقرار بالبيع والهبة والاستيناف
على ما ذكرنا فإنه قيل **ل** الإنسان قد يودع ملك الغير فلهما
الأصل أن يودع ملك نفسه كما أن الأصل أن يبيع ملك نفسه وإن
كان قد يبيع ملك غيره ولأن ذلك لا يكون ودية إلا نزي أن لصاحب
المال أن يضمن إيهما شأ ولو كان مودعا لكان لا يضمن وكذا لو شهد
أحدهما على إقراره بالوديعة والآخر على إقراره بالغصب لأن الأصل
أنما يغصب من هو مالك في الأصل فجعل هذا إقرارا بالملك له ولأن

الفصل

الفصل وان كان فعلا حسبا يتحقق من المالك ومن غيره لكن تعلق به حكم
شرعي وهو وجوب الرد عليه عند قيامه ووجوب الضمان له عليه عند
هلاكه وثبوت الملك له في الغصب من جهته فالإقرار بالغصب منه
ينتفعن هذه الأحكام فينتفعن الإقرار بالملك له وكذا لو شهد أحدهما
على إقراره بالوديعة والآخر على إقراره بالرهن لأن العقد الشرعي يكون
من المالك كالأبداع والبيع ولأن الإقرار بالرهن إقرار بكون العين أمانة في يده
وماليتها مضمونة عليه وثبوت حق الحبس له وعدم التمكن من الانتفاع
من يده إلى غاية قضا الدين ووجوب نقضه على الرهن وهذا لا يتحقق إلا
من المالك فرق بين هذه المسائل وبينها إذا شهد أحدهما على إقراره أنه للمدعي
وشهد الآخر على إقراره أن المدعي دفع إليه فإنه لا يقبل شهادتهما والفرق
أن المدعي ليس بعقد شرعي لكنه فعل لا يتوقف صحته على الملك لأن الدفع
يتحقق حقيقة وشرعا من الغاصب والمودع والمستعير فلم يكن الإقرار به
إقرارا بالملك وتلك العقود شرعية تتوقف صحتها على الملك فكان الإقرار
بتلك العقود إقرارا بالملك وكذا لو شهد أحدهما على إقراره أنه للمدعي
وشهد الآخر على إقراره أنه كان في يد المدعي لا يقبل لأن الذي شهد
على إقراره أنه كان في يد المدعي ما شهد على الإقرار بالملك والشهادة
على الدفع بغير ثمن الشهادة أنه كان في يد المدعي ما شهد على الإقرار
بالملك والشهادة على الدفع بغير ثمن الشهادة أنه كان في يده فلا يقضي به لأن
يد صاحب اليد عيان ويد المدعي يد خيرة ويد يقضي به لأن يد صاحب اليد
العيان أقوى من يد الخيرة فكان الأقوال في ذكر شيخ الإسلام علا الدين
السميرقندي رحمه الله في جامعته لو ادعى الشراء فشهد أحدهما على الشراء
بالف وأخر على الشراء بالف وخمسماية تقبل ولو اختلف الجنس باء
شهد أحدهما على الشراء بالف وشهد الآخر على الشراء بمائة دينار
لا يقبل لأن الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسماية فقد
اتفقا على الشراء الواحد أما الشراء الواحد لا يكون شرعي بالف درهم
ثم يصير شرعي بمائة دينار وقال هكذا قال السيد الإمام الأجل
الشهيد رحمه الله والرواية منصوبة في المبسوط والجامع الصغير
أنها لا تقبل وذكر استنادنا رحمه الله في الجامع الصغير أن كان الاختلاف
في دعوى العقد فهي ثمان مائة مائة البيع والأجازة والكتابة والرهن والعقد
على مال ولخلع والصلح عن دم عمد والنكاح أما في البيع إذا شهد أحدهما
أنه اشترى عبد فلان بالف درهم وشهد الآخر أنه اشترى بالف
وخمسماية لا يقبل سواء كان المدعي يدعي الشراء بالف أو بالف وخمسماية
وسواء وجد الدعوى من البائع أو من المشتري لأن دعوى المشتري قبل

التسليم دعوي العقد والعقد بالف غير العقد بالعقود فاذا لم يتفق
عليه الثمن لم يثبت أحد العقدين والاختارة قبل استيفاء المنفعة ومضى
المدة بمنزلة البيع قبل التسليم وان كان ذلك بعد مضي المدة واستيفاء
المنفعة فهو دعوي الدين والاختلاف فيه معروض ان عبد ابن حنيفة لا يقبل لان
الالف غير الالفين وعندنا لا يقبل على الاقل ان كان المدعي يدعي الاكثر
وان الاختلاف في الف والالف وحسمائة يقبل على الف بالاجماع ان كان
المدعي يدعي الف وحسمائة والكثائية بمنزلة البيع ان كان الدعوي من
العبد لانه يدعي العقد وان كان الدعوي من الولي لا يقبل لان العقد
غير لازم في حق العبد بل هو متمكن من الفسخ بالتخيير وفي الرهن ان
كان الدعوي من الراهن يقبل شهادتهما لانه غير لازم في حق المرتهن
فلا يفيد وان كان من المرتهن فهو بمنزلة الدين لان الرهن لا يكون
الا بعد تقدم الدين وعقد الرهن غير لازم في حق المرتهن فيقبل
البينة في حق ثبوت الدين ويثبت الرهن بالف منها وسواء الدين
وذكر شمس الامية السرخسي في الشهادات واداء اختلاف
شاهد الرهن في جنس الدين او مقداره لا تقبل الكذاب المدعي احدهما
ولان الدين مع الرهن يتجاذبان مجازاة الثمن المبيع ثم اختلافه
الشاهدين في الثمن ينعى قبول شهادتهما على البيع فكذا في الرهن
وفي العتق على ماله والخلع ان كان من العبد والمرأة فهو دعوي البين
والصلح على دم العبد بمنزلة الخلع وفي النكاح من المشايخ من ذكر في
هذا الكتاب اذا شهد احدهما بالنكاح بالف والاخر بالف وحسمائة
علي قول ابن حنيفة يقضي بالعقد بالف وعلي قول ابن يوسف ومحمد لا
يقضي **وهكذا** ذكر شمس الامية السرخسي في شرح الجامع الصغير
انما اختلافنا في بدل العقد فلا يقبل كما في البيع ولا ابن حنيفة رحمه الله
ان المقصود في النكاح ملك البضع والمال فيه نفع ولهذا صح من غير
ذكر المهر وعيلك النكاح من لا يملك التصرف في المال وقد اتفق الشاهدا
على ملك البضع فيقضي بما اتفقا عليه وهو الف من المشايخ من
قال على قولهما لا تقبل الشهادة وعلي قول ابن حنيفة المالك ينعى على التفصيل
ان كان المدعي هو الزوج لم يقبل وان كان الدعوي من قبل المرأة تقبل وهكذا
ذكر شمس الامية السرخسي في المسبوط **وذكر** شيخ الاسلام حواهر
زاده فيما اذا شهد احدهما بالبيع بالف والاخر بالف وحسمائة حتى لا يقبل ان
هذه الجواب فيما اذا كان البيع قائما فان كانت هالكه في يد المشتري ان
كان المدعي يدعي اكثر المالكين تقبل الشهادة وان كان يدعي الاقل لا تقبل
لانه كذب شاهد الاكثر وهذا لان العقود عليه ميثاق قائم بالعقد مضمون

لمصر

به بدليل صحة الاقالة وعند اختلاف الشاهدين لا يمكن القاضي
من القضا لعقدين مختلفين بخلاف ما اذا كان هالكه فان القاضي به
هناك المال فان ادعى اكثر يقبل على الاقل لاتفاق الشاهدين عليه وان
ادعى الاقل لا يقبل الا اذا وفق علي ما ذكرنا في الدعوي وذكر شمس الامية
السرخسي في الرهن واداء ادعى المرتهن الرهن وقد قبضه وانكر
الراهن فاقام شاهدين فشهد احدهما انه رهنه بماية والاخر انه
رهنه بمايتين فشهادتهما باطلة عند ابن حنيفة لاختلافهما في المال
المشهود به لفظا ومعنى فالمائة غير المائتين وبدون ثبوت الدين لانه
ثبت الرهن وعندنا يقبل المائة اذا كان المدعي يدعي المائتين فتقبل
شهادتهما ويقضي بالرهن بماية وان شهد احدهما بماية والاخر بماية
وحسمين والمرتهن يدعي مائة وحسمين فالرهن بماية درهم لاتفاق
الشاهدين على المائة لفظا ومعنى ولو ادعى المرتهن مائة يطلب
شهادتهما لاكتساب المدعي احدهما بخلاف البيع فالقن هناك
يجب بالعقد والعقد بماية غير العقد بماية وحسمين فلا يمكن القاضي
من القضا بواحد من العقدين وبدون السبب لا يجب المال وهنا
الدين كان واجبا قبل عقد الرهن لان يكون وجوبه بالرهن فاختلف
الشاهدين في مقداره لا ينعى القاضي من القضا بما اتفقا عليه لفظا
ومعنى عند ابن حنيفة وسواء عندنا واما اختلاف الشاهدين في المكان
او الزمان فيقول المشهود به لا يحلوا اما ان كان فعلا محضا كالقصب
والحنانية وما استشهد ذلك او قولا لا يصح الا بالفعل كالنكاح محضه
تتعلق بحضرة الشهود او قولا محضا لا يتعلق بفعل كالطلاق والعتاق
والبيع والاختارة ونحوها او قولا يتعلق بماية بالفعل وهو القرض
والهبة والصدقة والرهن او قولا لا يختلفون فيه انه يحل بالقول
او بالفعل وهو القذف واختلاف الشهود على وجوه ثلاثة اما ان
اختلفوا في المكان او في الزمان او في الاقرار والاشفاق في القصب
والحنانية اذا اختلفوا في المكان او الزمان او في الاقرار ولا يشاء لا يقبل
شهادتهما لان صحة تتعلق بالفعل وهو حضرة الشهود ولان اجتماع
الشاهدين على صورة العقد بشرط وكل واحد منهما شهد بعقد عقد
بحضرة وأنه فاسد الا تزكيا انه لو وجد الايجاب والقبول وسمع
احد الشاهدين ثم اعاد الايجاب والقبول في ذلك المجلس وسمع
احد الشاهد الاخر لا يجوز النكاح فاذا شهد احدهما انه تزوجها
يوم الخميس او في السوق وشهد الاخر انه تزوجها يوم الجمعة او في
البين فقد شهد كل واحد منهما على النكاح بحضرة شاهد واحد

حتى لو شهد أحدهما أنه تزوجها يوم الخميس بحضرة الشهود وشهد الآخر
 أنه تزوجها يوم الجمعة بشهود قبلها بثقل لأن كل واحد منهما شهد على نطاق
 جابر ولو ادعى النكاح فشهد شاهدان على إقرارهما بالنكاح جازت
 كما في العصب وفي الطلاق والفراق والبيع والأجارة وعونها اختلاف
 الشهود في المكان أو في الزمان أو في الإقرار والانشاء لا يمنع قبول الشهادة
 إلا على قول زفر لا خلافا في المسموع به فالموجود في مكان أو زمان غير
 الموجود في مكان آخر أو زمان آخر كالأفعال لكنها تقول القول بعباد ويكره ويكره
 الثاني هو الأول في الحكم الاتري أنك إذا تكلمت بكلام أو قرأت شعرا أو
 كتابا ثم تكلمت في موضع آخر أو قرأت كتابا كان ذلك عين الأول وكذلك صيغة
 الإقرار والانشاء فيه واحد بخلاف الأفعال فإنها لا تخفى التكرار والقرض
 يلحق بالبيع لأن البيع والقرض كلام كله ومن الناس من قال القرض يلحق بالبيع
 فإنه لا يتحقق إلا بتسليم المال والقبض وأنه فعل والقبض حكم القرض
 موجب ضمان المثل كالقبض لكن ما ذكره في الكتاب بفتح لأن حكمه القرض
 يثبت بقوله أقرضتك لا بتسليم المال لأن تسليم المال بدون هذا القول يكون
 ايداعا وقوله أقرضتك صيغة الإقرار والانشاء فيه واحد وقد يتحقق التسليم
 والقبض بقوله أقرضتك بأن كان بين يديه أو ودعية في يده وفي الهبة
 والصدقة والرهن إذا شهد على الرهن والقبض معا بنية واختلاف في
 المكان أو الزمان فالشهادة جائزة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف استحسانا
 وفي القياس لا يقبل وهو قول محمد وزفر وكذلك الخلاف في الصدقة والهبة
 ولو شهد على إقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة
 بالاتفاق وكان أبو حنيفة أو لا يقول لا تقبل الشهادة على الإقرار بالقبض حتى
 لو شهد وأعلى الرهن وعلى إقرار الراهن بالقبض لا يقبل ثم رجع إلى
 قولها أن تمام هذه العقود بالقبض لا تنقل وأنه فعل فلا يثبت إذا اختلفا
 في المكان أو الزمان بخلاف ما إذا شهد على الإقرار فإنه كلام يكره بوضوح
 أنه لو شهد أحدهما بمجاينة القبض والآخر بإقرار الراهن به لم تقبل الشهادة
 وجعل الرهن في هذا كالعصب ولم يجعل كالبيع فكذا إذا اختلفا في المكان
 أو الزمان ولا يستحسن وجهان أشار إلي أحدهما في المشهاداته فقال
 لأن القبض فذلك يكون عزيمة وإلى الآخر في الرهن فقال لأنه لا يكون
 رهنا ولا قبضا إلا بإقرار الراهن ومعنى الأول أن القبض حكم الرهن
 فعل صورة لكنه بمنزلة القول حكم لأنه يباد ويكره ويكون الثاني هو
 الأول لا تربي أن الرهن إذا قبض الرهن ثم استرده الراهن منه
 غصبا أو إغارة الرهن أيا ه ثم قبضه منه ثانيا فهذا يكون هو القبض
 الأول حتى يكون مصفونا باعتبار قبضته عند القبض الأول فرفنا أنه مما

بعباد

بعباد ويكره فلا يخلت المسموع به باختلاف الشاهدين في الوقت
 بخلاف العصب والقتل ولما أخذ بشهادتهما من أصلين توفير حفظ عليهما
 فنقول لشهادة بالأفعال صورة إذا اختلف الشاهدان في الانشاء والإقرار
 لا يقبل ولشهادتهما بالإقرار حكم لا يمنع قبول الشهادة باختلاف الشاهدين
 في المكان والوقت ومعنى الثاني أن حكم ضمان الرهن لا يثبت إلا بإقرار
 الراهن أنه مرهون عندك بالدين بدون هذا القول إذا قبضه
 المرتهن بغير ذلك الراهن فهو غاصب وإذا سلمه الراهن إليه فهو وضع
 فرفنا أن حكمه لا يثبت إلا بإقرار الراهن فلا اعتبار حكمه جعلناه كالأفعال
 وجعل شهادتهما على المعاينة وشهادتهما على الإقرار به سواء كان في
 الشهادتين على الإقرار باختلافهما في الوقت والزمان لا يمنع فكذا في
 الشهادتين على المعاينة ولأن التسليم عسي يتحقق بمجرد قول على ما ذكرنا
 وفي القذف إذا اختلفا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما عندك
 أبي حنيفة خلافا لهما لأنهما شهدا على قولين مختلفين لأن القذف في هذا
 المكان أو الزمان غير القذف في مكان آخر أو زمان آخر حقيقة وفيما
 كان قولاً حقيقة كالبيع والطلاق الثاني غير الأول حقيقة أيضا لكن
 جعلناه غير الأول لأنه مما يباد ويكره وقد مستلحا إلى جعل
 عين الأول وهي حاجة الأشهاد على ذلك أما الحد ويحتاج إلى دليلها
 فيعتبر فيها الحقيقة ولهذا اختلفا في الإقرار والانشاء بآذان
 شهد أحدهما أنه قذفه وشهد الآخر على إقراره بالقذف أو اختلفا
 في اللفظ لم يقبل لمكان الشبهة ويقبل في البيع والطلاق وعونها
 لأنها تثبت مع الشهادات ولا في حنيفة أنه خذ القذف مشتمل على حق
 الله تعالى وحق العبد وشبهه المفارقة من حيث الحقيقة فيما كان
 قولاً لا يمنع قبول الشهادة فيما كان خالص حق العبد كالبيع والطلاق
 وعونها وفيما هو خالص حق الله تعالى كالحد ويمنع فعلنا بهما فقلنا
 إذا ثبت الاتحاد من وجهين والمفارقة من وجه واحد بأن اتفقا على
 لفظ واحد والثاني عين الأول حكما لا يمنع القول باعتبار الحق العبد
 ومتى يثبت المفارقة من وجهين بأن اختلفا في اللفظ والمفارقة من
 حيث الحقيقة ثابتة لم تقبل اعتبار الحق الله تعالى ولو طلب الشفقة في
 دار وأقام شاهدين على الشكر واختلفا في الثمن أو البايع لا يقبل لا خلافا
 في المسموع به وما ادعى مذهب أحدهما لا محالة ولو اختلفا على الإقرار بالشكر
 من واحد عال فقال أحدهما كذا في البيت وقال الآخر في المسجد أو قال
 أحدهما كان ذلك عند وفاة وقال الآخر كان بالعشي قبلت لا يمتنع في
 المسموع به وهو الإقرار واختلفا فيما لم يكلفا حفظه ونقله من الوقت

والمكان فلا يقدح ذلك في شهادتهما كالمواثيق في الثبات التي كانت عليهما أو المالك أو فحين حضرهما الأتريخا لهما لو سكتا عن بيان الوقت والمكان لم يسألهما القاضي عنه ولو سألهما فلا يحفظ ذلك لا ينطلي شهادتهما والله اعلم **باب** اقرار المكاتب للمولى والأجنبي في صحة أو في مرضه **اصل** الباب ان المولى لا يستوفى على مملوكه ديناً وأذا ملكه سيقط كله وأذا ملكه بغيره سيقط بقدره لأن فائدة الوجوب الاستيفاء والاستيفاء إنما يكون من الرقبة أو الكسب وكلاهما ملك المولى فلا يغيد وفي الحقيقة تكون هذه الأجزاء لنفسه على نفسه وإنه تمتع وإذا اجتمعت الديون وضاعت الرقبة عن الوفاة بغيره بالاقوي فالاقوي لا يترام الاقوي ولهذا يقدم مدين الصحة على دين المريض في القضا ويقدم العتق على غيره من الوصايا وإذا اجتمعت الوصايا بغير الوصايا ولو شهد رجلان انه اوصى بثلاث ماله لهذا ويشهد اثنان انه اوصى بثلاث ماله لهذا الوارث واجيز وصيته بعد موته بغير الوصية الاجنبية لأنها اقوي لأنها لا تتوقف على الاجارة وان استوت يقسم على قدر حقيقتهما ودين الاجنبي على المكاتب اقوي من دين المولى لأنه ثابت على كل حال ودين المولى على تفرده لا على تقدير العجز **وحر** اجزاء ما ذكرنا ان تصرف المريض يصح في الحال ثم ينقض بعد موته ما يقبل النقض ولا ينقض ما لا يقبل النقض والمريض المديون للمالك ايثار بعض العزما على البعض **وحر** اجزاء القاضي لا يقضي بشي يحتاج الى نقضه فأننا لانه عيب اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجل** كاتب عبد علي له درهم فاقترع لولاه بالف درهم في صحة غيره بدل الكتابة واقر الاجنبي ايضا في صحة دين الف درهم ثم مرفق وفي يده الف درهم فقصها المولى من المكاتب ثمانية ثمان ولا مال له غيرهما فبقيت هذه الف بين المولى والاجنبي على ثلاثة اسهم ثلثها للمولى وثلثها للاجنبي لأن هذه حركات وترك الفاء وعليه ثلاثة الاف درهم من الف للاجنبي والفاء للمولى وإنما قلنا انه مات حر لأن ادالكاتب الالف بجهة بدل الكتابة صحيح في الحال ثم اذا مات حر لان ادالكاتب الالف بجهة بدل الكتابة التصرفات التي تقبل النقض والعتق بعد تحققه لا يقبل النقض كالمواثيق بدل الكتابة فبقي على الجزية فصار حال الكتابة ديناً متاكداً على المولى والدين الاخر للمولى صار متاكداً لا يحتمل السقوط وكذا دين الاجنبي فاستوت الديون كلها فيقسم الرقبة بينهم على قدر حقيقتهما ليطالوا بثلاث بعض العزما على البعض ولو قصها المولى من الدين الذي اقره ثمان

فالاجنبي

فالاجنبي احق بها من المولى لان تعيين من عليه الدين في ادا الدين صحيح كما لو كان عليه الف بطريق الكفالة والفق بطريق الامالة لرجل واحد فاعطاه الف وقال ادبته من الامالة او الكفالة كان القول قوله حتى كان له ان يرجع على الاصيل وكذا لو كانت الامانة من الكفالة كل الف كقول به عن رجل اخر له ان يرجع علي من ادبته عنه وكذا لو كان علي رجل الف درهم ونظر الف الكفيل فادى الاصيل الفاء وقال هذا عن كفالة فلان صح تعيينه حتى يبرأ ذلك الكفيل واذا صح التعيين وقع عند ذلك الدين فادامات عن غير وفاء في الرقبة فان على ملك المولى فيطل دين المولى لانه كما لا يثبت له دين على عبده لا يبقى دين الاجنبي وكان الف له الا ترى انه لو باع من عبده المادون المديون شيئا وسلم بطل الثمن وكذا لو لم يقصها المولى ومات فهو للاجنبي لأنه مات عن غير وفاء قبل ادائه للكتابة لانه لم يترك ما يفي ببدل الكتابة بعد قضاء الدين فيطل دين المولى ويبقى دين الاجنبي وكذا لو ترك المكاتب ابنا وله في الكتابة فالاجنبي احق به لانه لما لم يقص المولى عن الكتابة لم يعترف فلا يصبر دين المولى مثلكا فبقي دين الاجنبي اقوي بموت المكاتب عن يدي غيره لموته عما يودي فكان عتقه موقوف الى وقت الاداء فكان دين المولى بعرضية السقوط ودين الاجنبي لا ثم يستعني المولى الولد في المكاتب والدين لقيامه مقام ابيه وهذا يبقى الاحل بنقائه وكذا لو قضى المكاتب المولى من الدين ثمانا فالاجنبي به احق لما ذكرنا انه اثر بعض العزما في مرضه والحركة ملك ذلك والمكاتب اولى ويبلغ المولى الابن في بدل الكتابة والدين لقيامه مقام الاب **رجل** كاتب عبد له على الف درهم في صحة واقترضه رجل اجنبي القاضي صحة ثم مرض المكاتب فاقرضه المولى الفاء ببيعة الشهود فمرفق منه وفي يده الف درهم فقصها المولى من القرض ثم طالت فالمولى احق بها وان لم يترك مالا اخر لان القرض مع موازنة حقيقة اعارة حكا ولهذا لا يصح من العبد المادون والمكاتب والوصي فان اعتبر بمعاوضة حقيقة فمعاوضة معه بدل يعادل صحة وان اعتبر اعارة كما هو حكم فرة المستعار منه صحيح فلا يكون الثمن عليه سبيل بخلاف ما اذا اشترى منه شيئا ثم دفع الثمن اليه ثمانا حيث يشترط منه ويدفع اليه الاجنبي لان هذه معاوضة محضة فكان الثمن ديناً وجب عليه من جميع الوجوه ثم لما مات عن غير وفاء انقضى الكتابة وجعلت كما لو لم تكن ومات عبده او تبين انه لا دين عليه لمؤلاه فيسرد منه الثمن ويدفع اليه الاجنبي اما هنا باعتبار جهة المعاوضة ان وجب الاسترداد باعتبار جهة رد العارية يمتنع هو

لا يسترداد فوق الشك في الاسترداد بل المعتبر في الباب هو الحكم فلا يسترد
ولانه لا يتم في قضائه فانه يدفع اليه بمثل ما قبض منه فصار حكمه حكم حر
عليه دين الصحة استقرض في مرضه شيئا واشترى شيئا ثم قضى في مرضه
سلم المقرض او البايع ذلك وان كان البايع او المقرض وارثه بخلاف ما لو تزوج
امراة واوفاهها المهر في مرضه فانها لا تكون احق به بل يؤول منها ويقسم
بين الغريم بالحصة هي من حلتهم وان وجب المهر بسبب لا يتم فيه
وظهر في حق عزم الصحة لانه ازال عن ملكه ما تعلق به حق العزم
الي بدل لم يتعلق به حقه ولا يصلح لاستيفاء حقوقهم وقضيتهم ان
لا يظهر دين المهر في حق الغريم الا لانه لما كان من الواجبات الاصلية للميت
قلت بالظهور في حقهما وباعتبار انه وجب حكم من الشارع غير
مضاف الي الميراث والشرع ولا ية عامة فظهر في حقهما لكن علي وجه
لا يبطل به اصل حقهما بخلاف الشرع والعرض لانه نقل حقهما الي بدل
هو مثله في تعلق حقهما وتخليته لقضاد بونهما استشهد في الاصل
وقال الا ترى ان المولي لو كان رجلا اجنبيا يعني لو كان الدين الاجنبي
وثبت ذلك بالمعينة في المرض فقضاه المكاتب في مرضه كان احق
بها من صاحب الدين في الصحة وكان المكاتب صحيح فكذا اذا قضى
المولي وكان في ذلك صحيحا لانه لا يتم فيه وقال الا ترى لو قضى بونه
الغريم وهو صحيح ثم عجز بعد ذلك كان جائزا لان الصحيح له ان يقضي
عنهما دون عنهما فكذا اذا جعلنا المكاتب هنا كالصحيح وكذلك اذا
كان عليه دين لمولاة ولا جنبي فقضى دين المولي ثم عجز لانه لم يتعلق به حق
الغريم وقت القضاء **قلت** له على مولاة دين في الصحة فاقتر في مرضه
انه قد استوفى ماله على مولاة وعليه دين في الصحة او في المرض لم
يصدق في الاستيفاء لانه لما مات لا عين وقوات عدا ونزل المولي
متركة الوارث مع مورثه لانه يخلفه في كسابه كما يخلف الوارث المورث
واقترار المرض باستيفاء الدين من وارثه باطل في حق الغريم لما فيه
من ائمة الا بكار وهذا الاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين لما عرف
ان الدين لا تصح الاقرار بالاستيفاء **قلت** يكاتبه الف درهم
اقر لا جنبي في مرضه بالف درهم ثم مات وترك الف او اقل فالاجنبي احق
بها وكان ينبغي ان لا يكون الاجنبي احق لانه اقر في المرض وعليه دين
الصحة وقيل لا دين الصحة يمنع صحة الاقرار في المرض في حق عزم الصحة
الاذا نقول قيام دين المولي لا يمنع ثبوت دين المرض على العبد بسبب
من الاسباب لان المولي سلك العبد على ذلك حيث كان بنة فكان
فيه ابطال حقه بتسليطه بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغريم المولي لانه

ابطال

ابطال حقه بتسليطه بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغريم المولي لانه
ابطال حقه بغرضهم وتسليطهم فصار دين المرض ودين الصحة
هنا سواء لان ثمة استوفى الدين في القوة فيقدم حق عزم الصحة
لتعلق حقهما به في اول المرض وهذا دين بدل الكتابة ضعيف قابل
للسقوط وانه وجب مع المناقبة وبين الاجنبي قوي لا يقبل السقوط
الا ترى ان دين المولي والاجنبي لو كانا دين الصحة لعدم دين الاجنبي
لانه اقوي كذلك هنا واذا كانت كذلك صار الالف مستحقا فصار ميتا لا
عليه وخالف دين المولي لانه مات عدا وكذلك لو ترك اقل من الف بل
اولي لان هنا وقا بدين بدل الكتابة حقيقة وحكما ولو اقر في مرضه
للمولي بالالف قرض واقر لا جنبي مثل ذلك او بد ابا لا جنبي ثم مات وترك
الف درهم يدعي دين الاجنبي لانه مات مكانا لانه ترك بعد المستحق
دين الاجنبي ما بقي بدل الكتابة وقد ذكرنا ان دين الاجنبي على
المكاتب اقوي فكانت البداية به اولى ثم اخذ المولي الالف الاخرى
من المكاتب وعق المكاتب في اخر جزء من اجزأ حياته وبطل الالف
الاخرى من المكاتب بنة وعق المكاتب الذي للمولي بجهة الدين وانما
ياخذ من المكاتب لانه لو اخذ من الدين لظهر انه مات عن غير وفاء
فيظهر انه مات عدا فيبطل الدين فكان في الاستيفاء بطريق الدين
اطاله فيستوفي بطريق المكاتب لانه ليس فيه ابطاله وان ترك فضلا
عليه الف درهم اخذ المولي من الالف التي اقر له بها ان لم يكن وارثا
بان كان المكاتب عصمة لان المولي في هذه الحالة اجنبي فصح الاقرار له
وان كان المولي وارثا يبطل الاقرار لانه اقرار المريض لو ارثه والفصل
بين المولي وصاحب القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولي بالعصمة
كالولم يقر للمولي وكذا لو كان في يد المكاتب مائة دينار حين مرض
فاقرارها ودفعه للمولي ثم اقر لا جنبي بدين الف درهم ثم مات وترك
الف درهم والمائة الدينار فان الاجنبي يبداه فيستوفي الالف ويتابع
المائة الدينار ويستوفي المولي المكاتب منه فيعتق كما قلنا ان دين
الاجنبي اقوي وما بقي من المائة فهو للمولي بحكم الاقرار الا ان يكون
من ورثته فيكون ميراثا بينه وبين ورثته ان كان وان لم يكن فالكل
للمولي بالمقصود ولو كانت **قلت** عبده على الف درهم واقضه المولي
الف الف في صحة ثم مات المكاتب وترك الف والارثا حررا من
امراة حرة يقضي للمولي بالالف من المكاتب ويقضي بعتقه **قلت**
فلما اوبى ولا الاولا دية فان قال المولي اجعل الالف من القرض
او من القرض والمكاتب لم يلبثت الي ذلك لانه ان اخذ من الدين

او من هاتين عدالة لانه لم يترك بعد قضا الدين ما بقي بديل الكتابة
ولا دين للمولى على عبده فيبطل جعله من القرض في الاثنتا فلا يأخذ منه
في الاستد او ان ترك اكثر من الف اخذ المولى القاس بديل الكتابة ولا يأخذ
الفضل عن الدين الذي اقرب به لانه ليس بوارث في هذه الحالة لانه لم
اولا احرار فلم يكن في اخذ من الدين ابتداء ابطاله انما فان فضل
من دينه شيء يصرف الى اولاده احرار لفرار التركة عن الدين واداء
كاتبه على الف درهم وله اثنتان حران هما وارثاه فمضى المكاتب واقر
لا حدهما بين الف درهم والمولى ايضا بالف درهم ثم مات وترك ابني
درهم فالمولى احق بالالفين يستوفي القاب بالمكاتبه والفا بالدين لانه
لا ما ينبغي ان يبدى بين الابن لانه اقوى بمنزلة دين الاجنبي من ان لا
يبطل بفقره الا انه لو بدى به يبقى الف درهم فكان صرفه الى المولى بجهة
المكاتبه او لي من صرفه بجهة الدين لما مر واذا صرفت اليه بجهة الكتابة
حكم ببقته فتبين ان الابن وارثه وتبين انه خراف لوارثه في مرض
موته ويبطل اقراره له فكان في الصرف اليه ابتداء ابطاله انما فانصرف
اولا الى بديل الكتابة لهذا اذا صرف الى بديل الكتابة بعتق وتبين انما اقر
بالالف للمولى وهو ليس بوارث وبالف لابييه وهو وارثه فصح اقراره
للمولى دون الابن فيصرف الف الى اخيه اليه وان ترك اقل من الدين
بدى بالدين المقربه للابن وكان ما بقي للمولى لانه دين الابن اقوى وليس
في الصرف اليه ابتداء ابطاله في الاخرة لانه صرف اليه الف ليس لابيائه
اقل من المكاتبه فصار ميتا من غير وفاء فلا يحكم ببقته فلا يتبين ان الابن
وارثه فلا يبطل اقراره له وما فضل من الف يكون للمولى لانه لما مات من
غير وفاء ورد في الرق كان هذا كسب عبده ولا تأمل ان احد الدينين هـ
واجب لاحالة لان احدهما وارث والاخر ليس بوارث واقراره للوارث
باطل وللاجنبي صحيح والدين مقدم على بديل الكتابة فيموت عاجزا
فيبطل دين المولى لانه عبده فيبطل دين الابن وما بقي للمولى وكذا
لو كان له ابن واخذ فاقترله والمولى لما ذكرنا ولو اقر المرتفق الحر لابييه
وهو مكاتب ثمرات الاب والابن مكاتب على حاله لا يحد واقراره جائز
لان المكاتب ليس من حيلة الورثة فكان اقرارا بالدين للاجنبي وان
عتق الاب قبل موته لم ينج اقراره لانه صار وارثا بسبب كونه قائما وقت
الاقرار وكسبه بعد العتق له فكان هذا الاقرار موجبا لابطال النفع
الي وارثه فلا يصح ولو اقر لابييه بدين وابوه عبد ثم عتق ثمرات الاب
وهو من ورثته فاقترله بالدين جائز لان كسب العبد لم يولاه فهذا اقرار
المريض في المعنى للمولى وهو اجنبي منه فان صار العبد من ورثته لا يبطل

ذلك الاقرار

ذلك الاقرار وان كان العبد تاجرا وعلمه دين والمسئلة بحالها فالأقرار
باطل لان كسب التاجر المديون لا يكون لمولاه ففي هذا الاقرار منفعه للعبد
من حيث انه يقضي به دينه وقد صار وارثا بسبب كونه قائما وقت الاقرار
واذا امر من العبد التاجر فاقرب دينه لا ربعه رهط لكل واحد منهم بالف
درهم ثم رابعه القاضي في دينهم وهو مريض فاستتراه احد هم بالف درهم
فقبضها القاضي او امينه فهلكت عنده واعتق المشتري العبد ثم مات المشتري
واخذ الغنا وارثه واكسب العبد مالا في مرضه ثمرات فان ماله يقسم
بين غنايه الثلاثه الباقيين يقرب كل انسان بدينه ويقرب الوارث
بدينه ولا يقرب الذي اعتقه بدينه لان الديون كلها واجبة في ذمته
لم يقض شيء منها من ثمنه والدين الواجب في ذمة العبد يقضي من
كسبه بعد موته الا ان دين المشتري قد سقط منه لانه ملك رقبته
وقد كان يجوز حفة الى الثمن الذي قبضه القاضي فلما هلك ذلك فاقبل
حفة اصلا فسقط دينه فلهذا لا يقرب في الكسب الذي كسبه بعد العتق
بنبيه واما وارث المشتري فهو اجنبي عن العبد ودينه ثابت في ذمته
بعد العتق كدين الآخرين وهو وارثا للعبد بعد موت المشتري
فانما صار وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الاول لا يبطل ذلك
باقراره فلهذا لا يقرب مع الآخرين بدينه وكذلك ان كان احد الغنا الدين
اقر لهم العبد وارث العبد لانه حين اقر لم يكن وارثه فلا يبطل اقراره
له وان صار وارثا بعد ذلك وهذا هو المعنى في المسئلة الاولى في انه
لا يبطل الاقرار المتقدم بالاتفاق وان وجب قضا الدين من كسب هو
خالص حق العبد بعد العتق لان هذا حكم ثبت بسبب حادث وهو الاعتاق
ومن صار وارثا بسبب حادث بعد الاقرار لا يبطل الاقرار كما لو اقر لاجنبي
ثم تزوجها بخلاف من ورث بسبب تأخير وقت الاقرار والله اعلم

كتاب الشهادات
باب ما يجوز من الشهادة وما يبطل منها بالبراه اصل الباب
ان المدعي متى اقام البينة وقد سبق منه ما يناقض دعواه وبخالف خلافا
لا يمكن التوقف بينهما لا يقبل بيئته لان الدعوى تبطل بالتناقض ببقية
البينة بغير دعوى فلا تقبل فيما يشترط فيه الدعوى والاقرار عليك البائع
في الماضي اقرارا بما يوكد ملك المشتري فلا يصير به متناقضا وان سبق
منه ما يوكد دعواه او يخالفه لكنه خلافا يمكن التوقيف بينهما ووفق
وشهد الشهود بذلك يقبل وان لم يوفق او وقف الا ان الشهود لم
يشهدوا بما وقف لكن اطلقوا الشهادته ان تجرد الاقرار عن البراه

بان قال هذا العين كان لفلان لاحق لي فيها ثم ادعى الشراء منه
لا يقبل الا اذا شهدوا بجري بعد الاقرار لان قوله لاحق لي قبل فلان
او في ماله مناف للدعوى فلا ينزك الا بيقين **وجري** اخرا ان الانسان
على نفسه صحيح وعلى غيره لا وقد مر غير مرة **وجري** اخرا ان الانسان
من حكا او دالة غير لثة رد المقر له لانه قليل لما في ذمته من وجه ان كان
اسقاطا من وجه ولهذا لا يصح تغليفه بالشروط كالتعليكات ولهذا لو ابرأ
الوكيل بالشري عن الثمن يرجع به على الموكل لانه ملك ما في ذمته فرج
كل الموكل بالاداء او الهبة بخلاف ابرأ الكفيل لانه اسقاطا من كل وجه
ولهذا لا يصح تغليفه بالشروط كالتعليكات ولهذا لو ابرأ الوكيل بالشري عن
الثمن يرجع به على الموكل لانه ملك ما في ذمته فرج كل الموكل بالاداء
او الهبة بخلاف ابرأ الكفيل لانه اسقاطا من كل وجه ولهذا لا يرتد بالرد
ويصح تغليفه بالشروط ولا يرجع على الاصيل في الابرأ ويرجع في الاداء
او الهبة ولو وهب من الكفيل فرد يرتد لانه ملكك اذا عرفنا هذا
قال محمد رحمه الله **رجل** قال هذا العبد كان لفلان ثم اقامه
بينة انه اشتراه منه بكذا ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بيمته لانه
سبق منه ما بوكد دعواه لان الشراء انما يصح من المالك فلا يجعل منافضا
لدعوى الشراء الا بيقين ولا يقين لانه يجوز ان يحدث الشراء ولا عت
الشراء حادث في حال به الى اقرب الاوقات وهو زمان ما قبل الدعوى ولهذا
لا يستحق الروايد الا نزيه لانه لو قال له على الف درهم ثم قال كنت قبضتها
ايها ان اقربها وجا بالبينة قبلت بيمته لان قوله كان كذا لا يكون نصرا
منه بقيامه في الحال وانما يجعل قايما باعتبار استصحاب الحال اذا لم يقر
الدليل بخلافه وقد قام حين ان بالبينة على ما ادعى من القضا بخلافه
اذا لم تقم البينة لان الظاهر هو اقرار الثابت وكذلك لو قال عبد الفاضل
هذا العبد لفلان ثم ملكته ثم اقام بيمته انه اشتراه منه بكذا ولم
يوقتوا وقتا قبلت لان ملكه البايع موكد للشراء او كل مشتري موكد بايوعه فاذا
احتمل الشراء قبل الاقرار وبعده احتمل المناقضة فلا يبطل كونه موكد الموجب
المرجح لهذا ولو قال هذا العبد لفلان ثم اقام البينة انه اشتراه منه
قبل الاقرار لا يقبل لانه نقلة التوفيق بين الكلامين فكان منافضا ولا
اذا اقر انه لفلان فعليه اقراره لم يشتر منه فاذا ادعى الشراء صار منافضا
الا نزيه انه لو قال له على الف درهم ثم قال بعد ما سكت قضيتها اياه
قبل ان اقربها وجا بالبينة لم تقبل بيمته لان قوله قضيتها بيان بغير
لظاهر كلامه بوجوب الاحصاء بوجوب المال عليه في الحال على احتمال ان يكون
مراده كان ومثل هذا البيان انما يصح موصولا لا مقصولا فاذا سكت تقرر

وجوب

وجوب المال عليه في الحال فبدعواه القضا يصح منافضا فيما صرح به
ولو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه لمس بكذا واقام بيمته فان فصل
الكلام لا يقبل وان وصل قبلت استحضانا والقياس ان لا تقبل وهو قول
زفر لانه اقرب به له في الحال وادعى الشراء منه امس ويبينها منافضة لا يمكن
التوفيق بينهما فلا تسمع دعواه ولا تقبل بيمته كالوفصل وعلى هذا قوله هذا
العبد لفلان اشتريته ووصل ام فصل واقام البينة على الشراء قبل الاقرار
وجه الاستحسان ان هذا البيان لا يستحق حمله لان قوله هذا هو
الويل لفلان حقيقة قيام الملك له في الحال وتحقق التسمية بالماضي مجازا لان
الشي قد يسمى باسم ما مضى كما يسمى القاضي بعد العزل قاضيا فاحتمل
هذا المجاز لان حيث انه محتمل كان بيانا ومن حيث انه خلاف الحقيقة كان
مغيرا فكان هذا بيانا مغيرا فيصح بشرط الوصل كما لا يستثنى والشروط لا
تزيين الرجل يقول هذا الثوب لكذا مير كسائه او هذه الدابة للكمير
حليين عليها او المزدان كان له لانه في الحال له هذا لان الكلام انما يعطى له
الحكم باخره فاذا جازي اخره ما بين مراده في اوله كان الحكم له كما في الاستثناء
ما اذا فصل لانه اعطى للاقرار حكم الصحة فاذا ادعى الشراء صار منافضا
وعلى هذا اذا قال لفلان على الف درهم وقد قضيتها واقام البينة
على القضا ولو اقر عند القاضي او عند غيره ان هذا العبد لفلان ثم
ملكته ثم ابرأ او يوما او وقتا عينه الشراء فبذلك ثرا اقام البينة على الشراء من
فلان ولم يوقتوا وقتا قبلت بيمته لانه التوفيق يمكن بان يشتر به يولد
الاقرار ولا نه اذا مضى وقت بعد اقراره التحق هذا باقراره ان كان له
وكذا الوارخ الشهود تاريجا بعد الاقرار ولو اقر خواتمه لا تقبل
لانه صار ملكا بالمشهود ولو اقر ان هذا العبد الذي في يده لفلان
اشتريته منه بالف درهم ونقله الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته
من فلان فحسمائة درهم ونقلته الثمن فان اقام البينة على ذلك
فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الثاني ومراده من هذا الجواب
اذا اقام البينة على التعيين دون نقد الثمن اما اذا اقام البينة على
نقد الثمن لا تسمع عليه لو احترمها واذا اقام البينة على التعيين فقط هو
والمبيع مقبوض فالتوقيف بمكته وثمن المبيع المقبوض متأكد على
المشتري وفي الذمة يتبعه فلزمه الثمن لكل واحد منهما وان لم يكن
له بينة على ذلك فالعبد للاول ان حمله البيع لان اقراره بالشراء اقرار
بملك اصل العبد له ولزمه ثمنه ثرا وانه حين حمله فكلية رد العبد
له ولم يثبت عليه وقد اقر كالثاني انه قبض العبد منه بيمته البيع فان
صدقه في ذلك فله الثمن خمسمائة درهم ولا نه غير مصدق عليه فيما

يدعي من فقد الثمن وان جحد البيع ضمن له قيمة العبد لان المقنن
 على جهة الشراء مضمون بالقيمة على القابض كالمقنن بحقيقة الشراء اذا لم
 يجب الثمن المسمى وكذا هذا في الدار والارض والعوض وتو قال حكمة القا
 هذه العبد لفلان لاحق في قبضه ثم انك جنبا ثم اقام بيعة على الشراء منه
 لم تقبل الا ان يوقنوا وقتا بعد الاقرار لان قوله لاحق في قبضه منافق للدعوى
 لانه اقرار على نفسه بطلان الدعوى وانه ابرأ ولا يبرأ من الدعوى
 الا انه اذا ظهرت الصحة بالدعوى بعد الاقرار وهذا لان هذه لفظة
 الاقرار فلو قلنا بصحة الدعوى بطلت فائدة الاقرار خلافا لما سبق لانه لم
 يتضمن الاقرار عن الخصومة لو ثبت المتناقص انما ثبت كون الشراء قبل
 الاقرار وفيه شك فلا يثبت وهذا اطلاق الشراء ايضا فاحتمل الشراء قبل
 الاقرار وبعده فلا يبطل كونه متناقصا بالشك بل وجب الترجيح به عند
 التردد ليكون علما هو الاصل عند التردد ليكون علما هو الاصل عند
 التردد في المسيلتين وكذا لو قال قد علمت انه لاحق في قبضه فلا يبرأ
 قبله حقا لا تقبل بيئته الا بتأريخ بعد الاقرار بالبرأة وكذا لو قال قد
 استيقنت لان ذكر هذين اللفظين لتأكيد معنى العلم واليقين بما جحد
 به لان قوله علمت جز عن الماضي وقد يقرن به للتأكيد ولو اطلق الاقرار
 بالبرأة لم يسمع منه الدعوى الا بتأريخ بعده فاذا اكد بما قرن به اولى
 وكذا لو قال هذا العبد كان لفلان لاحق في قبضه او قال كان لفلان
 عامرا ولاحق في قبضه او قال كنت اقررت عامرا ولاحق في قبضه
 ثم اقام بيعة على الشراء لا تقبل الا بتأريخ بعد الاقرار لانه لا فرق بين انشا
 الاقرار وبين الاخبار عن الاقرار قال محمد رحمه الله اريت لو كان
 ان رجلا كنت لرجل برأة على نفسه انه لاحق في قبضه لا في عين ولا رهن
 ولا شرا ثم اقام البيعة على شرا عبد من الذي ابراه منه او على قرص
 الف درهم لم تقبل بيئته الا بتأريخ بعد البرأة **وكذا** لو كنت برأة
 وقال ابي او دعيت على فلان ديونا ويوعا واشيا ادعيت ابي استقرتها
 منه ثم نظرت في الدعوى فوجدتها باطلة واقررت انه لاحق في قبضه
 ولا دعوى ولا طلبية ثم جاهد ذلك واقام البيعة على عبد انه اشتراه منه
 بالف درهم انه لا يثبت للقاضي ان يقبل البيعة على الشراء حتى يعلم انه كان
 بعد البرأة واستدل بالبرأة العامة على البرأة الخاصة وكذا لو نظر
 الي عبد بعينه وقال للقاضي كنت ادعيت شرا هذا العبد من الذي
 في يده بشهادة فلان وفلان ثم وجدت دعواي باطلا واقررت
 انه لاحق في قبضه ثم ادعي شرا وجا بذلك الشاهدين باعيانها

لم

لم تقبل الا بتأريخ بعد البرأة وكذا لو قال لاحق في قبضه فلان ثم اقام
 بيعة على عبد في يده انه غصبه منه وقال لم يكن في يده يوم اقررت اري
 وانما غصب بعده لم تقبل حتى يشهد وانه غصبه بعد الاقرار **رجل**
 قال ما في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره لفلان صح هذا الاقرار لانه
 عام وليس بمجهول فان حضر لي اخذ ما في يدي المقر فاختلنا في عبد في يده
 فقال المقر له كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر لابل انما ملكته بعد
 اقرارك ولم يكن في يدي يومئذ فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له
 البيعة انه كان في يده يوم اقررت لان اقراره بان ما في يده لفلان لا يدل على
 ان العبد بعينه كان في يده فوقع الشك في قطع يده والبدل له ثابتة في
 الحال فلا يقطع بالشك اذا لم يسمع له دفع وفي مسئلة البرأة احتمال حدوث
 الغصب فلا يثبت له البرأة واحتمل التقدم وتبنا وله البرأة فجعلنا البد
 دافعة ايضا فلم يقض للمدعي الا بيقين **وذكر** في بعض روايات الاقرار
 من المبسوط ان رجلا لوانعي قال ما في حالي ثوب لفلان ثم كنت اياها
 وادعي ثوبا مما في الخانوت انه وصنع بعد الاقرار وكذب المقر له فالقول
 قول المقر وهذه الرواية موافقة لرواية الجامع **وذكر** في بعض
 الروايات انه لا يصدق والقول قول المقر وهذه الرواية تخالف
 رواية الجامع وتاويلها انه ادعي عقيب الاقرار في مدة لا يمكنه في مثل
 تلك المدة ادخال ذلك الشيء في الخانوت ييقين فيثبت كونه ذلك
 في الخانوت وقت الاقرار وفي المسئلة الجامع لوصورت هكذا كانت
 الجواب فيه كذا ذكره المذكور في الاقرار **رجل** في يده خانوت فقال فلان
 شريك فيما في يدي هذا الخانوت ثم قال ادخلت هذا العدل بعد
 الاقرار من غير الشركة لم يصدق علي ذلك وهو على الشركة الا ان ياتي
 بالبيعة علمي ادعي وكان الفقيه ابو جعفر يقول عن اصحابنا في هذه
 المسئلة روايتان في احدي الروايتين ثبتت له الشركة في العدل
 كما ذكرهنا وفي بعض الروايات القول قول المقر ولا شركة للمقر له بمقرته
 قوله جميع ما في يدي بيني وبين فلان وهو المذكور في الجامع وهو الفيا
 لان اقراره يثبت محل خاص وهو الموجود في الخانوت وقت الاقرار فاما
 يثبت هذا العبد بالحجة لا يستحق المقر له ما في الخانوت يعرف ان يدخل
 فيه ويخرج منه فاما ثبت كونه في الخانوت لا يستحق المقر له لان وجوده
 في الخانوت في الحال دليل على انه كان فيه وقت الاقرار باعتبار الظاهر
 والظاهر حجة لدفع الاستحقاق لا للاستحقاق كما ذكر في الجامع اذا قال
 ما في يدي كذا فلان ثم ادعي ثوبا انه لم يكن في يده وقت الاقرار
 كان القول بقوله وجه ما ذكر في احدي روايتي الاقرار وهو

الاستحسان انه اقر بشي لا يحتاج الى تفسيره وبيانه علل وقال لاه
 الحانوت وما في الحانوت معلوم ومعنى هذا الكلام انه وقع الاستغناء عن
 بيان المقر في معرفته ما اقر به بتعيينه محله وهو الحانوت لانه يعرف ما فيه
 بالمشاهدة من غير بيان فلا يبقى له قول في البيان ولكن جميع ما يوجد فيه
 يكون بينهما الاماثل بالجهة انه ادخله بعد الاقرار وهو غير مل بالقرار
 غيره عن كل قليل وكثير له عليه ثم ادعى عليه بعد ذلك شيئا وقال قد
 حدث وجوبه بعد الاقرار وقال المدعي عليه بل كان قبل الاقرار القول قول
 الا ان ثبت المدعي بالبينة انه وجب بعد الاقرار وهذا بخلاف ما لو قال
 جميع ما في يدي لفلان او مشترك يعني وبين فلان ثم قال لمتاع في يدي
 انه حدث في يدي بعد الاقرار ان القول قوله لانه ما وقع الاستغناء عن
 بيانه هناك فان ما في يدي لا يعلم الا بقوله وهو من اهل ان يتخذ له
 الملك ساعة فساعة فلم يصح لنا قضا في كلامه فقبل قوله فيه بخلاف
 مسيلة الجامع اذا اقر انه لاحق له قبل فلان او لاحق له في يده لانه
 انقطعت خصوصية البراءة واستغنى عن بيانه ثم لم يظهر وجه الصحة لا
 يجوز ولا قول لاحق لي قبل فلان كلمة عامة يتناول الملك والمال وجميع الدعاي
 وقوله جميع ما في يدي فقط فكان هذا اخص من الاول فاذا كان خاصا كان
 البيان اليه وثمة لما كان عاما استغنى عن بيانه فيجعل على البراءة ما لم يثبت وجهها
 يصح فيه دعواه وقر في الاصل فقال ان المدعي عليه اذا قال جميع ما في يدي
 لفلان ثم قال هذا الثوب ملكه بعد الاقرار والمقر له يدعي انه دخل في
 الاقرار كانه هو مدعي لا كونه في يد المقر قد ظهر ومن كان في يده شي
 فالظاهر انه له والاقرار قوله قد مضى فقد ادعى باطنا ليزيل به الظاهر
 فلا يصدق الا ببينة ولا كذلك قوله لاحق لي قبل فلان فلهذا ابراهه كلامه
 صيد فلا يبيد عن الخصومة ظاهرا فاد ادعى علينا بعد ذلك في يده انه
 له فقد ادعى امرا باطنا ليزيل به الظاهر فلا يصدق الا ببينة فصار المعنى في
 المسلمين واحد ولو قال لاحق لي قبل فلان او علي فلان فيما علم ثم اقام البينة
 ان عليه حقا سمي قبلت ببينته وليت هذه البراءة بشي لانه معها بقوله
 فيما علم ولم يذكر قول ابي يوسف هنا وذكر في الاقرار لو قال لفلان علي الف درهم
 فيما علم فهو باطل غير ان الشهادة اذا قال اشهد ان لفلان علي فلان الف درهم
 وكذا لو قال في علمي وقال ابو يوسف هو شك في الشهادة يقر في الاقرار
 لانه في الاقرار يخبر عن واجب عليه والامتنان يعرف حقيقة الحال فيما عليه
 فكان قوله فيما علم تأكيدا او تحقيقا لقوله علي الف درهم قوله ان يتقن او قد علمت
 فالأخبار عن نفسه يكون موكدا لا قراره لا سبطا اما في الشهادة بخبر عن
 واجب للغير علي الغير ولا طريق له الى معرفته حقيقة ذلك فكان قوله فيما علم

استثنا

استثنا لنفسه غير ان قوله فيما احسب او اظن و ابو حنيفة ومحمد قالوا
 الاقرار والشهادة كل واحد منهما جزء من امر ما من وما كان ما ضابطا ليس
 لمتيقن عنده في الحال لا في حق نفسه ولا في حق غيره كجواز ان يكون عنده ان
 الدين واجب عليه وليس بواجب لابر الطالب اياه او استيفاء به منه سرا
 من ماله او تبرع الاجني بالقضا عنه او لمعتمد يمكن اصل السب فيمنع وجوب
 المال وقوله فيما اعلم كلمة الشك فيكون الاستثنا لليقين في الفصلين جميعا بخلاف
 قوله قد علمت انه علي الف درهم لان حرف قد للتأكيد والتحقيق فقد
 أكد علمه بما أكد فكان هذا تأكيد الاقراره والتحقيق فقد الاثري ان الشاهد
 لو قال علمت فانما اشهد عليه بما قد علمت او قال اشهد ان لفلان علي فلان الف
 درهم قد علمت صحة الشهادة ولم يكن ذلك قد حان في شهادته فذلك
 لا يكون قد حان في اقراره فقال بعضهم الا بر اعلي الخلاف ايضا وقال بعضهم في
 البراءة اتفاق انه لا يحصل البراءة وقرقوا لا في يوسف والقرق ان اتفاق
 حقوقه من العين لا طريق له الى معرفته حقيقة قوله فيما اعلم في هذا الموضع
 لنفي اليقين كما في الشهادة اما وجوب الحق للغير عليه يعرفه بغيره بسببه
 حقيقة فلم يكن قوله فيما اعلم المشكك فيه ولان الاقرار بالمال يجوز فيما في
 يده وفيما في يد غيره واما البراءة لا يجوز الا في دين نفسه خاصة فلا كان امر
 الاقرار اعم من البراءة جاز اقراره ولم يجز الا بر وقيل الاصح انه على الخلاف
 وكذا لو قال في علمي او في نفسي او في ظني او في رأيي او فيما اري او
 فيما اظن او فيما احسب او حسابي او كتابي لان هذه اللفاظ انما تذكر الاستثنا
 اليقين فيما يقترن به فيخرج كلامه من ان يكون عزيمة او موجبا للبراءة ولو
 قال لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم وقال الاخر اجل لاحق
 لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهو باطل
 ولا يلزمه شي ولا يبيع الشهود ان يشهدوا عليه لان ما تقدم من نصا دفعا
 على انتفاخه عنه تبين ان المراد الاشهاد بالكرور والباطل وما ليس
 بواجب لا يصير بالاشهاد واجبا الاثري انه لو فعل ذلك بين يدي القاضي
 لم يكن للقاضي ان يقضي عليه بشي فكذلك لا يبيع الشهود ان يشهدوا
 عليه ثم في بقية النسخ اي نسخ الجامع ذكرهنا بابا وفي اكثر النسخ لم
 يذكر واورد المسائل من غير ان يجعلها بابا والمسائل هذه شهادتها
 شهدها على رجل يعتق عبده فردت شهادتهما لثمة ثم وكل المولى احدها
 ببيع فباعه من صاحبه فابيع جابر والعبد حر ولا وه مؤثرف
 اما جواز البيع فلان قول الشاهد هذا لم يتقد على المولى بقي العبد على
 ملكه فصح توكيله وقام الوكيل مقامه في البيع ولو باع بنفسه بضع والبائع
 والمشتري وان نصا دفعا على فساد البيع لكن قولهما غير مقبول في حقه

وقد مرت المسئلة في الاقرار واما حربية العبد فلا قرار المشتري بحريته
وتوقف الولا لا قراره بالولا للموكل وهو يتكلم الامر والمشتري برى من الثمن
في قياس قول ابي حنيفة ومحمد وبضمن البايع الثمن للامر وعند ابي يوسف
لا يبر المشتري ولا يضمن الوكيل ويكون الثمن للامر على المشتري اصله
الوكيل بالبيع اذا ابر المشتري عن الثمن عندها يصح الا بر او يضمن الموكل
وعنده لا يصح وكذا لو وهبه الثمن منه او اخله فيه والوكيل هنا لما اقر
بانه باع الحر فقد اقرانه لا ثمن عليه فكان بمنزلة الا بر فيكون على الخلاف قال
ابو يوسف استحسن ذلك وادع القياس فيه قال محمد بن مقاتل وهذا
عجب من ابي يوسف يقول استحسن والقياس ما قاله لان الثمن ملك
الموكل فانه بدل ملكه وانما يملكه البدل بملك الاصل الا ترى ان قبضه
يتعين ملك الموكل وانما يتعين بالقبض ملك من كان مالكا قبله والوكيل
تصرف في ملك الغير بخلاف ما امر به فلا يتعد تصرفه كالقبضه فوهبه منه
ودليل ان تصرفه بخلاف ما امر به بانه يضمن عند محمد ولا يضمن الا بالخلاف
والدليل على انه ملك الموكل ان الموكل لو كان هو الذي ابراه عنه او
وهبه له مع ولو قبضه جاز قبضه وكذا لو اشترى به ثوبا او صاح
منه على عين بالثمن مع ولو كان للمشتري على الموكل دين فاشترى من الوكيل
شيا حتى وجب الثمن على المشتري يصير قصاصا بدنه فيه تبين ان الثمن
الذي يجب بقبض الوكيل ملكه الموكل كل وان الزكاة فيه تجب على الموكل دون
الوكيل فعرفنا ان الملك له ولها ان الوكيل تصرف في خالص حقه فينفذ تصرفه
كما لو كان عاقدا لنفسه وبيان الوجوب في التاجيل ظاهر لانه يوجب
المطالبة ولا يسقط اصل الثمن والمطالبة حق الوكيل حتى يتفرده على وجه
لا يملك احد عزله عنه وليس لاحد ان يطالب الا بامره وكذلك الا بر
فانه اسقاط حق القبض والقبض خالص حقه لانه حكم العقد وهو في
حكم العقد بمنزلة العاقد لنفسه بدليل انه لا يبر له احد عنه وان المشتري
لا يجبر على التسليم الا اليه وانما خلفه الموكل في ملكه المال بمقابلته ملكه
والمال هو المقبوض دون الدين والدين ليس على حتى ان من خلقه لا مال
له وله ديون على الناس لا يحدث فعرفنا ان القبض خالص حقه فيصح
استقاطه بالا بر ثم يتعدى هذا التصرف الى ابطال حق الموكل في المال
باعتبار المال بالحق لا لانه لو قبض كان المقبوض ملكا له وقد نأت ذلك
باستقاطه فيكون قضا ماله كالمراهن اذا اعتق المراهون يتعد تصرفه
لمصادقته ملكه فيكون ضامنا ويضمن قيمة المالية للمرهون لانه تلف
بتصرفه ملك المالية وكذا احد الشريكين اذا اعتق وهو موصى
وهو مستقط للقبض على وجه فيه عليك الدين من عليه من حيث انه هو

استقاط

استقاط صح منه وبري المشتري ومن حيث انه عليك الثمن الذي هو حق
الموكل من المشتري صار ضامنا له كالوكيل بالشرا اذا رضي بالبيع والاب
الموكل ان يرضي به فان رضي الوكيل معتبرا في انقطاع منازعة مع البايع غير
معتبر في الزام الموكل فيجب قصده وهو بضره وهذا لان الاستقاط اصل
في الا بر ومعنى التملك تبع ولهذا يصح بدون القبول وان كان يرتد
بالرد ولهذا لا يصح الا بر عن الاعيان واما اذا قبض الثمن فالمقبض
عين ملك الموكل فله بعهده تصرف في ملك الغير وهو بمنزلة رد المبيع
بالعيب قبل التسليم الى الموكل وبعده واما فصل المقاصة فهو على ثلاثة
اوجه ان كان دين للمشتري على الوكيل وهو مثل الثمن بضمير فضا صا
بدنه عند ابي حنيفة ومحمد وبضمن للموكل مثله وان كان على الموكل
بضمير فضا صا بالاتفاق لان باعتبار المال الحق للموكل ولهذا لو تسلم اليه
المشتري جاز قبضه فيضمير فضا صا بدنه وان كان الدين له على كل
واحد منهما صار قصاصا بدنه للموكل لانه لو صار قصاصا بدنه للموكل
كانه صا صا للموكل مثله ثم يحتاج الى قضا دينه واذا جعل قصاصا بدنه
الموكل لم يضمن احد الشيا فرحما هذا الجانب والاب الوصي يصح ابراه
وتاجلهما فيما وجب للوصي بعقد هما عندهما ويضمن له اما ما وجب
لا بعقد هما لا يصح لانها نايبان امر بالانصرف في ماله على وجه الاحسن
وذلك لا يحصل بالا بر وكذا الوكيل بالسلم اذا ابر المسلم اليه عن طعام
السلم او اخره عنه بعد ما حصل حل مع وبضمن الطعام للموكل عندهما
وعند محمد لا يصح وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصح الا بر المراه
يقبل المسلم اليه فاذا قبل التسليم العقد كالمشتري اذا وهب المبيع من البايع
قبل القبض والغرف على هذه الرواية ان المسلم فيه مبيع وعلمك المبيع
من البايع قبل القبض لا يجوز ما لم يقبل فاذا قبل يتسبح لما ذكرنا وهو بئنا
على ان المسلم فيه هل يقبل الا بر قبل القبض ام لا وجه ظاهر الرواية
ان المسلم فيه دين لا يستحق قبضه في المجلس فيصح الا بر عنه كالتمن
خلاف بدل الصرف وراس مال السلم لان قبضه في المجلس يستحق
للتعيين الذي هو بشرط العقد والا بر بغيره لم اما الذي لا يستحق قبضه
في المجلس تعيينه ليس بشرط فيجوز اسقاط القبض فيه بالا بر بوضوح
ان المسلم فيه من حيث انه دين يجب بالعقد كمنزلة الثمن ومن حيث
ان العقد ايضا في اليه وبورده عليه كان بمنزلة السلعة والمبيع فيوفر
على الشبهتين خطهما فتقول لشبهه بالمبيع لا يجوز الاستبداد به قبل
القبض ولشبهه بالثمن يجوز اسقاط القبض فيه بالا بر اذا ثبت هذا
فيما اذا كان الا بر من الاصيل فكذلك اذا كان من الوكيل يصح عندهما ويضمن

وعند أبي يوسف لا يصح وعلى هذا الخلاف مشاركة الوكيل المسلم مع المسلم
 اليه بخلاف آقاه الوكيل بالشرايع البايع لان عين المشتري مملوكة للموكل
 فالقالة منه تصرف في محل هو حق الغير والمسلم فيه دين والثابت به حق
 القبض مادام في الذمة وهو حق الوكيل واذا كره المشتري عند يوسف
 في مسيلتنا لا يكون للوكيل ولاية الاستيفاء منه لان من راعه ان لا يثن على
 المشتري فيعجز عن المطالبة بالاستيفاء فيقوم الموكل مقامه وعن هذا آقاه
 بعض مشايخنا ان الوكيل اذا مات قبل قبض الثمن وله ومي انتقل ولاية
 القبض الى الموكل لا الى الوصي لانه عجز عن القبض بنفسه وقال بعضهم
 ينتقل الى الوصي لانه قائم مقام الوصي فانعدم عجز الوكيل عن القبض
 لان قولنا بانه كفعله اما في مسيلتنا العجز عن القبض يتحقق لعدم
 التاييد فانقل الى الموكل بخلاف ما اذا ابتاع الوكيل المشتري صريحا حيث
 يكون ولاية القبض له ولا ينتقل الى الموكل لان من راعه ان لا يرا
 لم يصح وان الثمن واجب على المشتري في ولاية القبض له كما كانت
 قبل الابرار هذا اذا باعه من صاحبه وان باعه من رجل اجني فالبيع جائز
 ولا يعتق العبد وياخذ البايع الثمن من المشتري ويده فله الى الموكل
 اما جواز البيع فلا نه لما جاز في المسئلة الاولى مع اتفاقهما على الفساد فلان
 بجواز هذا الولي واما عدم العتق فلعدم اقرار المشتري وعدم قبول قول
 البايع عليه وعلى الامر واما حق المطالبة بالثمن فلان البايع وان اقر براءة
 المشتري ايضا الا ان المشتري رد اقراره حيث كذب به والاقرار مما يثبت بالرد
 فان صدق المشتري البايع ينظر ان كان بعد نقل الثمن عتق العبد باقراره
 والثمن للامر سوا دفعه اليه او كان في يد الوكيل لانه قد ملك عينه والوكيل
 لا يملك ابطال ملك العين عليه الا ترى ان الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن ثروده
 للمشتري او براءة منه كان باطلا الا ان هناك الثمن كان واجبا فلم يبع هتته
 وابراره فكان وجودها وعدمها بمنزلة **أما** هنا في زعم الوكيل ان الثمن
 لم يكن على المشتري وانه اخذ منه ماله فيخرج وقد عجز عن رد موجب
 عليه الضمان وان صدقته قبل نقل الثمن بطل الثمن عنه وعزم البايع
 الثمن للامر في قياس قول أبي حنيفة ومحمد وفي قياس قول أبي يوسف
 الثمن للامر على المشتري والامر هو الذي يلي قبضه على ما مر **باب**
 الشهادة التي تبطل بعد قضا القاضي **اصل** الباب ان الشاهد
 يفرض ما اترف بشهادته اذا ظهر كذبه وانما يظهر كذبه اذا شهد بالمال اذ ارج
 عن شهادته وقد ذكرنا في الايمان او بشهادته بالقتل ثم يرجع بعد الاستيفاء
 او بحج الشهود بقتله حيا فيمن الدية في ماله لو كان القتل عندنا وعند
 الشافعي ليقض منه وعلى هذا الخلاف اذا قال الولي علمت ان الشهود

كذبة

كذبة عندنا لا قصاص عليه وجب الدية في ماله وعنده يجب القصاص
 لان سبب وجوب القصاص قد وجد فيجب وبيانه انما قصد ا قتله بسبب
 يقصد اليه بالقتل عدوانا فيجب القصاص كما ذكره وكن القى على اخرجية
 فقتلته او اعزى عليه سبعا فانه تجب القصاص لما ذكرنا من التسليم
 مع العدوان المباشرة وهذا لان الموجود في فصل المباشرة ليس الا التسليم
 وهو الذي يدخل في وسم العباد وبواخذة لان الله تعالى لما اجرى
 العادة ان هذا الاثر يتعقب هذا السبب بحول ذلك مما نشره الا انه قد
 نقل بواسطة بين فعل العبد وبين الاثر وقد يكثر ولا عثرة به اذ حصل
 المقصود في استنوايا استنوايا استنوايا الا نر وجب ان يستنوايا في **الموجب**
 لسد الباب العدوان وقد شهد له اصل بالاعتبار وهو الاكره لا يلزم
 على ما ذكرنا حنرا لير ووضع الحجر على الطريق لان الحذر والوضع قد
 يقصد به غير القتل فيمكن الحال في قصده فلا يكون القتل عن قصد وهذا
 لا يقصد به الا القتل ولا نعمة لم يقصد شخص بعينه فلو كان كما نشر
 واكثره والدليل على وجود النسب على هذا الوجه ان القاضي يصير
 ملجأ من جهتهم ولا يحل له الامتناع بشرعا ولو امتنع يصير فانسقام
 ويعزل او ينزل وبعد القضا يصير الولي محمولا عليه فبما كانت الشهادة
 مفصلة الى حصول القتل كان الاكره مفض الى القتل من المكره طبعيا بل
 اولي لانا هنا يحل له شرعا وثمة لا فكان الاقضا هنا اظهر ولهذا وجدت
 الدية عند كره مقصودا عليهم مع انما لا تجب الا بالقتل وهذا لان المباشرة
 للقتل هو الولي وعند اجتماع المباشرة مع المسبب الضمان على المباشرة
 دون المسبب الضمان هنا علمنا انهم الحقوا بالمباشرة والقاتل حقيقة
 فيجب عليهم القصاص ولا ينهم اهدروا دمه واسقطوا عصمته عدوانا وقد انقل
 الاستيفاء هذا الا هدار فيجازون بالاهل راعا بالادلة المقتضية للماثلة
 في العدوان وبعد ما سقطت العصمة تعين الولي للاستيفاء اما بالاجماع
 اولانه اقرب الناس الى من اهدروا دمه وهذا لان القصاص احق
 موجبي تقويت النفس فيتعلق بشهادة الزور كما لموجب الاخر وهو الدية
 وبيانه ان التقويت الحكمي في حق الضمان بمنزلة التقويت الحسي بدليل
 الاموال والمعنى فيه ان حق الانسان انما يكون له اذا لم يراحمه فيه غيره
 واختص به فاذا اصابه بغيره شرعا وانقطعت عنه ولا يثمة صار
 كالمعدوم في حقه فيجب الضمان كذلك النفس انما يكون له مادامت
 معصومة فاذا اصابته مستحقة عليه مارت كالمعدوم ومرة والفائدة
 حسا ولنا ان الشهود لم يباشروا القتل ولا اكرهوا القاتل على القتل



فلا يجب القصاص كما في الحافر والممسك وقولنا لم يربا شر والقتل
 ظاهرة له لم يوحذ منهم الا الشهادة وانها قول والقتل فعل ولهذا صحت
 يقال شهد بالقتل وما قتل ولهذا لو كان مورثه لا يجر من الميراث ويجز
 الولي لو كان وارثا ولا شاهد لو كان قاتلا لا يجلوا اما ان يكون قاتلا
 بما شتره الولي او بدونها والاول منتف لان الولي مختار وفعله معتبر
 في حقه بشرعا بالاتفاق اما عندكم لوجوب القصاص عليه لو اقر انه قتل
 قتله بغير حق وعندنا لوجوب الدية والفعل اذا صدر عن عاقل مختار حقيقة
 وبشرعا لا يجوز اضافة الي غيره كسائر الافعال والثاني باطل لانه
 ليس هنا فعل اخر يحصل به القتل واذا ثبتت الاضافة الي الشاهد
 لا يكون قاتلا فاد الترتيب قاتلا لا يجب القصاص لانه يستلزم على المماثلة ولا
 مماثلة بين القتل وغيره من الافعال او نتيجة الاجماع اولان بوجوب
 القصاص بجلده وقد قال عليه السلام لا يجلد امرء مسلم الا اذ حرم
 معان ثلاث ولم يوجد شيء من الثلاثة هنا فلا يجل ترك العمل بالحد
 وزدنا قاطع الطريق بالنص فيما وراه بقي على قضية الدليل ووجوب
 الدية لا يدل على وجوب القصاص لانه المال ثبت مع الشهادة والقصاص
 يندرج بالاشبهات وقوله الحافر لا يقصد شخصا بعينه يبطل بالمسك
 وعن يقصد قتل غيره وهو مستتر بترسه فلا يصل اليه سلاح قاصده
 فحاز واخذ ترسه حتى وصل اليه السلاح وقتله فانه لا قصاص على
 اخذ الترس وهذا التشبيه الى الافضا الى القتل فوق الشهادة فعلا ان
 التشبيه لا يصلح سببا لوجوب القصاص بخلاف الاكراه لانه ثمة فعل الكراهة
 انقل الى المكروه وبصيرته له وهو يصلح آلة وقد طلب الفعل وخوفه
 بقتله والاشبه بالاشبهات بحكم الطبع محمول على حب نفسه وحياته فيصير
 فعله مستويا اليه وهذا اليهود والقاضي ما طلبوا الفعل من
 الولي بل جبروه في ذلك بل يوجبونه الي العفو والترك كما بدنه الله
 تعالى فكان الولي مختارا فلا يضاف اليهم ولهذا قلنا بانه لا يجب شيء
 من المكروه لصيرورته اليه وانتقال فعله الي المكروه وهنا فعل الولي معتبر
 في حقه فلا ينتقل الي غيره واما الحجة والسبع ممنوعة على قوله ان
 حنيفة ثم الفرق ان في طبعها القتل فاذا قربها اليه بوجدها كحكم
 طبعه بدعوه اليه للانتقام والتشفي لكت العقل والشرع بدعوانه
 الى العفو ولان فعله معتبر في حقه بمنزلة الدافع والحافر بخلاف الحية والسبع
 واقضي ما في الباب انه يضاف اليه بالاشبه لكون التشبيه دعوى المباشرة
 والمماثلة تنسب في القصاص **وهو** اخر ان كل من لحقه الضمان لمنفعة

حصلت

حصلت لغیره فله حق الرجوع عليه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه
 الله **رجلا** شهد ا على رجل انه قتل فلانا حظا وقضي القاضي بالدية
 على العاقلة في ثلاث سنين وتبعضها منهم ثم جاء المشهود بقتله جافا لقا
 بالحياتان ساءوا وضموه الولي لانه قبض ما ليس له حق القبض وان ساءوا
 فضموا المشهود لانهم اتلفوا حكلا انهم اكرهوا القاضي على القضا والقاضي
 ازال المقتضي به عن ملك المقتضي عليه وانه اتلاف حكا يتصير القاضي
 الة للمشهود وهذا النوع من الاتلاف مضاف للشهود موجب للضمان
 كالمواكبه رجلا على اتلاف مال الغير فان ضموا الولي لا يرجع على المشهود
 لانه انما لحقه الضمان لمنفعة نفسه وقد حصل له ملك المضمون ولم يحصل
 من احد جنابة عليه بعد ملكه ولان الاتلاف يبدل لا يوجب الضمان
 كما لو شهدوا بالنكاح بمهر المثل ثم رجعوا فهذا الولي لان ثمة لم يحصل
 له المال بما بطلته وهنا حصل بمثل ما ضمن وان ضموا الشاهد من فلان ان
 يرجع على الولي لانه لحقه الضمان لمنفعة حصلت للولي بمنزلة الوكيل
 والمودع يرجع على الموكل والمودع بما يلحقه من الضمان ولا يملكوا
 المضمون باذ الضمان فظهر ان الولي جني عليهم ياخذ ملكهم فكان لهم الرجوع
 عليه كما اذا ضمن المالك الغاصب له ان يرجع على غاصبه ولان العاقلة
 لهم تضمين الولي فلما ضموا المشهود فقد اقاموا موضع مقام أنفسهم في حق
 الرجوع كما لو عصب مدبرا وعصب منه اخر وهلك في يده واختار
 المالك تضمين الاول له ان يرجع على الثاني فان شهدوا بالقتل عدا فقتله
 الولي ثم جاء المشهود بقتله جافا فوريته المقتول بالحياتان ساءوا فضموا
 القاتل الدية لانه قاتل حقيقة وان ساءوا وضموه المشهود لانهم قتلوه
 حكا بغير حق ولا قصاص على واحد منهم اما الولي فلان قضا القاضي في
 حقه صار شبهة واما المشهود فلانهم ميسوب والقصاص جزا المباشرة
 فاذا رجع على المباشرة فعلى المسبب اولى فان ضموا الولي لا يرجع على المشهود
 لما قلنا ولانه سلم له بدل ما ضمن وهو نفس المشهود عليه وان ضموا المشهود
 لا يرجعون على الولي عند ابي حنيفة وعندهما يرجعون لان سلب
 ملك المضمون قد وجد وهو التعدي والضمان فان تعدد راجع الملك
 في المضمون وهو الدار في حق نفسه يجب في حق ملكه بدل المضمون
 كغاصب المدبر اذا ضمن على الغاصب الثاني اذا هلك المدبر في
 يده ولا يضمن ثمة لمنفعة حصلت للولي والقصاص اذا صار مالا صار عفو
 الخطا بدليل انه يقضي منه ديونه وتنفذ منه وصاياه وقد صار
 موجب هذا القتل المال وفي الخطا يرجعون فكذا هنا ولا الورثة
 متى ضموا اقاموا موضع مقام أنفسهم في التضمين لانه وصل اليهم قيمة النفس

فصار المضمون المتقوم للضمان من ضرورة والمضمون ان لم يكن قابلا
تبدله قابل كما في المدبرة ولا يبي حنيئة ان لم يكن قابلا الشهود عند ادا
الضمان لا يملك المضمون لانه دم والدم مما لا يملك ولهذا قلنا انه لو قتل
عبد انسان خطأ وادى القيمة لا يملك العبد حتى يكون الكفنة على المالك
واذا لم يملكوا الدم لم يكن البول متلفا ما هو مملوك لهم فلا يرجعون عليه
بخلاف الفصل الاول لان ثمة المضمون مال وبخلاف المذبر لانه مال
متقوم ولهذا لو جمع بينه وبين القن في البيع مع البيع في القن بما
يخصه الا ان الشرع منع الانتقال من ملكه الى ملكه كحقه في العتق
فمن حيث انه مال متقوم امكن جعله ملكا للقاصب الاول في حق ملك
البدل واما الدم ليس بمال متقوم فلا يمكن جعله ملكا للشهود في حق
تملكه البدل ولان الضمان انما يجب على كل فريق بخسارته وتعدى
وكل فريق يقر بخسارته فانما يصح بفعل نفسه الولي بالجناية الحقيقية
والشهود بالجناية الملكية فلا يرجع على غيره الا انه تملك المضمون في قيمته
والمضمون هنا النفس وهو ليس بقابل للملك حتى يظهر ان التعدي
ورد على ملكهم او حقهم بخلاف المذبر لانه مال متقوم ويجوز ان يلائق
ملك المالك ولهذا لو لم يظهر المذبر وظهور له كسب يكون الاكساب ملك
القاصب دون المضمون منه الا انه افتتح الملك فيه صيانة لحقه
في العتق بعد موت المولى فاذا ظهر بعد اداء صيانة حقه في العتق
وقد بطل ذلك بموته قبل موت مولاة فالحق بالقن فتيين انه صار مملوكا
للقاصب بالضمان فيرجع على الثاني ولهذا لو كانت قيمته يوم غضب
الاول الف درهم وقيمته يوم غضب الثاني الفان ومن الاول الفا
فانه يرجع على الثاني بالثاني درهم ولان القيمة ثمة ليست بيد من
العين لا بعد امر شرطه وهو تملك المضمون بمقابلته بل خلف عن النقض
الذي حل ببلده وتقررت يده وقد وجد هذا من القاصب الثاني اما
هنا الضمان وجب بدلا عن العين ولان الشاهد يملك بالضمان
ما اتلفا بشهادتهما وهما اوجبا حق استيفاء القصاص ولم يوجبا المال فلا
يرجعا عليه بالمال والدليل على انه ليس بمال انهما لو شهدا بالعمو
ثم رجعا لا يضمنان شيئا فلا يجوز ان يرجعا عليه بما بالمال بخلاف الخطأ
لانهما اوجبا المال واخذ الولي عين المال فلما ضمن المالك ملكا ذلك المالك هو
فرجعا عليه وهنا استوفى المضمون له القصاص واخذ منه المال
بدلا عن الدم وذاك ليس بمال ولا يصح تملكه فلا يرجع ولو كانت الشهادة
في الخطأ والعمد على اقرار القاتل والمسئلة بجالها ثم رجعا المضمون
بقتله حيا فالضمان على الولي خاصة ولا تثبت على الشهود اما الفروع فلان

لم يظهر كذبهم اذ ليس من ضرورة حياة عدرا الاقرار ولكل الضمان
على الولي خاصة لانه اخذ الدية او استوفى القصاص بغير حق وكذا الو
شهادة وا على شهادة شهادتين على رجل انه قتل فلانا خطأ والمسئلة كمالها
ثم رجعا المضمون بقتله حيا فالضمان على الولي خاصة اما الفروع فلان لم يظهر
كذبهم كجوان ان الاصول الشهادة وهم على ذلك كاديين فلم يحقق
كذبهم كالجواب على الاقرار واما الاصول فكذلك اذا انكروا الاستهاد
لانهم انكروا التعدي والضمان ولا يعتبرانكارها في ايجاب الضمان لانها انكار
التعدي والضمان لا يعتبرانكارها في ايجاب الضمان على الفروع ايضا لانها لا يصدقان
في ايجاب الضمان عليهما ولو قال الاصليان اشهدناهم وكنا كاذبين علمنا بذلك
فلا ضمان على الاصول ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بضمننا الدية
والعاقلة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الولي وان شاءوا ضمنوا وعلمنا هذه الخلافة اذا
رجع الاصول في باب المال وان رجع الفروع مع ذلك من الفروع خاصة عند
ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يشتركون وهذا الخلاف راجع الى ان
القصاص بالشهادة على الشهادة يقع بشهادة الفروع وعنده شهادة
الاصول لمحمد ان الفروع عين قاتل ما مقامهما في نقل شهادتهما الى المجلس القاضي
فاما القصاص يقع بشهادة الاصلين ولهذا يعتبر عد التهما وتحملها
ليصح نقلها فكانها حضرا وشهدا باقتسامها ثم رجعا ولا يتم حملوا الفروع
على الادا حتى لو امتنعوا عن الادا باعوا وبصير واشسقة فكانوا عترة
المكرهين من جهتهم كالقاضي من جهة الشهود يجب الضمان عليهم
وصار كالواكره رجلا على ان يكره اخر على ائتلاف مال انسان يصبر وضمانا
كذلك هنا ولان لعقل كل فريق اثر في ائتلاف لهما ان الفروع مختارون
في الادا حقيقة فكان القضا واقعا بشهادتهم وهذا لان الشهادة
الموجبة للقضا هي الشهادة في مجلس القضا لان الشهادة تختص بمجلس
القضا واشهاد الاصول وشهادتهم ما كان في مجلس القضا والرجوع في
غير مجلس القضا لا يجب الضمان فهنا اولى ولان الاشهاد لم يكن ايجابا
منهما عليهما لان لهما ان لا يقتلانا ذا لم يكن ايجابا لاضمان عليهما بخلاف
القاضي وانما يجب الضمان عليهما بشهادتهما عند الحاكم لانهما اوجبا على الحاكم
القضا ولا نقول بان الفروع نابيون عن الاصول في نقل شهادتهم الى المجلس
القاضي فانهم بعد الاشهاد لو منعوا عن ادائها الشهادة كان عليهم الادا
اذا طلب المدعي ولو كانوا نابيين عن الاصول لما كان لهم ذلك اذا سمعهم
الاصول ولكنهم يشهدون على ما تخلصوا وهو اشهاد الاصول اياهم على
شهادة الاصول وقيل هذا الاختلاف راجع الى اصل اخر وهو انه
هل يسع الاخرين ان يمتنعوا عن ادائها الشهادة ام لا في قولهما لهما ذلك

بغير ثمة الوكيلين في ادائها الشهادة لا ينال ابرقان وجوب ذلك الحق
على الحقيقة فصارت شهادته الاحزين باختيارها بغير اكرام من
الاولين وعند محمد لا يسعها الامتناع كشهود الاصل ثم عكسهما لما لم يجز
عن الاصلين يجب على الولي خاصة لا نه قبض ما ليس له قبضه وعند
محمد ان شهادته الاصلين وان شأ الولي ولو رجع الفرعان عن شهادتهما
ضمنا بالاتفاق لانها اكرها الحاكم على الفضا ثم ذكر في الجامع
الصغير في المال اذا رجعا بشتركون في الضمان عند محمد وذلك في خمس
الائمة السرخسي في الرجوع عن الشهادات اذا رجع الفرعان يجعل في
حق كل فريق كانه هو المتقدم بالرجوع ويخبر المشهود عليه لانه لا يجانس
بين شهادته الفرعين فقد كانت شهادته الاصول على اصل الحق وشهادته
الفرع على شهادته الاصول ولا يجانس بينهما ليجعل الكل في حكم شهادته
واحدة فيكون الضمان عليهم جميعا بل يجعل كل فريق كالمستفرد والمشهدود
عليه الجائر بضمين اي الفرعين مثلا كالفاصل مع غاصب الفاصب هذا
اذا رجع شهود الاصول واقروا بالفساد بوا اما اذا جال المشهود بقتله حيا
هل يضمن الاصول عند هذا لا يضمن وهو ظاهر لانهم لا يضمنون بالرجوع
فكذلك هذا واما على قول محمد قال بعضهم يضمنون كما في الرجوع وجواب
ظاهر الرواية انهم لا يضمنون والفرق له ان شهادته الفرعين تثبت
شهادته الاصلين عند القاضي اذا اتصل بذلك قضا القاضي لكن مبرورة
امكان الفضا ونفاذه على القاضي عليه ولا ضرورة الى قبولها في حق
الاصلين عند انكارهما فلما جال المشهود بقتله حيا وشهادتهما في حيا
غير ثابتة لم يضمنوا ولا كذلك الرجوع لان شهادتهما تثبت باعترافهما اذا رجع
الابعد الثبوت واذا ثبت في حيا وانقلبت الى مجلس القاضي ينقل
الفرعين ضمنا عند الرجوع **رجلان** شهدا على رجل انه تزوج
امراة على الف درهم وهو يتكر والمراة تدعي فقضى القاضي بالنكاح ودفع
المهر اليها ولم يبد خلع بها حتى علم ان الزوج ابوها من الرضا عنه
يبطل النكاح ويرد المهر ولا ضمان على الشاهدين لانه لم يظهر كذبهما
لانما شهدا بالعد ومن الجائز ان النكاح قد كان الا ان القاضي
اخطا ولم يعلم بالايوة قال الا ترى انه لو ظهر ان الشهود عبدا او محرو
في قلته لا ضمان عليهما لانه لم يظهر كذبهما الا ان القاضي هو الذي
قصر في البحث واخطا في قضائه **وكذلك** لو شهدا على رجل
انه اشترى هذا العبد من فلان بالف درهم واشترى محمد ذلك فقضى
بذلك ودفع الثمن ثم استحق العبد ووجد حرا او مدبرا فان المشتري يرجع
على البايع بالثمن ولا ضمان للشاهدين لانه لم يظهر كذبهما **وكذلك**

لو

لو شهدا على امراة انها اختلعت من زوجها بالف درهم فقضى
بذلك ودفعت الالف ثم اقامت ببينة انه كان طلقها قبل شهادتهما ثلاثا
قبل الخلع بطل الخلع ويرد الزوج الالف ولا ضمان على الشاهدين وكذا
لو ادعى انه اعتق امته امس على الف درهم وقضى عليها بالماله ثم اقامت
البينة انه كان اعتقها قبل ذلك رجعت على المولي ولا ضمان عليهما لما قلنا
وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا اقترضه الف درهم عامراول وقضى
بشهادتهما ودفع الالف ثم اقام المقتضى عليه البينة انه ابراه المدعي قبل
شهادتهما بيوم من كل قليل وكثير فانه يقضى بالبراة ويرجع المدعي عليه
بالماله على المدعي ولا ضمان على الشاهدين لانه لم يظهر كذبهما لانما شهدا
بالقرض ومن الجائز ان الفرقة قد كان ثم ابراه ولو شهدا ان فلانا
عليه الف درهم فقضى بها ثم اقام المدعي عليه بينة على البراة قبل
شهادتهما بيوم فالمدعي عليه الجائر ان شأ رجع على الشهود لانه ظهر
كذبهم بالشهادة على البراة لانهم شهدوا ببقاء الحق الحال ومن ضرورة
البراة قبله ان لا يكون عليه دين وقت الشهادة خصار كحي الشهود
لقتله حيا بخلاف الفصل الاول لانه ليس من ضرورة البراة قبل الشهادة
ان لا يكون القرض عامراول حقا وان شأ رجع على المدعي لانه قبض
بغير حق فان رجع على الشهود رجعا على المدعي لانه ظهر انه اخذ
ما هو مملوك لهم وان رجع على المدعي لم يرجع على الشهود لما ذكرنا
ولو وضع محمد هذه المسئلة بفصل اليقين وهو ان رجلا قال امراتي
طالق ان كان فلان عليه شيء فشهد شأ هذان ان فلانا اقترضه الف
قبل اليقين يقضى بها على الكالف لم يثبت في يمينه ولا تطلق امراته لانه جعل
شرط الحث قيار الدين الحال وبالبينة يثبت الاقراض ونقا الدين
باستصحاب الحال لاحتمال السقوط بالانرا وغيره غير ان الحكم بالسقوط
بالشك وكما لا حكم بالسقوط بالشك لا حكم بالطلاق بالشك لعدم دليل
وجود شرط الحث وعمله لو شهدا ان فلانا عليه الف درهم يقضى
بالمال وبوقوع الطلاق لان شرط الحث قد وجد وهو وجوب المال
عليه في الحال بالبينة فكذلك فيما سبق وروي هشام عن محمد انه
قال لا يطلاق امراته في الفصل الثاني ايضا لانما وان شهدا عليه
الحال لكن يحتمل انهما شهدا بسبب عرفاه قبل اليقين وبوهم
انه قضاها وانرا خصار كالفصل الاول وعن ابي يوسف انه يقع
الطلاق في الفصلين لان الشرط قيار الدين عليه في الحال وقد
ثبت ذلك بقضا القاضي والله اعلم **باب** من الدين ه
والشهادة **اصل** الباب ان المال المشترك بين اثنين يتي

مستركا بينهما ما لم يوجد قسمة صحيحة والقسمة الصحيحة ان يمان
نصيب احدهما عن نصيب صاحبه حتى لو كانت الصبرة بين اثنين فقالا
هذا الجانب فلان وهذا الجانب فلان لا يصح لعدم الامتياز والجزاء حتى
لو هلك شيء يكون عليهما وقسمة الدين قبل القبض لا يجوز لان القسمة
اقرار احد النصيبين عن الآخر وجميع في مكان آخر على وجه عتار احدهما
عن الآخر وهذا لا يتحقق في الدين قبل القبض لان كل مجموع في ذمة المدون
فكيف يتحقق الاقرار والامتياز وهذا لان القسمة شرعت لا كمال المقف
ولا يتصور الانتفاع بالدين مادام في ذمة المدون ولهذا قلنا لا يجوز
قسمة الاولاد في بطون الامهات لان المقصود للجزاء والانتفاع وذلك
لا يتحقق فيما في البطن لعدم التمكن من اثبات البدل قبل الانفصال ولهذا
قال ابو حنيفة ومحمد اذا اسلم رجلان الى رجل في طعام فصالح احدهما
على راس مال له يتوقف على اجازة شريكه لا انه تقدر جعله صلحا عن
نصيبه خاصة لانه قسمة الدين قبل القبض لا يتحقق ذلك الا
بمخير نصيبه عن صاحبه ولا يمكن جعله صلحا عنهما الا باجازة صاحبه
فيتوقف ضرورة ولان الدين معد وملا عنه عبارة عن حق المطالبة
الحق بالاموال باعتبار العاقبة كما حجة الناس فان كل واحد لا يجد ما
يشترى به كل ما يحتاج اليه ولو وجد لا يتعين بالاشارة فلا بد من
ايجابه في الذمة ولا حاجة الى جعله موجودا في حق القسمة فبقي في حق
القسمة على العدم ولان فيه عليك الدين من غير ذمة عليه الدين وذلك
لا يجوز **وحرف** اخر ان الاستدلال بالمسلم فيه قبل القبض لا يجوز لانه
مبيع بدليل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع ما ليس
عند الانسان ورخص في السلم والاستدلال بالمبيع المعين قبل
القبض لا يجوز مع ان قبول العين للمخرقات اظهر من الدين فاذا لم يجر
الاستدلال بالمبيع المنقول قبل القبض بقي الدين اولي ولهذا قلنا ان
ارش المال لو كانت عينيا وهلك بعد القبض ثم تقابلا بالسلم يجوز وهذا
حكم المبيع المعين **وحرف** اخر ان احد الشريكين اذا استوفى من الدين
حصته شيئا كان المستوفى ملكا له وللآخر فيه حق المشاركة حتى
تفك تصرفاته ولو هلك في يده قبل المشاركة كان الهلاك على القابض
وحرف اخر ان الصمان لنفسه باهل مكان التناخي ولهذا قلنا ان
الوكيل بالبيع اذا ضمن للموكل او المضارب اذا ضمن الثمن لرب المال لا يجوز
لان حق القبض له فلو مضمض الصمان مضامنا لنفسه وانه محال على
الوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر عن الزوج حيث يصح لانه سفير ومعيبر
محض لا يرجع اليه شيء من الحقوق فلا يصح مضامنا لنفسه **وحرف** اخر

ان الدراهم تتعين في الملك الذي هو فاسد من الاصل عبرة المقتضى
ولا تتعين فيما ينتقض بعد الصحة لوقوع القبض صحبا ووجوب الدين بعده
وفي تعيينه في فساد الصرف لعدم القبض روايتان ذكره في كتاب المهر والظاهر
انه يتعين وهو الصحيح المذكور في عامة الروايات **وحرف** اخر ان تصرف المالك
الحق اذا كان عن تسليط من له الحق لا يكون له حق القبض سواء كان حقة مقصورا
على العين او لم يكن كما اذا كان الملك له بتسليطه بان كان الشفيع وكبلا
بالبيع او كان البيع تسليط الحيار للشفيع فامضاه او بشرط ان يكفل بالذمة وان
لم يكن عن تسليط فان كان الحق مقصورا على العين له حق القبض وان لم يكن
لكن **وحرف** اخر ان الشهادة نرد بالذمة لقوله عليه السلام لا شهادة لمن
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله **رجلان** لهما على رجل الف درهم مشترك
بينهما ففك كل واحدهما صاحبه حصته فالصمان باطل لانه لا يتحلوا اما ان يبيع
مع قيام الشركة او لا مع قيام الشركة لا وجه الى الثاني لانه قسمة الدين
وانه لا يجوز ولا وجه الى الاول لان كل جزء منه مشترك بينهما فاذا فسخه
بيطل في نصفه لانه صفان لنفسه ثم الباقي مشترك ايضا ويبطل في نصفه
فلا يزال كذلك حتى يبطل كله ولان الكفول له اذا قبض شيئا من الكفيل
كان الكفيل ان يشاركه فيما قبض لقيام الشركة واداء الكفيل كاداء
المطلوب ولو ادي المطلوب كان له حق المشاركة فاذا شاركه فيما قبض
واسترد نصفه يبطل الا اذا قبض لان الاسان لا يكون قاضيا دينه
نحوه نفسه واذا انتقض القبض في هذا القدر بقي المقتضى ما بقي في يد
الشريك فيرجع بنصفه ايضا هكذا الى ان ياتي على الكل فيؤدي الى
الانقضاء وتبين في الاخرة ان الكفالة لم تغل شيئا فلا يجوز فلو انه
ادى حكم هذه الصمان كان له ان يسترد منه لانه ادى حكم عقد فاسد
فكان مستحق القبض ولو لم يكن كذا لكانت فسخه احدهما بنصيب
صاحبه مسترعا جازا لقسما وليس له ان يرجع على صاحبه قال محمد
في الاصل لانه مسترع مسلم وبما نه من وجهين احدهما ان من ضرورة
صحة المبرع بالقصا ابطال الشركة عما يقضي فصار هو مبريا اياها
عن حق المشاركة وصح الامر لانه قاربه سبب الحق لان سبب حق
المشاركة قبض احد الشريكين شيئا من الدين المشترك لان المقنوع
صار عينيا وغير المقنوع بقي دينيا ولا مساواة بين العين والدين والذمة
تقتضي المساواة فكان له حق المشاركة لتحقيق المساواة وكان سبب
هذا القبض الحق والامر اذا قارب سبب الحق صح لانه عند عقارته الانرا
لم ينفذ السبب شيئا للحق بخلاف الصمان لان صحته لا يتوقف على
القبض فيصير مبريا قبل وجود سبب الحق وانه لا يصح والثاني ان من

من ورة صحة التبرع بالقسط قطع الشركة فيما يقضي ولا تنقطع الا بالقسمة
وعند قبض احد الشريكين تحتل القسمة الا ترى ان احدها لو قبض
نصيبه من الدين فسلم له شريكه وانقطع الحق وصار قسمة فاذا احتل
وجب تقديمه عليه نصيبا للتبرع ولا نصيبه صار عينا والعين غير
الدين فصار عينا بخلاف الضمان لانه تعدر تصحيحه وهذا بخلاف ما اذا
تبرع اجنبي بقسط نصيب احدها حيث كان للآخر ولان المشاركة في المقبوض
لانه ليس للاجنبي ولانه ابطال المشاركة وليس من ضرورة صحة تبرعه ذلك
ايضا وكان له حق المشاركة فان محمد لا يرب انه لو كفل رجل عن الكاتبة
ببدل الكتابة لا يجوز ولو ادى حكم الكفالة يرجع ولو تبرع به يجوز بين
بهذا ان حكم التبرع مفارق لحكم الضمان يجوز ان يصح التبرع ولا يصح الضمان
وانما لا يقع الكفالة ببطل الكتابة لانه لو صح اما ان يصح علي وجه يلزمه
الاداء بحالة ويجبر عليه او علي وجه يتخير فيه لا وجه الى الاول لان
الاصيل لا يلزمه الاداء بحالة فلا يكون الواجب علي الكفيل علي الصفة
التي علي الاصيل ولا وجه الى الثاني لانه لا يفيد لانه قبل الكفالة كان
مخيرا في الاداء علي وجه التبرع وهذا المعنى لم يوجد في التبرع ولا بد
الكتابة غير واجب علي المكاتب من كل وجه لوجود المتأخر في ملكه من
استقاطه عن نفسه والكفالة تبرعت للتوثيق فلا يليق بدین يتمكن
المديون من استقاطه عن نفسه فان مات الغريم ونوي ما عليه لم يرجع
المقبوض علي القابض لئلا يثبت حقه فيما يقضي اصلا اما لثبوت
البراءة صاحبه عن المشاركة فيما يقضي ضرورة صحة التبرع او لتقدم
القسمة ضرورة صحة التبرع وفي هذا الفرق بينهما اذا نوي الباقي علي
الغريم او لم ينو فاذا لم يثبت لا يرجع ولانه ساع في قبض مائة فلا يملك
ذلك فان قبض الغريم احدها نصيبه من الدين او تبرع اجنبي عن الغريم
فلا يخز حق المشاركة بخلاف الفصل الاول لانه لا يملكه وجد البراءة وتقدمت
القسمة واحدها لم يوجد هذا لانه لو لم يوجد ولم تعدم مشاركة في
المقبوض وبسائر نصفه فينتقض التبرع ثم يثبت نصف الباقي
فلا يزال كذلك حتي ينتقض كله اما هنا لا ضرورة لانه لو شارك في
المقبوض صح ولا ينتقض التبرع ولا قضا الغريم فان سلم المسالك للقابض
ما قبض صح لانه ابطال حق نفسه في المشاركة فان مات الغريم ونوي ما
عليه رجع علي الشريك بنصف ما قبض بخلاف الفصل الاول لان هذا ثبت
له حق المشاركة في الاصل الا انه بالسلام ابطال ذلك لكنه معيب بشرط
سلامة ما بقي في ذمة الغريم هذا هو العادة فاذا لم يسلم بطل ذلك كالموات
المحال عليه مؤلفا اما هناك لم تثبت المشاركة اصلا لئلا يبطله بشرط سلامة

الباقي فلا

الباقي فلا يثبت له حق المشاركة قال محمد كان ابو حنيفة وابو يوسف اذا
ارادوا ان يتوفوا من صلح الوارث الذي صلح مع وارث اخر واخر اخر من الميراث
العين والدين جميعا يكتب ابي صالحك بما تركه الميت من العين علي كذا ويجلت
نصيبك من الدين الذي علي الناس ولو كان للتبرع ان يرجع فيما ادى لم يكن
وثقة وقد سماه وثقة استدله ذلك علي صحة التبرع وعلي بطلان حق
المشاركة وفي صلح المبسوط اذا كان لرجلين علي رجل الف درهم من ثمن
بيع حال فاخر احدهما حصته لم يخر ذلك في قول ابي حنيفة وجاز في قولهما
وتأخذ الآخر حصته ولا يشاركه الموهب حتي يمضي الاجل فيجوز له ان يشارك
القابض فيما قبض لانه تصرف في خالص حقه ولا ضرر علي شريكه في تصرفه
فينتقل كل الوعاء احد الشريكين نصيبه من العبد او وهبه وهذه الاذن التاجيل
استقاط المطالبة الي مئة ولو اسقط الي غاية كان اولى ولو اشترى احدهما
نصيبه شيئا او صلح من نصيبه علي عيب او قبل الحوالة بنصيبه علي ساد
كان صحيحا لما انه ينصرف في خالص نصيبه فكذلك اذا اجل ولو اقر احداهما
اذا انشأ لان الاقرار انما لا يصح فيما هو حق الغير لئلا يفتن التهمة وذلك بان لا
يملك تحصيل مقصوده بالانشاء ولما صح اقراره عرفنا انه يصح تأجيله ولا يثبت
طريقان احدهما ان تأجيله يلاقي بوجه نصيب شريكه وهو لا يملك بالاتفاق
وبما انه اصل الدين يبقى مشتركا بينهما بعد التأجيل ولا يمكن ان يجعل
تأجيله مصادا للنصيب خاصة الاجل قسمة الدين وانه لا يجوز لما ذكر
انها غير متميزة وتلك كل واحد منهما نصف نصيبه من شريكه عوضا عما يملكه
عليه وانما قلنا هذا قسمة لان نصيب احدهما يصير مخالفا لنصيب الآخر
في الوصف والحكم في القسمة ليس الا هذا والدليل علي ان تأجيله بصادق
بعض نصيب شريكه ان الآخر اذا قبض نصيبه ثم حل الاجل كان للآخر
ان يشاركه في المقبوض ويكون ما بقي مشتركا بينهما والباقي هو ما كان حولا
ولو سلم القابض ما قبض واختار اتباع المديون ثم توفي ما عليه كان له ان
يشارك القابض فيما قبض باعتبار ان يصف المقبوض حقه وانما سلمه
بشرط ان يسلم له ما في ذمة المديون فاذا لم يسلم يرجع عليه وبهذا يثبت
ان الاصل ما قاله ابو حنيفة فانه بعد التأجيل اذا لم يكن للموخر ان
يطلب بنصيبه فكيف يكون للاخر ان يقبض شيئا من نصيبه وان جعل
الآخر قابضا لنصيب نفسه كان ذلك قسمة فينبغي ان لا يكون للموخر ان
يشاركه بعد حلول الاجل وان جعل قابضا لبعض نصيب الموخر
فاذا لم يكن للموخر ان يطلب بنصيبه قبل حلول الاجل لا يكون ذلك لغرض
بطريق الاولى وهذا بخلاف الاول لانه لا يبقى نصيبه وانما القسمة مع بقاء
نصيب كل واحد منهما وبخلاف بيع احدهما نصيبه من العين لانه لا يلاقي شيئا

من نصيب شركه بل لعل انه لا ينشأ رك في الثمن ويجلاني ما اذا استقر
 احد من الشركاء هناك باعتبار اختلاف الحال فنصيب المستوفى لثمن
 في ذمة المدينين وكذا اذا اشترى بنصيبه او صالح او قبل الحوالة لانه
 وجد اختلاف الحال ويجلاني الاقرار لان اقراره حجة في حقه وهو يزعم
 ان الدين كله موحل فلا يتحقق معنى التسمية باعتبار ربحه وانما لا يظهر
 حكم الاجل في حق المقر ولا يكون في اعماله اقراره في نصيبه بمعنى قسمته
 الدين بخلاف انشا الاجل حتى لو اقر احد من الشركاء بان نصيبه موحل كان على
 الخلان والطريق الاخر ان في تصرف الموفر امر بالشركه واحد الشريك
 اذا تصرف في نصيبه على وجه يلحق الضرر بصاحبه لم ينفذ في حق
 شركه كما لو كانت احد من نصيبه من العبد وبما انه لا يحمل مؤنة
 المطالبة بجميع الدين على شركه لانه يوزع نصيبه حتى يستوفي الآخر
 نصيبه فاذا حل الاجل شاركه في المقبوض من ثمنه بجزء نصيبه مما بقي
 حتى يستوفي الآخر نصيبه فاذا حل الاجل شاركه في المقبوض فلا يزال
 يفعل هكذا حتى يكون المطالبة في جميع الدين على شركه وفيه من
 الضرر ما لا يخفى وبه فارق الاول لانه ليس فيه اضرار بشركه لانه لا
 يشاركه فيما قبض وكذا في استيفاء نصيبه او الشراء بنصيبه او
 الصلح او قبول الحوالة واذا اقر الدين موحل فهو غير ملحق بالضرر
 به لكنه زعم ان الشريك ظالم في المطالبة ولا يسبيل له على المطلوب
 حتى يحل الاجل فيكون هو في المطالبة ظالما لمتزما مؤنة المطالبة هو
 باختياره فلهذا اصح اقراره في نصيبه ولو صالح احد من المدينين على
 مائة درهم على ان اخر عنه ما بقي من حصته لم يكن التاجر عند ان
 حقيقته وما قبض فهو بينهما لان المقبوض جزء من الدين المشترك هو
 وحققا فيه على السواء وعندهما تاخير في قبضه فبما بقي صحيح والمقبوض بينهما
 لانه حين قبضه كان حقهما في الدين سواء فصار المقبوض بينهما فتأخره
 لا يغير حكم الشراكة بينهما في المقبوض لان التأخير لا يمس المقبوض
 ولو كانا شريكين بشراكة عنان فكذلك وانما المتفاوضان فتأخر احد
 جاز على الاخر لان التأخير من صنع التجار وكل واحد منهما قائم مقام
 صاحبه فيما هو من صنع التجار ولو كان الدين العاقل اقرارا لانه كان
 المطلوب عليه حسمائة درهم قبل دينهما فقد برى المطلوب من حصته
 بطريق المقاصة بمثل مال ابراه ولا ينشأ شركه عليه لان المتزاد
 قاضيا بنصيبه من الدين ما كان عليه لا مقتضيا فان اخر الدينين
 قضا عن اولهما فلا يرجع عليه كالواحدة عن نصيبه او وهبه له وتكنا
 لوجبه عليه عند ادون النفس موجبا حسمائة او صالح عن جناب

عمر فيها قضا من على ذلك لانه ما صار مستوفيا شيئا مضمونا او شيئا
 قابلا للشركة انما صار متلفا بنصيبه فلا يكون للاجزاء يرجع عليه
 ولو غصب احد من المدينين ما يساوي حسمائة فلهذا في يده فلا
 ان يرجع عليه بما يتي وخمس لانه صار قابضا بنصيبه مالا مضمونا وضمان
 الغصب يوجب المثل في المضمون فكانه استوفى نصيبه ولان المدينون
 يكون قاضيا بنصيبه بطريق المقاصة لان دينه اخر الدينين هنا ولو
 اخرت ثوبا للمدينين يساوي حسمائة فكذلك عند محمد لانه صار قابضا
 متلفا لماله ويكون ذلك مضمونا عليه فيكون كالغصب والمدينون صار
 قاضيا بنصيبه بطريق المقاصة وعند ابن يوسف لا يرجع عليه بشيء لانه
 متلف بنصيبه بما صنع لا قابض والاخر اقترافا فيكون تظير الجنابة ولو
 صالحه على مائة درهم على ان ابراه ما بقي من حصته بعد قبض المائة
 او قبل قبضها فلسه يترك ان يرجع عليه حسمائة السداس المائة لان الباقي
 من دينه على المدينين مائة ونصيب شركه حسمائة فيقسم المقبوض
 بينهما على مقدار حقهما بخلاف ما اذا اجل فيما بقي على قولها لان التاجر
 لا يسقط نصيبه من الدين وان تأخر حق القبض فلهذا يكون المقبوض
 بينهما نصيبين ولو اشترى احد من نصيبه شيئا يرجع عليه شركه بنصف
 الدين بخلاف ما لو صالح فانه بالخيار ان شاء دفع اليه نصف الدين وان شا
 دفع نصف ما قبض لان سببي الصلح على الحفظ لخط والاعراض فمن حجة
 ان يقول انما توصلت الي نصيبه لاني تجوزت بدون حتى فان اردت ان
 يشاركني فيكون بما تجوزت به دفع اليك نصف ما قبضت بخلاف البيع لان
 مناه على الاستقصا والمأكسة فيصير بالشرا المستوفى في جميع نصيبه فبما
 لشركه ان ترى انه لو كان له على اخر عشرة دراهم فاشترى منه بها ثوبا
 له ان يبيعه من راحة ولان البيع عقد ضمان فيصالح ان يكون موجبا
 لشركه عليه ضمان نصيبه والصلح عقد تبرع فلا يكون موجبا
 للضمان على المتبرع الا ان يلتزم بذلك باختياره واذا دفع في الشراء
 بصفحة الدين او في الصلح فما بقي على الغريم يكون بينهما **رجلان** لهما على
 رجل الف درهم نقض الغريم احد من نصيبه اجودا وادوي فالآخر
 بالخيار ان شاء شارك القابض فيما قبض وان شاء اتبع الغريم فان سأل
 ثم اراد ان يشارك فيه ليس له ذلك لان الخبيرين شيئين اذ اختلفا في احد
 تعين عليه ذلك كالمالك لان في نصيب القابض وغاصب القابض وبما
 القيد الحائي اذا اختار الدفع او الفد الا انه يتوي الباقي على الغريم كما ذكر
 غير لثريين لهما على رجل مائة فصالحه احد من نصيبه على ثوب
 وسلمه صاحبه ثم توبى ما على الغريم عا د حقه في المشاركة وان

بض

اخذنا المشارة مع القابض ياخذ منه نصف ذلك بعينه وليس للقابض
 ان يعطيه مثلهما ولا ان يعطيه مثل ما لها على المدبون ولا للسالك ان
 يطالبه بمثل الدين وينزك المقبوض عليه الا بالراضي لانه لو لم يثبت له
 حق المشارة في عين المقبوض كان ذلك قسمة قبل القبض الا ترى
 ان العين اذا كانت بين اثنين فزادت او انقصت كانت الزيادة على
 لهما والنقصان عليهما وهذا لان حق المشاركة له باعتبار قبضه فانه
 ينظر الى صفة المقبوض والمستوفى انما وصل اليه حقه لانه يجوز بدون
 حقه فعلي الاخر ان يجوز اذا اراد مشاركته لان مشاركته لا تكون الا بعد
 رضاه بقبضه وعند الرضي يصير كانهما قبضا وهذا لان المقبوض اذا
 كان من جنس الدين فهو عين حقهما حكما ولهذا يسمى استيفاء لا استيفاء
 ونبتا ولهذا لو طفر من له الحق بمشارة حقه كان له ان يقبض بغير
 رضاه واذا كانت عين حقه حكما تعلق حقه به وصار نصفه حقه له
 وكان اذا كان اجودا واردي لان القابض مستوفى وليس لمشارك
 ولهذا جاز في الصرف والسلم فيصير الزيادة حاصلة في مال مشترك
 والنقصان في مال مشترك ولا ضرر على السالك بنقصان صفة حقه
 لان له ان يسلم القابض ويتبع الغريم بنصف الدين على الوصف الذي
 كان هذا اذا كان المقبوض قائما في يده اما اذا تصرف القابض فيه بان
 قضيه دينه عليه او وهبه لرجل فلا يسيل له عليه لانه تصرف في ملكه
 لانه قبض ملك نفسه الا ترى ان القاضي يا من الغريم يدفع النصف اليه
 ولو لم يكن ملكا له لما امر به ولهذا لا يامر به بدفع الكل وبالبزيادة
 على النصف لانه لا يملك ذلك ولان من عليه الدين ملك الدراهم
 منه الا ان للاخر حق المشاركة لا استواءهما في الدين ولانا لا يودي الي
 قسمة الدين ومن تصرف في ملكه ينقل تصرفه وان كان بغير تسليط من له
 الحق اذ لم يكن الحق مقصورا على العين لانه يصل اليه حقه من وجه اخر
 ولا ضرورة بنا الى نقص تصرف المالك ولهذا لا ينقص تصرف مولي العبد
 الثاني وان تعلق به حق ولي الحباية ولا يصرف المملك من العبد وان
 تعلق به حق المولي القديم بخلاف المشترك اذا تصرف في المبيع حيث ينقص
 تصرفه حق الشفع لان حقه مقصور على العين فلو لم ينقص بطل حقه
 لانه لا ينادي بغيره بخلاف المشترك اذا تصرف في المبيع حيث ينقص
 تصرفه حق الشفع لان حقه مقصور على العين فلو لم ينقص بطل
 حقه لانه لا ينادي بغيره بخلاف المشترك اذا تصرف في المبيع حيث لا ينقص
 تصرفه حق الشفع وان كان حقه مقصورا على العين لصدر التصرف
 عن تسليط وجده فكان راضيا بطلان حقه وكان في الشفع لو لم

يكن

433
 يكن له حق تصرفه يبطل حقه أصلا فيما اذا وهب من غيره او تزوج عليها
 فان ثبت له حق النقص صيانة لحقه بخلاف البيع الفاسد لانه مضمون
 بالقيمة وحقه في المالمية وانه ينادي بالمثل ويخلف المالك القديم فان حقه
 لا يبطل بالتملك بغير بدل والمشارك اثبت له حق الاخذ من وجد في يده
 ولهذا ليس له ولاية نقص القسمة لياخذه بغير بدل وان كان له فيه
 فائدة اما هذا حق السالك غير مقصور على العين ويجب على القابض
 مثل نصف المقبوض بخلاف ما اذا اكره على البيع والتسليم كان له ان يرجع
 ويأخذ عين ماله وينقص تصرف المشتري لانه لم يوجد التسليط منه
 وقوله مستنوب الى المالك لا يلزم على ما ذكرنا المولى اذا باع العبد
 اما دون المدبون حيث كان للزما حق النقص وان لم يكن حقه
 مقصورا على العين فان له من يضمن المولى القيمة عند اتلافه اياه
 بالعتق او عتق وكذا الداهن اذا باع الموهوب له حق النقص وان لم يكن حقه
 مقصورا على العين حتى يضمن قيمته اذا اعتق لانه لو باع المدبون بمن يبي
 بدبونه وبفضل اليهم الكثر لا يكون لهم حق النقص وان باع بمن لا يبي انما
 كان لهم حق النقص لانه كان لهم الاستسعا على ملكه الى ان يعمل اليهم كمال
 دينهم ويبطل ذلك عند انتقال المالك الى غيره وكان حق الاستيفاء
 مقصورا على العين ولا يقول ان المرفق حق نقص البيع بل له ان لا يسلم
 والخيار للمشتري قال الا ترى ان رجلا لو ادعى على رجل ألفا نقضاها
 اياه ثم تصاد فانه لم يكن له عليه شيء كان للمدعي عليه ان يأخذها
 بعينها ولو اراد المدعي ان يدفع غيرها لم يكن له ذلك وان وهبها القابض
 او قضاه رجلا من دين عليه فلا يسيل للمدعي عليه عليها ويرجع على
 المدعي عنها ووجه الاستسعا انما لما تصاد فان الدين لم يكن ظهر
 ان المدعي ملك المدعى به ملكا فاسدا لانه قبضه بدلا عن الدين واذا
 تصاد فان الدين صار ذلك بمنزلة المستحقا وصار المقبوض بمنزلة بدل
 المستحق وذلك معلوك عندنا ملكا فاسدا كما لو قال بونك عبيدي بهذه
 الخطة التي في هذه الجوارق فاذا ليس في الجوارق حطة تلك العبد ملكا
 فاسدا لانه بمنزلة بدل المستحق والدراهم نتقين في الملك الذي هو فاسد
 من الامل بالالتفاق فيجب عليه رد عينه كما في القصب دل ان المدعي
 ملك المقبوض ملكا فاسدا او في سبب كماله الجانع ملكا فاسدا صحبا واذا
 لم ينقص تصرفه مع فساد ملكه كما ان حقه غير مقصور على العين مع
 صحة الملك اولى ثم عاد الى المسئلة الاولى فقال اذا قبض احدنا بـ
 نصيبه اجودا وسلم بشرطه لم يرجع عليه الا اذا توي اليه في عين الزهر
 لما قلنا فان توي والدراهم بعينها فائبة في يد القابض لم يكن له ان

يرجع بعينها لكن القايض بالحيا وان شأ اعطاه نصف عين المقنوض
 وان شأ اعطاه مثل نصفه الا ترى انه لو اقروا رجلان درهم لم يكن
 له ان يسترد عين تلك الدرهم لان حقه سقط عن العين كذا هذه
 بخلاف الفصل الاول والفرق وهو ان ابتداء القبض بينه وبين الوديعه
 في حق الشريك لان المقنوض جعل عين حقه فكأن له ان يرجع في عينها فاما
 اذا سلم ذلك له واختار اتباع الغريم فقد صار في حق الخلوص للقايض
 ملكا بالمعاوضة واذا توي ما عليه انتقضت المعاوضة بعد الصبح
 والدرهم لا يتعين فيما ينتقض بعد الصبح وصار كرجل اشترى عبدا
 بالقدرة ففقد ما اجود ولم يقبض العبد حتى مات قبل القبض
 وانتقض البيع فاراد المشتري ان يرجع وعين ما اعطى لم يكن له ذلك
 وكان للبائع ان يعطيه غيره لكن مثل ما ورد عليه القبض لا مثل ما
 ورد عليه العقد لانه ملك الدرهم ملكا صحيحا وانما انتقض الملك بعد
 وكذا لو نقد مثل المشروط في العقد ثم انتقض العقد لا يجب عليه
 رد عينها بل رد مثله وهذا لان حال المشتري مع البائع بعد انتقاض
 العقد غير له حالها في ابتداء العقد وفي حال الابطال لا يجب على المشتري
 تسليم الدرهم له بل له الخيار فكذا بعد النقص وذكر في رد
 الصنف اذا اشترى عشرين درهما بدينار ونقدا بضم ثم وجد فيها درهما
 سميها او رما ما فان كانا لم يتفرقا استند له لان المقنوض ليس
 من جنس حقه فكانه لم يقبض وتاخير القبض الى اخر المجلس لا يضروا
 كانا قد تفرقا فليس له ان يقبض به لان الرصاص والسبعون ليس من جنس
 الدرهم فيكون مستند لا لا مستوفيا ولكن برده وكان شريكا في
 الدينار حصته لانه تبين انه كان قبض في المجلس تسعة دراهم
 ولم يقبض درهما حتى افترقا وطعن عيسى في هذا اللفظ فقال قوله
 كان شريكا في الدينار حصته غلط والصحيح انه شريك في مثل تلك
 الدينار والعشر لان النقود عندنا لا تنقبن في العقود والعشوخ الا ترى
 انما بعد التقايض لو فسخا العقد لم يجب على واحد منهما رد المقنوض
 من النقد بعينه ولكن ان شارده وان شارده مثله فكذا هذه لا
 يصير شريكا في عين ذلك الدينار بالعشر وانما له عشر الدينار دينا
 في دمنه الا ان يتراضيا على ان برده عليه عشر ذلك الدينار لكن ما ذكره
 في الكتاب اصح لان بالافتراق قبل القبض يفسد العقد من الاصل
 لوجود شرط الفساد وهي الدلية لان الدين بالدين حر ولو كان
 اذا وجد القبض في المجلس جعل كالموجود عند العقد واذا لم يوجد
 كان العقد فاسدا من اصله فتبين ان حصته من الدينار مقنوض

عتقه فاسد فيجب رده بعينه لان وجوب الرد من حكم القبض هنا
 لان حكم العقد والنقود تنقبن بالقبض كما في القبض بحكم الهبة وفي
 الصلح اذا سلم درهم في يدي سلم فاسدا ونقودا كان له ان ياخذ بدراهم
 ما بدله بدينار لانه دين سبب وجوبه القبض وعقد السلم كان باطلا
 من الاصل وانما يلزمه رد المقنوض باعتبار القبض والاستبدال به
 كالا يستبدل به بدل القرض ولهذا قال زفر اذا نقا يلا السلم الصحيح له
 ان ياخذ البديل عن راس المال لانه دين سبب وجوبه القبض فيجوز
 الاستبدال به كالقرض والقبض **رجلان** اسما الى رجل مائة درهم
 في كرخطة فاقترض احدهما حصته اجود مما كان فله الشريك ان ياخذ
 منه نصف ما قبض وليس له ان يعطي غيره اذا كان قابلا في يده لما من بل
 اول فان فيما تقدم لو اعطى الغريم بدينار او اعطى القايض للمساكنة
 غير المقنوض حتى صار استبداله لا يجوز لان الاستبدال جاز مع ذلك
 لم يكن للمقايض ذلك فلا يكون له ذلك هنا والاستبدال به غير جائز كان اول
 الا ترى انه لا يجوز بيعه قبل القبض **رجل** اسما عبدا في كرخطة فاعطاه
 المسلم اليه اجود مما بشرط او مثله ثم نقا بدينار او العبد قائم بعينه في يد
 المسلم اليه فعلى الذي قبض الطعام ان برده بعينه ان كان قابلا في يده
 ويرد مثله ان كان هالكا وكذا الورق المسلم اليه العبد بعيب بقضا او
 بغير قضا فعلى الذي قبض الطعام ان برده بعينه حالة القيام او مثله حالة
 الهلاك لان الطعام هنا مبيع ولهذا لا يجوز الاستبدال به والبيع
 يتعين عند الفسخ فاذا نقب وجب عليه رد عينه ان كان قابلا ورمثله
 ان كان هالكا **رجل** اشترى عبدا بدينار بدينار وسط الى اجل او حال
 فاعطاه اجود منه او دونه ثم نقا بدينار او دونه بعيب بغير قضا وكسر على الذي
 قبض الطعام ان برده بعينه لان الطعام هنا غن وكذا يجوز الاستبدال
 به والثمن لا يتعين عند الفسخ فلا يجب عليه رد عينه كما في الدرهم
 والدينار الا ترى انه لو سلم جارية في كرخطة وقبضها المسلم اليه
 فانت في يده ثم نقا بدينار الا قاله لان صحة الاقالة تعتمد قيام
 المبيع والمسلم منه مبيع فصحة الاقالة وكذا لو كانت الجارية قائمة
 وقت الاقالة ثم هلك لا ينطل الاذالة بخلاف ما لو اشترى جارية
 بدرهم وهلكت ثم نقا بدينار لا يصح لعدم ثبوت المبيع ولو هلكت بعد
 الاقالة ينطل الاقاله ايضا ثم اذا لم يجب عليه رد عينه رد مثل المشروط
 في العقد ولا يجب رد المقنوض فرق بين هذا وبين ما اذا رده بعيب
 بغير قبول القبض او قبله بغير قضا او بخيار روية او هلك قبل القبض
 بحيث لا يجب على الذي قبض الطعام رد عينه وانما يجب عليه رد مثله

المقبوض والعرق ان الاقالة فسخ مبتدأ بالتراضي وكذا الرد بالعيب
بعد القبض بغير قضا فالحقنا بيد العقد بالتراضي فوجب فيه مثل
ما وجب في العقد ولهذا لا يشترط فيه تسمية التزيم لانه فسخ بالتزيم
الاول اما الفسخ بالقبض ونحوه لما كان بعد المصحة اشبه الفسخ المبتدأ
والبيع المبتدأ ولما كان فسخا من غير تراضي اشبه الفاسد من الاصل فمن
حيث انه اشبه الفاسد لزمه رد المقبوض لأن الرد في البيع الفاسد ملحق
برد المقبوض ومن حيث انه اشبه المبتدأ لم يتعين عليه رد عينه
وهذا لأنه انما قبض بملكه صاحبه في عقد جائز فقد تم ملكه فكان له
الختيار ثم قد ذكرنا ان في الاقالة والرد بالعيب بعد القبض بغير قضا يجب
يجب رد مثل ما يجب المشرط ان كان المقبوض اجود وان كان اردى
ثم نقابلا فالرواية في هذا الفصل مشبهة والمذكور هنا يجب رد مثل
المشروط كان المقبوض اجود او اردى كان الشيخ ابو بكر بن ابي سعيد
يقول برده عليه رد ما قبض وقال اهل العراق رحمهم الله برده الوسيط
مثل المشرط في العقد وعليه عامة المشايخ واحتجوا بما قال في الكتاب
انه لم يسلم له الكراء الذي قبضه ان كان اجود مما شرط في العقد او اردى
فقد سوي بين الذي قبض اجود او اردى الا ان ابا بكر بن سعيد يقول
معناه انه لا يرد عينه على ما ذكرنا وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا
غلط والصحيح انه اذا كان المقبوض اردى يجب عليه مثل المقبوض لانه لو
وجب عليه رد مثل المشرط يلزمه تفاوت ما بين المقبوض والمشرط
وهو تفاوت ما بين الردى والوسط بسبب تفرعه لان حقه كانت في المشرط
فاذا تجاوز بالردى فقد اهدر ذلك التفاوت فلم يلزمه رد مثل المشرط
للزيم ذلك التفاوت بسبب تفرعه وذلك لا يجوز الا ترى انه لو حظ
بعض حقه واخذ البعض ثم نقابلا لا يجب عليه ان يرد الا مثل ما قبض
كذلك هنا وجه قول اهل العراق وعامة المشايخ ان المشتري اذا دفع
الردى مكان الوسط لم يفسد اعتبار صفة الجودة فصار كان البيع قبض
منه الوسط بخلاف ما اذا حظ البعض لان الخط لا يصلح ان يكون فصاعدا
الكل الا ترى انه لو كفل عن رجل بخطة وسط فقضى الكفيل الطالب
خطة ردية ويجوز به له ان يرجع على المطلوب بخطة وسط ولو انه
قضى الطالب بعض الخطة وخطأ عنه البعض لا يرجع على المطلوب الا بقدر
ما دفع على الردى يصلح فصاعدا الوسط والبعض لا يصلح فصاعدا الكل
وكذا لو كفل بالحياء وادى الزبوى او البعض فصاعدا للكل وابراه عن
الباقي وكذا لو اشترى دارا بالف جيا وادى الزبوى ويجوز به البايع
ياخذها الشفع بالحياء ولو ابراه عن البعض ياخذ الشفع بما وراء

المخطوط

المخطوط وحكي عن الفقيه ابي جعفر انه قال خرجت حاجا فلما وصلت
الي بغداد دخلت على بعض الفقهاء وكان يد رس هذه المسئلة فتشرو
بين الوجود والاردي في الاقالة كما هو في هذه الرواية فقلت لا بل للرجل
هذا غلط فقال الكتاب احفظ من الرجل فقلت لا بل الرجل احفظ فاستحق
لنسخة اخرى فكان فيها كما قال فقال بعض الحاضرين وفي بعض النسخ كما قال
الفقيه فقلت ليست هذه نسخة محمد انما هو من اختصار الرعفي في نسخة
نسخة محمد فكان فيها الشارة لما قلنا يبقى الشكال وهو ان الرد بالعيب
بعد القبض بغير قضا والاقالة فسخ في حق العاقدين وان كان بيعا
جدا يد في حق ثالث ولهذا الوبايع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض
يجوز ومن غير لا يجوز فكانا يعتبر في الرد بقضا بعد القبض فوجب ان لا نقابلا
والجواب ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين لكن في الحكم المستحق بالقبض
اما في حق غير المستحق بالعقد فهي كالبيع الجدي في حقها لوجود حد البيع
وزيادة الجودة في المقبوض غير مستحقة بالقبض بل ملكه بزيادة المشتري
فلا يظهر حكم الفسخ في حقها الا ترى انه لو كان لرجل على غيره الف درهم الى
سنة فاشترى منه ثوبا بالدين ثم رده بعيب بقضا يعود الدين عليه الى
اجله ولو رده بغير قضا او نقابلا يعود الدين عليه حالا لان الرد والاقالة
يعتبر في البيع المبتدأ اجمالا ليس من احكام ذلك العقد والاحل في اصل الدين
لم تكن من احكام هذا البيع فيكون ثوبا كابتدأ ومطلقة فوجب المال حالا
وكان الوصلح من الدين على ثوب وقبضه ثم استحق اورد
بعيب بقضا فان اوصالحه على عبد فوجده حرا فاما عليه الى اجله
لان هذه الاسباب ينتقد من العقد من الاصل فصار كان لم يكن ولو نقابلا
الصلح له ان ياخذ بالمال حالا ولو كان بالدين كفيل ففي الرد بقضا ونحو
يعود المال وفي الاقالة لا يعود بخلاف ما لو كان به رهن وهو في يد الطالب
حين رده العقد كان رهنا على حاله بالمال لان البيع قد انفسخ بالرد وانما
يرجع الطالب بالدين الذي كان عليه وقد كان الرهن محبوسا عن
لذلك الدين ففي محبوسا على حاله لان الشري بالدين في حكم الرهن لا
يكون اقوي من فسخ الرهن او قضا الدين او جعل عين اخر مكانه رهنا
واما ان يكون محبوسا عنده مضمونا بالدين لانه ضمان قبض فيبقى بقبضه
واذا كان الضمان قائما بالدين وقد عاد مضمونا محبوسا به **رجل**
اسلم عبد في كرخطة وقبض المسلم اليه العبد ثم مات في يده ثم نقابلا
فالاقالة جائزة بقبض العبد لان الطعام مبيع وهو قائم والاقالة حال
قيام المبيع جائزة وكذا لو نقابلا بالعبد حي والكد مستهلك فالاقالة
جائزة بكد مثله لان العبد مبيع وهو قائم ولو باع عبد ابكر ونقابلا ثم

مات العبد فتقابل لا يجوز لان الطعام هنا نحن والا قاله لا يجوز الا
 بعد قيام المبيع ولو هو ذلك الكسر والعبد قابله جازت الا قاله بكر مثله لان
 العبد مبيع وهو قائم **وكذا** لا يجوز بيع الكرا لمسلم فيه من المسلم اليه
 ولا من غيره قبل القبض ويجوز بيع الكرا الذي هو عن من الذي عليه بين
 لهذه المسائل ان المسلم فيه كالعين والكرا الذي هو عن كالدائن ثم
 الاصل في جنس هذه المسائل الى آخر الباب ان الاموال ثلاثة انواع
 نوع هو عن محقق كالدراهم والدراهم ولا يتعين قبولها بحسبها او بغير
 جنسها صحتها حرف الباء اوله يصحها ومن حكم ان وجوده في ملك العاقد
 عند العقد ليس بشرط لصحة العقد ونحوه التسلية فيما هو عن لا
 يطل العقد لان اشتراط الملك عند العقد اما التملك العيني والتمسك دين
 في الذمة او اللقطة على التسليم ولا اثر للمعجز عن تسليم الثمن في العقد الا
 اذا كان العقد مرفقا بشرط التقاضي في المجلس ومعناه قبل الافتراق حتى
 لو قاما ومشتيا فرسجا ثم تقاضيا قبل ان يفارق احدهما صاحبه جاز
 العقد وكذا لو ناما في المجلس او اعمى عليهما ثم تقاضيا قبل الافتراق روي ذلك
 بشر عن ابن يوسف رحمه الله فانه عليه السلام قال لا بأس اذا افتراقا
 وليس ينبغي عملي مطالبة بالتسليم لوجود القبض قبل الافتراق ولان هذا
 العقد احتص باسم وهو الصرف فيحقق حكم يقتضيه ذلك الاسم وليس
 ذلك صرف ملك كل واحد منهما الى ملك صاحبه لان البدل يجب ابتداء هذا
 العقد لا ان يكون ملكا لكل واحد منهما قبله وان ذلك ثابت في سائر
 البيوع عرفنا انه سمي بمقابله من صرف ما في يد كل واحد منهما الى يد صاحبه
 ولم يسم به لوجوب التسليم لان ذلك يثبت في سائر البيوع عرفنا انه
 سمي به لاستحقاق القبض ولانه مبادلة الثمن بالثمن والثمن يثبت بالعقد
 دينيا في الذمة والدين بالدين حرار لهما النبي عليه السلام عن الكالي بالكالي
 فما يحصل به التعيين وهو القبض لا بد منه وكان ينبغي ان يشترط تزونا
 بالعقد الا ان حالة المجلس بتمام مقام حالة العقد شرعا للتيسير واذا
 وجد التعيين بالقبض في المجلس جعل ذلك كالموجود عند العقد وليس
 احد البدلين بذلك باولي من الاخر فيشترط قبضهما ولهذا لا يجوز
 شرط الخيار في هذا العقد لان الخيار بعدم الملك فيكون اكثر تأثرا من
 عدم القبض ويشترط الخيار بعدم استحقاق مائة يحصل التعيين
 وهو القبض ما بقي الخيار وكذا الشرط الاجل بعدم استحقاق القبض
 الذي يثبت به التعيين وكذا الاستبدال ونوع يصح ثبنا ويصح مبيعا
 كالمكبلات والموزونات من حيث انه ينتفع باعمالها فهي مبيعة
 ومن حيث انها تصليح ثمننا وقيمة كملها فهي عن فان تلف على آخر

حنطة

حنطة يجب عليه مثله ولو لم يكن فيه لها ما ضمن المثل ويجوز استقراضها
 والغرض مضمون بالمثل حتى لا يجوز استقراض ما ليس من ذوات الامثال وانها
 تستحق عينا بالعقد تارة ودينا اخرى فيكون ثمننا في حال مبيعا في حال والثمن في
 العرف ما هو المعقود به وصحة حرف الباء فاذا صح حرف الباء وكان ديننا
 في الذمة وقابله مبيع عرفنا انه عن واذا كان عينا او قابله عن كان مبيعا لانه
 يجوز ان يكون مبيعا بخلاف ما هو عن بكل حال في كل موضع كان مبيعا لا يجوز
 الاستبدال به قبل القبض وفي كل موضع كان ثمننا لا يشترط قبضه بدله
 ويجوز الاستبدال به ونوع من سلعة مخفية وهو ما ليس من ذوات
 الامثال من العروض كالذوات والنبات التي لا يتصلح ثمنها حتى لو
 اتلف على لسان ثوبا لا يلزمه ثوب مثله لكنه قد يلحق بالثمن في بعض
 الاحكام فادخل حرف الباء في بعضها وهي الثياب لجواز السلم فيها بالرخصة
 الشرعية لكن لا يخرج به من ان يكون مبيعا ولهذا لا يجوز استقراضه
 والفرق بين السلم والغرض في الثياب ان الثوب لا يثبت في الذمة بثوبا
 صحح الاموال والغرض لا يكون الاطلا والمعنى فيه ان المعنى في السلم فيه
 اعلام المالية على وجه لا يتغير فيه تفاوت الميسر اليكون المقصود بالعقد
 معلوما للعاقد وذلك في الثياب بذكر الوصف ممكن بخلاف الخبوات اما في
 الغرض الشرط اعتبار المائنة في العين المغنوض وصفه المالية وذكر لا يوجد
 في الثياب بدليل انها لا تختص بالمثل عند الاستهلاك ولهذا يجوز بيع الكتبة
 في المكمل والموزون في البعض ولا يجوز في الثياب وان كان من شمع ولقد
 واحد من عزله واحد وكذا لو كان كان الثمن مكبلا او موزونا له ان يبيع
 من الكتبة ولو كان ثوبا لا اذا كان الثوب قال محمد **رحم** ان يثري عبدا
 بعشرة اثنان يهودية ووصف الطول والعرض والربعة الى اجل معلوم
 فالبيع جائز لانه بيع المعلوم بالمعلوم فان يقبض العبد حتى تقربا
 لم يفسد البيع فلو قبض العبد ثم باع الثياب من بايعها بدراهم قبل ان
 يقبضها لم يفسد البيع فالخيار ان جعل الثياب بمنزلة المسلم فيه حتى بشرط
 فيها شرائط السلم من التأجيل وعدم جوار الاستبدال ولزجول العبد
 بشرط راس المال حتى لا يجعل قبضه في المجلس بشرط الباقي العقد على
 الصحة ووجه ذلك ان الثياب عن من وجه لدخول حرف الباء في السلم
 فيه من وجه لا بها ليست من ذوات الامثال وقد يثبت دينيا في الذمة
 بدلا عما هو مال الا بطريق السلم لا بها لا يجب في الذمة بالاستهلاك
 والعرض فتعين جهة واحدة وهي السلم والعبد مبيع من وجه وراس
 المال من وجه لا نه يقابل الثياب فيضرب باعتبار كونه مبيعا **رحم**
 كون الثياب ثمن مبيعا وباعتبار كونه مبيعا راس المال والجمع بين

الامر من لا يمكن للتنا في لان اعتبار كون الثياب غنا يخرج الاجل من ان
يكون شرطاً واعتباراً كونها مسلمان فيه بوجوب كونه شرطاً وبينهما تناف
واعتبار كون العبد مسلماناً بوجوب قبضه في المجلس واعتبار كونه
ناس المال بوجوب وبينهما تناف ولا وجه الى اعتبار المتنافين فيعتبر الراجح
في كل واحد منهما والراجح في الثياب كونها مسلماناً فيها لان ثبوتها ديناً في الزمة
بدلاً عما هو ماله لم يثبت في الشرع الا بطريق السلم وقد ثبت هذا فكان
اثباتها على ما ورد به الشرع اولى والراجح في العبد كونه مبيعاً لان الاصل
في الاعيان انها مقصودة لبعثها وجعلها وسيلة الى اغيارها من عارض
واعتبار جانب الاصل اولى من اعتبار العوارض ثم ان مشايخ العرف
قالوا ما ذكر في الكتاب انه لو لم يقبض حتى تقرأ لم يفسد البيع قول
ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة فيجب ان يفسد لان عهده العقد
متمم استحقاقه على معنى البيع ومعنى السلم يسقط اعتبار البيع كل في الاصل
الاستصناع الجار اذا ضرب فيه الاجل صار مسلماناً ويسقط اعتبار البيع عنده
حيث شرط فيه شرابط السلم ولا يثبت فيه خيار الروية وعندهما يفسد استصناعاً
وقال المتأخرون من مشايخنا المذكور في الكتاب قول الطل وفروا بين المسلمين
ووجه الفرق ان هناك انما صار مسلماناً لانها مضرب الاجل فقد اثبتناه والزمناه
لان الاجل لتأخير المطالبة ولا يكون ذلك الا بضرورة العقد ولا يصير لهما
لم يفسد مسلماناً لان الاستصناع ليس بالارز لان الضابط لا يجبر على العمل فلا يتصور
فيه لزوم الاجل فعمل مسلماناً يلزم ما الزمناه وهو الاجل وذكر الضيفه لبيان
وصف المسلم فيه ولهذا الوجاهة معروفا عنه لانه صنعة يجبر على العمل
اما هنا الاجل يلزم وان لم يقبل مسلماناً كل وجه كما ثبت في الاسلام
يثبت في البيوع فبيعت مسلماناً من وجه مبيعاً من وجه كايوجه الدليل ولان
المسلم اقرب الى الجوار من الاستصناع فان كل واحد منهما مستحسن لكن
الاثر في السلم مشهورة وهو جازي فبالناس فيه تقابل وفيما لا تقابل فيه
فكان الاصل فيما فسد اه السلام لان المبيع دين الا اذا عقد رجعه مسلماناً
بان لم يذكر الاجل فيجعل استصناعاً فاذا امكن جعله مسلماناً بذكر الاجل فيجعل
استصناعاً جعل مسلماناً اما هنا جهة البيع راحة لانه جائز فباستصحاب
من غير اعتبار المتنافي والرخصة فلا يجوز العا جهة البيع مع رجائه ولو
قبض ببيع العبد الثياب ومات العبد في يد المشتري ثم تقابل اجازة الاقاله
بقا الثياب وهو كالمسلم فيه فافاد ببيع العبد ان يرد ثياباً مثل الذي
قبض لم يكن له ذلك ويرد تلك الثياب بعينها كما كان مسلماناً فيه فكانت في
حكم العين المبيع العين فيتقيد في الفسخ ولو كانت الثياب دراهم
او دينار لانه بالاستصناع صارت عاجزة عن رد العين فيجب عليه رد القيمة

ويجوز

ويجوز ان يعتبر العقد بالعقد بين كالهبة بشرط العوض هبة ابتداء
بيع انهما والا قاله فبيع في حتماً ببيع في حق ثالث وكذا لو قال لعبد ان اذنت
الي فلما قامت حر فهو عترة اليه فلو اراد ان يبيع العبد جاز كل في سائر
التعليقات ولو اتي العبد بالالف تجبر المولي على القبول ويكون له حكم الكتابة
فصار ثلثاً من وجه كتابة من وجه وكذا هبة المريض في مرض الموت
هبة من وجه حتى ان الشيوع يبطلها ويشترط القبض وفي الاصل حكمها
حكم الوصية حتى يعتبر خروجها من الثلث فثبت ان العقد الواحد لم يكن
وهذه المسئلة تسمى مسئلة التليم والعامه فانه لو حمل عليه يقول
انا طير ولولم يرنا لطيران يقول انا حمل في العيون عند ابي يوسف اذا باع
عبد اطعام معلوم جاز وان لم يكن للطعام اجل فان كان الطعام هو المبيع
وكان العبد هو الثمن فان لم يكن للطعام اجل فهو فاسد لانه باع بما ليس
عنده وفي الوجه الاول باع معلوماً بمعلوم ما وباع العين بالعين فلا
يشترط فيه الاجل اما اذا كان للمبيع طعاماً ولم يكن معلوماً فهو بيع المجهول
بالمعلوم فلا يجوز الا بطريق السلم فلا يتم الا بشرط الاجل ليكون بيع ما
في الذمة **رجل** ادعى علي آخر خمسمائة درهم وانكر فاقا مرشاهدين
فشهد احدهما انه اقتر للدمي خمسمائة درهم وشهد الاخر انه اقتر لي
وله بالف درهم فشهادة هذا الشاهد باطلة لانه اخرج الكلام مخرج
الدعوي ولا يشهد بحال مشترك بينهما وبين غيره فلا يمكن تصحيح الشهادة
بذلك لانه يصبر شاهد بنفسه ولا يمكن صحتها الي نصيب شريكه لان
في مقسمة الدين وهي غير جائزة وكذا الوقال هذا الذي شهد المدعي
ونفسه لم يكن عليه بشي لکنه فاقتر بهذا البطل بشهادتي وقال المدعي
لم يكن لشاهدي شركة في المال لكنه اقر بهذا بين يديه كما ذبا فكذا **لك**
في قياس قوله ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هي جائزة في حق المدعي لانه
انما لا تقبل شهادته لاجل التهمة فاذا انكر الشاهد الشركة زالت التهمة
فلم يجزه بهذه الشهادة الى نفسه معتماً ولا دفع مغراً فيقبل مما يقولان
بان هذا اللفظ في مخرج قاسد لانه خرج مخرج الدعوي فلا يلزم
صرفه من الدعوي الى الشهادة لانه متم فيه لجواز ان يقول ذلك لى لا
تزد شهادته ذكر في الكتاب وهذا بمنزلة رجل حضره الموت فاقر
في مرضه لوارثه ولا جنبي بالف درهم فقال الوارث ما كان لي عليه
شيء قط وصدقه الاجنبي فالقرار باطل في قوله ابي حنيفة وابي
يوسف بكال حال وقال محمد اذا انكر الاجنبي الشركة وقال **لك**
لكن للوارث شركة فالقرار جائز في حصته وقد ذكرنا في الاقرار
ووجه البناء الاقرار للوارث كما هو باطل فالشهادة لنفسه باطلة

فاذا بطل بطل ما ضم اليه مما لا يفصل عند ابي حنيفة وابي يوسف
 كما في الاقرار وعند محمد اذا انكر الاجنبي الشركة ببيع في حصة كما يبيع
 الاقرار الا ان بينهما فرق من وجه وهو ان هناك ببيع في حق الاجنبي
 وان صدقته الوارث بالشركة اذا انكر الاجنبي وهذا لا يصح اذا ادعى
 الشاهد الشركة لان الشاهد اذا ادعى الشركة فقد اقر ببطلان
 شهادته كما ان المدعي لو ادعى كان مقرا ببطلان شهادته والشاهد
 متى اقر ببطلان شهادته تنطد فاما الوارث بدعوى الشركة وان اقر ببطلان
 اقرار المريض للاجنبي ثم ادعى على مسيلة اقرار المريض فقال ولو لم يكن
 المريض وارث غير المقر له جاز الاقرار لان اقراره انما يبطل كحق سائر الورث
 فاذا لم يكن له وارث فلان يجوز للاجنبي اولى الا ترى انه يجوز الوصية له
 فالأقرب ان يقر ببطلان تركه الف درهم او اكثر ونصادق على الشركة
 فالألف بينهما بالاجماع وان كان الوارث كذب المقر في الشركة وقال
 لم يكن لي عليه شيء احد الاجنبي ماله كله وهو خمس مائة والباقي للابن
 بالمراث وان كان الوارث صدق المقر في الشركة وكذب الاجنبي كانت
 الألف بينهما وبين الاجنبي نصيبين في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد بيد ابي بن الاجنبي وان كان الشركة خمسمائة ان كان الاجنبي كذب
 المقر في الشركة فمغولي الاختلاف وان كان صدق فهو بينهما وان انكر
 الوارث الشركة فخمسمائة للاجنبي ان ترك خمسمائة او اكثر والباقي للابن
 بالمراث وان ترك اقل باخذه الاجنبي وعند محمد الاجنبي اولى الا اذا
 نصادق على الشركة لما قلنا ان عند ابي حنيفة وابي يوسف اذا كان
 المريض وارث اخر فاقراره للاجنبي يبطل بكل حال كما يبطل للوارث
 وان لم يكن له وارث اخر فالأقرار يصح لكل واحد منهما بكل حال لعدم
 التهمة فاستويا في صحة الاقرار فاستوي الدينان فيقسم الميراث بينهما
 نصيبين كما لو صدق الاجنبي المقر في الشركة وعند محمد الاقرار للاجنبي
 يصح عند انكار الشركة كان المريض وارث اخر او لم يكن وللوارث لامة
 ببيع الا ان لا يكون له وارث اخر فصاردين الاجنبي اقوي فكانت البداية
 به اولى كدين الصحة مع دين المرض فاما اذا صدق الاجنبي المقر في الشركة
 فالأقرار للاجنبي هذا لا يصح اذا كان المريض وارث اخر بالاجماع كما
 لا يصح للوارث فيصح اذا لم يكن له وارث اخر كما يصح للوارث فاستويا
 في صحة الاقرار **رجل** تزوج امرأة على كرم طعام بفرعيه وقضاها بها
 ثم طلقها قبل الدخول بها واكره قايما في يدها فلها ان تطالبه نصف مثل الذي

قبضت

قبضت ولا يجب رد عينها بان المهر عترة الثمن وهذا يصلح ثمن الا ترى
 ان يبيع قبل الغنم يجوز اذا كان ثمنها فلا يجب رد العين كالمراهم والردا
 ومثل لو تزوجها على ثوب موصوف وقبضته ثم طلقها وهو قائم لم يكن
 لها الا ان تطالبه نصف ذلك الثوب وان كان مستهلكا نصف قيمته لان
 الثوب لا يصلح ثمن حال ولا يجب في الزمة الا سلبا الا ترى ان يبيع قبل
 القبض لا يجوز لو كان يملك بالبيع واذا صار عينا بعد ان كان ديناصار
 كانه عينا من الاصل فنقلنا بانه يتعين لما ذكرنا ان ما يصلح ثمن ومبيعا فاذا
 حوله ثمن يظهر فيه احكام الثمنية وما لا يصلح ثمن يظهر فيه احكام المبيعة
فان قيل الثوب هنا بمنزلة الثمن ولهذا يجوز الاستبدال به
 وبيعه من غير ثمن **قيل** القرض مع ان يبيع الثمن من غيره قبل القبض لا يجوز
 بخلاف السلم والمبيع فلا يكون في حكم عين المقبوض **قيل** الاصل
 ان لا يجب في الذمة مكان للجهالة ولهذا لا يصح بالمثل لما ذكرنا ان الجهالة
 البسيرة لما كانت معقدة في النكاح لان مبناه على السهولة والاعراض قلنا
 بوجوبه في الذمة ولهذا لا يرد المهر بالعيب التيسير الا انه متى عين ظهر حكم
 الاصل وصار كانه كان معينا لدى العقد فصح عليه رد عينه وهذا
 لان الثوب وان وجب في الذمة موقفا لكت لم يكن وجوبه صحيحا بل الروح
 بخير بين تسليم الثوب وبين دفع القيمة والمخير بين اثنين اذا اختار
 احدهما تعين هو من الاصل فصار كان العقد ورد على المقبوض فيجب رد
 عينه والله اعلم **باب** من الشهادة على الشهادة **اصل**
 الباب ان كل حق لا يبطل بالنسبة كالنكاح والاموال تنقل فيه الشهادة
 على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال وكتاب القاضي الى القاضي
 وكل حق يبطل بالنسبة كالحد ولا تنقل فيه الشهادة على الشهادة
 ولا شهادة السامع الرجال ولا كتاب القاضي الى القاضي وعند القاضي
 الشهادة على الشهادة جائزة في الحد ودوالقضا صلايتها بشهادة الرجال
 فامتنعت بشهادة الاصول ولما ان هذه شهادة فيها ثقة زايدة على
 اصل الشهادة يمكن الاحتراز عنها فلا تقبل **وحرف** احزان الشهادة على
 نوعين شهادة تخلف وهو وان يشهد على امر علم به وشهادة تحت
 وهو ان يشهد على شهادة غيره بتجمل والقياس بان قبول الشهادة
 على الشهادة لان فيه اثبات شهادة العز عند القاضي وذلك جائز
 فان الشاهد لو شهد على شهادة رجل عند القاضي وهو جابر
 ينكر ذلك لا تثبت شهادة بهما الا ان يجوز ذلك المستحسنة
 بتطريف الضرورة وهو ان يحول الفرع بياعن الاصل في ادائه شهادة
 ونقلها الى مجلس القاضي لضرورة اجبا حقوق الناس فان شاهد

بشر

الاصل

الامل قد بعوت او يرضه او يغيب قبل استيفاء الحق فيحتاج الى الشهادة على المشأ
لكن صاحب الحق من استيفاء حقه وانما تثبت النيابة اذا امر الامل الفرع
بأداء الشهادة والمعتبر الرض الذي يلحقه خرج بالحضور الى مجلس القضا
وفي العبد مدة السفر وفيما دون ذلك لا يجوز الا في رواية عن ابي يوسف
انه لو كان حال لو غدا الى القاضي لاداء الشهادة لا يستطيع ان يلتفت باهله
مع الاستدانة والشهادة على شهادة اربعة احيا الحقوق الناس ولا يقل قوله
فيه اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين على شهادة رجلين او رجل
وامرأتين عندنا ولا يشترط ان يكون علي كل اصل شاهد افرع وعندنا
يجوز شهادة الواحد على شهادة الواحد وهو قول ابن ابي ليلى لان الفرع
قائم مقام الاصل معبر عنه بمنزلة رسوله في انضال شهادة الى مجلس
القاضي وكأنه حضر بنفسه وشهد واغبر هذا برواية الاخبار فان
رواية الواحد عن الواحد مقبولة ومنه ههنا مروى عن علي رضي الله
عنه والمعني في بيان شهادة الاصل غايب عن مجلس القاضي فلا يثبت
عنده الا بشهادة رجلين كالقرار وسائر الحقوق وهذا لا يشهد به
ملزمة فيما يجب على القاضي القضا بشهادة الاصول والعدد بشرط
في هذه الشهادة اذا كان ممكنا بخلاف رواية الاخبار ولا يشترط ان يكون
على شهادة كل اصل فرعان عندنا وعند الشافعي لا يجوز الا ان يشهد
رجلا على شهادة كل واحد من الاصلين غير الاولين فيصير الفرع عنه
اربعة لان الفرعين يقومان مقام اصل واحد فلا تتم حجة القضا بها
كالمرأتين لما قامتا مقام رجل واحد لم تتم حجة القضا بشهادتهما وهذا
لانما اثبتا ركن الشهادة فلا يجوز اثبات ركن اخر بشهادتهما كما لو شهد
واحد لم تتم حجة القضا بنفسه ثم شهد هو واخر على شهادة غيره لانه
تقبل ولا تتم به الحجة فكذلك اذا شهد واعلى شهادة الاصلين وانما نقول
انما يشهدان جميعا على شهادة كل واحد منهما وكما يثبت قول الواحد في
مجلس القاضي بشهادة شاهده يثبت قول لحي عنه كالقرار وهذا لان
الفرعين عندنا مضافا لصلاب الشهادة وهما يشهدان على شهادة الاصول
لا على اصل الحق فاذا شهدا على شهادة احدى يثبت شهادة في مجلس
مجلس القضا كما لو حضر وشهد بنفسه ثم اذا شهدا على شهادة الاخر
ثبتت شهادة ايضا في مجلس القضا اذ لا فرق بين شهدا على شهادة
وبين شهادة رجلين اخرين بذلك وهذا لان المشهود به لما كان الشهادة
الثانية والاولى لا يمنع بثبوت الثانية كما لو شهدا على رجل عال ثم شهدا
عالم اخر عليه او على غيره بخلاف شهادة المرأتين وقد اكره لصلاب تامة
لشهادة ولكن كل امرأة بمنزلة شرط لا تنظر العلة والمرأتان شاهد واحد

وبالشاهد

الواحد لا يمنع لصلاب الشهادة وليس هذا كما لو شهد احدى على شهادة
نفسه لان الشاهد على شهادة نفسه لا يصلح ان يكون شاهدا لفرع
في تلك الحادثة لعينين احدى ان عده علم المعانية في هذه الحادثة ولا
يستفيد شيئا بشهادة الاخر اياه على شهادة والثاني ان شاهد الفرع
عزلة البذل ولهذا لا يصار اليه الا عند العجز عن حضور الاصل والشخص
الواحد في الشهادة لا يكون اصلا وبدلا في حادثة واحدة بوضوح ان
بشهادة الاصل يثبت نصف الحق فلو جوز تامة ذلك شهادة على شهادة
الاخر لكان فيه اثبات ثلاثة ارباع الحق بشهادة الواحد وذلك لا يجوز
فاما اذا شهد جميعا على شهادة الاصلين فلا يثبت في الاصل بشهادة
كل واحد منهما الا نصف الحق وذلك جائز ولا نه اذا شهد بنفسه فهذا
بشطر الشهادة فاذا ادى مرة اخرى فقد كرر الشهادة فلم يتعلق
بالاد الثاني حكم حتى لو شهدا بمال اخر قبل فاما ههنا في المرة الثانية فيشهدان
بشهادة لهما يشهدا بها اول مرة فكان ذلك غير الاول **وهو** اخر ان من
سمع ما هو حجة يلزمه بنفسه حل له ان يشهد به من غير شاهد ومن
سمع ما ليس بحجة فليزمه بنفسه لا يحل له ان يشهد به من غير شاهد اذا عرفنا
هذه اقال محمد رحمه الله **رجلان** قال لرجلين يشهد انا سمعنا فلانا يقول
لفلان بالث درهم فاشهدا علينا بذلك فجاب الاولان ثم شهدا
الاخران لا يقبل بشهادتهما لانه لا علم لهما باصل الحق حتى يكون شهادة
اصل ولا يمكن جعله شهادة على الشهادة لانه لم يوجد التحمل والاثبات
لان قوله فاشهدا علينا بذلك محتمل بحقل فاشهدا علينا بشهادتنا
فيصير الشهادة مشهودا بها وذلك باطل لما تبين ويحتمل فاشهدوا
علينا بالمال وذلك باطل ايضا لانه امر بالكذب ولا يثبت التحمل **و**
والتوكيل **و** **كذلك** لو قالوا يشهدان فلانا افران لفلان عليه الف درهم
فاشهدا انا نشهد بذلك او قالوا فاشهدا علينا انا نشهد عليه بذلك
او قالوا فاشهدا علينا بما نشهد فاشهدا فاشهدا انا نشهدنا عليه
بذلك او قالوا فاشهدا بشهادتنا هذه عليه فاشهدا الفرعان عند
القاضي لا تقبل بشهادتهما لما ذكرنا انه لم توجد شهادة الاصل ولم
يوجد تحمیل الشهادة من الاصل ليكون شهادة على الشهادة لان
قوله فاشهدا انا نشهد محتمل بحقل الامر بالشهادة على شهادة
وجوده في الحال ويحتمل الامر بالشهادة على شهادة بوجوده
في الاستقبال كما في قوله لغيره اشهد اني اطلق امرأتك او اعتق عبي
لا يكون اشهادا على طلاق وعتاق في الحال بل في المستقبل فلا يثبت

التحليل والتوكيد ولأنه أخرج الكلام مخرج المشورة ولم يشهد بها
على شهادتهما وكذا في بقية الفصول جعلنا المشاهدة مشهودا
بها وذلك باطل وكذا لو قالوا شاهدنا على ما شهدنا به لأنه لا يمكن
فما شهدنا مثل شهادتنا فيصير رفعاً للواسطة وذلك باطل لأن الشرط
أن يشهد على ذلك الخصم بعينه بذلك الحق بعينه لكن بواسطة مشهود
الأصل حتى جعلنا المشاهدة مشهوداً بها والشاهد مشهود عليه أو
رفعاً للواسطة فالتشريط فكان باطلاً والشهادة على ذلك الخصم بواسطة
شهادة الأصول لا يصح إلا بتحليل الأصول حتى لو أخرج الأصول بشهادتهم
ولم يأمروا بالنقل لا يصح إذا الغرور لأن نقل شهادة الأصول إلى مجلس
القاضي بشرط لتصير تلك الشهادة على ذلك الخصم بواسطة
حقيقة وأبي يوسف لأنه عندنا هي الحكم يقع بشهادة الغرور حتى أن عند
الرجوع يجب الصمان عليهم دون الأصول والشهادة في غير مجلس القاضي
ليست بحجة فلا بد من النقل ليصير حجة وتبين أنهم تخالفاً لما هو الحق وإذا
لم يكن بد من النقل لم يكن بد من التحليل وعند محمد لهذا ولوقوع الحكم بها حتى
أن عند الرجوع ينتزكون في الصمان وتقل حقاً إلا أن لا يصح إلا بأمرة
لأن الناقل يقوم مقام الأصل ويعبر عنه فلا يجوز أن يقوم مقامه بغير
أنه كالوكيل في البيع وغيره ولم يوجد في هذه الفصول حتى لو قالوا
فما شهدنا على شهادتنا دنا عليه بذلك جازاً لا وابطالاً لأنه وجد التحليل
والتوكيد والأمر بالشهادة فالحاصل أن كيفية الاستشهاد من الأقل
أن يقول أشهد أن فلاناً أقدر عندي لفلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي
بذلك فحتاج إلى ثلاث شهادات أو يقول أشهد أن فلاناً أقدر لفلان بكذا
وأشهدني على ذلك فاشهد أنت على شهادتي بذلك فحتاج إلى أربع شهادات
وكيفية الأداء من الغرور أن يقول أشهد أن فلاناً أشهد عندي أن
لفلان على فلان كذا وأشهد على شهادته بذلك فحتاج إلى ست شهادات
وقال أبو القاسم الصفا يقول في الاستشهاد أشهد عندي بكذا أو أشهدكم
على شهادتي بذلك وأمركم أن تشهدوا بذلك ويقول في الأداء أشهد
أن فلاناً شهد عندي بكذا أو أشهد على شهادته بذلك وأمرني أن أشهد
على شهادته بذلك وأنا أشهد على شهادته بذلك وقال الفقيه أبو جعفر
إذا قال في الأداء أشهد على شهادة فلان بكذا يكفي ولا يحتاج إلى الزيادة
وهو الأصح ولو قال في الاستشهاد أشهد وأني أشهد على فلان كذا
لا يصح في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف في الأداء أنه يصح فيوسع
فيه واعتبر المقصود قال محمد ولا يقول أشهدني فلان أنه يشهد على

فلان

فلان بكذا لأن هذه شهادته على أنه يشهد ولم يشهد على شهادته فإذا قال
أشهد على شهادته فلهذا **رَجُلَانِ** سمعا من رجلين يقولان يشهد أن
لفلان على فلان الفدرهم لا يسعها أن يشهدا على شهادتهما ما لم يشهدا هما
لأنه لم يوجد التحليل ولأن يشهد بذلك الحق ابتداءً لا سيما حجة ملزمة
بنفسها ولو شهدا وبيننا للقاضي لا تقبل شهادتهما ولو سمعا قضية قاض
في بلد الذي هو قاض فيه ثم عزله القاضي واستقضى آخر وسمعا أن
يشهدا وأنه **واسم** يشهدهما القاضي الأول ولو شهدا أو بيننا للقاضي الثاني
تقبل شهادتهما **ولو أن قاضياً** شهد في ما على قضيته وسمع أحزان وسمعا
أن يشهدا به وأن شهدا قوماً وبيننا للقاضي تقبل شهادتهما والفرق أن قول
القاضي وقضيته حجة ملزمة بمنزلة الأقرار ولهذا لو بينا عند القاضي الثاني
وقال سمعا الأول يقضي له عليه ولم يشهدا الوقت الثاني شهادتهما ومن
عائنه حجة أو سمعا ووقع العلم له بحكمها حلت له الشهادة من غير شهادتهما
لو عاين البيع أو النكاح لأنه لم يقع مقام غيره وإنما شهد بوجاهة نفسه والعلم
له بالسماع ومعاينة السبب أما الشهادة في غير مجلس القاضي ليست
بحجة فلا بد من النقل والتقليل لا بد له من التحليل ولم يوجد ولا سيما لا
يقومان مقام القاضي في ذلك ألا ترى أنه لا يعتبر حال شهادتهما
بغير حال القاضي بالعرف وغيره وإنما يشهد بعلم النفسهما فلا يشترط
الاستشهاد كالمضرب والأقرار وغيرهما بخلاف الشهادة على الشهادة
لأنهما قائمان مقام الأصلين ألا ترى أنه يتقرر حال شهادتهما بغير حال
الأصلين ألا ترى أنه يتقرر حال شهادتهما بغير حال الأصلين
فإنه لا تقبل شهادة الفرعين فلا يجوز لهما أن يشهدا من غير شهادتهما
محمد أنه رجع عن تقليد القاضي فيما يحرج حتى ترق الحجة التي لها
يقضي ولهذا الرواية أخذنا مشايخنا وقالوا أحسن هذا في زماننا
لأن القضاة قد فسدها فلا يؤمنون وقياس هذا أن لا يقول كتاب
القاضي إلى القاضي إلا أنهم استحسنوا في كتاب القاضي للضرورة
وقال الشيخ أبو منصور لما تريد المسئلة على الرقعة أوجه أن
كان القاضي عالماً عادلاً قبل قوله وجعل العمل به لقوله نقالي ولو لي
الأمر منكم وأن كان عالماً فاسقاً أو جاهلاً فاسقاً لا يقبل قوله ولا
يجل العمل به إلا أن يعاين السبب وإن كان عدلاً غير عالٍ يستفسر
أن أحسن وجب تصديق قوله وقيل قوله وألا فلا لأنه يؤمن من جوره سبب
عدله إلا أنه بسبب الجهل ربما يخطئ فيستفسر وإن وافق الحق يقبل قوله
وإن خالف لا ولو سمعا قضا للقاضي أو شهادته على قضيته بعد العزل
أو قبله في غير مضرة الذي هو قاض فيه لم يسمعا أن يشهدا وأن شهدا

وبينا لم يقبل ذلك منها لان قصده وقوله في هذه الحالة ليست حجة
ملزمة بل قوله وقول رجل من عرض الناس سواء يكون خيرا او لا
الحق على القاضي عليه فكان متملة الشهادة فلا بد من النقل ليصير حجة
والنقل لا بد له من التحميل ولم يوجد ولو سمعنا ذلك من القاضي في طرف
مصره او رسا بيقه روي الحسن عن ابي حنيفة انه وسعهما ان يشهدا اما
المصر فلا بد مع تباين اطرافه بغيره بيقه واحدة حتى لو بشرط انما المسلم
فيه في المصر يجوز واما الرسا بيق فلا يثبت ثابته للمصر وروي عن ابي حنيفة
انه قال اذا سمع ذلك في غير مجلس القضا لا يسمعهما ان يشهدا وان سمعا
في مصره لان قول القاضي في غير مجلس القضا يكون على وجه الحكاية روي
القضا وهي غير ملزمة فالحق بالشهادة قاله مشايخنا ما قاله ابو حنيفة
اقتبس وما قاله ابو يوسف احوط وبني دليل على ان قضا القاضي في
الرسا بيق يثبت عند ابي حنيفة اما في ظاهر الرواية المصر شرط نقاد القضا
لانه من اعلام الدين كالحج والاعباد فيكون مختصا بالمصر وفي رواية
النوادير ليس بشرط وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في الامالي
انه ليس بشرط وهذا اذا كنت في منشور قضا البلدة والسيواد وثراها
اما اذا كنت قضا بلده لا بد خليفه القري فلا ينفذ قضاؤه فيها ولا يكون
قوله فيها حجة وفي ادب القاضي اذا حصل العلم للقاضي في الرستاق ان
كان القاضي قاضيا في ذلك الموضع رستاقا او غير رستاق ثم قضى بذلك
العلم الصحيح ان عند ابي حنيفة لا يصح قضاؤه وذكر في بعض النوادر
ان قاضي القرية اذا قضى بشي بعد تقليد مطلق فقصاؤه نافذ فعلى
فعلى هذا اذا كان قاضي الرستاق بهذه الصفة يقبل كتابه وعلى هذا
قالوا اذا خرج قاضي مصر الى قرية وهي خارجة من فناء المصر فعلى هناك
بالحجة لا ينفذ قضاؤه في ظاهر الرواية لانعدام شرطه وهو المصر وعلى
رواية النوادر ينفذ وكثير من المتأخرين اخذوا به ذلك وقالوا لا ريب
لو كانت الخصومة في صيغة في بعض القري فري القاضي في الاحوط ان
يحمض ذلك الموضع ليعلم الدعوى والشهادة ويحكم عند الضيعة اما كان
ينفذ حكمه بذلك قاله سمس لا يثبت السرحني وكثيرا ما اخذوا برواية
النوادير ان المصر ليس بشرط لنفاذ القضا باعتبار الحاجة وفي المتنبي
قال ابو يوسف قضاة امير المؤمنين اذا خرج امير المؤمنين نحو جوا معه
فلهم ان يقضوا لان هؤلاء ليسوا بقضاة ارض انما هم قضاة الخليفة
فانما خرج فلما صبه ان يقضى وان خرج القاضي وحده لم يخرج قضاؤه
باب من الشهادة في الجناية والدعوى والاختلاف من الولاية
في ذلك **اصل** الباب ان البينة حجة من حجج الشرع يجب العمل بها ما لم يكن

ومجوزة

ومتي وقع التعارض بين البينتين في دعوى السلب مجازا عن دعوى
الحكم عند ابي حنيفة كما في قوله لعبد وهو اكبر سنا منه هذا البني وعند
ابي يوسف ومحمد يقي تقدر اعتبار السبب تلفوا البينتان لان الحكم لا يثبت
بدون السبب كما في تلك المسئلة عددها ومتى امكن اعتبار السبب يثبت
الحكم اما مطلقا او بناء على ثبوت السبب كما في قوله لعبد وهو اصغر سنا منه وهو
مجهول النسب او معروف النسب هذا البني يثبت العتق فيها وان لم يثبت الب
في احدهما لهما ان الحكم لا يثبت بدون السبب وليس الى الغناد نصيب الا سبب
انما ذلك الى الشارع وبعد ما جعل الشارع شيئا سببا فاذا باشر العبد
بثبوت حكمه لا تربي ان ما لا يجعله الشارع محلا لا ينفذ السبب سببا مباشر
العبد كبيع البينة ونكاح المحارم وقوله هذا البني ليس بسبب لثبوت العتق
لانه لو كان سببا اما ان يكون سببا ابتداء او بناء على الجناية وهو البتة
لا وجه الى الاول لان اللفظ لم يوضح له لا لغة ولا شرعا اما لغة فظاهر
واما شرعا فلا بد لو كان موضوعا له شرعا كان حقيقته شرعية وحليده
يسوق الى انها مرعده سماعها كما في الصور والعملة وغيرها من
الاسامي الشرعية وليس كذلك بل يستبعد هذا القول ويكر عليه ولا
وجه الى الثاني لان البتة لم يثبت بل يستحيل ثبوتها وكل حكم يثبت
ثبوتة على واسطة تتعدى بان تعدى ام الواسطة كعتق القريب بعد
بالفداء للملك منه وسائر العلاقات تتعدى بان تعدى ام شر وطها ولهذا لا
يصح ايراد ولد بخلاف ما اذا كان اصغر سنا منه وهو مجهول النسب
لانه يثبت الواسطة ولهذا تقيمه ام ولد واما معروف النسب فممنوع ثم
بقوله النسب ثم ممكن حقيقة ويحتمل ان يكون هذا دقا الا انما عملنا
باقراره في حقه فيما يرجع الى عتقه عليه لاني ابطال النسب الثابت من
الغير ظاهر اما بالنص او ضمانة عنه اظهر الفاحشة الا ترى انه لو
اقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه من غير ان يظهر في حق البايع
ولان اقراره بالبتة اقرارا بالنسب والاختلاف من مائة الا ان النسب
لم يثبت لمعارضته النسب الظاهر فثبت الاختلاف من مائة وان
يكفي العتق كما يكفي حرمة النكاح ولهذا لو قال اعتقتك قبل ان تخلق
او قبل ان اخلق او قبل ان اولد لا يعتق وكذا لو قال لامرأته هذه بنتي
لا بحرمة ولو اقر بقطع بد انسان ويده صحيحة لا تجب عليه الدية
وكذا لو قال هذا حدي وهو لا يصلح حذاله او قال اخي او عمي لا يعتق
لانعدام ثبوت الواسطة كذلك هنا او قال لامرأته هذا ابني او لعبد
هذه بنتي ولا يثبت حنيفة ان هذا كلام تقدر تصحيجه بحقيقة وله
وجه مجاز صحيح فيعمل عليه تصحيجا لظلامه كما لو قال هو حر علي من حبي

ملكته وبيان تعدد العمل بالحقيقة ظاهرا لا بالبنوة عبارة عن التفرع
والحدوث ويستحيل تفرع الأكبر وحده من الأصغر وبيان إمكان العمل
بالمجاز لأن إمكان العمل على المجاز يثبت له في المعنى أو يكون المعنى أصليا
في المستعار منه عارضا في المستعار له كالأسماء في النسخة فإذن
النسخة أصلية في الأصل عارضة في النسخة وجاز إطلاق الأصل على
النسخة هذا المعنى موجود هنا فإن الآية ثابتة في الأصل الداخل في ملكة
أولاً زنة لم يثبت لا يثبت إلا بن الدخول في ملكة عن العتق وهو عارضة
في العبد الداخل في ملكه لأنه قد يعتق عليه من حين ملكه وقد
لا يعتق فوجد الاشتراك بينهما في المعنى الخاص وهو العتق عند الدخول
في ملكه فيجعل مجازاً عنه فيصير الكلام ولا حاجة إلى إثبات الواسطة
كما في الأصل مع النسخة فعلى هذا القول جدي يعتق وأما الآخر روي
الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق وأنه لم يصلح أحالة ولين سلماً فلا
الأخوة اسم مشترك يطلق على الأخ من جهة الدين فلا يعتق
مع التردد واسم الم يطلق على الناصر والغريب وغيرها إذا قال
للعبد يفتي أو للامتنان يقول بأنه يعتق قال أخذ فيه بالفتاوى ونزلة
الاستحسان ولين سلماً فلا أن الذكر مع الأنثى من بني آدم حينئذ مختلفان
والنسبية مع الاستارة إذا اجتمعا في النسب كانت العبرة بالنسبة والسبي
معه ومما عاقله قبل أن يخلق أو قبل أن يخلق فلا أن الاضادة إلى العدم
لغوا لا يمكن نفي حجه وأما إذا قال لامرأته هذه بنتي أو أبي فإنه لا يمكن جعله
مجازاً عن الحرمة لاختلافها لانه لحرمة بالطلاق مؤقتة والحرمة بالنسب
مؤبدة بخلاف العتق وينسب به ولا يثبت الحرمة المؤبدة ولأن في العبد
لما اقتربه موجباً في ملكه فإنه لو انشأ في أبيه نكح الملكة ويعتق وكان
أقرباً على نفسه فيصير ويجعل مجازاً أما الأقرب بالنسب لا موجب له في ملكه
لأن من تزوج بنته لا يصح إلا أن النسب يثبت بنزول وإنما لم يصح النكاح لانه
المحل لموجب اقتراره لا يظهر في ملكه وإنما يظهر في المحل ولا حق له في المحل لأن
المحل والحرمة صفة المحل فلا يمكن اقتراره ميتاً ولا ملكه فلا يلزمه إلا إذا ثبت
عليه فيحكم الثبات بتعددي إلى الغير فالأصل أن موجب ثبوت النسب وحرمة
المحل وانتفاء النكاح يثبت عليه أكثر ما في الباب أن يقال موجب نفي أصل النكاح
فيجعل كأنه صرح بذلك وجوده لا أصل النكاح لا موجب العرقه فكذلك اقتراره
بذلك وخلان قطع اليد لأنه لا يمكن جعله اقتراراً بالمال على نفسه لأن موجب
على العاقلة ولا يمكن الاحتجاب عليهم لأن قوله ليس بحجة عليهم ولأن المعتبر في
الجنابة على الأطراف مالها ولهذا لو تزوج سن السنان ثم ثبت لا يلزمه ثبوت
ولو خلق نضر غيره ثم ثبت لا يلزمه ثبوت ولو تزوجنا صدقة في الأثر ووجوب

الدية عليه إلا أن قيامه بدينه تمنع وجوب المال فلا يمكن جعله مجازاً عن
المال إذا ثبت هذا فنقول البينة القائمة على القتل إذا عارضها ما ينافيها
سقط اعتبار القتل عنده أي حقيقته وبصير دعوى المال لأنه حكم القتل وعندها
لها ثبوت البينة إلا إذا تزجحت أحداهما بزيادة الثبات فيخرج المشهود
عليه من أن يكون خصماً أو قامت بينة على من هو مثله حاله غير الذي قامت
ببينته عليه إذا عرفناه قال محمد رحمه الله **رجل** قتل وله أبنان لا وارث
له غيرهما فأقام أحدهما وهو عبد الله البينة على صاحبه وهو زيد أنه قتله
محمد وأقام زيد البينة على أجنبي أنه قتله محمد أو أقام البينة على الخطأ
لا يجب القصاص على أحدهما عند أبي حنيفة ويقضي لعبد الله على زيد
في العمد أو على عاقلته في الخطأ بنصف الدية ولزيد على الأجنبي أو على عاقلته
بنصف الدية وعند أبي يوسف ومحمد بينة عبد الله على زيد مقبولة
ويقضي عليه بالتزود أن كان عمداً وبالدية على عاقلته أن كان خطأ ولا
تقبل بينة زيد على الأجنبي لهما أنه لا وجه له قبول البينتين جميعاً
لأن القتل لا يتكرر فكان أحد الفريقين كاذباً فلا بد من اعتبار أحدهما فبقية
أقواهما وبينة عبد الله أقوى لأنهما ادعيا تليق الملك في موجب القتل من
جهة الميت وبينة عبد الله تثبت ما لا تثبت بينة زيد وهو حرمان
زيد ثم ترجح بينة فوجب القضا بالراجح وسقط اعتبار المرجوح كأنه لم
يوجد ولأن عبد الله يثبت كل موجب القتل لنفسه ويدعي حرمان زيد
عن الميراث وزيد لا يدعي لنفسه إلا نصف الموجب لأنه يدعي الشراكة
ببينته وبين عبد الله أكثر ثباتاً ولأن زيد أخرج من أن يكون وارثاً وخصماً
ببينته عبد الله بدعوى الفعل عليه كدري يد رجل ادعاهما اثباتاً
وأقام كل واحد منهما البينة أن صاحبه غضب منه يقضي بالكل لأنه
خرج عن معارضة الخصومة بالثبات الغضب عليه كذلك هنا وإذا خرج
عن الخصومة لا تقبل بينة علي الأجنبي ويقضي لعبد الله عليه بالقصاص
أو الدية على العاقلة وعمر الميراث ويكون الميراث كله لعبد الله لو تزوج
بأقاربه البينة بخلاف ما لو أقام أحدهما البينة على أجنبي أنه قتل إياها
يوم النكاح وأقام الآخر البينة على أجنبي أنه قتله يوم النكاح بالكوفاة
لأننا نيقن بكذب أحدهما ولا نخذل أحدهما على الآخر بها مراً ولا يثبت
حنيفة أنها استويا في الدعوى والاثبات فيوجب قبول البينتين كلوا
أقام كل واحد منهما البينة على الأجنبي بالقتل وإنما قلنا ذلك لأنه ليس في
بينة عبد الله زيادة اثبات بل فيه نفي فإنه ينفى ميراث زيد وإن
سبب الميراث النسب وموت المورث وقد وجد في حق زيد فعبد الله
ببينته تنفي ميراثه والبينة لا ترجح بالنفي ولأن الشهادة تملك في القصاص

والقصاص يد رأ بالشبهات وهذا لان زيدا اقام البينة على الاجنبي
وقد كذبه عبد الله فسقط القصاص عن الاجنبي وسقطت زيدا
بينة زيدا اورث شبهة في القصاص الا ترى انه ذكر في السرقة ان الزيد
شهدوا على رجل بالسرقة ثم رجع اثبات وقال لا بل هذا هو السارق لا يقطع
واحد منهما لان شهادتهما على الاخر اورث شبهة في القصاص وان كان الشاهدان
الباقين يكفيان لاثبات القطع عليه كذلك هنا وما قال لا يتيقن بكذب احدهما
فليس كذلك لجواز وجود المطلق في حق كل واحد منهما بان عاين كل واحد
منهما الجرح بالثبوت خارجة او عاين احدهما الجرح والاخر الاقرار وعند وجود
المطلق يجب العمل بالتبيين مع عدم التصور حقيقة كما لو شهد اثبات
على التنازع وشهدا اثبات على التنازع ايضا لرجل اخر وكما لو شهدا كل فريق
بملك المطلق لكل واحد من الخارجين فانه يقضي بينهما وان لم يتصور حقيقة
في التصور او لي بخلاف مسيلة حكمه والكوفة واذا قبلت البيئتان لم يجب
القصاص ولم يثبت حرمان الميراث لان كل واحد منهما قاتل من وجه دون
وجه لان عبد الله اثبت على زيد وزيد لما اثبت على الاجنبي لم يتوقفا الا
لان القتل بوصف الحال لا يتكرر في شخص واحد والقتل من وجه لا يكرر
للقصاص والحرمان لكن يكفي للدية فيقضي لعبد الله بنصف الدية
عليها قلنا وكذا الزيد لان كل واحد منهما اثبت جميع موجب القتل على الشاهد
عليه بنفسه ولصاحبه الا ان صاحبه لما ادعى على غيره فقد ابطال نصيبه
بقضي نصيب المدعى وهو النصف ولا نه لما نفذ العمل بالسب وهو القتل
يحمل مجازا عن دعوى الدية فيقضي بينهما لا استواءا كما لو ادعى كل واحد
منهما على اجنبي على حدة فان قيل وجب ان يقضي لعبد الله بثلاثة ارباع
الدية على سبيل المنازعة او بثلثي الدية على سبيل العول والمضاربة لان عبد
الله يدعى جميع الدية وزيد يدعى النصف فيكون لعبد الله ثلاثة ارباع
الدية ان كانت القسمة على سبيل المنازعة وثلثاها ان كانت على سبيل
العول والمضاربة **قيل** له هذا هكذا ان لو ثبت حرمان زيد عن الميراث
ولم يثبت لانه قاتل من وجه فاذا لم يثبت حرمان زيد عن الميراث كان عبد الله
مدعى النصف لا النصف الكلي والمعنى فيه ما ذكرنا انهما استويا في الاستمارة
الا ان عبد الله يدعى عليه الحرمان ولم يثبت ذلك فيقضي الاستمارة بخلاف
مسائل التراضي والعولية لانا لانما بسبب الاستحقاق فبني الامر على الدعوى
وبتوث الاستحقاق واما الميراث كما عندهما كله لعبد الله واما عند زيد
لم يثبت كذا في الكتاب من مشايخنا من قال بينهما ارباعا ثلاثة ارباعا لعبد
الله وربعه لزيد وهكذا ذكره القاضي الامام ابو زيد في الكشف لان عبد
الله وارث بكل حال الظاهر في حاله والنصف في حال فكاك النصف لم يبق

والنصف

والنصف الاخر متردد فكان بينهما لا يلزم على قول هو لا الدية فانه
لم يجعل ارباعا مع انه يجب كلها لعبد الله على زيد في حال وفي حال يجب كلها
لها على الاجنبي فان وجبت على الاجنبي فالنصف لزيد والنصف الذي
هو لعبد الله قد ابراه منه في النصف لزيد وان وجبت على زيد وجبت
كلها لعبد الله لانه ما يثبت في حال دون حال بوجوب على كل واحد منهما نصف
الدية فالنصف الذي يجب على الاجنبي والمستحق له احدهما والنصف الذي
على زيد والمستحق احدهما فلا يثبت المنازعة كاختلاف الملك بين فاما في
الميراث تقع المنازعة لما زعمنا في ذلك كله فبصير ارباعا قال الصدر الشهيد
وهذا غلط بل الصحيح ان الميراث بينهما نصفان لان حرمان زيد عن الميراث لم
يثبت فكان بينهما فان اقام كل واحد منهما على صاحبه انة قتله عمدا او خطأ ففي
قياس قول ابراهيم فيقضي لكل واحد منهما بنصف الدية على صاحبها كان
عمدا او بقتل ضامن وان كان على الميت دين يستوفى ويقضي منه دينه وان
كان خطأ فليعاقبه كل واحد منهما بنصف الدية وعند ابي يوسف ومحمد تاتر
البيئتان ولا دية ولا قصاص والميراث بينهما لان البيئتين متعارضتان ولا
سبيل الى اثباتهما لان القتل لا يتكرر ولا ترجيح لاحدهما على الاخر فيوجب
النزاع نزاعا في كل واحد منهما شر شي من صاحبه والشي في يدها او
في يد احدهما واقاما البينة ولم يورث بخلاف الاول لانه ثمة تحت احدا
واذا تها ترقا صار كانهما لم يقيما بينة وعند عدم الاقامة فان كان الميراث
بينهما فكذلك هنا ولا ير حنيفة ان كل واحد منهما اثبت الحق على صاحبه
وليس احدهما باولي من الاخر فصارت عتلة دعواهما على جليل ولانه يصبر
مجازا عن دعوى المال وما قال لا فهو كذلك ان لو ادعى كل واحد منهما للملك
من جهة صاحبه ولم يورثا وقد ادعى هنا كل واحد منهما للملك من جهة
الميت لان الحق يجب للمقتول ثم يصير للميراث منه حتى يقضي منه دينه
وتنفذ وصاياه وفي مثل هذا لا تنتهي ترا البيئتان كلا لودعي شرعيا
من واحد ولان ثمة يستحيل ان يكون كل واحد منهما بايوا من صاحبه
في وقت واحد اما هنا لا يستحيل ان يكون كل واحد منهما قابلا الاثري
ان اثنين لو قتلوا واحد اياكون كل واحد منهما قاتلا لا جميع القتل حتى
يجب القصاص عليها فان قيل انهما تراثت هنا ايضا لان كل فريق
ادعى القتل على الاخر والشهود شهدوا بذلك فتيقن القاضي بكذب
احدهما ولا ترجيح لاحدهما على الاخر كما في مسيلة كوفة ومكة قلنا انما ه
تتقن لكذب احدهما اذا لم يجد بينهما دة كل فريق محلا صححا يطلق
ذلك اذا الشهاد دة كل في الشري ومسيلة كوفة ومكة وهنا وجد وهو
معينة كل فريق ليرجح على ما ذكرنا ومحمد ايضا ترقى بين هذه المسيلة وبين

ها

مسيلة البيع فان عنده تقتل البيتا ن ثمة وهما ثمة تترتا لان ثمة
وجد دليل القوة وهو القيص فانه يدل على السبق فاذا ظهر سبق واحد
ظهر وجه الحكم اما هنا لم يظهر دلالة السبق والقوة فاستويا فيظلمان واذا
لم يثبت اثباتا تر عند ابي حنيفة وجب العمل بهما في حق حكم القتل فان
نقد ريف حق القصاص بعملي في حق الدية فيفضي بالدية بينهما كما لو ادعى
كل واحد منهما القتل على الاجنبي واقام البينة او ادعى احدهما على اجنبي
انه قتل اياه عمدا واقام اخر البينة على ذلك الاجنبي او اجنبي اخر انه قتل اياه
حظا والميراث بينهما لان سبب الحرمان وان ثبت بانقائهما وهو قتل الواو
الا ان ميراث احدهما لا يتبع من ميراث الا ان كان الابن الواحد يستحق
ما يستحقه الابن فوجب القصاص بالكل المستحق وليس احدهما باولي من
الاخر فيكون بينهما فان كان البنون ثلاثة عبد الله وزيد وعمرو واقام
عبد الله على زيد البينة بقتل الاب واقام زيد البينة على عمرو وبذلك
واقام عمرو على عبد الله بذلك ففي القياس قول ابي حنيفة لكل واحد منهم
ثلث الدية على الذي اقام البينة عليه في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة
ان كان خطأ والميراث بينهم وعندهما لكل واحد منهم على الذي اقام
البينة عليه في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ والميراث
بينهم وعندهما لكل واحد منهم على الذي اقام البينة عليه نصف الدية
والدية بينهم اما عند ابي حنيفة فلا تشارك في ثلثة وليس احدهم
باولي من الاخر فيصير بينهم اثلاث الا ترى ان كل واحد منهم لو اقام البينة
على رجل اجنبي على حدة بالقتل يفي لكل واحد منهم ثلث الدية على الذي
اثبت القتل عليه كذلك هنا ولا سقط اعتبار دعوى القتل وصار دعوى المالك
والمقتول الواحد لا يجب بقايلته الدية واحدة واسا على قول ابي يوسف
ومحمد تقتل البيئات ولم تترتا لان شرط التها تتر التها تتر التها تتر
التفارض ان تشهد بيعة كل واحد منهم على صاحبه بثلث ما شهدت بيعة صاحبه
عليه وكل واحد منهما مع صاحبه وارث حتى لا يترجح احدهما على الاخر
وقد وجد هذا الشرط في الفصل الاول فترا تترت ولم يوجد هنا لان بيعة
كل واحد قامت على غير الذي قامت بيعة صاحبه وحال كل واحد منهم
بمثل حال صاحبه بخلاف مسيلة اول الباب فلم تترتا وتقتل واذا قبلت
لم يفتت بالفصاص لواحد منهم لانها قبلت البيئات كان كل واحد منهم
قاتلا من وجه دون وجهين بخلاف مسيلة اول الباب لان تترجت بيعة المدعي
على اخيه فلم تقتل بيعة الابن المدعي عليه على الاجنبي فلم يكن كل واحد منهم قاتلا
من وجه بل الابن المدعي عليه قاتلا من كل وجه واذا لم يفتت بالفصاص
نقض لكل واحد منهم بنصف الدية لان كل واحد منهم اثبت ببيئته جميع الدية

واحد

نصفها

نصفها لنفسه ونصفها لصاحبه الذي لم يدع القتل عليه الا ان صاحبه
لما ادعى عليه فانه قد اذنب ببيئته فيما شهد له بنصف الدية فنظله حق
ويبقى حق المدعي في نصف الدية طعن على التمر فقال هذا الجواب لا
يصح لان المقتول واحد فلا يجوز ان يجب بان المقتول واحد اذا لم يعرف
ان لانه اكثر من دية واحد والجواب انه اما لا يجوز اذا اخذت
الحناية اما اذا اختلفت جاز الا ترى ان من قطع يدي رجل وجائتا في قطع
رجليه وجائتا في حرق رقبته خطأ وجب ثلاث ديات وكذا ان قتل هذا
واحد الا انه اذا كان واحدا يشترط لخلل البرء واذا كان متعدد لا يشترط
وهنا يحتل ان المقتول منهم وجد متفرقا ويحتل ان وجد غير متفرق فيعمل على
انه وجد متفرقا عملا بالبيئات كلها ووجب ثلاث ديات الا انه بطل دية ونصف
وبقي دية ونصف وروي عن عمر رضي الله عنه انه قضى بارب ديات والرجل
حي وذلك ان رجلا ضرب علي بن ابي راس رجل فذهب سمعه وبصره وعقله وما صلبه
فقضى عليه بارب ديات الا ترى انظروا في لسان بعين وبسم اليه ثم اقر لاخر
ببعض الدية في قيمتها كذلك هنا وذكر ابو سليمان عن ابي يوسف انه يقضي بدية
واحدة كما قال ابو حنيفة قالوا وهو الامع وهكذا ذكر في بعض النسخ لا دية
لم يوجد الا حناية واحدة وهو القتل ولا يجوز ان يجب بقتل واحد اكثر من دية وثمة
وجدت جنابات مختلفة اما حقيقة او حكم ولان المتنازع هنا القتل الحقيقي
وانه لا يترك في نفس واحدة بخلاف القتل المعنوي وقطع الاطراف فكل معنوي
ولو اقام عبد الله على زيد وعمرو البينة انهما قتلاه وهما اقلما على عبد
الله انه قتله في قياس قوله ابي حنيفة لعبد الله عليها نصف الدية
في مالها ولها عليه نصف الدية في ماله ان كان عمدا وبتقاصان وان
كان خطأ فعمل عاقلة ونصف الميراث لعبد الله والنصف لهما وحي قولهما
تترت البيئات والميراث بينهم اما على قول ابي حنيفة فلا يشارك المقتولان
في الدية والميراث وليس احدهما باولي من الاخر فيجعل بينهما كد ابي زيد رجل
تشارك فيها ثلاثة نفر اقام احدها البينة انما له واقام الاخران البينة انما
لها يقضي بنصف الدار المنفرد وبالنصف لهما ولا يسقط اعتبار القتل
فهو يدعي عليها جميع الدية وهما كذلك واما عندنا فلا يشترط اثباتا تتر
قد وجد فترا تتر البيئات فيبقى ما كان على ما كان ولو اقام زيد على عمرو
واقام عمرو على زيد ولم يتر واحد منهما على عبد الله سبيل عبد الله عن حال
الشهود فبذلك تلك المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يدعى احدي الشهادتين
بعينها بان يدعي شهادته زيد مثلا او لم يدع واحد منهما وقال لم يقتل واحد
منهما او ادعى عليهما بان قالهما قتلاه ففي الوجه الاول على قياس قوله
ابي حنيفة يقضي على عمرو وثلاثة ارباع الدية ونصفها لعبد الله ورابعها لزيد

ولعمرو علي زيد برقع الدية ان كان عمدا وعلى العاقلة ان كان خطأ
ونصف الميراث لعبد الله والنصف للآخرين ثم يجمع ما في يد عبد الله
وما في يد زيد من الميراث والدية فيكون بينهما نصفان لنصا دتهما ايها
مستويان في ذلك وفي قولهما علي وعمرو القودان كان عمدا وان كان خطأ فعلى
عاقلة الدية بين عبد الله وبين زيد نصفان والميراث بين عبد الله
وزيد نصفان اما علي قول ابي حنيفة فلان عبد الله لما صدق زيد اصابا
زيد بدينه عبد الله وقد اثبت لنفسه علي وعمرو نصف الدية ولا مقارن
له فيقتضي له بذلك وزيد يثبت لنفسه ايضا نصف الدية علي وعمرو والابينة
عمرو فيارضها فعولنا هما فقتضينا لكل واحد منهما ربع الدية واما الميراث
فلان زيد او عمرو وانصا دقان نصف الميراث لعبد الله فصار النصف له
والنصف الاخر استوت منازعة زيد وعمرو فكان بينهما فحصل لعبد الله نصف
الدية ونصف الميراث ولزيد ربع الدية وربع الميراث فيجمع ذلك ويكون بينهما
لعمرو ان ذلك بينهما واما علي قولهما فلان بينة زيد علي وعمرو وبينة عمرو
علي زيد فها تراهما بينهما لوجود شرط التها تر في بينة زيد التي ادعاها
عبد الله مفقولة حتى عبد الله لان اقامة زيد كاقامة عبد الله لا
احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين ولم يوجد شرط التها تر في حق
عبد الله فصار كان زيد او عمرو فقام البينة واقام عبد الله علي وعمرو ولو
كان كذلك فحين هو قتل لا يقتضي عليه بالقود في العمد وبالدية علي عاقلة
في الخطا وكان الميراث بين عبد الله وزيد نصفين فكذلك هذا وفي الوجه
الثاني وهو ما اذا كذبهما في قيا سر قول ابي حنيفة لكل واحد من المدعين على صاحبه
ربع الدية ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ولا شيء لعبد الله من الدية
والميراث بينهما اثلاثا اما علي قول اما الدية فلان كل واحد من المدعين
اثبت على صاحبه جميع الدية بدينه وبين عبد الله لما انكر قتل كل واحد
منهما فقتله كذبهما فلم يثبت نصيبه بذلك بيه الا ان تكن بيه بعل في حقه
لا في حقه فكان في حقه كما انه ابرأ عن النصف فكان الباقي نصف الاربعة
باتفاقهما وقد تقاضت دعواهما وبينتهما فكان بينهما واما الميراث
فلانما افرأ بنصف الميراث لعبد الله الا ان عبد الله صدقتهما في
الثلاث وكذبهما في السدس فبقى لهما ثلثا الميراث واما علي قولهما
فها تراهما لوجود شرط التها تر وبقية الميراث اثلاثا وفي الوجه
الثالث وهو ما اذا ادعى عليهما في قيا سر قول ابي حنيفة لا شيء لعبد
الله عليهما من الدية والقود وكل واحد من المدعين على صاحبه
ربع الدية في العمد وعلى عاقلة في الخطا ولعبد الله نصف الميراث
ولكل واحد من المدعين ربعه وفي قيا سر قولهما تها تر البينتان

والميراث

والميراث بينهم اثلاثا اما علي قول ابي حنيفة اما الدية فلان عبد الله كذب
شهودها في نصف ما شهدوا به لان كل واحد من البينتين اثبت على المشهود
عليه جميع الدية وهو يدعي القتل عليهما ادعى كل واحد منهما نصف الدية
لا تدعي علي كل واحد منهما بعض القتل فصارت مكذبا للمشهود في بعض
ما شهدوا به فلم يثبت القتل في حقه فلا يستحق شيئا من الدية الا ان تكن
بعل في حقه ولا بعل في حقه فكان في حقه ابرأ فيبقى نصف الدية واستوت
منازعتهم فيه واما الميراث فلان عبد الله يدعي الجميع وهما اقرأه بالنصف
فياخذ النصف بغير النصف وكل واحد منهما يدعي فيكون بينهما بخلاف
الوجه الثاني حيث يكون لعبد الله ثلث الميراث لان هناك قد كذبهما في القتل
وزعم ان الميراث بينهما اثلاثا اما ههنا ادعى جميع الميراث وهما مع اخلافتها
نصا دقان النصف له وهو لم يكذبهما في ذلك واما علي قولهما اما الدية
فلان القتل لم يثبت في حقهما للها تر وحتى حق عبد الله للثبوت بخلاف
الوجه الاول لانه صدق شهود زيد فثبت القتل في حقه واما الميراث
فلان القتل لم يثبت بقي بينهما فان قيل وجب ان يكون لعبد الله
نصف الميراث لانه ادعى الجميع وقد اقرأه كل واحد منهما بالنصف كقولنا
قيل له كل واحد منهما اقرأه بالنصف وان حقه مثل حقه فكان اقرار كل
واحد منهما له بالنصف بهذا الشرط وانما يتحقق ذلك اذا قسم بينهما اثلاثا ولو قال
عبد الله لا ادري من قتله لا يقتضي شيئا حتى يدعي احد هما مكان الكمال فان صدق
بعد ذلك احدهما او صدقتهما او كذبهما فهو كاذبا ولا يبطل حقه بقوله لا ادري
لجواز ان يثبت عليه في الحال او لا يدري ثم علم ذلك فثبت في الكلام
تخرأ عن الكذب والخطا ولا يكون ذلك تلكا ليا لاجلها كرجل قال
لعنه لك على الف درهم فقال لا ادري كان له ان يصدقه بعد ذلك
وكذا لو قال لي علي فلان الف درهم وانت شاهد به فقال لا ادري
جازت شهادته ويجوز ذلك على علم حاد كذا ذلك هنا وفي الزيادة
رجل قطعت يده ورجله ومات من ذلك فقال رجل انا قطعت يده وعمله
وقطع فلان رجله عمدا ومات من جميع ذلك كان له ان يقتل المقر لا تقاوما
علي وجوب القصاص عليه ولو قال الولي بل انت قطعت يده ولا ادري
من قطع رجله لا شيء علي المقر لان الولي لما جهل قاطع الرجل واحتمل ان يكون
ذلك صيبا او مجنونا او رجلا لا يجب عليه القصاص صار ذلك شبهة
والقصاص متى سقط لمعني من جهة الولي لا يجب شي فان قال الولي بعد
ذلك ان فلانا قطع رجله معك عمدا وفلان من اهل ان يجب عليه القصاص
الا انه يتكلمه ان يقتل المقر لا يدعي القود عليهما وصدقه فيه احدهما
ولا يصير مناصا بقوله لا ادري ولو ترك المفتوك احياءا واخا واقرار كل

واحد منهما البينة ان الآخر قتله فبينة الابن اولى والميراث له ويقتل
 الخ في العمد وعلى عاقلة الدية في الخطا فرق ابو حنيفة بين ههنا وبينما
 اذا كانا ابنين حديث قال يقضي لكل واحد منهما نصف الدية على صاحبه
 وهنا قال بينة الابن اولى والفرق وهو ان الابن وارث مع الاخ يقيين
 وقع الشك في خروجه ان كان قاتلا يخرج وان لم يكن لا يخرج فلا يخرج بالشك
 فقيمه وارثا واذا بقي وارثا لم يصير الاخ وارثا فكانت بينة الابن اجنبي
 سواء لو اقام بينة على الابن بذلك لكن بعد ما اقام الابن البينة على
 الاخ لم يقبل لانه ليس خصم عن الميت فيما يدعي له فكذا هنا اما كل واحد
 من الابنين وارث مع صاحبه فكان خصما فيما يدعي للميت فوجب قبولهما
 وقد تقرر قبولهما في حق القصاص فوجب القبول في حق ايجاب الدية
 كما لو ادعى احدهما على اجنبي انه قتله عمدا وادعى الآخر على اجنبي اخر انه
 قتله فقبل البينتان في ايجاب الدية وهما فرقان ايضا حيث قال لا ثمة بها نزلت
 البينتان وهما لا تنها تر والفرق ما ذكرنا ان شرط التها تر التعارض وشرط
 التعارض ان تشهد بينة كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما شهدت بينة
 صاحبه عليه وان يكون وارثا مع صاحبه لا نفاذا كان وارثا كان خصما فيما
 يدعي للميت والبينة من الخصم صحيحة فاستوت البينتان في الصحة والاثبات
 فجاء التعارض فيحقق شرط التها تر وقد وجد هذا الشرط ثمة ولم يوجد
 هنا لان الاخ ليس بوارث مع الابن وان كانا ابنيين ولما فاقام كل واحد
 من الابنين البينة على صاحبه بالقتل وادعى الاخ شهادته زيد مثلا
 او صدقهما فدعواه باطل اما اذا ادعى شهادة زيد فلانه كذب شهودهما
 في بعض ما شهدا به لما ذكرنا فصار تضديقه وعدم تضديقه سواء
 وان اقام كل واحد منهما البينة على صاحبه بالقتل واقام الاخ البينة
 انما قتله فالبينة بينة الاخ والميراث له ويقتلها في العمد ويأخذ الدية
 في الخطا من عاقلة في قول ابو يوسف ومحمد لانه بينة الابنين معا تر
 لوجود شرطه فكانهما لم يبق البينة واقام الاخ عليها ولم يذكر
 جواب ابو حنيفة في الكتاب ويجب ان لا تقبل بينة الاخ ويكون الميراث
 بين الاثنين نصفين ولكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية لانه
 لم تنها تر بينهما عنده وهي المسئلة الثانية من الباب واذا لم تنها تر
 لم يكن لبينة الاخ غيره لانه ليس بولي ولو نزلت ثلاث بنين فاقام
 اثنتان منهم البينة على اجنبي انه قتله واقام الثالث البينة على اجنبي
 انه قتله فوفقا من قول ابو حنيفة لهما ثلثا الدية على الاخ وله ثلث
 الدية على اجنبي انه قتله ان كان عمدا ففي مالهما وان كان خطأ فويل
 عاقلة فليكون الدية في الحاصل بينهم اثلاثا وفي قولها بينة الاثنين

اولي

اولى ويقتلان اخاهما في العمد ويأخذان الدية من عاقلة في الخطا ولا
 يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الاثنين نصفين وهو المسئلة
 الاولى من الباب ولما ذكر حكم الميراث على قول ابو حنيفة في الكتاب
 كما لم يذكر في المسئلة الاولى ويجب ان يكون بينهم اثلاثا كما كان في المسئلة
 الاولى نصفين ولو ادعى الاكبر على الاوسط والاوسط على الاصغر والاصغر
 على الاجنبي واقاموا جميعا البينة ففيه قياس قول ابو حنيفة لكل واحد منهم
 على الذي اقام عليه البينة ثلث الدية وفي قولها للاكبر على الاوسط
 نصف الدية والاوسط على الاصغر نصف الدية ولا شيء للاصغر على الاجنبي
 والميراث بين الاوسط والاكبر نصفان اما على قوله ابو حنيفة فلانه لم يخرج بينة
 الاكبر والاوسط بسبب ما اثبتنا من حرمان الميراث على بينة الاصغر على
 ما ذكرنا فوجب قبولها لكل في حق الدية كما في المسئلة الاولى من الباب ولا دية
 صار مجازا عن دعوى الدية واذا وجب قبول الكل في حق الدية كانت الدية
 بينهم اثلاثا كما كانت بينهما نصفين في المسئلة الاولى ولم يذكر حكم الميراث
 على قوله في الكتاب ويجب ان يكون بينهم اثلاثا كما ذكرنا واما على قولها بطلت
 بينة الاصغر لانه ترجحت بينة الاكبر والاوسط بسبب ما اثبتنا من
 حرمان الميراث على بينة الاصغر فكانه لم تقم البينة واقام الاكبر على
 الاوسط والاوسط على الاصغر فتقبل بيشه لانه لم يوجد شرط التها تر
 لان الاوسط ما اقام البينة على ميت اقام عليه فبينة الاصغر قاتلا لبينة
 الاوسط الا انه لا يقتضي علمية بالقصاص وان كان القتل عمدا بخلاف
 المسئلة الاولى من الباب لانه ثابت القصاص على الاصغر بینه وبين الاكبر
 نصفان والاكبر كذب لما لم يدع على الاصغر بل ادعى على الاوسط لكن
 تكذيبه يعمل في حقه لا في حق الاوسط فصار الاكبر في حق الاوسط كانه
 عفا عن نصيبه فينقلب نصيب الاوسط ما لا يقتضي له على الاصغر
 نصف الدية في ماله او على العاقلة وكذا يقضي بنصف الدية للاكبر على
 الاوسط دون القصاص لان الاكبر ايضا اثبت القصاص بینه وبين
 الاصغر وصار الاصغر في حقه كانه عفا لما لم يدع القتل على الاوسط فانقلب
 نصيبه ما لا يقتضي للاصغر على الاجنبي بشي كانه لم تن البينة خطا لانه
 الحق بينة الاصغر بالعدم لرجحان بينة الاكبر والاوسط عليها لاختصاصها
 بزيادة الثبوت وهو حرمان الميراث واما الميراث فلان الاصغر يقيين
 قاتلا فيكون الميراث بينهما فان قتل الاوسط يجب ان يتعين قاتلا
 ببينة الاكبر لعدم المعارض له قاتلا له الاوسط لما اثبت القتل
 على الاصغر اثبت حرمانه لانه صار قاتلا من وجه دون وجه وذلك
 لا يكفي لحرمان الميراث على ما ذكرنا والله سبحانه وتعالى اعلم

باب من الشهادة على النصراني بعد موته في الدين للمسلم
اصل الباب ان شهادة المسلم على المسلم وعلى الكافر مقبولة
لان الله تعالى اثبت للمسلمين شهادة على الناس بقوله عز وجل لتكونوا
شهداء على الناس ولا نه لما قبلت على المسلم فجل الكافر ولا الشهادة
من باب الولاية لان فيها تنفيذ قول العبد والسلم ولا ينفذ الكافر وهي الولاية
السلطنة وشهادته الكافر على المسلم غير مقبولة لعدم الولاية واما
شهادته بعضهم على البعض جائزة عندنا وقال الشافعي ومالك رحمهما
الله لا شهادته بعضهم على البعض لهم على احد وكان ابن ابي ليلى يقول ان
التقت ملهم قتل شهادة بعضهم على بعض وان اختلفت لا تقبل لقول
عليه السلام لا شهادة لاهل ملته على اهل ملته اخرى الا المسلمين فثبتت
مقبولة على اهل الملل كلها عند اختلاف الملته يعادي بعضهم بعضا
وذلك يمنع قبول الشهادة كما لا تقبل شهادتهم على المسلمين وشهادتهم
العدو على عدوه كان ينبغي ان لا تقبل شهادته المسلم عليهم الا ان تركنا
ذلك للمحدثين ولعلو حال الاسلام قال عليه السلام الاسلام يعلو
ولا يعلو ولهذا قلنا تقبل شهادته الذي على الحرب ولا تقبل شهادته الذي
على الذي لقصص حاله وزيادة درجة الذي بالسنة البعد لاء لهم
يعادون اهل الشرك بسبب هم يحفون فيه وهو امر ارهم على الشرك
فلا يقدح ذلك في شهادتهم بخلاف اهل الملل واليهود يعادون النصارى
والنصارى يعادون اليهود بسبب هم يحفون فيه قال الله تعالى
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء والشافعي رحمه الله يقول الكافر فاسق فلا تقبل شهادته
كالنفاق المسلم او كاذب فلا تقبل شهادته كالمسلم الكاذب وبيان فسقه
قوله تعالى ان كان مومنا كان فاسقا لا يستوي وقال الله تعالى
الكافرون هم الفاسقون والفاسق عبارة عن الخروج يقال فسقت
الوطبة اذا خرجت من قشرها وسميت الفارة فويسقة خروجها من جحرها
وسمي المسلم بذلك لخروجه عن حد الدين اعتقاد او لا شك في كذبه في قوله
المسيح ابن الله وثالث ثلاثة وعن ابن الله واذا ثبتت الفسقة
وجب التوقف في خبره بالنص والنسب في الشك هذا بالنص ان يكون
مرضا لقوله تعالى من تزكون من الشهاد الكافر لا يكون مرضيا
والدليل عليه ان شهادته على المسلم لا تقبل فلا تقبل على الكافر كما ترد
والعبد والصبيان بل اولى بالعبد المسلم احسن حالا من الكافر الا ترى
ان يحسن في الديانات يقبل ولا يقبل خبر الكافر وتقبل رواية العبد

ولا

ولا تقبل رواية الكافر والجامع وهو ان اهلية الشهادة وقبولها لا يظهر
تعظيم الشاهد وكرامته عرفا وشرعا ولهذا اجتاز للشهادة في العرف من كان
معروفا بالصدق والصلاح والامانة لانها تفصل الخصومات وقد اعتر
الشارع بقوله عليه السلام اكرموا المشهود فان الله يحب المحقق
ولهذا يعتبر البلوغ والعقل والاهلية والحرية لكل الكال والشارع
شرع في حقه انواع الذل والاهانة من احد الحرية على وجه الصغار
والراهمم الغبار واضطرارهم اليه صديق الطرق والمنع عن ليس ثياب يختص
به اهل الاسلام وعن الركوب في الاسواق ومجامع المسلمين واتحاد الشيوخ
على هيئة الالف فلا يكون اهلا للاعزاز ولما تقبل الشهادة العبد والصبي
مع انه لا يشرع في حقه الاستحقاق والاهانة فلا تقبل شهادته
اولي ولان الرق اثر من اثار الكفر فاذا كان اثر الكفر يخرج من الاهلية
فاصله اولي ولهذا لا تقبل شهادته على شهادته المسلم ولا على فضا المسلم
ولو كان من اهل الشهادة لتقبلت اذا كان الخصم كافرا لانه لو قبلت شهادته
يلزم على القاضي القضا وليس للكافر ولاية على المسلم ومجتنبا قوله تعالى
او احزان من غير كراهي من غير دينكم وهما اهل الذمة وهو بنا على قوله تعالى يا
ايها الذين امنوا امنوا شهادتهم بيمينهم وهذا يجمع المومنين فيقرهم بكون غير
المومنين ضرورة فقيه تنصيص على جواز شهادتهم على وصية المسلم ومن
ضرورة جواز شهادتهم دهم على شهادته المسلم جوازها على وصية الكافر وما
ثبت بضرورة النص فهو كالمخصوص شر انتسخ ذلك في حق المسلم
بالنسخ حكم ولا يثبتهم على المسلمين في حق حكم الشهادة فيما بينهم على ما ثبت
بضرورة النص فليس من ضرورة انتسخ شهادتهم على المسلمين لانقاذ
ولا منهم انتسخ شهادته بعضهم على بعض مع بقاء ولا يثبت انتسخ هو
شهادتهم بعضهم على غاب ما في الباب ان دليل هذا الحكم قد زال الا
ان زوال الدليل لا يوجب زوال الحكم الذي دل عليه نسخ التلاوة مع
بقا الحكم ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا بشهادة
اربعة منهم قد دل ذلك على قبول شهادتهم فيما عداه ولم ينتسخ هذا الحكم
عندنا لكن الاحتصان بشرط ذانتسخ حكم الرجم لعدم الاحتصان وبقية
شهادتهم مقبولة على الزنا وعن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم
اجاز شهادته النصارى بعضهم على بعض وعن عمر وعمر رضي الله عنهما في
دينين زنيا قال لا يدفعان الى اهل دينهما ليحكوا بينهما ومن ضرورة جواز
حكم بعضهم على بعض جواز شهادته بعضهم على بعض والسلف كانوا يجمعون
على هذا حتى قال يحيى بن اكنم تنبعت اقاويل السلف فلم يجد احدا منهم
لم يجوز شهادته اهل الذمة بعضهم على بعض الا ابي رابطة لربيعة بن ابي

عبد الرحمن فيه قولين والمعنى فيه ان الكافر من اهل الولاية والامانة
فيكون من اهل الشهادة كالمسلم وبيان الوصف في قوله تعالى والذين كفروا بعضهم
اوليا بعض والمراد من الولاية دون الموالاة فانه معطوف على قوله عز وجل
ما لكم من ولايتهم من شيء والدليل انه يوضح الانكحة فيما بينهم ولا نكاح الا
الابوي والمسلم اذا خطب الي كتابي ابنته الصغيرة تزوجها منه جاز ولانه
من اهل الولاية على نفسه وماله على الاطلاق فيكون من اهل الولاية على غيره
عند وجود شرط التقدي والشهادة نوع وكيفية فاذا ثبتت الاهلية
للولاية تثبت الاهلية للشهادة لمعني وهو ان الولاية تنفذ القول على
الغير وفي الشهادة تنفذ القول على الغير وفي الشهادة تنفذ القول
على الغير فكانت معلولة كالولاية لا تزويج ان العبد والصبيان لما لم يكن لهم
ولاية لم يكن لهم شهادة والكافر لما لم يكن له ولاية على الكافر وهي ولاية
السلطنة تفعل شهادته عليهم والكافر له ولاية على الكافر تفعل شهادته
عليهم بخلاف الرد لانه ولاية له على احد فلا يجوز شهادته ايضا وكذا
المستامن لولاية له على الذي فلا تفعل شهادته عليه ولا يقال بان تفرقه
ليس على وجه الولاية وانما تفرقه تركوا على ما هم عليه كما تركوا على عبادة
النيران وبيع الحر والخير وغير ذلك لاننا نقول لو كان علي سبيلا ترك
التفرق ينبغي ان لا يجوز بين المسلم والذي ولا يجوز اظهاره بين المسلمين كبيع
الحر وشراها لما كان بطريق ترك التعرض لا يجوز اظهاره ومعاملة فيها مع
المسلمين وقد جاز نكاحه مع المسلمين واظهاره دل انه ليس بطريق ترك
التعرض ثم التبول يخرج جاب الصدق وذلك بان جاره عما يعتقد حراما
في دينه والكافر من جرح عن ذلك ويعتقد حرمة الكذب واسم العبد الله
والرعي يثبت في حق الكافر في المعاملات بصحة الامانة فقد وصفهم الله
تعالى بذلك في قوله عز وجل ومن اهل الكتاب من ان تامة بغير نظر بوجه
اليك ولا يقال انهم اظهروا الكفر عما اذا قال الله تعالى وحجوا بها
واستيفتمها انفسهم ظلموا وعلوا لان هذا كان من الاخبار الذين كانوا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نوافقوا على كتاب
نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبوت فلا شهادة لهؤلاء عندنا
فاما من سواهم يعتقدون الكفران عندهم ان الحق ما هم عليه قال
الله تعالى ومنهم من لا يعمل الكتاب الا ما ياتي وقال الله تعالى واما
فريقا منهم ليكنتم الحق ولهذا بين ان فسقهم فسق اعتقاد وان لا يبع
قبول الشهادة لعدم نفي الكذب كشهادة اهل الاوهوا وانما لا تفعل
شهادة العبد والصبي لعدم الاهلية والولاية وبه تبين ان اثر الرق

نوف تاثير الكفر في حكم الولاية ثم هم بعد دون المسلمين بسبب باطل
فيجعلهم ذلك على التقول عليهم فلهذا لا تقبل شهادتهم ومعنى الاعزاز والاعزال
تبع في الشهادة واعتبار المعنى يوجب قبول قوله فكان اولى بالاعتبار وانما لا
تقبل روايته لعدم الحاجة او لالزام علي المسلمين العمل به او احتمال التقول وفي
قبول شهادتهم عليهم ضرورة لان حقوقهم محترمة معصومة والمسلم لا
يحصرون شهادتهم وعقودهم خصوصا الانكحة والوصايا فلو لم تقبل
شهادتهم بعضهم على بعض يبطل حقوقهم فتقبل هذه الضرورة كما تقبل
شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ولا ضرورة في شهادتهم على المسلمين
ولا في شهادتهم على شهادة المسلم ولا على قضائه لانه لا يكره وجوده وهذا على
اصل ما لا يظهر فانه يجوز شهادته الصبيان والنساء في الجراحات وتزويج النكح
في الملاعب والحمامات وقوله فيه اثبات الولاية على القاضي قلنا فيه اثبات
الولاية للقاضي لا عليه لا تربي انه يسمع دعواهم ويجب عليه الاعداد وهذا
لان القاضي التزم ذلك بالتقيد مما يثبتان له ولاية التنفيذ بقوله
القضا لا يثبتها دهم كالمسلم اذا التزم امانة الذي واستقرض منه او كمن
دار الجوار لانه التزم ذلك بعقده واختياره وقوله بانه فاسق قلنا
اسم الفاسق لا يثبت له عند الاطلاق ولين كان فاسقا فله تقالي امر
بالثبوت في خبر الفاسق وهذا يوجب العمل بخبره وعنده كيجب الثبوت
ولا يعمل به اصلا ولا حاجة لابن ابي ليلى في الحديث لاذعنا الكفر كله ملة واحد
قال الله تعالى هذان خصمان اختصموا في دينهم وقال الله تعالى فكم دينكم
ولي دين فعابا للمجر وعابا للذين اهل ملة واحدة وان اختلف حكمهم
كالمسلمين هم اهل ملة واحدة وان اختلفت مذاهبهم ثم اليهود يجادون
النصارى بسبب هم بملة محمودة وهودعواهم الولد لله تعالى والنصارى
يجادون اليهود بسبب هم فيه محمودة وهوازكارهم بنوة عيسى عليه
السلام والعزقات يجادون المجوس بسبب هم محمودة وهوا نكار
التوحيد طاهرا ودعواهم الا تبين فتشادة بعضهم على البعض
كشهادة المسلمين على الكفار ولكل كان بعضهم بغيري البعض بسبب
باطل فلم يصير بعضهم معهود بعض ليحكم ذلك على التقول بخلاف الكفار
فانهم صاروا معهودين من جهة المسلمين وذلك تحلهم على التقول فلهذا
لا تقبل شهادتهم وامانة شهادة البعد وان كانت العداوة بسبب شيء
من امر الدين يقبل لحلوها عداوة الكذب فان من يداري غيره لمجور
حد الدين يمتنع من الشهادة بالزور وان كانت عداوة بسبب شيء من
امر الدنيا فهذا يوجب فسفة وهو غير له شهادة الفاسق اذا عرفنا
هذا قال محمد نصراني مات وترك مائة درهم لاهل له غيرهما فافا مر

مسلم شاهدين نصرانيين ان له على الميت مائة درهم دين واقام
مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين ان لها على الميت مائة درهم دين فالحكم
المنفرد ثلثا المائة وثلث المائة بين المسلم والنصراني الشريك لان المسلم المنفرد
اقام ما هو حجة على الميت والنصراني الشريك اقام ما هو حجة
الميت دون المسلم المنفرد فيخرج النصراني الشريك من الميت بقي المسلم
المنفرد والمسلم الشريك وقد اقام كل واحد منهما ما هو حجة على الميت
دون صاحبه فاستقروا الان المسلم المنفرد يدعي المائة والمسلم الشريك
لنفسه نصف المائة وذلك خمسون فتقسم المائة بينهما اثلاثا ثلثا ما اصاب
المسلم الشريك فباخذ نصفه باقرار المسلم الشريك له فانه اقر ان الدين
مشترك بينهما فواصل اليه يكون بينهما استواء حجتها فان قيل النصراني
الشريك لما صار مدفوعا كيد لا ينظر المسلم المنفرد بشهادة النصراني وجب
ان يصير المسلم الشريك ايضا مدفوعا لمكان الشركة الا ترى ان المريض
اذا اقر للوارث والاجنبي بالدين ونصا دقا على الشركة كان الاقرار باطلا
لان الوارث لما صار مدفوعا دفعا للصانع عن نفقة الورثة صار الاجنبي
ايضا مدفوعا لمكان الشركة بخلاف ما اقر له وحده قلت انما لو صح
الاقرار للاجنبي كان للوارث ان يشترك فيما اخذ به وهذه الشركة
انما تثبت للوارث بنفس اقرار المريض والمريض ممنوع عن اتصال
النفع الي بعض الورثة اما هنا الشركة فيما اخذه المسلم لا تثبت
بالشهادة وانما تثبت باقرار المسلم فتباعدت مسيلتنا من مسيلة
الاقرار ان لو اقر المريض الاجنبي بماله لكان المال للوارث
فانه يكون صحيحا وان جعل الوارث منفعة باقرار المريض لانه هذه
المنفعة ما حصلت بنفس اقرار المريض وروي عن ابي يوسف ان المال
بينهما نصفان النصف للمسلم المنفرد والنصف بين المسلم والنصراني
الشريك واصل الاختلاف في نظراني مان وترك مائة دينار فاقام مسلم
بينة من النصراني على مائة دينار دين واقام نصراني ايضا بينة من النصراني
النصراني على مائة دينار دين فالحال للمسلم في الروايات الظاهرة وعن
ابي يوسف ان المال بينهما نصفين لما نظر تذكر وتكلموا في مسيلة الكتاب ان
بينة كل واحد بينهما هل تقبل في حق الاخر ام لا قال بعضهم لا تقبل لانها لا تضل
حجة على المسلم لكنه قبلنا على الميت وما سوا في ذلك وقال بعضهم تقبل
في حق كل واحد منهما قالوا وهو الاصح ان الحاجة الي القضا بالاستحقاق
على وجه يتزاحمان فيه فصارك واحد منهما مقضيا عليه ولهذا لا تقبل
دعوى احدى على صاحبه بعد ذلك والقضا بدون الحجة لا يصح لكن هذه
الحجة ينظر بها المسلم من وجه دون وجه وينفع بها من وجه

فاعدل

فاعدل الجفنان فاستقما رقبتهما فيما بين المسلمين ولو كان
الحكم المنفرد نصرانيا وباقي المسيلة تجالها فاما بينة بينهم الاثلاثا لكل واحد
منهم ثلث المائة لان النصراني المنفرد والنصراني الشريك اقاما ما ليس بحجة
على المسلم الشريك فكانا لم يبقا البينة ونفرد المسلم الشريك باقامة البينة
فيقتضي له بحال حصة وذلك خمسون وقد تنازع فيه نصرانيان واقام كل
واحد منهما ما هو حجة على الميت وعلى صاحبه الا ان المنفرد يدعي
مائة درهم والشريك يدعي خمسين فيقسم الخمسون
بينهما اثلاثا ثلثا له وهو ثلثة وثلاثون وثلث للمنفرد وثلاثة
ودلك ستة عشر وثلثان للشريك ثلث ما اخذ الشريك منه
الي ما في به المسلم وذلك خمسون فيصير ستة وستين
وثلثان فيكون بينهما لكل واحد منهما ثلاثة وثلاثون وثلث
لا قرارهما ان كل ما يقض احدهما من الدين مشترك بينهما فحصل
لكل واحد منهما ثلث المائة ولو كان شهود الشريكين مسلمين
وشهود النصراني نصرانيين كان هذا والاول شيوا لان النصراني
المنفرد اقام ما ليس بحجة على المسلم فكانه لم يقم فباخذ المسلم
الشريك خمسين درهما بقي خمسون وقد تنازع فيه نصرانيان
واقام كل واحد منهما ما هو حجة على الميت وعلى صاحبه الا ان
حق احدهما نصفه حق الاخر فصار هذا والاول شيوا ولو كان شهود
النصراني مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين فللنصراني
المنفرد نصفها والنصف بين الشريكين لانه النصراني المنفرد
اقام ما هو حجة على الميت وعلى الشريكين والشريكان اقام كل
واحد منهما ما هو حجة على الميت والنصراني المنفرد فاستقروا
وحق النصراني في مائة وحقها في مائة فتقسم المائة بينهما
نصفين نصفها للنصراني المنفرد ونصفها للشريكين بينهما
نصفين وكانا لو كانت بينة كل واحد منهما مسلمين فيقتضي
بينهما نصفين لان كل واحد منهما حائجة تقبل على الميت وعلى
صاحبه **نصراني مائة** وترك ايتين وما بقي درهم واقسم
فاسلم احدهما فاقام مسلم او نصراني شاهدين نصرانيين
على الميت بددين مائة درهم فانه باخذ المائة كلها من مسلم
نصيب الابن النصراني لان شهادة الكافر حجة على الكافر
دون المسلم وثبوت الدين على الميت يستحق تركته وتركته
ما في يد الاثنين فيثبت الدين لهذه الحجة في استحقاق نصيب

الكافر من التركة دون نصيب الابن المسلم كالواق واحد
الاثنين بالدين على الميت وحده الآخر وليس للابن النصراني ان
يشترك الابن المسلم فيما في يده بخلاف ما تقدم من المسائل لان
الاستحقاق هنا ثبت بالبينة وما اقام حجة في حق الميت والابن
النصراني دون الابن المسلم لان شهادة الكافر فيما يتصدر
به المسلم ليس بحجة وفيما تقدم انما اخذ باقراره وانه حجة
في حقه ولو كان الشهود مسلمين فانه يقتضي من جميع التركة
الا انه جاء بحجة تجوز عليها فتوجد منهما **نصراني مات**
وتركة الف درهم فادعي مسلم وكافر عليه دين واقام كل
واحد منهما ببينة من اهل الكفر اخذت ببينة المسلم واعطيت
حصة فاذ بقي شيء كان للكافر وقال ابو يوسف الالف بينهما
نصفان رواه الحسن بن زياد عنه قال هشام قال محمد وهذا
قوله الآخر وكان قوله مثل قول ابي حنيفة ثم رجع الى هذا
ووجه هذه الرواية ان كل واحد منهما قلم يثبت
دينه على الميت وما اقام كل واحد منهما حجة على الميت
فكان الدينين ثبتا باقرار الميت بخلاف ما تقدم من اسلام
احد الاثنين فان الوارث مستحق عليه باعتبار الحال فاما
كل واحد من الغريمين لا يستحق على صاحبه شيئا وانما
استحق كل واحد منهما على الميت على ورثته ووجه ظاهر
الرواية ان دين المسلم ثبت في حق الميت وفي حق الغريم الكافر
ودين الكافر ثبت في حق الميت ولم يثبت في حق الغريم المسلم
لان بينته ليست بحجة في حقه والزاحمة بينهما لا تكفي الا عند
المساواة ولا مساواة بينهما اذا كان دين احدهما ثابتا في حق
الآخر ودين الآخر ليس بثابت في حقه فهو منزلة الدين المقرب
في الصحة مع دين المقرب في المرض تقدم دين الصحة وان فضل
من دين المسلم شيء يصرف الى الكافر لانه انما لا يقبل بينته
لحق المسلم فاذا زال حقه قبلت بينته كما في دين الصحة مع دين المرض
ولو اقام كل واحد منهما شاهدين مسلمين يقتضي بينهما لاء
بينة كل واحد منهما حجة على صاحبه وعلى الميت وكذا لو كان
شهود الكافر مسلمين وشهود المسلم دميان ولو كان
النصراني حيا وفي يده عبد ادعاه مسلم ونصراني واقام كل واحد
منهما شاهدين نصرانيين فهو للمسلم منهما قال محمد وهذا قول ابو

الفي

ايضا لان هذا شئ بعينه والشهادة على الجي وانما قال
ابو يوسف في الموت وروى الحسن بن زياد عن ابي يوسف
ان العبد بينهما نصفان وسوى بين الحياة والموت فعلى
هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق لانهما استويا في الحجة في
حالتى الحياة والموت وعلى الرواية الاخرى يقول الشهادة اقيمت
على العين وفي قبول شهادة النصراني على المسلم ابطال حجة
فلا يجوز بخلاف حالة الموت لانها اقيمت على الدين في ذمة
الميت **دار في** يذ في اقام مسلم ببينة من اهل الذمة ان
اباه مات ولا وارث له غيره واقام مدعي ببينة من اهل الذمة على
مثل ذلك يقتضي بها للمسلم وان كان ببينة الذي مسلمين
فهي بينهما نصفان لان ببينة كل واحد منهما حجة على ذي اليد
وعلى خصمه فان قيل الاستحقاق بشهادة اهل الذمة هو
المسلمين ثبت للذي في **الكل** فلو بطل في النصف انما
يبطل بشهادة اهل الذمة والاستحقاق بشهادة المسلمين
لا يجوز ابطالها بشهادة اهل الذمة قلت **ان** لا يبطل
شيئا من ذلك الاستحقاق فكل واحد منهما يستحق الكل
لصيق والتصنيف لصيق المحل وهذا انما يستقيم ان لو كان
الشهود خصما وليس كذلك وادامات الرجل من اهل الذمة
فتشهد عشرة من النصارى انه اسلم فانه لا يصلح عليه
يقول الكفار وكذلك الفساق من اهل الاسلام ذكره
في العيوب ولو كانت له ولي مسلم وبقية اوليا به كفار على
دينه فادعي الولي المسلم انه اسلم واراد يبرأه وتشهد له
شاهدان من اهل الكفر اخذ الولي الميراث بشهادتهما وصلى
عليه المسلمون بشهادة الولي المسلم ولو لم يشهد الا الولي
المسلم صلى عليه ولم يكن له الميراث لان الصلاة انما تجب على
المسلمين فيكون ايجاب الصلاة عليهم يقول الكفار لكن
صلح حجة للولي المسلم على الكفرة فاذا شهد وابا سلامه بعد موته
فقله تشهد والمسلم بالوراثة على الكافر فتقبل لانه لا
تقبل في حق الصلاة وانما تقبل اخبار الولي المسلم فيصل عليه
كما يصلح عليه يقول غيره من المسلمين لانه من امور الذميمة
فيقل فيه قول الواحد ولو ان كافر اتى بده امة اشترأها
من مسلم وتشهد عليه كافرين انها لكافر او مسلم لم يخرجهما

وكذا لو كانت في يده بهيمة من مسلم او صدقة لان في جوازها ابطال هبة المسلم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وهو قوله ابي يوسف الاول ثم رجع فقال اقضي لها على الكافر خاصة ولا اقضي بها على غيره وهو قول ابن ابي ليلى لان الملك فيها للکافر في الحال وشهادة الكافر حجة في استحقاق الملك عليه وليس من ضرورة استحقاق الملك عليه الاستحقاق على البائع او بطلان البيع كما لو اقر المشتري بها لانه فان الملك يستحق عليه باقراره ولا يبطل به البيع ولا فرق بينهما لان القضاء بحسب الحجة والاقرار حجة على المقر حجة على المفردون غيره فكذلك شهادة الكافر حجة على الكافر دون المسلم الا نرى ان لو شهد رجل وامرأتان بالسرقة يفتي بالمال دون القطع كذلك هذا دل عليه ما ذكرنا فيما اذا كانت مات وترك اثنتين فاسلم احداهما ثم قامت بدينة من النصارى بالدين ولا يبي حنيفة ومحمد طريقان احدهما ان الملك حجة البينة يستحق من الاصل ولهذا يستحق بزوايده ويرجع الباعة بعضهم على بعض بالثمن فاذا كان اصل الملك فيها للمسلم فله الشهادة انما تقوم على استحقاق الملك على المسلم وشهادة الكافر ليست حجة عليه فلا تقبل كما قبل التملك منه وهذا لا ينافي لا يمكن من القضاء بملك حادث بعد شراء الكافر لانه لا بد للملك الحادث من سبب حادث ولم يثبت عنده ولا يمكن من القضاء بالملك من الاصل لان هذه الشهادة ليست حجة فيه بخلاف الاقرار فان الاقرار يحمل في الحكم بملكية الملك للقر له ابتداء ولهذا لا يستحق الزايد من المنفصلة فيمكن القاضي من القضاء بملك حادث بعد الشراء بخلاف مسألة الدين لان البينة قامت على الميت بالدين وهو كما في ثم نقدي الى التركة فتعدي في حق الكافر دون المسلم اما هنا قامت على المسلم ابتداء لانه يوجب القضاء بالملك من الاصل فكان قضاء عدم ملكه البائع والثاني انه هذه البينة تقوم على ابطال تصرف المسلم من البيع والهبة الا نرى ان الشهود لو كانوا مسلمين يبطل بها تصرف البائع والواهب وشهادة الكفار على ابطال تصرف المسلم لا تقبل بخلاف الاقرار فانه يتضمن ابطال تصرف المالك لكنه المقتر يصير متلفا باقراره وان لا يضمن انتفاض قبضه وبطلان تصرف البائع اما هنا نصير يد الكافر مستحقة من الاصل وهذا الاستحقاق يفتقر قبضه ضرورة وفوات القبض المستحق بالعقد يبطل التصرف والفقهاء

باب في الشهادة

باب من الشبهة ذات ما يجوز منها وما لا يجوز في الوارث وغيرهما اصل الباب ان الشك هذا اذا جحد نفسه مفتيا او دفع عن نفسه منرا او ابطال حقا او جبه لغيره لا يمكن من ابطاله الا بالشبهة او حول ضمان وجب عليه ٢ ضمان الي غيره لا تقبل شهادته اما اذا اضرعتا او دفع منرا فلا يبيصر منهما ولا شهادته للمتهم بالنقض ولان الشهادة جبري محتمل الصدق والكذب فانما يكون حجة اذا رجم جهة الصدق منه وعند تمكن التهمة لا تخرج جهة الصدق منه فلا تقبل ولهذا لا تقبل شهادته الفاسق لتهمته الكذب لانه لما لم ينزجر عن ارتكاب مخطور دينه مع اعتقاده حرمته يثبت بانه لا ينزجر عن شهادته الزور واما اذا ابطال حقا او حول ضمانا عليه فلا يبيصر منها قضاء والمتحقق لا قول له ولا ولا يله على الغير في ابطال حقا والتهمة ايضا قائمة لان الثاني ربي يكون اخل من فطنة في المطالبة فيصير شك فقد اتقنه من وجه اما اذا لم يحول ما وجب عليه الشهود عليه الى الشهود له لا يصير شك فقد اتقنه من وجه ولا متحققا فينبطل **وحرف** احزان حكم الشرع انما يثبت اذا لم تود الى التناقض اما اذا ادعي فلا لاث الشريعة مترهنة عن المتناقضة **وحرف** احزان احد الورثة تقوم مقام الكمال فيما يستحق للميت وعليه باعتبار الخلافة عنه ولا يقوم بعضهم مقام البعض فيما يستحق لهم وعليهم لعدم الخلافة وعدم اتصال ملك احدهما بملك الآخر وعدم التولية اذا عرفت هذا قال محمد رجلان في ايديهما مال وديعة لرجل فادعاه احزانه شهد فشهد المودعان انه للمدعي جازت شهادتهما لا تنقض عدلان شهد او لم يجزرا الى انفسهما مفتيا ولا دفاعا عن انفسهما منرا ولا ابطالا حقا ولا حولا ضمانا عليهما وشهادة العدل اذا حلت عن هذه الاسباب قبلت فان قبل انهما دفعا عن انفسهما منرا وهو رد الوديعة لانه واجب عليهما بقوله تعالى ان الله يامركم ان تودوا الامانات الي اهلها فقلت ليس كذلك فان رد الوديعة غير واجب على المودع ولا عليه مونة الرد انما ذلك الي المالك بل عليه التولية لا غير فلا يتحقق التهمة بل يضران بانفسهما بان الله اليد الحافظة وابطال حقا ولو اقام المدعي البينة على ما ادعا فشهد المودعان على اقرار المدعي بانه للمودع والمالك قائم او مستهلك لم يجز شهادتهما اما اذا كان قائما لا يضران الى انفسهما مفتيا باستدانة البينة على المحل بخلاف الاول لانهما يبطلان به انفسهما

وهو كما لو صلى اذا شهد للميت يدين لم يجز شهادته لانه يثبت اليه لنفسه
ولو شهد على الميت جازت لانه يتصل اليه واما اذا كان مستهدفا
لانه ظهر انها كان مودعي الغاصب ومودع الغاصب ضامن فيها
بهذه الشهادة ديتين بان انفسهما عن الضمان حكمي وبديعتان
عن انفسهما مفرقة وكذا ان استهلكا الوديعة لان الضمان
وجب عليهما للمودع باني بهذه الشهادة حولا ضمان عليهما الي غيره
بخلاف المسئلة الاولى لانها بوجوب علي انفسهما الضمان
فانه لو فعلت في يدهما قبل الشهادة لان الضمان عليهما وبعد هذه
الشهادة بوجوب الضمان للمدعي وان كانت قد ردت الوديعة
علي صاحبها ثم شهد اعني المدعي بما وصفتا تقبل شهادتهما
لانهم يدريان بالرد سواء كانت المودع ما لكا او غاصبا فقبل الشهادة
عن الاسباب المرجحة للرد ولو ادعي انه في يد رجل فقتل في دابة
فلان دفعها الي وديعة ورددتها عليه ثم جاء احد الورثة هو
وخاضع في ذلك وقال هي دابتي بصدق بها علي ابي وجبا الذي
كانت في يده او لا فتشهد انها دابته قال ان كان تعلم ان هذا
اودعها اياه ثم ردها عليه فتشهد دته جازة والا فلا لان دافع
مفرم ونفسه المسئلة اذا ادعي ذوا اليد انها وديعة زيد
ورد اليه في ثوب زيد وادعي احد الورثة انه يصدق عليه قبل
موته ومعني هذا انه اذا علم انه هو الذي اودعها اياه وانه
قد ردها عليه فقد خرج من ضمانها بيمين لان المودع يستفيد
البراة بالرد على من اودعه غاصبا كان او مالكا فلا يتمكن
في شهادتهما بالملك للمدعي اما اذا لم يعلم ذلك فقد صار هو مقرا
على نفسه بيمين يده عليها وذلك موجب للضمان عليه لما لكها
كله نقل يده اليها فهو بهذه الشهادة يدين انفسها الي يده
ليبري نفسه عن ضمانها يتمكن منهم في شهادته قال وكذلك
الدار قبل هذا اقول من يقول العتار بيمين بالغصب وقيل
بل هو قول الكل لانه بخلاف ان يدفع الي قاض يدين العتار كالمتقول
في ايجاب الضمان على مثبت اليه عليها فيعني عليه بالضمان رجل
مع شاة فقال لرجل ادخها فذبحها فاحل واثام شاة هدين
انها شاة اعتصم منه هذا احد هذا الذابح لم يجز شهادته الذابح
لانه دفع العزم عن نفسه وطعن بعض المستأجر في هذا الجواب
وقالوا لا تقبل لانه جبر شهده دته على نفسه المحرم لان الملك لو ثبت
للمدعي بشهادة دته كان مجيزا بين نظمين ونظمين الامر لان المذكور

في الكتاب اصح لان المدعي اذا اثبت ملكه يتمكن من نظمين الذابح فالذابح
شهادته دته يصير مقرا بالضمان له على نفسه فاما فقد باجراج
الكلام يخرج الشهادة دفع العزم عن نفسه بان يتوصل صاحبها
الي حقه في نظمين الغاصب ولان ضمان الغصب اذا انقرا وجب
الملك للغاصب فهو بهذه الشهادة يدين بيمين ان يقر الضمان على من
امره بالذبح لثبت الملك له فيعتبر عند ذلك امرة في استحقاق الضمان
عن الذابح فكان دافع المفرم من هذا الوجه **ولا بد** ان المالك
غيره ويمينه بيمينه وهو لا يضمن لما بينهما من المحبة والمودة فتكثرت
التهمة **رحيلان** في ايديهما رهن لرجلين فادعاه مدعي فتشهد لهما
له المرئيتان جازت شهادتهما لانهما لم يجرا الي انفسهما منقرا ولا
دفع مقرا ما ولا حولا ضمان لان الضمان غير واجب عليهما قبل الهلال
او ان كان مضمونا فهو مضمون بالدين لا بالقيمة ولو ثبت الملك للمدعي
يصير مضمونا بالقيمة فلم يكن فيه ابطال حقه عليهما ولا تخويل ضمان عليهما
بل شهدا علي انفسهما بابطال اليد والحبس وابطال التوثيق بالدين
وقال في كذب الرهن لو ان رجلا باع شاة على ان يرهنه شيئا بيمينه
فلما قبض الرهن شهد هو مع اخر ان هذا المال لعلان قال ان طلب
رهن اخر لا يقبل لانه متهم في شهادته وان لم يطلب تقبل لعدم
التهمة وانما وضع المسئلة هنا فيما اذا لم يكن الدين من ثمن المبيع
ولكن كان لكن لم يطلب رهنا اخر فان قيل وجب ان لا يقبل شهادتهما
لانهما سمعا في بعض ما سمع بهما والشاة هدمت في بعض ما سمع به
لا تقبل شهادته كالبائع بعد ما سلم المبيع الي المشتري اذا شهد بالملك
للمدعي لا تقبل قبل له انما لم تقبل منه لانه متهم قضا لانه لما باع فقد
اقتدانه ليسل من يبيعه اما بالملك او بالبيعة فاذا شهد لغيره فقد
زعم انه ليس ليسل من يبيعه وضار من ثقتا هذا المعنى فقد روى
هنا لان المرئيتين اقربا للرهن فيمكنهما ان يقولوا هو لفلان الا انه
كان نايبا عن المدعي فاذا امكنهما التوفيق لا يثبت التناقض بقبي
السعي في بعض ما سمع لهما وذاك اما يمنع فتقول الشهادة اذا كان لا يملك
البعث (لا بالشهادة والمرئيتين يملك تقص الرهن بيمين الرهن
بالرد عليه لانه غير لازم في جابنه فلا يمنع القبول ولو شهد بغيره لكان
الرهن في ايديهما لا تقبل شهادتهما لانهما لم يجرا الي انفسهما منقرا لانها
صارا مستوفيين دينهما لملك الدهن في ايديهما ويرى الراهن عن دينهما
ظاهرا فلهما بهذه الشهادة يمين ان الدين على الراهن ويتيقن
الاستيفاء فلا تقبل لانهما يضمنان فيه الرهن للمدعي لا لغيره

افتراض المرصون غضب في يد الداهنين وهو مضمون عليها وهو مرتين
 من الغاصب فيكون مضمون عليه وقد عجزا عن الرد واقرارهما
 على أنفسهما جازي ولو انكر المرصونان ما ادعاه المدعي وشهد له
 الراهنان لم يجز لانهما سفيها في بعض ما يسمي بهما وهو ملك اليد
 والحبس واستحق الدين به او بها لا يملكان العوض قبل فضا الدين
 لان الرهن لازم في جابتهما بخلاف الامر بغيرهما الا انهما بغيران قيمة
 المدعي لانهما افترا بالغضب وقد عجزا عن الرد والمدعي بالخيار
 ان شاء صبر حتى يفتكا الرهن فيأخذ العين وان شاء ضمنهما القيمة
 كالعبد المضمون اذا ابق. الفصل الثاني اذا شهد المرصونان
 المدعي فان كان العبد قايما في ايديهم لا تقبل شهادتهما لان الغصب
 وجب عليهما الرد الي المرصون منه او القيمة فمنهما بهذه الشهادة
 حولا ما وجب عليهما المضمون منه الي المدعي فيخير ان شاء هدي
 لا ضمنهما من وجه بخلاف المرتفق لان العين امانة في يده ولهذا
 كانت النفقة والكف على الراهن وماليتها مضمونة بالدين فمنها
 بال شهادته حولا العين فتقبل كالمرد عين. ولو رد المضمون
الي المضمون منه ثم شهدا جازت شهادتهما لانهم قد برأيا من
الضمان فكان الغضب لم يكن فلا يتمكن التهمة. ولو مات العبد في
 يدهما ثم شهدا لا تقبل شهادتهما قبل فضا الف في القيمة او ثراقيهما
 او بعد الفضا وتراضيهما اديا القيمة او لم يرديا اما اذا لم يرد فضا لوجهيهما
 احدتهما تخويل ضمان وجب عليهما المضمون منه الي غيره والثاني ان
 بالغضا والتراضين ثبت بيع حكمي بينهما فيعتبر بما لو ثبت بينهما بيع
 فقيدي ولو ثبت بينهما بيع فقيدي ثم شهدا بالبيع للمدعي لا تقبل
 شهادتهما لانهما يريدان ابطال ما اثبتت له بايع من ملك الثمن ولا
 يملكان ذلك الا بالشهادة فكذا اذا ثبت بينهما بيع حكمي واما اذا دفعا
 فلولوجه الثاني ولان بالاداة ثبت بينهما المباداة لغير المقبوض وما في دونهما
 من القيمة فكانت ما عيين في نقص المباداة التي سم بها ولا يضمنان
 المدعي لانهما ضما مرة فلا يجب مرة اخرى لغضب واحد بخلاف
 المرتفعين والموذع لانهما لا يضمنان في زمان يضمن المدعي وهذه الاثبات
 من جهة الفاصلة ان يقول اني ضمت مرة لانه استحقته غيرك وقد ظلمك
 فليس لك ان تظلمني. المستغفر فان اذا شهدا بالمستغفر فضا لانهما
 لا تقبل شهادتهما لا قبل الفضا ولا بعده اما قبله فله وجهان احدهما
 ان الضمان يجب بنفس الغرض المستغفر في ذمتها حولا فلما وجب
 عليهما الغرض الي غيره والثاني ان الاستغفران سرا حقيقة وان

كان استغارة حكما فكان المستغفر بضمي المشترا والمشتري اذا شهد
 بالمشترا لغيره لا تقبل شهادتهما واما بعد الفضا فلولوجه الثاني ولانه
 يريدان استغارة ما دفع اليه المقترون وابطال ملكه فيه فلا تقبل ولورد
 عين المستغفر لانه ملكه بالقبض فكان رد مثله وعينه سرا وعن
 اي يوسع انه اذا رد عينه تقبل وهذا ايضا علي ان المستغفر ضامن لملك
 الغرض قبل الاستهلاك عنده لا يملك فكان بمنزلة رد الدين والغارة
 وفي ظاهر الرواية يملك له ان الغرض اعمارة حكما ولهذا لا يصح من
 المادون والمكاتب وتغذ رجيلة مبادلة لانه صرف بالنسبة الا ان اعماره
 ما لا يمكن الاستغفار به مع بقا عينه يكون قرضا لان الا اعماره تمليك
 المستغفر فاذا لم يملك الاستغفار به مع بقا العين كان ادبا بالاستهلاك
 بشرط الضمان فكان رد بمنزلة رد الغارة والمضمون بخلاف
 ما بعد الاستهلاك وجه ظاهر الرواية ما ذكرنا انه مبادلة حقيقة ولهذا
 يملك الف في اقتراض مال اليتيم مع انه لا يملك الا اعماره وانما لا يملكه الوصي
 لانه ليس قرضا ماله على وجه الاصل ونقصه مقتد به وانما لا يملك
 المادون لان الاذن ينشأ من التجارة وانه ليس بتجارة والمكاتب
 يملك الا ككتاب وانه ليس باكتساب وفي اقتراض الاب مال الصغير
 روايتان. رحيلان اشتريا جارية شرافا بسد او فضاها
 فيا مدعي وادعاهما فشهدا بها للمدعي لا تقبل شهادتهما لانها
 مضمونة عليهما بالقيمة كالمضمون فقد حولا ضمانا عليهما الا انهما
 يفترقان من وجه وهذان هفت بضمنان قيمة الجارية للبائع ولمان
 الجارية الي المدعي وفي الغضب لا يضمنان المضمون الي المدعي ولا يضمنان
 له لان الف صبي اقترا بالمرصون المدعي وهو ملك جبرهما فلا يصح
 اقرارهما والمشتريان اقترا بها للمدعي والجارية ملكهما في الظاهر فحق
 اقرارهما كما يصح سب برضرفاته الا ترضي انهما لو اقترا بها يصح اقرارهما
 ثم يضمنان قيمة الجارية لانهما عجزا عن ردها فضا القيمة كما لو
 هلكت. ثم قال محمد بن احمد فلو كان الف في نقص الباع او نقصا
 ذلك بمحض منهما وتراضيهما فلم يقتض الباع الجارية حتى شهدا بها
 للمدعي علي الباع فشهادتهما باطله لان الجارية بعض الغرض
 مضمونة عليهما بنفسهما كما قبل البعض الا ترضي انهما لو هلكتا ضمت
 قيمتهما ثم بشرط محمد لصحة البعض حصره الباع ورضاه هفت وفي
 موضع اخر يقول حصره الباع يكتفي في المسئلة اخذتلاقي
 الروايتين وانما اخذت الجواب لا اخذتلاقي الموضوع فموضوع
 ما ذكر ان حصره الباع يكتفي اذا حصل السلف من له الشرط الف سد

فالمشروط له المشروط الفسد اذا انقضى البيع بحضور صاحبه صحيح
صاحبه بذلك او سقط كالمشروط له الخبار وموضوع ما ذكرناه بشرط
حصره ورضاه اذا حصل النقص من غير من له الشرط ولو رد على
البائع ثم شهد المدعي تقبل ان البراءة تثبت بالرد فانفتحت التهمة
كما في الغاصبين ولو كانت الجارية في يدها ثم شهد المالك بغير
الكتاب ويقتضي ان لا يتقبل كما في الغصب لمخويل الضمان رجل
استشري جارية شرأصمحي بالفسد ثم وثق بفسادها ثم ثبته او رددها
بغير فسخ ثم شهد المشتري واحدا منها المدعي ففسده ذمة المشتري
باطلة فقبضه البائع او لم يقبضه لان الرد بالبائع بعد القبض بالمرئيه
او الاقالة ببيع جديد في حق الثالث وفي حقهما في حكم البيع وهو من
موجبات العقد فهو يرد بطلان حق ثبت للمغير من خبرته فكان
ساعيا في نقص ما ثم به فلا يصح ان يباع ثم شهد بالملك للمغير على المشتري
لانه ابطال ما اوجبه ولا يملك ابطاله الا بالشهادة ولو كان الرد بقبض
الغاصب او بخيار رزونة او شرط او بحب قبل القبض جازت شهادته
سواء ردها على البائع او حبسه لاستيف الثمن لان الرد بهذه الاسباب
فسخ العقد من كل وجه لان معنى البيع ايو حده فيه وهو التملك
والتملك بالتزاجين بعد قبض المبيع ولهذا لا يتحد السقعة وكان
الرد ودعيه ان يرد على بايعه واذا انفسخ البيع من كل وجه صار
كان لم يكن فلم يكن مبطلا بشهادته ذمة ما اوجب قبل ذلك ولا يجوز ان
عليه ان المدعي لانه اذا ردها الى البائع لم يبق مضونه عليه واذا حبسه
بالثمن كانت مضونه بغيرها وهو الثمن لا بنفسه الا ان يملكها لو هلك قبل
التسليم بعبود البائع ويقتصر عليه الثمن لا بنفسه الرد فكانت بمنزلة
المرفوعة واذا قبلت الشهادة بقبض البائع بها المدعي ويرجع المشتري
بالثمن على البائع فلو حبسه بالثمن ولم يقض الثمن في شهادته ذمة حق
مائت في يده بطلت شهادته وبطل الثمن عن البائع ويغرم المشتري
قيمتها للمدعي لانه بمنزلة المرفوعة اذا شهد المدعي بعد هلاك الرهن
في يده لما ذكرنا ان هذه الشهادة تقضي الاقرار بالملك للمدعي وانه
اقرار على نفسه فيهم فيضمن القيمة عند العجز عن الرد ووجب
بعض ما جري بينه وبين البائع من الشرا وانما غير صحيح في حقه
ولو استشري جارية على انه بالخيار ونقصها ثم فسخ البيع بحكم الخبار
ثم شهد لها المدعي تقبل شهادته قبل الرد وبعد اما بعد الرد
فلا نه تمنع من الاصل ولم يوجب به حق للبائع واما قبله فلا نه مضونه
عليه بغيره وهو الثمن ولو كان الخيار للبائع وقبضه المشتري

ثم فسخ البائع البيع ثم شهد المشتري للمدعي ان كان بعد الرد يقبل لانهما
خرجت عن ضمانه كالفاسد اذا رد المقصوب وان كان قبله لا يقبل لانهما
مضونة بقيته نفسه فصار كالمضونة فردها على البائع ولا يقض قيمتها
للمدعي لانه على من احدث منه **ولو تباع** عبد ابي رية وثقت بفساد فوجد
مشتري الجارية بها عيبا فردها بقبض العاين وحبسه لاسترداد
العبد ثم شهد واحدا من المالك المدعي لا تقبل شهادته وان دفعها الى البائع
ثم شهد جازت شهادته لان الجارية مضونة عليه بنفسه لان في بيع القابضة
كل واحد من العوضين ثمن من وجه مبيع من وجه لان البيع لا له من مبيع وثمن
وليس احدهما يجعله مبيعا والاخر ثمن اولي مما الاخر وهلاك المبيع يوجب
بطلان البيع وهذا كالثمن لا يورث في العقد فاذا كان كل واحد منهما
مبيعا من وجه ثمن من وجه استأ حكا بينهما وهو العيب وفقد مضونه
بالقيمة الا ان يملكها لو هلك في يده يقض قيمتها لبايعه ولا ينتقض الفسخ
ربا ضد العبد فكانت شهادته بالمقصور وشهادته الفاسد بالمقصور
مادام المقصور في يده لا تقبل وبعد الرد يجوز فكذا لك ههنا وليست
هذه كالمشتراة سرقا اذا كانت مضونة بالقبض لزال الملك
بالرد بخلاف ما لو كانت مشتراة بالدرهم وحبسه لاستيف الثمن حيث
تقبل لانها مضونة بالثمن لا بنفسه فكانت كالمرفوعة الا ان يملكها ان هلك
لو هلك لا تبطل الرد ويحب عليه القيمة وباحذ العبد وهناك
لو هلك تبطل الرد ولهذا يجوز الاقالة هنا بعد هلاك احدهما
لعيب المفسد عليه ومعه لا يجوز ولو كان الرد بالاقالة وحبسه
وسعد الا تقبل لان فيه بعض ما ثم من جهة على ما ذكرنا ولو هلك
العبد في يد البائع قبل رد الجارية بالبائع ثم ردها بغير قبض الثاني
جا رتب المفسد عليه فلو حبسه لاستيف قيمة العبد ثم شهد به
للمدعي جازت شهادته لانها مضونة بغيره وهو قيمة العبد الا ان يملكها
انها لو هلك انتقض الرد ولم يقض قيمتها للبائع ورجع بقضات
العيب لتقرر البيع الاول الا ان يملكها لو روي البائع عن قيمة العبد
فكانت تبيها بالمرهون ولو باع رجلا من رجل وقبضه
المشتري ثم شهد ان المشتري اعنته ففسدها بطلان لانهما
يريد ان يبريا بنفسه عن العهدة لان المشتري في حق العيب
بالرد وصبر والدون والعتق يوجب ابراهما عن ذلك ففسدها دتمها
صرا الى انفسه مثنى وكذا لو شهد انه باعه من فلان او فزبه لفلان
وكذا لو اوفتكم الشراكا ارضا بينهم ثم شهد ان ان التا لث باع
لضيه من فلان او فزبه له لا تقبل لان له حق الرد بحب والردية

والعيب فبريدان ابطال هذه الشهادة اذا شهد الشفيعان ببيع
الداران لم يسل الشفعة لا تقبل شهدها لانها كانت لانفسها
حق الاخذ وان سلى تقبل لا تنفع التهمة بعد التسليم الا ان في الوجه
الاول ان كان المدعي موقعا المشتري والبايع منكر لا شفعة له لعدم
ثبوت البيع وان كان المدعي هو البايع لهما حق الاخذ باقرار
البايع لان الدار ملكه ظاهرا وقد اقر لهما بحق الاخذ لان حق
الشفعة ينقل بزوالة ملك البايع لا بثبوت الملك للمشتري
وقد ثبتا الزوال في صحة باقراره كما لو ادعى البيع وحججه المشتري
وحلف كان للشفيع ان ياخذ بالشفعة اذا كانت الدار بين ثلثة
فشهد اثنتان منهم انهم جميعا باعوها من فلان وادعى فلان ذلك
وحججه الشريك لم تقبل شهدها لانها على الشريك لانها بعهده
الشهادة تثبت صحة لزوم في بيعها فان للمشتري حصة
الفضة اذا لم يثبت البيع في نصيب الثلثة لتعريف الصنفعة وعيب
الشركة ولا يثبت ان علي فعل با شراها فانهم با شروا العقد
صنفعة واحدة وهم في ذلك كمنع واحد ولا يثبتان في با شرا
يكون حصة لاثلهما او للشفيع ان ياخذ ثلثي الدار بالشفعة
لان البيع في نصيبه ثبت باقرارهما وان انكر المشتري بواو ادعى
الشريك لا تقبل شهدها لانهم لا يثبتون شهدها على فعل انفسهم
وبسبب التمسك لهم في ذمة المشتري والشفيع ان ياخذ كلها
لثبوت البيع في جميعها باقرارهم **ولو وكل** رجلا ببيع داره فباع
لا شفعة له فلو ان الامر محاصر شهدها على المشتري انه ردها على
البايع بالشفعة لا تقبل شهدها الا مركونه متى في شهدها وانه لا يثبت
قبل هذا اذا اوجد به عيب له حق ردها على الوكيل وكان
ذلك ردا على الموكل ومبني ذلك اذا قبلت شهدها فانه فيكون في هذا
تعبية العهد عنه لان البايع لما لم يكن له الشفعة فردها عليه
كانت البيع منه وشهدها الا امر ببيع على المشتري انه باعها من غيره
لا تقبل ولو امره بالشري فاشترى دارا فهو شفعه له الشفعة
فلو شهد امره الامر على الشفيع انه قد سلم لم يحضر شهدها لانها
بشهادة ان لا يبيع بغير الملك والبيع **واذا وكل** رجلا ان المشتري
بالدرك ثم شهد عليه بتسليم الدار اليه الشفيع بالشفعة فشدها
بالدرك لان الكفيلين بالدرك بمنزلة البايع وشهدها البايع بدرك
غير مقبول ولا شهدها ابنته فكذا لشهدها الكفيلين وشهدها
ابنتي وهذا لانها معلان العهد عن انفسها بهذه الشهادة

وكذا ان شهد ان الشفيع سلم الشفعة منها بمنزلة التي بعين في ذلك
لا تقبل شهدها لان صحة الشرا وانما الملك للمشتري كان بغيره
ضمن الدرك فهي بهذه الشهادة تقدر ان ما صح بهي وهذا لان البايع
بفسد البيع صار حصة وان لم ينجح مع الشفيع فضا ركا لو كيد اذا حلف
ثم عمل قبل العقد ثم شهد وقيل ان شهد انوارث صغير يتي من مال
الميت او غيره لم يثبت لانها بفساد لا تقبل حق المقرب فكانا متهمين
وان شهد الوارث كسر في مال الميت لم يجز وان كان في غير مال الميت
جاء **وقال** ابو يوسف ومحمد يجوز في الوجهين لانها اجنبية
عن المشهود به لعدم ولا يثبت علي الكبير كما في غير مال الميت ولا ي
صنفعة انما يورثها لانها حق الحفظ لان حلف مال الميت
اليه عند عينة الوارث الكبير بان شهد له وغاب الوارث بعد العقد
قبل القبض كان حق القبض لهما فلا تقبل كما في المودعين اذا شهدا
للمودع بخلاف غير مال الميت ولو شهد اهلي الميت بدين تقبل لعدم
التهمة ان كانت الورثة كبا وان كانوا قضا او منهم صفا رحيل لهم
قيم في هذا الدين وتقبل شهدها الوحيين لانها امينان ولا ي
يلزمهما بقية الا انه احتج اليه المشهود عليه فيجعل للمفسر
ففي لسان الشهادة علي وجهه وبقا وفيها على الوصية في غير
قد الدين لا يبيع قول الشهادة في هذا الدين **رجل مات**
وله علي وصليان الف درهم دين فشهد ان هذا الرجل ابنه
لا يعلمان له وارث غيره وشهد رجلان لادين علمهما لرجل
اضرا انه اقر بالميت وادارته لا يعلمان له وارث غيره فانه
يقضي بشهدها (الفرع من لان الثلثة بت بالبيعة اذا قبلت
كالثبت معاينة ولو عاينت ان الميت ترك ابنا واحدا كان
الميراث كله للابن كذا في كذا وقد قبلت شهدها الفرع من
لخلوها عن التهمة فان قيل الفرع من حولنا وجب علمه
الي غير المضمون له فان الدين وجب علمه للميت والان يصير للمشهد
له وذلك مانع فنقول الشهادة في العاصيين ولا يثبت من
في هذه الشهادة لانها بفساد ثلث ما عن الميت في قضا الدين
علي وجه يثبت برأيه بقبضه وهذا يثبت قول الشهادة فانه
اما الاول ان يكون محولا اذا كان المشهود له بالقبض بقبض نفسه
من كل وجه كما في العاصيين وهذا الوارث في املاك الميت
يخلف الميت كانه حي حتى يرد بالميت ويرد عليه ويصير
معذورا في استراة المورث فيكون قبض الوارث قبض المورث

فلا يتحقق الخوف من كد وجهه **واما الثاني** هذه البيانة لا تتوقف على
 شهادتهم فانهم لو لم يشهدوا وطلب من الق في ان يبض هذا
 الشخص وصبا عن الميت في قبض الدين او غيره بحجبه الق في ذلك
 وانه هذه الشهادة في عدم تلوم الق في مكان البره دفع المونة
 عن الق في فلا يوجب الشهادة في الشهادة **ثم ذكر** في الاخ ووارثه
 ولم يذكر ذلك في الاب وهذه الزيادة يشترط ذكرها فيجب بغيره
 بالانقضاء وهل يشترط فيجب بغيره قال بعضهم يشترط لان
 الاب والابن قد يكون من النسب وقد يكون من الرضا فلا بد وان
 يقولوا ووارثه حتى يزول الاشتباه كما في الاخ ومن يجب بغيره
 ومنهم من ابي استراط هذه الزيادة فيجب وبها لا يصح
 لان الاب والابن من الرضا لا يذكرا بالاب والابن مطلقا وانما يذكرا
 متبعا بغير الرضا ولو ذكروا كان احوط وابعده عن الخلاف
 ولا يشترط في شي من ذلك ذكر الاسم لحصول الاعلام كما هو اقرب
 منه وهي الاشارة قال في المبسوط ولست اكلهم في الوارث انه
 لا وارث له غيره وقال ابن ابي ليبي ما لم يشهد وان لا يقتضي
 الق في بالميراث لان بسبب استحقاته لا يصير معلوما للق في
 الابن يجوز ان يكون هناك من يذاهم او يترجم عليه فلا يكون نفو
 وارثا مع ثبوت ما ضرر المشهود من النسب ولا نه وجب شهره عند
 عدم الق في بالحق لكن نقول لا وارث له غيره يعني لا طريق
 لهم الى معرفة ذلك فلو كلفهم الق في ان يشهدوا بذلك لكانت
 على ذلك شطط وحملهم على الكذب ولكن استأثر في الكتاب
 قتله من قبل ان هذا عيب يحملهم الق في عليه او قال عيب
 يحملهم عليه وهو يعلم انهم يشهدون بما لا يعلمون وان قالوا
 لا يعلم له وارث غيره فهذا لا يكفي وعلمي قوله لا يكفي لان هذا ليس
 من الشهادة في شي فانهم انما يشهدون بما يعلمون لا بما لا يعلمون
 وكما انهم لا يعلمون ذلك فالق في لا يعلمون ان المشهود به
 لا يثبت بهذا اللفظ ولكن استحققت الميراث له بالنسب الذي
 اشتهر المشهود معسر الا انهم اذا لم يذكروا هذه الزيادة كان على
 الق في ان يتلوم من يظن وارثا اخر من اهل بيته ومقدم عليه
 منهم بهذا اللفظ كقوله المولود والتلوم ونظروا في ذلك لانفسهم
 متحيزين واعين الكذب والمخافة لانهم لو قالوا وارث له غيره
 كانوا محايين في ذلك فتجاوزوا بغير علم له وارثا غيره
 وفي الحقيقة مرادهم هو الاول وما يكون من اسباب التحيز عن

الكذب

الكذب لا يوجب الق في الشهادة ولو قالوا لا يعلم له وارثا بارضا كذا وكذا
 بمن فدان جاز فليس ذلك في قول ابي حنيفة ولم يحد في قولها حتى يقولوا
 منهم لا يعلم له وارثا غيره لان في تحقيقهم مكانا انهم يعلمون له وارثا
 في غيره ذلك المكان لرايت لو قالوا لا يعلم له وارثا سواه في هذا المجلس
 ان كان يقتضي بالميراث لهم ولا يوجب حنيفة هذا اللفظ بهم ثلثا لفته في بيان
 انه لا وارث له غيره ومناه ان يلد له كذا او مولده كذا او مسقط راسه ولا
 تعلم له بها وارثا غيره فاحذر ان لا يكون له وارثا اخر في مكان
 اخر لم يخصهم هذا المكان بالذكر في هذا اللفظ لقولان ما لا يعلم الميراث
 لا يختص بمكان دون مكان منهم وما لو اطلعتوا سوا وقولهم ان هذا انهم
 فليس كان كذلك فهو مفهوم والمعتمد لا يثبت بل المنطوق والاصل فيه ان
 الق في ابن الدخاج رضي الله عنه لما مات قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا اهل قبيلة هل يبدون له فيكم سببا فقالوا لا ابنت اخت له فحصل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثا لابنت اخته ابي لب بة بن عبد المذر
 فقد ذكروا انهم لا يبدون له فيهم سببا ولم يكلهم اكثر من ذلك وهذا
 اذا شهد مشهودا لا مع مشهودا لان ما اذا ابد اشهود الاخ وفتي القاضي
 بشهادتهم ثم شهد الغريم لابنت لا يجوز شهادتهما لانها حولا ضان
 وجب عليها للاخ ابي غيره من كل وجه لان الق في لا يقتضي للاخ بالافرة
 وفتي له بالدين والعين فقد صار الدين ملكا للاخ عليها فبها يشهد دنها
 حولا الى الابن والابن لا يقتضي لنفسه والمت لا لاخ فتحقق
 الحق بذكر فكان كالف صاحب بخلاف ما قبل الق في لا لم يثبت الملك
 للاخ في الدين وكذلك لو فتيت الدين للاخ بالمر الق في او بغير امره
 ثم شهد الابن لم يخز شهادتهما لان بالق في يثبت بينهما وبين الاخ نوع
 معاوضة لان الدين يقتضي ما مثلهما با عيا نها فقد ملكا المدفوع
 للاخ بما علمه فيها بهذه الشهادة دة سعي في بعض هذه المعاوضة
 فلا يجوز شهادتهما **قال في الكتب** ارايت لو فتيت دنا بغير اكتب
 اخر شهادتهما استأثراني ما ذكرنا انهما سعيان في بعض مبادله ثم بهما
 ولو كان مكان الدين عيب في ايديهما للميت عضبا منه وهو قائم في
 ايديهما لا تقبل شهادتهما للاخ لانهما حولا ضاننا وجب عليها للاخ
 الى الابن وبيران انفسهما عن ضمانه فلا تقبل ولو شهدا بعد
 الدفع الى الاخ تقبل شهادتهما لانها لم يجوز ضاننا علمها ولم يسعيا
 في بعض مبادله تمت بهما لانها دفعا الى الاخ عن الحق بخلاف الدين
ولو كان مكان القصب ودبغة في ايديهما للميت والمسيك لهما
 جازت شهادتهما قبل الدفع الى الاخ ونجد ه لانها لم يجوز ضاننا ولا
 بقتضا مبادله **رحم** له علي رجلين الق في درهم دين فشهد الغريم

انه توفي وادعى الغلان وقيل فلان الوصية فان كانت الوصي ينكر الوصية
لم يجز شهادتهم وان كان يدعي فالغني سوان لا يجوز شهادتهم وحيثما
الاستحسان يجوز ولم يذكر الغني سوان والاستحسان في هذه الكتب
وانما ذكر في كتاب الوكالات ومن هذا المحسن حسن ما يدل احداهما
هذه والشفعية الوارثان اذا شهد ان الميت اوصى الي هذا او هدي عي
الوصية والشفعية اذا كان لرجلين عي الميت ودين فشققت ان الميت اوصى
الي هذا او هدي عي الوصية **والرابعة** الموصي لهما بالمال اذا شهد ان
الميت اوصى الي هذا او هدي عي الوصية والشفعية اذا شهد الوصيات
انه اوصى الي فلان معهما وهو يدعي ذلك ففي هذه الاكله اذا لم يدع الوصي او
ان يقتل لا تقبل شهادتهم لانهم لا يشهدون لغير حزم لان من اوصى الي
رجل ولم يقبل فهو لا يكون وصي **وهذه الاكله** اذا كان الموت ظاهرا
اما اذا لم يكن لم تقبل شهادتهم فتياسا واستحسانا ادعى الوصي او لا
شهادة المظلومين فانه يجوز على الموت والوصية اذا كانت الوصي يدعي
ولو شهد ان اباها وكل فلان بقبض وديونه بالقبضه وادعي الوكيل ذلك
او انكر لم تقبل شهادتهم وحيث الغني سوان هو بغير حزم لانهم يحرون
الي انفسهم معني فلا تقبل كما لو انكر الوصية وكما اذا لم تكن الموت
ظاهرا وكما لو كان بقبض الدين او فضايله او الخصومة في الدار اذا شهد
واحد من هؤلاء بالوكالات وانما قلنا ذلك اما المظلومين فلا يسمونهم
بسمان ما بينا عن الميت في قبض ما عليهم من الدين ورايهم عن الدين
بالدفع اليه ولهم في ذلك منفعة ولهذا الرقبة الدين اياه ثم شهد ان
الميت اوصى اليه لا يقبل لان ذلك سبب بريائهما فكذلك اذا شهدا فقبل
القضا واما الوارثان فلا يسمونهم بسمان من يقرق لهما والميت ويجازيهم
عنهما ويحفظ ما لهما **واما الموصي** لهما فلا يسمونهم بسمان من ينفذ وصيتهما
ويوصل لهما حصتهما ويتوجه خضوعهما عليه **واما الطالبان** فلا يسمون
بسمان من يتوجه خضوعهما عليه ويجوز علي قضا دينهما واما الوصيان
فلا يسمون بسمان من يبينهما على العمل ويجازيهم لهما وعنه **وبه**
الاستحسان ان ما يحصل لهما من المنفعة غير مضاف الي شهادتهم وحيث
لا يحصل لهما من غير شهادتهم لان الوصي اذا كان يدعي ويكون الموت
ظاهرا عند القضا في كان القضا في ان ينصب هذا اوصيا في مال الميت
حيث توفي ما عي الميت ويثبت في ماله من غير شهادتهم واذا لم يدع
كان القضا في ابيها ان يجعل وصيا اذ ارضى بذلك واذا ادعى فغير رضى
فلا يضاف الي شهادتهم وادعى الشهود والادعي في استقضا النظر
عن القضا في وثاقه في تعيين الوصي وما يحصل للميت هدين من
المستم انما يمنع قبول الشهادته اذا كان لا يحصل الا بالشفعية دة حتى يتمكن

التمتة فاما اذا كان حاصلا له من غير الشهادته لا يمكن التهمة فلا يمنع القبول
بخلاف ما لو انكر الوصية لانه لا يملك نفسه وصيا من غير شهادته فتكون
صيرورة وصية مضافا الي شهادتهم **وكان** الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل يقول هذه من اعجب المسائل فانه جعل الانكار مانعا
للمشهد دة والاقذار سببا للمقتول وهذا بخلاف الاصول لانه فعل لما قلنا
وبخلاف ما اذا لم يكن الموت ظاهرا حيث لا تقبل الا شهادته دة المظلومين
لان الوارث والموصي له والعزيم الذي له الدين يثبتون لانفسهم حقا ولما
وتعلق الحق بالتركة اما المطلوبان لا يثبتان لانفسهما سببا وانما
يثبتان على انفسهما مطالبة لم يكن ثابته من قبل الوصي او الوارث
فكانا شاهد عي انفسهما **وبخلاف** الوكالات لان القضا في لا يملك نفسه
الوكيل عن القضا بينا فالعزيم يثبت ما بينا عن القضا بين يثقي دينه ولا يثبت
ينصب ثابته عن ابيه لبطا لب المطلوب ويستوي فيه فيستبينه حق الاب
فكان متم في اثبات الولاية للقضا في المستفاد هو وابوه به حتى لو انتقلت
التهمة بان اقر المطلوب بالوكالات قبلت شهادته دة لا يبين لانه لا اقرار صار
يجبر على دفع المال الي الوكيل بدون الشهادته دة يفي ان هذه الشهادة
في براءة المدعيون بالدفع الي الوكيل وهذه شهادته دة على الاب فيقبل
وكذا الشهادة دة على الوكالات بالخصومة في الدار ان اثبات حق الاب
منفعة له الا ان بين مسيلتي الوكالات فزقا وهو ان الدين عي
ولو اقر المطلوب عمل لما قلنا وفي الخصومة وان اقر المطلوب لا تقبل
لانه بهذه الاقرار لم يجز مجبرا على الدفع الي الوكيل ولا على جوابه
ان ضامه الا نزيه انه لو لم يقيم البينة لم يجبر على الدفع والجواب وكما نزلت
شهادتهم ملزمة عليه له مع الجواب ومنه منفعة للاب فلا يقبل
بخلاف الدين والعرق ما عرفت ان الدين تقضي ما لهما فكان مقرا
على نفسه بدفع ماله اليه واقراره حجة عليه فيجبر على الدفع اما الاقرار
بالعين يوجب الضرف في ملك القاضيه واقراره ليس بحجة عليه وبخلاف
ما اذا قضى العزيم الدين ثم شهد لان شهادته نفسا لشهادته دة وتعتبر
مرة وموجبة لصحيم دفعه فكانت شهادته دة لنفسه فلا تقبل ولانه
لا قابلية في رد هذه الشهادة لانه لو رد يحتاج الي ان ينصب الميت
وصي حتى لا يتعطل مرور الميت فلا بد فان قيل اذا شهد الوصيات
تقبل شهادتهم مع انه لا يحتاج الي نصب الموصي قلنا الوصيان كما
شهد ان الميت اوصى الي هذا الرجل ايضا فقد راعى انهما لا يملكان
الضرف الا مع هذا اثبات فلو لم تقبل شهادتهم يحتاج الي ان
يقبض معهما ثابته لان الميت لم يرض ببرايتهم فاذا احتاج الي نصيب اخر

معهما لا فائدة في الرد وكذا اذا لم يدع الثالث بضم القاف في اليهم ما لا يبرهنهما
 كما لو ادعى ابي رحلين ومات احداهما من غير وصي **رجلان** شهدا
 ان فلانا مات وهذا الرجل اخوه لا يبيع وامه ووارثه لا يعلم ان له وارثا
 غيره ففحق بذكرهم شهد الاخرانه ابن الميت لا يعلم ان له وارثا غيره
 لم يختر شهدا دنتهم للابن لانهم ناضوا في شهدا دنتهم لانهم شهدا اولاد
 الاول اخوه ووارثه فلم يشهدوا اخوانه ابن الميت فقد زعم ان الاول
 لم يكن وارثا لانه محبوب بالاب وقد نضنا فحقا في شهدا دنتهم نضنا فحقا
 لا يمكن التزويق فلا تقبل وبغير مان للابن جميع ما ورث الاخ لانهم زعموا
 ان ما ورث الاخ كان للابن وقد اثلثا على الابن بشهدا دنتهم بغير حق
 فيشهد فان علي انفسهم ولو شهدوا اخوانه اخو الميت لا يبيع وامه ايضا
 لا يعلم ان له وارثا اخر غيره وبغير الاول قبلت شهدا دنتهم وبغير كل الثاني
 مع الاول بين قبض من الميراث ولا فحان عليهما ما لا يقبل فلهذا التناقض
 فانهم شهدا الاول انه وارث الميت وبغير وارث بعد ما شهدا الثاني
 فاذا لم تثبت المناقضة قبلت شهدا دنتهم فحقا رالت بت بالسشهدا دة كالثابت
 معاينة فان قيل صار منقضي في حق النصف قلت شهد الاول
 بالورثة لا مال ولم تثبت المناقضة فمضى شهد الم بالشهدا دة الثاني بخلاف
 المسئلة الاولى فانهم شهدا ان الاول وارث واذا شهدا الثاني بالبنوة
 فقد زعموا ان الاول ليس بوارث فكافا متناقضين فان قيل في المسئلة
 الثانية ان لم يصير امتنا قضين بسشهدا دنتهم لثاني بالاخوة في حق الورثة
 صار امتنا قضتين بقولهم الاول لا يعلم له وارثا غيره ثم قال لا قد حملنا
 له وارثا غيره **قلت** ارادوا بقولهم لا يعلم له وارثا غيره في الحال ولهذا
 قال لا يعلم له وارثا غيره ولم يعلم علي التبا لا وارثا له غيره والاشارة
 قد لا يعلم سائما يعلم فلا يتحقق التناقض وصار كما ينبغي قال لا يعلم له وارثا
 في الحال ولو صرحا بذلك ثم حمل وارثا اخر لا تثبت المناقضة فان قيل
 اذا شهدا ان هذا الاخر ابنه لم لا يقال هكذا انهم لم يعلم في الوقت
 ان الميت ابن قلت لانهم اخرجوا الكلام في ميراث الاخ على التحقيق
 حيث في لا هذا اخوه ووارثه فاذا شهدا ان هذا الابن فقد رجع عن
 ذلك اذا لا لا ميراث مع الابن ولا كذلك الاخ لانه لا يكون رجوعا لان الاول
 ايضا وارث كما شهدا الا ان الثاني يشاركه وما عتق الم شاركه حتى
 يكون رجوعا ولا فائدة في قولهم لا يعلم له وارثا اخر غير معتبر في الشهادة
 لانه غير متفق به لانه يفتي وامره في استغفار التلوم عند العتق في نجس
 ولهذا لا تقبل بدينه والشاهد اني يقين اذا رجع عن العتق به واما عدم
 الضمان محلي لان الميت بعد ان يظهر اما بالرجوع عما شهد به او يظهر

الكذب بيني شهد ولم يوجه احد دعيه بين الاخ الاول لو استهلكه
 الميراث كان للميت ان يضمنه نصفه هذا اذا شهد العريق الاول والثاني
 بالبنوة او بالاخوة اما اذا شهد العريق اخر للميت فلا يتحمل اما شهدا
 بالبنوة او بالاخوة فان شهدا بالبنوة تقبل شهدا دنتهم وبغير الميراث
 للابن لانهم لم يثبتا فحقا بينا شهدا للابن فان كان الميراث قايما في يد الاخ
 اخذه الف من منه وبغيره الى الابن لان الثاني بالت بالبنوة كالت بالت
 معاينة ولو عانت بنوة الثاني واستولي الاخ على مال الميت اخذ الف من
 منه وبغيره الى الابن فكذا اذا ثبت بالبنوة وان كان الاخ استهلك المال
 فالابن بالحيا وان شئ ضمن الشاهدان وان شئ ضمن الاخ لان الشاهدان
 ان الايدي عن المال واعجزاه عن قبضة بسشهدا دنتهم الباطلة والاخ
 يقبض ما لم يغير حق فان ضمن الاخ لا يرجع الاخ على الشاهدان
 ضمن الشاهدان رجعا به لك على الاخ لان الاخ بمنزلة عاصب العاصب
 والشاهدان بمنزلة العاصب الاول لان عاصبه الشاهدان هذين يستنت
 جنازة الاخ والعاصب الثاني مني ضمن لا يرجع علي غيره لانه حصل له عرض
 ما ضمن فكأنه لم يقبض والعاصب الاول يرجع لانه ملك المضمون بالالفان
 وقد هلك في يد الثاني فكان له ان يرجع عليه كذلك هذا وان شهد
 العريق الثاني بالاخوة تقبل الشهدا دة ارضا وهذا اظهر ودخل
 الثاني مع الاول في الميراث وليس للاخ التلوي على العريق الاول
 صان لانهم لم يرضوا عما شهدوا ولم يظهر كذبهم في شهدا والا انه
 يثبت رك الاول فيما قبض ان كان قايما وان كان استهلكه بضمنه بخلاف
 ما اذا شهدوا بالبنوة لانه ظهر كذبهم بينا شهدا **رجلات**
 وترك عديين وامتنع جميعا بين ابني وهو وارث لا وارث له غيره فاعتق
 ابن الم العديين فشهدا بعد (العتق لا حدي الي ريتين بعينها انهما ثبت الميت
 اخذ بهما في جباية وصحة فحقا قول ابي حنيفة لا تقبل شهدا دة
 وهي جباية في قول ابي يوسف ومحمد اما في قول ابي حنيفة
 لا فائدة في قولهم شهدا دنتهم بظهر في الاشهاد ان الميت خلف ابنا وابن
 عم فيكون النصف من العديين للابن والنصف لابن العم فيظهر
 ان ابن العم اعترقه والنصف للابن والا عتاق عنده بتخري
 ويجب عليهما السعاية في نصيب الميت والمستصفي بمنزلة المالكات
 محنده وشهدا دة المالكات غير مقبولة فكان من قولهم في الابن دة
 ابطالها في لانها اما على قولهم لو قبلنا في الابن لا تحتجج الي
 ابطالها في لانها لان الاعتاق عندهما لا يتخري فظهر انهما حران
 شهوا ولا دين عليهما ان كان المعتق موسرا وعليه دين ان كان العتق

موسرا وعليه دين ان كان المقت مفسرا وشهدا دة الحر مقبوله مد بونا كان
 او غير مد بون **ثم فرع** على قولهم فقتل فان سمع الف حتى شهدا دة
 ولم يسمع بها حتى شهد الاخرى بمثل ذلك تقبل شهدا دة وتقبل شهدا
 ابين للميت لان لو قتل شهدا دة في الاصل لا يجتجج الى ابطال الف
 في الاصل ولا تفت في شهدا دة لان نسب اصدانها ووراثة لا يثبت في
 نسب الاخرى وولا شهدا دة ٢ خ ج الاخر فان كان ابن العم موسرا صحت
 ثلثي ثمة العبدان للابن وان كان موسرا ابرم اعني سمع في ذلك
 لا يستلزم ان لو علم ذلك عيانا فان شهد الاولي بوقفي الف حتى شهدا دة
 ثم شهدا بعد ذلك للثا بنة بمثل ذلك فهذا اعني وجهين اما ان يكون
 ابن العم موسرا او مفسرا فان كان موسرا تقبل شهدا دة لان ابن
 العم اذا كان موسرا لم يجب للميت الاولي علمي سعة به فهي هذه الشهادة
 لم يحولها وان وجب علمي للاولي الى الثا بنة وان كان مفسرا فهو علمي
 وجهين اما ان ادب الاولي بنسب الاخرى او لم يعرف ان اقرب تقبل
 شهدا دة وان كان محولا فانما وجب علمي من السعة به وهو سدس
 العتمة الى الثا بنة ٢ انه وجب علمي السعة به في رخص قيمته للاولي
 ومثي فثلث هذه الشهادة وحسب علمي السعة به في ثلثي قيمتها بين
 الاولي والثا بنة فتحول سدس القيمة مما وجب علمي الى الثا بنة الا
 انه انما يتحول سدس قيمته الى الثا بنة باقرار الاولي في الحاصل مع
 لا يشهدا دة الا ان يثبت انهما لو لم يشهدا دة لك كان سدس القيمة مما
 وجب علمي محولا الى الاخرى وان لم يعرف الاولي بالآخرى لم تقبل
 شهدا دة لان وجب علمي السعة به في رخص قيمته للاولي فهي شهدا دة
 تحولان سدس العتمة الى الثا بنة ولتفي في التحويل فائدة فلا تقبل
 بخلاف ما اذا لم يقض الف حتى للاولي لانه لم يجب السعة به علمي للاولي
 فلا يصح ان يحول من ضما وجب علمي للاولي الى الثا بنة وهذا اذا
 قضى الف حتى للاولي ولم يبد ففانقت العتمة اليها ولد لك لو كان دفعا
 بعقبا او غيره ثم شهد الا يقبل ايضا لانهم يريدون ابطال بعض ما ملكا
 للاولي من ثمة العتمة وهو سدس العتمة فلا تقبل شهدا دة ولا يقض
 الست هذان للاخرى بسا وان اقر الوفا سدس العتمة لانها بقيت
 اصدان العم والميت الاولي فكان الاقرار لها اقرارا لها وبكذا بان
 الست هذين في هذا الاقرار فبطل لمن اقر لم يملك الغير يملك وكذا به
 مولاه بطل الاقرار كذلك هذان شهدا دة انهما اقرارا بالارث من الميت وارث
 بمنع الارث فان عتقت الاخرى يوما من الدهر او كانت حرة وقت
 الاقرار بجمعة اخرى لم يثبت في الست ب **وذكر** الست حرون

انه ضمن الست هذان لها سدس قيمته لانهما اقرارا لها بذلك وبقي بقدر قيمته
 الا ان في ذلك وان ادعت في الست وثلاثا اقرارا بذلك لان من جملتهم ان يقولوا
 الواجب علمي السعة به في ثلثي القيمة وقد سمعنا فيه الا ان نصف تفصيل
 فذا استحق غيرك فلا ضمان عليا في ذلك فلو لم يشهدا دة لك للاخرى
 وشهدا دة لم تكن الحرة بنت للميت بسشهدا دة لما قلنا وضمانها سدس
 قيمته هكذا انما لم يحد من هذه المسئلة وانما حرون من مثا بحت
 في المسئلة الاولي ولم يقصلا بينهما اذا كانا دفعا نصف القيمة الى الاولي
 بقضا او غيره وهذا الجواب صحيح في المسئلة لثنتين اذا كانا دفعا نصف
 اما اذا كانا دفعا بغير قضا يجب ان يضمن ثلث قيمته لانهما اقرارا
 للاخرى في المسئلة الاولي والحرة في المسئلة الثا بنة ثلث قيمته
 وسدس من ذلك دفعا الى الاولي بغير قضا فيكون علمي حتى ان ذلك
 اجاب الفقيه ابواليث وابواسحق الحافق فقتل الف حتى وان
 لم يسمع بالدفعة فقد قضى علمي بالسعة به في رخص قيمته للاولي والحقنا
 علمي بنصف قيمته للاولي قضا علمي بالدفعة اليها لانها يجبر ان
 يجبر بن من جملة الست حتى علمي الدفعة ولو قضى علمي بالدفعة كان الجواب
 صحيح فكذا هذا ولو لم يشهد الاخرى انها بنت للميت ولكن شهدا
 انها بنت الميت بعد ما قضى للاولي انها بنت الميت لم تقبل شهدا دة
 في قولهم جميعا لانما بقي قبلنا شهدا دة في الاصل اصححنا الى ابطالها
 في الاصل لانه ظهر ان الميت ترك بنتا واجتأ وابنه عم نكحت (التركة بين
 الاخت والبنت ولا شيء لان العم وظهر ان ابن العم اعتمها وهو مملوكها
 فلا يصح قضيا بمعددين وشهدا دة العبد لا تقبل ولا يقض لها نسب
 وان اقرارا بنصف قيمته لما قلنا وان عتقت يوما من الدهر ضمان للميت
 نصف قيمته وان لم يقض الف حتى للاولي حتى شهد الاخرى انها اخت
 الميت او شهدا دة لك جميعا لا تقبل شهدا دة في قولهم للاولي والثا بنة
 لان في قولهم رده اما اذا شهدا دة فلا يثبت شهدا دة واحدة فاذا
 بطل في بعضها بطل في كلها كما لو شهدا دة ان فلانا مات ووصي
 الى ابنتي والي فلان لا تقبل الشهداء دة لانها شهدا دة واحدة فاذا
 بطل في حق الاب بطل في حق الابن **واما** اذا شهدا دة على المتأقت
 فلان الشهداء دة انما تضيح حجة بالفضاضة فصار كانهما شهدا دة معا
 ولا يفتقران (القضا ما يمينه وهو قيام الدليل على رخصه ولا ضمان
 علمي لواحد من الجاريتين لانهم لم يسلطوا علمي سب ولم يظهر كونهما
 وانما ابطال الحاكم شهدا دة **رجل** مات فشهد قوم له رجل انه
 اخوه ووارثه فقتل بذلك والميت علي رجل الف درهم دين فوجهها

له الاخ او ابيه منها ثم شهد العزائم مع رجل اخر لرجل انه ابن الميت لا يعلم
له وارث غيره فشهد دونه حاره لانها حلت من الموانع بل العزائم تقتضي
بهذه الشهادة لانها اذا قبلت بنقل هبة الاخ وابراه فيعود الدين
الى دونه فيكون من اصدق الشهادتين وبودي العزائم الالف الى اثنين
لان الشاهد بالبيعة العادلة كالتب عينا وكذا لو كان الاخ وهذا
جارية ورثها عن الميت وتصدق بها عليه ثم شهد الموهوب له او المتصدق
عليه واخرى ذكرنا كانت الشهادة جارية وبودي الموهوب لراي
فان قيل هو بشره دونه سعي في بعض عقد ثم قال ان العينة انما تتم
بفعله وهذا ما لا يقول الشاهد دونه فقل له هو تملك المعص من غير
هذه الشهادة لان الهبة بمنزلة لا تكون ما نفع قبول الشهادة
كالمرثية اذا شهد بالمرثية لغيره فان كانت الهبة بشرط العوض
وتقتضي ايضا لا تقبل لان مشهده دونه بنقل على الواجب ما ملك من العوض
وبزيد استرداد العوض ولا يملك ذلك الا بالشهادة دونه فيكون ما نفع
من القبول وهذا لان الهبة بشرط العوض ببيع اسما حتى يثبت حق الرد
بالبيع ويثبت الشفعة للشفيع مضافا كالبائع او المشتري اذا شهد
بالبيع لغيره فانه لا يقبل كذلك وهذا اذا لم يقبل با حصة المشهود له
بالبيعة الجارية من الموهوب له ان كانت قايمة والقيمة ان كانت
مستهلكة لان الموهوب له رعم ان الهبة لم تقع وان في يده ملك الابن
وهو عاصب لانه يقبض بغير اذن الابن ليورثه العبد او الهبة
كالمشتري اذا شهد بالمشتري لغيره ولم تقبل شهده دونه وكذا لو
اشترى من الاخ جارية من الميراث ثم شهد المشتري ورجل اخر
ان هذا ابن الميت لا تقبل شهده ونهي وبأخذ المشهود له الجارية
او قيمتها لما قلنا **رجل مات** ونزك ثلاث بنين ودارا فتاب
ابن وبنو واحد والدار في يده فمضى رجل واحد على الدار على الخضر
فان ادعى ملكا مرسلا او الشري من ابنيهم وقال الحاضر تاجرت
الدار لابني مات وتركتها ميراث لي ولا حوت فلا وفلان وقبض كل
واحد من نصيبه ثم ادعى الفايدين فقبضهم وصدق المدعي انها
كانت في يديهم وبنو اخبر من الاداغ وانما البيعة على ما ادعى تقبل
بيئته ويقبض له بجميع الدار لان الابن الخضر وكيل عن الفايدين
في يد يدي من تركته الميت حكمي لان احد الورثة لا يقبض
حضا عن الباقيين وعن الميت فمضى يدعي على الميت وللميت لانه
كالرعاية عن الميت فصار كما لو كان للميت ثلثة اوصياء
اشان منهم ثم جاء رجل واحد يدعي على الميت حقا كان الحاضر

حضا

حضا عن نفسه وعن الفايدين لانهم بمنزلة الوكلاء عن الميت فكذا هذه فان
حضر الفايدين فمضى اعلى وجهين اما ان صدق الابن الحاضر ومجدا حق
المدعي او كذا بالابن وادعى ثلثي الدار من غير ميراث اب فمضى الوجه
الاول القضي ماض ولا يملك المدعي اعادة البيعة لانها امترا بالشهادتين الحاضر
حضا بمشهاد وان كذبا به رد ثلثي الدار عليه وقبيل للمدعي اعد نفسك والا
فلا حق لك في الثلثين لانها اذا ملكها بسبب اخر غير الميراث فالحاضر
لا يقبض حضا عنها فالبيعة في نصيبه قات لا على خصم حاضر ولا تقبل
هذا اذا كان جميع الدار في يد الابن الحاضر ما اذا كان الثلث في يد غيره
ودعيه فاقول الذي في يده بمثل ما اقر به الحاضر وصدق المدعي لم يقبض
له في نصيب الفايدين بسعي حتى يحضر وقبيل له بنصيب الحاضر لان احد
الورثة انما يقبض حضا عن الباقيين في دعوى العين فيما كان في يده
لان الوارث في ورث قايما مقام الميت والميت لو كان حيا قايما يقبض
حضا في دعوى العين اذا كان في يده لان الحصة في دعوى العين
انما تترجى على الابن لغيره لم يده عليه حتى لو كان اليد عليه لغيره
لا تترجى له الحصة عليه علي ما فكرنا في الدعوى فكذا الوارث ونصيب
الفايدين ليس في يده فلا يقبض حضا عنها فاذا حضر كل المدعي
اعادة البيعة هذا اذا كان الثلث في يد غير الابن الحاضر ما اذا كان
الجميع في يد غير الابن الحاضر فذا الذي في يده انها ودعية للفايدين وانما
ميراث الميت من وصدق الابن الحاضر المدعي بذلك فليس المودع
حضا لابن الحاضر ولا الابن الحاضر حضا للمدعي **ما المودع** فانه لا يقبض
حضا عن المودع فيما يدعي من حق في الوديعة اذ لم يكن وكيل بالحقوق
من المودع وهو ليس بوكيل بخلاف ما اذا كانت الدار في يد الابن الحاضر لانه
وكيل حكما بحكم الخلافة عن الميت واما الابن الحاضر لان احد الورثة انما
يقبض حضا عن الباقيين في دعوى العين فيما كان في يده وليس في يده
وهذا كله اذا صدقه المدعي في الادعاء اما اذا كذبه فان اقام البيعة فذلك
وان لم يسم يقضي له بثلثي الدار في المسئلة الاولى وجميع الدار في الثانية
لاننا نصيب حضا بظاهرها لانه فان كانت الدار في يده وارثين من الثلثة
والثالث ثلث غائب فذا انهم بين الفايدين مرات من اساطيل
الفسقة او طلب احدها من الفايدين لم يقسم الفايدين في قول اي حصة
حتى يقبض البيعة ان الميت تركها ميراث بينهم لا يقبل له وارث غيرهم
وقال ابو يوسف ومحمد يقسم ويشهد انه فمضى باقرارهم وقبيل بذلك
عليهم **دون** غيرهم حتى اذا جاء الفايدين وانكر الميراث امكنه رد الفسقة
وعلي هذه الخلاف لو كان البنون الثلاثة حضورا والدار في ايديهم

وطلبوا العتقة من الفاضل واجمعوا ان بعض الدار لو كان من يد الغائب او بدو دع
لا يقسم حتى يتيقن البيعة على ذلك واجمعوا انه لو كانت الموروث متفولا يقسم
به دون اقامة البيعة واجمعوا انهم لو ادعوا الشركة بالشر او طلبوا العتقة يقسم
بالقرارهم بدون البيعة ولو ادعيت ملكا مطلقا لا تقسمه لا يمتنعها الفاضل
ما لم يتيقن البيعة على الملك وفي جميع الصور لو قسموا عن نفاق منهم لم يقسم
الفاضل من ذلك لان هذا تصرف في ايديهم بطريق مشروع كسب ثبوت
المصرفات فهي بغير لان بان كل الدار متى كانت في ايديهم كان اقرارهم
ان الدار ميراث بينهم صحيح لانها اقرار في ايديهم ولا يثبت زعمهم اقرارا
ذوي اليد متى في يده اذا كان ثابت زعمه احد صحيح واذا صح اقرارها صار
الثابت باقرار صحيح كالثابت بالبيعة فلا حاجة الى اقامة البيعة ولا نه
اذا ثبت ملكهم بقول فاضل لو الفاضل ان يقسم بينهم ملكهم فعليه ان
يجيبهم الى ذلك كما لو زعموا ان الدار مملوكة لهم ولم يدكروا ميراث ولا غيره
وس لو العتقة قسمها بقولهم واستشهد ابره قضى بذلك عليهم دون عتقهم
نظرا منه لغائب عيسى يحضر فيدعي عتقه فحين حقا كذا كذا ههنا والذليل
عليه العروض لا يثبت اليد تثبت على العتق ركن تثبت على المتقول وكذلك
الشر اذا فرق بينهم في الموضعين اذوا باصل الملك لغيرهم ثم اقرروا
بثبوت الملك اليهم بسبب محتند مشروع فاذا جاز ان يعتمد في العتقة قولهم
في الشر فكذلك في الميراث ولا يبي حنيقة طريق ان احدهما ان قضا
الفاضل من ههنا يثبت له الميت ويصير هو مقتضا عليه بعتقة الفاضل
وقولهم ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البيعة لتثبت بها حجة القضا
على الميت وسماه من وجهين احدهما ان الشركة قبل العتقة منعاه
على حكم ملك الميت وبالعتقة ثروا عن ملكوا الفاضل لو قسم اي يقسم
باقرارهم بالميراث وباعتبار بهما بدليل الفاضل لم يكن في ايديهم لم يقسم
واليد قضي حجة للدفع اما لا يجلججه للاستحقاق **ودليل** الزوال عن
ملكه بالعتقة ان من اوجب حجة رتبة لا تسان فتمت الف درهم وجميع ما لم
تلك الف فقبل ان يقسموا ويسلموا الحجة رتبة الى الميراث له ولدت ولدا والبيت
كسب كانت الزيادة والثلاثان الميت حتى يكون ميراث منه ولو حصلت
الزيادة بعد العتقة حدثت على ملك الميراث له ويكون سالما له وان
كان جميع ذلك يخرج من ثلث ما الموصي دل ان العتقة تقضت استحقاق
على الميت وقضا على الميت بقطع به واليد لا تقبل للاستحقاق
وان ثبت ان الفاضل يثبت له الولاية على الميت في تركته فينزل وجهه الى
النظر وينقد بقوله فعمله اذا كان فيه نظر للميت منهم خبر عن الفاضل في
بثبوت ولا يثبت على الميت بل يلزم الميت فضاوه في يرجع الى النظر وذلك

امروا ما في ايديهم فلا يكون قولهم في ذلك حجة فيكلمهم اقامة البيعة على
ذلك وتقبل هذه البيعة من غير خضم لانه تقزم لاثبات ولاية النظر
للفاضل في حق من ههنا جز عن النظر لنفسه وان اقرارهم يقضي بين
احدهما قيا م ملك الميت لان الشركة سماه على ملكه والثاني ثبوت ولا يثبت
ابطال ملك الميت ونقل ما للميت اليه لفت في ذلك قضا لهما فلا يثبت الا
بيعة بخلاف ما اذا اقتسموا بالعتقة لانهم لا يلزمون الميت بخلاف العروض
لان معنى النظر للميت هناك في العتقة لوجهين احدهما ان العروض ه
بحسبي عليه التزوي والثلث وفي العتقة حصص لهما فالفاضل انما يقضي
بقولهم للمختصين على الميت لا زالة ملكه الا تزي ان الفاضل يبيع متقول
الفاضل لما فيه من التخصيص على الغائب لما فيه من ازالة الملك على
الفاضل ولهذا كان للمودعين ولاية العتقة للحفظ اما الفاضل رخصة
سعره لا يحصى عليه الثلث من العتقة قضا على الميت بقطع حقه الا تزي
ان الفاضل في لا يبيع تحت والفاضل والثاني ان في العروض ما ياحذ ه
كل واحد منهم بعد العتقة يصير مضمونا عليه بالقبض في حق غيرهم وفي جعل
ذلك مضمونا عليهم معنى النظر للميت وذلك لا يوجد في العتق فانها لا تقدر
مضمونة على من ايتت يده فيها عند اي حنيقة وهذا بخلاف ما اذا زعموا
انها مملوكة لهم لان القضا بالعتقة هناك يقتصر عليهم ولا يمتد الى غيرهم
اذ لم يثبت فيها اهل الملك لغيرهم على ان عدم القضا لا يقسم ما لم يما البيعة
على الملك مذكور في الحجة للصغير لان بمجرد الدعوى لا يثبت الملك لهما وروى
يكون الملك لغيرهما وهي غاصبان فاذا حضر المضرور منه يجتني ث
عليه بعتقة الفاضل ويثبتان العتقة عند قاض اخر وما في الشر
فقد روي عن ابي حنيفة في غير الاصول ان الفاضل لا يقسم بينهم سوى
بين الشراء والميراث وكذا في هذا الطريق سلم في ههنا ههنا رواية
مفقرة قضا وه بالعتقة في المستعري لا يقضي فقط حق البيع لان بعد
البيع والتسليم لا يعني المبيع على حكم ملك الباي بخلاف الميراث ولا نه
لا يثبت لفت في الولاية على الغائب بالعتقة في امواله منهم ما اخبروا
الفاضل من بثبوت ولا يثبت على الباي الفاضل بخلاف الميراث
الا تزي ان الزيادة الحادثة من المبيع تكون سالما للمشتري فالعتقة
لا تنقض استحقاق على الباي بخلاف الميراث وبخلاف ما لو اقام
البيعة لان الاستحقاق في علي الغير بالبيعة حايضة فترق بين الميراث
والشراف في اذ احضر اثبات والثالث غائب وطلب العتقة واقا ما
البيعة في الميراث يقسم وفي الشراء لا يقسم والعرق ان في الميراث
اي قسمها عند حضور جى عهدهم لفت را شرط حضورهم عند العتقة

بطريق العادة وهذا الاوحد في الشرا فقد كانوا حاضرين عند الشرا فاسكن
اشتراط حضورهم عند العنسة ايضا ولان الحاضرين من المشتريين لا يتنصب حضا
عن الغائب لان احدهم لا يتنصب حضا عن المبيع في يد عي البعوض لان الغائب
لكل واحد منهم ملك جديد نسب جديد فاشتره في نصيبه ولا يجوز ان يقضى على
الغائب بالبيعة اذا لم يكن عنه حضم حاضر **الترتي** انه لو جاز اجنبي وادعي كل
الدار واقام البيعة على بعضهم والشرا كان ظاهرا لا يتقبل بيعة في حق الغائب
اما في الميراث البيعة قامت على الحضم لان احدهم يتنصب حضا عن جميعهم
فيما يدعي على الميت اذا كان ما وقع فيه الدعوي عينا وهو في يده لانه لا يتنصب
لهم ملك متحدد بسبب حادث واما يتقبل اليهم ما كان للمورث بطريق الخلقة
ولهذا ثبت لهم حق الرد على بايع مورثهم ونص في اقالهم معه فيستقيم ان
يجعل بعضهم حضا عن البعض لا تخالف في حضمهم وهو الخلقة **الترتي**
انه لو جاز اجنبي وادعي كل الدار واقام البيعة على بعض الورثة وكل الدار
في يده يتقبل بيعة المدعي في حق الحاضرين جميعا والطريق الاخر
لا يبي حصة انه لا يتنكب من العضا بالقسمة الا بالقسمة بموت المورث
وتتعلق بموته احكام غير مقصورة على ما في ايديهم من وقوع المقتزة بيعة
وبين زوجته وعنتق امهات اولاده ومدة بركة وحلول احوالهم ليس بحجة
في ذلك فلا تقسم حتى تقوم البيعة عنده على الموت واصل الميراث بخلاف
المستوفى لان تلك العنسة للمتحصين لا لتحصيل الملك كما في المودعين فلا يتنصب
العنسة بموته اما في العنسة لتحصيل الملك ولا يكون ذلك الا بعد العنسة بموته
وعلى هذا الطريق باخذ في الشرا برواية الواو لانه لا يتنكب من العنسة
بالقسمة حتى يتنكب بالبيع وزوال ملك البايع وقولهم ليس بحجة عليه وليس
سليما فتقول الحكم الموقوف بالبيع مقصور على ما في ايديهم فيستقيم ان يجعل
ذلك ثابتا في حضمهم باقرارهم بخلاف الميراث وان كان بينهم صغيرا وغائبا
والدار في يده الكبار فلا ذلك عند ابي حنيفة لانه لما لم يقسم اذا كان الملك كبارا
وطلبوا فنهت اولي وعندهم تقسم بينهم ويميز لقب الصغير ويشهر انه
نفسه باقرار الكبار وان الصغير على حجه كما في الغائب لان الدار كلها
في يد الكبار وليس في هذه العنسة قضا على الصغير والغائب باخراج
شي من يدهما بل منه بطريقها بظهور نصيبها مما في يده العنفة بالقسمة
يعزل نصيب الغائب والصغير فكان هذا المحقق بطريق حق الغائب
والصغير وان كان شي من الدار في يد الغائب او الصغير او في يد مودع
الكبير لا تقسم حتى تقوم البيعة ان اقرا الحاضرين بكونه مودعا لان في هذه
القسمة قضا على الغائب والصغير باخراج شي من يده والمودع لا يكون
حضا وكذا لو كان مكان الدار عروضا في هذا الفصل لان في دعوي

القسمة استحقاق على الميت واحد الورثة يتنصب حضا في يد عي على الميت
من التركة اذا كان جميع ما وقع فيه الدعوي في يده **اما اذا كان** البعض في يد
غيره فلا فادان مت البيعة فلهما الق في لا ينفذ قامت لاثبات ولانه
المت في يدي تركة الميت **وان** الورثة يختلفون الميت في الميراث فيتنصبون
حضا عنه ويتنصب بعضهم حضا عن البعض فعلى ما يحل ثركه عن هذا فان
الورثة يكثرون وقد ما يحضرون فلو لم يتقبل الف في البيعة ولسم
لنفسه لما كان غائبا او صغيرا في الي الضرر واذا قسم يوكل بنصب الغائب
والصغير من يحفظ لانه يجعل احدا الحاضرين حضا عن الميت وعن الصغير
والغائب والا حضا حضا عن نفسه فيتمكن من قبول هذه البيعة والبول
بها بحضور مدع ومدعى عليه وان كان الحاضرا وحده لم يقسمه ولم يقبل
منه البيعة بالاجماع **اما عند** ابي حنيفة فلو جهين احدهما ان في العنسة
فقنا على الميت والقضا لا بد له من متقضي ومتقضي عليه والواحد في وقت
واحد لا يصلح لذلك لما فيه من النقص والثاني في وهذا لانه ليس هنا حضم
فان الحاضرا لو كان حضا عن نفسه فليس هنا حضم عن الميت والغائب
وان كان هذا الحاضرا حضا عنهما فليس هنا من ينام عن نفسه ليقيم البيعة
عليه بذلك لخلاف ما اذا كان الحاضرا اثنين والثاني ان في العنسة تمليك
وتملك الواحد في وقت واحد لا يصلح لذلك لما فيه من النقص **واما**
عندهما فلو وجه الثاني ولان الحاضرا اذا كان واحدا فهو غير متظلم
في طلب العنسة ولا طالب لانها اذا ليس معه من يتنفع بملكه حتى يقول
للمت في اقسامه بينا لكيلا يتنفع بملكه غيري فاذا حضرا ثلثان وكل
واحد منهما يطلب العنسة فسال الف في ان يبيع صاحبه من الاستماع
بنفسه وذلك مستقيم **الترتي** انه لو طلب صاحب القليل وهو لا يتنفع بنصيبه
بعد العنسة لا يقسم بطلبه لان غيره لا يتنفع بنصيبه ولو طلب صاحب
الكثير وابي صاحب القليل يقسم لانه طلب الانصاف ومنع غيره عن الانتفاع
بملكه وان كان حضا صغيرا جعل له الف في وصيا لان الف في ولايته
النظر للصبي في نصيب الوصي ثم وصيه قائم مقام الصغير فكانه بالحق حاضر
تقبل البيعة وبأمر بالقسمة باعنا رانه يجعل احدهما مدعي والآخر
مدعي عليه واحدهما حضا عن نفسه والآخر عن الميت والغائب واذا
كانت الدار ميراث وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب وبعضهم
شا وهذا اذا الموصل له بالثلث العنسة واقام البيعة على الموارث والرضية
فان الدار تقسم على ذلك لان من حضر من الورثة يتنصب حضا عن
الميت وعن سائر الورثة فتقبل بيعة الموصل له يد ذك علمهم وتثبت
الدار بينهم على ذلك **وهذا كله** اذا لم تكن التركة مستوفى بالدين اما اذا

كان لا يقسم الف في واثاق مو البيت لان الله بين المستغرق يمنع الملك
للموارث عندنا والقسمة بغير كل واحد من اشراك الى الانتفاع بغيره
وذلك للمورث بعد قضاء الدين لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فلا
يستقبل الف في بالقسمة قبل قضاء الدين والعنابس انه لا يمنع الارث وهو
قول الشافعي لانه حلت المورث في املاكه ثم الدين لا يمنع ملك المورث فلا يمنع
ملك المورث ومجتنا ان اوان الميراث ما بعد الدين بالدين فلا يمنع قبله وان
الملك يثبت للموارث بطريق الخلافة عند استيفاء الميراث اما عند حاجته
فلا وله الا يملك في حياته والحاجة تبقى بغير الدين فلا يملك كما لا يملك المورث
له **ولان حق** التغيرم كد من حق الموصي به لئلا يات الدين بغيره على الوصية
يمنع انتفاع الملك الى الورثة في مقتدره او وصية قاله ابن ابي ومما قاله بطلان
بالمكانت فانه ملك المورث ولا ينتقل الى الموارث **ولهذا لا يملك** قدر الجها والكل
وان لم يكن الدين مستغرقا فالتقاسم على هذا الاستحسان ان يمنع الارث
وهو قول ابي حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يمنع وهو قولهما وقال بشر المريسي
يمنع بقدره ويملك المورث ما زاد عليه لان المانع هو الدين فيقتدر بقدره
كالكنز ولا يبي حنيفة الاول ان الدين وان قد منه سب على جميع التركة وليس
البعض بحصة مستفولة او يبي من البعض فيجعل الكل مسفورا ولا يثبت
البعض بمنع الارث في ذلك فيخرج الشرك بين التزم والموارث ولا يجوز
الشرك بينهما لا اختلاف حقهما تحت العزما في ابدال التركة **وحق الورثة**
في اعيانها بخلاف الموصي له لان حقه في اعيان التركة فيكون شركا
لهم ولهذا لو هلك بعض المال يقضي الدين من الباقي ولو كان البعض
مما يبي تقضي من الحاضر وجه قول ابي حنيفة الاخر وقولهما ان شرك
ما لا يحلوا من الدين فلو منع الارث ادى الى ان يمنع الارث في الاولين دين
دانق وانه من لو وصير ربه الورثة حصصا اذا كانوا اوصافا فاختص
وقد راجعها والكنز لا رواية فيه فيجعل ان يكون هو والدين **الغليل**
سواء اذا كان الدين اقل وطلبوا من الف في ان توقف قدر الدين
ويقسم الباقي مغل فذلك استحسننا **نظر التعريفين** فتوقف من التركة
قدس الدين اذا كان العزيم غايبي ويقسم ما زاد على ذلك وفيه نظر لثب
ايضا من قبل ان وارثة يتوزم بحفظ ما يوصيه ويكون ذلك مضمونا عليه
ما لم يعمل الي صاحبه الدين حقه ولا يحد كمن لا يبي من ذلك وقال
في الجامع الصغير هذا في احتياطه الغصة وهو ظلم ولو قسم الورثة
دارا وعلى الميت دين كثير او قليل ردت القسمة لان الدين الغليل وان
كان لا يمنع الارث لكن يمنع القسمة حتى لو ربي الدين بالقسمة
ثم اراد بعضها له ذلك لان الانتفاع حق الميت لا الحق الغيرم خاصة الا ان

يكون

يكون للميت مال اخر فيباع ويقضي الدين ادا دي الورثة من مالهم ثم عا فتنته
القسمة لزوال المانع من العاد ولو ادي ليرجع لا ينفذ لانها تقصير مشغولة
بدينه فانه اعلم **باب** ان الشاهد يدين متى اتفقا في الشهادة لفظا
الشهادة ذات **اصل** **باب** ان الشاهد يدين متى اتفقا في الشهادة لفظا
ومعني او اتفقا معني واختلفت لفظا والمشهود به داخل بحج الدعوى
من كل وجه اما نص او توصف الاطلاق او من وجه يعبد كما لو ادعي على اخر
حصة فشهد احدهما بالحيث والآخر بالودي سئل ويقضي بالودي لانهم
اتفقا عليه والدعوى تنفذ باطلاقة وبغرد احدهما باثبات زينة وص
ولم يكذب به المدعي وكذا لو ادعي البيض من الدراهم فشهد احدهما بالبيض والاخر
بالسود ولو ادعي السود فلا يقضي لان كذب شهادته البيض الا ان يشتم
شاهدا اخر على السود وكذا لو شهد احدهما انه قال ان دخلت فلانة
الدائر فهي طالق وثلاثة معها وشهد الاخر انه قال ان دخلت فلانة
الدائر فهي طالق وصددها وقد دخلت فلانة الدائر فهي طالق وحدها
لانها اتفقا ان الشرط دحر لها وانفق ان الحز (اطلاقها) انما ينفرد
احدهما بزينة جزا مطوف على اطلاقها فيثبت ما يوافق عليه لا ما ينفرد
به احدهما وان لم يكن ثم اخلا تحت دعوى المدعي بوجه ما لا يقبل لان الشهادة
في حقوق العباد فيم بطلع عليه الرجال انما يصير حجة شرعا بالعدد والدعوى
في حق العطاء ومعني او معني كان الشهود فيه واحدا وقد شهد به اثنان
فتم العدد واذا كان داخل تحت دعوى المدعي وحده الدعوى والعدد
فيثبت واختلاف اللفظ لا يعتبر كما خلت الفة **اما اذا لم يكن**
داخل تحت دعوى المدعي جلب الشهادة عن المدعي فلا تقبل كما لو شهد
احدهما انه طلعت الدائر وقد دخلت وشهد الاخر انه طلعت
ان كانت فلانة وقد كملت شهادتهما باطلا لان كل واحد منهما ادفع بغير
ما ادفع به صاحبه وشهد كل واحد بتطيق غير ما شهد به الاخر واحدهما
لا بد حل تحت الدعوى وكذا لو شهد احدهما انه طلعت فلانة وشهد الاخر
انه قال لها انت علي حرام يزوجي به الثلاث لا خلتا في المشهود به وكذا
سأني الكنايات وكذا لو ادعي الملك فشهد احدهما بالارث من ابيه
والاخر بالارث من امه وان اختلفت لفظا ومعني او معني لا تقبل سوا
الحذ حكمها شرعا واختلف لان المشهود به حينئذ سبب في اختلاف
وكذا واحد منهما شهد على شئ لم يشهد به الاخر فلم يجتمع الشاهدان
على شئ واحد وشهادة الفرد لا تقبل لثبوت ولان المدعي يدعي
احدهما لا سأل لجمع بينهما فيصير مكذبا احدهما فهد به لا محالة
وحرق ان الشاهد يدين متى شهد بكثرة مما يدعي عليه المدعي لا تقبل من غير

البذل وصفتة واشترط البذل وحذفه قلنا لا يبرأ والهمة يختلفان
في حق الكفيل ويتفقان معني في حق المطلوب لان ابرأ الكفيل
استقاط محض حتى لا يبرأ بده والهمة تمليك من وجه حتى يبرأ بده
اما ابرأ الطالب والهمة له كل واحد منهما استقاط من وجه حتى يصح
من غير قبول تمليك من وجه حتى يبرأ بده ولا يصح تعليل كل واحد
منهما بالشرط فينتفكان معني **كما لو ادعى العبد** ادعى ما ذك
فشهد احدهما انه اذن له في البر والآخر انه اذن له في الطعام
تقبل شهده دنتها ولو ادعى العتزم الاستيف فشهد احدهما على
اذا رتب المال بالاستيف والآخر على الهمة او الصدقة او الاحلال او
التخلي لا تقبل شهده دنتها لان الذي شهد بالتخلي شهد بالابرا
قلنا ان التحليل مما يعتز به عن الابرا ولو شهد احدهما على الآخر
بالاستيف والآخر بالابرا لم يقبل وهي مسيلة اول الباب والذي شهد
بالصدقة او بالهمة او بالاحلال فقد شهد بالبراة بالابرا قلنا
ان هذه الالفاظ تشهد للبراة بالابرا ولو شهد احدهما بالابرا
مع انه يجهد البراة بالابرا لا تقبل فاذا شهد بهذه الالفاظ مع انه
لا يجهد البراة بالابرا **ولو ادعى العتزم** الهمة فشهد احدهما
بالبراة والآخر بالهمة او بالبحل او بالعطية ادعى التحليل تقبل لانها انما
لفظا ومعني من وجه وما شهد به داخل تحت دعوي المدعي معني
من كل وجه لان المدعي يدعي البراة بالابرا وقد اتفق عليه معني
من كل وجه لان الذي شهد بالهمة او باحوالها فقد شهد بالبراة
بالابرا والذي شهد بالبراة او بالتخلي فقد شهد ببراة محتملة للبراة
بالابرا والبراة بالابرا فنشئت الموافقة بين الشهادتين معني من وجه
ولو ادعى العتزم الهمة فشهد احدهما بالهمة او باحوالها والآخر
بالصدقة لم يذكروا في الاصل انه لا تقبل شهده دنتها لان العتزة
لم تدخل تحت دعوي المدعي لان المدعي يدعي برأه مقيمة وهي البراة
التي يقصد بها وجه الموهوب له فلا يدخل تحت برأه مقيمة بشيد
آخر وهي البراة التي يقصد بها وجه الله تعالى طمعا في الفاتحة
ابو حازم وقال يجب ان تقبل انه ذكر قبل هذه ان العتزم لو ادعى البراة
فشهد احدهما على الابرا والآخر بالهمة او الصدقة لم يقبل جعل
الشهادة بالصدقة في تلك المسئلة كالشهادة بالهمة فيجب ان يكون
هنا كذلك والجواب ان العتزم اذا ادعى البراة وفي لفظ عامة نشأ
البراة بطريق الصدقة والبراة بطريق الهمة فنشأ ولهما بعمومه
فاذا شهد احدهما بالابرا والآخر بالصدقة او الهمة فقد شهد

شاهد

شاهد الصدقة بما دخل تحت الدعوي من وجه وبما دخل تحت شهادة
الشاهد الا حذر من قبل اما اذا ادعى الهمة فالصدقة لا تدخل تحت
الدعوي اصلا فلا تقبل ولان التوفيق بين الصدقة والهمة غير ممكن
لا يقال وهبتك بالصدقة او بصدقت عليك بالهمة فكانا غير
ولهذا لو شهد احدهما انه وهب نفسه عبده منه وشهد الآخر انه
لقدق عليه بنفسه لا تقبل وكذا لو ادعى العتزم البراة فشهد
احدهما بالهمة والآخر بالصدقة لا تقبل لما بينا فان قيل وجب
ان تقبل لان ما شهد به دخل تحت دعوي المدعي من وجه لان
المدعي ادعى برأه مطلقه منذ حل فيها برأه يقصد به وجه الله تعالى
وبرأه يقصد به وجه العتزم قيل له بلى لكنهم اختلفت لفظا ومعني
فكان الشهود به سبب وليس محلي كل واحد منهما الا شاهد واحد
فلم يثبت العدد بخلاف ما اذا ادعى العتزم البراة فشهد احدهما
بالابرا والآخر بالصدقة لا تقبل معني من وجه لان الابرا قد
يكون لوجه الله تعالى وقد يكون لوجه العتزم فيشهد به شاهد واحد
كان داخل في شهد به شاهد الا براه من وجه فنشئت العدد ولو ادعى
العتزم الهمة ابرأ على ما مر في داخل تحت الدعوي والشهادة هذه كله
يرجع الي الموافقة والمخالفة من الشاهدتين اما الذي يرجع الى الموافقة
والمخالفة بين الشاهدتين والمدعي قال محمد اذا ادعى العتزم الاليت
فشهدت هذان لها حب الحق ابرأه او حله فقبل لان ما شهد به
داخل تحت دعوي المدعي من وجه لان المدعي ادعى برأه مقيمة وهي
البراة بالابرا وهي شهد ابرأه مطلقه محتملة للبراة بالابرا والبراة
بالابرا فوجب تخسين الظن بالشهود ويجعل كانهما شهدا بالبراة
مدل على موافقة الدعوي وهذه الاليت شهد واربعة لحا بن
المدعي وايضا لانه لو حصل البراة لذمة منه فلهما امكن حله على
الموافقة بجهد عليه بخلاف مسيلة اول الباب اذا ادعى العتزم الاليت
فشهد احدهما على البراة والآخر على الاليت لا تقبل ولا يجهد
شهادة من شهد على البراة كانه شهد على البراة مدل وهما جعله
كذلك لان الاختلاف بين الشاهدتين ليس كالاختلاف بين الشاهدتين
والمدعي في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعني الا ترى انه لو
ادعى الغصب على رجل فشهد احدهما انذاره بالغصب تقبل وان كان
بين شهد دنتها وبين المدعي فرق من حيث اللفظ ولهذا كان
الاختلاف على هذا الوجه من الشاهدتين لا يقبل وهذا لان الموافقة
في اللفظ لا يشترط بين الدعوي والشهادة انما يشترط دعوى الشهود

تحت دعوي المدعي ان لا يترى المدعي بيزول ادعي والشك هو بيزول اشهد
والمدعي يصنف الشك الي نفسه والشك هو ابي عنده والشك دة بيج للدعوي
والمقصود بضم الدعوي فحملت الشك دة على الموافقة بخلاف
الشهود لان شهادته احدى ليس ببيع لشهادة الاخر وليس
العرض للشك بن تصحيح شهادته الا اول **وهذا لان الدعوي صحيح**
به ونشهد دة واذا صح نعم مايت ولم اللفظ فاذا شهد ابراه دخل
تحت اللفظ ببيع ولهذا القول لا مرارة طلق نفسك ثلث فطلعت
واحدة منع لان تقويها الزوج صحيح لا يترقت على جوابها فثبت ول
جميع مايت ولم اللفظ فاذا طلعت واحدة منع اجابت بمايت ولم
التقويها فينبغي **ولو شهد شاهد** بالتطبيق وشك بعد التطبيقين
لا يصح عند ابي حنيفة لان شهادته احدى لا تصح ولا حكم له الا بانها
الاخر اليه فلم يثبت ما يصح احدى باقراده ولم يجتمع الاخر معه
في اللفظ فلا يثبت المنقح ولو شهدا على العينة والتخلي او الصدقة
او التحليل او العطف لم تقبل شهادتهما لان ما شهد به غير داخل
بحسب دعوي المدعي بوجه ما لان العيرم ادعي البراءة بدل شهادته
البراءة بعينه بدل ولا يمكن حمل الصدقة والعينة على البراءة بدل افض
ما في الباب انه بدعوي الالبف يدعي البراءة وهي في الشك دة بالعينة
شهادة بالبراءة لكن المدعي يدعي براءة مفيدة بالالبف وهي شهادة ابراءة
مقبدة بالابرا وهما عمران وذكر تحت التحليل مع العينة والصدقة والتحليل
وقال تقبل شهادتهما **وذكر** في الاصل الاحلال ولم يذكر التحليل مع
العينة والصدقة وهذا هو الصحيح وما ذكرهنا جواب الاحلال اما لو
شهد ابا التحليل تقبل شهادتهما لان التحليل علب استحق له في البراءات
فانه يقال او فاه وحله وقد ذكرنا ابيهم لو شهدا على البراءة بشك كذا
هنا ونفقه الاحلال فلب استحق لها في المساحات فصا بمنزلة العينة
ولو شهد ابي الصدقة والعينة لا تقبل فكذا هذا ولو ادعي العيرم
الابرا فشهدا على التحليل بان شهدا انه حله مما كان له فيه جازت
شهادتهما لما ذكرنا ان التحليل علب استحق له في البراءة ولو ادعي العينة او الصدقة
او التحليل او العطف وشهد ابا لا يستحق لا تقبل لان ما شهد به غير داخل
تحت دعوي المدعي بوجه ما لان المدعي ادعي براءة مفيدة وهي البراءة بالابرا
ومر بدل وهي شهادة ابراءة مقبدة بغيره احدى وهي البراءة بالالبف بدل
بخلاف ما لو ادعي العيرم الالبف وشهدا بالابرا او بالتحليل لان الابرا
والتحليل قد يكون بالالبف كما يكون بالابرا فكان ما شهد به داخل

تحت دعوي المدعي من وجه وذكر تحت التحليل مع العينة والصدقة وقال اذا
شهد ابا لا يستحق لا تقبل وذكر في الاصل الاحلال وهو الصحيح وما ذكرهنا
جواب الاحلال اجواب التحليل لانه ذكر بعد هذا اجواب التحليل **وقال**
لو ادعي العيرم انه ابراءه وحله وشهدا على انتراره بالالبف سئل العيرم
عن البراءة والتحليل لكانت بالالبف او بغيره لان البراءة والتحليل كما يكون
بالابرا يكون بالالبف فان كانت البراءة بالالبف تقبل وان كانت بالابرا لا تقبل
لان كذب شهادته **واما** بيبس العيرم لان دعوله بخلاف مضمون المدعي
هو الجمل ويرجع في البيان اليه فان قال كانت بالالبف فقد وفق بين
الدعوي والشهادة فثبت وان قال بعينه لم يوفق فلم يقبل وان لم يبين
وسكت لم يذكرهنا وذكر في الاصل انه لا يحبر على احيا حقه ولا تقبل الشهادة
لحي خالص عته والانس لا يحبر على احيا حقه ولا تقبل الشهادة
لانهم شهدا باكثر مما ادعاه المدعي فان المدعي ادعي براءة محتملة للالبف
والابرا وهما شهادة ابراءة تكون بالالبف لا محالة والشك هو متى شهدا باكثر مما
ادعاه المدعي لا تقبل من غير توفيق كما لو ادعي الف فشهد بالالف
وحسن مايتان وفق تقبل والا فلا فاداسكت ولم يوفق لا تقبل فقد
رجع في هذه المسئلة في البيان الي المدعي وقد ذكر قبل هذا ان العيرم
اذا ادعي الالبف وشهدا شاهدان انه ابراءه وحله فان تقبل شهادتهما
ولم يرجع في البيان اليه الشك هدين ايكن يشهدان على البراءة بدل او
يعزول **والعيرم** ان الشك هدين متى شهدا باكثر مما ادعاه المدعي
لا تقبل شهادتهما من غير توفيق ومتى شهدا باقل لم يعل من غير
توفيق فيبي ادعي العيرم الابرا والتحليل والشك هدين شهادتا بالالبف
فقد شهدا باكثر مما ادعاه المدعي فلا تقبل من غير توفيق **اما اذا ادعي**
العيرم الالبف وشهدا بالابرا فقد شهدا باقل مما ادعاه المدعي فتقبل
من غير توفيق لان شهادته الشهود بنوع الدعوي المدعي والدعوي لا يكون
سالمه دة فاذا كان المدعي يدعي الالبف ولا اشتباه في دعواه
فيحسن الظن بالشهود ويحتمل كانهما شهدا على موافقة الدعوي
الحا قالباب بوج المتبوع بخلاف ما اذا كان المدعي يدعي البراءة وشهدا
على الالبف فانه لا اشتباه بينهما في شهادتهما **واما** لا اشتباه في دعواه
ودعواه متبوعة فلا يجوز ان يرد المتبوع الي التابع فيجب السؤال
حقي يبين الموافقة من الدعوي والشهادة دة ولا الدعوي مقدم على
الشهادة فاذا كان الدعوي معتبرا يمكن ان يحمل المسمى على المعتبر المعلوم
لان الظاهر ان الشك هو مدعي ما دخل تحت الدعوي اما اذا كان الدعوي
مبهما والشك هو لا يعلم مراد المدعي بالنظر الي اللفظ لا يحمل كلام الشك هو

سبب لفظ المدعي واذا سكنت لا يفتني لان سكوتة يدل على انه يدعي البراءة بغير
بدل وان دعواه متى ثبت للشهادة ولو كان بالدين كعمل ما مر الذي عليه المال
وادعي الاستيناف تشهدت هذان علي البراءة جازت شهدهما في براءة الكفيل
لانه لو كان اميلا مغتسل فكذا الكفيل ولا يبرأ الذي عليه الاصل من الدين حتى يرجع
رب الدين ولا يرجع الكفيل عليه بذلك فان قيل لا يحمل امان تكون شهدهما
علي البراءة بدل او بغير بدل فلو كانت بغير بدل ينبغي ان لا تقبل لانها مشهدة
بخلاف ما ادعي وان كانت ببدل ينبغي ان لا يرجع الاصيل على المديون ويثبت
للكفيل حق الرجوع على الاصيل قلنا ان ثبتت الشهادة في حق الكفيل
مطلق البراءة من غير القرض لغيره لانها انتفى على براءة الكفيل فقلنا
شهدهما وثبتهما وحكمتا ببراءته وبرائه قد تكون ببدل وقد تكون بغير بدل او بحمله
براءة ببدل في حق الكفيل عملا بالبيعة كما في حق الاصيل وبراءة بغير بدل
فيما يرجع الي المديون فكان الثابت بهذه الشهادة براءة الكفيل بالدين
من وجه دون وجه والثابت من وجه لا يكفي لابطال ما كان ثابتا
ولا لا يثبت ما لم يكن ثابتا وحق الطالب قبل المطلوب ثابت بيقين فلا
يبطل بالشك ورجوع الكفيل على الاصيل غير ثابت بدون الاصل
فلا يرجع بالشك ويجوز ان تقبل الشهادة في حق حكم دون حكم كما اذا
شهد رجل وامرأتان بالسرقعة لعمل في حق المال دون القطع ولو
قذف شخص رجلا وادعي القذف انه عبد لنصراني وادعي المقدوف
انه صر فاقام شاهدين من اهل الذمة ان مولاها اعتقه وهو يملكه تقبل
شهدهما في حق المعتق دون تكميل الحد **ولو ادعي الكفيل الوصية**
لشهادة احدهما بها والاخر ببراءة تقبل شهدهما لانه لو كان الغريم
اصيلا فقبل وكذا اذا كان كفيل وكان للطالب ان يرجع بالمال على
المكفول عنه لما قلنا ولا يرجع الكفيل على الاصيل لما قلنا وهذا
لان الكفيل بدعواه العينة ادعي سبب البراءة عما كفله وملك ما في ذمته
من الدين وقد شهد الشاهدان على البراءة وبغير ادعاءها بالثبات
الزبادة وهو مملوك ما في ذمته ثبت ما انتفى عليه ولم تثبت الزبادة بقول
الواحد كما لو ادعي الشاهد وحسن مائة فشهد احدهما بالف وحسن مائة واخر
بالف ثبت ما انتفى عليه دون الزبادة واذا لم يثبت ملك الكفيل ما في
ذمته لم يكن له الرجوع على المكفول عنه لان الكفيل انما يرجع على المكفول
عنه بملك ما في ذمته اما بالهبة او الارش او الاذا ولم يوجد فلا يثبت الرجوع
وحق الرجوع للطالب على المطلوب انما يبطل ايضا بتمليك الكفيل ما في
ذمته ببدل او بغير بدل ولم يثبت فلا يبطل رجوعه لما ذكرنا في المبسوط
لو ادعي الوكالة فشهد احدهما ان فلانا وكله بقبض دينه علي فلا ت

وشهد الاخر انه امره بقبضه منه او امره له لي حذره فان كان المطلوب
مقرا بالدين فله ان يأخذه لانها انتفى على ثبوت حق الاخذ له فان
الرسول والمأمور له حق القبض عند اقتدارا المطلوب كالوكيل وان
يحد المطلوب الدين لم يكن هذا احصا له **اما عندهما** فظاهر ان
الوكيل يقبض الدين لا يملك الحضرة وهو راية الحسن عن ابي حنيفة
واما علي فظاهر لرواية عنه الوكيل يملك الحضرة دون الرسول
والمأمور بالقبض كالرسول فاما الشاهد له بالحضرة واحد وشهادة
الواحد لا يثبت شي **وان شهدا** جميعا انه وكله بقبضه فحينئذ يكون
خصما في اثبات الدين اذا اجمد المطلوب لا يثبت في الشاهدين علي
ما يثبت حق الحضرة عند ابي حنيفة وان شهدا فلان حمله وكفا
في الحضرة في الدين الذي له علي فلا ت وشهد اخرانه وكله بقبضه
فقبلت شهادهما في قول ابي حنيفة في الحضرة والقبض جميعا **وعند**
ابي يوسف ومحمد تقبل في القبض اذا اقر المطلوب بالدين ولا تقبل
في الحضرة اذا اجمد المطلوب الدين وفي قول اخر لا تقبل في واحد
منهما وهذه ابي عليان الوكيل بالحضرة يملك القبض عندنا والوكيل
بالقبض يملك الحضرة عند ابي حنيفة فقد انتفى الشاهدان
علي الحكمين معني وانما اختلفا في العبارة ولا يمنع قبول الشهادة
كما لو شهد احدهما بالتحلي والاخر بالهبة وعندهما الوكيل بالقبض
لا يملك الحضرة فقد انتفى الشاهدان علي ثبوت حق القبض له
فاما الشاهد له لحق الحضرة واحد فيثبت ما انتفى عليه دون ما
يغيره احدهما **وعند من** الوكيل بالحضرة لا يملك القبض
والوكيل بالقبض لا يملك الحضرة والشاهد يملك واحد من الامر
واحد ولا يتم الحجة بشهادة الواحد ولو شهد احدهما انه وكله
بقبض هذا الدين وشهد اخرانه سلطه علي قبضه فالتمسيط علي
القبض بتوكيل انما اختلفا في بين الشاهدتين العبارة وذلك
لا يمنع قبول الشهادة وكذلك هذا ان كل عقد ولو شهد احدهما
انه وكله بالقبض وشهد اخرانه وكله بالقبض لا تقبل لان المتعدي
والاقتضا سوا في الهبة وله الوكيل بالقبض في يملك القبض فقد
انتفى معني وعليه اخصا بالمتعدي لا تقبل لان المتعدي في العرف
صار عبارة عن المطالبة فقد اختلفا معني ولقيل ولو شهد احدهما
انه وكله ببيع هذا العبد وشهد اخرانه وكله بالبيع وقال لا يمنع حتى
ثبت صريحا في بيع الوكيل جازي القياس وقول حتى ثبت صريحا
باطل لانها انتفى علي الوكالة بالبيع وبغير احدهما بزيادة لفظ

لفظ فضا **ركا** **لو شهد** احدهما بالعدل او مشهدا على العوض وشهدا احدهما
على القضا ثبت ما اتفق عليه وهو الوكالة والعرض ولا ثبت ما انفرد
به احدهما وهو العزل والقضا **وقيل** في الاستحسان لا يفتي بشي لان
قوله لا يبيع حتى بينا مدين بمسند الوكالة فانما شهد احدهما بوكالة
مطلقة والاخر بوكالة معينة والمطلق غير المتيقن فلم يثبت واحد
منهما بخلاف العزل فانه رفع الوكالة لا تقيدها وكذا القضا ولو قال
احدهما وكل هذا شئ هذه اوقال اخر وكل هذا اوهو الم يكن له يوكلا
لا احدهما ان يبيع لان الشاهد بوكالة الثاني واحد فلا تثبت وكالته
بشئ ذق واحد والقبض قد يثبت حق التفرّد للاول بالبيع واحد
وهو الذي شهد بوكالته خاصة فان الاخر يشهد بوكالة اثنين واحد
الوكيلين لا ينفرد بالبيع **فان قيل** اذا اجتمع على البيع يثبت ان
يغفل لا يثق بالشاهدين على نفوذه بحسب شرطتهما قلت لا اعتبارا
الثاني لانه ليس بوكيل من جهة صاحب العبد فان الشاهد بوكالة
واحد وليس بوكيل من جهة الوكيل الاول فسقط اعتبارا بشرطة
لنفوذ هذا البيع وكذلك هذا في قبض الدين ولو كان هذا في الوكالة
بالحضور لكان الذي اجتمع عليه هو الحضم لانها اجتمعت على ثبوت حق
التفرّد في الحفصة فان احدا لو كلفين ينفرد بالحفصة لكن اذا اتفق
له لا يملك القبض لان احدا لو كلفين لا ينفرد بالقبض فليس على
ثبوت حق التفرّد له بالقبض الا شأ منه واحد **ولو شهد** احدهما
انه وكله بالحفصة مع فلان في دار بعينها وشهدا احدهما وكله
بالحفصة في دار بعينها اخرجنا رت الشهادتين في الدار التي اجتمعا
عليها لان الوكالة تثبت التحصيل فانها ابانه وقد ثبتت للمغير مقام
نفسه في شئ دون شئ فقيما اتفق عليه ثبتت الوكالة من غير تفرّد
به احدهما لم تثبت كما لو شهد احدهما انه قلبي زبيب وشهد احدهما
طلعتها وعمره بطلق زبيب خاصة لانها فقه عليه بخلاف الوكالة
بالبيع **ولو شهد** احدهما انه وكله بالحفصة في هذه الدار الى قاضي
الكوفة وشهد احدهما وكله بالحفصة الى قاضي البصرة فموجب
وهو وكيل بالحفصة لان المطلوب فضا الشان لا عين القاضين
واقضته الحفصة لا تختلف بسل يكون نفسه واحده في اي مكان
كان قاضيا فقد اتفق على ما هو المقصود وهو الوكالة بالحفصة
الا نري انه لو وكله بالحفصة عند قاض ففزل او مات فاستغنى
عنه كان له ان يجازم عنه وكذا لو تحول الحضم الى بلدة اخرى
كان للوكيل ان يجازم عنه قاضيه وهذا بخلاف ما لو شهد احدهما

انه جعله وكيل بالحفصة عند فلان الفقيه وقال الاخراني فلان اضر
فهذا باطل لان الفقيه انما يصيرها كما يترافيهما وكل واحد منهما يشهد
برضي الموكل بحفصة انسان احذ فلم يثبت واحد من الامرين وهذا
لان حكم الحكم بمنزلة الصلح لانه يعتمد تراضي الخصمين وليس بمعلوم في
نفسه بل يثبت وتثبت وتعدل الحكم ومثله الى احدهما ورضاه
بالحكم الى انسان لا يكون رضى بالحكيم الى غيره وكذا ان سمي احدهما
الفقير والاخر الفقيه لان الشاهد على التوكيل بمطلق الحفصة
واحد فانما الاخر انما يشهد على التوكيل فيما هو مخصص الصلح الا ترى
ان الوكيل بالحفصة الى فلان الفقيه لا يملك الحكم فقررنا اختلاف
المشهود به واذا ادعى رجل قبل رجل الف درهم وقال خمس مائة منها
من ثمن عبدة فقبضه وخمس مائة من ثمن متاع قد قبضه وخمس
مائة من ثمن عبدة فقبضه وخمس مائة من ثمن متاع قد قبضه وشهد
اشد على خمسة مائة من ثمن متاع قد قبضه فانه يجوز من ذلك خمس مائة
لان البيع انتهى بتسليم المقنود عليه وانما دعواه دعوى الدين فهو ك
ادعي الف وشهد له الشاهد ان الخمس مائة

باب **من الشهادتين** **دات بالقتل**

مسألة البان ان المعتبر في رجوع الشهر ديدن القضا ليقا المشهود
به واجبا بالضمان على الدارج بقا من بقي على الشهادة لا رجوع
من رجع ان بقي من ثبت الحكم بشهادته دنة بقي المشهود به ثابتا
ولا يجب الضمان على الدارج لانه متى كان يكتفي لثبوت الحق ابتداءا
للثبت بطريق الاولى **وصرف اخر** ان المعتبر في باب الجنائيات
عدد الحيات واحكام الجنائيات لاعد الجنائيات لان في اعتبار عدد
الجنائيات حرجا فان الشخص قد يبرأ من جنائيات ونموت من جنائية
واحدة فتقف راعيا رعد الجنائيات فتشتر عدد الحيات واحكام
الجنائيات ولهذا قلنا ان من قطع يد رجل خطا وجرحه سبع وجرحه
عنده وجرح نفسه فمات من ذلك ففي القاطع ربع الدية لان النفس
تلف بارج جنائيات جنائية الاجنبية وجنائية البيع وجنائية عبده
وجنائية واحكامها مختلفة وان كان حكم الثلاثة الاصدار لان جنائية
عنده معتبرة الا نري انه لو جني على غيره يجب الضمان الا ان هذا لا يجب
لما كان المتاني وكذلك جنائيتي على نفسه ليس من جنس جنائيات البيع
الا نري انه يانته بذلك الا انه لا يظهر حكم لعدم الفائدة ولو جرحه
فجرحه ونفسه حده وجرحه سبع وجرحه رجل فمات ففي الرجل
نصف الدية لان الكل من جنس واحد وحكمه الاصدار فضا ركا لو مات

من جنائنين احدهما معتبرة والاخرى لا **وصرف اخر** ان دية النفس تستوفي
 في ثلث سنين في كل سنة ثلثها لان عمر ربي الله عنه فقي بالدية على العاقلة
 في ثلث سنين والمض في سنتين وما دون ذلك في سنة وكان ذلك بمحض
 من الصلابة رضي الله عنهم فكان اجماعا ودية اليد تستوفي في سنتين وكان
 ينبغي ان يستوفي في سنة ونصف الا ان السنة في كوفها محلا لاستيفاء
 الدية لا يتجرى فلا يمكن تقصيره وصار كالحيضة في عدة الامة فان
 عدتها حبيبتان لا حبيضة ونصف الا انه يستوفي ثلثها في السنة
 الاولى وثلثها في السنة الثانية لان السنة الثالثة لها حكم نصف
 السنة وهذا لان الدية انما تستوفي من العطا والعطا انما يجزى في كل
 سنة فلا يمكن استيفاء شي قبل تمام السنة لا بتمام محله الا ان يري لوابط
 حروج العطا لا تستوفي في ثلث سنين او اكثر عالم بحرج ولو صرح اعطيه
 ثلث سنين بعد العطا بالدية دفعة واحدة يستوفي جميع الدية دفعة
 واحدة ولو صرح العطا بعد العطا بشهر يستوفي ثلث الدية منه وان
 لم يمتد السنة وكما وجب جميع الدية النفس في ثلث سنين فكذلك كل
 حدوده الا ان يري ان عمر ربي الله عنه فقي على العاقلة في ثلث سنين
 وانما يجب على كل واحد منهم جزومنها **وصرف اخر** ان الدية الواجبة
 على الشهود بالرجوع لا تتحمل العاقلة بل يجب في ماله لانه وجب
 باعتزافه وهو منهم في هذا الاعتراف فلا يصدق محلي العاقلة كما لو اقر
 بالقتل الخطا وقد قل عليه السلام لا تقتل العاقلة عمدا ولا عدا
 ولا خطا ولا اعترافا **وصرف اخر** ان من وجب عليه ضمان النفس لا يجب
 عليه ضمان الطرف الا اذا انحلت الروبين الجنائنين او اختلف حكم الجنائنين
 لان الطرف من احدهما النفس فيدخل ضمانه في ضمان النفس ولان القتل
 لا يكون الا بالقتل في العوض فكان العوضان في تنهما للاول بخلاف ما اذا
 انحلت الروب لانه تعد حكم الجنابة الاولى لان المعتبر في الجنابة على الاطراف
 ماله فان قطع حكم الاولى عن الثانية اما اذا لم يتحمل البر لم يقتصر حكم
 الجنابة الاولى ويتبين ان المقنود اتلاف النفس فتدخل الاولى في الثانية
 اما وجوب ضمان الطرف لا يمنع وجوب ضمان طرف اخر لان احدهما
 ليس جبرا ويتبع الاخر اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله ثلثه شهدوا
 على رجل انه قتل رجلا عمدا فقبض القاضي للمولى بالتودد فضر به المولى
 ضربة فقطع يده ثم رجع احداهم فلا ضمان على المولى ولا على الراجح والتودد
 على ماله اما لا ضمان على المولى لان دية مباح له وقد استوفي بعض حقه
 الا انه تقتصر لا زكباب المنكر وهو المثلثة وهذا على اصلها طاهر فانه
 لو عفا عنه بعد القطع لا يضمن شيئا وما عند ابي حنيفة انما يضمن دية

اليه

اليه اذا عفا لان العواصف طامرجب الجنابة فمتر من وقت الجنابة
 فيغير مستوفيا اليه بين حق من وجه فيعزم الدية ولهذا لا يجب العواصف
 لكان السبقة وهذا لم يرد جد العواصف يكون مستوفيا حقه واما بعد
 العود لان رجوع الواحد من الثلثة قبل العفا لا يمنع العفا فلا يمنع به
 الاستيفاء ولا ضمان على الراجح لان المعتبر في الرجوع بقا من بقي وقد بقي
 اثنان وشهدا ثلثي العفا بجميع الحق الا ان يري انهما لو شهدا انه
 في الابتداء جازا العفا بجميع الحق الا ان يري انهما لو شهدا انه في الابتداء جازا
 العفا بجميع الحق واذا كان شهدا ثلثي العفا بجميع الحق
 كان ينبغي ان يكون العفا والتلف كله مضافا الى شهدا ثلثي منهم
 الا ان قتل الرجوع اضيق في الكل ضرورة المزاخمة ولانه ليس بعضهم
 للمقتين للعفا بشهدا ثلثي من البعض فاذا رجع واحد منهم
 وانقضى الشهدا ثلثي في حقه من الت المزاخمة فاضيف التلف الى شهدا
 الباقيين فلم يضمن الراجح فان قتل المولى ثم رجع اخر فلا ضمان على المولى
 لان استوفى حال بقا العفا فلا يظهر رجوعه في حقه على الراجح
 الاول رجع دية اليه في ماله في سنتين ثلث ذلك في السنة الاولى وثلث
 في السنة الثانية ولا يضمن من دية النفس شيئا اما يقدم رجع دية
 اليه لانها استوفيت بشهدا ثلثي ودية الراجح الثاني وشهدا ثلثي
 الباقي على الشهدا ثلثي وقد بقي بقا الثالث على الشهدا ثلثي نصف
 الحق فكان التالف شهدا ثلثي الراجعين نصف اليه فوجب على الاول
 نصفها وهذا لدرج وانما يجب في ماله لانه باعتزافه وانما يجب
 في سنتين لان ما وجب عليه بعض دية اليه وجميع دية اليه يجب موحلا
 في سنتين ثلثها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية فكذا البعض
 اعتبارا البعض بالكل **الا ترى** ان جميع دية النفس لما كانت تجب موحلا
 في ثلث سنين كذا ثلث في سنة كان البعض منها وان قل تجب موحلا
 في ثلث سنين كما ذكرنا من فقة عمر رضي الله عنه ودية اليد والرجل
 نصف دية النفس فيكون ثلثها ثلث دية النفس فتجب موحلا في
 سنة وثلثها الاخر في سنة اخري اعتبارا بحد هذه النفس ولا يضمن
 دية النفس شيئا بسبب الشهادة لانها استوفيت بعد رجوعه ولا يضمن
 بسبب السراية وان كان طوا القاطع يقطع المولى لان السراية يقطع بالقتل
 الا ان يري اني قولم في وما اكلا السبح الا ما ذكيت فقد جعل الزكاة قاطعا
 للسراية اذ لو لم يكن قاطعا لكان لا يحل واذا انقطعت السراية بالقتل
 كان بمنزلة ما لو بتر من القطع وعلى من قتل في يمين النفس
 بالسراية ولا يضمن دية اليه للمقتل اكل في دية الشهدا اذ اقطع

رجل يد احمر من مفصل الكف وقطع احمر تلك اليد من المرفق وكلاهما عمد
 ومات من ذلك فبقي قاطع اليد العفص من يدي اليد وعلية الاخر العفص من
 في النفس **وكذا الوقطع** رجل اصبح رجل وقطع احمر كنه ومات منها فبقي
 الاول العفص من يدي الاصح وعلية الاخر العفص من يدي النفس وعند فرج
 العفص من عليهما وان كان كلاهما خطا فدية النفس على الثاني ودية القطة
 على الاول محمدنا وعند دية النفس عليهما لانه مات من الجنايتين فكان
 العفص من اليد عليهما والدية في الخطا عليهما وبينا ان الم الجناية الاولى اسير
 في النفس وكذا الم الجناية الثانية وما ركب اذا قطع احدهما يمينه والاخر
 سبب رة ومات منها لا انا نقول القاتل بل هو الثاني والاول قاطع وبينا
 ان الثاني لما قطع به من المرفق فقد انقطعت سرانية جناية قاطع
 الكف فصار كمن لم يركب تلك الجناية لان معنى الارتقاء حكم السرانية
 وامن قلنا انه انقطعت سرانية الجناية الاولى لان القطة الثاني ازال
 الم القطة الاول بان التمسكه فانقطعت سرانته لزواله في نفسه وهذا
 لان معنى السرانية التقدي من محل الجناية التي محل احمر ولا يفسر
 التقدي بعد انقطاع الوصلة بين محل الجناية والمحل الذي يسري اليه
 هذا كما لو قطع يد عبد رجل ثم ان المولى باعه من احمر ومات العبد
 فان الجاني لا يضمن النفس وامن بضمنا اليد لانه بايع انقطع حكم السرانية
 عن الجناية لا خلاف لما لك فلم يمكن اعتبار السرانية بنفسه فهذا
 ادلي بخلاف ما لو قطع احدهما يمينه والاخر يمينه لان كلا واحد من
 الجانين باقية وقد سرت كل واحدة منهما الي النفس لغاية الاتصال
 اما هنا فاب الجراحة التي تضاف السرانية اليها فلا يجوز ان يضاف
 اليها وهي راسلة وعلى هذا اذا كانت احدي الجنايتين خطا والاخرى
 عمدا ان كان الاول يخطف بحب بها الارش وجب بالتأني العفص من يدي
 النفس وان كان الاول عمد يجب العفص من يدي الطرف الاول والدية في
 بالتأني وعند يجب الدية عليهما لانهما قاتلان واحدهما عامد
 والاخر خطا وعلية الرجوع الثاني في نفس دية النفس لان النفس استوفيت
 بشبه دية وشبه دية الاخر لا بها استوفيت بعد رجوع الاول فلا يضاف
 اليه وقد بقي من يقوم بشبه دية النفس فكان السلف بشبه دية النفس
 فكان عليه نفس الدية في ما لم يبق في ثلث سنين **اما في ماله** لانه وجب باعتباره
 واما في ثلث سنين لانه بعض دية النفس ولا يقرم من دية اليد بيت
 لانه عزم دية النفس فتمت خل فيه دية الطرف من دية اليد لانه عزم
 دية النفس فتمت خل فيه دية الطرف فان رجوع الثالث بعد ذلك عزم
 ايضا نفس الدية لان النفس استوفيت بشبه دية ولم يبق من يقوم

بشبه دية شي فكان النفس ماله بشبه دية منها مقدم نصف الدية في ماله
 في ثلث سنين لما قلنا ويرجع ولي المشهود عليه بالقتل على الرجوع
 الاول الي ثلث دية اليد وهو نصف السد لان اليد استوفيت بشبه دية
 ثلثه فتمت بقي من يبق بشبه دية ثلثه فكانت اليد ثلث بشبه دية
 فظهر ان الواجب على الاول ثلث دية اليد وقد ادعي الرجوع فكان عليه فضل
 ما زاد على الرجوع الي ثلث **ثم اراد محمد** ان يثبت الرواية عن ابي حنيفة
 في هذه المسئلة فقل هذه بمنزلة رجل قطع يده ثلثه فبقية قتله اثنان
 منهم قبل البر فبقي القاطع ثلث دية اليد وعلية القاتل ثلث دية النفس وهذا
 الفصل روي عن ابي حنيفة وكذا في المسئلة التي ذكرناها على قاتل
 قوله ولان المولى لم يقتله بعد رجوع الاول لكن ضربه ضربة اخرى فقطع
 رصده ثم رجع الاخر فان القاتل يدرأ عنه العفص من يدي راية روائية
 الجراح وعامة الروايات لان رجوع اثنين من الثلاثة قاتل العفص من يدي
 العفص بالنعص من فيمنع الاستيف ايضا اما علي رواية النوادر لم يدرأ عنه
 القاتل لان هذا حق العبد فرجوع الثاني بعد العفص قبل الاستيف لا يمنع
 الاستيف كالمال بخلاف الحدود لا يفرق حق الشرع والاستيف الحدود
 يلحق بالنعص لانه يختص به الامام كالنعص وهذا المعنى مدوم في العفص من
 وهذه الاثبات في الحدود والقاتل لا يحتاج الي قتله فثبت فكان العفص هو
 الامام بخلاف حقوق العباد ووجه رواية الجراح والمبسوط وهو الاصح ان
 العفص من وان كان حق العبد لكنه عقوبة فكان ملحقا بالحد ودي ان
 يجعل الاستيف من تمام العفص ولهذا ايد به بشبهات كالحد وذو
 بيت بالحد من الجرح حتى لا يثبت بشبه دية الرجال مع النساء ولا يكف
 القاتل في الي القاتل وبالشبه دية على الشبه دية ولا يحدي التوكيد في
 استيفه عند غيبة من له العفص من رجوعهم قبل العفص اذ ثبت بشبه
 فيمنع الاستيف كالحد **والا ترى** ان يقيم اثبتين لو شهدا على بضراي
 بالنعص من وفقي القاتل في ثم اسلم المقتض عليه قبل الاستيف بطل العفص من
 كما لو اسلم قبل العفص ثم فرغ محمد علي رواية الجراح فقتل المسئلة
 بعد هذا اعلى اربعة اوجه اما ان يرا من الضريبتين ارمات منها او يرا
 من اليد ومات من الرجل او علي العلبي وكل وجه علي وجهين
 اما ان يرجع الثالث او لا يرجع اما اذا ابدى منها ولم يرجع الثالث فبقي
 الاول ربع دية اليد لان اليد استوفيت بشبه دية ثلثه فاذا رجع اثنان
 فقد بقي من يقوم بشبه دية نصف الحق فاما ثلث بشبه دية نصف
 اليد فيكون الضمان عليهما علي كل واحد منهما ربع اليد وعلية الثاني
 ربع دية اليد لما قلنا ونصف دية الرجل ثلث بشبه دية وشبه دية الذي

لم يرجع لانه حين استوفى الرجل كان الاول راجعا عن شهيد دية وقد بقي النصف
بنت الثالث على الشهد دة فكان الثالث يشهد دية نصف الرجل فينجز
ذلك في ماله ولا يتداخله لانه حناية على الطرف وقد برأ منهم فان رجع
الثالث ايضا فدية اليد عليهم اثلاث لا تنه استوفيت بشهد دة ثلثه
ولم يبق من نسي يتقايه شي وقد عزم الاول ربع الدية فينجز ما زاد عليه
الي من الثلث وكذا الثاني وبندم الثالث نصف دية الرجل ايضا لانها
استوفيت بشهد دة وشهد دة الثاني وصار بمنزلة ثلثه قطعوا به رجل
خطا ثم اثنتان منهم قطعوا رجله خطا وبرأ منهم وان مات منهم ولم يرجع
الثالث فعلى الراجح الاول والثاني نصف دية النفس على كل واحد منهما
الربع في ثلث سنين لان النفس تملك من الجانيين وقد بقي من يقوم
بشهد دة نصف النفس فكان الثالث يشهد دية النفس نصف النفس
فوجب على نصف دية النفس وهذا لان الحاصل من الاول وان كانت
جنايته واحدة وهو قطع اليد ومن الثاني جنايته وهو قطع اليد
والرجل الا ان المعنى في هذه الباب عدد الجنايات لا عدد الجانيات لما ذكرنا
وان رجع الثالث ايضا كان دية النفس عليهم اثلاث في اموالهم في ثلث
سنين لانه اذا مات منهم صار لكل بمنزلة جنايته واحدة كانتهم جميعا
شهداء وعلى القتل وقتله الولي فينجز الثالث دية النفس في ماله وقد
عزم كل واحد من الاولين الربع فينجز ما زاد على الربع الي ثلث
وصار بمنزلة ثلثه قطعوا به رجل ثم قطع اثنتان منهم رجله ثم مات من
الجانيين كان على كل واحد منهم ثلث الدية وان برأ من اليد ومات من الرجل
ولم يرجع الثالث فعلى الاول ربع دية اليد في ماله لما ذكرنا وعلى الثاني ربع
دية اليد ونصف دية النفس لما ذكرنا انه نفي من يقوم بنصف الحق وقد تلت النفس
بشهد دية فينجزم الثالث نصف دية النفس وربع دية اليد ولا تدخل دية
الي في دية النفس لانه بيد الرواحيات بعد البراءة لا تدخل **وان رجع**
الثالث فدية اليد عليهم اثلاث لانها استوفيت بشهد دية النفس
نصفان على الثاني والثالث لث فينجز الاول ثلث دية اليد والثاني تمام ثلث
دية اليد ونصف دية النفس وعلى الثالث ثلث دية اليد ونصف دية النفس
وان برأ من الرجل ومات من اليد ولم يرجع الثالث فعلى الاول ربع دية النفس
لانه بقي من يقوم بنصف الحق واليد استوفيت بشهد دة ثلثه فكان الثالث
بشهد دة الداجين القف فينجز ربع الدية ويتدخل فيه ارش اليد لعدم
البر وعلى الثاني ربع دية النفس ونصف دية الرجل لان الرجل تلت بشهد دة
اثنتين والنفس تلت بشهد دة ثلثه وقد بقي من يقوم بالنصف ولا يدخل
ارش الرجل في دية النفس **فان رجع** الثالث لث فدية النفس اثلاث لانها

استوفيت

استوفيت بشهد دة ثلثه ولم يبق من نسي يتقايه على الشهد دة شي ولا ينجز
احدهم ارشه اليد للنداحل ودية الرجل نصفان بين الثاني والثالث
لان الرجل يلعب بشهد دة اثنتين وتكون عليها **باب**
من الشهد دة في القتل امنا اصل الباب ان استيف القضاة على
رواية الجاني مع رواية المدعي بالحق بالحقا حتى انه كل عارض يعترض بعد
الشهد دة قبل القضاة يمنع القضاة منع الاستيف وعلى رواية النوادر بمنزلة
على ما ذكرنا وبقيت الاصول ذكرنا في الباب المتقدم **وصرف اخر** ان القاضي
معي اخطا في قضاة لا يجب الصان عليه لانه ثابت عن الشرع عام لا بعينه
وليس في وسعه المخر من حرق الخطا قطعاً وقد وجب عليه القضاة
بالظن قدر على وجه لو تركه باليه ويصير فاسقا فاذا ثبت في وسعه من
التاحل وتعديد الشهود يستقط ما وراه فلا يواخذ به ولانه لو وجب
عليه الصان مع عجزه عن المخر ببقاء عدالتا عن تعدد القضاة
فيستطد بتقيد الاحكام وصالح العامة واثبات حقوق الشرع واذا لم
يجب عليه يجب على من وقع له القضاة لانه عام له كالوكيل يرجع على الموكل
فيما يلحقه من العهدة الا اذا وقع القضاة العامة فانه يرجع في بيت المال
لانه حقهم **وصرف اخر** ان شه دة واحد من الاصول لا تثبت عند القاضي
الا بشهد دة فزع عين لانه حق مثبت للشهود له عند القاضي كقرا المدعي
عليه وكل حق غائب عن علم القاضي لا يثبت عنده الا بشهد دة ثلث
اذا عرفت هذا اقل محمد رحمه الله ثلثه شهدوا على رجل انه قتل فلان
عند انقضاء الف من بشهد دية منهم فقطع الولي يده ثم رجع احدهم فالقضاة
ما من لان رجوع احدهم لا يمنع القضاة فلا يمنع الا ايضا بطريق الاول **فان**
ضربه ضربة اخرى فقتله ثم رجع الثالث وهذا اخر وصي الثالث
معدا فعلى الراجمين دية اليد في اموالهم لفين في سنين ثلث ذلك
في السنة الاولى وثلثه في السنة الثانية وعلى ولي القتل دية
النفس على ما قلنا في ثلث سنين اما الراجمان فلان اليد استوفيت
بشهد دية نصف صحيح لانه لما ظهر ان الثالث كان عيذا اظهر ان القضاة
حصل بشهد دية فاليد انما استوفيت بشهد دية نصف صحيح فيضمان
عند الرجوع في ماله لما قلنا في الباب الاول واما على عاقلة الولي لانه
لما اظهر ان الثالث عيذا اظهر ان الولي قتله بشهد دة واحد بنصف
خطا اما فدية واحدة لان الاول كان راجعا حين قتله واما بنصف
خطا لان القضاة بشهد دة واحد خطا ومن قتل انسانا بغير خطا
كان ضامنا كذا اذا جاء المشهود بعد حيا لان خطا الف في يكون على
المقتل لما قلنا الا ان المقتل به ان كان قاي بعينه كالا موال بيسر دة

وان كان مستحقا ضمة قيمته وهذا المقتضى بد روح المشهود عليه وقد
يقدر استرداده فكان عليه قيمته وهي الدية الا انها تجب على عاقلة
في ثلث سنين لان قتله ثبت معاينة لا بقوله وهو مخطئ في هذا القتل
لانه قتله على حسب ان له قتله وقد ظهر صلافة فكانت مخطئة كمن
قتل شخصا على حسب ان انه حريم او صيد فاذا هو مسلم وموجب قتل
المخطئ على العاقلة في ثلث سنين ولو كان الولي قطع يده فزجج احدهم
وامسك الف في المود فقطع رجليه ثم رجع احدهما لث لث عبد بطل
القصاص لانه لو كان حرا يبطل فهذا الولي ثم المسببة على رغبة
اوجه كما ذكرنا في الباب المتقدم الا ان هناك ما وجب بعد رجوع الاول
يجب على الولي خاضعة فيقول ان براءتها ووجوب الثلث عند اذنية
البد على الراجعين بغيره في مالهما ودية الرجل على عاقلة الولي في
سنتين ثلثا ذلك في السنة الاولى وثلثه في السنة الثانية مادام دية البتة
فلما ذكرنا واما دية الرجل فلانه استوفى الرجل بشهدة واحدة بقتل
باطل فكانت ضمة عليه لكن على عاقلة لما قلنا وان مات منها فعلى
الولي نصف دية النفس على عاقلة في ثلث سنين في كل سنة ثلثتها وعلى
الراجعين نصف دية النفس في مالهما في ثلث سنين لان النفس تلتفت
بالجنايتين بفعل الولي والشهدة فيكون عليها نصفين لكن ما يجب
على الراجعين يجب في مالهما لانه وجب باعترافهما وما يجب على الولي
يكون على عاقلة لما قلنا وبه خلد ارشاد الرب والرجل في دية النفس
لما قلنا طعن الف في ابراهيم وقال يجب ان تكون الدية عليهم
اخلاص لان النفس تلتفت بجناية الراجعين والولي والعبرة في دية
الجنايات بعدد الحية لا بعدد الجنايات والحكمة ثلثة فيجب ان تكون
عليهم اثلثة كرجلين فقط بد رجل وقطع اخر رجلا ومات منهم
كانت الدية عليهم اثلثة **والجواب** ان جناية الراجعين انما كانت
بالشهدة دة لا بالقتل والشهدة دة انما تتم عملة التلث بها لا باحد
فصار الراجعان من حيث المعنى كشخص واحد وان كانا شخصين
حقيقة مفردا الحياة من حيث المعنى اثنان لاثلثة وصار هذا كما لو
شهد اربعة على رجل بالزنا وهو غير محض فجعله الامام مائة جلدة
وجبر صفة السباط ثم جاز رجل وجرحه ومات من الجراحات كان
الفان نصفين نصف على الجراح ونصف على الشهود ان رجلا وجعل الاربع
من حيث المعنى كواحد اذ لو لم يجعل كذلك لكان على الشهود اربعة
اخماس الدية وعلى الجراح الخمس وان مات من اليد وبراءة من الرجل
فعلى عاقلة الولي دية الرجل في سنتين وعلى الراجعين دية النفس

كامله في مالهما في ثلث سنين لما قلنا ولو براء من اليد ومات من الرجل
فعلى الراجعين دية اليد في مالهما في سنتين وعلى عاقلة الولي دية
النفس في ثلث سنين على ما ذكرناه ثلثة شهداء على رجل بالقتل
عدا وقضي الف في فضره الولي بضربة فقطع يده ثم رجع واحد من
الشهود ثم قتله الولي ثم رجع احدا الباقين عمدا ولم يرجع صاحبه
فعلى الراجعين نصف دية اليد في مالهما في سنتين لانها بغير شهدة دة وشهادة
الاخر لان العبد ليس بشيء هدد والاخر ثبت على شهدة دة فصار ك
لوشهد اثنان بحق واستوفى بشهدة دة ثم رجع احدهما فكان الثالث
بشهادة الراجعين نصف الف فيقيم نصف الدية في مالهما وعلى عاقلة
الولي دية النفس كما قلنا في ثلث سنين لان الف في اصطناف العنق
بالنفس حيث قتل بشهدة دة الواحد فكان على العاقلة **رجل ادعي**
على رجل الف فشهد له رجل على شهدة دة ثلث هدين على شهدة دة
ثلثة نفر على اخذ المدي على عليه بالف وشهد اخر على شهدة دة
احدا لثا هدين الذي بن يشهد الاول على شهدة دة ثلثها على شهدة دة
ثلثه على اخذ المدي على عليه بذلك وشهد اخر على شهدة دة واحد
من الثلثة الذين هم اصول على اخذ المدي على عليه بذلك لم يقطع
بهذه الشهدة دة حق لانه لم يثبت بها شهدة واشهادة شاهدين من
الاصول الثلثة على اصل الحق وانما يثبت بشهدة دة واحد منهم لما ذكرنا
في اصل الباب ان شهدة دة واحد من الاصول لا يثبت الا بشهدة دة فرعين
وهنا انما يثبت بشهدة دة واحد من الاصول بشهدة دة فرعين وانما يظهر
هنا اذا سميت الاصول وسميت الثلث هدين الفرعين والذين يشهدون
على شهدة دة الاصول باصل الحق فتسمى الاصول ولا يثبت اسم احدهم
عبد الله واسم اخر محمود واسم اخر صالح وبسمي الثلث هدين الفرعين
الذين يشهدون ان على شهدة دة الاصول فيقول اسم (احدهم) زيد واخر
عمر وهوا صهر ومجلس الحكم وشهدوا وشهد واحد منهم على شهدة دة
زيد وعمر وعلى شهدة دة عبد الله ومحمود وصالح على اخذ المدي على
عليه بالف وشهدوا صهر والذين صهر ومجلس الحكم على شهدة دة
زيد على شهدة دة عبد الله ومحمود وصالح على اخذ المدي على عليه فقد
ثبت شهدة دة زيد بشهدة دة الشاهدين من صهر والذين حضروا مجلس
الحكم على شهدة دة عبد الله ومحمود وصالح فكان زيد اصغر انفسه
وشهد على شهدة دة عبد الله ومحمود وصالح وتند شهد واحد من هؤلاء
الذين حضروا مجلس الحكم على شهدة دة واحد من الثلاثة مثلا
صالح فقد ثبت شهدة دة واحد من الاصول الثلثة لانه شهد بذلك اثنان

وزيد فالتدريسي شهد علي شهادة صالح ولم يثبت شهادة كجود وعبد الله
 لأنه لم يشهد بها إلا زيدا فلا يفتي المدعي بشي ما لم يشهد واحد من
 الأصول مع صالح علي افتراء المدعي عليه أو يشهد علي شهادة عمر وشاهد
 آخر حتي يصير كان زيدا أو عمر وأحضرنا وشهدا علي شهادة الأصول
 الثلثة علي افتراء المدعي عليه أو يشهدا هذا آخر علي أصل الحق
 أو شهدا آخر علي شهادة الأصول أو علي شهادة أحدهم بعينه وهو
 الذي شهد علي شهادة دة الثالث **باب**
 شهادة دة ولد الملا عنده لا يبي **أصل** الباب أن نسب ولد الملا عنده
 مقطوع من الملا عن من وجه وون وجه وهو كما لو قوف بدليل أن غيره
 لو ادعاه لا يثبت النسب منه ولو أكد الملا عن نفسه صح ويثبت النسبة
 فكان كما لو قوف فيثبت هذا النسب الموقوف ثانيا فيما يجتنب طافيه
 كالمخ من قول الشهادة دة والمخ من وضع الزكاة وحرمة المأكحة
 ولا يقدر في حق وجوب النفقة لأنه حكم النسب الثابت من كل وجه
 دة في حق الميراث لأنه حكم نسب ثابت من كل وجه أيضا وليس
 هو مما يجتنب طافيه إلا تدري أن حرمة المأكحة ثابتة في المخترقة من ما
 الذناج أنه لا يثبت النسب لجال فرفه الأولي بخلاف النفقة والأثر وهذا
 لأن الحرمة مبنية على نسب يفتي ما بقي أثر من أثار ذلك النسب
 إلا تدري أن حرمة الجمع بين الأختين وحرمة شهادة كل واحد من
 الزوجين لصاحبه لما كانت ثابتا بالنكاح باقيا ما بقي أثر من أثار
 النكاح وهي لعدة لأن الحرمة إن كانت تزول بزوال ما زال يفتي ببقاء
 ما بقي من الأثر فتخرج جارية النكاح على جارية الزوال احتياطاً من
 الحرمة **أصل** التوقف قلنا إذا جازنا الولد جازنا به كان موجب جوازنا
 أن يدعي ولدها ولا ينعينه فإن المتره في هذا وإذا لم يحصلها فهو في
 سعة من أسكاه لأنه لا دليل على علقته وعنده الثابت في إذا أقر
 الولي بالوطي ثبت النسب منه ولا يفتي بالبقية إلا أن يقول كنت استبرأته
 بحيفته ولم أطاها بعد صبي ولدت وصلى علي ذلك فحينئذ يفتي
 النسب وينقطع الفرائض بالاعتناء وكذا قول في ولد أم الولد
 أن الفرائض ينقطع بالاستبراء وهذا المسئلة تنبغي علي الفرائض لأن
 الأمة أجمعت علي أن النسب لا يثبت إلا بالفرائض لكن عندنا الفرائض
 لا يثبت بمالك اليمين بمجرد الوطى وإنما يثبت إذا ادعي وعنده يثبت
 حديث جابر رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنه قال قال عمر
 فقلت لكذا هذه فتنا لوالغلات قال وأعلمه بطلانها قالوا نعم قال أما
 أنفأ لو ولدت الزمته ولدها **وعن** عمر رضي الله عنه أنه قال أحضرنا

أولا فخصوا هذا رجل وطى جارية فثبت بولد الزمته أيها وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه أنه قال من وطى وليدة له فخصها
 فالولد منه والفتية عليه والمعني فيه أنه وضعها له فثبت
 النسب منه كما في فرائض النكاح وهذا لأن الوطى بمالك اليمين يترك منزلة
 عقد النكاح إلا تدري أنه يثبت حرمة المصاهرة كما يثبت بالنكاح
 بل أقوى محرمة الرتبة تثبت بالوطى ولا تثبت بنفس النكاح وكذلك
 تحريم الجمع بين الأختين وطى بمالك اليمين كما يحرم الجمع بينهما نكاحاً
 الفرائض في حق النسب يثبت بالنكاح فكذلك بالوطى بمالك اليمين ويثبت
 ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان له جارية وكان يطاها فثبت بولد
 فتنا وقال اللهم لا تلحق بالعم من لا يشبههم وفي رواية من ليس منهم
 فاخترت أنه من فلات الراعي **وعن زيد** بن ثابت رضي الله عنه أنه
 كان يطا جارية فثبت بولد فتنا فتنا كنت أطاها ولا أبني ولدها أي
 أعزل عنها نص علي التعليل أنها لم تضر فرائض سعي عليه بثبوت النسب
 لأنه ما كان يدعي بذلك الوطى الولد **وهكذا** روي عن ابن عباس وابن
 عمر رضي الله عنهما وأما أن وطى الأمة بملكها وملكها لا يثبت الفرائض لأنه لا يثبت
 قد يكون لبيحها وقد يكون لخدمتها فكذلك وطى أباها لا يثبت قد يكون
 للاستقرار وقد يكون لغرض الشهوة وتحقق ذلك بالعرل عنها عادة
 وبغيره بذلك شرعاً والمحملة لا يكون حجة فلا يثبت النسب منه إلا
 بالدعوة التي لا يفتي بعد لها احتمال **بجلاء** النكاح فإنه لا يكون إلا هو
 للفرائض عادة إلا تدري أن التمكن من الوطى هناك جعل بمنزلة حقيقة
 الوطى وهذا بالتكليف لا يثبت النسب بالافتقار للاحتمال فكذلك تحقيقه
 الوطى ولهذا الاستبراء بحيفته وحلف علي ذلك لا يثبت النسب عنه
 وينقطع به الفرائض بخلاف النكاح ولأن هناك لا يبطل بثبوت النسب
 ملك بايت للزوج وهذا يبطل ملك المالك والمصرف فيها بثبوت النسب
 والمحملة لا يكون حجة في إبطال الملك المتحقق وبه فارق حرمة المصاهرة
 فليس في أثباتها إبطال الملك بل باب الحرمة مبنية علي الاحتياط فيجوز
 اثباته في الاحتمال ولأن أثباتها باعتراف الإجماع بين الواطين حسب
 حتى نصير أمهاتها وبنا نكاحاً ممانه وبنا نكاحاً حاصل بمالك اليمين
الأثر في أن الرضا في أثبات الحرمة جعل كالسب ولم يجعل كموافق إبطال
 ملك اليمين حتى لا يفتي عليه إذا ملكه وحرمة الجمع بين الأختين نكاحاً
 للمحرمة عن قطيعة الرحم وذلك يحصل بالوطى بمالك اليمين ولا حجة لم
 في حديث عمر رضي الله عنه لأن عمه الفرائض إنما يثبت بافتراء الولي
 وهناك الافتراء من الأحاديث وبه لا يثبت الفرائض قالوا أن يجعل علي

انه عرف انها ام ولده اذ حمل علي ان مراده حب الماس علي تحقيق
الجوارح ومنه من الاختلاط بالرجال والتهديد فقد روي عنه انه
لبي ولد جارية ربه وهو ولد الحدوث الثاني ولا حجة في الحديث الثالث
التي لان الولي اسم لام الولد فانه فعيل بمعنى فاعل اي والده واذا
ادعاه صبي صار ام ولد له لم يثبت بولده اذ لم يثبت نسب منه
من غير دعوة لان العراش قائم لكنه ليس بمالك صبي يثبت بحجبه
التي من غير لسان بخلاف ولد النكاح **والسب** فيه ان نسب ولد الامه
يثبت به وصده ابيه بدعوى وحده فيثبت بنفيه وحده اما العراش في
النكاح ما يثبت به وحده فلا يثبت بنفيه وحده اذ اعرفنا هذا اقل محمد
رحله تزوج امرأة فجات بولدين في بطن واحد فتفاه ولا عن القاضي
بنه وقطع نسبهما عنه ثم كبرا وشهدا الذي نفاهما لم تقبل شهادتهما
لان النسب ثابت من وجه لعقب م النكاح عند العلوق فيعتبر في حق
المنع من قبول الشهادة وكذلك شهادة اولادها لا يجوز للذي نفاهما
لان صفة قبول الشهادة كانت ثابتة بالنسب قبل القطع وباللذان
انقطع النسب وبقي اثره وهو منبذ ودعوة الغير صحت لو ادعاه غيره
لا يفي وان مدته الملا عن الولد فيبقى الحرمة ويجعل النسب غير منقطع
في حق الحرمة كما جعل غير منقطع في قتل دعوة الغير وان تزوج
احدهما بغير الذي نفاهما ما امراة اخرى فالنكاح باطلا لان حرمة
النكاح كانت ثابتة قبل القطع فسعي بقا اثره وكذا لو كان المني بقاء
فا راد الملا عن ابيه من غير الملا عنه ان يتزوجها لا يجوز وكذا هذه الاحكام
في حق اب الزوج واولاد الابن مع الزوج لان الحدودية قائمة احداهما لا
من سنيين من وقت الطلاق بقيت الا حريم الطلاق لان الولد حصل
من علوق حادث بعد الطلاق فيكون سائنا وبقيت التي ولدت للنكاح
فان بني الولد لا عن القاضي بنه لوجود نسبه وهو قد في المنكوحه
ولا ينقطع نسب الولد لان حكم الشرع يكون الولد سائنا للطلاق حكم يكون
الولد منه والنسب متى صار محكوما به لا ينقطع باللعان كما لو اقر به ثم
نفاه **وذكر في السائل** امرأة ولدت ولدا فاعلى هذا الولد علي
رضيع فمات الرضيع وفتي بالدية علي عاقلة ابنته ثم بقي الاب بنسبه
لا عن القاضي بنه ولا ينقطع الولد عنه لانه لما فتى بالدية علي عاقلة
الاب فقد فتى بكون الولد منه فلا ينقطع نسبه بعد ذلك **وحكي** ان
عيسى بن امان كتب الي محمد حين كان بالرقعة يستفقد بين هاتين
المسيلين ونبى ذكر في الدعوى امرأة ولدت وزوجها غائب فخطت
ولدها بعد مدة الرضاع وطلبت من القاضي ان يعرض النفقة لها والولد

واقامت

واقامت البينة فعرض ثم حضر الزوج ونفى الولد لا عن القاضي بنه
ويقطع النسب وان كان النسب محكوما به حيث فرض له النفقة والثابت بنية
رحله تزوج امرأة فجات بولدين من سنة اشهر من وقت النكاح فالت
القاضي يفتي بالنسب والدخول صحت يفتي لها بكي للمهر والنفقة العدة
فلو انه نفى فقد الولد فانه يلا عن بنه **ويقطع النسب** وان حكم بكونه
منه حيث يفتي بكي للمهر والنفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعي
اذا ولدت اكثر من سنتين يكون رجعة فان نفاه لا عن القاضي بنه
بنه والحق الولد امه **وذكر** في الدعوى ام الولد اذا ولدت بخي الولد
حياته فتفتي به القاضي علي عاقلة الاب لم ينقطع نسبه بعد ذلك
وكذا الزوجي عليه فحكم فيه بقتلها وارثيها لانه مقتضى من الطلاق
لان قوله ليس بحجة في ابطال الحكم فكتب اليه محمد انه متى حصل القضا
بالنسب ضرورة القضا بالمرس من صدق النكاح فانه يمنع قطع
النسب باللعان **ومعني هذا** الكلام ان القاضي اذا قضى بحقوق
النكاح فقد قضى بصحة النكاح وبقدرة والقضا بصحة النكاح وبقدرة
فقا بشرط اللعان اذ اللعان لا يجزي الا في النكاح الصحيح والقضا
بشرط اللعان لا يمنع جريان اللعان فلا يمنع قطع النسب باللعان
والمهر والنفقة والعدة من احكام النكاح فالقضا بها لا يمنع قطع النسب
باللعان اما ابتاع الطلاق علي الا حريم وجوب الدية علي العاقلة
ليس من حقوق نكاح الوالده بل هو حكم اخر ورا ذلك فالقضا به
فقا بالنسب لانما هو شرط جريان اللعان بخلاف من يمنع قطع النسب
باللعان لان هذا العرق لا يصح في مسيله الرجعة وان رجمه
في الكتاب الي فرق اخر فتلا اذا قضى القاضي بما يختص بالدخول
كان قضا بالنسب فلا ينقطع بعد ذلك واذا قضى بما لا يختص بالدخول
لا يكون قضا بالنسب وجوب المهر والنفقة والعدة حكم لا يختص
بالدخول فالقضا به لا يكون قضا بالنسب فلا يمنع قطع النسب اما تقرر
ملك المتقة ونفي الا حريم للطلاق عند عدم البيان صريحا حكم
بختص بالدخول لا يثبت بدونه فكان القضا به قضا بالنسب فيمنع قطع
النسب باللعان ولا كذلك الرجعة لانها تثبت بالمس والقيلة والنظر
الي العرج بشهوة فلم يكن محقة بالدخول اما اليان في الطلاق
المبهم لا يثبت بمقتضى ما دل على انما يثبت بالدخول وذكر الكرخي
ان البين انما يحصل بالوطي يحصل بالتبديل ولا يتزوج الزوج ولا احد
من ولده الولد الذي ولد له المرأة ان كانت جارية ولا يعطيه من
نكاحه ماله ولا يشهد له لان حرمة النكاح وصرمة الرضا والشهادة

كانت ثابتة بالنسب قبل القطع فيبقى بقا أثره ولا يرث أحدهما صاحب
ولا يستحق كل واحد منهما النصفه على صاحبه قبل الحال في حق الميراث
والنصفه ما لم يمتد القسط وفي حصة النكاح ووضعه الزكاة
والشهره وقا جعل الحال موافق لما قبل القطع لان الميراث والنصفه
مال والمال اذا حصل من وجه وحرم من وجه يحرم احسب طافا بالحرمة
اذا زالت من وجه وبقيت من وجه يعني احسب طافا على انه لا فرق بين
الحقيقة فانا عملنا في الفصول كلها بالاحسب وكذا لو ان حارثة
لرجل جات بولد فادعاه حتى صار ام ولد له ثم جات بولد
في بطن اخر متفاهما فتعني جات بولد له لو بقي نسب ولدا المنكوحه
جات بغيره وان كان فراشه اقوي فلا يجرى بغير ولد ام الولد وفراشه
اصغر اولى الا ان بينهما فرقا وهو ان ولد المنكوحه لا يمتنع بنسبه بمجرد
النسب وانما يمتنع باللعان وقضا الفاضل بالقطع وولد ام الولد يمتنع
بنسبه بمجرد النسب وانما كان لان نسب في قطع نسب وولد ام الولد بمجرد
النسب من المولي بمجرد قوله مع قيام كونه ام ولد الذي هو مثبت
للفراش مثا في المولي ما كان كذلك **الانثري** انه لو تزوجها من غيره
جات بولد لسنة اشهر منذ زواجه لم يثبت النسب من المولي مع كونه
ام ولده فاذا ملك المولي قطع النسب بمجرد قوله بنقل الفراش مع قيام
كونه ام ولده بملك ابنا بغيره بمجرد قوله مع كونه ام ولده فاما الزوج
فلا يملك قطع نسب المنكوحه عن نفسه بمجرد قوله حال قيام سبب الفراش
وهو النكاح فانه لو زوجه من غيره جات بولد يثبت النسب من الزوج
واذا لم يملك قطع بسبب المنكوحه عن نفسه بمجرد قوله لا بغيرية قوله
الا بغيرية ينضم اليه من الطلاق والنفقة العدة جرات لا يملك قطع
بسبب ولدها بمجرد النسب الا بغيرية ينضم اليه من اللعان وقضا
النكاح جات واذا اتفق بينهما من المولي بمجرد النسب كانا محبدين بمنزلة
احدهما لان وولد ام الولد يحمل حالهما وكان النسب عاملا في ابطال ما ثبت
لهم من الحرمة من حيث الظاهر لان العتق ليس من الاحكام المختصة
بالنسب الذي لا ينكح عنه النسب **الانثري** ان الاب لو كان مكاتب او
عبدا ما ذونا فتلك ولده لا يمتنع عليه والنسب عاملا في ليس من
الاحكام المختصة بالنسب كما عمل في حق الميراث والنصفه وانما عتقها
المولي فشهد المولي لها بحق او شهد المولي لم تقبل شهدتهم وكذا
لو مات ولها اولة فشهد اولادها للمولي او شهد المولي لهم وكذا
ان اعطاهم من زكاته ما له وكذا يخبر المتأخذه بينهم لان وولد
ثابت النسب من المولي قبل النسب لحدوثه على فراشه الا انه ينقطع

النسب منه بالبقى وبقي اثره وهو فساد دعوة الغير فيبقى الحرمة
ببقا اثر النسب ولا يرث احدهما صاحبه بالعدالة لما قلنا في ولد
المنكوحه ويرث المولي منها بالاولا اذ لم يكن لها محصة اقرب منه لانه
احتمقها فترث منها بالاولا ويجب نفقتها على المولي قبل الاعتراف
بحكم الملك من الميسوط **رجل** اشترى امرأة فجات بولد لاقبل من
سنة اشهر متفاهما فهو له لاننا نثبت ان علوق هذا الولد كانت
في فراشه النكاح فلزمه بسببه على وجه لا يمتنع بغيره وصار ارتضاع
النكاح بينهما بالشرع ارتضا عنه بالطلاق قبل الدخول وهناك اذا
جات بالولده قبل من سنة اشهر لم يثبت نسب فكذا هنا فان جات به
لسنة اشهر فصدا عدا فله ان ينفقه وهذا بمنزلة ولد ام الولد له ان
ينفقه مالم يقر به او هي به فتقبل النفقة او جري الحكم بنسبه
مثل الحيابة ويخبرها على ما ذكرنا وذكر بعد هذا باسطر لا يثبت
نسبه الا ان يقر به ووجهه ان النكاح ارتفع بالشرع الى عدة
لان العدة حق من حقوق النكاح فلما ينافي الملك اليمين اصل
النكاح فلذلك بينا في حقوقه فكان هذا نظير العدة بالطلاق
قبل الدخول وقد جات بالولد في مدة سنتهم ان الولد من علوق
ها دث فلا يثبت نسب منه **وفي الكتاب** عمل فقال لا يثبت له
فرجه بالملك وصل فرجه بالملك اليمين مع حق النكاح لا يثبتان
فتبين انه لا عدة عليها وصار كما لم يدخل بها في فراشه النكاح ونسب
ولد الامه لا يثبت من المولي الا بالدعوة **وجه** هذه الرواية انها
كانت فراشا له وملك اليمين لا يثبت في الفراش فيبقى بعد الشرا من
الفراش ما يجي مع ملك اليمين لان الارتضاع بالمنا في نفقة المنا في
يرتفع وملك اليمين اثبت في الفراش المسمى لا الفراش المسمى
لنسب فان ام الولد مملوكة والمولي عليها فراش مثبت للنسب الا ان
ينفقه فيبقى ذلك القدر فله وان كان الشرا بعد ما دخل بها
بحكم النكاح فاجواب فيه اظهر لان النكاح ارتفع بالشرع الدخول
فيكون موجب للعدة الا ان هذه العدة لا تظهر في حقه لانها لم تدخل
بالملك وهي ظاهرة في حق الغير حتى لو اراد ان يزوجها من غيره
لا يجوز فلم يزل الفراش بالشرع من كل وجه فلزمه نسب **امهات**
بولدين في بطن واحد فباع احدهما فاعتقه المشتري ثم ان الحق
مع رجل اخر شهد الباع بحق تقبل شهدته لان شهدته موقوف
الا نسبت له جايذة فشهدته موقوف عليه وهذا الولد لم يكن ثابت
النسب من المولي قبل البيع لانه لم يحدث على فراشه ولذا لا يثبت

بدون الدعوة فلم تثبت حرمة الشبهة فانه امسح الغاشي بشبهه دنياه
وفقي البايح ثم ادعى البايح بعد ذلك الولد الذي في يده جازت الدعوة
لان علوق هذا الولد كان في ملكه وايضا العلوق بمك المدعي بمنزلة
البينة العادلة على صدق ثقله واذا ثبت بسبب هذا الولد من البايح
ثبت نسب الاخر لا سيما لو امان علوقا من واحد والآخر لا يجوز
ان يكون بعضه ثابتا بالنسب منه دون البعض وانقص البيع لانه
لما حكم بحرية الولد المدعى من الاصل حكم بحرية الولد الاخر من الاصل
فظهر ان البايح باع المحرور بطل ورجع المشتري بالثمن على البايح
لانه لم يسلم المبيع للمشتري فلا يسلم الثمن للبايح **خلاف** ما لو اشترى
عبد بن ثؤام ولد ابن ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى بشبهه ثبت
نسبه منه لان احدهما في ملكه فصحت الدعوة فيه ومن ضرورة
ثبوت نسبه ثبوت نسب الاخر ولكن لا ينتقض البيع في الاخر لان هذا
دعوة التحريم وهو بمنزلة الاعتاق واحدهما ينقض عن الاخر في العتق
ولا ضرر على المشتري في ثبوت النسب فيثبت وعليه ضرر بالعتق
فلا يعتق الا نري انه لو ادعى المشتري ثبوت نسبه منه وعتق ما
اشتراه وبقي الاخر مملوكا للبايح لانه دعوة اعتاق ولا ضرر على البايح
في النسب بخلاف العتق لان هذا دليل على صدق مثالبه بل الظاهر
يكذب به الا ان صدقته فيما ينتفع به الغير ولا يتضرر ديني مسيلتنا
الظاهرية هذه لم تثبت مطلقا واذا ثبت النسب بطلت الشبهة
لانه ظهر انها شهاده الابن لا يبيد وان كان فيه ابطال القصد لان البايح
اقر على من وجهه واذا اقر الزوج الرجل امرأة ولم يرد خديها ولم يرد
حيث جازت بولدها فانه يلد عنها ويلزم الولد امه لان العرائش
قائم بينهما ولو اللعان ثبت النسب لان النكاح في حق من هو اهل
المال في يده يجوز ان يحكي فيها بولد من المخلوق اقيم مقام الدخول
والعلوق من ماله حكم ولو كان العلوق من ماله حقيقة يعمل نفسه
وبلا عن بينهما ويلزم الولد امه فثبت ادلي وعلى الزوج المهر كما ملا
لان الدخول ثبت حكمي لا حكمي ثبات النسب فقد حكم بالدخول
ولو ثبت الدخول حقيقة ولا عن الغاشي بينهما لم يستطع المهر عنه
فكذا اذا ثبت الدخول حكمي فان ثبت الدخول هنا اى ثبت حكمي
لم يثبت النسب وقد ثبت ان النسب لم يكن ثابتا فثبت ان الدخول
لم يكن قتل له النسب ينقطع بعد ما ثبت من حيث الظاهر لحدوثه
على فراشه الا نري ان بعض احكام النسب قد بقي ان زال اليقين
ولو ثبت ان النسب لم يكن ثابتا كان لا يثبت شي من الاحكام فاذ لم يثبت

ان لم يكن ثابتا لا يثبت ان الدخول لم يكن ثابتا فان قيل لما حكم انه
من الزوج حيث ادعى المهر عليه وجب ان لا ينقطع النسب بنفسه كما
لواقر به ثم نفاه وهذا لانه مكذب في هذا النفي شرعا والتكذيب
الشرعي بمنزلة التكذيب الحقيقي لما عرف **فكنا** قطع في حق الارث
والنفقة فاما في حق ميراث الاحكام فلا وهذا لان ثبوت النسب منه حكمي
لا يوجب القطع بالثمن كما في جميع الضرر لان ثبوت النسب منه حكمي
احتمال ان لا يكون منه بخلاف ما لو اقر لان ثبوت النسب منه بتقيد
على انه مخلوق من ماله والنسب لا يثبت بالنقص والعنف ولا يقترن
تحويله من شخص الى شخص واقراره حجة عليه فلا يثبت بعده احتمال
النسب كما لمشتري اذا اقر بالملك للبايح ثم استحق من يده ورجع بالثمن
لم يبطل اقراره حتى اذا اقر بالي يده يورثه يورثه بالتسليم الى البايح
خلاف ما اذا اشتراه ولم يقر له بالملك لان نفس الشرا وان كانت
اقرارا بالملك له فالاحتمال فيه باق بخلاف الاقرار صراحة وذكر في
الزوائد اذا قال لامرأته وقد دخل بهما احد المالكين ثلاثا
ولم يبين حتى ولدت معه باطالة حقة واقراره على نفسه جائز
ورجع المشهود عليه بما اخذ منه البايح ان كان قائما وبمثله ان
كان مستهلكا لانه ظهران الغاشي اخطا في قضايه حيث نفى بشبهه
الابن لا يبيد والقاضي متى اخطا في قضايه كان قضايا فتراها لقضات
على المقتضى له فان كان المشهود به قضايا في طرف ونفس عدم
البايح للمشهود عليه ارش ذلك في ماله في سنتين ولا يجب القصاص
لان القصاص ما ربه وان كان المشهود قد قتل نفسه عزم الدية في
ماله في ثلث سنين لان البايح كان محيطا في القتل والقتل لانه
اخطا قطع وقيل على حسب ان له ذلك وقد ظهر خلافه وموجب
جناية الخط الماله الا انه يجب في ماله لانه وجب بقوله وهي دعوة ومك
يجب بقوله يكون في ماله كما لو اقر بحياة خط لمكان التهمة في حق
العاقلة فان قتل جناية ثبوت معاينة لا بالاقرار لان الثابت
بقوله نسب الولد الا ان علوق الولد في ملكه بمنزلة البينة العادلة
على صدق مثالبه ولو ثبت نسب هذا الولد بالبينة كان موجب هذه
الجناية على عاقلة فكذلك هذه وهذا لان الوجوب وان كان بالقول
الا ان القول اذا لم يكن فيه نعمة كان بمنزلة الواجب بالعمل لا نري ان
الرجل البايح المحرور امرصا يقتل رجلا مقتله فالدية على عاقلة
الوصي ثم عاقلته بوجوبه على عاقلة الامراء كان حيا لانه لا امر
بالقول **وكذا الوامر** رجلا ان يجزله بيرا في فساد ارضه فخر وموقع

في ذلك ان الاخوة لا يثبت الاب واسطة الاب ولا اب لهما فكيف يثبت
بينهم الا اخوة لا ب وهو يظهر ولد الزنا فان هناك يثبت انهما خلقا
من ما واحد اذا كانا تواما وسقط اعتبار ذلك لانهم لا يثبتون النسب
من الاب فلو قضا الف حتى انما يوثق في بقي النسبة عن الاب فليس كذلك
لان النسب بعد ثبوت لا يخلط القطع فثبت بقضا الف حتى ان النسب
لم يكن ثابتا من الملا عن لان يقال كان ثابتا فاقطع وقوله بان
القطع يوثق في قطع النسب من الاب فثبت يوثق في هذا يعني هو من
ضروبا انه وهو يثني الا اخوة بينهما لا ب لان الاخوة لا ب لا تقصر بدون
الاب كما ان الاخوة لا ب لا تقصر بدون الام وقوله بقضا الف فثبت نسبه
ولكنهما صار امكذ بين في ذلك يحكم الحاكم والمقتضا لشي اذا صار مكذبا
يثبت بقضا الف حتى سقط اعتبار رافقاره وكان على وزير يدين ثابت
رفعي الله عنهما ببقوله ولد الملا عنة بمنزلة من لا قرابة له من قبل ابيه
وله قرابة من قبل امه وهو قول الزهري وسيلمان ابن بيبان وبه
اخذ علي ونا والشافعي **وكان** ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم
يقولون حمص ولد الملا عنة عصبة امه وبه اخذ عطاء ومجاهد والسعي
والشافعي حتى قال الشافعي اذا اردت ان تعرف عصبة ولد الملا عنة فامتن
امه وانظر من يكون عصبتها فهو عصبة الملا عنة ولد الملا عنة **وعنه**
ابن مسعود في رواية اخرى قال عصبة امه وهي له بمنزلة الاب
والام وهو قول حكيم ابن عبيدة وقيل هو اسم يقول ابي حنيفة
في رواية في النكاح وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ام ولد الملا عنة ابيه وامه بانه اذا مات
ابن الملا عنة وخلف بنتا واما فليثبت النصف للام السدس والباقي
رد عليها اربا عا عند علي رضي الله عنه وهو مذهبنا وعند زهير
الله عنه الباقي لبيت المال وفي احدى الروايتين عن ابن مسعود
رضي الله عنه الباقي للام بالعصبة **وفي الرواية الاخرى** وهو قول
ابراهيم الباقي لا قرب عصبة امه ولو خلف بنتا واما واجبا بوا ما
فقدنا هذه الرواية لسوا لان التوام اخوة لا ب فلا يثبت مع البنت
وعلي قول مالك الباقي للترم بالعصبة وعلي قول ابراهيم الباقي
لا حصه بوما كان او غيره لانه اقرب عصبة امه **ولومات** ابن ابي
الملا عنة وخلف بنتا واما وعما فمقدنا هذه الرواية لسوا لان عمه
عم لا ب فلا تكون عصبة وعلي ابراهيم الباقي للعم لانه اقرب عصبة
الام وعلي قول مالك ان كان العم تواما مع ابيه فالباقي له لانه
بمنزلة العم لاب وام **باب**

فيها انسان ومات كان تراه الضمان على عاقلة الاسر قبل له هذا هكذا
فما كان من الاحكام المحققة بالنسب الذي لا ينفك النسب عنه بحال
فاما في حق الاحكام الذي ينفك النسب عنه فالدعوة بمنزلة الاقرار بالزنا
ان رجلا لو كان قطع يده هذا الولد حط حني وجب على الجاني نصف
القيمة ثم ادعى البائع صحت دعوته اذا كان العلوق في ملكه ولا يجب
على الجاني نصف الدية وجعل دعوته في حق الجاني بمنزلة الاقرار
لا بمنزلة التوبة وما يجب بحكم الاقرار يجب في ماله لا على العاقلة
وخلاف ما ذكر من المسئلة لان ثمة لا شتمه في القول اصلا فيظهر
في حق العاقلة اما هذا احتيا لالتهم قائم وان لم يثبت التهمة في حق
الباي النسب وما لا ينفك عنه فيظهر في ينفك عنه لما قلنا اننا ملا عنه
في بطن نذ وجبت امه رصلا فولدت منه ثم مات احد ابني الملا عنه
ونزك ما لا فلامه السدس ولا حوته الثلث وما بقي يرد عليهم علي
قد رتبهم وهذا قول ابي حنيفة وقولنا واذا وجب الرد عليهم علي
سهمهم بقي الحاصل الميراث بينهم اثلاث ثلث للام وثلث للآخرين
لان الاخر الذي كان معه في البطن اخ له لا ب لان نسبه قد انقطع عن الاب
في حق الميراث ان لم ينقطع في غيره من الاحكام صحت لا يثبت احد
من الاخر بالتقصير فصار كانه مات ونزك اما واخوين لا ب واذا اظهر
الجواب في ولد الملا عنة في الميراث فلذلك الجواب في ولد الزنا لانه
لا ب له تولد الملا عنه فكل جواب ظهر في ولد الملا عنه فهو الجواب
في ولد الزنا ولا خلاف في ولدي الزنا اذا كانا يومين انهما بمنزلة الاخوين
لا ب في الميراث بمنزلة ما لو كانا غير يومين وكذلك ولد الملا عنة عندنا
وعند الست حتى **وقال** مالك رضي الله عنه لا خوين لاب وام لان نسبهما كان
ثابتا باعتبار الفرائد وانما خلقا من ما واحد ثم انقطع نسبهما
باللعان لحاجة الزوج الي دفع نسب ليس منه والثابت بالضرورة
ينقصد بقدر الضرورة في قطع النسب عنه اما فيما ورا ذلك بقي الامر
على ما كان وهما انما خلقا من ما واحد فكلنا اخوين لا ب وام
ولانه انما ينقطع بقضا الف حتى ما كان محتملا للقطع وهو النسبة الي
الاب فاما ما لم يكن محتملا لذلك وهو كونهما مخلوقين من ما واحد
فالحكم بينه بعد الفضا كما كان قبله بخلاف ولد الزنا لان النسب هناك
لم يكن ثابتا لانعدام الفرائد ولهذا لا يثبت من الراي وان ادعاه بخلاف
ولد الملا عنه ولا يثبتا فثبتان على ان نسبهما ثابت من الاب واثبت
باللعان وانه في اللعان وبقي النسب ظ لم ينفك ولا ينفك ونفاه
حجة في حقهما فكانا في الميراث بمنزلة الاخوين لا ب وام وجبتا

من الشبهة ذات في الحدود **اصل الباب** ان مباحثه القتل بغير حق
بوجوب حرمان الميراث والنسب اليه لا يوجب لان حرمان الميراث
ليس ببدل عن القتل بل هو صرا على القتل المحظور فيستدعي وجود
القتل بصفة المكيال كالتقصيص وذلك باللب خرة وقال **سلوك** ان قتله
خطا فله الميراث لا من الدية واما في العمد لا ميراث له لما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بان لا ميراث للقاتل وعن عمر بن الخطاب
انه قال لا ميراث للقاتل وعن عبيدة السلماني في رعي الله عنه لا ميراث
لقاتل بعد صاحبه البقرة يعني بقرته بين اسرا تله وهو الاستدرة
الي المعنى فذلك القاتل كان قصدا استحق الميراث فصار اصلا
ان كل قاتل قصدا استحق الميراث او يترجمه ذلك منه فانه يحرم الميراث
عقوبة له او رد القعدة عليه فهذا المعنى موجود في القتل العمد فاما
الخطا قال **سلوك** لم يوجب منه القصد الي قتل مورثه واستحق الميراث
بينه عليه ثم الخطا في مقتله فلا يستحق العقوبة والخطا موضوع رجه
من الشرع علينا فلا يثبت به حرمان الميراث الا انه لا يثبت من الدية
لان عاقبته يتحملون عنه الدية فلو ورث من ذلك ليجلوا عنه له وذلك
لا يجوز **ومحتمل** في ذلك ان الحرمان جزا القتل المحظور شرعا
والقتل من الخطا محظور لان ضد المحظور المباح والمحل غير قاتل
للقتل المباح الا صرا على حرمة وكذا لا يقتصر الفعل في غير محله لا يترجم
المباح في غير محل الا باحتمال ولهذا انقلب به الكفارة وفي سائر
الذنب ومع كونه موضوعا شرعا لما جاز ان يواخذ بالكفارة جاز
ان يواخذ بحرمان الميراث وهذا لان نية القصد الي الاستحصال قائم
من الجائز انه كان قاصدا الى ذلك واطمأنا من نفسه فيجعل هذا
الوجه كالمستحق في حرمان الميراث وكذلك كل ما كان في معنى
الخطا كما لا يسم اذا انقلب على مورثه لنزولهم انه كان يتلوم وقصد
استحصال الميراث **وكذلك** اذا سقط من سطح على مورثه فقتله او اطا
به ابنه مورثه وهو راكبا لانه مباح للقتل قاتل مات المورث بغير
ويترجم فقتله الي الاستحصال وكان القاصد الخليل يقول الدانة في سيد
راكبا يسيرها كيف يشاء فهي بمنزلة حجر في يده وحرجه على مورثه
فقتله اما القاتل بسبب شئ غير البير ووافع الحجر على الطريق ومن
احرم ظله او حيا طاف سقط على مورثه فقتله فانه لا يجوز الميراث
عنده وعند الشافعي يحرم لانه قاتل بغير حق ولهذا وجبت الدية
على عاقبته بمنزلة الخطا في لكتنا نقول ليس هنا توهم القصد الي
الاستحصال لانه لما احدثت من السببه لم يقصد قبل مورثه ولا

يدري ان مورثه يجرمه لمتغ في البير او لستقط الجناح عليه ثم حرمان
الميراث حراما مباحثه القتل المحظور والمسيب ليس بقتل الا
تري انه لو قتل هذا في ملكه لم يكن مواظدا لشيء والقاتل مواظدا
بغيره سوا كان في ملكه او غير ملكه كالتري **ولان القتل** لا يتم الا بمقتول
وقد انعدم المقتول عند المحذور فلا يصير بالخطا تله **ولا يجوز** ان
يصير قاتلا عند الوقوع لان الحاضر قد يكون ميتا عند الوقوع
فكيف يكون الميت قاتلا واذا ثبت انه لم يقتل بقتل لم يكن عليه حرام
القتل من حرمان الميراث والكفارة وجوب الدية لصيانة
دم المقتول عن الهدية وذلك لانه على انه قاتل كما ان الدية تجب
على العاقلة ولا يدل على ان العاقلة قاتل بل ان قاتل من وجه
من حيث انه انقل له اثر فعله ليس بقاتل من وجه من حيث انه
لم يقتل به حقيقة فلا يثبت حرمان الميراث الذي شرع جزا على
القتل من كل وجه **وحرف اخر** ان الحرمة الواحدة في الشخص
لا يمنع غيره من قتله بحق ووجود الحرمة يمنع الا على سبيل الدفع
عن نفسه اما الحرمة الواحدة لا تمنع لما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه رجم معاذ بن ابي لهب عنه بالزنا ورحمه الناس وكان مسلما
وقال عليه السلام لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد من ثلث **وان**
وبالدليل المقتضية لوجوب القصاص والوجع على المسلم **واما الحرمة**
لحرمة الاسلام وحرمة القرابة المحرمة للزنا يمنع لما روي ان
صنظلة بن عمار ان ذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل
ابيه المشرك فنهى عن ذلك لانه كان في الاب حرمة من حرمة القرابة
المحرمة للزنا كما لعنهم من المحارم وحرمة الابوة وهذا لان من اجتمع
في صفة حرمة من يجب عليه احبوا به لنفقة فلا يجوز له قتله ولهذا
لا يستحق القصاص على ابيه مع هذا الوقته بحق بان زنا وهو محصن
فدفعه من الناس او قتله ونفاذ عن الامام مورثه فمات لا يحرم عن
الميراث **وحرف اخر** ان الشبهة نذرت بالثمة رفته ذكرنا عن
مرة اذا عرفنا هذا اقال محمد ذا الشهد اربعة تبين اواربعة
اضره او يزوج على ابيه او ابيه او عظمهم بالزنا وهو محصن وهم
ورثته تقبل شهادتهم لانه وجه الموجب وهو شدة ذمة العبد
والعدم من الثمة فتقبل ومن الناس من قال لا تقبل وقيل هو
قول الدرافض لان فيه نية القصد الي الاستحصال الا ان نقول استحقاق
الارث يثبت هنا لا بمقتود في الشبهة ذمة كما لو شهد لم يورثه
العلمس على رجل بما له او قضى القاصد في الميراث ولا

الاثر ليس يلزم لهذه الشهادة وعارضة قد يسهل الي الرضا يرجع عليه
ولهذا كان له مطالبة فاذنه بالحد بعد موته فالظاهر انه لا يخل
هذه العار وقيل فوالده على الارث واذا قتلت وفقى بالدم فالسنة
فمن ثبت عليه الزنا بالشهادة ان يبيد الشهود بالدم ثم الامام ثم الناس
هكذا روي عن علي رضي الله عنه **وانما** وجبت البداية بالشهود حتى
يعلم الامام والناس انهم قتلوا علي شهيداً ونهزم قاتلهم لو كانوا رجسوا
بعد الغضا قبل الا مضى لا يقتل بالدم ثم الامام حتى يعلم الناس انه مقرر
علي قضايهم فان كان الشهود ولده او اخوه يستخف لهم اذ ارعوا ان
لا يشهدوا القتل وان كانوا بنو الامام يابسون ان يتخذوا القتل اما
اذا كانوا اولاده فلا نهم اذا اتخذوا القتل صاروا قاتلين لا يسهل وفيه
قطيعة الرحم والابن حيز عن قتل ابيه المشترك ابتداء لان فيه حرمة
وقد امكن ان يمتنع ذلك القتل بغيره ويعد ذلك محققاً من الابن
فلا يجوز شرعاً من قتل ابيه المسلم وفيه حرمة بلية حرمة القرابة
المحرمة للنكاح وحرمة الاسلام وحرمة الابوة كان اولي فان قيل
في الرحم تطهره فلا يكون قطيعة الرحم ولا محققاً بخلاف الاب الكاذب
فانه ليس في قتله تطهير قلنا نعم لكن هذا التطهير يحصل بغيره فان
قتل لم يمتنع من قتل ابيه بالحج رافعيه من المفقود وجب ان يمتنع
من الذي بالحج رافعة لانه كما منع الابن من قتل ابيه منع من الضرب ايضاً
الانثري انه لا يحد له حد العذف وان كان ضرباً قتل له انما منع من
القتل لان القتل مما يمكن ان يمتنع بغيره فانما البداية مما لا يمكن
ان يمتنع بغيره فانه لا بد من البداية بالشهود واذا اتخذ راقاً منه
بغيره كان له البداية ولا يبعد هذا محققاً من بمنزلة الشهادة عليه
لم يبعد محققاً اذا اتخذ راقاً منه بغيره بخلاف حد العذف لان لا بد
فيه صفة فكان كالغضا **فاما الدم** خالص حق الله تعالى وقد
تعد راقاً منه بغيره الا ان حق الله تعالى بين دمي بالدمي من غير ان يشهد
القتل **الانثري** ان الكفار اذا اقرسوا بطفل المسلمين بجل الذي
اليهم من غير ان يقصد قتلهم لكن يقصد الكفر لاجل الجهاد وفاقاً منه
حق الله تعالى فكذا هذا اقص ما في الباب ان البدانة من الابن ليست
الي قتل ليه لكن المنوع عنه المباشرة دون السب **الانثري** الى ما روي
في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في بعض الغزاي وكان بعض
اصحابه يتلوا له سورة بن ابي اسيد لقي ابيه في غدير عجل فدرس ذمعه
الي الاسلام فابي وسبه وسب دينه في هذا السيف وضرب قوائم فرسه
وركز ابوه الدم في الماء واستقر عليه حتى دخل عليه واحد من

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنهم فقتله وكان ذلك بحضر
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن عليه وعبد الله بن ابي بن
سلول كان راس المن فقتل وما روي اهل الفقه ذواتنا ذن ابنه عبد الله
ابن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله فلم ياذن له فثبت
انه يابسون لان سبب في قتل ابيه اذ لم ياب شره بئذه **الانثري**
انه لو لقي اياه الكافر في صف الكفار لا ينبغي له ان يقتله كذلك
الا ان الفرق بينهما ان في صف القتل لولقي غير اياه من الاحقة
والا يام لابسون يقتلهم واما ههنا جميع ذمي الارحام سواء عقد الحق الاخ
بالابن ههنا والحقه بالابن السم ميت كان القتل بسبب الكفر فانه لا
للاخ المسلم ان يقتل اخاه المشترك وههنا قال لا يقتله وان كان كل واحد
من القاتلين مما يمكن ان يمتنع بغيره وانما كان لان وجود الحرمين في
التخصيص يمنع العذر مباشرة قتله بحق ابتداء لان حرمة الواحدة
لا تمنع والاخ المشهود عليه في الدم مسلم فقد اجتمع في حقه حرمتان
وصار الاخ في هذه الحكم كالب مشترك ولهذا قال لو ان العادل لا يقتل
اخاه الباعني لانه اجتمع في الباعني حرمتان حرمة الاسلام وحرمة
القرابة المحرمة للنكاح فاما الاخ المشترك ليس له الا حرمة واحدة
والحرمة الواحدة لا تمنع والاب الكاذب له حرمة الابوة فتزل حرمة الابوة
في حقه منزلة حرمة الاسلام **الانثري** انه لا يجب النفقة للاخ الكاذب
وتجب للاب الكافر وتجب للاخ المسلم فصار الاخ المسلم بمنزلة الاب
الكاذب فاما بنو الامام فلا يابسون ان يتعدوا القتل لان في حقتهم حرمة
واحدة وهي حرمة الاسلام فصارهم مساوي المسلمين سواء اقصا رايهم
المسلم كالاخ المشترك ولهذا قال لو ابا س ليعاد ان يقتل ابن عمه
الباعني ولهذا لا يجب عليه اجابة وبالنفقة بخلاف الاخ المسلم والاب الكافر
فان رحم هو الاو لا او الا حرة ولم يقبيلوا مقتله ورحم الباعني فقتلوه
ثم رجع احد من ربح الدين في ماله في ثلث سنين يقسم ذلك بين الورثة
ويرث الرابع معهم يرفع من ذلك عنه حصته ويعظم ما بقي اما يعظم
ربح الدين لان النفس انما تلتفت بشيء ذرة اربعة منهم وقد بقي بعد
رجوعه عنه من يترى بشيء ذرة تلتفت اربع النفس فيكون ثلث الربح
مما قاله الباعني ويعظم في ماله لانه وجب باعترافه وتجب في ثلث سنين
لانه بعض دين النفس قال مشا بحتان ويل ما قال محمد ان الرابع يعظم
ربح الدين في ماله اذا صدقه الي موت فيما اقر لهم من ربح الدين بان
قالوا ان ابان زنا وهو زان كما شهدنا ورايت ذلك منه ورايت لم نره
او قالوا لانه رايه امه فشهدت ببطلان عيدين يعظم الرابع ربح

الدين لا نه اقد علي نفسه ببيع الدية وهم صدقوه فيما اقد حين قالوا شهد
ببطلانك لم نذره اوله يدري رايته ام لا فاما اذا كان به البتة فحوت
بان قالوا ان ابان ثابتي شهدنا وشهدت انت لا نك رايته ذلك
الا انك كذبت في الرجوع لا بعزم الدراجع سبب لانه اقد لم علي نفسه
ببيع الدية وهم كذبوه في ذلك والمفكره بالمال اذا كذب المفكر في افزازه
ببطل افزازه ولا يحرم الميراث قال محمد لانه لم يقتل ببيع يري
نه انه سبب للمقتل وليس بمسئله لا يجلل بين شهده وبيته
زوال الروح عن بدنه فقد فاعل محنت من حيث الحقيقة وهو قتل
الناس والمسبب لا يحرم الميراث كما في البير وواضح المحر علي
الطريق ولهذا لا يجب عليه الكفارة ويجب علي الرجوع حد الغت
عنه علي انا الثلثة وقال الحلال فخر لا يجب لانه انما يصير قاتنا
بشبهه دمه حال ما شهد وحلا ما شهد كان المقتد وف حيا وبالرجوع
اشي عليه حيا ومن قد في محضنا ثم مات المقتد وف لا يجد القاتن
لانه يستفظ بالموت عنه ناه هذا لان الوارث انما يقيم الحد بطريق
الوراثة عند الميت لان القاتن قد لم يقد فة فالحق وجب للمورث
ثم ينتقل الي الوارث لو كان الحق قاتلا للمقتل كالقصاص وان لم
يكن قاتلا تبطل الاثمة انه يعتبر اهلية المقتد وف واحصائه لا احصاء
الوارث عنه كم كان لو قذف ام نصراني قد ماتت مسلمة او ام عبد
قد ماتت حره وان يقول بان الرجوع انما يعبر قاذفا وقت
الرجوع بالشهة دة السبعة لان وقت الشهة دة كانت شهادة
وهو كان شاهدا وقد في الشاهد لا يرجع الحد وانما يجب الحد
اذا انقضت الشهة دة وانما تنفسخ بالرجوع فيصير قاذف
بالشهة دة عند الرجوع مقتورا على حال الرجوع وعند الرجوع
المقتد وف ميت محض من حد الحد وانما يشترط احصاء المقتد وف
لان السبب ليس مطلق المقتد وف والحاق العار بل السبب الحاق
العار بمقتد وف المحض وقد تحقق هذا في ام المضراين والعبد بخلاف
ما اذا قذف المضراين او العبد لانه لم يوجد قذف المحض فلا يجب
لعدم السبب واذا وجب الحد لا يستوفي الا الوالد والوالده وان غلوا
والولد وولد الولد وان سفلوا لان هذا الحد لا يجب لهم بطريق
الارث لان حد المقتد لا يورث عنه ناه ولهذا لو كان للميت
ابن وابن ابن مقتد فة اسس ن وصدقته الابن كان الابن حق
استينا الحد وان لم يرث مع الابن وانما وجب ابتدا المقتد وف
المحصن لمن افضل به عار المقتد وف ليدفع ذلك عن نفسه

وعار المقتد في انما يقتل بالوالد والوالده وان غلوا بالوالد وولد
الولد وان سفلوا لان بعض هؤلاء كان الولد منهم وبعضهم كانوا من
الميت فصاروا بهذا الانفعال كنفوس واحدة فما يقتل بالميت من العار
بقتل هؤلاء بحكم الحرمة والتقصية فكان المقتد حيا نه علي
المقتد وف بالسل من عرضه وبالحاق العار بهم فيثبت الحق لهم
ابتدا **الاندرج** انه لا يجوز شهادة هؤلاء بعضهم لبعض وجعلوا
كشهادته في حق الشهة دة فكذا في حق المقتد **بخلاف** ما اذا
مات المقتد وف لان الحق وجب له ابتدا صيانة لعرضه واعادته
لجانه فلو وجب للمورث بعد موته يكون بطريق الميراث وانما
لا يرث لانه بعد الموت استغنى عن صيانة العرض فيتمكن
شبهة عدم الصيانة في الاستغنى با عتبار عدم الحاجة فيتم الاستغنى
لان الحكم لا يجب الا لعلامة **فان** كان للمرجوم والدا ووالده كان لهما
اقامة الحد علي الابن الدراجع وان لم يكن وكان له اوله وسوي الرجوع
والشهود كان لهم اقامة هذا الحد لان العار يقتل بهم ولم يرجع
منهم لصديق القاتن فيمقتد **بخلاف** الثلثة الذين لم يرجعوا عن
شهده دتهم فانهم لا يقيمون الحد علي الدراجع وان اقتل بهم العار
لانه وجب منهم المقتد بقا كان قاتن هؤلاء الثلاثة الذين لم يرجعوا
اولاد كان لهم اقامة الحد **بخلاف** ولد الدراجع فان لم يكن له حق
الاقامة لانه لو قاتل ام علي ابنة وليس لابن ان يقيم الحد علي
ابيه **الاندرج** انه لو قذف امه بعد موتها ليس له حق الاقامة قاتنا
اولاد الذين لم يرجعوا يقيمون علي عمهم ولا بن الاخ ان يقيم الحد علي عمه
اذا لم يبعد قة في المقتد وف وهم لم يبعد قوا الدراجع في ان المقتد وف كان
زانيا هذا اذا كان الشهود رجوعا المشهود عليه ولم يقتلوه اما اذا
رجعوه وقتلوه ثم رجع واحد منهم فالمسئلة علي وجوه ثلثة اما ان
قال الباقون للراجع كذب في رجوعك وصدقت في شهده ذلك او قالوا
انك لم يره نه اوله يدري انك رايته ام لا وشهدت عليه بالبا طل
او قالوا كذبت في شهده ذلك ولم يذن الاب وقد كذبت في قولك انه
راي وصدقت في رجوعك فحق الوجه الاول لا يفرم للمراجع لهم شي
من الدية ويرث منهم لانه اقتدانه قتل اباه مو اخوته بغير حق
وان عليهم الدية (رباها وانه لا ميراث لهم الا ان الباقين لما صدقوه
في الشهة دة وكذبوه في الرجوع فقد ابرأوه عن الضمان واقدوا
له بالشركة في الميراث والميراث والضمان لهم في الطاهر لانهم هم
الوارثه فصع ابرأوهم عن الضمان واقدواهم بالشركة في الميراث

وهو وان انكر الميراث الا ان الميراث لا يدب بالرد ولا غيرهم اي
يحدوه لما قلنا وبين الوجه الثاني عن الميراث ربح الدية ويحرم
الميراث من احد عليه ولا يعدم الاب حق من الدية ولا احد
عليهم باسرة ايهم فهذا اعلى وجهين اما ان كانت المرأة موطوءة
دخل بها الاب او لا فان كانت غير موطوءة بها فهو علي وجهين اما ان
شهدوا انها كانت مطاوعة او كانت مكرهة استكرهها الاخر فان
كانت مطاوعة فهو علي وجهين اما ان يكون ام الشهود حرة او ممتعة
فان كانت حرة فهو علي وجهين اما ان يدعي الاب شهرا دثهم او
بمحمد رضي الحالين لا تقبل شهرا دثهم ان ادعي لانهم مشهودا
لايهم لان الاب في اثنان الابن زنا بامرأة قبل الدخول وهي
مطاوعة فقد اقر سسين بوقوع الفرج بينه وبين امرأته
وسقط جميع الصداق لانه زعم ان الفرجة كانت من جهتها
وهي تكلفه الا انه يصدق في الاقرار بالفرجة وسقوط نصف
الصداق لانه مالك لذلك بالطلاق ولا يصدق في اسقاط النصف
الاخر اذا لم يقصد منه المراه لعدم ملكه ذلك فلو قبلت شهرا دثهم
سقط عن الاب جميع الصداق والاب يدعي ذلك فصار رواشا له
للاب فلا تقبل لكن تقع الفرجة بينهما باقراره وتجب لها
نصف الصداق كما اذا اطلتها **واما اذا** اجمد الاب فلا يتم شهدها
لانهم مخلصون العرائق والقسم فلا يقبل لمنع الام بخلاف الوجه
الاول لان به الفرجة وقعت باقرار الاب لا بشهرا دثهم واذا
جمد لو وقعت لو وقعت بشهرا دثهم ومينه منقعة للام فلا تقبل
فان قيل في شهرا دثهم منقعة للام من هذا الوجه لكن منقعة
محموده فانها لا تدعي ذلك والمنقعة اذا كانت محجوزة لا تمنع قبول
الشهرا دة **الا نري** ان الام اذا كانت ميتة والاب يحد تقبل شهرا دثهم
وان كان للاب ميتة منقعة وهو مستقوط جميع الصداق لكن لما كانت
محجوزة لا يمنع قبول الشهرا دة والا نري انهم لو شهدوا علي ايهم
بيع مائتا ربي عشرة مائة وهو يحد تقبل وان كان بينه منقعة
فقبل له المنقعة المحجوزة اذا كانت بسويرة مصره لا يمنع قبول
الشهرا دة كما ذكر من المال فان المنقعة التي تحصل للاب من سقوط
جميع الصداق وحصول نزي دة المأينة بسويرة مصره زوال النكاح
عنها وزوال البيع عن ملكه فلا يمنع قبول الشهرا دة اما المنقعة
المحمودة اذا كانت لا بسويرة مصره يمنع قبول الشهرا دة **الا نري**
ان البيتين لو شهدوا علي الاب انه طلق هذه المرأة ثلث لم تقبل

شهرا دثهم

شهرا دثهم وان كان علي الاب اذا كان الاب جاحدا والام لا يحد
ولا تدعي لانه يحصل لها منقعة لا تسويرة مصره وهو مخلص العرائق
والقسم لها كذا نكحها وهذا لان الجاحد يكون مستغنيا بالمجود
فيزل مدعيها حكم وهذا يحصل لها منقعة لا تسويرة مصره وهو
المخلص فكان ما نكح فقبل الشهرا دة والاصل في هذه المسئلة
ان شهرا دة الولد لوالده او لوالدته وشهرا دة لا تقبل **لما روي**
عن سفيان انه قال لا يجوز شهرا دة الولد لوالده والولد لوالده والمرأة
لزوجها ولا الزوج للمرأة ولا العبد لسيد ولا العتق في الولد لوالده
ملك رحمه الله فهو يجوز شهرا دة كل واحد منهما لها خبرنا لعتي من
علي شهرا دة كل واحد منهما علي صاحبه وهذا لان دليل رجحان
الصدق في جبره ارجاه عما يقتضيه صدمته ولا فرق في هذا
بين الاها دث والاقارب وصدمته شهرا دة الزوجه بسبب اليمين يتولد
الموصفين **وهذا** قبلت شهرا دة الاخ لاهيه ولا يعتبر بالميل طبع
بعد ما قام دليل الزجر **وروي** نكح ل يحد يث فقام بن عروة
عن ابيه عن عاتقة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا تقبل شهرا دة خا بن ولا خاينة ولا ذبي غمز علي اخيه المسلم
ولا شهرا دة الولد لوالده ولا شهرا دة الرالد لوالده **وكذا** رواه عمر
وبن شعيب عن ابيه عن جده زاد بينه ولا شهرا دة المرأة لزوجها
ولا شهرا دة الزوج لامرأة وفي الحديثين ذكر ولا محلود حد اي عني
في العذف **وروي** ان الحسن بن محمد رضي الله عنهما مع قنبر عند
سريح بدرع له قال شريخ رحمه الله اثبت بشا هذا عرفت لك
معلي رضي الله عنه مكان الحسن او مكان قنبر قال لا بل مكان الحسن
قال علي اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين
هي سبيد اشيا ب اهلا الجنة فقال قد سمعت ولكن انت بشا هذا احد
فغزله عن القضا ثم اعاده عليه ورا د في رزقه نه لانه كان ظاهرا بينهم
ان شهرا دة الولد لوالده لا تقبل الا انه وقع لعلي في الابتداء ان الحسن
صفر صفة لما خصه به رسول الله صلى الله عليه وسلم من السبا دة ووقع
لشريح ان السبب الما به وهو الولد اذ قايم في حقه ولا طريق لمعرفته
الصدق والكذب حقيقة في حق من هو غير معصوم عن الكذب فبني
الحكم علي السبب الظاهر وهو كد وقع عنده واليه رجع علي رضي الله
عنه **والمعنى** فيه يمكن فقهه الكذب فان العدا لة تدل علي رجحان
جانب الصدق عند استواء الخصمين في حقه لا عند عدم الاستواء **الا نري**
ان في شهرا دة المرء لنفسه او بينا له بينه منقعة لا تظهر رجحان جانب

الصدق باعتبار العدالة لظهور ما يمنع من ذلك بطريق العادة فكذلك
 في براهه الولاء اما الشبهة البعفية بينهما او المنفعة التي هه في المشهود
 به فالمناخ بين الاب والابناء متصلة قال الله تعالى اب وكم وابا وكم
 لا تدرين ايهم اقرب لكم نفعا بخلاف الاخوة وسائر القرابات فذلك
 العادة مشتركة متعارضة فقد تكون القرابة سببا للمنفعة عند العدالة
 واول ما يمنع من ذلك انما يقع بين الاخوة ببيان في قولنا لا تقتلك
 وفي حال يوسف عليه السلام واخوته فلما كان السارق يظلمهم رحمان
 جانب الصدق بظهور عدالة ومثل هذه المعارضة لا يتردد في الاب
 والاولاد وهذا معلوم بالعادة هه اذا كانت الام حية وان كانت ميتة
 ان ادعى الاب لا تقبل شهادتهم لما قلنا وان جحد بمقتضى الام لا تقبل
 علي الاب بزوال ملك النكاح واللام وما يبينه من منفعة سقوط المهر
 بمجوده مستوية بالضرر لما قلنا وان كانت المرأة مكرهة والام حية
 فان ادعى تقبل شهادتهم لا تقبل لم يشهدوا لامهم ولا لا يبرهن اما لامهم
 فلان العرائش والعنفس انما خلت للام باقرار الاب لا بشهادتهم
 واما لا يبرهن فلانه لو قبلت الشهادته لا يسقط جميع الصداق عن دونه
 بل يسقط نصف المهر وهذا ثابت باقرار الاب لا بشهادتهم بخلاف
 ما اذا كانت مطاوعة والمسئلة بها لان ممة لو قبلت لسقط جميع
 الصداق فكان سقوط النصف بشهادتهم فكا لو انشأ هدين للاب
 اما هه ما رواه بعددين علي الاب بزوال ملك النكاح فتقتل وان كانت
 جحد لا تقبل لانهم شهد واللام بخلوص العنفس والعرائش وان كانت
 الام ميتة او مساهة تقبل شهادتهم ادعى الاب او جحد لان العنفة وسقوط
 نصف الصداق يثبت باقرار الاب او جحد لان العنفة لم يشهد والاب
 بسقوط النصف الباقى لانها لو قبلت لا تسقط لانها مكرهة ولم يشهد
 للام بخلوص العرائش لانها ميتة او مساهة فيقبل **وفي كل موضع** تقبل
 شهادتهم بيقام الحد علي الاخ المشهود عليه وعلي المرأة اذا كانت
 مطاوعة وفي المستحق الابن اذا وطئ امرأة ابيه فتد الخول وهي
 مكرهه يجب علي الاب نصف المهر لنفسه النكاح قبل الدخول
 ويرجع الاب علي الابن لانه هو المتلف لو شهدا بالطلاق قبل الدخول
 لم يرجع هه الكلمة اذا كانت المرأة غير مدخولة اما اذا كانت مدخولا
 لمها فان كانت مطاوعة وكانت الام حية لا تقبل ادعى الاب او جحد اما
 اذا ادعى فلانهم شهدوا لا يبرهن ان لم يشهد والاب بسقوط نصف
 الصداق لانه لو قبلت شهادتهم لا يسقط بتي من الصداق لان المرأة
 كانت مدخولا بها فقد شهدوا بسقوط نفقة العدة لان المطاوعة

لا بد الزوج لا نفقة لها في العدة فصاروا شاهدتين للاب والاب يدعي
 فلا تقبل وان جحد الاب فلا يبرهن شهد واللام بخلوص العرائش والعنفس
 لها وان كانت الام ميتة فان كان الاب يدعي لا تقبل شهادتهم لانهم شهدوا
 له بسقوط نفقة العدة وان كان يجحد بمقتضى الام لا تقبل شهادته واعليه بزوال
 ملك النكاح وما يجحد للاب من سقوط نفقة العدة فتلك منفعة
 مستوية ضرر مثل هذه المنفعة اذا كانت مدعا به يمنع قبول الشهادته
 وان كانت مجحودة لا يمنع **وان كانت** المرأة مكرهه وكانت الام حية فان
 كان الاب يدعي تقبل شهادتهم لا تقبل لم يشهد والاب واللام اما الاب
 فلان العنفة وقعت باقراره ولم يدع الاب لا يسقط الصداق ولا
 سقوط نفقة العدة فلم يشهد والاب بشي **واما الام** فلان ما يخلص
 لها من العرائش والعنفس حاصل باقرار الاب لا بشهادتهم وان كان الاب
 يجحد لا تقبل شهادتهم لانهم شهد واللام بخلوص العرائش والعنفس وان
 كانت الام ميتة تقبل ادعى الاب او جحد لانهم لم يشهد والاب واللام
 اما اذا ادعى لم يشهد والاب لان العنفة وقعت باقراره ولم يدع
 سقوط الصداق ولا سقوط نفقة العدة ولم يشهد واللام لانها ميتة
واما اذا جحد فقد شهدوا علي الاب ولم يشهد واللام فتقبل واذا
 شهد للمرأة ابناها علي زوجها انه قد فنها بالزنا لم تجز شهادتهم
 لانهم يشهدون لامها وكذا لو شهد ابوها وابنها واذا شهد ابناها
 من غيرهما علي قد فنها اياها وامها عنده لا تقبل لما جبه من نفع انهما
 فانها لو قبلت غرق بينهما باللفان فيخلص العرائش لا سها وهو
 كما لو شهدا عليه بطلاق صرة امهما **قال الا اذا كان** الاب عبدا او محرورا
 في قد ف فخرته شهادتهما عليه ويضرب الحد لانهم شهدا علي ابيه
 بالحد وليس منه منفعة امهما وان قال لا يشهد انه قد ف امراة واما
 في كراهة واحدة لم يجز شهادتهما لانها تطالب في حق امهما فانهم
 يشهدان لها ومن بطلت الشهادة في بعض الكلمة الواحدة ينظر
 في كلها وان شهد للزوج اساه منها انها اقرب بالزنا لا تقبل شهادتهما
 لانها يشهدان لا يبرهن بسقوط اللعان عنه اربعة شهداء علي رجل
 بالزنا وشهدت هه ان علي الاحصان ثم وجد شهود الاحصان
 بعددين او رجعا عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد وقد اصابت
 جراحات **والغيا** ان يقيم عليه حد الزنا ما يبره جلد به في قول ابي يوسف
 ومحمد بن الاستحسان به راعنه الحبل وما يفي من الرجم ولا يضمن
 الشاهدان شي من جراحته ولا يكرن ايضا في بيت المال ولو شهدوا
 بالزنا ففقي جلد ما يبره ولم يكمل الحد او كمل ثم شهدت هه ان علي

على الاصحاحين ثم وجد شهود الاصحاحين عشرين اوجبا عن الشهادة
ولم يمت المرجوم بعد وقد اصابته جراحا قاتلتها من ان يدرج ومن
الاستحسان يد رغبة الرجم وما بقي من الحد **وقال** ابو يوسف
يدرج الا ان يكون قد اكل الخلد فان اكل درات الرجم وهو قتل محمد
ذكر ان ابا يوسف ومحمد باخذ ان بالقيا من في المسئلة الاولى والثانية
اذا كان شهيد دة شهود الاصحاحين قبل المال المحذ حتى لا يد راعه الرجم
ويأخذ ان بالاستحسان في المسئلة الثانية بعد المثل الخلد حتى يدر
عنه الرجم وجه القيا من في المسيلتين اما في الاولى اذا ثبتت انهم عبيد
او رجلا نيين ان الواجب هو الخلد فلم يكن هذه الرجم في رجم رجم يدر
حق فيقام عليه الخلد كما لو اخذه جنة وضربوه وفي المسئلة
الثانية مقدار ما جلد لا يستحق اسم الحد لان الحد اسم للكمال منه
وكما له بالسوط الاخير الا ترى انه لو قذف رجلا واحد حد القذف
ما لم يضرب السوط الاخير لا يتطبل شهيد دة **والا ترى** ان المضراين
اذا اسلم بعد ما ضرب بعض الحد تقبل شهيد دة لان ما ضرب بعد
الاسلام وحده ليس يحد كذلك هذا لا يستحق اسم الحد ما لم يكن
كاملا فلا يكون جمع بين الحدين فيقام وكان الاصل في باب الحدود
ان المعترض قبل الاستيفاء او قبل تمام الاستيفاء كالمعترض وقت القضا
لان الاستيفاء منه من القضا في يمنع القضا يمنع الاستيفاء لما عرف ان
القضا وان وجد صوره لكنه اتقدم معنى لانه غير محتاج اليه في
شرع القضا لانه القضا انما شرع لظهور الحق في حق صاحب الحق
وتملكته من الاستيفاء وقطع المنازعة وكل ذلك غير محتاج اليه في الحد
لان الحق ظاهري في حق صاحب الحق وكذلك يمكن من الاستيفاء لعدم
المنازعة ولهذا كان له ان يصرح لا مضامن غير القضا عقيب الشهادة
فاذا لم يكن القضا محتجا اليه في شرع القضا له كان معه وما من
حيث المعنى فكان الحادث قبل الامضاء كالحادث قبل القضا من وجه
الا ترى ان ما يبرهن في الشهود من اسباب المخرج كالفسق والردة
والحرس والعين بعد القضا قبل الاستيفاء كالمعترض بالقضا والحال في
الحدود بعد القضا قبل الاستيفاء كالحال قبل القضا في الاسوال فما يمنع
القضا منه يمنع الاستيفاء هل لان الموت فانه لا يمنع القضا في المال
ومنع الاستيفاء هل لان الموت ليس بمخرج بل هو موكد للعدالة الا انه
منع الاستيفاء هل لفوات شرطه وهو انه لا يشهد ولو ظهر
هنا وقت القضا ما ظهر في الاخرة بتمام عليه ما ظهر في الاخرة
فكذا اذا ظهر قبل تمام الاستيفاء **وجه الاستحسان** انه لو اقيم عليه

ما ظهر

ما ظهر من الحد في الاخرة اذ ياتي الى الجمع بين بعض الحد وبين حد كامل
سبب زنا واحد لان ما استوفى منه في الاصل استوفى على سبيل
الحد من حيث الظاهر هو ان لم يكن حدا في الباطن وكما لا يجوز الجمع بين
حدين كاملين بسبب زنا واحد لا يجوز الجمع بين حد كامل وبعض الحد
سبب زنا واحد لان ابا يوسف ومحمد ابا القيا من في المسئلة
الاولى وفي المسئلة الثانية اذا كان قبل المال الحد لغوة وجه القيا
واحد ابا الاستحسان في المسئلة الثانية بعد المثل الخلد لغوة وجه
الاستحسان وذكر ان ما اعترض قبل تمام الاستيفاء يمكن ان
يجعل كالمعترض وقت القضا لان الاستيفاء في الحد ود سرها بالقضا
لما ذكرنا ولو اعترض وقت القضا يقام عليه ما ظهر من الحد فلذا
اذا اعترض قبل تمام الاستيفاء اما ما اعترض بعد تمام الاستيفاء
لا يمكن ان يجعل كالمعترض وقت القضا **الا ترى** ان ما يبرهن
في الشهود من اسباب المخرج بعد تمام الاستيفاء لا عبرة به ولا يكون
كالمعترض قبل القضا **الا ترى** ان في باب الاموال لو رجموا قتل القضا
لا يضمنون شيئا ولو رجموا بعده يضمنون ولان الجلد يصلح حد او تقريرا
في نفسه فكان فيه جمع بين الحدين على سبيل الشهادة اما المخرج لا يقيم
حد او تقريرا فلا يودي الى الجمع **ثم ذكر** في المسئلة الاولى ان القيا من
قولها ولم يذكر ان الاستحسان قول من واختلف المشايخ فيه منهم
من قال بالاستحسان قول ابي حنيفة لانه حصص قولها في القيا من بالذكر
فالظاهر ان الاستحسان قول ابي حنيفة ومنهم من قال لم يذكر
محمد ان الاستحسان قول ابي حنيفة ويخصيص قولها بالذكر في القيا من
لا يدل على ان قول ابي حنيفة بخلافه وانما لم يذكر قول ابي حنيفة
لانه لم يحفظ عنه الرواية لان قوله بخلاف قولها وانما اريد بقوله
وفي الاستحسان يدرأ عنه الحد ابي لو استحسن مجتهد ودرأ عنه الحد
الذي ظهر في الاخرة كان له وجه **وقال** بعضهم هذه المسئلة
فزع مسئلة قضا القيا من الحد عنده بنفذه هذا وباطن القيا من
حيث نفق بالرجم هنا بنفذه هذا وباطن القيا من حيث نفق
بالرجم هنا بنفذه هذا وباطن فاذا رجع شهود الاصحاحين درأ عنه
ما بقي من الرجم للشبهة ولا يتحول الى الجلد وعندنا بنفذه هذا
لا باطن فلا يكون فيه معنى الجمع **ثم ذكر** انه لا ضمان على الشاهد من
ارتمى الجراحه انه رجعا ولا في بيت المال اذا ظهر انهم عبيد لان
الجراحه انما حصلت بسبب ان ماله الحد والحد وجب بشهود الزنا
لا بشهود الاصحاحين وشهود الزنا في يمين على شهيد دة فلم يكن على

شاهد الاصل اذا رجا ولا على بيت المال في هذه ابوية ما ذكرنا في
 الايمان ان الاصل فيما اذ رجح شهود الشرط وحدهم انهم لا يضمنون
 ولو شهد اربعة على رجل بالزنا والاحصان ففقدت (الفتن) في ذلك
 وامر به جبهه فجمعوا عن الشهادة وقد جرحته الحجة وهو في فتن
 القضي يدرأ عنه الرجم منزلة ما لو رجموا قبل ان ياخذوا في رجمه وهذا
 لان الامام لا يتمكن من استيفاء الحد الابحثة قايمة ولم يبق بعد رجوعهم وهم
 ضامنون ارتش جرحته لان ذلك مما استحق بشهدهم ففقدت عليهم
 عند الرجوع **باب** من الشهادة **دات**
اصل الباب ان شهادة الولد لوالده او لوالديه لا تقبل وشهادة
 عليها تقبل وان كانت لها فيه منفعة مستوية لغيره لا تقبل
 معني فلا يمنع القبول وقد ذكرناه في الباب المتقدم **وحرف اخر**
 ان الزوجين اذا قضا على الكا ح ثم ادعى احدهما ما يوجب فسادا
 لا تقبل قوله لئلا يفتن قضا ولا يدعي خلاف الظاهر لان الظاهر
 من حال المسلم ما يشرة العقد على وجه الصحة دون الفساد
وحرف اخر ان قضا الفتن في المنزلة والعسوخ ينفذ ظاهرا
 وباطنا اذا كان بحال لو تزامنا الحقت ينفذ عند ابي حنيفة وابي
 يوسف الاول دين قوله الاخر وهو قول محمد والشافعي ينفذ ظاهرا
 لا باطنا ولو كان في موضع لا ينفذ بنزاجتها لا ينفذ الغنص باطنا ولا ظاهرا
 حجتهم قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الآية نهى عن اكل
 مال الغير بالباطل محتمل بحكم الحاكم فيه فهو تنقيص على انه وان فتن
 الفتن له بالشراب شهادة الزور لا يحل له نكاحه ويكون ذلك منه
 الكلاب بالطل **وقال** عليه السلام انكم تحتصون ابي ولعل بعضكم
 الحن بحجة من بعض من قضيت له بيتي من حق احبه فانما اقفى له
 بقطعة من نار والمعني منه ان قضاها اعتمد سبب باطلا فلا ينفذ
 باطنا كما اذا فتن بشهادة العبد او الكفار او المحدثين في القذف
 وببانه ان قضاها اعتمد شهادة الزور وهو سبب باطل فانه كثيره
 وجه القضا مشروعة والكثرة ضدها فاذا كانت نكحة الكذب
 يخرج الشهادة من ان يكون حجة القضا فحقيقته الكذب اولى لان
 ما فتن به لا يكون باطلا كما لو فتن بنكاح منكوحة الغير بشهادة
 الزور وبان الوصف انه اظهر بقضا به نكاحا كان قد تقدم واذا لم يكن
 بينهم نكاح لا يقصر اظهره بالقضا ولا يجوز ان يجعل قضاوه انشا
 لان ولاية الانشاء لم تثبت له لان سبب ولاية دعوى المدعي وشهادته
 شهوده وهو انما يدعي عقدا سابقا وبذلك شهد شهوده وهو

لا يتمكن

لا يتمكن من القضا الا بيمين المدعي وشهده الشهود والدليل على
 ان القضا يقع بنكاح متقدم انه لو ادعى اثنتان نكاح امرأة وارحاويان
 احدهما سبق يفتن له وكذا لو ادعى نكاح حرة منذ سنة فشهد به
 الشهود وفقنا به وقد كان تدرج اسمه بعد هذا الترتيب بعينه نكاح
 الامه فلو لانه بطريق الظهور والامام قصد ولانه لم يقصد اثنتان العقد
 بينهما وانما ينفذ قضاها على الوجه الذي قصده الا نذري ان قضاها في
 الاسلال المرسله لا ينفذ باطنا ولا يجعل ذلك انشا منه لانه لم يقصد
 وبه فارق العزقة بين المتلاعنين وسعة المركة في الدين الثابت
 بشهاده دة الزور لانه قصده الا انشا ههنا وما ظهر من الحجج عنده يعلم
 لا انشا ايضا وكذلك في المجتهدين تثبت له ولاية الانشاء كما لا ح عند
 عن الدليل وقضاها انشا منه بطريق القضا منه ابي ذلك فاما هنا فقد
 الا مضافا لا يمكن جعله انشا **الا نذري** ان رجلا وامرأة لو اقترعا لنكاح
 كاذبين لم يثبت النكاح بينهما باطنا وهي يملكان الانشاء ولكنهما با افتراء
 اظهرهما عقدا قد كان بينهما فلا يجعل انشا منها **وان المدعي** متيقن بما لو
 يتيقن الفتا حني به امتنع من القضا فلا ينفذ قضاها في حقه وان كانت
 الفتا حني معذور بها هذه الحقيقة عليه كما لو كانت المرأة محسوسة
 او مريده او منكوصه الغير او احببه من الرضا عنه **ولهذا** لو زنا بامرأة
 يعلم انها اجنبية يجب الحد وان كان عند غيره (انها امرأة) وكذا لو تزوج
 حرا وعبد غيره انه ما **والدليل** على انه ليس بانشا لانه يثبت في شرايط
 الانشاء من الشهود والمشهد والولي ولانه وان كانت اثنتان لكنه لست على
 الحجة والحجة هي العقد وان كان قد قضا ظاهرا وباطنا ينفذ كذلك وان
 كان كذا با ظاهرا وباطنا لا ينفذ اصلا فاذا كان صدق ظاهرا كذا با باطن
 ينفذ ظاهرا لا باطنا ولا يبي حنيفة ما روي ان رجلا ادعى على امرأة
 نكاحا بين يدي علي رضي الله عنه واقام شهادتين ففتن علي رضي
 الله عنه بالنكاح بينهما فتا ان لم يكن يدعي امير المؤمنين فزوجني
 منه فانه لا نكاح بينهما فتا لعل رضي الله عنه شا هداك روحاك
 والترجيح لا ابتدا ولا انتها طلبت منه ان يفتنهما عن الزنا بان يعقد
 النكاح بينهما فلم يحسبها الي ذلك ولا وجه الي ان يفتا لانه لم يجبه لعدم
 رضي الزوج لانه يدعي النكاح وقد رضيت حبيبتا لتي زوجيني وسلم
 لتشغل به وبين ان مقصودهما قد حصل بتقاضي فتا شهاداك
 ن وجاك ابي الزمان القضا بالنكاح بينكما فتا النكاح بقضايب
 وما نقل عنه في هذا الباب كما لم يرفع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذ لا طريق الي معرفته بالراي وثبت بهذا ان ما استدلوا به من الآية

والحديث في الاطلاق المرسله وبه يقول **وعن الشعبي** ان رجلين شهدا على رجل انه طلق امراته ثلث وفرق الف في بينهما ثم تزوجها اهل البيت ثم رجع عن شهادته فلم يفرق الشعبي بينهما وكان يقول فرقة الف في حايذه طاهرا وباطنا ولا يرد الف في المرأة الى زوجها ولا يفرق بينهما وبين الزوج الثاني والمعمي فيه انه فقي بامر الله تعالى في بطلان ولايه الانثى فينفذ لا يستحق له القول بانه حكم بامر الله تعالى لا ينفذ دليله نسخ العقد عند التخلل والعرقه بين المتلاعنين ونسخ العقد بسبب الاباق اذا عا دبعده **وبين** الوصف انه لما يخص عن احوال اليهود وذكروا في السر والعلانية وجب عليه الفضا حتى لو استنعى باسم ويخرج ويولد ويعبر مفرقا انه صار ما مورا وهذا لا طريق له الى معرفة حقيقة الصدق والكذب لان الله تعالى لم يجعل لباطن بقا الى ذلك في حق من هو غير معصوم عن الكذب ولا يتوجه عليه شرعا الوقوف على ما لا طريق له الى معرفته لان التكليف بحسب الوسخ وقد اتي ما في وسعه بالاستقصاء في التعرف عن حالهم فصار ما مورا با لفتق والمأمور به ان يجعلها يقضا به ووجه له ولذلك طريقان احدهما اظهار كراح ان كان وانثى عقد بينهما واذا لم يثبت منها عقد نفذ راطها به بالفتق فيثبت الانثى اذ ليس هن طريق احدهما ثبت له ولايه الانثى لهذا النوع من الدليل الشرعي ويجعل انثى وه كانشا الخضمين فيثبت الحل بينهما حقيقة بل ففقا اقوي من انثى الخضمين عن الف في **نوي** ان في المجتهدين صفة الزوم تثبت بانثى الف في ولا تثبت بانثى الخضمين مفرقا ان ففاه اقوي من انثى بهما وشرط صحة الانثى الشبهة دة والحل التا بل حتي لو كانت منكوحه العزاق محرمه عليه بسبب لا ينفذ الفضا لا بغير المحلله **وكذلك** الشبهة دة الا ان المجلس الفضا لا يخلو عن شهادتين فلهذا لم يذكر الشبهة دة حتي لو لم يكن لا ينفذ ما لو لم يكن بالشرط عندنا ولا حاجته الى ذكر المهر وتحت هذا التفتين حكم بالفسخ وهوان لا يجتمع رجلان على امرأة واحدة احدهما بنكاح طاهره والاخر بنكاح باطن له فقي ذلك من الفسخ ما لا يفتني والدين مصون عن مثله لبلد يكون الف في يقضا به ممكن من الرنا واذا كان له ولايه انثى التفريق بين العيين وامرانه ليعقها به عن الزنا ويثبت له ولايه تزويج الصغير والصغيره المعني النظر لهما فلا يثبت له ولايه انثى العقد ليعقها به عن الزنا ويصير ففاه عن التمكن من الزنا كان اولى وكذا ثبت له ولايه انثى التفريق بين المتلاعنين لقطع المنازعة ح تيقنه

بكذب

بكذب احدهما كما قال عليه السلام ان احدهما لكاذب فكذلك يثبت له ولايه الانثى مع كذب الشهود لتوجه الامر عليه بالفتق وامر الغيلة على هذا فانه لما توجه الامر عليه بالصلاة الي جهة الغيلة واتى بها في وسعه في طلب الغيلة يثبت له ولايه نصب الغيلة حتي ان الحصة التي ادب اليها اجبتها ده يثبت قبلة في حقه فتجوز صلاته اليها وان يثبت الخط **وبعد اثبتين** ففسد ما قالوا ان المدعي عالم بما لو علم الف في امتنع من الفتق ففي الدعان الكاذب منه عالم بما لو علم الف في امتنع من التفريق وكذا في التفتق في اليمين ومع ذلك بعد الفتق في حقه لتوجه الامر على الف في وتوجه الامر بالانتقار واتباع امر الف في في حق الف في **تخلاف** ما اذا اظهر ان الشهود عيبه او كتم او تخدودون في قد ف فان هذه اسباب يمكن الوقوف عليها فلم يستند الفتق الي الحجة لان الحجة شهادة شهود اصرار غير محدودين في قد ف ويمكن الوقوف عليها عند الاستقصاء بل هذه الاسباب طاهرة على ما عليه العادة اقصى ما في الباب انه قد يلحق الحرج في الاستقصاء فللمخرج بقدر سرك الاستقصاء ولكن لم يسقط الخطا باصابتها حقيقة فلا يتوجه الامر بالفتق به ونها **فاما** حقيقة العقد فلا طريق الى معرفة الوقوف عليه حقيقة والا امر بالفتق يتوجه به وانه فهو بمنزلة ما لو توضح ما اوصلي في ثوب نجس فانه يلزمه الاعاده لهذا المعين وكما لو صلي ومعة دليل اقوي من اجتهاد كالحرب المنصور وكرجل من تلك الناحية فاجتهاد حافظ ان صلته فاسده واذا لم يكن ثمة دليل اقوي من اجتهاد ده يكتفي بظا هرا جتهاد ده **فالحاصل** ان فيما يمكن الوقوف على حقيقة وفيه صرح بسقط اعتبار الحثية فيما يرجع الي المباشرة حتي ياتر ترك الفضا في الحال والصلاة ولا ياتر بالفعل ما يفتي يرجع الي الفتق دة حقيقة معتبرة فاذا لم يكن بايه لم ينفذ ومما لا يمكن الوقوف على حقيقته والحقيقة غير داخله تحت التكليف فضلا لقدم القصور فكان الظن هو كل الدليل كما قلنا في المجتهدين اذا فقي بالاجتهاد ومعه نفس بخلافه سفسق ففاه ولا ان معرفة النفس ممكنة في الجملة لكن بينه نوع صرح ومشتة فزخص في الحكم للمال مع بقا الحقيقة معتبرة وان لم يكن هنك نفسا لظاهر كله الدليل حتي ينفذ ولا ينفق باجتهاد دة خذ بخلاف الا سلك المرسله فليس للف في هنك ولايه الانثى لان تمليك المال من الغير يغير سبب ليس للف في ولايه صاحب المال ايمن وفي اسباب تمليك المال كثرة واحكامها مختلفة فلا يمكن تعيين شئ

منها ولا يمكن اثبات الملك بالقيمة من غير النظر الى السبب لان ذلك موجب
المقد الف سد وانه حرام ونحن ان جعلنا انشا صيانة لعقله عن
الحرام فصرفنا ان من ليس له الا ولا لانه الاظهر فادام يكن هناك عقد
سابق لا يقهر اظهاره والتكليف بحسب الوسخ فتبين انه لم يكن ما مورا
بالقضا ما هنا فهو ما مور بالقضا وطريقه متعين في الا نشأ بوضعه
ان القاضي لا يقول للمدعي ملكك هذا المال وانما يقصر به المدعي
عليه ويأمره بالتسليم الى المدعي لبا حذره علي انه ملكه كما تدعيه
وقضاوه بعد ان افد ما هنا يقول قضيت بالسكاح سبكي وجعلتها
زوجه لك فينبغي ان يثبت السكاح بينهما بقبضه والمراة بالحديث
الاملاك المرسله به لعل ففة الحديث فان الراوي قال اختصا في
مواثيق اندرست ولفظ الحديث يدل عليه فانه عليه السلام قال
من قضيت له بشي من حق احبه وقد انما يتحقق اذا لم يتقدم بثبوت
المقضي به اما اذا تقدم يكون قضا بحق المدعي لا بحق احبه وفي اخره
العباد هنا وتوجيه واستهوى وتخلل كل واحد منكم صاحبه وهذا
انما يقصر به في الاملاك المرسله **قوله** يدعي السكاح في الماضي قلت
نعم يدعي في الماضي لكن سماع دعواه وسماع الشبهة ذة علي اعتباره
يدعي الحال حتى لو عرف انه لا يدعي السكاح للحال لا يسمع واذا كان
السماع باعني رآه عوي للحال فاذا قضيت بكونها زوجة له في الحال
فقد قضيت بما تلت ولنة الدعوي وتضمنت الشبهة ذة واذا لم يسمع القضا
الا بتقديم السكاح قد مناه **افضي** ما في الباب انه يدعيه في معنى من
الزمان ايضا لكن لا حاجة الى القضا فيه لانه لعظم المنازعة ولا منازعة
في معنى حتى لو كان فيه منازعة في حكمه بالسكاح في الماضي في وقت
معلوم يتبين بالسكاح من ذلك الوقت ويقتد من ذلك الوقت واذا تقدم
تاريخ احدهما بترجحه بينه بالسبق ويتبين بالسكاح للحال ولان همه
دعت الضرورة الى القضا بالسكاح من ذلك الوقت فيقضي به ليقطع
المنازعة **واما** مسئلة الامة فمنهم من قال لا يظهر القضا في معنى
من رجع اليه منسك دسكا حها لان التقدم ضرورة صحة القضا بالسكاح
الحررة فلا يظهر في معناه ومنهم من قال يظهر ضرورة القضا بالسكاح
الحررة علي ما تيت ولنة الدعوي **اذا عرف** هذا قال محمد اذا شهد
الاثنان علي انها بطلاق امها والاب بمحمد فان كانت الام تدعي
فالشبهة باطله وان كانت بمحمد فهي جائزة لانها اذا كانت تدعي
منهم يشهدون لا مهم لانهم ليسوا قوت الام في يد عوي وبمحمد وث
المصح الي ملكها علي وجه تملك الا عيبا ص به بعد ما خرج عن ملكها

وان كانت بمحمد منهم يشهدون علي انها بطلاق ملك السكاح وعلي اهم
بتكذيبهم ايها فيني بمحمد ويطلبون عليها ما استحققت من المحقوق
علي زوجها بالسكاح من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة
عود بصحتها الي ملكها بمجوده لسوءها ضرر فلا يمنح قبول الشبهة ذة
فان قيل الشبهة ذة علي الطلاق شبهة ذة علي حق الله تعالى
وهو بمنزلة المرح فكان دعوي العبد بينه وجوده وعدمه وصحة
وفساده بمنزلة تولد هذا العقول من غير الدعوي من الام فلا يمنح بدعواها
قلت في الطلاق حق الله تعالى كما ذكرتم وحق العبد كما ذكرنا فمن حيث
انه حق الله تعالى لا يعتبر فيه دعوي العبد وتسمع من غير دعوي
ومن حيث انه حق المرأة تعتبر دعواها اذا وجد عليها بالادليلين
فيمنع قبول الدعوي **ولو شهد** الاثني علي امراته انهما
اربدت والعياذ بالله تعالى والمرأة تنكر ان كانت ام الشهود حسنة
لا تقبل سوا ادعي الاب ذلك او حمدا لنها شبهة ذة للام علي ما ذكرنا
في الباب المتقدم وان كانت ميتة ان ادعي الاب ذلك لا تقبل سوا
دخول بها او لم يدخل لان العرقه وقعت باقراره بقي اثر هذه
الشبهة ذة في سترط المهر ان كان قبل الدخول وفي سترط نفقة
العدة ان كانت بعد الدخول لانه لولا شهادتهما لما فذ رابا ب علي اسقاط
جميع الصداق ونفقة العدة عن نفسه فكانت شبهة ذة للاب فلا تقبل
وان شهد الاب ذلك تقبل لانها شهدا علي الاب بزوال ملك السكاح وما
يحصل للاب من منفعة سترط الصداق او نفقة العدة مجوده مستوية
بالضرر فلا يمنع القبول واذا قبلت فرق بينهما وسيبفظ جميع الصداق
ان لم يكن دخل بها ونفقة العدة ان كان دخل بها كما لو ثبت معاينة
رجل طلق امراته قبل ان يدخل بها ثم تزوج بها فشهد ابنه انه
طلتها في المرة الاولى ثلث ثم تزوجها قبل ان يتزوج غيره فان كان
الاب يدعي ذلك لا تقبل لان العرقه وقعت باقراره وسقطت نفقة
الصداق وبقي المهر بقي اثر هذه الشبهة ذة في اسقاط النصف الباقي
وان كان الاب بمحمد ذلك تقبل لانها شهدا علي انها بزوال ملك
السكاح وما يحصل للاب من المنفعة لا يمنح القبول كما ذكرنا واذا قبلت
فرق بينهما وبطل جميع الصداق كما لو ثبت ذلك صيانة **ولو شهد**
اثنان علي انها بطلاق امها والاب بمحمد فان كانت الام تدعي
لا تقبل سوا كانت مدعواها او غير مدعواها ويلزم مكدل الصداق
ان كان دخل بها لان العرقه وقعت باقراره ونفقة الصداق سقط
ان لم يكن دخل بها وبقي النصف وان كان قد دخل بها بقي جميع

كان اعتمدها وانكر البايع سوا **ولو كان** مكان الجارية عبد يدعي العتق
 من المشتري كان يترتبها في قلنا **جارية** في يد رجل جاحد ادعي
 ان فلان اشترى منك هذه الجارية بالف درهم وقبضها ثم باعها بمائة
 دينار وقبضها منه او لم يبيع قبضها وحده البايع والمشتري الاول ذلك فتشهد
 ابن البايع الاول وهو ذواليد بذلك فهذا على وجهين اما ان يحجج
 ذلك كله او يدعي ان كان يحجج تقبل لانها شتمت اعلى الاب ويتضمن
 للبايع الاول على المشتري الاول بالف درهم وان كان البايع ينكره
 ويتضمن للمشتري الاول على الثاني بمائة دينار وان كان المشتري
 الاول ينكر ويتنصب المدعي حقه في اثبات البيع الاول لانه سبب حقه
 على ما ذكرنا ولكل واحد منهما ان يأخذ ما فقه له وان كان في ربح البايع
 الاول والثاني انهم شهدوا بوزور ولم يحجز بينهما ببيع الا ان قضا الف في
 بالبيع بشهاده الزور بمنزلة بيع مستقبل عند ابي حنيفة وابي يوسف
 الاول في ربحهما انه ثبت بيع مستقبل بالقبض فعلا ركا لمدعي للثمن **اما**
 على قول محمد وابي يوسف الاصل يكون لهما احد الثمنان في ربح كل
 واحد منهما انه لم يبيع ولم يثبت البيع بالقبض فلا يكون له ان يأخذ الا ان
 يهودا في تصديقه لان مجوده لم يفتخ البيع فكان له ان يهودا في تصديقه
 متى شاء **وان اقر البايع الاول** ففقد اعلى وجهين اما ان اقر بتسليم المشتري
 الاول الي المشتري الا خرا د ينكر ذلك وكل وجه على وجهين اما ان يكون
 الثمنان من جنسين مختلفين او من جنس واحد وفي الوجهين كليهما
 لا تقبل شهاده ثمة لان الشهادة وقت للاب غير ان في الوجه الاول
 يودر بتسليم الجارية الي المشتري الا خرا د فزاره لانه اقر بملكها للمشتري
 الا خرا د وفي ربحه فهو مردد اليه ولا يكون له حق الحبس عن استين
 الثمن عند الاخذ والاختلاف لان حق حبس المبيع من صفات
 البيع فانما يثبت للبايع او لمن يقوم مقام البايع بالوراثة او التركيب
 والبايع الذي في يده الجارية ليس يتابع منه ولا وارث المشتري الاول
 ولا وكيله ولا له الاخذ بقبضه فقد انجل حق حبس في الحبس والاول
 لو كان حاضرا ليس له حبسه فكذا الثاني ولا يثبت العقد الاول ولا يثبت
 للبايع على المشتري الاول لان شهاده ثمة لا تقبل للمشتري على الاول
 وان يسلم الجارية للثاني بقبضها ففقد هذا اذا ادعي المشتري الا خرا د
 قبضها من الاول وان ادعي انه لم يكن قبضها فكذلك ليس له حق الحبس ولا
 شئ للبايع على المشتري الاول ولا للمشتري الاول على المشتري الثاني
 لان كلاهما ذلك **وفي الوجه الثاني** ان كان الثمن الاول والثاني الف
 ا وحسن مائة والمشتري الاول يحجج والبايع يدعي فانا ادعي الثاني انه

قبضها

قبضها هذا المشتري الاول ففقد الاول سوا لانه لم يفتخ بحق الحبس صدقه
 البايع الاول في ذلك وان ادعي انه لم يكن قبضها ولم يفتخ الثمن فكذلك
 في الغيب من وفيه الاستحسان له حق الحبس حتى يستوفي ماله من
 الثمن على المشتري الاول ان كان مثله او اكثر منه وان كان اقل يستوفي منه
 ذلك القدر ويسلم المبيع اليه ويكون البايع موقفا الي ان يعودا المشتري
 الاول الي تصديقه وجه الغيب من ما ذكرنا ان حق الحبس من حقوق البيع
 وهو ليس ببيع ولا قام مقام البايع كما في المسئلة المتقدمة وان البايع
 مقدان حقه على الاول لا على الثاني ومن كان له على اخذين فقد رعي
 عنهم المطلوب فلا يسبيل له عليه كذلك هذا وجه الاستحسان انه ما اقر
 له بالجارية الا على وجه يكون محبوسا عنده بالثمن والبايع الاول على
 المشتري الاول الف درهم والمشتري الاول على المشتري الثاني الف درهم
 ومن ربح المشتري الثاني انه لا يصل الي البيع الا بعد نقد الثمن ففقد الحبس
 عين ذلك الحبس فقام البايع الاول مقام المشتري الاول وقد يجوز ان
 يستوفي الثمن من المبيع في حال الغروقة كما لو غاب المشتري قبل ايفاء
 الثمن فالتفت في بيعه ويوفي البايع ثمنه وكما لو كسب اذ اقر بقبض
 الثمن وادعي الفلاك وكذا في الموكل فزاد المبيع عليه في بيعه وتوفي
 المشتري بتمثله **فالحاصل** انه لا فرق في حق المشتري للاخرين ان يكون
 محبوسا في يده بايعة وبين ان تكون محبوسا في يد بائع بايعة والاول
 ظن بحبس حقه من مال المديون فكان له حق اخذه بخلاف ما اذا اختلف
 الحبس لانه ليس من جنس حقه ولا يدعي قبضه سببا ولا ان الاول بايع
 الجارية من المشتري الثاني من وجه غير بايع من وجه من حيث انه لم يحجز
 بينهما ببيع حقيقة لم يكن بايعة ومن حيث ان بيع المشتري الثاني ان
 ظهر بقبضه لولا لما ظهر ولما سلطت الجارية له كان كالبايع فكان
 كالبايع من وجه دون وجه ولو كان بايعة من كل وجه ولم يكن فهو
 قبضها منه كان له حق الحبس فيه حتى يستوفي الثمن سوا كان ذراهم او
 دنانير ولم يكن بايعة من وجه لا يكون له حق الحبس اصلا فثبت ان
 بايع كانت له حق الحبس اذا كان الثمنان من جنس واحد ومن حيث
 انه ليس ببيع لا يكون له حق الحبس اذا كان الثمنان من جنسين مختلفين
 عملا به ومن ثمة من قال بجمع القاهني بين دعوى ربح المشتري
 الاخران ببيع الثمن بين يدي المشتري الاول والبايع الاول حتى يصير
 المشتري الاول قابضا بالتقليد ثم يأخذ به البايع الاول استيفاء بحقه
 من المشتري الاول **قال محمد** وكذلك لو اقر البايع الاول اذ عاه المشتري
 الاخر ومحمد المشتري الاول ولم يتم البيعة على البايع فالجواب فيه كالجواب

فيما اذا اقر ذوالبيد بجميع ذلك وشهد ابنه لان شرا المشتري الاضرائنا ثبت في
هذه المسئلة باقرار البايع الاول لابن شته ذلة لان شته ذلة ابني
البايع غير مغنوله وقد حجب الاقرار في هذه المسئلة لوجوده في الفعل
الاول ولو كان البايع الاول يدعي انه باع من المشتري الاول والمشتري
الاول يجحد شراوه من البايع الاول ويبيعه من المشتري الثاني والمشتري
الثاني يدعي ذلك كله فنشهد ان البايع الاول بذلك فالجواب فيه كالجواب
فيما اقر البايع الاول جميع ما ادعاه المشتري كما ذكرنا لان الاثنين قد شهدا
للأب من وجه وعليه من وجه لان البايع الاول يدعي انه باع من المشتري
الاول ويجحد ان يكون المشتري باع من المشتري الثاني ولو وجد الكل
كانت شراوته وتنتهي مغنوله على اثبات بيعه من المشتري الاول واثبات بيع المشتري
الاول من المشتري الثاني لانها تشهد على ابني ولو ادعى الكل لم تقبل
شهادتهما على شئ من ذلك لانهما شهدا للأب فاذا ادعى الاول ويجحد الثاني
لم تقبل شهادتهما وتنتهي على بيعه من الاول وتقبل على بيع المشتري
الاول من المشتري الثاني واذا ثبت بيع المشتري الاول من الثاني بهذه
البيينة فشارك لو ثبت باقرار البايع الاول دفعة حكمهم واحدا ان ظهر قبض
الاخر بشهادة ذلة ابني البايع او ابني المشتري الاول سلمت الجارية له بغير
شئ كما في المسئلة الاولى باقرار البايع وان لم يظهر فهو كما ذكرنا في ايجاد
الثمن واختلافهم كذلك قال ابو يوسف ومحمد يعني لا رواية عن ابي حنيفة
في هذه المسئلة في رجل اشترى جارية بالثمن وقبضها وثبت الثمن
فاذبح احد انه كان اشتراها قبل شرايه بالثمن ولم يقبضها ولم ينفق
الثمن وكذب البايع وصدة المشتري الاخر وهو ذوالبيد فان المشتري
الاخر يدعي الجارية الي المدعي للمشتري قبله باقراره لا زعم انه اشترى
هذه الجارية ادلاوه ودارت ملكا له وان شترى ما حجب البيد بطل فكان مقرا
له بالطل بالجارية وهل يحسم منه حثي باخذ منه الثمن ففما يحكم
نقد فان ما شهد صار دسالة على البايع لا يباع منه ملك الغير ولم
يسلم المبيع له فلا يسلم له الثمن **فان كان** الثمن من جنسين مختلفين
احدهما المشتري المجهول بغير شئ ولبيد المشتري المعروف فحق
الحبس منه سواء ادعى المشتري المجهول انه كان قبضه او لم يقبضه وان
كان من جنس واحد ان المدعي المجهول انه كان قبضه من البايع باذنه
الا انه لم ينفق الثمن لم يكن له ان يحسم من المشتري المجهول ابضا لما
قلت **وان ادعى** انه لم يكن قبضه فالحبس من ان لا يكون له حق الحبس
وفي الاستحسان يكون شئ ذكرنا في المسئلة الاولى ولو ان رجلا كان عليه

مال فشهد ابنه ان الطالب ابرا ابها او اوصاله على فدان والطالب
منكر لم يجز شهادتهما لانهما يستفطان بشهادة مطالبة الطالب
عن اسماهما قد فسخا عن ابنيهما كدفعتهم عن انفسهما ولو كان المال
على غير اسمهما فنشهد ان الطالب احنال به على ابنيهما والطالب ينكر
والمطلوب يدعي الحواله والبراه حازت شهادتهما لانهما يشهدان على
اسماهما بالمال ويلزم انه المطالبة بشهادة دنتها وانما يستفط بها مطالبة
الطالب عن المطلوب وهو جاني عنهما **شاهدان** شهدا على رجل
بيع جارية بجنس مائة درهم وقبض ثمنها وقيمتها مائة والبايع ينكر والمشتري
يدعي ففقي بذلك ثم رجعا فثبتا قيمتها مائة وان شهدا بالبيع ولم يشهدا
بقبض الثمن ففقي به واوجب الثمن على المشتري ثم شهد احد ان
ان البايع قبض الثمن ثم رجعا عن الشهادتين فثبتا قيمتها مائة لان من
المسئلة الاولى ابلغ على المشهود عليه الجارية ولم ينفق عليه الثمن
لانما ظهر العقد ظهرت البراهة عن الثمن والست هذا انما يصير مختلف
بشهادة دنتها ما فقي به الف في والف في انما فقي على البايع برفقته
الجارية لا بالثمن لان في زعم البايع انه لا يبيع ولا ثمن عليه وانه قارن
القبض بالثمن ما يستفطه لانه زعم انه لا يمكنه القبض بالثمن لانه قارن
ما يستفطه لوطري عليه وهو القبض فيمنع القضاة الا نذري انه لو
شهدا على رجل انه باع عبد ابان درهم وقبض المشتري لعبد
ومات عنده فان الف في يفتي بالثمن ولا يقضي بالعقد لانه
قارن القبض بالعقد ما يمنع القضاة وهو الموت دل عليه
انه لو لم يشهدا بالقبض فالف في لا يقضي بالبيع اذ لم يثبتا مقدار
الثمن وصفته ولو شهدا بالقبض لا يجتاز الى ذلك ولو كان الثمن
معتق به في هذه الحالة مما يمكنه القبض بالعقد من غير بيان المقدر
والصفة ذلك ان الف في فقي برفقة الجارية لا بالثمن ففما را
متلفين رتبة الجارية لا الثمن فاذا رجعا فثبتا ما اتلفا في المسئلة
الثانية اتلفا على البايع الثمن بغير عوف لانه حين قبض بالبيع الثمن
غير مقبوض ففما را الثمن معتق به ضرورة القبض بالبيع لم يثبت انما حجه
اليه **الدليل** عليه انها اذا لم يشهدا بالقبض فالف في لا يقضي
بالعقد ولا بالثمن اذ لم يثبت مقدار الثمن وصفته دل ان الثمن صار
معتق به ففما را ملكا للبايع على المشتري لان قبضا الف في بشهادة
الزور البعده بينهما ببيع كما نهي بيا بافسخهما فحين شهدا عليه
انه قبض الثمن اتلفا عليه الثمن فيثبتان اذا رجعا **وهذا** لان الف في
ما فقي بالعقد فشاركنا البايع اخذ بالعقد وانكر استيف الثمن

لان جوده البيع قد بطل بالقبض فثبت البيع وجب الثمن وقد اتلفا
بشبه دنتها ومحمد بن هذه المسائل على قول ابي حنيفة وابي يوسف
الاول فانه قال في احزاب و هذا كله من ابي حنيفة وابي يوسف
اما على قوله محمد يجب ان لا يضمن للبايع الثمن في العقد الثاني لان
من زعمه انه لم يضمن شيئا يبيع ولا ثمن له عليه **فان قيل** اذا رجع عن العقد
جيبا فقد اتلف على البايع الجارية والثمن جميعا الجارية بالثمن و
الاول والثمن بالثمن فانه الثاني فلو ادا يضمن الثمن دون قيمة الجارية
قلت لانهم اتلف الجارية الى بدل هو حينئذ يمكن اتلافه معنى واتلف
الثمن من غير بدل فيضمن الثمن وهذه الاثبات انما وجب للمخبر ان
وقد اخبر بغير عوض بعد له وزيادة **وبعد** العقد يجل للمشتري وطهر
عند ابي حنيفة لان للثمن في ولاية اشياء البيع كما في بيع التركة المعقود
الدين وبيع مال الفايب للثمن فيكون العقد اشبه بالبيع نظرا للحق
وعند محمد لا يسمع ان يطاها لان فقهه امضا لبيع كان فاذ لم يكن بشيء
يبيع كان باطلا في الباطن وكذا لو شهد الرجل على امراته انه تزوجت
على الف درهم ونعدها وهي تنكر ومهر مثلها خمس مائة ففقه يترك
ثم رجعا ضمن مهر مثلها لان في حق الزيادة لم يظهر لها حق الاستيفاء ذكرنا
ولو شهد انكاح على الف ولم يشهد بالقبض ففقه يترك مهر مثلها بالقبض
ثم رجعا عن الشهادة يضمن للمرأة الف لان البضعة لم قيمة حال دخولها
في ملك الزوج حتى ان لم يكن له قيمة حاله الخروج عن ملكه حقيقة وحكما
واذا كان له قيمة كان الجواب فيه كالجواب في البيع **وقيل** بان هذا قول
ابي حنيفة وابي يوسف الاول لان عندهما ينفذ العقد فلا هراو باطن
فكانت الزيادة على القيمة في المسئلة الاولى على مهر المثل في الثانية
وجبت بالقبض اما على قوله محمد من زعم البايع والمرأة ان البيع
لم يكن والزيادة لم تكن فوجب ان لا يضمن الزيادة على القيمة ومهر المثل
الا ان اظهر انه على الاتفاق لان العقد ظهر بالقبض ورد الثمن في
محودها فاذ اظهر العقد ظهر البطل **ولو شهد** انه تزوجها على الف
وهي مهر مثلها ففقه يترك مهرها لان لم يضمن شيئا انتم كانت
المدعي لان المرأة ان كانت هي المدعية فقد الزمها الزوج الف وادخل
المضح في ملكه بمثلها وانه عند الضرر مستقر لانه يملك البضعة ومن
ضرورة التملك يقوم المملوك به كالا يستلما كان يملك به الحربي مستقر
نفسه وقد بين ان الاتلاف بعوض بعد له وجب الثمن **ولو كان** الزوج
هو المدعي فقد اثبت على المالك وعوضها بمثلها ما بعد له فان كانت
مهر مثلها خمس مائة والزوج منكر فله الفصل لانها الزمها الف وعوضها

ما يتقزم خمس مائة **وان كان** المدعي هو الزوج فلا ضمان عليها سواء كان
مهر مثلها اقل او اكثر لانها اتلفا البضعة عليها بعوض دون قيمة البضعة
لكن البضعة لا يتقزم على المثل فلو انما يتقزم على المثل لضرورة التملك
فلم يضمن الشئ بعد ان لها شيئا عندنا وعندنا ففقه يضمن لها ما زاد
على الف الى تمام مهر مثلها **اصل المسئلة** اذا شهدنا هذه ان
بالتطبيقات الثلاثة بعد الدخول ثم رجعا بعد القبض بالفرقة لم يضمن
شيئا عندنا وعنده يضمن للزوج مهر المثل على ما ذكرنا في النكاح
ولو لم يكن فرض لها مهر فشهد ابا لطلاق قيل الدخول وقفي القاي
لها بالمتعة ثم رجعا عن ما المتعة لان المتعة هنا بمنزلة نصف المسمى
به وعندنا فلا يضمن شيئا في الفصلين لان جميع المهر وجب عليه
بالعقد وهما اسقطا عنه البعض ولو صحت بيني ان يفيها لهما لانها
اتلفا عليها بعض الصداق وفي ذكرنا جواب عن كلامه **ولو شهد**
على رجل يبيع عبده بخمس مائة الى اجل معلوم او قال اشتراه بخمس
مائة واخره ستة وقيمة العبد مائة والبايع يجحد ففقه يترك
رجعا عن الشهادة فالباع بالخيار ان يراجع على المشتري بالثمن
الى ذلك الاجل لانه لما فقي بالبيع صار الثمن المرجل دينا على المشتري
للبايع في زعمه في ثبوت قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول
وان شأنا الشاهد يدين قيمة العبد حاله وليس له ان يضمنها الثمن
لانه لو ضمنها الثمن اما ان يضمنها من حيث انها رزلا ملك الثمن او من
من حيث انها قويا عليه اسكان الاحد **واجب** الى الاول لان ملكه في الثمن
قائم بعد الاجل ولا وجه الي الثاني لان الف من ما فقي له على المشتري
او لا يضمن حاله لانه قارن العقد ما يمنع العقد بالثمن الحال وهو
قيام الاجل فلم يكونا معويين عليه اسكان احد الثمن فكان له ان يضمنها
قيمة العبد حاله وانما يخبر لانها جانيات من وجه حيث قويا عليه
العقد يثن موجب وذلك كالهلاك لانه لا يصل اليه في الحال غير
جانيات من وجه لانها عوضاه باكثر من قيمته ويضمن ايها اختار
يري الاخر كما في العاصب مع عاصب العاصب ولا نه اذا اختار تضمن
المشتري فذلك منه ربح بالبيع بالثمن الموجل وكذلك لو تقاضا
المشتري بعد رجوعهما فان ضمنها رجعا بالثمن على المشتري اذا حل
الاجل لانها بالثمن فاما مقام البايع فكما ان البايع ان يرجع
على المشتري بالثمن اذا حل الاجل فكذلك لهما فان قيل كيف
يقوم الشاهد بالثمن في الثمن الذي في دمه المشتري
مقام البايع والبايع لا يملك تملك ما في دمه المشتري من غيره

لا نه دين قليل له لسه بني لا يغبل التملك مقصودا اما يدل علي انه لا يغبل
 حكمي للضمان **الا نري** ان الا بق مما لا يغبل التملك مقصودا وقبل حكمي
 للضمان في العقب وكما لو عصب عصيرا فمخمر في يده يضمن ويعبر
 الخمر ملكا له فاذا رجا علي المشتري بعد الاجل فليطلب لها قدر ما فيها
 وذلك مائة ويقتصد فان بالافضل وذلك اربع مائة لا نه ربح هو
 استغاده بسبب حنيث وهو الشبهة ذة الباطلة فكان سبيله
 التقصير ولا نه من وجه كالمك للمكسب منها بما استوفى منها من
 القيمة وتملك المكنس مائة بالماية ربا فليشبهه الربا يلزمها التقصير
 بالافضل **ولا نه** ربح مالم يضمن ولو شهدا بالبيع فخمسة مائة وقضي به
 ثم شهدا بعد ذلك انه اجره سنة فغضي به ثم رجا عن الشهادة وثبت
 ضمنا الشئ رذلك خمسة مائة في قبا من قول ابي حنيفة لانه لم يقارن
 الغضا بالشئ الحال ما يمنع الغضا به فضا الشئ الحال مقتضا به فاذا
 شهدا عليه بالاجل فقد قوما عليه امكان الاحد فيضمنا اذا
 رجا **قال محمد** في الاصل وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف
 يريد به قول ابي يوسف الاول **اما قوله** الا خرم مثل قول محمد واذا كان
 لرجل علي رجل دين فشهدا هذان انه وصيه او فخذ في به
 عليه او ابراه او حله او افاه وقضي به ثم رجا ضما الحال لانهما اتلفا
 عليه الحال بشهاده دتمها **فان قيل** قد اتلفا عليه الدين فكيف يضمنان
 له الدين قلنا قد اتلفا عليه ما يتعين بالقبض فيضمنان له مثل ذلك دين
 في ذمتها تتعين بالقبض منها وان شهدا انه اجره سنة فغضي به ثم
 رجا قبل الحل او بعده ضما الحال للطالب لانها موقتا عليه حق القبض
 الي الغضا الاجل وذلك موجب للضمان وهذا لان التاجيل في الحال كالابرا
الا نري ان المريض اذا اهل الدين بعين خروجه من الثلث كما لو ابرا
 ثم هذا منفع في رجوعهما قبل حل الاجل وكذلك بعد ه لان الضمان
 وجب عليهما عند الرجوع بالشهادة لا بالرجوع فالانلاف بالشهادة
 يحصل واذا امارضا ميتين به لا يسقط بحلول الاجل **الوكيل** بالبيع
 بشئ حال اذا باع بشئ حال ثم اخذه عن المشتري كان ضما من الموكل
 قبل حل الاجل وبعد ه لان الضمان ايمنا وجب عليهما بسبب الانلاف
 بتقويت حق القبض وبحلول الاجل لم يتبين ان ذلك لم يكن انلاف
 وله الخيار ان شأنا اخذ المطلوب وان شأنا اخذ الشاهد فان اخذ
 الشاهد كان لهما حق الرجوع علي المطلوب الي اجله لا نه مكهما ذلك
 بالضمان اوقا مهم مقام نفسه لما ذكرنا بان توي علي المطلوب
 توي من مال الشاهد هدين لانها قما في ذلك مقام الطالب لو اختار

الرجوع علي المطلوب ثم اذا توي للطالب لا يكون له حق الرجوع علي احد فكذلك
 الذي قام مقامه **فان قيل** المحالة لان تحول الحق الي ذمة المحتال عليه كان
 بشرط سلامة المال للطالب من المحتال عليه في ذالم يسلم عا الي ذمة
 المحيل وهذا اصل المال صار للشاهد هدين فالضمان مطلقا فان خرج كان
 لهما وان توي كان عليهما لعتيما هدين في ذلك مقام الطالب **ولو شهدا** علي
 رجل انه وهب عنه ثوبا او قيمته وثقي بشهاده دتمها ثم رجا ضما قيمة
 البعد لانهما اتلفا ملكه بغير عوض ولا رجوع للمولي في الهبة اذا اخذ
 القيمة اما لان القيمة عوض له عن هبه او لانه زعم انه ملك العبد
 من الشاهد هدين بما اخذ منها من الضمان فلا يسيل له علي الموهوب
 له ولا للشاهد هدين لان رجوعهما بني يرجع الي ابطال الغضا باطل
 والفا في بقضا به جعل العبد هبة للموهوب له من جهة المقتضي عليه
 كما من حصة الشاهد هدين وليس لغيره لو اهب حق الرجوع في الهبة وتولم
 يضمن المقتضي عليه الشاهد هدين له الرجوع لانه هو الواهب بقضا القاضي
 فله الرجوع مالم يعمل اليه العوض **فان قيل** اذا ضمن الشاهد هدين القيمة
 ينبغي ان يكون لهما حق الرجوع في الهبة باعتبار رتبتهما مقام الواهب
 بينه كما في الدين **قلنا** الدين في ذمة مال وهو يحتمل التملك بعوض ولهذا
 جاز الاستدلال بالدين مع من عليه الدين فيمكن ان يجعل مملكا لذلك
 من الشاهد هدين بما استوفى منها قما حق الرجوع في الهبة ليس بمال
 محتمل للاعتبار عنه فلا يكون مملكا ذلك منها بالضمان ولا يمكن اثبات
 حق الرجوع لهما باعتبار رتبتهما قما مقامه لانه بعد ما وصل اليه العوض
 لا يكون له حق الرجوع فلا يكون ذلك لمن قام مقامه ايضا **رجل ادعي**
 علي اخر مالا من دين او شركة او غيرها فقام المدعي عليه شاهدين
 انهما كتبا مسسا وابراه المدعي من كل قليل وكثير يدعي قتله فغضي
 الفاني بالبراة ثم ان مدعي البراة اقام ذلك الشاهد هدين او غيرهما انه
 اشترى من المدعي عليه البراة هذا العبد الذي في يده اول من اسد بالف
 درهم وقيمة مائة والباع يجمع فان الفاني يعقني بالبيع ويدفع
 العبد الي المشتري ولا يضمن عليه لانه وقعت البراة عن كل ما كان
 عليه او قتله اول من اسد لا يثبت براته اسد فان رجا عن
 الشهادة ذة بالبيع ضما القيمة لا الشئ لان الفاني لم يقض للبايع
 بالشئ لانه قارن الغضا بالبيع ما يوجب البراة عن الشئ فلم يصير
 متلفين علي البايع الشئ بغير عوض فيضمنان القيمة كما لو شهدا
 بالبيع وبقض الشئ **وكما** لو اتلفا العبد بغير بدل ولا البراة عن الشئ
 ظهر بشهود البراة وهما ثابتان علي تلك الشهادة ذة فلا يجوز ان

يوحى بانطلاق المال وانما ارد هذه المسئلة شاهد لما تقدم وايضا
 له ان مرجب الشهادة اذا كانت نسليم العين غير ما قيمة العين لا الثمن
 قال ارايت لو شهدا على جميع اسلاكه بالبراة انه باعه من المدعي اول
 من اسد فقيض به القات في المدعي ثم رجب عن شهادته على
 السبع فيسبغ في قول من يضمن الثمن ان لا يضمنه من الثمن ولا من
 القيمة قليلا ولا كثيرا امرأة قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود
 ادعي عدة من زوجي احذر او تزوجتني وانما مجوسية وقد كانت مجوسية
 فاسلت لوقا لت تزوجتني وانما احثك من الرضا عة وقال الزوج
 انت اجنبية او تزوجتك بشهود او تزوجتك بعد انقضاء العدة او بعد
 ما اسلمت قال قول قول الزوج في جميع ذلك ويقضي بالنكاح على المرأة
 لان الثابت بقوله من جعل القول قوله كالتب بالبينة وعلى
 المرأة البينة على فساد النكاح لانها متى نقضت دقا على وجود
 اصل النكاح فقد نقضت دقا على الصحة فلا بد لان وجود النكاح انما
 يكون بالعبارة وصحة العبارة حكما في العقود التي تتردد بين الضرر
 والنفع او كانت ضررا محضا انما يثبت بالتكليف حتى نقض دقا على وجود
 اصل النكاح واختلفت في الجواز كان القول قوله من يدعي الجواز
 لشهادة الظاهر له بخلاف ما لو قالت تزوجتني وانما صية وقال
 الزوج تزوجتك وانت بالغة حيث كان القول قوله من يدعي الجواز
 لرجل اخرت لك بكاه او انما صبي وقال الطالب بل اخرت بعد البلوغ
 قال قول قول المقدم يمينه وكذا ريب المال اذا قال للمضارب
 شرطت لك نصف الزرع الا عشره والمضارب يدعي شرط نصف الزرع
 كان القول قول ريب المال وان كان منه فسادا لعقد لانها ما انقضا
 على وجود اصل النكاح معني لان الصبي ليس باهل لمبا شره
 النكاح بنفسه ونكاحها في حاله الصغير ليس بنكاح قبل اجازة الولي
 فكان هذا الاختلاف في وجود اصل النكاح وايضا قلنا العقد الي الحائز
 المعهودة المتأقية للاهلية انما بالنكاح اصلا كما لو قالت فلان اخلق
 او قبل ان يخلق وكذا اني افترار اصاف الاقدام الى حاله معهودة ما في
 الوجوب بل اظهر ان قوله الصبي هدر في الاقدام والعبا حاله معهودة
 في حق كل واحد فكان منكر التام لا مقاربه فان قيل هو ادعي تارة
 سا بقا في افتراره والمقر له منكر لذلك الترخ فيسبغ ان يكون القول
 قوله كما لو اقر بالثبوت وادعي المقر له الحال كان القول قول المقر له
 قلنا المقير الي الترجيح عند ثبوت اصل السبب ملزما واذا كان الاقرار
 في الصبا غير ملزم اصلا لم يكن ضرر مدعي بالتب بغير بل منكر اصلا كما لو قال

لعبد اعترضك قبل ان يخلق او قبل ان يخلق او ان اخلق او ان لا يخلق او محبوت
 وقد عرف بالحبوت بخلاف الاجل لان الاصل في المال الحلول وانما يثبت
 التاجيل لما رخص والاصل عدمه ولانه وجب المال بيقضا دقته فهو
 يدعي لنفسه حقا فيما له فكان القول قول المنكر وهن امكن الرجوع
 اصلا فكان القول قوله وبخلاف المضاربة لا يضمن لم يتفق على
 عقد واحد لان المضاربة اذا صححت تكون شركة واذا فسدت تكون
 اجارة للعامل وان كان الظاهر من حاله انه لا يبا شر الفاسد
 لا يكون الظاهر من حاله انه يبا شر العقد الاخر واذا جعل القول
 قول الزوج في المسكيد كلها قالت في يقيض بالنكاح بينهما كما لو
 ثبت ذلك بالبينة **واذا قضي** بالنكاح هل يسعها المقام معه وان يدعي
 بها معها في حالة الحياة واحد الميراث بعد الموت في كل موضع
 لو تراصيا على النكاح في الحال يسعها المقام واحد الميراث يسعها
 المقام ههنا واحد الميراث ههنا وفي كل موضع لو تراصيا على النكاح
 في الحال لا يسعها المقام معه واحد الميراث لا يسعها المقام ههنا
 واحد الميراث **قال محمد** وهذا اتي من قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا يسعها المقام معه وان يدعي بها معها وان مات الزوج
 لا يحل لها ميراثه الا ان يرجع الي قوله لما بين بن علي ان عند ابي
 حنيفة يثبت بقضا به نكاح مبتدأ اذا كانت القضا بشهادة الزوج
 فكن اني القضا بقول الزوج لان قوله حجة في الظاهر وليس حجة في الباطن
 فيثبت بقضا به نكاح مبتدأ بحر بالتصحيح القضا به اذا ثبت عنده نكاح
 مبتدأ بقول الزوج هل يشترط لثبوت القضا بالنكاح بحضور من الشهود
 حتى لا يصير حلالا للزوج في الباطن اذا قضي بالنكاح بينهما بغير حضور
 من الشهود ذكر محمد في الاصل ان القاضي اذا قضي بالنكاح بينهما وسع
 للمدانة ان تقسم معه وان تدة عتجا معها وان مات ورثته اطلق ولم يقيده
 انه يقضي بحضور من الشهود او بغير حضور منهم فدل اطلاقه انه لا يشترط
والبيه ذه بعض مشيخت لان النكاح يثبت صلا لصحة العقد فلا
 يعتبر وجود الشرط كما لا يعتبر الدكن في قوله اعترق عبدك عين
وذكر ههنا الشيخ ابو عبد الله الزعفراني وقيد القضا بشهادة
 شهادتين والبيه ذه عامة مشيخت فتجد ما ذكر في الاصل
 على انه يقضي بحضور من الشهود اذا ثبت هذا فتقول فيما اذا اختلفت في
 الشهود يسعها المقام واحد الميراث لانها لو تراصيا على النكاح
 في الحال يسعها المقام واحد الميراث وكذا اذا قضى واما اذا اختلفت
 في العدة الت تراصيا وهي تدعي بت العدة لا يسعها المقام واحد

الميراث ان كانت صادقة بالاجماع لانها لو انشأ الكاح في هذه الحالة
لا يسمعها المقام واحد الميراث فكذلك اذا ثبت بالعقود ككاح مبداء
بينهم وان تراعى بعد الغنم العدة بسمع المقام واحد الميراث
كما لو انشأ الكاح **وقيل** اذا انشأ في الاصله لا يسمع المقام واحد
الميراث بالاجماع كما لو انشأ ومينا اذا اختلف في الاسلام وسمع المقام
واحد الميراث كما في الانشاء هذه الكلمة اذا ادعى الزوج البهنة وادعى
العنف دائما اذا ادعى الزوج العنف بهذه الاسباب او بغيرها وادعى
هي البهنة فالقول قولها ايضا لكن يغرق بينهما لا قراره بالحكمة وهو
ممكن من تخلفهما على نفسه فيجعل اقراره مقبولا في حق اثبات البهنة
تكون بمنزلة العرقلة من جهته ولها نصف المهر ان كان قبل الدخول
وجميع المسمى ونفقة العدة ان كان بعد الدخول **بخلاف** ما اذا انكر
الزوج اصل الكاح لان الف في كذبه في انكاره بالحق والمكذب في
زعمه يقضي الف في لاسي لزمه غيره وهذا الف في ما كذبه في زعمه
بالحق ولكنه رجع قولها للمعني الذي قلنا فبقى زعمه مستترا في حقه
فلهذا اختلف بينهما بخلاف ما اذا ادعى ان الكاح كان في صغره
فانه لا مهر لها عليه ان لم يكن دخل بها قبل الادراك لانه في معنى الانكار
علي ما فكرنا وان كان دخل بها قبل الادراك فلها الاقل من المسمى ومن
مهر المثل لوجود الدخول بحكم الكاح الموقوف فان عقد الصغيرة
يترتب على اجازة وليه اذا كان الولي يملك ميا شرته وان كانت
الدخول بعد الادراك فهناك رعي بذكر الكاح وبعد الادراك لو اجاز
العبد الذي عقده في حالة الصغر كان كذا لو اجاز وليه قبل ادراكه
فكذلك بدخوله بها نصير حيزا كالا جازة بالعدل في كاح الغضول
واذا زوج الرجل الرجل امرأة بامرأة بامرأة لم يثبت في كاح الغضول
اشهدت فيه على الكاح وقال الزوج لم يشهد فيه فانه يغرق
بينهم لا قراره وعليه نصف الصداق لما قلنا ان اقراره باصل عقد
الوكيل اقرار بشرطه وان اختلفت المرأة ووكيلها في مثل ذلك
فالقول قول الزوج لانها اقرب بالوكالة والكاح فيكون ذلك اقرارا
منها بشرط الكاح **وذكر** في الدعوى لو قال الرجل هذا امي منك
من كاح وتما لتصدفت هو من كاح فاسد لا يقبل قولها في ذلك
لان حقيقة الاختلاف بينهما في صحة الكاح وضادها وقيل انهما
على اصل الكاح اقرارا منها بصحته فلا يقبل قوله مدعي الفساد
لثبوت قنن ولو قال الزوج هو من كاح فاسد وقالت هو من كاح
صحيح فثبت الولد ثبت وسيل الزوج عن العناد ما هو فاذا

احبه بوجه من وجوه العناد فترق بينهما لا قراره انما محرمه عليه في الحال
وجعل ذلك بمنزلة ايت عم الطلاق البين ولها جميع المسمى ونفقة
العدة لان قوله في نسب داصل العقد بمنزلة ولوا دعت امراة
على زوجها انه طلقها ثلث او واحدة ثا بينة واستخلف الزوج
فثبت لم يسمعها المقام معه وان لم يسمعها معها ان كانت صادقة
فان ثبت اذا ادعت انه طلقها واحدة ثا بينة لم يسمعها المقام
معه وان لم يسمعها معها عند ابي حنيفة وابي يوسف الاول لان
يقضي الف في يثبت كاح مبداء عندهما فكان بمنزلة ما لو ثبت الكاح
المبداء ابي حنيفة قبل له عندهما انما يثبت الكاح المبداء بقضاء الف
اذا لم يكن بينهما كاح حقيقة وفقي الف في بينهما بالكاح فيثبت
الكاح بحكمنا لتصح الفضا وهذا الكاح كان ثابتا حقيقة
والمرأة ادعت العرقلة فاذا حلفت لم تثبت العرقلة فتمس على الكاح
الاول ولم يقضي الف في بينهما بالكاح **واذا لم** يقض لم يثبت الكاح
المبداء في المواضع التي لا تترث اذا رجعت ابي حنيفة الزوج بان
اقرت بعدم الاصله او عدم الطلاق ان كان الرجوع قبل وفاة
الزوج ثم مات وسمعها ان ياخذ ميراثه وليس للمورثة ان
يكتفوا الميراث وان كان بعد وفاة لم يسمعها ان ياخذ ميراثه
وللمورثة ان ينفقوها **من مشايخنا** من قال ما ذكر في الكتاب قول
ابي حنيفة اما على قوله يصح تصديقها قبل موت الزوج وبعد
وردها وهذه المسئلة الى مسئلة ذكرها في اقرار البسوط **رجل اقر**
انه تزوج فلانة بالدف درهم في صحة او مرض ثم حجده وصدقته في حياته
او بعد موته فهو جاز لان الكاح ظهر من حقه باقراره ثم لم يبطل بحجده
فان حجده رجوع والرجوع عن الاقرار باطل فذا اتصل به تصديق
المقر له اسد التصديق الى وقت الاقرار فكان كالموجود يومئذ فيثبت
الكاح ولها الميراث والمهر الا اذا كانت فيه فضل فيبطل الفضل على مهر مثلها
اذا كان في المهر لا فيها وارث وهو مستقيم في الاقرار للمورث ولو اقرت المرأة
في صحة او مرض انها تزوجت فلانا بكذا ثم حجدها فان صدقها الزوج
في صحبتها يثبت الكاح لما ساء وان صدقها بعد موتها لم يثبت الكاح
في قول ابي حنيفة ولا ميراث له منها **وقال** ابي يوسف ومحمد يثبت
الكاح اعني بالحكم لا سيما بعد ما ساء لعله ان الكاح يثبت بالمرث وان لم يعد
للمهر فبين المدة نفق ولها يستحق المهر والميراث وان لم يوجد
الدخول والمنتهى متقرر في نفسه فيصح التصديق في حال نفقه
المغزبه كما يصح ثبت نفقته وابو حنيفة فرق بينهما وانما راي الغرق في

فقال لان الفراش له عليه لا لها وتقدر به من اوجه **احدها** ان العدة
تبقى بعد موته عليه والعدة من حفرق النكاح عليه فيقتلها كيف
النكاح في صحة التصديق وبعد موته لا عدة في جانب الزوج فقد
خات المقر به لا الي اثر فلا يعمل التصديق والثاني ان الزوج مالك لحكم
النكاح والمرأة محلة الملك وبعد موته المحل لا يتصور بقاء الملك حكم ليكون
لتصديق الزوج عاملا في ما بعد موته يجوز ان يبقى ما لكان حكم فيبقى
الملك لبقا المحل فعمل تصديقها ولهذا احد لها غسله ولا يحل له غسلها
والثالث ان الفراش لما كان عليها فالزوج بالتصديق بعد موته
مدع لنفسه لا ان يكون مقرها بيتي لان حشرها كان في ملك المحل وقد
انقطع بموته بالكلية فاما بعد موته التصديق منها اقدار له على نفسه
بالفراش فيصير التصديق بهذا الطريق ثم يبنى عليه حكم الميراث والمهر **وكذا**
لو لم تكن المرأة محلة بعد اقرارها حتى ماتت فهو على الخلاف ومترهم من
فقال لا بد ما ذكر في الكتب في قول الكلا قال الصدر الشهيد وهو الصحيح
فانه نص في الاصل على قوله محمد وهذا على قوله ابي حنيفة وابي يوسف
انها لا تأخذ ميراثا مات الا ان يرجع عن القول وصار الجواب عندهم
في هذه المسئلة كالجواب في الملا عن اذا اكد ب نفسه وادعي بسبب الولد
بعد ما قطع القاضي النسب منه قالوا جميعا ان اكد ب نفسه قبل موت الولد
لم يعمل تكذيبه حتى اذا مات الولد يبرئ منه وان اكد ب نفسه بعد موت الولد
مترهم لان الحال ليس حال استحقاق الميراث فصح التكذيب وسئى كان
الولد ميتا فهو في التكذيب منهم لانه حال استحقاق الميراث فلم يصح
التكذيب **قال محمد** وهذا كله باي واحد لا يسمعها المقتضى واحد الميراث
الا ان يرجع في هذا القول قبل الموت فيكون لها الميراث في القضا
ولا يسمعها اخذها فيها بينها وبين الله تعالى ان كان الا مكرها وصفا اذا
ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا واقا متشا هدي زور وخرق
القاضي بينهما ثم تزوجها احد الشاهدين بعد القضا العدة فنقد
ابي حنيفة بحل للثاني ان يطاها ولا يحل للاول لان العرقه وقت
بينها وبين الاول حقيقة وصح النكاح بينهما وبين الثاني **وعند ابي**
يوسف ليس للاول ان يطاها القضا القاضي بالفرقة بينهما وكيف
يطاها ولو فعل ذلك كان زانيا عند القاضي وعند الثاني فلا يجوز
له ان يعرض نفسه لهذه الشهمة ولا يحل للثاني ان يطاها لانه يعلم انها
منكوحه الغير والله كان كاذبا متركب الكبيرة فلا يحل له ما كان حراما
عليه **قال محمد** ليس للثاني ان يطاها هذا وتحلل للاول ان يطاها

ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل لا يحل لزوج العدة عليها من الثاني بالوطي
لشبهة **وعند الشافعي** لا عدة عليها من الثاني لانها زانية يعلمات
لحقيقة الامر فهو يقول ببطاها الاول سرا في الباطن لعين النكاح ويطاها
الثاني علانية نكاح طاهر له وهذا قبيح فانه يودي الي اجتماع رجلين
على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك الا انهم يقولون معني الصبيته عن هذا الغيب يحصل
بالهني ونحوه انتهى كذا واحد عن مثل هذا التلبيس وهو نظير ما يقولون
فيما اذا ادعي حارثة في يد رجل انها له وقضى له بشا هدي زور فاطها
في الباطن مملوكة للاول يطاها سرا وفي الظاهر مملوكة للثاني يطاها
علانية وهذا العاص يتقرر بينه لكن معني الصبيته عن هذا القضا يحصل
بالهني ثم التمكن من هذا الظاهر التلبيس والثاني اطوار وقيل منهم
الشكوى وما ذهب اليه ابو يوسف فيه نوع ضرر ايضا فان المرأة
سعي مغلقة لا ذات بعل ولا مطلقة اذ هي لا تحل للاول ولا للثاني
وليس لها الا ان تزوج بزور اخر **ولقد** هذا الضراء امر الشريعة
بالاعتراق بين العنين وامرأة ففرقت ان الاوجه بطريق العقدة
ما ذهب اليه ابو حنيفة وانبع فيه عليا رضي الله عنه ان قضا القاضي
يقض وانها تحل بالنكاح الثاني والله اعلم **باب**
الاشهاد في الحايض المايل اصل الباب ان صاحب الحايض المايل
اذا كان من بينكم نقض الحايض واشهد عليه من له حق الاشهاد
ولم يقض حتى وقع وانكثت نفسا او مالا ان لم يبر ما في النقض لا يقض
كما ثبت الاشهاد وان فرط في النفس تحب الدية على العاقلة
وعن المال يقض القيمة في ماله وفي الغيب لا يقض قبل الاشهاد وبه
وهو قول الشافعي لانه لو وجب الغيب ان امان يجب بالمباشرة او
بالتبصير بصفة التعدي كالحفر في الطريق ونحوه ولم توجد المباشرة
هنا وكذا المسبب لان اصل فعله لم يكن جناية لانه بين في ملك نفسه
فلا يكون بعدا كالحفر في داره ولهذا اعتبر حاله وقت السقوط
لا وقت البناء والميلان ليس من صفة وكذا السقوط الا تزي ان لو سقط
قبل الاشهاد فلا يجب الغيب وكذا اذا سقط بعده ولو كان هذا السبب
وسبب لوجوب الغيب لما افرق الحال بين الاشهاد وعدمه كما اذا حذر
ببراعه الطريق او وضع حصا وكما سراج الكسيف والجناح وجه الاستحسان
انه سبب للاتلاف متعدي فيضمن كما لو حذر ببرا على في رعة الطريق
غير اذن الامام ويبان انه شبيه انه انقص بالمتلف اثر فعله وهو
البناء ويبان انه متعدي لانه ان مال الي الطريق الا عظم فقد شغل هو

ها

العامة وان ما لا يملك الغير فقد شغل هو ملكه فاذا اطلب بالتقريع
وفرض مع التمكن صار دامة على ذلك بمنزلة حياثة مستقبلة وصار كأنه
شغل في هذه الحالة وكالتوب اذا اهدت به الترخ فوقع في دار انسان
فلا ضمان على صاحب الدار اذا هلك التوب ولو طلب صاحب فمعه من صار
ضامنا وان لم يكن ذلك المنع ابتداء حياثة ومع هذا صار دامة كما به مستقبلة
وكما في ولد المعزور والمعزوب ان ضمانه يجب وقت الحضور وان كان الولد
في الابد اعلى حراره هو مانع من وقت العلوق وصار في الحكم كأنه منعه
بعد الطلب والحضور وولد المعزوب يحدث على ملك المالك ويصير
مصرفا يوم الطلب وهو مروي عن جماعة من الت يعين مثل سزنج والشيبي
وابراهيم الخنفي رحمهم الله **خلاف** الحنف في الطريق واخراج الجناح
لانه جنازة بنفسه ولهذا يعتبر حاله وقت الاخراج ولا يتبدل بتبدل
الملك وهذا يعتبر حاله وقت الوقوع ويتبدل بتبدل المالك بخلاف ما قبل
الاشهاد لا بعد ام المنع بعد الطلب وكذا اذا لم يفرط في البعض لانه معذور
في ذلك العذر من الزمان **وشرط** صحة الاشهاد دامة القدرة على التقريع
من وقت الاشهاد الى وقت السقوط اما ما عدا القدرة وقت الاشهاد
لان طلب الفعل انما يصح من الغاية من العاجز واما دامة الى
وقت السقوط لانه لو عجز عن التقريع قبل السقوط لا يصح مطالب فلا
يقتضي حاسا سقوطه بعده بمنزلة سقوطه قبل الاشهاد ويصير حياثا عند
السقوط سر التقريع قبل السقوط كانه اوقته عليه **والاشهاد** على
الحايط اشهاد على بعضه لان المقصود طلب التقريع عنه وعن اهراته
وروي بشر عن ابي يوسف ان الاشهاد على الحايط لا يكون اشهادا
على النقص ولا ضمن ما عطف بالنقص والصحيح ما ذكر في ظاهرها رواية
لان الاشهاد على الحايط اشهاد على جميع اجزائه والنقص من اجزائه
وتفسير الاشهاد ان يتقدم اليه واحد من له حق الطلب من اهل السكة
ان كان ما يدا الى السكة ومن العامة ان كان ما يدا الى طريق العامة صاحب
الملك او السكة ان كان ما يدا الى ملكه ويقول له ان حايطك ما يدا او
مخوف مصدح فاهدمه كيلا يقع على شيء **والاشهاد** ليس بشرط ان
الشرط هو الطلب حتى لو اقر بالطلب صاحب الدار يضمن ما تلف وقاية
الاشهاد اماكن اثبات الطلب عند الجمود والمكاتب والذمي والمرأة
كالحرم المسلم في الطلب ولا يقع الاشهاد من الصبيان والعبيد الا باذن
الاب والمولي اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله حايط ما يدا على دار
رجل فالاشهاد اليه والي سكان الدار نحو المستجير والمستجير لا
المشغول خالص حقهم وضرر شغل الرضا وخوف الوقوع والتلف

عابهم ولو كان الحايط رها او عارية فيقدم الي المرتين او المستجير
لا يصح حتى لو وقع لا ضمان على احد مما تلف بوقوعه لانه يقدم الي من لا يملك
الرفع والنقص **ولو تقدم** الي الراهن او المعير او الاجر يصح حتى يضمن
ما تلف به لانه يملك النقص بنفس الدين واسترداد العارية ولو تقدم الي
المالك وهو صبي لا يصح لعدم القدرة على النقص ولو تقدم الي ابيه او صبيه
لصح لولا ان النقص حتى لو وقع والتلف بنفسه فالدية على عاقلة الصبي
ولو مات الاب او الوصي قبل النقص اربلغ الصبي بطل الاشهاد ولزوال
الولاية وان مال الي الطريق الا عظم فابي الناس اشهد عليه فهو جايذ
لانه شغل حقهم فانهم اشهد فقد طلب من له حق التقريع لان كل فرد
يقدم مقام جميعهم فيما لهم فيه منفعة لنقد حصول الكل **قال** محمد رحمه
الله والاشهاد ان يقول الرجل اشهد عايني قد تقدمت الي هذا من
هدم حايطه **رجل** اشهد عليه في حايط له ما يدا فذهب بطلب من
يهدم منه فوقع فقتل انسان او عقد دابة او فسد متاعا فلا ضمان
عليه لانه لم يفرط لم يصر متديا والمسبب انما يضمن اذا كان متديا **رجل**
اشهد عليه في حايط ما يدا الي الطريق فتقدم معه خصه الي الف من
فسد الف من ان يجره زمانا فاجره الف من فوقع الحايط فقتل
انسان او فسد مالا لم يطل عنه الضمان وتاخير النقص باطل لان
الحق لعامة المسلمين ونصرف الف من انما يتقدم بين بيت لامة
المسلمين اذا كان فيه منفعة لهم اما فيه ضرر فلا نصار وجوده وعدمه
بمنزلة **الانثري** انه لو اذن بقتل ملك مال رجل وبقتل ملك شيء من
بيت المال لا يصح اذنه ولو فعل يكون ضامنا وصار كرجل له علي
الضررين وطلب المطلوب من الف من بان بوجهه فاجله بغير رخص
خصه كان باطلا **وذكر** في الاصل ان تاخير الف من ليس بقص
منه الانثري انه لو اجره ثلثة ايام ثم راى ان تاخيرها كان باطلا فانه
يا من يهدمه ويجمع عن ذلك فلو كان ذلك قضا لما كان له حق الرجوع
لان ولايته في تنفع المسلمين لا فيها تضرع وكذا الولد يردف الاسر
الي الف من واحده الذي اشهد عليه اب ما او ابداه لم يقع الا سرا
والف من لا في حق نفسه ولا في حق جميع المسلمين حتى لو سقط
الحايط فان تلف شيء ضمن جميع قيمته ولا يطرح عنه حصته الذي اجر
او ابداه لان شركته عامه والشركة العامة لا عرة بها في حق
نصف النضرقات **الانثري** ان نصرف واحد من المسلمين في بيت
المال لا يتقدم في حقه ولا في حق غيره والانثري ان تاخير الف من
لا يصح فتا حيزه اذ بان قبل وجب ان لا يضمن الاشهاد من

الواحد قيل له ما مع ما عتبار حقه وانما مع ما عتبار رانه قائم مقام المسلمين
 والواحد يقوم مقام المسلمين والواحد لهم منفعة ولهم فيه منفعة اما في
 التاخير ضرر فلا يقوم مقامهم فلو مع ما عتبار حقه ولا يجوز ان
 يصح ما عتبار حقه لان تاخيرها واداءه خرج مخرج العتق لان الحق
 للعامة واشبهه ده كاشه دههم ولو ما في الحايطة الى دار رجل فاشهد عليه
 صاحب الدار فانه ان يبره ايا ما ففعل صح حتى لو سقط في تلك الايام
 وانفسد منها ما لا يضمن **وكذا** لو ابراه به الاشهد لان الحق ثابت له على
 الخصوص والحق الثابت على الخصوص مما يطلق له صاحب الحق المقر
 فيه دل على الفرق بين الحق العام والملوك الخاص انه لو حضر يراي
 قارعة الطريق فابراه انسان واجبره في ظم السى فوقع فيها انسان
 او الرجل الذي ابراه او اجبره بحجة الضمان عليه ومثله لو حضر يراي
 دار رجل او وضع فيه شيئا فابراه مما منع ثم وقع فيه انسان ولا ضمان
 على المالك كانه مثل صاحب الدار والله اعلم **باب**
 من الوكالة والوصية فيما يكون فيه حضا في المصروف وغيره **اصل** الباب
 ان البيعة متى قامت على الغايب للقضاء بها لا تقبل الا اذا كان عند
 حضم حاضرا فقد اوصى على ما ذكرنا غير مرة اما اذا مات البيعة
 على الغايب ليكتب القاضى بذلك كذا بالاي قاضي احترق قبل ويكتب في
 القضا والديون بالاعتق لان الحاجة في العتق الى التخييد
 وذلك ممكن وفي الدين ابي بيان قدره ووصفه وانه ممكن ايضا فحوز اما
 في التخليد كالعبد الا بق والحارثة والعروض والدابة التي تد من
 بلد الى بلد لا يكتب بالاجماع لان الشرط في ينقل ويحول الاشارة مما المدعي
 والشهود فاذا اعدم هذا الشرط لا تقبل الدعوى والبيعة وعن ابي
 يوسف رحمه الله انه قال تجوز في العبد الا بق للضرورة ولا تجوز في الجوار
 وسائر العروض وهو اخذنا على روي **وروي** عن ابن جعفر في العبيد
 والجوارى ولا تجوز في غيرها من المنقولات وروي عنه في النواذر
 انه قال تجوز في جميع العروض والبهائم **قال** القضا الشريعة رحمه
 الله في ادب القضا وبهاخذ منها تحت المت حزون رحمه الله قاله
 القاضى الامام الاسيحي رحمه الله وتعليق الفتوى والفرق بين القضا
 والكتاب ما ذكرنا ان القضا على الغايب لا يجوز وسماع البيعة للكتاب
 ليس للقضا بها بل لنقل شهادتهم في كتابه الى القضا في المكتوب اليه
 ولهذا يعمل المكتوب اليه براه الا يراي الكاتب **وهذا** لو حضر الخصم
 مجلس الكاتب ليس له ان يفتي عليه بتلك البيعة لان تلك البيعة سمعت
 للقضا من المدعي باعانة البيعة بحضرة الخصم فصار بمنزلة الشهادة

على الشهادة والشهادة على الشهادة صحيحة وان لم يكن الحضم حاضرا
 عند التخذ وهذا المستحسن والعتب من ياتي جوار العمل بكتب القاضى
 اليه القاضى لان الكاتب لا ولاية له على الحضم الذي هو في غير يده فكتابه
 لا يكون حجة عليه وكتابه لا يكون اقوى من عبارته ولو حضر بنفسه
 مجلس قضا المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضى
 فكذا اذا كتب اليه وان اكتب بقدرة وافتعل والخط نسبة الخط
 والحائتم نسبة الحائتم فكانا محتملا والمحتمل لا يكون حجة ولكن تدر كمن
 العتبان وجوزنا كتاب القاضى الى القاضى في بي بيته مع الشهادت
 الحديث على رضي الله عنه فانه جواز ذلك والحاجة ان من اليه فقد يكون
 الشك ههنا على حقه في بلد وحضه في بلدة اخري فنقدر عليه الجمع
 بينهما ونرى لا يمكن من ان يشهد على شهادتهما واكثر ان من يجزوز
 عن ادا الشهادة على الشهادة في وجهي وجهي ثم يحتاج بعد ذلك الى معرفة
 عدالة الاصول ونرى لا يعرف عدالة شهوده في المصروف الذي هو الحضم
 لو شهد على شهادتهما فتتبع الحاجة الى نقل شهادتهما بالكتاب
 الى مجلس ذلك القاضى لسعف الكاتب عند التهم ويكتب ذلك الى المكتوب
 اليه فالتفسير جواز ذلك لكن في بيته مع الشهادت لانه لا ينفك
 عن سبهم كما ذكرنا في وجه العتبان فلا يكون حجة فيما يندري
 بالشهادت كشهادة الرجال مع النساء والشهادة على الشهادة
 ولان ذلك نادرا ثم البلوي لان الحاجة محس الى ذلك **والفرق** لا يري
 علي ما يتم البلوي لان الحاجة محس الى ذلك **والفرق** لا يري
 رحمه الله بين العبيد والجوارى ان العبيد انما يجزم خارج البيت
 غالب فيقدر على الاباق غالب فيمس الحاجة الى الكتاب
 فاما الامه فاما تجزم داخل البيت فلا تقدر على الاباق غالب
 فلا محس الحاجة الى الكتاب ولا ثاب العتق لهما يحتاجونه
 فلم يجز دفع الحارثة الى رجل لم يقض بالملك له الى هذا ان راي
 يوسف فقال ارايت لو كانت حارثته جميلة اكتب ادفع الى الطالب
وحرف اخذ ان القاضى يفتي بحسب الحاجة ان كانت الحاجة عامة
 تقضي على العموم ونثبت الحكم عاما وان كانت خاصة نثبت خاصا
 وحرف اخذ ان شهادته الكافر على الكافر مقبولة وعلى المسلم
 غير مقبولة فقدا ونقبل حكما وضما كما قلنا في عن الوكيل
 وعينه الا اذا كان هناك ضرورة لا يمكن دفعها الا بها كشهادة
 السنون وحدهن فيما فيه ضرورة لا يمكن دفعها الا بها كما في
 البكارة وشهادة لولف بلدة على الولاية اذا امرنا هذا قال محمد

رحمه الله رجل ادعى ان فلانا وكله بقبض كل حق له بالكوفاة وبالخصومة
 في ذلك وسائر ما صنع واقام البيعة والموكل غائب وليس معه حمم
 لا تقبل بيعة لانه يدعي على الغائب عقد وليس عنه همم حاضر
 والبيعة للقضا لا تشيع الا على خصم حاضر كالحق متى مات على الغائب
 في اثبات دين عليه وليس عنه همم حاضر فان احضر عندها الموكل
 قبله حق او يدعي ان الموكل قبله حق واقام البيعة على ما ادعى من الوكالة
 بعد انكاره الوكالة تعبد ويجعله القاضي وكيلاً في كل ما يشهدت
 به الشهود لان البيعة قامت على الغائب للقضاة وعنه حاضر
 لان بين الحاضر الذي يحدد الوكالة وبين الغائب اتصال بسبب
 المداينة التي جرت بينهما ولا يمكن اثبات ما ادعى على الحاضر الا بالثبوت
 على الغائب وفي مثله ينتصب الحاضر عضواً عن الغائب ويقوم انكار
 الحاضر مقام انكار الغائب من حيث الحكم فكان عن الغائب همم
 حاضر فتقبل البيعة قال متاخذنا رحمهم الله هذه المسئلة تدل
 على ان اقامة البيعة على المسحرجا يدان محمد اقال في الاصل
 واحضر الوكيل رجلاً يدعي ان الموكل قبله حق ولم يقبل احضر
 رجلاً للموكل قبله حق فنهض ايدل على انه اذا احضر مسحرجا يدعي
 قبله حق للموكل وهو منكرو واقام البيعة على الوكالة لتقبل
 بيعة لكن متاخذنا تحت المت حروف قالوا انما تجوز اقامة البيعة على
 المسحرجا اذا لم يعلم القاضي انه مسحرجا اذا علم لا وهو اختيار
 الشيخ الامام برهان الائمة واذا قبلت بيعة الوكيل على الذي
 احضره يفتي بالوكالة في حقه وفي حق غيره من غير ما الموكل يد
 بالكوفاة حتى اذا احضر عندهما احضر يدعي عليه حق للموكل وانكر
 وكالة لا تحتج الى اعادة البيعة على الوكالة لان الوكيل امن
 اثبت الوكالة على الوجه الذي اثبتتها الموكل والشهود امن
 يشهدون بما عاينوه لا بعينه فاذا كانت الوكالة عامة لا يشهدوا
 الا بوكالة عامه والشهادة لا تقبل الا بعد الدعوى والقاضي
 انما يفتي بما توافقه الدعوى وشهد به الشهود فلو لم يقض
 بوكالة عامة وقع فضاوة بغير ما شهد به الشهود فكانت
 الخصومة مع واحد خصومة مع الكل نقد براء والقضا على الواحد
 قضا على الكل ولهذا الوفتي بوكالة في حق على هذا الحاضر
 لا يحتج الى اثباتها بعد ذلك في دعوى حق احضر عليه كذلك
 ولهذا الحاضر رجلاً وادعى لموكله قبله حق واقام البيعة
 فقبل ان يفتي القاضي بالوكالة غاب المدعى عليه فانه لا يفتي

القاضي بالوكالة على الغائب فلو احضر عندهما احضر يدعي
 لموكله قبله حق فانه يفتي بتلك البيعة لان اقامة البيعة
 على الاول بمنزلة اقامة على كل الغرض فكل من حضره الاول
 وقت اقامة البيعة لحضره الكلمة الا تزي ان الوكيل لو اقام
 البيعة على الدين ثم غاب وحضر الموكل يفتي له بتلك البيعة وكذا
 لو اقام البيعة على الوارث فغاب هذا الوارث وحضر وارث
 احضره فانه يفتي على الثاني بتلك البيعة كذلك هنا وهذه الات
 الثابت بالبيعة العادية اذا قبلت كالثابت معاينة ولو غاب
 القاضي ذلك وعرف الموكل باسمه ونسبه لا يحتاج الوكيل بعد
 ذلك الى اثبات الوكالة في حق من يدعي قبله حق فكذا اذا ثبت
 بالبيعة ولو شهد وانه وكله بحقه قبل فلان بن فلان وبالخصومة
 لا تقبل الا بحضرة فلان لما قلنا فان اقام البيعة بحضرة وفقي
 بوكالته ثم احضر عندهما احضر يكلف اقامة البيعة ايضاً لانه
 اثبت وكالة خاصة مفقودة على الحاضر فلا بد من اثباتها على
 الثاني لان الوكالة تقبل التخصيص واذا شهد له شاهدان
 بالوكالة والوكيل لا يدري انه وكله او لا غير انه قال احضرين
 الشهود انه وكلني بذلك فانا اطلبه فهو جازي لان يجزئهم
 يثبت العلم للقاضي بالوكالة حتى يقضي به فكذا كثبت العلم للوكيل
 حتى يظلمه بل ادري لان الاعلام بالوكالة تقبل منه قول الواحد
 كان اوفى سناً بخلاف القضا ودعوى الوكيل غير ملزم والقضا
 ملزم وهو نظير الوارث اذا اذبحه الشاهدان بحق لمورثه على
 فلان جاز له ان يدعي ذلك ليشهد له **وان شهد** على وكالة
 في شي معروف والوكيل يحدد الوكالة فان شهد اياها لموكله من الطالب
 فليس له ان يخذ ذلك لانه اكد بشهوده بالجمود فتبطل شهادتهم
خلاف الاول فانه ما اكد بهم بقوله لا ادري ولكنه احتاط لنفسه
 وبين انه ليس له علم المعين بوكالته انما يعتمد خبر الشاهدين
 اياه بذلك وذلك يوجب علم الظاهر وان كان الوكيل هو
 المطلوب فان شهد انه قبل الوكالة لزمه الوكالة لان وكيل
 المطلوب بعد قبوله الوكالة يجزئ على جواب الحقم دفن للمضر عن
 الطالب فانه لو لم يجزئ وغاب المطلوب ينقضي المدعى بتقدير اثبات
 حقه عليه فانما شهد عليه بما هو ملزم اياه فقبلت وان لم يشهد
 على قبوله فله ان يقبل وله ان يرد لان الثابت من التوكيل بالبيعة
 كالثابت معاينة ولو غاب الوكيل المطلوب اياه كان له ان لا يقبل

لأنه لا يقدّر أن يلزمه شيء بدون رضاه ولو لم يجبر على الجواب
هنا لا يلحق المدعي ضرر من جهة الوكيل وإنما يلحقه بتزكته النظر
لنفسه فاما بعد القول لم يحضره علي الجواب فنقرر الطالب
لمعنى من جهة الوكيل لأنه إنما ترك المطلوب امتنى دا على قوله
الوكالة **ولو حضر الموكل** عند القاض مع الوكيل وليس معنى ضم
حقا له ابن وكلت هذا بركة حق في الكوفة والحضرة منه ان
كان يعرف القاض الموكل جازا التوكيل وان لم يعرفه لم يجز
لان فائدة التوكيل تعلم القاض الموكل عند غيبته حضوره
التوكيل ووقت القضا بالوكالة وقت القضا على المدعي عليه
والغائب انما يغير معلوما بالاسم والنسب فاذا كان القاض
يعرف الموكل باسمه ونسبه امكنه القضا بالوكالة لانه
يقضي معلوم على معلوم فكان مقتدا فيصح واذا كان لا يعرف
باسمه ونسبه لو قضي بالوكالة قضى للجهرل على مجهول وانه لا يصح
فلا يصح التوكيل فلا يجز حتى لو كان معيدا بان احضر عند
القاض حضا وقال وكلت هذا لخاصم عني مع هذا الرجل
وسم كل من لي قبله حق بالكوفة فان القاض يتبدل توكيله ويجعل
وكيله وان لم يعرف الموكل لانه يقتيد اذا كان بحضوره الخصم هكذا
ذكره شمس الأئمة الحلواني ولا نه اذا لم يعرفه يجتهد انه احتال
وسمى نفسه باسم رجل له على الناس حق ليد خذ حقه بالباطل
فان لم يعرفه القاض فقال ان اقيم البيعة على اي فلان بن فلان
الغلاب ليقيم بوكا لتي لهذا الرجل متى غيبه لا يلتفت اليه لان شرط
سماع البيعة على النسب الحضرة في النسب كما في سائر الحقوق ولم
يوجد **وكذا الواحضر** غزير له لا نه لا حاجة الي اثبات النسب متى كان
حاضرا فان غاب الموكل واحضر الوكيل رجلا للموكل عليه حتى يسأل
القاض الوكيل البيعة ان الذي وكله فلان بن فلان الغلاب
فان اتى بها بحضور المدعي عليه فثبت وجعله القاض وكيله
وخصما لكل من كان للمدعي قبله حق لان الوكالة كانت صحيحة
بالمعينة الا ان القاض كان لا يقضي بالوكالة لجهل نسب الموكل
وهذا الحاضر خصم عن الغائب في اثبات وكالة وتقرير نسب
عند القاض لان القاض يقول له رايت رجلا وكلك الا ان ادري
انه على النسب الذي يدعي فلا يحده من اقامته البيعة على الوكالة
من جهة ذلك الرجل الذي يدعي الحق فاذا اقام البيعة على
ذلك وزالت الجبهة يقضي بها وهذا اذا اقام البيعة للمقتضا وان اراد

من القاض ان يسمع شهوده ويكتب بذلك كتابا الى قاضي اخر في
الخصم بان حضر عند القاض وقال اني وكلت هذا والقاض لا يعرف
قاردا الموكل ان يقيم البيعة على الدين لم يفع له القاض كتابا الى
قاضي اخر واذا دعي الوكيل الوكالة بالحضرة مع فلان الغائب
واقام البيعة على الوكالة وطلب من القاض ان يكتب بسمهم ذلك
وتسمع شهداتهم وان لم يكن معهم خصم حاضرو يكتب الكتاب بشهادتهم
الى القاض ليس يقضا بل هو بمنزلة الشاهد في القضا على الشهادته
ونقل الشهادته الى مجلس المكتوب اليه بكتب به وحسن نقل شهادتهم
بالكتاب وهو قاض وقول القاض في بيعة الجهر بمزلة شهدته دة
شاهدته **الا ترى** انه لو قال ثبت عندني زنا فلان واحصاه فاحضره
او قتله فاقبلوه ثبت ذلك بمجرد قوله وهذا قول ابي حنيفة وابي
يوسف وهو قول محمد ولا اما علي قوله الا حذر الذي رجع اليه
كما رواه ابن سماعه لا يصح ق القاض في بيعة الجهر انه ثبت عندني
زنا هذا الرجل ارفقه او غيره من الحقوق حتى يعرف الحق التي
بها يقضي ولا تثبت شهدته الا اصول عند المكتوب اليه بكتب
القاض ما لم يشهد معه شاهد اخر وكتب القاض بمنزلة
شهادته واحدة من الفروع كانه حضر بنفسه وشهد منهم من قال
هذا فضلا عن ضرور زمان لان ابا حنيفة كان في القرن الذي شهد
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدق وصفهم بالخيرية فكان
الغالب منهم الصلاح ولهذا يكتب بظاهر العدالة **ومحمد كان** في
القرن الرابع وقد فسخ الكذب وظهر الفساد في القضا فلم يتبدل
قوله ما لم ينضم اليه شاهد اخر احيانا طالحقوق الناس ومنهم
من قال هذا الاختلاف حجة وبرهان **ومحمد** رحمه الله يقول هذا
قول واحد غير معصوم عن الكذب فينا يطلع على الرجال فلا
يكون حجة كاشفة دة وهما يقولون بان القاض نائب الرسول
عليه السلام والتابع قائم مقام المنوب عنه وقول المنوب عنه
حجة على الاقراء فكذا قول التابع فدل ان قول القاض في اقيم
مقام شهدته شرعا كما تثبت شهدته الا اصول بشهادته دة
شاهدته يثبت بكتب القاض بخلاف ما اذا حضر بنفسه الى بلده
القاض المكتوب اليه وشهد بين يديه على شهدته دة هو لا حيث
لا يتبدل ما لم ينضم اليه شاهد اخر لانه الحق بواحد من الرعايا
مخروجه من موضع ولاية وقضا به فاما هنا ثبت ذلك بالكتاب
والكتاب وجد من موضع وهو قاض فيه فكان قوله بمنزلة شهدته دة

شاهدت حقا انه لو كان قاضي تلك البلد بان كان قاضي القضاة تثبت
شهادة الشهود بمجرد قوله في مجلس القضاة في الثاني **وكذا**
كان في بلد فيه قاضيان كل واحد منهما قاض في ناحية علي حده
فاحتمل في ناحية احدهما فاحتمل احدهما صا حبه بقبضته او شهدا
شهودا عنده فان كان المحترقا في هذه الناحية يجوز للاحد
ان يقضي بقوله اذا وصل الى موضع ولايته وان كان المحترقا في
تلك الناحية لا يجوز لهذا القاض في ان يقضي بمجرد قوله **وما عرف**
من الجواب في الوكالة فهو الجواب في الوصاية في الفضول كلها لان الوصي
وكيل بعه الوفاة اليه انما رجع الله حيث قال والوصي بمنزلة
الوكيل في هذا كله الا انهما يعززان في فصل وهو ان في الوكيل
اذا ثبت الوكالة عامة مست عامة وان ثبت خاصة ثبت خاصة
والوصي اذا ثبت الوصاية ثبت عامة عند ابي حنيفة رحمه الله سواء
اشتبهت عامة او خاصة لان الوصي في نوع يكون وصيا في انواع كلها
عنده بخلاف الوكيل في نوع **وعندها** كل واحد منهما يقبل التحقير
هكذا اذكر هلال رحمه الله قوله ابي يوسف مع محمد بن الوقف وفي
اكثر نسخ قوله ابي يوسف مع ابي حنيفة لمحمد رحمه الله انه خصه كل
واحد منهما في شيء فوجب ان يختص به لانه لا يجوز ان يكون الشيء
شيء وفي حق ولد لم يثبت الا حذر علي ذلك وقد يجوز ان يكون الشيء
بناءه علي العموم لكنه يحتمل التخصيص ويصح تخصيصه كالنصارى
فان بناه علي العموم عند الاطلاق ولو خصه رب المال بصرح
تخصيصه **ولها** ان مبني الوصاية علي العموم فصار بمنزلة الذات
ولو اذن لعبد في بعض النسخ ما ذكر في النسخ رقت كلها وان
الوصاية في الدين تقتضي الوصاية في الدين لان الدين يصير عينا
بالقبض والعين مصر دينا اذا استهلك رجل فثبت ان كل واحد
منهما يقضي الوصاية في الاخر فيستحسن ويجعل كل واحد منهما في جميع
الاموال ولم يذكر قوله محمد بن ابي اوصي الي رجل ماله ولم يوص في ولده
او وصي الي رجل في بعض ماله وسكت عن غيره ولم يوص في بقية المال
الي احد فيجوز ان يقال انه يكون وصيا في ذلك الشيء خاصة
كالوكالة وكذا اذا وصي ببعض ماله الي رجل وبالبعض الي اخره وولده
الي واحد وبالماله الي اخر **ومحمد** ان يقال فهو وصي في جميع الاشياء
لانه اذا وصي اليه في شيء خاص فلا بد من وصي اخر في سائر امواله
وفي ولده فلو لم يجعل هذا الرجل وصيا بجناح ابي ان يجعل
وصيا اخر والميت اعتمد علي هذا في بعض امواله وقد ظهرت

امانة عنده فهو اولى من الذي لم يوص الميث اليه بخلاف ما اذا عين
لكل واحد منهما نوعا لانه اعتمد علي كل واحد منهما في شيء لم يستند في
الاخر والاسم به يقول ان لا يكون وصيا لابي ذلك الشيء خاصة وقد ذكر
هلال عن ابي يوسف رحمه الله انه وصي في ذلك الشيء خاصة وقيل
المذكور ههنا قوله ابي يوسف ومحمد رحمه الله وفي قول ابي
حنيفة رحمه الله يحتاج الي اعادة البيعة اذا حضر وصيا اخر في الوكالة
والوصاية جميعا بن علي ما لو اشترى عبدا او ادعي العبد عليه العتق
وانك المولى فاقام العبد البيعة ان المولى قال قبل الشراء انك عبدي
فهو صريحي الق في بيعته ثم اشترى عبدا اخر يقضي الق في
يعتق هذا العبد في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله **وفي قول**
ابي حنيفة رحمه الله يحتاج العبد الثاني الي اقامة البيعة لان
الق في بيع الشراء ذة الاولي في حق العبد الاول خاصة كذلك
هنا **وقال** بعضهم هذا قول الكل والفرق لابي حنيفة رحمه الله
وهو ان هناك العبد لا يدعي الا عتق نفسه والقاضي يقضي علي
حسب ما يدعي المدعي وشهد به الشهود اما بعد المدعي يدعي
وكالة عامة وشهد الشهود بوكالة عامة فثبتت علي حساب ما
يدعي المدعي وشهد به الشهود اقبض ما في الباب ان الشهود شهدوا
باليمين بوصف العموم الا ان الق في يقضي بيعته خاصة لا بعد ام
المدعي بوصف العموم والخدام حاجته العبد الي اثبات وصف العموم
وقيل هذه المسئلة بن علي مسئلة الشراء ذة القايمة علي عتق العبد
ان عند ابي حنيفة تشتترط الدعوى ولم توجد من الثاني وعند ههنا
لا يشترط **وذكر** في المسائل ان علي قول محمد لا يحتاج الي اقامة البيعة
وعلي قوله ابي يوسف يحتاج اصله ما ذكر في ادب القاض في اذا
قال كله امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يدري ان
الطلاق واقع فرفضت المرأة اني القاض في الذي لا يدري ذلك طلاق وفتق
بصحة السكاح وبق الحل ثم تحول عن رايه وصار ممن يري ذلك طلاقا
واقعا ثم تزوج امرأة اخذ في قائله يحسب المرأة الاولي ونسي الامر
في المرأة الثانية علي راي نفسه وبق رقتها لان القاض في انما اطل
الطلاق في الاولي بالاحتمال ففتق قضاؤه فيتحول الرائي بعد ذلك
لا يتقضى ذلك فاما المرأة الثانية انما ينفذ عليها الحل لان لم يحز
فيها حكم من القاض في فيبني فيها الامر علي راي نفسه **وقال محمد**
رحمه الله يكفي الغنم عبي امرأة واحدة قال الصمد الشهيد وبه
يعتق **وذكر** في الامالي رواية بشر عن ابي حنيفة مثل قوله ابي يوسف

ولوان مسلم ادعي ان فلانا نصراني وكله بقبض كل حق له بالكوفاة
وبالحضرة وشهد نصرانيان واحضر عترتي مسلم لم تقبل الشهادة
لانها شهادة النصرانيات من علي المسلم مقصودا فلا تقبل فان احضر
عترتي نصرانيات واقام عليه البيعة فقبض له بالوكالة لان هذه شهادة
النصرانيات من علي النصراني واذا قبلت لا بد من القضا بها واذا اقبى
بالوكالة كان ذلك قضا علي جميع العزما من المسلمين وغيرهم
لان البيعة لما قبلت صار الشايت بها كالثابت معاينة وتضمن المسلم
بهذه نيت حكم لتبوت هذه الوكالة عند القضا علي خصم
كانت البيعة حجة في حقه لا مقصودا به ليل ان حضره المسلم
بشروط الغنوق البيعة وهو كما ذكرنا في النصرانيين اذا شهد
علي نصراني انه اعترف عبدة المسلم يقضي به وان تضمن تكميل الحد
علي المسلم لو قد فانه الا انه اذا كان المسلم منكرا للدين يحتاج الي
شاهد من مسلمين علي الدين وكذا لو اقر بالوكالة وانكر الدين
ولا يجوز شهادته الذي يبين علي توكيد المسلم مسلم او ذميا بقبض
دينه من مسلم او ذمي لان في هذه البيعة الزام علي المسلم فان
الوكالة متى ثبتت استغنى عن المطلوب البراءة بدفع الدين الي الوكيل
وكان الغنوق امانة في يد الوكيل اذا هلك ضاع حق المسلم
وشهد ذميا اهل الذمة لا تكون حجة في الزام بشي علي المسلم وان كان
الطالب ذميا والوكيل مسلم والمطلوب ذميا جازت شهادتهم
لان الزام في هذه الشهادة علي الذمي فانها تلزم علي المطلوب
دفع المال وهو ذمي ويبرأ بهذا الدفع عن حق الطالب وهو
ذمي وان كان المطلوب مسلما فان كان منكرا للوكالة لا تقبل وان
كان مقرا بالدين والوكالة تقبل لان الزام فيها علي الطالب
فاما الزام علي المطلوب فقد ثبت باقراره بالدين والوكالة **الا ترى**
ان هذه البيعة وان لم تضم كان فهو مجبرا علي دفع المال الي الوكيل وان
ثبتت بهذه الشهادة براءة عن حق الطالب بالدفع الي الوكيل والطالب
ذمي **خلاف** المسلم اذا كان في يده دارا دعي ذمي فيها دعوي ووكيل
وكيل بشهادته اهل الذمة لم تجز شهادتهم علي الوكالة اقر المسلم
بالوكالة او انكرها اما اذا انكر فلان في هذه الشهادة الزام الجواب
علي المسلم عند دعوي الوكيل واما اذا اقر فلان اقراره بالوكالة
لا يلزمه الجواب لان الاقرار بالدين يصدق حق الغير وهذا اقرار
بالوكالة لا يلزمه بالدفع الي الوكيل فانما يلزمه ذلك بشهادة
الشهود وشهادة الذمي لم يثبت حجة علي المسلم بخلاف الدين

لما ذكرنا **مسألة** ادعي انه وصي نصراني واحضر خصما مسلمي النصراني قبله
حق وهو مقرب له الا انه ينكر موت النصراني والا ايضا فاقام شهودا
نصراني علي ذلك فالتفت اليه ان لا تقبل ولا يقضي له بشي كما في الوكيل
وفي الاستحسان تقبل وبعض يوصيه من قول ابي يوسف ومحمد
خصم قوله بالذكر منهم من قال بخصيص قوله بالذكر في الاستحسان
بطل علي قوله ابي حنيفة خلا ف قوله فكانت ابا حنيفة اخذ بالقياس
ومهم من قال لا بل الاستحسان قول الكل وهو الصحيح وخصيص
قوله بالذكر بطل علي ان قوله ابي حنيفة خلا ف قوله الدليل عليه
ان محمد اذكر في الاصل في اخر هذا الباب وقال لو كان الوصي نصرانيا
فشهد علي موت الموحي ووصي في هذا الدجل نصرانيات فالشهادة
جازية وهذا استحسان مثل الاول وهو قبيح من قول ابي حنيفة واي
يوسف **وقرنا** وجه القياس ان الايض التوكيد بعد الوفاة فتميز
بالتوكيد حالة الحياة وفي التوكيد حالة الحياة لا تقبل ولا يقضي
بشي فكذا في التوكيد بعد الوفاة وكذا لو شهد ابا لدين وهو منكرا
وجه الاستحسان ما اشار اليه محمد في الكتاب فقال لان موت
النصراني لا يحضره المسلمون يدبر ان لا يصح في الغالب ان تكون
عند حضرة الموت في دورهم والمسلمون لا يخطون اهل الذمة في
دورهم فلو لم تقبل شهادته النصراني علي المسلم في اثبات الموت
والوصاية ادعي الي ضياع حقوقهم المعصومة المتعلقة بالموت والا ايضا
تقبل علي الغنوم المسلم ضرورة كما تقبل شهادته النسب علي
الولادة والبراءة والعيوب التي لا تمكن الدجال النظر لها ضرورة بخلاف
التوكيد حالة الحياة لانها في الغالب تكون في الاسواق وخارج
الدار والمسلم في الاسواق فلا ضرورة **وكذا** اذا كان
منكر المدين وعلي الدين سخطود مسلمون وعلي الوصاية كفارة
فهو علي القياس من الاستحسان **نصراني** ادعي ان فلانا مات وانه
ابنه وارثه واقام بيعة من النصراني ولم يحضر خصما لم تقبل لانها
قامت للقضا من غير خصم فان احضر عترتي لم يثبت مسلم وهو منكرا لدين
او يقرب لكن ينكر نسبه واقام بيعة من النصراني لم تقبل في القياس
وتقبل في الاستحسان وجه القياس ان هذه شهادة النصراني
قامت علي المسلم مقصودا **وجه** الاستحسان ان سبب ثبات النسب
النكاح والولادة والمسلمون لا يحضرون من كتمان وولا دتهم فلو لم تقبل
شهادته النصراني علي المسلم ادعي الي ضياع الحقوق المتعلقة به
بالنسب ولو علم القضا بموت النصراني واقام رجل البيعة من

الفكرية/نه/ابنه وجا يعزيم مسلم مقربا لمال منكر للموت والنسب فيقضي بان
ابنه ويبيع المال اليه استخسنا لما قلنا ولو حضر عريضا نصرايا في
المسبلتين يفتني بوصا بيته ونسبه بالاجماع ويكون قضا في حق المسبلين
ايضا لما ذكرنا **رجل** ادعي ان فلانا اوصي اليه واحضر عريضا من عرمانه
مسلي كان او كافرا مقربا لمال لكنه منكر موت الرجل ووصيته اليه هذا الرجل
فتشهد علي موته ووصيته ابن الميت او عريضا لهما علي الميت دين او رجلان
فذا وصي لهما بوصيته لم يثبت شهدا وثبنا واستخسنا هذا اذا لم يكن
الموت طاهرا اما اذا كان طاهرا فالحق ان لا يجوز شهدا وثبنا وفي
الاستخسنا يجوز ولو شهد علي موته ووصيته عريضا لهما للميت دين
جاءت شهدا وثبنا علي من محمد موته من العرمان والموصي لهما والورثة سواء
كان الموت طاهرا او لم يكن هذا اذا انكر العزيم الموت فان اقرب الموت
والدين وانكر الوصيف فتشهد ابن الميت او العريضا او الموصي لهما فالقضا
ان لا تقبل وفي الاستخسنا تقبل لان العزيم اذا كان مقربا لموت والدين
فقد ثبت باقراره لانه يقر علي نفسه ان عليه تسليم ما عليه الي هذا
الرجل فصار كالموت لو كان الموت طاهرا لهما او بالبيته ثم شهدا وكذا
علي الوصية ولو كان كذلك كانت المسئلة علي القضا والاستخسنا
فكذا هذا او قد مرت هذه المسئلة في باب من الشهادة ذات **شهر**
اطلق محمد رحمه الله في الكتاب ان شهدا دة هولة جارية قال مستأجنا
رحمهم الله ليس الجواب كما اطلق بل معتد اي انها جارية في حق هذا
العزيم المعربا لموت اما في حق غيره الذي ينكر الموت فلا لان موت الموصي
انما ثبت بحجة قاصرة ونحوه فانه هذا العزيم المعربا لموت فاقصر
بثبته في حقه كما في سائر الاقارب **كتاب**
الرجوع عن الشهادة ذات **باب** الرجوع عن الشهادة
اصل الباب ان الشاهد بالنسب اذا رجع عن شهادته بعد القضا بالنسب
ان لم يكن المشهود به ملكا للمشهود عليه لولا شهادته وثبنا لا يضمنات
شيئا سوي رجعا في حالة الحياة او بعد الموت اذا كانت الشهادة في
حالة الحياة وان كانت الشهادة دة بعد الموت يضمنان ما ورث المشهود
له المشهود عليه لان الشهادة اذا كانت في حالة الحياة ما اتلفوا عليه
المال انما الزموا النسب بشهادته والنسب ليس بمال ولا يدبر في اسماء
بموت قبل الاخذ بغيره الا **حضر** **وكذا** لو شهد ان هذا امولا اعتقه
وهو ملكه وقال المشهود عليه ان هذا رجل ثم رجعا بعد القضا
بشهادته وثبنا لانهم الزموا لولا بشهادته وثبنا والولا ليس بمال كالنسب
وكذا الوثاق فورا الا حذر ثم رجعا لم يضمنوا ابدا لان شهادته وثبنا بالنسب

والولا كان في حالة الحياة وذلك لا تكون شهادته بالميراث وان كانت
المشهود له ملكا للمشهود عليه لولا شهادته وثبنا بالنسب
حال حياته ضمنوا فيه المشهود له المشهود عليه ان رجعا في حياته
ولا يضمنان ما ورث المشهود له وان شهدا بعد موته يضمنان
ما ورث المشهود له مع القيمة لان علة استحقاق الميراث
العتابة والموت وكان بمنزلة الحكم المعلق بعلة ذات وصعين
فضمنان الي احدهما وجود الا لانه واحد منهما ابدان اثبات
الحكم الا ان الوصية الاخرى يرجع بانقضاء الحكم به وبه يتم العلة
وثبت الحكم باعتبار كمال العلة **وهذا** لان الوصية الاخرى
يثبت رك الاول في العتابة وهو معلق للعلة الاولى فكان بمنزلة
الشرط والحكم فتدبر في الشرط فيرجع باعتبار الشرطية
كما قلنا في مسئلة السفينة والعتدح المسكر وهذا بخلاف
ما اذا شهد واحد ثم احضره فقي القضا من ثم رجعا فيها يضمنان
ولا يضمنان الا تلافيا في احدهما لان الشهادة دة لا توجب شيئا بدون
القضا وانما يقضي القضا من بشهادته جميعا فهو ما لو شهدا
معسوا وهذا السبب قد ثبت قبل الموت ثم الموت لم يكن مشهودا
به واستحقاق الميراث به لانه احضر الوصيين وجودا واذا كان
الموت او لا فهو غير موجب ولا يستحق ثبته بالنسب وانه احضر الوصيين
وجودا **وهذا** لان الشهادة دة اذا كانت في حالة الحياة لم يقع التلاف
علي المشهود عليه لانه او يكون التلاف بعرض لا نه كما يستحق
المشهود له ميراثه فالمشهود عليه يستحق ميراثه ولم يكن عريضا
التلاف علي المشهود عليه **بخلاف** ما اذا كان بعد الموت لانه
التلاف لانه لانه بعينه عريضا فكان عريضا التلاف **وحرف اخر**
ان من اقر لا يضمن بشي ثم استحق المقر به بالبيته لم يضمن المقر به لان
بالاستحقاق ظهر ان الاقرار في ملك الغير فكان باطلا وحرف
احذر ان الوارث اذا اقر علي مورثه بالدين يبيع اقراره في حق نفسه
خاصة حتى يوحذ ذلك من نصيبه اذا كذب ببقية الورثة لتقدم
الدين علي الميراث ونقص الحجة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه
الله **رجل** له جاريتان لكل واحدة منهما ولد ولدته في ملكه فتشهد
شاهدان لاحد الاثنين ان المولي ادعي نسبه وشهدا احذر ان
لا حذرانه ادعي نسبه وفتقي القضا في بشهادته دة الفريقتين بنسب
الولدين وامومة الولد للامين ثم رجعا عن شهادته فمهر علي
ثلثة اوجه اما ان كانت الشهادة والرجوع حال حياة المولي

او كانت الشبهة حاله الحياة والرجوع بعد الموت او كانت الشبهة
والرجوع بعد الموت بغنى الوجه كلها لا يتطل بسبب الولد ولا امواله
الولد الجار بيتين لان رجوع الشهود يجعل في حقهم لا في حق الشهود
له الا ان في الوجه الاول يصح كل فريق للمولى قيمة الابن الذي شهد
به وما انتقلت من قيمة امه الي قيمتها ام ولد لا ينهي التلغ ذلك
على المولى لولا شهادته لكان مملوكين له وما زاد على قدر الثقلان
من الامتين التلغاه بعد الموت لا في الحال فما التلغاه حالاً يضمان
حالا وما التلغاه موحداً يضمان عند حلول الاجل ثم كيف يعرف
نقصان قيمة ام الولد **قال** بعضهم قيمة ام الولد ثلث قيمتها فيه قيمة
المدير ثلث قيمته فتا وهو غنيب لا لقاضي الامام على السعدي
وشمس الامامة السرخسي واستادنا رحمهم الله لان في القرن ثلاثة
انواع من النافع الاستخدام والبيع وقضا الدين بعد الموت وفي ام الولد
فانما منفعة البيع وقضا الدين ويبقى منفعة الوطي وفي المدير فانت
منفعة البيع ويبقى منفعة الوطي وقضا الدين له وصه فبقى الثلثان
وذكر شيخ الاسلام جواهر زاده في الدعوي في قيمة المدير اختلاف الشايع
قال بعضهم نصف قيمة العتق لان قتل التدبير كان له قيمة نوعاً
منفعة البيع وما شاكله ومنفعة الاجارة وما شاكلها وقد زال احدهما
وهو البيع ويبقى الاخر **وفي فتاوي** ابي الليث رحمه الله كذا كره وهو
اغتيا والصديق الشهيد رحمه الله وقال بعضهم يغرم ما يقوم
وقد تعلق عنه بموت يموت السيد فايت هذه المنافع فيظهر به
التفاوت والنقصان ويقل هذا اصح واليه استأمر محمد رحمه الله في
الكتاب وهو اسه بمذهب ابي حنيفة رحمه الله في التقدير هذه
هو الحكم في الحال فلو مات بعد ذلك ولا وارث له غير الامام ومن وجد كل
واحد منهم نسب صاحبه وترك ما لا كان ماله بينهما وعنتت الجاريتان
بموت المولى لعدم صحة رجوعهم في حقهما **ويضمن** شهود كل ابن انا
الاخر نصف قيمة ام الاخر لان كل فريق زعم عند الرجوع انه اختلف ما بين
من الجارية تبشها دنة على المولى بغير حق لان عمله عتق ام الولد
مات النسب والموت بمثل الشرط والحكم بقضا الي العلة فقد زعم
كل فريق ان قيمة ما بقي من الجارية صار ديناً عليه للمولى وموته
صار ميراثاً بين الاثنين الا ان المشهود له بالنسب تربية عن حصة
لانه منقول شهادتي صادق في الشبهة كاذب في الرجوع فبقى حصة
الابن الاخر ولا يضمن كل فريق قيمة الابن المشهود به ونقصان امواله
الولد لابن الاخر لانهم ضمنوا ذلك للاب مرة فلا يضمنان شيئاً **ولا**

يضمن كل فريق ما ورثه الابن المشهود له للابن الاخر لانهم شهدوا بالنسب
حال حياة التورث والشهادة بالنسب حال الحياة لا يضمن الميراث
لما ذكرنا ثم يرجع كل فريق على الابن المشهود له في ورثته من الابن الجريح
ما اخذ منه الاب من قيمته وقيمة امه في حياته لان الابن المشهود له يزعم ان
شاهده صادق في الشبهة كاذب في الرجوع وان ما اخذ الاب منها
بغير حق وما رذك ذبنا في تركته وكذا به الابن الاخر في ذلك واحد
الاثنين الا ان اقدم على ابيه بالدين وكذا به الاخر ليس في ما اقدم كله
من نصيبه لان الدين مقدم على الميراث **وهذا** اذا لم يرث عن ما اخذ
الاب من الشئ هذا اما اذا ورث عنه يجب عليه رد عينه لانه زعم
انه في يد ابيه بغير حق بمثلثة العقب فرد عينه **فان قيل** كل واحد
من الاثنين وان اقرلت هذه بذلك الا ان الشاهدون لما يبا على
الرجوع فقد كذبوا في ذلك ومن اقر لا تستن بما في وكذا به المخر
له بطل اقراره فتدل له من شئ يخفى وهم متباين بل في رحمهم الله
قالوا وبطل ما ذكر محمد رحمه الله في الكتب اذا ثبت على الشبهة
ورجعت عن الرجوع اما اذا اسأ على الرجوع لا يبرحوا على الابن
فيما اخذ من الميراث **واما من باب** الفراق رحمهم الله قالوا يرجع
كل فريق بما اخذ منهما الوالد في حياته سا على الرجوع او رجعت عنه
واطلاق محمد رحمه الله يدل على هذا وهو الاصح اما اذا رجعت عنه
الرجوع فلا ينهي صدق الابن وما اذا اسأ فلا ينهي صدق الابن
ان الوالد لم يدع الولد الذي شهد له اصلاً وهي كاذبان حقيقة ويحتمل
انها صادقات حقيقة لكن لم يعلم بدعوة الوالد فعلى اعتبار الاول فيكون
والابن المشهود له يعلم بدعوة الوالد فعلى اعتبار الاول فيكون
الساكن كاذباً للابن في الاقرار بالدين له وعلى اعتبار الثاني
لا يكون كاذباً فلا يثبت التكذيب بالاصح ولا يرجع كل فريق
على الابن المشهود له بما اخذ اخره من نصف قيمة امه لان المشهود
له وان زعم ان اخذها اخذ ذلك منها بغير حق وصار ديناً عليه سبي
استهلكه الا ان ما يصير ديناً على اخيه لا يلزمه ان يعفيه من نصيب
ما ورث وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الشبهة في حياة
المولى والرجوع بعد ه يضمن كل فريق للابن الذي لم يشهد له نصيب
قيمة الابن الذي شهد له ونصف قيمة امه بخلاف الاول لان الضمان
هنا وجب على الساكن بعد موت المشهود عليه وقد زعم كل
فريق ان قيمة الابن الذي شهد له صار ديناً عليه للاب وصار ميراثاً
بين الاثنين الا ان الابن المشهود له ابراهما عن نصيبه فبقى حصة الاخر

و بمئة الضمان وجب قبل موت الاب وهو لم يرها عن الضمان واما
نصف قيمة امه بخلاف الوجه الاول لان مئة ضمن في حال حياة
الاب المتضمن للاب فلا يضمن مرة اخرى للابن **واما هنا** لم يضمن
ما شهد به علي الابن الاخر لانه لو لا شهد دنتها كان المشهود له مع
امه مملوكين للابن الاخر وقد اختلف عليه ذلك فبشهادتهما مع
فيضمنان له **ويخرج** كل فريق من ضمن الابن الذي لم يشهد له
مقيمة الابن المشهود له وقيمة امه علي الابن المشهود له بخلاف الوجه
الاول حيث يرجع عليه بما ضمن للاب من قيمته ونقصان امه صادر
بن علي الاب لانه هو الاخذ والمستهلك وما وجب علي الاب من
الدين يستوفي من ميراثه وهما صادران علي اخيه وما وجب
علي اخيه لا يستوفي من ميراث ابيه **ولا يضمن** كل فريق للابن الذي
لم يشهد له ما ورثه الابن الذي شهد له لانهم شهدا بالنسب
حالة الحياة فكان الاستحقاق بالموت وهما لم يشهدا بالموت
وهو بمنزلة نصيب في يد رجل لا يعرف انه صار وعبد فشهدت هناك
علي اخذاره انه ابنه فثبت القابض بسببه منه ثم مات الرجل فحقق
له بميراثه ثم رجعا لم يضمن لثبوت لانهما شهدا بالنسب في حال حياته
واستحقاق الميراث ايضا في احوال الوصية **وهذا** بخلاف ما لو
شهدا انه اوصي لعلاء بثلث ما له في حال حياته او بعد موته ولم
يختصوا في ذلك حتى مات وقضي القابض له بالثلث ثم رجعا ضمن
الثلث للمشهود عليه لان الشهادة وان كانت في حالة الحياة
الا ان استحقاق الوصية عند الموت بالعقد لا بالموت فان الملك
للموصي له معقد دثا بت بالعقد بخلاف الميراث فانه خلاقه علي
معين انه يبيغي للوارث من الملك ما كان للمورث وهذه الخلقة
لا تتحقق الا بالموت بوضع العرق ان الشهادة بالنسب في حالة
الحياة وان كانت توجب الميراث بعد الموت ففيها معنى المعاوضة
لجوان ان يموت المشهود له اولا فلهذا لا يجب الضمان علي الشهود
ولا يتحقق مثل هذه المعاوضة في الشهادة بالوصية فكان بمنزلة
الشهادة علي النسب بعد الموت فيكون موجب للضمان **وفي الوجه**
الثالث وهو اذا كانت الشهادة والرجوع بعد الموت وقد نزل
الميت اضا معروف وما لا كثيرا ضمن كل فريق للابن الذي لم يشهد له
جميع قيمة الابن الذي شهد له وجميع قيمة امه وجميع ما ورثه الابن
المشهود له اما جميع قيمة الابن وجميع قيمة الام ما ذكرنا في الوجه

الثاني الا ان تمت يضمنان النصف للذي لم يشهد له وهما يضمنان الكل لان
مئة اقذا بالدين للاب وما وجب للاب يصير ميراث بينهما وكل ابن
ابراشهوده عن نصيبه يضمن نصيبه الاخر لان البراءة عن نصيبه
با براه بمنزلة البراءة باستيفاء لان الابن اطلاق للدين والاتلاف
بمنزلة العتق والاستيفاء فكذا الابن المشهود له استوفي حصته
من ميراث ابيه من ثلث بعدة فيبقى حق الذي لم يشهد له اما هنا لم
يتلف علي الاب شيئا وانما اتلف علي الابن الذي لم يشهد له ولو لا
شهادتهما لكان المشهود له حيا امه مملوكين للذي لم يشهد له فاذا اتلف
ذلك عليه يشهد دنتها يضمنان له وهو العرق في الميراث لان مئة
شهدا بالنسب حالة الحياة وهما شهدا به بعد الموت والثلث شهد
بالنسب بعد الموت اذ ارجع يضمن ما ورثه المشهود له لانها اوجب
الميراث بشهادتهما ولو لا شهد دنتها لسلم ذلك للمشهود عليه **ويخرج**
كل فريق من ضمن الابن الذي لم يشهد له فيما ورثه المشهود له لما ذكرنا
ان ما وجب من الدين علي الاخ لا يوجد من نصيبه ولا يضمن الشهود
للاخ شيئا من الميراث وقيمة المشهود له وان اقر كل فريق ان الميراث
للاخ لان ما اقر به كل فريق للاخ استحق عليه بشهادة الفريقين
الا تربي انه لو لم يشهد هذا الفريق اصلا لا يستحق الاخ شيئا لانه
مجبور بشهادة الفريق الاخر فكان لكل فريق ان يقول ما اقرت
لك تلتك عليك بشهادة الفريق الاخر وشهادة كل فريق لا يجمل
في حق الاخر ومن اخذ لا نسك بولته استحق المقربة بشهادة اخيه
لم يضمن المقربيا وهذا لان شرط وجوب الضمان بعدد بالاتلاف
لحق لولا لما حصل الاتلاف الا تربي انه لو شهد ثلثه بمال وقضي
القابض به ثم رجعا واحدا لا يضمن شيئا لانا لو قدرنا عدمه كان الثلث
حاصلا بشهادة الاخرين وكان من حجة كل فريق ان يقول للاخ لو
عمر منالك استحق عليك الابن الاخر فلا فائدة لك في التضمن الا تربي
ان من اتلف مال انسان او عصب وهلك في يده ثم استحق رجل ذلك
المال بالبيعة لا ضمان للثلث عليه علي الثلث اذ لم يضمن المستحق شيئا
لانه يتبين انه لم يتلف عليه او لو ضمن يا حذا منه غيره **ولو كان** الثلث شهد
للاثنين والاثنين فريق واصحابان شهد رجلان انهما سمعا المولي يقول
هما ابن بي من امي والولدان والامتنان بدعون ذلك فتضمن
بشهادتهما ثم رجعا فامسيلة علي الوجه الثلثة التي ذكرناها
فان كانت الشهادة والرجوع حال حياة المولي ضمن المولي قيمة الولدين
ونقصان قيمة الامتين با مومية الولد لما ذكرنا فان ضمن ذلك واستهلك

المولي ثم مات رجلا بمات في ميراث الاب لان الاثنين في هذه المسئلة
ادعيا شهادتهما ففصلوا مشهودا لهما فنزلوا الابن المشهود له
في المسئلة الاولى ومئة اذا نحن يرجع كل فريق بمات في ميراث
الابن المشهود له فكذا كانت **ولا يضمن** الشاهدان ما بقي من قيمة
الحايرين ههنا بخلاف الاول لان ههنا كل واحد من الاثنين بركة عن
حصته لانهما يقران ان الشاهدان صادقان في الشهادة كاذبان
في الرجوع ومئة الابن المشهود له يبريه عن حصته والابن الاخر فيقيم
حصته **اما اذا كانت** الشهادة ذلة حالمة الحياة والرجوع بعد الموت
لم يضمن شي لان كل واحد من الاثنين ابراهما والحق لهما فيقول ابراهما
ونصدق بقرنتهما ولا يضمنان للاخ شي لانتهما شهدا بالنسب حالمة الحياة
واما اذا كانت الشهادة ذلة والرجوع بعد الموت وقد ترك الميراث (حق
معد وفاضنا قيمة الاثنين والامتين والميراث كله للاخ لانهما لما شهدا
بعده موته فقد افترقا جميع ميراثه فلاخ لولا شهادتهما وان الاثنين
مع انهما مملوكين للاخ لانهما لا يصدقان في حق الامتين والامتين
ويصدقان على انفسهما فيضمنان للاخ جميع ذلك بخلاف المسئلة
الاولى لان مئة وان افتر كل فريق الا ان ما افتر به كل فريق استحق على
الاخ بشهادة ذلة الفريق الاخر على ما ذكرنا اما ههنا ما افتر به الشاهدان
للاخ لا يصير مستحقا بشهادة ذلة غيرهما فيضمنان ذلك ولوان الشاهدان
مشهدا بما ذكرنا حال حياة المولي والولدان صغيران فحقن بشهادتهما
ثم كبر الولدان فهنا اعلى وجهين اما ان صدق كل واحد منهما
الشاهدان فبني شهدا له وكذا بهما فبني شهدا لصاحبه او صدقتهما
فبني شهدا له ولصاحبه **ففي الوجه الاول** الجواب في هذه المسئلة في
الوجوه الثلاثة كالجواب فيما اذا كان الولدان كثيرين وصدق كل واحد
منهما شي هديه فبني شهدا له وكذا بهما فبني شهدا لصاحبه وهي المسئلة
الاولى من الباب الا ان مئة الشهادة ذلة وان لا شهد لکل
ابن فريق على حده وفي هذه المسئلة الشهادة ذلة واحدة الا انها وان
كانت واحدة حقيقة فمن حيث المعنى شهادتان لان كل واحد
من الاثنين في هذه المسئلة صار مشهودا له ومشهودا عليه وضار
كما لو كانت الشهادة ذلة شهادتين من حيث الحقيقة ثم قال محمد رحمه
الله في هذه المسئلة والشهادة ذلة لا تنقض اذا كبر الولدان وصدقتهما
كل واحد منهما فبني شهدا له وكذا بهما فبني شهدا لصاحبه لان الشهادة ذلة
بعد القضاء بها لا تنقض الا يرجع الشاهد او تكذب المشهود
له ولم يوجد ههنا اما الرجوع ففصلوا مشهودا له

لان كل واحد منهما كذب مشهوده فبني شهدا عليه لا فبني شهدا له وتكذب
المشهود له الشاهد فبني شهدا عليه فبني شهدا لا يضمن القضا في ولي
ان لا ينظر بعد القضاء الا نزي انه لو ادعى على اخرا الف واقام البينة
فقبل القضاء ادعى المدعي عليه على المدعي ما به دينا وانكر المدعي
فشهد عليه شي هديه تفصيل شهادتهما في المالين وان كان كل واحد
منهما يكذب شي هديه فبني شهدا عليه وكذا الوادعي على اخرا الف
واقام شي هدين فشهدا على المال وشهدا هديهما انه قد قضاه فقبل
شهادتهما ويضمن بالالف وان كذب شاهد القضاء **ففي** محمد رحمه
الله المسئلة بالاصغيرين لا يدل على ان الحكم في الكبيرين بخلافه لان
التقصيص بالذكر لا يدل على بغي ما عداه الا انه حلف الصغيرين لبيان
انه تقبل الشهادة ذلة لهما مع انعدام الدعوي منهما حقيقة وقد اشهدا ذلة
فلان يقبل في الكبيرين مع وجود الدعوي كان اولي وفي الوجه
الثاني وهو ان اصدقاهما فبني شهدا له ولصاحبه فاجوب فيه في
الوجوه الثلاثة كالجواب فيما اذا كان الولدان كبيرين وقد صدق كل
واحد منهما شي هديه فبني شهدا له ولصاحبه وهي المسئلة الثانية
من الباب فان قبلت كمين تقبل الشهادة ذلة اذا كان صغيرين ولا مدعي
لهذه الشهادة ذلة والشهادة ذلة على النسب لا تقبل من غير دعوي بالاجماع
وعلى صفة العبد عند ابي حنيفة **فان** وجد دعوي الا مئين فان كل
واحدة تدعي نسب ولدها وحرية وقد صحت الدعوي منهما لان ما تدعي
كل واحدة منهما سب ثبوت حقيقتها فيا موية الولد فتقدم دعوي كل
واحدة منهما مقام دعوي ولدها فقد وجد الدعوي من الولد بيت
اعتبارا وان لم توجد حقيقة وهذه لان الام لا يتر على الولد فبني مئة
منقعة له كما في بقول الرضا وقبضها مع قيام الاب ودعوي نقتته على
الاب والاصل مع علي بقتته وهذه الواقعة عن نفسه وعن ابن صغير
لها جاز لمعني النظر فكذا ههنا **وفي المسئلة** اذا ادعى رجل انه ابن
رجل والا بيجد فاقام البينة انه ابنه وله على فراشه فقبلي بذلك ثم
رجعوا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما لانهم لم يشهدوا عليه بالمسال
وان الزمرة النسب بشهادتهما والنسب ليس بمسال ولا يدري ايها يموت
اولا ولو شهدا على رجل انه ابنه فله القليل لا وارث له غيره والمقاتل
بقدر انه قتله عمدا فقتل له بالقصاص وقتله الابن ثم رجعا عن شهادتهما
فلا ضمان عليهما في القصاص لان القصاص ليس بمسال فلا يضمنونه
لورثة المقتولين وان اتلفوه بشهادتهما عليهم كما لو شهدوا به
بالعنف على ما ذكرنا ولكن لا يضمنون كل ما ورثه هذا الابن من المقتول

لورثة المعروفين لانهم شهدوا بالنسب بعد الموت فكان المشهود به مقبولا
عليه استحقاق الميراث فيجوز له باستحقاق الميراث عليهم ولو كان
في يد رجل عبده صغيرا وشهدا ان انه افتدان الصغير ابنة وشهد
اخران انه اعتق هذه الامة ثم تزوجها على الف درهم وهن مجدد
فقبضت بجميع ذلك ثم مات الرجل عن بنتين سويي الصبي فاحدات
المرأة المهر ومقتضى الباقي بينهما ثم رجعا عن شهادتهما فقبضت شهرد
الابن بقيمة اللورثة الا نصيب الابن منها لانهم اثلثوا ملكه في العبد
بشهادتهما لانه لو لا شهادتهما كان القول قوله لك الصغير عنده
فانه لا يبرهن عن نفسه فتصير قيمة دينها عليها ميراث لورثته الا ان
الابن المشهود له كذبهما في الرجوع ونعم انه لا ضمان عليها وزعمه
معتبر في حقه ونقض شهود الامة قيمة الامة الاميراث الامة منها
لهذا المعنى لا يضمنون غير ذلك الا ان يكون الالف اكثر من مهر مثلها
فيضمنون الفضل لا تقدر قيمتهم الزمومة ذلك الفضل بغير عوض ولكن
يخرج من ذلك حصتها منه كغيرها لانه لا يثبت لهم في الرجوع فيعتبر
زعمهما في حقه **ولا ضمان** عليهم فيما احده المشهود له من الميراث
لانهم شهدوا بالنسب والنكاح في حالة الحية ولو شهدوا بالرجوع مسلم
كان ابوه كافرا ان مات مسلما والتمس ان كان فقبضت بما له من الميراث
المسلم ثم رجعا ضمنوا الميراث كله لكان كافرا لانه لو لا شهادتهما كان
الكل له لانه عرف كغزايه من الاصل **ولو اسلم** كافرا ثم مات وله ابنان
مسلمان كله واحد منهما يدعي انه اسلم قبل موت ابيه واقام كل واحد
منهما شاهدين فزعموا ان الف في ثم رجعا شهودا حدهما ضمنوا جميع
ما ورثه الاخران الا ان ثبت بيمينه استحقاق جميع الميراث لنفسه
لو لا شهادتهما فالشهود له انما اخذ نصف ذلك بشهادتهما له وقد
اخذوا الرجوع انهما شهدا بغير حق والله اعلم

باب الرجوع عن الشبهة دة في النكاح والطلاق
اصل الباب ما ذكرنا ان الشاهد عند الرجوع يضمن ما اثلث بشهاده
اذا كان المتلف مما تضمنه بالاثلاث الحقيقية اذا عرفت هذا قال
محمد رحمه الله اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها حتى تشهد شاهدان
بطلاقها والزوج والمرأة ينكران ذلك فقبضت الفاضل بالطلاق
ونصف المهر ثم مات الزوج فزجع الشاهدان عن ميراث لورثة الزوج
نصف المهر لان الورثة فابموت مقام الرجوع الزوج ولو رجعا حال
حياته عن ميراثه نصف المهر الذي اخذته المرأة فكذا اذا رجعا بعد
موتها وانما يضمنان للزوج نصف المهر لوجهين احدهما انها اكدت على

الزوج نصف مهر كان على مشرف السقوط بوضوح الفرقة من جهتها
بالردة وغيرها بغير حق فبطلت التاكيد بغير حق بمثلها اي ب مبدء بغير
حق في حق اي ب الضمان وان كان دون ذلك جعل ازالة اليد بغير حق
بالنقض بمثلها الاثلاث في حق اي ب الضمان وان كان دون ذلك جعل
المال مبدء بغير حق يوجب الضمان لانه اثلاث فكذا التاكيد المال بغير حق
الا ان في هذه الوجه نوعان نظرا بالحكم والمفعول **اما الحكم** فلانه لو قبلها رجل
قبل الدخول بها حتى وجب علي الزوج كمال المهر لا يرجع الزوج على
الف تل بشي من المهر وان اكدته ومنعه من السقوط بالردة والتبيل
واما المفعول وهوان ضمان العدوان معتد بالمثل ولا مماثلة بين ابدا
الوجوب وتاكيد الوجوب والوجه الصحيح وهوان الشهود بالرجوع
اخذوا ان الفرقة وقعت لا من جهة الزوج قبل الدخول والفرقة
ميتى وقعت لا من جهة الزوج قبل الدخول بوجوب سقوط كله المهر
او الرجوع له على من جازت الفرقة من قبله بما ضمن من المهر ضمنها
باضافة الفرقة اليه الزوج انكفا عليه نصف المهر مع كونها بضاعة
اليها فقد ابطلا عمل النسب في السقوط فيضمنان ولا يضمن لورثة
الزوج من قيمة البضع بيت وان اثلثا على الزوج ملكه في بضعها بغير حق
لانها لو رجعا في حال حياة الزوج لا يضمنان له بيت فكذا المن قام تمامه
وهذا لان الشاهد انما يضمن ما يضمن بالاثلاث الحقيقية ومما في البضع
لا يضمن بالاثلاث الحقيقية لانه ليس بمال حقيقة وحكما حالة الخروج
وقد ذكرنا هذا في الشبهة دات ولا يضمنان للمرأة ما زاد على نصف
المهر وان كان لو لا شهادتهما لاستحققت كله المهر لان حقه لم يكن ثابتا
وقت الشهادة في اكثر مما اخذت ولا يضمنان اثلثا عليها نصف المهر
لكن يضمنان لانهم اخذوا نصف المهر عن ملكها وادخلوا ما في البضع
في ملكها سليمة فلا يجيب عليها الضمان كما لو شهدا على الاقالة في الاجارة
ثم رجعا لا يضمنان كذلك **واختلاف** المتخذون رحمهم الله فيه
منهم من اطلق الجواب ولم يحكم خلافا لما قلنا ومنهم من قال هذا اقول
ابي حنيفة وابي يوسف الاول اما علي قوله ابي يوسف الاخر وهو قول
محمد يضمنان للمرأة ما زاد على نصف المهر وهذا اصح لان الشاهدين
لما رجعا فقد زعموا ان الزوج لم يكن طلقها الا انهما زعموا ان عبيد ابي حنيفة
وابي يوسف الاول رحمهما الله وقع الطلاق بقضا القاضي فكان
بمثلة ما لو وقع بايقاع الزوج ولو وقع بايقاع الزوج لم يكن حقه
الا في نصف المهر فكذا اذا وقع بقضا القاضي **وعند** ابي يوسف
الاخر وهو قول محمد رحمهما الله الزوج لم يكن طلقها ولا وقع الطلاق

ايضا بقضا الف في مكان حقه ثبوت في جميع المهر وانما فاته عليها
 اسكان الاخذ فيما زاد على النصف بشهر دتمها كانا مقربين بالصفحة
 فوجب ان يبرأ ولا ميراث للمرأة ادعت الطلاق او لم يبيع اقرب الورثة
 او لم يبرأ ما اذا لم يبرأ فلا يرث رجوعهم لا يعمل في حق الورثة فصار رجوع
 الرجوع منها وعدمه بمنزلة الرجوع لم يبرأ لها ميراث لا لعدم الزوجية
 عند الموت وما اذا اقرت الورثة فكذلك اطلق الجواب في الكتاب
 من مثلي بخلاف رجوعهم لله من احري الجواب على الاطلاق وشتم من قال
 هذا قوله ابي حنيفة وابي يوسف الاول رحمه الله اما على قول ابي يوسف
 الاخر وهو قوله محمد يجب ان يكون لها الميراث اذا لم تدع الطلاق لانهم
 رجعوا ان الزوج لم يكن طلقها الا ان العرقه وقتت بقضا الف في فصار
 كما لو وقتت من جهة الزوج وعند محمد رحمه الله لا تنفع كما قلت
 في المهر ثم عند ابي حنيفة وابي يوسف الاول رحمه الله اذا لم يكن لها
 ميراث لا يبرأ الت هذان لها نصيب من الميراث لان الميراث انما
 يستحق بالموت فلا بد من قيام الزوجية عند الموت لان الموت اخرها
 وجودا واذا كان الاستحقاق بالموت منها بشهر دتمها بالطلاق لم ينفك
 على المرأة سبب من الميراث فلا يبرأ من هذا اذا شهد احوال حياة الزوج
 فان شهد بعد موته انه طلقها في حياة قبل الدخول بها وقضي لها
 بنصف المهر ثم رجعا ضمنا لها نصف مهرها لان بموت الزوج تكد
 جميع المهر من حيث الظاهر منها بشهر دتمها انكنا عليها بنصف المهر
 بغير عوض فيضمنان عند الرجوع وضمنا ميراثها ايضا لان الميراث
 صار حقا لها بموت الزوج من حيث الظاهر منها بشهر دتمها انكنا
 عليها الميراث **بخلاف** المسئلة الاولى لانها لم تستحق الميراث بعد ولم
 ينفك للورثة شي لانها لم تقض الورثة بما شهد افككت يفتن لهم
 ولو شهدت هذان انه طلق امراته واحدة واخراته طلقها ثلثا
 ولم يكن دخل بها ففتن بالفرقة ونصف المهر ثم رجعوا جميعا ففان
 نصف المهر على شهود الثلاث ولا فنان على شهود الواحدة لان
 اصحاب الثلاث هم الذين قطع بشهر دتمهم الا انني انكنا له قبل
 الزوج ومعني هذا ان بالثلاث ثبت في المحل صفة الحرمة وشي
 من ذلك لا يثبت بالواحدة لان حرمة المحل لا تستلزم الجزاء وانما
 فتني القام من حرمة المحل وذلك من موجبات ما شهد به شهود الثلاث
 خاصة ففرقت ان الفتن كان بشهر دتمهم فالفنان عند الرجوع
 عليهم وهو بمنزلة ما لو شهدت هذان انه طلق لا يقر بها يوم الحذر
 واخراته طلقها يوم الحذر فانا بها القام منه ولم يكن دخل بها والزوم

نصف المهر ثم رجعوا فالفنان على شهود الطلاق دون شهود الا بلاء
 لانه انما فتني بالفرقة بشهر دة شهود الطلاق وهذه المسئلة حجة
 لا بى حنيفة رحمه الله في ان الثلاث غير الواحدة واذا شهدتها فنان
 على امرأة انكنا اختلعت من زوجها قبل ان يدخل بها على ان ابرأته
 من المهر والزواج يدعي ذلك وهي تتجحد فتقضي القام في ذلك ثم رجعا
 ضمنا لها نصف المهر لانه لو لا شهدتها لكان لها نصف المهر لو فوج العرقه
 قبل الدخول باقرار الزوج منها انكنا عليها ذلك النصف بشهر دتمها
 ولو كان دخل بها والمهر عليه ضمنا لها جميع المهر لما قلنا وهو كشي هدي
 الا بى في سب يد البيوت والله اعلم **باب** ان رجوع الشاهد عن الشهادة بعد
 الشهادة ذات في الموارث **اصل** الباب ان رجوع الشاهد عن الشهادة بعد
 القضا به تعتبر في حق الشاهد لا في حق غيره لعدم ولايته على غيره وجعل
 في حق غيره كالثابت على الشهادة واذا اعتبر في حقه بغير ما اطلع به بشهر دتمها
 وهو الخفي به بشرط ان يكون الخفي به مالا وان لا يكون مستحقا عليه
 بشهر دة غيره بحيث لو لم يشهد هو لم يستحق عليه ويبقى في ملكه لانه لو
 استحق عليه بشهر دة غيره لا يكون الثلث مضافا اليه بل ايشهادة
 غيره وهو الباقى على الشهادة وان لا يكون الا ثلث بعوض لانه لو كان
 بعوض يسلم للشهود عليه من جهة الشاهد عوض ما اطلع عليه
 مرة ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد مضمونا على شخصين ضمنا نيت
 ولان الا ثلث بعوض لا يكون اتلاف معنى الا تزيم ان المراد المديون
 غير محجور عن بيع الشيء بمثل قيمته وكذا الوصي في مال اليتيم **وحرف**
احزان الوارث يقوم مقام المورث فيما يجزيه فيه الارث كانه هو ولهذا
 يرد بالعبى ويد عليه ويحبر معروفا فيما اشتره المورث وحرف اخر
 ان القام يجب ان يصرف قضاة عن الترافض ما امكن فيحتاط في دفع
 ما تنقض قضاة ان امكن وان لم يمكن يقتضي اذا تحقق السبب ولا يرخد
 الامر بهرم لان الموهوم لا نقا رضى المستحق اذا عرفنا هذا قال محمد
 رحمه الله رجل مات فشهدت هذان لرجل انه عم الميت اخرا بيه لا بيه
 وامه ووارثه لا يعلمون له وارث غيره والميت الف درهم وديعت
 عند رجل مغتربة ومكر لقرابته فان القام في جعل المودع حقا ويقتني
 بالمال للم فرق بين هذا وبينها اذا كان المودع حيا وادعي النساء
 انه استرعى هذه الوديعه من فلان المودع يقتربا لوديعه منه الا انه
 ينكر شري المدعي فقام المدعي عليه البيه على الشري لا تقبل بيته
 لنفاذ المدعي والمودع على كونه مودعا والمودع لا يتنصب حضا للمدعي
 الملك والعرق ما اشار اليه محمد رحمه الله في الاصل وهو ان الم يدعي

انه وارث الميت والوارث يتوهم مقام الميت في املاكه وحقوقه المالية والعقود
الذي يشره كانه هو ولو كان المودع حيا واد احد الوديعة فقال المودع
او دعني هذا المال فلان بن فلان وان لا اعرف انك فلان بن فلان
واقام المدعي البيعة انه فلان بن فلان لتقبل بيئته ويتقرب المودع حقا
لانه لو لم يتقرب حقا ادي الي ابطال حقه فكذا يتقرب حقا لمن قام
مقامه فاما المشتري لا يتوهم مقام المبيع فيما ملك من جهته كانه هو الا ترى
انه لا ترد علي بايع بالبيع فلا يتقرب حقا لان المودع اتمت به
يتقرب حقا للمودع ولمن قام مقامه كانه هو كما يتقرب حقا لو كلفه شروط
المشتري من الوارث انه اقام البيعة انه اشتري منه وكله بالتقرب
لانه بالتركيب صار قايما مقامه ولان في الميراث لو لم يجعل الوارث
ادعي الي ان لا نقل الي صاحب الحق حقه قط لانه لا يتصور حضور الميت
اماني الشري يتوهم حضوره بنفسه فلا يكون المشتري حقا ما لم يحضر المبيع
نظيره ما ذكرنا في الدعوي في المسئلة المحتملة انه لو ادعي الا يداع من رجل
مجهول لا يندفع عنه الخصومة لانه لو اندفع لا يصل المدعي الي حقه ولو ادعي
من معلوم يندفع لانه ليتصور الوصول الي حقه واذا افق بالرب والمال
الوديعة ودفع اليه ثم شهد احد رجل اخر انه اخذ الميت لا يبيعه
وامه ووارثه لا يعلمون له وارث غيره فتقبل هذه الشهادة لانه لا منافاة
بينهم فانه يجوز ان يكون الاول عم الميت والثاني ابا ز الشهادته
التي بينت قامت علي خصم ايضا لانها قامت علي العم والمال في يده وهو
يزعم انها له وينكر كونه احدا يتقرب حقا له واذا افق بشهادته يؤخذ المال
من العم ويدفع الي الاخ لتقدمه علي العم في الميراث فاذا دفع اليه ثم شهد
احد ان لا حرانه ابن الميت لتقبل ايضا لانه لا منافاة وقد قامت
علي الخصم ايضا فلو حله المال من الاخ ويدفع الي الابن مقدم علي الاخ
فاذا افق بين كذا ثم رجع الشهود عن شهادتهم فلا ضمان علي شهادتي
العم والاخ اما شاهد العم فلا ضمانا لوضفنا اما بضمنا للمودع لا للاخ
لانهم ما شهدا علي الاخ ولا يجوز ان يضمن المودع وان ان الا بشهادتهما
الب طلة يده لان زوال يده مستحق بشهادة غيره وهو شهادة الاخ
او الابن الا شري انه لو لم يشهد افقنا بازالته يده بشهود الاخ او الابن
فكان زوال يده المودع مستحقا بشهادة بيعة بصرفه بقية اربعة علي
الشهادة وان كان لزوال يده فكان زوال يده مضافا الي من بقي لا الي
شهادتي العم فان قيل هذا هكذا ان لو غيبت الاربعة على شهادته
وهم قد رجعوا ايضا فلا يتيق من يقوم بيمينه شيء من الحق فيلزم رجوع
الاربعة لعل في حق شاهد العم كانه يعمل في حقهم لا في

حق المشهود عليه فاذا لم يعمل فكانهم لم يرجعوا وما شاهد الاخ فلا ضمان
وان ازالا بشهادتهما الب طلة ملك العم لكن زوال ملك العم مستحق بشهادة
شهادتي الابن وبضمن شهادته الابن للاخ ما اخذ الابن لانهم ازالا
بشهادتهما الب طلة ملك الاخ لان زوال ملك الاخ غير مستحق عليه
بشهادته غيرهما فكان مضافا الي شهادتهما لا غير وكذا لو حضر
الشهود معا عند القضاة وشهدوا بما رجعوا ثم رجعوا لانه يمكن
القضاة بالدعا ويحكمه لعدم المناقاة لانه يجوز ان يكون الميت عم
واخ وابن وقد قامت البيعة علي الكله فوجب القضاة بالكله فكان الجواب
فيه كالجواب فيما اذا شهدوا علي القضاة وحكي عن الشيخ ابي الحسن
الكرخي رحمه الله انه قال ما ذكر محمد رحمه الله من الجواب في هذه المسئلة
ان شهادتي الابن يضمن للاخ ما ورثه الابن لا يصح لان القضاة لم
يقض بالاخوة ههنا لانه قارن القضاة بالاخوة ما يمنع القضاة به وهو قيام
البيعة العادلة علي البقرة لان قيام البيعة علي البقرة يمنع القضاة بالميراث
لاخ لانه لا يرث مع الابن فيمنع القضاة بالاخوة ايضا لان القضاة بالاخوة
من غير استحقاق ميراث او نفقة لا يجوز واذا لم يقض بالاخوة
فما شهد الابن لم يضمن علي الاخ شي فلا يضمنان وهو نظير ما ذكرنا
في الشهادة ذات اذا شهد شاهدان بالدين وشاهدان بالبراة او
شاهدان بالبيع وشاهدان بعتيق الثمن فانه لا يقضي بالدين او الثمن
لان القضاة بهما قارن ما يمنع القضاة وهو القضاة او لا يدا الا ان يكون
تأويله ان الاخ اعاد البيعة علي الاخوة بعد ذلك ثابت لانه امسكت
القضاة من القضاة بها فان شهدوا الابن قد رجعا عن شهادتهما وقت اقامته
الاخ البيعة في المرة الثانية فيمكنه القضاة بهما فتبين انهم اتلفوا عليه
او شهدوا معا لكن عدلت شهود العم فيقضي بها ثم عدلت شهود الاخ
فيقضي بها ثم عدلت شهود الابن افقنا ما في الباب ان القضاة يضمن
له ان يصون فقناه ولا يقضي بشهادته شهود العم والاخ ما لم تظهر
عدالة شهود الابن او حر حرهم لكن مع هذا الوقف بعد فقناه لانه
فقي بشهادته العدو ولا ينفذ الا شري انه لا ينبغي ان يقضي بشهادة
الثن سق او المستور ولو فقي بغيره فكان القضاة لهم علي القضاة
فكان هذا الاول سقانا اذا شهدوا معا وعدلوا معا فلهذا
الجواب غير صحيح والي هذا اذهب عامة مشايخنا رحمهم الله ومن
مسث بخنا رحمهم الله من قال ما ذكرنا من الجواب صحيح علي كل حال
لانه لم يقرن القضاة بالاخوة الا البيعة العادلة علي البقرة وهذا
لا يمنع القضاة بالاخوة لانه لا منافاة بينهما فانما يخفى ان يمكنه



بالأخوة مع قيام البينة العامة على البينة فيبقى بها فلا يحتاج إلى
افتقار البينة على الأخوة بالأسلاف الذين مع الأبرار والذين مع القبط
المتفانية في الحال وهذا لأن شرط صحة دعوة النسب والعقابة دعوى
المال لا وجوب المال وقد وجد دعوى المال إلا أنه وجد المانع من القضا
بالمال ولا مانع من العقابة بالنسب فيبقى به **رجل** مات وترك ابنًا وأختًا
له غيره وترك ثلاثة آلاف درهم لا مال له غيرها فشهدت هذه لرجل أن
الميت أوصى له وهو الأكبر بثلث ماله وشهد أحدهم لا خبر وهو الأوسط
بمثل ذلك وشهد أحدهم لا خبر وهو الأصغر بمثل ذلك والوارث يجحد
ذلك كله والموصي لهم بمجمل واحد منهم وميتة صاحبه فمركت الشهود
فان القاضى يفتي بالوصايا كلها لقبام المحجة ويقسم الثلث بينهم اثلاث
لأن الثلث بثلث ماله على الأفراد على التفاتة فانه يفتي بالوصايا
كلها لأن الوصية بثلث ماله للثلاث بعد ما أوصى به للأول لا يكون رجوعا
عن الأول لأن الثلث بنية التصرف في الثلث آخر وكذا الوصية للثلاث
بعد الأوسط **الانزي** أنه لو ردا صدقهم كان جميع الثلث للأخوة ولو اجازت
الورثة الوصايا كلها أحد كل واحد منهم ثلث المال كما ملأ **الان** محل الوصية
لما كان هو الثلث من المحل عنه الا حتى مع عن ابقا الحقوق فيقسم بينهم
بقدر حصة كل واحد كالبكر إذا اجتمع فيها ديون وهي لا يعني بجميعها بقسم على
قدرة حصة كل واحد وكحق الورثة في التركة محمد المولى فكذا إذا امتت بالبيعة
فلو قسم الثلث بينهم اثلاث ثم رجعوا عن شهادتهم لم يفتوا للابن
شيء ويبقى كل فريق للدين لم يشهد لهما ثلث الثلث بينهم حتى يفتي
في يد كل واحد من الموصي لهم ثلث الثلث **اما** لا يفتي عليهم للابن وان
ازالوا الثلث بمن ملكه بغير حق لأن كل فريق يجتري على الابن ويقول
ان الثلث انما ازيل بشهادته وشهادته الغريقين الا خبرين فكانت
شهود الأوسط والأصغر لم يجمعوا عن شهادتهم في حق شهادتي
الأكبر ولو كان كذلك لم يفتي شهادته الأكبر وكذا شهادته الأوسط والأصغر
ولأنه لو شهدوا أحدًا منهم لكان يستحق عليه بشهادته الآخرين **واما**
ضمان الثلث على كل فريق للذين لم يشهدا له لأن شهادته كل واحد
من الموصي لهم انزلت بشهادتهم ثلث المال على الدين لم يشهدا لهما
بغير عوصن اما الأكبر فانه يقول لثلاث عوصن الأوسط والأصغر لولا شهادتي
بالثلث للأوسط لكان الثلث بيني وبين الأوسط فبقيت لكل واحد
مننا سهم ونصف فانه ضرب مخزج الأكبر وهو ان في اهل
الحساب وهو ثلثه فصار رسته فصار الثلث وهو سبه بينهم

على ثلث لكل واحد منهم ثلثه وهو سهمان فيقول الأكبر لثلاث عوصن
الأوسط لولا شهادتي لكان السهمان للذات الأوسط بيني وبين
الأصغر فبقيت لكل واحد منا ثلثه فانتما بشهادتي ذلك السهمان عليهما سهمان
فليكما سهمان ذلك فيقسمان للأكبر والأصغر ما أحدهما الأوسط بينهما فحصل
في يد كل واحد منهم ثلث أسهم ويبقى شهادته الأوسط سهمين بين
الأكبر والأوسط فصار في يد الأكبر أربعة وفي يد الأوسط ثلث ويبقى سهم
شهادة الأكبر سهمان بين الأوسط والأصغر فحصل في يد كل منهم أربعة
وهي ثلث الثلث هذا إذا شهدوا معا وعدلوا معا وقضى لهم معا فان
شهدوا على التفاتة وعدلوا على التفاتة وقضى على التفاتة
بان شهد بثلاثة عدان للأول وقضى بالثلث له ثم شهد آخران للثاني
وعدلا ودخل مع الأول في الثلث ثم شهدا أحدهما للثالث ففتي له
ودخل سهمهما في الثلث ثم رجعوا بعد ذلك كان الجواب في وجوب
القضا عليهم كالجواب فإذا شهدوا معا وقضى بالثلث بينهم معا لأن
الثلاث من ائمة يفتي لكل واحد منهم بالثلث لأنهم إذا شهدوا معا وعدلوا
معا فالقاضى يفتي بالوصايا كلها وان قارن القضا بالوصية لكل واحد
منهم الوصية لصاحبها فلا يفتي هنا ولم يفتي رن كان أولى ولو شهد
شاهدان أن الميت أوصى بالثلث لهذا أو ففتي القاضى بذلك ثم شهدا
أحدان أن رجوع عن الوصية الأولى وأوصى بالثلث لهذا الثاني ففتي
القاضى له ثم شهدا أحدهما رجوع عن الوصية للثاني وأوصى لهذا
الثالث يفتي بالوصية للثالث ويدفع إليه **وكذا** لو شهد الغريق
الثاني بعد ما دفع إلى الأول والغريق الثالث بعد ما استرد من
الأول ودفع إلى الثاني لأنه الثلث بالبيعة كالثالث معاينة ولو عان
الثالث من بعد ذلك فكذا إذا امتت بالبيعة **فلو** رجعوا والثلث الف سهم
الثلث للثلاث ولا ضمان على الشهود للوارث لما قلنا ويبقى شهادته
الثلاث للأوسط جميع الثلث ويبقى شهادته الأوسط للأول نصف الثلث
ولا يفتي شهادته الأكبر شيئا **اما** شهادته الثالث لأن الأوسط يقول أي
أثبت وصيتي والرجوع عن الوصية الأولى ولولا شهادتي لكان الثلث
سما لما زاد ثلث بشهادتهما بقيت ذلك له وأما شهادته الثاني فبقيت
نصف الثلث للأول لأنه يغزو اثنتي عشرة ولولا شهادتي لكان الثلث بيني
والثالث بيني وبين الثالث فبقيت لأبي اثنتي عشرة الوصية بالبيعة ولم يثبت
الرجوع عن وصيتي **ولا** يفتي شهادتهما بالرجوع عن الوصية للأول
وبالوصية للثالث لأنه قد ارطل شهادتهما بالوصية للثالث في حيث
فتي بالثلث للثالث ولم تبطل شهادتهما بالرجوع عن الأول فإذا كانت

شبه دنتها بالرجوع على الاول بحالها عزم بذلك الشبه ذة نصف الثلث
لانه لو لا شبه دنتها على الرجوع لكان الثلث بين الاول والثاني ففرمان
ذلك **مخلاف** شبه ذة العريق الثلث لان القاض في لم يطل شبه دنتها
فبقي متلغين الثلث على الثاني **واما** هذا الاول لا يصح ان
شي لان الثلث هذا لما يقضي ما اثلث على المشهود عليه والمشهدود
عليه في حقهم الوارث وقد ذكرنا انه لا ضمان للوارث ولو لم يرجعوا
ووجد احد شاهدي الثاني وهو الاوسط عدا في الثلث بين الاول
وهو الاكبر والاخر وهو الاوسط فثلاث لان شهود الاكبر اثبتوا الوصية
للاكبر وشهود الاوسط اثبتوا الوصية للاوسط ولم يثبتوا الرجوع عن وصية
الاكبر فيكون الثلث بينهم **استشهد** رحمه الله في الاصل بهذه المسئلة
ليبين ان شاهدي الاوسط اثلثا على الاول نصف الثلث ولو شهد
الاول والثاني وهو الاكبر فلم يقض بشبه دنتها حتى شهد اخرا ان يرجع
عن الوصية الاولى واوصي لهذا الثاني وهو الاوسط بالثلث فلم يقض
بشبه دنتها حتى شهد اخرا ان يرجع عن الوصية للثاني واوصي
بالثلث لهذا الثاني وهو الاوسط فعدوا جميعا فبقي بالثلث للثالث
وهو الاوسط لان القضا بالوصية للاول والثاني قاربه ما يمنع القضا
وهو قوام المينة العادلة على الرجوع ولو فقي به بحتاج الى لقعه
ثابتا وانه يجب والا فصد اثبت وصيته ولم يثبت عليه احد الرجوع
عن وصيته فيبقى له **فان** يقضي له ثم يرجع الشهود حتى يشهدوا الثالث
وهو الاوسط للورثة الثلث فترى بين هذا وبينما اذا شهدوا بالوصية
على التتاريق وعدلوا على التتاريق ثم رجعوا حيث لا يقض شهود
الاوسط للورثة شي **والفرق** ان ممة شهود الثلث وهو الاوسط
البلغوا الموص به وهو الثلث على الثاني وهو الاوسط لان القاض في قضي
بالوصية للاوسط قبل ان يقض لشهود الاوسط فاذ رجعوا صعدوا
للاوسط اما هنا شهود الاوسط اثبتوا الموصي به على الورثة لان القاض في
لم يقض بالوصية للاكبر والاوسط فاذ رجعوا صعدوا للورثة فلو حضر
الاوسط وارا ان يقض شهود الثلث بم شهودا عليه من الرجوع فان
القاض في يقول له اصدري بينك على الوصية وحضرك شهود الثلث لان
القاض في لم يقض بوصيته حين اقام المينة لانه قارن القضا بالوصية
ما يمنعه وهو قوام المينة العادلة على الرجوع عن الوصية والشبه ذة
قبل القضا ليس بحجة ولا يوجب الحق ولهذا يرجع الشهود قبل
القضا لا يضمنون شيئا للمدعي ولا للمدعي عليه **ولهذا** لو ادعى على انسان
ما لا اقام المينة وقبل القضا اقام المدعي عليه المينة على القضا او الاكبر

وقضي

وقضي القاض في به ثم رجع شهود الاكبر وارا المدعي احد الذين تكلف اعادة
المينة كذلك هنا ولا يقدر لان على القضا بذلك المينة لانهم رجعوا على
شهودا له من الوصية فلا بد من اثبات ممة شهود اخرين اقام على شهود
الثلث قضي له بالوصية ومضى فبقي به ظهر في الاخر ان المشهود عليه
بشبه ذة شهود الثلث وهو الاوسط فثلاث لان شهود الاكبر اثبتوا الوصية
للاكبر وشهود الاوسط اثبتوا الوصية للاوسط ولم يثبتوا الرجوع عن وصية
الاكبر فيكون الثلث بينهم **استشهد** رحمه الله في الاصل بهذه المسئلة
ليبين ان شاهدي الاوسط اثلثا على الاول نصف الثلث ولو شهد
الاول والثاني وهو الاكبر فلم يقض بشبه دنتها حتى شهد اخرا ان يرجع
عن الوصية الاولى واوصي لهذا الثاني وهو الاوسط بالثلث فلم يقض
بشبه دنتها حتى شهد اخرا ان يرجع عن الوصية للثاني واوصي
بالثلث لهذا الثاني وهو الاوسط فعدوا جميعا فبقي بالثلث للثالث
وهو الاوسط لان القضا بالوصية للاول والثاني قاربه ما يمنع القضا
وهو قوام المينة العادلة على الرجوع ولو فقي به بحتاج الى لقعه
ثابتا وانه يجب والا فصد اثبت وصيته ولم يثبت عليه احد الرجوع
عن وصيته فيبقى له **فان** يقضي له ثم يرجع الشهود حتى يشهدوا الثالث
وهو الاوسط للورثة الثلث فترى بين هذا وبينما اذا شهدوا بالوصية
على التتاريق وعدلوا على التتاريق ثم رجعوا حيث لا يقض شهود
الاوسط للورثة شي **والفرق** ان ممة شهود الثلث وهو الاوسط
البلغوا الموص به وهو الثلث على الثاني وهو الاوسط لان القاض في قضي
بالوصية للاوسط قبل ان يقض لشهود الاوسط فاذ رجعوا صعدوا
للاوسط اما هنا شهود الاوسط اثبتوا الموصي به على الورثة لان القاض في
لم يقض بالوصية للاكبر والاوسط فاذ رجعوا صعدوا للورثة فلو حضر
الاوسط وارا ان يقض شهود الثلث بم شهودا عليه من الرجوع فان
القاض في يقول له اصدري بينك على الوصية وحضرك شهود الثلث لان
القاض في لم يقض بوصيته حين اقام المينة لانه قارن القضا بالوصية
ما يمنعه وهو قوام المينة العادلة على الرجوع عن الوصية والشبه ذة
قبل القضا ليس بحجة ولا يوجب الحق ولهذا يرجع الشهود قبل
القضا لا يضمنون شيئا للمدعي ولا للمدعي عليه **ولهذا** لو ادعى على انسان
ما لا اقام المينة وقبل القضا اقام المدعي عليه المينة على القضا او الاكبر

وقضي

في الثلث ولوان الثاني لم يقض بشيء دة شهود الا كبر حتى شهد شهود الاوسط
ولم يقض بشيء دتهم حتى شهد شهود الاوسط عدلوا ففحق للاصغر بالبعد
الا صغر ثم رجعوا عن شهادتهم من شهود الاوسط الوارث فبقيت العبد
الا صغر لان القضا على الوارث بشيء دتهم والاوسط هذا ليس بموضع من
الثلاث لان القضا لم يقض بشيء دة الاوسط فلم يزل عن ملكه لان البيعة
انما يصير حجة وانلاف بالقضا فكان الثلث مضافا اليه شهود الا صغر
كما قلنا في الثلث فان جاء الاوسط بيعة على وصيته رجع على شهود الا صغر
بقيمة الاوسط ورجع شهود الا صغر على الوارث لما فكرنا في الثلث الوارث
له الا كبر لو جاء بيعة على وصيته رجع على شهود الاوسط بغير قيمة الاوسط
على ما ذكرنا **رجل اوجي** لو رجل ثلث ماله وصية معروفه ودفع اليه سهم
ادعت الورثة ان الميت كان رجع عن وصيته واقام على ذلك شاهدان
فقتضى القاضي ان رجع عن الوارث الى الورثة ثم جاء رجل اخر وادعي
ان الميت اوجي له ثلث ماله فشهد ذلك الشاهدان بالوصية المدعي فقتضى
به المدعي ثم رجعا عن الشهادتين يعني عن الرجوع والشهادة لثلاث
ضمن الثلث للموجي له الاول والثالث ايضا للوارث لانها اثلثا الثلث مرة
على الموجي له الاول بالشهادة دة على الرجوع ومرة على الوارث بشهادة دتهم
الباطلة ففرق بين هذا وبين اذ شهد ايا الرجوع عن الاول والوصية
لثلاثين وقضى القاضي في بينهما ثم رجعا عن الشهادة دتين حيث يقضيان
ثلث واحد للموجي له **والفرق** ان هذا الثلث مضافا على
الموجي له لانها بالرجوع اذ ان وصية الاول كان حقا وان الثلث له واما
على الوارث لانها لما شهد بالرجوع الوصية عن الاول وقضى القاضي في
بشهادتهم فقد نقل الثلث من ملك الموجي له الاول الي ملك الوارث
فمنه بشهادة دتهم بعد ذلك لثلاثين بالوصية اثلثا هذا الثلث على الوارث
وهذا الثلث ليس بيد من الاول وقد اثلثا عليه بشهادة دة مبنية
بخلاف ما اذا شهد على الرجوع والوصية معا لانها ما ادا على الثلث
الي ملك الوارث بل نقل الحق من الموجي له الاول الي الموجي له الثاني دل
على الفرق بينهما ان الوارثين لو شهدا على الرجوع عن الوصية لا تقبل
لانهم يشهدان لانفسهم بملك الثلث ولو شهدا بالرجوع عن الوصية
الاولي والوصية لثلاثين فقتضى شهادتهما لانها تشهد للموجي له الثاني على
الاول لا لانفسهم **ولو شهدا** بالرجوع خاصة فلم يقض به القاضي حتى
شهدا لثلاثين بالوصية بالثلث كان هذا او ما لو شهدا بالوصية لثلاثين
سواء ان القضا بالامرين وحيد في وقت واحد ولا يمكن للقضا حتى ان
يقضي يعود الثلث الي ملك الوارث مع قيام ما يمنع القضا بالملك لهم

وهو قيام البيت العادة على الوصية للثاني ولان البيعة لا تصير حجة الا بالقضا
والقضا للثاني لم يقض عن القضا بالرجوع فلم يجد الي ملك الوارث
ولا الي يده فلا يقض له **الا تزي** انهما لو شهدا بالدين على رجل وقضى القاضي
به ثم رجعا قبل الاستيفاء لا يقضان شيئا ما لم يستوف رب الدين لعدم انزال
اليه وهذا على قول محمد ما يري يوسف الا حصرهما الله طاهرا
عندهما القضا بشيء دة الزور فيقتضاهما الا باطنا فوجوب القضا
على الشهود عند الرجوع بالالة اليه لالة الملك وكذلك على قول
ابن حنيفة رحمه الله لان الوصية تبرع والقضا بالتمتعات تقتضيهما
لا باطنا على اصح الروايتين لانه عند ادخل تحت راية القاضي بخلاف ما
الموافقات فكان القضا بالتمتعات بمنزلة القضا بالملك المرسله لان
الملك متى ثبت طاهرا ثبت له ولا تراثات اليه فيقام استحقاق اليه مقام
حقيقة اليه في ايجاب الضمان وان لم يكن في يده حقيقة **ولهذا** لو شهدا
على رجل انه اسلم عشرة دراهم في كرخطة اليه رجل يحمد ذلك ولم يفتري
فقتضى القاضي به داهمه بدفع العشرة اليه واوجب للمدعي ثم رجعا
فلا ضمان عليهما حتى يقض الكرخة لانها الزمان عليه الكرخة فلو ضما له يقضان
العين والعين فرق الدين في المالية وضمان الاثلاث مستند بالمثل فاذا
قتضى يقضان مثل الطعام الا عشرة لان في قدر العشرة حصل الاثلاث
بعوض فثبت ان وجوب الضمان باعني رزالة اليه ولم يوجد وان شهد
بالرجوع عن الاول والوصية لثلاثين وما يقتضيه القاضي بالثلث لثلاثين ثم رجعا
عن احدي الشهادتين فمنها على وجوب امان رجع عن الشهادة دة
على الوصية او عن الشهادة دة على الرجوع فان رجع عن الشهادة دة على
الوصية ولم يترك شهادتهما على الرجوع فان القاضي يثبت لهما عن
الشهادة دة على الرجوع لبيعتين له وجه القضا لانها لو رجعا عن الشهادة دة
على الرجوع يقضان الثلث للموجي له الاول ولو لم يرجعا يقضان ذلك
لوارث فكان السوال مقبدا **فبعد** ذلك المسئلة على ثلثة اوجه امان
ثبت على الرجوع او لم يخبر بشيء او رجعا عن الشهادة دة على الرجوع
ففي الوصية الاول ضمن الثلث للوارث لانها اثلاثا الثلث للوارث وهما
بشهادة دتهم لثلاثين اثلثا الثلث عليه بغير حق فيضمنان للوارث فان
رجعا بعد ذلك عن الشهادة دة بالرجوع ضمن الثلث احد للموجي له الاول
وسلم للوارث ما احدثا لانها لما رجعا عن شهادتهما بالرجوع بعد ما ضمنهما
القاضي للورثة فقد اقراسين على انفسهما بالضمان للموجي له الاول
ويثبت ولا ية استرداد ما دنا من الثلث الي الوارث فيصدقات
فيما اقراسين انفسهما لا يني بقران او يدعيان على الوارث **وفي الوجه**

الثاني وهو ما اذا لم يجز الا بغيرها الفاني على البيان لانه امر سألهم لانه لغير
 ناظر المسلمين فسألهم حينئذ لا يحق لهم الضمان مرتين لان رجوعهم اقرار
 على انفسهم بالضمان ثم احتمل ان اقرارها للمورث واحتمل انه للموصي فاذا
 لم يثبت وتكرار النظر لانفسهم لا يحبرهم على البيان والظاهر انه اقراره
 للمورث ما لم يثبتين انه للاول فيضمنهم للمورث فاذا ضمنهم للمورث ثم رجعا عن
 الشهادة بالرجوع ضمننا ثلث اخر لما قلنا **وفي الوجه الثالث** ضمننا الثلث
 للموصي له الاول ولا يضمنان للمورث سببا لانهم اتلفا على الموصي له الاول لا غير
 فان قيل وجب ان يضمن ثلثا اخر للمورث لانهم لما رجعا عن الشهادة
 بالوصية لثالث بنى فقد اتوا بالتلف المالك على المورث فاذا رجعا عن الشهادة
 بالرجوع بعد ذلك فقد رجعا عما اقرار به للمورث فوجب ان لا يعمل رجوعهم بقدر
 له الاقرار بالثلث للمورث لم يثبت مقصودا وانما ثبت في ضمن الرجوع عن الشهادة
 فلا يثبت ما اقرار به الا بعد انفصال الغفلة بالرجوع لان الرجوع عن الشهادة
 بمنزلة الشهادة حينئذ يختص بمجلس الغفلة ولا يسمع الرجوع في غير مجلس الغفلة
 ولهذا لو ادعى المدعي على الثلث هذا انه رجع عن شهادته في غير مجلس
 الغفلة وانكر الثلث هذا لا تقبل بينة المدعي ولا يمين على الثلث هذا ولو ادعى
 انه رجع في مجلس الغفلة وفي الغفلة على عليه باليمين بسمع دعواه
 وتقبل بينته ولو انكر ثلثا وكما ان الشهادة لا تصير حجة الا بالانقضاء
 فكذلك الرجوع لا يفسخ الشهادة **وهذا** لان الغفلة في مجلس شهادتهم
 شهادتهم بالانقضاء فلا يخرج عن حكم الشهادة الا بالانقضاء فاذا رجعا عما اتوا
 به قبل انفصال الغفلة بالرجوع يعمل رجوعهم **وفي الوجه الثاني** وهو
 ما اذا رجعا عن الشهادة بالرجوع قبل رجوعهم عن الشهادة بالوصية للثاني
 ضمننا نصف الثلث للاول لانهم اقرارا ان الميراث اوصي للاول والثاني ويكون الثلث
 بينهما وهما بشهادة دلتهم بالرجوع ابطال على الاول نصف الثلث فكانا ضامنين
 له فان رجعا بعد ذلك عن الشهادة بالوصية لثالث بنى ضمننا للاول تمام الثلث
 لانهم اقرارا انهم اتلفا على الاول جميع الثلث ففرق بين هذه المسئلة وبين
 اذا رجعا عن الشهادة بالوصية لثالث بنى اولا فان الغفلة لا يفيق عليها
 بالثلث للمورث بل ثبت في ذلك حينئذ يسمع عنهما **والفرق** ما ذكرنا ان
 المقتضى له اما المورث او الموصي له فمما لا يملكه الا لا زالة الجمل من المقتضى له او
 يطرأ لهما على ما ذكرنا وهذا المستحق معلوم وهو الموصي له الاول سواء رجعا
 عن شهادتهم بالوصية للثاني او لم يرجعوا لكن ان لم يرجعوا ضمننا للاول نصف
 الثلث وان رجعا ضمننا ثلثا والثلث وليس فيه نظير لهما ايضا فيقتضيه
رجلان شهدا ان فلانا اوصي لفلان بعبد فلان وهو الاكبر وشهد
 اخران لا حرانه اوصي له بعبد فلان وهو الاصغر فامسئلة على اربعة

اوجه احدها ان تكون قيمة كل واحد منها الف وثلث ماله الف بان كان
 كان له الف احر سوي العبد بين وبين هذا الوجه يفتي لكل واحد منهما
 بنصف عبده لان الوصايا وان اصبحت لا يزداد على الثلث الا نزي ان القام
 لوعاين ذلك يفتي لكل واحد منهما بنصف عبده وكذا اذا ثبت بالبيعة **قلو**
 فقي بذلك ثم رجع الشهود كلهم لم يضمنوا للمورث شيئا وضمن شهود كل واحد
 للذي لم يشهد له نصف قيمة عبده اما ضمان عليهم للمورث لان من حجة كل
 فريق ان يقول للمورث نصف العبد الذي شهد بان له بقي على ملكك والنصف
 الذي اخرجناه عن ملكك اخرجناه بعوض لان خروج كل نصف كل عبده
 عن ملكه منوط بدخوله نصف العبد الا حزين ملكه لان كل فريق لا يقدر
 على اخراج ما اخرج عن ملكه المورث الا با دخاله مثله في ملكه حتى لا يرد
 على الوصية على الثلث فكان اتلافا بعوض **اما** بضمن شهود كل واحد للاخر
 نصف قيمة عبده لانهم اتلفا ذلك عليه بشهادة دلتهم لانه لو لا شهادته لا يفرق
 يسلم كل العبد للموصي له الاخر فكان كل واحد متلفا نصف العبد على الاخر
 فيضمن قيمته والثانية ان يكون الثلث العبد بان كان له اربعة الاف
 درهم سوي العبد بين وبين هذا الوجه يفتي الغافين لكل واحد منهما بجميع
 عبده لانهم استحقوا الثلث على السواء والثلث مستحق للمحصنين فيقتضي لكل واحد منهما
 بجميع حقه فاذا اختلف بين ذلك ثم رجع الشهود عن الشهادة لا ضمان على واحد منهما
 للموصي له الا حولا لانهم لم يتلفا عليه شيئا وقد وصل اليه كل واحد منهما جميع حقه
 وبقيت شهود كل واحد للمورث قيمة العبد الذي شهد به لان كل فريق ازال
 العبد الذي شهد به عن ملك المورث بغير عوض لان سلامة كل العبد للموصي
 غير منوط بدخوله العبد الا حزين ملك المورث وقد ركب فريق على اخراج ما شهد
 به عن ملك المورث بدون ادخاله من العبد الا حزين ملكه لانهم اخرجوا
 من الثلث ولو لا شهادتهم لسلم كله للمورث فاذا اتلف كل فريق كل العبد
 عليه بغير عوض يضمن قيمته **والثالثة** ان يكون الثلث الف وحسن مائة بان
 كان له الفات وحسن مائة سوي العبد بين فهذه المسئلة تنبني على اصلين
 احدهما انه اذا اوصى باكثر من ثلث ماله فانه ينظر الى مبلغ الوصايا والي ثلث
 المال فان كانت الزيادة على الثلث ينقص نصيب كل واحد من اصل الوصايا
 الثلث وان كانت الزيادة ربع ينقص من نصيب كل واحد الربع والثاني
 ان الشاهدين اذا اتلفا بشهادة دلتهم مالا وعرضا مثله لا يضمنان شيئا
 وان عرضه اقل من ذلك فيقتدر ما عرضه لا يضمنان ويقرمان ما فضل
 عن العرض فيقول في مسيلت يفتي الغافين لكل واحد منهما بثلثه
 اربع عنه لان ثلث ماله الف وحسن مائة وحمله الوصايا الفادرهم
 فزيادة صابين الثلث الى جملته الوصايا حسمت في ذلك مقدار الربع فيقتضي

من وصية كل واحد منهما الربع ويقضي لكل واحد منهما ثلثة ارباع عبده
وذلك مقدار سبع مائة وخمسين لتكون تنفيذ الوصايا من الثلث والوصية
بينهما في الاستحقاق للمنت وبي في سب الاستحقاق في قلوبهم بذلك ثم رجوا
يضمن كل فريق ما يقضي بشهدهم ذلك سبع مائة وخمسون مائة من وخمسون
وهو ربع قيمة العبد الموصي له الذي لم يشهد له وخمسون مائة درهم للورثة
اما خمس مائة للوارث لان كل فريق اثلث على الوارث ثلثة ارباع
العبد الذي شهد به وذلك سبع مائة وخمسون مائة اثلث مائة من
وخمسين من ذلك بعوض وهو ما حصل له من ربع العبد الذي لم يشهد به
هذه العنبري لانه لو لا شهادة كل فريق لما عاد اليه ذلك المقدار فكان
اثلث هذا المقدار بعوض فلا يوجب القضاء واثلث خمس مائة
بغير عوض فيوجب القضاء **والدليل** على ان اثلثات خمسة مائة بغير عوض
انهم يتخذون على اخراج خمس مائة عن ملك الوارث بدون ادخال
شي من العبد الاخر في ملكه فانهم لو شهدوا بالوصية لكانت نصف العبد
يقضي للاول بملك العبد وللثاني بنصف العبد فلا يكون قدر الخمس مائة
عوضا عن شي يضمنان ذلك **واما يضمن** كل فريق للموصي له الذي لم يشهد
له ربع قيمة عبده مائة وخمسون لانه لو لا شهادة كل فريق لكان
سلم للموصي له الاخر جميع عبده فانما لم يسلم له الربع بشهدهم يضمنان
ذلك **والرابعة** ان تكون قيمة احد العبدتين الغني وقيمة الاخر لاف
والثلث الفان بان كان له سوي العبدتين ثلثة الف فان ثلث ماله
وهو الفان يتقسم بين الموصي لهما اثلثا لان حصة الوصايا ثلثة الاف
درهم وثلث ماله الف درهم فبذلك مائة مائة الثلث الى حصة الوصايا مقدار
الف درهم وذلك ثلث الثلث فينقص من وصية كل واحد منهما مقدار
ثلث وصية ويقضي لكل واحد منهما بثلثي عبده فيكون للموصي له بالعبد
الذي قيمته الفان ثلث عبده وذلك قدر الف وثلثا مائة وثلثة
وثلثين وثلث من العبد الذي اوصى له به ولا احد ثلث عبده ايضا
وذلك قدر ستمائة وستة وستين وثلثين لان الثلث تقسم بينهما على
قدر حصصهما وحق احداهما في المعين وحق الاخر في الف **فاداني**
بذلك ثم رجوا يضمن شهود صاحب الاغني جميع ما يقضي بشهدهم
وذلك الف وثلثا مائة وثلثة وثلثون وثلث الف للورثة وثلثا مائة
وثلثة وثلثون وثلث للموصي له الاخر وضمن شهود الموصي له بالاف
ستمائة وستة وستين وثلثين وهو جميع ما يقضي بشهدهم للموصي له
اخر **ولا يضمنان** للورثة شي اما شهود صاحب الاغني لان القاضي
يقضي بشهدهم بثلثي ما شهدوا به وخرج عن ملك الوارث بشهدهم

الف وثلثا مائة وثلثة وثلثون وثلث الاف ان ثلثا مائة وثلثة وثلثون
وثلثا كان بعوض لانه لو لا شهدهم لكانت يسلم كل العبد الاخر
الموصي له الاخر وانما امتنع القضا بثلث ذلك العبد للموصي له بشهدهم
في اثلثاه بعوض لانه ضمان عليهما وما اثلث به بغير عوض يضمنان ولا هما
يقدر ان على اخراج الف من ملك الوارث بدون ادخال شي في ملكهم
فانهم لو شهدوا بنصف العبد للموصي له يقضي له بنصفه ولا خراجا للعبد
الذي قيمته الف فلا يكون عوض ولا يقدر ان على اخراج ما زاد
على الف الا ان ادخلت مثله في ملكهم فكان عوض **واما** يضمنان للموصي
له الاخر ثلث قيمة عبده ثلثا مائة وثلثة وثلثون وثلثا مائة وثلثة
لكان يسلم له جميع العبد الذي قيمته الف **واما شهود** صاحب الاف
لا يضمنون للورثة شي لانهم اخذوا عن ملك الوارث ثلثي العبد
الذي قيمته الف وادخلوا في ملكهم مائة وربع وهو ثلث العبد الذي
قيمته الفان فكان اثلثا بعوض ولا شهدهم لا يقدر ان على اخراج شي
من العبد الذي شهدوا به عن ملكهم الا ان ادخل مثله من العبد الاخر
في ملكهم لان العبد الاخر مستغرق للثلث فاي قدر اخذوا عن
ملكهم لان العبد يكون بعوض وانما يضمنان للموصي له الاخر ثلث قيمة
عبده لانه لو لا شهدهم لكانت يسلم له جميع عبده فانما امتنع حصول الثلث
بشهادتهما يضمنان ذلك **ولو مات** وترك عبيدين فشهدت هذين
لرجل انه اوصى له باخذ العبدين بعينه وشهد اخوانه ان يرجع عن
الوصية الاولى واوصى بهذا العبد الاخر فله الرجوع الاخر بعد
فقي بالوصية الاولى فلهذه المسئلة ايضا على اربعة اوجه **احداها**
ان يكون الثلث مثل قيمة احد العبدتين الف وقيمة كل واحد من العبدتين
الف وقيمة الف من ثلثي ثم رجوا يضمن هذا الوجه لا يضمن شهود
الاول شي ويضمن شهود الثاني للموصي له الاول قيمة العبد الاول ولم
يضمن لا شهود الاول ولا الثاني للورثة شي **اما** شهود الاول لا يضمنان
الموصي له الثاني لانها ما شهدا عليه ولا اخراجا للعبد من ملكه واما
لا يضمنان للوارث فلا يضمن ما شهدوا به عاد اليه ملك الوارث
من حصة العنبري الثاني فصار بمنزلة الفاصب اذا وصل
المعصوب اليه بالعنبري منه باي سبب وصل بغير احد الضمانات
وكذا المبيع اذا وصل الي المشتري باي حصة وصل يتقدر عليه الست
واما شهود الثاني لا يضمنان للوارث لانها وان اخراجا للعبد
الثاني عن ملكه فقد ادخل العبد الاول في ملكه فكان اثلثا
بعوض **الاخرى** انهم لو لم يشهدوا على الرجوع عن الوصية الاولى يسلم

العبد الاول للموصي له الاول لان ثلث ما له الف وقيمة كله عبد الف
فلا يقدر ان علي اخراج الثاني لان دخول الاول فكان اتلا فاء
بعض **ويضمان** للاول قيمة عبده لانه لو لا شهده ودينهما علي الرجوع
ليس للعبد الاول للموصي له الاول فاني ثلث عليه بشهده ودينهما له
التبطل **واما** الثالث بئنه اذا كان الثلث الفين حتي خرج العبدان
من الثلث والمسيلة بحالهما بقي هذا الوجه ضمن لشهود الثاني للموصي
له الاول قيمة عبده ولورثة قيمة العبد الثاني ولم يضمن لشهود الاول
لا حديث اما شهود الثاني فضمن للموصي له قيمة عبده ٢ منهم ازا لا العبد
عن ملكه بغير عوض واما يضمن لورثة قيمة العبد الثاني ٢ منهم ازا لا العبد
العبد الثاني عن ملكهم بغير عوض ففني ما في الباب منهم اذ دخلوا العبد
الاول في ملك الورثة لكن العبد الاول لا يضمن عوضا عن العبد الثاني
لانهم يقدر ان علي اخراج العبد الثاني عند ملك الورثة بدون
ادخال الاول في ملكهم لان الوصيين جميعا يخرجان من الثلث
الا تري انهم لو لم يشهدا بالرجوع عن الوصية الاولى وشهدا بالوصية
لثاني يقضي بوصية الثاني فلم يكن ادخال الاول معلقا باخراج الثاني
ولا اخراج الثاني ولا اخراج الثاني منوط با دخال الاول واما
ادخال الاول في ملكه بشهده ودينهما علي الرجوع لافروزة الوصية الثانية
فلا يكون عوضا فيجب عليهم الضمان واما لا يضمن العريق الاول
لا حديث اما الورثة فلان عيب ما اخرجوا عن ملكهم عما دالهم واما
الموصي له فلا يضمن ما اخرجوا العبد عن ملكه **واما** الثالث اذا كان
الثلث الف وحسن مائة وبعثة المسيلة بحالهما بقي هذا الوجه ضمن
شهود الثاني للاول قيمة العبد الاول ولورثة نصف قيمة العبد
الثاني اما للاول قيمة العبد الاول فلي قلث واما لورثة نصف
قيمة الثاني لانهم ان لا العبد الاخر عن ملك الورثة لكن تضمن بعض
ونصفه بغير عوض لان النصف من العبد الاول لا يصلح عرضا عن الثاني
لانهم يقدر ان علي اخراج نصف العبد الثاني عن ملك الورثة من غير
ادخال شيء من العبد الاول في ملكهم ولا يقدر ان علي اخراج كلا العبد
الثاني من ملكهم بدون ادخال نصف العبد الاول **الا تري** انهما لو شهدا
انه اوصي بضمن العبد لثاني ولم يشهدا علي الرجوع عن الاول يقضي
بضمن العبد لثاني لانه لا يخرج من الثلث فلم يكن اخراج نصف العبد
الثاني معلقا با دخال نصف الاول فبمقدار ما صح لثاني قبل دخول
الاول اليه يقدر ان ذلك لانه لا يظهر في حقه العرض وذلك النصف
وبمقدار ما صح برصود العبد الاول سقط عنها وذلك النصف ايضا

لانه حصل بعض **فالحاصل** ان الوصيين متى كانت يخرجان من الثلث
لا يكون الاول عوضا عن الثاني واذ كان يخرج الاول من الثلث
ولا يخرج شيء من الثاني من الثلث كان الاول كله عوضا عن الثاني
وان كان يخرج بعض الثاني من الثلث دون البعض فبمقدار ما يخرج
لا يصلح عوضا وبغيره ما لا يخرج يصلح ولا يضمن العريق الاول لما ذكره
واما الرابعة اذا كانت قيمة العبد الاول الف ودينهما وقيمة العبد
الاخر الف من الثلث الفان وبقية المسيلة بحالهما بقي هذا الوجه
الجواب فيه كالجواب في الوجه الثالث اما يضمن للموصي له الاول
قيمة العبد الاول لما قلث واما لورثة نصف قيمة العبد الاخر فلا يضمن
انثنا نصف العبد الاخر بعض والنصف بغير عوض لان العبد الاول كله
صار عوضا عن نصف العبد الاخر لانه لو لم يصل العبد الاول الي الوارث
لكانت الوصية الثانية جارية في نصف العبد الثاني وهو قد رالف
درهم فبذلك المقدار يضمن للوارث لانها انثنا عليه بغير حق والنصف
الاخر قد عوضناه فلا يضمن منه شي **وفي المبسوط** رجل مات وترك عبدين
وامه وما لا تشهدت هذان ان هذا الرجل اخوه لانيه وامه ووارثه
لا وارث غيره فقضي الف في المال له والعبدان والامه ثم شهدت هذان
بعد ذلك ان احدا العبدان بعينه ابن الميت فاجازت في شهده ودينهما
واعطاه الميراث كله ثم شهد احزان ان العبد الثاني ابن الميت فقضي
به ايضا ثم شهد احزان ان الميت ابن الميت فقضي به ايضا اعتق
هذه الامة ونزوجه في حياته وصحته فقضي الف في ذلك وجعلها وارثه
معهم ثم رجع الاولان اللذان شهدا للعبد الاول ضمنا فبينة بين الابن الاخر
والمرأة اني فالا لانه لو لا شهده ودينهما لكان رفته المشهود به بين الابن الاخر
والمرأة علي ثمانية فاما ثلث ذلك عليا بشهده ودينهما فقد اقربا الرجوع
انهم انثنا ذلك بغير عوض **وكذلك** لو لم ير جيع ورجع شاهدا لابن
الثاني ضمنا فبينة بين الاول والمرأة اما لما قلثا وبضمان مائة
اما لا يضمن دون المدة لان جميع الميراث كان مستحقا له بضمنا
الف من قبل شهده ودينهما فاما انثنا عليه ذلك بشهده ودينهما واما انثنا
شي من الميراث علي المرأة بشهده ودينهما لان هفتها ضمن جميع المال
سواء كان للميت ابن واحد او ثلث وقد استوفت منها من جميع مال
الميت انما لم يتوف من قيمة الابن الثاني لانه ظهر بعد موت الزوج
فبستوفي منها من قيمته واذ استوفت تمام حقها لم يضمن لها شي
من الميراث ويضمن الشهود ايضا في الفصل الاول جميع ما ورث الابن
الابن لثاني لانهم انثنا استحقاق ذلك علي الابن الثاني بشهده ودينهما

لانها تشهد انبى الاول بعد الوفاة فيكون استحقاق الابن الاول
 لما ورث مضافا الى شهادتهما فيثبت ذلك للابن الثاني ولا يفتقر
 للاخ لان ما استحق على الاخ بشهادة دنتها مستحق عليه بشهادة دة غيرهما
 فمن حق الاخ بقي على الشهادة دة حجة تامة في استحقاق الميراث عليه
 ولو لم يرجع بعد ان يرجع شأ بعد المرأة فثبت قيمتها وما احدثت
 من الميراث بين الابنتين لانها انكف بشهادة دنتها ملكها في رقبتهما
 واشتبا استحقاقهما الميراث عليهما بشهادة دنتها بالنكاح وقد اقر انهما
 شهدا بغير حق **ولو كان** الشاهدان المرأة التي بعد ان علي نسب
 الابن الاول والابن الاخر ثم رجعا عن الشهادة كلها كان الضمان
 عليهما كذلك لان المشهود به مختلف فلا فرق بين اتحاد الشهود
 واختلافهم في ذلك وسواء رجعا معا او منفردتين لان اصل الشهادة
 كان مشتركيا بعضها قبل بعض والضمان عليهما عند الرجوع باعتبار
 الشهادة دة السبقة ولو شهدا شاهدان على ذلك كله معا وكذب
 بعضهم بعضا ثم رجعا فثبت ثمن المرأة وقيمتها بين الابنتين لانها انكف
 ذلك على الابنتين فلو لا شهادتهما بذلك لكان ذلك مستحقا للابنتين
 ليقضي الف في نسبهما ويثبت من قيمة كل ابن لصاحبه سبعة اسهم
 من ثمانية اسهم والمادة التي لم يشهد لكل واحد شهادتان
 احمران **وكذا** للرجع عن الشهادة واحد بعد واحد وان صدق
 كل واحد صاحبه فان الشك بعد بين قيمته العبدية والامة
 وما ورث الاخ لانها انكفوا عليه ذلك لانه لو لا شهادتهما كان جميع
 ذلك له بخلاف ما اذا كانا بوا لانها انكفوا على كل فرد ذلك حيث كذب
 كل واحد منهم صاحبه واذا شهدا شاهدان على ذلك في رجل ان
 لعلان وفتي الف في له به والذي في به العبد بجحد ذلك ثم رجعا
 وصنهما الف في القيمة فادناهما اولم يوديا حيني وهب المشهود له العبد
 من المشهود عليه وقيضه فان الشك بعد بين من الضمان ويرجعان
 فيما ادنا لان وجوب الضمان عليهما لا حيل الميراث وقد افقدت
 الحاجة الى ذلك برجوع العبد اليه المولي من غير عوض وهو يزعم
 ان العبد سلم له بملكه القديم لا بالهبة التي باشر بها المشهود له فزعم
 معتبر في حقه فان رجع الوأهب في العبد وقيضه رجع المشهود عليه
 بالضمان على الشاهدان لان نوات يده وملكه كما دلي بغير دنتها
 لولا ذلك لما تمكن المشهود له من استرداد العبد منه **وكان** الرجعة لما
 انقضت بالرجوع صارت كأن لم يكن وان مات المشهود له فورث
 المشهود عليه منه العبد رجع عليه الشاهدان بما اعطاه من القيمة

لان يدعي ان وصول العبد اليه بغيره فقيم ملكه بالميراث وكذا لو كان
 العبد قبل فاق هذا المشهود له القيمة فورث المشهود عليه منه تلك القيمة
 او مثلهما من تركته او ورث عروضا او عفا رالا ان عود قيمة العبد
 اليه كمود عينه ومن زعمه ان القيمة دين له على المشهود له وانه استوفى
 تركته بالدين لا بالميراث وكذا لو كان معه وارث اخر وفي حصة من التركة
 وفاقا بالقيمة بخلاف ما لو وهب له المشهود له مقدرا تلك القيمة
 في حياته لان الدين في حالة الصحة لا يتعلق بماله بل بدينه حتى لو وهب
 له تلك القيمة بعينه ببطر رجوعه على المشهود **رجل في يده** عبد
 شهد شاهدان انه لهذا الرجل وقيض به له ثم شهد اخران على المقتضي
 له ان العبد لهذا الاخر فقيض له واحد العبد من الاول ودفعه الى الثاني
 ثم شهد اخران على المشهود له الثاني ان العبد لهذا الثالث
 وقيض الثاني له واحد العبد من الثاني ودفعه الى الثالث ثم رجعا
 جميع ضمن كل فريق للذي شهد عليه كقيمة العبد لان كل فريق انكف
 على المشهود عليه جميع العبد لولا شهادتهما لسلم كل العبد له **قال**
 محمد رحمه الله ولا يسه هذا الوضعية يريد به اذا مات الرجل وترك ابنا
 فادعي رجلان الميت اوصي له بثلاث ماله ومجد الابن فشهدا شهادتان
 بذلك وقيض الثاني في الثلث للموصي له ثم جاء اخر وادعي ان الميت اوصي له
 بثلاث ماله وشهدا شهادتان بذلك وقيض الثاني في الثلث نصف الثلث
 له ثم جاء اخر وادعي ان الميت اوصي له بثلاث ماله واقام شهادتين
 وقيض الثاني في الثلث له واخذ الثلث السدس من الاول
 والسدس من الثاني ودفعه اليه ثم رجعا الشهود فاشهدوا لا يقرن
 للوارث شيئا **وفي مسئلة** الدعوى العريق الاول يضمن لصاحب اليد
 كل قيمة العبد وفي مسئلة الوضعية العريق الثاني يضمن للموصي له الاول
 نصف الثلث وفي مسئلة الدعوى يضمن كل فريق للمشهود عليه كقيمة
 العبد اما الاول فوجه الفرق بينهما ان في مسئلة الوضعية لكل فريق ان
 يجتج على الابن فيقول الثلث مما تلت عليك بشهادة دني فقط فانا لو سلم
 بشهادة لثقت عليك بشهادة دة العريق الا حرفة لا يمكن الابن بيمين عليه
 الضمان وهذا لان المشهود عليه واحد وهو الميت فتمكنوا الاحتجاج بيمينه
 الحجة **وفي مسئلة** الدعوى العبد تلت على صاحب اليد بشهادة دة العريق
 الاول لولا شهادتهما لسلم العبد له ولا يصير مقتضا عليه من جهة العريق
 الثاني والثالث لان العقيق في الاملاك المرسله يقتصر على صاحب
 اليد ولا ينفذ الي غيره الا اذا تلت في الملك من جهة الغير ولم يوجد
 الشك في هذا فصار كل فريق مطلقا العبد على المشهود عليه لا على غيره

بوضع الفرق بينهما ان في مسألة الدعوي لو وجد شهود اقدم عيدا
او محدد داني فذ ف رد العبد على الذي شهدوا عليه ويبطل كل
قضا عده حتى لو وجد شهود الاول عبيد ابطل القضا لثاني
والثالث لث بطلان ملك الاول ولو وجد شهود الثاني عبيد ابطل
الاول فذا او يبطل الثاني والثالث فثبت ان كل قضا اقصر على
الذي سعى عليه البينة لا غير فذا ارجعوا عن م كل فريق للشهود عليه
وفي الوصية القضا باكلها على الميت حتى لو كان شهود الاول عبيدا
لا يبطل القضا بالوصية لثاني فعلم ان القضا باكلها على الميت فجميع
كل فريق بما ذكرنا لثي الضمان عن نفسه واما الثاني فوجه الفرق
ان في الوصية العريق الثاني اثلث على الموصي له الاول بغير الثلث
لانه لو لا شهود ثلثي لكان الثلث بين الاول والثالث لث نصين اما في
مسئلة الدعوي اثلث كل فريق كل العبد لو لا شهود دتمهم لكان كل العبد
رجل في يده عدا قام عليه رجلان هدين انه عبيده وهيه الذي
هو في يده وقبضه وشهدت هذان احزان لرجل اخر فمحل ذلك
ولا يبرق الثاني بخ يقي با لعبد بين المدعين لثان لا ستوايهما
في الدعوي والحجة **فلو** قضي الثاني بينهما ثم رجع الشهود ضنوا
لواهب قيمة العبد بينهم اربعا ولم يضر الموهوب الذي لم يشهدوا
له **قال** محمد رحمه الله في الاصل ولا يسيه هذا الوصي لهم بربيه
اذا شهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد لهذا وشهد احزان انه
اوصى به لهذا الا حذروا كتب البيهتان وقضى الثاني بالعبد بين الوصي
لهم ثم رجعوا ضمن كل فريق الموصي له الذي لم يشهد له بقت قيمة العبد
ولا يضمن الورثة ثيب فرق بين الوصية والوصية من وجهين احدهما
انه قال في الوصية يضمن الشهود للمقضي عليه وهو الواهب قيمة العبد
اربعا وفي الوصية لا يضمنون للمقضي عليه وهو الورثة ثيب والثاني
ان في الهبة لا يضمنون للموهوب له ثيب وفي الوصية يضمن كل فريق
لذي لم يشهد له نصف قيمته **اما الفرق** الاول ان في الوصية من جهة كل
فريق ان يقول للوارث ما ازيل عن ملكا بشهادة ثلث لا غير على ما ذكرنا
وفي مسألة الهبة لا يمكن لكل فريق ان يرفع الضمان عن نفسه بهذه
الحجة لان هبة احد هما متى تمت لا يصح هبة الثاني الا ان يرفع
الثاني بخ تبطل البينة اهلا بخلاف الوصية لان وصية كل واحد منهما بجميع
صحيح الا تزي ان لو عرف الثاني يقي بينهما واذا لم يمكن لا حد قسم
دفع الضمان عن نفسه اعتبر العبد را بلا بشهادة دتمهم وهم اربعة فاذا جبر
ضمنوا **واما الفرق** الثاني ان الشاهد عند الرجوع اما يضمن قدر

ما يقيضي

ما يقيضي الثاني بشهادة دة ينتزل في مسألة الوصية الثاني حتى لكل
واحد منهما بالوصية بجميع العبد لما قلنا ولهذا الوصية احدى هما يكون
الملك الا حذرت لثا كان او عبيد او الغنم فيه ان الوصية استخلافات
وهو اهب الميراث ولهذا ائزدا لعبيد وتزد عليه اذا لم يكن له وارث
ويجوز ان يكون كل واحد منهما خلقا عن الميت كما لا سرفثت ان
الثاني حتى يقي لكل واحد منهما بجميع العبد الا ان يحكم الزا حة وضيق
المحل يكون بينهما مع استحقاق كل واحد منهما جميعه كما نترك اذا ضاقت
عن الوفا بالديون وعبر ذلك **واذا** قضي لكل واحد منهما بالكل والمنتع
عصول النصف بشهادة دة الطريق الثاني ضمن كل فريق للذي لم يشهد
له نصف قيمة العبد اما في الوصية الثاني انما قضي بشهادة دة كل فريق
لذي لم يشهد له بهبة نصف العبد لانه لا يجوز ان يقي لكل واحد
منهما بهبة جميع العبد لو علم الثاني ان يرض بينهما ان كان هبة الثاني قيد
نصف الاول مع الثاني وبطل الاول وان كان بعد قبض الاول مع الاول
وبطل الثاني **ولهذا** لو وقع مثل هذا الدعوي في الدار فان الثاني حتى
لا يقي بالدار بينهما لانه يكون هبة المشاع فبي يحتل العتمة واذا
كان الثاني قضي لكل واحد منهما بغير هذا العبد وقد سلم لكل
واحد منهما نصفه فما وقع به القضا سلم لكل واحد منهما فلم يبر كل
فريق مبلغا على الذي لم يشهد له ثيب فلا يضمن وما ذكر من مسألة
الدار قال بعضهم هذا قول ابي حنيفة رحمه الله اما عندنا يميني ان
يقي بينهما بن علي هبة الدار من رجلين والاصح ان هذا قولهم لا سيما
انما يجوز ان ذلك عند اتحاد العقد والاتحاد في جانب الواهب اما
اذا وهب النصف من كل واحد منهما في عقد علي حده لا يجوز وهن
كل واحد منهما اثبت بينة الهبة منه في عقد علي حده فلا يقي لاحدهما
رجل مات وترك عيدا اتمته الف درهم لا مال له غيره وادى بعتقه
فشهدت هذان من الورثة ان لهذا الرجل على الميت خمسة يرة
درهم دين لم تقبل هذه الشهادة وبعث العبد ويسعي في الثلثين
ويأخذ الخريم دينه من نصيب الثلث هدين لا قدرهما ولو شهدا
بدين الف درهم حتى كان الدين مثل قيمة العبد حازت الشهادة
ويبيع العبد في الدين وبطلت الوصية بالاعيان **والفرق** ان في الوصية
الاول الوارث منهم في الشهادة لا نرى يثبتان لانفسهما حق البيع
والثاني هدم مقي حري بشهادة دة الي نفسه مفتما كان لا يستحق ذلك
الا بشهادة دة لا تقبل شهادته لما مر في الشهادة ذات وحق البيع لا يثبت
بدون الشهادة دة لان حق العتق يثبت للعبد بقدر الثلث وذلك يمنع

ولهما في البيع منفعة ايضا لانه اذا بيع بطل الوصية بالعتق فاذ اذ
 العتق حسمت ببيعتهما حسم مائة وفضل بثبوت الدين بقيت الوصية
 بالعتق فبقيت العبد فبقيت ثلثه بحمانا ويسمي في ثلثي
 ثمنه للمورثة ثم يدخل العتق في نصيبهما وبأخذ حسمي في درهم فيبقى
 لهما من بدل العبد مائة وستة وستون وثلث درهم ويمكن هذا
 النوع من النعمة بمنح قبول الشبهة دة واما اذا شهد ادين مستغرق
 لم يجز الي الغنصه معناه وان اثبت بشبهه دتمه حتى البيع لكن لا يثبت
 لهما في هذا البيع لانه متى بيع والدين مستغرق للثمن لم يسلم لهما
 من الثمن شي فقبلت **قال** محمد رحمه الله ولا يسه هذا الوجه الاول
 لان في الوجه الاول لو بعناه وبطلان الوصية صار للوارث من رقبته
 شي وفي هذا الوجه لا يصير للمورثة من رقبته قليل ولا كثير وهذا
 لا يصح لان في الحالين جميعا لا يملك الوارث شي من رقبته العبد
 لانه اما ان يعتق بالوصية او يتباع بالدين فتصير ملكا للمشتري فلا
 بد من ثا ويلقوا لوات وبله يصير للوارث في رقبته شي وهو ولاية
 البيع على وجه يجزبه الي نفسه بقتا على ما مر الا ان الكائن غلط
 وكتب كلمة من مكان كلمة في او استعمل محمد رحمه الله كلمة من مكان كلمة
 في لان حروف الصلاب يستعمل بعضها مكان بعض **ولو** بوجه بقت
 ولكنه اوجبه لرجل فتشهد الوارثان على الميث بدلين قليل او كثير
 جازت الشبهة دة وبيع العبد في الدين وقسم ما بقي بين المورثين والورثة
 ان كانا بشبهه دتمه بينهما حتى البيع لان هذا الحق كان ثابت لهما
 قبل الشبهة دة فانه كان لهما ان يبيعا هذا العبد وبعد الموت لو قبلت
 الشبهة دة لانه يبطل حتى البيع لقتا الدين الي القاض فيهما بصران
 بانفسهما **وان** العبد لو بيع قبل هذه الشبهة دة او لم يبيع تسلم لهما
 ثلثي العبد وثلثي الثمن وبعد البيع يسلم لهما ثلثي ما بقي بعد قضا
 الدين لعدم بطلان الوصية بالمال بالبيع فيستوف حقهما فيقبل بخلاف
 الوصية بالعتق فانها تبطل بالبيع وتقطع الشركة فيزداد حقهما الله
باب الرجوع عن الشبهة دة على الشبهة دة
اصل الباب ما ذكرنا ان المعتبر في الرجوع عن الشبهة دة وجوب
 الضمان عليهم بعد ما بقي على الشبهة دة لا رجوع من رجوع فان
 بقي من يحفظ جميع الحق فلا ضمان على الراجع لان شبهه دة من بقي
 لما كان يكفي ثابت الحق ابتداء فلا يكتفي للمسا كان اولي وهذا
 لان الراجع وان زعم انه مثلث بشبهه دة عليه في التلغنه يستحق عليه
 بشبهه دة غير عليه واستحقاق ذلك عليه بالجهة من الرجوع

عليه

عليه الا ان يضمن صاحب اليد وان بقي من يحفظ بعض الحق لصن الراجع
 ما زاد على ذلك لانه ان بعدت الحجة فيما وراء ذلك فيضمن بقدر ما انعدمت
 الحجة فيه برجوعه ولا يعتبر حاله القاض في هذا الحالة الا ابتداء حتى لو
 شهد اثنان بمال وقضى القاض في ثم رجوع احدهما ضمن الراجع نقصت
 المال لانه لم يبي بشبهه دة الب في نصف المال ولو كان حاله (المسا مستبرا
 بحالة الا ابتداء ضمن كل المال لان نصف المال لا يثبت بشبهه دة الواحد ومع
 هذا بقي يفتي به نصف المال وعند رجوع الكل يشتركون في الضمان
 اذا كان كل واحد شاهدا وان كان سطر على العتقا اما اذا سطر على
 الشبهة دة وصبر ورثته هذا فلا ضمان عليه **ك** لو شهد رجلان وامرأة
 ثم رجعوا كان الضمان على الرجلين دون المرأة لان المرأة الواحدة
 لا عمرة بها في باب الشبهة دة الا في امور الدين ايجبا لا يطلع عليه الرجال
 فكانت الواحدة سطر العلة في كونها شاهدة لان المرأتين شاهدات
 وبسطر العلة لا يثبت شي من الحكم فكان العتقا بشبهة دة رجلين فيكون
 الضمان عليهما بخلاف ما اذا شهد رجل وثلث نسوة وقضى به ثم رجعوا
 كان على الرجل النصف وعلى النسوة النصف عندنا لان عندنا الضمان
 وان كبرت فمن كرجل واحد لا يثبت سطر العلة لان العلة لا يتم الا بـ
 بشبهه دة رجل وهو متين لا يثبت بها **وعند** ابي حنيفة رحمه الله على
 الرجل حسمي المال وعلى النسوة ثلثه اخا سة لان عنده كل امرأتين
 بقرمان مقام رجل كما في الميراث لان القضا هت بشبهه دة (الكل
 نكلا امرأة منهم اذا ضمنها في الاخرى كانت شاهدة فلا يكون القضا به
 محالا الي شبهه دة البعض دون البعض فمخالف الي الكمال بخلاف المرأة
 الواحدة **وجوز** احران شبهه دة واحد من الاصول لا يثبت الا بشبهة دة
 شاهدين فزعمنا لانه حق ثبت للمشهود عليه وكل حق غاب عن علم
 القاض لا يثبت الا بشبهه دة شاهدين ولا يشترط ان يكون على شهادته
 كذا اصل مدعيان احران بل اذا شهد شاهدان على شبهه دة اصلين
 جاز لان شبهه دة شاهدين تصليح لا يثبت لهما كما شهد ايمانين مختلفين
اذ امرنا هذا قال محمد رحمه الله اذا شهد شاهدان على شبهه دة
 شاهدين على رجل بالث درهم وشهد شاهدان احران على شهادة
 رجل واحد على المدعي عليه بثلث الا لث وقضى به ثم رجع واحد من
 الفريق الاول فواحد من الفريق الثاني معني الراجع ثلثه اثمان
 المال ثمنان على الراجع الذي شهد على شبهه دة اثنان وثمن على
 الراجع الذي شهد على شبهه دة واحد وانما قلنا ذلك لما ذكرنا ان
 المعتبر في الرجوع بقت من بقي وقد بقي بيننا الباقيين خمسة اثمان

المال فكانت اثنتان ثلثة اثنتان المال بانه ان بقي بيق الذي شهد على شهادته
اثنتين نصف الا ان الذي انزى ان لو رجع الكل الا هو سقى بيق له نصف المال
لان الدين شهدا على شهادته اثنتين شهدا بكل المال لا ينفك ما قام
اصلين ولهذا يفتي بجميع المال بشهادة وانهما لو انفردوا والذان شهدا
على شهادته واحد يشهدا بنصف المال لا ينفك ما قام اثنتان مقام اصل
واحد ولهذا لا يفتي بشهادة وانهما لا ينفك ما قام اثنتان مقام اصل
اصل اخر فكلنا بمنزلة امرأتين في باب الشهادة واذ ابقى نصف الحق
ببق واحد الاولين ببدل هذا النصف كما لم يتغير والنصف الاخر قد
تغير برجوع الراجعين وقد ثبت هذا النصف بشهادة دة ثلثة احد قسم
الذي شهد على شهادته دة اثنتين والذان شهدا على شهادته دة واحد
والثابت بشهادة دة الراجعين الذي شهد على شهادته دة اثنتين نصف هذا
النصف لغيا مع مقام اصل واحد ولهذا الوجه اليد مثله يفتي القاضي
والثابت بشهادة دة كل واحد من الذين شهدا على شهادته دة واحد
رجع هذا النصف لغيا معهما جميع مقام اصل واحد فكل امرأتين
في باب الشهادة فصار هذا النصف الذي وقع فيه التغير كالثابت
بشهادة دة رجل وامرأتين ولو ثبتت بشهادة دة رجل وامرأتين حقيقة
ثم رجع رجل وامرأة كان الثابت بشهادة دة ثلثة اربع الحق نصف
بشهادة دة الرجل ورجع بشهادة دة المرأة وتبقى بيق المرأة اثنتان على
الشهادة دة رجع الحق فكذا هذا ثبت ان الثابت برجوع الراجعين
هنا ثلثة اربع النصف ويبقى بيق الثابت على الشهادة دة رجع
هذا النصف فصار هذا النصف على اربعة فتصير الجملة ثمانية وقد
بقي اربعة بيق احد اثنتان هذين الذين شهدا على شهادته دة اثنتين
وسهم وهو رجع النصف بيق الذي شهد على شهادته دة الواحد
فكان خمسة فثبت ان الثابت بشهادة دة الراجعين ثلثة اثنتان الا
ان ثنتين من ذلك على الراجعين الذي شهد على شهادته دة اثنتين واثنتين
على الراجعين الذي شهد على شهادته دة واحد لما ذكرنا انهما بمنزلة
رجل وامرأة او بقول الذين شهدا على شهادته دة واحد لما قام مقام
المرأتين كانا بمنزلة رجل واحد فالعريق الاول يثبتان جميع الحق كولا
العريق الثاني فلا اجتماع ثبت النصف بشهادة دة العريق الاول خاصة
لان العريق الثاني لا يثبت ان الاصل الحق وفي النصف اجتمع اربعة
نفر فكان اثنتان بيق كل واحد رجع هذا النصف وهو ثمن الكل
وبيق الباقي من العريق الاول يبقى نصف من النصف الاول الذي
نفرد ابيه ونصف من النصف الذي اجتمعوا فيه رجع النصف الذي

اوجه رجع النصف الذي اوجهه شريكه لان رجوع شريكه لم يوش
في النصف الاخر وتقرر من النصف الاول سهمان وهو رجع الكل برجوع
صاحبه فذلك عليه خاصة ويبقى الباقي من العريق الاخر يبقى رجع
النصف الاخر وتقرر من النصف الاول سهمان وهو رجع الكل برجوع صاحبه
فذلك عليه خاصة ويبقى الباقي من العريق الاخر يبقى رجع النصف الاخر
وهو الثلث فانما تلف برجوع صاحبه الربع وهو ثمن الكل فوجب على
الراجعين من العريق الاول ثلثان وهو نصف النصف الاول وعلى الاخر الثلث
وهو رجع النصف الذي اجتمعوا فيه واثنتان النصف الباقي بيق الواحد
من العريق الاول شايح في الكل والرجع الباقي بيق واحد من العريق
الثاني رجع المال شايح في المضمين في النصف الباقي والنصف الساقط
برجوع الاول لان النصف الثابت بشهادة دة العريق الاول شايح في الكل
فيكون كل رجع اثنتان سهمين شايح في المضمين ايضا فصار الثلث منه داخلا
في النصف الذي هو باق بيق واحد الاولين واثنتان منه باق بيقا به فكانت
نصف وثلث وهو خمسة اثنتان المال الا ان الاول مع صاحبه اثنتان كل المال
والثاني مع صاحبه اثنتان نصف المال وصار كل واحد من الاولين مئتين
ما اثنتان الاخران مثلي ما اثنتان احدهما فيكون عليه مثلا ما يكون على
احدهما لان الشاهد بالرجوع يضمن ما اتلفه بشهادة دة **او يقول** لو رجع
العريق الاول كان عليها نصف المال على كل واحد سهمان الربع فاذا رجع
وجب عليه الربع فاذا كان على احدهما الربع وجب ان يكون على الراجعين
من العريق الثاني الثلث لان شهادته دة ثلثة مثله دة نصف الاخر الا ترى
انهم لو رجعوا كان عليها نصف ما على الاخرين ولو لم يرجع الا احد للذين
شهدا على شهادته دة اثنتين كان عليه رجع المال لا يفتي على الشهادة دة من
يبقى بيقا به ثلثة اربع الحق لان النصف يبقى بيق صاحبه على ما مر
فيقول بعد النصف والنصف الاخر ثبت بشهادة دة الذين شهدا على
شهادة دة واحد والراجعين فصار كل ثبت بشهادة دة رجل وامرأتين وقد
رجع الرجل فينضم نصفه وهو رجع الكل **او يقول** الاخران بيق نصف
المال والباقي من الاولين كذلك لان الثابت بيق الاخرين شايح في النصف
الاول الباقي بيق واحد الاولين والباقي بيق واحد فكل رجع
من ذلك داخلا في النصف الباقي فيبقى رجع اخر فكان الباقي ثلثة
اربع المال فينضم الداجع الربع **ولو رجع** معه الذين شهدا على شهادته
الواحد كان عليه الربع وعليهم الربع لانه يبقى النصف الباقي فكان
الثلث نصف المال فيكون على الراجعين ثم هذا النصف نصفه على
الاول المفرد ونصفه على الاخرين لان احد الاولين اوجب نصف المال

والاخران كذلك فصار احداً اولين كمال الاخرين **فزع** بعض المتبجح رحمهم الله
 علي هذا العقيس فقول لو رجع العريق الاول خاضعة كان عليها ثلثة
 ارباع الحق المصنف الذي تغردا فيه ونصف النصف الذي اجتمعوا عليه لان
 العريق الثاني يحفظ ان نصف هذا النصف ولو رجع احد ابنتين بعد ذلك كان
 عليه ثمن الحق لان الباقي يعني بثلث الحق لان موهبة في العضا هذا القدر ولو رجع
 العريق الثاني او لا فلا شيء عليه لان الباقي تمام الشهادة فلو رجع بعد ذلك
 واحد العريق الاول عليه ربع الحق وهو نصف النصف الذي تغردا فيه
 وعلى العريق الثاني الربع كما لو رجعوا معاً ولو رجعوا جميعاً فالنصف علي
 العريق الاول والنصف عليهم **ولو شهد** شاهدان علي شهادة شهادتين
 وشهد احدهما علي شهادة اخرين وقضي به ثم رجع واحد من هذين ه
 وواحد من هذين فعليه ثمنان ونصف بينهما هكذا ذكر في الجامع وذكر
 في الرجوع عن الشهادة وان قال علي الراجعين نصف المال ولم يخل خلافاً
 صا ولا يمتد واختلقت المشايخ رحمهم الله بينه وبينهم من قال الصحيح ما ذكر
 هنا ومنهم من قال علي العكس ومنهم من قال ما ذكر في الموضوعين فزلهم
 جميع فكان فيها اختلاف الروايتين والجامع اخر المصنفين فكان هذا
 رجوعاً عن ذلك **ومنهم** من قال ما ذكر مئة قول ابي يوسف وما ذكر هنا
 قول محمد ومنهم من قال ما ذكر مئة جواب العقيس وما ذكر هنا جواب
 الاستحسان وهو الصحيح **وذكر** شمس الائمة السرخسي رحمه الله حين
 المبسوط ان علي الراجعين ربع المال وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله
قال شمس الائمة رحمه الله وقع في بعض النسخ فلي كل واحد من
 الراجعين ربع المال ووجهه انهم لو رجعوا جميعاً ضمن كل واحد منهم
 ربع المال وبقي المثنى هنا علي الشهادة لم يبق الحجة بجميع المال فتجب
 علي الراجعين ما يلزمهم لو رجعوا ذلك نصف المال وهذا لان شهادة
 الباقين لا تثبت الا بشهادة الراجعين فصار حكمهم حكم شهود الزنا
 ولو رجع اثنتان من شهود الزنا بعد الدخول بثلثان نصف الدية فكذلك
 هنا **ولان كل فريق** شهد بكل المال فيبقى بثلث احداهما نصف المال
 لكن شاي في النصف الباقي بشهادة الباقي من العريق الاخر والسقط
 برجوع الراجعين من العريق الاخر فما كان في النصف الباقي لا يظهر وما كان
 في النصف السقط يظهر فيبقى بثلث احد الشهادتين من كل فريق ربع
 المال فيكون الباقي بثلثيهم النصف والثالث برجوع الراجعين النصف
 وجه ما ذكر في المبسوط ورداية الكرخي رحمه الله انهما يثبتان الربع ان
 يثبت احد الشهادتين من احد العريقين فيبقى نصف المال فانه مع صاحبه
 كان حجة تامة في جميع المال فيبقى بثلثي نصف المال وكذا بثلث الواحد

من العريق الاول فانما يثبت نصف هذا النصف بثلثي علي الشهادة
 وانما النصف من الحجة في ربع المال فيكون الثلث ربع المال فيثبتان ذلك
وجه ما ذكر في الجامع وهو الاستحسان ان جميع المال لا يبقى بثلث الباقين
 علي الشهادة بالاجماع ونصف الحق لم يثبت بثلث احد الباقين ولا يجوز ان
 يثبت بثلثي النصف بحسب لانه لو رجع الكل الا بعد الواحد بثلثي بثلثي نصف
 المال فلا بد من ثلثي زيادة بثلثي بثلثي ثلثي ثلثي لا بد من معرفة تلك
 الزيادة فتقول بثلثي بثلثي احداهما نصف الحق فينزل هذا النصف لانه لم يبق
 فيه التميز وما النصف الاخر فيقول لا يجوز ان يبقى بثلثي القاييم الاخر علي
 الشهادة لانه ان ثبت كل الشهادة بشهادتين كل واحد منهما شهد علي
 اصل غير الذي شهد به صاحبه ولهذا لا يثبت بثلث **الا ترى** انهما لو شهدا
 في لا يثبتا علي هذا الوجه لا يثبت بشهادة واحدة يجوز ان لا يبقى بثلثي
 شيء لانه لم يضمن اليه مثله فليقتضيه لانه لو رجع الكل الا هو يبقى النصف
 فيقول لا يجوز ان يكون ذلك نصف هذا النصف الاخر وهو ربع الكل
 لان دال درجة شهادتين علي شهادة واحدة علي ما ذكر في المسئلة
 المتقدمة انهما لو رجع بغير ما ان ربع لانهما بثلثي امراتين ودرجة
 هذا اقل من ذلك لان بشهادة تثبت شهادة واحدة وبشهادة واحدة
 علي شهادة اثنتين لا يثبت شيء **ولا يجوز** ان يكون ذلك الزيادة ربع
 هذا النصف وهو ثمن الكل لان هذه درجة شهادة واحدة علي شهادة
 الواحد كما ذكرنا في المسئلة المتقدمة ودرجة هذا ارفع من ذلك
 لانه لو ضمن اليه مثله فيبقى العا حين به وثمة لا يفتقر ربع هذا النصف
 ثبت بشهادة دفعة بثلثي والزيادة علي ذلك وهو الربع الاخر يثبت
 في حال دون حال فينصف نصفاً بالثبات بشهادة ربع هذا النصف
 ونصف ربعه وذلك ثمن الكل ونصف ثمنه فيبقى في النصف الباقي
 فقصر الجملة خمسة اثمان ونصف ثمن فثبت ان الثلث بشهادة
 الراجعين ثمان ونصف ثمن **او يقول** لما عرفت النصف فالنصف
 الباقي ثبت بشهادة الباقي الاخر وشهادة الراجعين وهذا الباقي
 لو كان شهادتي هذا في هذا النصف بطريق الاصل لثبت بشهادة نصفه
 وهو الربع ولو كان شهادتي علي شهادتي شهادة واحدة في هذا النصف
 لكان الثلث بشهادة ربع هذا النصف وهو ثمن الكل لان شهادة
 الثلث علي شهادة الواحد قاييم مقام شهادة امرأة واحدة
 وهذا القاييم شهد علي شهادة اثنتين والثلث شهد علي شهادة اثنتين
 اقرب من الشهادة علي شهادة الواحد واضعف من الشهادة
 بشهادة دفعة نفسه **اما اقوي** من ذلك لانه لو ضمن اليه مثله يثبت الحق

بشهادتهم ولو لم يثبت اليك مثله لم يثبت الحق واما اضعف من هذه لان الذي
يشهد بشهادته نفسه يعتد به في الشهادة المعينة والذي يشهد على شهادة
شاهدتين يعتد به على الخبر وليس الخبر كما لمعينة ولا ان الشهادة على الشهادة
لا تقبل الا لضرورة ولا يقبل في الحدود والعقوبات والشهادة على الشهادة
نفسه تقبل من غير ضرورة وفي جميع الحقوق فيقول لو كان القاضى بغير الاثر
الذي يعتبر لتبين الزيادة في النصف الاخر لو كان شهد بشهادة نفسه
لو كان يقوم بشهادة نفسه في النصف وهو ربح الكل ولو كان شهد
على شهادته واحدة لو كان يقوم به ربح هذا النصف وهو مثنى الكل فربح
هذا النصف ثبت بشهادة اثنين وانما في ذلك وهو ربح اخر ثبت
في حال دون حال فثبتت فصار مثنى ونصف يضم الي النصف المعزول او يؤول
في المسئلة الاولى من الباب الواجب ثلثه اثنتان المال ولا كمال الحجة فيها
وجه واحد وهو ان يشهد شاهد على شاهد في شهادته شاهدان يكون مقام
الراجع فانه لو ضم الي الباقي الذي يشهد على شهادته واحد مثله لا يكمل
الحجة لانه حينئذ يكون شهادته شاهدان على شهادته واحد وشاهد
واحد على شهادته اثنان ولو شهد واحد بطريق الاصل لا تكمل الحجة ايضا
لان ثبوتها بعد الفرع على كل اصل واحد وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا
رجع واحد من الغريق الاول ذكرنا انه يجب الرجوع والكمال الحجة بينهما ثلثة
او جهة احداهما ان يشهد شاهد على شهادته اثنان حتى يقوم مقام
الراجع او يشهد شاهدان على شهادته واحد حتى تثبت شهادته
اصلين بشهادة اربعة من الفرع او يشهد واحد بطريق الاصل
حتى يصير شاهد اصل وشاهد فرع على شهادته اربعة اصل وفي مسيلتنا
لا كمال الحجة وجهان وهو ان يضم الي هذا مثله او الي هذا مثله لتكون
شهادته شاهدان على شهادته شاهدان فكان حال من بقي في
مسيلتنا دون حاله في الوجه الثاني ونوق حاله في الوجه الاول
فاوجبتا حكم بينهما باعتراف الحالين **وحكى** عن عيسى بن ابيان
رحمه الله انه قال هذا الباب تلفت نيب النظر الي الوجوه لان
محمد رحمه الله كان يلحق اعمى به هذه المسئلة فكان ينظر بعضهم
الي وجه بعض انه هل فيها خافي لم يفهم ومنهم من لم يلف هذا الباب
باب الاسكفة والعينة وذلك لانه روي عن عيسى رحمه الله انه
قال لعقب محمد رحمه الله هذا الباب فلم يفهم فلقينا ساسا فطبتا
فهمنا فلما خرجنا لم نصحب الي اسكفة الباب وفي رواية الي عتبة
الباب ومن الميسوط اذا شهد شاهدان على شهادته اربعة
وشاهدان على شهادته شاهدان بحق فقيق به ثم رجعا فلي الذين

شهدوا

شهدوا على شهادته اربعة الثلثان وعبد الاخرين الثلث عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد رحمه الله الضمان على الغريقين لصعين لا ت
شهادته كل فريق في حكم الضمان عند الرجوع بمنزلة شهادته بشهادة
نفسه الا ترى ان الاثلاث يحصل بشهادة كل فريق لو انفرد سوا
شهادة بشهادته نفسه او على شهادته بمجره وسوا شهد على شهادته
شاهدتين او على شهادته اربعة فلما استويا في عملة الاثلاث يستويان
في الضمان وهذا لان شهادته الاثنتين على شهادته اربعة اضعف من
شهادته دنتما على الحق بعينه لما ذكرنا ثم لو شهدا على الحق بعينه وشهد
اخران على شهادته اثنان لم رجوا كان الضمان على الغريقين لصعين
لما ذكرنا كذلك **وهنا قال** الا ان شهادته اربعة اضعف من شهادته اربعة في
الصورة اثنان وفي المسمى اربعة لان القضا تكون بشهادة اربعة الاصول
لا بشهادة اربعة الفرع ولهذا القضا عدالة الاصول وهذا لان الفرع
يقطعون شهادته الاصول الي مجلس الحق فيكون الاصول حاضرة وابانهم
وشهدوا مكان بمنزلة ما لو شهد اربعة على الحق واثنان على الحق
ثم رجوا بعد القضا كان الضمان عليهم اسد اسانم ما وجب على اربعة
لو حضروا وشهدوا اربعين به على من اثبت شهادته دنتما في مجلس القاضى قال
الا ترى ان اربعة لو شهدوا على شهادته اثنان وشهد اثنان على
شهادته اثنان ثم رجوا بعد القضا ان نصف الضمان على اربعة
ونصف على الاثنتين وما كان ذلك الا باعتبار عدد الاصول دون الفرع
فكذلك في الفصل الاول الا ان محمد رحمه الله يفرق بينهما ويقول
شهادته اربعة على شهادته اربعة المسمى اضعف من شهادته دنتما على الحق
بعينه فلهذا لا يجب عليهم ما يلزمهم ان لو شهدوا على الحق بعينه وفي
الاول كذلك يقول شهادته اربعة الاثنتين على شهادته اربعة اضعف من
شهادته دنتما على الحق فلا يجوز ان يلزمهم ان اكثر مما يلزمهم ان لو شهدوا
على الحق بعينه فاما انظر في الوجهين الي الاقل مما يلزم الشهود
بشهادته دنتما وشهادته من شهدوا على شهادته دنتما فالزمهم الاقل من ذلك
وهذا فرع استخلصت فيه والغيب من ما قاله ابو حنيفة وابو
يوسف رحمهما الله **باب** الرجوع عن الشهادة
اصل الباب ما ذكرنا ان المستبر في رجوع الشاهد ما بقي
الرجوع من رجوع **وحكى** انه اذا رجع احدكم عن قدر من المشهود
به ورجع اخر عن اكثر منه ينظر الي مقدار ما انقضا على بقايد
فلا يجب ضمان ذلك على احد لا بتمام الرجوع فيه ويجب الباقى
على الراغبين على حسب ما اشتهر لما ياتي في صلال المسائل اذا عرفت

هذا قال محمد رحمه الله اربعة شهد واحد علي رجل با ربع مائة درهم
ورقني بها ودفع المال الي المفقده لئلا يترجع واحد عن مائة من
ذلك ثم رجع احضر عن تلك المائة وعن مائة اخري ورجع الثالث
عن تلك المائتين وعن مائة اخري ولم يرجع الرابع فعلي الراجعين
حسنون درهمين بينهم اثلاث على كل واحد منهم ثلثه لما ذكرنا ان
المستبرق من بيتي وقد بقي بيت من بيتي ثلثي وحمسون فكان الثلث
حاصلا في خمسين ضرورة بين ان قد رثل ثمانية بيتا بقيا شها هدي
احدهما الذي لم يرجع الا عن مائة والثاني لم يرجع اصلا ونصف المائة
ببقي بيتا الذي لم يرجع فكان الثلث لثلاثة شها دة الراجعين نصف
المائة فوجب عليهم اثلاث لاستوائهم في ذلك **ولو رجع الرابع** عن
الاربعة مائة ضمنوا جميع ما به بينهم اربعا واربعتين الراجع عن مائة بيتا
احضر وبعين الثلثة الباقون خمسين درهما البقية بينهم **اما** وجوب
مائة وخمسين فلان الباقي شها دة من بيتي مائتين وحمسون لان
الراجع عن مائة باق علي الشها دة علي ثلثي مائة والراجع عن مائتين
قام علي الشها دة علي مائتين فبقي المائتان بيتا يهرى والمائة
الزائدة علي المائتين الي ثلثي مائة عليها شها بعد واحد وهو الذي لم
يرجع الا عن مائة فبقي بيتا نصف المائة فظهر ان الثلث لشها دتهم
مائة وحمسون فيضنون ذلك الا ان قد را المائة فوجب عليهم ارباع
لان كلهم رجعوا عنها لانها هي المائة الرابعة وكلهم استووا في الحيا
وضا له خمسين لا تجب علي الراجع الاول لعدم رجوعه عن المائة التي
الخمسون نصفها **وفي المبسوط** لو شهد رجل وامرأتان علي الف درهم
ورجل وامرأتان علي مائة دينار ففقي بذلك ثم رجع رجل
وامرأتان عن شها دتهم علي الدراهم دون الدنيا لم يضمنوا شيئا لانه
بقي علي الدراهم من بيتي الحجة شها دة ورجوع هو لا في حق الدراهم
لا يكون رجوعا منهم عن الشها دة في الدنيا بل لهذا لا يضمنون
شيئا ولو رجعوا جميعا عن الدراهم والدنيا يضمنون الدنيا علي الدين
شهد ابرها خاصة وضمان الدراهم عليهم جميعا عند اي حنيفة رضي الله
ارباعا علي كل امرأتين ربع وعلي كل رجل ربع وعندهما اثنان علي كل
رجل الثلث وعلي النسوة الثلث ولو شهد شها هذان علي مائتي درهم
بعينها في يد رجل الف لفلان واخران علي مائة منها انما لم يفيضي
به ثم رجع احدي شها هدي المائتين ضمن خمسين لان مقدار المائة
استحققت شها دة وشها دة صاحبه خاصة وقد بقي نصفه بقا
صاحبه علي الشها دة فيعذر نصفه وذلك حمسون **وان رجع**

احد شها هدي المائة ايضا لم يضمن شيئا لان مقدار المائة ثبت بشها دة
الارباع وقد بقي اثنتان علي الشها دة بتلك المائة فلا يضمن الراجعان
شيئا منها ولو شهد اربعة نفر علي رجل بحق فشهد عليه اثنتان
لخمسين مائة واثنان بالف ففقي به ثم رجع احدي شها هدي الف
فعليه ربع الف لان نصف الف ثبت بشها دة وشها دة صاحبه
فبقي نصفه بقا صاحبه فيعذر النصف **فان رجع معه شها هدا**
الخمس مائة فعليه ربع الف وعليه ايضا وعليه الاخرين ربع
الف يبينهم لان الشهود علي النصف الا حركوا اربعة وقد بقي
نصفه بيتا الواحد وان رجع احدا شها هدي الخمس مائة وحدن اوها فلا
شيء عليهما لانه بقي علي تلك الخمس مائة حجة مائة وان رجعوا جميعا كان علي
شها هدي الف ضمنى ثمة لانها استحققت بشها دتهم والخمس مائة عليهم
اربعا لانها استحققت بشها دتهم وان رجع شها هدا الف واحد شها هدي
الخمس مائة فنصف الف علي شها هدي الف والربع عليهم اثلاث
لان الحجة بقيت في ربع الف بقا احدا شها هدي الخمس مائة علي شها دة
رجلان شهدا علي شها دة رجلين علي رجل يعقق عمده فسمع القاصي
بشها دتهم ولم يقض به حتى حضر الاصلين وانكر الا شها دة ولا اعتاق
بطلب شها دة العرييين لان الاصلين ان كانا صادقين في الانكار
لم يثبت التخييل اصلا ويثبت فسق العرييين وان كانا كاذبين بطل التخييل
لفسوقهما ولان حمرة الاصول قبل القضا بيشها دة الفروع يمنع القضا
فشها دة الفروع لان الفروع يدل عن الاصول قبلت شها دتهم
عند عينية الاصول لضرورة ولا ضرورة عند حمرة ثبوتهم اوكا لو كسرت
عن الاصول فنقل شها دتهم الي مجلس القضا في قبطل ولا يثبتها بايقال
الاصلين فعلي هذا الاملان اذا شهد العرييين وامرأتهما با دارة
الشها دة ثم نهياها عن ذلك هل يعمل بهنهما لا وداينة فيه عن اصحابنا
المستدمين واختلعت بينه المأخرون فيمنع ويعول لا تقبل شها دتهم
وليس لهما ان يشهدا **وقال** شمس الامنة السرخسي في المبسوط
ولا يقول ان الفروع نابيرون عن الاصول في نقل شها دتهم الي مجلس
القضا حتى قاسمهم بعد الا شها دة لو منوطهم عن اذا الشها دة كان عليهم
الاداء اذا طلب المدعي ولو كانوا نابيين عن الاصول لما كان لهم الاداء اذا
منعهم الاصول عن الاداء لكنهم يشهدون على ما يظنوا وهو شها دة
الاصول اي ادهم علي شها دتهم ولو شهدوا علي الحق بعينه ما كانوا
نابيين عن احد فكذا اذا شهدوا علي شها دة الاصول ولين كانوا
نابيين ولكن النيابة اذا انطلق بها حق الغير لا يملك الموكل عزله كالعزل

في الرهن اذا اوكله الراهن ببيعته والوكيل بطلب الحضم في الحضومة بعد
تعيينه الموكل **فلان الغريمي** اسرنا هذا العبد جاز الشري ولا يفتق
اما جواز الشري فلا نعلم لواقرا بحديثه ثم اشترياه جاز فها اوي
واما عدم العتق فلا نعلم ما اقرا بحديثه وانما حكمنا اقراره الاصلين
انهم سمعوا ان مالكة اعتقه ومن حكمنا اقراره العبد بالعتق لا يكون مقرا
به وقوله ليس بحجة عليه **وكذا** لو اشتراه الاصلين لا نعلم ما اقرا بالعتق
بل انكرنا حكمنا بهما بالعتق فلم يثبت اقرارهما فان اشتراه احد
الاصلين واحدا الغريمين معا عتق العبد ويسمي في قول ابي حنيفة
رحمه الله في قيمته بينهما موصرين كانا او موصرين او واحدهم موصرا
والاخر معتبرا لان الفرع صار مقرا بالعتق لانه يقول شريكي اقراره
حرف قبل ملكه الا انه لم ينفذ اقراره لعدم الملك واذا ملكه بعتق عليه
فصار الفرع المشتري ثم بعد اعطى الاصل المشتري انه اعترف عبدا
مشترا بينهما وانكر صاحب ففتق بالاجماع **ثم عند** ابي حنيفة رحمه الله يسعي
في جميع قيمته كما في تلك المسئلة وعندهما يسعي للشهود عليه بكل حال
وهل يسعي للشئ هذان ان كان المشهود عليه معسرا سعي وان كان
موسرا لا سعي ما ذكرنا في الايمان **ولو** اشتراه احد الاصلين وقيمه ثم
اشتراه منه احد الغريمين او كلاهما عتق العبد ولا سعي به عليه
اما العتق فلان العبد وقع في ملك المشتري الاخر ومن زعمه انه عتق حين
ملكه الاصل لانه اشترى عبدا اقرب حريته فصار مقرا على نفسه بما فيه
اشترى الحر فبعثت ولا سعي به عليه لو احدهما اما الاصل فلا يترك
العتق والسعي به واما الفرع فلا يترك السعي به لانه يذم انه
اشترى الحر ويبيع الشئ على البايح وولاه موقوف لان كل واحد
منهما يفتق عن نفسه ولو اشتراه احد الغريمين او لانه اشترى
منه احد الاصلين او كلاهما لا يفتق لما ذكرنا ان الفرع حكمي الاصل
انكر وقوله ليس بحجة عليه **باب**
الرجوع عن الشراء دة في قتل العبد والجناية عليه **اصل** الباب
ما ذكرنا في الايمان ان الحكم المعلق بالشرط اذا وجد شرطه وثبت يضاف
ثبوته الى العلة لا الى الشرط والمعلق نقله ذات وصفتي يضاف الى اخرها
وجوب الدية على المولى بجناية العبد معلق بوصفها بالجناية
واختيا المولى العبد لان كل واحد منهما موثرا ما الجناية فظاهر
وكذا اختيا العبد لانه الزام الضمان ولاية الزام الضمان فكانت
مورا في لزومه فيضاف وجوب الدية على المولى الى اخرها وجودا
وحرف اخر ما ذكرنا ان الشئ هذان انما يفتق عند الرجوع ما التفت

بشراء دة

بشراء دة اذا كان بغير عوض وانما يكون مبيعا اذا قضي الفاضي بشراء دة
اما ما لم يقضي الفاضي به فلا لان الشراء دة قبل ان تقضى الفاضي بها
لا تكون حجة ففتقنا القتل القضا بالشراء دة يصير انما هدم مبيعا له
وما لا فلا وان صارت شراء دة سبب ولا يحصل التلث الا بشراء دة
كما ذكرنا في الباب الاول اذا مات وترك احدا وجار حبل وادعي انه ابن
الميت واقام البيعة وفتق بالميراث له ثم رجع الشئ هذان صنفا للاخ
الميراث لان الفاضي ففتق بشراء دة بالميراث للابن علي الا لان
استحقاق الميراث يفتق في الي النسب لانه اخره وانما ثابت بشراء
ولو شتره ابا لنسب حالة الحياة ثم مات ورجع لم يفتق للاخ لان
الفاضي ففتق بالشراء دة بالميراث فلم يصير الشئ هذان
مبشرين وان صارت البيعة الثابتة بشراء دة سبب للميراث
والا فلا في علي الا **اذا** عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل له قيمة
الف من شتره هذان ان هذا العبد قتل ولي هذا الرجل حط
ففتق بالجناية ولم يجز المولى الدفع ولا العدا حتى شتره اخر
ان المولى اعترف العبد بعد الجناية والمولى بمحمد ذلك يفتق بعتقه
وعلي المولى الدية لان الجناية قد ظهرت وثبت الاختيار بالاعتق
بعده **وذكر ابو بكر** الرازي عن ابي الحسن الكرخي رحمه الله ان ثاويل
لهذه المسئلة ان الشهود مشهودوا انه اعترف وهو عالم بالجناية
حتى يصير تحت العدا وان لم يذكر محمد رحمه الله العلم لان الاعتق
بعد الجناية لا يدل على اختيار العدا لم يكن عالما بالجناية والعجيب
ما ذكر محمد رحمه الله والشراء دة على العلم ليس بشرط لثبوت
الاختيار به لانه قد علم بالجناية اول مرفقا ذا اعترف به ذلك
فان قال ولي الجناية لم يكن عالما بالجناية وقت الاعتق لا يصير
محتا بالدية فان قال كان عالما فقط متمسكا باصل وهو استبق
العلم الثالث فكان الظاهر هذان بعد له فيكون القول قوله
ويقتضي عليه بالدية وان لم يشتره وانما كان عالما بالجناية وقت
الاعتق ولو ثبت الاول الدية من المولى ثم رجع الشهود عن
شراء دة ثم عزم شتره الجناية للمولى الف درهم وث هذا العتق
مشرة ٢٠ درهم الف منها قيمة العبد وستة الاف تمام الدية
اما شتره الجناية فلا نعلم اقل فدر الاف لان الفاضي ففتق بالجناية
بشراء دة ثم وقت القضا بالجناية العتق لم يكن وموجب جناية
العبد الدفع فالقضا بشراء دة ما حصل الا بتدرا لاف او ان كان
الموجب الدفع او العدا لان المولى يتخلص بالقتل فكان محتا رافيا لزام

نهما

الزيادة فلا يجب عليها الزيادة اما لا تستبرع اولاهما ما اتلف ذلك
ببقي **الانري** ان المصوب اذا جني في يد الفاضل تجبر المولي
بين الذم او العدا واهيه (حتا لا يدجع على الفاضل الا بالاكل
كذلك هذا ما صارت هذا الاعتراف فلا تنه ائتلف الرقبة وعشرة
الاف باختيار العدا لان القاضى يقضي بالاعتق في بشرة ذمتهم
والاعتق في يد ملك العبد ويد على اختيار العدا الا ان
قد رالف من يد ل النفس عزم شاهد الجناية فلا يبرم شاهد
الاعتق في من يد ل النفس الا عشرة الاف ونيفر ما قيمة العبد ايضاً
منفر ما عشرة الاف لهذا **اولان وجوب** الدية مضاف الى شهدهم
لان الاعتراف احراز المصنفين ولو شهد شاهدان او اربعة اعترفه
امس متقين به ثم شهد احراز ان العبد قتل رجلاً اول من امس
والمولي يعلم بذلك فان القاضى يقضي بالدية والعق على المولي فقد
شرط في هذه المسئلة ان يشهد الشهود على علم المولي بالجناية
وقت الاعتراف ليثبت اختيار العدا بالاعتق ولم يشرط في
المسئلة الاولي ان ممة كان عالماً بالجناية قبل الاعتراف وهذا لان
الجناية ما كانت ظاهرة وقت الاعتراف فلا بد من ان يشهدوا انه
جني والمولي عالم بالجناية حتى يكون الاعتراف بعده دليل الاختيار
فلقضى القاضى بذلك ثم رجحوا جميع ضمن شاهد الاعتراف قيمة
العبد الف درهم وشاهد الجناية الدية عشرة الف درهم على
عكس المسئلة الاولي ما صارت هذا الاعتراف لانهم من هذه المسئلة
ما اثبت الاختيار لان القاضى يقضي بشرة ذمتهم بالاعتق لا بالاختيار
وكيف يقضي بالاختيار والجناية لم تكن ظاهرة عنده وقت العقاب
بالعق فصار متلفين على المولي قيمة العبد الدية فيضمنان
القيمة لا غير **مخلاف** المسئلة الاولي لان ممة الجناية كانت ظاهرة
عند القاضى وقت العقاب بالعق فان فصل القضا بالاعتق
وبالاختيار فصار متلفين بتمه العبد والدية وما صارت هذا
الجناية لان القاضى انما يقضي بالدية هت بشرة ذمتهم لان الجناية
وان كانت سابقة على الاعتراف وجود الكن القضا بالجناية
من حذر عن القضا بالاعتق في حين يقضي بالجناية فقي والعبد حذر
فتكون موجب جنائته في هذه الحالة الدية فصار قاضياً بالدية
بشرة ذمتهم وانه احراز الوضوح **امامى المسئلة** الاولي حال ما قضى
بالجناية كان الجاني عبداً فكان موصيه استخف في الرقبة لا غير
فكان لزوم الزيادة بعبه مضاف الى التزامه واخيه الشايت

بالاعتق **هذا اذا** شهدوا بالجناية والاعتق على الشايت وفي
القاضى على الشايت ولو شهدوا بالاعتق على الشايت
شاهدان ان هذا العبد قتل في هذه الرجل اول من امس
شاهدان انه اعترفه امس لا يعتبر السبق والتاخير في الشهادة
وامن تعتبر في التزكية والقضا لما ذكرنا ان الشهادة انما تقضي حجة
عند المال القضا به فان ركبته شهدوا بالجناية اولاً وقضى بها ثم
ركبت شهود العتق وقضى به فمضى المسئلة الاولي من الباب وان
ركبت شهود العتق اولاً وقضى به ثم ركبته شهدوا بالجناية فمضى المسئلة
الثانية من الباب وان ظهرت التزكية لكل معاً وقضى القاضى
بهم معاً **الجواب** منه كما جواب بينا اذا قضى بالجناية اولاً وهي المسئلة
الاولي لان شهود العتق فهم اللذان اثبتا عليه التلغ لان الدية
وجبت عليه بالعق والعتق ظهر بشرة ذمتهم ولان المولي صار مقنياً
عليه باختيار العدا بشرة ذمة احداً الغريقين لا محالة واحكاماً
الاختيار رالى شهود العتق اولاً لان الاختيار فعل من المولي والاعتق
فعل منه اما الجناية فعل العبد فله فكان اضافة الاختيار الى العتق
الذي هو فعله اولاً واذا ثبت الاختيار بالعق صار العتق من هذا
عن الجناية ضرورة لان الاختيار العدا بعد الجناية اولاً لان العتق
الذي موجب الاختيار بعد الجناية **ولا تنهم** شهدوا بالاعتق
بعد الجناية اما في المسئلة الاولي فلا شهود الجناية شهدوا انه قتل
وشهود الاعتراف شهدوا انه اعترق بعد الجناية **وامامى المسئلة**
الثانية فلا شهود الجناية شهدوا انه جني اول من امس وشهود
الاعتق شهدوا انه اعترقه امس فاذا وجب القضا فشده ذمتهم
ما وجب القضا بالجناية سابقاً لشهدا ومضى قضى بالجناية
سابقاً صار كالمسئلة الاولي من الباب وهذا انما لو ادعى على
رجل دين بسبب الوكالة او الوراثة او الوصاية واقام البينة على
التوكيد والمال معاً او على السب والمال معاً او على الوصاية
والمال معاً فان ظهرت التزكية على الشايت يقضي بما ظهرت تزكية
وان ظهرت ما تقدم القضا بالوكالة او الوصاية والسب على القضا
بالمال **هذا اذا** شهدوا بعتق معجز وان شهدوا بعتق مطلق بان
شهد شاهدان بالجناية اول من امس وعلم المولي به وشهد اخر
ان قال امس ان دخلت الدار فانت حر وشهد اخر ان دخل
الدار اليوم فمضى القاضى على بالكل وعزم المولي الدية ثم
رجعوا فعلى شهود الجناية الف وعلى شهود الاعتراف عشرة

الاف درهم ولا شيء على شهود الدخول لانهم لم يشترطوا كلمة العتق وهو
قوله انت حر ولم يشترطوا احتيارا العتق فلم يضمنوا شيئا وشهود اليمين
اشترطوا كلمة العتق فصاروا شهداء على العتق عند الشرط وقد
ذكرنا هذا في الايمان والعتق في فقهنا بالحنفية والعتق معا فصارا
فقيها او بالحنفية ثم بالعتق لما ذكرنا فكانت كالسبيل الاول من الباب
فان قيل العتق وان كان باليمين فهو على شرط السقوط وعدم
الشروط وشهد الدخول في اللذان اكد احكامهما ومقتضاها من الشرط
فصارا كشهود الطلاق وقيل الدخول في تأكيد لفظ المهر على الزوج
قلنا هذا لا يشهد بشهود الطلاق لان شهود الطلاق شهدوا
على امر لا يقع الا بالنكاح فصارا كشهودا على النكاح والطلاق
اما دخول الدار بضع من غير يمين فصارت الشهادة عليه بمنزلة
الشهادة على الاحصان ولو رجع شهود الدخول خاصة لم يفتا
شيئا لما قلنا وهذه رواية لما ذكرنا في الايمان ان الاصح ان لا يفتا
على شهود الشرط سوا رجبوا وحدهم اوضح وجود السبب ولو كان
مكان التعليق لغوي فبان شهد شاهدان انه جعل امر عبده
في العتق الى فلان متى شاء اعتقه انما يفتاه بقوله متى شاء اعتقه
حيث لا يقتصر على المجلس وشهد شاهدان ان فلانا اعتقه اليوم
واحدان بالحنفية ففتى بذلك ثم رجعوا على شهود الحنافية ان
وعلى شهود العتق **الدية** ولا يشهد على شهود التعريف اما على
شهود الحنافية الف لما قلنا ان العتق بالحنفية سابق واما على
شهود العتق عشرة الاف لان العتق احر واما لاسي على شهود
التعريف لانهم لم يشترطوا كلمة العتق ولا احتيارا المولي لان التعريف
لا يفتق مالم يوجد كلمة الاعتاق وذلك عن احتيارا من المعروض
اليه وهما المني عن العتق الا ان التعريف من المولي شرط لول
قوله بمنزلة الشرط لعدم اليمين **مخلاق** شهود اليمين في المسئلة
الاولى لان ثبوت العتق موقوف الى ما ثبت بشهود اليمين وهو قوله
انت حر بدلالة انه لا يحتاج الى التكلم بكلمة الاعتاق بعده
واذا ما راعى اعتاقه من مضاف الى شهود الاعتاق فصار اعتاق
المعروض اليه كاعتاق المولي لانه ثبت عنه معنى وان كان لا يملك
مخرجه واذا ما راعى اعتاقه بغير محتمل فصار شهود الاعتاق
شاهد يدين على المولي بالاحتيا رفا دار جوارضنا **ولو شهد رجلان**
على رجل انه اعتق عبده وشهد اربعة عليه بالزنا والاحصان
فاجاز الف في شهادتهم واعتقه ورحمه رجبوا فعلى شهود العتق

قيمة العبد المولي لانهم اطلقوا ماله المولي فيه يشهد دتهم بالعتق
وعلى شهود الزنا الدية لمواه ايضا ان لم يكن له وارث غيره لانهم
اطلقوا أنفسهم بشهادة دتهم عليه بالزنا والاحصان بغير الحق **والمولي**
وان كان جاحدا للعتق ويؤكد وجود الدية الا ان الف في ما حكم
بعتقه فقد كذب في زعمه فلا يعتبر زعمه بعد ذلك **فان قيل** كيف
يجب للمولي بدلان عن نفسه واحده **قلنا** وجوب القيمة على شهود
العتق لدل على المالبية ووجوب الدية باعتبار النفسية بيم الدية
لا يجب للمولي ولكن للمعتق حيث تبلغه وصاياه ويقضي ديونه منها
الا تربي انه لو كانت له ابن حر كانت الدية له دون مولاها ارايت لو
شهدوا انه ابنه وشهدوا حرزوا بالزنا والاحصان ثم رجعوا اما كان
على شهود النسب القيمة وعلى شهود الزنا الدية وكذا لو كانت
شهادة العتق بضع شهود الزنا فعليه ربع القيمة حصتها من
الدية لان المشهود به مختلف فاحاد الشهود في ذلك واحدا منهم
سوا وكذا لو كان شهود العتق رجلا وامراةين لان العتق ليس بسبب
للحد وهو ما ثبت مع الشهادة فثبته دة رجل وامراةين فيه كسنة دة
رجلين ولو شهدوا اربعة على العتق والزنا والاحصان في معنى
الف من ذلك ثم رجعوا عن العتق ضمنوا القيمة لا قرارهم بالتلاف
المالية ولا يبي عليهم من الدية لا ضرارهم على الشهادة عليه بالدين
وفي حق العتق هم بمنزلة شهود الاحصان ورجوع شهود
الاحصان لا يوجب عليهم الضمان عندنا ولو رجع اثنتان عن الزنا
واثنتان احزات من العتق فلا ضمان على شهود العتق لانه قد بقي
على العتق حجة كاملة وعلى الذين رجعوا عن الزنا نصف الدية
وحدهم العتق امرأة ادعت على رجل انه تزوجه بالني درهم
ومهر مشتمل الف والزواج يحسد فشهد شاهدان بذلك وقضى
الف من به واعطاهما الا لغير ثم شهد احزان ان الزوج دخل بها
وطلقها ثلاثا وهو يحسد ففتى الف عن بينهما ثم رجع الشهود
كلهم فالزوج بالحنفا ران شاهدان شهادتي الدخول والطلاق العين
وان شاهدان شهود النكاح الف وشهود الدخول والطلاق الف
ولا يرجع شهود الدخول والطلاق على شهود النكاح بما يضمنان دان
ضمن الزوج شهود النكاح الف ضمن ايضا شهود الدخول والطلاق
العين فكان له من ذلك الف واعطيت بهدي النكاح **وذكر**
هذه المسئلة في الرجوع عن الشهادة وذكرا ابن سميعة رحمه الله
في نواذره عن محمد رحمه الله وقال لا ينجيز الزوج كفن له ان يضمن شاهد

النكاح الف و ش هدي الدخول والطلاق الف الا انه ذكر في .
 الرجوع انه اذا ضمن كل فريق الف لا يرجع احدا العريقتين بما ضمن
 علي صاحبه وذكر في نوادر بن سماعه انه اذا ضمن كل فريق الف
 كان لش هدي النكاح الرجوع علي ش هدي الدخول والطلاق
 وحق العتق يكون لش هدي النكاح وفي الجامع يقول حق العتق
 للزوج فيعتق ويدفع الي ش هدي النكاح علي الروايتين الا ان
 الاختلاف في القابض **وروي** عن ابي يوسف رحمه الله كما ذكر
 في الرجوع اما وجه رواية الجامع ان يقول اولا انما يجزى لانه وجد
 من كل واحد منهما سبب الضمان اما ش هدي النكاح فلا منهما اوجبا
 عليه العتيق درهم الا ان الف من ذلك بعوض وهو البضع لانه عند
 الدخول متقوم والالف بغير عوض في اوجبا بعوض لا يضمنات
 وما اوجبا بغير عوض يضمنان وش هدي الدخول والطلاق اوجبا
 العتيق درهم معني لان الدخول لم يظهر قبل ش هدي الدخول والفرقة
 الحاصلة قبل الدخول به لا من جهة الزوج بوجوب سقوط كل
 البذل منها لما اضاف الدخول والطلاق الي الزوج فقد اوجبا عليه
 العتيق درهم معني لان الدليل المستقط لما كان ظاهرا وهو الفرقة
 من قبلها بن علي دعواها الطلاق في حالة لم يكن الدخول ظاهرا
 والزوج بجحد ذلك كان اضافة الدخول اليه ظاهرا والطلاق اليه
 بعد ظهور المستقط ايجبا للفتين عليه معني فاذا رجعا فقد زعم
 انهما اوجبا عليه العتيق درهم بغير عوض فيضمنان فذلك يختير
 فان اختار نقضين ش هدي الدخول والطلاق العتيق لم يكن له
 نقضين شهود النكاح لا يوصل اليه جميع ما عزم المرأة وان اختار
 نقضين ش هدي النكاح الف يبقى حقه من الف اخر فكان له ان
 ياخذ من ش هدي الدخول والطلاق العتيق لانهما اوجبا عليه ذلك
 لما قلنا فباخذ الف لنفسه ليتم حقه وبأخذ الف اخر ويده
 الي ش هدي النكاح وان اوجبا الف درهم الا ان هذه الالف به
 يسقط بالفرقة قبل الدخول لا من جهة الزوج فش هدي الدخول
 والطلاق اوجبا علي الزوج بذلك الالف معني فكان الضمان عليهما
 وقد ضمن ش هدي النكاح ذلك الالف فيرجعان يذك علي ش هدي
 الدخول والطلاق لكن حق العتق للزوج لان السبب الذي به ضمن به
 ش هدي الدخول والطلاق الشهادة وانه جدي هذا السبب بين
 ش هدي الدخول والطلاق وبين الزوج لا بين ش هدي الدخول
 والطلاق وش هدي النكاح فيكون حق العتق للزوج وان كان

المفترض

المفترض ملك الغير كالوكيل بالبيع والاهبارة له حق قبض البذل وان
 كان المفترض ملك الموكلا واما وجه رواية كتب الرجوع والنزاد
 ان يتنزل بعمر حال الاجتماع بحال الانفراد ولو انفرد ش هدي
 النكاح ثم رجعا ضمن الالف وهو ما زاد علي مهر المثل لا يجزى ان انفرد
 ش هدي الدخول والطلاق ثم رجعا ضمن الف لا يجزى لان الشهادة
 بالدخول والطلاق شهادة بالنكاح بغير بدل مسبق فيجب مهر المثل
 وهو الف درهم منه الاجتماع يضمن كل واحد الف لا يجزى ثم علي
 رواية كتب الرجوع لا يرجع ش هدي النكاح المكتسب النكاح علي ش هدي
 الدخول والطلاق لانه لو رجع انما يرجع لان ش هدي الدخول
 والطلاق اوجبا عليه بما شهد به ش هدي النكاح يعني بعد قبضه
 المستقط ولا يجوز ان يرجع لانه لان في زعم ش هدي النكاح ان السبي
 لم يكن والنكاح لم يكن والنكاح والزبادة علي مهر المثل لم يثبت بشهادة
 ش هدي الدخول فاذا كان في زعمهما ان السبي لم يكن لم يفسر ش هدي
 الدخول موجبين معني لاكثر من مهر المثل وهو الالف فلا يصحيرات
 موجبين ما اوجبا ش هدي النكاح وانما صار موجبين قدر مهر
 المثل وهو الف درهم فلا يغير ما اكثر من ذلك وقد عرنا الالف
 للزوج فلا يغير ما كان ش هدي النكاح شيا **الا ان المذكور** في الجامع
 اصح لما قلنا وما قال بان ش هدي النكاح زعم ان النكاح والسبي
 لم يكن **قلت** بلي لكن يزعم ان الف حتى لما قبض بالنكاح بشهادة
 الباطنة بعد فقاوه ظاهرا وباطنا وثبت اثبات النكاح بالسبي
 الذي شهد به مقتضين الفقاوه لانه يسقط بالمسقط كما لو كان النكاح
 موجودا من الزوجين حقيقة فصار ش هدي الدخول موجبين ذلك
 معني بعد قبض المستقط ضرورية فكان المذكور في الجامع قول
 ابي حنيفة وابي يوسف الاول رخصهما الله وما ذكر في الرجوع قول ابي
 يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله بن علي ان فقا الف حتى يضمن
 الا اثباتا ولا ثم علي رواية النوادر جعل حق العتق لش هدي النكاح
 لان سبب الضمان وان جدي بين الزوج وش هدي الدخول والطلاق
 الا ان الزوج لما ضمن ش هدي النكاح فقا فقا مهر ما مقام نفسه فيقول
 المطالبة اليها **كما لو شهد** علي رجل ان يباع عنده من فلان بالالف
 الي ستة وقبضه العبد خمس مائة والبايع يجحد وفتق ثم رجعا فيختير
 البايع بين نقضين المشتري الالف موجهلا وبين نقضين الش هدي
 خمس مائة حالة فان ضمن الش هدي كان له نقضين المشتري الالف
 الي ستة لان البايع اقام مقام نفسه حيث ضمنها **وكذا لو شهد**

على رجل ان كان عندده بالالف الى ستة وقيمة خمس مائة وفتي القاض
ثم رجع كان المولي بالخيار على ما ذكرنا الا ان ما فكر في الجامع
اصح لان سبب الصلح جرمي بين الزوج وشاهد في الدخول
والطلاق الذي يصليح الزوج فيه ثابتا عن غيره فيجب ان يكون
حق الغيبض له وشهود النكاح قاضوا منه في الاستحقاق لا في
المطالبة والغيبض **جلا** الشري لان السبب جرمي بين الشاهد
والشري حيث شهدا على البائع للشري في ان يثبت حق المطالبة
لشاهدين **وكذا** في الكتابة وكذا في الغاصب مع غاصب الغاصب
لان السبب من حيث الحقيقة جرمي بين الغاصب الاول والغاصب
الثاني في ان يقوم مقامه **هذا** اذا شهدا بالنكاح او لا وفتي القاض
به ثم شهد احدهما بالدخول والطلاق وفتي به ولو شهد احدهما
فقبل صاحبه لكن لم يقض به حتي شهد العرفي الا حرمته ركنت بشهود
النكاح ففتي بشهدهم ثم ركنت بشهود الدخول والطلاق فهذا
والاول سوا لان العبرة للقضا لان الشبهة انما تفسر حجة به **ولو**
فتي بشهدهم من غير ما وجد شهود العرفي ان معا وعلي التوافق
لكن ظهرت المركبة معا وفتي معا فكذا في الجواب ويجعل القضا بالنكاح
سابقا لانه سابق في الوجود ولان الدخول والطلاق يترتب علي النكاح
ولان الزوج يصير مقنيا عليه بشاكد المهر هن علي كل حال وان كان
المهر حال حياة الزوج ان يكون بفعله وهو الدخول فكان القضا
بالدخول بعد النكاح حتي يحصل ان كونه بفعله ولا يلزم بنسبة الي الحرام
اولي كما قلت في العتق في اختيار الغدا ولان مهر المثل لا يظهر مع
التسمية وانما يظهر تارك التسمية بشهود الدخول لا غير **فان فتى**
بالدخول والطلاق اذ بان ظهرت تركيبتهم او لا وفتي علي الزوج مهر
مثلها وهو الف ثم ركنت بشهود النكاح فتقضى عليه بالف اخر ش
رجعوا جميعا لم يقض بشهود الدخول والطلاق الا الف وضمن شهود
النكاح الف ولا يرجع احدهما علي صاحبه علي الروايات كلها اما يقض
كل فزيق الف لان شهود الدخول والطلاق شهود وانكاح لا تسمية
فيه فزاعيا موجب العتق وهو مهر المثل فزاع القضا بشهدهم
بمهر المثل وهو الف درهم لا غير ففهموا ذلك وشهود النكاح او غير
الف اخر وهو الزيادة علي مهر المثل بغير عوض **وانما** لا يرجع كل
فزيق علي العرفي الا حراما شهود الدخول والطلاق ظاهرا ما شهود
النكاح فلان الزوج لم يكن له حق تقنين شهود الدخول والطلاق
ما زاد علي الف حتي يثبت ذلك لمن قام مقامه ولو زكوا معا وفتي

الف من يملك معاينه رجوع احد العرفيين قبل صاحبه فان رجوع
شهود النكاح او لا فاقضوا يقضون الف درهم وهو الزيادة علي
مهر المثل لانها اتلفا ذلك بغير عوض فان رجوع شهود الدخول
والطلاق بعد ذلك ضمنوا العين للزوج لانهم منقوا الالفين من
الستون منسليم له الف ويدفع الف الي شاهدي النكاح لما ذكرنا فينا
اذا رجعوا معا **ولو رجع** شهود الدخول والطلاق او ضمنوا العين
لما قلنا فان لم يقض الزوج حتي رجوع شهود النكاح فلا ضمان للزوج
قال محمد رحمه الله انه حين اختار تقنين شهود الدخول والطلاق
فقد ابرأ شهود النكاح **فان قيل** هذا الا بواجب ان لا يصح لانه ابرأ
قيد الوجوب فان الضمان لم يكن واجبا علي شهود النكاح وقت
تقنين شهود الدخول لعدم رجوعهم وقيل له انما يصح لان بالرجوع
ظهر ان الضمان كان واجبا عليهم فان الضمان انما يجب عليهم بالشبهة
التي بقية عند الرجوع لا بالرجوع لان الشاهد انما يصير مثليا عليه
بالشبهة فان اظهر وجوب الضمان ظهر حجة الا بواجب انه وصل الي الزوج
كامل حقه من شهود الدخول والطلاق ولا ينافي في الاخذ منهم لانه
لو اصر بدد عليهم **هذا** اذا شهدوا علي معاينة النكاح ومعاينة الدخول
والطلاق او علي اقراره بالدخول والطلاق وهو فله شهودا وعلي اقراره
انه تزوجه بالغير وشهد احدهما بمعاينة الدخول والطلاق وفتي به
ثم رجعوا مفيدا وما لو شهدوا علي المعاينة سوا امراه مرتة ادعت
علي رجل انه تزوجه في حال اسلامها علي العين وشهدت هذان بذلك
فالتفتي لا يقضي بالعتق لان الردة تاتين العتق فلا يمكن القضا بالعتق
ولا بالمهر لانه فانه ما يمنع القضا بالمهر وهو ردتها قبل الدخول **ولو**
ادعت الدخول بها قبل الردة وانه طلقها ومهر مثلها الف والزوج
يجحد ذلك كله فتشهدت هذان بالنكاح علي العين وشهد احدهما
علي الدخول والطلاق امس والارث اذ اليوم فتقضى بالنكاح ثم بالدخول
ثم رجعوا لم يقض بشهود النكاح شيئا وضمن شهود الدخول العين اما شهود
النكاح فلا منهم ما صاروا مسلمين بشا لان الفاضي لا يكلف الزوج بادايش
من المهر بشهدهم لانهم لان وان قضي بالنكاح والتسمية بشهدهم
لكن المبري للزوج عن المهر قاض وهو رده امراه قبل الدخول به
الا ترى ان صاحب الدين لواقم البيعة علي الدين واقام المديون البيعة
علي الا بواجب الا لا يقضي عليه بشي للحال كذلك هت واذا لم يقض به
بشبهه دهم لم يصيروا مسلمين **بخلاف** ما لو لم يديه امراه والمسئلة
بحالها حيث ضمن شهود النكاح لان المبري غير قاض وقت القضا

فوقع القضا بشبهة دتتم بالمسقي فتمنوا ما زاد على مهر المثل **واما** شهود
الدخول فلان المسيبي وهو الالف ن كان ثابت الا ان شاعدي النكاح
لا يثبت لوجود المبيري وشاهد الدخول اوجب ذلك معني لان المبيري
لم يوجد لان الردة بعد الدخول غير مبررة فصارا موجبين الفين
ولو كان الفين فثبتي بشبهة دتتم معا فكذا في الجواب لما قلنا من قبل
ولو قضي بشبهة دة شهود الدخول اذ لا يثبت قضي بشبهة دة شهود النكاح
ثم رجعوا فمن شهود الدخول مهر مثله وشهود النكاح الفصل
ولا يرجع احد علي احدا ما شهد بالدخول فلا نهم حال ما شهدوا
بالدخول والطلاق وثبتي بشبهة دتتم لم تكن التسمية ظاهرة فصار
قاضيها بمهر المثل لا عنقرضا ارجعوا ضنا ذلك **واما** شهود النكاح فلان
الفين في حين قضي بالنكاح مع التسمية كان الوجوب مقفيا به وردة
المرأة بعد الدخول غير مبررة فلم يثبت المبيري عن المهر القضا بالمهر
بشبهة دة شهود النكاح فلم يثبتوا فده مهر المثل وضوا ما زاد عليه
ولا يرجع احدهما علي صاحبه لما قلنا من قبل **واذا** شهد رجل وامرأتان
علي الطلاق ورجل وامرأتان علي الدخول بها وثبتي الفين في البعد
والطلاق ثم رجعوا فعلي شهود الدخول ثلثة ارباع المهر علي شهود
الطلاق الربع لان شهود الطلاق الزمونه نصف المهر بدليل انهم لو
انفردوا قضي علي الزوج بنصف المهر وشهود الدخول الزمونه جميع
المهر بدليل انهم لو انفردوا قضي عليه جميع المهر فنصف المهر اخفق
شهود الدخول بايجابه فيجب قضاؤه عليهم وقد اشتركو في النصف ه
فضاؤه علي الغريقتين فان قيل لا لذلك فكل جميع المهر واجيب بالقند
فما الزمه واحد من الغريقتين شي من المهر شي شهد وابه **قلنا نعم**
لكن بمقتضى بلة البضع علي انه ان قوت تسليم البضع علي وجه لا يثبت به النكاح
فلا يثبت علي الزوج منه وقد تحقق ذلك بالعرفه بيني ولولا شبهة
شهود الطلاق لم يكن عليه نصف المهر وحين شهد ابو جوحه التسليم
فقبل ظهور العرقه فكانا الزموا جميع المهر وحين شهد الا حذات
بالعرفه قبل التسليم مضافا الي الزوج فكانا الزموا نصف المهر
فيجب ضمان ذلك عند الرجوع عليهم لانهم حالوا بينه وبين المهر بشبهة دتتم
فكانا نهم عصبوه ذلك احد الغريقتين النصف والعرقه الا حذات الكل
ولو رجع شاهد الدخول وحده ضمن ربع المهر لان النصف الذي اخفق
شهود الدخول بالزماه بقي فيه امرأتان علي الشبهة دة وسعاهما
يبقي نصف ذلك النصف وفي النصف الا حذات بقي علي الشبهة دة حجة
ثامنه ولو رجع شاهد الطلاق وحده لم يثبت شي لان في النصف الذي

لزم بشبهة دة شهود الطلاق قد بقي علي الشبهة دة حجة كاملة ولو رجع شهود
الدخول كلهم ضمنوا النصف لان في النصف الا حذات بقي علي الشبهة دة حجة
كاملة ولو كان شهود الطلاق هم الذين رجعوا لم يثبتوا شي لان بقي علي
الشبهة دة جميع المهر حجة ثامنه وهم شهود الدخول **ولو رجع** امرأتان
من شهود الطلاق وامرأة من شهود الدخول فعلي الرجعة من
شهود الدخول ثمن المهر لان النصف الذي اخفق به شهود الدخول
بقي علي الشبهة دة فيه رجل وامرأة فثبتت الحجة في ثلثة ارباعه بنفائهم
فيجب علي الرجعة ربع ذلك النصف ولا يثبت علي الرجعة من شهود
الطلاق لان بقي علي الشبهة دة في ذلك حجة كاملة بعد رجوعها **ولو**
شهد شاهدان علي رجل انه تزوج امرأة علي الف ومهر مثله خمس
مائة والزوج يحسد وشهد احزان انه طلقها قبل الدخول فثبتي بذلك
ثم رجعوا فعلي شاعدي النكاح ما يثبت وحسنون علي شاعدي الطلاق
ما يثبت وحسنون لان ما زاد علي الخمس مائة الي الف الزمه شهود العقد
بغير عوض وقد سقط نصف ذلك بالطلاق قبل الدخول وبقي النصف
فينفرمان ذلك وشهود الطلاق كانها الزماه نصف ذلك النصف ينفرا
العلة المستقطعة من ان يعمل عملها فيضمان ذلك **ولو شهد** احزان ايضا
بالدخول والزمه الف في الف درهم ثم رجعوا فعلي شاعدي النكاح
الخمس مائة الف صلة علي مهر المثل لما ذكرنا بقي في الخمس مائة الا حذات
شاهد الدخول وشاهد الطلاق ثلثة ارباعه علي شاعدي الدخول
وشاعدي الطلاق بمنزلة جميع المسيبي في المسئلة المتقدمة ولو شهد
رجلان علي الطلاق ورجلان علي الدخول ثم رجع شاهد الطلاق
واحد شاعدي الدخول ضمنوا جميع نصف المهر علي شاعدي الدخول
من ذلك نصفه والنصف الباقي عليهم اثلاث لان في النصف الذي لزمه
بشبهة دة شاعدي الدخول ضامنه بقي احداهما علي الشبهة دة فثبتي الحجة
في نصف ذلك النصف ببقائه فعلي الرجعة من نصف ذلك النصف
وفي النصف الباقي بقي نصفه ابقي ببقائه علي الشبهة دة وانما افدت
الحجة في نصف ذلك النصف وقد كان ثبت بشبهة دتتم جميع فعند الرجوع
يجب الضمان عليهم **ولو شهد** شاهدان علي الطلاق وشاهدان
علي الدخول ولم يكن سمي لها مهر فثبتي بذلك ثم رجعوا ضمن شاهد
الطلاق نصف المتقة وشاهد الدخول يقيته المهر لان المتقة في نكاح
لا تسمى فيه كنصف المسيبي في نكاح فيه تسمى وقد ثبت ان نصف ك
شهود الطلاق يغرمون ربع المسيبي فكذلك هنا يغرمون نصف
المتقة وما زاد علي ذلك ابي تمام مهر المثل بان بشبهة دة شهود

الدخول فيتمون ذلك عند الرجوع **ولو شهد** اعلى امرأة انها اختلعت
من زوجها قبل ان يدخل بها علي ان ابراته من المهر والزوج يدعي وهي
تجد فقير بن كثر رجب عزما لها نصف المهر لانه لولا شهدها لكان
لها جميع المهر لان العزقة وقعت باقرار الزوج بعد الدخول فيضمنان
ذلك كسب هدي الا برأي سيد الديون **ولو ادعي** اعلى امرأة انه تزوجها
على مائة وقال تزوجني على الف وذلك مهر مثلها فقام الزوج
شاهدين بما ادعي وفتي بذلك وقد دخل بها ثم رجع فثبت لها شهادة
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولم يضمن شيئا في قول ابي يوسف
وهو بن علي مسئلة النكاح في اختلاف الزوجين في المهر فتدعي
القول قولها الي مهر مثلها وعنده القول قوله ولولا شهدها لكان
ليفتي لها عليه بالف ضما انكس عليها مقدار تسعين فيضمنان ذلك
وعنده القول قوله ضما لم يلفها عليها شيئا ولهذا يبين ان الصحيح في
معني المستنكر عنده ان يدعي الزوج دون العشرة اما اذا ادعي بقضايا
كثيرا عن مهر المثل فالقول قوله كما تسره في هذه المسئلة ولو ظننا
قبل الدخول لم يضمن لها شيئا بالانكاح لان القول قوله بعد الطلاق
كما ذكره في كتاب النكاح **وذكر** في بعض نسخ الاصل يضمن لها اربع
ماية وحسن درهمها وهذا ان صح فهو بن علي ما ذكر في الحب معين
من تحكيم المتعة بعد الطلاق عندهم **وتأويله** ان يكون مهرها
حسن مائة فقد ابلغا عليه ما زاد على الحسنين وذلك اربع مائة وحسنون
فيضمنان لها ذلك **وكذلك** ان كانت لم تقرب بالنكاح لم يضمن لها شيئا لانها
ما اتلفت عليها شيئا من المال اما اتلفت عليها ملك البضع بشهدها ونهها
وقد ثبت ان البضع لا يتقوم على غير المثل **رجل** له عبد يشترى ويبيع
درهم فادعي انه باعه من فلان باعني درهم وانكسر المشتري ذلك
فتشهد شاهدان بذلك وفتي القاضي بالبيع ولا يدري حال العبد
اين هو احب او ميت وشهد اخرا ان المشتري قبض العبد للبايع
على المشتري بالثمن وهو الف فان ثم رجعوا جميعا فان كان المشتري
ضمن الثمن شهادته القبط وابدا شهادته البيع وان شأضن شهادته
البيع الف قيمة العبد ويرجع على شهادته القبط بالثمن تسلم
له الف من ذلك ويرد على شهادته البيع الف وكذا لو فتق بالشهدها
معا ولو فتق بشهدها فقه شهود القبط او لا ثم شهد شهود البيع بالبيع
وانه كان قبل البيع فتق به ثم رجعوا ضمن شهود القبط الف
وشهود البيع الف ولا يرجع احد على احد فكان الجواب في البيع والقبط
كالجواب في النكاح والدخول لان الثمن يجب بال عقد وبت كذا القبط

المرأة مئة والثن
هنا بمئة مئة

527

كما ان المهر يجب بال عقد وبت كذا الدخول فالعبد هنا بمئة المسبي والقيمة
هنا بمئة المسبي والقيمة ثقت بمئة مهر المثل مئة ويمكن هنا مئة
اختلاف الروايات ما ذكرنا في النكاح **ولو علم** ان العبد مات ولا يدري
في يد من مات وشهد شاهدان بالبيع بالثمن درهم وشهد اخرا ان القبط
ومات في يده وفتق به ثم رجعوا ضمن شهود القبط جميع الثمن ولا يضمن
شهود البيع شيئا وكذا لو فتق بالثمن درهمين معا ولو فتق بشهود القبط
او لا بالف درهم ثم فتق بشهدها فقه شهود البيع عنهم شهود القبط الف
وشهود البيع الف ولا يرجع احد على احد والجواب فيه كالجواب في النكاح
والدخول بعد ظهور ردة المرأة لان الموت مسقط للثمن كما ان الردة
مسقطه للمهر اذا كان لرجل عبد قيمة الف درهم في رمضان فشهد
عليه شاهدان في سوال ان المولى كان اعنته في رمضان وفتق يوم
الشهدها فقه درهم فلم تذكر الشهود حتى صارت قيمة ثلثة الاف ه
درهم ثم عدلوا وفتق القاضي بالعتق ثم رجعوا فانها يضمنان ثلثة الاف
درهم واما ينظر الى قيمته يوم القضا لان الضمان انما وجب عليهما بالانكاح
وانما ظهرا لانه يضمنان بقتل العتق من لان الشهده قبل القضا لبيت الحجة وقد
اذا ان العبد قبل القضا كان رقيقا في الظاهر وصدرت المولى بذلك
وانما يخرج عن ملكه بالقضا وفتق الممسئلة نكاحا على ان القضا ينفذ
بشهادة الزوج متقبض القضا ومن الميسوط لو شهد رجلان على رجل
انه اعنت عبده عام اولين اول يوم من رمضان فتق به ثم رجعوا ضمن
القيمة للمولى اول يضمنان حتى شهد شاهدان انه اعنته عام اولين
سؤال لا تقبل شهدها لانها حكم بعنته بشهدها فقه الاولين في اول يوم
من رمضان **الا ترى** ان حكمه في ذلك الوقت في حراجهما بته وخدوده
وعبر ذلك حكم الا حرازا للعزيق الثاني انما شهدوا بجرته من هو
محكوم بجرته وانه لغو وعلى الاولين قيمته يوم اعنته القاضي **وكذا**
لو شهد اعلى عبدان مائة افد به حين ولدانه لهذا الرجل وانكر المولى
ويوم شهد اهو عبد شارب فتق به ثم رجعوا ضمن قيمته يوم القضا لانها
انكس عليه مائته فيه يومه **ولو شهد** اعلى انه اعنت عبده عام اول
في رمضان فتق به ثم رجعوا ضمن شهادته اخرا انه اعنته اول يوم من
رمضان اول من عام الاول فان شهدها فقه الاولين من قوله ولا ضامن على
الاولين عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اما عند ابي حنيفة رحمه الله
لا تقبل شهدها فقه العزيق الثاني لان من اصله ان الشهده على عتق
العبد لا تقبل من غير دعوى ولا مدعي لما شهد به العزيق الثاني لان
العبد محكوم بجرته فلا يمكنه ان يدعي والعزيق الاول لا يقع منه

الدعوى لان كلامهم متفق فاما عندهما الشهادة مقبولة من غير دعوى
فثبت بشهادة العريقين الثاني عتقه في وقت سابق على الوقت الذي شهد
به العريق الاول وتبين به انها شهدا بانها اعتق حرا فيسقط الضمان
عليهما **بخلاف** ما اذا كانت الشهادة العريقين بالتقيد بعد وقت العتق
الاول حقا قالوا اذا كان هناك من يدعي حريته في وقت سابق
على الوقت الذي شهد به العريق الاول بان كان يدعي عليه حرا او
فقطا صا في الطرف تقبل فيه شهادة العريقين الثاني ويسقط
الضمان عن العريق الاول لوجود المدعي **ولو شهد** واعليه انه طلق
امراة عام اول في رمضان قبل ان يدخل بها ففحق الفاضي به
والزمن نصف المهر ثم رجب ففحق الفاضي نصف المهر ثم شهد
ت هذان انه طلقها عام اول في شوال قبل ان يدخل بها لم تقبل
شهادتهما ولم ينتفع به الاولان لانه صار ث مطلقه بقضاء الفاضي
في وقت سابق فاشهدا بطلاق من هي اجنبية في الحكم فكان لغوا
ولو اقر الزوج بعد ذلك عند الفاضي لم يكن علي الفاضي ضمان ورد
عليهما ما كانا فيه **وكذا** لو اقر المولي في العتق لانه باقراره زعم ان
تلف المالمية عليه وتقرر نصف الصداق كان بمبا شرية الطلاق
والعتق في لا يشهد دنتها واقراره حجة عليه فيثبت ان الشهود ما بلغوا
عليه **بخلاف** البينة فانها لا تكون حجة الا بالقبض والفاضي لا يقضي
لما قلنا ولو شهد العريق الثاني بالطلاق في وقت متقدم على الوقت
الذي شهد به العريق الاول قبلت لان الشهادة على الطلاق تقبل
حسبة من غير دعوى وتبين بهذه الشهادة ان العريق الاول
ما اكر اعليه شي من الصداق فيسقط الضمان عنهما والله اعلم
باب من الشهادة والرجم عن ذلك
اصل ان الشهود اذا اختلفوا في مقدار المشهود به ولم يتقوا
على مقدار منها لفظا كما شهدا احدهما على درهم والاخر على درهمين
او احدهما على الف والاخر على الفين او شهدا احدهما على تطلقة
والاخر على تطلقتين او احدهما على تطلققة او تطلقتين
والاخر على ثلاث لا تقبل شهادتهما اطلاقا **ابن حنيفة** رحمه الله
وعندهما في المال تقبل على الاقل اذا كان المدعي يدعي الاكثر وان
كان المدعي يدعي الاقل ان وفق تقبل والا فلا وفي الطلاق
يقضي بالا قتل بكل حال ادعت المرأة اوله يدعي لان الدعوى فيه
ليس بسبب **وقول** ابن ابي ليلى مثل قولها لان الاعتبار اتفاق
الشهادتين في المعنى دون اللفظ حتى لو شهد احدهما بالهبة

والاخر

والاخر بالتجلى تقبل وقد اتفق الشاهدان على الاقل لان الاقل موجود
في الاكبر فصار كما لو شهد احدهما بالف والاخر بالف وضمنية والمروي
يدعي الاكبر او شهدا احدهما على تطلققة ثانية واحده على تطلققة
رجعية فانه يقضي بالرجعية او شهدا احدهما على تطلققة والاخر
على واحدة او واحدة او احدهما انه طلقها واحدة واخرانه طلقها
واحدة وعشرين او واحدة ونفت او شهدا احدهما انه قال لها انت
طالق واخرانه قال لها انت طالق وطالت او شهدا احدهما انه طلقها
واخرانه طلقها وضررها تقبل على الاقل وعلى طلاقها لا نفق
الشهادتين عليه وان الموافقة كما تدعي بين الشهادتين تدعي بين
الدعوى والشهادة دة ثم لو ادعي الفين وشهد شاهدان بالف تقبل
بالانفاق فكذا اذا شهد احدهما بالف والاخر بالفين يعني ان تقبل
على الاقل **وابن حنيفة** رحمه الله يقول اختلف الشاهدان في المشهود
به لفظا ومعنى فلا تقبل كما لو شهد احدهما انه قال لها انت طلاق
واخرانه انت برة وانما قلنا ذلك لان احدهما شهد بالواحدة
والاخر بشنتين او بثلاث والواحد اصل العدد لا تزك فيها والنشاز
او اثلاث اسم لعدد مركب فكانت الفائزة بينهما على سبيل المصادفة
ومن حيث اللفظ الوحيدان غير التثنية والجمع دل عليه ان مدعي الاثنين
او الثلاث لا يكون متزايا لواءه اذ لو كان متزايا لواءه لكان مريدا بالشرك
بعد ذلك فيستجني ان يقبل **ولان** التطبيقين اسم واحد والمطلق
كذلك وبزيادته حرف بتغير الاسم كما يقال زيد وزيداء وضررونا ضرر
وكذلك في الالف والالفين واذا اثبتت الفائزة كان علي كل واحد من
الامرئين شهاد واحد فلا يمكن (الفاضي من الفضايتي **بخلاف** الالف
مع الالف وحسن مائة فانها اسمان احدهما معطوف على الاخر **وكذا**
في واحد واحد وعشرين وواحد ونصف فحصل الاتفاق بينهما
لفظا ومعنى وكذا في قول طالق وطالق وملائة وملائة وهذا
اختلف الدعوى مع الشهادة فان الاتفاق هناك في اللفظ ليس
بشرط فاما بين الشهادتين الاتفاق في اللفظ شرط **الان** لو
ادعي الغصب او القتل وشهد شاهدان بالاقرار به تقبل ولو شهد
احدهما بالغصب والاخر بالاقرار به لا تقبل وهذا لان الشهادة تعتمد
اللفظ لا التري انما لا تقبل ما لم يقل الشاهد والذي يبطل مذهبهم ما ذكرنا
انه لو شهد شاهدان بتطلققة وشهدا بثلاث وقرق الفاضي بينهما
قبل الدخول ثم رجعا كان ضمان نصف الصداق علي شهادتي الثلاث
لكان الضمان عليهما **بخلاف** ما اذا شهد احدهما بالثانية والاخر بالرجعية

لان الطلاق اذا فزت بالعدد كان العامل هو العدد فكان كل واحد منهما
 شاهدا بالوقوف بلفظ اخر وهن وان الحق الصفة بالطلاق فتوقع
 الطلاق يكون بلفظ الطلاق وقد اتفق الشاهدان عليه لفظا بوجه
 ان لصيغة البسوة لا يصير اصل الطلاق الا تذيي ان معنى المدة تنقلب
 الرجعي باني فاما ما يفهم الثاني والثالث فيغير حكم اصل الطلاق
 وتولمهم اتفقوا على الاقل فليس كذلك لان الاقل انما يصير مذكورا انكر
 الاكثر ضرورة صحة الاكثر ولم يثبت ولا نه يثبت في ضمن الاكثر فيثبت على
 وقته وقد بطل الاكثر فيثبت ذكر الاقل بصفة الطلاق ايضا وعلى
 هذا الخلاف اذا شهد احد هما بمشرة والاخر بخسنة عند واحد
 عشر لانه اسم واحد بخلاف الواحد واحد وعشرين **وحرر اخر**
 ان الاقرار بما ليس منكرب من جنس واحد في محاسن واحد يكون
 اقرا بما لا واحد اتفق القدر او اختلف لكن اذا اختلف ببدل الاقل
 في الاكثر فان كانا في مجلسين او محلي ليس فعند ابي حنيفة وابي يوسف
 الاول يكون اقرا بما ليس اتفق القدر ام اختلف فعند ابي يوسف
 الاخر ومحمد رحمهما الله يكون اقرا واحدا اذا عرفت هذا في الاقرار
 فكذا في الاشهاد على الاقرار ان اقر واشهد على اقراره شاهدان
 ثم اقر واشهد شاهدان في مجلس واحد لزمه مال واحد وان كانا
 في مجلسين فعلى الاختلاف الذي قلنا **وان اقر** واشهد ثم اقر واشهد
 على كل اقرار شاهد واحد كان مالا واحدا بالاتفق كانا في
 مجلسين او مجلسين وجه قولهم ان الاقرار حيز وهو ما يكرر ويكون
 الثاني غير الاول لان المحبر به بالتكرار لا يصير سبعا فلا يلزمه
 بالتكرار شيئا حيز بل المقصد من التكرار ان يوكده حقه بالزيادة في
 المشهود والاشهاد بين الناس فانصرف الثاني الى الاول اما حنيفة
 او به لاله العرف الا تزيما ان الاقرار لو كانا في مجلس واحد لم يلزمه
 الامال واحد **وكذا لو كان** اشهد على كل اقرار شاهد واحد ولو لم
 يشهد على واحد من الاقرارين لم يلزمه الامال واحد وكذا لو كان
 اقرارا على الشهود واقربه عند كل حريف منهم او عرف المال
 بالافاقه الى سبب واحد اقرارا بالمائة واشهد شاهدان ثم قدمه
 الى الفاقه في قافيه عنده لا يلزمه الامال واحد ولا يجعل اقراره
 الاخر بمنزلة اقرار مبتدا او بوجبة يقول ذكر المائة في كلامه منكرا
 والمنكر اذا اعمد منكرا كان الثاني غير الاول قال الله تعالى فان
 مع العسر يسيرا ان مع العسر يسيرا والبيرا الثاني غير الاول حتى قال
 ابن عباس رضي الله عنه لن يغلب عسر يسرين فصار بمنزلة ما لو كنت

لكل واحد صك على حدة واشهد علي كل صك شاهدان وهذا لان
 كلام العاقل مهيأ يمكن حمله على الافادة لا يحمل على التكرار والافادة
 فاذا صار المال الاول مستحكما بشهادة شاهدان فلو ضلقت اقراره
 الثاني على ذلك كان تكملا غير مقيد ولو حملناه على ما لا حركا كان مقيدا
 وهذا لان ظاهر كلامه في المجلس الثاني للابن لا للمسا والافادة
 جرت ان التجار يوجيرون المال وقت بعد وقت واقرارا بالمال واشهد
 على ذلك شاهدان ثم اقر في مجلس اخر واشهد شاهدان والظاهر
 ان الثاني غير الاول **بخلاف** ما اذا شهد على كل اقرار شاهد واحد
 لان بالثبوت بعد الواحد المال لا يصير مستحكما ولم يقع الاستفاد عند الافادة
 معايدة اعادته استحكام المال بان تمام الحجته وكذا اذا شهد فاستقين
 ثم اشهد عدلين لانه لم يقع الاستفاد عند الافادة لانه لا يحتاج الى شهادة
 من يقضي بشهادة دة اذا جحد وكذا الواقريه شايب بين يدي الفاقه لان
 فاقدة الاعادة اسقاط مائة الاثبات بالبيعة عن المدعي ولان المقصود
 بخلاف لان الاشهاد لا مكان الاثبات عند الفاقه في الاقرار عند
 الفاقه لا جلد القضا والزامه الادا فكان اخبارا عنه وهذا لان المدعي
 ادعي تلك المائة فاعادته تحصل معرفا لا منكرا والمنكر اذا اعمد معرفا
 كان الثاني هو الاول **قال** الله تعالى ان ارسلنا الي فرعون رسولا
 فقفى فرعون الرسول وبخلاف ما اذا ادار الصك على الشهود
 لان الاقرار ههنا كان معرفا بالمال الثابت في الصك والمنكر او المعرف
 اذا اعمد معرفا كان الثاني غير الاول **وكذا** اذا اضاف الى سبب واحد
 وقوله القصد التاكيد والاشهاد وبكثر الشهود قلنا ذلك العرف اذا
 اشهد مع الصك لانه يكتب الوثيقة والاصحاب ويشهدون عليه اما بدون
 الصك فلا فاما اذا كان الاقرار في مجلس واحد واشهد على كل اقرار
 شاهدان في المجلس على قول ابي حنيفة رحمه الله يلزمه مالان وهو
 رواية الكرخي رحمه الله عنه لكنه استحسن فقال المجلس تاتر في جميع
 الكلمات المتقدمة وجعلها في حكم كلام واحد كما في تكرار اية السجدة
 والايوب والبقول **الا تزي** ان الاقرار بالزنا اربع مرات في مجلس
 واحد جعل في حكم اقرار واحد بخلاف ما اذا اختلف المجلس وعلى
 هذا اذا اقرت بجملة في مجلس واحد شاهدان ثم اقرت بجملة في مجلس
 شاهدان في مجلس اخر او بجملة في مجلس واحد شاهدان ثم اقرت بجملة في مجلس
 المالان وعندهما يداخل الاقل في الاكثر فليزومه الاكثر وابي حنيفة
 رحمه الله بين هذا وبين ان كان له عيبه فاقرب بغير اهدم منكرا
 ثم اقر بمثل ذلك في مجلس اخر ثبت عتق عند واحد لان اكثر ما في الباب

ان الاقرار بالعتق ثانيا اقرارا متبعا منه لكن بهكذا الاليز مدعي لا نه جمع
بين حرو وعبد وقال احدا حراما هذا اذا جعل هذا اقرارا متبعا منه
يلزمه مال اخر والباب مبني على قولهم فان عند ابي حنيفة رحمه الله
لا تقبل الشبهة دة في مسائل الباب فلا يتبني تغريغ الرجوع اذا عرفنا
هنا اقال محمد رحمه الله رجل ادعى على رجل مائة درهم واحضر عنده
نفر من الشهود عند الق في قضيته شهد به درهم واحد بدرهمين
واخر بثلاثة واحضر باربعة واحضر بخمسة لا تقبل هذه الشبهة دة عند
ابي حنيفة رحمه الله لا خلاصتهم في المقادير والمقنن وعندهما تقبل على
اربعة دراهم ويقتضي بها اقال الشهود ان ذلك كله في مجلس واحد
واحد وقا عليه اذا شهدوا على اقرار المدعي عليه بذلك حتى يتخذ
المجلس وانما يقتضي باربعة عند ههنا الرابع والخامس اجاب على اربعة
لانها بعض الخمسة فاما الدرهم الحامس فلم يشهد عليه الا الحامس ولا
يقتضي بشبهة دة الواحد يشي فان قضيته بذلك ثم رجعوا فانه يضمن كل واحد
منهم ما قضي بشبهة دة فيقول الدرهم الواحد عليهم احدى سبعة لانها ثبتت
بشبهة دتهم لا تقتضي الكد عليه والدرهم الثاني على اربعة اربعا
لنفس على الاول والثاني شي لانها لم يشهدا عليه والدرهم الرابع على الرابع
والخامس يضمن لانه ثبت بشبهة دتهم وليس على الثلاثة الباقية شي
لانهم لم يشهدوا عليه هذا اذا زعموا انه كان في مجلس واحد وان
زعموا انه كان في مجلسين مختلفة فعند ابي يوسف الاخر محمد رحمه الله
هو مال واحد ايضا فيقتضي باربعة لان اقراره في موضع واحد وفي موضعين
عندهما سواء فعليه في احراز الباب فان رجعوا كان الجواب كما قلنا
واما عند ابي يوسف الاول كانت اموال مختلفة كما ذكرنا في بعض سبعة
دراهم لان الاربعة شهد بها الرابع والخامس فيقتضي بالاربعة شهادتهم
ولا يقتضي بشبهة دة الشاهد باربعة بعد ذلك لان جميع ما شهد به صار
مقتضيا به والدرهمان شهد بهما الثاني والثالث فيقتضي بدرهمين
بشبهة دتهم ولا يقتضي بشبهة دة الشاهد بدرهمين بعد ذلك لان جميع
ما شهد به صار مقتضيا به فصار ستة والدرهم الواحد ثبت بشبهة دة
الشاهد بدرهم والشاهد بثلاثة والشاهد بخمسة فتدفع الى الشاهد
بدرهم الشاهد بثلاثة والشاهد بخمسة ولم يضمن اليه الشاهد باربعة
ولا الشاهد بدرهمين لان جميع ما شهد به الشاهد بثلاثة والشاهد
بخمسة لم يصير مقتضيا به بخلاف ان يقتضي بشبهة دتهم في الباقي **اما جميع**
ما شهد به الشاهد باربعة والثالث فقد بدرهمين يصير مقتضيا به
فلا تقتضي بشبهة دتهم في الباقي فان قضيته بذلك ثم رجعوا قال يضمن

الشاهد بخمسة درهمين وثلاث دراهم والشاهد بدرهم ثلاث دراهم
الشاهد بخمسة فلان الاربعة ثبتت بشبهة دة وشبهة دة الشاهد باربعة
فكان الثالث بشبهة دة درهمين والدرهم الواحد ثبت بشبهة دة وشبهة دة
الشاهد بثلاثة وشبهة دة الشاهد بدرهم فكان الثالث بشبهة دة وثلاث
ذلك الدرهم فيضمن ذلك ايضا فمصر درهمين وثلاث **واما** الشاهد باربعة
فلان الاربعة ثبتت بشبهة دة وشهادة الشاهد بخمسة فيضمن لضعفها
والثالث يضمن درهمين وثلاث فلانه ثبت الدرهمان بشبهة دة **الثاني**
والثالث فيضمن الثالث كسبعة والدرهم الواحد ثبت بشبهة دة وشهادة
الحامس والاول فيضمن ثلثه **واما** الثاني يضمن درهمين لانها لم يثبت بشبهة دة
سوي الدرهمين مع الثالث فيضمن نصفه والاول يضمن ثلث درهم لما قلنا
فان قيل اذا انصرف الاقرار الى الاموال المختلفة وجب ان لا يضمن بعض
الشهود الى البعض قيل له هذا هكذا ان لم يشهد على كمال اقراره فان
لان كل اقرار ثبت بحجة تامة فيستد ضرورة وهذا شهد على كل اقرار
شاهد واحد فلا بد من الضم لتمام الحجة واذا لم يجز يصر اقرارا بجماع
احد بعد ان اجتمع على كل اقرار شاهدان **كتاب**
الطلاق **باب** من الامر الذي يجعله في بدعيه
فيجوز ان يضمنه يهودون غيرهم او لا يجوز من الطلاق والعتق والبيع
وبغيرها **اصل** الباب ان ما كان تمليكيا وتنويفا يقتصر على المجلس
وما كان توكيلا لا يقتصر على ما ذكرنا في الامارات **وحرف** **احراز** مطلق
الكلام كمال على الحقيقة وعلى ما عليه استئصال الناس ونفاسهم
عند تقدير العمل بالحقيقة لان الكلام دليل على مراد المتكلم فاذا كان
يشتملونه لغرض كان مطلقة دليل على ذلك العرض فوجب الحمل عليه
فمن ذكر على وجه التبرك وامتنح الكلام بحمل عليه ومن ذكر على وجه
النشرط يجعل شرطاً وما كان استثنى بلفظه ان شأله فهو لا يبطال الكلام
اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله رجل قال لا حرام مرايتي بيد الله
وبيدك ويد يد به الطلاق اذ قال جعلت امرها بيد الله وبيدك فطلقها
الحنف طبع وقع الطلاق انما يحتاج الى الية لانه من جملة الكتابات لانه
يحمل الامر باليد في حق الطلاق ويحمل الامر باليد في حق غيره من النكحة
والكسوة وغير ذلك فلا بد من الية لتبقي الطلاق فاني ملكه بهذا اللفظ
ما هو ملوك له فيصح ويلزم حتى لا يملك الرجوع عنه اعتبارا باتباع الطلاق
وان نوي بالامر ثلث هو حتى اذا اطلقها يقع الثلاث لانه تغريغ الامر
اليه وهو يحتل المهر والخصوص بخلاف قوله **احراز** لانه امر بالنقل
فلا يحتل معنى المهر وان لم يبق الثلاث فهي واحدة ثابتة وتقتصر

على المجلس لانه تمليك مجوابه يقتصر على المجلس فان قيل لو كان تمليك واجب
ان يخرج عن ملكه حتى يصير ملكا له كما في الاعيان لان تصرف هذا التمليك
المصرف ليعتد منه والتمليك قد يكون للمصرف وقد يكون للمحل المصرف وهذا
تمليك التصرف في ملكه واحد منهما وهذا لان التمليك المصرف لم يطل المتفق
للازالة والاطلاق والخلع التوكيد لانه اياه وليس بتمليك لان اللفظ لا يثبت
عنه فاعتبرنا حقيقة اللفظ فيها وان قلنا انه يقع الطلاق بايقاعه لان
هذا تنويص الطلاق الى المخاطب خاصة فينصرف بالايقاع **وانما قلنا** لان
ذكر الله تعالى يراجه التبرك والافتتاح باسمه لا المشارة بين العبد وبين
الله تعالى وقا كما نرى قال امرا مرائي ببركة الله او باسم الله بيدك لان مثل
هذا اللفظ بين كرتين كما في قوله تعالى في يسيلونك عن الانفال قل
لانف الله والرسول وقال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
حصة والرسول وقال عليه السلام اعن والبسم الله وفي يسيل الله وهذا لان
لا يمكن حمله على التمليك لان التمليك من الله تعالى لا يتحقق ولا يمكن حمله على
التعليق بمشيئة الله تعالى لانه لا يدرك عليها فكان للتبرك عيني هذا ما عان
كلام الناس واستدلوا **بخلاف** ما لو قال امرا مرائي بيد فلان ويبيد فانه
لا يقع بايقاع المخاطب وحده لانه يراجه التمليك والتصرف اليها في العرف
لان التمليك والتصرف من فلان يتحقق كما يتحقق من المخاطب وقد ذكرنا
ان المعتبر في هذا ما عان كلام الناس **وكذا لو قال** امر عبيدي هذا في البيع به
الله ويترك فباع الرجل حازه قال وكذلك هذا في العتق والخلع والاحارة
والطلاق عيني ما والعقاق او بغير مال فهو كله سواء فينصرف به المخاطب
الا ان في الطلاق والعتاق عيني ما او بغير مال يقتصر على المجلس وفي
البيع والاحارة لا يقتصر لان الصفة صفة التمليك وامكن اعتب ر معني التمليك في
الطلاق والعتاق لان الزوج والمولي يملكان ذلك ولهذا يستفرد الزوج
بالطلاق والمولي بالعتاق وان كان لا يستفردان اذا كان بعرض
لكن المعتبر هو الاصل والتمليك يقتصر على المجلس **واما في البيع** والاحارة
وان كانت الصفة صفة التمليك الا انه لا يمكن اعتب ر معني التمليك لانه
ليس بما لك للبيع والاحارة لانه لا يتم به وحده بل يتوقف على قبول
غيره واذا لم يملك بنفسه كيف يملك غيره فاعتبر توكيد والنوكل
لا يقتصر على المجلس فان قيل كما ان البيع والاحارة لا تتم الا بقبول
الغير فالعتق والطلاق عيني ما يتوقف على قبول الغير ولا يتم به
قلت المقصود هو الطلاق والعتاق وانما يتم به والمال يقع فكانت العبرة
للمقصود لا للبيع **بخلاف** البيع والاحارة لان المقصود هو التمليك والبلد
عيني ان الطلاق عيني ما قد ينصرف به الموقوف اليه بان يطلقها بماله على

نفسه لان اشتراط بدل الطلاق على غيرها جاز على انه ان لم ينصرف
بالتمليك ينصرف بالتعليق بان يعلق عتقه او طلاقها على مال في
المجلس بخلاف البيع والاحارة لانه لا يتم ولا تقبل التعليق ولو قال لغيره
امرا مرائي بيدك لا ينصرف بالمخاطب بالايقاع ولو طلقها لا يقع
الا ان يجيزه الزوج وكذلك العتق والبيع والاحارة والشري فرق بين
هذا وبين قول سعد الله ويترك والفرق ان قوله بيدك لا يمكن حمله
على انشئ التمليك لانه ما لك قبله ولا يمكن حمله على التبرك بالخبر عن
ما تكتبه لانه لا يتبرك به عادة فوجب حمله على التعليق بمشيئة ومشيئة
فلان لان التمليك يثبت بالتعليق بالمشيئة فان كل من ملك من احد
شبا كان معلق ذلك التصرف بمشيئته ولهذا لو قال لغيره بعث منك
هذا العبد ان شئت فقبل يصح البيع فاذا كان تعليقا للطلاق
بمشيئته ومشيئة فلان فيما لم يوجد مسيرهما لا يقع كما لو علق صرفا
بمشيئته ومشيئة فلان الا ان مشيئة فلان تقتصر على المجلس لانه تمليك
وامكن اعتب ر معني التمليك فيقتصر على المجلس **واما في حقه** لا يمكن
اعتب ر معني التمليك فاعتبر شرط محضا فلا يقتصر اما في قوله
بيد الله ممكن حمله على التبرك بالخبر عن ما تكتبه الله تعالى وهو المتعارف
فان التمسك به يريرون بذكر اسم الله تعالى بالخبر عن ما تكتبه الا التبرك
فوجب الحمل عليه وقا كما نرى قال بسم الله امرا مرائي بيد فلان فلا يحمل
على التعليق بالمشيئة بقى تمليك من فلان فاذا اتي به يقع **ولانه**
ما فوض اليه جميع الامور فوض اليه بعض الامور لانه جعل الامور اليه
واي نفسه ايضا فمخوفا ان تقع المشارة بينهما لان يده من جنس
يده هذا ان ارسل كلبه الى صيد فاعا ثه بيع او كلب مجوسي لا يحمل
الكله لانه وقعت المشارة بينهما لما ان فعل كلب المجوسي والبيع من
جنس فعله ولو اعا ثه مجوسي يحمل كله لانه لم تقع المشارة بينهما
لما ان فعل المجوسي ليس من جنس فعله **فان قيل** الامكان بيد الزوج قبل
التفويض فينبغي ان يحمل ذكر يده لغوام الكلام حتى لا تقع المشارة
بينهما قلنا بل يكتن الزوج لم يذن له ان يطلقها بغير تدبيره فاذا اطلقها
بغير تدبيره لا يقع فاما تقع المشارة بينهما من هذا الوجه **ولو قال**
لا مراثة انت طالق ان شاء الله وشئت فانت الطلاق لم يقع **وكذا**
لو قال انت طالق ان شاء الله وشئت فانت الطلاق اذا شئت فلان وكذا
لو قال طلق امراي ان شاء الله وشئت فطلقها لا يقع وكذلك البيع
وسائر التصرفات فمذوق بين هذا وبين قوله امرا مرائي بيد الله ويترك
فلان **والفرق** ان هذا صريح في التعليق والتعليق بمشيئة الله

تقاي ومشيئة فلان فلا يتقرر فلان بالمشيئة **اماني مسيلة اول**
 الباب لم يجد المخرج بالتعليق لكنه تمليك وتحتل معنى التعليق
 بالمشيئة ويختل التبرك باقتراح الكلام بذكر اسم الله تعالى والخير
 عن مالكته وهذا هو المستعمل عادة فوجب حمل المطلق عليه ولا
 الطلاق تعلق بمشيئة الله تعالى ومشيئة ولم يظهر ان مشيئة الله
 تقاي فهذا الاستثنا يوجب تعطيل الكلام **وقال** عليه السلام من
 حلف وقال ان شاء الله فقد استثنى والاستثنى ينطل الكلام والناس
 في العرف يريدون به الاستثنى والتعطيل فاذا تعطل الكلام لم يصح
 قوله ان تبيت لان ما قبله قد تعطل ولوقال لرجل طلق امرأتي ما
 الله وشئت وطلقتها لرجل لا يقع **قال** محمد رحمه الله في الاصل لان هذا
 مستعمل للاستثنى بيب ان قوله طلق امرأتي ما شاء الله وشئت معناه
 طلق امرأتي العدد الذي يشاء الله وشئت لان ما يستعمل في العدد
 وذلك مجهول ومشيئة الله تعالى لا تعرف ومشيئة وحده لا تقع وهذا
 لانه اذا فاعل المشيئة اي الطلاق لان ما يستعمل في الاستثنى فاعل الطلاق
 معلف بمشيئة الله تعالى فيصير المتفرع معلقا بمشيئة الله تعالى
 ضرورة فلا يثبت المتفرع لان مشيئة الله تعالى لا تعرف عملها **فرق**
 بين هذا وبين ما اذا قال طلق امرأتي بما شاء الله وشئت فطلق الرجل
 بما لجاز والعرف ان هذه المشيئة دخلت في العدد من الطلاق ولا
 يدري ان الله تعالى اتي عددا الواحد ام المشيئة ام الثلاث ام ما شاء
 شيك اصلا فلا يقع **اماني** تلك المسيلة المشيئة دخلت على البديل
 اصل الطلاق فصار مفعولا اصل الطلاق اليه بغير مشيئة هذا كما
 قال ابو حنيفة رحمه الله في قوله كيف شئت طلقت في الحال واحدة
 رجعية لان المشيئة دخلت على وصف الطلاق فيبقى الاصل بلا مشيئة
رجل قال لا حلف طلق امرأتي بما شاء الله وشئت من المال او
 اعتق عبدي بما شاء الله وشئت من المال او بيع عبدي بما شاء
 الله وشئت فطلق او اعتق او باع بما لجاز لان المشيئة هنا دخلت
 على البديل لا على اصل الطلاق والبيع فصار مفعولا اليه الطلاق
 والبيع بغير مشيئة فاذا اتي به يقع فان قيل المشيئة اذا دخلت في
 البديل كان هذا التعليق تقديرا للبديل بمشيئة الله تعالى ومشيئة فلان
 فاذا قدره فلان وجب ان لا يقع قيل له مشيئة الله تعالى اذا
 دخلت في البديل لا يراى به تعليق فذكر البديل بمشيئة الله تعالى
 وانما يذكر في العرف للتيسير على الوكيل اي بما يسر له تعليق لوي
 قدر الله تعالى وبما ففي الله تعالى وبما رزق فصار كانه مخرج

بذلك ولو نص على هذا جاز ببيع **ولان المشيئة** اذا دخلت في البديل
 يبطل البديل فيبقى الامر بالبيع وكذا العتاق والكناية والاحارة
 بما راي من المال ولوقال لعينه طلق امرأتي ما شئت انت وشئت ان
 فطلقها لا يقع حتى يثبت الزوج لانه لم يرد بدلية خاصة **ولوقال**
 لامرأة انت طالق ان تبيت انت وشئت ثلاث لا يقع الطلاق حتى يثبت
 جميع لانه علق الطلاق بمشيئتهما فلا يقع الا بهما **وكذلك** العتاق
 والبيع والشري وجميع الاثبات ولوقال الرجل طلق امرأتي بما شئت
 انت وشئت ان من المال فطلقها المخطوب بما لم ولم يحرك الزوج ذلك
 فهو باطل وكذا البيع والشرا والاحارة والكناية والعتاق ففرق
 بين هذا وبين قوله بما شاء الله لان في العرف اذا قال بما شئت انت
 وشئت انا يراى به التقييد على الوكيل حتى لا يتقرر وبما راي في
 تقدير البديل لا للتيسير فحمل مطلق الملقط عليه وفي مشيئة الله
 تقاي يراى بالتوسع والتيسير فحمل كل واحد منهما على ما نفى رقه
 ان س والمرجع في جميع ما ذكرنا العرف ومعاين كلام الناس **ولو**
قال لامرأة انت طالق ان شئت ثلاث وفلان غائب لا يدري احي
 هو وميت وفلان ميت علم بعد ذلك لم يطلق عندنا وعند ابن
 ابي ليلى رحمه الله هي طالق لانه لا يتحقق مشيئة فلان بعد موته
 فاشترط مشيئة فلان بعد موته يكون لغوا فيصي اصل البيت وكذا
 لقول التعليق شرط لا كون له يكون للمتي من الاصل فيخرج به كلامه
 من ان يكون ايقاعا وهذا لان التعليق بالشرط يخرج كلامه من ان
 يكون ايقاعا بما اتي ان يوجب الشرط واذا كان مما لا يتحقق كونه يخرج
 كلامه من ان يكون ايقاعا **ولوقال** لامرأة ان دخلت الدار
 فانت طالق ان شاء الله قد ضلت لم تطلق عندنا وابن ابي ليلى ايضا
 لقوله عليه السلام من حلف بطلاق او عتاق واستثنى فلا ضل عليه
 ولان الاستثنى الموصول يخرج الكلام من ان يكون مما قال الله تعالى
 يستخذ من ان شاء الله صابرا ولم يصبر ولم يعاص علي ذلك والوعد
 من الاثبات محرم السلام كالعهد من غيرهم **ولوقال** انت طالق ان
 شاء الله ولم يقل ان دخلت الدار فكذا عندنا وعند ابن ابي ليلى
 رحمه الله يقع وكذا العتاق لان الاستثنى عنده انما عمل في اليقين
 بالطلاق والعتاق وقوله انت طالق او انت حر ليس يمين ثم قوله
 ان شاء الله في مثل هذا انما يراى به التقييد ولا يراى به التعليق لانه
 ذكر وصف فليق به معنى التقييد ولا يبين له معنى التعليق لكنا
 نقول بآيتين قوله ان شاء الله في اخراج الكلام من ان يكون

منه في هذا او التلقين سوا **والاصل** منه قوله تعالى ولا
تقولن لشيء اين فا عمل ذلك عند الا ان بيت الله ومن احتلات
رفرو ويمتوب اذا جعل طلاق امرأة اي رجل غايب وظلمها
الغايب فتدل ان يعلم بالتفويض اليه لم يقع عند اي يوسف رحمه الله
لان حكم الخطاب لا يثبت في حقه ما لم يعلم به الا ترى انه لو كان قال
له طلقها ان يثبت كان له محله علمه في لم يعلم لا يتصل ببيت الله لكن
يؤخر رحمه الله بغير المرقع للطلاق معبر لا يلحقه في ذلك عمره وامر
يؤقت حكم الخطاب في حقه على علمه له في الضرر عنه ولا ضرر عليه
هنا يقع ببيت الله **باب**
من الطلاق الذي يقع بالوقت وما لا يقع وما يقع منه جميعا وما لا
يقع **اصل** الباب ان كلمة كل متى دخلت على نكرة غير موصوفة
ان كانت لجملة غائية معلومة ببيت الله والكلمة انما كلمة احاطة
وتنمى نعم الكلمة على سبيل الاستفراد ولا نه ضد البعض والبعض عبارة
عن الحرف الكلي يجب ان يجعل عماده عن جميع الاحكام امكن وان لم
يكن لجملة غائية معلومة يقتصر الى الواحد لان كلمة كل بيت الله
كل واحد بافتراده كان ليس معه غيره وهذا لان الواحد من الجنس
كل الجنس من وجه والجنس كلمة واحد والواحد على ما ذكرنا في الباب
الثاني من الايمان **تخلاف** قوله كاء امرأة اتزوجها فهي طالق حيث
ينصرف الى جميع نساء العالم وان لم يكن للجملة غائية معلومة لان كلمة
كل لم تنفك ولا النكرة وانما تنفك ولا المرأة الموصوفة بصفة الزوج
وجملة النسوة الموصوفة بالتزوج لهن غائية معلومة فانصرفت اليها
ثم عند اي حصة رحمه الله زوال التكثير بالشمية وعندها تنفك وت
لا ساره **اصل** ما ذكر في البيوع اذا نظر الى رفيق او عدل رجلي او حباب
هو وب او قطيع غنم وقال بعثك كل واحد من هذا بكذا او لم يسم
جى منها فالعقد فاسد عند اي حصة رحمه الله وعندها جابدين
في الكل وكذا الوقال بعثك كل واحد من هذا بكذا او لم يسم جى منها
فالعقد فاسد عند اي حصة رحمه الله وعندها جابدين في الكل
وكذا لو قال بعثك هذا الثوب كل دراع بدرهم عند اي حصة لا يجوز
اصلا وعندها يجوز في الكل ولو سمي فقل بعثك هذه الاغنام
وهي عشرة كل شاة بكذا او هذا الثوب وهو عشرة ادرع كل دراع
بدرهم جاز لا جماع للعلم بالمعقود عليه والثمن وكذا الوين الثمن
دون المعقود عليه بان قال بعثك هذا الثوب بعشرة كل دراع بدرهم
واجمعا على انه لو اجر داره كل شهر بدرهم لم يزم العقد في شهر

واحد واذا كمل بمقتضى امرأة ممن من وجهها كل شهر فاني يلزمه ذلك
في شهر واحد اما اذا سمي وقتا جرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم
او كملت بمقتضى ما دمت زوجة له كل شهر كذا يجوز في جميع المدة
والعرق لهما ان في البيع جملة معلومة بالاشارة ابلغ في التعريف وثن كل
كما لو كان معلوما بالشمية لان الاشارة ابلغ في التعريف وثن كل
واحد معلوم والجهة له التي في جملة الثمن لا يقتضي الى المتزعة لانها
تلم بالعد كما لو باع عبد ابوزن هذا الحجر ذهب **تخلاف** الاجارة
والكفاية لانه ليس فيها ما يوجب التعريف فتثبت داخلية في المنكر
فتثبت والواحد ولا يوجب حصة رحمه الله ان جميع ما يلزمه من الثمن
مجهول وجهالة الثمن تمنع الجواز كما لو باع ثوبا بقرته وهو لا يعلم
ونصل الحجر ممنوع **وفرق** ابو حنيفة رحمه الله من هذه المسائل
وبينها اذا اشترى صبرة كل فتيز بدرهم فانه يجوز البيع في فتيز
واحد **والعرق** ما ذكرنا ان كلمة كل بيت الله لا يوجب اذا اضيفت الى
النكرة الا ان بيع دراع من الثوب وثاة من القطيع لا يجوز للتفاوت
بينها عمادة فكان المبيع مجهولا جهلة مقتضية الى المتزعة ويبع
مقتصر من صبرة بجزء لانه لا يثبت وت فلا يقتضي الى المتزعة **وفرق**
الباب الفاظ لا بد من معرفة معانيها **منها** كلمة مع وهي المقتران بقوله
جاني زيد مع عمرو يعني اقرابهما في المحي وكلمة بعد وهي للتعقيب
بقوله جاني زيد بعد عمرو يعني تعقب محي زيد محي عمرو وكلمة قبل
وهي للتقدم بقوله جاني زيد قبل عمرو يعني تقدم محي زيد محي
عمرو وكلمة في وهي للظرفية كذا اذا اضيفت الى العمل بذا درهم
المضاربة لانها تشغل مكان كلمة مع على ما ذكرنا في الايمان وبهذا
الحرف اما ان ذكرت مع الكسابة او بدونها فان ذكرت مع الكسابة
تكون صفة للمذكور احدا يقول جاني زيد قبله عمرو ويكون القبلية صفة
لعمرو وان ذكرت بغير الكسابة تكون صفة للمذكور **والحرف** **احذر**
ان الطلاق والعنق اذا اضيفت الى الوقت او الفعل تنفك بوجوده
لانه من يخلط به ويقتل التلقين بالشرط والاضافة اما الوقت او
الفعل اذا اضيفت الى الطلاق لا ينفك به ويلزم ويجز الطلاق لان
الوقت والفعل مما لا يخلط به ولا ينفك التلقين بالشرط فيلزم ذكره
وبقي الطلاق مرسلا وهذا لان الاضافة لتعريف المضاف لا لتعريف
المضاف اليه والوقت كايث معلوم وفيه فلا يصح اضافة جلات
الطلاق **ادع** هذا اقال محمد رحمه الله رجل قال لامرأة انت
طالق تطليقة مع كل تطليقة طلقت ثلاث دخل بها او لم يدخلها لان كلمة

كل للعموم وكله التغطية الثلاث ومع للصران وفار مطلق مع الثلاث
 معارنا له لكن الطلاق لا يزيد على الثلاث ولان كل اضيف الى المنكر
 من الطلاق وله غاية معلومة وفي الثلاث فثبت ولان كل لا تزيه انه
 لو قال انت طالق كل تغطية تقع الثلاث فكان موقع مع كل
 تغطية تغطية فثبت ان تقع الثلاث لان المحل لا يجمع وكذا لو قال
 انت طالق مع كل تغطية او قال انت مع كل تغطية طالق او قال انت
 مع كل تغطية طالق تغطية لما قلنا وصار هذا بمنزلة ما لو قال لعبد
 انت حر مع كل عبد اليه او انت مع كل عبد لي حر عتق هو وكل عبده
وكذا لو قال لا امرأة انت طالق مع كل امرأة لي او انت مع كل امرأة لي
 طالق وله اربع نسوة طلقت جميعا لان كلمة كل في المسائل كلها
 دخلت على نكرة لها غاية معلومة فثبت ولان كل **قال** محمد رحمه
 الله وهذا اذا لم يكن له بنت اما اذا كانت له بنت فهو علي ما شوي يديه
 به اذا توي بقوله مع كل تغطية تغطية واحدة او توي بقوله
 مع كل عبدي لي عبدا واحدا لان هذا ارادة الخاص من العام والعام
 يحتمل الخصوص ولا يحتمل انه اراد به اجماع التغطية **ولو قال**
 لعبد لي علي درهم مع كل درهم وقال لي علي مع كل درهم درهم يلزم
 درهمان لان الدرهم ليس لها غاية معلومة فلا يعمل فيها كلمة كل فانصرف
 الي الجنس واسم الجنس ثبت ولان الواحد يلزمه الدرهم الذي تلتقط به
 ودرهم اخر ثبت له مع كل درهم فيصير كانه قال لي علي درهم مع درهم
 بخلاف الطلاق لان له غاية معلومة فيعمل فيه كلمة كل فان ثبت
 فيه الف كلمة كل واحدة لا يجوز قلت لا لمعي بل يعمل به في الدرهم الواحد
 يعني لي علي درهم مع كل درهم اخر اذ ان كان يلزمه ان اذ لم يكن
 العمل به لانه من الغاية ولو نظرنا في عشرة دراهم وقال لعنان معي مع
 كل درهم من هذه الدراهم درهم او قال لي علي درهم مع كل درهم من
 هذه الدراهم لزمت عشرة دراهم لان كلمة كل دخلت على جملة لها
 غاية معلومة وفي عشرة فصار مقرايا لعشرة المتار اليها مع كل
 درهم منها درهم اخر فرق بين هذا وبين ما اذا قال لا امرأة انت
 طالق مع كل امرأة لي وله اربع نسوة تطلق هذه المرأة واحدة وبحسب
 ان تطلق ثلث بعد دنسها كما لزمت بعد الدرهم المتار اليها
وفي الحقيقة لا فرق لان المطلقة مشار اليها فكانت معينة ولم تكن
 منكورة وفي الدراهم كان معينات نظرا في عشرة دراهم وقال لعنان
 علي مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم لزمت احد عشر درهما
 اما في مسيلت الدرهم منكر فلهذا انقدر تعدد تلك الدراهم ولو قال

لعنان علي كل درهم من الدراهم كان عليه ثلثة دراهم عند ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله وفي قيس قول ابي حنيفة يلزمه عشرة بنا علي
 ما ذكرنا في الايمان ان عندهما يتصرف اليه اقل الجمع ان لم يكن هناك
 معهود لانه مستغن فيصرف مطلق الجمع اليه بخلاف الايام والشهور
 لان لهم معهود **وعند** ابي حنيفة رحمه الله يصرف اليه ما ينتهي اليه اسم
 الدرهم وفي العشرة فان بعد ما يقال احد عشر درهما **فرق** بين هذه
 المسئلة وبين ما اذا قال لعنان علي مع كل درهم درهم فانه يلزمه
 درهمان وهذا قال يلزمه ثلثة او عشرة والعرق ان ثمة اوجب
 علي نفسه درهما مع كل درهم وليس لكل درهم غاية معلومة فانصرف
 الي الواحد ضرورة اما هذا اوجب علي نفسه كل درهم من الدراهم
 التي هي جمع والجمع غاية معلومة اذ انما ثلثة عندها والعشرة
 عند ابي حنيفة رحمه الله فانصرف المطلق اليه فرق ابر حنيفة رحمه
 الله بين هذا وبين ما لو قال لعنان علي دراهم ثلثة لان الجمع
 المستق عليه ثلثة والاقرار ايجاب لا ينافي له استحباب فيكون
 بمنزلة الوصية في انه يرضى بالاكل ما لمعط به اذا ذكره منكر لو هنا ذكره
 معروفا فيقضي استغراق جنس الجميع وهو ما ينتهي اليه اسم الجمع وذلك
 عشرة ولو قال له علي درهمان يلزمه ثلثة لانه تضيير لجمع الدرهم
 وبالتصغير لا سعة الوزن فيجب ثلثة دراهم وزن سبعة كما
 ذكره ابن القفيل **وكذا لو قال** علي فليس او قنبر او رطل فهو
 وقوله فلس وقنبر ورطل سواء ولو قال لي علي درهم يلزمه درهم
 واحد لانه كبر اللفظ الاول والتكرار لا يوجب التثنية اذ لم يتخلل
 بينهما حرف العطف بخلاف ما اذا تخلل الواو لان المسطوف غير المسطوف
 عليه **ولو قال** درهم بدرهم فعليه درهم واحد لان ما صحب الاعوان
 فكان معناه بدرهم استقرضت منه او بدرهم اشتريته منه ولو قال علي
 درهم علي درهم يلزمه درهم واحد لانه كبر كلامه الاول وهذا الات
 الاقرار خبر والخبر يكرر ويكون الثاني هو الاول قال الله تعالى اوليكم
 فاوليكم اوليكم فاوليكم **وكذا** لو قال علي درهم علي درهم لانه اقتر
 بدرهم موضوع علي درهم وبهذا لا يرد ادالوا اوجب ولو قال له علي كل
 درهم يلزمه درهم لانه ليس له غاية معلومة فانصرف اليه الادين ولو
 قال لا امرأة انت طالق كل تغطية طلقت ثلث لانها دخلت على منكر
 له غاية معلومة **فرق** بين هذا وبين ما لو قال انت طالق كل التغطية
 حيث لم تطلق الا واحدة **والفرق** ان في المسئلة الاولى ذكر التغطية
 منكر اجماله كان غير الاول والتغطية المنكرة اذ ادخل عليكم

كلية كل محل على الغاية المعلومة وهذا المثال اما في المسئلة الثانية
ذكر التعليل مع اللام واللام لتقديس المعهود الذي هو ذكره وفي
التي انتظم قوله انت طالق مستند ذلك الواجب بجميع اجزائه
نصار كانه قال انت طالق التعليل التي انتظمه قوله انت طالق
فتنع واحدة **مثال الاول** قوله الف يله وانت كل دار يقضي روية
كل الدور ومثال الثاني قوله رات كل الدار تنك ولربور دار واحدة
بجميع اجزائها ولو قال انت طالق بعد كل تعليلته او قال انت طالق
تعليلته بعد كل تعليلته فمست مسائل احدها هذه والثانية
قوله انت طالق تعليلته بعد كل تعليلته والتثنية قوله قبل
كله تعليلته والرابعة قوله قبل كل تعليلته والخامسة قوله مع كل
تعليلته والسادسة قوله معها كل تعليلته وقد ذكر محمد رحمه الله
المسائل كلها في المبسوط والجامع الصغير نكته وضعه في الواحدة يعني
واحدة بعد واحدة او بعدها واحدة الي اخره وهذا وضعه بكلمة
كله وفي المسائل كلها وقع الثلاث اذا كانت مدخولا بها لانه ما لم يقع
الثلاث لا تبطل المسئلة اما اذا لم يكن مدخولا بها ففي المسئلة الاولى
يتنع الثلاث لان البعدية صفة للمذكور والاولا انه ذكره بعد التثنية
فكان صفة للمذكور او كما في قوله جاني زيد بعد عذوقا اذا صار بعد
صفة هذه الواحدة صار موقفا للطفنة الواحدة متاخرة عن الكلام
وهي الثلاث فاذا لم يوقع الثلاث قبل الواحدة ولا يمكن اتياع الثلاث
في الزمان الماضي للحال ليتنع فيقع قوله انت طالق بعد كل تعليلته
تضير موقفا الواحدة متاخرا للثلاث لانه ان يتعد العمل بالتثنية
لم يتعد العمل بترك السبق والمضرت ليس بسابق ولا متاخر
فاذا قاربه وقع الثلاث او معناه بعد ثلاث وقفت عليك
فالحاصل انه اوقع تعليلته في الحال واخبر انه يقدم على هذه التعليلته
ثلاث تعليلات وايضا الثلاث في الحال صحيح والافاقية الي
زمان ما قد با طلة كما اذا قال انت طالق اسر ينع في الحال
لان من ضرورة الاسناد الوقوع في الحال وهو غير ما كذا لاسناد
ما كذا لا يتنع وشرق بين هذا وبين اذا قال بعدها كل تعليلته
حيث تطلق واحدة **والفرق** ان قوله بعدها صفة للمذكور اخرا
لانه موصول بالكنية ينزل جاني زيد بعده عذوقا كان محبي زيد قبل
عذوقا موقفا للثلاث بعد هذه الواحدة وقد بان بهذه
الواحدة لا الي بعده فلا يتنع الثلاث بعدها **ولو قال** انت طالق
تعليلته قبلها كل تعليلته طلعت ثلاث لان قبلها صفة للمذكور

اخرا لانه موصول كما في قوله جاني زيد قبله عذوقا موقفا للثلاث
متنع ما على الواحدة فاذا لم يتنع اتياع الثلاث ولا يمكن
اتياع الثلاث في الحال في ذلك الزمان صار موقفا للثلاث متاخرا
لواحدة متاخرا للعقل مع انها كالبعد بلاها في الحكم **فرق** بين هذا
وبيني اذا قال انت طالق قبل كل تعليلته حيث طلعت واحدة
لان قوله قبل صفة للمذكور والاولا انه غير موصول بالكنية كما يقال
جاني زيد قبل عذوقا موقفا الواحدة في الحال متنع ما على اتياع
الثلاث بوقته بان بالواحدة لا الي عدة **فيلغوا** الثلاث نصار
السل بلاها كالبعد مع الها في الحكم ولو قال مع كل تعليلته او
معها كل تعليلته يتنع الثلاث لان مع المعبران فكان موقفا اربعه
تعليلات فبان ثلثه وكذا لو قال بينين مع واحدة او مع واحدة
كانه قال انت طالق ثلاثا **ولو قال** له علي درهم درهم او معه
درهم يلزمه درهمان لانه للمبران فسوا ضم الاول الي الثاني او
الثاني الي الاول بصير ان معتبرا بهما ولو قال درهم قبل درهم يلزمه
درهم واحدة نه بعد للمذكور او لا فكان قبل درهم اخره
علي ولو قال قبله درهم فعليه درهمان لانه بقا للمذكور اجدا الي
قبله درهم قد وجب علي ولو قال درهم بعد درهم او بعده درهم
يلزمه درهمان لان معناه بعد درهم قد وجب او بعده درهم قد
وجب لا يضم من الكلام الا هذا وكذا الوسي احدهما دين را او فقير
صنعة وفي قوله بعده درهم قد وجب او بعده درهم قد وجب لا يضم
من الكلام الا هذا **وكذا** الوسي احدهما دين را او فقير صنعة وفي
قوله بعده درهم الاقرار مخالف للطلاق قبل الدخول لان الطلاق
بعد الطلاق لا يتنع والدرهم بعد الدرهم محب دين **وكذا** لو قال
درهم ودرهم لان الواو للعطف ولو قال درهم قد درهم يلزمه درهمان
عندنا وعند السب فلي لا يلزمه الا درهم واحدة لان الف ليس
للعطف فلا يثبت به الاثنان ترك بل سمي قولا فدرهم اي فعلى ذلك
الدرهم لكن نقول العا لوصول والتعقيب فقد جعل الثين
موصولة بالاول ولا يتحقق هذا الوصول الا بوجوبيه وكان هذا
الوصل بمعنى العطف وكذلك التعقيب يتحقق في الوجوب بينهما
ان كان لا يتحقق في الواجب فكان معنى كلامه ان وجوب الثين
بعد الاول وفي هذا عمل بحقيقه كلامه فهو اولي من الاخر الذي
ذكره لان الاخير في الكلام للحاجة ولا حاجة ههنا ولو قال له
علي درهم ثم درهمان يلزمه ثلاثة درهم لان كاله ثم التعقيب

من النواحي والتعقيب في الوجوب بين المذكورين يتحقق وان كان
 لا يتحقق في الواجب فصار مقرا بها على ان وجوب الدرهم عليه كان
 بعد وجوب الدرهم قبله ثم ثلثه **رجل** قال لا مرارة انت طالق تطليقه
 بعد يوم الاصحى لم تطلق حتى يمضي يوم الاصحى لانه اضاف الطلاق الى وقت
 صحيح واذا صح اقتضى وجود الوقت في المستعمل لان الوقت في معنى
 الشرط فكما ان الطلاق المعلق بالشرط يقتضي وجود الشرط فكذلك
 الطلاق المضاف الى الوقت في لم يمض يوم الاصحى لا يقع ولو قال بعدها
 يوم الاصحى طلقت للحال لانه جعل بعد صفة ليوم الاصحى وصي وقع الطلاق
 للحال كان بعد ها يوم الاصحى ولانه عرف الاصحى بالطلاق والاصحى معروف
 بنفسه فبطل تعديبه بالطلاق وصي قوله انت طالق ولو قال انت طالق
 قبل يوم الاصحى طلقت للحال لانه جعل الغلبة صفة للطلاق واذا
 طلقت للحال كان سابقا على يوم الاصحى **ولو قال** انت طالق قبلها
 يوم الاصحى طلقت في الحال لانه ذكر مع اللفظ صفة المذكور احزا
 وجعل الغلبة صفة ليوم الاصحى واما في الوقت الى الطلاق لغو
 ولان اللفظ لا يتر عن الطلاق ولا يصح الكناية عنه الا بعد الوقوع
 فتبين قوله انت طالق **ولو قال** مع يوم الاصحى طلقت حين يطلع العجر
 من يوم الاصحى لان مع العجران مضار موصفا للطلاق مقارنا ليوم الاصحى
 ولا عبر بان ما لم يطلع العجر من يوم الاصحى مضار موصفا للطلاق الى يوم
 الاصحى ولو قال معها يوم الاصحى طلعت ساعة قال لان مع دخول على الوقت
 لانه ذكره مع اللفظ واما في الوقت الى الطلاق لا يصح لان الوقت مما لا
 يعلق به بخلاف اضافة الطلاق الى الوقت واذا لم يصح الاضافة نفي
 الطلاق مرسل **ولو قال** انت طالق واحدة في دخولك الدار لم تطلق حتى
 تخرج لانه ذكر في غيرها الكناية دفعا ومصفا الطلاق وكلمه في المطرق
 فقد جعل الطلاق مطروفا لله حول والطلاق ان لم تصلح مطروفا للخر
 لصلح مقارنا له مضار موصفا للطلاق معارفا له مضار موصفا
 للطلاق الى وقت الدخول فتصح ويقع لان الدخول فعل والعقل
 لا يصلح طرفا للطلاق فيجعل مجازا عن الشرط بمعنى على او مع على
 ما ذكرنا في الايمان **ولو قال** انت طالق واحدة فيها دخولك الدار طلقت
 حين تكلم لانه اضاف الدخول الى الطلاق لانه ذكره مع اللفظ فتكون صفة
 المذكور احزا مضار موصفا للدخول الى الطلاق معب الاضافة وبقي
 الطلاق مرسل لان الطلاق لا يصلح طرفا للدخول ولا شرطا فيطل
 كله الطرفين ويقي قوله انت طالق **ولو قال** تطليقه يقع عليك عدا
 طلقت حين سطر العجر من العدا ولو قال تطليقه لا يقع عليك الا عدا

طلقت

طلقت حين تكلم والعرق ان في المسئلة الاولى وصف الطلاق بما يصلح
 وصفه لانه اضاف الطلاق الى العدا واما في الطلاق الى الوقت صحيح
 ثبت عند الوقوع اليه وفي المسئلة الثانية وصف الطلاق بما لا يصلح وصفه
 لان الطلاق اذا وقع مقدم الوقوع لا يصلح وصفه فلما قوله لا يقع
 عليك الا عدا منفي الايقاع للحال لان الطلاق قد يقع في عدا وقد يقع
 في غير عدا ولا يفرض ان يكون واقعا في عدا ولا يكون واقعا في غير عدا
 وبعده مضار قوله لا يقع الا في عدا لغوا فاصلا بين الطلاق والعدا
 فتبين في الحال ولانه اوقع الطلاق ثم رجوع فالايقاع صحيح والرجوع و
 باطل **ك** لو قال انت طالق اليوم لا بل عدا ولو قال هكذا يقع من ساعة
 وعلى هذا القول **ان** طالق تطليقه يقع عليك في دخولك الدار طلقت
 حين تدخل ولو قال تطليقه لا يقع عليك الا في دخولك الدار طلقت
 ساعة تكلم لما قلنا وان قال انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق
 او ما لا يقع عليك فهي طالق واحدة رجعية لان احراز كلامه لغو فانه ليس
 فيما يملكه الزوج عليها طلاق موقوف بما ذكر **وكذا لو قال** انت طالق ثلاث
 لا يقع عليك اذ ثلاث لا تحزن عليك فهي طالق ثلاث لما قلنا .
باب من الطلاق الذي يوقعه قبل النكاح فيقع
 بعد النكاح والذي لا يقع **اصل الباب** ان تعليق الطلاق بالشرط
 يوجبنا حين الطلاق الى غاية وجود الشرط ولا يوجب بعينه بل اذا
 وقع عند وجود الشرط يقع على الوصف الذي يقع مستحزا لان الوقوع
 يكون بالايقاع وهو قوله انت طالق وهذا لا يوجب التعسر الا ان
 في التخيير يصير موقفا في الحال واما التعليق في التخيير لا في التعسر
وصرف احراز ان الطلاق متى اتمم الى وقت قابل للطلاق فانه يعلق
 به كما اذا اضمحالي فخل واذا اتمم الى وقت لا يقبله يلغى فلو انه اتمم
 الى وقت لا يقبله وعلق بشرط ينفسر وقوع الطلاق عنده فان
 كان التعليق سائفا وصح التعليق لا يعمل ذكر الوقت بعد لانه
 يزبد ابطال التعليق بعد صحته وهو غير مقدر له وان كانت الاضافة
 سابقة بطل التعليق في ابطال الاضافة وينفلق بالشرط لانه يقتضي
 الاول **وقد ذكرنا** هذا في الباب الثالث من الايمان وبعض مسائل
 الباب المذكورة مما اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل
 لامرأة لا يملكها انت طالق اذا تزوجت قبل ان تزوجك ثم تزوج
 طلقت وقوله قبل ان تزوجك لغو من الكلام لان قوله انت طالق
 اذا تزوجت تعليق طلاقها بالتزوج وتعليق طلاق الاجنبية بالنكاح
 صحيح فيصح التعليق بمفعول تمام التعليق قوله قبل ان تزوجك لا يقع

لان ما تعلق بالشرط لم يزل بعد ٥ لا قبله فهو مقول قبل ان تزوجك
ببطلان الطلاق وهو ابطال التعلق بالشرط بعد تمام
التعلق فلا يصح وبقي قوله انت طالق اذا تزوجك وصار بمنزلة ما لو قال
لا امرأته انت طالق ان دخلت الدار قبل ان يدخلها فعلق الطلاق بالخلو
وبطل قوله قبل ان تدخلها او قال انت طالق اذا جاء عند قبل ذكر فان
الطلاق يقع بجبي عند ويلزم قوله قبل ذلك **ولانه ذكر** في كلامه ما يستقيم
وما يستحيل فاضافة الطلاق الي السكاح صحيحة واما ففته الي ما قبل
النكاح مستحيلة ثبت ما يستقيم وبطل ما يستحيل وصار كأنه قال
انت طالق قبل ان تزوجك **وكذا لو قال** انت طالق قبل ان تزوجك
اذا تزوجك او قال انت طالق الساعة اذا تزوجك لان قوله انت طالق
قبل ان تزوجك انتفاع للمحال لانه زمان ما قبل الزوج والقبيلة
علي الفعل لا يقتضي وجود الفعل بعده لا محالة حتى يكون هذا
قبله **ولهذا لو قال** لا صبيته انت طالق قبل ان تزوجك تلفوا لانه انتفاع
للمحال فاذا قال من احضره اذا تزوجك فقد احراز الانتفاع الي ما بعد
الزوج فعاد رايته بعد الشرط بحسب لولا الشرط لكان ايضا
في الحال لا تزويجه لانه لو قال انت طالق اذا تزوجك بصير ايضا
بعد الزوج ولو قال انت طالق اليوم اذا تزوجك يكون ايضا
قبل الزوج للحال ثم ما ضر بصيرورته ايضا الي ما بعد الزوج فكذلك
هنا ومن تعلق الطلاق بالزوج ينزل بعده **وكذا لو قال** انت
طالق الساعة اذا تزوجك لان قوله انت طالق الساعة ايضا
للمحال لولا الشرط فاذا ذكر الشرط صار ايضا بعد الزوج فينقلب
بعد الزوج وكذا لو قال انت طالق قبل ان تخليق اذا تزوجك لما
قلت لان قوله انت طالق قبل ان تزوجك اضافة الطلاق الي وقت
لا قبله فتقوله اذا تزوجك قصد بضمي الكلام وتعليق الطلاق
بالزوج فيصح **فان قيل** كيف يمكن تعليق الطلاق بالزوج وقد ذكر بينه
وبين الزوج كلاما لغوا وهو قوله قبل ان تزوجك قلت هذه السبيل
بل هو نقيض لما انتظمه تعليق الطلاق بالزوج لان معناه انها في الحال
او قبل السكاح موصوفة بكونها طالقة قبل الزوج وجب حملها عليه
لكلامه دل عليه ما ذكرنا انه لو قال لمنكوحته انت طالق الساعة اذا
دخلت الدار او قال انت طالق قبل ان تدخل الدار ان دخلت الدار
ببطلان الطلاق ولا يصح قوله الساعة وقيل ان تدخلها فاصلا
ما نفا من التعليق لما ذكرنا من المعنى بل هذا اذ لا نعمة فوجعلناه
فاضلا لا يلزم كلامه بل سحر وهذا لو جعلنا صلا يلزم **الانري** انه لو

قال لامرأته انت طالق واحده ان دخلت الدار او رجعية ان دخلت الدار
لا يصير فاصلا ولا يمنع التعليق لان قوله واحدة او رجعية نقيض لما
انتظمه صدر الكلام والنقيض بما انتظمه الكلام لغوا ولو قال اذا تزوجك
فانت طالق قبل ان تزوجك فنزوجه لا يقع شي عند محمد رحمه الله
وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف يقع وهذا وما
تقدم سواه هي المسئلة التي ذكرناها في الباب الثالث من الايمان
من غير خلاف وهذا ذكر الخلاف وذكرنا اختلاف المشايخ رحمهم الله
معه له انه لما قال اذا تزوجك فانت طالق صح التعليق لوجود الشرط
او الجزاء ولو قدم الجزاء يصح لما ذكرنا فبقوله قبل ان تزوجك يريد
ابطال التعليق بعد صحته فلا يصح الا بطلان كما لو احرز وفي المسئلة
المتقدم والمتقدم والمتاخر في هذا الحرف ان ما اذا وصي سوا ولا يبي
صبيته ومحمد رحمه الله ان الشرط المتقدم لا سطل الوقت والمتاخر
يبطل **الانري** انه لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق عدا
يعتبر عند حقي لو دخلت الدار لا يقع الطلاق ما لم يوجد عند
ولو قال انت طالق عدا ان دخلت الدار يبطل ذكر العقد ويتعلق به
الطلاق بالخلو والمعنى فيه وهو ان الشرط اذا ذكر اذ كان
الشرط على علي ابتداء الايقاع فانه ما يبي بصيغة الايقاع ابتداء الا
عند الشرط فعند الشرط يعتبر الايقاع بوصفه فيعنده الوقت
اذا لم يزد عليه دليل يبطل فعاد كأنه تكلم عند الشرط فاما اذا ذكر
الشرط احراز الشرط يقتضي احراز الايقاع عما قبله الي وقت
الشرط فاذا ذات حرا لا يقع بطل الايقاع للمحال والوقت صفة
له فيبطل الوقت ضرورة واذا ثبت هذا فنقول اذا ذكر الشرط
اولا لم يوجد ما يبطل الوقت بقي الوقت معتبرا فصار رايته عند
الشرط لا لا يقع مع الوقت كانه قال عند الزوج انت طالق قبل
ان تزوجك او قبل ان تخليق ولو قال هكذا لا يقع اما اذا احرز
الشرط فاصلا يبطل الايقاع للمحال والوقت فيبقى مطلقا
الطلاق متعلقا بالزوج فاذا تزوجه صار ايضا لا يقع مطلقا
فيصح **ولان** في المسئلة الاولى اضافة الطلاق الي السكاح فصار
كانه قال وقت التزوج انت طالق الساعة قبل ان تزوجك
ولو قال هكذا يقع من ساعته هذا المعنى معدوم هنا لان هنا
علق الطلاق بالنكاح والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط
وبصير كما لشكهم به عنده فعاد كأنه قال عند الزوج انت طالق
قبل ان تزوجك ولو قال هكذا لا يقع وما قال ابو يوسف ان

يستقيم ان لو تعلق الطلاق بالتزويج وصح التخليق وهذا لم يسمع لان الجزا
 اذا اختلف بين الشرطين او بين الشرط والامانة الى الوقت يجعل الشرط
 الاول شرطا لا سقدا اليقين على ما ذكرنا في الايمان في قوله اذا تزوجتك
 فانت طالق ان كانت فلات يجعل التزويج شرطا لتخليق الطلاق بالكلية
 اذا ثبت هذا فنقول قوله فانت طالق قبل ان تزوجك يمين باطل
 والطلاق المضاف اليه طلاق باطل فنقد جعل الزوج شرطا لا انعقاد
 يمين باطل ولو فزع طلاق باطل فيبطل **بخلاف** مسئلة اول الباب لان
 الجزا متقدم متعلق بالشرط الاول وهو التزويج وبعد ما تعلق
 وصح التخليق لا يبطل ما ذكره **بخلاف** ما لو قال لامرأة اذا دخلت
 الدار فانت طالق قبل ان يدخلها حيث يتعلق لا يقع قبله لانه علق
 بال دخول طلاقا صحيحا فان طلاق المنكوحة قبل دخول الدار
 صحيح فاذا علق ذلك الطلاق بدخول الدار يصح ويتعلق به بخلاف
 طلاق الاجنبية لانه طلاق باطل فلا يتعلق ولانه علق الطلاق بالفعل
 مقاركا لانه قال عند الفعل انت طالق قبل ذلك ولو اضاف طلاق
 المنكوحة الى زمان ما مضى طلعت في الحال **بخلاف** اذا قلنا طلاق
 الاجنبية الى زمان قبل نكاحها كما لو قال لها انت طالق امس وقد
 تزوجها اليوم لا يقع شي ولو قال انت طالق اذا تزوجتك تبدل انت
 تخليقي او تبدل ان اخلق او قال انت طالق قبل ان تخليقي اذا تزوجتك
 يقع الطلاق اذا تزوجها لانه اضاف الطلاق الى النكاح والى ما
 قبله والامانة الى النكاح حيية والى ما قبله باطل لما ذكرنا **ولو**
قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ان تخليقي يجب ان يكون علي
 الخلاف وان لم يصح منه رحمه الله علي الخلاف لانه وقوله اذا تزوجتك
 فانت طالق قبل ان تزوجك **باب**
 من الطلاق الذي يقع منه واحدة في الاوقات وما يقع به الثلاث
 وتطايده من الايمان **اصل الباب** ان ايقاع الطلاق مضافا الى
 وقت منكر لا يوجب تكرار الوقوع بتكرار الوقت لان حكم الاتقاء
 الوقوع والمرأة مبيى وضعت بالطلاق في زمان وصفت بذلك
 في سائر الزمان فلا يثبت التكرار الا بدليل زائد على اصل
 الايقاع ثم الزايد الموجب للتكرار قد يكون من حيث الصريح
 وقد يكون من حيث الدلالة والدلالة معموله معموله كما ان الصريح
 معموله اذ عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل قال لامرأة
 انت طالق كل يوم ولاسه له يقع تظليته واحدة لان قوله انت
 طالق ايقاع تظليته واحدة ولهذا لو اقتصر عليه لا يقع الا

واحدة فلا يتكرر بقوله كل يوم لان المطلقة في يوم مطلقة في كل يوم
 فلم يوجب التكرار **وقال** رحمه الله تطلق ثلاث
 في ثلثة ايام لان قوله انت طالق ايقاع وكله كل جمعة الا سي فقد
 جعل نفسه موقفا لطلاق عليها في كل يوم وذلك بتعدد الوقوع
 حتى يطلق ثلاث **الا ترى** انه لو قال انت طالق في كل يوم طلعت
 ثلاث في كل يوم واحدة ولكن نقول صيغة كلامه وصف لان طالق
 اسم المرأة ولهذا الاسهل منه نية الثلاث فقد وصفها بالطلاق
 في كل يوم وهو بالتظليف الواحدة يتصف به في الايام كلها واما جعلنا
 كلامه انت عا ضرورة صحة الوصف وتحتيته وهذه الضرورة
 ترتفع بالواحدة انه لو قال ابد لا يقع الا واحدة بخلاف قوله في كل
 يوم لان كلمة في المظنون والزمان ظرف للمطلاق من حيث الوقوع
 منه فما يكون اليوم ظرفا له لا يصلح العطف له فيجوز ان يقع
 لتحتيته ما اقتضاه حرف في ولاية جعل كل يوم ظرفا علي حده
 لطلاق فتعدد الظرف بتعدد المظروف ضرورة **اما في مسئلة**
 جعل الايام كلها ظرفا واحدا واذا اخذ الطرف اخذ المظروف دل على
 العرف بينهما ان ممة لولم يقع كل يوم تظليته لا لمفوشي من كلامه ونفعا
 لولم يقع بلفظ كل يوم في وفي قوله كل يوم ان تزي ان يقع كل يوم تظليته
 احدي يصدق وتطلق ثلاث لانه توي محتمل كلامه باحتمال كل يوم في ار
 باحتمال التظليته لما يذكر منه تشديد عليه فيصدق ولا نه يحتمل دوام
 الوقوع ويحتمل دوام الوقوع في كل يوم تظليته فكان المنوي محتمل
 لفظه فيصح **وكذا** لو قال انت طالق اليوم ومعه او بعد عند يقع
 واحدة ان لم يكن له نية لان بوقوع الواحدة يتصف بالطلاق في
 هذه الايام لانه جعل الايام كلها ظرفا واحدا للمطلاق ولو سكت عن ذكر
 الايام كان هذه الايام ظرفا للمطلاق فكان ذكره وعدم ذكره سوا
ولو قال انت طالق في اليوم وفي عندي وفي بعد يقع الثلاث لانه
 امر ذلك يوم بكونه ظرفا استشهد محمد رحمه الله فقال لا تزيه انه لو
 قال لغيره والله لا اكلمك كل يوم من ايام هذه الجمعة ان كلمه
 ليل او سقا راحت ولو قال والله لا اكلمك في كل يوم من ايام هذه الجمعة
 لم يحش حتى يكلمه في كل يوم منها فيكون قد كلمه سبع مرات وان ترك
 كلامه يوما واحدا لا يحش بخلاف المسئلة الاولى لان بقوله والله
 لا اكلمك حرم الكلام علي نفسه معه وجعل ايام الجمعة كلها ظرفا
 واحدا بقوله كل يوم من ايام هذه الجمعة فصار كما لو ذكر الايام بلفظ
 الجمع بان قال والله لا اكلمك ايام بعد هذه الجمعة فكان شرط حش الكلام

مرة في هذه الجمعة فاذا كلفه ليلا او نهارا حنت لان الليالي تزدحل تنبأ
للأيام فلا يقتضي تعدد الكلام اما في قوله في كل يوم جعل كل يوم با نرداه
ظرفا على حده لتخزيم الكلام فاقبض مظهر في حده وهو الكلام المحرر
فينكر الكلام المحرم ضرورة فكان شرط الحب وجود الكلام المحرم في كل
يوم با نرداده واذا كلفه في كل يوم لا يجتنب الامرة ولو كلفه ليلا لا يجتنب لان
اليوم المعزول لا يتناول الليلة فان قيل وجب ان يحجب بكل كلام
كما لو علق الطلاق والعتق او التصديق او الظاهر بشرط منكر فانه
ينكر فينبذ له نعم الطلاق والعتق وغيره اذا علق بشرط ينكر
شكر لكن اليمين اذا علق بشرط منكر لا ينكر علي ما ذكرنا في الامان
وعلى هذا التوقال والله لا اكلم فلانا اليوم وعذا وبعد عندها اعني
كلام واحد كلفه مرة ليلا او نهارا في هذه المدة حيث ولو قال في اليوم
ومن عزوين بعد عدا لا يجتنب ما لم يكلفه كل يوم ولو كلفه ليلا لا يجتنب ولو
قال والله لا اكلمك اليوم وعذا ولا بعد عنه ان يكلفه في الليل
دون النهار كان قال لا اكلمك اليوم ولا اكلمك عدا ولا اكلمك بعد عدا
منعك اليمين على كل يوم على حدة فلا يدخل الليل منه ولو قال انت
طالق كل يوم تطليقه بضع اليوم واحدة وعذا اخري وبعد عدا اخري
حتى يتبين ثلث لانه فرق به ما بوجوب النكاح لانه اضاف اليه كل يوم
تطليقه والمنكر اذا اعيد كان الثاني غير الاول فرق بين هذا وبين
اذا قال انت طالق كل يوم والفرق ان هذا حيل اليوم طرفا للتطليقة
واما يكون كذلك اذا وجدت في كل يوم تطليقه واما بوجوب اذا وجد
الابتناع في كل يوم لان التطليقة مصدر واما بتعدد المصدر بتعدد
الفعل فانما لم ينكر الابتناع لا يتصور نكران التطليقة اما في ذلك
المسئلة جعل كل يوم طرفا لطلاق كل يوم صلح طرفا لطلاق من غير
تعدد التطليقة فلا ينكر التطليقة دل على الفرق انما لو لم
يقع في كل يوم لا يلغى في من كلامه وهذا لو لم يقع يلغى قوله تطليقه
وكذا التوقال انت طالق عند كل يوم اوج كل يوم لان حروف الصلوات
تقتل بعضها مقام بعض ولا تلو لم ينكر يلغى عند وجع ولو قال
انت طالق اليوم ورأس الشهر طلعت واحده كما في قوله انت طالق
اليوم وعذا **وروي** عن ابي يوسف رحمه الله انه يقع في اليوم
واحدة ورأس الشهر اخري لانه ذكر وقتين مختلفين وجعل
كل وقت ظرفا على حدة بدلالة انه لم يجعل ما بينهما ظرفا ولو لا
انه جعل رأس الشهر ظرفا على حدة والالم بعد قوله ورأس الشهر
لان اليوم ورأس الشهر وما بينهما ظرفا لكونها طالق واذا تعدد

الظرف بعد المظروف **الان** انه لو لم يقع رأس الشهر اخري يلغى
قوله ورأس الشهر وصار كما لو قال رأس الشهر واليوم او قال انت طالق
اليوم واذا جاز رأس الشهر حيث طلعت اليوم واحدة ورأس الشهر اخري
وصار كما لو قال لامرأة امرك ببيدك اليوم وبعد عدا كان امرين والجواب
ان طلاق اليوم وان في رأس الشهر لانه متى وقع الطلاق ووصفت به
في اليوم سعي واقفا وموصوفة به بعده اليه رأس الشهر وبعد فلم يخل
بين الوقتين زمان لا يكون هو طاعة لفته منه واذا كان الوقت واحدا
لم يوجد ما يوجب التكرار فلا يقع الا واحدة وتخصيص رأس الشهر به
لا يوجب الفصل انما يقتضي دفع قابضة اما الفصل فلا بخلاف قوله انت
طالق رأس الشهر واليوم لانه لو اقتصر على قوله انت طالق رأس الشهر
كانت لا تنقضي بكونها طاعة اليوم فاما تنقضي بكونها طاعة اليوم بطلاق
يوثقه اليوم فعلا وقتين **بخلاف** قوله انت طالق اليوم واذا احس
رأس الشهر لانه جعل رأس الشهر شرطا وعلق الطلاق به والطلاق
الواقع في اليوم لا يمكن تعليقه برأس الشهر فاقبض ذكر الشهر طلاق
اخر بخلاف الامر بالبعد لانه لو اقتصر على قوله امرك ببيدك اليوم كان
لا يصير الامر ببيدك بعد اليوم فاذا قال وبعد عندها فقد تخلص بين الوقتين
زمان ليس بين يديها امر فصار امرين اما هنا بخلافه فلو نوي وتزوج
طلاق اخري سمجى رأس الشهر بعد في لانه نوي بمخال كلامه بالتقدم او
اخرى صرف الشرط ومنه تشبه بعبارة ومن العيون سر عن ابي يوسف
رحمهما الله في رجل قال لامرأة انت بالخيار اليوم وعذا وبعد عدا فردت
الخيار في اليوم فان ابى صنيعة رحمه الله قال هذا اردني يرميها ولها ان
تختار في العدة **وقال** ابي يوسف رحمه الله هو رد لما بقي من الوقت
وكذا التوقال امرك ببيدك شهرا ولو قال امرك ببيدك اليوم وبعد عدا فردت
اليوم فله الخيار وبعد عدا في القولين جميعا وكذلك لو قال امرك ببيدك
اليوم ورأس الشهر وجه قوله ابي حنيفة رحمه الله ان الخيار
والامر بالبعد معقور على المجلس والتوقيت وضرب المدة مفيد
حق ان لها ان تختار بعد المجلس فاذا اردت اليوم وقد جعل الزوج
لهالا اختيار بعد اليوم وبعد العدة سعي لها اختيارا خذ وصار ردّها
في اليوم او في المجلس كما عارضها ولو اعرضت في اليوم لا يكون ابطلا
في العدة **وجه** قوله ابي حنيفة بوسن رحمه الله ان الزوج جعل لها
اختيارا واحدا لانه لم يخلل بين اليوم والعدة وكذا بين الشهر
مدة لا خيار لها فيه فقد ابطال أيام الاختيار فيكون اختيارا واحدا
فاذا اردت في البعض يكون ردّها في الكل كما اذا اردت في اول المجلس

خلاف ما اذا قال اليوم وبعد غد لا سيما تملك ان لا تتكلم بينهما زمان
ليس لها امر فافصل الثاني عن الاول فمد احدهما لا يكون رد الاخر
وفي الزيادة رجل قال لا مودة في الليل انت طالق في ليلك ونهارك
يفتح للحال واحدة ولا يتبع بعد ذلك احديهما لا يضاف الطلاق اليه وقتين
حيث جعله ظرفا واحدا والوقت يصلح ظرفا لوقوع الطلاق فيه
الحال واحدة تخفيف الوصف ثم لا يتبع احديهما لان الواقع في الحال يفتي
في الزمان الثاني فكانت موصوفا بالطلاق في الوقتين بذلك
الطلاق فلا يتبع احدا الا ان يتوهم ذلك فيكون علي ما نوي لانه نوي
ما يحتمله كلامه باضا كانه في كانه قال انت طالق في ليلك وفي نهارك
او يتقدم الثاني على الاول **وكذا لو قال** في النهار انت طالق في نهارك
وليلك ولو قال في الليل انت طالق في نهارك وليلك يقع تطليقا
واحدة للحال واحدي اذا طلع العجز لان قوله انت طالق في نهارك
اضافة الى وقت في المستقبل فيترقت وقوعها علي سجي ذلك الوقت
وقوله وليلك وصف لها بالطلاق في الحال لانه غطت الوقت المذكور
احدا علي المذكر او لا ولم يذكر له خيرا فصلا خيرا اول خيرا الثاني
تخفيف التكرار وهو لا يضاف بالطلاق في الحال بتطليقة مضافة
الي العقد فاقضى وتوقع تطليقه احري تحرا واحدا الطلاق في
الحال لا يمنع بقا الاضافة الاولى واذا ثبتت الاضافة تقع الاضري
في وقتها فان عجز وتوقع طلاق واحدي في الوقتين دين فيما بينه
وبين الله تعالى لانه نوي ما يحتمله لفظه بالتقديم والثاني خيرا
انه خلاف الظاهر وفيه تخفيف فلا يصدق قضا **وكذا لو قال**
في النهار وانت طالق في ليلك ونهارك لما قلنا ولو قال انت طالق
في نهارك ومفردك لا يتبع ما لم يوجد الا ان الفعل لا يصلح ظرفا
شرطا فتعلق به ولو قال في نهارك وفي مفردك فاسما وحديهما
لانه صجل كل واحد منهما شرطا ولو وجد لا يتبع الا واحدة الا ان
ينوي يتبين ولو قال لا مودة انت طالق كلما جاز يوم طلقت عند سجي
كل يوم حتي يتبين بثلاث **وكذا لو قال** كلما مضى يوم طلعت عند سجي
كل يوم لانه علق الطلاق بافعال متكررة فيتكرر الطلاق بتكرار
الفعل كما لو قال كلما دخلت الدار عجز ان سجي اليوم بطول العجز
ومضى بخروب الشمس ولو قال انت طالق ابد لا يتبع الا واحدة
لان المرأة اذا انفقت بكرتها طالقة كانت هذا الوصف دائما ابد
فكان ذكر ابد وعدمه سوا فلو انه نوي انها طالق ابد بتطليقه
بعد تطليقه فم لا محتمل لفظه وفيه تشديد عليه وانما قلنا انه

محتمل لفظه لان الابه اسم لا وقت ممتدة فاذا نوي تطليقه بعد تطليقه
فكان نوي احدا والوقت فصار كانه قال انت طالق كل وقت تطليقه
واذا صحت بيته فان كان مدخولا بها يقع الثلاث بلا فصل لوجود
الاقوات المتصلة وان كانت غير مدخول بها تنبذ بالواحدة ولا تنفخ
الثانية والثالثة لانها غير منكوبة ولا معتدة في الوقت الثاني والثالث
ولو قال انت طالق يوما ويوما لا كانت طالقا واحدا حين تكلم به لان
قوله ويوما لا لغز لا اما ان يريد به ويوما لا يتبع عليك التطليقة وهذا العجز
لان الطلاق متى وقع في يوم لا يتصور ان يكون واقفا في يوم اخر واما
ان يريد به ويوما لا يتبع عليك تطليقه احري غير تلك التطليقة وهذا
العجز لان وجوده وعدمه بمنزلة فتقوله انت طالق فينتج في الحال
واحدة **فان عجز** به الي طالق ابد ايونا ويوما لا طلقت ثلاثا اخرهن
في اليوم السادس اما تلك الطلاق فلان نوي محتمل لفظه لانه
قد يكره هذا اللفظ لحد الفعل ابد ابقا اصوم يوما ويوما لا الكتب
يوما ويوما لا بمعنى الابد فصا ركانه قال انت طالق ابد ايونا ويوما لا او
كانه قال انت طالق في كل يومين ولو صد علي هذا طلقت ثلاث **وذكر**
في الكتاب احريهن في اليوم السادس قالوا هذا غلط في الكتاب
والصحيح انه يقع ثلاث او لهن سنة تكلموا اخرهن في اليوم الخامس
لانه يقع طلقة اليوم ولا يقع في اليوم الثاني ثم يقع احريهن في اليوم
الثالث ولا يقع في اليوم الرابع حتي ثم يقع احريهن في اليوم الخامس وبعض
المشايخ صحوا ما ذكر في الكتاب وقالوا قوله اخرهن كن يتر عن الامام
بيانه انه ادفع في كل يوم طلاقا واحدا فكان الطلاق الاول طلاق
اليوم الاول والثاني والثالث الطلاق الثالث والسادس والطلاق
الثالث طلاق اليوم الخامس والسادس فمضي قوله اخرهن اليوم
السادس ان اخرها وولات اليوم السادس لان هذا ثلاث دورات
الا ان هذا لا يصح لانه لو كان كذلك لكان من حق الكلام ان يقول اخرهن
اليوم السادس وقد قال اخرهن في السادس وهذا انما يقع علي
ما ذكر في بعض النسخ اخرهن اليوم السادس بعيز كانه في وقال بعضهم
ما ذكر في الكتاب صحيح وان كان مع كانه في ويكون كانه عن الطلاق
لان التطليقة الاولى تقع في اليوم الثاني لا في اليوم الاول لانه يعبر موقعا
كل طلاق في احد قوسين علي الكبير والايضا المضاف الي احد الوقتين
بترك في اخرهما علي ما ذكرنا في الايمان فيقع الاول في اليوم الثاني
والثاني في اليوم الرابع والثالث في اليوم السادس لان هذا الخاف
ما قال محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال لو لم ينوي به شي يقع في الحال

واحدة ولو كان اضافته الي احد الوقتين لما وقع في الحال واحدة فكان الصيام
ما ذكرنا انه يقع الثلاث احرز في اليوم الحاشي او المذكور احرز في اليوم الحاشي
لغيره كما في بعض النسخ **ذكر محمد** رحمه الله بعد هذا انك لا تظن انك على
نكاح من سبيل الطلاق فقال رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته انت عتي
كظن انك يوم فنهو ظنك واحد يتطل بكفارة واحدة ولا يفترق ليل ولا
نهار حتى يكفر لا يفترق عليه ما لم يكفر ولا ينفق للمرأة ان تقربه حتى يكفر
لان عليه الامتناع من الحرام كما هو عليه ولها ان تطلق له بالتكفير وتكفر
في ذلك لانها استخفت الامساك بالمعروف وهو بالظهار فوثق عليها ذلك
فلما انت تطلق له بما صار مستحقا لها بالنكاح ويجزئه الغنى عن علي التكفير
عند طهره لا نه لا يتصل اليه الا مساك بالمعروف لا نه ولو قال انت علي كظن
امي في كل يوم كان مظاهرا في كل يوم وسجد بسجد اليوم فاذا مضى اليوم
بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الا حظه واحد يداوله ان يتردها
في الليل فان كثر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من العدة لان في المسئلة
الاولي الظهار واحد وفي المسئلة الثانية يسجد وفي كل يوم كما ذكرنا في
الطلاق والظهار مما يتكرر يتكرر الشرط كما لو قال كلما دخلت هذه الدار
فانت طاهرة علي كظن ابي يتكرر الظهار بتكرار الرضول وبوقته باليوم
عندنا وقال ابن ابي ليبي رحمه الله هو مظاهرا به احيى يكفروا نس بالحرمه
الثانية بالطلاق في انه لا يتوقف بالتوقيت **ولكن** نقول موجب الظهار بالحرمه
وهو يحتل التوقيت بالحرمه بسبب العدة وحرمه البيع الي الفراغ من الجمعه
وحرمه الصيد علي المحرم الي ان يخلد والحرمه بسبب اليمين فاذا احتمل التوقيت
يصح توقيته ولا يصح بعد مضي الوقت **الان** في ان الحرمه الثانية به موقفه
ترتفع بالكفارة بخلاف الطلاق فان الحرمه هنك باعترار زوال الملك
ولا يندام محل المحل وذلك لا يحتل التوقيت وعليه هذا لو قال انت علي
كظن ابي شهر او حتى يقدم فلا نه هو كما قال ويسقط بيمين الشهر او يقدم
فلا نه لا تقا الحرمه بيمين وقته الا ان بين قوله انت طاهرة في كل يوم وانت
علي كظن ابي في كل يوم ندقا من وجهه وهو انه اذا وقعت طلقة
بيمين يوم يقع طلقة اخري بيمين يوم احرز ولا ترتفع الطلقة الاولى وفي
الظهار يرتفع بيمين كل يوم لان الطلاق يرفع النكاح ورفع النكاح
لا يحتل التوقيت لان النكاح لا يحتل التوقيت اما الظهار للمحرم
المنته مع بقا النكاح وانه يحتل التوقيت كما حرمه التنية بالحيف
والنفاس واليمين لما ذكرنا ولو قال انت علي كظن ابي اليوم وكلما
جا يوم كان مظاهرا منها اليوم واذا مضى اليوم بطل هذا الظهار لانه موقفه
باليوم وله ان يتردها في الليل لما قلنا فاذا جاء الغد صار مظاهرا ظهارا اخر

دايم غير موقت وكذلك كلما جا يوم صار مظاهرا ظهارا احرز بقت
الاول لا يبطله الا الكفارة فان مر بها في العدة عليه كفارة واحدة وان
تدبره بعد عدلته كفارتان وكذلك ما وردك وبالكفارة تنفع
ظهار ذلك اليوم وسقط احرز في اليوم الثاني لان المعلق بالشرط نه
كالمرسل عند وجود الشرط فيصير كما نه قال لها عند مجي كل يوم انت
علي كظن ابي مرسل ولو قال ذلك لا يرتفع الا بالكفارة لانه غير
موقت وانما الظهار الاول لا يمنع الغنى الثاني كما لو ظاهرها
مرتين او ثلث في مجلس واحد او في ليله متفرقة كان عليه لكل ظهار
كفارة علي حده **هكذا** نقل عن علي رضي الله عنه ولا تكرر الظهار
في امرأة واحدة لتكرار اليمين فكما يجب باعتبار ركعة يمين كفارة فكذا
باعتبار كل ظهار فان قيل اذا ثبتت الحرمة الموقفة بالظهار والاول
كيف يثبت بالظهار والثاني والثالث ثلثا بالظهار والاول ثبتت الحرمة
مع بقا ملك المحل فتحقق الثاني والثالث واجتماع اسباب الحرمة
في محل واحد جازي فان صيد المحرم حرام علي المحرم لاحرامه ولكونه
في الحرم والمحرم حرام علي الصائم لعنه ولصومه وليمينه اذا حلت لا يتردها
والكفارة الثانية بخلاف الكفارة الاولى والحرمة الثانية غير الكفارة
الاولي ايعني في الحكم وان ظاهرها ثلث مرات ونوي بالثاني
وانت ثلث تكرر الكلام الاول فعليه كفارة واحدة لان صفة الاضرار
والاشتغال في الظهار واحد والكلام الواحد ساد ويكره ولا يجب الا به
ما يجب بالاول **في العيون** الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله في
رجل قال لامرأته انت علي كظن ابي ما ية مرة وجب عليه بانه كفارة
لان تشبهها بظهار الام هو السبب الموجب للكفارة وقد تعدد السبب
متعدد الكفارة لان السبب انما يتعد بتلفظه وقد نص علي ما به
مرة فان تعدد سبب لا يجاب ما ية مرة كما اذا حلت ما ية مرة وكذا انما ية
الاسباب الموجبة للكفارة **الان** في لو قال اربع نسوة امن علي كظن
امي كان مظاهرا منهن ويلزمه اربع كفارات عندنا وان كان الملقط
واحد وهو مروي عن عمر رضي الله عنه وابراهيم والحسن البصري رحمهما
الله بخلاف الكفارة لان وجوبها بيمينك حرمة اسم الله تعالى علي
ما ذكرنا **باب** من الطلاق الذي يكون
من غير الزوج بنجسه الزيج فيقع اولا يقع **اصل الباب** ان تصرف
الفضولي انما يتوقف علي اجازة المالك اذا كان له محبر حال وقوعه
وانما يكون له محبر حال وقوعه اذا كان من وقع له العقد او نأبيه بمك
مباشرة بنفسه اما اذا كان لا يملك مباشرة بنفسه لا يتوقف ولا يعمل

منه الاجارة لان الاجارة تنفيذ العقد الموقوف فيصير بالاجارة
 كأنه فعل ذلك بنفسه فقد برأوا عما يمكن ان يجعل فاعلا لتقدير
 ان لو كان بحال لو وجد منه حقيقة لا يحكم بصحة فاما اذا كان عند
 وجوده من حقيقة لا يحكم بصحة لا يمكن ان يجعل فاعلا لتقدير
 التقدير لا يكون فوق الحقيقة **وصرف اخر** ما ذكرنا في الايمان
 ان الايمان يقتضي شرطاً في المستقبل لا في الماضي لان المقصود وهو الحمل
 او المنع انما يحصل به اذا عرفنا هذا ان قال محمد رحمه الله امرأة قالت
 قد جعلت امرئ بيدي واخترت نفسي وقال لها فقولي جعلت امرئ
 بيدي فكانت قد اخترت نفسي فبلغ الزوج ذلك فاجاب زك في المسئلة
 الاولى والثانية لم يقع الطلاق ويصير الامر بيدها في المجلس الذي
 علمت منه باجارة الزوج **اما في المسئلة الثانية** فلا ان الرجل الفقير
 والمرأة العسولة كل واحد منهما باشر نقراً عند اجارة الزوج
 الرجل لجعل الامر بيدها في الطلاق والمرأة باختيارها نفسها بذلك
 التخيير والجعل يتوقف على اجارة الزوج لان له محرم احوال وقوعه
 لان الزوج ما لك من شرته بنفسه وبين يده فيتوقف ويتخذ باجارة
 اما تصرف المرأة وهو اختيارها لا محرم له حال وجوده لان الزوج
 لا يملك ذلك بنفسه فانه لو قال لها بعد ما حرمها اخترت نفسي لك
 او جعلتك مختاره او وكل وكيلاً ليقول للمرأة ذلك لا يقع الطلاق
 فتعد الجعل ولم يتخذ الاختيار وصار الامر بيدها في المجلس الذي
 علمت الاجارة وهذا لان اختيارها نفسها بعد التخيير الزام حكم
 الاختيار الزوج لا يملك الزامها حكم الاختيار فلا يتوقف تصرفه
 في ذلك ولو وقع الطلاق يقع باختيار المرأة نفسها بن على اختيار
 الفضولي ولا وجه اليه لان الامر انما يصير بيدها تصرفه الفضولي عند
 اختيار الزوج لما يكره الاختيار فبذلك اختار قبل صيرورة الامر
 بيدها فلا يقع كما لو قال لها الزوج انه اجا عند فاختاري نفسي
 فاختارت نفسها في اليوم واما المسئلة الاولى فلا يشرط تفرق
 احدهما بمالك الزوج من شرته لما ذكرنا فلا يتوقف فلا يتخذ بالاجارة
 فان اجاز الزوج بان كان حاضراً او بلغه بان كان غائباً فاجاز
 صار الامر بيدها في مجلس العلم ولو قال لث قد جعلت امرئ بيدي
 وطلقت نفسي فاجاز الزوج ذلك طلقت واحده رجعية ويصير
 الامر بيدها حتى اذا طلقت نفسها بحكم التفريق يقع طلقه اجاز
 باسمه لا بها انت تتصرفين كل واحد منهما بمالك الزوج مباشرة بنفسه
 او بنابه فيتوقف على اجازته فاذا اجاز وقع الطلاق ويصير الامر

بيدها

بيدها لان وقوع الطلق الرجعية لا يمنع صيرورة الامر باليد ولا التخيير
 بخلاف البايته **فان قيل** وجب ان يتوقف في الحال لانها طلقت
 نفسها بالتخيير التي جعلت في يدها والواقع به باين وقد اجاز
 الزوج الاثري انه ذكر في الاصل انها قالت طلقت نفسي بنك اي
 بذلك التخيير قبل له نعم الا ان افتما لم يصح لانها لا تملك تطلق
 نفسها قبل صيرورة الامر بيدها واذا اختلفت صار كأنها قالت طلقت
 نفسي وجعلت امرئ بيدي فيتوقف الاسرار على اجازة الزوج امرأة
 قالت لزوجها قد اخترت نفسي منك فقال له الزوج اجرت لا يتنع
 شي لما ذكرنا انه لا يملك الزامها حكم الاختيار فلا يتوقف على اجازته
 الا اذا طلقت نفسها بعد الاجارة يقع **رجل قال** لا امرأة الغير
 اذا دخلت الدار فانت طالق في اجازة الزوج ذلك قد خلعت طلقت
 لان اليمين تصرف بمالك الزوج مباشرة بنفسه وباسمه فيتوقف
 على اجازته ذلك المسئلة على ان التوكيد باليمين بالطلاق جائز
 ولو دخلت الدار قبل اجازة الزوج ثم اجازته لم تطلق الا اذا
 دخلت بعد ذلك بعد الاجارة لان الايمان يقتضي شروطاً في المستقبل
 لا فيما مضى واما السفقة اليمين بعد اجازة الزوج مفقورة على
 حالة الاجازة فيقتضي وجود الشرط في المستقبل وهذا لان الاجازة
 انما يعمل في اليمين خاصة لان الزوج بمالك اليمين ولا يملك فعلها
 وهو الدخول فانصرفت الاجارة الى مالكها قلنا في التخيير فرق
 بين هذا وبين البيع الموقوف على اجارة المالك اذا اجازة حيث
 يثبت المالك له من وقت العقد حتى يملك المشتري الولد والزبادة
 الحادثة بينهما بين العقد والاجارة **والفرق** ان كل تصرف توقف حكمه
 على شي فالاصل ان يجعل ذلك التصرف معلماً بالشرط لان في جعله
 سبباً من وقت وجوده تحتل الحكم من السبب لان التصرف الذي
 لا يحتل التعليق بالشرط كالبيع ونحوه فقد جعله معلماً فقط بوجوده
 السبب في الحال واعتبرنا الشرط دافعاً في الحكم لا في السبب ولهذا
 ثبت المالك بموت من له الخيار واذا كان السبب موجوداً في الحال وتأخر
 الحكم الى وقت الاجارة دفعاً للمضر عن المالك فعند الاجازة يثبت المالك
 من وقت العقد وهذا لان المانع من المعاد دفع الضرر عن المالك
 ولا ضرر له في العقد السبب مع تخلف الحكم اما التصرف الذي يحتل
 التعليق بالشرط اذا توقف حكمه على شي يجعل معلماً واليمين يحتل
 التعليق **وهذا** لو قال اذا اجازة عند فكل امرأة اتزوجها فهي طالق او ان

وخلت الدار فانت طالق يسمع هذا التلبيح فبطلنا الوجود من
العضوي معلق بالاحارة من الزوج فعند الاجازة يصير كانه
وجد الان فلا يثبت حكمه الا بعد الاجازة وكذا الامر باليد والتخير
من العضوي في العتق لما ذكرنا **رجل تزوج** امرأة على انها طالق
جاز النكاح ولا يقع الطلاق لان اخرج الطلاق مخرج اليد او مخرج
الشرط وكيف ما كان يثبت ان يكون الطلاق مقارنا للنكاح لان
ثبوت البدل يثبت ثبوت المبدل فمعيان وبعين معا فكون
وقوع الطلاق مقارنا وقوع النكاح وان اعتبرناه شرط في النكاح
كالخيار فلهذا لان ما شرط في العقد يثبت مقارنا للعقد لا بعده
الانثري انه لو باع داره على انه بالحيار ثلثة ايام لا يثبت للشفع
حق الشفعة ولو ثبت الخيار بعد تمام العقد وثبت الملك
للمشتري لثبت له الشفعة كما في البيع البات وشرط الخيار
للمشتري فكان باعنا بالامر بين وقوع الطلاق مقارنا للنكاح
والنكاح وقع عليها وهي اجنبية فكذا الطلاق **فان قيل** لو قال
لا جنبية ان تزوجتني فانت طالق يسمع وان كان وقوع الطلاق
يفت رت الملك عليها والمملك يقع عليها وهي اجنبية فكذا الطلاق
يفت عليها وهي اجنبية فبطل العباس ان لا يسمع وبه قال بشر رحمه الله
الا ان تزكنا العباس بحكم العرف لانه نراد ان يمين بالطلاق المضاف
الي سبب الملك المملك لا يثبت الملك فصار النكاح بحكم الاستقبال كناية
عن الملك فصار كانه قال ان ملكتك بالنكاح فانت طالق فيكون الطلاق
مضافا اليها وهي منكوحه ولا عرفها انه يراد بالنكاح والتزويج الملك
لا بسبب الملك فتعتبر الحقيقة وانما جمع محمد رحمه الله بين هذه المسائل
وبيني تقدم ايضا لما تقدم لتبين ان اختيارها نفسها باطل لان
الزوج لا يملك ما شره ذلك بنفسه ولا يثبت بيه ما ان الطلاق المشروط
في النكاح باطل لان الزوج لا يملك ما شره لا بنفسه ولا بيه هذه الاذابة
الزوج اما اذا ابدت المرأة فتكلت زوجتي منك نفسي على اني طالق او
على ان امرتي بيدي اطلق نفسي كل اريد فقال للزوج فتكلت وفتح
النكاح وصار الامر بيدها او وقع الطلاق لان اذا ابد الزوج وجد
التطليق وجعل الامر باليد قبل النكاح فلم يسمع اما اذا ابدت المرأة وخذ
التطليق بعد النكاح لانه لما قال قبلت بعد الحيا بها صارت كانه قال قبلت
على انها طالق او على ان امرها بيدها فيكون الطلاق والامر باليد
من كورين بعد تمام النكاح فحقى وهذا هو الجليل في المرأة اذا ارادت

ان تزوج بزوج ليجل للزوج الاول ومما فت ان الشاين لا يطلتها يعني
ان يبيده بالايجاب ويقول زوجتي نفسي منك على اني طالق بعد
ما دخلت بي او بعد يوم او على ان امرتي بيدي اطلق نفسي كل اريد
او سقي سقيت او اريدت فيقبل الزوج **وفي الوكالة** امرأة وكلت رجلا
ببتر وجهها من رجل فزوجها منه واشترط عليه ان اذا تزوجها كان
امرها بيدها فالنكاح جائز وامرها بيدها حين تزوجها لان هذا
شيء يستند به الزوج ولا ضرر عليها منه ولا هو حائل بقول الوكيل
ولو كان وكيل الزوج كان النكاح حايضا والشرط بطلان الزوج لم
يا مره بذلك وهو يتقرر به ولو قال الزوج زوجتي امرأة فاذا فعلت
فا مرها بيدها من زوجها الوكيل ولم يشترط ذلك لها فامرها بيدها
حين يقع النكاح لان الامر بيد الزوج ولا يثبت ذلك من جهته وهو
يستند بذلك مضافا الي النكاح كما يستند به بمجرد النكاح ولو
قال زوجتي امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها بيدها
لم يكن الامر بيدها الا ان يشترطها الوكيل لان الزوج لم يجعل الامر
بيدها بنفسه بل فوضه الي الوكيل فالمرء لا يملك الا بغير الامر
في يدها وليس في ذلك الوكيل هذا الشرط ضرر على الموكل بل منه
منفعة له **رجل قال** لا حزا كنت لا صراحت ابن خرجت من منزلك
فانت طالق فتفعل فخرجت المرأة بعد ما كتبت ان كنت بقتل فتراته على
الزوج ثم قدرا عليه فاجاز وبعث به الي المرأة لم تطلق بالذخول الاول
فان خرجت بعد اجازة الزوج طلقت هكذا اوضح المسئلة في هذا
الكتاب ووضح محمد رحمه الله في الاصل فقال لو ان رجلا قال لا حزا قد
بلغني ان امراتي خرجت من منزلها وان غاب فاري ان احذر بها
فاكتب في ذلك كتابا تكتب الرجل اليها ما بعد فان خرجت من منزلك
فانت طالق فخرجت من المنزل بعد ما كتبت الكتاب قبل ان يقرأه
الكتاب على الزوج ثم قراه الكاتب على الزوج فاجاز للزوج وبعث
به الي المرأة لم تطلق بالذخول الاول لان خروج المرأة وجد قبل ثبوت
اليمين بالطلاق لان الزوج ما امر الكاتب بان يكتب له كتاب يمين
بطلاقها وانما امره بان يكتب كتابا يحذر بها عن الخروج بعبطة
بعبطها فاذا كتب الكاتب كتابا يمين بطلاقها كان فصولي في هذا
الكتاب فيكون موثوقا على اجازة الزوج فاذا اجاز لان صارت كمنها
بالطلاق فالمرء لا يجد بعد ذلك لا يثبت ان ما وضعه صاحب
الكتاب رحمه الله غير صحيح وانما الصحيح ما وضعه محمد رحمه الله لان
الزوج لو امره بكتب بنة الطلاق كان كناية لما مرر كناية الامر

الامر بنفسه ولو كتب بنفسه يقع الطلاق بالخروج بعد الكتابة ولا
 حاجة الى العترة والا جازة ثم ابتداء محمد رحمه الله المسئلة بالخروج
 وانتم بالادخول واختلت المسئلة ثم رجعهم الله فيه منهم من قال ما ذكر
 من الدخول في اجزاء المسئلة غلط ومنه من الكاتب على ظن ان الابتداء
 كان بالدخول **ومنهم** من قال لا يلزم صحيح واراد بالادخول مسئلة اخرى
 وهوانه لو كان بلغ الزوج انها كانت قد خلت بيته وقت عيبته وكانت
 وكان يسره ذلك لانه يخاف منها على ما في منزله فقال ان كنت كتابا
 وحذرها من الدخول في منزلي فكتب اليها اما بعد ان دخلت منزلي
 زوجك فانت طالق فقد اشار محمد رحمه الله بما ذكر من الدخول ان
 هت مسيلتان مسيلة في الخروج ومسيلة في الدخول وكثير ما يغل
 هذا محمد رحمه الله في كتمه بذكر مسيلة ويحتمل عن مسيلة اخرى
 لبيتين بذكر الجواب ان هت مسيلة اخرى **باب**
 من الطلاق الذي يقع بالمال والذي لا يقع من طلاق السنة وعينه
اصل الباب ان من طاب عينه بكل ما تحتها من الجواب
 فان احبب المخاطب بما يصلح جوابا لكل قطعه يجعل جوابا لكل ما
 لو قال لعينه بعثت منك هذا العبد وهذه الحارثة واجرت هذه
 الدار بالالف درهم فقال قبلت الكل او اشتريت واشتاجرت يكون جوابا
 لكل **وكذا** لو قال لي عليك الف درهم ومائة دينار وكره حنطة فقال
 لك علي جميع ذلك وانت احبب بما يصلح جوابا لكل ويصلح جوابا لبعض
 يجعل جوابا لكل ايضا تترجي لا احد المحتلن على الاخر حتى يصير
 محبا لكل ما تكلم به ولا يصح شيء من كلامه كما لو احبب فيما ذكرنا من
 صورة البيع بقوله اشتريت وفي الاقرار بقوله نعم **وان احبب** بما يصلح
 جوابا لبعض ولا يصلح جوابا لكل يجعل جوابا لبعض ولا يقدر جملة
 جوابا لكل ثم ينظر ان كان فيه ضرر على المخاطب لا يثبت الحكم به ون
 رضاه لمخوات يقول في البيع اشتريت العبد او الحارثة او قبلت الاحارة
 وان لم يكن فيه ضرر عليه يصح الجواب ويلزمه ما اتفق عليه كما لو قال
 في مسيلة الاقرار لك علي كره حنطة او الف درهم او مائة دينار
 يلزمه ما اقر به وان احبب بما لا يصلح جوابا لكلامه يجعل كلاما مستدا
 ينتوقف على قبول المخاطب ونقد بعه مخوات يقول في البيع اشتريت
 منك هذا الثوب بمائة درهم او يقول في الاقرار لك علي كره شعير
وحرف اخر ان كل ما يذكره لتأكيد الكلام لا يوجب تغيير صدر
 الكلام لان حكم صدر الكلام ثابت بغيره الموكد والمؤكد يوجب تغييره
 لا يغيره لان الموكد لا يوجب الا ما يوجب صدر الكلام لانه لو اوجب غيره

يكون منافقا ومبطلا له موكدا وان صدر الكلام او جبه ذكر المصدر
 بطريق الافتقار كقولك ضربت واخطيت ايمضرت ضربا واعطيت عطا
 فضا والمصدر مذكورا بطريق الافتقار لانه لا يبعد بدونه **وحرف**
اخر ان الكلام يعمل به ليله كما يعمل بصرته لان النص معمول بعبارة
 تارة وبدا لانه احزني وبها جيبا في محلين مختلفين اذا عرفت هذا
 قال محمد رحمه الله وحصل قال لا مائة اخطت ربي اخطت ربي بالفت
 درهم يريه بذلك كله الطلاق فقال قلت قد اخطرت نفسي واحدة او
 بواحدة او اخطرت جميع ذلك طلقت ثلاثا وعليها الف وهذا المستحسن
 والعباس ان لا يقع شيء بالتحجير وان نوي الطلاق لان التفرغ اليها امن
 يصح فيما يملك الزوج مما شرته بنفسه وهو يملك ابقاء الطلاق عليها
 بهذا المفظ حتى لو قال اخطرتك من نفسي او اخطرت نفسي منك لا يقع
 شيء فلا يملك التفرغ اليها بهذا المفظ ايضا ولو كنت تركت الغني من
 لا والصحابة رضوان الله عليهم قالوا في الرجل يخطب امرأة ان لها الخيار
 ما دامت في مجلسها ذلك فاذا قامت من مجلسها لا خيار لها **ولا**
الزوج مختير بين ان يبتدئ بكاحها او بين رفضها فيملك ان يسويها
 بنفسه في حقة بان يخطبها وقد خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بشاه حين نزل قوله تعالى فتعالين امتهكن واسرحكن سرا حبيلا
ثم العا من علي هذا الاستحسان ان لا يبطل حينا رهايا لقيام عن
 المجلس لان التحجير من الزوج مطلق والمطلق فيا يحتل التا سدينا به
 ولكن تركت هذا الغني من لا والصحابة رضوان الله عليهم ولا خيار
 الطاري لها على النكاح من جرة الزوج معتبرا بخيار الطاري سرعا
 وهو حينا المستقته وذلك يتوقف بالمجلس فكذلك هنا الحيا ما بقيت
 في المجلس وانت تطاول يوما واكثر لان المجلس قد يطول وقد يقصر
الاخر ان في قبض بدل الصنف وراس مال السلم لما توقف بالمجلس
 لم يفرق الحال بين ان يطول او يقصر فان قامت او احدث في عمل اخر
 يعرف انه فظلم لما كانت فيه يبطل حينا رها **الاخر** ان المجلس يكون
 مجلس من ظره ثم مجلسا كل اذا اشتغلوا به ثم مجلسا القتال اذا
 اشتغلوا ولا لذهاب عن المجلس انما يبطل الحيا لو جرد دليل الاعراض
 عما فوض اليها وذلك يحصل باستحقاقها بعمل اخر وكذلك بقيت بها وان لم
 لان الغني من يعرف الداي وبه فارق الصنف والسلم فان مجرد القيام
 لا يبطل العقد لانه لا يعتبر بدليل الاعراض بمدة واما المختار الافتراق
 قبل الغني **واذا اوفى** بالطلاق استحسانا فيقول بفتح الثلاث وعليها
 الف لان الزوج ذكر الاضحية رات الثلاث مقطوعا بعضها عن

بعض لما يذكر بينهما واذا العطف وفترت الالف باخرهن فيوقف كلهن
على جواب المرأة فلما قلت اخترت جميع ذلك لا شك ان جواب الله
قطعا غير ان الاول والى والثنية تقع بغير شي والثالثة تقع بالالف
لانه جعل الالف مقابلا لث كثة لما ذكرنا فلا يجعل مقابلا بغيرها
واما اذا قلت اخترت نفسي واحدة فقد انت بما يصلح جواب
للكلام بان تكون الواحدة قائمة مقام الاختيار اذ اخترت اختيارا
واحدة فبقام مقام المصدر كما يقال صرته وجيت ابي ضربا وحييت
فككون الواحدة صفة للاختيار ويجوز ان يكون جوابا عن البعض
بان تكون الواحدة صفة للتطبيق اذ اخترت نفسي واحدة فيجعل جوابا
للكلام كما لا يتطابق من الاختيار **لان** المصدر الاختيارية لا التولية
لانه مكان اعتد المصدر المفعول اولى لانه اعم فائدة وما قولها بواحدة
فالكلام منه اظهر لانه يذكر الجملة كانها قالت اخترت الكل بدفعه واحدة
ولان يحتمل باختباره واحدة فيكون جوابا عن الكل ويحتمل بتطبيقه
واحدة فيكون جوابا عن البعض فيجعل عن الكل ولو قالت قد اخترت
نفسى بالاولى او بالوسطى او بالاخيرة طلعت ثلاث وعلمها بالالف
في قيا من قوله ابي حنيفة رحمه الله **وقال** ابو يوسف ومحمد طلعت واحدة
ثانية في الاولى او الوسطى بغير شي وواحدة ثانية بالالف في الاخيرة
والخلاصة بنا على ان المكنى عنه في الاولى او الوسطى التولية والاختيار
لانها كانت عن الموث ولبيد ههنا موث مذكور لفظا فكان صفة
الى موث مضمرا ومقتضى مضمرا لضمها لضم الى التولية لانها موجب
التطبيق وهو مقتضى الجواب شرعا **وعند** ابي حنيفة الى الاختيار
لانها هي المصدر لغة ومقتضى اللفظ لغة فكان صرفه اليه اولى لانه
اعم قابلية لان لو صرفناه الى التولية ان حصل الغم لا هذا الشرع
لا يحصل لاهل اللغة فكان اولى وانه صرفناه الى الاختيار يحصل الغم
لاهل الشرع واللغة فكان اولى ولان لو صرفناه الى الاختيار يكون
جوابا للكل ولو صرفناه الى التولية لا يكون جوابا للكل لهما انت
معنى قولها اخترت الاولى ما صار الى المرأة بالكلية الاولى والذوي صارا اليها
بالكلية الاولى بتطبيقه فكانها صرحت بذلك بان قلت اخترت التولية
او اخترت التولية الاولى وهذا لما ذكرنا انه كناية عن الموث
فيجوز ان يبادر التولية فلا يقع الا واحدة ويجوز ان يبادر به المرة
والاختيارية فيقع الثلاث لكن الطلاق لا يقع بالشك ولا انها اجابت
بما لا يصلح جوابا للكل لان مقتضى صرفنا قولها الاولى او الوسطى الاخيرة
الى الاختيار كانها قالت اخترت الاختيارية الاولى حتى يصير جوابا للكل

يلين الاولى والوسطى لان الاختيارية غير متقدمة لانها لا تحت رتبتها
الامرة واحدة وصرفنا الاولى الى التولية حتى لا يلغز ان الطلقات
متقدمة من نفسها واذا انصرفنا الى التولية صار كانهما قالت اخترت
الاولى ولان الاولى او الوسطى غير مقتضى حق الترتيب لكنه مقتضى حق
الاقتدار فيعتبر فيها بغيره **ولان** حنيفة رحمه الله ان الاولى تحت الموث
والثنية بغيره الى مفعول من كونه لا الى غير المذكور مع ان كان صرفه الى
المذكور والمذكور الاختيارية دون الطلاق فصار كانهما قالت اخترت
الاختيارية الاولى او المرة الاولى **الان** في ان لو قال لها امرك بيدك بنوي
ثلاثا فقلت قد اخترت نفسي بفتح الثالث ولو قالت قد طلعت
نفسى بواحدة لا يقع الا واحدة لانه تحت فرد فيقتضى مصدرا محذورا
فيثبت المصدر الى مواضع الفعل فيثبت الاختيارية في الاولى والتولية
في الثانية ولا انها اجابت بما يصلح جوابا للكل ويصلح جوابا للبعض فيجعل
جوابا للكل كما جعل قولها اخترت نفسي واحدة على الاختيارية لا على
التولية قوله الاختيارية غير متقدمة **قلت** نعم غير متقدمة حكما لانها
لا تحت رتبتها ولا يخلص لها نفسها الامرة (لانها) متقدمة لفظا
الان في ان الزوج كره لفظه الاختيارية وهذا المكنى لذكر الاولى والوسطى
والاخيرة لان قوله في كل مرة اختار يقيض اختياره لا محالة والسبب
بمقتضى اللفظ كالتثنية لفظا فكان الاختيارية متقدمة اللفظ غير متقدمة
حكما والعبارة للعقوبة يرجع الى اللفظ لا الى الحكم **الان** في ان لو قال
امرأة انت طالق اربع الاثلاث يصح الاستثناء ولا يقع الا واحدة اعتبارا
اللفظ **وكذا** لو قال كل جاريتي حرة الا امرأت اولادى ثم ادعى
امرؤ من الولد في كلهن كان القول قول امرأت واللفظ وكذا الواوحيث
ماله ١٢ الف وثلاث ماله الف يصح الاستثناء ولا انها انت بالترتيب في
لا يقع به صفة الترتيب بغير ذكر الترتيب وبقي قولها اخترت فيكون
جوابا للكل وبما انه ان التولية الثلاث قد اجتمعت في ملكها حتى
يقع الثلاث جملة باختيارها نفسها والمجتمع في زمان او مكان
لا يبيح به الترتيب فكذا في المجتمع في الملك فان الموث اذا اجتمعوا في مكان
لا يقع له هذا اول وهذا اخر وانما يقع له هذا اول وهذا اخر
فيكون الترتيب في مجيئهم لا في دأبهم **وكذا** **والاستثنا** في عبيد ابي عقود
مستترقة لا يقع له هذا العبد اول وهذا اخر وانما يقع له استثنا
هذا الاول في الترتيب في السر ابي الذات وهكذا يقول في قولها
اخترت التولية الاولى لانه بغير ذكر الترتيب ويبقى قولها اخذت
التولية **فان قيل** كان ينبغي ان لا يقع شي لانه لما عني ذكر الترتيب

سعي قولها اخترت وبه لا يقع شيء ما لم يقتل اخترت لنفس قلنا
هذا اذا لم يكن في لفظ الزوج ما يدل على تحقيق الطلاق وهذا
في لفظه ما يدل عليه وهو تكرا في قولنا اخترت ربي ثلاث مرات لان
الاختيار رايا في تكرار في حق الطلاق لا في حق امر اخر والمقصود بالثلاث
هو الطلاق لا شيء اخر فصار كأنه قال اختار ربي نفسك او طلاقك
فقلت اخترت يكون جوابا لهذا القول الزوج نوي بالاولي
الطلاق وبالآخرتين ان افهمها لم يصح في العاصم وبالثلاث لان
الثلاث والثلاثون لثلاث ايجاب صحيح من حيث الظاهر والقاضي مأمور
باتباع الظاهر ولكنه يدبر في بينه وبين الله تعالى لان الكلام قد
تكرر لثلاث كيد وتفهيم (المخ) **وطوبى** قد اخترت لنفسه
بتطليقه او طلقت لنفسه واحدة فهي واحدة ثابتة في قبائس
قولهم جميع لانها تعرب على التظليقة والتطليقة مستددة في نفسها
صفتها وحكي فلا يمكن ان يجمل جوابا عن الكل فجعل جوابا عن
البعض فتفرق واحدة بعد ذلك بنوي فان قلت بحيث التظليقة
الاولي او الثانية لا يلزمها شيء ولو قالت عنت الاخره لزمها الالف فهذا
اذا ذكر الاختيار رأت منظورا بعضها عن بعض اما اذا ذكر معطوف
بعضها عن بعض بان قال اختار ربي واختار ربي بالفت فقلت
اخترت جميع ذلك او اخترت واحدة او بواحدة او اخترت يقع الطلاق
بالفت لما ذكرنا ان هذا الالف معادل لكل وثمة مقابل بالآخر
لان هذا ذكر الاختيار رأت معطوفا بعضها على بعض وذكر في اخرها
المال فانصرفت الى الكل كما لو ذكر في اخره شرطا واستثنى او كما
كل كلام منطوق عن الآخر ولو قلت اخترت نفسي بالاول او
بالوسطى او بالآخره فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله ما ذكرنا ان جواب
الكل وعندها لا يقع شيء **والفرق** لهما وهو ان الاول عندهما
انصرف الى التظليقة كان الجواب عندهما في قولها اخترت الاول
كالجواب عن الكل فيما اذا قالت اخترت نفسي بتطليقه واحدة
ولو قلت ذلك هي لم يقع شيء عندهم جميعا وثمة وقعت واحدة
والفرق عند الكل ان هذا لو وقعت الواحدة اما ان يقع من شيء
او ثلاث الالف لا وجه الى الاول لان الزوج ما رضى بوقوع الطلاق
بغير شيء حيث جمع بين الكل بحرف الجمع واعني بالمال بخلاف الاول
ولا وجه الى الثاني لانها لو وقعت تلك الالف يكون باين ويؤول
الزوج عنها بثلاث الالف وهو ما رضى بالبينونة بثلاث الالف فاما
الزوج رضى بزوال ملكه عنها بالاولي والثانية بغير شيء لما لم يجعل بنفسه

الاولي والثانية شيئا من البدل الا ترى انه لو قال لامرأة انت طالق ثلاث
بالت او عني الفت فقلت فقلت واحدة لا يقع شيء وكذا لو قالت فقلت
الواحدة بثلاث الالف لا يقع ولو وقعت وثمة بثلاث الالف لا يقع ولو وقعت
بثلاث الالف والزوج ما رضى بوقوع البينونة بثلاث الالف ولو قالت
فقلت الواحدة بالفت درهم لا يقع ايضا لانه لم يرض بوقوع البينونة بثلاث
الالف ويقتولها الالف بمقتضى واحدة لا يلزمها الزيادة لان الزوج
جعل الالف من بلا بثلاث الالف الواحدة فلم يكن هذا اقنونا لما اوجب
ويكون كلاما مستندا **وذكر** في الوكاله اذا وكل رجلا لم يطلق امرأته
ثلاث بالفت وطلقتها واحدا بالفت كان وقت **والفرق** ان معاد
بصرف الوكيل وعدم معاذة يعتمد الموافقة والمخالفه وهذا اخلاف
الى صرفة فلا يصدق فاما لو وكل رجلا ببيع عبده بمائة دينار عنه بمائتين
اما في المبادلات صحة القول يعتمد الايجاب من كل وجه ولا يجاب
من جهة **ولهذا** لو قال لها انت طالق بعشرة دراهم فقلت فقلت
بعشرة دينار لا يصح بخلاف ما لو قال هذه طالق وهذه بالفت فقلت
احدها وقع الطلاق عليها بصفة الالف لانه رضى بوقوع العشرة بينه
وبين احدهما اذا اوجب عليه حصتها من المال فان تكاح احدهما
لا يقصد بتكاح الاخرى **بخلاف** ما لو قالت طلعتي ثلثة بالفت وطلقتها
واحدة حيث يقع بثلاث الالف لان البتة تقبيل الاعوان والابدال
والعوض ينقسم على العوض فهي لما التمسث الثلاث بالفت فقد جعلت
ثلاثا لكل تطليقة ثلاث الالف لم يمتنع الزوج منفعة لها لانها لما
رضيت بوجوب جميع الالف بمقتضى بركة التخلص من زوجها كانت ارضى
بوجوب ثلث الالف عليها اذا التخلصت وبواحدة يتخلص منه بخلاف
حاش الزوج ولو طلقتها ثلث في كلام متصرف في مجلس واحد في
القبائس يلزمها ثلث الالف لانها بان بالاولي بثلاث الالف فمقتضى
بابينع الثانية والثالثة بعد ذلك لا يستوجب عليها عوضا اخر
وفي الاستحسان يقع ثلاث تطليقات بجميع الالف لان المجلس
الواحد تجمع الكلمات المستغرقة ويحمله الكلام واحد فكان اوقع
الثلاث بكلام واحد ولو قال لهما اختار ربي ثم اختار ربي ثم اختار ربي
سوي الطلاق بهذا افاضت لنفسه مني ثلاث لان الوقوع بهذه
الالف عند اختيارها بنفسها يكون جملة واحدة فان اختارها
نفسه جواب للكلمات الثلاث والنزيب لحرف ثم في كلام الزوج
فلا يوجب ذلك نزيب في الوقوع لانه باختيارها ولو اختارت
نفسها بالاولي قبل ان يتكلم بالثانية والثالثة بالثالثة بالاولي

ولم يقع بالثلاثة والثالثة شي لان الثاني لا يلحق السابقين ولا انها ملكت
امر نفسها حين بان بالاولي فلا يكون كلامه الثاني والثالث ايجابا
بل احبا لا عن حالها انها ما لكه امر نفسها وهو صادق في ذلك **بطلان**
الاول فان هناك كلامه الثاني والثالث ايجابا لا نه تنكلم به قبل
ان يملك امر نفسها **امراة** قالت لزوجها طلعتني واحدا بالدرهم
فقال لها انت طالقت ثلثا طلعت ثلثا عند ابني صنيعة بغير شيء
وعندهما طلعت ثلثا وعليه الالف بالواحدة المطلوبة والسان
بغير شيء بن علي ان المخاطب يا يقع الواحد اذ لا وقع الثلث
ليكون مخالفا ولا يكون محييا عند ابني صنيعة فصار الزوج مستديرا
كانه ابتداء وقال لها انت طالقت ثلثا وعندهما يكون محييا في الواحدة
مستديرا بالثاني كانه قال انت طالقت واحدة واحدة وواحدة ووقال
هكذا والمرأة مدحولة يقع الثلث وعليه الالف بالاجماع اصله
اذا قال لها طلعتي نفسك واحدة فطلعت ثلث لم يقع شي عند ابني صنيعة
وعندهما يقع واحدة ووقال طلعتي نفسك ثلثا وطلعت واحدة
يقع واحدة بالاجماع هما يقولان او قمت ما فوض اليها وزادت علي
ذلك لان الواحدة موجودة في الثلث فهو كما لو قالت طلعت نفسي
واحدة واحدة وكما لو قال لها طلعتي نفسك ثلثا طلعت نفسي
وضرت **وكما** لو قال لعبد اعترق نفسك فاعترق نفسه وما حبه او
قال لاجني بيع عبيدي بهذا ابعه مع عبد اخر والليل علي وجود
الواحدة في الثلث ان الثلث احاد مجتمعة **الاثر** انه لو قال
لها طلعتي نفسك ثلثا وطلعت نفسها واحدة يقع وانها يقع اثنا عشر
اذا كانت ما وقعت موجودا في موضع اليها بوضوحه انه لو قال لها طلعتي
نفسك ثلثا انت اسب نفسي تقع تطليقه رجعيه وبما زادت من صفة
البيوتة لا يتقدم المواقعة في اصل الطلاق فكذلك اذا ارقت الثلث
لان موجب الثلث السنونة الغليظة دل عليه انه لو امر غيره ان يضرب
عبد سوطا فضربه سوطين كان ممثلا في الاول مخالفا في الثاني
حتى يبين نفسي فتمت لو هلك والزوج لو طلق امرأته الفها طلعت
ثلثا والمملوك له الثلث لا غير وقد ايت به ضمن الالف فلو تغيرت
حقيقته وجب ان لا يقع لانه لم يات بالمملوك لا يلزم علي ما ذكرنا في
الرجوع عند الشبهة ذات اذا شهد هذا علي رجل انه طلق امرأته
قبل الدخول ثلثا واخذ ان انه طلقها واحدة وتبين به ثم رجعا وان
الضمان علي شدي الغلات لا غير ولو كانت الواحدة المستردة
هي الواحدة في الثلث لكانوا متقين علي الواحد موجب

فوجب ان يضمنوا لانا نقول الغرض وقع بشبهة دة الثلث لان موجب
الثلث يخالف موجب الواحد وان كانت الواحدة بعين الثلث لان
موجب الثلث بطلان حد المحلية وموجب الواحد نقصان العدد
في المملوك ومع اختلاف موجب تقدير الغرض بهما فيثيق بالثلث لان فيه
ما في الواحد **لا يلزم** علي هذا اذا شهد احدهما بواحدة واخر بثلث
ثم رجعا اشتركا في الضمان لان الغرض هنا وقع بالواحدة فقط وانما
ثبت بشبهة دتهما فلا ينظر الي موجب الثلث ولا في صنيعة رحمه الله
انما انت بعد ما فوض اليها فكانت مستديرة فتوقف علي اجازة كما لو قال
لها طلعتي نفسك فطلعت ضررتها وبيان الوصف ان الثلث غير الواحد
علي ما قررنا في مسئلة الشهادة **بخلاف** ما لو قالت واحدة واحدة
واحدة لانها بالكلام الاول ممثلة لما فوض اليها وفي الثالث بينة والثالث
مستديرة وكذلك ان اوقعت علي نفسها وضررتها **فان قيل** فكذلك
هنا بقولها طلعت نفسي يكون مسئلة لو اقتضت عليه وانما يكون
مستديرة في قولها ثلث فتلقي هذه الزيادة قلت الطلاق متى قرنت
بالعدد قال لو قرع بالعدد لا يلفظ الطلاق **ولهذا** لو قال لغير المدخول
يها انت طالقت ثلثا تطلق ثلثا ولو مات بعد قوله قبل قوله ثلث او مات
هو لم يقع شي فاذا كانت مستديرة في كلمة الا يقع لم يقع عليها شي **ولهذا**
لو قال للمدخول انت طالقت ثلثا يقع الثلث وان كان قوله انت
طالقت لا يخلل الثلث **وبه** **فان قيل** صفة البيوتة لان قولها اسب
نفسى اي طلعت نفسي تطليقه بآية فاصل الطلاق ان يقع بقوله
طلعت نفسي لا يذكر صفة البيوتة وفي ذلك ممتلئة امره وهذا لانها
انت بغير ما فوض اليها من جهة الدات ومتي بسب الداء استتبع
الوصف اما هنا حالت في الدات اما لا نه عنه علي ما ذكرنا اولها
بعض الثلث والبعض ليس عن الكل **الاثر** انه لو امرها بالبيان
فطلعت رجعية يقع ثابت وان كان الرجعي دون البيان وهذا لو
امرها بالثلث فطلعت واحدة يقع واحدة وهذا بخلاف ما لو قال
لها طلعتي نفسك ثلثا فطلعت واحدة لان الثلث غير الواحد
لكن من ضرورة صيرورة لا مريد حيا في الثلث وفروع الواحدة
يايت عنها فانه بعض ما صار مملوكا لها وانما يقع باعتبار انها تضررت
فيها ملكك وهذا امر واحد في بيدها فهي في ايتع الثلث
غير منقرفة بني ملكك ولا ممتلئة امره بوضوحه ان المخاطب متى زاد
علي صرف الجواب كان مستديرا كما لو قال نقاب بعد موثق ان
بعدت اليوم يكون مستديرا ومتي نقص لا يكون مستديرا والمخاطبة

بالواحدة اذا وقعت الثلاث فقد زادت على حرف الجواب والمخاطبة
بالثلاث اذا وقعت الواحدة لم يرد فلها الافتراض بقرره ان
اذا وقع اليه الثلث فاقمت واحدة فليس تقدر على ايقاع الثانية
والثالثة في المجلس ولو فعلت كانت متممة لا سيما لم يمتزكها لا يخرج
من ان تكون متممة في الاولى بخلاف ما اذا وقعت الثلاث وقد ايرت
بالواحدة لان هذا لا تقدر على الامساك بعدد لا يستغنى له بغير
ما امرها به ولان الواحدة وان كانت مذكورة بذكر الثلاث لكن
انما ثبتت على وفق المتضمن والمقتضى وتنفيد الثلاث من الزوج جميع
فثبتت تنويع الواحدة في ضمنه فثبت الواحدة في ضمن ملك الثلاث
اما احثي رعا الثلاث لم يسمع فثبت الواحدة ايضا في ضمنه بهذا
الوصف كيدا يكون المقتضى والمتضمن مخالفا للمقتضى والمقتضى
الثلاث دخلت في ملكها في الحال لكن على ان يفرقها في المبشرة
لان الزوج انما ملكها له وليس له شرعا الا ذلك وهذا كالزوج بعد
النكاح دخل الثلاث في ملكه لبي شرعا متفرقة لا مجمعة فكذا
في ملكها بتلك **اما ضرب السوط** فيقول لما ضرب سوطا صار
ممتثلا وخارج عن العدة فاذا ضرب اخر صار مخالفا فيضمن مورا
من مسليته ان لو قال طلقت نفسي واحدة واحدة واحدة
واما اذا طلقتها النافلان ما زاد على الثلاث غير معتبر شرعا لانه
ليس بمصور الوقوع فصار كما لم يات به في نظر الشرع وهو ما اراد
معتبرة شرعا حتى لو انقلبه الاحارة بعد فلو اعتبرنا اثباته
الواحدة بالثلاث شرعا دخلت الواحدة فيه من حيث انها بعض
لا غير وهي لم تملكها من هذه الجهة ومسيلة الشبهة دة دليل واضح
على ما ذكرنا وما ذكر من العدد لا يصح لان نقول اذا كانت الواحدة
التي شهدها العريقتان الاخرى يعني الثلاث يجب ان يعتبر محل
الاثنتي في محكم الخلاف كما ذكرنا في الباب الاخير من الرجوع اذا
شهد شاهد برهم واخر برهمين الى اخره وكذا اذا شهد جماعة
فريق بالثلاث وفريق بالثلاث وحسن ما بينه وهو يدعي الاكبر ففقد به ثم
رجع العريقتان فثبت ان لا يثبت على العريقتين رضوان الحسن ما بينه
على الفريق الذي تقدر به **وعلى هذا** لو قال لها انت طالق واحدة
ان ثبتت فتاكت ثبتت اثنتان او ثلث لم يقع شي في قول ابي حنيفة
لانه لم يوجد مشيتها الواحدة وعندها يقع واحدة لانها ثلث
الواحدة وزيادة بخلاف ما لو قال طالق ثلاث ان ثبتت فتاكت
ثبت واحدة او اثنتين فانه لا يقع شي لان قوله ان ثبت اثنتان

ان ثبت الثلاث فان هذا اللفظ غير مفهوم المعنى بنفسه فلا
يد من ان يجعل بين علي ما سبق فاذا جعلته سائبة ان الشرط
مشيتها الثلاث لملك التطبيق فلا يتم الشرط بمشيتها الواحدة
بخلاف ما اذا لم يذكر المشية ولو قال انت طالق ثلث ان ثبتت
فتاكت قد ثبتت واحدة واحدة واحدة ووقع الثلاث دخل بها
اولم يدخل لان تمام الشرط باحدا منها فاما لم يتم الشرط لا يرسل
الحزب فلهذا اوقع الثلاث عند تمام الشرط جملة **وان الكلام**
المعطوف بعضها على بعض يتوقف اوله على اخره وثانيه يتحقق
منها مشية الثلاث فتاكت ثلث ثبتت ثلث ولو قال ثبتت
واحدة وسكنت ثم قال ثبتت واحدة واحدة لم يقع شي لان كلامها
يعرف بالسكوت وهي بالكلام الاول ثلثات غير ما جعله الزوج شرط
لان الشرط مشيتها الثلاث وقد ثلثت واحدة واستغنى لها بمشيتها
اخرى يكون رد المشية التي جعلها الزوج شرط فكان هذا
بمتركة قولها لا استب **بخلاف** الاول كان كلامها موصولا واحدا
تبين انه اتحاد الشرط لرد المشية **ولو قال** طلقيني واحدة بالثلاث
او علي الف فتاكت لانت طالق ثلث بالثلاث او علي الف لم يقع شي حتى
تقبل فان قبلت يقع ثلث بالثلاث **في قبا** قول ابي حنيفة
رحمه الله لانها التمسث الواحدة منه بالثلاث والزوج اوقع الثلاث
بالثلاث فكان مستنديا لا يجب لما قلنا ومن قال لا مائة لانت طالق ثلث
بالثلاث او علي الف لا يقع بدون القبول كذلك هنا **وعندها** ان لم
تقبل المرأة فهي طالق واحدة بالثلاث لانه جواب في حق الواحدة المطلق
به وابدا في الباقيتين فوقع الواحدة من غير قبولها واذا وقع وقع
جميع الاثلاث لان الزوج انما يزوج بالملك بالثلاث والمرأة رضى يكون
الاثلاث بالواحدة فاذا وقعت وقعت جميع الاثلاث ولا يقع اثنتان
الباقيتان فان قبلت طلعت ثلاث احدهن بالثلاث والباقيتان بغير
شي لوجود القبول **فان قيل** وجب ان يقع اثنتان الباقيتان وان
لم تقبل لانه لا يجب ما دونهما بدل فلا يتوقف الوقوع على قبولها لان
الزوج يغير دبا يقع الطلاق بغير بدل قبله على الثنتان هو
الباقيتان لا بد لباذيهما الا ان الزوج علمت بقبولها لما ذكر البديل
فلا يقع بغير بدل وان كانت لو قبلت لا يلزمها المال كما قال لا مراة
بعد ما جاء بها في العدة انت طالق بالثلاث او علي الف وكذا لو طلقتها على
حزب اخر يبر وكذا لو قال انت طالق اثنتان بالثلاث او علي الف درهم على انك
طالق عندا اخرى بالثلاث لا يقع بدون القبول ولو قبلت لا يلزمها شي

وروي عن ابي يوسف رحمه الله في الامالي ان قبلت نكح واحدة
 بثلاث الالف وثمان مائة يعني وان لم يتبدل نكح واحدة بثلاث الالف
 وقالوا هذه الرواية اصح علي قولهم لانها كانت واحدة بالالف
 فلا يحتاج الي قولها في ذلك والزواج لما جعل الالف مقابلا لثلاث
 الثلاث صار بازال كل تطليقة ثلاث الالف فان لم يتبدل وقت
 واحدة بثلاث الالف كان الزوج حط عنها ثلثي الالف **الانثري** انها
 لو كانت طلقت واحدة بالالف فتاوانت طالق واحدة بثلاث الالف
 نكح بثلاث الالف كذلك هذا **الانثري** الالف قال استتربت منك هذا
 العبد بالالف درهم فتاوانت بعتك منك بمائة ينعقد البيع بمس
 مائة ويكون حطاً ولربما البايح فتاوانت بعتك منك بالالف فتاوانت استتربت
 بالالف وحنس مائة يكون سباع بالالف وحنس مائة بطريق الزيادة
 وان قبلت نكح واحدة بثلاث الالف والثلثان يعني لان الطلقة
 الواحدة جواب لكلها فتوقفت قبل القول بثلاث الالف وبانت
 واذا بان بالواحدة لا يحل للمال بوقوع الاخرى بعد ذلك لان المال
 انما يجب عليها بمقتضى ملكها بنفسه ولم يملكها بالطلاقين شي لم يكن ماله
 فذلك **الانثري** انه لو قال لها انت طالق علي الف فقبلت ثم قال انت
 طالق علي الف فقبلت يقع الطلاق ولا يلزمها شي كذلك **وروي الكوفي**
 عن محمد بن النوار انه رجع ابي قول ابي حنيفة انه لا ينفك ما لم يتبدل واذا قبلت
 ينفك الثلاث بالالف لان الزوج متى قابل الالف بالثلاث فلو وقعت
 الواحدة اما ان نكح بالالف كما التمس او بثلاث الالف لا وجه الي الاول لان
 الزوج لم يرض به لا تقابل الالف بالثلاث وقد صح ذلك منه وتوقف علي قولها
 ولا وجه الي الثاني لانه ما رضى بزوال ملكه عنها الالف فلو وقعت
 الواحدة بثلاث الالف امراد ملكه من الالف وهذا بخلاف المسئلة المتقدمة
 وهي ما اذا قال الزوج انت طالق ثلثا ولم يقبل علي الف فان عند
 محمد رحمه الله طلقت ثلاثا وعليها الالف لان الزوج لم يجعل الالف
 مقابلا لثلاث فانما يمكن ايتاع الواحدة بالالف كما التمس فهنا وجه رجوع
 محمد والفرق له بين المسيلتين **هذا** اذا طلبت الواحدة وطلقتها ثلثا
 اما اذا كانت طلقتي ثلث بالالف او علي الف او علي انك علي الف
 درهم فطلقتها واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله يقع واحدة رجعية بعين
 شي الا في قولها بالالف فانه يقع واحدة ثابثة بثلاث الالف وعند
 يقع واحدة ثابثة بثلاث الالف في الكمال لان الخلع معاوضة وكله علي
 في المعاوضة تحرق الالف لانها لا فرق بين ان يقول بعت منك
 هذا المتاع بدرهم او علي درهم ولا فرق بين ان يقول اصل هذا المتاع

الي موضح كذا بدرهم او علي درهم وعند ذكر حرف السا يتوزع الالف علي
 التظليقات الثلاث فكذلك عند كلمة علي دل عليه انها لو كانت
 طلقتي وفلافة علي الف درهم مطلقا وحدها كان عليها حصتها من
 المال حتي لو كان مهرها علي السوا يلزمها نصف الالف وان نكحها
 بثلث الالف علي مهرها فيلزمها حصتها بمنزلة ما لو التمت بحرف السا
وهذا بخلاف ما قال في المبسوط اذا صالح الامام اهل حصر علي ان
 يؤمهم ثلث سنين علي الف درهم ثم بدله بعد مضي السنة ان يبتاعهم
 يلزمه رد جميع المال **ولو كان** الصلح بحرف السا يلزمه رد ثلثي المال
 لان اعطى الامان ليس بعتد معاوضة وحرف علي الشرط فجعله بمنزلة
 البايح ولصار اليه لدلالة المعاوضة ولا نعرضه لا يحصل هناك
 مقصودهم ان يحصلوا في هذه المدة ولا يتكفون من ذلك في بعض
 المدة ولهذا حملنا كلمة علي الشرط وهما مقصودها يحصل بايتاع
 الواحدة فكان محمولا علي المعاوضة بمنزلة **داوود حنيفة** رحمه الله
 يقول كلمة علي الشرط حقيقة لانه كلمة الالتزام ولا مقابلة بين الواقع
 وبينما التزم بل بينهما معاوضة كما يكون بين الشرط والحزف فكان معنى
 الشرط فيه حقيقة والمنسك بالحقيقة واحب حتي يقوم دليل
 المحان والطلاق مما يتبدل بالتعلق بالشرط فلا حاجة الي العدول
 من الحقيقة الي المحان واذا حمل علي الشرط والشرط يقتضي المستروط
 حمله لا حروا خروا في شرطت لوجوب الماد ايتاع الثلاث فاذا
 لم يوقع لا يجب شي ولان لها في ذلك عرضا صحيحا وهو حصول البيونة
 الفليضة حتي لا يغير في وثاق نكاحه وان اكرهت علي ذلك او جئت
 فزوجها ابوها منه فاعتبرا معنى الشرط لمحصل مقصودها كما في
 الامان وكذا ان المال في الامان نادر فكذلك في الطلاق الف بالنية
 الايتاع بغير بدل **وهو فارق** البيع والاهارة لانه لا ينعقد بغير
 الشرط مئة لانه لا يتحمل التعلق بالشرط فجعله علي بمنزلة السا والدليل
 علي ان كلمة علي الشرط قوله تعالى اي رسول من رب العالمين حقيقة علي
 ان لا يقول علي الله الا الحق اي بشرط ان لا يقول وقال الله تعالى اي تاتيك
 علي ان لا يشركن بالله شي اي بشرط ان لا يشركن وهذا بخلاف قولها
 طلقتي وفلافة علي كذا لانه لا عرض لها في طلاق فلا ينعقد ذلك
 كالشرط منها فيجعل به لا المنفعة فيه ولها في اشتراط ايتاع الثلاث
 عرض صحيح كما بينت **فان طلقها** ثلاث متفرقات فيجلس واحد
 لزمها الالف عند ابي حنيفة فتي معا واستحسننا لان س من البذل
 لم يجب بايتاع الاول والثانية والمجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة

وعندهما على العتيق والاسخنة الذي ذكرنا في حرف الباء عن محمد
رحمه الله في امرأة قاتلت زوجها طلعتي ثلاث فقتل لها انت طالق
او قاتلت طالق فهي واحدة لانه ليس بجواب فان قال قد طلعتك فهي
ثلاث فان اراد في المسئلة الاولى ثلثا قال اسخنة واجعله ثلاث
لانها سالت الثلاث والزواج ما بين استماعه على سواها بل ابتداء بقوله
انت طالق بخلاف قوله قد طلعتك لانه جعله جوابا **رجل** قال لامرأة
ولم يدخل بها انت طالق ثلاث للسنة بالثلاثة او عبي التي فقلت
فهي طالق واحدة بثلث الا ان حين فقلت سوا كان في حال الحيض
او في حالة الطهر لان جميع الاوقات في حق غير المدخولة وقت السبع
واما يتبع بثلث الا ان لا يعمل الا في بدلا عن التطيق ثلاث
فصار بارا كذا تطليقه ثلث الا ان فمعه القبول تقع واحدة بثلث الا ان
لانه لو وقع اكثر من ذلك لا يكون سببا فان تزوجها طلعت احزري
بثلث الا ان ذلك ان يزوجه مرة احزري لان لا يقع في غير
المدخولة بعد على وجه الشبه بغيره لا يقع بغير بدل على وجه
الشبه ولو قال لها قبل ادخول انت طالق ثلث للسنة ولم يقبل بان
يقع في الحال واحدة وينتقل اليها بالزواج ثانيا والثالثة مد
بالزواج بالاب لان الطلاق السببي بوصف بالترتيب في حق غير المدخولة
لا يقصر الا على هذا الوجه ثم اذا قبلت في الحال ثم تزوجها يقع
احزري ولا يحتاج الي قول احزري بعد الزوج لان القبول يعتبر عند
الاجاب كما اذا قال لامرأة انت طالق واحدة عند ابالت درهم
فقبلت ثم جاء عن يمين من يقره حديده كذا فكذلك فان كانت
مدخولة طلعت حين فقلت واحدة بثلث الا ان اذا كانت طاهرة
من غير جماع لان وقت السنة في حقها هذا اذا حاضت وطهرت
يقع احزري بغير شي واذا حاضت وطهرت يقع احزري بغير شي اما
الوقوف على هذا الوجه اعني بالايقة في حق المدخولة بعد
بالايقة بغير بدل في حقها على هذا الوجه **واما وقوع** الثانية
والثالثة بغير شي لانها ملكت نفسها بالاول وان كانت حايضا او في
طهر حايضا فيه لا يقع في الحال شي حتى تخفى ونظروا اذا طهرت
تقع واحدة بثلث الا ان ثم اذا حاضت وطهرت يقع احزري بغير شي
وكذا الثانية تقع في الطهر الثالثة لان لو قال لها انت طالق
ثلث للسنة ولم يذكر البدر وهي في طهر حايضا فيه لا يقع شي
حتى تخفى ونظروا كذا في الحال بالثالثة الثانية والثالثة
لما قلنا بخلاف غير المدخولة لانها ملكت نفسها بمقتضى بلنة الثانية

والثالثة لتخلل الزوج وهذا لا يملك والزوج لما طلب منها فبطلت
وجه لا يجب المال كان راضيا بالوقوف بغير مال وقد فقلت على ما ذكرت
حتى لو تزوجها مرة احزري ثم ظهرت يقع احزري بثلث الا ان ولو
تزوجها في طهر وقعت فيه تطليقه يقع احزري ولا ينتظر طهر اخر عند
اي صيغة وعند هذا لا يقع احزري كما لو راجعها في طهر واحدة ثم طلعت
احزري على ما ذكرنا في الايمان ولو تزوجها في طهر احزري بالايقة
ولو تزوجها في حالة الحيض لا يقع بالايقة في طهر احزري **رجل** قال
لامرأة طلعتي نفسك ثلث للسنة فقتل في مجلسها طلعت نفسي ثلث
للسنة فان كانت حين قال ذلك حايضا او في طهر حايضا فيه لا يقع شي
اذا كانت حايضا لان المفوض اليها الطلاق التسيي وهذا ليس وقت
السنة واذا طهرت لا يقع ايضا تالم يحدد الا يقع وان كانت طاهرة
من غير جماع ووقت في الحال واحدة لان الايقة في هذا الوقت داخل
تحت التوقيف ولا يقع عليها شي في الطهر الثاني حتى يطهر وكذا في
الطهر الثالث **وكذا** لو وكل رجلا بان يطلقها ثلث السنة فرق بين هذا
وبين اذا قال الزوج لها انت طالق ثلث السنة فانه يقع في كل طهر
تطليقه ولا يحتاج الي ايقاع حديده **والفرق** ان ما قاله يقع
الا انه اذا كان كذا تطليقه او طهر لم يجب معها فيه فبطلت وقع عليها
تطليقه كما لو قال لها انت طالق في كل طهر تطليقه او قال لها انت
طالق كلما دخلت الدار وكلما جاءك امها المارة مفوض اليها والزوج
مفوض اليها ان تطلق نفسها عنه كل طهر تطليقه والمفوض اليها يقع
الطلاق في وقت مستقبل اذا وقع قبل يمي الوقت لا يقع لانه لا يمكن
تضييق مجزا ولا معلق لانه مفوض اليها التخيير لا التعليق ولان الزوج
يقصر بحكم الملك وهو مملك التخيير والتعليق والافادة بحكم الملك
فان ما دفع كلامه زمان الطهر كان تقييدا والا كان افادة اي وقت السنة
اما المرأة او الوكيل نائب يقصر بحكم الاثر والا مرتين بغيره بالتقييد فاذا
كان ما مور بالتمخيير بغيره منه الافادة والتعليق **الان** انه لو قال لها
او الوكيل طلق نفسك اذا حاضت وطهرت او طلعتا اذا حاضت وطهرت
فقتل لها الوكيل اذا حاضت وطهرت او قال لها طلعتا عند اولها طلق
نفسك عند امتك انت طلعت نفسي عند لم يقع بهذا الكلام شي لانه انت
بغير ما امرته **فقر** في الزوج وقوع ثلث حمله بغير الكمال في الحال
لان نزي ما يحتله لفظه وهذا لسنة في الوقوع دون الايقة كما لو قال
لها انت طالق ثلث السنة ونوي الوقوع في الحال **وان طلعت** نفسها
في المجلس الذي طهرت فيه يقع احزري وكذا في الطهر الثالث لان الزوج

فرض اليها عند كل طهر تطليقة فان قيل لو كان نكاحا ايضا عند كل طهر تطليقة
وجب ان لا يقع في الطهر الاول بشي عند ابي حنيفة لانها ما مور به بايقاع
الواحدة في هذه الطهر والمأور بايقاع الواحدة اذا وقع الثلاث لا يقع
بشي عند قتيبة له اختلف المشايخ رحمهم الله بينه منهم من قال المذكور
فقد سجد وهو اخيرا والنجية ابي الليث رحمه الله لان الجمع من تطليقة
فيكون المذكور قوله حتى يصح انه قولهم ولم يصح هنا ومنهم من قال
هذه اقوله الكلا ونزق **والفرق** وهو ان طهر واحد وحدث الموافقة لفظا
ومعنى وحكى لانه امره ان يطلق ثلاثا للسنة وقد طلقت نفسها
ثلاثا للسنة ومعه خالف امره لفظا ومعنى وحكى **واما الموافقة**
معنى لان معنى قوله طلق نفسك في كل طهر واحدة لان الثلاث
التي لا يكون الا على هذه الوجه وقوله ايضا طلقت نفسك في كل
طهر واحدة **ولان** ابا حنيفة رحمه الله يعتبر موافقة الوكيل لفظا حتى
قال اذا قال للوكيل طلقها نصف تطليقة فطلقها تطليقة لا يقع شي
للمنى لغة لفظا **ولو قال** طلقها ثلاثا فطلقها العالم يقع شي **ولو قال**
طلقها الف فطلقها الف يقع ثلاثا للموافقة لفظا وقد وجدت
الموافقة لفظا وهذه الفصل بتل الفرق بين ايقاعها وايقاع
الوكيل وبين ايقاع الموكل فان الموكل لو طلق امراته الف يقع ثلاثا
لان تصرفه بحكم الملك فتقدر ما وجد الملك عمل لا يقع بخلافه
تصرف المأور **ولو قال** لها طلق نفسك ثلاثا للسنه بالثلاث فقلت
طلعت نفسي ثلاثا للسنه بالثلاث وهي طاهرة من غير جماع وقت عليها
واحدة ثلاثا لانها لو امرها بايقاع الثلاث على وجه السنه
بغير بدل فاوقت ثلاث نكح واحدة وكذا هذا انما اذا حاضت وطهرت
فاوقت اخري في مجلسه طلعت اخري بغير شي **وكذا** في الطهر
الثلاث **اما الوقوع** فلا نكاح في الزوج امرها بالثلاث للسنه وقد طلعت ثلاثا
للسنة تنقح الا ان الشرع يمنه وجوب ثلثي الالف فلا تقير بذلك بخلافه
مكن قال للمائة في العدة طلق نفسك واحدة بالثلاث فقلت طلعت نفسي
واحدة بالثلاث يقع بغير شي **واما** بغير مال لانها لم تملك بهذا الطلاق
نفسها على ما ذكرنا **فان قيل** المال في الطلاق اما ان يكون بدلا عن الطلاق
او عن البيوت فان كان بدلا عن الطلاق ينبغي ان يجب بمثل ثلثة الثانية
او بالثلاث لثلاث الالف وان كان بدلا عن البيوت ينبغي ان يجب بوقوع
الاول جميع الالف لحصول البيوت **قلت** عوض عن الطلاق كما سمي الزوج
لان شرط وجوبه ازالة ملكه عنها او صيرورتها احق بنفسها ليجب عليها
العوض وذلك عجزها صلا بالثانية والثالثة فلا يجب لفقد شرطه وذكر

محمد رحمه الله مستدل ايضا بهذه المسائل منها **ولو قال** اخر طلق امراتي
بجذا وخزير ففعل وقت بغير شي ومنها ما لو قال الزوج اخر قل لا مراي
انت طالق ثلاثا عند كل طهر تطليقة بالثلاث فقلت ذلك فقلت
قلت وقت الثلاث عند كل طهر واحدة ووجب الالف بالتطليقة الاولى
لما قلنا **ولو قال** لرجل طلقها ثلاثا للسنه بالثلاث درهم فقلت لها الوكيل
في حيفها انت طالق ثلاثا للسنه بالثلاث درهم فقلت لم يقع عليها شي لما
ذكرنا ولا يصح بهذه الكلام معنى لاف ولا يخرج عن التوكيد الا بالامتنان
فاذا طهرت وقال لها انت طالق ثلاثا للسنه بالثلاث درهم فقلت طلعت
واحدة ثلاثا لاف لان كلامه في حق الواحد يتخير والالف مقابل
بالثلاث **وكذا** لو قال لها حين طهرت انت طالق واحدة ثلاثا الالف
فقلت وقت واحدة ثمانية ثلاثا لاف لان الكلام الاول وان كان
معنى لاف لما امر به لم يخرج الامر من يده فاذا امتثل بعد تصرفه بالوكيل
بالبيع بالثلاث اذا باع بخمس مائة ثم استرد المبيع وباعه بالثلاث فان حاضت
وطهرت ثم قال لها انت طالق ثلاثا لاف فقلت وقت تطليقة
بغير شي لانه متثل فانه ما مور بتخيير الواحدة في كل طهر ثلاثا لاف
وقد فعل والطلاق مدل بعبارة وجود القبول لا وجود المصدق كما لو
طلقها على عجزها وحملها انما امتنع وجوب البذل لا بعدام شرطه **وكذا** لو
قال لها مثل ذلك في الطهر الثالث فان قيل كيف يكون متمثلا للامر
وقد امره بايقاع الثلاث بموض وقد ادفع انث ثنية والثالثة بغير عوض
ثلاث هو اوقعه بموض كما امره وانما امتنع الوجوب لا بعدام شرطه
كالوكيل يبيع ما يبيع ويشتري ما يشتري بالثلاث درهم اذا باع ببيع فاسد بالثلاث
لم يكن معنى لاف وان كان المبيع بغير عوضا على المشتري بخمس مائة
لانه سمي الالف كما امره وانما امتنع وجوبه حكما فلا يصح به معنى لاف
ثم الزوج لما امر به من ارجع عليه ان الثلث للسنه لا تقع حله وان بعد
حصول البيوت بالاولى لا يجب المبالاة بالثانية صار راجعا بفعله الوكيل
فان تزوجها الزوج بعد وقوع الطلقة الاولى فطلقها الوكيل الثانية
في الطهر الثالث بالثلاث الالف وقلت وقت اخري ثلاثا الالف **وكذا**
لو تزوجها ثم ادفع الثالث فان قيل هو ما مور بان ازالة الملك الاول
دون الملك الثاني الذي يحدث بالزوج فينبغي ان لا يقع بايقاعه شي
قلنا الزوج لما امره بايقاع كل تطليقة ثلاثا لاف مع علمه انه لا يجب
البذل بكل تطليقة الا بتحمل العقد صار راجعا بزوال ملكه عنها عند
ايقاع كل تطليقة ثلاثا لاف **باب** من طلق
المراتين اللتين يربثن والذين يربثن احدهما في مرض الزوج **اصل الباب**

ما ذكرنا في النكاح ان امراة العارثت ما دامت في العدة الا اذا ارجع
الرجعي منها بطلان حقها في الميراث والرجعي انما يوحى بمباشرة
شرط الطلاق اذا كانت لها منه يد سوا كان التعليق في الصيغة
او المرفق او بسواها الطلاق المبطل للارث وانما يعمل رضاءها
باسقاط صحتها اذا كانت مقارنا للطلاق اما اذا كانت بعده
فلا لانه متى وقع الطلاق نقلت صحتها بالميراث كحق سائر الورثة
فلا عمل الرجعي بعد ذلك لغيرها من الورثة اذا ابطل حقة في الميراث
وهو كما لمراة اذا اختلفت نفسها من وجهها على مهرها ونفقة
عدتها بقية ونفقة نفقة العدة ولو اختلفت بمهرها وعلي
مال اخرتم ابرائة عن نفقة العدة لا يعم **وصرف اخر** ان
المأمورين بالطلاق من جهة الزوج يعرمدل اذا لم يكن الامر
معلقا بشرط المسنة مفرد كل واحد منهما بالايقاع والمأمورين
بالطلاق يمدل لا مفردا حدهما بل بشرط اجتمعا وكذا في الخلع
والاعتاق وان قد راعى البطلان في الوجه الثاني يفتح الى
اجتمعا رايها لنفذ البطلان والتقدير بمنع المقضات اما لا يمنع
الزيادة وعند اجتمعا عيسى تحضل الزيادة وهو انما رضى براهها
فلا ينفرد احدهما كما في البيع والغنى وفي الوجه الاول
الحاجة الى الايقاع فقط وانه لا يختلف باختلاف الراي
والاجتمعا والا تفرد وصار كما لو كسبت بالهبة بغير بدل **وصرف**
اخر ما ذكرنا ايضا ان التملك يقتصر على المجلس والتوكيد
لا والف صل ان كل من هو عاقل لنفسه والنظر مما يحتمل
التعليق بالشرط فتفرض النفقة اليه تملك للمراة اذا اقرض
اليه طلاقها والعبد اذا اقرض اليه عتقه فيقتضي الجواب
في المجلس وكل من هو عاقل لغيره او لنفسه والنظر مما لا يقبل
التعليق بالشرط فهو توكيد ولا يقتضي الجواب في المجلس كاجبني
اذا اقرض اليه طلاق امراة العتيرة والمولى اذا قال لغيره هب
عبدي من نفسك الا اذا علق تفريجه الطلاق او العتق
بالمشية والارادة بان قال طلت امرأتي ان شئت او عتقت عبدي
ان شئت مخيئة يكون تملكها ويقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع
عندنا وعند زفر رحمه الله هو توكيد لان قوله ان سب فضل
من الكلام فانما يعلم انه انما يطلقها اذا شئت فيلغو نفقة الزيادة
ويبقى قوله طلقها ولان الاجبني لما جعل وكبلا في هذا الباب
ودفع هذا الكلام في حقه موضح التوكيد لم يغير بذكر المشية كما

في التوكيد بالبيع اذا قبل له به ان شئت لا يصير تملكها لكن نقول
ان صركلا به شئت ان مراده تملكها مرفقا منه لا ان يملكه وجواب
التملك يقتصر على المجلس كما لو ضا طبعها به وحاصله ان في حقها
لا يتحقق الرضا لانه لا تكون رسوله اليه بنفسه فيكون تملكها
سواء نص على المشية او لا وفي حق الاجبني يتحقق الرضا لانه
والتملك جميعا فاذا قال طلق كما كان رساله ولو قال ان شئت كانت
تملكها كما لو فوض اليه بخلاف البيع لانه لا يحتل التعليق بالشرط
واللزوم بوصف كونه قايلا للتعليق اذا عرفت هذا اقال محمد رحمه
الله اذا قال لالرجل لا مراتين له في مرضه وقد دخل بهما طلق
انفسك ثلث فطلعت اخذتها بنفسه وصاحبها ثلث ثم
طلعت الاخرى بنفسه وصاحبها ثلث في مجلسها طلعت كل
واحدة ثلث وورثت التي طلعت اخيرا ولا نزلت الا وليا
ورفع الطلاق فلان الاوليه ما مورة بان تطلق بنفسه وصاحبها
وكذلك الاخرى لان هذا امر لكل واحد منهما لا امر لهما عند
الاجتمعا على ما تبين والمأمورين بالطلاق على كل واحد منهما
ثلاث في حق الاوليه وصاحبها وفي حق الاخرى وصاحبها
الا ان كل واحد منهما من تطلق نفسه مفوضة لا وكيله ومن طلاق
صاحبها وكيله فتقول الاوليه لما طلعت نفسها وصاحبها ثلث
طلعت لما ذكرنا ان المأمورين بالطلاق بغير بدل اذا لم يكن الامر
معلقا بالشرط مفرد كل واحد منهما لان الامر لم يطلب اجتمعا
على الراي لا نص ولا دلالة اما نقا فلانه لم يقبل لهما امر امرين
ما خدكم حتى يبيير الراي مفوض اليهما في الايقاع وتركه على حسب
ما يريدان المصلحة واما دلالة فلان الزوج لا ينفذ العين من جهة
المراة لان الزوج مستبرع في الايقاع وليس بمأمور كما لو كسبت
بالهبة او العتق بغير عوض ومضى طلعت كل واحد ثلثا بايقاع
الاولي يعني تطلق الاخرى لان الطلاق لا يزد على الثلاث
واما الارث فلان الاوليه بان تطلقها وهذا فوق الرضى بالابانة
وطبق الطلاق وذاك مبطل للميراث وهذا اولي والاخرى بان
تفعل الاوليه ولم يوصد منها الرضى بالابانة الاوليه وقت الابانة والرجعي
لا بالابانة انما يبطل حقها في الميراث اذا اوصد الرضى منها مفردا
لان ثمة ولم يزوج وصار كما لو طلقها الزوج في مرضه بغير سواها
ثم في ان طلعت ثلث لا يبطل حقها في الميراث وان وصد الرضى
منها بعد الابانة كذا في هذا بخلاف ما لو بدلت الاوليه فقلت

طلعت صاحبتي ونفسي ثلث حيث طلعت صاحبتي دون نفسها
وورسالي ذكرنا انها في حق نفسها مالكة والتخليك يقتصر على
المجلس فاذا بدات بطلاق صاحبتي خرج الامر من يد مالك
اقلت او شربت وبطلت نفسها لا يبطل طلاق الاولى لانه لو كيد
فلا يقتصر على المجلس وورسالي لان الثابتة منكوبة والاولى
طلعت بفعل صاحبتي **ولو قال** كل واحدة طلعت نفسي وصاحبتي
وخرج الكلامان منها معا طلعت ثلث ولم يرث اما طلاقها لان كل
واحدة لو انفردت بالبيع طلعت فاذا اجتمعنا كان اولي واما
الارث فلان كل واحدة منهما بدات بتطبيق نفسها ولم تتركت ونوع
الطلاق عليها على الوقوع على صاحبتي لان اول الكلام انما يتوقف
على اخره اذا كان في اخره كلاما صحيحا بغير حكم اوله ولم يتركه ذلك
هنا فلم يفت فطلعت كل واحدة منهما بتطبيق نفسها فلا يغير
الزوج قارا ولو قال كل واحدة طلعت صاحبتي ونفسي وخرج
الكلامان معاً لم يذكر هذا في الاصل ويبقى ان ترث كل واحدة
منهما لان كل واحدة منهما طلعت بتطبيق صاحبتي وان قالت
احدهما طلعت نفسي وقالت الاخرى طلعت صاحبتي وخرج
الكلامان معا طلعت ثلث ولم ترث اما الطلاق فلان ثلثا واما
الارث فلانها بانتهى بفعلها لانه اجتمع في حقها تطبيق وتطبيق
صاحبتي والجمع بينهما غير ممكن لان الطلاق لا يذهب على الثلاث
فكان بتطبيقه تطبيقها نفسها اولى لانه في حق تطبيق نفسها
مفروضة فكانت كالملك وصاحبتي كالوكيل ونصرف المالك اذ ي
فكان تنفيذ اولي **ولهذا** قلت ان الموكل اذا باع العبد من رجل
والوكيل باعها من اخر ما كان بيع الموكل اولي لان الرضي بالفرقة
وبطلان حقها في الميراث مقارن للطلاق وهذا يمنع ضرورة
الزوج قارا وكذا لو قال احدهما طلعت نفسي ثم قال الاخرى
طلعت صاحبتي ولو طلعت احدهما صاحبتي ثلث ثم طلعت
المطلقة نفسها ورثت لانها بانتهى بفعلها ولو طلعت كل واحدة
منهما صاحبتي ثلث طلعت وورثت لان كل واحدة منهما بانتهى
لا بفعلها لانه اذا كانت في المجلس فانها من المجلس
ثم طلعت كل واحدة منهما نفسها وصاحبتي طلعت كل واحدة
ثلث وورثت لان التخليك ان يبطل بالقيام عن المجلس لفي التوكيل
فيتبع الطلاق بملي كل واحدة منهما بتطبيق صاحبتي وترث كل واحدة
منهما لانها بانتهى بفعل صاحبتي ولو طلعت كل واحدة منهما نفسها

ثلث بعد ثباتها لم تطلق وورثت اما عدم الطلاق لبطلان التفويض
واما الارث لبيت السكاح **وكذا لو اجتمعا** على طلاق احدهما طلعت
بحكم التوكيل وورثت لانهما في الطلاق الى فعل عنهما فان قيل
فعله طلعت انفسهما لا يتصرف الى التفويض خاصة او الى التوكيل خاصة
ولم يشترط وجود التطبيق منهما كما ذكرنا في الايمن فحين قال امرائيه
ان دخلتني هاتين الدارين فانتى طالفت ان يشترط دخول كل
واحدة منهما دارا واحدة لان من بئله الجمع بالجمع يقتضي من بئله
العقد بالعدد مصحوصا اليه فزاد اخر ففهم ايضا وصوب ان يتصرف
الي تطبيق كل واحدة واحدة اما لو كانت او التخليك ولو اجتمعا
على طلاق واحد لا يقع شيئا لو دخلت دارا واحدة قلنا لا فرق
بينهم في الحقيقة فكما ان ثمة لكل واحدة ان تدخل ابدار ثلث
واجتماع الدخولين في دار واحدة ليس يشترط ففهم ايضا لكل واحد
ان يطلع ابهر ثلث اما نفسها او صاحبتي الا ان في تلك المسئلة
الطلاق تعلق بالفعلين جميعا فما لم يجر جدا لا يقع لان المعلق بالتفويض
لا يترك الا عند وجوده اما هذا ليس بتطبيق ايمان هو تفويض
او توكيل وللمعوض اليه ان ينفذ اي الامرين شيئا ولو كيد ان
يباشر اي الامرين شيئا لو وكل رجلين ببيع عبدين او بطلاق
امرأتين له ان يبيع احدهما او تطلق احدهما ولا يسم التفويض حسب
واحد وهو التطبيق فلو كان بموجب من بئله الجمع بالجمع وهذا التفويض
مختلف فانه تمليك وتوكيل واحكامهما مختلفة وكما يمكن ان يجعل
كل واحدة منهما مالكة لطلاق نفسها لا وكيد في حق صاحبتي يمكن
ان يجعل كل واحد منهما وكيد في طلاق صاحبتي لا مالكة لطلاق
نفسها فجعلنا كل واحد منهما مالكة وتوكيله **ولهذا** روي الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل قال لا امرأتين لطلعت انفسكما ثم
قال بعد ذلك لا تطلقا انفسكما فان لكل واحدة منهما ان تطلق
نفسها ما دامت في ذلك المجلس ولم يكن لهما ان تطلق صاحبتي
بعد الهوى لان امر كل واحدة بطلاق نفسها ليس بتوكيل بل هو
تمليك فاشترط على المجلس كالايجاب في البيع وان لا يصح الهوى بعد
التخليك لانه اخرج الامر من يده في ذلك المجلس وجعله في يدها
فلا يمكن الرجوع عنه وهذا لانه يبطل باعها فلا يبطل بابطال
وليس لهما ان تطلق صاحبتي لانهما وكيد والموكل ولا ينفذ
ولو قال لرجلين طلقا احدهما جازما قلنا بخلاف ما لو
قال لغيره طلق امرأتين فذلك لا يغير غيره بئله كان الموكل رضي بغيره

لا يبرأه غيره وإنما جعله رسولا في الإيقاع لا في الأرسال وإن قال
طلقتها ثلاثا فطلقتها واحدة واحدة والأخرى بيتين فهي طالق
ثلاثا لأن فعل كل واحد منها كفعلهم ولما وقعوا الواحدة ثم الثانية
كانت طالقت ثلاثا ولو قلنا لطلقتها جميعا ولا تطلق واحدة دون
صاحبه وطلق واحدة لا يقع لأن كل كلامه عنهما عن الإيقاع إلا أن
يجتمع عليه ولو علم أنها عن الإيقاع أصلا صح عنك وكذا إذا علم أنها عن
الإيقاع إلا أن يجتمع عليه ولو قلنا لا مراعاة وقد دخل بها طلقا
انفسك ثلاثا أو شيئا فطلقت واحدة نفسها وصاحبتها ثلاثا لم
تطلق واحدة منها حتى تطلق الأخرى نفسها وصاحبتها **وكذا لو**
طلقت واحدة نفسها أو صاحبتها أو اجتمعت على طلاق أحدهما لا يقع
وهذا عندنا وعند من يدرجه الله إن شئت كل واحدة منهما طلاق
نفسه يقع وعنه إن شئت أحدهما تطلق التي شئت لأنه إصناف
في عنة الأفعال إلى جى عنة الاستحقاق فتصرف كل فعل إلى شخص على حدة
كما إذا قال إن ركبتى دوابكى أو بعتى ثيابى فكما قلت كل واحدة ثوب
نفسه أو ركبت دابة لنفسه يقع الطلاق ووجه الثاني أنه لو خاطبه
بالطلاق مطلقا كان كلامه متنا وكلا واحدة منهما فكذلك إذا
خاطبه بطلاق مطلقا بالمتبعية ويصير كأنه قال لكل واحدة أنت طالقت
إذا شئت لكننا نقول أنه علق طلاقهما جملة بمشيتها كلا المطلقين
لأن قوله إذا شئت أي شيتي طلاقك ثلاثا فذكر مشيتها ولم يذكر
لذلك شيئا فتصرف إلى السابق ذكره وهو طلاقها فصار كأنه قال طلق
انفسكما إن شيتي طلاقك ثلاثا فإذا أطلقت واحدة نفسها وصاحبتها
أو نفسها أو صاحبتها فإنما وجد بعض الشرط والمعلق بالشرط
لا يبرأ إلا بعد وجود الشرط بكي لم كما لو قال إن دخلت هذه الدار
أو كلمت فلانا ففعلت أحدهما دون الأخرى **الآتي** أنه لو قال
لا مراثة أنت طالق ثلاثا إن شئت فثبتت واحدة لا يقع هذا المعنى أنه
بمخرجه قوله إن شئت الثلاث بخلاف قوله إن دخلت أو ركبتى لأن عدم تركن
العقب من لفظ ملالت من ووجه أهل اللسان وعرفهم ولا يبرأ من هذا
فبقى على أصل العقب من وكذا لو ماتت واحدة منهما ثم شئت الأخرى فهو
باطل لأنه لا يتحقق فوات بعض الشرط بموت أحدهما فترك بين هذا
وبين المسئلة الأولى **والفرق** أن عنة امرئ واحدة منها إن تطلق
نفسه وصاحبتها ثلاثا لما قلنا قال لها طلق انفسك ثلاثا ولم يعلق
التعريف بشرط فإذا أطلقت يقع ما من فوض الطلاق إليها وعلق
التعريف بشرط مشيتها لما ذكرنا ولم يوجد ولو طلقت الأخرى

بعد ذلك

بعد ذلك نفسها وصاحبتها ثلاثا قبل أن تقوم من مجلسها طلقا ثلاثا
لو جرد كل الشرط وهو شيتها طلاقها **فروما** أن الزوج وبها في العدة
ورثت الأولى دون الثانية على عكس مسئلة أول الباب لأن هذا الأولى
بأنه يفعل صاحبتها والأخرى بآنت يفعل نفسها لأن الطلاق لا يقع
على الأولى ما لم تطلق الأولى نفسها وصاحبتها وربى تطلق الأخرى وربى
لا تطلق فلا يقع الطلاق على الأولى ما لم يوجد التطبيق من الأخرى
فإن قيل كما أن فعل الأخرى شرط لوقوع الطلاق على الأولى ففعل
الأولى شرط لوقوع الطلاق على الأخرى فكذلك واحدة منهما بآنت يفعلها
وفعل صاحبتها فيجب أن لا تترث الأولى كما لا تترث الأخرى قلنا نعم
وقوع الطلاق على كل واحدة منهما موقوف على شرطين وهو فعلها
وفعل صاحبتها إلا أن فعل الأخرى أحد الشرطين وجود المصداق الوقوع
إليه **الآتي** أنه لو قال امرأة إن دخلت هذا بيتا الدارين فانت طالق
فإنما بهما وانفقت عدتها فدخلت أحدي الدارين ثم تزوجها فدخلت
الدار الأخرى يقع الطلاق ولو كان الطلاق مضافا إليها جيب بشرط
قيام المالك عند الأول كما يشترط في ما عند الثاني **وكذا** لو دخلت
أحداهما في صحة الزوج والأخرى في مرضه لا يبرأ الزوج قاروا تترث
لاضافة الوقوع إلى أحدهما كذلك هذا فإن قيل الأولى رضيت بهذا
الطلاق فيجب أن لا تترث فيدل أنه لم يرض إلا من جيبه أن تقول إنما
طلقت نفسي لعملي أن الطلاق لا يقع على بتطليقي وصدى وإنما يقع
بتطليقي صاحبتى وصاحبتى ربى بتطليقي وربى لا فلا يبرأ من
الأولى فإن قيل إذا كان التوقيف معلقا بمشيتها وجب أن
يشأ أولا طلاقها حتى يبرأ الطلاق مفروضا إليها ثم يطلق
بعد ذلك انفسها كما لو قال لها طلق انفسكما إذا قدم قلنا فيل
له نعم إلا أن مشيتها قد وجد حين استعلا بذلك لأنها لا يستقلان
بتطليقي انفسهما إلا بعد مشيتها طلاقهما ولا كذلك العدم **ولو طلقت**
كل واحدة منهما نفسها وصاحبتها وخرج الكلامان منها معا طلقا
ورثت أما الطلاق فلو جرد الشرط وأما الأثر فلا يبرأ بقدر
إضافة الوقوع إلى أحدهما لأنه خرج الكلامان معا فاضيف الوقوع
إلى فعل كل واحدة منهما معا فبانت كل واحدة منهما بفعلها وفعل
صاحبتها فمن حيث إنه يقع بفعلها لا تترث ومن حيث أنه وقع
بفعل صاحبتها تترث وحقها تعلق بما له بالرض فلا يبطل
بالشك بخلاف ما إذا أطلعت على التفريق لأنه لا يمكن إلا إضافة
إلى الأخرى على ما مر وسواء قدمت كل واحدة منهما طلاقا لنفسها

او طلاق صاحبها لان من جهة كل واحدة ان يقول اني لم اعلم بمشيئة
صاحبي ولو لا مشيئة صاحبي لما وقع علي بمشيئتي على الاطلاق ولو
قامت عن المجلس اوقامت احدهما من طلقت كل واحدة منهما نفسها
وصاحبها فهو باطل لان المشيئة في حق نفسها وفي حق غيرها مما يقتصر
على المجلس ففان الشرط او بعضه ولو قال لامرأته وتزوجت بها
امرأها بغيري يرد الطلاق في الجواب في هذه المسئلة كالجواب
في قوله طلقت انفسك ان شيئا في ان لا يتخذ احدهما بالطلاق
لا على نفسه ولا على صاحبه وفي ان لا يقتصر على المجلس لانه نص
على التقويض الي رايها وفي حق الارث وانما يقتصر في حق
حكم وهو ان هنا لو اجتمع على طلاق احدهما بغيرها طلقت
هي وممة لا والفرق ما ذكرنا ان ممة فوض الطلاق اليها
بشرط مشيئتها طلاقها ولم يوجد هذا الشرط باجتماعها على
طلاق واحدة وهن فوض الطلاق اليها مرسلات غير معلق بشرط
لكن طلب الراي والتدبير منها لما لم يامرهما بالطلاق حتى يدل
حيثهما في الايقاع وتركه على حسب ما يريدان من المصلحة فاذا
اجتمعت على طلاق واحدة منهما وحدها لم يمتزلة ما لو وكل رجلين
بان يطلق امرأته له بمال معلوم او ببيع عميد بين له بمال معلوم
فختلف مع احدي المرأتين او باعها احدا للعمدين كان ذلك جائزا فكذا
هنا في هذه المسئلة اذا اجتمعت على طلاق واحدة وطلقت فان
بدات المطلقة بطلاق نفسها ثم طلقتها صاحبتها ورثت لان البيوتنة
مضافة الي فعل صاحبتها لانه احد الشرطين وجود او غير المطلقة
منكوحة فورثت وان كانت صاحبتها بدات بطلاقها ثم طلقت هي نفسها
لم ترث المطلقة لان البيوتنة مضافة الي فعلها لانه احدها ولو
خرج الكلامان ورثا لما ذكرنا في المشيئة وان قامت عن المجلس بطل
لان الامر يقتصر على المجلس ولو قال لامرأته في مرضه وقد دخل بهما
طلقت انفسك ثلث بالث درهم فقامت احدها طلقت نفسها
وصاحبي بالث درهم وقالت الاخرى مثل ذلك طلقتا وباتت بالث
ونقسم الالف على مهرهما ولم يرث اما الطلاق فلا جتا عما علي
تطبيق كل واحدة منهما واما انقسام الالف على مهرها لان
الزوج جعل الالف بغيره لا عن بعضهما والبيع عند الخروج ليس بمقوم
وقصة المتالبة الا انقسام كما لو باع شيئين بثمن واحد وتزوج امرأتين
بالث درهم فاذا تقعدوا لا انقسم على قيمتهما يوم الخروج فيقسم على
قيمتي هاتئ التقوم وهو وقت الدخول في ملكه وقيمتي في ذلك الوقت

ما سبي في نكاح كل واحدة منهما وتزوجها عليه فيقسم على ذلك حتى
لو كان مهر كل واحدة منهما الف درهم بقسم الالف عليهما ففقت لست
ويجب علي كل واحدة خمس مائة ولو كان مهر احديهما الف والاخرى
خمس مائة درهم بقسم الالف ثلاث واما عدم الارث لوجود الرضي
فرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الثانية والثالثة من الباب
فان ممة ورثت الاولى دون الاخرى وهن لم يرثا والفرق ان ممة
الاولى طلقت بفعل الاخرى لانه احدهما وجود الا ان هنا رضى
بهذه البيوتنة لانه ممكن ان ترجع عن تطليقتها نفسها لان الخلع لا يتم
بتطليقتها وحدها ما لم يطلقها صاحبه لان المهر بين بالطلاق بعد
لا يترد به احدهما لما ذكرنا وله الرجوع عما قلت قبل تمام الخلع ووقوع
الطلاق الاخرى ان المرأة لو قالت لزوجها اختلعت بنفسك منك بان
كان لها ان ترجع قبل جواب الزوج كما في البيع وسائر المعاملات فاذا
لم يرجع كانت راضية فلا ترث اما في المسئلة الثانية والثالثة
لو ارادت الاولى الرجوع لا تتمكن من ذلك فلم تكن راضية بالبيوتنة
فلم تكن راضية بفعل الاخرى هذا اذا طلقت على التقاوت وكذلك
لو تكلمت بذلك سافر بين هذا وبين المسئلة الثانية والثالثة
فان ممة في هذا الوجه يرثان والفرق ان هنا واحد الرضي منهما هو
بالابانة متقنين وجوب البذل عليهما لان بهما الخلع وجب عليهما وبذل
الخلع لا يجيب الا بعد وجود الالتزام والرضي منها فاذا وجد الرضي منهما
لم يرثا اما في المسئلة الثالثة والثالثة لم يثبت الرضي متقنين وصحة
البذل لا بعد ام البذل لو ثبت انما يثبت باعتبار انهما باتت بفعلها وكل
واحدة منهما باتت بفعلها وفعل صاحبتها فلا يثبت الرضي من كل وجه
فان اجتمعت على طلاق احدهما جاز ولزمتهما حضنة من الالف ولم
ترث اما الطلاق لمحصنها لانهما اجتمعت على طلاق احدهما فجاز
خلع الي اجتمعت على طلاقها بما حصنها كما لو وكل اجنتين بخلع امرأتين
على الف درهم فخلع الوكيلان مع احديهما على ما حصنها كان جائزا
لا يثبت بهما ببعض ما امر به واما عدم الارث فلا يثبت بهما البيوتنة
وان تكلمت بذلك معا او احدها قبل الاخرى بان بدات بطلاق
صاحبتها او بطلاق نفسها فهو سكر لان عدم الارث انما كان بسبب
الرضي الثالث متقنين وجوب البذل لا بسبب الرضي الثالث بوقوع
البيوتنة بفعلها وهذا المعنى يشهد الحالين قال ابن الاصل ولا يثبت
الخلع بالمال امرك بيدك لان الخلع بمنزلة الشري فكل واحدة
منهما قد اشترت طلاقها فلا ترث الا نزي ان احدهما لو قالت

لزوجها قد طلقت نفسها بالف درهم فتقال الزوج اجزمت ذلك كانت
 نثرته لما انها بدأت بذلك فتدل زوجها كذلك هتافات فتا من غير مجلس
 لم يقع الطلاق على كل حال فرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى
 فان نمة اذا قامت من المجلس وطلقت كذا واحدة منها فما حبستها
 طلقت بحكم التوكيد وهذا لا تطلق **والفرق** ان الوكالة هنا ايضا
 بقيت بعد العيب من المجلس الا ان طلاق كذا واحدة منها على صاحبها
 بحكم الوكالة لا تقع ايضا لانها لا تنفرد بالابتناء على صاحبها لانها
 ما مورثان بالخلع والمأمر بالخلع لا يفترق احدهما بالابتناء سوا كان
 البذل مسيبي او غير مسيبي كالمأمرين بالانكاح من قبل المرأة او من قبل
 الزوج لا يفترق احدهما وان كان المهر مسيبي فاذا بطل الامر في حق نفسه
 لكونه متمسكا بطل في حق الاخرى لغرض الشرط وهو اجتماع رأييهما عليه
 بخلاف المسئلة الاولى لان اجتماعهما ليس بشرط لانها ما مورثان بالطلاق
 بغيره لعل علي ما ذكرنا **جواب** قال لا امراته طلقت نفسها بالف او قال
 طلقتك بالف او قال بعتك طلاقك بالف فلم ينفذ المرأة سببا حتى
 ترجع عن قوله كان رجوعه باطلا حتى لو قبلت المرأة في المجلس صح وكذا
 لو قام الزوج من المجلس قبل قبوله وفي المجلس لا يبطل بغيره
 حتى لو قبلت هي في المجلس صح **وكذا** العتق اذا قال لعمده قد بعتك منك
 بالف درهم او عدل الف درهم او قد اعطتك بالف درهم او عدل الف
 درهم ثم رجع او قام من المجلس ثم قبل العبد صح قبوله فرق بين هذا
 وبينما لو قال لست المرأة لزوجها طلعتي بالف ثم رجعت او قامت عن
 المجلس قبل قبول الزوج حيث تبطل **والفرق** ان الخلع والطلاق
 على مال والعتاق على مال يمين وتعليق من جاب الزوج والمولي
 معاوضة من جاب العبد والمرأة لان المطلوب من جاب الزوج والمولي
 الطلاق والعتاق وهي حلفت بهما ويصح تعليقهما بالشرط واذا فسخها
 الي الوقت واليمين لا يبطل بالعتيق من المجلس ولا تقبل الرجوع
 عنه اما المطلوب من جاب المرأة والعبد المال والله مما لا يحلف به ولا
 يقبل التعليق بالشرط كالبيع فتعذر اعتبار معنى اليمين فكان معاوضة
 من كل وجه ولكل واحد من المتعاقدين في المعاوضات الرجوع
 قبل قبول الاخر بالاجماع ولقول عليه السلام المتبايعان بالخيار
 ما لم يتفرقا والمعني فيه ان البيع يقبل العتق فثبت ذلك في عقد
 يحتمل العتق والردا ما الطلاق والعتاق لا يحتمل العتق فلا تقبل
 الرجوع فاذا قام احدهما عن المجلس في المعاوضات قبل قبول
 الاخر كالبيع والاجارة والكتابة والسكاح يبطل لان كل واحد منهما

بملك الرجوع قبل قبول الاخر قال وهذا كله مباح قول اي حصة
 واني يوسف وفرت **ولو كانت** المرأة غايية فقال الزوج ثقيت
 طلاقها بالف او طلقها على الف او جعلتها على الف فبطلت
 بعد ايام فقبلت في المجلس عليها صح فتبطل كذا لو علق طلاقها
 بشرط اخر عند عتقها وكذا العتق وكذا اذا قال اذا جاء عد فعد
 طلقها بالف فقبلت عند الصبح فتبطل لان كلامه يمين فيصح مضافا
 ومعلقات ولا يصح قبوله قبل عدلان الا بيمين معلق بالشرط فكان عند
 ما قبله والعتق لا يصح قبل الا بيمين وكذا لو قال اذا جاء عد فطلقني
 فتنسك بالف درهم ثم اراد ان يرجع ليس له ذلك ولو بدأت المرأة فقالت
 طلقت نفسي بالف درهم او اشتريت طلاقني بالف درهم ثم رجعت او
 قال من قبل قبوله بطل وان كان الزوج غاييب فتقبل لم يرجع فتبطل لان
 كلامها معاوضة فتقبل جواب في المجلس الا اذا ارسلت رسولا الي
 زوجها فقالت جعلت نفسي من زوجي بالف درهم فاذهب يا فلان
 واخبره بذلك في ذواته الرسول وقبل الزوج صح لان لست بالرسول
 كلسان المرسل **باب** **الرجوع** **والفرق** ان الرجوع من الطلاق الذي
 يقع على واحدة او ثنتين بحث او بغير حث يدرى ولا يدرى **اصل**
 الباب ما ذكرنا في الايمان ان اليمين بغير اسم الله تعالى ذكره شرط وجزا
 صالح واليمين يعرف بالجزالة بالشرط **وصرف** **اخر** ان من حلف ان لا
 يطلق ولا يعتق فانما يحث في يمينه اذا وقع الطلاق بكلام انشاء بعد
 اليمين لان الايمان بتعقيق شروطه في المستقبل لا في الماضي لان المحقود هو
 الحذل او المنع انما يحصل في المستقبل لا في الماضي ولهذا لو قال لامرأته
 ان دخلت الدار فانت طالق وقد كانت دخلت قبل اليمين لا تطلق ما لم
 يدخل بعد اليمين ثم الشرط ان كان طلاق او عتاق فموجوده لا يكره
 الا بكلمة الا يفتى لان التخليق هو التلفظ بلفظ يقع به الطلاق ولهذا
 لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق او قال لعمده ان دخلت
 الدار فانت حر ثم حلفت ان لا يطلق امرأته او لا يعتق عبده ثم دخل
 العبد او المرأة الدار طلقت المرأة وعتق العبد لوجود الشرط وهو
 الدخول ولا يحث في يمينه لان شرط الحث التخليق والاعتاق بغير اليمين
 ولم يوجد والعتاق انما يحث وهو قول **رجز** رحمه الله لان ذلك
 الكلام يصير تطليقا واعتاقا عند الشرط وان نقول شرط الحث
 التخليق والاعتاق بعد اليمين بكلام يمكنه الامتناع عنه لما ذكرنا
 ولم يوجد فلا يحث كمن جرح انسا لثمة حلفت ان لا يقتل فلان
 فأت من ذلك الجرح لا يحث لما قلنا ان في الباب انه يمكنه الامتناع

عن الشرط بان علق بفعل نفسه لكن ما ذكرنا حكمه شرع اليمين والحكمة
لا يراعي وجودها في كل فعل ولو حلفت لا يطلق ولا يعتق ثم علق
الطلاق والعناق بدخول الدار فدخل وقع الطلاق والعناق وحيت
في يمينه لان الطلاق والعناق هنا وقتا بلفظ واحد بعد اليمين
فنجئت اما الشرط اذا كان وقوع الطلاق لا بشرط وجود كلمة الاعتاق
بعد اليمين لوجود الشرط وهو الوقوع وان لم يتلفظ به حتى لو قال
كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقته واحده طلقت ثلاث لان
بوقوع الواحدة وحده الشرط فوقع احري باليمين وبوقوع الثانية
وحده الشرط مرة احري فيقع احري وقد عقد اليمين بكلمة كلما بطلاق
ما لو قال كلما طلقته فانت طالق او كل قلت انت طالق فانت طالق
او كلما تكلمت بطلاق بيتع عليك فانت طالق ثم طلقها واحده منع
احري باليمين ولا تمنع بالثانية بشي لان وقوع الثانية ليس بايقاع
مستقبل وهو الشرط **وحرف احزان** النسب وان كثرت لا يستحق
اكثر من الرجع او المن بالنسب ويكون ذلك بينهما بالسرية الا اذا
نزع الميعن على الميعن في الاستحقاق او الحرمان واحوال الامانة
حالة واحدة واحوال الحرمان احوال علي ما ذكرنا في الايمان **اذا**
مرفقا هذا اقال محمد رحمه الله رجل له ثلاث نسوة لم يدخل
بواحدة منهن زين وعمره وحامده فقال لزين ان طلقته فمعه
طالق ثم قال لعمره ان طلقته فمعه طالق ثم قال لحامده ان
طلقته فزين طالق ثم طلق زين طلعت هي وعمره دون حماده
فيقع وكل يمين بوقت حتى يسهل بخبرجه **فيقول** قال لزين يوم
السبت مثلا ان طلقته فمعه طالق ثم قال يوم الاحد لعمره
ان طلقته فحماده طالق ثم قال يوم الاثنين لحامده ان طلقته
فزين طالق ثم طلق زين يوم الثلاثاء فتقول قد حلفت بطلاق
عمره يوم السبت لان اليمين يعرف بالحر او الجزاء في يوم السبت
طلاق عمره وحلفت بطلاق حماده يوم الاحد لان الجزاء في يوم
الاحد طلاق حماده وحلفت بطلاق زين يوم الاثنين فاذا طلق
زين يوم الثلاثاء طلعت زين بالتطليق وعمره باليمين لان شرط
وقوع الطلاق عليه تطليق زين وقد وجد بعد اليمين بطلاق
عمره لانه حلفت بطلاقها يوم السبت ولا يطلق حماده لان شرط وقوع
الطلاق على حماده وان كان تطليق عمره وقد وجد لان عمره
طلعت يمين وحدت قبل الحلف بطلاق حماده لان اليمين
بطلاق حماده كانت يوم الاحد وعمره طلعت يمين يوم السبت لان

ذلك اليمين بصير تطليقا عند وجود الشرط وقت ذكرنا ان الايمان
يقضي شرطان المستقبل وعلي في س قول رذرحه انده
تطلق حماده لما ذكرنا فان لم تطلق زين لكان طلق عمره يوم السبت
طلعت عمره بالتطليق وحامده باليمين لان شرط وقوع الطلاق
على حماده تطليق عمره وقد وجد لان يوم الاحد صار حلفت بطلاق
حماده وجد تطليق عمره بعد اليمين بطلاق حماده شرطا وقد وجد
ولا يطلق زين **وان** طلعت حماده وطلاقها شرط في الحث في اليمين
بطلاق زين لان حماده انما طلعت يمين سابق على الحلف بطلاق
زين لان حماده انما طلعت يمين يوم الاحد وقد حلفت بطلاق زين
يوم الاثنين وان لم تطلق عمره لكان طلق حماده يوم الثلاثاء طلعت جميعا
اما حماده بالايقاع وعمره وزين بالحث اما زين فلان حماده طلعت
بكلام وجد بعد اليمين بطلاق زين لان اليمين بطلاق زين وجد
يوم الاثنين وحامده طلعت بتطليق مستد ايوم الثلاثاء واما عمره فلان
شرط وقوع الطلاق عليها ايقاع الطلاق على زين بعد اليمين
بطلاق عمره وقد وجد لان اليمين بطلاق عمره كان يوم السبت وانما طلعت
زين يمين كانت يوم الاثنين فلهذا اطلعت جميعا **ولو لم يطلق** واحدة
منهن بعينها ولكن قال يوم الثلاثاء احد ان طالق بقا له بين ما دام حيا
ففي السنين بين فهو بمنزلة ما لو طلقها ابدا بعينها **وان** مات قبل البيان
فيقول له ان حكمت حكم المهر وحكم الميراث اما حكم المهر فلهو
نصف مهرها وزين وحامده مهر ورع مهرينها اما عمره فلا بها
مطلقة يمين سوا عماها او عي زين او حماده وغير المدخول اذا طلعت
فلهذا نصف المهر **واما زين** وحامده ثلاث احدها مطلقة يمين
مع عمره فكان نصف مهر ساقط يمين ومهر واحد واجب يمين
لان احدها منكوحه اما حماده ففي حال ما عي زين فكان لها مهر
كامل ولزين نصف المهر او كلاهما مطلقة بان عي حماده فكان لهما
مهر واحد فقد ثبتت بوجوب مهر واحد والنصف الاخر ثبت في حاله
وهو ما اذا عي زين لما ذكرنا او عي عمره لانه يطلق حماده دون
زين فكان لزين مهر كامل ولحماده نصف مهر ولهما مهر واحد في
حال وهو ما اذا عي حماده لانها طلعت بطلاق حماده فكان لهما
مهر ونصف في حالين ومهر واحد في حال غير ان احوال الامانة حاله
واحدة واحوال الحرمان احوال فلهذا النصف مستحق في حال
دون حال فينتصف فيكون لها مهر ورع بينهما لكل واحدة خمسة
اشان المهر لا تنو ايها في الاستحقاق والحرمان او يقول انها يطلتان

في حال ان عى حماده و سطلق احدهما في حال ان عى ريب او عمره ولو
طلقت في كل حال كان لهما صداق واحد ولو طلقت احدهما بكل حال
كان لهما صداق ونصف فالصداق ما نت بيقين وفي الشك في نصف
صداق بنت في حال فينصف فيجب صداق وربع بينهما طعن عيسى ابن
ابان رحمه الله قال يجب ان يكون لهما صداق وتلت بينهما اعني را
بحال كله واحدة منهما على الافراد فنقول ريب سطلق في حالين
بان عى حماده او عى حماده وكذا حماده سطلق في حالين ان عى حماده
او عى عمره ولا تطلق ريب في حال ما عى عمره ولا حماده في حال
ما عى ريب بكل واحدة سطلق في حالين ولا سطلق في حال فكان لكل
واحدة النصف بينين والنصف الاخر يثبت في حال ويسقط في حالين
فيجب ثلث وهو سدس الكمل فيصير لكل واحدة ثلث مهر ولهما مهر
وثلث مهر الا ان تقول الاحوال ثلاثة حالة الا انفراد المحض وهو الذي
ذكره عيسى رحمه الله ولهما صداق وتلت في هذه الحالة وحالة الاجتماع
المحض ولهما صداق وربع في تلك الحالة وسائر وهو ان اقل ما لهن
صداق ونصف بان طلقت ان عى حماده واكثر ما لهن صداق ان يرفع
الطلاق على من منهن فصداق ونصف ما نت بيقين وفي الشك في
النصف الباقي فينصف لانه يسقط في حال ويثبت في حالين واحوال
الامانة حالة يثبت نصفه فيصير لهن مهر وثلثه اربع مهر والنصف
حق عمره يعني لريب وحماده صداق وربع صداق بينهما فاذا كانت
الاحوال ثلثة لم يثبت حال الا انفراد المحض ولا حال الاجتماع المحض
لكن اعتبرنا حالة اجتماعيين الا انفراد والاجتماع وذلك بان بعد عمره
ثم يجمع بين ريب وحماده على ما ذكرنا فكان لهما صداق وربع ولا
في ذكرنا اقرار الشا بت بيقين والساقط بيقين لما ذكرنا ان النصف
ساقط ومهر واحد بان بيقين واعني راي احوال في المسكوك لان
اعني راي احوال عند الشك لا عند اليقين وفيما قاله حلق الساقط
والثا بت بيقين بالساقط والثا بت بالشك فكان ما قلناه اوليا وما
حكم الميراث فلا ميراث لعمره لانها مطلقة قبل الدخول بيقين
ولريب وحماده نصف ميراث النسب بينهما لانه لا ميراث لهما في حال
بان عى حماده لرفع الطلاق عليهن ومن الحالين لا حد بينهما جميع ميراث
النسب ان عى ريب في ميراث حماده وان عى عمره في ميراث
لريب الا ان احوال الامانة حالة واحدة فكانت احدها لا بينهما
ثلاث جميع الميراث في حال ولا يثبت في حال فيكون لاصدته نصف
الميراث ويكون ذلك بينهما لا استوائيه في الاستحقاق والحرمان

ولو كان لاربع نسوة واسم الرابعة يسيرة فقلت لريب يوم
السبت ان طلقتك فمعه طالق ثم قال يوم الاحد لعمره ان طلقتك
فمعه طالق ثم قال حماده يوم الاثنين ان طلقتك فمعه طالق ثم قال
يوم الثلاثاء لسيرة ان طلقتك فمعه طالق ثم طلق ريب يوم الاربعاء
طلقت ريب بالايقاع وعمره باليمين لان شرط وقوع الطلاق
عليها تطبيق ريب بعد اليمين بطلاق عمره وقد وجد لان تطبيق ريب
وجد يوم الاربعاء واليمين بطلاق عمره وحده يوم السبت ولا تطلق حماده
لما قلنا في المسئلة الاولى ولا يسيرة لانعدام الشرط وهو طلاق حماده
ولو طلق عمره يوم الاربعاء طلقت بهي بالتطبيق وطلقت حماده
لما قلنا في المسئلة الاولى ولم تطلق سيرة وان طلقت حماده لان
شرط وقوع الطلاق على سيرة تطبيق حماده بكلام واحد بعد اليمين
بطلاق يسيرة ولم يوجد حماده طلقت باليمين بطلاقها واليمين
بطلاقها كانت يوم الاحد واليمين بطلاق يسيرة كانت يوم الاثنين ولم
يطلق ريب لانعدام الشرط وهو وقوع الطلاق على يسيرة وان
طلق حماده يوم الاربعاء طلقت بهي بالايقاع وسيرة باليمين لان شرط
وقوع الطلاق على سيرة تطبيق حماده بكلام يوجد بعد اليمين
بطلاق يسيرة وقد وجد لان اليمين بطلاق يسيرة كانت يوم الاثنين
وطلاق حماده كان يوم الاربعاء ولا تطلق ريب وان طلقت سيرة
لان طلاق يسيرة كان بكلام واحد قبل اليمين بطلاق ريب فاذا
لم يطلق ريب لا تطلق عمره **وان طلقت** يسيرة يوم الاربعاء
طلقت بهي بالايقاع وريب باليمين لان شرط وقوع الطلاق على
ريب تطبيق يسيرة بكلام واحد بعد اليمين بطلاق ريب وقد وجد
فاذا طلقت ريب تطلق عمره لان شرط وقوع الطلاق على عمره
وقوع الطلاق على ريب بكلام واحد بعد اليمين بطلاق عمره وقد
وجد ولا يطلق حماده لان شرط وقوع الطلاق على حماده وقوع
الطلاق على عمره بكلام واحد بعد الحلف بطلاق حماده وعمره انما
طلقت بيمين واحد قبل اليمين بطلاق حماده على ما ذكرنا هذا اذا
طلق واحدة بيمينها فان قال احد ان طالق في ايام حي يوم بالبيان
واذا بين حكمه حكم الاس وان لم يبين حتى مات فميتا حكمه حكم
المهر وحكم الميراث اما حكم المهر فلعمره خمسة اشان مهرها والباقيات
صداقان وربع بينهما لكل واحدة منهن ثلثة اربع الصداق **ووجد**
التحريم ان يقول بان عمره تطلق في ثلثة احوال اما بايقاع الطلاق
عليها او بطلاق ريب او بطلاق يسيرة ولا تطلق في حال وهو ما اذا

وفتح الطلاق على حده فيجعل في حقها كان كل من كذلك لا يستحق
بهذه الحساب فيكون النصف بايت لها يمين والنصف الاخر يمين
في حال وسيقظ في ثلثة احوال فثبت ربيع فاذا ثبت ربيع النصف
مع النصف كان كله حصة اثنتان الصدقات وكان كل الصدقات ثلثة
وكل واحد من الثلثة لو طلقت كانت تطلق معها واحد لا غير يجمل
في حقها كان كل من كذلك لا يمين يستحق بهذا الحساب واذا جعل
كان المطلقة يمين يستقصد صدقات واحد فثبت ثلثة اصدق بين الاربع
لكل واحد ثلثة الارباع وعمره استوفت من الحساب الاول
فلا يعطي لها من الحساب الثاني شي وبطرح حصتها من الثلثة والباقي
بين او يقول نصف المهر بايت لعمره يمين والنصف الاخر يستحق
في حال وهو ما اذا عمن حده لا نه لا تطلق في هذه الحالة ولا يستحق
في ثلثة احوال وهو ما اذا عمن حده او وثبت او سيرة فكان لها ربيع
هذا النصف فاذا ضمنها الي النصف الاخر وكل نصف اربعة صا ر
حصة اثنتان المهر **واما الراتب** فاذا اذن احداهن مطلقة يمين واحداهن
غير مطلقة يمين فكان لها مهر ونصف ولا حري تطلق في حال دون
حال لان ان عمن ربيب لا تطلق غيرهما من الباقين ولو عمن حده
تطلق سيرة معها ولو عمن سيرة تطلق ربيب معها فكان النصف
سالت يمين والنصف الاخر ثبت في حال دون حال فنصف صرنا
الي النصف ثلثة الارباع صرنا الي مهر ونصف فصار مهرات ربيع
بينهن لا ستوا بين في الاستحقاق والحرمات **واما حكم الميراث** فنقول
لا يعطي لورثة الذبح شي من ميراث النساء هنا بخلاف المسئلة الاولى
والفرق ان هنا احداهن وارثة يمين والمرأة الواحدة تستحق
جميع الربع والثلث اما في المسئلة الاولى احداهن غير وارثة يمين
لاحتلال ان يقع الطلاق على حده فيطلق المكد واذا وجب لقن
جميع ميراث النساء ذكر ان لعمره ثلث ميراث النساء ولحده ثلث
امانه ولزبيب وسيرة اربعة اثني عشر لكل واحد عمن **ورج** التخرج
ان لا صابة الميراث لهن حالت حال مسواة وحال مفاضلة
اما حال المساواة وهما اذا طلقت واحدة منهما بالايقاع يوم
الاربع سوي سيرة لا تطلق معها الا واحدة واما حالة المفاضلة
وهما اذا طلقت بالايقاع يوم الاربع بسيرة تطلق معها ثلثان
ريب وعمره ولا تطلق حده فيفضلهن حماده با عينا هذه الحالة
لان با عينا هذه الحالة يكون الميراث حماده واذا ثبت لهن
حالتان مختلفت في قسم الميراث او لا على الحالين نصفين حي

لا يستوفى المفضول الزيادة ولا يحرم الفاضل فيعزل النصف الذي
يهيمن حالة المساواة فتقسم بينهن ارباعا لا ستوا بينهن فاذا صا النصف
على اربعة كان كل الميراث ثلثة ذهب النصف بحالة المساواة ويعني
النصف ونحو اربعة فتنقسم من الاربع التي اصاب حالة النصف لزيين
لانه لا يفضلها احد من الباقي لانها تطلق بطلاق نفسها وطلاق
صا حيتها وحماده وسيرة كذلك فكل واحد من هؤلاء الثلثة
سواء لم يكن احداهن مفضول فيسوي بين الثلثة في حالة المفاضلة
فيعطي كل واحد من الثلثة سهم فصار لزيين سهمان حالة
المساواة وسهم حالة النصف صلة وكما ده وسيرة كذلك **واما**
السهم الذي لعمره حالة النصف صلة لا يصرف اليها ولكن يصرف الي حماده
لان عمره مفضول في هذه الحالة من الاربع تطلق بطلاق نفسها وطلاق
ثنتين زيب وسيرة محرمات عن هذا النصف وصرف هذا السهم الي
حماده لان لها زيادة حال ليس ذلك لترتيب ولا لسيرة فان عمره في الحالة
التي تطلق بطلاق بسيرة وبطلاق زيب لا تطلق حماده في تلك الحالة
فكان لحما ده زيادة فضل ليس لعمرها من النساء فيصرف ذلك السهم الي
حماده **وتقريبه** من وجه احزان عمره لا تستحق اكثر من النصف لان
احدي البواقي يستحق معها فلا حق لها في اكثر من النصف فيعزل في
النصف الذي لا حق لها فيه ويقسم النصف الباقي بينهن ارباعا فكانت
لكل واحدة ربيع النصف وهو ثلث الكل **اما النصف** المعزول فنقول
لو كانت عمره مستحقة كان بينهما ارباعا فاذ لم يستحق هي جعل ذلك
السهم لحما ده لزيادة حاجتها على ما ذكرنا والباقي من هذا النصف وهو
ثلثه بين حماده وسيرة وزيب اثلاث لكل واحد سهم فاذا حصل
لحما ده سهم من النصف الاول وسهمان من النصف الثاني فكان ثلث
الايمان ولزيب وسيرة لكل واحد سهم من النصف الاول
وسهم من النصف الثاني فكان لكل واحد ثلثان ولعمره سهم من
النصف الاول **وفي المبسوط** رجل له امراتان زيب وعمره بنتان
لزيب انت طالق اذا طلقت عمره او كلا طلقت عمره ثم قال لعمره انت
طالق اذا طلقت زيب ثم قال لزيب انت طالق فانه يقع على زيب
بالايقاع تطليقه ويقع على عمره ايضا تطليقه لان كلامه الاول كان
يمينا بطلاق زيب وكلامه الثاني يمين بطلاق عمره فان الجزايف
طلاق عمره والشرط طلاق زيب وقد وجد الشرط بايقاعه
على زيب فلها يقع على عمره تطليقه باليمين ويعود الي زيب لان
عمره طلقت بيمين بعد يمينه بطلاق زيب فيكون وقوع الطلاق

عليها شرط الحث في اليمين بطلاق زبيب فلهذا يقع عليها تظليقة اخرى
هكذا اذكر في نسخ ابي سليمان رحمه الله وهو الصحيح وفي نسخ ابي
حفص رحمه الله قال ولا يعود علي زبيب وهو غلط ولو لم يطلق زبيب
ولكنه طلق عمره وقتت عليها تظليقة بالابتناع وعلي زبيب تظليقة
باليمين ثم وقتت اخريه علي عمره باليمين هكذا اذكر في نسخ ابي حفص
رحمه الله وهو غلط **والصحيح** ما ذكره في نسخ ابي سليمان رحمه الله
انه لا يقع علي عمره باليمين لان زبيب امن طلقت باليمين السابقة
علي اليمين بطلاق عمره فلا يكون ذلك شرطا للحث في اليمين بطلاق
عمره **قال الاثر** انه لو قال لزبيب اذا طلقت عمره فانت طالق ثم قال
لعمره اذا دخلت الدار فانت طالق قد حلت عمره الدار تطلق بالدخول
وتطلق زبيب ايضا لان عمره امن طلقت بكلام بعد اليمين بطلاق
زبيب ولو كان قال لعمره او لا اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال لزبيب
ان طلقت عمره فانت طالق ثم دخلت عمره الدار طلقت ولم يقع الطلاق
علي زبيب لان عمره امن طلقت بيمين قبل اليمين بطلاق زبيب فلا يقع
ذلك شرطا للحث في اليمين بطلاق زبيب **وبهذا** الاستشهاد ديتين
ان المصواب ما ذكره في نسخ ابي سليمان رحمه الله وان الجواب في نسخ
ابي حفص رحمه الله وقع الغلب في العيوب عن محمد رحمه الله في حل
له اربع نسوة فقال لواحدة منهن ان لم اب عندك البلية فالثلاث
طوالق ثم قال للثانية والثالثة والرابعة مثل ذلك ثم تاب
عند الاولى فانه يقع علي التي بات عندها ثلاث تظليقات ويقع
علي الثلاث الاخرى علي كل واحدة تظليقات ولو بات مع البنتين
وقتت علي كل واحدة تظليقتان وعلي الاخرتين علي كل واحدة
تظليقة ولو بات مع الثلاث وقتت علي كل واحدة منهن تظليقة
ولا يقع علي الرابعة شي لان جعل ترك البيوت عند كل واحدة منهن شرطا
لوقوع الطلاق علي صوابها فاذ بات عند الاولى فقد تكرر شرط
الوقوع في حقها ثلاث مرات والحدان يكرر بتكرار الشرط فوق علي
ثلاث لان ترك البيوت عند كل واحدة من الثلاث ويقع علي كل
واحدة منهن طلقتان لان الشرط تكرر في حق كل واحدة منهن
مرتين واما اذ بات مع الاولى والثانية لان الشرط تكرر في حقهما مرتين
لان ترك البيوت مع الثالثة والرابعة فيكون الجزاء وعلي الاخرتين
تظليقة لان الشرط متحد في حقهما **واما اذ بات** مع الثلاث فقد
وجد شرط الحث في حقهن مرة وهو ترك البيوت مع الرابعة
وعدم الشرط في حق الرابعة **رجل** قال لا حدي نسايه هذا ربيع

كلما حلفت بطلاقك فسا يدسني طوالق ثم قال للثالثة والثالثة
مثل ذلك فقد باتت منه الثالثة والرابعة ثلاث وقتت
علي الثالثة تظليقتان وعلي الاولى طلقة ولو لم يقل كل حلفت
ولكن قال اذا حلفت وقتت علي الثالثة والرابعة تظليقتان
ويقع علي الاولى والثانية تظليقة **ولو لم يكن** دخل بهن طلقت الثانية
والثالثة والرابعة تظليقة ولا يقع علي الاولى شي لان كلمة كل تطلق
بالافعال ويوجب التكرار والشرط متى تكرر تكرر الجزاء فاذا قال
لاولي كلما كلمتكم انقضت هذه اليمين في حق الثلاث وشرط
الحث الحلف بطلاقها فاذا قال للثالثة انقضت هذه اليمين
في حق الاولى والثالثة والرابعة وقتت بها طلقة علي كل واحدة
منهما امي الثالثة والرابعة ولم يقع علي الاولى والثالثة شي لان
الحلف بطلاقها شرط الوقوع علي الباقيات فاذا قال للثالثة
باتت الاولى بطلقة لوجود الشرط في حقها وقد تكرر شرط الحث
في حق الرابعة والثالثة لان اليمين الثالثة انقضت وهما من نايه
فقد تكرر شرط الحث في حقهما ثلاث مرات وفي حق الثالثة تكرر
شرط الحث مرتين فيقع علي تظليقتان وفي حق الاولى لم يوجد
الشرط الا مرة واحدة بقوله للثالثة لان اليمين الثالثة انقضت
في حقها لكن لم يقع بها شي علي لان عقدتها وجعل الشرط هو الوقوع
علي غيرها فاذا اخرجتها عن الجزاء لم يقع بها شي ووقع باليمين
الثالثة **فاما اذا قال** اذا حلفت لان هذه اليمين لا يقتضي تكرار الجزاء
بتكرار الشرط لانها غير معقودة بكلمة التكرار لكنه عقد ايمانا
علي الثالثة والرابعة يمينان فوجد شرطهما فيقع علي كل واحدة
منهن تظليقتان لان شرطهما واحد وهما في ملكه اذا الطلاق بعد
الدخول لا يزيل الملك وعقد علي الاولى والثالثة علي كل واحدة
منهن يمين واحد ووجد شرطهما فلم يقع علي كل واحدة اكثر من
تظليقة فاما اذا لم يدخل بهن فلان الشرط واحد في حق الثلاث
واليمين منقذه فوقع الطلاق عليهن وخرجن عن ملكه فاذا
قال للثالثة لم يبقه اليمين فلم يصر حالها بطلاق الاولى فلا يقع
عليها شي **بشران الوليد** عن ابي يوسف رحمه الله في رجل له ثلاث
نسوة فتلا واحدة ان طلقتك فالاخرى ان طالقان ثم قال
للاخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة
طلقت كل واحدة من الاخرين واحدة **ولو لم يطلق** الاولى ولكن
طلق الوسطى فانه يقع علي الاولى تظليقة وعلي الوسطى والاخرى

علي كل واحد تطليقتان ولو طلق الا حيزه فانه يقع علي الاخره
ثلاث وعلي الوسيط ثلثان وعلي الاولي واحد لانه اذا اطلق الاولي
فقد وجد شرط الحث في حق الثانيه والثالثه مرة فوقع
علي كل واحد طلقة اقصي ما في الباب انه جعل طلاق الثانيه
والثالثه شرطا لذلك وقد صار مطلقا للثانيه والثالثه لكن
جعل طلاق الثانيه شرطا بعد ما عقد اليمين علي الاولي فيشترط
وقوع الطلاق علي الثانيه والثالثه بكلام يوحد بعد هذه اليمين
وقد صار مطلقا للثانيه والثالثه بكلام يوحد قبل هذه اليمين لانه
صار مطلقا للثانيه والثالثه باليمين علي الاولي وبطلاق الوسيط
اوجد شرط الحث في اليمين المتعده علي الاولي والثالثه فيقع
كل واحد منهما طلقة وبوقوع الطلاق وقعت علي الوسيط
والثالثه علي كل واحد منهما طلقة وقد اوقع علي الوسيط
طلقة فيقع علي كل واحد طلقتان وعلي الاولي طلقة **فالحاصل**
انه انعقد في حق الاولي يمين واحد ووجد شرطها فانعقد في
حق الوسيط ايضا يمين واحد وفي حق الثالثه يمينان واما اذا اطلق
الثالثه لانه وجد شرط الحث في اليمين المتعده علي الاولي والوسيط
فوقع علي كل واحد طلقة وبوقوع الطلاق علي كل واحد منهما
يقع علي الثانيه طلقتان وبوقوع الطلاق علي الاولي يقع علي
الوسيط طلقة واحد والله اعلم **كتاب النكاح**

باب من الصيد بغير دين المحرم او يصبه او
يجرحه الحلال في الحرم **اصل** الباب ان الصيد الامن كالمال المحرم في
حق ابي ب الضمان بالتلافة او يتنويت الامن عنه تخفيفا للامان
الثابت له ومنع عن نقرضه وامن بصير الصيد امن باحد ثلثه
اشيا اما با حرام الصايد لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الاية
او به خول الصيد في الحرم لقوله تعالى او لم يروا اننا جعلنا حرما امنا
وقال عليه السلام ان مكة حرام حرمها الله تعالى في يوم خلق السموات
والارض لا تحملا حلالها ولا يعضد شوكها ولا يغير صيدها وعند اصحاب
الفقهاء لا يثبت الامن للصيد به خول في الحرم ولا يجب الجزا بقتله وعندنا
يجب الجزا لان بالقتل يصير مسنونا الا من عليه نهي علي محل حرم
منقور فيلزمه جزاوه وهو القيمة كما في حق المحرم الا ان جزا صيد
الحرم بتا دية بالاطعام ولا بتا دية بالصوم وفي الباب دية بالهدي رواية
وعندنا فذرجه الله بتا دية بالصوم ايضا فعندنا الواجب هتافاة
كالواجب علي المحرم لان الوجوب لمحض حق الله فيكون جزا الفعل

بطريق الكفارة فتا دية بالصوم اذا لم يجد المال كالمحرم وعندنا ففي رحمه
الله منى العرامه والماله بالمحل غالب في الفضلين لان الواجب مثل المتلف
بالنفس اما من حيث الصورة او من حيث العنة ومثل الشيء انما يجب في الاصل لمقدم
مقامه فكان يجب بالمحل هو المرامي في الفضلين وقد ثبت في حق المحرم ان
الواجب بتا دية بالصوم فكذا في صيد الحرم واما عندنا الواجب علي المحرم
بطريق الكفارة فاما لمعتبر فيه معني جزا الفعل لانه حرمة في المحل انما المحرم
في المباح وهو حرامه الا نزي ان بعد ما اخل من احرامه بخول له الاصطبا
وان لم يبيد وصف المحل وجزا الفعل يجب بطريق الكفارة اما في صيد
الحرم وجوب الجزا باعتبار وصف ثابت في المحل وهو صفة الامن الثابت
للمصيد بسبب الحرم الا نزي انه انما يتغير هذا الحكم بتغير وصف المحل بخروجه
من الحرم الي المحل الا نزي انه كما يجب ضمان الصيد بسبب الحرم يجب ضمان
الناهي من الاشياء والثابت في الحرم لما فيها من حيرة مثلها وتبوت الامن
لها بسبب الحرم ولا شك ان ما يجب بنظمه يكون عزم المحل فلذا ما يجب بقتل
الصيد فكانت هذه انعامات المالكية اسبقه فكل ما دخل للصوم في غرامات
الاموال وان كان وجوبها لحق الله تعالى كان تفاوت مال الزكاة والمشر
فلذلك لا مدخل للصوم في جزا الصيد فعنده انه لما ازال الامن عن محل امن
لحق الله تعالى يلزمه بمقتضى ثلثه اثبات صفة الامن عن المجرع للمسكين حتى
لله تعالى وذلك يحصل بالاطعام دون الصيام فاما في صيد الاحرام لما كان
الواجب لا رتقا به فعلا محرم حقا لله تعالى فتا دية ذلك بفعل ما هو مأمور
به حقا لله تعالى وهو الصيام وفي الهدي رواية في احادي الروايتين
يقول ابي دية بالاراق بل بالنضد في اللحم حتى يشترط ان تكون قيمة اللحم
بعد الذبح مثل ثمنه الهدي وان كان دونه لا بتا دية الجواب به ولذا لم
ان سرق المذبح لانه لا يعتبر لرافقة الدم في الغرامات واما المعتبر
التمليك من المحتاج وفي الرواية الا حري بقتل نيتا دية برافقة الدم حتى
لوسرق المذبح لا يلزمه شي ويشترط ان يكون قيمة قبيل الذبح مثل
قيمة الهدي لان الهدي مال يجمله الله تعالى ورافقة الدم طريق صالح بحمل
المال لضامن لله تعالى بمنزلة المصدق الا نزي ان المعنوي بحمل الاضحية
خالصا لله تعالى برافقة ذمها كذا كذا وهذا لان الضمان وان كان
بدلا في حق الحلال لكن وجوبه بطريق العباداة ولهذا لا يجب علي الصبي
والنضاري وان كان وجوبه بطريق العباداة جازا بتا دية بالهدي او برجل
الصايد في الحرم بخلاف الفعل الذي هو نذر صيد للمصيد تعطي للحرم فكذا
روى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن النحر الي الصيد
في الحرم قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم يقال احرم اذا عقد عقد

الاحرام واذا دخل الحرم كما يقال انما اذا دخل التمام واشتد اذا دخل
الست الا ان يكون الصيد والداعي في الحبل فرماه ثم دخل الصيد في الحرم فيصيده
فيه فينبذ لا يلزمه الجزاء لان في الربيع غير مرتكب للمني ولكن لا يحل ثمنه ولم
وهذه هي المسئلة المستثناة من اصل ابي حنيفة رحمه الله فان عنده
المعتبر حالة الربيع الا في هذه المسئلة لان الحبل بالزكاة يحصل وانما يكون
ذلك عند الاصابة فاذا كان عند الاصابة الصيد صيد المحرم لم يحل ثمنه وله على
هذا الرسل الكلب وتخريب الامن عنه قد يكون بمباشرة الاخذ والقتل
او بالعتيب او بالدلالة اذا لم يكن المدلول عالما به اذا كان الدال محرم
سواء كان المدلول محرما او حلالا وفي العتبات لا جزاء على الدال وربه
اخذ الثمن ففي رحمه الله وعلى قول من قال ان الحلال اذا دل على صيد في
الحرم يلزمه الجزاء كما للمحرّم وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله من على
اصله ان الواجب كفارة حتى يتدبر بالصوم على ما ذكرنا فيكون
الدال فيه كالمباشر وجه قوله الثمن ففي ان الجزاء متعلق بالقتل
لقتله تعالى ومن قتله منك منقدا والدلالة ليست في معنى القتل
لان الفعل متعلق من القاتل بالقتل والدلالة لا تكون متعلقة غير متصل
بالمحل وهو الصيد والحكم الثابت بالفضاء لا يجوز ان يثبت فيها ليس في
معنى المنصوص دل عليه ان جزاء صيد المحرم يجب على القاتل في الحلال
دل عليه ان جزاء صيد المحرم يجب على القاتل في الحلال ولا يجب على
الدال اذا كان حلالا دل عليه ان حرمة الصيد في حق المحرم لا يكون اقوى
من حرمة ما لا المسلم ونفسه ولا ضمان على الدال منه الا ان تركت
العتبات بالثقة في الضمان بغيره وان الله عليهم فان رجلا سأل عمر
رضي الله عنه فقال اني اسرت ابي ظبي وان محرم فقتله صاحبي
فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ماذا اترى عليه فقال
اربي عليه ثم قال لعمر رضي الله عنه وان اربي عليه ذلك وان عليا
وابن عباس رضي الله عنهما سبلا عن محرم دل على بغير ثمنه
فاخذوا المدلول عليه فسواه فقال لا على الدال جزاءه **والفاس**
ينزل بقوله الفقهاء من الضحية رضي الله عنهم وما نقل عنهم في هذا
الكتاب كما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا يظن بهم انهم
قالوا احراما من العتبات لا يشهد لقتلهم حتى يقولوا ذلك قيات
فلم يبق الا السعي ثم ثبت بان ثمنهم ان الدلالة على الصيد من
محظورات الاحرام وذلك ثبت بالنص ايضا فان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا صواب ابي قتادة رضي الله عنه في صيد هذه الوقت ده
وكاثر المحرمين هل اعسم هل اسرتم هل دلتم فحفل الانشادة

كالاغارة فغرفت انه من محظورات الاحرام وذلك بوجوب الجزاء **وبه فارق**
صيد المحرم فان الموجب للخطر هناك معنى في المحل وهو ان الصيد
بسبب المحرم فلا بد ان يكون فعله متعلقا بالمحل حتى يكون حسابه في
انزاله الامن عن المحل وفعل الخطر بسبب معنى في الفاعل وهو انه محرم فكان
فعله محظورا الاحرام وان لم يتصل بالمحل **وهذا** كان معنى الجزاء
راجح ومعين غرامة المحل هناك راجح على ما بينا ثم الاحرام محظور
وقد ضمن له ترك التعرض بعقده فاذا تعرض له بالدلالة فقد باشر
خلط ما التزمه فبعض كالمودع اذا دل سارقا على التوديع بخلاف
الدلالة على المسلم وماله فانه ما التزم ترك التعرض له بعقده خاص
ثم الواجب هناك ضمان الحرار فيكون بمقتضى الدلالة المحل فيجب على من
انقل فعله بالمحل واذا وجب الضمان بالجنائية على الصيد فحكم الضمان
ينقطع بالرداء المحرم او بالجزاء الجزاء لكن بشرط ان يكون بعد اداء الجزاء
بجمله لو استألف الفعل فيه لا يقتضاهما اذا كان بحال لو استألف الفعل فيه
يفضن فحكم الجنائية باق حتى تسري اليه الزوايد **وحرف اخر** ان زوايد
صيد المحرم مضمونة بخلاف زوايد الغضب اذا عرفت هذا قال محمد
رحمه الله حلال صيد حيواني المحرم وقيمته يوم حرقه عسره فاذا دلت
قيمته من شعرا ودين حتى صارت خمسة عشر مائة من تلك الجراحة
ضمن الجراح ما تقتضيه الجراحة يوم الجرح وقيمته يوم مات بالغة
ما بلغت اما ضمان النقصان فلا تفرق جرحا ومات من الصيد فيضمن
كما لو اتلف كله واما تمام القيمة يوم مات بجرحه لان قدر النقصان
ضمنه مرة فلا يضمن مرة اخرى فيضمن قيمة الباقي بجرحه **وكذلك**
على هذا اذا جرح عبدا او صيدا املاوكا فان يضمن ما تقتضيه الجراحة
ثم يضمن قيمته يوم مات بجرحه **فارق** بين هذا وبين لو جرح حرا
ثم مات حيث يضمن الدية ولا يضمن ما تقتضيه الجراحة ثم الباقي
والعرق وهو ان دية الحرة لا يفتوت بالجرح فلو ضمن النقصان
ثم الدية دخل فيه النقصان فيصير ضمانا للنقصان ثم الدية
مرتين اما صيد المحرم والصيد المملوك فيضمنه بجرحه النقصان من قيمته
غير بجرحه فلو ضمن كمال قيمته بجرحه لا يدخل فيه ضمان النقصان
ولو قال قاتل يضمن قيمته يوم مات بجرحه كان مستقيما اذ لا فرق
بين ان يقال يضمن النقصان يوم جرحه ثم يضمن قيمته بجرحه
حين مات وبين ان يقال يضمن قيمته يوم مات صحيحا فالعبارتان
سواء ثم اوجب القيمة هنا يوم مات زايده لان الزيادة بلغت الجنائية
ايضا بواسطة السراية وهذه زيادة حديث من اصل موقوف فيكون

مصنفون فرق بين هذا وبين لو جرح عبدا او صيدا مملوكا فاردادت
 بعد الجرح في سعر او بدن ومات حيث لا يضمن الزيادة **والفرق**
 ان باء الضمان ملكه الصيد المملوك من وقت الجرح فيظهر ان الزيادة
 حديث علي ملكه وحيث لم يملك له في عين العبد يضمن وجوب ضمان الاصل
 فعليه م الملك له في الزيادة ايضا يعني ضمان الزيادة والعبد ان لم
 يملك باء الضمان لا نه ضمان لهم لكن قام مقام المالك بانه باء الضمان
 من وقت الجناية لكن عصب مدبرا وادي قيمته لا يملكه لكن قام مقام
 المالك فيه حتى لو عصبه احرا وقتله كان تلف صب نقصه بحكم العتيا
 مقام المالك فكذلك تلف لو تلف المالك الزيادة لا يضمنه فكذلك الذي
 قام مقام المالك **فاما صيد الحرم** لا يملك بالجناية عليه عند اداء الضمان كما
 لا يملك بقتل براء ب المملك ولو ملكه او قام مقام المالك فعليه م الملك
 فيه لا يمتنع وجوب الضمان الا ترى انه لو قتل صيدا مملوكا له يضمن
 فكذلك الضمان الزيادة ولا يضمن ضمان الجناية على العبد في الحرم علي
 التخليط والتشديد بخلاف لسائر الضمانات الا ترى انه لا يفرق
 فيه الحياطي والعامد وبينهما الولد الحادث في يده **بخلاف** زوايد
 العصب ولو جرح عبدا فقتله لا يضمن شي ولو جرح صيدا
 نفسه او قتله يضمن ولا ضمان العبد او الصيد المملوك انما وجب باعتبار
 اذلة المالك كما في العصب لا يصير متلفا ماله عليه معني وهذا لا يمكن
 تحقيقه في الزيادة لما يذكر وفي صيد الحرم الضمانات انما وجب
 باعتبار اثار المداونه تحقق في الزيادة كما في الاصل لان قيام
 اليد على الاصل يوجب قتياله علي الزيادة **وعن ابي يوسف**
 رحمه الله في غير رواية الاصول انه لا يضمن الزيادة بعد الجراحه
 من صيد الحرم اذا كان الجراح حلالا سواء كانت زيادة سعر او بدن
 لان صيد الحرم في حق الحلال بمنزلة الصيد المملوك للغير لا بمنزلة الصيد
 الامن بالحرم بدليل انه لا سادي حراوه بالصوم وبدليل انه لا يضمن
 بالادلة ثم الحكم في الصيد المملوك انه لا يضمن الزيادة الحادثة بعد
 الجراحه فكذلك هذه الرواية ان صيد الحرم في حق الحلال
 الحق بالمملوك فيما ذكر من الاحكام وبالصيد الامن بالاحكام في حق بعض
 الاحكام وهو صرف حرايه الي الفقرا وكذا لو كان مملوكا له يجب عليه
 الجزا بقتله وهذا يتبينه ضمان الملك فاحدي الحالتين يوجب ضمان
 الزيادة في البدن والسعر والاخرى يضمنه فوجب القول بوجود
 احتياط لا نه حق الله تعالى ولهذا انصرف الي الفقرا ولا يجوز
 صرفه الي من لا يجوز صرف الزكاة اليه من الاقارب ولو ادي الي دي

يجوز الا في رواية عن ابي يوسف كما في صدقة الفطر وحقوق الله تعالى
 تحت طين ايجابها ولا ضمانه علي التخليط علي ما ذكرنا الا ترى انه لو
 ضرب بطن طمس فطرحت جبهة ميتة ثم ماتت فعليه حرا وهما قال
 اصد به بالقتل ان الضرب سبب صالح لموتهما وقد ظهر الموت عقيب
 وانما اراد بقوله احد وجه تاخير لا شارة الي الفرق بين هذا وبين
 الضمان الواجب بحق العباد فان من ضرب بطن جارية فالت جئت
 ميت بعد ما ماتت لما وجب ضمان الاصل لم يجب ضمان الجنتين لان الجنتين
 في حكم الجز من وجه والضمان الواجب بحق العباد غير مبني علي الاحتياط
 فلا يجب في موضع الشك **فاما صيد الحرم** مبني علي الاحتياط فتخرج
 شبه النفس فوجب جزاوه هذا اذا اردت قيمته ولو انتفعت
 قيمته بعد الجراحه فقتل علي وجهين اما ان كان النقصان من حيث
 السعر او من حيث البدن بان فوات حرمة لا يضمنه فان كانت
 من حيث السعر ثم مات فانه يضمن ما نقصه جراحته وقيمه يوم حرقه
 وتخط عنه النقصان الذي ضمن لان الجرح الذي هو سبب التلف وخذ
 وقيمه عشرة ولم يفت شي من العين حقيقة بغير فعله ليتقطع اضاقة
 تلف ذلك الجزو الي قتله فكان تلف الصيد الذي قيمته عشرة مضان
 الي قتله وقيمه عشرة لكن ضمان النقصان ضمن مرة فيحيط عنه ذلك
 ويضمن الباقي وصار كما لو جرح صيدا مملوكا ثم انتفعت قيمته من
 حيث السعر ضمن قيمته يوم الجرح لهذا كذا في هذا فان قيل
 في السيلة الاولى الجراح ضمن الزيادة من حيث السعر والنقصان
 من حيث السعر ليس بنقصان من حيث العين حتى لا يستقط شي
 من الضمان به فالزيادة من حيث السعر لا تكون زيادة في العين
 فيجب ان لا يضمن الزيادة **ولهذا** لا يضمن الزيادة من حيث السعر
 في الصيد المملوك **قيل** له بزيادة السعر لا يزداد حقيقة لكن يزداد
 المالية بزيادة الرغبة فكان في معنى زيادة العين فصار العين
 زايدا من وجه دون وجه لكن قام الدليل علي ان الثابت من وجه
 ملحق بالثابت من كل وجه في حق وجوب جزا الصيد المملوك **فاما**
 الصيد المملوك فالضمان بحق العبد فزاعي فيه المعادلة فاذ لم يوجد
 اتلاف الزيادة حقيقة لا يضمنها بخلاف النقصان لان سبب التلف
 وجد في صيد قيمته عشرة فالنقصان من حيث السعر يستقص العين
 من وجه دون وجه فلا يستقط شي من الضمان بالاحتياط ولا نه
 لا فرق في الحقيقة فانا نعتبر الاكبر من قيمته يوم الجرح ويوم الموت
 لان الموت اثر فله فكم تعتبر مفوتنا عليه (لا من بالجرح يصير مفوتا

عليه الا من يابره واعتبارا حدهما يوجب الاكثر واعتبارا لا حذر جبالا
فيجب الا كراحتي طاي في العصيلين هذا اذا انتقص من حيث الشعر
ولو كان انتقصا من حيث البدن لا يجر احته ثم مات من جراحته ضمن
قيمته يوم جرح ويطرح عنه ما انتقص لا يجر احته كما في الصيد المملوك
فرق بين نقصان الشعر وبين نقصان البدن **والفرق** ان الضمان
هنا وجب بالاتلاف لا بالخذ وقد الف ثابت لا يجر احته فان كانت
حقيقته فلم يثلث لصحة اصل لعدم حصول السرقة في الفايث
فيستقط عنه فاما الفايث بالنقصان من حيث السعرات من
وجه دون وجه فلم يخرج فعلة من ان يكون موجب للاتلاف بالاحتمال
ثم فرق بين نقصان البدن بين الجراحة وبين الاخذ فانه لو اخذ
صيد الحرم او صيدا مملوكا لم يغير ثمقات حرولا بفعله لا يطرح عنه ضمانه
والفرق ان الضمان هنا يجب بالاخذ وقد دخل كل الما خود في ضمانه
الي غاية الرد ولم يوجز الرد فيما فات فاما هنا الصيد لم يدخل في
ضمانه بالجرح ولهذا التولف كله لانصحه لا يضمن ثيا من القيمة بل
الصيد في حقه بحال ضمن قيمته بالاتلاف اما بعين فعلة او باثر
فعلة وهذا الجزء وما فات بعين فعلة ولا باثر فعلة فلا يضمن ولو جرحه
وكثر عنه وادي عفته الحرام ثم ازدادت قيمته في الحرم من بدن او
سعد ثم مات عن الزيادة كما كان يضمنها قبل التكفير لان المحسن
جميع الحالين وهو تلتل المحلح الزيادة بفعله لا تلتل ساثر فعلة
ولو انتفى الاتلاف في هذه الحالتين يضمن الاصل مع الزيادة فكذا هذا
وهذا الا انه لم يملك الصيد باءا الجزا لانه في موضع لا يملك الصيد فيه بالظن
وهو الحرم ولهم هذا الا يملك بالسري ولو قبض يجب عليه ارساله فان
عطب في يده فعليه جزاؤه لجنايته على الصيد باثبات يده عليه وانه
اتلاف لمعني الصيد به معني فضا لالصيد في حقه بمثرة الحرم فاذ لم يملك
لم يبرأ عن الضمان ولو ربي الحلال من الحرم صيدا في المحل فخرجه
وقيمته يوم جرحه عسرة فزادت حتى صارت خمسة عشر من سعر
او بدن ثم مات الصيد فعليه قيمته يوم مات وهذا وما لو كان الصيد
في الحرم سواء لما ذكرنا ان الصيد كما يصير امانا بدخوله في الحرم يصير
امنا بدخوله الصايد في الحرم ولو فذاه بعد الجرح به عسرة ثم ازدادت
في المحل من بدن او سعد لم يضمن من الزيادة **اما جوار** التكفير
لان سبب الوجوب الجناية فانما اديب الواجب بعد تعدي سبب الوجوب
فاذا تم الوجوب بذلك السبب جاز المودي كالتكفير بعد الجرح
في قتل المسلم وكذا المحرم اذا كفر بعد الجرح قبل الموت **فرق**

هنا

هنا بين عدم التكفير وبين التكفير وسوي في المسئلة الاولى واما
كان كذلك لان تلك الزيادة من اثر رفعه بنق لم يصير اصل الفعل
محمورا بالتكفير لا يمكن اضافة الا سري الى ذلك الفعل لانه لم يبق ذلك
الفعل فينقطع الاثر عن ذلك ويجعل كان هذه الاثر وهو تلتل الزيادة
حصل بفعل احزابا بعد التكفير فينظر الي محل الفعل والامر ان
وجد الاثر في الحرم يضاف تلتل الزيادة الى فعله باسره في الحرم
لانه في نفسه محال لو انتفى الفعل فيه فعن وان وجد الاثر في المحل
لضاف تلتل الزيادة الى فعله باسره في المحل لانه لم يبق اثر الفعل حقيقة
بعد التكفير واما توحيد ضرورة وجود الاثر حتى يمكن اضافة الاثر
الى الفعل موجودا في المحل الذي ظهر فيه الاثر ففي المسئلة الاولى حصل
تلتل الزيادة في المحل فاضيف الى فعله باسره في المحل فلا يضمن لانه
ملك الصيد باءا الضمان هنا لان الصيد في موضع يملك بالضمان وهو
الحل واذا ملكه فالتزايده بعد ذلك حصلت على ملكه فلا يكون ضمنا
عليه كما في الصيد المملوك وهذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله مستقيم
لانه روي الحسن بن زياد رحمه الله ان الثب يمين اذا كان في الحرم
والصيد في المحل جاز البيع كذلك هنا اذا ادي ضمانه وجب ان يصير
ملكاه واما على اصلهما فيجوز ان يقال لم يملك الصيد وعليه ضمان الزيادة
لانه لا يملك بالثب ولا يملك بالضمان ايضا ويجوز ان يقال
لا يضمن الزيادة لان الملك ههنا وقع حكما لا فقه او قد صرح وجوب الضمان
عليه فصح وقوع الملك كما في المنصوب الا ان اوالها لك ولو جرح الحرم
الصيد وكثر عنه ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة اخري لانه
صيد على حاله بعد الجرح الاول وقد اتهمى حكم ذلك الجرح بالتكفير
فقتله الان جنايته اخري مبتدأة فتلتل منه التكفارة وان لم يكن
في الاولى فلا تثب عليه لاولي اذا كفر في الاخرى بقتله صيد صحيح
لان الفعلين منه حسنة في احكام واحد على محل واحد فيكون
بمثرلة فعل واحد ملا يجب الاكفارة واحدة وهذا لان حكم الفعل
قبل التكفير باق فيجعل الثاني انما ماله كما في الجنائيات على الحرم
من جنس واحد قبل البر واما بعد التكفير قد انهي حكم الفعل
الاول فيكون الثاني حسنة مبتدأة كما في الجنائيات على الحرم بعد
تحلل البر ولو كفر لا جناية بقيت صيد محرور يلزمه ما بعصه الجرح
الاول ايضا فان ما فات بالجرح الاول لم يدخل في الضمان وان
جرح صيدا في المحل وهو حلال فدخل الحرم ثم مات فيه لم يكن عليه
صر لان فعلة وقت الحرم كان مباحا مطلقا والسراية اثر الفعل

فاذا لم يكن اصل فعله موجب للحز لا يكون اثره موجب لكل جرح مرتدا
 فاسلم ثم مات وبن العتيق سر لا بأس بكلمه لان فعله كان مكرها له
 موجب للحل حتى لو مات منه في الحال بجل ثلث وله ولكنه كرهه اكله
 استخسنا فان حكم التثا وله حكم ثبت عند زهوق الروح وعند
 ذلك موصى المحرم فاعتب ردها الجانب بجرم التثا وله واعتبار جانب
 الجرح يبيح مرجح الموجب للحرمه احتياطا ولو ضرب المحرم عينه الضيف
 فانتقضت ثم زال عنه البصير او قطع سنه او تنق ريشه ثم ثبت او حرقه
 فان لم يلب بحيث لا يغيث له اثر لا شيء عليه في قول ابي حنيفة ومحمد لان النقص
 قد ارتفع مستنده فمات لم يكن والضمات لو وجب انما يجب بسبب
 النقص فاذا ارتفع لا معنى لمصرع (ثاني) يزوفا بالضمات الواجب في
 حق العباد فان ذلك ينقطع اذا لم يبق للفعل اثر في المحل وقا داود
 يوسف يلزمه صدقه باعتبار ما وصل اليه من الام لان بالانذ مال
 والنيات لم يتبين ان الام لم يجهل اليه والنقص وان ارتفع بغير صفة
 فلا يلزم صدقة عن موجب ضمات المحل وان سقط لا رتفاع به
 النقص لكن ضمات فعله وجبنا بئنه بحيث لا نفع له ما انعدم وقد روي
 عن ابي يوسف اعني الام ايضا في الجنابة على حقوق العباد حتى
 اوجب على الجانبين من الدوا واجرة الطبيب الي ان سدد مل حلالا
 اصرح طنة من الحرم فعليه ردها لانها صيد الحرم من وجه فعله
 ردها ايضا لا الي الام المستحق فان لم يرد ضمن الحر وان ارسله في
 الحل فعليه جزاءه لان ما اعاده امنا كما كان فان الامركا ثبات
 له بسبب الحرم فلم يصل الي الحرم لا يعود اليه ذلك الا مرفقا بجرم الجانب
 من عمره فعله كالف صا اذا ردا المقصوب على غير المقصوب منه
 الا ان يحفظ العلم بان يصل الي الحرم من لما تخشيد بئرا عن حرمة
 كما اذا وصل المقصوب الي يد المقصوب منه فلو ولدت عنده قبل
 ان تحل او بعد ما حل ثم ذبحها وولدها في الحال او في الحرم فعليه
 جزا وهي لانه حين اخذها وجب عليه ارسا لها لانها حنانية
 وذلك حتى مستحق عليه في الحال شرعا فيسري الي الولد ويجب عليه
 ارسا لولدها معها وما كان من الحق المستحق عليه في العين او في
 المعنى لا يرتفع بحروصه عن الاحرام فاذا ذبحها فقد قوت الحق المستحق
 فيها شرعا فلهذا اوجب عليه جزا وهي الا نزيه انه لو كان الصيد عمل
 لغيره كان الرد مستحق عليه فيها لمحق المالك ولو ذبحها بغيره
 فتمت كذا كان هذا وكذا المحرم اذا اصطاد طسه فولدت عنده او
 ازاد في بدن او سحر فان لم يرد حتى ماتت ح ولدها في يده

ضمن قيمتها زائدة وقينة ولدها وكذا الوارسلهما ومات قبل الوصول
 الي الحرم لانه قوت الامر عن صيد مستحق للام وهو الولد لان استحقاق
 الامركا ثبات للام فيثبت للولد بطريق السرارية والنيعة كالمذبير
 والكتابة والاستبداد والرهن وما سيات اليه عليه صا موقوف للام عليه
 فيضمن **بخلاف** ولد المعصومة اذا اهلك في يد الفاصب والعرق وهو ان
 ضمات العقب بان المالك يثبت اليه العادية على المحل لا بآثار
 اليه العادية على المحل لا بآثار اليه لان المناسب لا يوجب الضمان
 انما اثره اليه لان الاموال تحفظ باليديه فان زالها جاز ان يكون سببا
 للضمان اما اثبات اليه على المحل بسبب لحفظه فلا يوجب وجوب الضمان
فالآيات وان كان ملازما للآلة والازالة ملازمة للآلة وان
 امران متلازمان ان الحكم ايضا في الوصف المناسب كما ان الحكم
 المعلق بالشرط ملازم وجوب الشرط لكن ايضا في المناسب وهو السبب
 لا الشرط **واذا** كان وجوب ضمان العقب بالآلة اليه ولم يرجع هذا في الولد
 لا يجب الضمان اما ضمان الصيد انما يجب بآثار اليه عليه فان وجوبه
 بتقريبه معني الصيد به والامن الثابت له بالحرم ومعني الصيد في تقربه
 واستحقاقه رعيه عن الايدي فيكون اثبات اليه عليه اطلاق المعنى
 الصيد به منه حكما وقد تحقق ذلك في الولد يرضح ان الحق في صيد الحرم
 للشرع والشرع يطالبه برد الاصل مع ولده الي ما منه فاذا لم يرد اليه ان يعطى
 وحده منه المنع بعد الطلب وذلك بسبب وجوب الضمان **وفي العقب** لم يوجد
 المنع بعد الطلب من صاحب الحق حتى لو منع الولد بعد طلب المقصوب
 منه ثم هلك يضمن ايضا وعلى هذا الطريق يقول اذا هلك الولد
 قبل تمكنه من الرد الي الحرم لا يضمن وعلى الطريق الاول هو ضامن
 ولان في الصيد الولد مضمون اصلا لانه قوت الامر المستحق للولد عن
 الولد اصلا لان الامر استحققت الامن في الحرم تعظيما واحتراما لها لا جل
 الحرم فمما ر التقليم والاصترام وصفات سالام فيقتدي الي الولد بحكم الحرمة
 والانفصال كالرق والحرية لا يبطل ذلك الحق بالا نفعه كسب يد الا وصال فيجوز
 الولد محرما فاذا اخرجها من الحرم فقد قوت الامر المستحق عن الولد
 اصلا فيكون مضمونا اصلا وهن لا يمكن ايجاب الضمان بطريق الاصاله
 ولا بطريق التبعية لان الوصف انما يتلأم نسري والعقب ليس برصف
 ثابته للام لانه قتل الغاصب **ولا انه** قتل حقيقي والافعال الحقيقية لا يسري
 الي الاولاد وان تغلق بها حكم شرعي ويوصف الاصل بها كالحارية اذا
 حنت ثم ولدت لا يجب دفع الولد معها وكذا حكم العقب ليس برصف
 سالب للام لانه ان كان حكمه وجوب الرد فهو فعل وجب على الغاصب

ولا يعلق له بالام لدفع الجارية بالحجارة وان كان حكم وجوب القيمة موجب
 القيمة لا يصلح وصف ايضا لان الوجوب على الفاص **وان** وجوب
 القيمة عند فوات الام ولو كان وصفا ثابت للام لما وجبت لان الوصف
 يستدعي وجوب الموصوف لا فوات الموصوف فاذا لم يكن هذه الاوصاف
 صفة للام لا تسري الي المولد والمضمونة ليست صفة للام لان الضمان
 في ذمة الفاضل لا في الام الا انه يوصف العين به مما لا يمكن ان يقتل فلان
 مضروب عليه والعقب صفة للعقبان ولا ضمان العقب منبه
 بالمثل ويعتبر قيمته يوم العقب ولا مماثلة بين الضمان وبين الولد
 لانه ان لم يكن موجودا وقت العقب لم توجد الازالة ولا الاثبات
 فاذا زاله عنه عن قدر الضمان ازاله ما هو مستغنى في الحال حقيقة من غير
 ازالة منه وانه لا يجوز وان كان موجودا لم توجد الازالة من حيث
 الحقيقة لانعدام اليد حقيقة فلا مماثلة وقد اوجب عليه القيمة
 يوم العقب حين حل فيه ضمان الولد ضرورة فلا يضمن قيمة احزري
 بالانقضاء هذا هو قضيه العياض في المياد ايضا الا ان تركت التمسك
 كنه لان مبناه على التعلق على ما ذكرنا **الاثر** انه يحرم زيادة
 السعر في الصيد ولا يغير في الغنم وكذا الزيادة المنفصلة ولو
 لم يلد حتى اذا الجزا ثم ولدت او زاد سعرها بعد اداء الجزا لم يكن
 عليه من الولد والزيادة شيء لان الام انما تصب صيد الحرم مع اتفاق
 في الحل لا يفي انما صارت صيد الحل باخراجها وانه محرم مستحق
 النقص بالتكفير صارا لاخراج الذي هو نقد محمول لم يبق الاخراج
 مستحق النقص فلا يبقى الام صيد الحرم فلم يكن الولد صيد الحرم ولا نه
 ملكها باء الجزا فالولد بعد ذلك حدث على ملكه كما قلنا في الزيادة
 المنفصلة **ولان** هذا الحلل باع الطمس بعد ما اخرجها او دبحها
 واكلاها جازيية ولم يكن باكله باس لانه ملكه بالاستيلاء الفايه عليه
 بعد الاخراج وانه مباح في نفسه فصار كما لو اخذه ابتداء في هذه
 الحالة اكثر ما في الباب انه تعلق به حق الله تعالى وهو الردا **و**
 الجزا لكن تعلق حق الله تعالى لا يمنع جواز البيع كما اذا باع مال الزكاة
 بعد الحول او باع شاة الاضحية والجزا تعلق به منه لا بعين ولهذا
 بقي بعد هلال العين **وان العاقد** والمعتد عليه في موضع يجوز
 البيع وهو الحل ولانه باء الاخراج صارا من قيمته فصار بمنزلة الفاضل
 اذا باع ومن قيمته بعد بيعه الا ان العتق بينهما ان في العقب لا ينفذ
 ببيع ما لم يضمنه المضروب منه وهذا يجوز ببيعته مثل اداء الضمان
 لان في العقب المضروب منه بالحجارة ان شئت ضمن الفاضل وان

شاهن المشتري ان كان هالكا وان شأنا اجاز البيع ان كان قائما
 ويستقط الضمان عن الفاضل اما هنا لا يستقط الضمان عنه بوجه
 ما ولا يقصور عدم وجوب الضمان عليه فلهذا اجاز ببيعته قبل الضمان
 ولكن يكره له ذلك لانه صيد الحرم من وجه ولو رخص في ذلك لتطرق
 الناس الي احصاء الحرم وانه حرام وفيه اما صيد الحرم ويجل اكملها
 لان الصيد في الحل والذابح في الحل وهو اهل للذكاة لانه يكره لما ذكرنا
ولو قبضها المشتري ثم ازدادت من سعر او بدت او ولدت ثم ماتت
 هي واولادها ان كان قبل التكفير ضمن البايح قيمة الام والزبادة
 لانه سلب المشتري على ابنت اليد على الاصل والرسالة فيتمتع
 منقوتا الامن على الزبادة فلا فرق بين ان تحصل الزبادة في يده
 او في يد المشتري **ولا** ازداد في يد المشتري قبل ان يتم ملكه وقبل
 ان يتقطع حق الله تعالى ولو قد ادها قبل الولادة لم يكن عليه في الزيادة
 شيء لانه انقطع عنه حق الله تعالى كما لو حصلت الزبادة في يده بعد
 التكفير **محرم** جرح صيد في الحل ثم حل من احرامه ثم ازدادت ه
 قيمته من سعر او بدت ثم مات من الجراحه يضمن ما نقصت الجراحه
 وقيمته يوم مات لانه جرح صيد اما لما ذكرنا ان العبد كما يصير
 امنا يكون في الحرم يصير امنا با حرام الطايب وقد ترد فيه حق
 الله تعالى فيسري الي الحادث ولا يبرأ من ذلك بجرحه من احرامه
 كما لا يبرأ با حرام الصيد من الحرم ولو ادا الجزا ثم ازدادت يتظر ان
 ادي بعد ما حل لم يكن عليه في الزيادة شيء لان في الوجه الاول تلت
 الزيادة اضيف الي قبل انشاءه في حاله الاحرام لان ذلك الفعل
 لم يصير محمولا وفي الوجه الثاني تلت الزيادة مضاف الي فعل انشاءه
 وبعد التكفير هو حلال فلا يضمن كما لو انشأ الفعل في هذه الحالة
 وان ادي قبل حروجه من الاحرام مات في يده بعد التكفير عزم
 قيمته مستقبلا وان كانت زائدة عزم قيمته زائدة لان اصل الفعل
 لما صار سموا بعد التكفير بقي التلذذ مضاف الي فعل انشاءه بعد
 التكفير وهو الاستسكان لانه قبل منعه والدوام على ما يستند ام بقرنة
 الاستسكان فصار كانه اخذه ابنة بعد ما كفر فيعتبر حياية مستدانة
 وهو محرم في هذه الحالة **بجلائ** ما اذا حل ثم كفر لان بعد التكفير
 هو حلال فيصير متلفا بفعل انشاءه بعد التكفير وهو حلال
 ولانه اذا حل ثم كفر صار وقت التكفير من اهل ان يملك الصيد
 بالضمان فملكه لان الصيد في موضع يملك فالزيادة حصلت على
 ملكه وصار كالحلال اذا جرح الصيد وادى الحرام ثم ازداد بجلائ

ما اذا ادب الجزاء وهو محرم فان قيل لم قلت ان الصيد بمكة بالجزا
 قلت بعيني انه بمكة بالجزا في حق الله تعالى في حق العباد حتى
 لو جرحه انسان اخر فليس للاول ان يعينه ولو اخذه الثاني
 فهو له لكن في حق الله تعالى جعل كما لا لك لان بالجزا انقطع
 حق الله تعالى والصيد صار بحاله لوقبله ابتداء لا يجب عليه شي يسير
 انه الجنانية اولى لانه لا يكون اقرب من الابتداء ولو اخذ المحرم صيدا او ادب
 جزاه ثم حل من احرامه والصيد في يده فقات فعليه قيمته لما ذكرنا
 انه لم يملك الصيد والا مساك له دوام **ولو جرحه** وهو حلال في الحرم
 فادب جزاه فلم يزد دميته حتى مات من ذلك لم يكن عليه شي اخر
 غير القيمة الاولى قال في الكتب ولا يشبه مساكه وهو محرم اسما
 اياه وهو حلال بعد العدا من الجنانية عليه اذا زاد بعيني
 لا يشبهه مساك الحماة **ولو ادب** الجزاء وهو مسك وهو محرم
 او حلال في الحرم فعليه قيمته مستقبلة لما ذكرنا بخلاف الجنانية
 لانه لم يوجه بعد العقد ان يوجب به الضمان والسراية استندت
 الي وقت الجنانية فصار كانه قتله وقت الجنانية فلا يجب الا
 ادب **رجل** او جرحه بدته على نفسه وقتلها فربما او تطوعا
 او جزاء صيد ثم باعها جاز ببيعها وعليه مثله **وروي** حلف بن ابي
 عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز له ان يجعله الله تعالى
 مقتدر بطل ملك نفسه في التحق بالمشيخ والتدبير واما الولد والوقت
 والدليل على انه ثبت فيها حق الله تعالى انه يشري الي الولد
 والحق الثاني يمنع المنع لما فيه من ابطال ذلك الحق **وعلى** هذا
 الخلاف اذا ذهب رجل لا صر به فقتلها فرضا او تطوعا ثم اراد
 الواهب ان يرجع فيها فله ذلك في ظاهرها رواية **وروي** عن ابي
 ابي يوسف رحمه الله انه ليس له ذلك وجه ظاهرها رواية ان العين
 ملكه من كل وجه والواجب عليه اثم الفعل في هذا المحل
 فيتعين هذا المحل لانه لا اثم الفعل الواجب عليه فينته له
 نوع احترام حتى يكره الركوب والانتفاع من هذا التفسير الحق
 ويثبت ذلك في الولد ثبتا لكن بهذه الاية ولملكه فلا يمنعه ببيعها لكن
 يكره **خلاف** الرهن والتدبير والاستيلاء لان الحق بين العبد والخذ
 المشيخ محدروا زالة عن الملك ولا يجب العبد مستتر بالبيع
 الله تعالى والبيع بالله تعالى لا يمنع التملك والتحويل كما في نقاب
 الزكاة ولقد ارادوا لو ذهب المصاب من رجل وحال التحول في يده ثم
 اراد الواهب ان يرجع فيها فله ذلك بالاجماع وان تعلق به حق الله

تقاي وقد ذكرنا هذا في الزكاة واذا جاز ببيعها كان عليه مثله
 لان هذا المحل ثمين لا ثمنه قد يره في حق الله تعالى فان لم يبيع
 مكانها اخري حتى زادت المدة في يده او سمس او ولدت فعليه
 مثله زائدة ومثل ولدها **ولو اضرج** مكانها اخري قبل الزيادة
 المفضلة والولد لم يكن عليه في الزيادة والولد شي لان في الوجه
 الاول لم يتقلد حق الله تعالى الي مثله فينته مستقلا بعينه فالحق
 اثرها بوجه ويثبت هذا الحكم في الزوايد كمثل البيع **وفي الوجه**
 الثاني ان يتقلد الحق الي يدها ومنع الاول عن الحق فلا يسري
 الي الزوايد **بال** الصيد بحمي عليه
 الرضلان في الحرم والا حرام **اصل** الباب ان ما يجب على التحلل
 بالجنانية على صيد الحرم به لالصيد ومعنى التكفير تاج ولهذا هو
 لايت ادب بالصيد وما يجب على المحرم بالجنانية على الصيد كناية
 مستوا كان صيد حلالا وصيد حرم وان كان فيه معنى البديل من وجه
 ولهذا ثبت ادب بالصيد **وان كان** كذلك لان في التحلل ثبت الا من
 للصيد وصار الصيد محرما ولهذا يختص الحرمه بالمحل وحرمة الفعل
 بنا على حرمة المحل فاذا كان المحل اصلا كان الواجب به لا على المحل
 مقصودا وصار الصيد في حقه كالسحر اما في حق المحرم المحرم فهو
 الفعل وهو الجنانية على المحل مقصودا ولهذا اعم الا ما كان المحرم
 الفعل **والمعنى** فيه ان الموجب لحرمة القتل على المحرم قوله تعالى
 لا تقتلوا الصيد وانتم حرم اضاف المهي الى الفعل فصار الفعل محرما
 ثم ثبت المحرمه للصيد ضرورة تحريم الفعل اما الموجب للمحرمة في حق
 المحلل قوله عليه السلام لا يتفرج به فله وقوله تعالى في اولم يروا ان
 جعلنا حراما من فقد اضاف الحرمه الي المحل فثبتت المحرمه للمحل
 اصلا والمفعل ثبنا كما في السحر ومخونه **والفقه** فيه ان المحرم
 كما هو جاز على الصيد المتقوم بالبديل فهو جاز على احرامه باثره
 محظوره فيجب عليه البديل والكفارة اما المحلل فهو جاز على
 المحل لا على الاحرام فلا يجب عليه الا بدال المحل **وصرف اخر**
 ان الشراكة في الجنانية يوجب الاشتراك في حكم الجنانية لان الاشتراك
 في السب يوجب الاشتراك في الحكم والجنانية سب وجوب الضمان
 فيشتركون في الضمان بميزانه فيظنون ان كان العات بالجنانية جزا
 فلا اشتراك في الجنانية لان كل واحد منهم منفرد بالفعل وثلاث
 جزوا ما اتلفه احد فله لا يشترى به الا حرمه لان ما تلفت بفعل
 هذا غير ما تلفت بفعل الاخر فلم يشتركا في سب وجوب الضمان

فلا يشتركان في الضمان وان كان الغائب هو الحياه فقد اشتركا فيه
ويشتركان في ضمه ثم هذا لا يخلو ما ان كان محترمين وحلالين او احدهما
محرم والاخر حلال **فان** كان حلالين لا يجب عليهما الاثم والاعقاب واحده
لا بدل المحل وهو واحد وان كانا محترمين فعلي كل واحد منهما ثمة
كلاهما ان الحياه هنا على الا حرام والمحرم هو الفعل وفعل كل واحد
منهما غير فعل الاخر وانما موجبة للكفارة حيث كان للصوم فيها مدخل
والكفارة حكم لا يتجزى والسبب لا يتجزى وهو تقويت الحياة والحكم
مقتضى سبب لا يتجزى والحكم ايضا لا يتجزى ثبت لكل واحد على سبيل
المثال كاحد الاول في السكاح لان السبب هو القرابة وانها لا يتجزى
والسكاح لا يتجزى **وكذلك** الامان واذا وجد من الجمل عتة يفان الى كل
واحد منهم كلاكه العشرة واذا اقتلوا رجلا يقتلون لهذا المعنى ان القتل
لا يتجزى والعقاص لا يتجزى فاصنف الي كل واحد منهم كلاكه واظهر من
هذا اذا اقتلوا واحدا حفظ فليهم دية واحدة اعيا للمحل لان الدية
بدل المحل والله واحد وعلى كل واحدة كفارة على حده لان الكفارة
لا يتجزى فان بعض الكفارة ليس بكفارة والسبب لا يتجزى وهو القتل
فاصنف الي كل واحد منهم كلاكه في حق الكفارة **وكذا** الاثام المشتركة اذا
ولدت ولدا فادعياه معا ثبت نسبه منهما ولا ينفردا احدهما بالتصرف
في المال لان السبب لا يتجزى وهو الاختلاف من المالكين المتصرف في
المال يتجزى وينفرد كل واحد منهما بالسكاح لانه لا يتجزى فيثبت
لكل واحد منهما على سبيل الاستفراد وان كان احدهما محرما والاخر
حلالا يجب على الحلال نصف الغنمة لانه في حقه بدل المحل فجعل كان
الا حلالا لا وعلى المحرم جميع الغنمة لانه جزا الفعل وفعله كامل
وهذا كله مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله المعتبر ان هذا المحل وسدده
لا بعدد الفا عمل ولقد اقال لا حراما على الدال لعدم انقار مفعله
بالمحل وقتا سي يصيد المحرم في حق الحلال ويجزى العباد فان الصيد
اذا كان مملوكا لا يجب عليهم الاثم والاعقاب واحدة لصاحبه فكذلك حق الله تعالى
ومجبتا ما ساء ان الواجب على المحرم حرامه وفعله واحد كامل
لانه جيني على احرام كامل فيجعل في حق كل واحد كان ليس معه غيره
كالعقاص وكفارة القتل واختلاف صيد الحرم ما ذكرنا وهذا الاثام
المعتبر هنا حرمة الاحرام واحرام زبيد غير احرام عمر وروى عن
المعتبر حرمة الحرم وهي متحدة في صفتهم وضمان حقوق العباد وجوبه
بطريق الخبران ودفع الضرر وذلك ينتمى بايجاب بدل واحد وما يجب
لحق الله تعالى لا يكون بطريق الحرام لان الله تعالى يتقاي ان يلحقه

حسرات ان يكون ما يجب حيرانا **وحرف اخر** ان العار ان يظفر
طوائف ويسعى سعيين واذا اقتل صيدا يلزمه حرام لانه يصير حيانا
على احرامين وعند الشافعي رحمه الله يلزمه جزا واحد لا يتخذ المحل
مفعله احرام الحرم يدخل في احرام الحج ولقد اقال يطرف طوائف واحدا
وعندنا لا بدل احدهما في الاخر فان العزارة من الرضخ والجمع
دون الله اقل فيصير حاسا على احرامين ثم قال الشافعي رحمه الله
احرام الحرم في حكم البيع لا حرام الحج ولقد استحق الجمع بين السكن
اذا والاملان لا يثبتان اذا كانا محترمين والحريث اذا كان بيضا لا يظهر
مع الاصل لحرمة المحرم مع حرمة الاحرام فان المحرم اذا اقتل صيدا ان
الحرم لا يلزمه الا حرام واحد لكون حرمة الحرم دون حرمة الاحرام
فلا يظهر اثره مع حرمة الاحرام لكنا نقول كل واحد من الاحرام ميث
اصل مثل صاحبه لان كل واحد منهما نعم البقاع كلها فلا يكون احدهما
ثبنا للا حرام بل يعتبر كل واحد منهما في ايجاب موحية كان ليس معه
صاحبه كما ان حرمة الجماع بسبب الصوم وعدم الملك اذا اجتمعا بان
ربا الصيام في رمضان يجب عليه الحد والكفارة جميعا **وكذلك** حرمة
الحزب ثبته لعينته ويثبت باليمين ايضا حتى لو شرب بلزما الحد والكفارة
بختلاف حرمة الحرم فانه دون حرمة الاحرام الا ان الذي انه لا نعم البقاع
كلها وانه لا بد من اعتباره في حق المحرم فانه لا يستغني عن دخول الحرم
فاذا كان في حكم البيع لم يعتبر في حق المحرم وانه لا مقصود هناك سوى
وجوب ترك المتصرف للصيد وذلك حاصل في حق المحرم با حرامه فلا
يزداد بالمحرم في حقه ما هنا الحرم بعد لمقصود سوى ترك المتصرف
للصيد فوجب اعتباره في حق المحرم بالجمع كما يجب اعتباره في حق غير
المحرم بالجمع **وحرف اخر** ان اتلاف الصيد بسبب وجوب الضمان
وكذا المساكه الي ان مات في يده غير ان الاتلاف على نوعين حقيقة كالقتل
وحكمي وهوان بفعل مغل لا يخرج عن حد الصيد به وقفا الشئ
والنقص والاتلاف الحكمي يمنع الاتلاف الحكمي من الوجه الذي هو متلف
لان اثبات التات محال اما لا يمنع الاتلاف الحكمي من وجه اخر
كالخراد افضت عينه يكون اتلا فاصحى حتى يجب كمال الدية
فلو قطعت يده يكون اتلا فافضل حتى يجب كمال الدية والاتلاف
الحكمي لا يمنع الاتلاف الحقيقي لثبته مقتضا ما بعد الاتلاف الحكمي
كالخراد افضت عينه ثم قتله **احدا** **اعرفنا** هذا قال محمد رحمه
الله حلال جرح صيدا في الحرم ثم ان حلالا جرحه جرحا
اخرفات منها هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان تكون الجرحان

مستهلكتين او لا يكونا مستهلكتين او تكون الاولى مستهلكة دون
 الثاني او على العكس ومعنى الاستهلاك ان يحرقه عن خبر التوشع
 والامتناع كقطع العوام والاصححة واليدون والرجلين او احدي
 اليدين او احدي الرجلين او احدي الجناحين او يفتي العينين **امثا**
 اذا كانت غير مستهلكتين فعلى الاول ما نقصه جرحه صحيحا وعلى
 الثاني ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول وما بقي من قيمته فعليه
 نصفان لان الاول نصف المحل الصحيح بفعله وبعده بالتلاف ذلك
 وينفرد بزمانه والثاني بفرد بالتلاف جزو وهو منصوص بالجرح الاول
 فينصف ما نقصه جرحا حقه ثم الباقي تلف الجناح بينهما لا شتر اكهما في التلاف
 ما يرفع عليه فيجب عليه ذلك **فان قيل** يجب ان يلحق هذا التكاليف
 وينصف الاول نصف قيمته صحيحا يوم جرحه لان فعله صا دقة وهو
 صحيح والثاني نصف قيمته صحيحا وهو جرح الاول يوم جرحه وهو
 ايضا لان فعله صا دقة وهو جرح الاول قيل له ان صرنا
 الي التفتين على هذا الوجه احبنا ط لان الصيد اذا كان في وي
 عشرة انتقص بجرح الاول درهمين يلزمه ذلك ثم انتقص بجرح الثاني
 مثلا درهمين يلزمه ذلك فبقي سعة عملها على كل واحد منهما ثلثه
 ونصف فينصف على الاول خمسة ونصف وتو على الثاني اربعة ونصف
 ولو ضمن الاول نصف قيمته صحيحا يفتن حقه والثاني يفتن اربعة لان
 قيمته صحيحا عشرة وقيمته يوم جرحه الثاني ثمانية فكان الاحتمال
 في التفتين على هذا الوجه حتى لا يسقط بقي من القمان الواجب
 بالتلاف او لا يجب على الثاني ضمان ما نفرد الاول بالتلاف ولو
 ازداد بين الجناحين اربعة هما فعلى الاول ما نقصه جرحه وهو
 صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول ثم قيمته يوم
 الموت زايده عليها نصفان لما ذكرنا ان الزيادة هنا مضمونة وان
 كانتا مستهلكتين بان قطع الاول يده او رجله ثم قطع الاخر يده
 او رجله الا حربي ثم مات منهما فعلى الاول كمال قيمته صحيحا وعلى
 الثاني ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه
 الجراحات فلا تملك الصيد معنى لانه فوت عليه المسمى ان
 كان يمشي او الطيران ان كان يطير باحد جناحيه فقد استهلكا
 للحال معنى وفعله صا دقة وهو صحيح فينصف كمال قيمته صحيحا مات
 او لم يموت **بخلاف** المسيلة الاولى لان ذلك الفعل ليس استهلاك
 للحال وانما بصير استهلاكا بقتل السرانين واما الثاني فقلانه
 نفرد بالتلاف هذا الجرح احره الاولى وفعله لم يقع اتلاف

لان الاستهلاك الحكي لا يرد على الاستهلاك الحكي عند اتحاد الحس
 كما استهلاك الحقيقى على الاستهلاك الحقيقى فيجب عليه المنقصات
 لانه بعد الاستهلاك الحكي بعد صيد الحرم حرام المقدم فينصف ثم صار
 شريكين في اتلاف الباقي الا ان الاول ضمن جميع القيمة مرة فلا يفتن
 ثانيا والثاني ضمن النقصات دون القيمة فينصف نصف قيمته
 يوم الموت **ولو ازدادت** قيمته بين الجناحين فعلى الاول ما يقتضيه
 جنايته وقيمتها زايده وبه الجناحة الاولى يديه انه يجب عليه
 قيمة زايده لانه لما ضمن كمال قيمة الاصل ضمن الزيادة **بخلاف**
 المسيلة الاولى لانه لم يضمن كمال قيمة الاصل فلا يضمن الزيادة للحال
 واما يضمن القيمة يوم الموت فيضمن الزيادة ايضا يوم الموت وعلى
 الثاني ما يقتضيه جنايته من قيمة زايده ونصف قيمته يوم مات
 وبه الجناحتان وهذا كله اذا كانت الجناحة الثانية من الثاني من
 جنس الجناحة الاولى فان لم يكن من جنس الجناحة الاولى بان قطع
 الاول يده او رجله ثم الثاني فقط عينيه يضمن الثاني جميع قيمته
 وهو مقطوع اليد والرجل في الحال لان المتلف حكمي يتصور
 اتلافه حكمي يتصور جنس منفعة اخري والثاني فوت منفعة
 اخري وهو منفعة التصرف في متلفه حكمي وهو ناقص فينصف
 جميع قيمته يوم الجناحة كما لو قطع يدي عبد ضمن كمال القيمة فلو قتل
 اخر عينيه ضمن كمال قيمته وهو مقطوع اليدين كذلك هنا **اما اذا**
 كانت الثانية من جنس الاول فالتفتين لم يثلق جنس المنفعة
 فيضمن النقصان وان كانت الاولى غير مستهلكة والثانية مستهلكة
 بان قطع الثاني يده او رجله فعلى الاول ما نقصه جرحه ونصف
 قيمته يوم مات وهو جرحا حقه وعلى الثاني جميع قيمته
 وهو جرحا حقه بالجرح الاول اما الاول فلات النقصان وهو صحيح
 حصل بفعله وفعله ليس بالتلاف لا حقيقة ولا حكمي والموت حصل
 بجنايته فينصف نصف قيمته وبه الجناحتان واما الثاني فلات فوت
 عليه جنس المنفعة فصار متلفا حكمي وبه الجرح الاول فينصف قيمته
 بجرحه بالجرح الاول **فان اذت** قيمته بين الجناحتين فعلى الاول
 ما يقتضيه جنايته يوم جرحه ونصف قيمته يوم مات وبه الجناحتان
 وعلى الثاني ما يقتضيه جنايته يوم جرحه وقيمتها زايده يوم مات
 وبه الجناحتان هذا او ثمانية قيمته زايده بجرحه بالجرح الاول
 سواء كان لو كانت الزيادة بعد الجناحتين لما قلت ولو كانت الجناحة
 الاولى مستهلكة والثانية غير مستهلكة فهذا او ما لو كانتا مستهلكتين

والخمس واحد سوا ولوان الاول قطع يده او رجله ثم قبله اخر فاعلى
الاول قيمة صحاحي وعلي الثاني قيمته وبه الحيان الاول لان الاول
انكف معيه وهو صحيح والثاني انكف حقيقته وهو مجروح بالجرح
الاول والاثان الحكم لا يمنع الاثان الحقيقي فيضمن كله واحد منهما
ما انكف كما لو قتل غيبني عبد وضمن كمال القيمة ثم قبله اخر ضمن الاول
كمال قيمة صحاحي والثاني قيمته وهو مستقر العيني هذا هو الكلام
في الحلالين ثم اعاد محمد رحمه الله هذه المسألة في المحرمين على هذا
الترتيب فقال محمد صرح صيد اجرحا لا تستهلكه ثم صرحه محترما اخر
مثل ذلك المجروح فمات الصيد منهما فعلى كل واحد منهما تمام قيمة
وبه جناية صاحبه هذا الغلط الكتاب واللفظ الذي ذكرنا في المسائل
المتقدمة اظهر وهو ان يقول يضمن الاول ما يقتضيه جراحته وهو
صحيح وضمن الثاني ما يقتضيه جراحته مجروحاً بالجراحة الاولى
وعند الموت يضمن كله واحد منهما كمال القيمة مجروحاً بالجراحتين
فيكون هذا او ما قال في الكتاب انه يضمن الاول كل قيمته وبه الجراحة
الثانية والثاني يضمن كله قيمته وبه الجراحة الاولى سوا في المعنى فرق
بين الحلالين وبين المحرمين اذا احصر الصيد على هذه الوجوه ومات
فان في الحلالين يضمن كل واحد منهما نصف القيمة وفي المحرمين
يضمن كل واحد منهما تمام القيمة والفرق ما ذكرنا ان ما يجب
على الحلال بدل المحل ومعني التكثير والجراحات وما يجب على المحرم
فهو جزا الفعل ومعني البدل فيه تابع استشهد محمد رحمه الله في
الاصول فقال الا نرى ان المحرمين لو قتلوا صيداً بصره واحدة
كان على كل واحد منهما قيمة كاملة ولو قتلته خلالا بصره واحدة
كان على كل واحد منهما نصف قيمة صحاحي لان احدهما لم يتقرب بالثان
ش من الصيد لم يشترك صاحبه فيه فكان ذلك عليها نصفين
ولو كان قتلاه بغير يتقرب ما او على النصف كان على كل واحد
منهما ما تقتضيه ضربته وما بقي من قيمة صخر وبأبضربين فهو عليها
نصفان لان الضربة اذا اختلفت فقد تعدد ذلك واحد منهما بالثان
جز لم يشترك صاحبه فيه لان ضربه كل واحد منهما صارت بحال
لم يبق فيه ضربة صاحبه فينفرد بضمه ثم اشترك في الاثان الثاني
ما ندر فعلهما فكان عليهما ولم يذكر محمد رحمه الله في الاصل ولا صاحب
الكتاب ههنا انه اذا قتل المحرمات صيداً بضريرتين والجواب انه يضمن
كل واحد منهما ما تلت بضربة وما تلت بضريرته ففعلها كان عليهما
نصفان كما في الحلالين هكذا ذكره الصدق الشهيد رحمه الله قال

محمد رحمه الله في الاصل والمحرم في المحرم بمقتضى المحرم في غير المحرم يديه
به ان الحرام لا يتقرب عن علي المحرم بسبب الجناية في المحرم وان اجتمع
حرماتان حرمة المحرم وحرمة الاحرام كما يقتضيه الحرام على الفان
لا جتماع حرمة الاحرام الجمع والعمرة لان حرمة المحرم وصف المكات ثبت
تقريباً للمعققة والاحرام شرع تقطعها ايضاً الا ان الاحرام فعله
وبقوة طاعة فاذا امكن تقطيع البعده المعظمة بالعبادة استغنى عما ليس
بعبادة فلم تظهر حرمة المحرم عند وجود الاحرام فيكون هذا جناية
على الاحرام لا على المحرم فاما احرام الجمع واحرام العمرة كله واحد منهما عمادة
والثاني به جناية على المحرم لا يفي عن التقطيع بالآخر والتقظيم بكل واحد منهما سوا
فيكون جناية على المحرم فيوجب جزاين وهذا لان الحكم يتي تعلق بالمكات
والفعل محلي معنى ان يجب عند كل واحد منهما ففقد اجتمعا على اي
الفعل كالقتيل الموجود في المحلة اذا عرف قاتله لا يجب على اهل المحلة
شي اعني القتل وسقط اعتبار المحل واذا لم يعرف القاتل يبين المحل
محرم قطع يد صيد ثم قطع اخر رجله او يده الاخرى فعلى الاول كمال
قيمة وبه الجناية الاولى هكذا اقال في الكتاب وعلي ما ذكرنا من القياس
على الاول كمال قيمة صحاحي وعلي الثاني ما تقتضيه جراحته لم يضمن جرحه
مجروحاً بالجراحتين وهذا ما قال في الكتاب سوا وانما كان ذلك ما قلنا
في الحلالين ولو كانت الجناية الاولى غير مستهلكة والثانية مستهلكة فعلى
كل واحد منهما قيمة وبه جناية صاحبه هكذا اقال في الكتاب وعلي
ما ذكرنا من العبارة على الاول ما تقتضيه جراحته لم يضمن جميع قيمة وبه
الجراحتان وعلي الثاني جميع قيمته مجروحاً بالجراحة الاولى وهذا
وما قال في الكتاب سوا والمعنى فيه ما ذكرنا في الحلالين الا ان ما يجب
النصف وهن الكل ولو كان الجراح الاول قاتلاً وقد جرحه جرحاً
غير مستهلك ثم جرحه من دبال مجروح غير مستهلك ايضاً فمات من ذلك
كله فعلى الاول قيمتان وبه الجرح الثاني وعلي الاول قيمة وبه الجرح
الاول هكذا اقال في الكتاب وعلي ما ذكرنا من العبارة يجب على الاول
ما تقتضيه جراحته نصف ما يجب على المفرد ثم اذا مات يضمن قيمته
مجروحاً بالجراحتين والثاني يضمن ما تقتضيه جراحته مجروحاً بالجراحة
الاولى ثم يضمن قيمته مجروحاً بالجراحتين وهذا ما قال في الكتاب سوا
واما يقتضيه الجنازة على الاول لا جناية على احرامين لكونه قاتلاً ولو
كانا قاترين هكذا في الجواب الا انه يقتضيه علي الثاني ايضاً فيلزمه قتلان
وبه الجراحة الاولى قال في الكتاب وكل شيء وجب على المحرم فيه الجزا
في الحلالين المحرم جناية بغير الذبح والصدقة والحرمة اراد به جزا الصيد

لان المحرم قد يرتكب محظورا يجب عليه الجزاء سوى الجنائز على الصيد نحو النطيح
 وحلق الرأس عن غير اذى ولا يجوز منه الصوم وانما يحرم في جزاء الصيد
 بين الايتين الثلاثة بالكتاب وهو قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا
 فجزا مثل ما قتل من السم الاية وما وجب على الحلال لم يحرمه الصوم واجزائه
 الصدقة والذبح لان الصوم تصليح واجب بطريق التكفير وبني حق الحلال
 التكفير تابع لما ذكرنا وهذا لان المحرم يجب عليه الجزاء المعنى في نفسه
 فبان ان يقوم فعله متى ما الحلال يجب عليه الجزاء المعنى في القيد فلا
 يترتب فعله متى ما **وروي** الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا
 يحزبه الذبح عن صيد المحرم اذا تصدق بالذبح وقيمة اللحم مثله قيمة الصيد اما
 اذا كان دونه فعليه ان يتصدق بالزيادة الى تمام قيمة الصيد ليصير به
 ثم اعاد رحمه الله جنائز الحلالين وندع عليه الزيادة بين الجنائزين فقال
 حلال جرح صيد اني المحرم جرحا غير مستهلك ثم جرحه حلال اخذ مثله
 فزادت قيمته ثم فعلك منها فمن الاول نقصان الجنائز الاولى بقدره به
 وضمن الثاني نقصان الجنائز الثانية وبه الجرح الاول لانه تعدد به وما
 بقي من قيمة الزيادة عليها لان الزيادة مضمونة على ما مر ولو كانت الزيادة
 بين الجرحين فعلى الاول نقصان جراحته مع الزيادة وما بقي من قيمة
 مع الزيادة عليها لان الزيادة مضمونة على الجرح الاول وان لم تكن
 موجودة وقت الجراحة وفي بعض النسخ على الاول ما نقصته جراحته
 غير زائدة لانها حصلت بعد جنائزه وعلى الثاني ما نقصته جنائزه
 زائدة لانها حصلت قبل جنائزه وما بقي عليها **ولو كان الاول** قطع
 يده والثاني رجله وزاد بينهما ومات فعلى الاول ما نقصته الجراحة الاولى
 غير زائدة وقيمة زائدة يوم مات وبه الجنائز الثانية **وعلى الثاني**
 ما نقصته جنائزه زائدة ونقص قيمته يوم مات وبه الجنائز الثانية وهذا
 لا يشكل في حق الثاني لانه لم يبلغه قبل الموت لا حقيقة ولا حكما
 للموت فبان ان يفتل الاول حكما وانما يشكل في حق الاول لان فعله اطلاق
 حكما فكان ينبغي ان يجب عليه جميع قيمته يوم جنى من غير اعتبار
 النقصان كما ذكرنا فبان ان المردد الا ان الوجه فيه ان نقص بغير حال
 الصيد بالزيادة ونزولها ما وجب عليه من الضمان فبان ان لو
 لوا وجبنا عليه جميع قيمته صحابي يوم جنى وبه الجنائز الثانية اذ ادى الى
 استقطا ما وجب عليه من نصف ضمان الزيادة بسبب سرية جنائزه
 لانه حين جنى لم تكن الزيادة موجودة فلا بد من ضمان الزيادة في
 قيمته يوم جنى ولو قلنا ينقص قيمته يوم مات زائدة ادى الى استثناء
 ضمان ما تنزله بانثله وهو البعد لانها مقطوعة وقت الموت فكانت

تقدير

تؤخر الضمان الواجب عليه في اعتبار النقصان او لانه قيمة زائدة يوم
 مات وبه الجنائز الثانية بخلاف ما اذا لم يتخلل الزيادة لانه يودي الى
 هذا او قطع اليد اطلاق حكما فيجب قيمته يوم القطع **ولو كانت الجنائز الاولى**
 غير مستقلة والمبيدة بحالها فعلى الاول ما نقصته جنائزه يوم جنى ونقص
 قيمته يوم مات وبه الجنائز الثانية على ما مر وعلى الثاني ما نقصته
 الجنائز الثانية من قيمته يوم جنى وقيمته زائدة يوم مات وبه الجنائز
 فقد اعتبر النقصان في حق الثاني وفعله اطلاق حكما وكان ينبغي ان
 يجب قيمته زائدة يوم جنى وبه الجنائز الاولى لان الجواب ان هذا احتياط
 العبارة اما لا اختلاف في الحكم لانه لا يستقط في الحالين شي من الضمان
 الواجب عليه بسبب جنائزه هذا امكن جرح عبد رجله خط ومات ولا
 عاقلة له لا فرق بين ان يقال على الجنائز قيمته صحابي وبين ان يقال
 عليه قيمة ما نقصه الجراحة وقيمة مجروح كذلك هذا وكذا الركبت
 الزيادة بعد الجنائزين مني هذا القياس والله اعلم . . .
باب المحرم بجرح الصيد ثم يفتل الى احده
احراما ارجل من ذلك ثم يحرم احراما احراما بشارة حلال وهو
 محرم بشين او شي واحد **اصل** الباب ما ذكرنا ان ما يجب على
 المحرم بالجنائز على صيد المحرم جزاء الفعل فنقصه دبعد الجنائز
 وما يجب على الحلال بدل المحل فلا ينقصه والعبارة في باب الجنائز
 بعد الجنائز واحكامها لا بعد الجنائز **وصرف** احرام ان الجنائز
 متى تكررت في عين واحد في احرام واحد ان يتخلل البرور الجنائزين
 كان حكمه حكم جنائز واحدة لا اتحاد المحل والسبب كما في الجنائز على
 الادبي وان يتخلل البرور واعتبر كله واحد جنائز على حدة كالجنائز
 على الادبي ايضا وقد ذكرنا اذا عرفنا هذا **قال محمد** رحمه الله محرم
 بعرة جرح صيد جرحا غير مستهلك ثم اضاف اليه عذرة حجة ثم جرحه
 جرحا اخر غير مستهلك فذلك الصيد من ذلك كله فعليه قيمته صحابي للعبرة
 لا يرفع عنه شي بالجنائز الثانية وعليه قيمة اخري للعبرة وبه الجرح
 الاول لانه لما جرحه في احرام العذرة والصيد صحابي وانقل به الموت
 فقد جنى على احرام العذرة بقتل الصيد فيضمن قيمته فان قيل
 وجب ان يحيط عنه نقصان الجرح الثاني لان اختلاف الاحرامين
 المحرمين ولو اختلف المحرمات بان كان احدهم مفردا بعرة فخرج به
 والا حرم مفردا بعرة فخرج ومات يضمن الاول قيمته وبه الجراحة الثانية
فيل وهو العذرة بينهما وهوان ثمة ما تلفت بالجنائز من الثاني
 لم يلف بجنائز الاول ولا بسراية جنائزه فيجب طرحه اما هذا ان لم يلف

الجناية الاولى ولا يسراية جناية ثالثة لكن ثلث بمسيرة جناية وجدت
 منه على احرام تلك الحرة لان احرام تلك الحرة باق وقت الجرح
 الثاني فصار الجرح الثاني جناية منه على الاحرام الاول والجناية
 على الحج وحده وانه الجرح الاول فيمنه قيمة محرمة بالجرح الاول لان
 الجناية الاولى لم يضاف احرام الحجة فلا يجب عليه الحج نقض تلك
 الجراحة **فان قيل** ينبغي ان يجب عليه ثلاث قيم فتم بالجناية الاولى
 على احرام الحرة وقيمتان بالجناية على احرام الحرة والحج حتى جرحه
 ثانيا لانه قال وقت الجناية الثانية قبل له فدل عليه بالجناية
 على احرام الحرة على هذا الصيد جزاؤه والجناية على صيد واحد في
 احرام واحد لا يوجب اكثر من جزا واحد لانه متدرج بالثقل فكانت
 مسي البلية من حيث وجب فان وجب الجزا بالجناية الثانية بسبب
 احرام الحج لولاه لما وجب فكان بمنزلة المفرد عند الجناية الثانية
 فلهذا الزمة قيمتان ولو حصل من الحرة ثم احرم بالحج ثم جرح ومات
 من ذلك فعليه للمرة قيمة وبه الجرح الثاني والحج قيمة وبه الجرح
 الاول كان كله جناية صادفت احراما على حدة فصار بمنزلة محرمين
 جرح كل واحد منهما هذا الصيد جرحا على حدة يجب على كل واحد
 قيمة محرمة والجراحة مما حده فترق بين هذا وبين الاول والفرق
 انه اذا لم يحل من الحرة فالجناية الثانية وجدت خالفا فيام الحرة
 ولو لم يقف اليه احرام الحج كانت الثانية مضمونة ان كان بعد البيرة
 وممنوعا عنها ان كانت قبله فلا سقط عنه شي لعم الحجة اليه فاما اذا
 حل من الحرة فقد اسند الاحرام ولو لا احرام الحج لكانت الجناية
 الثانية قد راد ولا يخفى بسبب الحرة شي احرام الحج بعده لا يوجب
 للمرة شي بالجناية الثانية فلهذا لم يطرح عنه في المسئلة الاولى شي
 بالجرح الثاني وطرح في المسئلة الثانية لانه اذا حل قايما صار قابلا
 بعد السراية وقد وجد جرح اخر قبل السراية واحرام الحرة وقت
 الجرح الثاني ليس باق ليكون الجرح الثاني جناية على احرام الحرة
 فيوجب دفعه بخلاف المسئلة الاولى وانما طرحنا نقض الجناية
 الاولى على الزمة للحجة في المسيلتين لان الجناية الاولى وجدت قبل احرام
 الحج فصار كما لو جرحه وهو حلال ثم احرم بالحجة ثم جرحه جرحا
 اخر ومات من ذلك كله ولو حل من عمرته ثم فرق والمسئلة بخلافها
 فعليه ثلاث قيم قيمة للمرة وبه الجرح الثاني لانه لما حل من الحرة
 لم تكن الجناية الثانية مضمونة في ذلك الاحرام فوجب صط الجراحة
 الثانية عنه لما ذكرنا وقتنا للمقدان وبه الجرح الاول لانه جنى

على احرامه وبه الجرح الاول وصار بمنزلة ثانيا جرح صيدا ومنه جرحه
 جراحة اخرى ومات منها فعلى الثاني وثبتان وبه جرح العمد
 وعلى المفرد قيمة وبه جرح الثاني ولو كان الجرح الاول والمسئلة بخلافها
 غير المفردة فتمت صحابي والمقدان قيمتين وبه الجرح الاول لان الاول
 لما كان مستهلكا وجب عليه قيمة صحابي للحال على ما ذكرنا ولا يكون
 الثاني مستهلكا اذا كان من جنس الاول محرم وحلال قتلا صيدا في الحرم
 بضرية واحدة بان احذر رحا واحدا مثلا وجرحاه به جرحا واحدا
 وربما عن قوس ثم مات الصيد من ذلك فعلى الحلال نصف قيمة صحابي
 وعلى المحرم جميع قيمة صحابي لما ذكرنا ان الواجب على الحلال بدل التحل
 فلا فرق في حقه بين ان يشترك محرم او حلال وما وجب على المحرم
 جزا فلا فرق في حقه ايضا لاختق الجناية على الاحرام لم يغير النقض
 هنا لان احدهما لم يتعدا تلاف جزؤه يشترك صاحبه فيه فان
 الضربة واحدة وقد لاقت الصيد وهو صحابي **ولو قتلاه** بضريتين
 ودقت ما يفرم كل واحد منهما ما نقضه ضربة من قيمة صحابي لان
 كل واحد منهما يغردا تلاف حرمة من على الخلاف نصف قيمة هـ
 مضروبا بضريتين وعلى المحرم جميع قيمة مضروبا بضريتين اعتبر
 النقضات هنا لان كل واحد منهما يغردا تلاف جزؤه فينفرد
 بقتله **وذكر** الحفاصا عن الثاني ابي حازم ان ما ذكر محمد رحمه
 الله من جواب الضربتين اذا وقتا ما يحول على ما اذا كان لعمان
 ضربة احدهما الكبر من الاخر لم يقيد اعتبار النقضات اما اذا كانا على
 السوايات كان نقصان ضربة كل واحد منهما درهم مثلا لا حاجة اليه
 اعتبار النقضات بفعل كل واحد منهما لعدم الفايده والا يودي
 الى اسقاط بعض ما وجب على كل واحد منهما بل يجب على الحلال
 نصف قيمة صحابي وعلى المحرم جميع قيمة صحابي لكن الصحيح ما قاله
 محمد رحمه الله لانه ان كان لا يودي الى اسقاط شي ما وجب عليه
 لكنه يودي الى ان يجب على المحرم ضمان ما يفرد الحلال بالتلاف
 مباشرة وهذا الاوجه **باب** انه اذا كان قيمة الصيد عشرة
 وانقص بكل جناية درهم نصيب قيمة يوم الموت ثمانية فلو
 اوجبت على المحرم ما انتقص بجنايته في ذلك درهم وقيمة يوم مات
 مضروبا بضريتين يكون جميع ما غرم عشرة دراهم ولو اوجبت
 عليه قيمة يوم الجناية بلية عشرة وقد انتقص درهم بجنايته
 الحلال فيلزم منه ايجاب زيادة على المحرم من غير ان يلف
 مباشرة وسما اما في حق الحلال لا يثبت وت الحال فانه لو غرم

ما انتقص بحياته اولا وذلك درهم ونصف قيمة يوم الموت وذلك
اربعة يلزمه خمسة ايضا **ولو بدأ الحلال** ثم بيى المفرد فعلى الحلال
ما انتقصه بحياته صحى وعلى المحرم قيمة وبه الجراحة الاولى وعلى
الحلال نصف ما بقي من قيمته وبه الجنايات فلهذا اقال ابن ابي شيبة
وعلى العبارة التي قلنا في الباب المتقدم فعلى المحرم ما انتقصه
جراحته وبه الجرح الاول ثم يجب عليه كل قيمة مجروحها بالجراحتين
وعلى الحلال ما انتقصه جراحته صحى ونصف قيمته مجروحها
بالجراحتين وهذا او ما قال في الكتاب سواء اما الحلال فلا
النتقصان كان بمباشرة الجرح وهو صحيح والهلاك سرية فله
وهو مجروح بجرحين واما المحرم فلا ينتقصان كان بالمباشرة
وهو متقوص بالجرح الاول والهلاك سرية فله وهو متقوص
بجرحين الا ان الذي عليه كفارة من وجهين كما مل ولوكا كانت الجنايات
الاولى من الحلال استهلاكا بان كان قطع به او جرحا والجنايات
الثانية من المحرم ليس باستهلاك فعلى الحلال قيمة كاملة في
الحال لانه فوت الصيد معنى وجواب المحرم ما قلنا مفردا لم
وقارت وصلات تملوا صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى القارن
جزا ان يريد به قيمتان وعلى المفرد جزا يريد به قيمة وعلى
الحلال ثلث الجزا يريد به ثلث قيمته لانهم اشتركوا فيما تلف بمباشرة
جنايتهم وفيما تلف بسرية جنايتهم الا ان الواجب يتجدي في
حق الحلال المعنى البدئية وثبتا كل في حق المفرد وثبتا عفو
حق القارن لما قلنا فان به الحلال مجروح ثم بيى المفرد ثم ثلث
القارن فثبت من ذلك كله فعلى الحلال ما انتقصه بحياته من
قيمة صحى لانه يزداد تلافيه وثلث قيمة مجروحها بثلاث
جراحات هلك اذكر في بعض النسخ وذكر في البعض وعليه ثلث
قيمة وبه الجراحات الثلاث فان لواء الاصح هو الرواية الاولى
لان ما انتقص بفعله ضمن مرة فرفع عنه ذلك كما يرفع عنه العقاب
الحاصل بالجراحتين الاخرين وتاويل الرواية الثانية انه
لم يذكر جراحته نفسه لو خروجه ايم به الجراحات الثلاث فثبتا
سوي جراحته نفسه وعلى المفرد ما انتقصه جراحته مجروحها
بالجراحة الاولى لان فعله صا دته وهو مجروح بالجراحة الاولى
وعليه قيمة وبه الجراحات الثلاث ومن بعض النسخ وبه الجرح
الاول والثاني فان لواء الاصح والثاني سهو من الكاتب لان الثاني
فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله واما يرفع عنه ما انتقص به

بفعل غيره **وتاويل** الرواية الثالثة بنية يعنى الاولى قبل جرحه والثانية
بعد جرحه فيكون ثالثة في الحقيقة وتسكت عن جرح نفسه
لوضوحه وعلى القارن قيمتان وبه الجراحات الاوليات
لان جنايته وجدت وبه الجراحات الاوليات وعلى ما ذكرنا
من العبارة فعلى القارن ما انتقصه جراحته مجروحها بالجراحتين
لكن نصف النقصان ثم قيمتان مجروحها بثلاث جراحات وهذا
وما قال في الكتاب سواء **ولو كانت** الجنايات الاولى والثانية استهلاكا
بان كانت الاولى قطع يد او رجل والثانية فقوم عيني فعلى الحلال
قيمة صحى في الحال لان الاستهلاك الحكي لا يتوقف على السرية
وعلى المفرد قيمة وبه الجرح الاول لانه تلف حكيما من وجه اخر
وبه الجنايات الاولى لان ترحس الصيد بقوايمه وعينه والامن
من حيث القوايم وان فاته فمن حيث العينين قائم فكان الثاني
ان تلافيا كما لا يرد ولا يرفع عنه الجرح الثالث لانه استهلاك للحال
لخلاف ما اذا هلك بالسرية وعلى القارن قيمتان وبه الجنايات
الاوليات لانه اتلفه حقيقة باثر فعله وهو متقوص بالجنايتين
وذكر في بعض روايات الاصل فقي عيني وبه بعضها فقي عيني
واراد به الجنس لا تقويت عين واحدة **مفرد** بهمة جرح صيدا
ثم جرحه خلاص ثم اضاف المفرد الى العمة حجه ثم جرح الصيد
جرحا اخر فثبت من ذلك كله فعلى المحرم قيمة وبه الجرح الاوسط
للمرة وهو جرح الحلال لان الجرح الاول فعله والثالث ايضا
فعله وقد وجد قبل ان يجل من العمة فلا يجب رفعه اما الاوسط
فعلى غيره فلهذا وجب رفعه فعلى العمة قيمة وبه الجرح
الاوسط وعلى قيمة اخرى للمحبة به الجراحات الاوليات لان
الاول وان كان فعله لكنه سبق احرام النج فلم تكن جنايته عليه
والاوسط فعلى غيره فالجنايات الاولى لم يصادق احرام العمة
وهذه عين مسئلة اول باب الا ان الزيادة فيها جنايات الحلال
فرفع عنه ما انتقص بحياته الحلال والثاني ما ذكرنا **وعلى** الحلال
ما انتقصه جراحته مجروحها بالجرح الاول ونصف قيمته مجروحها
بثلاث جراحات لانه اتلف نصف صيد مجروحها بجراحتين وقد
ضمن جراحته نفسه فرفع عنه الكلد ثم ايضا النصف وان تلف
الصيد بثلاث جنايات لان العمة لعدد الحياه لا لعدد الجنايات
والجنايات اثنتان ولو جرحه المفرد بهمة ثم هل من عمة ثم جرحه
حلال في الحرم ثم قرن الذي هل من عمة ثم جرحه جرحا اخر فثبت من ذلك كله

ففعلوا المنرد بالعمرة فتمت به الجنائيات الاصرار لانهم لما حل لم يكن
 الجنائيات الثلاثة جنائيات من غير الجنائيات الاولى فوجب دفعها ورفع
 جنائيات الحلال ايضا فاذا ارفعت الجنائيات الثلاثة والثالثة كانت عليه
 قيمته وبه الجنائيات وعليه ايضا للعترة ان قيمته من الجراحات
 الاولتان لانها كانت قبل احرامه للعترة وقد هذه المسئلة عين المسئلة
 الثالثة من الباب الا ان الزيادة فيها جنائيات الحلال وعلى الحلال
 ما يقتضيه الجرح الثاني مجروحاً بالجرح الاول ونصف قيمته به الجراحات
 الثلاث لما قلنا ولو كانت الجراحات كلها استهلاكا لم تقطع
 به او رجل او فني عيين مفعلي المنرد بالعمرة فتمت صحيحة للعمرة
 لانه اتلخه حكماً ونقض صحيح وعليه للعترة قيمتان به الجنائيات
 لانه حل من عمرة وهذا الاحرام احرام للعمرة واحرام للحجته وقد
 استهلكه حكماً وهو مجروح بجراحتين وعلى الحلال ما يقتضيه
 صرحه به الجنائيات الاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث لما
 ذكرنا ونقول المسئلة ان الاول قطع به فكان استهلاكاً كما ثم
 الحلال قطع رجله فلم يكن استهلاكاً كانه الاول بعد ما عترة فمما عيينه
 فكان استهلاكاً كما واما ان عبي يقول لو كانت الجراحات كلها استهلاكاً
 ابي في صورة الاستهلاك لو انقرد كان استهلاكاً ولهذا اعتبر الفقهاء
 في جنائيات الحلال محرم اصطفاً صيداً فعليه ان يستل ما قلنا في
 الباب المتقدم فان ارسله انسان من يده فلا شيء عليه لان الصيد
 محرم العيين على المحرم بالنص قال الله تعالى وحرم عليكم صيد البر
 ما دام صوماً فلم يملكه بالاحذ كن اشترى حمر لا يملكه لانه محرم العيين
 واذا لم يملكه لم يكن المرسل متلفاً عليه شيئاً ولانه فعل ما يحق عليه
 فانه شرعاً فهو كمن اراق حمر المسلم بخلاف ما لو احرم وفي يده فبه
 فان يجب عليه ان يرسله فان ارسله انسان من يده فعليه قيمة عينة
 ابي حنيفة رحمه الله فيها سوي بين الصيد المملوك وغيره واما ابو
 حنيفة رحمه الله ففرق فقال ان الصيد قتل الاحرام كان ملكاً له
 متقوماً ولم يبطل ذلك بالاحرام الا ان يري ان الصيد لو كان في بيته
 بقي مملوكاً متقوماً على حاله عندنا الذي ارسله من يده اتلف
 عليه ملكاً متقوماً فيضمن بخلاف اراقه الحمر على المسلم ثم الواجب
 عليه رفع يده ولو رفع بنفسه به فمفع على وجه لا يفوت ملكه بعد
 ما يجل من احرامه فاذا فوت عليه ملكه فقد زاد على ما يحق عليه
 فعليه فيكون ضامناً وهذا طريقه ايضا في اتلاف المعارف بخلاف
 ما اذا اجره في حالة الاحرام لانه لم يملكه على ما ذكرنا حله على الفرق

بينهما ان المحرم اذا اخذ صيداً ثم ارسله فاخذه غيره ثم وجد ه
 المحرم في يده بعد ما حل فليس له ان يسترده منه ويملكه لو احرم
 وفي يده صيداً ارسله ثم وجد ه بعد ما حل في يده غيره كان له ان
 يسترده منه وعند الكفا في رحمه الله اذا كان للمحرم صيد مملوك
 في منزله يلزمه ان يرسله لانه متعرض له بما سلكه في ملكه وذلك حرام
 عليه بسبب الاحرام فيلزمه ان يرسله كما لو كان في يده حقيقة لكن
 يستدل عليه بالعادة الظاهرة فان ان سيجرون ولهم في
 بيوتهم بروح الحمامات وغيرها ولم يتكلف احداً رسال ذلك قبل الاحرام
 ولا امر بذلك وهذا لان المستحق عليه ترك التعرض للصيد لان التمه
 عن ملكه وتعرضه انما يتحقق اذا كان الصيد في يده بحضرة اما اذا كان
 غائب عنه في بيته لا يكون هو متعرضاً له فلا يلزمه ان يرسله **وهذا**
 لان بالارسال لا يزول ملكه فلا فائدة فيه **الترجي** انه كما يحرم عليه
 التعرض للصيد يحرم عليه التطيب وليس الحنيط ولا يلزمه اخراج
 شيء من ذلك من ملكه فلو قتل انسان الصيد الذي اخذه المحرم
 او اكله في المحرم وهو حلال او محرم في المحرم او في الحل فعل
 كل واحد منهما حرامه **اما** الفتل فلا نه حرم على احرامه او المحرم
 بالاحذ ثم الحلال هنا يضمن جميع القيمة كالمحرم سواء **بمقتضى** ما لو
 اشتركا في قتله حيث يضمن الحلال نصف قيمته لان الضمان على
 الحلال هنا وجب بالقتل والقتل وجد منه وحده وفي الشرك
 وجد منهما ثم يرجع الاخذ على الفتل بما ضمن من الجراحات عندنا
وقال رحمه الله لا يرجع عليه بشيء لان المحرم ضمن بفعله
 نفسه وهو الاخذ فلا يرجع على غيره ولا نه لم يملك الصيد ولا كانت
 له فيه به محترمة ووجوب الضمان على الفتل بما ضمنه راحد
 هذه بين المسيئين ولا نه بالقتل لزمه كفارة يعني بها ويجزى
 بالصوم منها فلو رجع عليه انما يرجع بضمان المائنة ويجسه به
 ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه **الا** ان نقول الاخذ ما ادي
 الجزا ان لم يملك الصيد فقد قام مقام المالك لان اخذ الصيد
 سبب الملك وهو في ذلك للملك في الجملة ولهذا يملك الصيد في المحرم
 بالارث الا انه لا يمكن اثبات الملك فيه لمعني فيه وهو كونه صيد
 المحرم لكن اذا لم يمكن اثبات الملك فيه لمعني فيه وهو كونه صيد
 المحرم لانه اذا لم يمكن اثبات الملك فيه مع وجود السبب ونقص
 رد الشك ان لا يتحقق بغير الملك في المضمون مستند الى السبب السابق
 اظهر السبب في حق بدل الصيد واقا منه مقام المالك في حق المخرج

ببدله علي الثالث لانه لا مانع في حق البدل ولا تعدر فيظهر في حق
البدل وان تغذر في نفسه الصبي كما في غاصب المدر **ولا** يده
علي هذا الصبي معتبرة لانه يمكن بها من الارسال واستفاد الحرارة
عن نفسه كيد الغاصب علي المقصوب يد معتبرة مع الغدوم المذكور
بها من استفاد طرائف الضمان والقتل يصير موقوف عليه هذه اليد فكون
ضمانا مناله وان لم يملكه الاخذ كما لو قتل المدر في يد الغاصب وهذا
لانه فوت عليه ما كان علي شرف الاستقوط وذلك مقتضى الرجوع
كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا والذي قال يعني به او يخرج
عنه بالصوم فذاك ليس لمعني راجع الي نفسه الحق بل لمعني من لم
الحق فان حقوق الله تعالى علي عباده بطريق القنوت والحرمان
عنه بالصوم لان الله تعالى عني عن مال عباده وانما يطالب منهم
التعظيم ٢ مره ومثل هذا التقابل لا يمنع الرجوع كالباب اذا
عصب مدراسه فقصص منه اخرته ان الابن ضمن اياه رجع الاب علي
الغاصب منه وان كان هو لا يحسن في لزمه لانه لو كان له ان يحسن
الغاصب منه في يده يطلبه به **ولو صاد** حلال في الحرم فقتله صبي او
نضراين او بهيمة في يده فعلي الاخذ جزاؤه لما نكث ولا يبي علي القتال
من الجزا اما الصبي فلانه لا تكليف عليه فلا يظهر الحرمه في حقه
واما النضراين فلانه ما دان بعصه وقد امرنا ان نتركهم وما يدبرون
ولان ادا الجزا عنه وهما لا يجن طبايا بالعبادة الا ان الاخذ
يرجع علي القتال بضمن لان الاخذ لما قام مقام المالك فيه صار كان
الصبي او النضراين قتل صيدا مملوكا له وهما يبرأ حذا ان بضمان الافعال
حق لتعبد **حلال** دل محرما علي صبي في الحرم او حلالا مثله او نصرانيا
او صيبا فقتله فلا ضمان علي الدال ولو كان الدال محرما وجب عليه الجزا
والخرف ما قلنا في الباب الاول ان الدال ليس بمختلف فلا يضمن
بالدلالة الا ان المحرم ضمن بعقد الاحرام ان لا يتصرف بالصبي والترم
الضمان بالتصرف له وبالادلة لا تغرض له ولا ان منه في الجهل مكانه
فاذا اعلم بالدلالة صار متصرفا له فله ما التزم من الضمان بالتصرف
خلاف الحلال **فان قيل** لو كانت الدلالة محظورة احراما وجب
عليه ان يحرم تن ولم اذ اقبل الحلال باشارة المحرم او دلالة قلنا فيه
روايات والاصح انه يحرم تن ولم قال محمد رحمه الله في الزبادات
علي سبيل الاستصحاب لا نذكر ان الجزا يجب علي المحرم بالدلالة
وان كان لا يحرم الصبي بالدلالة المحرم **وذكر الحاکم** رحمه الله في المنقح
ان الصبي يحرم بالدلالة المحرم في قول ابي حنيفة وابي يوسف وظاهر

قوله عليه السلام لا يصح باي قتل دة هل اعسم هل اسرته هل
دلته دل عليه حيث علق الاباحة بانقت الكلد فكان ما ذكر في
الزبادات قول محمد رحمه الله وانه يجب الجزا علي الدال اذ لم يعلم
به الا صايد اما اذا علم به فلا ضمان عليه وكذا اذا لم يجد قه ثم اخره
اخذ وصدق الثابت وقتله في الجزا علي الثالث لا علي الاول
كتاب الغنما باب
ما ينفذ من قضا الغنم وما لا ينفذ **اصل** الباب ان كل من يصلح
شاهدا في حادثة يصلح قاضيا فيها ومن لا يصلح شاهدا لا يصلح قاضيا
فيها لان كل واحد منهما اثبات الولاية علي الغير لان الشاهد اوجب
القضا علي الغنم والقاتل في يلزم الحق علي المشهود عليه فكان
مسلمين فصح الاستدلال باصداها علي الاخر تغنيا واثبات **ولا**
القضا اليك بموجب الشهادة وتثمين حكمها فكان منها ثم القاض
اذا قضى لا يجوز من ثلثه اوجه اما ان يقضي لغيره من كل وجه او
لنفسه من كل وجه او لغيره من وجه ولنفسه من وجه ففي الوجه
الاول ان يقضي بما في كتبه الله تعالى او سمعه رسول الله صلى الله
عليه وسلم او بينا اتفق عليه الصيغة او بالتعيين رضي الله عنهم
ينفذ قضاؤه وليس لاحد ان يبطله وكذا ان يقضي بما سمع عنه
عن واحد من المعروفين من الصيغة رضي الله عنهم لان قول مثله حجة
وهو مقدم علي الصيغة في قوله عليه السلام اصحابي كالجزم بانهم
اقتديتم اهتديتم ولا ينفذ بيظنه عن اصحابي رضي الله عنه احتمال
السموع فقد كانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
يسمون به قارة ويردون اخري وفيه ايضا احتمال ترجيح الاصابة
في نفس الدال فقد ومعا لما لم يوفق غيرهم بعد هم ولا ينبغي له ان
يجز عنهم ان كانت المسئلة مختلفة بينهم **رسد** عيبا من رايه لانهم لو
اصتموا علي قول لم يجز لاحد ان يجز عنهم فاذا اختلفوا علي اق ويل
محصورة فذلك اجتماع منهم علي ان الحق لا بعد وهم فلا يجوز لاحد
ان يجز عنهم ولكن يجز را حسن الاق ويل في نفسه لانهم لما اختلفوا
ولم يجز المباحة بينهم بالرواية فقد انقطع احتمال السماع وتعيين
القول بالراي فتعارضوا فيهم كعارض الاقضية وعند ذلك علي
القاتل ان يصير الي الترجيح ويجز بما ظهر رجحان رايه فيه فان
لم يتبين له وجه الترجيح فله ان يجعل باي الاق ويل لان بالتعارض
لا تستقدم الحجة في اق ويلهم فيبين ان يجعل باحسنة في نفسه
ويكون ذلك منه غلا بالحجة فان لم يجد من احد منهم شيئا وهو من

اهل الاجتهاد يجتهد فيه ونسبه ما جاء عنهم ويقضي بما راي انه الحق لانه ما مر
بالقضا والتكليف بحسب الراسخ والذي في وسع الاجتهاد عند انقطاع
الادلة كما في اشباه القبلة **والاصل** فيه حديث معاذ رضي الله عنه
فان اشكل عليه شئ وردها من اهل الفقه وكذا ان لم يكن من
اهل الاجتهاد لانه يجتاز الى معرفة الحكم ليتقن به وقد عجز عن
ادراكه بنفسه فنرجع الي من يعرفه كما اذا اجتاز الى قبة بين فان
اختلفوا فيه نظر الى احسن اقاويلهم واشبهها بالحق فيما حذته كما
بيننا في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم **الا** ان هناك راي خلاف رايهم
احسن واشبه بالحق فحينئذ لا بد ان اجابهم لا يتخذ به ورايه وهو
واحد منهم ولان رايه صواب عنده واغوي من رايهم فلو قضي برأيه
غيره كان قاضيا بما هو حفظ عنده وقضا به بما عنده انه هو الصواب
اولي وان لم يكن من اهل الاجتهاد لم يجز رجوع الاقوال اليه نظرا اليه
افتقارهم عنده واورعهم فحينئذ يقول هذا الاجتهاد مثله **ولا يحيل**
بالحكم اذا لم ينسب له الامر ما لم ينسب له وبشبهه **والاصل** في الفقه لانه ما مر
بالقضا بالحق ولا يستدرك ذلك الا بالثبوت وقال عليه السلام
انما بيني وبين الله والعجلة من الشيطان **والاصل** فيه حديث الشعبي
رحم الله قال كانت القضية ترفع الي عمر رضي الله عنه ويري ما في ذلك
شعرا ويشير اصحابه وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في المعروفة
معروف فاذا قضي لغيره بما ذكرنا من الدلائل على الترتيب الذي ذكرنا
او باجتهاده في موضع يسوع فيه الاجتهاد بان لم يجز له نصا
واجا بما بعد قضا به على من وافق رايه راي القاضي او خالف حتى
لا يجوز لغيره ان يتقضى لان قضاؤه اذا نفذ عن اجتهاده منقذ ترجيح
اجتهاده بالثبوت القضا به وبشبهه له زيادة رتبة فلو نقضت باجتهاده
اجزله ينقض القضا به لنقص الشيء به وودونه وذلك لا يجوز وان
قضي في حادثة لا يسوغ فيها الاجتهاد بان خالف نصا او اجبا على
لا ينفذ لان الاجتهاد ليس بحجة في هذه الصورة وهو كما لو محري
في القبلة عند معاينة المحراب او عنده من يسب دعته **وفي الوجه**
الثاني لا ينفذ ولا يتوقف على اجازة قاض اخر حتى لا يعمل فيه اجازة
قاض اخر حتى لا يعمل فيه اجازة قاض اخر لان ذلك الحكم ان كان
مفوضا عليه او مختلفا فيه او مجتهد اجتهاد لكن الامة اجتمعت على ان
قضا القاضي لنفسه ولمن لا يجوز منها دونه لم باطل فكان قضاؤه واما
غيره من القضا لاجتماع **وفي الوجه** الثالث صورته اذا كان اميرا او
مخدرا في قذف قد بات فحينئذ لا ينفذ فان امضاها قاض اخر

نفذ لانه فقي لنفسه من وجه لان كونه قاضيا مختلف فيه فلو نفذ
قضاؤه بغير قاضيا لنفسه فلا ينفذ لكن يتوقف لان له محجرا لان من
العلماء من يقول يصلح قاضيا وهذا بخلاف ما لو قضي بشهادة الاعبي
والمحدود في القذف حيث ينفذ لان شهادته مختلفة فيها اما القضا
بشهادتهما ليس بمختلف لبيكون قاضيا لنفسه من وجه فنقد **وهو**
اخر ان الحكم في حق المحكمين بمنزلة قضا القاض في حق الناس كافة
فتعتبر اهلية الحكم للشهادة في حقها كما يعتبر ذلك في حق القاض
في حق الناس كافة وبمنزلة المفتري في حق غيره حتى لو رفع
حكمه الى القاضي وهو مخالف لرايه ابطله وان كان ذلك مما يختلف
فيه الفقهاء ويسوع فيه الاجتهاد **وعند** ابن ابي ليلى حكم الحكم بينهم
في المجتهدين نافذ ولا يبطله القاضي لان يكون مخالفا لنفسه او
الاجماع بمنزلة قضا القاضي **والاصل** في جواز التحكيم قوله تعالى هو
قاضيكم حكما من الله وحكما من اهلها **ولما روي** ان ابن ابي كعب
وعمر ابن الخطاب رضي الله عنهما احتضا في شئ فحكى زيد بن ثابت رضي
الله عنه وجه قول ابن ابي ليلى انه في بينهم صاروا بحكم المولي وحكم
الحاكم في المجتهدين نافذ ولا يبطله قاض اخر وان هذا الحكم لو
اراد ان يبطل حكم نفسه في المجتهدين ات ليس له ذلك فكذا لا يكون لقاضي
اخر ان يقول بيب هذا الحكم ات في التحكيم فيكون بمنزلة قضا
امطلا حهما محلي شي بالتراضي ولو امطلا في المجتهدين على شي ثم رعا
الي القاضي كان له راي في تنقيده وابطاله فهذا مثله وهذا الاخير
ولا يتر على نفسه ولا يتر له على القاضي وقد كان للقاضي راي
في هذه الحادثة لو ارتفع قبل حكم الحكم بينهم فلا يبطل رايه بحكم
ولا لا ولاية للحكم على المجتهدين في هذه الحادثة في تقديم قول
العضد انما ولايته على نفسه وعلى الخصمين فلا يصير المجتهد
بينه بحكمه كما ينتق عليه **تخلاف** القاضي المولي فله ولاية على الناس
كافة لان لموليه وهو الخليفة ولانه على الناس كافة وانما لا يبطله
اذا وافق رايه لان حكمه يلزم القاضي شيئا ولكن لانه لو نقضه احتاج
الي اعادة مثله فليس في الاستقلال بالعضد فائدة وانما لا ينقص
حكمه بنفسه لذوال ولايته حيث نفذ الحكم بينهم **اذا عرفنا** هذا
قال محمد رحمه الله اذا مات الرجل وله على القاضي او امرائه
اربعين اقراره من لا تقبل شهادته القاضي له دين فادعي رجل انه
وصي الميت واقام بيعة على ذلك فانه يقضي بوصايتة استخسانا
لان القاضي يصلح شهادته في هذا لما ذكرنا في الشهادات

العزمين اذا شهدا بالوصاية والموت ظاهر فقلت شهد دتهما استحسن
 فكذا القضا ولا نه لو لم يتخذ يحتاج الي لقب الوصي والقضا وروى الميت
 ابعد عن التهمة من وصيته **ولو ان القاضى** او ابنة او امراته دفعه اليه
 الدين وقامت البراءة لانهم دفعوا الي وصي الميت فلو مات القاضى او عزل
 وحجبه الورثة الوصاية وارادوا احد الدين من القاضى او ابنة فقامت
 البينة على قضا القاضى بالوصاية للوصي قبل قضا الدين منه ومن
 قريبه فان القاضى الثاني يتخذ قضا الاول ويحرق قضا الدين منه
 ومن قريبه ولو ابطال لا يبطل لان قضا الاول وقضى في محل الاجتهاد
 وليس ثمة نص ولا اجماع بخلافه وقد ذكرنا ان مثل هذا القضا
 لا ينقص بالاجتهاد فكان الثاني في الرد مبطلا فلا يبطل الثاني
 الكتاب الي القضا الذي مر في مقدمه الباب ان كله من يصلح شهادته
 يصلح قاضيا ولو ان القاضى دفع الدين او قريبه الي الموصي او لا يتم
 شهده الشهود بالوصاية فبقي بذلك ثم عزل او مات فان القاضى
 الثاني يبطل القضا الاول ولا يجعله وصيا ولا يبرأ القاضى ولا وصية
 من الدين لانه بعد قضا الدين لا يصلح شهادته لانه شهد لنفسه او
 لايه من كل وجه لانه يصح فعل نفسه وهو الدفع اليه وسب براءة
 نفسه عن الدين وشهد دة المر لنفسه لا تقبل فكذلك قضا وه لنفسه
 لا يتخذ وصي لم يتخذ ابطال الثاني هذا القضا **ثم سوي** في الكتاب
 في الجواب بين القاضى وبين امراته واسه قال مثل يحتج رحيم
 الله يجب ان تكون الجواب في ابنة وامراته خلاف الجواب في نفسه
 لان قضا القاضى لنفسه باطل بالاجماع فلا يترتب نفذه على قضا
 قاض اخر فاما قضا وه لاسه وامراته مختلف فيه كما ان شهد دة
 لاسه وامراته مختلف فيها فان عند الشافعي يجوز شهده دة احد
 الزوجين لصاحبه **وعند مالك** يجوز شهده دة الولد لوالده وشهادة
 الوالد لولده فاذا دفع الي قاض يربي قضا لاسه وامراته حانذا
 فاختار تحت ان يتخذ لانه بقي في فصل مجتهد فيه وكذلك لو ادعى
 رجل انه ابن الميت ووارثه لا وارث له غيره فان سمع القاضى به
 الشهادة على ذلك قبل قضا الدين جاز قضا وه وجاز قضا الدين بعده
 لانه لو شهد على النسب قبل قضا الدين تقبل استحسانا على ما ذكرنا
 فكذلك اذا قضى ولو حيا اخر الميت وهو معروف بمحمد الا ان لا يبطل
 القضا لان القضا قد يتخذ بالحق **ولو كان** قد قضى بالدين ثم قضى
 بالنسب بعد ذلك لم يجز لانه لم يصلح شهادته فكذا لا يصلح قاضيا ولو
 امين فهد القضا فان احذر لا يتخذ لانه باطل بيقين وليس حين

موضح الاجتهاد لانه قضى لنفسه والامه مجتمعة على بطلانه ولو مات
 رجل ولم يدع وصيا والوارث غائب وله علي القاضى او علي بعض
 من لا يقبل شهده دة له دين يجعل القاضى له وصيا وشهد بذلك ثم
 قضى القاضى او بعض قريبه الدين اليه كان جاز لان القاضى يملك
 نصب الوصي اذا ظهر الموت جبانة لمحقوق الميت وحررا عن تعطله
 فالقضا حصل اليه الوصي فصح **ولو لم تمت** ولكنه غاب في دعي رجل
 ان الغائب وكله نقص ديونه بالكوفة او قال بعض ديونه التي له علي
 القاضى او علي احد من قريبه واقام البينة وقضى القاضى بالوكالة
 لم يتخذ قضا وه ولم يبرأ منه الدين اذا دفع اليه **ولو مات** او عزل ثم رفع
 ذلك الي قاض اخر ابطال ذلك كله لان القاضى لو شهد بالوكالة لا تقبل
 فكذا اذا قضى **فريق** بين الوكالة والوصاية والعرق ان القاضى لو
 شهد بالوصاية تقبل استحسانا فكذا اذا قضى ولو شهد بالوكالة
 لا تقبل فكذا اذا قضى **وحقيقة** العرق وهو ان القاضى يملك نصب
 الوصي اذا كان الموت ظاهرا ولا يكون ثبوته مضافا الي هذه البينة
 لو شهد واي هذا القضا لمصير قاضيا لنفسه لو قضى لكن انما عين
 الوصي بهذه البينة لو شهد هو او غيره فلا يقع القضا لنفسه فتخذ
 فاما القاضى لا يملك نصب الوكيل علي الغائب فلو ثبتت البينة بهذه
 البينة لو شهدوا بهذا القضا لو قضى فيصير واقعا لنفسه من وجه
 فاخذنا بالاستحسان في الوصاية وبالقاس في الوكالة لهذا **وهذا**
 لانه ضروره في الوكالة لانه علي شرف الخضوع سعة فساد علة **بخلاف**
 الوصاية وكذا الوقي الدين او لا يتم قضى بالوكالة لما قلنا في الوصاية
 بل اولى فلموانه قضى بالوكالة ثم دفع الدين اليه ثم رفع الي قاض
 ثالث يربي القضا الاول باطلا فانه يجز ما مضى القاضى الثاني
 وليس له ان يبطله علل في الكتاب لانه امين فصلا مختلف فيه
 انما الجواب من الفقهاء من يحرم القضا بالوكالة كما يحرم الوصاية
 لان الوصي وكيل بعد الوفاة والوكيل بعد الوفاة والوكيل قبل
 الوفاة سواء اذا مضى الثاني فقد اختلفا مختلفا فيه فتخذ
 مهوره فاذا دفع الي الثاني ليس له ان يبطله وان لم يكن مختلفا
 فيه مهور في محل الاجتهاد وليس بخلافه نص ولا اجماع فبقيت علي
 الكل **ولو كان القاضى** الثاني ابطال القضا الاول لا يكون لغيره
 ان يحرمه بعد ذلك لانه ابطال فصلا مجتهدا فيه فبقيت علي الكل ولو
 انه قضى الدين او لا يتم قضى بالوكالة ثم رفع ذلك الي قاض اخر فامضه
 وراه صرا ثم رفع الي قاض اخر يري ذلك باطلا فانه يبطل ذلك

كله ويرده لان الثاني اجاز قضا باطلا لان القاضي يقضي لنفسه من كل وجه في هذه الحالة وان باطل بالاجماع فاذا امضى الثاني فقد امضى قضا باطلا بالاجماع فلم يصح امضاؤه **فاما** في الفصل الاول لم يكن القضا لنفسه من كل وجه وانما يجتهد فيه فالثاني امضى قضا مجتهدا منه فان قيل في الفصل الاول القضا بالوكالة لوصاف فضلا مجتهدا في حب ان يتخذ ولا يتوقف على اجازة قاض اخر كما لو قضى بشهادة الا على المحدث ودعي الغد في بعد التوبة فتدله العرق من وجهيهما ان نفس قضا به مختلف فيه والمختلف لا يتخذ الا بانفس العقابيه والثاني ان القضا في فصل مجتهد فيه امنا يتخذ ولا يتوقف على اجازة قاض اخر اذا كان القضا للغير من كل وجه كما لقضا بشهادة الا على والمحدث ودعي الغد اما اذا كان كونه قضا لنفسه من وجه مختلف بين العقابيه رحمهم الله مثل هذه القضا يتوقف على اجازة قاض اخر حتى يروى احتمال القضا لنفسه من كل وجه باجازه قاض اخر كما لو قضى لامرته لا يتخذ الا باجازه قاض اخر وان قضى في فصل مجتهد فيه لا حتى لانه يقضي لنفسه من وجه ولو ان قاضا قضى بشهادة محددين في قضا قضا با وادها اجازة ثم عزل او مات فخرج ذلك اليه قاض لا يبري قبول شهادته فانما يتخذ ولا يبرده لان الاول يقضي لغيره من كل وجه ولم يقض لنفسه من وجه في موضع اختلف فيه القضا رحمهم الله فتعد **وروي** عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز لانه خالف الكتاب قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله قال متى بحثنا رحمهم الله هذه اذا كان الثاني يعرف ان الاول يبري جوازه وجمعه بان قال الاول لا حلي ذلك اما اذا عرف ان الاول لا يبري جمعه بان قال الحق ما قال على العراق رحمهم الله انه لا يتقبل شهادته المحدود في الغد وان مات ورح هذا الوقفي به كان للثاني ان يبطله لانه يتبين ان الاول ما كان يقضي حيث قضي بخلاف رايه كالمسحوب اذا صلي اليه جهة غير ما وقع تحريمه اليها لم يكن مصليا **والبيه** اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال وادها جازية وان لم يعرف الثاني ان الاول يبري جوازه ام لا يتطالع ويجعل قضا على ما يراه جازيا حتى حكى عن اساده عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد السبكي رحمه الله انه قال اشترط محمد رحمه الله لخوان القضا ان الثاني يبري ذلك دليل على ان ما فعله القضا من امرهم لسعوي المذهب بالقضا با بطل الطلاق المضاف وجوابه بيج المدبر انما يجوز

اذا كان

اذا كان الثاني الامر يبري جمعه بان لا حلي ذلك الدليل فاما اذا راه باطلا ورح ذلك امر يقضي كان باطلا كما لو قضى بنفسه وهو يبري خلافه **وذكر في الرجوع** عن الشهادات اذا شهد محدودان في قضا بشهادة فلم يعلم بذلك القاضي حتى يقضي بشهادتهما ثم علم بذلك وليس من رايه امضاؤه فانه يرد القضا ويأخذ المال من المقتضي لانه ظهر له الخطا في قضا به **قال شمس الايم** السر حسي رحمه الله وهذا ابن علي ان قضا الثاني من في المجتهدات انما يتخذ اذا صدر عن اجتهاد او اما اذا لم يكن عن اجتهاد وانما كان عن تلبس واستناه وهو طاهر المذهب على ما اشار اليه في الجاه ذكره الحنفيا **وقد روي** عن ابي حنيفة ان قضا في المجتهدات انما يتخذ وان لم يكن عن اجتهاد لانه لا يتقص قضا ما لم يبين له الخطا يتبين وفي المجتهدات لا يتبين ذلك فعلى تلك الرواية لا تنقص القضا هنا ايضا قال وكذا لو علم امره ان او كافرين او اعميان اما في العبدية والكافرين فقد ظهر ان قضا كان بجملات الاجماع فهو باطل وفي الاعميين الجواب مثل الجواب في المحدودين في الغد لان قضا حصل بيني وهو مجتهد فيه وان لم يقصد الاجتهاد **وقد نص** على انه قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله يعني رد القضا واخذ المال من المقتضي له وانما رخصا رحمه الله في ادب الثاني اذا قضي بخلاف رايه يتخذ عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف ومحمد فانه قال القاضي اذا قضي في صا دة اختلف فيها القضا رحمهم الله وله مذهب فيها لكن فني مذهب وقضي ثم تبين انه وقضي بمذهب غيره قال ابو حنيفة رحمه الله يتخذ القضا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يتخذ ذكر قوله ابي يوسف ولم يذكر قوله محمد **وذكر** في العيون لو ان قاضيا خوصم اليه في امر من الامور وهو يذهب في ذلك اليه مذهب فني مذهب وقضي بخلافه فان ابا حنيفة رحمه الله بمعنى ذلك القضا لا يرجع عنه اذا كان مما جازيه الا انه لا يرد محلا مجتهدا فيه فتعد ولا ينقص اذا ما ابدت في النقض لانه ينقصه ويقضي على حسب ما قضي به الاول ولم يبي ونسخه الاختلاف لان الثاني كالاول في انه يتوهم خطأ وه ورجحي صوابه بخلاف ما اذا خالف النص لان في الثاني نصا ودعي الاول لا وقضي بظن فاسد فكان في بعضه فائدة **وقال ابو يوسف** يد ذلك ويقضي بما كان رايه في القضا بالمجتهد انما لا ينقص اذا قضي مع اعتقاد حقيقته ذلك القضا ويذهب ذلك المذهب فاما اذا اعتقد فساده لا يمحضه كما اذا خالف النص **نائب** **وذكر** القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله القاضي اذا



نفس رايه وقضي براي غيره ثم تذكر رايه قال ابو حنيفة رحمه الله ياخذ برايه
في المستقبل ولا يبطل ذلك القضا وقال ابو يوسف يبطل وذكر القاض
الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي والشيخ الامام شمس الدين ابو بكر
محمد بن ابي سهل السرخسي في شرح ادب القاض في قول محمد بن ابي يوسف
وحصل القاض في الامام هذه المسئلة فرعا للمسئلة المذكورة هنا وهو
ان القاض متى اذا قضى بخلاف رايه عند ابي حنيفة رحمه الله يبطل وعندهما
لا يبطل فلهذا اتين ان المالك في الجاه من اشتراط هذا الشرط
قول محمد رحمه الله وان كان قول الكل قد وقع القاض فعلي هذا
ما يبطله القضاة اليوم من تقليد سموي المذهب في اليمين المضارة
وبيع المدبر ان كان التقليد للحكم بطلان اليمين وجواز بيع المدبر
كان قول ابي حنيفة وان كان التقليد للحكم بما يرى كان قول الكل **الامر**
ان السلف رحمهم الله كانوا يستندون القضا من الخلف وبرون ما يكون
علي رايهم فاذا وان كان ذلك مخالفا لرايه الخلف لا يتغير في المسائل
حددهم عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما وفي المتن ان القاض اذا
قضى مقتضى في قضايه فقي بخلاف رايه فاما بعض الاختلاف
قال ابو حنيفة رحمه الله جاز وقال ابو يوسف ومحمد **وكذا ذكر**
القاض في رحمه الله قول محمد بن ابي يوسف في احكامه وذكر
انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم بحال لا يجوز في قولهم ذكر الخلف
رحمه الله في ادب القاض اذا وقعت مسئلة فيها اختلاف جاز
وقضى به وان شاور قوما من اهل مجلسه وانفقوا على شيء حكم به وان
استلغوا منه فقي به هو الحق عنده فان اجمعوا على شيء ورايه بخلافه
فلا يعجل ويكتب الي غيره ثم ينظر الي الاحسن عنده فيعمل به فان لم يكن
له رايه فثبت ورغبه واحدا جاز له ان ياخذ بقوله وان كان عنده
رايه بخلاف رايه فقي برايه وان كان الذي توره افقه منه جاز
له ترك اجتهاده والرجوع الي قوله **قال ابو بكر** الخلفا رحمه الله هذا
قول ابي حنيفة رحمه الله **هذا قول** **وروي** داود بن رشيد عن محمد
رحمه الله عن هذا **وروي** اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يسع
الا ان يحكم برايه وقال لا يجوز له ان يترك اجتهاده لا جتهاد غيره
وكان ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله يقول في قول ابي حنيفة رحمه
الله لا يجوز وفي قوله لا يجوز فاذا في نقض القاض بخلاف
رايه وهو عالم به وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان **وكذا عن محمد**
رحمه الله واحدا القاض في الامام شمس الدين محمد رحمه الله عدم
النقض وهذا كله مخرج مذهبنا بن علي ان شره دة المحدود في

العنف بعد التوبة لا سئل وعند الشافعي رحمه الله لعنف وهو قول
عمر رضي الله عنه وقد كان يقول لا يكره وقت حد حد العنف بت
نقض شره ذلك واستدل بطلان هذا الاية فان الله تعالى قال الا الذين
امنوا والاسلمت مني يعقب كلما مسومه بعضها علي البعض يتصرف
الي جميع ما تقدم الا ما قام الدليل عليه كقول القاض امراته طالق وعنده
حد وعليه حجة الا ان به ضل الدار ثم قام الدليل من حيث الاجماع علي
ان الاستسنا لا يتصرف الي الجلد فبقي ما سواه علي الظاهر مع ان
عبدنا يتصرف الي الجلد ايضا الا ان الجلد حق المعدون ولهذا
نورث عدي في توبته في ذلك ان يستعقبه فلا حرم اذا اسعاه
مفقا عنه سقط الحد ولهذا اذا تاب قبل الجلد يقبل شره دة
بالاجماع **ولان هذه** شره دة صدرت من اهلها في محلها ومست
الحاجة الي قبولها فيقبل كالمحدود في الزنا ولا شك في الاوصاف
لانه ضرب صدر عن عاقل مسلم عدل وهو اقل من حيث الحكم ايضا
بدليل انفتاح السكاخ لحضرة مع نبي النبي صلى الله عليه وسلم النكاح
الاستشود والمحل مجلس الحكم وصفا الحق والحاجة احسا حق المستحق
ويمكن القاض من دفع المنازعة بينهما بقي الكلام في الموجب للرد
وهو فسق وذلك ارتفع بالتوبة وهذا اعلي اصلكم اظهر لان النبي
عن قبول شره دة بدل علي ان له شره دة شرعا الا ان لا تقبل
لعارض الفسق وقد رال بالتوبة وانما قلت ذلك لان الموجب للرد
اما ان يكون نفس القضا اذ اقامته الحد عليه اوسمه الفسق
لا وجه الي الاول لانه خير متمثل بين الصدق والكذب بنا عتبار الصدق
لا وجه للرد خصوصا علي التابيد لان هذا انتمرا من علي عدم من
عباد الله تعالى فلا يكون اعظم من اقترايه علي الله تعالى وهو الكفر
وذلك لا يوجب رد الشره دة علي التابيد وهذا اعلي اصلكم اظهر فانكم
يقولون قبل اقامته الحد عليه تقبل شره دة وان لم يبع التوبة
تقبل بالنقض ولا وجه الي الثاني فان ذلك فضل العترة ويعتبر
اذا منه هذا الحد باقاة ما يراي الحدود وهذا الان الحد من وجه يقيم
تظهير اقال عليه السلام الحد وكفارات لاهله فلا يصح ان يكون
سارده شره دة علي التابيد وحالة اذا تاب بعد اقامته الحد
عليه احسن من حالة قبل اقامته الحد عليه فاذا بطل الوجهان
صح ان الموجب للرد فسقه وقد ارتفع ذلك بالتوبة بدليل قبول شره
في الديانات ولهذا اقلت لا تقبل شره دة قبل اقامته الحد عليه اذا
لم يبق لان العتق ثبت بنفس القضا لما فيه من هتك ستر العفة

على المسلم ولهذا يجب الحمد عليه والحمد لا يجب الا بالركاب حيث تمت
موجبة للشك وان هذا محدود في قدر حسب ثبوته فتقبل شهادة
كالذي اذا سلم بعد اقامته حد القذف عليه ولهذا تقبل شهادة
بعد اقامته حد الزنا مع ان الزنا انفس ولهذا كانت عقوبته اعظم
فلان يقبل هنا كان اولى بتم انكم ناصم حسب فلم تقبل شهادة
الذي المحدث في القذف اذا سلم ولا تقبل شهادة العبد المحدود
اذا ائتمن **ومذهبنا** مروى عن ابراهيم وسريح رحمهما الله وهو قول
ابن عباس فانه كان يقول تقبل بوثبة فيما بينه وبين الله تعالى فاشا
يخن فلا تقبل شهادة ووجهنا قولنا في ولا تقبلوا لهم شهادة
ابدا والا بد لا نهاية له قاللتصيح عليه في بيان رد شهادة دله على
انه يتناول الشهادة مع التأييد ومعنى قوله لهم اي للمحدود في القذف
وبالتوبة لا يخرج من ان يكون محدودا في قدر **بخلاف** قوله تعالى
ولا تقبل على احد منهم مائا ابداء ومنان من المائا فقيت وبالتوبة
يخرج من ان يكون منافقا والمعاد من الالة شهادة في
الحوادث لا الشهادة فله بحق فان ذلك مقبولة بالاجماع قبل التوبة
وبعد ولا ما ياتي به من الشهود على صدق مقالته والصحيح
من المذهب عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهداء على صدق مقالته
بعد اقامته الحمد عليه تقبل ويصير هو مقبولة الشهادة فله حقه وقوله
تقالي لهم بمنزلة فتول مشها فتمهم كيقال هذه دارك وهذه دارك
اذا كان المخط يطلع لكل واحد منهم يجب انتفاؤها لان النكرة في
الشيء تعم وفي التنكير دليل على ان المراد ما قلنا دون اربعة
يشهدون له فانه لو كان المراد ذلك لقال ولا تقبلوا لهم الشهادة
فالمنكر اذا اعمد بعد معرفته قال الله تعالى كما ارسلنا الي فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول **ولا كلام** في المسئلة من طريق التماس
فان من ادعى الحد ولا تعرف به ولكن الكلام على طريق الاستدلال
بالمنصوص فيقول ان رد الشهادة من تمام حده واصلا الحد لا يستلزم
بالتوبة في هو متم له لا يستلزم ايضا وبما انه ان نفس القذف لا تجزى
الحمد كما قال انه خبر متمثل ورسم يكون حسنه اذا علم اضراره ووجد
اربعة من الشهداء المقيمين عليه الحمد ولهذا يتمكن من اتيه بالسنة
ولكن وجوب الحمد عليه بالقذف مع عجزه عن الايتان باربعة من
الشهداء واليه اشار الله تعالى في قوله عز وجل ثم لم يأتوا باربعة
شهداء في المعطوف على الشرط شرط ثم العجز عن ذلك يظهر في بظهر
به العجز عن الدفع في سائر الحوادث فعند ذلك يصير القذف

موجبا

موجبا حله او لم يحرم بالقبول الشهادة وذلك منصوص في قوله
تقالي فا حله وهم والى المتعقب وقوله لهم عطف على الحمد والعطف
للاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فاذا كان المعطوف عليه حدا
كان المعطوف من تمام الحمد كما قال الشافعي رحمه الله في قوله عليه
السلام وتقرىب مما مر انه من تمام الحمد البكر للمعطف والعجب من
انه زاد على كتاب الله تعالى بالخبر الواحد واوجب الحدم وهذا نص
الله تعالى في رد شهادة ولم يجعله بكن بقول التعذيب لا يصلح هذا
لما فيه من الا عدا على ارتكاب الفاحشة الزجر وهذا رد الشهادة
صالح لثبوت الحد لانه مؤلم عليه كما ان الضرب مؤلم في زينة معنى الزجر
اذ لا شيء اضر على المسلم ان يصير مكذبا وبما لم العاقل به اكثر مما
يتالم بالضرب **والاصل** ان العقوبة اذا شرعت عقت حرمه
احملت اليها ولا جرمته هن سوى القذف ثم حرمته القذف
باللسان وردد شهادة حد في الحد الذي حصل به الحرمة وذلك مشروع
في السرقة والمقصود من هذا الحد دفع السعي عن المقدوف وذلك
في اهدار قول اظهر منه في اقامته الحمد عليه فلهذا جعلنا رد الشهادة
متما للحد لانه وهذا بخلاف قول عليه السلام للسا رق اقطعوه ثم
احسموه فان الحسم لا يكون متما لانه دوا فلا يصلح تنها صرف النبي
في قوله ولا تقتلوا الا يمنع العطف فقد عطف النبي على امركا قول
العبرة اجلس ولا تكلم **واما قول** تقالي واوديك هم الف سقوت ليس
بعطف بل هو ابتداء بحرف الواو وقد يكون ذلك لحسن نظم الكلام
لقوله تقالي والراسخون في العلم وقوله تقالي ولباسي التقوي
وقوله تقالي وسموا الله الباطل وبيان انه ليس بعطف ان قوله
تقالي فا حله وهم امر بفعل وهو خطاب للامة وقوله ولا تسلموا
لنبي عن فعل وهو خطاب للامة ايضا وقوله واوديك هم
الف سقوت ايات وصف لهم فكيف تتحقق المشارة بركة بينه وبين
ما تقدم ليكون عطف فكان كلاما مبتدأ ولا يمكن حمله على الحال
لقد لهم جازية وهو راكب فصر تقديرا لاية والذين يرمون فلا
تقبلوا لهم شهادة وهم في سقوت اي حال فسقهم لان الحال لا يكون
معرفة بل هو مكره وذو الحال معرفة ويجوز ان يكون تكره وقوله
الف سقوت معرفة فلا يصلح الحال ولهذا لا يصح ان يقال جازية
الراكب منصوبا على الحال بل يكون وصفا كذلك **لان قوله**
تقالي واوديك هم الف سقوت بيان لحرمهم وان الة الاشكال انهم
لما اذا استوجبوا هذه العقوبة وما تقدم بيان الواجب بالحكمة ولا

ولا يتحقق عطف الجرمية على الواجب بها والدليل عليه انه لو كان هذا عطف
لكان من الحد ايضا فيجب ان لا يرتفع بالتوبة كما لا يرتفع الحد فلا يبر
للقوة في الحد وانما يستغنى عنه بالعفو سواء ان تاب القاذف او لم
يتب وكان ينبغي ان يقال ان تاب حتى حرم بنفسه ان لا يقيم
عليه الحد لان الحد لا يستعمل الوصف بالتحريم **والذي** يوضح ما قلنا ان
الثابت بالنص هو التوقف في حيز الفاسق كما قال الله تعالى فينبوا
والمستغنى عنه هنا حكم اخر وهو الردود والتوقف معرنا انه
ليس بسبب العشق بل هو منتم للحد ولو كان رد الشبهة ذة بسبب العشق
لكان هذا عطف العلة على الحكم وذلك لا يحسن في البيات **وهذا** قلنا
بقول شريك دقة قبل اقامة الحد وان لم يثبت لانه من تمام حده واولاه
بعد اقامته الحد وهذا لانه قبل اقامته الحد وهذا لانه قبل اقامته الحد
يصير محكوما كذا والمبهم بالكذب لا يشهد ذة له فالمحكوم بالكذب اولى يستدل
بهذا في التليل فانه بعد اقامته الحد عليه في جميع الحوادث بمنزلة الفاسق
اذا شهد في حادثة فردت شهادته فتلك الشهادة لا تقبل منه بعد
ذلك وان تاب لانه صار محكوما كذا به فيها فكذلك الحد ودين جميع به
الشهادة ذات **وبيناه** فيما روي ان هلال بن امية لما قذف امراته بشريك
ابن سمي قال المسلمون الان يجلد هلال فتبطل شهادته وفي المسلمين فذلك
دليل على انه لا تبطل شهادته قبل اقامته الحد وان ابطالها من تمام
وث ويل قول عمر بن الخطاب انه لا يبر بكرة تقبل شهادته في الديانات
الانزي ان ايا بكرة كان اذا استشهد في شيء قال وكيف تشهد بي وقد
ابطل المسلمون شهادته وهو اعلم بحاله من غيره **واما الذي** اذا اقيم
عليه حد القذف سقطت شهادته لانه ايضا كان من اهل الشهادة
ثم بالاسلام استغنى عنه ذة لم تكن موجودة عند اقامته الحد وهذه
الشهادة ذة ومتمام الحد نرد الشبهة ذة فيتوقف على العشق فان عتق
الان ثم حده بحد شهادته **وهذا** الفرق على الرواية التي تقول ان حد
المحدود في القذف في الديانات تقبل اما على الرواية التي تقول لا تقبل
وهي رواية المسيقي فوجه الفرق ان الكافر بالاسلام استغنى عنه
لم تكن موجودة عند اقامته الحد وهذه العدالة لم تضر بحجوجه
بخلات العبد فهو بالعق لا يستغنى عنه لانه لم تكن موجودة قبل وقد
صار عدالة باقامة الحد عليه فلا تقبل شهادته ذة بحال **ولا يقال**
الفاسق ذة عند لا يكون اهلا للشهادة ذة عند اقامته الحد عليه لانه
فاسق انما يستغنى عنه لاهلية بعده بالتوبة لان نقول النص

يقتضي

يقتضي رد شهادته مضافا اليه فلا تقبل سواء اداها حالا او بعد ذلك
للمعوم المستند من النكرة في محل الشئ ولا يمت الدلالة على ان الفاسق
من اهل الشهادة ذة فلا تحدث له الاهلية بالتوبة ثم مذهبه من اقوي
دليل ان عليه فان عنده قبل التوبة لا شهادته ذة له فلا يقصور رد شهادته
ولينفذ ان المراد من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابد ادر شهادته
بعد وجودها بالاهلية وذلك بعد التوبة واما ما تمسك به من الاست
فلا سلم انه استثنى حقيقة وهذا الماعرف ان الاستثنا تكلم بالباقي
بعد السان فلا يخلوا ما ان يكون هذا الاستثنى عن الاشياء او عن
الازمان ولا وجه الي كل واحد لان من عجز وجلد وردت شهادته
مضى بات لا ينبغي انه غير مراد بصدر الخطاب بالاجماع فلا يكون
استثنى الاشياء عن الاشياء ص مع انعدام حقيقة الاستثنا فيه
ولا وجه اليه الثاني لان المستثنى الدين بالتوا وليس من جنس
الازمان ولا بد لصحة الاستثنا منه فيكون الاستثنا لكونه ليس من جنس
لكن الدين بالتوا فانه لا ينفذ لهم ويرحمهم فلا حدم ينزل
ما يلزم زواله وجود المخدرة والرحمة وهو العشق **اما المجلد** ورد
الشهادة ذة فلا ضرورة في زوالها ولين كان استثنى حقيقة لكن لم
قلتم انه يرجع الي الجملة بل عندنا يرجع الي الجملة الا غير اوان كان
يرجع الي الجملة فانه يرجع اذا كانت الواو عا طفة وليس كذلك
لما قلنا وهذا لان الاول امر والثاني نهي والثالث خبر ولا عطف
الحيز عليها ولاهما عليه فانه لا يقال اضرب ثم يدا وخرج تكرر وجا عمرو
وقيل الحق فيكون للابتداء وقوله النهي بعضي القصور **قلنا** المنهي بقول
شهادة ذة والقول فدل حسي والشهادة ذة قبول حسي وهما منسوبات حس
فان الشهادة ذة تكون شهادة حقيقة سوارد او قلت ولان هذا
اللفظ يذكر لابطال الاهلية وحرج العدالة كما يقال لا تقبل شهادة
العبد وشهادة الكافر لانه ليس باهل فان كان الفاسق
هو المحدود في القذف فيقتضي لرجل على اضره وشهادته على ذلك
ثم رفع اليه في اضره لا يبري حوا ان ذلك فانه سطل فضا وه لوجهين
احدهما ان قضاة مختلف فيه كشره ذة بعد التوبة فانه لم يتصل بشهادة ذة
قضاة من لم ينفذ فكذا ما لم يتصل بقضاة قضاة من ايضا لا ينفذ
والثاني انه يقتضي في فصل مجتهد فيه لكن لنفسه من وجه فلا ينفذ
الا بقبضاة قضاة اخر فان قيل تقليد الامام الاعظم اياه لم لا يكون
قضاة بكونه قاضيا فينفذ قضاة على الوجه الاول لا يقال لا يقتضي
به **وعلى الوجه** الثاني لتبينه انه قاض لعينه من كل وجه قبل لم

الامام الاعظم ادن له بالقضا لا انه قضى بكونه قابلا ان القضا لعقل الحفرة
 بين المتقين ولم يوحى ذلك وقت التقليل فلورفع حكم القاضي
 المحمود الى قاض اخر يدعي ان محبته فاجاز له ثم يرفع الى قاض
 اخر يدعي ابطال امين القضا الاول ولا يردن لان الثاني امين فضلا
 مختلف بيننا ذكرنا **وكذلك** قاض اجاز شهرا دة رجل لا سائر رجل
 اخر وقضى به ثم رفع الى قاض اخر يدعي ان لا يجوز شهرا دة الرجل لا سائر
 فانه محبته ولا سطره لا نه قضى في فضل مختلف بينه ولعان الثاني نفسه
 قضى لا سائر شهرا دة رجلين ثم رفع الى قاض اخر يدعي ابطال
 ابطال اما على الوجه الاول فلان قضا لا سائر مختلف فيه كشهرا دة
 لا سائر فينتوقف ثانيا ده على امضا قاض اخر **واما على** الوجه
 الثاني فلانه في هذا القضا قاض لنفسه من وجه ينتوقف ثانيا
 على امضا قاض اخر لتبين انه قضى لغيره من كل وجه لا لنفسه من
 وجه فلوراي الثاني اجازة وليس للثالث ان يبطله على ما ذكرنا
 وعدم قبول شهرا دة احد الزوجين لصاحبه مذهبنا اما عند الثاني
 رحمه الله فيقبل شهرا دة احدهما لصاحبه وكان شقين الشرعي رحمه
 الله فيقول شهرا دة الزوج لزوجته يقبل وشهرا دة المرأة لزوجها
 لا تقبل لانها في حكم المملوكة المشهورة بحب يده فيمكن بهمة الكذب
 في شهرا قضا له وذلك بيقدم في شهرا دة لها **واختار** بينه حديث علي
 رضي الله عنه فانه شهد لفاطمة رضي الله عنها في دعوي قدك مع
 امرأة بين يدي ابي بكر رضي الله عنه فقال لها ابي بكر رضي الله عنه
 صبي الى الرجل رجلا او الى المرأة امرأة فهذا انتفا في منها على شهرا
 الزوج لزوجته **وبه استدلال** الثاني في رحمه الله ايضا لكنا نقول
 دليل التهمة ثم الحائنين لما بين كرورما يكون فلان في جانب الزوج
 اظهر لانها لما كانت في يده فلما لها في يده من وجه ايضا فهو يثبت
 البعد لنفسه في المشهود به وكذلك بكرة ماله يزاد ذمة ملكه فان
 قيمة المملوك بالسكاح يختلف بقلة ماله وكثرة بوليد اعتمى رما
 المثل به فمن هذا الوجه يكون الزوج شاهدا لنفسه **والاجابة** في حديث
 علي رضي الله عنه لان ابا بكر رضي الله عنه لم يجعل بتلك الشهرا دة نيل
 رد لها الا ان لم يرد طريقا الزوجية ونقصان العدد وان راي
 هذا محررا عن الوحشة اوله اقوي اسباب الدفان العفان مع
 نقصان العدد لا يجوز بحال ولو قضى بذلك قاض لا ينفذ وجه الزوجية
 يجوز ولو قضى به قاض ينفذ وكذلك علي رضي الله عنه علم ان ابا
 بكر رضي الله عنه لا يجعل بتلك الشهرا دة لنقصان العدد وكثرة الحائش

بالاستماع من ادا الشهرا دة اوبدعي الحضورية لنفسه **كما روي** انه ادعي
 شيئا عند شريح رحمه الله واستشهد ولده حسين رضي الله عنه مع
 انتفا قات شهرا دة الولد لوالده لا تقبل وقد قبل شهرا دة علي رضي
 الله عنه لم يشهد من المشهور رانه شهد لها رجل وامرأة والثاني
 رحمه الله يقول عدل شهد لغيره فتقبل كما قبل العفان وبعد الطلاق
 والوصف طاهر والجاح الحاجة الى احب الحق ويمكن الثاني من قطع
 الما رعة والحاجة الي دفع الما رة فيقول ليس بينهما بعصمة والزوجة
 قد تكون سببا للثنا فمرد العداوة وقد يكون سببا للملل والاسار
 فهي نظر الاخوة اودونفا فانها تحتمل القطع والاخوة لا ولعنا الحربي
 القضا صينيه ولا يمتنع كل واحد منهما على صاحبه اذ املكه **ولان**
 هذه وصلة بينهما باعتراف العفان فلا يمتنع في منع قبول الشهرا دة
 كالصدقة وكما في الصهر والختن ولو كانت الوصلة بينهما مانعة لسر
 الي اولا دهما كما في الوالدين والمولودين وهذه الان عقد النكاح يثبت
 احكاما مشتركة بينهما فينبى ورا ذلك بدل كل واحد منهما من صاحبه
 كما جني كشركي العمان **وجبت** في ذلك ان ما بينهما من وصلة الزوجية
 يمكن نفيه في شهرا دة كل واحد منهما لصاحبه فلا تقبل لان العدالة
 انما بدل على رضى ان الصدق عند استرا الحاضرين في حقه ولا يدل
 عند عدم الاستنوي **الا ترى** ان في شهرا دة لنفسه او غيره له فيه منفعته
 لا يظهر رضى جانب الصدق باعتراف العدالة لظهور ما بين من
 ذلك باعتبار العداوة وكذا في قرارة الولاد وبها من وجوه احدها ان
 عند النكاح انما شرع لكنا لف كل واحد منهما بصاحبه ويميل اليه بوجه
 على غيره واليه اتسار الله تعالى في قوله خلق لكم من انفسكم ازواجا
 لتكملوا اليها وهو مشروع لمعني الاتفا د في العفان بمصالح
 المعيشة ولهذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم امر د اخل
 البيت على فاطمة رضي الله عنها وامور حارح النبي علي رضي الله
 عنه ومما تقوم مضامح المعيشة فكانا في ذلك كخص واحد ولا يقال
 هذا الاتفا دينيه في حشرق النكاح خاصة لان معنى الاتفا د في حشرق
 النكاح مستحق شرعا وبها ورا ذلك سابت عرفا فالطاهر مثل
 كل واحد منهما الي صاحبه وابنا ره على غيره كما في الاب والاولاد
 بل اظهر فان قد سادى والدية لمر من زوجته وقد تخذت المرأة
 من مال ابها فيه فمها الي زوجها والدليل عليه ان كل واحد منهما
 بعد منفعة صاحبه مستغنى وبعد الزوج عتيا بمال الزوجية **فقال**
 فينا وبه قوله تعالى ووجدك عاهلا فارحماني **فان** حديثه رضي الله عنها

وما جاء في عمر رضي الله عنه رجل فقال ان عمدي سرق مراة اصراني
فقتل مالك سرق بيمينه بعضا **والدليل على** ان الزوجية بمنزلة
الولاد حكما استحقاق الارث لهما من غير حجب بمن هو اقرب يوضح
ما قلنا ان الزوجية بمنزلة الاصل للولاد فان الولاد ينتسب من الزوجية
والحكم الثابت للفرع يثبت في الاصل وان العدم ذلك المعنى فيه الا ان
ان المحرم اذا اكسر بين الجسد بجزءه الجسد وليس فيه معنى الصيد به
لكنه اصل للصيد فثبت فيه من الحكم ما يثبت في اصل الصيد الا ان هذا
الاصل انما يلحق بالولاد في حكم يتصور قيام الزوجية فيه عند ذلك
الحكم دون ما لا يتصور كالعضد فانه يجب بعد القتل ولا زوجية
بعد قتل احدهما صاحبه والعنف انما يثبت بعد الملك **اما حكم** الشهادة
بكون في حال قيام الزوجية فيلحق الزوجية فيه بالولادة وليس
هذا كالاخوة لانه لا نكحة هناك لان المناقحة بينهما غير مفصلة ولا
يصح تعليق الحكم بالبعوضة لانه بعوضة مفصلة فلا يعلق بها
الحكم كالعنف ونحوه على ان تعليق الحكم بالبعوضة يمنع العباس
لانها لا يتغير فوجب التعليق بما يتغير وفي التهمة مكان الاصل
في رد الشهادة وهي التهمة **الا ان التهمة** مرة تثبت بالعتق ومرة
بالعقوبة ومرة بالقتال المناقحة بينهما ولا يراعي اسباب العلة انما
يراعى العلة وهي التهمة كما قلنا في ملك الغريب انه يوجب
العتق ثم الملك يحصل باسباب ولا يراعي اسباب الملك وانما يراعي
اصل الملك وانما يسري الي الاولاد والا بابقائه العتابة ولا قرابة بين
الزوج والناس بها وانما بينهما حرمة المصاهرة وذلك لا يمنع قبول الشهادة
كالحرمة بسبب الرضا لا يلزم على ما ذكرنا شهادة الدين لغريم
المفلس وشهادة الاخ الزمن المستعارة حية وجوب الحد بوطي
جارتها وعدم التمكن من الانتفاع بالعتق من غير صريح الا ان
وشهادة ذمة الصديق لصديقه ثم هذه العلة غير مطردة فانها
لو شهدت بالنكاح لزوجها لا تقتل وان لم يكن لها فيه منفعة لان
نقول شهادة ذمة بالملك لها لازما ظهور حق الانتفاع وهو ضرورة
بحاله لو انتفع بها لا يمنع منها ولا شكره (التاسع) فيكون مضافا
الي الشهادة ذمة ورب الدين ليس له حق الانتفاع بحال عزيمته ان
له ان ياحد مني فغير محال فيصير ملكا له فينتفع بحال وهذا الا لازم
ملك رب الدين معني ولا ملك الاخ وجوب الحد بوطي جاريتها
تقبل بشهادة ذمة الابن لابل ثم هو موجب للحضرة من فوات معلم

النكاح وولاية الانتفاع انما تثبت عرفا للتحقق لمصالح النكاح ولا عرف
في وطى الامنة وهو منوط بمصالح النكاح بل العرف المحرم والمنع
اذا ان وجد دليل الاطلاق والامانة الا انه لا يباح بدون الملك **والانتفاع**
بالعتق واستهلاك ونحوه يباح في اطلاق الانتفاع لا اطلاق الاستهلاك
حتى لو كان للغير والتكثير ناسخ بحكم العرف وامانة ذمة الصديق
قلنا هن امارات الا ان العتق وهو ثابت مطلقا وهو امر ظاهر
فنعبد الحكم الامارة بخلاف الصداقة لانه لا يمكن معرفتها هو
حقيقة فرب رجل يظهره ويظهر خلافه على ان نقول متى عرف
اذن الصديق لصديقه مطلقا كما في حق الزوج والزوج لا يقتل
ايضا وهو معنى الطين في الولا عند المص في حديث عمر رضي الله
عنه واما اذا شهدت بالنكاح فهو عكس على انه يبطل بشهادة
الاب لابنه او الابن لابنه بالنكاح فانه لا يقبل مع الغد ام المستعنة
لها وهذا المانع انه لا يطلب المعنى في كل فرد من الصور بل
يرد الي الجملة ويعطى له حكم الجملة **ثم قال محمد** رحمه الله والاصل
في هذا ان كل قاض يقضي بما طل نظر فان كان قضا لم يختلف الثابت
فيه ابطاله لانه قضا خالصة الاجماع وان كان مما يختلف فيه احواله
لانه قضا صاوت محله فمعد فان رفع الي قاض اخر فانه قد رفع
الي الثالث نظر الثالث في العتق الاول فان كان يجوز قضاوه
عند بعض الناس امعني ذلك وان كان لا يجوز عند احد ابطاله ومن
ذلك لو ان عمدا وصفا استعفي فقتل لم يجز لان المعني والعبد
لا يصلح قاضيا ولورفع الي قاض اخر فانه قد حكمه ثم رفع الي اخر
فانه يبطله ويبرده ان الثاني امعني قضا باطلا **وكذا** لو قضى
بشهادة ذمة صبي او عبد اردي علي مسلم لان هذه العقوبات
باطلة بالاجماع فان قيل شهادة ذمة العبد وقضاؤه مختلف
فيه فان عند مالك رحمه الله تقبل شهادة ذمة فيكون اهلا للقتل
فوجب ان يتوقف قضاؤه على امعني قاض اخر فاذا اجاب وينبغي
ولا يكون للثالث ابطاله فبطل له خلاف ما ذكر لم يصح عند محمد
في شهادة ذمة العبد وقضاؤه فعدة من جملة ما اجمعت الامة على
نقضه لان اوان بلغه الا انه لم يعبه لانه خلاف اجماع السلف
رضي الله عنهم **وحكي** عن محمد بن مسلمة رحمه الله قال كان يجي بنا
اكثرهم رحمه الله اعلم الناس باختلاف العلم رصهم الله وكان اذا
قال في شيء اتفق العلماء على كذا انزل اهل العراق على قوله وقد
قال اتفق العلماء على ان العبد لا شهادة له ورويه ان علي وزيد

رضي الله عنهما اختلف في المكاتب اذا ادي بعض الكتابة فقال علي رضي
 الله عنه يفتق بقدر ما ادي منه وقال زيد رضي الله عنه لا يعتق
 ما بقي عليه درهم فقال زيد لعلي ارايت لو شهد ان كان يقبل بعض
 شهدة دنة دون البعض فهذا دليل لا يفتق ق منها ان لا شهدة دة
 للعبد **واختلف** عمرو وعثمان رضي الله عنهما في العبد اذا شهد في
 حادثة فردت شهدة دنة ثم اعترف فاعادها فقال عثمان رضي الله
 عنه لا تقبل وقال عمر رضي الله عنه يقبل فذلك اتفاق متها
 علي انه لا شهدة دة للعبد **وعن** ابن عباس رضي الله عنهما انه قال
 لا شهدة دة للعبد وهذا لان في الشهدة دة معني الولاية فانه قول ملزم
 علي الغير ابتداء وليس معني الولاية الا بعد او الرق يبقى الولاية
 فالأصل ولاية المرء علي نفسه فاذا كان الرق لم يرد من اهله
 الولاية علي نفسه فغيره اولي **واستدل** في الكتاب بقوله
 تقالي واية باب الشهيد اذا ما دعوا والعبد لا يذحل في هذا الخطاب
 لان خدمته ومنعته لمؤله فلا يجب عليه الحضور اذا الشهدة دة
 وان دعي الي ذلك بل لا يحل له ذلك لان منعه في هذه الزمان
 غير مستثنى من حق المولي ثم قال ولا شبه ما وضعنا المحدثين
 في قذف اذا شهد اولا عيبي لان شهدة دة هولة محرمة بعض
 الفقهاء بخلاف العبد والصبي والنكران في حق المسلم فان مالكا
 رحمه الله يقول شهدة دة الاعمي مقبولة لا نه لا يفتق في العدالة
 والولاية فيما عتبارهما يجب قبول الشهدة دة **وبما** انه من اهل الولاية
 علي نفسه فيتعدي الي غيره عند وجود سبب التقدي ولهذا يمكن
 اشكاح اولاة والنكاح في مالهم وهو اهل للعدالة لان جارة عم
 يعتقه صراما في دينه ولهذا تقبل روايته فقد كان في الدنيا
 رضي الله عنهم من هو اعني وقد كان في الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 من اتيلي بذلك فدل انه لا يفتق في العدالة وقوات العبد بين كفوات
 البين او الرجلين لكننا نستدل بما روي عن علي رضي الله عنه انه شهد
 عميه اعني فتق لنا احد المشهود عليه انه اعني فذكر ذلك لعلي
 رضي الله عنه فرد شهدة دة ولا نه يحتاج في تحمل (الشهدة دة)
 وادانها الي التمييز بين المدعي والمدعي عليه وقد عديم الم التمييز
 حقيقته لانه انما تميز بين المدعي والمدعي عليه وقد عديم الم التمييز
 لونه يمكن التمييز عنها بخلاف المشهود وذلك مانع من قبول الشهدة دة
وقال زهير رحمه الله بنما لا يجوز الشهدة دة عليه الا بالمعانة لا شهدة دة
 للاعني فانما بنما يجوز الشهدة دة بالنسبة مع فعل شهدة دة لانه في السماع

كالصغير وانما عدم الة العيان لكن نقول في ادا الشهدة دة يحتاج
 الي الاشارة الي المشهود له والمشهود عليه ولا يتمكن من ذلك الا بدليل
 لسه وهو القرب والسمعة وعلى هذا الاصل قال ابو يوسف
 والاش في رضي الله الله اذا تحمل الشهدة دة وهو صغير اداها وهو
 اعني تقبل شهدة دة لان تحمله قد صح بطريق ثبت العلم به وبعد
 صحة التحمل انما يحتاج الي الحفظ والاعني فيه كالصغير ويحتاج
 الي الادان بالسمان والاعني فيه كالصغير في المشهود له والمشهود
 عليه بذكر الاسم والنسب والاشارة اليها بالطريق الذي يعلم انه
 مصيب يكفي لاد الشهدة دة **الا ندي** انه يجب له وطى زوجته واسنة
 ولا يجوزهما الا بالصوب والسمعة وان الصغير اذا شهد علي عايب
 بتمام ذكر الاسم والنسب مقام الاشارة في صحة ادا الشهدة دة فكذا
 هنا وابر حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا لا تقبل حديث علي رضي
 الله عنه فانه لم يسعسر انه وقت التحمل كان بصيرا او اعني وفيه
 دليل ان ذلك كان مسروفا بينهم حتي لم يفت علي النسب **ولكن** ابو
 يوسف يقول بقبول التحمل ان ذلك كان في الحد وان اقول في الحد اذا اعني
 فتق الادان او بعد الادان فلا تقبل شهدة دة لان الحدود
 نذر بالشهدة دة والصوب والسمعة في صحة مقام المعانة
 في حق الصغير والحدود لا تقام بما يقوم مقام المعانة بخلاف الاموال
 والحق ما ذكرنا ان في شهدة دة تهمته يمكن التمييز عنها بخلاف المشهود
 وذلك يمنع القبول كشهدة دة الاب لولده وبينا ما ذكرنا ان يحتاج
 الي التمييز والاشارة وانما يميز بالصوب او بحر المسرف كما لا يجوز
 له ولا لتصور ان يشهد بخبر الغير فكذلك لا تقبل شهدة دة اذا كان
 يميزه بخبر الغير والاعني في ادا الشهدة دة كالصغير اذا شهد من
 وراء الحجاب **بخلاف** الوطي فانه يجوز ان يعتمد فيه خبر الواحد
 اذا اذنيه واحد ان هذه امارة وقد رقت اليه وهذا لان الضرورة
 تقتضي بيه فالاعني يحتاج الي قضا الشهوة والنفس كالصغير ولا
 ضرورة هنا ففي المشهود ذكره **وبخلاف** الموت فان ذلك لا يمكن الاحتراز
 عنه بخلاف المشهود فالمدعي وان استكثر من المشهود يحتاج الي
 اقامة الاسم والنسب مقام الاشارة عند موت المشهود علي اعني
 علي ان هناك الاشارة لتعالي وكيل العايب وروي الميت وهو في ذلك
 قائم مقامه ولا يفتق لانه ما كان يعلم عند الاستشهاد انه
 ميت بل اعني لان هذا المسمي يضمن بما اذا فتق الشاهد بعد
 التحمل فان لا تقبل شهدة دة مع ان المدعي لا يعلم انه يفتق

بعد التخلد ثم هذا في القصاص والحديد التي فيها حق العباد موجود
ولا يستبرج عظم حرمته فلا تلامع في الاموال ح حقة حرمته
اوليهم بما دعي يعرف انه كان يصير اوقت التخلد فان قول المشاهد
فيه غير مقبول وقول المدعي كذلك والمدعي عليه منكر للمشهود به
اصلا **قالوا** ويقصر هذا فيما اذا اجاب وهو يصير ليرد في الشهادة
فلم ينقزع القاض لسماع شهادته حتى يفي او كانت القاض يعرف
الوقت الذي يفي فيه وتاريخ المدعي سابق على ذلك اذا عرفنا
هذا فنقول الاممي اذا اقبى نفسه ثم رفع الي احد لا يري جواز شهادته
الامي ابطال حكمه اما على الوجه الاول فلا تكون قاضيا مختلف
فيه وعلى الوجه الثاني فلا تفي بنفسه من وجه ولو رفع الي
قاض يري جواز شهادته الاممي قاضه ثم رفع الي الاخر لا يري
جوازها بعد القضا لان امضا الثاني فانها باجماع فلا يكون
للمثالث ولانه لا يبطال **مسألة** استقصيت تحت جوار حكمها الا في
الحديد والقصاص لا تفي بصلح شاهده في غير الحديد والقصاص
فيصلح قاضيه فلواتها حكمت بالحكم على الثاني اذا اوب القصاص لا يفي
فلو رفع الي قاض اخر له ان يبطله فان اجازة جاز لا تفي في موضع
الاجتهاد وليس للمثالث ان يبطله لان كونه قاضيا في العتبات
مختلف منها **ولو شهد رجل** وامراتان على حد او قضا ص او
حد فذون فقيض القاض يترك ثم رفع الي قاض اخر ليس له ان يبطله
لان تقييد في فصل مختلف فيه لان عبد ابن ابي ليلى رحمه الله شهادته
النساء في حد القذف والعقاص مقبولة **وعند** سزي رحمه الله تعالى
لشهادته الشاهد دخل في الحديد والقصاص وتخل حديث الزهري
على شهادته النساء وحدته واذا كان في قول شهادته خلافا كان
كونها قاضيه مختلف فيه قاضيا الثاني فقيها صادقا محلا مختلفا فيه
فنفذ ولا يقدر العير على ابطاله **قاضي** فقيها بقتضا اختلفت (الفتا) فيه
يريد به اختلفت الفتا في ذلك الحاد في القضا ورفع الي اخر
فرد قضا الاول ثم رفع الي ثالث امضي قضا الاول ورد قضا الثاني
لان قضا الاول كان في فصل مجتهد فيه فنقد فتقنا الثاني بالرد
لم يكن مجتهدا فكانت بخلاف الاجماع فكان باطلا فلم يتوقف على
امضا قاض ثالث ولو كان قضا الاول مختلفا فيه نقول بعضهم هذا
مختلفا فيه ويقول بعضهم هذا غير مختلف فيه يريد به في حادثة
يقول بعضهم هذه الحادثة مختلفا فيها وبعضهم قال لو غير مختلف
فيها بل متفق على فساده فان يتوقف على امضا قاض اخر فان

امضا بعد وليس لثالث ان يبطله بالثابت قوا ان يبطله الثاني
يبطل وليس لغيره ان يبطله لان ذلك القضا مختلفا فيه فاذا اقبل
به القضا رد او امضا بعد مثله ما ذكرنا من شهادته الحمد ود
في القذف وقضا به وشهادته احد الزوجين لصاحبه وقضا به
والقضا يشهد بعد ومرو القضا يبيع امهات الاولاد والصلاة خلف
المحدث قانه لا يجوز **اما القضا** يشهد بعد ويمين قانه خلاف القضا
وهو قوله تعالى واستشهدوا شهودكم رجالكم وقال عليه
السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر فنهذا دليل على
انه لا يمين في جانب المدعي ولان التقيسم الذي ذكره صاحب الشرح
صلي الله عليه وسلم دليل على انها لا يجتمعان في جانب واحد واذا
كان المدعي يهود كانت اليمين على المدعي عليه **فان قال** المدعي
عليه انا ارد اليمين على المدعي عليه لا يرد عليه عنه نا وقال ابن ابي
ليلى اذا انفقت المدعي ردت عليه اليمين في دعوي الديون
لا تفي مشروعة لدفع التهمة بها **لكن** نقول اليمين لا تفي ما كان على
ما كان لا لاثبات ما لم يكن وحاجة المدعي الي اثبات ما لم يكن ساء واليمين
لا يصلح حجة في ذلك ثم هو مخالف للنص فان النبي صلي الله عليه وسلم
قال للمدعي ليس لك الا هذا ائت هداك اذ يمينه فهو تنصيص على انه
لا يمين في جانب المدعي والقضا يبيع امهات الاولاد بعض الفتا
رحمهم الله قالوا ليس بمختلف فيه لان الصيغة رصوات الله عليهم
وان اختلفوا فيه لكن اجمع من يمد هم على حرمة البيع والاجماع
المشاخر برفع الخلاف المتقدم فلم يكن مختلفا فيه وبعضهم قالوا
لا يرتفع فيبقى مختلفا فيه وهذا بنا على ان الاجماع المشاخر برفع
الاختلاف المتقدم عند ابي حنيفة وابي يوسف لا وعند محمد رحمه
الله يرفع **وهذه** المسئلة كانت مختلفة في الصدر الاول كان عمر رضي
الله عنه يقول بان يبيع ام الولد لا يجوز وعلى رضي الله عنه يقول بان
لا يجوز ثم من بعد فهم من السلف انفقوا على انه لا يجوز وروي عن
علي رضي الله عنه انه رجوع عن قوله فعندها ليس لا جماع التابمين
من القوة ما يرفع الخلاف الذي كان بين الصحابة رضي الله عنهم
فكان قضا في فصل مجتهد فيه فينفذ ولهذا الوجه بين ام ولد وقت
وبعها صنف واحدة صح البيع في القذف كما لو جمع بين قن ومدة
ولو لم يكن محلا للبيع لما صح في القذف كما لو جمع بين صر وقت **ولهذا**
لو باعها من نفسها جاز وعند محمد رحمه الله لما ارتفع الخلاف
المتقدم محتاج الي التقييد قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل

اتفاق السلف
على عدم جواز بيع
ام الولد

ومذهب محمد اظهر لانهم اجمعوا ان المحرم اذا وردا عند النبي صلى الله عليه وسلم وسع المجتهدين ان يجتهدوا فيها حتى وان ابا الذي يورد اجتهادهم الباقان اجمع الناس على احد الخبرين صار الخبر الثاني سمعورا ولا يسع المجتهدين ان يجتهدوا واذا اختلفت العقول رخصهم الله في كونه مختلفا فيهم لم يجتهدوا عليه بوقت محلي ففقا هذا عزرا ان يبطله صح وان اجازته تغذي في العيون هشام عن محمد رحمهما الله لو ان رجلا باع امته ولما زوج او باع مده بدا في حين بعد موت سيده او باع ام ولده ثم ارتفعوا الي قاض محفل ببيعه طلاقا واجاز بيع المديون ام الولد ثم ارتفعوا الي قاض اميني ففقا لا يبيع ام الولد لانه قد جاز في بيع ام الولد ان الذي قال يبيع رجع عن ذلك يعني علي بن ابي طالب رضي الله عنه **وقال ابو يوسف** رحمه الله في الاماني لو ان قاضيا قضى بشا هده وبميت او بجوان يبيع ام الولد او يبيع الدرهم بالدرهمين او عبيد بين اثنين اعتقه احدهما وهو مسرف ففقي ببيعه او طلقتهما ثلث في الحيف فابطل الف في الطلاق فان ففقا باطل ولقاضي اخر ان يبطله لم يبيعه خلاف اقوام في هذه المسائل مسترا وجواز طلاق اخر ابطاله لمحا لفة الاول الاجماع او الف **والحكم** في الخلع انه منسوخ ام طلاق كالحكم في ساير المجتهدات ذكر شيخ الاسلام جواز ففقا رحمه الله انه كان فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم **ووقع** بجوارس كاح مزينة الاب لا يجوز عند ابي يوسف والثاني يبطله وعند محمد رحمه الله جاز ولا يبطله الثاني ولو فقي بشبهة ذة الاب لا يبيعه او الابن لا يبيعه يجوز عند ابي يوسف ولا يبطله الثاني وعند محمد رحمه الله لا يجوز ويبطله ولو فقي في الماشي وفي النوع انه لا يصير ما ذون في انواع كلها يتخذ لانه مجتهد بين السلف رحمهم الله **قال** سزج رحمه الله لا يغير ما ذون في انواع كما قاله الثاني في رحمه الله لكن عند شرائط القضا من الحفوضه وبعد ما باع كما يكون في المجرحتي لورنه الى قاض اخر يري خلافا امضاه ولا يبطله وبه تبين ان المختلف فيه بين السلف كما مختلف فيه بين الصحابة رضي الله عنهم **وفي** نقاذا القضا على الغائب بالبيعة روايات والاصح انه يتخذ وهكذا ذكره شمس الابنة السر حنسي رحمه الله في السير فان كان ففقا الاول مما لم يختلفوا فيه انه باطل ففقي به ثم اجازة اخر فهو باطل ابدا لان اجازة الثاني لم يصادف مختلفا فيه بل صادف اجماعا وفي المسبوط اذا فقي بقضا ثم يلهه ان يرجع عنه فان كان الذي فقي به خطأ لا يختلف فيه رده وابطله يعني اذا كان محلا لفسا لنص او لاجماع فالقضا بخلاف النص والاجماع باطل وهو جهل من القاضي **وفي الحديث** ردوا الجهالات الى السنة وفي

كتاب عمر رضي الله عنه ولا يمتنعك عن قضا قضته ثم راجعت فيه الى نفسك وهديت لرشدك ان يراجع فيه فان الحق قد سم لا يبطل والرجوع الى الحق خير من التماس في الباطل **وان كان** خطأ بما يختلف فيه امضاه على حاله و فقي فيما يستقبل على ما تقدم في المجتهدات فانه لا يقيس ما كان فقي به الا انها يفتقران من حيث ان الذي لا يبيع الراي **رجلان** رضي الحكم بحكم بينهما بعصر فحكم ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان يوافق راى الثاني امضاه والاردها لان الحكم بمرئ القاض في حقها لا نهى رجا بحكم فتخذ حكمه في حقها ولا يبعد رعي واحد منها على ابطاله اما في حق الف مني لم يتخذ لعدم الولاية عليه فيتوقف نقاذه على اجازته لان بحكم لا يبطل راى الثاني بخلاف الثاني اذا فقي في فصل مجتهد به حيث يبتد على الكل لان له ولاية على الكل فتغذي في حق الكل ويصير الكل مو مقضيتين عليهم واليه اشار في الكتاب ففقا لانه صلح يري به بمرئ الصلح في حق القاضي وفي حق غير المحكمت اما في حق المحكمت ففقا **الانزي** ان القاض مع الولي في قتل الخطا اذا رجا بحكم يحكم بينهما ففقي بالدية على القاتلة لا يتخذ حكمه عليهم فان رفع الى القاضي فامني ثم رفع الى اخر يري رد القضية الاولى بعد القضية الاولى لان الثاني بعد في حق الكل وكذا اذا بطل الاول حكمه ليس لاحد بعده ان يتغذيه ولو كانت الحاكم بضرايب او عباد اوصيب والذات حكماء مسلمين صريين او عبيدين فرفع اليه قاضي المسلمين فاجاز حكمه بينهما بينهما ثم رفع الى اخر يري بطلان القضية الاولى بطلها لان حكم الحكم يتغذي في حقها حكم القاضي في حق الكل ان لو كان اهلا وليس باهل بالاجماع فكان حكمه باطلا بالاجماع فلا يتغذي بالاجازة **ولو ان قاضيا** امر رجلا ان يقتل اثنين ففقي لم تجز الا ان يكون الخليفة قد ولاه ان يولي القضا من احب لانه امر بالقضا لا بتفويض القضا وهذا لانه بمرئ الرسول عن جملة المسلمين الانزي انه لا عهد عليه وان الخليفة اذا مات لم يفتزل قضايه ولا ساير قضاياه والوكيل لا يملك التوكيل الا باطلاق الموكل فالرسول اولي قات ولاه صري او بطريق العمم بان قال ما صنعت من شئ فهو جازي بملك الا بالة كما لو قال الموكل ذلك لو كيله **وهذا لان** القضا يحتاج الى الداء ومن قله رضي براه لا يراعي غيره وبعد ما قله غيره لا يملك عزله لان الثاني يصير قاضيا من جهة الخليفة لا من جهة لانه بمرئ الرسول الا بالذي ادي اليه اجتهاده ويرى انه افضل لان القضا الاول حصل في موضع الاجتهاد فتغذي ولزم على وجه لا يجوز ابطاله **وهذا لان** الثاني كالاول من حيث

الثاني كالاول من حيث انه عديل لب الظن فلا يجوز نقض الاول به
كالتعدي الثاني **والاصل** فيه ما روي ان عمر رضي الله عنه كان يقضي
في حادثة بعينه ثم يرجع اليه تلك القضية فيقضيه بخلافه فكانت
اذا قيل له في ذلك قال تلك كما قضيتها وهذه كما يقضي وقال الشافعي
رحمه الله حفظت من عمر رضي الله عنه في الحد سبعين قضية لا يشبه
بعضها بعضا وبهذا اتين ان الاجتهاد لا يبرهن باجتهاد مثله ولكنه
فيما يستعمل بعضي بما ادي اليه اجتهاده واصله في الحريم للقبلة وذكر
عن شريح رحمه الله تعالى انه كان يقضي بالقضاة ثم يرد له فيرجع عنه
ولا يرجع فيما كان قضى به يعني في المجتهدين ان كان اذا تحول رايه في فيما
يستعمل على ما ادي اليه اجتهاده ولم ينقض ما كان يقضي به ومنه دليل
ان الثاني اذا ادرك الصحابة وشيوخهم في الاجتهاد معهم فان رايه
يبرهن رايهم لان شريح كان قاضيا في زمن عمر وعلي رضي الله عنهما
ثم كان يثني القضاة علي رايه ولا يرجع اليهم فيما كان يبرهن له وقد شرعوا
له ذلك حتى كان علي رضي الله عنه يقول له قد ابرأ اليك العبد لا نظروا **وقد**
رجع ابن عباس رضي الله عنهما الى قول مسروق في حمار الولد وعن عامر
رحمه الله قال كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يقضي بالقضاة فينزل
عليه القران بخلافه فيمضي ما يقضي به ريت ان القضاة وجد دليل
انه كان يقضي باجتهاده وفيه لم يرجع اليه فيه الا انه ما كان يعمل بالقضاة
ولكن ينظر الوحي فاذا انقطع طمعه عن الوحي منه قضى باجتهاده وضاير
ذلك سرية ثم ينزل القران بخلافه بعد ذلك فيكون ناسخا له ونسخ
الستة بالكتاب جاء عندنا ونظيره القبلة فانه عليه السلام بعد
ما قدم المدينة كان يصلي الى بيت المقدس سنة عشر شهرا ثم استخ
بالامر بالتوجه الى الكعبة فكان بينه وبين العمل بالناسخ ولا يبطل ما عمل
لان النسخ ينهي مدة الحكم ولا يبين انه لم يكن حقا قبل نزول النسخ
واستدل بهذه الحديث ان يقول له الخليفة ولو من سببوا يستدل
من سبب وهو كما لو قيل لا يبرهن فان قال له الموكل اعلم براك صبح
توكيله ويصير الثاني وكيد الموكل ينزل الاول والثاني بموت الموكل
ولا ينزل الثاني بموت الاول وكذا الوكيل الموكل الاول لا ينزل
الثاني ويملك الموكل عزل الاول والثاني ولاول ان ينزل الثاني لانه
من صمعه ورايه فان استخلف بعينه اذن الامام فحكم لم يحرفان اجاز
الفتا من ذلك نظرا فان كان ممن يجوز حكمه بين الخصمين لو كان قاضيا
جاز تنفيذ الفتا من لانه لم يحرفا من الثاني اياه لعدم اذن الخليفة
كان المأمور جني يقضي بمنزلة الحكم فاذا وجد شرائط القضا بعد

بالاجارة وان كان ممن لا يجوز قضاؤه وعليها لو كان قاضيا نظرا فان كان
من يختلف فيه الفتا رحمه الله مثل المحدث في العقد جازا منحاوه
وان كان ممن لا يختلف فيه فان كان محبا اوصيا او نصريا وهما سلمان
لم يجر له اذ لم يودن له بالاستخلاف صاير الحال بعد الاستخلاف
كالحال قبله وقبله لوقيه وهو من اهل العقد توقف نقا ذه على الاجازة
وان لم يكن اهلا لم يتوقف فكذا هنا وقيل هذا ان كان المأمور
من يصلح قاضيا ولم يامر الخليفة بالاستخلاف اذا فعله خليفة لا يحضره
فان فعله بحضوره جاز استخلافه لان تمامه براه كالموكيل اذا وكل
غيره حتى باع محضرته **باب** ما ينبغي للقاضي
ان يصنع عملي بدعول وما لا ينبغي وما يجوز علي نقضه وما لا
يجوز **اصل** الباب ان يصنع المقتلة حب بارا احبها سها حتى الروح
وطنا او استنما اخراما استحقاق النفقة فليقوله نقلي اسكنوه
من حيث سكتكم من وجدهم وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه اسكنوه
مع حيث سكتكم وانفقوا عليهم من وجدهم وثوراته لا تتخلف عن
روايته عن رسول الله صلي الله عليه وسلم فدل ذلك على وجوب النفقة
وقال تعالى وعلي المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال
تعالى وبما اتفقوا من اموالهم وقال عليه السلام اوصلكم بالتمس
خير الي ان قال فان لم يكن عليكم نفقتهن وكسوتهن بالمعروف
وقال عليه السلام لهذا سراة ابي سفيان رضي الله عنه حذري
من هذا ابي سفيان ما يكفينك وولدك بالمعروف **والمعنى** فيه انما
محبوسه لحقه ومنفقتهم فترد اليه صغر عنه نفقتها له فتكون
كفايتها في ماله كالتعدي من لما مرغ نفسه لا عمال المسلمين كانت
نفقته في مال المسلمين وعامل الصدقات لما مرغ نفسه لعمل الحاكم
استوجب كفايتها في مالهم وكما لو وصي والمضارب اذا سافر بمال
المضاربة ولا نفقا يحتاج الى الانفاق على نفسها ولا يقدر على الكسب
والانفاق اما لعجزها او لكونها محبوسة لحقه فيجب عليه **واما**
وجوبها بالاحسان لانها لا تحب بمجرده العقد فان الرخصة لا نفقة
لها وكن الامانة اذ لم يوسها المولي مع الزوج سدا وان وجد العقد
ولا يجب بارا الوطي فان الحايض والمريضة والرتق والقرنا والمجنونة
والكبيسة التي لا يمكن وطئها تستحق النفقة فكان المعتبر في ايجاب
النفقة احبها سها يستلزم به الزوج استقام مقصودا بالسكاح وهو الجماع
او الدائم وانه حاصل في هذه الصورة **والفرق** في ظاهرها الرواية
بينما اذا مرضت في بيت الزوج او اصابها في بيته ما يمنعه من الوطي

أورفت إليه كذا إذا لم تكن مائة نفسها منه بغير حق وروى عن
أبي يوسف رحمه الله في الرقة والمريضة التي لا يمكن وطئها إنه
لا نفقة لهما قبل أن يبلغها الزوج إلى بيته وإن بلغها إلى بيته مع
علمه بذلك فليس له أن يرددها ولها النفقة وإن علبا إلى بيته من
غير رضا فله أن يرددها إلى أهلها لأن التسليم الذي اقتضاه العقد
تسليم من غير مانع من الوطئ ولم يوجد فكانت في التسليم نوع قصور
وحلل فلا يستحق النفقة بخلاف إذا رضى الزوج لا يرددها بالتسليم
القاصر **مخلاف** الصغيرة التي لا تحتاج لأن تملك النفقة فأنته
أصل فكان له أن يرددها فلا تجب النفقة حتى لو كانت الصغيرة بحاله
تفعل لمنفعة الخدمة والاستئناس فتعلم الزوج إلى بيت نفسه
ليس له أن يرددها وتستحق النفقة فكانه اعتبر من نفقة الاستئناس
علي هذه الرواية **وعن محمد** رحمه الله في الرقة كقول أبي يوسف
ثم فرق أبو يوسف رحمه الله بين إذا مرضت في بيته وبين إذا حولت
إلى بيته مريضة فقال إذا حولت إلى بيته مريضة له أن يرددها ولا
نفقة لها وإذا مرضت في بيته فليس له أن يرددها ولها النفقة إلا
أن يتطاول قال لأن النكاح يعقد للصحة والألعة وليس من الألعة
أن يمتنع من الأنثى أو يرددها بتقليل مرض فاذن لها وله فهو
مكتر للزبيب الذي لا يزول عما دة فصار كما لو كانت صغيرة لا يجامع
مطلقا **م إذا فات** الاحتباس المستحق للزوج أن كان من جهته
لا تستقط النفقة وأجبت له لوجود سبب الاستحقاق إلا أن الزوج
يريد إسقاط ذلك عن نفسه فلا يغدر على ذلك وتجعل الاحتباس
بقيت تقديرا وإن فات لا يمين من جهة الزوج يستقط النفقة
علي رواية الأصل والجراح ورواية الخفاف وعلي رواية أبي يوسف
وهو احتباس الفات في الإمام علي السعدي لها النفقة **والحاصل** أن
علي هذه الرواية المستقط فوات الاحتباس من جهته وعلي رواية
الأصل الفوات لا من جهة الزوج وهو الأصح لأنه إذا لم يكن من جهته
لا يمكن أن يجعل ذلك الاحتباس باقيا تقديرا وبه لا يجب النفقة
وهو نظير عصب المستاجر فإنه يستقط الأجرة لفوات التمكن
من الانتفاع لا من جهة المستاجر وإنما يجب النفقة حروا محرو
لوجود الاحتباس من جهته فحروا كما لا حرة في الإجازة والشك
مقي وفتح في وجوبه لا يجب لأنه لا يجب طغيان الجاهل كسائر المحقوق
المائة **وصرف آخر** أن الاحتباس في باب الزوج لصانته عن القوف
بغير حق واجب لأن الأصل في الإبقاء الحرمته والشرع عظم حرمته

حتى

حتى أوجب القتل على متنا ولها بغير حق إذا كان محصنا والمحلل إن
لم يكن محصنا وأوجب المال على متنا ولها بحقيقته المحل وشبهته مع
رضي صاحب الحق لعدم وجوب المال وسماه أعراف هذا قال محمد
رحمه الله رجلان شهدا على رجل أنه طلق امرأته وقد دخل بها وهي
بعدمي شهدا دنتهم أو كذبهم أو يقول لا أدريه والزوج محمد يقتل شهدا
من غير دعوى **ويبين** للفات في أن يمنع الزوج من الدخول عليها
ولا يخرجها من منزل ويجعل معها امرأة أمه يمنع الزوج من الدخول
والخلوها إلى أن يزني الشهود أما المحلوته فلا نه يدعي أباحة الوطئ
بأنكار الطلاق وقد قامت البيعة على حرمة الوطئ وأمر العرج أمر
مستغفم شرعا فيجوز فيه منعه من الدخول عليها لأنهم إن كانوا كذبه
فهي امرأة فلا يمنع وإن كانوا صدقه فهي أجنبية والمنع واجب فيمنع
وإن كان عدلا لأن العدل إنما يمنع من الحرام إذا كان يعتقد حرمة
وهو منكراها ولا أن المحجة قامت من وجه دون وجه لأن الشهود
عدول في الظاهر لكن العدالة لم يظهر حقيقة فكأن الفات في يتنظر
التركة نظر للزوج ولا يقضي بالطلاق ينبغي أن يحول بينهما نظر الحق
الله تعالى **وأما عدم** الإخراج من المنزل فلا ينفق بحرمته إخراجها لأنها
معتدة أو منكوحة ويتفق الزوج عليها لا بها منكوحة أو معتدة وكيف
ما كان فالنفقة واجبة عليه فرق بين هذا وبين الزوج إذا طلق امرأة
ثلثا حيث يجعل بينهما سره لغير حايلا ولا يجعل معها امرأة أمية لأنه
معتد للحرمته فلا حاجة إلى من يمنعه أما هنا يمتنع المحل **ونفقة**
الأمه في بيت المال كالفات في غيره وكذلك لو شهد واحد عدل لما
قلنا ثم يسأل الفات عن الشهود فأن يركب فرق بينهما وإلا
ردت على الزوج فأن طالت المسيلة عن الشهود وطلبت من القاضي
أن يفرض لها النفقة أو كانت لها نفقة معروفة كل شهر فرفض
لها الفات من النفقة وأمرها عطا المعروض لأنها إن كانت مطلقة
كانت معتدة فتستحق النفقة وإن كانت غير مطلقة كانت منكوحة
ممنوعة عن الزوج لا من جهة فيمنع أن لا تستحق النفقة إلا أن
النفقة كانت واجبة بيمين وفتح الشك في سقوطها فلا يسقط فأن
مستمدة العدة ولم يترك الشهود لم يقض لها بعد ذلك بالنفقة
لأنها تبين أنها لا تستحق النفقة معتدة كانت أو منكوحة أما إذا كانت
معتدة فلا نه انقضت عدها وأما إذا كانت منكوحة فلفوات الاحتباس
لأن جهة الزوج **فإن قيل** إذا لم تدع المرأة الطلاق فهي لا تمنع نفسها
منه فليدفع الاحتباس فتلى في سقوط النفقة لا يفرق الحال بين منعها

وبني منع غيرها **الانثري** ان رجلا لو حيل بينه وبين امراته حتى لا يكون
 بينها عليها فلا نفقة لها ما ذكرنا فان عدلت البينة بعد ما احدث النفقة
 سلم لها ما احدث وان لم يزل رجوع الزوج عليها من احدث من النفقة
 لان في الرجوع الاول ظهور انها استوفت نفقة العدة وهي حلت وفي الرجوع
 الثاني ظهور انها كانت منكوحة والزواج ممنوع عن الاستمتاع بها والخمس
 من النكاح انما كان حقا للزوج ليتمكن من الاستمتاع بها فاذا كان ممنوعا
 من ذلك لا يستحق النفقة وظهر ان الف في اخطا في القضا فرد ما
 منعت ان كان قايما ومثله ان كان هالكا **وكذا ما اكلت** في بيت الزوج
 بغير امره لانه يبين انها اكلت بغير حق وما اكلت با حصة لا تطريه
 فرض النفقة لا يرد ولا شيء عليها كالهبة والصدقة استشهد رحمه الله
 فقال الانثري ان القاضي لو فرق بينهما بشبهة الشهود وقد كانت
 لها نفقة مفروضة مفردة في كل شهر ثم علم ان الشهود عيب ورددت
 على الزوج لا يبي لها من النفقة لما مضى لان الزوج كان ممنوعا من جوفه
 ثا لث كذا في **ولو ان امرأة** لها نفقة مفروضة على زوجها
 وهرب بها رجل وهي كارهة ثم ردها فلا نفقة لها لما مضى لقوات الاحتياط
 لا من جهته **وروي** عن ابي يوسف انها تستحق فرق بينهما اذا صار
 الزوج ممنوعا من المرأة من جهة القاضي وبني اذا صار ممنوعا
 من جهة القاضي **والفرق** ان المنفقة في منع القاضي عايدة اليها
 وهرب بها نزعها عن الحرام عيني حتى لا يسقط احصائها بالوطي
 الحرام فصار كان الزوج منع من جهتها فاما منفقة منع القاضي
 لا يعود اليها حتى يجعل كمنها فلم تسقط نفقتها **وج** طاهر الرواية
 ما ذكرنا ان الزوج صار ممنوعا من جهته فلا يصير المنع كلا منع فلا
 يستحق سب وجوب النفقة وكذا اذا حبست بالدين فلا نفقة لها
 لعدم المنع من جهته **وقال** ابو يوسف رحمه الله في الامالي ان لم يمنع
 الزوج عن الدخول عليها في السجن فليطه نفقتها لانه قوام عليها
 فزع علي قوله في النفقات فقال هذا اذا حبست قبل النفقة
 الي بيته فاذا احدث بعد النفقة وبعد ما فرض القاضي لها النفقة
 لا تبطل نفقتها لان التسليم قد وجد والمنع حصل بامر غير مضاف
 اليها فلا يؤثر في اسقاط حقها كالحبس وهذا كله اذا كانت محبوسة
 في دين لا يقدر على الا اذا فان قدرت على الا فم نفقة فلا نفقة
 لها لان المنع مضاف اليها اما على طاهر الرواية لا نفقة لها في جميع
 الوجوه لما قلنا ولو حبس الزوج وهو يقدري على الا اذا ولا او حبس
 ظلي او هرب او اسر كان لها النفقة لان الاحتياط في كل ما يمتنع فيه

ومن جهته ولو خرجت حاجا بمحرم فلا نفقة لها لانه منع من الاستمتاع
 لا من جهته وليس يقيم عليها وقال ابو يوسف رحمه الله ان حبس قبل
 ان تقسم نفسها فلا نفقة لها وان كان بعده فله النفقة هكذا
 ذكر القندري رحمه الله وذكر الحنفية رحمه الله مطلقا انه لا نفقة
 لها ما اطلق في الجراح فيجوز ان يكون ما ذكره قوله محمد رحمه الله
لا يي يوسف رحمه الله انه لما دخل بها فقد وجد التسليم والمائة اداء
 الفرض وهي مسطرة في ذلك بخلاف ما لو لم يبين لعدم التسليم
 قوله محمد رحمه الله ما قلنا بخلاف ما لو صلت او صامت عن رمضان
 فزع علي قوله ابي يوسف رحمه الله فقال لعرض لها نفقة المحصر
 دون السحر يعني يعتبر ما كان قيمة الطعام في المحصر لا ما كان قيمة
 في السحر لان هذه الزيادة انما يلزمها لمنفعة يحصل لها فلا يكون
 عليه كالدوا ولهذا لا يجيب عليه الكرا لانه ليس من نفقة المحصر ولو
 اقامت هناك مدة لا تحتج بحالها بطلت نفقتها لانها غير
 مصطرة في ذلك فصارت كانت شرقة والمأمر بالحبس ولو طلبت نفقة
 مدة الذهاب والمجي لم يكن لها ذلك ويعطى نفقة شهران الواجب
 لها نفقة الاقامة دون السحر ونفقة الاقامة لعرض لها شهرا
 فشرافان عادت احدث ما بقي **هكذا ذكر** القندري وناويله
 اذا كانت لها نفقة مفروضة لان نفقة الزوج لا تصير دين الا
 بالقضا او الرضي عندنا وان حج الزوج معها فله النفقة بحسب الاتفاق
 لانه لم يصرم ممنوعا عن الاستمتاع بها لكن يجب نفقة المحصر ولا يجب عملا
 السحر ولا مودة السفر لما قلنا **وروي** عن ابي يوسف رحمه الله
 ان المرأة اذا ارادت حجة الاسلام بامر الزوج ان يخرج معها وينفق
 عليها صبيته تحت رجل فليس عليه نفقة حتى تطيق الجماعة وان
 كانت في بيدها لان الزوج ممنوع عنها لا من جهته واختلف
 المشايخ رحمهم الله في بلوغ الصغيرة مبلغ الجماعة قال بعضهم تسع
 سنين لان النبي صلى الله عليه وسلم بي بها بعشنة رضي الله عنها
 وهي بنت تسع سنين وقال بعضهم اذا بلغت تسع سنين فقد بلغت
 مبلغ الجماعة وان بلغت خمس سنين لا وان كانت بنت ستين او سبع
 سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت ممثلة ضخمة فقد بلغت مبلغ الجماعة
 والا فلا وقال بعضهم لا اعتبار بالسن بل بالحسن وان كانت رضيعا لثقة
 والمعاينة اختلف المشايخ رحمهم الله في وجوب النفقة وهن
 نص علي انها لا تجب ما لم تبلغ الجماعة قال الخنفية ابرا لبيت
 رحمه الله في ايمان العاوي الظاهر انها لا تبلغ مبلغ الجماعة حتى

تبلغ نشفة قال وبه يأخذ فرق بين نفقة المنكوحة والمملوكة
الصغيرة والعرقا ان نفقة المنكوحة انما تجب بسبب الاحتباس
المستحق بالنكاح فانما يجب اذا حصل له منفعة من منافع النكاح
لان الاحتباس ما كان مطلوباً لغيره بل لغيره وهو منافع النكاح فكانت
النفقة بحصول منافع النكاح على الخصوص وذلك الوطى او الدواعي به
والصغيرة التي لا تصلح للجماع لا تصلح له داعي وفصل العورات لمعنى فيها
فكان كالسور اما نفقة المملوك تجب لاجل الملك فقط وذلك قد
لا تختلف بالصغر والكبر ولو كان الزوج صغيراً لا يطيق الجماع والمرأة
كبيرة فلها النفقة ان لم يكن ما نفقة نفسها لان الاحتباس انما كان
لمعنى من جهة فلا يسقط حقها ولو كان صغيراً لا يطيق الجماع
فلا نفقة لها حتى تقير المرأة الى الحالة التي يطيق لان المنع حاكم
لمعنى من جهة فانما في الباب ان يجعل المنع من قبله كذا منع
فالمنع من قبلها قائم ومعنى من المنع من قبلها لا تستحق النفقة
وهذا لان الامتناع انما يضاف الى المنع اذا وجد المقتضى وهذا لم
يوجد المقتضى وهو تسليم نفسها ووجود الحبس المستحق فكان
مضافاً اليها لا اليه ولو تزوج امته من رجل لم يكن عليه النفقة
حتى يموتها بنتاً ويدها في الزوج وتفسير الثبوت ان يحبس
المولى بين الامته وزوجها في منزل الزوج ولا يستحق مهرها لان المستحق
في استحقاق النفقة تغريمها نفسها للمنع بمصالح الزوج ولا
تجب الثبوت على المولى لان حقه في استحقاق مهرها في حق التكاليف
بالثبوت ابطال حقه وتوابعها ثم بدال ان يستحق مهرها فله ذلك
لنصف حقه في الحرة فاذا استحق مهرها ولم يحل بينها وبين الزوج
فلا نفقة لها لغوات ما كان يجب به النفقة لما في النكاح
فان قيل لما كان للمولى حق استحقاق مهرها وجب ان لا ينقل نفقتها
كالحره اذا حبست نفسها للصداق بعد التسليم **قلت** في الحرة
الثنويت من جهة الزوج حيث امتنع من انفق بالزوجه وهذا من جهة
المولى حيث شغلها بخدمة او اعتبرنا الصورتين بالامتناع فان الحرة
اذا امتنعت من النقل الى بيتة لا يستحق الصداق كان لها النفقة
والمولى اذا لم يسرها مع الزوج لا نفقة لها فكذلك ان انتهت المرأة
اذا امتنعت نفسها من الزوج او امتنعت ان تنقل الى منزلها والى جنب
بدر من البلد ان وقد اوفى مهرها فلا نفقة لها لانها شرة قال
الخصان رحمه الله ان شرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة
نفسها منه لانها اذا كانت مقينة معه فالظن هو انه يقدر على تحصيل

المقصود منها فلا يوجب ذلك بطلان نفقتها وانما لا تستحق
النكاح شرة النفقة لان الله تعالى امر بمنع حطها في الصحة بقوله عز وجل
واحرروهن في المصاحف فذلك دليل على انه يمنع كفايتها في النفقة
بغير ان الاولي لان الحط في الصحة لهما وفي النفقة لها خاصة
ولا ينافي انما تستوجب النفقة بتسليم نفسها الى الزوج وتغريمها
نفسها لمصالحه فاما منع نصير طامنة مبنية ما كان يجب النفقة باق
وقيل لشرح رحمه الله هل لك شرة نفقة فقال نعم فغيركم
قال حيراب من ثواب معناه لا نفقة لهما وان امتنعت من ذلك
لغيبض مهرها فلها النفقة لانها محبسة في الحبس بل الزوج هو
الظالم والمفتر لان النفقة حقها والمهر حقها فظالم لبيتها احد
احد الحقيقتين لا يسقط حقها في الاخر وكذا الولم به دخل بها في ظاهرها
الرواية الا في رواية عن ابي يوسف انها قبل الدخول اذا حبست
نفسها لا تستحق مهرها فلا نفقة لها فانه على هذه الرواية اعتبر
لوجوب النفقة ان تنقلها الى بيتها فاذا لم يرجع لا يستوجب ابتداء ما
بعد ما اطلق الى بيتها ووجبت النفقة فلا يسقط الا منعه نفسها
بغير حق **وبين ظاهراً** الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة
لها وان لم تنتقل الى بيتها الا تزويج الزوج لو لم يطل بها بالانتقال
الى بيتها كان لها ان تنقل اليه بالنفقة فكذلك اذا حبست نفسها لا تنقل
المهر هذا اذا لم يدخل بها فان دخل بها فكذلك عند ابي حنيفة
رحمه الله وعندها لا نفقة لها بنتاً على ان بقى ما دخل بها ليس
لها ان تمنع نفسها لا تستحق المهر عندها فكانت مطلقة في المنع
وعندها لها حق المنع لهما انها سلمت نفسها برضاها فبطل حقها في
الحبس كالبيع **ولابي حنيفة** رحمه الله ان الوطى تصرف في الفسخ المحترق
فلا يجوز اخلاؤه عن العوض فاذا منعت نفسها فقد منعت ما يقابلها
المهر فصح وهذا لان المهر عوض عن كل الوطيات مدة الجلالا انه
لجسه لانه يقيم الوطى مرة مقام الوطيات في جميع العدم حتى التاكيد
فكله وطى واحد يقابل به من المهر كما في الزكاة والعترة في
العقلاء **وقال** ابراهيم القاسم الصفا رحمه الله هذا في من مانعها زماناً
لا يملك ان يبيع فزواجها وان اوفى مهرها لان من مانعها الغائب
من حال النكاح الصلاح فاما من مانعها فسد النكاح والمرأة اذا كانت
بين عشيقها فالزوج لا يقدر على ان يظلمه ومضى نقلها الى بلد اخر
ظلمها فقل له هذا ان يخرجها من البلد الى القديرة او على العكس
قال ذلك ليس بسفهاً او خيراً بل هو في بلد اخر سفر **وكذلك** فرقة جات

من قبل الزوج بمحضته او غيرها كما اذا اطلقها او اختار الفسخ في خيار
 البلوغ بعد الدخول بها او قبل (مهر ارجات من قبلها بغير معصية
 لحران اختارت نفسها في خيار البلوغ او العتق او بحسرة فالنفقة
 والسكنى واجبتان مادامت في العدة لانها محبوسة بحقة فان
 منتهى الحبس يعود اليه وهو صانته ما ينفقها النفقة وكل فرقة
 جات من قبلها بمحضته بان ارتدت ولم يحسن بل كانت في بيته او
 قبلت زوجها بشهوة فلا نفقة لها **وهذا** استحسن والاعتبار
 ان تكون لها النفقة وان كانت الفرقة من جهته غيرها كما اذا قبلها
 ابن الزوج بغير اختارها غيرها فلها النفقة **وجه** اعتبارها من انفس
 محبوسة بحق الزوج مادامت في العدة لان منتهى الاحتباس يعود اليه
 فيستحق كما لو حصلت الفرقة منها بسبب ليس بمحضته وجه الاستحسان
 ان الاحتباس من منتهى صيانة الماوان يفي لكن هذا في حقيقة جعل
 كالعدم معني ضرورية انها قوت الاحتباس من منتهى الوطى ودواعيه
 التي هي مطلوبة بالنكاح فاذا قوت بسببه هو معصية حررت
 بسقوط النفقة التي هي جزا الاحتباس فاذا جورت بسقوط النفقة
 سقط اعتبار الحبس (لقد يسم منتهى صيانة الماوان ضرورة فلم يبق
 الحبس اصلا فقد يراخلا يستحق النفقة بخلاف ما اذا ارتدت الفرقة
 منها بغير معصية لان الشرع لما اطلق لها تعويبت ذلك الاحتباس
 لا يجوز ان يجاري بالحرمات متبقت النفقة بمقتضى ما يفي وهذا
 لان النفقة صلة وعصيان من يستحق عليه الصلة لا يرتد في بطلان
 الصلة اما عصيان من يستحق الصلة يرتد في ابطاله **ونظيره**
 الوارث اذا قيل المورث ان كان بحق لا يحرم عن الميراث وان
 كان بغير حق يحرم فرق بين المهر والنفقة اذا حصلت الفرقة
 بسبب هو غير معصية حيث يسقط المهر ولا يسقط النفقة
والفرق ان المهر انما يجب بالملك البضع وقد قوت الملك كله قبل
 التخلي لم يبق شيء من المعقود عليه فلا يبقى شيء من العرض فاما النفقة
 انما يجب بالاحسان وما بقيت العدة بغير شيء من الاحساس لمنتهى
 صيانة ما به لم يفت كل العرض فيكون ابقت العرض الا ان الفرقة اذا
 كانت بسبب هو معصية منها صار الحبس القاييم كالغايي معني لضرورة
قال محمد رحمه الله في الاصل اذا وقتت الفرقة على وجه يجب النفقة مادامت
 في العدة كانت بمنزلة الزوجة فلما سقطت النفقة في النكاح اسقطت
 في العدة ارادها اذا فاق الحبس بان حبس بالدين في العدة او يجب او هرب
 او غصبها رجل او خرجت للمجم او ارتدت لانه لما فاق حقيقة الاحتباس

فقد فاق منتهى صيانة ما به فلا تستحق النفقة فاما اذا لم يفت
 الحبس في العدة بان قبلت الحبس في العدة بان قبلت ابن زوجها في
 العدة لا تسقط النفقة لان الحبس لا يفت في منتهى صيانة ما به
 فاستحققت النفقة بخلاف ما اذا قبلت حال قيام النكاح حيث سقطت
 النفقة لانها موبى الا حبس من الثابت لمنتهى الزوج وهو الوطى ودواعيه
 فحورس بالحرمات وهذا لان التعويل موجب للحرمات والمحرمات فكان
 منافي للنكاح منافي الفرقة اليها اما بعد الطلاق اب في هو النفقة
 والمحرمات لا يثبت فيها فسمى **الانزى** انها لو قبلت ابن زوجها في مرفه
 في النكاح يحرم عن الميراث ولو قبلته في العدة لا يحرم وهذا
 اذا حبست المرده في العدة اما اذا لم يحسن وهي في بيته لا تسقط
 النفقة بخلاف ما اذا اريدت حال قيام النكاح لما ذكرنا **فلو اريدت**
 وحسبت حتى سقطت النفقة ثم رجعت الى الاسلام فلها النفقة
 والسكنى لان استحقاق النفقة كان باسكن السقوط كان
 يب رض وهو الحبس بالزيادة حتى يرض وقد زال كما لو نشرت ثم
 عادت الى منزل **بخلاف** ما لو اريدت وهي منكوبة حتى وقعت الفرقة
 وسقطت النفقة ثم اسلمت فانه لا تعود النفقة **والفرق** ما ذكرنا
 ان الفرقة في النكاح وقعت بسبب مضاف اليها وهي معصية فسقطت
 النفقة اصلا اما هن تقرر بسبب الوجوب لكن امتنع في بعض المدة
 تقارض وقد زال وان لحقت بداء الحرب ثم اسلمت او سببت فاعتقت
 فلا نفقة لها لان بالحق سقطت العدة حكم لا يقطع العضة
 يثبت بين الدارين وشاركها لو سقطت بمضي المدة وهذا كله في الطلاق
 البائن والثلاث اما اذا كان رجعي فالمعقدة في الطلاق الرجعي
 اذا وطئها ابن الزوج وهي مطاوعة او قبلها او ارتدت فحسبت ان لم
 تحبس فلا نفقة لها لان الفرقة ما وقعت بالطلاق فيكون الفرقة
 بسبب منها وهو معصية وتسقط النفقة **واذا خرجت** المعقدة من
 منزل تسقط نفقتها فان عادت الى منزل فلها النفقة كما في حال
 قيام النكاح لان العدة حلفت عن الزوجية وهذا الاحتباس
 عن الاحتباس الثابت بالنكاح الا انه كما ذكرنا بحق الشرع **وكذا**
 نائزته وقت الطلاق وعادت الى بيته بعد الطلاق تستحق
 النفقة لما ذكرنا ان نفقة العدة ابقت لنتقة النكاح فيكون
 هذه الحالة معتبرة بحال قيام النكاح واذا اطلق امرأته طلاقا
 بائن وهي امه وقد كان نواها المولي سابقا فليزوج نفقة
 العدة فان اخرجها المولي لخدمته وهي في العدة لا نفقة لها كالحرة

اذا خرجت من بيت العدة فان اعادةها الي متر لم قلها النفقة لما قلنا
 اما اذا كانت قبل الطلاق في بيت المولي وطلعت الزوج ثم عادت
 الي بيته بعد الطلاق فلا نفقة لها عند علي بن ابي النضر **وعند زرهم**
 النفقة كما استخدمه ايها بعد الطلاق وهذا لان سقوط النفقة
 بقا رضى فاذا زال العارض صار كانه لم يكن وصار كالحره اذا كانت ناشرة
 وقت الطلاق ثم عادت الي متر لم الا ان تقول با عتبار العدة بتقبي
 ما كان ساسا ولا يثبت ما لم يكن ثابتا لان الثبوت ابتدا يستدعي قيام
 الملك مطلقا وتبوت نفقة العدة عند العزقة فاذا كانت في بيته عند
 ذلك كانت مستحقة للنفقة فسبق بيق العدة وان اعترض مسقطا ثم
 زال صار كانه لم يكن واذا لم يكن مستحقة عند العزقة فلو وجبت
 في العدة كان هذا اثبات النفقة ابتدا وهذا المبنى وهو ان المفسود
 من السوء مراعى للمعيار بمصالح الزوج وذلك انما يكون في حال قيام
 النكاح فاذا نواها في تلك الحالة استخفت النفقة فسيما ما اثارته
 بعد الطلاق لا يحصل هذا المقصود فلا يجب فلا سعى **بخلاف** الناشرة
 لان النكاح في حق الامة حالة الطلاق لم يكن سببا لوجوب النفقة
 لانه لم يكن سببا لوجوب الاحتباس ولهذا الوارد الزوج ان يعيدها
 الي متر لم من غير رضى المولي لم يكن له ذلك وبالطلاق زال النكاح
 من وجهه وبقي من وجهه فاذا عادت الي بيته وتحقق الاحتباس
 ان ما رالنكاح سببا من حيث هو باق فمن حيث انه زائل لم يهرسب
 فلا يغير سببا بالشك اما في حق الحره النكاح حالة الطلاق كانت
 سببا لوجوب النفقة لانه كان سببا لوجوب الاحتباس ولهذا الوارد
 الزوج ان يعيدها الي بيته كان له ذلك سات او ابتلا انها لثورة
 صوت الاستيفاء على الزوج مخوشت بالمنع من الاستيفاء ايضا فاذا
 عادت الي بيته فقد تمكن الزوج من استيفاء ما عليها تتمكن المرأة
 من استيفاء ما عليها ايضا ولا ان الحره مستحقة في الحمل النكاح والعارض
 المسقط في حقها عند العزقة وبعدها سوا اذا زال ذلك بخلاف
 الامة **وبخلاف** ما لو اخرجها المولي من متر لم الا ان الطلاق
 ثم اعادها لان النكاح حالة الطلاق كان سببا لوجوب النفقة
 والسقوط بيارض وقد زال كما في الحره وان كان طلقها طلاقا
 رجعييا قبل ان سوتها المولي كان للسيد ان ياي هذا الزوج حتى سوتها
 سوا بين المولي ان يخلي بينها وبينه في متر لم لان الطلاق الرجعي
 لا يقطع النكاح وان كان باين ليس له ذلك لانه يحرم الوطى **وكذا لو**
 طلقها طلاقا رجعييا ثم اعقدها المولي كان لها ان يطالب الزوج بان

سوتها سوا ويتفق عليها لانه ملك امر نفسه وان كان باين ليس لها
 ذلك لما قلنا ولو شهد شاهدان على رجل انه طلق امراته قبل الدخول
 بها والزوج تجدد ومنع الفتى من الزوج من الدخول عليها فطلبت النفقة
 حتى يسال عن الشهود فلا نفقة لها لان الشهود ان كانوا صدقه
 فهي ليست بمنكوحه ولا مستدة وان كانوا كذب فهي منكوحه لان الزوج
 صار ممنوعا عنها لا من جبرته وذلك مسقط للنفقة واذا سعى لعدم
 الاستحقاق لا يعني **امراة** دخل بها زوجها فمضت مرضيا بمنع الجماع
 فلها النفقة وكذا الزنت لوجهين احدهما انه يعني الاحصاء للنفقة
 الدواعي وهو قيم عليها والثاني ان النكاح عقد عمر والحره لا يخلو عنه
 عادة كالحبيص فلا يمكن التحرر عنه فصار الفايب من المحسوس بالمرض
 حقيقة كالتام معنى فاستخفت النفقة **بخلاف** ما لو استا جبر عبد
 فمرض بعد ما سلمه الاخر الي المستاجر فانه يحط الاجر بمقدار المرض
 لما ذكرنا ان مبني النكاح على الالفة والمودة بخلاف الاجارة لان
 الاجارة عقد مؤقت ومبني ران ان يبقا اعلى وقت لا مرض فيه
 اما النكاح عقد عمر فلا يفتدان على ذلك نظيره المرأة اذا كان عليها
 صوم شهرين متتابعين فاضت في حلال الصوم لا يلزمها الاستقبال
 ولو مرضت يلزمها الا استقبال لانها لا تقدر على صوم شهرين لا حيفي
 فيها ولقد ر علي صوم شهرين مرض فيها **ولو ادعي** رجل على امرأة
 نكاحا وهي تجدد واقام البينة لا نفقة لها على الزوج لانه تبين
 انها منكوحه ممنوعة عن الزوج لا تقطع وان ادعت امرأة على رجل
 انه تزوجها وهي تجدد واقام البينة لا نفقة لها في مدة المسالة
 لان النفقة لم تكن واجبا لها بتبين فلا يجب بالسك بخلاف الطلاق
 على ما ذكرنا **ثم فرغ** علي مسئلة النكاح فقال ان راي الفتى ان
 ان يقضي لها بالنفقة لما راي فيه من المصلحة ينبغي ان يقول لها ان كنت
 امراته فقد فرضت لك نفقة كل شهر كذا وشهد علي ذلك فان استدانت
 على الزوج فان عدلت البينة احدة بتلك النفقة لانه تبين انها كانت
 منكوحه ممنوعة بفعل الزوج وهو محمود فان لم يعدل لم يكن لها عليه
 شي ولو ان اضلين ادعت كل واحدة منهما على رجل انه تزوجها
 ودخل بها وهو يجدد واقامت كل واحدة منهما البينة على اقتراره
 وطلبت النفقة في مدة المسالة حصل الفتى لهما نفقة امرأة
 واحدة **وعلي** فتا مسئلة الاولى بتبين ان لا يقضي لوترع الشك
 في الوجوب لكل واحدة منهما والعرق ان هذا احدي التبين
 بعد ما كان نكاح احدهما ساسا عايب فلا يمنع الشك في

في الوجوب بخلاف المسئلة الاولى واذا بقي نفقة واحدة وليست
 احدا لها باولي من الاخرين يكون بينهما فان عدلت البيتان يفتني
 لكل واحدة منهما بالمهر الذي اذعت استحسانا والعتي اس ان يحكم
 لكل واحدة بنصف المال الذي قامت عليه البيته وبالاقل من نصف المال
 الذي قامت عليه البيته ومن نصف مهر مثلها وان افتت احدا لها
 بيته علي اقتراره بالدخول دون الاخرين فبقي له دخول به بالمهر
 الذي قامت عليه البيته ولو لم تدع كل واحدة الدخول والشهود لم
 يقرضوا الاقراء الزوج بذلك يفرق بينهما ويكون لهما نصف
 المالبين بينهما وعلي قول النفقة اي جعفر رحمه الله ينبغي ان لا يفتني
 لهما شي حتى يصطلي على اخيه نصف كل واحد من المميزين بينهما
 والله اعلم **باب**
 رحمه الله الباب على الاصل الذي يخلل في الباب المتقدم وهو ان البيوت
 من جات من قبل الزوج بمعية او غيرها او من قبل المرأة بغير معية
 كان لهما النفقة والسكنى ما دامت في العدة وكذا فرقة جات من
 قبلها بمعية لم تكن لهما النفقة وكان لهما السكنى لان النفقة ضمة
 والسكنى حق الشرع والمرأى انما يجازي بجنبته علي ابطال حقه
 ولهذا لو اخلت علي ان لا نفقة لهما تقع وتسقط النفقة عنه
 ولو اخلت علي ان لا سكنى لهما فعليه السكنى لان حرجها من
 بيته بمعية واشترط المعية في الخلع باطل حتى لو ابرأت زوجها
 من مودة السكنى ورضيت ان تكون في بيت نفسه او تترك مودة السكنى
 تقع وتلك مودة السكنى ولا يحد الحرج لان الزام مودة السكنى
 حقه **الآثر** ان في المهر الذي يحد على العشرة لما كان حقه يتمكن من انقضاء
 ولا يتمكن من اسقاط العشرة لانها حق الشرع ثم لم يترك محمد رحمه الله
 في الاصل هذا الباب لانه ذكر بعض مسائل هذه الباب في الباب المتقدم
 والبعض في المبسوط وذكره صاحب الكتاب رحمه الله اذا عرفت هذا
 قال محمد رحمه الله امرأة ارذلت عن الاسلام ثم اسلمت او لم تسلم فلا
 نفقة لها ولها السكنى وكذا لو فتلت اب الزوج لانها حرمت حرا علي
 جات بينهما وهو تقريرت احب من هو وسيلة الي الوطى ودواعيه ودوام
 الجنابة ليس بشرط لدوام العقوبة **امنه** تحت رجل دخل بها ونواها
 فلا يجوز ان يجازي بالحرم ان لو سقطت النفقة لان الشرع اطلق لها التعزير
 السب وقد وجد السب وهذا احب من في العدة بحق الزوج **موجوبتان**
 اسلم الزوج واب هي تفرق بينهما ولا نفقة لهما لان البيوت حصلت من

جهتها

جهتها بفعل هر معية ولو كانت هي المسئلة فلها النفقة لان البيوت
 حصلت من جهة الزوج **معية** زوجها معها ودخل بها فدركت
 واخذت رت نفسها فلها النفقة لان العدة حصلت من جهتها بغير
 معية وكذلك ان كان هو المصبي فبلغ واختار العدة لان العدة من
 جهة الزوج وكذلك الرجل يزوج المرأة وهو غير كفوفه حل بها ثم يفرق
 بينهما **امراة** طلقتها زوجها ثلثا او واحدة باينة فلم تطلب النفقة حتي
 انقضت العدة لم يكن لها بعد ذلك نفقة لان النفقة لا تقير فيها الا بالحق
 ولم توجد ولا نفقة العدة لا تكون اك من نفقة النكاح ونفقة
 لا تقير دين الا بالحق او الرضا عندنا **وعند الشافعي** رحمه الله نفقة
 النكاح تقير دين والمبتوتة لا نفقة لها عنده فلا تقير دين له ان
 وجوبها بالعقد فلا تحتاج الي العتق او الرمي في صيرورتها دين بعد
 العقد كالمهر ولا وجوبها باعت رقبته الزوج علي بعد العقد او
 عوض عن الاحتب من في بيته لمنفعة نفرد اليه ولها الوفاة الاحتب من
 بالشون لا يجب وقد تقر العتق عليها والاعوان بصير دين بغير قضا
 ولا من مبي تحقيق سببه كالاخر والشن ولنا ان النفقة صلة والصلات
 لا تترك بنفس العقد ما لم ينضم اليها ما يوكدها كالقمة والصدقة لا يتم
 الا بالعتق وبيان الوصف ان النفقة ليست بعوض عن المهر فان المهر
 عوض عنه ولا يستوجب عوضا عن شئ واحد بعقد واحد لان ما هو
 عوض البضع تحت حمله لان ملك البضع يحصل للزوج حله ولا يجوز ان
 يكون عوضا عن الاستمتاع والقيام عليها لان ذلك يصرف في ملكه فلا يجب
 عليه العوض فمرفنا ان طريقه طريق الصلات وتاكدتها بالعتق
 او التراضي او يقول انها عوض من وجه صلة من وجه لانها لم تارا
 الاحتب من دين الاحتب من ان كان حق الزوج من حيث الاستمتاع
 قضا الشهرة واصلاح امر المعيشة ففقيه حق الشرع من حيث تحصيل
 الولد وميانه كل واحد منهما عن الزنا فمن حيث انه حقه امكن حمل
 النفقة عوضا عنه ومن حيث انه حق الشرع واقامة حق الشرع مستحق
 علي كل انسان لا يصلح عوضا فلا يكون عوضا من كل وجه فمن حيث
 انها صلة لا بصير دين الا بالعتق او الرضا كنفقة الاقارب ومن حيث
 انها عوض بصير دين اذا وجد العتق او الرضا عملا بالدين ولا هذه
 نفقة مشروعة لكفاية فلا بصير دين بدون العتق كنفقة الوالدين
 والمولودين لا تقير دين بمجرد صبي الزمان كذلك هذا **واما المبتوتة** فلها
 النفقة والسكنى عندنا وعنده لهما السكنى ولا نفقة لها الا ان يكون
 حاملا **وعند** اب اي ليلى رحمه الله لا نفقة لهما واستدلا بحد في طنة

بنت ميس رضى الله عنها قالت طلعتني زوجي ثلث فلم يجعل لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى وقال لو كنت حاملا كان لك النفقة
 الا ان تركت ظاهر الحديث في حق السكنى بالاجماع ولا اجماع في النفقة
 فبقي على ظاهره الا اننا ننشد لروى عن عمر رضى الله عنه انه
 قال للمطلقة ثلاث النفقة والسكنى وهذا نص في الباب والمعنى
 ما ذكرنا انها محبوسة لحقة وما روى من الحديث طعن فيه كبر الصلابة
 رضى الله عنهم **وقد روي** ان زوجها كان اسما من بني زيد رضى الله عنه
 وكان اذا سمع منها هذا الحديث رماها بكل شئ في يده وعن عائشة
 رضى الله عنها قالت تلك امرأة فثبت العالم اي بر وايتها هذا الحديث
 وقوله عمر رضى الله عنه لا يدع كتاب ربا ولا سمه ساقول امرأة لا يدرك
 اصدق ام كذب احفظت ام نسيت سمعت من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة وتاويله
 ان ثبت من وجهين احدهما ان زوجها كان غائبا فانه خرج الي اليمن
 وكل احياه بان ينفق عليها حيز الشيعر فانت ذلك ولم يكن الزوج
 حاضرا ليقضي عليه بشئ اخر والثاني انها كانت بديعة النساء علي
 ما روي انها كانت سودية احراز زوجها حتى اخرجوه في مرقها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان بعد في بيت ابن ام مكتوم رضى الله عنه
 فظنت انه لم يجعل لها نفقة ولا سكنى **فمخلاف** في استحقاتها السكنى
 وانه مضمون عليه بقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن وقال الله
 تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم فيقول النفقة والسكنى كل واحد منهما
 حق مالي مستحق لها بالانكاح والعدة حق من حقوق النكاح فكى سعى باعتبار
 هذا الحق ما كان لها من استحقاق السكنى فكذلك النفقة وبما استحقاق
 السكنى يبين ان ملك يده عليها ما دامت في العدة وكما ثبت استحقاق
 النفقة باعتبار ملك العين يثبت استحقاق ملك اليد **الانري** ان
 ملك اليد للمرتبة في المالية دون العين فان يده يد الاستيفاء وذلك
 في المالكية دون العين واما اذا كانت حاملا فله النفقة بالنفس وهو
 قوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن الآية ومن اصل الشافعي
 رحمه الله ان تعليق الحكم بالشرط كما يدل على ثبوت الحكم عند وجود الشرط
 يدل على نفيه عند عدم الشرط وعندنا لا يدل على العدم لان مفهوم
 النفي ليس بحجة ولا ييجوز ان يكون الحكم باسما قبل وجود الشرط
 بعلته اخبرني **الانري** انه لو قال لعبد انت حر اذا جازاس الشهر ثم قال
 انت حر عند اسبي التعلق الاول صحيح حتى لو ازاله عن ملكه اليوم

ثم ملكه بعد عديتق اذا جازاس الشهر ولو بقي في ملكه حتى العديتق
 ايضا كين وقد قرا ابن مسعود رضى الله عنه وانتقوا عليهن من وجدكم فدا
 ان النفقة مستحقة لها بالعدة وان قوله عن وجل وان كن اولات حمل
 لا الا اشكال كان يقع محي فان مدة الحمل تطول عادة فكان يشكك
 انما هل تستوجب النفقة بسب العدة في مدة الحمل وان طال فان زال
 الله تعالى هذا الاشكال بهذه الآية ثم النفقة ان كانت حاملا لها الولد
 بدليل انه لا يجب في مال الولد ان كان له مال وانه لا ينفق د ينفق مال الولد
 ولو كانت امه فتنفقها علي زوجها ونفقة الولد علي مولاه كما بعد
 الانفصال وان المنكحة اذا احبلت لا تنقض نفقتها ولو استحققت
 بالحمل لنفقا عقت واذا ثبت ان النفقة تجب لها لا بد من سب استحقاق
 النفقة بينها وبين الزوج ولا سب سوى العدة والحامل والحائض
 في هذا السب سواء ان طلبت النفقة في العدة ففقيس لها ثم قبلت
 ابن زوجها او لمسته لم ينقل نفقتها بخلاف ما لو قبلت حال غيب
 النكاح كما ذكرنا **وفرق بينه** وبين الردة في العدة في ذكرنا ان
 بالتفصيل لا نفوت الاحتباس وبالا رتداد نفوت فان اسلمت نفوت
 النفقة فرق بينه وبين الارتداد حال قيام النكاح والفرق وهو
 ان سقوط النفقة ممتة كان بطريق المجازاة دوام الجنابة ليس بشرط
 لدوام المحرمان ما هناك من ضرورة فوات السب وهو الاحتباس لحنه
 فاذا عاد السب يعود الحكم **مخلاف** ما لو ارتدت ولحققت به الرجوع
 ثم عادت مسلمة لما قلنا ان المحاق بمنزلة الموت مطلقة ثلث او
 واحدة باينة خرجت من بيت الزوج في العدة فلا نفقة لها لانه
 فوات السب وهو الاحتباس لحقه حربي تحته ذميه وظلمها فلها
 نفقة العدة لان المعنى يشمل الحربي والمسلم وهذا اعلي قول من يقول
 بوجوب العدة علي الذميه وهو قوله ابن يوسف ومحمد رحمهما الله اما علي
 قوله ابن حنيفة لا تجب العدة وهو فرع ما اذا تزوج الذي ذمته في
 عدة ذميه جاز النكاح في قوله ابن حنيفة رحمه الله حتى لا يفرق بينهما
 وان اسلم او تداقما البينا **وعنده** يفرق لانه النكاح في العدة مجمع
 على بطلانه فيما بين المسلمين فكان باطلا في حقهم ايضا كما لرب الا ان
 لا تنقض لهم العقد الذمته فاذا ائذ افوا او اسلموا وجب الحكم بحكم
 الاسلام كما في نكاح المحارم فاما عند ابن حنيفة رحمه الله من اصحاب
 من يقول العدة لا تجب من الذميه لان وجوبه لخلق الشرع او لخلق الزوج
 ولا يمكن ايجابها لخلق الشرع لانهم لا ينج طعون بذلك ولا لخلق الزوج
 لانه لا يمتنع ذلك فاذا لم تجب العدة مع النكاح ومنهم من يقول

لم يختلف ذلك باختلاف الدين بخلاف الحربي لانا ما نهينا عن البر
الي الديني امرأة خاصة زوجها في النفقة فترى لها في كل شهر
ما يكفيها بالمعروف لان النفقة مشروعة للكفاية فانما تعرض بمقدار
ما يعلم انه يقع به الكفاية وهو مفرق التعبير ودون الاسراف لانه ما مور
بالنظر من الجانيين وكما يعرض لها قدر الكفاية من الطعام فكذا من
الادام والدهن اما الادام فلان الحبرة يركل الاما دوما عاده وحب
في قلوبه قوله تعالى من اوسط ما نظفون اهلكم ان اعلى ما يطعم
الرجل اهله اللحم والخبز واوسطه الخبز والزيت وادناه الخبز والخبز
واما الدهن فلا يشاء لا تشغني عنه حقوصها في دار الحر فانه من اصول
الحوايج كالخمر وكذلك يعرض لها من الكسوة ما يصلحها للتشاة والصف
فان بيت النفس بهما وكما لا يبقى النفس بدون الماكول لا يبقى بدون
الملبوس عادة والحاجة اليه مختلف باختلاف الاوقات والامكنة
فينبغي المعروف في ذلك فان كان الزوج صاحب مائة تمكن لهي
من ثلث ولما يكفيها ليس لها ان تطالبه بالقرض لا بقرض القاضي
لانها منقته في الطلب لان الرجل اذا كان بهذه النفقة ويتفق على من
ليس في محله لا يمنع عن الانفاق فلا تفرض الا انه اظهر ثلث في انه
نصرها ولا يتفق عليها محضين يعرض ثم في ظاهر الرواية المعتبر حال
الرجل في اليسار والا عسى وقال الله تعالى عبي الموسى قدره
وعبي المقتدر قدره وقال الله تعالى ليبتغي ذة وسعة من سعته
الاية وذكر الحضا في رحمه الله ان المعتبر حالهما حتي اذا كانا
موسرين فلها نفقة الموسرين وان كانا معسرين فلها ه
نفقة المعسرين وان كان الزوج موسرا وهي معسرة يستوجب
عليه دون ما يستوجب اذا كانت موسرة لان الظاهر ان ذلك
يكفيها وان كانت موسرة والزوج معسر يستوجب عليه نفقة
ما يستوجب اذا كانت معسرة لتخلف كفايتها بذلك وفي ظاهر
الرواية يقول لما تزوجت بمعسر فقد رضيت بنفقة المعسر
قال مشايخنا رحمهم الله المستحب للزوج اذا كان موسرا وهي
فقيرة ان ياكل معها ما ياكل بنفسه لانه ما مور بحسن العشرة
معا وذلك في ان تاكل معها يكون نفقته ونفقته سوا وان كان
لها حديم بقرض الخادم واحد لان الزوج محتاج الي الغيا م
الحوايجها واقرب ذلك اصلاح الطعام لها وخادما بثوت عنه
في ذلك فيلزمه نفقة الخادم بالمعروف ولا يتلغ نفقة خادما
نفقته حتي قالوا عرض لها ادي ما تعرض لها علي الزوج

العدة واجبة ولكنها ضئيلة لا يمنع النكاح نبت علي اعتقادهم كالا ستر
فيما بين المسلمين فكان النكاح صحيحا وبعد المرافعة والاسلام الحال
لحال البت والعدة لا تمنع البت كالمنكوحه اذا وطئت يشبهه بخلاف
ما اذا كانت معتده من مسلم لان تلك العدة موبه واجبة صحت
للزواج والذي اذا تزوج محارمه وذلك نكاح في دينهم فطلبت منه
نفقة النكاح فنيل قول ابي حنيفة رحمه الله نفقة لها وعلي فتولها
لا بنا علي ان عبد ابي حنيفة رحمه الله للنكاح حكم الصحة حتي قاله
لودخل بها لا يشقظ احصائه حتي اذا اسلم لم يجد خافه ولو طلب
احدهما العزقة لا ينفق مالم يطلنا وعندهما له حكم العتق حتي
قالا ينفق بطلب احدهما الا ان لا ينفق لهما بحكم عقد الزمة ولا
نفقة في النكاح الفاسد وعند ابي يوسف رحمه الله احرا ينفق
القاضي بينهما اذا علم به من غير طلب واجمعوا ان النكاح بغير شهود
يستحق النفقة لانه محكوم بالنفقة فيما بينهم عند الكل واذا خرج
احد الحربين مسلما ثم خرج الاخر بعده فلا نفقة لهما لان الزوج
ان كان هو الخارج اذ لا عدة عليها بالانفاق وان كانت
المرأة هي التي رجعت اذ لا فكة لك عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
وان وجبت العدة لانه ان وجوب نفقة العدة باعتبار ملك الجنس
الثابت للزوج عليها حالة العدة وتباين الدارين كما يقطع
عصمة النكاح بقطع ملك الحس الثابت بالنكاح حربيان دخلا
بأمان ولهما ابن مسلم فلا نفقة لهما عليه لانها صلة وبر وقد
نهيا عن الصال البراي الحمري وهذا لان هذه الصلة لا تعانه
وهو من اهل الحرب فهو مستوجب للقتل غير مستوجب للابقت
وكذا لو كان لهما ابن ذمي لا نفقة لهما عليه وان كان للمسلم اب
ذمي مسلمين الغيا نس لا نفقة عليه لاختلاف الدين وكذا لو كان
الاب مسلما والولد ذميا **الانثري** انهما لا يتوارثان واستحققت
نفقة الوالدين والمولودين بطريق الصلة كما في سائر الاقارب لكنها
استحسن في قضاة المولودين بوجوب النفقة لقوله تعالى في وجبها
في الدين معروف وهذا في الابوين الكافرين لقوله تعالى وان جاهدك
عليان تشرك بي وليس من المشاحنة بالمعروف ان تركهما يؤمنان
فوجعنا ثم استحققت النفقة بين الوالدين والمولودين بسبب الولاد
وذلك يتحقق مع اختلاف الدين وفي سائر الاقارب بسبب الوراث
وباختلاف الدين ينقطع التوارث الانثري ان حكم المتق عند الذول
في ملكه وحرمة الرجوع في الهبة لما تعلق بالرحم مع المحرمية شرعا

المسرة ولا تعرض الا لخدم واحد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وعند ابي يوسف يعرض لخدمين لانها تحتاج اليهما لغزو
احدهما بالمرور داخل البيت والا حنري بالتمسك من الخارج فيحتاج
اليه وهما قالا حاجتها منه بالواحد عادة وما زاد على الواحد
فلا يتخذ وجوب النفقة على الزوج للكفاية فكلا لا يريدان على
فذر الكفاية في نفقتها فكذا في نفقة صادمها ولو صا لحيته
على نفقة لا يكفيها ثم رافعه الى الفت في تلج به الكفاية وكذا
اذا فرض الفت في بالدرهم ثم عملا او رخصت تعتبر الكفاية في كل
زمان ولو كفل لها رجل بالنفقة كل شهر لم يكن لها الا الشهر
الواحد كما ذكرنا في الطلاق فان وقت وقت او قل ان انا ضامن
لنفقتك ما عشت فهي عليه كما قال ولو كسفتها زوجها فمطلت
بحرق الكسوة فالأصل فيه ان الفت في متى ظهر له الخط في التقدير
بده وقت نفقتها واذا لم يظهر له ذلك لا يبرده لأنه اذا لم يظهر
الخط في التقدير معتبرا واذا ظهر بجعل وجوده كعدمه فصار
كأنه فرض لها الكسوة ولم يبرق وقت فمطلت من عرض سراف
فانه يعني بكسوة احنري فكذا اذا قدر ميتا اذا هلكت
الكسوة او سرقته لم يبين الخط في التقدير فلا يقضي بكسوة
احنري ما لم يبرق ذلك الوقت وان تحرق بالاشغال فتل معنى
المدة ان تحرق تحرق استولى لها لم يبين الخط ايضا في التقدير
فيمنه وان تحرق بالاشغال المثلت وتبين الخط لأنه وقت وقتا
لا تبقى الكسوة الى ذلك الوقت فيقضي لها بكسوة احنري وان
مضت المدة والكسوة باقية فان لم تستعمل تلك الكسوة اصلا او
استعملت معها احنري لا تعرض لها بكسوة احنري لأنه لم يبين الخط
في التقدير ورون لم يستعمل معها كسوة احنري لا تعرض لها بكسوة
احنري لظهور الخط في التقدير ففرق بين الكسوة وبينها اذا فرض
لها نفقة شهر عشرة دراهم فمض الشهر وقد بقي من العشرة
شيء حيث يقضي لها بعشرة احنري والصرف ان في النفقة
لم يظهر خطا ولا يبين لجران انه انما يقضي لتغيرها في الا نفق
فيبقى التقدير معتبرا اما في الكسوة اذا البست جميع المدة ولم يتحرق
فقد ظهر الخط بغير علمنا انه لم يبرجبه التقدير في اللبس
فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن ونفقة المحارم وكسوتهن
فان في المحارم اذا سرقته النفقة او الكسوة قبل الوقت او تحرق
عرض نابي ولو بقي بعد المدة شي لا يقضي ما بقي شي لان نفقة

المحارم

المحارم وكسوتهن انما تجب باعتبار الحاجة ولهذا لا تجب مع العتي ومضى
فما عت تحت الحاجة ومضى فليت لا يتحقق اما نفقة المرأة وكسوتها
انما تجب عوضا عن الا حنري او كفاية لها والفت في انما جعل
هذا المال عوضا عن احنري من مندر او كفاية لوقت مده فاذا
لم يظهر خطا وجب احنري من احنري لم يخذلها به عوضا فيقضي لها
بالعرض **ولو فرض** لها النفقة ولم يخذلها وانقضت من ماله اشد
لما مضى لان بالعرض صار دين بخلاف نفقة المحارم لان وجوبها
باعتبار الحاجة فان لم يخذلها هي ماتت او مات بطل ذلك بمنزلة
دمي مات او اسلم وعليه حراج وعند الفت في رحمه الله لا يسقط
عليه ان النفقة عنده يستحق استحقاق المعاوضات على ما ذكرنا
وعندنا يستحق استحقاق العملات والصلوات تسقط بالموت
قبل القبض ولا ان السبب قيام الزوج عليها وتقرينها نفسها لمعاك
وقد زال ذلك قبل الاستيفاء فسقط كما اذا زال العيب عن المبيع قبل
الرد **وكذا لو طلقها** يسقط ما اجتمع عليه من النفقة هكذا قال
الفت في الامام ابو علي الحسين ابن المحضر المنفي رحمه الله وكان
يقول وحده الرواية في كتاب الطلاق بالحزنة ووجهه
التشبيه ان الذي انما يبرج منه حراج راسه لا ضراره على
الدين الباطل وقد زال ذلك بالموت او الاسلام فالمرأة ايضا انما
يستحق النفقة بالوصلة التي كانت بينهما وقد انقطعت بالطلاق
هذا اذا فرض الفت في ولم يبرجها بالاشغال اما اذا امرها
بالاشغال على الزوج فاستدانته مات احدهما لا يبطل ذلك هكذا
ذكره الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر وذكر الحنف في رحمه الله انه
يبطل ايضا والاصح ما ذكر في المختصر لان استدانتها بالمرافعة
والفت في ولا نه عليها بمنزلة استدانت الزوج بنفسه ولو استدانت
بنفسه لا يسقط ذلك الدين بالموت كذا هنا وكذا في الطلاق تجب
ان يكون هكذا اقاله الحاكم رحمه الله وفي اية الامر بالاشغال الرجوع
بعد الموت فان بدونه لا يرجع ولو كانت استعملت النفقة ثم
ماتت قبل معنى تلك المدة او مات فعلم يكن للزوج ان يسترد
من تركته شي ولا ان يرجع عليها ورشته في قوله ابي حنيفة وابو يوسف
لما قلنا انها صلة من وجه وحق الاسترداد في الصلوات تبطل بالموت
كالرجوع في الية **وقال** محمد رحمه الله يرفع عنها حصتها ما مضى
وليست ترد ما وكذا ذلك ان كان قابلا وقسمته ان كان مستهلكا
لانها اخذت ذلك من ماله لمقصود ولم يحصل ذلك المقصود فكان لم

ان يسترد كما لو عجل لها النفقة ليتزوجها فماتت قبل ان يسترد وجهها
وروي ابن رستم عن محمد بن يحيى انه ان قبضت نفقة شهر في
دونه لم يرجع عليها بشئ **وكذا** ان قبضت لاشهر كثيرة فمات احداهما
قبل مضي المدة والباقي من المدة شهرا ودونه وان كان اكثر من
ذلك نزل لها مقدار نفقة شهر ويسترد ما زاد على ذلك مستحقة
لان الشهر وما دونه في حكم الشهر فصار كنفقة الحال ولا نه ان
يطلبها النفقة شهرا فشهرا اعاده ففي مقدار نفقة شهر
هي مستوفية حقها وبني زاد على ذلك مستحقة ولو فرض لذي رحم
محرم نفقة فانفق من ماله لم يرجع على ما ذكرنا **رجل** تحت امته
قد نواها فاحذها المولى لخدمة تطلب النفقة فان طلبها بعد
الاحتراج فلا نفقة لها وله ان يعيدها الي منزله وقد ذكرنا في الباب
المقدم **رجل** تحت مكانة فلي النفقة نواها ولم يبق لها لان التسليم
في المكانة لا يتعلق بالسوية لان ما فيها على حكم ملكها لغير ورثتها
حق بنفسها ومن ماله بعقد الكتابة وله هذا السبب للمولى ولا يبرأ
استخدامها فكانت كالحرة ولو ولدت منه نفقة الولد علمت
والمدبرة وام الولد بمنزلة العمة **ولو اعتق** ام ولده فلا نفقة لها في
العدة لان استحقاق النفقة كان لها بمالك اليمن والعقود منافي
للملك وما عليها من العدة نظر العدة من نكاح قاسدا او طي بغيره
الانثى انما لا تختلف بالحياة والوفاة **باب**
الحداثة والطلاق بقاء عليها البينة فيرضان على بيع عدل والنفقة
في ذلك **اصل** الباب ان الشبهة في القايمة على عتق الامة تقبل
بغير دعوى والشبهة في القايمة على عتق العبد لا تقبل بغير
دعوى عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما تقبل لان بعده شبهة
قامت على حق الله تعالى فتقبل من غير دعوى كما في عتق الامة
وطلاق المرأة وبیان الوصف انها قامت على الاعتراف وهو
حق الله تعالى لانه سبب العتق والعتق حق الله تعالى به لعل
النفس والمعني اما النفس والمعني اما النفس قوله عليه السلام ثلثة
انا خصمهم بيوم العتبة ومن كنت خصمه خصمته وذكر في جهلته
من باع حرا واكلم منه ولو كان حق العبد لكان هو الخصم فيه كسائر
حقوقه دون الرسول عليه السلام او يجوز بيعه بفضاه والمعني
فيه لانه قوة حكمية ابره في العقلية العبادات نحو الجمع والاعساد والجمع
والزكاة واهلية العصا والشبهة في هذه العبادات حق الله تعالى
فلا اهلية التي تنزل عليها هذه العبادات ويتوصل اليها تكون

حق الله تعالى دل عليه ان المولى بغيره بانيه ولا يبريد بده
وحقوق العباد بخلافه ولهذا لا يمنع التناقص صحة الدعوى
ولو كان الدعوى شرطا لمنع كما في يد المحقوق **ولا يحنف**
رحمه الله ان هذه شبهة في ما على حق العبد فلا تقبل من غير
دعواه كما في سائر المحقوق وبينا ان العتق موه حكمه يظهر اثره
في المالكية والولاية ودفع استيلاء الغير ولا يبرأ استيلاءه على الغير
وكذلك حقه فيكون العين حقة والثاني ان الرق انما ضرب عليه
عقوبة لانه لما استكف من ان يكون عبدا لله فانه تعالى في ضرب
عليه الرق وجعله عبدا لغيره حرا على استكفانه وانما كان ضرب
عليه الرق عقوبة له ان لو كان العايب به حقة وان استكمل على
حق الله تعالى على ما ذكرتم لكن الرجحان لحق العبد اما بالوضع
او بالملازمة فان اللفظ يبي من يثرت العتق الا ان سقوط
الملك من ضروراته ولا ريب في العتق التي يظهر اثرها في حقوق
العقود ولو توضع له عليه العبد ولا تلازمها ايضا به ليل اعتاق
الصبي والمعتق والكافر لكن قد يتعلق به حق الشرع ومقتضى
المقرب والموضوع لا جله بالانفكاك وعدم الانفكاك فكل حكم
ينفك عن السبب من غير ما لم يكن السبب موضوعا له وما لا ينفك
عنه يكون موضوعا له واذا كانت حق العبد لا تقبل الشهادة بغير
دعوى كما في يد المحقوق **وهذا لان** الشبهة في لا تنفك عن
احتمال الكذب لكن سقوط اعتبارها لحاجة الناس واحدا المحقوق
وامارة ذلك دعوى صاحب الحق واما الحديث فلا حجة فيه لانه ذكر
في جهلته من استاجر جيرا واستوفى عمله ولم يوفه اجره مع
ان الاجرة حق العبد ولا يستوفى الا بطلبه الا انه جعل نفسه حضا
لانه خصم عن الضمما كالا سام في الدنيا وانما بغيره ولا يبريد
برده لانه اسقط ملكه ومقتضى سقوط ملكه لا الى احد يقتضى ضرورة
وهذا لما عرف ان الرق انما ضرب عليه جزاء على استكافه فاذا
اسلم فقتضيه ان يزول الزوال العلة الا ان الملك في الادمى لا يبق
بدون الرق وملك المسلم معصوم فلو زال الرق يبطل ملكه فتوقف
على ازالته فاذا اعتق وحده ازالته الملك فيعتق بالسبب السابق
واما عتق الامة فلانه سبب حرمة العرج وهو من هذه الجملة حق
الشرع ثم ثبت في حق العتق ضرورة ان السبب هو العتق بحكم الحال
لا بحكم الوضع ولهذا انفك الاعتراف عن حرمة العرج وحرمة
العرج عن الاعتراف وامكن جعل العتق بغيره من حيث انه حقه

فلم يمكن جعله نكاحاً محرماً. ولقد اقال ابو حنيفة رحمه الله الشهادة
على عتق احدي الاثنين لا تقبل من غير دعوى لانه لا يقضي بخرم الفرج
ولا نكاحاً محرماً في عدم الدعوى والا سكارفلا يثبت الي انكارها وامس
النتائج فثبتت في حرمة الاصل لا حجة الي الدعوى لانها لا تنفك عن
حرمة الفرج من جهة الامهات فكان بمنزلة الشهادة على عتق الامة
حيث لو انفك عن ذلك تكون الدعوى شرطاً ولا في حرمة الاصل به
والعاري من بين الامر على الخلف لان المولي يتصرف بالاعتق من غير
علم العبد فثبت بالتألف فيه عفوكم في دعوى التلاعن بسبب
الولد وكما لمختلفة اذا كانت البيعة على الطلقات الثلاث وكما
لو ولدت الجارية في ملكه ثم باعها ثم ادعى بسبب الولد **وحرف اخر**
ان نفقة المملوك تجب على المولي بسبب الملك فكل من كان مملوك
الرفقة والمنا فيه يستوجب النفقة على المولي ومن كان مملوك
الرفقة دون المنا فهو كالمكان لا يستوجب ثم المملوك كان قادراً
على الكسب يكسب فينفق على نفسه او بواجره المولي وينفق عليه
من الاجرة وان كان صغيراً او مريضاً ففي العبد والامة تحرر المولي
على الاتفاق عليها او بيعها وفي المدبر وام الولد تجوز على الاتفاق
لا غير بخلاف نفقة امرأة الصغير حيث يجب على الزوج على ما ذكرنا
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل في يده امه شهيد
ثمة بعد ان علي حريتها وادعت ذلك او انكرت فثبت البيعة لانها
قامت على حرمة الفرج فتقبل الحق الله تعالى كما في الطلاق
والزنا فاذا فثقت ولم يظهر التزكية يضعها علي يدي امرأة له
وان كان المولي عدلاً لا يعتقد الحبل فلا يمنع عن وطئها فتقر
بينهما بالاحراج من يده فرق بين هذا وبين الطلاق فان
تمت بحول بينهما لم يصح اسم بينهما لا بالاحراج **والفرق من**
وجهين **احدهما** ان احراجها في الطلاق حرام بيقين كانت
البيعة صدقة او كذب فيعتد الحيلولة بالاحراج فوجب نصب
الاسم اما هنا ان كانت البيعة صدقة بطل احراجها لانها حرة
بغير عدهوات كانت كذب لا فتحو بالاحراج لانه ابلغ في الحيلولة
فاذا امكن اثبات الحيلولة بالاحراج من غير انكاح الحرام
بيمين كان اولياً لان هذه الوجه في العرق غير سديد فان
المرأة اذا كانت غير مدخولة بها وهي في بيت الزوج لم يخل بها
والمسيلة بجلها لا توضح علي به عدل وان لم يكن عليها عده لا يحرم
احراجها لو كانوا صدقة **والوجه الثاني** وهو الصحيح ان وضع الحرة

في يد

في يد العبد مقيّد لا يثبت للمحرر على الامة بدون النكاح بيقين
الوضع نظيره ما ذكر في الزيارات اذا اغضب مدبراً بق من يده
وضمن قيمته ثم عاد من الاوقات الي يد الفاضل يردده علي مولاه ويرجع
عليه بما اخذ منه وليس له ان يحبس لاسيما اذا اذله الضمان ولو كان
مكانه عند واحد العبد بقول الفاضل ثم عاد من الاوقات كان للمولي
ان ياخذ العبد والمناصب ان يحبس لاسيما اذا اذله الضمان لان حقت
الحبس لا يثبت الا في محله ومحل ما هو محل لثبوت ملك اليه ابتداء
والدين لا يحتل ذلك ولقد ابيح من هذه اما القن محل لثبوت
ملك اليه ولقد ابيح رهنه فكذا هنا فاذا وضعت علي يد العبد
وطلبت النفقة قال محمد رحمه الله في الاصل مدبره نفقة علي الذي
كانت في يده لان نفقة كانت واجبة عليه بالملك قبل اقامته البيعة
فان كانت البيعة صدقة تسقط نفقة عنه وان كانت كفاية لا تسقط
وان صارت ممنوعة عن المولي لان نفقة المملوك انما تجب بالملك
والملك باق في هذه الحالة فوجب الشك في السقوط فلا تسقط بالملك
ولا تقدر نفقة بمدة الخلاف الطلاق لان نفقة سقوط النفقة
بعد معنى مدة العدة علي تقدير النكاح والطلاق وهذا هو
الايقن ثم قول محمد رحمه الله تعرض لها النفقة ابي بعد لا العرض
حقيقة لان نفقة المملوك لا يصير ديناً علي المولي في بيعة بقا
لان المملوك لا يستوجب علي ما كان ديناً فكان المراد ان القن حن بقدر
لها نفقة وبحره علي ادائها فالعرض هو التقدير قال الله تعالى
فنفق ما فرضتم اي قدرتم فان النفق عليها فلم تترك اليهود وردت
علي مولاه لا يرجع المولي عليها بما اتفق وفي المنكوحه اذا كانت مدخولة
بها وفرض القن في لها النفقة وردت علي الزوج يرجع عليها لان في
المسيلة جفيف يبين ان كل واحدة منهما مملوكه ومنكوحه
منعت عن الزوج والمولي لا يسمي من جففتها الا ان منع المنكوحه
عن الزوج لسقط النفقة لما مر ومنع المملوك لا يلا فائدة
في ايجاب الضمان لان المولي لا يستوجب ديناً بخلاف المنكوحه وان
زكيت البيعة رجع عليها المولي بالنفقة ان اخذت تعرض القنا في
او اكلت في بيعة بغير اذنه بخلاف الطلاق والعرق ان الاستحقاق
هنا بالملك وتبين انه لا ملك لانه انما يقضي بحريتها من الوقت
الذي شهد به اليهود فتبين انها اخذت بغير حق ومما الاستحقاق
بالاصح سخط الزوج وتبين انها محبوسه حتى الزوج في العدة
ولو اكلت من مال المولي باذنه واداه حقه لا يرجع عليها لانه مشترع ويستوي

فيها ذكرنا ان شهد واعلى حرة الاصل او علي اعلى قه ولو لم يتم البيعة
 علي حرة بيتها لكن المولي لم ينفق عليها فدا فمته الي الف في وطلبت
 النفقة واخبره الف في علي نفقتها او كانت كل من بيتها بغير
 اذنه او با حنة ثم قا مت بيعة الف حرة فهو علي ما ذكرنا اما الخبر
 علي الاتفاق ولان نفقتها واجبة عليه بالملك فضا رطا لما يمنح حقها
 والف في نص لرفع الظلم فيقول له انفق عليها او يعها مرق بين هذا
 وبين الزوج اذا **عجز** عن الاتفاق او ابي مع القدرة لا يجبره القاضي
 علي التفريق وعند الشافعي رحمه الله يفرق بطلبها لقوله
 تعالى في مسأكي بمعروف او شريحا باحسن والمعروف في الاسك
 ان يوفى بها حقها من المهر والنفقة والوطي فاذا عجز تقيز الشريح
 وهو المعنى في المسئلة فان المستحق عليه احد بيتين فاذا تعدد
 احدهما تقيز الاخر كما في الحب والعتة بل اولى لان حاجتها الي النفقة
 اظهر من حاجتها الي قضاء الشهوة لكن لما تقيز التفريق لا ينفق لها
 الي صفها من جهة غيره فزق الف في بيتها فذلك هت تقيز
 التفريق لا ينفق لها الي النفقة من جهة غيره **وبه فارق** المهر
 والنفقة المجتمعة لان التفريق ليس بطريقين لا تضاهي الي ذلك من
 جهة غيره فاما نفقة الوقت فصل اليها بعد التفريق من جهة زوج
 اخر دل عليه نفقة العبد والامه فانه مستحق عليه بسبب الملك
 فاذا سدر عليه يجبر علي ازالته الملك بالبيع **واستدل** بما روي عن
 عمرو علي رضي الله عنهما انها كتبت الي امرا الاجنادات مروا من قبلكم
 ان تيقنوا نفقة اهليكم او بطلا فتمن وقيل لسعيد بن المسيب رحمه
 الله ان فرق بين العا حرة عن النفقة وامرأة فقالت نعم فقيل له انه
 سمه فقال نعم والسبه اذا اطلقت بعضهم منه شبه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وحجتنا قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الي
 ميسرة فهذا انتصير علي ان المعسر ينظر ولو اصله لم يكن لها ان
 تقا له بالفرقة فكذلك اذا استحق التطر شرعا الا ان المستحق بالنص
 التا حرة فلا يلحق به ما يكون ابطالا لان ذلك فوق المخصوص وفي حق
 المملوك يكون ابطالا لانه لا يثبت للمملوك علي ما لكة دين وفي حق الزوج
 تكون تا حرة لا ابطالا به تبين انه غير عا حرة عن معروف يلقى بحال
 وهو الالتزام في الذمة فان المعروف في النفقة علي الموسع قد ره
 وعلي المقتر قد ره وعبد المعدم قد ره وهو الالتزام في الذمة فان
 التشرخ طلاق وعند المستحق هت العنخ بسبب العيب حتى
 اذا فرق لم يكن طلاق **وبه** حسب عن حديث عمرو علي رضي الله عنهما

ح انهم كانوا عا حزين عن المهر والنفقة فان نفقة عيال من هو
 من المحيد من مال بيت المال والامام هو الذي يوصل ذلك اليهم ولكنهم
 خافا عليهن العنة بطول عمنه ازواجهن فامراهم ان يسوا اليهن
 ما تطيب به قلوبهن والمعني فيه ان النفقة مال فلعجز عنه لا يوجب
 التفريق كما لمهر والنفقة ت المجتمعة بل اولى لان ذلك دين مستقر
 ونفقة الوقت لم يستقر دين بعد وهذا لان المقصود بالنكاح
 عيز المال فكان المال فيه زايده او العجز عن النسخ لا تكون سبب لرفع
 الاصل **وكما** ان بالفرقة لا تنصرف الي مهرها الذي علي الزوج الاول
 وانما يتوصل الي مثله من جهة اخر فذلك النفقة موه فارق الحب
 والعتة فان هت ك تحقق فوات ماهر المقصود ح ان عندنا هناك
 لا يفسخ العقد بل يفرق بينهما بطريق التشرخ بالا حسان حتي يكون
 طلاق لازالة ظلم التخليق عنها وهذه السبب في معنى ذكر من وجوه
 احدها ان هناك قد اسد عليها باب تحصيل ذلك المقصود به وت
 التفريق بينهما وهذا لم يسد بان لسدين فينفق والتاين ان هناك
 الزوج يمسكها من عجزها جة له اليها فيما هو المقصود فكان ظالما
 وهذا يمسكها من حاجتها اليها فيما هو المقصود فلا يكون ظالما ولان
 هناك في تزك التفريق ابطال حقها لان وظيفة الجماع لا تقصر
 دين علي الزوج بمدة فلو فرق كان فيه ابطال ملك الزوج قد
 فاستوبا في ضره الا يبال ويمن جانبها رحي ن لعد في حاجتها وهذا
 في تزك التفريق تا حرة حقها لان النفقة تقير دينها علي الزوج
 وضره التا حرة وضره الا يبال **وبه يفرق** بينه وبين العبد
 فالضره هناك ضره الا يبال لان النفقة لا تقير دين المملوك علي المالك
 فكان في التزك ابطال حقه بغير بدل وفي البيع ابطال ملك المولي ببدل
 فكان ضره المولي اهورن حتي ان في الموضع الذي يكون ابطالا بغير بدل
 لا يفعل ذلك وهو انه اذا عجز عن نفقة ام ولده لم ينفقها الف في
 عليه وكذا في المدبر امرأة فزمن لها الف في النفقة او احدث من
 مال الزوج بيتا وانفقت علي نفسها ثم ظهر انها عنة من الرضاع
 وفرق بينهما فانه يجمع عليها بما احدث لا نه تبين انها قبضت نفقا
 باطل فكانت قابضة بغير حق **امة** في يد رجل ادعي رجل
 انها امته واقام البيعة فانها توضح عبي يد عدل حتي تظهر عدالة
 الشهود ويبرر الذي كانت في يده بال اتفاق عليها لان الملك له ظاهر
 علي ما سر و ذكر الصدء الشفيع رحمه الله في ادب الف في يار
 ما بينه الف في عبي يد عدل ان الف في اي يفسرها عبي يد

عدل اذا سال المدعي ذلك اما بدون طلبه لا يرضح فان وضع وانفق
 ذوالعبد فان لم تنزل البينة لم يرجع المولي من انفق على احد وان ركب
 لم يكن له ان يرجع على المدعي ولا على الجارية بشي في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف وعلى قولهم يرجع بذلك على الجارية
 فتبا في النفقة الا ان بعدتها المدعي اما لا يرجع على المدعي
 لانه انفق على جاريته بغير اذن ابي الخلاف في الرجوع على الجارية
 عنده لا يرجع وعندهم يرجع فيقال للمدعي اما ان يبيع عليك
 الجارية او امدها بالدين بمنزلة العبد المحجور اذا استهلك ماله انسان
 فان باعها او فدى بغير رجوع على الذي كانت في يده بالاقل من قيمتها ومن
 نفقته لانه في الاقل مضطرب وفي الزيادة محت رانه كان يتخلص بالمال
 وهو نظير العبد المقتوب اذا حني في يد الغاصب فانما يجبر المالك
 بين الدفع والعقد وانما احسن رجوع على الغاصب باقلهما
وهذا الخلاف ما على ان البينة متى ركبت ونقبت به المدعي ظهر
 ان المدعي عليه كان غاصبا في حال ما انفق عليها لانه في يد
 العدل ويعد العدل يد المدعي عليه كيد العدل في الرهن به المهر
 وبعد الوصلت في يد العدل يضمن المدعي عليه قيمته كما اذا
 هلك المهر في يد العدل يصير المهر من مستوفيا وبه يضمن
 انما استهلك شيئا من مال الغاصب **ومن اصل** ابي حنيفة رحمه
 الله ان جناية المقتوب على الغاصب وماله هدر كجناية المملوك
 على مالكة اذا كان في يده اليه اشارة في الاصل فقال لانه في يده
 ومن اصلهم ان جناية المقتوب على الغاصب مقتيرة لجنايته
 عليه لا جني في الحق اصل ان عند ابي حنيفة رحمه الله الغاصب
 ملحق بالمالك في حق المقتوب حتى لا تعتبر جناية عليه والمالك
 ملحق بالاجنبي حتى تعتبر جناية عليه حتى لو قيل مولا او عبد
 له وقيمة المقتول اكثر من قيمته ثم رده الغاصب على المولي فالغاصب
 ضامن قيمة العبد المقتوب وعندهما الغاصب بمنزلة الاجنبي في
 حق جنايته عليه وجنايته على مولا هدر حتى اذا اراد الغاصب
 العبد بعد الجناية عليه لا يضمن شيئا **واجمعا** ان العبد لو قتل
 نفسه في يد الغاصب ضمن قيمته لهما ان المالك للمالك والنفقة
 والجناية عليه الا تربي انه مهر المني طب بالدفعة او الف اذا كان حكم
 الجناية يرجع اليه يستعمل ان يجب عليه دفعه اليه نفسه الا انه
 يرجع بالاقل لانه انما لحقت الضمان بسبب كان عنده وفد فليس فارغا
 ودفع مشغولا كما ذكرنا بخلاف ما اذا قتل العبد نفسه لان العبد

صار مضمونا عليه بالعقب فلا يتخلص عن ضمانه الا برده عساه او قيمته اذا
 اذا عجز عن تسليم عينه واذا كانت قابلا وقد رده فقد رد العين على
 مالكة بغيره عن ضمانه وموجب ضمانته على مالكة فلا يواحد بشي
 ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الضمان لو حصل من غيره كان قرار الضمان
 عليه فاذا حصل عليه كيف يحب على غيره **وهذا** لان الضمان في الحاصل
 عليه الا انه لا يغير على دفع العبد بالجناية لانه ملك المولي ويمكن دفع
 العبد الي مالكة فيدفع اليه ويضمن قيمته كما في المهر اذا جني جناية
 فعلى المولي قيمته لانه لا يغير على دفعه وكذا المسلم اذا استهلك ماله
 الذي فليضمن قيمته لانه لا يغير على دفع المثل فتحول الضمان الي القيمة
 فلهذا نكفت **عبد في يد رجل** ادعاه احد واما مربيته لم يرجع من
 يده لان الوضع على يد العدل في الامنة انما كان لصيانة حق الله تعالى
 في العزج ولم يرجع هذا المعنى هنا لكن ياخذ القاضي منه كفيلة
 بنفسه وبالعبد وكفيلة بالخصومة اما احدا لكفيل بنفسه لان القاضي
 لا يمكنه القضاء على القاضي فلو لم يخذ منه كفيلة لزم تعقيب فلهذا
 يمكنه القضاء بغير حق المدعي واما ما خذ بنفس العبد لان صهره
 العبد شرط لصحة الشهادته والقضاء فلو لم يخذ ربه نفسه واما
 ما خذ وكفيلة حتى اذا غاب المدعي عليه ولم يغير الكفيل على
 احضاره تعقب على الوكيل ويجوز ان يكون الوكيل والكفيل
 واحدا الحصول المقصود وهذا اذا طابت نفس المدعي عليه
 بالتوكيل فاما اذا ان لا يحضر عليه لا بطرا للمدعي باخذ الكفيل
 منه فينظر للمدعي عليه بعدم الحضر على التوكيل اذا الناس تو
 بيتا وتوت في الخصومة فلعل بتفرض المدعي عليه بخصومة
 الوكيل **وهذا انما** يحير المدعي في باب الديون بعد اقامة البينة
 قبل التزكية على اعطاء الكفيل بالنفس نظرا للمدعي ولا يجبر
 على اعطاء الكفيل بالماله نظرا للمدعي عليه ولو ان المدعي عليه
 وكله وكفيلة بالخصومة ان رض المدعي حاز وان لم يرض لا يجوز عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز فان لم يجد المدعي عليه كفيلة
 نقول القاضي يضمن الزم المدعي عليه والعبد حتى لا تعقب هو
 ولا يعقب العبد فان كان المدعي لا يغير على ملازمته وكان المدعي
 عليه ممن يخاف على ما في يده من الاثلاف والصمغ فيضمنه
 القاضي على يد المدعي عدل احتياطا لحق المدعي **وكذا** لو كان المدعي
 عليه محتونا على ما في يده فاستفاد معروفا عند القاضي ان يضمن
 على يد عدل وبأمره بالتمهل والنفقة على نفسه فلا بأس بذلك اما اذا كان فاق

معروفا بالبحر بالعلمان صيانة الحق الله تعالى فهذه الاختصاص بحال
الدعوى واقامة البينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا
بالبحر مع العلمات قال في يخرج من يده ويضعه على يده
بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان لم يكن كذلك
لكن كان معروفا بالتغيب فلهذا حق المدعي لكن اذا وضعه
على يده عدل وطلب العبد النفع من القاتل في القاتل لا يامره
بالنفع لكن يامره بالكسب بياكل من كسب نفسه اذا كان في دار
فمنه الوضع على يده عدل **بخلاف** الامنة لانها عا جزة عن الكسب لضعف
بينها حتى لو كانت معروفة بالكسب بان كانت حيازة او غسالة
يؤمر بالكسب ايضا فكذلك له النفع ابو بكر البلخي والغني
ابو اسحق في الحافظ رحمه الله فان كان العبد مريضا او صغيرا
لا يقدر على الكسب احرار الذي كان في يده على الاثبات عليه
كما قلنا في الامنة **وذكر في كتاب** العتاق ان العبد اذا ادعى العتاق
واقام البينة بحال بينه وبين العبد الى ان يركب الشهود لان استرقاق
الاحرار امر مستعظم شرعا ثم ذكر محمد رحمه الله في الكتب ياخذ
القاتل منه كفلا ووكيلا ولم يذكر طلب المدعي **وذكر في الزايدات**
واما ياخذ الكفيل بطلبه لان حقوق العباد لا تستوفي الا بطلبهم
باب من الرقيق واليه اسم يدعي
اصل الباب ان القاتل انما يقضي بنفعه بحسب علمه لان القضا
للا لزام ونفقة الرقيق بحسب علمه فيقضي بها ونفقة ما عداه من
الدابة والبخل والزرع حب دابة ويتقوى لما في تركه ضياع
المال وتغيب الحيوان وهو منهي عنه فيومره ديانة وصوي
على طريق الحسنة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر رحمه الله
بحسب علمه فينبغي ان يزيله وقد نهى النبي عليه السلام عن اضافة
المال وقد تخلف نفسه وهو الملك كما في الرقيق وانا نقول الجبر
على الاثبات نوع ففدا منه والقضا يقتضي الى شرايط القضا
وهو المقتضى له والمقتضى عليه والطلب لانه انما يدخل الحق بحسب
قضا به بالطلب **ولهذا الوعد** بالدين والمماثلة من الديون ليس
له ان يجبره على قضا الدين الا بطلب رب الدين وقد وجد هذه
الشرايط في الرقيق لانه وجد منه الطلب وهو مقتضى له والمولى
مقتضى عليه والمولى يصلح مقتضى عليه والرقيق يصلح مقتضى له لانه
من اهل ان يستحق حقوقا على مولاه وعلمي غيره في الجملة
الا نرى ان بالكتابتة يباح حقوقا على مولاه وان كان مملوكا

فاما غير الرقيق ليس من اهل الطلب والاستحقاق فلم يصلح مقتضى له فانه
شرايط القضا فان قدم القضا وهذه الان الادمية له دمه يصلح ان يكون
مستحق بتلك الدماء لان الاستحقاق له كالا مستحقا عليه ثم الاستحقاق
عليه يكون بالدم فكذا الاستحقاق له اما الهانم لست لها دمه الاستحقاق
وليس له حتى ان يقضي بغير حضرة وليس اليه انشا الحضرة والمباين
وهو ان في ترك الاثبات على المملوك اطلاق ملكه والمولى ممنوع عن اطلاق
الرقيق وان كان في يده من بان اراد دفع اذاه عن نفسه وعن الناس
بالقتل ويمنع من قتله اسد المنع فكان ممنوعا عن ترك الاثبات
وان كان له فيه عن حد فحسب عليه اما المولى بغير ممنوع عن اطلاق
الدابة اذا كان له فيه عرض الا نرى انه يذبحه فيمنع بها او يحلها
فلا يمنع من اطلاقه ترك الاثبات عليه لان فيه نفع وعرض وهو
ان لا يزول قدر النفع عن ملكه وهو يوجب ج اية عبي **الا نرى**
ان من يذبح دابة او ضرب داره او يسلطه لا يمنع من ذلك وان كان
تشبه في ذلك لكن يفتل له على سبيل الوعظ لا تضع مالك لان النبي
صلي الله عليه وسلم نهى عن اضافة المال بترك الاثبات كالا فاعط
بالاسراف وغيره من وجوه الاطلاق بل هذا متقابل بالتفيع وهو يوجب
النفع في ملكه اقصى ما في الباب انه يترك الحرام لكن ليس كل
ما هو ارتكابه الحرام داخل تحت ولاية الخبر للقاتل **اذ اعرفنا**
هذا اقال محمد رحمه الله رجل في يده دابة او ثوب او غير ذلك
فا دعي رجل انه ملكه واثام البينة وسأل من القاتل ان يرضه
على يد عدل حتى يركب الشهود لا يحسب القاتل في اي ذلك لا
الا حرام من يده والوضع على يده العدل انما كان اما احتياطا لامر الفرج
بحق المشرع واما ميانة عن التغيب بحق المدعي اذا كان المدعي عليه
عليه ممن يخاف عليه فاذا كان ممن لا يخاف تقدم المصان فلا يضع
لكن ضمن الذي هو في يده واحذ منه كفلا بنفسه وذلك الشئ وهو
تفسير التضمن ويجعل الكفيل نفسه وكفلا بالحضرة يد يده ان
طابت نفس المدعي عليه على ما ذكرنا في الباب المتقدم ولا يخير
الذي في يده على النفع بخلاف الرقيق **والفرق** ما ذكرنا
فان امتنع عن اعطاء الكفيل بحسبه القاتل من علمي ذلك وليس
تفسير الخبر الحس لان الحس نفية العقوبة في الحضرة المالية
فلا يحس بقتل ظهرو الحق لكن تفسيره الملازمة **وكذا ان لم يكن له**
كفيل يامره المدعي بملازمة وليس تفسيره الملازمة المنع من الذهاب
لانه حسن لكن يذهب المدعي مع المدعي عليه ويدور معه اينما دار

كيلا يغيب فاذا انتهى الى باب داره واراد الدخول بيئت ذنه المدعي
 في الدخول فان اذن له بدخل معه وسيسكن حيث سكن وان لم
 يا ذن له يجلسه على باب داره ويمنع من الدخول كيلا يجتني
 وان كان المدعي عليه امرأة لا يحفظها بنفسه لكن بيئت جيرا امرأة
 معه حتي يحفظها وتقبل هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة يلزم
 بنفسه بتقدمها ولا يحلوا بها بيئت على مسيلة التوكيل بغير رضى
 الخصم فلزمه كذلك حتي يعطي كفيلا او يترك البيئة وكما يلزم
 المدعي عليه يلزم المدعي حتي لا يعنيه قات كان الذي في يده مخوفا
 واني ان يعطيه كفيلا والمدعي لا يطبق ملازمته وطلب من القاضي
 ان يضعه على يد عدل وراي القاضي ان يعينه بقوله القاضي للمدعي
 ان لا احرم المدعي عليه على الاتفاق لكن ان است وضمنت على يد
 عدل وكانت النفقة عليك يرجع بيتي على المدعي عليه من النفقة
 زكيت البيئة او لم يترك فان رضى بذلك وضمنه على يد عدل وان لم يرض
 لا يلزمه لان العضا بالنفقة غير ممكن لما قلنا نفي الوضوح لصيانة
 حق المدعي فيكون وبالله عليه وهذا لان المقصود من الوضوح صيانة
 حق المدعي لتبقي له به بيتي زكيت البيئة وهذا المقصود سورت بالوضوح
 اذ لم يسم لا نه اذ لم يخبر احد على الاتفاق بتلف الدابة فلا يحصل
 ما هو المقصود للمدعي بالوضوح وهو الوصول الي عين الدابة بخلاف
 الفرق ولم يكرهنا اخبر على الاتفاق على الدابة المشتركة **وذكر في**
النفقات دابة بين رجلين امتنع احدهما من الاتفاق عليه وطلب
 الاخر من الاتفاق في ان يامر بالنفقة حتي لا يصير منطوقا بالقاضي
 نقول لان اما ان يتبع نصيبك او تنفق عليها هكذا ذكر الخصم في رحمه
 الله وقرئ بيئت اذ كانت كلها له وبين هذا **والفرق** ان الدابة اذا
 كانت كلها له وليس في ترك الاتفاق انلاف ملك الغير منه انلاف
 ملك نفسه وملكه ليس من اهل الاستحقاق اما في المشتركة في ترك
 الاتفاق انلاف ملك الغير وصاحبه من اهل الاستحقاق في ترك
 الخبر **وذكر شمس** الامتة السرحني رحمه الله في كتاب المزارعة
 في باب العدد في المزارعة انه لا يحبر على الاتفاق في البقا في الدابة
 والزرع المشترك وقال كل معه بحري (الخبر عليها) اذا امتنع احد الشريكين
 من الاتفاق فانفق الاخر با مر الفاضي او با مر الابي فانفق يرجع
 بنصف النفقة على الابي با ما بلغ سوا بيتي نصيب الابي سألما او
 هكذا يعني بالنفقة او لا يعني كالعبد الصغير اذ كانت بين اثنين ولم
 ينفذ احدهما على الاتفاق فانفق الاخر با مر الفاضي او با مر

صاحبه

صاحب رجع المنفق على صاحبه بحصته مما انفق بكل حال وكل نفقة
 لا يحبر عليها صاحبه كما في الدابة المشتركة والزرع المشترك اذا انفق
 احدهما با مر الفاضي لم يرجع المنفق على شريكه فيما زاد على قينة نصيبه
 ولا يرجع بيئي بعد هلاك الدابة او الزرع لانه لم يوجد الا لزام بما شئت
 سه وانما لمزومة الفاضي ذلك على سبيل التطرله ومعني النظر انما
 يتحقق اذا لم يرد الا لزام على قدر نصيبه من العلة او الدابة على وجه
 سقي بيتي به ولا يطالب بيئي بعد هلاكه فلا يعتبر مر الفاضي في هذا
 التذرع **بخلاف** العبد لانه لما كان مجبرا على النفقة كان امر الفاضي في
 شريكه بالاتفاق كما مره لان الفاضي في ابي عنه في ابي ما كانت
 مستحقا عليه ودفع الظلم فيرجع عليه بنصيبه عليه باللف ما بلغ **اما**
في الزرع والدابة النفقة غير مستحقة عليه وانما يامر الفاضي
 صيانة لما له عليه نظرا له وفيما لا يحري الخبر اذا انفق احدهما
 با مر صاحبه يرجع على صاحبه بجميع حصته من النفقة لعب الدابة
 او هلكت لان له ولانيه الا لزام على نفسه مطلق انتهى والله اعلم

كتاب النفقات
باب ما يكون الرجل فيه حفا وما لا يكون
اضل الباب ما ذكرنا غير مرة ان القضا على الغايب وللغايب
 لا يجوز الا اذا كانت عنه حقم حاضرا ما تقدمت التوكيل او حكما بان
 كان ما يدعي على الحاضر سبب لا يصح الحكم به على الحاضر الا بالحكم على
 الغايب وما يدعي على الغايب سبب لثبوت ما يدعي الحاضر وضف
 ولا سندت ينتضب حقا في اثبات سبب الحق كما ينتضب حقا في
 اثبات الحق لانه يحتاج الي اثبات الحق والمنكر لسبب الحق حقم في انكار
 ذلك السبب لان المنكر يحتاج الي دفع ذلك السبب كما ان المدعي يحتاج
 الي اثبات ذلك السبب لاثبات الحق ثم دعوى المدعي صححه في اثبات
 ذلك السبب لاثبات الحق فكذلك انكار المنكر صححه ايضا ضرورة دفع
 الحق **وحرف اخر** ان المفتق يثبت في ضمن المفتق ضرورة صحة
 المفتق لكن يثبت سلفا على المفتق لان المفتق لا يثبت ما لم يسبق عليه
 المفتق كما في قوله الحق عندك عني على الف ذنهم **وحرف اخر**
 ان الاقرار يبريد برد الشرع كما يبريد برد المفتر له ولا يعمل به بعد
 ما انقل به الرد من جهة (الشرع) كما قلنا في المبيع اذا استحق من يده
 المستشري فانه يرجع بالثمن على البايع وان صار مترا عند الشري
 بالملك للبائع لكن لما صار قراره مردودا شرعا بالاستحقاق بطل
 اقراره وصار كأنه لم يقر **اذا عرفنا** هذا اقال محمد رحمه الله رجل قال

لا خرب لفلان الف درهم من مالك علي اي ضامن لها ففعل صح
وهو دين المامور علي الامران قوله ففعل فلان امره ففعل القول
بعباده ما امكن وقد امكن بتقديم ملك الامر وجعل المامور بان
عن الامر في الهبة كانه قال ملك هذا المال مبيم كن وكيي بالهبة
من فلان ولو صرح بهذا ٢ وامثل المامور صح وصار بتغيير قوله
هب لفلان الف درهم من مالك اي مالك الذي كان لك قبله وصار
في الان فكانت الاضافة اليه باعتبار ما فذكات ويصير المامور
مصرفا للمال من الامر ووكيلا عن الامر في الهبة وباب قبض المهر
له عن قبض الامرا ولا يحكم العرض لان العرض لا يتم الا بالقبض
ثم عن نفسه بحكم الهبة لا تزي اياه لو امر رجلا ان يطعم عنه عن
الكفا رة فاطعم صار ونصر المسكين ما ساعته في القبض فنصر
قائضا له او لا ثم يصير قايضا لنفسه ويصير المامور مصرفا والامر
مستقرضا وانما ادركت العرض دون الهبة وان كان الملك يثبت
بالهبة كما يثبت بالعرض لوجهين احدهما انه قال علي اي ضامن فطلب
ملكه بغيره لا بغير عوض فوجب تقديم العرض تضييحا لطلبه
كما قد من البيع في قوله اعتق عبدك عني علي الف درهم لطلب
الاعتاق بعوض والتابن انه لا يمكن جعل قوله علي اي ضامن من
كفالة عن الموهوب له لان قبض الهبة ليس بقبض ضمان فلم يكن
الموهوب مصرفا علي الموهوب له والكفا لة كما ليس بمضمون علي
المكفول عنه باطلا **الا تزي** انه لا يقع الكفا لة بالوديعة والعارية
وسائر الامانات ولهذا الودعة في صبي محجور عشرة دراهم وقال
النفق علي نفسه فجاءت انسان وضمن لدا فخرج عن الصبي بهذه
العشرة لا يجوز لانه ضامن كما ليس بمضمون علي الاصل ولوقال
اولا ادفع اليه عشرة علي اي ضامن من ذلك عنه بهذه العشرة يجوز
ويصير الفضا من مستقرض المسره من الدافع وامر بالدفعة الي الصبي
وثبت قبض الصبي عن نفسه بخلاف ما لو قال ففعل فلان
الف درهم من مالك ولم يفعل علي اي ضامن من مذهب له حيث لم يرجع
المامور علي الامران الواسع وهو المامور حيث كان حق الرجوع
له دون الامران لم يفعل علي اي ضامن من حيث يدل علي الاستغراف
ولم يفعل علي لان الامران ان يشتري ما في ذمته له بما يعطيه من
ماله فكان هذا التوكيد اساءة بالشري والتوكيد بالسري اذا اشترى
رجع بالثمن عليه وان لم يرض عليه **وكذا** لو امره ان يسد عنه الف درهم
فلان فنقد بها رجوع لها علي الامران هذا من الامراستعراض من

المامور فانه لا يقصر بعده عنه الا بعد ان يصير المسعود ملكا ولا يصير
ملكه الا بالافراض منه فكانت استعراض منه الف درهم ووكيل صاحب
دينه بان يقبض له ذلك او لا ثم لنفسه ولا نه امره ان يملكه ما في
ذمته لما قلنا وكذا لو قال السد فلان الف درهم له علي او ادفع
اليه الذي له علي او اعطه عني الف درهم او فقه ماله علي فهدى
كله افترار من الامرا للمال لفلان اما لقوله عني او لقوله افقده فان الغضا
لا يكون الا بعد الوجوب او بقوله علي لانه كلمة ايجاب او بقوله اوفه عني
فان الا بقاء يكون بعد الوجوب ولو قال السد عني الف درهم علي اي
ضامن لها او علي اي كفيلا بها او علي انفا لك علي او لي او قبلي فهو سوا
واذا السد ها اياه رجوع بها علي الامران صرح بالتزام ضمان المسعود
له وان بلغه بده ل عليه ويسوي ان نقده الدراهم او نقده بها مائة
دينار او باعه بها شي لان البيع يجب للثمن عني للبايع علي المشتري
ثم يصير قايضا للدراهم التي وجبت له عليه كما امره فكان هذا او ما
لودع اليه دراهم في الحكم سوا **الا تزي** ان الطالب يصير مستوفيا حقه
بهذه الطريق اذا حلف ليقبض قين ماله عليك ففعل ان يفرقك فان
ادعي المامور انه فعل وانكر الا مروا قام المامور اليه علي ذلك هو
والموهوب له غايب ثبثت بيته ويقبض علي الامرا للمال وان قامت
البينة علي الغائب لان ما ادعي علي الغائب يثبت لثبوت ما يدعي علي
الحاضر وضمانه يدعي علي الحاضر لا الف بسبب العرض الذي ثبت
مقبض الهبة فكانت الهبة التي يثبت العرض مقتضاه سبب لثبوت
ما يدعي علي الحاضر وصفت فيثبت الحاضر عن الغائب وصار كما
الحاضر كما كان الغائب فقد قامت البينة علي الغائب وعنه حضم حاضر
فيصير الغائب مضمنا عليه بالهبة حتى لو عاد الغائب وانكر الهبة
لا يلتفت الي انكاره وكذلك الصدقة حتى لو قال لا خير تصدق عني
علي عشرة مسكين لكل مسكين درهم علي اي ضامن من ذلك فاقام
المامور البينة انه قد فعل ذلك ويحذر الامران ذلك ولا يشترط احضار
المسكين الذين رضى عليهم لما قلنا وانما صح الامران به فح الى الفقرا
المجبرون لان الف بغير الصدقة هو الله تعالى **وكذا لو قال** ادفع
الي فلان الف درهم فاقضها اياه عني ففعل يصير ما قبضي دين
للمامور علي الامراستعراضا او لم يشترط بخلاف قوله هب عني فلان
الف درهم ولم يفعل علي اي ضامن والعرق ان المامور ينفق الذين
ما موربا لا فراض من الامران ففعل الدين بوجوب ملكا ببدل وهو
ما في ذمته المديون لان الدين يقتضي بامثلهما بطريق المقاصة والملك

سدد لبيد الا القرض فصار كانه قال اقترضني الف وكذا وكيل ينفذ الدين اما الهبة بملك بغير بدل فلا يقتضي ضمان ولا اقتراض ولا في القرض امره **سري** ما في ذمته فصار كانه لو وكيل سري العاين بخلاف الهبة وهذا لان الملك لا يضمن بغيره في ضمن ملك الف بقض فثبتت علي الوصف الذي يثبت للف وفي القرض من الملك يثبت له للف بقض بغيره فكذلك بخلاف الهبة **فان قال** المأمور قضيت وجحد الامر الامرا واحربه ولكنه جحد القضا والقض عايب فاقام المأمور البيعة علي الامر والقضا قبلت بيئته وقضي علي الامر بالمال وعلي الف عيب بالقبض لان ما يدعيه علي الف عيب سب لثبوت ما يدعيه علي الحاضر فانقبض ضما عنه حتى لو حضر الف عيب وانكر القبض لا يثبتت الي انكاره لانه صار مقفيا عليه بالقبض استشهد محمد رحمه الله للمر بغيري الدين بالامر سري العين فقال لو امر انسان بان يشتري له عبدا بغيره ويتعده الثمن فاقام المأمور البيعة علي السري والسعد فقي بالقبض للامر وبالثمن للمأمور علي الامر فذكرنا ان الحاضر يثبت ضما عن الف عيب **ولو هو** رجل لرجل س فقال الموهوب له لرجل عوض عيني من مالك علي ابي صا من له فوضعه عوضا حار ورجع عليه بمثله ان كان له مثل وتبين ان لم يكن له مثل لانه باشتراط له الضمان علي نفسه بغير مستغرضا من يعرض له من ملك نفسه والمستغرض مضمون بالمثل ان كان من دواب الامسال وبالقيمة ان لم يكن من دواب الامسال وحدها لانه ما يعرضه لا يمنع صحة الامر لانه في اصل التوفيق مسروق في ملك نفسه وتعيينه في ملك نفسه صحيح وانما يرجع عليه بحكم الضمان والجهة لانه لا تمنع صحة الضمان اذا كان المضمون له والمضمون عنه معلوما والعوض وان كان مجهولا الا ان ذلك لا يمنع صحة الاقتراض اذا كان عند الامراض معلوما كما لو كفل عنه بما غصبه فلا ان او بايعة فلا بخلاف ما لو امره ان يعرضه من مال الامر ولم يسمه سب فذبح اليه عمر فها من عروض الموهوب لانه ما امره بدفعه مجهول جهة لانه غير مستند ركة لا يثبت الوكيل علي تخجيل مفقود الوكيل فكان التوكيل باطلا محترقة فقولم بع شيئا من مالي اذ اسدد شيئا الا ان يقول له عوضه له من مالي ما لم يفسد فحينئذ له ان يعرضه ما شاء لانه عوضه لا امر اليه علي العدم ولو امره ان يعرضه من مال نفسه ولم يشترط الضمان فوضعه لم يرجع علي الامر بشي لان التوفيق غير مستحق عليه فلا يكون هو مستقطا عنه بهذا القرض ما هو لازم عليه **بخلاف** المأمور بقض الدين ولو قال ادركوه

مالي لا يرجع عليه الا اذا شرط الضمان وكذا الوقال اطعم عن كفارة يميني **والاصل** في حشده هذه المسئلة ان في كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مسالا بملك المال فاما مور يرجع علي الامر وان لم يشترط الضمان وفي كل موضع ملك المدفوع اليه المدفوع غير متا بل بملك المال لا يرجع المأمور علي الامر الا بشرط الضمان لان له اذ دفع ملك المدفوع اولا من الامر في ضمن التملك من المدفوع اليه حتى يكون ذلك اذا الزكاة من الامر وتضمنه عنه او كفارة عنه فذا ملكه المدفوع اليه متا بلا بالملك كان الملك سالا لامر ايضا معا بالا بالملك ويرجع عليه المأمور لان بدل الملك يجب علي من له الملك اما اذا ملك المدفوع اليه لا متا بلا بالملك فالا من يملكه ايضا متا بالا بالملك فيكون مستبرعا لا يرجع الا بشرط الضمان **واذا قال لرجل** ادفع الي فلان الف درهم فقتا ولم يقل عيني او قال اقض فلان الف درهم ولم يقل علي انهما لك علي فذ ففها المأمور فان كان خليف المأمور يرجع بها عليه والخلطة الف بتمه دليل ظاهر علي انه امره بالقضا عنه بمنزلة المقرح وتفسير الخليفة هو الذي ياحته منه ويعطيه وداهه ويضع عنه المال وحرب العادة ان وكيل الامر وسوله يابته فيستع منه المأمور او يعرضه او كان المأمور في عسال الامر والا مربي عبال المأمور كالزوج والزوجة والابن البالغ اذا كان يسكن مع ابيه وهذه الان كل واحد من الخلفيين يتبرأ عن صاحبه في قضا ما عليه ولا اداه بن علي الخلطة السابعة وتلك الخلطة يثبت له حق الرجوع بما يودي به امره كما يثبت له حق الرجوع عليه بما يودي به امره وكذا التوكان شريكه **وان لم يكن** خليف له ولا شريك لم يرجع بها عليه في قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الا انه رجوعهم الله وانما رجوعه علي المدفوع اليه وفي قول ابي يوسف الا خبر يرجع علي الامر وان لم يكن خليف لرجوعه احد فها انه امره بالدفع اليه بحره ودفعه بغيره عني امره في الفصلين فاذا اعتمد في الاداء مرة فله لم يرجع صار معذورا من جهته وانه مدفوع كما في الخلفيين **والثاني** انه قال ادفعها اليه قضا والقضا يميني محلي الوجوب فاذا لم يكن علي المأمور شي واجب للمدفوع اليه لا يستبرأ امره لا مريد لك بل امره انما يعتبر في قضا ما هو واجب علي الامر فكان اقتدارا بوجوب المال عليه من هذا الوجه وهذا قوله اقض عيني سوا وهذا قال ان قوله اقضه او اذنه ابيه قضا كلام محتمل يجوز ان يكون المراد

افضل ما له علي والمحتدل لا يكون حجة فلا تثبت به المال علي الامر لمذ فزع
 البع واذا لم يثبت المال عليه لا يكون هذا اسمه استغراضا واما
 بان يملكه ما في ذمته وطريق الرجوع احدهذين بخلاف ما لو قال
 قف محني او قفنا لماله علي لانه زال الاحتمال هنا فنضرب (الافضالة)
 الي نفسه ولا يجوز ان يعتبر امره بالدفع الي غيره باسمه بالدفع الي نفسه
 لان قوله ادفع الي لا يثبت الي له حق الرجوع بهذا الامر بل يقتضيه المال
 منه وهذا المعنى يوجب ان يكون رجوعه هنا علي المدفوع اليه
 لانه هو الذي يملك منه دون الامر **ولو كان** امره بذلك ابدا واخاه
 وليس في عياله فهذا امره للاجنبي سواء ولو قال ادفع الي فلان الف
 درهم ولم يقبل قضا فان كان خليفه يرجع اذ ادي بحكم الخلدية ثم
 يرجع الامر علي القضا بان لم يكن له علي الامر شي وان لم يكن
 ضلطا له فلا اشكال علي قوله لانه لا يرجع علي الامر وانما يرجع علي
 القضا **واختلغا** علي قول ابي يوسف رحمه الله فحلي قف من
 الطريقة الاولى يرجع علي الامر بمثل قوله ادفع الي وعلى قياس
 الطريقة الثانية يكون رجوعه علي القضا لانه ليس في عياله ما يدل
 علي ان القضا يستوفي حقا واجبا له بخلاف قوله ادفعها الي فلان
 قضا رجل في يده عند اقتراعه ليس له وانما هو لفلان الغائب
 واقام رجل التينة ان فلان ذلك باعه العبد ونقده الثمن لا يلتفت
 الي بيئته ولا خصومة بينهما حتي يحضر الغائب لانها نقضا دقا ان اليد
 للغير وان امانة في يده علي ما ذكرنا في الدعوي **ولو قال** الذبيبة في يده
 العبد ليس لفلان واقام المشتري علي ما ادعي فاذي في يده حضم
 ويقتضي للمشتري بالعبد ويكون قضا علي الغائب لانه لما انكر ملكه
 الغائب فقد انتقب حضا للمدعي بطل هرقته وما يدعي المدعي
 علي الغائب من الشري سب ثبوت ما يدعي علي الحاضر وحضا
 وهو الملك فانقضت الحاضر حضا عن الغائب وصار انكاره كانه
 لا يلتفت الي انكاره ولو لم يكن للمدعي سبه وصدقة ذرا ليدعي
 ادعي لم يامر القضا في يده العبد اليه حتي يحضر الغائب لان
 القضا لا يفي حق الغير فيبطل **فخلاق** ما لو ادعي انه وكيل الغائب
 بقبض الدين وصدقة المديون وامتنع عن القضا فانه يحضر المدفوع
 لان امتراء المديون لا في حقه لان المديون تعيق با مث لها ولا ضرر
 علي الغائب في الحضر علي التسليم اليه بخلاف العين وذكر محمد رحمه
 الله في ماله انه يعي اقراره بالعبد ايضا فيعبر بالدفع اليه كما في الدين

لانه اقتربني في يده لغيره فيصح كما قلنا في رجل في يده دارا اقدانه
 اشترى هذه الدار من فلان الغائب فجا الشئح فان القضا يقتضي
 له عليه بالسفحة فلو حضر الغائب بعد ذلك فانه ياخذ الدار
 لذلك هت الا ان هذا الخالف ظاهر الرواية فانه ذكر في كتاب
 الوكالة انه لا يبر بالمدفع **وفرق بينهما** فقال لو صحنا اقراره
 وامرنا به بالدفع ربحا يا حظه وسعيه فاذا حضر الغائب لا يقدر
 عليه فيؤدي الي ابطال حقه بخلاف سيلة السفحة لان القضا
 لا يقصر بعينه ونقله من موضع الي موضع فلا يرد الي هذا
 نظيره اذا كان في يد رجل ودبغة فادعي احزان صاحبها وكله
 بقبضها منه وصدقة المودع وانما ان يسلمه لا يحضر عليه التسليم اليه
 وفي الدين يحضر لما قلنا **رجل** في يده عبيد قال خذ ان هذا العبد
 لفلان فاسره في منه بالف درهم والعبد في الما مور وقال
 فعلت واقام البيت علي ما ادعي قضيت بالثمن علي الامر وبالعبد
 له لانه ما مور بشري العين والسري بتوكيله سب ثبوت الثمن
 في دمه الموكلة له وحضا فينتصب حضا في اثبات الشري علي
 الغائب ويكون هذا اقتضا علي الغائب علي ما ذكرنا ولو لم يتم بيئته
 وصدقة الا مراخذ منه الثمن ويسلم العبد اليه **فان حضر الغائب وانكر**
 البيع اخذ العبد لان نقضا دقها ليس بحجة عليه ورجع الامر علي
 الما مور بما اعطاه من الثمن لانه لم يحصل القضا علي الغائب **فان**
مثله وجب ان لا يرجع الامر علي الما مور لان الامر ما صدقة
 في الشري فقد اقتراعه قضى دينه الا ان البايح ظلم الامر بالاخذ
 منه ومن ظلم ليس له ان يظلم غيره فبطل له بل الامر اقتراعه الشري
 كذا اثر الشري ان يسلم للما مور العبد في يجب للما مور عليه فاذا لم
 يسلم انتقض الشري وبطل الاقرار بالشري **الاثر** ان في الاستحقاق
 المشتري يقرب الملك لتبايع مدع بطلان الاستحقاق والقضا
 وجع هذا يرجع بالثمن كذا كان هذا وكذا للما مور بقبض الدين اذ ادعي
 القضا وصدقة الامر وجب الطالب وانكر القضا ورجع علي المديون
 كان له ان يرجع علي الما مور لانه صار مكذبا شرعا ولو ان الامر صدقة
 في القضا ولكن ان يدفع المال اليه بخافة ان يحضر الغائب
 ويكر القضا يبرر بالتسليم لانه اقتري بقبض دينه باسمه ووجوب
 القضا في ذمته وبعد الحزف مرهون فلا تنقض المستحق
باب ما يكون الرجل بينه حضا وما
 يكون من الوكالة والمحوالة وغيرهما **اصل الباب**

ق

ما ذكرنا ان الحاضر ينتقب حضا عن الغائب اذا كان يدعي على الحاضر
سما لما يدعي على الغائب وان لم يكن سسا لا ينتقب لان الغائب
ما اناب الحاضر فضرورته باسا عن الغائب من غير اناسه لا يكون
الضرورة والضرورة انما تتحقق اذا لم يمكن اثبات الحكم على الحاضر
الا باثبات ما يدعي على الغائب اما اذا امكن الضرورة فلا ينتقب
حضا عنه والاشنان ينتقب حضا في اثبات سبب الحق على ما مر
والحكم اذا كان له سنان فاما ينتقب الحاضر بالسبب الذي يدعيه
المدعي لان العضا في حقوق العباد لا يجوز الا بالمدعي في ادعائه
حاضر العضا به وما لا فلا **الانزي** انه لو ادعي المالك بالشرعي لا يجوز
له العضا بالهبة وان كان حكمها واحدا وهو المالك لكن لما كان
المدعي هو الشرعي يكون العضا بعينه باطلا وهذا اذا كان
العضا بالبينة اما اذا كان بالاقرار فيصير فيما يرجع اليه المقرو ويحكم
حجة في حق المقرو لا غير وان لم يثبت السبب مطلقا فان اقراره
حجة في حقه بخلاف البينة لانها حجة في حق الثابت من كافة **وحرف**
احتر ان الكفالة توجب رجوع الكفيل على الاصل لانها بمنزلة
المعاوضة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كفلت احد المتقاضين
بمال لزم صاحبه والكفالة بعين امر لا يوجب الرجوع لانه
مستبرع محض اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجلا ادعي
علي اخرا انه ضمه له عن فلات الف درهم له عليه ما مره ومحمد
الكفيل الكفالة فاقام المدعي البينة على ما ادعي فقبض على
الكفيل بذلك وكان فقرا على الغائب حتى لو حضر وانكسرت
الي استكاره ولا يحتاج المدعي الي اعاده البينة لان المدعي ادعي
على الحاضر دينيا بسبب وهو الكفالة بالامر المكفول عنه فتتقن
هذا السبب ولا يمكن العضا على الحاضر بالدين بسبب الكفالة بالامر
المكفول عنه الا بعد العضا على الغائب بالامر بالكفالة لان سبب
الدين عند الكفيل الكفالة بالامر فينتقب الحاضر حضا عن الغائب
في اثبات الامور من ضرورة الامر ضرورة الامر من الغائب بالدين
فينتقب الحاضر حضا عن الغائب في اثبات الامور لان الثابت
بالبينة العادلة كالثابت عيانا ولو غاب العضا عن الكفالة بالامر
لم يجز له ان يقضي بالكفالة بغير اقراره قبل وجب ان يقضي
على الحاضر بالدين بالكفالة لا يقرض بالامر لان عرض المدعي
اثبات الدين على الكفيل بالكفالة والعضا به ممكن بدون
العضا بالامر **الانزي** انه لو ادعي عينا في يد رجل انها ملكه واقام

البينة وادعي صاحب اليد انها ودعته فلان في يده واقام البينة فتقبل
بينة على الايد اع لا على اثبات الملك للغائب لان عرضه دفع الحاضرة
وانه يحصل بالوصول اليه من يد غيره فتقبل بيته هو العرض والمطلوب
لذلك نقض قبله المدعي يد عي الدين بالكفالة بالامر والشهود
شهدوا بذلك لانهم عاينوا ذلك وحكمها مختلف لان احدهما يوجب
الرجوع والاخر لا والعضا بخلاف الدعوي والشهادة غير ممكن
فتقضي بالدين بالكفالة بالامر حتى يكون العضا موافقا للدعوي
والشهادة بخلاف تلك المسئلة لان ثمة لا يختلف الحكم وهو دفع
الحاضرة بين اقامة البينة على الوديعه والمالك والعضا بهما
وبين اقامة البينة على الوديعه والعضا بهما **فان قيل** يجب
ان لا تستمع الدعوي والشهادة على الامر من الغائب حتى
لا يحتاج الي العضا قبل له الكفالة بالامر سبب حقه على
الكفيل كالكفالة بغير امر فاذا عين هذا السبب لا بد من السماع
لانه يدعي حقا قبله كيف وهو مفطر فيه فانه اذا ادري بينهما
الكفالة بالامر لا يمكن ان يدعي غير ذلك ومضى سمع فقبض بالكفالة بالامر
ومضى فقبض الحاضر حضا عن الغائب لما ذكرنا فان قد مر
الغائب قبل دفع الكفيل المالك احد المدعي ايها ثلث لان الغائب
اصل والحاضر كفيل والمكفول له حيا كما لو كانت الكفالة ثالثة
معانية وعلى قول ابن ابي ليبي رحمه الله الكفالة توجب براءة
الاصل كالحالة لانه لا بد من وجوب الدين في ذمة الكفيل ومن
ضرورته فذاع ذمة الاصل عنه لان ما ثبت في محال فابقى
في ذلك المحال فرع منه سبب المحال ضرورة واذا ثبت في محال
اخر فرع منه المحال الاول ضرورة لا يستحق ان يكون الشيء
الواحد ثلثا لثلاثين وقد ثبت الدين في ذمة الكفيل فمن
ضرورته براءة ذمة الاصل ولانه يودي الي ايجاب عشرين
بمقتضى براءة واحدة وانه لا يجوز ولكن نقول الكفالة مشتقة
من الكفيل وهو الضم ومنه قوله تعالى وكفلها زكريا اي حمها
الي نفسه وقال عليه السلام ان وكافل اليتيم كونه بين اي
صام اليتيم الي نفسه فمعنى تسمية العقد بالكفالة انه يوجب
هم ذمة الكفيل الي ذمة الاصل في حق التوثيق لان اختصاص
العقد باسم لا اختصاصه بموجب فهو مسمى ذلك الاسم كاختصاص
المصرف باسم كان لا اختصاصه بموجب فهو مسمى ذلك الاسم
وهو صرف ما في يد كل واحد منهما الي يد صاحبه بالقبض في المجلس

والمسلم اختص باسم لا يختص به بموجب هو معنى ذكر الاسم وهو
 تجليل احد الدين بالعتق في المجلس وتاجيل الاخر فكذلك
 ههنا لما كان معنى الكفالة القصد يجب ان يكون موجب العقد
 ضم احد الدين الى الاخر في حق المطالبة دون اصل الدين
 بل اصل الدين في ذمة الاصيل بحال والكفيل يصير مطالبا به
 كالاصل ويكفي يجوز ان يتفصل المطالبة عن اصل الدين في حق
 من له ابتداء حتى يكون المطالبة بالتبني للموكل بالبيع واصل الثمن
 للموكل يجوز ان يتفصل المطالبة عن اصل الدين في حق من
 عليه فبشرجه المطالبة على الكفيل بعقد الكفالة واصل الدين
 في ذمة الاصيل وكذلك يتفصل المطالبة عن اصل الدين سقوطا
 بالتجديد فكذلك التزاما بالكفالة والمطالبة مع اصل الدين بمنزلة
 ملك التصرف مع ملك اليمين فكيف يتفصل ملك التصرف عن ملك
 العين في حق المكاتب وملك البع عن ملك العين في حق المرتفق
 فكذلك يجوز ان يتفصل التزام المطالبة بالكفالة عن التزام
 اصل الدين لان الكفالة افتراض الذمة والتزام المطالبة بتبني
 على التزام اصل الدين وليس من ضرورة تبوت الدين في ذمة
 الكفيل مع بقائه في ذمة الاصيل ما يوجب زيادة حق
 الطالب لانه وان ثبت الدين في ذمة الاصيل لا تكون الامن
 احدهما كالفصل مع تمام الفصل فان كل واحد منهما فاضل
 للقيمة ولا يكون حق المقصود منه الا في حصة واحدة لانه ذو
 لا يستوفي الامن احدهما **غير ان** هناك اختلفت رتبتي احدهما
 بوجوب براءة الاخر لما فيه من التملك منه وههنا لا يوجب ما لم يوجد
 حقيقة بالاستيفان مطالبة الكفيل لواجب براءة الاصيل بتر
 الكفيل براءة الاصيل فخرجت الكفالة عن الف براءة وتفقد
 التوثيق بل فيه ابطال الدين اصلا ومطالبة الاصيل لواجب براءة
 الكفيل لا تنبذ الكفالة ايضا فلهذا ملك مطالبة كل واحد
 منهما برفق اخذ المال من الاصيل بربا وان اخذ من الكفيل
 او كانت الكفيل قد ادي قبل حضور العايب رجع به على
 المكمل عنه لانه قضى دينه بامره **وقال** زفر رحمه الله لا يرجع
 الكفيل على الاصيل لانه اقترانه لا حق له قبل العايب حين حجر
 الكفالة الا ان الطالب ظلمه بغيره ان يظلم غيره الا ان نقل
 ان زعم هو كذا ان الف في كذا بغيره فبقي عليه بالكفالة
 بامره فصار مكذبا شرعا فبطل اقراره **كالمشتري** اذا اقترانه

اشترى

اشترى بالدار بالف ثم فقي الف في عليه بيته البائع بالعين كان للسنيح
 ان ياخذها من المشتري بالعين وان اشترى وجوب احد العين له على
 السنيح ولو لم يتم البيعة على الكفالة با مرواها فما على الكفالة
 بالف فبقي على الكفيل ولم يفت على العايب بشي حتى لو حضر
 العايب لم يكن للمدعي عليه على سبيل الا بعد اعادة البيعة عليه لان
 الحاضر انما يتقيد بضمه عن العايب اذا كان ما يدعي على الحاضر
 لا يمكن اثباته الا باثبات ما يدعي على العايب وههنا يمكن ان ادعى
 الدين على الحاضر بالكفالة بغيره من ذلك ممكن من غير ان يثبت الدين
 على العايب **الا نرى** ان من ادعى على الحاضر الف فانكر المدعي عليه
 فقال رجل كنت بما ادعيت عليه صحت الكفالة ويجب الدين على
 الكفيل وان لم يجب على المكمل عنه واذا لم يثبت الامر فلوادي الكفيل
 لا يرجع على الاصيل وههنا لانه ليس من ضرورة اذا الكفيل الرجوع
 على الاصيل كما لو عاتب الكفيل بغيره اذ امره بالكفالة ولم يصف
 اليه نفسه بان قال له اكفل لغلات الف درهم فاكفل فاما لزم عليه
 لما شرته سبب الالتزام وهو الكفالة ولا شيء على الاصيل لانه امره
 بالكفالة عنه وليس من ضرورة امره اياه بالكفالة وجوب اصل المال
 عليه لان الكفالة من المباشرة يجوز بالمال الذي على الامر فلا يجوز
 بالمال الذي على غيره لغلات ويجوز ان يكون الامر رسولي ذلك
 العينا المطلوب اليه او فصول امره بذلك وحسب الاحتمال لا يثبت المال
 عليه وقد ذكرنا في الباب المتقدم اذا امر رجلا ان يبيع لرجل الف
 درهم وليس يملكه ففرض مبيع لا زمة للكفيل ولا يرجع على الامر
 اذا ادي **فان قال** الكفيل ايم لم اضر لك ديني كان لك على احد وان
 صحت لك ما لا يمكن على ولا على غيره ولا يلتفت اليه ويؤخذ بالثمان
 باقراره وبيته الطالب عليه بالثمان والكفيل هو الذي صنع حقه
 حين كفل على وجه لا يتطوع الرجوع على احد وهذا ان مطلق
 الصفود الشريعة محمولة على الصحة وقد بشر الكفيل الكفالة
 ظاهرا ووجه صحتها ان يكون ملتزما للطالب بما هو واجب على
 الاصيل فيصير هو مقرا بذلك ثم هو بالكلام الثاني رجع عما اقر فيكون
 رجوعه باطلا واقراره وان لم يكن حجة على غيره فهو حجة عليه
الا نرى انه لو قال لغلات الف درهم وان كفيل عنه بامره
 وانكر الاصيل ذلك كله فان المشتري طالب بالمال ولا يرجع به على
 احد ولو كفل رجل عن رجل بالف درهم بامره ثم غاب الاصيل فادعى
 الكفيل ان الف من ثمن حذافه لانه ليس له ضم في ذلك لانه التزام

المطالبة بكفالة صحيحة والمال يجب بحلي الكفيل بالتزامه بالكفالة
وان لم يكن واجبا على الاصل لما قلنا فلم يكن في دعواه ان المال
من ممتن حرم ما يستقط المال عنه فلا يكون حقا وهو مع هذا
متناقص لان التزامه بالكفالة اقراء منه ان الاصل بطالب بهذا المال
والمسلم لا يكون مطالب بشئ الحزم والدعوى لا تسع مع التناقص
حتى لو اقام البيعة على اقراء الطالب بذلك لا يقبل ولو اراد استخلا
الطالب ليس له ذلك لان توجهه اليه وقبول البيعة بيني عكسي
دعوى صحيحة الا ان مقر الطالب بذلك حينئذ هو متناقص فتنص
حظه في ذلك والتضيق من الخصم صحيح كونه متناقصا والكفيل
ليس يخفى عن الغائب في هذا الدعوى لان اصل سبب التزام المال
جبري بين المطلوب والطالب والكفيل ليس يخفى في ذلك العقد
وهو يدعي معنى في ذلك حتى اذا ثبت ذلك ثبت عليه حرم وجه من
ان يكون مطالب ولا يمكن اثبات ذلك بالبيعة لانها تقوم للطلب وهو
ليس يخفى فلا يقبل كالمشتري للجارية اذا ادعى انما وجه فلا ت
الغائب **ولو ادعى** الكفيل المال وغاب الطالب وخصم المكفول
عنه فقام المال من ممتن حرم واما ما بينه لا تقبل على الكفيل
ويخرج المال الى الكفيل لانه الزم المال بامره وادعي فخرج عليه لما
بيد انه يدعي مينا في تصرف جبري بينه وبين غيره والكفيل ليس
يخفى عن الغائب فيه **اولا** منه فتنص فانه امره ان يلتزم المطالبة
التي هي متوجهة عليه لجملة الكفالة هذه اذا كانت الكفالة معتبرة
بالف ولو ادعى كفالة مطلقة بان ادعى عيني اجزائه كفل له عن
فلات بكل مال له قبله ولم يمسر المال بل اطلق واهم واما ما بينه
عيني ذلك وان له عيني الغائب الف درهم كانت له قبل الكفالة
قضى بها على الكفيل وعلى الاصل ايضا ورجع به على الكفيل
وسواء ادعى الكفالة بامره او بغيره مرفعي الكفالة المطلقة سوى
بين الامره بغير الامر في ان يكون الفرض على الكفيل قضا على
الاصل وفي الكفالة المستندة بالمال المعين فرق بين الكفالة بامره وبين
الكفالة بغيره **والفرق** ما ذكرنا ان الحاضر انما ينتصب حقا
عن الغائب اذا لم يمكن اثبات ما يدعي على الحاضر الا بان ما يدعي
على الغائب والكفالة اذا كانت مطلقة لا يمكن اثبات ما يدعي على
الحاضر الا بان ما يدعي على الغائب سواء ادعى الامره او لم يدع وفي
الكفالة المستندة يمكن اذا لم يدع الامره لا يمكن اذا ادعى الامره ما في
المستندة اذا لم يدع الامره لانه يدعي الف عليه بسبب الكفالة

وقول

وقول الكفيل كفلت لك عن فلات بالالف الذي لك عليه اقراء من
الكفيل بوجوب المال عليه وهذا يعني لصحة القضا بالدين على
الكفيل **الا ترى** انه لو قال /شهد وان قد ضمت لهذا الف درهم
التي لك عيني فلات ثم ان الذي عليه الاصل اقام البيعة انه كان قد
قضا فها فتدان بيضه له قال بيرا الذي عليه الاصل منها ولا يبر الكفيل
لان ذلك اقراء من الكفيل بالمال ولكنه اذا اقام البيعة انه قضا بها
ايها بعد الكفالة بيري منها الكفيل لان الشهادة الاولي حجة
الاصل دون الكفيل لان الكفيل لما اعترف بوجوب الفوات
على الاصل فقد كذب الشهود فلم تكن حجة في حقه **الا ترى** انه
لو اقام بنفسه لا تقبل لما قلنا من التناقص فاما اذا اقام البيعة
انه قضا بها بعد الكفالة تكون حجة في حقه لان الكفيل ائتم
اقراءه في حال ما كانت الوجوب ثابتا على الاصل فذا شهدوا
ببراة ذمة الاصل بدية ذمة الكفيل واما اذا ادعى الاصل
لا يفي ادعي عليه الدين بالكفالة بامره ولا يمكن اثبات ذلك الا باثبات
الامره ومن ضرورية ثبوت الامر بثبوت الدين اما في الكفالة
المطلقة وهو قوله كفلت لك بكل مال لك عليه لان قوله كفلت
لك بكل مال لك عليه ليس باقراء من الكفيل بوجوب دين عليه
لانه لم يقدره بشئ معلوم فصار تقديره كفلت لك بكل مال لك
عليه ان كان لك عليه شئ فكانت الكفالة معلقة بوجوب
المال على الاصل فما لم يثبت القضا على الاصل لا يثبت الوجوب عليه
وما لم يثبت الوجوب عليه لا يوجد شرط صحة الكفالة فلا تثبت الكفالة
واذا ثبت انه لا يمكن اثبات الدين على الاصل في الكفالة المطلقة
ادعي الامره ولم يدع الا باثبات الدين على الاصل انتقبا الحاضر
حضا عن الغائب في حق اثبات الدين على الغائب وهذا لانه
اذا كفل بمال معلوم امسكت القضا عليه بدون القضا على
الاصل لانه معلوم ومعترف بذاته واذا كفل بمال مجهول لا يصح ما لم
يكن على الاصل لان المجهول يحتاج الى التعريف والتعريف ائتم
يحصل بمالك على الاصل فيصير كانه قال ان كان لك عيني فلات
مال **مثلا** له رجل قال عبدي الذي في الدار حرات كان في الدار
عبدا يفتق والا فلا ولو قال ما لم عبدي الذي في الدار حرات
سوا كان في الدار او لم يكن لان في الفصل الاول العبد مجهول
فاحتاج الى التعريف بكونه في الدار وفي الفصل الثاني معروف
بذاته فلا يحتاج الى التعريف بكونه في الدار **وهذا المأذونا** في

الايمان ان الوصف في الغائب المجهول معتبر ويصير شرطاً كما في قوله
 المرأة التي تزوجها طالق ومن العرف نفوكا في قوله هذه المرأة
 التي تزوجها طالت وهذه المسئلة وهي الكفالة المطلقة
 مما يحتال بها في اثبات الدين على الغائب اذا احتال الطالب
 موت الشهود او غيبتهم فتبطل رجوع المطلوب فتوافق رجل يدعي
 عليه مثل هذه الكفالة فيبطل بالكفالة وينكر وجوب المال على
 الاصل او ينكر الكفالة فيقيم الطالب البيعة على الدين او عليها فتقبل
 ويقضي به على الكفيل والاصل الغائب ثم في الكفالة المطلقة ان
 ادعى الكفالة با مروادى الكفيل المال يرجع الى ادي علي الاصل
 لا نهما ادعى الكفالة با مروادى الكفيل القضا الا بما ادعى علي ما ذكرنا
 وقد فقه دينه با مره فيرجع عليه وان ادعى الكفالة بغير امر
 وادي الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصل لا نه فقه دينه بغير امره
 فكان منبرعا **وكذا الوشهر** على الحوالة فهو بمنزلة ما ذكرنا
 في الكفالة ان شهدوا بالحوالة المطلقة يكون قضا على الحاضر
 والغائب ادعى الامراء لم يدع وان شهدوا بالحوالة الممهدة ان ادعى
 الامريكون قضا على الحاضر والغائب واذا ادعى يرجع وان لم يدع الامر
 يكون قضا على الحاضر خاصة ولا يرجع اذا ادعى **والكلام** فيه اظهر لان
 المطلوب وهو المحيل لو كان حاضرا لم يكن للطالب ان يحضره لان
 الحوالة ترجب براءة المحيل فكانت غيبته وحضرته سوا في مطالبة
 المحتال عليه **وهذا قول** مطالبة المحتال على غائب الثلثة رجعهم اليه
 وعند من رواه عن سم بن معن رجعهم اليه الحوالة غير مبررة كالكفالة
 وله ان يطالبهم لان المعقود بها المتوثق بحق الطالب وذلك في ان
 يرد المطالبة لان يسقط ما كان له من المطالبة ولهذا لو مات
 المحتال عليه مغلما يعود الدين الى ذمة المحيل ولو برئت ذمته لمعاد
 لان السب قط لا يحتل السود ولست قولم عليه السلام من احتل عبي
 ملين فليبتع شرط الملاء ولو كان الدين على المحيل كما كان لم يكن لا شراط
 الملاء معني وفايدة وقد ذكرنا ان احتضا ص العقد باسم لاخصاص
 بموجب ذلك الاسم والحوالة مستتقة من النقل والتحويل ومنه الحوالة
 في الخراسان بالنقل من موضع الى موضع فكان موجب نقل الدين
 والشي اذا انتقل من مكان لا يبقى في ذلك المكان فلا تتحقق الحوالة
 مع بقى الدين في ذمة الاصيل **اما الكفالة** فتقتضي عن الضم وانه لا يتحقق
 الا مع بقى الاول ولهذا يقال في العرف لي علي فلان الف وفلان
 كفيل بها ولا يقال لي علي فلان الف وفلان حرم بها كما لا يقال

لي في موضع كذا احتطد وبه حوله الى موضع كذا وانما ياخذ المال من
 المحيل اذا مات مغلما لا نه لم يدع بالحوالة الا بشرط السلامة
 واذا لم يسلم بعوث الرعي فلا يلزم العقد وغيره الا بقرينة ما يدل
 للمنع فاذا منع جعل كان لم يكن كما لو باعه المدينون عند ادينه
 بري عن الدين فان مات العبد قبل التسليم يعود الدين **قال محمد**
 رحمه الله ارايت لو احال المدينون على رجل عبي ان المحيل بري كان
 بيرا المحيل فان قلتم بري ايض ما قلنا انه يجوز ان يبرأ ثم يعود
 الدين بموته مغلما وان قلتم لا يبرأ فهو محال لان الحوالة كانت
 بهذه الشرط فاذا لم يتم الشرط وجب ان لا يجب المال على المحتال
 عليه لا نه لم يلزم الا بشرط فراع ذمة المحيل هذه الا ان كانت الحفوة
 في الحوالة والكفالة بين الطالب والكفيل والمحال عليه اما اذا
 كانت بين الكفيل والمكفول عنه وان قال الكفيل للمكفول عنه
كفلت منك بما لفان عليك بامرک واديت ولي الرجوع عليك او
 قال المحتال عليه للمحيل احتلت منك بامرک واديت ولي الرجوع
 عليك فحجج ان يكون امره بالكفالة او الحوالة او ان يكون
 لفان الطالب عليه شي فاقام الكفيل البيعة ان لفان علي
 فلان الف درهم وان فلانا هذا فذا امره فخصه لفان بامر
 وانه قد اداها الي فلان فان الف في يقبل ذلك منه ويتقضى
 له بالمال على المكفول عنه لا نه يدعي لنفسه عليه ما لا سبب ودفع
 لا يتوصل الي اثبات ذلك الا باثبات سبب بينه وبين الغائب
 وهو مال المال عليه فان نقب الحاضر خصما عن الغائب **كن ادعي**
 عينا في له اثبات انه له اشتراه من فلان الغائب واقام البيعة
 فان الف في يقضي بيعة على هذا الطريق حتى اذا حضره
 الغائب وحجج ان يكون باعة لم يكلف المدعي اعادة البيعة له
 هنا اذا حضر المكفول له وحجج القنص من الكفيل لم يكلف الكفيل
 اعادة البيعة **وهذا** لان الاسباب مطلوبة لا حكما بها فمن يكون خصما
 في اثبات الحكم عليه يكون خصما في اثبات سبب الحكم عليه ورجوع
 الكفيل على الاصل لا يكون الا بامر اياه بالكفالة واذا ابر الي
 الطالب بعد الكفالة فلما يكون المكفول عنه خصما فك كفى في
 اثبات الامر عليه يكون خصما في اثبات ادا الى الطالب ونقصا
 بالبيعة محلي الخصم الحاضر يكون فذا اعليه وعلى الغائب **وذكر في**
 اختلاف زفر ويقترب رجعها الله ان الرجل اذا غاب عن امرائه
 واماهها رجل واحمرها ان زوجها قد ابانها وذلك ان يزوجه

منه ويضمن المهر فنعزل ذلك ثم حضر الزوج وانكر ان يكون طلقة وان
 يكون امره هذا الرجل بيتي فان القول قوله وليس للمرأة على الكفيل
 شيء من قول ابي يوسف رحمه الله لان الطلاق لما لم يثبت كان العقد
 انشائي باطلا والكفالة المثبتة عليه كذلك بمنزلة احد الواساتين
 اذا اقر لمعروف السب انه احلوه لم يثبت ركه في الميراث **وعلي**
قول رخصه الله يرجع وهي على الكفيل بالمال لان الكفيل
 مقر بصحة العقد الثاني وجوب المال عليه بسبب الكفالة واقراره
 حجة عليه فلو اقام الكفيل البينة على الزوج بما ادعى من الطلاق
 ونزكته اياه بالعقد الثاني والكفالة قبلت ببينة وكانت لها
 ان يرجع بالمال على الكفيل ثم يرجع الكفيل على الزوج وان
 شئت رجعت على الزوج للمعني الذي قلنا ان الكفيل لا يملك
 من الرجوع الا بالثبات هذه الاتية عليه فصار حقا في اثبات
 ذلك كله والله اعلم **باب** الرجل يقول
 لعينه ما بايعت فلان او افترضته او ما كان لك عليه فهو علي **اصل**
الباب ما ذكرنا ان الحاضر متى ينصب حقا عن الفايدي ومضى
 لا ينتقب **وحرف** احتران من يلزمه اقراره قبلت البينة عليه ومن
 لا تلزمه فلا وحرف احتران العتضا يثبت ملكا مقتضرا لان
 الاصل في الحوادث اضافتها الى اقرب الاوقات ولا يدرى انه هل
 كان سببه سابقا ام لا الا اذا كان له عويج السبب مخيبيد بسند
 الي وقت السبب **وحرف** احتران من الزم ثبوت موصوف بصفة لا يلزمه
 الا بوجود ذلك الوصف لان المضمون لا يبعد في الاوصاف فاما يرجع
 الوصف الذي وصف منه الكفالة لا يلزمه شيء لانه غير ما التزم
 وحرف احتران الكفالة بالمال مضافا الي سبب وجوبه يجوز عنده
 وعند الست في رحمه الله لا يجوز وهو قول ابي ابي لي رحمه الله
 لانه التزم المال بالعقد فلا يتخذ الاضافة كالا لتزام بالشري ولان
 الاضافة الى وقت في معنى التعليق بالشرط كما لو علقه برجل
 الدار وكلام زيد او سمى المظهر بوضوح ان عندكم لو اضاف الكفالة
 الي موت المطلوب كان صحيحا ولو اضاف الي موت غيره لا يصح
 ولا فرق بين المومن فان كل واحد منهما كان غير موجود في الحال
ولانه التزم المال بعقد يستند تمام الرعي فمع الجهالة المتفحشة
 لا يصح التزامة بمنزلة الالتزام بسبب المضافات وبين الجهالة
 المتفحشة انه مجهول جهالة الحس والعدد والصفة والجهالة
 ابلغ من هذه ثم جهالة المكفول عنه يمنع صحة الكفالة بهذه الصفة

بان يقول ما بالفت به احد من الناس او ما عصيتك احد من الناس
 فكذلك جهالة المكفول به بل اولى لان الملتزم بالعقد المكفول به
 وحجبت قوله تعالى ولئن جاء به حمل بغيره وانما يرزعيه من هذا المأذي
 اضافا لا التزاما بالكفالة الي سبب وجوب المال وهو المجهي بصواع
 المالك وامثالا دي با مريو سنف عليه السلام وما احبوا الله تعالى
 عن شريعة من قبلنا فهو ثابت في شريعتنا حتى يقوم دليل
 على النسخ غير ان الست في رحمه الله يقول هذا بيان العمل لمن
 ماى به وعندي من ابق عنده فحا طب جماعة وقال من جاءه منكم فله
 عشرة كان هذا صحيحا كذا يقول استدلالا شرعا به المأذي بقوله
 وانما به زعيم ولا حاجة بنا الى معرفة طريق وجوب ذلك المال فان
 العمل بحسب محلي من وقع له العمل فاما الوجوب على الكفيل بسبب
 الكفالة الا انه يقول لم يكن هذا كفالة علي الحقيقة فان المكفول
 له مجهول وانه يمنع صحة الكفالة **والمعني** فيه ان التزام المال
 بالكفالة نظير التزام المال بالاقرار من حيث انه التزام لا بمقابلة
 التزام علي من يلتزم له وجهاله المخبر لا يمنع صحة الاقرار فكذلك
 فيما التزمه بالكفالة وجواز الكفالة في الاصل لحاجة الناس
 والحاجة ماسة الي اضافة الكفالة الي سبب وجوب المال ولهذا
 جاز العلماء رحمهم الله الكفالة بالمرء وهو مضاف الي سبب الوجوب
 بالاستحقاق وكذا الوقال كفلت لك بما املك من هذه الشحنة
 التي شجك فلان وهو حنط كان جايزا بلفظ النفس اولم تبلغ وان
 كان مضافا الي وقت الراد الموت لان الوجوب انما ينتقل عنده
 وبينين الواجب به فمقدار ما يلزمه مجهول وكذا مقدار ما يلزمه
 بالدرر مجهول فتعلم ان مثل هذه الاضافة والجهالة لا تمنع صحتها
وهذا لان الجهالة غير ما نعني لعينها بل للاضفا الي المأزعة
 الا ترى ان بيع مقيز من هبرة يجوز وان كان مجهولا لعدم
 اضمنا به الي المأزعة وكذا ابيع احد العبد مع اشتراط خيار
 التقيين وبين ثمن كل واحد منهما جايز مع جهالة البيع وما
 يلزمه من الثمن لعدم الاضفا الي المأزعة مع تعيين من له الخيار وهذا
 لا يقتضي الي المأزعة لان الطالب لا يطالب الكفيل الا بما ثبت له على
 الاصيل ولا يمكن المأزعة بعد ما ثبت له الحق على الاصيل بالحجة
 وبعد ما قضي الف من له به عليه وهذا لان الكفالة متبينة على
 التوسع **الا ترى** انه لو قال علي ما لك عليه ولم يسم كم هو حار ولا
 يجوز ان يمنع صحتها لمعني الخطرفا به موجود في كل كفالة اذا

لا بد من ان الطالب يطلب الاصيل او الكفيل والضرب بين المويين ان
موت المطلوب محو ان يكون سبب لشوجه المطالبة بالمال عليه بان
يكون وارثه فلهذا القبح افادة الكفالة اليه وموت غيره لا يكون سبب
لذلك فلا يجمع افادة الكفالة اليه ولا موت المديون سبب لوجوب
المال لانه محل به الدين اما موت غيره لا يوجب المال على المديون وكذلك
كلام زيدا او دخول ادا فانه ليس بسبب لوجوب المال بحال فنيستحق
ذلك تعليقا بالشرط ولا يكون الزا ما قاما هذا افادة الا لشرط ان يما هو
سبب لوجوب المال وهو المنة بعه والدور والقضا فيكون التزاما
صحيحا **ولهذا** قلنا ان تعليق الكفالة بمضي الوقت يجوز ان يكون
سببا لوجوب المال بان كان الدين مرجله الي مضي الوقت اذا عرفت
هذا اقال محمد رحمه الله رجل قال لا خرا ضمن لغلان عني ما بقي له
علي او ما كان له او ما لم يسي ففعل وغاب المكفول عنه فاقام
المكفول له بینه ان له علي فلات الغافل ليس الكفيل ختم حتي يجضره
الغافل لان ما ادعي ما كفيل به لانه انما كفيل بدينه موصوف بصفة وهو
ما يقتضي له له علي المكفول عنه بعد الكفالة او يلزمه باقراره او بيئته
قامت عليه ولم تقبل الوكالة عن الغافل في الخصومة فلا يتقرب حقا
عنه لان ما يدعي علي الغافل ليس بسبب ما يدعي علي الحاضر واذالم
يصر حقا ولم يثبت له عليه شيء لا يثبت علي المكفول عنه شيء **الا ترى**
ان الكفيل لو اقر بدينك الدين لا يوجب منه لانه لم يكفل به فكيف
يقبل البيئته عليه بغير لواقره لا يوجب منه بخلاف ما لو كفيل عن رجل
لكل ماله عليه ثم ادعي الطالب علي الكفيل ان له علي المطلوب ما به
دين رحيث تقبل لانه كفيل بكل ماله عليه فاما ما يثبت علي المكفول
عنه الا ويصير الكفيل كفلا به فينتصب وهذا انما كفيل بمال موصوف
فما لم يثبت الوصف لا يتحقق الكفالة **ولان** كفته كفيل لما له عليه
في الحال وقد اثبت عليه الدين في الحال وهذا انما كفيل بدين في
المستأنف ولم يثبت ذلك **وكذا** هذا في الدور والذوم لان الدور في
لست اهل بكونه هو القضا وتحقق الوجوب وكذا لو اقر الكفيل
ان له علي الغافل او قال علمت ان له علي الغافل الع لكان لا ادري
ميتي لزمه لم يحبر علي الا بالعدم ثبوت الوصف الذي منه الكفالة
به ولو اقام البيئته ان كان له عليه دين قبل الكفالة وانه قدمه بعد
الكفالة الي قاضي الكوفة وهو فلات بن فلات واقمت عليه البيئته
بالف درهم كانت لي عليه قبل الكفالة وفتقي بها واقام علي ذلك
بيئته علي الكفيل لان يقتضي بالمال علي الكفيل والمكفول عنه

لانه يدعي الوصف الذي منه الكفالة به ولا يمكنه اثبات ذلك علي
الكفيل الا بسوطة علي المكفول عنه فكانت الاثبات علي الاصيل
سبب لثبوت علي الكفيل فاستقبح الكفيل حقا عن الغافل **الا**
يرى ان الكفيل لو اقر به يجمع اقراره ويؤاخذ به فكذا اذا انكر **بخلاف**
الاول وفي هذا الكفالة زيدا مرويا عن امراة سوا لما قلنا في الباب
المستقدم الا انها متى كانت ما يريد جمع ومتى كانت بغير امر لا يرجع
ولو ان المكفول له هو الذي غاب ووقعت الخصومة بين الكفيل
والمكفول عنه فاقام الكفيل بینه علي المكفول عنه انه كفيل عنه
لغلان ما داب له عليك يا موك وثقه داب واديب وانكر المكفول
عنه جميع ذلك واقر بالدين وانكر الادا فعقل بيئته عليه ويقتضي
له علي المكفول عنه ويقتضي المكفول له صبي لوجبه وانكر
لا يثبت الي انكاره لما قلنا واذا اقال الرجل ما داب لك علي فلان
فهو علي ورجي بذلك الطالب فقال المطلوب لك علي الف درهم
وقال الطالب لي عليك الفان وقال الكفيل ما لك عليه شيء
فا لقول قول المطلوب لان الطالب يدعي عليه الزبادة وهو
ينكر ثم ما اقر به المطلوب يكون لازما علي الكفيل لان الفان
يقتضي عليه باقراره فتتحقق الذوم في هذا القدر يقتضي القافي
كما يتحقق ان لوقا مت البيئته فيكون ذلك لازما علي الكفيل
فان قيل في هذا الزام المال علي الكفيل بقول المطلوب وقوله
ليس لي حجة عليه قلنا ليس كذلك بل يثبت انما يثبت المال عليه بكفالة
لانه لما قيد الكفالة بالدور وجعله ان الدور قد يحصل باقراره فقد
صار ملزما بذلك بكفالة **وكذا** لو قال ما اقر بدينك به فلان من بقي فهو
علي او ما صار لك عليه فهو علي وهذا كله استحسان وفي الغافل
لا يجب علي الكفيل شيء اذا انكر الوجوب علي المطلوب ما لم يقم
البيئته بذلك لما ذكرنا ان اقراره حجة في حقه خاصة قال سب باقراره
سأبت في حقه دون غيره **ولهذا** لو قال ما لك عليه فهو علي لم يلزم
الكفيل بغير باقرار المطلوب لكن تركت القياس للتخصيص من
الكفيل في الكفالة علي ما يقتضيه المطلوب او علي ما يدور عليه
مطلقا من غير تقييد الدور بشيء بخلاف قوله ما لك عليه انه
كفيل مما هو واجب عليه وقت الكفالة وباقراره بعد ذلك يثبت
الوجوب عليه بكن لم يثبت في حق الكفيل انه كان واجبا وقت
الكفالة لان اقراره احب ربي حق المقر لكن في حق الغير جعل
انشا بمثل اقرار المريض في حق غيره ما الصحة **بخلاف** ما سبق لانه

انما كفل بما يقدر به في المستقبل او بما يلزمه في المستقبل وذلك بحيث
يا قدره حتى لو قال ما كانت اقرب له من ذلك فلا بأس من هذا المطلوب
فقد اذرت له امس بالف درهم وحجده الكفيل ذلك فلا شيء على الكفيل
لانه كفل بما سبق الاقرار به من المطلوب على الكفيل لا شيء
ذلك باقراره بعد الكفيل في حق الكفيل ٢ انه صلتهم في ذلك الا ان
يقوم البيعة على اقراره بذلك امس فحينئذ الثابت بالبيعة كانت
مساوية ولو قال ما بقي لك به عليه فهو على شيء اقرار لا يلزم الكفيل
حتى يقتض على المطلوب باقراره لانه كفل بما لا يقتضي به في
لم نصر المال مقتضاها على المطلوب لا يقتضي الوصف الذي فيه الكفيل
ولو قال ما اقرتك به من شيء فهو على شيء من البيعة انه اقرتك
الكفيل بالف درهم لم يلزم الكفيل الا ان يقر بها بعد الكفيل
لان لهذا اللفظ انما يدخل فيه اقرار يكون منه في المستقبل
لا ما كان في الماضي وما يقتضي به القف في على المطلوب بكونه من
اليمن لم يلزم الكفيل لانه بدل عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
هو قائم مقام الاقرار لغرضه فصل الحفومة وذلك في حق
الحفومة دون الكفيل فاذا لم يكن بمنزلة الاقرار في حق الكفيل
لا يلزمه شيء **رجل** قال لا حذر ضمن لغلات عيني ما يعني اقرار
او ضمن له ما امرصني او ما ادا بي ففعل وغاب المكفول عنه طعام
المكفول له البيعة انه باع فلانا عبدا يتيما كذا بالف بعد الكفيل لانه
اليه او انه اخذه الف فانه يقتضي القف في على الكفيل والاهيل
جميع لان الضمان متين بصحة وهو البيع والعرض ولا يمكن التقضا
على الكفيل الا بالقبض على الغائب فانتهى الحاضر حصلا عند الغائب
وفي هذا الكفيل ما مر ويغيرا مرسوا الا ان في الامر يرجع وفي غير
الامر لا يرجع على ما ذكرنا ولو غاب المكفول له ووفقت الحفومة
بين الكفيل والمكفول عنه فاقام الكفيل بيعة على المكفول عنه ان
المكفول له ادا له الف وانه فقهاها عنه وكانت الكفالة ما مره
والمكفول عنه يحج ذلك كله او يقتربا لدين وتجد القضا يقتضي الكفيل
بالمال على المكفول عنه وكان قضا على الغائب يقتضيه لما ذكرنا
غير مرة **واذا قال** الرجل باس فلانا فاما تابعه من شيء فهو
على فهو جاز لا فاقاة الكفالة الى سبب الوجوب على ما ذكرنا وسيأتي
ان وقت ذلك وقت اول بوقت عين نوعا من السلعة اذ الا ان
في الوقت بيا عي وجوه المتابعة في ذلك الوقت حتى اذا قال ان
با بيعته اليوم فبا عه عد الاحب على الكفيل شيء لان هذا التقييد يبين

في حق الكفيل لكن اذا كرر ما بيعته في اليوم فذلك كله على الكفيل
لان حرق ما يوجب العموم واذا لم يوقت فهو على العمد وما تابعه
مرة بعد مرة فكله على الكفيل ما لم يخرج نفسه عن الكفالة
ويستوي ان تابعه بالثبوت او بغيرها لانه قال ما بيعته من شيء وهو
يجمع كل ذلك فان قال الطالب بعه ما عا بالف درهم وقبضه مني
فاقر به المطلوب وحجده الكفيل ففي الغيب ما لا شيء على الكفيل
حتى تقوم البيعة انه تابعه بعد الكفالة **وروي** اسد بن عمرو عن
ابي حنيفة رحمه الله انه اخذ بالعتي من وجهه ان وجوب
المال على الكفيل بان نشأ ما بيعته بعد الكفالة وذلك لا يظهر من
حقه باقرار المطلوب لان قوله فحجته عليه لا شيء على الكفيل ولما ذكر
المطلوب والكفيل لم يكن على واحد منهما شيء فاذا اقر به المطلوب
لزمه دون الكفيل لان الثبوت بحسب الحق واذا اقامت البيعة لزمها
لكنه استحسن فقال الكفيل ضامن لان المطلوب مع الطالب
نفاذا على المبيعة في حال يملك ان استعاضها فانها لو انشأت
المبيعة لزم الكفيل ومن اقر بها يملك انشأه بقبول قوله في حق
الغير لا تنقأ التهمة بمنزلة الوكيل قبل العزل اذا اقر باسبيع
والمطلق قبل انقضاء العدة والموت قبل مضي المدة اذا اقر بالرجعة
والعي بوضعه انهما ان كانا صادقين فقد تحقق السب في حق الوكيل
وان كانا كاذبين فصلا دقهما بمنزلة الانشاء **الان** ان لو كانت قال
ما لزمه لك من شيء فانما ضامن به لزمه ما اقر به المكفول عنه بهذا الطريق
وعلى هذا لو قال بعه ما مسك وبين الف درهم وما با بعه من
شيء فهو على الف درهم فبا عه ما عا بخمسة مائة درهم ثم
با عه حنطة بخمسة مائة لزمه المالان فان باعه بعه ذلك شيء لا يلزمه
لانه ما كفل الا بمسك او الف ولو قال اذا بيعته شيء فهو على لزم
الكفيل الاول دون الثاني لان اذ لا يقتضي الحزم ولا التكرار فاما
ينت وله مرة واحدة بخلاف ما لو قال كل بيعته ولو قال بعه ولم
يرد على هذا انما عه لم يلزم الامر لانه مشير وليس بضا من
ولو قال معنى بعه ببيع فانما ضامن لثمنه او ان بيته ببيعها عه
صفتين كله صفقة بخمسة مائة لزمه الاول لان ان لشرط ومق
لوقت بمنزلة اذ وليس بينه ما يقتضي التكرار ولو قال ما بيعته من
وطي فهو على جنا عه ثوب يهودي او حنطة لم يلزمه شيء لبعده
بالشرط ولو قال ما امرضه ففعل او ما بيعته ففعل فثمنه بيه ولو قال
ما داسه اليوم من شيء فهو على لزمه العرض وضمن البيع لان اسم المدايعة

بنتا ودا الكحل فانه عبارة عن سبب وجوب الدين لا تربية ان الامر
 بالكتابة والشهود جبا باسم المداينة وعلم الكحل ولو قال يتابع فلانا
 الميرم يتبع فهو عبيد فانه غير واحد لم يلزم الكفيل شي لان المكفول
 له مجهول وانه يبيع صحة الكفاية بمخرطة جهالة المكفول **ولو قال** لقوم
 خاض ما نقتضوه انتم وغيركم فهو عبيد كل عليه ما سعى اوليك القوم
 ولا يلزمه ما تاج غيرهم لان في حقهم المكفول له معلوم به دفعت وفي
 حق غيرهم مجهول فلا يصح ولكن صم المجهول الى المعلوم لا يبيع صحة الكفاية
 في حق المعلوم لان ما يلزم لواحد بالكفاية يتفضل عما يلزم للآخر
 ولو قال لوما عكست بعيت فلانا من بني منى عبيد فاسلم اليه دراهم
 في طعام او باعه شحير ابنه لزم ذلك الكفيل لانه قد باعه
 فان السلم نوع بيع ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله اذا وكله
 ببيع ثوب فاسلمه في طعام جاز على الموكلة وعندهما لا يجوز لان
 السلم غير البيع بل لان التوكيل بالبيع يقتصر الى البيع بالتقود
ولو جحد الكفيل والمكفول عنه البيع فاقام البينة على احدهما
 يصير الآخر متفنيا عليه على ما ذكرنا واستشهد محمد رحمه الله
 في الكتب بمسائل واراد بها الاحتجاج على سر رحه الله ان
 التقنا على الغائب يجوز اذا كان مصاحبا للحاضر وعنده
 لا يجوز فقال لا تربي انه لو قد في رجله فادعي المعتدوق حد
 المعتدوق وادعي القاذف انه عبيد فلا تاقام المعتدوق ،
 البينة ان فلانا اعنته ففني بعنته وبالجد على القاذف وان
 كان المولى غائبا لان المعتدوق لا يمكن اثبات الحد على الحاضر
 الا بالقبض بالعتق على الغائب قال في الامم لو ان قاتله قال
 لا افني بالعتق على الغائب حتى يحضر فينبغي ان لا يفتن بالحد
 ايضا فان قال لا يفتن بالحد ايضا كان باطلا لان في ذلك ابطال
 حقوق المسلمين وكذا اذا قال لا حري بنا الزانية حتى صار
 قاذفا لأمه وأمه مبيته وادعي القاذف ان أمه لفلان
 واقام الابن بينة ان أمه فلا تثبت فلا تالعرس حد القاذف
 وان كان فيه ففنا بالنسب على الغائب وكذلك رجل مات وترك
 ميراث واقام رجل البينة ان ابن عمه فلان بن فلان الغلابي
 حتى يجتفعا على ان واحد وانه وارثه لا يعلمون له وارثا غيره
 ففني بالنسب والميراث وان لم يحضر ابا وعم ولا وكلاهم وان
 كان فيه ففني بالنسب على الغائب **ولو** ذلك رجل مات فاقام رجل
 البينة ان اياه وأمه كانا مملوكين له فاعتقهما ثم ولد لها هذا الولد

وهو مولاه ووارثه وعصيته لا يعلمون له وارثا غيره ففني بولاية
 ويد فيه الميراث اليه وفني بولاية ابنة واسه واخوته المولودين
 بعد ذلك العتق وان كان فيه قضا على الغائب وكذلك عند
 ما ذوت له عليه دين فقال رجل لصاحب الدين ان ضامن
 لما لك عليه ان اعنته مولا ، وقد كان احدهما صاحب المال العبد
 مخافة ان يعتقه المولى ولا يقدره على بيعه فخذ صاحب المال
 سبيله ثم اقام ضامنا صاحب المال البينة ان المولى اعنته وان له عليه
 من المال كذا وكذا والمولى والعبد عايبان فانه يقضي بالعتق
 على المولى وان كان غائبا ويلزم المولى قيمة العبد لصاحب
 الدين بالعتق ويضمن الكفيل المال ايضا لانه لا يمكنه ان يلزم
 الكفيل المال الا بعد اثبات العتق على المولى فان حضر المولى
 وانكرا **العتق** لا يفتن الى انكاره ويقتض العبد ولا يباع د عليه
 البينة وقد ناظر محمد رحمه الله من خالفه وقد كان بعض
 العلماء رحمهم الله ياتي ان تقاب الحاضر حفا عن الغائب في هذه
 المسئلة كلها ولا يقضي على الحاضر بشي ما لم يحضر الغائب وهذا
 القياس الظاهر لان نقول بان عامة المحفومات تبطل طرف
 منها بالغائب فلم يلزم يحمل الحاضر حفا ادي الى ابطال حقوق
 الناس والله اعلم **الابواب المتفرقة** ،
باب من الشفعة التي احق من الهبة
اصل الباب ان الخلاف متى وقع بين المملك والمملك في حصة المملك
 والسبب التي جري بينهما كانت القول قول المملك مع يمينه وعلى المملك
 البينة لان استغدا المملك من جهة ولو انكر التملك اصلا كانت
 القول قول فاذ انكر التملك بالسبب الذي يدعي المملك كانت
 القول قول ايضا وهذا فيما بينهما اما في حق غيره القول المملك لان
 قول جهة في حقه **وصرف اخر** ان لو اهدى حق الرجوع في هبة
 من الاجنبى عندنا وعند الشئ ففي رحه الله لا رجوع له نقوله
 عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب بنيا يهب لولده
 وفي رواية قال لا يحمل فقد بقي الرجوع او صرم ولا يجوز الاقدام
 على ارتكاب الحرام شرعا وقال عليه السلام العايد في هبته
 كالعايد في قبيبه وفي رواية كالحلب يعني ثم يعود في قبيبه والعود
 في العي حرام فكذا الرجوع في الهبة والمعنى فيه ان الهبة
 عتقة تملك فطلقة لا يقتضي الرجوع فيه كالبيع وهذا لان
 الرجوع تصاد المقصود بالتملك والعقد لا ينعقد موجبا ليعاد

الرحم المتباد بالحرمة وعند ابراهيم رحمه الله الرجل والمرأة بمنزلة
 ذي الرحم المحرم وهذا لان ما بينهما من الزوجية نظر القدرية القريبة
 ولهذا يتعلق بهما التوارث من الجائزين من غير حجب ويمنع قبول
 شهادة اصددهما لصاحبه والمقصود حصل بالعدة وهو تحقيق
 ما بينهما من السكن والارواح والالفة والمودة وفي الرجوع
 ابعث العداوة بينهما والقرد والزوجية لمعنى الالفة والمودة
 فلا يجوز لاحدهما الاقدام على ما يفاده وهذا كان ما نفا من الرجوع
 فيما بين العرائسات ولا معنى لما ذكر من الكسب قاتل لو وهب
 ملكا بته او معتقه لا يرجع وهو كسبه ايضا وهذا لان الولد كسبه
 لا ملكه بخلاف عبده واما الحديث فقد قيل معنى قوله الا الولد
 ولا الولد فان لا يذكر بمعنى ولا قال الله تعالى الا الذين ظلموا منهم
 ابي ولا الذين ظلموا منهم وقال الله تعالى وما كان لمومن ان يقتل
 مومنا الا خطأ اي ولا خطا او المراد الا الولد فان يرتد باخذة
 لان حق الواهب في الرجوع ولا يمتنع الشفع من الاخذة بالشفعة
 وان بطل حق الرجوع لان حق الشفع لان من حق الواهب
 في الرجوع ولهذا يبطل حق الواهب بحج وث الزيادة في الموهوب
 ونسبه وموت احدهما ولا تبطل به هذه الاشياء حق الشفع لكن لهذا
 اذا كان حق الشفع مستحقا اما اذا كان موصوفا بغيره في الواهب
 حقه لان الموهوم لا يمتنع من المتحقق ثم اذا تمت الشفع بغيره منه
 كما لو باع المشتري الولد عبد عبده الشفع ثم حضر اذا عرفنا
 هذا اقال محمد رحمه الله رحل في يده دار يري انه اشتراها من
 فلان وبعده الثمن والدار موروثة عنها لفلان وادعى فلان انه
 وهبها للدار وادعى الرجوع فيها فالقول قول الواهب حتى كان
 له ان يرجع لانها اختلفت في ثبوت الملك الذي جري بينهما ولو
 اختلفا في الملك كان القول قوله فكذلك اذا اختلفا في نسبه فان
 قيل انه افتد بخروج الدار عن ملكه وادعى لنفسه حق الرجوع
 فلا يقبل قوله كما لو ادعى له باع بشرط الخيار والمشتري يدعى
 بيبايات فان القول قول المشتري كذلك هنا قلنا سمت الشقا
 على البيع واختلفا في زيادة شرطية والمشتري ينكر الزيادة
 فكان القول قوله اما هنا انكر البيع اختلفا فكان القول قوله انه
 لم يبيع فان لم يقض الف حتى له بالرجوع حتى حضر الشفع له ان
 باخذها بالشفعة ويبطل حق الواهب في الرجوع لانها في الظاهر
 ملك المقر له وهو الذي يتوافق المقر والمقر له والمقر له

نقرفات

نقرفات المقر له وهو اقرب ثبوت حق الشفع فيه للشفيع فينفذ
 اقتداره وحقه مقدم على حق الواهب الا ان ياتي بغيره في الدار او
 وهبها من غيره يبطل حقه افضى ما في الباب انه ينكر حق الشفع
 الا انه مقربا بغيره ونسبته اياه على التصرف وابطال
 حقه في الرجوع ولهذا يبطل حقه باقتدار وان انكر صحة اقتداره
 ولا حق الواهب في الثمن اذا اخذها بالشفعة لان حقه مقصور
 على العين فان سلم الشفع الشفع فللواهب ان يرجع فيها لان
 المانع من الرجوع حق الشفع وقد زال فلو كان الشفع غائبا
 وحضر الواهب يد الرجوع فبقي الواهب يد الرجوع فبقي الواهب
 لان حقه ثابت وحق الشفع لم يظهر ما لم يطلب وعي لا يطلب
 فلا يمتنع القضاء بحق ثابت فلا يمتنع الرجوع فبقي الواهب
 لا يقتصر به ما حب الحق الموهوم فلو قضى بالرجوع ثم حضر الشفع
 وطلب نقض الرجوع ويدفع الى الشفع ويدفع الثمن الى الموهوب
 له لانه حين اقر له بالشفعة كان اقتداره جائزا لتمام الملك وتبطل
 من جهة التمسك على التملك الا انه يورث بالتسليم الى الواهب لعدم
 عملنا بحق الشفع فاذا طلب استند المصدق الي وقت الاقرار
 فظهر ان حق الشفع كان ثابتا وقت اصد الواهب الاثر ان
 المشتري شراف سدا اذا اقر بخروج الدار عن ملكه بالبيع وكذا به
 البائع واستند الدار ثم حضر المقر له فانه ياخذ الدار منه به البائع
 وكذا الوارد في عيني في يد انسان فادعى انها وديعة فلان في يده
 ثم افتد بها للمدعي فانه يورث بالتسليم الي المدعي فلو سلم اليه
 حضر الغائب فانه يورث للمدعي بالتسليم الي الغائب ولو سلم الشفع
 سلمت الواهب لزوال المانع من تقبل ملكه ولو ادعى دوا ليدانه
 اشتراها من فلان علي ان البائع بالخيار ثلثة ايام ونقده الثمن
 وادعى فلان انه وهبها وحضر الشفع فانه ياخذها وبطل الخيار
 فان قتل وجب ان لا ياخذها الشفع لان صاحب البعده ولا يمتنع
 ان يمتنع على انه لا يمتنع للشفيع لان صاحب الدار اقر بالعدة ولا يمتنع
 فيها والمدعي اقر بالبيع بشرط الخيار للبائع ولا يمتنع في هذا
 البائع فيلزم له صاحب الدار اقر بالعدة والتسليم الي الموهوب له فكان
 مقررا بثبوت الملك المقر له ونفا التصرف فانه واقتداره بثبوت الملك له
 اقتدار يعدم الخيار له فيصح اقتداره بغير الخيار له والمقر له مقررا بشري
 وقد سقط الخيار للبائع باقتداره بالملك له فبقي اقتداره بالشري
 مرسل فثبتت الشفعة حينئذ باقتدار المقر له بالشري عند سقوط الخيار

باب ما يكون فيه الشفعة وما لا يكون
 من الميراث وغيره **اصل الباب** ان من باع او بيع له فلا شفعة
 له ومن اشترى او اشترى له فلا شفعة لان لو اشترى حق الشفعة
 في الوجه الاول فودي الى المهاد والمناقضة لانه يودي الى ان يوجب
 ملكا فيما باع لغيره ويستوجب لنفسه في وقت واحد لان حق هو
 الشفعة باقطة حق الباع ومن وقع له البيع منسوب حق الشفعة
 له معلق باقطة حقه وانه محال ويودي الى ان يغير مسئلا به
 ما باع حكم البيع ومثله بحكم الشفعة وبين كونه موجبا ومستوجبا
 مسئلا ومستثما في وقت واحد ايضا دولة لانه لو ثبت له حق الشفعة
 يستحق من تسليمها الى المشتري بعد ما التزم ذلك بال عقد يكون
 حق الشفعين مقدما فيصير سائعا في بعض ما ثم به وهو الملك
 او اليد المشتري وفي الوجه الثاني لا يودي الى التقاضي فانه
 لا يستوجب الملك بالشري ويستوجب بالشفعة ايضا وهذا لان
 الشفعة انما تبطل باظهار الشفعين الرغبة عن الدار لا باظهار
 الرغبة فيها والشري اظهار الرغبة في المسير فلا يكون ابطالا
 لان الباع يلزم العهدة بالبيع فلو اخذ بالشفعة كان مطلقا ما التزم
 من العهدة والمشتري يلزم بالشري الثمن وهو بالاحد بالشفعة
 بقصور التزم بالشري **وحرف اخر** ان الشفعة تثبت
 لتحويل تلك الدار كما ثبت لتحويل ملك الدار ومن لا يملك الشري
 لا يملك الاخذ بالشفعة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله عنه ما دون
 له عليه دين فلا سبيل لمولاه علي شي مما في يده سواء كان الدين
 فكيلا او كثيرا حتى يقضي الدين لان المولى مع العبد في كسبه كالوارث
 مع المورث الا ان حصة الوارث في موافقة ما يحكم القرائن وهذه
 المولى بحلقة بحكم الملك ثم الوارث لا يستحق احد شي من الشركة
 ما لم يمدح عن حاجة الميت فكذا المولى فان كان في يده دار
 فبقيتها الف والدين الف او كانت قيمة الدار الفين والدين الف
 وظب الغرما من الف في بيع الدار بدوهم فان الف في بيع
 كل الدار وان كان بعض الدار يبي تحتهم نظر العبد لان الشفعة
 في الاعيان عس واذ باع القاق في الدار والمولى شفعينها كان له
 اخذها بالشفعة لان المولى باع ولا وقع البيع لانه ما باع حقيقة
 ولا بيع بامر له يكون البيع له فيصير هو باع حكم بل باع
 القاق في عليه شي اوان وهذا لا يكون العهدة على المولى بل على العبد
 حتى لو اشترى من يد المشتري يرجع المشتري بالثمن على العبد

لا على المولى ولا شي على المولى من الثمن ما لم يقض دين الغرما فدرق
 بيت هذا او بينهما اذا لم يكن على العبد دين حيث لا يكون للمولى شفعة
 اذا باع العبد والعرق ان الاخذ بمئة بمئة مقيد لانه لا يملك ملك
 الرقبة ولا ملك المقرن ولهذا لو اشترى منه لا يجوز ان يملك
 مبيع ولهذا لو اشترى منه يجوز ان يملك وجب ان ياخذ
 نصف الدار بالشفعة دون النصف لان النصف مشترى بالدين
 والنصف فارغ ولو كان الكل مشغولا باخذ الكل ولو كان الكل
 فارغا لا ياخذ شي فلا يملك احد النصف الفارغ كما لا يملك احد
 الكل قيل له لما استحق النصف الباقي كالا يتصرف المشتري بتصرف
 الشفعة عليه **الاشري** انه لو اشترى رجل دارا من جماعة ليس
 للمشتري ان ياخذ نفسه احد الساعه دفن للضرر عن المشتري
 بتصرف الشفعة عليه بخلاف ما لو اشترى جماعة من واحد حيث
 كان له اخذ نصيب احد المسترئين لانه لا ضرر على احد لعنا مع
 مقام من اخذ نصيبه فلا تتصرف الشفعة عليهم ولا ن سب استحقاق
 الشفعة في بعض الدار يلحق بالتقدم واخذ كله بالشفعة كما في
 منزل الرجل في دار واليه حصة في تلك الدار منزل اخر لرجل وحائط
 المترلين بينهما وفي الدار منازل تسوي هذه بين المترلين والمنازل
 كلها طريق في الدار الى باب الدار الا عظم والدار في وارب غير اخذ
 وفي الدار دور اخر غير هذه الدار فباع رب احد المترلين
 منزله فالشريك في الحائط احق بالشفعة في جميع المنزل لان شركته
 اعم فهو شريك في نفسه المبيع لان حصة الباع من الحائط دخل
 في البيع **وعن زر** رحمه الله انه احق بالشفعة في الحائط خاصة
 وما سوى ذلك من المنزل هو واهل الدار سواء وهكذا اروي عن ابي
 يوسف رحمه الله لان شركته في موضع معين وليس شاع في جميع
 البيع فانما يرجع هو بالشركة في ذلك الموضع خاصة لا تربي انه
 لو جمع في البيع بين نصيبه من دار ودار اخر في كان شريكه في تلك
 الدار احق بالشفعة في تلك الدار خاصة دون الاخرى وجه ظاهر
 الرواية ان الشركة في الحائط اظهر من الشركة في الطريق واذا
 تقدم الشريك في الطريق على الجار فالشركة في الحائط اولى
 وهذا لان الحائط من مرافق جميع المنزل بخلاف الدار بين المترلين
 على انه روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا باع ارضين متترتين
 في موضعين ولكل واحدة جار على واحدة كان لكل شفيع ان
 ياخذ الارض التي لا رعه فان لم يطلب احدهما يقال للطلب

اما ان ياخذ الكل او يدع اذالم يرض المشتري يتفرق الصفقة
 دفعا للضرر عنه فان سلم الشريك في الحايطة والشركا في الطريق
 الذي في الدار احق للشركه بينهم في ضمن الدار لان نصيب البايع
 من القصر صا ربيع ولا شركة لا يقد الدرب في ضمن الدار فان
 سلموا في شركا في الطريق الذي في الدرب احق لوجود الشركه
 بينهم في طريق خاص في درب غير فان سلموا في الجيران
 الملاصقين للدار الى هذا المنزل فنه شركا في شفعة هذا المنزل
 والملاصق منهم لهذا المنزل والملاصق لا يقضي الدار سوا لان ملك
 كل واحد منهم منفصل بالبيع محصاة البايع من ضمن الدار داخل
 في البيع فقام الاتصال في طرف طريق واحد يلحق للحوار
 فلهذا استوفى استحقاق الشفعة فان كان الغريم شفعنا
 الدار ايضا اخذوها مع المولى لان الغريم ليس ببايع ولا وقع البيع
 له ولهذا لا يكون العهدة عليه بل تكون على العبد فلم يكن القافي
 تابعا لجل الغريم واما باعه لجل العبد الا ترى انه لو هلك
 الشئ على المشتري كان الهلاك على العبد لا على الغريم فان
 قبل لوبايع القافي اذ امينه وفتن الشئ وفعلك في يده ثم جاء
 مستحق واستحق الدار حتى ثبت للمشتري حق الرجوع بالثمن فانه
 يرجع على القافي او امينه ثم يرجع هو على الغريم دل ان القافي
 تابعا للغريم فدل ان القافي ما باع للغريم لان الغريم ليس بمالك
 للدار والشئ لا يصير ملكا للغريم ايضا حتى لو ابدى الغريم المشتري
 عن الشئ لا يجوز واما لا يصح ابراء العبد لان الشئ ليس له بل لانه ليس
 من اهل الشرع حتى لو كان المدبون حرا وباع القافي ماله لقفن
 الدين فابرا المشتري يقول بانه يصح ابراءه الا ان القافي في قبض
 الشئ عما مل للغريم لانه قبضه لمقرنه الله ومن عمل لغيره عملا وحقه
 ضمان كان قذرا الضمان على من عمل له كالمؤدع والوكيل وهذا لانه
 لا حق لهم في ثمن الدار فلم يكن البيع رافقا لهم ولو كان القافي ولي
 المولى او الغرما بيع الدار ليس لهم الاخذ بالشفعة لانهم باثروا
 العقد وحقوق العقد راجعة اليهم **رجل** مات وترك دارا قيمتها
 الفان وعليه دين وترك ابنا وقد اوصى بثلث ماله لرجل فزاي
 القافي من بيع الدار كلها والوارث والوصي والغرما شفعنا فلم
 الاخذ بالشفعة اما بعد البيع فلان البيع من القافي بمشتركة
 القضي منه وقد قضى في فضل مجتهد منه فينبذ قضاؤه عند
 جميعه واذا صح البيع يفتي الدين ثم يعطي ثلثي ما بقي للوارث

والثالث

والثالث للموحي له واما الشفعة فلان البيع لم يكن للوارث والموحي له وما
 باع حقيقته واما بيع الميث ولقد اوضحنا في عهد يرجع
 في التركة الا انه باع النصف للميث لجل الدين والشفقة الاخر للميث لجل
 ان لا يتقص من الدار لان الانتفاض لا يشتري بما يشتري الكل
 فكانت البيع وافق الميث **الان** ان لا يشتري بما يشتري الكل
 الغريم فقد ركا لمولي في الفصل الاول وكذا الغريم لان الملك لم يكن
 له لما ثلث هذا اذا باع القافي في ادا منه اما اذا اوصى الميث الى رجل
 واراد الوصي ان يبيعه فلو هو ان يبيع الكل وان كانت الورثة كبارا حضرا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله ليس له ان يبيع الا
 بقدر الدين وهو العتيق من لانه انما يبيع لجل الدين او لجل الوصية
 فلا يجوز بيعه الا بذكر القدر لعدم الولاية له على الكبار لا يبي حنيفة
 رحمه الله ان كل جزء من اجزا الشركه مستغفر بالدين بدليل انه لو
 فصلك البعض وجب قضا الدين من البقي فكانت له ان يبيع الكل
 دفعا للضرر والتشقيص واذا جاز البيع فقضى الدين واعطى الموحي
 له ثلث ما بقي والباقي للوارث وحكم الشفعة ما ذكرنا في بيع القافي
 ولو لم يكن في التركة دين وكان في الورثة نصفان فزاي القافي
 يبيع فليس للموحي له ولا للورثة شفعة ولا للوصي اذ **كثير**
 وطلبها اما بعد البيع فلان البيع من القافي خفا منه وقد قضى
 في فضل مجتهد فينبذ عنهم واما الشفعة فلانه باع لهم ولو هذا
 تكون العهدة على الورثة والموحي له ويصح ابراءهم عن الشئ
 وهذا لانه باع للصغير لان له عليه في ماله ومن ثبوت الولاية في نصيب
 الصغير ثبت في نصيب الكبر والموحي له نظر اليها ايضا وان اراد الوصي
 ان يبيعه فنهذا اعلى وجوه ان كلت الورثة كلهم كبارا حضرا ولا
 دين على الميث ولا وصية فليس له ان يبيع شي لانه لا ولاية له عليهم
 وان كانوا عتقا فله ان يبيع العروص لان له ولاية الحفظ والتحقين
 وبيع العروص من الحفظ لان حفظ الشئ ايسر من حفظ عينه
 ولا يرد عليه الموي والتلف ولا يملك بيع العتق لانه لا يملك
 بنفسه والعتيق من ان لا يملك بيع العروص لانه قام مقام الاب
 والاب لا يملك بيع عروص ابيه الكبير الغائب وانما جاز استحسانا
 لان حفظ التركة حق الميث والميث ولاية على ماله فكذا له ولو خيف
 هلاك العتق اذ هلاك ثلث العتق ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
 لو قيل يملك لاسعد لان البيع في هذه الحالة من الحفظ وان كانت
 الورثة كلهم صفارا وهم حضرا او غيب فله ان يبيع عروص الصفار

وعق رهم فلذلك الوحي وان كان بعضهم صفا او بعضهم كبارا فمقد
 ابي حنيفة رحمه الله انه ان يبيع العروضة والعقار على الصغار
 والكبار بكلا حال وعندهما ان كانوا احضورا فله ان يبيع نصيب
 الصغار من العروضة والعقار وليس له ان يبيع نصيب الكبار وان
 كانوا عسا او الكبار عسا فله ان يبيع نصيب الكبار من العروضة وليس
 له ان يبيع نصيبهم من العقار وهو الغيب عنه لانه لا ولاية له على الكبير
 فلا يجوز له بيع نصيبهم كما لو كانوا كاليا ولابي حنيفة رحمه الله ان الوحي
 ما مر به لا صلاح وله حق النظر في حصته الكبار ايضا الا ترى انه يبيع
 العروضة اذا كانا عسا ولو احده عندهم او عتق رهم عند عتقهم لغيره لما فيه
 من معنى النظر والحفظ ثم يبيع الكل الجمع لهم من بيع نصيب الصغير
 خاصة لان ثمن النصف عند الافراد اقل من ثمنه عند النصف ولا ت
 هذه ولاية استغيدت من الاب وانتقلت منه اليه والولاية لا تختل
 الحرية واما حكم الشفعة لا شفعة لكسر ولا للصغير ذكرنا في
 بيع العقار في مضارب اشترى من المضاربة دارا ثم تاعها ورث المال
 شفعته فلا شفعة له لانه يبيع له لانه وكيله في البيع فكان مانعا
 له بامر الله الا ترى انه لو شفعه في ذلك عمدة يرجع على رب المال قال
 محمد رحمه الله وليس في الله لا يملك نفسه عن البيع ما يدل على ان له
 حق الشفعة وان المضارب ليس بوكيل عنه **الا ترى ان المسلط**
 على بيع الدار الموهوبة عنده لا يملك الراهن به عن البيع ومع
 هذا الوبا لا شفعة له لانه باع ملك الراهن بامر وكذا الوبا عن
 رب المال وهي من المضاربة وفي يد المضارب دار اخرى من
 المضاربة وهو شقيقها بها لم يكن له فيها شفعة لانه لو اخذها
 اخذها لرب المال فان الاصل في مال المضاربة حق رب المال وح
 رب المال باع لا يملك الاخذ بالشفعة فلذلك لا يخذ غيره له
 بالشفعة ولو باع المضارب دارا من غير المضاربة كان لرب المال
 ان يخذها بالشفعة بدار من المضاربة وتكون له خاصة دون
 المضارب لان المضارب من يبيع داره من غير المضاربة عامل لنفسه
 لا لرب المال فهو في ذلك كاجنبي اخذ وباعت دارا للمضاربة رب
 المال جاز له الدار المسعفة فله ان يخذها لان الاخذ بالشفعة
 بمنزلة الشري ولو اشترى دارا كانت له خاصة دون المضاربة
 ولو باع رب المال دارا له خاصة والمضارب شقيقها بدار من
 المضاربة فان كان فيه ربح فله ان يخذها لانه عاربا عتار
 شركته في الربح وهو في الاخذ لنفسه غير عامل لرب المال فيكون

كاجنبي

كاجنبي اخذ وان لم يكن فيها ربح لا يخذها لانه لو اخذها اخذها
 للمضاربة وفي مال المضاربة حق رب المال هو الاصل ورب المال
 هو البايع فلا يكون لغيره حق الاخذ له وان كان اجنبي والمضارب
 شقيقها بدار من المضاربة وفيه ربح وليس في يده من مال
 المضاربة غير ما فسلم المضارب الشفعة كان لرب المال ان ي
 يخذها لنفسه وان سلم رب المال كان للمضارب ان يخذها
 لنفسه لان المضارب لا يخذها للمضاربة لانه يكون استدانته
 على المضاربة ولهذا لا يملك الشري ابتداء فيبقى حق كل واحد
 منهما في الاخذ لنفسه بحكم الجواز ولو اشترى الاب للصبي دارا
 وهو شقيقها فله ان يخذها بالشفعة لنفسه عندنا وقال
 زفر رحمه الله ليس له ذلك وهو باع على شري الاب مال اليتيم لنفسه
 وان كان مكان الاب وهي لم يملك اخذها لنفسه بالشفعة لان
 ذلك بمنزلة الشري منه والوصي لا يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل
 القيمة ولو اشترى الاب لنفسه دارا والصبي شقيقها فليس
 للصبي ان يخذها بالشفعة لان الاب متمكن من الاخذ
 به يكون يكون مبطلا منشفة الصبي بخلاف ما اذا باع الاب دارا
 والصبي شقيقها لان الاب يبيع لا يملك الاخذ بالشفعة واسكن
 عن الطلب ممن يملك الاخذ يكون مبطلا لا ممن يملك وعمل قوله
 محمد رحمه الله هو على شفعة لان تسليم الاب لا يبيع عنده ولو
 كان المشتري وصي فالصبي على شفعة في قولهم لان الوحي
 لا يجوز له ان يخذ من نفسه بخلاف الاب ولو كان المشتري
 اشترى الدار باكثر من ثمنها لا يفتان الناس منه وهو اجنبي
 والصبي شقيقها فسلم الاب ذلك من اصحاب رخصهم الله من قال
 يبيع التسليم هن عند محمد رحمه الله وهو قول زفر رحمه الله لما فيه
 من النظر للصبي والاصح انه لا يبيع عندهم جميعا لانه لا يملك الاخذ
 لكسره التمس وسكونه عن الطلب وتسليمه انما يبيع اذا كان
 مالكا لا اخذ منفق الصبي على صفة اذا بلغ وهذا انما على
 مذهبنا ان صفا الشفعة يثبت للصبي وعبي فوله ان الاب
 ليبي لا شفعة للصبي لان وجوبه له في صفة البادي بسوا المحاورة
 وذلك من الكبار دون الصغير ولان الصغير في الحول يبيع
 فهو في معنى المسعر والمشتجر كمن نكح نكح سبب الاستحقاق
 مستحق حتى حق الصغير وهو الشريك او الجوار من حيث
 انشأ ملكه بالبيع على وجه التابيد فيكون مساويا للكبير

في الاستحقاق به ايضا ثم هو محتاج الي الاخذ لدفع الضرر في
 اثنان من نفسه وان لم يكن محتاجا الي ذلك في الحال
 ومثل هذه الحاجة جائز للمولى الصغير والصغيرة ثم يقول
 نا لطلب من مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابو
 ثم وصي اليه ثم جده اب ابيه ثم وصي الجدي ثم وصي نصيبه
 الف في فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو علي شفعته اذا
 ادرك لان الحق قد ثبت له ولا يتمكن من استيفائه قبل الادراك
 لان الاستيفاء ينشئ علي طلب ملتزم ولا يكون طلبا ملتزما قبل الادراك
 فنترك الطلب قبل الادراك لعدم تمكنه من ذلك لا يكون مستغنا
 عنه كالبايع اذا ترك الطلب لانه لم يعلم انه او كان غائبا والله
 اعلم **باب** العتق والتبذير الذي يقع في احدى دون التبذير
اصل الباب ان قوله احدكم حرا خيرا لتحقيقه لغة كقوله
 احدهما رجل اوزيد الا انه صار انشا لتحقيقه شرعا واذا انفك
 الي محل يمكن العمل لتحقيقه لغة يعمل به لان الاصل العمل باللغة
 فاذا انفك الي محل لا يمكن العمل لتحقيقه لغة يعمل لتحقيقه شرعا
 واذا كانت دأبا بين الايجاب والاختيار رجع علي الاختيار لانه
 ابقا ما كان علي ما كان اولا ثم عمل لتحقيقه الوضع فكان العمل
 عليه اولى ولهذا لو جمع بين عبده وحرو قال احدكم حرا لا يفتق
 العبد حرا لكلامه علي الاختيار **وصرف اخر** ما ذكرنا في الايمان
 ان ما يصح تحقيقه يصح اضافته الي المنكر لان الاضافة الي المنكر
 تعليل في المعين بشرط البيان ورجح في البيان الي المحمل
 لانه لا وفوق لغيره علي ما في خبره واذا كانت البيان بكونه
 ينزل الحكم علي اعتبار الاحوال واحوال الحرمان واحوال
 الاصابة حاله واحدة **وصرف اخر** ان التبذير وصية فتعتبر
 من الثلث كسائر الوصايا وكذا العتق في المرض لانه يترع اذا
 عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل له عبد ومديرة فمات
 كل واحد منهما ثلثا في درهم مال له غيرهما فقال في صحته
 احدكم مديروا والاخذ حديهما مات قبل البيان عتق العبد من
 جميع المال والمدير مديركا كان يعتق من الثلث لان قوله
 احدكم مديركا العمل لتحقيقه لغة وهو الخبر لان احدهما
 مديركا لم يجعل انشا فانصرف قوله احدكم مديروا الي المدير وقوله
 والاخر حرا الي العبد ضرورة فيعتق العبد كله من جميع المال

والمدير من الثلث ويسمي في الثلثين **فان قيل** هذا يقتضي ان
 يعتق العتق للمال ومحمد رحمه الله قال اذا مات المولى قبل ان
 يتبين فاعبد حرا ولم يقتل يعتق للمال قلت من المشايخ ومنهم
 الله من قال يعتق العبد للمال كما لو نص فقال للمدير هذا
 مديروا للمدير هذا حرو قال بعضهم لا يعتق للمال لان قوله احدكم
 مديروا انصرف الي المدير باعتبار الظاهر لكونه احتملا انه اراد
 به الانشا فينصرف الي العتق واحدهما حريته صرف الي المدير من
 دام احتمال البيان فانما لا يعتق العبد فاذا مات المولى
 وزال الاحتمال من جهة البيان وجب العمل بالظاهر بخلاف
 ما لو نص لان التفسير لا يحتمل التفسير لولا الاول اصح لان الظاهر
 صرفه الي العتق فيعتق للمال الا ان محمد رحمه الله ذكر حديثه بعد
 الموت ولم يذكر الحرية للمال فكانت الحرية للمال مسكوتا عنه
 لان يكون ميبيا ولان قوله احدكم مديروا تحتمل الاسعاج وتحتمل
 الاصابة فيجعل علي الخبر لانه اشبه بالانفاق فلا يقع الشك وفي
 الخبر تعيين فانصرف الكلام اليه **فان قيل** وجب ان يعرف الي
 الانفاق حبي يصح كلامه ويبينه ولا يلتزم لوصفه الي الانفاق
 صار مديروا وهذه اخلاف كلامه وهو قوله احدكم مديروا ولم يقتل
 اثنان مديران ولو بد افتق احدكم حرا والاخذ مديروا مات
 فقتل البيان عتق نصف كل واحد منهما من جميع المال ونصفه من
 الثلث ويسمي كل واحد منهما في ثلثي فمات وتبطل هو خول اب
 صبيحة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هذا او الاول سوا
 محمد رحمه الله بقوله بانه مبي بد بالتبذير وبني بالحرية مبي جملنا
 قوله احدكم مديروا لا يطل حرية ثلثي المدير لانه لم يثبت
 الحرية له فجلنا قوله احدكم مديروا ما اذا بد اب بالحرية
 وبني بالتبذير فتقوله احدكم حرا بين العبد والمدير
 فلو جملنا قوله احدكم مديروا ذلك جبر الا بطلنا حرية ثمانية
 المدير من وجه وذلك لا يجوز فجلنا انشا للمدير فيعتق نصف
 العبد بالتبذير وبصير نفسه مديرا وعتق نصف المدير بالتبذير
 وبصير نصفه مديرا والكلام الثاني حري في حقه فيعتق من
 كل واحد منهما نصفه بالاعتاق في حالة الفقة من جميع المال
 وعتق نصف كل واحد منهما بالتبذير فسلم لها الثلث لكل واحد
 منها السيد ويسميان في ثلثي القيمة كل واحد منهما في ثلث
 القيمة لان قوله والاخر مديروا مقطوف علي الايجاب فكان ايجابا

ايحي باعلا بعصه العطف فكان ايحي بحدوث بينهما وبين برقة
بينهما ولانه يقتضي تقريرا معطوف عليه لا تغييره ثم اللفظ الاول
يتضمن عليهما فكذا الثاني نظيره ما ذكر محمد رحمه الله في الاقرار اذا
قال لعتلات علي الف درهم الامة درهم وعشرة دينار
عقوله عشرة دينار استيلا لانه معطوف علي الاستيلاء وبو يوسف
رحمه الله يقول بان قوله والاخر مدبر محتمل الحر بحقيقته لفته
والاستثنا بحقيقته شرعا فلا يجعل انشأ بالشك فبني خبر ائتين
ان المراد بالكلام الاول هو السيد دون المدبر فيعتق السيد كله
ولم يكن فيه ابطال الحرية عن المدبر لانه ظهر ان الايحي الاول هو
بنت قوله كانه قال والاخر مدبر علي حاله **وهذا لما عرف** ان اول
الكلام لا حكم له قبل تمامه ولهذا اوضح الحاق الاستثناء والشرط
به قال شيخ الاسلام عماد الدين السمرقندي رحمه الله قال السيد
الامام رحمه الله وما قاله ابو يوسف رحمه الله اصح لانه اعتبر
اصدا الكلام ووصفه وما قاله محمد رحمه الله اعتبر وصف الكلام
والعناصير فان قيل قوله احدكما حرينتا ول المنكر منهما فبني
الصرف الي العبد تغييرا اذا لا يمكن العمل بحقيقته قوله احدكما
حر لفته الاضرب تغييرا فلا يجوز قبل له نعم لكن قوله احدكما
صريحون ان بنتا ول المعين الا ترى ان قوله احدكما في المسئلة
الاولي بنتا ول المعين وهو المدبر وكذا الوجه بين حي وميت
وقال احدكما حرينتا ول الحي منهما فبني بحقيقته قوله احدكما
حر شرعا وان كان فيه ضرب يعتبر بقدره الي المعين ولا في قوله
احدكما حرينتا ول المنكر في جميع المواضع لفته وشرعا الا ان
له البيان وعنده بنتا في المعين ولا يقول احدبا انه يعتبر الموضوع
لفته وابطال العتق ان بنتا للاخر من وجه اوان كان
منه غير ما نزع بالاجماع والبيان كما يكون بالصرح يكون بالادلة
عنده فان قوله والاخر مدبر بين العتق في العبد وله هذه
الولاية ولا مانع منه بالاجماع **ولو قال** احدكما حر والاخر المدبر
عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث بالاجماع لان قوله
والاخر المدبر تعريف له فوجب ضربه الي المعهود وهو المدبر
المعروف وصفي انصرف اليه العتق بعتق العبد فرق بين هذا
وبين قوله والاخر مدبر **والفرق** ان هذا ذكر منكر انما حر او يملح
انشأ بجعل حرا وممة ذكر معرف فيصرف الي العلوم فكانه قال
والاخر هو المدبر وهذا الفصل بوجه قوله ابو يوسف رحمه الله لان

الحرية لو ثبتت فيها بالكلام الاول لا يمكن صرف قوله والاخر المدبر
الي المدبر المعروف لكن قيل بنزله والاخر المدبر يظهر ان الحرية
لم تثبت في العبد فكذا في قوله والاخر مدبر **رحل** قال المدبرين
احدكما حر فخرج احدكما ودخل عبد فقال احدكما مدبر قال لعبد
عبد علي حاله لان قوله والاخر مدبر حرا استحققه شرعا وان
دا برين المدبرين فوجب عتق احدكما فلي جمع في الكلام الثاني
بين المدبر الثابت وبين العبد وقال احدكما مدبر تعيد بحقيقته
احدا لانه امكن بصره الي المالك فخرج المدبر الثابت عن
مزا حرة الخارج في حق العتق فبين الخارج للعتق ضرورة
وقال بعض مشايخنا رحمهم الله هذه الجواب علي قوله محمد لا يستقيم
لانه قال في المسئلة الاولى لما قال احدكما حرا نعني العتق
بينهما نصين بالكلام الاول ولا يتوقف علي الكلام الثاني كذلك
هذا علي قولنا بنقله يعني ان يعتق من كل واحد منهما نصفه
بالكلام الاول فاذا قال ثانيا احدكما مدبر يعني ان يعتق التذبير
عليهما ايضا وهذا القول يحكي عن القاضى ابي حازم رحمه الله
وقال بعضهم هذا الجواب صحيح علي قوله وفرقا والفرق ان
في تلك المسئلة قوله والاخر مدبر معطوف علي قوله احدكما حر
والمعطوف عليه انشأ بحقيقته شرعا والمعطوف لما احتمل
الانشأ بحقيقته شرعا والاخر مدبر بحقيقته لفته رجحنا معني
الانشأ بعصه العطف ليكون المعطوف والمعطوف عليه واحدا
اما هنا قوله احدكما مدبر ليس معطوف بل كلام مبتدأ فاذا احتمل
الانشأ والخبر لا يجعل انشأ بالشك **لكن هذا** فرق اخر غير
الذي قاله ان فيه ابطال حرية راسه للمدبر من وجه فان ذلك
ثابت هن ولم يجعله احبا لا بحقيقته لفته وفرق اخر وهو ان
هذا اسم المدبر لم يزل عن احدهما بالكلام الاول فيصح ان يجعل علي
الخبر قاضي المسئلة الاولى فلا يعين في بنت المدبر فلا يمكن ان
يجعل علي الحر وقوله لعبد بين احدكما حر فخرج احدكما ودخل
احدكما حر فخرج احدكما مدبر فاول بسمي خارجا والثاني بسمي ثابتا
والثالث بسمي داخل وهذا المسئلة دواره في الكتب ذكرها
محمد رحمه الله في الجامع الصغير والعتاق من الاصل والزيادة
والجواب ان بنقله ما دام حي يورث بالبيان فان قال عتقت
بالكلام الاول الخارج عتق وهو يومر بالبيان في الكلام الثاني
لان الكلام الثاني قد صح لانه خرج من العبدان وان قال عتقت

بالكلام الاول الثابت عتق هو وبطل الكلام الثاني لانه يبي داي رايين
 المحرقة لميد طبع ضرافان بدا بينان الكلام الثاني وقلا عيتت به
 الداخل عتق الداخل وتبين الاول بين ايها شوان والكلام الثاني
 في الثابت عتق هو بالكلام الثاني والخارج بالكلام الاول لان الكلام
 الاول كان داي رايينهم فاذا عتق الساب بالكلام الثاني زالت مزاحمة
 في الكلام الاول فعتق الخارج للتعيين وفيه اشكال وهو اذا بدا
 ثبات الكلام الثاني وبين في الداخل فعتق بين ان الكلام الثاني
 صحيح وانما يصح الثاني اذا لم يعتق الثابت بالكلام الاول فعتق
 الخارج ضرورة موجب ان لا يحل **والجواب** بذكر بعد هذا في الثابت
 الكلام ان ثبات الله تعالى وان مات المولي قبل اليان سماع العتق
 بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصه ومن الساب
 ثلثة ارباعه ومن الداخل نصه عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهما الله وعند محمد كذلك الا في الداخل فانه يعتق منه ربه اما الخارج
 لان الكلام الاول اوجب عتق رتبة بينه وبين الثابت فيعتق
 من كل واحد منهما نصه واما الثابت فانه عتق نصه بالكلام
 الاول والكلام الثاني صحيح ايضا لان الثابت وقت التكلم بالكلام
 الثاني محذو لانه معين والعتق الاول لم يصادف المعين وموجبه
 عتق رتبة بينه وبين الداخل فان اراد بالكلام الثاني الداخل
 عتق كله وان اراد به الثابت عتق نصه لانه استحق النصف
 بالكلام الاول فالنصف الثاني من الثابت يعتق في حال دون
 حال فيعتق ربه ثم هذا الي ما يستحق بالكلام الاول فيعتق منه
 ثلثة ارباعه **واما الداخل** قال محمد رحمه الله يعتق ربه لان الكلام
 الثاني صحيح في حال ان اراد بالكلام الاول الخارج غير صحيح في حال
 ان اراد بالكلام الاول الثابت لانه يكون جاما بين المحر والعتق
 ولو صح مطلقا كان الثابت به عتق رتبة فاذا صح في حال دون
 حال يتنصف فيعتق به نصف رتبة بينهما لكلا واحد منهما الربع
 ولهذا كان حظ الثابت منه الربع **واضح** محمد رحمه الله بمسكه الطلاق
 وصورته رجل له ثلاث نسوة ولم يدخل بهن دخل عليه سان
 فتد احدكن طالق فخرجت احدها ودخلت الاخرى فقال
 احداك طالق ثم مات قبل اليان يستقط من مهر الخارج ربه
 ومن مهر الثانية ثلثة اثمان ومن مهر الداخله منه وذلك نصف
 الربع السقط فثبت ان في مسيلتا حظ الداخل الربع دون
 النصف وهذا لان الربع نقصا عن ثلثة النصف منه لان نصف

المهر بتغيره بالطلاق قبل الدخول فلو سقط النصف انما يسقط على تقدير
 وفزع الطلاق وهما بقولان بان الايجاب الثاني صحيح على كل
 حال لان الثابت عين والكلام الاول لم يصادف المعين فكانت
 عبد اوضح الكلام الثاني موجب عتق رتبة منها لكلا واحد منهما
 النصف وانما يعتق من الثابت ربه لانه ان كان هو المراد يعتق
 نصه وان كان المراد هو الداخل لا يعتق منه هذه النصف فيعتق
 ربه بخلاف الداخل لانه ان كان هو المراد يعتق كله وان كان المراد
 هو الثابت لا يعتق منه شي فيعتق نصه او يعتق الكلام الثاني
 اوجب عتق رتبة بين الثابت والداخل فيعتق من الثابت
 نصه شي بما نصه في النصف الذي عتق بالكلام الاول فلا يزداد
 ذلك ونصه وهو الدخ في النصف الذي لم يعتق فلهذا
 يعتق ربه يضم الي النصف **ولان الكلام** الثاني اوجب عتق
 رتبة في حق الداخل دار بينه وبين الثابت لانه صحيح في حق
 الداخل بكل حال لان المضمون الي الداخل عتق في حق الداخل لانه
 معين والكلام الاول لم يثبت ول المعين فيعتق منه نصه اما في
 حق الثابت اوجب عتق نصف رتبة بينه وبين الداخل لان
 الثابت احد الاولين فاعتقه مضمونا الي الخارج يوجب تردد
 العتق الاول بينهما فصار الكلام الثاني في حقه مترددا بين ان
 يكون صحيحا وبين ان لا يكون فثبت عتق نصف رتبة بينه وبين
 الداخل فتصيب الثابت الربع **وهذا لان** نصا في الكلام الثاني
 بينا من الثابت لان الداخل فيعتق حاله الصحة في حق الداخل
 وحالة النقصا في حق الثابت واما مسيلة الطلاق قال بعضهم
 هذا قول محمد اما على قولهما الايجاب الثاني صحيح كما ذكرنا
 في العتق ويسقط من مهر الداخله ربه ويكون لها ثلثة ارباع
 المهر ومنهم من قال المذكور قول الكل ومنه ابي حنيفة وابي
 يوسف **والعرق** ان العبيد لهم احوال ثلثة حالة العتق
 وحالة الحرية وحالة مترددة وهي حالة الكتابة وعتق
 البعض والسعاية عند ابي حنيفة والثابت اذا تردد حال بين
 الدخ والمحرقة كان محلا للعتق وامكن تصحيح الكلام الثاني على
 كل حال اما النسب ليس له من الاحوال حالة النكاح وحالة
 الطلاق والطلاق لا يتجزى بالاجماع اذا طلقت نصف الثانية
 بالتوزيع طلق كلها فلا يصح الايجاب الثاني فلا بد من اعتبار
 الاحوال في الطلاق **ولهمذا** قال بعض مشايخنا رحمهم الله في

العتق ان علي بن قيس قول ابي يوسف رحمه الله في بحري الاعتاق
 ينبغي ان يكون قوله مع محمد رحمه الله لان يعتق البعض عندها
 ليس بمحل للعتق هذا اذا كانت القول في الصحة فان كان في
 المرض فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف يعتق رقبة وثلاثة
 ارباع رقبة **وعلى** قول محمد رحمه الله يعتق رقبة ونصف فان
 كان ذلك يخرج من ثلث ماله فهذا او ما لو كان في الصحة سواء ان
 كان 2 يخرج واجازت الورثة فلذلك وان لم يجيزوا قسم الثلث
 بينهم على قدر سهاهم فيحتج به الى حساب له نصف وربع واقبله
 اربعة فاجعل كل عبد اربعة فحق الخارج في سهاهم وحق الثابت
 في ثلثه وحق الداخل عندهما في سهاهم فبلغ سبعة اجعل ذلك
 ثلث المال واذا جعلك ثلث المال سبعة كان جميع احوال وعشرين
 كل رقبة سبعة عتق من الخارج سهاهم ونسبي في خمسة ومن الثابت
 ثلثه وسعي في اربعة ومن الداخل سهاهم ونسبي في خمسة فيكون
 سهاهم السبعة اربعة عشر وسهاهم العتق سبعة فاستقام
 الثلث والثلثان **وعلى قول** محمد رحمه الله سهاهم الوصايا ستة
 وجميع المال في ستة عشر والعتق ما ذكرنا وان مات واحد من
 العبيد فقتل موت المولى فيقول ان مات الساب عتق الخارج
 والداخل عندهم لان الكلام الاول داير بين الخارج والثابت
 فاذا زالت مزاحمة الثابت عتق الخارج وكذا الثاني داير بين
 الثابت والداخل وقد زالت مزاحمة الثابت **وهذا** على قولهم ظاهر
 لان كل واحد من الايجابين صحيح ولذلك عند محمد رحمه الله لان عبده
 متردد بين العتق وعدمه ما دام الكلام الاول داير بين الخارج والثابت
 فاذا مات الثابت مات عبداً وبقين الخارج بالكلام الاول ويكون
 الكلام الثاني صحيحاً بكل حال فكان هذا قول الكل وان مات
 الخارج عتق الثابت بالكلام الاول وبطل الكلام الثاني ضرورة
وان مات الداخل بقتل المولى بين الكلام الاول ان اوقعه على
 عتق الثابت بالكلام الثاني وان اوقعه على الثابت بطل الكلام
 الثاني ما قلنا وعلي رواية الا ما لي ان مات الخارج عتق الباقيان
 لان على رواية الا ما لي الايجاب الثاني صحيح والعتق عند الثابت
 يقع مقفورا على البيان فاذا مات الخارج بقين الثابت بالكلام
 الاول فتعين الداخل للكلام الثاني ضرورة **ولو قال** المدير بن له
 ولعبد في صحته احكم مديروا احداً من سهاهم مات فقتل
 البيان وقسمهم على السوا عتق من العبد نصفه من جميع المال

وسعي في نفسه ومن كله واحد من المديرين ربيعة من جميع المال
 وثلثه اربعة من الثلث لان قوله احكم مديروا احداً من سهاهم لفتة
 فخرج احداً من المديرين عن مزاحمة الايجاب العتق فبقي الايجاب العتق
 داير بين العبد واحد المديرين نصفه للعبد ونصفه للمديرين لان
 ليس احداً من المديرين باستحقاقه اولى من صاحبه فيكون بينهما لكل
 واحد منهما الربع **ولو قال** احكم مديروا احداً من سهاهم مديروا عتق
 ثلث كل واحد منهم من جميع المال وسعي العبد في ثلثي قيمته وعتق
 من المديرين ثلث كل واحد منهما من الثلث وسعي كل واحد
 في ثلث قيمته لان قوله احكم مديروا احداً من سهاهم شرعاً فخرجت
 واحدة بينهم فثبت به عتق رقبة واحدة بينهم لكل واحد الثلث
 وقوله واحد الباقيين مديروا احداً من سهاهم لفتة وامكن العمل
 بحقيقته لفتة لانه احراز احداً من سهاهم مديروا مديروا
 والا مديروا قال يقيين وهذا لا يشكل على قول ابي يوسف رحمه
 الله لان عبده قوله مديروا مديروا او احداً من سهاهم الله
 يخرج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الثانية من الباب
 لانه جعله احداً من سهاهم مديروا وان كان الكلام الثاني ههنا
 معطوفاً على الاول كما كان معطوفاً على الاشارة والفرق
 ان ممة قوله الثاني والاخر مديروا حفظ من الايجاب فامكن جعله
 ايجاباً بحكم العطف بيانه لانه لو عني بقوله الاول احداً من سهاهم
 لا يكون الثاني ايجاباً لان الثاني ليس بمديروا فامكن جعله ايجاباً
 كان الثاني ايجاباً لان الثاني ليس بمديروا فامكن جعله ايجاباً
 فخرج جهة الايجاب بحكم العطف اما ههنا لا حظ للكلام الثاني
 من الايجاب اصله لانه ان عني بالايوب الاول العن كان كلاماً
 الباقيين مديروا ولو عني به احداً من سهاهم مديروا كان احداً من سهاهم مديروا
 فصار رجاء مديروا عبداً ومديروا مديروا احداً من سهاهم مديروا مديروا مديروا
 في الثاني لترجم معني الاشارة بحكم العطف فبقي احب **وقال**
مفتي رحمه الله هذا على رواية الحاج اما على قول
 ما ذكر في الزيادة وان كانت ان يعتق من العبد نصفه ونصف
 احداً من المديرين من كله واحد منهما ربيعة كما في المسئلة الاولى لانه
 ذكر في الزيادة وان كانت ان يعتق من العبد نصفه ونصف احداً من
 مديروا مديروا مديروا وقال واحد من سهاهم مديروا مديروا مديروا
 العبد نصفه ومن الباقيين من كله واحد منهما ربيعة ولا فرق بين
 المسئلة وان احداً من سهاهم مديروا مديروا مديروا مديروا مديروا

الساقين هنا مذهب قتيبة ما ذكر في الزيادة قول محمد رحمه الله
 وما ذكره من قول ابي يوسف وقتيبة في المسيلتين روايتان
 وجده رواية الزيادة ان قوله واحد الباقين عندني مسيلة
 الزيادة واحدة واحدة الباقين مذهب في مسيلة الجامع يعني اخراج
 احدهما من مزاحمة الاول فبقي العتق الاول بين العبد واحد المدينين
وصار كما لو نظر الي عبد بعينه وقال انت يا فلان او الي المدينين
 بعينه وقال انت يا فلان مذهب يخرج عن مزاحمة الاول في العتق
 والتدبير كذلك هنا وهذا لان حمل كلام العاقل على الاقارن واجب
 ما امكن وهنا امكن حمله على الفائدة وعلى ما هو مستحق عليه
 وهو البيان بان يجعل احدا لا احد المجموعين عن منازعة العتق
 في العتق فقتل هذا الكلام كان العتق بين الثلاثة وبعده بين
 المفرد واحد المجموعين **الان** انه لو قال احترت ان يكون احدكما
 عبد كان احدا لا احدهما من العتق وكذا لو قال احترت ان يكون
 العتق الذي او قعته على هذا المفرد واحد هذين يخرج احدهما
 من الايجاب **وجده** رواية الجامع ان قوله واحد الباقين عندني مسيلة
 الزيادة وقوله واحد الباقين مذهب في مسيلة الجامع لا تقيد
 شي وضع له لان هذا الكلام وضع للاخبار ان احدهما عندني
 مسيلة الزيادة وان احدهما مذهب في مسيلة الجامع غير عين
 ونحن نعلم يقينا ان احدا الباقين عند مذهب فاذالم يقد
 شي وضع له لم نعري حق عزوجه عن مزاحمة الاول لانه انما يخرج
 عن كونه مزاحما اذا افاد الكلام ما وضع له اما اذا لم يقد كان
 ذكره والمسكوت سواك لو جمع بين حرو وعبد وقال احدا كما
 وهذا لان قوله احدا عبد او مدين ليس ان العتق في العتق
 واحد المدينين حقيقة بل هو لا يثبت التدبير في احدهما لو كان
 بيان كان بيان بطريق الضرورة والضرورة في حق تعيينه
 التدبير والرق لا في حق العتق فلا يتعين **بخلاف** ما لو نظر الي عبد
 بعينه وقال انت يا فلان عبد وانت يا فلان مدين لان هذا
 الكلام افا حثيا وضع للاخبار عن كونه عبدا او مديرا وما كان
 نعلم فذلك قبل هذا الكلام فاذا خبر خرج من ان يكون مزاحما
 في الايجاب الاول وقوله احترت اشك لا يحتمل الخبر واذالم يكن
 خبرا كان اخراجا لا احدهما عن المنازعة ثم في قول احدا حرو وانت
 يا فلان مدين لا احدهما بعينه عتق نصف العبد وسعي في النصف
 وعتق من المدين الذي لم يسهه نصفه ثم ينقسم الثلث من تركه الميب

علي ثلثة اسهم سهم المدين الذي عتق نصفه وسهمان للاخر لانه
 بقوله انت طلعت يا فلان مدين اخذجه عن الايجاب السابق
 فكان العتق بين العبد والمدين الاخر ثم المدين الذي عتق نصفه
 يستحق نصف عتاق بالتدبير لان نصفه حرو والمدين الذي بعينه
 يستحق عتقا كاملا بالتدبير السابق فيقسم الثلث بينهما علي قدر
 حقهما **الثلاث قال محمد** رحمه الله لا تزي ان لو قال لعبدين له اسودين
 وعبد ابيض احداكم حريتم قال بعد ذلك احدا الاسودين عبد ثم مات
 قبل البيان عتق من كل واحد منهم ثلثة وجعل قوله احدا الاسودين
 عبد ذكره ولا ذكره مستلزم لانه صادق في حره وحملة كل واحد منهما
 لم ينقطع لان كل واحد منهما بقوله المعنى بالعبد عتري ولو قال لا احد
 الاسودين بعينه انت يا فلان عبد كان عتبه كما قال وعتق من الابيض
 نصفه الاخر نصفه لان حمته قد انقطعت وهذا علي رواية الجامع
 اما علي رواية الزيادة انت لا فرق بين العتقين ولو قال ثلثة اعيد
 احداكم حريتم جمع بين اثنين وقال احداكم مدين كان صحابي بالاتفق
 ويومر بين العتق والتدبير لان قوله احداكم مدين لا يصلح خبرا
 وان مات قبل البيان عتق نصف المفرد ورج كل واحد من
 المجموعين بالعتق البات ونصفه بالتدبير الا ان ما يقتضي حكم التدبير
 يعتبر من الثلث لان الكلام الثاني اخراج احدا المجموعين عن مزاحمة
 المفرد من العتق البات فبقي العتق البات بين المفرد واحد المجموعين
 فيعتق من كل واحد منهما نصفه واحدهما ليس بولي من الاخر فيعتق
 من كل واحد منهما رجه وتدبير الرقة ايضا بينهما لانه صح انشاء
 فيعتق من كل واحد منهما نصفه بحكم التدبير **ولو قال** المدينين وعبد
 فحقه احداكم مدين والباقيان حران ثم مات قبل البيان
 عتق العبد ونصف كل واحد من المدينين من جميع المال وعتق
 ما بعد من المدينين من الثلث لان قوله احداكم مدين اختار به
 بحقيقته لانه لم يقله والباقيان حران بين العبد واحد
 المدينين فيعتق من كل واحد منهما نصفه ولو بدا بالعتق فقال
 احداكم حرو والباقيان مدينان عتق ثلث كل واحد منهم من
 جميع المال وما بقي منهم من الثلث وهذا الجواب بحسب ان يكون
 علي قول محمد رحمه الله ان قوله احداكم حرا سب بحقيقة تدبير
 لا محالة وقوله بعد ذلك والباقيان مدينان كان انشاء ايضا لانه
 معطوف علي الانشاء وعلي اهله ما يصلح خبرا وانشاء اذا عطفت
 علي الانشاء بغير انشاء ويرجح معني الانشاء بعينه المعطوف

الا ان انشئت التذبير معتبر في حق العبد غير معتبر في حق المدبرين
 فيصير ثلثي العبد مديرا ويتبقى ثلثي كل واحد من المدبرين مديرا
 كما كان قاضيا على قضاة قول ابي يوسف رحمه الله يجب ان يعتق
 العبد كله لانه جعل قول المدبرين حراما تصرف اليه
 المدبرين فحق ابي ب الحدية منت ولا للعبد بيع مزاحمة فيعتق
 كله **ثم قال محمد** رحمه الله في الاصل بان العبد مديري وجهين
 حر في وجه فيعتق ثلثه من جميع المال وثلثه بالتذبير وانما على
 به انه ان اراد بالكلام الاول العبد فهو حر وان عني بالكلام الاول
 العبد فهو حر وان عني بالكلام الاول احد المدبرين فالعبد مديرا فاد
 العبد مديرا من وجهين حر من وجه **فان قيل** احوال الحرمان احوال
 والعبد يحرم العتق في حالين يحاز ان يعتق ثلثه اما احوال الاصابة
 حالة واحدة وانما يصيبه التذبير في حالين ولا يصيبه في حال فيجب
 بصير نصفه مديرا لثلاث قيل له من المشايخ رحمهم الله من قال
 ان احوال الاصابة احوال علي رواية الزيد ذات كاحوال الحرمان
 ومحمد رحمه الله خرج هذه المسئلة على رواية الزيد ذات ولين
 كان يخترج علي رواية الجاه فيقول احوال الاصابة انما تعتبر
 حاله واحدة اذا كانت احوال الاصابة صورة ومعني قاضيا اذا كانت
 احوال الاصابة صورة واحوال الحرمان معني معتبرا لاهوال
 وهن حال اصابة التذبير للعبد حال حرمان العتق فكانت حالة
 الحرمان معني قاضيا عنبر حالت الاصابة صورة لا عتق راحل الحرمان
 معني **ولو قال** احكم حر والاضران المدبران عتق العبد
 جميع المال والمدبران من الثلث لان المدبرين بالثلث واللام تنفرد
 الي المعهود وهما المدبران المدرو فان بقي قوله احكم حر منتزعا ولا
 لتعبد لا غير فيعتق كله **ولو قال** لعبد بين له ومديري جهة احكم
 مديروا والباقين حران ثم مات عتق العبدان من جميع المال
 والمدبر من الثلث لانه لما قال اول مرة احكم مديركا كان هذا
 حرا ببق قول المدبرين والباقيان حران منتزعا الي العبدين ضرورة ولو
 قال احكم حر والباقين مديريان عتق ثلث كل واحد منهم من
 جميع المال وما بقي منهم من الثلث بحكم التذبير لانه لما قال اول احكم
 حر كان هذا انشأ بحقيقة شرعا فلما قال بعده والباقين
 مدبران كان هذا انشأ التذبير عندهم **اما علي** اصل محمد رحمه الله
 ظاهر لانه معطوف على الانشأ واما علي ابي يوسف رحمه الله
 فلانه لا يمكن ان يجعل حرا لانه ان عين تفرق احكم حرا لمديري

قالب قبان عبادان وليسا بمدبرين وان عني به احد العبدان
 قالب قبان عبادان وليسا بمدبرين ايضا فيعتد رجعه خيرا فيجعل
 انشأ ضرورية ما اذا جعل انشأ لا بد من اعني احوال التذبير
 والمدبر يستحق عن انشأ التذبير فلا يعتبر انشأ التذبير في حقه
 فاما العبدان مع جازان الي التذبير فتعتبر احوال التذبير في حقه
 فيقول كل واحد منهما ثلثا لولا التذبير في حالين بان عني بالتذبير
 صاحبه او المدبر وليس بمدبر في حال وهو ما اذا عناه فيصير
 ثلث كل واحد من العبدين مديرا ويتبقى ثلث المدبر مديرا
 علي حاله فيعتق ثلثا كل واحد منهم بموته من الثلث **فيحتاج**
 الي حسب له ثلث وثلثه ثلث واقله تسعة فصار كل رتبة
 تسعة وعتق من ثلث كل واحد ثلثه بالعتق الباق في ستة
 عتق منه ثلثها وهو سهمان وسعي كل واحد في اربعة فكان
 جملة الستة اثنى عشر وسلم لهم بالوصية ستة فاستقام الثلث
 والثلثان ولذلك لو كانوا عبيد الكلام لا مديريهم فقل احكم
 حر والباقين مديريان يعتق من كل واحد منهم ثلثه من جميع
 المال والثلثان بالتذبير من الثلث لان قوله احكم حرا يبي
 حرة بينهم وقوله والباقين مديريان اي ب تدير رقتين
 بينهم لحاجة الكل الي ذلك فيقسم تدير رقتين بينهم علي السوا
 فيصير كل واحد ثلثه ووجه الحساب ما قلنا **ولو قال** بالتذبير
 فقل احكم مديروا والباقين حران عتق ثلث كل واحد منهم
 من جميع المال وما بقي منهم من الثلث لانه لما قال اول احكم مديري
 كان هذا انشأ بحقيقة شرعا فيثبت به تدير رقة بينهم بالسوية
 والكلام الثاني انشأ بحقيقة شرعا فيعتق من كل واحد
 ثلثه من جميع المال بقي الثلث من كل واحد منهم يعتق من ذلك
 ثلثه ويسعي في ثلثي الثلث فاجعل كل رقة تسعة تسلم لكل
 واحد ثلثه بالعتق الباق وذلك ستة وثلث ما بقي وهو سكرهم
 بالتذبير يبق سهمان يسعي كل واحد منهم في سهمين ولو قال
 لعبد بين له ومديري جهة فتعبد علي السوا الا مال له غيرهم
 احكم حرا ومديريه لا يقع بهذا الكلام **وكذا** لو قال احكم مديري
 او حر لان المحمول به احد الكلامين قصه لكلمة او وقد صار احد
 احد الكلامين محمولا به خيرا وهو قوله امديد لانه صادق فيه فيطل
 الا حرة لانه لما صار قوله احكم مديري خيرا صار لغيره بقوله احكم
 حرة وقد اخرج علي التمثيل والتردد فلا يجعل ابي بابا لشك ولو

قال اثنان منكم مديران فان كان له مال يخرج رقبته من ثلثة عتق
المدير المعروف ونصف كل واحد من العبدين ويسعى كل واحد منهما
في نصف قيمته وان لم يكن له مال سواهم عتق احد العبدين والمدير
المعروف من ثلثة لان هذا الكلام خير في حق المدير المعروف
انما في حق احد العبدين كما قال للعبدين احدكم مديرا فاذا خرجت
الرقبتان من الثلث عتق المدير ونصف كل واحد من العبدين
وان لم يكن له مال سواهم عتق نصف المدير المعروف ويسعى في نصفه
ويعتق من كل واحد من العبدين ربعه ويسعى في ثلاثة ارباعه
فيجعل كل عبد اربعة يعتق من المدير بينهما ويسعى في سهمين ومن
كل عبد سهم ويسعى في ثلثة فبلغ سهم العتق اربعة وسهام
السعي ثمانية ثمانية فاستقام **ولو قال** في صحة اثنان منكم حيران
او مديران ثم مات قبل البيان ولا مال له غيره عتق من كل واحد
منهم ثلثة من جميع المال ويقتسم ثلث المال بينهم على سبعة للمدير
اربعة اسباع وللعبد ثلثة اسباع يسعى العبد في سعي قيمته وكل واحد من العبدين يسعى في ثلثة اسباع قيمته وثلثي
سبع قيمته لان الثابت احد الايمان بعتقه كله او فادام حيا يوتر
بالبيان فاذا مات قبل البيان فيقول كل واحد من الايمان
بيته في حال دون حال فان كان المراد العتق ببيت حرة رقبته
بينهم فعتق من كل واحد منهم ثلثة وان كان المراد انه يبر
لا شيء لهم من العتق فينتصف بعتق رقبة واحدة بينهم فيعتق
من كل واحد منهم الثلث وان كان المراد التدبير ببيت تدبير رقبة
واحدة لانه يصير حيا معا بين عبد ومدير فابدا اثنان مديران
فيكون حرا في حق المدير اثنان في حق العبد **اما علي** اصل ابي يوسف
رحمه الله فظاهرا ما علي اصل محمد رحمه الله فلذلك لا يخرج موطوف
على الاثنان حتى يترجم معنى الاثنان بل هو كلام مبتدأ فكان الثابت
تدبير رقبة وان اراد العتق لا يثبت شي من التدبير فينتصف بعتق تدبير
لنصف رقبة بين العبدين اذا لاحظ للمدير من اثنان التدبير وكان
للمدير تدبير كامل وصل اليه الثلث بقي حقه في ثلثي الرقبة وحق
العبد في نصف الرقبة فيضرب كل واحد بمخرج حقه في الثلث
فالمدير ثلثي الرقبة والعبدان نصفها فيخرج الي حسب له
ثلثان ونصف واقله ستة فاجعل ثلث المال ستة وماله يوم
الموت رقبته وثلث رقبة كل واحد منهم فاذا جعلت الثلث
على ستة لضرب المدير بثلثيه وهو اربعة والعبدان نصفها وهو

ثلثة فصار سبعة فضاف الثلث عن سهم الوصايا والاصل ان
الثلث متى ضاق عن سهم الوصايا يجعل ثلث المال ما بلغ اليه
سهم الوصايا ليستقيم الثلث والثلثان فصار الثلث على سبعة اربعة
اسباع للمدير وثلثة اسباع للعبدين نصفين لكل واحد منهما
سهم ونصف في تكسر فاضرب سبعة في مخرج الكسر وذلك اثنان
فصار اربعة عشر فصار ثلث المال اربعة عشر وثلث مال الميت ثلثا
رقبة احداهما الثلث اربعة عشر صارا الثلثان ثمانية
وعشرين والكلا اثنان واربعون واذا صار الثلث اربعة عشر
صارا الثلثان ثمانية وعشرين والكلا اثنان واربعون واذا صار
الثلث اربعة عشر بقول المدير ثمانية اربعة اسباع وللعبد
سبعة ثلثة اسباع لكل واحد منهما ثلثة فقد عتق من المدير ثمانية
ويسعى في الباقي وهو ستة وعتق من كل واحد من العبدين
ثلاثة ويسعى في احد عشر فيسعى العبدان في اثني وعشرين
والمدير في ستة فذلك ثمانية وعشرون وسلم المدير ثمانية وثلثان
سنة فذلك اربعة عشر فاعتق م الثلث والثلثان فان
اردت المال الرقبة وقد صار ثلثي كل رقبة اربعة عشر فزد
على كل رقبة مثل نصفه وهو سبعة فصار كل رقبة احدا
وعشرين وجميع الرقاب ثلثة وستون فيقول عتق من المدير
سبعة بالعتق البات بقي اربعة عشر سلم له ثمانية بالمدير
فصار الثلث له خمسة عشر وهو خمسة اسباع رقبة لان كل
سبع ثلثة ويسعى في سعي قيمته وهو ستة هذا معنى ما قال
محمد رحمه الله في الكتاب ويسعى المدير في سعي قيمته وقد عتق
من كل واحد من العبدين بالعتق البات سبعة بقي اربعة
عشر بعتق ثلثة من كل واحد بالتدبير فصار عشرة وذلك ثلثة
اسباع وثلث سبع كل سبع ثلثة ويسعى كل واحد في احد عشر
وذلك ثلثة اسباع وثلثي سبع هذا معنى ما قال في الكتاب يسعى
كل واحد من العبدين في ثلثة اسباع قيمته وثلثي سبع قيمته
هذا اذا كان القول في الصحة وان كان القول في المرض عتق من
المدير المعروف ستة اشهم من ثلثة عشر ويسعى في سبعة وعتق
من كل واحد من العبدين ثلثة اسهم ونصف من ثلثة عشر
ويسعى فيما بقي وجهه ان الاعتاق في مرض الموت وصية
كالتدبير والوصايا تعتبر من الثلث فيضرب كل واحد منهم بثلثة
في الثلث وحق المدير في عتق الرقبة وحق العبد في رقبة

وسد ستة ان الثالث احد الكلا من علي ما قلنا فان كان الثالث
هو العتق البات ثبت به عتق رقتين فاذا ترددت ثبت به عتق
رقتة الا ان حق المدبر لا يزداد بهذا الكلام لانه موصي له بجميع الرقبة
فيعتق من كل واحد من العبدين ثلثه وان كان الثالث هو
التدبير يثبت به تدبير رقتة للمعبد بن علي ما قلنا فاذا ترددت
ثبت به تدبير النصف بين العبدين فصار لهما ثلثا العتق ونصف
التدبير وذلك رقتة وسد من جعلنا كل رقتة ستة يضرب المدبر
المعروف بجميع الرقبة ستة والعبد ان ينفقه فيلحق سهام الوصايا
ثلثة عشر جعلنا ذلك ثلث المال والثلثان ستة وعشرون
فصار كل رقتة ثلثة عشر يفتق من المدبر ستة ويسعي في سبعة
ويفتق من كل واحد من العبدين ثلثه ونصف ويسعي في سبعة
ونصف فصار سهام الوصايا ستة وعشرين وسهام العتق ثلثة
عشر فاستقام الحساب فان مات بعض العبد فالمسيلة على
وجهين اما ان مات في حياة المولى او بعد موته وكله ذلك على
وجهين اما ان كان القول في الصحة ادعى المرض **فان كان**
القول في الصحة ومات المدبر في حياة المولى عتق من كل واحد
واحد من العبدين نصفه بالعتق البات من جميع المال ورثه
بالتدبير من الثلث لانه لما مات المدبر والعتق البات كان
بينهم فاذا زالت مزاحمة المدبر كان بين العبدين فيعتق من كل
واحد منهما نصف ورثه بالتدبير من الثلث لان نصف التدبير
كان بين العبدين فيعتق كذلك فان كان له مال اخر بخرجان من
الثلث يفتق كل واحد منهما ربعه بالتدبير ويسعي في ربعه
وان لم يكن له مال سواهم ولم يخز الورثة يفتق من كل واحد منهما
سد سه بحكم التدبير ويسعي في ثلثه لان احدهما عتق بالعتق
البات يعني ما له عند الموت رقتة واحدة فكان ثلث ما له
ثلث رقتة بينهما وان كان القول في المرض فالعتق والتدبير كلاهما
من الثلث وقد وجب للعبد رقتة بالعتق البات ونصف رقتة
بالتدبير فذلك رقتة ونصف بينهما يفتق من كل واحد منهما ثلثه
ويسعي في ثلثيه **وان مات** احد العبدين دون المدبر وكان
القول في الصحة عتق من كل واحد من الباقين بالعتق البات
نصفه من جميع المال والباقي من الثلث لانه لما مات احد العبدين
بقي العتق البات بين الباقين فيعتق من كل واحد منهما نصفه
وما بقي من المدبر فيعتق العتق بحكم التدبير وما بقي من العبد
كذلك لان تدبير النصف كان بين العبدين وموت احدهما المعروف

الي الثاني فصار النصف الثاني منه مدبرا ايضا فيكون الثلث بينهما
ان كان للمدبر مال اخر وان لم يكن كان ثلث الرقتة بينهما فيعتق
من كل واحد منهما في الحاصل ثلثه ويسعي في ثلثه هذا اذا
مات احدهم قبل موت المولى فان مات المولى ثم مات احدهم
فان كان القول في الصحة ومات المدبر قبل ان يسعي في سعي
كل واحد من العبدين في ثمانية وعشرين مسهما من احد وعشرين
من رقتة لان المدبر لما مات صار مستوفيا وصيته لان رقتة في
بيده ونوي ما عليه من السعانة فيكون النوي على الكل لان التركة
مستتركة بين الورثة واصحاب الوصايا والمال المشترك اذا نوي
منه شي يكون النوي على الكل اذ ليس صرف الهلاك الى البعض
باولي من الاخر وانما يكون النوي على الكل اذا قسم الباق
من التركة بين الورثة واصحاب الوصايا على السهام التي كانت
قبل النوي فان السهام لا يتبع بعض الهلاك البعض وانما يتبع
الضرر المال فزج بالنظر ان سهام الوصية قبل الشري ثم كان
للعبد يفتق كان لهما ستة وللورثة ثمانية وعشرون وكان
للمدبر ثمانية وقد نوي ما عليه فيقسم الباقي على قدر سهامها
ونصيب العبد ستة ونصيب الورثة ثمانية وعشرون فتقدير
الحكمة اربعة وثلثين ثلثا كل عبيد سبعة عشر يفتق من كل واحد
منهما ثلثة ويسعي كل واحد في اربعة عشر فصار حقهما في ستة
والمدبر استوفى وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا اربعة عشر
وسهام السعانة ثمانية وعشرون وان اردت المال الرقبة
وقد صار ثلثا كل رقتة مثل نصف وهو ثمانية ونصف فصار
كل رقتة خمسة وعشرين ونصف فانكسر بالنصف فان ضرب
مخرج الكسر في اصل الحساب فصار كل رقتة احد وعشرين
عتق من كل واحد منهم ثلثه بالعتق البات وذلك سبعة عشر
يبقى اربعة وثلثون حصل لكل واحد بالتدبير ستة لانه كان
ثلثه من خمسة وعشرين ونصف بحكم التقصيف صار ستة
ويسعي كل واحد في ثمانية وعشرين مسهما من احد وعشرين
من رقتة ففقه حصل لكل واحد ستة فيكون اثني عشر والمدبر
ستة عشر لانه كان له قبل التقصيف ثمانية فبقي نصفها صار
ستة عشر فتقدير حيلته ثمانية وعشرين وقد سلم للورثة
ستة وعشرون فاستقام الثلث والثلثان وان مات احد
العبدين بعد موت المدبر ولم ير دسا من السعانة يسعي

العبد الثاني من ثمانية وعشرين من ستة واربعين حرا ونصف
 حرم من قبته لانه لما مات احد العبدين صار مستوفيا ايضا وصيته
 ونوي ما عليه فيكون النوي على الكل فيقسم الثاني على السهام
 التي كانت قبل النوي وسهام الورثة قبل النوي كان في ثمانية
 وعشرين وسهم كل عبد ثلثة فيقسم الباقي على احد وثلثين
 سهمي تشمل للعبد سهم وهو ثلثة وسبعي في ثمانية وعشرين
 وقد سلم للمدير ثمانية والعبد الاخر ثلثة فيكون حله سهام
 الوصايا اربعة عشر جملة سهم الورثة بمقتضى ثمانية وعشرون
 فاستحق الثلث والثلثان وان اردت تكميل الرقبة فترد
 على احد وثلثين مثل نصفه وذلك خمسة عشر ونصف
 فتقصر ستة واربعين ونصف سلم له ثلثة بالعتق البات
 وذلك خمسة عشر ونصف وثلثة بالوصية ويسبي في ثمانية
 وعشرين من ستة واربعين جزوا ونصف من جميع رقبة
ولومات العبدان وبقي المدير سبعي في ثمانية وعشرين فحفل
 ثلثة رقبة ستة وثلثين سلم له ثمانية ويسبي في ثمانية وعشرين
 فيقسم للورثة ثمانية وعشرين وقد بعدا الوصية للمدير في ثمانية
 في ثلثة ولكل واحد من العبدين في ثلثة فذلك اربعة عشر فاستحق
 الثلث والثلثان واذا اردت ان لا الرقبة رد عليه مثل نصفه
 وذلك ثمانية عشر فتقصر اربعة وخمسين سلم له بالعتق
 البات ثلثة وذلك ثمانية عشر وبالوصية ثمانية فذلك ستة
 وعشرون بقي الي تمام اربعة وخمسين من ثمانية وعشرون
 فهذا معنى ما قال في الكتاب يسبي في ثمانية وعشرين من
 اربعة وخمسين ولومات عبد وبقي غنم ومدير والمدير يسبي
 في ثلثة وعشرين من ثمانية وخمسين ونصف والعبد يسبي في
 ثلثة وثلثين من ثمانية وخمسين ونصف لان سهام الورثة
 كانت ثمانية وعشرين وسهام المدير ثمانية وسهام العبد الحي
 ثلثة فتكون الجملة تسعة وثلثين سهمي فاقسم ثلثي رقبة
 كل واحد منهما على ستة عشر ونصف سلم للمدير من تسعة
 عشر ونصف من ثمانية ويسبي في احد عشر ونصف وسلم للعبد
 الحي ثلثة ويسبي في ستة عشر ونصف فاذا اتممت ستة عشر
 ونصف الي احد عشر ونصف صار ثمانية وعشرين فيقسم للورثة
 ثمانية وعشرون وقد بعدا الوصية للمدير في ثمانية والعبد
 الحي في ثلثة والعبد الميت في ثلثة فذلك اربعة عشر فاستحق

الثلث

الثلث والثلثان واذا اردت تكميل الرقبة رد على ثلثي كل
 رقبة مثل نصفه وذلك تسعة وثلثة ارباع فتقصر الرقبة الكاملة
 من كل واحد منهما تسعة وعشرون وربع فاقصم لنقل الكسر
 ان كان لا يزول فصار لكل رقبة ثمانية وخمسين ونصف
 عتق ثلث كل رقبة بالعتق البات وهو تسعة عشر ونصف بقي
 ثلثة رقبة كل واحد منهما تسعة وثلثون سلم للمدير ستة عشر لان
 وصيته كانت ثمانية فاذا اتممت صار ستة عشر فاذا اتممت
 ستة عشر الي تسعة عشر ونصف فتقصر خمسة وثلثين ونصف
 بقي ثلثة وعشرون يسبي في ذلك هذا معنى ما قال في الكتاب
 يسبي في ثلثة وعشرين من ثمانية وخمسين ونصف من رقبة
 والعبد الحي ايضا صار ثمانية وخمسين ونصف عتق
 ثلثة بالعتق البات وهو تسعة عشر ونصف وسلم له ستة بالوصية
 فصار خمسة وعشرين ونصف بقي ثلثة وثلثون سبعي في ذلك
 فهذا معنى ما قال في الكتاب يسبي العبد في ثلثة وثلثين
 من ثمانية وخمسين ونصف من رقبة فاجمع سهام الوصايا
 والسفينة فيقول سلم للمدير ستة عشر وللعبد الحي ستة والعبد
 الميت ستة فتكون جملة ستة وخمسين فيقسم الثلث والثلثان
 هذا اذا كان القول في الصحة فان كان في المرض ومات المدير
 فيقول لعلم ميت ادهم بعد موت المولى ذكرنا ان حق المدير
 يكون في ستة وحق العبدان بالعتق والتدبير في رقبة وسدس
 وحق الورثة في ستة وعشرين فاذا مات المدير صار مستوفيا
 وصيته بقي حق العبدان وذلك سبعة وحق الورثة وهو
 ستة وعشرون فتقصر ثلثة وثلثين فاجعل ما بقي من المال
 ثلثة وثلثين والباقي رقبة ثلثة فصار لكل رقبة من العبدان
 ستة عشر ونصف تشمل لكل واحد منهما ثلثة ونصف ويسبي
 في ثلثة عشر وسلم للمدير ستة فبلغ سهام السبعة ستة وعشرين
 وسهام الوصية ثلثة عشر فاستحق **ولومات** احد العبدان بقربة
 المدير ستة والعبد الباقي ثلثة ونصف والورثة ستة وعشرين
 فتقصر خمسة وثلثين ونصف فتقصر كل رقبة سبعة عشر وثلثة ارباع
 الكسر اربع فيقسمه فتقصر احد او سبعين ثلث كل رقبة خمسة
 وثلثون ونصف تشمل للعبد الباقي سبعة ويسبي في ثمانية وعشرين
 ونصف وسلم للمدير اثني عشر ويسبي في ثلثة وعشرين ونصف
 تحصل للورثة اثنتان وخمسون وسلم للمدير اثني عشر وللعبد

الب في سبعة وقد استوفى الميت سبعة فيكون ستة وعشرين فاستقام
 الثلث والثلاثون ولو ماتت العبدان وبقي المدير فحق المدير في
 ستة وحق الورثة في ستة وعشرين فذلك اثنتان وثلاثون تسلم
 للمدير ستة وبسعي في ستة وعشرين وتسلم للعبدين سبعة فاستقام
 ولو مات المدير وأخذ العبدان فحق العبد الباقي في ثلثه ونصف
 وحق الورثة في ستة وعشرين فذلك تسعة وعشرين ونصف
 تسلم للعبد ثلثة ونصف وبسعي في ستة وعشرين وقد استوفى
 المدير ستة والعبد الميت ثلثة ونصف فذلك ثلثة عشر فاستقام
 الحساب **ولو قال** لهم في صحة انتم احرارا ومديرون ومات
 قبل البيات فنفذ قول او مديرون اخذت ربي حق المدير
 ايجي ب في حق العبدين فصار كأنه قال انتم احرارا وهذه ان
 مديران فاذا مات قبل البيات ثبت نصف ما يقتضيه كل
 كلام فيعتق بالعتق البات رتبة ونصف من كل واحد
 منهم نصفه وتدير الرتبة بين العبدين فصار الب في من
 العبدين مديرا والباقي من المدير مديرا كان فكان الثلث
 بينهم فان خرجوا من الثلث او اجازت الورثة فاعتقوا
 وان لم يكن له مال غيره لم يخذل الورثة كان الثلث بينهم
 وماله رتبة ونصف قبله وهو نصف رتبة تكون بينهم لكل واحد
 منهم سدس الرتبة وقد عتق من كل واحد منهم نصفه بالعتق
 البات فيعتق من كل واحد منهم ثلثه وبسعي في ثلثة فان
 كان القول في المرفوع كان العتق والتدير معتبرا من الثلث
 فيقسم الثلث بينهم بالسوية لان كل واحد من العبدين موصي
 له بجميع الرتبة نصفه بالعتق ونصفه بالتدير والمدير موصي
 له بجميع رتبة ولا يزداد حقه على رتبته فكان بينهم بالسوية
ثم سأل محمد رحمه الله في الكتاب على نفسه سواء الافعال يسعي
 ان لا يعتق من المدير المعروف شي بالعتق البات لان قوله
 انتم احرار اعمام فصار كأنه قال لكل واحد انتم احرار ومدير
 ولو قال هكذا لاحظ المدير من العتق لكونه صادقا في احدهما
 والجواب ان في تلك المسئلة انما يبطل الكلام في المدير لان الكلام
 في صحة ترديد بين ان يكون احرارا او غير احرار كأنه قال
 انت صراو غير صرا فلا تقير ايجي بالشك اما هنا جمع بين
 اس من صميمين لان ايجاب الحرية انشا في حق الكل
 وكذا التدير انشا في حق العبدين فصار كأنه قال انتم احرار

او هذان

او هذان مديران ولو نفس على هذا كان الجواب ما قلنا ولو قال
 انتم احرار او احدكم مديرا كان باطلا لان احد سطرير الكلام صدق
 وحصر فتنطل الاضربا كان انتم احرار او غير احرار ولو قال
 كل واحد منكم صرا ومدير فلهذا الكلام لغو في حق المدير لان هذا
 الكلام لثنا ولا محله واحد على سبيل الاضربا وكانه قال لكل واحد
 منهم انت صرا ومدير ولو نفس عليه لا يصح في حق المدير وهو صحيح
 في حق العبدين فكل واحد منهما حر في حال مديري حال فيعتق
 من كل واحد منهما نصفه بالعتق البات من جميع المال ان كان
 القول في الصحة ويعتق المصنف الباقي بالتدير من الثلث وان
 لم يكن له مال اخر كان ماله رقتان عتق الموت وثلثة ثلث رتبة
 بينهم المدير المعروف من ذلك ثلث رتبة والعبدان ثلث رتبة
 بينهم لكل واحد منهما سدس رتبة **ففي الحاصل** تسلم للمدير ثلث
 رتبة بينهم لكل واحد منهما سدس رتبة **ففي الحاصل** وبسعي
 في ثلثيه وبسبل لكل واحد من العبدين ثلث رتبة وبسعي في
 ثلثه وان كان القول في المرفوع ولا مال له سواهم كان العتق
 والتدير وصية فصار كل واحد منهم موصي لجميع الرتبة والله اعلم
باب من الوصايا التي يورث فيها بنفسه
 بعض الورثة او بمثل نصيبه اصل الباب ان الوصية بنصت وارث
 موجود لا يصح وبنصب وارث معدوم او بمثل نصيب وارث
 موجود او معدوم يصح لان الوصية بنصت الوارث ما يورثه
 الوارث بعد موته وما يورثه الوارث بعد موته ملك الوارث
 فتكون الوصية من المورث حاصلة بملك الوارث فلا يصح اما
 اذا اوصي بنصيب وارث معدوم فليس فيه تغيير حكم الشرع
 لان الشرع ما جعل للمعدوم شيا وليس هذا ايضا وصية بملك
 الغير لان المعدوم لا يطلع ما لكان فكان موصيا بملك نفسه الا انه
 جعل بنصيب الوارث المعدوم معسارا للوصية ومعرفة له قدره
 ولوحي ان بقدر الوصية بما شا ويصير بقدره كأنه قال اوصيت
 لفلان بثلث مالي او بدع مالي وكذا الوصية بمثل نصيب وارث
 موجود ليس وصية بملك الوارث ولا تعتبر حكم الشرع لان مثل
 الشيء غيره لكن يساوي له في بعض الاوصاف فكان موصيا
 ومقدرا وكذا الوصية بمثل نصيب وارث معدوم بل اولي انه
 لما صحت الوصية بنصيب وارث معدوم فمثل نصيبه اولي انتم
 اذا اوصي بمثل نصيب وارث موجود بمثل نصيب ذلك الوارث

ويعطى للموصي له مثل ذلك واذا اوصى بنصيب وارث معدوم يرد
ذلك الوارث على عدد الورثة ويقسم المال بينهم ثم يعطى
نصيب الذي رده للموصي له واذا اوصى بمثل نصيب وارث معدوم
يراد ذلك الوارث على عدد الورثة ويقسم المال عليهم ثم يرد
مثل نصيب الذي رده على عدد الورثة على سهام الورثة
فيعطى الموصي له النصيب لان مثل الشيء عنده ويعادله فرق بين
الموصي وبين الاستثنى فان في الوصية قال لا يصح الموصية بنصيب
الوارث واستثنى نصيب الوارث من الوصية صحيح حتى لو مات
وترك ابن واوصى لرجل بنصيب ابنه لا يصح ولو اوصى بمثل نصيب
ابنه الا مثل نصيب ابن اخيرا ونصيب ابن اخير يصح والموصي له
ثلث المال والعرق ما ذكرنا ان الوصية بنصيب الوارث يغير
حكم الشرع او يصرف في نصيب الابن وحده بخلاف الوصية بمثل
نصيبه اما على الاستثنى استخرجنا بعض الوصية مع تقرير
نصيب الابن فان يجب لما ذكرنا المستثنى وايضا بنصيب الابن
صحيح فذكر النصيب ومثل النصيب بمثل المستخرج وتقدر به
وليس يصرّف في نصيب الوارث ولا يعتبر حكم الشرع ثم فرق في
الوصية بين نصيب الابن المعدوم وبين مثل نصيب الابن المعدوم وقر
الاستثنى سوي بينهما فقال اذا انكر ابن واوصى بنصيب ابن اخير
لو كان فلموصي له نصف المال ولو اوصى بمثل نصيب ابن اخير فلموصي
له ثلث المال وفي الاستثنى اذا انكر ابن واوصى لرجل بمثل نصيب
ابنه الا نصيب ابن اخيرا ولا مل نصيب ابن اخير فلموصي له ثلث المال
والعرق ما اشرنا اليه بمحمد رحمه الله فقال مثل نصيب الابن
يحتل بمنزله فنقل المستثنى ويكثر الوصية ويحتل بمنزله قال ابنه
فان لم يكن مثله شيء وانما ذكر المثل وهنا على معنى ان يكون نصيب
الا بن مقار المستخرج فوقع الشك في المستثنى والشك في
الاستثنى سك في الوصية وفي مثل هذا القبح من مذهب اصحابنا
رحمهم الله انه يعطى للموصي له الاقل لانه متيقن وانما حمل المثل في
الايجاب على الغير نصحي للوصية وفي الاستثنى لم يوجد ما يوجب
الحمل على المفارقة لانه رد على الورث وبكره ايضا بهم **وهذا**
لواوصي مثل نصيب ثلثه الا نصيب احدهم يصح الاستثنى يصح
فبعد ذلك لو حمل على المفارقة فنقل الاستثنى وبكر الوصية ولو
حمل على المقار فنقل الوصية وبكر الاستثنى فكان حمله على المقار
اولي ام لان فيه تكثير حق الورثة الثابت بان الله تعالى

اولان حق الورثة ثابت بيقين ووقع الشك في المطلق فلا يتقبل
بالشك ومن الحمل على العبد تكسر حق الموصي له وتعليل حق الورثة
الثابت بان الله تعالى وان ثبت حق الموصي له بالشك فحمل
على المقار فهذا **وحرف اخر** ان الوصية بقدر الثلث لا يترفع
بما دها على الاشارة لانه تصرف في حقه وبنى زاد عليه يتوقف
على اجازة منهم لانه تصرف في حقهم والاصل فيه ما روي عن سعيد
ابن مالك رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اوص
بما لك كله وقال عليه السلام لا قال فينصفه قال لا قال فتلقه قال
عليه السلام الثلث والثلث كثير لان يدع ورثتك اعيا حذر من ان
يدعمهم عماله يتكفرون الناس افاد الحديث ان الوصية باكثر من الثلث
لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الثلث كثيرا في منع الزيادة
وجعله قليلا في حق الجواز اذا عرفت هذا اقال محمد رحمه الله رجل
مات وترك بنتين وعي واوصى لرجل بنصيب ثلث فلو وصية باطله
اجازت الوصية او لم تجز والانه اوصى بنصيب ثبت موجوده لا يبينه
لان العطف بحقيقته تاول الموجوده ورضيها فلا يصرف الي
المعدومة ولا الي مثل نصيب الست لانه ليس بمذكور ولا دل عليه
المذكور فاذا انصرفت اليه لم تصح الوصية لما قلنا ولا بعد الاشارة
فان قيل اذا اجازت الورثة وجب ان تصح لانها لم تصح لما فيها
من ابطال ملك الست وقد رضيت كما لو اوصى لاصبي بجميع ماله
واجازت الورثة وكما لو اوصى لبعض الورثة واجازت الباقون
او اوصى لثلاثة واجازوا واما في المقرف انما يتوقف على اجازة
الغير وينقد باجازه اذا كان من وقت التصرف على اجازة
معلوم ما كان في الوصية بجميع المال او الوارث والفقهاء قد اختلفوا
لانها توقفت على اجازة احدي البنتين ولان الوصية بجميع المال
وصية بملكه الا انه يتعلق به حق الورثة لان المال ملكه في الحال
وتصرفا فيه فانه اما الوصية بنصيب الوارث وصية بملك
العين لان التركة انما تصير نصيب الوارث بعد الموت
فتكون وصية بملك الوارث فان قيل على الوجه الاول لو
اجازنا وجب ان يجوز قبله لا يجوز لانها لو نفذت نفذت
على احديهم لانه اوصى بنصيب احديهم ولا يدري من جهة ايهم
نفذت الوصية حتى يترتب حكم التقاد في صفها وحكم المطلق
في حق الاخرى حتى لو قال اوصيت بنصيب هذه الاثنتي لواحدة
بعينها فاجازت بعد موته يصح وتكون هبة منها لانه اذا ف الوصية

الى نفسه فينفذ منه ما لو اوصى بمال اجنبي لرجل ثم مات الموصي
 فاجاز صاحب المال الوصية صحته وتكون هبة من صاحب المال
 للموصي له فان قيل وجب ان تصرف هذه الوصية الى نصيب الابنت
 المعدومة او الى مثل نصيب الابنت الموجودة لتفقي الى الوصية
 قبل الالب اسم الموجودة فلا يثبت ولا المعدومة لا حقيقة ولا مجازا
 واذا اوصى بنصيب بنت معدومة بقدر موجودة لتفقد الوصية والا
 ست هذا موجودة فلا يمكن التقدير ولا يمكن ان يصرف الى مثل نصيب
 البنت علي ما ينبغي فلا يكون تفقيح للمذكور ولو قال مثل نصيب
 بنت فلان لم يلد براج اجازت الورثة اولم يحيزوا ولو قال بمثل
 نصيب بنت فلان لم يلد براج اجازت الورثة اولم يحيزوا اما الجواز
 فلانه لم يوص بنصيب البنت حتى يكون موصيا بملك الغير وامر
 اوصي بملك نفسه واما عدم اشتراط الاجازة فلان هذه وصية
 من الثلث فلا تتوقف على الاجازة وببانه ان يريد علي البنتين
 بنت احدهما لان اسم البنت تنصرف الى البنت الموجودة وقد اوصى
 بمثل نصيبه فكانه اوصى بمثل نصيب احدهما ابنتي فلان فاخذ
 العريضة التي يستقيم على الورثة وذلك ثلثه فكل بنت سهم وذلك
 ثلثان والعم سهم وذلك الثلث فاذا ظهر نصيب البنت الواحدة يريد
 ذلك على اصل العريضة لا ما لم يرد ذلك واعطيت الموصي له
 سهما من ثلثه يبقى حينئذ سهما فيكون للبنتين من ذلك الثلثان
 والباقي للعم فنصيب كل ابنة ثلث سهم وقد اصاب الموصي له سهما
 كاملا وهذا لا يجوز فلهذا اردنا سهما على اصل العريضة فصار
 المال اربعة ولا نه اوصى له بمثل نصيب البنت ونصيب البنت بعد
 تنفيذ الوصية وذلك سهم من ثلثه فتراد سهم على اصل العريضة
 فصار اربعة اسهم للموصي له يبقى ثلثه لكل بنت سهم والعم سهم
 واذا اظهر ان هذه وصية تبرع المال لا تختص الى الاجازة **ولو**
اوصى بنصيب ابن فان اجازت الورثة فله الموصي له نصف المال وان
لم يحيزوا فثلث الثلث اما جواز الوصية فلان ما اوصى بملك الابن لانه
معدوم بل اوصى بملك نفسه وجعل نصيب الابن معيار الوصية
كانه قال اوصيت لك بنصيب ابن لو كان بخلاف ما لو كان الابن موجودا
لان اسم الابن يثبت والموجود وان كان قد يستعمل في المعدوم لانه
حقيقة في الموجود لوجود معنى البنة فيه ولما لم يوص له بالنصف
ان اجازت الورثة لان العم محجوب بالاب ونصيب الابن للنصف
ونصيب البنتين النصف ولا شيء للعم والنصف الباقي بين البنتين

فيصير الموصي له النصف والعم

والعم اثلث لان العريضة بين الورثة بعد تنفيذ الوصية فصار هذا
 النصف على ثلثة واذا صار هذا النصف ثلثة صار نصيب الموصي له
 ايضا ثلثة فصار العريضة من ستة للموصي له النصف ثلثة ولكل
 بنت سهم والعم سهم او بقوله باحد العريضة من اثنتين سهم الموصي
 له بقى سهم بين البنتين والعم اثلث لا يستقيم ضربا ثلثة في اصل
 المسئلة فصار ستة وان لم يحيزوا فله الموصي له الثلث والعريضة
 من تسعة لان اصل العريضة من ثلثة اسهم للموصي له بقى سهما
 لا يستقيم على البنتين والعم اثلث ضربا ثلثة في اصل المسئلة وذلك
 ثلثة فتصير تسعة ثلثة للموصي له ولكل بنت سهم والعم سهمان
 فرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى فانه ثمة صحح العريضة على
 الورثة الموصي له زيد ثم زاد نصيب الموصي له على اصل العريضة وهذا
 لم يصح عند الاجازة بل قدر الابن موجودا وجعل العم محجوبا به لان
 هذا اوصى بنصيب من يجب للعم فلا يمكن تفقيح العريضة بين البنت
 والعم زيادة نصيب الابن عليها لان الزيادة على التي تقتضي تعدد
 المزيد عليه والعم لا يرث مع الابن وبنى تعدد اوصى بنصيب من لا يجب
 الوارث الموجود فان كان بجعل الوصية زيادة على العريضة ولو اوصى
 بمثل نصيب ابن لو كان فله الموصي له الثلث اجازت الورثة اولم يحيزوا
 والعريضة من تسعة لانه اوصى بمثل نصيب ابن فلا بد من ان يزيد
 على عدد الورثة ابنتا حتى يظهر مثل نصيبه فصار كانه ترك ابنتا
 وابنتين وعم فيكون للابن النصف وللابنتين النصف ولا شيء للعم وحق
 الموصي له في مثل نصيب الابن فيزداد مثل نصيب الابن وذلك سهم
 على سهمين فصار ثلثة للموصي له سهمين يبقى سهما من ثلثاه للبنتين
وثلثه للعم كان كل المال هذا اذا نكس بالثلث فا ضرب بخارج الكسر
وذلك ثلثه في اصل العريضة فصار تسعة كان الموصي له سهم ضربناه
في ثلثه فصار ثلثه والورثة سهمان ضربناهم في ثلثه فصار ستة
فما للثلثان وذلك اربعة للبنتين والباقي وهو سهمان للعم ولو قال
بنصيب بنت لو كانت فله الموصي له تسعة المال اما جواز الوصية فلان
ابنتا لو كانت معدومة واما الموصي له تسعة المال فلان العريضة
من سبعة وعشرين سهما للموصي له ستة ولكل ابنة سبعة والعم
سبعة لانه جعل البنت ثلثة فكان له من الثلثان والباقي للعم
فككون العريضة من ثلثة ثلثاه وذلك سهمان للبنت على ثلثة
لا يستقيم عليهن فا نكسر بالثلث فا ضرب بخارج الكسر وذلك ثلثه
في اصل العريضة وذلك ثلثه فصار تسعة للبنت الثلثان وذلك

ستة فيكون نصيب بنت لوكا من ستة نصيب الموصي له
 يسعي المال فيعطى له نصيبه يبقى سبعة بين الابنين والتم اثلاث
 فانكسر بالثلث فاضرب بخارج الكسر وذلك ثلثة في اصل المسئلة
 وذلك تسعة فصار سبعة وعشرين كان للموصي له سهمان ضربتا هما
 في ثلثة فصار ستة وهو ينصف سبعة وعشرين يبقى احد وعشرين
 بين الابنتين والتم اثلاث ثلثة وهو اربعة عشر للبنتين لكل واحدة
 سبعة والتم سبعة فان قيل قد اوصى بنصيب الموصي له ستة من سبعة
 وعشرين فيكون نصيبه اقل من نصيب البنت قيل له الموصي ما اوصى
 له بنصيب احد من البنتين الموجودتين وانما اوصى له بنصيب بنت لوكا
 ولوكا كانت هنا ابنته ثلثة كان لكل واحدة يسعي المال فوفقت النسوة
 بين الموصي له وبين الابنت فيما اعتبره الموصي وانما يظهر التفاوت بعد
 ذلك باعتبار العتمة الثانية اما حكم العتمة الاولى فنصيب الموصي
 له نصيب ابنت لوكا فان قيل ذكر محمد رحمه الله في اول الباب
 اذا اوصى بمثل نصيب ابنت فللموصي له سهم من اربعة وهذا ذكر
 ان له نصف المال ولا فرق بين المسيلتين لان الوصية بنصيب ابنت
 لوكا والوصية بمثل نصيب ابنت تسوي الا ترى انه لو ترك ابنتين
 واوصى لرجل بمثل نصيب ابن او اوصى بنصيب ابن لو كان كان سواء
 ويعطى للموصي له ثلث المال في الحالتين فوجب ان يستوي في هاتين
 المسيلتين ايضا قيل له ذكر الجصاص عن القاضي ابي حازم انه
 لا فرق بين المسيلتين عند ابي يوسف رحمه الله وفي مسئلة اول الباب
 يعطى للموصي له تسعي المال ستة من سبعة وعشرين ايضا فلا
 يفتاح الى الفرق والفرق لمحمد رحمه الله انه متى اوصى بمثل نصيب
 ابنت لا يفتاح الى ان يزيد بنتا اخرى لكن ياخذ اصل العريضة التي
 يستقيم بين البنتين والتم وذلك ثلثة فيزيد عليه سهما فيصير اربعة
 وكان للموصي له الربع وهو ما زودنا ما اذا اوصى بنصيب ابنت لو
 كانت لا يمكن الصرف الى ابنت موجودة لانه لفق على خلافه فكان
 موصيا له بنصيب ابنت معدومة فيفتاح الى ان يزيد على الابنتين
 بنتا ثلثة ثم ياخذ عريضة تنقسم بينهم فصار كان الميت ترك
 ثلثة بنات وعم فصار ثلثة عريضة من ثلثة ثم صارت تسعة
 ثم سبعة وعشرين كما قلنا فما مسئلة الابنين لما اوصى بمثل نصيب
 ابن لا يزيد ابنا اخر لانه موجود فيما حذ عريضة تستقيم بين
 الابنين وذلك سهما يظهر ان نصيب احدتهما سهم فردا
 سهما فصار ثلثة فاعطيت سهما للموصي له كما فعلنا في مسئلة اول

الباب واذا اوصى بنصيب ابن لوكا موصيا بنصيب ابن معدوم فزودنا
 ابنا كان الميت ترك ثلث بنين كما فعلنا في هذه المسئلة فبما حذ اصل
 العريضة التي تستقيم على ثلثة وذلك ثلثة اسهم فظهر ان نصيب
 ابن لوكا من سهم من ثلثة وهذا اوصى له بعين ذلك فيكون للموصي له
 ثلث المال في الحالتين فلهذا يتخذ الجواب عند التخرج في مسئلة
 الابن ويختلف في مسئلة البنت وذكر في الزيادات رجل مات وترك
 ابنا وامام اوصى لرجل بنصيب ابنت لوكا بنت فلو وصية من سبعة عشر
 سهما خمسة للموصي له وسهما للام وعشرة لابن ووجهه انه
 لو لم يكن هناك وصية كانت المسئلة من ستة سهم للام وخمسة لابن
 فاذا اوصى بنصيب بنت لوكا بن نصيب البنت نصف نصيب الابن
 يزداد على العريضة سهما ونصف فتصير ثمانية ونصف فيضعف
 للكسر فتصير سبعة عشر للموصي له خمسة يبقى اثني عشر تعتبر
 سهما الميراث فيما بقي فيقسم بينهما اسداسا وهذا التخرج
 يوافق التخرج مسئلة اول الباب وصي قيس التخرج الثاني
 ينبغي ان يكون الموصي له خمسة من ثمانية عشر لان البنت لو
 كانت موجودة كان العريضة من ستة سهم للام وخمسة لابن
 والبنت اثلاث لا يستقيم ضربا ثلثة في اصل المسئلة وذلك ستة
 فتصير ثمانية عشر للبنت خمسة وللأم ثلثة وللبن عشرة قالوا
 ما ذكر في الزيادات قول محمد واحدي الرايتين عن ابي يوسف
 وما ذكر في الجاهج الرواية الا حري عن ابي يوسف وقيل ما ذكر
 في الجاهج جواب القيس وما ذكر في الزيادات جواب الاستح
 والاصح ما ذكر في الزيادات لان لو قسم على ثمانية عشر واعطيت
 خمسة للموصي له يبقى ثلثة عشر لو اعطيت للام سدس جميع المال
 ثلثة لا يبقى لابن خمسة اسداس المال بل يبقى له عشرة من
 ثمانية عشر فيكون صر الوصية على الابن خاصة وقسمة
 المال من الام والابن اسداسا ثابت بالكتاب فلا يجوز تغييرها
 ولان سهما الورثة تعتبر بعد تنفيذ الوصية بالنص والاجماع وفي
 هذا اعتبار سهما م الام قبل الوصية ولو قسمنا ثلثة عشر بين
 الام والابن اسداسا يكون لابن عشرة اسهم وخمسة اسداس
 سهم فلا يكون الخمسة نصف نصيب الابن وانه خلاف ما ثبت بالكتاب
 وخلاف ما اوجه الموصي فلهذه الضرورة جعلنا المسئلة من
 سبعة عشر ولومات عن اصالة وابن واوصى لرجل بنصيب ابنت
 اخر لو كان واجازت الورثة للموصي له سبعة من خمسة عشر

والمرأة سهم وللابن سبعة لان اصيل العريضة من ثمانية سهم للمرأة
 وسبعة للابن ثم زيد للموصي له مثل نصيب الابن سبعة فتكون
 خمسة عشر فكانت الوصية اكثر من الثلث فلهذا اقال واجازت
 الورثة وعلي هذا اجواب الاستحسان اما على جواب العيب من
 المسئلة من ستة عشر والموصي له سبعة كما لو مات وترك ابين
 وامراة وجه الاستحسان ما ذكرنا ان لو جعلنا العريضة من
 ستة عشر واعطينا للموصي له سبعة بقيت تسعة فاما ان يكون للابن
 تسعة وسبعة اثنتان والمرأة تسهم وثمان او لابن سبعة والمرأة
 سهمان وكل واحد منهما لا يجوز وكذا لو ترك امراة وابنا
 وارصي لرجل بمثل نصيبه لان الوصية بمثل نصيب ابن وام وبه
 بنصيب ابن لو كان سوا ولو كان البنون ثلثة كان لكل ابن
 ثلث المال استشهد رحمه الله فقالت الا ترى انه لو ترك ابين
 وارصي لرجل ثلث ماله وارصي لآخر بنصيب ابن ثلث لو كان
 وابن الورثة ان يجيز واكان للابن ثلث المال والثلث
 بين الموصي لهما نصيبين لان الوصية بنصيب ابن ثلث لو كان وصية
 بثلث المال لان نصيبه ثلث المال في شري وهذا قول محمد رحمه
 الله اما عند ابي يوسف رحمه الله فيقسم الثلث بينهما اخا ساثلثة
 الاخر سهم للموصي له بالثلث وحمسه للاخر لانه لو اخترت
 الوصية ان كان للموصي له بالثلث ثلث المال ثم يكون الباقي
 بين البنين الثلث فيقسم المال تسعة للموصي له بالثلث ثلثة
 ولكل ابن سهمان فيقتضيان بان يترك عند عدم الاجازة وانما
 استشهد محمد رحمه الله بهذا البيان ان الوصية بنصيب ابن لو كان
 وصية بمثل نصيب الابن القسمة ثم فرغ على مسئلة هو
 لنصيب ابن ثلث لو كان وارصي لرجل ثلث ماله ولا خير بمثل
 على خمسة لانه قد رتب نصيب ابن ثلث سوي بينه وبين الابن
 الثلث لث ولو كان البنون ثلثة كانت المسئلة من تسعة ثلثة
 للموصي له ولكل ابن سهمان على ما ذكرنا والصحيح في هذا ما روي
 عن محمد رحمه الله في النواذر ان الثلث يكون بينهما انساب عا اربعة
 الثلث لو انفرد بالوصية كان له ثلث المال والاخر لو انفرد
 كان له ربع المال لانه يقدر الابن الثالث موجودا ثم يزداد
 على الثلث مثل نصيب احدهم ضرورة ان مثل النسي غنمه

وكل

وكل مال ضم اليه مثل ثلثه كان المقنوم ربعه فكانت وصية ربع
 المال فيحتاج الى حصص بثلث وربع واقله اثنا عشر حق
 صاحب الثلث في اربعة وحق الاخر في ثلثه فيقتضيان بان يترك
 عند عدم الاجازة وعلي قول ابي يوسف رحمه الله فيقسم
 الثلث بينهما اثلاث لانه لو اخترت الوصية لهما كان للموصي
 له بالثلث اربعة من اثني عشر ويقسم بين البنين الاربعة لكل
 ابن سهمان فيكون للموصي له بالثلث اربعة من اثني عشر
 ويقسم بين البنين الاربعة لكل ابن سهمان فتكون للموصي
 له بالنصيب سهمان من اثني عشر والاخر اربعة فلهذا يقسم
 اثلاث بخلاف الوصية بنصيب ابن ثلث لان ذلك وصية بالثلث
 على ما ذكرنا ولانه لما اوصي بنصيب ابن ثلث فقد سوي بينه
 وبين كل واحد من الابن اما اذا اوصي بمثل نصيب ابن ثلث
 فما سوي بينه وبين الثلث فمحمد رحمه الله اعتبر في هذه المسألة
 حالة الاحتياج بخلافه لا نفاد وابي يوسف رحمه الله اعتبر
 حال عدم الاجازة بخلافه الا حاره وادفع محمد رحمه الله الفرق
 بين الوصية بنصيب وارث معدوم وبين الوصية بمثل نصيب وارث
 معدوم فقالت الا ترى انه لو ترك ابين وارصي لرجل بنصيب ابن ثلث
 الوصية ثالث ولم يجز الابن كان للموصي له ثلث المال ولو اوصي له
 بثلث بمثل نصيب ابن ثلث كان له ربع المال ولو ترك بنتا واحدة
 وعمها او ابن عم او عصمة اخر بمثل الاخ او ابن الاخ وارصي لرجل
 بنصيب ابن حارث الوصية ويكون للموصي له ثلث المال ان اجازت
 الورثة والثلث بين البنت والعصمة نصفان اما جواز الوصية
 فلما ذكرنا واما للموصي له الثلث لان يجعل كانه مات وترك ابنا وبنتا
 وعمها يكون للابن الثلث وللبنت الثلث ولا شيء للعم فظهر انه اوصي
 له بثلث المال في الاجازة فكان للموصي له سهمان من ثلثة
 وسهم بين البنت والعم لا يتقسم نصفان وقد رتبة اربعة للموصي
 له وسهم للبنت وسهم للعم وان لم يجز الورثة كانت العريضة
 من ثلثة لان الوصية تدل الى الثلث فتكون المسئلة من ثلثة اسهم
 للموصي له وسهم للبنت وسهم للعم ولو اوصي له بمثل نصيب ابن
 فله للموصي له خمسة المال ان اجازت الورثة والعريضة من
 عشرة لانه قد رتب ابنا وبنت فكان للابن سهمان وللبنت سهم
 ثم يريد مثل نصيب الابن وذلك سهمان لان مثل النسي غنمه
 فتصير خمسة للموصي له سهمان بقي ثلثة بين البنت والعم

يل

لا يستقيم ضربا ابنتين في اصل المسئلة وذلك فتصير عشرة اربعة
 للموصي له وهو خمسة العشرة وثلاثة بنت وثلاثة للعم وان لم يجزوا
 فله الثلث لما ذكرنا استشهد رحمه الله فقال لا تربي الاله لو ترك
 ابنتين واوصي بمثل نصيب ابين رابع لو كان كان للموصي له خمس المال
 وما بقي فهو بين ابنتين لان مثل السبي غيره فكان غير نصيب
 الابن الرابع ولو اوصي له نصيب ابين رابع كان له الربع لانه اوصي
 له بنصيب لا بمثل نصيب ولو ترك اخا واختا واوصي لرجل بنصيب
 ابن لو كان واجاز لكان للموصي له جميع المال لانه بقدر الابن
 موجود او لو كان موجودا كان له الكل وان لم يجزوا فله الثلث
 ولو اوصي بمثل نصيب ابين لو كان واجاز لكان للموصي له نصف المال لانه
 بقدر موجودا ثم يزداد عليه مثل نصيبه وكل شيء زدت عليه
 مثله كان الزايد نصف الجملة فيكون له النصف والباقي بينهن وان
 يجزوا فله الثلث ولو ترك بنتا واختا واوصي لرجل بنصيب بنت لو
 كانت واجاز اولم يجزوا فله الثلث لانه اوصي بنصيب وارث لا يحجب
 الموجود فنقطع الغريفة بين الوارثين رخصين ثم يزداد مثل نصيب
 البنت وذلك سهم فتصير ثلثه للموصي له سهم ولو لم يفتح الغريفة
 او لا يكن بقدر البنت الا ضرب موجوده فكذا كان مات وترك
 بنتين واختا واوصي بمثل نصيب ابنت لو كانت كانه له الربع ويجعل
 كانه مات وترك بنتين واختا فتكون المسئلة من ثلثه ثم يزداد
 عليها مثل نصيب احدي البنتين لان مثل البنت غيره فتصير اربعة
 ونفقة ابائنا في الروايات ولو اوصي بنصيب بنت ثلث فكذا
 على جواب الزيادة ذات لانه لما اوصي بنصيب ابنت ثلث لثمة
 لا بنصيب به دون الثلث فكذا ترك نصيب البنت الاولى والثانية
 للورثة فيجعل كانه مات عن بنتين واخت فتكون المسئلة من
 ثلث ثم يزداد عليها نصيب البنت فتصير هي غير مسئلة اول الاب
 فلا فرق بين الاخوة والعم لانهم عصبة مع البنت وعلى رواية الجاه
 له شمس المال كانه مات عن ثلاث بنات واجب اذ لا فرق بين ابنتين
 واجب او بين ابنتين وعم ولو ترك ابنا وابنتا واوصي لرجل بنصيب
 ابن لو كان او بمثل نصيب امه فان اجاز لكان للموصي له خمسة
 من احد عشر لان المسئلة من ستة اسهم لثلاث وخمسة لابن
 ثم يزداد على الغريفة مثل نصيب الابن وذلك خمسة من اثني عشر
 وهذا على رواية الزيادة اما على رواية الجاه له خمسة من اثني
 عشر كانه مات وترك ابنتين وابا وان لم يجزوا كانت المسئلة من

نشرة على الروايتين لان الوصية بقدر الثلث يقدم على الميراث
 فيعطى له الثلث والباقي بينهما على قدر حصتهما فرع في الزيادة ذات
 فقال ان اجاز الاب وان لم يجزوا لابن فيقول عند عدم الاجازة
 له ثلث من ثلثه وعند اجازتهما خمسة من احد عشر فاضرب
 ثلثه في احد عشر فتصير ثلثه وتسعين ثلثه ثلثه وثلثون
 بخاله عدم الاجازة له الثلث وحاله الاجازة خمسة من احد عشر
 فا ضرب خمسة في احد عشر فتصير خمسة وخمسين فاما يسلم له
 با جاز ثلثا ابني عشر سهمان من خمسة الاب وعشرة من خمسة
 الابن فاذا اجازا احدهما ضم الي ثلث المال ما تحصل له با جاز ثلثه
 ان اجاز الاب كان له خمسة وثلثون وان اجاز الابن كان له ثلثه
 واربعون ثم سأل في الكتاب على نفسه سوا فقال اذا اجاز
 الابن يعني ان يجمع بين نصيبه ونصيب الموصي له ويقسم بينهما نصيب
 لانه قام مقام ابين اخر وان اجاز الاب بقدر ثلث المال الي نصيب
 الاب فيقسم بينهما اثلاث لان الموصي له قائم مقام ابين اخر
 وحق كله واحد من الابنتين كان في الثلث وحق الاب في السدس
 ثم اجاب فقال الموصي اوصي له بنصيب لابن من جميع المال لا من
 نصيب الابن خاصة فلو قسمنا على ما قلتم كان نصيب الوصية
 من خمسة بعض الورثة وانه لا يجوز استشهد رحمه الله فقال
 لا تربي الاله لو ترك ابنتين واوصي لرجل بمثل نصيبهما فان اجاز كان
 للموصي له النصف لانه جعل المال بين ابنتين على سهمين ثم يزداد
 فتصير اربعة فكان له نصف المال وان لم يجزوا فله الثلث وان اجاز
 احدهما دون الاخر فيقول عند عدم الاجازة له سهم من ثلثه وعند
 الاجازة سهمان من اربعة فيضرب ثلثه في اربعة فتصير اثني عشر له
 عند عدم الاجازة اربعة وعند الاجازة بينه قاضيهما اجاز احد
 بينهما من نصيبه فتصير له خمسة والمخير ثلثه ولغير المخير اربعة
 وان مات وترك ابنتين واوصي لرجل بثلث ماله ولا ضرب نصيب ابنت
 ثلث او بمثل نصيب احدا بينهما فان لم يجزوا عند ابي يوسف رحمه الله
 يقسم الثلث بينهما على خمسة لانه يعتبر حال عدم الاجازة بحالته
 الاجازة وعند محمد رحمه الله نصفان لانه يعتبر حال الاجتناع
 بحالته لا بقرارد على ما ذكرنا فان اجازا وصية صاحب الثلث كانت
 له ثلث المال والاخر مثل ما يكون له حال عدم الاجازة وتجعل بوجه
 كانهما لم يجزوا للاخر فعند ابي يوسف رحمه الله حال عدم الاجازة
 للموصي له بنصيب سهمان من خمسة عشر فيعطى لصاحب الثلث

الثالث ولا حصة من خمسة عشر ولكل ابن اربعة وعند محمد رحمه الله حال عدم الاجازة لكل واحد السدس فلصاحب الثلث بالاجازة والاخر السدس المال والنصف بين الاثنين وان اجاز الموصي له بالنصيب على قوله ابي يوسف للموصي له بالثلث ثلثه من خمسة عشر وعنده الموصي له بالنصيب ثلث ما بقي اربعة لان حقه عند الاجازة في ثلث ما بقي وعند محمد رحمه الله للموصي له بالثلث سدس المال ثلثه من ثمانية عشر والباقي بين الاثنين والموصي له بالنصيب اثلاث لان عنده حق الموصي له بالثلث عند عدم الاجازة في السدس بقي خمسة اسداس المال بينهم انكسر بالاثلاث ضربا اصل المال وذلك ستة في ثلث فتصير ثمانية عشر للموصي له بالثلث ثلثه والاخر ثلثه ويضمها الى ما بقي يد الاثنين وينقسم بينهما اثلاث لانها لما اجاز وصيته كان نصيبه مثل نصيب كل واحد منهما وان اجاز احدهما للموصي له بالنصيب ينظر الى حال الاجازة وعدمها ولم في حال الاجازة خمسة من ثمانية عشر وحال عدم الاجازة السدس ثلث من ثمانية عشر فانما اخذ باجاءتهما سهمين فاذا اجاز احدهما باحديهما من نصيب المجير فيكون له اربعة من ثمانية عشر وروي بشري في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه رجل ترك ابين واوصي لرجل بنصف ماله والاخر بمثل نصيب احدهم ولم يجر الورثة فنصب الموصي له بالنصف في الثلث بنصف المال والاخر بسبعي المال ووجهه ان الوصية للاخين بقدر الثلث بقدم على الميراث ولا يتوقف على الاجازة فيقسم الثلث بينهما على قدر حقوقهما وعنده لا يتطل حق الضرب بالوصية بقدر الاجازة فيضرب بالنصف وحق الاخر في مثل نصيب احد الاثنين ونصيب الاثنين ثلث المال وحق الموصي له مثل حق احدهما فيصير الثلث بينهما اثلاثا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثه واقله تسعة حق الموصي له بالنصف في نصيبه اربعة ونصف وحق الاخر في ثلث الاثنين وذلك سهمان فيضرب كل واحد منهما بحقه في الثلث وان اجاز وصيتهما باحد صاحب النصف اربعة ونصف تمام حقه والاخر سهمان تمام حقه يبقى للاثنين تسعة ونصف ولو اوصي لرجل بمثل نصيب احد الاثنين والاخر بمثل نصيب الاخر فان اجاز اكان لهما نصف المال وللآخر والاخر بمثل لان تلك الوصية نصيب كل ابن سهم من سهمين فاذا اوصي بمثل ومثل الشئ عيظه صار نصيب كل ابن سهمين وصار للمال

اربعة لكل واحد ربع المال وان لم يجيزا فالثلث بينهما وان اجازا لاحدهما فله الربع اعتبار الوجود الاجازة لهما وللذي لم يجيزا السدس اعتبارا بعدم الاجازة وان اجاز احدهما دون الآخر فللذي اجاز ربع المال اعتبارا باجازتهما وللذي لم يجيزا الثلث اعتبارا بعدم الاجازة **باب** ما يوجب الرجل على نفسه فيلزمه او يلزمه اصل الباب ان التفارض متى وقع بين الدليلين يوجب النسب قطا ويغير كان لم يكن لانه لا يمكن العمل لتدافع بينهما فان كل واحد منهما يدفع صاحبه ولا باحدهما لانه ليس احدهما باولي من الاخر في حق العمل به فتسقط ضرورة لتفارض العمل بهما اذ باحدهما الا اذا كان الحكم مما يقبل الشركة فيعمل بهما في حق الحكم وان لم يعمل به في حق البس كما لو ادعى كاح امرأة واقا ما البينة لا تقبل بينهما ولا بينة احدهما في حال حيائها ولو اقام ما البينة بعد موتها تقبل بينهما في حق الميراث هذا اذا لم يكن لاحدهما ضرب ترجيح على الاخر اما اذا كان لاحدهما ضرب ترجيح بدليل يوجب الترجيح في يستقط اعتبارا المرجوح ويعمل بالراجح لان المرجوح لا يصلح معارضا للراجح فيبطل في نفسه كما لو ادعى اثلاث دابة في يد رجل واقا ما البينة ووقعت بينته كل واحد منهما وقتا فان كان سن الرواة مشكلا يفتي بينهما وكذا اذا لم يوفى وان كان بينهما على غير الوقتين وعلم ذلك بيقين بطلت البينات للتيقن بكن بينهما رجحا فترام في الشبهة وان كان بينهما موافقا لاحد الوقتين يفتي له لترجيح جانب الصدق في حقه وان كان التفارض بين الوصفين يستقطان ويبقى الذات لان النسب قطا امر ضروري فيقدر رتبة الضرورة ولا ضرورة فيما لا تقاض منه فتجب اعمال الدليل به وتسقط ما به النسب رضاء ويبقى ما وراء وهو الدات كما ذكر في الجاه الصغير اذا قال ان كان غدا رمضان فانما صايهم منه وان كان شعبان فقد واجب اخر ان ظهر انه من رمضان وقع الصوم عنه لان التناقض بين الجهتين فتبطل الجهتان ويبقى اصل البينة وصوم رمضان يتادي بمطلق البينة وان ظهر انه ليس من رمضان لا يقع عن الواجب لانه يطلب الجهة واصل السدس لا يكفي لاستقاط الواجب وكذا الوشهد واخذانه طلق امراته رجعية واخذانه طلقها باين يقضي بتطبيقه رجعية للمناقاة من الوصفين فتبطل

ربي في أصل الطلاق **وجرف آخر** ان صوم رمضان او المنذور بعينه
 يتاذي بمطلق السنة وكذا صوم رمضان بياذي بسنة النفل
 وضحة الاسلام يتاذي بمطلق السنة ولا يتاذي بسنة النفل ونفها
 رمضان او المنذور بغير عينه او صوم الكفارة او الحجة المنذورة
 او الواجبة نفها لا يياذي الا بتعيين السنة وقال مالك رحمه الله
 ان كان يعلم ان اليوم من رمضان ونوي النفل لم يكن صائما
 وان كان لا يعلم من صومه عن النفل لان الخطاب باذا الغرض
 لا يتوجه عليه الا بعد العلم به وقال ابن ابي ليلى ان كان يعلم ان
 اليوم من رمضان خاف صومه عن الغرض وان كان لا يعلم به لم
 يكن صائما لان قصد ه عند عدم العلم كان الى اداء النفل والنفل
 غير مشروع في هذا اليوم فهو كنية الصوم في الليل وانه لغو وعند
 الشافعي رحمه الله ان نوي النفل لم يكن صائما وان اطلق فله
 منه وجهان قال لان صفة الغرضية قد تارة كما صلا الصوم فكما لا يتاذي
 اصل الصوم الا بالسنة وكذلك الصفة وبانعدام الصفة يستقيم
 الصوم ضرورة وعلى هذا لو اطلق السنة لا يجوز **والشافعي ان**
 بسنة النفل صار محروفا عن الغرض لما بينهما من المنا برة فقار
 كما عرفت بترك السنة ولا يجوز ان يصيرنا وبالصوم المشروع في
 هذا الوقت بسنة النفل فانه لو اعتقد المشروع بانه نفل
 بكسر وعي هذا لو اطلق السنة يجوز لانه ما صار مرفقا بهذه السنة
 ولما حدث علي وعما بسنة رضي الله عنهم انما كانا بصومان يوم
 الشك وكانا يقولان لان يصوم يوما من شعبان احب اليانا ان
 يعطى يوما من رمضان وانما كانا بصومان بسنة النفل لا جأ عنا
 على انه لا يباح صوم يوم الشك بسنة الغرض ولو لان عند المتبين
 يجوز الصوم عن الغرض والام لم يكن لهذا التحريم منهى ثم هذا
 صوم عين فبينا يبي بمطلق السنة كالنفل ومنه انه هو
 المشروع فيه وغيره ليس بمشروع اصلا والمتعين في زمان
 كالمتعين في مكان فبينا ولم اسم الجنس كما بينا وله اسم النوع
 ومعنى القرينة في اصل الصوم يتحقق لفظ الاضمار للمعبد
 منه ولا يتحقق في الصفة اذ لا احتمل رله فيها فلا يتصور منه
 انه ال هذا الوقت بوصف اخر في هذا الزمان فيسقط هو
 اعتبار ربه الصفة وسنة النفل لغويا لا لفظيا لان النفل
 غير مشروع في هذا الوقت والا عراض عن الغرض يكون بسنة
 النفل فاذا بقي بسنة النفل لم يتحقق الاعراض وهو نظير الحج

على قوله وبه يبطل قوله لو اعتقد بانه نفل يكفر وهذا لان السنة
 شرطت لتعيين جهة العبادة في العمل اذا العمل قد يقع عادة
 ويقع عادة ومطلق السنة كان نفها فانه يقطع التردد وكذا
 بسنة النفل فتعيين جهة العبادة بعد ذلك انما شرط لتعيين
 الجهة من الجهة وقد انما يحتاج اليه عند تعدد الجهات ونسبها
 فاما عند تعيين المشروع فلا حرج على هذا النفل والمنذور
 لان المشروع في ذلك الزمان متنوع وبعض الجهات يساوي البعض
 فلا يه من التمييز وافتقاره الى التمييز ما كان لا يحتاج عادة فانه
 خارج رمضان عبارة بمطلق السنة بل لمزاحة غيره وعادة الصوم
 في رمضان لا يكون الا مرفقا بخلاف خارج رمضان عبارة بمطلق
 السنة بل لمزاحة غيره وعادة الصوم في رمضان لا يكون الا مرفقا
 بخلاف خارج رمضان بخلاف الصلاة في اخر الوقت لان المشروع
 متفرد ولم يترجم صلاة الوقت لان الوقت لما كان مستقلا لها
 وللنفل والنفل لم يترجم احدهما على الاخر فعند ذلك التضييق
 جاز من تاحيره ونفل المعبد لا يغير حكم الشرع ووضعه فحق الحكم
 على ما كان وهو سائر الغرض مع غيره اما هنا لا حاجة الى تعيين
 الجهة لان العبادة يتصرف اليها ضرورة انعدام جهة اخرى وهذا
 لانه ما رجا ما بالثا حيزا في هذا الوقت وليس له الحماية في سطور
 ما كان واجبا عليه بل اثره في التقليل وهو كما كذا اذا سلم في
 هذا الوقت ولم يبق من الوقت مئة يوما يمكنه اداء الصلاة فيه وانه
 يجب عليه لانه جاز بالتقريب الى هذا الوقت فعجزه عن الاداء
 لا يشر في عدم الوجوب اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل
 عليه عتق رقبته من ظله رواجري من قبل في عتق رقبته عنهما
 لم تجز عن واحد منهما ويكون نطوعا لانه نوي ستين متنايين
 ولا يحسن لاحدهما على الاخر لان كلا واحد من الكفارة يتين
 في الفترة على السواء ولا يمكن اثبات التفتق عن كلا واحد منهما لان
 فقد النصف مما لا يمكن تكيله بالنصف الا حذفتا فصارا كانه كسر
 نوي الظاهر والمقصود جميع نفل النيات كذا هذه بخلاف ما اذا
 اعتق نصف عبده لان اعتق النصف عندهما اعتاق الكل وعند
 ابن حنيفة رحمه الله التكميل ممكن باعتق النصف الباقي بخلاف
 ما اذا اعتق نصف عبده مشترك وهو موسر لانه عتق النصف
 عليه ونصف النصف الباقي على شريكه وما انقص بسبب العناد
 لم يكن على ملك العتق فلم يوجد اعتاق رقبته كاملة فلا يجوز

ولوا عتق رتبة عن ظهر رين او اطار رين اجزاه عن احدهما استحسننا
 وبه اخذ على رنا الثلثة رخمهم الله ولم يجزه جبا وبه اخذ زفر
 رحمه الله لانه طائفي عنهما وقع عنهما لا لهما بقا رنا ولا رجحات
 لاحدهما على الاخر فوقع عن كل واحد منهما نصفه فلا يجوز كما لو اختلف
 الجنس وان يقول بان بنية المقيمين في الجنس المتحد لقول لانه لا يغير
 لانه غير محتاج اليه فيبقى اعتق رتبة عن الظهر رين فيجوز كمن
 عليه قضاء ايام من رمضان ففعله بنية الصوم عن التقضا وليس عليه
 تغيير اليوم بخلاف كثر رة الظهر ربح القتل لان الجنس قد
 اختلف فاعترفت بنية المقيمين فوقع عن كل واحد منهما عتق نصف
 العبد الا ترى انه لو كانت عليه صوم يومين احدهما من قضا رمضان
 والاخر من نذر فقام يربما عنهما لا يجزيه عن احدهما ويكون
 تطوعا لان الجنس قد اختلف فاعتبرت بنية المقيمين **ولا بد**
 نوي سنتين احدهما بنية اصل التكفير عن الظهر رواه الثاني
 التكفير عن المراتين والاول محتاج اليه والثاني غير محتاج
 اليه لانه لا يفسد التكفير ولا لازالة الحرمة اما لصحة التكفير فانه
 لو اعتق رتبة عن الظهر ولم ينو عن واحد منهما نصح واما
 لازالة الحرمة لانه لا يردل عنها سواء اعتق رتبة عنهما او عن
 واحدة منهما لا يغيرها فتعتبر ما هو المحتاج اليه ويلغوا لا يحتاج
 اليه فصار كانه اعتق رتبة عن كثر رة الظهر ولم ينو الكفارة
 عنهما ولو كان كذلك صح فكاك له الخيار في صرف العتق الي ايهما
 شاء بخلاف ما اذا اختلف الجنس لانه نوي شيئين اصل التكفير
 وانه محتاج اليه ونوي عنهما وانه ايضا محتاج اليه فانه لو نوي
 الكفارة ولم ينو عن القتل والظهار لا يستغنى عنه كثر رة القتل
 والظهار واذا اعتبرت بينهما نوى عن الواحدة عن الكفارتين
 فعبار معتق عن كل كفارة نصف الرتبة رحل كبير بنوي
 الظهر والظهار اجزاه عن الظهر في قول ابي يوسف وطلب
 بنية التطوع وقال محمد رحمه الله تطلب البنية ولا يصير شرا رعا
 في احدهما وكذلك الصوم اذا كان عليه قضا يوم من رمضان
 فنوي من الليل ان يصوم غدا عن التقضا والتطوع فعند ابي
 يوسف رحمه الله يصير ما يري عن التقضا وعند محمد رحمه الله
 يصير ما يري عن التطوع وروى الحسن بن زباد عن ابي حنيفة
 مثل قول ابي يوسف لمحمد رحمه الله انه نوي سنتين متتاليتين
 ولا مزينة لاحدهما على الاخر وهي لا يجتمعان بخلاف الشرع في

كل واحد يصلح سبلا للاخر فوجب ان يبطل جميعا كما لو نوي الظهر والعصر
 او الظهر من يومين او العصر من يومين وانما قلنا ذلك لان بين العزمين
 والنقل ثلث فان الصلاة الواحدة لا تكون فرضا ونفلا ولا رجحات
 لاحدهما على الاخر في الوجود وصلح كل واحد منهما سبلا للاخر في
 لو طرب احدهما على الاخر في فاذا قارن اولي ان يمنع فيندفع
 بنية العزم بنية النفل وبنية النفل بنية العزم فينبغي التكبير
 بعير بنية فلا يحرم ثم فرق محمد رحمه الله بين الصوم والصلاة فان
 الصلاة قال بطلت السات ولا يصير شرا رعا اصلا وفي الصوم
 قال يصير شرا رعا في التطوع والعزم ان المناقاة بين العزمين
 والنفل في الصلاة ساه من كل وجه حتى ان الصلاة الواحدة
 لا تكون فرضا ونفلا ولو اعترضت بنية احدهما على الاخر في ينقل
 الاولي ويصير شرا رعا في الثانية سواء كان في العزمين فنوي
 فرضا اخر او نفلا او كان في النفل فرضا او نفلا اما المناقاة بين
 صوم العزم والنفل ثابت من وجه دون وجه حتى ان الصوم
 الواحد لا يكون فرضا ونفلا لكن لو اعترضت بنية احدهما على الاخر
 لا يبطل الاول ولا يصير شرا رعا في الثاني فاذا قارن لا يصلح مانعا
 فلم يبطل السات باعتبار المناقاة لكن باعتبار اعتبارها غير
 ممكن فيلغو بنية الجهرتين ويبقى اصل البنية اظها بالخطا ط ربه
 المناقاة وفي الصلاة تبطل السات اصلا ووصف لغوة المناقاة
 عملا بالادلة بعد الامكان **ولا يري يوسف** رحمه الله وجهان
 احدهما انه نوي سنتين الا ان احدهما وهو بنية العزم محتاج اليه
 وبنية التطوع لا لانه يصير شرا رعا فيه بمطلق البنية فيلغو ما لا يحتاج
 اليه ويعتبر ما يحتاج اليه كما لو باع قلبا وعبد ايمانية درهم وبعد
 من الشئ بقدر القلب وامر قافا فانه بصرف المتقود الي حصص القلب
 لمكان الحاجة بخلاف ما لو نوي العزم ثم نوي التطوع حيث
 تعتبر بنية التطوع حتى يصير شرا رعا فيه خارجا عن العزم
 لان بنية التطوع في الاثنا محتاج اليه **الا ترى** انه لو نوي العزم
 ثم نوي اصل الصلاة لا يعتبر خارجا عن العزم وانما يصير خارجا
 اذا نوي التطوع لان نيتنا بدخوله في العزم فلا يخرج بالشك
 ومطلق بنية الصلاة كما نيت ود النفل بنية ود العزم اما في الابتداء
 بنية التطوع غير محتاج اليه بدليل انه لو نوي اصل البنية ما رعا
 في التطوع فاعتبرت بنية التطوع فصار شرا رعا في النفل
 فيخرج من العزم بخلاف الابتداء والثاني انه نوي سنتين متتاليتين

الا ان احدهما رجحان وهو الغرض منه اقرب فقلب الاصنف كما قلنا
 في نكاح الحرة مع الامت اذا اجتمع كان نكاح الحرة اولي بالجوار وهذا
 لان الالف اولى بصاد اليه للصورة والصورة تندفع بالالف الادب
 فاعتبر الاقرب كما لو اصرم بنوي حجة الاسلام والتطوع كان حرمنا
 عن الغرض لما قلنا وكذا لو وصفت حجارة بين يديه فكبر بنوي الظهر
 وصلاة الجبارة لم تكن داخل في شيء منهما عند محمد رحمه الله لان كل
 واحد من الصلاتين يحصى الاخرى ولم يذكر قول ابي يوسف
 رحمه الله واحتلقت الشايع رحمه الله علي قوله قال بعضهم لا يصير
 ش رعا في شيء منهما لان بنية صلاة الجبارة محتاج اليها فاعتبرت
 كنية الظهر فثبت رعا بخلاف بنية الظهر مع التطوع لان بنية التطوع
 غير محتاج اليها وهما شارة الي العلة الاولى وقال بعضهم يصير ش رعا
 في الظهر وهو الاصح وهو ان شارة الي العلة الثانية لان الظهر اقرب من
 صلاة الجبارة لان صلاة الجبارة ليست بصلاة مطلقة فكانت حرمه الصلاة
 المطلقة اقرب فيلغونها لادني وتعتبر بنية الاعلى ولو كبر على جبارة
 فاقبت با حربي ووضعت قدامه تحسب فان كبر الثانية بنوي ه
 الصلاة على الاولى او علمها او لا بنية له فهو في الصلاة على الاولى على
 حال يمتثل ثم يستقبل الصلاة على الجبارة الثانية لانه نوي ما هو
 موجود عند عدم البنية يكون فعله مما هو مستحق عليه والتسحق
 عليه اتمام الصلاة الاولى ولان بقا التحريم الاولى مع دخول
 في الثانية بخلاف ما اذا نوي في الاية الصلاة علمها وان كبر بنوي
 الصلاة على الجبارة الثانية فهو راقف للاولى ش رعا في الصلاة
 على الثانية لان الصلاة على كل جبارة فرض على حده ومن كان
 في فريضة فكبر بنوي فريضة اخرى كان راقفا للاولى ش رعا
 في الثانية **رجل** شرع في الظهر ثم كبر بنوي التطوع فقد افسد
 الظهر ودخل في التطوع وكذا لو كبر للتطوع ثم شرع في الظهر لان
 بنية التطوع محتاج اليها فاعتبرت بخلاف التطوع في الابتداء عند ابي
 يوسف رحمه الله على ما ذكرنا رجل عليه ظهر وعصر من يومين لا يدري
 انهما قبل او يدري فكبر لهما جميع لم يكن داخل في واحد منهما عند
 جميع اما على اصل محمد فلا يشكك وما على ابي يوسف فلان كل
 واحدة من الشئتين محتاج اليها وكل واحدة منهما في القوة على السوا
 فانه مضى كل واحدة من الشئتين بالاحري بخلاف ما اذا نوي
 التطوع والظهر وقالوا على قول ابي يوسف ينبغي ان يصير ش رعا
 في التطوع بن علي ما ذكرنا في كتاب الصلاة وان للصلاة جهة

واحدة عند محمد رحمه الله فاذا بطلت الجهة بطلت اصلا وعند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله يبطلان الجهة لا تبطل اصل الصلاة والتاخر
 هنا هنا في الجهة فبطلت الجهة وبقيت اصل البنية كما في الصوم اصله
 ان يصلي الجمعة اذا خرج وبها وهو في الصلاة ثم فقهه لا يتحقق
 طهارته عند محمد رحمه الله لخروجه من الصلاة بنفسه والجمعة بخروج
 وبها وعندهما يصير منقوعا فينتقض طهارته بالفتحة فانه
وذكر في نوازل الزكاة اذا قلنا القوم ان الامام كبر فكبر واو لم يكن الامام
 كبر فتعقبت بعض القوم لا وضو عليهم لانه لا يصح شراعتهم في الصلاة
 قبل الامام فصح كبرهم لا يصح دفع حرمة الصلاة وذكر في كتاب الصلاة
 لو كبر القوم ثم كبر الامام ثم كبر القوم يكونوا ش رعين في صلاة الامام
 ويكون تكبيرهم هذا اقطع لما كانوا فيه وشروعهم في صلاة الامام هذا
 يدل على انه يصير ش رعا في الصلاة بالتكبير قبل تكبير الامام فمن
 اصح بان رحمه الله من يقوله موضوع المسئلة هناك اذا نوي اصل
 الصلاة ونوي الاقتداء بالامام مضى بنية الصلاة ولم يقع بنية
 الاقتداء فيكون ش رعا في صلاة نفسه وموضوع المسئلة هناك انه
 نوي صلاة الامام ولم يقع بنية حين لم يكبر الامام فلم يصير ش رعا
 اصلا قال شمس الاية السرخسي رحمه الله والاصح ان ما اجاب به في
 كتاب الصلاة قول ابي يوسف وهو احدي الروايتين عن ابي حنيفة
 رحمه الله لان بنية الجماعة عندهما لا يفسد اصل الصلاة فكذلك
 في الاية اوان لم يقع بنية الجماعة بتقي بنية اصل الصلاة وعلى قول
 محمد رحمه الله يفسد الجماعة يفسد الاصل فكذلك تبطلان الجماعة
 بتبطل بنية الصلاة ولا يصير ش رعا فيه وذكر في الزبادات
 اذا قال رجل لله علي ان اصلي ركعتين وقال اخر مثل ذلك فاقدي
 احدهما بالآخر جاز صلاة الامام دون المعتدي بمنزلة تغاير
 الغرضين وكذا لو شرع رجل في التطوع منفردا وشرع رجل
 اخر في التطوع منفردا ثم اقتدي احدهما بالآخر في
 الفضا لا يجوز صلاة المعتدي وانشاها الي انه لا يصير ش رعا
 في الصلاة حتى انه لو تهاقه لم يكن عليه وضو وهكذا ذكر في باب
 التحجب من الصلاة وقال في باب الاذان يصير ش رعا في الصلاة
 نظرا قبل ما ذكرهنا فقل محمد رحمه الله بن علي ما ذكرنا وما ذكر
 في باب الاذان قولهم لكن مع هذا الوقف عندهما لا يقضي عليه بسبب
 هذا الشرع لانه شرع مسقط لا ملزم ما وعلى هذا الروايتين
 بامام بنوي فرفضا اخر واقدي يصير او محدث قال الصدر

الشهيد رحمه الله والا عني وعلى انه لا يصير شراعا وعلى هذا
 في العصر الاول وقتها وهوذا كذا ظهر لم تحزه من العصر ثم عند
 محمد رحمه الله لا يصير شراعا وعندهما يصيرت رعا وذكر في باب
 الحدث اذا دخل في صلاة الا في تطوعا او في صلاة امرأة او حيت تم
 احدها على نفسه فليس عليه قضا وهالا لا شرعه لم تقع حين انقضى
 بمن لا يصلح اما ما اولاه يتكمن من اذا الصلاة خلفه ورجوب القضا
 بعد صحة المشروع وقتئذ يصح المشروع وانما لا يلزمه القضا لانه
 صار شراعا في صلاة لا فتراة فيها والشروع كالنذر ولو نذر صلاة
 بغير فتراة لا تكلمه شي الا في رواية عن ابي يوسف **رجل** عليه
 قضا يوم من رمضان فاصبح ينوي الصوم عن القضا والتطوع اجزاه
 من القضا في قول ابي يوسف وهو تطوع في قول محمد رحمه الله
 على ما ذكرنا ولو صام يوم ما ينوي من القضا وعن كفارة يمين
 لم يجزه من واحد منهما وكان تطوعا ان افطره في قضا اما عدم
 الجواز فلا يها استويا في الغرة واحتياج كل واحد منهما الى النية
 فثبتا فيها فلا يمكن اعتبارهما فلم يجز عن واحدة منهما وما صيرورة
 نظرا عندهم لانه لفتا بينة الجهتين فيبقى بنية اصل الصوم ويلزمه
 القضا اذا افطر قال بعضهم اراد به قضا اليوم الذي كان عليه قبل
 الشروع في هذا الصوم وهذا الاصح لانه علقه بالافطار في هذا اليوم
 وقضا ذلك اليوم غير ملحق بالافطار في هذا اليوم لانه كان واجبا
 قبله ولم يقع بنية عن القضا معي القضا عليه كما كان فكان
 الاصح انه وجب عليه القضا بسبب افطاره في هذا اليوم فترك بين وبينما
 اذا اشترع في الصوم بنية الغرض على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس
 عليه فافطر حيث لا يلزمه شي **والفرق** ان بنية الغرض هنا لعب
 من الابد لانه لا يمكن اعتبارهما فكان المعترف بنية اصل الصوم
 وهو التطوع من الابد امكان قاصدا التطوع من الابد ان يلزمه
 المصن والقضا بالافطار اما في الصوم المظنون بنية القضا فذبح فكان
 قاصدا القضا عليه لا التطوع فاذا ظهر به لم يكن عليه شيء لانه
 استرداد ما فتن كما في حقوق العباد وقد امكن الاسترداد بالافطار
 ولو اصبحت صائما من يومين في قضا رمضان ارعن ظهرها ربا احبها عن
 احدهما لانه نوي ستين احدهما يجتجج اليه وهو بنية القضا ويعتبر
 ما يجتجج اليه وكذا الوصام ثلثة ايام عن كفارة يمينين اجزاه
 استحسننا من احدهما لما قلنا ولو تفقد بصدقة يريد بها الزكاة
 والتطوع كانت من الزكاة في قول ابي يوسف رحمه الله وهو من

التطوع في قول محمد رحمه الله الحق الصدقة بالصوم لا بالصلاة لان
 ثمة كل واحدة منهما اذا طارت لا تبطل الا حري في الزكاة كما في
 الصوم بخلاف الصلاة فكان بطلان الجهتين ضرورة ان اعتاره
 غير مقبوه **وعنه** ممكن فيلغو بنية الجهتين ويبقى اصل النية وانه يكفي
 للتطوع وعنه ابي يوسف رحمه الله يكون عن الغرض لانه
 اقوي واحتياجه الى النية وقوله يريد بها الزكاة والتطوع اراد
 به انه نوي ان يكون كله زكاة وكله تطوعا اما اذا نواها لتصح
 النية ويكون نصفه زكاة ونصفه تطوعا لانه قابل للمحرم ولو
 نوي ان يكون من زكاة وكفارة ظهره ولم يجز عن واحد منهما
 ويكون تطوعا اما على قول محمد رحمه الله فلا يشكك واما على قول
 ابي يوسف فعلى قيس العلة الاولى ينبغي ان تكون كذلك لان
 كلاهما يحتاج الى النية كما قلنا في صلاة الغرض مع صلاة الجسرة
 وعلى قيس العلة الثانية ينبغي ان تقع عن الزكاة لانه
 اقوي لانها وجبت بايجاب الله تعالى وهذا واجب بفعله ولو اهل
 بحجة ينوي بها حجة الاسلام والتطوع مهي حجة الاسلام في القولين
 اما عند ابي يوسف فلان الغرض اقوي واما عند محمد رحمه الله
 الله فلا تبطل بنية الجهتين وبقيت اصل النية واصل النية تكفي
 الا اذا حجة الاسلام كما في الصوم الا نوي انه لو احوط بحجة ولم ينو
 سا كان عن حجة الاسلام لانه يتعين للغرض دلالة لان الناس
 في الغالب يخرجون لحجة الاسلام لان الانسان لا يخطا طريقه
 وروحه وماله لحجة التطوع مع قيام الغرض عليه فكان نوي
 عن الغرض دلالة بخلاف ما اذا اصرم بالتح تطوعا حيث لم تكن عن
 حجة الاسلام لانه وجب الصريح بخلاف الدلالة **قال محمد** رحمه الله
 من قال يقول ابي يوسف ان الصرف الى الغرض اوله لانه اقوي لا يد
 ان يقول اذا قال لعبد الفيران اشتريتك فانت حرد تطوعا ثم قال
 ان اشتريتك فانت حرد عن طهرها ربي فاشتراه انه يقع عن
 الطهر لانه اقوي وهذا البين بيني وهذا الان المعلق بالشرط
 عدم قيل الشرط فاصرا عند وجود الشرط وقضا ركانه تكلم
 بهما عند وجود الشرط ولو تكلم بهما عند وجود الشرط كان
 الغرض عنده اوله فكذا هذا والجواب لا يبي يوسف رحمه الله انه
 لو قال ان اشتريتك فانت حرد ونوي التطوع والظهور بما جملة
 فاشترى يقع عن الظاهر لما قلنا اما اذا نوي التطوع او لاه الظاهر
 وحدث السان على التناقض وصحت منه التطوع وانه يمكن

فاذا نوي الظهار بعد فلك فقد اراد بتغيير اليمين وانها لازمة
 لا تقبل التغيير الا نوي انه لو اراد رفع اليمين وانها لازمة لا تقبل
 لا يقدر فكذا اذا اراد تغييرها لا نوا بطلان من رجه وقوله المعلق
 بالشرط قلنا نعم ولكن على الوجه الذي تعلق وقد قدرنا هذا
 في الامكان وهو نظير ما لو قال لعبد في يد عبده الله لغلات
 وكذا به صا حب اليتم افترانه حرمته استتراه يكون لغلات اذا
 صدقة فلان كان اقترله ثم افترانه لغلات ثم استتراه يكون حراما
 شي لغلات **رجل** قل ان عليه صوم يوم من رمضان فاصبح يزوي
 فقتلته ثم علم انه ليس عليه فالا فضل له ان يمضي فان افطر لا قضا
 عليه عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله وعند من رجع الله عليه القضا
 وكذا لو ظن ان عليه صلاة العزف او ركعتين او جهنم على نفسه
 قد ضل فيها ثم تبين انه ليس عليه ولو احرم حجة على ظن انها عليه
 عن حجة الاسلام او المند وريتم تبين انها ليست عليه مضي فيها
 ولزمته وهي تطوع بالانفاق وكذا لو تصدق على مسكين بزيادة
 ماله بريد انها عليه ثم تبين انها ليست عليه مضت الصدقة تطوعا
 وليس له ان يسترد بالاجماع **ذكر الطحاوي** رحمه الله في الصلاة
 عن ابي حنيفة مثل قول زفر وكذا الكفر بالصوم اذا ايسر
 في حلال اليوم فالاولي ان يتم صومه تطوعا وان افطر لا يلزمه
 القضا استحسننا في ابي القبايس يلزمه وهو قول زفر رحمه الله له ان
 السنين والسنين وهو في نفل صحيح بدليل انه لو اداها بها يصح ويصح
 الاقترابه ولو قهقهه يتنقض وضوءه فيلزمه التحرز عن ابطاله
 والقضا ان ابطله كما لو كان شرعه بنية النفل وكما في الحج والصدقة
 بخلاف ما لو قضى الدين ثم تبين انه ليس عليه لان المودي ليس
 بعمل الله تعالى في وائى اداه عوضا عما عليه لملكه ما في ذمته فكان
 معاوضة فاذا لم يسلم له المعوض يرجع بالمعوض ولان عمله
 كان في ادا العرض اما في حق المكفر فمقت كان واجبا عليه حين
 شرع ظاهرا وباطنا ولذلك قال في الظنون فان المرء يخاطب
 بما عنده لا بما عند الله تعالى وذلك العرض الذي شرع منه
 فقد سقط عنه شرعا واما بغيره في النفل نظرنا من الشرع
 لا ايجابا عليه فالاولي له ان يتمه لكن لا يلزمه بشئ ان لم يتمه
 لان الواجب عليه التحرز عن ابطال عمله وهو لم يبطل بالنظر
 لان عمله كان في ادا العرض دون النفل وهو نظير النفل المشروع
 في كل يوم الاولي للمراء ان ياتي به ولا يشي عليه ان امتنع منه ثم الشرع

في كونه

في كونه ملزما لا يكون اقوي من الذر وافتاكة المذراي ما هو واجب
 لا يعينه الايجاب قال لشرع اولي وهذا الاثر لما شرع في الواجب
 فقد عين هذا اليوم لما شرع منه وله ولانه المقيدين في يرجع الى
 النفل فلي ما ذكرنا في الصوم فلا يبيح الزمان فاما بالنفل كالمقيدين
 الله تعالى من رمضان كان ينبغي ان لا يبيح مستغلا لكن الشارح
 نظره بان يفتن صا في نفل وهذا يقتضي ان يكون نفل عبادة في
 له دون ما عليه بخلاف الجمع فان ما ادي من العزف قد سقط
 بالتمسك لكن لم يخرج به من الاحرام فالاحرام عقد لازم لا يخرج منه
 الا بالافعال **الانبي** انه لو فات الجمع لا يخرج منه الاعمال العمرة
 وكذا الواسد الحج يتقي فيه حتى لو جني جناية ثابته يلزمه مثل
 ما لزمه بالجناية الاولى بخلاف الصوم فانه يمكن الحزف عنه
 ولو افسد لا يبيح له الاثر فلزوم ما لا يمكن الحزف عنه لا يدل على
 لزوم ما يمكن الحزف عنه ولا في الجمع عبادته العزف ولا يتوصل اليه الا
 باعتبار مساق وانفاق الاسواق فقضى الشرع انه متى شرع منه
 لزمه الا تمام ليحصل له ثوابه نظرا له ثم اكد النظر بحمله بان
 فيه بعد الاغتسل وواجب عليه ان يمسك وضوءه وكل ذلك زجر له
 عن الاغتسل نظرا له ولا كذا في الصوم والصلاة لتيسر الدخول
 فيه والابتناء به في كل وقت فلم يكن في معنى الحج وان احصر في الحج
 المقنن فيجمل بالهدي فقد اختلفت مثل يجتازهم الله منهم
 من قال لا يلزمه القضا لانه ثم خروجه من الاحرام والاصح انه يلزمه
 القضا لان الاحرام في الاصل لازم والتخلل في الاحرام رد فخرج
 والمشقة عنه فبينا ورا ذلك يبيح صفة اللزوم **وبخلاف**
 الصدقة لانها تمت بالوصول الي (الغفر من زانية لو اتم الصوم ثم تبين
 انه ليس عليه وفي هذا لا يمكنه ابطاله ولو ان رجلا قضى حجة الاسلام
 ثم اوجب على نفسه حجة ثم احرم بينوي الحجة التي اوجها على نفسه
 ونظرا يكون عن التطوع عند محمد رحمه الله فرق بين هذا وبين
 لو نوي حجة الاسلام والتطوع حيث يقع عن حجة الاسلام والفرق
 ان بنية المحضين بطلت عنده للثقة رهن ويبقى اصل البنية الا ان اهل
 البنية تكفي لاداء حجة الاسلام بحكم المعروف فانصرف المطلق اليه وعند
 ابي يوسف رحمه الله يقع عن الحجة المنذورة ولو لم تجز حجة الاسلام
 واحرم للتطوع فهو عا نوي في ظاهر الدواية **وروي** الحسن عن ابي
 حنيفة وهو قول الشافعي رحمه الله انه يقع عن العزف لان التطوع
 لا يحتاج الى البنية فلعن بينه وبين الاحرام بل انه فيصرف الى المعروف

ولان النفل عبارة عن الزيادة ولا يقصور ذلك الا بعد الاصل فقلت بينه
وبقي الاصل وهذا لان بنية النفل نوع سعة منه فيستحق الحجر فعملت
بنية النفل لغوا تخفيف المعنى الحجر يعني مطلق البنية فبحرورات
بتا دي حجة الاسلام بغير بنية كما في المعنى عليه اذا احرم عنه اصحابه
فبنية النفل اول وجه ظاهري روايت ان وقت الغرض في الحج تسع
لا اذا النفل فلا بد في الغرض بنية بنية النفل كالصلاة بخلاف الصوم
فان وقته لا يسع الا اذا النفل وهذا لان الحج عبادة معلومة
بالافعال لا بالوقت فكان الوقت طرفا له لا مضافا اليه لا يميز
الغرض من النفل الا بالتحسين وقوله بتا دي بمطلق البنية قلت
عندنا لا بد في الا بالتحسين وقوله بتا دي بمطلق البنية قلت
تارة يشبه النص وتارة بالدلالة والتحسين في الحج ثابت بدلالة
العرف فالظاهر ان النفل لا يتخذ المشقة العظيمة ثم يشتغل بها
النفل ح بقت الغرض عليه والتحسين بالعرف كالنفل بالعرف كالشري
بدراهم مطلقا اذا لم يوجد العزم بخلافه وما قال يا طلع علي اصله
بالصوم فانه لا يكفي اعتبار بنية النفل بل يجعله معتبرا في الاعراض
عن العزم والمعنى عليه اذن لا يصح به بطريق الدلالة في الاحرام
فتزل ذلك منزلة الاذن اخصا فانما ثبت دية له الحج بالبنية ولو كان
حج حجة الاسلام ونوي التذرين يكون نفلا في الميسر **رجل** اهل
بجرتين معا فصارا في مكة لتقصيهم ثم احضر قال بيعت بالهدي الواحد
والا فلي في هذه المسئلة ان يقول من احرم بعمرتين معا وتحتين
معا انفق احرامه لهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال
محمد والمثنى في رحمة الله الله ينفق احرامه باحدهما لان الاحرام غير
مفقود لعينه بل اذا الافعال ولا يقصور اذا حجنت في سنة واحدة
ولا اذا عمرتين في وقت واحد والعقد اذا خلا عن مفقوده
لم ينفق الاحرام الا باحدهما وفيما سبب الصوم والصلاة فان من
شرع في صومين في يوم واحد او في صلاتين بتكبير واحدة
لا يصير ثلثا في احدهما وهذا في اصل الشافعي رحمه الله
واقول ان عنده الاحرام من الاركان ولهذا لا ينفق الاحرام
قبل اشهر الحج عنده وعند محمد رحمه الله وان كان الاحرام
من الشرايط ففي بعض الاحكام جعل من الاركان الاثري ان
فانت الحج ليس له ان يستديم الاحرام الي ان يردي الحج به في
السنة التي يليه ولو كانت من الشرايط لكان له ذلك كما في
الطهارة للصلاة فاذا كان من الاركان فهو بمنزلة سائر

الاعمال لا يقصور اجتماع المبني منه في وقت واحد كالوقوف للحجتين
والطواف بعمرتين وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله قال
لا ينافي بين العقدين بدليل انه يثبت احدهما وهما متساويان
والاصل انه اذا كان بين العقدين المتساويين منافاة لا يثبت
احدهما كسكاج الاحقين معا واذا ثبت انه لا منافاة لا تفقد
الاحرام بهما كالحج والعمرة ثم اذا الافعال لا يتصل بالاحرام والتساوي
بينهما في اذا الافعال واذا كانت اذا الافعال لا يتصل بالاحرام
لا يمنع انفق الاحرام بهما بخلاف الصوم والصلاة فالشروع
هنا من الاداء يتصل به الاداء والوقت معيار للصوم فله
يقصور اذا الصومين في وقت واحد ثم الاحرام سبب لا لزوم الا اذا
من غير ان يتصل به الا اذا يكون بمنزلة التذرين والتذرين بعمرتين
صحيح والاحرام للحج من الشرايط بمنزلة الطهارة للصلاة
ولهذا لا يصح الاحرام بالحج قبل اشهر الحج ويكون مسندا
الي الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لا حد ركن العبادة
ولا انه لا يتصل به اذا الافعال فالاحرام تكون عند المبيت
واذا الافعال تكون بمكة ولو احرم في اول يوم من اشهر الحج
لنقض واذا الافعال بعد ذلك بزمان فكانت من الشرايط
في الابتداء وان اعطي له حكم الاركان في الانتهاء فكان بمنزلة
الطهارة للصلاة فلا يتحقق المنافسة فيه كمن يظهر اذا
الصلاة اذا عرفنا هذا فيقول عند ابي يوسف رحمه الله كما
انفق احرامه لهما يصيران فصلا لا حدة فلهذا كما قدغ من
الاحرام جبا وان اذا الاعمال والمنافاة بينهما متحققة فيصير
رافعا لا حدهما وعليه دم لرفعهما ويحذف في الاخرى فان كان
احرم بعمرتين فعليه فقط العمرة التي رافعهما وان كان احرم
بجنتين فعليه فقط عمرة وحجة لرفعهما وحدهما وعند ابي
حنيفة رحمه الله لا يصير رافعا لا حدهما ما لم يشتغل بالبدن
لا ضري في ظاهرها رواية كما يشير الي مكة لا اذا الاعمال
يصير رافعا لا حدهما وفي الرواية الاخرى ما لم ياحذ في
الطواف لا يصير رافعا لا حدهما لا لما لم يثبت الاحرامات
امنه الا يثبتا فيا يفت بدل السهول من الابتداء وانما المنافسة
في الاعمال فالتم يسعمل بعمل احدهما لا يصير رافعا لا حدهما
التخلاف اما يظهر فيها اذا احضر قبل ان يسير الي مكة فعليه
قول ابي حنيفة رحمه الله بيعت بهديين المتخلف لانه محرم

با حرامين وعند ابي يوسف رحمه الله بيعت بيهدي واحدا لا
 صار رافضا لا حرهما فاما احقر وهو محرم با حرام واحد
 وعند محمد رحمه الله لم ينفذ الا احرام واحد فلا بيعت الا بهدي
 واحدا وان كان سارا في مكة ثم احضر فاني بيعت بيهدي
 واحدا لا صار رافضا لا حرهما حينئذ ربي على الاخر فقلية
 دم للرفق ودم احقر للتحلل واما ضم القضا فان كان اهل
 بعثتين فقلية قضا عمرتين وان كان اهل تحجنتين فقلية قضا
 حجتين وعمرتين والله اعلم **باب**
 من غصب الصبي والحر والعبد ووديعتهما وما يضمنان من ذلك
 وما لا يضمنان **اصل الباب** ان الضمان الواجب بسبب الفعل
 يستوي بين البالغ والصبي والحر والعبد والعاقلة والمجنون
 والمأذون والمحجور لان الفعل اثم ما رسيب للضمان لكونه
 اتلاف حقيقة واضرار بالمالك دفعا للضرر عنه وذلك لا يختلف
 باختلاف المتلف ولا بعلم به المحجر اما العتقات الواجب بسبب
 القول يختلف بالحري والرق والكبر والصغر والاذن والحجر
 فالصبي لا يواخذ به اصلا لعدم اهليته كما لو اقر على نفسه
 بالدين او كفل الادب النجاة اذا كان ما ذونا لا من
 ضرورات النجاة وضرورته ملحقا بالبالغ والعبد لا يواخذ
 بضمن الاقوال في الحال اذا كان محجورا لكن يواخذ به بعد
 العتق لانه مماثل اهل الاتزام وله قول معتبر لانه لا يواخذ
 به لحق المولي في اذال حق المولي ظهر قوله في حقه الا نري انه لو
 كفل بمال او اقرب بين يواخذ به بعد العتق وهذا لان القول
 اثم كان سبب للضمان لا امر يرجع الي ذاته بل يجعل الشارع
 اياه سببا في ان يختلف باختلاف الاحوال ولهذا يجزي
 فيه العتق فيقول بين المحجر والصبي جبر عليه لعدم اهليته لانه
 لا مانع من تفرده بضرره لصدوره من المالك ولا ضرر لغيره
 في تضرره فعلم ان الامتناع لعدم اهليته بخلاف العبد
 لان تضرره صادف حق غيره فيكون الامتناع لاجل الغير فاذا
 زال المانع يظهر اثره في حقه وهذا لان الهمة قائمة في قول
 العبد فلا يخل قوله في حق المولي حتى لو استغنى الهمة بغير
 قوله في حقه كما لو اقر على نفسه بالعتق من خلاف الفعل
 لان وجوده محده وحقيقته وهو امر معاين لا يجري فيه
 الهمة **وحرف** اخذ الدين مبي وجب على العبد بسبب

يظهر

يظهر في حقه وفي حق المولي ينقل بكسبه ورقبته وتحت طبع المولي
 به يعني بالرفع او الغذا او البيع والعداوان وجب بسبب
 لا يظهر في حق المولي لا تحت طبع المولي **وحرف** احزان من
 اشغل محجورا عليه بغير اذن وليه وبلغ المحجور عليه ان تلف
 بسبب اشغل لم يان لم يتحلل بينهما فغل احزان يوجب ضمانا على
 المستعمل لان اشغل المحجور عليه بسبب التلغف وليس بها شقة
 من تلف لان التلف لم يحصل من نفس مقله واما حصل من اثر مقله
 اثم في بعد الاستعمال فكانت بسببه وهو متقدم في هذا التسيب
 والمنفذ ياتي يضمن اذا تضرر اضافة التلف الي المباشرة اذ اثم
 يتحلل بينهما فغل تحت رقت رت الاضافة الي المباشرة في
 مضافا الي المسبب واذا تحلل الضمان الي المباشرة كالدافع مع
 الحافز والممسك مع القاتل وكما لو دفع الي صبي سيف فقتل
 به نفسه لا يضمن الدافع ولو سقط من يده فقتله يضمن
وحرف احزان من اودع عند صبي محجور او عند محجور بالافاضة
 لاضمان علي الصبي اصلا وعلي العبد ضمانا بعد الاعتيق عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف والثاني في رهما
 الله يضمنان في الحال لما بينا **وحرف** احزان المقصوب منه
 بخير بين تضمن الغاصب وبين تضمن غاصب الغاصب لان كل
 واحد منهما غاصب في حقه بالذات يده او يد ثابتة واثبات
 يده علي ماله وتضمن ابيا احزان يدي الاخر حصل منه الضمان
 اذ لم يحصل لانه لا يتمكن من تضمن احدهما الا بواسطة تملك
 العين منه لان اذ الضمان يوجب المالك في المضمون ويعده ملكه
 من احدهما لا يتمكن من تملكه من احدهما في الاخر ضرورة بخلاف
 المحتال عليه اذ اقامت منسب لانه ابراه بشرط وصول المال اليه
 اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله عند محجور عليه غضب من رجل
 الف درهم وادعها عند محجور مثله فهلك في يده فالمسئلة
 علي وجهين اما ان كانا اثنين او ثلثة وكلا وجه علي وجهين
 اما ان يكون الا بداع بالاعتق والمنا والرق بالقول وهلك المال
 او استهلك والمقصوب مال المولي او مال الاجمعي والثاني في عبد
 او حراما الفصل الاول اذا كانا عبد بين محجورين والمقصوب
 مال الاجمعي وهلك في يد الثاني فحضر صاحب المال والموليان
 والعبدان فاقام المقصوب منه البينة على العقب والاداع
 شرط حضره المولى لان الضمان عليهما وشرط حضره

العبد بين لان دعوي العمل عليهما وشرطا اقامة البيعة لان العصب
 في حق المولىين لا يثبت باقرار العبد واذ اثبت ذلك فالمعصوب
 منه بالحيا وان شأنته العبد الاول وان شأنته الثاني لان كل
 واحد منهما غاصب في حقه يقتضي ماله بعينه حق والعبد المحجور
 عليه في العصب والحرسوا فله ان يحتار بينهما شرا ويباع ذلك
 العبد في دينه او لعده المولى كما في ساكنه الذين فان احتار
 بقتين احدهما برمي الاخر لما ذكرنا هكذا اطلق محمد رحمه الله الجواب
 وذكر ان سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله ان يوجب براءة الاخر
 اذ ارغب من احتار بقتين بذلك او يقتضي عليه فاما قتل العقب او
 الرضا لا يبرر الاجد لانه متى وجد الرضي او العقب صار المعصوب
 ملكا لمن عليه الضمان فصار كانه يباع منه فاذا اراد ان يبطل
 ملكه من الاول وملكه من الثاني بعد ذلك لا يقدر فاما قتل
 العقب او الرضي لم يصير ملكا له فكان له ان يقتل الثاني كما في
 الاصيل مع الكفيل اذا احتار بلسيعة احدهما لم يبرر الاجرة فان
 احتار بقتين العبد الاول فذفع مولاة او فداءه لا يرجع مولاة
 علي العبد الا حرقا فقتل وجب ان يرجع لان مولي العبد الاول
 لما ضمن ملك المعصوب من وقت العصب فقتل ان العبد الاول دفع
 ماله الي العبد الثاني بغير اذنه فيجب ان يرجع علي الثاني كما في
 الغاصب اذا امن فانه يرجع علي الغاصب الثاني بقتله انما لم يرجع
 لانه لم ينفذ الرجوع لان مولي الاول لو رجع علي الثاني بهذه العدة
 كان لمولي الثاني ان يرجع علي مولي الاول فاحتد منه عمن ما اخذ
 منه الاول لان العبد الاول صار غاصبا للعبد الثاني بالاستئصال
 وانه فعل فينوا خذ به في الحال كما لو دفع اليه سكين فتسقط من
 يده فتعثره فلو ضمن مولي الاول مولي الثاني كان لمولي الثاني
 ان يخذ منه عمن ما اخذه منه لانه بدل كسب العبد الاول
 لان هذا المال بدل المعصوب والمعصوب انما صار ملكا الاول
 بعصب العبد فكان بدل كسب العبد الاول فكان للثاني ان
 يخذ عمن ذلك من الاول لما صار غاصبا للثاني والثاني تلف بذلك
 العقب يعني لانه استحق رتبة الثاني بالدين والمستحق بالدين
 كانت له وتلف العبد الثاني بسبب العقب لا العبد الاول لان الاستئصال
 انما يتم بالعقب ولم يتخلل بين العقب وتلف الرديئة ففعل فاعل
 محتار رواه لم ينفذ الرجوع لا يرجع حين يقتل فاذا عتق يرجع
 عليه مولي العبد الاول لانه وجد سبب الرجوع وهو ملك المعصوب

بغير اذنه

بادا الضمان الا انه استنع الرجوع لعدم الفائدة فاذا عتق ارتفع
 المانع فيرجع لانه لو رجع عليه لا يرجع العبد المقتل عليه فيعتد
 الرجوع وانما قلنا ذلك لان الثاني لو رجع امانا يرجع في
 بال استئصال او يكون مودع الاول لا وجه الي الاول لان الثاني
 خروقت الرجوع واستئصال الحرير فانه ليس بتقدي فلا يرجع
 الضمان فان قتل وقت الاستئصال كان عبدا وانما يرجع عليه بذلك
 الاستئصال وذلك الاستئصال كان بعد ما قتل له العبد في حق نفسه
 بمنزلة الحر لانه اهل التصرفات الا انه فيما يقتضيه به مولاة اعتبر
 بمبدأ من الضرر عن المولى فاذا زال حق المولى بالاعتق كان
 بمنزلة الحر من الاصل في التصرفات فيظهر انه كان مستعلا بالحر
الانري انه لو اقر او كفلا لا يبيع للحال واذا عتق مع واحد بذلك
 واذا لم يكن للثاني حق الرجوع علي المولى كان بقتين مولي العبد
 الاول اياه مقتبة فيرجع ثم اذا عتق الاول يرجع الثاني علي الاول لان
 الثاني كان مودعه والمودع يرجع علي المودع بما لحقه من الضمان
 لانه عاملا له في الحفظ كما في الحر ولا يرجع عليه قتل الاعتق لان
 الضمان لحق الثاني بالضرورة من الاول وضمان الحرور منه ضمان
 الكفالة والعبد لا يبرأ من ضمان الكفالة ما لم يقتل هذا اذا اختار
 صاحب المال بقتين العبد الاول فان احتار بقتين العبد الثاني
 خير مولاة بين الدفع والعدا وكان له ان يرجع في رتبة العبد
 الاول لان الاول استعمل العبد الثاني حين ناوله الرديئة ولم
 يتخلل بين استئصاله وبين تلف الرديئة ففعل فاعل محتار لان
 استئصاله انما يتم بقتله وبعد ذلك لم يبرأ من ضمان الحق العبد
 الثاني لحقه باستئصاله فكان لمولي الثاني ان يرجع علي الاول والرجوع
 ههنا مقتبة لانه لا يرجع بعين ما دفع لانه دفع الضمان الي المعصوب
 منه ويرجع علي مولي الاول فكان مقتبة بخلاف الفصل الاول ثم
 لا يكون لمولي العبد الاول ان يرجع علي مولي العبد الثاني لان مولي
 الثاني لما رجع علي مولي الاول كان قزار الضمان علي الاول فملك
 المعصوب بالضمان بين وقت العصب فكان الجواب فيه كالجواب
 في اذا احتار المعصوب منه بقتين الاول فلا يرجع الاول علي مولي
 الثاني الا بعد عتق الثاني ثم يرجع الثاني علي الاول بعد
 عتقه علي ما ذكرنا **الفصل الثاني** اذا كان الاول عبدا والثاني
 حرا عند محجور عليه عصب من اجنبي الف رديئة الي حر فملك
 في يده بحر المعصوب منه في التفتين فان احتار بقتين العبد كان

لمولاه ان يرجع علي الحر فرق بين هذا وبينها اذا كانا عبيدين والفرق
ان ثمة الرجوع غير مقيد لانه لو رجع كان للثاني ان يرجع
عليه ثانيا ما اخذ لان العبد الاول استقل العبد الثاني والعبد
محل للعصب والعصب باثبات اليد عليه فاذا استقله فقد
اثبت به عليه ولهذا قلنا انه لو امر عبد صغير او كبير ان يتقل
رحل فقيل بخاطب مولاه بالدفوع او العدا ثم يرجع بالقتل علي
الامر لانه صار غاصبا له بالاستقلال ولهذا لا يرجع علي العاقلة وان
وجب الضمان بسبب القتل لان وجوب الضمان علي الامرائي كان
بسبب العصب ولهذا اسوي بين الصغير والكبير لعدم التفاضل
في محله العصب والعصب من المحجور بسبب وجوب الضمان اما هنا لو
ضمن المولي الحر لم يكن للحر ان يرجع عليه لان لا يستقل ولا يكون مودعا
اما بالاستقلال لان استقل الحر برضا له ليس بقيد وانما يكون مودعا
لان العبد محجور عليه فلا يواخذ بضمان الاقوال في الحال ثم اذا ضمن
الحر يرجع علي العبد بما ضمن اذا عتق لانه مودعه غير رجوع عليه بما
لحقه من الضمان ولو ضمن المقتوب بنية الحر لا يرجع علي العبد حتى
يعتق لانه لو رجع عليه انما يرجع لانه مودعه وقد ذكرنا ان هذا
الضمان لا يجب قبل العتق بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة امر
يرجع لانه استعمل عنده **الفصل الثالث** اذا كان الاول حرا
والثاني عبدا اصر عصب من رجل العدم وادعها عبدا محجورا عليه
فهلكت بحر المال بين ثقتين الحر والعبد فان ضمن الحر لا يرجع
علي العبد لانه ملك المقتوب باء الضمان فثبت ان ادع ملك نفسه
عبدا محجورا عليه وملكه بي يده وان اختار ثقتين العبد وبيع
العبد او فراه المولي كان لمولي العبد ان يرجع علي الحر لوجهين
احدهما انه استعمل عند الغير بغير اذن مولاه ولحقه ضمان فرجع به
علي من استعمله لان المستعمل حر من اهل وجوب الضمان عليه في الحال
ومن الوجوب فابدية كما لو دفع اليه سكيناً فمسقط من يده ففقر
والثاني ان العبد مودع الحر فاذا لحقه ضمان يرجع به عليه
كما لو كان حريين **الفصل الرابع** اذا كان المقتوب مال المولي
وهما عبيدان عبد عصب من مولاه الف درهم وادع عبدا محجورا
عليه ما ولم فهلكت فالمالك لا يضمن عنده لانه لا يستوجب علي عبده
دينا لان فابدية الوجوب الاستيفاء والاستيفاء ان يكون من
الرفقة او الكسب وكلاهما ملك المولي لكن ان يضمن الثاني لانه يثق
ماله بغير حق فرق بين هذا وبينها اذا كان المقتوب مال الاجنبي

ومن الاول حيث لا يرجع علي الثاني في الحال وان ملكه باء الضمان
والفرق ان المقتوب اذا كان مال الاجنبي فرجوع مولي الاول علي
الثاني غير مقيد علي ما ذكرنا وهذا مقيد وبينا به وهو ان ما اخذ
مولي العبد الاول بدل المقتوب والمقتوب كسب العبد الاول فكان
الضمان بدل كسب العبد الاول ولو رجع مولي العبد الاول علي
الثاني كان لمولي العبد الثاني ان يرجع عليه بما اخذ منه عين
ما اخذ اما اذا كان المقتوب مال المولي لو ضمن مولي الاول الثاني
لم يكن لمولي الثاني ان يرجع عليه وبما اخذ منه عين ما اخذ لانه
ليس بدل كسب العبد لانه بدل المقتوب والمقتوب ليس بكسب
للعبد بل كان مملوكا للمولي قبل العصب فلا يكون له ان يرجع عليه
ثقتين ما اخذ لو رجع ليرجع في رفقة العبد الاول والرفقة غير
المأخوذ فكان الثقتين مقيدا ومن المستثنى رجعهم الله من قال
انما اختلفت الجواب باختلاف الموضوع موضوع المسئلة الاولى
فيها اذا كانت قيمة العبيدين علي السوا فلا يبيد الرجوع وموضوع
المسئلة الثانية فيها اذا كانت قيمة العبد الاول اقل من قيمة
العبد الثاني فكان الرجوع مقيدا او مبنيا كان لمولي الاول ان
يضمن الثاني فاذا ضمن وبيع رفقة الثاني واخذ منه يرجع مولي
الثاني علي مولي الاول ثقتين رفقة الاول بما اخذ مولي العبد
الاول علي الثاني الا اذا عتق فيرجع عليه حينئذ فان قيل
وجب ان لا يرجع علي بعد العتق لانه لو رجع رجع بالعصب وقد
استوفي مرة حيث يبيع رفقة العبد الثاني واخذ منه فب ي
سبب يرجع عليه مرة اخرى قيل له انما يرجع مرة اخرى لانه
لما عتق الثاني صار بي حق الثاني كان الاول ادع الحر لانه
واستقل الحر برضا له لا يوجب الضمان وما اخذ من مولي العبد
الاول كان ضمان بسبب وكان محجورا علي اذا ذلك فكان له الرجوع
علي الثاني كالعبد المرحون اذا سعي في الدين بعد ما اعتقه
المراهن وهو محسر يرجع العبد عليه اذا ايسر لانه يثق حينئذ
المولي وهو محجور عليه ثم اذا رجع علي العبد الثاني لا يكون للثاني
ان يرجع علي الاول وان كان الثاني مودع الاول الا اذا عتق
الاول لما ذكرنا **الفصل الخامس** اذا كان الاول عبدا والثاني
حرا عند محجور عليه اخذ من مال مولاه الف درهم وادعها حرا
فهلك كان لمولاه ان يضمن الحر لانه غاصب واذا ضمن الحر لا يرجع
هو علي مولي العبد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة انما يرجع

بحكم الاستعمال واستعمال الحر لا يرجب الضمان لكن يرجع على العبد اذا
 عتق يكون مودعه له فترجع عليه كالمجور اذا اكل لغيره بواخذ
 به بعد العتق كذلك هذا ثم اهاد محمد رحمه الله المسائل وذكر
 مكان الهلاك الاستهلاك فتد رحمه الله عبد مجور عليه عصب
 من اجنبي الف وارودع عبد المجور عليه اهد فاستهلكه
 الثاني اودعه له لرجل لا يعرف فالمفصوب منه بالخيار على
 ما ذكرنا فان احدث رقتين الثاني لم يرجع مولي الثاني على الاول
 بشي فرق بين هذا وبيننا اذا هلك في يد الثاني والعرف
 ان هذا يخلل بين الاستعمال والتلف فقلنا على تحت وهو
 الاستهلاك فكان وجوب الضمان على الثاني مضافا اليه
 الاستهلاك لا الي الاستعمال فلم يكن لمولي الثاني ان يرجع على الاول
 كما لو حفر بيرا وجا اخر ودفعه لا يكون الهلاك مضافا اليه
 ومما لم يخلل بين التلف والاستعمال فقلنا على تحت فكان وجوب
 الضمان مضافا الي الاستعمال فترجع على المستعمل وان احدث رقتين
 العبد الاول كان لمولي الاول ان يرجع على الثاني فرق بين هذا
 وبيننا اذا هلك في يد الثاني حيث لا يرجع الاول على الثاني
 والعرف ما ذكرنا ان ثمة لورجع الاول على الثاني كان للثاني
 ان يرجع على الاول بسبب الاستعمال فخذ منه حين ما احسن
 فلا يعيد على ما مر ما هنا لورجع الاول على الثاني لم يكن للثاني
 حق الرجوع على الاول اصلا فاد الرجوع فترجع اذا رجع مولي
 الاول على الثاني ثم عتق الاول لم يرجع مولي الثاني على الاول
 بما ضمن فان قتل وجب ان يرجع لانه ضمن له العبد الاول بعقد
 الودعة الخلف عما يلحقه من الضمان بسبب قبض الودعة متى
 عتق قتل له نعم لكن انما ضمن له الخلاص لانه في القبض عما مله وهذا
 الضمان وجب بالاشهلاك وما وجب عليه من الضمان بالاشهلاك
 فالاول ما ضمن له لان الثاني في الاستهلاك غير ما مله الفصل
 الثاني اذا كان الاول حرا والثاني عبد او قد استهلك العبد
 حرا عصب من رجل الف قد فقهنا الي عبد مجور عليه ودعة
 فاستهلكها العبد بحرا المفصوب منه فان ضمن الحر لم يرجع
 الحر على العبد بشي حتى يفتق عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
 وعند ابي يوسف رحمه الله يرجع للمحال لانه ظهر ان الحر اودع
 ماله عبد المجور عليه فاستهلكه ولو كان كذلك فالعبد لا يضمن
 للمحال عندهما وهل يضمن بعد العتق فهذا اعلى وجهين

اما ان كان العبد كبيرا او صغيرا فان كان كبيرا يضمن وان كان
 صغيرا لا وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن للمحال في الوجهين
 وهي مسئلة اداع العبد والصبي ما يذكر وان احدث رقتين
 العبد لم يرجع على الحر وان كان مودعه لانه ضمن بسبب الاستهلاك
 لا بسبب الاداع استشهد محمد رحمه الله بما لو استردع هذا
 العبد شيئا فوقع على رجله فقتره ضمن الحر ولو فعل ذلك بنفسه
 او بغيره لا يضمن لما ذكرنا **الفصل السادس** اذا كان الاول
 عبدا والثاني حرا عصب من رجل الف قد فقهنا الي اخر فاستهلكه
 الحر بخبر المفصوب فان ضمن الحر لا يرجع على العبد في الحال
 ولا بعد العتق لانه ضمن بالاشهلاك وان ضمن العبد يرجع مولا
 على الحر لانه يبين ان العبد اودع ملك المولي حرا وقد استهلكه
 والرجوع معينه فكان لم ان يرجع عليه ولا يرجع الحر على العبد
 لا قبل العتق ولا بعده على ما ذكرنا هذا الذي ذكرنا اذا كان
 الاول اداع بالمال وله اما اذا كان بالقول اما الفصل الاول وهو
 ما اذا كانا عبيدين والمفصوب مال الاجنبي وقد هلكت قال رحمه
 الله عند مجور عليه عصب من رجل الف وقال لعبد اخر مجور
 عليه حده هذا المال ليكون ودعة عندك فاخذ منه هلكت عنده
 بحرا المفصوب منه فان احدث رقتين العبد الثاني لم يرجع مولي
 العبد الثاني على مولي العبد الاول فرق بين هذا وبيننا اذا كان
 الاول اداع بفعل والمسئلة بحالها والعرف ان الاداع اذا كان بالفعل
 صار الاول مستملا للثاني بالفعل والعبد المجور بواحد يقين
 الا فبالحال اما هنا صار الاول مستملا للثاني بالقول والمجور
 لا يراخذ بضمان الاقوال لقيام الحجر الشرعي فلا يرجع الثاني على
 الاول للمحال وانما يرجع عليه اذا عتق مثله اذا دفع الاول اليه
 سكبنا ليكون ودعة عنده ونسقط من يده فقتره فالت
 بضمن الاول لانه صار مستملا له بالفعل ومثله لو قال له حذ هذه
 ان سكبنا لتكون ودعة عنده فاخذها الثاني ونسقط من يده
 فقتره فالت لا يضمن الاول للمحال وانما يضمن بعد العتق
 الا نزي ان العبد المجور الكبير والصغير اذا امر عبد امير
 او كبير اما ذون او مجورا ليقبل رجلا فقتل بخاطب مولي المامور
 بالذبح او القتل لا يرجع على مولي المامور لانه لو رجع انما يرجع حكم الامر
 وقول المجور باطلا لا يرجب شي على المولي كما لو اقر به ب او كفل
 بما كان عتق الا عرفان كان كبيرا وقت الامر يرجع مولي المامور

بالاقل من قيمة الما مور ومن الارس فان المانع حق المولي وقد زال
 كما لو اقر بغيره او كفل بحال بخلاف ما لو اقر بجنابة حيث لا يواخذ
 به اصلا لانه اقرار على المولي فلم يبيع اصلا وان كان صغيرا وقت الامر
 لا يواخذ به لان الصبي ليس من اصلا لا التزام فلا يواخذ به كما لو اقر
 بالدين فان اختار تقنين الاول كان لمولي الاول ان يرجع على الثاني
 فترقب بين هذا وبينها اذا كان الاداع بالفعول والمسئلة في لها والفرق
 ان الاداع اذا كان بالفعول فرجوع الاول على الثاني لا يبيد على
 ما ذكرنا اما اذا كان الاداع بالقول يبيد لانه لو ضمن الاول الثاني
 لا يرجع الثاني عليه لما قلنا فيبيد الرجوع فان عتق الاول كان
 للثاني ان يرجع على الاول لانه مودعه وقد لحقه ضمان بسبب
 قبض الوديعة فيرجع عليه وان كان الاداع بالقول لان المحمور
 عليه يواخذ بضمان الاقوال بعد العتق وان عتق العبد الثاني
 بعد ذلك لم يرجع عليه الاول لان الثاني مودع فلا يضمن الا بالتقدي
 ولم يبرح حد التقدي **الفصل الثاني** اذا كان
 الاول عبد والثاني حرا عند محجور عليه غضب من رجل العتق
 ثم امر حرا بعصاة وديعة فقبضها فمهلك في يده بخبر المقتضوب
 منه فان ضمن الحر لا يرجع على العبد حتى يعتق لما قلنا وان ضمن العبد
 رجح مولي العبد على الحر لانه ظهر ان العبد اودع ماله من حر وقد
 قبض الحر بغير إذن المولي فله ان يضمن الحر والنظير معتد لانه لو
 رجح عليه لا يرجع الحر عليه لانه ضمان قوله عبي ما ذكرنا لكن يرجع
 على العبد اذا عتق لانه مودعه وقد لحقه العهدة والعبد يواخذ
 بضمان الاقوال بعد العتق **الفصل الثالث** اذا كان
 المقتضوب مال المولي وهما عبدان والرابع اذا كان الاول عبد والثاني
 حرا والجواب فيها ان المولي ان يضمن الثاني لانه لو ضمنه لا يرجع عليه وانما
 يرجع على العبد الاول اذا عتق فكان التقنين مفيد **الفصل**
 الخامس اذا كان الاول حرا والثاني عبد ار الما مال الاجنبي حرا
 غضب من اجنبي الف ثم امر عبد محجور عليه بقبضه وديعة فقبض
 وهلك في يده بخبر المقتضوب منه فان ضمن الحر لا يرجع على العبد
 بشي لا يقتل العتق ولا يبيده لانه ظهر ان الحر اودع مال نفسه ولم
 يوجد من المودع بعد فلا يضمن المودع وان ضمن العبد يرجع مولي
 العبد على الحر لان الحر مودع بضمان القول في الحال فاذا الحق
 مودعه ضمانا بغير بعد منه كان له ان يرجع على مودعه الحر
 فاذا عتق العبد بعد ذلك لا يرجع الحر عليه لان الحر ادي الضمان

فقد ملك المقتضوب فتيين انه اودع مال نفسه من العبد فلا يضمن
 العبد من غير تقدي ولم يوجد **الفصل السادس** اذا كانا عبيد
 وقد استهلك الثاني عبد محجور عليه غضب من اجنبي الف فامر عبد
 محجور بقبضه وديعة فقبضه واستهلكها بخبر المقتضوب منه فان
 ضمن الثاني لا يرجع مولي الثاني على الاول عتق العبد الاول ولم يعقب
 لان الثاني يضمن بالاستهلاك لان الثاني مودع الاول ولا يلزم عهده
 استهلاكه وان اختار تقنين الاول رجح مولي الاول في رقبة العبد
 الثاني لانه ظهر ان عهده اودع ماله عند الثاني فكان له تضمنه
 واذا ضمن الثاني فليس للثاني ان يرجع على الاول فيبيد التقنين
 فاذا رجح ثم عتق العبدان لم يرجع احد العبد على صاحبه اما انما
 الثاني على الاول فلما مرانه لم يلزم عهده الاستهلاك واما الاول
 فلان من له الضمان وهو موله استوفى الضمان مرة فلا يضمن مرة
 اخرى **الفصل السابع** اذا كان الاول حرا والثاني عبدا
 حر غضب من اجنبي الف فامر عبد محجور عليه بقبضه وديعة
 فاستهلكها بخبر المقتضوب منه فان ضمن الحر لا يرجع على العبد
 حتى يعقب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف
 يرجع للمال لان الحر ملك المقتضوب بالاضمان وظاهر انه اودع
 مال نفسه عبدا محجورا فاستهلكه فكان على الخلاف على ما ذكرنا
 وان اختار تقنين العبد لا يرجع على الحر جال لانه ضمن بالاستهلاك
 وهو لم يلزم ضمان الاستهلاك **الفصل الثامن** اذا كان الاول عبدا
 والثاني حرا عند محجور غضب من اجنبي ادم موله الف فامر
 حرا بقبضه وديعة فقبض واستهلك فان كان المقتضوب منه
 اجنبي محمورا فان ضمن الحر لا يرجع على العبد بشي عتق العبد ولم
 يعقب لانه ضمن بالاستهلاك لا بقبض وان ضمن العبد كان موله
 ان يرجع على الحر لانه ملك بالاضمان فيظهر ان العبد اودع
 ماله من حر واستهلكه الحر وليس للحر ان يرجع على العبد ولا
 على المولي فكان التقنين مفيد او ان كان المقتضوب منه المولي
 يضمن الحر ولا يرجع الحر على احد لانه ضمن بالاستهلاك ثم اعاد محمد
 رحمه الله هذه المسئلة بقبضها فبما اذا كان العبد تملكه
الفصل الاول وهو اذا كان المال مال الاجنبي والاداع بالمشاء
 وهلك في يد الثالث قتال رحمه الله عند محجور عليه غضب من
 اجنبي الف منه فبما الي عبد محجور عليه وديعة ودفنها الثالث
 الي عبد اخر محجور عليه وديعة فمهلك عند الثالث بخبر

المعضوب بين تقنين اسمهم لان كل واحد منهم غاصب في حق
 فان اختار تقنين الاول مولى الاول بالخير بين تقنين الثاني
 او الثالث لان المولى الاول لما ضمن عقد ملك المعضوب فصار
 العبد الاول دافعاً ملك مولاة الى الثاني والثالث الى الثالث
 فكان له تقنين ابهاماً فان ضمن الثاني مولى الثاني يرجع
 على الاول وان صار الاول مستعلاً له بالفعل لان الثاني صار مستهلكاً
 به فغلبه الى الثالث فكانت تملك الثاني مضافاً الى استهلاكه لا الى
 استئصال الاول فلا يكون مولى الثاني ان يرجع على الثاني حيث
 يعتق الثالث لانه لو يرجع على الثالث بسبب العصب كان مولى
 الثالث ان يرجع على مولى الثاني بسبب الاستئصال لانه لم يوجد
 من الثالث استهلاك فكانت تملك ماله رقبته الثالث مضافاً
 الى استئصال الثاني فكان الثالث ان يرجع على الثاني
 في عين ما اخذ منه الثاني فلا يعتق على ما ذكرنا فاذا عتق
 الثالث لان يرجع عليه لما قلنا من قبل فاذا ضمن الثالث
 بعد ما عتق كان الثالث ان يرجع على الثاني بعد ما عتق
 الثاني لان الثالث مودع الثاني وقد لحقه ضمان الا انه لم يرجع
 على الثاني مادام الثاني عبداً لانه لا يواحد ضمان الاقوال
 فاذا عتق بواحد هذا اذا اختار مولى العبد الاول تقنين
 الثاني فان اختار تقنين الثالث رجح مولى العبد الثالث
 على مولى الثاني لان العبد الثاني استعمل العبد الثالث فاذا
 رجح الثالث على الثاني استغنى الضمان على الثاني فصار
 كان مولى العبد الاول ضمن الثاني في الابتداء ولو ضمنه ابتداء
 لا يرجع على الاول عتق او لم يعتق ويرجع على الثالث اذا عتق
 الثالث كذا نكدها اذا اختار المعضوب منه تقنين العبد
 الاول وان اختار تقنين العبد الثاني وباعه لم يكن مولى
 العبد الثاني اساع العبد الاول لا قبل العتق ولا بعده وكان
 الجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار المالك تقنين العبد الاول
 واختار مولى الاول تقنين الثاني في ان لا يرجع مولى الثاني
 على الاول لا قبل العتق ولا بعده وله تقنين الثالث بعد
 العتق لا قبله واذا ضمن مولى الثاني العبد الثالث بعد العتق
 كان للعبد الثالث ان يرجع على الثاني بعد العتق ايضاً لان
 الثالث مودع مودعاً لحقه ضمان من غير تقدي منه فكذا اذا
 اختار المعضوب منه تقنين الثاني ولو اختار تقنين العبد

الثالث وباعه فيه كان مولى الثالث ان يرجع وفيه العبد
 الثاني لان الثاني استعمل الثالث بالدفع اليه فكانت تملكه
 الثالث مضافاً الى استئصال الثاني فكان له تقنين على
 الثاني وليس لمولى الثالث ان يرجع على الاول لان الاول
 لم يستعمل الثالث ولم يجز بينهما عيب يوجب الرجوع واذا رجع
 الثالث على الثاني ثم عتق الثالث رجح مولى الثاني بما
 لحق عبده فاذا عتق العبد الثاني انتبه العبد الثالث بما
 ضمن لان الثالث كان مودع الثاني وقد لحقه ضمان من غير
 تقدي يرجع عليه اذا صار اسعاً لوجوب ضمان العبد ثم ذكر
 محمد رحمه الله الاستهلاك مكان الهلاك والمسئلة في لها يجبر
 المعضوب منه فان ضمن الاول كان له ان يرجع على اي العبد
 الثاني فان اختار تقنين العبد الثاني كان مولى الثاني تقنين
 العبد الثالث لان الثاني ملك المعضوب من حين قبضه العبد
 بضمه وتضمنه مسيداً لانه مبيى ضمن الثالث لا يكون مولى
 الثالث الرجوع على الثاني لان الثالث صار مستهلكاً وان
 اختار تقنين الثالث لم يرجع مولى الثالث على الثاني لا قبل
 العتق ولا بعده لان العبد الثالث مودع استهلك المودعة
 وضمن بالاستهلاك فلا يرجع على احد لا بالاستعمال ولا بالابتداء
 وان اختار المعضوب منه تقنين الثاني العبد لم يكن للثاني
 الرجوع على الاول عتق او لم يعتق لان الثاني صار مستهلكاً
 بالدفع اليه الثالث وكان مولى الثاني ان يضمن الثالث لان
 تضمنه مسيداً لانه ليس للثالث حق تقنين الثاني لانه
 ضمن بالاستهلاك وان اختار المعضوب منه تقنين العبد الثالث
 لم يرجع على احد لا قبل العتق ولا بعده لان ضمن بالاستهلاك
الفصل الثاني اذا كان الايداع من الاول بالفعل والايداع
 من الثاني بالتقنين وهلك المودعة بحبر المعضوب فان اختار
 تقنين الثالث وبيع منه لم يكن مولاة تقنين الاول قبل العتق
 ولا بعده لان الاول ما استعمل الثالث ولا اودع عبده ولا غصب
 مال مولاة لان مولى الثالث ملكه من حين قبض الثالث وثمن
 الاول كان قبل قبض الثالث ولا يرجع مولى العبد الثالث على
 الثاني قبل العتق ويرجع بعده لان الثاني صار مستهلكاً
 لثالث بالتقنين لا بالفعل فهو اخذ به بعد العتق لا قبله وان اختار
 المعضوب منه تقنين العبد الثاني كان مولى الثاني ان يرجع في

رتبة الثالث لانه يتبين ان الثاني اودع مال مولاه وتضمن الثالث
 مستبعد لان حقه عليه عاجل وحق الثالث احدث لانه يرجع بعد العتق
 فاذا رجع عليه الثاني يرجع مولي الثالث على الثاني بعد العتق لانه
 غيره في ذلك وذكر في بعض الروايات مكان الثاني الاول يعني اذا
 احتسب وتضمن العبد الاول وذلك عن خط وقع من الكاتب او اراد به
 الاول في حق الثالث الاول العبد فان الثاني في حق الثالث
 واذا رجع مولي الثالث على الثاني بعد ما عتق الثاني لا يرجع العبد
 الثاني على العبد الثالث عتق الثالث ام لا لان الثالث لم يستعمل
 الثاني ولم يودعه ساقا في الكتب ليس لمولي العبد الثاني
 ان يرجع على العبد الاول بتفصيل ولا كثير عتق الاول ولم يعتق اياه
 مولي العبد الثالث ولم يحضر فلا ضمان على الاول في شيء من ذلك لان
 الثاني خالف امره ومن الناس من حلف في هذه الحروف وقال ينبغي
 ان يرجع علي الاول لان الاول استعمل الثاني بالفعل ولم يرجع من
 الثاني استعمل لانتقاع الاضافة الي استعمل الاول لان قول الثاني
 هذه لا عبرة به فصار كان الثالث اخذ بعينه اذنه ولو اخذ بعينه
 اذنه فالثاني يرجع على الاول كذلك ههنا قبل له من شئ بخلاف رجه
 الله من قال امنا لم يرجع لان محمد ارحم الله وضع المسئلة فيما اذا
 ضمن المعضوب منه الثاني بعد العتق وبعد العتق مع امره فصار
 مستعمل كما حتى لو ضمن الثاني قبل العتق كان لمولي الثاني ان يرجع
 على الاول ومن شئ بخلاف رجه الله من قال لا يرجع في الحالتين
 جميعا وهو الاصح لان الرجوع على الاول لو ثبت امنا يثبت بالاستعمال
 واستعمال الاول بطل بتضمن الثالث لانه يخلل بين الاستعمال والتلف
 فحل فاعل محنت رقت قطع استعمال الاول فلا يرجع الثاني على الاول
 بحكم الاستعمال ولا يرجع بحكم الايداع ايضا للحال لان الاول عند ولا
 بعد العتق ايضا لان الثاني خالف امر الاول حيث امر الثالث
 بالقبض وصار مصفا ولان ما لحق العبد الاول من الضمان امت
 لحقه بالاستعمال وكان معرف ان يتخلص منه بان يسترده ويبرئ
 الي المالك فيسقط عنه الضمان فالتالي لما سلب غيره فقد اكد
 ذلك الضمان عليه وعلى الموكد ما على الموجب فلا يرجع الثاني
 على الاول لهذا وان احتسب والمعضوب منه تضمن العبد الاول كان
 لمولي الاول تضمن اي العبدين معا اما تضمن الثالث لانه تضمن
 مال الاول بعينه اذنه وتضمنه مستبعد لانه مني ضمنه لا يكون لمولاه
 الرجوع على الاول لان الاول ما استعمل الثالث ولا اودعه وحي

ضمن الاول الثالث لم يكن لثالث تضمن الثاني قبل العتق لان الثاني
 استعمل الثالث بالقول فاذا عتق الثالث في حينه يرجع عليه لان
 الثالث مودع الثاني وقد حقه ضمان بعينه بقدي منه فمرجع
 عليه واذا رجع الثالث على الثاني وهل يرجع الثاني على الاول
 ام لا على قول اوليك المشايخ رحمهم الله لاك لو ضمن المعضوب منه
 الثاني وعلى قول بعض المشايخ رحمهم الله الثالث انما يرجع على
 الثاني بعد عتق الثاني والمعضوب منه لو ضمن الثاني بعد عتقه لم يرجع
 الثاني عليه فكذا هذا او اما لمولي العبد الاول تضمن الثاني لما قلنا واذا
 ضمن مولي الاول الثاني كان لمولي العبد الثاني تضمن الثالث لان الثالث
 غاصب مال مولي الثاني وتضمنه مستبعد لما قلنا فان قيل وجب ان لا
 يكون لمولي الاول تضمن الثاني لان الثاني يرجع على الاول لان الاول
 استعمل بالفعل فلا يغيره التضمن قبل له مولي الثاني لا يرجع على
 مولي الاول لان الاول وان استعمل الثاني بالفعل الا ان حكمه
 استعمل له انقطع حيث ورد عليه فاعل محنت وهو قاصر
 الثالث فان تضمن حكم الاستعمال الاول الفصل الثالث فيما اذا
 استعمل العبد الثالث والمسئلة بحالها فهو الاول سورا الا في حصة
 واحدة وهو ان العبد الثالث في الفصل الاول يرجع على العبد الثاني
 بعد العتق لانه مودع الثاني وههنا لا يرجع وان عتق الثاني
 لان الثالث استهلك الوديعة فيضمن بالاستهلاك فلا يرجع على ما
 ذكرنا رجل صراودع عبده المحجورا عليه الف فادع العبد عبده
 فنهلك في يد الثاني على قول ابي حنيفة رحمه الله لا ضمان على الاول
 ما لم يعتق ولا ضمان على الثاني ابداء وعلى قول ابي يوسف رحمه
 الله ان ضمان الاول وان شئ ضمن الثاني في الحال وعلى قول محمد
 رحمه الله لا ضمان على واحد منهما ما لم يعتق فان عتق الاول وضمن
 لم يرجع على الاخر يعني عتق او لم يعتق وان عتق الثاني او لا فله
 ان يضمنه ولا يرجع الثاني على الاول بشئ حتى يعتق فاذا عتق
 حينئذ يرجع عليه بما ضمن وهذه المسئلة مخرج لمسلتين ذكرهما
 في كتاب الوديعة احدهما ان المودع لا يملك الايداع عند
 وعند ابن ابي ليلى رحمه الله يملك حتى لو هلك في يده لا يضمن لانه
 يحفظ الوديعة على الوجه الذي يحفظ مال نفسه وقد يودع الانسان
 مال نفسه من اجني فكذا ذلك لان يودع الوديعة من غيره فلا
 بصيرضا منا بالدمع ابي غيره ليحفظ او يدركا في حق من يبيع
 الا ان نقول الحفظ مما يثبت وت فيه الناس والمالك انما رضى بحفظ

وامانة دون غيره فاذا دفع الى اجنبي فقد صارت ركا للمحفظ الذي
 الزمه مستحفظا من استحقاق منه فيكون ضامنا بخلاف من في
 عياله فان المودع هو المحافظ بيب من في عياله لان من في عياله
 في يده كذلك فاما اذا دفع الى الاجنبي لا يكون هو ضامنا فله بل الاجنبي
 هو المحافظ له والمودع لم يبرهن بهذا فيكون ضامنا حتى يغير المودع
 برصول المال اليه فاذا اخذ بذلك يبري لوصول المال اليه ضامنا حسب
 كفاير الغاصب برصول المقترب اليه ضامنا حسبه وان التمس ان
 يضمن ايضا بالدفع الى من في عياله الا ان استحسن وقتل بانه لا يضمن
 لانه لا يحدد من هذا اذ اخرج من داره في حاجته لا يمكنه
 ان يجال المودعة مع نفسه واذا اخلها في داره صارت في يد
 امرائه ومن في عياله حكما وما لا يستطاع الاسماع منه فهو عقود
 المودع لما علم بذلك كان راجيا بهذه الخلاف الدفع الى من ليس في عياله
 ثم اذا لم يكن له ولادة الا بداع عمدنا فاذا اودع وهلك في يد
 الثاني ضمن الاول لانه مستندي بالتسليم الى غيره من امره بحفظه
 ولا شيء بملي مودع المودع في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله الثاني ضامن ايضا لان الاول مستندي
 في التسليم بغير اذن المالك والثاني مستندي في القبض بغير اذن
 المالك فكان له ان يضمن ابيه الثاني كالفاسد مع غاصب الغاصب
 فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه ملك بالضمات فثبت ان اودع
 ملك نفسه وقد هلك في يد المودع وان ضمن الثاني يرجع على الاول
 لانه معروف من جهته فاذا اودعه عليه انه ملكه وان لا يلحقه ضمان
 ان هلك في يده فاذا اخلته الضمان يرجع عليه ولا بد في القبض
 والاحتط كان عاملا لا يرجع عليه بما يضمن بسببه كودع الغاصب
 وابو حنيفة رحمه الله يقول الاول لم يصرف ضامنا بالتسليم الى الثاني
 بل ليدل ان لو سلمها اليه لحفظها بخضرة فتهلك لم يضمن واحدا
 منها وانما يصير الاول ضامنا بترك الاحتفظ حين غاب بعد
 ما سلمها الى الثاني والثاني لم يترك الاحتفظ بل هو معتد على
 الاحتفظ حين هلك فلا يضمن شيئا بوجهه ان اصل قبض الثاني
 لم يكن موجبا للضمان عليه حتى لو هلك قبل عيته الاول
 لم يضمن ولم يوجد منه ضامن بعد ذلك يصير به ضامنا والضمان
 لا يجب بدون الصنع وانما وحد الصنع من الاول بالذهاب
 وترك الاحتفظ فلا يصير الثاني ضامنا وهو كسب هبت به
 الزم والعه في حجرة فاذا هلك من غير صعه لا يضمن لقرره

ان الاول لما لم يضمن بالتسليم وانما يضمن بتركها في يد الثاني بعد عهده
 فقد صارت يده بدامعة في ايجاب الضمان على الاول ولا يمكن
 اعتبار ترك اليد بيمينته في ايجاب الضمان على الثاني كما جبر
 القصار اذا دق الثوب فيخرق لما وجب الضمان على الاساديب
 فعل الاجير لم يجب على الاجير بشي لانه لو ضمن انما ضمن بذلك الفعل
 ايضا والفعل الواحد لا يكون موجبا للضمان على شخصين بخلاف
 الغاصب مع غاصب الغاصب فان كل واحد منهما انما ضامنا
 بفعله وغصب احدهما غير غضب الثاني ولهذا يعتبر في حق كل
 واحد منهما قيمة حين عقوبته وكذا في مودع الغاصب لان الضمان
 كان واجبا على الغاصب قبل الايداع فلم يكن الفعل الواحد موجبا
 الضمان على شخصين **المسئلة الثانية** اذا اودع عبد محجورا عليه
 وصبي محجورا عليه ما لا فاشتهلكه لم يضمن في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله وهو ضامن من في قول ابي يوسف والثاني في رخصتهما الله وباع
 العبد به في الحال الا ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان كان
 العبد بالثمن يواخذ به بعد العتق وان كان صبي لا يواخذ به في
 الحال ولا بعد البلوغ والعتق وجه قول ابي يوسف والثاني في
 رخصتهما الله ان ضمان الاستهلاك ضمان مغل والاصبي والبالغ فيه
 سرا لان تحقق الفعل برجوده الا نزيان الوديعه لو كانت عبدا
 او امته فقبلها الصبي والعبد كان ضامنا بهذا الطريق فلهذا كان
 ضامنا بالاموال ولا نسيب وجوب الضمان قد تحقق فيجب الضمان
 كما لو اثلث قبل الايداع وانما قلنا ذلك لانه اثلث مال معصوم
 لمساتحق معصوم بغير اذنه وببيان ان هذا سبب الضمان انه امن
 بحجب المحرقة سبب ان يكون شبه الاثلث لان المتلف هو الذي
 جبر فكان الاثلث هو الداعي الى الجبر لان الايداع من الصبي
 باطل لانه استخفاف من لا يحفظ فكلما لم يودعه وجبا وبالعه
 واستخفاف من لا يحفظ لصنع المال فكلما العاه على فارعة
 الطريق واتلف الصبي فانه لا يضمن ولانه لا يخلو اما ان يصح
 الايداع اذ لم يصح فان لم يصح فوجوده كعدمه وان صح صارت
 بمنزلة البالغ اذا اودع عبده شيئا فالتلفه وكالصبي الماذون له
 والعبد الماذون له وتحققه ان الماذون له سوي المحجور
 عليه فيما لا يخل تحت الحجر لانهما ما افرقا الا في الاذن وانرا اذن
 في رفع الحجر فيدخل تحت الحجر ولهذا استويا في النصب والاثلث
 وحجة ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ما قال في الكتب بانه صبي وقد

سلطه رب المال علي ما له حين دفعه اليه وفي تفسير هذا التسليط
نوعان من الكلام احدهما انه تسليط بمقتضى العادة لان عادات
الصبيان اتلاف المال لعله مظهرهم في عواقب الامور فهو لما يكبه
من ذلك مع علمه يحل له يصير كالا ذن له في الاتلاف ويقول احفظ
لا يخرج من ان تكون ادب له لانه انما يخاطب بهذا من لا يحفظ
فهو كقدم السعد بين يدي الحمار اذا قال لا يا كل بخلاف العبد
والامة لانه ليس من عادة الصبيان السبل لانهم يهتدون القتل
ويعرفون منه فلا يكون الا بداع تسليط علي القتل باعتبار
عادتهم وهذا بخلاف الدابة فان من عادتهم اتلاف الدواب ببركهم
فثبت التسليط في الدابة بطريق العادة ولان العبد يدعي علي
نفسه بحفظها به فلم يوجب التسليط علي المال لوجود المانع
الحقيقي بخلاف الماكول والملبوس وغيرهما لوجود الداعي وعدم
المانع والتأني وهو الاصح ان يقول معنى التسليط تحويل يده في
المسال اليه وانما المانع ولان التسليط هو التمكن والاختيار
يقال سلط فلان فلان علي فلان وعلي هذا الامري اقدره
عليه وسمى السلطان سلطا لانه علي التبعه او يعني
به هذا وهو تحويل اليد اليه وتزويج المحل منه فان المالك
با عتار يده كان متمكن من استهلاكه فاذا حول يده اليه صار
ممكنا له من استهلاكه باللف كان المودع اوصيا لانه يقول احفظ
وقد ان يكون هذا التحويل مقصورا علي الحفظ دون غيره وهذا
صحيح في حق البالغ باطل في حق الصبي والعبد يوجب الرجوع الي المولى
لانه التزام بالعقد والصبي والعبد ليس من اهل التسليط
علي الاستهلاك بتحويل اليد اليه مطلقا بخلاف العبد والامة
فان المالك با عتار يده ما كان متمكن من قبلة فتحويل اليد
اليه لا يكون تسليطا علي قلبه ولان الايداع من المالك يقتصر
في ملكه والملوك في حق الدم مبنين علي اصل الحرية فلا يتناول
الايداع والتسليط يثبت با عتار يده بخلاف ما لو قال اتفضل
عندي لان ذلك استئجار والاستئجار لا التسليط فان بعد
الاستئجار اذا العقد ضمن يرجع علي المستعمل وبعد التسليط
يسقط حق المسلط في التضرر لرضاه به ولا يثبت لاحد حق الرجوع
عليه ولقد اقلنا في مسيلتنا ان الصبي المستهلك اذا ضمن
المستحق لا يرجع علي المودع بخلاف ما لو قال اتلعه فزال
استئجار للصبي وهذا تسليط بمنزلة قوله اجبت لك ان تاكل هذا

الطعام ان ثبت ولو قال ذلك فاكله الصبي لم يضمن ولو استحق
وضمنه لا يرجع علي الذي قال له وهذا لانه انما التمس الضمان
لفعله ومن ضمن بفعله لا يرجع علي الغير الا اذا ضمن الغير العهده
صريح او دلالة وظاهر ان المودع لم يلزمه صراحة وانما دلالة لانه
لم يطلب منه الاتلاف فان الامر بطلب الفعل وطلب الفعل دليل
الا التزام لان الانسان لا يعمل لغيره عملا الا اذا ضمن له ذلك الغير العهده
عهده ذلك العمل فيكون الطلب دليلا علي تكفله له بالعهده الا ان
ان يوسف رحمه الله يقول قوله احفظ بمنزلة الاستئجار فيما لم
مطلق التسليم والاستئجار تصرف من المتكلم علي نفسه في حقه فلا
يعتبر لصحة حال المخاطب به او يوجب ولا يله عليه بل بالتأني
تخرج ما ورا الحفظ من هذا التسليط فاذا استهلكه الصبي كان
مستهدما بغير اذنه ولهذا الواجب عليه بعد البلوغ يضمن ولو كان
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالوا التسليط با لعقل وقدر نقل اليد
اليه مطلقا وقوله احفظ كلام فلا يتحقق استئجار من الفعل
المطلق بل يكون معارضا لذلك العقل الذي هو تسليط فلا يكون
معارضا الا بعد صحة حكما يكون المخاطب من اهل الاتزام بالعقد
وذلك في حق البالغ دون الصبي فيحق التسليط مطلقا في حق
الصبي والدليل عليه ان الصبي لو وضع الوديعه بان راي انسانا
با حدها او دله علي احداهما لم يضمن والبالغ يضمن بمثله فعرفنا
ان المارضا صحيح في حق البالغ دون الصبي وانما اذا تلف بعد
البلوغ فلا ان الصحة كانت موقوفه علي اجابة الولي او بلوغه
واذا بلغ صح العقد فصار بمنزلة البالغ ولهذا لو ترك الحفظ بعد
البلوغ تضمن قوله لا يخلوا ما ان صح الايداع او لم يجمع قلنا صح في حق
التسليط لا في حق وجوب الحفظ وبما لو وصف الاول فارق ما قبل
البلوغ ما بعده وبما لو وصف الثاني فارق الايداع البالغ واذا ثبت هذا
وجب ان لا يجب الضمان لانه انما وجب حرا ودفع الضرر والتسليط
دليل الرضى ولان الدليل يقتضي عدم وجوب الضمان بالاتلاف
لان المتلف اضربا للمالك ولم يبتغ هو بالمال وميت وجب الضمان
استنصر هو واستنفع المالك فكان الانتفاع زائدا علي الوجود
وضمان العبد وان سعى بالمثل فكان ينبغي ان لا يجب الاذن الشرع
ورد بالوجوب اذا كان الاتلاف لا عن تسليط نظر المتلف عليه
وسد الباب العدوان ولا يمكن الحاق هذه لانه الاتلاف
في صورة التسليط في كونه تقديرا دونه في عدم التسليط ولان

التسليم السبب للثلاث والاثلاث الصادر عن نسيب المالك لا يوجب
الضمان كما لو وضعه في يده ولم يبا مره بحفظه ولا نهائه عن
اتلافه **جواب** ما اذا كان الصبي او العبد ماذونا لان المعارض
قد صرح في حقها وفي حق المولى فان الماذون من اهل الالتزام
بالعقد ولهذا يوجب خذ بضمان الصبي والخلاف الباع لان المعارض
صح في حقه ولانه ان وجد الداعي الي الاتلاف والاقدار الا انه
وجد المانع ايضا وعليه هذا الخلاف لو امرض الصبي المحجور
عليه او العبد المحجور عليه مالا فاستهلكه لان التسليم اليه
تسليم وقوله امرضتك معارض لقوله احفظني الوديعه
وكذلك لو باع من صبي محجور عليه او عبد محجور عليه شيئا فاستهلكه
لان التسليم اليه تسليم وقوله لعب معارض فلا يعمل هذا
المعارض في حقه القبي املا ولا في حق العبد حتى يفتق ولو
اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له ضمير اودعه له فعلى المستهلك
ضمانه في الحال لان قبول الوديعه تكون ادنا لمن في عماله ان
يحفظه والصبي والعبد اذا كان ماذونا في حفظ الوديعه يواخذ
بضمانه الاستهلاك فكان وجوب الضمان باعتبار كونه ماذونا
من جهة المودع فهذا او مالا واذن له في قبض الوديعه ابتداء
اذا عرفنا هذا فنقول اذا اودع عبد محجورا عليه الف الف وودع
العبد عبدا مثله فهلك في يده فلا ضمان على واحد منهما قبل
العتق عند ابي حنيفة وتحمدهما الله اما على الاول فانه
مودع استهلك الوديعه بالرفع والعبد المحجور اذا استهلك
الوديعه لا يضمن عندهما قبل العتق **واما على** الثاني اما على قول
ابي حنيفة رحمه الله فلا نه مودع المودع ولم يوجد منه التقدي
واما على قول محمد رحمه الله فلا نه مودع المودع وان كان يضمن
عنده لكن بعد التقنين ههنا لانه لو ضمنه لرجع هو على العبد
الاول لانه اشتمل بالفعل بخير اذن مره فيكون تدار الضمان
على الاول وليس للمالك تقنين الاول لانه مودع مسلط فلا يكون
له حق تقنين من يرجع بالقبض عليه لانه في الحاصل تقنين الاول
وابو يوسف رحمه الله مر على اصله وقال له ان تقنين ابنيما
في الحال لان الاول مودع استهلك والثاني مودع المودع وكلاهما
ضامن عنده فان ضمن العبد الاول لم يكن لمولى الاول تقنين الثاني
وان صار الثاني غاصبا ماله لانه لو ضمن الثاني كان للثاني ان
يرجع عليه لان الاول اشتمل بالفعل فلا يفتق الرجوع على ما ذكرنا

وان ضمن العبد الثاني يرجع مولى الثاني على الاول لان الاول صار
مستقلا بالفعل وتضمنه مودع ان عتق العبد الاول كان لرب المال
تضمنه بالاجماع لانه لما عتق عهد شرط الحفظ فيضمن بتركه فاذا ضمن
الاول لا يرجع بمولى الثاني لانه ظهر ان الاول اودع مال نفسه والثاني
مودعه ولم يوجد منه تقدي فلا يضمن عتق ام لا وان عتق الثاني
ليس لرب المال تقنين الثاني في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه
مودع المودع فلا يضمن وله تقنين وله تقنين الثاني عند محمد رحمه
الله التقنين لان مودع المودع ضامن عنده لكن لو ضمن قبل العتق
لرجع على الاول بالاستقلال فيكون تدار الضمان على الاول وهذا
لا يجوز في اذ ضمنه بعد العتق لا يرجع على الاول للحال لانه ظهر ان
الاول اشتمل الحر في حقه فله ان يضمن الثاني فاذا ضمن الثاني ثم عتق
الاول يرجع عليه لانه ردعه ولم يوجد منه التقدي ولو كان العبد
الاول اودع المال حرا والمسلم اليها فضمن ابي حنيفة رحمه الله
ليس لرب المال ان يضمن العبد لانه مودع مسلط ولا ان يضمن الحر
لانه مودع المودع وعند محمد ليس له ان يضمن العبد وله ان يضمن الحر
لان مودع المودع ضامن عنده ولا يرجع به الحر على العبد للحال
فكان التقنين معدا ويرجع الحر على العبد اذا عتق وعند ابي يوسف
تضمن ابنيما فان ضمن العبد يرجع مولاة على الحر لانه صار غاصبا
ماله وان ضمن الحر يرجع على العبد بعد العتق لا قبله لما تلت **رجل**
اودع عبده الف فادع عبده حرا وعبدا مثله فهلك عنده اما
اذا كان الثاني حرا فليس له تقنين واحد منهما اما العبد وان صح اشتراط
الحفظ عليه لان المولى ان يشتمل عنده للحفظ لا تزي ان لو امره بحفظ
مال الغير صح فلهذا اولى لكن لا يضمن لانه غير مودع واما الحر فلا نه
مودع المودع واما عند محمد رحمه الله له تقنين الحر لانه مودع المودع
ومضى ضمن لا يرجع على عبده للحال لانه لا يواخذ بضمان الا قوال
واما يرجع عليه اذا عتق وكذلك عند ابي يوسف واما اذا كان الثاني
عبدا فنكذ لك عنده ابي حنيفة رحمه الله لان الثاني مودع المودع
وعندهما له تقنين الثاني لان عندهما تضمن مودع المودع فان قيل
وجب ان لا يكون له تقنين الثاني بالعقب لانه لو ضمن الثاني يرجع
مولى الثاني بمولى الاول لان الاول اشتمل بالفعل فلا يقيد التقنين
بقيل له يقيد لان الثاني ان يرجع على الاول لا يباخذ منه عين ما اخذ
الاول لان الما خذ كسبه المولى لا يدل كسب العبد ودين العبد لا يتعلق
بكسب المولى واما يتعلق برقبة العبد وهما مالا لان مختلفان فكانت

التضمن مبيدا فرق محمد رحمه الله بين مال المولى وبين مال الاجنبي
 اذا كان الثاني عبدا والفرق ان الوديعة اذا كانت مال المولى لو ضمن
 المولى العبد الثاني بسبب انه مودع مودعه مع علمه انه متى ضمن
 الثاني يرجع على الاول بسبب استعمال الاول الثاني صار راضيا بوجوب
 الضمان على الاول بسبب استعمال الاول الوديعة في يجوز ان يجاب
 الضمان على المحجور برضى مالكه بخلاف ما اذا كانت المودع غير المولى
 لانه يردى الي ان يجاب الضمان على المحجور بسبب استعمال الوديعة
 لا برضى مالكه فانه لا يجوز **حل** اودع عبدا محجورا عليه الف فادفع
 العبد عبدا مثله مساو له فاستهلكك الثاني فلا يسيل لرب المال
 على الاول ويضمن الاخر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله لما قلنا
 وعند ابي يوسف انه ان يضمن اياه شيئا وكذلك عند محمد رحمه الله
 لان مودع المودع عنده ضمان وانما لا يضمن هنا اذا اهلكك
 عنده لانه لو ضمنه يرجع به على الاول فيكون قراء الضمان على
 المودع المسلط وهذا لا يجوز فاذا استهلكك لو ضمن لا يرجع
 على الاول فيكون تضمينه وعند ابي حنيفة رحمه الله المودع انما
 لا يضمن اذا اهلكك الوديعة عنده فاما اذا استهلكها بضمنه واذا
 ضمن لا حر لم يكن له اية يرجع على الاول لانه ضمن باستهلاكه
 لا يستعمل الاول ولو ان الثاني اودع عبدا بالبا ودفع الوديعة
 اليه وهلك الوديعة عند الثالث والمسئلة في لها اما التفرع
 على قول ابي حنيفة رحمه الله ان يقول ليس له تضمين الاول قبل
 العتق وان صار مستهلكا بالدفع الي الثاني لانه مودع مسلط فاذا
 عتق الاول وضمنه لم يرجع على الثاني لان الاول ملك المضمون
 بادا الضمان فصار كحر اودع عبدا محجورا عليه مالا فاستهلكه
 بالدفع الي اخر فلا يضمن مالم يعتق فاذا عتق وضمنه الاول لم يرجع
 هو على الثالث قبل العتق ولا بعده لان الثاني صار كحر اودع عبدا
 محجورا عليه مالا وهلك الوديعة عند المودع فلا يضمنه لا قبل
 العتق ولا بعده وليس لصاحب الوديعة تضمين الثالث لانه
 مودع المودع ولم يوجد منه بعد في فلا يضمن قبل العتق ولا بعده
 ولصاحب الوديعة تضمين الثاني وهو الاوسط وان كان هو مودع
 المودع لانه صار مستهلكا بالدفع الي الثالث يضمن اذا ضمن الثاني
 لا يرجع مولى الثاني على الاول وان صار الاول مستوعلا للثاني بالدفع
 اليه لان الثاني صار مستهلكا بالدفع الي الثالث فالتقط حكم
 الاستعمال ولا يرجع مولى الثاني على الثالث وان صار الثالث

غاصبا مال مولى العبد الثاني لانه لو رجع على الثالث يرجع مولى
 الثالث على مولى الثاني فيأخذ منه عين ما اخذ منه لان الثاني
 صار مستوعلا للثالث والثالث ليس بمستهلكك لتقطع الاستعمال
 فلا يضمن التضمن فاذا عتق الثالث رجع مولى الثاني عليه
 لانه لو رجع عليه لا يرجع هو عليه بالاستعمال لانه ظهر انه استعمال الحر
 فيعبد التضمن فاذا عتق الثاني حينئذ يرجع عليه الثالث لانه
 مودعه لكن مادام الثاني عبدا لا يواخذ بالقول فاذا عتق يواخذ به
 واما التفرع على قول محمد رحمه الله فيقول ليس لصاحب الوديعة
 تضمين العبد الاول قبل العتق لانه مودع مسلط فاذا عتق ضمنه
 واذا ضمنه لم يكن له تضمين الثاني مالم يعتق لان الاول صار كحر اودع عبدا
 واستهلكك العبد بالبا دفع الي اخر فلا يضمن مالم يعتق ولا يكون الاول
 تضمين الثالث ايضا قبل العتق وان كان مودع مودعه ومودع
 المودع عنده تضمين لانه لو ضمن الثالث لرجع الثالث على الثاني
 بسبب الاستعمال وليس للاول ولا لانه تضمين الثاني قبل العتق فلا
 يكون له ولا به تضمين من يرجع على الثاني ايضا فاذا عتق الثاني
 كان للاول تضمين الثاني ثم الثاني لا يرجع على الاول بالاستعمال
 ولا بالبايداع لانه صار مستهلكا بالدفع الي الثالث ولا يرجع الثاني
 ايضا على الثالث لانه صار كحر اودع عبدا مالا فاستهلكه رادالم
 يكن لصاحب الوديعة تضمين الاول قبل العتق فان ضمن الثاني
 وان ضمن الثالث اما الثاني فلا لانه ليس في تضمينه تضمين الاول
 الذي هو مودع مسلط من جهته لان الثاني لا يرجع على الاول
 لانه صار مستهلكا بالدفع واما الثالث فلا لانه مودع مودعه
 وانه ضامن عبده وليس في تضمينه تضمين من هو مسلط من
 جهته لان الثالث لا يرجع على الاول لانه ما جدي بين الاول
 وبين الثالث سببه وله ولا به تضمين الثاني فكان له ولا به تضمين
 من يرجع على الثاني ثم الثاني لا يرجع على الاول لما قلنا فان
 اختار صاحب الوديعة تضمين الثاني لا يرجع مولى الثاني على
 الاول وان صار الاول مستوعلا له لما قلنا انه مستهلك ولا يرجع
 على الثالث لانه صار كحر لو رجع على الثالث لرجع الثالث عليه
 تضمين ما اخذ بسبب الاستعمال الا اذا عتق الثالث فيحينئذ يرجع
 عليه مولى الثاني ثم اذا عتق الثاني يرجع عليه الثالث وان
 اختار صاحب الوديعة تضمين الثالث كان لمولى الثالث به
 الرجوع على الثاني بالاستعمال فيبعد ذلك يصير الجواب كالجواب



فيما اذا اختار صاحب الوديعة تضمين الشاين واما التقدير على قول
 ابي يوسف رحمه الله ان يقول لصاحب الوديعة المختار في
 تضمين ايهما شاء قال اختار تضمين الشاين او الثالث كانت
 الجواب فيه كالجواب على قول محمد رحمه الله وان اختار تضمين
 الاول فخير مولي الاول بين تضمين الشاين وبين تضمين الثالث اما
 الشاين فلا نه غاصب ماله والتضمين مفيد لانه لا يرجع على الاول بحال
 لانه صار مستهلكا بالدفوع الى الثالث واما الثالث فلا نه صار غاصبا
 ماله والتضمين مفيد لانه لا يرجع على الاول لانه لم يحريه وبين
 الاول سبب فاذا ضمن الشاين لا يرجع على الثالث لانه لا ينفذ
 الا اذا عتق الثالث ثم الثالث لا يرجع على الشاين اذا عتق فاذا ضمن
 الثالث لا يرجع مولي الثالث على الشاين بالاستعمال لانه لا يرجع مولي
 الشاين على الثالث حتى يفتق لان الرجوع قبل العتق لا ينفذ
 فاذا عتق الثالث لا يرجع مولي الشاين عليه ثم اذا عتق الشاين رجع
 الثالث عليه ولو اودع عند عبد محجور عليه مالا فامرا لعبد عبد
 بقبضه ووديعة فقبضه وضاعت عند الشاين لا يضمن الاول
 اما عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا نه لو استهلك لا يضمن هذا
 اولي واما عند ابي يوسف فلا نه الموجود منه ترك الحفظ بالامر
 بالقبض وانه عقول والمحجور لا يواخذ بقوله قبل العتق واما
 الشاين قال صان انه يضمن وهو قول ابي يوسف ومحمد اما عند
 ابي يوسف فلا نه مودع المودع ضامن بكل حال وعند محمد رحمه
 الله كذلك اذا لم يكن في تضمينه تقرير الضمان على المودع وليس
 فيه ذلك نعم لان المودع الاول صار مستعملا بالقول لا بالفعل
 فلا يواخذ به في وقت لم يكن للنوع تضمينه واما عند ابي حنيفة
 رحمه الله لا يضمن الشاين لانه مودع المودع لانه قبض بالامر
 وتسليمه وكل جواب ذكرناه في المحجور فكذا في الصبي الذي
 يعقل البيع والشري والمعتوه الا في حضنة وهو ان العبد
 يضمن بعد العتق والصبي والمعتوه لا يضمنان بعد البلوغ
 والا فاشقة لان العبد من اهل الالتزام بالقول فمع الالتزام في حقه
 الا انه لم يظهر التزامه في حق المولي نظرا له فاذا زال حق المولي ظهر الالتزام
 اما الصبي والمعتوه ليسا من اهل الالتزام لفقهاء عقلمهما ففقدت
 عبارتهما شرعا فيما يقضيهما فلم يصح الالتزام اصلا لا في حقهما ولا في حق
 غيره فلا يلزمهما شيء بحال بمنزلة النائم والمحجور اذا التزم شيئا لا يصح اصلا
 والله اعلم ثم الحمد لله وعونه وصلى الله على خير خلقه

محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 والحمد لله رب العالمين
 امين امين
 امين
 وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في جامع الكعبة
 بالمدينة المنورة
 محمد

Alf. Ef. Kütüphanesi
 859